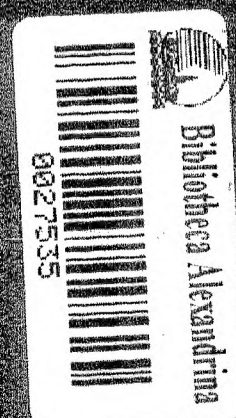


مركز بحوث التراث



مركز بحوث التراث

مركز بحوث التراث



مركز تحقيق التراث

الأمر

للإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس
١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ

الجزء السادس

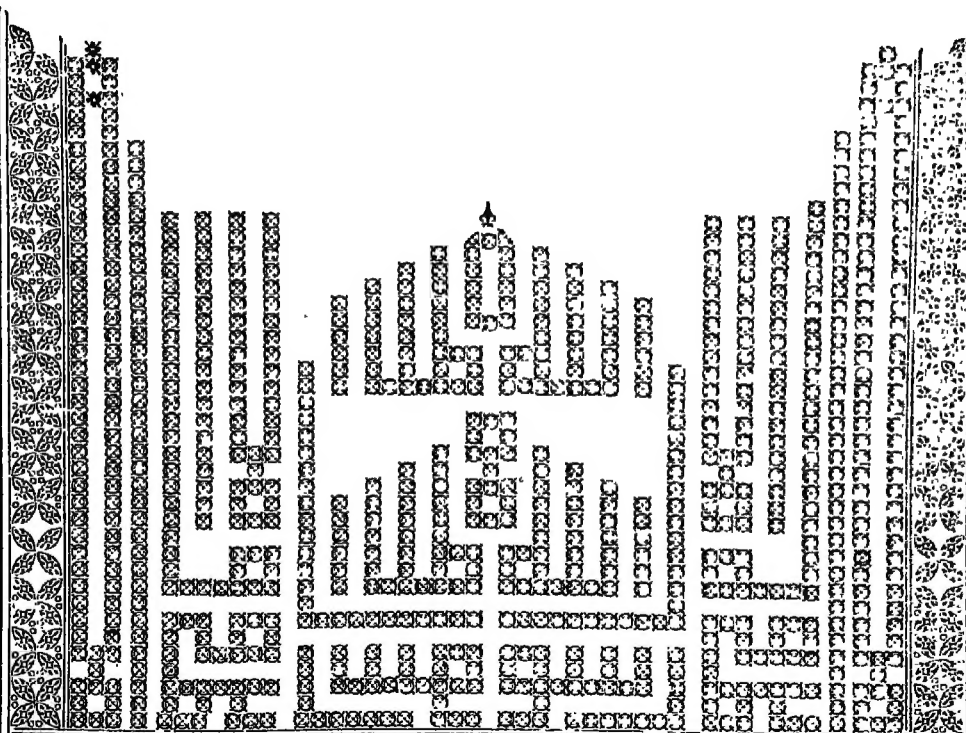
طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١ هـ



المكتبة المصرية العامة للكتاب

١٤٠٧ - ١٩٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم
 انهم صل على محمد كلما
 ذكره الاكرون وصل
 على محمد كلما غفل عن
 ذكره العافلون
 (باب ما خرج من كتاب
 الوضوء) أخبرنا الامام أبو
 عبد الله محمد بن ادریس
 الشافعی رضی الله عنه
 أخبرنا مالك بن أنس عن
 صفوان بن سليم عن
 سعيد بن سلمة رجل
 من آل ابن الأزرقي أن
 المغيرة بن أبي بردة
 وهو من بني عبد الدار
 أخبره أنه سمع أبا هريرة
 رضي الله عنه يقول
 سألت رجلاً رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله أنا ركب
 البحر... ونحمل معنا
 القليل من الماء فإن
 توضأنا به عطشنا
 أفترضاً بماء البحر
 فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هو
 الطهور وماؤه الحل
 ميتته... أنبأنا الثقة عن
 الوليد بن كثير عن محمد
 ابن عباد بن جعفر عن
 عبد الله بن عبد الله بن
 عمر عن أبيه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب جراح العمد)

(أصل تحريم القتل من القرآن) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ولا
 تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به الآية وقال الله عز وجل ولا تقتلوا النفس التي
 حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوماً الآية وقال الله تبارك وتعالى والذين لا يدعون مع الله الهاً آخرون لا
 يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق وقال أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض الآية وقال الله
 عز وجل وأتل عليهم نبأ آدم بالحق أذ قربا قرباً بآفة فقتل أحدهما ولم يتقبل من الآخر إلى فأصبح من
 التادمين وقال عز وجل ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها الآية
 (قتل الولدان) قال الشافعي رحمه الله قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم قل تعالوا
 أتتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً ولا تقتلوا أولادكم من أملاق نحن نرزقكم
 وإياهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن الآية وقال جل ثناؤه وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب
 قتلت وقال وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم (قال الشافعي) كان بعض العرب
 تقتل الاناث من ولدها صغاراً خوفاً العيلة عليهم والعار بهم فلما نهى الله عز وجل عن ذلك من أولاد
 المشركين دل على تثبيت النهي عن قتل أطفال المشركين في دار الحرب وكذلك دلت عليه السنة مع ما دل
 عليه الكتاب من تحريم القتل بغير حق قال الله عز وجل قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفهاً بغير علم الآية

(قال)

قال اذا كان الماء قتلين
لم يحمل نجساً أو نجساً
* أخبرنا مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اذا
شرب الكلب من اناء
أحدكم فليغسله سبع
مرات * أخبرنا سفيان
ابن عيينة عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال اذا ولغ
الكلب في اناء أحدكم
فليغسله سبع مرات
* أنبأنا ابن عيينة عن
أيوب بن أبي تميمة عن ابن
سير عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا ولغ الكلب في
اناء أحدكم فليغسله
سبع مرات أو لاهن
أو أخواهن بالتراب
* أخبرنا سفيان بن عيينة
عن هشام عن فاطمة
عن أسماء قالت سألت
النبي صلى الله عليه وسلم
عن دم الحية يصيب
الثوب فقال خسه ثم
أقرصه بالماء ثم رشه
(١) قوله لا كبهم هكذا
في النسخ التي بيدنا ومثله
في صحيح الترمذي وهو

(قال الشافعي) وأخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي معاوية وعمرو الخفي قال سمعت أبا عمرو والشيباني يقول
سمعت ابن مسعود يقول سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الكبائر أكبر فقال أن تجعل لله نداً وهو خلقك
قلت ثم أي قال أن تقتل ولدك من أجل أن يأكل معك

(تحريم القتل من السنة) أخبرنا الثقة عن جاد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف
عن عثمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بحدى ثلاث كفر بعد إيمان
أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير نفس (قال الشافعي) رجه الله تعالى والذي يحل أن يعمد مسلم بالقتل
ثلاث كفر ثبت عليه بعد إيمانه أو زنا بعد احصانه أو قتل نفس بغير حق وهذا موضوع في مواضعه
(قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا
بحقها وحسابهم على الله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن
سعد عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبد الله بن عدي بن الحيار عن المقداد أنه أخبره أنه قال يا رسول
الله أ رأيت ان لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعتها ثم لا ذمني بشجرة فقال
أسلمت لله فأقتله يا رسول الله بعد أن قالها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله أنه
قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها فأقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فان قتلته فإنه بمنزلة
قبل أن تقتله وانك بمنزلة قبل أن تقول كلمته التي قال (قال الربيع) معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم فأنك
ان قتلته فإنه بمنزلة يريده أنه حرام الدم قبل أن تقتله وانك بمنزلة مباح الدم يدين بقتله قبل أن يقول
كلمته التي قال اذا كان مباح الدم قبل أن يقولها لا أن يكون كافراً مثله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحك أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من قتل نفسه بشئ من الدنيا عذب به يوم القيامة أخبرنا مسلم بن خالد بن أسناد لا يحضر في ذكره
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقتيل فقال من به فلم يذكر له أحد فغضب ثم قال والذي نفسي بيده
لو اشتريته فيه أهل السماء وأهل الأرض (١) لا كبهم الله في النار وأخبرنا مسلم أيضاً بأسناد لا أحفظه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قتل المؤمن يعدل عند الله زوال الدنيا أخبرنا الثقة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من أعان على قتل امرئ مسلم بشرط كلمة لقي الله مكتوباً بين عيينة آيس من رجة الله
مع التشديد في القتل

(جاء إيجاب القصاص في العمد) قال الشافعي رجه الله تعالى قال الله جل وعز ومن قتل
مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل (قال الشافعي) في قول الله عز وجل فلا يسرف في القتل
لا يقتل غير قاتله وهذا يشبه ما قيل والله أعلم قال الله عز وجل كتب عليكم القصاص في القتل فالقصاص
انما يكون ممن فعل ما فيه القصاص لا ممن لم يفعله فأحكم الله عزز ذكره فرض القصاص في كتابه وأبانت
السنة لمن هو وعلى من هو (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال
وجد في قائم سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب ان أعدى الناس على الله القاتل غير قاتله والضارب
غير ضاربه ومن تولى غير ماله فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن اسحق قال قلت لأبي جعفر محمد بن علي رضي الله عنه ما كان في
الصحيفة التي كانت في قراب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان فيها لعن الله القاتل غير قاتله والضارب غير
ضاربه ومن تولى غير ولي نعمته فقد كفر بما أنزل الله جل ذكره على محمد صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي ليلى عن الحكم وأبي عيسى بن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى

بخالف لما اشهر وذكره أهل اللغة والصرف من أن كب الثلاثي متعد وأكب الرباعي لازم وأنه من النواذر كتبه مصححه

الله عليه وسلم من اعتبط مؤمناً يقتل فهو قودبه الآن يرضى ولي المقتول فن حال دون فعله لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن سعيد بن بجر عن إيا بن لقيط عن أبي رزمة قال دخلت مع أبي علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى أبي الذي يظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعني أعالج هذا الذي يظهره فاني طيب فقال أنت رفيق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا معك فقال ابني أشهد به فقال أما انه لا يجني عليك ولا تجني عليه

(من عليه القصاص في القتل وما دونه) قال الشافعي لا قصاص على من لم تجب عليه الحدود وذلك من لم يحتمل من الرجال أو تحض من النساء أو يستكمل خمس عشرة سنة وكل مغلوب على عقله بأي وجه ما كانت الغلبة إلا بالسكران القصاص والحدود على السكران كهي على الصحيح وكل من قلنا عليه القصاص فهو بالغ غير مغلوب على عقله والمغلوب على عقله من السكر دون غيره (قال الشافعي) وإذا أقر الرجل البالغ وهو غير مجبور عليه بالغ مجبوراً أقره أنه جنى جناية عمد أو وصف الجناية فأثبتها ثم جنى أو غلب على عقله فعليه القصاص في العمد منها وأرش الخطأ في ماله ولا يحول ذهاب عقله دون أخذ الحق منه (قال الشافعي) ولو أقر بحق الله من زنا أو ارتد ثم ذهب عقله لم أقم عليه حد الزنا ولم أقتله بالردة لاني احتاج إلى ثبوته على الإقرار بالزنا وهو يعقل ولذلك احتاج إلى أن أقول له وهو يعقل ان لم ترجع إلى الاسلام قتلته (قال الشافعي) ولو أقر وهو بالغ أنه جنى على رجل جناية عمد أو قال كنت يوم جئت عليه صغيراً كان القول قوله في أن لا قود عليه وعليه أرشها في ماله خطأ فإن أقر بها خطأ لم يضمن العاقلة ما أقرب به وضمنه هو في ماله ولو قال كنت يوم جئت عليه ذاهب العقل بالغافان كان يعلم أنه ذهب عقله قبل منه وان لم يعلم أفيد المجني عليه منه (قال الشافعي) وحيث قبلت منه فعليه البين ان طلبها المدعي (قال الشافعي) ولو شهد الشهود على رجل أنه جنى على رجل جناية عمد أو قال كنت يوم جئت عليه بالغاً أو صغيراً فان لم يثبتوه بالغاً والمشهد عليه ينكر الجناية أو يقول كانت وأنا صغير جعلتها جناية صغير وجعلت أرشها في ماله ولم أقدمه (قال) ولو أن رجلاً يجني ويفيق جنى على رجل فقال جئت عليه في حال جنوني كان القول قوله ولو شهد الشهود عليه بالجناية ولم يثبتوا كان ذلك في حال جنونه أو وافاقته كان هكذا وان أثبتوا انه كان في حال افاقته فعليه القصاص وهكذا من غلب على عقله عرض أي مرض كان أو وجه من الوجوه ما كان غير السكر ولو أثبتوا أن مجنوناً جنى وهو سكران وقالوا لا ندرى ذهاب عقله من السكر أو من العارض الذي به جعلت القول قوله ولو أثبتوا أنه كان مفيقاً من الجنون وأن السكر كان أذهب عقله جعلت عليه القود ولو شهد شهود على أنه جنى مغلوباً على عقله وآخر من أنه جنى هذه الجناية غير مغلوب على عقله ألغيت البيتين لتكافئهما وجعلت القول قوله مع يمينه ولو كان يجني ويفيق فشهد له شهود بانه جنى مغلوباً على عقله وقال هو بل جئت وأنا أعقل قبلت قوله وجعلت عليه القود

(باب العمد الذي يكون فيه القصاص) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال جماع القتل ثلاثة وجوه عمد فيه قصاص فالولي المجني عليه عمد القصاص ان شاء وعمد بغير قصاص وخطأ فليس في واحد من هذين الوجهين قصاص (قال) فالعمد في النفس بما فيه القصاص أن يعمد الرجل الرجل فيصيبه بالسلاح الذي يتخذ لينهر الدم ويذهب في اللحم وذلك الذي يعقل كل أحد أنه السلاح المتخذ للقتل والجراح وهو الحديد المحدث كالسيف والسيك والخنجر وسنان الرمح والمخيط وما أشبه مما يشق بجده اذا ضرب أو رمى به الجلد والعمد دون ثقله فيجرح (قال الشافعي) وهو السلاح والله أعلم الذي أمر الله عز ذكره أن يؤخذ في صلاة الخوف وكذلك كل ما كان في معناه من شيء له صلابه فحد حتى صار اذا وجيء به أو رمى به يخرق حده قبل ثقله مثل العود يحدو النحاس والفضة والذهب وغيره فكل من أصاب أحداً بشيء

وصلى فيه * أخبرنا الربيع عن الشافعي في أول الكتاب ثنا سفيان بن عيينة أخبرنا هشام بن عروة أنه سمع امرأته فاطمة بنت المنذر تقول سمعت جدتي أسماء بنت أبي بكر تقول سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن دم الحبيضة فذكر مثله * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء ابنة أبي بكر قالت سألت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أرايت أحداً اذا أصاب ثوبها الدم من الحبيضة كيف تصنع فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها اذا أصاب ثوب أحداً كن الدم من الحبيضة فلتقرصه ثم لتنضحه بالماء ثم تصل فيه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي حبيبة أو ابن حبيبة عن داود بن الحصين عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل أتوضأ بما

أفضلت الجرح قال نعم وبما أفضلت السباع كلها * أخبرنا مالك عن اسحق بن (٥) عبد الله عن حميدة بنت عيسى بن

رفاعة عن كبشة بنت
كعب بن مالك وكانت
تحت ابن أبي قتادة أو
أبي قتادة « الشك من
الربيع » أن أبا قتادة
دخل فسكبت له وضوا
بقائه هرة فشربت
منه قالت فرأى أنظر
اليه فقال أتعجبين
يا بنت أخي ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال انها ليست بنحس
انها من الطوافين عليكم
أو الطوافات * أنا أنا
الثقة عن يحيى بن أبي
كثير عن عبد الله بن أبي
قتادة عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
شله أو مثل معناه
* أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عروة عن
عائشة رضي الله عنها أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يغتسل من
القدح وهو الفرق
وكنث أغتسل أنا وهو
من أناء واحد * أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن

من هذا جرحه فأت من الجرح ففيه القصاص (قال الشافعي) وإن ضربه بعرض سيف أو عرض
خنجر أو محيط فلم يجرحه فأت فلا قود فيه حتى يكون الحديد جارحاً أو شاداً مثل الحجر الثقيل يفضخ به رأسه
وعود الحديد وما أشبهه (قال الشافعي) وكذلك لو ضربه بعود حديد خفيف لا يشدخ مثله أو بشئ من
الحديد لا يشدخ وما كان لا يجرح أو كان خفيفاً لا يشدخ وكذلك لو ضربه بحديد السيف أو غيره فلم
يجرحه ومات ففيه العقل ولا قود فيه (قال الشافعي) وما كان من شئ من الحديد أو غيره على عصا خفيفة
شبيهة (١) بالنصيب فضر به الضربة الواحدة قتله فلا قود عليه لأن هذا لا يتخذ لينه رداً ولا
يتخذ عات به وإن قتل قتل بالثقل لا بالحد (قال) وكذلك المعراض يرمي به فلا يجرح ويصيب بعرضه
في موت أو يصاب ينصله فلا يجرح في موت (قال) وهكذا لو ضربه بحجر لا حمله خفيف فرضخه فأت فلا
قود ولو شجحه وكذلك لو ضربه بسوط فبضع فيه أو ضربه أسواط يرمي من مثله فأت من مثله فأت فلا
قود ولو كان نضوا فضر به عشرة أسواط ومثله يموت فيما يرمي من مثله فأت من مثله فأت فلا قود ولو كان محتملاً
فضر به مائة والأغلب أن مثله لا يموت من مثله فأت من مثله فأت فلا قود وكل حديد له حد يجرح جرح به جرحاً صغيراً
أو كبيراً فأت من مثله فأت فلا قود لانه يجرح بجده والجرح يجرح بشقله ولو كان من المرو أو من الحجارة شئ يحدد
حتى يمور الحديد فضر به ففيه القود إن مات المجرع وإن ما جاوز هذا فكان الأغلب منه أن من ضرب
به أو ألقى فيه أو ألقى عليه لم يعش فضر به رجل رجلاً أو ألقاه فيه وكان لا يستطيع الخروج منه أو ألقاه عليه
فأت الرجل ففيه القصاص وذلك مثل أن يضرب الرجل بالخشبة العظيمة التي تشدخ رأسه أو صدره
فيشدخه أو خاصرته فيقتله مكانه أو ما أشبه هذا مما الأغلب أنه لا يعاش من مثله أو بالعصا الخفيفة فيتابع
عليه الضرب حتى يبلغ من عدد الضرب ما يكون الأغلب أنه لا يعاش من مثله وكذلك السياط وما في هذا
المعنى وذلك أن يضربه على خاصرته أو في بطنه أو على ثديه ضراً بامتداد أو على ظهره المائتين أو الثلاثمائة
أو على ألبته فإذا فعل هذا فلم يقطع عنه الامتياز ومغى عليه ثم مات ففيه القود وفي أن يسعرا الحفرة حتى
إذا انجحمت ألقاه فيها أو يسعرا النار على وجه الأرض ثم يلقيه فيها ثم يوطأ أو يربطه ليغرقه في الماء فإن فعل
هذا فأت من مكانه أو مات بعد من ألم ما أصابه ففيه القود (قال الشافعي) فإذا سعرا النار على وجه الأرض
فألقاه فيها وهو من أو صغير فكذلك وإن ألقاه فيها بهيئاً فكأن يحيط العلم أنه يستطيع أن يتخلص
منها فترك التخلص فأت فلا قود وإن عالج التخلص فغلبه كثرتها أو التهابها ففيه القود وكذلك
إن ألقى فيها فلم يزل يتحرك يعالج الخروج فلم يخرج حتى مات أو أخرج وبه منها حرق الأغلب أنه لا يعاش
منه فأت من ففيه القود وإن كان بعض هذا وهو يقدر على التخلص بأن يكون إلى جنب أرض
لأنار عليها فأنما يكفيه أن ينقلب فيصير عليها أو يقول أقمت وأنا على التخلص فادراً وما أشبه هذا مما عليه
الدلالة بأنه يقدر على التخلص لم يكن فيه عقل ولا قود وقد قيل يكون فيه العقل وإن ألقاه في ماء قريب من
ساحل وهو يحسن العوم ولم تغلبه جرية الماء فأت فلا قود (٢) وإن كان لا يحسن العوم وألقاه قريباً من
نحو أرض أو جبل أو سفينة مقبلة وهو يحسن العوم فترك التخلص فلا قود وإن ألقاه في ماء لا يتخلص في
الأغلب منه فأت فعليه القود ولو كان الأغلب أنه يتخلص منه فاخذ حوت فلا قود وعليه العقل (قال
أبو محمد) وقد قيل يتخلص أو لا يتخلص سواء أن لا قود عليه وعليه العقل (قال الربيع) وأصح القولين
أن لا عقل في النفس ولا قود لانه هو الذي قتل نفسه إذا كان يقدر أن يتخلص فيسلم من الموت فترك التخلص
وعلى الطارح أورش ما أحرقت النار منه أو لم يطرح قبل أن يمكنه التخلص (قال الشافعي) وإن خنقه
فتابع عليه الخنق حتى يقتله ففيه القود وكذلك أن غمه بشوب أو غيره فتابع عليه الغم حتى يموت ففيه
القود وإن تركه حياً ثم مات بعد فلا قود إلا أن يكون الخنق أو الغم قد أوردته ما لا يجري معه نفسه فيموت

وإن كان لا يحسن العوم إلى قوله وهو يحسن العوم هكذا وقع في النسخ وهو غير مستقيم فأنظر كتبه معجمه

(١) قوله بالنصيب كذا
في النسخ وإليه محرف
عن النص بضمين جمع
نصاب وهو مقبض
السكين وحرر (٢) قوله

عمر رضي الله عنهما انه كان يقول ان (٦) الرجال والنساء كانوا يتوضئون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم جميعا * أخبرنا مالك عن هشام بن

عمر عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد * أخبرنا سفيان عن عاصم عن معاذة العدوية عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد فرجما قتله أبوقلى أبوقلى * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة قد كان أعطاها مولاة لميمونة زوج النبي صلى الله عليه

من ذلك ففيه القود (١) (قال الربيع) وقد قيل يتخلص أو لا يتخلص أن لا قود عليه وعليه العقل لانه لم يمت من اليد (قال الشافعي) وجاع هذا أن ينظر الى من قتل بشئ مما وصفت غير السلاح المحدد فان كان الاغلب أن من نيل منه يقتله ويقتل مثله في مثل سنه وصحته وقوته أو حاله ان كانت مخالفة لذلك قتلا وجيا كقتل السلاح أو أوحى ففيه القود وان كان الاغلب أن من نيل منه بمثل ما نيل منه يسلم ولا يأتي ذلك على نفسه فلا قود فيه (قال الشافعي) وضرب القليل على الخاصة يقتل في الاغلب ولا يقتل مثله لو كان في ظهر أو ألبتين أو فخذين أو رجلين والضرب القليل يقتل النضو الخلق الضعيف في الاغلب والاغلب أن لا يقتل قويه ويقتل في الاغلب في البرد الشديد والحر الشديد ولا يقتل في الاغلب في غيرهما (قال الشافعي) فمن نال من امرئ شيئا فانظر اليه في الوقت الذي ناله فيه فان كان الاغلب أن ماناله به يقتله ففيه القود وان كان الاغلب أن ماناله به لا يقتله فلا قود فيه (قال الشافعي) وان طين رجل على رجل بيتا ولم يدعه يصل اليه طعام ولا شراب أو يماحقه مات أو حبسه في موضع وان لم يطين عليه ومنعه الطعام أو الشراب مدة الاغلب من مثلها أنه يقتله فمات قتل به وان مات في مدة الاغلب أنه يعيش من مثلها ففيها العقل لا قود فيه (قال الشافعي) فان حبسه بخاءه بطعام أو شراب ومنعه الطعام فلم يشربه حتى مات ولم تأت عليه مدة يموت أحد منع الطعام في مثلها فلا عقل ولا قود لانه ترك أن يشرب فاعان على نفسه ولم يمنعه الطعام مدة الاغلب أنه يموت أحد منعها الطعام ولو كانت المدة التي منعه فيها الطعام مدة الاغلب أنه يموت أحد من مثلها قتل به وان كان الاغلب أنه لا يموت من مثلها ضمن العقل (قال الشافعي) وإذا أقدته بمصنع به حبس ومنع كاحبسه ومنعه فان مات في تلك المدة والقتل بالسيف

(باب العمد في مادن النفس) قال الشافعي رحمه الله ومادون النفس مخالف للنفس في بعض أمره في العمد فالوعد رجل عين رجل باصبعه ففقاها كان فيها القصاص لان الاصبع أتى فيها على ما أتى عليه السلاح في النفس ورجما جاءت على أكثر وهكذا لو أدخل الرجل اصبعه في عينه فاعتلت فلم تبرأ حتى ذهب بصرها وان تجفت كان فيها القصاص (قال الشافعي) ولو لطمه لطمه في رأسه فورم (٢) ثم اتسعت حتى أوضحت لم يكن فيها قصاص لان الاغلب من اللطمه أنها قلما يكون منها هكذا فتكون في حكم الخطا (قال الشافعي) ولو ضرب رأسه بججر محدد أو جره لثقل غير محدد فواضحه أو أدماء ثم صارت موضحة كان فيها القود لان الاغلب مما وصفت من الحجارة أنها تصنع هذا ولو كانت حصاة فرما بها فورمت ثم أوضحت لم يكن فيها قصاص وكان فيها عقلها تاما لان الاغلب أنها لا تصنع هذا فعلى هذا مادون النفس مما فيه القصاص كله ينظر اذا أصابه بالشئ وان كان الاغلب أنه يصنع به مثل ما يصنع بشئ من الحديد في النفس فاصابه به ففيه القود وان كان الاغلب أنه لا يصنع ذلك الا قليلا ان كان فلا قود فيه وفيه العقل وهذا على مثال ما يصنع في النفس في اثبات القصاص وتركه وأخذ العقل فيه (قال الشافعي) وجاع معرفة قتل العمد من الخطا أن يعمد الرجل الى الرجل بالعصا الخفيفة أو قال عصا في ألبته أو بالسياط في ظهره الضرب الذي الاغلب أنه لا يموت من مثله أو مادون ذلك من اللطم والوجع والصل والضرية بالشرار وما أشبهها وكل هذا من العمد الخطا الذي لا قود فيه وفيه العقل (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا ان في قتل العمد الخطا بالسوط أو العصا مائة من الأبل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أولادها أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الخذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فالدية في هذا على العاقلة من قبل انه خطأ في القتل وان كان عبدا في الفعل يستطاع فيه القصاص ولا يكون فيه القصاص والدية في مضي ثلاث سنين (قال الشافعي) وهذا معني ما وصفت من الضرب الذي

(١) قوله قال الربيع وقد قيل يتخلص أولا يتخلص الخ هكذا وقع في النسخ ولا يناسب ما قبله وقوله لانه لم يمت من اليد في بعض النسخ الامن اليد فانظر (٢) قوله ثم اتسعت كذا

وسلم قال فهل انتفعتم
بجدها قالوا يا رسول الله
انها ميتة قال انما حرم
أكلها أخبرنا الربيع
أنا الشافعي أنا ابن
عينة عن الزهري عن
عبيد الله بن عبد الله عن
ابن عباس رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله
عليه وسلم ما على أهل
هذه وأخذوا إهابها
فدبروه فانتفعوا به قالوا
يا رسول الله انها ميتة
قال انما حرم أكلها
* أخبرنا سفيان بن عينة
عن زيد بن أسلم أنه سمع
ابن وعله سمع ابن عباس
رضي الله عنهما سمع
النبي صلى الله عليه وسلم
يقول أكل إهاب دبغ فقد
طهر * أخبرنا مالك
عن زيد بن أسلم عن
ابن وعله عن ابن عباس
رضي الله عنهما أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
إذا دبغ الإهاب فقد
طهر * أخبرنا مالك عن
ابن قسيط عن محمد بن
عبد الرحمن بن ثوبان
عن أمه عن عائشة
رضي الله عنها أن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر
أن يستمتع بجلود الميتة
إذا دبغت * أخبرنا مالك

(١) هنا زيادة في بعض

الاجلب فيه أنه يعاش من مثله ولم ألق أحدا من أهل الفقه والنظر يخالف في أن هذا معناه فأما أن يشدخ
الرجل رأس الرجل بالحجر أو يتابع عليه ضرب العصا والسيطا متتابعة الاغلب أن مثله لا يعيش من مثله
فهذا أكبر من القتل بالضربة بالسكين والحديدة الخفيفة في الرأس واليد والرجل وأجمل قتلا وأحرى أن
لا يعيش أحد منه في الظاهر

(الحكم في قتل العمد) قال الشافعي رحمه الله من العلم العام الذي لا اختلاف فيه بين أحد لقبيته
فقد نفيه وبلغني عنه من علماء العرب أنها كانت قبل نزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم تباين
في الفضل ويكون بينهما ما يكون بين الجيران من قتل العمد والخطا فكان بعضها يعرف لبعض الفضل في
الديات حتى تكون دية الرجل الشريف أضعاف دية الرجل دونه فأخذ بذلك بعض من بين أظهرهم من
غيرها باقصد مما كانت تأخذ به فكانت دية النضيرى ضعف دية القرظي وكان الشريف من العرب إذا قتل
بجواز قاتله إلى من لم يقتله من أشرف القبيلة التي قتله أحد هاور بما لم يرضوا إلا بعدد يقتلونهم فقتل بعض
غنى شأس بن زهير فجمع عليهم أبوه زهير بن جذاعة فقالوا له أو بعض من نذب عنهم سئل في قتل شأس فقال
أحدى ثلاث لا يغني عن غيرها قالوا وما هي قال تحيون لي شأسا وتلون ردائي من نجوم السماء وتدفعون إلى
غنيا بأسرها فاقبلها ثم لا أرى أني أخذت منه عوضا وقتل كليب وائل فاقتلوا دهر اطويلا واعتزلهم بعضهم
فاصابوا ابنه يقال له بجير فأتاهم فقال قد عرفتم عزتي فبجير بكليب وكفوا عن الحرب فقالوا بجير بشسع
نعل كليب فقاتلهم وكان معتزلا (قال الشافعي) وقال انه نزل في ذلك وغيره مما كانوا يحكمون به في
الجاهلية هذا الحكم الذي أحكمه كله بعد هذا وحكم الله تبارك وتعالى بالعدل فسوى في الحكم بين عباده
الشريف منهم والوضيع أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون فقال ان الاسلام
نزل وبعض العرب يطلب بعضا دماء وجراح فقتل فيهم بأهلها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى
إلى قوله ذلك تخفيف من ربكم ورجة الآية والآية التي بعدها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا معاذ بن موسى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان قال معاذ قال مقاتل أخذت هذا التفسير
عن نفر حفظ معاذ منهم مجاهد والحسن والفضال بن مزاحم قال في قوله فن عني له من أخيه شيء فاتباع
بالمعروف وأداء إليه باحسان الآية قال كان كتب على أهل التوراة أنه من قتل نفسا بغير نفس حق له أن
يقاد بها ولا يغني عنه ولا تقبل منه الدية وفرض على أهل الانجيل أن يغني عنه ولا يقتل وخصص لامة
محمد صلى الله عليه وسلم ان شاء قتل وان شاء أخذ الدية وان شاء عفا فذلك قوله عز وجل ذلك تخفيف من
ربكم ورجة يقول الدية تخفيف من الله إذ جعل الدية ولا يقتل ثم قال فن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم
يقول من قتل بعد أخذ الدية فله عذاب أليم وقال في قوله ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم
تتقون يقول لكم في القصاص حياة ينتهي بعضكم عن بعض أن يصيب بخافة أن يقتل أخبرنا سفيان
ابن عيينة قال حدثنا عمرو بن دينار قال سمعت مجاهدا يقول سمعت ابن عباس يقول كان في بني اسرائيل
القصاص ولم تكن فيهم الدية فقال الله عز وجل لهذه الامة كتب عليكم القصاص في القتلى الحرب بالحر
والعبد بالعبد والاني بالاني فن عني له من أخيه شيء قال العفو أن تقبل الدية في العمد فاتباع بالمعروف
وأداء إليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورجة مما كتب على من كان قبلكم فن اعتدى بعد ذلك فله
عذاب أليم (قال الشافعي) وما قال ابن عباس في هذا كما قال والله سبحانه أعلم وكذلك ما قال مقاتل (١) لان الله
عز وجل أذن كرك القصاص ثم قال فن عني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان لم يجز والله أعلم
أن يقال ان عني بان صولح على أخذ الدية لان العفو ترك حق بلا عوض فلم يجز إلا أن يكون ان عني عن
القتل فاذا عفا لم يكن إليه سبيل وصار للعافي القتل مال في مال القتال وهو دية قتيله فيتبعه بمعروف

النسخ ونسخها وتقصي مقاتل فيه أكثر من تقصّي ابن عباس والتسزيل يدل على ما قال مقاتل لان الله عز وجل الخ اه كتيبه مصححه

عن نافع عن زيد بن عبد الله
ابن عمر عن عبد الله
ابن عبد الرحمن بن أبي
بكر الصديق عن أم
سلمة رضي الله عنها أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال الذي يشرب في آنية
الفضة انما يجرجر في
بطنه نار جهنم * أخبرنا
ابن عيينة عن الزهري
عن أبي سلمة عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال اذا
استيقظ أحدكم من
نومه فلا يغمس يده في
الاناء حتى يغسلها ثلاثا
فانه لا يدري ابن بات
يده * أخبرنا مالك وابن
عيينة عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال اذا استيقظ
أحدكم من نومه
فليغسل يده قبل أن
يدخلها في وضوئه فان
أحدكم لا يدري أين
بات يده * أخبرنا الثقة
عن جسد عن أنس بن
مالك رضي الله عنه قال
كان أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم

ويؤدي اليه القاتل باحسان فلو كان اذا عفا عن القاتل لم يكن له شيء لم يكن للعافي يتبعه ولا على القاتل شيء
يؤديه باحسان (وقال) وقد جاءت السنة مع بيان القرآن في مثل معنى القرآن أخبرنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح
الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل حرم مكة ولم يحرمها الناس فلا يحل لمن كان
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفل بها دما ولا يعصدها شجر افا ان ارتخص أحد فقال أحلت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فان الله أحلها ولم يحلها للناس وانما أحلت لي ساعة من النهار ثم هي حرام كحرمها
بالامس ثم انكم يا خراعة قد قتلتم هذا القاتل من هذيل وأنا والله عاقله فمن قتل بعد قتيلا فاهله بين خيرتين
ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا العقل (قال الشافعي) وأنزل الله جل ثناؤه ومن قتل مظلوما فقد
جعلنا لولييه سلطانا فلا يسرف في القتل فيقال والله اعلم في قوله فلا يسرف في القتل لا يقتل غير قاتله (قال
الشافعي) في قوله تبارك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى انها خاصة في الحسين الذين وصف
مقاتل بن حيان وغيره ممن حكيت قوله في غير هذا الموضع ثم أدبها أن يقتل الحر بالحر اذ قتله والاني
بالاني اذا قتلها ولا يقتل غير قاتلها ابطلا لأن يجاوز القاتل الى غيره اذا كان المقتول أفضل من القاتل كما
وصفت ليس أنه لا يقتل ذكر بالاني اذا كانا حريين مسلمين ولا أنه لا يقتل حر بعبد من هذه الجهة انما
يتروك قتله من جهة غيرها واذا كانت هكذا أشبه أن تكون لا تدل على أن لا يكون يقتل اثنان بواحد اذا
كانا قاتلين (قال الشافعي) وهي عامة في أن الله عز ذكره أوجب بها القصاص اذا تكافأ دمان وانما
يتكافأان بالحرية والاسلام وعلى كل ما وصفت من عموم الآية وخصوصها دلالة من كتاب أو سنة أو إجماع
(قال الشافعي) فأما رجل قتل قتيلا فولي المقتول بالخيار ان شاء قتل القاتل وان شاء أخذ منه الدية وان
شاء عفا عنه بلادية (قال الشافعي) واذا كان لولي المقتول أخذ المال وترك القصاص كره ذلك القاتل
أو أحبه لان الله عز وجل انما جعل السلطان للولي والسلطان على القاتل فكل وارث من زوجة أو غيرها سواء
وليس لاحد من الاولياء أن يقتل حتى يجتمع جميع الورثة على القتل وينتظر غائبهم حتى يحضر أو يوكل
وصغيرهم حتى يبلغ ويحبس القاتل الى اجتماع غائبهم وبلوغ صغيرهم فان مات غائبهم أو صغيرهم أو بالغهم
قبل اجتماعهم على القتل فلا وارث الميت منهم في الدم والمال مثل ما كان للميت من أن يعفو أو يقتل (قال
الشافعي) فاذا أخذ حقه من الدية فذلك له ولا يسبيل له الى الدم اذا أخذ الدية أو عفا بلادية (قال الشافعي)
ولو كان على المقتول دين وكانت له وصايا لم يكن لاهل الدين ولا الوصايا العوض في القتل ان أراد الورثة فان عفا
الورثة وأخذوا الدية أو عفا أحدهم كانت الدية حينئذ مالا من ماله يكون أهل الدين أحق بها ولاهل الوصايا
حقهم منها (قال الشافعي) ولو لم تختار الورثة القتل ولا المال حتى مات القاتل كانت لهم الدية في ماله
بحاصون بها غرماء كدين من دينه (قال الشافعي) ولو اختاروا القتل فمات القاتل قبل يقتل كانت لهم
الدية في ماله لان المال انما يبطل عنهم بأن يختاروا القتل ويقتلون فيكونون مستوفين لحقهم من أحد
الوجهين وكذلك لو قضى لهم بالقصاص بعد اختياره فمات المقضي عليه بالقصاص قبل يقتل كانت لهم
الدية في ماله (قال الشافعي) ولو لم يمت القاتل ولكن رجل قتله خطأ فأخذت له دية كانت الدية مالا من ماله
لا يكون أهل القتل الاول أحق بهامن غرمائه كالأيتام أو أحق بما سواها من ماله ولهم الدية في ماله يكونون
بها أسوة الغرماء (قال الشافعي) ولو جرحه رجل عمدا ثم عفا الجرح ورح عن الجرح وما حدث منه ثم مات من
ذلك الجرح لم يكن الى قتل الجرح سبيل بأن الجرح قد عفا القتل فان كان عفا عنه لياخذ عقل الجرح أخذت
منه الدية تامة لان الجرح قد صار نفسا وان كان عفا عن العقل والقصاص في الجرح ثم مات من الجرح
فمن لم يجز الوصية للقاتل أبطل العفو وجعل الدية تامة للورثة لان هذه وصية لقاتل ومن أجاز الوصية للقاتل

ينتظرون العشاء
فينامون أحسبه قال
قعودا حتى تحفق
رؤسهم ثم يصلون ولا
يتوضئون * أخبرنا مالك
عن نافع عن ابن عمر أنه
كان ينام قاعدا ثم يصلي
ولا يتوضأ * أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن سالم
عن أبيه قال قبلة
الرجل امرأته أو
جسها بيده من
اللامسة فن قبل
امرأته أو جسها بيده
فعليه الوضوء * حدثنا
سفيان حدثنا الزهري
أخبرني عباد بن تميم
عن عمه عبد الله بن زيد
قال شكى إلى النبي صلى
الله عليه وسلم الرجل
يخيل إليه الشيء في
الصلاة فقال لا يفتل
حتى يسمع صوتاً أو يجد
ريحاً * أخبرنا إبراهيم
(١) قوله أو اختيار
العقل كذا وقع في
النسخ ولعله سقط من
قلم النسخ قبل هذا ما يصح
العطف عليه ووجه الكلام
والله أعلم كان لولي المقتول
والجروح على الجاني
القصاص أو اختيار
العقل الخ فانظر كتبه
مصححه

جعل عقوه عن الجرح وصية يضرب بها القاتل في الثلث مع أهل الوصايا وقال فيما زاد من الدية على عقل
الجرح قولين أحدهما مثل عقل الجرح لانه مال من ماله ملك عنه والآخر لا يجوز لانه لا يملك إلا بعد
موته عنه (قال الشافعي) ولو قتل نفر رجلا عمدا كان لولي القتل أن يقتل في قول من قتل أكثر من واحد
بواحد أيهم أراد أو يأخذ من أراد منهم الدية بقدر ما يلزمه منها كأنهم كانوا ثلاثة فعاقن واحد فبأخذ من
الاثنين ثلثي الدية أو يقتلها ما شاء (قال الشافعي) وإذا كانوا نفرا فضر به معاقفات من ضربهم وأحدهم
ضارب بجديده والآخر بعض خفيفة والآخر بجرح أو سوط فأت من ذلك كله وكلهم عامد للضرب فلا
قصاص فيه من قبل أني لأعلم بأى الضرب كان الموت وفي بعض الضرب ما لا قود فيه بحال وعلى العامد
بالخديد حصته من الدية في ماله وعلى الآخر بن حصته ما على عاقلتهما (قال الشافعي) وكذلك لو كان فيهم
واحد رمي شيئا فخطأ به فأصابه معهم كانت على جميع العامدين بالخديد الدية في حصصهم في أموالهم حالة
وعلى عاقلة المخطئ بالخديد حصته من الدية كما تكون دية الخطأ (قال الشافعي) ولو عفا المقتول عن
هؤلاء كلهم كان القول فبن لا يجبر للقاتل وصية أو من يجزها كما وصفت وقال في الذي يشركهم بخطا قولين
أحدهما أن الوصية للعاقلة لا للقاتل فجميع ما أصاب العاقلة من حصته صاحبهم من الدية وصية لهم جائزة
من الثلث والآخر أن لا تجوز له وصية لأنها لا تسقط عن العاقلة إلا بسقوطها عنه فهي وصية للقاتل (قال
الربيع) القول الثاني أصح عندي (قال الشافعي) والقول في الرجل يجرح الرجل جرحا يكون في
مثله قصاص في الجرح منه أن للجروح في جرحه مثل ما كان لا وليا له في قتله من الخيار فان شاء استقاد
من جرحه وان شاء أخذ عقل الجرح من مال الجارح حالا يكون غير يمان من الغرماء يحاص أهل الدين
(قال الشافعي) وما أصابه من جرح عمد الاقصاص فيه فعقله في مال الجارح حال (قال الشافعي) ولو جنى
رجل على رجل جنابات كان له أن يستقيد مما أراد أو يأخذ العقل مما أراد منها وكذلك لو جنى عليه نفر كان
له أن يستقيد من بعضهم ويأخذ من بعض العقل (قال الشافعي) ولو كان القاتل أو الجارح عبدا
أو ذميا أو حرا مسلما كان لولي المقتول وللجروح في نفسه على الجاني (١) أو اختيار العقل من العبد والذمي فان
اختاروه أو اختاره فاقصوا أو اقصر فلا شيء لهم غير القصاص فان اختاروا أو اختار العقل فذلك في مال
الذمي حال يكونون في ماله غرماء له وفي عنق العبد كاملا يباع فيه فان بلغ العقل كاملا فذلك لولي الدم
أو الجروح وان لم يبلغ لم يلزم سيده منه شيء وان زاد ثمن العبد على العقل رد إلى سيد العبد وان شاء سيد
العبد قبل هذا كله أن يؤدي عقل النفس أو الجرح متطوعا غير مجبور عليه لم يبع عليه عبده وقد أدى
جميع ما في عنقه (قال الشافعي) ولو كان الجاني عبدا على عبد كان لسيد العبد الخيار في القصاص أو
العقل وليس للعبد في ذلك خيار ان كانت الجنابة جرحا برئ منه وسواء كان العبد مراهونا أو غير مراهون
الا أنه اذا أخذه عقلا وهو مراهون خير بين أن يدفع ما أخذه من العقل رهنا إلى المرتهن أو يجعله قصاصا
من دينه ولا يمنع القصاص قول المرتهن انما جعلت عليه اذا أخذ العقل أن يجعله رهنا أو قصاصا لانه يقوم
مقام بدن العبد ان مات أو نقص بدنه لنقص الجراح له وان لم يمت وسواء هذا في المدبر وأم الولد المالك المملوك
في هذا كله فأما المكاتب فذلك اليه دون سيده يقتص ان شاء أو يأخذ الدية فان أخذ الدية خلى بينه وبينها
كما خلى بينه وبين ماله (قال أبو محمد الربيع) وفي المكاتب يجنى عليه جنابة فيها قصاص أنه ليس له أن يقتص
من قبل أنه قديم فيصير رقيقا فيكون قد أتلف على سيده المال الذي هو بدل من القصاص وله أن يأخذ
العقل ويكون أولى به من السيد يستعين به في كتابته (قال الشافعي) واذا اختار العقل في قتل العبد الذي
فيه القصاص فهو حال في النفس ومادونها وكل عمد وان كان ديات في مال الجاني موسرا كان أو معسرا

لا تحمل العاقلة من قتل العمد شيئا (قال الشافعي) وإن أحب الولاة أو المجروح العفوف القتل بلا مال ولا قود
فذلك لهم فإن قال قائل فمن أين أخذت العفوف القتل بلا مال ولا قود قبل من قول الله جل ثناؤه فمن تصدق
به فهو كفارة له ومن الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن في العفوف القصاص كفارة أو
قال شيئا يرغب به في العفوة فان قال قائل فأنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا
فأهله بين خيرتين إن أحبوا فالقود وإن أحبوا فالعقل قيل له نعم هو فيما يأخذون من القاتل من القتل
والعفو بالدية والعفو بلا واحد منهما ليس بأخذ من القاتل إنما هو ترك له كما قال ومن وجد عين ماله عند
معدم فهو أحق به ليس أن ليس له تركه ولا ترك شيئا يوجب له أنما يقال هو له وكل ما قيل له أخذه فله تركه
(قال الشافعي) وإذا قتل الرجل الرجل عمد ثم مات القاتل فالدية في مال القاتل لأنه يكون لأولياء المقتول
أن يأخذوا أيهما شاءوا إلا أن حقهم في واحد دون واحد فإذا مات واحد فحقهم ثابت في الذي كان حقهم
فيه إن شاءوا وهو (قال الشافعي) وكذلك للرجل إذا جرحه الرجل الخيار في القصاص في الجرح فإن مات
الجرح فله عقل الجرح إن شاء عالا كما وصفت في مال الجراح (قال الشافعي) وسواء أمتيت مات القاتل
والجراح يقتل أو غيره فدية المقتول الأول وجرحه في ماله فإن جرح رجل جراحات في كلها قصاص فله المجروح
الخيار في كل جرح منها كما يكون في جرح واحد لو جرحه إياه وإن شاء اقتص من بعضها وأخذ الدية من بعضها
وإن شاء ذلك في كلها فهو له (قال الشافعي) كأنه قطع يديه ورجليه وأوضعه فإن شاء قطع له يدا ورجلا
وأخذ عقله يد ورجل وإن شاء وأوضعه وإن شاء أخذ رأس الموضحة إذا كان له الخيار في كل كان له الخيار في
بعض (قال الشافعي) وكذلك ورثة المقتول والمجروح بعد موته إن أحبوا اقتصوا وليت من النفس
أو الجرح إن لم يكن نفس وإن أحبوا أخذوا العقل وإن أحبوا إذا كانت جراح ولم يكن نفس أن يأخذوا
أرشد بعض الجراح ويقتصوا من بعض كان لهم (قال الشافعي) ومن قتل اثنين بواحد أو أكثر بواحد
فقتل عشرة رجلا عمدا فلا ولياء المقتول أن يقتلوا من شأوا منهم وأن يأخذوا الدية ممن شأوا فإذا أخذوا
الدية لم يكن لهم أن يأخذوا من واحد الا عشر الدية وإذا كانت الدية فأنما يغرمها الرجل على قدر من شركه
فيها وهي خلاف القصاص (قال الشافعي) وإن قطع رجل يدي رجل ورجليه ثم مات المقطوعة يداه
ورجلاه من تلك الجراح فأراد ورثته القصاص كان لهم أن يصنعوا ما صنع بصاحبهم وإن أرادوا أن يقتلوه
ويأخذوا أرشاً فبما صنع به لم يكن لهم وإذا كانت النفس فلا أرش للجراح لدخول الجراح في النفس ولهم
أن يأخذوا دية النفس كلها ويدعوا القصاص (قال الشافعي) ولو أرادوا أن يقطعوا يديه ورجليه أو
يديه دون رجليه أو بعض أطرافه التي قطع منه ويدعوا قتله كان ذلك لهم إذا قضيت لهم بأن يفعلوا ذلك
ويقتلوه قضيت لهم بأن يفعلوا ذلك به ويدعوا قتله فإن قالوا نقطع يديه ثم نأخذ منه دية أو بعضها لم يكن
ذلك لهم وقيل إذا قطعتم يديه فقد أخذتم منه ماله فلا يكون لكم عليه زيادة الا القطع أو القتل فأما مال
فلا ولو قطعوا له يدا أو رجلا ثم قالوا نأخذ نصف الدية كان لهم ذلك لأنه لو قطع يديه فأرادوا أخذ القود
من يدو الارش من أخرى كان لهم ذلك ولا يكون لهم ذلك حتى يبرأ (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها
فجرحه جائفة مع قطع يديه ورجليه فمات فقال ورثته نجرحه جائفة ونقتله لم ينعوا ذلك وإن أرادوا تركه
بعدها تركوه ولو قالوا على الابتداء نجرحه جائفة ولا نقتله لم يتركوا وذلك أنهم إنما يتركون إذا قالوا
نقتله بما يقاد منه في الجنابة وأما ما لا يقاد منه فلا يتركون وإياه

(ولاة القصاص) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا
فلا يسرف في القتل (قال الشافعي) فكان معلوما عند أهل العلم من خوطب بهذه الآية أن ولي
المقتول من جعل الله تعالى له ميراثا منه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا فأهله بين

ابن محمد أخبرني أبو بكر
ابن عمر بن عبد الرحمن
عن نافع عن ابن عمر أن
رجلا مر على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو
يقول فسلم عليه الرجل
فرد عليه السلام فلما
جاوزه ناداه النبي صلى الله
عليه وسلم فقال إنما
جلني على الرد عليك
خشية أن تنهب
فتقول اني سلمت على
رسول الله فلم يرد علي
فاذا رأيتني على هذه
الحال فلا تسلم علي فانك
ان تفعل لأرد عليك
أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن أبي الحويرث
عن الأعرج عن
ابن الصمة قال مررت
على النبي صلى الله عليه
وسلم وهو يقول فسلمت
عليه فلم يرد علي حتى قام
إلى جدار فحتم بعضا
كانت معه ثم وضع يده
على الجدار فسمع وجهه
وذراعيه ثم رد علي
السلام (قال أبو العباس
الاصم) رحمه الله هذان
الحديثان ليسا في
كتاب الوضوء ولكن
أخرجتهما فيه لأنه موضع
وفي هذا الموضع من
كتاب الوضوء قال
الشافعي رضي الله عنه

وروى أبو الحويرث
عن الأعرج عن ابن
الضمة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بال
فتيمم فأخرجت
الحديث بتمامه لهذه
العلة * أخبرنا مالك عن
أبي التضرع مولى عمر بن
عبد الله عن سليمان
ابن يسار عن المقداد
ابن الأسود أن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه
أمره أن يسأل رسول
الله صلى الله عليه وسلم
عن الرجل إذا دنا من
أهله فخرج منه المذي
ماذا عليه قال علي فان
عندي ابنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم فانا
أستحي أن أسأله قال
المقداد فسألت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
عن ذلك فقال إذا وجد
أحدكم ذلك فليضغ
فرجه وليتوضأ وضوءه
للصلاة * أخبرنا مالك
عن عبد الله بن أبي بكر

(١) قوله إذا كان لهم
أن يكونوا بالدم ما لا كذا
في النسخ وانظر
(٢) قوله أحلفوهم
كذا في النسخ بضمير
الفاعل جمعاً وانظر كتبه
مصححه

خيرتين أن أحبوا القود وأن أحبوا العقل ولم يختلف المسلمون علمته في أن العقل موروث كما يورث المال
وإذا كان هكذا فكل وارث ولى الدم كما كان لكل وارث ما جعل الله له من ميراث الميت زوجة كانت له أو ابنة
أو أم أو ولداً أو والد الأيخرج أحد منهم من ولاية الدم (١) إذا كان لهم أن يكونوا بالدم ما لا كما
لا يخرجون من سواء من ماله (قال الشافعي) فإذا قتل رجل رجلاً فلا سبيل إلى القصاص إلا بأن
يجمع جميع ورثة الميت من كانوا وحيث كانوا على القصاص فإذا فعلوا فلهم القصاص وإذا كان على
الميت دين ولا مال له أو كانت له وصايا كان للورثة القتل وإن كره أهل الدين والوصايا لأنهم ليسوا من أوليائه
وإن الورثة أن شاؤا ملكوا المال بسببه وإن شاؤا ملكوا القود وكذلك إن شاؤا عفاوا على غير مال ولا قود
لأن المال لا يملك بالعمد إلا بمشيئة الورثة أو بمشيئة المجنى عليه إن كان حياً وإذا كان في ورثة المقتول صغاراً أو
غيب لم يكن إلى القصاص سبيل حتى يحضر الغيب ويبلغ الصغار فإذا اجتمعوا على القصاص فذلك لهم وإذا
كان في الورثة معتوه فلا سبيل إلى القصاص حتى يفتقروا أو يموت فتقوم ورثته مقامه وأي الورثة كان بالغاً فعفا
بمال أو بلا مال سقط القصاص وكان لمن بقي من الورثة حصته من الدية وإذا سقط القصاص صارت لهم
الدية (قال الشافعي) وإذا كان للدم وليان فحكم لهما بالقصاص أو لم يحكم حتى قال أحدهما قد عفوت
القتل لله أو قد عفوت عنه أو قد تركت الاقتصاص منه أو قال القاتل عفا عني فقال قد عفوت عنه فقد بطل
القصاص عنه وهو على حقه من الدية وإن أحب أن يأخذ به أخذه لأن عفوه عن القصاص غير عفوه عن
المال إنما هو عفواً أحداً من دون الآخر قال الله تعالى فمن عفى له من أخيه شيئاً فاتباع بالمعروف وأداء
إليه بإحسان يعني من عفى له عن القصاص (قال الشافعي) ولو قال قد عفوت عنه القصاص والدية
لم يكن له قصاص ولم يكن له نصيب من الدية ولو قال قد عفوت ما لم يكن له هذا عفواً للدية وكان عفواً
للقصاص وإنما كان عفواً للقصاص دون المال ولم يكن عفواً للمال دون القصاص ولألهم إلا أن الله عز وجل
حكم بالقصاص ثم قال فمن عفى له من أخيه شيئاً فاتباع بالمعروف فأعلم أن العفو مطلقاً إنما هو ترك القصاص
لأنه أعظم الأمور وحكم بأن يتبع بالمعروف ويؤدي إليه المعفو له بإحسان وقوله ما لم يترك لي على
القصاص اللازم كان له وهو محكوم عليه إذا عفى له عن القصاص بأن يؤدي إليه الدية حتى يعفوها صاحبها
ولو قال قد عفوت عنه الدية لم يكن هذا عفواً عن القصاص لأنه ما كان مقيماً على القصاص فالفقاص له
دون الدية وهو لا يأخذ القصاص والدية وكذلك لو قال قد عفوت عن الدية ثم مات القاتل فإن له أخذ الدية
لأنه عفا عنها وليس له إنما تكون له بعد عفوه عن القصاص وإن عفا الولي عن الدية والقصاص وعليه
دين جاز عفوه ولو عفاها في مرضه الذي مات فيه كان عفوه جائزاً وكان عفوه حصته من الدية وصية (قال
الشافعي) ولو كان للمقتول وليان فعفا أحدهما القصاص لم يكن للباقي إلا الدية وإن كان محجوراً فعفاها
فعفوه باطل وليس لوليها إلا أخذها من القاتل ولو عفاها وليها كان عفوه باطلاً وكذلك لو صالح وليه منها على
شيء ليس بنظره لم يجز له من ذلك إلا ما يجوز له من البيع والشراء عليه على وجه النظر (قال الشافعي)
وإذا عفا المحجور عن القصاص جاز عفوه عنه وكانت له ولورثته معه الدية لأن عفوه عن القصاص زيادة في
ماله وعفوه المال نقص فلا يجوز عفوه المال (قال الشافعي) ومن جاز له عفوه ماله سوى الدية جاز ذلك له
في الدية ومن لم يجز عفوه ماله سوى الدية لم يجز له عفواً للدية (قال الشافعي) ولو قال أحد الورثة قد عفوت عن
القاتل أو قد عفوت حتى عن القاتل ثم مات قبل يبين كان لورثته أخذ حقه من الدية ولم يكن لهم القصاص فإن
ادعى القاتل أنه قد عفا الدية والقود فعليه البينة وإن أراد أحلاف الورثة ما يعلمونه عفاها (٢) أحلفوهم
وأخذوا بحقهم من الدية (قال الشافعي) ولو كان العافي حياً فادعى عليه القاتل أنه قد عفا عنه
الدم والمال أحلف له كما يحلف في دعواه عليه فيما سوى ذلك (قال الشافعي) وكل جنابة على أحد فيها

القصاص دون النفس كالنفس المجنى عليه القصاص اذا اراد أو أخذ المال أو العفو بلا مال فان مات من غير الجراح قبل أن يقتل أو يعفو فوليّه يقوم في الاقتصاص والعفو مقامه والقول فيه كالقول في النفس لا يختلفان

(باب الشهادة في العفو) قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا مات المجنى عليه في النفس أو غيرها فشهد أحد ورثته أن أحدهم عفا القصاص أو عفا المال والقصاص فلا سبيل إلى القصاص كان الشاهد ممن تجوز شهادته أو لا تجوز شهادته اذا كان بالغا وارثا لاقتول لأن في شهادته اقرار أن دم القاتل ممنوع وان لم تكن تجوز شهادته أحلف المشهود عليه ما عفا المال وكانت له حصته من الدية ولا يحلف ما عفا القصاص لأنه لا سبيل إلى القصاص ولا أحلفه على ما إذا حلف عليه لم أطرح عنه بينه ما شهد به عليه (قال الشافعي) ولو كان ممن تجوز شهادته حلف القاتل مع شهادته أنه عفا عنه المشهود عليه القصاص بالمال وبرئ من حصته المشهود عليه من الدية وأخذ من بقى من الورثة (١) منهم حصصهم من الدية ولو شهد شاهدان على الوارث أنه قال قد عفوت عن دم أبي أو عفوت عن فلان دم أبي أو عفوت عن فلان تباعى في دم أبي أو عفوت عن فلان ما يلزمه لأبي أو ما يلزمه لي من قبل أبي كان هذا كله عفو الدم ولم يكن عفو الحصته من الدية حتى بين فيقول قد عفوت عنه الدم والدية أو الدم وما يلزمه من المال ولو شهد وأنه وصل كلامه فقال قد عفوت عن القصاص والعقوبة في دمه لم يكن هذا عفو المال حتى يقول قد عفوت عنه الدم والمال الذي يلزمه لأبي وكذلك لو قال قد عفوت عنه الدم وما يلزمه لأنه قد يرى العقوبة تلزمه وليس هذا عفو المال حتى يسميه (قال الشافعي) ولو وصل فقال قد عفوت عنه الذي يلزمه في دم أبي من قصاص وعقوبة في مال لم يكن عفو عن الدية حتى يقول ما يلزمه لي من المال أو ما يلزمه من المال لأنه قد يجهل فيرى أن عليه أن يحرق له مال أو يقطع أو يعاقب فيه فالدية ليست عقوبة وعليه في هذا كله اليمين ما عفا الدية ولو شهد اثنان من الورثة على الاثنين وشهد الاثنان المشهود عليهم على الشاهدين عليهم ما عفا الدية والقصاص كانت شهادتهم جائزة وليس في شيء من شهادتهم ما يجزى ونبه إلى أنفسهم ولا يدفعون به عنها لأنه قد كان لكل واحد منهم عفو الدم وان لم يرضه صاحبه وليست تصير حصته واحد منهم عفو إلى صاحبه فيكون جازا بها إلى نفسه شيئا (قال الشافعي) وإذا كان للدم وليان أحدهما غائب أو صغير أو حاضر لم يأمره بالقتل ولم يجزئه فعد أحد الوليين فقتل قاتل أبيه ففيها قولان أحدهما لا قصاص بحال (قال الشافعي) وانما يسقط من قال هذا القود عنه إذا لم يجمع ورثة المقتول عليه للشبهة وان قول الله عز وجل فقد جعلنا الولي سلطانا فلا يسرف في القتل يحتمل أي ولي قتل كان أحق بالقتل وقد كان يذهب إلى هذا أكثر مفتي أهل المدينة فيقولون لو قتل رجل له مائة ولى فعفا تسعة وتسعون كان للباقي الذي لم يعف القود وينزل منزلة الحد يكون للرجل فيموت فيعفو أحد بنيه ان لا آخر القيام به فهذا أسقط من قال هذا القصاص عن القاتل والتعزير ان كان ممن يجهل وان كان ممن لا يجهل عزز بالتعدي بالقتل دون غيره من ولادة الدم ثم قيل لولاة الدم معه لكم حصته من الدية فان عفوتوها تتركتم حقكم وان أردتم أخذها فهي لكم والقول ممن يأخذونها واحد من قولين أحدهما أنها لهم في مال القاتل ويرجع بها ورثة القاتل في مال قاتله ومن قال هذا قال ان عفوا عن القاتل الدية رجع ورثة القاتل المقتول على قاتل صاحبهم بحصة الورثة معه من الدية (قال الشافعي) والقول الثاني انها للورثة في مال أخيهم لأنه قاتل قاتل أبيهم لان الدية انما كانت تلزمه لو كان لم يقتله ولي فاذا قتله ولي يدركه عنه القصاص فلا يجمع عليه القتل ويوجب الدية في ماله (قال الشافعي) والقول الثاني أن على من قتل من الاولياء قاتل أبيه القصاص حتى يجمعوا على القتل وإذا قتل الرجل الرجل فقال قتل ابني

ابن محمد بن عمرو بن خزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول دخلت على صر وان بن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء فقال مر وان ومن من الذي ذكر الوضوء فقال عرو وما علمت ذلك فقال مر وان أخبرني بسيرة بنت صفوان انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ * أخبرنا سليمان بن عمرو وشيخ ابن عبد الله عن يزيد بن عبد الملك الهاشمي عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا أفضى أحدكم بسده إلى ذكره ليس بينه وبينه شيء فليتوضأ * حدثنا عبد الله بن نافع وابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عقبة بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أفضى أحدكم بسده إلى ذكره

(١) قوله منهم كذا في النسخ ولعله مكرر مع ما قبله كتبه محمده

أورجلاً نأوليه طلب بالبينة فإن أقامها بانه قتله عدا عزرو لم يكن عليه عقل ولا قود ولا كفارة وإن لم يقمها اقتص منه ولو قتل رجلاً له وليان فقتل أحدهما قاتل أبيه وادعى أن الولي معه أذن له أحلف الولي المدعى عليه فإن حلف كان له نصيبه من الدية على ما وصفت وإن نكل (١) حلف المدعى عليه وبرئ من نصيبه من الدية ولو أن رجلاً له وليان أو أولياء فعفاً أحداً وليائه القصاص ثم عدا عليه أحد الأولياء فقتله وقال لم أعلم عفوم من معي ففيها قولان أحدهما أن عليه القصاص فإذا اقتص منه فنصيبه من الدية في مال القاتل المقتول الذي اقتص منه والآخر أن يحلف ما علم عفوه ثم عوقب ولم يقتص منه وأغرم ديته حالة في ماله يرفع عنه منها بقدر نصيبه من دية المقتول الذي هو وارثه وإن لم يحلف حلفاً أو ولياء المقتول الآخر لقد علم ثم في القصاص منه قولان أحدهما أن يقتص منه والآخر لا قصاص منه ومن قال يقتص منه جعل لورثة المقتول الأول في مال القاتل نصيبهم من الدية والذي قتل به حصته من الدية لما أخذ منه القصاص (قال الشافعي) فإذا عفا أحد الورثة القصاص حكم الحاكم لهم بالدية فأيهم قتل القاتل قتل به إلا أن يدع ذلك ورثته

(باب عفوا المجنى عليه الجنائية) قال الشافعي رحمه الله وإذا جنى الرجل على الرجل الجنائية فيها قصاص فقال المجنى عليه قد عفوت عن الجاني جنائيه على وبر المجنى عليه من الجنائية سقط القصاص عن الجاني وسئل المجنى عليه فإن قال قد عفوت له القصاص والمال جاز عفوه للمال إن كان يلى ماله وإن كان لا يلى ماله جاز عفوه للقصاص وأخذ له المال لأنه ليس له أن يهب من ماله شيئاً وهكذا إن مات من جنائية الجاني وهو يلى ماله سئل ورثته فإن قالوا لا نعلمه عفا المال أحلفوا ما علموه عفا المال وأخذوا المال من مال الجاني الآن يأتي الجاني ببينة على عفوه المال والقصاص معا فيجوز له العفو ولو جاء الجاني ببينة أنه قال قد عفوت عنه ما يلزمه في جنائيه على لم يكن هذا عفو المال حتى يبين فيقول من قصاص وأرش فيجوز عفوا المال ولو مات المجنى عليه من جنائية الجاني بعد قوله قد عفوت عن الجاني جنائيه على سقط القصاص وكان عليه في ماله دية النفس وكذلك لو قال قد عفوت عنه ما يلزمه في جنائيه على من عقل وقود وما يحدث منها كان هكذا ولو قال قد عفوت عنه ما يلزمه في جنائيه على من عقل وقود فلم يمت من الجنائية وصح قبل أن يموت ومات من غيرهما جاز العفو فيما يلزمه بالجنائية نفسها ولم يجز فيما يلزمه بزيادته إلا أن الزيادة لم تكن وجبت له يوم عفا ولم تكن وصية بحال وكانت كهبة وهبها مريضاً ثم صح فنجوز جواز هبة الصحيح ولو كانت المسئلة بحالها لم يصح حتى جرحه رجل آخر فخرج الأول من أن يكون قاتلاً كان أرش الجرح كله وصية جائزة يضرب بهامع أهل الوصاية لأنه ليس بقاتل (قال أبو محمد) والقول الثاني أنه قاتل مع غيره فلا تجوز له وصية إلا أن يكون الجرح الثاني قد ذبحه أو قطعه باثنين فيكون هو القاتل وتجوز الوصية للأول لأن الثاني هو القاتل (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها فقال قد عفوت عنه الجنائية وما يحدث فيها وما يلزمه منها من عقل وقود ثم مات من الجنائية فلا سبيل إلى القود بحال العفو عنه والنظر إلى أرش الجنائية نفسها فكان فيها قولان أحدهما أنه جائز العفو عنه من ثلث مال العاقب عنه كأن كان شجوه موصية فعفا عقلاً وقوداً فرفع عنه من الدية نصف عشره لأنه وجب للمجنى عليه في الجنائية ويأخذ الباقي لأنه عفا عما لم يجب له فلا يجوز عفوه فيه والقول الثاني أن يؤخذ بجميع الجنائية لأنها صارت نفسها وهذا قاتل لا تجوز له وصية بحال (قال الربيع) وهذا أصح القولين عندى (قال الشافعي) ولو كانت الجنائية يدين ورجلين ثم مات منها وعفا جاز له العفو في القول الأول من الثلث لأن الدية وجبت له وأكثر إلا أن ذلك نقص بالموت ولم يجز له في القول الثاني لأنها صارت نفسها وهذا قاتل (قال الشافعي) وإذا قال الرجل للرجل قد عفوت عنك العقل والقود في كل ما جئيت على تخفى عليه بعد

فليتوضأ وزاد ابن نافع فقال عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رضى الله عنه سمعت غير واحد من الحفاظ يروونه لا يذكرون فيه جابراً * أخبرني القاسم بن عبيد الله أنه طعن عن عبيد الله

ابن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها قالت إذا ماتت المرأة فرجها توضأت * أخبرنا سفيان عن الزهري عن رجلين أحدهما جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ * أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي

(١) قوله حلف المدعى عليه هكذا في الأصل ولعل لفظه عليه من زيادة النسخة الآن يقرأ لفظ المدعى بصيغة اسم الفاعل فتأمل كتبه معجمه

هريرة رضى الله عنه
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال إنما أنا
 لكم مثل الوداذ ذهاب
 أحدكم إلى الغائط فلا
 يستقبل القبلة ولا
 يستدبرها بغائط ولا
 بول ولا يستنج بثلاثة
 أحجار ونهى عن
 الروث والرمة وأن
 يستنجي الرجل بيمينه
 * أخبرنا سفيان
 أخبرني هشام بن عروة
 قال أخبرني أبو وجزة
 عن عمران بن حدير عن
 عمارة بن خزيمة بن ثابت
 عن أبيه رضى الله عنه
 أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال في الاستنجاء
 بثلاثة أحجار ليس فيها
 رجيع * أخبرنا
 سفيان عن أبي الزناد
 عن الأعرج عن أبي
 هريرة رضى الله عنه
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لو أن
 أشق على أمتي لأمرتهم
 بتأخير العشاء
 والسؤال عند كل
 صلاة * أخبرنا ابن
 (١) قوله الا في أن
 الصداق الخ كذا في
 النسخ وانظر كتبه
 مصححه

القول لم يكن هذا عقوا وكان له العقل والقود لانه عقاعنه ما لم يجب له (قال الشافعي) وإذا جنى الرجل على
 أبي الرجل جرحا فقال ابنه وهو وارثه قد عفوت عن جنايته لى على أبي في العقل والقود ما لم يكن هذا عقوا
 لأن الجناية لا يبه ولا يكون له القيام بها إلا أن يموت أبوه وله إذا مات أبوه أن يأخذ العقل أو القود لانه لم ينف
 بعد ما وجب له ولو عقاه بعد موت أبيه لم يكن له عقل ولا قود إذا عقاه ما معا

(جناية العبد على الحرفيتباعه الحر والعفوعنه) قال الشافعي وإذا جنى عبد على حرجانية
 فيها قصاص فعليه القصاص أو الارش والجناية والدية كلها في رقبة العبد فان عقا القصاص والارش جاز
 العفوان صح منها من رأس المال وان مات منها أو من غيرهما قبل يصح جاز العفوان لانه من الثلث يضرب به
 سيد العبد في ثلث مال الميت مع أهل الوصايا بالاقل من الدية والارش ما كان أوقية رقبة عبده ليس عليه غيره
 وإنما أجزأها هنا أنهم أوصية لسيد العبد وسيد ليس بقاتل ولو كانت جناية العبد على الحر موضحة فقال قد
 عفوت عنه القصاص والعقل وما يحدث في الجناية جازله العفو عن الموضحة ولم يجز له ما بقي لانه عقاعنه ما لم يجب
 له ولم يوصر ان وجب له أن يعفوعنه ولو أنه قال ان مت من الموضحة أو ازدادت فزيادتها بالموت وغيره وصية
 له جاز العفو من الثلث ألا ترى أن رجلا لو كان له في يدي رجل مال فقال ما ربح فيه فلان فهو هبة لفلان لم يجز
 ولو قال وصية لفلان جاز (قال الشافعي) ولو كان العبد جنى على الحر جناية أقر بها العبد ولم تقم بها بينة
 فقال الحر قد عفوت الجناية وعقلها وما يحدث فيها لم يكن له قصاص بحال العفو وكان العقل انما يجب على
 العبد اذا اعتق فكان عقوه عنه العقل كعفوعه عن الخديجوز للعبد منه اذا اعتق ما يجوز للعاني الحر المعفوعنه
 ويرد عنه ما يرد عن الحر ولو جنى عبد على حر موضحة عمدا فاتباع الحر العبد من سيده بالموضحة كان هذا
 عقوا القصاص فيها ولم يجز البيع إلا أن يعلم معا أرش الموضحة فيبتاع الجنى عليه العبد فيكون البيع جائزا
 وهكذا لو كانت أكثر من موضحة أو أقل لان الاثمان لا تجوز الا معلومة عند البائع والمشتري (قال الشافعي)
 ولو وجد المشتري بالعبد عيبا كان له رده وكان له في عنقه أرش الجناية بالغام بالغ ولو أخذ بشراء فاسد
 فات في يدي المشتري كانت على المشتري قيمته بحاص بهامن أرش الجناية التي وجبت له في عنقه ولو
 أن عبد جنى على حر عمدا فاعتق سيد العبد العبد وهو يعلم بالجناية أو لا يعلم فسواء وللحر القود إلا أن يشاء
 العقل فان شاء فعلى السيد المعتق الاقل من أرش العقل أو قيمة رقبة العبد وجناية العبد على الحر عمدا
 وخطأ سواء

(جناية المرأة على الرجل في نكحها بالجناية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى المرأة
 على الرجل موضحة عمدا أو خطأ فنكحها على الموضحة فالنكاح عليها عقو للجناية ولا سبيل الى القود
 والنكاح ثابت وان كانا قد علما أرش الجناية كان مهرها أرش الجناية في العمد خاصة فان طلقها قبل الدخول
 رجع عليها بنصف أرش الموضحة وان نكحها على أرش موضحة خطأ كان النكاح جائزا وكان لها مهر مثلها
 وله على عاقلتها أرش موضحة لانه انما نكحها بدين له على غيرها ولا يجوز صداق دين على غير المصدق
 وهذا كله اذا عاش من الجناية فان كانت الجناية خطأ وعمدا فبات منها فكان الصداق جائزا وازادها فيه على
 صداق مثلها ردت الى صداق مثلها ورجع عليها بالفضل لانها تصير وصية لوارث فلا تجوز ولو جنت على عبد
 له جناية فنكحها عليها جاز كنكاحها على جناية نفسه في المسائل كلها (١) الا في أن الصداق اذا كان
 جائزا وكان أكثر من مهر مثلها ومات العبد جاز لانها لم تجن على السيد فيكون قابلا ولم يكن صداقها في
 معنى الوصايا بحال فلا يجوز منه ما جاوز صداق مثلها

(الشهادة في الجناية) قال الشافعي رحمه الله تعالى ويقبل في القتل والحد ودسوى الزنا شاهدان

عينه عن محمد بن
 اسحق عن ابن أبي عتيق
 عن عائشة رضي الله
 عنها أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال السؤال
 مطهرة للفم مرضاة
 للرب * أخبرنا
 مالك عن أبي الزناد
 عن الأعرج عن أبي
 هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 إذا استيقظ أحدكم
 من منامه فليغسل يده
 قبل أن يدخلها في
 وضوئه فإنه لا يدري
 أين باتت يده * أخبرنا
 سفیان عن أبي الزناد عن
 الأعرج عن أبي هريرة
 قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم إذا استيقظ
 أحدكم من منامه فلا
 يغمس يده في الإناء حتى
 يغسلها ثلاثا فإنه
 لا يدري أين باتت يده
 (قال أبو العباس الأصم)
 إنما أخرج حديث
 مالك على حدة وحديث
 سفیان على حدة لأن
 الشافعي رضي الله عنه
 قبل ذلك ذكره
 عنهما جميعا على لفظ
 حديث مالك * أخبرنا
 يحيى بن حسان عن
 جاد بن زيد وابن عليه

وإذا كان الجرح والقتل عمد لم يقبل فيه الشاهدان ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ولا يمين وشاهد
 إلا أن يكون الجرح عمدا لا قصاص فيه بحال مثل الخائفة ومثل جنابة من لا قود عليه من معتوه أو صبي
 أو مسلم على كافر أو حر على عبد أو أب على ابنه فإذا كان هذا قبل فيه شهادة رجل وامرأتين ويمين وشاهد
 لأنه مال بكل حال فإن كان الجرح هاشمة أو مأومة لم يقبل فيه أقل من شاهدين لأن الذي شج هاشمة أو
 مأومة أن أراد أن أخذه القصاص من موضحة فعلت لأنهما موضحة وزيادة فإذا كانت الجنابة الأدنى أن
 أراد أن أخذه فيها قودا أخذتها لم أقبل فيها شهادة شاهد ويمين ولا شاهد وامرأتين وإذا كانت لا قصاص
 في أدنى شيء منها ولا أعلاه قبلت فيها شاهد أو امرأتين وشاهد ويمين وإذا ادعى رجل على رجل قتل عدو وقال
 قد عفوت القود أو قال لي القود أو المال وأنا أخذ المال وسأل أن يقبل له شاهد وامرأتين أو يمين وشاهد لم
 يكن ذلك له لأنه لا يجب له مال حتى يجب له قود وإذا ادعى رجل على رجل جرحا عمدا أو خطأ لم أقبل له
 شهادة وارث له بحال لأنه قد يكون نفسا فيستوجب بشهادته الدية ولو أن رجلا له ابن وابن عم فادعى جرحا
 فشهد له ابن عمه قبلت شهادته لأنه ليس بوارث له فإن لم يحكم بها حتى مات ابنه طرحت شهادة ابن عمه لأنه
 قد صار وارثا للمشهود له لأنه لو مات ورثه وإن حكم بها ثم مات ابنه فصار ابن عمه الوارث لم ترد لأن الحكم قد مضى
 بها في حين لا يجزى إلى نفسه بها شيئا

(الشهادة في الأفضية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل على الرجل شاهدين يقتل
 عمدا وهو ممن يستقامد منه للقتول أي المشهود عليه برجلين من عاقلته غير ولده أو والده يشهدان له على جرح
 الشاهدين الذين شهدا عليه قبلت شهادتهما لا نهما لا يعقلان عنه في المدفدفعان عن أنفسهما
 بشهادتهما عقلا ولو ادعى عليه قتل خطأ أو أقام به عليه شاهدين فجاء المشهود عليه برجلين من عاقلته يجرحان
 الشاهدين لم تجز شهادتهما لا نهما يدفعان عن أنفسهما ما يلزمهما من العقل وكذلك لو كانا من عاقلته
 فقيرين لا يلزمهم ذلك عقل لم تقبل شهادتهما لأنه قد يكون لهما مال في وقت العقل فيؤخذ منهما
 العقل فيكونا دفعين بشهادتهما عن أنفسهما ولو شهد شاهدان على رجل يقتل أو جرح خطأ فجاء المشهود
 عليه برجال من عصبته يجرحونهما انبغى للحاكم أن ينظر فإن كان الذين جرحوهما ممن يلزمه أن
 يعقل عن المشهود عليه حين شهدوا أن حكم شهادتهما لم تقبل شهادتهما وذلك أن لا يكون من هو أقرب
 إليه نسباً منهم ما يحمل العقل عنه وإن كان من هو أقرب إليه نسباً منهم ما يحمل العقل عنه حتى لا يخلص إلى أن
 يعقل الشاهدان عنه إلا بعد موت الذين يحملون العقل عنه من العاقلة أو حاجتهم قبلت شهادتهما لا نهما
 حين شهدا من غير عاقلته

(ما تقبل عليه الشهادة في الجنابة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا أقبل في الشهادة على الجنابة
 إلا ما أقبل في الشهادة على الحقوق إلا في القسامة فلو أن رجلاً جاء بشاهدين يشهدان أن رجلاً ضربه بسيف
 وقتلها فإن قال أنهر دمه ومات مكانه من ضربه قبلت شهادتهما وإن قال ما ندري أنهر دمه أو لم ينهر لم أجعله
 بها جارحاً ولو قال اضربه في رأسه فربأ ينادي ما سألنا لم أجعله جارحاً إلا بان يقول لا سال من ضربه ثم لم أجعلها
 دامية حتى يقول لا وأضحها وهذه هي نفسها أو هي في موضع كذا وكذا فإن برأ منها فأراد القصاص لم أقصه إلا
 بان يقول لا هي هذه بعينها أو يصفها طولها وعرضها فإن قال لا أضحها ولا ندري كم طول الموضحة لم أقصه منه
 وإن قال لا أضحها في رأسه ولا ثبت أين موضع الموضحة لم أقصه لأن لا أدري أين أخذته القصاص من رأسه
 وجعلت عليه الدية لأنهما قد ثبتا على أنه أضحها في رأسه ولو قال اضربه فقطع إحدى يديه والمقطوع

أحدى يديه مقطوع اليد الأخرى فلا قصاص إذا لم يثبت اليد التي قطع وعلى الجاني الأرض في ماله لأنها
أثبتا قطع يده ولو قالا قطع إحدى يديه (١) ولم يثبت أي اليدين هي أيده المقطوعة هي أم يده الأخرى قبل
أنتم ضعفاء ليست له الأيدان بينوا فإن فعلا وقبلت وإن لم يفعلوا قبلت وقضى عليه وكان هؤلاء ضعفاء
(قال الشافعي) وهكذا في رجله وأذنيه وكل ماله فيمنه إلا اثنتان فقطع أحدهما ولو شهد أن هذا قطع يد
هذا وقال هـ ذاب يوم الخميس وقال هذا يوم الجمعة لم تقبل شهادتهما أن كان عدا الاختلافهما فإن كل واحد
منهما يبرئ الجاني أن يكون فعل في اليوم الذي زعم الآخر أنه فعل فيه وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه
قتل بمكة يوم كذا وشهد آخر أن قتل بمصر ذلك اليوم أو أنه قتل أنسانا بمصر في ذلك اليوم أو جرحه أو أصاب
حدا سقط كل هذا عنه لأن كل واحد من البيتين تبرئه مما شهد به عليه الأخرى وهذا في العمد والخطأ سواء
إذا لم يكن إلا أن يكون أحدهما قاتل والآخر لم يكن وبطلت معاقبته لأن الحكم عليه بأحداهما ليس
بواجب عليه من الحكم عليه بالأخرى وأحلف كل يحلف المدعى عليه بلائنه وليس كالذي يظهر عليه من
الأخبار التي تقر في نفس الحاكم أنه كما قالوا لا يبرأ من تلك الشهادة وإن لم تكن قاطعة بمعنى غيرهم فيكون في
هذا القسامة ولا يكون ذلك في المسئلة الأولى ولا يكون ذلك الإبدالة ولو شهد شاهد أنه قتله يوم الخميس
وآخر أنه قتله يوم الجمعة كان باطلا لأن كل واحد يكذب الآخر ولا يكون قاتلا له يوم الخميس ويوم الجمعة
وهكذا لو شهد رجل أنه قتله بمكة والآخر أنه قتله بكرة والآخر أنه قتله حتى مات والآخر أنه ضربه بسيف
حتى مات كانت هذه شهادة متضادة لا تزمه ولو أن رجلين شهدا على رجلين أنهما قاتلا رجلا وشهد
المشهدود علمهما أن الشاهدين قتلاه وكانت شهادتهما في مقام واحد فإن صدقهما أو لاء الدم معا
فالشهادة باطلة وكذلك إن كذبوا وان ادعوا شهادتهما فشهدا قبل أن يشهدا الآخران قبلت شهادتهما
وجعلت المشهدود علمهما الذين شهدا بعد ما شهد عليهم بالقتل دافعين عن أنفسهم ما بشهادتهما وأبطلت
شهادتهما وان ادعوا شهادة الذين شهدا آخراً أبطلت الشهادة لأن الأولين قد شهد عليهم ما دافعوا عن أنفسهم
ما شهد به عليهم ما قبل أن يشهدوا وان لم يدعوا شيئا تركتهم حتى يدعوا كما وصفت لك (قال الشافعي) رحمه
الله فإن جاءوا بجمع عام لم أقبل شهادتهم لأن ليس في شهادة أحد منهم شيء إلا في شهادة الآخر مثلها فليس
واحد منهم أولى بالرد ولا القبول من الآخر ولو شهد شاهد على رجل أنه أقر أنه قتل رجلا خطأ في يوم غير اليوم
الذي شهد به صاحبه كان قول العامة أن هذا جائز لأنه شهادة على قول وهكذا إقرار الناس في يوم بعد يوم ومجلس
بعد مجلس وهو مخالف للفعل ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله عدا وشهد الآخر أنه أقر أنه قتله ولم يقل
عدا ولا خطأ جعلته قاتلا وجعلت القول قول القاتل فإن قال عدا ففيه القصاص وإن قال خطأ أحلف
ما قتله عدا وكانت الدية في ماله في مضي ثلاث سنين ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله عدا ولا آخر أنه أقر أنه
قتله خطأ سأله وجعلت القول قوله فإن قال خطأ أحلفته على العمد وجعلته عليه في ثلاث سنين لأن كل ما
يشهد بالقرار بالقتل أحدهما عدا والآخر خطأ وقد يكونان صادقين لأنهما يشهدان على قول بلا فعل
(قال الشافعي) ولو كانا شهدا على قتل فقال أحدهما قتله بحديدة وقال الآخر بعضا كانت شهادتهما
باطلة لأنهما متضادان ولا يكون قاتله بحديدة حتى يأتي على نفسه وبعضا حتى يأتي عليها ولو شهد أحدهما
على أنه قتله وشهد الآخر على أنه أقر بقتله لم تجز شهادتهما ولو لم تكن هذه شهادة متضادة يكذب بعضها بعضا
ولكني لم أجزها لأنها ليست بمجموعة على شيء وإن كان القتل المشهدود عليه أو المقر به خطأ أحلف أولياء
الدم مع شاهدتهم واستحقوا الدية بما تستحق به الحقوق وإن كان عدا أحلفوا أيضا قسامة لأن مثل هذا
يوجب القسامة في الدم واستحقوا الدية بالقسامة ولو شهد شاهدان أن عدا قتل فلانا وهذا قد أثبتا أحدهما
بغير عينه لم تكن هذه شهادة قاطعة وكانت في هذا قسامة على أحدهما كما تكون على أهل القرية قتله

عن أيوب عن ابن سيرين
عن عمرو بن وهب
الثقي عن المغيرة بن
شعبة رضى الله عنه
أن النبي صلى الله عليه
وسلم توضأ فمسح بياصيته
وعلى عمامته وخفيه
: أخبرنا مسلم عن ابن
جرير عن عطاء أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم توضأ فمسح
العمامة ومسح مقدم
رأسه أو قال ناصيته
بالماء : أخبرنا إبراهيم
ابن محمد عن علي بن يحيى
عن ابن سيرين عن المغيرة
ابن شعبة رضى الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم مسح ناصيته
أو قال مقدم رأسه
بالماء : أخبرنا مالك عن
عمرو بن يحيى المازني
عن أبيه أنه قال لعبد الله
ابن زيد الانصاري هل
تستطيع أن تريني
كيف كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم
يتوضأ فقال عبد الله

(١) قوله ولم يثبتا الخ
كذا في النسخ وفي الكلام
ما يحتاج إلى تأمل وتخريج
فان تحريف النسخ في
هذا الموضع كثير
كتبه معجمه

ابن زيد نعم قدما بوضوء
فافرغ على يديه فغسل
يديه مرتين ومضمض
واستنشق ثلاثا ثم غسل
وجهه ثلاثا ثم غسل
يديه مرتين مرتين الى
المرفقين ثم مسح رأسه
بيديه فاقبل بهم ما وادبر
بدأ بقدوم رأسه ثم ذهب
بهما الى قفاه ثم ردهما
الى الموضع الذي بدأ منه
ثم غسل رجليه * أخبرنا
يحيى بن سليم حدثني
أبو هاشم اسمعيل بن
كثير عن عاصم بن لقيط
ابن صبرة عن أبيه قال
كنت واقف بنى المنتفق
أوفى وفد بنى المنتفق
الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأنتناه فلم
نصادفه وصادفنا عائشة
رضي الله عنها فأتنا
بقناع فيه تمر والقناع
الطبق فأكلنا وأمرتنا
بحريرة فصنعت ثم أكلنا فلم
نلبث أن جاء النبي صلى
الله عليه وسلم فقال
هل أكلتم شيئا هل أمر
لكم بشي فقلنا نعم فلم
نلبث أن دفع الراعي غنمه
فاذا سخله تبع
فقال هيه يا فلان ما ولدت
قال بهيمة قال فاذبح
لنا مكانها شاة ثم انحرف
الى وقال لي لا تحسبن ولم
يقبل لا تحسبن أنا من
أجلك ذبحناها لنا غنم

بعضهم ولو شهدا أن هذا الرجل بعينه قتل عبد الله بن محمد أو سالم بن عبد الله لا يدري أيهم ما قتل لم تكن
هذه شهادة ولا في هذا قسامة لأن أولياء كل واحد منهم ما إذا طلبوا لم يكونوا بأحق من غيرهم (قال الشافعي)
ولا أقبل الشهادة حتى يثبتوها فان قالوا شهد أنه ضربه في رأسه ضربة بسيف أو حديدة أو عصا فرائناه
مشجوجا هذه الشجة لم أقص منه حتى يقولوا فشحبه بها هذه الشجة (قال الشافعي) وهكذا قالوا لو شهد
أنه ضربه وهو ملفف فقطعه بانين أو جرحه هذا الجرح ولم يبينوا أنه كان حيا حين ضربه لم أجعله قاتلا
ولا جازحا حتى يقولوا ضربه وهو حي أو ثبت بينة أنه حين ضربه كان حيا وكانت فيه الحياة بعد ضربه
إياه فيعلم أن الضربة كانت وهو حي وأقبل قول الجاني مع عينه إذا لم تقم بينة بان هذه الشجة لم تكن
من فعله وأنه ضربه ميتا وهكذا لو شهدوا أن قوما دخلوا بيتا فغابوا ثم هدم هذا عليهم فقال هدمته
بعد ما ماتوا جعلت القول قوله حتى تثبت البينة أن الحياة كانت فيهم حين هدم هذا البيت (قال الربيع)
والشافعي فيه قول ثان يشبه هذا أن الملفوف بالشوب والقوم الذين كانوا في البيت فهدمه عليهم على الحياة
حتى يعلم أو تقوم بينة أنهم ماتوا قبل أن يهدم البيت عليهم (قال الشافعي) وهكذا لو أقر فقال ضربه
فقطعه وهدمت البيت على هؤلاء وعظم موثق أو ضربت فم هذا الرجل وأسنانه ساقطة كان القول قوله مع
عيله حتى تقوم بينة بخلاف ما قال وإذا شهد شاهدان أن هذا الرجل ضرب هذا الرجل ضربة أثبتناها
فلم يبرأ جرحا حتى مات المضروب فلا قصاص عليه إلا بان يقر بأنه مات أو يثبت الشهود أنه مات منها أو من
غيرهم ممن رأى الضربة وان لم يره حين ضربه أو يثبت الشهود الذين رأوا الضربة أو الذين شهدوا على
أصل الضربة أنه لم يزل لازما للفراس من هنا حتى مات فإذا كان هكذا فالظاهر أنه مات منها وعليه القود وإذا لم
يكن من هذا واحد حلف الجاني ما مات منها وضمن أرش الجرح فان نكل حلفوا وكان لهم الدية أو القصاص
فيه ان كان ممن يقتص منه

(تشاح الأولياء على القصاص) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عمدا بسيف
وله ولاته رجال ونساء تشاح الأولياء على القصاص فطلب كلهم تولى قتله قيل لا يقتله الا واحد فان سلمتموه
لرجل منكم وتولى قتله وان اجتمعتم على أجنبي يقتله خلى وقتله وان تشاحتم أقرعنا بينكم فأبكم خرجت
قرعته خيلناه وقتله ولا يقرع لامرأة ولا يدعها وقتله لان الاغلب أنها لا تقدر على قتله الابتغذيه وكذلك
لو كان فيهم أشل البني أو ضعيف أو مريض لا يقدر على قتله الابتغذيه أقرع بين من يقدر على قتله ولا يدع
يعتبه بالقتل (قال الشافعي) وإذا لم يكن الاوى واحد مريض لا يقدر على قتله الابتغذيه قيل له وكل من
يقتله ولا يترك وقتله يعتبه وكذلك ان كان ولاته نساء لم تقتله امرأه بقرعة (قال) وينظر الى السيف
الذي يقتله به فان كان صارما والا أعطى صارما (قال الشافعي) وإذا كان الولي صحيحا فخرجت قرعته
وكان لا يحسن يضرب أعطيه ولى غيره حتى يقتله قتلا وحيا (قال) فان لم يحسن ولاته الضرب أمر الوالى
ضاربا يضرب عنقه (قال الشافعي) وان ضرب القاتل ضربة فلم يمت في ضربة أعيد عليه الضرب حتى
يموت بأصم سيف وأشد ضرب قدر عليه وإذا كان للقتيل ولاته فاجتمعوا على القتل فلم يقتل القاتل حتى
يموت أحدهم كف عن قتله حتى يجمع ورثة الميت على القتل ولو لم يمت ولكن ذهب عقله لم يقتل حتى
يفيق أو يموت فتقوم ورثته مقامه وسواء أذن في قتله أو لم يأذن لانه قد يأذن ثم يكون له أن يعفو بعد الاذن
فان نفوت أحدهم الورثة فقتله كان كما وصفت في الرجلين يقتل أبوهما فيفوت أحدهما بالقتل وغرم
نصيب الميت والمعنوه من الدية والولى المحجور عليه وغير المحجور عليه في ولاية الدم والقيام بالقصاص وعفو
الدم على المال سواء وان عفا المحجور عليه القصاص على غير مال فالعفو عن الدم جائز لا سبيل معه الى القود
وله نصيبه من الدية لانه لا يجوز له اتلاف المال ويجوز له ترك القود (قال الشافعي) فإذا اقترع الولاة

مائة لا تريد أن تزيد فإذا
ولد الراعي بهيمة ذبحنا
مكناها شاة قلت يا رسول
الله إن لي امرأة في لسانها
شيء يعني البذاء فقال
طلقها اذن قلت إن لي منها
ولدا ولها صبيبة قال فرها
يقول عظمها فإن يكن
فيها خير فستقبل ولا
تضربن طعنيتك ضربك
أمنتك قلت يا رسول الله
أخبرني عن الوضوء قال
أسبغ الوضوء وخلل
بين الأصابع وبالغ في
الاستنشاق إلا أن تكون
صائما * أخبرنا مالك
عن اسحق بن عبد الله
ابن أبي طهجة عن أنس
ابن مالك رضي الله عنه
قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم
وحانت صلاة العصر
والتس الناس الوضوء
فلم يجدوه فأتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم
بوضوء فوضع في ذلك
الاناء يده وأمر الناس
أن يتوضؤا منه قال
فرأيت الماء ينبع من
تحت أصابعه فتوضأ
الناس حتى توضؤا من
عند آخرهم * أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أنه توضأ بالسوق
فغسل وجهه ويديه
ومسح برأسه ثم دعى

فخرجت قرعة أحدهم وهو يضعف عن قتله أعيدت القرعة على الباقيين وهكذا أعاد أبدأ حتى تخرج على
من يقوى على قتله

(تعدى الوكيل والولى في القتل) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ضرب الرجل الرجل ضربة فمات منها
فخلى الولي وقتله فقطع يده أو رجله أو ضرب وسطه أو مثل به لم يكن عليه عقل ولا قود ولا كفارة وأوجع
عقوبة بالعدوان في المثلة (قال الشافعي) ولو جاء يضرب عنقه فضرب رأسه مما يلي العنق أو كتفيه وقال
أخطأت أحلف ما عدا ما صنع ولم يعاقب وقيل اضرب عنقه ولو ضرب مفرق رأسه أو وسطه أو ضربه ضربة
الاجنب أنه لا يحطى بمثلها من أراد ضرب العنق عوقب ولم يحلف اتما يحلف من يمكن أن يصدق على ما حلف
عليه ويقال اضرب عنقه وإن قال لا أحسن إلا هذا قبل منه ووكل من يحسن فإن لم يجد من يتوكل له
وكل الإمام له من يقتله ولا يقتله حتى يستأمر الولي فإن أذن له أن يقتله قتله فلو أن الولي أذن لرجل أو امرأة
بقتل رجل قضى له عليه بالقصاص فذهب ليقتله ثم قال الولي قد عفوت عنه قبل أن يقتله فقتله قبل أن يعلم
العفو عنه ففيها قولان أحدهما أن ليس على القاتل شيء إلا أن يحلف بالله ما علمه عقابه ولا على الذي قال قد
عفوت عنه (قال الشافعي) والقول الثاني أنه يغرم الدية ويكفر أن حلف وأقل حالته أن يكون قد أخطأ
بقتله ومن قال هذا قال ولو وُكِّل الولاية رجلا بقتل رجل لهم عليه قود فتحت به وكيهلم ليقتله فعفا كلهم
أو أحدهم وأشهد على العفو قبل أن يقتل الذي عليه القود لم يصل العفو إلى الوكيل حتى قتل الذي
عليه القود لم يكن على الوكيل الذي قتل قصاص لأنه قتله على أنه مباح له خاصة وعليه الدية والكفارة
ولا يرجع بها على الولي الذي أمره لأنه متطوع به بالقتل ويحلف الوكيل ما علم العفو فإن حلف لم يقتل ووداه
والاحلف الولي لقد عدله وقتله (قال الشافعي) هذا القول أحسنهم لأن المقتول صار ممنوعا بعفو الولي عنه
القتل وهذا أشبه بمعنى العبد يعتق ولا يعلم الرجل بعتقه فيقتله فيغرم دية حر والكافر يسلم ولا يعلم الرجل
باسلامه فيقتله فتكون دية مسلم قال فهو مخالف لهما في قتل العبد (قال الربيع) يريد به قتل العبد
وهو يعرفه حراما مسلما

(الوكالة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وتجاوز الوكالة بتثبيت البيعة على القتل عدا أو خطأ فإذا كان
القود لم يدفع إليه حتى يحضره ولي القتل أو يوكله بقتله (قال) وإن كله بقتله كان له قتله (قال الشافعي)
وإذا قتل الرجل من لا ولي له عدا فالسلطان أن يقتل به قاتله وله أن يأخذ له الدية ويدفعها إلى جماعة المسلمين
ويدع القاتل من القتل وليس له عفو القتل والدية لأنه لا يملكها دون المسلمين فيعفو ما يملك (قال الشافعي)
ولو قتل رجل له أولياء صغار فقرا لم يكن لوالى عفودمه على الدية وكان عليه حبسه حتى يبلغ الولاية فيختاروا
القتل أو الدية أو يختار الدية بالغ منهم فإن أخارها لم يكن إلى النفس سبيل وكان على أولياء الصغار أن
يأخذوا لهم الدية لأن النفس قد صارت ممنوعة والمولى عليه عفو الدم وليس له عفو المال لأنه يتلف بعفو المال
ماله ولا يتلف بعفو الدم ماله

(قتل الرجل بالمرأة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم أعلم من لقيت مخالفا من أهل العلم في أن الدمين
متكافئان بالحرية والاسلام فإذا قتل الرجل المرأة عدا قتل بها وإذا قتله قتلته ولا يؤخذ من المرأة ولا من
أولائها شيء للرجل إذا قتلته ولا إذا قتل بها وهي كالرجل يقتل الرجل في جميع أحكامها إذا اقتص لها أو
اقتص منها وكذلك النفر يقتلون المرأة والنسوة يقتلن الرجل (قال الشافعي) وكذلك جراحه التي فيها
القصاص كلها بجراحها إذا أقدتها في النفس أقدتها في الجراح التي هي أقل من النفس ولا يختلفان في شيء
إلا في الدية فإذا أراد أولياءها الدية فديتها نصف دية الرجل وإن أراد أولياء الرجل دية من مالها فديتها
مائة من الأبل لا تنقص لقتل المرأة له وحكم القصاص مخالف حكم العقل (قال الشافعي) ولولا المرأة
ورثتها كولا للرجل وورثته لا يختلفان في شيء إلا في الدية وإذا قتلت المرأة حاملا يتحرك ولدها ولا يتحرك

لجنازة فدخل المسجد
ليصلي عليها فسمع على
خفيه ثم صلى عليها
* أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال
توضأ رسول الله صلى
الله عليه وسلم فدخل
يده في الاناء فاستنشق
ومضمض مرة واحدة
ثم أدخل يده وصب
على وجهه مرة واحدة
وصب على يديه مرة
واحدة ومسح رأسه
وأذنيه مرة واحدة
* أخبرنا مالك عن
عروة بن يحيى عن أبيه
عن عبد الله بن زيد أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم توضأ فغسل وجهه
ثلاثاً ويديه مرتين
ومسح رأسه يديه
فأقبل بهما وادبراً
ثم قدم رأسه ثم ذهب بهما إلى
قفاه ثم ردهما إلى المكان
الذي بدأ منه ثم غسل
رجليه * أخبرنا
سفيان عن هشام بن
عروة عن أبيه عن جرثوم
أن عثمان رضي الله
عنه توضأ بالماء ثلاثاً
ثلاثاً ثم قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول من توضأ وضوءي
هذا خرت خطاياه

ففي القود ولا شيء في جنبها حتى يرايها فإذا راياها ميتاً قبل موتها أو بعده فسواء وفيه غرة قيمتها
خمس من الأبل (قال الشافعي) وإن راياها حياً قبل موتها أو بعده فسواء ولا قصاص فيه إن مات
وفيه دية إن كان ذكر أو امرأة من الأبل وإن كان أنثى فخمسون من الأبل وسواء قتلها رجلاً أو امرأة
(قال الشافعي) وإذا قتلت المرأة من عليها في قتله القود فذكرت جلا حبست حتى تضع جملها ثم أقيدها منها
حين تضع جملها وإن لم يكن لولدها مريض فأحب إلى لو تركت بطيب نفس ولي الدم يوماً أو أياماً حتى يوجد
له مريض فإن لم يفعل قتلته وإن ولدت ثم وجدت تحركاً انتظرت حتى تضع المتحرك أو يعلم أن ليس بها
حمل وكذلك إذا لم يعلم بها حمل فادعته انتظر بالقود منها حتى تستبرأ أو يعلم أن لا حمل بها ولو عمل الإمام
فاقتص منها حاملاً فلا شيء عليه إلا المأثم حتى تلقى جنيناً فإن ألقته ضمنه الإمام دون المقتص له وكان
على عاقلة لا بيت المال وكذلك لو قضى بأن يقتص منها ثم رجع فلم يبلغ ولي الدم حتى يقتص منها ضمن
الإمام جنينها

(القتل الرجل النفر) قال الشافعي رحمه الله إذا قتل رجل نفر أفاً أو لياؤهم جميعاً يطلبون القود وتصادقوا
على أنه قتل بعضهم قبل بعض أو قامت بذلك بينة اقتص للذي قتله أولاً وكانت الدية في ماله لمن بقي ممن قتل
آخر (قال الشافعي) ولو جأوا متفرقين أحببت للإمام إذا علم أنه قتل غير الذي جاءه أن يبعث إلى وليه فإن
طلب القود قتله عن قتل أولاً وإن لم يفعل واقتص منه في قتل آخر أو وسط أو أول كرهته له ولا شيء عليه
فيه لأن لكلهم عليه القود وأيهما جاء فأنبت عليه البينة يقتل وليه فدفعه إليه فلم يقتله حتى جاء آخر فأنبت
عليه البينة يقتل وليه قتله فدفعه إلى ولي المقتول أولاً (قال الشافعي) ولو أنبتوا عليه مع البينة أيهم قتل
أولاً فالقول قول القاتل فإن لم يقر بشيء أحببت للإمام أن يقرع بينهم أيهم قتل وليه أولاً فأيهما خرج
سهمه قتله وأعطى الباقي الديات من ماله وكذلك لو قتلهم معاً أحببت له أن يقرع بينهم (قال الشافعي)
وإذا قتل رجل عدوا وورثته بكار وفيهم صغير أو غائب وقتل آخر عدوا وورثته بالغون فسألو القود لم يعطوه
وحبس على صغيرهم حتى يبلغ وغائبهم حتى يحضر ففعل الصغير والغائب يدعان القود فيبطل القود ويعطون
ديته في ماله (قال الشافعي) ولو دفعه الإمام إلى ولي الذي قتل آخر أو ترك الذي قتله أولاً فقتله كان عندي
مسيئاً ولا شيء عليهم لأن لكلهم استوجب دمه على الكمال (قال الشافعي) ولو كان قطع يدرجل ورجل
آخر وقتل آخر ثم جأوا يطلبون القصاص معاً اقتص منه اليد والرجل ثم قتل بعده (قال الشافعي) ولو
قطع أصبع رجل البني وكف آخر البني ثم جأوا يطلبون القود أقصصت من الأصبع وخيرت صاحب
الكف بين أن أقصه وأخذله أرس الأصبع أو أخذله أرس الكف (قال الشافعي) ولو بدأ أقصه من
الكف أعطى صاحب الأصبع أرسها ولو قطع كفي رجلين البني كان قتلته النفسين يقتص لايهما جاء
أولاً وإن جاء معاً اقتص للقطوع بدياً وإن اقتص لآخر أخذ الأول دية يده وهكذا كل ما أصاب مما عليه
فيه القصاص فمات منه بقوداً أو مرضاً أو غيره فعليه أرسه في ماله

(الثلاثة يقتلون الرجل أو يصيونه بجرح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قتل نفراً خمسة أو سبعة رجل قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو تمألاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم
جميعاً (قال الشافعي) وقد سمعت عدداً من المفتين وبلغني عنهم أنهم يقولون إذا قتل الرجلان أو الثلاثة
أو أكثر رجل عدوا فلوليه قتلهم معاً (قال الشافعي) وقد بنيت جميع هذه المسائل على هذا القول فينبغي
عندي لمن قال يقتل الاثنان أو أكثر بالرجل أن يقول فإذا قطع الاثنان يدرجل معاً قطعت أيديهما معاً
وكذلك أكثر من الاثنين وما جاز في الاثنين جاز في المائة وأكثر وأما قطع أيديهما معاً إذا جلا شيئاً فضر بهما

معاضرة واحدة أو حزامه معاخروا واحدا فاما ان قطع هذا يده من أعلاها الى نصفها وهذا يده من أسفلها حتى أباتها فلا تقطع أيديهما ويجزمن هذا بقدر ما خزن يده ومن هذا بقدر ما خزن يده ان كان هذا يستطاع (قال الشافعي) وهذا هكذا في الجرح والشجة التي يستطاع فيها القصاص وغيرها لا يختلف ولا يخالف النفس الا في أنه يكون الجرح يتبعض والنفس لا يتبعض فاذا لم يتبعض بان يكونا جنيين عليه معا جرحا كما وصفت لا ينفرد أحدهما بشئ منه دون الآخر فهو كالنفس في القياس واذا تبعض خالف النفس واذا ضرب رجلان أو أكثر رجلا بما يكون في مثله القود فلم يبرح مكانه حتى مات وذلك أن يجرحوه معا بسيف أو زجاج ورمح أو نصال نبل أو بشئ صلب محدد يجرح مثله فلم يزل ضمنا من الجراح حتى مات فلا ولياء الدم ان شاؤا ان يقتلوهم معا قتلوههم وان شاؤا أن يأخذوا منهم الدية فليس عليهم معا الدية واحدة على كل واحد منهم حصته ان كانوا اثنين فعلى كل واحد منهم نصفها وان كانوا ثلاثة فعلى كل واحد منهم الثلث وهكذا ان كانوا أكثر وان أرادوا قتل بعضهم وأخذ الدية من بعض كان ذلك لهم وان أرادوا أخذ الدية أخذوا منه بحساب من قتل معه كان قتله ثلاثة فقتلوا اثنين وأرادوا أخذ الدية من واحد فلم يأخذوا منه ثلثها لان (٣) ثلثه بثلثه وان كانوا عشرة أخذوا منه عشرة وان كانوا مائة أخذوا منه جزء من دية ولو قتل ثلاثة فمات واحد منهم كان لهم أن يقتلوا الاثنين ويأخذوا من مال الميت ثلث دية المقتول ولو قتل رجل رجلا عمدا وقتله معه صبي أو رجل معتوه كان لهم أن يقتلوا الرجل ويأخذوا من الصبي والمعتوه أيهما كان القاتل نصف الدية (قال الشافعي) وهكذا لو أن حرا وعبد اقتلوا عبدا كان على الحر نصف قيمة العبد المقتول وعلى العبد القتل وهكذا لو قتل مسلم ونصراني نصرانيا كان على المسلم نصف دية النصراني وعلى النصراني القود وهكذا لو قتل رجل ابنه وقتله معه أجنبي كان على أبيه نصف دية والعقوبة وعلى الاجنبي القصاص اذا كان الضرب في هذه الحالات كلها عمدا (قال الشافعي) واذا جنى اثنان على رجل عمدا أو آخر خطأ أو بما يكون حكمه حكم الخطا من أن يضربه بعصا خفيفة أو بحجر خفيف فمات فلا قود فيه لشرك الخطا الذي لا قود فيه وفيه الدية على صاحب الخطا في مال عاقلته وعلى صاحب العمد في أموالهما ولو شهد شهود أن رجلا ضرب رجلا فراحا غيرة وتر كاه مضطجعا من ضربتهما ثم مر به آخر فقطعه باثنين فان أثبتوا أنه قطع باثنين وفيه الحياة ولم يدركل الضرب قد بلغ به الذبح أو نزع حشوته لم يكن على واحد منهما قصاص وكان لأوليائه أن يقسموا على أيهما شاؤا ويلزمه دية ويعزران معا (قال الشافعي) وان لم يثبتوا أنه كانت فيه حياة وقالوا لا ندري لعله كان حيا لم يكن فيه شئ ولا يغرمهما حتى يقسم أو ولياؤه فيأخذون دية من الذين أقسموا عليه فان قالوا ولياؤه تقسم عليهما معا قيل ان أقسمتم على جراح الاولين وقطع الآخر فذلك لكم وان أقسمتم على انه مات من الضرب تبين معاليكم انكم اذا قطعه الآخر باثنين أو ذبحه الآخر (قال الشافعي) وانما أبطلت القصاص أولا لأن الضاربين الاولين اذا كانوا بلغوا منه مالا حياة معه الا بقية حياة الذكي لم يكن على الآخر عقل ولا قود وان كانوا لم يبلغوا ذلك منه فالقود على الآخر وعلى الاولين الجراح فجعلتها قسامة بدية لان كلا يجب ذلك عليه ولا أجعل فيها قصاصا لهذا المعنى ولو شهد شهود على رجل أنه ضربه بعصا في طرفها حديدة محددة ولم يثبتوا بالحديدة قتله أم بالعصا قتله فلا قود اذا كانت العصا وانفردت مما لا قود فيه وفيه الدية بكل حال وان حلف أو ولياؤه انه مات بالحديدة فهي حالة في ماله وان لم يحلفوا فهي في ماله في ثلاث سنين لانهم أثبتوا القتل فاقله الخطأ ولا تغرمه العقالة ولم تقم البيينة على أنه خطأ واذا قطع الرجل اصبع الرجل ثم جاء آخر فقطع كفه أو قطع الرجل يد الرجل من مفصل الكوع ثم قطعها آخر من المرفق ثم مات فعليه ما معا القود يقطع اصبع هذا وكف قاطع الكف ويد الرجل من المرفق ثم يقتلان وسواء قطع من يده واحدة أو قطعها من يدين مفترقتين سواء (٤) وسواء كان ذلك بحضرة قطع الاول أو بعده بساعة أو أكثر ما لم تذهب الجناية الاولى بالبرء لان باقي ألمها واصل الى الجسد كله ولو جاز أن يقال

من وجهه ويديه ورجليه . أخبرنا عبد الله بن نافع عن داود ابن قيس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أسامة بن زيد قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبسلا فذهب لحاجته ثم خرجا قال أسامة فسلت بلالا ماذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلال ذهب لحاجته ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ثم مسح برأسه ومسح على الخفين * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عباد بن زياد أن عروة بن المغيرة أخبره أن المغيرة بن شعبه أخبره أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك قال المغيرة فبرز رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الغائط فغسلت معه اداوة قبل الفجر فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت أهرق على يديه من الاداوة وهو يغسل يديه ثلاث مرات ثم غسل وجهه ثم ذهب بحسرجته عن ذراعيه فضاق كما حبيته

عن ذراعيه فادخل يديه

في الجبسة حتى أخرج
ذراعيه من أسفل الجبسة
وغسل ذراعيه إلى
المرفقين ثم توضأ ومسح
على خفيه ثم أقبل قال
المغيرة فأقبلت معه حتى
نجد الناس قد قدموا
عبد الرحمن بن عوف
يصلي لهم فأدرك النبي
صلى الله عليه وسلم
أحدى الركعتين معه
وصلى مع الناس الركعة
الآخرة فلما سلم عبد
الرحمن قام رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأتم
صلاته فافزع ذلك
المسلمين وأكثروا التسبيح
فلما قضى النبي صلى الله
عليه وسلم صلاته أقبل
عليهم ثم قال أحسنتم
أوقال أصبتم فغبطهم أن
صلوا الصلاة لوقتها قال
(ابن شهاب) وحدثني
اسماعيل بن محمد بن
سعد بن أبي وقاص عن
حزرة بن المغيرة بنحو
حديث عباد قال المغيرة
فأردت تأخير عبد الرحمن
فقال لي النبي صلى الله
عليه وسلم دعه * أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
حصين بن زكريا ويونس
(١) قوله ومن أجاز الخ
كذا في الأصل ولا تخلو من
العبارة من تحريف فحرد
كتبه مصححه

ذهبت الجناية الأولى حين كانت الجناية الآخرة قاطعة باقي المفصل الذي ياتصل به وأعظم منها إذا قطع رجل
يدي رجل ورجله وشبهه آخر موضحة فأت أن يقال لا يقاد من صاحب الموضحة بالنفس لأن ألم الجراح
الكثيرة قد دعم البدن قبل الموضحة أو بعدها (١) ومن أجاز أن يقتل اثنين بواحد لكان الألم يأتي على بعض
البدن دون بعض حتى يكون رجلا لا يقطع كل واحد منهما يدرجل معافاة لم يقدمهما في النفس لأن ألم كل
واحدة منهما في شق يده الذي قطع ولكن الألم يخلص من القليل والكثير ويخلص إلى البدن كله فيكون من
قتل اثنين بواحد يحكم في كل واحد منهما في القود حكمه على قاتل النفس منفردا فإذا أخذ العقل حكم
على كل من جنى عليه جناية صغيرة أو كبيرة على العدد من عقل النفس كأنهم عشرة جنوا على رجل فأت
فعلى كل واحد منهم عشر الدية فإن قال قائل أرايت قول الله عز وجل كتب عليكم القصاص في القتلى الحر
بالحر هل فيه دلالة على أن لا يقتل حران بحر ولا رجل بامرأة قيل له لم نعلم مخالفا في أن الرجل يقتل المرأة
فأذا لم يختلف أحد في هذا فقصه دلالة على أن الآية خاصة فإن قال قائل فيم زلت قيل أخبرنا معاذ بن
موسى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان قال قال مقاتل أخذت هذا التفسير من نفر حفظ منهم
مجاهد والضحاك والحسن قالوا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الآية قال كان بدو ذلك في حين من
العرب اقتتلوا قبل الإسلام بقليل وكان لأحد الحيين فضل على الآخر فاقسموا بالله ليقتلن بالانثى الذكر
وبالعبد منهم الحر فلما نزلت هذه الآية رضوا وسلوا (قال الشافعي) وما أشبه ما قالوا من هذا بما قالوا لأن
الله عز وجل إنما ألزم كل مذنب ذنبه ولم يجعل جرم أحد على غيره فقال الحرب بالحر إذا كان والله أعلم قاتله
والعبد بالعبد إذا كان قاتله والانثى بالانثى إذا كانت قاتله لها لأن (٢) يقتل بأحد من لم يقتله لفضل المقتول
على القاتل وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أعني الناس على الله من قتل غير قاتله (قال الشافعي) وما
وصفت من أني لم أعلم مخالفا في أن يقتل الرجل بالمرأة دليل على أن لو كانت هذه الآية غير خاصة كما قال من
وصفت قوله من أهل التفسير لم يقتل ذكر بانثى (٣) ولم يجعل عوام من حفظت عنه من أهل العلم لا نعلم لهم
مخالفا لهذا معانها ولم يقتل الذكر بالانثى

(١) قتل الحر بالعبد قال الشافعي رحمه الله قال الله جل وعز في أهل التوراة وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس
الآية (قال) ولا يجوز والله أعلم في حكم الله تبارك وتعالى بين أهل التوراة أن كان حكاينا لا ما جاز في قوله
ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل ولا يجوز فيها إلا أن تكون كل نفس محرمة القتل
فعلى من قتلها القود فيلزم في هذا أن يقتل المؤمن بالكافر والمعاهد والمستأمن والصبي والمرأة من أهل
الحرب والرجل بعبد وعبد غير مسلما كان أو كافرا والرجل بولده إذا قتله (قال الشافعي) أو يكون قول الله
تبارك وتعالى ومن قتل مظلوما ممن دمه مكافئ دم من قتله وكل نفس كانت تقاد بنفس بدلالة كتاب الله
عز وجل أو سنة أو إجماع كما كان قول الله عز وجل والانثى بالانثى إذا كانت قاتله خاصة لأن ذكر لا يقتل
بانثى (قال الشافعي) وهذا أولى معانيه والله أعلم لأن عليه دلائل منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مؤمن بكافر ولا جاع على أن لا يقتل المرأة بانه إذا قتله والابن جاع على أن لا يقتل الرجل بعبد ولا
عسائمن من أهل دار الحرب ولا بامرأة من أهل دار الحرب ولا صبي (قال الشافعي) وكذلك لا يقتل الرجل
الحر بالعبد بحال ولو قتل حر ذي عبد مؤمنا لم يقتل به (قال الشافعي) وعلى الحر إذا قتل العبد قيمته كاملا
بالغة ما بلغت وإن كانت مائة ألف درهم وألف دينار كما يكون عليه قيمة متاعه لو استهلكه وبغيره لو قتله
وعليه في العبد إذا قتله عبدا موصفت في ماله وإذا قتله خطأ موصفت على عاقلة وعليه مع قيمته ما عاتق
رقبة وكذلك الأمة يقتلها الحر ويقتل الرجل بالمرأة كما تقتل بالرجل وسواء صغيرة كانت أو كبيرة
(٢) قتل الخنثى قال الشافعي رحمه الله وإذا قتل الرجل الخنثى المشكل عبدا فلا ولياء الخنثى القصاص
لأنه لا يعد وأن يكون رجلا أو امرأة فيكون لهم القصاص إذا كان خنثى ولو سألوا الدية قضى لهم بدية على

عن الشعبي عن عروة
ابن المغيرة عن المغيرة بن
شعبة قال قلت يا رسول الله
أسمع على الخفين قال
نعم إذا أدخلتهما
وهما طاهران . أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي
حدثني المهاجر أبو مخلد
عن عبد الرحمن بن أبي
بكرة عن أبيه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه أرخس للسافرين
يسمع على الخفين ثلاثة
أيام وليالين ولتقيم يوما
وليلة . أخبرنا سفيان عن
عاصم بن بهدلة عن زر
قال أنبت صفوان بن
عسال فقال ما جاء بك
قلت ابتغاء العلم قال
ان الملائكة لتضع
أجنحتها لطالب العلم
رضا بما يطلب قلت
انه حال في نفسى المسح
على الخفين بعد الغائط
والبول وكنت امرأ من
أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأنتك
أسألك هل سمعت من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في ذلك شأ قال
نعم كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يأمرنا
إذا كنا سفرًا أو مسافرين
أن لا نزع خفافنا ثلاثة
أيام وليالين الا من
جناية لكن من غائط
وبول ونوم * أخبرنا

دية امرأه لانه اليقين ولم يقض لهم بدية رجل ولا زيادة على دية امرأه لانه شك (قال الشافعي) ولو كان
الخنى بينا أنه ذكروا قضي لهم بدية رجل (قال الشافعي) للخنثى المشكل من الرجال القصاص في النفس وفيما
دون النفس وإذا طلب الدية فله دية امرأة فان بان بعد أنه رجل ألحقته بدية رجل (قال الشافعي) ولو كان
أولاً يقول من حيث يقول الرجل وكانت علامات الرجل فيه أغلب قضيت له بدية رجل ثم أشكل ففاض
أوجاً منه ما يشك غرته الفضل من دية امرأة (قال الربيع) الخنى المشكل الذي له فرج وذكرا ذابال
منهما لم يسبق أحدهما الآخر وانقطعا عنهما معا وإذا كان يسبق أحدهما الآخر فالحكم للذي يسبق وان كانا
يسبقان معا فكان أحدهما ينقطع قبل الآخر فالحكم للذي يسبق
(العبد يقتل بالعبد) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى والعبد بالعبد (قال الشافعي)
حكم الله عز وجل بين العبيد بالقصاص في الآية التي حكم فيها بين الأحرار بالقصاص ولم أعلم في ذلك مخالفا
من أهل العلم في النفس (قال الشافعي) وإذا قتل العبد العبد أو الأمة أو الأمة أو الأمة
العبد عداقهم كالأحرار تقتل الحر بالحر والحر بالحر والحر بالحر فلعليهم القصاص معا (قال الشافعي)
وتقتل الأعمى بالعبد يقتلونه عدا وكذلك الأمة بالعبد يقتلونه عدا والقول فيهم كقول الأحرار وأولياء
العبيد مالكوهم فيخير مال العبد المقتول أو الأمة المقتولة بين قتل من قتل عبده من العبيد أو أخذ قيمة عبده
المقتول بالغة ما بلغت من رقبة من قتل عبده فإيهما اختار فهو له وإذا قتل العبد العبد عدا خير سيد العبد
المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمة عبده وهو ولي دمه دون قرابه لو كانت لعبده لانه مال له فان شاء القصاص
فهو له وان شاء قيمة عبده يبيع العبد القاتل فأعطى المقتول عبده قيمة عبده ورد فضل ان كان فيها على مالك العبد
القاتل وإذا لم يكن فيه فضل لم يكن ثم شيء يرد عليه فان نقص ثمنه عن قيمة العبد المقتول حتى ذهب لسيد
العبد المقتول ولا تباعة فيه على رب العبد القاتل (قال الشافعي) وان اختارولى العبد المقتول قتل بعض
العبيد وأخذ قيمة عبده من الباقي لم يكن له على واحد من الباقي من قيمة عبده الا بقدر عدد هم ان كانوا عشرة
فله في رقبة كل واحد منهم عشر قيمة عبده (قال) وان قتل عبيد عشرة عدا خير سيد العبد المقتول بين
قتلهم أو أخذ قيمة عبده من رقابهم فان اختار قتلهم فذلك له وان اختار أخذ ثمن عبده فله في رقبة كل واحد منهم
عشر قيمة عبده فان كانوا ثلاثة فله في رقبة كل واحد منهم ثلث قيمة عبده وأى العبيد مات قبل يقتص منه أو
يباع له فلا سبيل له على سيده وله في الباقي القتل أو أخذ الارش منهم بقدر عدد هم كما وصفت (قال الشافعي)
وان قتل حر وعبد عدا فعلى الحر العقوبة ونصف قيمة العبد وللسيد في العبد القصاص أو اتباعه بنصف قيمة
عبده في عنقه كما وصفت وإذا قتل العبد الحر قتل به ويقاد منه في الجراح ان شاء الحر وان شاء ورثته في القتل
وهو في الجراح يجرحها عدا كهو في القتل في أن ذلك في عنق العبد كما وصفت وإذا كان العبد بين اثنين فقتله
عبد عدا فلاقود حتى يجتمع مال الكاهن معا على القود وأيهم شاء أخذ حقه من ثمنه كان لآخر مثله ولا قود له
إذا لم يجمع معه شريكه على القود (قال الشافعي) ولو كان عبيد بين رجلين فقتل فاعتقاه أو أحدهما بعد
القتل كان على ملكهما قبل يعتقانه لان العتق لا يقع على ميت (قال الشافعي) ولو أعتقاه معافى كلمة واحدة أو
وكلا من أعتقه وفيه حياة فهو حر وولادة دمه مواليه ان كان مواليه هم ورثته وان كان له ورثة أحرار كانوا أولى
بميراثه من مواليه (قال الشافعي) وإذا كان العبد ممره فقتله عبد عدا فليس له أخذ القود وليس
المرتهن بسبيل من دمه لو عفاه أو أخذه وذلك أن سيده ان أراد القود فهو له وان أراد أخذ ثمنه أخذ منه وثنه
رهن مكانه وان أراد أن يترك القود وثنه لم يكن له ذلك ولا أن يدع من ثمنه شيأ ان كان رهنا الا بان يقضى
المرتهن حقه أو يعطيه مثل ثمنه رهنا مكانه أو يرضى ذلك المرتهن وإذا قتل العبد المرهون أو قتل سيده ولى
دمه وله أن يقتص له اذا كان مقتولا وان كره ذلك المرتهن ولا يؤخذ بان يعطيه رهنا مكانه وكذلك ان جنى

العبد المرهون فسيده الخصم وبيع منه في الجناية بقدر ارشها الا ان يفديه سيده متطوعا فان فعل فهو على
الرهن وان فداء المرتهن فهو متطوع لا ير جع بمافداه على سيده الا ان يكون امره ان يفديه (قال
الشافعي) واذا قتل العبد المرهون عبد افلسيده القتل والعفو بلا مال لانه لا يملك المال بقتل العمد الا ان
يشاء ولو قتل خطأ أو قتل من لا يلزمه له قصاص لم يكن له ان يعفو عنه عنه الا ان يعطى المرتهن حقه أو مثل
ثمنه رهنه كانه (قال الربيع) والشافعي قول آخر اذا كان العبد مرهونا فقتل عبد افلسيده القصاص ان عفا
القصاص وجب له مال فليس له ان يعفو عنه لان قيمته ثمن لبسده وليس له ان يتلف على المرتهن ما كان ثمنه لبدن
المرهون (قال الشافعي) فاما المدبر والامة قد ولدت من سيدها فمالك حالهم في جنايتهم والجناية عليهم حال
ممالك (قال الشافعي) واذا جنى على المكاتب فاقى على نفسه فقد مات رقيقا وهو كعبد الرجل غير مكاتب
جنى عليه واذا جنى عليه فمبادون النفس عمدا فله القصاص ان جنى عليه عبدا وان اراد ترك القصاص
وأخذ المال كان له وان اراد ترك المال لم يكن له لانه ليس بسلط على ماله تسليم الحر عليه وقد قيل له عفو
المال في العمد لانه لا يملكه الا ان يشاء واذا لم يملك بالجناية قصاصا مثل ان يجنى عليه حر أو عبد مغلوب على عقله
أو صغير فليس له عفو الجناية بحال لانه مال يملكه وليس له اتلاف ماله (قال الربيع) ولو جنى على العبد
المكاتب فمبادون النفس فلا قصاص

(الحر يقتل العبد) قال الشافعي رحمه الله واذا جنى الحر على العبد عمدا فلا قصاص بينهما فان أتت الجناية
على نفسه فقيمة قيمته في الساعة التي جنى فيها عليه مع وقوع الجناية بالغة ما بلغت وان كانت ديات أحرار
وقيمة في مال الجاني دون عاقلته وان جنى عليه خطأ فقيمة على عاقلة الجاني واذا كانت الجناية على أمة أو عبد
فكذلك والقول في قيمته قول الجاني لانه يغرم ثمنه وعلى السيد البينة بفضل ان ادعاء واذا كانت خطأ فالقول
في قيمة العبد قول عاقلة الجاني لانهم يضمنون قيمته فان قالوا قيمته ألف وقال القاتل قيمته ألفان ضمن
العاقلة ألفا والقاتل في ماله ألفا لا يسقط عنه ضمان ما أقرته جنايته ولا يلزمهم اقراره اذا كذبه ولو جنى
عبد على عبد عمدا أو خطأ كان القصاص بين العبد بين العبد ولا نظر الى فضل قيمة أحدهما على الآخر
ويخبر سيد العبد المجنى عليه بين القصاص في النفس ومادونها وبين الارش فان اختار الارش فهو له في عتق
العبد الجاني وقيمة لسيد المجنى عليه بالغة ما بلغت والقول في قيمة العبد المجنى عليه قول سيد العبد الجاني ولا
أنظر الى قول العبد الجاني لان ذلك مأخوذ من رقبته ورقبته مال من مال سيده وكذلك لو كانت الجناية خطأ
كان القول قول سيد الجاني واذا أقر العبد بان قيمته الاكثر لم يلزمه الاكثر في عبوديته وان عتق لزمه الفضل عما
أقر به سيده مما أقر به العبد وهكذا لو كان الجاني على العبد مدبرا أو أم ولد لا يختلفان هما والعبد وان كان الجاني
على العبد مكاتبا فينبه وبين العبد القود فان اختار سيد العبد ترك القود للمال أو كانت الجناية خطأ فسواء فان
أقر المكاتب بان قيمة العبد المجنى عليه ألفان وقيمة المكاتب ألفان أو أكثر وقال سيده ألف ففيها قولان
أحدهما أن اقراره موقوف فان أدى المكاتب ما أقر به من قبل أن يهجر لم يكن للسيد ابطال شيء منه وان
هجر المكاتب قبل يوفيه فالقول قول السيد في قيمة العبد المجنى عليه فان كان المكاتب أدى من الجناية ما أقر
السيد أنه قيمة العبد المجنى عليه لم يتبع العبد في شيء من جنايته واذا اعتق اتبع بالفضل وان أدى فضلا عما
أقر به السيد لم يكن للسيد أن يرجع به على سيد العبد المجنى عليه (قال الشافعي) ولو أدى أقل مما أقر به
السيد خير السيد بأن يفديه بالفضل متطوعا أو يباع من العبد بقدر ما بقي مما أقر به السيد (قال الربيع)
واذا أدى المكاتب أكثر مما أقر به السيد ثم هجر المكاتب رجوع السيد على الذي دفعت اليه الزيادة على
ما أقر به فيأخذه منه ويدفعه الى المكاتب فيكون في يده كسائر ماله فاذا اعتق رجوع عليه فأخذه منه ما أقر به
وان هجر كان المال كله لسيده (قال الشافعي) والقول الثاني أن ذلك لازم للمكاتب لانه أقر به وهو يجوز له

مالك عن هشام عن
أبيه عن زبيب بنت
أبي سلمة عن أم سلمة
قالت جاءت أم سليم
امرأة أبي طلحة الى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله ان
الله لا يستحي من الحق
هل على المرأة من غسل
اذا هي احتلمت قال
نعم اذا رأت الماء * أخبرنا
مالك عن هشام عن
أبيه عن زبيب بن الصلت
أنه قال خرجت مع
عمر بن الخطاب رضى
الله عنه الى الجرف
فنظر فاذا هو قد احتلم
وصلى ولم يغسل فقال
والله ما أراى الا قد
احتلمت وما شعرت
وصليت وما اغتسلت
قال فاغتسل وغسل
ما رأى في ثوبه ونضح ما لم
يرأى وأقام ثم صلى
بعد ارتفاع الضحى
متمسكا * أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن سالم
قال دخل رجل من
أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم المسجد يوم
الجمعة وعمر بن الخطاب
يخطب فقال عمر أية
ساعة هذه فقال يا أبا
المؤمنين انقلبتم من
السوق فسمعت النداء

ما أقرب به في ماله ويلزمه لسيدته وان عجز المكاتب ببيع المكاتب فيه ان لم يتطوع بإدائه عنه (قال الشافعي)
 واذا قتل المكاتب عبداً واحداً بعد واحد فاشترى وأفسد العبد الذي قتل أولاً وباليقصاص
 ولو دفعه إلى ولي الذي قتل أولاً فعفا عنه على مال أو غير مال كان عليه أن يدفعه إلى ولي الذي قتل عبده بعده
 فان عفا عنه دفعه إلى ولي المقتول بعده وهكذا حتى لا يبقى منهم أحد إلا عفا عنه أو يقتله أحد المدفوع اليهم
 (قال الشافعي) ولا يكون قضاء به للذي قتل أولاً وعفوه عنه من يلا القود عنه من قتل بعده لان كلهم
 يستوجب عليه قتله بن قتل من أوليائه كما يكون للقوم على رجل حدود فيعفو بعضهم فيكون الباقي
 أخذ حدودهم ولكل واحد منهم أخذ حده لان حقه غير حق صاحبه وهكذا لو قطع إيمان رجل أو ماله فيهم فيه
 القصاص في موضع واحد (قال الشافعي) واذا قتل الرجل النفر عمداً أو الواحد ثم مات فديات من قتل حالة
 في ماله بكاملها واذا قتل الرجل النفر عمداً ثم ارتد عن الاسلام فقتل أو زنى فرجم فدياتهم في ماله كما وصفت
 في موته واذا قتل الرجل النفر عمداً فعدار جل أجني على القاتل فقتله عمداً فلا ولياً له القود الا أن يشأوا
 أن يعفوا القود على مال وان عفوه على مال فالدية مال من مال المقتول يأخذها أولياء الذين قتلوا كما يأخذون
 سائر ماله وهم فيه اسوة (قال الشافعي) وان عفاً ولياً أو الدم والمال نظر فان كان للقاتل مال يخرج ديات من قتل
 منهم فعفوههم جائز والام يحجز عفوههم لانهم حين عفوا الدم صار له بالقتل مال ولا يكون لهم عفوه ماله حتى يؤدوا
 دينه كله واذا قتل الرجل النفر ثم ارتد عن الاسلام فجاء أولياء المقتولين يطلبون القود استتيب فان تاب قتل لهم
 وان لم يتب قتل لهم ان شئتم أخذتم الديات وتركم الدم وقتلناه بالردة وغنمنا ما بقى من ماله فان فعلوا فذلك لهم وان
 تاب بعدما يأخذون الديات أو يقولون قد عفونا القود على المال أو لم يتب فسألو القود لم يكن ذلك لهم اذا تركوه
 مرة لم يكن لهم أن يرجعوا في تركه (قال الشافعي) واذا سألوا القود واستنعوا من العفو أعطيناهم القود
 بالذي قتل أولاً وجعلنا الباقي الدية وما فضل من ماله غنم عليه عنه وذلك أن واجباً علينا إعطاء الأديمين القود
 والقود يأتي على قتله بالقود والردة ولومات مرتدات قاتلاً وقتلاً لا غير مرتدات أعطيناهم ماله الدية وبذلك
 قدما في هذا حق الله تبارك وتعالى في قتل الأديمين على القتل في الردة (قال الشافعي) وهكذا الوزني وهو

محسن وقيل قبل الزنا أو بعده بدأ بالقتل فان ترك أولياءه رجم

(جراح النفر الرجل الواحد فموت) (قال الشافعي) اذا قطع الرجل يد الرجل وقطع آخر رجله وشبهه الآخر موضحة
 وأصابه الآخر بجائفة وكل ذلك بجديد أو بشئ يحسد فيعمل على الحديد فلم يرأشئ من جراحته حتى مات
 فكلهم قاتل وعلى كلهم القود وكذلك لو جرحه رجل مائة جرح وآخر جرحوا واحداً كان عليهم ما مع القود
 وكان لا ولياء القاتل أن يجرحوا كل واحد منهم ما جرحه فان مات والاضربوا عنقه (قال الشافعي) وان
 كان أحدهما جرحه جرحاً جائفة غير نافذة أو جائفة نافذة كان فيها قولان أحدهما أن لولي القاتل أن يجرحه
 جائفة غير نافذة أو جائفة نافذة واذا كان القصاص بالقتل لم أمنعه أن يصنع هذا ولا أمر في شئ من هذا ولي
 القاتل أن يلبه بنفسه انما أمر به من يبصر كيف جرحه فاقول جرحه كما جرحه فاذا بقي ضرب العنق خلبت بينه
 وبين ولي القاتل وكذلك لو كان أحدهم قطع يده بنصف الذراع لم أمنعه من ذلك لانه يقتل مكانه وانما أمنعه
 اذا كان جرحاً لا يقتل به ولا يكون فيه قصاص والثاني أن له أن يصنع به كل ما كان لو جرحه اقتص به منه فيادون
 النفس ولا يصنع به ما لو كان جرحه به دون النفس لم يقتص منه لانه لعله يدع قتله فيكون قد عذبه وأنه لا يقدر
 على أن يأتي بعقل ما صنع به في المواضع التي لا يقتص منها ويقال له القتل يأتي على ذلك ١ واذا جرح الثلاثة رجلاً
 جراحاً عبد بسلاح وكان ضمناً حتى مات وقد برأت جراح أحدهم ولم تبرأ جراح الباقي فعلى الباقي القصاص
 ولا قصاص في النفس على الذي برأت جراحه فعليه القصاص في الجراح ان كان مما يقتص منه أو العقل وان كان
 مما لا يقتص منه فعليه عقل ذلك الجرح بالغاً ما بلغ قل ذلك أو كثر وكذلك لو كانت جراحه تبلغ دية أو أكثر لانه

فازدت على أن تؤذت
 فقال عمر الوضوء أيضاً
 وقد علمت أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان
 يأمر بالغسل * أخبرنا
 مالك عن هشام عن
 أبيه عن عائشة رضي
 الله عنها أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان
 اذا اغتسل من الجنابة
 بدأ فغسل يديه ثم توضأ
 كما يتوضأ للصلاة ثم
 يدخل أصابعه في الماء
 فيخلل بها أصول شعره
 ثم يصب على رأسه ثلاث
 غرف بيديه ثم يفيض
 الماء على جلده كله
 * أخبرنا ابن عيينة عن
 أيوب بن موسى عن
 سعيد بن أبي سعيد عن
 عبد الله بن رافع عن أم
 سلمة رضي الله عنها قالت
 سألت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقلت يا رسول
 الله اني امرأه أشد ضعف
 رأسي أفانقضه
 لغسل الجنابة قال لا انما
 يكفيك أن تحشى عليه
 ثلاث حبثات من ماء ثم
 تفيضن عليك الماء
 فتطهرين أو قال فاذا
 أنت قد طهرت
 * أخبرنا ابن عيينة
 عن هشام عن أبيه عن
 عائشة رضي الله عنها

قالت كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم اذا

أراد أن يغتسل من

الجنبه بدأ فغسل يديه

قبل أن يدخلهما في

الاناء ثم يغسل فرجه ثم

يتوضأ وضوء للصلاة ثم

يشرب بشعره الماء ثم

يحيى على رأسه ثلاث

حيات * أخبرنا

سفيان عن جعفر عن

أبيه عن جابر رضى الله

عنه ان النبي صلى الله

عليه وسلم كان يغرف على

رأسه ثلاثا وهو جنب

* أخبرنا سفيان عن

منصور بن عبد الرحمن

الحبي عن أمه صفية بنت

شيبه عن عائشة رضى

الله عنها قالت جاءت

امرأته الى النبي صلى الله

عليه وسلم تسأله عن

الغسل من المحض

فقال خذى فرصة من

مسك فتطري بها

فقلت كيف أنظهر

بها قال تطري بها قال

كيف أنظهر بها قال

النبي صلى الله عليه

وسلم سبحان الله سبحان

الله وأستمر بثوبه

تطهري بها فاجتذبتها

وعرفت الذي أراد فقلت

لها اتبعي بها آثار الدم

يعني الفرج * أخبرنا

(١) قوله ولو جرحه الخ

كذابا اصل ولعل في

العبارة تحريفاً وسقطا

فانظر كتبه معجمه

جاني جراح لم يكن فيها نفس وان ادعى أحدهم أنه جرحه مرات وصدقه ورثة المقتول فهكذا ولو كذبه القتل مع لم يقبل تكذيبهم لانه لو كان قاتلا معهم لم يدبر عنهم القتل فلامعنى لتكذيبهم هو اذا أرادوا ماؤهم قتلهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو صدقه أولياء القتل وكذبه القتل معه وقال أولياء القتل نحن نأخذ الدية كاملة من القاتلين الذين جرحنا معهم لم يكن ذلك لهم إلا أن يقرروا أن جراحه قد برأت أو تقوم بينة لانه انما يلزمهم ما ثلثا الدية اذا كان معهم ثالث فاذا برأت جراحه لم يلزمهم ما دية كاملة ولا يلزمهم الا باقرارهما الدية تامة لانهم ما قاتلوه دونه أو بينة تقوم على ذلك فيخرج الثالث من القتل معهما فتكون عليهما (١) ولو جرحه ثلاثة فأقر اثنتان أن جراح أحد الثلاثة برأت ومات من جراحهما وادعى ذلك الجاني الذي أقراله به وصدقهم أولياء القتل وأرادوا أخذ الدية من الاثنين المقرين أن جراح الجراح معهما برأت لم يكن ذلك لهم لانهم يزعمون أن ليس عليهما الا ثلثا الدية فبرؤهم ما سواها اذا سأل ذلك القاتلان ولو قتلته ثلاثة أحدهم عبد وأرادوا أخذ الدية كان ثلثها في رقبة العبد وثلثاها على الحرين واذا أفلس أحدهما أو كلاهما اتبعوه ولم يكن على عاقلة الاحرار وسيد العبد من دية العمد شي بحال وقد قيل هكذا لو كانت القتل عدة وفيهم مجنون أو صبيان أو فيههم صبي أو قتل رجل ابنه فالدية كلها في أموالهم ليس على عاقلة منهم شيء وقد قيل تحمل عاقلة الصبي والمغلوب على عقله عمده كما يحكمون خطأه والله تعالى أعلم واذا جرح الرجل الرجل جرحا كثيرة والآخر جرحا واحدا فأرادوا ولياؤه القود فهو لهم وان أرادوا العقل فعلى كل واحد منهم ما نصف الدية اذا كانت نفسا فسواء في الغرامة الذي جرح الجراح القليلة والذي جرح الجراح الكثيرة (قال الربيع) والشافعي قول آخر لا تحمل عاقلة عمد الصبي وهو في ماله ان كان له مال والا فدين عليه

(ما يسقط فيه القصاص من العمد) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج (قال الربيع) «أظنه عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن يعلى بن أمية قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة قال وكان يعلى يقول وكانت تلك الغزوة أوثق على في نفسي قال عطاء قال صفوان قال يعلى كان لي أجبر فقاتل انا فنافع أحدهما يد الآخر فانتزع المعضوض يده من في العاض فذهبت يعني إحدى يديته فألقى النبي صلى الله عليه وسلم فاهدر ثنيته قال عطاء وحسبت أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أيدع يده في فسل فتقضها كأنها في في ثل يقضها أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أن ابن أبي مليكة أخبره أن أباه أخبره أن انسانا جاء الى أبي بكر الصديق وعنه انسان فانتزع يده منه فذهبت ثنيته فقال أبو بكر يده ثنيته (قال الشافعي) وبهذا كله نقول فاذا غرض الرجل الرجل فانتزع المعضوض يده من في العاض فذهبت يعني إحدى يديته فأتى الرجل أو رأسا من في العاض فاذهبت ثنانيا العاض ومات منها أو لم يمت فلا عقل ولا قود ولا كفارة على المستترع لانه لم يكن له العض بحال ولو كان العاض بدا في جماعة الناس فضر ونظم أو بدى فضر ونظم كان سواها لان نفس العض ليس له وان للمعضوض منع العض فاذا كان له منعه فلا قود عليه فيما أحدث ما يمنع اذا لم يكن في المنع عدوان (قال الشافعي) ولا عدوان في اخراج العض ومن في العاض ولو رام اخراج العض ومن في العاض فامتنع عليه وعليه اخراجها كان له فلحبيه يدهم الاخرى ان كان عض إحدى يديه ويبيده معان كان عض رجله فان كان عض قفاه فلم تنله يده كان له نزاع رأسه من فيه فان لم يقدر على اخراجه فله التصاميل عليه برأسه الى وراء مصعدا أو منحدر او ان قدر بيده فغلبه ضبطا بفيه كان له ضرب فيه بيده أو بدنه أبدأ حتى يرسله فان ترل شيئا مما وصفنا ولا يعجز بطنه بسكين أو فقا عينه بيده أو ضربه في بعض جسده ضمن في هذا كله الجناية لان هذا ليس له ولا يضمن فيما له أن يفعله وان أتى ذلك على هدم فيه كله وكانت منه منيته (قال الشافعي) وما أصاب به العاض المعضوض من جرح فصار نفسا وأصاب جرحا عظيما ضمنه كله لانه متعدد

(الرجل يجرح مع امرأته رجلا فيقتله أو يدخل عليه بيته فيقتله) أخبرنا الربيع قال أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال يا رسول الله أرايت أن وجدت مع امرأتي رجلا أمهله حتى أتى باربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رجلا من أهل الشام يقال له ابن خبيري وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فاشكل على معاوية القضاء فيه فكتب معاوية إلى أبي موسى الأشعري يسأل له على بن أبي طالب عن ذلك على بن أبي طالب كرم الله وجهه فقال له على أن هذا الشيء ما هو بارضنا عزمت عليك لتخبرني فقال له أبو موسى كتب إلى في ذلك معاوية فقال على أنا أبو حسن إن لم يأت باربعة شهداء فليعط برمته (قال الشافعي) رحمه الله وجه هذا نقول فإذا وجد الرجل مع امرأته رجلا فادعى أنه ينال منها ما يوجب الحد وهما ثيبان معا فقتلها أو أحدهما لم يصدق وكان عليه القود أيهما قتل الآن يشاء أولياؤه أخذ الدية أو العفو (قال الشافعي) ولو ادعى على أولياء المقتول منهما أنهم علموه قتلها منها ما يوجب عليه القتل إن كان الرجل أو نبيل من المرأة إن كانت المرأة المقتولة كان على أيهما ادعى ذلك عليه أن يحلف ما علم فإن حلف فله القود وإن لم يحلف حلف القاتل وبرئ من القود والعقل (قال الشافعي) ولو كان للرجل وليان فادعى عليهما العلم حلف أحدهما ما علم ونكل الآخر عن البين وحلف القاتل أنه زنى بامرأته ووصف الزنا الذي يوجب الحد فكان بيننا فلا قود عليه وعليه نصف الدية حالة في ماله للذي حلف ما علم (قال الشافعي) ولو كان له وليان صغير وكبير حلف الكبير ما علم لم يقتل حتى يبلغ الصغير فيحلف أو يموت فتقوم ورثته مقامه إن شاء الكبير أخذ نصف الدية فإن أخذها أخذ للصغير نصف الدية ثم ينتظر به أن يحلف فإذا كبر حلف فإن لم يحلف وحلف القاتل ردما أخذ له ولو أقر أولياء المقتول منهما أنه كان معها في الثوب وتحرك تحرك الجامع وأنزل ولم يقر وأبما يوجب الحد لم يسقط عنه القود (قال الشافعي) ولو أقر وأبما يوجب الحد وكان المقتول بكرا بدعوى أولياؤه أخوته أو أبائه فادعى القاتل أنه ثيب فالقول قول أولياؤه وعلى القاتل القود لأنه ليس على البكر قتل في الزنا فإن جاء بينة أنه كان ثيبا سقط عنه العقل والقود (قال الشافعي) رحمه الله ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل قتل الرجل وامرأته إذا كانا ثيبين وعلم أنه قتلها منها ما يوجب القتل ولا يصدق بقوله فيما يسقط عنه القود وهكذا لو وجدته يتلوط بابنه أو برز في بحار بته لا يختلف ولا يسقط عنه القود والعقل «والقود في القتل» الابن يفعل ما يحل دمه ولا يحل دمه وأن يعدم قتله إلا بكفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس ولو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا ينال منها ما يحجب به الزاني فقتلها والرجل ثيب والمرأة غير ثيب فلا شيء في الرجل وعليه القود في المرأة ولو كان الرجل غير ثيب والمرأة ثيبا كان عليه في الرجل القود ولا شيء عليه في المرأة (الرجل يحبس للرجل حتى يقتله) قال الشافعي رحمه الله وإذا حبس الرجل للرجل رجلا أي حبس ما كان بكتاف أو بباطن اليد أو أمسا كهما أو اضجاعه ورفع لحيته عن حلقه فقتله الآخر قتل به القاتل ولا قتل على الذي حبسه ولا عقل ويعزرو بحبس لأن هذا لم يقتل وإنما يحكم بالقتل على القاتلين وهذا غير قاتل (منع الرجل نفسه وحرمة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن بعض أهله عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن معاوية أو بعض الولاة بعث إلى الوهط (٣) ليقبضه فلبس عبد الله ابن عمرو السلاح وجع من أطاعه وجلس على بابيه فقيل له أتقاتل فقال وما يمنعني أن أقاتل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) فمن أريد ماله في

أبراهيم بن محمد عن عبد بن منصور عن أبي رجا العطاردي عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا كان جنباً أن يتيمم ثم يصلي فإذا وجد الماء اغتسل يعني وذكر حديث أبي ذر إذا وجدت الماء فأمسه بجلدك * أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمربد تيمم فمسح وجهه ويديه وصلى العصر ثم دخل المدينة والنس من تفعة فلم يعد الصلاة (قال الشافعي) والجرف قريب من المدينة * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث عبد الرحمن ابن معاوية عن الأعرج عن ابن الصمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تيمم فمسح وجهه وذراعيه * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والجمام (قال الشافعي)

(٣) الوهط بفتح فسكون مال كان لعبد الله بن عمرو بن العاص بالطائف كذا في اللسان كتبه مصححه

مصرفه غوث أو بصحراء لا غوث فيها وأريدوحر به في واحد منهما فالأختيار له أن يكلم من يريده ويستغيث
فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله وإن أبي أن يمنع من أراد ماله أو قتله أو قتل بعض أهله أو دخولا على حرمة
أو قتل الحامية حتى يدخل الحرم أو يأخذ من المال أو يريده الأرادة التي يخاف المرء أن يناله أو بعض أهله
فهي باجتنابة فله أن يدفعه عن نفسه وعن كل ماله دفعه عن نفسه وإن لم يندفع عنه ولم يقدر على الامتناع منه
الابضربه بيد أو عصا أو سلاح حديد أو غيره فله ضربه وليس له عمده قتله وإذا كان له ضربه فإن أتى الضرب
على نفسه فلا عقل فيه ولا قودولا كفارة (قال الشافعي) وإن ضربه ضربة أو لم يضربه حتى يرجع
عنه تارك قتاله لم يكن له أن يعود عليه بضرب (قال الشافعي) وإن قاتله وهو مول مثل أن يكون رمية
أو يطعنه أو يوهقه كان له عند توهيقه إياه وانحرافه لرميه ضربه ورميه ولم يكن له بعد ذلك ضربه
ولارميه (قال الشافعي) وإن أرادته وهو في الطريق وبينهما نهر أو خندق أو جدار أو مالا يصل معه إليه
لم يكن له ضربه ولا يكون له ضربه حتى يكون بارز له مريده له فإذا كان بارز له مريده كان له ضربه حينئذ
إذا لم ير أنه يدفعه عنه إلا بالضرب (قال الشافعي) وإن كان له مريدا فأنكسرت يدا المريد أو رجله حتى يصير يمن
لا يقدر عليه لم يكن له ضربه لأن الأرادة لا تحل ضربه إلا بان يكون مثله يطبق الضرب فاما إذا صار إلى حال
لا يقوى على ضرب المريد فيها لم يكن للمريد ضربه (قال الشافعي) وإذا كان المريد في جبل أو حصن أو خندق
فأراده رجل لا يصل إليه بضربه لم يكن له ضربه فإن رماه الرجل ومثل الرمي يصل إليه لقربه منه كان له رمية
وضربه وإن برز الرجل من الحصن حتى يصير الرجل بقدر على ضربه بحال فأرادته فله ضربه في هذه الحال
(قال الشافعي) وسواء فيما يحل بالأرادة وأن يكون يبلغ الضرب والرمي معها ويحرم من المسلم والذي
والمعتوه والمرأة والصبي والجمل الصول والدابة الصولة وغيرها لأنه إنما يحل ضربه لأن يقتل المريد ويجرحه
فكل هؤلاء سواء فيما يحل منه بالأرادة إذا كان المريد يقدر على القتل والمريد أن يبدد المريد بالضرب (قال
الشافعي) إذا أقبل الرجل بالسيف أو غيره من السلاح إلى الرجل فأتاه ضربه على ما يقع في نفسه فإن وقع في
نفسه أنه يضربه وإن لم يبدأه المقبل إليه بالضرب فليضربه وإن لم يقع في نفسه ذلك لم يكن له ضربه وكان له
القود فيما نال منه بالضرب أو الأرض وإذا أبحث الرجل دم رجل أو ضربه فأتى بها فأتى بها فأتى بها فلا عقل
ولا قودولا كفارة وإذا قتلت ليس له رمية ولا ضربه فعليه القود والعقل والكفارة فيما نال منه (قال
الشافعي) رحمه الله ولو عرض له فضربه وله الضرب ضربة ثم ولى أو جرح فسقط ثم عاد فضربه أخرى فأتى
منهما ضمن نصف الدية في ماله والكفارة لأنه مات من ضرب مباح وضرب ممنوع (قال الشافعي)
ولو ضربه مقبلا فقطع يده اليمنى ثم ضربه موليا فقطع يده اليسرى ثم برأ منه فله القود في اليسرى واليمنى
هدر ولومات منهما فأراد دورته الدية فلهم نصف الدية (قال الشافعي) ولو أقبل بعد التولية
فقطع رجله ثم مات ضمن ثلث الدية لأنه مات من جراحة متقدمة مباحة وثانية غير مباحة وثالثة مباحة
فلما تفرق حكم جنايته فرقت بينه وجعلته بجناية ثلاثة ولو جرحه أو لاقوه مباح جراحات ثم ولى فجرحه
جراحات كانت جنايتين مات منهما فسواء قليل الجراح في الحال الواحدة وكثيرها فعليه نصف الدية فإن
عاد فأقبل فجرحه جراحة قليلة أو كثيرة فأتى ثلث الدية كما قلت أولا (قال الشافعي) رحمه الله وما
أصاب المريد لنفس الرجل أو ماله أو حرمة من الرجل في إقباله أو ناله به في توليته عنه سواء لانه ظالم لذلك كله
فعليه القود فيما فيه القود والعقل فيما فيه العقل من ذلك كله فإن كان المريد معتوها أو ممن لا قود عليه
فلا قود عليه وفيما أصاب العقل وإن كان المريد بهيمة في نهار فلا شيء على مالكها كانت مما يصول ويعقر أو
مما لا يصول ولا يعقر بحال إذا لم يكن معها فائد أو سائق أو راكب
(التعدي في الاطلاع ودخول المنزل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي

وجدت هذا الحديث
في كتابي في موضعين
أحدهما منقطع والآخر
عن أبي سعيد الخدري
عن النبي صلى الله عليه
وسلم * أخبرنا ابن
عينة عن يحيى بن
سعيد قال سمعت أنس بن
مالك يقول قال أعرابي
في المسجد ففعل الناس
اليه فهاهم عنه وقال
صبا عليه دلو من ماء
* أخبرنا ابن عينة
عن الزهري عن سعيد
ابن المسيب عن أبي
هريرة قال دخل
أعرابي المسجد فقال
اللهم أرخني ومحمد ولا
ترحم معنا أحدا فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لقد تحجرت واسعا
قال فالت أن نال في
ناحية المسجد فكانهم
عجوا عليه فهاهم النبي
صلى الله عليه وسلم ثم
أمر بنوب من ماء أو
سجل من ماء فاهريق
عليه ثم قال النبي صلى
الله عليه وسلم علموا
ويسروا ولا تعسروا
* أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن عثمان بن أبي
سليمان أن مشركي
قرش حين أتوا المدينة
في فداء أسراهم كانوا
يبيتون في المسجد منهم

الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأ أطلع عليك بغير إذن فخذته
 بحصاة ففقت عينه ما كان عليك من جناح أخبرنا سفيان قال حدثنا الزهري قال سمعت سهل بن سعد يقول
 أطلع رجل من حجر في حجره النبي صلى الله عليه وسلم ومع النبي عليه الصلاة والسلام مدري يحل به رأسه فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم لو أعلم أنك تنظر لطعنت به في عينك أنما جعل الاستئذان من أجل البصر أخبرنا
 عبد الوهاب الثقفي عن جسد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في بيته رأى
 رجلاً أطلع عليه فاهوى إليه بمشقص كان في يده كأنه لو لم يتأخر لم يبال أن يطعنه (قال الشافعي) رحمه الله
 فلو أن رجلاً عمد أن يأتي نقباً أو كوة أو جوبة في منزل رجل يطلع على حرمة من النساء كان ذلك المطلع من
 منزل المطلع أو من منزل لغيره أو طريقاً أو رجة فكل ذلك سواء وهو آثم بعد الاطلاع ولو أن الرجل المطلع
 عليه خذفه بحصاة أو وخره بعود صغيراً ومدري أو ما يعمل عمله في أن لا يكون له جرح يخاف قتله وإن كان
 قد يذهب البصر لم يكن عليه عقل ولا قود فيما نال من هذا وما أشبهه ولو مات المطلع من ذلك لم يكن عليه
 كفارة ولا إثم إن شاء الله تعالى ما كان المطلع مقبلاً على الاطلاع غير ممتنع من التزويج فإذا نزع عن الاطلاع لم
 يكن له أن يناله بشيء وما ناله به فعليه فيه قوداً وعقل إذا كان فيه عقل ولو طعنه عند أول اطلاعه بجديدة
 تجرح الجرح الذي يقتل أو رماه بحجر يقتل مثله كان عليه القود فيما فيه القود لانه إنما أذن له الذي يناله بالشئ
 الخفيف الذي يردع بصره لا يقتل نفسه (قال الشافعي) ولو ثبت مطلقاً لا يمنع من الرجوع بعد مسئلته أن
 يرجع أو بعد رميه بالشئ الخفيف استغاث عليه فإن لم يكن في موضع غوث أحببت أن ينشده فإن لم يمنع في
 موضع الغوث وغيره من التزويج عن الاطلاع فله أن يضربه بالسلاح وأن يناله بما رده فإن جاء ذلك على
 نفسه أو جرحه فلا عقل ولا قود ولا يجاوز بما يرميه به ما أمر به به ولا حتى يمنع فإذا لم يمنع ناله بالجد يد وغيره
 لأن هذا مكان يرى ما لا يحل له (قال الشافعي) ولو لم ينل هذا منه كان للسلطان أن يعاقبه ولو أنه أخطأ في
 الاطلاع لم يكن للرجل أن يناله بشيء إذا أطلع فنزع عن الاطلاع أو رآه مطلقاً فمال ما عدت ولا رأيت
 وإن ناله قبل أن ينزع بشئ فقال ما عدت ولا رأيت لم يكن عليه شيء لأن الاطلاع ظاهر ولا يعلم ما في قلبه
 ولو كان أعشى فناله بشئ ضمنه لأن الأعشى لا يبصر بالاطلاع شيئاً ولو كان المطلع ذا صحر من نساء المطلع عليه
 لم يكن له أن يناله بشئ بحال ولم يكن له أن يطالع لانه لا يدري لعنه يرى منهم عورة ليست له رؤيتها وإن ناله
 بشئ في الاطلاع ضمنه عقلاً وقوداً الآن يطلع على أمر آثم منهم متجربة فيقال له فلا ينزع فيكون له حينئذ فيه
 ما يكون له في الأجنيين إذا اطلعوا (قال الشافعي) رحمه الله وأما فرقت بين المطلع أول ما يطالع وبين المريد مال
 الرجل أو نفسه بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن البصر قد يمنع منه بالتواري عنه بالستر وليس كذلك
 الرجل يصح للرجل فيخاف قتله وأباحت ردع البصر بالحصاة وما أشبهها بما حكيت من الخبر وبأن المبصر
 للعودة متعد وعليه الرجوع من التعدي ألا ترى أن الرجل يلقي الرجل فيقدر المراد على أن يهرب على
 قدميه من المريد فاجعل له أن يثبت ولا يهرب وأن يدفع ارادته عن نفسه بالضرب بالسلاح وغيره وإن أتى
 ذلك على نفس المدفوع (قال الشافعي) وإذا دخل الرجل منزل الرجل ليلاً أو نهاراً بسلاح فأمره بالخروج
 فلم يخرج فسله أن يضربه وإن أتى بالضرب على نفسه فإذا ولى راجعاً لم يكن له ضربه (قال الشافعي)
 وكذلك إذا دخل فسطاطه في بادية وفيه حرمة أو لحرمة فيه أو خزانته وإن لم يكن له فيها حرمة إذا رأى أنه
 يريد ماله أو نفسه أو الفسق وهكذا إن أراد دخول منزله أو كابر عليه (قال الشافعي) وسواء كان الداخل
 يعرف بسرقة أو فسق أو لا يعرف به (قال) ولا يصدق على ذلك القاتل إن قتل ولا الجراح إن جرح إلا بينة
 يقيمها فإن لم يقيم بينة أعطى منه القود ولو جاء بينة فشهدوا أنهم رأوا هذا مقبلاً إلى هذا سلاح شاهر ولم يزدوا
 على ذلك فضر به هذا فقتله أهدرته ولو أنهم رأوا هذا خلا داره ولم يذكر واميعة سلاحاً أو ذكر سلاحاً غير شاهر
 فقتله أهدت منه لا طرح القود إلا بما كبرته على دخول الدار وأن يشهر عليه السلاح وتقوم بذلك بينة (قال

جبر بن مطعم قال جبر
 فكنت أسمع قراءة
 النبي صلى الله عليه وسلم
 * أخبرنا إبراهيم بن
 محمد عن عبيد الله بن
 طلحة بن كزيم عن
 الحسن بن عبد الله بن
 معقل أو مغفل عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إذا أدركتم الصلاة
 وأنتم في مراح الغنم
 فصلوا فيها فإنها سكنة
 وبركة وإذا أدركتم
 الصلاة وأنتم في أعطان
 الابل فأنزلوا منها
 فصلوا فإنها جن من
 جن خلقت الأتر ونيها
 إذا نفرت كيف تسمع
 بأنفها * أخبرنا مالك
 عن نافع عن ابن عمر
 رضي الله عنهما أن
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دخل الكعبة
 ومعه بلال وأسامة
 وعثمان بن طلحة قال
 ابن عمر فسألت بلالاً
 ما صنع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال جعل
 عموداً عن يساره وعموداً
 عن يمينه وثلاثة أعمدة
 وراءه ثم صلى قال وكان
 البيت يومئذ على ستة
 أعمدة * أخبرنا مالك
 عن عامر بن عبد الله
 عن عمرو بن سليم الزرقى

عن أبي قتادة أن النبي

صلى الله عليه وسلم كان

يصلى وهو حامل أمانة

بنت أبي العاص (قال

الشافعي) رضى الله عنه

ونوب أمانة نوب صبي

* أخبرنا مالك عن أبي

الزناد عن الأعرج عن

أبي هريرة رضى الله

عنه أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال لا يصلين

أحدكم في الثوب

الواحد ليس على عاتقه

منه شيء * أخبرنا الربيع

قال أنبأنا الشافعي عن

ابن عينة عن هشام عن

فاطمة عن أسماء قالت

أتت امرأَةَ النبي صلى

الله عليه وسلم فقالت

يا رسول الله إن ابنتي

أصابها الحصبة فتمرق

شعرها أفأصل فيه فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم

لعنت الواصلة والموصولة

* أخبرنا عطاء بن خالد

والدراوردي عن موسى

ابن إبراهيم بن عبد الرحمن

بن عبد الله بن أبي ربيعة

عن سلمة بن الأكوع قال

قلت يا رسول الله أنا

تكون في الصيد أفيصلي

أحذنا في القميص

الواحد قال نعم وتبره

ولم يجز إلا أن يتخله

بشوكه * أخبرنا عمرو

ابن أبي سلمة عن الأوزاعي

(١) قوله وهكذا إذا قتل

الخ هكذا في الأصل ولعل

وهكذا من تمة ما قبله وأول

الكلام إذا الخ كتبه معجمه

الشافعي) ولشهدوا أنهم رأوا هذا مقبلا إلى هذا في صجره لا سلاح معه فقتله الرجل أقدمته به لانه قد يقبل
الاقبال غير المخوف مريد الله ولا دلالة على أنه أقبل إليه الاقبال المخوف فأى سلاح شهدوا أنه أقبل به إليه العصا
أو وحق أو قوس أو سيف أو غيره ثم قتله وهو مقبل إليه شاهرة أهدرته (قال الشافعي) ولشهدوا أنه أقبل إليه في
صجره بسلاح فضر به فقطع يدي الذي أريد ثم ولى عنه فادركه فذبحه أقدمته منه وضمنت المقتول دية يدي
القاتل ولو ضربه ضربة في اقباله وضربه أخرى في اذاره فأت لم يكن فيه قود وجعلت عليه نصف الدية لاني
جعلته ميتا من الضربة التي كانت مباحة والضربة التي كانت ممنوعة فلا قود عليه وعليه نصف الدية
(قال الشافعي) وإذا لقي القوم القوم ليأخذوا أموالهم وأغشوه في حرهم فتصافوا فقتل المظلومون فن
قتلوا هدر ومن قتل الظالمون لزمهم فيه القود والعقل وما ذهبوا به لهم لا يسقط عن الظالمين شيء نالوه حتى
يحكم عليهم فيه حكمه (قال الشافعي) ولو كان مع الظالمين قوم مستكروهون أو أسرى فاقبضوا فقتل
المستكروهون بضرب أو رمي لم يمدوا به أو عمدوا وهم لا يعرفون مكرهين فلا عقل ولا قود على المظلومين الذين
نالوه وعليهم فيهم الكفارة لانهم في معنى المسلمين ببلاد العدو وبنالون (قال الشافعي) ومن عمدهم
وهو يعرف أنهم مستكروهون أو أسرى فعليه فيهم القود نال منهم ما فيه القود والعقل ان نال منهم ما فيه
العقل لا يبطل ذلك عنه الابان يجهل حالهم أو يعرفهم فيصيدهم منه في القتال لا لا يمددهم به خاصة أو يمد
الجمع الذين هم فيه أو يشهر عليه سلاحا فيضربه فيقتله (قال الشافعي) وإذا كان الزحفان ظالمين مثل
أن يقتتلوا على نهب أو عصية ويغشى بعضهم بعضا في حرمة فلا يسقط عن واحد من الفريقين فيما
أصاب من صاحبه عقل ولا قود إلا أن يقف رجل فيجده رجل بضرب فيدفعه عن نفسه فان له دفعه عنها
وما قلت ان الرجل فيه أن يضرب المريد على ما يقع في نفسه اذا كان المريد مقبلا إليه فالقول قول المرامع
عينه كان المرامد شجاعا أو جباناً أو المريد مأموناً أو مخوفاً (قال الشافعي) وإذا غشى القوم القوم في حرهم أو غير
حرهم ليقا تلوه فرفع المغشون عن أنفسهم فأصابوا منهم ما كانوا مقبلين فهو هدر وما أصاب منهم الغاشون
لزمهم حكمه عقلا وقودا

(ما جاء في الرجل يقتل ابنه) * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن
سعيد عن عمرو بن شعيب أن رجلا من بني مدلج يقال له قتادة حذف ابنه بسيف فاصاب ساقه فترى في جرحه
فات فقدم به سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فذ ك ذلك له فقال اعد د على ماء فدي عشرين
ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عمر أخذ من تلك الابل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال
أين أخو المقتول فقال ها أنا ذا قال خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء (قال الشافعي)
وقد حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد الولد وبذلك أقول (قال الشافعي) وإذا قالوا
هكذا فكذلك الجد أبو الاب والجد أبعد منه لان كلهم والده (قال الشافعي) وكذلك الجد أبو الام والذي أبعد
منه لان كلهم والده (قال) وكذلك لانقص منهم في جرح نالوه به وهكذا (١) اذا قتل الولد الوالد قتل به وكذلك
اذا قتل أمه وكذلك اذا قتل أى أجداده أو جداته كان من قبل أبيه أو أمه قتل بها إلا أن يشاء أولياء المقتول
منهم أن يعفوا وإذا كان الابن قاتلا خرج من الولاية ولورثة أبيه غيره أن يقتلوه وكذلك لا أقيد الولد
من الوالد في جراح دون النفس (قال الشافعي) وعلى أبي الرجل اذا قتل ابنه دية مغلظة في ماله والعقوبة
وديته مائة من الابل ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون مابين ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه (٢) ان جاء
ثنيانها كلها أو بزل أو مابين ذلك قبل منه ولا يقبل منه دون ثنية ولا فوق خلفه إلا أن يشاء ذلك ورثة المقتول
ولا يقبل منه فيها بزل أكثر من سنة (قال الشافعي) ولا يرث القاتل من دية المقتول ولا من ماله شيأ قتله عمدا
أو خطأ (قال الشافعي) وإذا كان الاب عبد والابن حر فقتله الاب لم يقتل به وكانت دية في عنقه وكذلك
لو كان الابن عبدا (قال الشافعي) وإذا قتل الولد الوالد أقيد منه وكذلك اذا جرحه أقيد منه اذا كان دماهما

متكافئين فان كان الولد القاتل حرا والاب عبدا فدينه في ماله ويعاقب أكثر من عقوبة الذي قتل الاجنبي
(قال) ويقاد الرجل من عه وخاله لانهم ليسا في معاني الوالدين فلما يقال لهما والدان يعني قرابتهما من
الوالدين (قال الشافعي) ويقاد الرجل من ابنه من الرضاة وليس كإبنه من النسب (قال) واذا ادعى
الرجلان ولدا فقتله أحدهما قبل يبلغ فينسب إلى أحدهما أو يراه القافة درأت عنه القود للشبهة وجعلت
الدية في ماله وكذلك لو قتلاه جميعا (قال) واذا أ كذبا أنفسهما إذا كانا قاتلين بالدعوة لم يقتلها لاني أنزله
أحدهما وان أ كذب أحدهما نفسه بالدعوة قتلته به لان ثم أبأ أنسبه إليه إذا كان قبل يختاره أو يلحقه
القافة بأحدهما وإذا قتل الرجل امرأته منها ولم يقتل بها وليس لابنه أن يقتله قودا ولا لأحد مع ابنته ذلك فيه
فاذا لم يقتل بابنته قودا لم يقتل بقود يقع لابنه بعضه وكذلك لو كان ابنه حيا يوم قتلها مات ثم طلب ورثة ابنها
القود لم يقدم منه لشركه ابنه كان في الدم ولو قتل رجل عه أو مولا وهو وارثه كان عليه القود
(قتل المسلم ببلاد الحرب) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ
ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة الآية (قال الشافعي) قوله من قوم يعني في قوم عدو لكم (قال
الشافعي) وأخبرنا مروان بن معاوية الفزاري عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال لما أقوم إلى
ختم فلما غشهم المسلمون استعصموا بالسجود فقتلوا بعضهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعطوهم
نصف العقل لصلاتهم ثم قال عند ذلك ألا اني برى من كل مسلم مع مشرك قالوا يا رسول الله لم قال لا تراءى
ناراهما (قال الشافعي) ان كان هذا ثبت فاحسب النبي صلى الله عليه وسلم أعطى من أعطى منهم متطوعا
وأعلمهم أنه برى من كل مسلم مع مشرك والله أعلم في دار الشرك ليعلمهم أن لدياتهم ولا قود وقد يكون
هذا قبل نزول الآية فنزلت الآية بعد ويكون انما قال اني برى من كل مسلم مع مشرك بنزول الآية
(قال الشافعي) وفي التنزيل كفاية عن التأويل لان الله عز وجل اذ حكم في الآية الاولى في المؤمن يقتل
خطأ بالدية والكفارة وحكم بمثل ذلك في الآية بعدها في الذي بيننا وبينه ميثاق وقال بين هذين الحكمين
فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ولم يذرية ولم يحتمل الآية بمعنى الا أن يكون قوله
من قوم يعني في قوم عدو لنا دارهم دار حرب مباحة فلما كانت مباحة وكان من سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن اذا بلغت الناس الدعوة أن يغير عليهم غارتين كان في ذلك دليل على أنه لا يبيع الغارة على دار وفيها من
له ان قتل عقل أو قود فكان هذا حكم الله عز ذكره (قال الشافعي) ولا يجوز أن يقال لرجل من قوم عدو
لكم الا في قوم عدو لنا وذلك أن عامة المهاجرين كانوا من قريش وقريش عامة أهل مكة وقريش عدو لنا
وكذلك كانوا من طوائف العرب والعجم وقيادتهم أعداء للمسلمين (قال الشافعي) واذا دخل مسلم في دار حرب
ثم قتله مسلم فعليه تحرير رقبة مؤمنة ولا عقل له اذا قتله وهو لا يعرفه بعينه مسلما وكذلك ان يغير فيقتل من
لقى أو يلقى منفردا بهيئة المشركين في دارهم فيقتله وكذلك ان قتله في سرية منهم وطريق من طرقهم التي
يلقون بها فكل هذا عمد خطا يلزمه اسم الخطا لانه خطأ بأنه لم يعد قتله وهو مسلم وان كان عمدا بالقتل (قال
الشافعي) وهكذا لو قتله أسيرا أو مجبوسا أو نائما أو بهيئة لا تشبه هيئة أهل الشرك وتشبه هيئة أهل الاسلام
لان المشرك قد يتنهي بهيئة المسلم والمسلم بهيئة المشرك ببلاد الشرك وكان القول فيه قوله فان كان للمسلم
المقتول ولاية فادعوا أنه قتله وهو يعلمه مسلما أحلف فان حلف برئ وان نكل حلفوا بخسين عينا لقد قتله
وهو يعلمه مسلما وكان لهم القود ان كان قتله عامدا لقتله وان كان أراد غيره وأصابه فعلى عاقلة الدية
وعليه الكفارة (قال الشافعي) وهكذا كل من قتله وهو يعلمه مسلما منهم أو أسيرا فيهم أو مستأمناعندهم
لتجارة أو رسالة أو غير ذلك فعليه في العمد القود وفي الخطا الكفارة وعلى عاقلة الدية وكذلك في الاسرى يقتل
بعضهم بعضا ويخرج بعضهم بعضا يقتل بعضهم بعضا ويقنص بعضهم من بعض من الجراح وكذلك
تقام الحدود عليهم فيما أتوا اذا كانوا أسلوا وهم يعرفون ما عليهم ولهم من حلال وحرام أو كانوا مستأمنين

عن يحيى بن سعيد عن
انما سمع عن عائشة رضي
الله عنها قالت كنت
أفرك المني من ثوب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم
ومن كتاب استقبال
القبلة في الصلاة
أخبرنا مالك بن أنس
عن عبد الله بن دينار عن
عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما قال بينما الناس
بقبة في صلاة الصبح اذ
أتاهم آت فقال ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد أنزل عليه الليلة
قرآن وقد أمر أن
يستقبل الكعبة
فاستقبلوها وكانت
وجوههم إلى الشام
فاستداروا إلى الكعبة
* أخبرنا مالك بن أنس
عن نافع أن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما كان
اذا سئل عن صلاة الخوف
قال يتقدم الامام
وطائفة ثم قص الحديث
وقال ابن عمر في الحديث
فان كان خوفا أشد
من ذلك صلوا رجلا
وركبا نامت على القبلة
وغير مستقبلها قال مالك
قال نافع لا أرى عبد الله
ابن عمر ذكر ذلك الا عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم * أخبرنا ابن أبي
فديك عن ابن أبي ذئب

يؤخذ بعضهم من بعض الحقوق في الاموال اذا اسلموا وان لم يعلموا ما عليهم ولهم (قال الشافعي) واذا اسلم القوم بلادا للحرب فاصابوا احدا لله تبارك وتعالى فادعوا الجهاد له لم يقيم عليهم واذا اعلوا فاعدوا اقيم عليهم واذا وصف الحربى الايمان ولم يبلغ أو وصفه وهو مغلوب على عقله فلقية بعد ايمانه مسلم فقتله وهو يعلم صفته للايمان لم يقدمه لانه لا يكون بهذا معنى له كمال الايمان وحكم الايمان حتى يصفه بالغائب مغلوب على عقله (قال الشافعي) واذا اسلم الحربى وله ولد صغار أو مهم كافر أو أسلمت أمهم وهو كافر فلا ولد حكم الايمان بأى الابوين أسلم فيقاد قاتله ويكون له دية مسلم ولا يعذر أحدان قال لم اعله يكون له حكم الاسلام الا باسلام أبويه معا (قال الشافعي) ولو أغار المسلمون على المشركين ولقوهم بلا غارة أو أغار عليهم المشركون فاخطلوا في القتال فقتل بعض المسلمين بعضا وجرحه فادعى القاتل أنه لم يعرف المقتول أو المجروح فالقول قوله مع عينة فلا قود عليه وعليه الكفارة ويدفع الى أولياء المقتول دية (قال الشافعي) ولو كان المسلمون صفا والمشركون صفا لم يقتل مسلما في صف المسلمين فقال ظننته مشركا لم يقبل منه انما يقبل منه اذا كان الاغلب ان ما ادعى كادعى (قال الشافعي) ولو قيل لمسلم قد جل المشركون علينا أو جل منهم واحد أو رأوا واحدا قد جل فقتل مسلما في صف المسلمين وقال ظننته الذي جل أو بعض من جل قبل قوله مع عينة وكانت عليه الدية (قال الشافعي) ولو قتله في صف المشركين فقال قد علمت أنه مؤمن فعمدته قتل به (قال) ولو جل مسلم على مشرك فاستتر منه بالمسلم فعمد المسلم قتل المسلم كان عليه القود ولو قال عمدت قتل المشرك فاخطأت بالمسلم كانت عليه الدية (قال) ولو قال لم اعرف مسلما لم يكن عليه عقل ولا قود وكانت عليه الكفارة (قال الشافعي) ولو كان الكافر الحامل على مسلم أو كان المسلم ملتخما فضر به وهو متستر بمسلم وقال عمدت الكافر كان هكذا ولو قال عمدت المؤمن كان عليه القود لانه ليس له عمد المؤمن في حال (قال الشافعي) ولو كان لا يمكنه ضرب الكافر الا بضر به المسلم بحال فضر به المسلم فقتله وهو يعرفه وقال أردت الكافر أقيد بالمسلم ولم يقبل قوله أردت الكافر اذا لم يمكنه الارادة الا بان يقع الضرب بالمسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مطرف عن معمر بن راشد عن الزهري عن عروة بن الزبير قال كان اليمان أبو حذيفة بن اليمان شيخا كبيرا فوقع في الاطام مع النساء يوم أحد فخرج يتعرض الشهادة فجاء من ناحية المشركين فابتدره المسلمون فتوشقوه بأسيا فاهم وحذيفة يقول أبى أبى فلا يسمعون منه من شغل الحرب حتى قتلوه فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فقضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بديته (ما قتل أهل دار الحرب من المسلمين فأصابوا من أموالهم) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله وما نال أهل دار الحرب من المشركين من قتل مسلم أو معاهدة أو مستأمن أو جرح أو مال لم يضمنوا منه شيئا الا أن يوجد مال لمسلم أو مستأمن في أيديهم فيؤخذ منهم أسلوا عليه أو لم يسلموا وكذلك ان قتلوا واحدا أو أوجاعة أو دخل رجل منهم داخل بلاد الاسلام مستترا أو مكابرا لم يتبع اذا أسلم بما أصاب ولم يكن لولى القتل عليه قصاص ولا أورش ولا يتبع أهل دار الحرب من المشركين بغرم مال ولا غيره الا ما وصفت من أن يوجد عند أحد منهم مال رجل بعينه فيؤخذ منه فان قال قائل ما دل على ما وصفت قيل قال الله عز وجل قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وما قد سلف نقضى وذهب ودلت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه يطرح عنهم ما بينهم وبين الله عز ذكره والعباد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الايمان يجب ما كان قبله وقال الله تبارك وتعالى وذروا ما بقى من الربا ولم يأمرهم بدمائهم من قتل وحشى حرة فأسلم فلم يقدمه ولم يتبع له بعقل ولم يؤمره بكفارة طرأح الاسلام ما فات في الشرك وكذلك ان أصابه بجرح لان الله عز وجل قد أمر بقتال المشركين الذين كفروا من أهل الاوثان حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله وقال عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله وهم صاغرون وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا

عن الزهري عن سالم عن أبيه ح وأخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على راحلته في السفر حينما توجهت به * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبي الجباب سعيد بن يسار عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على حمار وهو متوجه الى خيبر (قال الشافعي) رضى الله عنه يعنى النوافل * أخبرنا عبد المجيد ابن عبد العزيز عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وهو على راحلته النوافل في كل جهة * أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني أمار كان يصلى على راحلته متوجها قبل المشرق * أخبرنا مالك بن أنس عن عمة

أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم بالبحقها وحسابهم على الله يعني بما أحدثوا بعد الاسلام لانهم يلزمهم لو كفروا بعد الاسلام القتل والحد ودول يلزمهم ما مضى قبله (قال الشافعي) وهكذا كل ما أصاب لهم مسلم أو ما هدم من دم أو مال قبل الاسلام والعهد فهو هدر ولو وجدوا ما لا لهم في يد رجل لم يكن لهم أخذه ولو تخول رجل منهم أحد قبل الاسلام لم يكن له الخروج من يديه لان دماءهم وأموالهم مباحة قبل الاسلام والعهد لهم وهم مخالفون أهل الاسلام فيما وجد في أيديهم لمسلم بعد اسلامهم لان ذلك يؤخذ منهم بعد اسلامهم لان الله عز وجل قضى في رد الربا رد ما بقي منه ولم يقض برد ما قبض فهلك في الشرك (قال الشافعي) وما أصاب الحربى المستأمن أو الذى لمسلم أو معاهدين من دم أو مال اتبع به لانه كان ممنوعاً أن ينال أو ينال منه

(ما أصاب المسلمين في يد أهل الردة من متاع المسلمين) قال الشافعي رحمه الله وإذا أسلم القوم ثم ارتدوا عن الاسلام في دار الاسلام وهم مقهورون أو قاهرون في موضعهم الذى ارتدوا فيه وادعوا بقوة رجل تبعوه عليها أو رجعوا الى يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو تعطيل أو غير ذلك من أصناف الكفر فسواء ذلك كله وعلى المسلمين أن يبدؤا بجهادهم قبل جهاد أهل الحرب الذين لم يسلموا قط فاذا طغروا بهم استتابوهم فمن تاب حقنوا دمه بالتوبة واطهار الرجوع الى الاسلام ومن لم يتب قتلوه بالردة وسواء ذلك في الرجل والمرأة (قال الشافعي) وما أصاب أهل الردة للمسلمين في حال الردة أو بعد اظهار التوبة في قتال وهم ممنوعون أو غير قتال أو على نائرة أو غير هافسواء والحكم عليهم بالحكم على المسلمين لا يختلف في العقل والقود وضمان ما يصيبون وسواء ذلك قبل يقهرون أو بعد ما قهروا فتابوا أو لم يتوبوا لا يختلف ذلك (قال الشافعي) فان قيل فاصنع أبو بكر في أهل الردة قيل قال لقوم جاؤه تائبين تدون قتلنا ولا ندنى قتلاكم فقال عمر لا تأخذ قتلنا دية (قال الشافعي) فان قيل فاقوله تدون قتلنا قيل اذا أصابوا غير متعدين ودوا واذا ضمنوا الدية في قتل غير متعدين كان عليهم القصاص في قتلهم متعدين وهذا خلاف حكم أهل الحرب عند أبي بكر فان قيل فاعلم أحدنا منهم قتل بأحد قيل ولا يثبت عليه قتل أحد بشهادة ولو ثبت لم نعلم حاكماً بطل لولى دم قتل أن يقتل له لو طلبه والردة لا تدفع عنهم عقلاً ولا قوداً ولا تزيدهم خيراً ان لم تزدتهم شراً (قال الشافعي) فاذا قامت لمرتديته أنه أظهر القول بالايمن ثم قسله رجل يعلم توبته أو لا يعلمها فمليه القود كما عليه القود في كافر أظهر الايمان فلا يعلم ايمانه وعبد عتق ولا يعلم عتقه ثم قتلها ما يقتل بها في الحالين في بلاد الاسلام (قال الشافعي) ولو كان كافراً أسلم في بلاد الحرب فأغار قوم فقتلوه لم تكن له دية وكانت فيه كفارة (قال الشافعي) ولو عمد رجل قتله في غير غارة وقد أظهر الاسلام قبل القتل وعلمه القاتل قتل به وان لم يعلمه وداه لانه عمده وهو مؤمن بالقتل وانما يسقط عنه العقل والقود اذا قتله غير عامد لقتله بعينه كانه قتله في غارة لقول الله عز وجل فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبته مؤمنة (قال الشافعي) يعني والله أعلم في قوم عدوكم

(من لا قصاص بينه لاختلاف الدينين) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية (قال الشافعي) فكان ظاهر الآية والله أعلم أن القصاص انما يكتب على البالغين المكتوب عليهم القصاص لا هم المخاطبون بالفرائض اذا قتلوا المؤمنين بابتداء الآية وقوله فمن عسى له من أخيه شيء لانه جعل الاخوة بين المؤمنين فقال انما المؤمنون اخوة وقطع ذلك بين المؤمنين والكافرين ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على

أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه يقول جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل على غير هذا قال لا الا أن تطوع * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار عن عبد الله بن باباه عن يعلى بن أمية قال قلت لأمير بن الخطاب انما قال الله عز وجل ان تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا فقد آمن الناس فقال عمر رضي الله عنه عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله عز وجل بها عليكم فاقبلوا صدقته * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضي الله عنها قالت كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة في السفر وأتم

مثل ظاهرا الآية (قال الشافعي) وسمعت عددا من أهل المغازي وبلغني عن عدد منهم أنه كان في خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح لا يقتل مؤمن بكافر وبلغني عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه أنه روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن مجاهد وعطاء وأحسب طاوسا والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا يقتل مؤمن بكافر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت عليا رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يؤتى الله عبداهما في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة فقال العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مؤمن بكافر (قال الشافعي) ولا يقتل مؤمن عبدا ولا حرا ولا امرأة بكافر في حال أبدا وكل من وصف الإيمان من أعجمي وأبكم يعقل وبشير بالإيمان ويصلي فقتل كافرا فلا قود عليه وعليه دينه في ماله حالة وسواء أكره القتل في الكفار أو لم يكره وسواء قتل كافرا على مال يأخذه منه أو على غير مال لا يحل والله أعلم قتل مؤمن بكافر بحال في قطع طريق ولا غيره (قال الشافعي) وإذا قتل المؤمن الكافر عز وجل ولا يبلغ بتعزيزه في قتل ولا غيره حد ولا يبلغ بحبسه سنة ولكن حبس ينتلي به وهو ضرب من التعزير (قال الشافعي) وإذا قتل الكافر المؤمن قتل به ذميا كان القاتل أو حريبا أو مستأنا وإذا أباح الله عز وجل دم المؤمن بقتل المؤمن أولى أن يباح وفيما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة على ما ذكرت قوله من اعتبط مسلما بقتل فهو به قود فهذه جامعة لكل من قتل (قال الشافعي) وإذا قتل الرجل الرجل فقال القاتل مقتول كافر أو عبدا فعلى أولياءه المقتول البيعة بأنه مسلم حر والقول قول القاتل لأنه المأخوذ منه الحق (قال الشافعي) وإنما الإيمان فعل يحدته المؤمن البالغ أو يكون غير بالغ فيكون مؤمنا بإيمان أحد أبويه (قال الشافعي) وإذا كان أبو المولود مسلما وكان صغيرا لم يبلغ الإسلام ولم يصفه فقتله رجل قتل به لأن له حكم الإسلام يرث به ويحجب مع ماسوى هذا ماله من حكم الإيعان وكذلك لو كان أبو المولود كافرا في فاسم أحدهما والمولود صغيرا كان حكم المولود حكم مسلم بإسلام أحد أبويه ومن قتله بعد إسلام أحد أبويه كان عليه قود ومن قتله قبل إسلام واحد منهما من مسلم فلا قود عليه لأن حكمه حكم الكفار (قال الشافعي) وإذا ولد المولود على الشرك فاسم أبواه ولم يصف الإيعان فقتله قبل البلوغ قتل به وإن قتله بعد البلوغ مؤمن لم يقتل به لأنه إنما يكون حكمه حكم مسلم بإسلام أحد أبويه مالم يكن عليه الفرض فإذا زمه الفرض فدينه دين نفسه كما يكون مؤمنا وأبواه كافران فلا يضره كفرهما وكافرا وأبواه مؤمنان فلا ينفعه إيمانهما وإن ادعى أبواه بعد ما يقتل أنه وصف الإيمان وأنكر ذلك القاتل فالقول قوله مع عيने وعليهما البيعة أنه وصف الإسلام (قال الشافعي) ولو كان أبواه مؤمنين فادعى القاتل بأنه قتله مرتداعن الإسلام وقال ورثته بل قتله وهو على دين الإسلام فإن كان صغيرا قتل به وإن كان بالغاً خلف أبواه أنه ماله ارتد بعد ما وصف الإسلام بعد البلوغ أو جاء على ذلك بينة يشهدون أنه كان مسلما قبلت ذلك منهم وكان على قاتله القود (قال الشافعي) والفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الأولى أن القاتل حين قال في هذه ارتد كان قد أقر بإسلامه بعد البلوغ وادعى الردة وفي المسئلة التي فوقها لم يقر له بالإيمان بعد البلوغ ولا صف الإيمان بعد البلوغ ولا يكون له حكم الإيمان بإيمان أبويه إذا لم يعلم صفة الإيمان بعد البلوغ (قال الشافعي) ولو أن مسلما قتل نصرانيا ثم ارتد المسلم فسأل ورثة النصراني أن يقادوا منه وقالوا هذا كافر لم يقتل به لأنه قتله وهو مؤمن فلا قود عليه وعليه الديانة في ماله والتعزير فإن تاب قبل منه والاقتل على الردة وهكذا الوجه بغيره ثم ارتد المسلم ثم مات النصراني والقاتل مرتد لم يقدم منه لأن الموت كان بالضربة والضربة كانت وهو مسلم ولو أن مسلما ارتد عن الإسلام فقتل ذميا فسأل أهله القود قبل أن يرجع إلى الإسلام أو يرجع إلى الإسلام فسواء وفيها قولان أحدهما أن عليه القود وهذا أولاها والله أعلم لأنه قتل وليس يعلم والثاني لا قود عليه من قبل

* أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ابن حرملة عن ابن المسيب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خياركم الذين إذا سافروا قصر الصلاة وأطفروا وقال لم يصوموا * أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعاء وصليت معه العصر بذى الحليفة ركعتين * أخبرنا سفيان يعني ابن عيينة عن ابن المنكدر أنه سمع أنس بن مالك يقول مثل ذلك إلا أنه قال بذى الحليفة * أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس ابن مالك بمثل ذلك * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل أنقص الصلاة إلى عرنة قال لا ولكن إلى عساف وإلى جدة وإلى الطائف * أخبرنا مالك عن نافع أنه كان يسافر مع ابن عمر البردي فلا يقصر الصلاة * أخبرنا مالك بن أنس

أنه لا يقر على دينه حتى يرجع أو يقتل ولو أن رجلاً أرسل سهماً على نصراني فلم يقع به السهم حتى أسلم أو على عبد فلم يقع به حتى عتق فقتله لم يكن عليه قصاص لأن غلبة السهم كانت بالارسال الذي لا قود فيه بينهما ولو كان وقوعه به وهو بحاله حين أرسل السهم ثم أسلم لم يقص منه وعليه دية مسلم حرق الحالتين والكفارة ولا يكون هذا في أقل من حال من أرسل سهماً على غرض فأصاب انساناً لأنه انما يضمن ما جنت رميته وكلا هذين ممنوع من أن يقصد قصده برمي (قال) ولو أرسل سهمه على مرتد فلم يقع به السهم حتى أسلم أو على حربي فلم يقع به السهم حتى أسلم كان خلاف المسائل قبلها لأنه أرسل عليهم ما وهما مباحا الدم وليس عليه قود بحال لما أصابهم ما من رميته وعليه الكفارة ودية حربيين مسلمين يتجوزيل حالهما قبل وقوع الرمية (قال الشافعي) وإذا ضرب الرجل الرجل المسلم ثم ارتد المضروب عن الاسلام ثم مات من الضربة ضمن الضارب الاقل من أرش الضربة أو الدية (قال الربيع) أظنه قال دية مسلم (قال الشافعي) من قبل أن الضربة كانت وفيها قود أو عقل فإذا مات مرتد اسقط القود لانهم لم يبرأ وجعلت فيها العقل في ماله لانها كانت غير مباحة ولو برأت وسأل أولياؤه القصاص من الجرح كان لهم أن يقتصوا منه لانه كان وهو مسلم (قال الشافعي) ولو ضرب به وهو مسلم ثم ارتد عن الاسلام ثم عاد اليه ثم مات مسلماً ضمن القاتل الدية كلها في ماله لان الضرب كان وهو ممنوع والموت كان وهو ممنوع ولا تسقط الدية بحال حدثت بينهما لم يحدث فيها الضارب شيئاً ولا قود عليه للحال الحارثة بينهما وعليه الكفارة

(شركة من لاقصاص عليه) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً قتل رجلاً وقتله معه صبي أو مجنون أو حربي أو من لا قود عليه بحال فمات من ضربهم ماعدا فان كان ضربهم ماعداً يكون فيه القود قتل البالغ وكان على الصبي نصف الدية في ماله وكذلك المجنون (قال) ولو قتل رجل ابنه وقتله معه أجنبي (١) ولم يقتل الأب وأخذت نصف الدية من ماله بحاله ولو قتل حر وعبد عبد قتل به العبد وكانت على الحر نصف قيمة العبد بالغة ما بلغت وان كانت ديات ولو قتل مسلم وكافر كافر قتل الكافر وكانت على المسلم نصف دية ولو ضرب رجلاً رجلاً أسد هماً بعضاً خفيفة والاخر بسيف فمات لم يكن على واحد منهما قصاص لان احدي الجنائيتين كانت مما لا قصاص فيه وانما يكون القود اذا كانت الجنابة كلها شيء يقتص منه اذا ميت منه ولو ضرب رجلاً رجلاً بسيف ونهشته حية فمات فلا قصاص وعلى الضارب نصف دية حاله في ماله (قال الشافعي) ولو ضرب به رجل بسيف وضربه أسد أو غراً أو خنزيراً أو سبع ما كان ضربة فان كانت ضربة السبع تقع موقع الجرح في أن يشق جرحها فيكون الاغلب أن الجرح قتل دون الثقل فعلى القاتل القود الا أن يشاء ورثته الدية فيكون لهم نصفها وان كانت ضربة لا تاهد ولا تقتل ثقلاً كما يقتل الشدخ أو الخشبة الثقيلة أو الحجر الثقيل فلا يجرح فلا قود عليه لان انساناً ان ضربه معه تلك الضربة لم يكن عليه ما قود وانما أجده مات من الجنائيتين فلما كانت احدى الشرين (٢) انما تقتل لا ثقلاً ولا جرحاً وكان الاغلب أن مثلها لا يقتل مفرد اسقط القود فلما لم يحضاً بما يقتل مثله فلا قود (قال الشافعي) وهكذا الجرح جرحاً خفيفاً كالخدش والاغلب ان القتل منها لا يقتل بالهد ولا النقل لم يكن فيها قصاص (قال الشافعي) ولو أن السبع قطع حلقومه وودحه أو قصف عنقه أو شق بطنه فالتى حشوته كان هو القاتل وعلى الاول القصاص في الجراح ان كان فيها القصاص الا أن تشاء ورثته العقل والعقل ان كانت جراحه مما لا قصاص فيها

(١) قوله ولم يقتل الاب هكذا في الأصل ولعل قبل هذا شيئاً سقط من قلم الناسخ ليصح العطف عليه وهو قتل الاجنبي ولم يقتل الخ (٢) قوله انما تقتل هكذا في النسخ ولعل فيها تحريفاً الوجه مما لا يقتل الخ فانظر وارجع الى أصل سليم فان الأصل الذي بيدنا سقيم كتبه مصححه

عن نافع عن سالم ابن عبد الله ان عبد الله ابن عمر ركب الذات النصب فقصر الصلاة في مسيره ذلك قال مالك وبين ذات النصب والمدنية أربعة رد * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنهم أنه ركب الى ريم فقصر الصلاة في مسيره ذلك قال مالك وذلك نحو من أربعة رد * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن ابن جبير قال سأل عمر بن عبد العزيز جلوسه ماذا سمعتم في مقام المهاجر بمكة قال السائب بن يزيد حدثني العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يمكث المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً * حدثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا جعل في السير جمع بين المغرب والعشاء * حدثنا سفيان عن الزهري قال أخر عمر بن عبد العزيز الصلاة فقال له عروة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نزل جبريل فأتني فصليت معه ثم نزل فأتني فصليت معه ثم نزل فأتني

(الزحافان يلتقيان)

قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا التقي زحافان وأحدهما ظالم فقتل رجل من الصف المظلوم فسأل أولياؤه العقل أو القود قيل ادعوه على من شئتم فان ادعوه على واحد منهم أو نفر باعيانهم كلفوا البيعة فان جاؤا بها فلهم القودان كان فيه قوداً والعقل ان لم يكن فيه قود وان لم يأتوا ببيعة قيل ان شئتم فاقسموا نجسين يميناً على رجل أو نفر باعيانهم ولكم الدية ولا قودان كان القتل عدداً وان أقسم الذين ادعيت عليهم نجسين يميناً برؤا من الدية والقود اذا حلفوا وان امتنعتم من الأيمان وان تخلفوهم فلا عقل ولا قودوان قلت قتلوه جميعاً فكان يمكن لملهم أن يشتركو فيه أقسمتم وان لم يمكن ذلك وكانوا مائة ألف أو نحوها فقد قيل ان اقتصرتم بالدعوى على من يمكن أن يكون شركاً فيه وأقسمتم جعلنا ذلك لكم والام ندعكم تقسموا على ما نعلمكم فيه كاذبين واذا جاؤا ببيعة على أن رجلان قتله لا يثبتون الرجل القاتل فليست بشهادة وقيل أقسموا على واحد ان شئتم ثم عليه الدية فان أقسموا على واحد فثبتت البيعة انه ليس به سقطت القسامة فلم يعطوا بها ولا بالبيعة وان سألوها بعد أن يقسموا على غيره لم يكن ذلك لهم لأنهم قد أبرؤا غيره بالدعوى عليه دونه وان كذبوا في القسامة ولست أقتل بالقسامة بحال أبداً ولو قالوا بعد ذلك نقسم على كلهم لم أقبل ذلك منهم لأنني ان أغرمت كلهم فقد علمت أني أغرمت منهم قوماً برأ وان أردت أن أغرم بعضهم لم أعرف من أغرم فلا تكون القسامة الا على معروف بعينه ومعروفين باعيانهم كما لا تكون الحقوق الا على معروف بعينه فاذا التقي الرجلان فاضربا بأى سلاح اضطر بافيه فيكون فيمن أصيب به القود فشهد الشهود أنهم رأوا كل واحد منهما مسرعاً الى صاحبه ولم يثبتوا أيهما بدأ فكل واحد منهما ضامن لما أصاب به صاحبه ان كان فيه عقل أو كان فيه قود ولو ادعى كل واحد منهما ان صاحبه بدأ وأنه اغتاض به ليدفعه عن نفسه لم يقبل قوله وعلى كل واحد منهما اليمين لصاحبه ما بدأ فاذا حلفا فكل واحد منهما ضامن لما أصاب به صاحبه فان كان فيه عقل تقاضوا أخذاً أحدهما من الآخر الفضل وان كان فيه قصاص اقتص لكل واحد منهما من صاحبه مما فيه القصاص وان قتل كل واحد منهما صاحبه عد فكل واحد منهما ضامن لصاحبه قصاص ولا تباعة لو اُخذ منهم ما على الآخر ولا قود لانه لم يبق شيء يقاد منه (قال الشافعي) ولو مات أحدهما وبقي الآخر به جراحات كانت جراحاته في مال الميت فان كانت دية قبل لا هل الميت ان اردتم القود فلكم القود وعلى صاحبكم دية جراح المجروح وان أردتم الدية فلكم الدية والمجروح دية فاحدهما قصاص بالآخرى ان كان ضربه ما عدا كاهه وان كانت أكثر من دية رجعت بالمجروح بالفضل عن الدية في مال الميت وان أردتم القود فالله يقاد منه ما لزم الميت من جراحته الحية ولكم القود (قال الشافعي) واذا كان القوم في الحرب فلقى رجل من المسلمين رجلاً من المسلمين مقبلاً من ناحية المشركين فقتله فان قال قد عرفته مسلماً قتل به وان قال ظننته كافراً أحلف ما قتله وهو يعلمه مؤمناً ثم فيه الدية والكفارة ولا قود فيه (قال الشافعي) ولولقيه في مصر من الامصار بغير حرب فقال ظننته كافراً لم يعذر وقتله به وانما يعذر في الموضع الذي الاغلب منه أنه كافراً (قال الشافعي) ولو كان المسلمون في صف والمشركون بازاءهم لم يلتقوا ولم يتحاملوا فقتل رجل رجلاً في صف المسلمين فقال ظننته كافراً والمقتول مؤمن أقيد منه وان تحاملوا وكان في صف المشركين وقتله قبل قوله مع عينه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري عن عروة أن الأيمان بأحد يفة جاء يوم أحد من أطهم من الاطام من ناحية المشركين فظننه المسلمون مشركاً فالتقوا عليه باسيافهم حتى قتلوه وحذيفة يقول أي أبي ولا يسمعون له لشغل الحرب ففضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بدية وقال فيما أحسب عفاها حذيفة وقال فيما أحسب يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فرأه عند المسلمين خيراً (قال الشافعي) ولو أن رجلاً من المشركين أقبل الى ناحية المسلمين فقتله رجل من المسلمين عامداً فقال ورثة المشرك أنه كان أسلم فان أقاموا على ذلك بيعة والام

فصليت معه ثم نزل فأتمنى
فصليت معه حتى
عد الصلوات الخمس فقال
عمر بن عبد العزيز اتق الله
يا عروة انظر ما تقول فقال
له عروة أخبرني بشيئين أحدهما
مسهود عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم
أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن
عبد العزيز بن محمد عن
عبد الرحمن بن الحارث
المخزومي عن حكيم بن
حكيم عن نافع بن حبير
عن ابن عباس رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
أمتي جبريل عند باب
البيت مرتين فصلى
الظهر حين كان النبي مثل
الشرار ثم صلى العصر
حين كان كل شيء بقدر
ظله وصلى المغرب
حين أفطر الصائم
ثم صلى العشاء حين غاب
الشفق ثم صلى الصبح حين
حرم الطعام والشراب
على الصائم ثم صلى
المرّة الأخرى الظهر حين
كان كل شيء قد رطبه قدر
العصر بالامس ثم صلى
العصر حين كان نزل كل شيء
مثله ثم صلى المغرب بقدر
الوقت الاول لم يؤخره هائم
صلى العشاء الآخر حين

يقبل قولهم وإن أقاموا البينة فلهم العقل ولا قود إذا قال المسلم قتلته وأنا أظننه على الشرع إذا جعلت له هذا في المسلم يعرف إسلامه جعلته له فبين لم يشهر إسلامه (قال الشافعي) ولو أن رجلا من المشركين أقبل كما وصفت فقتله مسلم لم يود حتى يقيم ورثته البينة على أنه أسلم قبل أن يقتل ولو أن رجلا ضرب حرييا فأسلم الحربى هات لم يكن فيه عقل ولا قود ولو ضرب فأسلم ثم ضرب فمات ففيه نصف الدية ولو أن رجلا من المشركين ضرب مسلما فجرحه ثم أسلم فقتله المسلم المضروب بعد إسلامه وعلمه به قتل به وإن قتله بعد إسلامه وقال لم أعلم بإسلامه فعليه دينه والكفارة

(قتل الامام) قال الشافعي رحمه الله وبلغنا أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه ولي رجلا على اليمن فأتاه رجل أقطع اليد والرجل فذكر أن والي اليمن ظلمه فقال إن كان ظلمك لأقيدنك منه (قال الشافعي) وبهذا نأخذ أن قتل الامام هكذا (قال) وإذا أمر الامام الرجل بقتل الرجل فقتله المأمور فعلى الامام القود إلا أن يشاء ورثة المقتول أن يأخذوا الدية وليس على المأمور عقل ولا قود وأحب إلى أن يكفر لانه ولي القتل وانما أزلت عنه القود أن والي يحكم بالقتل في الحق في الردة وقطع الطريق والقتل (قال الشافعي) ولو أن المأمور بالقتل كان يعلم أنه أمره بقتله ظلمًا كان عليه وعلى الامام القود وكانا كقاتلين معًا وانما أزيل القود عنه إذا ادعى أنه أمره بقتله وهو يرى أنه يقتل بحق ولو علم أنه أمره بقتله ظلمًا ولكن والي أكرهه عليه لم يزل عن الامام القود بكل حال وفي المأمور المسكوك قولان أحدهما أن عليه القود لانه ليس له أن يقتل أحدًا ظلمًا انما يبطل الكره عنه فيما لا يضر غيره والاخر لا قود عليه للشبهة وعليه نصف الدية والكفارة (قال الشافعي) والوالي المتغلب والمستعمل إذا قهر في الموضع الذي يحكم فيه عليه هذا سواء طال قهره له أو قصر وإذا كان الرجل المتغلب على الصومسية أو العصبية فامر رجلا بقتل الرجل فعلى المأمور القود وعلى الأمر إذا كان قاهرًا للمأمور لا يستطيع الامتناع منه بحال (قال الشافعي) ولو أن رجلا في مصر أو في قرية لم يقهر أهلها كلهم فامر رجلا بقتل رجل فقتله والمأمور مقهور فعلى المأمور القود في هذا دون الأمر وعلى الأمر العقوبة إذا كان المأمور يقدر على الامتناع بمجاعة يمنعونه منه أو بنفسه أو بأن يهرب فعليه القود في هذا دون الأمر وإذا لم يقدر على الامتناع منه بحال فعليه ما القود معًا

(أمر السيد عبده) قال الشافعي وإذا أمر السيد عبده أن يقتل رجلا والعبد أعمى أو صبي فقتله فعلى السيد القود دون الأعمى الذي لا يعقل والصبي وإذا أمر بذلك عبده رجلا بالغاي عقل فعلى عبده القود وعلى السيد العقوبة (قال الشافعي) ولو أمر عبده غيره أو صبي غيره بقتل رجل فقتله فإن كان العبد أو الصبي عيران بينه وبين سيده وأبيه ويريان لسيده وأبيه طاعة ولا يربانها لهذا عوقب الأمر وكان الصغير والعبد قاتلين دون الأمر وإن كانا لا يميزان ذلك فالقاتل الأمر وعليه القود إن كان القتل عمدا (قال الشافعي) وإذا أمر الرجل ابنه الصغير أو عبده غيره الأعمى أن يقتله فقتله فدمه هدر لاني لا أجعل جنائيتهم بامر جنائيته ولو أمرهما أن يفعلا بأنفسهما فعلا لا يعقلانه ففعلاه فقتلهما ذلك الفعل ضمنهما معًا كما يضمن مالو فعله بهما فقتلهما كما أن أمرهما أن يقطعاعرقا أو يفجرا قرحة على مقتل أو ما أشبهه ولو أمرهما أن يذبحا أنفسهما فإن كان الصبي لم يعقل والعبد مغلوب على عقله ففعلاهما كما يضمنهما لو ذبحهما وإن كان العبد يعقل أن ذلك يقتله ففعل فمات فهو مسمى آثم وعليه العقوبة ولا يكون كالقاتل وإذا أمر الرجل ابنه البالغ أو عبده الذي يعقل أن يقتل رجلا فقتله عوقب السيد الأمر وعلى العبد والابن القاتلين القود دون وإذا أمر سيد العشرة رجلا من العشرة أن يقتل رجلا وليس ببلده فيها سلطان فالقتل على القاتل دون الأمر

(الرجل يسقي الرجل السم أو يضطره إلى سبع) قال الشافعي وإذا استكره الرجل الرجل فسقاها سما ووصف الساقى السم سئل الساقى فان قال سمعته أياما وأنا أعلم أن الاغلب منه أنه يقتله وأنه قل ما يسلم منه أن يقتله

ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفر ثم التفت فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلات الوقت فيما بين هذين الوقتين (قال الشافعي) رضي الله عنه وبهذا نأخذ وهذه المواقيت في الحضرة أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم وقال اشكت النار إلى ربها فقالت رب اكمل بعضي بعضا فاذا نزل بها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف فأشد ما تجدون من الحر فزحوا وأشد ما تجدون من البرد فخرقوا ربها أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم أخبرنا الثقة عن ليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا الشافعي أن مالكاً أخبره عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج بن محمد بن عيسى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر * (أخبرنا الشافعي) قال وإنما أحبت تقديم العصر لأن محمد بن اسمعيل بن أبي فديك أخبرنا عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس بيضاء حية ثم يذهب الذهاب إلى العوالي فيأتيها والشمس مرتفعة * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن نوفل بن معاوية الديلمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر

أو يضره ضرراً شديداً وإن لم يبلغ القتل والأغلب أنه يقتل فمات المسقي فعلى الساقى القود يسقي مثل ذلك فإن مات في مثل هذه المدة فذلك والأضرب عنقه فإن قال سقيته والأغلب أنه لا يموت وقد عيات من مثله قليلاً قيل لو رثته الميت إن كانت لكم بينة عادلة بأن مثل ذلك السم إذا سقي فالأغلب أنه يقتل أقيد منه وإن جهلوا ذلك فالقول قول الساقى مع عيئته وعلى الساقى الدية والكفارة ولا قود عليه وديته دية خطأ العمد وكذلك إن قال أهل العلم بالأغلب أنه لا يقتل وقد يقتل مثله وسواء علم السم الساقى في هذه الأحوال أو لم يعلمه كما يسأل أهل العلم به عنه وتقبل شهادة شهادتين ممن يعلمه على رؤيته وإن كان أياً به يسقيه السم بدواء معه ولم يعرفه فإنه يقاد منه إذا كان الأغلب أنه لا يعاش من مثله ويترك القود ويضمن الدية إذا كان الأغلب أنه يعاش منه وإن قال أهل العلم به إن الأغلب أن مثل هذا المسقي لضعف بدنه أو خلقه أو سقمه لا يعيش من مثل هذا السم والأغلب أن القوى يعيش من مثله لم يقدر في القوى الذي الأغلب أنه يعيش من مثله وأقيد في الضعيف الذي الأغلب أنه لا يعيش من مثله كالضرب رجلان نضوا الخلق أو سقيماً أو ضعيفاً ضرب باليس بالكثير بالسوط أو عصاً خفيفة فقل إن الأغلب أن هذا لا يعيش من مثل هذا أقيد منه ولو ضرب مثلهم رجلان الأغلب أنه يعيش من مثلهم لم يقيد منه (قال) ولو كان الساقى للسم الذي أقيد من ساقيه لم يكره المسقي ولكنه جعله له في طعام أو خاص له عسلاً أو شراً باغيره فاطعمه أياًه أو سقاه أياًه غير مكره عليه ففيها قولان أحدهما أن عليه القود إذا لم يعلمه أن فيه سما وكذلك لو قال هذا دواء فاشربه وهذا أشبههما والثاني أن لا قود عليه وهو أتم لأن الآخر شره وإنما فرق من فرق بين السم يعطيه الرجل الرجل فيأكله في الثمرة والحريفة يصنعها له فيموت فلا أقيد منه لأنه قد يبصر السم في الحريفة ويبصرها غيره له فيتوقاها وقد يعرف السم أنه مخلوط بغيره ولا يعرف غير مخلوط بغيره وأنه الذي ولي شره بنفسه غير مكره عليه (قال الشافعي) ولو كان قال له في هذا سم وقد بين له (١) ولا يلتفت صاحبه قلباً بخطئه إن يتلف به فشرب الرجل فمات لم يكن على الذي خلطه له ولا الذي أعطاه أياًه له عقل ولا قود ولو سقاه معتوهاً أو أعجمياً لا يعقل عنه أو صيباً فين له أو لم يبين له فسواء وكذلك لو أكرهه عليه أو أعطاه أياًه فشر به لأن كل هؤلاء لا يعقل عنه وعليه القود حيث أقيد منه في الأغلب من السم القاتل (قال الشافعي) ولو خلطه فوضعه ولم يقل للرجل كفه فأكله الرجل أو شره فلا عقل ولا قود ولا كفارة عليه وسواء جعله في طعام لنفسه أو شراب أو لرجل فأكله إلا أنه يأثم وأرى أن يكفر إذا خلطه في طعام رجل ويضمن مثل الطعام الذي خلطه به وفيها قول آخر أنه إذا خلطه بطعام فأكله الرجل فمات ضمن كأيضمن لو أطعمه أياًه (قال الشافعي) ولو سقاه سما وقال لم أعلمه سما فشهد بعد على أنه سم ضمن الدية لأنه مات بفعله ولا يبين لي أن أجعل عليه القود كما جعلته عليه لو علمه فسقاه أياًه وعليه البين ما علمه (قال الشافعي) وإنما درأت عنه القود لأنه قد يجهل السم فيكون سما قاتلاً ولا قاتلاً وفيه قول آخر أن عليه القود ولا يقبل قوله لم أعلمه سما (قال الشافعي) ولو أخذ رجل لرجل حية فأنهشها أياًها أو عقرباً فمات ففيها قولان أحدهما أن الذي أنهشه إن كان الأغلب منه أنه يقتله بالبلد الذي أنهشه به لا يكاد يسلم منه مثل الحيات بالسراة أو حيات الأصغر بناحية الطائف والأفاقي بمكة ودونها والقرعة فعليه القود وإن كان الأغلب أنها لا تقتل مثل الثعالب بالحجاز والعقرب الصغيرة فقد قيل لا قود عليه العقل به مثل خطاشه العمد ثم يصنع هذا بكل بلاد فإن ألدغه بنصيبين عقرباً وأنهشه بمصر ثعباناً فعليه القود لأن الأغلب أن هذا يقتل بهذين الموضعين والقول الثاني أنه إذا ألدغه حية أو عقرباً فمات إن عليه القود وسواء قيل هذه حية لا يقتل مثلها أو يقتل لأن الأغلب أن هذا كاله يقتل (قال الشافعي) ولو أرسل عليه عقرباً أو حية فأنهشته الحية أو ضربته العقرب لكان آثماً عليه العقوبة ولا قود ولا عقل لوقته لأنه لا فعل له في فعل الحية والعقرب وأنهم ما يجدان فعلاً بعد الإرسال ليس هو الإرسال ولا هو كآخذها أياًهما وأدائها

(١) قوله ولا يلتفت صاحبه الخ كذا في نسخة وفي أخرى ولا يتلف صاحبه إن يتلف صاحبه قلباً بخطئه الخ وعلى كل حال فهي عبارة غير مستقيمة فارجع إلى الأصول السليمة وحررها كتبه معصمه

حتى يمكنهما وينشأ هذا فعل نفسه لانهما من شأبض غطيه اياهما وكذلك بأخذه وان لم يضغط الا ان معقولا ان من طبعهما انهما يعبتان اذا أخذتا فتش هذه وتضرب هذه فتكونان كالمضربين الى أن تضرب هذه وتنش هذه منه وكذا الاسد والذئب والنمر والعداوى كلها باسرها من يضغطها فتضرب أو تعقر فتقتل يكون عليه فيما صنعها الاغلب منه أنه لا يعاش من مثله ففيه القود وان ناله بما الاغلب أنه يعاش من مثله فليس عليه فيه قود وفيه الدية (قال الشافعي) واذا أرسل الكلب والحية والاسد والنمر والذئب على رجل فاخذته منها شيء فقتله فهو آثم ولا عقل ولا قود عليه (قال) وذلك أنه قد يهرب فيجوز ويهرب عنه بعضها أو يقوم معه فلا يناله بشيء (قال الشافعي) ولو حبس بعض القوانل في مجلس ثم ألقى عليه رجلا ولاغلب من يلقى عليه هذا أنه اذا ألقى عليه قتله مثل الاسد والذئب والنمر فقتله بفرس لم يقطع عنه حتى قتله أو شق بطنه أو غم لا يعاش من مثله قتله فاما الحية فليست هكذا فان أصابته الحية لم يضمن وان كان من السباع ما يكون الاغلب أنه لا يفرس من ألقى عليه لم يكن فيه قود ولا عقل وان كان الاغلب أنه يفرس كان عليه القود اذا حبس السبع ثم ألقاه أو حبسه ثم ألقى عليه السبع في مجلس لا يخرج منه السبع ولو قيده أو وثقه ثم ألقاه عليه في صحراء كان مسينا ولم يكن عليه عقل ولا قود ان أصابه لان السبع غير مضطرب بحبسه الى أن يقتله واذا أصابه السبع بالشئ الخفيف الذي لو أصابه انسان في الحين الذي أجعل على الملقى جناية السبع فمات فعلى ملقيه الدية والعقوبة ولا قود

(١) المرأة تقتل حبلى وتقتل (٢) قال الشافعي رحمه الله (١) واذا قتلت المرأة حاملا يتحرل ولدها ولا يتحرل ففهي القود ولا شيء في جنينها حتى يزول منها فاذا زال يلها قبل موتها أو معه أو بعده فسواء فيه غرة قيمتها جس من الابل فاذا زال يلها قبل موتها أو معه أو بعده فسواء في اقصاص فيه اذا مات وفيه دية ان كان ذكرا فانه من الابل وان كان أنثى فغمسوس من الابل قتلها رجل أو امرأة واذا قتلت المرأة من عليها في قتله القود فذكرت جلا أو ربه من جل حبست حتى تضع حملها ثم أقيدها حين تضعه وان لم يكن لولدها من وضع فاحب الى أن لو تركت بطيب نفس ولي الدم يوم أو أيا ما حتى يوجده من وضع فان لم يفعل قتلت له وان ولدت ثم وجدت تحركا انتظرت حتى تضع التحرك أو يعلم أن ليس بها حمل وكذلك اذا لم يعلم أن بها حملا فادعته انتظر بالقود منها حتى تستبرأ ويعلم أن لا حمل بها ولو عمل الامام فأقص منها حاملا فقد آثم ولا عقل عليه حتى تلقى جنينها فان ألقته ضمنه الامام دون المقتص وكان على عاقلة لايت المال وكذلك لو قضى بان يقتص منها ثم رجع فلم يبلغ المأمور حتى اقتص منها ضمن الامام جنينها وأحب الى الامام أن يكفر

(٢) تحول حال المشرك يخرج حتى اذا جنى عليه وحال الجاني (٣) قال الشافعي رحمه الله ولو أن نصرانيا جرح نصرانيا ثم أسلم الجارح ومات المجروح من جراحه بعد اسلام الجارح كان لورثة النصراني عليه القود وليس هذا قتل مؤمن بكافر منها عنة انما هذا قتل كافر بكافر الا أن الموت استأخر حتى تحولت حال القتلى وانما يحكم للجاني عليه على الجاني وان تحولت حال المجنى عليه ولا ينظر الى تحول حال الجاني بحال وهكذا لو أسلم المجروح دون الجارح أو المجروح والجارح معا كان عليه القود في الاحوال كلها ولو أن نصرانيا جرح حربيا مستأثما تحول الحربى الى دار الحرب وتترك الامان فمات بجراحه ورثته يطلبون الحكم خير وابين القصاص من الجارح أو ورثته اذا كان الجرح أقل من الدية ولم يكن لهم القتل لانه مات من جرح في حال لو ابتدئ فيها قتله لم يكن على (٣) عاقلة فيها قود فابطلنا زيادة الموت لتحول حال المجنى عليه الى ان يكون مباح الدم وهو خلاف

أهله وماله * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي نعيم عن جابر رضى الله عنه قال كنا نلقى المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم نخرج نناضل حتى ندخل بيوت بني سلمة ننظر الى مواقع النبل من الاسفار * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن زيد بن خالد الجهني رضى الله عنه قال كنا نلقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم نتصرف فنأتى السوق ولوردي بنبل لروى مواقعها * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري عن القعقاع بن حكيم قال دخلنا على جابر بن عبد الله وقال جابر كنا نلقى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم نتصرف فنأتى بني سلمة فننصر مواقع النبل * أخبرنا سفيان ابن عيينة عن ابن أبي ليلى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم هي العشاء

(١) الفروع التي ذكرت في هذه الترجمة كلها قد تقدمت قريبا في ترجمة قتل الرجل بالمرأة فليعلم (٢) قوله عاقلة كذا في النسخ وهو محرف عن قاتله لان العاقلة ليسوا محلا للقود فارجع الى النسخ السليمة فان النسخ التي بيدنا سقيمة والله المستعان كتبه مصححه

ألا أنهم يعتمون بالابل
 * أخبرنا مالك بن أنس
 عن يحيى بن سعيد عن
 عمرة بنت عبد الرحمن
 عن عائشة رضي الله عنها
 قالت إن كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ليصلي الصبح فينصرف
 النساء متلفعات بمروطهن
 ما يعصرن من الفس
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن سالم عن أبيه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى المغرب والعشاء
 بالمدن جميعاً * أخبرنا
 مالك عن أبي الزبير عن
 أبي الطفيل عامر بن واثلة
 أن معاذ بن جبل أخبره
 أنهم خرجوا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عام
 تبوك فكان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يجمع
 بين الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء قال فاخر الصلاة
 يوماً ثم خرج فصلى الظهر
 والعصر جميعاً ثم دخل ثم
 خرج فصلى المغرب والعشاء
 جميعاً أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن ابن أبي نجيح
 عن اسمعيل بن عبد
 الرحمن عن ابن أبي ذؤيب
 الاسدي قال خرجنا مع
 عمر بن الخطاب فغربت
 الشمس فهبنا أن نقوله
 أنزل فصل فلما ذهب

للمسئلة قبلها لان المجنى عليه تحولت حاله دون الجاني ولو كانت المسئلة بمجالها والجراح أكثر من النفس
 كان فقاعينه وقطع يديه ورجليه ثم لحق بدار الحرب فألوا القصاص من الجاني فذلك لان ذلك كان للمجنى
 عليه يوم الجناية أو ذلك وزيادة الموت فلا يطل القصاص بسقوط زيادة الموت على الجاني وإن سألوا الأرض
 جعلت لهم على الجاني في كل حال من هذه الأحوال الأقل من دية جراحه أو دية النفس لان دية جراحه قد
 نقصت بذهاب النفس لومات منها في دار الاسلام على امانه فإذا أرادوا الدية لم أزد لهم على دية النفس فلا يكون
 تركه عهداً زائداً في أرضه ولو لحق بدار الحرب في أمانه كما هو حتى يقدم وتأتي له مدة فوات بها كان كونه
 في دار الاسلام لان جراحه عهد ولم يكن كمن مات تاركاً له دية لان رجله لو قتله عامداً ببلاد الحرب وله أمان
 يعرفه ضمنه (قال الشافعي) ولو جرحه ذمي في بلاد الاسلام ثم لحق بدار الحرب ثم رجع إلى بلاد أمان فوات من
 الجراح ففيها قولان أحدهما أن على الذمي القودان شاء ورثته أو الدية تامة من قبل ان الجناية والموت كانا
 معا وله القود ولا ينظر إلى ما بين الحالين من تركه الأمان والقول الثاني أن له الدية في النفس ولا قود لانه
 قد صار في حال لومات فيها وقتل لم تكن له دية ولا قود (قال الشافعي) وله الدية تامة في الحالين لا ينقص منها شيئاً
 ولو جرح ذمي حر بياضاً من أقر له الأمان ولحق بدار الحرب فاعاد المسلمون عليه فسبوه ثم مات بعد ما صار في
 أيدي المسلمين سبياً فلا قود فيه لانه مات مملوكاً فلا يقتل حر بمملوك وعلى الذمي الأقل من قيمته عبد أو قيمة
 الجراح حراً كانه قطع يده فكانت فيه ان كان نصرانياً ستة عشر من الابل ولثا بغير وهي نصف دية أو كان
 مجوسياً أو وثنياً ففي يده نصف دية ثم مات وقيمته مثل نصف دية فسقط الموت لانه لم يحدث به زيادة وجميع
 الأرض لورثة المستأمن لانه استوجبه بالجرح وهو حر فكان ماله أمان أو كانه قطعت يده وديته ثلاث
 وثلاثون وثلاث مائة مملوك أو قيمته خمس من الابل فعلى جراحه خمس من الابل لان اليد صارت تبعاً للنفس
 كما يجرح المسلم فيكون فيه ديات لو عاش ولومات كانت دية واحدة ويجرح موضحة فيموت فيكون فيه دية كما
 تكون الزيادة على الجراح بزيادة النفس فكذلك يكون النقص بذهابها (قال الشافعي) وإذا لم تكن بالنفس
 زيادة فجميع الأرض لورثة المستأمن لما وصفت أنه استوجبه وهو حر ماله أمان يعطاه ورثته في دار الحرب
 وهكذا لو قطعت يده ورجلاه وفقت عيناه ثم لحق بدار الحرب ثم مات وقيمته أقل مما وجب له بالجراح
 لو عاش كان على جراحه الأقل من الجراح والنفس وكان ذلك لورثته ببلاد الحرب (قال الشافعي) ولو جرح ذمي
 مستأماً فوضعه ثم لحق المجروح بدار الحرب ثم سبي فصار رقيقاً ثم مات وقيمته عشرون من الابل وإنما وجب
 له بالموضحة التي أوضع منها ثلث موضحة مسلم كان أرض موضحة لورثته وأما الزيادة من قيمته ففيه قولان
 أحدهما أنه يسقط عن الجاني بلحق المجنى عليه ببلاد الحرب والآخر أن الزيادة لمالكه لان الجناية والموت
 كانا وهو ممنوع ولانه ملكه بالموت وذلك ملك للسيد (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمجالها فاسلم في يدي
 سيده ثم مات كانت هكذا لان الاسلام يزيد في قيمته فتحسب الزيادة في قول من ألزمه إياها وتسقط في قول
 من أسقطها بلحقه ببلاد الحرب (قال الشافعي) ولو أعتقه سيده ثم مات حراً كان على جراحه الأقل من
 أرض الجناية وديته لانه جنى عليه حراً ومات حراً في قول من يسقط الزيادة عن الجاني بلحق المجنى عليه ببلاد
 الحرب ويلزمه الزيادة ان كان في الموت في قول من يبطل الزيادة بلحقه بدار الحرب (قال الشافعي) ولو كانت
 المسئلة بمجالها فاسلم وأعتقه سيده فوات مسلماً حراً ضمن قاتله الأقل من أرض الجناية ودية حران أصل الجناية
 كان ممنوعاً في قول من يسقط الزيادة بلحقه بدار الحرب وضمنه زيادة الموت في قول من لا يسقطها عنه
 بلحقه بدار الحرب ومن قال هذا قال في نصراني جرح ثم أسلم فوات ففيه دية مسلم (قال الشافعي) ولو كانت
 المسئلة بمجالها وكان القتال مسلماً كان مثل هذا في الجواب إلا أنه لا يقاد مشرك من مسلم (قال الشافعي) وإذا
 ضرب الرجل رجلاً فحلف قطع يده ثم أتم ارتد فوات فلويله القصاص في اليد لان الجراح حرة وجبت
 للضرب والبرء وهو مسلم

(الحكم بين أهل الذمة في القتل)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا قتل الذمي الذميمة أو الذي أو المستامن أو المستأمنة أو جرح بعضهم بعضاً فذلك كله سواء فإذا طلب المجروح أو ورثة المقتول حكمنا عليهم بحكمنا على أهل الإسلام فيما بينهم لا يختلف فبجعل القود بينهم كما يجعله بين المسلمين في النفس وما دونها ونجعل ما كان عهد الاقود فيه في مال الجاني وما كان خطأ على عاقلة الجاني إذا كانت له عاقلة فإن لم تكن له عاقلة كان ذلك في ماله ولم يعقل عنه أهل دينه لأنهم لا يرونه ولا المسلمون لأنه ليس بمسلم وإنما يأخذون ماله إذا لم يكن له وارث فأما (قال الشافعي) ويقتصر الوثنى والمجوسى والصابئى والسامرى من اليهود والنصارى وكذلك يقتصر نسأؤهم منهم ونجعل الكفر كله ملة وكذلك نوث بعضهم من بعض للقرابة ويقتصر المستامن من هؤلاء من المعاهدين لأن لكل ذمة ولا تفاوت بين المشركين فمنع به بعضهم من بعض بالقصاص كفوت المسلمين لهم (قال الشافعي) وهكذا يحكم على الحربى المستامن إذا جنى يقتصر منه ويحكم في ماله بارش العمد الذى لا يقتصر منه وإن لم يكن له عاقلة إلا عاقلة حربية لا ينفذ حكمنا عليهم جعلنا الخطأ في ماله كما يجعله في مال من لا عاقلة له من أهل الذمة وهكذا نحكم عليهم إذا أصابوا مسلماً بقتل أو جرح لا يختلف ذلك (قال الشافعي) وإن أصاب أهل الذمة حربياً بالأمان لم يحكم عليهم فيه بشئ ولو طلبت ورثته لأن دمه مباح (قال الشافعي) وهكذا لو كان القاتل حربياً مستأمناً إلا أن أذالم تودع عاقلة الحربى عنه أرش الخطأ حكمناه في ماله (قال الشافعي) ولو لحق الحربى الجاني بعد الجناية بدار الحرب ثم رجع مستأمناً حكمنا عليه لأن الحكم لزمه أولاً ولا يسقط عنه بل هو قه بدار الحرب (قال الشافعي) ولو مات ببلاد الحرب بعد الجناية وعندنا له مال كان له أمان أو ورد علينا وهو حي ماله أمان أخذنا من ماله أرش الجناية كالمزمتة وهكذا لو أماناً لالرجل فورثه الحربى عنه أخذنا منه أرش الجناية لو لماله وجب في ماله قتي أمكننا أعطينا ما وجب عليه في ماله من ماله ولو أمانه ماله على أن لا نأخذ منه ما لزمه لم يكن ذلك له إذا كان عليه أن يأخذ منه ما لزمه (قال الشافعي) وكذلك لو جنى وهو عندنا جانيات ثم لحق بدار الحرب ثم أمانه على أن لا نحكم عليه حكمنا عليه وكان ما أعطيناه من الأمان على ما وصفنا بطلال لا يحل وهكذا الوثنى وأخذنا ماله وقد كان له عندنا في الأمان دين لأن ماله لم يغنم إلا للجنى عليه فيه حق كالدين وسواء أن أخذنا ماله قبل أن يسي أو مع السبي أو بعده ألا ترى أنه لو كان عليه دين ثم لحق بدار الحرب فغنم ماله وسبي أولم يسب أخذنا الدين من ماله ولم يكن هذا باكثر من الرجل يذان الدين ثم يموت فنأخذ الدين من ماله بوجوبه فليس الغنمة لماله باكثر من الميراث لو ورثه المسلم أو ذى عليه دين لأن الله جل وعز جعل للورثة ملك الموتى بعد الدين وكذلك الغنائم لأنهم خولوها بأن أهلها أهل دار حرب وكذلك لو جنى وهو مستأمن ثم لحق ببلاد الحرب ناقضاً الأمان ثم أسلم بدار الحرب فاحر زماه ونفسه حكم عليه بالجناية والدين الذى لزمه في دار الإسلام (قال الشافعي) وكل هذا لا يخالف إلا ما نيكك وهو رقيق لأن الرقيق لا يملك إلا لسيده وهو في هذه الأحوال كلها مالك لنفسه ويخالف لأن يجنى عليه وهو محارب غير مستأمن ببلاد الحرب وجنابته كلها في هذه الأحوال هدر (قال الشافعي) ولو جنى مسلم جنابة فلزمته في ماله ثم ارتد ولحق بدار الحرب فكان حياً وميتاً أوقتل على الردة كانت الجناية في ماله ولم يغنم من ماله شئ حتى تؤدى جنابته وما لزمه في ماله (قال الشافعي) وإذا جنى الذمى على نصرانى فتجسس النصرانى بعد ما يجنى عليه ثم مات بمجوسياً فقد قيل فعلى الجاني الأقل من أرش جراح النصرانى ومن دية المجوسى وقيل عليه دية مجوسى أو القود من الذمى الذى جنى عليه لأنه كافر وإن تجسس فهو ممنوع الدم بالعقد المتقدم وليس كالمسلم يرتد لأن رجلاً لقتل المسلم مرتد لم يكن عليه شئ وهذا لو قتل مرتد عن كفر إلى كفر كان على قاتله الدية إن كان مسلماً والقود إن كان كافراً (قال الشافعي) وهكذا (١) إن جنى نصرانى فتردق أو دان ديناً لا تؤكل ذبيحة أهله وقد

(١) قوله إن جنى نصرانى هكذا في النسخ ولعل النسخ أسقط على قبل نصرانى فانظر كتبه مضمومة

بباض الافق وخفة العشاء
تزل فصلى ثلاثاً ثم صلى
ركعتين ثم سلم ثم التفت
الىنا فقال هكذا رأت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعل * أخبرنا
يحيى بن حسان عن حماد
ابن سلمة عن هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة
رضى الله عنها أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أمر
أبا بكر أن يصلى بالناس
فوجد النبي صلى الله عليه
وسلم خفة فاه فقعد الى
جنبه أبى بكر فأمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أبا بكر وقاعد وأمر أبو
بكر الناس وهو قائم
* أخبرنا عبد الوهاب الثقفى
سمعت يحيى بن سعيد
يقول حدثنى ابن أبى
ملكبة أن عبيد بن عمير
اليمنى حدثه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أمر أبا بكر أن يصلى
بالناس الصبح وإن أبا بكر
كبر فوجد النبي صلى
الله عليه وسلم بعض الخفة
فقام يفرج الصفوف
قال وكان أبو بكر لا
يلتفت إذا صلى فلما
سمع أبو بكر الحسن من
ورائه عرف أنه لا يتقدم الى
ذلك المقعد إلا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فخس

وراءه الى الصفا فرده
رسول الله صلى الله
عليه وسلم مكانه فجلس
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى جنبه وأبو بكر
قام يصلي حتى اذا فرغ
أبو بكر قال أي رسول
الله أراك أصبحت
صالحا وهذا يوم بنت
خارجة فرجع أبو
بكر الى أهله فكث
رسول الله صلى الله عليه
وسلم مكانه وجلس الى
جنب الحجر يحذر للفتن
قال اني والله لا عسل
الناس على شيا إلا اني
لا أحل الا ما أحل
الله في كتابه ولا أحرم
الا ما حرم الله في
كتابه يا فاطمة بنت
رسول الله باصفية عمة
رسول الله اعلم لما عند
الله فاني لا أغني عنكما
من الله شيئا أخبرنا
الثقة عن يونس عن
الحسن عن أمه قالت
رأيت أم سلمة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
تسجد على وسادة من
أدم من رمد بها * أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
سالم عن أبيه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم

قبل على الجاني عليه اذا غرم الدية الاقل من أرض ما أصابه نصرانيا ودية مجوسي وقيل عليه دية مجوسي
(قال الشافعي) ولو جنى عليه نصرانيا فتهود أو يهوديا فتهبس فقد قبل عليه الاقل من قيمة جرحه نصرانيا
أو دية مجوسيا وقيل عليه دية مجوسي وكان كرجوعه الى المجوسية لانه يرتد عن دينه الذي كان يقر عليه الى
دين لا يقر عليه (قال الشافعي) واذا جنى النصراني على النصراني أو المشرك الممنوع الدم خطأ فعلى عاقلة
أرض جنائته وان ارتد النصراني الجاني عن النصرانية الى مجوسية أو غيرها فمات المجني عليه غرمت عاقلة
الجاني الاقل من أرض الجنانية وهو نصراني أو دية مجوسي لانهم كانوا ضمنوا أرض الجرح وهو على دينهم فان
كان الجرح موضحة فمات منها المجني عليه بعد أن يرتد الجاني الى غير النصرانية ضمنت عاقلة أرض موضحة
وضمن في ماله زيادة النفس على أرض موضحة فان لم يزد النفس على موضحة شئ حتى تحول حال المجني عليه
الى غير دينه ضمنت العاقلة كما هي أرض موضحة للزومها يوم جنى صاحبها (قال الشافعي) ولو جنى
نصراني على مسلم أو ذمى موضحة ثم أسلم الجاني ومات المجني عليه ضمنت عاقلة من النصراني أرض موضحة
وضمن الجاني في ماله الزيادة على أرض موضحة لا يعقل عاقلة النصراني ما زادت جنائته وهو مسلم لقطع
الولاية بين المسلمين والمشركون وتغرم مالهم من حراجه وهو على دينه ولا يعقل المسلمون عنه زيادة جنائته
لان الجنانية كانت وهو مشرك والموت بالجنانية كان وهو مسلم وهكذا لو أسلم هو وعاقلة لم يعقلوا الا ما
لزمهم وهو على دينهم (قال الشافعي) ولو جنى نصراني على رجل خطأ ثم أسلم النصراني الجاني فلم يطلب
الرجل جنائته الا والجاني مسلم فان قالته عاقلة من النصراني جنى عليه مسلما وقال المسلمون جنى
عليك مشركا كان القول قولهم معافي أن لا يضمنوا عنه مع أيمانهم وكانت الدية في مال الجاني الا أن
تقوم بينة بحاله يوم جنى فتعقل عنه عاقلة من النصراني ان كان نصرانيا ما لزمه في النصرانية ويكون ما بقي
في ماله أو بينة بأنه جنى مسلما فقتل عنه المسلمون ان كان له فهم عاقلة واذا جنى النصراني انسانا فلم تقع
رميته حتى أسلم فمات المرحى لم تعقل عنه عاقلة من النصراني لانه لم يجز جنائتها الارش حتى أسلم ولا المسلمون
لان الرمية كانت وهو غير مسلم وكانت الجنانية في ماله (قال الشافعي) ولو أن نصرانيا تهود أو تعجب ثم
جنى لم تعقل عنه عاقلة من النصراني لانه على دين لا يقر عليه ولا اليهود ولا المجوس لانه لا يقر على اليهودية ولا
المجوسية معهم وكان العقل في ماله وهكذا لو رجع الى دين غير دين النصرانية من مجوسية أو غيرها ولا يعقل
عنه اذا بدل دينه عاقلة واحدا من الصنفين الا أن يسلم ثانية ثم يجنى فيعقل عنه المسلمون بالولاية بينه وبينهم
(قال الشافعي) واذا جنى الرجل مجوسيا فقتل ثم أسلم الجاني بعد القتل ومات المجني عليه ضمن عنه
المجوس الجنانية لانها عاقلة من المجوس كانت وهو مجوسي اذا كانت الجنانية خطأ فان كانت الجنانية عمدا فهي
في مال الجاني ولا تضمن عاقلة مجوسي ولا مسلم الا ما جنى خطأ تقوم به بينة (قال الربيع) وفيها قول آخر
انه اذا قتل وهو نصراني فقتل نصرانيا ثم أسلم ان عليه القود لان النفس المقتولة كانت مكافئة بنفس القاتل
حين قتل وليس اسلامه الذي يزيل عنه ما قد وجب عليه قبل أن يسلم (قال الشافعي) والقوديين كل
كافرين لهم عهد سواء كانوا يهودي الجزية أو أحد من امتهم أو كلاهما لان كلاهما عهد وعهد يقاتل المجوسي
من النصراني واليهودي وكذلك كل واحد من المشركين ممنوع الدم يقادم غيره وان كان كتر دية منه
كما يقادم الرجل من المرأة والمرأة من الرجل والرجل أكرمية منها والعبد من العبد وهو أكرمية
(ردة المسلم قبل يجنى وبعد ما يجنى (١) وردة المجني عليه بعد ما يجنى عليه) قال الشافعي رحمه الله تعالى
واذا جنى المسلم على رجل مسلم عمدا فقطع يده ثم ارتد الجاني ومات المجني عليه أو قتله ثم ارتد القاتل بعد قتله لم
تسقط الردة عنه شيئا ويقال لأولياء القتل أنهم يخبرون بين القصاص أو الدية فان اختاروا الدية أخذت
من ماله حالة وان اختاروا القصاص استتب المرتد فان تاب قتل بالقصاص وان لم يتب قبل لورثة المقتول
ان اختارتم الدية فهي لكم وهو يقتل بالردة وان أبوا الا القتل قتل بالقصاص وغنم ماله لانه لم يتب قبل موته

(١) قوله وردة المجني عليه ترجع له في المترجم وسأني له افراده بترجمة فاعل ما هنا من زيادة
الناسخ كتبه معصمه

(قال الشافعي) ولو كان قتله الرجل قبل ارتد الجاني خطأ كان على عاقلته من المسلمين فان جرحه مسلماً ثم ارتد الجاني فمات المجني عليه بعد ردة الجاني ضمن العاقلة نصف الدية ولم تضمن الزيادة التي كانت بالموت بعد ردة الجاني فكان ما بقي من الدية في ماله وكذلك لو كانت جنايته موضحة ضمن العاقلة نصف عشر الدية وضمن المرتد ما بقي من الدية في ماله وكذلك لو كانت جنايته الدية فأكثر ثم ارتد فمات المجني عليه ضمن العاقلة الدية كلها لأنها كانت ضمنها والجاني مسلم ولم يزد الموت بعد ردة صاحبه عليها شيئاً إنما يغرم بالموت ما كان يغرم بالحياة أو أقل (قال الشافعي) ولو جنى وهو مسلم فقطع يداً ثم ارتد ثم أسلم ثم مات ومات المجني عليه ضمن العاقلة نصف الدية ولم يضمنوا الموت لأن الجاني ارتد فسقط عنهم أن يعقلوا عنه كماله لو كان مرتداً فجنى لم يعقلوا عنه ما جنى فأما ما تولد من جنائنه وهو مرتد في ماله (قال الشافعي) وفيها قول آخر أن يعقلوا عنه لأن الجنابة والموت كان وهو مسلم (قال الربيع) والقول الثاني أحصهما عندي (قال الشافعي) وإذا جنى الرجل الذي قد عرف إسلامه جنابة فادعى عاقلته أنه جنى مرتداً فعليه البينة فان أقاموها سقط عنهم العقل وكان في ماله وإن لم يقيموها لم يمسهم العقل (قال الشافعي) ولو كان حين رفع الجنابة إلى الحاكم مرتدًا فمات فماتت العاقلة جنى وهو مرتد كان القول قولهم مع أيمانهم حتى تقوم البينة بان الجنابة كانت وهو مسلم ولو جنى جنابة ثم قام بينة أنه ارتد ثم عاد إلى الإسلام ولم يوقت وقتا كان القول قول العاقلة إلا أن تقوم بينة أنه جنى وهو مسلم وإذا ارتد الرجل عن الإسلام ثم رمى بسهم فاصابه رجلاً خطأ ولم يقع به السهم حتى رجع المرتد إلى الإسلام لم تعقل العاقلة عنه شيئاً وكانت الجنابة عليه في ماله لأن مخرج الرمية كان وهو من لا يعقل عنه وإنما يقضى بالجنابة على العاقلة إذا كان مخرجها وموقعها والرجل يعقل عنه

(رد المجني عليه وتحول حاله) قال الشافعي وإذا ارتد الرجل عن الإسلام فرماه رجل ولم تقع الرمية به حتى أسلم فمات منها أو جرحه بالرمية فلا قصاص على الرامي لأن الرمية كانت وهو من لا يعقل ولا قود وعليه الدية في ماله حاله أن مات وأرسل الجرح أن لم يمت حالاً لأنه عمد ولا تسقط الدية لأن مخرج الرمية كانت وهو مرتد كماله لو أن رجلاً رمى رجلاً رمي جرحاً ثم أصاب الرمية بعد الإحرام صيداً ضمنه ولم يكن في أقل من معنى أن يرمى غرضاً فيصيب رجلاً وهكذا لو رمى نصرانياً أو مجوسياً فأسلم المرمى قبل أن تقع الرمية لم يقدح لرجوع الرمية وهو غير مسلم وكانت عليه دية مسلم إن مات من الرمية أو أرسل مسلم إن جرح ولم يمت منها (قال الشافعي) ولو رماه مرتداً أو ضربه ثم أسلم المرتد بعد وقوع الرمية أو الضربة ثم مات مسلماً لم يكن فيه عقل ولا قود من قبل أن وقع الجنابة كانت وهي مباحة ولم يحدث الجاني عليه شيئاً بعد الجنابة غير المنوعة فيضمن وكذلك أن يأمر الرجل الرجل فقتله أو يمشي جرحه أو يقطع عضوه له أو يقيموت فلا يضمن شيئاً ولا يكافى بقاء الحد على الرجل فيموت فلا يضمن الحاكم شيئاً (قال الشافعي) ولو قطع يداً ثم أسلم المرتد ثم عدا عليه جرحه جرحاً فمات من الجرح حين لم يكن فيه قود إلا أن تشاء ورثته إبطال حقهم من الدية وطلب القود من الجرح الذي كان بعد إسلامه فيكون لهم وكان عليه أن أرادوا الأرض نصف الدية في ماله إذا كان الجرح عمداً أو بطلنا النصف لانه كان وهو مرتد فمات الموت من جنابة غير ممنوعة وجنابة ممنوعة فضمناه النصف (قال الشافعي) وهكذا لو كان الجاني عليه بعد الإسلام غير الجاني عليه قبله ضمنه نصف دية (قال الشافعي) ولو جنى رجلاً على نصراني فقطع يده عمداً ثم أسلم النصراني ثم مات بعد إسلامه لم يكن عليه قود لأن الجنابة كانت وهو من لا قود له وكانت عليه دية مسلم تامة حاله في ماله وإن كانت جنابته خطأ كانت على عاقلته في ثلاث سنين دية مسلم تامة (قال الشافعي) فان قيل فلم فرقت بين هذا وبين المرتد يجنى عليه مرتداً ثم أسلم ثم يموت فقلت الموت كان من الجنابة الأولى لم يحدث الجاني بعد شيئاً فيغرمه ولم تغل في هذا الموت من الجنابة الأولى فتغرمه دية نصراني قيل له إن جنابته على المرتد كانت غير ممنوعة بحال فكانت كما وصفت من حد

قال ابن بلال لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن بلال ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني عبد العزيز بن عبد الملك ابن أبي محذورة أن عبد الله بن محرز أخبره وكان يقيم في حجر أبي محذورة حين جهزه إلى الشام فقلت لأبي محذورة أي عماني خارج إلى الشام وأني أخشى أن أسأل عن ناذينك فأخبرني أبا محذورة قال نعم خرجت في نفر وكننا ببعض طريق حين ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من حين فلقينار رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض

لزم فأقيم عليه فمات أو رجل أمر طيباً فداواه بمحمد يدفقات فلا شيء عليه لانه كان غير ممنوع بكل حال من أن يجني عليه فبخالف النصراني ولما كانت الجناية على النصراني محرمة ممنوعة بالذمة ودار الاسلام وحكم بالقود من مثله وترك القود من المسلم ويلزمه بها عقل معلوم لم يجز في الجاني إلا أن يضمن الجناية وما تسبب منها وكانت في أكثر من معنى الرجل يعز في غير حد فيموت فيضمن الحاكم دية ويموت بان يضرب في الخمر ثمانين فيغرم الحاكم دية في بيت المال أو على عاقلته

(نحو حال المجني عليه بالعق والجاني يعتق بعد رق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جني الرجل على العبد جناية عمد أثم أعتق العبد بعد الجناية ثم مات فلا قود على الجاني إذا كان حراً مسلماً أو ذمياً أو مستأماً وعلى القاتل دية حرالة في ماله دون عاقلته (قال الشافعي) فان كانت الجناية قطع يدفقات منها غرم القاطع دية العبد تاماً فكان لسيد العبد منها نصف قيمة العبد يوم جنى عليه بالغة ما بلغت والبقية من الدية لورثة العبد الا حراً لان العبد أعتق قبل الموت (قال الشافعي) وهكذا لو كانت موضحة أو غيرها جعلت له مالمك بالجناية وهو مملوك ولم أجعل له مالمك بالجناية بالموت وهو خارج من ملكه (قال الشافعي) ولو كانت الجناية قتي عني العبد أو أحدهما وكانت قيمة العبد مائتين من الابل أو ألفي دينار تسوي مائتين من الابل لم يكن فيه الا دية حر لان الجناية تتم بموته منها اذا مات حراً مملوكاً وكانت الدية كلها للسيد دون ورثته لان السيد ملك الدية كلها أو أكثر منها بالجناية دون الموت إلا أن الأكثر سقط بموت العبد المجني عليه حراً (قال الشافعي) وانما ضمن الجاني دية حر لان العبد كان ممنوعاً بكل حال من أن يجني عليه فضمنته ما حدث في الجناية الممنوعة كما وصفت في الباب قبله (قال الشافعي) ولو جنى رجل على عبد فقطع يده وقيمة العبد مائة من الابل ثم عتق جنى عليه وهو حر أو غيره فقطع رجله ثم مات من الجنايتين ضمنا معان كانا اثنين دية حر وكذلك ان كان الجاني واحداً ضمن دية حر فنصف قيمة العبد منه السيد الذي أعتقه وما بقي لورثة المقتول المعتق ما كانت نصف قيمته مملوكاً ما بينه وبين نصف دية حر أو أقل فان زادت على نصف دية حر لم يجز والله أعلم الآن رد إلى نصف دية حر من قبل أن ألوأ عطيهما أكثر من نصف دية حر أبطنا الجناية الثانية على العبد بعد أن صار حراً أو بعضها وهو انعامات منهم ما عاف لا يجوز أن يكون للسيد منها الا نصف دية حر أو أقل اذا كانت جنايتين (قال الشافعي) ولو جنى عليه واحد قبل الحرية فقطع يده وثان بعد الحرية فقطع رجله وثالث بعد الحرية فقطع رجله كان على الجاني الاول ثلث دية حر الا اني أضمنه دية حر ولو كان من جنى عليه عبداً ثم أعتق فمات وهو قاتل مع اثنين فعليه ثلث الدية وفيما السيد من الدية قولان أحدهما ان له عليه الاقل من نصف قيمته عبداً وثلث الدية لا أجعل له أكثر من نصف قيمته عبداً ولو كانت لا تبلغ بعيراً من قبل أنه لم يكن في ملكه جناية غيرها ولا أجوز به ثلث دية حر ولو كانت نصف قيمته عبداً تبلغ مائة بعير من أجل أنها قد تنقص بالموت وان حظ الجاني عليه عبداً من دية ثلثها والقول الثاني ان للسيد الاقل من ثلث قيمته عبداً وثلث دية حر الا انه مات من جناية ثلاثة وانما قلت ثلث دية حر على قاطع يده لان الدية سارت دية حر وكان الجانون ثلاثة على كل واحد ثلث دية لا يختلف ولو كان مات مملوكاً كان الجواب فيها بخلاف (قال الشافعي) وهكذا لو جنى عليه أربعة أو عشرة أو أكثر جعلت على الجاني عليه عبداً اذا مات حراً حصته من دية حر وللسيد الاقل مما لزم الجاني عليه عبداً من الدية أو أورش جرحه عبداً اذا مات كان جرحه جرحاً فيه حكومة بعير وهو عبد ولزمه عشر من الابل أو أكثر بالحرية والموت من الجرح ومن جرح غيره فلا يأخذ سيده الا البعير الذي لزم بالجرح وهو عبده (قال) ولو جرحه اثنان أو أكثر عبداً ومن بقي حراً كان هكذا (قال الشافعي) ولو قطع رجل يد عبداً ثم أعتقه سيده ثم ارتد العبد المقطوع عن الاسلام ثم مات ضمن الجاني عليه نصف قيمته عبداً إلا أن يجاوز نصف قيمته عبداً دية حر مسلماً فيرد إلى دية حر مسلماً ويعطى ذلك كله سيده (قال الشافعي) وانما أعطيت ذلك سيده لان أورش

الطريق فأذن مؤذن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالصلاة عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فسمعنا صوت المؤذن
ونحن متكئون فصرخنا
نحكيه ونستهرئ به
فسمع النبي صلى الله
عليه وسلم فارسل اليه
الى أن وقفنا بين يديه
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أيكم الذي
سمعت صوته قد ارتفع
فاشار القوم كلهم اليه
وصدقوا فارسل كلهم
وحبسي قال قم فأذن
بالصلاة فقمتم ولا شيء
أكره الي من النبي صلى
الله عليه وسلم ولا بما
يأمرني به فقمتم بين
يدي رسول الله صلى الله
عليه وسلم فالتفتي على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم التآذين هو بنفسه
فقال ل الله أكبر الله
أ أكبر الله أكبر الله أكبر
أشهد أن لا اله الا الله
أشهد أن لا اله الا الله
أشهد أن محمداً رسول الله
أشهد أن محمداً رسول الله
ثم قال لي ارجع فامدد
من صوتك ثم قال قل
أشهد أن لا اله الا الله

الجناية كانت لسيدة تامة وهو مملوك مسلم ممنوع بالاسلام فلما عتق كانت زيادة لو كانت على الارش لورثة الميت لو كان الموت يوم كان مسلماً لم يكن له الادية حر فكانت دية حر تنقص من ارش البدن مملوكا نقص سيده فلما مات مرتداً أبطل حقه في الموت بالردة فلم يجز الا أن تبطل الجناية الثانية بالردة ولا تجاوز بهاديه حر وهو لومات مسلماً لم يكن له أكثر منه

(جاء القصص في مآدون النفس)

(قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله ما فرض على أهل التوراة فقال عز وجل وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الى قوله فهو كفارته وروى في حديث عن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي القود من نفسه وأبا بكر يعطي القود من نفسه وأنا أعطى القود من نفسي (قال الشافعي) ولم أعلم مخالفاً في أن القصص في هذه الامة كما حكم الله عز وجل أنه حكم به بين أهل التوراة ولم أعلم مخالفاً في أن القصص بين الحرين المسلمين في النفس وما دونها من الجراح التي يستطاع فيها القصص بلا تلف يخاف على المستفاد منه من موضع القود (قال) والقصص ما دون النفس شيان جرح يشق بجرح وطرف يقطع بطرف (قال الشافعي) فاذا شجر رجل رجلاً موضحة أخذت ما بين قرني المشجوج والمشجوج أوسع ما بين قرنين من الشاج (١) فكانت أخذت ما بين أذني الشاج فيكون بقياس طولها أخذت للمشجوج ما بين منابت شعر الرأس الى منتهى الأذنين والرأس عضو كله ولا يخرج عن منابت الشعر شيئاً لأنه عضو واحد لا يخرج القود الى غيره (قال الشافعي) وكذلك كل عضو يؤخذ بطول السيف فيه ولا يخرج الى غيره (قال) وان كان الشاج أوسع ما بين قرنين من المشجوج وقد أخذت الشجة قرني المشجوج خيراً المشجوج بين أن يوضع له السكن من قبل أي قرنيه شاء ثم يشق له ما بين قرنيه حتى ينتهي الى قدر طولها (٢) بالغا ذلك ما بين قرنيه ما بلغ نصفها أو ثلثها أو أكثر أو أقل لا يزداد على طول شجته (قال الشافعي) وان شجر رجل رجلاً موضحة أخذت ما بين منتهى منابت رأس المشجوج من قبل وجهه الى منتهى منابت رأسه من قفاه وهي نصف ذلك من الشاج أخذت نصف رأسه وخيراً المشجوج فبدئ له ان شاء من قبل وجهه وان شاء من قبل قفاه وان كان الشاج أصغر رأساً من المشجوج أخذت ما بين وجهه الى قفاه وأخذت له بفضل أرش الشجة وكان كرجل شجر اثنين فاخذ أحدهما القصص والاخر الارش حين لم يجد موضعاً للقصص وان سأل المشجوج أن يعادله الشق في رأسه حتى يستوفيه طول شجته لم يكن له الا نقداً استوفى طوله العضو الذي شجر منه وجهة واحدة فلا يفرقها على الشاج في موضعين ولا يزيلها عن موضع نظيرها وهذا هكذا في الوجه ولا يدخل الرأس مع الوجه ولا يدخل العضد ولا الكف مع الذراع ويستوفى الذراع حتى يستوفى بجروح قدر جرحه منها فان فضل له فضل أخذت له أرش الجناية وهكذا الساق لا يدخل معها قدم ولا فخذاً لان كل عضو منه غير الآخر (قال الشافعي) وان برأ جرح المجني عليه أو لا غير حسن البرء أو غير ملتئم الجلد وبرأ المستفاد منه حسناً ملتئماً فلا شيء للمجني عليه اذا أخذت القصص غير القصص (قال) وان شجرة شجرة متشعبة شجر مثلها كالوشج شجرة مستوية شجر مثلها (قال الشافعي) ولكل قصاص غاية بما وصفت وان شجر رجل رجلاً موضحة فقياسها أن يشق ما بين الجلد والعظم فان هشم العظم أو كسره حتى ينقل أو أدمته فسأل المشجوج أن يقص له لم يقص له من هاشمة ولا منقطة ولا مأومة لأنه لا يقدر على أن يؤتى بالقطع منه بكسر العظم ولا هشمه كما يؤتى بالشق في جلد ولحم (قال الشافعي) وكذلك لا يقاد من كسر اصبع ولا يدولاً لرجل لمادونه من جلد ولحم وأنه لا يقدر على ان يؤتى بالكسر كالكسر بحال وان المستفاد منه ينال من لحمه وجلده خلاف ما ينال من لحم المجني عليه وجلده وكذلك لا قصاص ممن تنف شعراً من لحية ولا (١) قوله فكانت أخذت الخ كذا في الاصل ولاناً من عليه من التعريف (٢) قوله بالغا ذلك ما بين الخ كذا في النسخ وحرر التركيب كتبه صحيحه

أشهد أن لا اله الا الله
أشهد أن محمداً رسول
الله أشهد أن محمداً
رسول الله حي على
الصلاة حي على الصلاة
حي على الفلاح حي على
الفلاح الله أكبر الله
أكبر لا اله الا الله ثم
دعاني حين قضيت
التأذين فاعطاني
صرة فيها شيء من فضة
ثم وضع يده على ناصية
أبي مخذولة ثم أمرها
على وجهه ثم مر بين
نديه ثم على كبده ثم
بلغت يده سرة أبي مخذولة
ثم قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم بارك الله
فيك وبارك عليك
فقلت يا رسول الله مرني
بالتأذين بمكة فقال قد
أمرت به وذهب كل شيء
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم من كراهية
وعاد ذلك كله بحجة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقدمت على عتاب بن
أسيد عامل رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فاذنت بالصلاة عن أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم
(قال ابن جريج) وأخبرني
بذلك من أدركت من

رأس ولا حاجب وان لم ينبت وان قطع من هذا شيئاً بجلده قيل لاهل العلم بالقصاص ان كنتم تقدر ان
على أن تقطعوا له مثله بجلده فاقطعوه والا فلا قصاص فيه وفيه الارش (قال الشافعي) واذا شج رجل رجلاً
موضحة وهاشمة (١) أو مأومة فسأل المشجوع القصاص من الموضحة وأرش ما بين الموضحة والهاشمة ان
كان شجهاً والمنقلة أو المأومة ان كان شجهاً فذلك له لأنه شجعه موضحة أو أكثر (قال الشافعي) واذا شج
رجل رجلاً مادون موضحة فلا قصاص فيه من قبل أنها ليست بمحدودة وأخذ بها بعمق شجة المشجوع
(٢) وكانت توضح من الشاج لاختلاف غلط اللحم والجلد وأرقمهم من الشاج والمشجوع مرة مثل
نصف عمق الرأس من الشاج أقل أو أكثر وقد أخذت من الآخر قريبان من موضحة وعليه في ذلك الارش
واذا أصاب الرجل الرجل بجرح دون النفس فيه قوداً وقطع له طرفاً فسواء بأى شيء أصابه من جديدة
أو حجر وقطع يده وغيره ولولوى أذنه حتى يقطعها أو جبهته حتى يقطعها أو لطم عينه ففقاها أو
وخزها فيها بعد ففقاها أو ضربه بحجر خفيف أو عصا خفيفة فأوضحه فعليه في هذا كله القصاص ولا يشبه
هذا النفس (قال الشافعي) ولو أن رجلاً لطم عين رجل فذهب بصرها لطم عين الجاني فان ذهب
بصرها والادعى له اهل العلم بما يذهب البصر فعلى الجاني ما عليه في ذهاب البصر حتى يذهب بصره
(قال) ولو لطم رجل عين رجل فذهب بصرها وأبيضت أو ذهب بصرها وتدرت حتى كانت أخرج من
عينه قبل لاهل العلم ان استطعتم أن تذهبوا بصر عين الجاني وتبيض أو تذهبوا بصرها وتصير خارجة كعين
هَذَا فافعلوا والا فبلغوا ذهاب البصر وما استطعتم من هذا ولا يجعل عليه للشين شيء لأنه قد استوفى بذهاب
البصر كل ما في العين مما يستطاع (قال الشافعي) وهكذا لو قطع يده أو أصبعه فافعلوا موضع القطع أو فم بعد
البرء أفيد منه ولم يكن له فيما قبل شيء وهكذا لو كان هذا في أذن أو غيرها (قال الشافعي) ولو ضرب رجل
رجلاً ضربة واحدة فأخذت فتر من رأسه فأوضح طرفها ولم يوضح ما بينهما ولكنه شق اللحم أو الجلد أو أوضع
وسطها ولم يوضح طرفها أفيد مما أوضع بقدره وجعلت له الحكومة فيما لم يوضح والله أعلم

(تفريع القصاص فيما دون النفس من الاطراف)

قال الشافعي رحمه الله القصاص وجهان طرف يقطع وجرح يبط ولا قصاص في طرف من الاطراف
(٣) يقطع من مفصل لأنه لا يقدر على القطع من غير المفصل حتى يكون قطع كقطع بلاتلف يفضي به
القاطع الى غير موضعه (قال الشافعي) وكل نفس قتلها بنفس لو كانت قاتلتها قصصت بينهما مادون
النفس (قال الشافعي) وأقص للرجل من المرأة ولأرأة من الرجل بلا فضل مال بينهما والعبد بعضهم
من بعض وان تفاوتت أثمانهم ولو أن عبداً أو حراً أو كافراً جرح مسلماً قصصت الجرح ومنه ان شاء
لأنى أقتله لو قتله ولو كان الحر المسلم قتل كافراً أو جرحه أو عبداً أو جرحه لم أقصه منه (قال الشافعي)
والقصاص من الاطراف باسم لا بقياس من الاطراف فتقطع اليد باليد والرجل بالرجل والاذن بالاذن
والانف بالانف وتنطق العين بالعين وتقطع السن بالسن لانها أطراف وسواء في ذلك كله كان القاطع أفضل
طرفاً من المقطوع أو المقطوع أفضل طرفاً من القاطع لانها أقاتة شيء كإفاته النفس التي تساوى النفس
بالحياة والاسم وهذه تستوى بالاسماء والعدد لا بقياس بينهما ولا بفضل لبعضها على بعض واذا قطع الرجل
أنف رجل أو أذنه أو قلع سنه فابانه ثم ان المقطوع ذلك منه ألصقه بدمه أو خاط الانف أو الاذن أو ربط السن
بذهب أو غيره فثبت وسأل القود فله ذلك لأنه وجب له القصاص بآبائه (قال الشافعي) وان لم يشته الجنى عليه

(١) قوله أو مأومة لعله سقط قبل من قلم الناسخ أو منقلبه كما يؤخذ من التفصيل بعد

(٢) قوله وكانت توضح الخ لانجزم بصحة العبارة لكون النسخ هنا مضطربة والغالب عليها التحريف فغلبت

بالتثبت (٣) لعل الصواب يقطع من غير مفصل فانظر وحرر كتبه مصححه

آل أبي محذور رة على نحو
مما أخبرني ابن محيريز
(قال الشافعي) رضي الله
عنه وأدركت ابراهيم
ابن عبد العزيز بن عبد
المالك بن أبي محذور
يؤذن كالحكي ابن محيريز
وسمعه يتحدث عن أبيه
عن ابن محيريز عن أبي
محذور رة عن النبي صلى
الله عليه وسلم معنى ما حكى
ابن جريج * (أخبرنا)
ابراهيم بن محمد وغيره
عن جعفر بن محمد عن
أبيه عن جابر رضي الله
عنه في حجة الاسلام قال
فراح النبي صلى الله عليه
وسلم الى الموقف بعرفة
فخطب الناس الخطبة
الاولى ثم أذن بلال
ثم أخذ النبي صلى الله
عليه وسلم في الخطبة
الثانية ففرغ من الخطبة
وبلال من الاذان ثم
أقام بلال فصلى الظهر
ثم أقام بلال فصلى العصر
(أخبرنا) محمد بن اسمعيل
وعبد الله بن نافع عن ابن
أبي ذئب عن ابن شهاب عن
سالم عن أبيه قال أبو
العباس يعني بذلك
(أخبرنا) ابن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب عن
المقبري عن عبد الرحمن

أوراد اثباته فلم يثبت وأقص من الجاني عليه فأثبت فثبت لم يكن على الجاني أكثر من أن يمان منه مرة وإن سأل الجاني عليه الوالي أن يقطعه من الجاني ثانية لم يقطعه الوالي للقود لأنه قد أتى بالقود مرة إلا أن يقطعه لأنه ألصق به ميتة (قال الشافعي) وإن شق شيئاً من هذا فالصقة بدمه لم أكره ذلك له ويشق من الشاق وإن قدر على أن يأتي بميتة ويقول يلققه فان لصق من الشاق ولم يلق من المشجوج أو من المشجوج ولم يلق من الشاق فلا تبعه ولو أحدهم ماعلى صاحبه (قال الشافعي) والوجه الثاني من القصاص الجراح بالشق فإذا كان الشق فهو كالجراح يؤخذ بالطول لا بالسنطاف طرف فان قطع رجل من رجل طرفاً فيه شيء ميت بشلل أو غيره أو شيء مقطوع كان قطع يده وفيها أصبعان شلاً وإن لم تقطع يد الجاني بها وفيها أصبعان شلاً وإن ولو رضى ذلك القاطع وإن سأل المقتص له أن يقطع له أصابع القاطع الثلاث ويؤخذ له حكومة الكف والأصبعين الباقيتين كان ذلك له (قال الشافعي) ولو كان القاطع هو أشل الأصبعين والمقطوع تام اليد خير المقتص له بين أن يقطع يده بيده ولا شيء له غير ذلك أو يقطع له أصابعه الثلاث ويأخذ أرش أصبعين وأنامل أحدهما إذا قطع كفه غير ذلك لأنه قد كان بقي جمال الأصبعين الشلاوين وسدّهما موضعهما (قال الشافعي) ولو كان القاطع مقطوع الأصبعين قطعت كفه وأخذت للمقطوعة يده أرش أصبعين تامين (قال الشافعي) ولو أن رجلاً قطع أصابع اليد الأربعة واحدة قطع أصبع رجل أقدم منه ولو قطع كف رجل كان له القود في الكف وأرش أربعة أصابع ولو كان الجاني عليه أقطع أصابع الكف والأصبعين قطع يده رجل صحيح اليد فسأل القود أقص منه من الأصبع وأعطى حكومة في الكف ولو كان أقطع أصبع واحدة فقطعت كفه أقص من أربع أصابع وأخذت له حكومة في كفه (قال الشافعي) ولا يبلغ بحكومة كفه يدية أصبع لانه تابع في الأصابع كلها وكلها مستوية فلا يكون أرشها كإرش واحدة منها (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل خمس أصابع في يده فقطع تلك اليد رجل له ست أصابع فسأل المقطوعة يده القود لم يكن ذلك له لانه زيادة أصبع القاطع على أصبع المقطوع (قال الشافعي) ولو كان الذي له ستة أصابع هو المقطوع والذي له الخمس هو القاطع أقص له منه وأخذت له في الأصبع الزائدة حكومة لا يبلغ جهادية أصبع لانها زيادة في الخلق (قال الشافعي) ولو أن رجلاً له خمس أصابع أربعة منها بهام ومسحة ووسطى والتي تليها وكانت خنصره عدما وكانت له أصبع زائدة في غير موضع الخنصر فقطع رجل تام اليد يده فسأل القود لم يقدم منه لان عدداً أصابعهما وإن كان واحداً فإن للمقطوعة يده أصبعاً زائدة وهو عدم أصبعها من نفس كمال الخلق (٣) هو القاطع وسأل المقطوعة يده القود كان له القود لأن الذي يؤخذ له أقل من الذي أخذ منه وإن سأل الارش مع القود لم يكن له لانه قد أخذ له عدوان كان فيه أقل مما أخذ منه ولو أن رجلاً مقطوع أعمله أصبع وأنامل أصابع قطع يده رجل تام الأصابع فسأل المقطوعة يده القود مع الارش والارش كان ذلك له ونقص الأتلة والآنامل كنقص الأصبع والأصابع وإن كان المقطوع الأتلة والآنامل هو المقطوعة يده وسأل القود لم يكن ذلك له لنقص أصابعه عن أصابع القاطع ولو لم يكن واحداً منها مقطوع أعمله ولا الآنامل ولكن كان أسوداً طغافاً الأصابع ومستحشفها أو كان يده مفرج جذام أو قرحاً كلة أو غيره إلا أنه لم يذهب من الأطراف شيء ولم يشلل كان بينهما القصاص في كل شيء ما لم يكن الطرف مقطوعاً أو أشل ميتاً فاما العيب سواء إذا كانت الأطراف حية غير مقطوعة فلا يمنع القصاص ولا ينقص العقل (قال الشافعي) رحمه الله وهكذا الفتح في الأصابع وضعف خلقها أو أصولها وتكرشها وقصرها وطولها واضطرابها وكل عيب منها مما ليس بموت بها ولا قطع فلا فضل في بعضها على بعض في اليد والقود إذا كانت نسبتها كنسبة أيدي الناس (٢) قوله هو القاطع كذا في النسخ ولا ارتباط بينهما وبين ما قبله فله سقط من النسخ أول الفرع وهو ولو كان هو القاطع الخ كتبه مصححه

ابن أبي سعيد الخدري
عن أبي سعيد رضي الله
عنه قال حبسنا يوم الخندق
عن الصلاة حتى كان
بعد المغرب بهوى من
الميل حتى كفيينا وذلك
قول الله عز وجل وكفى
الله المؤمنين القتال
وكان الله قواً بارعين
فدعا رسول الله صلى
الله عليه وسلم بلالاً فأمره
فأقام الظهر فصلاها
فأحسن صلاتها كما
كان يصلها في وقتها ثم
أقام العصر فصلاها
كذلك ثم أقام المغرب
فصلاها كذلك ثم أقام
العشاء فصلاها كذلك
أيضاً قال وذلك قبل أن
ينزل في صلاة الخوف
فرجالاً أو ركباناً * أخبرنا
أبراهيم بن محمد أخبرني
عمارة بن غزيرة عن خبيب
ابن عبد الرحمن عن
حفص بن عاصم قال
سمع النبي صلى الله عليه
وسلم رجلاً يؤذن للمغرب
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم مثل ما قال فأنتهى
النبي صلى الله عليه
وسلم إلى رجل وقد قامت
الصلاة فقال النبي صلى
الله عليه وسلم انزلوا

فإذا ضرب الحر المسلم يد الحر المسلم فقطعها من الكوع فطلب المضروبة يده القصاص أحببت أن لا أقص منه حتى تبرأ جراحه لأنها عليها أن تكون نفسها فان سأل ذلك قبل البرء أعطيته ذلك ولم أقص منه بضربة ودعوت له من يحدق القطع فأمرته أن يقطعها له بأسر ما يكون به القطع ثم تحسم بالمقطوع ان شاء وهكذا ان قطعها من المرفق أو الكتف لا يختلف وهكذا ان قطع له أصبعاً أو أظفلاً أصبع لا يختلف ذلك (قال الشافعي) ولا أقيد بمن يمسرى ولا خنصر من غير خنصر يدها أو رجلها وهكذا في هذا أن يقطع رجله من مفصل الكعب أو مفصل الركبة فان قطعها من مفصل الورك سألت أهل العلم بالقطع هل يقدرون على أن يأتوا بشطعها من مفصل الورك بلا أن يكون جائفة فان قالوا نعم أقصصته منه وهكذا ان نزع يده بكتفه أفدت منه ان قدروا على نزع الكتف بلا أن يحيفه فان قطع يده من فوق المفصل أو رجله أو أصبعه فسال المقطوعة يده القود قيل له ان سألت من الموضع الذي قطعك منه فلا قود لانه ليس من مفصل وذلك ان ذلك لا يقطع الا بضربة جامعة يرفع بها الضارب يده وإذا فعل ذلك لم يكن على احاطة من أن يقع موقع ضربه لك ولو قلت ينخفض حتى يرجع الى أقل من حتى قيل قد لا تقطع الضربة في مرة ولا مرار لان العظم ينكسر فيصير الرأس كثر مما نالك به أو يحز والحرز انما يكون في جلد ولحم ولو حز في العظم كان عذاباً غير مقارب لما أصابك به وزيادة انكسار العظم كما وصفت ويقال له ان سألت ان تقطع يده لك من المفصل أو رجله وتعطى حكومة بقدر ما زاد على اليد والرجل فعلنا فان قيل فانت تضع له السكين في غير موضعها الذي وضعها به قلت نعم هي أسرع على المقتص منه من الموضع الذي وضعها به من المقتص له وفي غير موضع تلف ولم تلف بها الا ما تلف الجاني عليه بمثله أو كثر منه وهكذا في الرجل والاصبع اذا قطعها من فوق الاظفلة فان قطع اصبعاً من دون الاظفلة فلا قود بحال وفيها حساب ما ذهب من الاظفلة وان قطع يدها من نصف الكعب أو رجلها كذلك فقطع معها الاصابع فان سأل القصاص من الاصابع أقصصته وان سألها من العظم الذي أصاب فوق الاصابع لم أعطه كما وصفت قبل هذا (قال الشافعي) وان شق الكعب حتى ينتهي الى المفصل فسال القصاص سألنا أهل العلم فان قالوا فقد رعى شقها كذلك أقصصناه وجعلنا ذلك كشق في رأسه وغيره وكذلك ان شقها حتى المفصل ثم قطعها من المفصل فبقى بعضها وقطع بعضها شق قود ان قدر وقطع من حيث قطع وان قطع له اصبعاً فأتت الكعب حتى سقطت كلها فسال القصاص قيل ان القصاص ان يقطع من حيث قطع أو أقل منه فاما كثر فلا فان شئت أقدنالك من الاصبع وأعطيناك أرض الكعب يرفع منها عشر من الابل وهي حصاة الاصبع والافلاك دية الكعب (قال الشافعي) ولو قطع له اصبعاً كما وصفت فسال القود منها وقد ذهبت كفه أو لم تذهب وسأل القود من ساعته أفدتنه فان ذهبت كف المجنى عليه جعلت على الجاني أربعة أخماس ديتها لاني رفعت الجس للاصبع التي أقصصتها بها فان ذهبت كف المستفاد منه ونفسه لم ارفع عنه من أرض المجنى عليه شيئاً لان الجاني ضامن ما جنى وحدث منه والمستفاد منه غير مضمون له ما حدث من القود لانه تلف بسبب الحق في القصاص (قال الشافعي) وان قطع رجل نصف كف رجل من المفصل فأتت كفت حتى سقطت الكعب كلها فسال القود قيل لاهل العلم بالقود هل يقدرون على قطع نصف كف من مفصل كف من مفصل كف لا تزيدون عليه فان قالوا نعم قلنا قطعوها من الشق الذي قطعها منه ثم دعوها وأخذنا المجنى عليه خمسة وعشرين بغير انصاف أرض الكعب مع قطع نصفها وهكذا ان قطعها حتى تبقى معلقة بجملدة أقيد منه وتركت له معلقة بجملدة فان قال المستفاد منه اقطعوها لم يمنع المتطبب قطعها على النظر له وإذا قطع رجل يدرجل فاقدناه منه ثم مات المستفاد منه قبل أن يبرأ من ذلك الجرح وشهد أنه مات من تلك الجراح وسأل ورثته القود أقدناله بالنفس لانه قاتل قاطع ألا ترى أنه لو قطع يده ورجليه فمات مكانه أو ذبحه خليئاً بين الورثة وبين أن يأتوا بمن يقطع يده ورجليه وخليئاً بهم وذبحه لان الذبح اتلاف وحى (قال) وان قطع رجل

فصلوا المغرب بأقامة ذلك العبد الأسود * أخبرنا عبد الوهاب عن يونس عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤمنون أمناء الناس على صلاتهم وذكر معها غيرها * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الأئمة ضمنا والمؤمنون أمناء نأشد الله الأئمة وغفر للمؤمنين * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة عن أبيه أن أبا سعيد الخدري قال له اني أراك تحب الفسهم والسادية فإذا كنت في غمك أو باديتك فاذا نلت بالصلاة فارفع صوتك فإنه لا يسمع مدى صوتك جن ولا انس ولا شيء الا شهدك يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر المؤمن

ذكر رجل من أصله فسأل القود قطع له ذكره من أصله (قال الشافعي) ويقاد من ذكر الرجل اذا قطع ذكر الصبي أو الشيخ الكبير أو الذي لا ياتي النساء أو ذكر الخصى ويقطع انثى الفحل اذا قطع أنثى الخصى الذي لا عيب له لأن كل ذلك طرف لصاحبه كامل ويقطع ذكر الاغلف بذكر المختن وذكر المختن بذكر الاغلف فان قطع رجل احدي اثنيه وبقيت الاخرى وسأل القود سألنا أهل العلم فان قدر واعي قطعها بلا ذهاب الاخرى أقيد منه فان قطعها بجذها فطعت بجذها وان سلها سلت منه وان قطع رجل نصف ذكر رجل وذلك (١) فنشرب ذكر القاطع فوجد أقل شبراً من نصف ذكر المقطوع أو ضعف ذكر المقطوع فسواء وأقطع له نصف ذكره كان أقل شبراً من نصف ذكره أو أكثر ان كان يستطاع قطعه بلا تلف ولا شيء له غير ذلك وهذا طرف ليس هذا كشق الجراح التي تؤخذ بشبر واحد لانها لا تقطع طرفاً وان قطع رجل أحد شقي ذكر رجل قطع منه مثل ذلك ان قدر عليه (قال الشافعي) رحمه الله وأقيد من ذكر الذي ينتشر بذكر الذي لا ينتشر ما لم يكن بذكر المقطوع ذكره نقص من شلل أو بسه ولا يكون ينقبض ولا ينبسط أو يكون الذ كرمكسوراً ان كان كسر الذ كرمكسوراً من الانتشار فاذا كان ذلك لم يقبضه ذكر صحيح واذا قطع الرجل أنف الرجل من المارن قطع أنفه من المارن وسواء كان أنف القاطع أكبر أو أصغر من أنف المقطوع لانه طرف وان قطعه من دون المارن قدر ما ذهب من أنف المقطوع ثم أخذه من أنف القاطع بقدره من الكل ان كان قدر مارن المقطوع قطع قدر نصف مارنه ولا يقدر بالشبر كما وصفت في الاطراف الذ كرمكسورة وان قطع من أحد شقي الأنف قطع من احدي شقيه كما وصفت وان قطع رجل أنف رجل من العظم فلا قود في العظم وان أراد قطعه ناله المارن وأعطينا زيادة حكومة فيما قطع من العظم (قال الشافعي) ويقطع أنف الصحيح بانف الاجذم وان ظهر بانفه قرح الجذام لم يسقط أنفه أو شيء منه وكذلك يده بيده وان ظهر فيها قرح الجذام لم تسقط أصابعها وبعضها وتقطع الاذن بالاذن وأذن الصحيح باذن الاصم لا فضل بينهما على الآخر لانهما طرفان ليس فيهما سمع وان قطع بعض الاذن قطعت منه بعض اذنه كما وصفت ان قطع نصفاً وثلاثاً قطع منه نصفاً وثلاثاً وسواء كانت أذنه أكبر أو أصغر من اذن المقطوعة اذنه لانها طرف وتقطع الاذن الصحيحة التي لا تنقبض فيها الاذن المثقوبة نقبها القرو شنف وخرية ما لم تكن الخربة قد خرمتها فان كانت الخربة قد خرمتها لم تقطع بها الاذن وقيل للآخر ان شئت قطعنا لك اذنه الى موضع خربت من قدر اذنه وأعطيناك فيما بقي العقل وان شئت فلك العقل وان كان انما قطعها وهي مخرومة لان ذلك زين عندهم كالنقب لا عيب فيه ولا جناية واذا قل رجل سن رجل قد نغر قلعت سنه فان كان المقطوعة سنه لم يشغرها فلا قود حتى يشغرها تمام طرح أسنانه ونباتها فاذا تمام ولم تنبت سنه سئل أهل العلم عن الاجل الذي اذا بلغه ولم تنبت سنه لم تنبت (٥) قبله فاذا بلغناه ولم تنبت أقدمناه منه فاذا بلغناه وقد تنبت بعضها أو لم تنبت فلا قود وله من العقل بقدر ما قصر نباتها بقدر ان كانت نبتة بالنسبة التي تليها فان كانت بلغت نصفها أخذها بعيران ونصف وان بلغت ثلثها أخذها ثلث عقل سن وان قل رجل لرجل سننا زائدة أو قطع له اصبعاً زائدة أو كانت له زعمة تحت اذنه زائدة فقطعها رجل فسأل القود فلا قود وفيها حكومة وان كان للقاطع في موضع من هذا مثله ففيه القود سألنا أن أو غير سن أو اصبع أو زعمة وهكذا لو خلقت له اصبع لها طرفان فقطع أحد الطرفين فلا قود وفيها حكومة الآن يكون له اصبع مثلها في مقامه وان قطع رجل اصبع رجل ولها طرفان أو أنملة ولها طرفان ولم يخلق للقاطع تلك الخلقة فسأل المقطوع القود فهو له زيادة حكومة الآن يكون طرفاها أشلاها فاذا هباً منفعتهما فلا قود وان كان للقاطع مثلها وليست شلاً أو قيداً لحكومة ولو كانت لاصبع القاطع طرفان وليس ذلك لاصبع المقطوع فلا قود لان اصبع القاطع كانت أكبر من اصبع المقطوع

(٤) قوله ولذلك لعل هذه اللفظة من زيادة الناسخ (٥) قوله قبله الخ في العبارة خفاء لأن من معه من تحريفاً

اذا كانت ليلة باردة ذات ريح يقول الأصلا في الرجال * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن * أخبرنا ابن عيينة عن مجمع بن يحيى أخبرني أبو أمامة بن سهل أنه سمع معاوية رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا قال المؤذن أشهد أن لا اله الا الله قال أشهد أن لا اله الا الله واذا قال أشهد أن محمداً رسول الله قال وأنا أشهد ثم سكت (أخبرنا ابن عيينة عن طلحة بن يحيى عن عيسى بن طلحة قال سمعت معاوية يحدث مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا عبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن يحيى المازني أن عيسى بن عمر أخبر عن عبد الله ابن علقمة بن وقاص قال اني لعند معاوية اذا

﴿أمر الحماكم بالقود﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى وينبغي للحاكم أن يعرف موضع رجل مأمون على القود وإذا أمر به أحضر عدلين عاقلين فأمرهما أن يتعاهدا حديده ولا يستقيدا الا وحديده حديد مسقي لئلا يعذب المستقدمه وينبغي للحاكم أن يأمر المستقدم أن يختم على حديده لئلا يحتال فيسرق فيقتل المستقدمه أو يزمنه وكذلك لا ينبغي أن يكون بحديده علة من ثلم ولا وهن فيبطي في رأس ولا وجه حتى يكون عليه عذابا وينبغي له أن يأمر العدلين إذا أقاد تحت شعر في وجهه أو رأس أن يأمر بحلاق الرأس أو موضع القود منه ثم يأخذ قياس شجرة المستفادله ويقدر رأسه ثم يضع مقياسها في موضعه من رأس الشاج ثم يعمله بسواد أو غيره ثم يأخذ المستفاد بشق ما شرط في العلامتين حتى يستوظف الشجرة يأخذانه بذلك في عرضها وعمقها وينظر فإن كان شقا واحدا يسر عليه فعل وإن كان شقة شيئا بعد شيء يسر عليه فعل وإن قيل شقة واحدة يسر عليه أجرى يده مرة واحدة فإذا خيفت زيادته أمر أن يحرقها من الطرف الذي يأخذ منه إلى موضع لا يخاف فعله فإذا قرب منهاها أبطأ يسر لئلا يزيد شيئا فإن أقاد على المستفاد منه شعر فقد أساء ولا شيء عليه وإنما أعني بذلك شعر الرأس واللحية فأما أن كان القود في جسد وكان شعر الجسد خفيفا لا يحول دون النظر فأحب إلى أن يحلقه وإن لم يفعل فلا بأس إن شاء الله تعالى وإن كان كثير حلقه (قال الشافعي) ويؤمر بالمقتص منه فيضبط لئلا يضطرب فتذهب الحديدة حيث لا يريد المقتص فإن أغفل ضبطه أو ضبطه من لا يقوى منه على الاضطراب في يديه فاضطرب والحديدة موضوعة في رأسه في موضع القود فذهبت الحديدة موضعا آخر فهو هدر لأن المقتص له لم يتعد موضع القصاص وإن ذهبها في غير موضعه بفعل المقتص منه بنفسه (قال الشافعي) وبعد المقتص فيشقى في موضع القود أو يقطع في موضعه إن كان القود قطعاً حتى يأتي على موضع القصاص فإذا كان القصاص جراحاً أقص منه في مجلس واحد جرح بعد جرح (قال الشافعي) ولو كان جرحها هو متفرقة أو جرحها من نفر باعيا منهم وكذلك لو كان القصاص قطعاً أو جراحاً وقطع ليس فيه نفس إلا أن يكون في القصاص منه شيء إذا نيل منه كثير خيف عليه التلف فيؤخذ منه ما لا يخاف عليه ويحبس حتى يبرأ ثم يؤخذ منه الباقي فإن مات قبل أن يؤخذ فعقل الباقي في ماله (قال الشافعي) وإن أصاب جراحاً أو نفساً من رجل أقبل منه في الجراح الأول فالأول في مقام ما كانت وإن كانت مما يتخوف به التلف أخذت ثم أقيد فإن مات قبل القود فقد أتى على نفسه ولا حق لورثة المستفادله في ماله لأنه أتى على نفسه ولو كانت الجراح لرجل والنفس لآخر بدئ بالجراح فأقص منها كما وصفت من الجراح إذا كانت لا نفس معها يؤخذ في مقام واحد ما ليس فيه تلف حاضر ويحبس حتى يبرأ ثم يؤخذ الباقي إذا كان الباقي ليس فيه تلف فإن مات فقد قيل يضمن أرض ما بقي من الجراح والنفس (قال الشافعي) وإن لم يكن في الجراح تلف أخذت كلها ثم دفع إلى أولياء المقتول فقتلوه إن شاءوا (قال) ولودفع إلى أولياء المقتول فقتلوه ضمن الجراح في ماله ولا يبطل عنه القتل جراح من يقتله (قال الشافعي) ولو كان جراحاً لا نفس فيها لرجل فاقص من جرح منها فمات ضمن الجراح الميت ما بقي من أرض الجراح التي لم يقص منه فيها وإن اجتمعت على رجل حد وحدث بكر في الزنا وحدث في القذف وحدث في سرقة يقطع فيها ويطبق يقطع فيه أو يقتل ويقتل رجل بدئ بحق الأتيمين فيما ليس فيه قتل ثم حرق الله تبارك وتعالى فيما لا نفس فيه ثم كان القتل من ورثتها يحد أولاً في القذف ثم حبس فإذا برأ أحد في الزنا ثم حبس حتى يبرأ ثم قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى من خلاف وكانت يده اليمنى للسرقة وقطع الطريق معا ورجله لقطع الطريق مع يده ثم قتل قوداً أو برده فإن مات في الحد الأول أو الذي بعده أو قتل بحد سقطت عنه الحدود التي لله عز وجل كلها وإن كان قاتلاً لرجل فمات قبل يقتل قوداً كان عليه دية النفس وكذلك إن كان جراحاً لم يسقط أرض الجرح لأنه يملك بالجرح والنفس مال ولا يملك بحد القذف ولا حد السرقة مال بحال (قال الشافعي) وإن قتله

أذن مؤذنه فقال معاوية كما قال مؤذنه حتى إذا قال حي على الصلاة قال لا مول ولا قوة إلا بالله ولما قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال بعد ذلك ما قال المؤذن ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك * أخبرنا سعيد ابن سالم عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي بن الحنفية عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن علي بن يحيى ابن خلاد عن أبيه عن جده رفاعة بن مالك أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليستوضأ كما أمره الله ثم ليكبر فإن كان معه شيء من القرآن قرأ به وإن لم يكن معه شيء من القرآن فليحمد الله وليكبر ثم ليكبر حتى يطمئن راكعاً ثم ليقيم

الامام لولي الدم أو ردة فقد أساء وتبطل عنه الحدود التي لله عز وجل لانه ميت ولا مال فيها (قال الشافعي)
 وانما حددته بالحدود كلها لانه ليس منها واحد الا واجب عليه ما مور بأخذه فلا يجوز والله أعلم أن أعطل
 ما موراه لما مور به أعظم ولا أصغر منه وأنا أجد السبيل الى أخذه كما تكون عليه الحقوق للآدميين فلا
 يجوز الا أن تؤخذ منه كلها اذا قدر على أخذها وإذا كان المستقدم منه مريضاً ولا نفس عليه لم يقتص
 منه فيما دون النفس حتى يبرأ فإذا برأ اقتص منه وكذلك كل حد وجب عليه لله عز وجل أو أوجب الله
 للآدميين فإن كانت على المريض نفس قتل مريضاً أو صحيحاً وإن كان جرح فأت الجروح من الجرح
 أقيده منه من الجرح والنفس معافي مقام واحد لا في أنماؤه وأخره فيما دون النفس لثلاثت بالحدود مع المرض
 وإذا كنت أقيده بالقتل لم أؤخره بالمرض وهكذا اذا كان القود في بلاد باردة وساعة باردة وبلاد حارة وساعة حارة
 فإذا كان ما دون النفس أخر حتى يذهب حد البرد وحد الحر ويقتص منه في الحال التي ليست بحال تلف
 ولا شديدة المباشرة لما سواها من الاحوال وكان حكم الحر والبرد حكم مرضه يقتص منه في النفس ولا يقتص
 منه فيما دونها والمرأة والرجل في هذا سواء الا أن تكون المرأة حاملاً فلا يقتص منها ولا تحدد حتى تضع
 حملها (قال الشافعي) وإن كان القصاص على رجل في جميع أصابع كفه أو بعضها فقال أقطع يدي ورضي
 بذلك المقتص له قيل لا يقطع الا من حيث قطع ولا أقبل في هذا اجتماعاً عليه لانه عدوان وإذا قطع الرجل
 يد الرجل الشلاء ويد القاطع صحيحة فتراضياً بأن يقتص من القاطع فيقطع يده الصحيحة لم أقطع يده الصحيحة
 برضاه ورضاه صاحبه وجعلت عليه حكومة وإذا كانت يد المقتوع الأولى صحيحة ويد القاطع هي الشلاء
 ففني يد المقتوع الارش لنقص يد القاطع عنها فإن رضى المقتص له بأن يقطع ولم يرض ذلك القاطع سألت
 أهل العلم بالقطع فإن قالوا ان اليد الشلاء اذا قطعت كانت أقرب من التلف على من قطعت منه من يد
 الصحيح لو قطعت لم أقطعها بحال وإن قالوا ليس فيها من التلف الا ما في يد الصحيح قطعها ولم ألتفت الى مشقة
 القطع على المستقدم منه ولا المستقاده اذا كان يقدر على أن يؤتي بالقطع لا يراعه عليه (قال الشافعي) ولو
 رضى الأشل أن يقطع لم ألتفت الى رضاه وكان رضاه وسخطه في ذلك سواء وهذا هكذا في الاصابع والرجل
 وغيرهما مما يشل وإذا قطع الأشل يد الصحيح فسأل الصحيح القود وأرش فضل ما بين اليدين قيل ان شئت
 اقتص لك وإذا اخترت القصاص فلا أرش وإن شئت فلك الارش ولا قصاص وانما يكون له أرش وقصاص
 اذا كان القطع على أطراف تعدد فقطع بعضها وبقي بعض كان يقطع ثلاثة أصابع فوجد له اصبعين ولا
 يحده ثلاثة فنقطع اصبعين ونجعل في الثلاثة الارش وإن كانت الثلاثة شلاً فسأل أن يقطع ويأخذ له فضل
 ما بينهما لم يكن ذلك له وقطعت له ان شاء أو أخذ له الارش (قال الشافعي) ولا يصلب المقتص منه في
 القتل ولا المقتول في الزنا ولا الردة بحال لا يصلب أحد أحد الا قاطع الطريق الذي أخذ المال وقتل فانه
 يقتل ثم يصلب ثلاثاً ثم ينزل ويصلب عليهم كلهم الا المرتد فإنه لا يصلب على كافر وإذا وجب على رجل قصاص
 في نفس اقتص منه مريضاً وفي الحر الشديد والبرد الشديد وكذلك كل ما وجب عليه يأتي على نفسه وإذا
 كان الذي يجب عليه جراحاً لا يأتي على النفس لم يؤخذ ذلك منه مريضاً ولا في حر شديد وبرد شديد وجب
 حتى تذهب تلك الحال ثم يؤخذ منه ولا يؤخذ من الجبلي حتى تضع جملها في حال وإذا وجب عليه رجم بينة
 أخذ في الحر والبرد وأخذ وهو مريض وإن وجب عليه باعترا ف لم يؤخذ مريضاً ولا في حر ولا برد لانه متى رجع
 قبل الرجم وبعده تركته
 (زيادة الجناية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا شج الرجل الرجل موضحة عمد افتأكت الموضحة
 حتى صارت منقولة أو قطع اصبعه فتأكت الكف حتى ذهبت الكف فسأل القود قيل ان شئت
 أقدنالك من الموضحة وأعطيناك ما بين المنقلة والموضحة من أرش فأما المنقلة فلا قود فيها بحال وقيل ان شئت
 أقدنالك من الاصبع وأعطيناك أربعة أنجاس اليد وان شئت فلك أرش اليد ولا قود في شيء لان الضارب لم

حتى يطمئن قائماً ثم
 يسجد حتى يطمئن
 ساجداً ثم يرفع رأسه
 فليجلس حتى يطمئن
 جالساً فنقص من
 هذا فانما ينقص من
 صلاته * أخبرنا ابراهيم
 ابن محمد قال أخبرني محمد
 ابن عجلان عن علي بن
 يحيى بن خلاد عن رفاعه
 ابن رافع قال جاء رجل
 يصلي في المسجد فترى
 من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثم جاء فسلم
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال له النبي صلى
 الله عليه وسلم أعد
 صلاتك فانك لم تصل
 فقام فصلى كنعو
 ما صلى فقال له النبي صلى
 الله عليه وسلم أعد
 صلاتك فانك لم تصل
 فقال علي يا رسول الله
 كيف أصلي قال
 اذا توجهت الى القبلة
 فكبر ثم اقرأ بأم القرآن
 وما شاء الله ان تقرأ فاذا
 ركعت فاجعل راحتيك
 على ركبتيك وممكن
 ركوعك وأمدد ظهرك
 واذا رفعت فاقم صلبك
 وارفع رأسك حتى ترجع
 العظام الى مفاصلها

فإذا سجدت فكس
السجود فإذا رفعت
فاجلس على خذلق
اليسرى ثم اصنع
ذلك في كل ركعة
وسجدة حتى تطمئن
* أخبرنا سفيان عن
الزهري عن سالم عن
أبيه قال رأيت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة رفع يديه
حتى يحاذي منكبيه
وإذا أراد أن يركع
وبعد ما رفع ولا
يرفع بين السجدتين
* أخبرنا مسلم بن
خالد وعبد المجيد
وغیرهما عن ابن جريج
عن موسى بن عقبة
عن عبد الله بن الفضل
عن الأعرج عن عبيد الله
ابن أبي رافع عن
علي بن أبي طالب رضي
الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
بعضهم كان إذا ابتدأ
وقال غيره منهم كان
إذا افتتح الصلاة قال
وجه وجهي للذي
فطر السموات والأرض
حنفا وما أنا من
المشركين إن صلاتي
ونسكي ومحياي ومماتي

يجزى بقطع الكف وإن كانت ذهب بجنايته وإنما يقطع له أو يشق له ماشق وقطع وأرشد هذا كله في مال
الجاني حالادون عاقلته لأنه كان بسبب جنايته وإذا أنكر الشايع وقاطع الأصبع والكف أن يكون تأكلها
من جنايته فالقول قول الجاني حتى يأتي المجني عليه من يشهد أن الشجة والكف لم تنزل مريضته من جناية
الجاني لم تترأ حتى ذهبت فإذا جاء بها قبلت بينته وحكمت أن تأكلها من جنايته ما لم تترأ الجناية ولو أن البينة
قالت برأت الجراحه وأجلبت (١) ثم انتقضت فذهبت الكف أو زادت الشجة فقال الجاني انتقضت أن
المجني عليه نكأها أو أن غيره أحدث عليها جناية كان القول قول الجاني في أن تسقط الزيادة إلا أن تثبت
البينة أنها انتقضت من غير أن ينكأها المجني عليه أو يحدث عليها غيره جناية من قبل أن البينة شهدت أن
الجناية قد ذهبت وإن قالوا انتقضت وقد يكون منها ومن غيرها يحدث عليها (قال الربيع) قلت أنا وأبو
يعقوب وإذا قطعت البينة أنها انتقضت من جنايته الأولى كان على الجاني تأكلها حتى يأتي بالبينة
أن ذلك الانتقاض من غير جنايته

(دواء الجرح) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جرح الرجل الرجل بشق لا يقطع طرفا ينبغي الوالي
أن يقيس الجرح بنفسه وللجروح أن يداويه بما يرى أنه ينفعه باذن الله تعالى فإذا داواه بما يرى من أهل
العلم بالدواء الذي يداويه به أنه لا يأكل اللحم الحى فتأكل الجرح فالجرح ضامن لأرشد تأكله لأنه بسبب
جنايته ولو قال الجراح داواه بما يأكل اللحم الحى وأنكر الجرح ذلك كان القول قول الجرح وعلى
الجراح البينة بما دعاؤه ولو داواه بما يأكل اللحم لم يضمن الجاني لأرشد الجرح الذي أصابه منه وجعلت
الزيادة مما داواه

(جناية الجرح على نفسه) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو قطع من لحمه شيئا فإن كان قطع لحما
فذلك دواء والجراح ضامن بعد ما زادت الجراح وإن كان قطع ميتا وحيا لم يضمن الجراح الجرح
نفسه وإذا قلت الجراح ضامن للزيادة في الجراح فإن مات منها الجرح فعلى الجراح القود عدا إلا أن
تشاء ورثته الدية فتكون في ماله وعلى عاقلته الدية أن كانت خطأ وإذا قلت ليس الجراح بضامن
للزيادة فإن الجرح جعلت على الجراح نصف دية ولم أجعل له في النفس قودا وإن كانت عدا جعلته
شيثا من جناية الجاني وجناية المجني على نفسه أبطلت جنايته على نفسه وضمنت الجاني جنايته عليه وهكذا
لو كان في طرف فإن كان الكف فتأكلت فسقطت أصابعها أو الكف كلها فالجاني ضامن لزيادتها في
ماله إن كانت عدا وإن قطع المجني عليه الكف أو الأصابع لم يضمن الجاني مما قطع المجني عليه شيئا إلا
أن تقوم البينة بان المقطوع كان ميتا فيضمن أرشها فإن لم تثبت البينة أنه كان ميتا أو قالت كان حيا وكان
خيراله أن يقطع فقطعه لم يضمنه الجاني وكذلك لو أصاب المجني عليه منه أكلة وكان خيراله أن يقطع
الكف لئلا تمشي الأكلة في جسده فقطعها والأطراف حية لم يضمن الجاني شأ من قطع المجني عليه فإن مات
جعلت على الجاني نصف دية لأن ظاهره أنه مات من جناية الجاني وجناية المجني عليه على نفسه وإذا
داوى المجني عليه جراحه بسم فأت فعل الجاني نصف أرشد المجني عليه لأنه مات من السم والجناية فإن
كان السم يوحى مكانه كما لو حى الذبح فالسم قاتل وعلى الجاني أرشد الجرح فقط وإن كان السم مما يقتل
ولا يقتل فالجناية من السم والجراح وعليه نصف الدية وإن كان داوى جرحه بشي لا يعرف فالقول قول
المجني عليه أنه شيء لا يضر مع يمينه وقول ورثته بعده والجاني ضامن لما حدث في الجناية ولو أن رجلا جرح
رجلا رجحا فخطأ الجرح عليه الجرح ليلتم فإن كانت الخياطة في جلد حى فالجراح ضامن للجرح وإن مات
الجرح بعد الخياطة فعلى الجراح نصف الدية وأجعل الجناية من جرح الجاني وخياطة الجرح لأن
الخياطة نقب في جلد حى وإن كانت الخياطة في جلد ميت فالدية كلها على الجراح ولا يعلم موت الجلد ولا اللحم
(١) قوله وأجلبت في اللسان أن الجلبة بالضم القشرة التي تعلو الجرح عند البرء يقال جلب الجرح وأجلب أي
علته تلك القشرة كتبه معصمه

الاباقر الجاني أوبينة تقوم المعنى عليه من أهل العلم لان الظاهر أن ذلك حتى يعلم موته ولولم يزد الجرح
على أن ربط الجرح رباطا بلا خياطة ولا حيم بينه بدمه أو بدواء لا ياكل اللحم الحي وليس بسم فوات المجنى
عليه كان الجاني ضامنا لجميع النفس لان المجنى عليه لم يحدث فيها جناية انما أحدث فيها منفعة وغير
ضرر (قال الشافعي) ولو أن المجنى عليه كوى الجرح كان كيه آياه تكميدا بصوف أو ما أشبهه مما يقول
أهل العلم أن هذا ينفع ولا يضر من بلغ هذا أو أكثر منه ضمن الجراح الجناية وما زاد فيها وإن كان بلغ
كيها أن أحرق معها محججا أو قيل قد كواها كبا ينفع مرة ويضر أخرى (١) أو يدخل بدخله بحال فهو
جان على نفسه كما وصفت في الباب قبله يسقط نصف النفس بجنايته على نفسه ويلزم الجاني نصفها إن
صارت الجناية نفسا

(من يلي القصاص) قال الشافعي وإذا قطع الرجل أو جرح فسأل أن يحل بينه وبين أن يقتل نفسه
لم يحل وذلك وكذلك لا يحل وذلك ولله ولا عدو له مقتص منه ولا يقتص الا عالم بالقصاص عدل فيه ويكفي
فيه الواحد لانه لا يقتص الا انسان ويا امر الواحد من يعينه ولا يستعين بظنين على المقتص منه بحال وعلى
السلطان أن يرزق من يأخذ القصاص ويقيم الحدود في السرقة وغيرهما من سهم النبي صلى الله عليه وسلم
من الخس كيرزق الحكام ولا يكاف ذلك الناس فإن لم يفعل الحاكم فاجر المقتص على المقتص منه لان
عليه أن يعطي كل حق وجب عليه ولا يكمل اعطاؤه آياه الا بان يسقط المؤنة عن أخذه كما يكون عليه أن يعطي
أجر الكيال للخطئة والوزان للدنانير وهكذا كل قصاص دون النفس يليه غير المقتص له ووليّه وإذا قتل رجل
رجلا فسأل أو لياؤه أن يمكن من القاتل يضرب عنقه أمكن منه وينبغي للامام أن يتحققا أمر من ينظر إلى
سيفه فإن كان صارما ولا أمره أن يأخذ سيفا صارما لثلاثين ضربة ثم يدعه وضربه فإن ضربه فقتله
فقد أتى على القود وان ضربه على كتفيه أو في رأسه منعه العودة وأخلفه ما عد ذلك فإن لم يخلف على ذلك
عاقبه وإن حلف تركه ولا ارض فيها أو أمره بضرب عنقه بامر الولي وجبر الولي على ذلك إلا أن يعفو وإن كان
القاتل ضرب المقتول ضربات في عنقه تركه يضربه حتى يبلغ عدد الضربات فإن مات والا بامر غيره بقتله
وإذا أمر الامام الرجل غير الظنين على المستقادم أن يقتله فضره ضربات فلم يقتله أعاد الضرب حتى يأتي
على نفسه وينبغي أن يأمر بسف أصرم من سيفه ويأمر رجلا أضرب منه ليوحيه فإن كان القاتل قطع
يدى المقتول أو رجليه أو شجيه أو أذنيه ثم قتله أو نال منه ما يشبه ذلك فسأل الولي أن يصنع ذلك به ولينام
يحسن تلك الجراح كلها كما نولى الجراح دون النفس فإن مات والا بامر المقتص لا يلي الولي الا قتلة
وحية من ضرب عنق أو ذبح إن كان القاتل ذبحه أو خنقه أو ما أشبهه من الميتات الوحية فإذا بلغ من خنقه
بقدر ما مات الاول ولم يمت منعناه الخنق وأمرناه بضرب عنقه ولو كان القاتل ضرب وسط المقتول ضربة
قائمه خلتين بينه وبين أن يضربه حيث يضربه فإن آياه والا أمرناه أن يضرب عنقه ولو كان لم يمت
الا بضربات خلتين بينه وبين عدد ضربات فإن لم يمت قتلناه بايسر القتلين ضربة تبين ما بقي منه أو ضربة عنق

(خطأ المقتص)

قال الشافعي رحمه الله وإذا أمر المقتص أن يقتل فوضع الحديد في موضع القصاص ثم جرحا جرحا
فزا على قدر القصاص سئل أهل العلم فإن قالوا قد يخطأ بمثل هذا سئل فإن قال أخطأت أحلف
ولا قصاص عليه وعقل ذلك عنه عاقته وإن قالوا لا يخطأ بمثل هذا فالمستقادم منه القصاص بقدر الزيادة
الا أن يشاء منه الارش فيأخذ من ماله وكذلك إن قالوا قد يخطأ بمثل هذا وقيل للمقتص احلف لقد أخطأت به
فإن أقر أقص منه أو أخذ من ماله الارش وإن لم يقر ونكل قيل للمعنى عليه احلف لقد عدت أن حلف فله القود

(١) قوله أو يدخل بدخله كذا في النسخ وانظر حرجه كنه معجمه

لله رب العالمين لا شريك
له وبذلك أمرت قال
أكثرهم وأنا أول المسلمين
وشككت أن يكون قال
أحدكم وأنا من المسلمين
ألهم أنت الملك لا اله
الا أنت سبحانه
وبحمدك أنت ربى وأنا
عبدك ظلمت نفسي
واعترفت بذنبي فأغفر
لى ذنوبى جميعا لا يغفر
الذنوب الا أنت وأهدنى
لأحسن الاخلاق
لا يهدى لأحسنها
الا أنت وأصرف عن
سينها لا يصرف عنى
سينها الا أنت ليس
وسعديك والخير
بيديك والشر ليس
بلك والمهدى منى
هديت أنا بك واليك
لا متجأ منك الا اليك
تباركت وتعاليت
أستغفر لك وأتوب
اليك * أخبرنا ابراهيم
ابن محمد عن ربيعة بن
عثمان عن صالح بن
أبي صالح أنه سمع
أما هريرة وهو يوم
الثلاث رافعا صوته
ربنا انا نعوذ بك من
الشیطان الرجيم فى
المكتوبة واذا فرغ من

وان فكل فلاشي له حتى يحلف فيستفيد أو يأخذ المال وهكذا اذا وضع الحديد في موضع غير موضع القود
لا يختلف فيه الجواب فيما أمكن أن يكون خطأ وما لم يمكن واذا وضع الحديد في غير موضعها أعدته حتى
يضعها في موضعها حتى يستفيد الجني عليه الاول ولا يتخذ الا مينا لخطئه وعنده فاذا كان القصاص على
عين فاخطأ المقتص فقطع بسارا أو كان على اصبع فاخطأ فقطع غيرها فان كان يخطأ بمثل هذا درى عنه
الحذ وكان العقل على عاقلة (قال الربيع) وفيه قول آخر أن ذلك عليه في ماله ولا تحمله العاقلة لانه عمد
أن يقطع يده ولكنك ادرا ناعنه القود لظنه انها البدن التي وجب فيها القصاص فاما قطعه اياها فعمد (قال
الشافعي) واذا كان لا يخطأ به اقتص منه واذا برأت جراحته التي أخطأ بها المقتص اقتص الاول ولو قال
المقتص المقتص منه أخرج بسارك فقطعها وأقر أنه عمد اخراج بساره وقد علم أن القصاص على عينه وان
المقتص أمره باخراج عينه فلا عقل ولا قود على المقتص واذا برأت اقتص منه البني وان قال أخرجه ماله ولم أعلم
أنه قال أخرج عينك ولا أن القصاص على البني أو رأيت اني اذا أخرجه فاقصص منها سقط القصاص عني
أحلف على ذلك ولزمت دية يده المقتص ولا قود ولا عقوبة عليه وانما يسقط العقل والقود اذا أقر المقتص
منه أنه دلسها وهو يعلم أن القود على غيرها ولو كان المقتص منه في هذه الاحوال كلها مغلوبا على عقله
فاخطأ المقتص فان كان مما يخطأ بمثله فعلى عاقلة وان كان مما لا يخطأ بمثله فعليه القود الا اذا أفاق الذي
نال ذلك منه وسواء اذا كان المقتص منه مغلوبا على عقله أو دلس له أو لم يدلس لانه لا أمر له في نفسه
واذا أمر أبو الصبي أو سيد المملوك الختان بختنهما ففعل فافلا عقل ولا قود ولا كفارة على الختان وان
ختنهما بغير أمر أبي الصبي أو أمر الحاكم ولا سيد المملوك وما نافع عليه الكفارة وعلى عاقلة دية الصبي وقيمة العبد
ولو كان حين أمره أن يختنهما أخطأ فقطع طرف الحشفة وذلك مما يخطئ بمثله فلا قصاص وعليه من
دية الصبي وقيمة العبد بحساب ما بقي ويضمن ذلك العاقلة ولو قطع الذك من أصله وذلك لا يخطأ بمثله حبس
حتى يبلغ الصبي فيكون له القود وأخذ الدية أو يموت فيكون لوارثه القصاص أو الدية تامة ولو كانت واحدة
منهما كسنة في طرف من أطرافه فامر أبو الصبي وسيد العبد بقطع الطرف وليس مثلها يتلف فتلف فلا
عقل ولا قود ولا كفارة وان أمره بقطع رأس الصبي فقطعه أو ووسط الصبي فقطعه أو بقطع حلقومه فقطعه
عوقب الاب على ذلك وعلى القاطع القود اذا مات منه الصبي واذا أمره بذلك في مملوكه ففعله فأت المملوك
فعلى القاطع عتق رقبة ولا قود عليه (قال الربيع) ليس على قاطع مملوك قيمة لان سيده الذي أمره واذا أمره
بذلك في دابة له ففعله فلا قيمة عليه لانه أتلفها بامر مالكها (قال الربيع) والعبد عندى في هذا مثل الدابة هو
مال (قال الشافعي) ولو جاء رجل بصبي ليس بابنه ولا بمملوكه وليس له بولي الى ختان أو طيب فقال اختن هذا
أو بظ هذا الجرح له أو أقطع هذا الطرف له من قرحة به فتلف كان على عاقلة الطبيب والختان دية وعليه رقبة
ولا يرجع عاقلة على الأمر بشئ وهو كمن أمر رجلا بقتل (قال الشافعي) وكل قصاص وجب لصبي أو مغلوب
على عقله فليس لابي واحد منهما ولا وليه من كان أخذ القصاص ولا عفوه ويحبس الجاني حتى يبلغ الصبي أو
يفيق المعتوه فيقتصا ويدعأ ويموت فتقوم ورثتهما مقامهما (قال الربيع) قال أبو يعقوب ولو أمر رجل رجلا أن
يفعل رجل حرام مغلوب على عقله فعلا الاغلب منه انه لا يتلف به ففعله فتلف ضمن عاقلة الفاعل
دون الآخر ولا يرجع عليه بشئ لانه كان له أن يمتنع منه (قال الشافعي) ولو كان قال له هذا ابني أو غلامي فافعل
به كذا وكذا ففعل به فتلف ضمن عاقلة الفاعل دية الحرق وقيمة العبد وعليه كفارة في ماله (قال الربيع) قال
أبو يعقوب وان كان ابنه أو غلامه فليس عليه في علامة شئ الا الكفارة اذا فعل به ما لا يجوز للسيد فعله به
وأما ابنه فان كان صغيرا أو كبيرا معتوها ففعل به بامر أبيه ما فيه منفعة لهما فلا شئ عليه وان كان فعل
بهما ما ليس فيه منفعة فعليه الكفارة وعلى عاقلة الدية وان كان الابن الكبير يعقل الامتناع فلا عقل
ولا قود ولا كفارة الا أن يفعل به ما لا يجوز لابن ان يفعله بنفسه فتكون عليه الكفارة (قال الشافعي)

أم القرآن * أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن محمود بن الربيع عن
عبادة بن الصامت رضي
الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
قال لاصلاة لمن لم يقرأ
فيها بغصة الكتاب
* أخبرنا سفيان عن
العلامة عبد الرحمن
عن أبيه عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال كل صلاة لم يقرأ
فيها بأم الكتاب فهي
خداج فهي خداج
* أخبرنا سفيان عن
أبوب عن قتادة عن أنس
رضي الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم
وأبو بكر وعمر وعثمان
يفتحون القراءة بالحمد
لله رب العالمين * أخبرنا
عبد المجيد عن ابن جريج
قال أخبرني أبي عن سعيد بن
جبير ولقد أتيناك سبعا
من المشايخ والقرآن
العظيم قال هي أم
القرآن قال أبي وقرأها
على سعيد بن جبير حتى
ختمها ثم قال بسم الله
الرحمن الرحيم الآية

وان جاءه بداية فقال له شق ودجها أو شق بطنها وعلجها ففعل فتلفت ضمن قيمتها ان لم تكن إلا مرولا
يضمن ان كانت للمروا (قال الشافعي) واذا امر الحاكم ولي الدم أن يقتص من رجل في قتل فقطع يده
أو يديه ورجليه وفقاً عينه وجرحه ثم قتله أو لم يقتله عاقبه الحاكم ولا عقل ولا قود ولا كفارة لان النفس
كلها كانت مباحة له ولا ينبغي للامام أن يكتنه من القصاص الا ويحضره عدلان أو أكثر يعنه من أن
يتعدى في القصاص واذا أمكنه أن يقتص فيمادون النفس فقد أخطأ الحاكم وان اقتص فقد مضى
القصاص ولا شيء على المقتص وان أمكنه أن يقتص من يسرى يديه فقطع ينهاها وأسكنه من أن يشجه في
رأسه موضحة فشجه منقلبه أو شجه في غير الموضع الذي شجه فيه فادعى الخطأ كما كان من ذلك مما يخطأ بمثله
أحلف عليه وغرم أرشه وان مات منه ضمن دية وان برأ منه غرم أرش ما نال منه وكان عليه القصاص فيما
نال من الجني عليه ولم يبطل قصاص الجني عليه بأن يتعدى في الاقتصاص على الجاني وان كان ذلك لا يخطأ
بمثله أو أقر فيما يخطأ بمثله أنه عمد فيها ما ليس له اقتص منه مما فيه القصاص الا أن يشاء الذي نال ذلك منه أن
يأخذ منه العقل واذا عد الرجل على الرجل فقتله ثم أقام عليه البيعة أنه قتل ابنه وهو ولي ابنه لا وارث له
غيره أو قطع يده اليمنى فأقام عليه البيعة أنه قطع يده اليمنى فلا عقل ولا قود عليه ويعزب بأخذه حقه لنفسه

(ما يكون به القصاص)

(قال الشافعي) رحمه الله وما قلت أني اقتص به من القاتل اذا صنع به المقتول فلولاه المقتول أن يفعلوا بالقاتل
مثله وذلك مثل أن يشدخ رأسه بصخرة فيخلى بين ولي المقتول وبين صخرة مثلها ويصر له القاتل حتى يضربه
بها عدد ما ضربه القاتل ان كانت ضربة فلا يزبد عليها وان كانت اثنتين فاثنتين وكذلك ان كان أكثر فاذا
بلغ ولي المقتول عدد الضرب الذي ناله القاتل من المقتول فلم يمت خلى بينه وبين أن يضرب عنقه بالسيف ولم
يزرك وضربه بمثل ما ضربه به ان لم يكن له سيف وذلك أن القصاص بغير السيف انما يكون بمثل العدد فاذا
جاوز العدد كان تعدياً من جهة أنه ليس من سنة القتل وانما أمكنته من قتله بالسيف لانه كانت له افاته نفسه
مع ما ناله به من ضرب فاذا لم تقت نفسه بعدد الضرب أقتها بالسيف الذي هو أوحى القتل وهكذا اذا كان
قتله بخشبة ثقيلة أو ضربة شديدة على رأسه وما أشبه هذا من الدامغ أو الشادخ أمكنت منه ولي القاتل فان
كان الضرب بعضاً خفيفة أو سباط ردها حتى تأتي على نفسه لم أمكن منه ولي القاتل لان الضربة بالخفيف
تكون أشد من الضربة بالثقل وليس هذه ميسرة وحية في الظاهر وقلت لولي القاتل ان شئت أن تأمر من يرفق
به فيقال له تحتر مثل ضربه حتى تعلم ان قد جئت بمثل ضربه وأخف حتى تبلغ العدد فان مات والا خليت
وضرب عنقه بالسيف وان كان يربطه ثم ألقاه في نار أحيته نار كالك النار لا أكثر منها وخلى ولي القاتل
بين يربطه بذلك الرباط والقائه في النار قدر المدة التي مات فيها الملقى فان مات والا أخرج منها وخلى ولي القاتل
فوضرب عنقه وهكذا اذا ربطه وألقاه في ماء فغرقه أو ربط برجله رجا فغرقه خلى بين ولي القاتل وبينه فألقاه
في ماء قدر ذلك الوقت فان مات والا أخرج فوضرب عنقه وان ألقاه في مهواة خلى بينه وبين ولي القاتل فألقاه
في المهواة بعينها أو في مثلها في البعد وشدة الارض لافي أرض أشد منها فان مات والا ضربت عنقه (قال
الشافعي) فان كان خنقه بمجل حتى قتله خلى بين ولي القاتل وخنقه بمثل ذلك الجسل حتى يقتله اذا كان
ما صنع به من القتل الموحى خليت بين ولي القاتل وبينه واذا كان مما يتناول به التلف لم أدخل بينه وبينه وقتلته
بأوحى الميتة عليه واذا كان قطع يديه ورجليه من المفصل أو جرحه جائفة أو موضحة أو غير ذلك من الجراح لم
يقتص منه ولي القاتل لان هذا مما لا يكون تلفاً وحياً وخلى بين من يقطع الايدي والارجل ان أراد ذلك
ولي القاتل فقطع يديه ورجليه ومن يقتص من الجراح فاقص منه في الجراح فان مات مكانه والا خلى بين
ولي القاتل وضرب عنقه وان كان القاتل ضرب وسط المقتول بسيف ضربة فأبانه باثنين خلى بين ولي المقتول

السابعة قال سعد
قرأها على ابن عباس كما
قرأتها عليك ثم قال
بسم الله الرحمن الرحيم
الآية السابعة قال ابن
عباس فذكرها لكم
فما أخرجها لاحد قبلكم
* أخبرنا ابراهيم بن محمد
حدثني صالح مولى
التوامة أن أبا هريرة
رضي الله عنه كان يفتح
الصلاة بيسم الله الرحمن
الرحيم * أخبرنا عبد
الحجيد عن ابن جريج
أخبرني عبد الله بن عثمان
ابن خثيم أن أبا بكر بن
حفص بن عمر أخبره
أن أنس بن مالك رضي
الله عنه قال صلى معاوية
بالمدينة صلاة فجر فيها
بالقراءة فقرأ بسم الله
الرحمن الرحيم لام
القرآن ولم يقرأ بها
للسورة التي بعدها حتى
قضى تلك القراءة ولم
يكبر حين يهوى حتى
قضى تلك الصلاة فلما
سلم ناداه من سمع ذلك
من المهاجرين من كل
مكان يا معاوية أسرفت
الصلاة أم نسيت فلما
صلى بعد ذلك قرأ بسم

الله الرحمن الرحيم للسورة
التي بعد أم القرآن
وكبرحين يهوى ساجدا
* أخبرنا إبراهيم بن
محمد حدثني عبد الله بن
عثمان بن خثيم عن
اسماعيل بن عيسى بن
رفاعة عن أبيه أن
معاوية قدم المدينة
فصلى بهم ولم يقرأ بسم
الله الرحمن الرحيم ولم
يكبر إذا خفض وإذا رفع
فتأداه المهاجرون حين
سلم والانصار أي معاوية
سرق صلاتك أين
بسم الله الرحمن الرحيم
وأين التكبير إذا خفضت
وأذا رفعت فصلى بهم
صلاة أخرى فقال ذلك
فيها الذي عابوا عليه
* أخبرنا يحيى بن سليم
عن عبد الله بن عثمان
ابن خثيم عن اسمعيل بن
عيسى بن رفاعة عن
أبيه عن معاوية
والمهاجرين والانصار
مثله أو مثل معناه
لا يخالفه وأحسب هذا
الاسناد أحفظ من
الاسناد الأول * أخبرنا
مسلم وعبد المجيد عن
ابن جريج عن نافع عن
ابن عمر رضي الله عنهما
أنه كان لا يدع بسم الله
الرحمن الرحيم لام القرآن

وبين أن يضربه ضربة بسيف فإن كان القاتل بدأها من قبل البطن خلى ولما القتل فبدأها من قبل البطن
فإن أبانه والأمر بضرب عنقه (قال الشافعي) وما خلى بين ولي المقتول وبينه من هذا الضرب فضرِب
في موضع غيره منع الضرب فيما يستقبل وأمر غيره ممن يؤمن عليه به وسواء كان ذلك في ضرب عنقه
أو وسطه أو غيره كان أمر بأن يضرب عنقه فضرِب كتفيه أو ضرب رأسه فوق عنقه ليطول الموت عليه فإذا
قطع الرجل يدي الرجل ورجليه وجنى عليه جناية فمات من تلك الجنايات أو بعضها فلا ولياً له الخيارات
القصاص أو الدية فإن اختار والدية وسألو أن يعطوا أرش الجراحات كلها والنفس أو أرش الجراحات دون
النفس لم يكن ذلك لهم وكانت لهم دية واحدة تكون الجراحات ساقطة بالنفس إذا كانت النفس من الجراحات
أو بعضها وهكذا الوجنى عليه رجلان أو ثلاثة فلم تلتئم الجراحة حتى مات فاختار والدية كانت لهم دية واحدة
ولو برأ في المسئلتين معا أو كان غير ضمن من الجراح ثم مات قبل تلتئم الجراح أو بعد التئامها فسأل ورثته
القصاص من الجراح أو أرشها كلها أخذ الجاني بالقصاص أو أرشها كلها وإن كانت ديات كثيرة لانه لم تصر
نفسا وانما هي جراح ولو اختلف الجاني وورثته المجنى عليه فقال الجاني مات منها وقال ورثته المجنى عليه لم يمت
منها كان القول قول ورثته المجنى عليه مع أيما نهم وعلى الجاني البيعة بأنه لم يزل منها ضامنا حتى مات أو ما أشبه ذلك
مما ثبت موته منها ووقطع رجل يده وآخر رجله وجرحه آخر ثم مات فقال ورثته برأ من جراح أحدهم ومات
من جراح الآخر فإن صدقهم الجانيون فالقول ما قالوا وعلى الذي مات من جراحه القصاص في النفس أو
الارش وعلى الذي برأت جراحته القصاص من الجراح أو دية الجراح وإن صدقهم الذي قال إن جراحه
برأت وكذبهم الذي قال إن جراحه لم تبرأ فقال بل مات من جراح الذي زعمت أن جراحه برأت وبرأت جراح
فالقول قوله مع عيینه ولا يلزمه القتل أبدا ولا النفس حتى يشهد الشهود أن المجرع لم يزل مريضا من
جراح الجراح حتى مات ولو قال مات من جراحنا معا فن قتل اثنين بواحد جعل على الذي أقر القتل فإن أرادوا
أن يأخذوا منه الدية لم يجعل عليه الانصاف لانه يقول انه مات من جراحنا معا
(العلل في القود) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كسر الرجل سن الرجل من نصفها سألت أهل العلم
فإن قالوا انقدر على كسرهما من نصفها بلا اتلاف لبقيتها ولا صدع أقدمته وإن قالوا لا تقدر على ذلك لم نقده
لتفتتها وإذا قلع رجل ظفر رجل فسأل القود قيل لأهل العلم هل تقدر أن تقطع ظفرك بلاتلف على غيره
فإن قالوا نعم أقيدوا وقالوا لا في الظفر حكومة وإن قطع الرجل أظفاره لرجل ولا ظفر لمقطوعة أظفاره فسأل
القصاص لم يكن له وكذلك إن كان ظفره مقطوعا قطعاً لا يثبت لاقبلا ولا كثير النقصها عن أظفاره المقصص
منه وما كان في سن أو ظفر من عوار لا يفسد الظفر وإن كان يعبه وكان لا يفسد السن بقطع ولا سواد ينقص
المنفعة أو كان أثر قرحة خفيفا كان له القصاص وإن كان رجل مقطوعاً أظفاره ففقط رجل أظفاره الوسطى والقاطع
وأفتر تلك الأصابع فسأل المقطوعة أظفاره الوسطى القصاص لم يكن له ولا يجوز أن يقطع له الأظفاره التي من طرف
بوسطى ولا الوسطى فتقطع بأظفاره التي قطع من طرف ولم يقطعها (قال الشافعي) ولو قطع أظفاره خنصر من
طرف من رجل وأظفاره الوسطى من آخر من أصبع واحدة فإن جاء معاقتص منه لأظفاره الطرف ثم
اقتص منه أظفاره الخنصر الوسطى وإن جاء صاحب الوسطى قبل صاحب الطرف قبل لاقتصاص لك وقضى له
بالدية وإن جاء صاحب الطرف فقطع له الطرف فسأل المقضى له بالدية ردّها إن كان أخذها وأبطالها إن كان
لم يأخذها ويقطع له أظفاره الوسطى قصاصا لم يجب إلى ذلك لانه قد أبطل القصاص وجعل أرشا وكذلك لو
قطع وسط أظفاره الوسطى فقضى له بالارش ثم انقطع طرف أظفاره فسأل القصاص لم يقض له به ولو لم يأت
صاحب الوسطى حتى انقطع طرف أظفاره أو قطع بقصاص كان له القصاص وإذا قطع الرجل يده الرجل
والمقطوعة يده نضوا لخلق ضعيف الأصابع قصيرها وقبحها ومعيب بعضها عيبا ليس بشل والقاطع تام اليد
والأصابع حسنها قطعت بها وكذلك لو كان المقطوع هو التام اليد والقاطع هو الناقصا كانت له لأفضل

بينهما في القصاص (قال الشافعي) وإذا قطع الرجل يد الرجل وفيها أصبع شلاء ومقطوعة أظفلة والقاطع تام الأصابع لم يقدمه للمقطوع لنقص يده عن يده ولو قال أقطعوا لي من أصابعه بقدر أصابعي وأبطل حتى في الكف قطع له ذلك لأنه أهون من قطع الكف كلها وإذا كانت في الرجل الحياة وإن كان أعشى أصم فقتله صحيح قتل به ليس في النفس نقص حكم عن النفس وفيما سوى النفس نقص عن مثله من يدا ورجل إذا كان النفس عدما أو شللا أو في موضع شجرة وغيرها فلو أن رجلا شج رجلا في قرنه والشاج أسلخ القرن فلم يشجج الحمار في القصاص أو أخذ الارش ولو كان المشجج أسلخ القرن لم يكن للشجج القصاص لأنه أنقص الشعر عن الشاج ولو كان خفيف الشعر أو فيه قرع قليل يكتسى بالشعر ان طال شيء كان له القصاص (قال الربيع) قال أبو يعقوب لا تقطع أصبع صحيحة بشلاء ولا ناقصة أظفلة وله حكومة في الشلاء وأرش المقطوعة الأظفلة

(ذهب البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى الرجل على عين الرجل ففقاها فالحناية عليه وإن سأل أن يعقن فيعلم أنه لا يبصر بها فليس في هذا مثله وفي هذه القودان كان عمدا إلا أن يشاء المجني عليه العقل فإذا شاء العقل ففيها نجسون من الأبل حالة في مال الجاني دون عاقلته وإن كانت الحناية خطأ ففيها نجسون من الأبل على عاقلته ثلثا الحسنة في مضي سنة وثلث الحسنة في مضي السنة الثانية فإن جرح عين رجل أو ضربت وأبضت فقال المجني عليه قد ذهب بصره سئل أهل العلم بها فإن قالوا قد تحيط بذهب البصر علما لم يقبل منهم على ذهاب البصر إذا كانت الحناية عمدا ففيها القودان إلا شاهدان حران مسلمان عدلان وقبل أن كانت خطأ لا قود فيها شاهد واحد أو أن وشاهد وبين المجني عليه ويسأل من يقبل من أهل العلم بالبصر فإن قالوا إذا ذهب البصر لم يعد وقالوا نحن نعلم ذهابه ومكانه قضى للمجني عليه بالقصاص في العمد إلا أن يشاء الارش أو الارش في الخطأ (قال الشافعي) وإذا اختلف أهل البصر فقالوا ما يكون علما بذهب البصر علما حتى يأتي على المجني عليه مدة ثم ينظر إلى بصره فإن كان بعد انقضاء المدة على ما نراه فقد ذهب بصره لم يقض له حتى تأتي تلك المدة ما لم يحدث عليه حادث وكذلك إن قال هكذا عدد من أهل البصر وعالمهم غيرهم لم أقض له حتى تأتي تلك المدة التي يجمعون على أنها إذا كانت ولم يبصر فقد ذهب البصر وإن لم يختلف أهل البصر في أنها لا تعود لي بصر بها أحلفت المجني عليه مع شاهده في الخطأ وقضيت بذهب بصره فإذا شهد من أقبل شهادته أن بصره قد ذهب وأخبرته إلى المدة التي وصفوا أنه إذا بلغها قال أهل البصر الذين يجتمعون لا يعود بصره فمات قبلها أو أصاب عينه شيء تخفها قد ذهبها من الجاني الأول حتى يستيقن أن ذهاب بصرها من وجع أو جناية وليس على الجاني الآخر الأحكام وكان على الجاني الأول القودان كان عمدا والعقل أن كانت الحناية خطأ وإن قال الجاني الأول أحلفوا لي المجني عليه ما عدا بصره منذ جنيت عليه إلى أن جنى هذا عليه فعلناه وكذلك إن قال أحلفوا ورثته أحلفناهم على علمهم وكذلك إن قال لم يكن بصره ذهب أحلفوا لقد ذهب بصره ولم يحلف المجني عليه وأقر أن قد أبصر أو جاء قوم فقالوا قد ذكر أن بصره عاد عليه أو رأينا بصره بعينه أبطلنا جناية الأول وجعلنا الحناية على الآخر وإن لم نجد من يعلم ذلك ولم يقله إلا بعد جناية الآخر بطلت جناية الأول عليه باقراره ولم يصدق على الآخر لأنه جنى على بصره وهو ذاهب ولا يعلم ذكره رجوع بصره قبل الجناية أو أحلف الجاني الآخر لقد جنى عليه وما يبصر من جناية الأول عليه وغير جنائيه وهكذا ورثته لو قالوا قوله وإنما أقبل قول أهل البصر إذا ادعى المجني عليه ما قالوا فإن قال هو أنا أبصر أو قد عاد لي بصرى أو قال ذلك ورثته فإن الجناية ساقطة عن الجاني وإن قال أهل البصر بالعيون قد ذهب البصر لعلته فيه ثم يعالج فيعود أو يعود بلا علاج ولا يؤيس من عودته أبدا إلا بان تضي العين أو تقلع وقالوا قد ذهب بصره هذا والطمع به الساعة وبعد مائة سنة والباس منه سواء فاقضى له مكانه بالارش إن كانت الحناية خطأ والقودان كانت عمدا وكذلك أقضى للرجل الذي قد نغر بقلع سنه وإن قيل

والسورة التي بعدها
* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة أنهما أخبرا عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أمن الإمام فأمنوا فأنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول آمين * أخبرنا مالك أخبرني سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فأنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت إحداها الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين

رضي الله عنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يكبر كلما خفض
ورفع فما زال تلك
صلاته حتى لقي الله
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن أبي سلمة
أن أبا هريرة رضي الله
عنه كان يصلي بهم
فيكبر كلما خفض ورفع
فاذا انصرف قال والله
اني لأشبهكم صلاة
رسول الله صلى الله
عليه وسلم (٣) حدثنا
الاصم قال أخبرنا
الربيع أخبرنا البويطي
أخبرنا الشافعي أخبرنا
ابراهيم بن محمد أخبرني
صفوان بن سليم عن
عطاء بن يسار عن أبي
هريرة رضي الله عنه
قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا ركع
قال اللهم لك ركعت ولك
أسلمت وبك آمنت أنت
ربي خشع لك سمعي
وبصري وعظامي وشعري
وبشري وما استقلت
به قدمي الله رب العالمين
(٣) كتب هنادي بعض
النسخ ما نصه
من هنا أربعة أحاديث
برواية الربيع عن
البويطي عن الشافعي
رضي الله عنهم كتبه

قد يعود ولا يعود وان قال أهل البصر بالعيون ما عندنا من هذا علم صحيح بحال اذا كانت العين قائمة
أحلفت المجنى عليه لقد ذهب بصره ثم قضيت له بالعدل في العقل في شيء العقل فيه وقضيت له بالعقل في
الخطا فاذا قضيت له بقود أو عقل ثم عاد بصر المستفاد له فان شهد أهل العدل من أهل البصر أن البصر قد
يعود بعد ذهابه بعلاج أو غير علاج لم أجعل للمستفاد منه شيئا ولم أره بشئ أخذه منه وكذلك لو عاد بصر
المستفاد منه لم أعد عليه بقدر بصره ولا سمل ولا بعقل وان قال أهل البصر لا يكون أن يذهب البصر بحال
ثم يعود بعلاج ولا غيره ولكن قد تعرض له العلة تمنعه البصر ثم يذهب العلة فيعود البصر فاستفيد من رجل
ثم عاد بصر المستفاد له لم يرجع على المستفاد له بعود البصر ولا على الوالي بشئ وأعطي المستفاد منه أرش عينه
من عاقلة الحاكم وقد قيل يعطاه بما رزق السلطان ويصلح أمر رعاية المسلمين من سهم النبي صلى الله عليه
وسلم من الخمس ولكن لو كان المجنى عليه أخذ من الجاني وأعطاه أرش العقل ثم عاد بصره رجع الجاني
أو عاقله عليه بما أخذه منهم ولا يترك له منه شيء ولو لم يعد بصر المستفاد له وعاد بصر المستفاد منه عياله في
هذا القول بما يذهب بصره ثم كلما عاد بصره عياله فاذهب قودا وأخذ منه العقل ان شاء ذلك المجنى
عليه واذا كان المصايبه عياله مغلوبا وصيبا لا يعقل فاذا قبلت قول أهل البصر جعلت على الجاني عليه الارش
في الخطا وكذلك أجعله عليه في العمدان لم يكن على الجاني قود ولم تنتظر به شيئا في الوقت الذي أفضى به فيه
للذي يعقل ويدعي ذهاب بصره ويشهد له أهل البصر يذهب واذ لم أقبل قول أهل البصر لم أقض لواحد
منهما في عينه القائمة بشئ بجال حتى يفيق المعتوه أو يبلغ الصبي فيدعي ذهاب بصره ويحلف على ذلك أو يموت
فيقضى بذلك لورثتهما وتحلف ورثته لقد ذهب بصره واذا كان مالا شرف فيه من بحق البصر أو اخرج العين
في الخطا قضى للمعتوه والصبي وغيرهما مكانهم بالعقل والبالغ بالقود في العمد اذا طلبه ويحبس الجاني في
العمد على المعتوه والصبي أبدا حتى يفيق هذا ويبلغ هذا في ذلك لنفسه أو يموت فتقوم ورثته فيه مقامه
ومتى ما بلغ هذا أو أفاق هذا جبرته مكانه على اختيار العقل أو القود أو العفو ولم أحبس الجاني أكثر من باوغة
أو أفاقته وكذلك أجبر وارثه ان مات ان كان بالغا واذا ابتلى بصر المجنى عليه وقبلت قول أهل البصر
فقالوا لم يذهب الآن ونحن نتظر به الى وقت كذا وكذا فان ذهب والافقد سلم انتظر به وقبل قولهم وان
أنكر ذلك الجاني واذ قبلت قولهم فقالوا اذ لم يذهب الآن الى هذا الوقت فلا يذهب الا من حادث بعده
أبطلت الجناية واذ لم أقبل قولهم وقال المجنى عليه أنا أجدي بصري طلة فأبصر به دون ما كنت أبصر أو
أجد فيه ثقلا ولما ثم جاءت عليه مدة فقال ذهب ولم يذهب منه الوجع أو ما كنت أجدي فيه حتى ذهب
أحلفته لقد ذهب من الجناية وجعلت القول قوله وجعلت له القصاص الا أن يشاء العقل ولم أقبل قول الجاني
اذا علمت الجناية كما أصنع فيه اذا جرحه فلم يزل ضماحتي مات ولو قال قد ذهب جميع ما كنت أجدي فيه
وصح ثم ذهب بعد بصره جعلته ذاهبا بغير جناية لاشئ فيه وسواء عين الاعور وعين الصحيح في القود
والعقل لا يختلفان واذا كان الرجل ضعيف البصر غير ذاهبه ففيه كعين الصحيح البصر في العقل والقود
كما يكون ضعيف اليد فتكون يده كيد القوى وان كان بعينه بياض وكان على الناظر وكان بصره بها
أقل من بصره بالصحة فان علم أن ذلك نصف البصر أو ثلثه قضى له بارش ما علم أنه بصره لم يزد عليه ولم يقد
من صحيح البصر وكان ذلك كالقطع والشلل في بعض الاصابع دون بعض ولا يشبه هذا نقص البصر من
نفس الخلقة أو العارض ولا علة دون البصر وان كان البياض على غير الناظر فهم كعين الصحيح وكذلك كل
عيب فيها لا ينقص بصرها بتغطية له أو بلبعضه وان كان البياض على الناظر وكان رقيقا بصر من تحته
بصر دون بصره لو لم يكن عليه البياض ففيه حكومة الا أن يكون يعرف قدر بصره بالعين التي فيها البياض
وبصره بالعين التي لا بياض فيها فيجعل له قدره كأن كان يبصر من تحت البياض نصف بصره بالصحة

فأطقت عينه ففهم نصف عقل البصر ولا قود بحال عدا كانت الجناية عليها أرحطاً

(النقص في البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ضرب الرجل عين الرجل فقبلت قول أهل البصر بالعيون أن بصرها نقص ولم يحد وانقصه ولا أحسبهم يحدونه أو قبلت قول المجنى عليه أنه نقص خبرته بأن أعصب على عينه المجنى عليها ثم أنصب له شخصاً على رهوة أو مستوى فإذا أثبتته بعدته حتى ينتهي بصره فلا يشبه ثم أعصب عينه الصحيحة وأطلق عينه المجنى عليها فانصب له شخصاً فإذا أثبتته بعدته حتى ينتهي بصرها ثم أذرع منتهى بصر المجنى عليها والعين الصحيحة فإن كان يبصر بها نصف بصر عينه الصحيحة جعلت له نصف أرش العين ولا قود لأنه لا يقدر على قود من نصف بصر وإن قال أهل البصر بالعيون أن البصر كلما أبعدته كان كل له وكانوا يعرفون بالذرع قدر ما ذهب من البصر معرفة احاطة قبلت منهم وإن لم يعرفوا معرفة احاطة أو اختلفوا جعلته بالذرع لأنه الظاهر ولم أزد المجنى عليه على حصة ما نقص بصره بالذرع وإن قال الجاني أحلف المجنى عليه ما ينبت الشخص حيث زعم أنه لا يشبهه أحلفته له ولم أقض له حتى يحلف وانما قلت لا أسأل أهل العلم عن حد نقص البصر أولاً أني سمعت بعض من ينسب إلى الصدق والبصر يقول لا يحد أبداً نقص العين إذا بقي فيها من البصر شيء قل أو كثر إلا بما وصفت من نسب الشخص له (قال الشافعي) وإذا جنى الرجل على بصر الرجل عدا فنقص بصر المجنى عليه فلا قود له لأنه لا يقدر على أن ينقص من بصر الجاني بقدر ما نقص من بصر المجنى عليه فلا يجاوزه وكذلك لو كان في عين المجنى عليه بياض فأذهبها الجاني فلا قصاص ولا قصاص في ذهاب البصر حتى يذهب بصر المجنى عليه فإذا ذهب كله فإن كان يخفى عين المجنى عليه بخفت عينه وإذا كان قلعهما قلعت عينه وإن كان ضربها حتى ذهب بعض بصرها أو شخصها عن موضعها ولم يندرها من موضعها قبل للمجنى عليه لا تقدر على أن تصنع بعينه هذا فإن قال أهل البصر بالعيون أن البصر كلما أبعد كان كل له وكانوا يعرفون بالذرع قدر ما ذهب من البصر معرفة احاطة قبلت منهم وإن لم يعرفوا معرفة احاطة واختلفوا جعلته بالذرع لأنه الظاهر ولم أزد المجنى عليه على حصة ما نقص بصره بالذرع وإن ذهب بصرها كله وأشخصها عن موضعها قبل له أن شئت أذهبنا لك بصره ولا شيء لك غير ذلك وإن شئت فالعقل (قال الشافعي) وإن ضربها فأندرها ولم تثبت أندرت عينه بها وإن قال ضربها فأندرها فردت وذهب بصرها أندرت عينه وقيل له أن شئت فردها وإن شئت فدع ولم تعط عقلاً بما صنع بك إذا أدت فإن كانت لا تعود ثم تثبت لم تثبت الا وقد بقي لها عرق فردت فثبتت لم تندر عينه بها لأنه لا يقدر على أن تندر ثم تعود ويبقى لها عرق وقيل للمجنى عليه أن شئت أذهبنا لك بصره وإن شئت فالعقل (قال الشافعي) وإن ضرب عينه فأدماها ولم يذهب بصرها فلا قصاص ولا أرض معلوم وفيها حكومة ويعاقب الضارب

(اختلاف الجاني والمجنى عليه في البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى الرجل على بصر الرجل فقال جنبت عليه وبصره ذاهب فعلى المجنى عليه البينة أنه كان يبصر بها قبل أن يجنى عليه ويسع البينة الشهادة على ذلك إذا رآه يتصرف بصير ويتق ما يتق وهكذا إذا جنى على بصر صبي أو معتوه فقال جنبت عليه وهو لا يبصر فالقول قوله مع عيने وعلى أوليائهما البينة انهما كانا يبصران قبل يجنى عليهما ويسع البينة الشهادة أن كانا يريانها يتقيان به اتقاء البصير ويتصرفان تصرفه وهكذا القول قول الجاني فيما جنى عليه من شيء فقال جنبت عليه وهو غير صحيح كأن قطع أذنه فقال ضربتها وهي مقطوعة قبل ضربتها فإن البينة على المقطوعة أذنه بأنه كانت له أذن صحيحة قبل أن يقطعها وكذلك لو جاء رجل إلى رجل مسجى بثوب فقطعه باثنين فقال قطعه وهو ميت أو جاء قوماً في بيت فهدمه عليهم فقال هدمته وهم موتى كان القول قول الجاني حتى تثبت له بيته أنه قد حدث لهم موت قبل الجناية (قال الشافعي) والقول أقاموها لم يقبل قول الجاني حتى تثبت له بيته أنه قد حدث لهم موت قبل الجناية (قال الشافعي) والقول

* حدثنا الأصم أخبرنا الربيع أخبرنا البويطي أخبرنا الشافعي أخبرنا مسلم وعبد المجيد قال الربيع أحسبه عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع قال اللهم لك ركعت ولك أنت آمنت ولك أسلمت وأنت ربى خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وما استسقت به قدمي لله رب العالمين * حدثنا الأصم أخبرنا الربيع أخبرنا البويطي أخبرنا الشافعي أخبرنا ابن عيينة وابن محمد عن سليمان بن جهم عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ألا اني نهيت أن أقرأ راكعاً أو ساجداً فاما الركوع فعظم موافيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه قال أحدهما من الدعاء وقال الآخر فاجتهدوا

الثاني أن الذين هدم عليهم البيت على الحياة التي قد عرفت منهم حتى يقيم الذي هدم عليهم البيت أنهم ماتوا قبل أن يهدم

﴿الجنابة على العين القائمة﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفاً لقيته أنه ليس في اليد السلاء ولا المنسطة غير السلاء إذا كانت لا تنقبض ولا تنبسط أو كان انبساطها بلا انقباض أو انقباضها بغير انبساط عقل معلوم وانما يتم عقلها إذا جنى عليها صحبة تنقبض وتنبسط فاما إذا بلغت هذا فكانت لا تنقبض ولا تنبسط فأنما فيها حكومة فإذا كان هذا هكذا فكذلك ينبغي أن يقولوا في العين القائمة ولا يكون فيها عقل معلوم وأنا أحفظ عن عدد منهم في العين القائمة هذا وبه أقول ويكون فيها حكومة وكل ما قلت فيه حكومة فأحسب والله أعلم أنه لا يجوز أن تبان حكومة إلا بأن يقال انظروا كلها ما رية فقتت عين لها قائمة كم كانت قيمتها وعينها قائمة بيباض أو ظفر أو غير ذلك فإن قالوا قيمتها وعينها قائمة هكذا نجسون دينارا قبل فكم قيمتها الآن حين نجفت عينها فصارت إلى هذا وبرأت فإن قالوا أر بعون دينارا جعلت في عين الرجل القائمة نجس دينته وإن قالوا نجسة وثلاثون دينارا جعلت في عين المجنى عليه نجسا ونصف نجس وهو نجس وعشر دينته (قال الشافعي) وهكذا كل ما سوى هذا فإن قالوا بل نقصها هذا النجس نصف قيمتها عما كانت عليه قائمة العين فلا أحسب هذا الا خطأ ولا أحسبهم يقولونه (قال الشافعي) وينقص من النصف شيء لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا جعل في العين الصحيحة نصف الدية لم يجز أن تكون العين القائمة كالعين الصحيحة وقد قضى زيد رحمه الله تعالى في العين القائمة بمائة دينار ولعله قضى به على هذا المعنى ﴿في السمع﴾ قال الشافعي ولا قود في ذهاب السمع لأنه لا يوصل إلى القود فيه فإذا ذهب السمع كله ففسيه الدية كاملة وإذا ضرب الرجل الرجل فقال قد صممت شلل أهل العلم بالصمم فإن قالوا له مدة ان بلغها ولم يسمع ثم صممه لم أقض له بشيء حتى يبلغ تلك المدة فإن قالوا له غاية تغفل وصيخ به فإن أجاب في بعض ما تغفل به جواب من يسمع لم يقبل قوله وأحلف الجاني ما ذهب سمعه فإن لم يجب عندما غفل به أو عند وقوع جواب من يسمع أحلف لقد ذهب سمعه فإذا حلف فله الدية كاملة وإن أحطنانا سمع أحدى الأذنين يذهب ويبقى سمع الأذن الأخرى ففيه نصف الدية لأنه نصف السمع (قال الشافعي) وإن نقص سمعه كله فكان يحذفه نصفه بمحد مثل أن يعرف آخر حد يدعي منه فيجيب كان له بقدر ما نقص منه وإن كان لا يحذفه حكومة ولا أجسبه بمحد بحال وإن ذكر أنه لا يسمع بأحدى أذنيه وكانت الأذن الصحيحة إذا سدت بشيء عرف ذهاب سمع الأذن الأخرى أم لا سدت وإن كان ذلك لا يعرف قبل قول الذي ادعى أن سمعه ذهب مع يمينه وقضى له بنصف الدية والأذنان غير السمع فإذا قطعنا ففيهما القود وفي السمع إذا ذهب الدية وكل واحد منهما غير صاحبه

﴿الرجل يمد الرجلين بالضربة أو الرمية﴾

﴿قال الشافعي﴾ رحمه الله تعالى وإذا عمد الرجل الرجلين المسلمين مصطفيين قائمين أو قاعدين أو مضطجعين بضربة تعدد بها بسيف أو بما يعمل به عمله فقتلها فاعليه في كل واحد منهما القود ولو قال لم أعمد إلا أحدهما فسبق السيف إلى الآخر لم يصدق لأن السيف إنما يقع بهما وقوعا واحدا ولو عمد أن يطعنهما برمح والرمح لا يصل إلى أحدهما إلا بعد آخر وجه من الآخر وأضرهما بسيف وأحدهما فوق الآخر فقال عمدت معهما معا وقتلتهما معا كان عليه في كل واحد منهما القود (قال الشافعي) ولو قال حين رمي أو طعن أو ضرب الرجلين الذين لا يصل ما صنع بأحدهما إلى الذي معه إلا بعد وصوله إلى الأول عمدت الأول الذي طعنته أو رميته أو ضربته ولم أعمد الآخر كان عليه القود في الأول وكانت على عاقلة الدية في الآخر

فانه قس أن يستجاب لكم * حدثنا الأصم أخبرنا الربيع أخبرنا البويطي أخبرنا الشافعي أخبرنا ابن أبي ذئب فذيل عن ابن أبي ذئب عن اسحق بن يزيد الهذلي عن عون ابن عبد الله بن عتبة ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه * أخبرنا الربيع أنبأنا الشافعي أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع في الصلاة المكتوبة قال اللهم ربنا لك الحمد ملء

لان صدقه بما ادعى يمكن عليه ولو قال عدت الذي نفذت اليه الرمية أو الطعنة آخر اولم أعمد الاول وهو يشهد عليه أنه رماه أو طعنه أو ضربه وهو يراه كان عليه القود فيهما في الاول بالعمد وأنه ادعى ما لا يصدق بمثله وعليه القود في الآخر بقوله عدته (قال الشافعي) وإذا ضرب الرجل الرجل عليه البيضة والدرع فقتله بعد قطع جنته أقيد منه وإن قال لم أرد إلا البيضة والدرع لم يصدق إذا كان عليه سلاح فهو كبذنه

(النقص في الجاني المقتص منه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل رجلاً والمقتول صحيح والقاتل مريض أو أقطع اليدين أو الرجلين أو أعى أو به ضرب من جذام أو برص فقال أولياء المقتول هذا ناقص عن صاحبنا قيل إذا كان حياً فاردتم القصاص فالنفس بالنفس والجوارح تبع للنفس لا يبالى بجذمها وسلامتها كما لو قتل صاحبكم وهو سالم وصاحبكم في هذه الحال أو أكثر منها أفدناكم لأنه نفس بنفس ولا ينظر فيه إلى أطراف ذاهبة ولا قائمة فإن قال ولأنه قد قطع هذا يدي صاحبنا ورجليه ثم قتله ولا يدور لرجله فاعطنا عوضاً من اليدين والرجلين اذ لم يكنوا قتل انكم اذا قتلتم فقد أتيت على أافته كله وهذه الأطراف تباع لنفسه ولا عوض لكم مما فات من أطرافه كما لا نقض عليكم لو كان صاحبكم المقطوع والقاتل صحيحاً قتل به وقتله اتلاف لجميع أطرافه ولو قتل رجل رجلاً فعداً أجني على القاتل فقطع يديه أو رجليه عمداً كان له القصاص أو أخذ المال إن شاء وإذا أخذ المال فلا سبيل لولي المقتول على المال في حاله تلك حتى يخبر بين القصاص من القتل أو الدية وكذلك لو جنى عليه خطأ لم يكن لولي المقتول سبيل على المال وقيل له إن شئت فاقبل وإن شئت فاعتراخذ الدية فإن اختار أخذ الدية أخذها من أي ماله وجد ديات أو غيرها ولو أن رجلاً قتل رجلاً ثم عداً أجني على القاتل فخرجه جراحاً ما كانت خير لولي المقتول الاول بين قتله بجراحه تلك وإن كان مريضاً يموت أو أخذ الدية فإن اختار قتله فله قتله ولا يمنع من القتل بالمرض ولا العلة ما كانت لان القتل وحى ويمنع من القصاص والحدود (١) غير القتل بالمرض اذ لم يكن معهما قتل بالمرض حتى يبرأ منه وإذا قتله مريضاً فلا ولياء المقتول على الجاني عليه ما فيه القود من الجراح إن شاء القود وإن شاء العقل وإن اختار لولي الدم قتله فلم يقتله حتى مات من الجراح التي أصابه بها الأجني فلا ولياء القاتل الاول الدية في مال الذي قتله ولا ولياء الذي قتل القاتل الاول وقتله الأجني آخر على قاتله القصاص أو أخذ الدية فإن اقتصوا منه فدية الاول في مال قاتله المقتول وإن لم يكن لقاتله المقتول مال فسأل ورثة المقتول الأول ورثة المقتول الآخر الذي قتل صاحبهم أخذ ديتهم ليأخذوها لصاحبهم لم يكن ذلك لهم لان قاتله متعدد عليه القصاص فلا يبطل حكم الله عز وجل عليه بالقصاص منه بأن يفلس لاهل القاتل الاول بدية قتلهم وهذا هكذا في الجراح لو قطع رجل يمين رجل فقطع آخر يمينه القاطع ولا مال للقاطع المقطوعه يميناً فقال المقطوعه يميناً الاول قد كانت يمين هذا إلى أقصى منها ولا مال له أخذ يميني وله إن شاء مال على قاطعه فأقصوا له به على قاطعه لا أخذه منه ولا تقتصوا له به فيبطل حتى من الدية وهو لا قصاص فيه ولا مال له قيل انما جعل له الخيار في القصاص أو المال فإن لم يختار أحدهما لم يجبر على ما أردت من المال (٢) وأبيع يديه بدل فتي ما كان له مال فخذوا لافهوه حتى أفلس لثبته ولو قال قد عفوت القصاص والمال لم يجبر على أخذ المال ولا القصاص انما يكون له إن شاء لأنه يجبر عليه وإن كان عليه حق لغيره ولكنه ينبغي للحاكم إذا قطع يدي رجل فقتله أن يشهد للمقطوعة يده الاولى أنه قد وقف له مال القاطع المقطوع آخراً فإذا شهد بذلك فللمقطوع آخر القصاص إلا أن يشاء

(١) قوله غير القتل بالمرض هذا مكر مع قوله بعده اذ لم يكن معهما قتل بالمرض ولعلهما نسختان جمع الناسخ بينهما فتأمل (٢) قوله وأبيع الخ كذا في الاصل ولا تخلوا العبارة من تحريف فانظر وحرر كتبه مصححه

السموات وممل الأرض
ومل ما شئت من شئ
بعد * أخبرنا ابراهيم
ابن محمد عن محمد بن عجلان
عن علي بن يحيى عن رفاعه
ابن رافع رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال لرجل فاذا
ركعت فاجعل راحيتك
على ركبتيك وممكن
لركوعك فاذا رفعت
فأقم صلبك وارفع
رأسك حتى ترجع
العظام إلى مفاصلها
* أخبرنا ابن عيينة عن
ابن طاوس عن أبيه عن
ابن عباس رضي الله
عنهما قال أمر النبي
صلى الله عليه وسلم أن
يسجد منه على سبعة
يديه وركبتيه وأطراف
أصابعه وجبهته ونهى
أن يكف منه الشعر
والثياب وزاد ابن طاوس
فوضع يده على جبهته
ثم أمرها على أنفه حتى
بلغ طرف أنفه وكان
أبي يعبد هذا واحداً
* أخبرنا سفيان
حدثني عمرو بن دينار
سمع طاوساً يحدث عن
ابن عباس رضي الله
عنهما ان النبي صلى الله
عليه وسلم أمر أن يسجد

تركه فان شاء تركه وتركه المال نظرفان كان له مال يؤدي منه دية يد الذي قطع أخذت من ماله دية يده وجاز
عفوهم والام يجز عفوهم المال وماله موقوف لغرمائه

﴿الحال التي اذا قتل بها الرجل الرجل أقيده منه﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من جنى على رجل يسوق يرى من حضره انه في السباق وانه يقبض مكانه
فضر به بحديدة فمات مكانه فقتله ففيه القود لانه قد يعيش بعد ما يرى أنه يموت واذا رأى من حضره انه قد
مات فشدها على ذلك ثم ذبحه أو ضربه عوقب ولا عقول ولا قود وان أتى عليه رجل قد جرحه رجل جراحات
كثرت أو قلت يرى أنه يعاش من مثلها أو لا يرى ذلك إلا أنها ليست بحجرة عليه فذبحه مكانه أو قطعه باثنين
أو شذخ رأسه مكانه أو تحامل عليه بسكين فمات مكانه فهو قاتل عليه القود وعقل النفس تاما ان شاء الورثة
وعلى من جرحه قبله القصاص في الجراح أو الارش وهو يرى من القتل إلا أن يكون قد قطع حلقومه
ومريشه فان من قطع حلقومه ومريشه لم يعيش وان رأى أن فيه بقية روح فهو كما يبق من بقايا الروح
في الذبيحة وكذلك ان ضرب عنقه فقطع الحلقوم والمريء وكذلك ان قطعه باثنين حتى يتعلق بجملدة
أو قطع حشوته فانها أو أخرجها من جوفه فقطعها عوقب في هذه الاحوال ولا عقول ولا قود والقاتل الذي
ناله بالجراح قبله لا يمنع ماصنع هذا به من القود ان كان قودا أو العقل واذا أتى عليه قد قطع حلقومه دون
مريشه أو مريشه دون حلقومه سئل أهل العلم به فان قالوا قد يعيش مثل هذا بدواء أو غير دواء نصف يوم أو ثلثه
أو أكثر فهذا قاتل وبرئ الاول الجراح من القتل وان قالوا ليس يعيش مثل هذا انما فيه بقية روح
الاساعة أو أقل من ساعة حتى يطغى فالقاتل الاول وهذا يرى من القتل وهكذا اذا أجافه فخرق أمعاءه
لانه قد يعيش بعد خرق المعام لم يقطع المعافى جرحه من جوفه قد خرق معامه من الخطاب رضي الله عنه
من موضعين وعاش ثلاثا ولو قتله أحد في تلك الحال كان قاتلا وبرئ الذي جرحه من القتل في الحكم
ومتى جعلت الآخر قاتلا فالجراح الاول يرى من القتل وعليه الجراح خطأ كانت أو عمدا فالخطأ على
عاقلته والعمد في ماله إلا أن يشأ أن يقتصوا منه ان كانت مما فيه القصاص ومتى جعلت الاول القاتل
فلا شيء على الآخر الا العقوبة والنفس على الاول وسواء في هذا عمدا لا آخر وخطؤه ان كان عمدا وجعلته
قاتلا فلي عليه القصاص وان كان خطأ وجعلته قاتلا فعلى عاقلته الدية واذا جرح رجلان رجلا جراحات
يعد بها في القتلى كما وصفت من الذبح وقطع الحشوة وما في معناه فضر به رجل ضربة فقتله فان كانت
ليست بأجهاز عليه فمات منها مكانه قبل رفعها فهو قاتل دون الجراحين الاولين وان عاش بعد هذا مدة
قصيرة أو طويلا فهو شريك في قتله للذين جرحاه أو لا ولا يكون منفردا بالقتل إلا أن يكون مائلا به اجهازا
عليه بذبح أو قطع حشوة أو ما في معناه أو بضربة يموت منها مكانه ولا يعيش طرفة بعدها (قال الشافعي)
رحمه الله واذا جرح رجل جراحات لم يبرأ منها ثم جرحه آخر بعد ما فمات فقال أولياء القتل مات مكانه
من جراح الآخر دون جراح الاولين وأنكر القاتل فالقول قوله مع يمينه وعلى ولاة الدم (٣) الاول البينة فان لم
يأتوا بها فهو شريك في النفس لهم قتله بالشرك فيها وليس لهم قتل الذين جرحاه قبل براءتهموه أن يكون
مات الامن جناية الآخر مكانه دون جنائهم ولهم عليه القود في الجراح أو ارشها ان شاءوا (٤) واذا صدقهم
الضاربون الاولون انه مات من جناية الآخر دون جنائهم

﴿الجراح بعد الجراح﴾ قال الشافعي رحمه الله واذا قطع الرجل يدي الرجل أو رجله أو بلغ منه أكثر
(٣) قوله الاول كذا في النسخ وليس لها معنى فلعلها من زيادة الناسخ (٤) قوله واذا صدقهم الخ هكذا في
النسخ ولعل في الكلام تحريفا أو نقصا تأمل وحرر كتبه معصمه

منه على سبع ونهى ان
يكف شعره وثيابه
* أخبرنا ابراهيم بن محمد
أخبرني يزيد بن الهاد عن
محمد بن ابراهيم بن الحرث
التي عن عامر بن سعد
عن العباس بن عبد
المطلب رضي الله عنه
أنه سمع النبي صلى
الله عليه وسلم يقول اذا
سجد العبد سجد معه
سبعة آراب وجهه
وكفاه وركبته وقدماه
* أخبرنا سفيان عن
داود بن قيس الفراء
عن عبيد الله بن عبد الله
ابن أقرم الخزازي عن
أبيه قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالقاع
من غرة وأثره «شك
الربيع» ساجدا فرأيت
بياض ابطيه * أخبرنا
ابراهيم بن محمد ثنا
صفوان بن سليم عن
عطاء بن يسار عن أبي
هريرة رضي الله عنه
قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا
سجد قال اللهم لك سجدت
ولك أسلمت ولك آمنت
وأنت ربى سجد وجهي
لذي خلقه وشق سمعه
وبصره تبارك الله
أحسن الخالقين

من هذا ثم قتله أو بلغ منه ما وصفت أو أكثر منه فلم يبرأ من شيء من الجراح حتى أتى عليه فذبحه أو ضربه فقتله فإن أراد ولاته الدية فأنما لهم دية واحدة لانهما صارت نفسا كانت الجراح كلها تبعالها وإن أرادوا القود فلهم القودان كان عمدا كما وصفت وفعل الجراح إذا كان واحدا في هذا تخالف لفعله لو كانا اثنين ولو كان اللذان جرحاه الجراح الأولى اثنين ثم أتى أحدهما فقتله كان الآخر قاتلا عليه القتل أو العقل تاما وكان على الأول نصف ارش الجراح إن شاء ورثته إن كانا جرحاه جميعا وإن انفرد أحدهما بجراح فعليه القود في جراحه التي انفرد بها أو ارشها تاما لأن النفس صارت متلفة بفعل غيره فعليه جراحه كاملة بالغة ما بلغت وكذلك لو كان جرحه رجلا ثم ذبحه ثالث فالثالث القاتل وعلى الأولين ما في الجراح من عقل وقود فلو جرحه رجل جراحة فبرأ وقتله بعد برئها كان عليه في القتل ما على القاتل من جميع العقل أو القصاص وفي الجراح ما على الجراح من عقل أو قصاص إذا برأت الجراح فهي جناية غير جنابة القتل كأن قطع يديه فبرأ ثم قتله فعليه القتل إن شاء الورثة وارث اليمين وإن شأوا القصاص في اليمين ثم دية النفس وإن شأوا القصاص في اليمين وقتل النفس ولو كانت اليمين لم تبرا حتى قتلته كانت دية واحدة إن أرادوا الدية أو قصاص في النفس واليمين يقطعون اليمين ثم يقتلونه وإن قتلوه ولم يقطعوا يديه فلا شيء لهم في اليمين إذا لم تبرا الجراح فالجراح تبع للنفس تبطل إذا قتل الورثة القاتل وإذا أخذوا دية النفس تامة ولا يكون لهم أن يقطعوا يديه ويأخذوا دية النفس انما لهم قطع يديه إذا كانوا يمينونه مكانهم بالقتل قصاصا ولو قال الجاني قطعت يديه فلم تبرا حتى قتلته وقال أولياء المقتول بل برأت يده ثم قتله كان القول قول القاتل لانه يؤخذ منه حيثنذ ديتان إن شاء أولياء المقتول ولا تؤخذ منه الزيادة إلا بأقراره أو يئنه تقوم عليه ولو قامت عليه يئنه بان يديه قد برأ لم يقبل هذا منه حتى يصفوا البرء فإذا أثبتوه بما يعلم أهل العلم أنه برء قبل ذلك منهم فإن قالوا قد سكبت مدتهما أو ما أشبه هذا لم يقبل وإذا قبلت اليمين على البرء فقال الجاني قد انتقضنا بعد البرء أو كذب الوريثة فالقول قولهم وعلى الجاني اليمين انهما انتقضتا من جنابته لأن الحق أنه شهد لهم بالبرء فلا يدفع عنه بقوله

((الرجل يقتل الرجل فيعد وعليه أجني فيقتله)) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عمدا فعدا عليه غير وارث المقتول فقتله قبل يشب عليه بينة أو يقرأ أو بعدما أقرأ وثبت عليه بينة وقبل يدفع إلى أولياء المقتول ليقتلوه أو يأخذوا الدية أو يعفوا أو بعدما دفع إليهم ليقتلوه فكل ذلك سواء وعلى قاتله الأجنبي القصاص الآن تشاء ورثة المقتول أخذ الدية أو العفو ولو ادعى الجهالة وقال كنت أرى دمه مباحا لم يدرا بها عنه القود ولو ادعى أن ولي المقتول الذي له القصاص أمره بقتله فأقر بذلك ولي المقتول لم يكن عليه عقل ولا قود ولا أدب لانه معين لولي المقتول ولو ادعى على ولي المقتول الذي له القصاص أنه أمره بقتله وكذب ولي المقتول أحلف ولي المقتول ما أمره فإن حلف فعلى القاتل القصاص ولولي المقتول الدية في مال قاتل صاحبه المقتول وإن نكل حلف لقد أمره ولي المقتول ولا شيء عليه ولا حق لولي المقتول في ماله ولا مال قاتل صاحبه المقتول ولو كان للمقتول وليان فأمره أحدهما بقتله ولم يأمر به الآخر لم يقتل به وكان لأولياء المقتول القاتل أن يأخذ وأنصف دينه من الأجنبي الذي قتله بغير أمر الورثة كلهم وللوارث أخذها من مال المقتول الآن يعفوها ولا ترجع ورثته على الأمر بشيء لانه قد كان له أن لا يقتل الأب أمره ولو كان له وارث واحد فقصى له بالقصاص فقتله أجنبي بغير أمره فلا ولياء المقتول القاتل على قاتل صاحبه القود والدية ولولي القاتل الأول الدية في مال قاتل صاحبه دون قاتل قاتل صاحبه ولو أن أماما أقر عنده رجل يقتل رجل بلا قطع طريق عليه فجعل فقتله كان على الإمام القصاص الآن تشاء ورثته الدية لأن الله عز وجل لم يجعل للإمام قتله وانما جعل ذلك لولي ليقول الله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه

* أخبرنا ابن عيينة عن سليمان بن سحيم عن إبراهيم بن عبد الله ابن معبد عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنني نهيته أن أقرأ أرا كعا أو ساجدا فاما الركوع فعظه وفيه الرب وأما السجود فأجهد وفيه من الدعاء فقمن أن يستجاب لكم * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجدا ألم تر إلى قوله واسجد واقترب * أخبرنا إبراهيم بن محمد ابن عمرو بن حنبل أنه سمع عباس بن سهل بن جابر عن أبي جند الساعدي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في المسجدتين ثني رجله اليسرى فجلس عليها ونصب قدمه اليمنى فإذا جلس في الأربع أضاف رجله عن وركه وأفضى بقعدته الأرض ونصب وركه اليمنى

* أخبرنا مالك بن مسلم
 ابن أبي مريم عن علي بن
 عبد الرحمن المعافري
 قال رأيت ابن عمر
 وأنا أعبت بالخصي فلما
 انصرف نهاني وقال
 اصنع كما كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 يصنع فقلت وكيف
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصنع قال
 كان اذا جلس في الصلاة
 وضع كفه اليمنى على
 فخذه اليمنى وقبض
 أصابعه كلها وأشار
 بأصبعه التي تلي الإبهام
 ووضع كفه اليسرى على
 فخذه اليسرى (أخبرنا)
 عبد الوهاب الثقفي عن
 أيوب عن أبي قلابه قال
 جاءنا مالك بن الحويرث
 فجلس في مسجدنا قال
 والله اني لأصلي وما أريد
 الصلاة ولكن أريد أن
 أرىكم كيف رأيت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصلي فذكر أنه
 يقوم من الركعة الأولى
 وإذا أراد أن ينهض قلت
 كيف قال مثل صلاتي
 هذه * أخبرنا عبد
 الوهاب عن خالد الخزازي
 عن أبي قلابه بمثله غير أنه

سلطانا فلا يرفع في القتل الآية (قال الشافعي) الاسراف في القتل أن يقتل غير قاتله والله أعلم وكذلك
 لو قضى عليه بالقتل ودفعه إلى أولياء المقتول وقالوا نحن نقتله فنقتله الإمام فعليه القود لانه قد كان لهم
 تركه من القود وأيهما شاء تركه فلا يكون إلى قتله سبيل والإمام في هذا يخالف أحد ولأهلية يقتله لان لكلهم
 حق في دمه ولا حق للإمام ولا غيره في دمه وهذا يخالف الرجل يقضي عليه الإمام بالرجم في الزنا فيقتله الإمام
 أو أجني هذا الشيء على قاتله لانه لا يحل حقن دم هذا أبدا حتى يرجع عن الإقرار بكلامه ان كان قضى عليه
 بأقراره أو يرجع الشهود عن الشهادة ان كان قضى عليه بشهادة شهود وكذلك يخالف المرتد عن الاسلام
 يقتله الإمام أو الأجني لان دم هؤلاء مباح لحق الله عز وجل ولا حق لأدعي فيه يحذ عليهم كحق أولياء القتل في
 أخذ الدية من قاتل ولهم ولا سبيل إلى العفو عنه كسبيل ولأه القتل إلى العفو عن قاتل صاحبهم ولو قتل
 رجل رجلا عمدا فعدا عليه أجني فقتله أو الأجني عن لا يقتل بالمقتول إماما به مغلوب على عقله أو وصي لم يبلغ
 وإماما به مسلم والمقتول كافر فعلى القاتل اذا كان هكذا دية المقتول ولأولياء المقتول الاول أخذ الدية من
 قاتل قاتلهم فان كان فيها وفاء من دية صاحبهم فهي لهم وان كان فيها فضل عن دية صاحبهم رد على ورثة
 المقتول فان كانت تنقص أخذوا ما بقي من ماله وان كانت على القاتل المقتول الذي أخذت دية ديون من
 جنائيات وغيرها فأولياء المقتول الاول شركاؤهم في دية وغيرها وليسوا بأحق بدية من أهل الديون غيرهم
 لان دية غير دية وهو مال من ماله ليسوا بأحق به من غيرهم

﴿الجنانية على اليدين والرجلين﴾

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا قطعت اليد من مفصل الكف ففيها نصف الدية وان قطعت من الساعد
 أو المرفق أو ما بين الساعد والمرفق ففيها نصف الدية والزيادة على الكف حكومة يزداد في الحكومة بقدر ما
 يزداد على الكف ولا يبلغ بالزيادة وان أتت على المنكب دية كف تامة وسواء اليد اليمنى واليسرى ويد الاعسر
 ويد غيره وهكذا الرجلان اذا قطعت احدهما من مفصل الكعب ففيها نصف الدية فان قطعت من الساق
 أو الركبة أو الفخذ حتى يستوعب الفخذ ففيها نصف دية وزيادة حكومة كما وصفت في اليدين ويزاد فيها
 بقدر الزيادة على موضع القدم لا تبلغ الزيادة وان جاءت على الورك دية رجل تامة وان قطعت اليد
 بالمنكب أو إحدى الرجلين بالورك فلم يكن من واحد من القطعين جائفة فهو كما وصفت وان كانت من واحد
 منهما جائفة ففيها دية الرجل واليد والحكومة في الزيادة ودية جائفة وسواء رجل الأعرج اذا كانت القدم
 سالمة فقطعت ويد الأعسر اذا كانت الكف سالمة ورجل الصحيح ويد غير الاعسر وانما تكون فيها الدية اذا
 كانت أصابعها الخمس سالمة فان كانت أصابعها أربع ففيها أربعة أخماس دية وحكومة الكف لا يبلغ بهاديه
 اصبع وان كانت أصابعها خمسة شلاء ففيها أربعة أخماس دية وحكومة الكف والأصبع الشلاء
 أكثر من الحكومة في الكف ليس لها إلا أربعة أصابع وان كانت أصابعها ستا ففيها دية وهي نصف
 الدية وحكومة في الأصبع الزائدة وكذلك ان كانت فيها أصبعان زائدتان أو أكثر يزداد في الحكومة بقدر
 زيادة الأصابع الزائدة ولا تختلف رجل الأعرج والصحيح الا في أن يجن على رجله ما فيز يدعرج
 العرجاء وتعرج الصحيحة فتكون الحكومة في الصحيحة أكثر فاما اذا قطعنا أو شلتا فلا تختلفان وإذا كانت
 اليد الشلاء فقطعت ففيها حكومة والشلل اليس في الكف فينيس الأصابع أو في الأصابع وان لم تنيس
 الكف فاذا كانت الأصابع منقبضة لا تنبسط بحال أو تنبسط ان مدت فان أرسلت رجعت إلى الانقباض
 بغير أن تنقبض أو منبسطة لا تنقبض بحال أو لا تنقبض إلا أن تنقبض فان أرسلت رجعت إلى الانبساط
 بغير أن تنبسط فهي شلاء وسواء في العقل كان الشلل من استرخاء مفصل الكف أو الأصابع وان كان
 الشلل من استرخاء الذراع أو العضد والمنكب ففي شلل الكف الدية وفي استرخاء مفوقها حكومة واذا

أصابت الأصابع فكانت عوجاء أو الكف وكانت عوجاء وأصابعها تنقبض وتنبسط ففيها حكومة وإن جنى عليها بعدما أصيبت ففيها هدية تامة وهكذا إن رخصت الأصابع فجبرت تنقبض وتنبسط غير أن أثر الرخص فيها كالخفر ففيها حكومة ويزاد فيها بقدر الشين والالم وإن جنى عليها بعد فأصيبت ففيها هدية تامة وسواء يدارجل التامة الباطشة القوية ويدارجل الضعفة القبيحة المكروهة الأطراف إذا كانت الأصابع سالمة من الشلل وسواء الكف المتجمرة من خلقها أو المتجمرة من مصيبتها والأصابع إذا سلت من اليبس لم ينقص أرشها الشين والقول في الرجل كالقول في اليد سواء وسواء إذا قطعت رجل من لارجل له الا واحدة أو يد من لا يده الا واحدة أو من له يدا في الرجل نصف اليد وفي اليد نصف اليد ولو أن رجلا خلقت له في يمينه كفان أو يدا من منفصلتان أو خلقتا في يسراه أو في يمينه ويسراه معاً حتى تكون له أربعة أي يد نظير اليهما فإن كانت العضد والذراع واحدة والكفان منفصلتان في مفصل فقطع التي يبطش بها ففيها اليد والقصاص إن كان قطعها عمدا ولو قطعت الأخرى التي لا يبطش بها كانت فيها حكومة وجعلتها كالأصبع الزائدة مع الأصابع من تمام الخلقة وإن كان يبطش بها جميعاً جعلت اليد التامة التي هي أكثرهما بطشاً إن كان موضعها من مفصل الذراع مستقيماً على مفصل أو زائلاً عنه وجعلت الأخرى الزائدة إن كان موضعها من مفصل الذراع جعلت المستقيمة اليد التي لها القود وتمام الأرض وجعلت الأخرى الزائدة وإن كان موضعها من مفصل الذراع واحد ليست واحدة منهما أشد استقامة على مفصل الذراع من الأخرى ولا يبطش بأحدهما الا كبطشه بالأخرى فهاتان كفان ناقصتان فأيهما قطعت على الانفرد فلا يبلغ هدية كف تامة ويجعل فيها حكومة يجاوز بها نصف يدية كف وإن قطعتا معاً ففيها هدية كف ويجاوز فيها يدية كف على ما وصفت من أن تزداد كل واحدة منهما على نصف يدية كف وهكذا إذا قطعت أصبع من أصابعهما أو شلت الكف أو أصبع من أصابعها وهكذا لو كانت لهما ذراعان وعضدان وأصل منكب كان القول فيهما كالقول فيهما إذا كانت لهما كفان في ذراع واحدة لا يختلف الإبرادة الحكومة في قطع الذراعين أو العضدين أو الذراعين مع الكفين فيزداد في حكومة ذلك بقدر الزيادة في أله وشينه ولو كان له كفان في ذراع أحدهما ناقصة الأصابع والأخرى تامة أو أحدهما زائدة الأصابع والأخرى تامة أو ناقصة كانت الكف منهما العاملة دون التي لا تعمل فإن كانتا عملان فالكف منهما أقواهما عملاً فإن استوت في العمل فالكف منهما المستقيمة المخرج على الذراع وإن كانتا سواء فالكف منهما التامة دون الناقصة والأخرى زائدة وإن كانت أحدهما زائدة والأخرى غير زائدة فهما سواء وليست واحدة منهما أولى بالكف من الأخرى وكذلك إن كانتا زائدتين معاً ولو خلقت لرجل كفان في ذراع أحدهما فوق الأخرى منفصلة منها فكان يبطش بالسفلى التي تلي العمل بطشاً ضعيفاً وقويماً وكانت سالمة ولا يبطش بالعليا كانت السفلى هي الكف التي فيها القود والعقل تاماً والعليا زائدة فإن كان لا يبطش بالسفلى بحال فهي كالشلاء ولا تكون سالمة الأصابع الا وهو يتناول بها وإن ضعف تناولها وإن كان يبطش بالعليا فهما كانت الكف وإن كان لا يقدر على البطش بها وهي فيما ترى سالمة فقطعت لم يكن فيها قود ولا يدية كف تامة ولا تكون أبداً باطشة بالرؤية دون أن يشهد لها على بطش أو ما في معنى البطش من قبض وبسط وتناول شيء

(الرجلين) قال الشافعي رحمه الله ولو خلقت لرجل قدما في ساق فكان يبطش بهما معا وكانت أصابعهما معاً سالمة لم تكن واحدة منهما أولى باسم القدم من الأخرى وأيهما قطعت على الانفرد فلا قود فيها وفيها حكومة يجاوز بها نصف أرض القدم وإن قطعتا معاً فليقطعها القود وحكومة ولو قطعت الأولى كانت فيها حكومة فإن قطع قاطع الأولى الثانية وهي سالمة يعني عليها حين انفردت كان عليه القصاص

قال وكان مالك إذا رفع رأسه من السجدة الأخيرة في الركعة الأولى فاستوى قاعدا قام واعتد على الأرض * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي عن سعيد ابن جبير وطائوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلن الشهادتين كما يعلننا السورة من القرآن فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله * أخبرنا إبراهيم ابن محمد أخبرنا صفوان ابن سليم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله كف نصلي عليك يعني في الصلاة فقال تقولون اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم ثم تسلمون على

* أخبرنا إبراهيم بن محمد
حدثني سعد بن أسحق
عن عبد الرحمن بن أبي
ليلى عن كعب بن جحزة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه
كان يقول في الصلاة
اللهم صل على محمد وعلى
آل محمد كما صليت على
إبراهيم وآل إبراهيم
وبارك على محمد وآل محمد
كباركت على إبراهيم
وآل إبراهيم إنك جيد
مجيد * أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن الأعرج عن
عبد الله بن مجشع رضي
الله عنه قال صلى لنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ركعتين ثم قام فلم يجلس
فقام الناس معه فلما
قضى صلاته ونظرنا
تسليمه كبر فمسجد سجدين
وهو جالس قبل التسليم
ثم سلم * أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن
الأعرج عن ابن مجشع
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قام من التين
من الظهر لم يجلس فيهما
فلما قضى صلاته سجد
سجدين ثم سلم بعد ذلك
* أخبرنا إبراهيم بن
سعد بن إبراهيم عن

مع حكومة الأولى وإن قطعها غيره فلا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد حكومة أكثر من نصف
أرض الرجل (قال الشافعي) ولو قال الذي قطع أحد رجله التين هما هكذا أقدم من بعض أصابعي
لم أقده لأن أصابعه ليست كأصابعه ولو كانت القدمان في ساق فكانت أحدهما مستقيمة الخلقه على مخرج
الساق وفي الأخرى جحف أو عوج للمخرج عن عظم الساق فكان يطأهما معا فالقدم المستقيمة على مخرج
الساق وفيها القصاص والأخرى الزائدة لا قصاص فيها وفيها حكومة ولو كانت المستقيمة على مخرج
الساق أقصر من الخارجة زائلة عن مخرج الساق وكان يطأ على الزائلة كلها وطأ مستقيماً فقطعت لم
أعمل بالقود فيها حتى أنظر فإن وطئ على الأخرى المستقيمة وطأ مستقيماً كانت هي القدم وكانت الأخرى
هي المانعة لها بطولها فلما ذهبت وطئ على هذه ففي الأولى حكومة ولا قود وفي هذه ان قطعت بعد قود والدية
تامة (قال الشافعي) وإن لم يطأ على هذه بحال كانت الأولى القدم وكان فيها القودان أصيبت ودية القدم
تامة وفي هذه ان أصيبت بعد حكومة (قال الشافعي) ولو لم تقطع ولكن جنى عليها فأشلت فصار لا يطأ عليها
جعلت فيها دية القدم تامة فان قطعت فقصبت فيها دية القدم فوطئ على الأخرى بعد قطع التي جعلت فيها
الدية نقصت الحكم في الأولى ورددته بفضل ما بين الحكومة والدية (١) فأخذت منهم حكومة ورددت
عليه ما بقي وعلمت حينئذ أن هذه هي القدم وجعلت في هذه القودان ما (قال الشافعي) والقول فيها إذا قطعت
من الساق والفخذ كالقول في اليد إذا قطعت من الذراع والعضد لا يختلف

(الأتين) قال الشافعي وإذا قطعت ألتا الرجل أو المرأة ففيهما الدية وفي كل واحدة منهما نصف الدية
وكذلك ألتا الصبي فأبهم قطعت ألتا عظيم الألتين أو صغيرهما فسواء والألتان كل ما أشرف
على الظاهر من المأكتين إلى ما أشرف على استواء الفخذين (٢) وما قطع منها فحساب وإذا كان
يقدر على القصاص منها ففيهما القصاص إن كان قطعهما عمداً وما قطع من الألتين ففيه بحساب
الألتين وما شق منها ففيه حكومة وما قطع من الألتين فبان ثم نبت واستخلف أو لم ينبت فسواء وفيما قطع
فأبهم منها بحساب الألتين ولو قطع فلم ينبت ثم أعيد فالحكم كانت فيه حكومة وهذا كالشق فيه يلبس ثم يخالف
لمابان ثم نبت غيره وما بان ثم أعيد بنفسه فثبت فالتام

(الانثيين) قال الشافعي وإذا قطعت أنثى الرجل أو الصبي أو أنثى فيهما القودان كان القطع
عمداً الآن يشاء المجني عليه أن يأخذ الأرض فيكون له فيهما الدية وإذا قطعت أحدهما ففيها نصف الدية
وسواء اليسرى أو اليمنى ولو قطع رجل إحدى الانثيين فسقطت الأخرى عمداً كان عليه القصاص إن كان
يستطاع القصاص من أحدهما وثبتت الأخرى وعقل التي سقطت ولو أن رجلاً وجراً رجلاً كاتوجاً
البهائم فإن كان يدرك علم ذلك أنه إذا وجى كان ذلك كالشلق في الانثيين ففيهما الدية كما تكون على الجاني
دية يدلو ضربت يد رجل فثلث وإن كان لا يدرك علمه في المجني عليه إلا بقول المجني عليه فالقول قوله مع
يمينه وعلى الجاني الدية إن كان أدرك علم ذلك في غيره قط وإذا سلت البيضان وبقيت الجلود ثم عقلهما
والقصاص فيهما وإن قطعهما بالجلدة لم يرد عليه شيء بالجلدة وفيهما القصاص والدية تامة وإذا سلت البيضان
ثم قطعت الجلدة ففي البيضتين الدية وفي الجلدة الحكومة وإذا اختلف الجاني والمجني عليه فقال الجاني
جنى عليه وهو موجود وقال المجني عليه بل صحيح فالقول قول المجني عليه مع يمينه لأن هذا مما يغيب عن
أبصار الناس ولا يجوز كشفه لهم

(الجنابة على ركب المرأة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا قطعت أسكتنا المرأة وهما شفرها فان

(١) قوله فأخذت منهم الخ كذا في النسخ بالجمع في منهم وإفراد عليه وانظر (٢) قوله وما قطع منها إلى
قوله فثبت فالتام كذا في النسخ ولعل في الكلام تحريفاً وتكراراً فحرر كتبه معصمه

قطعه رجل فلا قصاص لأنه ليس له مثله فإن قطعت امرأة فعليها القصاص إن كان يقدر على القصاص منه إلا أن تشاء العقل فإن شاءته فلها الدية تامة وفي أحد شفرها إذا أوعب نصف الدية وفي الشفرين الدية فإن قطع الشفران وأعلى الركب ففيهما الدية وفي الأعلى حكومة وإن قطع الأعلى فكان الشفران بحالهما ففي الأعلى حكومة وإن انقطع الشفران (١) معهما أو ماتا حتى يصير ذلك فيهما كالشلل في المذق ففهما الدية وفي الأعلى حكومة وسواء في ذلك المفقوضة وغيره المفقوضة فإن كانت امرأة مقطوعة الشفرين فذا لصها فقطع إنسان ما التحم منهما فعليه حكومة وسواء في هذا شفر الصغيرة والهجوز والشابة لا يختلف وسواء شفر الرقاه التي لا تنوي والبكر والنب تنوي وكذلك أركابهن كلهن سواء لا تختلف

(عقل الأصابع) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في كل أصبع مما هنالك عشر من الأبل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية بن أسد عن رجل عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع عشر عشر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا قول ففي كل أصبع قطعت من رجل عشر من الأبل وسواء في ذلك الخنصر والابهام والوسطى إنما العقل على الأسماء (قال الشافعي) وأصابع اليدين والرجلين سواء وأصابع الصغير والكبير الفاني والشاب سواء والابهام من أصابع القدم مفصلان فإذا قطع منها مفصل ففيه نجس من الأبل ولما سواها من الأصابع ثلاثة مفاصل فإذا قطع منها مفصل ففيه ثلاث من الأبل وثلاث وإن خلق لأحد مفاصل أصابعه سواء لكل أصبع مفصلان وكانت أصابعه سالمة بقضها وبسطها وبطشها ففي كل مفصل نصف دية الأصبع خمس من الأبل وإن كان ذلك يشلها ففي أصبعه إذا قطعت حكومة وإذا كان لأصبع هذا مفصلان وكانت سالمة فقطعها إنسان عمدا فعليه القصاص فإن قطع إحدى أظفئها فله أن يشاء القصاص من أظفئه أصبع القاطع فإن كان في أصبع القاطع ثلاث أنامل أخذ مع القصاص سدس عقل الأصبع ولو خلق إنسان له في أصبع أربع أنامل كانت في كل أظفئه ربع دية الأصبع بعيران ونصف إن كانت أصابعه سالمة وإذا خلقت له في أصبع أربع أنامل فقطع رجل منها أظفئه عمد أوله في كل أصبع ثلاث أنامل فلا قصاص عليه لأن أظفئه أربع من أظفئه المقتص له ولو كان القاطع هو الذي له أربع أنامل والمقطوع له ثلاث أنامل فله القصاص وأرض ما بين ربع أظفئه وثلاثها ولو كانت لرجل أصبع فيها أربع أنامل وفيها أظفئتان فكانت أطول من الأصابع معها أو أقصر منها وهي سالمة ففيها عقلها تاما وليست كالسن تسقط فتستخف وإذا بقيت في الكف أصبع أو أصبعان أو ثلاث أو أربع فقطعت الكف والأصابع فعلى القاطع أرض الأصابع تاما وحكومة تامة في الكف لا يبلغ بها أرض أصبع وسواء كانت الكف من امرأة أو رجل لا يبلغ بحكومة منها أرض أصبع إذا كانت مع أصابع ولا يسقط أن يكون فيها حكومة إلا أن يؤخذ أرض اليد تاما فتدخل الكف مع الأصابع لأنها حينئذ تامة وإذا قطعت الأصابع وأخذ أرضها وعفا أو اقتص منها ثم قطعت الكف ففيها حكومة على ما وصفت الحكومات وسواء قطع الكف والأصابع أو غيره ولو جنى رجل على الأصابع عمدا فقطعها ثم قطع الكف اقتص منه كما صنع فقطعت أصابعه ثم كفّه وإن شاء المجني عليه قطع أصابعه وأخذ منه أرض كفّه (٢) وقال في الأصبع الزائدة حكومة ولو خلقت لرجل أصبع أظفئتها التي فيها الظفر أظفئتان مفترقتان في كليهما طفر وليست واحدة منها أشد استقامة على خلقه الأصابع من الأخرى ولا أحسن حركة من الأخرى فقطع إنسان أحدها لم يكن عليه

(١) قوله معهما هكذا في النسخ ولعل تنبيه الضمير من تحريف الناسخ ووجه الكلام معه أي مع الأعلى فانظر وحركته مصححه (٢) قوله وقال في الأصبع انظر قوله وقال فلعلها محرفة من الناسخ كتبه مصححه

أبيه عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الر كعتين كأنه على الرضف قلت حتى يقوم قال ذلك يريد أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني اسمعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يسلم في الصلاة إذا فرغ منها عن يمينه وعن يساره * أخبرني غير واحد من أهل العلم عن اسمعيل بن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا إبراهيم يعني ابن محمد عن إسحق بن عبد الله عن عبد الوهاب بن بخت عن واثله بن الأسقع رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى خده * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني أبو علي أنه سمع عباس بن سهل بن سعد يخبر عن أبيه أن النبي

قصاص وكانت عليه حكومة تجاوز نصف أورش أتملة وإن قطع هو أو غيره الثانية كانت فيها حكومة كالاولى وكذلك ان قطعها معاف عليه دية اصبع وحكومة في الزيادة فلو خلقت له أصابع عشر في كف كان القول فيها كالقول فيه لو خلقت له كفان الاصابع المستقيمة على الاكثر من خلقه الاذنين أصابعه اذا كانت سالمة كلها وكذلك لو خلقت له اصبعان فكانت احدهما باطشة والاخرى غير باطشة كانت الباطشة اولى باسم الاصبع ولو كان هذا في الرجلين كان هذا هكذا اذا كان يطأ عليها كلها فان كان يطأ على بعضها ولا يطأ على بعض فان الاصابع التي فيها عشر عشر هي التي يطأ عليها والتي لا يطأ عليها وان اذا قطع منها شيء كانت فيها حكومة ولو خلقت رجل اصبع زائدة ولا خرم مثلها في مثل موضعها ففي احدهما على الاخر عدا فقطع اصبعه الزائدة قطعت بها اصبعه الزائدة ان شاء اذا كانت في مثل موضعها وان لم تكن في مثل موضعها لم تقطع ولو اختلفت الزائدتان فكانت من القاطع أو المقطوع أم كانت احدهما بالآخرى اذا كانت مفصلهما واحدة فان كانت الزائدة من القاطع بثلاثة مفصلات والزائدة من المقطوع بمفصل واحد أو مثل الثولول (١) وما أشبه لم يقدو كانت له حكومة وان كانت من المقطوع مثلها من القاطع أو من القاطع مثلها من المقطوع فلم يقدو ع الخبارين القوداً وحكومة وبين الارش لنقص اصبع المقطوع عن اصبعه والحكومة اقل من حكومتها لو لم يستعد

(أرش الموضحة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن خرم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن خرم في الموضحة خمس أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه (قال الشافعي) وبهذا نقول وفي الموضحة خمس من الابل وذلك نصف عشر دية الرجل (قال الشافعي) والموضحة في الرأس والوجه كله سواء وسواء مقدم الرأس ومؤخره فيها وأعلى الوجه وأسفله والحي الأسفل باطنه وظاهره وما تحت شعر اللحية منها وما برز من الوجه كلها سواء ما تحت منابت شعر الرأس من الموضحة وما يخرج مما بين الاذن ومنابت شعر الرأس (قال الشافعي) ولا يكون في شيء من المواضع خمس من الابل الا في موضحة الرأس والوجه لانهما اللذان بيدوان من الرجل فاما موضحة في ذراع أو عنق أو عضد أو ضلع أو صدر أو غيره فلا يكون فيها الاحكومة والموضحة على الاسم فما وضع من صغير أو كبير عن العظم ففيه خمس من الابل لا يزداد في كبير منها ولو أخذت قطري الرأس ولا ينقص منها ولو يكن الا قدر محيط لانه يقع على كل اسم موضحة وهكذا كل ما في الرأس من الشجاج فهو على الاسماء ولو ضرب رجل رجل بشيء فشجبه شجرة متصلة فوضع بعضها ولم يضع بعض كان فيها أرش موضحة فقط وكذلك لو لم يزد على أن خرق الجلد من موضع ووضع من آخر وأوضع من آخر ففيها أرش موضحة لان هذه الشجرة متصلة (قال الشافعي) ولو بقي من الجلد شيء قل أو كثر لم يخرق وان ورم فاحضر وأوضع من موضعين والجلد الذي لم يخرق حاجز بينهما كان موضعين وكذلك لو كانت مواضع بينهما فصول لم يخرق (قال الشافعي) ولو شجبه فوضع موضعين وبينهما من الجلد شيء لم يخرق ثم تأكل فأنخرق كانت موضحة واحدة لان الشجرة اتصلت من الجنابة ولو اختلف الجانب والمجنى عليه فقال المجنى عليه أنت شققت الموضع الذي لم يكن انشق من رأسي فلي موضعتان وقال الجانب بل تأكل من جنابتي فانشق فالتقول قول المجنى عليه مع يمينه لانه قد وجبت له موضعتان فلا يبطلها الا اقراره أو بينة تقوم عليه ولا يقص بموضحة الا باقرار الجانب أو بشاهدين يشهدان أن العظم قدر زحني قرعه المروءان لم ير العظم لان الدم قد يحول دونه أو شاهدوا امرأتين بذلك لان الدم يحول بينه وبين أن يرى أو شاهد يشهد على هذا ويمين المدعى اذا كانت الجنابة خطأ فان كانت عمدًا لم يقبل فيها شاهد ويمين ولا شاهدوا امرأتين لان المال لا يجب الا بوجوب القصاص واذا اختلف الجانب والمجنى

(١) الثولول بضم التاء الحبة تظهر في الجلد كالجمصة فادونها كذا في اللسان كتبه معصمه

صلى الله عليه وسلم كان
يسلم اذا فرغ من صلاته
عن يمينه وعن يساره
* أخبرنا مسلم بن خالد
وعبد المجيد عن ابن جريج
عن عمرو بن يحيى المازني
عن محمد بن يحيى بن حبان
عن عمه واسم بن حبان
عن ابن عمر رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه كان يسلم
عن يمينه وعن يساره
* أخبرنا الدارودي
عن عمرو بن يحيى عن
محمد بن يحيى عن عمه
واسم بن حبان قال
مرة عن ابن عمر مرة
عن عبد الله بن زيدان
النبي صلى الله عليه وسلم
كان يسلم عن يمينه وعن
يساره * أخبرنا
سفيان عن مسعر عن
ابن القبطية عن جابر
ابن سمرة قال كنا
مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاذا سلم احدا
أشار بيده عن يمينه وعن
شماله السلام عليكم
السلام عليكم فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
ما بالكم تؤمون بأيديكم
كانها أذنان خيل

عليه في الموضحة فالقول قول الجاني أنهم لم توضع مع عينه وعلى الجاني عليه البينة
 (الهاشمة) قال الشافعي رحمه الله وقد حفظت عن عدد لقستم وذكري عنهم أنهم قالوا في الهاشمة عشر
 من الابل وبهذا أقول (قال) والهاشمة التي توضع ثم تهشم العظم ولا يلزم الجاني الهاشمة الا باقراره أو بما وصفت
 من البينة على أن العظم انهمش فإذا قامت بذلك بينة لزمته هاشمة ولو كانت الشجة كبيرة فهشمت
 موضعا (١) أو مواضع بينهما شيء من العظم لم ينهش كانت هاشمة واحدة لأنها جناية واحدة ولو كان بينهما شيء
 من الرأس لم تشققه والضربة واحدة فهشمت مواضع كان في كل موضع منها انفصل حتى لا يصل به غيره مجروحاً
 بتلك الضربة هاشمة وهذا هكذا في المنقلة والمأمومة

(المنقلة) قال الشافعي لست أعلم خلافاً في أن في المنقلة خمس عشرة من الابل وبهذا أقول وهذا أقول من
 حفظت عنه عن لقيت لأعلم فيها بينهم اختلافاً والمنقلة التي تكسر عظم الرأس حتى يتشظى فتستخرج
 عظامها من الرأس ليلتئم وانما قيل لها المنقلة لأن عظامها تنقل وقد يقال لها المنقلة وإذا نقل من عظامها
 شيء قل أو كثر فقد تم عقلها خمس عشرة من الابل وذلك عشر ونصف عشرية ولا يجاوز الهاشمة حتى ينقل
 بعض عظامها كما وصفت

(المأمومة) قال الشافعي رحمه الله تعالى لست أعلم خلافاً في أن في المأمومة ثلث الدية وبهذا نقول
 في المأمومة ثلث النفس وذلك ثلاث وثلاثون من الابل وثلث والآمة التي تخرق عظم الرأس حتى تصل إلى
 الدماغ وسواء قليل ما خرقت منه أو كثره كما وصفت في الموضحة ولا تثبت مأمومة الا بشهود يشهدون عليها
 كما وصفت بانها قد خرقت العظم فإذا أثبتوا أنها قد خرقت العظم حتى لم يبق دون الدماغ حائل الا أن تكون
 جلدة دماغ فهي آمة وان لم يثبتوا أنهم رأوا الدماغ (مادون الموضحة من الشجاج) قال الشافعي رحمه الله
 تعالى ولم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيما دون الموضحة من الشجاج بشيء وأكثروا قول من
 لقيت أنه ليس فيما دون الموضحة أرض معلوم وان في جميع مادونها حكومة قال وبهذا نقول (الشجاج
 في الوجه) قال الشافعي والموضحة في الوجه والرأس سواء لا يراد أن شانت الوجه وهكذا كل ما فيه العقل
 مسمى (قال الشافعي) والهاشمة والمنقلة في الرأس والوجه سواء وفي اللحي الأسفل وجميع الوجه وكذلك
 هي في اللحين وحيث يصل إلى الدماغ سواء ولو كانت في (٢) الاحسة فخرقت إلى الفم وكانت في اللحي
 فخرقت حتى تنفذ العظم واللحم والجلد ففها قولان أحدهما أن فيه ثلث النفس لانها قد خرقت خرق الآمة
 وانها كانت في موضع كالرأس والآخرة أنه ليس فيها ذلك وفيها كسر مما في الهاشمة لانها لم تخرق إلى
 الدماغ ولا جوف فتكون في معنى المأمومة أو الجائفة وإذا شانت الشجاج التي فيها أرض معلوم بالوجه
 لم يرد في شيء الوجه شيء وإذا كانت الشجاج التي دون الموضحة كانت فيها حكومة لا يبلغ بها بحال
 قدر موضحة وان كان الشين أكثر من قدر موضحة لان النبي صلى الله عليه وسلم إذا وقت في الموضحة
 نخس من الابل لم يجز أن تكون الخس فيما هو أقل منها وكل جرح عدا الوجه والرأس فائما فيه حكومة الا
 الجائفة فقط

(الجائفة) قال الشافعي رحمه الله تعالى لست أعلم خلافاً في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي
 الجائفة ثلث الدية وبهذا نقول وفي الجائفة الثلث سواء كانت في البطن أو في الصدر أو في الظهر إذا وصلت
 الطعنة أو الجناية ما كانت إلى الجوف من أي ناحية كانت من جنب أو ظهر أو بطن ففيها ثلث دية النفس
 ثلاث وثلاثون من الابل وثلث ولو طعن في ورثه جافته كانت فيها جائفة ولو طعن في ثغرة فخرت فجافته
 كانت فيها جائفة ولو طعن في فخذه ففت الطعنة حتى جافته كانت فيها جائفة وحكومة بزادة الطعنة في

(١) قوله موضعا لعله محرف عن موضعين حتى تصح البينة والتسنية في قوله بينهما (٢) قوله الاحسة
 هكذا في النسخ بدون نقطوا نظر الضبط والمعنى وحركته مصححة

شمس أو لا يكفي أحدكم
 أو انما يكفي أحدكم أن
 يضع يده على فخذه ثم
 يسلم عن يمينه وعن
 شماله السلام عليكم
 ورحمة الله • أخبرنا
 ابراهيم بن سعد عن ابن
 شهاب قال أخبرني هند
 بنت الحارث بن عبد الله
 ابن أبي ربيعة عن أم سلمة
 زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إذا سلم من صلاته
 قام النساء حين يقضى
 تسليمه ومكث النبي
 صلى الله عليه وسلم في
 مكانه يسيرا قال ابن
 شهاب فمري مكثه ذلك
 والله أعلم لكي ينفذ
 النساء قبل أن يدركهن
 من انصرف من القوم
 • أخبرنا ابن عيينة
 عن عمرو بن أبي معبد
 عن ابن عباس رضي
 الله عنهما قال كنت
 أعرف انقضاء صلاة
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالتكبير قال
 عمرو بن دينار ثم ذكرته
 لابي معبد بعد فقال لم
 أحدنك قال عمرو
 قد حدثني قال وكان

من أصدق موالى ابن عباس (قال الشافعي) كآثبه نسيه بعد ما حدته إياه * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني موسى بن عقبة عن أبي الزبير أنه سمع عبد الله بن الزبير يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من صلاته يقول يصوته الأعلى لاله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لاله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون * أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن أبي الأبرار الحارثي سمعت أبا هريرة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف من الصلاة عن عينه وعن شماله * أخبرنا سفيان عن سليمان بن مهران عن عمارة عن الأسود عن عبد الله قال لا يجعلن أحدكم للشيطان من صلاته جزءا يرى أن حقن عليه ان لا ينفض الا عن عينه فلفقد

الفخذ لان هذه جنابة جمعت بين شيئين مختلفين كالوجه موضحة في رأسه ففتت في رقبته كانت فيها موضحة وحكومة لاختلاف الحكم في موضع الجرحين ولو طعن رجل رجلا في حلقه أو في مريته فخرقه كانت فيها جائزة لان كل واحد منهما يصل الى الجوف وكذلك لو طعنه في الشرج فخرقه لان ذلك يصل الى الجوف (ما لا يكون جائزة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو أن امرأة عمدت على امرأة عذراء فاقتضتها فان كانت أمة فعليها ما نقصها ذهاب العذرة وان كانت حرة فعليها حكومة بهذا المعنى فيقال أرايت لو كانت أمة تسوى حين من الأبل كم ينقصها ذهاب العذرة في القيمة فان قيل العشرة كانت عليها خمس من الأبل وان قيل أكثر وأقل كان ذلك عليها وكذلك لو اقتضها رجل ناصبه أو بشئ غير فرجه فان اقتضها بفرجه فعليه مهر مثلها بالاصابة وحكومة على ما وصفت لاندخل في مهر مثلها لانه لو أصابها نيبا كان عليه مهر مثلها عوضا من الجماع الذي لم تكن هي به زانية ولا تبطل المعصية عنه الجنابة اذا كانت مع الجماع ولو اقتضها فافضاها أو افضاها وهي نيب كانت عليه ديتها لانها جنابة واحدة وعليه مهر مثلها ولو اقتضتها امرأة أو رجل بعد بلإجماع كانت عليهما ديتها وليس هذا من معنى الجائفة بسبيل ولو أن امرأة أدخلت في فرج امرأة نيب أو دبرها عودا وعصرت بطنها فخرج منها خلاء أو من فرجها دم لم يكن شيء من هذا في معنى الجائفة وتعزروا لشيء عليها وكذلك لو صنع هذا رجل بامرأة أو رجل وهكذا لو أدخل في حلقه أو حلق امرأة شيئا حتى يصل الى جوفه عزروا لم يكن في هذا ما في الجائفة ولو كانت رجل جائفة فادخل رجل فيها اصبعه أو عصا أو جريدا حتى وصلت الى الجوف فان لم يكن زاد في الجائفة شيئا لم يكن عليه ارش وان كان زاد فيها ضمن ما زاد وان أدخل السكين جائفته التي لم تكن من جنابته ثم شق في بطنه شقا الى الجوف فعليه دية جائفة وان شق ما لا يبلغ الى الجوف ففيه حكومة وان نكأ في الجوف شيئا ففيه حكومة وان خرق بالسكين الامعاء ضمن النفس كلها ان مات ولا أحسبه يعيش اذا خرق امعاء (١) وان كان لا يعيش بخسرق الامعاء فالذبح وان لم يخرقه ونكأ فمات المجنى عليه ضمن نصف دية النفس وجعلت الموت من الجنابة الاولى وجنابته الثانية (قال الشافعي) ولو أدخل يده أو عودا في حلقه أو موضعاً منه فلا يكون فيه ما في الجائفة واذا لم يرز مر بضا ضمنا ما صنع به فهو قاتل بضمن دية النفس واذا طعنه جائفة فانفذها حتى خرجت من الشق الآخر أو رذال الرمح فيها فجاءه الى جنبها وبينهما شيء لم يخرقه فهي جائفتان وهكذا لو طعن برمح فيه سنان مفترق فخرقه خرقين بينهما شيء ولم يخرق ما بين الجائفتين (قال الشافعي) ولو أصيب بطن رجل فغيظ فلم يلتزم حتى طعنه رجل ففتق الخياطه وجافه فعليه حكومة وان التأم فطعنه في الموضع الذي طعن فيه فالتأم فعليه جائفة وهذا هكذا في كل الجراح فلو شق رجل رجلا موضحة فلم تلتئم حتى شق رجل عليها موضحة كانت عليه حكومة ولو برأت والتأمت فشجبه موضحة فعليه ارش موضحة تام والقودان كانت الشجبه عمدا والالتئام يلتصق اللحم ويعاود الجلد وان ذهب شعر الجلد أو كان الجلد في البطن أو الرأس متغير اللون عما كان عليه قبل الجنابة وعما عليه سائر الجسد اذا كان جلدا ملتئما (قال الشافعي) واذا أصابه بجائفة فقال أهل العلم قد نكأ ما في بطنه من معاً وغيره فعليه جائفة وحكومة (قال الشافعي) وسواء ما ناله به فصار جائفة من حديد أو شئ محدد يشبه الحديد فانفذه مكانه أو فرح أو لم حتى يصير جائفة فعليه في هذا كله ارش جائفة ولو كان لم يزد على أكره (٢) أو ما أشبهها اذا أثرت ثم لم من موضع الأثر حتى يصير جائفة

(كسر العظام) قال الشافعي روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال في الترقوة جمل وفي الضلع جمل ويشبه والله أعلم أن يكون ما حكى عن عمر رضي الله عنه فيما وصفت حكومة لا توقيت عقل فني كل عظم

(٢) قوله وان كان لا يعيش الخ كذا في النسخ وانظر (٢) قوله على أكره هكذا في بعض النسخ والا كره الحفرة في الارض وفي نسخة على الكبرة فانظر كتبه معصمه

كسر من انسان غير السن حكومة وليس في شئ منها الرش معلوم وما يؤخذ في الحكومات كلها بسبب الديات في المسلمين الأحرار والعبيد وأهل الذمة من الابل لانها من سبب الجنائيات والديات واذا جبر العظم مستقيماً لا عيب فيه فقيه حكومة واذا جبر معيباً فعليه حكومة بقدر شئته وضرره وعليه حكومة اذا جبر معيباً لا عثم فيه (العوج والعرج في كسر العظام) قال الشافعي واذا كسر الرجل اصبع الرجل فسلت فقد تم عقلها ولولم تنسل و برأت معوجة أو ناقصة أو معيبة ففيها حكومة لا يبلغ به ادية الاصبع وهذا كذا في الكف ان برأت معوجة ففيها حكومة وان شئ شئ من الاصابع ففيها شئ من الاصابع عقله تاماً وفي الكف ان عيب بعوج أو غير حكومة (قال الشافعي) وان كان هذا في الذراع فبرأت متعوجة فقال الجاني خلوا بيني وبين كسر هاتين مستقيمة لم يكره على ذلك المكسورة ذراعه وجعلت على الجاني أو عاقلة حكومة في جنايته (قال الشافعي) ولو كسر هاتين برأت متعوجة فبرأت مستقيمة كانت له الحكومة بجالها الاولى متعوجة لان ذهاب العوج من شئ أحدثه بعد وهذا كذا في كسر العظام كلها (قال الشافعي) وان كسر يداً فعصبت غير أن اليد تبش ناقصة البطش أو تامته ففيها حكومة زاد فيها بقدر الشئ ونقص البطش الآن عوت من الاصابع شئ أو شئ فيكون فيه عقله تاماً وكذلك العوج وكل عيب كان مع هذا وان كسر ساقه أو فخذ فبرأت عوجة أو ناقصة بين العوج فيها ففيها حكومة بقدر ما نقص العوج وكذلك ان كسر القدم أو شلت أصابع القدم فقد تم عقلها وفيها خسون من الابل واذا شلت الاصابع وعيبت القدم ففيها حكومة بقدر العيب ونقص المنفعة منه وان كسر القدم أو ما فوقها إلى الفخذ أو الورل وبرأت يطأ عليها وطأ ضعيفاً ففيها حكومة زاد فيها بقدر زيادة الألم والنقص والعيب وهكذا ان قصرت وأصابع الرجل سالمة حتى لا يطأها الأرض الا معتمد على شئ معلقاً للرجل الاخرى ففيها حكومة بقدر ما ناله ولو أصابها من هذا شئ لا يقدر معه على أن يثني رجله ويبسطها فكانت منقبضة لا تنبسط أو منبسطة لا تنقبض ولا يقدر على الوطء عليها معتمد على عصا ولا على شئ يحال تم عقلها وكان فيها خسون من الابل وسواء كان هذا من ورل أو ساق أو قدم أو فخذ اذ لم يقدر على الوطء بحال تم عقلها ولو جنى عليها بعد تمام عقلها جان فقطعها كانت عليه حكومة ولم تكن عليه دية رجل تامة ولا قودان كانت جنايته عليها عمداً ولو جنى جان على رجل أعرج ورجله سالمة الاصابع يطأ عليها فقطعها من المفصل كان عليه القودان كانت جنايته عمداً فان كانت خطأ ففيها نصف الدية ان شاء في العمد في مال الجاني ونصفها خطأ في أموال عاقلة الجاني وهكذا الاعسر يجنى على يده سالمة الاصابع والبطش ولو جنى رجل على رجل فضر بين وركيه أو ظهره أو رجله فغنه المشي ورجلاه تنقبضان وتنسبطان فعليه الدية تامة ومتى أعطيت الدية في شئ من هذه الوجوه الثلاثة التي بها أعطيت الدية ثم عاد إلى حاله رددت بهما ما أخذت من أخذت منه الدية عليه ولو لم ينعه المشي ولكنه منعه المشي الامتعداً أعرج أو يجرح رجله فعلى الجاني حكومة لاديه فاذا قطعت رجل هذا ففيها القودان والدية تامة لسلامة الاصابع والرجل وان كان فيها معتمداً أو كان ضعيفاً كما تكون الدية تامة في العين يبصر بها وان كان فيها ضعف

(كسر الصلب والعنق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وان جنى رجل على رجل فالتوت عنقه من جنايته حتى يقلب وجهه فيصير كالملتفت أو أصاب ذلك رقبته وان لم يعوج وجهه أو ييبس رقبته فصار لا يلتفت أو يلتفت التفاتاً ضعيفاً وهو يسيع الماء والطعام والريق ويتكلم ففيها حكومة زاد فيها بقدر الألم والشئ ومبلغ نقص المنفعة فان نقص ذلك كلامه وشئ عليه معه اساعة الماء يد في الحكومة فان منعه ذلك اساعة الطعام الآن يوجره أو المضع الانعاب فزاد في الحكومة ولا يبلغ بها بحال دية تامة ولو نقص ذلك من كلامه حتى صار لا يفصح ببعض الكلام كانت فيه من الدية بحسب ما نقص من كلامه وحكومة

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كان ينصرف عن يساره (ومن كتاب الامالي في الصلاة الذي يقول الربيع حدثنا الشافعي) أخبرنا الربيع حدثنا الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الاسود بن قيس عن أبيه قال أبصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلاً عليه هيئة السفر فسمعه يقول لولا أن اليوم يوم الجمعة لخرجت فقال عمر خرج فان الجمعة لا تجبس عن سفر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن اسمعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذئب قال دعى عبد الله بن عمر لسعيد بن زيد وهو يموت وابن عمر يستحجر الجمعة فأناءه وورل الجمعة وأخبر عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله أو مثل معناه * أخبرنا مسلم ابن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الاغرج عن عبيد الله بن أبي رافع

عن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال أحدهما
كان إذا ابتدأ الصلاة
وقال الآخر كان إذا
افتتح الصلاة قال وجهت
وجهي للذي فطر
السموات والأرض
حنيفاً وما أنا من
المشركين إن صلاتي
ونسكي ومحياي ومماتي
لله رب العالمين لا أشرك
له وبذلك أمرت قال
أحدهما وأنا أول
المسلمين وقال الآخر
وأنا من المسلمين قال
الشافعي رحمه الله
ثم يقرأ القرآن بالتعوذ
ثم بسم الله الرحمن الرحيم
فاذا أتى عليها قال
آمين ويقول من خلفه
إن كان اماماً رفع
صوته حتى يسمع من
خلفه إذا كان يجهر
بالقراءة * أخبرنا
ابن أبي يحيى عن جعفر
ابن محمد عن أبيه قال
جاءت الخطابة إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقالوا يا رسول الله أنا
لا نزال سفرنا كيف
نصنع بالصلاة فقال

لما أصابه سواء لأن ما أصابه غير الكلام (قال الشافعي) ولو ذهب كلامه كانت عليه الدية تامة وحكومة
فيما صار إلى عنقه من الجناية (قال الشافعي) ولو صار لا يسبغ طعاماً ولا شرباً كان هذا لا بعيش فيما أرى
فيتربص به فإن مات ففيه الدية وإن عاش وأساغ الماء والطعام ففيه حكومة
(كسر الصلب) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كسر الرجل صلب الرجل فنه أن يمسي بحال
فعله الدية فإن مسي معتداً فعليه حكومة وإن لم تنقص مشيته وبراً مستقيماً فعليه حكومة وإن برأ معوجاً
فعليه حكومة ويزاد عليه في الحكومة بقدر العوج وإن ادعى أن قد أذهب الكسر جماعه فإن كانت لذلك
علامة تعرف بوصفها فالقول قوله مع عيبه وعلى الجاني الدية تامة لا حكومة معها لأن ذهاب الجماع
إنما كان في العيب بالصلب والجماع ليس بشئ قائم كالكلام باللسان مع الرقبة ولكن لو أشل ذكره
بالكسر أو قطعه به كانت عليه دية وحكومة لأنها جناية على صلب فولدت على شئ قائم غير الصلب (قال
الشافعي) وإن لم يكن لذلك علامة تدل عليه وقال أهل العلم به إن معلوماً أن الجماع قد يذهب من كسر الصلب
وكان أن تربص وقتاً من الاوقات فلم تنتشر آله قال أهل العلم به لا تنتشر تركه إلى ذلك الوقت فإن قال لم تنتشر
حلف وأخذ الدية وإن لم يكن له وقت وقيل هذا قد يذهب ويأتي حلف ما انتشر وأخذ الدية في ذهاب الجماع
وإنما يكون له الدية في ذهاب الجماع إذا كان يعلم أن ذهاب الجماع يكون من كسر الصلب فإذا لم يكن معلوماً عند
أهل العلم فله حكومة لازمة ولو كسر الصلب قبل الذكر حتى يصير لا يجماع بحال فعليه دية في الذكر وحكومة
في الصلب إن لم يمنع المشي بحال

(النوافذ في العظام) قال الشافعي وإذا ضرب الرجل الرجل فأنفذ لجه وعظمه حتى بلغت ضربته
المخ أو خرفت العظم حتى خرجت من الشق الآخر ففيها حكومة لأن الشق عقل العضو ولأنه كانت الحكومة
أقل من ذلك أو أكثر وكذلك كسر العظم حتى يسيل مخه أو أشطاء حتى يخرج مخه وينكسر فينبت مكانه
عظم غيره كانت فيه حكومة

(ذهاب العقل من الجناية) قال الشافعي رحمه الله وأن كسر رجل عظم من عظام رجل أو جنى جنابة عليه
ما كانت الجناية فذهب عقله كانت عليه الدية ولم يكن عليه بالجناية التي كانت سبب ذهاب العقل أروش إلا أن
يكون أروشاً أكثر من الدية فيكون فيها إلا أكثر من الدية وأروشاً وذلك مثل أن يقطع يديه ويشجه مأمومة أو
يناله بجائفة فيكون عليه دية وثلاث ولو جنى عليه جنابة فنقص عقله ولم تذهب أو أضعفت لسانه أو أورثته
فرعاً كان فيها حكومة يزداد فيها بقدر ما ناله ولو جنى عليه جنابة في غير يده فأشلت يده كان فيها نصف الدية وأروش
الجناية كأنها كانت مأمومة فيجعل فيها الثلث وفي أشلال اليد النصف وإن شلت رجله مع يده كانت في اليد
والرجل الدية وفي المأمومة ثلث النفس لأنها جناية لها حكم معلوم أهلكت عضوين لها حكم معلوم ولو أصابه
بمأمومة فأورثته جنباً أو فرعاً أو غشياً إذا فرغ من رعد أو غيره كانت فيها مع المأمومة حكومة لاديه وإذا جنى
عليه فذهب عقله ففي ذهاب عقله الدية وإن كان مع ذهاب عقله جنى عليه جنابة لها أروش معلوم فعليه أروش
تلك الجناية مع الدية في ذهاب العقل ولو صاح عليه أو دعره بشئ فذهب عقله لم ينل إلى أن عليه شيئاً إذا كان
المصبح عليه بالغاي عقل شيئاً وكذلك لو صاح عليه وهوراً كب دابة أو جداراً فسقط فمات أو أصابه شئ لم ينل إلى أن
على الصائح شيئاً ولكن لو صاح على صبي أو معتوه لا يعقل أو فرعه فسقط من صحنه ضمن ما أصابه وكذلك لو
ذهب عقل الصبي ضمن ديتة والصباح في الصبي والمعتوه إذا كانت منه جنابة يضمنها الصائح لأنهما لا يفرقان بين
الصباح وغيره ولو عدا رجل على بالغ يعقل بسيف فلم يضربه به ودعره ذعراً أذهب عقله لم ينل إلى أن عليه دية
من قبل أن هذا لم تقع به جنابة وأن الأغلب من البالغين أن مثل هذا لا يذهب العقل ولو أن رجلاً عدا على
رجل بسيف ولم ينله به وجعل يطلبه والمطلوب يهرب منه فوقع من ظهر يث يراه فمات لم ينل إلى أن يضمن هذا

وسلم ثلاث تسبيحات
ركوعا وثلاث تسبيحات
سجودا . أخبرنا محمد بن
إسماعيل عن ابن أبي
ذئب عن اسحق بن يزيد
الهدلي عن عون بن عبد الله
ابن عتبة بن مسعود
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
إذا ركع أحدكم فقال
سبحان ربّي العظيم ثلاث
مرات فقد تم ركوعه
وذلك أدناه وإذا سجد
فقال سبحان ربّي
الأعلى ثلاث مرات فقد
تم سجوده وذلك أدناه
* أخبرنا سفيان بن
عمينة عن ابن شهاب
عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إذا
كان يوم الجمعة جلس
على أبواب المسجد
(٣) وذكر الحديث
* أخبرنا سفيان بن عمينة
عن عمرو بن دينار عن

(٣) قوله وذكر الحديث
هكذا في النسخ ولم
يتقدم لهذا الحديث
ذكر وعادة الام إذا كان
يوم الجمعة كان على كل
باب من أبواب المسجد
ملائكة يكتبون الناس
على منازلهم الأولى فالأول
فإذا خرج الامام طويت
الحصص واستعملوا الخطبة

ديته لانه ألقي نفسه وكذلك ألقي نفسه في ماء فغرق أو نار فاحترق أو برقات وان كان أعشى أو بصيرا فوقع فيها
يخفى عليه مثل حفرة خفية أو شيء خفي أو من ظهر بيت فانخسف به فمات ضمت عاقلة الطالب دينه لانه
اضطروا الى هذا ولم يحدث الميت على نفسه ما تسقط به الجنابة عن الجاني عليه وكذلك لو عرض له بدب يطلبه
اباء أو أسدفا كله أو غل فقتله أو لص فقتله لم يضمن الطالب شيئا لأن الجاني عليه غيره
(سلخ الجلد) قال الشافعي رحمه الله ولو أن رجلا سلخ شيئا من جلد بدن رجل فلم يبلغ أن يكون جافة وعاد
الجلد فالتأم أو سقط الجلد فنبت جلد غيره فعليه حكومة فان كان عمدا فاستطيع الاقتصاص منه اقتص منه
والافديته في ماله وإذا برأ الجلد معيارا في الحكومة بقدر عيب الجلد مع ماله من الام ولو كان هذا في رأسه
أو الجسد أو فمهما عا أو في بعضهما فنبت الشعر كانت فيه حكومة ان كان خطأ لا يبلغ هادية وان لم ينبت
الشعر غير أنه اذ لم ينبت الشعر زبد في الحكومة بقدر الشين مع الام ولو أفرغ رجل على رأس رجل أو لحية
جيبا أو تنفهما ولم تنبتا كانت عليه حكومة براد فيها بقدر الشين ولو نبنا أرق مما كانا أو أقل أو نبنا وافر من
كانت عليه حكومة ينقص منها إذا كانت أقل شيئا أو براد فيها إذا كانت أكثر شيئا ولو حلقه حلاق فنبت
شعره كما كان أو أجود لم يكن عليه شيء والحلاق ليس بجنابة لان فيه نسكا في الرأس وليس فيه كثير ألم وهو
وان كان في اللحية لا يجوز فليس فيه كثير ألم ولا ذهاب شعر لانه يستخلف ولو استخلف الشعر ناقصا ولم
يستخلف كانت فيه حكومة ولو أن رجلا خلق غير شعر الوجه والرأس فلم ينبت أي موضع كان الشعر أو من
امرأة كانت فيه حكومة بقدر قلة شينه وسواء ما ظهر من النبات من شعر الجسد أو بطن أنه آمن ان كان
أفضى الى أن ترى عورته وكذلك هو من امرأة لانه لا يحل للرجل أن يمس ذلك من امرأة ولا يراه الا أن تكون
زوجته وكذلك ما خلق من رقابهما من دون منابت شعر الرأس وشعر اللحية من الرجل وان كانت لحية رجل
منتشرة في حلقه فخلقها رجل فلم تنبت كانت عليه حكومة وما قلت من هذا فيه حكومة فليس فيه
حكومة أكثر من الحكومة في خلافه وانما قلت ان في شعر البدن اذ لم ينبت حكومة دون الحكومات في
الرأس واللحية اذ ذهاب الشعر لان أثر شينه على الرجل دون شين شعر الرأس واللحية وجعلت في ذهابه بلا أثر في
البدن لان نبات الشعر أصح وأتمه وإذا ضرب رجل رجلا ضربه باليد به شعر أو لم يغيره بشرا غير أنه
آلمه فلا حكومة عليه فيه ويعز الزارب (قال الشافعي) وان غير جلده أو أثر به فعليه حكومة لان الجنابة
قائمة ولو خلقت لامرأة لحية وشاربان أو أحدهما دون الآخر فخلقها رجل أدب وكانت عليه حكومة
أقل منها في لحية الرجل لأن اللحية من تمام خلقه الرجل وهي في المرأة عيب الا أني جعلت فيها حكومة للتعدي
والام (قال أبو يعقوب) هذا اذ لم ينبت أو نبت ناقصا فما اذا نبت ولم يكن قطع من جلده ما شئ فليس عليه
الا التعزير (قال الربيع) وأنا أقول به

(قطع الاطراف) قال الشافعي رحمه الله وإذا قطع الرجل ظفر رجل عمدا فان كان يستطاع فيه
القصاص اقتص منه وان لم يستطع منه القصاص ففيه حكومة فان نبت صحبها غير مشين ففيه حكومة وان
نبت مشينا ففيه حكومة أكثر من الحكومة فيه اذا نبت غير ناقص ولا مشين وان لم ينبت ففيه حكومة أكثر
من الحكومة قبله ولا يبلغ بالحكومة دية أو غل ولا يدية قدر ما تحت الظفر من الاغلة لان الظفر لا يستوظف
الاغلة فلا يبلغ بحكومته أرشه لو قطع ما تحت من الاغلة
(غم الرجل وخنقه) قال الشافعي رحمه الله ولو خنق رجل رجلا أو غمه ثم أرسله ولا أثر به منه لم يكن عليه
فيه غرم وعز ولو حبسه فقطع به في ضيقته ولم ينل في يديه بشئ ولم يمنعه طعاما ولا شرابا فمات ثم ويعز ولا غرم
عليه وكل ما ناله من حداث أو أثر في يديه يبقى ففيه حكومة وان كان أثر اذهب مثل الخصرة من اللطمة
فلا حكومة
(الحكومة) قال الشافعي رحمه الله الجنابات التي فيها الحكومة كل جنابة كان لها أثر باق جرح أو

والمهر الى الصلاة كالمهدي بدنه ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ثم الذي يليه كالمهدي كبش حتى ذر الدجاجة والبيضة اه كته مصححه خدش

عطاء من أبي رباح قال
قلت لأبي عباس أقصر
إلى عرفة قال لا ولكن إلى
جدة وعسفان والطائف
وان قدمت على أهل
أوماشية فأتم (قال) وهذا
قول ابن عمر وبه نأخذ
* أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن ابن
أبي عمير عن عبد الله بن
باباه عن يعلى بن أمية
قال قلت لعمر بن الخطاب
ذكر الله عز وجل القصر
في الخوف فإني القصر
في غير الخوف فقال عمر
ابن الخطاب رضي الله
عنه عجبت مما عجبت
منه فسألت رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فقال صدقة تصدق الله
بها عليكم فأقبلوا صدقته
* أخبرنا عبد الوهاب
ابن عبد الحميد عن
أبى بن أبي نعيم عن محمد
ابن سيرين عن ابن
عباس رضي الله عنهما
قال سافر رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فما بين مكة والمدينة آمنا
لا يخاف إلا الله فصل
ركعتين قال الأصم
أظنه سقط من كتابي

خدش أو كسر عظم أو ورم باق أو لون باق فاما كل ضرب ورم ولم يورم فلم يبق له أثر فلا حكومة فيه وكل ما
قلت فيه حكومة فالحكومة فيه من وجوه منها أن يجرحه في رأسه أو في وجهه جرحا دون الموضحة فيسبرأ كلم
المجروح فاقد رده من الموضحة ثم أنظر كم قدر الجرح الذي فيه الحكومة من الموضحة فان قال أهل العلم به
جرحه قدر نصف موضحة جعل فيه ما في نصف موضحة فان قالوا أكثر أو أقل جعل فيه بقدر ما قالوا أنه
موقعه من الموضحة في الالم وبطء البرء وما أشبهه (قال الشافعي) وان قالوا لا ندري بلغيب العظم وأنه قد
يكون دونه لحم كثير وقليل كم قدر هامن الموضحة قبل احتاطوا فان قلتم لا شك في أنها نصف موضحة وقد
نشل في أن تكون ثلثين لانهما تشبه ذلك قيل فهي النصف الذي لا تشكون فيه ولا يعطى منه بالشك شيء
(قال الشافعي) وإذا شان الوجه أو الرأس جرح نظري الجرح كما وصفت ونظري الشين مع الجرح فان كان
الشين أكثر من الجرح أخذ بالشين وان كان الجرح أكثر من الشين أخذ بالجرح ولم يزد الشين شي وان
قبل الشين أورش موضحة أو أكثر منه نقص من موضحة شيأما كان الشين وانما معنى أن يبلغ به موضحة أن
الموضحة لو كانت فشانت لم يزد على أورش موضحة فاذا كان الشين مع ما هو أقل من موضحة لم يجز أن يبلغ
الشين مع الجرح دون موضحة أورش موضحة وان كان الضرب لم يجرح وبقى منه شين فهكذا ولا يؤخذ للثين
شي إلا أن يكون شين لا يذهب بحال أو ينال اللحم بما يحشفه أو يفجر منه شيأما ويجرحه فان جرحه في الرأس
أو الوجه جرحا دون الموضحة قبل لاهل البصر بذلك قدر والذلك بقدره من الموضحة واحتاطوا فان قلتم
لا نشل في أنها نصف موضحة وقد نشل في أن تكون ثلثين لانهما تشبه ذلك قيل فهي النصف الذي
لا تشكون فيه ولا يعطى منه بالشك شيء وإذا كان هكذا أخذ له أورش وان سود اللون أو خضره سوادا
يبقى أو خضره كذلك فشان الوجه شل أهل العلم فان قالوا صار إلى هذا جوت من اللحم أخذ للثين فيه أورش
وان قالوا هذا مشكل وان بلغ مدة كذا ولم يذهب لم يذهب أبدا ترك إلى تلك المدة فان لم يذهب أخذ له أورش
ومتى أخذ له شيء مما وصفت غير أن الجرح الذي يعلم أنه لا يذهب ارشاهم ذهب رد الارش الذي أخذ له وما
قلت من الجراح التي لا قدر فيها وكسر العظام والشين سواء في الحر والحررة والمملوك والمملوكة والذمي والذمية
يقوم في دية كل واحد منهما كما يقوم في ثمن المملوك ويحد في دية كل واحد من الاحرار بقدرها فيحد في دية
المجوسى بقدر الموضحة وفي دية المرأة بقدر موضعتها وكذلك النصراني واليهودي وكذلك الحر فيكون في
موضحة ومادون موضحة بقدر دية كان دية ثمنه كما تكون قيمة المملوك ثمنه وإذا كان الجرح في غير
الرأس والوجه في عضو فيه أورش معلوم فليس في جرحه اذا التأم الا قدر الشين الباقي بعد التئامه من قبل أنه
ليس في جراح الجسد قدر معلوم الا الجائفة لخوف تلفها واذا بلغ شين الجرح الذي في العضو الذي فيه قدر معلوم
أكثر من ذلك العضو نقصت الحكومة على قدره وذلك مثل أن يجرح في أنملة من أطراف أصابع يديه أو
رجليه أو يزرع له ظفرا فيكون أورش الشين فيها أكثر من دية الأنملة فلا يبلغ به دية الأنملة لانه لو قطعت أنملة
وشانت لم يزد على قدرها فلا يبلغ بما هو دونها من شينها قدرها ولو كان الجرح في وسط الأنامل أو أسافلها وكان
قدر شينه أكثر من أورش أنملة لم يبلغ به أورش أنملة كما وصفت وان كان الجرح في الكف أو القدم فشان بأكثر
من أورش الكف أو القدم لم يبلغ به أورش كف ولا قدم لانهما لو قطعنا فشانتا لم يزد على ارشهما بالشين شيأ فلا
يلعب عمادون قطعهما من الجناية عليهما ارش قطعهما ولا شللهما وهكذا ان كان في الذراع أو العضد أو الساق
أو القدم لم يبلغ بشينه قدر دية يد تامة ولا رجل تامة ولو كان الجرح والشين أو أحدهما في جميع البدن كله كان
فيه ما شان المجروح لا يبلغ به دية المجروح للثين ان كان حرا ولا قيمته ان كان عبدا لان في قطع البدن الدية
فان قال قائل فكيف حددت في الشين الذي تواريه الثياب فقلت يبلغ به مادون الدية فصعته في الوجه الذي
يبدو الشين فيه أقبح محدودا بموضحة وهي نصف عشر الدية قلت لما وصفت من أنه لا يجوز أن يبلغ شين لا جرح
فيه ارش جرح في موضع من المواضع لا يبلغ بموضحة ما بلغ فيه شين موضحة وهي أكثر مما دونها

فقدت لو كان في موضعها أقل منها بان لا يبلغ به قدرها لانه لا يجوز أن يبلغ بها ما لم يبلغها من الشين وكذلك قلت في كل جرح وشين بعضه قدر ولم أجد الديات على شين موضحة ولا ألم ألا ترى أن في الاذن نصف الدية وفي اليد نصف الدية وليست منفعة الاذن والشين ذهابا فريبا من منفعة اليد والشين ذهابا ألا ترى أن في الاغلة ثلاثا من الابل وثلاثا وفي الموضحة خمس من الابل وفي الهاشمة عشر وذهب الاغلة أشين وأضر من موضحة وهاشمة وموضح وهو اشم ولولا ما وصفت كان في الشين أبدا ما نقص الشين كما يكون ذلك في متاع جنى عليه فنقص به بعبد دخله (قال الشافعي) وإذا كسر عظم من العظام ثم جبر على غير عظم ففيه حكومة بقدر ألم أو جرح أو ضعف ان كان فيه وإن جبر على عظم أو شين غير العظم ففيه حكومة على ما وصفت لا يبلغ به دية العظم لو قطع كان بكسر أغلة أو بكسر ذراع ولا يبلغ بحكومة شين الاغلة أرش أغلة ولا بحكومة للذراع أرش يد وهذا هكذا (١) في الفخذ والساق والقدم والانف والفخذ فاما الضلع اذا كسر وجبر فلا يبلغ به دية جائفة لان أكثر ما فيه ان يصير منه الجائفة

(التقاء الفارسين) قال الشافعي رحمه الله وإذا اصطدم الراجلان على أي دابة كان كل واحد منهما مأثما معا فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه من قبل ان كل واحد منهما جاز على نفسه وعلى غيره وأن كل واحد منهما مات من صدمته وصدمة غيره فتمطل جنايته على نفسه ويؤخذ له جناية غيره كالجرح نفسه وجرحه غيره كان على الجراح نصف الدية لانه مات من جنايته وجناية غيره وهكذا القوم يرمون بالمخنيق معافير جمع الجبر عليهم فيقتل منهم رجلا فان كانوا عشرة فقد مات من جنايته على نفسه وجناية التسعة مع نفسه عليه فترفع حصته من جنايته على نفسه ويؤخذ له جناية غيره عليه فيؤخذ لورثته تسعة أعشار دية من الذين رموا بالمخنيق معه من عاقلة كل واحد منهم عشر دية وسواء كان أحدا راكبين على فيل والآخر على كبش أو كانا على دابتين سواء ومتفاوتين وان ماتت دابتهما ضمن كل واحد منهما في ماله نصف قيمة دابة صاحبه ولولا اصطدم الفارس والراجل كانا كالفارسين يصطدمان وكذلك الراجلان يصطدمان وسواء كانا أعين أو صميين أو أحدهما أعمى والآخر صحيح يضمن الاعمي من جنايته ما يضمن البصير وسواء غلنهما دابتهما أو غلبت احدهما ولم تغلها ولا واحد منهما وكذلك لو تعقرت بهما دابتهما فرجعت كل واحدة منهما على عقبيها فاصطدما فإنا وفعلت هذا دابة أحدهما وكان الآخر مقبلا على دابته ولو كان أحدهما عبدا والآخر حرا ضمن عاقلة الحر نصف قيمة العبد بالغمة ما بلغت وكان نصف دية الحر في عتق العبد فان كان في نصف قيمة العبد فضل عن نصف دية حر دفع الى سيد العبد فان كان وفاء فهو قصاص ولا شيء لسيد وان كان فيه نقص أقص بقدره ولا شيء على سيد العبد (قال الربيع) اذا كانا حيين فاما اذا مات العبد فان الجناية في رقبته ولا شيء على سيده وعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد تؤخذ من عاقلة الحر وترد على ورثة الحر ان كان مثل نصف دية أو أقل لان قيمة العبد تقوم مقام بدنه لو كان حيا فيتبع بالجناية فاما اذا كان رائدا على نصف (٢) قيمة الحر فهو رد على سيده ومتى أخذ (٣) من نصف قيمة العبد رجع ورثة الحر وأخذوا نصف دية قتلهم فان عجزت قيمة العبد فلا شيء لهم (قال الشافعي) وإذا كان المصطدمان عبدين كان نصف قيمة كل واحد منهما في عتق صاحبه وبطلت الجناية من قبل أن الجانبين جميعا قد ماتا ولا يضمن عنهما عاقلة ولا مال لهما وسواء في الاصطدام الفارسان اللذان يعقلان والمعتوهان والاعميان والبصيران وأن يكون أحدهما معتوها والآخر عاقلا أو أحدهما صبيا والآخر بالغًا اذا كانا راكبي

(١) قوله في الفخذ كذا في بعض النسخ وهو مكرر مع الفخذ بعده وفي نسخة في العبد ولعلها محرفة عن العضد وحرره (٢) قوله قيمة الخ كذا في النسخ ولعل قيمة محرفة عن دية (٣) قوله من نصف لعل من زائدة من النسخ أو سقط مجرورها وهو العاقلة أو نحوه كتبه مصححه

ابن عباس أخبرني عن أبي يحيى عن حسين بن عبد الله بن عبد الله بن عباس عن كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر كان اذا زالت الشمس وهو في منزله جمع بين الظهر والعصر في الزوال واذا سافر قبل أن تزول الشمس أخر الظهر حتى يجمع بينهما وبين العصر في وقت العصر قال وأحسبه قال في المغرب والعشاء مثل ذلك أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس وابن الزبير لا يختلفان في التشهد أخبرنا مالك عن أبي حازم ابن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصل بينهم وحانت الصلاة العصر فأتى المؤذن أبابكر

الدائنين بأنفسهما أو جملهما عليهما أو أهما أو ولياهما في النسب أن لم يكن لهما أب فإن كان جملهما أجنبيان ومثلهما لا يضبط الدابة فدية من أصاب على عاقلة الذي جملهما لأن جملهما عدوان عليهما فيضمن ما أصاب في حله (قال الشافعي) واصطدام الرجلين عمد أو خطأ سواء الألف المأثم ولا فود في الصدمة وهي خطأ عند تحملها العاقلة والدية فيها إذا كانا مقبلين مغلظة وإذا كانا مدرين وحررت بهما دابتهما فاصطدمتا مدرين غير مقبلين عامدى الصدمة فنصف دية مغلظة وإن كان أحدهما مقبلا فنصف دية الذي أقبل مغلظة ونصف ديته إذا كان مات من صدمته وصدمة مدبر غير مغلظة

(صدمة الرجل الآخر) قال الشافعي وإذا كان الفارس أو الراجل واقفا في ملكه أو غير ملكه أو مضطجعا أو راقدًا فصدمة رجل فقتله والمصدوم يبصر ويقدر على أن ينحرف أو لا يبصر ولا يقدر على أن ينحرف أو أعى لا يبصر فواء دية المصدوم مغلظة على عاقلة الصادم (قال الشافعي) ولومات الصادم كانت ديته هدرًا لأنه جنى على نفسه ولو أن الواقف انحرف عن موضعه فالتقى هو آخر مقبلين فصدمة فانا مصطدمين فنصف دية كل واحد منهما على عاقلة صادمه لأنه فعلا في التحرف ولو كان تحرفه موليا عنه فكان الفارس أو الراجل الصادم له كان كهو لو كان واقفا فتضمن عاقلة الصادم ديته ولومات الصادم كان دمه هدرًا لأنه جنى على نفسه وإذا ماتت الدابستان من الاصطدام فنصف ثمن كل واحدة منهما على الصادم لأن العاقلة لا تضمن ثمن دابة

(اصطدام السفينتين) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اصطدم السفينتان فكسرت أحدهما الأخرى ومات من فيها وتلفت جوتها أو ماتت منهن أو عافيهما أو من أحدهما فلا يجوز فيها إلا واحد من قولين إما أن يضمن القائم في حاله تلك بأمر السفينة نصف كل ما أصابت سفينته لغيره ولا يضمن بحال الآن يكون يقدر أن يصرفها بنفسه ومن يطيعه فلا يصرفها فاما إذا غلبته فلا يضمن ومن قال هذا القول قال القول الذي يصرفها في أنها غلبته ولم يقدر أن يصرفها أو غلبته ربح أو موح وإذا ضمن ضمن غير النفوس في ماله وضمنت النفوس عاقلة إلا أن يكون عبدًا فيكون ذلك في عنقه وسواء كان الذي يلي تصرفها مال كالكالها أو موكلا فيها أو متعديا في ضمان ما أصابت إلا أنه إذا كان متعديا فيها ضمن ما أصابها هي وأصابت وهكذا إن صدمت ولم تصدم أو صدمت وصدمت فأصابت وأصابت فسواء من ضمن راكبها بكل حال ضمنها وإن غلب أو غلبا ومن لم يضمن إلا من قدر على تصرفها فتر كها ضمن الذي لم يغلب على تصرفها وجعله كعامد الصدم ولم يضمن المغلوب (قال الشافعي) وإذا صدمت سفينة بغير أن يعدها الصدم لم يضمن شيئا في سفينته بحال لأن الذين فيها دخلوا غير متعدي عليهم ولا على أموالهم وإذا عرض راكبي السفينة ما يخافون به التلف عليها وعلى من فيها وما فيها أو بعض ذلك فالتقى أحدهم بعض ما فيها رجا أن تخف قتلهم فإن كان ما ألقى لنفسه فماله ألتف فلا يعود بشئ منه على غيره وإن كان بعض ما ألقى لغيره ضمن ما ألقى لغيره دون أهل السفينة فإن قال بعض أهل السفينة لرجل منهم ألقى متاعك فالتقاء لم يضمن له شيئا لأنه هو القائم قال ألقه على أن أضمنه فاذن له فالتقاء ضمنه وإن قال ألقه على أن أضمنه وركاب السفينة فاذن له بذلك فالتقاء ضمنه له دون ركاب السفينة الآن يتطوعوا بضمانه معه فإن خرق رجل من السفينة شيئا أو ضربه وانحرق أو انشق ففرق أهل السفينة وما فيها ضمن ما فيها في ماله وضمن ديات ركبائها عاقلة وسواء كان الفاعل هذاها مالكا للسفينة أو القائم بأمرها أو راكبها أو أجنبيًا رتبها

(جناية السلطان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أقام السلطان حداث من قطع أو حذقذف أو حذرنا ليس بجرم على رجل أو امرأة عبد أو خرفات من ذلك فالحق قتلته لأنه فعل به ما لزمه وكذلك إن اقتص منه في جرح يقتص منه من مثله وإذا ضرب في خرا أو سكر من شراب بنعلين أو طرف ثوب أو بدأ ما أشبهه ضرب بالحيط به العلم أنه لا يبلغ أربعين أو يبلغها ولا يجاوزها فمات من ذلك فالحق قتلته وما قلت

فتقدم أبو بكر وجاء
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأكثر الناس
التصفيق وكان أبو بكر
لا يلتفت في صلاته فلما
أكثر الناس التصفيق
التفت فرأى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأشار
إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن تكأنت
فرقع أبو بكر يديه
فحمد الله على ما أمر به
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم استأخر وتقدم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما قضى صلاته
قال مالي أيتها كترتم
التصفيق من بابه شيء في
صلاته فليسج فانه اذا
سبح التفت إليه فانما
التصفيق للنساء
• أخبرنا سفيان عن
الزهري عن أبي سلمة عن
أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
التسبيح للرجال
والتصفيق للنساء
حدثنا سفيان بن عيينة
عن زبدين أسلم عن عبد
الله بن عمر رضي الله
عنهما قال دخل رسول الله

الحق قتله فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة على الامام ولا على الذي يلي ذلك من المضروب ولو ضرب بما وصفت
 أربعين أو نحوهم لم يزد عليه شيئا فكذلك ذلك أن أبابكر سأل من حضر ضرب النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكر والله فكان فيما ذكر وأعند أربعين أو نحوها فان ضربه أربعين أو أقل منها بسوط أو ضربه
 أكثر من أربعين بالنعال أو غير ذلك فمات فدينه على عاقلة الامام دون بيت المال أخبرنا ابراهيم بن محمد
 عن علي بن يحيى عن الحسن ان علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ما أحد يموت في حدى من الحدود فاجد
 في نفسه منه شيئا الا الذي يموت في حد الجرف فانه شيء أحد نساء بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن مات منه فدينه
 لما قال في بيت المال وما على عاقلة الامام الشك من الشافعي (قال الشافعي) وبلغنا أن عمر أُرسل
 الى امرأه ففرغت فاجهضت ذابطنها فاستشار عليا رضي الله عنهما فاشار عليه بديه وأمر عمر عليا فقال عزمت
 عليك لتقسمنها في قومك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وقع على الرجل حد فضر به الامام وهو مريض
 أو في برد شديد أو حر شديد كرهت ذلك وان مات من ذلك الضرب فلا عقل ولا قود ولا كفارة ولو كانت
 الحدود امرأة كانت هكذا الا انها ان كانت حاملا لم يكن له حدها ما في بطنها فان حدها فاجهضت ضمن
 ما في بطنها وان ماتت فاجهضت لم يضمنها وضمن ما في بطنها لانه لم يتعد عليها وانما قلت ليس له أن يحدها
 للذي في بطنها فضمنته الجنين لانه بسبب فعله ولم أضمنه اياها لان الحق قتلها (قال الشافعي) واذا احدا الامام
 رجلا بشهادة عدي أو عبدوحر أو ذبحي ومسلم أو شهادة غير عدي في أنفسهما أو غير عدي على المشهود عليه
 حين شهدا فماتت ضمنته عاقلة لان هذا كله خطأ في الحكم وكذلك لو أقر عند صبي أو معتوه بمحد فحده
 ضمنهما ان ماتا ومن قلت يضمنه ان مات ضمن الحكومة في جلده أو أتران يقيه وعاش وكذلك يضمن دية يده
 ان قطعه وكل ما قلت يضمنه من خطئه فالدية فيه على عاقلة واذا أمر الجالد بجلد الرجل ولم يوقته ضربه
 فضر به الجالد أكثر من الحد فمات ضمن الامام دون الجالد فان كان حده ثمانين فزاد سوطا فمات فلا يجوز
 فيها الا واحد من قولين أحدهما ان يضمن الامام نصف دينه كالجاني رجلان على رجل أحدهما ضربة
 والاخر ثمانين ضربة أو أقل أو أكثر ضمننا الدية نصفين أو يضمن سهما من أحد وثمانين سهما من دينه
 ويكون كواحد وثمانين قتله فيغرم حصته ولو قال له اضربه ثمانين فاحطأ الجالد فزاده واحدة ضمن الجالد
 دون الامام ولو قال له اجلده ماشئت أو مارأيت أو ما أحببت أو ما لزمه عندك فتعدى عليه ضمن الجالد العدوان
 وليس كالذي يأمره بان يضربه أمامه ولا يسمى له ععددا وهو يحصى عليه ولو كان الامام للضرب ظالما
 ضمن ما أصابه من الضرب بأمره ولم يضمنه الجالد الا أن يعلم الجالد أن الامام ظالم بان يقول الامام أنا أضرب
 هذا ظالما أو يقول الجالد قد علمت أنه يضربه ظالما بلا شبهة فيضمن الجالد والامام معا ولو قال الجالد ضربه
 وأنا أرى الامام مخطئا عليه وعلمت أن ذلك رأى بعض الفقهاء ضمن الجالد وليس للضارب أن يضرب الا أن
 يرى أن ما أمره به الامام حق أو مغيب عنه سبب ضربه أو يأمره بضربه فيكون ذلك عنده على أنه لم يأمره الا
 بملازم المضروب واذا ضرب الامام فيمادون الحد تعزير اوقات المضروب ضمن عاقلة الامام دينه وهكذا ان
 خاف الرجل نثورا أمر أنه يضربها فماتت أو فقأ عينها خطأ ضمن عاقلة نفسه وعينا فان قيل فمن أين
 قلت له أن يعزروا لم زعمت أنه ان مات بما جعلت له لم تسقط عنه الدية قلت اني قلت له أن يفعل اباحة من جهة
 الرأي وكان له في بعض التعزير أن يترك وعليه في الحد أن يقيه وليس له تركه بحال واذا بعث السلطان
 الى امرأة أو رجل عند امرأه ففرغت المرأة لدخول الرسل أو غلبتهم أو انتاهاهم أو الذعر من السلطان
 فاجهضت فعلى عاقلة السلطان دية جنينها اذا كان ما أحدثه الرسل بأمره فان كان الرسل أحدثوا شيئا بغير
 أمر السلطان فذلك على عواقلهم دون عاقلة السلطان لأن معروفا أن المرأة تسقط من الفرع ولو أن امرأة
 أو رجلا بعث اليه السلطان فمات فزعالم تضمن عاقلة السلطان لان الاغلب أن أحد الاموت من فرع رسول
 السلطان ولو ضمن السلطان رجلا فنفقه الطعام والشراب أو أحدهما فمات من ساعته لم يضمن شيئا الا أن

صلى الله عليه وسلم
 مسجد بني عمرو بن
 عوف فكان يصلى
 ودخل عليه رجال من
 الانصار يسألون عليه
 فسألت صهيبا كيف
 كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يرد عليهم
 قال كان بشيرا ليهم
 * أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن عثمان بن أبي
 سليمان عن عامر بن
 عبد الله بن الزبير عن
 عمرو بن سليم الزرقى عن
 أبي قتادة الانصاري
 رضى الله عنه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 كان يصلى بالناس وهو
 حامل أمامة بنت زريب
 فاذا سجد وضعها واذا
 قام رفعها * أخبرنا
 سفيان عن ابن شهاب
 عن سالم بن عبد الله عن
 أبيه قال ما سمعت عمر
 يقرؤها قط الا قال
 فامضوا الى ذكركم الله
 * أخبرنا ابن أبي يحيى
 عن صالح مولى التوأمة
 قال رأيت أبا هريرة
 يصلى فوق ظهر المسجد
 وحده بصلاة الامام
 * أخبرنا مالك عن

يقر السلطان أنه مات من فقد ما منعه وإن حبسه مدة يمكن أن يموت فيها من حبسها عطشا أو جوعا فمات
 ضمنه إذا ادعى ورثته أنه مات من فقد ما منعه وكذلك لو أخذ فذ كرجوعا أو عطشا فحبسه مدة يمكن
 أن يموت (١) من أتت عليه فيها من ذ كرمثل جوعه أو عطشه وكذلك لو حبسه فجرده ومنعه الأديفة في
 برداً وحر فأن كان البرد والحر مما يقتل مثله فمات ضمنه وإن كان مما لا يقتل مثله لم يضمنه من قبل أنه قد يموت
 فجأة من غير مرض يعرف ولا يضمنه حتى يكون الأغلب أنه مات بعينه أيا مدة يموت من منع مثل ما منعه
 فيها فإذا كان لرجل سلعة فامر السلطان بقطعها أو أكلها فامر السلطان بقطع عضوه الذي هي فيه والذي
 هي به لا يعقل أماسي واما مغلوب على عقله أو عاقل فأكراهه على ذلك فمات فعلى السلطان القود في المكره إلا
 أن تشاء ورثته أن يأخذوا الدية وقد قبل عليه القود في الذي لا يعقل وقبل لا قود على السلطان في الذي
 لا يعقل وعليه الدية في ماله (قال أبو يعقوب) والصبي مثل المعتوه (قال الشافعي) فاما غير السلطان
 يفعل هذا فيقادته إلا أن يكون ذلك أماسي أو معتوه لا يعقل أو وليه فيضمن الدية ويدأ عنه القود بالشبهة
 ولو كان رجل أغلف أو امرأته لم تخف فامر السلطان بهما فعندنا فالأمر يضمن السلطان لأنه قد كان عليهما
 أن يفعلا إلا أن يعذرها في حر شديد أو برد شديد يكون الأغلب أنه لا يسلم من عذرق في مثله فيضمن عاقلة ديتها
 ولو أكره السلطان رجلا على أن يرق نخلة أو ينزل في بئر في أو نزل فسقط فمات ضمنه السلطان وعقلته
 عاقلة وكذلك لو كلفه أن يفعل شيئا قد يتلف من فعل مثله ولو كلفه أن يعيش قليلا في أمر يستعين السلطان في
 مثله فمات لم يضمن لأن الأغلب أن هذا الاعاء من مثله إلا أن يقر السلطان أنه مات منه فضمنه في ماله
 أو يكون معلوما أنه أذاع فعل مثل ما كلفه كان الأغلب أن ذلك يتلف وإذا كان هذا كذا ضمنه السلطان
 وقد قبل يضمن السلطان من هذا ما يضمن من استعمل عبدا محبورا فاما كل أمر ليس من صلاح المسلمين أكره
 السلطان عليه رجلا فمات منه في ذلك الأمر فالسلطان ضامن لدية من مات فيه
 ﴿ ميراث الدية ﴾ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري
 عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يقول الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها
 شيئا حتى أخبره الضحالك بن سفيان أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من
 دية زوجها فرجع إليه عمر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كتب إلى الضحالك بن سفيان أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية قال ابن شهاب
 وكان أشيم قتل خطأ (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد في أن يرث الدية في العمد والخطأ من ورث ما سواها من
 مال الميت لأنها تملك عن الميت وبهذا أنا أخذ فنورث الدية في العمد والخطأ من ورث ما سواها من مال الميت وإذا
 مات المجني عليه وقد وجبت دية فن مات من ورثته بعد موته كانت له حصته من دية كأن رجلا جني عليه في
 صدر النهار فمات ابن له من آخر النهار فأخذت دية أبيه في ثلاث سنين فمات الابن الذي عاش بعده ساعة
 قائم في دية كما ثبت في دين لو كان لأبيه وكذلك امرأته وغيرها من ورثته إذا مات ولومأت وله ابن كافر فأسلم بعد
 وفاته بقليل لم يرث منه شيئا لأن أباه مات وهو غير وارث له وكذلك لو كان عبدا فعتق أو كانت امرأته كذلك ولو
 نكح بعد الجنابة ثم مات ورثته امرأته
 ﴿ عفوا المجني عليه في العمد والخطأ ﴾ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال إذا جني الرجل جنابة خطأ
 فعفا المجني عليه أرش الجنابة فإن لم يمت من الجنابة فالعفوا جزاؤه من مات فالعفوا وصية تجوز من الثلث وهي
 وصية لغیر قاتل لأنها على عاقلة ولو كان الجاني مسلما من لا عاقلة له كان العفو جزاؤه لأنها على المسلمين ولو
 كان الجاني نصرانيا أو يهوديا من أهل الجزية كان العفو جزاؤه من قبل أنها على عاقلة فإن كان الجاني ذميا
 لا يجزى على عاقلة الحكم أو مسلما أقر بجنابة خطأ فالدية في أموالهما معا والعفو باطل لأنها وصية لقاتل
 والورثة أخذها بها ولو كان الجاني عبدا فعتقه المجني عليه ثم مات جاز العفو من الثلث لأنها ليست بوصية

(١) قوله من أتت الخ كذا في النسخ وانظر كتابه مصححه

محمد بن عمار بن عمرو بن
 حزم عن محمد بن ابراهيم
 ابن الحرث التيمي عن أم ولد
 لابراهيم بن عبد الرحمن
 ابن عوف عن أم سلمة أن
 امرأتها سألت أم سلمة
 فقالت اني امرأة أطيل
 ذيلي وأمشي في المكان
 القدر فقالت أم سلمة
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يطهره ما بعده
 * أخبرنا مالك بن أنس
 عن عامر بن عبد الله بن
 الزبير عن عمرو بن سليم
 الزرق عن أبي قتادة
 الانصاري رضى الله
 عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يصلي
 وهو حامل أمامة بنت أبي
 العاص وهي بنت بنت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فإذا سجد وضعها
 وإذا قام رفعها
 * وأخبرنا سفيان بن
 عيينة عن عمرو بن دينار
 عن جابر بن عبد الله أن
 معاذ أم قومه في العتة
 فافتتح سورة البقرة ففتحي
 رجل من خلفه فصلى
 فذكر ذلك للنبي صلى
 الله عليه وسلم فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم لمعاذ

للعبد انما هي وصية لمولاه ولو كان المحنى عليه خطأ فقال قد عفوت عن الجاني القصاص لم يكن عفوا عن المال حتى يتبين أنه أراد بعفوه الجناية العفو عن المال لأنه قد يرى أن له قصاصا وكذلك لو قال قد عفوت عنه الجناية وما يحدث منها وعليه اليمين ان كان حيا ما عفا المال الذي يلزم بالجناية وعلى ورثته ان كان ميتا اليمين هكذا على علمهم ولو قال قد عفوت عنه ما يلزمه من الارش والجناية كان عفوا عن الكافر لانه ليست له عاقلة يجرى عليها الحكم وعن أقر بالجناية خطأ ولم يكن عفوا عن العاقلة إلا أن يكون قد أراد بقوله قد عفوت عن أرض الجناية أو ما يلزمه من أرض قد عفوت ذلك عن عاقلة لا يرى أنه لا يلزمه من أرض الجناية شيء فإذا عفا ما لا يلزمه لم يكن عفوا ولا يكون عفوا في هذا خاصة الإعا وصف من أن يقول قد عفوت ما يلزم على عاقلة في أرض جنائبي أو ما يلزم من أرض جنائبي ان كان ممن لا تعقله العاقلة ولو كانت الجناية جر حافعا أرضه عفوا صححها ثم مات من الجراح ففيها قولان أحدهما أنه يجوز العفو في أرض الجناية ولا يجوز فيما زاد على قدر الجرح بالموت على أرض الجرح كأن الجرح كان يدافعها أرضها ثم مات فيجوز العفو في نصف الدية من الثلث ويؤخذ نصفها والثاني أنه لا يجوز إذا كان العقل يلزم القاتل لان الهبة التبت في معاني الوصايا فلا يجوز لقاتل فان كانت الجراح خطأ تبلغ دية نفس أو أكثر فعفا أرضها ثم مات جاز العفو من الثلث لأنه قد عفا الذي وجب أو أكثر منه (قال) وإذا جرح المحجور عليه بالغ أو معتوها وصبيافعا أرض الجرح في الخطأ لم يجز عفوه وكذلك في العمد الذي لا يكون فيه القود وان عفا القود جاز عفوه فيه فان عفا دية في الخطأ عن عاقلة قاتله فهي وصية لغير قاتل فمن أجاز وصيته أجاز هذا العفو في وصيته ومن لم يجزها لم يجز هذا العفو بحال

(القسامة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبار قومه أن عبد الله بن سهل ومحبيته خرجا إلى خير من جهدهما فافتقرا في حوائجهم فأتى محبيته فآخبره أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقيرا وعين فأتى يهود فقال أتم والله قتلتموه فقالوا والله ما قتلناه فاقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم فاقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل أخو المقتول فذهب محبيته يتكلم وهو الذي كان يخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحبيته كبر كبير يرد السن فتكلم حويصة ثم تكلم محبيته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذوا بحرب فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا إليه أنا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحبيته وعبد الرحمن أن تحلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتصلف يهودا قالوا ليسوا بسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعت اليهم بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركنني منها ناقة جراء (١) قال الشافعي أخبرنا الثقي قال حدثني يحيى بن سعيد وأخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك الآن ابن عيينة كان لا يثبت أقدم النبي صلى الله عليه وسلم الانصارين في الايمان أم يهود فيقال في الحديث أنه قدم الانصارين فنقول فهو ذلك وما أشبه هذا (قال الشافعي) وبهذا نقول فإذا كان مثل هذا السبب الذي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بالقسامة حكمنا بها وجعلنا فيها الدية على المدعي عليهم فإذا لم يكن مثل ذلك السبب لم تحكم بها فان قال قائل وما مثل السبب الذي حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل كانت خير دار يهودا التي قتل فيها عبد الله بن سهل محبة لا يخططهم غيرهم وكانت العداوة بين الانصار واليهود ظاهرة وخرج عبد الله بن سهل بعد العصر ووجد

(١) في الموطأ هنا بعد سياق الحديث ما نصه قال مالك الفقير هو البئر اه كتبه مصححه

أفتان أنت أفتان أنت
أقر أسورة كذا وسورة
كذا * أخبرنا سفيان
ثنا أبو الزبير عن جابر
عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثله وقال في
حديث آخر قال
سفيان فذكر ذلك
لهمرو فقال هو نحو
هذا * أخبرنا مالك
عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إذا كان
أحدكم يصلي للناس
فليخفف فان فيهم
الضعيف والضعيف وإذا
كان يصلي لنفسه فليطل
ما شاء * أخبرنا مسلم
ابن خالد عن ابن جريج
عن عطاء قال كنت
أسمع الأئمة وذكر ابن
الزبير ومن بعده
يقولون آمين ويقول من
خلفهم آمين حتى إن
للسجد للجنة * أخبرنا
عبد الوهاب بن عبد
الحمد الثقي عن أيوب
ابن أبي عتبة السعدياني
عن نافع مولى ابن عمر
قال كان ابن عمر يقرأ
في السفر أحسبه قال

قتيل قبل الليل فكاد أن يغلب على من علم هذا أنه لم يقتله إلا بعض بهود وإذا كانت دار قوم مجتمعة لا يخلطهم
غيرهم وكانوا أعداء لاقتول أو قبيلته ووجد القتل فيهم فادعى أولياؤه قتله فيهم فلم القسامة وكذلك إذا
كان مثل هذا المعنى مما يغلب على الحاكم أنه كما يدعى المدعى على جماعة أو واحد وذلك مثل أن يدخل نفر بيتا
فلا يخرجون منه إلا وبينهم قتيل وكذلك أن كانوا في دار وحدثهم أو في صحراء وحدثهم لأن الأغلب أنهم قتلوه أو
بعضهم وكذلك أن يوجد قتيل بصحراء أو ناحية ليس إلى جنبه عين ولا أثر إلا رجل واحد يحتضب بدمه في
مقامه ذلك أو يوجد قتيل فتأتي بينة متفرقة من المسلمين من نواح لم يجتمعوا فيثبت كل واحد منهم على
الانفراد على رجل أنه قتله فتتواطأ شهادتهم ولم يسمع بعضهم شهادة بعض وإن لم يكونوا ممن يعدل في الشهادة
أو يشهد شاهد واحد عدل على رجل أنه قتله لأن كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم أنه كما يدعى ولي الدم
أو شهد من وصفت وادعى ولي الدم ولهم إذا كان ما يوجب القسامة على أهل البيت أو القرية أو الجماعة أن
يخلفوا على واحد منهم أو أكثر فإذا أمكن في المدعى عليه أن يكون في جلة القتل جاز أن يقسم عليه وحده
وعلى غيره من أمكن أن يكون في جلتهم معه (٣) دعوى إذا لم يكن معه ما وصفت لا يجب بها القسامة وكذلك
لا تجب القسامة في أن يوجد قتيل في قرية يختلط بهم غيرهم أو يمر بهم المارة إذا أمكن أن يقتله بعض من
يمر بوليه وإذا وجبت القسامة فلا هل القتل أن يقسموا وإن كانوا غيبا عن موضع القتل لأنه قد يمكن أن
يعلموا ذلك باعتراف القاتل أو بينة تقوم عندهم لا يقبل الحاكم منهم ومن غيرهم غير ذلك من وجوه العلم التي لا تكون
شهادة بقطع وينبغي للحاكم أن يقول اتقوا الله ولا تخلفوا إلا بعد الاستنبات ويقبل إيمانهم متى خلفوا
(من يقسم ويقسم فيه وعليه) قال الشافعي رحمه الله يحلف في القسامة الوارث البالغ غير المغلوب على
عقله من كان منهم مسلما أو كافرا عدلا أو غير عدل ومحجورا عليه والقسامة في المسلمين على المشركين
والمشركين على المسلمين والمشركون فيما بينهم مثلها على المسلمين لا تختلف لأن كلا ولي دمه ووارثه المقتول
وماله إلا أن لا تقبل شهادة مشرك على مسلم ولا تستدل بقوله بحال لأن من حكم الإسلام إبطال أخذ الحقوق
بشهادة المشركين (قال الشافعي) وليسيد العبد القسامة في العبد وجبت القسامة له على الأحرار أو عبيدهم
غير أن الدية على الأحرار في أموالهم وعواقلهم والديات في رقاب العبيد ودية العبد ثمنه ما كان وإذا وجبت
القسامة في عبد مأذون له في التجارة أو غير مأذون له فيها سواء والقسامة لسيد العبد وليس للعبد قسامة لأنه
ليس بمالك وكذلك المذبر والمذبرة وأم الولد لأن كل هؤلاء لا يملك والقسامة لساداتهم دونهم وإن كان
للمكاتب عبد فوجب له قسامة أقسم لأنه مالك فإن لم يقسم حتى يجرم لم يكن له أن يقسم وهو مملوك وكان لسيد
أن يقسم ويجزئه كوته ويصير العبد الذي يقسم فيه لسيد بالميراث فجاءه كحال رجل في هذا وجبت له في عبد
له أو ابن أو غيره قسامة فلم يقسم حتى مات فتقسم ورثته ويستحقون الدية لأنهم يقومون مقامه وعلكون
ماملوك ومن قتل عبد الأم ولد فلم يقسم سيدا حتى مات وأوصى بنين العبد لهما لم تقسم وأقسم ورثته وكان لها
ثمن العبد وإن لم تقسم الورثة لم يكن لها ولا لهم شيء إلا إيمان المدعى عليهم ولو وجبت القسامة لرجل في عبد له
فلم يقسم حتى ارتد عن الإسلام فكف الحاكم عن أمره بالقسامة فإن تاب أقسم وإن مات أو قتل على الردة
بطلت القسامة لأنه لا وارث له أنما يؤخذ ماله فيأ ولو أمره مرتدا فاقسم استحق الدية فإن أسلم كانت له وإن
مات قبل الإسلام قبضت فيأ عنه ولو كانت القسامة وجبت له في ابنه ثم ارتد قبل يقسم كان الجواب فيها
كالجواب في العبد الحاكم أن يأمره يقسم وتثبت الدية فإن تاب دفعها إليه وإن مات على الردة قبضها فيأ عنه
ولو كان ابنه جرح فلم يمت حتى ارتد أبوه ثم مات الابن بعد رد الأب لم يكن الأب له وارث ولم يكن له أن يقسم
وأقسم ورثة الابن سوى الأب ولو رجع الأب إلى الإسلام لم يكن له من ميراث الابن شيء ولو جرح رجل

(٣) قوله دعوى الخ كذا في النسخ وفي المقام دقة فانظر كنهه معصمه

في العنة إذا زلزلت
الأرض فقرأ بام القرآن
فلما أتى عليها قال بسم
الله الرحمن الرحيم بسم
الله الرحمن الرحيم بسم
الله الرحمن الرحيم قال
فقلت إذا زلزلت فقال
إذا زلزلت
(ومن كتاب الإمامة)
أخبرنا الأصم أخبرنا
الربيع أخبرنا الشافعي
أخبرنا مالك عن أبي الرناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال والذي نفسي
بيده لقد هممت أن أمر
بحطب فيحطب ثم أمر
بالصلاة فيؤذن بها ثم
أمر رجلا فيؤم الناس
ثم أخطأ إلى رجال
فأحرق عليهم بيوتهم
والذي نفسي بيده لو
يعلم أحدكم أنه يجحد
عظما سمينا أو ممراتين
حسنتين لشهد العشاء
* أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن حرملة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال بيننا وبين المنافقين
شهود العشاء والصبح
لا يستطيعونهما أو ينحو

ثم ارتدفتا مرتدا ووجب فيه القسامة بطلت القسامة لانه لا وارث له ولو جرح ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام قبل موت ثم مات كانت فيه القسامة لانه موردوث (قال الشافعي) ولو جرح عبد فاعتق ثم مات حرا وجبت فيه القسامة لو رثته الاحرار وسيد المعتقد بقدر ما علك سيد المعتقد مما وجب في جراحه وقدر ما علك الورثة سهماتهم من ميراثه كان سيد ملك بجراحه ثلث دية حرق فحلف ثلث الايمان والورثة ثلثها بقدر مواريتهم فيها ولا تجب القسامة فيما دون النفس واذا أصيب رجل بعوض نجح فيه القسامة فان مكانه فيه القسامة وان أصيب في ذلك الموضع بجرح ثم عاش بعد الجرح مدة طويلة أو قصيرة صاحب فراش حتى مات ففيه القسامة وان كانت تقبل وتدر وان لم يثلثم الجرح لم يكن فيه قسامة وان مات وقال ورثته لم يرزل صاحب فراش حتى مات وقال الذي يقسم بل كان يقبل ويدبر فالقول قول ورثته ولهم القسامة الا ان باقي الجانبين بينة انه قد كان يقبل ويدبر بعد الجرح فتسقط القسامة وانما جعلت القول قول الورثة في انه كان صاحب فراش (١) وذلك لانه ليس بدمن القسامة على النفس ان فلانا قتلها اذا كان لها سبب يوجب القسامة ولو قال ورثة الميت لم يرزل مريضاً من الجرح حتى مات فقال المدعي عليه انه مات من غير الجرح أو قالوا ذلك في رجل قامت له بينة أو اعتراف رجل بأنه جرحه جرحاً عمداً أو خطأ وقامت لهم بينة في هذا بأنه لم يرزل صاحب فراش حتى مات جعلت عليهم الايمان في الاول والاخر لمات من ذلك الجرح وجعلت لهم في القسامة الدية وفي الجنابة العمد التي قامت بها البينة أو أقر بها الجانبان القود اذا أقسموا لمات منها ومن أوجب له دية نفس يمين أو أوجب له أن يبرأ من نفس يمين لم يستحق هذا ولم يبرأ من هذا بأقل من خمسين عينا والأيمان في الدماء خلاف الايمان في الحقوق وهي في جميع الحقوق عين عين وفي الدماء خمسون عينا بما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القسامة فلم يجز في يمين دم يبرأ بها المحلف ولا يأخذ بها المدعي أقل من خمسين عينا والله أعلم (الورثة يقسمون) قال الشافعي واذا قتل الرجل فوجب فيه القسامة لم يكن لاحد أن يقسم عليه الا أن يكون وارثا كان قتله عمداً أو خطأ وذلك انه لا تملك النفس بالقسامة الادية المقتول ولا يملك دية المقتول الا وارث فلا يجوز أن يقسم على ما لا يستحقه الا من له المال بنفسه أو من جعل الله تعالى له المال من الورثة (قال الشافعي) ولو وجبت في رجل قسامة وعليه دين وله وصايا فامتنع الورثة من القسامة فمسأل أهل الدين أو الموصى لهم أن يقسموا لم يكن ذلك لهم وذلك أنهم ليسوا المجني عليه الذي وجب له على الجانبين المال ولا الورثة الذين أقامهم الله تعالى مقام الميت في ماله بقدر ما فرض له منه (قال الشافعي) ولو ترك القاتل وارثين فاقسم أحدهما فاستحق به نصف الدية أخذها الغرماء من يده فان فضل منها فضل أخذ أهل الوصايا لثلاثها من يده ولم يكن لهم أن يقسموا بأخذوا النصف الآخر فان أقسم الوارث الآخر أخذ الغرماء من يده ما في يده حتى يستوفوا ديونهم وان استوفوها أخذ أهل الوصايا الثلث مما في يده وان كان للغرماء مائة دينار فاستوفوها من نصف الدية الذي وجب للذي أقسم أو لاثم أقسم الآخر خرج جمع الاول على الآخر بخمسين دينارا ولا يرجع عليه في الوصايا لان أهل الوصايا انما يأخذون منه ثلث ما في يده لا كله كما يأخذ الغرماء ولا يقسم ذو قرابة ليس بوارث ولا ولي يتيم من ولد الميت حتى يبلغ التيم فان مات التيم قام ورثته في ذلك مقامه وان طلب ذو قرابة وهو غير وارث القاتل أن يقسم جميع القسامة لم يكن ذلك له فان مات ابن القاتل أو زوجته أو أم أو جده فوثره ذو القرابة كان له أن يقسم لانه صار وارثا ومن وجبت له القسامة وهو غائب أو مجنون أو صبي فلم يحضر الغائب أو حضر فلم يقسم ولم يبلغ الصبي ولم يفق المعتوم أو بلغ هذا أو آفاق هذا فلم يقسموا لم يطلوا حقوقهم في القسامة حتى ماتوا قام ورثتهم مقامهم في أن يقسموا بقدر مواريتهم منهم وذلك أن يرث ابن عشر مال أبيه ثم يموت فيرثه عشرة فيكون على كل واحد من العشرة عشرين واحدة من قبل أن له عشر العشر من ميراث القاتل وعشر العشر واحد وهكذا في غيره من الورثة يقسمون على قدر مواريتهم فان قال قائل في حديث ابن أبي ليلى ذكر أخي

(١) قوله وذلك هكذا في النسخ ولعلها من زيادة النسخ (٢) لعل النفس زائدة فانظر وسور

هذا * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءا * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أذن في ليلة ذات برد وريح فقال ألا صلوا في الرحال ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن اذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول ألا صلوا في الرحال * أخبرنا ابن عيينة عن أبي ب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مناديه في الليلة المطيرة واليلة الباردة ذات ريح

المقتول ورجلين معه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم تحلفون وتستحقون فكيف لا يحلف الاوارث قلت قد يمكن أن يكون قال ذلك لوارث المقتول هو وغيره ويمكن أن يكون قال ذلك لوارثه وحده تحلفون لواحد أو قال ذلك لجماعتهم يعني به يحلف الورثة ان كان مع أخيه الذي حكى أنه حضر النبي صلى الله عليه وسلم وارث غيره أو كان أخوه غير وارثه وهو يعني بذلك الورثة فان قال قائل ما الدلالة على هذا فان جميع حكم الله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سوى القسامة أن عين المرء لا تكون الا فيما يدفع بها الرجل عن نفسه كما يدفع قاذف امرأته الخد عن نفسه وبني بها الولد (١) وكما يدفع بها الحق عن نفسه والحد وغيره وفيما يأخذ بها الرجل مع شاهد ويدهي المال فيشكل المدعي عليه وترد عليه البين فيأخذ ببينه ونكول صاحبه ما دعي عليه لأن الرجل يحلف فيبرأ غيره ولا يحلف فيما لم يبرأ غيره ببينه شيئاً فلما لم يكن في الحسد بيان أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها الغير وارث ويستحق بها الوارث لم يجر فيها والله أعلم إلا أن تكون في معالي ما حكم الله عز وجل به من الأيمان ثم رسوله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمون من أنه لا يملك أحد ببين غيره شيئاً

(بيان ما يحلف عليه القسامة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وينبغي للمحاكم أن يسأل من وجبت له القسامة من صاحبك فإذا قال فلان قال فلان وحده فان قال نعم قال عبداً وخطأ فان قال عبداً ما العمد فان وصف ما يجب بمثله قصاص لو قامت بينة أحلفه على ذلك وان وصف من العمد ما لا يجب فيه قصاص وانما يكون فيه العقل أحلفه على ذلك بعد اثباته وان قال قتله فلان ونفر معه لم يحلفه حتى يسمى النفر فان قال لا أعرفهم وأنا أحلف على هذا أنه فممن قتله لم يحلفه حتى يسمى عدداً لنفر معه فان كانوا ثلاثة أحلفه على الذي أنبته وكان له عليه ثلث الدية أو على عاقلته وان كانوا أربعة فربعها وان لم يثبت عددهم لم يحلف لانه لا يدري كم يلزم هذا الذي يثبت ولا عاقلته من الدية لو حلف عليه ولو عمل الحاك فحلفه قبل يسأله عن هذا كان عليه ان يعيد عليه البين اذا ثبت كم عدد من قتل معه ولو عمل الحاك فحلفه لقتل فلان فلا نولم يقل عبداً ولا خطأ أعاد عليه عدداً يلزمه من الأيمان لان حكم الدية في العمد أنها في ماله وفي الخطأ أنها على عاقلته ولو عمل فحلفه لقتله مع غيره عبداً ولم يقل قتله وحده أعاد عليه البين لقتله وحده ولو عمل فحلفه لقتله مع غيره ولم يسم عدد الذين قتلوه معه أعاد عليه الأيمان اذا عرف العدد ولو عمل فحلفه لقتله وثلاثة معه لم يسمهم قضى عليه بربع الدية أو على عاقلته فان جاءه واحد من الثلاثة فقال قد أثبت هذا أحلفه أيضاً عليه عدة ما يلزمه من الأيمان فان كان هذا الوارث وحده أحلفه بخسين عينا لقتله مع هؤلاء الثلاثة فان كان يرث النصف فنصف الأيمان ولم تعد عليه الأيمان الاولى ثم كلما أثبت واحداً معه أعاد عليه ما يلزمه من الأيمان كما يتبدى استعلافه على واحد لو كانت دعواه عليه منفردة وان كان له وارثان فأغفل الحاك بعض ما وصفت أن عليه أن يحلفه عليه أو أحلفه مغفلاً بخسين عينا ثم جاء الوارث الآخر فحلف بخسا وعشرين عينا أعاد على الاول خسا وعشرين عينا لا نهأى التي تلزمه مع الوارث معه وانما أحلفه أو لا بخسين عينا لانه لا يستحق نصيبه من الدية إلا بها اذا لم تتم أيمان الورثة معه بخسين عينا

(عدد الأيمان على كل حالف)

قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجب على أحد حق في القسامة حتى تكمل أيمان الورثة بخسين عينا وسواء كثرت الورثة أو قلوا واذا مات الميت وترك وارثاً واحداً أقسم بخسين عينا واستحق الدية وإن ترك

(١) قوله وكما يدفع بها الحق الخ هكذا في الاصل وفي المقام دقة لأن من معها التحريف فانظر كتبه معصمه

الأصول في رجالكم
* أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة
عن أبيه عن عبد الله بن
الارقم أنه كان يؤم
أصحابه يوماً فذهب
لحاجته ثم رجع فقال
سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول اذا
وجد أحدكم الغائط
فليبدأ به قبل الصلاة
* أخبرنا الثقة عن
هشام بن عروة
عن أبيه عن عبد الله بن
الارقم أنه خرج الى
مكة فصعبه قوم فكان
يؤمهم فأقام الصلاة
وقدم رجلاً وقال قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا قمت
الصلاة وجد أحدكم
الغائط فليبدأ بالغائط
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن محمود بن
الربيع أن عتب بن
مالك كان يؤم قومه
وهو أعشى وأنه قال
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم انها تكون الظلمة
وللطر والسيل وأنا
رجل ضير البصر
فصل يارسل الله في بيتي

وارثين أو أكثر كان أحدهما صغيراً أو غائباً أو مغلوباً على عقله أو حاضراً بالغاً لم يحلف فأراد أحدهما
اليمن لم يحبس على غائب ولا صغير ولم يبطل حقه من ميراثه من دمه بامتناع غيره من اليمن ولا كذابه دعوى
أخيه ولا صغيره وقيل للذي يريد اليمن أنت لا تستوجب شيئاً من الدية على المدعى عليهم ولا على عواقلهم إلا
بخمسين عينا فان شئت ان تعجل فحلف خمسين عينا وتأخذ نصيبك من الميراث لا يزداد عليه قبلت منك وان
امتنعت فددع هذا حتى يحضر معك وارث تقبل عينة فحلفان خمسين عينا أو ورثته فتكفل أيمانكم خمسين
عينا كل رجل منكم بقدر ما يجب عليه من الأيمان أو أكثر ولا يجوز أن يزداد على وارث في الأيمان على
قدر حصته من الميراث إلا في موضعين أحدهما ما وصفت من أن يغيب وارث أو يصغر أو ينكل فيريد أحد
الورثة اليمن فلا يأخذ حقه إلا بكامل خمسين عينا فزداد عليه في الأيمان في هذا الموضع ولا يجبر على الأيمان أو يدع
الميت ثلاث بنين فتكون حصته كل واحد منهم سبعة عشر عينا إلا ثلاث عينا فلا يجوز في اليمن كسر ولا يجوز
أن يحلف واحد ستة عشر عينا وعليه ثلثا عينا ويحلف آخر سبعة عشر (١) ولا سبعة عشر وزيادة ويحلف
كل واحد منهم سبعة عشر عينا فيكون عليهم زيادة عينا بينهم وهكذا من وقع عليه أوله كسر عينا جبرها
وان لم يدع القتل وارثا إلا لابنه أو أباه أو أخاه أو أجزأه أن يحلف خمسين عينا لأنه مال المال كله وكل من ملك
شيأ حلف عليه وهكذا لو لم يدع الابنة وهي مولاته حلفت خمسين عينا وأخذت الكل النصف بالنسب
والنصف بالولاء وهكذا لو لم يدع الأزوجة وهي مولاته وإذا ترك أكثر من خمسين وارثا سواء في ميراثه
كانهم بنون معاً أو أخوة معاً وعصبة في (١) القعد داليه سواء حلف كل واحد منهم عينا وان جازوا خمسين
أضعافاً لأنه لا يأخذ أحداً لا بغير بنه ولا أقرار من المدعى عليه بلامين منه ولا عاك أحد بيمين غيره شيئاً
ولو كانت فيهم زوجة فورثت الربع أو الثمن حلفت ربع الأيمان ثلاثة عشر عينا يزداد عليها كسرين
أو ثمن الأيمان سبعة أيمان يزداد عليها كسرين لما وصفت من أنه لا يجوز إذا كان على وارث كسرين إلا
أن يأتي بيمين تامة

(٢) نكول الورثة واختلافهم في القسامة ومن يدعى عليهم قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا كان
للقتل وارثان فامتنع أحدهما من القسامة لم يمنع ذلك الآخر من أن يقسم خمسين عينا ويستحق نصيبه من
الميراث وكذلك ان كان الورثة عدداً كثيراً فنكلوا الا واحداً وكذلك ان كان المقسم عليه عدلاً والمقسم
غير عدل قبلت قسامته لأنه حتى يأخذ بهينه فالعدل وغير العدل سواء كما يكون للرجلين شاهد وللرجال شاهد
فيمتنع أحدهم أو أكثرهم من اليمن ويحلف غيره فيكون للحالف أخذ حقه كما يدعى على الرجال حتى فيقر
به بعضهم وينكر بعض فيحلف المنكرو ويرأو يؤخذ من المقر ما أقربه فإذا كانت على الرجل في القسامة
أيمان فلم يكملها حتى مات كان على الورثة أن يتسددوا الأيمان التي كانت على أبيهم ولا يحاسبون بآيمانه لان
أيمانه غير أيمانهم وهو لم يكن يأخذ بآيمانه شيئاً حتى يكمل ما عليه فيه ولو كان لم يمت ولكنه لم يكمل أيمانه
حتى غلب على عقله فإذا أفاق احتسب بما بقي من أيمانه ولم يسقط من أيمانه الماضية شيء من قبل أن
عليه عدد شيء فإذا أتى به مجموعاً أو مفرداً عند حاكم فقد أدى ما عليه ولو جاء به عند حاكمين ويجب على الحاكم
أن يثبت له عدد ما حلف عنده قبل يغلب على عقله وما حلف عند غيره ولو حلف على بعض الأيمان ثم
سأل الحاكم أن ينظر أنظره فإذا جاء ليستكمل الأيمان حسبت له ما مضى منها عنده وإذا كان للقتل
تجب فيه القسامة وارثان فادعى أحدهما على رجل من أهل المحلة أنه قتله وحده وأبرأه صاحبه بان قال
ما قتله كان فيها قولان أحدهما أن لولي الدم المدعى الذي لم يبرأ أن يحلف خمسين عينا ويستحق على المدعى
عليه نصف الدية ان كان عمداً في ماله وعلى العاقلة ان كان خطأ ومن قال هذا القول قال لو كان عدلاً

(١) قوله ولا سبعة عشر الخ كذا في الاصل وانظر (٢) قوله في القعد داليه سواء أي مستويين في درجة النسب
إلى الميت كتبه مصححه

مكاناً اتخذ مصلحاً
فجاء رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال
أين تحب أن تصلي فاشاء
إلى مكان من البيت
فصلى فيه رسول الله
صلى الله عليه وسلم
* أخبرنا إبراهيم بن سعد
عن ابن شهاب عن
محمود بن الربيع أن
عتبان بن مالك كان
يؤم قومه وهو أعمى
* أخبرنا ابن عيينة عن
عمار الدهني عن امرأة
من قومه يقال لها
حيرة عن أم سلمة رضي
الله عنها أنها أمتن
فقامت وسطاً
* أخبرنا عبد المجيد بن
عبد العزيز عن ابن
جريج أخبرني عبد الله
ابن عبد الله بن أبي مليكة
أنهم كانوا يأتون عائشة أم
المومنين بأعلى الوادي
هو وعبيد بن عمير
والسور بن مخرمة
وناس كثير فيؤمهم
أبو عمرو ومولى عائشة
رضي الله عنها وأبو
عمرو غلامها حينئذ لم
يعتق (قال) وكان
امام بن محمد بن أبي بكر

وعروة * أخبرنا
عبد الحميد عن ابن
جريج قال أخبرني
عطاء قال سمعت عبيد
ابن عمير يقول اجتمعت
بجاعة فيما حول مكة
قال حسبت أنه قال
في أعلى الوادي
ههنا وفي الحج قال
فأثنت الصلاة فتقدم
رجل من آل أبي
السائب أعجمي اللسان
قال فأخبره المسورين
مخرمة وقدم غيره فبلغ
عمر بن الخطاب فلم
يعترف بشئ حتى جاء
المدينة فلما جاء المدينة
عسرفه بذلك فقال
المسور أنظرني يا أمير
المؤمنين إن الرجل كان
أعجمي اللسان وكان في
الحج ففشت أن يسمع
بعض الحاج قراءته
فأخذ بهجمته فقال
هناك ذهبت بها فقال نعم
فقال قد أصبت * أخبرنا
مالك عن أبي حازم بن
دينار عن سهل بن سعد
الساعدي رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ذهب إلى بني
عسرو بن عوف ليصلح

فشهد له أنه كان في الوقت الذي قتل فيه وهم يتصادقون على الوقت غائباً بئد لا يمكن أن يصل منه في ذلك الوقت ولا في يوم إلى موضع القتل لم يبرأ لأنه واحد لا تجوز شهادته ولو كان الوارثان اثنين عدلين فشهدا له بهذا أو شهدا على آخر أنه قتله أجزأ شهادتهما ولم يجعل فيه قسامة والقول الثاني أنه ليس للورثة أن يقسموا على رجل يبرئه أحدهم إذا كان الذي يبرئه يعقل فإن أبرأهم مغلوب على عقله أو صبي لم يبلغ كان الباقي منهم أن يحلفوا

« ما يسقط حقوق أهل القسامة من الاختلاف ولا يسقطها » قال الشافعي وإذا اختلف الوارثان فبين تجب عليه القسامة فكانت دعواهما معاً مما يمكن أن يصدق فيه بحال لم يسقط حقهما في القسامة وذلك مثل أن يقول هذا قتل أبي عبد الله بن خالد ورجل لا أعرفه ويقول الآخر قتل أبي زيد بن عامر ورجل لا أعرفه لأنه قد يجوز أن يكون زيد بن عامر هو الرجل الذي عرفه عبد الله بن خالد وأن يكون عبد الله بن خالد هو الرجل الذي جهله الذي عرفه زيد بن عامر ولو قال الذي ادعى على عبد الله قد عرفت زيداً وليس بالذي قتل مع زيد أو قال قد عرفت عبد الله وقال الذي عرف زيداً قد عرفت عبد الله وليس بالذي قتل مع زيد ففيهما قولان أحدهما أن يكون لكل واحد منهما أن يقسم على الذي ادعى عليه وبأخذ منه ربع الدية ومن قال هذا قال حق كل واحد منهما غير حق صاحبه كرجلين لهما حق على رجل فأبرأه أحدهما بالكذب البينة لأنه قد يمكن في كل المدعى عليهما القتل وفي كل واحد من الوارثين وعلى كل واحد منهما الوهم أو ثبت كل واحد منهما أن مع الذي ادعى عليه قاتلاً غيره وإن ادعى كل واحد منهما على غير الذي أبرأه أنه قاتل مع الذي ثبت عليه كان لكل واحد منهما أن يقسم وبأخذ منه حصته من الدية والقول الثاني أن ليس لواحد منهما أن يقسم حتى تجتمع دعواهما على واحد فيقسمان عليه ومن قال هذا قال هذان ليسا كرجلين لهما حق على رجل فأكذب أحدهما ببنته فبطل حقه وصدق الآخر ببنته فأخذ حقه لأن هذا الحق أخذ بغير قول المدعى وحده وأخذه بشهادة أمر المسلمين مقبول مثلهما والقسامة حق أخذ بدلالة وأيمانها بهما لأنهما وارثان له ولا يأخذانه وكل واحد منهما يكذب صاحبه ومن قال هذا قال لو أن وارثين وجبت لهما القسامة ادعى كل واحد منهما على رجل أنه قتل أباه وحده لم يكن لواحد منهما أن يقسم على واحد من الذي ادعى عليه ولا على غيره لأنه قد أبرأ غيره بدعواه عليه وحده وأنه لا يمكن فيهما أن يكونا صادقين بحال ولا يكون أحدهما قتله وحده والآخر قتله وحده وكذلك لو كان له معهما وارث ثالث فادعى على الذي ادعى عليه وحده وأمه غيره لم يكن ذلك له ولو وجبت لهما فادعى أحدهما على واحد بعينه وقال الآخر لا أعرفه وامتنع من القسامة كان للذي أثبت القسامة عليه أن يقسم خمسين عينا أو يأخذ حصته من الدية لأن امتناع أخيه من البين ليس بالكذب فإذا لم يكن أكذابه فله أن يحلف بكل حال وكذلك لو ادعى وارثان أنه قتل أباهما فقال أحدهما قتله وحده وقال الآخر قتله وآخر معه كان للذي أفراد الدعوى عليه وحده أن يحلف وبأخذ منه ربع الدية والآخر يحلف وبأخذ ربع الدية لأنهما اجتمعا على أن عليه نصف الدية وأقر أحدهما بأنها عليه كلها ولا يؤخذ في هذا القول إلا بما اجتمعا عليه ولا يكون للذي ادعى على الباقي أن يحلف لأن أخاه يكذبه أن يكون قاتلاً فعلى هذا الباب كله

« الخطأ والعمد في القسامة » أخبرنا الربيع قال قال الشافعي إذا وجبت القسامة لم أحلف للورثة حتى أسألهم أعمداً قتل صاحبهم أو خطأً فإن قالوا أعمداً أحلفتهم على العمد وجعلت لهم الدية في مال القاتل حالة

مغلطة كدية العهد وان قالوا خطأ أحلفتهم لقتله خطأ ثم جعلت الدية على عاقلة القاتل في مضي ثلاث سنين كدية الخطأ وهكذا اذا كانت لمسلمين على مشركين أو لمشركين على مسلمين أو لمشركين على مشركين أحرار لا تختلف فاذا كانت القسامة على عبد أو قوم فبهم عبد كانت الدية في الخطأ والعمد في عتي العبد دون مال سيده وعاقلة ولا تكون القسامة الا عندما كم وإذا أقسموا بغير أمر الحالك كم أعاد عليهم الحالك الأيمان ولم يحسب لهم من أيمانهم قبل استخلافه لهم شيئاً

(القسامة بالبينة وغيرها)

(قال الشافعي) وإذا حلف ولادة الدم على رجل أنه قتل لهم قتيلاً واحده وأخذوا منه الدية أو من عاقلة ثم جاء شاهدان بعافية البراءة الذي أقسموا عليه من قتل قتيلاً واحده ولادة القتل ما أخذوا من الدية على من أخذوا منه وذلك أن يشهد شاهدان أن هذا الذي أقسموا عليه كان يوم كذا من شهر كذا وذلك القاتل بمكة والقتيل بالمدينة أو كان ببلد لا يمكن أن يبلغ موضع القتل في يوم ولا أكثر أو يشهدون على أن فلاناً الذي أقسموا عليه كان معهم قبل طلوع الشمس إلى زوال الشمس وأما قتل القتل في هذا الوقت أو ما في معنى هذا ما يثبت الشاهدان أن هذا المقسم عليه يرى من قتل صاحبهم فإن شهدوا أن فلاناً رجلاً خرق قتل صاحبهم لم يخرج الدية حتى ينظر فإن جازت شهادتهم على فلان أخرجت الدية التي أخذت بالقسامة فردت إلى من أخذت منه وإن ردت عن فلان لم يخرج التي أخذت بالقسامة بشهادة من لم تجز شهادته على رجل بعد أدوة ولا بأن يعدلهم من يجزى نفسه أو يدفع عنها ولا يقبل شاهدان من عاقلة المدعي عليه إذا ادعى القتل خطأ أن يتدوا بها بما يرى المدعي عليه في الخطأ لأن في ذلك براءة قتلهم مما يلزمهم من الدية وقد قيل إن كان القتل عمد لم يقبل ذلك للمدعي عليه لأن ذلك إبراهمه من اسم القتل ولأن كان الشاهدان يكونان إذا شهدا أبرأ أنفسهما من شيء من الدية أو جرحا إلى أنفسهما (قال الشافعي) وإن لم يقطعوا الشهادة بما بين براءته لم يكن برياً وذلك مثل أن يكون القتل ببلد فيقتل يوم الجمعة لا يدرى أي وقت قتل فيه فيشهد هؤلاء الشهود أن هذا كان معهم يوم الجمعة طول النهار وفي بعض النهار دون بعض أو في حبس وحيداً ومريضاً لا يمكن أن يقتله في وقت لم يكن معهم فيه وينفلت من السجن والحديد ويقتله في الحديد وهو مريض (قال الشافعي) ولو شهدوا على الورثة أنهم أقروا أن هذا المقسم عليه لم يقتل أباهم وأنه كان غير حاضر قتل أبيهم وأنه في اليوم الذي قتل فيه أبوهم كان لا يمكن أن يبلغ حيث قتل أبوهم وأنهم أقسموا عليه عارفين بأنه لم يقتله أحد أخذت الدية منهم وللإمام تعزيرهم بأقرارهم وأخذ المال بالباطل ولو كانوا شهدوا على أنهم قالوا إن كنا لغيبا عن قتله قبل القسامة وبعد هالهم يردوا شيئاً لأنني أحلفتهم وأنا أعلمهم غيباً وكذلك لو شهدوا قبل القسامة وبعدها أنهم قالوا ما نحن على يقين من قتله كان لهم أن يقسموا لأنهم قد يصدقون الشهود بما لا يستيقنون وإنما اليقين العيان لا الشهادة ولو شهدوا عليهم أنهم قالوا قد أخذنا منه الدية أو من عاقلة الدية بظلم سألوا فإن قالوا قلناه لأن القسامة لا توجب لنا دية حلفوا بالله ما أرادوا غير هذا وقيل لهم ليس هذا بظلم وإن سمعتموه ظلمنا وإن لم يحلفوا على هذا حلف المدعي عليه ما قتل صاحبهم وردوا الدية فإن قالوا أردنا بقولنا أخذنا الدية بظلم بآنا كذبنا عليه ردوا الدية وعزروا ولو أقسم الورثة على رجل أنه قتل أباهم وحده وشهد شاهدان على رجل غيرهم أنه قتل أباهم فادعى الورثة على القاتل المشهود عليه دم أبيهم وسألوا القوذة أو الدية لم يكن ذلك لهم لأنهم قد زعموا أن قاتل أبيهم رجل واحد فأبرؤا منه غيره وردوا ما أخذوا من الدية بالقسامة لأنه قد شهد لمن أخذوا منه الدية بالبراءة وأبرؤوا بدعواهم على غيره ولو ثبتوا أيضاً على دعواهم على الأول وكذبوا البينة لم يأخذوا من الآخر عقلاً ولا قوداً لأنهم أبرؤوا وردوا ما أخذوا من الأول لأن الشاهدين قد شهدا بالبراءة ولو أن شاهدين شهدا

بينهم وحانت الصلاة فجاء المودن إلى أبي بكر رضى الله عنه فقال أتصلي للناس فأقيم فقال نعم فصلى أبو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فخلص حتى وقف في الصف فصلى الناس (قال) وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما كثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمكت مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر أبو بكر وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس فلما انصرف قال يا أبا بكر ما منعك أن تثبت أذمرت فقال أبو بكر ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لي أراكم أكثرتم التصفيق فمن نابه شيء في مسلاته

لرجل بما يبرئه من دم رجل كما وصفت ثم أقر المشهود له أنه قتله عمدا أو خطأ لزمه الدم كما أقر به وإذا أقر به خطأ لزمه في ماله في ثلاث سنين دون عاقبته ولو أن ولادة الدم أقر وأن رجلا لم يقتل أباهم وادعوه على غيره وأقر الذي أبرؤه أنه قتل أباهم منفردا فقد قيل يؤخذ باقراره ويكون أصدق عليه من إبرائهم له كشهادة من شهد له بالبراءة وقيل لا يؤخذ باقراره من قبل أن ولادة الدم قد أبرؤه من دمه وسواء ادعوا الوهم في إبرائه ثم قالوا أثبتنا أنك قتلته أو لم يدعوه

﴿ اختلاف المدعى والمدعى عليه في الدم ﴾ قال الشافعي ولو أن رجلا ادعى أن رجلا قتل أباه عمدا بما فيه القود وأقر المدعى عليه أنه قتله خطأ فالقتل خطأ والدية عليه في ثلاث سنين بعد أن يحلف ما قتله الا خطأ فإن نكل حلف المدعى لقتله عدوا وكان له القود وهكذا أن أقر أنه قتله عبد بالشئ الذي إذا قتله به لم يقدمه ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه وحدهم خطأ فأقر المدعى عليه أنه قتله هو وغيره معه كان القول قول المقر مع يمينه ولم يغرم الانصف الدية ولا يصدق على الذي زعم أنه قتله معه ولو قال قتلته وحدي عمدا وأنا مغلوب على عقلي بمرض فإن علم أنه كان مريضاً مغلوباً على عقله قبل قوله مع يمينه وإن لم يعلم ذلك فعليه القود بعد أن يحلف ولي الدم لقتله غير مغلوب على عقله وهكذا لو قامت عليه بينة بأنه قتله فقال قتلته وأنا مغلوب على عقلي (قال الشافعي) وإذا وجد القاتل في محلة قوم يختلط بهم غيرهم أو صحراء أو مسجداً أو سوقاً أو موضع مسير إلى دار مشتركة أو غيرها فلا قسامة فيه فإن ادعى أو لياؤه على أهل المحلة لم يحلف لهم منهم إلا من أنتوا بعينه فقالوا نحن ندعى أنه قتله فإن أثبتوهم كلهم وادعوا عليهم وهم مائة أو أكثر وفيهم نساء ورجال وعبيد مسلمون كلهم أو مشركون كلهم أو فيهم مسلم ومشرك أحلفوا كلهم عينا مينا لأنهم يريدون على نحسين وإن كانوا أقل من نحسين ردت الأيمان عليهم فإن كانوا خمسة وعشرين حلفوا عشرين عشرين وإن كانوا ثلاثين حلفوا عشرين عشرين لأن على كل واحد منهم عينا وكسريين ومن كانت عليه كسريين حلف عينا تاماً وليس الأحرار المسلمون بأحق بالإيمان من العبيد ولا العبيد من الأحرار ولا الرجال من النساء ولا النساء من الرجال كل بالغ فيها سواء وإن كان فيهم صبي ادعوا عليه لم يحلف وإذا بلغ حلف وإن مات قبل البلوغ فلا شيء عليه ولا يحلف واحد منهم إلا الواحد ادعوا عليه بنفسه فإذا حلفوا برئوا وإذا نكوا عن الإيمان حلف ولادة الدم نحسين عينا واستحقوا الدية إن كانت عمداً في أموالهم ورقاب العبيد منهم بقدر حصصهم فيها وإن كانت خطأ فعلى عواقلهم وإن كان ولي القاتل ادعى على اثنين منهم خلف أحدهما وامتنع الآخر من اليمين برئ الذي حلف وحلف ولادة الدم على الذي نكل ثم لزمه نصف الدية في ماله إن كان عدداً وعلى عاقبته إن كان خطأ لأنهم إنما ادعوا أنه قاتل مع غيره وسواء في النكول عن اليمين المحجور عليه وغير المحجور عليه إذا نكل منهم واحد حلف المدعى عليه وكذلك سواء في الأقرار إذا أقر المحجور عليه وغير المحجور عليه بالجناية لزمه منها ما يلزم غير المحجور عليه والجناية خلاف البيع والشراء وقد قيل لا يلزمه إلا الجناية العمد في الأقرار والنكول

﴿ باب الأقرار والنكول والدعوى في الدم ﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى وكذلك العبد سواء في الأقرار بالجناية والنكول عن اليمين فيها إلا في خصلة بان العبد إذا أقر بجناية لا قصاص فيها لم ينسحب فيها وأشهد الحالك بما أقر به ما فتى عتق لزمه إياها لأنه حين أقر أقر بما لا غيره فلا يجوز إقراره في مال غيره وإذا صار له مال كان إقراره فيه وإذا ادعوا على عشرة فيهم صبي

فليسبح فإنه إذا سب التفت إليه وإنما التصفيق للنساء (قال أبو العباس يعني الأصم) أخرجت هذا الحديث في هذا الموضع وهو معاد إلا أنه يختلف اللفاظ وفيه زيادة ونقصان * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرنا معن بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال من السنة أن لا يؤمهم إلا صاحب البيت * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة قال حدثنا أبو سليمان مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني نافع قال أقيمت الصلاة في مسجد بطائفة من المدينة ولابن عمر قريبا من ذلك المسجد أرض

رفعت حصه الصبي عنهم من الدية ان استحققت وان نكلوا وحلف ولا الدم وأخذوا منهم تسعة أعشار الدية فاذا بلغ الصبي حلف فبرئ أو نكل حلف الولي وأخذ منه العشر اذا كان القتل عمدا (قال الشافعي) واذا ادعوا على جماعة فيهم معنوه فهو كالصبي لا يحلف وذلك أنه لا يؤخذ باقراره على نفسه فان أفاق من العتة أحلف وتسعة اليمين بعد مسئلته عما ادعوا عليه وان نكل حلف ولا الدم واستحقوا عليه حصته من الدية وان ادعوا على قوم فيهم سكران لم يحلف السكران حتى يفيق ثم يحلف فان نكل حلف أولياء الدم واستحقوا عليه حصته من الدية (قال الشافعي) واذا وجد القاتل في دار رجل وحده فقد قيل لا يبرأ الا بخمسين يمينا اذا ادعى عليه القتل

(قيل الرجل في الجماعة) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا كانت الجماعة في مسجد أو مجمع غير المسجد فازدجوات رجل منهم في الزمام قيل لوليه ادع على من شئت منهم فان ادعى على أحد بعينه أو جماعة كانت في المجمع الذي قتل فيه أو جماعة يمكن أن تكون فالتله برهام قبلت دعواه وحلف واستحق على عواقلم الدية في ثلاث سنين وان ادعاه على من لا يمكن أن يكون زجه بالكثرة كان يكون في المسجد ألف فيدعيه عليهم فلا تقبل دعواه لانه لا يمكن أن يكون كلهم زجه فان لم يدع على أحد بعينه يمكن أن يكون زجه لم يعرض لهم فيه ولم يجعل فيه عقلا ولا قودا (قال الشافعي) وهكذا ان قتل بين صفين لا يدري من قتله وهكذا قتل الجماعة في هذا كله (قال الشافعي) واذا ادعى على رجل بعينه فأنكر المدعى عليه أن يكون كان في الموضع الذي قتل فيه القاتل لم يقسم ولي الدم عليه حتى تقوم بينة بانه كان في ذلك الموضع فاذا أقر أو قامت عليه بينة بذلك فلولي القاتل أن يقسم عليه (قال الشافعي) وسواء فيما يجب فيه القسامة كان باليت أو سلاح أو خنق أو غير ذلك أو لم يكن لانه قد يقتل بما لا أثر له فان قال المدعى عليه القتل انعامات ميتك من مرض كان به أو مات جفاة أو بصاعقة أو ميتة ما كانت كان لولي القاتل القسامة بما وصفت من أنه قد يقتل بما لا أثر له ولو دفعت القسامة بهذا دفعتها بان يقول جاء ناجر بحافات من جراحه عندنا

(نكول المدعى عليهم الدم عن الايمان) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا لم أجعل لولاة الدم الايمان فادعى رجل على رجل أنه قتل أباه عمدا أحلف المدعى عليه خمسين يمينا ما قتله فاذا حلف برئ من دمه ولا عقل ولا قود عليه وان كان أقر بقتله قتل به الا أن يشاء الوارث العقل ويأخذه من ماله أو العفو عن العقل والقود وان لم يقر ونكل عن اليمين قيل للوارث أحلف خمسين يمينا لقتله ولك القود كهو باقراره وان كان المدعى عليه القتل معنوها أو صبيها لم يحلف واحد منهما لانه لو أقر في حاله تلك لم ألزمه اقراره فان أفاق المعتوه وبلغ الصبي أحلفته على دعوى ولي الدم فان حلف برئ وان أقر لم يكن عليه القود وكانت الدية عليه في ماله حالة ان كان القتل عمدا وان كان القتل خطأ في ثلاث سنين ولا تضمن عاقلته باقراره وان نكل المدعى عليه الدم عن اليمين وامتنع الوارث من اليمين فلا شيء على المدعى عليه وهكذا الدعوى فيما دون النفس من جراح العمد والخطأ لا تختلف ولو كانت الدعوى على رجلين أو ثلثين أحلف كل واحد منهما خمسا وعشرين يمينا فان حلف أحدهما ونكل الآخر عن اليمين حلف الولي خمسين يمينا على الناكل واستحق نصف الدية عليه ولا يستحق الا خمسين يمينا ويرد الايمان على الذي حلف خمسا وعشرين يمينا حتى يتم عليه خمسون يمينا لانه لم يحلف معه تمام خمسين يمينا وقد قيل لا يبرأ واحد منهما لو حلفا معا الا بخمسين يمينا ولا يحسب له يمين غيره (قال الشافعي) واذا ادعى على رجل أنه قتله فلم ينكل ولم يحلف أو حلف فلم يتم الايمان التي يبرأ بها حتى يموت لم يكن لولي الدم أن يحلف ويستحق عليه الدم ولو نكل في حياته عن اليمين كان لولي الدم أن يحلف ويستحق عليه الدم

(باب دعوى الدم) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا ادعى على رجل أنه قتل رجلا وحده أو قتله هو

يعملها وامام ذلك المسجد مولاه ومسكن ذلك المولى وأصحابه ثمة قال فلما سمعهم عبد الله جاء لينشد معهم الصلاة فقال له المولى صاحب المسجد تقدم فصل فقال عبد الله أنت أحق أن تصلي في مسجدك مني فصلى المولى * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن ابن عمر اعتزل بمنى في قتال ابن الزبير والحجاج بمنى فصلى مع الحجاج * حدثنا حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه ان الحسن والحسين كانا يصليان خلف مروان قال فقال ما كانا يصليان اذا رجعا الى منازلهما فقال لا والله ما كانا نريد ان على صلاة الأئمة * أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بغير ركعتين وأبو بكر وعمر * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مثله * أخبرنا سفيان حدثنا

وغيره عدا فقد قيل لا يبرأ إلا بخمسين يمينا وقيل يبرأ بمحضته من الايمان وهي نجسة وعشرون يمينا اذا حلف مع المدعى عليه واذا ادعى عليه جرح أو جرح دون النفس فقد قيل يلزمه من الايمان على قدر الدية فلو ادعت عليه يد حلف خمسا وعشرين يمينا ولو ادعت عليه موضحة حلف ثلاثة ايمان

باب كيف اليمين على الدم قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو ادعى على رجل أنه قتل رجلا عدا حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائنة الاعين وما تخفي الصدور ما قتل فلانا ولا أعان على قتله ولا ناله من فعله ولا بسبب فعله شيء جرحه ولا وصل اليه شيء من بدنه ولا من فعله وانما زدت هذا في اليمين عليه احتياطاً لانه قد يرمى ولا يبرأ به فتصيبه الرمية أو يرمى الشيء فيصيب رمية شيئاً فيطير الذي أصابته رمية عليه فيقتله وقد يجرحه فيرى أن مثل ذلك الجرح لا يقتله وكذلك يضربه بالشيء فلا يجرحه ولا يرى أن مثل ذلك يقتله فأحلفه ليس كل فلان ما أقرب به أو يعضي عليه اليمين فيبرئه (قال الشافعي) واذا ادعى خطأ حلف هكذا وزاد ولا أحدث شيئاً عطف به فلان وانما أدخلت هذا في يمينه أنه يتحدث البئر فيموت فيها الرجل ويحدث الحجر في الطريق فيعطب بها الرجل وانما منعتني عن اليمين معاً أن أحلفه ما كان سبباً لقتله مطلقاً أنه قد يحدث غيره في المقتول الشيء فأنف هو المحدث فيقتله فيكون سبباً لقتله وعليه العقل ولا قود عليه

باب يمين المدعى على القتل قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا وجبت لرجل قسامة حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائنة الاعين وما تخفي الصدور ولقد قتل فلان فلانا منفرداً بقتله ما شركه في قتله غيره وان ادعى على غيره معه حلف لقتل فلان وفلان فلانا منفردين بقتله ما شركهما فيه غيرهما وان لم يعرف الحالف الذي قتله معه حلف لقتل فلان فلانا واخر معه لم يشركهما في قتله غيرهما فاذا أثبت الآخر أعاد عليه اليمين ولم يجزئه اليمين الاولى وان كان الحالف على القسامة يحلف على رجل جرح ثم عاش مدة بعد الجرح ثم مات حلف كما وصفت لقتل فلان فلانا منفرداً بقتله لم يشركه فيه غيره وان ادعى الجاني أنه برأ من الجراحة أو مات من شيء غير جراحته التي جرحه اياها حلف ما برأ منها حتى توفي منها

باب يمين المدعى عليه من اقراره قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل أنه قتل رجلاً هو وآخروه خطأ حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ما قتل فلانا وحدى ولقد ضربه معي فلان فكان موته بعد ضربه بنا معا وانما منعتني من أن أحلفه لمات من ضرب بكما معا انه قد يموت من ضرب أحدهما دون الآخر والحكم أنهم ما اذا ضرباه فمات فنضربهما مات واذا ادعى ولي القتل أن فلانا ضربه وهذا ذبحه أو فعل به فعلاً لا يعيش بعده الا كحياء الذبيح أحلفته على ما ادعى ولي القتل

باب يمين مدعى الدم قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا ادعى الجاني على ولي الدم أن أباه مات من غير ضربه أحلفته على دعواه فان قال أحلفه ما زال أبوه ضمناً من ضرب فلان لازماً للفراش حتى مات من ضربه أحلفته وانما أحلفته لمات من ضرب فلان أنه قد يلزم الفراش حتى يموت من غير مرض ويلزم حتى يموت يحدث يحدث عليه آخر أو جناية يحدثها على نفسه (قال الشافعي) وتسعه اليمين على ما أحلفته عليه على الظاهر من أنه مات من ضربه (قال الشافعي) ولو حلف لمات من ضربه ثم قال قد كان بعد ضربه برأ لم أقض له بعقل ولا قود لان الظاهر ان هذا يحدث عليه موت من غير ضربه اذا أقبل أو أدبر ولو لم يزد السلطان على أن لا يحلف الا بالله أجزأه ذلك لان كل ما وصفت من صفة الله عز وجل واليمين باسمه تبارك وتعالى كافية وانما جعل الله على المتلاعنين الايمان بالله عز وجل في اللعان

باب التحفظ في اليمين قال الشافعي رحمه الله تعالى ويحفظ الذي يحلف فيقول الحالف والله لقد كان كذا وكذا وما كان كذا فان قال الحالف بالله كان كقوله والله لان ظاهرهما معا يمين ولولحن الحالف فقال والله بالرفع والنصب أحببت أن يعيد القول حتى يرضع ولو مضى على اليمين بغير اضجاع لم يكن عليه عادة

الاعش عن أبي صالح عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم فأرشد الأئمة واغفر للمؤذنين * أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت جابر ابن عبد الله يقول كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء أو العتمة ثم يرجع فصيلها بقومته في بني سلة قال فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ذات ليلة قال فصلني معاذ معه ثم رجع فأمر قومه فقرأ بسورة البقرة فتنتحي رجل من خلقه فصلي وحده فقالوا له أنا فقت قال لا ولكي أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتاه فقال يا رسول الله انك أخرت العشاء وان معاذاً صلى معك ثم رجع فأما فافتتح بسورة البقرة فلما رأيت ذلك تأخرت فصليت وانما نحن أحب نواضع نعمل بايدينا فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على

وان قال يا لله بالساء لكان كذا لم يقبل منه وأعاد عليه حتى يدخل الوأوأ والباء أو التاء وإذا نسق اليين ثم وقف لغيرى ولانفس قبل أن يكملها ابتداءها الحاء كم عليه وان وقف لنفس أولى لم يعد عليه ماضى منها فان حلف فادخل الاستثناء فى شئ من عينه ثم نسق اليين بعد الاستثناء أعاد عليه اليين من أولها حتى ينسقها كلها بلا استثناء

(عق أَمْهَاتُ الْوَلَدِ وَالْجَنَائَةِ عَلَيْهِمْ)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعى إذا وطئ الرجل أمة بالملك فولدت له فهى مملوكة بحالها الارث ولا تورث ولا تجوز شهادتها وجنابتها والجنابة عليها جنابة مملوكة وكذلك حدودها ولا حج عليها فان حجت ثم عتقت فعليها حجة الاسلام ولا تخالف المملوكة فى شئ إلا أنه لا يجوز لسيدها بيعها أو اذالم يجزله ببيعها لم يحل له اخراجها من ملكه بشئ غير العتق وأنها حرة اذا مات من رأس المال وكما لا يجوز بيعها فكذلك لا يجوز لغرمائه أن يبيعوها عليه (قال الشافعى) رحمه الله تعالى والولد الذى تكون به أم ولد كل ما بان له خلق من سقط من خلق الآدميين عى أو طفراً أو أصبح أو غير ذلك فان أسقطت شيئاً مجتمعاً لايين أن يكون له خلق سألنا عدولا من النساء فان زعن أن هذا لا يكون الا من خلق الآدميين كانت به أم ولد وان شككت لم تكن به أم ولد ولا تكون أم ولد بهذا الحكم بان ينكحها وهى فى ملك غيره فتلد ثم يملكها وولدها ولا يحل وهى مملوكة لغيره ثم تلد فى ملكه لان الرق قد جرى على ولدها لغيره وقد قال بعض الناس اذا نكحها مملوكة فولدت له ففى ملكها فلها هذا الحكم لانها مملوكة وقد ولدت منه ولو ملك ابنها عتق بالنسب فان كان انما اعتقها بان ابنها يعتق عليه متى ملكه فقد عتق عليه ابنها (١) وهى مملوكة لغيره وقد جرى عليها الرق لغيره ولا يجوز الا ما قلنا فيها وهو تقليد لعمر بن الخطاب رضى الله عنه وفيه أن المولود لم يجز عليه رق وهذا القول الذى حكيناه هو مخالف للآثر والقياس (٢) فاما أن يقول قائل قولنا اذا ولدت منه فى ملك غيره ثم اشتراها ثم يقول لو حبلت منه فى ملك غيره ثم اشتراها فولدت بعد شرائه بيوم أو يومين فهذا الاعلى اسم انها قد ولدت له وملكها كما قال من حكيت قوله ولا على معنى أن الولد الذى تكون به أم ولد لها به هذا الحكم كان حله فى ملك سيدها الواطئ لها ويرزوها من شاء ويؤاخرها غرماً مؤه ان كانت لها صنعة فاما ان لم تكن لها صنعة فلا وليس للمكاتب أن يتسترى ولو فعل منع لانه ليس يتام الملك ولو ولدت له لم تكن أم ولد بهذا الولد حتى يعتق ثم يحدث لها وطأ تلده منه بعد الملك (قال الشافعى) وللمكاتب أن يبيع أم ولده وللسيد أن ينزع أم ولد مديرة وعبد لانه ليس لهما أن يتسريا وليس للمملوكة مال انما المال للسيد وللسيد أن يأخذ من كل مملوكة له أم ولد أو مديرة أو غيرهما ما خلا المكاتب فانه محمول دون رقبته وماله وما كان للسيد أن يأخذ فليغرمائه أن يأخذوه ويأخذ السيد من يضا وصحبا ولو مات قبل أن يأخذ كان ماله موروثا عنه اذا علقنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وباجماع المسلمين أن له أن يأخذ أموالهم أحياء فقد علقنا عنه ثم عنهم أنه لا يأخذ الا ما كان مالكا وما كان مالكا فهو موروث عنه (قال الشافعى) ووصية الرجل لام ولده جائز فانها انما تملكها بعد ما عتق وكذلك وصيته لمديرة ان خرج المديرة من الثلث وان لم يخرج المديرة من الثلث فالوصية باطلة لانه مملوكة لورثته

(الجنابة على أم الولد)

(قال الشافعى) وإذا جنى على أم الولد والجنابة عليها جنابة على أمة تقوم أمة مملوكة ثم يكون سيدها ولى

(١) قوله وهى مملوكة لغيره وقد جرى عليها الرق لغيره كذا فى النسخ وهما عبارتان بمعنى واحد فليعلمنا سخطان جمع بينهما النسخ (٢) قوله فاما أن يقول الخ كذا فى النسخ وانظر حور كنه مصححه

معاذ فقال أفنان أنت يا معاذ أفنان أنت يا معاذ أقرأ بسورة كذا وسورة كذا * أخبرنا سفيان ثنا أبو الزبير عن جابر مثله وزاد فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له أقرأ بسبح اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى السماء والطارق ونحوها قال سفيان فقلت لعمر وان أبا الزبير يقول قال له أقرأ بسبح اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى السماء والطارق والطارق قال عمرو هو هذا أو هو نحوه * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال الربيع قيل لى هو عن ابن جريج ولم يكن عندي ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر قال كان معاذ يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم ينطلق الى قومه فيصلها هى له تطوع وهى لهم مكتوبة العشاء أخبرني الثقة ابن علية أو غيره عن يونس عن الحسن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى بالناس صلاة

الظهار في الخوف ببطن
نخل فصلي بطائفة
ركعتين ثم سلم ثم جاءت
طائفة أخرى فصلي بهم
ركعتين ثم سلم * أخبرنا
ابراهيم بن محمد عن ابن
مجلان عن عبيد الله بن
مقسم عن جابر بن عبد الله
الانصاري أن معاذ
ابن جبل كان يصلي مع
النبي صلى الله عليه وسلم
العشاء ثم يرجع إلى
قومه فصلي بهم العشاء
وهي له نافلة * أخبرنا
مالك عن اسمعيل بن أبي
حكيم عن عطاء بن يسار
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كبر في
صلاة من الصلوات
ثم أشار بيده أمكنوا ثم
رجع وعلى جلدته أثر
الماء * أخبرنا الثقة
عن أسامة بن زيد عن
عبيد الله بن يزيد عن
محمد بن عبد الرحمن بن
نوبان عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم عث
معناه * أخبرنا ابراهيم
ابن محمد حدثني عبيد
المجيد بن سهيل بن عبد
الرحمن بن عوف عن
صالح بن ابراهيم قال
رأيت أنس بن مالك

الجناية عليها دونها يعفوها إن شاء أو يستقيدان كان فيها قود أو يأخذ الارش وإذا كانت هي الجناية ضمن
الاقل من قيمتها والجناية للجني عليه فان عادت جنت أخرى وقد أخرج قيمتها كلها فقيها قولان أحدهما
اسلامه بدنهما ف يرجع المجني عليه الثاني بارش جنايته على المجني عليه الاول فيشتر كان فيها بقدر جنايتهما
ثم هكذا ان جنت جناية أخرى يرجع المجني عليه الثالث على الاولين فكانوا شر كاء في قيمتها بقدر الجناية عليهم
وهذا قول يتوجه ويدخل من قبل أنه لو كان أسلم بدنهما إلى الاول أخرجهما من بدى الاول إلى الثاني ولم يجعلهما
شريكين فاذا قام قيمتهما مقام بدنهما فكان يلزمه أن يخرج جميع قيمتها إلى المجني عليه الثاني إذا كان ذلك
أرش جنايتها ثم يصنع ذلك بها كلها جنت والقول الثاني أن يدفع الأقل من قيمتها والجناية فإذا عادت جنت
وقد دفع جميع قيمتها لم يرجع الآخر على الاول بشئ ويرجع الآخر على سيدها فأخذ منه الأقل من قيمتها
والجناية وهكذا كلها جنت وهذا قول يدخل من قبل أنه ان كان انما ذهب إلى العبد مجني فيعتقه سيده أن
يضمن الأقل من قيمته أو الجناية فهذه لم يعتقها سيدها وذلك إذا عادت عقلت عنه العاقلة ولم يعقل هو عنه وهو يجعله
يعقل عن هذه (قال الربيع) قال الشافعي والقول الثاني أحب إلينا (قال الشافعي) وإذا جني عليها جناية
فلم يحكم بها الحاكم حتى مات سيدها فهي لورثة سيدها من قبل أن سيدها قدم ملكها بالجناية (قال الشافعي)
ولم أم الولد بمنزلها يعتقون بعقبتها إذا عتقت كان من حلال أو حرام ولو ماتت أم الولد قبل سيدها كان
أولادها في يد سيدها فإذا مات عتقوا عنه كما كانت أمهم تعتق بعمته وإذا أسلمت أم ولد النصراني جيل بينه
وبينها وأخذ بالنفقة عليها وأن تعمل له ما يعمل مثلها لثله فتأسل خلى بينه وبينها ومات قبل أن يسلم فهي
حره بعمته وقال بعضهم إذا أسلمت أم ولد النصراني فهي حرة وعليها أن تسمى في قيمتها وروى عن الاوزاعي
مثل قوله إلا أنه قال تسعي في نصف قيمتها وقال غيرهما هي حرة ولا تسعي في شئ (قال الشافعي) فان كان انما
ذهب إلى أنه لم يكن له منها إلا أن يصيبها فخرمت عليه الاصابة باسلامها فهو يجعل للرجل من أم ولده أن يأخذ
مالها بأى وجه ملكته وهب لها أو تصدق به عليها أو وجدت كنزاً أو اكتسبه ويجعل له خدمتها وبعض
هذا أكثر من رقبته فكيف أخرجها من ملكه وهذا لا يحل له وهو لا يبيع أم الولد وإذا لم يبع مذهب النصراني
يسلم فكيف باع أم ولده (قال الشافعي) وسواء في الحكم أم ولد النصراني أو المسلم برتد (قال الربيع) لا تباع
أم ولد النصراني كالاتباع أم ولد المسلم (قال الشافعي) وليس للنصراني أن يبيع أم ولده النصرانية
إذا حكمنا أنه محمول دونها لم يحل وبيعها كما لا يحل بينه وبين يبيع ابنه ولا يبيع مكانه وإذا توفي الرجل
عن أم ولده أو أعتقها فلا عدة عليها وتستبرأ بحضة فان كانت لا تحض من صغراً وكبر فثلاثة أشهر أحب
النيافس سالان أحضه إذا كانت براءة في الظاهر فالجمل بين في التي لا تحض في أقل من ثلاثة أشهر والقول
الثاني أن عليها شهر بادل من الحضة لان الله عز وجل أقام ثلاثة أشهر مقام ثلاث حيض (قال الربيع)
وبه يقول الشافعي (قال الربيع) وإذا كانت للرجل أم ولد فخصى أو انقطع عنه الجماع فليس لها خيار لانها
ليست كالزوجة في حال

(مسئلة الجنين) أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي املاء قال أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن
سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة
من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله
عليه وسلم بان ميراثها لبنها وزوجها والعقل على عصبتها (قال الشافعي) فبين في قضاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذ قضى على امرأة أصابت جنينا بغرة وقضى على عصبتها بان عليهم ما أصابت وان ميراثها
لولدها وزوجها (١) وان العقل على العاقلة وان لم يرثوا وان الميراث لمن جعله الله عز وجل له وبين اذ قضى على
(١) قوله وأن العقل هكذا في النسخ بالواو ولعلها زائدة وقوله أن العقل فاعل لقوله فين فانظر اه معجمه

عصبتها بعقل الجنين وانما فيه غرة لا اختلاف بين أحد أن قيمتها خمس من الابل وفي قول غيرنا على أهل الذهب خمسون دينارا وعلى أهل الورق ستمائة درهم أن العاقلة في سنة النبي صلى الله عليه وسلم تعقل نصف عشر الدية وذلك أن جسما من الابل نصف عشر دية الرجل وقدر روى هذا ابراهيم النخعي عن عبيد بن نضلة عن المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبدا وأمة وقضى به على عاقلة الجانية التي أصابته (قال الشافعي) وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه يزعمون أن العاقلة تعقل نصف العشر فصاعدا ولا تعقل مادونه وقول غيرهم تعقل العاقلة كل ما كان له أرش وإذا قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن العاقلة تعقل خطأ الحرفي الاكثر قضينا به في الاقل والله تعالى أعلم وانما ذهب أبو حنيفة الى أن يقضى به فيما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ولا يجعل شيئا قياسا عليه وهذا يلزمه في غير موضع قديين في موضعه (قال الشافعي) وقال غير أبي حنيفة تعقل العاقلة الثلث فصاعدا ولا تعقل مادونه ولا يجوز أن يكون في هذا الا ما قلنا من أن جناية الحر اذا كانت خطأ فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم في النفس على العاقلة وجعلها في الجنين وهو نصف عشر النفس على العاقلة وفرق بين حكمها وحكم العبد وفرق المسلمون فجعلوا عمد الحرفي النفس ومادونهما وفيما استهلك من مال في مال نفسه دون عاقلته وحكم ما أصاب من حرقا في نفس على عاقلته (١) الا أن يكون ما أصاب من حرقا في مال نفسه دون عاقلته كما جلت الاكثر جلات الاقل اذا كان من وجه واحد وما ذهب اليه أبو حنيفة من أنه يقضى على العاقلة بما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقضى عليها بغيره فأما أنها تعقل الثلث فصاعدا فلم نعلم عند من قاله فيه خبرا يثبت الارأى الرجال الذين لا يكون رأيهم حجة فيما لا خبر فيه أو خبر لا يثبت مثله عندنا ولا عندهم فيما لا يريدون أن يقولوا به والسنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه قضى بنصف عشر الدية على العاقلة فن زعم أنه لا يقضى بها على العاقلة فلينظر من خالف فان قال فقد أثبت المنقطع كما قد أثبت الثابت فقد روى ابن أبي ذئب عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة وهو يعرف فضل الزهري في الحفظ على من روى هذا عنه وأخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان لي مالا وعيالا وان لأبي مالا وعيالا وهو يريد أن يأخذ مالي فيطعمه عياله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا بيلك وهو يخالف هذين الحديثين بماله لوجه لكان كثيرا من المنقطع فان كان أحد أخطأ ترك تثبت المنقطع فقد شركه في الخطا وتفرد دونه بردا لموتصل إنه ليروى عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلا كثيرا عن الثقات ثم يدعه (٢) فكيف يجوز أن يكون الموتصل مردودا ويكون المنقطع مردودا حيث أرادنا بتأنيده حيث أراد العلم أدى في هذا الى الذي يزعم هذا الا في الحديث

(الجنانية على العبد) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في غنمه وأخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في غنمه كجراح الحرفي دية وقال ابن شهاب وكان رجال سواه يقولون يقوم سلعة (قال الشافعي) وخالف قول الزهري من الناس الذين قالوا هو سلعة وخالف قول سعيد بن المسيب والزهري لم يحل فيه بالمدينة الا هذين القولين ولم أعلم أحدا قط قال غير هذين القولين قبله فرزعم في موضحة العبد ومنقلته ومأموته وجائفته أنها في غنمه مثل جراح الحرفي دية وزعم فيما بقي من جراحه أنها مثل جراح البعير فيه ما نقصه فلا يقول سعيد ولا يقول الناس الذين حكى عنهم الزهري (قال الشافعي) وهو يريد أن يجعل ابن شهاب ومثله حجة على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) قوله الا أن يكون الى قوله على عاقلته كذا في بعض النسخ وفي بعضها سقط هذا الاستثناء (٢) قوله فكيف يجوز الخ كذا في النسخ ولعل في الكلام تحريفات وانظر كتبه مصححه

صلى الجمعة في بيوت
جديد بن عبد الرحمن بن
عوف فصلى بصلاة
الامام في المسجد وبين
بيوت جديد والمسجد
الطريق * أخبرنا مالك
عن اسحق بن عبد الله بن
أبي طلحة عن أنس
ابن مالك رضي الله عنه
ان جدته مليكة دعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لطعام صنعت له
فأكل منه ثم قال
قوموا فاصلي لكم قال
أنس فقمنا الى حصر
لنا قد اسودت من طول
ما لبس فضجعت بقاء
فقام عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم
وصففت أنا واليتيم خلفه
والعجوز من ورائنا
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن أنس بن
مالك أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ركب فرسا
فصرع عنه فجحش
شقه الايمن فصلى صلاة
من الصلوات وهو
قاعد فصلينا معه فعودا
فلما انصرف قال انما
جعل الامام ليؤتم به فاذا
صلى قائما فصلوا قياما
واذا ركع فاركعوا واذا

رفع فارفعوا وإذا قال
سمع الله لمن حده فقولوا
ربنا ولك الحمد وإذا صلى
جالسافصلوا جلوسا
أجمعون (٣) * أخبرنا
يحيى بن حسان
عن حماد بن سلمة عن
هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة رضي الله
عنها يعني بثله * أخبرنا
مالك عن اسحق بن عبد الله
ابن أبي طلحة عن أنس
رضي الله عنه قال
صليت أنا وبنيتم لنا خلف
النبي صلى الله عليه وسلم
في بيتنا وأم سليم خلفنا
* أخبرنا سفيان عن
أبي حازم قال سألت أبا
ابن سعد عن أي شيء
منبر النبي صلى الله عليه
وسلم قال ما بقي من
الناس أحد أعلم به مني
من أئمة الغيبة عمله له
فلان مولى فلانة ولقد
رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم حين صعد
عليه استقبل القبلة
فكبر ثم قرأ ثم ركع ثم
نزل القهقري فسجد ثم
صعد فقرأ ثم ركع ثم
نزل القهقري ثم سجد
(٣) في نسخة هنا زيادة
هو منسوخ اه كتبه
محمده

عليه وسلم ولا يجعل قول ابن شهاب ولا قول القاسم ولا قول عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حجة على
رأى نفسه مع ما لوجه من الحديث موصولا كان كثيرا فإذا جاز أن يكون هذا من روايات الوهم قد يمكن على
عدد كثير وروى أحاديث كلهم يحملها على الثقة حتى يبلغ بها إلى من سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم
فكيف جاز لأحد أن يعيب من ردا الحديث المنقطع لأنه لا يدري عن رواه صاحبه وقد خبر من كثير منهم
أنهم قد يقبلون الأحاديث من أحسنوا الظن به ويقبلونها ممن لعلمهم لا يكونون خابرين به ويقبلونها من الثقة
ولا يدرون عن قبلها من قبلها عنه وما زال أهل الحديث في القديم والحديث يشتون فلا يقبلون الرواية التي
يحتجون بها ويحولون بها ويحرمون بها إلا عن أمنوا وإن يحدوثوا بها هكذا ذكرنا أنهم لم يسمعوها من ثبت
كان عطاء من أبي رباح يسأل عن الشيء فيرويه عن قبله ويقول سمعته وما سمعته من ثبت (قال الشافعي)
أخبرنا بذلك مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جرير عن عطاء عن غير قول وكان طائوس إذا حدثه رجل حديثا
قال إن كان الذي حدثك مليا والأفدعه يعني حافظا ثقة (قال الشافعي) أخبرنا عيسى بن محمد بن علي عن هشام
ابن عروة عن أبيه أنه قال إن لا سمع الحديث أستحسنه فما يعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع
فيقتدي به أسمع من الرجل لا أثق به قد حدثه عن أثق به وأسمع من الرجل أثق به حدثه عن لا أثق
به وقال سعيد بن إبراهيم لا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا الثقات (قال الشافعي) أخبرنا سفيان
عن يحيى بن سعيد قال سألت أبا عبد الله بن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئا فقبل له أنا لعظم أن يكون مثلك
ابن إمام هدى تسأل عن أمر ليس عندك فبه علم فقال أعظم والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله وعند
من عقل عن الله أن أقول ما ليس لي به علم أو أخبر عن غير ثقة وكان ابن سيرين والنخعي وغير واحد من
التابعين يذهب هذا المذهب في أن لا يقبل إلا عن عرف ومالقيت ولا علت أحد من أهل العلم بالحديث
يخالف هذا المذهب والله أعلم

﴿ديات الخطأ﴾

﴿ديات الرجال الأحرار المسلمين﴾ أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله عز وجل
وما كان للمؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فأحكم
الله تبارك وتعالى في تنزيل كتابه أن على قاتل المؤمن دية مسلمة إلى أهله وأبان على لسان نبيه صلى الله عليه
وسلم كم الدية فكان نقل عد من أهل العلم عن عدد لا تنازع بينهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
بدية المسلم مائة من الإبل فكان هذا أقوى من نقل الخاصة وقد روى من طريق الخاصة وبه تأخذ في المسلم
يقتل خطأ مائة من الإبل أخبرنا سفيان عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الإبل مغلظة منها
أربعون خلفه في بطونها وأولادها أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة
ابن أوس عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة ألا إن في قتل الخطأ شبه العمد قتل
السوط أو العصا الدية مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها وأولادها أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي
بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في
النفس مائة من الإبل أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جرير عن عبد الله بن أبي بكر في الديات في كتاب النبي
صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في النفس مائة من الإبل قال ابن جرير في قتل عبد الله بن أبي بكر في شئ
أنتم من أنه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا أخبرنا ابن عيينة عن ابن طائوس عن أبيه وأخبرنا مسلم
ابن خالد عن عبد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب وعن مكحول وعطاء قالوا أدر كنا الناس على أن
دية الحر المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الإبل فقوم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك

* أخبرنا مالك عن
مخرمة بن سليمان عن
كريب بن مولى ابن عباس
عن ابن عباس رضي الله
عنهما أنه أخبره أنه بات
عند ميمونة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم أم
المؤمنين وهي حالته قال
فاضطجعت في عرض
الوسادة واضطجع رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وأهله في طولها فنام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم حتى إذا انتصف
الليل أوقبله بقليل أو
بعده بقليل استيقظ
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فجلس مسح وجهه
بيده ثم قرأ العشر
الآيات الخواتم من سورة
آل عمران ثم قام إلى شن
معلقه فتوضأ فأحسن
وضوءه ثم قام يصلي فقال
ابن عباس فقمتم ففصعت
مثل ما صنع ثم ذهبت
فقمتم إلى جنبه فوضع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يده اليمنى على رأسى
وأخذ بأذن اليمنى يفتلها
فصلى ركعتين ثم ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين ثم
أوز ثم اضطجع حتى

(قال الشافعي) وأمر الله تعالى في المعاهد بقتل خطأ بديعة مسلمة إلى أهلها ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا يقتل مؤمن بكافر مع ما فرق الله عز وجل بين المؤمنين والكافرين فلم يجز أن يحكم على قاتل الكافر إلا بدية. ولأن ينقص منها إلا بخبر لازم فقضى عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما في دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم وقضى عمر في دية المجوسى بشأعائة درهم وذلك ثلثا عشرة دية المسلم لأنه كان يقول تقوم الدية اثني عشر ألف درهم ولم نعلم أحدا قال في دياتهم أقل من هذا وقد قيل إن دياتهم أكثر من هذا فالزمن قال كل واحد من هؤلاء الأقل مما اجتمع عليه فن قتل يهوديا ونصرانيا خطأ وللمقتول ذمة بأمان إلى مدة أو ذمة بأعطاء جزية أو أمان ساعة فقتله في وقت أمانه من المسلمين فعليه ثلث دية المسلم وذلك ثلاث وثلاثون من الأبل وثلاث مجوسيا ووثنيالة أمان فعليه ثلثا عشرة دية مسلم وذلك ست فرائض وثلاثا فريضة مسلم وأسنان الأبل فيهم كهى في يادت المسلمين إذا كان قتلهم عمدا أو عمدا خطأ فمسا دية المقتول خلفتان وثلاثة أنجاس نصفين نصف حقا ونصف جذاع فإذا كان القتل خطأ فمسا دية أنجاس خمس بنات مخاض وخمس بنات لبون وخمس بنولبون ذكور وخمس حقا وخمس جذاع وديات نسا لهم على أنصاف ديات رجالهم كما تكون ديات نساء المسلمين على أنصاف ديات رجالهم وإذا قتل بعضهم بعضا قضى عليهم بما وصفت يقضى به بين المسلمين وعلى عواقل من جرى عليه الحكم وقد وصفت هذا في الحكم بينهم في قتل العمد وإذا قتل لهم عبد على دينهم فدية ثمنه بالغاما بالغ وإن بلغ ديات مسلم (قال) وإذا كان واحد منهم قاتلا للمسلم قتلًا لا قصاص فيه قضى عليه بدية مسلم كاملة على عاقلته إن كان قتله خطأ أو شبه عمد كما يقضى على عاقلة المسلم وإن لم يكن له عاقلة يجرى عليهم الحكم ففي ماله وإن قتله عمدا فاختر ورثته العقل ففي مال الجاني كما قلنا في المسلمين الأبل أو قيمته إن لم توجد في الجناية والدية الأبل لا غيرها ما كانت الأبل موجودة حيث كانت عاقلة الجاني والمحكوم لهم (قال الشافعي) يعقل عواقل الذميين إذا كانوا ممن يجرى عليهم الحكم العقل عن جانيهم الخطأ كما تعقل عواقل المسلمين

عن

جاء المؤذن فقام فصلى
ركعتين خفيفتين ثم
خرج فصلى الصبح
* أخبرنا ابن عيينة
عن الزهري عن عروة
عن عائشة رضي الله
عنها قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يصلی مسائه من الليل
وأنام عتمة بينه وبين
القبة كاعتراض
الحناة * أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
مالك بن مغول عن عون
ابن أبي جهمفة عن أبيه
أنه قال رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بالأبطح وخرج فخرج
بلال بالعترة فركبها
فصلى إليها والكلب
والمرأة والحمار يبرون
بين يديه * أخبرنا
ابن عيينة أخبرنا الأعشى
عن إبراهيم عن همام
ابن الحرث قال صلى
بنا حذيفة على دكان
مرتفع فجد
عليه جفذه أبو
مسعود البدرى فتابعه
حذيفة فلما قضى
الصلاة قال أبو مسعود
أليس قد نهى عن هذا
فقال له حذيفة ألم ترى
قد تابعك

عن ابن أبي نجيح عن أبيه أن رجلاً وطأ امرأة بمكة فقصي فيها عثمان بن عفان رضي الله عنه بثمانمائة ألف درهم وثلاث (قال الشافعي) ذهب عثمان إلى التغلظ لقتلها في الحرم (دبة الجنين) قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا بان الجنين ذكر أحكم له بذلك أول يحكم فديته دية الرجل وإذا بان أنثى فديته دية امرأة وإذا كان مشكلاً فديته دية امرأة فإن جنى عليه وهو مشكل فلم يمت حتى بان ذكر فديته دية رجل وكذلك لو جنى عليه جرح فبرأ منه فاعطى إرضه وهو مشكل على أنه أنثى ثم بان ذكر أتم له أرش جرح رجل وإذا اختلف ورثة الجنين والجناني فقال الجناني هو امرأة أو مشكل فالقول قوله مع عيینه وعلى الجنين أو ورثته البينة بما يدل على أنه ذكر ولو مات الجنين فاختلفت ورثته والجناني فأقام ورثته البينة بما يدل على أنه ذكر والجناني البينة بما يبين أنه أنثى طرحت البينتان معافي قول من طرح البينتين إذا تكافأتا وكان القول قول الجناني ولو كان هذا والجنين حي ثم عاينه الحاكم فراه ذكر أفضى له بأرش ذكر ولو كانت بينة متظاهرة أنه ذكر أو أنثى قبلت البينة كما تقبل على الاستئناف وليس ما أدرك الحاكم عيانه وأدركه الشهود وكان قائماً بعينه يوم يشهد عليه عند الحاكم حتى يكون يمكن الحاكم أن يتسدى أن يراه الشهود فيشهدون منه على عيان ثم آخر بن بعد فتواطأ شهادتهم عليه وبذلك الحاكم العيان فيه كشهادة في أمر غائب عن الحاكم لا يدرك فيه مثل هذا ولا يشهد منها الأعلى أمر منقضى لا يستأنف الشهود عليه ولا غيرهم

(دبة الجنين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأة من هذيل رمت أحداهما الأخرى فطرحت جنينها فقصي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو وليدة أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى عليه كيف أغرم ما لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من أخوان الكهان أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقصي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ميراثها للبنها وزوجها والعقل على عصبتها أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أذكر الله امرأة سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئاً فقام حل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جارتين لي فصربت أحدهما الأخرى بمسطح فالتقت جنينا ميتا فقصي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بغرة فقال عمران كدنا أن نقضي في مثل هذا بآرائنا (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ في الجنين والمرأة التي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنينها بغرة حرة مسلمة فإذا كان الجنين حراً مسلماً بإسلام أحد أبويه أوهما ففيه غرة كاملة فإن كان جنين حرة مسلمة من مشرك حراً وعبد من نكاح أو زناً أو جنين حرة مسلمة لقيط من زوج عبد أو حراً أو زناً ففيه غرة كاملة لإسلامه وحرية بإسلام أمه وحرية بنتها وكذلك جنين الأمة يطؤها سيدها ملك صحيح أو ملك فاسد أو علق شقاص منها وكذلك جنين الأمة ينكحها ويغتر بانها حرة لأن من سميت لا يرق بحال وما قلت لا يرق بحال ففيه غرة كاملة وأي جنين جعلته مسلماً بكل حال بإسلام أحد أبويه جعلته جنين مسلم وأقل ما يكون به السقط جنيناً ففيه غرة أن يتبين من خلقه شيء يفرق المضغة أو العلقه أصبع أو ظفر أو عين أو مابان من خلق ابن آدم سوى هذا كله ففيه غرة كاملة وإن جنى جان على امرأة فمات مكانها أو بعد بجنين فقالت

هذا الذي ألقيت وأنكر الجاني لم يقبل قولها وكان القول قوله بيمينه ولا تلزمه الجنائية إلا باقراره أو بينة تقوم عليه رجلان أو رجل وأمرأتان أو أربع نسوة بأنها ألقته هذا أو ألقته جنينا فان شهدوا أنها ألقته شيئا ولم يثبتوا الشيء وجاءت بجنتين فقالت هذا هو وأنكر أن يكون الذي ألقته فالقول قول الجاني عليهما مع يمينه وكذلك لو ألقته فدفنته ولم تثبته الشهود جنينا بأن يبين فيه خلق آدمي ولم تختلف رواية من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يسأل عن الجنين ذكر هو أو أنثى فإذا ألقته المرأة ميتا فسواء ذكر ان الاجنة واناثهم في أن في كل واحد منهم غرة عبد أو أمة وفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة دليل على أن الحكم في الجنين غير الحكم في أمه وإذا ألقته المرأة جنينا ميتا وعاشت أمه فدية الجنين موروثة كما يورث لو ألقته حيا ثم مات يرثه أبواه معا وأمهم إن لم يكن له أب (١) حرهما مع من ورثته معها وإن لم يخرج الامن الضرب الذي سقط به الجنين فلا شيء لها في الضرب لان الام وان وقع عليها فالتلف وقع على جنينها في جوفها وان جرحها جرحا له أرش أو فيه حكومة فلها أرش الجراح والحكومة فيه دون ما في الجنين لانها جنائية عليها ودية الجنين موروثة لها ولا يسه أو ورثته ان لم يكن أبوه حيا معها (قال) وهذا قلنا اذا ألقته المرأة أجنة موق قبل موتها وبعد فذلك كله سواء وفي كل جنين منهم غرة ولها ميراثها مما ألقته وهي حية وما ألقته بعد الموت لم ترثه لانه لم يخرج وهي ترثه ولم يرثها لانه لم يخرج حيا فميراثها وانما ميراث الاحياء وإذا ألقته جنتين بمجمعهما شيء من خلقه الانسان لم يلزم عاقلة الادية جنين واحد وذلك ان تلقى بدنين مفترقين في رأس واحد وفي رقتين مفترقتي الصدرين والبدنين بمجمعهما رجلان أو أربعة أرجل (٢) الا انهما لا يفرقان خلقا في الجلدة العليا وفيها أو في أكثر منها فان خرجا في جلدة بطن فشقت عنهما وبقيتا بدنين مفترقين فهما جننان فهما غرتان ولو كانتا فقيصن أو أحدهما اذا بان في كل واحد منهما من خلقه الانسان شيء فهما جننان اذا خلقتا مفترقين وإذا ألقته الجنين حيا ثم مات مكانه ففيه دية حر كاملة ان كان ذكر اكرامته من الابل وان كان أنثى فمسون من الابل ولا تعرف حياة الجنين الا برضاع أو استئلال أو نفس أو حركة لا تكون الا حركة حي وإذا ألقته فادعت حياته فالقول قول الجاني في أنها ألقته ميتا وعلى وارث الجنين البينة فان أقر الجاني على الجنين أنه خرج حيا وأنكرت عاقلة خروجه حيا وأقرت بخروجه ميتا أو قامت بينة بخروجه ولم تثبت له موتا ولا حياة ضمنت العاقلة دية الجنين ميتا وضمن الجاني تمام دية نفس حية ان كان ذكر ارض من تسعة أعشار ونصف عشر دية رجل وذلك خمس وتسعون من الابل فاذا كان أنثى فتسعة أعشار دية أنثى وذلك خمس وأربعون من الابل (قال) وان قامت بينة أنه خرج حيا وبينة أنه سقط ميتا فالقول قول البينة التي شهدت على الحياة لان الحياة قد تكون فلا يعلمها شهود حاضرون ويعلمها آخرون فيشهدون على أنه خرج ميتا بأنهم رأوه خارجا لم يعلموا حياته ولو كانت البينة قامت على الجاني باقراره بأنه خرج حيا وقامت أخرى بانه قال خرج ميتا وليس هذا ولا الباب قبله تضاد في الشهادة يسقط به كلها (قال) وإذا ألقته جنتين أحدهما قبل الآخر أو معا فشهد الشهود على أنهم سمعوا الاحد الجنين صوتا ورأوا له حركة حياة ولم يثبتوا أيهما كان الحي قبلت شهادتهم ولزم عاقلة الجاني دية جنين حي ودية جنين ميت فان كانا ذكرين لزمتهما العاقلة في الحي دية نفس رجل وان كانتا أنثيين لزمتهما العاقلة دية أنثى وان كانا ذكر أو أنثى لزمتهما العاقلة دية أنثى لانها اليقين ولم أعط وارث الجنين الفضل بين دية المرأة والرجل بالشك (قال) وان أقر الجاني ان الذي خرج حيا ذكر أعطت العاقلة دية أنثى والجاني تمام دية رجل وهو نصف دية رجل خسين من الابل ويلزم العاقلة دية جنين غرة مع دية الحي ولو ضرب رجل بطن امرأة فلقته جنينا ميتا ماتت وألقته بعد الموت جنينا حيا ثم ماتت ورثت المرأة الجنين الذي خرج قبل موتها ورثها الجنين الذي خرج حيا بعد موتها ورثه (١) قوله حرها كذا في النسخ ولعلها محرفة والاصل ترثه مع من الخ وانظر (٢) قوله الا انهما الخ كذا في النسخ وهي محرفة في هذا المقام تحريف فاشد يدا فخر وثبت ولا تعول على كل ما تحذه والله المستعان كتبه مصححه

ومن كتاب ايجاب الجمعة

أخبرنا ابراهيم بن أبي يحيى حدثني صفوان بن سليم عن نافع بن جبشير بن مطعم وغطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال شاهد يوم الجمعة ومشهود يوم عرفة * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني شريك ابن عبد الله بن أبي عمر عن غطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الرحمن بن حمزة عن ابن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن الآخرون ونحن السابقون بيد أنهم أولوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهذا ان الله فالناس لنا تبع اليهود غدا

والنصاري بعد غد
 * أخبرنا سفيان عن
 أبي الزناد عن الأعرج
 عن أبي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم مثله إلا
 أنه قال بإدائهم
 * أخبرنا إبراهيم بن
 محمد حدثني محمد بن
 عمرو بن علقمة عن أبي
 سلمة عن أبي هريرة
 رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 نحن الآخرون
 السابقون يوم القيامة
 بإدائهم أو ثواب الكتاب
 من قبلنا وأوتيناها
 من بعدهم ثم هذا يومهم
 الذي فرض عليهم يعني
 الجمعة فاختلّفوا فيه
 فهذا والله قال لنا
 فيه تبع السبب والاحد
 * أخبرنا إبراهيم بن
 محمد حدثني سلمة بن
 عبد الله الخطمي عن
 محمد بن كعب أنه سمع
 رجلا من بني وائل
 يقول قال النبي صلى
 الله عليه وسلم تجب
 الجمعة على كل مسلم
 إلا امرأة أو صبيا أو
 مملوكا * أخبرنا
 إبراهيم بن محمد حدثني
 عبد العزيز بن عمر بن

بعد موته ورثته غيرها لانهم لم يرثه ولو ألفت جنينا حيا ثم ماتت ومات فاختلف ورثتها ورثته الجنين فقال
 ورثته الجنين ماتت قبل موت الجنين فورثها وقال ورثتها ماتت بعد الجنين فورثته لم يرث واحد منهما صاحبه
 وكانوا كالقوم يموتون لا يدري أيهم مات أولا ويرثهم ورثتهم الأحياء بعد عين كل واحد من الفريقين على
 دعوى صاحبه (قال) وإذا ألفت المرأة جنينا حيا ثم جنى عليه رجل فقتله فعليه القود وليس على الجاني عليه
 حين أجهضت أمه دية جنين وفيه حكومة لأمه خاصة بقدر الالم عليها في الاجهاض الذي هو شبهه بالجرح
 (قال) ولو قتله الجاني عليه عمدا أو جرح أمه جرحا لا أرش له كان عليه القود وفي ماله حكومة لأمه ولو قتله
 خطأ كانت دية النفس على عاقلة وكذلك أمه ان كانت هي القاتلة خطأ فديته على عاقلة وان كانت قتله
 عمدا فديته في ماله وكذلك أبوه وأبواه وأمهااته لانه لا يقاد ولد من والد ولا يرث الجنين واحد من القاتلين قتله
 عمدا أو خطأ وسواء في أن دية الجنين دية نفس حية اذا عرف حياة الجنين خرج لتام أو أجهض قبل التام
 (قال) والمرأة التي قضى النبي صلى الله عليه وسلم بدية الجنين على عاقلة عمدت ضرب المرأة بعمود بيتها فإذا
 جنى الرجل أو المرأة على حامل فاجهضت جنينا ميتا أو حيافات وكانت جنابته بسيف أو بمائة يكون مثله
 القود فلا قود في الجنين وان خلص ألم الجنينة إلى الجنين فاجهضته جنابته في غير حكم العمد المقصود به قصد من
 يقاد لا حائل دونه وإذا ماتت المرأة فلها القود وان أراد ورثتها الدية ففي مال الجاني اذا كان ضربه بما يقاد
 من مثله وان كان لا يقاد من مثله فعلى عاقلة الجاني الدية لان هذا يشبه الخطأ العمد الذي حكم فيه النبي
 صلى الله عليه وسلم وسواء فيما وصفت من أنه لا يقاد من الجاني على أم الجنين ليجهض الجنين يموت
 الجنين عمد بطنها أو فرجها أو ظهرها بضرب ليقتل ولدها أو أرادها عمد الان وقع الجنينة بالام دون الجنين
 (جنين المرأة الحرة) قال الشافعي وإذا جنى رجل على امرأة عمد أو خطأ فالقتل جنينا ميتا فعلى عاقلة
 غرة عبد أو أمة يؤدون أيهما شأوا من أي جنس شأوا وليس لهم أن يؤدوا ما فيه عيب يرذمه لوبيع ولا خصيا
 لانه ناقص عن غرة وان زاد ثمنه بالخصاء ولان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالغرة من عبد أو أمة ولا خصيان
 نعلمهم بسلاده ولهم أن يؤدوا الغرة مستغنية بنسبع سنين أو ثمان ولا يؤدون في سن دون هذا السن لانها
 لا تستغني بنفسها دون هذه السن ولا يخير المولودين الا بوفى الا في هذه السن ولا يفرق بين الامه ولدها في
 البيع لانها صغيرة الاجهذه السن وقيمة الغرة نصف عشر دية الرجل المسلم وذلك في العمد وعمدا خطأ قيمة
 خمس من الابل خمسها وهو عيران قيمة خلفتين أقل الخلفات وثلاثة أنجاسها وهو قيمة ثلاث جذاع وحقاق
 نصفين من ابل عاقلة الجاني فان لم تكن لهم ابل فن ابل بلده أو أقرب البلدان منه وإذا كانت جنابته الرجل على
 جنين المرأة ورعى غير أمه فاصاب أمه فدية الجنين على عاقلة غرة تؤدى عاقلة أي غرة شأوا غير ما وصفت
 ان ليس لهم أدأوه وقيمتها نصف عشر دية رجل من ديات الخطأ (قال) وهذا كذا في جنين الامه المسلمة
 أو الكتابية من سيدها يجنى عليها الحربى الذي له أمان وجنين الذمية يجنى عليها من المسلم الحر وفي رقبة العبد
 اذا جنى على بعض أجنه من سميت لا يختلف في الخطأ والعمد (قال) فيؤدى في الخطأ على أم الجنين غرة قيمتها قيمة
 خمس من الابل أنجاس قيمة بنت مخاض وقيمة بنت لبون وقيمة ابن لبون ذكر وقيمة حقة وقيمة جذعة وليس لهم
 أن يؤدوا غرة هرمة ولا ضعيفة عن العمل لان أكثر ما يراد له الرقيق العمل وانما يحكم للناس بما ينتفعون به لا بما
 لا ينتفعهم ضعيفة وإذا منعت من أن تؤدى غرة معينة عيبا يضر بالعمل فالعيب بالكبر أو كبر من كثير من العيوب
 التي ترد بها وإذا جنى الرجل على جنين فخرج حيا ثم مات فقال مات من حادث كان بعد الجنينة من غيري وقال
 ورثته مات من الجنينة فان كان مات مكانه موتا يعلم في الظاهر أنه لا يكون الامن الجنينة ففيه دية نفس حية
 على عاقلة وان قيل قد عاش مدة وان قلت قد يمكن أن يكون مات من غير الجنينة فالقول قول الجاني وعاقلة
 وعلى ورثته الجنين البينة انه مات من الجنينة وأقبل على موته ما أقبل على أنه ولد فاقبل أربع نسوة ورجلا

وامرأتين اذا كافوا عدولا ولا أقبل فيهم وارثاله (قال الربيع) وفيه قول آخر اني لا أقبل عليه الا شاهدين
 عدلين لانه في موضع يجوز للرجال النظر اليه اذا أمكنهم أن يخرجوه حيا بعد ما يولد فاما اذا لم يكن لهم أن يخرجوه
 لسرعة موته قبلت عليه شهادة أربع نسوة فيشهدن على موته بعد الحياة (قال الشافعي) واذا أجهض
 الجنين حيا حياة لم تتم الجنين أجهض في مثلها حياة قط كان أجهض لاقل من ستة أشهر ثم مات ففيه دية حر
 تامة وان أجهض في حال يتم فيه لاحد من الاجنة حياة بحال فهو كالمسئلة قبلها واذا خرج حيا الستة أشهر
 فصاعد فقتله رجل عدا فعليه القود كيف خرج اذا عرفت حياته وان كان ضعيفا مفترطا وان خرج لاقل من
 ستة أشهر فقتله انسان عدا فارادو رثته القود فان كان مثله يعيش اليومين والثلاثة أو اليوم ففيه القود واذا
 شهد رجل أنه جنى على امرأة فالقت جنينا ولم يثبتوا حيا أم ميتا فقال الجاني ألقته ميتا وغيبته فالقول قوله
 مع عينته ولو أقر هو بأنه خرج ميتا وحيا فبات لزمه في ماله دون عاقلته لان هذا اعتراف اذا لم تصدقه عاقلته
 ولم تكن بينة ولو جنى جان على امرأة فقالت ألقيت جنينا وقال الجاني لم تلق شيئا فالقول قوله وكذلك
 لو جاءت بجنين مكانها ميتا كان القول قوله لانه قد يمكن أن تأتي بجنين غيرها ولو خرج الجنين حيا فقتله غير
 الجاني على أمه عدا فقتله به ولم يكن على الجاني على أمه شيء ولو قتله الجاني على أمه عدا فعليه القصاص أو الدية
 في ماله ان شاء الورثة وحكومة في ماله بخرج ان أصاب أمه لا ارش له معلوم لانه دون ورثة الجنين واذا جنى
 على المرأة فالقت مكانها جنينا ميتا فعلى عاقلة الجاني دية ولا يصدق ولا يصدقون أن أجهضا ضاهيا بغير جنانية لان
 الظاهر ان هذا من جنانيته ولو كانت تطلق لجنى عليها فالقت جنينا ميتا فقال ألقته من غير جنانيتي لزم عاقلته
 دية الجنين كالمو كان مريض في السياق فقتله رجل لزمه عدا كان أو خطا لانه قد يعيش وان ظن أنه يموت
 وكذلك المرأة تطلق ثم يذهب الطلق عنها فتقسم أيا ما لا تلد ولو كانت تطلق لجنى عليها فالقت جنينا حيا ثم
 مات مكانه فقال لم تلغه من جنانيتي وقالت أسقطته من جنانيتك فالقول قولها وضمنت عاقلته دية الجنين حيا
 ذكر اكان أو أنثى واذا جنى الرجل على المرأة والقوا بل عندها أو لسن عندها وهي ترى تطلق أو لا تطلق والحبل
 بها ظاهرفات وسكنت حركة ما في بطنها ضمن الام ولم يضمن الجنين من قبل أنى على غير احاطة به أنه جنين مات
 بجنانيته ولو خرج منها شيء يبين فيه خلق انسان من رأس أو يد أو رجل أو غيره ثم مات أم الجنين ولم يخرج بقية
 الجنين ضمن الام والجنين لاني قد علمت أنه جنى على جنين في بطنها بخرج بعضه ولا فرق بين خروجه بعضه وكله
 في علمي بأنه جنى على جنين ألا ترى أنها لو ألقته كالمضغة يبين فيها شيء من خلق الانسان ضمنته جنانيته على جنين
 كامل ويضمن متى خرج منها شيء يبين به أنه جنى على جنين قبل موتها أو بعده ولو خرج من فرج امرأة رأسا
 جنينين أو أربعة أيد الجنين ولم يخرج ما بقي منهما أو غرمته جنانية على جنين واحد لا لأدري لعله يجمع
 الرأسين شيء من خلق الانسان فيكونان فيما يلزمه منهما الجنين واحد لان ذلك يمكن فيهما واذا قضيت بدية في
 جنين خرج حيا ثم مات أو خرج ميتا فعلى الجاني عليه عتق رقبة مؤمنة (قال) واذا جنى على امرأة فخرج منها
 بدنان في رأس أو جمع جنينين شيء واحد من خلقه آدمي فاللزام له فيه عتق رقبة والاحتياط أن يعتق اثنين
 وكذلك لو خرج رأسان من فرج امرأة ثم مات ولم يتتام خروجهما فيعرفان لم أقض فيهما الا بدية جنين واحد
 ولزم الجاني عتق رقبة وكان أن يعتق رقبتين في هذا المعنى أو كد عليه لان الاغلب أن الرأسين من بدنين
 مفترقين ما لم يعلم اجتماعهما بعينته ولو اضطرب شيء في بطن أمه فماتت أحبت للجاني أن لا يدع أن يعتق
 ويحتاط فيعتق رقبتين أو ثلاثا ولا يبين أن يلزمه شيء لانه لم يعلم ولدا واذا مات الام وجنينها عتق بموت الام
 رقبة وبموت جنينها أخرى

عبد العزيز عن أبيه عن
 عبيد الله بن عبد الله بن
 عتبة قال كل قرية فيها
 أربع بعون رجلا فعليهم
 الجمعة * أخبرنا مالك
 عن ابن شهاب عن أبي
 عبيد مولى ابن أزهر قال
 شهدت العبد مع علي
 وعثمان محصور * أخبرنا
 ابراهيم بن محمد حدثني
 خالد بن رباح عن المطلب
 ابن حنطب أن النسبي
 صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي الجمعة اذا
 جاء السبي قدر ذراع
 أو نحو * أخبرنا
 سفيان بن عيينة عن عمرو
 ابن دينار عن يوسف بن
 ماهل قال قدم معاذ
 ابن جبل على أهل مكة
 وهم يصلون الجمعة والنبي
 في الحجر فقال فلا
 تصلوا حتى تنزل الكعبة
 من وجهها * أخبرنا
 الثقة وهو سفيان عن
 الزهري عن السائب
 ابن يزيد أن الأذان كان
 أوله للجمعة حين يجلس
 الامام على المنبر على
 عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأبي بكر

وعمر فلما كان خلافة عثمان وكثر الناس أمر عثمان بأذان تان فأذن به فثبت الامر على ذلك وكان عطاء ينكر أن يكون أحدته عثمان ويقول أحدته معاوية والله أعلم * حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم (٩٧)

الاول فالاول فاذا خرج الامام طويت الصف واستمعوا الخطبة والمهجر الى الصلاة كالمهدي بدنه ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ثم الذي يليه كالمهدي كبش احق ذكر الحاجة والبيضة * أخبرنا مالك عن سبي عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب بجاخة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عبد الرحمن ابن جابر بن عتيك عن جده جابر بن عتيك

جنين امرأه منهم زوجها على دينها فخرج ميتا فدينه عشر دية أمه وان كانا مختلفي الدين حكمه لا كرهما دية أجعل ديتيه أبدأ الخير أبويه وأجعل ديتيه بحكم المسلم من أبويه ان كان منهما مسلم مثل أن تكون ذمية عند مسلم فتكون دية جنينها دية جنين مسلم ومثل أن تكون المسلمة أسلمت عند ذمي فتجعل دية جنينها دية جنين مسلمة ومثل أن تكون أمة توأما عاك سيدها فتكون دية جنينها نصف عشر دية أبيه لان الجنين حر بحرية أبيه ولا يكون ملكا لبيه ولو كان أبوه مملوكا أو مكاتباً وطى أمة له فبني على جنينه من أمة له قبل عتق أبيه كان فيه عشر قيمة أمة لانه مملوك لافضل في الحكم في الدية لانيه على أمه بالحرية وهكذا لو كانت مجوسية أو وثنية عند نصراني جعلت في جنينها ما في جنين النصرانية تحت النصراني لما وصفت وسواء جنى على جنين الذمية مسلم أو ذمي أو حربي يحكم على عاقلة بديته ان كانت عاقلة من يجري عليه الحكم والاحكام بديته في مال الجاني (قال) وهكذا جنين الامه الكافرة يطوؤها سيدها عاك أو ينكحها مسلم ولا يعلم أنها مملوكه وتقول انها حرة ففيه دية جنين حرة مسلمة ولو أن ذمية حلت فبني عليها جان فألقت جنينا ميتا فقلت هو من زنا مسلم كانت فيه دية جنين نصرانية عشر دية أمه لانه لا يلحق بالزنا ناسبه ولو جنى رجل على نصرانية فألقت جنينا ميتا فقلت كان أبوه مسلما وقال الجاني بل كان ذميا ولا نعرف له بالزنا ناسبه ولو جنى رجل على نصرانية فألقت ما كان أبوه مسلما (قال) ولو اشترك مسلم وذمي في ظهر حرة بنكاح شبهة فبني رجل على ما في بطنها فألقت جنينا ميتا جعلت على القاتل جنين ذمية من ذمي فان ألحق الجنين بمسلم أتممت عليه جنين حرة مسلمة وان هو أشكل فلم يبين ليهما هولم أجعل عليه الا الاقل حتى أعرف الاكثر

(جنين الامه) قال الشافعي رحمه الله تعالى والامه المكاتبه والمذبذبة والمعتقة الى أجل وغير المعتقة سواء أجنبتن أجنة اما اذا لم تكن أجنبتن أحرار اعموا وصفت من أن يطاء واحدة منهن مالاً لها حراً وزوج حرة بانهما حرة ففي جنين كل واحدة منهن اذا خرج ميتا عشر قيمة أمه يوم جنى عليها (قال) وانما قلت هذا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان في قضائه دلالة على أن لا يفرق بين الذكر والانثى من الاجنة لم يجز أن يفرق بين الجنين الذكر والانثى من الممالك ولا يجوز أن يتفق الحكم فيها بما حال الا بان يكون في كل واحد منهما عشر قيمة أمه ومن قال في جنين الامه اذا كان ذكر ان نصف عشر قيمته لو كان حيا واذا كان أنثى عشر قيمتها لو كانت حية فقد فرقت بين ما جمع بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) واذا جنى على الامه فألقت جنينا حيا ثم مات من الاجهاض ففيه قيمة ذكرها كان أو أنثى كما يقتل فيكون فيه قيمته بالغة ما بلغت

(جنين الامه تعتق والذمية تسلم) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا جنى الرجل على الامه الحامل جنينا فلم تلحق جنينها حتى عتقت أو على الذمية جنينا فلم تلحق جنينها حتى أسلمت ففي جنينها ما في جنين حرة مسلمة لان الجنانية عليها كانت وهي ممنوعة فيضمن الاكرما في جنائنه عليها واذا ضرب الرجل المرأة فأقامت يوما أو يومين ثم ألقت جنينا فقلت ألقته من الضربة وقال لم تلقه منها فالقول قوله مع عينه وعليها البينة انهم لم تزل ضمنه من الضربة أو لم تزل تجد الالم من الضربة حتى ألقت الجنين فاذا جاءت بهذا ألزمت عاقلة عقل الجنين واذا ضربها فأقامت على ذلك لا تجد شيئا ثم ألقت جنينا لم يضمه لانه قد تلقىه بلا جنانية وانما يكون جانيا عليه اذا لم ينفصل عنها ألم الجنانية حتى تلقىه ولو أقامت بذلك أياما واذا كانت الامه بين اثنتين فبني عليها أحدهما ثم اعتقها ثم ألقت من الجنانية جنينا فان كان موسرا لاداء قيمتها ضمن جنين حرة وكانت

(١٣ - الام سادس) صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا خرجت الى الجمعة فامش على هنتك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرا عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللوفود اذا قدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذه من لا خلق له في الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلل فأعطى

عمرها حلة فقال عمر يا رسول الله كسوتها وقد قلت في حلة عطار دما قلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أكسكها التلبسها فكساها عمر أخاه مشركا بمكة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن السباق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع يامعشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عيد للمسلمين فاغتسلوا (٩٨) ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه وعليكم

بالسؤال * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني أسحق بن عبد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك أنه أخبره أنهم كانوا في زمان عمر بن الخطاب يوم الجمعة يصالون حتى يخرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإذا خرج وجلس على المنبر وأذن المؤذن جلسوا يتحدثون حتى إذا سكت المؤذن وقام عمر سكتوا فلم يتكلم أحد * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب قال حدثني ثعلبة بن أبي مالك أن قعود الامام يقطع السجدة وإن كلامه يقطع الكلام وأنهم كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر فإذا سكت المؤذن قام عمر فلم يتكلم أحد حتى يقضى الخطبتين كلتيهما فإذا قامت الصلاة ونزل عمر تكلموا * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له أصليت قال لا قال فصل ركعتين * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بثله وزاد في حديث جابر وهو سليلك الغطفاني * أخبرنا

مولاته وكان لشريكه فيها نصف قيمة الام ولا شيء له في الجنين لأنه ليس له ولاؤه وورثت أمه ثلث دينته وقرابة مولاه الذي جنى عليه الثلثين أن لم يكن له نسب يرثه ولا يرث منه المولى شيئا لأنه قاتل وكذلك الرجل يجنى على جنين امرأته تضمن عاقبته دينته وورثت أمه الثلث (١) واخوته ما بقي فإن لم يكن له اخوة فقرابة أبيه ولا يرثه أبوه لأنه قاتل وإذا ألفت الجنين وهو معسر فلشريكه نصف عشر قيمة أمة لأنه جنين أمة وإذا جنى الرجل على أمة فألفت جنينا ثم عتقت فألفت جنينا نائبا في الاول عشر قيمة أمة لسيدتها وفي الآخر ما في جنين حر يرثه وورثته معها

﴿ حلول الدية ﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى فالقتل ثلاثة وجوه عمد محض وعمد خطأ وخطأ محض فأما الخطأ فلا اختلاف بين أحد علمته في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بالدية في ثلاث سنين (قال) وذلك في مضي ثلاث سنين من يوم مات القاتل فإذا مات القاتل ومضت سنة حل ثلث الدية ثم إذا مضت سنة ثانية حل الثلث الثاني ثم إذا مضت سنة ثالثة حل الثلث الثالث ولا ينظر في ذلك إلى يوم يحكم الحاكم ولا إبطاء بينة أن لم تثبت زمانا ولولم يثبت إلا بعد سنتين من يوم قتل القاتل أخذوا مكانهم بثلث الدية لأنها قد حلت عليهم (قال) والذي أحفظ عن جماعة من أهل العلم أنهم قالوا في الخطأ العمد هل ذلك أنهم ما معان الخطأ الذي لا قصاص فيه بحال فأما العمد إذا قبلت فيه الدية وعفي عن القتل فالدية كلها حاله في مال القاتل وكذلك العمد الذي لا قود فيه مثل أن يقتل الرجل ابنه المسلم أو غير المسلم عبدا وهكذا منع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في ابن قتادة المدبلي أخذ منه الدية في مقام واحد والدية في العمد في مال الجاني وفي الخطأ المحض والخطأ العمد على العاقلة في مضي ثلاث سنين كما وصفت وما لزم العاقلة من دية جرح وكان الثلث فإدونه فعليه أن تؤديه في مضي سنة من يوم جرح المجرع فإن كان أكثر من الثلث فعليه أن تؤدى الثلث في مضي سنة وما زاد على الثلث مما قل أو كثر أدته في مضي السنة الثانية إلى الثلثين فأجاوز الثلثين فهو في مضي السنة الثالثة وهذا معنى السنة وما لم يختلف الناس فيه في أصل الدية

﴿ أسنان الأبل في العمد وشبه العمد ﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى نص السنة في قتل العمد خطأ مائة من الأبل منها أربعون خلفه في بطونها أولادها والخلفة هي الحامل من الأبل ولها تحمل الاثنية فصاعدا فأى ناقه من ابل العاقلة حلت فهي خلفه وهي تجزى في الدية ما لم تكن معيبة (قال) ولا تجزى في الأربعين الا الخلفة وإذا رآها أهل العلم فقالوا هذه خلفه ثنية أجزأت في الدية وجبر من له الدية على قبولها فإن أزلقت قبل قبض لم تجز لانهم تدفع خلفه فإن أجهضت بعد ما قبض فقد أجزأت وإن دفعت وأهل العلم يقولون هي خلفه ثم علم أنها غير خلفه فلاهل القتل ردها وأخذهم بخلفة غيرها وإن غاب أهل القتل عليها فقالوا لم تكن خلفه فالقول قولهم مع أيمانهم لأنه لم يعلم أنها خلفه إلا بالظاهر (قال الربيع) وهذا عندى إذا قبضوها بغير رؤية أهل العلم (قال الشافعي) وإذا قالوا في البدن ليست خلفه فقال أهل العلم هي خلفه ألزموها حتى يعلم أنها ليست خلفه والستون التي مع الأربعين الخلفة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وقد روى هذا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول عدد من لقيت من أهل العلم المقتنين أخبرنا مسلم عن ابن

(١) قوله وورثت أمه الثلث الخ لعل الثلث محرف عن السدس أو سقط شيء من العبارة فأنظر كتبه محصه

جريح

قامت الصلاة ونزل عمر تكلموا * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له أصليت قال لا قال فصل ركعتين * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بثله وزاد في حديث جابر وهو سليلك الغطفاني * أخبرنا

سفيان عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح قال رأيت أبا سعيد الخدري جاء ومروان يخطف فقام فصلى ركعتين بقاء إليه الاحراس ليجلسوه فأبى أن يجلس حتى صلى ركعتين فلما قضى الصلاة أتينا فقلنا يا أبا سعيد كاد هؤلاء أن يفعلوا بك فقال ما كنت لأدعها لشيء بعد شئ رأيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم (٩٩) و جابر جل وهو يخطف فدخل المسجد

بهية بذة فقال أصليت قال لا قال فصل ركعتين قال ثم حث الناس على الصدقة فألقوا ثيابا فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها الرجل ثوبين فلما كانت الجمعة الأخرى جاء الرجل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أصليت قال لا قال فصل ركعتين ثم حث الناس على الصدقة فطرح الرجل أحد ثوبيه فصاح رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خذ خذ فآخذه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر والى هذا جاء تلك الجمعة بهية بذة فأمرت الناس بالصدقة فطرحوا ثيابا فأعطيه منها ثوبين فلما جاءت الجمعة أمرت الناس بالصدقة بقاء فالتقى أحد ثوبيه * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمر بن دينار قال

جريح قال قلت لعطاء (١) تغليظ الابل فقال مائة من الابل من الاصناف كلها من كل صنف ثلثه (قال الشافعي) والتغليظ كما قال عطاء فيؤخذ في مضي كل سنة ثلاث عشرة وثلاث خلفه وعشر جذاع وعشر حقاوي ويحجر على ان يعطيه ثلث ناقة يكون شريكها بالاجحير على قيمة ان كان يجدا الابل ومثل هذا أسنان دية العمد اذا زال فيه القصاص بان لا يكون على القاتل قصاص وذلك مثل الرجل يقتل ابنه أو يقتل وهو مغلوب على عقله بغير سكر أو صبي وهكذا أسنان الدية المغلظة في الشهر الحرام وذو الرحم ومن غلظ فيه الدية لا يراد على هذا في عدد الابل انما الزيادة في أسنانها ودية العمد حالة كلها في مال القاتل

(أسنان الابل في الخطأ) قال الشافعي رحمه الله واذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قنيل العمد الخطأ مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أولادها في ذلك دليل على ان دية الخطأ الذي لا يخلطه عمد مخالفة هذه الدية وقد اختلف الناس فيها فالزم القاتل عددا منه من الابل بالسنة ثم ما لم يختلفوا فيه ولا ألزمه من أسنان الابل الاقل ما قالوا يلزمه لان اسم الابل يلزم الصغار والكبار فدية الخطأ أربعون عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة أخبرنا مالك عن ابن شهاب وربيعة وبلغه عن سليمان بن يسار أنهم كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة

(في تغليظ الدية) قال الشافعي رحمه الله وتغليظ الدية (٢) في العمد والعمد الخطأ والقتل في الشهر الحرام والبلد الحرام وقتل ذى الرحم كما تقدم في العمد غير الخطأ لا تختلف ولا تغلظ فيما سوى هؤلاء واذا أصاب ذارحم في الشهر الحرام والبلد الحرام وهي مكة دون البلدان لم يزد في التغليظ على ما وصفت قليل التغليظ وكثيره في الدية سواء فاذا قومت الدية المغلظة قومت على ما يجب من تغليظها (قال) وتغلظ في الجراح دون النفس صغيرها وكبيرها بقدرها في السن كما تغلظ في النفس فلو شريح رجل رجلا موضحة عدا فإراد المشجوج الدية أخذ من الشاح خلفتين وجذعة ونصف جذعة وحقة ونصف حقة فان قيل كيف يكون نصف حقة قلت يكون شريكها فيه بالنصف كالشريك في البعير بينهما وهذا هكذا فيمادون الموضحة مما له أرش باجتهاد لا يختلف فلو شريحه هاشمة كانت له فيها عشر من الابل أربع خلفات وثلاث حقاوي وثلاث جذاع ولو شريحه منقولة كانت له فيها خمس عشرة خلفات وأربع جذاع ونصف وأربع حقاوي ونصف ولو فاق عينيه كانت له خمسون من الابل عشرون خلفه وخمس عشرة جذعة وخمس عشرة حقة واذا وجبت له الدية خطأ فكان ارش شحمة موضحة أخذت منه على حساب أصل الدية كما وصفت في العمد فتؤخذ في الموضحة خمس من الابل بنت مخاض وبنت لبون وابن لبون ذكر وحقة وجذعة

(أى الابل على العاقلة)

(قال الشافعي) رحمه الله قد حفظت عن عدد من أهل العلم أنهم قالوا لا يكلف أحد غير ابله ولا يقبل منه دونها كان مذهبهم ان ابله ان كانت حجازية لم يكلف ما هو خير منها وان كانت مصرية لم يؤخذ منه (١) قوله قلت لعطاء تغليظ الابل الخ هكذا في النسخ ولعل في الكلام سقطا (٢) قوله في العمد والعمد الخطأ الى قوله كما تقدم في العمد غير الخطأ هكذا في النسخ وانظر كتبه مصححه

كان ابن عمر يقول للرجل اذا نعت يوم الجمعة والامام يخطف ان يتحول عنه * أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزرير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب استند الى جذع نخلة من سوارى المسجد فلما صعد له المنبر فاستوى عليه اضطربت تلك السارية تكئين الناقة حتى سمعها أهل المسجد حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتقها فسكنت

* أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرني عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الى جذع نخلة اذ كان المسجد عريشا وكان يخطب الى ذلك الجذع فقال رجل من أصحابه يا رسول الله هل لك أن نجعل لك منبرا تقوم عليه يوم الجمعة فتسمع الناس خطبتك (١٠٠) قال نعم فصنع له ثلاث درجيات (١) هن اللاتي على المنبر فلما صنع المنبر ووضع موضعه الذي

وضعه فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدا للنبي صلى الله عليه وسلم أن يقوم على ذلك المنبر فيخطب عليه فراه إليه فلما جاوز ذلك الجذع الذي كان يخطب اليه صار حتى تصنع وانشق فزل النبي صلى الله عليه وسلم لما سمع صوت الجذع فسجعه بيده ثم رجع الى المنبر فلما هدم المسجد أخذ ذلك الجذع أبي بن كعب فكان عنده في بيته حتى بلى وأكلته الارضه وعاد رفاتا * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني جعفر بن محمد عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة وكانت لهم سوق يقال لها البطحاء كانت بنو سليم يجلبون اليها الخسل والابل والغنم والشمن فقدموا خرج اليهم الناس وركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لهم لهو اذ انزعج أحدهم من الانصار ضربوا بالكبر

ما هو شرمها ثم هكذا ما كان بين الحجازية والمهرية من مرتفع الابل ومنخفضها وبهذا أقول وهكذا ان كانت ابله عواذي أو أوارك أو خيمصة وإذا كان ببلد ولا ببل له كلف ابل أهل ذلك البلد فان لم يكن لأهل ذلك البلد ابل كلف ابل أقرب البلدان به مما يليه ويجبر على أن يؤدى الابل بكل حال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى عليها فلما كانت موجودة بحال كلفها كما يكلف ما سواها من الحقوق التي تلزمه اذا وجدت واذا سأل الذي له الدية غير الابل أو سألها الذي عليه الدية لم يكن ذلك لواحد منهما ويجبران على الابل الا أن يجتمع على الرضا بغير الابل فيجوز لهما صرفها الى ما تراضيا به كما يجوز صرف الحقوق الى ما تراضيا به فان كانت ابل الجاني وابل عاقلته هي مباينة لابل غيرهم فان أتت عليها السنة فتبقى بحافا أو مرضى أو جربا فلما كان هكذا قيل للجاني ان أدبت اليه ابل صاحبها شروى ابلك أو خير امنها جبر على قبولها منك وأنت متطوع بالفضل عن ابلك وابل عاقلتك وان أردت أن تؤدى شر من ابلك وابل عاقلتك لم يكن لك ولا لهم أن تؤدوا الا شرواهما كانت موجودة فان لم توجد قيل أقيم صاحب غير معيبة مثل ابلك واذا حكمنا عليه بالقيمة حكمناهما على الاغلب من نقد البلد الذي به الجاني ان كان دراهم فدراهم وان كان دنانير فدنانير ولم يحكم بقيمة نجم منها الا بعد ما يحل على صاحبه فاذا قومناه أخذناه به مكانه فان أعسر به أو مطلق حتى يجدا بلا دفع الابل وأبطلت القيمة فاذا حل نجم آخر قومت الابل قيمة يومها

(اعواز الابل)

(قال الشافعي) رحمه الله وعام في أهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض الدية مائة من الابل ثم قومها عمر رضى الله عنه على أهل الذهب والورق فالعلم محيط ان شاء الله تعالى أن عمر لا يقومها الا قيمة يومها ولعله قوم الدية الحالية كلها في العمد واذا قومها عمر قيمة يومها فاتباعه أن تقوم كلها وجبت على انسان قيمة يومها كالمقوم ابل رجل أنلفها رجل شيئا ثم أنلف آخر بعد ما مثلها قومت بسوق يومها ولو قومت سرقة لقطع صاحبها شيئا ثم سرق بعدها آخر مثلها قومت كل واحدة منهما قيمة يومها ولعل عمر أن لا يكون قومها الا في حين وبلد هكذا قيمتها فيه حين أعوزت ولا يكون قومها الا رضامن الجاني وولى الجناية كما يقوم ما أعوز من الحقوق اللازمة غير ما تراضى به من له الحق وعليه أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب ومكحول وعطاء قالوا أدركنا الناس على أن دية الرجل المسلم الحر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الابل فقومت عمر رضى الله عنه على أهل القرى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم فان كان الذي أصابه من الأعراب فديته مائة من الابل لا يكلف الأعرابي الذهب والورق (قال) وهذا يدل على ما وصفت من أن عمر لم يقوم الدية على من يجد الابل ولم يقومها الا عند الاعواز ألا ترى أنه لا يكلف الأعرابي ذهبا ولا ورا فالوجود الابل وأخذ الذهب والورق من القروى لاعواز الابل فيما أرى والله أعلم أن الحق لا يختلف في الدية أخبرنا مسلم بن جريج عن عمر بن شعيب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم الابل على أهل القرى أربع مائة دينار وعدلها من الورق ويقسمها على أثمان الابل فاذا غلت رفعت قيمتها واذا هانت نقصت من قيمتها على

فغيرهم الله بذلك فقال واذا رأوا تجارة أو لهما انفضوا اليها ور كولا قائما * أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرني جعفر

ابن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين قائما يفصل بينهما يجلس * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن

(١) في نسخة هي الآن على المنبر وتقدم في باب الجمعة من الام فهن اللاتي على المنبر كتبه مصححه

صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يخطبون يوم الجمعة خطبتين على المنبر فيما يفتلون بينهما يجلس حتى يجلس معاوية في الخطبة الأولى فخطب جالساً وخطب في الثانية قائماً * أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال قلت لعطاء كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم على عصا إذا خطب قال (١٠١) نعم كان يعتمد عليها اعتماداً * أخبرنا

ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن خبيب بن عبد الرحمن بن أساف عن أم هشام بنت حارثة ابن النعمان أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بكتاب وهو يخطب على المنبر يوم الجمعة وأنها لم تحفظها إلا من النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وهو على المنبر لكثرة ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بها يوم الجمعة على المنبر * أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني محمد بن أبي بكر بن حزم عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زراة عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان مثله قال ابراهيم ولا أعلمني إلا سمعت أبا بكر بن حزم يقرأ بها يوم الجمعة على المنبر قال ابراهيم سمعت محمد بن أبي بكر يقرأ بها وهو يومئذ قاض على المدينة على المنبر * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عمرو بن حنبل عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أن عمر كان يقرأ في خطبته يوم

أهل القرى والتمن ما كان أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قضى أبو بكر رضى الله عنه على أهل القرى حين كثر المال وغلب الأبل فأقام مائة من الأبل بستمائة دينار إلى ثمانمائة دينار أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول على الناس أجمعين أهل القرى وأهل البادية مائة من الأبل على الأعرابي والقروى أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال قلت لعطاء الدية الماشية أو الذهب قال كانت الأبل حتى كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقوم الأبل بعشرين ومائة كل بعير فان شاء القروى أعطى مائة ناقة ولم يعطها كذلك الأمر الأول (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ فتؤخذ الأبل ما وجدت وتقوم عند الأعواز على ما وصفت لأن من لم يبق عليه وهو بوجده مثله ألا ترى أن من لم يبق منه العروض لم يؤخذ منه الأهوا فان أعوز ما لم يبق منه من الصف أخت قيمته يوم يلزم صاحبه وقد يحتمل تقويم الأبل أن يكون أعوز من عليه الدية فقومت عليه وكانت موجودة عنده غيره ببلده فقومت والأول أشبه والله أعلم وما روى مما وصفت من تقويم من قوم الدية والله أعلم على ما ذهبت إليه (قال) والدية لا تقوم إلا بالدينار والدرهم كالأقوم غيرها إلا بهما ولو جاز أن تقوم ما بغيرها جعلنا على أهل البقر البقر وعلى أهل الشاة الشاة فقد روى هذا عن عمر كارت عنه قيمة الدنانير والدرهم وجعلنا على أهل الطعام الطعام وعلى أهل الخيل الخيل وعلى أهل الحلال الحلال بقيمة الأبل ولكن الأصل كما وصفت الأبل فاذا أعوز القيمة قيمة ما لا يوجد مما وجب على صاحبه وليس ذلك إلا من الدنانير والدرهم (قال) وإن وجدت العاقلة بعض الأبل أخذ منها ما وجد وقيمة ما لم تجد إذا لم تجد الوفاء منه بحال وإنما تقوم أبل من وجبت عليه الدية إن كانت الجناية مما تعقلها العاقلة قومت أبلها وإن كانت مما يعقلها الجاني قومت أبله إن اختلفت أبله وأبل العاقلة (العيب في الأبل) قال الشافعي رحمه الله ولا يكون للذي عليه الدية أن يعطى فيها بغير ما يعاينها بدم من مثل ذلك العيب في البيع لأنه إذا قضى عليه شيء بصفة فبين أن ليس له أن يؤدى فيه معيباً كما يقضى عليه بدنياً فلا يكون له أن يؤديه معيباً وكذلك الطعام يقضى به عليه وغيره لا يكون له أن يؤديه معيباً (قال الشافعي) لم أعلم مخالفاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة وهذا أكثر من حديث الخاصة ولم أعلم مخالفاً أن العاقلة العصبه وهم القرابة من قبل الأب وقضى عمر بن الخطاب على علي بن أبي طالب رضى الله عنه ما بان يعقل عن مولى صفيته بنت عبد المطلب وقضى الزبير بن عتيق لأنه إنما (قال) وعلم العاقلة أن ينظر إلى القاتل والجاني مادون القتل مما تحمله العاقلة من الخطأ فان كان له أخوة لأبيه حل عليهم جنايته على ما تحمله العاقلة فان احتملوا لم ترفع إلى بني جده وهم عمومته فان لم يحتملوا رفعت إلى بني جده فان لم يحتملوا رفعت إلى بني جده أيسه ثم هكذا ترفع إذا عجز عنها أقاربه إلى أقرب الناس به ولا ترفع إلى بني أب ودونهم أقرب منهم حتى يعجز عنها من هو أقرب منهم كأن رجلاً من بني عبد مناف جنى فحملت جنايته بنو عبد مناف فلم تحملها بنو عبد مناف فترفع إلى بني قصي فان لم تحملها رفعت إلى بني كلاب فان لم تحملها رفعت إلى بني مرة فان لم تحملها رفعت إلى بني كعب فان لم تحملها رفعت إلى بني لؤي فان لم تحملها رفعت إلى بني غالب فان لم تحملها رفعت إلى بني فهر فان لم تحملها رفعت إلى بني مالك فان لم تحملها رفعت إلى بني النضر فان لم تحملها رفعت إلى بني كنانة كلها ثم هكذا حتى تغدق قرابته أو تحتمل الدية (قال) ومن في الديوان ومن ليس فيه من العاقلة سواء قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة ولا ديوان حتى كان الديوان حين كثر المال في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه

الجمعة إذا الشمس كورت حتى بلغ علت نفس ما أحضرت ثم يقطع السورة * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر رضى الله عنه قرأ بذلك على المنبر * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني اسحق بن عبد الله عن أبيان بن صالح عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوماً فقال إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونستنصره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن

سبأت أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعص الله ورسوله فقد غوى حتى يفي الى أمر الله * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عمرو بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوما فقال في خطبته ألا ان الدنيا عرض (١٠٣) حاضر يأكل منها البر والفاجر ألا وان الآخرة أجل صادق يقضى فيها ملك قادر ألا وان الخير

كله بخذا فبه في الجنة ألا وان الشر كله بخذا فبه في النار ألا فاعملوا وأنتم من الله على حذر واعلموا أنكم معروضون على أعمالكم فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره * أخبرنا إبراهيم بن محمد ثنا عبد العزيز بن رفيع عن عيسى بن طرفة عن عدي بن حاتم قال خطب رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسكت فئس الخطيب أنت ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى ولا تقل من بعضهما * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخاطب فقد لغوت * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخاطب يوم الجمعة فقد لغوت * أخبرنا إسحاق بن عمار عن أبي عمار عن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يقول في خطبته قلما يدع ذلك إذا

﴿ما تحمل العاقلة من الدية ومن يحملها منهم﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفا في أن المرأة والصبي إذا كانا موسرين لا يحملان من العقل شيئا وكذلك المعتوه عندي والله أعلم ولا يحمل العقل الا الحر بالغ ولا يحملها من البالغين فقير فاذا قضى بها ورجل فقير فلم يحمل نجم منها حتى أيسر أخذ بها وان قضى بها وهو غني ثم حلت وهو فقير طرحت عنها انما ينظر الى حاله يوم يحمل وانما ينبغي للحاكم أن يكتب إذا حكم انها على من احتمل من عاقلة يوم يحمل كل بحجم منها فان عقل رجل نجمائهم أفلس في الثاني ترك من أن يعقل ثم ان أيسر في الثالث أخذ بذلك النجم وان حل النجم وهو من يعقل ثم مات أخذ من ماله لانه قد كان وجب عليه بالخول واليسر والحياة ولم أعلم مخالفا في أن لا يحمل أحد من الدية الا قليلا وأرى على مذهبه أن لا يحمل من كثر ماله وشهر من العاقلة اذا قومت الدية نصف دينار ومن كان دونه ربع دينار ولا يزد على هذا ولا ينقص عن هذا ويحملون اذا عقلوا الابل على قدر هذا حتى يشترك النفر في بيعه فيقبل منهم إلا أن يتطوع أحدا بأكثريه فخذ منه

﴿عقل المولى﴾ قال الشافعي رحمه الله ولا تعقل المولى من أعلى وهم المعتقون عن رجل من المولى وللمعتقين قرابة تحتل العقل وان كانت له قرابة تحتل بعض العقل عقلت القرابة واذا نفذ عقل المولى المعتقون فان عجزوا هم وعواقلهم عقل ما بقي جماعة المسلمين وكذلك لا تعقل المولى المعتقون عن المولى المعتق وللمولى المعتق قرابة تحتل العقل فان كانت له قرابة تحتل بعض العقل بدئ بهم فان عجزوا عقل عنه مولا الذي أعتقه ثم أقر به الناس اليه كما يعقلون عن مولا الذي أعتقه لو جنى وهكذا اذا لم يكن لواحد من الجانبين قرابة عقل عنه المولى من أعلى وأسفل على ما وصفت وان كان للمولى المعتق موال من فوق وموال من أسفل لم يعقل عنه مواله من أسفل وعقل عنه مواله من فوق فان عجزوا ولم تكن لهم عاقلة عقل عنه مواله من أسفل وانما جعلت مواله من فوق يعقلون عنه ومن فوقهم من موالهم لانهم عصبة وأهل ميراثه من دون مواله من أسفل ولم أجعل على المولى من أسفل عقلا بحال حتى لا يوجب نسب ولا موال من فوق بحال ثم يحمله فانه يعقل عنهم لانهم ورثته ولكنهم يعقلون عنه كما يعقل عنهم (قال) والسائبة معتق كالمعتق غير السائبة ﴿عقل الخلفاء﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يعقل الخليف بالخلف ولا يعقل عنه بحال الا أن يكون مضى بذلك خبر لازم ولا أعلمه ولا يعقل العديد ولا يعقل عنه ولا يرث ولا يورث وانما يعقل بالنسب والولاء الذي هو نسب وميراث الخليف والعقل عنه منسوخ وانما ثبت من الخلف أن تكون الدعوة واليد واحدة لا غير ذلك

﴿عقل من لا يعرف نسبه﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا كان الرجل أعجميا وكان نوبيا جفني فلا عقل على أحد من التوبة حتى يكونوا يشبهون أنسابهم اثبات أهل الاسلام ومن ثبت نسبه قضيت عليه بالعقل بالنسب فأما ان أبتوا قراهم وكانوا يقولون انما يكون في القرية أهل النسب لم أقض عليهم بالعقل بحال الا اثبات النسب وكذلك كل قبيلة أعجمية أو غيرهم لم تثبت أنسابهم وكل من لم تثبت نسبه من أعجمي أو لقيط أو غيره لم يكن له ولا فعلى المسلمين أن يعقلوا عنه لما يجمع بينه وبينهم من ولاية الدين وانهم يأخذون ماله اذا مات ومن انتسب الى نسب فهو منه الا أن تثبت بينه قاطعة بما تقطع البيعة على الحقوق بخلاف ذلك ولا تقبل البيعة على دفع نسب بالسماع واذا حكمنا على أهل العهد والمستأمنين في العقل حكمنا عليهم حكمنا على المسلمين يلزم ذلك

عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخاطب يوم الجمعة فقد لغوت * أخبرنا إسحاق بن عمار عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن مالك بن أنس قال قال لعنت قال ابن عينة لعنت لغة أبي هريرة رضي الله عنه * أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن مالك بن أنس عن أبي عامر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يقول في خطبته قلما يدع ذلك اذا

خطب اذا قام الامام ان يخطب يوم الجمعة فاستمعوا وانصتوا فان للنصت الذي لا يسمع من الخط مثل ما للسامع المنصت فاذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف واحاذوا بالناس كعب فان اعتدال الصفوف من تمام الصلاة ثم لا يكبر عثمان حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف فيخبرونه بان قد استوت فيكبر * اخبرنا ابراهيم بن محمد عن هشام (١٠٣) عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال اذا عطس الرجل

والامام يخطب يوم الجمعة

فشمته * اخبرنا سفيان

ابن عيينة عن عبيد الله بن

عمر عن نافع عن ابن عمر

رضي الله عنهما قال قال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم لا يقمين أحدكم الرجل

من مجلسه ثم يخلقه فيه

ولكن تفسحوا وتوسعوا

* اخبرنا ابراهيم بن محمد

حدثني سهيل بن أبي

صالح عن أبيه عن أبي

هريرة رضي الله عنه عن

النبي صلى الله عليه وسلم

قال اذا قام أحدكم من

مجلسه يوم الجمعة ثم رجع

اليه فهو أحق به

* اخبرنا ابراهيم حدثني

أبي عن ابن عمر أن

النبي صلى الله عليه وسلم

قال لا يحد الرجل الى

الرجل فيقيم من مجلسه

ثم يعده فيه * حدثنا عبد

المجيد عن ابن جريج

قال قال سليمان بن موسى

عن جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما ان النبي

صلى الله عليه وسلم قال

لا يقمين أحدكم أحاه يوم

الجمعة ولكن ليقل افسحوا

* حدثنا ابراهيم بن محمد

حدثني عبد الله بن أبي

سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الجمعة بسورة

الجمعة والمنافقين * اخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قرأ في

الجمعة بسورة الجمعة واذا جاءك المنافقون قال عبيد الله فقلت له قد قرأت بسورتين كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقرأ بهما

عواقلهم الذين يجري حكمنا عليهم فاذا كانت عاقلة لا يجري حكمنا عليها ألزمتنا الجاني ذلك وما عجزت عنه عاقلة ان كانت له ألزمتنا في ماله دون غير عاقلة منهم ولا نقضي به على أهل دينه اذا لم يكونوا عصبة له لأنهم لا يرثونه ولا على المسلمين لقطع الولاية بين المؤمنين والمشركين وانهم لا يأخذون ماله على الميراث انما يأخذونه قياً (أين تكون العاقلة) قال الشافعي رحمه الله تعالى والعاقلة النسب فاذا جنى الرجل بكمه وعاقلة بالشام فان لم يكن مضي خبر يلزم بخلاف القياس فالقياس أن يكتب حاكم مكة الى حاكم الشام فيأخذ عاقلة بالعقل ولا يحمله أقرب الناس الى عاقلة بحال وله عاقلة بابعدها وان امتنعت عاقلة من أن يجري عليهم الحكم جوهدها حتى يؤخذ منهم كما يجاهدون على كل حق لهم فان لم يقدر عليهم لم يؤخذ من غيرهم وكان كحق عليهم غلبوا عليه متى قدر عليهم أخذ منهم (قال) وقد قيل يحمله عاقلة الرجل ببلده ثم أقرب العواقل بهم ولا ينتظر بالعقل غائب يقدم ولا رجل ببلد يؤخذ منه بكتاب والله أعلم وان كانت العاقلة حاضرة فغاب منهم رجل يحتمل العقل أخذ من ماله ما يلزمه واذا كانت العاقلة كثير يحتمل العقل بعضهم على ما وصفت ان الرجل يحتمل من العقل ويفضل وكانوا حضوراً بالبلد أو مالههم فقد قيل يأخذ الوالي من بعضهم دون بعض لان العقل لزم الكل وأحب الى أن يفض ذلك عليهم حتى يستوفيه وأن قل كل ما يؤخذ من كل واحد منهم وان كان من يحضر من العاقلة يحتمل العقل ومنهم جماعة غيب عن البلد فقد قيل يؤخذ من الحضور دون الغيب عن البلد على المعنى الذي وصف في مثل المسئلة التي قبلها ومن ذهب الى هذا قال الجانية من غير من يؤخذ منه وكل يلزمه اسم عاقلة فايهم أخذ منه فهو مفضل عليه مما أخذ منه ولا يؤخذ حاضر بغائب غيره (قال) ولا أرذ الذي أخذت منه على من لم يأخذ منه وهذا يشبه مذاهب كثيرة لاهل العلم والله تعالى أعلم ومن قال هذا القول قال لو تغيب بعض العاقلة ولم يوجد له مال حاضر ثم أخذ العقل ممن بقي ثم حضر الغائب لم يؤخذ منه شيء وقال ذلك فيه لو كان حاضراً وامتنع من أن يؤدي العقل واذا كانت أبل العاقلة مختلفة أدى كل رجل منهم من ابله ويحجرون على أن يشتركو النفر في البعير بقدر ما يلزمهم من العقل واذا جنى الحر على الحر خطأ فالزمه من دية أو أورش جنانية وان قلت جعلتها على العاقلة واذا جنى الحر على العبد خطأ ففيها قولان أحدهما ان تحمله العاقلة عنه لانها جنانية حر على نفس محرمة والثاني لا تحمله العاقلة لانه قيمة لادية واذا جنى الحر جنانية عمداً لقصاص فيها بحال مثل أن يقتل ذمياً أو وثياً أو مستأنفاً لدية في ماله لا تضمن العاقلة منها وكذلك اذا جنى رجل على رجل جناية أو مالا لقصاص فيه فهو في ماله دون عاقلة واذا جنى الصبي والمعتوم جنانية خطأ ضمنها العاقلة وان جنبا عمداً فقد قيل تعقلها العاقلة كالمطاط في ثلاث سنين وقيل لا تعقلها العاقلة لان النبي صلى الله عليه وسلم انما قضى أن تحمّل العاقلة الخطأ في ثلاث سنين ويدخل هذا أنان قضينا به عمداً الى ثلاث سنين فانما يقضى بدية العمد حاله وان قضينا بها حاله فلم يقض على العاقلة بدية الا في ثلاث سنين ولا تعقل العاقلة جنانية عمداً بحال

(جماع الديات فيما دون النفس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي الانف اذا أوعى جده عاماته من الابل وفي المأمومة ثلث النفس وفي الجائفة مثلها وفي العين خسون وفي اليد خسون وفي الرجل خسون وفي كل اصبع

حدثني عبد الله بن أبي لبيد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين * اخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قرأ في الجمعة بسورة الجمعة واذا جاءك المنافقون قال عبيد الله فقلت له قد قرأت بسورتين كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقرأ بهما

وليلة الجمعة فأكثروا الصلاة على * أخيراً إبراهيم بن محمد أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أذكروا الصلاة على يوم الجمعة * أخيراً إبراهيم بن محمد حدثني موسى بن عبيدة قال حدثني أبو الازهر معاوية بن اسحق بن طلحة عن عبد الله بن عبيد الله سمع أنس بن مالك يقول أتى جبريل بمرآة بيضاء فيها وكعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعطى

وسلم ما هذه قال هذا الجمعة فضلت بها أنت وأنتك فالناس لك فيها تبع اليهود والنصارى ولكم فيها خير وفيها ساعة لا يوافقها مؤمن يدعو الله تعالى بخير إلا استجيب له وهو عندنا يوم المزيدي قال النبي صلى الله عليه وسلم يا جبريل ما يوم المزيدي قال ان ربك اتخذني الفردوس وادبا أفع فيه كتب مسك فاذا كان يوم الجمعة أنزل الله ما شاء من ملائكته وحواله منابر (١٠٥) من نور عليها مقاعد النبيين وحف تلك

المنابر بمنابر من ذهب

مكلا بالياقوت والزبرجد

عليها الشهداء

والصديقون فجلسوا

من ورائهم على تلك

الكتب فيقول الله لهم

أنا ربكم قد صدقتكم

وعدى فسأوني أعطكم

فيقولون ربنا سألناك

رضوانك فيقول قد

رضيت عنكم ولكم على

ما تنتم ولدي من بدفهم

يحبون يوم الجمعة لما

يعطهم فيه ربهم من

الخير وهو اليوم الذي

استوى فيه ربكم على

العرش وفيه خلق آدم

وفيه تقوم الساعة

* أخبرنا إبراهيم بن محمد

حسننا أبو عمران

إبراهيم بن الجعد عن

أنس شيباه وزاد عليه

ولكم فيه خير من دعا فيه

بخير هو له قسم أعطيه

وان لم يكن له قسم ذخ

له ما هو خير له منه وزاد

فيه أيضا أشياء * أخبرنا

إبراهيم بن محمد حدثني

عبد الله بن محمد بن عقيل

عن عمرو بن شرحبيل

أعطى الدية بعد ان يحلف ما يجدر أئمة شئ يحال وان قال أجدر يح ما اشتدت رائحته وحدثت ولا أجدر يح ما لانت رائحته وقد كنت أجدها فكان يعلم لذلك قدر جعل فيه بقدره وان كان لا يعلم له قدر ولا أحسبه يعلم ففيه حكومة بقدر ما يصف منه ويحلف فيه كله وان قضى له بالدية ثم أقر أنه يجدر أئمة قضى عليه برد الدية وان مر برريح مكروهة فوضع يده على أنفه فقبل قد وجد رائحة ولم يقرب منه وجدها لم يرد الدية من قبل أنه قد يضع يده على أنفه ولم يجرد شئ من الريح ويضعها حالكه وتمت خطا وعشنا ومحدثا نفسه ومن غبارا وغيره

(الدية في اللسان) قال الشافعي رحمه الله واذا قطع اللسان قطع الا قد وفيه خطأ ففيه الدية وهو في معنى الانف ومعنى ما قضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بدية من تمام خلقه المرء انه ليس في المرء منه الا واحد ومع أنه لا اختلاف بين أحد حفظت عنه من لقيته في أن في اللسان اذا قطع الدية واللسان يخالف للانف في معان منها أنه المعبر عما في القلب وان كثر منفعة ذلك وان كانت فيه المنفعة بعونته على امرار الطعام والشراب واذا جنى على اللسان فذهب الكلام من قطع أو غير قطع ففيه الدية تامة ولا أحفظ عن أحد لقيته من أهل العلم في هذا خلافا واذا قطع من اللسان شئ لا يذهب الكلام قيس ثم كان فيما قطع منه بقدره من اللسان فان قطع حذبة من اللسان تكون ربع اللسان فذهب من كلامه قدر ربع الكلام ففيه ربع الدية وان ذهب أقل من ربع الكلام ففيه ربع الدية وان ذهب نصف كلامه ففيه نصف الدية أ جعل عليه الا كثر من قياس ما ذهب من كلامه أو لسانه واذا ذهب بعض كلام الرجل اعتبر عليه بأصول الحروف من التهجى فان نطق بنصف التهجى ولم ينطق بنصفه فله نصف الدية وكذلك ما نطق به مما زاد ونقص على النصف ففيه بحسابه وسواء كل حرف أذهب منه خف على اللسان وقيل هجاؤه أو نقل على اللسان وكثر هجاؤه كالشين والصاد والالف والتاء والراء سواء لكل واحد منها حصته من الدية من العدد ولا يفضل بعضها على بعض في ثقل وخفة وأي حرف منها لم يفصح به حين ينطق به كما ينطق به قبل أن يجنى عليه وان خف لسانه لان ينطق بغيره يريد فهو كالم يخف لسانه بان ينطق به له أرشه من العقل تاما مثل أن يريد أن ينطق بالراء فيجعلها باء أو لا ما وما في هذا المعنى (قال) وان نطق بالحرف مبيناله غير أن لسانه ثقل عما كان عليه قبل يجنى عليه ففيه حكومة وان جنى على رجل كان أرت أو لا يفصح بحرف أو كان لسانه يخف به فزاد في خفته ونقص عن افصاحه أو زاد في رتته أو لثغته على ما كان في الحرف ففيه حكومة لا أرض الحرف تاما واذا جنى على لسان المبرسم الثقيل وهو يفصح بالكلام ففيه ما في لسان الفصح الخفيف وكذلك اذا جنى على لسان الاعمي وهو ينطق بلسانه وكذلك اذا جنى على لسان الصبي وقد حركه ببكاء أو بشئ يعسره اللسان فبلغ أن لا ينطق ففيه الدية لان العام الاغلب ان اللسان ناطقة حتى يعلم أنها لا تنطق وان بلغ أن ينطق ببعض الحروف ولا ينطق ببعضها كان له من الدية بقدر ما لا ينطق به واذا جنى على لسان رجل كان ينطق به ثم أصابه مرض فذهب منطقه أو على لسان الاخرس ففيه ما حكومة واذا جنى الرجل على لسان الرجل فقال جنيت عليه وهو أبكم أو يفصح ببعض الكلام ولا يفصح ببعض فالقول قوله حتى يأتي المجنى عليه بأنه كان ينطق فاذا جاء بذلك لم يقبل قول الجاني الا بيته ومن كان له لسان ناطق فهو ينطق حتى يعلم خلاف ذلك وهكذا قال جنيت

(١٤ - ام سادس)

ابن سعد عن أبيه عن جده أن رجلا من الانصار جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول

الله أخبرنا عن الجمعة ماذا فيها من الخير فقال النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس خلال فيه خلق آدم وفيه أهبط الله آدم الى الارض وفيه

توفي الله آدم وفيه ساعة لا يسأل الله العبد فيها شئ الا آتاه اياه ما لم يسأل ما تمأا وقطيعه رخم وفيه تقوم الساعة فامن ملك مقرب ولا سماء

ولا أرض ولا جبل الا هو يشفق من يوم الجمعة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها انسان مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه وأشار النبي صلى الله عليه وسلم بيده يقللها * أخبرنا مالك (١٠٦) عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن أبي الحرث عن أبي سلمة

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه آهبط وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة الا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شققا من الساعة الا الجن والانس وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه قال أبو هريرة قال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة من يوم الجمعة فقلت له كيف تكون آخر ساعة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي وتلك ساعة لا يصلي فيها فقال ابن سلام ألم يقل النبي صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي قال فقلت بلى قال فهو ذاك * أخبرنا ابراهيم بن محمد

عليه وهو أعني فان قامت بينة أنه كان يبصر لم يقبل قول الجاني انه حدث على بصره ذهاب الابينة ولو عرف المجنى عليه بكم أو عي ثم ادعى أو لياؤه أن بصره صح وان لسانه فصيح كان القول قول الجاني وكلفواهم والمجنى عليه البينة انه عاد اليه بصره وأفصح بعد الحكم فان خلق اللسان طرفان فقطع رجل أحد طرفيه فان أذهب الكلام ففيه الدية وان ذهب بعضه ففيه من الدية بحساب ما ذهب منه وان أذهب الكلام أو بعضه فأخذت له الدية ثم نطق بعد هاردا أخذته من الدية وان نطق ببعض الكلام الذي ذهب ولم ينطق ببعض رد من الدية بقدر ما نطق به من الكلام (قال) وان قطع أحد الطرفين ولم يذهب من الكلام شيء فان كان الطرفان مستويي المخرج من حيث افترقا كان فيه من الدية بقياس اللسان ربعا كان أو أقل أو أكثر فان كان المقطوع زائلا عن حد مخرج اللسان ولم يذهب من الكلام شيء ففيه حكومة وان كانت الحكومة أكثر من قدره من قياس اللسان لم يبلغ بحكومته قدر قياس اللسان وان قطع الطرفان جميعا وذهب الكلام ففيه الدية وان كان أحد الطرفين في حكم الزائد من اللسان جعل فيه دية وحكومة بقدر الالم واذا قطع الرجل من باطن اللسان شيئا فهو كما قطع من ظاهره وفيه من الدية بقدر ما منع من الكلام فان لم يمنع كلاما ففيه من الدية بحساب اللسان واذا قطع الرجل من اللسان شيئا لم يمنع الكلام ولا يمنع بعضه كان فيه الاكثر مما منع من الكلام أو قياس اللسان

(اللاهة) قال الشافعي رحمه الله واذا قطع الرجل لهامة الرجل عمدا فان كان يقدر على القصاص منها ففيها القصاص وان كان لا يقدر على القصاص منها وقطعها خطأ ففيها حكومة

(دية الذكر) قال الشافعي واذا قطع الذكرا وعقب ففيه الدية تامة لانه في معنى الانثى لانه من تمام خلقه المرءاته ليس في المرءة الا واحد ولم أعلم خلافا في ان في الذكرا اذا قطع الدية تامة وقدي يخالف الانثى في بعض أمره واذا قطعت حشفته فاعبت ففيها الدية تامة ولم أعلم في هذا بين أحد لقيته خلافا وسواء في هذا ذكر الشيخ الفاني الذي لا ياتي النساء اذا كان ينقبض وينبسط وذكر الخصى والذي لم يأت أمره أقط وذكر الصبي لانه عضو أبيض من المرءة ولم تسقط فيه الدية بضعف في شيء منه واتما يسقط أن يكون فيه دية تامة بان يكون به كالشليل فيكون منبسطا لا ينقبض أو منقبضا لا ينبسط فاما بغير ذلك من قرح فيه أو غيره من عيوبه جذام أو برص أو عوج رأس فلا تسقط الدية فيه بواحد من هذا والقول في أن الذكرا ينقبض وينبسط قول المجنى عليه مع عيانه لانه عورة فلا كلفه أن يأتي بينة انه كان ينقبض وينبسط وعلى الجاني البينة ان ادعى بخلاف ما قال المجنى عليه واذا جنى الرجل على ذكر الرجل جفا فالتأم ففيه حكومة وكذلك اذا جرحه أي جرح كان فلم يشله ففيه حكومة فان أشله ففيه الدية تامة (قال الشافعي) واذا جنى على ذكر الاشيل ففيه حكومة واذا جنى عليه فقطع منه حذية حتى يبينها فان كانت من نفس الذكرا دون الحشفة ثم أعادها فالتأمت أو لم يعدها فسواء فيها بقدر حسابها من الذكرا ويقاس الذكرا في الطول والعرض معافى طوله وعرضه فيه الحشفة وان كانت الجناية في الحشفة ففيها قولان أحدهما ان الحساب في الجناية بالقياس من الحشفة لان الدية تتم في الحشفة لو قطعت وحدها لان الذي يلي الجماع هي فاذا ذهبت فسد الجماع والثاني ان فيها بحساب الذكرا كله ولو قطع من الذكرا حذية أو جافها فكان الماء والبول

حدثنا عبد الرحمن بن حرملة حدثني ابن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سيد الايام يوم الجمعة * أخبرنا ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى أخبرني أبي ان ابن المسيب وهو سعيد قال أحب الايام التي أن أموت فيها ضحى يوم الجمعة (كتاب العيدين) أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عطاء بن ابراهيم مولى صفية بنت عبد المطلب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال الفطر يوم تفطرون والاضحى يوم تضجعون أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه كان اذا غدا الى المصلى يوم العيد كبر فرفع صوته بالتكبير أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدو الى المصلى يوم الفطر اذا طلعت الشمس فيكبر حتى يأتي المصلى يوم العيد ثم يكبر بالمصلى حتى اذا جلس الامام

(١٠٧)

ترك التكبير * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو الى المصلى * أخبرنا ابراهيم بن محمد ابن أبي يحيى الاسلمى أخبرني يزيد بن أبي عبيد مولى سلمة بن الأكوع عن سلمة بن الأكوع أنه كان يغتسل يوم العيد * أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس بردجرة في كل عيد * أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا كان يغتسل يوم العيدين ويوم الجمعة ويوم عرفة وإذا أراد أن يحرم * أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني أبو الحويرث الليثي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى عمرو بن حزم وهو بنجران أن يجعل الاضحية وأخر الفطر وذكر الناس

ينصب منها كان فيها الاكثر مما ذهب من الذكرك بالقياس أو بالحكومة في نقص ذلك وعيبه في الذكرك وفي ذكر العبد عنه كما في ذكر الحريته ولو زاد قطع الذكرك عن العبد أضعافا ولو جنى رجل على ذكر رجل فقطع حشفته ثم جنى عليه آخر فقطع مابقي منه كان في حشفته الدية وفيما بقي حكومة وفي ذكر الخصى الدية تامة لانه ذكر بكاله والانتيان غير الذكرك واذاجنى الرجل على ذكر الرجل فلم يسلل وانقبض وانبسط وذهب جماعه لم تتم فيه الدية لان الذكركما كان سالما فالجماع غير ممتنع الامن حادث في غير الذكرك ولكنه لو انقبض فلم ينسبط أو انبسط فلم ينقبض كان هذا سلاسا وكانت فيه الدية تامة (ذكر الخنثى) قال الشافعي واذ قطع ذكر الخنثى وقف فان كان رجلا فكان قطع ذكره عمدا ففقه القود الا أن يشاء الدية وان كان خطأ ففيه الدية تامة وان كان اثني ففي ذكر حكومة وان مات مشكلا فالقول قول الجاني انه اثني مع عينه وفيه حكومة وان أبي ان يحلف ردت اليين على ورثة الخنثى يحلفون أنه بان ذكر اقبل أن يموت وفيه الدية تامة ولا يقبل قول ورثته بأنه بان ذكر ولا الجاني بأنه بان أثني الا بان يصف الخالف منهم ما اذا كان كما يصف قضى به على ما يقول وان قالوا معا بان ولم يصفوا أو ووصفوا فأخطوا وقف حتى يعلم فان لم يعلم ففيه حكومة وان عدا رجل على خنثى مشكل فقطع ذكره وأنشبه وشفر به عمدا فسأل الخنثى القود قبل ان تثبت وقعدنا فان ثبت ذكر أفدناك بالذكروالانثيين وجعلنا لك حكومة في الشفرين وان ثبت أثني فلا قود لك عليه وجعلنا لك دية امرأة تامة في الشفرين وحكومة في الذكروالانثيين وان مت قبل أن تثبت فلك دية امرأة تامة وحكومة لانا على احاطة من أنك ذكر أو أثني فأعطينا الدية أثني بالشفرين وحكومة بالذكرك والانثيين ولو كنت ذكرأعطينا لك دية رجل بالذكروالانثيين وحكومة بالشفرين فكان ذلك أكثر مما أعطيناك أو لا يدفع اليك ما لا يسلك أنه لك وان كان لك أكثر منه ولا يدفع اليك ما لا يدري لعل لك أقل منه وهكذا لو كان الجاني على هذا الخنثى المشكل امرأة لا يختلف ولو أراد القود لم يقدر حتى يتبين أثني فيقاد في الشفرين وتكون له حكومة في الذكروالانثيين أو يبين ذكرا فيكون له ديتان في الذكروالانثيين وحكومة في الشفرين ولا يكون له قود بانها ليست بذكر وهي وان كانت قطعت له شفرين فاعما قطعت شفرين زائدين في خلقته ان كان ذكرا لا شفرين كشفرها الذين هما من تمام خلقتها ولو جنى عليه خنثى مشكل مثله كان هكذا لا يقاد حتى يتبين الجاني والمجنى عليه معا فاذا كانا ذكرا ين ففهما القود وان كان احدهما ذكرا والاخر أثني فلا قود واذاجنى الرجل على الخنثى المشكل فقطع له ذكرا وأثنيين وشفرين فسأل عقل أقل ماله أعطيته اباه ثم ان بان له زيادة زيدت وذلك ان أعطيته دية امرأة في الشفرين وحكومة في الذكروالانثيين فتبين ذكرا فازيدته رجلا ونصف دية حتى أتم له بالانثيين دية وبالذكرك دية وأنظر في حكومة الذكرك التي أخذت له أولا والانثيين فاذا كانت أكثر من حكومة الشفرين رددت على الجاني ما زادت حكومة الذكروالانثيين على دية الشفرين ثم جعلتها قصاصا من الدية والنصف الذي زده اباه (قال) ولو جنى رجل وامرأة على خنثى مشكل فقطع الذكروالانثيين والشفرين فسأل الخنثى القود كان كجناية كل واحد منهما على الانثي ولا يقاد حتى يتبين ذكرا فيقاد من الذكرك ويحكم له على المرأة بالارش أرش امرأة أو يتبين امرأة فيقاد من المرأة ويحكم على الرجل بالارش أرش امرأة ولو خلق رجل ذكرا كان أحدهما يبول منه والاخر لا يبول منه فإيهما بال منه فهو الذي لا يقضى به وتكون فيه الدية وفي الذي لا يبول منه حكومة وان بال منهما جميعا فإيهما كان مخرجه أشد استقامة على مخرج الذكرك فهو الذكروان كانا مستويين معا فإيهما كان أشكلا فلا قود له وفي

* أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني صفوان بن سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطعم قبل ان يخرج الى الجبان يوم الفطر وبأمر به * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثنا خالد بن رباح عن المطلب بن عبد الله بن حنطب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغدو يوم العيد الى المصلى من الطريق الأعظم فاذا رجع رجع من الطريق الاخرى على دار عمار بن ياسر * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني معاذ بن عبد الرحمن التيمي

عن أبيه عن جده أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجع من المصلى في يوم عيد فسلط على التمارين من أسفل السوق حتى إذا كان عند مسجد الاعرج الذي عند موضع البركة التي بالسوق قام فاستقبل فجأسم فقامت أنصرف * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني عدي بن ثابت عن سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما (١٠٨) قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيدين بالمصلى لم يصل قبلها ولا بعدها

شيأتم انقتل الى النساء
نخطهن قائما وأمر
بالصدقة قال فجعل
النساء يتصدقن بالقرط
وأشباهه * أخبرنا إبراهيم
ابن محمد حدثني عمرو بن
أبي عمرو عن ابن عمر أنه
غدا مع النبي صلى الله
عليه وسلم يوم العيد الى
المصلى ثم رجع الى بيته
ولم يصل قبل العيد ولا بعده
* أخبرنا إبراهيم بن محمد
حدثني سعد بن إسحق
ابن كعب بن عجرة عن
عبد الملك بن كعب ان
كعب بن عجرة لم يكن
يصل قبل العيد ولا بعده
* أخبرنا إبراهيم بن محمد
حدثني عبد الله بن محمد
ابن عقيل عن محمد بن علي
ابن الحنفية عن أبيه رضي
الله عنه قال كفاي عهد
النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الفطر والأضحي
لأنصلي في المسجد حتى
نأتي المصلى فإذا رجعنا
مرزنا بالمسجد فصلينا فيه
* أخبرنا إسحاق بن عيسى
عن أيوب السخيتاني
قال سمعت عطاء بن أبي
رباح يقول سمعت ابن
عباس يقول أشهد على

كل واحد منهما حكومة أكثر من نصف دية ذكر
(دية العينين) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه
رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون (قال الشافعي)
وفي الحديث ما بين أن صلى الله عليه وسلم يعني خمسين من الأبل (قال) وهذا دليل على أن كل ما كان من تمام
خلقة الإنسان وكان يألم بقطعه منه فكان في الإنسان منه اثنان ففي كل واحد منهما نصف الدية وسواء في ذلك
العين العشاء الضعيفة البصر والعين الحسنة التامة البصر وعين الصبي والشيخ الكبير والشاب ان ذهب
بصر العين ففيها نصف الدية أو بخت أو صارت قاتمة من الجناية ففيها نصف الدية وإذا ذهب بصرها وكانت
قاتمة فبخت ففيها حكومة ولو كان على سواد العين بياض متع عن الناظر ثم فقت العين كانت ديتها كاملة ولو كان
البياض على بعض الناظر كان فيها من الدية بحسب ما صح من الناظر والسني ما يغطي من الناظر ولو كان
البياض رقيقا يصبر من ورائه ولا يمنع شيأ من البصر ولكنه يكله كان كالعلة من غيره وكان فيها الدية تامة وإذا
نقص البياض البصر ولم يذهب كان فيه من الدية بحسب نقصانه وعلل البصر وقياس نقصه مكتوب في كتاب
العمد وسواء العين اليمنى واليسرى وعين الأعور وعين العرج ولا يجوز أن يقال في عين الأعور الدية تامة وإنما
قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في العين بخمسين وهي نصف الدية وعين الأعور لا تعد وأن تكون عينا وإذا
فقد الرجل عين الرجل فقال فقأتها وهي قاتمة وقال المفقوعة عينا ان كان حيا وأولياؤه ان كان ميتا فقأتها
صححة فالقول قول الفاقئ إلا أن يأتي المفقوعة عينا أو أولياؤه بالبينه أنه أبصر بها في حال فإذا جاوزها بانه
كان أبصر بها في حال فهي صححة وان لم يشهدوا أنه كان أبصر بها في الحال التي فقأها فيه حتى يأتي
لفاقئ بالبينه أنه فقأها قاتمة وهكذا إذا فقأ عين الصبي فقال فقأتها ولا يبصر وقال أولياؤه فقأها وقد أبصر
فعلهم البينة أنه أبصر بها بعد أن ولد ويسع الشهود الشهادة على أنه كان يبصر بها وان لم يتكلم إذا رأوه ينبع
الشيء يبصره وتطرف عيناه ويتوقاه وهكذا ان أصاب اليد فقال أصبته أشلاء وقال المصابة يده صححة فعلى
المصابة يده أن يأتي بالبينه أنها كانت في حال تنقبض وتنسبط فإذا جاء بها فهي على الصحة حتى يأتي الجاني
بالبينه أنها شلت بعد الانقباض والانسباط وأصابها أشلاء وهكذا إذا قطع ذكر الرجل أو الصبي فقال
قطعته أشلاء أو قال قد قطع بعضه فعلى المقطوع ذكره أو أولياؤه البينة أنه كان يتحرك في حال فإذا جاء بها فهي
على الصحة حتى يعلم أنه أشل بعد الصحة وإذا أصاب عين الرجل القائمة ففيها حكومة
(دية أشفار العينين) قال الشافعي رحمه الله وإذا قطع جفون العينين حتى يستأصلها ففيها الدية كاملة في كل
جفن ربع الدية لأنها أربعة في الإنسان وهي من تمام خلقته ومما يألم بقطعه قياسا على أن النبي صلى الله عليه
وسلم جعل في بعض ما في الإنسان منه واحد الدية وفي بعض ما في الإنسان منه اثنان نصف الدية ولو فقأ
العينين وقطع جفونهما كان في العينين الدية وفي الجفون الدية لان العينين غير الجفون ولو نتفأ هدايهما فلم
تثبت أن فيها حكومة وليس في شعر الشفرأرش معلوم لان الشعر بنفسه ينقطع فلا يألم به صاحبه ويثبت
ويقل ويكثر ولا يشبه ما يجري فيه الدم وتكون فيه الحياة فيألم الجنى عليه بما ناله مما يؤلم وما أصيب من جفون
العينين ففيه من الدية بحسبه
(دية الحاجبين والحجبة والرأس) قال الشافعي رحمه الله وإذا نتفأ حاجبا الرجل عمد فلا قود فيها فان

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى قبل الخطبة يوم العيد ثم خطب فرأى أنه لم يسمع النساء فأتاهن فذكرهن ووعظهن قطع
وأمرهن بالصدقة ومعه بلال قائل بثوبه هكذا جعلت المرأة تلقي الخرص والشيء * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني أبو بكر بن عمر بن عبد
العزيز عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون في العيدين قبل الخطبة * أخبرنا إبراهيم بن محمد

حدثني عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان مثله * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني داود بن الحصين عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يبدئون بالصلاة قبل الخطبة حتى قدم معاوية فقدم معاوية الخطبة * أخبرنا إبراهيم بن محمد (١٠٩) حدثني محمد بن عجلان عن عياض بن

عبد الله بن سعد بن أبي

سرح أن أبا سعيد

الخدري قال أرسل إلى

مروان وإلى رجل قد

سمعتني بناحتي أني

المصلي فذهب ليصعد

فخذه إلى فقال يا أبا

سعيد ترك الذي تعلم

فقال أبو سعيد ففتفت

ثلاث مرات وقلت والله

لا تأتون الاثرا منه

* أخبرنا إبراهيم بن

محمد حدثني زيد بن أسلم

عن عياض بن عبد الله

ابن سعد بن أبي سرح عن

أبي سعيد الخدري

رضي الله عنه قال كان

النبي صلى الله عليه وسلم

يصلى يوم الفطر والاضحى

قبل الخطبة * أخبرنا

إبراهيم بن محمد أخبرني

هشام بن حسان عن ابن

سير بن أن النبي صلى الله

عليه وسلم كان يخطب

على راحته بعدما

ينصرف من الصلاة يوم

الفطر والحج * أخبرنا

إبراهيم حدثني جعفر بن

محمد أن النبي صلى الله عليه

وسلم وأبا بكر وعمر كانوا

في العيدين والاستسقاء

قطع جلدتها حتى يذهب الحاجبان فكان يقدر على قطع الجلد ففعلها القود إلا أن يشاء المجنى عليه العقل فإن شاء فهو في مال الجاني وكذلك إن كان قطعهما عمدا والقصاص لا يستطاع فيهما ففعلها حكومة في مال الجاني وفيهما حكومة إذا قطعهما خطأ إلا أن يكون حين قطع جلدتهما أوضح عن العظم فيكون فيهما الأكثر من موضعين أو حكومة وهكذا اللحية والشاربان والرأس ينتف لا قود في التنف وقد قيل فيه حكومة إذا نبت وإن لم ينبت ففيه حكومة أكثر منها وإن قطع من هذا شي بجلدته كما وصفت في الحاجبين ففيه الأكثر من حكومة الشين وموضحة أو مواضع (٣) إن أوضح موضحة أو مواضع بينهن صحة من الرأس أو اللحية لم توضع أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال سألت عطاء عن الحاجب يشين قال ما سمعت فيه بشي (قال الشافعي) رحمه الله فيه حكومة بقدر الشين والالم أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل الرأس له قدر قال لم أعلم (قال الشافعي) لا قدر في الشعر معلوم وفيه إذا لم ينبت أو نبت معيبا حكومة بقدر الالم أو الالم والشين (دية الأذنين) قال الشافعي في الأذنين إذا اصطلمتا ففيهما الدية قياسا على ما قضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بالدية من الاثنين في الإنسان أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قال عطاء في الأذن إذا استوعبت نصف الدية (قال الشافعي) وإذا اصطلمت الأذنان ففيهما الدية وفي كل واحدة منهما نصف الدية وإن ذهب سعهما لم يصلط في السمع الدية وإن ضربتا فاصطلمتا وذهب السمع في الأذنين الدية والسمع الدية والأذنان غير السمع (قال) وإن كانت الأذنان مستحشفتين بهما من الاستحشاف ما باليد من الشلل وذلك أن تكونا إذا حر كتالم تعكر كاليس أو غيرتا بما يؤلم لم تألما فقطعهما ففيهما حكومة لادية نامة وإن ضربهما إنسان صحيحين فصبرهما إلى هذا الحال ففيهما قولان أحدهما أن ديتهما نامة كما تهم دية اليد إذا شلت والثاني أن فيهما حكومة لأنه لا منفعة فيهما في حر كاتهما كالمنفعة في حركة اليد اتهاهما جال فالجال باق وإذا قطع من الأذن شي ففيه بحسبه من أعلاها كان أو أسفلها بحسبه من القياس في الطول والعرض لا في أحدهما دون الأخرى وإن كان قطع بعضه أشين من بعض لم أزد فيه للشين ولا أزد للشين فيما جعلت فيه إرشاعا معلوما شيئا في مملوك ولا حر ألا ترى أنه إذا قيل في الموضحة خمس فلوم يشن بالموضحة حر ولم ينقص عن مملوك فأعطيت الحر خسا والمملوك نصف عشر قيمته بلا شين كنت أعطيت الحر ما وقت له من اسم الموضحة فيما أصيب به والعبد لأنه في معناه فإذا أعطيت ما عالا لشين ولا ينقص الثمن فإن شان ونقص الثمن لم يجز أن أزد بهما شيئا فأكون قد أعطيتهم مرة على ما وقت لهم من الجراح ومرة على الشين فيكون هذا حكما مختلفا

(دية الشفتين) قال الشافعي وفي الشفتين الدية وسواء العليا منهما والسفلى وكذلك كل ما جعلت فيه الدية من شيتين أو أكثر أو أقل فالدية فيه على العدد لا يفضل أيمن منه على أيسر ولا أعلى منه على أسفل ولا أسفل على أعلى ولا ينظر إلى منافعه ولا إلى جاله إنما ينظر إلى عدده وما قطع من الشفتين فبحسبه وكذلك إن قطع من الشفتين شي ثم قطع بعده شي كان عليه فيما قطع بحسب ما قطع وفي الشفتين القود إذا قطعنا عمدا وسواء الشفتان الغليظتان والرقيقتان والتامتان والقصيرتان إذا كان قصرهما من خلقتهما وإن أصاب إنسان شفتين فيبستأ حتى تصير مقلصتين لا تنطبقان على الإنسان أو استرختا حتى تصيرا لا تقلصان عن الإنسان إذا كسرا أو وصل أو عمدتقليصهما ففيهما الدية نامة فإن أصابهما جان فكأنهما مقلصتين عن

سبع وخسا واصلوا قبل الخطبة وجهه وبالقرارة * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني جعفر بن محمد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كبر في العيدين والاستسقاء سبعاً وخسا وجهه بالقرارة * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني إسحق بن عبد الله عن عثمان بن عروة عن أبيه أن أبا أيوب يوز يدن ثابت أمر امرؤ أن يكبر في صلاة العيدين سبعاً وخسا * أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر قال شهدت الأضحى

والفطر مع أبي هريرة فذكر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة * أخبرنا مالك بن أنس عن
 ضمرة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل أبا أوفى الليثي ماذا يقرأ به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في الاضحية والفطر فقال (١١٠) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة

وانشأ القمر * أخبرنا
 ابراهيم بن محمد حدثني
 ليث عن عطاء بن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 كان اذا خطب يعتمد على
 على عزته اعتمادا
 * أخبرنا ابراهيم بن
 محمد حدثني عبد الرحمن
 ابن محمد بن عبد الله
 عن ابراهيم بن عبد الله
 عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة قال السنة
 أن يخطب الامام في
 العيدين خطبتين يفصل
 بينهما بجلوس * أخبرنا
 ابراهيم بن محمد حدثني
 ابراهيم بن عتبة عن عمر
 ابن عبد العزيز رضي
 الله عنه قال اجتمع
 عبيد الله بن عبد الله
 صلى الله عليه وسلم فقال
 من أحب أن يجلس
 من أهل العلية فليجلس
 في غير حرج * أخبرنا
 مالك بن أنس عن ابن
 شهاب عن أبي عبيد
 مولى ابن أزر قال شهدت
 العيد مع عثمان بن
 عفان رضي الله عنه
 جاء فجلس ثم انصرف
 فخطب فقال انه قد اجتمع
 لكم في يومكم هذا عيدان

الاسنان بعض التقليل لا تنطبقان عليها كلها وترتفعان الى فوق أو كانتا مسترختين تنطبقان على الاسنان
 ولا تنقلصان الى فوق كما تنقلص العجيجتان كان فهم من الدية بحسب ما قصر تا عن بلوغه مما يبلغه الشفتان
 السالمتان يرى ذلك أهل البصرة ثم يحكمون فيه ان كان نصفاً أو أقل أو أكثر وان شق فيهما شقاً ثم اتام أو لم
 يلتزم ولم يقلص عن الاسنان ففيه حكمة وان قلص عن الاسنان شيئاً حتى يكون كما قطع منهما فان كان اذا مد
 التام واذا أرسل عاد فهذا انقباض لا افتراق الشفة وليس بشئ قطعه وإلأنه منها فليس فيه عقل معلوم وفيه حكومة
 بقدر الشين والام ولو قطع من الشفة شئ كان فيها بحسب ما قطع والشفة كل ما زایل جلد الذقن والحد من من
 أعلى وأسفل مستدير باللفم كله مما ارتفع عن الاسنان واللثة فاذا قطع من ذلك شئ طويلاً حسب طوله وعرضه
 وطول الشفة التي قطع منها العليا كانت أو السفلى ثم كان فيه بحسب الشفة التي قطع منها
 (دية اللجين) قال الشافعي رحمه الله تعالى والاسنان العليا ثابتة في عظم الرأس والاسنان السفلى ثابتة في
 عظم اللجين ملتصقتين فاذا قلص اللجين من أسفل معافيهما الدية تامة وان قلص أحدهما وثبت الآخر في المقلوع
 نصف الدية وان لم يثبت وسقط الآخر معه ففيهما الدية معاً وفي الاسنان التي فيها من كل سن خمس مع الدية في
 اللجين وليست تشبه الاسنان اليد فيها الا اصابع في الكف لان منفعة الكف واليد بالاصابع فاذا ذهبت لم
 يكن فيها كبير منفعة واللجين اذا ذهبا ذهبت الاسنان وهما وقاية اللسان ومنعاً لما يدخل الجوف ورد الطعام
 حتى يصل الى الجوف ففيهما الدية دون الاسنان ولو لم يكن فيهما من فذهبا كانت فيهما الدية لما وصفت وان ضربا
 فيبسا حتى لا ينفخا ولا ينطبقا كانت فيهما الدية وكذلك لو انفتحا فلم ينطبقا وانطبقا فلم ينفتحا كانت فيهما
 الدية ولا شئ في الاسنان لانه لم يحسن على الاسنان بشئ انما جنى على اللجين وان كانت منفعة الاسنان قد ذهبت
 اذا لم تحرك اللجين وان ضرب اللجين فسانهما وهما ينطبقان وينفتحان ففيهما حكومة بقدر الشين لا يبلغ
 بهاديه

(دية الاسنان) قال الشافعي أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في السن خمس أخبرنا مسلم عن أبيه عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه
 (قال الشافعي) ولم أر بين أهل العلم خلافاً في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في السن بخمس
 وهذا أكثر من خبرنا خاصة وبه أقول فالشنايا والرباعيات والاياب والاضراس كلها ضرس اللحم وغيرها أسنان
 وفي كل واحد منها اذا قلص خمس من الابل لا يفضل منها سن على سن أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي
 غطفان بن طريف المري أن مروان بن الحكم بعثه الى عبد الله بن عباس يسأله ماذا في الضرس فقال عبد الله
 ابن عباس فيه خمس من الابل قال فردني اليه مروان فقال أتجعل مقدم الفم مثل الاضراس فقال ابن
 عباس لولم تعتبر ذلك الابل بالاصابع عقلها سواء (قال الشافعي) وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله تعالى
 (قال) والدية المؤقتة على العدد لا على المنافع (قال) وفي سن من قد نغر واستخلف له من بعد سقوط أسنان
 اللين ففيها عقلها خمس من الابل فان نبت بعد ذلك ردماً أخذ من العقل وقد قيل لا يرد شيئاً الا أن يكون من
 أسنان اللين فان استخلف لم يكن له شئ واذا نغر الرجل واستخلفت أسنانه فكبيرها ومترصفها وصغيرها
 وتامها وأبيضها وحسنها سواء في العقل كما يكون ذلك سواء فيما خلق من الاعين والاصابع التي يختلف
 حسنها وقبحها وأما اذا نبتت الاسنان مختلفة ينقص بعضها عن بعض نقصاً متبايناً نقص من ارش الناقصة

بحسب

فمن أحب من أهل العلية أن ينتظر الجمعة فلينتظرها ومن أحب أن يرجع فليرجع

فقد أدنت له * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال خسفت الشمس فصلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والناس معه فقاموا طويلاً قال نحوا من سورة البقرة قال ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو يودون

الله عليه وسلم يصلي وقال انما الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيت شيئا منها خاسفا فليكن فزعكم الى الله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس كسفت فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصفت صلاته ركعتين في كل ركعة ركعتان * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها

عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني اوسهيل بن نافع عن أبي قلابة عن أبي موسى الاشعري رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن أبي بكر بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على
تلمهز من من نحسوف الشمس ركعتين (١١٣) في كل ركعة ركعتان * أخبرنا مالك بن أنس عن شريك بن عبد الله بن أبي غر

عن أنس بن مالك قال
جاء رجل إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله هلكت المواشي
وتقطعت السبل فادع
الله فدعا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فطرنا من
جمعة إلى جمعة فجاء
رجل إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله تهدمت
البيوت وتقطعت السبل
وهلكت المواشي فقام
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اللهم
على رؤس الجبال والأكام
وبطون الودية ومنابت
الشجر فانجيات عن
المدنية انجيات الثوب
* أخبرنا من لا أتهم
عن سليمان بن عبد الله
ابن عويجر الأسدي
عن عروة بن الزبير عن
عائشة رضي الله عنها
قالت أصابت الناس سنة
شديدة على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فهرج يهودي فقال
أما والله لو شاء صاحبكم
لمطرهم ما شئتم ولكنه
لا يحب ذلك فأخبر
النبي صلى الله عليه وسلم

(ما يحدث من النقص في الإنسان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ذهب حد السن أو الأسنان بكلال
لا تكسر ثم جنى عليها ففيها أرشها تاما وذهب أطرافها كلال لا ينقص فإذا ذهب من أطرافها ما جاوز
الحد أو من طرف واحد منها نقص عن الجاني عليها بقدر ما ذهب منها ولو أن رجلا سحل سن رجل
أو ضربها فذهب حدها أو شيئا منها كان عليه من عقل السن بحساب ما ذهب منها وإذا أخذت شيئا
من حدها أرشها ثم جنى عليها جان بعد أخذ الارش نقص عن الجاني من أرشها بحساب ما نقص منها وكذلك
إن جنى عليها رجل فعلى له عن الارش وإذا وهى فم الرجل من مرض أو كبر فاضطربت أسنانه أو بعضها
فربطها بذهب أو لم يربطها به فقلع رجل المضطربة منها فقلع فيها عقلها تاما وقيل فيها حكومة أو كثر من
الحكومة فيها لوضربها رجل فاضطربت ثم ضربها آخر فقلعها وإذا ضربها رجل فنقضت انتظرها
قدرا ما يقول أهل العلم بها أنها إذا تركت فلم تسقط لم تسقط إلا من حادث بعده فإن سقطت فعليه أرشها تاما
وإن لم تسقط فعليه حكومة ولا يتم فيها عقلها حتى تسقط ولو أن رجلا فنقضت سنه ثم أنبتت فثبتت حتى
لا ينكر رشدتها ولا قوتها لم يكن على الجاني عليها شيء ولو زعت بعد كان فيها أرشها تاما فإن قال ليست في
السنه كما كانت كان القول قوله وله فيها حكومة على الذي أنقضها وحكومة على النازع وقيل
أرشها تاما ما ولو ندرت سن رجل حتى يخرج سنخها فلا تعلق بشيء ثم أعادها فثبتت ثم قلعهار رجل لم يكن
على الجاني الآخر أرش ولا حكومة ولم يكن للذي أعادها أعادتها الاتهامية وهكذا لو وضع سن شاه أو بهيمة
مما يذكي أو سن غير مكان سن له انقلعت فقلعهار رجل لم يبين أن يكون عليه حكومة وقد قيل في هذا حكومة
وهكذا لو وضع مكانها سن ذهب أو سن ما كان وإذا قلعت سن رجل بعد ما يغترف فيها أرشها تاما فإن نبتت
بعد أخذ الارش لم يرد عليه شيء ولو جنى عليها جان آخر فقلعها وقد نبتت صحيحة لا ينكر منها قوة ولا لونا
كان فيها أرشها تاما وهكذا لو قطع لسان رجل أو شيء منه فأخذ له أرشا ثم نبت لم يرد شيئا من الارش فإن نبت
صحيحا كما كان قبل القطع جنى عليه جان فضيه الارش أيضا تاما وإن نبت السن واللسان متغيرين عما كانا
عليه من فصاحة اللسان أو قوة السن أو لونها ثم قلعت ففيها حكومة

(العيب في ألوان الأسنان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا نبتت أسنان الرجل سودا كلها أو نغرت
سودا أو مادون السواد من جرة أو خضرة أو ما قاربها وكانت ثابتة لا تنفض وكان بعض بقدمها ويضعف
بؤخرها بلا ألم يصيبه فيما عدا ذلك أو يضعف عليه منها جنى الإنسان على سن منها ففيها أرشها تاما وإن نبتت بيضا ثم
نغرت فنبتت سودا أو جرا أو خضرا سأل أهل العلم بها فإن قالوا لا يكون هذا إلا من حادث مرض
في أصولها جنى جان على سن منها ففيها حكومة لا يبلغ بها عقل سن فإن أشكل عليهم أو قالوا سودت من
غير مرض جنى الإنسان على سن منها ففيها أرشها تاما وهكذا إذا نبتت بيضا فاسودت من غير جناية وإذا نبتت
بيضا جنى عليها جان فاسودت ولم تنقص قوتها فعليه حكومة وكذلك إن اخضرت أو اجرت وتنقص كل
حكومة فيها عن السواد لأن السواد أشبه وإن اصغرت من الجناية جعل فيها أقل من كل ما جعل في
غيرها وإذا انتقصت قوتها مع تغير لونها زيد في حكومتها ولو أن إنسانا نبتت أسنانه بيضا ثم أشكل شيئا
بجمرها أو بسودها أو بخضرها ثم جنى عليها جان فقلع منها سنانا ففيها أرشها تاما لأن بينا أن هذا من غير مرض
وإذا جنى رجل على سن رجل فاسودت مكانها فعليه حكومة وكذلك إن أكلها ثم اسودت بعد أو دميت ثم اسودت

بعد

يقول اليهودي فقال وقد قال ذلك قالوا نعم قال في لا تستنصر بالسنة على أهل نجد وافي لاري

السحاب خارجة من العين فأكرهها موعدهم يوم كذا أستسقى لكم قال فلما كان ذلك اليوم غدا الناس فاتفقوا حتى أمطروا
ما شاؤوا فلعلت السماء جمعة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه سمع عباد بن عجم يقول سمعت عبد الله بن زيد

المعاني رضي الله عنه يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة * أخبرنا سفيان حدثنا عبد الله بن أبي بكر سمعت عباد بن تميم يخبر عن عمه عبد الله بن زيد المازني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى يستسقى فاستقبل القبلة وحول رداءه وصلى ركعتين * أخبرني من لا أتهم عن صالح (١١٣) مولى التوأمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم استسقى بالمصلى فصلى ركعتين * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني خالد بن رباح عن المطلب ابن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند المطر اللهم سقيا رجوة لاسقيا

عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنابت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا * أخبرنا عبد العزيز

ابن محمد الدراوردي عن عمارة بن غزية عن عباد بن تميم قال استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خيصة له

سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها فلما نقلت عليه قلبها

على عاتقه * أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان

عن عبيد الله بن عبد الله عن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني قال

صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة

بعد وإن أقامت مدة لم تسود ثم اسودت بعد سئل أهل العلم فإن قالوا هذا لا يكون إلا من جنابة الجاني فعليه حكومة إذا ادعى ذلك المجني عليه وحلف وإن قالوا قد يحدث فالقول قول الجاني مع يمينه ولا حكومة عليه (وقال) في الأسنان والأضراس منفعة بالمضغ وحبس الطعام والريق واللسان وجمال فلا يجوز أن يجني الرجل على الرجل ففسد دسنة وتبقى لم يذهب منها شيء الأحسن اللون فأجعل فيها الأرض تأمالاً لأن المنفعة بها أكثر من الجمال وقد بقي من جمالها أيضاً سد موضعها وليست كاليد تشل فتذهب المنفعة منها ولا كالعين تطفأ فتذهب المنفعة منها ألا ترى أن اليد إذا شلت ثم قطعت أو العين إذا طفت ففقت لم يكن في واحدة منهما الحكومة وإنما زعمت أن السواد إذا لم يعلم أنه من مرض في السن ينقصها لا ينقص عقلها أني جعلت ذلك كالزرق والسهولة والعش والعيب في العين لا ينقص عقلها لأن المنفعة في كل طرف فيه عمل وجمال أكثر من الجمال وإذا جنى الرجل على السن السوداء التي سوادها من مرض معلوم نقص عنه من عقلها بقدر ذلك على ما وصفت

(أسنان الصبي) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا نزع سن الصبي لم يشغل انتظر به فإن أنقر فوه كله ولم تنبت السن التي نزع ففهي أحسن من الأبل وإذا نبت بطول التي نظيرتها أو متقاربة ففيها حكومة وإن نبت ناقصة الطول عن التي تقاربها نقصاً مستفاوتاً كما وصفت أخذله من أرشها بقدر نقصها وإن نبت غير مستوية النبتة بعوج كان إلى داخل الفم أو خارجه أو في شق كانت فيها حكومة وإن نبت سوداء أو حمراء أو صفراء ففيها حكومة في كل واحد من هذا في الحكومة بقدر كثرة شين السواد على الحجرة والحجرة على الصفرة وإن نبت قصيرة عن التي تليها بما تقوت به سن مما يليها ففيها بقدر ما نقصها وسواء كان النقص في جميع السن أو بعضها دون بعض وإن نبت مفروقة الطرفين ففيها بحسب ما نقص مما بين الفرقين وكذلك إن كانت ناقصة أحد الطرفين وليس في شينها شيء في هذا الموضع وإن نبت سنه ونبت له سن زائدة معها لم يكن عليه في نبات السن الزائدة شيء وإن مات المزروعة سنه ولم يستخلف من فيه شيء ففيها قولان أحدهما أن في سنه حكومة لأن الأغلب أن لو عاش نبتت والثاني أن فيها أحسن من الأبل ولا يخرج من أن يكون هذا فيها حتى يستخلف وإن استخلف من فيه ما إلى جنب سنه المزروعة ثم مات نظر فإن كان ما إلى جنبها استخلف وعاش المزروعة سنه مدة لا تبطل السن المزروعة إلى مثلها ففيها عقلها تاماً في القولين وإن مات في وقت تبطل السن المزروعة إلى مثلها وكانت أحدهما تقدمت الأخرى بأن نعت قبلها كانت فيها حكومة في قول من قال في سن الصبي إذا مات قبل تمام نبات سنه حكومة ودية في القول الآخر وإذا نعت سن فطلعت فلم يلبث طوعها حتى تستوى بتظيرتها حتى قلعهار جل آخر انتظر بها فإن نبت ففيها حكومة أكثر من حكومتها لو قلعت قبل تنعير وإن لم تنبت ففيها عقلها تاماً وقد قيل فيها من العقل بقدر ما أصاب منها (قال الشافعي) وإذا نزع سن الصبي فاستخلف فوه ولم تستخلف فأخذلها أرشها ثم نبتت رد الأرض وإذا قلعت سن الصبي فطلع بعضها ثم مات الصبي قبل يلبث طوعها فعليه ما نقص منها في قول من قال يلزمه ديتها إذا مات قبل طوعها وحكومة في قول من لا يلزمه في ذلك الحكومة (السن الزائدة) قال الشافعي وإذا قلعت السن الزائدة ففيها حكومة وإذا اسودت ففيها أقل من الحكومة التي في قلعهما (قلع السن وكسرها) قال الشافعي إذا كسرت السن من مخرجها فقد تم عقلها وكذا لو قلعهما من سنخها

الصبي بالحديدية في أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على

(١٥ - أم سادس)

الناس فقال هل تدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب واما من قال مطرنا بنوء كذا أو نوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب * أخبرنا من لا أتهم أخبرني

خالد بن رباح عن المطلب بن حنطب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رقت السماء أو رعدت عرف ذلك في وجهه فاذا أمطرت سرى عنه (قال الاضم) سمعت الربيع بن سليمان يقول كان الشافعي رضي الله عنه اذا قال أخبرني من لا أتهم بر يده ابراهيم بن أبي يحيى واذا قال أخبرني الثقة بر يده يحيى بن حسان (١١٤) * أخبرنا من لا أتهم قال قال المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان

في كل واحدة منها خمس من الابل وان كسرت فتم عقلها تم نزع انسان سخطها فتم نزع منها حكومة وان كسر انسان نصف سن رجل أو أقل أو أكثر ثم نزع آخر السن من سخطها فتم نزع منها حكومة ما بقي ظاهر من السن وحكومة السنخ وانما تسقط الحكومة في السنخ اذا تم عقل السن وكانت الجنابة واحدة فترعت بها السن من السنخ واذا ضرب رجل السن فصدعها فتم نزع منها حكومة بقدر الشين والنقص لها واذا كسر الرجل من سن الرجل شيئا من ظاهرها أو باطنها أو منهما جميعا في ذلك بقدر ما نقص من السن (١) كانه أشطها من ظاهرها أو باطنها ولم يقصم الموضع الذي أشطها منه بها قيس طول ما أشطى منها وعرضه فكان ربع السن في الطول والعرض ثم قيس بما يليه فكان نصف ظاهر السن وكان فيه ثمن ما في السن وعلى هذا الحساب يصنع بما جنى عليه منها فان أشطها حتى تهدم موضعه من السن قيس ذلك بالطول والعرض ولم ينظر فيه الى أن يكون الموضع الذي هدمه من السن أو أشطها أرق مما سواه من السن ولا أغلظ

(حلتى التدين) قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل ما قلت الدية أو نصفها أو ربعها اذا أصيب من رجل فاصيب من امرأة ففيه من دية المرأة بحسبه من دية الرجل لا تزد فيه المرأة على قدره من أرشها على الرجل ولا الرجل على المرأة اذا كانا سواء في الرجل والمرأة ولا يختلف شيء من المرأة ولا الرجل الا للتدين فاذا أصيب حلتا ندى الرجل أو قطع نديها ففيهما حكومة واذا أصيب حلتا ندى المرأة أو اصطلم نديها ففيهما الدية تامة لان في نديها منفعة الرضاع وليس ذلك في ندى الرجل ولنديها جال ولولدها فمما منفعته وعليها ماشين لا يقع ذلك الموضع من الرجل في جاله ولا شين عليه كهي واذا ضرب ندى امرأته قبل أن تكون مريضعا فولدت فلم يأت لها لبن في نديها المضر وب وحدث في الذي لم يضرب أو لم يحدث لها لبن في نديها معالم يلزم الضارب بان لم يحدث اللبن في نديها الا أن يقول أهل العلم به هذا لا يكون الا من جانيته فيجعل فيه حكومة واذا ضرب نديها وفيها لبن فذهب اللبن فلم يحدث بعد الضرب ففيها حكومة أكثر من الحكومة في المسئلة قبلها لادية تامة فان ضرب نديها فعبا بالي سقطا ففيها حكومة ولو ضربها فاعا بالي يعرف موتها الابان لا بالمال اذا أصابها ما يؤلم الجسد ففيها دية تامة وفي أحدهما اذا أصابه ذلك نصف ديتها واذا استرخيا فكانا اذا رطرا فاهما على آخرهما لم ينقبض كانت في هذا حكومة هي أكثر من الحكومة فيما سواه لانه لو اجتمع مع هذا أن لا يالما اذا أصابها ما يؤلم كان موتا وغيبا ولو قطع ندى المرأة فافها كانت فيه نصف ديتها ودية جائفه ولو قطعت نديها فافها كانت فيهما دية جائفتهما ولو فعل هذا برجل كانت في ندييه حكومة وفي جائفته جائفه وقد قيل في ندى الرجل الدية

(النكاح على أرض الجنابة) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا شجبت المرأة الرجل موشحة أو جنت عليه جنابة غير موشحة عمدا أو خطأ فترت زوجها على الجنابة كان النكاح نابتا والمهر باطلا ولها مهر مثلها وعلى عاقلتها أو شها في الخطأ ولا يجوز المهر من جنابة خطأ ولا عمد من قبل أن جنابة الخطأ تلزم العاقلة وتقبل ابلهم منها وان اختلفت ابلهم ويؤخذ منهم أسنان معلومة فاذا أدوا أعلى منها في السن وما يصلح لما يصلح له ما عليهم قبل منهم وهذا كله لا يجوز في البيع والمهر لا يصلح الا بما يجوز في البيع وكذلك ان كانت الجنابة عمدا ففسخها عليها جاز النكاح وبطل المهر لانها انما يلزمها بالجنابة ابل فأى ابل أدتها من ابل البلد بسن معلومة قبلت وهذا لا يجوز في البيع فاذا نكحت على الجنابة في الخطأ والعمد فالنكاح

النبي صلى الله عليه وسلم اذا أبصر ناشيا في السماء تعنى السحاب ترادى عليه واستقبله قال اللهم انى أعوذ بك من شر ما فيه فان كشفه الله جد الله وان مطرت قال اللهم سقنا ناعما * أخبرنا من لا أتهم أخبرنا العلاء ابن راشد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ما هبت ريح قط الا جئت النبي صلى الله عليه وسلم على ركبته وقال اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا اللهم اجعلها رايحا ولا تجعلها ريحا قال ابن عباس في كتاب الله فأرسلنا عليهم ريحا صرصر وأرسلنا عليهم الريح العقيم وقال وأرسلنا الرياح لواقع (١) وأرسلنا الرياح مبشرات * أخبرنا من لا أتهم قال أخبرني صفوان بن سليم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الريح وعودوا بالله من شرها * أخبرنا الثقة عن الزهري عن

ثابت بن قيس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أخذت الناس ريح بطريق مكة وعمر حاج فاشتدت فقال عمر لمن حوله ثابت ما بلغكم في الريح فلم يرجعوا اليه شيئا فلغنى الذي سأله عمر عنه من أمر الريح فاستحسنته واحتجتي حتى أدركت عمر وكنت في مؤخر الناس فقلت يا أمير المؤمنين أخبرتنا أنك سألت عن الريح واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الريح من روح الله

تأني بالرجة وبالعذاب فلا تنسوها واسألوا الله من خيرها وعودوا بالله من شرها * أخبرنا من لا أتهم حدثني سليمان بن عبد الله عن ابن عمرو الأسدي عن عروة بن الزبير قال إذا رأى أحدكم البرق والودق فلا يشر إليه وليصف ولينبع * أخبرنا من لا أتهم حدثني عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من ساعة من ليل ولا نهار إلا (١٥) والسماء تطر فيها صر الله حيث يشاء

* أخبرنا من لا أتهم
عن عبد الله بن أبي بكر
عن أبيه أن الناس
مطروا ذات ليلة فلما
أصبح النبي صلى الله
عليه وسلم غدا عليهم
قال ما على وجه الأرض
بقعة إلا وقد مطرت هذه
الليلة * وأخبرنا من
لا أتهم عن سهيل بن
أبي صالح عن أبيه عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
ليس السنة بان لا تمطروا
ولكن السنة أن تمطروا
ثم تمطسروا ثم لا تقب
الأرض شيئا * أخبرنا
من لا أتهم حدثني
اسحق بن عبد الله
عن الأسود عن ابن
مسعود رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال المدينة بين
عيني السماء عني بالشام
وعين باليمن وهي أقل
الأرض مطرا * أخبرنا
من لا أتهم أخبرني يزيد
أبو نوفل بن عبد الله الهاشمي
أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال أسكنت أقل الأرض
مطرا وهي بين عيني

نابت ولها مهر مثلها أطلقها قبل الدخول أو لم يطلقها وإذا نكحها على جناية عمد بطل القود لانه عفوعن القود فلا سبيل إلى قتلها وإن صارت الجناية نفسا ولا إلى القود منها في شيء من الجراحة وتؤخذ منها الدية في العمد حاله ومن عاقبتها في الخطأ ولها في ماله مهر مثلها

(١) (كتاب الحدود ووصفة النفي)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا من الله (قال الشافعي) وقال قائلون كل من لزمه اسم سرقة قطع بحكم الله تعالى ولم يلتفت إلى الأحاديث (قال الشافعي) فقلت لبعض الناس قد احتج هؤلاء بما يرى من ظاهر القرآن فما الحجة عليهم قال إذا وجدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على معنى ما أراد الله تعالى قلنا هذا كما وصفت والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن القطع في ربع دينار فصاعدا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عمر بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعدا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم (قال الشافعي) وهذا الحديثان متفقان لأن ثلاثة دراهم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كانت ربع دينار وذلك أن الصرف كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثني عشر درهما بدينار وكان كذلك بعده فرض عمر الدية اثني عشر ألف درهم على أهل الورق وعلى أهل الذهب ألف دينار وقالت عائشة وأبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهم في الدية اثني عشر ألف درهم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمر أن سارقا سرق في أرجحة في عهد عثمان فأمر بها عثمان فقومت ثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بدينار فقطع عثمان يده قال مالك وهي الأرجحة التي يأكلها الناس (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن جيد الطويل قال سمعت قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق رضي الله عنه قطع سارقا في شيء ما يسوي ثلثه دراهم أو قال ما يسري أنه في ثلثة دراهم (قال الشافعي) فقلت لبعض الناس هذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحدد أن القطع في ربع دينار فصاعدا فكيف قلت لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم فصاعدا قلت له وما جئت في ذلك قال روي نافع عن شريك عن منصور عن مجاهد عن أيمن عن النبي صلى الله عليه وسلم شبيه بقولنا قلنا أو تعرف أيمن الذي روى عنه عطاء فرجل حدث لعله أصغر من عطاء روى عنه عطاء حديثا عن ربع ابن امرأة كعب عن كعب فهذا منقطع والحديث المنقطع لا يكون حجة قال فقد روي نافع عن شريك عن عبد الله عن مجاهد عن أيمن ابن أم أيمن أخي أسامة لامة قلت لا علم لك بالصحابنا أيمن أخو أسامة قتل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر قبل مولد مجاهد ولم يبق بعد

(١) من أول كتاب الحدود وانقطعت النسخة التي عرفناها بالجمعة وكنا نثق بها ونعتمد عليها وليس عندنا من هذا الموضع إلا نسخة سقيمة لا يعول عليها أكثر ما عهدنا من تحريفيها ونقصها وزيادتها فليعلم كتبه معجمه

السماء يعني المدينة عني بالشام وعين باليمن * أخبرنا من لا أتهم أخبرني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوشك أن تمطر المدينة مطرا لا يكن أهلها السيوت ولا يكنهم الأمطار الشعر * أخبرني من لا أتهم أخبرني صفوان ابن سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصيب أهل المدينة مطرا لا يكن أهلها بيت من مدر * أخبرنا من لا أتهم أخبرني محمد بن زيد بن

المهاجر عن صالح بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه أن كعباً قال له وهو يعمل وتدا بمكة أشد دواً وثق فأتانا بحديث في الكتب أن السيول ستعظم في آخر الزمان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده قال جاء مكة مرة سيل طبع ما بين الجبلين * أخبرنا من لا أتهم حدثني (١١٦) يونس بن جبير عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه

قال توشك المدينة أن يصيبها مطر أو بعين ليلة لا يكن أهلها بيت من مدر * أخبرنا من لا أتهم أخبرنا عبد الله بن عبيد عن محمد بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نصرت بالصبا وكانت عذاباً على من كان قبلي * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرنا سليمان عن المنهال بن عمرو عن قيس ابن السكن عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال إن الله يرسل الرياح فتحمل الملاء من السماء ثم تمر في السحاب حتى تدر كما تدر اللقمة ثم تمطر

الذي صلى الله عليه وسلم فيحدث عنه قال فقد روي عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في ثمن المجن قال عبد الله بن عمرو كانت قيمة المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً (قال الشافعي) فقلت هذا رأي من عبد الله بن عمرو وفي رواية عمرو بن شعيب والمجان قديما وحدثنا سلع يكون ثمن عشرة ومائة ودرهمين فإذا قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ربع دينار قطع في أ كثر منه وأنت تزعم أن عمرو بن شعيب ليس ممن يقبل روايته (١) وتترك علينا أشياء رواها توافق أقاويلنا وتقول غلط فكيف ترد روايته مرة وتخرج به على أهل الحفظ والصدق مع أنه لم يرو شيئاً يخالف قولنا قال فقد روينا قولنا عن علي رضي الله عنه قلنا ورواه الزعفراني عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه وقد أخبرنا أصحاب جعفر بن محمد عن جعفر عن أبيه أن علياً رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعداً وحديث جعفر عن علي رضي الله عنه أولى أن يثبت من حديث الزعفراني عن الشعبي قال فقد روي عن ابن مسعود أنه قال لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم قلنا فقد روي الثوري عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في خمسة دراهم وهذا أقرب من أن يكون صحيحاً عن عبد الله بن مسعود من حديث المسعودي عن القاسم عن عبد الله قال فكيف لم تأخذوا بهذا قلنا هذا حديث لا يخالف حديثنا إذا قطع في ثلاثة دراهم قطع في خمسة وأ كثر قال فقد روي عن عمرو بن عبد الله بن مسعود (قال الشافعي) قلت رواه عن عمر بن عبد الله بن مسعود وقدر رواه معمر بن عطاء الخراساني عن عمر قال القطع في ربع دينار فصاعداً فلم ير أن يخرج به لأنه ليس بثابت (قال الشافعي) وليس في أحد حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى المسلمين اتباعه فلا إلى حديث صحيح ذهب من خالفنا ولا إلى ما ذهب إليه من ترك الحديث واستعمل ظاهر القرآن

(السارق توهب له السرقة)

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن صفوان بن أمية قيل له إن من لم يهاجر هلك فقد قدم صفوان المدينة فقام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه من تحت رأسه فجاءه صفوان إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقطع يده فقال صفوان إني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل قبل أن تأتيني به (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار عن طاوس عن معنى حديث ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في أمر صفوان (قال الشافعي) فقال قائل لا تقطع يده هذا وكيف تقطع يده هذا ولم يبق عليه الحديث حتى ملك ما تقطع فيه يده فقبل لبعض من يقول قوله لا يرضى بتركها القياس قال وما القياس قلنا متى يجب الحد على من سرق أحيان سرق أم حين يقيم عليه الحد قال بل حين سرق قلنا وبذلك قلت وقلنا لو أن سارقاً سرق شيئاً لم يكن الذي سرق يسوى ما تقطع فيه اليد فبسه الإمام ليستثبت سرقته فلم يبق عليه البينة حتى صارت السرقة تسوى ما تقطع فيه اليد أ كثر قال لا تقطع لأن الحد إنما وجب يوم كان الفعل قلنا وبهذا قلنا نحن وأنت لو سرق عبد من سيده فبسه الإمام فأعتقه السيد لم

(١) انظر هذه العبارة فإنها لا تخلو من سقم وتحريف ولم نجد الزعفراني في غير هذا الموضع كتبه صحيحه

ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صوما يوماً مكانه قال ابن جرير يمحقت له أسماعته من عروة بن الزبير فقال لا يقطع إنما أخبرني به رجل بباب عبد الملك بن مروان أو رجل من جلساء عبد الملك بن مروان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقلت انما خبأ نالك حبيبا فقال اما اني كنت اريد الصوم ولكن قريه * اخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى قال سمعت ابا سلمة بن عبد الرحمن يقول قدم معاوية بن أبي سفيان المدينة فينهاهوا على المنبر اذ قال يا كثير بن الصلت اذهب الى عائشة فسلها عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر قال ابو سلمة فذهبت معه الى عائشة وبعث ابن عباس عبد الله (١٧) بن الحرث بن نوفل معنا فأتى عائشة فسالها

عن ذلك فقالت له اذهب فسل أم سلمة فذهبت معه الى أم سلمة فسالها فقالت أم سلمة دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بعد العصر فصلى عندى ركعتين لم أكن أراه يصلهما قالت أم سلمة فقلت يا رسول الله لقد صليت صلاة لم أكن أراك تصلها قال انى كنت أصلى ركعتين بعد الظهر وانه قدم على وفد بني تميم أو صدقة فشفعوا فيهم فافهمها هاتان الركعتان * اخبرنا سفيان عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر نذر أن يعتكف في الجاهلية فسال النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يعتكف في الاسلام * اخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم

يقطع ولو كان مكاتباً سرق فأدى فعتق لم يقطع لانه حين سرق لم يكن عليه قطع ولو قذف عبد حراً فاعتقه سيده حين فرغ من القذف ورفع الى الامام وهو حر حذ حذ عبد لان الحد انما واجب يوم قذف وكذلك لو كان المقدوف عبداً فاعتقه سيده ساعة قذف لم يكن له اذا ارتفع الى الامام حذ لانه محمول وكذلك ان زنى عبداً فاعتقه سيده مكانه ثم رفع الى الامام حذ حذ عبد لان الحد انما واجب عليه يوم زنى قال نعم قيل فسارق صفوان سرق و صفوان مالك ووجب الحد عليه وحكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم و صفوان مالك فكيف درأت عنه قال ان صفوان انما وهب له الحد قيل صفوان وهب له رداء نفسه في الخبر عنه قال فاني أخالف صاحبي فأقول اذا قضى الحاك عليه ثم وهب له قطع وان وهب له قبل بقضى الحاكم لا يقطع لان خروج حكم الحاكم قبل مضي الحد كضيق الحد قيل وهذا خطأ أيضاً قال ومن أين قلنا أ رأيت لو اعترف السارق أو الزاني أو الشارب حكم الامام على المعترفين كلهم بحدودهم فذهب بهم من عنده لتقام عليهم حدودهم فرجعوا قال لا يحدون قلنا وليس قد زعمت أن خروج حكم الحاكم كضيق الحد قال ما هو مثله قلنا لم يشبهته به

(١) ما جاء في أقطع اليد والرجل يسرق قال الشافعي رحمه الله تعالى اخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قطع يد سارق اليسرى وقد كان أقطع اليد والرجل وذكره عبد الله بن عمر عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أبي بكر مثله (قال الشافعي) فقال قائل اذا قطعت يده ورجله ثم سرق جس وعزر ولم يقطع فلا يقدر على أن يعيش قيل قد روينا هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر في دار الهجرة وعمر يراه ويشير به على أبي بكر (١) وقد روي عنه أنه قطع أيضاً فكيف خالفتموه قيل قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه قلنا فقد رويتم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في القطع أشياء مستنكرة وتركتوها عليه منها أنه قطع بطون أنامل صبي ومنها أنه قطع القدم من نصف القدم وكل ما رويتم عن علي رضي الله عنه في القطع غير ثابت عندنا فكيف تركتموها عليه لا يخالف له فيها واحتجتم به على سائر رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا حجة في أحد معها وعلى أبي بكر وعمر في دار الهجرة وعلى ما يعرفه أهل العلم أ رأيت حين قال الله عز وجل «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا» ولم يذكر اليد والرجل الا في المحارب فلو قال قائل يعتل بعلتك أقطع يده ولا يز يد عليها لانه اذا قطعت يده ورجله ذهب بطشه ومشيه فكان مستهلكاً تكون الحجة عليه الامام مضي من السنة والاثرون اليد والرجل هي مواضع الحدود وان تلفت أ رأيت حين حذ الله عز وجل الزاني والقاذف لو حذ مرة ثم عاد أليس يعادله أبداً ما عاد أ رأيت ان قال قائل قد ضرب مرة فلا يعادله ما الحجة عليه الا أن يقال للضرب موضع فتى كان الموضع قائماً حذ عليه وكذلك الايدي والارجل ما كان للقطع موضع أتى عليها وهو أقطع اليد والرجل (٢) مستهلك فكيف لم يتبعوا من استهلاكه واعتلوا في ترك قطع اليسرى بالاستهلاك وكيف حذوا من وجب عليه القتل بالقتل وهذا أقصى غاية الاستهلاك ودرؤ الحدود ههنا لعلة الاستهلاك مع خلاف السنة والاثرون وكيف يقطعون يديه ورجليه لو قطع من أربع أناس يدين ورجلين أ رأيت لو قال قائل انه اذا قطع من كل رجل عضواً منه بقي ثلاثة واذا أتيت على أعضائه الاربعة كان مستهلكاً فلا أقطعه الا الواحد أو

(١) هكذا في النسخ ولعل هنا شيئاً سقط من النسخ ونحوه يفوا بالجملة فلما نظرات هنا غالبها سقيم كتبه صحيحه

صام في سفره الى مكة عام الفتح في شهر رمضان وأمر الناس أن يفتروا فقل له ان الناس صاموا حين صمت فدا بانه ماء فوضعه على يده وأمر من بين يديه أن يحبسوا فلما حبسوا ولحقه من وراءه رفع الاناء الى فيه فشرب وفي حديثهما أو حديث أحدهما وذلك بعد العصر * اخبرنا سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم من

المدينة حتى كان بكرع الغميم وهو صائم ثم رفع اناء فوضعه على يده وهو على الرجل فحبس من بين يديه وأدركه من وراء ثم شرب والناس ينظرون * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن ابن عباس كان لا يرى بأساً أن يفطر الانسان في صيام التطوع (١١٨) ويضرب لذلك أمثالاً رجل طاف سباعاً لم يوفه فله ما احتسب أو صلى

انثين فان قال قائل قال الله عز وجل والجروح قصاص قال فأتأول ما كانت حال المقتص منه مثل حال المقتصر له وأقول أنت لا تقص من جرح واحد اذا أشبه الاستهلاك وتجعله دية والاثيان على قوائمه عين الاستهلاك ما ألحقة عليه الا أن للقصاص موضعاً فكذلك للقطع موضع والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب السن التي اذا بلغها الغلام قطعت يده)

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فردي وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني قال نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز فقال عمر هذا فرق بين الصغير والكبير وكتب لعماله أن يفرضوا لابن خمس عشرة في المقاتلة ولا ابن أربع عشرة في الذرية (قال الشافعي) وبهذا قلنا تقام الحدود على من استكمل خمس عشرة وان لم يحتمل لأنه فصل بين المقاتلة وبين الذرية وذلك أنه انما يجب القتال على من تجب عليه الفرائض ومن وجبت عليه الفرائض وجبت عليه الحدود ولم أعلم في هذا مخالفاً وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال ابن خمس عشرة فقال قائل لا تقام الحدود على الغلام اذا لم يحتمل حتى يستكمل تسع عشرة ولا على الجارية حتى تستكمل سبع عشرة فلا أدري ما أراد بهذه السنين والى أي شيء ذهب أرايت لو قال قائل لا أقيم عليه الحد حتى يبلغ أربعين سنة لأنها السن التي ذكرها الله تبارك وتعالى ما تجتبه عليه أرايت اذا فرق بين الجارية والغلام وهي اذا بلغت المحيض والغلام اذا بلغ الحلم فذلك الوقت وقت وجوب الحد عليهما ما ألحقة فيما قال من الفرق بينهما ما وافقه أصحابه في هذا وقالوا قولنا فيه فقالوا بتمام الحد على من استكمل خمس عشرة سنة ذكرنا كان أو أنثى واحتجوا بحديث ابن عمر فيه

(في الثمر الرطب يسرق) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى ابن حبان عن رافع بن خديج أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في غر ولا كثر (١) * قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عه واسم بن حبان عن رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في غر ولا كثر (قال الشافعي) وبهذا نقول لا قطع في غر معلق ولا غير محرز ولا في جدار لأنه غير محرز وهو يشبه حديث عمرو بن شعيب (قال الشافعي) احتج بهذا الحديث بعض الناس وقال هذا حديث رافع بن خديج يخبر أن لا قطع في غر معلق فنحن هنا قلنا لا يقطع في الثمر الرطب (قال الشافعي) فقلت له اذا ذهب هذا المذهب فيه فالثمر اسم جامع للرطب واليابس من الثمر والزبيب وغيره أفنقطع القطع عن سرق غر في بيت قال لا قلنا كذلك الثمر الرطب المحرز لان اسم الثمر يقع على هذا كما يقع على هذا قلت أرايت الذميين اذا زنيا أتحكم بينهم بما يحكم الاسلام أم يحكمهم قال فان قلت يحكمهم قلنا فيلزمك أن تجيز بينهم ما وصفنا مما أبطله حكم الاسلام ويلزمك أن كان في دينهم أن من سرق من أحد كان السارق عبداً للمسروق أن تجعله له عبداً قال لا أبجعله عبداً ولكن أقطعه قلنا فانت تحكم بينهم مرة بحكم الاسلام ومرة بحكم أهل الكتاب وتقول انك تجيز بينهم ثم انخر والخزير فركيف

(١) زاد في الموطأ بعد هذا والكثير الجار اه والكثير بالفتح وبالتحريك كافي كتب اللغة كتبه محمده

ركعة ولم يصل أخرى فله أجر ما احتسب * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال كان ابن عباس لا يرى بالافطار في صيام التطوع بأساً * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه كان لا يرى بالافطار في صيام التطوع بأساً * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه كان يأتي أهله حين ينتصف النهار أو قبله فيقول هل من غداء فيجده أو لا يجده فيقول لأصوم من هذا اليوم فيصومه وان كان مفطراً وبلغ ذلك الحين وهو مفطر قال ابن جريج أخبرنا عطاء وبلغنا أنه كان يفعل مثل ذلك حين يصبح مفطراً حتى الضحى أو بعده ولعله أن يكون وجد غداء أو لم يجده * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج أخبرني

عتبة بن محمد بن الحرث أن كريباً مولى ابن عباس أخبره أنه رأى معاوية صلى العشاء ثم أوتر ركعة واحدة ولم يزد عليها حكمت فأخبر ابن عباس فقال أصاب أي بني ليس أحد منا أعلم من معاوية هي واحدة أو خمس أو سبع إلى أكثر من ذلك الوتر ما شاء * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أن رجلاً سأل عبد الرحمن التيمي عن صلاة طلحة فقال ان شئت أخبرتك

عن صلاة عثمان قال قلت لآغلين الليلة على المقام فقامت فاذا برجل يزجني متعتا فنظرت فاذا عثمان قال فتأخرت عنه فصلى فاذا هو يسجد سجود القرآن حتى اذا قلت هذه هو ادى الفجر فاوتر بركة لم يصل غيرها (ومن كتاب الزكاة من أوله الاما كان معادا) أخبرنا سفيان بن عيينة سمعت جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا بأبوانث يخبر عن (١١٩) عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل لا يؤدى زكاته الا امثل

له يوم القيامة شجاعا أقرع يفرضه وهو يتبعه حتى يطوقه في عنقه ثم قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم سيطوقون ما يخلوا به يوم القيامة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول من كان له مال لم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زببتان يطلبه حتى يمكنه يقول أنا كزلة * أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول كل مال تؤدى زكاته فليس بكزوان كان مدفونا وكل مال لا تؤدى زكاته فهو كزوان لم يكن مدفونا * أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد

حكمت مرة بحكم الاسلام وحكمت مرة بخلافه وخالفه صاحبه فقال قولنا في اليهوديين برجان وتحصن اليهودية المسلم ثم عاد فوافقهم في أن أجاز بينهم عن الخمر والخزير وهذا في كتاب الى الطول ماهو

(باب النفي والاعتراف في الزنا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما أنهما أخبراه أن رجلا اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله عز وجل وقال الآخر وهو أفقههما أجل يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله عز وجل وأذن لي في أن أتكلم قال أتكلم قال ابنه كان عسيقا على هذا فزني بامرأته فأخبرت ابن علي بن أبي الرجم فافتديت منه بمائة شاة وجارية ثلثي ثم أتت أهل العلم فأخبر وفي أثناء علي بن جلد مائة وتغريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لا قضيت بينكما بكتاب الله عز وجل أما غمك وجاريته فردد عليك وجلدنا بمائة وعشر عاما وأمر أنيسا الاسلمي أن يغسل وعلى امرأته الآخر فان اعترفت برجمها فاعترفت برجمها (قال الشافعي) وبهذا قلنا وفيه الحجة في أن يرجم من اعترف مرة اذا ثبت عليها وقد روى ابن عيينة بهذا الاسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عبادة بن الصامت الجلد والنفي عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) خالف بعض الناس هذا الحديث فيما وصفت لك فقال لا يرجم بجم اعتراف مرة ولا يرجم حتى يعترف أربعا وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أنيسا ان اعترفت برجمها وأمر بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأواقدا الليثي وخالفه أيضا فقال اذا اعترف الزاني فالحق على الامام أن يبدأ برجم ثم الناس واذا قامت البيعة برجم الشهود ثم الامام ثم الناس (قال الشافعي) أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجم ماعز ولم يحضره وأمر أنيسا بان يأتي امرأته فان اعترفت برجمها ولم يقل أعلمني لا حضرها ولم أعلمه أمر برجمه فحضره ولو كان حضور الامام حقا حضره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأواقدا الليثي يأتي امرأته فان اعترفت برجمها ولم يقل أعلمني لا حضرها وما علمت اما ما حضره رجمه وجموعهم ولقد أمر عثمان بن عفان رضي الله عنه برجم امرأته وما حضرها (قال الشافعي) ويرجم الزاني الثيب ولا يجلد ولا يجلد منسوخ عن الثيب قال الله تبارك وتعالى واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم الى سبيلا وهذا قبل نزول الحدود ثم روى الحسن عن حطان الرقاشي عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا الثيب بالثيب جلد مائة والرجم فهذا أول ما نزل الجلد ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر الرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنى اذا كان قد أحصن ولم يذكر جلد او رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماعز ولم يجلد وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنيسا أن يأتي امرأته فان اعترفت برجمها وكل هذا يدل على أن الجلد منسوخ عن الثيب وكل الأئمة عندنا رجم بلا جلد فان قال قائل لا أنفي أحدنا فليل بعض من يقول قوله ولم رددت النفي في الزنا وهو ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود والناس عندنا الى اليوم قال رددته لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر المرأة سفرا يكون ثلاثة أيام الا مع ذي محرم فقلت له سفر المرأة شيء حيضت به المرأة فيما لا يلزمها من الاسفار وقد نهيت أن تخلو في المصر برجل وأمرت بالقرار

الحدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال أخبرني أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة

أخبرنا القاسم بن عبد الله عن النبي بن أنس أو ابن فلان بن أنس «الشافعي يشك» عن أنس قال هذه الصدقة ثم تركت الغنم وغيرها وكرهها الناس بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله بها فمن سئلها على وجهها من المؤمنين فليعطها ومن سئل (١٣٠) فوقها فلا يعطه في أربع وعشرين من الإبل فادونها الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت

خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى فإن لم يكن فيها بنت مخاض فإن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجبل فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها ابنت لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجبل فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة وإن بين أسنان الإبل في فريضة الصدقة فن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليس عنده جذعة وعنده حقة فأنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا عليه أو عشرين درهما فإذا بلغت عليه الحقة وليس عنده حقة وعنده جذعة فأنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما وشاتين أخبرني عدد ثقات كلهم عن حماد بن سلمة عن ثمانية بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عثل معنى هذا لا يخالفه إلا أني أحفظ فيه ولا يعطى شاتين أو عشرين درهما إلا أحفظ أن استيسرتا عليه قال وأحسب من حديث حماد عن أنس أنه

في بينها وقيل لها صلاتك في بيتك أفضل لئلا تعرضي أن تقتني ولا يفتن بك أحد وليس هذا بما يلزمها بسبيل أ رأيت لو قال قائل يستخف بخلاف السنة لأجلدها بمن مالهجة عليه الأثر الحجة بالكتاب والخبر أ رأيت إذا اعتلت في النبي بن أنس صلى الله عليه وسلم نهى أن تسافر المرأة ثلاثا لا مع ذي محرم ما هو من حد الزنا قال أنهم ما يجتمعان في معنى أن في النبي سفرا قلنا وإذا اجتمع الحديثان من الصنفين المختلفين في معنى من المعاني أزلت أحدهما بالآخر قال نعم قلنا إذا كان النبي من أثبت ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده والناس إلى اليوم عندنا (١) أن نقول كما قلنا لما اجتمعنا في أن فيه سفرا أجبنا للمرأة أن تسافر ثلاثا أو أكثر مع غير ذي محرم قال لا قلنا فلم كان لك أن تزيل أحدهما بالآخر ولا يكون ذلك لنا عليك وقلت أ رأيت إذا اعتلت بانك تركت النبي لأن فيه سفرا مع غير ذي محرم أن زنت بكر بيغداد فخلدتها بقاء أبوها وأختها وعدد كثير كلهم محرم لها فقالوا قد فسدت بيغداد وأهلها بالمدينة وأنت تبين السفر مع ذي محرم إلى ما بعد وتبيحه أقل من ثلاث مع غير ذي محرم وقد اجتمع لك الأمران فحن ذوو محرم فتنفها عن بغداد فتخرج مع ذي محرم إلى شهر قد تبينه لها مع غير ذي محرم إلى أهلها وتنفها عن بلد قد فسدت به ولا تزال بذلك منعنا علينا قال لأنفيها لأنهما مكة لنفسها فلا أنفيها قلنا فقد زال المعنيان اللذان اعتلت بهما فلو كنت تركت النبي لها من أجلهما تنفيتها في هاتين الحالتين وقلنا لا أ رأيت أن كانت ببادية لا قاضي عند قريتها الأعلى ثلاث ليال أو أكثر فادعي عليها مدح حقا أو أصابت حدا قال ترفع إلى القاضي قلنا مع غير ذي محرم قال نعم قلنا فقد أبحث لها أن تسافر ثلاثا أو أكثر مع غير ذي محرم قال هذا يلزمها قلنا فهذا يلزمها بأبدا فاجتنبها ومنعها منه فيما سن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبر به عن الله جل وعلا فيها (قال الشافعي) وقلنا أ رأيت إذا اعتلت في المرأة بما اعتلت به أحتاج الرجل إلى ذي محرم قال لا قلنا فلم تنفها قال أنه حد واحد فإذا زال عن أحدهما زال عن الآخر قلنا وهذا أيضا من شبهكم التي تعتلون بها وأتم تعملون أنكم تخطئون فيها أو (٢) تعنون موضع الخطأ قال وكيف قلنا ما تقول في ثيب حرزني ببكر وثيب حرزني بامة وثيب حرزني بمسكرة قال على الثيب في هذا كله الرجم وعلى البكر مائة وعلى الأمة خسون وليس على المسكرة شيء قلنا وكذلك إن كانت المرأة ثيبا ومن رزى بها عذار جت وجلد العبد خسين قال نعم قلنا ولم ليس لأنك تلزم كل واحد منهما حد نفسه ولا تزيله عنه بان يشركه فيه غيره قال نعم قلت فلم لا يكون الرجل إذا كان لا يحتاج إلى محرم من غير ذي محرم قال فقد نفي عمر رجلا وقال لأنفي بعده قلت نفي عمر رجلا في النحر والنفي في السنة على الزاني والمختب وفي الكتاب على المحارب وهو خلاف نفيهما الأعلى أحد غيرهم فإن رأى عمر نفي في النحر ثم رأى أن يدعه فليس النحر بالزنا وقد نفي عمر في الزنا فلم يخرج نفي عمر في الزنا وقد تبيننا نحن وأنت أن ليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة (قال الشافعي) وقال قائل لا أ رجم إلا بالاعتراف أربع مرات لأنهن يقمن مقام أربع شهادات فلما وان كن يقمن مقام أربع شهادات فإن اعترف أربع مرات ثم رجع قال لا يجحد قيل فهذا يدل على فرق بين الاعتراف والشهادة أ رأيت أن قلت يقوم مقام الشهادة فلم زعمت أن السارق يعترف مرة فيقطع وكيف لا تقول حتى

(١) لعل في الكلام تحريفا ونقصا (٢) قوله تعنون كذا في نسخة وفي أخرى يغبون وحرر كتبه معجزة

يعترف

أخبرني عدد ثقات كلهم عن حماد بن سلمة عن ثمانية بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عثل

معنى هذا لا يخالفه إلا أني أحفظ فيه ولا يعطى شاتين أو عشرين درهما إلا أحفظ أن استيسرتا عليه قال وأحسب من حديث حماد عن أنس أنه

قال دفع الى أبو بكر كتاب الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذ كر هذا المعنى كما وصفت * أخبرني مسلم عن ابن جريج قال قال ابن طاوس عند أبي كتاب من العقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من العقول أو الصدقة فأنزل به الوحي * أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (١٣١) ان هذا كتاب الصدقة فيه في كل

أربع وعشرين من
الابل فدونها الغنم في
كل خمس شاة وفيما فوق
ذلك الى خمس وثلاثين
بنت مخاض فان لم يكن
بنت مخاض فابن لبون
ذكر وفيما فوق ذلك
الى خمس وأربعين بنت
لبون وفيما فوق ذلك الى
ستين حقة طروقة الفعل
وفيما فوق ذلك الى
خمس وسبعين جذعة
وفيما فوق ذلك الى
تسعين ابتالبسون
وفيما فوق ذلك الى
عشرين ومائة حقتان
طروقتا الفعل فإزاد
على ذلك ففي كل أربعين
ابنة لبون وفي كل خمسين
حقة وفي سائمة الغنم اذا
كانت أربعين الى أن
تبلغ عشرين ومائة شاة
وفيما فوق ذلك الى مائتين
شأتان وفيما فوق ذلك
الى ثلاثمائة ثلاث شياه
فإزاد على ذلك ففي كل
مائة شاة ولا يخرج في
الصدقة هزمة ولا ذات
عوار ولا تنس الامشاء
المسدق ولا يجمع بين
مفترق ولا يفرق بين

يعترف مرتين ان اعترف بحق لرجل مرة ألزمته أبدا فجعلت مرة الاعتراف أقوى من البينة ومرة أضعف
قال ليس الاعتراف من البينة بسبيل ولكن الزهري يروي أنه اعترف عند النبي صلى الله عليه وسلم أربع
مرات قلنا وقد روى ابن المسيب أنه اعترف مرارا فردده ولم يذكر عددها وانما كان ذلك في أول الاسلام لجهالة
الناس بما عليهم ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في المعترف أيشكي أم به جنة لا يرى أن أحد استر
الله عز وجل عليه أتى بقر بذنبه الا وهو يجهل حده ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اغديا أنيس
على امرأته هذا فان اعترفت فارجهما ولم يذكر عدد الاعتراف وأمر عمر رضي الله تعالى عنه أبوا وقد الليثي
بمثل ذلك ولم يأمره بعدد اعتراف

﴿ ما جاء في حد الرجل أمته اذا زنت ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد
ابن خالد الجهني رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة اذا زنت ولم تحصن فقال ان
زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعيرة قال ابن شهاب لا أدري أبعد
الثالثة أم الرابعة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمر بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي أن
فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثت جارية لها زنت (قال الشافعي) رحمه الله وكان الانصار
ومن بعدهم يحدون اماءهم وابن مسعود يامر به وأبو هريرة حد وليدته فان قال قائل لا يحد الرجل أمته
وانما ذلك الى الامام واعتلوا فيه بان قالوا ان كان صاحب الأمة لا يعقل الحد قلنا انما يقيم الحد من يعقله
وقلنا البعض من يقول هذا القول قال الله تبارك وتعالى واللاتي يخافون نشوزهن فعتوهن واهجروهن في
المضاجع واضربوهن فان أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا (قال الشافعي) فقد أباح الله عز وجل أن
يضرب الرجل امرأته وهي حرة غير ملك يمين قال ليس هذا بحد قلت فاذا أباح الله عز وجل فيما ليس
بحد فهو في الحد الذي بعدد أولى أن يباح لان العدد لا يتعدى والعقوبة لا لحد لها فكيف أجزته في شيء
وأبطلته في غيره قال روي عن ابن عباس ما يشبه قولنا قلت أوفى أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
حجة قال لا قلنا فلم يحتج به وليس عن ابن عباس معروف فقال لي بعض من يقول لا يحد الرجل أمته اذا
زنت اذا تركت الناس يحدون اماءهم ليس في الناس الجاهل أفى الجاهل حدا (قال الشافعي) قلت له
لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من زنت أمته أن يحدوها كان ذلك لكل من كانت له أمة والحد
موقوف معروف قال فاعله أمر بهذا أهل العلم قلت ما يجهل ضرب خمسين أحد يعقل ونحن نسأل عن مثل
هذا قال وما هو قلت أرى بتر جلا خاف نشوز امرأته أو رأى منها بعض ما يكره في نفسه أنه ضربها قال نعم
قلت له ولم قال رخص الله عز وجل في ضرب النساء وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤدب الرجل
أهله قلنا فان اعتل عليه رجل في ضرب المرأة في النشوز والادب بمثل علمت في الحد أو أكثر وقال الحد موقوف
والادب غير موقوف فان أذنت لغير العالم في الضرب خفت مجاوزته العدد قال يقال له أدب ولا تجاوز العدد
قلنا فقال وما العدد قال ما يعرف الناس قلت وما يعرفون قال الضرب غير المبرح ودون الحد قلنا قد يكون دون
الحد ضربا وتسعة وثلاثين وتسعة وسبعين فأى هذا يضربها قال ما يعرف الناس قلنا فان قيل لك لعله لم

(١٦ - أم سادس) مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلطين فأنهم ما يراجعان بينهم بالسوية وفي الرقة ربع العشر اذا بلغت صدقة
أحد هم خمس أواق هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي كان يأخذ عليها (قال الشافعي) رضي الله عنه وبهذا كله نأخذ
* أخبرنا الثقة من أهل العلم عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا أدري

أدخل ابن عمر بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عرف في حديث سفيان بن حسين أم لافي صدقة الإبل مثل هذا المعنى لا يخالفه ولا أعلمه بل
لا أشك أن شاء الله الأحديث بجميع الحديث في صدقة الغنم والخطاء والرقية هكذا الأتقى لأحفظ الأبل في حديثه * أخبرنا سفيان بن
عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس (١٣٣) أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر فقال لم يأمرني فيه النبي صلى الله عليه وسلم بشيء (قال الشافعي)

يؤذن الألعالم قال حق العالم والجاهل على أهلها واحد قلنا قل عبت علينا يا مربي النبي صلى الله عليه وسلم من
زنت أمته أن يحدها ثم زعمت أن ليس للعالم أن يحدها أمته فان اعتلت بجهالة الجاهل فاجز للعالم أن يحدها
وأنت لا تجيزه وانما أدخلت شبهة بالجاهل وأحد يعقل لا يجهل خسين ضربة غير مبرحة ثم صرت إلى أن
أجرت للجاهل أن يضربوا النساء هم بغير أن توقت ضربا فان اتبعت في ذلك الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم ولم تجز لأحد أن يتأول عليك لأنه جلة فهو عام للعالم ولغيره قال نعم قلنا قل لم تتبع الخبر الذي هو أصح
منه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن يحدها الرجل أمته فثبت أضعف الخبرين وجعلت العالم
والجاهل فيهما سواء بالخبر ثم منعت العالم والجاهل أن يحدها أمته ما ينبغي أن يبين خطأ قول بأكثر من هذا
(قال الشافعي) مالى العلة بالجهالة ذهب من ردها ولو كانت العلة بالجهالة ممن يحدها لأجاز للعالم
دون الجاهل فهو لا يجيزه لعالم ولا لجاهل وقد رد أقوي الخبرين وأخذنا ضعفهما وكلا الحديثين ناخذ به نحن
ونسأل الله سبحانه التوفيق

(باب ما جاء في الضرب من خلقته لامن مرض يصيب الحد)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان بن يحيى بن سعيد وأبي الزناد كلاهما عن أبي أمامة بن
سهل بن خنيفة أن رجلا «قال أحدهما أحسن وقال الآخر مقعد» كان عند جوار سعد فاصاب امرأته جمل
فرمته به فستل فاعترف فأمر النبي صلى الله عليه وسلم به قال أحدهما جلد بأكال النخل وقال الآخر بأكول
النخل (قال الشافعي) وبهذا أخذنا إذا كان الرجل مضنوا الخلق قليل الاحتمال يرى أن يضربه بالسوط
في الحد تلف في الظاهر ضرب بأكال النخل لان الله عز وجل قد حدد حدودا منها حد وتأتى على النفس
الرجم والقتل غير الرجم بالقصاص فبينهما واحد بالجلد فينبى رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الجلد وكان
بيننا في كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الضرب لم يرد به التلف وأنه انما أريد
والله أعلم السكال للناس عن المحارم ولعله طهورا أيضا فاذا كان معروفا عند من يحدها أن حده للضرر يرتلف
لم يضرب الحد ودعا يتلفه وضربه بما ضر به به رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قيل قد يتلف الصحاح المحتمل
فيما يرى ويسلم غير المحتمل قيل انما يعمل من هذا على الظاهر والآجال بيد الله عز وجل (قال الشافعي)
فاما الحبلى والمرضى فيؤخر حدهما حتى تضع الحبل ويبرأ المريض وليس كالمضنوء من خلقته فخالقنا
بعض الناس فقال لا أعرف الحد الا واحدا وان كان مضنوا من خلقته قلت أتري الحدأ كثر أم الصلاة قال
كل فرض قلنا قد يؤمر من لا يستطيع القيام في الصلاة بالجلوس ومن لا يستطيع الجلوس بالاياء وقد يزيل
الحد عن لا يجده سبيلا (قال الربيع) يريد كأن سارقا سرق ولا يدين له ولا رجلين فلم يجدا لما كمل إلى أخذ
ما وجب عليه من القطع سبيلا قال هذا اتباع ومواضع ضرورات قلنا وجد الحد المضنوء بأكال النخل اتباع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي لا ينبغي خلافه وموضع ضرورة

(الشهادة في الزنا)

قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في القذف لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فاذ لم يأتوا بالشهداء
فأولئك عند الله هم الكاذبون (قال الشافعي) رحمه الله فلا يجوز في الزنا الشهود أقل من أربعة بحكم الله عز

رضى الله عنه والوقص
مالم يبلغ القرية
* أخبرنا مالك عن
جيد بن قيس عن طاوس
اليماني أن معاذ بن
جبل أخذ من ثلاثين
بقرة بتبعها من أربعين
بقرة مسنة وأتى بمادون
ذلك فأبى أن يأخذ منه
شيئا وقال لم أسمع من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيه شيئا حتى ألقاه
فأسأله فتوفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم قبل
أن يقدم معاذ بن جبل
* أخبرنا سفيان بن
عيينة أخبرنا بشر بن عاصم
عن أبيه ان عمر رضي
الله عنه استعمل أباسفيان
ابن عبد الله على الطائف
ومخالفها فخرج مصدقا
فاعتد عليهم بالغذى ولم
يأخذ بالغذاء منهم فقالوا
له ان كنت معتدا علينا
بالغذى نخذه منا فأمسك
حتى لقي عمر رضي الله
عنه فقال له أعلم أنهم
يزعمون أنك تظلمهم
تعتد عليهم بالغذى ولا
تأخذ منهم فقال له عمر
فاعتد عليهم بالغذى

حتى بالسخلة يروح بها الراعى على يده وقبل لهم لا أخذ منهم الربى ولا الماخض ولا ذات الدر ولا الشاة الا كولة ولا
فصل الغنم وخد منهم العناق والجدعة والثنية فذلك عدل بين غذى المال وخياره * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن اسمعيل بن أمية عن
عمرو بن أبي سفيان عن رجل سماه ابن سمران شاء الله عن سمر أخى بنى عدى قال جاءني رجلان فقالا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا

نصدق أموال الناس قال فأخرجت لهم ماشاء ما خضاً أفضل ما وجدت فرداهما علي وقالان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهان أن نأخذ الشاة الجبلي قال فأعطيتهم ماشاء من وسط الغنم فأخذها * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا نجيب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول * أخبرنا مالك عن عمرو بن حسين عن عائشة ابنة قدامة عن أبيها قال كنت اذا جئت (١٣٣) عثمان بن عفان رضي الله عنه أقبض

منه عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت فيه الزكاة فان قلت نعم أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وان قلت لا دفع الى عطائي * أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا فجاءه ابل من ابل الصدقة فأمرني أن أقضيه اياه * أخبرنا مالك بن أنس وسفيان ابن عيينة كلاهما عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة * أخبرني ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا

وجل ثم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا لم يكملوا أربعة فهم قذفة وكذلك حكم عليهم عمر بن الخطاب فجلدتهم جلد القذفة ولم أعلم بين أحد لقبيته ببلدنا اختلافا فيما وصف من أنه لا يقبل في الزنا أقل من أربعة وأنهم اذا لم يكملوا أربعة جلدوا جلد القذف وليس هكذا شيء من الشهادات غير شهود الزنا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سهل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عباد قال يا رسول الله أرايت ان وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتني باربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله ففي هذا ما بين أن شهود الزنا أربعة وأن ليس لاحد دون الامام أن يقتل ولا يعاقب بما رأى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن رجلا بالشام وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فكتب معاوية إلى أبي موسى الأشعري أن يسأل له عن ذلك عليا رضي الله عنه فسأله فقال علي ان هذا الشيء ما هو بارض العراق غرمت عليك لتخبرني فأخبره فقال علي رضي الله عنه أنا أبو الحسن ان لم يأت باربعة شهداء فليعط برمته (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا كله نأخذ ولا نحفظ عن أحد قلنا من أهل العلم فيه مخالفا (قال الشافعي) فقال بعض الناس ان قتل رجل رجلا في داره فقام عليه أولياء القتل فقال وجدته في داري يريد السرقة فقتلته نظرا فان كان المقتول يعرف بالسرقة درأنا عن القاتل القتل وضمانه الدية وان كان غير معروف بالسرقة أقدنا ولي القتل منه (قال الشافعي) فقلت له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأذن لسعد بن عباد في رجل لو وجد مع امرأته حتى يأتني باربعة شهداء وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه يقول ان لم يأت باربعة شهداء فليعط برمته فكيف خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والأثر عن علي رضي الله عنه قال روي ناعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أهدره فقلت له قد روي عن عمر أنه أهدره فقال هذا قتل الله والله لا يودي أبدا وهذا عندنا من عمر أن البينة قامت عنده على المقتول أو على أن ولي المقتول أقر عنده بما وجب به أن يقتل المقتول قال (١) هاروتهم هذا في الخبر قلنا قال فالخبر على ظاهره قلنا فأنتم تخالف ظاهره قال وأين قلنا عمر لم يسأل أيعرف المقتول بالزنا أم لا وأنتم لا تجيز فيمن عرف بالزنا أن يعقل ويقتل به من قتله الآن تأتي عليه بينة وعمر لم يجعل فيه دية وأنتم تجعل فيه دية قال فأنتم ما فست على حكم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت وما ذلك الحكم قال روي عمرو بن دينار أن عمر كتب في رجل من بني شيان قتل نصرانيا من أهل الحيرة ان كان القاتل معروفا بالقتل فاقتلوه وان كان غير معروف بالقتل فذروه ولا تقتلوه فقلت وهذا غير ثابت عن عمر رضي الله عنه وان كان ثابتا عندك فتقول به فقال لا بل يقتل القاتل للنصراني كان معروفا بالقتل أو غير معروف به فقلت له أيحوز لاحد ينسب الى شيء من العلم أن يزعم أن قصة رواها عن رجل ليست كقاضيه وبخالفها ثم يقيس عليها اذا تر كها فيما قضى بها فيه (٢) لم يكن له أن يشبه عليه غيرها (قال الشافعي) وقلت له أيضا تخطئ القياس الذي روي عن عمر أنه أمر أن ينظر في حال القاتل أم معروف بالقتل فيقاد أو غير معروف به فيرفع عنه القود وأنتم تنظر في السارق ولا الى القاتل انما نظرت الى المقتول قال فما تقول قلت أقول بالسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخبر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والامر الذي يعرفه أهل العلم قال وما يعرف أهل العلم قلت أما يكون الرجل ببلد غيري باليعرف بالسرقة فيقتله رجل فيسأل عنه بذلك البلد فلا يعرف بالسرقة وهو معروف ببلد غيره بالسرقة قال بلى قلت أما يعرف بالسرقة ثم يتوب قال بلى

(١) كذا في الاصل ولعل هنا تحريفها ووجه الكلام هل رويتم هذا في الخبر قلنا لا قال الخ فأنظر كتبه معجده

سفيان عن يزيد بن يزيد بن جابر عن عراك بن مالك عن أبي هريرة مثله موقوفا على أبي هريرة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال وهل في الخيل صدقة * أخبرنا أنس بن عياض عن الحرث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلمت ثم قلت يا رسول الله اجعل لقومي ما أسلموا عليه من

أموالهم ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعملني عليهم ثم استعملني أبو بكر ثم عمر قال وكان سعد من أهل السراة قال فكلمت قومي في العسل فقلت لهم زكوة فانه لا خير في غرة لا تزكي فقالوا كم قال فقلت العشر فأخذت منهم العشر فأنتيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فاخبرته بما كان قال فقبضه عمر فباعه (١٣٤) ثم جعل ثمنه في صدقات المسلمين * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن

قلت أما يكون أن يدعو رجل لصن من عليه فيقول اعمل لي عمل كذا ثم يقتله ويقول دخل على قال بلى قلت وما يكون غير سارق فيبتدئ السرقة فيقتله رجل وأنت تبج له قتله به قال بلى قلت فإذا كانت هذه الحالات وأكثرت في القاتل والمقتول ممكنة عندك فكيف جاز أن قلت ما قلت بلا كتاب ولا سنة ولا أثر ولا قياس على أثر قال فتقول ماذا قلت أقول إن جاء عليه بشهود يشهدون على ما يحل دمه أهدرته فلم أجعل فيه عقلا ولا قودا وإن لم يأت عليه بشهود أقصصت عليه منه ولم أقبل فيه قوله وتبعته فيه السنة ثم الأثر عن علي رضى الله عنه ولم أجعل للناس الذريعة إلى قتل من في أنفسهم عليه شيء ثم يرمونه بسرقة كاذبين

(باب أن الحدود كفارات) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن أبي إدريس عن عباد بن الصامت قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال يا يعقوب على أن لا تشر كوا بالله شيئا وقرأ عليهم الآية وفي منكم فاجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب فهو كفارة له ومن أصاب من ذلك شيئا فستره الله عليه فهو إلى الله عز وجل أن شاء غفر له وإن شاء عذبه (قال الشافعي) ولم أسمع في الحدود حديثا أبين من هذا وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وما يندريك لعل الحدود نزلت كفارة للذنوب وهو يشبه هذا وهو أبين منه وقدرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث معروف عندنا وهو غير متصل الإسناد فيما أعرف وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصاب منك من هذه القاذورات شيئا فليستر بستر الله فانه من يبدلنا صفحته نقيم عليه كتاب الله عز وجل (قال) وروى أن أبابكر أمر رجلا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم أصاب حدا بالاستاروان عمر أمر به وهذا حديث صحيح عنهما (قال الشافعي) ونحن نحب لمن أصاب الحد أن يستتر وأن يتيق الله عز وجل ولا يعو له عصية الله فان الله عز وجل يقبل التوبة عن عباده

(باب حد الذين اذا زناوا)

قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم في أهل الكتاب فان جاؤك فاحكم بينهم قرأ الى بينهم بالقسط (قال الشافعي) رحمه الله في هذه الآية بيان والله أعلم أن الله تبارك وتعالى جعل لنبيه صلى الله عليه وسلم الخيار في أن يحكم بينهم أو يعرض عنهم وجعل عليه أن يحكم أن يحكم بينهم بالقسط والقسط حكم الله تبارك وتعالى الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام المحض الصادق أحدث الاخبار عهدا بالله تبارك وتعالى قال الله عز وجل وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك (قال الشافعي) وفي هذه الآية ما في التي قبلها من أمر الله تبارك وتعالى له بالحكم بما أنزل الله إليه (قال) وسمعت من أَرْضِي من أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ان حكمت لأعز ما أن تحكم (قال الشافعي) وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في يهوديين زنيا بان رجما وهذا معنى قوله عز وجل وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ومعنى قول الله تبارك وتعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله والدليل الواضح أن من حكم عليهم من أهل دين الله فانما يحكم بينهم بحكم المسلمين فما حكمنا به على مسلم حكمنا به على من خالف الاسلام وحكمنا به عليهم ولهم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا قال عبد الله فرأيت الرجل يحجني على المرأة يقيها الحجارة (قال الشافعي) فامر

ما هلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في مال التيمم أوفي مال التيمم لا تنهبا ولا تسنا صلها الصدقة * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تليني أنا وأخوين لي تيمم في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكروا نبي من المسلمين * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكور والأنثى ممن تمونون * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم

عن عياض بن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه

سمع أباسعيد الخدرى يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعيراً أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط * أخبرنا أنس بن عياض عن داود بن قيس أنه سمع عياض بن عبد الله بن سعد يقول أن أباسعيد الخدرى قال كنا نخرج في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط (١٢٥)

نزل نخرجه كذلك حتى قدم معاوية حاجاً أو معتمراً فخطب الناس فكان فيما كلم الناس به أن قال أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر فأخذ الناس بذلك (قال الاصم) وإنما أخرجت هذه الأخبار كلها وإن كانت معادة الأسانيد لأنها بلفظ آخر وفيها زيادة ونقصان * أخبرنا أنس بن عياض عن أسامة بن زيد الليثي أنه سأل سالم بن عبد الله عن الزكاة فقال أعطها أنت فقلت ألم يكن ابن عمر يقول ادفعها إلى السلطان قال بلى ولكنى لأرى أن تدفعها إلى السلطان * أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي يجتمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة * أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج زكاة الفطر إلا التمر الإمرة واحدة فإنه أخرج شعيراً * أخبرنا مالك

الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بالحكم بينهم بما أنزل الله بالقسط ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم بالرجم وتلك سنة على الثيب المسلم إذا زنى ودلالة على أن ليس لمسلم حكم بينهم أبداً أن يحكم بينهم إلا بحكم الإسلام (قال الشافعي) قال في قائل أن قول الله تبارك وتعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ناسخ لقوله عز وجل فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم فقلت له الناسخ إنما يؤخذ بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن بعض أصحابه لا يخالف له أو أمر أجعت عليه عوام الفقهاء فهل معك من هذا واحد قال لا فهل معك ما يبين أن الخيار غير منسوخ قلت قد يحتتم قول الله عز وجل وأن أحكم بينهم بما أنزل الله أن حكمهم وقد روى بعض أصحابك عن سفيان الثوري عن سماك بن حرب عن قابوس بن محارق أن محمد بن أبي بكر كتب إليه علي بن أبي طالب رضى الله عنه في مسلم زنى بدمية أن يحكم المسلم وتدفع الدمية إلى أهل دينها (قال الشافعي) فإذا كان هذا ثابتاً عندك فهو يدل على أن الإمام مخير في أن يحكم بينهم أو يترك الحكم عليهم ولو كان الحكم لازماً للإمام في حال لزمه أن يحكم بينهم في حد واحد حد نفسه المسلم ولم تحدد الدمية قال وكيف لم تحدد الدمية (١) من قبل أنهم لم ترض حكمه وأنه مخير في أن يحكم فيها أو يدع الحكم قال فما الحال التي يلزمه فيها أن يحكم لهم وعليهم قلت إذا كانت بينهم وبين مسلم أو مستأمن تباعة فلا يجوز أن يحكم لمسلم ولا عليه إلا مسلم (٢) ولا يجوز أن يكون عقد بالمستأمن أما ناعلى ماله ودمه حتى يرجع أن يحكم عليه إلا مسلم قال فهذا زنا واحد قدر فيه على رضى الله عنه الدمية على أهل دينها قلنا أنه لم يكن لها بالزنا على المسلم شيء تأخذ منه ولا للمسلم عليها شيء فيحكم لها وعليها وإنما كان حداً فآخذها من كان حديثكم ثابتاً عن من المسلم ورد الدمية إلى أهل دينها لما وصفنا من أنهم لم ترض حكمه وأنه مخير في الحكم لها وعليها (قال الشافعي) فقال وقد روى بجالة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كتب فرقوا بين كل ذى حرم من الجحوس وأنهم وهم عن الرمز مة فكيف لم تأخذوا به فقلت له بجالة رجل مجهول ليس بالمشهور ولا يعرف أن جرماً معاوية كان لعمر بن الخطاب رضى الله عنه عاملاً ونحن نسألك فإن قلت ما قلنا فلم يحتج بما رقد علمت أنه لا حجة فيه وإن قلت بل نصير إلى حديث بجالة فحديث بجالة موافق لنا لأن عمر إنما جعلهم إن كان على ما كان حاملاً عليه المسلمين لأن المحارم لا يحلل للمسلمين ولا ينبغي للمسلم الرمز مة وهذا يدل أن كان ثابتاً على أنهم يحملون على ما يحمل عليه المسلمون فحملتهم على ما يحمل عليه المسلمون وتبعهم كما تتبع المسلمين قال لا قلت فقد خالفت ما روى عن عمر قال فإن قلت أتبعهم فيما رأيت أنه تبعهم فيه عمر قلت ولم تبعهم أنت فيه إلا أنه يحرم عليهم قال نعم قلت فكذلك تبعهم في كل ما علمت أنهم مقبون عليه مما يحرم عليهم قال فإن قلت أتبعهم في هذا الذى روى أن عمر تبعهم فيه خاصة قال قلت فيلزمك أن تبعهم في غيره إذا علمتهم مقبين عليه وأن تستدل بأن عمر إنما يتبعهم في شيء يلغه أنهم مقبون عليه مما يحرم عليهم أن يتبعهم في مثله وأعظم منه مما يحرم عليهم فيلزمك أن تعلم أن عمر صيرهم أن حكمهم عليهم إلى ما يحكم به على المسلمين فتعلم أن الله تبارك وتعالى أمر بالحكم بينهم بالقسط ثم حكم بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجم وهى سنته التي سن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم فيها لا قضين فيما بينكم بكتاب الله عز وجل ثم زعمت عن عمر أنه حرم عليهم ما يحرم على المسلمين ثم زعمت عن علي رضى الله عنه أنه دفع نصرانية إلى أهل دينها فكل ما زعمنا وزعمت حجة لنا وكل ما زعمت تعرفه ولا نعرفه ونحن

(١) لعل الناسخ أسقطه هنا لفظ قلت أى الشافعي (٢) في هذه العبارة تحريف فأنظر كتبه معجمه

عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى عن أبيه أنه قال سمعت أباسعيد الخدرى يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة * أخبرنا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد

الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تلي بنات أخيهات في حجرها لهن الحلي فلا تخرج منه الزكاة * أخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها كانت تلي بنات أخيهات بالذهب وكانت لا تخرج زكاته * أخبرنا مالك (١٣٧) عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحلي بناته

وجواربه الذهب ثم

لا يخرج منه الزكاة

* أخبرنا سفيان عن

عمر بن دينار سمعت

رجلا يسأل جابر بن

عبد الله عن الحلي أفيه

الزكاة فقال جابر لا

فقال وإن كان يبلغ ألف

دينار فقال جابر كثير

* أخبرنا سفيان عن

عمر بن دينار عن أذينة

عن ابن عباس رضي الله

عنه أنه قال ليس في

العنبر زكاة إنما هو شيء

دسره البحر * أخبرنا

سفيان عن ابن طاوس

عن أبيه عن ابن عباس

أنه سئل عن العنبر

فقال إن كان فيه

شيء ففيه الخمس

* أخبرنا سفيان بن

عيينة عن الزهري عن

سعيد بن المسيب وأبي

سلمة بن عبد الرحمن

عن أبي هريرة رضي

الله عنه أن النبي صلى

الله عليه وسلم قال وفي

الركاز الخمس * أخبرنا

سفيان عن أبي الزناد عن

الأعرج عن أبي هريرة

أن النبي صلى الله عليه

فقلت له لست شر يكسبهم في حكمهم وإنما وفيت لهم بذمتهم وذمتهم أن يأمنوا في بلاد المسلمين لا يجبرون على غير دينهم ولم يزالوا يتبعوا إلى حكمهم برضاهم فإذا امتنعوا من حكمهم قلت لهم لم تعطوا الأمان على الامتناع والظلم فاختاروا أن تصحوا الذمة أو ترجعوا إلى من لم يزل يعلم أنه كان يحكم بينهم منذ كنتم فاختاروا فافسخ الذمة فسخناها وإن لم يفعلوا ورجعوا إلى حكمهم فكذلك لم يزالوا لا يمنعهم منه إمام قبلنا ورجوعهم إليهم شيء رضوان لم نشرحهم فيه (قال الشافعي) ولوردناهم إلى حكمهم لم يكن ردناهم عما بشرهم ولكن منعهم من الامتناع (قال) وقلت لبعض من يقول هذا القول رأيت لو أغار عليهم العدو فسبواهم فنعوهم من الشرك وشرب الخمر وأكل الخنزير فأناستهم أن قويت لذمتهم قال نعم قلت فإن قال قائل إذا استنفذتهم ورجعوا آمنين أشركوا وشربوا الخمر وأكلوا الخنزير فلا تستنفذهم ففسرهم في ذلك ما ألحجه قال ألحجه أن نقول استنفذهم لذمتهم قلت فإن قال في أي ذمتهم وجدت أن تستنفذهم هل تجد بذلك خبرا قال لا ولكن معقول إذا تركهم آمنين في بلاد المسلمين أن عليك الدفع عن بلاد المسلمين قلت فإن دفع عافي بلاد المسلمين للمسلمين فاما لغيرهم فلا قال إذا جعلت لغيرهم الأمان فيها كان عليك الدفع عنهم قلت وحالهم حال المسلمين قال لا قلت فكيف جعلت على الدفع عنهم وحالهم مخالفة حال المسلمين هم وان استوفوا في أن لهم المقام بدار المسلمين محتلفون فيما يلزم لهم المسلمين (قال الشافعي) وإن جاز لنا القتل عنهم ونحن نعلم ما هم عليه من الشرك واستنفذهم لو أسروا فردهم إلى حكمهم وإن حكموا بما لا نرى أخف وأولى أن يكون لنا والله أعلم (قال الشافعي) فقال لي بعض الناس رأيت أن أجرت الحكم بينهم كيف تحكم قلت إذا اجتمعوا على الرضا ب فاحب إلى أن لا أحكم لما وصفت لك ولأن ذلك لو كان فضلا لحكم به من كان قبلي فإن رضيت بأنه مباح لي لم أحكم حتى أعلمهم أني إنما أجيز بينهم ما يجوز بين المسلمين وأردينهم ما يرد بين المسلمين وأعلمهم أني لا أجيز بينهم الشهادة الأحرار المسلمين العدول فإن رضوا بهذا فإني رأيت أن أحكم بينهم حكمت وإن لم يرضوا معال أحكم وإن حكمت فهذا أحكم قال وما جئت في أن لا تجيز شهادتهم بينهم قلت قول الله تبارك وتعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم إلى قوله من رضون من الشهداء وقول الله عز وجل وأشهدوا ذوى عدل منكم في هاتين الآيتين والله أعلم دلالة على أن الله عز وجل إنما عفى المسلمين دون غيرهم ولم أر المسلمين اختلفوا في أنها على الأحرار العدول من المسلمين خاصة دون المماليك العدول والأحرار غير العدول وأدازع المسلمون أنهم على الأحرار المسلمين العدول دون المماليك فالتمالك العدول والمسلمون الأحرار وإن لم يكونوا عدولا فهم خير من المشركين كيفما كان المشركون في ديانتهم فكيف أجيز شهادة الذي هو شر وأرشد شهادة الذي هو خير بلا كتاب ولا سنة ولا أثر ولا أمر اجتمعت عليه عوام الفقهاء (قال الشافعي) ومن أجاز شهادة أهل الذمة فأعدهم عنده أعظمهم بالله شر كأصحابهم للصليب وألزمهم الكنيسة فقال قائل فإن الله عز وجل يقول حين الوصية أئتان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم (قال الشافعي) والله أعلم بمعنى ما أراد من هذا وإنما يفسر ما احتمل الوجه ما دلل عليه سنة وأثر عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخالفه وأمر اجتمعت عليه عوام الفقهاء فقد سمعت من يتأول هذه الآية على من غير قبيلتكم من المسلمين ويخرج فيها بقول الله عز وجل تجسسونهم من بعد الصلاة فيقسمان بالله إن ارتبتم إلى الآتين فيقول الصلاة للمسلمين والمسلمون يتأمنون من كتمان الشهادة لله فاما المشركون فلا صلاة لهم فائمة ولا يتأمنون من كتمان الشهادة للمسلمين ولا عليهم

وسلم قال في الركاز الخمس * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس

* أخبرنا سفيان عن داود بن سابور ويعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كنز جده

رجل في خربة جاهلية إن وجدته في قرية مسكونة أو في سبيل ميتة فعهده وإن وجدته في خربة جاهلية أو في قرية غير مسكونة

ففيه وفي الر كذا الحس * أخبرنا سفيان بن عيينة قال ثنا السمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال جاء رجل الى علي رضي الله عنه فقال اني وجدت ألفاً وخمسة مائة درهم في خر به بالسواد فقال علي رضي الله عنه أما لا قضين فيها قضاء بيننا ان كنت وجدت هاتي قرية تؤدى خراجها قرية أخرى فهي لاهل (١٣٨) تلك القرية وان كنت وجدت هاتي قرية ليس تؤدى خراجها قرية أخرى فلك أربعة أنجاسه ولنا

الحس ثم الحس لك
* أخبرنا سفيان ثنا
يحيى بن سعيد عن
عبد الله بن أبي سلمة عن
أبي عمرو بن خثاس أن
أباه قال مررت بعمر
ابن الخطاب رضي الله
عنه وعلى عنق آدمة
أجلها فقال عمر رضي
الله عنه ألا تؤدى
ز كائلك يا خثاس فقلت
يا أمير المؤمنين مالي غير
هذه التي على ظهري
وأهبة في القرض فقال
ذاك مال فضع قال
فوضعت يميني عليه فحسها
فوجدتها قد وجبت فيها
الزكاة فأخذ منها الزكاة
* أخبرنا سفيان بن
عيينة حدثنا ابن مجلان
عن أبي الزناد عن أبي
عمرو بن خثاس عن أبيه
مثله * أخبرنا الثقة
عن عبيد الله بن عمر عن
نافع عن ابن عمر رضي
الله عنهما أنه قال ليس
في العرض زكاة إلا أن
يراد به التجارة * أخبرنا
مالك بن أنس عن يحيى

(قال الشافعي) وسمعت من يذكرونها منسوخة بقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم والله أعلم ورايت
مفتى أهل دار الهجرة والسنة يفتون أن لا تجوز شهادة غير المسلمين العدول (قال الشافعي) وذلك قولي
(قال الشافعي) وقلت لمن يخالفنا في هذا فيجوز شهادة أهل الذمة ما جئت في اجازتها فاحتج بقول الله عز وجل
أو آخرا من غيركم قلت له انما ذكر الله جل ثناؤه هذه الآية في وصية مسلم في السفر أفتجيزها في وصية مسلم
بالسفر قال لا قلت أو تخلفهم اذا شهدوا قال لا قلت ولم وقد تناولت أنها في وصية مسلم قال لانها منسوخة قلت
فان نسخها فيما أنزل فيه فلم تثبت فيما لم ينزل فيه فقال لي بعض الناس فأنما أجازنا شهادتهم للرفق بهم ولئلا
تطل حقوقهم (قال الشافعي) وقلت له كيف يجوز أن تطلب الرفق بهم فتخالف حكم الله عز وجل في أن
الشهود الذين أمر وأأن يقبلوا هم المسلمون (قال الشافعي) وقلت له المذهب الذي ذهب اليه خطأ من وجوه
منها أنه خلاف ما زعمت أنه حكم الله عز وجل من أن الشهادة التي يحكم بها شهادة الأحرار المسلمين وأن لا نجد
أحدا من أئمة المسلمين يلزم قوله أجاز شهادتهم ثم خطأ في قولك تطلب الرفق بهم (قال) وكيف قلت أرايت
عبيدا عدولا مجتمعين في موضع صناعة أو تجارة شهد بعضهم لبعض بشئ قال لا تجوز شهادتهم قلت انهم في
موضع لا يخلطهم فيه غيرهم قال وان قلت فان كانوا في سجن قال وان قلت فاهل السجن والبدو والصيدون ان
كانوا أحرارا غير معدلين ولا يخلطهم غيرهم شهد بعضهم لبعض قال لا تجوز شهادتهم قلت فان قالوا لا يخلطنا
غيرنا وان أبطلت شهادتنا ذهبت دماءنا وأموالنا قال وان ذهبت فأنالنا أذهبها قلت فان قالوا فاطلب الرفق
بنا باجازه شهادة بعضهم البعض قال لا أطلب الرفق لكم بخلاف حكم الله عز وجل فان قالوا لا وما حكم الله
تعالى قال الأحرار العدول المسلمون قلت فالعبيد العدول الذين يعتق أحدهم الساعة فتجيز شهادته أقرب
من العدول في كتاب الله أم الذي الذي يسلّم فتجيز اسلامه قبل اجازة شهادته قال بل العبد العدل قلت فلم رددت
الأقرب من شرط الله جل ذكره وأجرت الأبعد منه لو كان أحدهما جائزا اجاز العبد ولم يجز الذي أو الحار غير
العدل ولم يجز الذي وما من المسلمين أحد الا خير من أهل الذمة وكيف يجوز أن ترد شهادة مسلم بان تعرفه يكذب
على بعض الأدميين وتجيز شهادته ذمي وهو يكذب على الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) فقال قائل فان
شريحا أجاز شهادتهم فيما بينهم فقلت له أرايت شريحا لو قال قول لا يخالف فيه مثله ولا كتاب فيه أ يكون
قوله حجة قال لا قلت فكيف تخبر به على الكتاب وعلى المخالفين له من أهل دار الهجرة والسنة (قال الشافعي)
فان احتج من يجيز شهادتهم بقول الله عز وجل أو آخرا من غيركم فقال من غير أهل ديتكم فكيف لم
تجيزها فبما ذكرت فيه من الوصية على المسلمين في السفر (١) كيف لم تجزها من جميع المشركين وهم غير أهل
اسلام أرايت لو قال قائل اذا كان غير أهل الاسلام هم المشركون فإزالك أن تجيز شهادة بعضهم دون بعض بلا
خبر يلزم فأنما أجاز شهادة أهل الاوثان لانهم ليسوا بأهل كتاب نبذوه وبدلوه انما ضلوا بانهم وجدوا آباءهم على
شئ فلزموه وأرد شهادته أهل الكتاب الذين أخبرنا الله عز وجل أنهم قد بدلوا ما ألحج عليهم فان قال في أهل
الكتاب من يصدق ويؤدى الامانة في أهل الاوثان من يصدق ويؤدى الامانة ويعف (قال الشافعي)
ما علمت من خالفنا في الحكم بين أهل الكتاب الأتراك فيه التزبل والسنة لما روى فيه من الآثار والقياس عليه
قوله كيف لم تجزها من جميع الخ كذا في الأصل ولعل في العبارة تحريف فأتامل وارجع الى الاصول السليمة
فان النسخ التي بيدنا محرقة سقيمة وقد قدمنا البلي أن غالب المناظرات محرف والله المستعان كتبه معججه

ابن سعيد عن رزق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز
كتب اليه أن انظر من مريك من المسلمين نعتهم ما طهر من أموالهم من التجارات من كل أربعين دينارا دينارا فانقص فمساها حتى
يبلغ عشرين دينارا فان نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان

وما

رضي الله عنه كان يقول هذا شهر زكائكم فن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت مر على عمر بن الخطاب بغنم من الصدقة فرأى فيها شاة مافلاذات ضرع فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون لا تفتنوا الناس لا تأخذوا حررات المسلمين تكبوا عن الطعام * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أنه قال أخبرني رجلان من أشجع أن محمد بن مسلمة الانصاري كان يأثمهم مصداقاً فيقول لرب المال أخرج إلى صدقة مالك فلا يقود له شاة فيها وفاء من حقه الا قبلها * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سمعت عبد الله بن عمر (١٣٩) وهو يثقل عن الكفر فقال هو

المال الذي لا تؤدى منه الزكاة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه كان يقول من كان له مال لم يؤدز كأنه مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زببتان يطلبه حتى يمكنه يقول أنا كنزك * أخبرنا سفيان عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تأم المصدق فلا يفارقكم الا عن رضا * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أبي جند الساعدي رضي الله عنه قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الاسدي يقال له ابن التبية

وما يعرفه أهل العلم لم يمتنع أن جهل وخطأ من علم (قال الشافعي) وقال لي منهم قائل فاذا حكمت بينهم أبطلت النكاح بلا ولي ولا شهود وهو جائز بينهم قلت نعم قال وتبطل بينهم عن الخمر والخنزير قلت نعم قال وإن قتله بعضهم لبعض أو غيرهم لهم لم تقض عليه بثمنه قلت نعم قال فهي أموالهم أنت تقرهم يتولونها قال فقلت له ان اقرارهم يتولونها لا يوجب على أن أحكم لهم بها قال وكيف لا يجب عليك أن تحكم لهم بما تقرهم عليه قلت له أما أقرهم على الشر وأقرهم على البناءهم وورقيهم قال بلى قلت فلماذا لم تقضهم وحكمت عليه بالخروج من ملكه ألت أحده على الاسلام وأجبر السيد على بيعه ولا أدعه يسترقه ولا أعيده إلى الشر قال بلى قلت أفلم تقضه على شيء ثم لم أحكم له بما أقرته عليه وقد كان في حال مقرع عليه قال بلى قلت وأما أقرهم على حكم حكاهم وأنا أعلم أنهم يحكمون بغير الحق قال بلى قلت ومن حكم بعضهم أن من سرق شيئاً لرجل كان السارق عبد المسروق فأقرهم على ذلك اذ ارضوه فأرأيت لوترافعوا إلى أن أحكم بأن السارق عبد المسروق قال لا قلت ومن حكم بعضهم أن ليس لرجل أن يسكن المرأة واحدة لا يطلقها ومن حكم بعضهم أن ليس للمرأة أن تسكن الرجل واحد فأرأيت لوترافعوا إلى أن أحكم بذلك قال لا قلت فأرأيت تقرهم على أشياء من أحكامهم اذ اصابوا اليك لم تحكم لهم بها وحكمت عليهم حكم الاسلام (قال الشافعي) وقلت لبعضهم أرأيت اذا نكح كوا اليك وقد أرى بعضهم على بعض وذلك جائز عندهم قال أرداراً قلت فان نكح كوا اليك وقد نكح الرجل محرمة في كتاب الله قال أرداراً النكاح قلت فان نكحكم اليك مجوسيان وقد أحرق أحدهما لصاحبه غنماً قد اشتراها بين يديك بمائة ألف وأرجح فيها مائة ألف على أن يقضها لهم فوق ذلك كلها وتلك عندهم ذكاتها فأحرقها أحدهم أو مسلم فقال قد أحرق هذا مالي الذي ابتعته بين يديك وأرجحت فيه بمحضرتك بمثل ما ابتعته به وهو مائة ألف قال لا يغرم شيئاً قال ولم هذا مالي تقرني عليه مذكت وتجارتني أحرقها قال هذا حرام قلت فان قال لك أرأيت الخمر والخنزير أأحلالهما قال لا قلت فان قال ولم أجزت بيعهما عندك وحكمت على من استهلكهما بثمنهما أن كانا يتولان وتقرهم على تولهما وهما حرام ولم تحكم لي بثن الميتة وهي تمول وقد كانت حلالاً قبل قتلها عندك وجلدها حلال اذا دبغته وان كانت الميتة والخنزير لم تكن حلالاً قط عندك ولا يكون الخنزير حلالاً أبداً (قال الشافعي) فقال لي بعضهم قولنا هذا ممدخول غير مستقيم فما جئت في قولك فوصفت له كتاب الله تبارك وتعالى أن يحكم بينهم بحكم الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حكم به بين المسلمين في الرجم (قال الشافعي) وقلت له أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم أحدث الاخبار تقرؤنه محضاً لم يشب ألم

(١٧ - الام سادس) على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي لي فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال ما بال العامل نبغته على بعض أعمالنا فيقول هذا لكم وهذا لي فهل جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهم يهدي إليه أم لا والذي نفسي بيده لا يأخذ أحداً منها شيئاً الا جاءه يوم القيامة يحمله على رقبتهم كان بغيره رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر ثم رفع يده حتى رأى بناءة فترأطيه ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي جند الساعدي رضي الله عنه قال بصري عيني وسمع أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوازيدين ثابت يعني مثله * أخبرنا محمد بن عثمان بن صفوان الجعفي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحالط الصدقة مالا الا أهلكته * أخبرنا

مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب إن في هذا الظاهر ناقة عجماء فقال أمن نعم الجزية أم من نعم الصدقة فقال أسلم من نعم الجزية قال إن عليهما ميسم الجزية * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عبادة بن الصامت على الصدقة فقال اتق يا أبا الوليد لا تأتي يوم القيامة به غير تحمله على رقبته له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر لها نواج فقال يا رسول الله وإن ذلك كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أي والذي نفسي بيده إلا من رحم الله قال والذي بعثك بالحق لا أعلم على اثنين أبدا * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول والذي نفسي بيده ما من عبد يتصدق (١٣٠) بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا طيبا ولا يصعد الى السماء الا طيب الا كما

يضعها في يد الرحمن فيرهبها له كما يرى أحدكم فلو هو حتى ان اللقمة لتأتى يوم القيامة وانها لمثل الجبل العظيم ثم قرأ أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المنافق والخبيل كمثل رجلين عليهما جبتان أو جنتان من لدن نديهما الى تراقيهما فاذا أراد المنفق أن ينفق سبغت عليه الدرع أو مررت حتى تجن بسانه وتغفو أثره واذا أراد الخبيل أن ينفق قلصت موضعا حتى تأخذ بعنقه أو ترقوته فهو يوسعها ولا تتسع * أخبرنا سفيان عن ابن جريح عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا أموالكم في سبيل الله مائة دينار أو مائة من أثمن من هذا فأولئك هم المفلحون * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أمه أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي رغبة في عهد فريش فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلها قال نعم (ومن كتاب اباحة الطلاق) * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فليراجعها ثم ليسمكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم

يخبركم الله عز وجل في كتابه أنهم حرفوا كتاب الله تبارك اسمه وبدلوا وكتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا هَذَا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما يكسبون ألا ينهاكم العلم الذي جاءكم عن مسئلتهم والله ما رأينا أحدا منهم يسألكم عما أنزل الله اليكم وقلت له أمرنا الله عز وجل بالحكم بينهم بكتاب الله المنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم وأخبر أنهم قد بدلوا كتابه الذي أنزل وكتبوا الكتاب بأيديهم فقالوا هَذَا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما يكسبون (قال الشافعي) وقلت له ترك أصحابك ما وصفنا من حكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا قيل لهم لم أقم الحدود على المعاهدين وإن لم يكونوا في دينهم وأبطلتم الحدود في قذف بعضهم بعضا وإن كانوا في دينهم قالوا بان حكم الله تبارك وتعالى على خلقه واحد وبذلك أبطلنا الزنا بينهم ونكاح الرجل حريمه في كتاب الله عز وجل وإن كان ذلك جائزا بينهم فاذا قيل لهم حكم الله عز وجل يدل على أن حكمهم حكمنا في الاسلام قالوا نعم فاذا قيل فلم أجزم بينهم عن الخنزير وغرمت منه وليس من حكم الاسلام أن يجوز ثمن الحرام قالوا هي أموالهم وقد أبطلوا أموالهم بينهم (قال الشافعي) فرجع بعضهم الى قولنا وقال هذا قول مستقيم على كتاب الله عز وجل ثم سئلتني الله صلى الله عليه وسلم لا يختلف وأقام بعضهم على قولهم مع ما وصفت لك من تناقضه وسكت عن بعض اللاكفاء بما وصفت لك مما لم أصف

(حد الحمر)

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال ان شرب الخمر فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاقطعوه فاني برجل قد شرب جلدته ثم أتى به الثانية فجلده ثم أتى به الثالثة فجلده ثم أتى به الرابعة فجلده ووضع القتل فكانت رخصة (قال سفيان ثم قال الزهري لم تصور بن المعتمر ومخول كونا وافدى أهل العراق بهذا الحديث (قال الشافعي) والقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره وهذا مما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم علمته (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتخ فقال كل شراب أسكر فهو حرام (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أنه أخبره ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خرج عليهم فقال اني وجدت من فلان ريح شراب الطلاء وأنا سائل عما شرب فان كان يسكر جلدته فجلده عمر الحد ثامنا (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لا أوتي بأحد شرب خمر أو نبيذ أو مسكرا الا حددته (قال الشافعي)

ولا تتسع * أخبرنا سفيان عن ابن جريح عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا أموالكم في سبيل الله مائة دينار أو مائة من أثمن من هذا فأولئك هم المفلحون * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أمه أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي رغبة في عهد فريش فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلها قال نعم

(ومن كتاب اباحة الطلاق) * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فليراجعها ثم ليسمكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم

عن ابن جرير أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل عبد الله بن عمر وأبو الزبير يسمع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً فقال ابن عمر طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم مره فلما راجعها فإذا طهرت فليطلق أو ليسك قال ابن عمر وقال الله عز وجل يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن أو قبل عدتهن «الشافعي شك» * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جرير عن مجاهد أنه كان يقرأها كذلك * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه كان يقرأ إذا طلقتم النساء فطلقوهن قبل عدتهن * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن أبياس بن بكير قال طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها فجاء يستفتي فسأل أبا هريرة (١٣١) وعبد الله بن عباس فقال لا ترى أن تنكحها

حتى تزوج زوجاً غيرك
فقال إنما كان طلاق
إياها واحدة قال ابن
عباس أنك أرسلت من
يدك ما كان لك من فضل
* أخبرنا مالك عن
يحيى بن سعيد عن بكير
ابن عبد الله بن الأشج عن
نعمان بن أبي عياش
الزرق عن عطاء بن
يسار قال جاء رجل
يسأل عبد الله بن
عمر بن العاص عن
رجل طلق امرأته ثلاثاً
قبل أن يحلها قال عطاء
ابن يسار فقلت إنما طلاق
البكر واحدة فقال عبد
الله بن عمر وإنما أنت
قاص الواحدة تبينها
والثلاث بحرمها حتى
تنلح زوجها غيره

(ومن كتاب الصيام الكبير)

* أخبرنا مالك عن عبد
الله بن دينار عن عبد
الله بن عمر رضي الله
عنهما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال

قال بعض الناس الخمر حرام والسكر من كل الشراب ولا يحرم المسكر حتى يسكر منه ولا يحسد من شرب نبيذاً مسكراً حتى يسكره فقيلاً بعض من قال هذا القول كيف خالفت ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وثبت عن عمرو روى عن علي ولم يقل أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه قال روي نفيه عن عمر أنه شرب فضل شراب رجل حده قلنا روي عنه عن رجل مجهول عندكم لا تكون روايته حجة قال وكيف يعرف المسكر قلنا لا نجد أحداً أبداً لم يسكر حتى يقول شرب الخمر أو يشهد به عليه أو يقول شرب ما يسكر أو يشرب من أناء هو ونفر فيسكر بعضهم فيدل ذلك على أن الشراب مسكر فاما إذا غاب معناه فلا يضرب فيه حداً ولا تعزير إلا أنه اما الحد أو إمان يكون مباحاً أو إمان يكون مغيب المعنى ومغيب المعنى لا يحسد فيه أحد ولا يعاقب إنما يعاقب الناس على اليقين وفيه كتاب كبير وسمعت الشافعي يقول ما أسكر كثيره فقليله حرام (قال الشافعي) يقال لم قال إذا شرب تسعة فلم يسكر ثم شرب العاشر فسكر فالحاشي هو حرام فقيلاً له رأيت لو شرب عشرة فلم يسكر فإن قال حلال قيل له فإن خرج فاصابته الريح فسكر فإن قال حرام قيل أفرايت شيئاً يشربه رجل حلالاً ثم صار في بطنه حلالاً فلما أصابته الريح قلبته فصورته حراماً

(باب ضرب النساء)

قال الشافعي رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبياس بن عبد الله بن أي ذباب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا ماء الله قال فأتاه عمر فقال يا رسول الله ذنر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بآل محمد صلى الله عليه وسلم نساء كثير كاهن يشكون أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد أطاف الليلة بآل محمد سبعون امرأة يشكون أزواجهن ولا تجدون أولئك خياركم (قال الشافعي) وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بضرب النساء إذا ذنرن على أزواجهن وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن بضربهن ضرباً غير مبرح وقال اتقوا الوجه (قال الشافعي) وقد أذن الله عز وجل بضربهن إذا خيف نشوزهن فقال واللاتي تخافون نشوزهن إلى سبيل (قال) ولوترك الضرب كان أحب إلى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لن يضرب خياركم وإذا أذن الله عز وجل ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضرب الحرائر فكيف عاب رجل أن يقيم سيداً أمه على أمته حد الزنا وقد جاءت به السنة وفعله أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده

(السوط الذي يضرب به) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فألقى بسوطه مكسوراً قال

الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فامكوا العدة ثلاثين * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت حسين أن رجلاً شهد عند علي رضي الله عنه على رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه قال وأمر الناس أن يصوموا وقال أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان قال الشافعي بعد لا يجوز على رمضان إلا شاهدان * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب أظفر في رمضان في يوم ذي غيم وراى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس فقال عمر بن الخطاب الخطيب يسير * أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر * أخبرنا

مالك عن ابن شهاب عن جسد بن عبد الرحمن بن عوف أن عمرو عثمان كانا بصليان المغرب حين ينظران إلى الليل الأسود ثم يفطران بعد الصلاة وذلك في رمضان * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحتجم وهو صائم ثم ترك ذلك * أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضي الله عنه ومن تقياً وهو صائم رجب عليه القضاء ومن ذرعه إلى فلاة قضاء عليه * وبهذا الإسناد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما * أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تسمع أني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فأغتسل ثم أصوم ذلك اليوم (١٣٣) فقال الرجل انك لست مثلنا قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم

فوق هذا فأتى بسوط جديد لم تقطع غرته فقال بين هذين فأتى بسوط قد ركب به ولان فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فخلد ثم قال أيها الناس قد أن لكم أن تنتهوا عن محارم الله فمن أصاب منكم من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله فانه من يبدلنا صفحته نقيم عليه كتاب الله (قال الشافعي) هذا حديث منقطع ليس مما ثبت به هو نفسه حجة وقد رأيت من أهل العلم عندنا من يعرفه ويقول به فحقن نقول به (قال الشافعي) ولا يبلغ في جلد الحدة أن ينهر الدم في شيء من الحدود ولا العقوبات وذلك أن إتهار الدم في الضرب من أسباب التلف وليس راد بالحد التلف إنما راد به النكال أو الكفارة (باب الوقت في العقوبة والعفو عنها) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (١) تجافوا الذوى الهيات عن عثراتهم (قال الشافعي) سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث ويقول يحجافى للرجل ذى الهيئة عن عثرته ما لم يكن حداً (قال) وذو الهيات الذين يقولون عثراتهم الذين لا يعرفون بالشر فيزل أحداهم الزلة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن المحقق والمختفي «قال الربيع» يعنى التباس والنباشة (قال الشافعي) وقد رويت أحاديث مرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم في العقوبات وتوقيها تر كنها لا انقطاعها (صفة النفي) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي النفي ثلاثة وجوه منها نفي نصاب كتاب الله عز وجل وهو قول الله عز وجل في المحاريين أو ينغوا من الأرض وذلك النفي أن يطلبوا فيمتنعوا فقي قدر عليهم أقيم عليهم حد الله تبارك وتعالى الآن يتوبوا قبل أن يقدر عليهم فيسقط عنهم حق الله وثبت عليهم حقوق الأدميين والنفي في السنة وجهان أحدهما نأبى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو نفي البكر الزاني بحلده مائة وبنفي سنة وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لأقضي بينك وبين كتاب الله عز وجل ثم قضى بالنفي والجلد على البكر والزاني الثاني أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أنه نفي مخنئين كانا بالمدينة يقال لأحدهما هيت ولأخر ما منع وتحفظ في أحدهما أنه نفاها إلى الحمي وأنه كان في ذلك المنزل حياة النبي صلى الله عليه وسلم وحياة أبي بكر وحياة عمر وأنه شك الشقيق فأذن له بعض الأئمة أن يدخل المدينة في الجمعة يوماً يتسوق ثم ينصرف وقد أيت أصحابنا يعرفون هذا ويقولون به حتى لا أحفظ عن أحد منهم أنه خالف فيه وإن كان لا يثبت كنبوت نفي الزنا (قال الشافعي) في الرجل إذا طلق امرأته وله منها ولد فالمرأة أحق بالولد حتى يبلغ سبع سنين أو ثمان سنين فإذا بلغ خيراً أيها المأثم وعلى الأب نفقته ما أقام عنده أمه فان تكلمت المرأة بالجددة مكان الأم وإن كان للجددة زوج فهي بمنزلة الأم إذا تزوجت لا يقضى لها بالولد «قال الربيع» ان كان زوج الجددة جد (١) الذي في اللسان والمصايح تعافوا أي تجاوزوا عنها ولا ترفعوها إلى كتبه معججه

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله اني لارجو ان اكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى * أخبرنا مالك عن هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم تضحك * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيها للشيخ وكرها للشاب * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جسد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في شهر رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا فقال اني لأجد فأتى

رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق ثم قال خذ هذا فتصدق به فقال يا رسول الله ما أحد أحوج مني فضحك الغلام

رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت ثنياه ثم قال كله «قال الشافعي رضي الله عنه وكان فطره بجماع» * أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال أتى أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتف شعره ويضرب فخره ويقول هلك الأبعد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك قال أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع ان تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق ثم قال خذ هذا فتصدق به قال ما أحد أحوج مني قال فكله وصم يوماً مكان ما أصبت قال عطاء فسألت سعيداً كم في ذلك العرق قال ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين

* أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن حزة بن عمرو الأسلمي قال يا رسول الله أصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شئت فصم وإن شئت فأفطر * أخبرنا مالك عن جندب الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم * أخبرنا سفيان عن طلحة ابن يحيى عن عتمة عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أنا خبأ نالك حيسا فقال أما إنى كنت أريد الصوم ولكن قريبه

(ومن كتاب المناسك) * أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم (١٣٣) بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قفل فلما كان بالروحاء لقي ركباً فسلم عليهم وقال من القوم فقالوا المسلمون فن القوم قال رسول الله فرفعت اليه امرأة صبيها لهما من محبة فقال يا رسول الله ألهذا حج فقال نعم ولك أجر * أخبرنا مالك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بامرأة وهي في محضها فقيل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذت بعضدي صبي كان معها فقالت ألهذا حج قال نعم ولك أجر * أخبرنا سعيد ابن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السفر

الغلام كان أحق بالغلام وإن كان غير جده لم يكن أحق به (قال) وحديث مالك أن عمر أوعثمان قضى أحدهما في أمة غرت من نفسها (قال الشافعي) وإذا غرت المرأة رجلاً بنفسها ثم استحققت كانت لملكها وكان على الزوج المهر بالاصابة ملكاً للمالك وكان أولاده أحراراً وعليه قيمتهم يوم ولدوا لا يوم يؤخذون لأنهم لم يقع عليهم الرق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عباد قال يا رسول الله أ رأيت أن وجدت رجلاً مع امرأتى أمهله حتى آتى عليه بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) فمن قتل ممن لم تقم بينة بما يوجب قتله فعليه القود ولو صدق الناس بهذا أدخل الرجل الرجل منزله فقتله ثم قال وجدته يراني بامرأتى (قال) وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل دم مسلم إلا من أحدى ثلاث كفر بعد إيمان وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من بدل دينه فاقتلوه ولا يعدوا الكافر بعد إيمان المبدل دينه بالكفر أن تكون كلمة الكفر والتبديل وجب عليه القتل وإن تاب كما وجب عليه القتل من الزنا وإن تاب أو يكون معناه ما من بدل دينه أو كفر بعد إيمان فأقام على الكفر والتبديل ولا فرق بين من بدل دينه فأطهر ديناً معروف (١) فان قال قائل هو أذا رجع عن النصرانية فان تاب قبلت توبته ترك الصليب والكنيسة فقد بقدر على المقام على النصرانية مستخفياً ولا يعلم صحة رجوعه إلى الله عز وجل فسواء رجع إلى دين يظهره أو دين لا يظهره وقد كان المنافقون مقببين على اظهار الايمان والاستسار بالكفر فأخبر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم ذلك عنهم فتولى حسابهم على سرائرهم ولم يجعل الله عز وجل إلى العباد أن يحكموا إلا على الظاهر وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على المناكحة والموارنة وأسهم لهم سهمان المسلمين إذا حضر والحرب

(حد السرقه والقاطع فيها وحد قاطع الطريق وحد الزاني)

حد السرقه أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبتا لئلا من الله والله عزيز حكيم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة والزهري عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعداً (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في محن قيمته ثلاثة دراهم (قال الشافعي) فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على من أراد الله قطعه من السراق البالغين غير المغلوبين (١) قوله فان قال قائل الخ كذا في النسخ التي يسدنا وهي عبارة سقيمة تحتاج إلى تحرير ورجوع إلى أصل صحيح فعليك بالتحرير كتبه صحيحه

قال قال ابن عباس أيها الناس أسمعوني ما تقولون وأفهموا ما أقول لكم أيما ملوك حج به أهله فات قبل أن يعتق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحجج وأما غلام حج به أهله فات قبل أن يدرك فقد قضى حجه وإن بلغ فليحجج * أخبرنا ابن عيينة قال سمعت الزهري يحدث عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن امرأة من خثعم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يركب فلهي تزي أن أحج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال سفيان هكذا حفظته من الزهري * أخبرني عمرو بن دينار عن الزهري عن سليمان بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد فيه فقالت يا رسول الله فهل ينفعه ذلك قال نعم كآلو كان عليه دين فقضيته نفعه * أخبرنا مالك عن الزهري عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال كان

الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فخافه امرأته من خشم تستقته بفعل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بصرف وجه الفضل الى الشق الآخر فقالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج على عباده ادر كت أي شيئا كبير الا يستطيع ان يثبت على الرحلة أفأج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع * أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج قال قال ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس أن امرأته من خشم قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان أبي قد أدر كته فريضة الله في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره قال خفي عنه * أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي (١٣٤) عن زيد بن علي بن حسين عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي

وهذا مكتوب في باب غير هذا ودلت على من أراد قطعه فكان من بلغت سرقة ربع دينار فصاعدا وحديث ابن عمر موافق لحديث عائشة لان ثلاثة دراهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده ربع دينار (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن خرم عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن أن سارقا سرق أربعة في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه فأمر بها عثمان فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بدينار فقطع يده قال مالك هي الأربعة التي يأكلها الناس (قال الشافعي) حديث عثمان يدل على ما وصفت من أن الدراهم كانت اثنا عشر دينارا وكذلك أقام عمر الدية اثني عشر ألف درهم ويدل حديث عثمان على أن القطع في الثمر الرطب صلح بيبس أو لم يصلح لان الأثر ج لا يبس فكل ماله عن هكنا يقطع فيه اذا بلغ قيمته ربع دينار مصحفا كان أو سيقا وغيره مما يحل ثمنه فان سرق خرا أو خنزير لم يقطع لان هذا حرام الثمن ولا يقطع في ثمن الطنبور ولا المزمار (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن جند الطويل أنه سمع قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق قطع سارقا في شيء ما يسرني أنه لي بثلاثة دراهم (قال الشافعي) أخبرنا غير واحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعدا (قال الشافعي) فهذا كله نأخذ فاذا أخذ سارق قومت سرقة في اليوم الذي سرقها فيه فان بلغت قيمته ربع دينار قطع وان نقصت عن ربع دينار لم يقطع ولو حبس لتثبت اليئنة عليه وكانت يوم سرقها لا تسوى ربع دينار فلم تصح اليئنة حتى صارت تسوى ربع دينار يقطع ولو قومت يوم سرقها ربع دينار فحبس لتصح عليه اليئنة فرخصت حتى صارت لا تسوى ربع دينار قطع لان القيمة يوم سرق ولا يلتفت الى ما بعد سرقة من غلاء السلعة ورخصها وما سرق من طعام رطب أو يابس أو خشب أو غيره مما يحوز به الناس في ملكهم يسوى ربع دينار قطع والاصل ربع دينار فلو غلت الدراهم حتى يكون درهما بدينار قطع في ربع دينار وان كان ذلك نصف درهم ولو رخصت حتى يصير الدينار بمائة درهم قطع في ربع دينار وذلك خمسة وعشرون درهما وانما الدراهم سلعة كالثياب والنعم وغيرها فلو سرق ربع دينار أو ما يسوى ربع دينار أو ما يسوى عشر شياء كان يقطع في الربع وقيمه عشر شياء وكذلك لو سرق ما يسوى ربع دينار وذلك ربع شاة كان انما يقطع في ربع الدينار واذا كان الاصل الدينار فالدراهم عرض من العروض لا ينظر الى رخصها ولا الى غلائها والدينار الذي يقطع في ربعه المثقال فلو كان يجوز ببلد أنقص منه لم يقطع حتى يكون سرق ما يسوى ربع دينار مثقالا لأنه الوزن الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يقطع حتى يكون سرق من حرز ويكون بالغاي عقل

طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل مني منحر ثم جاءته امرأة من خشم فقالت ان أبي شيخ قد أفند وأدر كته فريضة الله على عباده في الحج ولا يستطيع أداءها فهل يحزني عنه أن أؤديها عنه قال نعم * أخبرنا سعيد ابن سالم عن حنظلة قال سمعت طاوسا يقول أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت ان أمي ماتت وعليها حج فقال حجني عن أمك * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيك عن فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كنت حجت فلب عنه والا فاحجج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابراهيم بن يزيد عن

باب

محمد بن عباد بن جعفر قال قد نالني عبد الله بن عمر فسمعت يقول

سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما الحاج قال الشعث الثقيل فقام آخر فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما السبيل قال زاد وراحلة * أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سأته عن الرجل لم يحجج أو يستقرض للحج قال لا * أخبرنا مسلم وسعيد بن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله فقال أوجر نفسي من هؤلاء القوم فأنتسك معهم المناسك إلى أاجر فقال ابن عباس نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سرير الحساب * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيك عن فلان فقال له النبي

صلى الله عليه وسلم ان كنت حجت قلبه عنه والافاجج عن نفسك ثم اجمع عنه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة قال سمع ابن عباس رجلا يقول ليسك عن شربة فقال ابن عباس ويحك وما شربة قال فذكر قرابة له فقال له لا تجت عن نفسك ثم اجمع عن نفسك ثم اجمع عن شربة * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء وطاوس أنهما قالاهما في الحج والاحبة من رأس المال * أخبرنا مسلم بن خالد وغيره عن ابن جريج قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله قال قدم على رضى الله عنه من سعيته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ثم أهلت يا على قال بيا أهل به النبي صلى الله عليه وسلم قال فأهدوا مكث حراما كما أنت قال فأهدى له على هديا * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال خرجنا مع (١٣٥) النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا بالبيداء

فقطرت مذبصري من

بين راكب وراجل بين

يديه وعن يمينه وعن

شماله ومن وراءه كلهم

يريد أن يأتهم بيلمس أن

يقول كما يقول رسول الله

صلى الله عليه وسلم لا تنوى

الالنج ولا تعرف غيره ولا

تعرف العرة فلما طفنا

فكنا عند المروة قال أيها

الناس من لم يكن معه

هدى فليجل وليجعلها

عمرة ولو استقبلت من

أمرى ما استبدت

ما أهديت فقل من لم يكن

معه هدى * أخبرنا

مسلم بن خالد عن ابن جريج

عن منصور بن عبد الرحمن

عن صفية بنت شيبة عن

أسماء بنت أبي بكر قالت

خرجنا مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال

النبي صلى الله عليه وسلم

من كان معه هدى فليقيم

على أحرامه ومن لم يكن معه

هدى فليجل ولم يكن معي

هدى فقلت وكان مع

الزبير هدى فلم يجل

أخبرنا ابن عينة عن يحيى بن

(باب السن التي اذا بلغها الرجل والمرأة أقيمت عليهما الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة فرددني وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني قال نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز فقال عمر هذا فرق بين الذرية والمقاتلة ثم كتب إلى عماله أن يفرضوا لابن خمس عشرة في المقاتلة ولابن أربع عشرة في الذرية (قال الشافعي) في كتاب الله عز وجل ثم بهذا القول نأخذ قال الله عز وجل وابتلوا النساء حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا الآية فمن بلغ النكاح من الرجال وذلك الاحتلام والحيض من النساء خرج من الذرية وأقيم عليه الحدود كلها ومن أبطل ذلك عنه واستكمل خمس عشرة سنة أقيمت عليه الحدود كلها السرقة وغيرها

(باب ما يكون حرزا ولا يكون والرجل توهب له السرقة بعد ما يسرقها أو يملكها بوجه من الوجوه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله أن صفوان بن أمية

قيل له من لم يهاجر هلك فقدم صفوان المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق وأخذ رداءه من تحت

رأسه فأخذ صفوان السارق فجاءه النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقطع يده

فقال صفوان اني لم أرد هذا هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هلا قبل أن تأتيني به وأخبرنا

سفيان عن عمرو عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد

عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان أن رافع بن خديج أخبره أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم

قال لا تقطع اليد في ثمر ولا كثر أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن

حبان عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن أبي حسين

عن عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا قطع في ثمر معلق فاذا أواه الجرين ففيه القطع (قال

الشافعي) فأظن أبدأ إلى الحال التي يسرق فيها السارق فاذا سرق السرقة ففرق بينها وبين حرزها فقد وجب الحد

عليه حينئذ فان وهبت السرقة للسارق قبل القطع أو ملكها بوجه من وجوه الملك قطع لاني إنما أنظر إلى الحال

التي سرق فيها والحال التي سرق فيها هو غير مال السلعة وأنظر إلى المسروق فان كان في الموضع الذي سرق فيه

تنسبه العامة إلى أنه في مثل ذلك الموضع محرز فأقطع فيه وان كانت العامة لا تنسبه إلى أنه في مثل ذلك الموضع

محرز فلا يقطع فيه (قال الشافعي) فردا صفوان كان محرزا باضطجاعه عليه فقتله كل من كان في موضع مباح

فاضطجع على نوبة فاضطجاعه حرزه كان في صحراء أو جام أو غيره لأنه هكذا يحزر في ذلك الموضع وأنظر إلى

متاع السوق فاذا ضم بعضه إلى بعض في موضع بياعته وربط بجبل أو جعل الطعام في خيش وخبط عليه

سعيد بن عمر عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لحس بقين من ذي القعدة لآ ترى إلا الحج فلما كتبنا سرف أو قربا منها أمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة فلما كنا بعي أنبت بلحم بقر فقلت ما هذا قالوا ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه قال يحيى فحدثت به القاسم بن محمد فقال جاءتك والله بالحديث على وجهه * أخبرنا مالك عن يحيى بن عمر والقاسم عن حديث سفيان لا يخالف معناه * أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة لا نرى إلا الحج حتى إذا كنا بسرف أو قربا منها حضرت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال مالك أنفست قلت نعم فقال ان هذا أمر كتب الله على بنات آدم فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت قالت وضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

نسائه البقر * أخبرنا سفيان ثنا ابن طاوس و ابراهيم بن ميسرة وهشام بن حبيب سمعوا طاوسا يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يبسى حجج ولا عمرة ينتظر القضاء فزل عليه القضاء وهو بين الصفاء والمروة فأمر أصحابه من كان منهم أهمل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولكن لبنت رأسي وسقت هدى فليس لي محل دون محل هدى فقام اليه سراقة بن مالك فقال يا رسول الله اقض لنا قضاء قوم كانوا وادوا اليوم أمرتنا هذه لعامنا هذا أم لا بد قال بل لا بد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة قال ودخل على رضى الله عنه من اليمن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أهلك فقال أحدهما عن طاوس اهلل النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر ليك حجة (١٣٦) النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل رضى الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم فسرق أى هذا أحرز به فأقطع فيه لأن الناس مع شحهم على أموالهم هكذا يحرزونه وأى ابل الرجل كانت تسير وهو يقودها فقطر بعضها إلى بعض فسرق منها وأما عليها شيأ قطع فيه وكذلك أن جمعها في صحراء أو أناخها وكانت بحيث ينظر إليها قطع فيها وكذلك الغنم إذا أواها إلى المراعي فضم بعضها إلى بعض واضطجع حيث ينظر إليها فسرق منها شيأ قطع فيه لأن هكذا أحرزها وكذلك لو زل في صحراء فضرب فسطاطا وأوى فيه متاعه واضطجع فيه فان سرق الفسطاط والمتاع من جوف الفسطاط فاقطع فيه لأن اضطجاعه فيه حرز للمتع والفسطاط إلا أن الأحرار يختلفون فيحرز بكل ما يكون العامة تحرز بمثله والحوائل ليست بحرز للخل ولا الثمرة لأن أكثرها مباح يدخل من جوانبه فمن سرق من حائل شيأ من ثمر معلق لم يقطع فإذا أواها الجحرين قطع فيه وذلك أن الذي تعرفه العامة عند ناء الجحرين حرز وأن الحائل غير حرز فلو اضطجع مضطجع في صحراء ووضع ثوبه بين يديه أو ترك أهل الاسواق متاعهم في مقاعد ليس عليها حرز ولم يضم بعضها إلى بعض ولم تربط أو ألقي أهل الاسواق ما يجعل مثلها في السوق بسبب كالحباس الكبار ولم يضموها ولم يحزموها وأرسل رجل إليه زعى أو تمضى على الطريق ليست مقطوعة أو أناخها بصحراء ولم يضطجع عندها وضرب فسطاطا لم يضطجع فيه فسرق من هذا شيأ لم يقطع لأن العامة لا ترى هذا حرزا والبيوت المغلقة حرز لما فيها فان سرق سارق من بيت مغلق فتح الغلق أو نقب البيت أو قلع الباب فاخرج المتاع من حرزه قطع وان كان البيت مفتوحا دخل فسرق منه لم يقطع فان كان على الباب المفتوح حجرة مغلقة وأدار مغلقة فسرق منها قطع وقد قيل ان كانت دونه حجرة أو دار فهذا حرز وان لم يكن مغلقا وكذلك بيوت السوق ما كانت مفتوحة فدخلها داخل فسرق منها لم يقطع وان كان فيها صاحبها وهذه خيانة لأن ما في البيوت لا يحرزها فعود عندها «قال الربيع» الآن يكون بصره يحيط بها كلها ويكون يحرسها فاغفله فآخذ منها ما يسوى ربع دينار قطع (قال الشافعي) ولو كان بيت عليه حجرة ثم دار فاخرج السرقة من البيت والحجرة إلى الدار والدار للمسروق وحده لم يقطع حتى يخرج من جميع الدار وذلك أن الدار حرز لما فيها فلا يقطع حتى يخرج السرقة من جميع الحرز ولكن لو كانت الدار مشتركة وأخرج السرقة من البيت والحجرة إلى الدار قطع لأن المشتري كذا ليست بحرز لواحد من السكان دون الآخر ولو نقب رجل البيت فاخرج المتاع من النقب كله قطع ولو وضعه في بعض النقب ثم أخذه رجل من خار لم يقطع لأن الداخل لم يخرج من جميع حرزه ولا الخارج (قال) واخراج الداخل إياه من النقب وغيره إذا صيره في غير حرز مثله ورأى الفج بوجبه عليه القطع (قال الشافعي) ولو أن نفرا جالوا متاعا من بيت (٢) والمتاع الذي جالوه معافان كانوا ثلاثة فبلغ ثلاثة أرباع دينار قطعوا وان لم يبلغ ذلك لم يقطعوا ولو جالوه متغرقا فن آخر ج منه شيأ يسوى ربع دينار قطع ومن أخرج

الله صلى الله عليه وسلم زوج امرأه بسورة من القرآن * أخبرنا مسلم وسعيد بن ابن جريج عن عطاء أن رجلا سأل ابن عباس فقال أواجه نفسي من هؤلاء القوم فأنسك معهم المناسك هل يحزى عنى فقال ابن عباس نعم وأنت لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب * أخبرنا القداح عن سفيان الثوري عن زيد بن جبير قال أتى لعند عبد الله بن عمرو سئل عن هذه فقال هذه حجة الاسلام فليتلسم أن يقضى نذره يعنى لمن كان عليه الحج ونذر حجا * أخبرنا الشافعي قال قال سعيد بن سالم واحتج بان سفيان الثوري أخبره عن معاوية بن اسحق عن أبي صالح الخنفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

الحج جهاد والعمرة تطوع * أخبرنا ابن عينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت عمرو بن أوس يقول أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله مالا عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يردف عائشة رضى الله عنها فيعبرها من التنعيم * أخبرنا ابن عينة عن اسمعيل بن أمية عن من أحم عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد عن محرش الكعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة ليلنا فأتهم وأصبح بها كبائت * أخبرنا مسلم ابن خالد عن ابن جريج هذا الحديث بهذا الاسناد قال ابن جريج هو محرش (قال الشافعي) رضى الله عنه وأصاب ابن جريج لأن ولده عندنا بنو محرش * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة طوافك بالبيت وبين الصفاء والمروة يكفيلك لخل وعمرتك * أخبرنا ابن عينة عن ابن أبي نجیح عن عطاء عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وربما قال سفيان عن عطاء

عن عائشة رضي الله عنها ورجعما قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي حسين عن بعض ولد أنس ابن مالك قال كنا مع أنس بن مالك بمكة فكان اذا حرم رأسه خرج فاعتمر * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيج عن مجاهد أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال في كل شهر عمرة * أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عائشة رضي الله عنها اعترت في ستة مرتين مرة من ذي الحليفة ومرة من الجحفة * أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعترت في ستة مرتين قال صدقة فقلت هل عاب ذلك عليها أحد قال سبحان الله أم المؤمنين فاستحييت * أخبرنا أنس عن موسى بن عقبة عن نافع قال اعتمر عبد الله بن عمر أوما في عهد ابن الزبير عشرين في كل عام (١٣٧) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري

عن سالم بن عبد الله عن

أبيه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال يهل

أهل المدينة من ذي

الحليفة ويهل أهل الشام

من الجحفة ويهل أهل

بجدة من قرن قال ابن عمر

ويزعمون أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

ويهل أهل اليمن من يللم

* أخبرنا مالك عن عبد

الله بن دينار عن ابن عمر

أنه قال أمر أهل المدينة

أن يهلوا من ذي الحليفة

ويهل أهل الشام من

الجحفة وأهل نجد من قرن

قال ابن عمر أما هؤلاء

الثلث فسمعتهم من

رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأخبرت أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

ويهل أهل اليمن من

يللم * أخبرنا مسلم عن

مالا يسوي ربع دينار لم يقطع وكذلك لو سرق سارق ثوباً فاشقه أو حليفاً فكسره أو شاء فذبحها في حرزها ثم أخرج ما سرق من ذلك قوم ما أخرج على ما أخرجه الثوب مشقوق والحلي مكسور والشاة مذبوحة فإذا بلغ ذلك ربع دينار قطع ولا ينظر إلى قيمته في البيت إنما ينظر إلى قيمته في الحال التي أخرجه به فيها من الحرز فإن كان يسوي ربع دينار قطع وإن لم يسو ربع دينار في الحال التي أخرجه به لم يقطع وعليه قيمته صحيحاً قبل أن يشقه إن كان أنفقه والأفعليه رده ورد ما نقصه الخرق ولودخل جماعة البيت ونقبوه معاً ثم أخرج بعضهم السرقة ولم يخرجها (٣) دون الذي لم يخرجها وكذلك لو كانوا جماعة فوقف بعضهم على الباب أو في موضع يحكمهم فن أخذوا المتاع منهم قطع الذي أخرجه المتاع من جوف البيت ولم يقطع من لم يخرج من جوف البيت فعلى هذا الباب كله ومن سرق عبد صغيراً أو أجمعياً من حرز قطع ومن سرق من يعقل أو يمتنع لم يقطع وهذه خديعة وإن سرق الصغير من غير حرز لم يقطع ويقطع النباش إذا أخرج الكفن من جميع القبر لأن هذا حرز مثله وإن أخذ قبل أن يخرج من جميع القبر لم يقطع مادام لم يفارق جميع حرزه

(٣) قطع المملوك بأقراره وقطعه وهو آبق قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عمر بنت عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة إلى مكة ومعها مولداتان لها و غلام لبني عبد الله بن أبي بكر الصدوق فبعثت مع المولاتين يردن من أجل قد خيط عليه خرقة خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لبداءً وفرواً وخاط عليه فلما قدمت المولاتان المدينة دفعت ذلك إلى أهله فلما افتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ولم يجدوا فيه البرد فكلوا المولاتين فكلتا عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو كتبتا إليها واتهما العبد فقتل العبد عن ذلك فاعترف فأمرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة رضي الله عنها القطع في ربع دينار فصاعداً (قال الشافعي) وهذا عندنا كان محرزاً مع المولاتين فسرق من حرزه وبهذا أخذنا بقرار العبد على نفسه فيما يضره في بدنه وإن نقص بذلك ثمنه ونقطع العبد لانه سرق وقد أمر الله عز وجل بقطع السارق ونقطعه وإن كان آبقاً ولا تزد يده معصية الله بالآبق خيراً (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر وهو آبق فأسل به عبد الله بن سعيد بن العاص وهو أمير المدينة بقطع يده فابى سعيد أن يقطع يده وقال لا تقطع يدا آبق إذا سرق فقال له ابن عمر في أي كتاب الله وجدت هذا فأمر به ابن عمر فقطعت يده (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زريق بن حكيم أنه أخذ عبد آبقاً فسرق

(٣) قوله ولم يخرجها دون الخ هكذا في النسخ وفي العبارة سقط ولعل وجه الكلام ولم يخرجها بعضهم قطع الذي أخرجهما دون الخ وقوله فن أخذ المتاع الخ لعل فيه زيادة من الناسخ تأمل كتبه معجمه

(١٨ - الام سادس)

ابن جرير عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قام رجل من أهل المدينة بالمدينة في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل قال يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الجحفة ويهل أهل نجد من قرن قال نافع ويزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يللم * أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جرير قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعته ثم انتهى أراه يريد النبي صلى الله عليه وسلم يقول يهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر من الجحفة وأهل المغرب ويهل أهل العراق من ذات عرق ويهل أهل نجد من قرن ويهل أهل اليمن من يللم * أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني ابن جرير قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل المغرب الجحفة ولاهل المشرق ذات عرق ولاهل نجد قرينا ومن سلك نجدنا من اهل اليمن وغيرهم قرن المنازل ولاهل اليمن الملم * أخبرنا مسلم وسعد بن جريح قال فرا جعت عطاء فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم زعموا لم يوقت ذات عرق ولم يكن اهل المشرق حينئذ قال كذلك سمعنا أنه وقت ذات عرق أو العقيق لاهل المشرق قال ولم يكن عراقي يومئذ ولكن لاهل المشرق ولم يعزوا الى أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه يابى إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم وقته * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن ابن طاوس عن أبيه قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ اهل مشرق فوقت الناس ذات عرق (قال الشافعي) رضي الله عنه (١٣٨) ولا أحسبه إلا قال طاوس والله أعلم * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عمرو بن دينار

عن أبي الشعثاء أنه قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المشرق شيئا فالتخذ الناس بجيالك قرن ذات عرق * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل نجد قرينا ولاهل اليمن الملم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المواقيت لاهلها ولكل أت أتى عليها من غير أهلها ممن اراد الحج والعمره ومن كان أهله من دون ذلك الميقات فليهل من حيث يشئ حتى يأتي ذلك على أهل مكة * أخبرنا الثقة عن معمر

فكتب فيه الى عمر بن عبد العزيز راني كنت أسمع أن العبد الأبق اذا سرق لم يقطع فكتب عمر ان الله عز وجل يقول والساير والسايرة فاقطعوا أيديهم ما جزاء عما كسبوا كالا من الله والله عزيز حكيم فان بلغت سرقة ربع دينار أو أكثر فاقطعوه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم على أبي بكر الصديق رضي الله عنه فشكا اليه أن عامل اليمن ظلمه فكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر وأبيك ماليلك ليليل سارق ثم انهم افتقدوا حليلا اسماء بنت عميس امرأة أبي بكر ففعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك من بيت أهل هذا البيت الصالح فوجدوا الحلبي عند صنائع زعم أن الأقطع جاء به فاعترف به الأقطع أو شهد عليه فامر به أبو بكر فقطعت يده اليسرى وقال أبو بكر والله لندعوه على نفسه أشد عندي من سرقة (قال الشافعي) رحمه الله فبهذا أخذ فإذا سرق السارق أو لاقطعت يده اليمنى من مفصل الكف ثم حسمت بالنار فإذا سرق الثانية قطعت رجله اليسرى من المفصل ثم حسمت بالنار ثم اذا سرق الثالثة قطعت يده اليسرى من مفصل الكف ثم حسمت بالنار فإذا سرق الرابعة قطعت رجله اليمنى من المفصل ثم حسمت بالنار فإذا سرق الخامسة حبس وعزر ويعزر كل من سرق إذا كان سارقا (١) من جنى بدرا فله القطع فإذا درى عنه القطع عزز (قال الشافعي) ويقطع ما يقطع به من خفة المؤنة عليه وأقربه من السلامة وكان الذي أعرف من ذلك أن يجلس ويضبط ثم تعد يده بمخيط حتى يبين مفصلها ثم يقطع بمحديدة حديدية ثم يحسم وان وجد أرفق وأمكن من هذا قطع به لانه انما يراد به إقامة الحد لا التلف (من يجب عليه القطع) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يقطع السارق ولا يقام حدود القتل على امرأة حبلى ولا مريض دنف ولا بين المرض ولا في يوم مفرط البرد ولا في أسباب التلف ومن أسباب التلف التي يترك إقامة الحد وفيها إلى البرء أن تقطع يد السارق فلا يبرأ حتى يسرق فيؤخر حتى يبرأ يده ومن ذلك أن يجلد الرجل فلا يبرأ جلده حتى يصيب حدا فيترك حتى يبرأ جلده وكذلك كل قرح أو مرض أصابه (لا يقطع فيه من جهة الخيانة) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أن عبد الله بن عمرو الحضرمي جاء بغلام له الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال أقطع يده هذا فإنه سرق فقال له عمر ماذا سرق قال سرق امرأة لأمرأتى عن غنم استون درهما فقال عمر أرسله فليس عليه قطع خادمكم سرق متاعكم (قال الشافعي) فبهذا كله نقول والعبد اذا سرق من متاع سيده مما أوتى عليه أو لم يوتى أحق أن لا يقطع (١) قوله من جنى لعله محرف عن نحو من حيث وقوله ويقطع ما يقطع الخ كذا في النسخ والمقصود بيان المطلوب في القطع وبعبارة المختصر ويقطع بالأخف مؤنة وأقربه سلامة ثم مل

من

عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت مثل معنى حديث

سفيان في المواقيت * أخبرنا سعيد بن سالم عن القاسم بن معن عن ليث عن طاوس عن ابن عباس أنه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل اليمن الملم ولاهل نجد قرينا ومن كان دون ذلك فمن حيث يبدأ * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقت المواقيت قال ليستمع المرء بأهله وثيابه حتى يأتي كذا وكذا للمواقيت * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس رضى الله عنه جاوز المواقيت غير محرم * أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن محمد بن كعب القرظي وغيره قال حج آدم عليه السلام فلقيه الملائكة فقالوا لرسولك آدم لقد حججنا قبلك بالثي عام * أخبرنا الدراوردي ومات من

اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال جئنا جابر بن عبد الله وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال فلما كانا بذي الحليفة ولدت أسماء بنت عيسى فامرهما بالغسل والاحرام * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه أن ابن عباس والمسيورين محرمات اختلعا بالابواء فقال ابن عباس يغسل المحرم رأسه وقال المسور لا يغسل المحرم رأسه فإرساني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجده يغتسل بين القرنين وهو يستتر بثوب قال فسلبت فقال من هذا فقلت أنا عبد الله أرسلني إليك ابن عباس أسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يديه على الثوب فطأ حتى بدا إلى رأسه ثم قال لا نسا ن يصب عليه أصيب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فاقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل * أخبرنا سعيد (١٣٩) بن سالم عن ابن جريج أخبرني

عطاء أن صفوان بن يعلى أخبره عن أبيه يعلى بن أمية أنه قال بينما عمر بن الخطاب رضى الله عنه يغتسل إلى بعير وأنا أستر عليه بثوب إذ قال عمر بن الخطاب يا يعلى أصيب على رأسي فقلت أمير المؤمنين أعلم فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما يزيد الماء الشعر إلا شعثا فسمى الله تعالى ثم أقاض على رأسه * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال ربما قال لي عمر بن الخطاب رضى الله عنه تعال أباقبك في الماء أينما أطول نفسا ونحن محرمون * أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء يقول سمعت ابن عباس وهو يقول سمعت

من قبل أن ماله أخذ بعضه بعضا (قال الشافعي) وقد قال صاحبنا إذا سرق الرجل من امرأته أو المرأة من زوجها من البيت الذي هما فيه لم يقطع واحد منهما ما وان سرق غلامه من امرأته أو غلامها منه وهو يخدمهما لم يقطع لأن هذه خيانه فإذا سرق من امرأته أو هي منه من بيت محرز فيه لا يسكنانه معا أو سرق عبدها منه أو عبده منها وليس بالذي يلي خدمتهما قطع أي هؤلاء مسروق (قال الشافعي) وهذا مذهب وأراه يقول إن قول عمر خادمكم ومتاعكم أي الذي يلي خدمتكم ولكن قول عمر خادمكم يحتمل عبداكم فأرى والله تعالى أعلم على الاحتياط أن لا يقطع الرجل لامرأته ولا المرأة لزوجها ولا عبدا واحد منهما مسروق من متاع الآخر شيئا لا ثروا والشبهة فيه (قال) وكذلك الرجل يسرق متاع أبيه وأمه وأجداده من قبلهما أو متاع ولده أو ولده لا يقطع واحد منهما وإذا كان في بيت واحد وورحم أو غير ذوى رحم فسرقت بعضهم من بعض لم يقطع لأنها خيانه وكذلك أجزاؤهم معهم في منازلهم ومن يخدمهم بلا أجر لان هذا كله من جهة الخيانة وكذلك من استعار متاعا فجده أو كانت عنده ودية فجدها لم يكن عليه فيها قطع وإنما القطع على من أخرج متاعا من حرز غير شبهة وهذا وجه قطع السرقة (قال الشافعي) والخلسة ليست كالسرقة فلا قطع فيها لأنهم لم تؤخذ من حرز وليست بقطع للطريق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن مروان ابن الحكم أتى بالناس قد اختلس متاعا فإراد قطع يده فإرسلى إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فقال زيد ليس في الخلسة قطع (قال الشافعي) ولو أسكن رجل رجلا في بيت أو أكرامه أيامه فكان يغلقه دونه ثم سرق رب البيت منه قطع وهو مثل الغريب يسرق منه (عزم السارق) قال الشافعي رحمه الله وإذا وجدت السرقة في يد السارق قبل يقطع ردت إلى صاحبها وقطع وإن كان أحدث في السرقة شيئا ينقصها ردت إليه وما نقصها من عليه يتبع به وإن أتلف السلعة قطع أيضا وكانت عليه قيمتها يوم سرقها ويضمن قيمتها إذا فانت وكذلك قاطع الطريق وكل من أتلف لسان شيئا مما يقطع فيه أولا يقطع فلا فرق بين ذلك ويضمنه من أتلفه والقطع لله لا يسقط غرمه ما أتلف الناس (حد قاطع الطريق) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى أنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا الآية (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم عن صالح مولى التوامنة عن ابن عباس في قطاع الطريق إذا قتلوا أو أخذوا المال قتلوا أو صلبوا وإذا قتلوا أو أخذوا المال قتلوا أو صلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف وإذا هربوا طلبوا حتى يوجدهم أو تقام عليهم الحدود وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا ما لا نفوا من الأرض (قال الشافعي) وجهنا نقول وهو موافق معنى كتاب الله تبارك وتعالى وذلك أن الحدود إنما نزلت فيمن أسلم فأما أهل الشرك فلا حد وفيهم القتل والسب والجزية

رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول إذا لم يجد المحرم نعلين لبس الخفين وإذا لم يجد أزارا لبس السراويل * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ما يلبس المحرم من الثياب فقال له لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا الخفين إلا لمن لا يجد النعلين فإن لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا العمامة ولا البرنس ولا الخفاف إلا أحد الأجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران أو

ورس وقال فمن لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعنين * أخبرنا ابن عيينة عن عمر بن عبد الله بن جعفر قال أبصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه على عبد الله بن جعفر نو بين مضر حبن وهو محرم فقال ما هذه الثياب فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما إلحال أحدنا السنة فسكت عمر رضي الله عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه سمعه يقول لا تلبس المرأة ثياب الطيب وتلبس الثياب المعصورة ولا أرى المعصفر طيبا * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يفتي النساء إذا حرم أن يقطعن الخفين حتى أخبرته صفية عن عائشة أنها فتى النساء أن لا يقطعن فأنتهى عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن (١٤٠) عطاء عن ابن عباس قال تدلى عليهما من جلايينها ولا تضرب به قلت وما لا تضرب به فأشار لي كما

تجلبب المرأة ثم أشار لي ما على خدها من الجلباب فقال لا تعطيه فتضرب به على وجهها فذلك الذي لا يبق عليها ولكن تسدله على وجهها كما هو مسدول ولا تقبله ولا تضرب به ولا تعطفه * أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن هشام بن جبير عن طاوس قال رأيت ابن عمر يسي بالبيت وقد خرم على بطنه بثوب * أخبرنا سعيد بن اسمعيل بن أمية أن نافعا أخبره أن ابن عمر لم يكن عقد الثوب عليه اتما غرز طرفه على أزاره * أخبرنا سعيد بن جندب قال جابر بن يسال ابن عمر وأنا معه فقال أخالف بين طرفي نوبي من ورأى ثم أعقده وأنا محرم فقال عبد الله بن عمر لا تعقد شيئا * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا محترما بجبل أبرق فقال انزع الحبل مرتين * أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرنا الحسن ابن مسلم عن صفية بنت شيبة أنها قالت كنت عند عائشة إذ جاءتها امرأة من نساء بني عبد الدار يقال لها: لك قالت لها يا أم المؤمنين ان ابنتي فلانة خلعت أن لا تلبس حليها في الموسم فقالت جائتة رضي الله عنها فقلت لها يا أم المؤمنين تقسم عليك ألا لبست حليك كله * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أيوب بن أبي موسى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا رمد وهو محرم أقطر في عينيه الصبر اقطارا وأنه قال يتكحل المحرم بأي كحل إذا رمد ما لم يتكحل بطيب ومن غير رمد ابن عمر القائل * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد

واختلاف حدودهم باختلاف أفعالهم على ما قال ابن عباس رضي الله عنهما ما شاء الله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فن تاب قبل أن يقدر عليه سقطحق الله عنه وأخذ بحق بني آدم ولا يقطع من قطاع الطريق إلا من أخذ قبة ربع دينار فصاعدا قياسا على السنة في السارق (قال الشافعي) رجه الله والمهازيون الذين هذه حدودهم القوم يعرضون بالسلاح للقوم حتى يغصبوهم مجاهرة في الصحارى والطرق (قال) وأرى ذلك في ديار أهل البادية وفي القرى سواء لم يكن من كان في المصر أعظم ذنبا فحدودهم واحدة فإذا عرض للصوم لجماعة أو واحد مكاراة بسلاح فاختلف أفعال العارضين فكان منهم من قتل وأخذ المال ومنهم من قتل ولم يأخذ مالا ومنهم من أخذ مالا ولم يقتل ومنهم من كثر الجماعة وهيب ومنهم من كان رد للصوم يتقون بمكانه أقيمت عليهم الحدود باختلاف أفعالهم على ما وصفت وينظر إلى من قتل منهم وأخذ مالا فيقتله ويصلبه وأحب إلى أن يبدأ بقتله قبل صلبه لأن في صلبه وقتله على الخشبة تعذيبا له يشبه المثلة وقد قال غيري يصلب ثم يطعن فيقتل وإذا قتل ولم يأخذ مالا قتل ودفع إلى أوليائه فيدفنوه أو يدفنه غيرهم ومن أخذ مالا ولم يقتل قطع يده اليمنى ثم حسمت ثم رجليه اليسرى ثم حسمت في مكان واحد وخلى ومن حضر وكثر وهيب أو كان ردأ يدفع عنهم عزروا وحسب وسواء افتقرت أفعالهم كما وصفت في مقام واحد أو كانت جماعة كارت ففعلت فعلا واحدا مثل قتل وحده أو قتل وأخذ مالا أو أخذ مالا بقتل حد كل واحد منهم حد مثله بقدر فعله ولو هيبوا ولم يبلغوا قسلا ولا أخذ مالا عزروا ولو هيبوا وجرحوا أقص منهم عافية القصاص وعزروا ووجبوا ولو كان القاتل قتل منهم رجلا وجرح آخر أقص صاحب الجرح منه ثم قتل وكذلك لو كان أخذ مالا وجرح أقص صاحب الجرح ثم قطع لا تمنع حقوق الله حقوق الأكميين في الجراح وغيرها ولو كانت الجراح مما لا قصاص فيه وهي عمد فأرسلها كلها في مال الجراح يؤخذ دينارا من ماله وإن قتل أو قطع فأراد أهل الجراح عفوا للجراح فذلك لهم وإن أرادوا وليا للمقتولين عفودا من قتلوا لم يكن ذلك يحقق دماء من عفوا عنه وكان على الإمام أن يقتلهم إذا بلغت جنائيتهم القتل (قال الشافعي) رجه الله وأحفظ عن بعض أهل العلم قبلنا أنه قال يقتلون وإن قتلوا عبدا أو ذميا على مال يأخذونه وهذا مخالف للقتل على غير النغلة (قال) ولقوله هذا وجه لأن الله عز وجل ذكر القتل والصلب فيمن حارب وسعى في الأرض فسادا فيجتمل أن يكون إذا نسل هذا من عبدا وذميا من المحاربة أو الفساد ويحتمل أن يكونوا إذا فعلوا ما في مثله القصاص وإن كنت أراه قد خلف سبيل القصاص في غيره لأن دم القاتل فيه لا يحقق بعفوا لولي عنه ولا يصلحه لو صالح فيه كان الصلح مردودا وفعل المصالح لانه حد من حدود الله عز وجل ليس فيه خبر يلزم فينبع ولا اجاع أتبعه ولا قياس بتفرق فيصم وإنما أسخبر الله فيه

(الشهادات)

لا تعقد شيئا * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا محترما بجبل أبرق فقال انزع الحبل مرتين * أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرنا الحسن ابن مسلم عن صفية بنت شيبة أنها قالت كنت عند عائشة إذ جاءتها امرأة من نساء بني عبد الدار يقال لها: لك قالت لها يا أم المؤمنين ان ابنتي فلانة خلعت أن لا تلبس حليها في الموسم فقالت جائتة رضي الله عنها فقلت لها يا أم المؤمنين تقسم عليك ألا لبست حليك كله * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أيوب بن أبي موسى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا رمد وهو محرم أقطر في عينيه الصبر اقطارا وأنه قال يتكحل المحرم بأي كحل إذا رمد ما لم يتكحل بطيب ومن غير رمد ابن عمر القائل * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد

الله قال قالت عائشة رضي الله عنها أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في كتاب الاملاء لحله واحرامه قال سالم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا رميت الحجر فقد حبل لكم ما حرم عليكم الا النساء والطيب * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أطيع رسول الله لأحرامه قبل أن يحرم وحله قبل أن يطوف بالبيت * أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال سمعت عائشة رضي الله عنها تقول أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي هاتين لأحرامه حين أحرم وحله قبل أن يطوف بالبيت * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي هاتين لحرمه حين أحرم وحله قبل أن يطوف بالبيت * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عثمان بن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عائشة رضي الله عنها تقول طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه

الشهادات والاقراء في السرقة وقطع الطريق وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يقيم على سارق ولا محارب حد الا بواحد من وجهين اما شاهدان عدلان يشهدان عليه بما في مثله الحد واما باعتراف يثبت عليه حتى يقيم عليه الحد وعلى الامام أن يقف الشاهدان في السرقة حتى يقول سارق فلان «ويشتأ بعينه» وان لم يشتأ باسمه ونسبه «متاعا لهذا يسوي ربع دينار وحضر المسروق منه يدعي ما قال الشاهدان فان كذب الشاهدان لم يقطع السارق وان لم يحضر حبس السارق حتى يحضر فيدعي أو يكذب الشاهدان واذا ادعى مرة كفاه ما لم يرجع بعدها فاذا لم يعرف القيمة شهدا على المتاع بعينه أو صفة يثبتانها أنها أكثر غنما من ربع دينار ويقولان سرق من حرز ويصفان الحرز لا يقبل منهما غير مصفته لانه قد يكون عندهما حرزا وليس عند العلماء بحرز فاذا اجتمع هذا أقيم عليه الحد وكذلك يشهد الشاهدان على قطاع الطريق باعنائهم وان لم يسموا أسماءهم وأنسابهم أنهم عرضوا بالسلاح لهؤلاء أو لهذا بعينه وأخافوه بالسلاح ونالوه به ثم فعلوا ما فيه حد فان شهدوا على أخذ المتاع شهدوا كما يشهد شهود السارق على متاع بعينه أو بقيمته أو بصفته كما وصفت في شهادة السارق ويحضر أهل المتاع وأولياء المقتول وان شهد شاهدان من أهل رفقة أن هؤلاء عرضوا لنا فقلنا لا وأخذوا منا أو من بعضنا لم تجز شهادتهما لانهما خصمان ويسعهما أن يشهدا أن هؤلاء عرضوا لهؤلاء ففعلوا وفعلوا ونحن ننظر وليس على الامام عندي أن يقفهم فيسألهم هل كنتم فيهم لان أكثر الشهادة عليهم هكذا فان شهدوا ان هؤلاء عرضوا ففعل بعضهم لا يثبت أيهم فعل من أيهم لم يفعل لم يحد وانهذه الشهادة حتى يثبت الفعل على فاعل بعينه وكذلك السرقة (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز في الحد وشهادة النساء ولا يقبل في السرقة ولا قطع الطريق أقل من شاهدين ولا يقبل فيه شاهد ويمين وكذلك حتى يبينوا الجراح والقائل وأخذ المتاع باعنائهم فان لم يوجد شاهدان جاء رب السرقة بشاهد حلف مع شاهده وأخذ سرقة بعينها أو قيمتها يوم سرقته ان فاتت لان هذا مال يستحقه ولم يقطع السارق وان جاء بشاهد وامرأتين أخذ سرقة بعينها أو قيمتها يوم سرقها فان هذا مال ويجوز شهادة النساء فيه ولا يختلف وهكذا يفعل من طلب قطاع الطريق بكل مال أخذوه وان طلب جرحا يقتص منه وجاء بشاهد لم يقتص من الجراح وأحلف المدعى عليه وبرئ وان طلب جرحا لا قصاص فيه وجاء بشاهد أحلف مع شاهده وأخذ الارش وان جاء بشاهد على سرقة من حرزا وغير حرز أحلف مع شاهده وأخذ السرقة أو قيمتها ان لم توجد ولا يقطع أحد بشاهد ويمين ولا يقتص منه من جرح ولا بشاهد وامرأتين وان أقر السارق بالسرقة ووصفها وقيمته وكانت مما يقطع به قطع «قال الربيع» يقطع الا أن يرجع

عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي في حجة الوداع للحل والاحرام * أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان أنه سمع عائشة بنت سعد تقول طيبت أبي عند أحرامه بالسك والذرية * أخبرنا سعيد بن سالم عن حسن بن زيد عن أبيه قال رأيت ابن عباس محرما وان على رأسه مثل الرب من الغالية * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه سئل أي شئ المحرم الزبحان والدهن والطيب فقال لا * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يحيى عن أبيه عن أبيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجعرانة فأتاه رجل وعليه مقطعة يعني جبة وهو متضمخ بالخلوق فقال يا رسول الله اني أحرمت بالعمرة وهذه على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في جك قال كنت أنزع هذه المقطعة وأغسل هذا الخلوق فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم فاكنت صانعاً في جنتك فاصنع في عمرتك * أخبرنا اسمعيل الذي يعرف بابن علياً أخبرني عبد العزيز بن صهيب عن أنس ابن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتعزرا الرجل * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن الرجل يأهل بالجمع فقال لا * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قلت لنافع أسمع عبد الله ابن عمر يسي أشهرا بالجمع فقال نعم كان يسمى شوال وذو القعدة وذو الحجة قال قلت لنافع فإن أهل انسان بالجمع قبلهم قال لم أسمع منه في ذلك شأ * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تليته يحافظ ولا عمرة * أخبرنا مالك (١٤٣) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن تليته رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلىك اللهم ليلىك

فلا يقطع وتؤخذ منه قيمة السلعة التي ألتف على ما أقربه أو لا (قال الشافعي) رحمه الله وقاطع الطريق كذلك ولو أقر بقتل فلان وجرح فلان وأخذ مال فلان أو بعض ذلك فيكفي كل واحد منهما الاقرار مرة ويلزم كل واحد منهما ما أقربه على ما أقربه فيحدا معا حدهما ويقتص من عليه القصاص منهما ويغرم كل واحد منهما ما يلزمه كما يفعل به لو قامت به عليه بينة عادلة فإن أقر بما وصفت ثم رجعا قبل أن يقام عليهما الحد لم يقيم عليهما حد القطع ولا القتل ولا الصلب بقطع الطريق ولزمهما حقوق الناس وأغرم السارق قيمة ما سرق وأغرم قاطع الطريق قيمة ما أقر أنه أخذ لأصحابه وإن كان في اقراره أنه قتل فلان دفع الى وليه فإن شاء قتله وإن شاء أخذ منه الدية وإن شاء عفا عنه لأنه ليس بالحد يقتل انما يقتل باعترا ف قد رجع عنه ولو ثبت على الاعتراف بقتل ولم يحقن دمه عفو الولي عنه وإن كان أقر بجرح وكان يقتص منه اقتص منه وإن كان لا يقتص منه أخذ أرشه من ماله ولو قال أصبته بذلك الجرح خطأ أخذ من ماله لا تعقل عاقبته عنه اعترافا ولو قطعت بعض يد السارق بالاقرار ثم رجع كف عن قطع ما بقي من يده إلا أن يأمر هو به على أنه لا يصلح له الا ذلك فإن شاء من أمره قطعه وإن شاء فلا هو حينئذ يقطع على العيب ولو قطعت يد المعتبر بقطع الطريق ثم رجع لم تقطع رجله إذا كان لا يقيم عليه الا باعترا ف إلا أن تثبت بينة عليه فسواء تقدم رجوعه أو تأخر أو وجد أو لم يجد خوفا منه أو لم يجده وتؤخذ منه ما حقوق الناس كما وصفت قبل هذه المسئلة (قال الشافعي) ذكر الله تبارك وتعالى حد استتابة المحارب فقال عز وجل الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فمأواهم الجنة في المحاربة الطريق وفعل فيها ما وصفت من قتل أو جرح أو أخذ مال أو بعضه فاختلف أصحابنا فيه فقال بعضهم كل ما كان لله عز وجل من حد يسقط فلا يقطع وكل ما كان للآدميين لم يبطل بجرح بالجرح ويؤخذ منه أرشه إن لم يكن فيه قصاص ويؤخذ منه قيمة ما أخذوا من قتل دفع الى أولياء القتل فإن شاؤا قتلوا وإن شاؤا عفا ولا يصلب وإن عفا جاز العفو لأنه انما يصير قصاصا لاحدا وهذا أقول وقال بعضهم يسقط عنه ما لله عز وجل والناس كله إلا أن يوجد عنده متاع رجل بعينه فيدفعه اليه (قال الشافعي) والله أعلم السارق مثله قبل ما عليه (٣) فيسقط عنه القطع ويؤخذ نغرم ما سرق وإن فات ما سرق

((حد الثيب الزاني))

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلا اختصم الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله أفض بيننا بكتاب الله عز وجل وقال الآخر هو أفقههما أجل يا رسول الله أفض بيننا بكتاب الله

ليلىك لا شريك لك ليلىك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال نافع وكان عبد الله بن عمر يذيعها ليلىك ليلىك وسعد بن واخر في يديك والرغاء ليلىك والعمل * أخبرنا بعض أهل العلم عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالتوحيد ليلىك اللهم ليلىك لا شريك لك ليلىك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك (قال الشافعي) رضي الله عنه وذكر عبد العزيز ابن عبد الله الماحشون عن عبد الله بن الفضل عن الاعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان من تليته رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلىك لا شريك لك ليلىك * أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرني حماد الاعرج عن مجاهد أنه قال كان النبي

صلى الله عليه وسلم يظهر من التليته ليلىك اللهم ليلىك لا شريك لك ليلىك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال حتى عز إذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هو فيه فزاد فيها ليلىك ان العيش عيش الآخرة قال ابن جريج وحسب ان ذلك يوم عرفة * أخبرنا سعيد بن القاسم بن معن عن محمد بن مجاهد عن عبد الله بن أبي سلمة أنه قال سمع سعيد بن أبي وقاص بعض بني أخيه وهو يلبي بأذا المعارج فقال سعيد المعارج انه لذو المعارج وما هكذا كنانتي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن خلاص السائب الانصاري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا في جبريل عليه السلام فأمرني أن أمر أصحابي أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتليته أو بالاهايل يريد أحدهما * أخبرنا سعيد بن سالم عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكر من التليته * أخبرنا سعيد بن سالم عن

عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يلبي راكباً ونازلاً ومضطجعا * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن عمار بن خزيمة ابن ثابت عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا فرغ من تليته سأل الله رضوانه والجنة واستغفاره برحمته من النار * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بضاعة بنت الزبير فقال أماريدين الحج فقالت إني شاكية فقال لها حجّي واشترطي أن محلي حيث حبستني * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام عن أبيه قال قالت لي عائشة هل تستني إذا حجبت فقلت لها ماذا أقول فقالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فان يسرته فهو الحج وإن حبستني حابس فهي عمرة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه خرج إلى مكة زمن الفتنة معتمراً فقال ان صدقت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع (١٤٣) رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رضي الله عنه

يعني أحللتنا كما أحللتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال من حبس دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال المحصر لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتاه رجلاً وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي إلى امرأته يسألهما عن ذلك فأتاها وعندها نسوة حولها فذكر لها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقيها أشباه ذلك لتزعم فأبته أن تنزع وثبتت على الاعتراف فأمر بها عمر بن الخطاب فرجعت (قال الشافعي) فبكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعل عمر ما خفي هذا كله وإذا تزوج الرجل حرة مسلمة أو يهودية أو نصرانية أو لم يجد طولا فزوج أمة ثم أصابها بعد بلوغه فهو محصن وإذا تزوجت الحرة المسلمة أو النوبة زوجاً حراً أو عبداً فأصابها بعد بلوغها فهي محصنة وأيهما زاني أقيم عليه حد المحصن بمحصة أو بكر أو أمة أو مستكره وسواء زنت المحصنة بعبداً أو حراً ومعتوه يقام على كل واحد منهما حده وحد المحصن والمحصنة أن يرجماً بالجارية حتى يموتا ثم يغسلوا ويصلى عليهما ويدفنا ولا يحضر الامام المرجومين ولا اليهود ولا نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم قدر جرم رجلاً وامرأة ولم يحضرهما ولم يحضر عمر ولا عثمان أحد ارجاء علمنا ولا يحضر ذلك اليهود على الزاني أقل ما يحضر حد الزاني في الجلد والرجم أربعة لقول الله عز وجل وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين * (وشهود الزنا أربعة) قال الشافعي رحمه الله تعالى فان زنى بكر بامرأة ثيب رجمت المرأة وجلد البكر مائة ونفي سنة ثم يؤذن له في البلد الذي خرج منه وينفي المرأة والرجل الحران معاً إذا زنيا ولا يقام الحد على الزاني إلا بان يشهد عليه أربعة شهداء عدول ثم يقفهم الحاكم حتى يثبتوا أنهم راء وأذلك منه يدخل في ذلك منها دخول المرو وفي المسكلة فإذا

اعتمر غفل من احرامه وكان عليه أن يحج عاماً قابلاً ويهدي * أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال من أدرك ليلة التمر من الحاج فوقف بحمال عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفة فيقف بها قبل أن يطلع الفجر فقد فاتته الحج فليأت البيت فليطف به سبعاً ويطوف بين الصفا والمروة سبعاً ثم ليحلق أو يقصر إن شاء وإن كل مع هديه فليحضر قبل أن يحلق فإذا فرغ من طوافه وسعيه فليحلق أو يقصر ثم ليرجع إلى أهله فان أدركه الحج قابل فليحج إن استطاع وليهد بدنه فان لم يجد هدياً فليصم عنه ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان بن يسار أن أبا بوب خرج حاجاً حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل راحله وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر ذلك له فقال له اصنع كما يصنع

عمر فحل من احرامه وكان عليه أن يحج عاماً قابلاً ويهدي * أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال من أدرك ليلة التمر من الحاج فوقف بحمال عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفة فيقف بها قبل أن يطلع الفجر فقد فاتته الحج فليأت البيت فليطف به سبعاً ويطوف بين الصفا والمروة سبعاً ثم ليحلق أو يقصر إن شاء وإن كل مع هديه فليحضر قبل أن يحلق فإذا فرغ من طوافه وسعيه فليحلق أو يقصر ثم ليرجع إلى أهله فان أدركه الحج قابل فليحج إن استطاع وليهد بدنه فان لم يجد هدياً فليصم عنه ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان بن يسار أن أبا بوب خرج حاجاً حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل راحله وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر ذلك له فقال له اصنع كما يصنع

يوم التروية مسجداً رأسه
قال قلت لعطاء هل رأيت
وأبا سعيد الخدري وأبا
استلمت أن تقبل يدك قال
عليه وسلم كان يمسح الأثر
رسول الله أسوة حسنة

* أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن منبوذ بن أبي سليمان عن أمه أنها كانت عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أم المؤمنين فدخلت عليهم مولاهم فقلت لها يا أم المؤمنين طفت بالبيت سبعاً واستلمت الركن مرتين أو ثلاثاً فقالت لها عائشة لا أجر لك الله لا أجر لك الله تدافعين الرجال ألا كبرت ومرت * أخبرنا سعيد بن أبي جعفر عن موسى بن عبيدة الرزدي عن محمد بن كعب أن ابن عباس كان يسمع على الركن اليماني والجحر وكان ابن الزبير يسمع الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله أن يكون شيء منه مهجوراً وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة * أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن يحيى بن عبيد مولى السائب عن أبيه عن عبد الله بن السائب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيما بين ركني جمع (١٤٥) والركن الأسود ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار * أخبرنا

سعيد بن سالم عن حنظلة عن طاوس أنه سمعه يقول سمعت ابن عمر يقول أقوالا الكلام في الطواف فأنما أنتم في صلاة * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال طفت خلف ابن عمر وابن عباس فما سمعت واحدا منهما متكما حتى فرغ من طوافه * أخبرنا سعيد بن جريج قال أخبرني أبو الزبير المكي عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما أنه سمعه يقول طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحته بالبيت وبين الصفا والمروة ليراه الناس وليشرف لهم إن الناس غشوه

(باب المرتد الكبير)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقال عز وجل واقتلوا المشركين حيث وجدتموهم إلى قوله فلو أسبيلهم وقال الله تبارك اسمه ومن يرتد منكم عن دينه فميت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم الآية وقال تعالى ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين أخبرنا الثقة عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان وقتل نفس بغير نفس (قال الشافعي) فلم يحز في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث إحداهن الكفر بعد الإيمان الآن تكون كلمة الكفر تحل الدم كما يحل الزنا بعد الإحصان أو تكون كلمة الكفر تحل الدم الآن يتوب صاحبه فدل كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر بعد إيمان إذا لم ينسب من الكفر وقد وضعت هذه الدلائل مواضعها وحكم الله عز وجل في قتل من لم يسلم من المشركين وما أباح جل ثناؤه من أموالهم ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتل بالكفر بعد الإيمان شبه والله تعالى أعلم أن يكون إذا حقن الدم بالإيمان ثم أباحه بالخروج منه أن يكون حكمه حكم الذي لم يرل كافر محارباً أو كبير منه لأنه قد خرج من الذي حقن به دمه ورجع إلى الذي أبيع الدم فيه والمال والمرتبة أكبر حكماً من الذي لم يرل مشركاً لأن الله عز وجل أحبط بالشرك بعد الإيمان كل عمل صالح قدم قبل شركه وإن الله جل ثناؤه كفر عن لم يرل مشركاً كما كان قبله وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبان أن من لم يرل مشركاً ثم أسلم كفر عنه ما كان قبل الشرك وقال لرجل كان يقدم خيراً في الشرك أسلمت على ما سبق لك من خير وإن من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين ظفر به من رجال المشركين أنه قتل بعضهم ومن على بعضهم وفادى ببعض وأخذ الفدية من بعض فلم يختلف المسلمون أنه لا يحل أن يفادى بغير تدبيره ولا يبعث عليه ولا تؤخذ منه فدية ولا يترك بحال حتى يسلم أو يقتل والله أعلم

(باب ما يحرم به الدم من الإسلام) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون إلى يفقهون (قال الشافعي) فبين أن أظهر الأيمان عن لم يرل مشركاً حتى أظهر الأيمان وعن أظهر الأيمان

(١٩ - الام سادس) * أخبرنا سعيد بن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحته واستلم الركن بحجته * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله * أخبرنا سعيد بن جريج قال أخبرني عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وبين الصفا والمروة راكياً فقلت ولم قال لا أدري قال ثم نزل فصلى ركعتين * أخبرنا سفيان عن الأحوص بن حكيم قال رأيت أنس بن مالك يطوف بين الصفا والمروة على حمار * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجر وبالافاضة وأفاض في نسائه ليسأله على راحته يستلم الركن بحجته أحسبه قال وبقبل طرف المحجن * أخبرنا

سعيد عن ابن جرير عن أبي مليكة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استلم الركن ليسعي ثم قال لمن يسدي الآن منا كبنا ومن نرائي وقد أظهر الله الاسلام والله على ذلك لأسعين كاسي * أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرمل من الحجر إلى الحجر ثم يقول هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جرير عن عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمره كلهن الأربع بالبيت وبالصفا والمروة إلا أنهم ردوه في الأولى والأربعة من الحديبية * أخبرنا سعيد بن ابن جرير عن عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من سبعة ثلاثة أطواف خياليين بينهما مشى * أخبرنا سعيد بن ابن جرير عن عطاء بن أبي بكر رضي الله عنه عام حج إذ بعثه (١٤٦) النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر ثم عثمان والخلفاء هم جرابسون كذلك * أخبرنا سعيد بن

ثم أشرك بعد أظهره ثم أظهر الأيمان مانع لهم من أظهره في أي هذين الحالتين كان وإلى أي كفر صار كفر يسره أو كفر يظهره وذلك أنه لم يكن للمنافقين دين يظهر كظهور الدين الذي له أعياد وأيمان كنائس وانما كان كفر محذور وتعطيل وذلك بين في كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الله عز وجل أخبر عن المنافقين بأنهم اتخذوا آيما منهم حنة يعني والله أعلم من القتل ثم أخبر بالوجه الذي اتخذوا به أيمانهم حنة فقال ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فآخبر عنهم بأنهم آمنوا ثم كفروا بعد الأيمان كفرا إذا سئلوا عنه أنكروه وأظهروا الأيمان وأقروا به وأظهروا التوبة منهم وهم مقيمون فيما بينهم وبين الله على الكفر قال الله جل ثناؤه يخلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم فأخبر بكفرهم وبجدهم الكفر وكذب سرائرهم بمجدهم وذكر كفرهم في غير آية وسماهم بالنفاق إذا أظهروا الأيمان وكافوا على غيرة قال جل وعز أن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا فآخبر عز وجل عن المنافقين بالكفر وحكم فيهم بعلمه من أسرار خلقه ما لا يعلم غيرهم بأنهم في الدرك الأسفل من النار وأنهم كاذبون بأيمانهم وحكم فيهم جل ثناؤه في الدنيا بأن ما أظهروا من الأيمان وإن كانوا به كاذبين لهم حنة من القتل وهم المسترون الكفر المظهر ون الأيمان وبين على لسانه صلى الله عليه وسلم مثل ما أنزل في كتابه من أن أظهر القول بالأيمان حنة من القتل (١) أقر من شهد عليه بالإيمان بعد الكفر أو لم يقر إذا أظهر الأيمان فآظهاره مانع من القتل وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن حقن الله تعالى دماء من أظهر الأيمان بعد الكفر أن لهم حكم المسلمين من الموارنة والمناحية وغير ذلك من أحكام المسلمين فكان يينا في حكم الله عز وجل في المنافقين ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم أن ليس لأحد أن يحكم على أحد بخلاف ما أظهر من نفسه وأن الله عز وجل انما جعل للعباد الحكم على ما ظهر لأن أحد منهم لا يعلم ما غاب إلا ما علمه الله عز وجل فوجب على من عقل عن الله أن يجعل الظنون كلها في الأحكام معطلة فلا يحكم على أحد بظن وهكذا دلالة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث كانت لا تختلف أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله بن عدي بن الحار عن المقداد بن الأسود أنه أخبره أنه قال يا رسول الله رأيت أن لقبت رجلا من الكفار فقتلتني فضررت إحدى يدي بالسيف فقطعتها ثم لا أذني بشجرة فقال أسلمت الله فأقتله يا رسول الله بعد أن قالها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله أنه قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها فأقتله يا رسول الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فانك إن قتلتها فانه غيرك قبل أن تقتله وانك غيرك قبل أن يقول بكتله التي قالها (قال الشافعي) رحمه الله فآخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله حرم دم هذا بآظهاره الأيمان في حال خوفه على دمه ولم يجهه بالأغلب أنه لم يسلم الامتعود من القتل بالاسلام (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن (١) أقر من شهد عليه بالإيمان الخ الجار والمجرور متعلق بأقر ومتعلق بشهد محذوف أي شهد عليه بالكفر تأمل

ابن جرير عن عبد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس على النساء سعي بالبيت ولا بين الصفا والمروة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن محمد ابن أبي بكر أخبر عبد الله ابن عمر عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألم ترى أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم فقلت يا رسول الله أفلا نرد دعا على قواعد إبراهيم عليه السلام قال لو لأحدنا قومك بالكفر لردتها على ما كانت فقال ابن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام

الركنين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم عليه السلام * أخبرنا ابن عينة ثنا هشام عن طاوس فيما أحسب أنه قال عن ابن عباس أنه قال الحجر من البيت وقال الله عز وجل وليطوفوا بالبيت العتيق وقد طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء الحجر * أخبرنا سفيان ثنا عبيد الله بن أبي يزيد أخبرني أبي قال أرسل عمر إلى شيخ من بني زهرة فبحث معه إلى عمر وهو في الحجر فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال الشيخ أما النطفة فمن فلان وأما الولد فعلى فراش فلان فقال عمر صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالولد للفراش فلما ولي الشيخ دعاء عمر فقال أخبرني عن بناء البيت فقال إن قريشا كانت تقوت لبناء البيت فجوز واقتروا بعضهما في الحجر فقال له عمر صدقت * أخبرنا مالك عن إبراهيم عن كرييب مولى ابن عباس عن ابن عباس

رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأمرأة وهي في محبتها فقبل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأخذت بعضد صبي كان معها فقالت ألهذا حج قال نعم ولك أجر * أخبرنا سعيد بن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السفر قال قال ابن عباس أيها الناس أسمعون ما تقولون وأفهموا ما أقول لكم أيما ملوك حج به أهله فات قبل أن يعق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحج وأيما غلام حج به أهله فات قبل أن يدرك فقد قضى عنه حجه وإن بلغ فليحج * أخبرنا مالك وعبد العزيز عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال وأخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف بالبيت في الحج والعمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف بالبيت ومشى أربعة ثم يصلي سجدتين ثم يطوف بين الصفا والمروة * أخبرنا (١٤٧) ابن عيينة عن سليمان بن الأحول عن طاوس عن ابن عباس

رضي الله عنهما قال كان الناس ينصرفون من كل وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينصرفن أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه رخص للمراة الحائض * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهم قال لا يصدون أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت فإن آخر الناس الطواف بالبيت * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة

ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الحيار أن رجلا سار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ندر ما سار منه حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس تشهد أن لا اله الا الله قال بلى ولا شهادة له قال أليس يصلي قال بلى ولا صلاة له فقال النبي صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهاني الله عنهم (قال الشافعي) فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم المستأذن في قتل المنافق إذا أظهر الاسلام أن الله نهاه عن قتله وهذا موافق كتاب الله عز وجل بأن الأيمان جنة وموافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم أهل الدنيا وقد أخبر الله عنهم أنهم في الدرك الأسفل من النار * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله (قال الشافعي) رحمه الله وهذا موافق ما كتبنا قبله من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وبين أنه انما يحكم على ما ظهر وان الله تعالى ولي ما غاب لانه عالم بقوله وحسابهم على الله وكذلك قال الله عز وجل فيما ذكرنا في غيره فقال ما عليك من حسابهم من شيء وقال عمر رضي الله عنه لرجل كان يعرفه بما شاء الله في دينه أؤمن أنت قال نعم قال اني لأحسبك متعوزا قال أما في الأيمان ما أعاذني فقال عمر بلى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل هو من أهل النار فخرج أحدهم معه حتى أتحن الذي قال من أهل النار فأذنه الجراح فقتل نفسه ولم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما استقر عنده من نفاقه وعلم ان كان علمه من الله فيه من أن حقن دمه باظهار الأيمان

(تفريع المرتد)

(قال الشافعي) رحمه الله فأى رجل لم يزل مشركا ثم أظهر الأيمان في أى حال كان لا يمتنع فيها بقهر من لقيه (١) فغلبه أو إيسار أو حبس أو غير حقن الأيمان دمه وأوجب له حكم الأيمان ولم يقتل بظن أنه لم يؤمن الا مضطرا خائفا وفي مثل حاله من أنه يحقن دمه ويوجب له حكم الأيمان في الدنيا من آمن ثم كفر ثم أظهر الأيمان فسواء شهد عليه بالكفر فجحد أو كفر بالإيمان أو شهد شهادة الحق بعد الشهادة عليه أو لم يشهد عليه فأقر بالكفر ثم أظهر الأيمان فحق أظهر الأيمان لم يحلف على ما تقدم منه من القول بالكفر شهد عليه أو لم يشهد وحقن دمه بما أظهر من الأيمان (قال الشافعي) رحمه الله وسواء كثر ذلك منه حتى يكون مرة بعد مرة أو مرارا أو قل في حقن

(١) قوله له متعلق بقهر وفي العبارة رقة فتأملها

رضي الله عنها أنها قالت حاضت بصفية بعدما أفاضت فذكرت حيضتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابستنا هي فقلت يا رسول الله انها قد حاضت بعدما أفاضت قال فلا إذا * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم نحوه * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة أن صفية حاضت يوم النحر فذكرت عائشة رضي الله عنها حيضها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال أحابستنا فقلت انها قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك قال فلتغفر إذا * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صفية ابنة حي فقبل انها قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلها أحابستنا قبل انها قد أفاضت قال فلا إذا قال مالك قال هشام قال عروة قالت عائشة ونحن ندكر ذلك فلم يقدم الناس نساءهم ان كان لا ينفعهم ولو كان ذلك الذي يقول لأصبح غني أكثر من ستة

آلاف امرأة حائض * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس رضي الله عنهما إذا قال له زيد بن ثابت اتقي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهد هابليت قال نعم قال فلا تفت بذلك فقال ابن عباس إما لا فسل فلانة الانصارية هل أمر هابلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرجع زيد بن ثابت يضحك وقال ما أرا له الا قد صدقت * أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة أنها أخبرته أن عائشة كانت إذا حجت معها نساء تخاف أن يحضن فدمتهن يوم النحر فأفضن فان حضن بعد ذلك لم ينتظر بهن أن يظهرن فتغبر بهن وهن حاض * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن القاسم بن محمد أن عائشة رضي الله عنها كانت تأمر النساء أن يجعلن الأفاضة مخافة الحيض (١٤٨) * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وراهم بن ميسرة عن طاوس قال جلست الى ابن عمر

الدم وإيجاب حكم الايمان له في الظاهر الا أني أرى إذا فعل هذا مرة بعد أخرى أن يعزز وسواء كان مولودا على الاسلام ثم ارتد بعد عن الاسلام أو كان مشركا فأسلم ثم ارتد بعد الاسلام وسواء ارتد الى يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو جحد وتعطيل ودين لا يظهره في أظهر الاسلام في أي هذه الاحوال كان والى أي هذه الاديان صار حقن دمه وحكمه حكم الاسلام ومتى أقام على الكفر في أي هذه الاحوال كان والى أي هذه الاديان صار استتيب فان أظهر التوبة حكمه حكم الاسلام وإن امتنع منها أو أقام على الكفر قتل مكانه ساعة يأتي أظهار الايمان ولو لم يفتله إذا استتيب فامتنع ثلاثة أيام أو ستة أو أكثر ثم أظهر الايمان حقن ذلك دمه وحكمه حكم الاسلام ولو ارتد وهو سكران ثم تاب وهو سكران لم يخل حتى يفسق فيتوب مفيقا وكذلك لا يقتل ولو أبي الاسلام سكران حتى يفسق فيمتنع من التوبة مفيقا فيقتل وإذا أفاق عرض عليه الايمان فإذا امتنع من التوبة مفيقا قتل ولو ارتد مغلوبا على عقله بغير السكر لم يجبه الوالي ولو مات بتلك الحال لم يمنع ورثته المسلمون ميراثه لان زنده كانت في حال لا يجري فيها عليه القلم وهو مخالف للسكران في هذا الموضع والسكران لو ارتد سكران ثم مات قبل يتوب كان ماله فيأ ولو تاب سكران ثم مات ورثته من المسلمين ولو تاب سكران لم أعجل بثخلته حتى يفسق فيتوب مفيقا واجعل توبته توبة أحكمه بها حكم الاسلام حتى يفسق فان ثبت علمه فهو الذي أطلب منه وإن رجع بعد الأفاقة الى الكفر ولم يتب قتل (قال الشافعي) ولو ارتد مفيقا ثم أغنى عليه أو برسم أو خبل بعد الردة لم يقتل حتى يفسق فيستتاب فان امتنع من التوبة وهو يعقل قتل ولو مات مغلوبا على عقله ولم يتب كان ماله فيأ (قال) وسواء في الردة والقتل عليها الرجل والمرأة والعبد والامة وكل بالغ ممن أقر بالايمان وله على الايمان أو الكفر ثم أقر بالايمان (قال الشافعي) والاقرار بالايمان وجهان فمن كان من أهل الاوثان ومن لا دين له يدعي أنه دين نبوة ولا كتاب فاذا شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله فقد أقر بالايمان ومتى رجع عنه قتل (قال) ومن كان على دين اليهودية والنصرانية فهو لا يدعون دين موسى وعيسى صلوات الله وسلامه عليهما وقد بدلوا منه وقد أخذ عليهم فيما الايمان بمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكفروا وتركوا الايمان به واتباع دينه مع ما كفروا به من الكذب على الله قبله فقد قيل لى ان فهم من هو مقيم على دينه يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله ويقول لم يبعث اليها فان كان فيهم أحد هكذا فقال أحد منهم أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله لم يكن هذا مستكمل الاقرار بالايمان حتى يقول وان دين محمد حق أو فرض وأبرأ مما خالف دين محمد صلى الله عليه وسلم أو دين الاسلام فاذا قال هذا فقد استكمل الاقرار بالايمان فاذا رجع عنه استتيب فان تاب والقتل وان كان منهم طائفة تعرف بان لا تقر بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم الا عند الاسلام أو تزعم أن من أقر بنبوته لم يمه الاسلام فشهد وأن لا اله الا الله وأن محمدا عبده

فسمعه يقول لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت فقلت ماله أما سمع ما سمع أصحابه ثم جلست اليه من العام المقبل فسمعه يقول زعموا أنه رخص للمرأة الحائض * أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء قول الله تعالى لا تقتلوا الصيد وأتم حرم ومن قتله منكم متعدا قلت له فمن قتله خطأ أيعرم قال نعم يعظم بذلك حرما لله ومضت به السنن * أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال رأيت الناس يفرمون في الخطأ * أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال كان مجاهد يقول ومن قتله منكم متعدا غير ناس لحرمة ولا يريد غيره فإخطأه فقد حل وليست له رخصة ومن قتله ناسيا لحرمة أو أراد غيره فإخطأه فذلك العمد المكفر عليه النعم * أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء

جفراء مثل ما قتل من النعم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين قال من أجل أنه أصابه في حرم يدي البيت كفارة ذلك عند البيت * أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في قول الله تعالى فقد يمين صيام أو صدقة أو نسلته آيتهن شاء وعن عمرو بن دينار قال كل شيء في القرآن أو أوله أيه شاء قال ابن جريج الا قول الله أنما حجزاء الذين يحاربون الله ورسوله فليس بخير فيها قال الشافعي رضي الله عنه كما قال ابن جريج وغيره في المحاربة في هذه المسئلة أقول * أخبرنا رايهم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها في المتعمع اذا لم يجد هديا ولم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى * أخبرنا رايهم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثل ذلك * أخبرنا سعيد بن سالم

عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد الله بن حصين عن أبي موسى الأشعري أنه قال في بيضة النعامة يصيبها المحرم صوم يوم أو طعام مسكين * أخبرنا سعيد بن سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله * أخبرنا سعيد بن جريج عن عطاء الله سمع ابن عباس يقول في الضبع كبش * أخبرنا سعيد بن جريج عن عكرمة مولى ابن عباس يقول أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ضبعاً صيداً وقضى فيها كبشاً * أخبرنا مسلم بن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمر عن ابن أبي عمير قال سألت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن الضبع أصيد هي فقال نعم فقلت أتوكل فقال نعم فقلت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم * أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الغزال (١٤٩) بعز * أخبرنا مالك وسفيان

عن أبي الزبير عن جابر أن عمر قضى في الأرض بعناق وإن عمر قضى في البروع بجفرة * أخبرنا ابن عينة أخبرنا خارق عن طارق بن شهاب قال خرجنا حجاجاً (١) فوطأ رجل منايقاله أريد ضبا ففرز نظهره فقدمنا على عمر رضي الله عنه فسأله أريد فقال عسر الحكم بأربديه فقال أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال عمر رضي الله عنه إنما أمرتك أن تحكم فيه ولم أمرك أن تزكيني فقال أريد أرى فيه جدياً قد جمع الماء والشجر فقال عمر رضي الله عنه فذلك فيه * أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أي حسين عن عبد الله ابن كثير الداري عن طلحة ابن أبي خصفة عن نافع بن

ورسوله فقد استكملوا الاقارب بالايان فان رجعوا عنه استتيوا فان تابوا واو القتلوا (قال) وانما يقتل من أقر بالايان اذا أقر بالايان بعد البلوغ والعقل (قال) فن أقر بالايان قبل البلوغ وان كان عاقلاً ثم ارتد قبل البلوغ أو بعده ثم لم يتب بعد البلوغ فلا يقتل لان ايمانه لم يكن وهو بالغ ويؤمر بالايان ويجهد عليه بالقتل ان لم يفعل له وان أقر بالايان وهو بالغ سكران من نحر ثم رجع استتيب فان تاب والقتل ولو كان مغلوباً على عقله بسوى السكركم يستتب ولم يقتل ان أبي التوبة ولو أن رجلاً وامراً أنه أقر بالايان ثم ارتد فلم يعرف من ردتهم اقرارهما كان بالايان أو عرف وتر كاعلى الشر يسلا دالاسلام أو بلاد الشر ثم وادلهما ولد قبل الاقرار بالايان أو بعد الردة أو بعد ما رجعا عن الردة فذلك كله سواء اذا شهد على اقرارهما بالايان بدأ شاهداً فان نشأ أولادهم الذين لم يبلغوا قبل اسلامهما على الشر لا يعرفون غيره ثم ظهر عليهم قبل البلوغ وبعد العقل أمروا بالايان وجبروا عليه ولا يقتلون ان امتنعوا منه فاذا بلغوا أعلوا أنهم ان لم يؤمنوا قتلوا لان حكمهم حكم الايمان فاذا لم يؤمنوا قتلوا وهكذا اذا لم يظهر عليهم الا بعد البلوغ وسواء أي أبويهم أسلم ثم ارتد أو ولد بعد اقرار أحد الأبوين بالاسلام والمقرب بالاسلام منهم ما على الاقارب به أو مرتد فحكمه حكم الاسلام وهكذا اذا أسلم قبل بلوغ الولد أحد الأبوين أو هما (قال) ويقتل المريض المرتد عن الاسلام والعبد والامه والمكاتب وأم الولد والشخ الفاني اذا كانوا يعقلون ولم يتوبوا ولا تقتل المرأة الحامل حتى تضع ما في بطنها ثم تقتل ان لم يتب فاذا أبي الرجل أو المرأة المرتدان الرجوع الى الايمان قتل مكانه لان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال من بدل دينه فاقتلوه وقال فيما يحل الدم كفر بعد ايمان كانت الغاية التي دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يقتل فيها المرتدان يمنع من الايمان ولم يكن اذا توثى به ثلاثاً أو كثر أو أقل الا في حال واحدة هي الامتناع من الايمان لانه قد يمنع من التوبة بعد ثلاث ويتوب مكانه قبل ما يؤخذ وبعد ما يؤخذ ومن كان اسلامه باسلام أبويه أو أحدهما فأبى الاسلام هكذا يعلم أنه ان لم يسلم قتل ولو توثى به ساعة ويوما كان أحب الى أن يتأني به من المرتد بعد ايمان نفسه

﴿ الشهادة على المرتد ﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو شهد شاهدان أن رجلاً ارتد عن الايمان أو امرأه سئلاً فإن كذب الشاهد من قبل لهما شهدا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وتبرأ مما خالف الاسلام من الاديان فان أقربهما لم يكشفاعن أكثر منه وكان هذا توبة منهما ولو أقروا تابا قبل منهما ﴿ مال المرتد وزوجه المرتد ﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا ارتد الرجل عن الاسلام وله زوجة أو امرأة عن الاسلام ولها زوج فغفل عنه أو حبس فلم يقتل أو ذهب عقله بعد الردة أو لحق بدار الحرب أو هرب عن بلاد الاسلام فلم يقدر عليه فمات فمات ذلك كله فيما بينه وبين زوجته لا تقع الفرقة بينهما حتى تمضي

عبد الحارث قال قدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مكة فدخل دار الندوة في يوم الجمعة وأراد أن يستقرب منها الروح الى المسجد فالتقى وداه على واقف في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام فطاره فأنهزته حبة فقتلته فلما صلى الجمعة دخلت عليه أنا وعثمان بن عفان رضي الله عنه فقال احكما على شيء صنعت اليوم اى دخلت هذه الدار وأردت أن أستقرب منها الروح الى المسجد فالتقت رداً على هذا الواقف فوقع عليه طير من هذا الحمام فحسيت أن يلطخه بسلحه فطارته عنه فوقع على هذا الواقف الاخر فأنهزته حبة فقتلته فوجدت في نفسي أني أطرته من منزل كان فيه آمننا الى موقعة كان فيها حقه فقلت لعثمان بن عفان كيف ترى في عزيتة عفراء تحكم بها على أمير المؤمنين قال انى أرى ذلك فأمر بها عمر رضي الله عنه * أخبرنا سعيد بن جريج عن عطاء الله أن عثمان بن عبيد الله

ابن حنبل قتل ابن له حمامة فجاء ابن عباس فقال له ذلك فقال ابن عباس تذببح شاه فتصدق بها قال ابن جريج فقلت لعطاء أمن حمام مكة قال نعم * أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن عبد الله بن أبي عمار أخبره أنه أقبل مع معاذ بن جبل وكعب الاحبار في أناس محرمين من بيت المقدس بعمرة حتى إذا كتبوا بعض الطريق وكعب على نار يصطلي مرت به رجل من جرادة فآخذ جرادة تين يحملهما ونسي أحرامه ثم ذكر أحرامه فالتقاهما فلما قدما المدينة دخل القوم على عمر رضي الله عنه ودخلت معهم فقص كعب قصة الجرادة تين على عمر فقال عمر ومن بذلك لعلك بذلك يا كعب قال نعم قال ابن حصين إن جريرة الجراد قال ما جعلت في نفسك قال درهمين قال ينج درهمان خير من مائة جرادة (١٥٠) اجعل ما جعلت في نفسك * أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سئل ابن

عباس رضي الله عنهما عن صيد الجراد في الحرم فقال لا ونهي عنه قال اما قلت له أو رجل من القوم فان قومك يأخذونه وهم محبسون في المسجد فقال لا يعلمون * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله الا أنه قال منخون (قال الشافعي) رضي الله عنه ومسلم أصوبهما روى الحفاظ عن ابن جريج منخون * أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرني بكر بن عبد الله قال سمعت القاسم يقول كنت جالسا عند ابن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال ابن عباس فقضية من طعام وليأخذ بقضية جرادات ولكن ولو قال الشافعي رضي الله عنه

عدة الزوجة قبل يتوب ويرجع الى الاسلام فاذا انقضت عدتها قبل يتوب فقد بانت منه ولا سبيل له عليها وبينوتها منه فسخ بلا طلاق ومتى ادعت انقضاء العدة في حال يمكن فيها أن تكون صادقة بحال فهي مصدقة ولا سبيل له عليها أن يرجع الى الاسلام فان قالت بعد يوم أو أقل أو أكثر قد أسقطت ولد اقدبان خلقه أو شيء من خلقه ورجع الى الاسلام فجدد كان القول قولها مع يمينها «قال الربيع» وفيه قول آخر أنها إذا قالت أسقطت سقطت بان خلقه أو بعض خلقه لم يقبل قولها الا بان تأتي بأربع نسوة يشهدن على ما قالت لان هذا موضع يمكن أن تراه النساء فيشهدن عليه (قال الشافعي) وان قالت قد انقضت عدتي بان حضت ثلاث حض في مدة لا يمكن أن تحض فيها ثلاث حض لم يقبل منها وإذا ادعت ذلك بعد مدة يمكن أن تحض فيها ثلاث حض كان القول قولها مع يمينها (قال الشافعي) ولو ماتت ولم تدع انقضاء العدة قبل يرجع الى الاسلام ثم يرجع الى الاسلام لا يرثها لانها ماتت وهو مشرك ولو رجع الى الاسلام قبل انقضاء عدتها كانا على النكاح ولا يترك قبل يرجع الى الاسلام يصيبها حتى يسلم ولو ماتت بعد رجوعه الى الاسلام ولم تذكر انقضاء العدة ورثها ولو كانت هي المرتدة كان القول فيما تحل به وتحرم عليه وتبين منه وتثبت معه كالقول لو كان هو المرتد وهي المؤمنة لا يختلف في شيء الا أنها إذا ارتدت عن الإيمان فلا نفقة لها في ماله في عدة ولا غيرها لانها هي التي حرمت فرجها عليه وكذلك لو ارتدت الى نصرانية أو يهودية لم تحلل له لانها لا تترك عليها وان ارتد هو أنفق عليها في عدتها لانها لم تبين منه الا بعضي عدتها وأنه متى أسلم وهي في العدة كانت امرأته وإذا كان يلزمه في التي علك رجعتا بعد طلاق نفقة لانها متى شاء راجعها كانت هكذا في مثل حالها في مثل هذه الحال أو أكثر وإذا ارتد أحد الزوجين ولم يدخل بالمرأة فقد بانت منه والبنونة فسخ بلا طلاق (١) لانه لا عدة عليها وان كان هو المرتد فعليه نصف المهر لان الفسخ جاء من قبله وان كانت هي المرتدة فلا شيء لها لان الفسخ جاء من قبلها ولو ارتدوا امرأته يهودية أو نصرانية كانت فيما يحل له منها ويحرم عليه ويلزمه لها كالمسئلة ولو كانت المسئلة بحالها غير أنها المرتدة وهو المسلم لم تحل له حتى تسلم أو ترجع الى دينها الذي حلت به من اليهودية أو النصرانية ولم تبين منه الا انقضاء عدتها ولم تقتل هي لانها خرجت من كفر الى كفر وسواء في هذا الحر المسلم أو العبد والحررة المسئلة أو الامه لا يختلفون فيه ولو ارتد الزوج فطلقها في حال رده أو لى منها أو تظاهرا أو قذفها في عدتها أو كانت هي المرتدة ففعل ذلك وقف على ما فعل منه فان رجع الى الاسلام وهي في العدة وقع ذلك كله عليها وكان بينهما اللعان وان لم يرجع حتى تمضي عدتها أو تموت لم يقع شيء من ذلك عليها والتعن ليدرا الحد وهكذا إذا كانت هي المرتدة وهو المسلم الا أنه لا حد على من قذف مرتدة ولو طلقها مسئلة ثم ارتد أو ارتدت ثم راجعها في عدتها لم يثبت عليها الرجعة لان الرجعة احداث تحلل له فاذا أحدثه في حال لا يحل له فيه لم يثبت عليها ولو

(١) كذا في النسخ ولعل الوجه وأنه الا أن يجعل علة لقوله فقد بانت منه تأمل

قوله وليأخذ بقضية جرادات انما فيها القيمة وقوله ولو يقول تحتاط فخرج أكثر مما عليك بعد ما علمت أنه أكثر أسلمت مما عليك * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح قال سمعت ميمون بن مهران قال كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما وسأله رجل فقال أخذت قلة فالتقيتها ثم طلبتها فلم أجدها فقال ابن عباس رضي الله عنهما تلك ضالة لا تبغني

(ومن كتاب البيوع) * أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار كل واحد منهما على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار * أخبرنا ابن جريج قال أُمي على نافع مولى ابن عمر أن ابن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا تبايع المتبايعان فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا ويكون بيعهما عن خيار

أسلمت أو أسلم في العدة بعد الرجعة لم تثبت الرجعة عليها ويحدث لها بعده رجعة إن شاء فثبتت عليها ولو اختلفا بعد انقضاء العدة فقال رجعت إلى الإسلام أمس وأما انقضت عدتي اليوم وقالت رجعت اليوم فالقول قولها مع عينا وعليه البيهقي أنه رجوع أمس ولو تصادقا أنه رجوع أمس وقالت انقضت قبل أمس كان القول قولها مع عينا ولو رجعت إلى الإسلام فقالت لم تنقض عدتي إلا بعد رجوعي ثم قالت بعدها قد كانت انقضت عدتي كانت زوجته ولا تصدق بعد إقرارها أنها لم تخرج من ملكه ولو لم يسمع منها في ذلك شيء قبل رجوعي فلما رجعت قالت مكانها قد انقضت عدتي كان القول قولها مع عينا

(مال المرتد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا اراد الرجل وكان حاضرا بالبلد وله أمهات وأولاد ومدرات ومدر ون
ومكاتبات ومكاتبون وعماليك وحيوان ومال سوى ذلك وقف ذلك كله عنه ومنع أصابه أم ولده وجارية له
غيرها والوقف أن يوضع ماله سوى أنث الرقيق على يدي عدل وريقه من النساء على يدي عدله من النساء
ويؤمر من بلغ من ذلك كور رقيقه بالكسب وينفق عليه من كسبه ويؤخذ فضل كسبه ويؤمر ذوات الصنعة
من جواريه وأمهات أولاده وغيرهم بذلك ويؤجر من لا صنعة له ممن من امرأة ثقة ومن مرض من رجالهم
ونسائهم ومن لم يبلغ كسبا أنفق عليه من ماله حتى يفيق فيقوى على الكسب أو يبلغ الكسب ثم يؤمر
بالكسب كما وصفنا وإن كان المرتد هاربا إلى دار الحرب أو غير دار الحرب أو متغيبا لا يدري أين هو فسواء
ذلك كله ويوقف ماله ويبيع عليه الحيوان كله إلا ما لا يوجد السبيل إلى بيعه من أمهات أولاده ومكاتبه أو
مرضع لولده أو خادم يخدم زوجته وينفق على زوجته وصغار ولده وزمناتهم ومن كان هو مجبوراً على نفقتهم
من خدمه وأمهات أولاده من ماله ويؤخذ كتابته مكاتبه ويعتقون إذا أدوا وله والأوثم ومتى رجع
إلى الإسلام رد ماله عليه ولم يرد ما بيع من ماله لأنه يبيع والبيع نظير لمن يبيع إليه المال وفي حال لا سبيل له فيها
على المال وإذا انقضت عدة امرأته قطعت عنها النفقة ولم يكن له عليها سبيل إذا رجع بعد انقضاء
عدها ولو برسم أو غلب على عقله بعد الردة برص به يومين أو ثلاثة فإن أفاق والبيع عليه كما يباع على
الغائب الهارب وما كسب في ردته فهو كما ملك قبل الردة إذا قدر عليه فإذا رجع إلى الإسلام دفع إليه ماله
كله وإن مات أو قتل قبل رجه إلى الإسلام نجس ماله فكان النجس لاهل النجس والأربعة الأجناس
لجماعة المسلمين وهكذا نصرتي مات لا وارث له يحبس ماله فيكون النجس لاهله وأربعة أجناسه لجماعة
المسلمين ولو قال ورثة المرتد من المسلمين قد أسلم قبل عوت كفوا البيعة فإذا جاءوا بهاد دفع إليهم ماله على

الله عنه صحيحا لا شك فيه ثم طال على الزمان فلم أحفظ حفظا فشكت في خازنتي أو خازني وغيري يقول عنه خازني * أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن مالك بن أوس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك وقال حتى يأتي خازني قال حفظت لا شك فيه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس قال أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله تعالى في كتابه وأذن فيه ثم قال يا أيها الذين آمنوا إذا تدانيتم بيني إلى أجل مسمى * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون في القمار السنة والسنين وروعا قال والثلاث فقال من أسلف فلسلف في كل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم قال حفظته كما وصفت من سفيان مرارا

* أخبرني من أصدقته عن سفيان أنه قال كما قلت وقال في الأجل إلى أجل معلوم * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول لا نرى بالسلف بأسا الورق في الورق نقدا * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عمر كان يحيزه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند أبي الشحم اليهودي رجل من بني ظفر * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأسا أن يبيع الرجل شيئا إلى أجل ليس عنده أصله * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر مثله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا تتبعوا إلى العطاء ولا (١٥٣) إلى الأندرو ولا إلى الدياس * أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري رضي الله

عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا المثل بالمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق ولا المثل بالمثل لا تشفوا بعضه على بعض ولا تتبعوا متاعا ثابنا جاز * أخبرنا سعيد بن سالم عن موسى بن عبيدة عن سليمان بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يكره بيع الصوف على ظهر الغنم والبن في ضرور الغنم الأبيكل * أخبرنا سفيان عن ابن طساوس عن أبيه أن ابن عباس سئل عن العنبر فقال إن كان فيه شيء فقيه الحس * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أذينة أن ابن عباس رضي الله عنهما قال ليس في العنبر كرامة

مواير بهم وإن لم يأتوا بها فهو على الردة حتى تعلم توبته وإن كانت اليئسة من برته لم تقبل وكذلك لو كان أوصى بوصة فقال متى مت ففلان وفلان كذا ثم مات فشهد الموصي له ما ناله رجوع إلى الإسلام لم يقبل إلا أنهم ما حرجوا إلى أنفسهم ما جاز الوصية التي قد أبطلت برته ولو كان تاب ثم مات فقيل ارتد ثم مات مرتدا فهو على التوبة حتى تقوم بينة بأنه ارتد بعد التوبة لأن من عرف بشيء فهو عليه حتى تقوم بينة بخلافه ولو قسم الحاكم ماله في الحالين حين مات وقدرت ردة فقامت بينة على توبته رجوع بها إلخ كما على من دفعها إليه حيث كانوا حتى يردوا إلى وراثته وكذلك لو قسمها في موته بعد توبته ثم قامت اليئسة على ردة بعد التوبة وموته مرتدا رجوع الحاكم على وراثته حيث كانوا أهل وصاياه وأخذ منهم ما أعطاهم من ماله حتى يصير لأهل الخمس والمسلمين

(المكره على الردة)

قال الله تبارك وتعالى من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أسره العدو فأكرهه على الكفر لم تبني منه امرأته ولم يحكم عليه بشيء من حكم المرتد قدا كره بعض من أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم على الكفر فقال له ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ما عذب به فقتل فيه هذا ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم باحتجاب زوجته ولا بشيء مما على المرتد ولو مات المكره على الكفر ولم تظهر له توبة بلاد الحرب ورثته ورثته المسلمون ولو انقلبت فرجع إلى بلاد الإسلام قبل له أظهر الإسلام فإن فعل والا كان مرتدا بامتناعه من اظهار الإسلام يحكم عليه الحكم على المرتد وإذا أسر الرجل أو كان مستأمنًا لبلاد العدو فشهد شاهدان على أنه كان يأكل الخنزير ويشرب الخمر ولم يشهدا على نفس الردة ولا على كلام كفر بين ثم مات ورث ماله ورثته من المسلمين إلا أن يقرأ بأنه مرتد فيكون ماله فيأقرا أن أقر بعضهم برده ولم يقربها بعضهم ورث الذين لم يقروا نصيبهم من ميراثه ويوقف نصيب الذين أقرروا برده حتى تستبان ردة وفيما قول آخر أنه يغنم لأنهم يصدقون على ما عليه ولا يوقف ولو شهد عليه شاهدان أنهم سمعاه يرتد وقالوا ارتد مكرها وأرتد لمحمد وأرتد محبوسا لم يغنم ماله ورثته ورثته من المسلمين ولو قال كان محلي أمنا حين ارتد كانت تلك الردة وغنم ماله ولو ادعى ورثته أنه رجوع إلى الإسلام لم يقبل منهم إلا البيئته ولو أقاموا بيئته على أنهم رأوه في مدة بعد الشهادة بالردة صلى صلاة المسلمين قبلت ذلك منهم وورثتهم ماله ولو كان هذا في بلاد الإسلام والميراث ليس في حال ضرورة لم أقبل هذا منهم حتى يشهد عليه شاهدان بالتوبة بعد الردة ولم أقبل من ورثته أنه ارتد مسجونًا ولا محدودًا إذا لم تقطع البيئته أنه شخص وحيد يرتد

ما

* أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع مولى

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرًا فجاءته أبل من أبل الصدقة قال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكره فقلت يا رسول الله أن لم أجدي في الأبل إلا خيارا رابعا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء * أخبرنا الثقة عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معناه * أخبرنا الثقة عن الليث عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنهما قال جاء عبد قبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم يسمع أنه عبد فباعه سيده يريد فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعد فاشتره بعدين أسودين ثم لم يبايع أحدا بعده حتى يسأله أعبد هو أو حر

(٣٠ - الامسادس)
سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع بخلاف بعد أن تؤبر
فتمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع بخلاف قد أبرت
فتمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع * أخبرنا سفيان عن سلمة بن موسى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال ذلك المعروف أن يأخذ بعضه
طعاما وبعضه دنائير * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها
* أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري * أخبرنا
سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بنحوه * أخبرنا مالك عن جند الطويل عن أنس بن مالك رضي
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى ترهق قيل يا رسول الله وما ترهق قال حتى تحمر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أرأيت إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه * أخبرنا الثقفى عن جند عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع تمر النخل حتى ترهق قيل وما ترهق قال تحمر * أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن عمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

نهى عن بيع الثمار حتى تجب من العاهة * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراق عن عبد الله بن عمرو رضى الله
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة قال عثمان فقلت لعبد الله متى ذاك فقال طلوع الثريا * أخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد أنه عن ابن عباس أنه كان يبيع الثمر من غلامه قبل أن يطعم وكان لا يرى بينه وبين غلامه ربا *
أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء عن جابر أن شاء الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال ابن
جريح فقلت أخص جابر الخل أو الثمر قال بل الخل ولا ترى كل الثمر إلا مثله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله بن عمرو
بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن
النبي صلى الله عليه وسلم مثله (١٥٤) * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن

بيع الثمر حتى يبدو
صلاحه وعن بيع الثمر
بالتمر * قال عبد الله
وحدثنا زيد بن ثابت
أن النبي صلى الله عليه
وسلم أخص في بيع
العرايا * أخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار
عن اسمعيل الشيباني
أو غيره قال بعث ما في
رؤس نخلي بمائة وسق
زاد فلهم وان نقص
فعلهم فسألت ابن عمر
فقال نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن
هذا إلا أنه رخص في
بيع العرايا * أخبرنا
مالك عن نافع عن عبد
الله بن عمر عن زيد بن
ثابت رضى الله عنهم أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أخص لصاحب

والجراح في مال الجاني المرتد ولو كان الجاني المرتد عبدا أو أمة فبني على من بينه وبينه القود كان لولي الجاني
عليه الخيار في القود أو أخذ العقل فإن أراد القود فهو له وإن أراد العقل فهو له في رقبة الجاني إلا أن يفديه
سيده فإن فده قتل على الردة وإن لم يفده قتل على الردة إلا أن يتوب فيباع ويعطى ولى الجاني عليه قيمة جانيته
ورداً للفضل إن كان فيه فضل عن الجناية على سيده ولو جنى وهو مرتد بعد ثم عتقه فاختار ولى الدم العقل
ولم ينطوق مولاها ببيع يبيعه مرتداً معتوها فاعطى ولى الجناية قيمة جانيته ورده فضل إن كان في ثمنه على
سيده فإذا أفاق ولم يبق قتل على الردة ولا يباع إلا بالبراءة من الردة والعتة وما أحدث العبد من الجناية في الردة
مخالفة ما أحدث من الدين من قبل أن الجناية لا تسقط عن صبي ولا محجور عليه ولا عبداً لأنها باقية لأذن الجاني
عليه والدين يسقط عن المحجور عليه وعن العبد ما كان في الرق لأنه باذن رب الدين
(الجناية على المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ارتد الرجل عن الإسلام فبني عليه رجل جناية
فإن كانت قتلاً فلا عقل ولا قود ويعزى لمان الحاكم الوالى الحكم عليه وليس للحاكم قتله حتى يستتاب وإن
كانت دون النفس فكذلك ولو جنى عليه مرتداً أسلم ثم مات من الجناية فالجناية هدر لاتها كانت غير
ممنوعة بأن يحكم فيها بعقل أو قود ولو جنى عليه مرتداً فقطع يده ثم تاب ثم قطع رجله كان له القود في الرجل
إن شاء لأنه جنى عليه مسلماً ولو مات كانت لهم نصف الدية لأنه مات من جانيته جناية ممنوعة وجناية
غير ممنوعة

(الدين على المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان على المرتدين بينة قبل الردة ثم ارتد قضي عنه دينه
إن كان حالاً وإن كان إلى أجل فهو إلى أجله إلا أن يموت فيحل بموته وكذلك كل ما أقربه قبل الردة لأحد (قال)
وإن لم يعرف الدين بينة تقوم ولا باقرار منه متقدم للرددة ولم يعرف إلا باقرار منه في الردة فقراره جائز عليه وما
دان في الردة قبل وقف ماله لزمه وما دار بعد وقف ماله فإن كان من بيع رد البع وإن كان من سلف رقب
فإن مات على الردة بطل وإن رجع إلى الإسلام لزمه لا ناعلم رجوعه إلى الإسلام أن ماله لم يكن خرج من يده
«قال الربيع» ١ وللشافعي قول آخر أنه إذا ضرب مرتداً أسلم ثم مات منه يدرأ عنه القود بالشبهة ويغرم الدية

(١) قوله وللشافعي قول آخر الخ هذا يناسب الجناية على المرتد فله مؤخر من تقديم تأمل كتبه صحيحه

العريه أن يبيعهما بخرصها * أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة رضى
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شل داود * أخبرنا سفيان عن
يحيى بن سعيد عن يشر بن يسار قال سمعت سهل بن أبي حنيفة يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر إلا بالتمر إلا أنه رخص في العريه
أن تباع بخرصها تارياً كلها أهلها رطباً * أخبرنا سفيان عن ابن جريح عن عطاء عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
همى عن بيع المزابنة والمزابنة بيع الثمر إلا بالتمر إلا أنه رخص في العرايا * أخبرنا سفيان بن عيينة عن جابر بن عبد الله بن عمرو
رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين وأمر بوضع الجوائع قال الشافعي رضي الله عنه سمعت سفيان يحدث
هذا الحديث كثيراً في طول مجالسنا له ما لا أحصى ما سمعته يحدثه من كثرته لا يذكر فيه أمر بوضع الجوائع لا يزيد على أن النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع السنين ثم زاد بعد ذلك وأمر بوضع الجوائع قال سفيان وكان جديذ كبر بعد بيع السنين كلاً ما قبل وضع الجوائع لأحفظه
وكنيت أكف عن ذكر وضع الجوائع لأنى لأدري كيف كان الكلام وفي الحديث أمر بوضع الجوائع * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن

جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة أنه سمعها تقول ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعالجوه وأقام عليه حتى تبين له النقصان فسأل رب الحائط أن يضع خلفه أن لا يفعل فذهبت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تألي أن لا يفعل خيرا فسمع بذلك رب المال فأتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هوله * أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريح عن عطاء عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبارة والمحاقلة والمزابنة والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة والمزابنة أن يبيع التمر في رؤس النخل بمائة فرق والخبارة كراء الأرض بالثلث والرابع * أخبرنا سعيد عن ابن جريح عن أبي الزبير أنه أخبره عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلتها بالكيل المسمى من التمر * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة يبيع الثمر بالتمر كيلاً ويبيع السكر بالزبيب كيلاً * أخبرنا مالك عن (١٥٥) داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجد عن أبي

سعيد أن خذري أوعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر في رؤس النخل والمحاقلة استكراء الأرض بالحنطة * أخبرنا مالك عن

ابن شهاب عن سعد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر بالحنطة واستكراء الأرض بالحنطة قال ابن شهاب فسألت عن استكراء الأرض بالذهب والفضة فقال لا بأس بذلك * أخبرنا سفيان عن عمرو بن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع النخل

وله أيضا قول آخر أنه لا شيء عليه لأن الحق قتله كما أنه لو قطع يدي رجل فقطعنا يده قصاصا ثم مات من القصاص لم يكن على أخذ القصاص شيء والحق قتله وكذلك المرتد إذا جرحه مرتد ثم أسلم فمات فلا شيء على من جرحه لأن الجرح شبهة كان مباحا في وقته ذلك فالحق قتله فلا شيء على من جرح

(الدين للمرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان للمرتدين حال أخذ من هو عليه ويوقف في ماله وإن كان إلى أجل فهو إلى أجله فإذا حل وقف إلا أن يموت المرتد قبل ذلك أو يقتل على ردة فيكون الدين إلى أجله فإذا قبض كان فيا * قال الربيع * في رجل جرح مرتد ثم أسلم ثم مات ففها قولان أحدهما أن يكون عليه الدية لأنه مات مسلما والقول الثاني أنه لا شيء على من جرحه وإن أسلم فمات من قبل أن الضربة كانت وهو مرتد ففها فالحق الذي قتله ولا شيء على من جرحه

(ذبيحة المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى لا تؤكل ذبيحة المرتد إلى أي دين ما ارتد لأنه انما رخص في ذنابهم أهل الكتاب الذين يقررون على أديانهم (قال) فلو عد على شاة رجل فذبحها بغير إذنه ضمن قيمتها حية وهكذا كل ما استهلك ولو أمره أن يذبحها له وهو يعلم مرتدا ولا يعلمه بضمن شيئا لأنه لم يتعد ولا يأكلها صاحب الشاة (قال) ولو ذبح لنفسه واستهلك متاعا لنفسه أو قتل عبد لنفسه لم يضمن لأنه ان قتل أو مات على ردة فكل مال وجدناه له فهو فيء وإن رجع إلى الإسلام علمنا برجوعه أنه انما جنى على ماله ولا يضمن لنفسه مال نفسه

(نكاح المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجوز للمرتد أن ينكح قبل الحجر ولا بعده مسلمة لأنه مشرك ولا وثنية لأنه لا يحل له إلا ما يحل للمسلمين ولا كتابية لأنه لا يقر على دينه فإن نكح فإصاب واحدة منهن فلها مهر مثلها والنكاح مفسوخ ولا يكون للمرتد أن تزوج ابنته ولا أمته ولا امرأة هو وليها مسلمة أو مشركة ولا مسلما ولا مشركا وإذا أنكح فأنكاحه باطل والله الموفق

(الخلاف في المرتد)

قال الشافعي رحمه الله تعالى نكاحنا بعض أهل ناحيتنا في المرتد بوجهين أحدهما أن قائلنا منهم قال من ولد

معاوية * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحدثان أن النضرى أنه التمس صر فاجمعة دينار قال فدعا في طلحة بن عبيد الله فقرأ وضنا حتى اصطف مني وأخذ الذهب بقلبه في يده ثم قال حتى يأتي حازني أو حتى تأتي حازني من الغابة * أنا شككت وعمربن الخطاب يسمع فقال عمرو والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق ربا إلا هاه وهاء وهاء والشعير بالشعير ربا إلا هاه وهاء * قال الشافعي * قرأته على مالك صحيحا لا شك فيه ثم طال على الزمان ولما أحفظه حفظا فشككت في حازني أو حازني وغيري يقول عنه حازني * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالورق ربا إلا هاه وهاء والشعير بالشعير ربا إلا هاه وهاء والتمر بالتمر ربا إلا هاه وهاء * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أبي بوب عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عباد بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالمح إلا سواء بسواء عينا بعين يدا بيد ولكن يبعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والمح بالتمر يدا بيد كيف شئتم قال ونقص أحدهما التمر والمح قال أبو العباس الأصم في كتابي أبو بوب عن ابن سيرين ثم ضرب عليه نظري في كتاب الشيخ يعني الربيع * أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسدي بن سفيان أن زيدا بأعياش أخبره أنه سأل

سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسبت فقال له سعد أيهما أفضل فقال البيضاء فنهى عن ذلك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن شراء التمر بلطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينقص الرطب إذا بيع فقالوا نعم فنهى عن ذلك (ومن كتاب الرهن) * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه قال رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشجم اليهودي * أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه غنمه وعليه غرمه « قال الشافعي » رضى الله عنه غنمه بإذنه وغرمه هلاكه ونقصه * أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يخالفه

(ومن كتاب الميمن مع الشاهد الواحد) * أخبرنا عبد الله بن الحرث بن عبد الملك الخزومي عن سيف بن سليمان المكي عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالميمن مع الشاهد قال عمرو في الأموال * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة (١٥٦) بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر ساء فلا يحضر في ذكر اسمه

من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالميمن مع الشاهد * أخبرنا إبراهيم بن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن ابن المسيب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالميمن مع الشاهد * أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيدة الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد ابن سعد بن عباد عن أبيه عن جده قال وجدنا في كتاب سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالميمن مع الشاهد * أخبرنا الشافعي قال وذ كر عبد العزيز بن المطلب عن سعيد بن عمرو

على الاسلام فارتد قتلته الى أي دين ارتد وقتلته وان تاب وقال آخر منهم من رجع الى دين يظهره كاليهودية والنصرانية استتبته فان تاب قبلت منه وان لم يتب قتلته وان رجع الى دين يستخفى به كالزندقه وما يستخفى به قتلته وان أظهر التوبة لم أقبلها وأحسبه سوى بين من ولد على الاسلام ومن لم يولد عليه (قال الشافعي) فوافقنا بعض أصحابنا من المسلمين والمكيين والمشرقيين وغيرهم من أهل العلم في أن لا يقتل من أظهر التوبة وفي أن يسوى بين من ولد على الاسلام ومن لم يولد عليه ودان ديناً يظهره أو ديناً يستخفى به لان كل ذلك كفر (قال الشافعي) والحجة على من فرق بين من ولد على الاسلام ومن لم يولد عليه أن الله أنزل حدوده فلم نعلم كتاباً نزل ولا سنة مضت ولا أحداً من المسلمين خالف في الحدود بين أحد من المسلمين ولد على الكفر فأحدث اسلاماً أو ولد على الاسلام والقتل على الردة حد ليس للإمام أن يعطله ولا يجوز لأحد الا من فرضت طاعته ان يفرق بين الحدود والله أعلم

(تكلف الحجة على قائل القول الاول وعلى من قال أقبل أظهر التوبة اذا كان رجع الى دين يظهره ولا أقبل ذلك اذا رجع الى دين لا يظهره) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولولا غفلة في بعض السامعين الذين لعل من نوى الأجر في تبينهم أن يؤجر ما تكلف لانه انما يكتفي في هذين القولين بان يحكما فيعلم أن ليس فيهما مذهب يجوز أن يغلط به عالم بحال وان كتاب الله تعالى ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ثم المعقول والقياس يدل على غير ما قال من قال هذا والله أعلم ومن أوجز ما بين به أن الامر على غير ما قيل أن يقال قد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بدل دينه فاضربوا عنقه فهل يعد وهذا القول أبداً واحداً من معينين أن يكون من بدل دينه وأقام على تبديله ضرباً عنقه كما تضرب أعتاق أهل الحرب أو تكون كلمة التبديل توجب القتل وان تاب كما يوجب الزنا بعد الاحصان وقتل النفس بغير النفس فليس قولك واحداً منهما وأن يقال له لم قبلت أظهر التوبة من الذي رجع الى النصرانية واليهودية ودين أظهره لأنك على ثقة من أنه اذا أظهر التوبة فقد صحت توبته أو قد يكون يظهرها وهو مشتمل على الكفر ودين النصرانية أو منتقل عنه الى دين يخفيه ولم أبيت قبول من أظهر التوبة وقد كان مستخفياً بالشرك أعلی علم أنت من أن هذا الايتوب توبة صحيحة أم قد يتوب

عن أبيه قال وجدنا في كتب سعد بن عباد يشهد سعد بن عباد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عمرو بن حزم أن يقضي بالميمن توبة مع الشاهد * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالميمن مع الشاهد قال عبد العزيز بن محمد كرت ذلك لسهيل قال أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أني حدثته اياه ولا أحفظه قال عبد العزيز وقد كان أصاب سهيلاً على أنه ذهب بعض حفظه ونسب بعض حديثه وكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالميمن مع الشاهد * أخبرنا مسلم بن خالد قال حدثني جعفر بن محمد سمعت الحكم بن عينة يسأل أبي وقد وضع يده على جدار القبر ليقوم أقصى النبي صلى الله عليه وسلم بالميمن مع الشاهد قال نعم وقضى بها على بين أظهركم قال مسلم قال جعفر في الدين * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشهادة فان جاء بشاهد حلف مع شاهده * أخبرنا سفيان بن عيينة عن خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالميمن مع الشاهد * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما

أخبرني الزهري فلما قُتلت سألت فقال لي عمرو بن قنس وحضر المجلس معي هو سعيد بن المسيب رضي الله عنه قلت لسفيان أشككت
عين أخيراً سعيد بن المسيب قال لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلني الشك * وأخبرني من أتى به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما جلد الثلاثة استتابهم فرجع اثنان فقبل شهادتهما وأبى أبو بكر أن يرجع فرد
شهادته * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير أنهما قال لا يلحق المختلعة الطلاق في العدة لانه
طلق ما لا يملك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لكل مطلقة متعة إلا التي فرض لها الصداق ولم يدخل بها فحبسها نصف المهر
* أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا سمعت الشافعي يقول سئل
أبو حنيفة عن الصائم يأكل ويشرب ويطأ إلى اطلاع الفجر وكان عنده رجل نبيل فقال أ رأيت أن طلع الفجر نصف الليل فقال الزم
الصمت يا أعرج * أخبرني عبد الله بن مؤمل عن ابن أبي مليكة قال كتبت إلى ابن عباس من الطائف في جاريتين ضربت أحدهما الأخرى
ولا شاهد عليهما فكتب إلى أن أجسهما بعد العصر ثم أقرأ عليهما ما أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ففعلت فاعترفت

* أخبرنا محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير عن عبد بن زيد أن ركانة ابن عبد بن زيد طلق امرأته ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني طلق امرأتي البتة ووالله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت الا واحدة فردها اليه * أخبرنا مالك عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا بين آمنة نبوا مقعده من النار * أخبرنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين أنه سمع أبا غطفان المري قال اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع الى مروان بن الحكم في دار فقضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال زيد أحلف له مكافئ فقال مروان لا والله الا عند مقاطع الحقوق فجعل زيد يحلف ان حقه لحق ويأبى ان يحلف على المنبر فجعل مروان يحجب من ذلك قال مالك رضي الله عنه كره زيد صبر اليين * أخبرنا مالك بن أنس عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن سهل بن (١٥٨) أبي حنيفة أخبره ورجال من كبار أعمامه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحويصة ومحيصة

أسرارهم (١) فقد سمع من عدم منهم الشره وشهد به عند النبي صلى الله عليه وسلم ففهم من بحدته وشهد شهادة الحق فتر كره رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أظهر ولم يقفه على أن يقول أقر ومنهم من أقر بما شهد به عليه وقال ثبت الى الله وشهد شهادة الحق فتر كره رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أظهر ومنهم من عرف النبي صلى الله عليه وسلم عليه (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن الزهري عن أسامة بن زيد وقال شهدت من نفاق عبد الله بن أبي ثلاثة مجالس فان قال قائل فقد قال الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله الى قوله وهم كفرون قيل فهذا بين ما قلنا وخلاف ما قال من خلفنا فأمروا أن لا يصلي عليهم فان صلاته باي هو وأحيى مخالفة صلاة غيره وأرجو أن يكون قضى اذا مر به ترك الصلاة على المنافقين أن لا يصلي على أحد الا يغفر له وقضى أن لا يغفر للمقيم على شره فنهاه عن الصلاة على من لا يغفر له فان قال قائل ما دل على هذا قيل لم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليهم مسلما ولم يقتل منهم بعد هذا أحد وترك الصلاة مباح على من قامت بالصلاة عليه طائفة من المسلمين فلما كان جائزا أن يترك الصلاة على المسلم اذا قام بالصلاة عليه بعض المسلمين لم يكن في ترك الصلاة معنى يغير ظاهر حكم الاسلام في الدنيا وقد عاشرهم حذيفة ففرغهم باعياهم ثم عاشرهم مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وهم يصلون عليهم وكان عمر رضي الله عنه اذا وضعت جنازة فرأى حذيفة فان أشار اليه أن اجلس جلس وان قام معه صلى عليها عمر ولا يمنع هو ولا أبو بكر قبله ولا عثمان بعده المسلمين الصلاة عليهم ولا شيأ من أحكام الاسلام ويدعها من تركها بمعنى ما وصفت من أنها اذا أبيع تركها من مسلم لا يعرف الا بالاسلام كان أجوز تركها من المنافقين فان قال فلعل هذا النبي صلى الله عليه وسلم خاصة قيل فلم يقتل أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على رضي الله عنهم ولا غيرهم منهم أحد ولم يمنعه حكم الاسلام وقد أعلت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي اشرب النفاق بالمدينة (قال الشافعي) ويقال لأحدان قال هذا ما ترك

(١) قوله فقد سمع الخ هو الجواب عن الايراد والظاهر قلنا قد سمع الخ ومثل هذا التعبير كثير في عبارات المتقدمين وقوله من مسلم ومن المنافقين المقام لعل في فعلها بعناها تأمل

وعبد الرحمن تحلفون وتبشرون دم صاحبكم قالوا لا قال تحلف يهود * أخبرنا سفيان بن عيينة والثقفى عن يحيى بن سعيد عن بشير ابن يسار عن سهل بن أبي حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالنصارى بن فلما لم يحلفوا رد الايمان على يهود * أخبرنا مالك عن يحيى بن بشير ابن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم بثله * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سليمان ابن يسار أن رجلا من بني سعد بن لبث أجرى فرسا فوطئ على اضع رجل من جهينة فترى منها فأت فقال عمر للذين

ادعى عليهم تحلفون خمسين عينا مامات منها فابوا وتحرجوا من الايمان فقال للآخرين احلفوا أنهم قابوا (ومن كتاب اختلاف رسول الحديث) وترك البعاد منها * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى عن الطيب قبل زيارة البيت وبعد الجرة قال سالم فقالت عائشة رضي الله عنها طيبيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي لاحرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق * أخبرنا ابن عيينة عن زياد بن علاقة عن عمه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح والنخل باسقات قال الشافعي رضي الله عنه يعني بقاف * أخبرنا سفيان عن مسعر بن كدام عن الوليد بن سريغ عن عمرو ابن حريث قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح والليل اذا عسعس قال الشافعي رضي الله عنه يعني فقرأ في الصبح اذا الشمس كورت * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح قال اخبرني محمد بن عباد بن جعفر اخبرني أبو سلمة بن سفيان وعبد الله ابن عمرو والعائذى عن عبد الله بن السائب قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنين حتى اذا جاء ذكر موسى وهرون أودع عيسى أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فحذف فركع قال وعبد الله بن السائب حاضر ذلك * أخبرنا سفيان ثنا أبو يعقوب عن

مسلم عن مسروق عن عائشة قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنتهى وتره إلى السحر * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالجم فسجد وسجد الناس معه الأربعين قال أراد الشبهة * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت أنه قرأ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجم فلم يسجد فيها * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فسجد فسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ آخر عنده السجدة فلم يسجد فلم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله قرأ فلان عندك السجدة فسجدت وقرأت عندك السجدة فلم تسجد فقال النبي صلى الله عليه وسلم كنت أمانا فلو سجدت سجدت * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين مكة والمدينة آمنا لا يخاف إلا الله يصلي ركعتين * أخبرنا سفيان عن (١٥٩) الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت أول

ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيد في صلاة الحضرة وأقرت صلاة السجدة فها شأن عائشة كانت تتم الصلاة قال أنها تأتت ما تأت أول عثمان رضي الله عنه * أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فأفطر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحداث فلا أحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا عبد العزيز بن

رسول الله صلى الله عليه وسلم على أحد من أهل دهره الله حدا بل كان أقوم الناس بما افترض الله عليه من حدوده صلى الله عليه وسلم حتى قال في امرأة سرق فشفع لها أنما هلك من كان قبلكم أنه كان إذا سرق فيهم الشر يفر كوه وإذا سرق فيهم الوضع قطعوه وقد آمن بعض الناس ثم ارتد ثم أظهر الإيمان فلم يقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل من المرتدين من لم يظهر الإيمان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله فأعلم أن حكمهم في الظاهر أن تمنع دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم في المغيب على الله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله عز وجل تولى منكم السرائر ودرأ عنكم (١) بالبينات فتو إلى الله واستروا بستر الله فانه من يبدلنا صفحته نقم عليه كتاب الله عز وجل وقال صلى الله عليه وسلم إننا نبشر مثلكم وإنكم تختصمون إلى فاعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له شيء من حق أخيه فلا يأخذنه فانما أقطع له قطعة من النار فأعلم أن حكمه كله على الظاهر وأنه لا يحل ما حرم الله وحكم الله على الباطن لأن الله عز وجل تولى الباطن وقال عمر بن الخطاب رجل أظهر الإسلام كان يعرف منه خلافة إني لأحسب متعوزا فقال أما في الإسلام ما أعاذني فقال أجل أن في الإسلام ما أعاذني استعاض به قال ولولم يعلم قائل هذا القول شيئا مما وصفنا لآله وافقنا على قتل المرتد وأن يجعل ماله فيا فكان حكمه عنده حكم المحارب من المشركين وكان أصل قوله في المحارب أنه إذا أظهر الإيمان في أي حال ما كان أسارا وتحت سيف أو غيرها أو على أي دين كان حقن دمه كان ينبغي أن يمنع من أن يقتل من أظهر الإيمان بأي حال كان وإلى أي دين كان رجع « قال الربيع » إذا قال بعض الناس فهم المشركيون وإذا قال بعض أصحابنا وبعض أهل بلدنا فهو مالك

(١) خلاف بعض الناس في المرتد والمردة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وخالفنا بعض الناس في غير ما خالفناه بعض أصحابنا من المرتد والمردة فقال إذا ارتدت المرأة الحرة عن الإسلام حبست ولم تقتل وأن ارتدت الأمة تحبس القوم دفعت إليهم وأمروا

(١) لعله بالشبهات وحرر الرواية اه كسبه معصية

محمد عن عمار بن غزيرة عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن معاذ رضي الله عنه قال قال جابر بن عبد الله كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمان غزوة تبوك ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسير بعد أن أضحى إذا هو بجماعة في نخل شجرة فقال ما هذه الجماعة قالوا رجل صائم أجهد الصوم أو كلفه نحوها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصوم في السفر * أخبرنا سفيان عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس من أبرار مصيام في أسفر * أخبرنا مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الناس في سفره عام الفتح بالفطر وقال تقو العدو وكف فصام النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر يعني ابن عبد الرحمن قال الذي حدثني لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب فوق رأسه الماء من العطش أو من الحر فقبل يا رسول الله إن طائفة من الناس صاموا حين صمت فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكديد بدع باقح فشرب فأفطر الناس * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس معه فقبل

له يارسول الله ان الناس قد شق عليهم الصيام فدا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون فأفطر بعض الناس وصام بعض فبلغه أن ناسا صاموا فقال أولئك العصاة « قال الشافعي » وفي حديث الثقة عن الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح في رمضان الى مكة فصام وأمر الناس أن يفطروا وقال تقوا العدوكم فقيس ان الناس أبوا أن يفطروا حين صمت فدا بقدر من ماء فشرب ثم ساق الحديث * أخبرنا الثقة عن جعفر بن أنس رضي الله عنه قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففنا الصائم ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم * أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال أسرا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عقيل وكانت ثقيف قد أسرت رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ففداه النبي صلى الله عليه وسلم بالرجلين اللذين أسرتهم ثقيف * أخبرنا غير واحد من ثقات أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب (١٦٠) الانصاري عن أبي بن كعب قال قلت يارسول الله اذا جامع أحدنا فأكسل فقال النبي صلى الله عليه وسلم

بان يجبروها على الاسلام قال وكانت حجة في أن لا تقتل المرأة على الردة شيأ رواه عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في المرأة ترتد عن الاسلام تحبس ولا تقتل وكلني بعض من يذهب هذا المذهب ويحضر تباجعة من أهل العلم بالحديث فسألناهم عن هذا الحديث فباعلت واحد منهم سكوت عن أن قال هذا خطأ والذي روى هذا ليس ممن يثبت أهل العلم حديثه فقلت له قد سمعت ما قال هؤلاء الذين لا شئ في علمهم بجديتك وقد روى بعضهم عن أبي بكر أنه قتل نسوة ارتددن عن الاسلام فكيف لم تصر اليه قال اني انما ذهبت في ترك قتل النساء الى القياس على السنة لما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء من أهل دار الحرب كان النساء ممن ثبت له حرمه الاسلام وأولى عندي أن لا يقتلن وقلت له أوجعتهن قياسا على أهل دار الحرب لان الشرع جمعهن (٣) قال لا قلت ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما زعمت عن قتل الشيخ الفاني والاجير مع نبيه عن قتل النساء فان قلت نعم قلت أفرأيت شيئا فانيا وأجيرا ارتدا أقتلتهما أم تدعمهما العتق بالقياس على أهل دار الحرب فقال بل أقتلتهما قلت فرجل ارتد فترهب قال فأقتله قلت وأنت لا تقتل الرهبان من أهل دار الحرب (٣) قال لا قلت وتغنم مال الشيخ والاجير والراهب ولا تغنم مال المرتد قال نعم قلت لم لأن المرتد لا يشبه أهل دار الحرب قال ما يشبهه قلت أجل ولئن كنت علمت أنه لا يشبهه فأردت أن تشبهه على أهل الجاهلية ليشرع قولك فاذا لم أقتل النساء من أهل دار الحرب لم أقتلهن ممن ثبت له حرمه الاسلام يسرع هذا الى قلوبهم بجهلهم والغباء الذي فيهم وأنت تعلم أن ليس في هذا القول أكره من تعقلهم أن هذه المنزلة قريبة من المأثم إلا أن يعفو الله عز وجل ولئن كان هذا اجتهدا ان من تسبب الى العلم بالقياس لجاهل بالقياس أرايت اذا كان حكم المرتدة عندك أن لا تقتل كيف حبستهم وأنت لا تحبس الحرية انما تسببها وتأخذ مالها وأنت لا تسأمن هذه ولا تأخذ مالها أرايت لو كان الحبس حقا عليها كيف عطلت الحبس عن الامة المرتدة اذا احتاج اليها أهلها أرايت أهل الامة اذا احتاجوا اليها وقد سرت تقطعها اذا سرت وتقتلها اذا قتلت ولا تدفعها اليهم لحاجتهم اليها قال نعم قلت لان الحق لا يعطل عن الامة كما لا يعطل عن الحرية قال نعم قلت فكيف عطلت عنها الحبس ان كان حقا في هذا الموضع أوجبت الحرية ان لم يكن

يفسل ما من المرأة منه وليتوضأ ثم ليصل * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان أبا موسى الاشعري رضي الله عنه أتى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها فقال لقد شق علي اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في أمر إني لأعظم أن أستقبلك به فقالت ما هو ما كنت سائلنا عنه أمك فسئلت عنه فقال لها الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل قالت اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل فقال أبو موسى لا أسأل عن

هذا أحنا بعدك أبدا * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني ابراهيم بن محمد بن يحيى بن زيد بن ثابت عن خارجة ابن زيد عن أبيه عن أبي بن كعب أنه كان يقول ليس على من لم ينزل غسل ثم نزع عن ذلك أبي قبل أن يموت * أخبرنا الثقة عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سهل بن سعد الساعدي قال بعضهم عن أبي بن كعب ووقفه بعضهم على سهل بن سعد قال كان الماء من الماء شيأ في أول الاسلام ثم تولد ذلك بعد وأمر بالغسل اذا مس الختان الختان * أخبرنا سفيان عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الاشعري رضي الله عنه سأل عائشة رضي الله عنها عن التقاء الختانين فقالت عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الختانان أو مس الختان الختان فقد وجب الغسل * أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم ثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عائشة رضي الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قعد بين الشعب الاربع ثم أرق الختان الختان فقد وجب الغسل * أخبرنا الثقة عن الازاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه وأبي يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة قالت اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل قالت عائشة رضي الله عنها فعلته أنا والنبي صلى الله عليه وسلم فاعتسلنا * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم

في بعض اسفاره فائق قطع عقدي فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وليس معهم ماء فنزلت آية التيمم * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال تيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب * أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فنزلت آية التيمم فتيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاوية عن الأعرج عن ابن الصمة قال مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فتيمم بوجهه وذراعيه * أخبرنا الثقة يحيى بن حسان أنبا ناجدا بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٦١) كان وجعا فأمر أبا بكر أن يصلي بالناس فوجد النبي

صلى الله عليه وسلم خفة فجاء فقعد إلى جنب أبي بكر فأتم النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وهو قاعد قائم * أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد عن يحيى ابن سعيد عن أبي مليكة عن عبيد بن عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه لا يخالفه * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنهم خرجوا يشيعونه وهو مريض فجلسوا خلفه جلوسا * أخبرنا ابن أبي فديك عن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم عاشوراء وأمر بصيامه * أخبرنا مالك عن

الحبس حقا قال وقلت له هل تعدوا الحرة أن تكون في معنى ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه فتكون مبدلة دينها تقتل أو يكون هذا على الرجل دونها فن أمره بحبسها وهل رأيت حبسا قط هكذا إنما الحبس لبين لك الحد فقد بان لك كفرها فان كان عليها قتل قتلها وان لم يكن فالحبس لها طلم قال فتقول ماذا قلت أقول ان قتلها نص في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله من بدل دينه فاقتلوه وقوله لا يحل دم امرئ مسلم إلا بحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس كانت كافرة بعد إيمان فحل دمها كما إذا كانت زانية بعد إحصان أو قاتلة نفس بغير نفس قتلت ولا يجوز أن يقام عليها حد ويعطى الآخر وأقول القياس فيها على حكم الله تبارك وتعالى لو لم يكن هذا أن تقتل وذلك ان الله تعالى لم يفرق بينها وبين الرجل في حد قال الله تبارك وتعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» وقال جل ذكره «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» وقال «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة» فقال المسلمون في الآتي يرمين المحصنات يجلدن ثمانين جلدة ولم يفرقوا بينها وبين الرجل يرمي اذمرت فكيف فرقت بينها وبين الرجل في الحد (قال الشافعي) عفا الله عنه فقتلناه النص عليك والقياس عليك وأنت تدعي القياس حيث تخالفه فقال أما إن أبا يوسف قد قال قولكم فزعم أن المرتدة تقتل قتل أروان يكون ذلك خيرا له (قال الشافعي) ما يزيد قوله قولنا قوة ولا خلافه وهنا وقلت لبعض من قال هذا القول قد خالفتم في المرتد أيضا الكتاب والسنة في موضع آخر قلت أليس الأحياء مالكي أموالهم قال بلى قلت وانما نقل الله ملك الأحياء إلى ورثتهم بعد موتهم لأن الميت لا يملك قال بلى قلت فالحي خلاف الميت قال نعم قلت أفرايت المرتد معان في دار الإسلام أسيرا أو هاربا أو معتوها بعد الردة أليس على ملك ماله لا يورث لأنه حي ولا يحل دينه المؤجل قال بلى قلت أفرايت إذا ارتد بطرسوس ولحق بدار الحرب نراه فترهب أو كان يقاتل ونحن نراه أبشك أنه حي قال لا قلت وانما ورث الله عز وجل الأحياء من الموتى قال ان امرؤ هلك ليس له ولده أخت فلها نصف ماله وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال عز وجل ولكم نصف ماله أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن قال نعم قلت فكيف زعمت ان المرتد يورث كما يورث الميت ويحل دينه المؤجل وتعتق أمهات أولاده ومديره في حقوقه بدار الحرب ونحن على يقين من حياته أبشك عليك ان هذا خلاف كتاب الله عز وجل أن ورثت من حي وانما ورث الله الموتى والموتى خلاف الأحياء وفي توريثك من حي خلاف حكم الله عز وجل والدخول فيما عبت على من سجل أنك تنع حكمه قال ومن هو قلت عمر وعثمان قضيا في امرأه المفقود تبرص أربع سنين ثم تعتد عدة المتوفى ثم تنكح والمفقود من لا يسمع له بذكر وقد

(٣١ - الام سادس) هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان يوم عاشوراء يوم ما تصومه قريش في الجاهلية وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر بصيامه فلما فرض رمضان كان هو القريضة وترك يوم عاشوراء فن شاء صامه ومن شاء تركه * أخبرنا سفيان عن الزهري عن جابر بن عبد الرحمن قال سمعت معاوية ابن أبي سفيان يوم عاشوراء وهو على المنبر منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخرج من كه قصة من شعر يقول ابن عباس وأهل المدينة لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول إنما هلك بنو إسرائيل حين اتخذها نساؤهم ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا اليوم يقول اني صائم فمن شاء منكم فليصم * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية

ابن ابي سفيان عام حج وهو على المنبر يقول يا اهل المدينة أين علمواكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنصائم فمن شاء منهم فليصم ومن شاء فليفطر * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث يعني ابن سعد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء فقال النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم يصومه أهل الجاهلية فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه ومن كره فليدعه * أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام يوماً يتعزى صيامه على الأيام إلا هذا اليوم يعني يوم عاشوراء * أخبرنا سفيان عن الزهري عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي قال وكان (١٦٣) الحسن أرضاهما عن أبيهما أن علياً رضي الله عنه قال لابن عباس ان رسول الله

يكون الاغلب من هذا انه مات وقد يفرق بين المرأة وزوجها بأشياء من عجز عن جماعها وغير ذلك نفياً للضرر وفي ذهابه مفقود اضرار قد يغلب على الظن موته فقلت لا يجوز أن يؤذن لها تنكح بعد مدة وان طالت حتى تكون على يقين من موته لان الله عز وجل انما جعل عليها العدة بعد موته ثم قلت برأيك لا متقدم لك فيه وقضيت قولك وحده تورث من الحي في ساعة من نهار وانما ورث الله عز وجل من الموتي فلو لم ترد على هذا كنت لم تعب من قول الامامين شيئاً الا دخلت في أعظم منه وأولى بالعيب وقلت له أنت تزعم أن القول الذي لا كتاب فيه ولا سنة لا يجوز الا أخبرنا ازمأ وقياساً (١) فقولك في المرأة لا تقتل خبر قال لا الا أنه اذا لحق بدار الحرب لم أقدر على قتله ولا استتابته قلت أفرايت اذا هرب في بلاد الاسلام أتقدر في حال هربه على قتله او استتابته قال لا قلت وكذلك لو عتبه بعد الردة أو غلب على عقله بمعنى لم تكن قادر على قتله ولا استتابته قال نعم قلت فالعلة التي اعتلت بها من أنك لا تقدر على قتله ولا استتابته في هذين المعنيين ولا تزال قسمت ميراثه فيهما وحكمت عليه حكم الموتي فلا أسمع قولك مع خلافه الكتاب لا يتناقض وهذا الذي عبت على غيرك أقل منه (قال) وقلت له أرايت لو كانت ردته ولحقه بدار الحرب توجب عليه حكم الموتي أما كان يلزمك لو رجع بعد لحوقه بدار الحرب تأثبا أن تحضى عليه حكم الموتي قال لا أمضي ذلك عليه وقد رجعت قلت فردته اذا عتبه ولحقه لا بوجبان حكم الموتي عليه (قال الشافعي) وقلت لبعضهم أرايت اذا حكمت عليه وهو بدار الحرب حكم الموتي فاعتقت أمهات أولاده ومدبريه وأحلت دينه البعيد الأجل وقسمت ميراثه بين ورثته ثم رجعت تأثبا وذلك كله قائم في أيدي من أخذه وأمهات أولاده والمدبرون حضور هل يجوز في حكم مضي إلا أن تردده وتنفذه قال لا قلت ففصل في هذا أيهما شئت ان شئت فهو نافذ وان شئت فهو مردود قال بل نافذ في مدبريه وأمهات أولاده ولا يرجعون رقيقاً وفي دينه فلا يرجع الى أجله وان وجدته قائماً بعينه لان الحكم نفذ فيه وما وجدته في أيدي ورثته رددته لانه ماله وهو حي فقلت له انما حكمت في جميع ماله الحكم في مال الميت فكيف أنفذت بعضها ورددت بعضها أرايت لو قال قائل بل أنفذوا ورثته لانهم يعودون عليه في حاجته ويرثهم ولا أنفذ لغرمائه ولا مدبريه ولا أمهات أولاده ألا يكون أقرب الى أن يكون أعقل بشئ منك وان كان هذا مما لا يجوز لاحد أن يفرض به (قال) وقلت له أيعدو المرتدان أن يكونوا كافراً ومؤمناً قال بل كافر قلت فقد أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فكيف (١) قوله فقولك في المرأة لا تقتل الخ لعله في المرتد لا يقتل لأن الكلام مع الخصم على المرأة قد انتهى وهو الآن في تورث المرتد اذا لحق بدار الحرب كما يدل عليه الجواب وبقي الكلام تأمل اه مع صححه

صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الجوارح الاهلية * أخبرنا سفيان عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود رضي الله عنه يقول كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نسأله فأردنا ان نختصى فنهانا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رخص لنا أن ننسلخ المرأة الى أجل بالشئ * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتهم الجنازة فقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد ابن معاذ عن نافع بن جبير عن مسعود بن الحكم عن

علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنازة ثم جلس * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر بن وريث عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد كلوا ورتدوا وادخروا * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن واقد بن عبد الله أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعمره رضي الله عنها فقالت صدق سمعت عائشة تقول دفن ناس من أهل البادية حضرة الاضحية في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخروا الثلاث وتصدقوا بما بقي قالت فلما كان بعد ذلك قيل لرسول الله لقد كان الناس ينتفعون من ضحاياهم يحملون منها الولد ويتخذون منها الأسقية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك أوكا قال قالوا يا رسول الله

نهيتم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نهيتكم من أجل الدافاة التي دفت حضرة الاضي فكلوا واذخروا وتصدقوا * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن النعمان بن مرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تقولون في الشارب والرائي والشارق وذلك قبل أن تنزل الحدود فقالوا الله ورسوله أعلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هن فواحش وفيهن عقوبة وأسوأ السرقه الذي يسرق صلاته ثم ساق الحديث * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس انه قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الرجل في كتاب الله حق على كل من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت عليه البينة أو كان الحبل أو الاعتراف * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قال عمر بن الخطاب (١٦٣) رضي الله عنه اياكم أن تهلكوا

عن آية الرجم أن يقول قائل لا نجد حديث في كتاب الله فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجفوا الذي نفسى يده لولان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبها الشيخ والسبيخة اذا زنيا فارجموها البتة وانقاد قرأها * أخبرنا مالك وابن عينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وزاد سفيان وشبل أن رجلا ذكر أن ابنه زنى باهراة رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قضين بينكما بكتاب الله بخلد ابنه مائة وعشرين عاما وأمر أن يسأ أن يغدو على امرأة الآخر فان اعترفت فارجمها فاعترفت فرجمها * أخبرنا عبد الوهاب

ورث المسلم من الكافر قال قد كانت ثبت له حرمة الاسلام قلت أفرأيت لو مات بعض ولده وهو مرتد أتورثه منه قال لا لانه كافر قلت ما بعدك والله يصلحنا وياك من أن تقف على تصحيح قول نفسك أو تتبع السنة أن زعمت أن حاله ان ثبت له حرمة الاسلام حال المسلمين في ان يورث بعد ذلك فكذلك ينبغي له أن يرث وان زعمت أن انتقاله عن الاسلام منعه ذلك ثم حول حكمة حتى صرت تقتله وتجعله في أسوأ من حال المشركين والمحاربين لانك أن تدعهم من القتل وليس لك تركه منه فكيف ورثته منه مسلما وهو كافر (قال الشافعي) رحمه الله فقال أو قال بعض من حضره ممن يقول بقوله أو هما انما أخذنا بهذا أن عليا رضي الله عنه قتل مرتدا وأعطى ورثته من المسلمين ميراثه فقلت له سمعت من أهل العلم بالحديث منكم من يزعم أن الحفاظ لم يحفظوا عن علي رضي الله عنه قسم ماله بين ورثته من المسلمين ونحو أن يكون الذي زاد هذا غلط وقلت له أأرأيت أصل مذهب أهل العلم أليس اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يكن في أحدمه حجة قال بلى قلت فقد ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم لارث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فكيف خالفته (قال الشافعي) رحمه الله فقال فعله أراد الكافر الذي لم يكن أسلم فقلت له أفترى في الحديث دلالة على ذلك قال قد يحتمل قلت فان جاز هذا لك لم يجز الابان يكون المرتد يرث ولده وزوجه لو ماتوا مسلمين وهو في رده ويكون حكمة حكم المسلمين في الميراث قال ما أقول بهذا قلت أجل ولأن تحول الحديث عن ظاهره بغير دلالة فيه ولا في غيره عن الحديث عنه ولو جاز بان يقال هذا في أهل الاوثان من المشركين خاصة فأما أهل الكتاب فيرثهم المسلمون كما ينكحون نساءهم قال فانما قلت ذلك لشيء رويته عن علي رضي الله عنه ولعل عليا قد علم قول النبي صلى الله عليه وسلم قلت أفعلت عليا رضي الله عنه روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فتقول قدر واه ولم تقل ذلك الا بعلم قال ما علمت قلت فيمكن أن يكون علي رضي الله عنه لم يسمعه قال نعم وهو يشبه أن لا يكون ذهب عليه (قال الشافعي) رحمه الله فقيل له ليس بثابت عن علي رضي الله عنه وقد كتمونا على أنه ثابت فلم يكن لك فيه حجة وبعد عليك بأكثر من حجتك فان كانت فيها حجة لزمك ما زعمت انه يلزمك وغيره وان لم يكن فيها حجة استدلت على أنك لم تنج شيء تجوز الحج به قال وما هو قلت روى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه ورث مسلما من كافر أحسبه ذميا وروى عن معاوية أنه ورث المسلم من الكافر ولم يورث الكافر من المسلم لانه بلغه أن رجلا لا يمنعهم من الاسلام أن يحرموا مواريت ابائهم وأعجب مسروق بن الابدع وقاله غيره فقال زرتهم ولا يرثونا كما يحل لنا نسأوهم ولا يحل لهم نسأونا وروى عن محمد بن علي رث المسلم الكافر وعن سعيد ابن المسيب وفي هذا المعنى قول معاذ بن جبل وهو يجوز عليك أن يقال لم يذهب عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم وفيه معه من سمينا وغيرهم وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل ما زعمت انه يحتمل من أن يكون

عن بونس عن الحسن عن عباد يعني ابن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم وقد حدثني الثقة أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادة حطان الرقاشي فلا أدري أدخله عبد الوهاب بينهما فتركه من كتابي حين حوّلته وهو في الأصل أولا والأصل يوم كتبت هذا الكتاب غائب عني * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر فاجلدوه * أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن حماد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ مسلم الا من أحدى ثلاث كفر بعد ايمان أو زنا بعد احسان أو قتل نفس بغير نفس * أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن الثقة عنده

عن حديثه أو عن عبيد الله بن عبد الله بن العدي عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن برضاة يطرح فيها الكلاب والجحش فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الماء لا ينجسه شيء * أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج بإسناد لا يحضر في ذكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا وفي هذا الحديث بقلال هجر قال ابن جريج وقد رأيت قلال هجر فالقلة تسع قربتين أو قربتين وشيئا * أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٦٤) نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح

حتى تطلع الشمس
* أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر رضي
الله عنهما أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال
لا يتحري أحدكم فيصلي
عند طلوع الشمس
ولا عند غروبها
* أخبرنا مالك عن زيد
ابن أسلم عن عطاء بن
يسار عن عبد الله
الصنابحي أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
قال إن الشمس تطلع
ومعها قرن الشيطان
فاذا ارتفعت فارقتها
فاذا استوت فارقتها فاذا
زالت فارقتها فاذا دنت
للغروب فارقتها فاذا
غربت فارقتها ونهى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة في
تلك الساعات * أخبرنا
مالك عن ابن شهاب
عن ابن المسيب

الحكم على بعض الكافرين دون بعض فنورث المسلم من الكافر الكتابي كما يحمل لنا نسأوهم قال لا يجوز إذا جاء الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يؤخذ بحملته ولا يترك إلا بدلالة عنه أو من يروي الحديث عنه وقد يذهب على معاذ وغيره بعض حديثه (قال الشافعي) رحمه الله فقيل له لقلما رأيتك ترى أن لك الحجة في شيء إلا لمثل مثله أو أكثر منه ثم زعمت أنه ليس بحجة ثم لا يمنع ذلك من العود لمثله فان كان هذا غباء فلو أمسكت عن أن تحتج وإن كان هذا عدا أن تلبس على جاهل فهذا أسوأ الحال كما بينك وبين الله عز وجل ولعله لا يسعل ذلك وقد أدخلت عالما كثيرا من أهل الغفلة والاستهجال بأن يكونوا مفتين في خلاف كثير من الكتاب والسنة فقال منهم قائل فهل رويت في ميراث المرتد شيئا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقلت إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الكافر لا يرث المسلم وكان كافرا في السنة كفاية من أن ماله مال كافر ولا وارث له فأنما هو فيء وقد روي أن معاوية رضي الله عنه كتب إلى ابن عباس رضي الله عنهما وزيد بن ثابت رضي الله عنه يسألهم ما عن ميراث المرتد فقال لا لبيت المال (قال الشافعي) يعنيان أنه فيء (قال الشافعي) رحمه الله فقال فكيف نجسته قلت المال ثلاثة أصناف صدقة وغنمة وقولت عليها وليس بواحد من هذين وفي قسمته في سورة الحشر بأن كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة والأربعة للأخماس للجماعة أهل النية قال فقال بعضهم فإن من أصحابكم من زعم أن ابن خطل ارتد فقتله النبي صلى الله عليه وسلم ولم نسبح أنه غنم ماله فقلت له أنتم تنسبون أنفسكم إلى الصبر على المناظرة والنصفة وتنسبون أصحابنا إلى الغفلة وأنهم لا يسلكون طريق المناظرة فكيف صرت إلى الحجة بقول واحد هو وأصحابه عندك كما تصف قال أفعلت أن النبي صلى الله عليه وسلم غنم مال ابن خطل قلت ولا علمته ورث وورثته المسلمين ولا علمت له مالا أفرايت أن جاز لك أن توهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يغمه لانه لم يروعه أنه غنم لا يجوز لأحد أن يتوهم أن النبي صلى الله عليه وسلم غنم قال نعم ولا يجوز واحد منهم ما لم يجوز لثالث أن يقول لم يكن له مال ثم لو أجزت التوهم جاز أن يقال كان له مال فغنم بعضه قال لا يجوز هذا قال فقد زعم بعض أصحابك أن رجلا ارتد في عهد عمر رضي الله عنه ولحقه بدار الحرب فلم يتعرض عمر لماله ولا عثمان بعده قلنا لا نعرف هذا ثابتا عن عمر ولا عن عثمان ولو كان خلاف قولك ومما قلنا أشبه قال فكيف قلت أنت تزعم أنه إذا لحق بدار الحرب قسم ماله وتروون عن عمر وعثمان أنهم مالم يقسماه وتقول لم يتعرض له وقد يكون بيدي من وثيق به أو يكون ضمنه من هو في يده ولم يبلغه موته فبأخذنه فبأ (قال الشافعي) فقال منهم قائل فكيف قلت إذا ارتد أحد الزوجين لم ينفسخ النكاح إلا بمضي العدة قلت قلته أنه في معنى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وأين قلت إذا كان الزوجان الوثنيان متناكحين فأسلم أحدهما فحرم على الآخر قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم منتهى بينونة المرأة من الزوج أن تغضي عدها قبل

رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام عن الصبح فصلاها بعد ما طلعت الشمس ثم قال من نسي الصلاة ان
فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول أقم للصلاة لذكرى * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فعرض فقال لأرجل صالح يكلوننا الليلة لا نرقد عن الصلاة فقال بلال أنا يا رسول الله قال فاستند بلال إلى راحته واستقبل الفجر فلم يفرعوا إلا بجر الشمس في وجوههم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال فقال بلال يا رسول الله أخذت نفسي الذي أخذت نفسك قال فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى ركعتي الفجر ثم اقتادوا شيئا ثم صلى الفجر * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنع أحد طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد الحميد عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يخالفه وزاد عطاء يا بني عبد المطلب أو يا بني هاشم أو يا بني عبد مناف * أخبرنا سفيان عن عبد الله بن أبي ليلى قال سمعت أبا سلمة قال قدم معاوية المدينة فييناها وعلى المنبر إذ قال يا كثير بن الصلت اذهب إلى عائشة أم المؤمنين فسلها عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر قال أبو سلمة فذهبت معه وبعث ابن عباس عبد الله بن الحرب بن نوفل معنا فقال اذهب فاسمع ما تقول أم المؤمنين قال بقاءها فسألها فقالت له عائشة لا علم لي ولكن اذهب إلى أم سلمة فسلها قال فذهبت معه إلى أم سلمة رضي الله عنها فقالت (١٦٥) دخل على رسول الله صلى الله

عليه وسلم ذات يوم بعد العصر فصلى عندي ركعتين لم أكن أراه يصلهما فقلت يا رسول الله لقد صليت صلاة لم أكن أراك تصلها فقال اني كنت أصلي الركعتين بعد الظهر وأنه قدم علي وقد بنى تيم أو صدقة فشغلوني عنهما فهما هاتان الركعتان * أخبرنا سفيان عن ابن قيس عن محمد بن ابراهيم التيمي عن جده قيس قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصلي ركعتين بعد الصبح فقال ما هاتان الركعتان يا قيس فقلت اني لم أكن صليت ركعتي الفجر فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه أن يحيى ابن حاطب حدثه قال

ان يسلم الآخر منهما اسلاما بدلالة عنه ممن روى الحديث كان هكذا المسلمان متنا كحين ثم أحدث أحدهما ما حرم به على الآخر فان رجع قبل مضي عدة الزوجة كانا على أصل النكاح كما كان الحربان قال فهل خالف هذا من أصحابك أحد فقلت أما أحديكون قوله حجة فلا أعلمه وأصحابي عندك كما علمت فاسألتك عن قول من لا تعتد بقوله وافقك أو خالفك

(اصطدام السفينتين والفارسين) (١)

(أخبرنا) الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا اصطدم الفارسان لم يسبق أحدهما صاحبه بأن يكون صادما فاما معا وفسرها فتنصفي دية كل واحد منهما على عاقلة صادمة من قبل أن كل واحد منهما في الظاهر مات من جناية نفسه وجناية غيره فترفع عنه جناية نفسه ويؤخذ له بجناية غيره وهكذا فإسراهما إلا أن نصف قيمة فرس كل واحد منهما في مال صادمة دون عاقلته وهكذا لو أن عشرة يرمون بالمنجنيق أو عرادة فوق الحجر عليهم معا فقتل كل واحد اضمن عواقل التسعة تسعة اعشار دية الميت من قبل أنه مات من فعلهم وفعله فلا يعقلون فعله ويعقلون فعل أنفسهم قال وهكذا لو كان اثنان فرميا بمنجنيق فرجع الحجر عليهما فأت أحدهما ضمنت عاقلة الباقي منهما نصف دية الميت كالمسئلة فيه قبلها قال ولو لمات معا ضمنت عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر وهكذا هذا الباب كله وقياسه قال واذا اشتراك في الجناية من عليه عقل ومن لا عقل عليه ضمن من عليه العقل وطرح حصته من لا عقل عليه كما وصفنا في الانسان يجني على نفسه هو وغيره فترفع حصته ويقضى على غيره ومثل الانسان والسبع يجنيان على الانسان فيموت والجناية خطأ من الجاني فنصف عقل المجني عليه على عاقلة الجاني وحصته السبع منها هدر (قال الشافعي) فان كانت سفينتان اصطمتا فانتكسرتا فكان لا يمكن كل واحد من أهل السفينتين المصطدمتين صرفها عن صدم الاخرى بوجه من الوجوه ولا حال من الاحوال لا باضرار بها ولا بركابها أو بلا ضرار بها ولا بركابها فالقول فيها كالفول في الفارسين يصطدمان فان كان لا يمكنهم ذلك بحال من الأحوال أبدأ فاصنعاهدر قال واذا كان في السفينة أجزاء يعملون فيها غرق بسببه فان كان رب السفينة معهم فأمرهم بذلك العمل ولا شيء فيها إلا الرب السفينة فلا شيء على الذين مدوها ولا على رب السفينة فان كان فيها شيء لغيره فان كان ما أمرهم به عند أهل العلم بالبحر من صلاح السفينة ونجاتها لم يضمن ولم يضمنوا وان كان من غير صلاحها ضمن في قول من يضمن

(١) قد انفرد بعض النسخ هنا بزيادة تراجم تقدم بعضها ولكن المترجم له غير السابق فيكون التكرار لنفس الترجمة لا للمترجم له فأثبتناها كما ترى

توفي حاطب فأعق من صلى من رقيقه وصام وكانت له أمة نوبية قد صلت وصامت وهي أعجمية فلم تفقه ثم رعه الأبحلها وكانت ثيبا فذهب إلى عمر رضي الله عنه فحدثه فقال عمر لانت الرجل لا يأتي بخير فأفرغه ذلك فأرسل اليها عمر فقال أحبلت فقالت نعم من مرعوش بدرهمين فاذا هي تستهل بذلك لا تنكته قال وصادف عليا وعثمان وعبد الرحمن بن عوف فقال أسيروا علي قال وكان عثمان جالسا فاضطجع فقال علي وعبد الرحمن بن عوف قد وقع عليها الحدف فقال أسير علي يا عثمان فقال قد أشار عليك أخوالك فقال أسير علي أنت فقال أراها تستهل به كأنها لا تعلم وليس الحد الأعلى من علمه فقال صدقت والذي نفسي بيدهما الحد الأعلى من علمه فخلدها عمر مائة وغيروها عاما * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال لست بأكله ولا يحرمه * أخبرنا سفيان

عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف عن ابن عباس قال الشافعي رضي الله عنه « أشك أن قال مالك عن ابن عباس عن خالد بن الوليد أو عن ابن عباس وخالد بن الوليد أنهم دخلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأقي بضرب محنود فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل فقالوا هو ضرب يارسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقلت أحرام هو قال لا ولكنه لم يكن بارض قومي فأجبتني أعافه قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة (١٦٦) بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أزال

أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله عز وجل * أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه قال لا بى بكر فممن منع الصدقة أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر رضي الله عنه هذا من حقها يعنى منعهم الصدقة * أخبرنا الثقة عن محمد بن أبان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن

الاجير ومن ضمن الاجير ضمن صاحب السفينة اذا كان أخذ عليها أجرا ولم يضمن الاجراء لصاحب السفينة ما هلك له من قبل أنهم بأمره فعلوا ولو كان رب الطعام مع الطعام فأمرهم بذلك الفعل لم يضمنوا لانهم فعلوا به أمره في واحد من القولين قال وان كان في السفينة أجرا وليس فيها ربحها ففعلوا هذا الفعل فنضمن الاجير ضمنهم ومن لم يضمن الاجير لم يضمنهم الا فيما فعلوا مما ليس فيه صلاح لها فيكون ذلك جناية يضمنونها

(مسئلة الجحام والخائن والبيطار)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا أمر الرجل أن يحجمه أو يحقن غلامه أو يبيطر دابته فتلغو من فعله فان كان فعل ما يفعل مثله معافيه الصلاح للفعول به عند أهل العلم بتلك الصناعة فلا ضمان عليه وان كان فعل ما لا يفعل مثله من أراد الصلاح وكان عالما به فهو ضامن وله أجر ما عمل في الحالين في السلامة والعطب «قال أبو محمد» وفيه قول آخر اذا فعل ما لا يفعل فيه مثله فليس له من الاجر شيء لانه متعدد والعمل الذي عمله لم يؤمر به فهو ضامن ولا أجر له وهذا أصح القولين وهو معنى قول الشافعي قال الشافعي ولا أعلم أحدا ممن ضمن الصناع يضمن هؤلاء وان في تركهم تضمين هؤلاء علما وجهه من لا يضمن الصناع الحجة عليهم لانهم اذا ألغوا الضمان عن لم يبعد من هؤلاء منهم الغاؤه عن لم يبعد من الصناع وما علمت اني سألت أحدا منهم ففرق بينهم بما أكثر من أن قال هذا أذن للصانع قلنا وكذلك أذن للصانع وما وجدت بينهم ما فرقا الا فرقا خطريا بالى فقد يفرق الناس بما هو أبعد منه وأعمض وما هو بالفرق البين وذلك أن ما كان فيه روح قد يموت بقدر الله عز وجل لا من شيء عرفه الآدميون فلما عالج هؤلاء فيه شيئا مات لم يكن الظاهر أنه مات من علاجهم لانه يمكن أن يموت من غيره فلم يضمن من قبل انه مأذون له فيما فعل وغير ذوى الارواح مما صنع انما جعل اتلافه بشئ يحدنه فيه الآدميون أو يحدث بى ومن فرق بهذا الفرق دخل عليه أن يقال فأنتم لو كان هؤلاء متعددين جعلتهم ما توأبوا بهذا الفعل وان كان يمكن غيره فكذلك كان ينبغي أن تقول في الصناع كلهم (قال) واذا استأجر الرجل الرجل أن يخبره خبرا معلوما في تنورا وفرن فاحترق الخبر نسل أهل العلم به فان كان خبره في حال لا يخبر في مثله باستيفاد التنورا وشدة جمرته أو تركه تركا لا يترك مثله فهذا كله تعدد يضمن فيه بكل حال عند من يضمن الاجير ومن لم يضمنه وان قالوا الحال التي خبر فيها والتي تركه فيها والعمل الذي عمل فيه صلاح لا افساد لم يضمن عند من لا يضمن الاجير وضمن عند من يضمن الاجير (قال) واذا استودع الرجل الرجل انا من قوارير فأخذ المستودع في يده ليحرقه في منزله فأصابه شيء من غير فعله فأنكسر لم يضمن وان أصابه بفعله مخطئا أو عامدا قبل أن يصير الى البيت أو بعد ما صار اليه فهو له ضامن

(مسئلة)

أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث جيشا أمر عليهم أميرا وقال فاذا لقيت عدوا من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال شئ علقمة ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين وأخبرهم انهم فعلوا أن لهم ما للمهاجرين وأن عليهم ما عليهم فان اختاروا المقام في دارهم فأعلمهم انهم كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله كما يجرى على المسلمين وليس لهم في شيء الا أن يجاهدوا مع المسلمين فان لم يجيبوك فادعهم الى أن يعطوا الجزية فان فعلوا فاقبل منهم ودعهم فان أبوا فاستعن بالله تعالى وقتالهم * أخبرنا سفيان عن عمر بن دينار سمع رجلا يقول لم يكن عمر بن الخطاب أب أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر * أخبرنا سفيان عن أبي سعيد سعيد

ابن المرزبان عن نصر بن عاصم قال قال فروة بن نوفل الاشجعي على ما توضحنا الجزية من الجحوس وليسوا بأهل كتاب فقام اليه المستورد فأخذ بلبسه فقال يا عدو الله تعطن على أبي بكر وعمر وعلى أمير المؤمنين يعني علما وقد أخذوا منهم الجزية فذهب به الى القصر فخرج عليهم على رضى الله عنه فقال اتندا جلسا في نطل القصر فقال على رضى الله عنه أنا أعلم الناس بالجحوس كان لهم علم بعلونه وكتاب يدرسونه وان ملكهم سكر فوقع على ابنته أو أخته فاطلع عليه بعض أهل مملكته فلما صحا حادوا يقيمون عليه الحد فامتنع منهم فدعا أهل مملكته فقال تعلقون ديننا خير من دين آدم قد كان آدم يتكلم بنيه من بناته فأتا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فتابعوه وقاتلوا الذين خالفوهم حتى قتلوه فأصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم (١٦٧) وهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر منهم الجزية * أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال أقبلت راكبا على أتان وأنا يومئذ قد راهقت الاختلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي بالناس فررت بين يدي الصف وزلت فأرسلت جاري يرتع ودخلت الصف فلم يشكر ذلك على أحد * أخبرنا بعض أهل العلم عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا إماء الله مساجد الله عز وجل وإذا خرجن فلنخرجن فسلات * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿مسئلة الرجل يكترى الدابة فيضربها فتوت﴾

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كترى الرجل من الرجل الدابة فضرربها أو كبجها بلجام أو ركضها فماتت سئل أهل العلم بالركوب فان كان فعل من ذلك ما يفعل العامة فلا يكون فيه عندهم خوف تلف أو فعل في الكعب والضرب مثل ما يفعل بثلهما عند ما فعله فلا أعد ذلك خرقه ولا شيء عليه وان كان فعل ذلك عند الحاجة اليه بموضع يكون بثله تلقا وفعله في الموضع الذي لا يفعل في مثله ضمن في كل حال من قبل أن هذا تعد والمستعير هكذا ان كان صاحبه لا يريد أن ينمته فان أراد صاحبه أن يضممه العارية فهو ضمن تعدى أو لم يتعد فأما الرائض (١) فان من شأن الرواض الذي يعرف به اصلاحهم الدواب الضرب على جلها من السير والحمل عليها من الضرب أكثر مما تفعل الركاب غيرهم فإذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالرياضة اصلاحا وتأديبا للدابة بلا اعتنا بين لم يضمن ان عيب وان فعل خلاف هذا كان متعديا وضمن والمستعير الدابة هكذا كالمكترى في ركوبها اذا تعدى ضمن وإذا لم يتعد لم يضمن «قال الربيع» قوله الذي نأخذ به في المستعير أنه ضمن تعدى أو لم يتعد لحديث النبي صلى الله عليه وسلم العارية مضمونة مؤداة وهو آخر قوله (قال الشافعي) والراعى اذا فعل ما للرءاء أن يفعلوه مما اصلاحه لباشيه الابيه وما يفعله أهل المشايبة جواشي أنفسهم على استصلاحها وما أذا را ومن يفعله بمواشيهم ممن يلى رعيها كان عندهم صلاحا لا تلتا ولا خرقه يفعل الراعى لم يضمن وان تلف وان فعل ما يكون عندهم خرقه قتل منه شيء ضمنه عندهم لا يضمن الاجير ومن ضمن الاجير ضمنه في كل حال

﴿جناية مع علم الكتاب﴾

* أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ومعلم الكتاب والادمين كلهم مخالف لراعى البهائم وصناع الاعمال فاذا ضرب أحد من هؤلاء في استصلاح المضروب أو غير استصلاحه قتل المضروب كانت فيه دية على عاقلة ضاربه ولا يرفع عن أحد أصاب الادمين العقل والقود في دار الاسلام الا الا ما يقيم الحد فان هذا امر لازم ولا يحل له تعطيله ولو عزز قتل على يديه كانت فيه الدية والكفارة وان كان يرى أن التعزير جائز له وذلك أن التعزير أدب لاحد من حدود الله تعالى وقد كان يجوز تركه ولا يأتى من تركه فيه ألا ترى أن أمورا قد فعلت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت غير حدود فلم يضرب فيها منها الغول في سبيل الله وغير ذلك (١) قوله فان من شأن الرواض الخ في العبارة قلاقة نشأت من تحريف النساخ غالبوا المقصود منها أن الرواض من شأنهم ضرب الدابة لجلها على السير أكثر مما تفعل الركاب غيرهم الخ فتأمل

قال لا تمنعوا إماء الله مساجد الله * أخبرنا مالك عن سعيد بن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يقول لا يخلون رجل بامرأة ولا يخل لامرأة أن تسافر الا ومعها ذو محرم فقام رجل فقال يا رسول الله انى كتبت في غزوة كذا وكذا وان امرأتى انطلقت حاجة فقال انطلق فاجيب بامرأتك * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة أنه سمع عائشة رضى الله عنها تقول ان كان ليكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أصومه حتى أتى شعبان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل * أخبرنا مالك

ولم يؤت بحد قط فعفاء والموضع الثاني الذي يبطل فيه العقل والقود رجل يعطى الختان فيختنه والطبيب فيفتح عروقه أو يقطع العرق من عروقه خوف أكله أو داء فميت في ذلك فلا يجعل فيه عقلاً ولا قوداً من قبل أنه فعله بصاحبه باذنه ففعله كفعله بنفسه إذا كان الذي فعل به ذلك بالغا راءاً ومملوكاً باذن سيده فإن كان مملوكاً بغير اذن سيده ضمن قيمته فان قال قائل كيف يسقط عن الامام ان يقتص في الجرح ويقطع في السرقة ويجلد في الحد فلا يكون فيه عقل ولا قود ويكون الامام اذا أدب وله أن يؤدب ضامناً تلف المؤدب قيل الحد والقصاص فرض من الله عز وجل على الوالي أن يقيم فلا يجعل له ترك اقامته والتعزير كما وصفت انما هو شيء وإن رأى بعض الولاة أن يفعله على التأديب لا يأثم بتركه وقد قيل بعث عمر الى امرأة في شيء بلغه عنها فأسقطت فاستشار فقال له قائل أنت مؤدب فقال له على رضى الله عنه ان كان اجتهد فقد أخطأ وإن كان لم يجتهد فقد غش عليك الدية فقال عزمت عليك أن تجلس حتى تضربها على قومك وبهذا ذهبنا الى هذا والى ان خطأ الامام على عاقلته دون بيت المال * وقال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ما أحد عوت في حد فأجد في نفسي منه شيئاً لأن الحق قتله الامن مات في حد انحر فانه شيء رأينا بعد النبي صلى الله عليه وسلم فن مات فيه فذنبته اما قال علي بيت المال واما قال علي الامام وكان معلم الكتاب والعبيد وأجراء الصناعات في أضعف وأقل عذراً بالضرب من الامام يؤدب الناس على المعاصي التي ليست فيها حدود وكانوا أولى أن يضمنوا من تلف من الامام فأما البهائم فاما هي أموال حكمها غير حكم الانفس ألا ترى أن الرجل يرحى الشيء فيصيب آدمياً فيكون عليه فيه تحريم برقبة لم يقصد قصد معصية والمأثم مرفوع عنه في الخطا ويكون عليه دية وأن الله عز وجل وعد قاتل العمد النار وليس البهائم في شيء من هذا المعنى والادميون يؤدبون على الصناعات بالكلام في عقولونه وليس هكذا ودب البهائم فاذا خلى رب البهيمة بينها وبين الرجل بما يجوز له ففعله فاما يفعله عن أمره أو بأمر الحاكم فيه انه كأمره اذا كان ذلك غير تعد وهو لو أمره في البهيمة بعدوان فأمره بقتلها فقتلها لم يضمن له شيئاً من قبل أنه انما فعله عن أمره فلا يضمن له ماله عن أمره ولو كان انما ولو أمره بقتل أبيه فقتله لم يسقط عنه ذلك كما يسقط عنه في البهيمة

وسلم وأنا بنت سبع وبني
بي وأنا بنت تسع وكن
ألعاب بالنات وكن
جوارياتي ثلثي فإذا
رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم تقمعي
منه وكان النبي صلى الله
عليه وسلم يسرهن إلى
* أخبرنا مالك عن نافع
عن ابن عمر رضي الله
عنهما أن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن
النجس * أخبرنا سفيان
عن ابن شهاب عن ابن
المسيب عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تاجشوا
* أخبرنا سفيان
ومالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثله * أخبرنا
سفيان عن أيوب عن
ابن سيرين عن أبي هريرة

وما لك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخبرنا * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال الإجراء كلهم سواء فإذا تلف في أيديهم شيء من غير جنابتهم فلا يجوز أن يقال فيه الواحد من قولين أحدهما أن يكون كل من أخذ الكراء على شيء كان له ضامنا حتى يؤديه على السلامة أو يضمنه أو مانقصة ومن قال هذا القول فينبغي أن يكون من لحنه أن يقول الأمين هو من دفعته إليه راضيا بأمانته لا معطى أجرا على ما دفعته إليه وأعطاني هذا الأجر تغريق بينه

عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض * أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يروى الله بعضهم من بعض * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا السلع * أخبرنا سفيان أو مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان بن بشير يحدثانه عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني نخلت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدك نخلت مثل هذا فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعه « قال أبو العباس » وكان هذا عند أصحابنا كلهم مالك فلذلك جعلته بالشل * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لواهب أن يرجع فيما وهب إلا الوالد من ولده * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت جاءتني بريرة فقالت اني كاتبته أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعطيني (١٦٩) فقالت لها عائشة ان أحب أهلك أن

أعدها لهم عددتها ويكون ولاؤك لي فعلت فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فجاءت من عند أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني عرضت عليهم فأبوا لأن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته عائشة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم خذها واشترط ليهم الولاء فان الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة رضي الله عنها ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو

وبين الامين الذي أخذ ما استؤمن عليه بلا جعل أو يقول قائل لا ضمان على أجير بحال من قبل أنه انما يضمن من تعدى فأخذ ما ليس له أو أخذ الشيء على منفعة له فيه اما سلب على اتلافه كما يأخذ سلفا فيكون ما لا من ماله فيكون ان شاء ينفعه ويرد مثله واما مستعير سلب على الانتفاع بما غير فيضمن لانه أخذ ذلك لمنفعة نفسه لا لمنفعة صاحبه فيه وهذا من معانقص على المسلف والمعير وغير زيادة له والصانع والاجير من كان ليس في هذا المعنى فلا يضمن بحال الا ما جنت يده كما يضمن المودع ما جنت يده وليس بهذا سنة علمتها ولا أثر يصح عند أهل الحديث عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقدر روى فيه شيء عن عمر وعلى رضي الله عنهما ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما ولو ثبت عنهما لم يثبت أن يضمن الاجراء من كانوا فيضمن أجير الرجل وحده والاجير المشترك والاجير على الحفظ والرعية وجل المتاع والاجير على الشيء يصنعه لان عمر رضي الله عنه ان كان ضمن الصانع فليس في تضمينه لهم معنى الا أن يكون ضمنهم بانهم أخذوا أجر على ما ضمنوا فكل من أخذ أجرا فهو في معناهم وان كان على بن أبي طالب كرم الله وجهه ضمن القصار والصباغ فكذلك كل صانع وكل من أخذ أجرا وقد يقال الراعي صناعته الرعية والحمال صناعته الحمل للناس ولكنه ثابت عن بعض التابعين ما قلت أولا من التضمن أو ترك التضمن ومن ضمن الأجير بكل حال فكان مع الاجير ما قلت مثل ان استعمله الشيء على ظهره أو استعمله لشيء في بيته أو غير بيته وهو حاضر لاله أو وكيل له يحفظه فتلف ماله بأى وجه ما تلف به اذ لم يحسن عليه جان فلا ضمان على الصانع ولا الاجير وكذلك ان جنى عليه غيره فلا ضمان عليه والضمن على الجاني ولو غاب عنه أو تركه يغيب عليه كان ضامنا له من أى وجه ما تلف وان كان حاضرا معه فعمل فيه علفا فتلف بذلك العمل وقال الاجير هكذا يعمل هذا فلم أتعبد بالعمل وقال المستأجر ليس هكذا يعمل وقد تعديت وبينهما بينة أو لا بينة بينهما فاذا كانت البينة شلل عدلان من أهل تلك الصناعة فان لا هكذا يعمل هذا فلا يضمن وان قال لا هذا تعدى في عمل هذا ضمن كان التعدى ما كان قل أو كثر واذا لم يكن بيته كان القول قول الصانع مع يمينه ثم لا ضمان عليه واذا سمعتي أقول القول قول أحد فليسبت أقوله الاعلى معنى ما يعرف اذا ادعى الذي أجعل القول قوله ما يمكن بحال من الحالات جعلت القول قوله واذا ادعى ما لا يمكن بحال من الحالات لم أجعل القول قوله ومن ضمن الصانع فيما يغيب عليه بغير جاني على ما في يديه فأتلفه فرب المال بالخيار في تضمين الصانع لانه كان عليه أن يؤديه اليه على السلامة فان ضمنه رجعه به الصانع على الجاني أو تضمين الجاني فان ضمنه لم يرجعه به الجاني على الصانع واذا ضمنه الصانع فأفلس به الصانع كان له أن يأخذه من الجاني وكان الجاني في هذا الموضع كالحميل وكذلك لو ضمنه الجاني فأفلس به الجاني رجعه به على الصانع الا أن يكون أبرأ كل واحد منهما عند تضمين الآخر فلا يرجعه به وللصانع في كل حال أن يرجعه به على الجاني اذا أخذ من الصانع وليس

(٣٣ - الام سادس) باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة مثله * أخبرنا سفيان بن ابراهيم بن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب بكبشين أملحين * أخبرنا سفيان بن ابراهيم بن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر فأراد أحدكم أن ينحى فلا يمسه من شعره ولا من بشره شيئا * أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير بن محرز عن سالم بن سبلان مولى النصر بن قال خرجنا مع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة وكانت تخرج بأبي حنيفة يصلي بها قال فأتى عبد الرحمن بن أبي بكر بوضوء فقالت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن أسبغ

الوضوء فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للاعقاب من النار يوم القيامة * أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لعبد الرحمن أسبغ الوضوء يا عبد الرحمن فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للاعقاب من النار * أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أسفروا بالصبح فان ذلك أعظم لاجوركم أو قال للاجر * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كن نساء من المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم وهن متلفعات بمروطهن ثم يرجعن إلى أهلهن ما يعرفهن أحد من الغلس * أخبرنا سفيان (١٧٠) عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح

الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين * أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب قال سمعت أبي يقول حدثني وأبني حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه وإذا ركع وبعد ما يرفع رأسه قال وأبني ثم أتيتهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس * أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه قال سفيان ثم قدمت الكوفة فلقبت

لحماني أن يرجع به على الصانع إذا أخذ منه بحال قال وإذا تكاثر الرجل من الرجل على الوزن المعلوم والكيل المعلوم والبلد المعلوم فزاد الوزن أو الكيل أو نقصا وتصادقا على أن رب المال والي الوزن والكيل قلنا في الزيادة والنقصان لأهل العلم بالصناعة هل يزید ما بين الوزنين وينقص ما بينهما وبين الكيلين هكذا في ما لم تدخله آفة وإن قالوا نعم قد يزید وينقص قلنا في النقصان رب المال قد يمكن النقص كما زعم أهل العلم بلا جناية ولا آفة فلما كان النقص يكون ولا يكون قلنا ان شئت أحلفنا لك الحال ما خائف ولا تعدى بشئ أفسد متاعك ثم لا ضمان عليه وقلنا للحمال في الزيادة كما قلنا لرب المال في النقصان ان كانت الزيادة قد تكون لمرحاض ولا زيادة ويكون النقصان وكانت ههنا زيادة فان لم تدعها فهي لرب المال ولا كراء لك فيها وان ادعيتها أو فيتها لرب المال ماله تاما ولم نسلم لك الفضل إلا بأن تحلف ما هو من مال رب المال وتأخذه وان كانت زيادة لا يزید مثله أو فيتها لرب المال ماله وقلنا الزيادة لا يدعيها لرب المال فان كانت لك فخذها وان لم تكن لك جعلناها كمال في يدك لا مدعي له وقلنا الورع أن لا تأكل ما ليس لك فان ادعاه لرب المال وصدقته كانت الزيادة له وعليه كراء مثله وان كنت أنت الكيل للطعام بأمر رب الطعام ولا أمين له معك قلنا لرب الطعام هو مقربان هذه الزيادة لك فان ادعيتها فهي لك وعليك في المكيلة التي أكثرت عليها ما سميت من الكراء وعليك البين ما وضيت أن يحمل لك الزيادة ثم هو ضامن لأن يعطيك مثل حقل يملك الذي حله منه لأنه متعدد الآن ترضى بأن تأخذه في موضع فلا يحال بينك وبين عين مالك ولا كراء عليك بالعدوان وان قلت رضيت بأن يحمل لي مكيلة بكر أم معلوم وما زاد فحسابه فالكراء في المكيلة جائز وفي الزيادة فاسد والطعام لك وله كراء مثله في كله فان كان نقصان لا ينقص مثله فالقول فيه كالقول في المسئلة الأولى فمن رأى تضمين الحال ضمنه ما نقص عن المكيلة لا يدفع عنه شيئا ومن لم يرضه لم يضمه وطرح عنه من الكراء بقدر النقصان والله أعلم

باب خطا الطبيب والامام يؤدب

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قلت للشافعي رضي الله عنه فمات قول في الرجل يضرب امرأته الناشئة فتوفى على يديه فموت والامام يضرب الرجل في الادب فيموت أو في حد فيموت أو أوالخاتن يؤتى على يديه فيموت أو الرجل يأمر الرجل بقطع شيئا من جسده فيموت أحد من هؤلاء في شيء من ذلك أو المعلم يؤدب الصبي والرجل يؤدب يتيمة فيموت وما أشبه ذلك قال الشافعي أصل هذه الاشياء من وجهين يكون عليه في أحدهما العقل ولا يكون عليه في الآخر العقل فأما ما لا يكون فيه من ذلك عقل فما كان لا يحل للامام الأخذ به من عاقبه به فان تلف المعاقب به منه لم يكن على الذي عاقبه به شيء والمقيم عليه مأجور فيه وذلك مثل أن يزن وهو بكر فيجلده

يزيد فسمعت يحدث بها وزاد فيه ثم لا يعود فظننت أنهم لقنوه قال سفيان هكذا سمعت يزيد يحدث ثم سمعته بعد يحدثه هكذا ويزيد فيه ثم لا يعود قال الشافعي رضي الله عنه وذهب سفيان إلى أن يغلط يزيد في هذا الحديث ويقول كأنه لقن هذا الحرف الآخر فلقنته ولم يكن سفيان يرى يزيد بالحفظ كذلك * أخبرنا سفيان بن عيينة عن حصين أظنه عن هلال بن يساف قال أخذ بيدي زياد بن أبي الجعد فوقبني على شيخ بالرقعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له وابصه بن معبد فقال أخبرني هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خاف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة * أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن جدته مليكة دعت النبي صلى الله عليه وسلم إلى طعام صنعت له فأكل منه ثم قال قوموا فلا صلى لكم قال أنس فممت إلى حصير

لناقد اسود من طول ما لبس فنضجته بماء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى لنا ركعتين ثم انصرف * أخبرنا سفيان عن اسحق بن عبيد الله بن أبي طاحنة أنه سمع عه أنس بن مالك يقول صليت أنا وبيتنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأم سليم خلفنا * أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فوصل بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأعمالا أنفسهم ثم انصرفوا فصلى وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه ثم ثبت جالسا وأعمالا أنفسهم ثم سلم بهم * قال الأصم * وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن كز عن أخيه عبيد الله عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن (١٧١) جبير عن خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم

مثل معناه لا يخالفه
* أخبرنا مالك عن زيد
ابن أسلم عن عطاء بن
يسار عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال
خسفت الشمس فصلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فبكى ابن عباس
أن صلاته ركعتان في كل
ركعة ركعتين ثم خطبهم
فقال ان الشمس والقمر
آيتان من آيات الله عز
وجل لا تخسفا لموت
أحد ولا لحياة فإذ أراهم
ذلك فافزعوا إلى ذكر
الله * أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة رضي الله
عنها ح أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن
عمرة عن عائشة رضي
الله عنها قالت خسفت
الشمس فصلى النبي صلى
الله عليه وسلم فبكى أنه
صلى ركعتين في كل
ركعة ركعتين أخبرنا الثقة
عن معمر بن الزهري عن
كثير بن عباس بن عبد

أويسرق ما يجب فيه القطع فيقطعه أو يخرج جرحا فيقتص منه أو يخذف فيجلد حد القذف بكل ما كان في هذا المعنى من حد أنزل الله تعالى في كتابه أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم فإن مات فيه فالخوف قتلته فلا عقل ولا كفارة على الإمام فيه قال (١) والوجه الثاني الذي يسقط فيه العقل أن يأمر الرجل به الداء الطيب أن يبط جرحه أو لا كلة أن يقطع عضو أو يخاف مشبه اليه أو يفجر له عرفا أو الحجام أن يحجمه أو الكاوي أن يكويه أو يأمر أبو الصبي أو سيد المملوك الحجام أن يختنه فيموت من شئ من هذا ولم يتعد المأمور ما أمر به فلا عقل ولا مأخوذة إن حسنت نيته إن شاء الله تعالى وذلك أن الطيب والحجام إنما فعلاهما للصالح بأمر المفعول به أو والد الصبي أو سيد المملوك الذي يجوز عليهما أمره في كل نظر لهما كما يجوز عليهما أمر أنفسهم ما لو كانا الغني فأما ما عاقب به السلطان في غير حد وجب لله وتلف منه المعاقب فعلى السلطان عقل المعاقب وعليه الكفارة ثم اختلف في العقل الذي يلزم السلطان فأما الذي أختار والذي سمعت عن أرضي من علمائنا أن العقل على عاقلة السلطان وقد قال غيرنا من المشرقين العقل على بيت المال لأن السلطان إنما يؤدب لجماعة المسلمين فيما فيه صلاحهم فالعقل عليهم في بيت مالهم وهكذا الرجل يؤدب أمر أنه فتوى على يديه فتتلف العقل على عاقلة وهكذا كل أمر لا يلزم السلطان أن يقوم به لله تعالى من حد أو قتل ولم يجه المرء من نفسه على معنى المنفعة له فتاله منه سلطان أو غيره فلا يبطل العقل به فإن قال قائل لم زعمت أن السلطان أن يؤدب وأن يحد ثم أبطلت ما تلف بالحد وألزمته ما تلف بالأدب قلنا فإن الحد فرض على السلطان أن يقوم به وإن تركه كان عاصيا لله بتركه والأدب أمر لم يبع له إلا بالأي وحلال له تركه ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ظهر على قوم قد غلوا في سبيل الله فلم يعاقبهم ولو كانت العقوبة تلزم لزوم الحد ما تركهم كما قال صلى الله عليه وسلم وقطع امرأته لها شرف فكلهم فيها فقال لو سرق فلانة لأمراً شريفة لقطعت يدها وقد قال الله تبارك وتعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فكلير ربيعة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله والذي يعرف أن الخطأ أن يرى الشئ فيصيب غيره وقد يحتمل معنى غيره (قال الشافعي) ولم أعلم من أهل العلم مخالفا في أن الرجل أن يرى الصيد وأن يرى الغرض وأنه لو روى واحد منهما ولا يرى أنسا ولا لاشاة لأنسان فأصاب الرمية أنسا أو لاشاة لأنسان ضمن دية المصاب إذا مات وعن الشاة إذا ماتت فوجدت حكمهم له بأباحة الرمية إذا تعقب فعناه معنى أن يرى على أن لا يتلف مسلما ولا حق مسلم ووجدته يحل له أن يترك الرمي كما وجدته يحل للإمام أن يترك العقوبة وكان الشئ الذي يفعله الإمام وله تركه بالرمية برميها الرجل مباحة وله تركها فتلف شاة فضمنه الراي أشبه به منه بالحد الذي فرض الله عز وجل أن يأخذ به العقوبة أولى أن تكون مضمونة إن جاء بها تلف من الرمية لأنه لا يختلف أحد في أن الرمية مباحة وقد يختلف الناس في العقوبات فيكره بعضهم العقوبة ويقول

أقوله الوجه الثاني الذي يسقط الخ ليس هذا قسم لما قبله كما هو ظاهر وأما قسمه فقوله فاما ما عاقب به الخ

المطلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين * أخبرنا سفيان عن اسمعيل بن أي حالد عن قيس بن أبي حازم عن أي مسعود الانصاري قال انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس انكسفت الشمس لموت ابراهيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيت ذلك فافزعوا إلى ذكر الله وإلى الصلاة * أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول يقول سمعت طائفة يقول خسفت الشمس فصلى بنا ابن عباس في صفة من ست ركعات ثم أربع سجادات * أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ممر الانصاري عن أي بن نونس مولى عائشة أم المؤمنين عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وأنا أسمع يا رسول الله اني أصبح جنباً وأنا أريد الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصوم فأغسل وأصوم ذلك اليوم * أخبرنا مالك عن سبي

مولي أبي بكر أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له أن أباه مرة يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهب إلى أبي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما عن ذلك فقال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهب معه حتى دخلنا على عائشة رضي الله عنها فسلم عليها عبد الرحمن فقال يا أم المؤمنين أنا كنا عند مروان فذكر له أن أباه مرة قال من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم فقالت عائشة ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن أترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قال عبد الرحمن لا والله فقالت عائشة فأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان ليصبح جنباً من جاع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا (١٧٣) على أم سلمة رضي الله عنها فسألناها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة فخرجنا حتى جئنا مروان

فقال له عبد الرحمن بعضهم لا يبلغ بالعقوبة كذا أو يقول بعضهم لا يزداد فيها على كذا وفي مثل معنى الراي الرجل يؤدب امرأته لأنه كان له أن يدعها وكان الترك خيراً له لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد الاذن بضربهم إن يضرب خياركم وكان الضارب إذا كان الترك خيراً له أولى أن يضرب إن كان تلف على المضروب لأنه عامد للضرب الذي به التلف في الحكم من الراي الذي لم يعد قط أن يصيب المرمى (قال الشافعي) فإن قال قائل فهل من شيء بينه سوى هذا فلهذا مكنتني به وقد قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ما من أحد يموت في حداثته في نفسى منه شيئاً لأن الحق قتله إلا المحدود في الخمر فإنه شيء أحدثناه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن مات منه فدينه لا أدرى قال في بيت المال أو على الذي حذره شك الشافعي (قال الشافعي) وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث إلى امرأته شيء بلغه عنها فذعرها ففرغت فأسقطت فاستشار عمر في سقطها فقال له على رضي الله عنه كلمة لا أحفظها أعرف أن معناها أن عليه الدية فأمر عمر علياً رضي الله عنه أن يضربها على قومه وقد كان لعمراً أن يبعث ولا لاماً أن يحذف في الخمر عند العامة فلما كان في البعثة تلف على المبعوث بها أو على ذي بطنها فقال علي وقال عمران عليه مع ذلك الدية كان الذي نراه هم ذهبوا إليه مثل الذي وصفنا من أن لي أن أرمي على أن لا يتلف أحد برمتي فذهبوا والله أعلم إلى أنه وإن كانت له الرسالة فعليه أن لا يتلف بها أحداً فإن تلف ضمن وكان المأثم مرفوعاً

﴿ الجمل الصول ﴾

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال حكى محمد بن الحسن قال قال أهل المدينة إذا صال الجمل على الرجل فأقام بينة بصياله عليه وأنه ضر به عند صياله فقتله أو عقره فلا ضمان عليه وإن لم يكن بينة إلا قوله ضمن وقال أبو حنيفة ضمن في الحالين لأنه لا جناحة له بيمينته تحل دمه ولا جرحها وقال محمد بن الحسن وغيره ممن يقول قوله فيه قولاً قد جمعته وحكيت ما حضرنى فيه وكاه قال لا وأحدهما وقتله لهما فقال ما تقول فيما اختلف فيه قلت أقول بما حكيت عن أصحابنا أنهم قالوا قال فما يجتنب فيه قلت إن الله عز وجل منع دماء المسلمين إلا بحقها وإن المسلمين لم يختلفوا فيما علمت ومن علمت قوله منهم في أن مسلماً لو أراد في موضع الذي لا يمنع منه باب أغلقه ولا قوتى بمنعه ولا مهرباً منعه به منه وكانت منعتى منه التي أدفع عني أرادته لي أنما بضرب به بسلاح فحضرني سيفاً وغيره كان لي ضربه بالسيف لا يمنع حرمتي التي حرم الله تعالى عليه انتهاكها فإن أتى الضرب على نفسه فلا عقل على ولا قود ولا كفارة لأنني فعلت فعلاً مباحاً فلما كان هذا في المسلم هكذا كان البعير أقل حرمة وأصغر قدراً وأولى أن يجوز هذا فيه قال إن البعير لا يقتل إن قتل والمسلم إن قتل قتل ما خالفه في هذا فأبى

فقال له عبد الرحمن ما قالتا فأخبره فقال مروان أقسمت عليك يا أبا محمد لتركن دابتي بالباب فلتأتين أباه مرة فلتخبرنه بذلك فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى آتينا أباه مرة فتحدث معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به خبر * أخبرنا سفيان ثنا سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يدركه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه * أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفتح فرأى

رجلاً يحتجم لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال وهو أخذ يدي أفطر الحاجم والمحجوم * أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زعمت زياد عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحجم محرماً ما صام * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب قال أخبرني يزيد بن الأصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح وهو حلال قال عمر وقلت لابن شهاب أنما يجعل يزيد بن الأصم إلى ابن عباس * أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحرم لا ينكح ولا يخطب * أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب عن أبي حنيفة عن عبد الدار عن أبان بن عثمان عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاة ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة والنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة * أخبرنا سعيد بن مسleme عن اسمعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب قال وهل فلان مانكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة الا وهو حلال * أخبرنا سفيان أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما الربا في النسبة * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب بن أبي تيممة عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عباد بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح الا سواء بسواء عينا بعين يدا بيد ولكن يبعوا الذهب بالورق والورق بالذهب (١٧٣) والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالملح والملح بالتمر يدا بيد

بالملاح والملح بالتمر يدا بيد
كف شتم ونقص
أحدهما المرأ والملاح
وزاد أحدهما من زاد
اواز داد فقد أرى
* أخبرنا مالك عن
موسى بن أبي تميم عن
سعيد بن يسار عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الدينار بالدينار
والدرهم بالدرهم لا فضل
بينهما * أخبرنا مالك
عن نافع عن أبي سعيد
الخدري أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا تبعوا
الذهب بالذهب الا مثلا
بمثل ولا تشفوا بعضهما على
بعض ولا تبعوا الورق
بالورق الا مثلا على
بعض ولا تبعوا غائبا
منها باجز * أخبرنا
مالك أنه بلغه عن جده
مالك بن أبي عامر عن عمار
رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تبعوا الدينار
بالدينار ولا الدرهم

زعمت أنهم مجتمعان فيه وانما جعت بينهما حيث اجتماعا وفرقت بينهما حيث افتراقا وانما قلت المسلم في الحال التي وصفت أراد فيها الجناية فقال ما قتلتها الا بجناية ولولا الجناية ما حمل لك دمه قلت فهل تكون الارادة جناية قال نعم قلت فأتقول فيما لو أرادني فحال بني وبينه نهرا وخندق أو أنكسرت رجله أو يده أو حبسه حابس وهو يريدني الا أنه لم ينلني حيث هو يريد ولا بسلاح أو كان يحمل لي قتله قال لا قلت ولو كان بحيث ينالني فقطرت بسلاحه حتى صار غير قادر على أن يحمل لي قتله قال لا قلت ولو جرحته جرحا يمنعه من قتلي وهو يريدني أو كان يحمل لي قتله قال لا قلت ولو أرادني ولم يكن في يده ما يقتلني به كان يحمل لي قتله قال لا قلت وأسمعت من يدا الى حالات تزعم أن دمه فيها كلها محرم فلو كنت انما أبحث دمه بالارادة فقط انبغى أن تبسح دمه في هذه الحالات كلها قال فبأي شيء أبحث دمه قلت بمنع الله تعالى ما حرم الله تعالى أن ينتهك مني فلما لم أجد ما نعا لدعي الاضربه ضربه فاذا صار الى الحال التي لا يقدر فيها على قتلي فدمه محرم لانه لم يفعل فعلا يحمل دمه انما فعل فعلا يحمل منعه لادمه فان كان في منعه حقه فهو أحله بنفسه وان لم يكن فيه حقه لم يحمل لي قتله بعد ما لمي من أن يقتلني وكذلك في الحالات التي وصفت لك قبل أن أضربه فلو صار الى حال أمتنع فيها منه بغير ضربه لم يحمل لي ضربه وكذلك الجمل اذ لم أقدر على دفعه الا بما دفعته به المسلم من الضرب ضربه وان أتت الضربة على نفسه وان صار الى الحال التي آمنه فيها على نفسه لم يحمل لي ضربه ولو ضربته فقتلته غرمت عنه فلم أجبها بجناية انما الجناية الفعل لا الارادة ولكن أبحث المنع حرمتي وكذلك المجنون وكذلك الصبي والله أعلم

(الاستحقاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اعترف الرجل دابة في يدي رجل والمعرفة في يديه ينكر أو لا ينكر ولا يعترف كلف المعترف البيعة فان جاء البيعة أنها دابته لا يعلمون أنه باع ولا وهب أو قالوا لم يبع ولم يهب فليس ذلك مما تربه شهادتهم وانما ذلك على العلم أحلف صاحب الدابة بالله أن هذه الدابة ما خرجت من ملكه بوجه من الوجوه ثم دفعته اليه واذا أسلف الرجل عبدا في طعام أو ثوبا أو عرسا أو دنانيرا أو دراهم أو ما كان لاستحقاق ما أسلف من ذلك بطل البيع لان الثمن العين الذي أسلفه ولا تختلف في ذلك الدنانير والدراهم باعها وهو لا يملكها وهذا في بيع الاعيان فن باع عينا واشترى بعين وشراؤه بالعين بيع العين فاستحققت تلك العين انتقض البيع واذا باع صفقة من الصفات مضمونة فقبضها المشتري فاستحققت لم ينتقض البيع وذلك أن البيع لم يقع على تلك العين وانما وقع على شيء مضمون بصفعة في ذمة البائع كالدن عليه ولا يبرأ منه هو الا بان يسلم لصاحبه فكلمما استحق شيء بصفعة رجع عليه حتى يستوفي تلك الصفعة واذا صرف دنانير بأعيانها بدراهم بأعيانها

بالدراهمين * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وفلا شفعة * أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يخالفه * أخبرنا سعيد بن سالم أخبرنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وفلا شفعة * أخبرنا الشافعي قال فان سفيان أخبر عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشعر يدعي أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بسقبه * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة أنها سمعت عائشة رضي الله عنها وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول ان الميت لي عذب ببكاء الحي فقالت عائشة أمانا لم يكذب

فاستحق الدراهم أو الدنانير لا فرق بين الدنانير والدراهم وغيرها بطل البيع فيها « قال الربيع » من اشترى
شيأ بعينه بشئ بعينه فاستحق أحد الشئين بطل البيع كله لأن الصفقة وقعت على ما يجوز وما لا يجوز
وإذا استحق من الدراهم شئ وإن قل بطل الصرف كله لأن الصفقة جمعت حلالا وحراما فبطلت كلها وهو
قول الشافعي (وقال الشافعي) وإذا اشترى الرجل جارية فأولدها من سوق من أسواق المسلمين أو غير أسواق
المسلمين أو نكحته على أنها حرة فولدت له ثم استحقها سيدها فعليه مهر مثلها السيدها وعليه قيمة أو ولادها منه
يوم سقطوا لأن ذلك أول ما كان لهم حكم الدنيا يأخذها سيدها بموكة وإنما عتق الولد بالغرور ولو كانت
أفرت بالرق فنكح على ذلك فإن ولده مملوك ولو كان أمثان بين رجلين فأقسماهما وصارت أحدهما
لأحدهما فولدت منه ثم استحقها رجل آخر أخذها ومهر مثلها وقيمة ولدها وولدها أحرار وانتقض القسم
بينهما وصارت الجارية الباقية بينهما وإذا ابتاع الرجل جارية فماتت في يديه فالموت فوت ثم استحقها رجل
كان له أن يرجع بالقيمة على الذي ماتت في يديه وللذي ماتت في يديه أن يرجع على البائع بالثمن الذي أخذ
منه وإن كانت ولدت له أولاد فهم أحرار وعليه قيمتهم يوم سقطوا ولو كانت المسئلة بحالها ولم تمت غير
أنها زادت في يديه أو نقصت بجناية أو أصابتهما منه أو من غيره أو بشئ من السماء ردها بعينها ولا يقال لهذا
فوت وإنما يقال لهذا زيادة ونقص فيرد هازائده ولا شئ له في الزيادة ونقصه وعليه ما نقصها إلا أن يكون أخذ
لها أرسأ أكثر مما نقصها فعليه رده ويرد النقص الذي من غير جنيته لأنه كان ضامنا لها إلا أنها ملك لغيره
فأما زيادة الأسواق ونقصها فليس من الإبدان بسبيل لأنه قد يغصبها ثمن مائة بالغلاء ثم تزدني بدنها
وتنقص أسواقها فتكون ثمن خمسين أفيقال لهذا الذي زادت في يده الذي يشهد ب الجارية وأهل العلم
أنها اليوم خير من ما يوم أخذها بالضعف في بدنها أغرم نصف قيمتها من قبل أنها رخصت ليس هذا بشئ
إنما يغرم نقص بدنها لأنه نقص عين سلعة المصوب فأما نقص الأسواق فليس من جانيته ولا بسببها وإذا باع
الرجل الرجل الأرض فبني فيها أو غرس ثم استحق رجل نصفها واختار المشتري أن يكون له النصف
بنصف الثمن قسمت الأرض فواقع للمستحق فعلى المشتري قلع البناء والغراس منه وكذا حمله ويرجع بما
نقص الغراس والبناء على البائع بنصف الثمن وكذلك الأرض بين الرجلين فيقسمانها « قال الربيع » آخر
قول الشافعي أنه إذا استحق بعض ما اشترى فإن البيع كله باطل من قبل أن الصفقة جمعت حلالا وحراما فبطلت
كلها « قال الربيع » ويأخذ ب الأرض أرضه ويقلع بناء منها وغراسه ويرجع رب البناء والغراس
على البائع عما غرم لأنه غره فأخذ منه ما أخذ منه

انه نهى أن تستقبل القبلة بغائط أو بول ولكن شرقوا أو غربوا قال فقد منا الشام فوجدنا
مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحرف ونستغفر الله تعالى * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عه واه
ابن حبان عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول ان ناسا يقولون اذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس قال
عبد الله بن عمر لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته * أخبر
سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلين أحدكم في الثوب
الواحد ليس على عاتقيه منه شيء * أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن عبد الله بن شداد عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في حرط بعضه على وبعضه عليه وأما ناض * أخبرنا سفيان عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه قال كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة قبل أن تأتي أرض الحبشة فيزدعينا وهو في الصلاة فلما رجعنا من أرض الحبشة أتيت به فوجدته يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي فأخذني ما قرب وما بعد فسلمت حتى إذا قضى صلاته أتيت به فقال إن الله جل ثناؤه يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث الله أن لا تكلموا في الصلاة * أخبرنا مالك عن أبي بوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين فقال ذواليدن أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق ذواليدن فقال الناس نعم فقام رسول الله (١٧٥) صلى الله عليه وسلم فصلى اثنتين

أخبرنا بن ثمر بن سمير عن كبرفسجد مثل سجوده أو أطول ثم

رفع ثم كبرفسجد مثل

سجوده أو أطول

ثم رفع * أخبرنا مالك

عن داود بن الحصين عن

أبي سفيان مولى أبي

أحمد قال سمعت أبا

هريرة رضي الله عنه

يقول صلى لنا رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلاة

العصر فسلم في ركعتين

فقام ذواليدن فقال

أقصرت الصلاة أم

نسيت يا رسول الله

فأقبل رسول الله صلى

الله عليه وسلم على الناس

فقال أصدق ذواليدن

فقالوا نعم فقام رسول

الله صلى الله عليه وسلم

ما بقي من الصلاة ثم

سجد سجدتين وهو

جالس بعد التسليم

* أخبرنا عبد الوهاب

الثقي عن خالد الحذاء

عن أبي قلابة عن أبي

المهلب عن عمران بن

حصين قال سلم النبي

صلى الله عليه وسلم في

﴿الاشربة﴾

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر فهو حرام وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل شراب أسكر فهو حرام وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الغيرة فقال لا خير فيها ونهى عنها قال مالك عن زيد بن أسلم هي السكركة أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرمتها في الآخرة أخبرنا مالك عن اسحق بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس رضي الله عنه قال كنت أسقي أباطلة الانصاري وأبي بن كعب وأبا عبيدة بن الجراح شرابا من فضيخ وتمر فجاءهم آت فقال إن الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة يا أنس قم إلى هذا الجرافا كسرها فقال أنس فقممت إلى مهراس لنافض ربتها بأسفله حتى تكسرت أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن اسحق عن معبد بن كعب بن مالك عن أمه وقد كانت صلت القبليتين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخليلطين وقال انتبذوا كل واحد منهما على حدته أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن ابن أبي أوفى قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبيذ الجمر الأخضر والابيض والاجر أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان بن الأثول عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الابعية قيل له ليس كل الناس يجلسون في سقاء فاذن لهم في الجمر غير المرقت أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبذوا في الدباء والمرقت قال ثم يقول أبو هريرة واجتنبوا الخناتم والنقير أخبرنا سفيان قال سمعت الزهري يقول سمعت أنسا يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والمرقت أن يتبذفه أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا عبيم الجبشاني سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل مسكر حرام أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزله في سقاء فأن لم يكن فتور من حجارة أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في بعض مغازيه قال عبد الله بن عمر فاقبلت نحوه فأنصرف قبل أن أبلغه فسألت ماذا قال قالوا نهى أن يتبذف الدباء والمرقت أخبرنا مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتبذف الدباء والمرقت أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتبذف التمر والبسر جميعا

ثلاث ركعات من العصر ثم قام فدخل الحجر فقام الخراف في رجل بسط اليدين فنادى يا رسول الله أقصرت الصلاة فخرج مغضبا يجر رداءه فسأل فأخبر فصلى تلك الركعة التي كان ترك ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم * أخبرني بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه قال لما انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل أهل بدر معونة أقام خمس عشرة ليلة كلما رفع رأسه من الركعة الأخيرة من الصبح قال سمع الله أن جده بن مالك الحمد اللهم افعل فذ كرداء طويلا ثم كبرفسجد * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح قال اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم

ابن عبد الله وريما قال عن أبيه وريما يقله قال قال عمر اذا رميت الجرة وذبحت وحلقت فقد حل لكم كل شيء حرم عليكم الا النساء والطيب قال سالم وقالت عائشة انا طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حرامه قبل أن يحرم وحله بعد أن روي الجرة وقبل أن يزور البيت قال سالم رضي الله عنه وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع * أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة أنه أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم جاراً وحشياً وهو بالأنواء أو بؤدان فزده عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يرسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهه قال انالم زده عليك الا أنا حرم * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج وأخبرني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله التيمي عن نافع مولى أبي قتادة عن أبي قتادة الانصاري رضي الله عنه (١٧٦)

أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحاب له محرمين وهو غير محرم فرأى جاراً وحشياً فاستوى على فرسه فسأل أصحابه أن يناولوه سوطه فأبوا فسألهم ربحه فأبوا فأخذ ربحه فشده على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بعضهم فلما أدر كوا النبي صلى الله عليه وسلم سألوه عن ذلك فقال اتماهي طعمة أطمعكم كموها الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة في الحمار لو حشني مثل حديث أبي النضر الا أن في حديث زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل معكم

والتمر والزهور جميعاً أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وعلة المصري أنه سأل ابن عباس عما يعصر من العنب فقال ابن عباس رضي الله عنهما أهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم رواية من خرف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أما علمت أن الله تعالى ذكره حرّمها قال لا فسارنا نسا إلى جنبه فقال بم سار رته فقال أمرته أن يبيعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شرها حرم بيعها ففتح فم المراتين حتى ذهب ما فيها أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً باع خرافاً فقال قاتل الله فلا باع الخراف أو ما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود وحرمت عليهم الشحوم فملاوها وباعوها أخبرنا سفيان عن أبي الجوزية الجرجي قال لا أني لأول العرب سأل ابن عباس وهو مسند نظهره إلى الكعبة فسأله عن الباذق فقال سبق محمد صلى الله عليه وسلم الباذق وما أسكر فهو حرام أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً من أهل العراق قالوا له اننا نبتاع من عمر الخليل والعنب فنصروه نجراً فبئس ما فعل قال عبد الله أني أشهد الله عليكم وملائكته ومن سمع من الجن والانس أني لا آمركم أن تبعوها ولا تتابعوها ولا تعصروها ولا تسقوها فانها رجس من عمل الشيطان أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ وعن سلمة بن عوف بن سلامة أخبراه عن محمود بن لبيد الانصاري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قدم الشام شكاه إلى أهل الشام وباء الأرض وثقلها وقالوا لا يصلحنا الا هذا الشراب فقال عمر اشر بوا العسل فقالوا لا يصلحنا العسل فقال رجال من أهل الأرض هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر فقال نعم فطبخوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث فأتوا به عمر فادخل فيه عراً صبعه ثم رفع يده فقبعها يتقط فقال هذا الطلاء هذا مثل طلاء الابل فأمرهم عمر أن يشر بوه فقال له عبادة بن الصامت أحللتها والله فقال عمر كلا والله اللهم اني لأحل لهم شيئاً حرّمته عليهم ولا أحرم عليهم شيئاً أحللتهم لهم أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج عليهم فقال اني وجدت من فلان ربيع شراب فزعم أنه شرب الطلاء وانى سائل عما شرب فان كان يسكر جلدته بخلده عمر الحد تاماً أخبرنا مسلم ابن خالد عن ابن جريج قال قلت لعطاء بن ربيع الشراب فقال عطاء ان الربيع يسكون من الشراب الذي ليس به بأس فاذا اجتمعوا جميعاً على شراب واحد فسكروا أحدهم جادوا جميعاً الحد تاماً (قال الشافعي) وقول عطاء مثل قول عمر لا يخالفه لا يعرف الاسكار في الشراب حتى يسكر منه واحد فيعلم منه أنه مسكر ثم يجلد الحد على شربه وان لم يسكر صاحبه قياساً على الخمر أخبرنا سفيان عن الزهري عن السائب بن يزيد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج يصلي على جنازة فسمعه السائب يقول اني وجدت من عبيد الله وأصحابه

من لحمه من شيء * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنبل عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحم الصيد لكم في الاحرام حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم * أخبرنا من سمع سليمان ابن بلال يحدث عن عمرو بن أبي عمرو بهذا الاسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن رجل من بني سلمة عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا قال الشافعي رضي الله عنه وابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي وسليمان مع ابن أبي يحيى * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

(٣٣ - الأم - ساذس) بين يدي رمضان بيومين الارجل كان يصوم صوما فليصمه * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة « الشك من سفيان » أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن عبد بن زمعة وسعدا اختما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمعة ذكره فقال سعد يا رسول الله أو صاني أخي إذا قدمت مكة أن انظر إلى ابن أمة زمعة فأقبضه فإنه ابني فقال عبد بن زمعة أخي وابن أمة أبي ولد على فراش أبي فرأى شيئا يتابعه فقال هولك يا عبد بن زمعة الولد للفراش واخصبي منه بأسودة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين المتلاعنين وألحق الولد بالمرأة

« أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي زيد عن أبيه قال أرسل عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى شيخ من بني زهرة كان يسكن دارنا فذهب معه إلى عمر فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال أما الفرائش فلفلان وأما النطفة فلفلان فقال عمر يعني ابن الخطاب رضي الله عنه صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالفرائش » أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد وذكروا حديث المتلاعنين فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم أبصر وها فان جاءت به أحصم أدعج العينين عظيم الألتين فلا أراه الا قد صدق وان جاءت به أجركا نه وحره فلا أراه الا كاذبا فها تبه على التعت المكره » أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد ابن المسيب وعبيد الله بن عبد الله أن النبي (١٧٨) صلى الله عليه وسلم قال ان جاءت به اميغر سبطا فهو لز وجهها وان جاءت به

الولاية

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي أملاء قال اتيان دعوة الولاية حق والولاية التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة كانت على أملاء أو نفاس أو ختان أو حادس سرور دعي اليها رجل فاسم الولاية يقع عليها ولا أرخص لأحد في تركها ولو تركها لم ينل في أنه عاص في تركها كما بين في وليمة العرس فان قال قائل وهل يفترقان وكلاهما يكلف عند حدث سرور ومن حق المسلم على المسلم أن يسره قيل قد يجتمعان في هذا ويجتمع في هذا أن يعمل الرجل عند غير حادث الطعام فيدعو عليه فلا أحب أن يتخلف عنه ويفترقان في أني لم أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الولاية على عرس ولم أعلم على غيره وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن عوف أن يولم ولو بشاة ولم أعلم أمر بذلك أظنه قال أحد أغير حتى أولم النبي صلى الله عليه وسلم على صفة لأنه كان في سفر بسويق وتمر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان كان المدعوصا عما عالج الدعوة وبارك وانصرف ولم يحتم عليه أن يأكل وأحب إلى أن لو فعل وأفطران كان صومه غير واجب لأن يأذن قبل وبعد له رب الولاية (قال الشافعي) أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن أباه دعا نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأثامهم أي بن كعب وأحسبه قال فبارك وانصرف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة سمع عبد الله بن أبي يزيد يقول دعا أي عبد الله بن عمر فأثامه فجلس ووضع الطعام فدعاه عبد الله بن عمر يده وقال خذ واسم الله وقبض عبد الله يده وقال أي صائم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم عن ابن جريح « قال الشافعي » لا أدري عن عطاء أو غيره قال جاء رسول ابن صفوان إلى ابن عباس وهو يعالج زمزم بدعوه وأصحابه فامرهم فقاموا واستغفاه وقال ان لم يعفني جثته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قدر الرجل على اتيان الولاية بحال لم يكن له عذر في تركها شدة الزمام أو قل لأعلم الزمام يمنع من الواجب والذي يجب ذلك عليه من قصد صاحب الولاية قصده بالدعوة فأما من قال له رسول صاحب الولاية قد أمرني أن أؤذن من رأيت فكنت ممن رأيت أن أؤذنك فليس عليه أن يأتي الولاية لان صاحب الولاية لم يقصد قصده وأحب إلى أن لا يأتي ومن لم يدع ثم جاء فكل لم يحل له ما أكل الابن يحل له صاحب الولاية واذا دعي الرجل إلى الولاية وفيها المعصية من السكر أو الخمر أو ما أشبه ذلك من المعاصي الظاهرة نهاهم فان نحو ذلك عنه والام أحب له أن يجلس فان علم قبل أن ذلك عندهم فلا أحب له أن يجيب ولا يدخل مع المعصية وان رأى صور في الموضع الذي يدعي فيه ذوات أرواح لم يدخل المنزل الذي تلك الصور فيه ان كانت تلك منصوبة لا توطأ فان كانت توطأ فلا بأس

به أديع جعدا فهو للذي يتهمه بغائه تبه أديع » أخبرنا سعيد ابن سالم عن ابن أبي ذئب عن محمد بن خفاف عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمان » أخبرنا مسلم بن خالد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخراج بالضمان » أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الأبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضيها أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر

« أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله إلا أنه قال ان ردها وصاعا من تمر لا سمراء » أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه » أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه » أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يساع حتى يستوفى وقال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء الأمثلة » أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والسنتين

والثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم ، أخبرنا الثقة عن أيوب عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندى ، أخبرنا مسلم عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس أحسبه قال ومجاهد والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح ولا يقتل مؤمن بكافر ، أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت علياً هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى الله عبداهما في كتابه وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر وفي موضع آخر ولا يقتل مؤمن بكافر (١٧٩) * أخبرنا سفيان عن الزهري عن

حرام بن سعد بن حبيصة
أن محمداً سأل النبي
صلى الله عليه وسلم
عن كسب الجاهل فنهأه
عنه فلم يزل يكلمه حتى
قال أظعمه رقيقك
واعلفه ناضجك
* أخبرنا مالك عن
الزهري عن حرام بن
سعد بن حبيصة عن أبيه
أنه استأذن النبي صلى
الله عليه وسلم في إجارة
الجاهل فنهأه عنه فلم يزل
يسأله ويستأذنه حتى
قال اعلفه ناضجك
ورقيقك * أخبرنا
مالك عن حميد عن
أنس رضي الله عنه قال
حجم أبو طيبة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فأمره بصاع من تمر
وأمر أهله أن يخففوا
عنه من نحرجه * أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي عن
حميد عن أنس رضي
الله عنه أنه قيل له

أن يدخله وإن كانت صوراً غير ذوات أرواح مثل صور الشجر فلا بأس أنما المنهى عنه أن يصور ذوات
الأرواح التي هي خلق الله وإن كانت المنازل مستورة فلا بأس أن يدخلها وليس في الستريء كرهه أكثر
من السرف وأحب الرجل إذا دعاه الرجل إلى الطعام أن يجيبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بلغنا أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لو أهدى إلى ذراع لقبلت ولو دعتني إلى كراع لأجبت (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بأطلحة
وجعاعته معه فأكلوا عنده وكان ذلك في غير وليمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ودعت امرأته سعد بن الربيع
النبي صلى الله عليه وسلم ونفرا من أصحابه فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن دعت فأكلوا عندها (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإنى لأحفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاب إلى غير دعوة في غير وليمة

(صدقة الشافعي رضي الله عنه)

هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في حجة منه وجواز من أمره وذلك في صفر سنة ثلاث
ومائتين أن الله عز وجل رزقاً بالحسن بن محمد بن إدريس ما لا فأخذ محمد بن إدريس من مال ابنه أبي
الحسن بن محمد أرهمائه ديناراً جديداً صاعداً ما قبل وضمنها محمد بن إدريس لابنه أبي الحسن بن محمد بن
إدريس * وأشهد محمد بن إدريس شهود هذا الكتاب أنه تصدق على ابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس
بثلاثة أعبد منهم وصيف أشقر خصي يقال له صالح ووصيف نوبى خباز يقال له بلال وعبد فراتى قصار
يدعى سالماً وبأمة شقرة تدعى فلانة وقبضهم محمد بن إدريس لابنه أبي الحسن من نفسه وصار وأمن مال
ابنه أبي الحسن ونخرجوا من ملك محمد بن إدريس * وأشهد محمد بن إدريس شهود هذا الكتاب أنه تصدق
على ابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس بجميع حليته وهو مسكبان ودملجان وخلخالان وقلادة كل ذلك
من الذهب ومثل هذا حل من الورق وقبضه له من نفسه ودفعه إلى أمه تقبضه له وتحفظه عليه وصار كل
ما تصدق به محمد بن إدريس على أبي الحسن بن محمد بن إدريس من مال أبي الحسن بن محمد * وأشهد محمد بن
إدريس شهود هذا الكتاب أنه تصدق (١) بمسكنه الذي يهب ثنية كدى من مكة قبالة دار منيرة على يسار
الخارج من مكة في شعب محمد بن إدريس وهما المسكنان اللذان أحدهما المسكن الذي بفناء دار محمد بن
إدريس العظمى أحدهما المسكن الذي بناه محمد بن إدريس إلى جنب المنزل الذي يعرف

(١) قوله بمسكنه الذي الخ لعله بمسكنه اللذين كما يرشد إلى ذلك ببقية الكلام تأمل

أحجم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم حجمه أبو طيبة فأعطاه صاعين وأمر مواله أن يخففوا عنه من ضربته وقال إن أمثل
ما تداو به الجامة والقسط البصري لصيانكم من العذرة ولا تعذبوهم بالغمز * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين عن
ابن عباس * وأخبرنا سفيان أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال أحجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للجاهل أشكموه * أخبرنا
مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعى وأحسبه
قال ولا آتيتنه أنه قال واليمين على المدعى عليه * أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن
سهل بن أبي حمزة أن عبد الله بن سهل ومحمدة بن مسعود خرجا إلى خير ففترقا فالحاجتهما فقتل عبد الله بن سهل فأنطلق هو وعبد الرحمن

أخو المقتول وجويصة بن مسعود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر وأله قتل عبد الله بن سهل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تحلفون نجسين يميناً وتستحقون دم قاتلكم أو صابكم فقالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فبئسكم يهود تحمسين يميناً قالوا يا رسول الله كيف نقبل أيمان قوم كفار فزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم عقله من عنده قال بشير بن
 يسار قال سهل لقد ركضتني فريضة من تلك الفرائض في مريد لنا (ومن كتاب الطلاق) * أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن
 جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس إنما كانت الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تجعل واحدة
 وأبي بكر وثلاث من أمة عمر فقال (١٨٠) ابن عباس نعم * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد الحميد عن ابن جريج عن مجاهد

بجابر بن محمد وذلك المنزل أحد حدوده كدى وحده الثاني الرحبة التي بقاء دار محمد بن ادریس العظمى
 والحد الثالث طريق شعب محمد بن ادریس والحد الرابع طريق الشعب العظمى إلى ذى طوى والمسكن الثاني
 سقائف حجارة بحيرتها وحجرتها على رأس الجبل الذي فيه الخزانة الصغيرة وهذا المنزل الذي يعرف بفلان بن
 عبد الجبار والمنزل الذي يعرف بعمرو المؤذن تصدق محمد بن ادریس بهذين المسكينين بجميع حقوقهما
 وأرضهما وبنايهما وعمارهما وطرقهما وكل حق هو لهما ما داخل فيهما وأخرج منهما ما على ابنه أبي الحسن بن
 محمد بن ادریس صدقة محرمة لا تباع ولا تورث حتى يرثها الله الذي يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين
 عليّ أبو الحسن من منافعهما ما عليّ من منافع الصدقات المحرمات ما عاش أبو الحسن بن محمد بن ادریس
 لاحق فيها لا خدم معه حتى تعق أم أبي الحسن بن محمد فاذا اعتقت أم أبي الحسن بن محمد بن ادریس كانت أسوته
 في هذين المسكينين فاذا انقرض أبو الحسن فهذان المسكان لولد أبي الحسن بن محمد وولد الذكور والاناث
 الذين همود نسب آبائهم اليه ما تناسلوا وخدمهم أم أبي الحسن بن محمد معهم لها كنف واحد منهم حتى تموت
 فاذا انقرض أبو الحسن وولد له هذان المسكان لام أبي الحسن حتى تنقرض فاذا انقرضت فهذان المسكان
 لغاطمة وزينب بنتي محمد بن ادریس وولدان ولد محمد بن ادریس بعد هذا الكتاب شرعاً فيه سواء ما تناسلوا
 ولا يكون هذان المسكان لخدمين ولد محمد بن ادریس ولا لولد له ولا لولد أبي الحسن بن محمد ولا لولد له من الاناث
 الا بقاء عمود نسب أبيها إلى محمد بن ادریس أو إلى أبي الحسن بن محمد بن ادریس فاذا انقرضوا فهذان المنزلان صدقة
 على آل شافع بن السائب فاذا انقرضوا فعلى من حضر مكة من بني المطلب بن عبد مناف فاذا انقرضوا فعلى
 الفقراء والمساكين وابن السبيل والحاج والمعتمر وقد دفع محمد بن ادریس هذين المسكينين إلى أحمد بن محمد
 ابن الوليد الأزرق فهما بيده لابي الحسن بن محمد ثم لى سمي معه وبعده وأخرجهما محمد بن ادریس من
 ملكه وجعلهما على ما شرط في هذا الكتاب لابي الحسن بن محمد ومن سمي معه وبعده شهد على اقرار محمد
 ابن ادریس بما في هذا الكتاب وعلى ان أبا الحسن بن محمد المولود بمصر متصدق عليه بما في هذا الكتاب
 على ما شرط فيه صغير يلى محمد بن ادریس أبو القبط له والاعطاء منه وما يلى الأب من ولده الصغار

البيعة والوصيلة والسائبة والحام

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ما جعل الله من بيعة ولا سائبة
 ولا وصيلة ولا حام فلم يحتمل إلا ما جعل الله ذلك نافذاً على ما جعلتموه وهذا إبطال ما جعلوا منه على غير طاعة
 الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كانوا يبيعون البعيرة ويسبون السائبة ويوصلون الوصيلة ويحمون

قال قال رجل لابن
 عباس طلفت امرأتى
 مائة قال تأخذ ثلاثاً
 وتبيع سبعاً وتسعين
 * أخبرنا مالك عن
 هشام بن عروة عن
 أبيه قال كان الرجل
 إذا طلق امرأته ثم
 ارتجعها قبل أن
 تنقضى عدتها كان
 ذلك له وإن طلقها ألف
 مرة فعد رجل إلى امرأة
 له فطلقها ثم أمهلها
 حتى إذا شارفت انقضاء
 عدتها ارتجعها ثم طلقها
 وقال والله لا أوبىك إلى
 ولا تحلين أبداً فأنزل
 الله تعالى الطلاق مرتان
 فأمسك بعصوف أو
 تسريح بأحسان
 فاستقبل الناس الطلاق
 جديداً من يومئذ من
 كان منهم طلقاً ولم يطلق
 * أخبرنا سفيان عن
 الزهري عن عروة عن
 عائشة رضي الله عنها

أنه سمعها تقول جاءت امرأتى فاعية يعني القرظى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت انى كنت عند
 رفاعة فطلقني فبنت طلاقى فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هدية الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال تريدن أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى يذوق عسيتك وتدوق عسيتي وأبو بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن
 العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له فنادى يا أبا بكر ألا تسمع ما تجه به هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا عبد الحميد بن
 عبد العزيز عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الله بن أيمن يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع كيف ترى في رجل طلق امرأته
 عائداً فقال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهى حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها فردها على ولم يرها شيئا فقال اذا ظهرت فليطلق أو وليسك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم (ومن كتاب العتق) * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة (١٨١) العدل فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والافتقد عتق منه ما عتق * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سام بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيا عبد كان بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فان كان موسرا فانه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل ليست يوكس ولا شطط ثم يغرر له إذا حصته * أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج أخبرني قيس بن سعد انه سمع مكحول يقول سمعت ابن المسيب يقول أعتقت امرأة أو رجلا ستة أعبد لها ولم يكن لها مال غيره فأنت النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فأقرع بينهم فأعتق ثلثهم قال الشافعي رضي الله عنه كان ذلك في مرض العتق الذي

الحام على غير معان سمعت كثيرا من طوائف العرب يحكون فيه فتجتمع حكايتهم على أن ما حكوا منه عندهم من العلم العام الذي لا يشكون فيه ولا يمكن في مثله الغلط لأن فيما ذكر وأتاهم سمعوا عوامهم يحكونه عن عوام من كان قبلهم فكان مما حكوا مجتمعين على حكايته أن قالوا البصرة النافقة تنتج بطونا فيسقى مالكها أذنبا ويحلى سبيلها ويحلب لبنها في البطحاء ولا يستجرون الانتفاع بلبنها ثم زاد بعضهم على بعض فقال بعضهم تنتج خمسة بطون فتبصر وقال بعضهم وذلك إذا كانت تلك البطون كلها أناثا والسائبة العبد يعتقه الرجل عند الحادث مثل البر من المرض أو غيره من وجوه الشكر أو أن يتبدى عتقه فيقول قد أعتقتك سائبة يعني سبتك فلا تعود لي ولا لي الانتفاع بولائك كما لا يعود لي الانتفاع بملكك وزاد بعضهم فقال السائبة وجهان هذا أحدهما والسائبة أيضا يكون من وجه آخر وهو البعير يصبح عليه صاحبه الحاجة أو يتبدى (٣) الحاجة أن يسيبه فلا يكون عليه سبيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت مذهبهم في هذا كله فيما صنعوا أنه كالعق قال والوصيلة السائبة تنتج الأبطن فإذا ولدت آخر بعد الأبطن التي وقتوها قبل وصلت أختها وزاد بعضهم تنتج الأبطن خمسة عناقين عناقين في كل بطن فيقال هذه وصيلة تصل كل ذي بطن بأخيه معه وزاد بعضهم فقال قد يوصلونها في ثلاثة أبطن ويوصلونها في خمسة وفي سبعة قال والحام الفصل يضرب في ابل الرجل عشرين فيضلى ويقال قدحى هذا ظهره فلا ينفعون من ظهره بشئ وزاد بعضهم فقال يكون لهم من صلبه وما أنتج مما خرج من صلبه عشرين من الابل فيقال قدحى هذا ظهره قال وأهل العلم من العرب وفيما أعلم بهذا من لقيت من أهل التفسير وقد سمعت من أهل التفسير من يحكى معنى ما حكيت عن العرب وفيما سمعت من حكايتهم نصاد دالة من أخبارهم أنهم كانوا يجرون البصرة ويسبون السائبة ويوصلون الوصيلة ويحمون الحام على وجوه جناحها أن يكونوا مؤذنين بما يصنعون من ذلك حقاع عليهم من نذر نذروه فوفوا به أو فعلوه بلانذرهم أو يحق وجب عليهم عندهم فادوه وكان عندهم إذا فعلوه خارجا من أموالهم بما فعلوا فيه مثل خروج ما أخرجوا إلى غيرهم من المالكين وكانوا يرجون بآدائه البركة في أموالهم وينالون به عندهم مكرمة مع التبرع بما صنعوا فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان فعلهم يجمع أمور منها أمر واحد برقى الاخلاق وطاعة الله عز وجل في منفعة ثم شرطوا في ذلك الشيء شرطا ليس من البر فأخذ البر ورد الشرط الذي ليس من البر وهو أن أحدهم كان يعتق عبده سائبة ومعنى يعتقه سائبة هو أن يقول انت حر سائبة فكما أخرجتك من ملكي وملكك نفسك فصار ملكك لا يرجع إلى بحال أبدا فلا يرجع إلى ولا أول كما لا يرجع إلى ملكك فكان العتق جائزا في كتاب الله عز وجل بدأه ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عند عوام المسلمين وكان الشرط بان العتق سائبة لا يثبت ولاؤه لمعتقه شرطا مبطلا في كتاب الله تبارك

مات فيه * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا من الانصار أوصى عند موته فأعتق ستة ممالئ وليس له مال غيرهم أو قال أعتق عند موته ستة ممالئ له وليس له شيء غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولا شديدا ثم دعاهم فقرأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الهبما جرحا جبار * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن حرام ابن سعد بن حمزة أن ناقة للبراء بن عازب رضي الله عنه دخلت حائطا لقوم فأفسدت فيه ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الاموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها * أخبرنا أيوب بن سويد حدثنا الاوزاعي عن الزهري عن حرام

ابن محبصة عن البراء بن عازب أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائط رجل من الانصار فاقصدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الحوائط حفظها بالنهار وعلى أهل المسابرة ما أفسدت ماشيتهم بالليل * أخبرنا عبد العزيز الدارودي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة تسع سنين لم يخرج من أذن في الناس بالجمع ففقدوا الناس بالمدينة ليخرجوا معه فخرج فأنطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنطلقنا لا نعرف إلا الحج وله خرجنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا ينزل عليه القرآن وهو يعرف تأويله وإنما يفعل ما أمر به فقد مناهة فلما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبالصفاء والمروة قال من لم يكن معه هدى فليجعلها عمرة فلو استقبلت من أمرى (١٨٣) ما استدرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس

وعلى بقوله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام والله تعالى أعلم لا نأينا أن قول الله جل وعلا ولا سائبة لا يحتمل الامنيين أحدهما أن العبد إذا اعتق سائبة لم يكن راكالم تكن البصيرة والوصيلة والحام على ما جعل ملكها من تبصيرها وتوصيلها وحماية ظهورها فلما أبطل الله جل ذكره شرط مالكها فيها كانت على أصل ملك مالكها فبطل أن يقول مالكها ما قال (قال الشافعي) فان قال قائل أفتوجدني في كتاب الله عز وجل في غير هذا بيان أن الشرط إذا بطل في شيء أخرجه انسان من ماله بغير عتق بني آدم يرجع الى أصل ملكه قيل نعم قال الله عز ذكره واتقوا الله وذروا ما بيني وبينكم ومن قبله ملكتهم فلا تكرهوا أموالكم ولا تظلمون ولا تظلمون وفي الإجماع أن من باع بيعا فاسدا فالبائع على أصل ملكه لا يخرج من ملكه إلا بالبيع فيه صحيح والمرأة تنكح نكاحا فاسدا هي على ما كانت عليه لا تزوج لها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحتمل لقائل لو قال بظاهر الآية إذا لم يكن من أهل العلم أبطل الشرط في السائبة كما أبطل في البصيرة والوصيلة والحام وكلها على أصل ملكها ما لم تكن من أهل العلم أبطل الشرط في السائبة الآية فيها واحد (قال) وهذا قول وإن احتملته الآية لا يقوم ولا أعلم قائل يقول به والآية محتملة المعنى الأول قبله الذي ذكرت أنه أحد المعنيين وهو أن قوله جل وعز ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام يعني والله أعلم على ما جعلتم فابطل في البصيرة والوصيلة والحام لأن العتق لا يقع على البهائم ولا تكون الامم لولا دميون ولا يخرج من ملك مالكها منهم إلا الى مالكهم وأكثر السائبة إذا كان من الإبل والبهائم قبل التسيب وبعد سواه لا تملك أنفسها كهي وإذا كان من الناس يخرج من ملك مالكه لا دمي الى أن يصير مثله في الحرية وأن يكون مالكه كما يكون معتقه مالكا وكان الذي أبطل الله تعالى والله أعلم من السائبة أن يكون كما قال خارجا من ولائه بشرطه ذلك في عتقه وأقر ولاؤم لعتقه كما أقر ملك البصيرة والسائبة والوصيلة لماله (قال الشافعي) فان قال قائل هل على ما وصفت دلالة من كتاب الله عز وجل تبين ما قلت من خلاف بني آدم للبهائم وغير بني آدم من الأموال أو سنة أو إجماع قيل نعم فان قال قائل فأي شيء قبل قال الله عز وجل فلا اقتحم العقبة الى قوله ذمته ودل على أن تحرير الرقبة والأطعام ندب الله اليه حين ذكر تحرير الرقبة وقال الله عز وجل في المظاهرة فتحرير رقبة من قبل أن يتاسا وقال تبارك اسمه في القتال خطأ فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة وقال في الف ففكفارتها أطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة وكان حكمه تبارك وتعالى فيما ملكه الأدميون من الأدميين أنهم يخرجونهم من ملكهم بمعنيين أحدهما فاك الملك عنهم بالعتق فيكون العتق طاعة لله عز وجل بإجازة ولا يملكهم آدمي بعده والآخرة أن يخرجهم ملكهم الى آدمي مثله ويثبت له الملك عليهم كما يثبت للمالك الأول

وابراهيم بن ميسرة أنهما سمعا طاوسا يقول نخرج النبي صلى الله عليه وسلم لا يسمى حيا ولا عمرة ينتظر القضاء قال فنزل عليه القضاء وهو يطوف بين الصفا والمروة وأمر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة فقال لو استقبلت من أمرى ما استدرت لما سقت الهدى ولكني لبدت رأسي وسقت هدي وليس لي محصل إلا محل هدي فقام اليه سراق بن مالك فقال يا رسول الله اقض لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم اعمرتنا هذه لعائنا هذا أم لا بد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لا بد دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة قال فدخل على من اليمن

فأله النبي صلى الله عليه وسلم يعني بم أهلت فقال أحدهما ليك أهلا للنبي صلى الله عليه وسلم وقال بأى الأثر ليك حجة كحجة النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر بالحج * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج * أخبرنا مالك عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنها أنها قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلوا بعمرة ولم تحلل أنت من عمرتك قال اني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا حل حتى أنحر (ومن كتاب خراج المذموم) * أخبرنا الثقة عن حماد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر

بعد إيمان أوزنا بعد احصان أو قتل نفس بغير نفس * أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الخياط عن المقداد رضي الله عنه أنه أخبره أنه قال يا رسول الله أريت أن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف ففقطعها ثم لاذمني بشجرة فقال أسلت الله فأقتله يا رسول الله بعد أن قالها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله أنه قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها فأقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فان قتله فانه بمنزلة (١٨٣) قبل أن تقتله وإنك غزوته فقبل أن

يقول كلمته التي قال

* أخبرنا ابن عيينة

عن أيوب عن أبي قلابة

عن ثابت بن الضحاك

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال من قتل

نفسه بشئ في الدنيا

عذب به يوم القيامة

* أخبرنا إبراهيم بن

محمد عن جعفر بن

محمد عن أبيه عن جده

قال وجدني قائم سيف

النبي صلى الله عليه وسلم

كتاب أن أعدى الناس

على الله سبحانه وتعالى

القاتل غير قاتله والضارب

غير ضاربه ومن تولى

غير مواليه فقد كفر

بما أنزل الله سبحانه

على محمد صلى الله عليه

وسلم * أخبرنا ابن عيينة

عن محمد بن إسحق قال

قلت لأبي جعفر محمد

ابن علي ما كان في

الصحيفة التي كانت في

قرب سيف رسول الله

بأى وجه صبرهم له قال فكان حكم الله والله تعالى أعلم في البهائم ما وصفت من أن العتق لا يقع عليها ولا ترابيل ملك صاحبها ما كان حياً إلا إلى مالك من الآدميين يقول فيه قد أخرجتها من ملكي وكان هكذا كل ما سوى بني آدم مما عاك بنو آدم نصافي كتاب الله عز وجل ودلالة بما ذكر في ما سوى الآدميين من بهيمة ومتاع ومال ولا أعلم مخالفافي أن أمر ألو قال لما ليكه من الآدميين أنتم أحرار عتقوا ولو قال للملكه من البهائم أنتم أحرار لم تعتق بهيمة ولا غير آدمي

بيان معنى البعيرة والسائبة والوصيلة والحام

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كاتب أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعطيني فقالت لها عائشة أن أحب أهلك أن أعدها لهم عددتها ويكون ولأول لي فعلت فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فخاف من عند أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذيها واشترطي لهم الولاء فان الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة رضي الله عنها ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإنا لرجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله عز وجل ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط فضاء الله أحق وشرط الله أوثق وأنما الولاء لمن أعتق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها نبيعهما على أن ولأها لنا فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فان الولاء لمن أعتق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال حدثني يحيى بن سعيد عن حمزة بنت عبد الرحمن أن بريرة جاءت تستعين عائشة فقالت عائشة أن أحب أهلك أن أصب لهم غنك صبة واحدة وأعتقك فعلت فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فاشترىها وأعتقها فان الولاء لمن أعتق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم أبي يوسف عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن النبي

صلى الله عليه وسلم فقال كان فيها لعن الله القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن تولى غير ولى نعمته فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم * أخبرنا شيبان عن ابن أبي ليلى عن الحكم وأعن عيسى بن أبي ليلى عن ابن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتبط مؤمناً بقتل فهو قوديد إلا أن يرضى ولى المقتول فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن سعيد بن ابجر عن اباد بن لقيط عن أبي رزمة قال دخلت مع أبي علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى أبي الذي يظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال دعني أعالج هذا الذي يظهر لك فاني طيب قال أنت رفيق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا معك قال ابني اشهد به قال أمانه لا يجني عليك ولا يجني عليك * أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جسد عن عن القاسم بن ربيعة

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط أو العصا مائة من الأبل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أولادها * أخبرنا الثقي عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يعني مثله * أخبرنا معاذ بن موسى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان قال مقاتل أخذت هذا التفسير عن نفر حفظ معاذ منهم مجاهد والحسن والفضل بن مزاحم في قوله تبارك وتعالى فمن عني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف الآية قال كان كتب على أهل التوراة من قتل نفسا بغير نفس أن يقاتلوا ولا يعنى عنه ولا تقبل منه الدية وفرض على أهل الإنجيل أن يعنى عنه ولا يقتل ورضي لامة محمد صلى الله عليه وسلم أن شاء الله قتل (١٨٤) وإن شاء أخذ الدية وإن شاء عفا فذلك قوله ذلك تخفيف من ربكم ورحمة يقول

الدية تخفيف من الله
اذ جعل الدية فلا يقتل
ثم قال فمن اعتدى بعد
ذلك فله عذاب أليم
يقول من قتل بعد
أخذ الدية فله عذاب
أليم وقال في قوله ولكم
في القصص حياة يا أولى
الألباب لعلمكم تتقون
يقول لكم في القصص
حياة ينهي بها بعضكم
عن بعض مخافة أن يقتل
* أخبرنا سفيان بن
عيينة أنا عمرو بن دينار
قال سمعت مجاهدا
يقول سمعت ابن عباس
يقول كان في بني
إسرائيل القصص
ولم تكن فيهم الدية فقال
الله تبارك وتعالى لهذه
الأممة كتب عليكم
القصص في القتلى
الحر بالحر والعبد بالعبد
والأنثى بالأنثى فمن
عني له من أخيه شيء
فاتباع بالمعروف وأداء

باب تفريع العتق

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اعتق الرجل عبده سائبة فهو حر وله ولاؤه وإذا اعتق الكافر عبده مؤمنا فهو حر وله ولاؤه وكذلك لو اعتق مؤمن كافرا ولا عذر لأحد من أهل العلم في الشك في هذا والله تعالى أعلم لأن الذي اعتق عبده سائبة والكافر يسل عبده فيعتقه والمؤمن يعتق عبده الكافر لا يعتقون أبدا إن يكونوا مالكيين يجوز عتقهم في كتاب الله عز وجل دلالة في إبطال التسييب أن الولاء لمن أعتق وفي قوله ادعوههم لا بآئتهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم أنفسهم أشيئين إلى الآباء وإلى الولاء كما نسبهم إلى الآباء نسبهم إلى الولاء وفي قول الله عز وجل واذ تقول للذي أتم الله عليه وأنعمت عليه ولو غرب على أحد علم هذا من كتاب الله عز وجل كان في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق دليل على أن المسيب والمؤمن يعتق الكافر والكافر يعتق المؤمن لا يعتقون أن يكونوا معتقين فيكون في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق أو يكونوا غير مالكيين فلا يختلف المسلمون في أن من أعتق مالا يملك لم يكن حرا ولا يكون هؤلاء معتقين

اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة مما كتب على من كان قبلكم فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم
* أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح السكي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس فلا يجمل لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ولا يعصها شبرا فإن ارتخص أحد فقال أحلت رسول الله فإن الله أحلها لي ولم يحلها للناس وإنما أحلت لي ساعة من النهار ثم هي حرام كحرمها بالأمس ثم أنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القتل من هذيل وأنا والله عاقله فمن قتل بعده قتيلا نأهله بين خيرتين إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا العقل * أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل نفرا خمسة وسبعة برجل قتلوه غيلة وقال عمر رضي الله عنه لو لم تأله عليه

أهل صنعاء لقتلهم جميعا * أخبرنا مسلم عن ابن جريج أنه سئل عن عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة قال وكان يعلى يقول وكانت تلك الغزوة أو تسمى قال عطاء قال صفوان قال يعلى كان لي أخير فقاتل أناسا فعض أحدهما يد الآخر فانتزع يعني العضوض يده من في العاض فذهبت إحدى يديه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر ثنيتاه قال عطاء وحسبت أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أيدع يده في فيك تقضمها كأنها في في فحل يقضمها قال عطاء وقد أخبرني صفوان أنهم ما عض فثنيتاه * أخبرنا مسلم عن ابن جريج أن ابن أبي مليكة أخبره أن أباه أخبره أن أناسا جاءوا إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعرضه أنسان فانتزع يده منه فذهبت ثنيتاه فقال أبو بكر (١٨٥) رضي الله عنه بعدت ثنيتاه * أخبرنا مالك

عن سهيل عن أبيه عن
أبي هريرة أن سعدا قال
يا رسول الله أرايت
أن وجدت مع امرأتى
رجلا أمهله حتى أتى
بأربعة شهداء فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نعم * أخبرنا ابن
عينة عن الزهري عن
طلحة بن عبد الله بن
عوف عن سعد بن زيد
ابن عمرو بن نفيل أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ومن قتل دون
ماله فهو شهيد * أخبرنا
سفيان عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لو أن امرأ أطلع عليك
بغير إذن فخذت مخصاة
فقتلت عنه ما كان
عليك جناح * أخبرنا
سفيان ثنا الزهري قال
سمعت سهل بن سعد
يقول أطلع رجلا من

الخلافا في السائبة والكافر يعق المؤمن

(قال الشافعي) رحمه الله ولا أحفظ عن أحد لقينته من فقهاء المكيين والمشرقيين خلافا فيما قلت من أن ولاء السائبة والمؤمن يعق الكافر لن اعتقهما وقد حفظت عن بعض المدنيين من أهل الحديث هذا وأخالفنا بعض أصحابنا في ميراث السائبة فقال أحدهم يوالى من شاء وقال آخر لا يوالى من شاء وولاءه للمسلمين وقال قائل هذا وإذا اعتق الكافر عبده والعبد مسلم فولاءه للمسلمين وإذا أسلم سيده الذي اعتقه لم يرجع إليه ولأولاه ولوأعتق رجلا كافر عبدا كافر ثم أسلم العبد المعتقد قبل المولى المعتقد كان ولأوله للمسلمين إذا مات ورثوه فان أسلم السيد المعتقد قبل يموت يرجع إليه ولأوله لانه قد كان ثبت له الولاء ولوأ أسلم العبد المعتقد قبل المولى المعتقد وللمولى المعتقد بنون مسلمون كان ولأوله لولديه المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله وقد وصفت موضع الحجلة على هذا القول من الكتاب والسنة ووصفت بعد هذا الحجلة عليه وهذا قول ينقض بعضه بعضا رأيت أن زعم أن الكافر يعق الكافر فيكون الولاء ثابتا للكافر على الكافر ثم أسلم العبد المعتقد والمولى كافر يخرج الولاء زعم من يديه بإسلامه رأيت إذا زعم أيضا أن الكافر إذا اعتق عبدا مسلما لم يكن له ولأوله وإن أسلم وإن كان للكافر ولد مسلمون كان لهم ولأوله فكيف يرثه ولد المولى المعتقد بأن كان ولد المولى المعتقد مسلمين إذا لم يكن الولاء لأبهم فكيف يرثونه بولاء أبهم إنما ينبغي أن يكون نوافي قوله كاسوة المسلمين في ولائه وكيف إذا ورثوه بالولاء ثم أسلم المولى المعتقد إذا كان كافرا والذي اعتق كافرا يرجع إليه الولاء وقد أحرزوه بنوه دونه فان كانوا أحرزوه دونه لم يرجع إليه وإن كانوا أحرزوه بسببه فالولاء له ولكنه لا يرث لاختلاف الملتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت يدخل على من قال من أهلنا ما حكيت وأكرمه ومن مختصر ما يدخل عليه في قول الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة أنه لا يدبحكم الله تبارك وتعالى أن يبطل أمر السائبة كله أو بعض أمر مدون بعض لأن الله تبارك وتعالى قد ذكره مبطلا مع ما يبطل قبله وبعده من البعيرة والوصيلة والحام فان قال يبطل أمر السائبة كله فلا يجعل عتقه عتقا كما لا يجعل البعيرة والوصيلة والحام خارجة عن ملك مالكها فهذا قول قد يحتمله سياق الآية ولكن الله عز وجل قد فرق بين إخراج الأدميين من ملك مالكهم وإخراج البهائم فأجرنا العتق في السائبة عما أجاز الله تبارك وتعالى من العتق وأمر به منه ولما أجزنا العتق في السائبة كما مضى من إلى أن نعلم أن الذي أبطل الله عز وجل من السائبة التسيب وهو إخراج المعتقد للسائبة ولواء السائبة من يديه فلما أبطل الله تبارك وتعالى كان ولأوله للعق مع دلائل الآي في كتاب الله عز وجل فيما ينسب فيه أصل الولاء إلى من اعتقهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويلزم

(٣٤ - الام سادس)

بحر في حجة النبي صلى الله عليه وسلم ومع النبي صلى الله عليه وسلم مديري بحله برأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو أعلم أنك تنتظر لطلعت به في عينك إنما جعل الاستئذان من أجل البصر * أخبرنا الثقفى عن حميد عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بيته رأى رجلا أطلع عليه فأهوى له بمخض في يده كأنه لولم يتأخر لبال أن يطلعه * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رجلا من بني مدليج يقال له قتادة حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه فترى في جرحه فبات فقدم سراقته بن جعشم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال عمر رضي الله عنه أعدد لي على فدي عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عمر رضي الله عنه أخدم من تلك الأبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال أين أخو المقتول قال ها أنا ذا قال خذها

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء * أخبرنا مروان عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال لما قوم الى خنم فلما غشيهم المسلمون استعصموا بالسجود فقتلوا بعضهم فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعطوهم نصف العقل لصلاتهم ثم قال عند ذلك ألا انى يرى من كل مسلم مع مشرك قالوا يا رسول الله لم قال لا ترانا اراهما * أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري عن عروة قال كان أبو حذيفة بن اليمان شيخا كبيرا فرفع في الأظلام مع النساء يوم أحد فخرج يتعرض للشهادة فجاء من ناحية المشركين فابتدروا المسلمون فتوشقوه بأسيا ففهم وحذيفة يقول أبي أبي فلا يسمعون من شغل الحرب حتى قتلوه فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فقضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بدينه * أخبرنا يحيى بن (١٨٦) حسان ثنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى

قائل هذا القول ان يسئل عن السائبة أعنتها مالك فان قال نعم قيل له فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعنت وان قال لا قيل له فلم تعتق السائبة ولولم يعتقها مالكم العتق تعتق ويلزمه في الشبه هذا في النصراني يعتق المسلم فان قال النصراني مالك معتق قيل فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعنت وان قال لا يكون مالكم المسلم فليس المسلم المعتق بحوز عتقه لأنه أعنته غير مالك فان قال ألا ترى أن المولى لا يرثه قيل له وما للبراث والولاء والتب فان قال فابن أنه اذا منع ميراثه ثبت له الولاء عليه قيل نعم أرايت لو قتله مولا يرثه فان قال لا قيل له أفي زول ولاؤه عنه فان قال لا قيل فما أزال الميراث لا يزال الولاء فان قال أما ههنا فلا قيل فكيف قلت هناك ما قلت ما أزال الميراث أزال الولاء وقيل له أما رأيت اذن نسب الله عز وجل إبراهيم خليفه عليه الصلاة والسلام الى أبيه وأبوه وكافر ونسب ابن نوح وهو كافر الى أبيه نوح عليه السلام أرايت قطع الأبوة باختلاف الملتين فان قال لا قيل أفي رث الأب ابنه والابن أباؤه فان قال لا قيل فتنقطع الأبوة بانقطاع الميراث فان قال لا قيل فكيف قطعت الولاء ولم تنقطع النسب وهما معا سبب انما منع الميراث باختلاف الدينين وقد يمنع بأن يكون دونه من يحجبه وذلك لا يقطع ولأه ولا نسبا والجملة تمكن على قائل هذا القول بأكثر من هذا وفي أقل من هذا كفاية ان شاء الله تعالى

الخلاف في المولى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووافقنا بعض الناس في السائبة والمشرک يعتق المسلم فقال هذا القول نص الكتاب والسنة وخالفنا هؤلاء من المشرقين فقالوا اذا أسلم الرجل على يدي الرجل فله ولأهه وللسلم على يديه أن ينتقل بولائه مالم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم يكن له أن ينتقل بولائه وهكذا القبط وكل من لا ولأه له يوالى من شاء وينتقل بولائه مالم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم يكن له أن ينتقل بولائه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل لبعض من يقول هذا القول الى أي شيء ذهبتم فيه فقال ذهبنا الى أن عبد العزيز بن عمر حدث عن ابن موهب عن عيم الداري أن رجلا أسلم على يدي رجل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنت أحق الناس بحبائه وموته فقيل له ان كان هذا الحديث ثابتا كنت قد خالفته فقال وأين قلت زعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنت أحق الناس بحبائه ومماته قال نعم قلت فما زعمت (١) لا يدل على أن اسلام المرء على يدي المرء يثبت له عليه ما يثبت العتق على المعتق للعتق أفكون له اذا أعنت ان ينتقل بولائه قال لا قلت فقد خالفنا الحديث فزعمت أنه انما يثبت له الولاء ما رضى به ولم ينتقل واذا انتقل انتقل الولاء عنه حتى يعقل عنه وأرايت

(١) لعل الأظهر اسقاط لا تأمل كتبه مصححه

الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى النبي صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها لبنيها وزوجها والعقل على عصبتها * أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى مالا وعيالا وان لأبي مالا وعيالا وانه يريد أن يأخذ مالى فيطعمه عياله فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبد * أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت عليا رضى الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه

اذا

وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة الا أن يؤتى الله عبداهما في القرآن

وما في العصيفة قلت وما في العصيفة قال العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مؤمن بكافر * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم وفي كل اصبع مما هنالك عشر من الأبل * أخبرني اسمعيل بن عياض بأسناده عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع عشر عشر * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم وفي الموضحة خمس * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب كان يقول الدية للعاقلة ولا تراث المرأة من دية زوجها شيئا حتى أخبره الفضال بن سفيان أن رسول الله

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كاتب أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعيني فقالت لها عائشة ان أحب أهلك ان أعذها لهم ويكون ولاؤك لي ففعلت فذهبت بريرة إلى أهلها ٣ ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فابوا الا ان يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوها واشترطي لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله ثم قال أما بعد فإنا بالرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وإنما الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا هلك كسري فلا كسري بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لئن نفق كنوزهما في سبيل الله * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله * أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن ابن عاصم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية قال إن رأيتم مسجدًا أو سمعتم مؤذنا فلا تقتلن أحدا * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يكرأ ليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (١٨٩) فإذا قالوا عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله قال

أبو بكر رضي الله عنه هذا من حقها لو منه عولي عقلا بما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقائلهم عليه * أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكرأ هذا القول أو معناه * أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن محمد بن أمان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشا أمر عليهم أميرا وذكر الحديث * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر الجحوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف

تفريع البصيرة والسائبة والوصيلة والحام

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما قال الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام فكان في قول الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة الآية دلالة على ما جعل الله لا على ما جعلتم وكان دليلا على أن قضاء الله جيل وعزان لا ينفذ ما جعلتم وكانت البصيرة والوصيلة والحام من البهايم التي لا يقع عليها عتق وكان مالكها أنخرجها من ملكه إلى غير ملك آدمي مثله وكانت الأموال لا تملك شيئا إنما يملك الآدميون كان المرء إذا أخرج من ملكه شيئا إلى غير مالك من الآدميين بعينه أو غير بعينه كمن لم يخرج من ملكه شيئا وكان تابعا عليه كما كان قبل إخراجها وكان أصل هذا القول فيما ذكرنا من كتاب الله عز وجل فكل من أخرج من ملكه شيئا من بهيمة أو متاع أو غيره غير الآدميين فقال قد اعتقت هذا أو قد قطعت ملكي عن هذا أو وهبت هذا أو بعته أو تصدقت به ولم يسم من وهبه له ولا باعه إياه ولا تصدق به عليه بعين ولا صفة كان قوله باطلا وكان في ملكه كما كان قبل أن يقول ما قال ولم يخرج من ملكه ما كان حيا بحال إلا أن يخرج به إلى آدمي بعينه أو يدهقه حين أنخرجه من ملكه ولا يكون خارجا من ملكه إلا ومالك له مكانه لا بعد ذلك بطريقة عين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسائبة إذا كانت من الأبل كالبصيرة وهكذا الرقيق إذا أنخرجه من ملكه إلى غير ملك كالبهايم والمتاع إلا أن يخرجهم يعتق أو كناية فأنها من أسباب العتق وما كان من سبب عتق كان مخالفا (قال الشافعي) وإذا كانت البصيرة والوصيلة والسائبة والحام نذرا فأبطلها الله عز وجل ففي هذا الغيرة دلالة أن من نذر ما لا طاعته الله فيه لم يبرئ نذره ولم يكفره لأن الله تبارك وتعالى أبطله ولم يذكر أن عليه فيه كفارة والسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاءت بمثل الذي جاء به كتاب الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه * أخبرنا الربيع * قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة وعبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب بن أبي تميمة عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذري معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وكان الثقفى ساق هذا الحديث فقال نذرت أمر الله من أن أنصرا انقلبت على ناقة للنبي صلى الله عليه وسلم أن نخبرها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نذري معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يأمر الله تعالى ثم لم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في واحد من الأمرين بكفارة إذا بطل النذر والمعصية في هذا الحديث أن نخبر المرأة ناقة غير هار ذلك أنها مما لا تملك فلأن

أشهد لمسمت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنواهم ستة أهل الكتاب * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن أن على كل إنسان منكم دينارا كل سنة أو قيمته من المعافير يعني أهل الذمة منهم * أخبرني مطرف بن مازن وهشام بن يوسف بأسناد لا أحفظه غير أنه حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أهل الذمة من أهل اليمن دينارا كل سنة فقلت لمطرف بن مازن فإنه يقال وعلى النساء أيضا فقال ليس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من النساء ثابعا عندنا * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الخوير أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصراني بمكة يقال له موهب دينارا كل سنة وأن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصاري أيلة ثلثمائة دينار كل سنة وأن يضيفوا من مريهم من المسلمين ثلاثا ولا يفسوا مسلما * أخبرنا إبراهيم

أنا سمعت بن عبد الله أنهم كانوا يومئذ ثمانمائة فضرب عليهم النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ ثمانمائة دينار كل سنة * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الجارى أوعبد الله بن سعيد مولى عمر بن الخطاب أن عمر رضي الله عنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحمل لنا ذنابهم وما أنابتار كهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط من الخنطة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أنه قال كنت عاملا مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكان يأخذ من النبط العشر (ومن كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما) (١٩٠) * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم امر أنذر أن يعتق عبد رجل لم يكن عليه عتقه وكذلك أن يهدي شيئا من ماله وكذلك كل ما نذر أن يفعله مما لا طاعة في فعله لم يكن عليه أن يفعله ولا عليه كفارة بتركه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو ابن دينار عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بأبي اسراييل وهو قائم في الشمس فقال ماله فقالوا نذر أن لا يستظل ولا يقعد ولا يكلم أحدا ويصوم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يستظل ويقعد ويكلم الناس ويتم صومه ولم يأمره بكفارة

الخلاف في النذر في غير طاعة الله عز وجل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قائل في رجل نذر أن يذبح نفسه قال يذبح كبشا وقال آخر يخرم مائة من الابل واحتجافيه معايشي يرى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيقال لقائل هذا وكيف يكون في مثل هذا كفارة فقال ان الله عز وجل يقول في المتظاهر وانهم ليقولون منكروا من القول وزورا وأمر فيه بما رأيت من الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل لبعض من يقول هذا القول رأيت إذا كان كتاب الله عز وجل يدل على إبطال ما جعل لاطاعة الله فيه من البعيرة ولم يأمر بكفارة وكانت السنن من النبي صلى الله عليه وسلم تدل على مثل ذلك من إبطال النذر بلا كفارة وكان في قوله لا نذر دالة على ان النذر لا شيء إذا كان في معصية وإذا كان لا شيء كان كالم يكن وليس في أحد من بني آدم قال قولنا بوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك القول بحجة قال وقتله كان من طلاق أهل الجاهلية الظهار والابلاء فحكم الله عز وجل في الابل بترك بص أربعة أشهر ثم يفيؤها أو يطلقها وأحكم في الظهار بكفارة وجعلها مؤقتة ولم يحكم بكفارة الاوقتها وقت من يعطاها وأدل عليها ثم جعل الكفارات كما شاء فجعل في الظهار والقتل مكان عتق الرقبة صوم شهرين وزاد في الظهار اطعام ستين مسكينا وجعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي يصيب أهله في رمضان وحكم الله عز وجل في كفارة اليمين باطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة وقال عز وجل فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام وقال الله تبارك وتعالى فمن كان منك مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل بان الصوم ثلاث والاطعام ستة مساكين فراق من طعام والنسك شاة فكانت الكفارات تعبدوا وخالف الله عز وجل بينها كما شاء لا معقب لحكمه أفقبح ما ذهب إليه من الرجل ينذر أن يضر نفسه في شيء من معنى كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فيكون مؤثقا في كتاب الله أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أو يحد بان مائة بدنة أو كبشا كفارة لشيء الا في المثل الذي يكون فيه الكبش مثلا وكذلك البعير والجدى

الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فان شدة الحر من فيج جهنم * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن عبد الله بن بجنة قال صلى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس وقام الناس معه فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمة كبر فسجد سجدين وهو جالس قبل التسليم * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي وهو شاك فصرى جالسا وصلى خلفه قوم قياما فاشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا

واذا رفع فارقعوا واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما أنت خلس رسول الله صلى الله عليه وسلم الى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلوة أبي بكر * أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عتل معناه لا يخالفه وأوضح منه وقال صلى أبو بكر الى جنبه قائما * أخبرنا الثقة عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير قال أخبرني الثقة كانه يعني عائشة رضي الله عنها ثم ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر الى جنبه عتل معنى حديث هشام بن عروة عن أبيه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن

سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه وذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وكان لا يفعل ذلك في السجود قال أبو العباس كتبنا حديث سفيان عن الزهري عن ثعلبة بن قيس هذا * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه وذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أنهما أخبرا عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء قال كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى ان (١٩١) للسجدة * أخبرنا مالك عن

عبد الله بن يزيد مولى
الأسود بن سفيان عن
أبي سلمة بن عبد الرحمن
أن أبا هريرة رضي الله
عنه قرأ إذا السماء
انشقت فسجد فيها
فلما انصرف أخبرهم
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم سجد فيها
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن الأعرج أن
عمر بن الخطاب رضي
الله عنه قرأ النجم إذا
هوى فسجد فيها ثم قام
فقرأ بسورة أخرى
* أخبرنا مالك عن نافع
وعبد الله بن دينار عن
ابن عمر رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال صلاة الليل
منى منى فإذا خشي
أحدكم الصبح صلى ركعة
واحدة توتره ما قد صلى
* أخبرنا مالك عن
نافع أن عمر سجد في
سورة الحج سجدتين

والبقرة من الصدي يصيبه المحرم أقصد الكباش ثمانا لئلا ينسأ أو كفارة الا وهو مثل ما أصيب (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فان قال قائل لما رأيت الظهار منكرا من القول وجعل فيه كفارات قست المنكر
والزور من كل شيء فجعلت فيه كفارة قيل له ان شاء الله تعالى فاما تقول فيمن شهد بزورا يكفر وما تقول
فيمن أربى في البيع أو باع حراما يكفر وما تقول فيمن ظلم مسلما يكفر فان قال نعم فهذا خلاف من لقينا
من أهل العلم وان قال لا قيل قدر كذا أصل مذهبي وقولك فاذا جعلته قياسا فيلزمك أن تقيسه على شيء من
الكفارة ثم تجعل فيه من الكفارة كما تجعل في الذي قسمته وأنت لم تجعله أصلا ولا قياسا فان قال قائل فاجعله
أصلا القول الذي قاله قيل له ان شاء الله تعالى فقد اختلف قوله فيه فأيه الأصل والسنة موجودة بإبطاله كما
وصفنا ولا جهة مع السنة

اقرار بنكاح مفسوخ

« قال الربيع » من ههنا أملى علينا الشافعي رحمه الله تعالى هذا الكتاب شهد شهود هذا الكتاب أن
فلان بن فلان الفلاني وفلانة بنت فلان الفلانية أشهداهم في صحة من أداها وعقلوها وجواز من
أمورها وذلك في شهر كذا من سنة كذا أن فلان بن فلان الزوج ملك عقدة نكاح فلانة بنت فلان في
شهر كذا من سنة كذا وكان الذي ولي عقدة نكاحهما من ولاتهما فلان بن فلان الفلاني الذي زوجها وكان
من شهود هذه العقدة فلان بن فلان وفلان بن فلان وكان الصداق كذا وكذا ومن شهوده فلان وفلان وأن
الزوج فلان بن فلان وفلانة بنت فلان تصادقا وأقرأ عند شهود هذا الكتاب أنهم ما قد أنبت أن هذه العقدة
من النكاح الذي وصفت في هذا الكتاب وشهودها وشهود مهرها كانت يوم وقعت وفلانة في عدة من وفاة
زوجها فلان بن فلان لم تنقض عدتها منه فكان نكاحهما مفسوخا فلان نكاح بين فلان وفلانة حتى يجسدا
نكاحا بعد انقضاء عدة فلانة ولا تباعة لواحد منهما على صاحبه في صداق ولا نفقة شهد على ذلك

وضع كتاب عتيق عبد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني في صحة من بدنه وعقله وجواز من أمره
وذلك في شهر كذا من سنة كذا لملوكه المولود الذي يدعى فلان بن فلان أني أعتقتك رجاء رضا الله تبارك
وتعالى وطلب ثوابه فأنتم حر لا سبيل لي ولا لأحد في رقب عليك ولي ولعقب ولا أول ولا عقبك بعدك شهد
وان كان أعجميا وصفه بصفته وصناعته وان كان خصيا كتب هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني

* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها
بواحدة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بركة * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح عن هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم الا في الآخرة منهن * أخبرنا إبراهيم بن محمد
وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أثر سورة الجمعة إذا جازك
المنافقون * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسلم بين الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر ببعض حاجته * أخبرنا مالك عن ضمرة بن
سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن الفضال بن قيس سأل النعمان بن بشير ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ به في يوم

الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب . * أخبرنا مالك عن أبي عبد الله مولى سليمان بن عبد الملك أن عبادة بن نسي كذا أخبره أنه سمع قيس بن الربيع يقول أخبرني أبو عبد الله الصائحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فصلى وراء أبي بكر الصديق المغرب فقرا في الركعتين الأوليين بأما القرآن وسورة سور من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فذنوب منه حتى إن ثيابي لتكسح نسيابه فسمعتة قرأ بأما القرآن وهذه الآية بنالاترغ قلوبنا بعد اذهيتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب . * أخبرنا مالك نافع عن ابن عمر أنه كان اذا صلى وحده يقرأ في كل ركعة بأما القرآن وسورة من القرآن قال وكان يقرأ أحيانا بالسور الثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة . * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه صلى الصبح فقرأ

بسورة البقرة في الركعتين كليهما * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول صلينا وراء عمر بن الخطاب رضي الله عنه الصبح فقرأ فيها بسورة يوسف وسورة الحج فقرأه بطيئة فقلت والله لقد كان إذا يقوم حين يطلع الفجر قال أجل * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد وروى ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن القرافصة بن عمير الخنفي قال ما أخذت سورة يوسف الا من قراءة عثمان بن عفان رضي الله عنه أياها في الصبح من كثرة ما كان يرددها * أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر عبد الباقى والايام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها (١٩٣) فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خلفت ذلك

فلتغتسل ثم لتستنفر بثوب ثم لتصل على * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس التجاشى اليوم الذى مات فيه وخرج بهم الى المصلى وصف بهم وكبر أربع تكبيرات * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أي أمانة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر مسكنة توفيت من الليل * أخبرنا مالك أو غيره عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا جعل على نفسه أن لا يبلغ أحد من ولده الحلب فيصلب ويشرب ويسقيه الا سح ورجل معه فبلغ رجلا من ولده الذى قال الشيخ

كذا ذهبة في الأرض عشرة أذرع وعرضها ثلاثة أذرع ممدودة وأن في تلك البر محل يجتمع آبار مغسلات من خلاء وماء وشئ أن خالطه عبرة ثمان أذرع وأن في البئر التي في موضع كذا وكذا وتصفه كما وصفت هذا وفي البئر التي في موضع كذا وكذا فتخرج جميع ما في هذه الآبار الموصوفة بما ذكرنا في هذا الكتاب منها وتجيء عن دارى حتى توفينها أرضا لا شئ فيها مما في آبار المغسلات بكذا وكذا دينار وازنة جياود دفعتها اليك وبرئت اليك منها وضمنت لي ما وصفت في هذا الكتاب حتى توفينها كما ضمنتي في انسلاخ ذى الحجة من سنة كذا وكذا شهد وان خفت أن ينقض الكراء فان العراقيين ينقضونه بالعدد فاذا أجزته سنة كتبت أجزته سنة وألها شهر كذا وآخرها شهر كذا بخمسين دينارا منها شهر كذا أول الشهور بأربعين دينارا واحد عشر شهرا وتسميها بعشرة دنانير والله سبحانه وتعالى الموفق

باب اذا أراد أن يكتب شراء عبد

هذا ما اشتري فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني وفلان وفلان جميعا الأبدان لاعلة بهما من مرض ولا غيره جائزا الامر في أموالهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا اشتري نه غلاما مريعا أبيض حسن الجسم جعدا أعين أفرق الثنايا أزج حلوا ويسى فلانا بكذا وكذا دينار وازنة أفرادا بعد ما عرف فلان وفلان هذا العبد بعينه ورواياه معا وقبض فلان هذا العبد من فلان وقبض فلان هذا الثمن من فلان وافيأ بعد ما تباعا وتفرق بعد البيع حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه من الموضع الذى تباعا فيه بعد التراضى منهما جميعا بالبيع ولفلان على فلان في هذا العبد بيع الاسلام وعهده لاداء ولا غائلة ولا عيب ظاهر ولا باطن ولا شين فما أدرك فلانا في هذا العبد وفى شئ منه من تباعة فعلى فلان خلاص ذلك لفلان حتى يسلمه له كما بعاه ياه أو يرديه عنه الذى قبض منه وافيأ هو كذا وكذا دينار واجياد ما قبيل أفرادا خلقان شهد على أفراد فلان وفلان ومعرفة ما بأعيانهم وأناسهم ما فلان وفلان

(شراء عبد آخر) هذا ما اشتري فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني اشتري منه غلاما أمر دبر بريما مريعا حسن الجسم جعدا أفرق الثنايا أعين أزج حلوا يدعى فلانا بكذا وكذا دينار وازنة أفرادا خلقان جياود دفع فلان بن فلان هذا العبد الموصوف في هذا الكتاب الى فلان وقبضه فلان منه ودفع فلان الى فلان هذا الثمن الموصوف في هذا الكتاب وبرئ اليه منه وتفرق بعد تباعا بينهما وتقباضهما ومعرفة كل واحد منهما بما باع واشتري شهد على أفراد فلان وفلان ومعرفة ما بأعيانهم وأناسهم ما أنهم جميعا العقل والابدان جائزا الامر يوم تباعا هذا العبد واشهداها في هذا الكتاب في شهر كذا من سنة كذا شهد

(٣٥ - الأم - سادس) وقد كبر الشيخ بخاء ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فقال ان أبى قد كبر ولا يستطيع أن يحج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * أخبرنا الشافعى قال وذ كرمالك أو غيره عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أبى عجوز كبيرة لا يستطيع أن تركبها على البعير وان ربطتها خفت أن تموت أفأحج عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * أخبرنا سفيان عن عمرو عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم * أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنهما كانا لا يحتجم المحرم الا أن يضطر اليه مما لا بد له منه قال مالك رضي الله عنه مثل ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي

الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نجس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح الغراب والحدأة والعقرب والغارة والكلب العقور * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فبني للناس يسألونه بفناء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر بخلفت قبل أن أدبج قال ادبج ولا حرج بفناء رجل آخر فقال يا رسول الله لم أشعر ففحرت قبل أن أرمي قال أرم ولا حرج قال فاسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا أخر إلا قال افعل ولا حرج * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدية البنية عن سبعة والبقرة عن سبعة * أخبرنا سفيان (١٩٤) عن عمرو بن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كنا يوم الحديبية

ألفا وأربعمائة وقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم أنتم اليوم خير أهل الأرض قال جابر لو كنت أبصر لأرى بكم موضع الشجرة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل أنه سمع سعد بن أبي وقاص والفخالة بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما ينذاكران التمتع بالعمرة إلى الحج فقال الفخالة لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله فقال سعد بن شما قلت يا ابن أخي فقال الفخالة فإن عمر قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي

على ذلك فلان وفلان (قال الشافعي) هذا أقل ما عرفه بينا من كتب العهدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن اشترى فله عهدة الاسلام وليس له شين ولا عيب ولا داء ولا شيء ينقص من ثمن العبد قليل ولا كثير وله الخلاص أو يرد عليه الثمن وأما وسواء شرط هذا أو لم يشرطه إنما الشرط احتياط للحالمة الحكم ولو ترك أيضا اشهادهما بصحة ما في أبدانهم أو عقولهما وإجازة أمورهما في أموالهما كان هذا على الصحة حتى يعلم غيرها وليس مما يجب تركه ولو ترك وتفرق بعد البيع والقبض عن تراض منهما جميعا ماضرا لهما إذا جازا بعد البيع بيوم أو أكثر فقد تفرق بعد البيع والبيع تام على التراضي حتى ينقضاء ولو ترك وبرئ إليه من الثمن ماضرا إذا كتب دفع ولو ترك التاريج في البيع ماضرا غير أني لا أحب في كتاب العهدة شيئا تركه احتياط للبائع والمشتري معا وأقل ما يجزئ في كتاب العهدة ذكر صفة المشتري وذكر الثمن وقبضهما ثم للمشتري على البائع كل شرط سميئاء لم يشرطه وهكذا يكتب شراء الامه وسواء صغير العبيد وأماهم وكبيرهم وسبيهم ومولدهم بوصف كل واحد منهم بحسنه وحليته ويقال مولدان كان مولدا وهكذا في شراء الحيوان كله الأبل والبقر والغنم والخيل عرابها وهجنها وبرذنيها والبغال والحير وغير ذلك من الحيوان ويصف الفرس بشيته ويقال اشترى منه فرسا كيتا أحمر أغر سائل الغرة محجل إلى الركب مربوطا وثيق الخلق نهدي المشاش حديد الاساطين مستدير الكفل مشرق الهادي محسوم الأذن رباع جانب وقارح جانبه الآخر من الخيل التي تعرف بني فلان من نتاج بلدة كذا ثم يسوق الكتاب في دفع الثمن وقبض الفرس والتفرق بعد البيع عن تراض كما وصفت في شراء العبيد والعهدة كما وصفت في شراء العبيد وإن كان اشترى منه بعيرا كتب اشترى منه بعيرا من النعم التي تعرف بني فلان أصهب جسيما بلا عليه علم بني فلان موضع كذا وثني الخلق أهمل المشفر دقيق الخطم خنم الهامة وإن كان له صفة غير هذا بينت صفة ثم تسوق الكتاب كما سقته في العبد والفرس وإنما قلت من النعم التي تعرف بني فلان ولم أقل من نعم بني فلان احتراسا من تباعة بني فلان واحتياط على الحاكم وكتاب كل ما بيع من الحيوان ككتاب العبد والفرس والبعير فإذا كان العبد بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منه فالبيع جائز والمشتري يقوم مقام البائع في النصف الذي ابتاع منه ولو طلب الذي له نصف العبد الشفعة في العبد لم أره فيه شفعة فإن قال قائل كيف لا تجعل الشفعة في كل شيء قياسا على الشفعة في الأرضين قيل له لما وجدنا المسلمين يزعمون أنه يجوز لي أن أكون مالكا معك ولا يكون لك إخراجي من ملكي بقيمة ملكي ولا بأكثر من قيمته ولا لي ذلك عليك وعموت فيرك ولدك أو غيرهم فلا يكون لي إخراجهم من حقوقهم التي ملكوها عنك بشيء ولا يكون لهم إخراجي بشيء وتهب نصيبك فلا يكون لي إخراج من وهبت له من نصيبك الذي ملك عنك بشيء إلا برضاء وقالوا ذلك

الله عنهما أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فبنا من أهل بحدج ومنهم أهل بعمرة ومنهم جمع الحج والعمرة وكنت من أهل بعمرة * أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لأن أعتمر قبل الحج وأهدي أحب إلي من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إيمان رجل أعمر عمرى له ولعقبه فأنها الذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاها لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وجيد الأعرج عن جبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر بفناء رجل من أهل البادية فقال لي وهبت لابني ناقه حياته وأنها تأنجت ابلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال لي تصدقت عليه بها فقال

ذلك أبعدها منها * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت مثله إلا أنه قال ضنت واضطربت * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن طارقاً قضى بالمدينة بالعمرى عن قول جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم جعل العري للوارث * أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمر وأولاً ترقبوا فمن أعرشياً وأرقبه فهو سبيل الميراث * أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن صفوان بن أمية هرب من الإسلام ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وشهد حنيناً والطائف مشركاً وامرأته مسلمة واستقر على الشكاح (١٩٥) قال ابن شهاب وكان بين إسلام صفوان

وامرأته نحو من شهر

* أخبرنا مالك عن

نافع عن ابن عمر أن

عمر رضي الله عنه قال

لا يبيع هو الذهب

بالذهب إلا مثل بمثل

ولا تشفوا بعضهما على

بعض ولا يبيعوا الورق

بالورق إلا مثل بمثل ولا

تشفوا بعضهما على

بعض * أخبرنا مالك

عن نافع عن ابن عمر

رضي الله عنهما أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال المتبايعان كل واحد

منهما بالخيار على صاحبه

ما لم يتفرقا إلا ببيع

الخيار (قال الشافعي)

رضي الله عنه وابن عمر

الذي سمعه من النبي

صلى الله عليه وسلم كان

إذا ابتاع الشيء يبيع

أن يجسبه فارق

صاحبه فشي قليل ثم

رجع * أخبرنا بذلك

سفيان عن ابن جريج

في كل ملك ملكه رجل عن آخر بغير الشراء في كل ما علك لم يستثنوا أراضوا ولا غيره ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة بنية على أن لا شفعة فيما لا يقسم ولا يقسم شيء بذرع وقيمة ويحدد (٢) الأصول والبناء على الأرض والشجر عليها فاقصرنا بالشفعة على الأرض وماله أرض خاصة فكان العيسد والنياب وكل ما جاوز الأرضين وماله أرض من غراس وبناء خارجا من السنة في الشفعة مردودا على الأصل أن من ملك شيئا عن غيره فتم له ملكه ولم يكن لغيره أن يخرج منه إلا برضاه والله سبحانه وتعالى أعلم

بيع البراءة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي أذهب اليه من البيع بالبراءة أن من باع حيوانا بالبراءة برئ من كل عيب إلا عيبا كتبه البائع من المشتري وقد علمه كما قضى عثمان بن عفان رضي الله عنه فان علم البائع عيبا فكتبه فالبيع مردود بالعيب فان قال لم أعلم وقد باع بالبراءة فالقول قوله مع يمينه ما علم عيبا فكتبه وقد خالفنا في هذا غير واحد فنأخذ بالأخذ بقولنا كتب أو يكتب ودفع فلان بن فلان إلى فلان بن فلان العبد الموصوف في هذا الكتاب الذي اشتراه منه وقبضه فلان بعد ما تبرأ إليه فلان بن فلان من كل عيب ظاهر وباطن فيه والاحتياط أن لا يستأنف كتاب وثيقة الأعلى ما يميزه جميع الأحكام إذا وجد السبيل إليها وقد كان من الأحكام من يجيز أن يقول برئ إليه فلان من مائة عيب بهذا العبد المشتري وبرأته من مائة عيب فان زادت رده وان نقصت فقد أبراه من أكره ما وجد فيه فليس له رده ببيع دون المائة ومن الأحكام من لا يجيز التبرؤ من عيب كتم ولا علم ولو سمي له عددا فوجد به ذلك العدد أو أقل أبدا لا يعيب بربه إياه حتى يكون المشتري قد رآه وعرفه ومن أوثق هذا أن يكتب برئ فلان إلى فلان من كل عيب ويصفه أما كى وأما أثر جرح وأما نقص من خلق وأما زيادة فيه وأما غير ذلك من العيوب فيصفه بعينه وموضعه ثم يكتب ومن كذا وكذا عيبا وقفه عليها قدر آها فلان وبرأه منها بعد معرفتها

الاختلاف في العيب

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع رجل رجلا عبدا ولم يتبرأ من عيب فقبضه المشتري ثم ظهر منه عيب فقال المتبايع البائع كان هذا العيب عندك وقال البائع بل حدث عندك فان كان العيب مما لا يحدث مثله

(٣) لعله إلا الأصول والبناء الخ وحرر كتبه معجمه

عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما * أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن جبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملازمة والمنازمة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن قال مالك رضي الله عنه وإنما كره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب * أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من زوجها والبركر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيعامرأة نكحت بغير إذن ولها فنفكاحها باطل ثلاثاً * أخبرنا مسلم عن ابن خنيس عن سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهيلة بنت سهيل أن ترضع سالماً خمس رضعات فحرم بهن * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نحر عن عميرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن * أخبرنا مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج (١٩٦) النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم

فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكمل لي عشر رضعات * أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يدخل عليها * أخبرنا أنس ابن عياض عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصنان * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعامرأة نكحت بغير إذن ولها فنفكاحها باطل ثلاثاً * أخبرنا مالك عن ابن خنيس عن سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهيلة بنت سهيل أن ترضع سالماً خمس رضعات فحرم بهن * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نحر عن عميرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن * أخبرنا مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج (١٩٦) النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم

مثل الأصبع الزائدة وغير ذلك مما يخلق مع الإنسان أو لا يخلق مثله في مثل هذه المدة التي تباع فيها فالعبد مردود على البائع بلا عين إذا قال رجلان عدلان من أهل الصناعة التي فيها العيب هذا عيب لا يحدث مثله وإن كان قد يحدث مثل ذلك العيب فالشراء تام والمشتري يريد نقضه والقول قول البائع مع عبته إلا بأن يأتي المشتري بينة عليه بأنه كان عنده ما باقر من البائع وأما بأن رأى الشاهدان في العبد فيرد بلا عين ولو تصادف أن العيب كان بالعبد وادعى البائع التبرؤ من العيب وأنكر ذلك المشتري فالقول قول المشتري مع عبته ولا يصدق البائع على أنه تبرأ إليه ويكلف البينة فإن هو جاء بها والأحلف المشتري وورده عليه وأصل معرفة العيب أن يدعى له رجلان من أهل العلم به فإذا قالوا هذا عيب ينقص من ثمن العبد والامة والمشتري ما كان حيواناً أو غيره شيئاً أقل أو أكثر فهو عيب لصاحبه الخيار في الرد به أو قبضه إن لم يكن قبضه وإجازة البيع ومتى اختار البيع بعد العيب لم يكن له رده وإن ظهر على عيب غير العيب الذي اختار وجب المبيع بعده كان له رد العبد بالعيب الذي ظهر عليه وإن اشترى رجل عبد أقدلس فيه عيب فلم يعلم به حتى حدث عنده عيب آخر لم يكن له رده بالعيب وقوم العبد جميعاً ومعيباً ثم رده عليه قيمة ما بين الصحة والعيب مثل أن يكون اشترى العبد بخمسين ديناراً وقيمه صحيحاً مائة ومعيباً تسعين فيرجع المشتري على البائع بعشرين الثمن وهو خمسة دنانير ولا يكون له أن يرجع بعشرة دنانير لأنه لم يبعه بأية بالقيمة وكذلك لو اشترى بمائة وهو ثمن خمسين فقوم فوجد العيب بنقصه العشر وذلك خمسة دنانير من قيمته فيرجع عليه بعشرة دنانير لأنها أصل الثمن ولست ألتفت إلى قيمته فيما يتراجعان فيه إنما أنظر إلى قيمته لأعرف كم قدر العيب منها أعشراً أو أقل أو أكثر فأخذ العشر من أصل الثمن لأن من القيمة وإن رضى البائع أن يأخذ العبد بمعيب لا يرجع على المشتري بقيمة العيب الذي يحدث عنده فليس عليه أن يرد قيمة العيب ويقال إن شئت فقل فمساك العبد ولا ترجع معيباً (٣) لأن الشراء مكتمل صحيح إلا أن كذا فمساك العبد لا يرد إن شئت فقل فمساك العبد ولا ترجع في العيب بشئ ولو دلس له بعيب في أمة فأصابها ولم يعلم فإن كانت ثياباً ردها بالعيب إن شاء وليس وطوها بأكثر من الخدمة والخراج وإن كانت بكر لم يكن له ردها لأنه قد نقصها هاهنا العذرة ويرجع بما نقصها العيب وذلك أنه حدث بها عيب عنده فهي كالمسئلة قبلها ولو كان أعتقها في هذا كله أو أحلها فهذا فوت فله أن يرجع بقيمة العيب وكذلك لو ماتت عنده فإذا اشترى نصف عبد فأراد أن يكتب شراء كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان اشترى منه نصف عبد فإني محتلم فختم الهامة على العظام من روع القامة حسن الجسم حاله السواد يدعى فلاناً بكذا وكذا ديناراً جياداً مثاقيل أفراداً خلقتان وذلك بعد ما عرف

فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكمل لي عشر رضعات * أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يدخل عليها * أخبرنا أنس ابن عياض عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصنان * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعامرأة نكحت بغير إذن ولها فنفكاحها باطل ثلاثاً * أخبرنا مالك عن ابن خنيس عن سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهيلة بنت سهيل أن ترضع سالماً خمس رضعات فحرم بهن * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نحر عن عميرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن * أخبرنا مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج (١٩٦) النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعامرأة نكحت بغير إذن ولها فنفكاحها باطل ثلاثاً * أخبرنا مالك عن ابن خنيس عن سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهيلة بنت سهيل أن ترضع سالماً خمس رضعات فحرم بهن * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نحر عن عميرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن * أخبرنا مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج (١٩٦) النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم

عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته * أخبرنا مالك عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن زيد بن عمرو بن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن الإقطعة فقال أعرف عفاصها ووكاهها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها والأفشانك بها * أخبرنا مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدر أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقال له عمر رضي الله عنه عرفها على أبواب المساجد وأذكرها لي يقدم من الشام سنة فإذا مضت السنة فمأنتك بها * أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً وجد لقطعة فجاء إلى

عبد الله بن عمر فقال اني وجدت لقطة فماذا ترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال لا امرك ان تأكلها ولو شئت لم تأخذها * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته في غزوة تبوك ثم توطأ ومسح على الخفين وصلى * أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فرآه مسح على الخفين فأنكر ذلك عليه عبد الله فقال له سعد سل أباك فسأله فقال له عمر رضي الله عنه إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهران فامسح عليهما قال ابن عمر وإن جاء أحدنا من الغائط فقال وإن جاء أحدكم من الغائط * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر لم بالسوق ثم توطأ (١٩٧) ومسح على خفيه ثم صلى * أخبرنا مالك

عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش قال رأيت أنس بن مالك أتى فبا، فبا، وتوطأ ومسح على الخفين ثم صلى * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لليهود حين افتتح خيبر أفرمكم ما أفرمكم الله على أن التمر ينناو ينكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث ابن رواحة ففخر من بينه وبينهم ثم يقول ان شئتم فلنكم وان شئتم فلي * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو ابن كثير بن أفلق عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلا من

فلان بن فلان وفلان هذا العبد الذي تبايعنا صفه ورأياه وتبايعانيه وتفرقنا عن موضعهما الذي تبايعانيه حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه بعد البيع والتراضي منهما جميعا ودفع فلان بن فلان إلى فلان نصف هذا العبد الموصوف في هذا الكتاب وقبضه فلان كما قبض مثله وذلك أنهما أحضرا هذا العبد المبيع نصفه وسلم له النصف يقوم فيه مقام فلان البائع لاحتال له دون نصفه ودفع إليه فلان الثمن وأفيا ويرى إليه منه ولفلان بن فلان على فلان بن فلان بيع الاسلام وعهده لاداء ولا عائلة ولا شين ولا عيب ظاهر ولا باطن في العبد الذي ابتاع نصفه فأدرك فلان بن فلان من درك في نصف هذا العبد الذي اشتري من فلان أوفي شئ منه فعلى فلان خلاصه أو يرد إليه الثمن الذي قبض منه وأفيا وهو كذا وكذا دينارا مثاقيل جبالا أفرادا خلقتان وازنة شهد على أقرار فلان وفلان ومعه قسمهما بأسمائهما وأنسابهما وأنها يوم كتب هذا الكتاب صحيحان لا علة بهما من مرض ولا غيره جائز الأمر في أموالهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا وهكذا شرا ثلث عبد وربعه وثلث أمة ووربعهما دابة وغيرها فإذا ظهر على عيب في العبد رده وإن لم يكن اشترى الا عشرة لار للعشر نصيبا من العيب وهو في العيب مثل العبد لا يختافان ويختلفان في الاستحقاق فلان رجلا اشترى عبدا فاستحق منه شئ قل أو أكثر كان للشري الخيار في أخذ ما يبق من العبد بما يصيبه من الثمن أو رده والرجوع بالثمن لانه لم يسلم له العبد كما بيع « قال الربيع » رجع الشافعي بعد وقال اذا اشترى عبدا أو شيا فاستحق بعضه فالباع باطل لان الصفقة جعت شيئين حلالا وحراما فكان البيع منفسخا ولا يثبت (قال) ولو اشترى نصف عبد من رجل فاستحق على الذي لم يبع نصفه لم يكن لهذا أن يرجع وذلك أن نصفه فيه بحاله ففي هذا ما يخالف نصف العبد وفيما كان في مثل معناه وإذا اشترى عبدين في صفقة فأراد أن يكتب شراهما كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه عبدين أسودين أحدهما نوبى أسود وصيف نجاسي حلو جعد رجل معتدل حسن القوام خفيف الجسم متراصف الأسنان مسنون الوجه والآخرفراني غليظ مربوع حالك السواد بعيد ما بين المنكبين معتدل جعد قطط حسن الجسم أفلق الثنايا من أعلى فيه محتمل اشترى فلان بن فلان هذين العبدين الموصوفين في هذا الكتاب بكذا وكذا دينارا جبالا مثاقيل أفرادا خلقتان وازنة وتبايع فلان بن فلان وفلان بن فلان في العبدين بعد رؤيتهما ومعايتهما وقبض فلان بن فلان هذين العبدين الموصوفين في هذا الكتاب وقبض فلان بن فلان هذين العبدين وأفيا وتفرقا حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه بعد التراضي منهما جميعا بالبيع وتقابضهما ولفلان على فلان بيع الاسلام وعهده لاداء ولا عائلة ولا عيب ظاهر ولا باطن فأدرك فلان بن فلان في هذين العبدين أوفي أحدهما أوفي شئ منهما أو من واحد منهما من درك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه كما باعه أو يرد إليه الثمن

المشركين قد علار رجلا من المسلمين قال فاستدرت له حتى أتته من ورائه فضررته على جبل عاتقه ضربة فأقبل على فضضى ضمة وجدت منهاريج الموت ثم أدرك الموت فأرسلني فلهقت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقلت له ما بال الناس قال أمر الله ثم ان الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاه عليه بيته فله سلبه فقمت فقلت من يشهد لي ثم جلست فقالها الثانية فقمت فقلت من يشهد لي ثم جلست فقالها الثالثة فقمت في الثالثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال يا باقتادة فاقتصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندى فأرضه منه فقال أبو بكر لها الله اذا لا يبعد الى أسد من أسد الله تعالى يقاتل عن الله فمطيط سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطه إياه قال أبو قتادة فأعطانيه فبعت الدرع فاستعت به مخرفا في بني سلة فانه لأول مال تأملت

في الاسلام قال مالك رضي الله عنه الخرف النخل * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما بال رجال يطؤون ولا تدبهم ثم يعزلون لا تأتني وليدة يعترف سيدها أن قد ألم بها إلا ألحقته به ولدها فأعزلوا بعد أو أتركوا * أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عمر رضي الله عنه في إرسال الولاد يوطان بمثل معنى حديث ابن شهاب عن سالم * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيأ أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن عمر رضي الله عنه قال من أحيأ أرضاً ميتة فهي له * أخبرنا الشافعي أن مالكاً أخبره عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار (١٩٨) * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي

الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع أحدكم جاره أن يغير زخشيته في جداره قال ثم يقول أبو هريرة مالي أراكم عنهم معرضين والله لأرسلن بها بين أكتافكم * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن الضحالك بن خليفة ساق خلعجته من العريض فأراد أن يمر به في أرض لمحمد بن مسلمة فأبى محمد فكلهم فيه الضحالك عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فدعا محمد بن مسلمة فأمره أن يخلى سبيله فقال محمد بن مسلمة لا فقال عمر لم يمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع تشرب به أولاً وآخرأ ولا يضره فقال محمد بن مسلمة لا فقال عمر رضي الله عنه والله ليمرن به ولو على بطنك * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقه فزجل من مزينة فاتصر وهافر فزع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ثم قال عسائي أراك تجيعهم والله لأغرمنك غراماً يشق عليك ثم قال للزني كم بمن ناقتك قال أر بمائة درهم قال عمر أعطه ثمان مائة درهم * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سنان بن أبي جيلة رجل من بني سليم أنه وجد منبؤاً في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فخامه إلى عمر بن الخطاب فقال ما حالك على أخذ هذه النسمة قال وجدتها ضائعة فأخذتها فقال له عريفة يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح قال كذلك قال نعم قال عمر اذهب فهو حر ولك ولأوه وعلياً نفقته * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمرو بن الحضرمي جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب رضي

الذي قبض منه وأفيا هو كذا وكذا ديناراً وهكذا إذا اشترى عبداً وأمة أو ثلاثة أعبداً أو أكثر موصوف كل واحد من المشتري بصفه كما وصفت ويصف الثمن كما وصفت وهكذا إذا اشترى عبداً أو داراً وما جعته الصفقة يكتب عهده ويكتب كل شيء منه بصفته فإن اشترى عبيدين وأمة فأراد أن يكتب عهدهم ويجعل لكل واحد منهم ثمانية مائة كتب هذا ما اشترى فلان من فلان اشترى منه عبداً من صفته كذا وكذا وعبداً من صفته كذا وكذا وأمة من صفتها كذا وكذا اشترى منه هذين العبيدين والأمة الموصوفين في هذا الكتاب بمائة دينار وثمانين الفارسي من هذه المائة الدينار ثلاثون ديناراً وثمانين الفارسي من هذه المائة عشرون ديناراً وثمانين الأمة من هذه المائة نحسون ديناراً تبايع فلان وفلان هؤلاء الرقيق الثلاثة بعد رؤيتهم ومعرفةهم وتفرق بعد البيع وقبض فلان جميع ثمنهم وأفيا وتفرق بعد هذا كله عن تراض منهم ما جعته فمأدرك فلاناً فيما اشترى من فلان أوفى واحد منهم فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له أو يرديه الثمن وأفيا وهو مائة دينار وفلان على فلان فيما اشترى من فلان بيع الاسلام وعهده لاشين ولا عيب ولا داء ظاهر ولا باطن شهد على اقرار فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب بعدم معرفتهما عابه وعلى أنهما يوم أقر به صحيحان لأعلاه بهما من مرض ولا غيره جائز الأمر شهد فلان وفلان وكتبوا (قال) وإذا أردت أن تكتب عهده هؤلاء الرقيق بمعنى أين من هذا فاكتب هذا ما اشترى فلان من فلان اشترى منه عبداً أو بياض من صفته كذا بعشرين ديناراً وعبداً أو فارساً من صفته كذا بعشرين ديناراً وأمة مولدة من صفتها كذا بستين ديناراً اشترى منه هؤلاء الرقيق الثلاثة كل واحد منهم بمائة من الثمن بعد معرفته فلان وفلان بجميع هؤلاء الرقيق ورؤيتهم له قبل البيع وبعده وقبض فلان هؤلاء الرقيق من فلان وقبض فلان جميع الثمن من فلان وتبايعاً على ذلك وتفرق بعد البيع عن تراض منهم ما جعته وفلان فيما اشترى من فلان بيع الاسلام وعهده لاداء ظاهر ولا باطن ولا عيب ظاهر ولا باطن فمأدرك فلاناً في هؤلاء الرقيق أوفى واحد منهم من درك من أحد من الناس فعلى فلان خلاصه أو رد ثمن من أدركه فيه الدرك وأفيا بما وقع فيه ثمنه وجميع أثمانهم مائة دينار مفرقة على ما في هذا الكتاب شهد على اقرار فلان وفلان ومعرفة ما بأعيانهم وأناسبهم وأثمانهم يوم كتب هذا الكتاب صحيحان جائز الأمر في أموالهما وفلان

وثيقة في المكاتب أملاها الشافعي

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان في شهر كذا من سنة كذا وهو صحيح لأعلاه من مرض ولا غيره جائز الأمر في ماله لم لو كان فلان الفلاني الذي صفته كذا وكذا أنك سألتني أن أكتبك

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقه فزجل من مزينة فاتصر وهافر فزع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ثم قال عسائي أراك تجيعهم والله لأغرمنك غراماً يشق عليك ثم قال للزني كم بمن ناقتك قال أر بمائة درهم قال عمر أعطه ثمان مائة درهم * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سنان بن أبي جيلة رجل من بني سليم أنه وجد منبؤاً في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فخامه إلى عمر بن الخطاب فقال ما حالك على أخذ هذه النسمة قال وجدتها ضائعة فأخذتها فقال له عريفة يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح قال كذلك قال نعم قال عمر اذهب فهو حر ولك ولأوه وعلياً نفقته * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمرو بن الحضرمي جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب رضي

الله عنه فقال له اقطع يده هذا فانه سرق فقال له عمر رضي الله عنه فاذا سرق قال سرق مراة لا مراءى عنماستون درهما فقال عمر رضي الله عنه ارسله فليس عليه قطع خادكم سرق متاعكم * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضرر سرجا بجمل وفي الترقوة بجمل وفي الضلع بجمل * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت ان ربعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه فخرج عمر رضي الله عنه فيجر رداءه فزعافقال هذه المتعة ولو كنت تقدمت فيه لرجت * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه أن عمر قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فان آخر النسك الطواف بالبيت « قال مالك » رضي الله عنه (١٩٩) وذلك فيما نرى والله أعلم لقول الله عز وجل لم يحملها الى البيت

والعتيق فحل الشعائر وانقضواها الى البيت العتيق * أخبرنا مالك أن أبا الزبير حدثه عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضرع بكبس وفي الغزال بعنز وفي الارنب غنناق وفي اليربوع بخفصرة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالمرج في يوم صائف وهو محرم وقد غطى وجهه بقطعة أرجوان ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا قالوا ألا تأكل أنت قال اني لست كهيتكم انما صيد من أجلي * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لغو

على كذا وكذا دينار ما قبل جياتا تؤذيها الى منجمة في مضي عشرين كرامض سنة أدبت الى كذا وكذا دينار وأول نجومك التي تحل لي عليك انسلاخ سنة كذا كل نجم منها بعد مضي سنه حتى يكون أدول آخرها انسلاخ سنة كذا فإذا أدبت جميع ما كاتبك عليه وهو كذا وكذا فأنت حر لوجه الله تعالى لا سبيل لي ولا لأحد عليك ولي ولا أول ولا عقبك من بعدك فان هجرت عن نجم من هذه النجوم فلي فسح كتابك شهد على اقرار السيد وفلان الفلاني الملول بمافي هذا الكتاب

(وثيقة في المدبر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان في شهر كذا من سنة كذا وهو صحيح لا علة به من مرض ولا غير مجاز الا مرفي ماله لم لو كان فلان الفلاني صفته كذا وكذا اني دبرتك في مامت فأنت حر لوجه الله تعالى لا سبيل لأحد عليك ولي ولا أول ولا عقبك من بعدك شهد على اقرار فلان بن فلان السيد وفلان بن فلان الفلاني الملول بمافي هذا الكتاب

كتاب الاقضية

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى قال تولى الله السرائر وعاقب عليها ولم يجعل لأحد من خلقه الحكم الا على العلانية فاذا حكم الحاكم بما تظاهر الذي جعل اليه ليتعامل الباطن الذي تولى الله دونه واذا حكم والمحكوم له يعلم أن ما حكم له به حق في الظاهر عند الحاكم وباطل في علمه دون الحاكم لم يكن له أن يأخذه وأخذه حرام عليه ولا يحل ما حكم شيئا ولا يحرمه انما الحكم على الظاهر كما وصفنا والحلال والحرام على ما يعلم المحكوم له والمحكوم عليه وتفسيره في كتاب الاقضية وهو كتاب الشاهد واليمين (قال الشافعي) الولد للفراش والوطء لملك البين والنكاح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال ارسل عمر الى رجل من بني زهرة كان ساكنا معنا فذهبنا معه فسأله عن ولاد من ولاد الحاهلية فقال أما الفراش فلفلان وأما النطفة فلفلان فقال رضي الله تعالى عنه صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالفراش (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا اعترف الرجل بوطء ولدت له حقه به ولدها الا أن يدعي أنه قد استبرأها بعد الوطء ثم لم يقربها وتفسيره في كتاب الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا توفي الرجل عن المرأة أو طلقها فانقضت عدتها في الوفاة والطلاق ثم تزوجت فولدت عند الزوج الا آخر أقل من سنة أشهر من يوم ملك عقده نكاحها ساعة فالولد الاول فان كان ميتا لحقه به وان حي لحقه به الا أن ينفيه بلعان ولو ادعاه الاخر لم يكن ابنه لانه لا يمكن أن يكون منه الا

اليمين قول الانسان لا والله وبلى والله * أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة أن عائشة رضي الله عنها دبرت جارية لها فسحرتها فاعترفت بالسحر فأمرت بها عائشة رضي الله عنها أن تباع من الاعراب ممن يسي ملكها فبيعت * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سبائل فأراد أن يبيعها قبل أن يقبضها قال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك « قال مالك » وذلك فيما نرى لانه أراد أن يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ولو باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن يبيعه بأس * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء الا مثله * أخبرنا ابراهيم

ابن سعد بن ابراهيم عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن صغير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى بهم بالحلبية فقرا بسورة الحج فسجد فيها سجدة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سجد في سورة الحج سجدتين * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان اذا عرف انصرف فتوضأ ثم رجع ولم يتكلم * أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أنه كان يقول من أصابه رعاف أو من وجد رعاقا أو مذيأ أو قيا أنصرف فتوضأ ثم رجع فبني * أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم عبر يد النعم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمر مرتفعة فلم بعد الصلاة * أخبرنا مالك عن نافع قال كنت مع ابن عمر رضي الله عنهما بمكة والسما متغيمه فغشي ابن عمر الصبح (٣٠٠) فأوتر بواحدة ثم تكشف الغيم فرأى عليه ليلافشع بواحدة * أخبرنا

من زنا وولد الزنا لا يلحق وأقل ما يكون له الجلس ستة أشهر تامة فأكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا نقول اذا اشتكر الرجلان في طهر جارية لهما جفأت بولد فادعياه فأريه القافة فأيهما أحقاه به لحق وكان لشريكه عليه نصف المهر ونصف قيمة الجارية وكانت أم ولده بذلك الولد وان لم يكن قافة أو لأحقته القافة بهما معاً لم يكن ابنهما ولا ابن واحد منهما حتى يبلغ أن يخير فيختار أيهما شاء فينسب اليه فاذا اختاره فليس له أن ينفيه بلعان ولا للولد أن يتنفي عنه ويكون الحكم في الأمة وفي مهرها ما وصفتنا من أن يكون على المحكوم له بأنها أم ولده نصف مهرها ونصف قيمتها ونصف قيمة الولد حين سقط فان مات المولود قبل أن يبلغ فينسب إلى واحد فإيرائه موقوف حتى يصلح حافيه وان مات أو واحد منهما قبل أن ينسب المولود إلى أحدهما وقفه له من مال كل واحد منهما ميراث ابن تام واذا انتسب إلى أحدهما أخذ الميراث ورد ما وقف من ميراث الآخر على ورثته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال بعض الناس ولوترك ثلثمائة دينار فقسما بنان له فيأخذ كل واحد منهما خمسين ومائة ثم يقرأ أحدهما برجل فيقول هذا أخي وينكره الآخر فالذي أحفظ من قول المدنيين المتقدم أن نسبه لا يلحق به وأنه لا يأخذ من المال قليلا ولا كثيرا وذلك أن الأخ لم يقره بدين ولا وصية انما زعم أن له حق ميراث واذا كان له حق بأن يكون وارثا ورث كما يرث وعقل في الجناية فلما كان هذا لا يثبت عليه لم يثبت له ولا يثبت له ميراث الابن يثبت له نسب وهذا أصح ما فيه عندنا والله تعالى أعلم « قال أبو محمد الربيع » لا يثبت نسبه ولا يأخذ من الميراث شيئا لان المال فرع النسب واذا لم يثبت النسب وهو الاصل لم يثبت الفرع الذي هو تبع للاصل (قال الشافعي) رحمه الله وقال مالك وابن أبي ليلى لا يثبت النسب يأخذ خمسين ديناراً من الذي أقره وذهب إلى أنه أقر نفسه على نفسه وعلى غيره فلم يأخذ منه الا ما أقر به على نفسه وأسقط اقراره على غيره وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يثبت نسبه ويقاسم الذي أقر به ما في يديه نصفين لانه أقر أنه وياه في مال أبيه سواء وهذا أبعد عندنا من الصواب والله أعلم وكلها اذا سمعها السامع رأى له مذهبا (قال الشافعي) رحمه الله لا يقسم نصف من المال مع غيره لا يقسم غيب مع خله ولا أصل مع أصل غيره واذا كان شيء من هذه الاصول يحيا بغير ما يحيا به غيره لم يقسم معه لانها مختلفة الاثمان متباينة فلا يقسم نفع مضموم إلى عثرى ولا عثرى مضموم إلى بعل ولا بعل مضموم إلى نخل يشرب بنهر ما مومن الانقطاع لان اثمانها متباينة والبعل الذي أصوله قد بلغت الماء فاستغنى عن أن يسقى والنضح ما يسقى بالبر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تضعف الغرامة على أحد في شيء انما العقوبة في الأبدان لا في الاموال وانما تركنا تضعيف الغرامة من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيما أفست

مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي وراه الامام يحيى أربعا فاذا صلى لنفسه صلى ركعتين وهذا الاسناد عن ابن عمر أنه لم يكن يصلي مع الفريضة في السفر شيئا قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل وهذا الاسناد أن ابن عمر كان لا يفت في شيء من الصلاة وبهذا الاسناد أن ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في صلاة الخوف بشئ خالفتموه فيه ومالك رحمه الله يقول لا أذكره الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن أبي ذئب يرويه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا

يشك فيه * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان ينام وهو قاعد ثم يصلي ولا يتوضأ * أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال من نام مضطجعا وجب عليه الوضوء ومن نام جالسا فلا وضوء عليه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في السوق فتوضأ وغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دخل المسجد فدعى لحنازة فسحق على خفيه ثم صلى وبهذا الاسناد عن ابن عمر أنه سمع الاقامة وهو بالقيع فأسرع المشي إلى المسجد وبهذا الاسناد أن ابن عمر كان اذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه واذا رفع من الركوع رفعهما كذلك وبهذا الاسناد عن ابن عمر أنه كان اذا سجد وضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه قال ولقد رأيت في يوم شديد البرد يخرج يديه من تحت برنس له * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله

عليه وسلم أن يسجد على سبع فذكر منها كفيه وركبته * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها قال تفطر وتطعم مكان كل يوم مسكيناً من حنطة وهذا الإسناد أن ابن عمر كان يكره ليس المنطقة للحرم * وبه عن ابن عمر أنه كان يقول ما استيسر من الهدى بغيراً وبقرة * وبه عن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه * أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان يهل المهل منا فلا يترك عليه ويكبر المسكبر منا فلا يترك عليه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقدوم منى إلى عرفة إذا طلعت الشمس * وبه أن ابن عمر حج في الفتنة فأهل ثم نظر فقال ما أمرهما (٣٠١) الا واحد أشهدكم أي قد أوجبت

الحج مع العمرة * وبه أن ابن عمر كان يقول إذا ملك الرجل امرأته فالقضاء ما قضت الآن بنا كرها الرجل فيقول ثم أردنا لتطبيق واحدة فحلف على ذلك ويكون أملك بها ما كانت في عديتها * أخبرنا مالك عن سعيد ابن سليمان بن زيد ابن ثابت عن خارجة ابن زيد أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت فأخبره محمد بن أبي عتيق وعبيدة تدمعان فقال له زيد بن ثابت ما شأنك قال ملكك امرأتى أمرها ففارقتي فقال له زيد ما جئت على ذلك فقال له القدر فقال له زيد أرتجىها أن شئت فأنما هي واحدة وأنت أملك بها * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لكل

ناقة البراءة عازب أن على أهل الأموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها فانما يضمونه بقيمة لا بقيمة ولا يقبل قول المدعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه

(أدب القاضي وما يستحب للقاضي)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي محمد بن إدريس قال أحب أن يقضى القاضي في موضع بارز للناس لا يكون دونه حجاب وأن يكون متوسطاً للمصر وأن يكون في غير المسجد لكثر من بغضه لغير ما بنيت له المساجد ويكون ذلك في أوفق الأماكن به وأحراها أن لا يسرع ملائته فيه (قال) وإذا كرهته أن يقضى في المسجد فلا تقيم الحشد في المسجد أو يعزراً كره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقضى القاضي وهو غضبان أخبرنا شافعيان عن عبد الملك بن عمر عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقضى القاضي أو لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على أن لا يقضى الرجل وهو غضبان وكان معقولا في الغضب تغير العقل والفهم فأى حال جاءت عليه يعلم هو من نفسه تغير عقله أو فهمه امتنع من القضاء فيها فان كان إذا اشتكى أو جاع أو أهتم أو حزن أو بطر فرحاً تغير ذلك فهمه أو خلقه لم أحب له أن يقضى وإن كان ذلك لا يغير عقله ولا فهمه ولا خلقه قضى فأما الناس فيغير القلب شبهها بغمر الغنى فلا يقضى ناعسا ولا مغموراً القلب من هم أو وجع يغمر قلبه (قال) وأكره للقاضي الشراء والبيع والنظر في النفقة على أهله وفي ضيعته لأن هذا أشغل لفهمه من كثير من الغضب وجاع ما شغل فكره بكره له وهو في مجلس الحكم أكره له ولو اشترى أو باع لم أنقض البيع ولا الشراء لأنه ليس بمحرم وإنما كرهته لاشتغال فهمه وكذلك لو قضى في الحال التي كرهته أن يقضى فيها لم أرد من حكمه إلا ما كنت راداً من حكمه في أفرغ حاله وذلك إذا حكم بخلاف الكتاب والسنة وما وصفت مما يرد به الحكم (قال) وإذا اختصم الرجلان إلى القاضي فبان له من أحد الخصمين اللدنهاء عنه فان عاذ بجره ولا يبلغ أن يجسه ولا يضربه إلا أن يكون في ذلك ما يستوجب ضرباً أو حبساً ومتى بان له الحق عليه قطع به الحكم عليه

(الاقرار والاجتهاد والحكم بالظاهر)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب

(٣٦ - الام - سادس) مطلقة متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها الصداق فلم تحسبها ما فرض لها * وبه عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية ثلاثاً ثلاثاً * وبه عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالبرية * أخبرنا مالك عن عروة بن أذينة قال خرجت مع جدتي عليها منى إلى بيت الله حتى إذا كانت ببعض الطريق عجزت فسألت عبد الله بن عمر فقال عبد الله بن عمر مرها فتركتم ثم لم تشم من حيث عجزت قال مالك وعليها هدى * وبه عن ابن عمر أنه قال من حلف على عين فوكدها فعليه عتق رقبة * وبه عن ابن عمر أنه كان يبعث بكاء الفطر إلى الذي يجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة * وبه عن ابن عمر أن عبد الله سرق وهو آبق فأبى سعيد بن العاص يقطعه فأمر به ابن عمر فقطعت يده * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زعمرة أن أمه

ز فب بنت أبي سلمة أرضعتها أسماء بنت أبي بكر امرأت الزبير بن العوام فقالت ز فب بنت أبي سلمة فكان الزبير يدخل على وأنا أنام مشط
فأخذ بقرن من قرون رأسي فيقول أقبل على فخذ ثبني أراء أنه أبي وما ولد فهم أخوتي ثم أن عبد الله بن الزبير قبل الحرة أرسل إلى فخطب
إلى أم كلثوم بنتي على حزة بن الزبير وكان حزة للكلية فقلت لرسوله وهل تحمل له انما هي ابنة أخته فأرسل إلى عبد الله انما أردت بهذا
المنع لما قبلك ليس لك بأخ أنا وما ولدت أسماء فهم أخوتك وما كان من ولد الزبير من غير أسماء فليسوا لك بأخوة فأرسلني فأسألي عن هذا
فأرسلت فسألت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا لها إن الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً
وانكحتها إياه فلم تزل عنده حتى هلك (٣٠٣) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها

بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما أنا بشر وانكم تختصمون إلي ولعل بعضكم
أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذه
منه شيئاً فانما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي هذا الحديث دلالة على أن الأئمة
انما كلفوا القضاء على الظاهر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن قضيت له بشي من حق أخيه فأخبر
صلى الله عليه وسلم أن قد يكون هذا في الباطن محرماً على من قضى له به وأباح القضاء على الظاهر ودلالة على
أن قضاء الإمام لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً لقوله فمن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذه ودلالة على أن
كل حق وجب لي بينة أو قضاة قاض فأقررت بخلافه أن قولي أولى لقوله فمن قضيت له بشي في الظاهر فلا
يأخذه إذا كان في الباطن ليس له وإن الباطن إذا تبين باقراره فيما يمكن أن يكون بحال حكم عليه به وهو أن
لا يأخذوا ذالم يأخذه فهو غير أخذ فأبطل اقراره بأن لا حقه فيما قضى له به من الحق ودلالة على أن الحكم على
الناس يحى على نحو ما يسمع منهم مما لفظوا به وإن كان قد يمكن أن يكون نياتهم وأغبيهم غير ذلك لقوله فمن
قضيت له فلا يأخذ إذا القضاء عليهم انما هو بما لفظوا به لا بما غاب عنه وقد وكلهم فيما غاب عنهم نية أو قول
إلى أنفسهم ودلالة على أنه لا يحل لنا كم أن يحكم على أحداً إلا بما لفظ وألا يقضى عليه بشي مما غاب الله
تعالى عنهم من أمره من نية أو سبب أو ظن أو تهمة لقول النبي صلى الله عليه وسلم على نحو ما أسمع منه وأخبار
النبي صلى الله عليه وسلم أن من قضيت له فلا يأخذ أن القضاء على ما يسمع منهم ما وانه قد يكون في الباطن
علم ما غير ما قضى عليهم بما لفظوا به قضى بما سمع وكلهم فيما غاب إلى أنفسهم فمن قضى بتوهم منهم على
سأله أو بشي يظن أنه خلق به أو بغير ما سمع من السائلين بخلاف كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله
عليه وسلم قضى لأن الله عز وجل استأثر بعلم الغيب وادعى هذا علمه ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى بما سمع وأخبر أن قد يكون غيبهم غير ظاهريهم لقوله فمن قضيت له بشي فلا يأخذه ورسول الله صلى الله
عليه وسلم أولى الناس بعلم هذا الموضع الذي وضعه الله تعالى به وكرامته التي اختصه الله تعالى بها من النبوة
وزول الوحي عليه فوكلهم في غيبهم إلى أنفسهم وادعى هذا علمه ومثل هذا قضاء لعبد بن زمعة بالولد وقوله
لسودة احتجبي منه عند ما رأي شي سبها بينا فقضى بالظاهر وهو فراش زمعة ودلالة على أنه من أخذ من مال
مسلم شيئاً فانما يقطع لنفسه قطعة من النار وإلى مال المسلمين فقياساً على هذا أن من أعطى أحداً منه شيئاً
لم يكن مستأهلاً له ولم يكن حقه أنه أخذ من مال المسلمين وكلهم أكثر حرمة من واحد منهم فانما أخذ قطعة
من النار ومتى ظفر بماله أو بمن يحكم عليه أخذ من ماله بقدر ما أخذ منه مما لم يكن مستأهلاً له ولم يكن
حقه فوضع في بيت مال المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الدراوردي عن يزيد بن عبد الله

قالت جاء عبي أفلق
وذكر الحديث « قال
الربيع » زعم الشافعي
ما أحسن أشد خلافاً
لأهل المدينة من مالك
* أخبرنا عبد العزيز عن
محمد بن عمرو بن علقمة
عن يزيد بن عبد الله بن
قسبيط عن سعيد بن
المسيب وأبي سلمة وعن
سليمان بن يسار وعن
عطاء بن يسار أن
الرضاعة من قبل الرجال
لا تحرم شيئاً * أخبرنا
مالك عن أبي حازم بن
دينار سمع سهل بن
سعد الساعدي أن
رجلاً خطب إلى النبي
صلى الله عليه وسلم
امرأة قائمة فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم
في صداقها فقال التمس
ولو خاتماً من حديد
* أخبرنا الثقة عن عبد الله
ابن الحرث أن لم أكن
سمعت من عبد الله عن

مالك بن أنس عن يزيد بن قسبيط عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان رضي الله عنهما قضيا في المظلة بنصف دية الموصحة ابن
* أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن الثوري عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسبيط عن ابن المسيب عن عمر وعثمان رضي الله عنهما مثله
أو مثل معناه * قال الشافعي وأخبرني من سمع ابن نافع يذكر عن مالك بهذا الاسناد مثله (قال الشافعي) وقرأنا على مالك أن لم نعلم أحداً
من الأئمة في القديم ولا في الحديث قضى فيما دون الموصحة بشي (ومن كتاب الرسالة إلا ما كان معاداً) * أخبرنا ابن عيينة
عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ورفعتك ذكر كلاً لا ذكر إلا ذكر كرت أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله * أخبرنا ابن
عيينة عن زياد بن علاقة سمعت جرير بن عبد الله يقول بايعت النبي صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم * أخبرنا ابن عيينة عن

سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة
الدين النصيحة لله ولكتابه ولنبيه ولأئمة المسلمين وعامتهم * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن المطلب بن
حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه
وان الروح الأمين قد نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها فأجولوا في المطلب * أخبرنا ابن عينة عن سالم أبي النضر مولى
عمر بن عبيد الله سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه
الامر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله (٣٠٣) اتبعناه قال سفيان وحديثه

محمد بن المنكدر عن
النبي صلى الله عليه وسلم
مرسلا قال الشافعي
رضي الله عنه الأريكة
السرير * أخبرنا
مالك عن عمه أبي سهيل
ابن مالك عن أبيه أنه
سمع طلحة بن عبيد الله
يقول جاء أعراقي من
أهل نجد نارا لأراس
يسمع دوى صوته ولا
يفقه ما يقول حتى دنا
فاذا هو يسأل عن
الاسلام فقال النبي
صلى الله عليه وسلم نجس
صلاوات في اليوم والليلة
قال هل علي غيرها
قال لا الا أن تطوع
وذكره رسول الله
صلى الله عليه وسلم صيام
شهر رمضان فقال هل
علي غيرها قال لا الا أن
تطوع فادبر الرجل
وهو يقول والله لا أزيد
علي هذا ولا أنقص منه
فقال رسول الله صلى

ابن الهادي عن محمد بن ابراهيم بن الحرث عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن
العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاك فاجتهد فاصاب فله اجران واذا حكم فاجتهد
فاخطأ فله اجر قال يزيد فحدثت بهذا الحديث أبي بكر بن خزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومعنى الاجتهاد من الحاك انما يكون بعد أن لا يكون فيما
يريد القضاء فيه كتاب ولا سنة ولا أمر مجتمع عليه فأما وشي من ذلك موجود فلا فان قيل فمن أين قلت هذا
وحديث النبي صلى الله عليه وسلم ظاهره الاجتهاد قيل له أقرب ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل
كيف تقضي قال بكتاب الله عز وجل قال فان لم يكن قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن
قال أجتهد رأيي قال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يحب رسول الله فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم
أن الاجتهاد بعد أن لا يكون كتاب الله ولا سنة رسوله ولقول الله عز وجل وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول
وما لم أعلم فيه مخالفا من أهل العلم ثم ذلك موجود في قوله اذا اجتهد لان الاجتهاد ليس بعين فائمة وانما هو شيء
يحدثه من قبل نفسه فاذا كان هذا هكذا فكتاب الله والسنة والاجماع أولى من رأى نفسه ومن قال
الاجتهاد أولى خالف الكتاب والسنة برأيه ثم هو مثل القبلة التي من شهد مكة في موضع عكته رؤية البيت
بالمعينة لم يجز له غير معانيتها ومن غاب عنها توجه إليها باجتهاده فان قيل فما الحجة في أنه ليس للحاكم أن يجتهد على
غير كتاب ولا سنة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاك وقال معاذ أجتهد رأيي ورضي بذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد على الكتاب والسنة
قيل لقول الله عز وجل وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول بفعل الناس بفعالهما ثم لم يهملهم ولقول الله عز
وجل اتبع ما أوحى إليك من ربك ولقوله من يطع الرسول فقد أطاع الله ففرض علينا اتباع رسوله فاذا كان
الكتاب والسنة هما الأصلان اللذان افترض الله عز وجل لا يخالف فيهما وما عينا ثم قال اذا اجتهد
فالا اجتهد ليس بعين فائمة وانما هو شيء يحدثه من نفسه ولم يؤمر باتباع نفسه انما أمر باتباع غيره فاحداه
على الأصلين اللذين افترض الله عليه أولى به من احداه على غير أصل أمر باتباعه وهو رأى نفسه ولم يؤمر
باتباعه فاذا كان الأصل أنه لا يجوز له أن يتبع نفسه وعليه أن يتبع غيره والاجتهاد شيء يحدثه من عند
نفسه والاستحسان يدخل على قائله كما يدخل على من اجتهد على غير كتاب ولا سنة ومن قال هذين القولين
قال قولا عظيما لانه وضع نفسه في رأيه واجتهاده واستحسانه على غير كتاب ولا سنة موضعهما في أن يتبع
رأيه كما اتبع وفي أن رأيه أصل ثالث أمر الناس باتباعه وهذا خلاف كتاب الله عز وجل لان الله تبارك
وتعالى انما أمر بطاعته وطاعة رسوله وزاد قائل هذا القول رأيا آخر على حiale بغير حجة له في كتاب ولا سنة

الله عليه وسلم أفلم ان صدق * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها وذكركت احرامها مع النبي صلى
الله عليه وسلم أنها حاضت فأمرها أن تقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلي حتى تطهر * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار
عن ابن عمر قال بينما الناس بقاء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن
يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب
أنه كان يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حوت القبلة قبل بدر شهرين * أخبرنا ابن عينة
عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير

عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأته رافعة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن رافعة طلقني فبنت طلاق وان عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وانما معه مثل هدية الثوب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتريد أن ترجعي إلى رافعة لا حتى تذوق عسلة ويذوق عسلة * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم * أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع * أخبرنا ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول (٣٠٤) الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني النضير كان يصلي على راحلته متوجهة

قبل المشرق * أخبرنا

مسلم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه لأدري أسمى بني النضر أو قال صلى في سفر * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم قد كرم صلاة الخوف فقال إن كان خوفا أشد من ذلك صلوا رجالا وركبانا مستقبل القبلة وغير مستقبلها * أخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه ولم يسئل عنه عن أبيه وأنه مرفوع * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة بن عبد الرحمن

ولأمر مجتمع عليه ولا أثر فإذا كانا موجودين فهما الاصلان وإذا لم يكونا موجودين فالقياس عليهما لا على غيرهما فان قال قائل فأن هذا قيل مثل الكعبة من رأى هاهنا صلى إليها ومن غاب عنها توجه إليها بالدلائل عليها لأنها الأصل فان صلى غائبا عنها برأى نفسه بغير اجتهاد بالدلائل عليها كان مخطئا وكانت عليه الاعادة وكذلك الاجتهاد في اجتهاد على الكتاب والسنة فذلك ومن اجتهد على غير الكتاب والسنة كان مخطئا ومثل قول الله تعالى فإزاء مثل ما قتل من النعم والمثل للقتول وقد يكون غائبا فاعلم بغيره على أصل الصيد المقتول فينظر إلى أقرب الأشياء به شبهة فيهدى وفي هذا دليل على أن الله عز وجل لم يبع الاجتهاد الا على الاصول لأنه عز وجل أنما أمر بمثل ما قتل فأمر بالمثل على الاصل ليس على غير أصل ومثل أذان ابن أم مكتوم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رجلا أعشى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت فلو جاز الاجتهاد على غير أصل لحاز لابن أم مكتوم أن يؤذن بغير اخبار غيره له أن الفجر قد طلع ولكن لما لم يكن فيه آلة الاجتهاد على الاصل لم يجز اجتهاده حتى يخبره من قد اجتهد على الاصل وفي اخباره على غير اجتهاد على الاصل أن الفجر قد طلع تحريم الاكل الذي هو حلال في تحليل الصلاة التي هي حرام على أن أصلها الا في وقتها وفي اخبار الحالك على غير أصل لرجل له أربع نسوة واحدة قد حرمت عليه تحريم امرأة كانت له وتحليل الخامسة فكون كل واحد من هؤلاء قد أحل وحرم برأى نفسه ولحاز أن يجتهد الأعشى فيصلي برأيه ولا يرى له ولحاز أن يصلي الأعشى ولا يدرى أزال الشمس أم لا برأى نفسه ولحاز أن يصوم رمضان برأى نفسه أن الهلال قد طلع ولحاز إذا كانت دلائل القبلة أن يدع الرجل النظر إليها والاجتهاد عليها أو عمل في ذلك برأى نفسه على غير أصل كما إذا كان الكتاب والسنة موجودين فأمره بترك الدلائل وأمره بيجتهد برأيه وهذا خلاف كتاب الله عز وجل لقوله تبارك وتعالى وحاشا لكم أن تقولوا أوجوهكم شطره ولقوله جل وعز حتى تبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته ولصلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال وليكن إذا لم يجد لكل أحد علم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أول يعلمهما أن يجتهد فيما ليس فيه كتاب ولا سنة برأيه بغير قياس عليهما لأنه إذا جاز له أن يجتهد على غير كتاب ولا سنة فلا يبعد أن يصيب أو يخطئ وليس ذلك منه على الاصول التي أمر بتابعها فيكون إذا اجتهد عليهما مؤديا لقرضه فقد أصبح لكل من لم يعلم الكتاب والسنة وجهلها أن يكون رأى نفسه وان كان أجهل الناس كلهم فيما ليس فيه كتاب ولا سنة مثل رأى من علم الكتاب والسنة لأنه إذا كان أصله ان من علمهما واجتهد على غيرهما جاز له فامعنى من علمهما ومن لم يعلمهما في موضع الاجتهاد إذا كان على غيرهما الاسواء غير أن الذي علمهما يفضل الذي لم يعلمهما بما ناص فقط فاما موضع

الاجتهاد

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وفي الركاز الخمس * أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع * أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال شهدت العيد مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه فسمعت يقول لا يأكلن أحدكم من لحم نسكه بعد ثلاث * أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن أبي عبيد عن علي رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكلن أحدكم من نسكه بعد ثلاث * أخبرني ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت أنس بن مالك يقول

انالذبح ماشاء الله من ضحايانا ثم تزدوبقيتها الى البصرة * أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني انهما أخبراه أن رجلا من اختصم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أفقههما أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي في أن أتكلم قال تكلم قال ابن أبي كان عسيقا على هذا فزني بامرأته فأخبرت أن علي ابن أبي الرجم فافتديت منه بمائة شاة وبجارية ثم أتى ثم سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابن جلد مائة وتغريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله أما غنمك وجاريتك فرد اليك وجلد ابنه مائة وغربه عاما وأمر أن يسا الأسلي أن يأتي امرأه الآخر فان اعترفت رجمها فاعترفت (٥٠٣) فبرجها * أخبرنا مالك عن نافع

عن ابن عمر أن النبي

صلى الله عليه وسلم

رجم يهوديين زنيا

* أخبرنا مالك عن ابن

شهاب عن عسرة بن

الزبير عن عبد الرحمن

ابن عبد القاري أنه

سمع عربن الخطاب على

المنبر وهو يعلم الناس

التشهاد يقول قولوا

التحسنت لله الزاكات

لله الطيبات الصلوات لله

السلام عليك أيها النبي

ورحمة الله السلام علينا

وعلى عباد الله الصالحين

أشهد أن لا اله الا الله

وأشهد أن محمدا عبده

ورسوله * أخبرنا

مالك عن ابن شهاب عن

عسرة بن الزبير عن

عبد الرحمن بن عبد القاري

قال سمعت عمر بن

الخطاب رضي الله عنه

يقول سمعت هشام بن

حكيم بن حزام يقرأ

سورة الفرقان على غير

الاجتهاد فقد سوى بينهم فكان قد جعل العالمين والجاهلين في درك علم ما ليس فيه كتاب ولا سنة سواء فكان للجاهلين اذا نزل بهم شيء من جهة القياس بما يستدرك قياسا ان يكون هو فيه والعالم سواء وان يقتدي برأي نفسه لانه اذا كان العالم عنده انما يعمل في ذلك على غير أصل فأكثر حالات الجاهل أن يعمل على غير أصل فاستويا في هذا المعنى ولكن كل من رأى رأيا فاستحسنه جاهلا كان أو عالما جازله اذ لم يكن في ذلك كتاب ولا سنة وليس كل العلم يوجد فيه كتاب وسنة لصا وكان قد جعل رأي كل أحد من الأدميين الجاهل والعالم منهم أصلا يتبع كما يتبع السنة لانه اذا أجاز الاجتهاد على غير أصل لم يزل ذلك به في نفسه ورأه حقه له وجب عليه أن يأمر الناس باتباع الحق وهذا خلاف القرآن لأن الله عز وجل فرض عليهم فيه اتباعه واتباع رسوله صلى الله عليه وسلم وزاد قائل هذا واتباع نفسك فأقام الناس في هذا الموضوع مقاما عظيما بغير شيء جعله الله تعالى لهم ولا رسوله صلى الله عليه وسلم فان قيل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم سعدا أن يحكم في بني قريظة فحكم برأيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وافقت حكم الله عز وجل فيهم في هذا دليل على أنه انما قال برأيه فوافق الحكم على غير أصل كان عنده من النبي صلى الله عليه وسلم وان قوما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خرج لهم حوت من البحر ميت فأكلوه ثم سألو عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل بقي معكم من لحمه شيء فنفى هذا دليل على أنهم انما أكلوه يومئذ برأى أنفسهم وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث عماله وسراياه وأمر الناس بطاعتهم ما أطاعوا الله وقد فعل بعضهم شيئا في بعض مغازيهم فكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الرجل الذي لا ذبا لشجرة فأحرقوه والذي أمر الرجل ان يلقى نفسه في النار والذي جاء بالهدية وكل هذا فعلوه برأيهم فكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم والرجل الذي قال أسلمت لله فقتل فكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له فما احتجبت من هذا يشبهه انه لنادونك أما أولا فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لسراياه وأمر أنه بطاعة الله عز وجل ورسوله واتباعهما وأمره من أمر عليهم أمراء أن يطيعوههم ما أطاعوا الله فاذا عصوا الله عز وجل فلا طاعة لهم عليهم في نفس ما احتجبت به أنه انما أمر الناس بطاعة الله وطاعة أمراءهم اذا كانوا مطيعين لله فاذا عصوا فلا طاعة لهم عليكم وفيه أنه كره لهم كل شيء فعلوه برأى أنفسهم من الحرق والقتل وأباح لهم كل ما فعلوه مطيعين فيه لله ورسوله فلو لم يكن لنا حجة في رد الاجتهاد على غير أصل الا ما احتجبت به أن النبي صلى الله عليه وسلم كره لهم ونهاهم عن كل أمر فعلوه برأى أنفسهم لكان لنا فيه كفاية وان قيل فقد أجاز رأي سعد في بني قريظة ورأى الذين أكلوا الحوت على غير أصل قيل أجاز له لصوابه كما يجيز رأي كل من رأى ممن يعلم أولا يعلم اذا كان بحضرة من يعلم خطأ وصوابه فيحيزه من يعلم ذلك منه اذا أصاب الحق بمعنى اجازته له أنه الحق لا بمعنى رأى نفسه منفردا دون

ما أقرأها وكان النبي صلى الله عليه وسلم أقر أنها فكذلك أن يجعل عليه ثم أمهله حتى انصرف ثم لبسته بردائه فثبت به النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقر أنها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أنزلت ثم قال لي اقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرأ ما تيسر منه * أخبرنا مالك عن جريد بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهد نبينا صلى الله عليه وسلم الينا وعهدنا اليكم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أخبرني الصعب بن جثامة انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسئل عن أهل الدارين المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم منهم وزاد عمرو بن دينار عن الزهري هم من آبائهم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمر بن عبد الله بن عمر قال دخل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر أية ساعة هذه فقال يا أمير المؤمنين انقلبت من السوق فسمعت النداء فآذنت على أن توضأت فقال عمر والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل * أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن سالم عن أبيه مثل معنى حديث مالك وسمى الداخل يوم الجمعة بغير غسل عثمان بن عفان رضي الله عنه (٢٠٦) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال رأيت أنا وعطاء بن

عمرك لان رأى ذي الرأي على غير أصل فديصب وقد يخطئ ولم يؤمر الناس أن يتبعوا الا كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم الذي قد عصمه الله من الخطأ وبرأ منه فقال تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم فاما من كان رأيه خطأ أو صوابا فلا يؤمر أحد باتباعه ومن قال للرجل يحسد برأيه فيستحسن على غير أصل فقد أمر باتباع من يمكن منه الخطأ وأقامه مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فرض الله اتباعه فان كان قائل هذا من يعقل ما تكلم به فتكلم به بعد معرفة هذا فأرى للامام أن يمنعه وان كان غيبا علم هذا حتى يرجع فان قيل فامعنى قوله له احكم قيل مثل قوله عز وجل وشاورهم في الأمر على معنى استطابة أنفس المستشارين أو المستشار منهم والرضا بالصلح على ذلك ووضع الحرب بذلك السبب لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجة الى مشورة أحد والله عز وجل يؤيده بنصره بل لله ورسوله المن والطول على جميع الخلق وبجميع الخلق الحاجة الى الله عز وجل فيجتمعل أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم له احكم على هذا المعنى وأن يكون قد علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة في مثل هذا احكم على مثلها أو يحكمكم فيوقفه الله تعالى ذكره لامر رسوله فيعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم صواب ذلك فيقره عليه أو يعرف غير ذلك فيعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك بطاعة الله عز وجل فان قيل فيحكمكم رسول الله صلى الله عليه وسلم من قد يخطئ قيل نعم ولا يبرأ أحد من الآدميين من الخطأ الا لانياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين كما لولى أمراء ففعل بعضهم بعض ما كره برأيه على معنى الاحتياط منهم للدين فردهم في ذلك الى طاعة الله عز وجل وأجاز لهم ما عملوا من طاعة الله لانه صلى الله عليه وسلم إنما كان يجوز هذا من سنته لان الله عز وجل اختصه بوجيه واتخذه لرسالته فما كان من أمر من أحد أمرائه أفرهم عليه فبطاعة الله عز وجل أفرهم وما كره لهم بان كانوا فعلموا طلب طاعة الله عز وجل فبطاعة الله كره لهم وليس يعلم مثل هذا من رأى أحد صوابه من خطئه أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز لأحد أن يقول برأيه لانه لا مبین لرأيه أصواب هو أم خطأ وانما على الناس أن يتبعوا طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وهو كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم واذنابى علمها على أحد فالدلائل عليها لانها اللذان رضى الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لعباده وأمر باتباعه صلى الله عليه وسلم فان قيل فقدأكلوا الحوت بغير حضور النبي صلى الله عليه وسلم بلا اصل عندهم قيل لموضع الضرورة والحاجة الى أكله على أنهم ليسوا على يقين من حله ألا ترى أنهم سألو عن ذلك ألا ترى أن أصحاب أبي قتادة في الصيد الذي صاده اذ لم يكن بهم ضرورة الى أكله أمسكوا اذ لم يكن عندهم أصل حتى سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك

أبي رباح ابن عمر طاف بعد الصبح وصلى قبل أن تطلع الشمس * أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن موهب انه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صبي عن حكيم ابن خزام رضى الله عنه أنه قال قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أنا أو لم بلغنى أو كما شاء الله من ذلك انك تبسيع الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبع عن طعاما حتى تشربه وتستوفيه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح أخبرنى عطاء ذلك أيضا عن عبد الله بن عصبه عن حكيم بن خزام أنه سمعه منه عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا

الدروردي عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد النصري عن واثلة بن الاسقع عن النبي صلى الله (مشاورة عليه وسلم قال ان أفرى القرى من قولنى ما لم أقل ومن أرى عيني في المنام ما لم يريا ومن ادعى الى غير أبيه * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار * أخبرنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن أبي بكر عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذى يكذب على يني له بيت في النار * أخبرنا عمرو بن أبي سلمة التنيسي عن عبد الرحمن بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت قلت لأبى قتادة مالك لا يتحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يتحدث عنه الناس قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من

كذب على فليتمس بجنبه مضجعا من النار جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك ومسح الارض بيده * أخبرنا سفيان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحديثوا عني ولا تكذبوا علي * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نصر الله عبد الله سمع مقالتي فحفظها وعاها وأذاها فأقرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم خلاص العمل لله والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعتهم فإن دعوتهم تحيط من ورائهم * أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل أمراته وهو صائم فوجد من ذلك وجد شديدا (٣٠٧) فأرسل أمراته تسأل عن ذلك

فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين فأخبرتها فقالت أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم فرجعت المرأة إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال هذه المرأة فأخبرته أم سلمة فقال ألا أخبرتها أني أفعل ذلك فقالت أم سلمة قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله

﴿مشاورة القاضي﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحب للقاضي أن يشاور ولا يشاور في أمره إلا عالما بكتاب وسنة وآثار وأقوال الناس وعافلا يعرف القياس ولا يحترف الكلام ووجوهه ولا يكون هذا في رجل حتى يكون عالما بلسان العرب ولا يشاوره إذا كان هذا مجتمعا فيه حتى يكون مأموفا في دينه لا يقصد الا قصد الحق عنده ولا يقبل ممن كان هكذا عنده شيئا أشار به عليه على حال حتى يخبره أنه أشار به من خبر يلزم وذلك كتاب أو سنة أو إجماع أو من قياس على أحدهما ولا يقبل منه وإن قال هذا الحق يعقل منه ما يعقل في فقهه عليه فيعرف منه معرفته ولا يقبله منه وإن عرفه هكذا حتى يسأل هل له وجه يحتمل غير الذي قال فإن لم يكن له وجه يحتمل غير الذي قال أو كانت سنة فلم يختلف في رأيها قبله وإن كان القرآن وجهان أو كانت سنة رويت مختلفة أو سنة ظاهرها يحتمل وجهين لم يعمل بأحد الوجهين حتى يجد دلالة من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس على أن الوجه الذي عمل به هو الوجه الذي يلزمه والذي هو أولى به من الوجه الذي تركه وهكذا يعمل في القياس لا يعمل بالقياس أبدا حتى يكون أولى بالكتاب أو السنة أو الإجماع أو أصح في المصدر من الذي تركه ويحرم عليه أن يعمل بغير هذا من قوله استحسنت لانه إذا جاز لنفسه استحسنت أجاز لنفسه أن يشرع في الدين وغير جائز له أن يقلد أحدا من أهل دهره وإن كان أبين فضلا في العقل والعلم منه ولا يقضي أبدا إلا بما يعرف وإنما أمرته بالمشورة لأن المشير ينهيه لما يغفل عنه ويده له من الأخبار على ما لعله أن يحمله فأما أن يقلد مشيرا فلم يجعل الله هذا لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا اجتمع له علماء من أهل زمانه أو افرقوا فسواء ذلك كله لا يقبله إلا تقليد الغيرهم من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس يدلونه عليه حتى يعقله كما عقلاه فإن لم يكن في عقله ما إذا عقل القياس عقله وإذا سمع الاختلاف ميزه فلا ينبغي له أن يقضي ولا ينبغي لأحد أن يستقصيه وينبغي له أن يتعري أن يجمع المختلفين لانه أشد لتقصيه العلم وليكشف بعضهم على بعض يعيب بعضهم قول بعض حتى يتبين له أصح القولين على التقليد أو القياس

(حكم القاضي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حكم القاضي بحكم ثم رأى الحق في غيره فإن رأى الحق في الحادث بأنه كان خالف في الأول كتابا أو سنة أو إجماعا أو أصح المعنيين فيما احتمل الكتاب أو السنة نقض قضاء الأول على نفسه وكل ما نقض على نفسه نقضه على من قضى به إذا رفع إليه ولم يقبله من كتب به إليه وإن كان أنما رأى قياسا محتملا أحسن عنده من شيء قضى به من قبل والذي قضى به قبل يحتمل القياس ليس الآخر بأبين حتى يكون الأول خطأ في القياس يستأنف الحكم في القضاء الآخر والذي

عليه وسلم ثم قال والله اني لأتقاكم لله وأعلمكم بحدوده * أخبرنا الدراوردي عن زيد بن الهاد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزرق عن أمه قالت بينما نحن نجي إذا على بن أبي طالب رضي الله عنه على جبل يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان هذه أيام طعام وشراب فلا يصومن أحد فاتبع الناس وهو على جله يصرخ فيهم بذلك * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن خاله ان شاء الله يقال له زيد بن شيبان قال كفاي موقف لنا بعرفة فباعده عمرو من موقف الامام جدا فأتانا ابن مريع الانصاري فقال لنا اني رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم بأمركم أن تقفوا على مشاعركم هذه فانكم على ارث من ارث أبيكم ابراهيم * أخبرنا سفيان وعبد الوهاب الثقفني عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الإبهام

بخمسة عشرة وفي التي تليها بعشر وفي الوسطى بعشر وفي التي تلي الخنصر يتسع وفي الخنصر بست * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة قال لم يرزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن الساعة حتى أنزل الله عليه فيم أنت من ذكرها فانتهي * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن طاوس عن طاوس أن عمر قال أذكر الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنتين شيئاً فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جارتين لي يعني ضربت أحدهما الأخرى بسطح فألقت جنيناً ميتاً فقتل في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة فقال عمر لو لم نسمع هذا القضي لكانت فيه غير هذا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم أن عمر رضي الله عنه أنما رجع بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف يعني حين خرج (٣٠٨) إلى الشام قبله وقوع الطاعون بها * أخبرنا مالك عن سعد بن اسحق بن كعب

ابن هجرة عن عمته زينب بنت كعب أن القرينة بنت مالك بن سنان أخبرتها أنها جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدره فان زوجها خرج في طلب أعبله حتى إذا كان بطرف القدوم لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي فان زوجها لم يترك في مسكن علكه قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فانصرفت حتى إذا كنت في الحجر أوفي المسجد دعاني أو امرئي فدعيت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال أمكني في بيتي حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدلت فيه أربعة أشهر وعشراً فلما كان عثمان أرسل إلى فسألتني عن ذلك فأخبرته فاتبعت وقضي به * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس أن نوحا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس بموسى بنى إسرائيل فقال ابن عباس كذب عدو الله أخبرني أبي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث موسى والخضر بشئ يدل على أن موسى صاحب الخضر * أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج عن عامر بن صعصع أن طاوساً أخبره أنه سأل ابن عباس عن الركتين بعد العصر فتأهنا قال طاوس فقلت ما أدهما فقال ابن عباس ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم الآية * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال كنا نأخبار فلان في ذلك بأسا حتى زعم رافع بن خديج

رأى آخراً ولم ينقض الأول ومالم ينقضه على نفسه لم ينقضه على أحد حكمه قبله ولا أحب له أن يكون منفذاً وإن كتب به إليه قاض غيره لأنه حينئذ مبتدئ الحكم فيه ولا يبتدئ الحكم بما رى غيره أصوب منه وليس على القاضي أن يتعقب حكم من كان قبله فان تظلم محكوم عليه قبله نظر فيما تظلم فيه فان وجدته قضى عليه بما وصفت في المسئلة الأولى من خلاف كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس فهذا خطأ رده عليه لا يسعه غيره وإن لم يكن خلاف واحد من هؤلاء أو كان يراه باطلاً بأن قياساً عنده أرجح منه وهو يحتمل القياس لم يرد له لأنه إذا احتمل المعنيين معا فليس يرد من خطابين إلى صواب بين كما يرد في خلاف الكتاب أو السنة أو الإجماع من خطابين إلى صواب بين (قال) وإذا تناقدا الخصمان بينهما وجهما عند القاضي ثم مات أو عزل أو ولي غيره لم يحكم حتى يعيد عليهما وجهما وينتظم بحكم وينبغي أن يخفف في المسئلة عن بينهما أن كانوا ممن يسئل عنه وهكذا شهوده يعيد تعديلهم ويخفف في المسئلة ويؤخرها ثلاثاً طول ويجب للقاضي والوالي أن يولي الشراءه والبيع رجلاً ما مؤناً غير مشهور بأنه يبيع له ولا يشتري خوف الحماة بالزيادة فيما اشتري منه أو النقص فيما اشتري له فان هذا من مآكل كثير من الحكام وإن لم يفعل لم أفسده شراء ولا بيعاً الآن يستكره أحد على ذلك إلا بما أفسده شراء السوقة (قال) ولا أحب لحاكم أن يتخلف عن الولية إذا دعي لها ولا أحب له أن يجيب وليه بعض ويتبرأ بعضاً ما أن يجيب كلا أو يترك كلا ويعتذر ويسألهم أن يحلوه ويعذروه ويعود المرضي ويشهد الجناز ويأق الغائب عند قدمه ومخرجه (قال) وإذا تخأكم إلى القاضي أعجمي لا يعرف لسانه لم يقبل الترجمة عنه إلا بشاهدين عدلين يعرفان ذلك اللسان لا يشكان فيه فان شكك لم يقبل ذلك عنهما أو أقام ذلك مقام الشهادة فيقبل فيه ما يقبل في الشهادة ويرد فيه ما يرد فيها

(مسائل القاضي وكيف العمل عند شهادة الشهود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشهود عند القاضي فان كانوا مجهولين كتب حلية كل واحد منهم ورفع في نسبه ان كان له نسب أو ولاته ان كان يعرف له ولاد وسأله عن صناعته ان كان له صناعة وعن كنيته ان كان يعرف بكنية وعن مسكنه وموضع بيعاته ومصلاه وأحب له ان كان الشهود ليسوا ممن يعرف بالحال الحسنة المبرزة والعقل معها أن يفرقهم ثم يسأل كل واحد منهم على حدة عن شهادته واليوم الذي شهد فيه والموضع الذي شهد فيه ومن حضره وهل جرى ثم كلام ثم ثبت ذلك كله وهكذا أحب ان كان ثم حال حسنة ولم يكن سيد العقل أن يفعل به هذا ويسأل من كان معه في الشهادة على مثل حاله

فيه أربعة أشهر وعشراً فلما كان عثمان أرسل إلى فسألتني عن ذلك فأخبرته فاتبعت وقضي به * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس أن نوحا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس بموسى بنى إسرائيل فقال ابن عباس كذب عدو الله أخبرني أبي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث موسى والخضر بشئ يدل على أن موسى صاحب الخضر * أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج عن عامر بن صعصع أن طاوساً أخبره أنه سأل ابن عباس عن الركتين بعد العصر فتأهنا قال طاوس فقلت ما أدهما فقال ابن عباس ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم الآية * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال كنا نأخبار فلان في ذلك بأسا حتى زعم رافع بن خديج

ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها فتر كناها من أجل ذلك * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى بهذا بأسا فقال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجزئني عن رأيه لآسا كذلك بأرض * أخبرني من لا أتهم عن ابن أبي ذئب أخبرني مخلد بن خفاف قال ابتعت غلاما فاستغلتته ثم ظهرت منه على عيب فاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز فقضى لي برده وقضى علي برد غلته فأثبت عروه فأخبرته فقال أروح إليه العشية فأخبره أن عائشة أخبرني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا أن الخراج بالضمان فجعلت إلى عمر فأخبرته ما أخبرني عروة (٣٠٩) عن عائشة عن النبي صلى الله

عليه وسلم فقال عروفا
أيسر علي من قضاء
قضيته والله يعلم أني لم أرد
فيه إلا الحق فبلغني فيه
سنة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأرد قضاء
عمر وأنفذ سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فراح إليه عروه فقضى
لي أن أخذ الخراج من
الذي قضى به علي له
* أخبرني أبو حنيفة
ابن سمال بن الفضل
اليماني قال حدثني
ابن أبي ذئب عن المقبري
عن أبي شريح الكعبي
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال عام
الفتح من قتل له قتل
فهو يجزئ النظرين أن
أحب أخذ العقل
وان أحب فله القود
فقال أبو حنيفة فقلت
لابن أبي ذئب أنا أخذ
بهذا يا أبا الحرث فضرِب
صدرى وصاح علي

عن مثل ما يستدل على عورة أن كانت في شهادته أو اختلاف أن كان في شهادته وشهادة غيره فيطرح من ذلك ما لم يطرحة ويلزم ما لم يثبتاته وان جمع الحال الحسنة والعقل لم يقفه ولم يفرقه وأحب للقاضي أن يكون أصحاب مسائله جامعين للعفاف في الطعمة والانفس وافر العقل برآء من الشكفاء بينهم وبين الناس أو الحيف على أحد بأن يكونوا من أهل الأهواء والعصبية والمطالبة للناس وأن يكونوا جامعين للأمانة في أدبائهم وأن يكونوا أهل عقول لا يتغفلون بأن يسألوا الرجل عن عدوه ليخفي حسنا ويقول قبيحا فيكون ذلك جرحا عندهم أو يسألوه عن صديقه فيخفي قبيحا ويقول حسنا فيكون ذلك تعديا عندهم (قال الشافعي) رجه الله تعالى ويحصر الحاكم على أن لا يعرف له صاحب مسئلة فيجتال له (قال) وأرى أن يكتب لأهل المسائل صفات الشهود على ما وصفت وأسما من شهدوا له ومن شهدوا عليه وقدر ما شهدوا فيه ثم لا يسألون أحداعنهم حتى يجزوه عن شهدوا له وشهدوا عليه وقدر ما شهدوا فيه فإن المسؤول عن الرجل قد يعرف ما لا يعرف الحاكم من أن يكون الشاهد عدو للشهود عليه أو حنقا عليه أو شربكا فيبشاهد فيه وتطيب نفسه على تعديله في اليسير ويقف في الكثير ولا يقبل تعديله الا من اثنين ولا المسألة عنه الا من اثنين ويخفى عن كل واحد منهما اسما من دفع الى الآخر لتتفق مسئلتها وتختلف فان اتفقت بالتعديل قبلها وإن اختلفت أعادها مع غيرهما فان عدل رجل وجرح لم يقبل الجرح الا من شاهدين وكان الجرح أولى من التعديل لان التعديل يكون على الظاهر والجرح يكون على الباطن (قال) ولا يقبل الجرح من أحد من خلق الله فقهه عاقل دين ولا غيره الا بأن يقفه على ما يجرحه به فاذا كان ذلك مما يكون جرحا عند الحاكم قبله منه وإذا لم يكن جرحا عنده لم يقبله فان الناس يختلفون وتباينون في الأهواء فيشهد بعضهم على بعض بالكفر فلا يجوز لحاكم أن يقبل من رجل وان كان صالحا أن يقول لرجل ليس بعدل ولا رضا ولا حمري ان من كان عنده كافر الغير عدل وكذلك يسمي بعضهم بعضا على الاختلاف بالفسق والضلال فيجرحونهم فيذهب من يذهب الى أن أهل الأهواء لا تجوز شهادتهم فيجرحونهم من هذا المعنى وليس هذا بموضع جرح لأحد وكذلك من يجرح من يستعمل بعض ما يجرمه هو من نكاح المتعة ومن آتيا النساء في أديارهن وأشباه ذلك مما لا يكون جرحا عند أهل العلم فلا يقبل الجرح الا بالشهادة من الجراح على الجروح وبالسماح أو بالعيان كما لا يقبلها عليه فيما لم يره من الحق وأكثر من نسب الى أن تجوز شهادته بغيا حتى يعتد بالسير الذي لا يكون جرحا حرا لقد حضرت رجلا صالحا يجرح رجلا مستهلا يجرحه فألح عليه بأى شئ تجرحه فقال ما يخفى علي ما تكون الشهادة به مجروحة فلما قال له الذي يسأله عن الشهادة لست أقبل هذا منك الآن تبين قال رأيته يقول قائما قال وما بأس بأن يقول قائما قال ينضح على ساقيه ورجليه وثيابه ثم يصلي قبل

(٢٧ - الام - سادس) صياحا كثيرا ونال مني وقال أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول تأخذ به نعم آخذ به وذلك الفرض علي وعلى من سمعه ان الله عز وجل اختار محمد صلى الله عليه وسلم من الناس فهذه هم به وعلى يديه واختار لهم ما اختاره على لسانه فعلى انطلق أن يتبعوه طائعين أو دأخرين لا يخرج لمسلم من ذلك قال وما سكت عني حتى تمنيت أن يسكت * أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا فخلع في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا لانه مرسل * أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث * أخبرنا سفيان عن عبد الله بن أبي ليلى عن ابن سليمان بن يسار عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قام بالجانبية خطيبا فقال ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كصاى فيكم فقال أكرموا أصحابي ثم الذين يلوهم ثم الذين يلوهم ثم يظهر الكذب حتى ان الرجل ليخلف ولا يستخلف ويشهد ولا ينشهد إلا من سره أن يسكن بحجوة الجنة فليأزم الجماعة فان الشيطان مع الفذ وهو من الاثنين أبعد ولا يتناول رجل باهراً فان الشيطان ثالثهما ومن سرته حسنة وسأته سيئة فهو مؤمن * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه أن سبعة بنت الحرف وضعت بعد وفاة زوجها بايال فسر بها أبو السنا بل بن بعك فقال قد صنعت للآزواج أنها أربعة أشهر وعشراً فذكرت ذلك سبعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذب أبو السنا بل وأليس كما قال أبو السنا بل قد حلت فتزوجي * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد (٣١٠) بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن بسر بن سعيد عن أبي

ان يقيه قال أفرأيت فعل فصلى قبل أن يقيه وقد نضح عليه قال لا ولكني أراه سيفعل وهذا الضرب كثير في العالمين والجرح خفي فلا يقبل لظفائه ولما وصفت من الاختلاف لا يتصرح بالجرح ولا يقبل التعديل إلا بان يوقفه المعدل عليه فيقول عدل على ولي ثم لا يقبل ذلك هكذا حتى يسأله عن معرفته به فان كانت معرفته به باطنة متقدمة قبل ذلك منه وان كانت معرفته به ظاهرة حادثة لم يقبل ذلك منه

(ما يجوز به شهادة أهل الأهواء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذهب الناس من تأويل القرآن والأحاديث وأمن ذهب منهم إلى أمور اختلفوا فيها فتباينوا فيها تبايناً شديداً واستحل فيها بعضهم من بعض ما تطول حكايتة وكان ذلك منهم متقادماً منه ما كان في عهد السلف وبعدهم إلى اليوم فلم نعلم أحداً من سلف هذه الأمة يقتدي به ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل وان خطأ وضلله وراه استحل فيه ما حرم عليه ولا رد شهادة أحد بشئ من التأويل كان له وجه يحتمله وان بلغ فيه استحلل الدم والمال أو المفسرط من القول وذلك أننا وجدنا الأدماء أعظم ما يعصى الله تعالى بها بعد الشرك ووجدنا متأولين يستحلونها بوجوه وقد رغب لهم نظراً وهم عنها والقوم فيها ولم يردوا شهادتهم بما رأوا من خلافهم فكل مستحل بتأويل من قول أو غيره فشهادته ماضية لا ترد من خطافي تأويله وذلك أنه قد يستحل من خالفه الخطأ الآن يكون منهم من يعرف باستحلال شهادة الزور على الرجل لانه رام حلال الدم وأحلال المال فترد شهادته بالزور أو يكون منهم من يستحل أو يرى الشهادة للرجل اذا وثق به فيصالحه على حقه ويشهد له بالبالت ولم يحضره ولم يسمعه فترد شهادته من قبل استحلاله الشهادة بالزور أو يكون منهم من يبين الرجل المخالف له مباينة العداوة له فترد شهادته من جهة العداوة فأى هذا كان فهم أو في غيرهم من لا ينسب إلى هوى رددت شهادته وأيهم سلم من هذا أجزت شهادته وشهادة من يرى الكذب شركاً بالله أو معصية له يوجب عليها النار أو إلى أن تطيب النفس عليهما من شهادة من يخفف المأثم عليها وكذلك اذا كانوا ممن يشتم قوماً على وجهه تأويل في شتمهم لا على وجه العداوة وذلك أننا اذا أجزنا شهادتهم على استحلال الدماء كانت شهادتهم بشتم الرجال أو إلى أن لا ترد لانه متأول في الوجهين والشتم أخف من القتل فاما من يشتم على العصبية أو العداوة لنفسه أو على ادعائه ان يكون مشتوماً مكافئاً بالشتم فهذه العداوة لنفسه وكل هؤلاء ترد (١) شهادته عن شتمه على العداوة وأما الرجل من أهل الفقه يسئل عن الرجل من أهل الحديث فيقول كفوا عن حديثه ولا تقبلوا حديثه لانه يغلط أو يحدث بما لم يسمع وليس بينه وبين الرجل عداوة فليس هذا من الأذى الذي يكون به القاتل لهذا فيه مجر وحاعنه لو شهد بهذا عليه إلا أن يعرف

(١) قوله عن شتمه أى شهادته على من شتمه فعن بمعنى على تأمل كتبه مصححه

قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد قال فحدثت بهذا الحديث بأبكر بن محمد ابن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه (ومن كتاب الصداق والابلاء) * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلة قال سألت عائشة رضى الله عنها كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لأزواجه

اثنى عشرة أوقية ونش قالت أتدري ما للنش قلت لا قالت نصف أوقية * أخبرنا سفيان عن جسد الطويل عن بعداوة أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أسهم الناس المنازل فطارسهم عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال له سعد تعال حتى أقاسمك ما لي وأنزلك عن أى امرأتى شئت وكيف العمل فقال له عبد الرحمن بارك الله لك في أهلك وما لك دلوى على السوق فخير رج اليه فأصاب شيئاً فخطب امرأته فتزوجها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على كم تزوجتها يا عبد الرحمن قال على نواة من ذهب فقال أولم ولو بشاة * أخبرنا مالك عن جسد الطويل عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن عبد الرحمن ابن عوف رضى الله عنه جاءه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفرة فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره أنه تزوج امرأته من

الانصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت اليها قال زنة نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم ولو بشاة * أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ان امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه فقال ما عندى الا ازاري هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطيتها اياه جلست لا ازارك فالتمس شيئا فقال ما أجد شيئا فقال التمس ولو خاتما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سماها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن (٣١١) * أخبرنا مالك عن نافع ان ابنة عبيد الله بن عمر وأمه بنت زيد بن الخطاب كانت تحت

ابن لعبد الله بن عمر فبات ولم يدخل بها ولم يمس لها صدقا فابتغى أمها صداقها فقال ابن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم نغتمكموه ولم نطلبها فابت أن تقبل ذلك فحصلوا بينهما زيد ابن ثابت فقصي أن لا صداق لها ولها الميراث * أخبرنا ابن أبي فديك وسعيد ابن سالم عن عبد الله بن جعفر بن المسور عن واصل ابن أبي سعيد عن محمد ابن جبير بن مطعم عن أبيه أنه تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى طلقها فأرسل اليه بالصداق فأتاه فقبل له في ذلك فقال أنا أولى بالفضل * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين قال

بعد اذ قاله فترد بالعداوة لا بهذا القول وكذلك ان قال انه لا يبصر الغيب ولا يعرفها فليس هذا بعد اذ ولا غيبة اذا كان يقوله لمن يخاف أن يتبعه فيضطرب باتباعه وهذا من معالي الشهادات وهو لو شهد عليه بأعظم من هذا لم يكن هذا غيبة انما الغيبة أن يؤذيه بالأمر لا بشهادة لأحد يأخذ به منه حقا في حد ولا قصاص ولا عقوبة ولا مال ولا حد لله ولا مثل ما وصفت من أن يكون جاهلا بعبوبه فينصح به في دينه اذا أخذ عنه من دينه من لا يبصر فهذا كله معالي الشهادات التي لا تعد غيبة (قال) والمستحل لنكاح المتعة والمفتي بها والعامل بهما من لا ترد شهادته وكذلك لو كان موسرا ففكح أمة مستحلا لنكاحها مسلمة أو مشركة لا نأخذ من مفتي الناس وأعلامهم من يستحل هذا وهكذا المستحل الديار بالدينار والدرهم بالدرهم يدا بيد والعامل به لا ينجح من أعلام الناس من يفتي به ويعمل به ويرويه وكذلك المستحل لاتبان النساء في أديارهن فهذا كله عندنا مكره ومحرّم وان خالفنا الناس فيه فرغبنا عن قولهم ولم يدعنا هذا الى أن نخرجهم ونقول لهم انكم حالتم ما حرم الله وأخطأتم لأنهم يدعون علينا انخطأ كما ندعيه عليهم وينسبون من قال قولنا الى أنه حرم ما أحل الله عز وجل

(شهادة أهل الأثر به)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من شرب من الخمر شيئا وهو يعرفها نجرا وانخر العنب الذي لا يخالطه ماء ولا يطبخ بنار ويعتق حتى يسكر هذا مردود الشهادة لان تحريمها نص في كتاب الله عز وجل سكر أو لم يسكر ومن شرب ما سواه من الأثر به من المتصف والخيلطين وأما سوى ذلك مما زال أن يكون نجرا وان كان يسكر كثير فهو عندنا مخطئ بشر به أو ثمة ولا أرد به شهادته وليس بأكثر مما أجزأ عليه شهادته من استحلال الدم المحرم عندنا والمسال المحرم عندنا والفرج المحرم عندنا ما لم يكن يسكر منه فإذا سكر منه فشهادته مردودة من قبل أن السكر محرم عند جميع أهل الاسلام إلا أنه قد حكى لي عن فرقة أنها لا تحرمه وليس من أهل العلم فإذا كان الرجل المستحل للأنبذة يحضرها مع أهل السفه الظاهر ويترك لها الحضور والصلوات وغيرها وينادم عليها رد شهادته بطرحه المروءة واطهاره السفه وأما إذا لم يكن ذلك معهم ترد شهادته من قبل الاستحلال

(شهادة أهل العصية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أظهر العصية بالكلام فدعا اليها وتآلف عليها وان لم يكن يشهر نفسه بقتال فيها فهو مردود الشهادة لانه أتى محرما الاختلاف بين علماء المسلمين علمته فيه الناس كلهم عباد الله تعالى لا يخرج أحد منهم من عبوديته وأحقهم بالمحبة أطوعهم له

الذي بيده عقدة النكاح الزوج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن سعيد بن جبير أنه قال الذي بيده عقدة النكاح الزوج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه بلغه عن ابن المسيب أنه قال هو الزوج * أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى * أخبرنا ابن عيينة عن أبي اسحق الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة قال شهدت عليا رضي الله عنه أوقف المولى * أخبرنا ابن عيينة عن ليث عن مجاهد عن عمرو بن الحكم أن عليا رضي الله عنه أوقف المولى * أخبرنا سفيان عن مسعر عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس أن عثمان رضي الله عنه كان يوقف المولى * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله عنها اذا ذكر لها الرجل يحلف أن

لا يأتي امرأته فيدعها خمسة أشهر لا ترى ذلك شيأ حتى يوقف وتقول كيف قال الله تعالى امسالك معروف أو تسرح باحسان * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال إذا آلى الرجل من امرأته لم يقع عليها طلاق وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف فاما ان يطلق واما أن ينيء * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً رضي الله عنه كان يوقف المولى «سمعت الربيع» بن سليمان يقول سمعت أسد ابن موسى يحدث قال استناب أبو خنيفة مرتين وسمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول طلب العلم أفضل من صلاة النافلة (ومن كتاب الصرف) * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن أبي بزة قال قدمت المدينة فوجدت خزراً قد نحررت فخرت أجزاء كل جزء منها بعناق فأردت أن أبتاع منها (٣١٣) جزءاً فقال لي رجل من أهل المدينة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى

أن يباع حتى يمت قال فسألت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيراً * أخبرنا ابن أبي نجيح عن أبي صالح مولى التوءمة عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه كره بيع اللحم بالحيوان (ومن كتاب الرهون والاجارات) * أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغل الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه * وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى

وأحقهم من أهل طاعته بالفضيلة أنفعهم لمجاعة المسلمين من امام عدل أو عالم مجتهد أو معين لعامةهم وخاصتهم وذلك أن طاعة هؤلاء طاعة عامة كثيرة فكثير الطاعة خير من قليلها وقد جع الله تعالى الناس بالاسلام ونسبهم اليه فهو أشرف أنسابهم (قال) فإن أحب امرأ فلحب عليه وإن خص امرؤ وقومه بالحبه مالم يحمل على غيرهم مالم يسجل له فهذا صلة ليست بعصية وقل امرؤ والوفيه محبوب ومكرهه فالمكرهه في محبة الرجل من هو منه أن يحمل على غيره ما حرم الله تعالى عليه من البغي والطعن في النسب والعصية والبغضة على النسب لا على معصية الله ولا على جنابة من المبغض على المبغض ولكن بقوله أبغضه لأنه من بني فلان فهذه العصية المحضة التي ترد بها الشهادة فإن قال قائل ما المحبة في هذا قيل له قال الله تبارك وتعالى إنما المؤمنون أخوة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكونوا عباد الله إخواناً فإذا صار رجل إلى خلاف أمر الله تبارك وتعالى اسمه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا سبب يعذبه يخرج به من العصية كان مقيماً على معصية لا تأويل فيها ولا اختلاف بين المسلمين فيها ومن أقام على مثل هذا كان حقيقاً أن يكون مردود الشهادة

(شهادة الشعراء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الشعر كلام حسنه كحسن الكلام وقيحه كقيح الكلام غير أنه كلام باق سائر فذلك فضله على الكلام فمن كان من الشعراء لا يعرف بنقص المسلمين وأذا هم ولا كانوا من ذلك ولا بان عمدح فيكذب الكذب لم ترد شهادته ومن أكره الواقعة في الناس على الغضب أو الحرمان حتى يكون ذلك ظاهراً كثيراً مستعلننا وإذا رضي مدح الناس بما ليس فهم حتى يكون ذلك كثيراً ظاهراً مستعلننا كذباً محضاً ردت شهادته بالوجهين وبأحدهما وانفرد به وإن كان انما عمدح فيصدق ويحسن الصدق أو يفرط فيه بالامر الذي لا يحض أن يكون كذباً لم ترد شهادته ومن شبب بامرأة بعينها ليست بمن يحمل له وطؤها حين شبب فأكثر فيها وشهرها وشهر مثلها بما يشبب وإن لم يكن زنى ردت شهادته ومن شبب فلم يسم أحداً لم ترد شهادته لأنه عكن أن يشبب بامرأته وجاريته وإن كان يسأل بالشعر أو لا يسأل به فسواء وفي مثل معنى الشعر في رد الشهادة من مرق أعراض الناس وسألهم أموالهم فإذا لم يعطوها باهاشتمهم فاما أهل الرواية للأحاديث التي فيها مكرهه على الناس فيكره ذلك لهم ولا ترد شهادتهم لأن أحداً لم يسلم من هذا إذا كان من أهل الرواية فإن كانت تلك الأحاديث عضبة بحراً ونفي نسب ردت بذلك شهادتهم إذا أكثروا روايتها وعمدوا أن يرووها فيجدوا بها وإن لم يكثرها وأما من روى الأحاديث التي ليست بمحض الصدق ولا بيان الكذب وإن كان الأغلب منها أنها كذب فلا ترد الشهادة بها وكذلك رواية أهل زمانك من الأرباب وما أشبهه وكذلك المزاج لا ترد به الشهادة مالم يخرج في المزاج

الله عليه وسلم مثل حديث ابن أبي ذئب * أخبرنا إبراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند أبي الشحم اليهودي * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض فقال أبا الذهب والورق فقال لا بأس به * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سأل عن استكراء الأرض بالذهب والورق فقال لا بأس به * أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه شيباه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله * أخبرنا شيبان بن عيينة عن شيبان بن غرقدة أنه سمع الحنفي يحدثون عن عروة بن أبي الجعد أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشتري به شاة أو أحمية فاشترى له شاة فباع أحداها بدينار

وأناه بشاة دنيار فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشتري ترابا لربح فيه قال وقد روى هذا الحديث غير سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة فوصله ورويه عن عمرو بن أبي الجعد بمثل هذه القصة أو معناها * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب خرجا في جيش إلى العراق فلما أقفلا مرأبعا لم ير فرحبا بهما وسهل وهو أمير البصرة وقال لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت ثم قال بلى ههنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فاسلفكما فقتبنا عن به متاعا من متاع العراق ثم تبعناه بالمدينة فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لكما الربح فقالا ودنا ففعل فكتب لهما إلى عمر رضي الله عنه أن يأخذ منهما المال فلما قدما المدينة باعاهما فباعهما فدفعاه إلى عمر (٣١٣) قال لهما أكل الخيش قد أسلفه كما أسلفكما فقالا لا

فقال عمر رضي الله عنه ابننا أمير المؤمنين فأسلفكما أدبا المال وربحه فأما عبد الله فسكت وأما عبيد الله فقال ما ينبغي لك هذا يا أمير المؤمنين لو هلك هذا المال أو نقص لضمنه فقال أدباه فسكت عبد الله وراجع عبيد الله فقال رجل من جلساء عمر رضي الله عنه يا أمير المؤمنين لو جعلته قرأضا فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح ذلك المال (ومن كتاب الشغار) * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج

إلى عضه النسب أو عضه بجر أو فاحشة وإذا خرج إلى هذا وأظهره كان مردودا للشهادة (شهادة أهل اللعب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يكره من وجه الخبر اللعب بالنرد أكثر مما يكره اللعب بشئ من الملاهي ولا يحب اللعب بالشطرنج وهو أخف من النرد ويكره اللعب (١) بالخرقة والقرق وكل ما لعب الناس به لأن اللعب ليس من صنعة أهل الدين ولا المروءة ومن لعب بشئ من هذا على الاستحلال لم ترد شهادته والخرقة تكون قطعة خشب فيها حفرة يلعبون بها أن غفل به عن الصلوات فأكثر حتى تفوته ثم يعود له حتى تفوته ردت شهادته على الاستخفاف بمواقب الصلاة كما نزلها لو كان جالساً لم يواظب على الصلاة من غير نسيان ولا غلبة على عقل فإن قيل فهو لا يترك الصلاة حتى يخرج وقتها اللعب إلا وهو ناس قيل فلا يعود اللعب الذي يورث النسيان وإن عاد له وقد جربه يورثه ذلك استخفاف فأما الجالوس والنسيان فمالم يحلب على نفسه فيه شيئاً الأحاديث النفس الذي لا يمنع منه أحد ولا يأثم به وإن فجع ما يحدث به نفسه والناس يمتنعون من اللعب فامام لاعبة الرجل أهله وأجرأوه الخيل وتأديه فرسه وتعلم الرمي ورميه فليس ذلك من اللعب ولا ينهي عنه وينبغي للمرء أن لا يبلغ منه ولا من غيره من تلاوة القرآن ولا نظرق علم ما يشغله عن الصلاة حتى يخرج وقتها وكذلك لا يتفعل حتى يخرج من المكتوبة لأن المكتوبة أوجب عليه من جميع النوافل

(شهادة من يأخذ الجعل على الخير) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن القاضي والقاسم والكاتب للقاضي وصاحب الديوان وصاحب بيت المال والمؤذنين لم يأخذوا وجعلوا ومحتسبين كان أحب إلى وإن أخذوا وجعلوا لم يحرم عليهم عندي وبعضهم أعذر بالجعل من بعض وامنهم أحد كان أحب إلى أن يترك الجعل من المؤذنين (قال) ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن نفسه ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكيل للناس ويزين لهم ويعلمهم القرآن والتعويذ ما يتأدبون به من الشعر مما ليس فيه مكره « قال الربيع » سمعت الشافعي يقول لا تأخذ في الأذان أجرة ولكن خذ على أنه من النية

(شهادة السؤال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تحرم المسئلة في الجائحة تصيب الرجل تأتي على ماله ولا في جملة الرجل بالديار والخراجات ولا في الغرم لأن هذه مواضع ضرورات وليس فيها كبير سقاطة مروءة وهكذا لو قطع برجل ببلد فسأل لم أر أن هذا يحرم عليه إذا كان لا يجد المضي منها إلا بمسئلة ولا ترد شهادته أحد بهذا أبداً فاما من يسأل عمره كله أو أكثر عمره أو بعض عمره وهو غني بغير ضرورة

(١) قوله بالخرقة هي بالحاء المهملة المفتوحة وبالزاي كما ضبطه الخطيب في المعنى اه كته معصحه

الرجل ابتسه على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما مصادق * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيع عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام * أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر عن نبيه بن وهب أن أبا عبد الله أراد أن يزوجه طلحة ابن عمر بنت شيبه فإرسل إلى أبيان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان فأنكر ذلك عليه أبان وقال سمعت عثمان بن عفان رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن نيسه بن زهوب عن أبيان بن عثمان عن عثمان بن عفان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه * أخبرنا مالك عن ربيعة

عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاة ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج * أخبرنا سفيان عن عمرو بن يزيد بن الاصم وهو ابن أخت ميمونة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكح ميمونة وهو حلال * أخبرنا سعيد بن مسلمة عن اسمعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب قال أوهم الذي روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكح ميمونة وهو محرم ما تكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو حلال * أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان ابن طريف المزني أنه أخبره أن أبا طريف تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب رضي الله عنه نكاحه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب (٣١٤) على نفسه ولا على غيره * أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن عبد الله

والحسن ابني محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ح وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الجمر الانسية * أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة (ومن كتاب الظهار واللعان) * أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمر الجعاني جاء الى عاصم بن عدي

ولا معنى من هذه المعاني ويشكو الحاجة فهذا يأخذ ما لا يحل له ويكذب بذكر الحاجة فترد بذلك شهادته (قال) ومن سأل وهو فقير لا يشهد على غناه لم يحرم عليه المسئلة وان كان ممن يعرف بأنه صادق ثقة لم ترد شهادته وان كان تغلبه الحاجة وكانت عليه دلالات أن يشهد بالبطل على الشيء لم تقبل شهادته وهكذا ان كان غنيا يقبل الصدقة المفروضة من غير مسألة كان قابلا ما لا يحل له فان كان ذلك يخفى عليه انه محرم عليه لم ترد شهادته وان كان لا يخفى عليه انه محرم عليه ردت شهادته فاما غير الصدقة المفروضة يتصدق بها على رجل غني فقبلها فلا يحرم عليه ولا ترد بها شهادته

(شهادة القاذف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من قذف مسلما حدناه أو لم نحدده لم تقبل شهادته حتى يتوب فاذا تاب قبلنا شهادته فان كان القذف انما هو بشهادة لم تتم في الزنا حدناه ثم نظرنا الى حال المحدود فان كان من أهل العدل عند قذفه بشهادة قلنا له تب ولا توبة الا كذابه نفسه فاذا كذب نفسه فقد تاب حدا ولم يحد وان أبي أن يتوب وقد قذف وسقط الحد عنه بعفو أو غيره عما لا يلزم المقذوف اسم القذف لم تقبل شهادته أبدا حتى يكذب نفسه وهكذا قال عمر الذين شهدوا على من شهدوا عليه حين حددهم فتاب اثنان فقبل شهادتهما وأقام الآخر على القذف فلم يقبل شهادته ومن كانت حاله عند القذف بشهادة أو غير شهادة حال من لا تجوز شهادته بأنه غير عدل حدا ولم يحد فسواء ولا تقبل شهادته حتى تحدث له حال يصير بها عدلا ويتوب من القيل بما وصفت من كذابه نفسه وتجوز شهادته المحدود في القذف اذا تاب على رجل في قذف وتجوز شهادته ولد الزنا على رجل في الزنا وشهادة المحدود في الزنا اذا تاب على الحد في الزنا وهكذا المقطوع في السرقة والمقتص منه في الجراح اذا تابوا ليس ههنا الا أن يكونوا عدولا في كل شيء أو محررين في كل شيء الا ما بشرهم فيه من لا عيب فيه من هذه العيوب فشهدوا فيكونون خصماء أو اطماء أو حازين الى أنفسهم أو دافعين عنها أو ماتر دبه شهادة العدول وهكذا تجوز شهادة البدوي على القروي والقروي على البدوي والغريب على الآهل والآهل على الغريب ليس من هذا شيء ترد به الشهادة اذا كانوا كلهم عدولا واذا كان معروفا أن الرجلين قد تباعيا فلا يحضرهما أحد ويتشامان ولا يحضرهما أحد ويقتل أحدهما الآخر ولا يحضرهما أحد فحضر البدوي القروي والقروي البدوي حتى يشهد على ما رأى واستشهد عليه جائز وقد لا يشهد لانه حاضر يشهد غيره ثم ينتقل المشهد أو يموت أو يطمئن الى صاحبه فلا يكون له شاهد غير بدوي أو بدويين وكذلك قد يكون له شهود غيره يغيثون أو يموتون فلا يمنع ذلك البدوي أن تجوز شهادته اذا كان عدلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الرجل يغني فيخذ الغناء صناعته يؤتى عليه ويأتى له ويكون منسوب اليه مشهورا به معروفا والمرأة لا تجوز شهادتها واحد منهما وذلك أنه من

الانصارى فقال له أرايت يا عاصم لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فتقتلونه أم كيف يفعل لى يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى أهله جاءه عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر لم تأتني بخير قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها فقال عويمر والله لا أنتهى حتى أسأله عنها فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فتقتلونه أم كيف يفعل فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها فقال سهل

اللهو

ابن سعد قتلنا عونا ونامع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من تلاعها قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين * أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أخبره قال جاء عويمر الجعاني إلى عاصم بن عدي فقال يا عاصم بن عدي سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلا فيقتله أو يقتل به أم كيف يصنع فسأل عاصم النبي صلى الله عليه وسلم فعاب النبي صلى الله عليه وسلم المسائل فلقبه عويمر فقال ما صنعت قال صنعت انك لم تأتني بخير سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعاب المسائل فقال عويمر والله لا تين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا سأله فأتاه فوجده قد أنزل عليه فيهما فداهما فلا عن بينهما فقال (٣١٥) عويمر لئن انطلقت به لقد كذبت عليها

فقاتلها قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به اسحم أدعج عظميم الاليتين فلا أراهما الا قد صدق وان جاءت به اسحبر كانه ورة فلا أراهما الا كاذبا فجاءت به على النعت المكروه قال ابن شهاب فصار سنة المتلاعنين * أخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد عن عويمر جاء إلى عاصم فقال أرأيت لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله أو تقتلونه سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعاصم فرجع عاصم إلى

اللهو المكروه الذي يشبه الباطل وأن من صنع هذا كان منسوباً إلى السفه وسقاطة المروءة ومن رضى بهذا لنفسه كان مستخفاً وإن لم يكن محترماً بين التحريم ولو كان لا ينسب نفسه إليه وكان انما يعرف بأنه يطرب في الحال فيترنم فيها ولا يأتي ذلك ولا يؤتى عليه ولا يرضى به لم يسقط هذا شهادته وكذلك المرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الرجل يتخذ الغلام والجارية المغنين وكان يجمع عليهما ويغشى لذلك فهذا سفه تردبه شهادته وهو في الجارية أكثر من قبل أن فيه سفها وديانة وإن كان لا يجمع عليهما ولا يغشى لهما كرهت ذلك ولم يكن فيه ما تردبه شهادته (قال) وهكذا الرجل يغشى بيوت الغناء ويغشاها المغنون إن كان لذلك مدمناً وكان لذلك مستعلناً عليه مشهوداً عليه فهي بمنزلة سفه تردبها شهادته وإن كان ذلك يقل منه لم تردبه شهادته لما وصفت من أن ذلك ليس بحرام بين فأما استماع الحذاء ونشيد الأعراب فلا بأس به قل أو أكثر وكذلك استماع الشعر * أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال أردني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل معك من شعراً مية بن أبي الصلت شئ قلت نعم قال هيه فأنشدته بيتاً فقال هيه فأنشدته حتى بلغت مائة بيت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحذاء والربز وأمر ابن رواحة في سفره فقال حرل القوم فاندفع يرتجز وأدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ركبا من بني تميم معهم جاداً فامرهم أن يحدوا وقال إن حادينا وفي من آخر الليل قالوا يا رسول الله نحن أول العرب حذاء بالابل قال وكيف ذلك قالوا كانت العرب يغير بعضها على بعض فأغار رجل منا فاستاق ابلا فتبددت فغضب على غلامه فضر به بالعصا فأصاب يده فقال الغلام وايداء وايداء قال فجعلت الابل تجتمع قال فقال هكذا فافعل قال والنبي صلى الله عليه وسلم يضحك فقال ممن أنتم قالوا نحن من مضر فقال النبي صلى الله عليه وسلم ونحن من مضر فانتسب تلك الليلة حتى بلغ في النسبة إلى مضر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالجاء مثل الكلام والحديث المحسن باللفظ وإذا كان هذا هكذا في الشعر كان تحسين الصوت بذكر الله والقرآن أولى أن يكون محبوباً فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أذن الله لشيء أذنه لنبي حسن الترنم بالقرآن وأنه سمع عبد الله بن قيس يقرأ فقال لقد أوتي هذا من مزامير آل داود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس بالقراءة بالإنحان وتحسين الصوت بها بأي وجه ما كان وأحب ما يقرأ إلى حدرا وتحزيننا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن تأكدت عليه أنه يغشى الدعوة بغير دعاء من غير ضرورة ولا يستحل صاحب الطعام فتابع ذلك منه ورددت شهادته لأنه يأكل محرماً إذا كانت الدعوة لرجل بعينه فأما إن كان طعام سلطان أو رجل يتشبه بالسلطان فيدعو الناس إليه فهذا طعام عام مباح ولا بأس به ومن كان على شئ مما وصفنا أن الشهادة تردبه فاعتز شهادته ما كان عليه فأما إذا

عويمر فأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم كرم المسائل وعاصمها فقال عويمر والله لا تين رسول الله صلى الله عليه وسلم بخاء وقد نزل القرآن خلاف عاصم فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد نزل فيكم القرآن فتصد ما تلاقنا ثم قال كذبت عليها أن أمسكتها ففارقتها وما أمره النبي صلى الله عليه وسلم فقتل سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به اسحبر قصيرا كأنه وحة فلا أحسبه الا قد كذب عليها وإن جاءت به اسحم أعين ذا اليتين فلا أحسبه الا قد صدق عليها فجاءت به على النعت المكروه سمعت إبراهيم بن سعد يحدث عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن جاءت به أشقر سبطا فهو لزوجها وإن جاءت به أدبعج فهو للذي يتهمه قال فجاءت به أدبعج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أني بنى ساعدة

أن رجلا من الأنصار جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أ رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أ يقتله فتقتلونه أم كيف يصنع
فأنزل الله عز وجل في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر المتلاعنين قال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد قضى فيك وفي امرأتك قال قتلا عنا
وأنا شاهد ثم فارقه عند النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة بعدهما أن يفارق بين المتلاعنين وكانت أملا فأنكرها فـ كان ابنها يدعى إلى أمه
* أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس يحدث بحديث المتلاعنين فقال له ابن شداد أهى التي قال النبي صلى
الله عليه وسلم لو كنت رجلا أحد ابغير بينه رجتها فقال ابن عباس لا تلك امرأة كانت أعلنت * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد
ابن الهاد عن عبد الله بن يونس أنه سمع المقبري (٣١٦) يحدث القرظي قال المقبري حدثني أبو هريرة أنه سمع النبي صلى الله

عليه وسلم يقول لما
نزلت آية الملاعة قال
النبي صلى الله عليه وسلم
أيما امرأة أدخلت على
قوم من ليس منهم
فليست من الله في شيء
ولم يدخلها الله جنته
وأيما رجل جحد ولده
وهو ينظر إليه احتجب
الله منه وفتح على رأس
الخلأ في الأولين
والآخرين * وسمعت
سفيان بن عيينة يقول
أخبرنا عمرو بن دينار
عن سعيد بن جبير عن
ابن عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال للمتلاعنين
حسابكما على الله أحكما
كاذب لا سبيل له عليها
قال يا رسول الله مالي
قال لا مال لك أن كنت
صدقت عليها فهو عا
استحللت من فرجها
وان كنت كذبت عليها
فذلك أبعد لك منها
أومنه * أخبرنا سفيان

تاب وزرع قبلت شهادته (قال) وإذا نثر على الناس في الفرح فأخذه بعض من حضر لم يكن هذا مما يحرج
به شهادة أحد لأن كثيرا يزعم أن هذا مباح لحلال لأن مال الكه انما طرحه لمن يأخذه فاما أنا فأكرهه لمن
أخذه من قبل أنه يأخذه من أخذه ولا يأخذه إلا بغلبة لمن حضره أما بفضل قوة وأما بفضل قلة حياء
والمالك لم يقصده بقصده انما قصده قصد الجماعة فأكرهه لا أخذه لانه لا يعرف خطه من خط من قصده
بلا أذية وأنه خلصة وسخف

(كتاب القاضي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما ينبغي عندى لقاض ولا لوال من ولاية المسلمين أن يتخذ كتابا يميز
الذي في موضع يتفضل به مسلما وينبغي أن نعرف المسلمين بأن لا يكون لهم حاجة إلى غير أهل دينهم والقاضي
أقل الخلق بهذا عذرا ولا ينبغي للقاضي أن يتخذ كتابا لمور المسلمين حتى يجمع أن يكون عدلا جائرا الشهادة
وينبغي أن يكون عاقلا لا يخدع ويحرص على أن يكون فقيها لا يؤتى من جهالة وعلى أن يكون نزها بعيدا
من الطمع فان كتب له عنده في حاجة نفسه وضيعته دون أمر المسلمين فلا بأس وكذلك لو كتب له رجل
غير عدل

(القاسم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقاسم في هذا عذرا ما وصفت من الكتاب لا ينبغي
أن يكون القاسم الا عدلا مقبولا الشهادة ما مونا على الحساب أقل ما يكون منه ولا يكون غيبا لا يخدع ولا
من ينسب إلى الطمع

(الكتاب يتخذ القاضي في ديوانه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشهود عند
القاضي فينبغي أن يكون له نسخة بشهادتهم عنده وأن يتولى ختمها ورفعها ويكون ذلك بين يديه ولا يغيب
عنه ويليه يديه أو يوليه أحد ابين يديه وأن لا يفتح الموضع الذي فيه تلك الشهادة إلا بعد نظره إلى خاتمه
أو علامة له عليه وأن لا يبعد منه وأن يترك في يده المشهود له نسخة تلك الشهادة ان شاء ولا يختم الشهادة
ويدفعها إلى الشهوده وليس في يديه نسخة لانها قد يعمل على الخاتم ويحرف الكتاب وان أغفل ولم يجعل
نسخة عنده وختم الشهادة ودفعها إلى الشهوده ثم أحضرها وعلها خاتمه لم يقبلها الا أن يكون يحفظها
أو يحفظ معناها فان كان لا يحفظها ولا معناها فلا يقبلها بالخاتم فقد تغير الكتاب ويغير الخاتم وأكره
قبوله أيضا توقيع به للشهادة وإيقاع الكاتب بيده الا أن يجعل في إيقاعه وإيقاع كاتبه شهد فلان عند

عن أبو ب عن سعيد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان القاضي
وقال هكذا باصبغ المسحبة والوسطى ففرقهما الوسطى والتي تليها يعني المسحبة وقال الله يعلم ان أحكما كاذب فهل منك تائب
* أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا لآعن امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها ففرق
رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة (ومن كتاب الخلع والنشوز) * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري
عن ابن المسيب أن بنت محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن خديج فكره منها أمرا اما كبيرا أو غيره فأراد طلاقها فقالت لا تطلقني وأمسكني
واقسم لي ما يبدالك فأنزل الله عز وجل وان امرأتكم اتفقتن من بعلمهن نشوزا الآية * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء عن ابن

أزواجهن فأذن في ضربهن فاطاف بال محمد نساء كثير كلهن يشكون أزواجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أطاق بال محمد سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن ولا تجدون أولئكم خيارك * أخبرنا الثقي عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة أنه قال في هذه الآية وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها قال جابر رجل وامرأة إلى علي رضي الله عنه ومع كل واحد منهما فقام من الناس فأمرهم علي رضي الله عنه فبعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ثم قال للحكمين تدرين ما عليكم عليكما أن رأيكما أن يجمعنا أن يجمعوا وأن رأيكما أن تفرقا أن تفرقا قالت المرأة رضيبت بكاتب الله بما على فيه ولي وقال الرجل أما الفرقه فلا فقال علي رضي الله عنه كذبت والله حتى تفر بمثل الذي أقرت به (٣١٨) * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن ابن أبي مليكة سمعه يقول تزوج

ثم وصل قبله ولم يمنع من قبوله بموته ولا عزله لانه يقبل بينته كما يقبل حكمه ألا ترى أنه لو حكم ثم عزل أو مات قبل حكمه هكذا يقبل كتابه (قال) ولو كتب القاضي إلى القاضي فترك أن يكتب اسمه في العنوان أو كتب اسمه بكتبة فسواء وإذا قطع الشهود أن هذا كتابه إليه قبله ألا ترى أني أنظر إلى موضع الحكم في الكتاب ولا أنظر إلى الرسالة ولا الكلام غير الحكم ولا الاسم فإذا شهد الشهود على اسم الكاتب والمكتوب إليه قبلته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كتاب القاضي كتابان أحدهما كتاب ثبت فهذا يستأنف المكتوب إليه به الحكم والآخر كتاب حكم منه فإذا قبله أشهد على المحكوم له أنه قد ثبت عنده حكم قاضي بلد كذا وكذا فإن كان حكم بحق أنفذه وإن كان حكم عند باطل لا يشك فيه لم ينفذه ولم يثبت له الكتاب وإن كان حكمه بشئ يراه باطلا وهو ما اختلف الناس فيه فإن كان يراه باطلا من أنه يخالف كتابا أو سنة أو اجما أو قياسا في معنى واحد منها فهذا من الباطل الذي ينبغي له أن يرد وإن كان مما يحتمله القياس ويحتمل غيره وقبلما يكون هذا أمثله ولم ينفذه وخلى بينه وبين حكم الحاكم يتولى منه ما تولى ولا يشركه بأن يكون مبتدئا للحكم به وهو يراه باطلا ويقبل القاضي كتاب القاضي في حقوق الناس في الأموال والجراح وغيرها ولا يقبلها حتى تثبت اثباتا بينا والقول في الحدود واللاق بالله عز وجل واحد من قولين أحدهما أنه يقبل فيها كتاب القاضي والآخر لا يقبله حتى تكون الشهود يشهدون عنده فإذا قبلها لم يقبلها الاطاعة (قال) وإذا كتب القاضي لرجل بحق على رجل في مصر من الأمصار فأقر ذلك الرجل أنه المكتوب عليه بذلك الكتاب رفع في نسبه أو لم يرفع أو نسبته إلى صنعته أو لم ينسبه إليها أخذه وإن أنكر لم يؤخذ به حتى تقوم بينة أنه هو المكتوب عليه بهذا الكتاب فإذا رفع في نسبه أو نسبته إلى صناعة أو قبيلة أو أمر يعرف به فأنكره فقامت عليه بينة بهذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة أخذ بذلك الحق وإن كان في ذلك البلد أو غيره رجل يوافق هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة فأنكر المكتوب عليه وقال قد يكتب بهذا في هذا البلد على غيري ممن يوافق هذا الاسم وقد يكون به من غير أهله ممن يوافق هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة لم يقض على هذا بشئ حتى يبين بشئ لا يوافقه غيره أو يقرأ ونقطع بينته على أنه المكتوب عليه فإن لم يكن هذا لم يؤخذ به (قال) وإذا كان ببلده قاضيان كبغداد فكاتب أحدهما إلى الآخر بما ثبت عنده من البينة لم ينبغ له أن يقبلها حتى تعاد عليه أنما يقبل البينة في البلد الثانية التي لا يكلف أهلها إثباته وكتاب القاضي إلى الأمير والأمير إلى القاضي والخليفة إلى القاضي سواء لا يقبل الا بينة كما وصفت من كتاب القاضي إلى القاضي

عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة فقالت له اصبر لي وأتفق عليك فكان إذا دخل عليها تقول له أين عتبة وشيبة فكت عنها فدخل يوما برما فقالت أين عتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة فقال علي يسارك في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها فجاءت عثمان ابن عفان رضي الله عنه فذكرت له ذلك فأرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لأفرق بينهما وقال معاوية ما كنت لأفرق بين شخصين من بني عبد مناف قال فأثابهما فوجداهما قد شد عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها أنها

كانت عند ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل يارسول الله فقال ما شأنك قالت لا أنا ولا ثابت زوجها فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يارسول الله كل ما أعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلست في أهلها * أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن حبيبة بنت سهل أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم في الغلس وهي تشكو أشياء يبدنها وهي تقول لا أنا ولا ثابت بن قيس فقالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ثابت خذ منها فأخذ منها وجلست

(ومن كتاب ابطال الاستحسان) * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة وجاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الجعالي وهو أحير سبط نضوا لخلق فقال يا رسول الله رأيت شريك بن السهماء يعني ابن عمه وهو رجل عظيم الاليتين أدعج العينين حاذن لخلق يصيب فلانة يعني امرأته وهي حبلى وما قر بها منذ كذا فادع رسول الله صلى الله عليه وسلم شريكاً فحدود المرأة فحدثت فلان بينها وبين زوجها وهي حبلى ثم قال تبصر وهما فان جاءت به أدعج عظيم الاليتين فلا أراه الا قد صدق عليها وان جاءت به أحير كأنه وحره فلا أراه الا قد كذب فجاءت به أدعج عظيم الاليتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا ان امرأتين لولا ما قضى الله يعني انه لمن زنا لولا ما قضى الله من أن لا يحكم على أحد الا باقرار أو اعتراف على نفسه لا يحل بدلالة غير واحد منهما وان كانت بينة (٢١٩) فقال لولا ما قضى الله لكان لي فيها قضاء غيره ولم يعرض لشريك ولا للمرأة والله أعلم وأنفذ اليكم وهو يعلم أن أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه أن عنده كتابا من العقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من صدقة وعقول فأنما نزل به الوحي وقيل لم يبين رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط الا بوحي من الله فن الوحي ما يتلى ومنه ما يكون وحيا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيستأنس به * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى

(أجر القسام)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي أن يعطى أجر القسام من بيت المال ولا يأخذون من الناس شيئا لأن القسام حكام فان لم يعطوه خلى بين القسام وبين من يطلب القسام واستأجروهم بما شاءوا قل أو كثر وان كان في المقسوم لهم أو المقسوم عليهم صغير فأمر بذلك وليه فاذا جعلوا له ما جعلوا على قسم أرض فذلك صحيح فان سمو على كل واحد منهم شيئا معلوما أو على كل نصيب شيئا معلوما وهم بالغون يملكون أموالهم فإثر وان لم يسموه وسموه على الكل فهو على قدر الانصاء لا على العدد ولو جعلته على العدد أو شكت أن أخذ من قليل النصيب مثل جميع ما قسمت له فاذا أنا أدخلت عليه بالقسم انخرجه من ماله ولكنه يؤخذ منه القليل من الجعل بقدر القليل والكثير بقدر الكثير وان في نفسى من الجعل على الصغير وان قل شيئا الآن يكون ما يستدر له بالقسم أغبط له مما يخرج من الجعل فان لم يكن كذلك كان في نفسى من أن أجعل عليه شيئا وهو ممن لارضاه شئ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد القسام على ما قسموا قسموا ذلك بأمر القاضي أو بغير أمره لم تجز شهادتهم لشئ من أحدهما أنهم يشهدون على فعل أنفسهم والآثر أن المقسوم عليهم (١) لو أنكروا منهم لم يقسموا عليهم لم يكن لهم جعل ولا بد للقسم من أن يأتوا بشهود غير أنفسهم على فعلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تراضى القوم بالقسم يقسم بينهم كان بصيرا بالقسم أو لم يكن بصيرا به فقسم فلا أنفذ قسمه اذا كان بغير أمر الحاكم حتى يتراضوا بعد ما يعلم كل واحد منهم ما صار له فاذا رضوا أنفذته بينهم كما أنفذ بينهم لو قسموا من أنفسهم فان كان فهم صغيرا وغائب أو مولى عليه لم أنفذ من القسم شيئا الا بأمر الحاكم فاذا كان بأمر الحاكم نفذ واذا تداعى القوم إلى القسم وأبى عليهم شركاؤهم فان كان ماتداعوا إليه يحتمل القسم حتى ينتفع واحد منهم بما يصير اليه مقسوما أجبرتهم على القسم وان لم تنتفع البقية بما يصير اليهم اذا بعض بينهم وأقول لمن كره القسمة ان شئت جعلت لكم حقوقكم فكانت مشاعة تنتفعون بها وأخرجت لطالب القسم حقه كما طلبه وان شئت قسمت بينكم نفعكم ذلك أو لم ينفعكم وان طلب أحدكم القسم وهو لا ينتفع بحقه ولا غيره لم أقسم ذلك له وكأن هذا مثل السيف يكون بينهم والعبد وما أشبه فاذا طلبوا مني أن أبيع لهم فأقسم بينهم الثمن لم أبيع لهم شيئا وقلت لهم تراضوا في حقوقكم فيه بما شئتم كأنه كان ما بينهم سيف أو عبد أو غيره

(السهمان في القسم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي للقاسم اذا أراد القسم أن يحصى

أهل القسم ويعلم مبلغ حقوقهم فان كان منهم من له سدس وثلاث ونصف قسمه على أقل السهمان وهو السدس

(١) قوله لو أنكروا أنهم الخ أى أنكروا فائلين أنهم لم يقسموا الخ فهو بيان للانكار تأمل كتبه معصمه

الله عليه وسلم قال انما أنا بشر مثلكم وانكم تختصمون الي فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له شئ من حق أخيه فلا يأخذ منه فانما أقطع له قطعة من النار (ومن كتاب أحكام القرآن) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن هند ابنت عتبة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اننا باسفيان رجل شحيح وليس لي منه الا ما يدخل على فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدي بالمعروف * حدثنا سفيان ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفقه على نفسك قال عندي آخر قال أنفقه على ولدي قال عندي آخر قال أنفقه على أهلي قال عندي آخر قال

أنفق على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم به قال سعيد ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا الحديث يقول ولدك أنفق على إلى من تكنتي تقول زوجتك أنفق على أو طلقني يقول خادمك أنفق على أو بعني * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قال أبو الزناد قلت سنة فقال سعيد سنة قال الشافعي رضي الله عنه والذي يشبهه قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا * أخبرنا عبد العزيز بن محمد (٣٣٠) الدراوردي عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم بن الحرث عن ابن عباس رضي الله

عنهما في قول الله تعالى
الأن يا أيها الذين آمنوا
مينة قال أن تبذروا على
أهل زوجها فإذا بذت
فقد حل إخراجها
* أخبرنا مسلم عن ابن
جريح عن عطاء عن ابن
عباس رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قبض عن
تسع نسوة وكان يقسم
منهن لثمان * أخبرنا
سفيان عن هشام عن
أبيه أن سودة وهبت
يومها لعائشة * أخبرنا
ابن أبي رواد عن ابن
جريح عن أبي بكر بن
عبد الرحمن عن أم سلمة
رضي الله عنها أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
خطبها فساك نكاحها
وبناءها وقوله لئان
ثبتت سبع عندك
وسبع عندهن
* أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن

فعل لصاحب السدس سهما ولصاحب الثلث سهمين ولصاحب النصف ثلاثة أسهم ثم قسم الدار ستة أجزاء
وكتب أسماء أهل السهمان في رفاع من قراطيس صغار ثم أدرجها في صندوق من طين ثم دبر الصندوق فإذا
استوى درجه ثم القاه في حجر رجل لم يحضر البندقة ولا الكتاب أو حجر عبد أوصى ثم جعل السهمان فسمها
أولا وثانيا وثالثا ثم قال أدخل يدك وأخرج على الأول بندقة واحدة فإذا أخرجها فاضها فإذا أخرج اسم
صاحبها جعل له السهم الأول فإن كان صاحب السدس فهو له ولا شيء له غيره وإن كان صاحب الثلث فهو له
والسهم الذي يليه وإن كان صاحب النصف فهو له والسهمان الآخران يليانه ثم يقال أدخل يدك فأخرج بندقة
على السهم الفارغ الذي يلي ما خرج فإذا أخرج فيها اسم رجل فهو كما وصفت حتى تنفذ السهمان وإذا قسم
أرض فيها أصل أو بناء أو أصل فيها ولا بناء فاعلم بقسمها على القيمة لا على الذرع فيقومها قسما ثم يقسمها كما
وصفت وإن كان المقسوم عليهم بالغين فاختاروا أن ينقسموا على القيمة لا على الذرع فيقومها قسما ثم يقسمها كما
بالسهمان فأخرج سهمه على موضع أخذه وإذا فضل رطل (١) فيه عليه وأخذ فضلا أن كان فيه لم يجز القسم
بينهم حتى يلزم على هذا الأبعد ما يعرف كل واحد منهم بموقع سهمه وما يلزمه ويسقط عنه فإذا علم كما يعلم
اليوم ثم رضي به أخرته في ذلك الوقت لا على الأول كما كنت ألزمهم القرعة الأولى ولهم أن ينقضوه متى شاؤوا
وإن كان فيهم صغير أو مولى عليه لم يجز هذا القسم وإنما يجوز القسم حتى يجبر عليه إذا كان كما وصفت
في القسم الأول يخرج كل واحد منهم لشيء له ولا عليه إلا ما كان خرج عليه سهمه (قال) ولا يجوز أن
يقسم الرجل الدارين القوم فيجعل بعضهم سفلا وبعضهم علوا لأن أصل الحكم أن من ملك السفلى ملك
ما تحته من الأرض وما فوقه من الهواء فإذا أعطى هذا سفلا لا هواء له وأعطى هذا علوا لا سفلا له فقد أعطى
كل واحد منهم ما على غير أصل ما يملك الناس ولكنه يقسم ذلك بالقيمة ولا يعطى أحدا بقعة إلا ما ملكه
ما تحته وهواءها وإن كان في الناس قسام عدول أمر القاضي من يطلب القسم أن يختاروا لأنفسهم قساما
عدولا وإن شاؤوا من غيرهم وإن رضوا بواحد لم يقبل ذلك حتى يجتمعوا على اثنين ولا ينبغي له أن يشرك بين
قسامه في العمل فيحكموا على الناس ولكن يدع الناس حتى يستأجروا لأنفسهم من شاؤوا

(ما يرد من القسم بادعاء بعض المقسوم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قسم القسام بينهم فادعى بعض المقسوم بينهم غلطا كلف البيعة على ما يقول
من الغلط فإن جاء به الدار القسم عنه (قال) وإذا قسمت الدار بين نفر فاستحق بعضها وألحق الميت دين فبيع
بعضها انتقض القسم ويقال لهم في الدين والوصية إن تطوعتم أن تعطوا أهل الدين والوصية أنفذ القسم
(١) قوله رده عليه أي رجع فيه عليه الخ تأمل كتبه مصححه

أبيه عن جهمان مولى الأسلميين عن أم بكرة الأسلمية أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتيا عثمان رضي الله عنه
في ذلك فقال هي طليقة الآن تكون سميت شيئا فهو ما سميت * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير أنهما
قالا في المختلعة يطلقها زوجها قال لا يلزمها طلاق لأنه طلق ما لا يملك * أخبرنا علي بن محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع
ابن عبيد بن عبد رزكان بن عبد بن يذلق امرأته سهمية المرتبة البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلقت
امرأتى سهمية البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لركانة والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت
الا واحدة فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر رضي الله عنه والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنه * أخبرنا

دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن زوج برة كان عبدا * أخبرنا ابن عيينة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم حين لاقى بين المتلاعنين أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال إنها موجهة * حدثنا سفيان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال شهدت المتلاعنين عند النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة ثم ساق الحديث فلم يتقنه اتقان هؤلاء * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن يحيى بن سعيد حدثه عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله والله مالي عهد بأهلي منذ غفار الخيل قال وعفارها أنها إذا كانت تؤبر تغفر أربعين يوما لا تسقى بعد الأبار قال فوجدت مع امرأتي رجلا قال وكان ذو وجه أصفر أجش الساقين سبط الشعر والذي رميت به خذلا إلى السواد جمعدا

قططامستها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين ثملاعن بينهما فمات رجل يشبه الذي رميته به * أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يكن يعني محرما فحرم من أجل مسألته * أخبرنا ابن عينة عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معناه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا من أهل البادية أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى ولدت غلاما أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حر قال هل فيها من أورق قال نعم قال أتى ذلك قال عرق نزع فقال (٣٣٣) النبي صلى الله عليه وسلم فلعل هذا نزع عرق * أخبرنا سفيان عن ابن

شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابيا من بني فزاراة أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى ولدت غلاما أسود فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال فما ألوانها قال حر قال هل فيها من أورق قال إن فيها لورقا قال فأتى أنا هذا ذلك قال لعله نزع عرق فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله نزع عرق * أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو ابن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فبعث إليها وصحبه بشعير فخطبته فقال والله مالك علينا من شيء

غلط عليه من أشار عليه فقال له أنت تجد ما لا تجد فلا ينبغي أن يقبل من مخطئي عنده وأما رجل لا يعقل إذا عقل فهذا لا يحل له أن يقضى ولا لا حد أن يفرض حكمه وإذا كان نزع شهادة المرأة على ما لا يعقل مما يشبه عليه حكم الحاكم فيما لا يعقل أو لى بالرد الآن يحد من رفع اليه صوابا فينفذ الصواب حيث كان (قال) ولا يلحق القاضي الشاهد ويدعه يشهد بما عنده ولكنه يوقفه والتوقيف غير التلقين (قال) ولا ينبغي للقاضي أن ينهر الشاهد ولا يتعنته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للقاضي أن يقف الشاهد على شهادته ويكتب بين يديه أو ناحية ثم يعرض عليه والشاهد يسمع ولا يقبلها في مجلس لم يوقع فيها بيده أو كاتبه حيث يراه ولا ينبغي له أن يخجل الكاتب فيسب على شيء من الإيقاع من كتاب الشهادة إلا أن يعده عليه فيعرضه والشاهد حاضر ثم يختم عليها بخاتمه ويرفعها في قطره (قال) فإن أراد المشهود له أن يأخذ نسختها أخذها وينبغي له أن يضم الشهادات بين الرجلين ويختمها في موضع واحد ثم يكتب ترجمتهما بأسمائهما والشهر الذي كانت فيه ليكون أعرف لها إذا طلبها فإذا مضت السنة عزلها وكتب خصومة سنة كذا وكذا حتى تكون كل سنة معروفة وكل شهر معروف (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ويسأل عن جهل عدله سرا فإذا عدل سأل تعديله علانية ليعلم أن المعدل سرا هو هذا بعينه لانه يوافق اسم اسماء ونسب نسبا (قال) وإذا وجد القاضي في ديوانه شهادة ولا يدكر منها شيئا لم يقض بها حتى يعيد الشهود أو يشهد شهود على شهادتهم فإن خاف التسيان والاضرار بالناس تقدم إذا شهد عنده شهود اليهم بأن يشهد على شهادتهم من حضرهم من كتابه ويوقع على شهادتهم كما وصفت وإذا ذكر شهادتهم حكم بها ولا يشهد عليها من تقبل شهادته فيقبله لانه قد بحث الكتاب فيطرح في ديوانه الخط فيشبه الخط الخط وان خاتم الخاتم وهكذا لو كان شاهد يكتب شهادته في منزله ويخرجها لم يشهد بها حتى يذكرها (قال) وما وجد في ديوان القاضي بعد عزله من شهادة أو قضاء غير مشهود عليه لم يقبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يجعل مع رزق القاضي شيئا لقراطيسه وصحفه فإذا فعل ذلك لم يكلف الطالب أن يأتي بصحفة وإن لم يفعل قال القاضي للطالب ان شئت جئت بصحفة بشهادة شاهد بك وكتاب خصومتك والامام أكره ذلك وأقبل منك أن يشهد عندي شاهد الساعة بلا كتاب وأنسى شهادته (قال) وأحب أن لا يقبل القاضي شهادة الشاهد إلا بحضور من الخصم المشهود عليه فإن قبلها بغير محضر منه فلا بأس وينبغي إذا حضر أن يقرأها عليه ليعرف حجة فيها وكذلك يصنع بكل من شهد عليه ليعرف حجة في شهادتهم وحجة إن كانت عنده ما يجرحهم به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قبل القاضي شهادة على غائب وكتب بها إلى قاض ثم قدم الغائب قبل أن يعرض الكتاب لم يكلف الشهود أن يعودوا وينبغي له أن يقرأ عليه شهادتهم ونسخة أسمائهم وأنسابهم ويوسع عليه في طلب

بغات النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن أبياس بن البكير قال طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بداله أن ينكحها فماتت يستقي فذهبت معه أسأله فقال أبا هريرة وعبد الله بن عباس عن ذلك فقال لا نرى أن تنكحها حتى تنكحز وناغيره قال إنما كان طلاقا ياها واحدة فقال ابن عباس أنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل قال الشافعي رضي الله عنه ما عاب ابن عباس ولا أبو هريرة عليه أن يطلق ثلاثا * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير عن النعمان بن عياش الانصاري عن عطاف بن يسار قال جاء رجل يستقي عبد الله بن عمرو عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسه قال عطاف فقلت إنما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو

انما أنت قاص الواحدة تنبها والثلاث بحر مها حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي) رضى الله عنه ولم يقل له عبد الله بشما صنعت حين طلقت ثلاثا * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير أخبره عن ابن أبي عياش أنه كان جالساً مع عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر قال فساءهما محمد بن أبي بكر فقال ان رجلا من أهل البادية طلق امرأته ثلاثا قيل أن يدخل بها فذا ترى ان فقال ابن الزبير ان هذا لأمر مالنا فيه قول اذهب الى ابن عباس وأى هريرة فأتى تركتهما عند عائشة فسلهما ثم اتنا فأخبرنا فذهب فسلهما قال ابن عباس لاى هريرة أفته بأباهريرة فقد جاءتك معضلة فقال أبهريرة الواحدة تنبها والثلاث بحر مها حتى تنكح زوجا غيره وقال ابن عباس مثل ذلك قال الشافعي ولم يعيها عليه الثلاث ولا عائشة رضى الله عنهم * أخبرنا مالك (٢٢٣) عن ابن شهاب عن عروة أن

مولاة لبي عدي يقال

لها زبراء أخبرته أنها

كانت تحت عبد وهي

أمة يومئذ فعتقت

قالت فأرسلت الى حفصة

فدعنى فقالت الى

مخيرتك خبرا ولا أحب

أن تصنى شيئا أمرأته

ببدل ما لم يمسكك زوجك

قالت ففارقته ثلاثا

(قال الشافعي) رحمه الله

ولم تقل لها حفصة رضى

الله عنها لا يجوز أن

تطلق ثلاثا * أخبرنا

أنس بن عياض عن

هشام بن عروة عن أبيه

عن زينب بنت أبي سلمة

عن أم حبيبة بنت أبي

سفيان رضى الله عنها

وعن أبيها قالت يا رسول

الله هل لك في أختي

بنت أبي سفيان فقال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فاعل ماذا قالت

تنكحها قال أختك

قالت نعم قال أو تحبين

ذلك قالت نعم لست لك مغيلة

أحب من شركتي في خير أختي قال فانها لا تحل لي

قالت فقلت والله لقد أخبرتك أنك تخطف بنت أبي سلمة

قال بنت أم سلمة قالت نعم قال فوالله لو لم تكن ربيتي في حجرنا ما حلت لي أنها لابنة أختي من الرضاعة أرضعتني وأياها نويصة فلا تعرضن

علي بناتكن ولا أخواتكن * أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن جهم عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ذروني ما تركتكم فإنه إنما هلك من قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فما أمرتكم به من أمر فاتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم

عنه فاتوه * أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بثلث معناه * أخبرنا سفيان عن

عمرو بن دينار أن ابن عمر أراد أن لا ينكح فقالت له حفصة تزوج فان ولدك ولد فعاش من بعدك دعواك * أخبرنا سفيان عن يحيى

جرهم أو المخرج مما شهدوا به عليه فان لم يأت بذلك حكم عليه (قال) ولمضى الكتاب الى القاضي الآخر لم ينبغ له أن يقضى عليه حتى يحضره ان كان حاضرا او يقرأ عليه الكتاب ونسخة أسماء الشهود ويوسع عليه في طلب المخرج من شهادتهم فان جاء بذلك والافضى عليه (قال) واذا أقام الرجل البيعة على عبد موصوف أو دابة موصوفة له بلاد أخر حلفه القاضي ان هذا العبد الذي شهد بك به الشهود لعبدك أو دابتك اني ملكك ما خرجت من ملكك بوجه من الوجوه كلها وكتب بذلك كتابا من بلده الى كل بلد من البلدان وأحضر عبدا بتلك الصفة أو دابة تلك الصفة وقد قال بعض الحكماء يختم في رقبة كل واحد منهما ويثبت به الى ذلك البلد ويأخذ من هذا كفيلا بقيمها فان قطع عليه الشهود بعد ما رآيا سلم اليه وان لم يقطع عواردة وهذا استحسن وقد قال غيره اذا وافق الصفة حكمت له والقياس أن لا يحكم له حتى يأتى الشهود بالموضع الذي فيه تلك الدابة فيشهدوا عليها وكذلك العبد ولا يخرج من يدي صاحبه الذي هو في يديه بهذا اذا كان يدعيه أو يقضى له بالصفة كما يقضى على الغائب يشهد عليه باسمه ونسبه وهكذا كل مال يملك من حيوان وغيره (قال) وما باع القاضي على حتى أوميت فلا عهدة عليه والعهدة على المبيع عليه واختلاف الناس في علم القاضي هل له أن يقضى به ولا يجوز فيه الا واحد من قولين أحدهما أن له أن يقضى بكل ما علم قبل الحكم وبعده في مجلس الحكم وغيره من حقوق الآدميين ومن قال هذا قال انما أربد بالشاهدين ليعلم أن ما ادعى كما ادعى في الظاهر فاذا قبلته على صدق الشاهدين في الظاهر كان على أكثر من شهادة الشاهدين أو لا يقضى بشئ من علمه في مجلس الحكم ولا في غيره الا أن يشهد شاهدان بشئ على مثل ما علم فيكون علمه وجهله سواء اذا تولى الحكم فيما امر الطالب أن يحاكم الى غيره ويشهد هو له فيكون كشاهد من المسلمين ويتولى الحكم غيره وهكذا قال شريح وسأله رجل أن يقضى له بعلمه فقال انت الأمير وأشهدك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأما علمه بحدود الله التي لا شئ فيها لآدميين فقد يحتمل أن تكون كحقوق الناس وقد يحتمل أن يفرق بينهما لأن من أقر بشئ للناس ثم رجع لم يقبل رجوعه ومن أقر بشئ لله ثم رجع قبل رجوعه والقاضي مصدق عند من أجاز له القضاء بعلمه وغير مقبول منه عند من لم يجزه له فأما اذا ذكر بيعة قامت عنده فهو مصدق على ما ذكر منها وهكذا كل ما حكم به من طلاق أو قصاص أو مال أو غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أنفذ ذلك وهو حاكم لم يكن للحكوم عليه أن يتبعه بشئ منه الا أن تقوم بيعة باقرار القاضي بالجور أو ما يدل على الجور فيكون متبعا في ذلك كله (قال) واذا اشترى القاضي عبد لنفسه فهو كشرائه غيره لا يكون له أن يحكم لنفسه ولو حكم رد حكمه وكذلك لو حكم لولده أو والده ومن لا يجوز له شهادته ويجوز قضاؤه لكل من جازت له شهادته من أخ وعم وابن عم ومولى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عزل القاضي عن القضاء وقال قد

ذلك قالت نعم لست لك مغيلة وأحب من شركتي في خير أختي قال فانها لا تحل لي قالت فقلت والله لقد أخبرتك أنك تخطف بنت أبي سلمة قال بنت أم سلمة قالت نعم قال فوالله لو لم تكن ربيتي في حجرنا ما حلت لي أنها لابنة أختي من الرضاعة أرضعتني وأياها نويصة فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن * أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن جهم عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذروني ما تركتكم فإنه إنما هلك من قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فما أمرتكم به من أمر فاتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فاتوه * أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بثلث معناه * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أن ابن عمر أراد أن لا ينكح فقالت له حفصة تزوج فان ولدك ولد فعاش من بعدك دعواك * أخبرنا سفيان عن يحيى

عن سعيد بن المسيب أنه قال هي منسوخة نسختها وأنكحوا الإياحي منكم والصالحين من عبادكم وأما نكحكم فهي من أيأحي المسلمين يعني قوله الزاني لا ينكح الزانية الآية * أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن أبي زيد عن بعض أهل العلم أنه قال في هذه الآية هو حكم بينها * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن مجاهد أن هذه الآية نزلت في نعيان من نعيان الجاهلية كانت على منازلهن ريات * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها (٢٢٤) * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول في قول الله تعالى

ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أن يقول الرجل للمرأة وهي في عذتها من وفاقر وجهها انك على الكرمه والى فمك لراغب وأن الله لسائق البك خيرا ورزقا أو نحو هذا من القول * أخبرنا سفيان عن جدد عن أنس أن عبد الرحمن بن عوف تزوج على وزن نواة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه * أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى ابن جابر عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه * أخبرنا

كنت قضيت لفلان على فلان لم يقبل ذلك منه حتى يأتي القاضي له بشاهدين على أنه حكمه قبل أن يعزل (قال) وأحب للقاضي إذا أراد القضاء على رجل أن يجلسه وبين له ويقول له احتجبت عندي بكذا وجاءت البينة عليك بكذا واحتج خصمك بكذا فأتى الحكم عليك من قبل كذا ليكون أطيب لنفس المحكوم عليه وأبعد من التهمة وأحرى أن كان القاضي غفل من ذلك عن موضع فيه حجة أن يبينه فإن رأى فيها شيئا يبين له أن يرجع أو يشكل عليه أن يقف حتى يتبين له فإن لم يرفها شيئا أخبره أنه لا شيء له فيها وأخبره بالوجه الذي رأى أنه لا شيء له فيها وإن لم يفعل جاز حكمه غير أن قدر ترك موضع الاعتذار إلى القاضي عليه عند القضاء (قال) وأحب للإمام إذا ولي القضاء أن يجعل له أن يولي القضاء في الطرف من أطرافه والشئ من أموره الرجل فيجوز حكمه وإن لم يجعل ذلك له فمن رأى أنه لا يجوز إلا بأمره وال قال لم ينبغ للقاضي أن ينفذ حكم ذلك القاضي الذي استقضاه ولم يجعل اليه وإن أنفذه كان انفاذا يابا بطلا إلا أن يكون انفاذا يابا على استئناف حكم بين الخصمين فإذا كان انما هو لا ينفذ الحكم فليس بجائز وإذا كان الأمر بينا عند القاضي فيما يختصم فيه الخصمان فأحب إلى أن يأمرهما بالصلح وأن يتحلفا من أن يؤخر الحكم بينهما يوما أو يومين فإن لم يجتمعا على تحليله لم يكن له ترديدهما وأنفذ الحكم بينهما متى بان له وإن أشكل الحكم عليه لم يحكم بينهما طال ذلك أو قصر عليه إلا أنه إلى بيان الحكم والحكم قبل البيان ظلم والجس بالحكم بعد البيان ظلم والله أعلم

الاقرار والمواهب

«أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال إذا قال الرجل لفلان على شيء ثم جحد قيل له أقر بما شئت مما يقع عليه اسم شيء عمر أو فلس أو ما أحببت ثم أحلف ما هو إلا هذا وماله عليك شيء غير هذا وقد برئت فإن أبي أن يحلف ردت المين على المدعى المقر له فقيل له سمعنا شئت فاداسمي قيل للقر إن حلفت على هذا برئت والاردنا عليه المين خلف فأعطيناه ولا نجبسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا إذا قال له على مال قيل له أقر بما شئت لأن كل شيء يقع عليه اسم مال وهكذا إذا قال له على مال كثير أو مال عظيم فإن قال قائل ما الحاجة في ذلك قيل قد ذكر الله عز وجل العمل فقال فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره فإذا كوفي على مثقال ذرة في الخير والشرك كانت عظيما ولا شيء من المال أقل من مثقال ذرة فأما من ذهب إلى أنه يقضى عليه بما يجب فيه الزكاة فلا أعلمه ذهب إليه خبر ولا قياسا ولا معقولا رأيت مسكينا يرى الدرهم عظيما فقال لرجل على مال عظيم ومعلوم منه أنه يرى الدرهم عظيما أجبره على أن يعطيه مائتي درهم ورأيت

مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها فإذا حلت فاذني قالت فاذني فإحلت أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه أنكحي أسامة بن زيد فكحنه فجعل الله فيه خيرا واغتبطت به * أخبرنا الثقة أحسبه اسمعيل بن إبراهيم عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنهما أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وعنده عشرة نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أسلمك أربعا وفارق سائرهن * أخبرنا مالك عن الزهري حديث غيلان * أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلي قال أسلمت وتحتي خمس نسوة فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال

(٢٩ - الام سادس) ولى الرجل دعاءه وأمر به فدعى فقال كيف قلت فى أى الحرب تبين أوفى أى الحربين أوفى أى الخصفين آمن دبره هافى قبلها فقم أم من: برهافى دبره هافلا فان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء فى أدبارهن قال الشافعى رضى الله عنه قال فأتقول قلت عى ثقة وعبد الله بن على ثقة وقد أخبرنى محمد عن الأنصارى المحدث بها أنه أثنى عليه خيرا وخبر عمة ممن لا يشك عالم فى ثقته فليست أرخص فيه بل أنهى عنه * أخبرنا اسمعيل يعنى ابن عليه عن ابن أبى عروبة عن قتادة عن الحسن عن رجل من أصحاب النبى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال اذا أنكح الوليان فالاول أحق واذا باع المجيران فالاول أحق * أخبرنا سفيان عن الزهرى عن ابن المسيب أن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال اذا طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعته حتى تغتسل من الحيضة الثالثة فى الواحدة وفى الاثننتين

* أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عن رجل وجد مع امرأته رجلاً ففقتله أو قتلها فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء أنه قال لا تجوز شهادة النساء لرجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما في شهادة الصبيان لا تجوز وزاد ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس لأن الله يقول فمن تزعم أن شريكاً قاله فقل له قد تخالف شريكاً حيث عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله عنه - م أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحكم الحاكم أو لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان * أخبرنا ابن عينة (٢٣٦) عن الزهري قال قال أبو هريرة رضي الله عنه ما رأيت أحداً أكثر مشاورة

لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم « قال الشافعي » وقال الله تعالى وأمرهم شورى بينهم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس قال كان الرجل يؤخذ بدينب غيره حتى جاء إبراهيم صلى الله عليه وسلم فقال الله عز وجل وإبراهيم الذي وفى لا تزر وازرة وزر أخرى (إلى هنا يقول الربيع) أخبرنا الشافعي ويقول بعد ذلك حدثنا

(الشافعي)

(ومن كتاب الأشربة وفضائل قرش وغيره)

حدثنا الشافعي حدثني ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قدموا قرشاً ولا تقدموها وتعلموا منها

فيه أو لم يجنبا أو غير مضمون مثل الوديعة فسواء ما ظهر هلا كه وما خفي والقول فيها قول المستودع مع عيने ولا يضمن مناشياً إلا ما فرط فيه أو تعدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خالفنا بعض الناس في العارية فقال لا يضمن مناشياً إلا ما تعدى فيه فسل من أين قاله فرغم أن شريكاً قاله فقل له قد تخالف شريكاً حيث لا تخالف له قال فما جئكم في تضمينها قلنا استعار رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفوان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة قال أفرأيت لو قلنا أن شرط المستعير الضمان ضمن وإن لم يشرطه لم يضمن قلنا فأنت إذا تركت قولك قال وأين قلنا أليس قولك أنها غير مضمونة إلا أن يشترط قال بلى قلنا فما تقول في الوديعة إذا اشترط المستودع أنه ضامن أو المضارب أنه ضامن قال لا يكون ضامناً في واحد منهما قلنا فما تقول في المستسلف إذا اشترط أنه غير ضامن قال لا شرط له ويكون ضامناً قلنا وترد الأمانة إلى أصلها والمضمون إلى أصله ويبطل الشرط فيهما جميعاً قال نعم قلنا وكذلك ينبغي لك أن تقول في العارية وبذلك شرط النبي صلى الله عليه وسلم أنها مضمونة ولا يشترط أنها مضمونة إلا ما يلزم قال فلم شرط قلنا لجهالة المشروط له كان مشركاً لا يعرف الحكم ولوعرفه ما ضر الشرط له إذا كان أصل العارية أنها مضمونة بلا شرط كما لا يضر شرط العهدة وخلص عبدك في البيع ولو لم يشترط كان عليك العهدة والخلص أو الرد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال وهل قال هذا أحد قلنا في هذا كفاية وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهما إن العارية مضمونة وكان قول أبي هريرة في بيعها مستعير فتلف أنه مضمون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو اختلف رجلان في دابة فقال رب الدابة أكرتتها إلى موضع كذا وكذا فركبتها بكذا وكذا وقال الراكب ركبته عارية منك كان القول قول الراكب مع عيने ولا كراء عليه « قال أبو محمد » وفيه قول آخر أن القول قول رب الدابة من قبل أنه مقر بركوبه دابتي مدع على أني أبحث ذلك له فلعينه البينة والاحلف وأخذت كراء المثل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت المسئلة بحالها فانت الدابة كان الكراء ساقطاً وكان عليه ضمان الدابة في العارية لأن أصل ما ذهب إليه تضمين العارية وسواء كان رب الدابة يكرى الدواب أولاً يكرىها لأن الذي يكرىها قديعها والذي يعبرها قديعها « قال الربيع » للشافعي قول آخر أن القول قول رب الدابة مع عيने وعلى الراكب كراء مثلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومتى قلت القول قول رب الدابة ألزمتك الكراء وطرحته عنه الضمان إذا تلفت « قال الربيع » وكل ما كان القول فيه قول رب الدابة ولم يعبرها فتلفت الدابة فلا ضمان على من جعلناه مكترها إلا أن يتعدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو قال أعزتها وقال رب الدابة بل غصبتنيها كان القول قول المستعير ولا يضمن فإن ماتت الدابة في يديه ضمن لأن العارية مضمونة ركبها ولم يركبها وإذا ردها إليه سالمة فلا شيء عليه ركبها ولم يركبها

ولا تعلموها أو تعلموها يشك ابن أبي فديك * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن حكيم بن أبي حكيم أنه سمع (قال) عمر بن عبد العزيز وابن شهاب يقولان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهان قرشاً أهانه الله عز وجل * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الحرب بن عبد الرحمن أنه قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا أن تبطر قرش لا خبرتها بالذي لها عند الله عز وجل * حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن شريك بن عبد الله بن أبي نجر عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقرش أنتم أولى الناس بهذا الأمر ما كنتم مع الحق الآن تعدلوا عنه فتلحون كما تلحها هذه الجريدة يشير إلى جريدة في يده * أخبرنا يحيى ابن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعة الأنصاري عن أبيه عن جده رفاعة أن النبي صلى الله عليه وسلم نادى

أيها الناس ان قريشا أهل أمانة ومن بغاها العواثر أجبته الله فخره يقولها ثلاث مرات * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحرف التميمي أن قتادة بن النعمان وقع بقر يش فكأنه نال منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلا يا قتادة لا تشتم قريشا فانك لعلى ترى منها رجلا أو يأتى منهم رجال تحقر عملك مع أعمالهم وفعلا مع أفعالهم وتغبطهم اذ أرايتهم لولا أن تطغى قريش لأخبرت بها بالذي لها عند الله * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي ذئب باسناد لا أحفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في قريش شيئا من الخير لا أحفظه وقال شرار قريش خيار شرار الناس * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجدون الناس معادن فغيرهم في الجاهلية (٣٢٧) خيارهم في الاسلام اذا فقهوا

* أخبرنا عيسى بن محمد بن العباس عن الحسن بن القاسم الأزرق قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثنية تولى فقال ما ههنا شام وأشار بيده الى جهة الشام وما ههنا عمن وأشار بيده الى جهة المدينة * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء الطفيل بن عمرو الدوسي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان دوسا قد عصت وأبت فادع الله عليها فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلة ورفع يديه فقال الناس هلكت دوس فقال اللهم اهد دوسا وأت بهم * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء قال أخذتها منك عارية أو قال دفعتها الي عارية وانما أضاف الفعل في كلهما الى صاحب الدابة وكذلك كلام العرب « قال الربيع » رجع الشافعي فقال القول قول رب الدابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال تكراريتها منك بكذا وقال رب الدابة أكثريتها بكذا لا كثر من ذلك فان لم يركب تحالفا وترادا وان ركب تحالفا ورد عليه كراء مثلها كان أكثر مما ادعى رب الدابة أو أقل (١) مما أقربه لاني اذا بطلت أصل الكراء وردت بها الى كراء مثلها لم أجعل ما بطلت عبرة بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يضمن المستودع الا أن يخالف فان خالف فلا يخرج من الضمان أبدا الا بدفع الوديعة الى رباها ولوردها الى المسكان الذي كانت فيه لان ابتداء لها كان أمينا فخرج من حدا الامانة فلم يجدها له رب المال أمانة ولا يبرأ حتى يدفعها اليه وهكذا الرهن اذا قضى المرتهن ما فيه ثم تعدي فيه ثم ردها الى بيته فهلك في يديه فهو ضامن له حتى يردّه الى صاحبه وسواء كل عارية انتفع بها صاحبها أو لم ينتفع بها فهي مضمونة مسكن أو ما أشبهه أو دنائير أو دراهم أو طعام أو عين أو ما كان (قال) ولو قال الرجل هذا الثوب في يدي بحق لفلان أو في ملكه أو في ميراثه أو لحقه أو ليراثه أو لملكه أو لوديعة أو بعارية أو بوديعة أو قال عندي فهو سواء وهو اقرار لفلان به الا أن بين لفظا غير هذا فيقول هو عندي بحق فلان مرهون لفلان آخر فيكون ملكه للذي أقره بالملك ولا يكون لهذا على الآخر فيه رهن الا أن يقر الآخر ولو قال قبضته على يدي فلان أو هو عندي على يدي فلان أو في ملكي على يدي فلان لم يكن هذا اقرارا منه بلفلان لان ظاهره انما هو قبضته على يدي فلان بمعونة فلان أو بسببه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال لفلان على ألف دينار أو مائة درهم ثم قال هي نقص أو هي زيف لم يصدق ولو قال هي من سكة كذا وكذا صدق مع عينه كانت تلك السكة أدنى الدراهم أو وسطها أو جازت في غير ذلك البلد أو غير جائزة كذا لو قال له على ثوب أعطينا أي ثوب أقر به وان كان ذلك الثوب مما لا يلبسه أهل ذلك البلد ولا مثل الرجل المقر له ولو قال له على ألف درهم من عن هذا العبد قد اعيافه فقال البائع وضع وقال المشتري غلة تحالفا وترادا وهذا مثل نقص الثمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان لاهل البلد وزن معلوم بنقص ما شاء أو بنقص عن وزن العامة في دنائير أو دراهم فاشترى رجل سلعة بمائة درهم فله نقد البلد الا أن يشترط شرطاً فيكون له شرطه اذا كان المشتري والبائع عالين بنقد البلد فان كان أحدهما جاهلا فادعى البائع الوزنة قيل أنت بالخيار بين أن تسلمه بنقد البلد أو تنقص البيع بعد أن تحالفا فاذا قال له على دراهم سود فوصل الكلام فهي سود فان وصل الكلام فقال ناقص فهو ناقص فان قطع الكلام ثم قال ناقص فهو وازن فان قال له على درهم كبير قيل له عليك الوزن الا أن تكون أردت ما هو أكبر منه فاذا قال له على درهم فهو وازن وان قال درهم صغير قيل له ان

(١) قوله مما أقر به أي المكتري فتنبه وقوله قضى المرتهن الخ لعله قبض المرتهن تأمل كتبه محصيه

عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار ولو أن الناس سلكوا واديا أو شعبا سلكوا وادى الانصار أو شعبهم * أخبرنا عبد الكريم بن محمد الجرجاني حدثني ابن الغسيل عن رجل سمى عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فخطب فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الانصار قد قضوا الذي عليهم وبقي الذي عليكم فاقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئتهم وقال الجرجاني في حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر للانصار ولا تبأ الانصار ولا تبأ أبناء الانصار وقال في حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج بهش اليه النساء والصبيان من الانصار فرق لهم ثم خطب فقال هذه المقالة * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال أتاكم أهل اليمن هم أئبن قلوبا وأرق أفئدة

الايمن عيان والحكمة عمانية * أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نبينا أن أزع على بئر أستسقي قال الشافعي رضي الله عنه يعني في النور ورؤيا النبأ وحى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاء ابن أبي خافة فزع ذنوباً وذنوبين وفيه ضعف والله يغفر له ثم جاء عمر بن الخطاب فزع حتى استحالت في يده غر بافضرب الناس بعطن فلم أر عبقر يا بقرى فريه (ومن كتاب الاشربة) * حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر فهو حرام * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها قالت سئل (٢٣٨) رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل شراب أسكر فهو حرام

كانت للناس دراهم صغار فعليك درهم صغير وازن من الصغار مع عينك ما أقررت بدرهم واف وكذلك ما أقر به من غصب أو ديعبة (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أقر الرجل لبيت بعائنة درهم وقال هذا ابنه وهذه امرأته حامل فإن ولدت ولداً حيا وولدت المرأة الولد الذي ولدت والابن حقوقهم من هذه المائة وإذا ولدت ولداً لم تعرف حياته لم يرث من لم تعرف حياته ومعرفة الحياة للولد أن يستهل صارخاً أو يرضع أو يحرك يداً أو رجلاً تحريك الحياة أو أي شيء عرف به الحياة فهي حياة وإذا أوصى الرجل للرجل فقال للرجل هذه المرأة من فلان كذا والأب حتى فإن جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر من يوم أوصى له به فالوصية له وإن جاءت به لستة أشهر أو أكثر بطلت وعينته لأنه قد لا يكون بها حين أوصى لها حبل ثم يحبلها من بعد ذلك ولو كان زوجها ميتاً حين أوصى بالوصية فخفت بالولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر لما يلزم له النسب كانت الوصية جائزة لأن الحكم أن ثم يومئذ جلا وإن جاءت بالولد ميت فلا وصية له حتى تعرف حياته بعد خروجه من بطنها وإذا قال له على مائة درهم عند أهلي وازنة ولو قال له على مائة كل عشرة منها وزنها خمسة كان كإقال إذا وصل الكلام وإذا قال له على درهم ينقص كذا وكذا كان كإقال إذا وصل الكلام ولكنه لو أقر بدرهم ثم قطع الكلام ثم قال بعده نأقص لم يقبل قوله ولو كان ببلد دراهمهم كلها تنقص ثم أقر بدرهم كان له درهم من دراهم البلد ولو قال له على دراهم أو درهمات أو دينار أو دينيرات أو دراهم كثيرة أو عزيمة أو دراهم قليلة أو بيرة أو زمة الثلاثة من أي صنف كان أقرب من دينار أو دراهم وحلف على ما هو أكثر منها (قال الشافعي) وإذا قال وهبت له هذه الدار وقبضها أو وهبت له هذه الدار وحازها ثم قال لم يكن قبضها ولا حازها وقال الموهوب له قد قبضت وحزت فالقول قول الموهوب له ولو مات الموهوب له كان القول قول ورثته وكذلك لو قال صارت في يدي وسواء كانت حين يقر في يدي الواهب أو الموهوب له ولكن لو قال وهبت له أو خرجت اليه منها طرقت فإن كانت في يدي الموهوب له فذلك قبض بعد الإقرار وهي له وإن كانت في يدي الواهب أو يدي غيره من قبله سأله ما قوله خرجت اليه منها فإن قال بالكلام دون القبض فالقول قوله مع عينة وله منعها بأهلها لا تأكل إلا بقبض وهو لم يقتر بقبض والخروج قد يكون بالكلام فلا أزمه إلا اليقين وكذلك لو قال وهبت له وتملكها إلا الملك قد يكون عنده بالكلام (قال الشافعي) ولو قال وهبت له أمس أو عام أول ولم يقبضها وقال الموهوب له بل قد قبضتها فالقول قول الواهب مع عينة وعلى الآخر البينة بالقبض ولو وهب رجل لرجل هبة والهبة في يدي الموهوب له فقبلها تمت لأنه قابض لها بعد الهبة ولو لم تكن الهبة في يدي الموهوب له فقبضها بغير إذن الواهب لم يكن ذلك وذلك أن الهبة لا تأكل إلا بقبض وإذا كان القول لا يكون إلا من الواهب فكذلك لا يكون القبض إلا بإذن الواهب لأنه المالك ولا يملك عنه إلا بما أتم ملكه ويكون للواهب الخيار إذا حثي يسلم ما وهب إلى

* أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الغيرة فقال لا خير فيها ونهى عنها قال مالك قال زيد بن أسلم هي السكركة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا لم يتب منها حرماً في الآخرة * أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كنت أسقي أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة الانصاري وأبي بن كعب شرباً من فضيخ وتمر فقامهم ات فقال ان الخمر قد حرمت فقال

الموهوب

أبو طلحة بن أنس قم إلى هذه الجرار فأكسرها قال أنس فقامت إلى مهراس لنا ففصر بها بأسفله حتى تكسرت * أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن اسحق عن معبد بن كعب عن أمه وكانت قد وصلت القبليتين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخليطين وقال انبذوا كل واحد منهما على حدة * أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن ابن أبي أوفى قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبيذ الجرار الأخضر والابيض والاجر * أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاوعية قيل له ليس كل الناس يجد سقاء فاذن لهم في الجر غير المزفت * أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تشبهوا في الدباء والمزفت قال ثم يقول أبو هريرة واجتنبوا الخناقم والنقير

* أخبرنا سفيان سمعت الزهري يقول سمعت أنسا يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدبا والمزفت أن يتبذ فيه * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن أباهب الجبشاني سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتبع فقال كل مسكر حرام * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينبذ في سقاء فان لم يكن فتور من حجارة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في بعض معازيه قال عبد الله بن عمر فأقبلت نحوه فأنصرف قبل أن أبلغه فسألت ماذا قال قالوا نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت * أخبرنا مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت (٢٢٩) * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم

عن عطاء بن يسار رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن ينبذ التمر والبسر جيعا والتمر والزهو جيعا * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن ويلة المصري أنه سأل ابن عباس عما يعصر من العنب فقال ابن عباس أهدي رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم رواية نجر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما علمت أن الله حرمها فقال لا فسارنا إلى حننه فقال لم يسار ربه فقال أمرته أن يبيعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شرها حرم بيعها ففتح المراءتين حتى ذهب ما فيها * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن

الموهوب له وكذلك ان مات كان الخيار لورثته ان شأوا وسلموا وان شأوا لم يعضوا الهبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو وهب رجل لرجل هبة وأقر بأنه عنه قبضها ثم قال الواهب انما أقر ربه بقبضها ولم يقبضها فأحلفه فأحلفته لقد قبضها فان حلف جعلته له وان نكل عن البين رددت البين على الواهب فأحلفته ثم جعلتها غير خارجة عن ملكه ولو قال رجل لرجل وهبت لي هذا العبد وقبضته والعبد في يد الواهب أو الموهوب له فقال الواهب صدقت أو نعم كان هذا اقرارا وكان العبد له ولو كان أعجميا فأقر له بالأعجمية كان مثل اقراره بالعربية وإذا قال له على درهم في عشرة سألتهم فان أرادوا الحساب جعلت عليه ما أرادوا وان لم ير الحساب فعليه درهم وعليه البين وهكذا ان قال درهم في ثوب سألتهم أرادوا أن يقر له بدرهم أو بثوب فيه درهم فان قال لأفعليه الدرهم وان قال له على درهم في دينار سألتهم أرادوا درهمان مع دينار فان قال نعم جعلتهما عليه وان قال لا فعليه درهم ولو قال له على درهم في ثوب مروى فهكذا لانه قد يقول له على درهم في ثوب لي أنا مروى ولو قال له على درهم في ثوب مروى اشتريته منه الى أجل سألنا المقر له فان أقر بذلك فالبيع فاسد لانه دين دين ولم يقر له بهذا الدرهم الا بالثوب فاذا لم يجز له اعطاء الثوب لانه دين دين لم يعطه الدرهم كما لو قال بعثك هذا العبد بهذه الدار لم أجعل له العبد الا أن يقر بالدار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال له على ثوب مروى في خمسة دراهم ثم قال أسلم الى الثوب على خمسة دراهم الى أجل كذا وصدقه صاحب الثوب كان هذا بيعا جازا وكانت له عليه الخمسة الدراهم الى أجل انما عني أسلمت اليك في كذا بعثك كذا بلذا الى أجل كما تقول أسلمت اليك عشرة دراهم بصاع تمر موصوف الى أجل كذا أو بعثك صاع تمر بعشرة دراهم الى أجل كذا (قال) ولو جاء المقر بثوب فقال هو هذا فصدقه المدعي المقر له أو كذبه فسواء اذ رضى الثوب بخمسة دراهم فأنخمسة عليه الى أجل ولو لم يسم أجلا فكان السلم فاسدا فاختلفا في الثوب فان القول قول المقر مع يمينه ويرد الثوب على صاحب الثوب وان سأل المقر له يمين المقر أعطيته اناها وكل من سأل البين في شيء له وجه أعطيته اياه ولو أقر رجل لرجل بثوب ثم جاء بثوب فقال هو هذا أو قال المقر له ليس هذا قال القول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال له على عبد فأى عبد جاء به فالقول قوله مع يمينه ولا أنظر الى دعواه وكذلك لو قال هذا عبدك كما وعدتني وهو الذي أقررت له قال المقر له بل هذا عبد كنت أودعته ولى عندك عبد غصب فالقول قول المقر وعلى المدعي البينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقر له فقال لك عندي ألف درهم ثم جاءه بألف درهم فقال هي هذه الألف التي كنت أقررت لك بها كانت عندي وديعة فقال المقر له هذه الألف كانت عندك وديعة لي ولى عندك ألف أخرى كان القول قول المقر مع يمينه لأن من أودع شيئا فخاثر أن يقول لفلان عندي ولفلان على لانه عليه ما لم يهلك وكذلك هو عنده وقد يودع فيتعدي فتكون ديناه عليه

طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلا باع نجرا فقال قاتل الله فلانا باع النجرا ما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله يهود حرم عليهم الشحوم فملوها فباعوها * أخبرنا سفيان قال سمعت أبا الجويرية الجرمي يقول اني لاول العرب سأل ابن عباس وهو مسند نظره الى الكعبة فسألت عن الباذق فقال سبق محمد الباذق وما أسكر فهو حرام * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا من أهل العراق قالوا له اننا ابتاع من ثمر النخل والعنب فنعصره نجرا فنبيعها فقال عبد الله أنى أسهدها الله عليكم وملا تكتنه ومن يسمع من الجن والانس اني لا آمركم أن تبيعوها ولا ابتاعوها ولا تعصروها ولا تسقوها فانها رجس من عمل الشيطان * أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن واقد بن عمرو بن

فلست أزمه شيئا بالباقيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لفلان على درهم ودرهم فعليه درهمان وإذا قال له على درهم فدرهم قبل له أن اردت درهمًا ودرهمًا فدرهمان وإن أردت فدرهمًا لازم لي أو درهمًا جدي فليس عليك إلا درهم وإن قال له على درهم تحت درهم أو درهم فوق درهم فعليه درهمان إلا أن يقول على درهم فوق درهم في الجودعة وتحت درهم في الرداءة أو يقول له على درهم بعينه هو الآن فوق درهم لي ولو قال له على درهم مع درهم كان هكذا « قال الربيع » الذي أعرف من قول الشافعي أن لا يكون عليه إلا درهم لأنه يحتمل أن يكون فوق درهم أو تحت درهم لي (قال) وكذلك لو قال له على درهم على درهم ثم قال غبت درهمًا واحدًا ولو قال له على درهم قبله درهم أو بعده درهم أو قبله دينار أو بعده دينار فلائنان كلاهما عليه ولكنه لو قال له على درهم معه دينار كان له عليه درهم الذي وصفت لأنه يقول له على درهم معه دينار لي ولو قال له على درهم ثم دينار أو بعده درهم أو دينار أو درهم قبله دينار فهما عليه معا ولو قال له على درهم فدينار كان عليه درهم إلا أن يكون أراد دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال له على دينار قبله فقير حنطة كان عليه دينار ولم يكن عليه القفيز وهكذا لو قال له على دينار فقير حنطة لم يكن عليه إلا الدينار لأن قوله فقير حنطة محال فديجوز أن يقول فقير من حنطة خير منه وإذا قال له على درهم ثم فقير حنطة فهما عليه ولو قال درهم لابل فقير حنطة كان مقراهما ثابتا على القفيز راجعا عن الدرهم فلا يقبل رجوعه إن ادعاهما الطالب معا ولو قال له على درهم لابل درهمان أو فقير حنطة لابل فقيران لم يكن عليه إلا درهمان أو فقيران لأنه أقرب بالاولى ثم كان قوله لابل زيادة من الشيء الذي أقرب به وقوله ثم لابل استئناف شيء غير الذي أقرب به ولو قال له على درهم ودرهمان فهي ثلاثة دراهم أو درهم بعده درهمان أو درهم قبله درهمان فسواء وهي ثلاثة في هذا كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على رجل أنه أقر لفلان بدرهم يوم السبت وآخر أن أنه أقر لذلك الرجل بعينه يوم الأحد فهو درهم إلا أن يقول لأدرهم من عن كذا وكذا ويقول الآخر أن درهم من عن شيء غيره أو من وجه غيره من وديعة أو غصب أو غيره فيدلان على ما يفرق بين سببي الدرهمين وعليه البين أن هذا الدرهم الذي أقرب به يوم الأحد هو الدرهم الذي أقرب به يوم السبت فإن حلف برئ وإن نكل حلف الآخر أنهما درهمان وأخذهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو شهد عليه في أيام متفرقة أو واحد بعد واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو أقر عند القاضي بدرهم وجاء عليه بشاهدين يشهدان بدرهم فقال الدرهم الذي أقررت به هو الذي يشهد به هذان الشاهدان كان القول قوله وإذا قال له على ألف درهم وديعة فهي وديعة وإن قال له على ألف درهم ثم سكت ثم قال بعد هي وديعة أو قال هلكت لم يقبل ذلك منه لأنه قد ضمن ألف درهم بأقراره ثم ادعى ما يخرج منه من الضمان فلا يصدق

حدّثهم قال قال سفيان فأخبرني معمر عن الزهري عن السائب بن يزيد أنه حضره يحدهم * أخبرنا سفيان عن الزهري عن علي بن قبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاقتلوه لا يدري الزهري بعد الثالثة أو الرابعة فأتى رجل قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ووضع القتل وصارت رخصة قال قال سفيان قال الزهري لمصور بن المعتمر ومخول كونا وأفدي العراق بهذا الحديث * أخبرنا معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن أذهر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين سأل عن رجل خالدين الوليد فحريت بين يديه أسأل عن رجل خالدين الوليد حتى أنه جرحا وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بشارب فقال اضربوه فضربوه بالأبدي والنعال وأطراف الثياب وحشوا عليه من التراب ثم قال

النبي صلى الله عليه وسلم بكتوه فبكتوه ثم أرسله قال فلما كان أبو بكر رضى الله عنه سأل من حضر ذلك المضروب فقومه أربعين فضرب
أبو بكر في الخمر أربعين حياته ثم عمر رضى الله عنه حتى تتابع الناس في الخمر فاستشار فضربه ثمانين * أخبرنا مالك عن ثور بن زيد
الدبلي أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه استشار في الخمر يشربها الرجل فقال على بن أبي طالب رضى الله عنه نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا
شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري أو كما قال بجلده عشرين ثمانين في الخمر * أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه
أن على بن أبي طالب رضى الله عنه قال لا أوتي بأحد شرب خمر ولا نبيذاً مسكراً إلا جلده الحلد * حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو
ابن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه جلد (٢٣١) الوليد بسوط له طرفان * أخبرنا

سفيان بن عمرو بن
دينار عن أبي جعفر أن
عمر بن الخطاب رضى
الله عنه قال إن جلد
قدامة اليوم فلن يترك
أحد بعده وكان قدامة
بدرياً سمعت الربيع
يقول سمعت الشافعي
وهو محتج في ذكر
المسكر وكان كلامه
تقدم لا أحفظه فقال
أرأيت أن شرب عشرة
ولم يسكر فإن حال حلال
قبل أفرأيت أن شرب
فأصابته الريح فسكر
فإن قال حرام قبله
أفرأيت شيئاً قط شربه
وصار إلى جوفه حلالاً
ثم صيرته الريح حراماً
قال الشافعي رضى الله
عنه ما أسكر كثيره
فقليله حرام * أخبرنا
مالك عن نافع عن
مولاة لصفية بنت أبي
عبيد أنها اختلعت من
زوجها بكل شيء لها فلم

عليه وإنما صدقناه أولاً لأنه وصل الكلام وكذلك لو قال له قبلي ألف درهم فوصل الكلام أو قطعه كان
القول فيها مثل القول في المسئلة الأولى إذا وصل أو قطع ولو قال له عندى ألف درهم ودبعة أو أمانة أو مضاربة
دينا كانت ديناً عليه أمانة كانت أو ودبعة أو قراضاً إن ادعى ذلك الطالب لأنها قد تكون في موضع الأمانة
ثم يتعدى فتصير مضمونة عليه وتنضم فيستألفها فتصير مضمونة عليه ولكنه لو قال دفع إلى ألف درهم
ودبعة أو أمانة أو مضاربة على أنى لها ضامن لم يكن ضامناً بشرط الضمان في شيء أصله الأمانة حتى يحدث شيئاً
يخرج به من الأمانة أمانة أو ما استسلفا ولو قال له في مالي ألف درهم كانت ديناً الآن يصل الكلام
فيقول ودبعة فتكون ودبعة ولو قال له في هذا العبد ألف درهم سئل عن قوله فإن قال نفديه ألفاً قيل
فكم لك منها فإقال أنه منه اشتراؤه فهو كما قال مع عينة فإن زعم أنها اشتراؤه قيل فكم لك فيه فإن قال
ألفان فلم قرله الثلث وإن قال ألف فلم قرله النصف ولا أنظر إلى قيمة العبد قلت أو كثرت لأنهما قد يغبنان
أو يغبنان وكذلك لو قال له فيه شركة ألف كان القول فيها مثل القول في المسئلة قبلها ولو قال له من مالي
ألف درهم سئل فإن قال من هبة قيل له إن شئت أعطها ياها وإن شئت فددع وإن قال من دين فهي من دين
وإن مات قبل أن يبين شيئاً فهي هبة لا تلزمه إلا أن يقر ويرتبه بغير ذلك وإن قال له من مالي ألف درهم بحق
عرفته أو بحق زعمي أو بحق ثابت أو بحق استحقة فهذا كله دين ولو قال له من هذا المال ولم يصف المال إلى
نفسه ألف درهم فله ألف درهم فإن لم يكن المال إلا ألفاً فهي له وإن كان أكثر من ذلك فليس له إلا الألف
وإن كان المال أقل من ذلك فليس له إلا ذلك الذي هو أقل وإن ادعى الآخر أنه استهلك من المال شيئاً استخلف
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال له من هذه الدار النصف فله النصف لأنه أقرله بشيء لم يصف ملكه إلى
نفسه فإن ادعى النصف الباقي وهو في يده فهو له ولو بدأ فأضاف الدار إلى نفسه فقال له من دارى هذه نصفها
كانت هذه الدار هبة إذا زعم أنها هبة منه أو مات قبل أن يبين وإن لم يمت سألناه أي شيء أراد فإن كان أراد
إقراراً أقرناه إياه والفرق بين هذين إضافة الملك إلى نفسه وغير إضافة ولو قال له من دارى هذه نصفها بحق
عرفته كان له نصفها ولو قال له من ميراث أبي ألف درهم كان هذا إقراراً على أبيه بدين ولو قال له في
ميراثي من أبي كانت هذه هبة إلا أن يريدها إقراراً لأنه لما أقر في ميراث أبيه أقر بأن ذلك على الأب ولم يصف
الملك إلى نفسه وزعم أن ما أقرله به خارج من ملكه ولو قال له من ميراث أبي ألف بحق عرفته أو بحق له
كان هذا إقراراً على أبيه ولو قال له على ألف عارية أو عندى فهي دين ولو كان هذا في عرض فقال له
عندى عارية أو عرض من العروضة فهي عارية وهي مضمونة حتى يؤديها إلا أن أصل ما نذهب إليه أن
العارية مضمونة حتى يؤديها ولو قال له في دارى هذه حتى أوفي هذه الدار حتى فسواء وقرله منها بما شاء

يشكر ذلك عبد الله بن عمر رضى الله عنهما * حدثنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا سعيد الخدري رضى الله عنه
يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام صاعاً من شعير صاعاً من تمر صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط « إلى هنا يقول الربيع حدثنا »
(ومن كتاب عشرة النساء) * أخبرنا الربيع * أخبرنا الشافعي * أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى
الله عنها أنها حدثت أن هنداً أم معاوية جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أباسفيان رجلاً شحيحاً وإنه لا يعطيني
ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه سرأوه ولا يعلم فهل علي في ذلك من شيء فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفينك وولدي بالمعروف
* أخبرنا ابن عيينة عن زيد بن سعد قال أبو محمد أظنه عن هلال بن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم خير غلامين أبيه وأمه * أخبرنا ابن عيينة عن يونس بن عبد الله الجرمي عن عمارة الجرمي قال خيرني علي بن أبي طالب بين أي وعي
ثم قال لا خ لي أصغر مني وهذا أيضا لو قد بلغ مبلغ هذا خيرته * قال الشافعي قال إبراهيم عن يونس عن عمارة عن علي مثله وقال في الحديث
وكنيت ابن سبع أو ثمان سنين * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن رجلا سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه عن الاختين
من ملك اليمين هل يجمع بينهما فقال عثمان رضي الله عنه أحلتهما آية وحرمتها آية وأما أنا فلا أحب أن أصنع هذا قال فخرج من عنده
فلقي رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحدا فعل ذلك لجعلته نكالا قال مالك قال ابن
شهاب أراهم علي بن أبي طالب قال مالك (٢٣٣) وبلغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن

ويحلف أن ادعى الآخر أكثر منه وكذلك أن مات أقرب الوارثة بما شأوا ويحلفون ما يعلمون أكثر منه ولو
قال له فيها سكتي أقرب له بما شئت من السكتي وإلى أي مدة أن شاء يوما وأن شاء أقل وإن شاء أكثر ولو قال هذه الدار
لك هبة عارية أو هبة سكتي كانت عارية وسكتي وله منعه ذلك أو يقبضه أياها فإن قبضه فله أن يخرجها منها متى
شاء لأن الهبة لا تجوز إلا مقبوضة ولم يقبض كل ذلك حتى أخبر أنه انما معنى قوله عارية أو هبة السكن ولو
قال لك سكتي أجارة بدينار في شهر فإن قبل ذلك المؤاجر فهي له والافلاشي له ولو لم يسم شيئا قلنا له سم كم مدة
الاجارة وبكم هي فإذا سمي قليلا أو كثيرا فله الخيار في قبوله ذلك وورده ولو قال لك على ألف درهم أن شئت
أو هويت أو شاء فلان أو هوى فلان أو شاء فلان أو هوى أو شاء هوى أو هوى لم يكن عليه فيها شيء لأنه لم يقرب له
بشي إلا أنه جعله له أن شاء أن يكون له وهو إذا شاء لم يكن له ذلك إلا بأن يشاءه ولو قال لك على ألف درهم أن
شهد بها علي فلان أو فلان وفلان فشهدوا لم يلزمه من جهة الاقرار وهذه مخاطرة ويلزمه من جهة الشهادة أن
كان ممن تجوز شهادتهما أو أحدهما وحلف الآخر مع شاهده وهذا مثل قوله لك على ألف درهم أن قدم فلان
أو خرج فلان أو وكلت فلانا أو وكلت فلانا فهذا كله من جهة القمار ولا شيء عليه ولو قال هذا لك بألف درهم
أن شئت فشاء كان هذا بيعا لازما ولكل واحد منهما الخيار ما لم يتفرقا لأن هذا بيع لا اقرار ولو قال لبعده
أنت حر بألف درهم أن شئت فقال قد شئت فهو حر وعليه ألف درهم وهكذا لو قال لأمراه أنت طالق
بألف إن شئت فشاءت فهي طالق وعليها ألف درهم ولو لم تشأ هي ولا العبد لم يكن العبد حرا ولا هي طالقا ولو
قال هذا الثوب لك بألف درهم فقبله المشتري كان هذا بيعا ومعه أنه ان شاء وكذلك كل مشتريا ما يلزمه
ما شاء ولو قال لأمراه أنت طالق بألف ولبعده أنت حر بألف فاختر اذ لك لزمه الطلاق والعتيق « قال
الربيع أنا أشك في سماعي من ههنا إلى آخر الاقرار ولكني أغرفه من قول الشافعي وقرأه الربيع علينا «
فاذا قال له على ألف ودرهم ولم يسم الألف قبل له أقرب بأى ألف شئت أن شئت فلو ساوان شئت تروا أن شئت
خبزا وأعطه درهم معاها وحلف له أن الألف التي أقررت له بها هذه الألف التي بينتها فانه ليس في قولك
و درهم ما يدل على أن ماضى دراهم ولو زعمنا أن ذلك كذلك ما أحلفنا لوداعى ألف دينار ولكن لما
كان قولك محتملا لما هو أعلى من الدراهم وأدنى لم نجعل عليك الأعلى دون الأدنى ولا الأدنى دون الأعلى
وهكذا لو قال ألف وكر حنطة أو ألف وعبد أو ألف وشاة لم نجعل ههنا لاما وصفنا بأن الألف ما شاء وما سمي
ولو جاز لنا أن نجعل الكلام الآخر دليلا على الأول لكان إذا أقر له بألف وعبد جعلنا عليه ألف عبد وعبد
وهكذا لو أقر له بألف وكر حنطة جعلنا عليه ألف وكر حنطة ولا يجوز الا هذا وما قلت من أن يكون
الألف ما شاء مع عينه ويكون ماسي كاسي ولو أنه قال ألف وكر كان الكر ما شاء أن شاء فنورة وان شاء فقصة

عبد الله بن عبد الله
ابن عتبة عن أبيه أن
عمر بن الخطاب رضي
الله عنه سئل عن
المراء و بنتهما ملك
اليمين هل توطأ أحدهما
بعد الأخرى فقال عمر
ما أحب أن أحيزهما
جميعا * أخبرنا سفيان
عن الزهري عن
عبد الله بن عبد الله
ابن عتبة عن أبيه قال
سئل عمر رضي الله عنه
عن الام و بنتهما ملك
اليمين فقال ما أحب
أن أحيزهما جميعا قال
عبد الله قال أبي
فوددت أن عمر كان
أشد في ذلك مما هو فيه
* أخبرنا مسلم وعبد
المجيد عن ابن جريج
سمعت ابن أبي مليكة
يخبر أن معاذ بن عبد الله
ابن معمر جاء عائشة
رضي الله عنها فقال لها
أن لي سرية أصبتها وانها

قد بلغت لها ابنة جارية لي فأستسرا بها فقالت لا قال فاني والله لا أدعها إلا أن تقول حررها الله فقالت لا يفعلها
أحد من أهلي ولا أحد أطاعني * أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب في قوله الزاني لا ينكح الزانية الآية قال هي
منسوخة نسختها وأنكحوا الإيامي منكم فهي من أيامي المسلمين * أخبرنا سفيان عن هرون بن رباب عن عبد الله بن عبيد بن عمير
قال أتى رجل الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي امرأه لا تردني لاس فقال النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها قال
اني أحبها قال فأمسكها اذا * أخبرنا سفيان حدثني عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أن رجلا تزوج امرأه ولها ابنة من غيره وله ابن من
غيرها فقهر الغلام بالجارة فظهر بها حبل فلما قدم عمر رضي الله عنه مكة فرجع ذلك اليه فسألها عما فاعترفا فخلدهما عمر الحد وحرص

أن يجمع بينهما قاي الغلام * أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال أخبرني عكرمة بن خالد قال جعت الطريق فرققتهم امرأة ياب فقلت رجال منهم أمر هافر وجهار جلا فجلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه النكاح والمنكح وردنكاحها * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد أن عمر رضي الله عنه ردنكاح امرأة نكحت بغير ولي * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار نكحت امرأة من بني بكر بن كنانة يقال لها بنت أبي ثمامة عمر بن عبد الله بن مضر فسكت علقمة بن علقمة العتواري إلى عمر بن عبد العزيز أذهو إلى المدينة إلى ولها وانها نكحت بغير أمرى فردده عمر وقد أصابها قال فأى امرأة نكحت بغير إذن ولها فلا نكاح لها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فسكاحها باطل وان أصابها فلها صداق (٣٣٣) مثلها عما أصاب منها بما قضى لها به النبي صلى الله

عليه وسلم * أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم المعروف بابن علية عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أنكح الوليان فالاول أحق * أخبرنا الثقة عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة رضي الله عنها يخطب إليها المرأة من أهلها فتشهد فإذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض أهلها زوج فان المرأة لا تلي عقدة النكاح * أخبرنا ابن عيينة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لا تنكح المرأة المرأة فان البغي انما

وان شاء قدر يني به بعد أن يحلف ولو قال له على ألف الأدرهم قبل له أقر بأى ألف شئت إذا كان الأدرهم يستنى منها ثم يني شيء قل أو كثر كأنك أقررت له بألف فلس وكانت تسوى دراهم فيعطاهما منك الأدرهما منها وذلك قدر درهم من الفلوس وهكذا إذا قلت ألف الأكرخطة وألف الأعبدا أجبرت على أن تبقى بعد الاستثناء شيء أقل أو كثر ولو قال له على ثوب في منديل قبل له قد يصلح أن تكون أقررت له بثوب ومنديل ويصلح أن تكون أقررت له بثوب فجعلته في منديل لنفسك فتقول له على ثوب في منديل لي فعليك ثوب وتحلف ما أقررت له بمنديل وأصل ما أقول من هذا أني ألزم الناس أبدا البقيين وأطرح عنهم الشك ولا أستعمل عليهم الأغلب وهكذا إذا قال تمر في جراب أو تمر في قارورة أو خنطة في مكال أو ماء في جرة أو زيت في وعاء وإذا قال له على كذا كذا أقر بما شاء واحدا وان قال كذا وكذا أقر بما شاء اثنين وان قال كذا وكذا درهما أعطاه درهمين لان كذا يقع على درهم فان قال كذا وكذا درهما قبل له أعطاه درهما أو أكثر من قبل أن كذا يقع على أقل من درهم فان كنت بعيت أن كذا وكذا التي بعدها أو فت عليك درهما فليس عليك أكثر منه والله تعالى الموفق للصواب

(باب الشركة ٣)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا شركة مفاوضة وإذا أقر صانع من صناعته لرجل بشئ أسكاف أقر لرجل بخف أو غسل أقر لرجل بثوب فذلك عليه دون شريكه إلا أن يقر شريكه معه وإذا كانا شريكين فالشركة كلها ليست مفاوضة وأى الشريكين أقر فاعما يقر على نفسه دون صاحبه وأقرار الشريك ومن لا شريك له سواء وإذا أقر رجل في مرضه بدين لا جنبي وقد أقر في صحته أو قامت بينة بدين فسواء أقراره في صحته ومرضه والبيئة في الصحة والمرض والأقرار سواء يتحاصون معا لا يقدم واحد منهم على الآخر فإذا أقر لوارث فلم يمت حتى حدث وارث يجب المقر له وأقراره لازم وان لم يحدث فنأجازا لأقرار الوارث وخالف بينه وبين الوصية أجاز له ومن ردته مقر له ولو أقر لغير وارث ثم مات وارثه فصار المقر له وارثا بطل أقراره وكذلك كل ما أقر به بوجه من الوجوه فهو على هذا المثال وإذا كان الرجلان شريكين فأوصى أحدهما أو أعتق أو دبر أو كاتب فذلك كله في مال نفسه كهيئة الرجل غير الشريك وإذا أقر الرجل للحمل بدين كان أقراره باطلا حتى يقول كان لأبي هذا الحمل أو لجدته على مال فيكون ذلك أقرارا للذي أقر له به وان كان هذا الحمل وارثه أخذته وان كان له وارث معه أخذ معه حصته لان الأقرار لليت وانما لهذا منه حصته وإذا أوصى للحمل بوصية فالوصية جائزة إذا ولد لأقل من ستة أشهر من يوم وقعت الوصية حتى يعلم أنه كان (٣) أى أقرار الشريك أى الشركة الجائزة وهي غير المفاوضة أما المفاوضة فباطلة فتنبه للمراد

(٣٠ - الام - سادس) تنكح نفسها * أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولى مرشد وأحسب مسلما قد سمعه من ابن خثيم * أخبرنا مالك عن أبي الزبير قال أتى عمر رضي الله عنه بنكاح لم يشهد عليه الأرجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجمت (ومن كتاب التعريض بالخطبة) * أخبرنا سفيان عن الزهري أخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخطب أحدكم على خطبة أخيه * أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ثوب عن مسلم الخنط عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يشكح أو يتهكم * أخبرنا

مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من ثقيف أسلم وعنده عشرة نسوة أسلمك أربعا وفارق سائرهن
(ومن كتاب الطلاق والرجعة) * أخبرنا يحيى بن حسان عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن سعيد
ابن جبيرة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته ثم يشهد على رجعتها ولم يعلم بذلك قال هي امرأة الأول دخل بها الآخر
أولم يدخل * أخبرنا مالك عن المسور بن رفاع القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير أن رفاعا طلق امرأته تيممة بنت وهب
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فكحه عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يحسبها ففارقها فأراد رفاعا أن
ينكحها وهو زوجها الأول الذي كان طلقها (٣٣٤) فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فنهاه أن يتزوجها وقال لا تحل

ثم حل ولو وهب للرجل نخلة أو تصدق عليه بصدقة غير موقوفة لم تجز بحال قبلها أبوه أو ورثها انما تجوز
الهبات والبيع والنكاح على ما زيل أمه حتى يكون له حكم بنفسه وهذا خلاف الوصية في العتق ولو أعتق
رجل جاريته فولدت لأقل من ستة أشهر من يوم أعتقه كان حرا لأننا علمنا أنه قد كان ثم حل ولو ولد لستة
أشهر فأكثر لم يقع عليه ثم عتق لانه قد يمكن أن يكون هذا حادنا بعد الكلام بالعتق فلا يكون المقصود قصده
بالعتق ولو أقر رجلا لرجل لم يجز إقراره إذا كان هو مالك رقبته أمه وكذلك لو وهبه له فإذا لم يجز فيه الهبة
لم يجز فيه الإقرار ولو قال مع إقراره هذا الرجل فلان أو وصي لي رجل برقبته أمه وله بحملها جازا الإقرار إذا ولدته
لأقل من ستة أشهر من يوم تقع الوصية وكل إقرار من صلح وغير صلح كان فيه خيار من المقر فهو باطل وذلك
أن يقول أقر لك بكذا على أني بالخيار يوما أو أكثر أو أصالحك على كذا على أني أقر لك بكذا على أني بالخيار يوما
أو أكثر أو أصالحك على كذا على أني أقر لك بكذا على أني بالخيار فلا يجوز حتى يقطع الإقرار ولا يدخل فيه
الاستثناء من المقر وهكذا كل إقرار كان فيه استثناء وذلك أن يقول لك على ألف أو لك عندى إن شاء الله أو إن
شاء فلان فلا يلزم حتى يكون الإقرار مقطوعا لامتنوية فيه (قال) ولو أقر لرجل أنه تكفل له بحال على أنه
بالخيار وأنت كالمكفول له الخيار ولا يبين بينهما فن جعل الإقرار واحدا أحلفه ما كفل له الأعلى أنه
بالخيار وأمره والكفالة لا تجوز بخيار ومن زعم أنه ببعض عليه إقراره فيلزمه ما يضره ويسقط عنه ما ادعى
المخرج به ألزمه الكفالة بعد أن يحلف المكفول له لقد جعل له كفالة لا خيار فيه والكفالة بالنفس على
الخيار لا تجوز وإذا جازت بغير خيار فليس يلزم الكافل بالنفس مال إلا أن يسمى ما لا تكفل به ولا تلزم الكفالة
بحد ولا قصاص ولا عقوبة ولا تلزم الكفالة إلا بالأموال (قال) ولو كفل له بماله رجلا في حرج وقد
عرف الحرج والخرج عند فقال أنا كافل لك بماله فيه من دية أو قصاص فان أراد المخرج والخرج القصاص
فالكفالة باطلة لا تجوز له أن يقتص من المتكفل وإن أراد أن يخرجه من الحرج فله الكفالة لا تلزمه لأنها
كفالة بماله وهكذا إذا اشتري رجل دار من رجل فضمن له رجل فضمن له رجل عهدها وخلصها فاستحققت الدار
رجع المشتري بالنفس على الضامن إن شاء لأنه ضمن له خلاصها أو مالا أو خلاصا مال يسلم له وإذا أقر رجل
لرجل بشئ مشاع أو مقسوم فالإقرار جائز وسواء قال فلان نصف هذه الدار ما بين كذا إلى كذا أو فلان
نصف هذه الدار يلزمه الإقرار كما أقر وكذلك لو قال له هذه الدار الانصفا كان له النصف ولو قال له هذه الدار
الثلثها كان له الثلث شريكاه وإذا قال له هذه الدار الا هذا البيت كانت له الدار الا ذلك البيت وكذلك
لو قال له هذا الرقيق الا واحدا كان له الرقيق الا واحدا فله أن يعزل أيهم شاء وكذلك لو قال هذه الدار لفلان
وهذا البيت لي كان مثل قوله الا هذا البيت إذا كان الإقرار متصلا لأن هذا كلام صحيح ليس بحال ولو قال

للك حتى تذوق العسيلة
* أخبرنا ابن عيينة
عن ابن شهاب عن
عمرو عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
سمعتها تقول جاءت
امرأة رفاع القرظي
الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقالت اني
صككت عند رفاع
فطلقني فبت طلاق
فتزوجت عبد الرحمن
ابن الزبير وانما معه
مثل هدية الثوب
فتبسم النبي صلى الله
عليه وسلم وقال أتريدن
أن ترجعي الى رفاع
لا حتى تذوق عسلته
ويذوق عسلتك قال
وأبو بكر عند النبي
صلى الله عليه وسلم وخالد
ابن سعيد بن العاص
بالباب ينتظر أن يؤذن
له فنادى يا أبا بكر ألا
تسمع ما تجهربه هذه
عند النبي صلى الله
عليه وسلم * أخبرنا

ابن عيينة عن الزهري عن جدي بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار أنهم سمعوا
أبا هريرة يقول سألت عمر بن الخطاب عن رجل من أهل البصرى طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم انقضت عدتها فترجعا فحل بينهما
ثم طلقها أو مات عنها ثم تزوجها زوجها الأول قال هي عنده على ما بقي * أخبرنا ابن أبي رواد ومسلم بن خالد عن ابن جريح قال أخبرني ابن
أبي مليكة أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة فيبنيها ثم يموت وهي في عدتها فقال عبد الله بن الزبير طلق عبد الرحمن بن عوف تماضر
بنت الأصبع الكلبية فبنيها ثم مات وهي في عدتها فماتت عندها ثم مات عبد الله بن عوف قال وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف
مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف

طلق امرأته البتة وهو مريض فوزها عثمان رضي الله عنه منه بعد انقضاء عدتها * أخبرنا مالك حدثني نافع أن ابن عمر كان يقول من أذن لعبد أن ينكح فاطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه شيء * أخبرنا مالك حدثني عبد بن سعيد عن محمد بن إبراهيم ابن الحرث التيمي أن نفعيا مكا تبالأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم استفتى زيد بن ثابت فقال اني طلقته امرأته حررة تطليقتين فقال زيد حرمت عليك * أخبرنا مالك حدثني أبو الزناد عن سليمان بن يسار أن نفعيا مكا تبالأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو عبدا لها كانت تحت امرأته حررة فطلقها اثنتين ثم أراد أن يراجعها فأمره أرواح النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان رضي الله عنه يسأله عن ذلك فذهب اليه فلقبه عند الدرج آخذا بيد زيد بن ثابت فسألهما (٢٣٥) فابتدراه جميعا فقالا حرمت عليك

حرمت عليك * أخبرنا

مالك حدثني ابن شهاب

عن ابن السيب أن

نفعيا مكا تبالأم سلمة

زوج النبي صلى الله

عليه وسلم طلق امرأته

تطليقتين فاستفتى

عثمان بن عفان رضي

الله عنه فقال له عثمان

حرمت عليك

(ومن كتاب العدد

الاما كان منه معاد)

* أخبرنا مالك عن ابن

شهاب عن عروة عن

عائشة رضي الله عنها

أنها انتقلت حفصة بنت

عبد الرحمن حين دخلت

في الدم من الحيضة

الثالثة قال ابن شهاب

فذكرت ذلك لعروة

بنت عبد الرحمن فقالت

صدق عروة وقد جادلها

في ذلك ناس وقالوا ان

الله يقول ثلاثة قروء

فقالت عائشة رضي

الله عنها صدقتم وهل

هذه الدار فلان بل هي فلان كانت للاول ولاشيء للثاني ولو قال غصبته من فلان وملكها فلان غيره فهي التي أقر أنه غصبها منه وهو شاهد للثاني ولا تجوز شهادته لأنه غاصب ولو قال غصبته من فلان لابل من فلان جاز أقراره للاول ولم يغرم للثاني شيئا وكان الثاني خصما للاول وإذا أقر بشئ بعينه لواحد أو أكثر لم يضمن شيئا إذا كان الآخر لا يدعي عليه إلا هذه الدار فليس في أقراره لغيره وإن حكم له شيء يكون حائلا دونه يضمنه وإنما يضمن ما كان حائلا دونه ولا يجحد السبيل اليه ومثل هذا الوقال أودعها فلان لابل فلان

(أقرار أحد الابنين بالأخ)

«أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا هلك الرجل فترك ابني وأقر أحدهما بأخ وشهد على أبيه أنه أقر أنه ابنه لم يثبت نسبه ولم يكن له من الميراث شيء لأن أقراره جمع أمرين من أحدهما والآخر عليه فلما بطل الذي له بطل الذي عليه ولم يكن أقراره له بدين ولا وصية إنما أقر له بمال ونسب فإذا زعمنا أن أقراره فيه يبطل لم يأخذ به إلا كالمات ذلك المقر له لم ير أنه لا ترى أن رجلا لو قال لرجل لي عليك مائة دينار فقال بعثني بهادرك هذه وهي لك على فأكرر الرجل البيع أو قال باعنيها أبول وأنت وارثه فهي لك على ولي الدار كان أقراره باطلا لأنه إنما يثبت على نفسه بما أنه يأخذ بها عوضا فلما بطل عنه العوض بطل عنه الأقرار وما قلت من هذا فهو قول المدنيين الاول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ما ورد علينا أحد قط من أهل المدينة الا وهو يقول هذا قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى وأخبرني أبو يوسف رضي الله تعالى عنه أنه لم يلق مدنيًا قط الا وهو يقول هذا حتى كان حديثا فقالوا خلافة فوجدنا عليهم حجة وما كنا نجد عليهم في القول الاول حجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولستنا نقول بجديث عمر بن قيس عن عمر بن الخطاب لأنه لا يثبت واعترافه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لعرق ظالم حق والعروق أربع عرقان ظاهرا وعرقان باطنا فأما العرقان الباطنان فالبر والعين وأما العرقان الظاهرا فالعراس والبناء في غرس أرض رجل بغير إذنه فلا غرس له لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لعرق ظالم حق وهذا عرق ظالم (وقال) لا يقسم نضج مع بعل ولا بعل مع عين ويقسم كل واحد من هذا على حديثه (وقال) لا تضاعف الغرامة على أحد وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها والضمان على أهلها بقيمة واحدة لا قيمتين (وقال) لا يدخل المختنون على النساء وينفون (وقال) الجداحق بالولد (قال) وإذا أبي المرتد التوبة قتل لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بدل دينه فاقتلوه وهذا مبدل لدينه وإن لنا أن نقتل من بلغته الدعوة وامتنع من

تدرون ما الأقراء الأقراء الاطهار * أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا يريد الذي قالت عائشة رضي الله عنها * أخبرنا شفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت اذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه * أخبرنا مالك عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار أن الاخوص هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كان طلقها فكتب معاوية الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد أنها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها * أخبرنا شفيان عن الزهري حدثني سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال اذا طعنت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد برئت منه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اذا طلق الرجل امرأته

فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها لا ترثه ولا يرثها * أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان أنه كان عند جده هاشمية وأنصارية فطلق الأنصارية وهي ترضع فترت بهاسنة ثم هلك ولم تحض فقالت أنا أرثه لم أحض فأختصموا إلى عثمان رضي الله عنه ففضى الأنصارية بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا بهذا يعني على بن أبي طالب رضي الله عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن أبي بكر أخبره أن رجلاً من الأنصار يقال له حبان له منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي ترضع ابنه فكثت سبعة عشر شهراً لا تحيض عندها الرضاع أن تحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر أو ثمانية فقلت له إن امرأتك تريد أن ترث فقال لا هله (٢٣٦) اجلوني إلى عثمان فحمله إليه فذكر له شأن امرأته وعنده على بن أبي طالب

وزيد بن ثابت فقال له سماعتان ماتريان فقالا لري أنهما ترثانه مات ويرثها إن ماتت فأنهما ليست من القواعد اللاتي فديثن من المحيض وليست من الإبكار اللاتي لم يبلغن المحيض ثم هي على عدة حضهما ما كان من قليل أو كثير فرجع حبان إلى أهله فأخذ ابنه فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة ثم حاضت حيضة أخرى ثم توفي حبان قبل أن يحض الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته قال الأصمى ككبي حبان بالباء * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد بن زيد عن ابن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه إيماء

الاجابة من المشركين بلاتأن وهذا لا يثبت أهل الحديث عن عمر ولو فعله رجل رجوت أن لا يكون بذلك بأس يعني في حديث عمر هل كان من مغربة خبر وقال عمر لك ولاؤه في اللقيط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأنه لا ولاؤه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأنما الولاء لمن أعتق وهذا غير معتق وأما قوله فهو حر فهو كما قال وأما انفاقه عليه من بيت المال فكذلك نقول والله أعلم

(أقرار الوارث ودعوى الأعاجم)

أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي إملاء قال أخبرني محمد بن الحسن أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه قال في الرجل يهلك ويترك ابنين ويترك ستمائة دينار فيأخذ كل واحد منهما ثمانمائة دينار ثم يشهد أحدهما أن أباه الهالك أقرب بأن فلانا أنه لا يصدق على هذا النسب ولا يلحق به ولكنه يصدق على ما ورث فيأخذ منه نصف ما في يديه وكذلك قال أهل المدينة إلا أنهم قالوا نعطيه ثلث ما في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني محمد بن الحسن أن ابن الماجشون عبد العزيز بن أبي سلمة وجاعه من المدنيين كانوا عندهم بالعراق لا يختلفون في هذه المسئلة أنه لا يكون الذي أقر له شيء من الميراث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأنه لقول يصح وذلك أنهم يقولون انما زعم أن له حقا في يديه ويدي أخيه عيراته من أبيهما وزعم أنهم يرثانه كإرث أباهم فإذا حكمنا بأن أصل هذا الإقرار لا يثبت به نسب وانما زعمنا أنه يأخذ بالنسب لا بد من ولا وصية ولا شيء استحقه في مال الميت غير النسب زعمنا أن لا يأخذ شيئا قلت لمحمد بن الحسن كأنك ذهبت به إلى أنه لو قال بعنك هذا العبد مائة دينار فهي لي عليك أو هذه الدار ولك هذا العبد أو الدار فأكثرت وحلفت لم يكن لك العبد ولا الدار فأنما أقررت لك بعبد أو دار وفي أقرارى شيء يثبت عليك كما يثبت لك فلما لم يثبت عليك ما ادعيت لم يثبت لك ما أقررت به قال إن هذا الوجه يقيس الناس بما هو أبعد منه وأنه لا يدخل قلت وكيف لم تقل به قال اخترنا ما قلنا لماسمعتة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يثبت نسب أحد بنسبة رجل إلى غيره وذلك أن الأخ انما يقر على أبيه فإذا كان معه من حقه من أبيه كحقه فذفع النسب لم يثبت ولا يثبت النسب حتى تجتمع الورثة على الإقرار به معاً وتقوم بينة على دعوى الميت الذي انما يلحق بنفسه فيكتفي بقوله ويثبت له النسب واحتج بحديث ابن أمية زعمه وقول سعد كان أخي عهد إلى أنه ابنه وقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لك يا ابن زمعة الولد للفراس

(دعوى الأعاجم) «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال وإذا ادعى الأعاجم ولادة الشمر أخوة بعضهم لبعض فإن كانوا جاحداً مسلمين لا ولاء لأحد عليهم بعق قبلنا دعواهم

امرأة طلق فحاضت حيضة أو حيضتين ثم وقعها حيضة فأنها تنتظر تسعة أشهر فإن بان بها حمل فذلك ولا كما اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلوها ولا يمسها ثم يطلقها ليس لها إلا نصف الصداق لأن الله يقول وإن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم * حدثنا سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطلقين وتعتد الامتة حيضتين فإن لم تكن تحيض فشهرين أو شهر ونصفا قال سفيان وكان ثقة * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس الثقفي عن رجل من

ثقيف أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لو استطعت لجعلته أحيضة ونصفا فقال رجل فأجعلها شهر أو نصفاً فسكت عمر رضي الله عنه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها قال تعتد بحضة * أخبرنا مالك عن عبد ربه بن سعيد بن قيس عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال سئل ابن عباس وأبو هريرة عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة إذا ولدت فقد حلت فدخل أبو سلمة على أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألها عن ذلك فقالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخر كهل فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيباً ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثر وبها فحلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت (٢٣٧) فانكح من شئت * أخبرنا

مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن ابن عباس وأبا سلمة اختلفا في المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو سلمة إذا نفست فقد حلت فقال أبو هريرة فقال أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة فبعثوا كريماً مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أنها قالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بليال فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها قد حلت فانكح * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن سبعة الأسلية نفست بعد وفاة زوجها بليال فحلت رسول الله صلى

ما قبلنا دعوى غيرهم من أهل الجاهلية الذين أسلموا فإن كانوا مسيئين عليهم ورقوا أو عتقوا فثبت عليهم ولا لم تقبل دعواهم إلا بينة تثبت على ولاد ودعوى معروفة كانت قبل السبي وهكذا من قل منهم أو أكثر أهل حصن كانوا أو غيرهم

(الدعوى والينات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال ما كان بيد مالك من كان المالك من شيء يملك ما كان المملوك فادعاه من يملك بحال فالينة على المدعي فان جاء بها أخذ ما ادعى وإن لم يأت بها فعلى المدعي عليه الشيء في يديه البين بإبطال دعواه فان حلف برئ وإن نكل قيل للمدعي لا تعطيك بنكوله شيئاً دون أن تحلف على دعوائك مع نكوله فان حلفت أعطيتك دعوائك وإن أبيت لم تعطك دعوائك وسواء ادعاه المدعي من قبل الذي هي في يديه أنها خرجت إليه منه بوجه من الوجوه أو من قبل غيره أو باستحقاق أصل أو من أي وجه ما كان وسواء كانت بينهما مخالطة أو لم تكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل معرفة المدعي والمدعي عليه أن ينظر إلى الذي الشيء في يديه يدعيه هو وغيره فيجعل المدعي الذي نكفنه البينة والمدعي عليه الذي الشيء في يديه ولا يحتاج إلى سبب يدل على صدقه بدعواه إلا قوله وهكذا إن ادعى عليه ديناً أو أي شيء ما كان كلف فيه البينة ودعواه في ذمة غيره مثل دعواه شيئاً قائماً بعينه في يدي غيره قال وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار أو أي شيء ما كان لرجل فادعى أنه باعه من رجل وأنكر الرجل فعلى المدعي البينة لأنه مدع في ذمة الرجل وماله شيئاً هو له دونه والرجل ينكره فعليه البين ولو كان الرجل يدعي شراء الدار ومالك الدار يحججه كان مثل هذا وعلى مدعي الشراء البينة لأنه يدعي شيئاً هو في ملك صاحبه دونه ولا يأخذ بدعواه دون أن يقيم بينة وعلى الذي ينكر البيع البين وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو ادعى رجل ديناً أو غصباً أو شيئاً على رجل فأنكر الرجل لم يكن له أن يأخذ البينة وعلى المنكر البين ولو أقر له بدعواه ادعى أنه قضاء أياه ففها قولان أحدهما أن الدعوى لازمة له ودعواه البراءة غير مقبولة منه إلا بينة ومن قال هذا فإسواء عنده كان دعواه البراءة موصولة بأقراره أو مقطوعة عنه والقول الثاني أنه إذا كان لا يعلم حقه إلا بأقراره فوصل بأقراره دعواه المخرج كان مقبولة منه ولا يكون صادقا كاذباً في قول واحد ولو قطع دعواه المخرج من الأقرار فلم يصلها به كان مدعياً عليه البينة وكان الأقرار له لازماً ومن قال هذا القول الآخر فينبغي أن تكون حجته أن يقول أرايت رجلاً قال لرجل لك على ألف درهم طبرية أولك عندي عبد زنجي وادعى

الله عليه وسلم فاستأذنته في أن تنكح فأذن لها * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عمر إذا وضعت حملها فقد حلت فأخبره رجل من الأنصار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لو ولدت زوجها على سريه لم يدفن لحلت * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه قال ليس للمتوفى عنها زوجها نفقة حسب الميراث * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أنه قال في المرأة البادية يتوفى عنها زوجها أنها تنوى حيث تنوى أهلها * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح عن هشام عن أبيه وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة مثله أو مثل معناه لا يخالفه * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن جدي بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة قال قالت زينب دخلت على أم حبيبة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم حين توفي أبو سفيان فلدت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت منه جارية ثم مسح بعارضها ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فدعت بطيب فبست منه ثم قالت مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا قالت زينب وسمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي (٢٣٨) عنها زوجها وقد اشتكت عينيها أفنكحها فقال رسول الله صلى الله عليه

والرجل عليه ألفا وازنة أو ألفا مائتا قبل أو بعد بربر يا أليس يكون القول قول المدعى عليه وسواء في هاتين المسألتين أن يقر له بدين أو يزعم إلى أجل في القول الأول الدين حال وعليه البيعة أنه إلى أجل والقول الثاني أن القول قوله إذا وصل دعواه باقراره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كان الشيء في يدين اثنين عبدا كان أو دارا أو غيره فادعى كل واحد منهما كله فهو في الظاهر بينهما نصفان ويكلف كل واحد منهما البيعة على ما في يدي صاحبه فإن لم يجد واحد منهما بيعة أحلفنا كل واحد منهما على دعوى صاحبه فأيهما حلف برئ وأيهما نكل رددنا اليمين على المدعى فإن حلف أخذ وان نكل لم يأخذ شيئا ودعواه النصف الذي في يده صاحبه كدعواه الكل ليس في يديه منه شيء لأن ما في يده غيره خارج من يديه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقيم كل واحد منهما البيعة على ما في يدي صاحبه ولكل واحد منهما اليمين على صاحبه فأيهما حلف برئ وأيهما نكل حبس حتى يحلف وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا نكل عن اليمين قضينا عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا ادعى الرجلان البيع فصادقا عليه واختلغا في الثمن فقال البائع بعتك بألفين وقال المشتري اشتريت منك بألف والسلعة فأتمت بيعنا ولا بينة بينهما تحالفا معا فان حلفا معا فالسلعة مرسومة على البائع وأيهما نكل رددت اليمين على المدعى عليه وان نكل المشتري حلف البائع لقد باعته بالذي قال ثم لزمته الألفان فان حلف البائع ثم نكل المشتري عن اليمين أخذ البائع الألفين لانه قد اجتمع نكول المشتري وعين البائع على دعواه وهكذا ان كان النا كل هو البائع والحالف هو المشتري كانت بيعته بالألف ولو هلكت السلعة تراذبا قيمتها إذا حلفا معا وإذا كانت السنة تدل على أنها مائة صادقا فان في أن السلعة مبيعة ويختلفان في الثمن فإذا حلفا تراذبا وهما يتصادقان أن أصل البيع كان حلالا فلا يختلف المسلمون فيما علمت أن ما كان مردودا لو وجد بعينه في يدي من هو في يديه فقات أن عليه قيمته إذا كان أصله مضمونا ولو جعلنا القول قول المشتري إذا فات السلعة كما قد فارقنا السنة ومعنى السنة وليس لأحد فراقهما وقد صار بعض المشرقيين إلى أن يرجع إلى هذا القول فقال به وخالف صاحبه فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام أحدهما البيعة على دعواه أعطينا به بيئته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى رجل أنه نكح امرأة لم يقبل دعواه حتى يقول نكحها بولي وشاهدين عدلين ورضاها فإذا قال هذا وأنكرت المرأة أحلفناها فان حلفت لم أقض له بها وان نكلت لم أقض له بها بالنكاح حتى يحلف فإذا حلف قضيت له بأنها زوجته وأحلف في النكاح والطلاق وكل دعوى وذلك أني وجدت من حكم الله تبارك وتعالى ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أن الله عز وجل قضى أن يحلف الزوج القاذف وتحلف الزوجة المقدوفة ثم دلت السنة على أن الحديسقط عن الزوج وقد لزمه لولا اليمين والاجماع على أن الحديسقط عن المرأة باليمين والسنة تدل على أن الفسقة

وسلم لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا ثم قال انما هي أربعة أشهر وعشرا وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول قال جدي فقلت لزينب وما ترمي بالبعرة على رأس الحول فقالت زينب كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا ولبست شرا ثيابا ولم تفس طيبا ولا شيئا حتى ترميها سنة ثم تؤتى بدابة حمار أو شاة أو طير فتقبض به فقلما تقبض بشيء الا مات ثم تخرج فتعطى بعرة فترمي بها ثم تراجع بعد ما شاعت من طيب أو غيره قال الشافعي رضي الله عنه الحفش البيت الصغير الذليل من الشعر والبناء وغيره والقص أن تأخذ من الدابة موضعا باطراف

أصابها والقبض الاخذ بالكف كلها * أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة بينهما وحفصة أو عائشة أو حفصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وسليمان بن يسار أن طليحة كانت تحت رشيد النقي فطلقها السنة فنكحت في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب أو ضرب زوجها بالخففة ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيا امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت ببقية عدتها من زوجها الاول وكان خاطبا من الخطاب وان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت ببقية عدتها من الزوج الاول ثم اعتدت من الآخر لم ينكحها أبدا قال

سعيد ولها مهرها بما استحل منها * أخبرنا يحيى بن حسان عن جرير عن عطية بن السائب عن زاذان أبي عمر عن علي رضي الله عنه أنه قضى في التي تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ولها الصداق بما استحل من فرجها وتكمل ما أفسدت من عدة الاول وتعتد من الآخر * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله أنه كان يقول لا يصلح للمرأة أن تبت لبنة واحدة اذا كانت في عدة وفاة أو طلاق الا في بيتها * أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو عن محمد بن ابراهيم أن عائشة كانت تقول اتق الله يا فاطمة فقد علمت في أي شيء كان ذلك * أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فذكر الحديث (٢٣٩) وقال فيه خاتمة رسول الله

صلى الله عليه وسلم
فذكرت ذلك له فقال
ليس لك عليه نفقة
وأمرها أن تعتد
في بيت أم شريك ثم
قال تلك امرأة يغشاها
أصحابي فاعتدى عند
ابن أم مكتوم فانه رجل
أعني تضعين ثيابك
* أخبرنا ابراهيم بن
أبي يحيى عن عمرو بن
ميمون بن مهران عن
أبيه قال قدمت المدينة
فسألت عن أعلم أهلها
فدفعني إلى سعيد بن
المسيب فسألت عن
المسبوبة فقال تعتد في
بيت زوجها فقلت
فأين حديث فاطمة
بنت قيس فقال هاه
فوصف أنه تعبط وقال
فكنت فاطمة الناس
وكان للسانها ذراية
فاستطالت على أجانها
فأمرها رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن تعتد

بينهما وعلى نفق الولد فالحد على الرجل يمين فوجدت هذا الحكم جامعاً لان تكون
الايان مستعملة فيما لها فيه حكم ووجدت النبي صلى الله عليه وسلم أمر الانصار أن يحلفوا ويستحقوا دم
صاحبهم فأبو الايمان فعرض عليهم أيمان يهود فلا أعرف حكماً في الدنيا أعظم من حكم القتل والحد والطلاق
ولا اختلاف بين الناس في الايمان في الأموال ووجدت النبي صلى الله عليه وسلم يقول واليمين على المدعى
عليه فلا يجوز أن يكون على مدعى عليه دون مدعى عليه لا يجبر لازم يفرق بينهما وليس فيها خبر لازم يفرق
بينهما بل الاخبار اللازمة تجمع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا الوادعت عليه المرأة النكاح
وبعد كلفت المرأة البينة فان لم تأت بها أكلت فان حلف برئ وان نكل رددت اليمين على المرأة وقلت لها
احلفي فان حلفت ألزمت النكاح وهكذا كل شيء ادعاه أحد على أحد من طلاق وقذف ومال وقصاص وغير
ذلك من الدعوى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى رجل أن امرأته خالعة بعد أو داراً وغير ذلك
وأنكرت المرأة كلف الزوج البينة فان جاءها ألزمتها الخلع وألزمتها ما اختلعت به وان لم تأت بها أكلت
فان حلفت برئت من أن يأخذن منها ما ادعى ولزمتها الطلاق وكان لا يملك فيه الرجعة من قبل أنه يقر بطلاق
لا يملك فيه رجعة ويُدعى مظلمة في المال فان نكلت عن اليمين رددت اليمين على الزوج فان حلف أخذ
ما ادعى أنها خالعة عليه وان نكل لم أعطه بدعواه شيئاً ولا ينكولها حتى يجتمع مع نكولها عيने (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى العبد على مال كره أنه أعتقه أو كاتبه وأنكر ذلك مال كره فعلى العبد البينة
فان جاءها أنفدت له ما شهد له به من عتق أو كتابة وان لم تأت بها أكلت له مولاه فان حلف أبطلت دعوى
العبد وان نكل المولى عن اليمين لم أثبت دعوى العبد الا بان يحلف العبد فان حلف أثبت دعواه فان ادعى
العبد التديير فهو في قول من لا يبيع المدبر هكذا في قول من يبيع المدبر هكذا الا أنه يقال لسيد العبد لا يصنع
اليمين شيئاً وقل قدر جعلت في التديير ويكون التديير مردوداً ولو أن مالك العبد قال قد أعتقتك على ألف درهم
فأنكر العبد المال وادعى العتق أو أنكر المال والعتق كان المالك المدعى فان أقام السيد البينة أخذ العبد
بالمال وان لم يقمها أكلت له العبد فان حلف برئ من المال وكان حراً في الوجهين لان المولى يقر بعتقه فيها
فان نكل العبد عن اليمين لم يثبت عليه شيء حتى يحلف مولاه فان حلف ثبت المال على العبد وان نكل السيد
عن اليمين فلا مال على العبد والعتق ماض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تعلق رجل برجل فقال أنت
عبد لي وقال المدعى عليه بل أنا حر الأصل فالقول قوله فأصل الناس الحرية حتى تقوم بينة أو يقر بقر وكلف
المدعى البينة فان جاءها كان العبد رقيقاً وان أقر العبد له بالرق كان رقيقاً وان لم تأت بالبينة أكلت له

في بيت ابن أم مكتوم * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم وسليمان بن يسار أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص
طلق ابنة عبد الرحمن بن الحكم البتة فانتقلها عبد الرحمن بن الحكم فأرسلت عائشة رضي الله عنها إلى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة
فقال اتق الله يا مروان واردد المرأة إلى بيتها فقال مروان في حديث سليمان بن عبد الرحمن غلبنى وقال مروان في حديث القاسم أو
ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة لا عليل أن لا تذكر شأن فاطمة فقال ان كان انما بالك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر
* أخبرنا مالك عن نافع أن ابنة سعيد بن زيد كانت عند عبد الله فطلقها البتة فخرجت فأنكر ذلك عليها ابن عمر رضي الله عنهما * أخبرنا
عبد المجيد عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمعه يقول نفقة المطلقة ما لم تحرم فاذا حرمت فمتاع بالمعروف

* أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح قال قال عطاء ليست المبسوطة الجبلى منه في شيء إلا أن ينقى عليها من أجل الجبل فإذا كانت غير جبلى فلا نفقة لها * أخبرنا يحيى بن حسان عن أبي عوانة عن منصور بن معتمر عن النزال بن عمار عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي بن رضى الله عنه أنه قال في امرأته المفقودة لا تزوج * أخبرنا يحيى بن حسان عن هشيم بن بشير عن سيار أبي الحكم عن علي بن رضى الله عنه في امرأته المفقودة إذا قدم وقد تزوجت امرأته هي امرأته أن شاء طلق وإن شاء أمسك ولا تخير * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهم أنه طلق امرأته وهي في مسكن حفصة وكانت طريقه إلى المسجد فكان يسلك الطريق الآخر من أدبار البيوت كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها * أخبرنا مالك (٣٤٠) عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم راجعها

قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فمدر رجل إلى امرأته فطلقها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ثم طلقها ثم قال والله لا أوبك إلى ولا تحلين أبدا فأزل الله تعالى الطلاق مرتان فامسك بعروف أو تسرح بأحسان فاستقبل الناس الطلاق جديدا من كان منهم طلق ومن لم يطلق (ومن كذب القرعة والنفقة على الأقارب) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عجلان أبي محمد عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعاهم ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق * أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن أبي خداس بن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن

العبد فان حلف كان زوا وان نكل لم يلزمه الرق حتى يحلف المدعى على رقه فيكون رقيقا له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا الأمة مثل العبد سواء وهكذا كل ما عاك الأفي معنى واحد فان رجلا أو امرأة أو كانا معروفين بالحرية فأقربا بالرق لم يثبت عليهما الرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على الرجل دما أو جراحا دون الدم عدا أو خطا فسواء وعليه البيعة فان جاءها قضى له فان لم يأت بها ولا بما يوجب القسامة في الدم دون الجراح أحلف للمدعى عليه فان حلف برئ وان نكل عن اليمين لم أرز به بالنكول شيأ حتى يحلف المدعى فان حلف ألزمت المدعى عليه جميع ما ادعى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأيمان الدماء مخالفة جميع الأيمان الدم لا يبرأ منه إلا بخمسين عينا أو ماسوا يستحق ويرأ منه بيمين واحدة إلا اللعان فإنه باربعة أيمان والخامسة التعان وسواء النفس والجرح في هذا يقبله بالدي نقصه به من نكوله عن اليمين وعين صاحبه المدعى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وخالفنا بعض الناس رجة الله عليه في هذا فزعم أن كل من ادعى جرحا أو فقأ عينين أو قطع يدين ومادون النفس أحلف للمدعى عليه فان نكل أقتص منه فقفا عينيه وقطع يديه واقتص منه في مادون النفس وهكذا كل دعوى عنده سواء وزعم أن في قول النبي صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعى عليه دليل على أنه إذا حلف برئ فان نكل لزمته الدعوى ثم عاد لما احتج به من قول النبي صلى الله عليه وسلم فنقضه في النفس فقال ان ادعى عليه قتل النفس فنكل عن اليمين استعظمت أن أقتله وجبسته حتى يقر فأقتله أو يحلف فأبرئه قال مثل هذا في المرأة يلتعن زوجها وتنكل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأعلمه إلا الخائف في هذا ما زعم أنه موجود في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تحقه ولم ينطه كان ينبغي إذا فرق بين النفس ومادونها من الجراح أن يقول لأحبسه إذا نكل عن اليمين ولا أجعل عليه شيأ إذا كان لا يرى النكول حكما وهو على الابتداء لا يجبس المدعى عليه إلا بيعة فان كان للنكول عنده حكم فقد خالفه لأن النكول عنده يلزمه ما نكل عنه وان لم يكن للنكول حكم في النفس فقد ظلمه بحبسه في قوله لأن أحد الأيحبس أبدا بدعوى صاحبه وخالفه صاحبه وفر من قوله فأحدث قولنا نائبا محالا كقول صاحبه فقال ما عليه حبس وما ينبغي أن يرسل واستعظم الدم ولكن أجعل عليه الدية فجعل عليه دية في العمد وهو لا يجعل في العمد دية أبدا وخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه يخير ولي الدم في القصاص أو الدية ثم يقول ليس فيه إلا القصاص إلا أن يصطلحا فأخذوا الدم ما لا يدعي وأخذ من المدعى عليه ما لا يقربه وأحدث لهم ما من نفسه حكما محالا لا خبرا ولا قياسا وإذا كان يأخذ دما والناس في موضع بشاهدين حتى يقتل النفس وأكثر ما تأخذ به موضحة من شاهدين أو أفرار فافرق بين الدم والموضحة وما هو

بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق * أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن أبي خداس بن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن أصغر عباس رضى الله عنهما يقول في الملوك إن أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون * أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كنتي أحدكم خادمة طعامه حره ودخانه فليدعه فليجلبه فان أبي فليرو غله لقمة فيتناوله أياها أو يعطيها أياها أو كلفه هذا معناه (ومن كذب الرضاع) * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وانها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة ففعلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أراه فلا نعلم

حفصة من الرضاعة فقلت يا رسول الله لو كان فلان حيا لعمها من الرضاعة يدخل علي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة * أخبرنا ابن عيينة قال سمعت ابن جدها قال سمعت ابن المسيب يحدث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله هل لك بنت عمك بنت حمزة فانها أجل فتاة في قرش فقال أما علمت أن حمزة أختي من الرضاعة وأن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب * أخبرنا الدراويدي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم في ابنة حمزة مثل حديث سفيان * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأة ثان فأرضعت أحدها غلاما وأرضعت الأخرى جارية فقيل له هل يتزوج الغلام الجارية فقال لا (٣٤١) اللقاح واحد * أخبرنا

سفيان عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحترمن ثم صيرن إلى خمس يحترمن فكان لا يدخل على عائشة إلا من استكمل خمس رضعات * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن الجراح بن الحجاج أنه عن أبي هريرة قال لا يحترمن من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير رضي الله عنه أن

أصغر منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى رجل على رجل كفالة بنفس أو مال فجحد الآخر فإن على المدعي الكفالة البينة فإن لم تكن له بينة فعلى المنكر البين فإن حلف برئ وإن نكل عن البين ردت البين على المدعي فإن حلف لزمه ما ادعى عليه وإن نكل سقط عنه غير أن الكفالة بالنفس ضعيفة وقال أبو حنيفة رحمه الله على مدعي الكفالة البينة فإن لم تكن له بينة فعلى المنكر البين فإن حلف برئ وإن نكل لزمته الكفالة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى على رجل أنه أكره أباها من دار شهر بعشرة وادعى المكثري أنه أكره أباها من دار شهر بعشرة فكل واحد منهما مدعى على صاحبه وعلى كل واحد منهما البينة فإن لم تكن بينة فعلى كل واحد منهما البين على دعوى صاحبه فإن أقام كل واحد منهما البينة على دعواه فالشهادة باطلة ويحالفان ويتراذان وإن كان سكن الدار أو بيتا منها فعليه كراهة مثلها بقدر ما سكن وهكذا لو أنه ادعى أنه أكره منه دابة إلى مكة بعشرة وادعى رب الدابة أنه أكره أباها إلى أيلة بعشرة كان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها ولو أقام أحدهما بينة ولم يقيم الآخر جازت بينة الذي أقام البينة وقاله أبو حنيفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجلان الدار كل واحد منهما يقول هي في يدي وأقاما معا على ذلك بينة جعلتها بينهما نصفين من قبل أنا أن قبلنا البينة قبلنا بينة كل واحد منهما على ما في يده وألغيناها عما في يدي صاحبه فأسقطناها وجعلناها كدار في يدي رجلين ادعى كل واحد منهما كراهة فيقضى لكل واحد منهما بنصفها ونحلفه إذا ألغينا البينة على دعوى صاحبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد في يدي رجل فادعاه آخر وأقام البينة أنه كان في يديه أمس فإنه لا تقبل منه البينة على هذا لأنه قد يكون في يديه ما ليس له ولو أقام البينة أن هذا العبد أخذ هذا منه أو انتزع منه العبد أو اغتصبه منه أو غلبه على العبد وأخذ منه أو شهدوا أنه أرسله في حاجته فاعترضه هذا من الطريق فذهب به أو شهدوا أنه أبق من هذا فأخذه هذا فإن هذه الشهادة جائزة ويقضى له بالعبد فإن لم تكن له بينة فعلى الذي في يديه العبد البين فإن حلف برئ وإن نكل عن البين ردت البين على المدعي فإن حلف أخذ ما ادعى وإن نكل سقط دعواه وإنما أحلفه على ما ادعى صاحبه « قال أبو يعقوب » رحمه الله تعالى تقبل بينته ويترك في يديه كما كان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار وغيرهما من المال في يدي رجل فادعاه رجل أو بعضه فقال الذي هو في يديه ليس هذا عا لي وهو ملك لفلان ولم يقيم بينة على ذلك فإن كان فلان حاضرا صيره وكان خصما عن نفسه وإن كان فلان غائبا كتب إقراره له وقيل لهذا المدعي أقم البينة على دعوائك والذي هو في يديه ادفع عنه فإن أقام المدعي البينة عليه قضى له به على الذي هو في يديه وكتب في القضاء أني انما قبلت

(٣١ - الام - سادس) النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأته أبي حذيفة أن ترضع سالما خمس رضعات يحرم بلبنها ففعلت فكانت تراهنا * حدثني مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبر فقال أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة ابن عتبة بن ربيعة وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد كان شهيدا وكان قد تبنى سالما الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة كما تبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وأنكح أبو حذيفة سالما وهو يرى أنه ابنه فأنكحه بنت أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة ابن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الأولى وهي يومئذ من أفضل آياتي قرش فلما أنزل الله في زيد بن حارثة ما أنزل فقال ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فآخوانكم في الدين ومواليكم رد كل واحد منكم إلى أبيه فإن لم يعلم آباءهم رده إلى المولى ففعلت

سهلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كأنني سألوا ولدا وكان يدخل عليّ وأنا أفضل وليس لنا البيت واحد فإذا أتني في شأنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أرضعني خمس رضعات فيحرم بلبنها ففعلت وكانت تراه ابنا من الرضاعة فأخذت بذلك عائشة فبين كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أختها برضع لهما من أحب أن يدخل عليها من الرجال والنساء وأبي سائر وأج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس وقلن ما نرى الذي أمر به صلى الله عليه وسلم سهلة بنت سهيل إلا رخصة في سالم وحده من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل عليهن هذه الرضاعة (٣٤٣) أحد فعلى هذا من الخبر كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير

* أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن عمر عن ابن عمر أن عمر ملك مائة سهم من خيبر اشتراها فأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أصبت مالا لم أصب مثله قط وقد أردت أن أتقرب به إلى الله فقال حبس الأصل وسبل الثمرة * أخبرنا ابن حبيب القاضي وهو عمر بن حبيب عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال يا رسول الله اني أصبت من خيبر مالا لم أصب مثله قط أعجب إلى منه وأعظم عندني منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت حبست أصله وسبلت ثمره فتصدق عمر بن الخطاب به ثم حكى صدقته * أخبرنا الثقة أو سمعت مروان

بينة فلان المدعى بعد اقرار فلان الذي هو في يديه بأن هذه الدار لفلان ولم يكن فلان المقر له ولا وكيل له حاضرا فقالت البينة لفلان المدعى هذه الدار على ما حكيت في كتابي ويحكي شهادة الشهود وقضيت له بها على فلان الذي هي في يديه وجعلت فلانا المقر له بها على حجة يستأنفها فاذا حضر أو وكيل له استأنف الحكم بينه وبين المقضي له وإن أقام الذي هي في يديه البينة أنها لفلان الغائب أو دعه أياها أو أكرام أياها فنقض على الغائب سمع بينته وقضى له وأحلفه لعينة صاحبه ان ما شهد به شهوده لحق وما خرجت من ملكه بوجه من الوجوه وكتب له في كتاب القضاء اني سمعت بينته وبينه وفلان الذي ذكر أن له الدار غائب لم يحضر ولا وكيل له فاذا حضر جعله خصما وسمع بينته ان كانت وأعلمه البينة التي شهدت عليه فان جاء بحق أحق من حق المقضي له قضى له به وإن لم يأت به أنفذ عليه الحكم الأول وإن سأل المحكوم له الأول القاضي أن يحدد له كتابا بالحكم الثاني عند حضرة الخصم كان عليه أن يفعل فيحكي ما قضى به أولا حتى يأتى عليه ثم يحكي أن فلانا حضر وأعدت عليه البينة وسمعت من حجة وبينته ثم يحكي أنه لم يره فيها شيئا وأنه أنفذ عليه الحكم الأول وقطع حجة بالحكم الآخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في القضاء على الغائب الا واحد من قولين اما لا يقضى على غائب بدين ولا غيره واما يقضى عليه في الدين وغيره ونحن نرى القضاء عليه بعد الاعذار وقد كتبنا الاعذار في موضع غير هذا وسواء كان اقرار الذي الدار في يديه قبل شهادة الشهود أو بعدها وسواء هذا في جميع الاموال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يد رجل فادعى رجل أنها له وأنه آخرها لياهم وادعى آخر أنها له وأنه أودعها لياهم فكل واحد منهما مدعى وعلى كل واحد منهما البينة فان أقام بينة فانه يقضى بها نصفين وقاله أبو حنيفة رضي الله عنه « قال الربيع » حفظني عن الشافعي أن الشهادتين باطلتان وهو أصح القولين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار والعبد في يد رجل فادعى رجل أنه غصبه لياهم في وقت وأقام بينة على ذلك وادعى آخر أنه أقر أنه وديعة له في وقت بعد الغصب وأقام على ذلك بينة فانه يقضى به لصاحب الغصب ولا يقضى لصاحب الاقرار بشئ ولا يجوز اقراره فيما غصب من هذا وصاحب الغصب هو المدعى وعليه البينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى رجل أنه اشترى من رجل عبدا وأمة بألف درهم ونقده الثمن وهما في يدى البائع فقال البائع انما بعثك العبد وحده بألف درهم فانهما يتحالفان ويتفاحقان والله أعلم

(باب الدعوى في الميراث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت دار في يد رجل فادعاه رجلان كل واحد منهما يقيم البينة

ابن معاوية يحدث عن عبد الله بن عطاء المدنى عن ابن بريدة الاسلمى عن أبيه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني تصدقت على أبي بعبد وانها ماتت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وجبت صدقتك وهؤلاء غير ذلك * أخبرني عبي محمد بن علي بن شافع قال أخبرني عبد الله بن حسن بن حسن عن غير واحد من أهل بيته وأحسبه قال زيد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقت بماله على بنى هاشم وبنى المطلب وأن عليا تصدق عليهم فأدخل معهم غيرهم * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل فقربت إليه خبزا وأدم البيت فقال ألم أر مرة لم فقال ذلك شئ تصدق به على بريرة فقال هو لها صدقة وهو لها هدية

أعلم قال لها انما هي ركضة من ركضات الشيطان فتحيض ستة أو سبعة أيام في علم الله ثم اغتسلى حتى اذا رأيت أنك قد طهرت واستيقنت فصلي أربعاً وعشرين ليلة وأيامها أو ثلثاً واثني عشر ليلة وأيامها وصومي فانه يجزئك وكذلك افعلي في كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرهن * أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأه كانت تهراق الدم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنتظري عند الميالي والايام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترلي الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خلقت ذلك فلتغتسل ولتستغفر ثوب ثم لتصلي * أخبرنا ابن عمينة قال أخبرني الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت سبع سنين فسألت رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال انما هو عرق وليست بالحضة وأمرها أن تغتسل وتغسل لكل صلاة وتجلس في المكن فيصلي
الدم * أخبرني ابن عليه عن الجليلين أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال قرأ المرأة أقرء حيض المرأة ثلاث
أو أربع حتى انتهى إلى عشرة قال الشافعي رضي الله عنه قال لي ابن عليه الجليل أعراي لا يعرف الحديث * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني
محمد بن جهمان عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثوب يصيبه دم
الحيض فقال تحت ثم تفرصه بالماء ثم تصلي فيه (ومن كتاب قال أهل البقي) * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن طلحة
ابن عبد الله بن عوف عن سعيد (٢٤٤) بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله

فهو شهيد * أخبرنا

(باب الشهادة على الشهادة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد رجلان على شهادة رجلين فقد رأيت كثيرا من الحكام والمفتين
يحيرون من أحازه فينبغي أن يكون من حجة أن يقول ليسا بشاهدين على شهادة أنفسهما وانما يشهدان على
شهادة رجلين فهما رجلان كل واحد منهما على رجل ورجل وأدل من هذا على امرئ كأنه يشبه أن يجوز
أن يقول رجل ألا ترى أنهما لو شهدا على شهادة رجلين أن هذا المولود لهذا الرجل بعينه وشهدا على شهادة
رجلين آخرين أن هذا المولود بعينه لا خير غيرهم لم يكونا شاهدين زور وانما أديا بقول غيرهما ولو كانا
شاهدين على الأصل كانا شاهدين زور وقد سمعت من يقول لا أقبل على رجل الا شهادة رجلين وعلى آخر
شهادة آخرين غيرهما ومن قال هذا ينبغي أن يكون من حجة أن يقول أنا أقدمهما مقام الشاهد نفسه فلم
يكن لهما أكثر من حكمة فهو لو شهد مرتين على شيء واحد لم يكن الامرة فكذلك اذا شهدا هما على
الآخر لم يكن الامرة فلا تجوز شهادتهما وينبغي أن يقول من قال هذا انهما انما كانا غير محررين
في شهادتهما على أربعة مختلفين لانهما لم يشهدا على العيان وهما لا يقومان الامقام من شهدا على شهادته
فلا يجوز أن يقوم اثنتان الامقام واحد اذ لم يجز أن يجوز على الواحد الا اثنتان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
ولا يجوز على شهادة المرأة الا رجلان ولا يجوز عليها رجل وامرأتان لان هذا ليس بمال (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى فاذا كانت دار في يدي رجل فأقام رجل عليها بينة أن أباه مات وتر كها ميرا تا ولم يشهدوا على الورثة
ولا يعرفونهم فان القاضي يكلف الورثة البينة انهم اولاد فلان بأعيانهم وأنهم لا يعلمون له وارثا غيرهم فان
أقاموا البينة على ذلك دفع الدار اليهم وان لم يقيموا البينة على ذلك وقف الدار ادا حتى يأتوا ببينة أنهم ورثته
لا وارث له غيرهم ولا يؤخذ من الوارث كقبيل بشئ مما يدفع اليه بعد أن يستحقه ولو أخذته منه أخذته
من قضيت له على آخر بدار أو عبد وأخذته ممن قضيت له على رجل بدين ومن حكمت له بحكم ما كان وقاله
أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل وادعاه آخر
وأقام بينة أن أباه مات وتر كها ميرا تا من ذننه لا يعلمون له وارثا غيرهم وأقام الذي هي في يديه البينة أن أباه مات
وتر كها ميرا تا من ذننه فانها الذي هي في يديه وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أقضى بها للمدعي (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن الذي في يديه الدار أقر أن الدار كانت لأبي المدعي وأن أباه اشتراها منه ونقده
الثلث وأقام على ذلك بينة قبل منه ذلك لان الدار في يديه وهو أقوى سببا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى مثله الا
أنه يجعله المدعي في هذه المنزلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام رجل عليها

ابراهيم بن محمد عن أبيه
جعفر بن محمد عن أبيه
أن عليا رضي الله عنه
قال في ابن ملجم بعد
ما ضرب به أطمعوه
واسقوه وأحسنوا إيساره
فان عشت فأنا وليد
أعضوان شئت وان
شئت استقدت وان
مت فقتلتموه فلا تتلوا
(ومن كتاب قتال
المشركين)

* أخبرنا سفيان
عن الزهري عن ابن
كعب بن مالك عن عمه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى الذين
بعث إلى ابن أبي الحقيق
عن قتل النساء والوالدان
* أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عبيد الله
يعني ابن عبد الله عن
ابن عباس عن الصعب
ابن جثامة الليثي رضي
الله عنه أن النبي صلى

الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وأبنائهم فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم هم منهم ورعما قال سفيان في الحديث هم من آبائهم * أخبرنا عمر بن حبيب عن عبد الله بن عون أن نافعا كتب إليه يخبره أن ابن
عمر أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم أعار على بني المصطلق وهم غارون في نعمهم بالمريسيع فقتل المقاتلة وسبي الذرية * أخبرنا
سفيان عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال من فر من ثلاثة فلم يفر ومن فر من اثنين فقد فر * أخبرنا أبو زرعة عن
موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير * أخبرنا إبراهيم بن سعد
عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سرة بنى لوى * حريق بالبورقة مستطير

* أخبرنا بن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا فافوقها بغير حقها سأله الله عز وجل عن قتله قيل يا رسول الله وما حقها قال أن يذبحها فافوقها كلها ولا يقطع رأسها فبرحى بها * أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر عن أبيه عن علي بن الحسين قال لا والله ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا ولا زاد أهل اللقاح على قطع أيديهم وأرجلهم (ومن كتاب الاسارى والغلول وغيره) * أخبرنا عثمان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع قال سمعت عليا رضى الله عنه (٣٤٥) يقول بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والزبير والمقداد

فقال انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فان بها طعينة معها كتاب فخرجنا تعادى بنا خيلنا فاذا نحن بطعينة فقلنا اخرجى الكتاب فقالت مامسى كتاب فقلنا لها لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب فأخرجته من عقاصها فتناهبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا فيه من حاطب بن أبى بلتعنة الى ناس من المشركين ممن بمكة يخبر ببعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا حاطب قال لا تفصل على أنى كنت امرأ ملسقا فى قريش ولم أكن من أنفسها وكان من معك من المهاجرين لهم قسرات يحمون بها قراباتهم ولم يكن لى بمكة قرابة فأحببت اذفانى

البينة أن أباه مات وتر كها ميراثه ولا خويه فلان وفلان لا يعلمون له وارثا غيرهم واخوته كلهم غيب غيرهم فان الدار تخرج من يدى الذى هى فى يديه وتصير ميراثا ويدفع الى الحاضر من الورثة حصته فان كان للغائب من الورثة وكلاء دفع اليهم حق من هم وكلاؤه والاوقفت أنصباؤهم من الدار وأكربت لهم حتى يحضروا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدفع الى الحاضر حقه وتترك بقية الدار فى يدى الذى كانت الدار فى يديه (قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار فى يدى ورثة واحد منهم غائب فادعى رجل أنه اشترى نصيب ذلك الغائب فن قال لا يقضى على الغائب فإنه لا يقبل منه بينته وخصمه غائب وليس أحد من هؤلاء الورثة بخصمه وان كانوا كلهم مقرين بنصيب الغائب أنه له ومن قضى على الغائب قضى للمشتري بينته وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى على غائب (قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار فى يدى رجل وابن أخيه فادعى الم أن أباه مات وتر كها ميراثه لا وارث له غيره فادعى ابن الأخ أن أباه مات وتر كها ميراثه لا وارث له غيره فان لم يكن لواحد منهما بينة فانه يقضى بهما بينهما نصفين (قال) واذا كانت الدار فى يدى رجل وابن أخيه فقال الم هى بين والذى وأخى نصفان وأقربان الأخ بذلك وأقام الم البينة أن أباه مات قبل أبيه فورثة أبوه وابنه لا وارث له غيرهما مات أبوه فورثة هو لا وارث له غيره وأقام ابن الأخ البينة أن الجد مات قبل أخيه وأنه ورثة ابناه أحدهما أب وابن الأخ والأخر الم الباقي لا وارث له غيرهما مات أبوه فورثة هو لا وارث له غيره فن ذهب الى أن تلقى البينة اذا كانت لا تكون الا أن يكذب بعضها بعضا ألغى هذه البينة وجعل هذه الدار على ما أقرباها لليتين وورث وورثتهما الأحياء والا لموات لانه يجعل أصل الملك لمن أقربا به ومن ذهب الى أن يقرع بينهما أقرع بينهما فأيهما خرج سهمه قضى له بما شهدته شهوده وألغى شهود صاحبه ومن ذهب الى أن يقبل من كل واحد منهما البينة عما فى يده ويلغى عما فى يدى صاحبه قبلها ثم أثبت النصفين على أصل ما أقربا به وأثبت لكل واحد منهما النصف وورث كل واحد منهما من ورثة كان حي يومه هذا وأمثا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أقضى فى هذه نصيب كل واحد منهما لورثته الأحياء ولا ترث الأموات من ذلك شيئا فأقضى بنصف الدار لابن الأخ وبنصف الدار للم (قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وترك أختا له وأمه فعره القاضى أو شهد له بذلك شهوده ولا يعلم الشهود ولا القاضى أنه له وارثا غيره ليس أكثر من علم النسب فان القاضى لا يدفع اليه شيئا لانه قد يكون أحوالا يكون وارثا ولو كان مكان الأخ ابن قسمة الشهود أن هذا ابنه ولم يشهدوا على عدد الورثة ولا على أنه وارثه لا وارث له غيره وقف القاضى ماله وتلوم به وسأل عن البلدان التى وطئها هل له فيها ولد فاذا بلغ الغاية التى لو كان له فيها ولد لعرفه وادعى الابن أن لا وارث له غيره دفع اليه المال كله ولا يدفعه الابن يأخذ به ضمين بعد المال وحكاية أنه

ذلك أن اتخذ عندهم بدا والله ما فعلته شكافى دينى ولا رضا بالكفر بعد الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد صدق فقال عمر يا رسول الله دعنى أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدريك أن الله اطع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ونزلت يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون اليهم بالموثة * أخبرنا الثقفى عن حميد عن أنس رضى الله عنه قال حاصرنا ستر فقلز الهرمزان على حكم عمر رضى الله عنه فقدست به على عمر فلما اتينا اليه قال له عمر تكلم قال كلام حى أو كلام ميت قال تكلم لا بأس قال لا وأياكم معاشر العرب ما خلى الله بيننا وبينكم كنا نتعبدكم ونقتلكم ونغصبكم فلما كان الله معكم لم يكن لنا يدان فقال عمر ما تقول فقلت يا أمير المؤمنين تركت بعدى عدوا كثيرا وشوكة شديدة فان قتلتهم يأس القوم من

الحياة ويكون أشد لشوكهم فقال عمر استحي قاتل البراء بن مالك ومجزة بن ثور فلما خشيت أن يقتله قلت ليس إلى قتله سبيل قد قلت له تكلم
لأبأس فقال عمر رضي الله عنه ارتشيت وأصبت منه فقلت والله ما ارتشيت ولا أصبت منه قال لتأبيني على ما شهدت به بغيرك أولاً بدأ
بعقوبتك قال فخرجت فقلت الزبير بن العوام فشهد معي وأمسك عمر وأسلم وفرض له * أخبرني الثقي عن جید عن موسى بن أنس عن
أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب سأله إذا حاصرتم المدينة كيف تصنعون قال نبعث الرجل إلى المدينة ونصنع له هنة من جلود قال أرايت
أن رمي بحجر قال إذا بقتل قال فلا تفعلوا فوالذي نفسي بيده ما يسرفي أن تفتحوا مدينة فيها أربعة آلاف مقاتل بتضييع رجل مسلم
* أخبرنا سفيان عن يزيد بن خصفة (٢٤٦) عن السائب بن يزيد أن النبي صلى الله عليه وسلم ظهر يوم أحد بين درعين

* أخبرنا عبد الوهاب
الثقي عن جید عن
أنس رضي الله عنه
قال سار رسول الله
صلى الله عليه وسلم
إلى خيبر فاتته الهذيل
وكان رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا طرق
قوما لم يغر عليهم حتى
يصبح فإن سمع أذاناً
أمسك وإن لم يكونوا
يصلون أغار عليهم حين
يصبح فلما أصبح ركب
وركب المسلمون وخرج
أهل القرية ومعهم
مكاثلهم ومساحيهم
فلما رأوا رسول الله صلى
الله عليه وسلم قالوا الحمد
والنخس فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
الله أكبر خربت خير
أنا إذا نزلنا بساحة قوم
فساء صباح المنذر
قال أنس وإني لرديف
أي طلحة وإن قدح
لثمس قدم رسول الله
صلى الله عليه وسلم

لم يقض له إلا بانه لم يجده وارثاً غيره فإذا جاء وارث أخذ الضمناء بأخذ الوارث عليه بقدر حقه وإن كان
مكان الابن أو معه زوجة أعطاهار ربع الثمن ولا يعطيهما إلا ما حتى يشهد الشهود أن زوجهما مات وهي له زوجة
ولا يعلمونه فارقها وانما فرق بينهما وبين الابن أن ميراثها محدود إلا أكثر محدود الأقل فالأقل ربع الثمن
والأكثر ربع وميراث الابن غير محدود إلا أقل محدود إلا أكثر فالأقل ربع الثمن والأقل لا يوقف عليه أبداً إلا
بعد الورثة وقد يكثر ون يقولون

(باب شهادة أهل الذمة في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز شهادة أحد خالف الأحرار البالغين المسلمين على شيء من الدنيا لأن
الله تبارك وتعالى قال من ترضون من الشهداء ولا رضا في أحد خالف الإسلام وقال الله تبارك وتعالى
وأشهدوا ذوي عدل منكم ومنا المسلمون وليس من آمن خالف الإسلام ولو كان رجل يعرف بالنصرانية
فما ترك أن ين أحدهما مسلم والآخرة نصراني فادعى النصراني أن أباه مات نصرانياً وادعى المسلم أن أباه
أسلم قبل أن يموت وقامت البينة أن لا وارث للميت غيرهما ولم تشهد على إسلامه ولا كفره غير الكفر الأول
فهو على الأصل وميراثه للنصراني حتى يعلم له إسلام ولو أقام جميعا البينة وأقام النصراني شاهدين مسلمين
أنه أباه مات نصرانياً والمسلم شاهدين نصرانيين أن أباه أسلم قبل أن يموت فالإيراث للنصراني الذي شهد له
المسلمان ولا شهادة للنصرانيين ولو كان الشهود جميعا مسلمين صلى الله عليه ومن أبطل البينة إذا كانت
لا تكون إلا أن يكذب بعضها بعضا جعل الميراث للنصراني وأقره على الأصل ومن رأى أن يقرع بينهما
أقرع ورجع الميراث للذي خرجت قرعته ومن رأى أن يقسم الشيء إذا تكافى عليه البينة دخلت عليه
في هذا شناعة وقسمه بينهما فأما الصلاة عليه فليست من الميراث إنما صلى عليه بالاشكال على نية أنه مسلم
كما صلى عليه لو اختلف بالمسلمين موت ولم يعرف على نية أنه مسلم « قال الربيع » وفيه قول آخر أن
الشهود أن كانوا جميعا مسلمين فشهدوا أن أباه مات مسلماً وشهدوا أن أباه مات نصرانياً ولم يعلم أي شيء كان
أصل دينه فإن الميراث موقوف عليهما حتى يصطلحا فيه لأنهما يقرآن أن المال كان لأبهما وأحداهما مسلم
والآخر كافر فقي قسمناه بينهما كنا قد ورثنا كافر من مسلم ومسلم من كافر فلما أحاط العلم أن هذا المال
لا يكون إلا لواحد ولا يعرف الواحد وقفناه أبدأ حتى يصطلحا فيه وهذا القول معنى قول الشافعي في موضع
آخر « قال الربيع » قال مالك يقسم المال بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في

* أخبرنا الثقي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال أسر أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني عقيل فأوثقوه فطرحوه في الحرة فتر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه أقال أتى عليه رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهو على حمار ومحنه قطيفة فناداه يا محمد يا محمد فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما شأنك قال فيم أخذت وفيم
أخذت سابقة الحاج قال أخذت بجريرة خلفائكم ثقيف وكانت ثقيف أسرت رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فتر كه ومضى
فناداه يا محمد يا محمد فرجعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع إليه فقال ما شأنك قال إني مسلم فقال لو قتلتها وأنت تملك أمرك أفلمت
كل الفلاح قال فتر كه ومضى فناداه يا محمد يا محمد فرجعه إليه فقال إني جائع فأطعمني قال وأحسبه قال وإني عطشان فاسقني قال هذه

حاجتكم فقد امد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجلين اللذين أسرتهما ثقيف وأخذنا فته تلك * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال سببت امرأة من الانصار وكانت الناقاة قد أصيبت قبلها قال الشافعي رضي الله عنه كأنه يعني ناقه النبي صلى الله عليه وسلم لأن آخر الحديث يدل على ذلك قال عمران بن حصين فكانت تكون فيهم وكانوا يحجون بالنعم اليهم فانفلتت ذات ليلة من الوثاق فأنت الابل فجعلت كلما أتت بعيراتها فستهرغا فتتركه حتى أتت تلك الناقاة فستها فلم ترع وهي ناقه هدره فقعدت في عجزها ثم صاحت بها فانطلقت وطلبت من ليثها فلم يقدر عليها فجعلت لله عليها ان الله أنجها عليها لتخرجها فلما قدمت عرفوا الناقاة وقالوا ناقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت انها قد جعلت لله عليها (٢٤٧) لتخرجها فقالوا والله لا تنصرها حتى تؤذن رسول الله

صلى الله عليه وسلم فاتوه فأخبروه ان فلانة قد جاءت على ناقك وأنها قد جعلت لله عليها أن أنجها الله عليها لتخرجها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله بئسما جزتها أن أنجها الله عليها لتخرجها لا وفاء لنذر في معصية الله ولا وفاء لنذر فيما لا يملك العبد أو قال ابن آدم * أخبرنا حاتم بن اسحق عن جعفر يعني ابن محمد عن أبيه عن يزيد بن هارم عن نجيعة كتب الى ابن عباس يسأله عن خلال فقال ابن عباس ان ناس يقولون ان ابن عباس يكتب الحرورية ولولا اني أخاف أن أكتب علم لم أكتب اليه فكتب نجيعة اليه أما بعد فأخبرني هل

يدي رجلين مسلمين فأقرا جميعا أن أباهما مات وتركهما ميراثا وقال أحدهما كنت مسلما وكان أبي مسلما وقال الآخر كنت أنا أيضا مسلما وكذبه الآخر وقال كنت أنت كافرا وأسلمت أنت بعدموت أبي وقال هو بل أسلمت قبل موت أبي وأقرا أن أحاه كان مسلما قبل موت أبيه فان الميراث للمسلم الذي يجمع عليه ويكون على الآخر البينة أنه أسلم قبل موت أبيه وكذلك لو كانا عديين فقال أحدهما لأخيه أعنت بعد موت أبيك وقال الآخر بل أعنت قبل موت أبي أنا وأنت جميعا فقال الآخر أما أنا فقد أعنت قبل موت أبي وأما أنت فأعنت بعد موت أبيك فالميراث للذي يجمع على عتقه وعلى الآخر البينة وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي ذمي فادعي مسلم أن أباهما مات وتركهما ميراثا لا يعلمون له وارثا غيره وأقام على ذلك بنه من أهل الذمة وادعي فيها ذمي مثل ذلك وأقام بنه من أهل الذمة فان الدار للذي هي في يده ولا يقضي بهما من ادعاهما بشهادة أهل الذمة ويحلف الذي الدار في يده للذي ادعاهما ومن كانت بينته من المسلمين قضيت له بالدار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي ورثة فقال امرأته الميت وهي مسلمة زوجي مسلم مات وهو مسلم وقال ولده وهم كبار كفار بل مات أبونا كافرا وجاء أخوال زوج مسلما وقال بل مات أخي مسلما وادعي الميراث والمرأة مقرنة بأنه أخوه وأنه مسلم فان كان الميت معروفا بالاسلام فهو مسلم وميراثه ميراث مسلم وان كان الميت معروفا بالكفر كان كافرا وان كان غير معروف بالاسلام ولا بالكفر كان الميراث موقوفا حتى يعرف اسلامه من كفره بينة تقوم عليه (قال الشافعي) وإذا مات المسلم وله امرأة فقالت كنت أمة فأعنت قبل أن يموت أو ذمية فأسلمت قبل أن يموت أو قامت عليها بينة بأنها كانت أمة أو ذمية وادعت العتق والاسلام قبل أن يموت الزوج فأكثر ذلك الورثة وقالوا انما كان العتق والاسلام بعدموته فالقول قول الورثة وعلى المرأة البينة اذا عرفت بحال فهي من أهلها حتى تقوم البينة على خلافها ولو كانت المسئلة بحالها فقال الورثة كنت ذمية أو أمة ثم أسلمت أو أعنت بعد موته فقالت لم أزل مسلمة حرة كان القول قولها لانها الآن حرة مسلمة فلا يقضي عليها بخلاف ذلك الا بينة تقوم أو اقرار منها وهكذا الاصل في العلم كله لا يختلف فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقرت المرأة بأن زوجها طلقها طلاقا واحدة في صحته وانقضت عدتها ثم قالت راجعني قبل أن يموت وقال الورثة لم يراجعك فالقول قول الورثة لانها قد أقرت أنها خارجة وادعت الدخول في ملكه فلا تدخل في ملكه الا بينة تقوم ولو كانت المسئلة بحالها وقالت لم تنقض عدتي وقال الورثة قد انقضت كان القول قولها

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب لهن بسهم وهل كان يقتل الصبيان ومتى ينقض يثم اليتيم وعن الخمس لمن هو فكتب اليه ابن عباس رضي الله عنهما انك كتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وقد كان يغزو بهن فبدأوا بين المرضى ويحذين من الغنيمة وأما السهم فلم يضرب لهن بسهم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الولدان فلا تقتلهم الا أن تكون تعلم منهم ما علم الخضر من الصبي الذي قتل فميز بين المؤمن والكافر فتقتل الكافر وتدع المؤمن وكتبت متى ينقض يثم اليتيم ولعمري ان الرجل لتشيب لحته وانه لضعيف لاخذ ضعيف الاعطاء فاذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم وكتبت تسألني عن الخمس وأنا كنا نقول هو لنا فأبى ذلك علينا قومنا فصرنا عليه * أخبرنا أنس بن عياض عن موسى

ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع نخل بنى النضير وحرق وهي البويرة * أخبرنا إبراهيم ابن سعد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بنى النضير فقال قائل

وهان على سرة بنى لؤى * حريق بالبويرة مستطير

* أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن جعفر الأزهرى قال سمعت ابن شهاب يحدث عن عروة عن أسامة بن زيد قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أغير صبا على أهل أبي وأحرق * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الحيار أن رجلا سار (٣٤٨) رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يدر ما سار به حتى جهر رسول الله صلى الله

عليه وسلم فإذا هو

يستمروا في قتل رجل

من المنافقين فقال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أليس يشهد أن

لا إله إلا الله قال بلى

ولاشهادة له قال أليس

يصلى قال بلى ولا صلاة له

فقال النبي صلى الله

عليه وسلم أولئك الذين

نهاني الله عن قتلهم

* أخبرنا سفيان

عن الزهري عن أسامة

ابن زيد قال شهدت

من نفاق عبد الله بن أبي

ثلاث مجالس * أخبرنا

ابن عيينة عن أيوب

ابن أبي تيمية عن

عكرمة قال لما بلغ ابن

عباس أن عليا رضي

الله عنه حرق المرتدين

أوالزنادقة قال لو كنت

أنا لم أفرقهم ولقتلتهم

لقول رسول الله صلى

الله عليه وسلم من بدل

دينه فاقتلوه ولم أفرقهم

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم

أنه

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غير دينه فاضربوا عنقه * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري

عن أبيه أنه قال قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل من قبل أبي موسى فسأله عن الناس فأخبره ثم قال هل كان فيكم من مغربة

خير فقال نعم رجل كفر بعد إسلامه قال فما فعلتم به قال قدمناه فضر بنا عنقه فقال عمر رضي الله عنه فهل أجبتهموه ثلاثا وأطعتموه

كل يوم غيفا واستبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله اللهم إني لم أحضر ولم أمر ولم أرض اذ بلغني * أخبرنا الشافعي أنه قال لبعض من

سأطره قال فقلت له روى الثقي وهو ثقة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالبين

(باب الدعوى بين احدهما في وقت قبل وقت صاحبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد في يد رجل فأقام الرجل البيعة أنه له منذ سنتين وأقام الذي هو في يديه البيعة أنه له منذ سنة فهو الذي هو في يديه والوقت الاول والوقت الآخر سواء وكذلك لو كان في أيديهما فأقاما جميعا البيعة على الملك انما أنظر الى الحال التي يتنازعان فيها فإذا شهدتهما جميعا في تلك الحال أنهما مالك كان لم أنظر الى قديم الملك وحديثه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي للذي في يديه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هي للدعي ولا أقبل من الذي هي في يديه البيعة وقال الشافعي وإذا كانت أمة في يد رجل وادعى رجل أنها له منذ سنة وأقام على ذلك بيعة وادعى الذي هي في يديه أنها في يديه منذ سنتين وأقام البيعة أنها في يديه منذ سنتين ولم يشهدوا أنها له فإني أقضي بها للدعي وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدابة في يد رجل فأقام رجل البيعة أنها له منذ عشر سنين فنظر الحاكم في سن الدابة فإذا هي ثلاث سنين فإنه لا يقبل بيعة الذي أقام أنها له منذ عشر سنين وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى عنه وإذا كانت الدار في يد رجل وادعاه رجل فأقام البيعة أنها له منذ سنة وأقام الآخر البيعة أنه اشتراها من الذي ادعى منذ سنتين وهو يومئذ ملكها فإني أقضي بها لصاحب الشراء من قبل أي أجعلها ملكا له فأخرجها من يد الذي هي في يديه وإذا جعلته مالا كالأرض فإني أقضي عليه بيع ما علك وليس في شهادتهم أنها له منذ سنة ما يبطل أنها له منذ سنتين أو أكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهدوا أنه باعها بثمن مسمى وقبض المشتري الدار ولم يشهدوا أنه يملكها فإني أقضي بها لصاحب الشراء وإن لم يشهدوا على قبض الدار أجزت شهادتهم وجعلت له الشراء وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أجيز له شهادتهم إذا شهدوا أن المشتري قبض الدار وإن لم يشهدوا على القبض لم أجز شهادتهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت أرض في يد رجل يقال له عبد الله فأقام آخر يقول له عبد الملك البيعة أنه اشتراها من رجل يقال له عبد الرحمن بثمن مسمى ونقده الثمن فإنه لا تقبل بيعة على هذا حتى يشهدوا أن عبد الرحمن باعها وهو يومئذ ملكها فان شهدوا أنها أرض هذا المدعي اشتراها من فلان بثمن مسمى ونقده الثمن كان هذا جائزا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهدوا أنه باعها وهو يومئذ ملكها أو شهدوا أنها أرض هذا المدعي اشتراها من فلان بكذا وكذا ونقده الثمن كان هذا جائزا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا شهدوا أنه اشتري شيئا من رجل ولم يقولوا ان البائع كان يملكه حين باعه لم أجز شهادتهم ولولم يشهدوا أنها للمشتري وشهدوا أنها للبائع باعها من هذا وهو يملكها بثمن مسمى وقبض الثمن ولم يذكر وا

مع الشاهد (ومن كتاب قسم النوى) * أخبرنا الشافعي قال وسمعت ابن عيينة يحدث عن الزهري أنه سماع مالك بن أوس بن الحندان يقول سمعت عمر بن الخطاب والعباس وعلي بن أبي طالب يختصمان إليه في أموال النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر رضي الله عنه كانت أموال بني النضير مما آفاه الله على رسوله مما لم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصادون المسلمين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينطق منها على أهله نفقة سنة فأفضل جعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فوليا أبو بكر الصديق بمثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وليها بمثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ثم سألتني أن أوليكها فوليتهما كما علي أن تعلا فيه بمثل ما وليها به رسول (٣٤٩) الله صلى الله عليه وسلم ثم وليها به أبو بكر ثم وليتها به فختصاني

أنه يملكها وقبضها منه أجزت ذلك وإذا لم يشهدوا أن البائع باعها وهو يملكها ولم يشهدوا أنها للشري ولم يشهدوا على القبض لم أقبل شهادتهم على شيء من ذلك وما قبلت به شهادتهم وقضيت به للمسلمين فقدم البائع فأنكر جعلته على حجة فيه وأعدت عليه نسخة ما شهد به عليه وأطردته جرحهم كما أضع به في الابتداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدابة في يدي رجل فأقام البينة أنها له وأقام رجل أجني بينة أنها له فهي للذي هي في يديه وسواء أقام الذي هي في يديه بينة على أنها له عبرات أو شراء أو غير ذلك من الملك أو لم يقيمها أو أقام البينة على وقت أو لم يقيمها وسواء أقام الأجني البينة على ملك أقدم من ملك هذا وأحدث أومعه أو لم يقيمها انما أنظر إلى الشهود حين يشهدون فأجعلها للذي هو أحق في تلك الحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجلين فأقام أحدهما البينة أنها كلها لمنه والآخر البينة أن له كلها منذ سنتين فهي بينهما نصفان أقبل بينة كل واحد منهما على ما في يده وأطرحها عما في يده غيره إذا شهد شهوده بخلافها « قال أبو يعقوب » يعرض بها لأقدمهما ملكا كلها « قال الربيع » هي بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو أقام أحدهما البينة على أنه له نصفها أو ثلثها أو أقام الآخر البينة أن له كلها جعلت ما شهد به شهود الذين شهدوا على أقل من النصف له وما بقى من الدار للآخر وهكذا الأمة وما سواها

(باب الدعوى في الشراء والهبة والصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كانت الدار في يدي رجل فادعى رجل أنه اشتراها بمائة درهم ونقده الثمن وادعى الآخر أنه اشتراها بمائة درهم ونقده الثمن ولم توفت واحدة من البينتين وقتا فإن كل واحد منهما بالخيار إن شاء أخذ نصفها بنصف الثمن الذي سمي شهوده ويرجع على البائع بنصفه فإذا اختار البيع فهو حائز لهما فإن اختار أحدهما البيع واختار الآخر الدار فلا الذي اختار نصفها بنصف الثمن ولا يكون له كلها إذا وقع الخيار من الحاكم « قال الربيع » وفيه قول آخر إن البيع كله مفسوخ بعد الأيمان إذا لم يعرف أيهما أول ويرجع إلى صاحبه الأول فمن أقر له المالك بأنه باعه أو لا فهو للذي باعه أو لا وهو قياس قول الشافعي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل أو العبد أو الأرض أو الدابة أو الأمة أو الثوب فأقام رجل البينة أنه اشتراها من فلان وهو يملكه بثمن مسمى ونقده الثمن فادعى آخر أنه اشتراها من رجل وهو يملكه بثمن مسمى ونقده الثمن وأقام على ذلك بينة فأنه يقضى بالثوب للذي هو في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الثوب في يدي رجل فأقام رجلا ن عليه البينة كل واحد منهما يقيم

(٣٣ - الام - سادس) سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن عبيدة بن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو جاءني مال البحرين أعطيتك هكذا وهكذا أفوق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأت به خفاء أبابكر فأعطاني حين جاءه « قال الربيع » بقية الحديث حدثني غير الشافعي رضي الله عنه من قوله قال لو جاءني * أخبرنا مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد فغنموا إبلا كثيرة فكانت سهمانهم اثني عشر بعيرا وأحد عشر بعيرا ثم نفلوا بعيرا بعيرا * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم فادى رجلا رجلا * أخبرنا الثقة من أصحابنا

عن اسحق الازرق الواسطي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب للفرس بسهمين والفرس بسهم * أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يضرب في المغنم بأربعة أسهم سهم له وسهمين للفرس وسهم في ذوى القربى قال الشافعي رضي الله عنه يعني والله أعلم بسهم ذوى القربى سهم صفة أمه وقد شك سفيان أحفظه عن هشام عن يحيى سماعاً ولم يشك سفيان أنه من حديث هشام عن يحيى هو ولا غيره ممن حفظ عن هشام * أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن راشد عن ابن شهاب قال أخبرني محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى (٣٥٠) بين بنى هاشم وبنى المطلب أتيتهم أنا وعثمان بن عفان فقلنا يا رسول الله هؤلاء

البنية أنه ثوبه بآع من الذي هو في يديه بألف درهم أو أنه بآع منه بألف درهم ولم تقل الشهود أنه ثوبه قال يقضى به بينهما نصفين ويقضى لكل واحد على المشتري بنصف الثمن لأن كل واحد يستحق نصفه ولو شهد لكل واحد على اقرار المشتري أنه اشتري منه قضى عليه بالثمن لكل واحد وقاله أبو حنيفة رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدابة في يد رجل فادعى رجل أنه اشتراها من فلان بمائة درهم وهو يملكها ونقده الثمن وادعى آخر أن فلاناً آخر وهبها له وقبضها منه وهو يومئذ يملكها وكان معهم من يدعي ميراثاً في أبيه وهو يملكها وأقام على ذلك بينة وادعى آخر صدقة من آخر وهو يملكها وأقام على ذلك بينة قال في قضى بالبينتين المتضادتين قضى بهما بينهما أرباعاً ومن قال أقرع بينهما قضى بهما لمن خرجت له القرعة ومن قال ألغيا كلها إذا تضادتا ألغيا كلها « قال الربيع » ألغيا كلها إذا تضادتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (١) فإذا كان الكراء باسداً فعليه كراء مثل الدار فيما سكن بقدر ما سكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تنازع الرجلان المال فأنظر أيهما كان أقوى سبباً فيما تنازعا فيه فأجعله له فإذا استوى سببهما فليس واحد منهما بأحق به من الآخر وهما في سواء فإذا تنازعا المال فهما مستويان في الدعوى فإن كان ما تنازعا فيه في يد أحدهما فللذي هو في يديه سبب أقوى من سبب الذي ليس هو في يديه فهو له مع عينة إذا لم تقم لواحد منهما بينة فإن أقام الذي ليس في يديه بينة بدعواه قيل للذي هو في يديه البينة العادلة التي لا تجر إلى نفسها بشهادتها ولا تدفع عنها إذا كانت للدعي أقوى من كينونة الشيء في يده من قيل أن كينونته في يده قد تكون وأنت غير مالك فهو الذي أقام البينة بفضل قوة سببه على سبب فان أقامها مع البينة عليه قيل قد استويتما في الدعوى واستويتما في البينة والذي هو في يديه سبب بكينونته في يده هو أقوى من سبب فهو له بفضل قوة سببه وهذا معتدل على أصل القياس لو لم يكن فيه سنة وفيه سنة بمثل ما قلنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي يحيى عن اسحق بن أبي فروة عن عمر بن الحكم عن جابر بن عبد الله أن رجلاً تدا عياداً فقام كل واحد منهما بالبينة أنها دابة تبجها فقضى بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يديه وهذا قول كل من حفظت عنه عن لقبت في النتائج وفيما لا يكون الامرة وخالفنا بعض المشركين فيما سوى النتائج وفيما يكون مرتين فقال إذا أقام عليه بينة كان للذي ليس هو في يديه وزعم أن الحجة له أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه وزعم أنه لا يخلو خصمان من أن يكون أحدهما مدعياً في كل حالة والآخر مدعياً عليه في كل حالة وزعم أن المدعي الذي تقبل البينة لا يكون الامن لاشئ في يديه فأما من في يديه ما يدعي فذلك مدعي عليه لا مدع ولا تقبل البينة من المدعي عليه فقيل له أرايت ماذا كناؤذ كرت من أن رسول الله (١) قوله فإذا كان الكراء الخ هذا التفريع والذي بعده لا يتعلق بهذا الباب وتقدم وسيأتي قريباً ما يناسبه اهـ

أخواننا من بنى هاشم لا نكر فضلهم لكانك الذي وضع الله به منهم أرايت أخواننا من بنى المطلب أعطيتهم وتركتنا أو منعتنا وأما قرباننا وقرابتهم واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما بنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد هكذا وشبك بين أصابعه * أخبرنا أحسبه داود بن عبد الرحمن العطار عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه * أخبرنا الثقة عن محمد بن اسحق عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه « قال الشافعي » رضي الله عنه فذكر

ذلك لمطرف بن مازن أن يونس وابن اسحق ويا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب قال حدثنا عمر كما وصفت صلى فلعن ابن شهاب وادعهم ما معاً * أخبرني عن محمد بن علي بن شافع عن علي بن الحسين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وزاد لعن الله من فرق بين بنى هاشم وبنى المطلب * أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب ولم يعط منه أحداً من بنى عبد شمس ولا بنى نوفل شيئاً * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن مطر الوراق ورجل لم يسمه كلاً ما عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لقيت علياً رضي الله عنه عند أحجار الزيت فقلت له بأبي أنت وأمي ما فعل أبو بكر وعمر في حقكم أهل البيت من الخمس فقال علي رضي الله عنه أما أبو بكر فلم يكن في زمانه أنحاس وما

كان فقد أوفاه وأما عمر فلم يزل يعطيناه حتى جاءه مال السوس والاهواز وأقال الأهواز وأقال فارس أنا أسأل يعني الشافعي رضي الله عنه فقال في حديث مطر وحديث الآخر فقال في المسلمين خلة فإن أحببتهم تركتم حقكم فعلناه في خلة المسلمين حتى يأتينا مال فأوفيتكم حقكم منه فقال العباس لعل لا تطعمه في حقنا فقلت له يا أبا الفضل أسألك حق من أحاب أمير المؤمنين ودفع خلة المسلمين فتوفي عمر رضي الله عنه قبل أن يأتيه مال فقبضناه وقال الحكم في حديث مطر والآخران عمر قال لكم حق ولا يبلغ على إذ كن أن يكون لكم كله فان شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى لكم فأبينا عليه الا كله فأبى أن يعطينا كله * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك ابن أوس أن عمر رضي الله عنه قال ما أحد الا وله في هذا المال حق أعطيه (٣٥١) أو منعه الا ما ملكت أيمانكم

* أخبرنا إبراهيم ابن محمد عن محمد بن المنكدر عن مالك بن أوس عن عمر رضي الله عنه نحوه وقال لئن عشت لبأ تين الراعي بسرو حبر حقه * أخبرنا ابن عينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردني ثم عرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني قال نافع حدث بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز فقال هذا فرق بين المقاتلة والذرية وكتب أن يفرض لابن خمس عشرة سنة في المقاتلة ومن لم يبلغها في الذرية * أخبرنا سفيان

صلى الله عليه وسلم قبل البيعة من صاحب الدابة الذي هي في يديه وقضى لها وأبطل بيعة الذي ليس هي في يديه ولم يكن عليه حجة الا هو أما كنت محجوجا على لسانك أو ما كان يلزمك في أصل قولك أن لا تقبل بيعة الذي هي في يديه فان قال انه انما قضى بها الذي في يديه لانه أبطل البيعتين مغالاة كما قلنا فان قلته دخل عليك أن تكون البيعتين استوت باطلا قال ولو أقامنا على دابة رجل في يديه بيعة أنها لكل واحد منهما أبطلته ولو أقامنا بيعة على شيء بدأ أحدهما من غير نتائج أبطلتها لانه قد تكافأت ولزمك في ذلك الموضع أن تحلف الذي في يده الدابة لانه مدعى عليه كمن لم يقيم بيعة ولم يقيم عليه قال ولا أقول هذا وذكر أن أحدي البيعتين لا تكون أبدا الا كاذبة من قبل أن الدابة لا تنتج مرتين قلنا فان زعمت ان أحدهما كاذبة بغير عينها فكيف أبطلت أحدهما وأحققت الاخرى فأنت لا تدري لعل التي أبطلت هي الصادقة والتي أحققت هي الكاذبة فقل ما أحببت قال فان قلت هذا الزمني ما قلت ولكني أسألك قلت بعد قطعك الجواب قال أسألك قلت فسل قال أفخالف الحديث الذي رويتموه في النتائج الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه قلنا لا قال فمن المدعى ومن المدعى عليه قلت المدعى كل من زعم أن شيئا له كان بيده أو بيده غيره لان الدعوى معقولة في كلام العرب أنها قول الرجل هذا لي والمدعى عليه كل من زعم أن قبله حق في يديه أو ماله أو قوله لا مذهب اليه قال فما يدل على ما قلت قلنا ما لا أحسب أحدا يحمله من اللسان قال فما قوله البيعة على المدعى قلنا السنة في النتائج واجماع الناس أن ما ادعى مما في يديه له حتى تقوم عليه بيعة بخلافه يدلان على أن قوله البيعة على المدعى يعني الذي لا سبب له يدل على صدقه الادعاء واليمين على المدعى عليه لا سبب يدل على صدقه الا قوله قال فأين هذا قلنا من قال لرجل لي في يدي مال ما كان أو عليك حق قلته أو فعلته فقال مالك قبلي ولا على حق أليس القول قوله مع عينة قال بلى قلنا فهذا يدل على أن المدعى للبراءة مما ادعى عليه والمال في يديه هو الذي لا يكف بيعة وان كان مدعى أو يكلف الذي لا سبب له بدعواه البيعة أرايت لو كان هذا حين ادعى البراءة مما ادعى عليه وادعى الشيء الذي في يديه وله سبب يدل على صدقه يكلف بيعة أما كان الحق لازماله الا بيعة يقيمها قال فان قلت هو المدعى عليه أليس هو المدعى قلنا إذا كان مدعى عليه لم تقبل منه بيعة قال نعم قلنا فان أقام بيعة براءة من حق دفعه أو بطل عنه بغير وجه الدفع أتقبلها منه قال نعم وأجعله حينئذ مدعى قلنا فهو إذا قد يكون في الشيء الواحد مدعى عليه وليس هو هكذا زعمت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجلان الشيء وهو في يدهما دون الآخر فأقاما معا عليه بيعة فالبيعة بيعة الذي هو في يديه اذا كانت البيعة مما يقضى بمثلها مثل شاهدوا امرأتين أو شاهدين فأقام الآ خر عشرة أو أكثر فسواء

عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي أن عمر رضي الله عنه لما دوت الدواوين قال بن ترون أن أبدأ فقبيل له ابدأ بالاقرب فالأقرب بك قال بل أبدأ بالاقرب فالأقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومن كتاب صفة نهى النبي صلى الله عليه وسلم وكتاب المديبر) * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول ان أبا مذكور رجلا من بني عذرة كان له غلام قبلي فاعتقه عن دبر منه وان النبي صلى الله عليه وسلم سمع بذلك العبد فباع العبد وقال اذا كان أحدكم فقيرا فليصد بنفسه فان كان له فضل فليصد مع نفسه بن يعول ثم ان وجد بعد ذلك فضلا فليصدق على غيرههم وزاد مسلم بن خالد في الحديث شيئا * أخبرنا يحيى ابن حسان عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه أن رجلا اعتق غلاما له عن دبر لم يكن له مال غيره فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم من يشتره منى فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فأعطاه النعم * أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم ما عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث وحماد ابن سلمة عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال أعتق رجلا من بني عذرة عبدا عن دبر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتره منى فاشتره نعيم بن عبد الله العدوى بثمانمائة درهم فباعها النبي صلى الله عليه وسلم فدفعها إليه ثم قال ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل عن نفسك شي فلا هلك فان فضل شي فلذوى قرابتك فان فضل عن ذوى قرابتك فهكذا وهكذا يريد (٣٥٣) عن يمينك وشمالك * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير سمعا جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما يقول

لانا نقطع بهؤلاء كما نقطع بهؤلاء وسواء كان بعضهم أرحم من بعض لانا نقطع بالادنين اذا كانوا عدولا مثل ما يقطع بالاعلين ألا ترى أنانا لنقص صاحب الادنين لو أقامهم على الانفراد بما يعطى صاحب الاعلين لو أقامهم على الانفراد فاذا كان الحكم بينهم واحدا فسيبهم من جهة البينتين مستو وقال في الابل والبقر وجميع الدواب الضواري المفسدة للزرع انه لا حد ولا نقي على بهيمة وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أفسدت المواشى أنه ضامن على أهلها وقضى على أهل الاموال بحفظها بالنهار وقضاؤه عليهم بالحفظ لا مالههم بالنهار باطل لما أصابت في النهار وتغريمها أصابت في الليل وفي هذا دلالة على أنها لا تباع على أهلها ولا تنق من بلدها ولا تعقر ولا يعدى بها ما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل للرجل بشي ما كان من ذهب أو فضة أو عرض من العرض فوصل اقراره بشي من الكلام من معنى الاقرار بصفة ما أقرب به أو أجل فيما أقرب به فالقول قوله في أول الكلام وآخره وذلك مثل أن يقول له على ألف درهم سوداء أو طرية أو يزيدية أو له على عبد من صفته أو طعام من صفته أو ألف درهم تحل في سنة أو سنتين فالقول قوله في هذا كله لاني اذا لم أثبت عليه من هذا شي الا بقوله لم يجوز أن أجعل قولا واحدا أبدا (١) الاحكام واحدا لاحكامين ومن قال أقبل قوله في الدراهم وأجعل ذكره الاجل دعوى منه لا أقبلها الا بينة لزمه أن يقول اذا أقر بألف درهم كانت نقد البلد الذي أقرب به فان وصل اقراره بأن يقول طرية جعلته مدعي لانه قد نقص من وزن ألف درهم ومن أعانها وان أقر بطعام فزعم أنه طعام حولى جعلت عليه طعاما جديدا ولزمه أن يقول لو قال له على ألف درهم الا عشرة يلزمه ألف ويبطل الثنيا ولزمه لو قال امرأته طاتي ثلاثا لا الواحدة أن يقع الثلاث ويبطل الثنيا الواحدة ولزمه لو قال رقيقا أحرارا واحدا أن يكونوا أحرارا ويبطل الثنيا ولكنه لو قال على ألف درهم ثم سكنت وقطع الكلام ثم قال انما عنت ألف درهم الا عشرة ألزمناه اقراره الاول ولم نجعل له الثنيا اذا خرج من الكلام ولو جعلناه له بعد خروجه من الكلام وقطعناه اياه جعلناه له بعد أيام وبعد زمان وان قال لك على ألف درهم من ثمن متاع بعثنيه أو وديعة أو سلف وقال الى أجل فسواء وهى الى الاجل ٢ الا في السلف فان السلف حال والوديعة حالة فلوان رجلا سلف رجلا ألف درهم الى سنة كانت حاله متى شاء أن يأخذ السلف لان السلف ٣ عارية لم يأخذها السلف عوضا فلا يكون له أخذها قبل ما شرط المسلف فيها وهكذا الوديعة وجميع العارية من المتاع وغيره فلصاحبه أخذها متى شاء وسواء غر المعار أو المسلف من شي أو لم يغره الا أن الذي يحسن في هذا مكارم الاخلاق

(١) قوله الاحكام أى اذا حكم وقوله الا في السلف فان الخ لعله الا في السلف والوديعة فان الخ

٣ وقوله عارية أى كعارية وقوله فلا يكون مفرع على المنق فتنبه

سمعا جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما يقول دبر رجل منا غلاما له ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتره منى فاشتره نعيم النخام قال عمرو فسبعت جابر يقول عبدا قطما مات عام أول في امانة ابن الزبير وزاد أبو الزبير يقال له يعقوب قال الشافعي رضى الله عنه هكذا سمعته منه عامة دهرى ثم وجدت في كتابي دبر رجل منا غلاما له فأت فاما أن يكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان فان كان من سفيان فابن جريج أحفظ لحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جريج حديث الليث وغيره وأبو الزبير يحد الحديث تحديدا يخبر

فيه حياة الذي دبره وحماد بن زيد مع حماد بن سلمة وغيره أحفظ لحديث عمرو بن سفيان وحده وقد يستدل وأن على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت في حديث ابن جريج والليث عن أبي الزبير وفي حديث حماد عن عمرو وغيره حماد بن زيد عن حماد بن زيد وقد أخبرني غير واحد ممن لقي سفيان بن عيينة قديما أنه لم يكن يدخل في حديثه مات وعجب بعضهم حين أخبرته أني وجدت في كتابي مات قال ولعل هذا خطأ عنه أو زلة منه حفظت عنه (ومن كتاب التفليس) * أخبرنا مالك ابن أنس عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرو بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعار رجل أفلس فأدركه الرجل ماله بعينه فهو أحق به * أخبرنا

عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي أنه سمع يحيى بن سعيد يقول أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن خرم أن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدركه ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن رافع عن ابن خلد الزرقى وكان قاضي المدينة أنه قال جئنا أبا هريرة رضي الله عنه فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أيمار رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجدته بعينه (ومن كذاب الدعوى والبيئات) * أخبرنا ابن أبي يحيى عن اسحق بن أبي فروة عن عمر بن الحكم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه (٣٥٣) أن رجلين تداعيا دابة فأقام كل واحد منهما البينة

أنها دابة نتجها فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يديه * أخبرنا ابن أبي يحيى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي عنهما أنه كان يشترط على الذي يكرهه أرضه أن لا يعترها وذلك قبل أن يدع عبد الله الكراء * أخبرنا ابن علي عن حميد عن أنس أنه شك في ابن له فدعاه القافة * أخبرنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رجلين تداعيا ولد أفدعاه عمر رضي الله عنه القافة فقالوا قد اشتراك فيه فقال عمر رضي الله عنه وال أيهما شئت * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عمر رضي الله عنه مثل

وأن يني له فاما الحكم فبأخذها متى شاء وإذا كان للرجل على الرجل الدين إلى أجل من الآجال قريب أو بعيد فأراد الذي عليه الدين السفر وسأل الذي له الدين أن يحبس عن سفره وقال سفره بعيد والأجل قريب أو يؤخذ له كفيل أو رهن لم يكن ذلك له وقيل إذا حل الأجل طلبته حيث كان أو ماله فقضى لك فيه من يرى القضاء على الغائب ومالك حيث وضعته وكما وضعته لا يحمله عما تراضيتما به خوف ما لا يدري يكون أو لا أنت ترضى أن تكون أعطيت ما به لا سبيل لك عليه فيه إلى الأجل ثم يجعل لك عليه السبيل قبل الأجل ولستنا نعطي بالخوف ما لم يكن لم أعطيته ولا ترضى ذمته وتأخذك مع ذمته رهنا وجبلا به وكذلك لو بعته متاعا إلى أجل فلم تدفعه إليه حتى تعلم أنه غير ملي جبرناك على دفعه إليه ولم ننسخ بينكما البيع حتى يحل الأجل فيكون مفلسا لأنه قد يمكن أن يوسر قبل الأجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على المرأة أنه تزوجها بولي وشهود ورضاهما أحلفت فان حلفت لم يثبت عليها النكاح وان نكلت رددنا عليه البين فان حلف ثبت النكاح وان لم يحلف لم يثبت وكذلك لو كانت هي المدعية للنكاح عليه لم أحلفها حتى تزعم أن العقد كان صحيحا برضاهما وشاهدي عدل وولي فان زعم أن العقد نقص من ذالم أحلفها وذلك انهما لو عقدا هذا ناقصا فسخت النكاح فلا أحلفها على أمر لو كان فسخته وكذلك هو في جميع هذا (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا أقر الرجل أنه أعتق عبده على ألف أو أقل أو أكثر شئت أن تؤدى لم يكن لك حرية فان ادعى العبد أنه أعتقه عتقا ثانيا على غير شيء أحلفنا السيد فان حلف برئ وان نكل ردت البين على العبد فان حلف عتق وان قال السيد أعتقته عتق ثبات وضمن لي بالعتق مائة دينار ابتناء عليه العتق وجعلناه مدعى في المائة اعما نجعل القول قوله إذا زعم أنه لم يوقع العتق وأنه جعله لشيء اراده لانه لم يقر فيه بحرية متقدمة وانما أقر بحرية تقع فان قبلها العبد وقعت وان لم يصدق لم تقع كما زعمنا في المسئلة الاولى ولو قال بعته نفسه بألف درهم فان صدقه العبد فهو حر وعليه ألف درهم وان ادعى العتق وأنكر الألف فهو حر والسيد مدع وعلى العبد البين « قال الربيع » وفيه قول آخر ان بيع العبد من نفسه باطل فان أعطاه المائة عتق بالصفة إذا كان قال له ان اعطيتني مائة فانت حر ولم يعتق بسبب البيع (١) لانه غير مبيع (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك لو قال كاتبته على ألف وادعى العبد أنه أعتقه فان قال قائل كيف تصبره رقيقا وهو بقدر على أن يعتق بشيء يفعله وهو لو أعتقه سيده فقال لا قبل العتق كان حرا ولم يجعل له الجبار في أن يكون رقيقا قبله ان شاء الله تعالى كل ما أقر به السيد أنه قد وقع به عتق ماض لم يرد العتق الماضي كقوله بعته من رجل وأعتقك فيكون حرا ولا يكون على الرجل عنه إلا أن يقر به وما زعم أن العتق يقع فيه مستأنفا بشيء يؤديه (١) قوله لأنه غير مبيع أي على هذا القول تأمل

معناه * أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مثل معناه * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في شهادة النساء على الشيء من أمر النساء لا يجوز فيه أقل من أربع (ومن كذاب صفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم والولاء الصغير وخطا الطبيب وغيره) * أخبرنا ابن عيينة بسنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمكن الناس على شيء فاني لأحل لهم إلا ما أحل الله لهم ولا أحرم عليهم إلا ما حرم الله عليهم * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أن طارق بن المرقع أعتق أهل أبيات من اليمن سوا ثب فأنفلعوا عن بضعة عشر ألفا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمرني أن أدفع إلى طارق أو ورثة طارق أنا شككت في الحديث هكذا

(ومن كتاب المزارعة وكراء الأرضين) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن جريد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين * أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار سمع جابر بن عبد الله يقول نهى ابن الزبير عن بيع النخل معاومة (ومن كتاب القطع في السرقة وأبواب كثيرة) * أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعدا * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا (٣٥٤) في مجن قيمته ثلاثة دراهم * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه

العبد أو يفعله لم يقع العتق إلا بأن يوفيه العبد أو يفعله كقوله للعبد أنت حر إن أعطيتني درهما أو إن دخلت الدار أو إن مسست الأرض أو إن أكلت هذا الطعام فإن فعل من هذا شيئا كان حرا وإن لم يفعله كان رقيقا وكانت المبتنة فيه إلى العبد وللسيد أن يرجع فيبيعه ويبطل ما جعله له لأن العتق انما يثبت له إذا فعل شيئا فكلما لم يفعله فهو خارج من العتق وعلى أصل المالك وكل هذا مخالف للكتابة لأنه في الكتابة يملك ماله الذي يكون له حرا إلى وقته فالمالك كاتب راتل في هذا الموضع عن حكم العبد وإن كان قال له شيئا من هذا فوق وقتا فقال إن فعلته قبل الليل أو قبل أن تغترق من المجلس ففعله العبد قبل أن يحدث السيد فيه يباع أو شيئا يقطع اليمين فهو حر وإن فعله بعد الوقت لم يكن حرا وإن لم يوقت ففعله العبد كان حرا وإن قال لأفعل ثم فعله كان حرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات لرجل شاة أو بعير أو دابة فاستأجر من يطرحها بجلدها فالأجارة فاسدة فإن تراجع قبل طرحها فسخناها وإن طرحها جعلناه أحر مثله ورددنا الجلد إن كان أخذه على مالك الدابة المبتنة فإن قال قائل ومن أين تفسد قبل من وجهين أحدهما أن جلد المبتنة لا يحل بيعه ما لم يدبغ فالأجارة لا تحل إلا بما يحل بيعه ومن قبل أنه لو كان جلد ذكوى لم يحل بيعه وهو غير مسلوخ من قبل أنه قد يتلف ويعاب في السلخ ويخرج على غير ما يعرف صاحبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعت الأم على سيدها أنها أم ولده أكلف السيد لها فإن حلف كانت رقيقا وإن نكل أكلفت فإن حلفت كانت أم ولد وإن لم تحلف كانت رقيقا له وكذلك الرجل يدعى على الرجل الحر أنه عبده أكلفه له أيضا مثل أم الولد سواء وكذلك كل ما ورد عليه من هذه الأشياء فهو هكذا قلت رأيت بيع العذرة التي تربل بها الزرع قال لا يجوز بيع العذرة ولا الروث ولا البول كذا ذلك من الناس أو من البهائم ولا شيئا من الانجاس وليس شيء من الحيوان نجس ما كان حيا إلا الكلب والخنزير فهذان لما زمتهما النجاسة في الحياة لم تحل أثمانهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن أبي يحيى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه كان يشترط على الذي يكرهه أرضه أن لا يعثرها وذلك قبل أن يدع عبد الله الكراه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا باع عظام المبتنة ولا وفدتها تحت قدرا وغيره إلا أعلم بحرية لا يؤكل ما في القدر ولا يستمتع من المبتنة بشيء إلا بالجلد إذا دبغ ولولا الخبر في الجلد ما جاز أن يستمتع به وإن كان معقولا في الجلد أن الدباغ يقلبه عن حاله التي كان بها إلى حال غيرهما فيصير يصب فيه الماء فلا يفسد الماء وتذهب عنه الرائحة وينشف الدباغ فضوله والعظم والشعر يحالهما للدباغ لهما يغيرهما ويقلبهما كما يقلب الجلد والصوف مثل الشعر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو وجب لرجل على رجل قصاص في قطع يد أو جرح غيره أو نفس هو وليها فقال الذي له القصاص قد صالحتك محالي عليك من القصاص على أرضه إلا وقال الذي عليه القصاص ما صالحتك والقصاص لك (٣) قوله قلت رأيت الخ لا يناسب ما قبله فلعله فيه سقط من النسخ تأمل

عن عمرة بنت عبد الرحمن أن سارقا سرق أترجة في عهد عثمان رضي الله عنه فأمر بها عثمان فقومت ثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بد نار فقطع يده قال مالك رضي الله عنه وهي الأترجة التي يأكلها الناس * أخبرنا ابن عيينة عن جريد الطويل أنه سمع قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق رضي الله عنه قطع سارقا في شيء ما يسرفني أنه في ثلاثة دراهم * أخبرنا غير واحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعدا * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد

عن محمد بن يحيى بن حبان أن رافع بن خديج رضي الله عنه أخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في عمرو ولا كثر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله أن صفوان بن أمية قيل له من لم يهاجر هلك فقد صغوان المدينة فنام في المسجد متوسدا رداءه فساء سارق فأخذ رداءه من تحت رأسه فأخذ صفوان السارق فباعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقطع يده فقال صفوان إنني لم أرد هذا هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فها قبل أن تأتيني به * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث مالك رضي الله عنه * أخبرنا

مالك عن ابن أبي حسين عن عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا قطع في ثمر معلق فإذا أواه الجرين ففيه القطع * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة رضي الله عنها إلى مكة ومعها مولانا ون وعلا م لابن عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين يبرد من أجل قد حيط عليه خرقة خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لبدا وفروة ونحاط عليه فلما قدمت المولاتان المدينة دفعنا ذلك إلى أهله فلما فتعوا عنه وجدوا فيه اللبد ولم يجدوا فيه البرد فكلوا المولاتين فكلمتا عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة رضي الله عنها القطع في ربع دينار فصاعدا * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من (٣٥٥) أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم على

أبي بكر الصديق فشكا إليه أن عامل اليمن ظلمه وكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر رضي الله عنه وأبيك مالك بليل سارق ثم اتهم افتقدوا حليا لأسماء بنت عميس امرأة أبي بكر ففعل الرجل بطوف معهم ويقول اللهم عليك من بيت أهل هذا البيت الصالح فوجدوا الحلي عند صائغ وأن الأقطع جاء به فاعترف الأقطع أو شهد عليه فأمر به أبو بكر رضي الله عنه فقطعت يده اليسرى وقال أبو بكر رضي الله عنه والله لنداعوه على نفسه أشد عندي من سرقة * أخبرنا إبراهيم عن صالح مولى التومة عن ابن عباس في قطاع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال

فان شئت نخذه وان شئت فدعه قلنا المدعي الصلح أنت في أصل ما كان لك كنت غنيا عن الصلح لان أصل ما وجب لك الخيار بين أن تقص وبين أن تأخذ الارش مكانك حالا في مال الجاني وتدع القصاص فلا يطل ذلك لك بقولك صالحك ولكن من زعم أنه كان له القصاص ولم يكن له الا القصاص ولم يكن له أن يأخذ مالا أبطل القصاص عن الذي وجب عليه القصاص بأن المدعي زعم أنه قد أبطل حقه فيه اذ قال قد عفوت على مال وأنكر الذي عليه القصاص المال فعليه اليمين واذا أقام البيعة على الشيء في يد الرجل فسأل المقام عليه البيعة الحاكم أن يحلفه له مع بينته لم يكن له احلافه مع البيعة اذا كان اثنا فصاعدا فان قال قد علم غير ما شهدت به بينته من أنه قد أخرجه إلى من ملكه بوجه من الوجوه أو قد أخرجه إلى من أخرجه إلى فعله اليمين لان هذه دعوى غير ما قامت به البيعة لان البيعة قد تكون صادقة بأنه له بوجه من الوجوه ويخرجه هو بلا علم البيعة فتكون هذه عينا من غير جهة ما قامت عليه البيعة فاذا شهد شاهدان لرجل أن هذه الدار داره مات وتركها ميراثا ورثه فلان وفلان لا وارث له غيرهما قالوا شهادة جائزة وقد كان ينبغي أن يتوقفا فيقولان لا نعلمنا خرجت من يده ولا نعلم له وارثا لانه قد يمكن أن تكون خرجت من يديه بغير علمهما ويدع وارثا بغير علمهما غير من سيما فاتحنا أجزنا الشهادة على البت وقد يمكن خلافه يعني أن البت فيها هو العلم وذلك أنه لا يعلم هذا شاهد أبدا ولا ينبغي في هذا غير هذا ولا تعطلت الشهادات ألا ترى أنني قلت قول الشاهدان هذه الدار داره لم يزعم على هذا فقد يمكن أن تكون غير داره بكل وجه بأن يخرجهما هو من ملكه أو يكون ملكها عن غير مالك وأغصها ألا ترى أنني أجيز الأيمان على الأمر قد يمكن غيره في القسامة التي لم يحضرها المقسم وفي الحق يكون لعبد الرجل وابنه ويخيرها من خالفنا على البت فيحلف الرجل لقد باع هذا العبد بربنا من الاباق وبريئنا من العيوب وقد يمكن أن يكون أبني بغير علمه ويكون عنده هذا العيب بغير علمه وأقبل الشهادة على البت والعلم معا ومعنى البت معنى العلم اذا كان لا يمكن في البت الا العلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والرجل أن يكرى داره ويؤجر عبده يوما وثلاثين سنة لا فرق بين ذلك وذلك أنه اذا كان مسلطا على أن يخرج رقبته داره ورقبة عبده إلى غيره بعبوض وغير عبوض لم يكن ممنوعا أن يخرجه إليه منفعتهم ما ومنفعتهم ما أقل من رقبتهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا أقر الرجل لقوم أن أباهم كان أسلفه مالا وأنه قد قضاه والدهم أو الرجل يقر بالدين للرجل عليه عند القوم على وجه الشكر للذي أسلفه بحمد بذلك أنه قد أقرضه وقضاه « قال الربيع » لم يجز بالجواب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تكارى الرجل من الرجل الدار بعشرين دينارا على أن الدار ان احتاجت إلى مائة مائة المكثري من العشرين الدينار قال أكره هذا الكراء من قبل شيئين أحدهما أن يكون المكثري أمين نفسه ان أراد المكثري أن يرميها ويمنع المكثري

قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا أخذوا المال ولم يقتلوا ففعلت أيديهم وأرجلهم من خلاف واذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء اذا أحصن اذا قامت عليه البيعة أو كان الحبل أو الاعتراف * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتا رجل وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلا فبعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا واقد الليثي إلى امرأته يسألها عن ذلك فأتاها وعند هانسة حولها فذكر لها الذي قال زوجها عمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقيها أشباه ذلك لتزعم فأتت أن تنزع وثبتت على

الاعتراف فأمر بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرجت * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين أن أباه دعاه فامرنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني إلى الولاية فأتاه فهم أي بن كعب وأحسبه قال فبارك وانصرف * أخبرنا ابن عينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول دعا أي عبد الله بن عمر فأتاه فجلس ووضع الطعام فدعاه عبد الله بن عمر يده وقال خذوا باسم الله وقبض عبد الله يده وقال أي صائم * أخبرنا مالك بن أنس عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بأطلحة وجاعة معه فأكلا وعنده وكان ذلك في غير وليمة (ومن كتاب الجيرة والسائبة) * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (٢٥٦) عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها

نبيعكها على أن ولدها لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك إنما الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك حدثني يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن بريرة جاءت تستعين عائشة رضي الله عنها فقالت عائشة إن أحب أهلك أن أصب لهم ثمنك صبة واحدة واعتقل ففعلت فذكرت ذلك لبريرة لأهلها فقالوا لا إلا أن يكون ولاؤك لنا قال مالك قال يحيى فرزعت عمرة أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فاشتريها فأعتقها فأنما الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك وابن عينة عن عبد الله بن

أن يرمها كان لم يفاله بشرطه وإن جبرت المكري على أن يرمها المكثري كان قد يرمها بالقليل والكثير ولم يعقله وكاله على شيء يعرفه بعدما كان والوجه الآخر أنها قد تحتاج إلى مرمة لا يضرب بالسكاكين تركها وإنما يلزم رب الدار مرمة ما يضرب بالسكاكين تركه فإن وقع الكراء على هذا فسخناه قبل السكن وبعد وقبل النفقة وبعد ها فإن أنفق فيها أقل من عشرين دينارا كان القول قوله مع عينة فإن بلغ العشرين أو زاد عليها فهو متعد فإن كان أدخل فيها ماليس منها قبل له أنقضه فأخرجها شئت وإن شئت فدعه وعليه كراه مثل الدار إذا سكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فأقام البينة أنها دار أبيه كان أصح للبينة أن تشهد أنه مات وتركهاميراثا فإن لم يشهدوا بها وشهدوا أنها دار أبيه كان عليكها لا يزيدون على ذلك قضينا لأبيه ولا ندفع إليه ميراثه وإن كان أبوه حيا ترك الدار في يدي الذي هي في يده حتى يوكل أو يحضر فينظر ما يقول فإن مات أبوه أو كان يوم شهدت البينة ميتا كافنا بالبينة على عدد ورثته ثم قضينا به لهم على قدر مواريتهم فإن جاء بالبينة أن أباه مات ولم يأت بالبينة على عدد ورثته وقفناها وعرفنا غلتها حتى نعرف ورثته فإن ادعوا دفعناها لهم وغلتها فإن ادعاه بعضهم وكذب بعضهم الشهود رددنا حصصهم من كذب الشهود من الدار والغلة وأنفذنا حصصهم من ادعى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال رجل من دخل المسجد فهو ابن الفاعلة فبئس ما قال ولا حد عليه ولو كان المسجد جامعيا صلى فيه انبغى أن يعزروا وإنما منعنا من حده أنه لم يقصد قصد أحد بعينه بقرية وأنه قد يمكن أن لا يدخل المسجد من له حذقرية وهكذا قال من رماني بحجر أو شتمني أو أعطاني درهما أو أعاني فهو ابن كذا وكذا لم يكن في هذا حد وإنما قلت هذا من قبل أنه قال من فعل بي من قبل أن يفعل به وهذا قياس على العتق قبل الملك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أصيب رجل برمية فشحجه موشحة فقال من رماني فهو ابن كذا لغرية فقال رجل أنا رميتك صدق على نفسه وكان عليه أرش الشجة أو القصاص فيها إن كان عمدا أو الارش إن كان خطأ ولا يصدق على الذي اقترى عليه إن قال المقتري المشجوج ما قصدت قصد هذا بقرية ولا علمته رماني وإذا أقربى بأنه شجني فأنا آخذ منه أرش شجتي وإن قال قد علمت حين رماني أنه رماني فاقترت عليه بعد العلم لم آخذ منه حقه في الشجة ولا حده فإن قال قائل لا لا تحذو وقد كان الكلام بعدما كان الفعل قبل أن الكلام كان غير مقصوده القذف وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فكان بينا أن المأثور بجلده ثمانين هو من قصد قصد محصنة بقذف لا من وقع قذفه على محصنة بحال ألا ترى أنه لو كان يحذ من كان لم يقصد قصد القذف إذا وقع القذف بمثل ما تقع به الأيمان فقال قائل إن كان خرج رجل من الكوفة ثم قدم علينا الساعة فهو ابن كذا فقدم

دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته * أخبرنا محمد بن الحسن

عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لجة كل حمة النسيب لا يباع ولا يوهب * أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه * أخبرنا ابن عينة وعبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم وكان الثقفي ساق الحديث ثم ذكره * أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بأبي إسرائيل وهو قائم في الشمس فقال ماله

فقالوا انذرنا ان لا يستظل ولا يقعد ولا يكلم أحد او يصوم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يستظل ويقعد وأن يكلم الناس ويتم صومه ولم يأمره بكفارة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر قال جاء عمر رضي الله عنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إلى أصبت ما لا لم أصب مثله قط وقد أردت أن أتقرب به إلى الله فقال رسول الله أحبس أصله وسبل ثمره (ومن كتاب الصيد والذباح) أخبرنا ابراهيم بن أبي يحيى عن عبد الله بن دينار عن سعد الفلج مولى عمر وأبن سعد الفلج عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحل لنا ذبائحهم وما أنابت أركهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم * أخبرنا الثقي عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي رضي الله عنه (٣٥٧) أنه قال لا تأكلوا ذبائح نصارى بني

تغلب فانهم لم يتسكوا من ذبائحهم إلا شرب الخمر * أخبرنا حاتم والدراردي وأحمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه قال النون والجراد ذكي * أخبرنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان الميتان الحوت والجراد والدمان أحسنه قال الكند والطحال * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن سعيد بن مسروق عن أبيه عن عبيدة بن رفاع عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قلنا يا رسول الله انا لاقو العدو غدا وليست معنا مسدئ أنذكي بالليط فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم وذكري عليه اسم

تلك الساعة رجل حرم سلم كان عليه الحد من قبل أن القذف كان بعد سر وجهه من الكوفة وكان القدوم بعده والقدوم لا يكون إلا والخروج متقدماً له قبل الكلام بالقذف وهذا الحد عليه من قبل أنه يمكن أن لا يقدم في تلك الساعة وأنه لم يقصد قصده بقذف ولو كان الحد يقع بما تقع به الأيمان كان الرجل لو قال غلامي حر إن ضربتني أو إن أطاعني أو إن عصاني ففعل من هذا شيئاً كان حراً ولو قال من ضربتني فهو ابن كذا فضر به رجل (١) لم يكن عليه حد ولا يجوز فيه والله تعالى أعلم لما قلت من أنه إنما يكون الحد على من قصد قصداً بالفرية أو يكون الحد على من وقعت فريته بحال كما تقع الأيمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز شهادة النساء مع الرجال ولا منفردات إلا في موضعين أن يشهدن على مال لا غيرة مع رجل أو يشهدن على ما يغيب من أمر النساء منفردات فإن شهدت امرأتان مع رجل أنهما سمعتا فلا يقر بان هذا ابنه لم تجز شهادتهن لأن هذا لا يثبت به مال الا وقد تقدمه ثبوت نسب وليس تجوز شهادتهن على الأنساب ولا في موضع الاحتذ كرت وإذا لم يثبت له النسب لم نعطه المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل البيعة أن هذه الدار التي في يدي هذا الرجل دار أبيه مات حراً مسلماً وتركها ميراثاً غير أنا لا نعرف كم عدد دورته ونشهد أن هذا أحدهم قضينا بها الميت على الذي هي في يديه لا نأقضي للميت بمحض الوارث الواحد ونقف حق الغيب حتى يأتوا أو يوكلوا أو يموتوا فتقوم ورثتهم مقامهم ونقف هذه الدار ونستغلها ولا نقضي لهذا الحاضر منها شيئاً لأننا ندرى أحصته منها الكل أو النصف أو جزء من مائة جزء أو أقل ولا يجوز أن يكون نعطيه شيئاً ونحن لا ندرى لعله ليس له وإن قامت بيعة أعطيناه بما شهدت به البيعة وسلمنا له حصته من الغلة والدار فإن لم تقم بيعة كان ذلك موقوفاً وسواء طال الزمان في ذلك أو قصر فإن قال قائل أفرأيت الرجل يموت وعليه الدين فتحضر غرامه فيثبتون على دينهم ويحلفون وتصح في دينه كيف تقضى لهؤلاء وأنت لا تدرى لعل له غراماً لهم كثر مما هؤلاء فلا يصح هؤلاء مثل ما تقضى لهم فإن جاء غيرهم من غرامه أدخلتهم عليهم قيل لا فراق الدين والميراث فإن قال قائل فإن افتراقهما قبل الدين في ذمة من علمه الدين حياً كان أو ميتاً يجب في الحياة مثل الذي يجب في الوفاة ولا يخرج ذوالدين حياً كان أو ميتاً فيما بينه وبين الله عز وجل ولا في الحكم الآن يؤدى دينه ولو كان حياً فادفع إلى أحد غرامه دون غيره من غرامه كان ذلك جائزاً للدفع إليه لأن أصل الدين في ذمته وأهل الدين أحق بمال ذى الدين حياً كان أو ميتاً منه ومن ورثته بعده والدين مطلق كله لا بعضه في ذمته والورثة ليسوا يستحقون وذو المال شيئاً وإنما نقل الله عز وجل إليهم ما كان الميت مالاً للفضل عن الدين وأدخل عليهم أهل الوصايا فإن وجدوا فضلاً ملكوا وما وجدوا بما فرض الله عز وجل لهم لا بشئ كان في ذمة الميت وإن لم يجدوا لم يكن في ذمة الميت (١) قوله لم يكن عليه الخ لعل فيه سقطاً من الناسخ والأصل كان فيه حد مع أنه لم يكن الخ اه

(٣٣ - الام - سادس) الله فكلوا الا ما كان من سن أو طفر فان السن عظم من الانسان والطفر مدى الحيش * أخبرنا مسلم وعبد الحميد وعبد الله بن الحرث عن ابن جريح عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي عمير قال سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أصيدى فقال نعم قلت أتؤكل قال نعم قلت أسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم * سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز * سمعت الربيع يقول مات الشافعي رضي الله عنه سنة أربع ومائتين في آخر يوم من رجب وسئل عن سنة فقال نيف ونحوه سنة * أخبرنا سفيان عن ابن جريح عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعر شيئاً فهو له * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جابر المسدري عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال العري الوارث * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت قال كنا عند عبد الله بن عمر جفاء أعرابي فقال له اني أعطيت بعض بني ناقة حياته قال عمرو في الحديث وانها تاتحت وقال ابن أبي نجيح في حديثه وانها أضنت واضطربت فقال هي له حياته وموته قال فاني تصدقت بها عليه قال فذلك أبعدها منها * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه تجراح الحرق ديتته وقال ابن شهاب وكان رجال سواهم يقولون يقوم سلعة * أخبرنا عبيد بن محمد بن علي عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال اني لأسمع الحديث فأستحسنه (٣٥٨) فما عني من ذكره الا كراهية ان يسمع مني سامع فيقتدي به أسمع

من الرجل لا أتق به قد حدثه عن أنق به وأسمعه من الرجل أنق به قد حدثه عن أنق به وقال سعد بن إبراهيم لا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا الثقات * أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال سألت ابنا عبد الله بن عمر عن مسألة فلم يقبل فيها شيئا فقبيل له انا لنعظم أن يكون مثلك ابن املحى هدى تسئل عن أمر ليس عندك فيه علم فقال أعظم والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله وعند من عقل عن الله أن أقول ما ليس لي به علم أو أخبر عن غير ثقة

(ومن كتاب الديات والقصاص)

* أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا مالك حدثنا داود بن الحصين

لهم شيء ولم يكن آثما بان لم يجدوا شيئا ولا متبوعا كما يكون متبوعا بالدين فلما لم يكن لهم في ذمة الميت شيء يتبع به بكل حال وكان انما فرض لهم شيء لا يرادون عليه ولا ينقصون منه انما هو جزء مما وجدوا قلا أو كثر فلم يكن ثم أصل حق يعطون به الا على ما وصفت لم يجز لهم أن يكون الملك منقول الى واحد منهم الا بملكه معروف وان ورد هذا على الحاكم كشفه وكتب الى البلد الذي اتوى به الميت وطلب له وارثا فان لم يجد فأنما ماله موقوف فندعو الطالب ليراه بثقة (١) كن يرضى هو أن يقف الاموال على يديه فاذا ضمن عنه ما دفع اليه دفعه اليه ولم يكن هذا ظلما للغائب ان جاء ولا حبسا عن حاضر واذا كان المال مضمونا على ثقة كان خيرا للغائب من أن يكون أمانة عند ثقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقام الرجل البيعة ان أباه مات وترك له هذه الدار وأنه لا وارث لأبيه غيرة قضى له بالدار ولم يؤخذ منه بذلك كفيلا والله تعالى الموفق

(باب الدعوى في البيوع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا باع الرجل من الرجل عبدا أو شيئا ما كان بيعا حراما وقبض المبتاع ما اشترى فهل في يديه كان عليه رد قيمته وذلك أن البائع لم يدفعه اليه الا على عوض يأخذه منه فلما كان العوض غير جائز كان على المبتاع رد ما أخذ له لم يسلم للبائع العوض ولم يكن أصله أمانة ولو باعه عبدا على أن المبتاع بالخيار فقبضه المبتاع فبات في يديه قبل أن يختار البيع أو يعصى أجل الخيار كان عليه أن يرد القيمة فان قال قائل هل تم البيع بينهما وفيه خيار قيل كان أصل البيع حلالا لو اعتقه المشتري جاز عتقه أو كانت أمانة حل له وطؤها ولو أراد بيعها كان له وكان مالها صحيحا للملك الا أن له ان شاء رد الملك بالشرط ولم يكن أخذه أمانة ولا أخذه الا على أن يوفي البائع ثمنه أو يرد اليه عبده ولم يكن أخذه على محرم من البيوع فلما لم يأخذ العبد على المحرم أن يرد القيمة لانه لم يعط العبد أمانة ولا هبة ولم يعطه الا بعوض فلما لم يستحق العوض كان على المبتاع رده ان كان حيا وقيمه ان كان ميتا كان المشتري على الخيار في هذا المعنى في انه لم يدفع أمانة ولا هبة الا بعوض يسلم للبائع فلما لم يسلم له كان على القابض له رده حيا وورثته ميتا وكان يريد أن أصل البيع والتمن كان حلالا فكيف يبطل عن الحلال ويثبت عن الحرام وهكذا لو كان البائع بالخيار أو كان الخيار لهما معا من قبل أن البائع لم يسلم قط عبده الا على أن يرجع اليه أو ثمنه وانما منعنا أن نجعل له الثمن لا القيمة من قبل أنه شرط فيه شيئا فلما كان له فسخ البيع لم يكن الثمن لازما بكل حال فلما لم يكن لازما بكل حال ففات ردها الى القيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان لرجل زوجة وابن منها وكان لزوجه أخ فترافعوا الى القاضي فتصادقوا على أن الزوجة والا بن قدما تاوذا عيا فقال الا غمات

(١) لعله ممن وان كان يلتمس للكاف وجه تأمل اه

أن باع غطفان بن طريف المري أخبره أن مروان بن الحكم أرسله الى ابن عباس يسأله ما في الضرس فقال الابن عباس فيه نجس من الابل فردني مروان الى ابن عباس فقال أقتبعل مقدم الفهم مثل الأضراس فقال ابن عباس لولا أنك لاتعتبر ذلك الا بالاصابع عقلها سواء قال الشافعي رضي الله عنه فهذا مما يدل على أن الشفتين عقلها سواء وقد جاء في الشفتين سوى هذا آثار * أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل له قتيلا فاهله بين خيرتين ان أحبا فلهم العقل وان أحبا فلهم القود * أخبرنا الثقة عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه * أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا إبراهيم بن

محمد عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن البيهقي أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنا أحق من أوفي بدمته ثم أمر به فقتل * أخبرنا محمد بن الحسن حدثننا قيس بن الربيع الأسدي عن أبيان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله بن عيسى بن هاشم عن أبي الجنوب الأسدي قال أتى علي بن أبي طالب رضي الله عنه رجل من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة قال فقامت عليه البيعة فأمر بقتله بقاء أخوه فقال اني قد عفوت عنه قال فلعلهم هددوك أو فزرك أو فزرك قال لا ولكن قتله لا يرذلي أخى وعوضوني فرضيت قال أنت أعلم من كان له ذمتنا فقدمه كدمنا ودينه كديننا * أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شاس (٣٥٩) الجذامي قتل رجلا من أنباط الشام فرفع إلى عثمان

ابن عفان رضي الله عنه فامر بقتله فكلمه الزبير بن ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عن قتله قال بفعل دينه ألف دينار * وبه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال دية كل معاهد في عهد ألف دينار * أخبرنا مسلم عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس ومجاهد والحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا يقتل مسلم بكافر فقال هذا مرسل قلت نعم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية المعاهد فقال قضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه

الابن ثم ماتت الام في ميراثها مع زوجها وقال الزوج بل ماتت المرأة فأحرز ابني معي ميراثها ثم مات ابني فلاحق لك في ميراثه ولا بيعة بينهما فالقول قول الأخ مع عينة لانه الآن قائم وأخته ميتة فهو وارث وعلى الذي يدعي أنه محبوب البيعة ولا أدفع اليقين الا بيقين فان كان ابنها ترك ما لا يقلق الأخ آخذ حصتي من مال أخى من ميراثها من ابنها كان الأخ في ذلك الموضع هو المدعى من قبل أنه يريد أخذ شيء قد يمكن أن لا يكون كما قال فكلم أدفع أنه وارث لانه يقين بظن أن الابن حجب فكذلك لم ورثه من الابن لان الاب يقين وهو وطن وعلى الاب الميراث وعلى الأخ البيعة اذا حضر أخوان مسلم ونصراني فتصادق أن اباهما مات وترك هذه الدار ميراثا وقال المسلم مات مسلما وقال النصراني مات نصرانيا سائلا فان تصادقا على أنه كان نصرانيا ثم قال المسلم أسلم بعد قبل المال للنصراني لان الناس على أصل ما كانوا عليه حتى تقوم بيعة بأنه انتقل عما كان عليه فان ثبت بيعة بأنه أسلم ومات مسلما كان الميراث للمسلم وان قال لم يرزل مسلما وقال النصراني لم يرزل نصرانيا وقفنا المال أبا حتى يعلم أو يصطلحا فاذا أقام النصراني بيعة من المسلمين أنه كان نصرانيا ومات نصرانيا كان الميراث له دون المسلم وان أقام كل واحد منهما بيعة على دعواه ففيها قولان أحدهما قول أهل المدينة الاول وسعيد بن المسيب وبه عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول به وهو قضاء مروان بالمدينة وابن الزبير وهو يرى عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو أن يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه أحلفه وجعل له الميراث ومن قال هذا القول فمن حجه ما وصفت ومن حجه أنه قياس على أن أمرهما في الدعوى والبيعة والاستحقاق واحد فلما كنت لا أشك أن احدي البيعتين كاذبة بغير عينا أقرعت خيرا وقياسا على أن رجلا أعرق مملوكين له فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهما وجتهد واحدة وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم خبير ثم أقرع وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرع بين نسائه فوجدته يقرع حيث تستوي الخجج ثم يجعل الحق لبعض ويزيل حق بعض والقول الثاني أن يجعل الميراث بينهما نصفيين لانه لا حجة لواحد منهما ولا بيعة الا حجة صاحبه وبيته فلما استويا فيما يتدعيان سوى بينهما وجعله قسما بينهما ومن حجة هذا أن يحتج بقول الفرائض فيقول قد أجده في الفريضة نصفان ونصفا وثلاثا فأضرب لكل واحد منهما بقدر ما قسم له فأكون قد أوفيته على أصل ما جعل له وان دخل النقص عليه بغيره فكذلك دخل على غيره ومن أراد أن يحتج على من احتج بهذا احتج عليه بأن هؤلاء قوم قد نقل الله تعالى اليهم الملك فكل صادق ليس منهم كاذب بحال والمشهود له بخلاف ما شهد به لصاحبه يحيط العلم بأن احدي الشهادتين كاذبة والعلم يحيط أن أحسن أحوال المستحق بالشهادة أن يكون أحد المستحقين بها محقا والآخر مبطلا فاذا خرج النصف إلى أحدهما أحاط العلم بأنه قد أعطى نصفان لاشي له ومنع نصفان كان له الكل فدخل عليه أن عهد أن أعطى

بأربعة آلاف قال فقلنا فمن قبله قال خصبنا « قال الشافعي » هم الذين سألوه آخر قال الشافعي رضي الله عنه فان قال قائل ما الخبر بان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالجنين على العاقلة قيل أخبرنا الثقة « قال الربيع وهو يحيى بن حسان » عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل في عمة في رمايا تكون بينهم بحجارة أو جلد بالسوط أو ضرب بعصا فهو خطأ عقل الخطا ومن قتل عمدا فهو قوديد في حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل * أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قتل العمد الخطا بالسوط أو العصا مائة من الأبل مغلظة منها أربعون خلفه

في بطونهم وأولادها * أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحرث عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة والاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما يخبر عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في المني يصيب الثوب قال أمطه عنك قال أحدهما يعود أو اذخرة فأنما هو بمنزلة البصاق والنخاط * أخبرنا الثقة عن جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد قال أخبرني مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه كان إذا أصاب ثوبه (٢٦٠) المني أن كان رطباً مسح به وإن كان يابساً حقه ثم صلى فيه * أخبرنا إبراهيم عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بئر جمل الحاجة ثم أقبل فسلم عليه رجل فلم يرد عليه حتى مسح يده بمجدها ثم رده عليه السلام

أحدهما ليس له ونقص أحدهما ماله فان قال قدي دخل عليك في القرعة أن تعطى أحدهما الكل ولعله ليس له قيل فانالم أقصد قصد أن أعطى أحدهما بعينه أنما قصدت قصد الاجتهاد في أن أعطى الحق من هوله وأمنعه من ليس له كما أقصد قصد الاجتهاد فيما أشكل من الرأي فأعطى أحداً للخصمين الحق كله وأمنعه الآخر على غير إحاطة من الصواب ويكون الخطأ عني مرفوعاً في الاجتهاد ولا أكون مخطئاً بالاجتهاد ولا يجوز لي عند الباطل بكل حال إذا كنت آتية وأنا أعرفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا ما أستخير الله تعالى فيه وأنا فيه واقف ثم قال لا نعطي واحداً منهما شيئاً أوقف حتى يصطالحا « قال الربيع » هو آخر قول الشافعي وهو أصوبهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تصدق الرجل على الرجل بدار أو وهبها له أو نجحها باها فم يقبضها المتصدق بها عليه ولا الموهوبة له ولا المخول فهذا كله واحد لا يختلف ولما لك الدار المتصدق بها والواهب والناحل أن يرجع فيما أعطى قبل أن يقبض المعطى ولا يتم شيء من هذا إلا بقول الناحل وقبض المخول بأمر الناحل وإن مات المخول قبل القبض قيل للناحل أنت أحق بمالك حتى يخرج منك فإذا مات المخول فانت على ملكك وإن شئت أن تستأنف فيه عطاء جديداً فافعل وإن شئت أن تحبس فاحبس وهكذا كل ما أعطى آدمي آخراً دمي على غير عوض إلا ما إذا أعطاه المالك لم يحل للمالك بما يخرج من فيه من الكلام أن يحبس قبضه المعطى أو لم يقبضه أو رده أو لم يرد له فان قال قائل وما هذا قيل إذا اعتق الرجل عبده فقد أخرجه من ملكه ولا يحل له أن يملكه ولو رد ذلك العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حبس الرجل على الرجل الشيء وجعله محرماً لا يبيع ولا يوهب فقد أخرجه من ملكه خروجا لا يحل أن يعود فيه ألا ترى أنه لو رده عليه المحبس عليه بعد قبضه لم يكن له ملكه فلما كان لا يملكه برد المحبس عليه ولا شراء ولا ميراث كان من العطايا التي قطع عنها المالك ملكه قطع الأبد فلا يحتاج أن يكون مقبوضاً وسواء قبض أو لم يقبض فهو للمحبس عليه والمحبس يتم بالكلام دون القبض وقد كتبنا هذا في كتاب الحبس وبيناه وإذا ابتاع الرجل من الرجل الجارية فقبضها وولد له ولداً ثم عد عليه رجل فقتله فقتل المحبس عليه بمقتل أو قصاص أو لم يقبض ثم استحقها رجل أخذ المستحق الجارية وقيمة ولدها حين سقط ولا يبطل القصاص إن كان لم يقبض منه وإذا كانت دية كانت لبيه قبضها أو لم يقبضها فان قال قائل ولم صارت لأبيه والولد من الجارية وهو المستحق قيل له إن الولد لما دخل في الفرو زایل حكم الجارية بأنها تسترق ولا يسترق فلما لم يجز أن يجري عليه الرق لم يكن حكمه إلا حكم حر وانما يرث الحر وارثه وكان سبيل رب الجارية (١) بأن العتق كان حكم ولدها أن يأخذ قيمته من أول ما كان له حكم كما كان بأخذ قيمة الفاتت من كل شيء ملكه فان قال قائل فهذا قد يكون غير فائت وأنت لا ترقه قيل لما كان الأربما وصفنا وقولنا كثر أهل العلم (١) قوله بأن العتق أي بسبب أن العتق كان حكم ولدها أي سبيل رب الجارية أن يأخذ الخ تأمل له

يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بئر جمل الحاجة ثم أقبل فسلم عليه رجل فلم يرد عليه حتى مسح يده بمجدها ثم رده عليه السلام (ومن كتاب جراح الخطأ)

* أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه رضي الله عنهما أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب مائة من الأبل * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر في الديات في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي النفس مائة من الأبل قال ابن جريج فقلت لعبد الله بن أبي بكر في

شك أنتم من أنه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم قال لا * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه يعني بذلك والقياس * أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب وعن مكحول وعطاء قالوا أدر كذا الناس على أن دية الحر المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الأبل فقوم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك الدية على أهل القرى ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم ودية الحرة المسلمة إذا كانت من أهل القرى خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم فان كان الذي أصابها من الأعراب فديتها نحو من الأبل ودية الأعرابية إذا أصابها الأعرابي نحو من الأبل لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الخنثى يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى

عليه كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من اخوان الكهان * أخبرنا سفيان عن عمرو عن طاوس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أذكر الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئا أقام جل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جارتين في فصر بيت أحدهما الأخرى بسطح فالتفت جنيينا متافقي فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة فقال عمر رضي الله عنه أن كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم الليل على أهل القرى أربعين ليلة ديناراً وعدلها من الورق ويقسمها على أئمان الليل فإذا غلت رفع في قيمتها وإذا هانت نقص من قيمتها على أهل القرى الثمن ما كان (٣٦١) * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله

ابن أبي بكر عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعرو بن خزم وفي الأنف اذا أوى جدها مائة من الابل وفي المأمومة ثلث النفس وفي الحائضة مثلها وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل اصبع مما هنالك عشرين من الابل وفي السن خمس وفي الموضحة خمس

ومن كتاب السبق والقسامة والرمي والكسوف

* أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاسبق الا في نصل أو حافر أو خف * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي

والقياس أن لا يجري عليه الملك قبل حكمهم فيه حكمهم في الفئات وان كان غير فائت وان اقتصر الأب من قاتل الابن قبل أن تستحق الامة ضمن القيمة لمستحق الامة وكذلك ان جاء مستحق الامة قبل القصاص فلا بد أن يقتصر ويرد القيمة ولا سبيل لسيد الامة الاعلى قيمة الابن ولا يابن السبيل في ولد الامة كماله السبيل في ولد الحرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ضرب الرجل بطن الامة التي غر بها الحرة فالتفت جنيينا متافقي قال جنيين الرجل من أم ولده جنيين الحرة فلا يبه فيه غرة تقوم بخمسين دينارا واذا جاء السيد قيل له لك قيمة ولداً منك لو كان معروفاً لم يكن معروفاً قيل له تقوم أمثلك ثم نعطيك عشرين قيمتها كما يكون ذلك في جنيئها ضامنا على أبيه فان قال قائل أفرايت ان كانت قيمة جنيين الامة اذا قوم بأهه أكثر من الغرة قيل له وكذلك يغرم الأب قيمته ان شاء رب الامة ألا ترى أن الامة لو حلت من غيره فضرب انسان بطنها فالتفت جنيئا كان لربها عليه عشرين قيمة أمه قل ذلك أو كثر وكذلك ذلك على المغرور لانه كان في يديه وكذلك ذلك عليه لو ماتت فشا عروب الامة أن يضمه قيمتها لانها كانت في يديه الآن للمغرور الرجوع على الغاز بما ألزمه من الغرم بسببه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا الرجل يتزوج الامة على انها حرة مثل الرجل يتبع الامة فتستحق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجل على الرجل أنه غصبه عبدا أو صار في يديه من غيره بشرا فاسد أو غير ذلك من الملك والعبد غائب قبل القاضي البينة على الصفة والاسم والجنس ولم يقض بالعبد حتى يحضر فيعبد البينة فيشهدون أن هذا العبد بعينه فيقضيه به وانما قلت تقبل البينة لان في المسألة عن تعديلهم مؤنة تسقط عن المشهود له ولان العبد قد يحضر فيقر الذي هو في يديه أن العبد الذي شهدوا عليه بهذه الصفة هذا العبد بعينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجلان الشيء ليس في أيديهما أو قام كل واحد منهما بالبينة فيشهدون أن له فقيها قولان أحدهما أنه يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق ثم يقضى له بها ويقطع حتى صاحبه منها والآخرا أنه يقضى به بينهما نصفين لان حجة كل واحد منهما فيه سواء وكان سعيد بن المسيب يقول بالقرعة وبرو به عن النبي صلى الله عليه وسلم والكوفيون يروونها عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وقضى بهما ران وقضى بهما (٣) الأوقص « قال الربيع » وفيه قول آخر أن الشيء اذا تداعاه رجلان لم يكن في يد واحد منهما أنه موقوف حتى يصطلحا فيه ولو كان في أيديهما قسمه بينهما نصفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقام الرجل بينة على رجل بأرض في يديه أنها له وعدلت البينة وكان القاضي ينظر في الحكم وقفها ومنع الذي هي في يديه من البيع حتى يبين له الحكم لأحدهما فيقضى له بها ويجعل الغلة تبعاً من يوم شهد الشهود أنها له وان لم تعدل البينة ولا واحد منهما أو كانت البينة لم تقطع بما يحق الحكم للشهود له وعدلت تركها في يدي

ذئب عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لاسبق الا في حافر أو خف * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل التي قد أضمرت * أخبرنا مالك بن أنس عن أبي ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبار قومه أن عبد الله بن سهل بن أبي حنيفة ومحيصة نحرهما إلى خيبر من جهد أصابهما فتفرقا في هوايتهما فأتي محيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير أو عين فأتى يهود فقال أنتم والله قتلتموه فقالوا والله ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم فأقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل أخو المقتول فذهب محيصة يتكلم وهو الذي كان بخيبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحبيصة كبر كبير يري

السن فتكلم حوىصة ثم تكلم بحصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إماماً أن يدوا صاحبكم وإماماً أن يؤذونا بحرب فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا أنا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوىصة وحبيصة وعبد الرحمن لمخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف يهود قالوا لا ليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم بعثة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار فقال سهل لقد ركضتني منها ناقة جراء (ومن كتاب الكسوف) * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن خزم عن الحسن بن علي بن عباس أن القمر كسف وابن عباس بالبصرة فخرج ابن عباس فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركب (٢٦٢) فخطبنا قال انما صليت كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وقال

الذي هي في يديه غير موقوفة ولم يمنعها صانع فيها وينبغي له أن يشترط عليه أن لا يحدث فيها شيئاً فان أحدثه لم يمنع منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجلان الزرع في الأرض للرجل فان زعم رب الأرض أن الزرع زرعها فالقول قوله مع عينية وان زعم رب الأرض أن الزرع ليس له وقال قد أذنب لهما أن يزعا معا ولا أعرف أيهما زرع وليس في يدي واحد منهما فان أقام معا البينة فالقول فيها مثل القول في الرجلين يتداعيان ماليس في أيديهما فيقيمان عليه بينة وان لم يقيم أحدهما بينة وأقام الآخر فهو للذي أقام البينة وان ذكر معا أنه في أيديهما فتحا للقول وقضى به بينهما نصفين ان كان رب الأرض يزعم انه ليس له وأنه قد أذن لهما بالزرع وليس لهما فيه خصم وهو في أيديهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقام الرجل البينة على الامة أنها أمتة والآخرة بذلك وانها ولدت منه فن قال بالقرعة أقرع بينهما فان صارت للذي ولدت منه فهي له ولا شيء عليه وان صارت للذي لم تلد منه فهي له ويرجع على خصمه بقيمة ولده يوم ولد وعقرها وان كانت المسئلة بحالها غير أن الامة هي التي أقامت البينة أنها الفلان الغائب الذي لم تلد منه وقف عنها الذي هي في يديه ووضعت على يدي عدل حتى يحضر سيدها فيدعي فيكون خصماً أو يكذب البينة فلا يكون خصماً وتكون للذي هي في يديه لان البينة انما شهدت له ومن لم يقل بالقرعة جعلها بينهما نصفين ورد الذي ليس بيديه بنصف عقرها ونصف قيمة ولدها يوم سقطوا ونصف قيمتها وجعلها أم ولد لا نحر فان قال قائل من أين جعلت لها العقر والوطأ لم يطأها على انه وقع عليها اسم نكاح قيل لو كنت لا أجعل العقر الا على واطأ نكح نكاحاً صحيحاً ونكاحاً فاسداً فلزمه قبل الوطأ انه نكح لاقى ووطأ زعمت أن رجلين لو نكحا أختين فأخطى بامرة كل واحد منهما الى صاحبه فأصابها لم يكن لواحدة منهما عقر وذلك أن كل واحد من المصبيين غيرنا كح لتي أصاب نكاحاً صحيحاً ولا نكاحاً فاسداً فلما كان لكل واحدة من هاتين المهر بالأثر استدللنا بالآثر وما في معناه على أن المهر انما يكون للمرأة حيث يكون الحد عنها ساقطاً بأن لا تكون زانية ومما في هذا المعنى الرجل يغصب المرأة فيصيرها فيكون عليه لها المهر وما قلت هذا أن فيه أثر عن أحد يلزم قوله ولا اجماعاً ولكني وجدت المهر انما هو للمرأة فلما كانت المرأة بهذا الجماع غير محدودة لانها غير زانية وان كان الرجل زانياً جعلت لها المهر وان كانت أضعف حالاً من الاولى لان الاولى والوطأ غير زانية ووطأ المغصوبة زان فلما حكمت في الخطأ بها والمغصوبة هذا الحكم وفي النكاح الفاسد كانت الامة والحرمة مستويتين حيثما وجب لواحدة منهما مهر وجب للآخرى لان الله عز وجل قال وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فلم تحل أمة ولا حرة لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا بصدق فاذا كانتا

انما الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا ينجسهما فاذا رأيت شيأ منها كاسفاً فليكن فزعمكم الى الله تعالى * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس كسفت فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصفت صلاته ركعتين في كل ركعة ركعتين * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي سهل نافع عن أبي قلابة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (ومن كتاب الكفارات والنذور والأيمان)

* أخبرنا سفيان حدثنا عمرو بن ابن جريح عن عطاء قال ذهبت أنا وعبد بن عمير الى عائشة وهي معتكفة مجتمعين في شير فبأناها عن قول الله عز وجل لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم قالت هولا والله وبلى والله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدرو في معصية الله ولا فيما لا يعلل ابن آدم (ومن كتاب السير على سير الواقدي) * أخبرنا الثقة عن ابن أبي خالدة عن قيس بن جريح قال كانت بجيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستغلوا ثلاثاً وأربع سنين أنما شككت ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعى فسلانة بنت فلان امرأة منهم قد سماها لا يحضر في ذكر اسمها فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لولا أني قاسم مسؤل لتركتمكم على ما قسم لكم ولكني أرى

عليه وسلم قال لهن في غسل ابنته اغسلنها ثلاثا أو نجسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافورا أو شيأ من كافور * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل في قبص * أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن جريج عن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل ثلاثا * أخبرنا الثقة من أصحابنا عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت ضفرنا شعر بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيتها وقرنها ثلاثة قرون فألقيناها خلفها * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (٣٦٤) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه غسل وكفن وصلى عليه * أخبرنا بعض

أصحابنا عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم * أخبرنا بعض أصحابنا عن أسامة بن زيد عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم * أخبرنا سفيان عن الزهري وثبته معمر بن أبي صعب أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرف على قتلى أحد فقال شهدت على هؤلاء فزملوهم بدمائهم وكلمهم * أخبرنا الثقة من أصحابنا عن اسحق بن يحيى بن طلحة عن عيسى بن طلحة قال رأيت عثمان بن عفان رضي الله عنه يحمل بين عمودي سريره أمه فلم يغرقه حتى وضعه * أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أنه رأى ابن عمر في جنازة قافع قائم بين قائمي السري * أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن ثابت عن أبيه قال رأيت أبا هريرة يحمل بين عمودي سريره سعد بن أبي وقاص * أخبرنا بعض أصحابنا عن شرحبيل بن أعون عن أبيه قال رأيت ابن الزبير يحمل بين عمودي سريره المسور بن مخزومة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال سمعت سعيد بن جبير يقول سمعت ابن عباس يقول كناع النبي صلى الله عليه وسلم فخر رجل عن بعيره فوقص فأت فقال النبي صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تحمروا رأسه فقال سفيان وزاد إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

تخطى في غيره قال فهل في هذا غيره قلنا نعم أخبرنا ابن علية عن جسد عن أنس أنه شك في ابن له فدعا القافة * أخبرنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رجلا من تدا عيا ودا فدعا له عمر القافة فقالوا قد اشتد كافيه فقال له عمر وال أيهما شئت أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان عن عمر مثل معناه أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري عن عروة عن عمر بن الخطاب مثل معناه قال فانا لا نقول بهذا ونزعم أن عمر قال هو ابن كثر ثلثة ويرثكم وهو الباقي منكما قلت فقدر رويت عن عمر أنه دعا القافة فرمعت أنك لا تدعو القافة فاولم يكن في هذا حجة عليك في شيء مما وصفنا إلا أنك رويت عن عمر شيئا يخالفه فيه كانت عليك قال قد رويت عنه أنه ابنهما وهذا خلاف ما رويتم قلنا وأنت تخالف أيضا هذا قال فكيف لم تصير والى القول به قلنا هو لا يثبت عن عمر لا إسناد حديث هشام متصل والمتصل أثبت عندنا وعندك من المنقطع وانما هذا حديث منقطع وسليمان بن يسار وعروة أحسن مراسل عن عمر بن رويته عنه قال فانت تخالف عمر فيما قضى به من أن يكون ابن اثنين قلت فانت زعمت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى به إذا كان في أيديهم ما قضاء الاموال قال كذلك قلت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت فقد زعمت أن الحر المسلم والعبد المسلم والذي إذا تداعوا ولدا جعلته للحر المسلم للاسلام ثم زعمت أن العبد المسلم والذي إذا تداعوا ولدا كان للذي للحرية فرمعت أنك تجعله مرة للمدعي بالاسلام والآخر يقضى به على الاسلام وتجعله على الحرية دون الاسلام وأنت تزعم أن هؤلاء تداعوا ما جعلته سواء بينهم فان زعمت أن حكمهم حكم الاموال وأن ذلك موجود في حكم عمر فقد خالفه بما وصفنا قال فانا انما قلنا هذا على النظر للولود قلنا ونقول قولا لا قابسا ولا خيرا ثم نقوله متناقضا رأيت لو أجاز واللك أن نقوله على أن تنظر للولود في حيث كان خيرا له ألحقته قدا عاه خليفة أو أشرف الناس نسبا أو أكثرهم مالا وخيرهم ديناً وفعالا وشر من رأيت بعينك نفسا ونسبا وعقلا ودينا ومالا قال اذا جعلهم فيه سواء قلنا فلا نسمع (٣) قولك قضيت به على النظر له معنى لأنك لو كنت تثبت على النظر له ألحقته بخيرهما له قال فقد يصلح هذا ويكثر ماله ويفقد هذا ويقل ماله قلنا وكذلك يعق العبد وبسمل الذي حتى يكونا خيرا من الذي قضيت له به قال فأين خالفته فيه في سوى هذا الموضع قلت زعمت أن أبا يوسف رحمه الله تعالى قال أقضى به للابن بالاثنتين بالاثنتين وثلاثة لان ثلاثة في معنى اثنين فاذا كانوا أربعة فصاعدا لم أقض به لواحد منهم قال فهذا خطأ كله وقد تركته قلنا فقل ما شئت قال فازعم أن الاثنين والثلاثة سواء فأقضى لهم به سواء قلنا كما يقضى بالمال قال نعم قلنا فأتقول ان مات المولود لمائة قيام قال يرثه كل واحد منهم سهمان مائة سهم من ميراث أب لان كذلك أبوتهم فيه قلنا فأتقول ان مات واحد من الآباء قال فيرثه ميراث ابن كامل قلت وكيف يكمل له

ابن طلحة قال رأيت عثمان بن عفان رضي الله عنه يحمل بين عمودي سريره أمه فلم يغرقه حتى وضعه * أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أنه رأى ابن عمر في جنازة قافع قائم بين قائمي السري * أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن ثابت عن أبيه قال رأيت أبا هريرة يحمل بين عمودي سريره سعد بن أبي وقاص * أخبرنا بعض أصحابنا عن شرحبيل بن أعون عن أبيه قال رأيت ابن الزبير يحمل بين عمودي سريره المسور بن مخزومة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال سمعت سعيد بن جبير يقول سمعت ابن عباس يقول كناع النبي صلى الله عليه وسلم فخر رجل عن بعيره فوقص فأت فقال النبي صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ولا تحمروا رأسه فقال سفيان وزاد إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ونجر وأوجهه ولا بخمر وأراسه ولا تسوء طيبا فإنه يبعث يوم القيامة مليا * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان رضي الله عنه صنع نحو ذلك * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى للناس النجاشي اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وكبر أربع تكبيرات * أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن أبا أمامة بن سهل بن حنيف أخبره أن مسكينة مرضت فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بمرضها فقال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المرضى ويسأل عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ماتت فاذنوني بها فخرج بجنائزها ليلا ففكروا أن يوقطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح رسول الله (٣٦٥) صلى الله عليه وسلم أخبر بالذي

كان من شأنها فقال ألم أمركم أن تذنوني بها فقالوا يا رسول الله كرهنا أن نوقطك ليلا فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر على الميت أربعاً وقرأ بأم القرآن بعد التكبيرة الأولى * أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرا بفاتحة الكتاب فلما سلم سأله عن ذلك فقال سنة وحق * أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن

ميراث ابن وانما له جزء من مائة جزء من أبوة فتورثه بغير الذي يورث منه وانما يورث المسلمون الأبناء من الآباء كما ورثوا الآباء وكيف زعمت أنه إذا مات كان ابن تسعة وتسعين أباً ثم لم ترثه بنات الميت ولم يكن لهن إخوان لم يرثه بنو الميت بأنهم أخوته فكيف جعلته أباً إلى مدة ومنقطع الأبوة بعدمه هل رأيت هكذا مخلوقاً قط قال أتبعته فيه عمر أنه قال هو الباقي منكماً قلنا ليس هو عن عمر بن ثابت كما وصفت ولو كان نائبا كان أولى القولين عندك إذا اختلف فيه عن عمر أو لاها بالقياس والمعقول والقياس والمعقول عندنا وعندك على كتاب الله عز وجل وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر المسلمين أنه لا يكون ابن اثنين ولا يرث اثنين بالأبوة وعمر لو كان قال ما قلت هو السابق منكماً فقطع أبوة الميت لم يورث الابن منه لان الميراث إنما يجب بالموت فلما كان الموت يقطع أبوة الميت كانت الأبوة منقطعة ولا ميراث ولو ورثه لم يورثه إلا كما كان موروثاً الأب من الابن جزء من أجزاء لا كاملاً وقلت له وهكذا كلما مات من المائة واحد حتى يسبق أب واحد قال نعم قلت أفرأيت لو قال هذا من لم ينظر في علم قط فزعم أن مولود امرأة ابن مائة ومرة ابن واحد وفرق ما بين المائة والواحد أما تقول له ما يحمل لك أن تكلم في العلم لاندري أي شيء تقول قال ما خفي علينا أن القياس ما قلتم وأنه أحسن من قولنا ولكنا نتعناه في الأثر وليس في الأثر إلا الانقياد فلنا فالأثر كما قلنا لاندري لا تخالفنا في أن الموصول أثبت من المنقطع وأثرنا فيه موصول ولو كانا منقطعين معا كان أصل قولك وقولنا أن الحدين إذا اختلفا ذهبننا إلى أشبههما بالقياس وقد خالفنا عمر في حديث نفسك من حيث وصفنا مع أنك تخالف عمر لقول نفسك فيما هو الزم لك أن تبعه من هذا ثم عدت عليه أشياء يخالف فيها قول عمر لغير قول أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال فإن لي عليك مسألة فيها قلت قد فرغنا من الذي علينا فابتناك عن عمر قولنا وزعمت أنه القياس قال فهل لك حجة غيره قلنا ما ذكرنا فيه كفاية قال فسد قيل إن من أصحابك من يتأول فيه شيئاً من القرآن قلت نعم زعم بعض أهل التفسير أن قول الله عز وجل ما جعل الله لرجل من قلبيين في جوفه ما جعل الله لرجل من أبوين في الإسلام واستدل بسباق الآية قول الله عز وجل ادعوهم لأبائهم هم هو أقسط عند الله قال فتشتمل هذه الآية معنى غير هذا قلنا نعم زعم بعض أهل التفسير أن معناها غير هذا قال فلك به حجة تثبت قلنا أما حتى نستطيع أن نقول هو هكذا غير شئ فلا لأنه محتمل غيره ولم يقل هذا أحد يلزم قوله ولكنه إذا كان محتمل وكان معنى الإجماع أن الابن إذا ورث ميراث ابن كامل فكذلك يرثه الأب ميراث أب كامل لم يستقم فيه إلا هذا القول فإن قال قائل أ رأيت إذا دعوت القافة لولد الأمة يطوهر جلالاً بشبهة فإن كانت حرة فوطئت بشبهة أتدعو لها القافة قلت نعم فإن قال ومن أين قلنا الخبر عن عمر أنه دعا القافة لولد امرأته ليس فيه حرة وقد تكون

(٣٤ - الام سادس)

بعلان عن سعيد بن أبي سعيد قال سمعت ابن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على الجنائز ويقول انما فعلت لتعلموا أنها سنة * أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن الزهري أخبرنا أبو أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن السنة في الصلاة على الجنائز أن يكبر الإمام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سراً في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء للجنائز في التكبيرات لا يقرأ في شيء منهن ثم يسلم سراً في نفسه * أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن الزهري حدثني محمد الفهري عن الضحالك بن قيس أنه قال مثل قول أبي أمامة * أخبرنا بعض أصحابنا عن ليث بن سعد عن الزهري عن أبي أمامة قال السنة أن يقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله

عن موسى بن وردان عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه كان يقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى على الجنابة * أخبرنا محمد بن عمر يعني
الواقدي عن عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنابة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه
كان يسلم في الصلاة على الجنابة * أخبرنا مسلم بن خالد وغيره عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم
وأبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا يمشون أمام الجنابة * أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه أخبره
أنه رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تقدم الناس أمام جنازة زينب بنت جحش * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبيد مولى
السائب قال رأيت ابن عمر وعبيد بن (٢٦٦) عمير عشيان أمام الجنابة فتقدموا بفلسا يتحدثان فلما حازت بهما قاما

في ابل أهلها وهي حرة لان الحرائر يرعين على أهلهن وتكون في ابل أهلها وهي أمة ولو كان انما حكم بالقافة
في ابن أمة دل على أنه يحكم به في ابن الحرة فان قال وما يدل على ذلك قلنا اذا ميزنا بين النسب والأموال فجعلنا
القائف شاهدا أو كما أوفي معناهما عاجزا أن يشهد على ابن الحرة كما يشهد على ابن الأمة وأن يكون
الحكم في ابن الحرة كهو في ابن الأمة لانهم لا يختلفان وكل واحد منهما ابن بوطه الحلال ووطه الشبهة ومن في
بوطه الزنا أفرأيت لولم ندع القافة لابن الحرة فوطئها رجلان بنكاح فاسد لم يعرف أيهما ووطئها أولاً وليس
ان جعلناه ابنيهما ونفينا عنهما أليس يدخل عليهما عتناء على غيرنا في القولين معا ولو علمنا أيهما كان
وطئها أولاً فجعلناه له أولاً خرمن الواطئين دخل عليهما أن نقوله غير قياس ولا خبر واذا كانت حجتهم
في شيء واحد فلم نجعله لأحد همدون الآخر ولكالم يحكم فيه حكم الأموال ولا حكم الانساب وافتعلنا فيها
قضاء متناقضاً لاننا افرقنا بين حكم الأموال وحكم الانساب بالقافة واذا ابطالنا القافة في موضع فكأقد
خرجنا من أصل مذهبنا في القافة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا التقط مسلم لقيطاً فهو حر مسلم
مالم يعلم لا بوجه دين غير دين الاسلام فاذا أقر به نصراني ألحقناه به وجعلناه مسلماً لان اقراره به ليس بعلم
مناله كما قال فلا نغير الاسلام اذ لم نعلم الكفر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام النصراني بينة من
المسلمين أنه ابنه ولد على فراشه ألحقناه به وجعلناه دينه دين أبيه حتى يعرب عن نفسه لان هذا علم منابته مولود
على فراشه وأن التقاط من التقطه انما هو كالضالة التي يجدها الرجل فان أقام البينة أبوه عليه بعد عقله
الاسلام ووصفه اياه جعلناه ابنه ومنعناه من أن ينصر حتى يبلغ فيتم على الاسلام فنلحقه بالمسلمين ونقطع
عنه حكم أهل الذمة فان بلغ فامتنع من الاسلام لم يكن من المرتدين الذين نقتلهم لانه لم يصف الاسلام بعد
البلوغ وبعد وجوب ما أقر به على نفسه للناس ولله عز وجل من الحقوق ألا ترى أنه لو كان ابن مسلم فارتد
قبل البلوغ لم أقتله حتى يبلغ فيثبت على الردة ولو زني قبل البلوغ أو قذف لم أحده وانما يجب عليه الحدود
والاقرار للناس اذا أقر بعد البلوغ ولكني أحبس وأخيفه رجاء رجوعه الى الاسلام (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا التقط المنبوذ ومعه مال فينبغي له أن يرفعه الى القاضي وينبغي للقاضي ان كان الذي
التقطه ثقة لماله أن يوليه اياه ويأمره ينفق عليه بالمعروف وان كان غير ثقة لماله فليدفع ماله الى غيره ويأمر
ذلك الذي دفع اليه ماله بالنفقة عليه بالمعروف وان لم يكن له مال فينبغي لو الى المسلمين أن ينفق عليه فان لم
يفعل فشاء الذي هو في يديه أن يأمره القاضي بالنفقة عليه وأن تكون النفقة ديناً على المنبوذ اذا بلغ وثاب
له مال فصل وان لم يفعل الذي التقطه ولا ماله وأنفق عليه فهو متطوع بالنفقة ولا يرجع بشئ منها عليه

* أخبرنا مسلم بن خالد
 وغيره عن ابن جريج
 عن عمران بن موسى
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سل من قبل
 رأسه * أخبرنا الثقة
 عن عمر بن عطاء عن
 عكرمة عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال سل
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من قبل
 رأسه * أخبرنا
 ابراهيم بن محمد عن
 جعفر بن محمد عن أبيه
 أن النبي صلى الله عليه
 وسلم رش على قبر ابراهيم
 ابنه ووضع عليه حصاة
 والحصاة لا تثبت الا
 على قبر مسطح * أخبرنا
 ابراهيم بن محمد عن
 عبد الله بن أبي بكر عن
 الزهري عن عروة بن
 الزبير عن عائشة رضي
 الله عنها قالت لو استقبلنا
 من أمرنا ما استدبرنا
 ما غسل رسول الله صلى

الله عليه وسلم الانساؤه * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن عماره عن أم محمد بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب عن
 جدتها أسماء بنت عيسى أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن تغسلها اذا ماتت هي وعلى فغسلتها هي وعلى * أخبرنا
 ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن ابن شهاب أن قبيصة بن ذؤيب كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغض أباسلة * أخبرنا ابراهيم
 ابن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حثا على الميت ثلاث خصال بيديه جميعاً * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ونهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا
 هجراً * أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاءت التعزية

سمعوا قائلًا يقول ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودر كامن كل فائت فبالحق فثقتوا واياء فارجوا فان المصائب من حرم الثواب * أخبرنا سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال لما جاءني جعفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا لآل جعفر طعاما فإنه قد جاءهم أمر يشغلهم أو ما يشغلهم شك سفيان * أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أظنه عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ عن نافع بن جبير عن مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الخنزة ثم جلس بعد ذلك * أخبرنا (٣٦٧) إبراهيم بن محمد عن محمد بن عمرو

ابن علقمة بهذا الاسناد أو شبيه بهذا وقال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرنا بالقيام ثم جلس وأمرنا بالجلوس * أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك ابن الحرث بن عتيك أخبره عن جابر بن عتيك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب فصاح به فلم يجبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غلبنا عليك يا أبا البر ببيع فصاح النسوة وبكين فجعل ابن عتيك يسكتهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن فإذا وجب فلا تبكين يا كبة قال وما الوجوب يا رسول الله قال إذا مات * أخبرنا سفيان عن

بعد بلوغ ويسر ولا قبله وسواء وجد المال مع اللقيط أو أفاده بعد التقاطه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز على الولادة ولا شيء مما تجوز فيه شهادة النساء مما يغيب عن الرجال الأربع نسوة عدول من قبل أن الله عز وجل حيث أجاز الشهادة انتهى بأقلاها إلى شاهدين أو شاهد واحد أمين فأقام التثنية من النساء مقام رجل حيث أجازهما فإذا أجاز المسلمون شهادة النساء فيما يغيب عن الرجال لم يجوز والله أعلم أن يجوزوها الأعلى أصل حكم الله عز وجل في الشهادات فيجب على كل امرأتين يقومان مقام رجل وإذا فعلوا لم يجوز الأربع وهكذا المعنى في كتاب الله عز ذكره وما أجمع المسلمون عليه * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في شهادة النساء على الشيء من أمر النساء لا يجوز في نفسه أقل من أربع وقد قال غيرنا يجوز فيه واحدة لانه من موضع الاخبار كما تجوز الواحدة في الخبر لانه من موضع الشهادات ولو كان من موضع الشهادات ما جاز عدد من النساء وان كثرن على شيء فقبل لبعض من قال هذا فبأي شيء أختبأت إلى خبر واحدة بشهادة أو غير شهادة قال بشهادة على معنى الاخبار فقبل له وكذلك شاهدان وأكثرها شاهدان على معنى الاخبار قال ولا تجوز شهادات النساء منفردات في غير هذا قبل نعم ولا رجل واحد أمين إلا في خاص ولا تجوز على الحدود ولا على القتل فان كنت أنكرت أن يكن غير توأم إلا في موضع فكذلك يلزمك في رجل واحد أمين وكذلك يلزمك في رجلين لأنهما غير تامين في الشهادة على الزنا وكذلك يلزمك في شهادة أهل النمة بخبرها أنها غير تامة على مسلم فإذا كانت الشهادة كلها خاصة بالمتم الشهود أربعة فكيف إذا كانت الشهادة على ما يغيب عن الرجال خاصة لم نصرفها إلى قياس على حكم الله وأجاء المسلمين ولا يقبل فيها من العدد إلا أربع بعاتكون كل اثنين مكان شاهد قال فانارو بناعن على رضي الله تعالى عنه أنه أجاز شهادة القابلة وحدها قلت لو ثبت عن علي رضي الله تعالى عنه صراحة لكان شاء الله تعالى ولكنه لا يثبت عندكم ولا عندنا عنه وهذا لا من جهة ما قلنا من القياس على حكم الله ولا من جهة قبول خبر المرأة ولا عرف له معنى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ابتاع الرجل من الرجل بيعا ما كان على أن له الخيار أو البائع أو له ما معا وشروط المبتاع أو البائع خيارا لغيره وقبض المبتاع السلعة فهلكت في يديه قبل رضا الذي له الخيار فهو مضمون لقيمتها ما بلغت قلت أو كثر من قبل أن البيع لم يتم قط فيها وأنه كان عليه إذا لم يتم البيع ردها وكل من كان عليه رد شيء مضمونا عليه فتلغض في قيمته فالقيمة تقوم في الغائت مقام البدل وهذا قول الأكثرين لقيمت من أهل العلم والقياس والآخر وقد قال قائل من ابتاع بيعا وقبضه على أنه بالخيار فتلغض في يديه فهو أمين كأنه ذهب إلى أن البائع سلطه على قبضه وإلى أن الثمن لا يجب عليه

عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثت جارية لها زنت * أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد وأبي الزناد كلاهما عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن رجلا قال أحدهما أحسن وقال الآخر لم يعد عندنا سعد فاصاب امرأة حبل فرميت به فسل فاعترف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به قال أحدهما بخلد بالثكال النخل وقال الآخر بأثكول النخل * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رجلا بالشام وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فكتب معاوية إلى أبي موسى الأشعري بأن يسأل له عن ذلك عليا رضي الله عنه فسأله فقال علي رضي الله عنه ان هذا الشيء ما هو بأرض العراق عزمت عليه لثني جبري فأخبره فقال علي رضي الله عنه أنا أبو حسن ان لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس عن عبادة بن

سفيان عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه نظر في المرأة وهو محرم * وأخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة ابن عبد الله بن الهدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقر بغيره في طين بالسقياء وهو محرم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي عمير قال رأيت ابن عمر يرمي غراباً بالبيداء وهو محرم * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة قال صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الحج فإرأيت به مضطرباً فسطا طاحت رجع * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الحزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه قضى في اليربوع بجحر أو جفرة * أخبرنا سفيان عن مطرف بن طريف عن أبي السفران عثمان بن عفان رضي الله عنه قضى في أم حنين بحلان من الغنم * أخبرنا (٣٦٩) إبراهيم بن أبي يحيى عن عبد الله بن أبي بكر رضي الله عنهما

أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قدموا في عمرة القضية متقلدين بالسيوف وهم محرمون * أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن مروان بن الحكم عن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن من الشعر حكمة * أخبرنا إبراهيم بن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشعر كلام حسنه كحسن الكلام وقبيحه كقبيحه * أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن ابن القاسم الأزرق عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ركب راحلة وهو محرم فتدلت فجعلت تقدم

قبل فيأخذنمها ويحني عليها فيأخذها رش الجناية عليها وتفيد ما لا من أي وجه ما كان فيأخذ المال وتقدمه قلت له أسمع له فيها معالي كثيرة غير الجناح فلم أبطلها وأعتقها عليه وهو لم يعتق وإنما القضاء أن يعتق على من أعتق أو تعتق أم الولد بعد موت السيد وهو لم يمت فإذا كان عمرانما أعتقهن بعد موت ساداتهن فجهلن العتق فقد خالفته وإذا كان القضاء أن لا يعتق إلا من أعتق السيد فأعتقته فقد خالفته فان قال أكره أن يخلو بامرأة لا يحل له فرجها قيل وإن كانت ملكه فان قال نعم قيل له ما تقول فيه إن ملك أمه وبنته وأخته من الرضاع وجارية لها زوج أيحل له أن يخلو بهن فان قال نعم قيل فقد خيلت بينه وبين الخلوة بأربع كلهن حرام الفرج عليه فكيف حرمة واحدة فان قال إنما خيلت بينه وبين الخلوة برضاؤه لأنه محرم لهن قيل فحرم هو بخاريته التي لها زوج فان قال لا قيل فقد خيلت بينه وبين فرج ممنوع منه وليس لها محرم فان قال فلم تمتع الابن فرج جاريته إذا أصابها أبوه ولم تجعل عليه إلا العقر ولم تقومها على أبيه وقد فعل فيها فعلا يمنع به الابن من فرجها قيل له إن منع الفرج لا تمن له والجناية جنايتان حناية لها ممن وأخرى لا ممن لها فلما كان الحد إذا دُرِيَ كان نعمة في الموطوءة عقراً أغرمناه الأب ولم نسقط عنه شيئاً فعلة له ممن ولما كان تحريم الفرج غير معتق للامة ولا يخرج لها من ملك الابن لم يكن استهلاك شيئاً فغرمه فان قال فما يشبه هذا قيل ما هو في أكثر من معناه وهي المرأة ترضع لبن الرجل جاريته لتعمرها عليه فحرم الجارية وولدها وتكون مسبنة آئمة بما صنعت ولا يكون لما صنعت ممن نغرمها إياه وهي لو شجبتها أغرمناها أرض شجبتها فإذا كان التحريم يكون من المرأة عامدة ولا تغرم لانه غير اتلاف ولا إخراج للحرمة من الملك ولا جناية لها أرض فكذلك في الأب بل هي في الأب أولى أن يكون قد أخذ منها بدلاً لانه قد أخذ منه عقر وهذه لم يؤخذ منها فليس ولا كثير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل أخته من الرضاعة فأصابها جاهلاً خيلت وولدت فهي أم ولده تعتق بذلك الولد إذا مات ويحال بينه وبين فرجها بالنهي وفيه قول آخر أنها لا تكون أم ولده ولا تعتق بموته لانه لم يطأها حللاً وإنما هو وطء بشبهة وإن كان عالماً بأنها محرمة عليه فولدت فكذلك أيضاً وفيها قولان أحدهما انه إذا أتى ما يعلم أنه محرم عليه أقيم عليه حد الزنا والثاني لا يقيم عليه حد الزنا وإن أتاه وهو يعلم في شيء فيه علق ملك بحال ولكنه يوجع عقوبة منكرة ويحال بينه وبين فرجها بأن ينهي عن وطئها ولا يعقرفي واحدة من الحالين عليه لان العقر الذي يجب بالوطء ولا يغرم لنفسه ألا ترى أنه لو قتلها لم يغرم لانه إنما يضمن لنفسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك النصارى المسلمة ووطئها وهو جاهل علم ونهى

بدأ وتؤخر أخرى « قال الربيع » أظنه قال عمر رضي الله عنه شعر كان راكبها غصن بمروحة * إذا تدلت به أو شارب ثمل ثم قال الله أكبر الله أكبر * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء أن غلاماً من قريش قتل حمامة من حمام مكة فأمر ابن عباس أن يفدى عنه بشاة * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما وذكروا حجة النبي صلى الله عليه وسلم وأمره إياهم بالاحلال وأنه صلى الله عليه وسلم قال لهم إذا توجهتم إلى منى راكبين فأهلوا * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة * وأخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس وعن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قال لا حصير إلا حصير العدو وزاد أحدهما ذهب الحصير الآن * أخبرنا مسلم بن خالد

وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أردفه من جع إلى منى فلم يزل يلبي حتى رمى الجمرة * أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس في المعتمر يلبي حتى يستلم الركن * أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال يلبي المعتمر حتى يفتح الطواف مستلماً وغير مستلم * أخبرنا سفيان عن ابن أبي حسين عن أبي علي الأزدي قال سمعت ابن عمر يقول للحالقي يا غلام ابلي العظم وإذا قصر أخذ من جانبه الأيمن قبل جانبه الأيسر * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال أخبرني مجاهد أنه قال قصر ابن عباس فقال أبدأ بالشق الأيمن * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن علياً رضي الله عنه (٢٧٠) قال في كل شهر عمرة * أخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد أن

أن يعود أن يملك مسلمة ويبيع عليه فإن ولدت بذلك الوطء حيل بينه وبينها بأن تعزل عنه و يؤخذ بنفقها وإن أراد أن يعمل له معتزلة عنه ما يعمل مثلها كان ذلك له وإذا مات فهي حرة وهكذا أم ولد النصراني تسلم وإن كان وطنها وهو يعلمها محرمة عليه فالقول فيها مثل القول في الذي وطئ رضيعته وهو يعلمها محرمة عليه في أحد القولين حد وفي الآخر عقوبة وإن أراد إجارتها من امرأة في عمل تطيقه فذلك له وله أخذ ما أفادته وأخذ أرش جناية إن خفي عليها وقد خالفنا بعض الناس في أم ولد النصراني تسلم فقال هي حرة حين أسلمت وقال عتيق في اعتاقها عتلان أحدهما أن فرجها قد حرم عليه والأخرى أن لا تثبت لمشاركها على مسلم ملكاً فقبل له أما الأولى فأقرب تركها منك فقال وكيف قلت أرايت أم ولد لرجل وطئها ابنه قال تحرم عليه قلت أفعتقها عليه وقد حرم فرجها بكل ال قال لا قلنا وكذلك لو كان هو وطئ ابنتها وأما حرم عليه فرجها بكل حال عندك ولم تعتقها عليه قال نعم قلنا وكذلك لو ظهر أنها أخته من الرضاة قال نعم قلنا فقد تركت الأمر الأول في الأولى أن تعتق من هذه قال وكيف قلنا هؤلاء لا تحل فر وجهن عندك بحال وأم ولد النصراني قد يحل فرجها لو أسلم الساعة قال فدع هذا قلت والثاني استدعه قال وكيف قلت أرايت مدبر النصراني أو مدبرته ومكاتبته أعتقهم إذا أسلوا أو تبعهم قال لا تعتق المدبرين إلا بالموت ولا المكاتب إلا بالأداء قلنا فهو لا قبل أن يعتقوا لمن ملكهم قال للنصراني ولكنه معلق بموته قلنا فكذلك أم الولد ملكها للنصراني معلق بموته فإذا مات عتقت ولا تباع في دين ولا تسعى فيه وأنت تستسعي المدبر في دين النصراني قال فإن قلت فهو حر ويسعى في قيمته قلت يدخل ذلك عليك في المكاتب قال أما المكاتب فلا أقوله قلت أرايت عبد نصرانياً أسلم فوهبه النصراني لمسلم أو ذمى أو أعتقه أو تصدق به قال يجوز ذلك كله قلنا فيجوز إلا وهو مالكه ثابت المالك عليه قال لا قلت أورايت لو أسلم بموضع لا سوق به أتمهله حتى يأتى السوق فيبيعه قال نعم قلنا فلو خفي عليه جان فقتله أو جرحه كان الارش للنصراني وكان له أن يعفو كما كان يكون للمالك المسلم قال نعم قلنا فقد زعمت أنه مالكه في حالات قال نعم ولكني إذا قدرت على إخراجه من ملكه أخرجه قلت بأن تدفع إليه ثمنه مكانه أو بغير شيء قال أدفع إليه ثمنه مكانه قلنا فتصنع ذاباً أم الولد قال لا أحد السبيل إلى بيعها فأدفع إليه ثمنها قلت فلما لم تجد السبيل إلى بيعها كان حكمها غير حكمه قال نعم قلنا فمن قال لك أعتقها بلا عوض ياخذها مكانه قال لا ولكن عوض عليها قلنا فهي معدومة به أفكنت بأعابده من معدم قال لا قلنا فكيف يعتقها من نفسها وهي معدومة قال للحرية قلنا من قبله كانت أو من قبلها فإن قلت من قبله قلنا فهي حرة بلا سعاية

عائشة رضي الله عنها اعترت في سنة مرتين أو قال مراراً قال قلت أعاب ذلك عليها أحد فقال القاسم أم المؤمنين فاستحييت * أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه اعتمر في سنة مرتين أو قال مراراً * وأخبرنا سفيان أنه سمع عمرو ابن دينار يقول أخبرني ابن أوس الثقفي قال سمعت عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما يقول أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أعر عائشة فأعمرتها من التعميم قال هو أو غيره في الحديث ليس له الحصبة * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن محمد ابن عباد بن جعفر قال رأيت ابن عباس أتى

الركن الأسود مسجداً فقبله ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه * حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وبلال وعثمان بن طلحة وأحسبه قال وأسامة فلما خرج سألت بلالاً كيف صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جعل عموداً عن يمينه وعمودين عن يساره وثلاثة أعمدة وراءه ثم صلى وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة * أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الاحول وهو سليمان بن أبي مسلم خال ابن أبي نجيح وكان ثقة عن طاوس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون لكل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصدرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أخبرني من رأى ابن عباس يأتى عرفة بسحر * أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع عن جوير بن

حويث قال رأيت أبا بكر واقفا على قرح وهو يقول يا أيها الناس أسفروا ثم دفع فكأنني أنظر إلى نخذه مما يحرش بعيره بحججه * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن محمد بن قيس بن مخزومة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن أهل الجاهلية كانوا يدعون من عرفة حين تكون الشمس كأنها عائم الرجال في وجوههم قبل أن تقرب ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس حين تكون كأنها عائم الرجال في وجوههم وأنا لا ندفع من عرفة حتى تغرب الشمس وندفع من المزدلفة قبل أن تطلع الشمس هدينا خالف لهدى أهل الأوثان والشرك * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال كان أهل الجاهلية يدعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس وتقول أشرق نير كيان غير فأمر الله هذه وقدم هذه * أخبرنا سفيان أنه سمع (٣٧١) عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول كنت

عباس يقول كنت
فبين قدم رسول الله
صلى الله عليه وسلم
من ضعة أهله من
المزدلفة إلى منى * حدثنا
الشافعي عن داود بن
عبد الرحمن العطار
وعبد العزيز بن محمد
الذراوردي عن هشام
ابن عروة عن أبيه قال
دار رسول الله صلى الله
عليه وسلم إلى أم سلمة
يوم النصر فأمرها أن
تجلب الأفاضة من جمع
حتى تأتي مكة فتصلي
بها الصبح وكان يومها
فأحب أن توافيه
* أخبرني من أتق به
من المشركين عن
هشام بن عروة عن
أبيه عن زينب بنت
أبي سلمة عن أم سلمة
رضي الله عنهما عن
النبي صلى الله عليه
وسلم مثله * أخبرنا ابن

قال ما أغنتها فتكون حرة بلا سعاية ولا أعتق شيئا منها قلت فخرمة من قبل نفسها فالمملوك أن يعتق نفسه قال فخرمة من قبل الاسلام قلنا فقد أسلم العبد فلم تعتقه وما دريت من أين أعتقتها ولا أنت التي خرصت عليها وأنت تعيب الحكم بالخرص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استعار رجل من رجل جارية فوطئها فقال هذه ومسئلة الغاصب الذي وطئ في كتاب الحدود وفي مسألة درة الحدود بالشبهات فخذوا جوابها من هنالك فإن الجبة فيها ثم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا تزوج رجلا امرأة وزعم أنها حرة فدخل عليها الرجل ثم استحق رقبتهما رجل وقد ولدت أولادا فأولادها أحرار والمستحق قيمتهم وجاريته والمهر يأخذ من الزوج إن شاء ويرجع به الزوج كله على الغاز لأنه لم يزوج من قبله وأصل ما رددناه للمغرور على الغاز على أشياء منها أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال أيا رجل نكح امرأته باهجنون أو جذا من أوبص فأصابها فلها المهر بما استحل من فرجها وذلك لزوجهما غرم على ولها (١) فرد الزوج على ما استحققت به المرأة عليه من الصداق بالميسر على الغاز وكان موجودا في قوله أنه أتمارده عليه لأن الغرم في المهر لم يغروره وكذلك كل غاز لم يغرور بسببه غرم رجع به عليه وسواء كان الولي يعرف من المرأة الجنون أم لم يعرفه لأن كالأغاز فان قال قائل قد يخفى ذلك على البعيد قيل نعم وعلى أبيها رأيت لو كان تحت ثيابها نكتة برص أما كان يمكن أن يخفى ذلك على أبيها والغار علم أو لم يعلم يضمن للمغرور ثم بين الغاز وبين المرأة حكم وهو مكتوب في كتاب النكاح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن الرجل لعبد في التجارة فاشترى ابن سيده أو أباه أو من يعتق على سيده إذا ملكه ففها قولان أحدهما أنه لا يعتق عليه وذلك أنه إنما أذن له فيما يجوز له لا أن يملكه لاما لا يجوز له ملكه كما يكون الرجل يدفع إلى الرجل مالا فيضاربه فيشتري ابنه فلا يلزمه أن يعتق عليه ويكون المضارب ضامنا للثمن الذي دفعه في ابنه لأنه اشترى بماله لا لا يجوز له ملكه وهذا مذهب محتمل لمن قاله والقول الثاني أنه يعتق عليه من قبل أن الشراء كان حلالا وأن ما ملك العبد فاعلمه لسيده وإذا ملك السيد ابنه عتق عليه فان قال قائل فما الفرق بين العبد المأذون له والمضارب قيل له إن في الشراء حقوقا منها حق البائع على المشتري الذي لا يجوز إبطاله إذا كان يبيع حلالا فلما كان هذا يبيع حلالا لا يلزم العبد لم يجز أن يلزم العبد أبدا إلا السيد مال فيعتق والمضارب يلزمه البيع فلا يظلم المشتري ويكون المضارب مالكا لهذا العبد وليس ملك المضارب لنفسه مثل ملك صاحب المال وملك العبد لنفسه مثل ملك صاحب المال وهذا أصح القولين وبه نأخذ والله تعالى أعلم

(١) قوله فرد الزوج على ما استحققت الخ الأظهر بما استحققت تأمل كتبه مصححه

أبي يحيى عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن الحسن بن مسلم بن نياق قال وافق يوم الجمعة يوم التروية في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بقاء الكعبة فأمر الناس أن يروحوا إلى منى وراح فصلى الظهر (حدثنا الشافعي) قال والذي قلت بعرفة من أذان وأقامتين شيء أخبرنا ابن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني به * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المزدلفة فلم ترفع ناقته يدها وأضعة حتى رمى الجرة * أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريح عن أبيه قال دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المزدلفة فلم ترفع ناقته يدها وأضعة حتى رمى الجرة يوم النحر على ناقته صهبا ليس ضرب ولا طرد وليس قبل اليك اليك * حدثنا سعيد بن سالم القداح عن سعيد عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر في الشق الايمن * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن

نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يبال في أي الشقين أشعر في الأيسر وفي الأيمن « إلى هنا يقول الربيع حدثنا الشافعي رضي الله عنه » (ومن كتاب مختصر الجليل الكبير) من هنا يقول الربيع أخبرنا الشافعي رضي الله عنه * أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد ابن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أوقفه من جمع إلى منى فلم يزل يلبي حتى روي الجحرة * أخبرنا سفيان عن محمد بن أبي حمزة عن كريب عن ابن عباس عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرني الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد مولى بني عكر وم وكان ثقة أن قوما حرموا أصابوا صيدا فقال لهم ابن عمر عليكم جزاء فقالوا على كل واحد منا جزاء أو علينا كلنا جزاء واحد (٢٧٣) فقال ابن عمر إنه لغر ربكم بل عليكم كلكم جزاء واحد * أخبرنا مسلم وسعيد

وسواء كان العبد دين أذن له في مدينته أو لم يكن عليه دين من قبل أن الغرماء لا يملكون على العبد ماله إلا بالقيام عليه وبعد ملك العبد فلما كان تمام ملك العبد واقعا على ابن سيده والعق مع له بمجر أن يرق بحال لأنه إذا تم فيه ملكه تمت حريته ولا يغرم الأب شيئا أقل ولا أكثر لأن الغرماء أن دخل عليهم نقص من عتقه فالذي دخل على الأب أكثر منه ولا يكون مصابا بما به وغار ما مثله وما أئلف شيئا فيكون عليه ما أئلف ولا أمر بشرائه من مال العبد فيكون منزعا من العبد شيئا يكون عليه رده إنما أخطأ فيه العبد أو تعدى فلا يرجع به على السيد رأيت لو استهلك العبد جميع ما في يديه بهبة أو بدرك أو حرقه أو غرقه أو يرجع على السيد بشئ ولم يكن للسيد في هذا فعل ولا أمر إنما يغرم الناس بفعلهم وأمرهم فأما بفعلهم ولا أمرهم فلا يغرمون إلا في موضع خاص من الديات وما جاء فيه خير وإن كان العبد غير مأذون له فاشترى ابن مولاه فليس ثم شراء ولا يملكه فيعتق بالملك وهو على ملك سيده الأول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الأعاجم بولاد الشريك أخوة بعضهم لبعض فإن كانوا جازنا مسلمين لا ولاء لأحد عليهم يعتق قبلنا دعواهم كما قبلنا دعوى غيرهم من أهل الجاهلية الذين أسلموا وإن كانوا مسيبيين أو عليهم رقب أو عتقوا ثبتت عليهم ولا تم تقبل دعواهم إلا بيته تثبت على ولاد أو دعوى معرفته كانت قبل السبي وهكذا من قل منهم أو أكثر أهل حصن كانوا أو غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجلان أخوين فمات أبوهما فافر أحدهما بوارث معه وقال هذا أخي ابن أبي ودفعه الآخر فان محمد بن الحسن أخبرني أن قول المدنيين الذي لم يزل نعرفه ويلقوهم به أنه لا يثبت له نسب ولا يأخذ من يديه شيئا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسبهم ذهبوا فيه إلى أن الأخ المقر له لم يقر له هذا الأخ بدين على أبيه ولا وصية ولا بحق له في يديه ولا مال أبيه إلا بأن يثبت نسبه فيكون له عليه أن يرثه وأن يعقل عنه وجميع حق الأخوة فلما كان أصل الإقرار به باطلا لا يثبت به النسب لم يجعلوا له شيئا كالم يجعلوا عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال محمد ابن الحسن رضي الله تعالى عنه وكان هذا أقوالا صحيحا ثم أخذوا أن لا يلحقوا وأن يأخذ ثلث ما في يدي أخيه المقر له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسبهم ذهبوا فيه إلى أنه أقر بأن له شيئا في يديه وشيئا في يدي أخيه فأجازوا إقراره على نفسه وأبطلوا إقراره على أخيه وهذا أصح من قول محمد بن الحسن وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما فإن محمد بن الحسن وأبا حنيفة قالوا يقاسم الأخ الذي أقر له بما في يديه نصفين ولا سبيل له على الآخر ولا يثبت النسب وكانت حجته أن قال قد أقر أنه وهو سواء في مال أبيه (قال الشافعي) رحمه الله

عن ابن جريج عن بكير ابن عبد الله عن القاسم عن ابن عباس أن رجلا سأل عن محرّم أصاب جرادة فقال يصدق بقبضة من طعام وقال ابن عباس وليأخذ من بقبضة جرادات ولكن على ذلك رأي * أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن ميمون بن مهران قال جلست إلى ابن عباس فجلس إليهم رجل من أرباب أطول شعرا منه فقال أحرمت وعلى هذا الشعر فقال ابن عباس أشمل على ما دون الأذن منه قال قلت امرأة ليست بامرأتى قال زنى فقلت قال رأيت قلة فطرحتما قال تلك الضالة لا تتبعني * أخبرنا عبد الله بن مؤمل العائدي عن عمر بن

عبد الرحمن بن يحيى عن عطاء بن أبي رباح عن صفية بنت شيبة قالت أخبرني بنت أبي بجراة إحدى نساء بني عبد الدار قالت دخلت مع نسوة من قريش دار أبي حسين فنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسعى بين الصفا والمروة فرأيت يسعى وإن مثره ليدور من شدة السعي حتى لا أقول إلى لأرى ركبته وسمعت يقول اسعوا فان الله عز وجل كتب عليكم السعي قرأ الربيع حتى إلى لا أقول * أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن سالم عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمحجنه * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجروا بالأفاضة وأفاض في نسائه ليلا وطاف بالبيت يستلم الركن بمحجنه أظنه قال ويقبل طرف المحجن * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه * قال الشافعي رضي الله عنه وأخبرنا مسلم عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن مخزومة

زاد أحدهما على الآخر واجتماعي المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس ويقولون أشرق شير ليمان غير فأخر الله عز وجل هذه وقدم هذه يعني قدم المزدلفة قبل أن تطلع الشمس وآخر عرفة إلى أن تغيب الشمس * أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع عن أبي الخوير قال رأيت أبا بكر الصديق رضي الله عنه واقفا على فزح وهو يقول أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا ثم دفع فرائت فخذ مما يحرش بعيره بحجته * أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى أو سفيان أو همام عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر رضي الله عنه كان يحرك في محسر ويقول ليك تغدو قلقا وضينا * مخالفان النصارى دينها (٢٧٣) * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن

أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمار مثل حصى الخذف * أخبرنا سفيان عن جريد بن قيس عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي عن رجل من قومه من بني تميم يقال له معاذ أو ابن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل الناس معنى منازلهم وهو يقول ارموا بعثل حصي الخذف * أخبرنا يحيى ابن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لاهل السقاية من أهل بيته أن يتواكفوا إلى متى * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء

تعالى وإذا كانت المسئلة بحالها ولا ميراث لم يثبت النسب ولا يثبت نسب أحد نسب رجل إلى غيره وذلك أن الأخ إنما يقر على أبيه فإذا كان معه من حقه في أبيه كحقه فدفع النسب لم يثبت ولا يثبت نسب حتى تجتمع الورثة على الإقرار به معاً وتقوم بينة على دعوى الميت الذي انما يلحق بنفسه فيكتفي بقوله ويثبت له النسب فان قال قائل كيف أجرت أن يقر ابن الرجل إذا كان وارثه لا وارث له غيره بالاخ فدلحقه بالاب وانما أقر على غيره قيل له انما أقر بأمر لا يدخل ضرره على ميت انما يدخل الضرر عليه فيما ينقص من شركته في ميراث الاب ووجدته اذا كان منفردا بوراثته أبيه القائم بكل حق لأبيه ألا ترى أنه يعفو عنه فيجوز زعمه كالعفو أبوه جرح نفسه جازعفو ألا ترى أنه يقوم بالحسد على من قذف أباه كما كان أبوه قائما بالحسد على من قذفه ألا ترى أن لو كانت لأبيه بينة على رجل يحد أموال أو قصاص أخذه بها وأخذ للابن بها بعد موته ولو كذبها الابن بعد موت الاب والاب مدعها أبطناها لانه لو مات قام مقامه فان قال قائل فهل في هذا خبر يدل عليه قلنا نعم الخبر الذي الناس كلهم عيال عليه في أن الولد للفراش فان قال ما هو قيل اختصم عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص إلى النبي صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمعة فقال سعد قد كان أخي عتبة عهد إلى أنه ابنه وأمرني أن أقضه إلى وقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر وألحقه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعوة الأخ وأمر سودة أن تحتجب منه لما رأى من شبهة بعتبة فكان في هذا دليل (١) على أنه لم يدفعه وأنها قد ادعت منه ما ادعى أخوها فعلى هذا الباب كله وقياسه

﴿البين مع الشاهد﴾

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن الحرث الخزرجي عن سيف بن سليمان عن قيس ابن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الاموال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر سمعا ولا يحضرن ذكرا سمعا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا (١) قوله على أنه لم يدفعه كذا في النسخ بالتذكير والظاهر التأنيث أي أن سودة لم تنكره وأنها ادعت الخ فصل اجتماع الورثة على الإقرار به تأمل كتبه معجمه

(٣٥ - الام - سادس) مثله وزاد عطاء من أجل سقائهم * أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول عن طاوس عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه رخص للراة الخائض (ومن كتاب النكاح من الاملاء) * أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان بن الهيمع بن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر * وحدنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشغار وزاد مالك في حديثه والشغار أن يزوج الرجل الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال كانت بنت محمد بن مسلة عند رافع بن

خديج فكره منها شيئاً ما كبروا وما غيره فأراد أن يطلقها فقالت لا تطلقني وأنا أحلك فزل في ذلك وإن امرأه خافت من بعلها نشوزاً
أوأعراضاً الآية قال فضت بذلك السنة * سمعت الربيع بن سليمان يقول كتب إلى أبو يعقوب البويطي أن اصبر نفسك للغباء وأحسن
خلفك لأهل حلقك فاني لم أزل أسمع الشافعي رضي الله عنه يقول يكتر أن يتحل بهذا البيت

أهين لهم نفسي لكي يكرمونها * ولن تكرم النفس التي لاتهينها

« قال أبو العباس الأصم فرغنا من سماع كتاب الشافعي يوم الأربعاء للنصف من شعبان سنة ست وستين ومائتين سمعناه من أوله إلى آخره
من الربيع قراءة عليه » (٢٧٤) (ومن كتاب النكاح من الاملاء) * أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عكرمة

عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد
ابن سعد بن عباد عن أبيه عن جده قال وجدنا في كتب سعد بن عباد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) وذو كرم عبد العزيز بن المطلب عن سعيد بن عمرو عن أبيه قال وجدنا
في كتب سعد بن عباد يشهد سعد بن عباد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عمرو بن حزم أن يقضي
باليمن مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع
الشاهد « قال عبد العزيز » فذكرت ذلك لسهيل فقال أخبرني ربيعة عني وهو ثقة أتى حديثه إياه
ولا أحفظه « قال عبد العزيز » وكان أصاب سهيلاً علة أذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه وكان
سهيل يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن
سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال
الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد قال حدثني جعفر بن محمد قال سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي وقد وضع
يده على جدار القبر ليقوم أقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على بين
أظهركم قال مسلم قال جعفر بن الدين (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشهادة فإن جاء بشاهد أحلف مع شاهده (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل له
على الكوفة أن أقض باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) وأخبرنا الثقة من أصحابنا عن محمد بن مجملان عن
أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل على الكوفة
أن أقض باليمين مع الشاهد فأنها السنة قال أبو الزناد فقام رجل من كبارهم فقال أشهد أن شريحا قضى بها
في هذا المسجد (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مروان بن معاوية
الفرزاري قال حدثنا جعفر بن ميمون الثقفي قال خاصمت إلى الشعبي في موضحة فشهد القائس أنها موضحة
فقال الشاج للشعبي أتقبل على شهادة رجل واحد فقال الشعبي قد شهد القائس أنها موضحة ويحلف

ابن خالد أن ابن أم
الحكم سأل امرأته
أن يخرجها من ميراثها
منه في مرضه فأبت
فقال لأدخلن عليك
فيه من ينقص حقل أو
يضر به فنكح ثلاثي
مرضه أصدق كل
واحدة منهن ألف دينار
فأجاز ذلك عبد الملك بن
مروان * قال سعيد بن
سالم أن كان ذلك صدق
مثلهن جاز وإن كان
أكثر ردت الزيادة
وقال في الحجابة كما قلت

(ومن كتاب الوصايا
الذي لم يسمع منه) قال
الشافعي رضي الله عنه
* أخبرنا سعيد عن
ابن جريج عن عمرو بن
دينار أنه سمع عكرمة
ابن خالد يقول أراد
عبد الرحمن بن أم الحكم
في شكواه أن يخرج

المشجوع

أمرأته من ميراثها فأبت فنكح عليها ثلاث نسوة وأصدقهن ألف دينار كل امرأة منهن
فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان وشركه بينهن في الثمن « قال الربيع » هذا قول الشافعي رضي الله عنه قال الشافعي رضي الله عنه أرى ذلك
صدقا مثلهن ولو كان أكثر من صدق مثلهن جاز النكاح وبطل ما زاد على صدق مثلهن إن مات من مرضه ذلك لأنه في حكم الوصية
والوصية لا تجوز لوارث * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر أنه قال كانت بنت حفص بن المغيرة
عند عبد الله بن أبي ربيعة فطلقها تطليقة ثم إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه تزوجها فحدث أنها عاقر لا تلد فطلقها قبل أن يجامعها فكثرت
حياة عمرو بعض خلافة عثمان ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة وهو مرض لتشرك نساءه في الميراث وكان بينهما وبينه قرابة * أخبرنا
مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن ابن أبي ربيعة نكح وهو مرض فجاز ذلك (ومن كتاب أدب القاضي) * أخبرنا سفيان

عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقضي القاضي أولاً يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان * أخبرنا الثقة عن زكريا بن اسحق عن يحيى بن عبد الله بن صفي عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمعاذ بن جبل حين بعثه أن أجابوك فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم * أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد عن شريك بن أبي نمر عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً قال يا رسول الله نشدتك بالله آله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا وتردها على فقرائنا قال اللهم نعم * أخبرنا ابن عينة عن هرون بن رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة بن المخارق الهلالي قال تحملت جملة (٣٧٥) فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسألته فقال تؤذيها

عندك وذكر الحديث * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام يعني ابن عروة عن أبيه عن عبيد الله بن عدي بن الخيلان أن رجلاً أخبراه أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه من الصدقة فصعد فيهما وصوب فقال ان شئكما ولا حظ فيهما لغتي ولا ندي قوة مكتسب * أخبرنا مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال يا رسول الله أرايت أن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتني بربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم

ومن كتاب الطعام والشراب وعمارة

المشجوع على مثل ذلك قال فقضى الشعبي فيها وذكر هشيم عن مغيرة عن الشعبي قال ان أهل المدينة يقضون باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك أن سليمان بن يسار وأبا سلمة بن عبد الرحمن سئلا يقضي باليمين مع الشاهد فقالا نعم (قال) وذكر جراح بن زيد عن أيوب بن أبي تيمية عن محمد بن سيرين أن شريحاً قضى باليمين مع الشاهد وذكر كراسم بن علي عن أيوب عن ابن سيرين أن عبد الله بن عتبة بن مسعود قضى باليمين مع الشاهد (قال) وذكر كرهشيم عن حصين قال خاضعت إلى عبد الله بن عتبة فقضى باليمين مع الشاهد وذكر عبد العزيز بن الماجشون عن زريق بن حكيم قال كتبت إلى عمر ابن عبد العزيز أخبرني أن أجد اليمين مع الشاهد إلا بالمدينة قال فكتب لي أن أقض بها فانها السنة وذكر عن إبراهيم بن أبي حبيصة عن داود بن الحصين عن أبي جعفر محمد بن علي أن أبي بن كعب قضى باليمين مع الشاهد وعن عمران بن حدير عن أبي مجاز قال قضى زرار بن أوفى فقضى بشهادتي وحدي وشعبة عن أبي قيس وعن أبي اسحق أن شريحاً جاز شهادة كل واحد منهما وحده

ما يقضي فيه باليمين مع الشاهد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد في الاموال وكان في ذلك تحصيل ملك مال إلى مالك غير حتى يصير المقضي له ملك المال الذي كان في يدي المقضي عليه بوجه من الوجوه التي تملك بها الاموال مكل ما كان في هذا المعنى قضى به على معنى ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن يأتي رجل بشاهد أن الدار التي في يدي فلان داره غصبها اياه الذي هي في يديه أو باعه اياها وأخذ منه ثمنها أو بغير ذلك من وجوه الملك فيحلف مع شاهده وتخرج الدار من يدي الذي هي في يديه فيحول إلى ملك المشهود له الخالف فيملكها كما كان الذي هي في يديه مال كالهيا وكذا غيرهما ملك وكذلك لو أتى بشاهد على عبد أو عرض أو عين بعينه أو بغير عينه أحلف مع شاهده وقضى له بحقه وكذلك لو أقام شاهد أن له عليه ألف درهم أو أقل أو أكثر حلف مع شاهده وأخذ منه ألفاً فيملكها عليه كما كان المشهود عليه لها مال قبل الشهادة واليمين قال وكذلك لو أقام البيعة عليه أنه حرق له متاع قيمته كذا وكذا وقتل عبداً قيمته كذا أو جرحه هو في بدنه جراحة خطأ حلف في هذا كله مع شاهده وقضى له (١) بثلث المتاع وقيمة العبد وأرش الجنابة قلت أو كثر على الجنابي في ماله أو على عاقلة لانه يملك كل واحد من (١) قوله بثلث المتاع مراده بالثلث القيمة وقوله لانه يملك كل واحد من قضى عليه الخ الأظهر من قضى له أي ان اليمين مع الشاهد هنا ملك كل واحد من ذكر ما كان المدعى عليه مال كاله فتأمل وحرر

الأرضين مما لم يسمع الر بيع من الشافعي وقال أعلم أن ذامن قوله وبعض كلامه هذا سمعته في كتابه الكبير المبسوط * قال الشافعي رضي الله عنه أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي ادريس عن أبي ثعلبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل ذي ناب من السباع * قال الشافعي أخبرنا سفيان بن الزهري عن أبي ادريس عن أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل ذي ناب من السباع حرام * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه قال أطلعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونها ناعن لحوم الجحر * أخبرنا سفيان عن هشام عن فاطمة عن أسماء رضي الله عنها قالت نحرنا فرساعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكناه * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم نهى عام خبير عن نكاح المتعة وعن لحوم الجمر الاالهية * أخبر ناسفیان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حي الا الله ولرسوله * أخبر ناعبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يقال له هني على الحي فقال له يا هني ضم جناحك للناس واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصريعة ورب الغنيمة واباى ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فانهما ان تهلك ما شيتهما يرجعان الى نخل وزرع وان رب الغنيمة والصريعة يأتى بعباله فيقول يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين أفتاركهم أنا لا بال الماء والكلأ أهون على من الدنانير والدرهم وايم الله لعل ذلك انهم ليرون انى قد ظلمتهم انهم لبلادهم قاتلوا عليها (٢٧٦) في الجاهلية وأسلوا عليها في الاسلام ولولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما جيت على

قضى عليه ما كان هو مالكا له اما في الظاهر والباطن واما في الظاهر وكذلك لو أقام شاهدا أنه اسلفه مائة دينار في طعام موصوف أو بر موصوف أو غير ذلك أحلفته مع الشاهد وألزم الشاهد عليه بما شهد به شاهده وجعلت ذلك مضمونا عليه الى أجله الذي سمي وكذلك لو أقام شاهدا على رجل أنه اشترى منه جارية أو عبدا بمائة دينار حلف مع شاهده ولزم الشاهد عليه العبد أو الجارية ببيع بمائة دينار وكذلك لو أقام شاهدا أنه باعه هذه الجارية بجماعة دينار أو بدار حلف مع شاهده ولزم كل واحد منهما البيع وهذا كله تحويل ملك الى مالك وكذلك لو أقام على رجل البينة أنه سرق منه شيئا من غير حرز يسوى مالا أو سرق منه شيئا من حرز لا يسوى ربع دينار حلف مع شاهده وغرم السارق قيمة السرقة ان كانت مستهلكة ولم يقطع السارق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لرجل حق من دين أو ثمن بيع أو أورش جناية أو غير ذلك من الحقوق فأقام الذي عليه الحق شاهدا أنه قد قبض ذلك منه صاحبه أو أبرأه منه أو صاحبه منه على شيء قبضه حلف مع شاهده وبرئ من ذلك كله وهذا تحويل ما كان (١) من الشاهد عليه بالبراءة ملك عليه الى ملك الشاهد بالبراءة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قضى على عاقلة رجل بأورش جناية فأقام شاهدا أن المجني عليه أبرأه من أورش الجناية وقفنا الشاهد فان قال أبرأه من أورش الجناية وأبرأ أصحابه المقضى عليهم بها أحلفناهم وأبرأناهم فان حلف بعضهم ولم يحلف بعض برئ من حلف ولم يبرأ من لم يحلف وذلك مثل أن يكون ألف درهم لرجل على رجلين فأقاما شاهدا فشهد لهما بالبراءة فمما حلف أحدهما ولم يحلف الآخر فبرأ الذي حلف ولا يبرأ الذي لم يحلف وتحلف عاقلة ولا يحلف معها لأن جنايته على عاقلة ولا يعقل هو عن نفسه معهم شيئا ولو قال الشاهد أبرأه من الجناية وقفته أيضا فقلت قد يحتمل قول أبرأه من الجناية من أورشها فان كنت هذا ترى يدفعو برى عنها وان ثبت الشهادة على ابراء العاقلة حلفوا وبرئوا وان لم تثبت عليهم لزمهم العقل لانه لم يشهد لهم بالبراءة ولو باعه عبدا ماعيا فأقام شاهدا أنه تبرأ اليه من العيب وشاهدا أنه أبرأه بعد العلم بالعيب من العيب حلف مع شاهده وبرئ ولا أحتاج مع هذا الى وقفه كما أحتاج الى وقفه في الجناية من قبل أنه أبرأه من أن يكون به عيب فهذا أكثر ما يكون له وان أبرأه مما يلزم من العيب من الرد بالعيب أو أخذ ما نقص العيب برئ وهذا لا يلزم الا للشهود خاصة فيحلف فيه ويرأ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام رجل على رجل بينة بحق فأتى الشاهد عليه بشاهد يشهد بأن الشهود له أقرب بأن ما شهد به شهوده على فلان باطل أحلف مع شاهده وأبرئ مما شهد به عليه وهذا مثل أن يقيم عليه بينة بعمال

المسلمين من بلادهم شبرا * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع الناس الدور فقال حي من بنى زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة نكب عنا ابن أم عبد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ابتغى الله اذا ان الله لا يقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه * أخبرنا ابن عيينة عن هشام عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضا وأن عمر ابن الخطاب أقطع العقيق أجمع وقال ابن المستقطعون والعقيق قريب من المدينة * أخبرنا مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الماء ليعن فيأتى به الكلا منعه الله فضل رجه يوم القيامة * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيا مواتا فهو له وليس لعرق ظالم حق * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحيا مواتا من الأرض فهو له وعادى الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم منى * أخبرنا عبد الرحمن بن حسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن علقمة بن نضلة أن أباسفيان بن حرب قام بفناء داره فضر برجله وقال سنم الأرض ان لها أسناما زعم ابن فرقد الأسلى أنى لا أعرف حق من حقه لى بياض المروءة وله سوادهاولى ما بين كذا الى كذا فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال ليس لاحد الا ما أحاط عليه جدرانه ان احيا الموات ما يكون زرعاً وحفرًا ويحاط بالحدوات وهو مثل ابطاله التججير يعنى ما يمر به مثل ما يحجر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله

(١) قوله من الشاهد عليه الخ أى ما كان للشهود عليه بالبراءة ملك عليه الخ فمن معنى اللام تأمل

عن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا عائشة أما علمت أن الله أفتاني في أمر استفتيته فيه وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث كذا وكذا يحيل إليه أنه يأتي النساء ولا يأتيهن أن تأتي رجلاً من فلس أحدهما عند رجلي والآخر عند رأسي فقال الذي عند رجلي للذي عند رأسي ما بال الرجل قال مطبوب قال ومن طبه قال لبيد بن أعصم قال وفيه قال في جف طلعة ذكر في مشط ومشافة تحت عوفة أو راعوفة شل الربيع في يردروان قال بخاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذه الذي أريتها كأن رؤس نخلها رؤس الشياطين وكان ماءها نقاعة الحناء فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرج قالت عائشة فقلت يا رسول الله فهل قال سفيان نعي نشرت قالت عائشة فقال أما الله فقد شفاني وأكره أن أثير على الناس منه شراً قالت وليسدين (٢٧٧) أعصم رجلاً من بني زريق

حليف ليهود * أخبرنا
سفيان عن عمرو بن
دينار أنه سمع بحالة
يقول كتب عمر رضي
الله عنه أن اقتلوا كل
ساحر وساحرة قال فقتلنا
ثلاث سواحر قال
وأخبرنا أن حفصة
زوج النبي صلى الله
عليه وسلم قتلت جارية
لها سحرها

(ومن كتاب الوصايا
الذي لم يسمع من الشافعي
رضي الله عنه)

* أخبرنا سفيان عن
هشام بن جبير عن
طاوس عن ابن عباس
أنه قيل له كيف تأمر
بالمرءة قبل الحج والله يقول
وأتموا الحج والعمر لله
فقال كيف تقرؤون
الدين قبل الوصية أو
الوصية قبل الدين قالوا
الوصية قبل الدين قال

فبأني المشهود عليه بشاهد فيشهد أنه أبرأ منه فيحلف مع شاهده ويرأى مشهده عليه قال ولو أن رجلاً
أقام شاهداً في حياته أن له حقاً على فلان بوجه من الوجوه ثم مات قبل أن يحلف أو مات قبل أن يقيم شاهداً
فأقام ورثته بعده شاهداً بأن له على فلان حقاً فورثته يقومون مقامه في كل ما ملكوا عنه وذلك أن الله
عز وجل نقل ملك الموتى بالمواريث إلى الأحياء فجعلهم يملكون ما كان للأحياء يملكون ما ملكهم بقدر
ما فرض لهم فهم يقومون مقامهم من ورثته بقدر ما ورثوا قال فان ذهب ذهاباً إلى أن يقول كيف
يحلف الوارث وهو لا يدري أشهد شاهده بحق (١) فيحلف على علمه وذلك أن العلم قد يكون بالعيان والسمع
والرؤية فإذا سمع ممن يصدق أن لأبيه حقاً على فلان أو علمه بأى وجه من وجوه العلم كان ذلك حلف مع
شاهده وكان كأبيه لو شهد له شاهد على حق كان عنه غائباً أو على رجل أنه قتل له دابة غائبة أو عبد حلف مع
شاهده وأخذ حقه ولو لم يحلف الأعلى ما عاين أو سمع من الذي عليه الحق بعينه ضاق هذا عليه قال ولم
يزل أهل العلم يحلفون مع الشاهد على الحق الغائب إذا أمكن أن يكون الحالف علم أن حقه حق بوجه
من وجوه العلم الرؤية أو السمع أو الخبر قال وإذا كان هكذا فكذلك كل من شهد له بحق بأن فلاناً أقر له
أو أوصى له أو تصدق عليه حلف مع شاهده ولو ضاق عليه أن يحلف الأعلى ما عاين ضاق عليه أن يأخذ
الحق بشاهد الأفيما عاين حتى لو مات أبوه وهو صغير فشهد له أنه ورثه شيئاً بعينه ضاق عليه أن يأخذ
لأنه لم يعاين أباه وما ترك ولا عدد ورثته ولا هل عليه دين أوله وصايا وكذلك لو كان بالغاً ومات أبوه غائباً
فشهد له على تركه له غائبة لأنه لم ير أباه يملكها ولا يدري لعله لم يتركها فان مات ميت وترك ابنه بالغاً وابناً
صغيراً وزوجة يحلف البالغ ويأخذ نصيبه من الميراث وذلك نصف المال بعد عن المرأة وإن حلفت المرأة
أخذت الثمن ووقفت للصبي حقه من المال وذلك النصف بعد الثمن حتى يبلغ فيحلف أو يعتنع من البين
فيصل حقه أو يموت قبل البلوغ فتقوم ورثته فيما ورثوا عنه مقامه فيحلفون ويستحقون قال وكذلك
لو كان الورثة بالغين فيهم غيب أخذ الحاضر الحالف حقه ووقفت حقوق الغيب حتى يحضروا فيحلفوا
ويستحقوا أو يأبوا فتبطل حقوقهم أو يموتوا قبل ذلك فتقوم ورثتهم في حقوقهم مقامهم (قال الشافعي)
رحم الله تعالى فإن كان في الورثة آخرس وكان يفتقه الإشارة إلى البين أشير إليه بها حتى يفهم عنه أنه حلف
ثم يعطى حقه وإن كان لا يفهم الإشارة ولا يفهم عنه أو كان معنوهاً وأذهب العقل وقف له حقه حتى يعقل
فيحلف أو يموت فتقوم ورثته مقامه فيحلفون ويستحقون ولا يجوز عندي أن يترك وارثين فيحلف

(١) قوله فيحلف الخ هو روح الجواب ولعل الأصل قبل فيحلف الخ تأمل

فبأني ماتبدون قالوا بالدين قال فهو ذلك قال الشافعي رضي الله عنه يعني أن التقديم جائز * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين قال
انما ورت أباطال عقييل وطالب ولم يرته على ولا جعفر قال فذلك تركنا نصيبنا من الشعب * قال الشافعي قلت أخبرنا محمد بن الحسن
أوغیره من أهل الصدق في الحديث أوهما عن يعقوب بن إبراهيم عن هشام بن عمرو عن أبيه قال ابتاع عبد الله بن جعفر ببيعاً فقال علي رضي
الله عنه لا تبين عثمان فلا تبخرن علياً فاعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال أنا ناسر يكفى في بيعك فأني على عثمان فقال اجبر على هذا فقال الزبير
أنا ناسر يكه فقال عثمان اجبر على رجل شريكه الزبير (ومن كتاب اختلاف على وعبد الله مما لم يسمع من الشافعي) قال الشافعي
* أخبرنا ابن علية عن شعبه عن عمرو بن مرة عن زاذان قال سألت رجلاً عماراً رضي الله عنه عن الغسل فقال اغتسل كل يوم ان شئت فقال
الغسل الذي هو الغسل قال يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر قال الشافعي * أخبرنا ابن عيينة عن أبي السواد عن ابن عبد خير

عن أبيه قال توضع على رضى الله عنه فغسل ظهره فدميه وقال لولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهره فدميه لظننت أن باطنها أحق قال الشافعي عن عمرو بن الهيثم الثقة عن شعبة عن أبي اسحق عن ناجية بن كعب عن علي رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله بأبي أنت وأمي إن أبي قدم مات قال اذهب فواره قلبه أنه مات مشركا قال اذهب فواره فواريته ثم أتيت قال اذهب فاغتسل * أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن حبان بن الحرث قال أتيت عليا وهو بعسكر بدير أبي موسى فوجدته يطعم فقال ادن فكل قلت إني أريد الصوم قال وأنا أريد فدونوت فأكلت فلما فرغ قال يا ابن التياح أقم الصلاة * أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضى الله عنه قال إذا ركعت فقلت (٢٧٨) اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت فقد تم

ركوعك * أخبرنا ابن علية عن خالد الخذاء عن عبد الله بن الحرث عن الحرث الهمداني عن علي رضى الله عنه أنه كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واهدني واجبرني * أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت في الصبح قال اللهم أنج الوليد ابن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة * أخبرنا ابن علية عن أبي هريرة الغنوي عن عطاء بن عبد الله قال علي رضى الله عنه الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء أن يوتر من أول الليل أو ترثم أن يستيقظ فشاء أن يشفعها بركعة

أحدهما فيستحق الآ خر حقه بيمين أخيه لأن كلاهما يقوم مقام الميت فيما ورث عنه والحق وإن كان عن الميت ورث فلم يحق إلا للحياء بسبب الميت على قدر كوار يشهم ألا ترى أن اليمين إنما كانت من الأحياء فلا يجوز أن يقوم رجل مقام الذي له أصل الحق في نصف ماله فيستحق بيمين غيره النصف الآخر كالأول كان لرجلين على رجل ألف درهم فأقام أحدهما شاهدا بها وحلف أحدهما (١) لم يستحق الألف وهي التي تملك ولا يحلف على ما يملك غيره ولو حلف لم يستحق غيره بيمينه شيئا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد لصاحب الحق وصاحب الحق من ملكه كله لا من ملك بعضه وبقي البعض مملوكا لغيره ولو كان للورثة وصى فأقام شاهدا بحق للميت لم يحلف الوصي لأنه ليس بملك وتوقف حقوقهم فكلما بلغ منهم واحد حلف وأخذ حقه بقدر ميراثه ولو مات رجل وقد أقيم في حياته شاهدا له بحق على رجل أو أقامه وصيه بعد وفاته أو أحد ورثته وله غرماء فقبل لورثته أحلفوا واستحقوا فأبوا أن يحلفوا بطل حقهم ولم يكن للغرماء أن يحلفوا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قضى ابن أقيم شاهدا بحق له على الآخر بيمينه وأخذ حقه فاعما أعطى باليمين من شهد له بأصل الحق وانما اليمين مع الشاهد أن قال لقد شهد الشاهد بحق وإن هذا الحق لي على فلان وما برئ منه وانما جعلت للوارث اليمين بأن الله عز وجل نقل ملك الميت إلى الوارث بفعله يقوم مقامه فيه ولا يخالفه بقدر ما فرض له وجعله مالكا ما كان الميت مالكا أحب أو كره ولو ورث عبدازمنا أزمته ملكه وإن لم يرد ملكه حتى يخرج حقه هو من ملكه قال وليس انغريم ولا الموصى له من معنى الوارث بسبيل لاهم الذين لهم أصل الحق فيكونون المقضى لهم باليمين مع الشاهد ولا الذين حكم الله تعالى لهم بالميراث فيكونون في معنى صاحب الحق والغرماء والموصى لهم وإن استحقوا مال صاحب الدين فليس من وجه أنهم يقومون مقامه ولا يلزمهم ما يلزم الوارث من نفقة عبيده الزماني قال ولو مات صاحب الحق بقاء وارثه بشاهد وقال أنا أحلف وقال غريم الميت المال لي دون الوارث وأنا أحلف حلف الوارث وأخذ الغريم المال دون كذا كان أخذه دون أبيه (٢) ولو كان الغريم يقوم مقام الوارث كان أحق بالمال إذا ملكه الوارث عن الموروث فالغريم أحق به كما يكون أحق بجميع ماله الذي في يديه والذي يحق به وله من الدية

(١) لعله لم يستحق إلا الألف وهي التي يملك اه (٢) وقوله ولو كان الغريم الخ كذا في النسخ وتأمل أيضا وقوله كان أحق بالمال أي الذي في ذمة المدعي عليه أي أحق به من أول الأمر من غير دخل للوارث وليس كذلك بل أحقيقته به تكون إذا ملكه الوارث الخ فتأمل جدا

ويصلي ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعل وإن شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح وإن شاء أوتر آخر الليل وغيرها * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن عبد خير عن علي رضى الله عنه في الرجل يتزوج المرأة ثم يموت ولم يدخل بها ولم يقرض لها صداقا أن لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها * أخبرنا سفيان عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود يقول كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فأردنا أن نخمض فيهن ناعن ذلك ثم رخص لنا أن نسكن المرأة إلى أجل بالشئ * أخبرنا سفيان عن الزهري أخبرنا الزهري أخبرني الربيع بن سبرة عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة * أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة أن عبد الرحمن بن عوف اشترى من عاصم بن عدى جارية فأخبر أن لها زوجا فردها * أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا زنت أمة أحكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب

عليها م ان عادت فزنت فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها م ان عادت فزنت فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها م ان عادت فزنت فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها م
* أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فتتصرف النساء متلفعات برؤسهن
ما يعرفن من الغلس * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة مثله * أخبرنا ابن عوف عن عوف عن سيار بن سلامة أبي المنال
عن أبي بردة الأسلمي أنه سمعه يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الصبح ثم ينصرف وما يعرف الرجل منا جلسته وكان
يقرأ بالسنتين إلى المائة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جعل به السير يجمع بين المغرب والعشاء
* أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن رسول الله (٢٧٩) صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين

الظهر والعصر والمغرب

والعشاء في سفره إلى

تبوك * أخبرنا مالك

عن نافع وعبد الله بن

دينار عن ابن عمر أن

رجلا سأل رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن

صلاة الليل فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم

صلاة الليل مثنى مثنى

فاذا خشي أحدكم الصبح

صلى ركعة واحدة بوتر

له ما قد صلى * أخبرنا

سفيان عن عبد الله بن

دينار عن ابن عمر مثله

* أخبرنا سفيان عن

الزهري عن سالم عن أبيه

قال سمعت النبي صلى

الله عليه وسلم يقول

صلاة الليل مثنى مثنى

فاذا خشي أحدكم الصبح

أوتر بواحدة * أخبرنا

سفيان عن عمرو بن

دينار عن طاوس عن

وغيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فصيما وصفت ان شاء الله تعالى بيان فرق بين الغريم والموصى له
والوارث وصاحب أصل الحق قال ومما يشبه ان شاء الله تعالى أن الغريم انما حقه في مال الميت جله لا في
ماله الذي يحلف عليه وذلك أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم الحلف عليه كان لورثته أن يعطوه
من المال الظاهر الذي لم يحلف عليه ولو لم يكن له مال الا ما حلف عليه الغريم فشاء غريم غيره فامتنع أحدهما
من اليمين فان حلف الآخر وأخذ جميع الدين فقد أعطى يمينه الحق وانما كان له النصف وليس هكذا
الرجلان يكون الحق لأحدهما اذا نكل بطل حقه وأخذ الحالف حقه قال ولو أقام ورثته رجل شاهدا
على حق له وله غرماء ووصايا قبل للورثة احلفوا واستحقوا فاذا فسلوا فالغرماء أحق بماله منهم وأهل الوصايا
يشركونهم في ماله بالثلث وان أبوا ان يحلفوا أبطلنا حصه أهل الوصايا

(الامتناع من اليمين وكيف اليمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كانت له اليمين على حق مع شاهد قيل له ان حلفت استحققت وان امتنعت
من اليمين سألناك لم تمتنع فان قلت لا تبي شاهد آخر تركك حتى تأتي به فتأخذ حقل بيمينين أو لا تأتي به
فنقول احلف وخذ حقل وان امتنعت بغير أن تأتي بشاهد أو تنظر في أصل كتابك أو لاستنبات أبطلنا
حقل في اليمين وان طلبت اليمين بعد هالم نعطكها لان الحكم قد مضى باطلا لها وان جئت بشاهد آخر
أعطيناك به لا نأتمنا أبطلنا حقل في اليمين لا في الشاهد الآخر ولا الاول قال فان قال بنو وبين الرجل
معاملة أو قد حضر في وياه من أثق به فأسأله أمهله حتى يسأله ولم أقض له بشئ على المشهود عليه فان حلف
أخذ حقه وان أبي أبطل حقه في اليمين فتي طلب اليمين بعد لم أعطها ياه لا في قد أبطلها ومتى جاء بشاهد
آخر أعطيته بهما لأنني لم أبطل الشاهد انما أبطل الحق في اليمين قال واذا كان الحق عشرين دينارا
أو قيمتها أو دما أو حراحة عمد فيها قودما كانت أو حذا أو طسلا فاحلف الحالف بحكمة بين البيت والمقام فان كان
بالمدينة فعلى منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان في بيت المقدس ففي مسجد هاه أو ببلد ففي مسجده
وأحب لو حلف بعد العصر وقد كان من حكام الآفاق من يستحلف على المصحف وذلك عند حسن (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان الحق أقل من عشرين دينارا أو قيمتها أو كانت جراحة خطأ أرشها أقل
من عشرين أحلف في المسجد أو في مجلس الحكام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتوقيت عشرين دينارا

ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أكرم الخراشي عن أبيه
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاع من غمرة ساجدا فرأيت بياض أبيه * أخبرنا سفيان حدثنا عبد الله بن أبي يزيد
الاصم عن عمه عن ميمونة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد أو ارادت بهيمة أن تمر من تحته لمرت مما يحافي * أخبرنا ابن عيينة
عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أنه قال تقصر الصلاة إلى عصفان وإلى الطائف وإلى جدة وهذا كله من مكة على أربعة برد ونحو
من ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن سالم عن ابن عمر أنه خرج إلى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وهي أربعة برد * أخبرنا ابن عيينة
عن عبدة عن زربن حبيش عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص ويقول انما هي توبة نبي * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد هاه يعني في ص * أخبرنا ابن عيينة عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن

فهرست الجزء السادس
من الأم
للإمام الشافعى محمد بن ادريس
رضى الله عنه

صحيفة	صحيفة
١٨ تعدى الوكيل والولى فى القتل	٢ كتاب جراح العمد
١٨ الوكالة	٢ أصل تحريم القتل من القرآن
١٨ قتل الرجل بالمرأة	٢ قتل الولدان
١٩ قتل الرجل النفس	٣ تحريم القتل من السنة
١٩ الثلاثة يقتلون الرجل أو يصيبونه بجرح	٣ جماع ايجاب القصاص فى العمد
٢١ قتل الحر بالعبد	٤ من عليه القصاص فى القتل ومادونه
٢١ قتل الخنثى	٤ باب العمد الذى يكون فيه القصاص
٢٢ العبد يقتل بالعبد	٦ باب العمد فيما دون النفس
٢٣ الحر يقتل العبد	٧ الحكم فى قتل العمد
٢٤ جراح النفس الرجل الواحد فيموت	١٠ ولادة القصاص
٢٥ ما يسقط فيه القصاص من العمد	١٢ باب الشهادة فى العفو
٢٥ الرجل يجد مع امرأته رجلا فيقتله أو يدخل عليه بيته فيقتله	١٣ باب عفو المجنى عليه الجنابة
٢٦ الرجل يحبس الرجل حتى يقتله	١٤ جنابة العبد على الحر فيبتاعه الحر والعفو عنه
٢٦- منع الرجل نفسه وحريره	١٤ جنابة المرأة على الرجل فينكحها بالجنابة
٢٧ التعدى فى الاطلاع ودخول المنزل	١٤ الشهادة فى الجنابة
٢٩ ما جاء فى الرجل يقتل ابنه	١٥ الشهادة فى الأقضية
٣٠ قتل المسلم ببلاد الحرب	١٥ ماتقبل عليه الشهادة فى الجنابة
٣١ ما قتل أهل دار الحرب من المسلمين فأصابوا من أموالهم	١٧ تشاح الأولياء على القصاص

صحيفة

- ٣٢ ما أصاب المسلمون في يد أهل الردّة من متاع المسلمين
٣٢ من لا قصاص بينه لاختلاف الدينين
٣٤ شرك من لا قصاص عليه
٣٥ الزحفان يلتقيان
٣٦ قتل الأمام
٣٦ أمر السيد عبده
٣٦ الرجل يسقى الرجل السم أو يضطره إلى سيع
٣٨ المرأة تقتل حبلى وتقتل
٣٨ تحوّل حال المشرك يجرّح حتى إذا جنى عليه وحال الجاني
٤٠ الحكم بين أهل الذمة في القتل
٤٢ ردّة المجنى عليه وتحوّل حاله
٤٣ تحوّل حال المجنى عليه بالعتق والجاني يعتق بعد رق
٤٤ جماع القصاص فيمادون النفس
٤٥ تفرّيع القصاص فيمادون النفس من الاطراف
٤٩ أمر الحاكم بالقود
٥٠ زيادة الجنابة
٥١ دواء الجرح
٥١ جنابة المجروح على نفسه
٥٢ من يلى القصاص
٥٢ خطأ المقتص
٥٤ ما يكون به القصاص
٥٥ العلل في القود
٥٦ ذهاب البصر
٥٨ النقص في البصر
٥٨ اختلاف الجاني والمجنى عليه في البصر
٥٩ الجنابة على العين القائمة
٥٩ في السمع
٥٩ الرجل يعمد الرجلين بالضربة أو الرمية
٦٠ النقص في الجاني المقتص منه

صحيفة

- ٦١ الحال التي إذا قتل بها الرجل أقيّد منه
٦١ الجراح بعد الجراح
٦٢ الرجل يقتل الرجل فيعدو عليه أجنبي فيقتله
٦٣ الجنابة على اليدين والرجلين
٦٤ الرجلين
٦٥ الأليتين
٦٥ الأثنين
٦٥ الجنابة على ركب المرأة
٦٦ عقل الأصابع
٦٧ أرش الموضحة
٦٨ الهاشمة
٦٨ المنقلة
٦٨ المأمومة - مادون الموضحة من الشجاج - الشجاج في الوجه
٦٨ الجائفة
٦٩ ما لا يكون جائفة
٦٩ كسر العظام
٧٠ العوج والعرج في كسر العظام
٧٠ كسر الصلب والعتق
٧١ كسر الصلب
٧١ النوافذ في العظام
٧١ ذهاب العقل من الجنابة
٧٢ سلخ الجلد
٧٢ قطع الأظفار
٧٢ غم الرجل وخنقه
٧٢ الحكومة
٧٤ التقاء الفارسين
٧٥ صدمة الرجل الآخر
٧٥ اصطدام السفينتين
٧٥ جنابة السلطان
٧٧ ميراث الدية
٧٧ عفو المجنى عليه في العمد والخطأ
٧٨ القسامة

صحيفة

- ٧٩ من يقسم ويقسم فيه وعليه
٨٠ الورثة يقسمون
٨١ بيان ما يحلف عليه القسامة
٨١ عدد الأيمان على كل حالف
٨٢ نكول الورثة واختلافهم في القسامة ومن يدعى عليهم
٨٣ ما يسقط حقوق أهل القسامة من الاختلاف ولا يسقطها
٨٣ الخطأ والعمد في القسامة
٨٤ القسامة بالبيئة وغيرها
٨٥ اختلاف المدعى والمدعى عليه في الدم
٨٥ باب الاقرار والتكول والدعوى في الدم
٨٦ قتل الرجل في الجماعة
٨٦ نكول المدعى عليهم الدم عن الإيمان
٨٦ باب دعوى الدم
٨٧ باب كيف اليمين على الدم
٨٧ يمين المدعى على القتل
٨٧ يمين المدعى عليه من اقراره
٨٧ يمين مدعى الدم
٨٧ التحفظ في اليمين
٨٨ عتق أمهات الأولاد والجناية عليهن
٨٨ الجناية على أم الولد
٨٩ مسئلة الجنين
٩٠ الجناية على العبد
٩١ ديات الخطأ
٩١ ديات الرجال الاحرار المسلمين
٩٢ دية المعاهد
٩٢ دية المرأة
٩٣ دية الخنثى
٩٣ دية الجنين
٩٥ جنين المرأة الحرة
٩٦ جنين الذمية
٩٧ جنين الأمة
٩٧ جنين الأمة تعتق والذمية تسلم

صحيفة

- ٩٨ حلول الدية
٩٨ أسنان الابل في العمد وشبه العمد
٩٩ أسنان الابل في الخطأ
٩٩ في تغليظ الدية
٩٩ أى الابل على العاقلة
١٠٠ إغواز الابل
١٠١ العيب في الابل
١٠٢ ما تحمل العاقلة من الدية ومن يحملها منهم
١٠٢ عقل الموالي
١٠٢ عقل الحلفاء
١٠٢ عقل من لا يعرف نسبه
١٠٣ أين تكون العاقلة
١٠٣ جماع الديات فيما دون النفس
١٠٤ باب دية الأنف
١٠٤ الدية على المارن
١٠٤ كسر الأنف وذهاب الشم
١٠٥ الدية في اللسان
١٠٦ اللهاة
١٠٦ دية الذكر
١٠٧ ذكر الخنثى
١٠٨ دية العينين
١٠٨ دية أشفار العينين
١٠٨ دية الحاجبين واللحية والرأس
١٠٩ دية الأذنين
١٠٩ دية الشفتين
١١٠ دية اللحية
١١٠ دية الأسنان
١١٢ ما يحدث من النقص في الاسنان
١١٢ العيب في ألوان الأسنان
١١٣ أسنان الصبي — السن الزائدة
١١٣ قلع السن وكسرها
١١٤ حلقى الثديين
١١٤ النكاح على أرض الجناية

صحيفة

- ١١٥ ﴿كتاب الحدود وصفة النفي﴾
 ١١٦ السارق توهب له السرقة
 ١١٧ ما جاء في أقطع اليد والرجل يسرق
 ١١٨ باب السن التي إذا بلغها الغلام قطعت
 يده
 ١١٨ في الثمر الرطب يسرق
 ١١٩ باب النفي والاعتراف في الزنا
 ١٢١ ما جاء في حد الرجل أمته إذا زنت
 ١٢٢ باب ما جاء في الضرب من خلقتة لا من
 مرض يصيب الحد
 ١٢٢ الشهادة في الزنا
 ١٢٤ باب أن الحدود كفارات
 ١٢٤ باب حد الذميين إذا زنوا
 ١٣٠ حد الخمر
 ١٣١ باب ضرب النساء
 ١٣١ السوط الذي يضرب به
 ١٣٢ باب الوقت في العقوبة والعفو عنها
 ١٣٢ صفة النفي
 ١٣٣ حد السرقة والقاطع فيها وحد قاطع
 الطريق وحد الزاني
 ١٣٥ باب السن التي إذا بلغها الرجل والمرأة
 أقيمت عليهما الحدود
 ١٣٥ باب ما يكون حرزا ولا يكون والرجل
 توهب له السرقة بعد ما يسرقها أو
 يملكها بوجه من الوجوه
 ١٣٧ قطع المملوك بأقراره وقطعه وهو آبق
 ١٣٨ قطع الأطراف كلها
 ١٣٨ من يجب عليه القطع
 ١٣٨ ما لا يقطع فيه من جهة الخيانة
 ١٣٩ غرم السارق
 ١٣٩ حد قاطع الطريق
 ١٤١ الشهادات والاقرار في السرقة وقطع
 الطريق وغير ذلك

صحيفة

- ١٤٢ حد الثيب الزاني
 ١٤٤ ما يدرأ فيه الحد في الزنا ولا يدرأ
 ١٤٥ باب المرتد الكبير
 ١٤٥ باب ما يحرم به الدم من الاسلام
 ١٤٧ تفريع المرتد
 ١٤٩ الشهادة على المرتد
 ١٤٩ مال المرتد وزوجة المرتد
 ١٥١ مال المرتد
 ١٥١ المكروه على الردة
 ١٥٣ ما أحدث المرتد في حال ردته في ماله
 ١٥٣ جنابة المرتد
 ١٥٤ الجنابة على المرتد
 ١٥٤ الدين على المرتد
 ١٥٥ الدين للمرتد
 ١٥٥ ذبيحة المرتد
 ١٥٥ نكاح المرتد
 ١٥٥ الخلاف في المرتد
 ١٥٦ تكلف الحجة على قاتل القول الأول
 وعلى من قال أقبل إظهار التوبة إذا
 كان رجع إلى دين يظهره ولا أقبل ذلك
 إذا رجع إلى دين لا يظهره
 ١٥٩ خلاف بعض الناس في المرتد والمتردة
 ١٦٥ اصطدام السفينتين والفارسين
 ١٦٦ مسئلة الحجامة والحان والبيطار
 ١٦٧ مسئلة الرجل يكتري الدابة فيضرب بها
 فتموت
 ١٦٧ جنابة معلم الكتاب
 ١٦٨ مسئلة الاجراء
 ١٧٠ باب خطأ الطبيب والامام يؤدب
 ١٧٢ الجمل الصؤل
 ١٧٣ الاستحقاق
 ١٧٥ الأشربة
 ١٧٨ الوليمة
 ١٧٩ صدقة الشافعي رضي الله عنه

صحيفة

- ١٨٠ البحيرة والوصيلة والسائية والحام .
 ١٨٣ بيان معنى البحيرة والسائية والوصيلة
 والحام
 ١٨٤ باب تفرع العتق
 ١٨٥ الخلاف في السائية والكافر يعتق المؤمن
 ١٨٦ الخلاف في الموالي
 ١٨٩ تفرع البحيرة والسائية والوصيلة
 والحام
 ١٩٠ الخلاف في النذر في غير طاعة الله عز
 وجل
 ١٩١ إقرار بنكاح مفسوخ
 ١٩١ وضع كتاب عتق عبد
 ١٩٢ كراء الدور
 ١٩٣ باب إذا أراد أن يكتب شراء عبد
 ١٩٣ شراء عبد آخر
 ١٩٥ بيع البراءة
 ١٩٥ الاختلاف في العيب
 ١٩٨ وثيقة في المكاتب أملاها الشافعي
 ١٩٩ وثيقة في المدبر
 ١٩٩ كتاب الأفضية
 ٢٠١ أدب القاضى وما يستحب للقاضى
 ٢٠١ الاقرار والاجتهاد والحكم بالظاهر
 ٢٠٧ مشاورة القاضى
 ٢٠٧ حكم القاضى
 ٢٠٨ مسائل القاضى وكيف العمل عند
 شهادة الشهود
 ٢١٠ ما تجوز به شهادة الأهواء
 ٢١١ شهادة أهل الأشربة
 ٢١١ شهادة أهل العصية

صحيفة

- ٢١٢ شهادة الشعراء
 ٢١٣ شهادة أهل اللعب
 ٢١٣ شهادة من يأخذ الجمل على الخير
 ٢١٣ شهادة السؤال
 ٢١٤ شهادة القاذف
 ٢١٦ كتاب القاضى
 ٢١٦ القسم
 ٢١٦ الكتاب يتخذ القاضى في ديوانه
 ٢١٧ كتاب القاضى إلى القاضى
 ٢١٩ اجر القسم
 ٢١٩ السهمان في القسم
 ٢٢٠ ما يرد من القسم بأدعاء بعض المقسوم
 ٢٢٤ الاقرار والمواهب
 ٢٣٣ باب المشتركة
 ٢٣٥ اقرار أحد الابنين بالأخ
 ٢٣٦ اقرار الوارث ودعوى الاعاجم
 ٢٣٦ دعوى الاعاجم
 ٢٣٧ الدعوى والبيئات
 ٢٤٢ باب الدعوى في الميراث
 ٢٤٤ باب الشهادة على الشهادة
 ٢٤٦ باب شهادة أهل الذمة في الموارث
 ٢٤٨ باب الدعوىين احداها في وقت قبل
 وقت صاحبه
 ٢٤٩ باب الدعوى في الشراء والهبة والصدقة
 ٢٥٨ باب الدعوى في البيوع
 ٢٦٣ باب دعوى الولد
 ٢٧٣ اليمين مع الشاهد
 ٢٧٥ ما يقضى فيه باليمين مع الشاهد
 ٢٧٩ الامتناع من اليمين وكيف اليمين

﴿ تمت فهرست الصلب ويليها ما بالهامش ﴾

فهرست كتاب مسند الامام الشافعى رضى الله عنه الذى بهامش الجزء السادس من كتاب الأم

صحيفة

- ١٨٨ ومن كتاب المكاتب
- ١٨٨ ومن كتاب الجزية
- ١٩٠ ومن كتاب اختلاف مالك والشافعى رضى الله عنها
- ٢٠٢ ومن كتاب الرسالة الاما كان معادا
- ٢١٠ ومن كتاب الصداق والايلاء
- ٢١٢ ومن كتاب الصرف
- ٢١٢ ومن كتاب الرهون والاجارات
- ٢١٣ ومن كتاب الشغار
- ٢١٤ ومن كتاب الظهار واللعان
- ٢١٦ ومن كتاب الخلع والنشوز
- ٢١٩ ومن كتاب ابطال الاستحسان
- ٢١٩ ومن كتاب أحكام القرآن
- ٢٢٦ ومن كتاب الأشربة وفضائل قريش وغيره
- ٢٢٨ ومن كتاب الأشربة
- ٢٣١ ومن كتاب عشرة النساء
- ٢٣٣ ومن كتاب التعريض بالخطبة
- ٢٣٤ ومن كتاب الطلاق والرجعة
- ٢٣٥ ومن كتاب العدد الاما كان منه معادا

صحيفة

- ٢ باب ما خرج من كتاب الوضوء
- ٣٠ ومن كتاب استقبال القبلة فى الصلاة
- ٧٠ ومن كتاب الأمالى فى الصلاة
- ٧٩ ومن كتاب الامامة
- ٩٤ ومن كتاب ايجاب الجمعة
- ١٠٦ كتاب العيدين
- ١١٦ ومن كتاب الصوم والصلاة والعيدين والاستسقاء وغيرها
- ١١٩ ومن كتاب الزكاة من أوله إلا ما كان معادا
- ١٣٠ ومن كتاب اباحة الطلاق
- ٣١ ومن كتاب الصيام الكبير
- ١٣٣ ومن كتاب المناسك
- ١٥٠ ومن كتاب البيوع
- ١٥٦ ومن كتاب الرهن
- ١٥٦ ومن كتاب اليمين مع الشاهد الواحد
- ١٥٨ ومن كتاب اختلاف الحديث
- ١٨٠ ومن كتاب الطلاق
- ١٨١ ومن كتاب العتق
- ١٨٢ ومن كتاب جراح العمدة

صحيفة

- ٢٤٠ ومن كتاب القرعة والنفقة على الأقارب
٢٤٠ ومن كتاب الرضاع
٢٤٣ ومن كتاب ذكر الله تعالى على غير
وضوء والحيف
٢٤٤ ومن كتاب قتال أهل البغي
٢٤٤ ومن كتاب قتال المشركين
٢٤٥ ومن كتاب الاسارى والغلول وغيره
٢٤٩ ومن كتاب قسم الفىء
٢٥١ ومن كتاب صفة نبي النبي صلى الله
عليه وسلم وكتاب المدبر
٢٥٢ ومن كتاب التفليس
٢٥٣ ومن كتاب الدعوى والبيئات
٢٥٣ ومن كتاب صفة أمر النبي صلى
الله عليه وسلم والولاء الصغير
وخطا الطبيب وغيره
٢٥٤ ومن كتاب المزاولة وكراء الارضين
٢٥٤ ومن كتاب القطع فى السرقة وأبواب
كثيرة
٢٥٦ ومن كتاب البحيرة والسائبة
٢٥٧ ومن كتاب الصيد والذبائح

صحيفة

- ٢٥٨ ومن كتاب الديات والقصاص
٢٦٠ ومن كتاب جراح الخطا
٢٦١ ومن كتاب السبق والقسامة والرمى
والكسوف
٢٦٢ ومن كتاب الكسوف
٢٦٢ ومن كتاب الكفارات والنذور الأيمان
٢٦٢٠ ومن كتاب السير على سير الواقدي
٢٦٣ ومن كتاب جماع العلم
٢٦٣ ومن كتاب الجنائز والحدود
٢٦٨ ومن كتاب الحج من الأمالى
٢٧٢ ومن كتاب مختصر الحج الكبير
٢٧٣ ومن كتاب النكاح من الاملاء
٢٧٤ ومن كتاب النكاح من الاملاء
٢٧٤ ومن كتاب الوصايا الذى لم يسمع منه
٢٧٤ ومن كتاب أدب القاضى
٢٧٥ ومن كتاب الطعام والشراب وعمارة
الارضين الخ
٢٧٧ ومن كتاب الوصايا الذى لم يسمع من
الشافعى رضى الله عنه
٢٧٧ ومن كتاب اختلاف على وعبد الله مما لم
يسمع الربيع من الشافعى

تمت

طابع الحيتة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٧/٤٦٠٨

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١٤٢٧ - ٨

مركز تحقيق التراث

الأمر

للإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس
١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ

الجزء السابع

طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١ هـ



المجموعة المصرية المسماة للكتاب

١٤٠٧ - ١٩٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا أبو محمد الحسن
ابن علي بن محمد بن
الحسن الجوهري قراءة
عليه وهو يسمع وأنا
أسمع فأقر به قال أخبرنا
أبو عمر محمد بن العباس
ابن محمد بن زكريا بن
حيويه قراءة عليه وأنا
أسمع قال حدثنا أبو
بكر أحمد بن عبد الله
ابن سيف السجستاني
حدثنا الربيع بن
سليمان قال قال محمد
ابن إدريس المطلبي
الشافعي رضي الله عنه
الحمد لله بما هو أهله
وكلما ينبغي له وأشهد
أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له وأن محمدا
عبد موره ورسوله (أما بعد)
فإن الله جل ثناؤه وضع
رسوله موضع الإبانة لما
افترض على خلقه في
كتابه ثم على لسان نبيه
صلى الله عليه وإن لم
يكن ما افترض على
لسانه نصافي كتاب الله
فإن في كتابه أن رسول
الله صلى الله عليه
يهدي الى صراط مستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد وما يقضى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على الرجل المال فأتي بأمرتين تشهدان له على حقه
لم يحلف مع الأمرتين فإن قال قائل ما الحجة فيه فالجواب فيه أن النساء إذا كن لا يجزن عند الحاكم إلا مع
الرجال إلا فيما لا يراه الرجال فهاتان امرأتان ليس معهما رجل يشهد فإن قال قائل معهما رجل يحلف
فالخالف غير شاهد فإن قال فقد يعطى بيمينه قيل يعطى بها بالسنة ليس أنه شاهد والرجل لا يشهد لنفسه
ولو شهد لنفسه لم يحلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال امرأتان تقومان مقام رجل قيل إذا
كانتا مع رجل ولزمه عندي أن يقول لو شهد أربع نسوة لرجل يحق أخذه كما يأخذه بشاهدين وشاهد
وامرأتين ولا أحسب أحدا يقول بهذا القول قال ولو أن امرأة رجل أقامت شاهدا أنه طلقها لم تحلف
مع شاهدها وقيل أتي بشاهد آخر والأحلفناه ما طلقك ولو أقام رجل شاهد على أنه نكح امرأة بولي
ورضاها وشهود ومهر لم يكن له أن يحلف مع شاهده وذلك أن الرجل لم يملك رقبة المرأة كما يملك الأموال بالبيع
وغيره من وجوه الملك إنما أبيع له منها بالنكاح شيء كان محرما عليه قبله ولأن المرأة لا تملك من نفسها ما كان
الزوج يملك منها فتقوم في نفسها مقام الزوج فيها في كل أمره أو في بعضه والزواج نفسه لم يكن يملكها ملك
المال فهما خارجان من معنى من حكمه رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد عندى والله تعالى أعلم
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما حكم بها لمن يملك ما حكم له به ملكا يكون له فيه بيعه وهبته أو سلطان
رق أو ملك بوجه من الوجوه مما قدمه عليه غيره ومما يملك هو على غيره وليس هكذا الزوج والمرأة إنما
سلطانها علمها سلطان إباحة شيء كان محرما قبل النكاح ولو أقام عبد شاهد على أن سيده أعنته أو كاتبه

صراط الله ففرض على
العباد طاعته وأمرهم
بأخذ ما آتاهم
والإتقاء عما نهاهم عنه
وكان فرضه على كل
من عاين رسوله ومن
بعده إلى يوم القيامة
واحدا في أن على كل
طاعته ولم يكن أحد
غاب عن رؤية رسول
الله يعلم أمر رسول الله
الا بالخبر عنه وأوجب
الله جل ثناؤه على
عباده حدودا وبنيهم
حقوقا فدل على أن
يؤخذ منهم وله من
بشهادات والشهادات
أخبار ودل في كتابه
على لسان نبيه أن
الشهود في الزنا أربعة
وأمر في الدين بشاهدين
أو شاهد وأمر أن في
الوصايا بشاهدين
وكانت حقوق سواها
بين الناس لم يذكر في
في القرآن عدد الشهود
فيها منها القتل وغيره
أخذ عدد الشهود فيها
من سنة أو إجماع وأخذ
أن يقتل في غير الزنا
ويقطع وتؤخذ الحقوق
من جميع الجهات
بشاهدين يقول إلا أكثر
من أهل العلم ولم يجعلوه

لم يحلف مع شاهده وذلك أن العبد لا يملك من نفسه ما كان سيده ماله لأن سيده كان له بيعه وهبته وليس ذلك
للعبد في نفسه ولا يثبت شيء من الرق للعبد على نفسه إنما يثبت الملك للإنسان على غيره فأما على نفسه فلا
فاذا كان الحق للشهود له في نفسه مثل العبد يعتق والمرأة تطلق والحد يثبت أو يبطل فهذا كله لا يجوز فيه
يمين مع الشاهد من قبل أن البين مع الشاهد فيما يملك به الحالف مع شاهده شيئا كان يدينه غيره مما قد يملك
بوجه من الوجوه والذي قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك مال والمال غير المقضى له وغير المقضى
عليه بل هو ملك أحدهما ينتقل إلى الآخر فالعبد الذي يطلب أن يقضى له باليمين على عتقه كان إنما يقضى له
بنفسه وهو لا يملكها ونفسه ليست كغيره فكان هذا خارا من معنى ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم
عندي والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أتى رجل بشاهد يشهد أن رجلا أشهد أنه له
على فلان حقا لم يقبل إلا بشاهد آخر فإن قال أحلف لقد شهد لي لم يحلف لأن حلفه على أنه شهد له ليس أن
يحلف على مال يأخذ إنما يحلف على أن يثبت شهادة شاهده وليس البين على هذا باليمين على المال يملك
ولو أقام رجل شاهدا أن فلانا أوصى إليه أو أن فلانا وكله لم يحلف مع شاهده وذلك أنه لا يملك بالوصية
ولا بالوكالة شيئا ومثل ذلك لو أقام يثمة أن فلانا أودعه داره أو أرضه لم يحلف مع شاهده ولو أقام شاهدا أن
فلانا قذفه بالزنا لم يحلف مع شاهده وذلك أنه لا يملك بالحد شيئا إنما الحد ألم على المحدود لا شيء يملكه المشهود له
على المشهود عليه ولو أقام يثمة على أنه جرحه جراحة عمد في مثله أو قتل ابنه لم يحلف مع شاهده وذلك
أن الشهادة ليست بمال بعينه وأنه لا يجب بها المال دون التحجير في المال أو القصاص فاذا كان القصاص
هو الذي يثبت بها القصاص ليس بشيء يملكه أحد على أحد فإن قال قائل فالمال يملكه قيل أجل ولكن
ليس يملكه إلا بأن يملك القصاص معه لأن المال إذا حلف كان له دون القصاص ولا القصاص دون المال
فلما كان إنما لا يثبت له أحدهما بعينه وكان المال لا يملك دون القصاص لم يجز أن يكون البين مع الشاهد
في القصاص وهو لا يملك ولو أقام عليه شاهده أنه سرق له متاعا من حرز يسوى أكثرهما تقطع فيه البد
كان مخالفا لأن يقيم عليه الشاهد فيما يجب به القصاص فحلف مع شاهده ويغرم السارق ما ذهب له به ولا
يقطع فإن قيل ما فرق بين هذا والقصاص قيل له في السرقة شيان أحدهما شيء يجب لله عز وجل وهو
القطع والآخر شيء يجب للآدميين وهو الغرم فكل واحد منهما حكمه غير حكم صاحبه فإن قال قائل
ما دل على هذا قيل قد يسقط القطع عنه ولا يسقط الغرم ويسقط الغرم ولا يسقط القطع فإن قال وأين
قيل يسرق من غير حرز فلا يقطع ويغرم ويختلس وينهب (١) فيكون بهذا سارقا فلا يقطع ويغرم ويكون له
شبهة في السرقة فلا يقطع ويغرم ويسرق الرجل من امرأته والمرأة من زوجها من منزلها الذي يسكنانه
فلا يقطع واحد منهما ويغرم فإن قال وأين يسقط الغرم عنه ويقطع قيل يسرق السرقة فيهما الله المسروق
أو يبرئه من ضمانها فلا يكون عليه غرم ويقطع فلا يسقط القطع عنه أن سقط عنه غرم ما سرق وفي هذا بيان
أن حكم الغرم غير حكم القطع وأن على السارق حكمين قديز أول أحدهما ما يثبت الآخر وليس هكذا حكم
الجراح التي لا يجب فيها أبدا مال الأومعه قصاص أو تحجير بين القود والعقل فأيها اختار سقط الآخر وان
اختار القود ثم عفا لم يكن له عقل وان اختار له قتل ثم أبرأه منه لم يكن له قصاص فهذا حكم كل واحد
منهما بدل من صاحبه فلا يشبهات الحكمين اللذين لا يكون أحدهما بدلا من صاحبه ولا يبطل أحدهما إن بطل
صاحبه ويشبه الشهادة على السرقة أن يأتي رجل بشاهد على أنه قال امرأته طالق ان كنت غصبت فلانا
هذا العبد ويشهد أنه غصبه فيحلف صاحب العبد مع شاهده يأخذ العبد ولا تطلق المرأة بشهادة واحد أنه
حدث حتى يكون معه آخر وذلك أن الشاهد مع البين إنما جاز على الغصب دون الطلاق والطلاق ليس

(١) قوله فيكون سارقا كذا في النسخ ولعله فلا يكون تأمل

قياسا على الزنا وأخذ
أن تؤخذ الاموال
بشاهد واحد أو اثنين
لذكر الله إياهما في الدين
وهو مال واخترنا أن
يؤخذ المال بين وشاهد
بسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم واخترنا أن
يجب الحق في القسامة
بدلائل قد وصفناها
وان لم يكن مع الدلائل
شاهد بالخبر عن رسول
الله فكان ما فرض الله
من الخبر عن رسول الله
مودى خبرا كما تودى
الشهادات خبرا وشرط
في الشهود ذوى عدل
ومبني نرضى وكان
الواجب أن لا يقبل
خبر أحد على شيء يكون
له حكم حتى يكون عدلا
في نفسه ورضافي خبره
وكان بنا إذا افترض
الله علينا قبول أهل
العدل أنه انما كلفنا
العدل عندنا على ما يظهر
لنا لأننا نعلم مغيب غيرنا
فلما تعبدنا الله بقبول
الشهود على العدالة
عندنا ودلت السنة على
انفاذ الحكم بشهاداتهم
وشهاداتهم أخبار
دل على أن قبول
قولهم وعددهم تعبد

بالغصب انما هي يمين يحلف بها وحكم الايمان غير حكم الاموال وكذلك حكم الطلاق غير حكم الاموال
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت الجراحة عمدا لا قود فيها بحال مثل أن يقتل الحر المسلم عبد مسلم
أو يقتل ذميا أو مستأمنًا أو يقتل ابن نفسه أو تكون جراحة لا قود فيها مثل الجائفة والمأومة وما لا قصاص
فيه فهذا كله لا قود فيه قبلت فيه يمين المدعي مع شاهده فقضى له به كله ما كان عمدا منه ففي مال الحاني
وما كان خطأ فعلى العاقلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد شاهدان رجلان رجلان بيمينهم فأصاب
بعض جسده ثم خرج منه فأصاب آخر فقضى له أو حرقه فالرمية الاولى عمد والمصاب الثاني خطأ فان كانت
الرمية الاولى لا قصاص فيها فالشهادة جائزة ويحلفان مع شاهدهما ويقضى في كل واحد منهما بالارش الاولى
في مال الراعي والثانية على عاقلة وان كانت الرمية الاولى يجب فيها القصاص في نفس كانت لأولياء الدم
القسامة ويستحقون الدية ثم القول في الرمية الثانية قولان أحدهما أن اليمين لا تكون مع الشاهد في هذا
وذلك أن صاحب الخطأ لا يثبت له شيء الا بيمينه لصاحب العمد فلما كانت هذه الجناية واحدة فيها عمد فيه
قصاص لم يحجز في القصاص الا شاهدان لانه لم يملك فيه شيئا والقول الثاني أن الشاهد يبطل لصاحب العمد
الا أن يقسم معه أو يباؤه ويثبت لصاحب الخطأ باليمين مع شاهده وهذا أصح القولين عندي والله تعالى أعلم
وبه نأخذ وهي في مثل معنى المسئلة من اليمين بالطلاق على الغصب والشهادة عليها وعلى الغصب ولو أقام
رجل على جارية وابنها شاهدا أنهم ماله حلف مع شاهده وأخذ الجارية وابنها ولو أقام البينة على أنها له
وابنها ولد منه حلف أيضا وقضى له بالجارية وكانت وابنها وكانت أم ولده باقراره وشهادة شاهده ويمينه
قال ولو أقام شاهدان أباه تصدق بهذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة حلف مع شاهده وكانت الدار
صدقة عليه كما شهد شاهده ولو أقام البينة على أن أباه تصدق بهذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة وعلى
أخوين له موقوفة فاذا انقضى فاعلى أولادهم أو على المساكين حلفوا وبنت حقوقهم فن حلف ثبت حقه
له فان قال قائل ما بال الرجل اذا أقام شاهدا أن أباه وقف عليه دارا وعلى أخوين له ثم على أولادهم بعدهم
أحلفته وأثبت حقه من الصدقة المحرمة فان حلف أخواه ثبت حقه ما وان لم يحلفا لم يثبت حقه ما ببنت
حقه قيل له لا نأتمنا أخرجنا الدار من ملك من شهد عليه الشاهد يمين من شهد له فاذا شهد الشاهد لثلاثة
لم يكن لواحد منهم أن يأخذ يمين صاحبه شيئا لأن حقه غير حق صاحبه وان كان من شيء واحد فحق كل
واحد منهم غير حق صاحبه فاذا حلفوا معا فخرجت الدار من ملك صاحبها الى ملك من حلف فكانت بكلها
لمن حلف حياته فقد مضى الحكم فيها لهم ومن جاء بعدهم ممن وقفت عليه اذا ماتوا يقوم مقام الوارث لهم فيها
الآ ترى أن رجلا لو أقام شاهدا على رجل بدار حلف قضي له بها فان مات كانت لوارثه بعده ولا يمين على
الوارث لان الحكم قد مضى فيها يمين الذي أقام الشاهد له وانما هي مورثة عن الذي حلف مع شاهده وان
حلف أخواه فهي عليهم مامعة ثم على من بعدهم وان أبي أخواه أن يحلفا فنصيبه منها وهو الثلث صدقة كما
شهد شاهده ثم نصيبه بعد منها على من تصدق به أبوه عليه بعده وبعد أخويه فان قال الذين تصدق عليهم
بعد الاثنين نحن نحلف على ما أبي أن يحلف عليه الانسان فلهم أن يحلفوا من قبل أنهم ما يكون حين كانوا
اذا حلفوا بعد موت أبيهم الذي جعل لهم ملكه اذا مات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما قلنا بملك
المتصدق عليهم باليمين لأن السنة والآثار تدل على أن هذا ملك صحيح اذا أخرج المتصدق من ملكه أرضه صدقة
على أقوام بعينهم ثم على من بعدهم (١) فملكه المتصدق عليهم مملكه المتصدق كما ملكهموه فهذا ملك صحيح
(قال الشافعي) رحمه الله واذا قضينا بأن ملك المتصدق يتحول الى ملك المتصدق عليهم كما ملكهم فهذا تحويل
ملك مال الى مالك ينتفع به انتفاع المال ببيع ما صار في أيديهم من غلته ويوهب ويورث وان كان مسكنا أسكنوا
فيه من أحبوا أو أكرهه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد شاهدان فلان تصدق بهذه الدار على فلان
(١) لعله فلك المتصدق عليهم مملكهم المتصدق كما ملكهموه أي على ما ملكهموه طبقة بعد أخرى تأمل

ولأنه لا يكون منهم
عددا لا وفي الناس أكثر
منه وكان (١) في قبولهم
على اختلافهم مقبولا
من وجوه مما وصفت
من كتاب أو سنة أو قول
عوام أهل العلم لأن
ما ثبت وشهده عندنا
من قطعنا الحكم بشهادته
إحاطة عندنا على الغيب
ولكنه صدق على
الظاهر بصدق الخبر
عندنا وإن أمكن فيه
الغلط ففيه ما دل على
الفرض علينا من قبول
الخبر عن رسول الله
ولا يؤخذ عدد من يقبل
خبره عنه صلى الله عليه
وسلم إلا واحد الدلائل
التي قبلنا بها عدد من
الشهود فربما الدلالة
عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بقبول خبر
الواحد عنه فإزنا والله
أعلم أن نقبل خبره إذا
كان من أهل الصدق
كإزنا بقبول عدد من
وصفت عدد في الشهادة
بل بقبول خبر الواحد
عنه أقوى سببا بالدلالة
عنه ثم ما علم غير خلافه
من أحد من ماضي
أهل العلم بعد رسول الله

(١) لعل لفظ في زيادة اهـ

وفلان وفلان بينهم وبين من حدث للتصدق من ولد صدقة موقوفة محرمة فقال أحد القوم أنا أحلف وأبي
الآخر أن قلنا فإذا حلفت جعلنا لك ثلث هذه الصدقة ثم كلما حدث معك واحد وقضاه الثلث الآخر الذي
ليس في يدك ثم إن حدث آخر وقضاه الثلث الآخر الذي ليس في يدك ولا يوقف للحادث قبله فإن حدث
آخر نقضنا لك وكلما حدث ولد بعد الولدين الذين يوقف لهما الثلثان حتى تستكمل الدار انتقصت من حقل
وانتقص كل من كان معك من حقوقهم لأنه كذلك تصدق عليك فمن حلف من الكبار كان على حقه ومن
بلغ حلف كان على حقه ومن أبي بطل حقه وتوقف غلة من لم يبلغ حتى يبلغوا فيصلقوا فتكون لهم أو أبوا
فبرد نصيبهم منها على المتصدق عليهم معهم وإن تصدق على ثلاثة ثم على من بعدهم خلف واحد كان له
الثلث وبطل الثلثان فصار ميراثا للورثة فإن قيل كيف تكون دار شهد عليها أنها كلها موقوفة محرمة
بعضها ميراث وبعضها موقوف (١) فأنه لو وقف على عشرة كان لكل واحد منهم العشر فمن حلف أخذ
حقه ومن أبي لم يكن له فيها حق وما لم يكن لاحد وقف كان ميراثا على الأصل فإن قيل ما يشبه ذلك قيل
عشرة شهد شاهدان مبتأ وصى لهم بدار خلف واحد فله عشرة فإن أبي التسعة رجع ما بقي من الدار ميراثا
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تصدق بها على ثلاثة خلف واحد وأبي اثنين كان نصيبهم ميراثا وكان
الثلث صدقة على واحد فإن قال هي صدقة على الثلاثة ثم على أبنائهم من بعدهم خلف واحد جعلنا لثلاثها
له وأبي الاثنين جعلنا نصيبهم ميراثا وهو الثلثان ثم حدث لهما ولدان وما يوقف لهما نصيبهما حتى يبلغا
فيخلفا أو يموتا فيخلف وارثهما فإن أبي وارثهما رجع ما بقي ميراثا للورثة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما
يوقف للمولود من يوم يولد إذا مات أبوه أو من جعل له الصدقة بعده فإن ولد قبل أن يموت أبوه أو من جعل له
الصدقة بعده لم يوقف حقه إلا بعد موتهما لأنه إنما يكون له الحق بعوتهما فأما ما كان من غلة قبل أن يولد
أو يموت من قبله فليس للمولود منها شيء لأنه إنما شرط له أن يكون له الحق يوم يولد بعد موت من قبله (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن شاهدًا شهد أن فلانا تصدق على فلان وولده وولد له ما تناسلوا هم فيها سواء
خلف رجل مع شاهده كان له منها بقدر عدد من معه وذلك أن يكون معه فيها عشرة فيكون له عشرها فكما
حدث ولدي دخل معه في الصدقة نقص من حقه ووقف حق المولود حتى يحلف فيستحق أو يدع البين
فيبطل حقه ويرد كراء ما وقف من حقه على الذين انتقصوا حقوقهم من أجله سواء بينهم كأنه وقف لاثنتين
حد ثلثي الدار وأكرى بمائة درهم إلى أن يبلغا فلم يخلفا فأبطلنا حقوقهما ورددنا المائة على العشرة لسكل
واحد منهم عشرة فإن مات من العشرة واحد قبل بلوغ الموقوف عليها الصدقة في نصف عمر الذين وقف
لها فإن بلغا فأبى البين فرد نصيبهما على من معهما رد عليه فأعطى ورثته ما استحق مما رد عليه وذلك خمسة
وترد الخمسة على التسعة الباقين وعلى هذا الحساب يعطى كل من مات قبل بلوغ الصبي الذي بطل ما وقف
لها فإن شهد الشاهد أنه تصدق بها عليه وعلى بني أبي معروفين يحصون فالأمر فيها على ما وصفت تكون له
حصصة بقدر عدد هم قلا أو كثروا وإن شهد أنه تصدق بها عليه وعلى بني أبي لا يحصون أبداً وعلى مساكين
وفقراء فقد قيل في الوصية يوصى بها الفسلان ولقوم يحصون هو كأحد هم وقيل فإن أوصى بهالة ولبي أبي
لا يحصون أو مساكين لا يحصون فله النصف ولهم النصف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أمر تخف
فيه المؤنة ويسهل فيه الجواب في مسئلتنا هذه لو كان يصح قياسا أو خبرا أعطيناها النصف وجعلنا النصف
على من تصدق به عليه معه من لا يحصى ولكن لا أرى القياس فيها إذا كانت الصدقة إذا تصدق بها عليه
وعلى الفقراء وهم لا يحصون جائزة (٢) إلا أن يقال له إن شئت فأحلف فكأن أسوة الفقراء فإن حلف أعطيناها
ذلك وأحلف من معه في الصدقة ثم حاص من قسمنا عليه فإذا زاد الفقراء بعد ذلك انتقصوا حصصهم كواحد

(١) قوله فأنها هو الجواب ولعله يحرف عن قلنا لو وقف الخ (٢) قوله إلا أن يقال متعلق بالقياس أي
لا أرى المعقول فيها إلا أن يقال الخ فتنبه

منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قيل اذا كان شرط السكنى سكن كل فقير في أقل ما يكفيه ان كان المتصدق قال يسكن كل واحد منهم بلا ان يدخل عليه من يضيق عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأصح من هذا القول والله تعالى أعلم وبه أقول أن السكنى مثل الغلة فاذا ضاق السكن اصطلاحاً أو كروا ولم يؤثر واحد منهم بالسكن على صاحبه وكلهم فيه شرع وإذا كانت غلة أو شيء فيها بين الفقراء وان قل ذلك فلا يعطى واحد منهم أقل مما يعطى الآخر وقد قيل اذا لم يسم فقراء قبيلة فهو على فقراء قرابته قياساً على الصدقات التي يعطاها جيران المال المأخوذة منه الصدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه أقول اذا كان قرابته جيران صدقته فان جازت فيها الاثر لبعض الجيران دون بعض كانت لذوي قرابة المتصدق فان لم يجد جيران الصدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام رجل شاهداً على رجل وحلف أنه غصبه أم ولد وولدها فبجران من يده فتكون أم ولد للشهود له الحالف ويكون الابن ابنه ويخرج من رق الذي هي في يده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو أقام شاهداً على رجل في يده عبدي سترقه أنه كان عبداً له فأعتقه ثم غصبه اياه بعد العتق حلف وكان هذا مولى له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعلى هذا الباب كله وقياسه وليس يدخل في هذا العبد يقيم شاهداً على سيده أنه أعتقه لان العبد هو الذي فيه الخصومة كما وصفت في الباب الأول واليمين مع الشاهد في الدين الذي يتنازع فيه المشهود له والمشهود عليه لا واحد منهما والنسب والولاء شيان يصير لصاحبهما بما منفعته في غير نفسه وان كانت لا تملك فهي منفعه للخصم في غير نفسه والمولود لا ينفع بشئ غير نفسه

(الخلاف في اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الخلاف في اليمين مع الشاهد مع ثبوتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الناس خلافاً أسرف فيه على نفسه فقال لو حكمت بما لا نزاعاً حقاً من رأيكم لم زده وان حكمت باليمين مع الشاهد ردوناها فقلت لبعضهم ردت الذي يلزمك أن تقول به ولا يحل لأحد من أهل العلم عندنا خلافه لانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجرت آراءه التي لو ردتها كانت أخف عليك في المآثم قال انها خلاف كتاب الله ونحوي زدها بأشياء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد جهدت أن أنقصي ما كلفني به في رد اليمين مع الشاهد فكان مما كتبت به بعض من ردّها أن قال لم تر وهما الا من حديث مرسل قلنا لم ننبتها بحديث مرسل وانما ثبتناها بحديث ابن عباس وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يرد أحد من أهل العلم مثله لو لم يكن فيها غيره مع أن معه غيره ممن يشده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال منهم قائل فكيف قلتم يقضي بها في الاموال دون غيرها فجعلتموها تامة في شيء ناقصة في غيره فقلت له لما قال عمر بن دينار وهو حلقها قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاموال كان هذا موصولاً في خبره عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال جعفر في الحديث في الدين والدين مال وقاله من لقيت من حلتها والحكام بها قلنا اذا قيل قضى بها في الاموال دل ذلك والله تعالى أعلم على أنه لا يقضى بها في غير ما قضى بها فيه لان الشاهدين أصل في الحقوق فهما ثابتان واليمين مع الشاهد أصل فيما يحكم بها فيه وفيما كان في معناه فان كان شيء يخرج من معناه كان على الأصل الأول وهو الشاهدان قال فالعبد قلت له فاذا أقام رجل شاهداً على عبداً أنه له حلف مع شاهده واستحق العبد قال فان أقام شاهداً أن سيده أعتقه قلت فلا يعق قوله قال فما الفرق بين العبد يقيم رجل عليه شاهداً ويحلف ويأخذه وبين العبد يقيم شاهداً أن سيده أعتقه قلت الفرق البين قال وما هو قلت أرايت ان قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد في الاموال أما في هذا بيان أن المال المقضى به للعبد يقيم شاهداً الحالف هو المالك للمقضى له ولا بالمقضى عليه وانما هو مال أخرجه من يدي المقضى عليه الى يدي المقضى له به فلكه اياه كما كان المقضى عليه له مال كما قال بلي

فتابعهم الى اليوم خبراً نصاً منهم ودلالة معقولة عنهم من قبول عسدد الشهود في بعض ما قبلناه فيه وقد كتبت في كتاب جاع العلم الدليل على ما وصفت مما اكتفيت (١) في رد كثير منه في كتابي هذا وقد رددت منه جلاً تدل من لم يحفظ كتاب جاع العلم على ما رواها ان شاء الله فان قال قائل أفيكون الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحداً أو أكثر قيل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبران فخير عامة عن عامة النبي صلى الله عليه وسلم يحمل ما فرض على العباد أن يأتوا به بالاستئذان وأفعالهم ويؤتوا به من أنفسهم وأموالهم وهذا ما لا يسع جهله وما كان على أهل العلم والعوام أن يستتروا فيه لان كلا كلفه كعدد الصلاة وصوم رمضان وتحريم الفواحش وأن لله عليهم حقاً في أموالهم وخبرنا خاصة في خاص

(١) أي في إعادة تأمل

الاحكام لم يكلفه العامة
لبيات أكثره كاجاء
الاول وكلف علم ذلك
من فيه الكفاية الخاصة
به دون العامة وهذا
مثل ما يكون منهم في
الصلاة سهو (١) بحسبه
سجود السهو وما يكون
منهم فيما لا يجب به
سجود سهو وما يفسد
الحج وما لا يفسده وما
يجب به البدنة ولا يجب
مما يفعل مما ليس فيه
نص كتاب وهو الذي
على العلماء فيه عندنا
والله أعلم بقرول خبر
الصادق على صدقه
ولا يسعهم رده كما
لا يسعهم رد العدد من
الشهود الذين قبلوا
شهادتهم وهو حق
صدق عندهم على
الظاهر كما يقال فيما
شهد به الشهود فن
أدخل في شيء من قبول
خبر الواحد شيئاً دخل
عليه في قبول عدد
الشهود الذين ليسوا
بنص في كتاب ولا سنة
مثل الشهود على القتل
 وغيره ان شاء الله فان

(١) قوله يجب به سجود
الحج لعل مراده يتأكد
به تأمل كتبه مصححه

قلت وهكذا العبد الذي سألت عنه أخرجه من يدي مالكه المقضى عليه الى مالكه المقضى له قال نعم قلت
أفليس نجد معنى العبد اذا أقام شاهداً أن سيده أعنته غير معنى المال الذي يتنازع فيه الشهود والمشهد
عليه لانه انما يتنازع في نفسه قال انه ليخالفه في هذا الموضع قلت ويخالفه أنه لا يخرج من يدي مالكه الى
ملك نفسه فيكون علك من نفسه ما كان سيده يملكه كما كان المقضى عليه يملك المال ثم أخرج من يده
فلكه المقضى له قال أجل قلت فكيف أقضى باليمين مع الشاهد في شيء معناه غير معنى ما قضى به رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال فانك تعتقه بالشاهدين قلت أجل وأقتل بالشاهدين لانهم ما حكم مطلق واليمين مع
الشاهد حكم خاص (قال الشافعي) رجه الله تعالى وقلت له رأيتك عبت أن تكون الشهادة تامة في بعض
الاشياء دون بعض أفرأيت الشاهدين أليسا تامين في كل شيء ناقصين في الزنا قال بلى قلت أفرأيت
الشاهد والامرأتين أليسا تامين في الاموال ناقصين في الحدود وغيرها قال بلى قلت أفرأيت شهادة النساء
في الاستهلال والرضاع وعيوب النساء أليست تامة حتى يلحق بها النسب وفيه عظيم من الاموال وأن يكون
لمن شهدت له امرأة عندك أن فلانة ولدت له والمشهد عليه ينكر أن يلحق به نسبة فيعقودمه ويرى بناته ويرث
ماله قال بلى قلت أفرأيت أهل الذمة أليست تتم شهادتهم عندك فيما بينهم على كل شيء ولو شهدوا على
مسلم بفلس لم يجوز قال بلى قلت ولو شهدت لرجل امرأة وحدها على أحد بفلس لم يجوز قال بلى قلت
فأسمعك فيما عدا شهود الزمان المسلمين قد جعلت الشهادات كلها تامة في شيء ناقصة في غيره وعبت ذلك علينا
وانما قلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعنا حيث وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعنا
حكم الله عز وجل حيث وضعه قال فقال فاذا حلفتم الرجل مع شاهده فكيف زعمتم أن رجلاً لو كان غائباً
عن بلد فشهد له رجل بحق له على رجل من وصية أو وصية أو وصية أو شهد لانه بحق وهو يوم شهد الشاهد
صغير وغائب أو شهد له بحق (١) وليه عبده أو وكيل حلف وهو لا يعلم شهد شاهده بحق أم لا وهو ان حلف
حلف على ما لا يعلم (قال الشافعي) رجه الله فقلت له لا ينبغي لرجل أن يحلف على ما لا يعلم ولكن العلم
يكون من وجوه قال وما هي قلت أن يرى الرجل بعينه أو يسمع باذنه من الذي عليه الحق أو يبلغه فيما غاب
عنه ان خبر يصدق فيه يسمعه اليمين على كل واحد من هذا قال أما الرؤية وما سمع من الذي عليه الحق فأعرفه
وأما ما جاء به الخبر الذي يصدق فقد يمكن فيه الكذب فكيف يكون هذا علماً أحلفه عليه قال فقلت
له الشهادة على علمه أولى أن لا يشهد بها حتى يسمعها من الشهود عليه أو يراها واليمين قال كل لا ينبغي
الا هكذا وان الشهادة لأولاهما أن لا يشهد بها الا على ما رأى أو سمع قلت لأن الله عز وجل حكى عن قوم
أنهم قالوا وما شهدنا الا بما علمنا وقال الامن شهد بالحق وهم يعلمون قال نعم قلت له أفيشهد الرجل على أن
فلان ابن فلان وهو غريب لم يراه قط قال نعم قلت فاعلم سمعته يتسبب هذا النسب ولم يسمع من يدفعه عنه
ولا من شهد له بأن ما قال كما قال قال نعم قلت ويشهد أن هذه الدار دار فلان وأن هذا الثوب ثوبه وقد
يمكن أن يكون غصب هذه الدار أو غيرها ويمكن ذلك في الثوب قال وان أمكن اذ لم يرد افعاله في الدار
والثوب وكان الأغلب عليه أن ما شهد به كما شهد وسعته الشهادة وان أمكن فيه أن يكون ليس على ما شهد به
ولكن يشهد على الأغلب قلت أفرأيت لو اشترى رجل من رجل عبداً ولد بالمشرق أو بالمغرب والمشتري ابن
مائة سنة أو أكثر والمشتري ابن خمس عشرة سنة ثم باعه فأبى عند المشتري فكيف تحلف البائع قال أحلفه
لقد باع العبد برياً من الاباق قال فقلت يحلف البائع فقال لك هذا مغربي أو مشرقى وقد يمكن أن يكون
أبني قبل أن يولد جدى قال وان يسئل قلت وكيف يمكن المسئلة قال كما أمكنك قلت وكيف يجوز
هذا قال لان الايمان يدخلها هذا قال أو رأيت لو كان العبد ولد عنده أما كان يمكن فيه أن أبى ولا يدري
به قلت بلى قال فهذا يختلف الناس في أنهم يحلفون على البت لقد باع برياً من الاباق ولكن يسعه أن

(١) أي تولا عبده أو وكيل الخ فتنبه كتبه مصححه

يحلف على البت وانما ذلك على علمه قلت فهل طعنت في الخالف على الحق بصيره بوجه من الوجوه وصية
 أميراث أو شيء يليه عبده أو وكيله غاب عنه بشيئ الا لم يزل الناس يجيزون ما وصفت لك قلت فاذا أجازوا الشيء فلم يجيزوا مثله وأولى أن يكون
 الناس من هذا بدوا مزال الناس يجيزون ما وصفت لك قلت فاذا أجازوا الشيء فلم يجيزوا مثله وأولى أن يكون
 عليا يسع عليه الشهادة واليمين منه قال هذا يلزمنا قال فان مارد ذنابه اليمين مع الشاهد أن الزهري
 أنكرها قلت لقد قضى بها الزهري حين ولي فلو كان أنكرها ثم عرفها وكنت انما اقتديت به فيها كان
 ينبغي أن يكون أثبت لها عندك أن يقضى بها بعد أنكارها وتعلم انه انما أنكرها غير عارف بها وقضى بها
 مستفيدا عنها ولو أقام على أنكارها ما كان في هذا ما يشبهه على عالم قال وكيف قلت أرويت أن علي بن
 أبي طالب رضي الله عنه أنكر على معقل بن يسار حديث بروع بنت واشق أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل
 لها المهر والميراث ورد حديثه وقال بخلافه قال نعم قلت وقال بخلاف حديث بروع بنت واشق مع علي
 زيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر قال نعم قلت ورويت عن عمر بن الخطاب أن عمار بن ياسر روى أن
 النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب أن يتيمم فانكر ذلك عليه وأقام عمر على أن لا يتيمم الجنب وأقام على
 ذلك مع عمر ابن مسعود وتأول قول الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا قال نعم قلت ورويت وروينا
 أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وليس معه من الناس الا بلال وأسامة وعثمان فأغلقها عليه وكلمهم
 سميع بصير حريص على حفظ فعله والاقتداء به فخرج أسامة فقال أراد النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة فيها
 فجعل كلما استقبل منها ناحية استدبر الأخرى وكره أن يستدبر من البيت شأفا كبيرا في نواحيها وخرج ولم
 يصل فكان ابن عباس يفتي أن لا يصلي في البيت وغيره من أصحابنا بحديث أسامة وقال بلال صلى
 تقول أنت قال يصلي في البيت وقول من قال كان أحق من قول من قال لم يكن لأن الذي قال كان شاهد
 والذي قال لم يكن ليس بشاهد قلت وجعلت حديث بروع بنت واشق سنة ولم تبطلها بردي على رضي الله تعالى
 عنه وخلاف ابن عباس وابن عمر وزيد وثبت حديث بروع قال نعم قلت وجعلت تيمم الجنب سنة ولم
 تبطلها بردي وعمر وخلاف ابن مسعود التيمم وتأولها ما قول الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا والظهور بالماء
 وقول الله عزذ كره ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغسلوا قال نعم قلت له وكذلك تقول لو دخلت أنا وأنت
 على فقه أو قاض فخرجت فقلت حدثنا كذا وقضى بكذا وقلت أنت ما حدثنا ولا قضى بشيئ كان القول قولي
 لأنني شاهد وأنت مضيع أو غافل قال نعم قلت فالزهري لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أكثر
 أصحابه فلما أقام على أنكار اليمين مع الشاهد أي حجة تكون فيه إذا كان من أنكر الحديث عن النبي صلى الله
 عليه وسلم من أصحابه لا يبطل قول من روى الحديث كان الزهري إذا لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أولى بأن لا يوهن به حديث من حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا كان بعض السنن قد يعزب عن
 عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يجذبوها عند الضعفاء بن سفيان وحل بن مالك مع قلة صحبتهما
 وبعدها رهما وعمر يطلبها من الانصار والمهاجرين فلا يجدها فان كانا لهما عندنا وعندك أن من حدث أولى
 بمن أنكر الحديث فكيف احتججت بأن الزهري أنكر اليمين مع الشاهد فقال لي لقد علمت ما في هذا حجة
 قلت فلم احتججت به قال احتج به أصحابنا وان عطاء أنكرها قلت والزنجي أخبرنا عن ابن جريج عن عطاء
 أنه قال لا رجعة إلا بشاهدين الا أن يكون عذرفيأت بشاهد ويحلف مع شاهده (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى فعطاء يفتي باليمين مع الشاهد فيما لا يقول به أحد من أصحابنا ولو أنكرها عطاء هل كانت الحجة فيه إلا
 كهي في الزهري وأضعف منها فبين أنكر ما لم يسع من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) قال لا قلت
 لو ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها أو كان لأحد خلافها ورد بها بالتأويل قال لا فذكرت له بعض
 ما روينا فيها وقلت له أثبت مثل هذا قال نعم ولكنني لم أكن سمعته قلت أفذهب عليك من العلم شيء قال نعم
 (١) كذا بالنسخ ولعله قال نعم أو سقط من هنا شيء تأمل

قال قائل فأن الدلالة
 على قبول خبر الواحد
 عن رسول الله قبله
 ان شاء الله كان الناس
 مستقبلي بيت المقدس
 ثم حوّلهم الله الى البيت
 الحرام فأثب أهل قباء
 آتوهم في الصلاة
 فأخبرهم أن الله أنزل
 على رسوله كتابا وأن
 القبلة تحولت الى البيت
 الحرام فاستداروا الى
 الكعبة وهم في الصلاة
 وأن أباطلحة وجاعة
 كانوا يشربون فضيخ
 بسر ولم يحرم
 يومئذ من الاثر به شيء
 فأتاهم أت فأخبرهم
 أن النحر قد حرم
 فأمروا أناسا فكسروا
 جرار شرابهم ذلك ولا
 شك أنهم لا يحدون
 في مثل هذا الأذكرة
 لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان شاء الله
 ويشبه أن لو كان قبول
 خبر من أخبرهم وهو
 صادق عندهم مما
 لا يجوز لهم قبوله أن
 يقول لهم رسول الله
 قد كنتم على قبلة ولم
 يكن لكم أن تحوّلوا
 عنها إذ كنت حاضرا
 معكم حتى أعلمكم أو
 يعلمكم جماعة أو عدد

يسمى لهم ويخبرهم
أن الحجة تقوم
عليهم عثلا لا بأقل منها
ان كانت لا تثبت عنده
بواحد والفساد لا يجوز
عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا عند عالم
وهراقة حلال فساد فلو
لم تكن الحجة أيضا تقوم
عليهم يخبر من أخبرهم
بغيرهم لأشبه أن يقول
قد كان لكم حلالا ولم
يكن لكم إفساد حتى
أعلمكم أن الله جل وعز
حرمه وأيتكم عدد
يحدثه لهم يخبرني
بغيره وأمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم أم
سلة أن تعلم امرأة أن
تعلم زوجها ان قبلها
وهو صائم لا يحرم عليه
ولولم ير الحجة تقوم عليه
بغيرها اذا صدقته فقام
بأمرها ان شاء الله به
وأمر رسول الله أن يسأ
الأسلى أن يغدو على
امرأة رجل فان اعترفت
رجها فاعترفت فرجها
وفي ذلك افاته نفسها
باعترافها عند أنيس
وهو واحد وأمر عمرو
ابن أمية أن يقتل
أسفيان وقد سن عليه
إن علمه أسلم ليصل له قتله
وقد يحدث الاسلام

قلت فاعلم هذا ما قد ذهب عليك واذا قد سمعته فصر اليه فكذلك يجب عليك قال فانه قد بلغنا أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (١) أن خزيمة بن ثابت شهد لصاحب الحق (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى فسأله من أخبره فاذا هو يأتي بخبر ضعيف لا يثبت له عندنا ولا عنده فقلت له أرايت لو كان
خبرك هذا قويا وكان خزيمة قد شهد لصاحب الحق فأخلفه النبي صلى الله عليه وسلم ألم تكن خالفت خبرك
الذي به احتجبت قال وأين خالفته قلت أبعده وخزيمة أن يكون يقوم مقام شاهد فهو كما قلنا قال لا
ولكنه من بين الناس يقوم مقام شاهدين قلت فان جاء طالب حق بشاهدين أحلفه معهما قال لا ولكن
أعطيه حقه بغير عين قلت له فهذه اذا سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرى خالفتها لانه ان كان قضى
بشهادة خزيمة وهو يقوم مقام شاهدين فقد أحلف مع شاهدين وان كان قضى بشهادة خزيمة وهو كشاهدين
فما روي عنه فقد قضى قضيتين خالفتهما معا قال فلعل النبي صلى الله عليه وسلم انما قضى باليمين أنه علم أن
حق الطالب حق فقلت له أفيجوز في جميع ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى فيه بقضية اما بقرار
من المدعى عليه أو بينة المدعى أن يقال لعله انما قضى به أنه علم أن ما أقر به المقر أو ما قامت به البينة حق فلا
يجوز لأحد بعده أن يقضى بينة ولا بقرار لان أحد بعده لا يعلم صدق البينة ولا المقر لان هذا لا يعلم الا من جهة
الوحي والوحي قد انقطع بعد النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قلت وما قضى به على ما قضى به ولا يبطل بلعل
قال نعم قلت فلم أردت ابطال اليمين مع الشاهد بلعل وقلت له وأكلك على لعل أرايت لو اكل رجل يدعى
على رجل ألفا فقلت أنها عليه ثابتة هل تعدو من أن تكون ممن يقضى بعلقه فتأخذها له منه ولا تكلفه
شاهدا ولا عينا أو ممن لا يأخذ بعلقه فلا تعطيه اياها لا بالشاهدين سواك قال ما أعده هذا قلت له فلو كان
النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد من قبل أنه علم أن ما ادعى المدعى حق كنت خالفته قال
فلعل المطلوب رضى بيمين الطالب قلت وقد عدت الى لعل وقلت أرايت لو جاءك خصمان فرضى المطلوب
بيمين الطالب أكنت تكلفه شاهد وتحلفه قال لا قلت ولو حلف مع شاهد والمطلوب رضى بيمينه
لم تعطه شيئا قال لا أعطيه بيمينه مع شاهد شيئا ولكن ان أقر بحقه أعطيه قلت أنت تعطيه اذا أقر
ولا تحلف الطالب قال نعم قلت فهذه سنة أخرى ان كانت كما قلت خالفتها قال فما تقول أنت في أحكام
رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت على المسلمين أن يحكموا بها كما حكم وكذلك ألزمهم الله قال فالد النبي
صلى الله عليه وسلم كان يحكم من جهة الوحي قلت فما حكم به من جهة الوحي فقد بينه وذلك مثل ما أحل للناس
وحرم وما حكم به بين الناس بالبينه فعلى الظاهر حكم به قال فبايدل على ذلك قلت أخبرنا مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال انما أنا بشر وانكم تختصمون الي فاعل بعضهم أن يكون الحق بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما
أسمع منه فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى قلت له فقد أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس أنه انما يقضى بينهم بما يظهر له وأن الله ولي
ما غاب عنه وليست به المسلمون فيحكموا على ما يظهر لهم لان أحد بعده من ولادة المسلمين لا يعرف صدق
الشاهد ابدأ انما يحكم على الظاهر وقد يمكن في الشهود الكذب والغلط ولو كان القضاء لا يكون الا من
جهة الوحي لم يكن أحد يقضى بعد النبي صلى الله عليه وسلم لان أحد لا يعرف الباطن بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اذا حلفت الحر مع شاهده فكيف أحلفتم المملوك والكافر الذي لا شهادة له قلت أرايت
الحر العدل اذا شهد لنفسه أن يجوز شهادته قال لا قلت ولو جازت شهادته أحلف على شهادته قال لا قلت
فكيف توهمت أن اجعلناه شاهدا لنفسه قال لأنكم أعطيتوه بيمينه فقامت مقام شاهد فقلت له أعطيتناه
بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي وان أعطى بها كما يعطى بشاهد فليس معناها معنى الشهادة قال

(١) أي من أجل أن خزيمة الخ فهو خصومة له تأمل

وهل تجد على ما تقول دلالة قلت نعم ان شاء الله تعالى قلت له أرايت ان ادعى عليه حق بقاء شاهدين يشهدان له بالبراءة مما ادعى عليه أيبرأ قال نعم قلت فان حلف ولا بينة عليه أيبرأ قال نعم قلت أفنقوم عينة ببراءته مما ادعى عليه مقام شاهدين قال نعم في هذا الموضع قلت أفمينه شاهدان قال لا وهما ان اجتماعا في معنى فقد يقران في غيره لانه لو حلف فأبرأته ثم جاء طالب الحق بشاهدين أبطلت عينة وأخذت لصاحب الحق حقه بشهادته قلنا فهكذا قلنا في اليمين وان أعطينا بها كما أعطينا بشاهد فليست كالشاهد في كل أمرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أرايت لو قال لك قائل قال النبي صلى الله عليه وسلم البين على المدعى عليه في زمان أهله أهل عدل واسلام والناس اليوم ليسوا كذلك ولا أحلف من ادعى عليه من مشرك ولا مسلم غير عدل قال ليس ذلك له وإذا قال النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فهو عام قلنا وكذلك البين مع الشاهد لما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لطلب الحق كان الحر العدل وغيره سواء فيها والعبد والكافر كما يكونون سواء فيما يقع عليهم من الأيمان فيكون خير الناس لو كان يعرف اذا ادعى عليه يحلف فيبرأ والكافر أيضا كذلك فكذلك يحلفان وبأخذان وقلت له أرايت أهل محلة وجديين أظهرهم قسلا فأقام وليه شاهدين أنهم قتلوه خطأ قال فالدية عليهم قلت فالويلم يقم شاهدين لتحلفهم وتعطيهم الدية قال نعم كما تعطيهم اذا أتى شاهدين قلت فأيمانهم بالبراءة من دمه اذا لم يكن له شاهدان كشاهدين لو شهدا عليهم بقتله فقال لا فقلت له ولم وقد أعطيت بها كما أعطيت بالشاهدين قال انما أعطيت بالاثرت قلت ولا يلزمك ههنا حجة قال لا قلنا فنحن أعطينا بالسنة التي هي أولى من الاثر فكيف زعمت أن الحلف زمتنا قلت له فأيمان أهل المحلة وهم مشركون كإيمانهم لو كانوا مسلمين قال نعم قلت ولو ادعى رجل على رجل حقا فنكل عن البين أن يعطى المدعى حقه قال نعم قلت أفنكوله كشاهدين لو شهدا عليه قال لا قلت فقد أعطيت به نكوله كما تعطى منه بشاهدين قال فان النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعى والبين على المدعى عليه قلنا هذاروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم وثبتة وثبتناه برؤية ابن عباس خاصة وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمين مع الشاهد وروى ذلك عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى ذلك أبو هريرة وسعد بن عباد وابن المسيب وعمرو بن عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم فرددته وهو أكثر وأثبت وثبتنا ثبت معنا الذي هودونه وقلت له أرايت اذا حكم الله عز وجل في الزنا بأربعة شهود وجاءت بذلك السنة وقال الله عز وجل شهيد من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان أما صار أهل العلم الى اجازة أربعة في الزنا واثنين في غير الزنا ولم يقولوا ان واحدا منهم ناسخ الاخر ولا خالفه وأمضوا كل واحد منهما على ما جاء فيه قال بلى قلت فاذا أجاز أهل العلم شهادة النساء وحدهن في عيوب النساء وغيرها من أمر النساء بلا كتاب مضي فيه ولا سنة أيجوز أن يقال اذا حذر الله الشهادات فجعل أهلها شاهدا وامرأتين فلا تجوز شهادة النساء لارجل معهن ومن أجازها خالف القرآن والسنة اذا كان أقل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم شاهد وعين قال لا يجوز اذا لم يحظر القرآن لا يجوز أقل من شاهد وامرأتين نصا ولم تحظر ذلك السنة والمسلمون أعلم بعني القرآن والسنة قلت والسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم أزم أو ما قالت الفقهاء عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بل السنة قلت فلم رددت السنة في البين مع الشاهد وتأولت القرآن ولم تردأربا أقل من شاهد وعين فتأولت عليه القرآن قال ولو ثبتت السنة لم أردّها وكانت السنة دليلا على القرآن قلت فان عارضك أحد بمثل ما عارضت به فقال لا يثبت عن علي رضي الله تعالى عنه أنه أجاز شهادة القابلة ولا عن عمر أنه حكم بالقسامة قال اذا رواه الثقات فليس له هذا قلت فنرى روى البين مع الشاهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوثق وأعرف ممن روى عن عمرو وعلى

قبل أن يأتيه عمرو بن أمية وأمرا نيسا أو عبد الله بن أنيس «شك الربيع» أن يقتل خالد بن سفيان الهذلي فقتله ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أسلم أن لا يقتله وكل هؤلاء من معاني ولاته وهم واحد واحد فتصور الحكم باخبارهم وبعث رسول الله بجماله واحدا واحدا ورسله واحدا واحدا وانما بعث عماله ليخبروا الناس بما أخبرهم به رسول الله من شرائع دينهم ويأخذوا منهم ما أوجب الله عليهم ويعطوهم ما لهم ويقيموا عليهم الحدود وينفذوا فيهم الاحكام وليبعث منهم واحدا المشهورا بالصدق عند من بعثه اليه ولولم تقم الحجة عليهم بهم اذ كانوا في كل ناحية وجههم اليها أهل صدق عندهم ما بعثهم ان شاء الله وبعث بابا بكر واليساعلى الحج فكان في معنى عماله ثم بعث عليا بعده بأول سورة براءة فقرأها في مجمع الناس في الموسم وأبو بكر واحد وعلى

واحد وكلاهما
بعثه بغير الذي بعث به
صاحبه ولولم تكن الحجة
تقوم عليهم يبعثه كل
واحد منهما اذ كانا
مشهورين عند عوامهم
بالصدق وكان من
جهلها من عوامهم
يحدثون بثبوتها من أصحابه
يعرف صدقهما ما بعث
منهما واحدا فقد بعث
عليها يعطيه نقض مدد
واعطاء مدد ونحو ذلك
وهي عن أمور وأمر
بأخرى وما كان لأحد
من المسلمين بلغه على أن
لهم مدة أربعة أشهر
أن يعرض لهم في مدتهم
ولا مأمور بشئ ولا
منهى عنه برساله على
أن يقول له أنت واحد
ولا تقوم على الحجة بأن
رسول الله بعثك الى
بنقض شئ جعله لي ولا
بأحداث شئ لم يكن
لي ولا لغيري ولا ينهى
عن أمر لم أعلم رسول الله
صلى الله عليه وسلم بهي
عنه ولا بأحداث أمر لم
أعلم رسول الله أحدثه
وما يجوز هذا لأحد
في شئ قطعه عليه على
برساله النبي ولا اعطاه
ايامه ولا أمر به ولا نهاه

مارويت أفترد القوي وتأخذ بأضعف منه وقلت له لا يبعدو الحكم بالشاهدين أن يكون محترماً أن يجوز
أقل منه فانت تجيزه وألا يكون محترماً ذلك فانت خطي بقولك انه محترم أن يجوز أقل منه وقد بينا بعض
ذلك في مواضعه وسكتنا عن كثير لعله أن يكون أكثر مما بينا اكتفاء بما بينا عمال منين وإن الحجة لتقوم بأقل
مما بينا والله تعالى أعلم

(المدعي والمدعى عليه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال فماتقول في البيعة على المدعي
واليين على المدعي عليه أي عامة قلت لا ولكننا خاصة على بعض الاشياء دون بعض قال فاني أقول انها عامة
قلت حتى يبطل بها جميع ما خالفنا عليه قال فان قلت ذلك قلت اذا تركت عامة ما في يدك قال وأين قلت
في البيعة التي أمرت أن لا تعطى بأقل منها قال بشاهدين أو شاهداً واحداً قلت فماتقول في مولى
وجده قتيلاً في محلة فلم أقم بيعة على أحد منهم بعينه أنه قتله قال نحلف منهم نحسين رجلاً نحسين عينا ثم
نقضي بالدية عليهم وعلى عواقلهم في ثلاث منين قلت فقالوا لا زعمت أن كتاب الله يحترم أن يعطى بأقل من
شاهدين أو شاهداً واحداً قلت وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحترم أن يعطى مدع إلا بالبيعة
وهي شاهدان عدلان أو شاهداً واحداً قلت وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن اليين
براءة لمن حلف فكيف أعطيت بلا شاهد وأحلفتنا ولم تبرئنا خالفنا في حجة قولك الكتاب والسنة قال لم
أخالفهما وهذا عن عمر بن الخطاب قلت أرأيت لو كان ثابتاً عن عمر لكان هذا الحكم مخالفاً للكتاب والسنة
وما قال عمر من أن البيعة على المدعي والييين على المدعي عليه قال لا لأن عمر أعلم بالكتاب والسنة ومعنى ما قال
قلت أفذلك هذا الحكم خاصة على أن دعواك أن الكتاب يحترم أن يعطى أحد بأقل من شاهدين وأن السنة
تحترم أن يحول حكم عن أن يعطى فيه بأقل من شاهدين أو يحلف فيه أحد ثم لا يبرأ ليس بعام على جميع
الاشياء كما قلت قال نعم ليس بعام ولكني انما أخرجت هذا من حجة الكتاب والسنة بالخبر عن عمر قلت
أفأرى تناقضاً بيننا مع الشاهد بآرائنا والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ألزم لنا ولك من الخبر عن
غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت أرأيت ان قال لك أهل المحلة انما قال النبي صلى الله عليه وسلم
البيعة على المدعي فلم لا تكلف هذا بيعة وقال اليين على المدعي عليه وقال ذلك عمر أمدعي علينا قال كأنكم
قلنا وكأنكم ظن أن يقين هذا ولي القتل لا يزعم أننا قلناه وقد يمكن أن يكون غير ناقته وطرحه علينا
فكيف أحلفتنا ولسنا مدعي علينا قال فأجعلكم كالمدعي عليهم قلنا فقالوا ولم تجعلنا وولي الدم لا يدعي
علينا واذ جعلتنا أفعضاء مدعي عليه أو قلنا فقال بل كلكم قلنا فقالوا فأحلفنا كلنا فاعمل فينا من
يقرفسقط الغرامة عنا وتزيمه قال فلا أحلفكم كلكم اذا جاوزتم نحسين قلنا فقالوا لودعي علينا درهما
أحلفنا كلنا قال نعم قلنا فقالوا فانت تظلم ولي القتل اذا لم تحلف كلنا وكلنا مدعي علينا وتظلمنا اذا
أحلفتنا ولسنا مدعي علينا وتخص بالظلم خيارنا ولا تقتصر على بين واحد على انسان لو كان بين اثنين أحلفت
كل واحد منا حصة وعشرين يمينا أو واحداً أحلفته نحسين عينا وانما الأيمان على كل من حلف من كان
فيما سوى هذا عندك وان عظم بين واحد وتحلفنا ونعزمنا فكيف جاز هذا لك قال رويت هذا عن عمر
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه قلت فقالوا لك فاذا رويت أنت الشئ عن عمر ألا تنهم الخبرين عنه وتتركه
بان ظاهر الكتاب يخالفه والسنة وما جاء عنه قال لا يجوز لي أن أزعم أن الكتاب والسنة ولا قوله يخالفه
ولكني أقول الكتاب على خاص والسنة وقوله كذلك قلت فان قيل لم غلط من رواه عن عمر لان عمر
لا يخالف ظاهر الكتاب والسنة وقوله هو نفسه البيعة على المدعي والييين على المدعي عليه قال لا يجوز أن أتهم
من أثبت به ولكني أقول ان الكتاب والسنة وقول عمر على خاص وهذا كما جاء فيما جاء فيه وأستعمل الاخبار اذا
وجدت الى استعمالها سبيلاً ولا يبطل بعضها ببعض قلت فلم اذا قلنا بالييين مع الشاهد زعمت أن الكتاب

والسنة عام ثم قلت الآن خاص ولم تجز لنا ما أجزت لنفسك وقلت له أ رأيت أن قال لك هذا الحديث ثابت
عن عمر قال نعم هو ثابت فقلت فقال لك فقلت به على ما قضى به عمر ولم تلتفت إلى شيء أن خالفه في أصل
الجملة وقلت عمر فيه قال نعم وهو ثابت فقلت له فقال لك خالف الحديث عن عمر فيه قال وأين قلت أخبرنا
سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر رضي الله تعالى عنه كتب في قتل وجديين خيران ووداعة
أن يقاس ما بين القرينين فإلى أيهما كان أقرب أخرجهما من أيماننا ولا أيماننا أموالنا فقال عمر كذلك الأمر وقال
فاحلفهم ثم قضى عليهم بالدية فقالوا ما وقت أموالنا أيماننا ولا أيماننا أموالنا فقال عمر كذلك الأمر وقال
غير سفيان عن عاصم الاحول عن الشعبي قال قال عمر حقنتم بآيمانكم دماءكم ولا يطل دم مسلم قال وهكذا
الحديث قلنا أفلا حاكم اليوم أن يرفع قوما من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندهم ما كيمجوز حكمه قال لا
ولان مسيرة ثلاث قلنا فقد رفعهم عمر من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندهم حكام تجوز أحكامهم هم
أقرب إليهم من مكة قلنا أفلا حاكم أن يكتب إلى الخا كيمخرج نجسين رجلا أو أنما ذلك إلى ولي الدم يختار منهم
نجسين رجلا قال بل إلى ولي الدم قلنا فاعمرانما كتب إلى الخا كيمرفع نجسين فرفعهم زعمت ولم يجعل رفعهم
إلى ولي الدم ولم يأمره بتخيرهم فرفعهم الخا كيمباختيار الولي قلنا ولما كيم أن يحلفهم في الحجر قال لا ويحلفهم
حيث يحكم قلنا فاعمر لا يحكم في الحجر وقد أحلفهم فيه قلنا ولما كيم لولم يحلفوا أن يقتلهم قال لا قلنا فاعمر
يخبر أنهم انما أحققوا دماءهم بآيمانهم وهذا يدل على أنه يقتلهم لولم يحلفوا فهذه أحكام أربعة تخالف فيها
عمر لا تخالف لعمر فيها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد علمته خالفه فيها وتقبل عنه حكاي خالف
بعض حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل على يهودية وقد
وجد عبد الله بن سهل بينهم أفتأخذ ببعض ما روي عن عمر وله عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالف وترك
ما روي عنه مما لا يخالفه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن غيره من أصحابه أربعة أحكام فأى جهل
أبين من قولك هذا قال أفتأثبت هو عندك قلت لا انما رواه الشعبي عن الحرث الأعور والحرث الأعور
مجهول ونحن نروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسناد الثابت أنه بدأ المدعين فلما لم يحلفوا قال
أفتبرئكم يهود بنحسين عينا فاذا قال أفتبرئكم لا يكون عليهم غرامة ولما لم يقبل الانصار بون أيمانهم وداه النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على اليهود والقتيل بين أظهرهم شيئا وروي عن عمر أنه بدأ المدعى عليهم ثم
ردوا الايمان على المدعين وهذا ان جيعا تخالفان ما رويتم عنه وقلت له اذعمت أن السكاب يدل على أن
لا يقبل أقل من شاهد واحد اثنين وأن السنة تدل على أن لا يعطى أحد الابينة فأتقول في رجل قال لامرأته
ما ولدت هذا الولد مني وانما استعرت به ليلحق بي نسبه قال ان جاءت بامرأة واحدة تشهد بأنها ولدت له ألحقته
به الا أن يلاعنها قلت وكذلك عيوب النساء والاولاد تخبر فيه شهادة امرأاة واحدة قال نعم قلت فعن روي
هذا القول قال عن علي رضي الله تعالى عنه بعضه قلت أفيد لك هذا على أن ما زعمت من أن القرآن يدل
على أن لا يقبل أقل من شاهد واحد اثنين والسنة ليس كما ادعيت قال نعم وقد أعطيتك هذا قبل هذا في
القسامة ولكن في هذا علة أخرى قلت وما هي قال ان الله عز وجل انما وضع حدوده على ما يحل فلو أن
شاهدين عدا أن يتظر إلى فرج امرأة لتدليشهد الهاذلك كانا بذلك فاسقين لا تقبل شهادتهما قلت فهل
في القرآن استثناء الا ما لا يراه الرجال قال لا قلت فقد خالف في أصل قولك القرآن قلت أفرأيت شهود
الزنا اذا كانوا يديعون النظر ويرصدون المرأة والرجل يزنيان حتى يثبتوا ذلك يدخل منه دخول المرو وفي
المكحلة فيرون الفرج والدبر والفخذين وغير ذلك من بدنهما (١) إلى ما لا يحل لهم نظره أم إلى ما يحرم عليهم
قال بل إلى ما يحرم عليهم قلت فكيف أجزت شهادتهم قال أجازها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه

(١) لعل الأوضح إلى ما يحل لهم نظره أم إلى الخ تأمل كتبه معصمه

قلت

عنه بأن يقول لم أسعه
من رسول الله أو ينقله
إلى عدد أو لا أقبل فيه
خبرك وأنت واحد
ولا كان لأحد وجه
إليه رسول الله عاملا
يعرفه أو لا يعرفه له من
بصدقه صدقه أن يقول
له العامل عليك أن
تعطى كذا وكذا أو
نفعل بك كذا فيقول
لا أقبل هذا منك لأنك
واحد حتى أتى رسول
الله فخيرني أن على
ما قلت أنه على فأفعله
عن أمر رسول الله لا عن
خبرك (١) وقد يمكن أن
يغلط أو يجهل بينة
عامة بشرط في عددهم
واجماعهم على الخبر
عن رسول الله وشهادتهم
معاً ومتفرقين ثم لا يذكر
أحد من خبر العامة
عددا أبدا الا في العامة
عددا أكثر منه ولا من
اجتماعهم حين يخبرون
وتفرقهم تنبينا الا يمكن
في زمان النبي صلى الله
عليه وسلم أو بعض
زمانه حين كثرا أهل
الاسلام فلا يكون
لتثبيت الاخبار غاية
أبدا ينتهي إليها ثم
لا يكون هذا لأحد من

(١) قوله وقد يمكن الخ
كذا في الأصل وتأمل

قلت فان كان عمر بن الخطاب يجيز شهادة من نظر الى ما يحرم عليه لانه انما نظر ليشهد لا ليفسق فكيف
زعمت انك ترد شهادة من نظر الى ما يحرم عليه ليشهد وفسقته قال ما اردتها قلت قد زعمت ذلك أولا فانظر
فان كانت امرأة مسلمة صالحة عند فاسق فقالت هو ينكر ولدي في قلدي و ولدي عارا وانت تزعم ان الكتاب
والسنة لا يجيزان اقل من شاهد وامرأتين فأجلس شاهدين أو شاهدا وامرأتين من خلف الباب والنساء
معي فاذا خرج رأس ولدي كسفتني لير وانخر وجهه مني فيلحق بأبيه فهذا انظر لتثبت به شهادة في المولود وهو
من حقوق الناس وانت تشدد في حقوق الناس وليس هذا بنظر يتلذذه الشاهدان بل هو نظر يقدرانه ونظر
شهود الزنا يجمع أمرين أنه أطول من نظرهما الى ولادتي وأعم لعامة البدن وانه نظره لا يحرك الشهوة
ويدعو اليها فأخبر هؤلاء كما أجزت شهادة شهود الزنا واردد شهادة شهود الزنا فهم أولى أن يردوا اذا كان ذلك يجوز
لقولك ان من نظر الى ما يحرم عليه فهو بذلك فاسق ترد شهادته اذا كان حداثته عز وجل وانت تدرا حداثته
بالشبهات وتأمر بالسرعة على المسلمين قال لا أرد هؤلاء لو شهدوا أولا كلفك هذا قلت فقد خالفت ما قلت
أولا من أن الله عز وجل حرم أن يجوزا اقل من شاهدين أو شاهدا وامرأتين ومما ادعيت في السنة وما
احتججت به من أن هذا محرم على الناس أن يشهدوا فيه وقلت أرايت استملال المولود (١) لم تقبل عليه
شهادة امرأة والرجال يرونه قال قبلتها على ما قلت أولا قلت أفلا تدع ذلك بما ادعيت في الكتاب والسنة
قال لا يخاف الكتاب قلت فالكتاب والسنة بهذا القليل يوجد في المحلة خاص قال نعم قلت لا تحتاج
بأنه عام مرة وتقول أخرى هو خاص وقلت له أرايت الرجل والمرأة يتداعيان متاع البيت لم تحكم فيه بأن
تجعله للذي له البيت أو للمرأة لأنها الرزق للبيت وتجعل الرزق مدعيها والمرأة وتكفل أيهما جعلت مدعيها البينة
أو تجعله في أيديهما فتقسمه بينهما وهذا نقول نحن فنقسمه بينهما وانت تخالف هذا فتعطيها على غير بيته
ولامعنى لكنينة الشيء في أيديهما فتجعل متاع الرجال للرجال ومتاع النساء للنساء وما يصلح لهما معا بينهما وقد
ملك الرجل متاع النساء والمرأة متاع الرجال أو رأيت الرجلين يتداعيان الجدار معاً لم تجعله بينهما وكذلك
نقول نحن ولم جعلته لمن يليه معاقدا القمط وأنصاف اللبن فنقول هذا كالدلالة على أن من يليه معاقدا القمط
وأنصاف اللبن مالك للجدار وقد بنى الرجل الجدار بناء مختلفا وقد يكونان اقتسما المنزل فلم يعدل القسم الا
بأن يجعل هذا الجدار لمن ليس اليه معاقدا القمط وأنصاف اللبن ويكون أحدهما اشتراه هكذا أو رأيت
الرجل يتكاري من رجل بيتا فيختلفان في رفاف البيت والرافق بناء فلم تجعل البناء لصاحب البيت وكذلك
نقول زعمت أنت أن الرافق ان كانت ثابتة في الجدار فهي لصاحب البيت وان كانت ملتصقة فهي للساكن
وقد بنى صاحب البيت رفاقا ملتصقة وبني الساكن رفاقا فيجفر لها في الجدار فتصير فيه ثابتة وأعطيت في
هذا كله بلا بيته واستعملت فيه أضعف الدلالة ولم تعتمد فيه على أثر ثابت ولا إجماع من الناس ثم لم تنسب
نفسك الى خلاف كتاب الله ولا سنة ولا قياس وان كان قول الله عز وجل فيه واستشهدوا شهيدين من
رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأة ان محرم ما أن يعطى أحد بأقل من هذا فقد أعطيت بأقل من هذا
وخالفته بلا عذر وخالفت ما ادعيت من أن السنة دلت على أن لا يعطى أحد الابينة فيه وفي غيره مما هذا
كاف منه ومبين عليك ترك قولك فيه قال فانه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما جاءكم غني
فاعرضوه على القرآن فان وافقه فأنقلته وان خالفه فلم أقله فقلت له فهذا غير معروف عندنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم والمعروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا خلاف هذا وليس يعرف ما أرادنا خاصا
وعاما وفرضا وأدبا وناسخا ومنسوخا لا بسنته صلى الله عليه وسلم فيما أمره الله عز وجل به فيكون الكتاب
يحكم الفرض والسنة تبينه قال وما دل على ذلك قلت قول الله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم
عنه فانتهوا (١) قوله لم تقبل هي لام التعليل وما الاستفهامية فتنبه

الناس أجوز منه لمن
قال هذا رسول الله بين
ظهراني لانه قد يدرك
لقاء رسول الله ويدرك
ذلك له أبوه وولده واخوته
وقرباته ومن يصدق
في نفسه ويفضل
صدقه بالنظر له فان
الكاذب قد يصدق نظرا
له واذا لم يجز هذا لاحد
يدرك لقاء رسول الله
ويدرك خبر من يصدق
من أهله والعامه عنه
كان لمن جاء بعد رسول
الله من لا يلقاه في الدنيا
أولى أن لا يجوز
ومن زعم أن الحجة
لا تثبت بخبر المخبر
الصادق عند من أخبره
فيا يقول في معاذ ذبحه
رسول الله الى أهل اليمن
واليا ومحارب من خالفه
وذاقوا ما لم يلقوا النبي
عليه السلام الى أخذ
الصدقة منهم وغيرها
فامتنعوا فقاتلهم
وقاتلهم معه من أسلم
منهم بأمر رسول الله
ولم يكن عندهم قاتل
معه أو أكثرهم الا صدق
معاذ عندهم بأن النبي
صلى الله عليه وسلم
أمره بقتلهم اذ كانوا
مطيعين لله تعالى بنصر

عنه فاتهموا فقد بين الله عز وجل أن الرسول قد يسر وفرض الله على الناس طاعته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثني سالم أبو النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما نهيت عنه أو أمرت به فيقول ما ندرى ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له لو كان هذا الحديث الذي احتججت به ثابتا كنت قد تركته فيما وصفتنا وفيما سنصف بعض ما يحضرنا منه إن شاء الله تعالى وقال لي بعض من يخالفنا في اليمين مع الشاهد قال الله عز وجل ذوى عدل منكم وقال شهيدان من رجالكم فكيف أجزمت أقل من هذا فقلت له لمسلم يكن في التنزيل أن لا يجوز أقل من شاهدين وكان التنزيل محتملا أن يكون الشاهدان تامين في غير الزنا يؤخذ بهما الحق لطالبه ولا يمين عليه ثم وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيز اليمين مع الشاهد لصاحب الحق ويأخذ حقه ووجدت المسلمين يجيزون شهادة أقل من شاهدين ويعطون بهادلت السنة وعمل المسلمين على أن قول الله عز وجل شهيدان من رجالكم ليس محرما أن يجوز أقل منه والله تعالى أعلم ونحن نسألك فإن قلت بعث قولنا لم أن ترجع إلى اليمين مع الشاهد وإن خالفته لم نك أن تترك عامة قولا وإن تين لك أن ما قلت من هذا ونجحتنا على غير ما قلت وأنت أولى بما نجلتنا من الخطأ في القرآن منا قال فسل فقلت حدثني كل حكم في شهيد من رجالكم قال أن يجوز فيؤخذ به الحق بغير يمين من الطالب قلت وماذا قال وفيه تحريم أن يؤخذ الحق بأقل منه قلت وما الشاهدان من رجالنا قال حران مسلمان عدلان قلت له فالأثنان ذوى عدل كما وصفت يجوزان ومحرمان أن يجوز الأمازغمت ووصفت أنهم شرطوا في الكتاب قال نعم قلت فلم أجزت شهادة أهل الذمة فيما بينهم والآيتين بينتان أنهما في المؤمنين وإنما قلت (١) في الأحرار المؤمنين خاصة بتأول ونحن بالآيتين لا بجيز شهادة أهل الذمة فيما بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع بعضهم إلى قولنا فقال لا يجوز شهادة أهل الذمة وقال القرآن يدل على ما قلتم وأقام أكثرهم على إجازتها فقلت له لو لم يكن عليكم حجة فيما ادعيت في الآيتين الإجازة شهادة أهل الذمة كنتم محجوبين ليس لكم أن تتأولوا على أحد ما قلتم لأنكم خالفتموه وكنتم أولى بخلاف ظاهر ما تأولتم من غيركم قال فانما أجزنا شهادة أهل الذمة بآية أخرى قلنا وما هي قال قول الله عز وجل حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم فقلت له أناضه هذه الآية عندك لشهيد من رجالكم أو منسوخة بها قال ليست بناسخة ولا منسوخة ولكن كل فيما نزل فيه قلت فقولا إذا لا يجوز إلا الأحرار المسلمون ليس كما قلت قال فأنتم تقول بهذا قلت لست أقول به بل سمعت من أرضي يقول فيه غير ما قلت قال فأنتم تقول هي في المشركين فقلت فقل هي في جماعة المشركين أهل الأوثان وغيرهم لأن كلهم مشرك وأجز شهادة بعضهم لبعض قال لا قلت فمن قال هي في أهل الكتاب خاصة أرايت أن قال قائل أجز شهادة أهل الأوثان دون أهل الكتاب لأن أهل الأوثان لم يبدلوا كتابا انما وجدوا آباءهم على ضلال فتبعوهم وأهل الكتاب قد بدلوا كتاب الله عز وجل وكتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا هذامن عند الله فلما بان لنا أن أهل الكتاب عمدوا بالكذب على الله لم تكن شهادتهم جائزة فأخبرنا الله عز وجل أنهم كذبة واذ كنا نبطل الشهادة بالكذب على الآدميين كانوا هم أولى فاذ تقول له ما أعلمه إلا أحسن مذهبا وأقوى حجة منك قلت له أفتميز شهادة أهل الذمة على وصية مسلم اليوم كما زعمت أنهم في القرآن قال لا قلت ولم قال هي منسوخة قلت بماذا قال بقوله ذوى عدل منكم قلت وما نسخ لم يعمل به وعمل بالذي نسخ قال نعم قلت فقد زعمت بلسانك أنك خالفت القرآن اذ زعمت أن الله شرط أن لا يجوز إلا مسلم وأجزت كافرا واذ نسخت فيما زعمت أنها نزلت فيه أفتميزت في غير ما نزلت فيه قال لا قلت فما الحجة في إجازة شهادة أهل الذمة قال إن شريحا

(١) لعله وإنما قلت في الأحرار المؤمنين بين المؤمنين خاصة الخ تأمل

معاذ وتصديقه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكانت الحجة قائمة على من رد على معاذ ما جاء به معاذ حتى قتله معاذ وهو محجوج ومعاذ الله مطيع وما يقول فبين كان رسول الله بعثه في جيوشه وسراياه إلى من بعث فيدعوهم إلى الإسلام أو إعطاء الجزية فان أبوا قاتلهم كان أمير الجيش والسرية والجيش والسرية مطيعين لله فبين قاتلوا ومن امتنع ممن دعوه محجوجا وقد كانت سراياه تكون عشرة نفرا أو أقل أو أكثر أم لا فان زعم أن من جاءه معاذ وأمراء سراياه محجوجا بخبرهم فقد زعم أن الحجة تقوم بخبر الواحد وإن زعم أن لم تقم عليهم حجة فقد أعظم القول وإن قال لم يكن هذا أنكر خبر العامة عن وصف وصار إلى طرح خبر الخاصة والعامة وما يقول في امرئ ببادية من الله عليه بالاسلام ثم نجي إلى باديته بفاء أخوه وأبوه وهما صادقان عنده

أجازها فقلت له أنت تزعم أنها منسوخة بقول الله عز وجل ذوى عدل منكم أو شهدين من رجالكم يعني المؤمنين ثم تخالف هذا قال فان شريحا أعلم متى قلت فلا تغفل هي منسوخة اذا قال فهل يخالف شريحا غيره قلت نعم سعيد بن المسيب وابن خزم وغيرهما وفي كتاب الله الحجة التي هي أقوى من هذا وقلت له تخالف أنت شريحا فيما ليس فيه كتاب ولا له فيه تخالف مثله قال الى لأفعل قلت له وكيف تحتج به على الكتاب وعلى ماله فيه تخالف وأنت تدع قوله لرأى نفسك فقال أجزت شهادتهم للرفق بهم لئلا تبطل حقوقهم ان لم تجز شهادتهم بينهم فقلت له نحن لم نبطل حقوقهم فيما بينهم لهم أحكام لم ير الوأيتراضون بهم لاندخل في أمرهم فان أرادوا دخولا في أحكامهم لم ندخل الا بما أمرنا الله تعالى به من اجازة شهادة من أمرنا من المسلمين وقلت له رأيت اذا اعتلت بالرفق بهم لئلا تبطل حقوقهم فالرفق بالمسلمين أوجب أوالرفق بهم قال بل الرفق بالمسلمين قلت له ما تقول في عبيد عدول مأمونين كانوا بموضع في صناعة أو على حفظ مال فشهد بعضهم لبعض في دم أو مال قال لا تجوز شهادتهم قلت فأتقول في أهل البحر والاعراب الاحرار المسلمين لا يخاطبهم غيرهم اذ لم يجد من يعدلهم من أهل العدل فشهد بعضهم لبعض في دم أو مال قال لا تجوز شهادتهم قلت فاذا لم تجزها بطلت حقوقهم بينهم قال وان بطلت فانما أبطلها وانما أمرت بأخذ الحق بالعدول الاحرار فاذا كانوا عدولا غير احرار فقد نقصوا أحد الشرطين أو كانوا احرارا لا يعرف عدلهم فقد نقصوا أحد الشرطين قلت والشرط الثالث مؤمنين قال نعم قلت فقد نقص أهل الكتاب أعظم الشروط الايمان وأجزت شهادتهم ونقص العبيد والاحرار أقل الشروط فرددت شهادتهم وفيهم شرطان ولم اذا اعتلت بالرفق بهم لم ترفق بالمسلمين فتجيز شهادة بعضهم على بعض فالعبيد العدول لو عتق أحدهم اليوم جازت شهادته وأهل الذمة لو أسلموا تقبل شهادتهم حتى تختار اسلامهم بعد مدة تطول والمسلمون أولى بأن ترفق بهم ونحتاط لهم في أن لا تبطل حقوقهم من المشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإزاد على أن قال هكذا قال أصحابنا وقلت له رأيت قول الله تبارك وتعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين أليس بين في كتاب الله عز وجل بأن فرض غسل القدمين أو مسحهما قال بلى قلت لم مسحت على الخفين ومن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس الى اليوم من ترك المسح على الخفين ويعنف من مسح قال ليس في رد من رده حجة واذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يضره من خالفه وقلت ونعم له وهو مختلف فيه كما نعمل به لو كان متفقا عليه ولا نعرضه على القرآن قال لا بل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنى ما أراد الله عز وجل قلنا فلم اتقول بهذا في البين مع الشاهد وغيره مما تخالف فيه الحديث وتريد ابطال الحديث الثابت بالتأويل وبأن تقول الحديث يخالف ظاهر القرآن وقلت له قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الله عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال بعض الخوارج بمثل معنى قولك في البين مع الشاهد يقطع كل من لزمه اسم سرقة قلت سرقة أو كثر ويجلد كل من لزمه اسم الزنا مائة أو كان أوحرا محصنا وغير محصن وزعمت أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه جلد الزاني ورجه فلم رغبت عن هذا قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن لا يقطع الا من سرق من حرز ومن بلغت سرقة شيئا موقتا دون غيره ورجه ما عزأ ولم يجلد ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى ما أراد الله عز وجل كره قلت له وهل جاء هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم الا بحديث كحديث البين مع الشاهد فاستطاع دفع ذلك وذكرته أمرا المواريث كلها ما ورث الله الولد والوالدة والاخت والاختوات والزوج والزوجة قلت اذا كان الاب كافرا أو مملوكا أو قاتلا عدا أو خطا لم يرث واحد من هؤلاء قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم قلت فهل روى عن معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومحمد بن علي بن

فأخبراه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم شيئا أو أحله فحرمه أو أحله أياكون مطيعا منه بقبول خبرهما فان قال نعم فقد ثبت خبر الواحد وان قال لا تخرج مما لم أعلم فيه خالفا فاني لم أحفظ عن أحد لقيته ولم أعلمه حكى لي عن لم أتق من أهل العلم أن لا يثبت الا ما وصفت من أمر أبي بكر وعلي وغيرهما من عمال النبي صلى الله عليه وسلم على الانفراد ولا يجوز أن يبعث النبي صلى الله عليه وسلم مخالفا من أهل العلم في مخالفة ما علم من علم النبي صلى الله عليه وسلم على من سمي أو لم نسم من عماله ورسله أن يمنع شيئا أعلمه أنه يجب عليه ولا أن يرد حكما حكم به عليه ولا أن يعصيه فيما أمر به مما لم يعلم رسول الله فيه سنة تخالفه لأن رسول الله لا يبعث الا بما تقوم به الحجة فكل من بعث رسول الله واحدا ثم لم أعلم لناس

حسين أنهم قالوا يرث المسلم الكافر وقال بعضهم كما تحمل لنا أسوأهم ولا يرث الكافر المسلم كما لا تحمل لهم نساؤنا فلم يقل به قال ليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يقطع هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا وإن قال لك قائل هؤلاء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل بيته وأراد بعض الكافرين دون بعض قال مخرج القول من النبي صلى الله عليه وسلم عام فهو على العموم ولا نزع أن وجه التفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم قول غيره ثم قول من لم يحمل ذلك الحديث المفسر وقد يكون لم يسمعه قلنا هذا كما قلت الآن فكيف زعمت أن المرتد يرثه ورثته من المسلمين قال بقول علي رضي الله تعالى عنه قلنا فقد قلنا لك إن احتج عليك بقول معاذ وغيره فقلت ليس فيه حجة فإن لم تكن فليست في حجتك بقول علي رضي الله تعالى عنه حجة وإن كانت فيه حجة فقد خالفتم مع أن هذا غير ثابت عن علي عند أهل العلم منكم وقلت له حديث اليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث لا يرث المسلم الكافر فثبتته ورددت قضاء النبي صلى الله عليه وسلم باليمين وهو أصح منه وقلت له في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث قاتل من قتل حديث يرويه عمرو بن شعيب عن سلا وعمر بن شعيب يروى مسندا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يرث قاتل الخطأ من المال ولا يرث من الدية ولا يرث قاتل العمد من مال ولادية وترد حديثه وتضعفه ثم تحتج من حديثه بأضعف مما احتججت به وقلت له قد قال الله عزذ كره فإن كان له أخوة فلا ثم السدس وكان ابن عباس لا يحجبها عن الثلث إلا بثلاثة أخوة وهذا الظاهر وحجبتها بأخوين وخالف ابن عباس رضي الله تعالى عنهم معه ظاهر القرآن قال قاله عثمان رضي الله تعالى عنه وقال توارث عليه الناس قلنا فإن قيل لك فأتوا بأدله على ما توارثوا عليه إلى ظاهر القرآن قال فقال عثمان أعلم بالقرآن منا وقلنا ابن عباس أيضاً أعلم منا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها وأدين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية توصون بها وأدين فقلت لبعض من يخالفنا في اليمين مع الشاهد أنما ذكر الله عز وجل المواريث بعد الوصية والدين فلم يختلف الناس في أن المواريث لا تكون حتى يقضى جميع الدين وإن أتى ذلك على المال كله أفرأيت أن قال لنا ولك قائل الوصية مذكورة مع الدين فكيف زعمت أن الميراث يكون قبل أن ينفذ شيء من جميع الوصية واقتصرت بها على الثلث هل الحجة عليه إلا أن يقال الوصية وإن كانت مذكورة بغير توقيت فإن اسم الوصية يقع على القليل والكثير فلما احتملت الآية أن يكون يراد بها خاص وإن كان مخزجها عاماً استدلت لنا على ما أريد بالوصية بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد الله عز وجل قال ماله جواب الأهذا قلت فإن قال لنا ولك قائل ما الخبر الذي دل على هذا قال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد الثالث والثلث كثير قلنا فإن قال لك هذه مشورة ليست بحكم ولا أمر أن لا يتعدى الثلث وقد قال غير واحد الخمس أحب إلى في الوصية من غير أن يقول لا تعدوا الخمس ما الحجة عليه قال حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة قلنا فقال لك فذلك هذا على أن العتق وصية وأن الوصية مرجوعة إلى الثلث قال نعم أبين الدلالة قلنا فقال لك أفنابت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذلك على أن الوصية في القرآن على خاص قال نعم قلنا فقال لك نوهيه بأن مخرج الوصية كخرج الدين وقد قلت في الدين عام قال لا والسبنة تدل على معنى الكتاب قلت فأى حجة على أحد أبين من أن تكون زعم أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الدالة على معنى كتاب الله أن أقرع بين مماليك أعتقهم ست فأعتق اثنين وأرق أربعة ثم خالف ما زعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مبينة فرق بها بين الوصية والدين ومخرج الكلام فيها واحد فزعمت أن هؤلاء الرقيق كلهم يعتقون

منذ قبض الله رسوله
اختلفوا في أن خليفته
ووالى المصر لهم وقاضى
المصر واحدا وليس
من هؤلاء واحد
عبدل يقضى فيقول
شهد عندى فلان وفلان
وهما عدلان على فلان
أنه قتل فلانا أو أنه
ارتد عن الاسلام أو أنه
قذف فلانا أو أنه أتى
فاحشة مما يحجز فيه
شاهدان إلا جاز أن يقام
عليه ما وصفه هؤلاء ولا
حاكم يعرف بعبدل
يكتب بأنه قضى لفلان
على فلان بكذا من المال
وبالدائر التي في موضع
كذا ولا لأحد بانه ابن
فلان ووارثه ولا شيء من
حقوق الناس إلا أنفذه
الحاكم المكتوب إليه
وكل حاكم جاء بعده ولا
يكتب به إلى حاكم يبلد
من بلدان أهل الاسلام
لاحد ولا على أحد إلا
أنفذه وليس فيه عند
أحد أنفذه علم إلا بقول
الحاكم الذى قضى به
ولا عند الحاكم المكتوب
إليه أن أحدا شهد عند
القاضى الذى ذكر أنه
شهد عنده إلا بخبر ذلك
القاضى والقاضى

وإحدى فقد أجاز وأخبره
في جميع أحكام الناس
فكذلك الخليفة والوالي
العدل وفيما وصفت
من أنهم لم يختلفوا في
هذا دليل على أن الحجة
في الحكم الذي لم يكلفه
العباد كلهم تقوم بخبر
الواحد مع أني لم أعلم
أحدا حكى عنه من
أصحاب رسول الله
والتابعين إلا ما يدل على
قبول خبر الواحد وكان
عمر بن الخطاب في لزومه
رسول الله حاضرا
ومسافرا وصحبه له
ومكانه من الإسلام وأنه
لم يراي المهاجرين بمكة
والمهاجرين والانصار
بالدينة ولم يرايه عامة
منهم في سفره وأنه مقدم
عندهم في العلم والرأي
وكثرة الاستشارة لهم
وأنهم يبدونه بما عملوا
فيقبله من كل من جاء
به وأنه يعلم أن قوله حكم
ينفذ على الناس في
الدعاء والاموال والفروج
يحكم بين أظهرهم أن
في الإبهام خمس عشرة
من الأهل وفي المسجدة
والوسطى عشرة عشر
وفي التي تلي الخنصر
تسعا وفي الخنصر ستا
فضى على ذلك كثير

ويسعى كل واحد منهم في خمسة أسداس قيمته قال اني انما قلته بان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عبد
أعتق أن يعتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته قلنا هذا حديث غير ثابت ولو كان ثابتا لم يكن فيه حجة قال ومن
أين قلت أرايت المعتق ستة أليس معتق ماله وماله غيره فأنتقد ماله ورد مال غيره قال بلى قلت فكانت
الستة يتجزؤون والحق فيما يتجزأ اذا اشتراك فيه قسم فاعطى كل من له حق نصيبه قال نعم قلت فاذا كان
فيما لا يتجزأ لم يقسم مثل العبد الواحد والسيف قال نعم قلت فالعبيد يتجزؤون بخلافهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم أفترد الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خبر لا يخالفه في كل حال أم غضي كل واحد منهما
كجاءه قال بل أمضي كل واحد منهما كما جاء قلت فلم تفعل في حديث عمران بن حصين حين رددته على
ما يخالفه لان ما يتجزأ يخالف في الحكم ما لا يتجزأ ولو جاز أن يكونا مختلفين فنطرح أحدهما لا نخرط
الضعيف للقوى وحديث الاستسعاء ضعيف ولو جاز أن يكون حديث عمران بن حصين في القرعة منسوخا
أو غير ثابت لم يكن لنا ولك في الاقتصار بالوصايا على الثلث حجة ولا على قوم خالفوه في معنى آخر من هذا الحديث
قال وما قالوا قلنا قالوا قال الله عز وجل ان امرؤ وهلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وقال في جميع
الموارث مثل هذا المعنى فاعلم ملك الله الاحياء ما كان يملك غيرهم بالبراث بعد موت غيرهم فأما ما كان
ملك المال حيا فهو ملك ماله وسواء كان مريضا أو صحيحا لانه لا يخالو مال من أن يكون له مال وهذا مال لا
لا غيره فاذا أعتق جميع ما يملك أو وهب جميع ما يملك عتق بنات أو هبة بنات جاز العتق والهبة وإن مات لانه
في الحال التي أعتق فيها وهب ماله قال ليس له من ذلك الا الثلث قلنا فقال لك ما دلل على هذا قال حديث
النبي صلى الله عليه وسلم في رجل أعتق ستة مملوكين لا مال له غيرهم فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم
فأعتق اثنين وأرق أربعة قلنا فان قال لك ان كان الحديث معارضا يخالفه فلا يجوز أن يكون حكم الحديث
عندك الا أن يكون ضعيفا بالمعارض له وما كان ضعيفا عندك من الحديث فهو متروك لان الشاهد اذا
ضعف في الشهادة لم يحكم بشهادته التي ضعف فيها وكان معناه معنى من لم يشهد والحديث عندك في ذلك
المعنى أو يكون منسوخا فالمنسوخ كالم يكن قال ما هو بضعيف ولا منسوخ قلنا فان قال لك فكيف
جاز لك تركه في نفس ما حكم به فيه ولا يجوز لك تركه كله قال ما تركته كله قلنا فقال هو لفظ واحد وحكم
واحد وتركك بعضه تركك كله مع أنك تركت جميع ظاهرها معانيه وأخذت بمعنى واحد بدلالة أو رأيت
لوجاز لك أن تبعضه فتأخذ منه بشئ وتترك شيا وأخذ رجل بالقرعة التي تركت وترك أن يرد ما صنع المريض
في ماله الى الثلث بالحجة التي وصفت أما كان هذا أولى أن يكون ذهب الى شبهة من القرآن والقياس منك
قال وأين القياس قلت أنت تقول ما أقر به لأجنبي في ماله ولو أخطأ بما له جاز وما أتلف من ماله بعث
أو غيره ثم صح لم يرد لانه أتلفه وهو ماله ولو أتلفه وهو غير ماله لم يجزه به وقلت له أرايت حين نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك وأذن بالسلف الى أجل مسمى أليس هو بيع ما ليس عندك قال
بلى قلت فان قال قائل فهذان مختلفان عندك قال فاذا اختلفا في الجملة وجدت لكل واحد منهما مخرجا
ثبتهما جميعا وكان ذلك عندك أولى بي من أن أطرح أحدهما بالآخر فيكون لغيري أن يطرح الذي ثبت
ويثبت الذي طرحته فقلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك على بيع العين لا على كذا
وبيع العين بلا ضمان قال نعم قلت والسلف وان كان ليس عندك أليس يبيع مضمون عليك فأنتذت
كل واحد منهما ولم تطرحه بالآخر قال نعم قلت فلزمك هذا في حديث عمران بن حصين أو لا يكون مثل
هذا حجة لك قلت أرايت ان قال قائل قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم
وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات
نسائكم وربائبكم اللائي في جواركم من نسائكم اللائي دخلتم بهن ثم قال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء

ذلكم فقال قد سمي الله من حرم ثم أحل ما وراءهن فلا أزعمن أن ما سوى هؤلاء حرام فلا بأس أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها لا كل واحدة منهما تحل على الانفراد ولا أجد في الكتاب تحريم الجمع بينهما قال ليس ذلك والجمع بينهما حرام لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه قلنا فإن قال لك أفتثبت نهى النبي صلى الله عليه وسلم بخبر أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وحده عن الجمع بينهما وفي ظاهر الكتاب عندك إباحته ولا توهمه بظاهر الكتاب قال فإن الناس قد أجعوا عليه قلنا فإذا كان الناس أجعوا على خبر الواحد بتصديق المخبر عنه ولا يحتجون عليه بمثل ما يحتجون به ويتبعون فيه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاء خبر آخر أقوى منه فكيف جاز لك أن تتخالفه وكيف جاز لك أن تثبت ما يختلفوا فيه مما وصفتنا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتعب علينا أن نبينا ما هو أقوى منه وقلت لبعض من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف فإن قال لك قائل تجوز الوصية لو أرت قال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قلنا فالحديث لا تجوز الوصية لو أرت أثبت أم حديث اليمين مع الشاهد قال بل حديث اليمين مع الشاهد ولكن الناس لا يختلفون في أن الوصية لو أرت منسوخة قلنا ليس بخبر قال بلى قلت فإذا كان الناس يجمعون على قبول الخبر ثم جاء خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أقوى منه لم جاز لأحد خلافه قلنا أرايت إن قال لك قائل لا تجوز الوصية إلا لذي قرابة فقد قاله طاوس قال العتق وصية قد أجازها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عمران للمالك ولا قرابة لهم قلنا أفتحتج بحديث عمران مرة وتتركه أخرى وقلت له نصير بك إلى ما ليس فيه سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نوجد لك تخرج من جميع ما احتجبت به وتختلف فيه ظاهر الكتاب عندك قال وأين قلت قال الله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وقال الله عز وجل ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكنم عليهن من عدة تعتدونها فلم زعمت أنه إذا أغلق باباً وأرخصى ستراً وهما يتصاقدان أنه لم يمسها فلها الصداق كاملاً وعليها العدة وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس قال ليس لها إلا نصف المهر ولا عدة عليها وشرج يقول ذلك وهو ظاهر الكتاب قال قاله عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما قلنا ونالفهما فيه ابن عباس وشرج ومعهما عندك ظاهر الكتاب قال هما أعلم بالكتاب منا قلنا وابن عباس وشرج عالمان بالكتاب ومعهما عدد من المفتين فكيف قلت بخلاف ظاهر الكتاب في موضع قد نجد المفتين فيه يوافقون ظاهر الكتاب واحتجبت في ذلك برجلين من أصحاب النبي عليه السلام وقد يخالفهما غيرهما وأنت تزعم أنك ما تتخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركك الحجة برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي ألزمتنا الله طاعته والذي جاء عنه من اليمين مع الشاهد ليس يخالف حكم الكتاب قال ومن أين قلنا قال الله عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم وأشهدوا ذوى عدل منكم فكان هذا محتماً أن يكون دلالة من الله عز وجل على ما تم به الشهادة حتى لا يكون على المدعي عين لا يحرم عما أن يجوز أقل منه ولم يكن في التنزيل تحريم أن يجوز أقل منه وإذا وجدنا المسلمين قد يبيحون أقل منه فلا يكون أن يحرم الله أن يجوز أقل منه فيجيزه المسلمون قال ولا ننكر أن تكون السنة تبين معنى القرآن قلنا فلم عبت علينا السنة في اليمين مع الشاهد وقلت بما هو أضعف منها قال والأثر أيضاً يفسر القرآن قلنا والأثر أيضاً أضعف من السنة قال نعم قلت وكل هذا حجة عليك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي منهم قائل إذا نصب الله حكماً في كتابه فلا يجوز أن يكون سكت عنه وقد بقي فيه شيء ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس في القرآن قال فقلت قد نصب الله عز وجل الوضوء فأحدث فيه المسح على الخفين وليس في القرآن ونصب ما حرم من النساء وأحل ما وراءهن فقلت لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها وسمى الموارث فقلت

ممن حكى عنه في زمانه والناس عليه حتى وجد كتاب عند آل عمرو بن خزم كتبه رسول الله لعمر بن خزم فيه وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الأبل فصار الناس إليه وتركوا ما قضى به عمر مما وصفت وسووا بيننا نصرتي قضى فيها عمر بست والأهم التي قضى فيها بخمس عشرة وكذلك يجب عليهم ولو عد عمر كما علموه لقبيله وترك ما حكم به إن شاء الله كما فعل في غيره مما علم فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره ما كان هو يقول فترك قوله بخبر صادق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك يجب عليه (قال الشافعي) ولا أحسبه قال بما قال من ذلك وقبل ذلك من قبله من المفضي له والمفضي عليه وغيرهم إلا أنه وأباهم قد علموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في البدن خمسين من الأبل وكانت البدن خمسة أطراف فاجتهد فيها على قدر منافعتها وجالها

فيه لا يرث قاتل ولا مملوك ولا كافر وان كانوا ولداً والداً وجبت الأم من الثلث بالأخوين وجعل الله للطلقة قبل أن تحبس نصف المهر ولم يجعل عليها عدة ثم قلت ان خلاصها وان لم يحبس فلها المهر وعلمها العدة فهذا كله عندك خلاف ظاهر القرآن واليمين مع الشاهد لا يخالف من ظاهر القرآن شيئاً لأننا حكمنا بشاهدين ولا يمين فإذا كان شاهد حكماً بشاهد ويمين وليس هذا بخلاف ظاهر القرآن وقلت له فكيف حكم الله تعالى بين المتلاعنين قال أن يلعن الزوج ثم تلت من المرأة قلت ليس في القرآن غير ذلك قال نعم قلت فلم نفيت الولد قال بالسنة قلت فلم قلت لا يتناكح ما كانا على اللعان قال بالأثر قلت فلم جلدته إذا كذب نفسه وألحقت به الولد قال بقول بعض التابعين قلت فلم قلت إذا أبت أن تلعن حبست قال بقول بعض لفقهائه قلت فنسمعل في أحكام منصوصة في القرآن قد أحدثت فيها أشياء ليست منصوصة في القرآن وقلت لبعض من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم قل لا أحد فيما أوحى إلى محترماً على طاعه يطعمه إلا أن يكون ميتة الآية وقال في غير آية مثل هذا المعنى فلم زعمت أن كل ذي ناب من السباع حرام وليس هو مما سمي الله منصوصاً محترماً قال قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ابن شهاب رآه وهو يضعفه ويقول لم أسمع حتى جئت الشام قال وان كان لم يسمعه حتى جاء الشام فقد أحاله على نقمة من أهل الشام قلنا ولا توهمه بتوهمين من رآه وخلافه ظاهر الكتاب عندك وابن عباس رضي الله تعالى عنهما مع علمه بكتاب الله عز وجل وعائشة أم المؤمنين مع علمها به وبرسول الله صلى الله عليه وسلم وعبيد بن عير مع سنه وعلمه بيمينه كل ذي ناب من السباع قال ليس في باحتهم كل ذي ناب من السباع ولا في باحة أمثالهم حجة إذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحترمه وقد تخفى عليهم السنة بعلمها من هو أبعاداً وأقل للنبي صلى الله عليه وسلم صحة وبه علماً منهم ولا يكون ردّهم حجة حين يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قلنا وقرأهم يخفى ذلك عليهم ويسمعهم رجل من أهل الشام قال نعم قد خفي على عمر والمهاجرين والانصار ما حفظ الضعفاء ابن سفيان وهو من أهل البادية وجل بن مالك وهو من أهل البادية قلنا فتحرّم كل ذي ناب من السباع مختلف فيه قال وان اختلف فيه إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح فرسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بعني ما أراد الله وليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة ولا في خلاف مخالف ما وهن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا واليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تحرّم كل ذي ناب من السباع وليس خلاف ظاهر الكتاب وليس لها مخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف ثبت الذي هو أضعف اسناداً وأقوى مخالفاً وأعلم مع خلافه ظاهر الكتاب عندك ورددت ما لا يخالف ظاهر الكتاب ولا يخالفه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقلت له أسمعتك استدلت بقول عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما ولهما مخالف في التي يغلق عليها الباب ويرخي الستة وقول عثمان أن حجبت الأم عن الثلث بالأخوين وقد خالفهم ابن عباس في ذلك وغيره أ رأيت أن أوجدتك قول عمر وعبد الرحمن وابن عمر يوافق كتاب الله ثم تركت قولهم قال وأين قلت قال الله جل وعز لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الآية فلم قلتم يحز به من قتله خطأ وظاهر القرآن يدل على أنه لا يحز به من قتله عبداً قال بحديث عن عمر وعبد الرحمن في رجلين أو طئاً طئياً قلت قد يوطأ به عامدين فإذا كان هذا عندك هكذا فقد حكم عمر وعبد الرحمن على قاتلي صيد بجزاء واحد وحكم ابن عمر على قاتلي صيد بجزاء واحد وقال الله عز وجل مثل ما فعل من النعم والمثل واحد لا أمثال وكيف زعمت أن عشرة وقتلوا صيداً جزوه بعشرة أمثال قال شبهته بالكفارات في القتل على النفر الذين يكون على كل واحد منهم رقبة قلنا ومن قال لك يكون على كل واحد منهم رقبة ولو قيل لك ذلك أفندع ظاهر الكتاب وقول عمر وعبد الرحمن وابن عمر بأن تقيس ثم تخفى أيضاً القياس أ رأيت الكفارات أم وقتات قال نعم قلت بجزاء الصيد موقت قال لا لا بقيمة قلنا بجزاء الصيد

ففضل بعضها على بعض ولو لم يكن عن رسول الله أن في كل أصبع عسراً صرنا إلى ما قال عسراً وما أشبهه وعلمنا أن الخنصر لا تشبه الأبهام في الجمال ولا المنفعة وفي هذا دليل على ما قلت من أن الخبر عن رسول الله يستغنى بنفسه ولا يحتاج إلى غيره ولا يزيده غير ما وافقه قوة ولا يوهنه ان خالفه غيره وأن الناس كلهم الحاجة إليه والخبر عنه فانه متبوع لا تابع وأن حكم بعض أصحاب رسول الله ان كان يخالفه فعلى الناس أن يصيروا إلى الخبر عن رسول الله وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أن يصيروا إلى الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أنه يعزب على المتقدم العجبة الواسع العلم الشيء يعلمه غيره وكان عمر بن الخطاب يقضي أن الدية للعاقلة ولا يورث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضعفاء بن سفيان أن رسول الله كتب إليه أن يورث امرأة أسيم

إذا كان قيمته بديهة المقتول أشبه أم بالكفارات فثأته عندك لو قتلوا رجلاً يكن عليهم الإلابة واحدة فلولم يكن فيه إلا القياس كان بالدية أشبه وقيل له حكم عمره في اليربوع بجفرة وفي الأرب بعناق فلم زعمت والله تعالى يقول في جزاء الصيد هدياً بالغ الكعبة أن هذا لا يكون هدياً وقلت لا يجوز ضحية وجزاء الصيد ليس من الضحايا بسبيل جزاء الصيد قد يكون بدنة والضحية عندك شاة وقيل له قال الله عز وجل جزاء مثل ما قتل من النعم وحكم عمر وعبد الرحمن وعثمان وابن عباس وابن عمر وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في بلدان مختلفة وأزمان شتى بالمثل من النعم فحكم ما حكمهم في النعامة بدنة والنعامة لا تسوى بدنة وفي جزاء الوحش ببقرة وهو لا يسوى بقره وفي الضبع بكبش وهو لا يسوى كبشاً وفي الغزال بعز وقد يكون أكثر نعمانها أضعافاً ومثلها ودونها وفي الأرب بعناق وفي اليربوع بجفرة وهم لا يسويان عناقاً ولا جفرة أبداً فهذا يدل على أنهم انما نظر والى أقرب ما يقتل من الصيد شبه بالبدن لا بالقيمة ولو حكموا بالقيمة لاختلفت أحكامهم لاختلاف أسعار ما يقتل في الأزمان والبلدان ثم قلت في القيمة قولاً مختلفاً فقلت بجزاء الأسد ولا يعدي به شاة فلم تتطرق إلى بدنه لأنه أعظم من الشاة ولا قيمته ان كانت قيمته أكثر من شاة وهذا مكتوب في الحج بحججه قال لي الرأى أنكر على قول في البين مع الشاهد هي خلاف القرآن قلت نعم ليست بخلافه القرآن عربي فيكون عام الظاهر وهو يراد به الخاص قال ذلك مثل ماذا قلت مثل قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلما كان اسم السرقة يلزم سراً فالأقطعون مثل من سرق من غير حرز ومن سرق أقل من ربع دينار وكانت الثيب تزن في ترجم ولا تجلد والعبد يزن في جلد نحسين بالسنة كانت في هذا دلالة على أنه أغما يريد بها بعض الزناة دون بعض وبعض السراق دون بعض وليس هذا خلافاً للكتاب الله عز وجل فكذلك كل كلام احتمل معاني فوجدنا سنة تدل على أحد معانيه دون غيره من معانيه استدلالنا بها وكل سنة موافقة للقرآن لا مخالفة وقولك خلاف القرآن فيما جاءت فيه سنة تدل على أن القرآن على خاص دون عام جهل قال فانا زعم أن النهي عن نكاح المرأة على عمتها وحالاتها مخالف للقرآن فقلت قد أخطأت من موضعين قال وما هما قلت لوجاز أن تكون سنة تخالف القرآن فتثبت كانت البين مع الشاهد تثبت بها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا لم تكن سنة وكان القرآن محتماً فوجدنا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واجماع أهل العلم يدل على بعض المعاني دون بعض قلنا هم أعلم بكتاب الله عز وجل وقولهم غير مخالف إن شاء الله تعالى كتاب الله وما لم يكن فيه سنة ولا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا اجماع يدل منه على ما وصفت من بعض المعاني دون بعض فهو على ظهوره وعمومه لا يخص منه شيء دون شيء وما اختلف فيه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخذنا منه بأشبهه بظاهر التنزيل وقولك فيما فيه سنة هو خلاف القرآن جهل بين عند أهل العلم وأنت تخالف قولك فيه قال وأين قلنا فيما بيننا وفيما سنين إن شاء الله تعالى قلت قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسرع بإحسان وقال المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء إلى قوله أصلاحاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فظاهر هاتين الآيتين يدل على أن كل مطلق فله الرجعة على أمر أنه لم تنقض العدة لأن الآيتين في كل مطلق عامة لا خاصة على بعض المطلقين دون بعض وكذلك قلنا كل طلاق ابتداء الزوج فهو علك فيه الرجعة في العدة فان قال لأمراً أنه أنت طالق ملك الرجعة في العدة وان قال لها أنت خلية أو برة أو بآن ولم يرد طلاقاً فليس بطلاق وان أراد الطلاق وأراد به واحدة فهو طلاق في الرجعة وكذلك ان قال أنت طالق البتة لم ينو الا واحدة فهي واحدة وملك الرجعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت لبعض من يخالفنا أليس هكذا تقول في الرجل يقول لامرأته أنت طالق قال بلى قلت وتقول في الخلية والبرية والبتة والبانة ليست بالطلاق إلا ان يريد طلاقاً قال نعم قلت

الضباي من دية زوجها فرجع اليه عمر قال وسأل عمر بن الخطاب من عنده علم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الخنن فأخبره رجل بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة فقال عمر بن الخطاب ان كدنا أن نقضى في مثل هذا برأينا وقال لو لم نسمع هذا القضاء فيه بغير هذا وفي كل هذا دليل على أنه يقبل خبر الواحد إذا كان صادقاً عنده من أخبره ولو جاز لا حذر هذا بحال جاز لعمر بن الخطاب أن يقول للضحاك أنت رجل من أهل نجد ولجل بن مالك أنت رجل من أهل تهامة لم تريا رسول الله ولم تصبياه الا قليلا ولم أزل معه ومن معي من المهاجرين والانصار فكيف عذب هذا عن جماعة وعلمته أنت وأنت واحد يمكن فيك أن تغلط وتسي بل رأى الحق اتباعه والرجوع عن رأيه في تركه تورث المرأة من دية زوجها وقضى في الخنن بما أعلم من حضر أنه لو لم يسمع عن النبي فيه شيئاً

قضى فيه بغيره كأنه يرى إن كان الجنين حيا ففيه مائة من الأبل وإن كان ميتا فلا شيء فيه ولكن الله تعبدته وأخلص عيشه على لسان نبيه فلم يكن له ولا لأحد انحال لم ولا كيف ولا شيئا من الرأي على الخبير عن رسول الله ولا رده على من يعرفه بالصدق في نفسه وإن كان واحدا وقبل عمر بن الخطاب خبر عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية من المجوس ولم يقل لو كانوا أهل كتاب كان لنا أن كل ذبايحهم ونسك نساءهم وإن لم يكونوا أهل كتاب لم يكن لنا أن نأخذ الجزية منهم وقبل خبر عبد الرحمن بن عوف في الطاعون ورجع بالناس عن خبره وذلك أنه يعرف صدق عبد الرحمن ولا يجوز له عنده ولا عندنا خلاف خبر الصادق عن رسول الله فان قال قائل فقد طلب عمر بن الخطاب من مخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم مخبرا آخر غير معه عن النبي

واذا قال طالق لزمه الطلاق وإن لم يرد به طلاقا قال نعم قلت فهذا أشد من قوله أنت خلية أو برية لأن هذا قد يكون غير طلاق عندك ولا يكون طلاقا إلا بإرادته الطلاق فإذا أراد الطلاق كان طلاقا قال نعم قلت فلم زعمت أنه إن أراد به هذا طلاقا لم يكن ذلك الرجعة وهذا أضعف عندك من الطلاق لأنه قياس على طلاق الطلاق القوي يملك الرجعة فيه عندك والضعيف لا يملك فيه الرجعة قال فقد روينا بعض قولنا هذا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجعلنا ما بقي قياسا عليه قلت فحسن قدر وينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جعل البتة واحدة يملك فيه الرجعة حين حلف صاحبها أنه لم يرد إلا واحدة وروينا مثل ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومعنا ظاهر القرآن فكيف تركته وقلت له قال الله عز وجل للذين يؤولون من نسائهم تبصر أربع بعة أشهر إلى قوله سمع عليم قلنا فظاهر كتاب الله تعالى يدل على معنيين أحدهما أن له أربع بعة أشهر ومن كانت له أربع بعة أشهر أجلاه فلا يسبيل عليه فيها حتى تنقضي كالأجل حتى أربع بعة أشهر لم يكن لك أخذ حقل مني حتى تنقضي الأربع الأشهر فدل على أن عليه إذا مضت الأربع الأشهر واحدا من الحكيم إما أن يفيء وإما أن يطلق فقلنا بهذا وقلنا لا يلزمه طلاق بمضي أربع بعة أشهر حتى يحدث فيه طلاقا فرعتم أنه إذا مضت الأربع الأشهر فهي تطليقة بآئنه فلم قلتم هذا وزعمتم أنه لا فيته إلا في الأربع الأشهر (١) فما نقصتموه مما جعل الله من الأربع الأشهر قدر الفضة ولم زعمتم أن الفضة له فيما بين أن يولي إلى أن تنقضي الأربع الأشهر وليس عليه عزيمة الطلاق إلا في الأربع الأشهر وقد ذكرهما الله عز وجل معا لفصل بينهما ولم زعمتم أن الفضة لا تكون إلا بشئ يحدثه من جاع أو قى بلسان أن لم يقدر على الجماع وأن عزيمة الطلاق هي مضي الأربع الأشهر لا بشئ يحدثه هو بلسان ولا فعل أرايت الإيلاء طلاقا هو قال لا قلت أفرأيت كلاما قط ليس بطلاق جاءت عليه مدة فعلته طلاقا قال فلم قلت أنت يكون طلاقا قلت ما قلت يكون طلاقا إنما قلت أن كتاب الله عز وجل يدل أنه إذا آلى فضت الأربع الأشهر على أن عليه أما أن يفيء وأما أن يطلق وكلاهما شئ يحدثه بعد مضي الأربع الأشهر قال فلم قلت إن فاء في الأربع الأشهر فهو فائي قلت أفرأيت لو كان على دين إلى أجل فجعلته قبل محله ألم أكن محسنا ويكون قاضيا على قال بلى قلت فكذلك الرجل يفيء في الأربع الأشهر فهو محمل ماله فيه مهمل قال فلسنا نحاجك في هذا ولكننا اتبعنا فيه قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود قلنا أما ابن عباس فانك تخالفه في الإيلاء قال ومن أين قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي يحيى الأعرج عن ابن عباس أنه قال المولى الذي يحلف أن لا يقرب امرأته أبدا وأنت تقول المولى من حلف على أربع أشهر فصاعدا فأما ما رويت منه عن ابن مسعود فرسل وحديث على بن بذاعة لا يسند غيره علمته ولو كان هذا نابتا عنه فكنت أعاب قوله اعتلت لكان بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يؤخذ بقولهم من واحد أو اثنين قال فن أن لكم بضعة عشر قلنا أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدر كنت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأقل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الانصار وعثمان بن عفان وعلي وعائشة وابن عمر وزيد بن ثابت وغيرهم كلهم يقول يوقف المولى فان كنت ذهبت إلى الكثرة فن قال يوقف أكثر وظاهر القرآن معهم وقد قال عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا إلى قوله ستين مسكينا وقلنا لا يجوز به إلا أربعة مؤمنة ولا يجوز به إلا أن يطعم ستين مسكينا ولا اطعام قبل أن يتماسا فقال يجوز به ربة غير مؤمنة فقلت له أذهبت في هذا القول إلى خبر عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

(١) كذا في النسخ ولعله فنقصتموه أو فلم نقصتموه تأمل وحرر كتبه مصححه

قال لا ولكن اذا سكت الله عن ذكر المؤمن في العتق فقال رقية ولم يقل مؤمنة كما قال في القتل دل ذلك على أنه لو أراد المؤمن ذكرها قلت له أو ماتت كني اذا ذكر الله عز وجل الكفارة في العتق في موضع فقال رقية مؤمنة ثم ذكر كفارة مثلها فقال رقية بأن تعلم أن الكفارة لا تكون الا مؤمنة فقال هل تجد شيئا يدل على هذا قلت نعم قال وأين هو قلت قول الله عز وجل وأشهدوا ذوى عدل منكم وقوله حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم فشرط العدل في هاتين الآيتين وقال وأشهدوا اذا تباعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وقال في العاقب لو اجأوا عليه بأربعة شهداء وقال واللاقي بأثنين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت لم يذكروهن عذرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له أرايت لو قال لك قائل أخزى في البيع والقذف وشهود الزنا غير العدل كما قلت في العتق لأني لم أجدي في التنزيل شرط العدل كما وجدته في غير هذه الاحكام قال ليس ذلك له فديكتني بقول الله عز وجل ذوى عدل منكم فاذا ذكر الشهود فلا يقبلون الا ذوى عدل وان سكت عن ذكر العدل فاجتماعهما في أنهما شهادة يدل على أن لا يقبل فيها الا العدل قلت هذا كما قلت فلم تقل به هذا فتقول اذا ذكر الله رقية في الكفارة فقال مؤمنة ثم ذكر رقية أخرى في الكفارة فهي مؤمنة لانهم مجتمعان في أنهما كفارتان فان لم يكن لنا عليك بهذا حجة فليست على أحد لولا مخالفه فقال الشهود في البيع والقذف والزنا يقبلون غير عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما رأينا فرض الله عز وجل على المسلمين في أموالهم مدفوعا الى مسلمين فكيف يخرج رجل من ماله فرضا عليه فيعتق به ذميا وقلنا له زعمت أن رجلا لو كفر بالطعام فأطعم مسكينا عشرين ومائة مدق أقل من ستين يوما لم يجزه وان أطعمه اياه في ستين يوما أجزأه أما يدلك فرض الله عز ذكره بالطعام ستين مسكينا على أن كل واحد منهم غير الآخر وانما أرجو الله تعالى لستين متفرقين فكيف قلت يجزيه أن يطعمه مسكينا يفرقه عليه في ستين يوما ولم يجزه أن يطعم تسعة وخمسين في يوم طعام ستين أرايت رجلا وجبت عليه ستون درهما لستين رجلا أجزأه أن يؤدى الستين الى واحد أو الى تسعة وخمسين قال لا والفرض عليه أن يؤدى الى كل واحد منهم حقه قلنا فقد أوجب الله عز وجل لستين مسكينا طعاما فرضت أنه ان أعطاه واحدا منهم أجزأ عنه أرايت لو قال لك قائل قد قال الله عز وجل وأشهدوا ذوى عدل منكم أتقول انه أراد أن يشهد لطلب بحقه فشرط عدد من يشهد له والشهادة أو انما أراد الشهادة قال أراد عدد الشهود وشهادة ذوى عدل منكم اثنان قلت ولو شهد له بحقه واحد اليوم ثم شهد له غدا أجزأه من شاهدين قال لا لان هذا واحد وهذه شهادة واحدة قلنا فالسكين اذا ردت عليه الطعام لم يخرج من أن يكون واحدا لستين قلنا قد سمى ستين مسكينا فغلبت طعامهم لواحد وقتل اذا جاء بالطعام أجزأه وسعى شاهدين فباء شاهد منهما امرتين فقلت لا يجزئ فافرق بينهما فارجع بعضهم الى ما قلنا في هذا وفي أن لا تجزئ الكفارة الا مؤمنة قال الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الى قوله أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين والله أعلم في كتاب الله عز وجل أن كل زوج يلاعن زوجته لان الله عز وجل ذكر الزوجين مطلقين لم يخص أحدا من الأزواج دون غيره ولم تدل سنة ولا أثر ولا اجماع من أهل العلم على أن ما أريد بهذا الآية بعض الأزواج دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان التعن الزوج ولم تلتن المرأة حدث اذا أبت أن تلتن لقول الله عز وجل ويدراً عنها العذاب أن تشهد فقد أخبر والله أعلم أن العذاب كان عليها الا أن تدراه باللعان وهذا ظاهر حكم الله جل وعز قال نخلنا في هذا بعض الناس فقال لا يلاعن الا حران مسلمان ليس منهما محدودي قذف فقلت له وكيف خالفت ظاهر القرآن قال روي عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة لالعان بينهم فقلت له ان كانت رواية عمرو بن شعيب مما ثبت فقد روي لنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المين مع

صلى الله عليه وسلم قيل له ان قبول عمر بن الخطاب واحد على الانفرد يدل على أنه لا يجوز عليه أن يطلب مع محبر مخبر غير الاستظهار الا أن الحجة تقوم عنده بواحد مرة ولا تقوم أخرى وقد يستظهر الحاكم فيسأل الرجل قد شهد له عنده الشاهدان العدلان زيادة شهود فان لم يفعل قبل الشاهدين وان فعل كان أحب اليه أو أن يكون عمر جهل المخبر وهو ان شاء الله لا يقبل خير من جهله وكذلك نحن لانقبل خبر من جهلناه وكذلك لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير وأخبرت القرية بنت مالك عثمان بن عفان أن النبي عليه السلام أمرها أن تمكث في بيتها وهي متوفى عنها حتى يبلغ الكتاب أجله فاتبعه وقضى به وكان ابن عمر يخبر بالارض بالتث والربع لا يرى بذلك بأسا فأخبره رافع أن النبي نهى عنها فترك ذلك بخبر رافع وكان زيد

ابن ثابت سمع النبي يقول لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت يعني طواف الوداع بعد طواف الزيارة تغالغه ابن عباس وقال تصدر الحائض دون غيرها فأنكر ذلك زيد على ابن عباس فقال ابن عباس سل أم سلمة فسالها فأخبرته أن النبي صلى الله عليه وسلم أرحص للحائض في أن تصدر ولا تطوف فرجع الى ابن عباس فقال وجدت الامر كما قلت وأخبر أبو الدرداء معاوية أن النبي عليه السلام نهى عن بيع باعه معاوية فقال معاوية ما أرى بهذا بأسا فقال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله ويخبرني عن رأيه لا أسأكنك بأرض تفرج أبو الدرداء من ولاية معاوية ولم يره يسعه مساكنته اذ لم يقبل منه خبره عن النبي ولولم تكن الحجة تقوم عليه عند أبي الدرداء بخبره ما كان رأى أن مساكنته عليه ضيقة ولم أعلم أحدا من التابعين أخبر عنه الا

الشاهد والقسامة وعدد أحكام غير قليلة فقلنا بها وخالفنا وزعمت أن لا تثبت روايته فكيف تحتاج مرة برواية على ظاهر القرآن وتدعها الضعفة مرة اما أن يكون ضعيفا كما قلت فلا ينبغي أن تحتاج به في شيء واما أن يكون قويا فاتبع ما رواه مما قلناه ونالفته وقلت له أنت أيضا قد خالفت ما رويت عن عمرو بن شعيب قال وابن قلت ان كان ظاهر القرآن عاما على الأزواج ثم ذكر عمرو أربع لالعان بينهم فكان يلزمك أن تخرج الاربعة من اللعان ثم تقول بلاعن غير الاربعة لان قوله أربع لالعان بينهم يدل على أن اللعان بين غير الاربعة فليس في حديث عمرو ولا بلاعن المحدود في القذف قال أجل ولكن قلنا قلناه من قبل أن اللعان شهادة لأن الله عز وجل سماه شهادة فقلت له انما معناها معنى البين ولكن لسان العرب واسع قال وما يدل على ذلك قلت أرايت لو كانت شهادة لا تجوز شهادة المرء لنفسه قال لا (١) قلت أفنتكون شهادته أربع مرات الا كشهادته مرة واحدة قال لا قلت أفحكلف الشاهد قال لا قلت فهذا كله في اللعان قلت أرايت لو قامت مقام الشهادة ألا لتحج المرأة قال بلى قلت أرايت لو كانت شهادة لا تجوز شهادة النساء في حد قال لا قلت ولو جازت كانت شهادته نصف شهادة قال نعم قلت فالتعنت ثمان مرات قال نعم قلت أفنتبين لك أنها ليست بشهادة قال ما هي بشهادة قلت ولم قلت هي شهادة على معنى الشهادات مرة وأيتها أخرى فإذا قلت هي شهادة فلم لا تلاعن بين الذميين وشهادتهما عندك جائزة كان هذا يلزمك وكيف لا عنت بين الفاسقين الذين لا شهادة لهما قال لأنهما اذا تابا قبلت شهادتهما فقلت له ولو لا قد تبنا أتقبل شهادتهما دون اختبارهما في مدة تطول قال لا قلت أقرأيت العبد بين المسلمين العدلين الأمتين اذا أبيت اللعان بينهما لأنهما في حال عبودية لا تجوز شهادتهما لو عتقا من ساعتها ألتجوز شهادتهما قال نعم قلت أهما أقرب الى جواز الشهادة لانك لا تختبرهما بكفيلك هما الخيرة لهما في العبودية أم الفاسقان اللذان لا تجوز شهادتهما حتى تختبرهما قال بل هما قلت فلم أبيت اللعان بينهما وهما أقرب من العدل اذا تحولت حالهما ولا عنت بين الفاسقين اللذين هما بعد من العدل ولم أبيت اللعان بين الذميين وأنت تجيز شهادتهما في الحال التي يقذف فيها الزوج وقلت له أرايت أعميين (٢) يخفيان خلفا كذلك يقذف الزوج المرأة وفي الأعميين علتان احدهما لا يريان الزنا والاخرى أنك لا تجيز شهادتهما بحال أبدا ولا يتحولان عندك أن تجوز شهادتهما واحدهما أبدا كيف لا عنت بينهما وفيهما ما وصفت من القاذف الذي لا تجوز شهادته أبدا وفيهما أكثر من ذلك أن الرجل القاذف لا يرى زنا امرأته قال قظاهر القرآن أنهم ما زوجان قلنا فهذا الحجة عليك والذي أبيت قبوله من أن اللعان بين كل زوجين وقال الله عز وجل في قذف المحصنات فأجلدوهن ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا وقلنا اذا تاب القاذف قبلت شهادته وذلك بين في كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز لأشهاد أخبرني سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال لا يبي بكرة تب تقبل شهادته أوان تب قبلت شهادته قال وسمعت سفيان يحدث به هكذا مرارا ثم سمعته يقول شككت فيه قال سفيان أشهد لا أخبرني ثم سمي رجلا فذهب على حفظ اسمه فسألت فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب وكان سفيان لا يشك أنه ابن المسيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وغيره يرويه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر * قال سفيان أخبرني الزهري فلما قلت سألت فقال لي عمر بن قيس وحضر المجلس معي هو سعيد بن المسيب قلت لسفيان أشككت حين أخبرك أنه سعيد قال لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلني الشك (١) كذا في النسخ وعبارته في اللعان هكذا «قلت ولو شهد أليس شهادته مرتبة في أمر واحد كشهادته أربعا قال بلى» وهي أوضح تأمل (٢) الحق بالتحريك العور بانحساف العين وقد تقدمت هذه اللفظة في اللعان غير منقوطة وهذا توضيحها فتنبه كنهه صحيحه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني من أتق به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن عمر لما جلد الثلاثة استجابهم فرجع اثنتان فقبل شهادتهما وأبي بكر أن يرجع فرد شهادته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا سميل بن علية عن ابن أبي نجيح في القاذف إذا تاب قال تقبل شهادته قال وكاننا نقوله عطاء وطاوس ومجاهد وقال بعض الناس لا تجوز شهادة المحدود في القذف أبدا قلت أقرأيت القاذف إذا لم يحدثا تاما لم تجوز شهادته إذا تاب قال نعم قلت له ولا أعلمك إلا دخل عليك خلاف القرآن من موضعين أحدهما أن الله عز وجل أمر بجلده وأن لا تقبل شهادته فرغت أنه أن لم يجلد قبلت شهادته قال فانه عندي انما ترد شهادته إذا جلد قلت أفتجد ذلك في ظاهر القرآن أم في خبر ثابت قال أما في خبر فلا وأما في ظاهر القرآن فان الله عز وجل يقول فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا قلت أفتلقذف قال الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أم بالجلد قال بالجلد عندي قلت وكيف كان ذلك عندك والجلد انما وجب بالقذف وكذلك ينبغي أن تقول في رد الشهادة أرايت لو عارضك معارض بمثل جثتك فقال ان الله عز وجل قال في القاتل خطأ فتحرر رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى أهله فتحرر الرقبة لله والدية لأهل المقتول ولا يجب الذي للآدميين وهو الدية حتى يؤدى الذي لله عز وجل كما قلت لا يجب أن ترد الشهادة وردها عن الآدميين حتى يؤخذ الحلد الذي لله عز وجل ما تقول له قال أقول ليس هذا كما قلت وإذا أوجب الله عز وجل على آدمي شيئين فكان أحدهما للآدميين أخذ منه وكان الآخر لله جل وعز فينبغي أن يؤخذ منه أو يؤديه فان لم يؤخذ منه ولم يؤده لم يسقط ذلك عنه حتى الآدميين الذي أوجب الله عز وجل عليه قلت له فلم زعمت أن القاذف إذا لم يجلد الحد وجلد بعضه فلم يتم بعضه أن شهادته مقبولة وقد أوجب الله تبارك وتعالى في ذلك الحد ورد الشهادة فما علمته رد حرقا إلا أن قال هكذا قال أصحابنا فقلت له هذا الذي عبت على غيرك أن يقبل من أصحابه وان سبقوه الى العلم وكانوا عنده ثقة مأمونين فقلت لا تقبل الا ما جاء فيه كتاب أو سنة أو أثر أو أمر أجمع عليه الناس ثم قلت فيما أرى خلاف ظاهر الكتاب وقلت له اذ قال الله عز وجل الا الذين تابوا فكيف جازلك وألا أحد ان تكلف من العلم شيئا أن يقول لا أقبل شهادة القاذف وان تاب ومن قولك وقول أهل العلم لو قال رجل لرجل والله لا أكلمك أبدا ولا أعطيك درهما ولا آتي منزل فلان ولا أعتق عبدى فلانا ولا أطلق امرأتى فلانة ان شاء الله ان الاستثناء واقع على جميع الكلام أوله وآخره فكيف زعمت أن الاستثناء لا يقع على القاذف الا على أن يطرح عنه اسم الفسق فقط فقال قاله شريح فقلنا فغير أولى أن يقبل قوله من شريح وأهل دار السنة وحرم الله أولى أن يكونوا أعلم بكتاب الله وبلسان العرب لانه بلسانهم نزل القرآن قال فقول أبي بكر استشهد واغيري فان المسلمين فسقوني فقلت له قلما رأيتك تحتاج بشيء الا هو عليك قال وما ذاك قلت احتججت بقول أبي بكر استشهد واغيري فان المسلمين فسقوني فان زعمت أن أبا بكر تآب فقد ذكر أن المسلمين لم يز يلو عنه الاسم وأنت تزعم أن في كتاب الله عز وجل أن يزأله عنه اذا تاب اسم الفسق ولا تجوز شهادته وقول أبي بكر ان كان قاله انهم لم يز يلو عنه الاسم يدل على أنهم ألزموه الاسم مع تركهم قبول شهادته قال فهكذا احتج أصحابنا قلت أفتقبل عن هؤلاء أشد تقدما في الدرر والسن والفضل من صاحبك أن تحتاج بما اذا كشف كان عليك وبما ظاهر القرآن خلافه قال لا قلت فصاحبك أولى أن يرد هذا عليه وقلت له أفتقبل شهادة من تاب من كفر ومن تاب من قتل ومن تاب من نحر ومن زنا قال نعم قلت والقاذف شر أم هؤلاء قال بل أكثر هؤلاء أعظم ذنباً منه قلت فلم قبلت من التائب من الاعظم وأبيت القبول من التائب مما هو أصغر منه وقلت وقلنا لا يحل نكاح اماء أهل الكتاب بحال وقال جماعة منا ولا يحل نكاح أمة مسلمة لمن يجحد طولاً لحره ولا وان لم يجحد طولاً لحره حتى يخاف العنت فحصل حينئذ فقال بعض الناس يحل نكاح اماء أهل الكتاب ونكاح الأممة المسلمة لمن لم يجحد طولاً

قبل خبر واحد وأفتى به وانتهى اليه فابن المسيب يقبل خبر أبي هريرة وحده وأبي سعيد وحده عن النبي صلى الله عليه وسلم ويجعله سنة وعروة يصنع ذلك في عائشة ثم يصنع ذلك في يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب وفي حديث يحيى بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمر وعبد الرحمن ابن عبد القاري عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبت كل ذلك سنة وصنع ذلك القاسم وسالم وجميع التابعين بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد بمكة فقبلوا الخبر عن جابر وحده عن النبي عليه السلام وعن ابن عباس وحده عن النبي وثبتوه سنة وصنع ذلك الشعبي فقبل خبر عروة ابن مضر عن النبي وثبته سنة وكذلك قبل خبر غيره وصنع ذلك ابراهيم الخثعمي فقبل خبر علقمة عن عبد الله عن النبي وثبته سنة وكذلك خبر غيره وصنع ذلك الحسن وابن سيرين فيمن لقي الا أعلم

أحدا منهم الا وقد روى
هذا عنه فيما لو ذكر
بعضه لطلال « حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أنبأنا
سفيان عن عمرو بن
دينار عن سالم بن
عبد الله بن عمران عن
ابن الخطاب نهى عن
الطبيب قبل زيارة
البيت وبعد الجرة قال
سالم فقالت عائشة
طببت رسول الله بيدي
لأحرامه قبل أن
يحرم ولعله قبل أن
يطوف بالبيت وسنة
رسول الله أحق
قال الشافعي فترك
سالم قول جده عمر في
امامة وقبل خبر عائشة
وحدها وأعلم من حديثه
أن خبرها وحدها سنة
وأن سنة رسول الله
أحق وذلك الذي يجب
عليه وصنع ذلك الذين
بعد التابعين المتقدمين
مثل ابن شهاب ويحيى
ابن سعيد وعمرو بن
دينار وغيرهم والذين
لقيناهم كلهم ثبت خبر
واحد عن واحد عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ويجعله سنة جدم من
تعها وعاب من خالفها
فحكيت عامة معاني

لحره وإن لم يخف العنت (١) في الأمة فقلت له قال الله عز وجل ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن فحرم
المشركات جلة وقال الله عز وجل إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن ثم قال والمحصنات من الذين أتوا الكتاب
فاحل صنف واحد من المشركات بشرطين أحدهما أن تكون المنكوحه من أهل الكتاب والثاني أن
تكون حرة لانه لم يختلف المسلمون في أن قول الله عز وجل والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم هن
الحرائر وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم
قرأ الربيع إلى قوله لمن خشى العنت منكم فدل قول الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أنه إنما
أباح نكاح الاماء من المؤمنين على معنيين أحدهما أن لا يجد طولا والآخر أن يخاف العنت وفي هذا
مادل على أنه لا يبيح نكاح أمة غير مؤمنة فقلت لبعض من يقول هذا القول قد قلنا ما حكيت بمعنى كتاب الله
وظاهره فهل قال ما قلت أنت من إباحة نكاح إماء أهل الكتاب أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو أجمع لك عليه المسلمون فتقلدهم وتقول هم أعلم بمعنى ما قالوا وإن احتمله الآتيان قال لا قلنا قلنا
خالفت فيه ظاهر الكتاب قال إذا أحل الله عز وجل الحرائر من أهل الكتاب لم يحرم إماء قلنا ولم لا تحرم
الاماء منهم بجملة تحريم المشركات وبأنه خص الاماء المؤمنات لم يجد طولا ويخاف العنت قال لما حرم الله
المشركات جملة ثم ذكر منهن محصنات أهل الكتاب كان كالدال على أنه قد أباح ما حرم فقلت له أرايت
لو عارضك جاهل بمثل ما قلت فقال قال الله جل وعز حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير قرأ الربيع
إلى قوله وما ذبح على النصب وقال في الآية الأخرى إلاما اضطررتم إليه فلما أباح في حال الضرورة ما حرم
جملة أي يكون في إباحة ذلك في غير حال الضرورة فيكون التحريم فيه منسوخا وإباحة قائمة قال لا قلنا
وتقول له التحريم بمحاله والإباحة على الشرط فقي لم يكن الشرط فلا تحل قال نعم قلنا فهذا مثل الذي قلنا
في إماء أهل الكتاب وقلت له قال الله عز وجل فمن حرم وإماءهن نساكنكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من
نساكنكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم أفرأيت لو قال قائل انما حرم الله بنت
المرأة بالدخول وكذلك الأم وقد قاله غير واحد قال ليس ذلك قلنا ولم لأن الله حرم الأم مبهمة والشرط
في الربيبة فأحرم ما حرم الله وأحل ما أحل الله خاصة ولا أجعل ما أبيع وحده محللا لغيره قال نعم قلنا فهكذا
قلنا في إماء أهل الكتاب والاماء المؤمنات وقلنا افترض الله عز وجل الوضوء فمن رسول الله صلى الله عليه
وسلم المسيح على الخفين أي يكون لنا إذا دلت السنة على أن المسيح يجزئ من الوضوء أن نغسح على البرقع والقفازين
والعمامة قال لا قلنا ولم أنتم الجلة على ما فرض الله تبارك وتعالى ونخص ما خصت السنة قال نعم قلنا فهذا
كله حجة عليكم وقلنا أرايت حين حرم الله تعالى المشركات جملة ثم استثنى نكاح الحرائر من أهل الكتاب
فقلت يحل نكاح الاماء منهن لانه ناسخ للتحريم جملة وإباحته حرائرهن تدل على إباحة امائهن فان قال لك
قائل نعم وحرائر واماء المشركات غير أهل الكتاب قال ليس ذلك قلنا ولم لأن المستثنيات بشرط أنهن
من أهل الكتاب قلنا ولا يمكن من غيرهن قال نعم قلنا وهو بشرط أنهن حرائر فكيف جاز أن يكن إماء
والأمة غير الحرة كما الكتابية غير المشركة التي ليست بكتابية وهذا كله حجة عليه أيضا في إماء المؤمنين يلزمه
فيه أن لا يحل نكاحهن إلا بشرط الله عز وجل فان الله تبارك وتعالى إنما أباحه بأن لا يجد طولا ويخاف
العنت والله تعالى أعلم وقال الله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء
ذلك وقال الله عز وجل ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وقال الله عز وجل الرجال قوامون على
النساء بما فضل الله بعضهم على بعض فقلنا بهذه الآيات أن التحريم في غير النسب والرضاع وما خصته سنة
بهذه الآيات انما هو بالنكاح ولا يحرم الحلال الحرام وكذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فلوان

(١) كذا في النسخ ولعله من زيادة النسخ تأمل

ما كتبت في صدر كتابي هذا العدد من المتقدمين في العلم بالكتاب والسنة واختلاف الناس والقياس والعقول فما خالف منهم واحد واحدا وقالوا هذا مذهب أهل العلم من أصحاب رسول الله والتابعين وتابعي التابعين ومذهبنا فن فارق هذا المذهب كان عندنا مفارق سبيل أصحاب رسول الله وأهل العلم بعدهم إلى اليوم وكان من أهل الجهالة وقالوا معا لا نرى الاجماع أهل العلم في البلدان على تجهيل من خالف هذا السبيل وجاوزوا أو أكثرهم فبين يخالف هذا السبيل إلى مالا أبالي أن لأحكيه وقلت لعدد من وصفت من أهل العلم فان من هذه الطبقة الذين خالفوا أصل مذهبنا ومذهبكم من قال (١) ان خلافتنا

(١) قوله ان خلافتنا لم نرعه الى قوله فأتا أول الخ كذا في النسخ ولعل مراده ان خلافتنا لم نرعه من القرآن أن علينا فيه حجة فالقرآن والسنة كلام عربي فأتا أول الخ تأمل

رجلا ناك أم امرأته عاصيا لله عز وجل لا تحرم عليه امرأته وقال بعض الناس اذا قبل أم امرأته أو نظرت الى فرجها بشهوة حرمت عليه امرأته وحرمت هي عليه لانها أم امرأته ولو أن امرأته قبلت ابنه بشهوة حرمت على زوجها فقالتا له ظاهر القرآن يدل على أن التحريم انما هو بالنكاح فهل عندك سنة بأن الحرام يحرم الحلال قال لا قلت فانت تذكري شيئا ضعيفا لا يقوم بمثله حجة لوقاله من رويته عنه في شيء ليس فيه قرآن وقال هذا موجود فان ما حرمه الحلال فالحرام له أشد تحريما قلنا أرايت لو عارضك معارض بمثل حجتك فقال ان الله عز وجل يقول في التي طلقها زوجها نالت من الطلاق فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان نكحت والنكاح العقدة حلت لزوجه الذي طلقها قال ليس ذلك له لان السنة تدل على أن لا تحل حتى يجامعها الزوج الذي ينكحها قلنا فقال لك فان النكاح يكون وهي لا تحل وظاهر القرآن يحلها فان كانت السنة تدل على أن جماع الزوج يحلها الزوج الذي فارقها فالمعنى انما هو في أن يجامعها غير زوجها الذي فارقها فاذا جامعها رجل برزنا حلت وكذلك ان جامعها بنكاح فاسد يلحق به الولد حلت قال لا وليس واحد من هذين زوجا قلنا فان قال لك قائل أو ليس قد كان التزويج موجودا وهي لا تحل فانما حلت بالجماع فلا يضر من أين كان الجماع قال لا حتى يجتمع الشرطان معا فيكون جماع نكاح صحيح قلنا ولا يحلها الجماع الحرام قياسا على الجماع الحلال قال لا قلت وان كانت أمة فطلقها زوجها فأصابها سيدها قال لا قلنا فهذا جماع حلال قال وان كان حلالا فليس بزواج لا يحل لزوجه الأول حتى يجتمع أن يكون زوجها ويجماعها الزوج قلنا فانما حرم الله بالحلال فقال وأمهات نسائك وقال ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء فن أين زعمت أن حكم الحلال حكم الحرام وأبى ذلك في المرأة يفارقها زوجها والأمة يفارقها زوجها فيصيرها سيدها وقلت له قد قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بعروف أو تسر بحسان وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان قال لك قائل فلما كان حكم الزوجة اذا طلقت ثلاثا حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره فلما كان حكمها بالطلاق من امرأة يصيرها بفجور أو فتكون حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره لان الكلام بالطلاق اذا حرم الحلال كان للحرام أشد تحريما قال ليس ذلك قلنا وليس حكم الحلال حكم الحرام قال لا قلنا فلم زعمت أنه حكمه فيما وصفت قال فان صاحبنا قال أقول ذلك قياسا قلنا فإين القياس قال الكلام محرم في الصلاة فاذا نكحكم حرمت الصلاة قلنا وهذا أيضا فاذا نكحكم في الصلاة حرمت عليه تلك الصلاة أن يعود فيها وأحرمت صلاة غيرها بكلامه فيها قال لا ولكنه أفسدها وعليه أن يستأنفها قلنا فلو قاس هذا القياس غير صاحبك أي شيء كنت تقول له لعك كنت تقول له ما يحل لك تكلم في الفقه هذا رجل قيل له استأنف الصلاة لأنها لا تجزئ عندك اذا تكلمت فيها وذلك رجل جامع امرأة فقلت له حرمت عليك أخرى غيرها أبدا فكان يلزمك أن تزعم أن صلاة غيرها حرام عليه أن يصليها أبدا وهذا لا يقول به أحد من المسلمين وان قلته فأيهما تحرم عليه أو تزعم أنها حرام عليه أن يصليها أبدا كما زعمت أن امرأته اذا نظرت الى فرج أمها حرمت عليه أبدا قال لا أقول هذا ولا تشبه الصلاة المرأتان محرمان لو شبهتهما بالصلاة قلت له يعود في كل واحدة من الأمرتين فينكحها بنكاح حلال وقلت له لا تعد في واحدة من الصلاتين قلنا فلو زعمت قسته به وهو أبعد الأمور منه قال شيء كان قاسه صاحبنا قلنا أخدمت قياسه قال لا ما صنع شيئا وقال فان صاحبنا قال فالماء حلال فاذا خالطه الحرام نجسه قلنا وهذا أيضا مثل الذي زعمت أنك لما تبين لك علت أن صاحبك لم يصنع فيه شيئا قال فكيف قلت أنت تجد الحرام في الماء مختلطا بالحلال منه لا يميز أبدا قال نعم قلت أفترى بدني التي زني بها مختلطا بدني ابتها لا يميز منه قال لا قلت وتجد الماء لا يحل أبدا اذا خالطه الحرام لأحد من الناس قال نعم قلت فتجد الرجل اذا زني بامرأة حرم عليه أن ينكحها أو هي حلال له وحرام عليه أمها وابتها قال بل هي حلال له قلت فهمنا

لما زعمتم في القرآن
والحديث بأمر بأن
لنافية حجة على أن
القرآن عربي
والأحاديث بكلام
عربي فأتاؤك كلاً
على ما يحتمل اللسان
ولا أخرج مما يحتمله
اللسان وإذا تأولت على
ما يحتمله اللسان فليست
أخالفه فقلت القرآن
عربي كما وصفت
والاحكام فيه على
ظاهرها وعمومها ليس
لأحد أن يحيل منها
ظاهراً إلى باطن ولا عاماً
إلى خاص إلا بدلالة من
كتاب الله فإن لم تكن
فسنة رسول الله تدل
على أنه خاص دون عام
أو باطن دون ظاهر أو
اجماع من عامة العلماء
الذين لا يجهلون كلهم
كتاباً ولا سنة وهكذا السنة
ولو جاز في الحديث أن
يحال شيء منه عن ظاهره
إلى معنى باطن يحتمله
كان أكثر الحديث
يحتمل عدداً من المعاني
ولا يكون لأحد ذهب
إلى معنى منها حجة
على أحد ذهب إلى
معنى غيره ولكن الحق
فيها واحد لأنها على
ظاهرها وعمومها

حلال لغيره قال نعم قلت أفترأى ما على الماء قال لا قلت أفترأى أن خطأك في هذا ليس يسيراً
إذا كان يعصى الله عز وجل في أمرأة فزني بها فإذا نكحها حلت له بالنكاح وإن أراد نكاح ابنتها لم يحل له
فتحل له التي زني بها وعصى الله تعالى فيها ولو طلقها ثلاثاً لم يكن ذلك طلاقاً لان الطلاق لا يقع إلا على الزوج
ويحرم عليه ابنتها التي لم يعصى الله تعالى في أمرها وإنما حرمت عليه بنت امرأته وهذه عندك ليست
بامرأته قال فإنه يقال ملعون من نظر إلى فرج امرأته أو ابنتها قلت وما أدري لعل من زني بامرأته ولم يفرج
ابنتها ملعون وقد أوعد الله عز وجل على الزنا النار ولعله ملعون من أتى شيئاً يحرم عليه فقيل له ملعون
من نظر إلى فرج أختين قال لا قلت فكيف زعمت أنه ان زني بأخت امرأته حرمت عليه امرأته فرجع
بعضهم إلى قولنا وعاب قول أصحابه في هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجعل الله عز وجل الرجال
قوامين على النساء والطلاق اليهم فزعموا هم أن المرأة إذا شاعت كان الطلاق إليها فإذا كرهت المرأة زوجها
قبلت ابنه وقالت قبلته بشهوة فحرمت عليه ففعلوا الأمر إليها وقتلنا نحن وهم جميع الناس لا يختلفون
في ذلك علمته من طلق غير امرأته أو ألى منها أو ظاهر منها لم يلزمها من ذلك شيء ولم يلزمه طهار ولا إيلاء قال
فقلنا إذا اختلعت المرأة من زوجها طلقها في عدتها لم يلزمها الطلاق لأنها ليست له بامرأة وهذا يدل على
أصل ما ذهبنا إليه لا يخالفه فقال بعض الناس إذا اختلعت منه فلا رجعة له عليها وإن طلقها بعد الخلع في
العدة لزمها الطلاق وإن طلقها بعد انقضاء العدة لم يلزمها الطلاق فقلت له قد قال الله عز وجل للذين يؤلون
من نسائهم ثم بصر أربعة أشهر إلى آخر الآيتين وقال الله عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون
لما قالوا افتحروا برقبته من قبل أن يمسوا وقتلنا قال الله تبارك وتعالى ولكم نصف ما تزلزون واجمأن لم يكن
لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن
لم يكن لكم ولد وفرض الله عز وجل العدة على الزوجة في الوفاة فقال يربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً
فما تقول في المختلعة أن ألى منها في العدة بعد الخلع أو تظاهر هل يلزمه الإيلاء أو الظهار قال لا قلت فإن
مات هل ترثه أو مات هل يرثها في العدة قال لا قلت ولم وهي تعتد منه قال لا وإن اعتدت فهي غير زوجة
وأنما يلزم هذا في الأزواج وقال الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم الآية
وإذا رمى المختلعة في العدة بإيلائها قال لا قلت أفبالقرآن تدين أنها ليست بزوجة قال نعم قلت فكيف
زعمت أن الطلاق لا يلزم الأزوجة وهذه بكتاب الله تعالى عندنا وعندك غير زوجة ثم زعمت أن الطلاق
يلزمها وأنت تقول إن آيات من كتاب الله عز وجل تدل على أنها ليست بزوجة قال روينا قولنا هذا
بحديث شامي قلنا أفكيف يكون مثله مما ثبت قال لا قلنا لا فتحجج به قال فقال ذلك إبراهيم النخعي وعامر
الشعبي قلنا فهما إذا قالوا وإن لم يخالفهما غيرهما حجة قال لا قلنا فهل يحتج بهما على قولنا وهو يوافق
ظاهر القرآن ولعلهما كانا يريان له عليها الرجعة فيلزمه الإيلاء والظهار ويجعلان بينهما الميراث قال فهل
قال أحد بقولك قلنا الكتاب كاف من ذلك وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس
وابن الزبير أنهما قال لا يلحق المختلعة الطلاق في العدة لأنه طلق ما لا عكك قلت له لو لم يكن في هذا الأقول ابن
عباس وابن الزبير كليهما كان لك خلافة في أصل قولنا وقولك إلا بأن يقول بعض أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم خلافة قال لا قلت فالقرآن مع قولهما وقد خالفتهما وأخالف في قولك عدد آي من كتاب الله
عز وجل قال فإين قلت أن زعمت أن حكم الله في الأزواج أن يكون بينهم الإيلاء والظهار والعان وأن
يكون لهن الميراث ومنهن الميراث وأن المختلعة ليست بزوجة يلزمها واحد من هذا فما يلزمك إذا قلت يلزمها
الطلاق والطلاق لا يلزم الأزوجة أنك خالفك حكم الله في الزامها الطلاق أو في ترك الزامها الإيلاء والظهار
واللعان والميراث لها والميراث منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإرد شيئاً إلا أن قال قال بهذا أصحابنا

فقلت له (١) أتجعل قول الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مرة حجة وليس يدل على موافقة قوله من القرآن شيء وتجعله أخرى حجة وأنت تقول ظاهر القرآن يخالفه كما قلت إذا أرخى سترا وجب المهر وظاهر القرآن أنه إذا طلقها قبل أن يمسا فلهما نصف المهر واغلاق الباب وارخاه الستريس بالميسر ثم ترك قول ابن عباس وابن الزبير ومعهما نجس آيات من كتاب الله تعالى كلها تدل على أن المختلعة في العدة ليست بزوجة ومعهما القياس والمعقول عند أهل العلم وترك قول عمر في الصيدانه قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعز وفي البربوع بحفيرة وفي الارنب بعناق وقول عمر وعبد الرحمن حين حكى على رجلين أو طائفيًا بشاة والقرآن يدل على قولهما بقول الله عز وجل بفراء مثل ما قتل من النعم فرميت أنه يجزى بدرهم ويقولان في الطي بشاة واحدة والله يقول مثل وأنت تقول جزا آن وقال الله عز وجل ولطالقات متاع بالمعروف حق على المتقين وقال لاجنح عليكم أن طلقتم النساء ما لم تمسوهن فقرأ إلى المحسنين فقال عامة من لقيت من أصحابنا المنعة هي التي لم يدخل بها قط ولم يفرض لها مهر فطلقت وللطالقة المدخول بها المهر وض لها بأن الآية عامة على المطلقات لم يخص منهن واحدة دون أخرى بدلالة من كتاب الله عز وجل ولا أثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لكل مطلقة متعة إلا التي فرض لها صداق ولم يدخل بها فمساها نصف المهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسب ابن عمر استدل بالآية التي تتبع التي لم يدخل بها ولم يفرض لها لأن الله تعالى يقول بعدها وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الآية فرأى القرآن كالدلالة على أنها مخرجة من جميع المطلقات ولعله رأى أنه إنما أراد أن تكون المطلقة تأخذ بما استمتع به منها زوجها عند طلاقها شيئاً قلما كانت المدخول بها تأخذ شيئاً وغير المدخول بها إذا لم يفرض لها كانت التي لم يدخل بها وقد فرض لها تأخذ بحكم الله تبارك وتعالى ونصف المهر وهو أكثر من المتعة ولم يستمتع بها فرأى حكمها مخالفاً حكم المطلقات بالقرآن وخالف حالها حالهن فذكر ما وصفت من هذا لبعض من يخالفنا وقلنا أنه أنت تستدل بقول الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى الكتاب إذا احتمله والكتاب محتمل ما قال ابن عمر وفيه كالدليل على قوله فكيف خالفته ثم تزعم الآية أن المطلقات سواء في المتعة وقال الله عز وجل ولطالقات متاع بالمعروف لم يخص مطلقة دون مطلقة قال استدللنا بقول الله عز وجل حق على المتقين أنها غير واجبة وذلك أن كل واجب فهو على المتقين وغيرهم ولا يخص به المتقون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا فقد زعمت أن المتعة متعتان متعة يجبر عليها السلطان وهي متعة المرأة لم يفرض لها الزوج ولم يدخل بها فطلقها وانما قال الله عز وجل فيها حق على المحسنين فكيف زعمت أن ما كان حقاً على المحسنين حق على غيرهم في هذه الآية وكل واحدة من الآيتين خاصة فكيف زعمت أن احدهما عامة والأخرى خاصة فإن كان هذا حقاً على المتقين لم يكن حقاً على غيرهم هل معك بهذا دلالة كتاب أو سنة أو أثر أو إجماع فاعلمته رداً كرميما وصفت في أن قال هكذا قال أصحابنا رجمهم الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في المشركين فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية وقال الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك وأهواءهم يحتمل سبيلهم في أحكامهم ويحتمل ما يهونون وأهواءهم كان فقد نهى عنه وأمر أن يحكم بينهم بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم قلنا إذا احكم الحاكمين أهل الكتاب حكم بينهم بحكم الله عز وجل وحكم الله حكم الاسلام وأعلمهم قبل أن يحكم أنه يحكم بينهم حكمه بين المسلمين وأنه لا يجوز بينهم الشهادة المسلمين لقول الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله واستشهدوا شهوداً من رجالكم فقال بعض (١) أي أمتحج بقول الصحابي وإن خالف ظاهر القرآن كما قلت إذا أرخى الخ ثم ترك قول ابن عباس الخ تأمل

الابدالة عن رسول الله أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاص دون عام وباطن دون ظاهر إذا كانت إذا صرفت إليه عن ظاهرها محتملة للدخول في معناه (قال) وسمعت عدداً من متقدمي أصحابنا وبلغني عن عدد من متقدمي أهل البلدان في الفقه معنى هذا القول لا يخالفه وقال لبعض أهل العلم في هذا الأصل انما اختلفوا في الرجال الذين يثبتون حديثهم ولا يثبتونه في التأويل فقلت له هل بعدو حديث كل رجل منهم حدث عنه لا يخالفه غيره أن يثبت من جهة صدقه وحفظه كما يثبت عندك عدل الشاهد بعده الابدالة على ما شهد عليه الا عدل نفسه أو لا يثبت قال لا بعدو هذا قلت فإذا ثبت حديثه مرة لم يجوز أن نطرحه أخرى بحال أبداً إلا بما يدل على نسخه أو غلط فيه لانه لا يعدو في طرحه فيما يثبت في مثله أن يخطئ في الطرح أو التثبت قال لا يجوز غير

هذا أبدا وهذا العدل
قلت وهكذا كل من فوقه
ممن في الحديث لاندك
تحتاج في كل واحد
منهم إلى صدق وحفظ
قال أجل فقلت وهكذا
تصنع في الشهود ولا
تقبل شهادة رجل في شيء
وترد هافي مثله قال أجل
وقلت له لو صرت إلى غير
هذا قال لك من خالفك
مذهبه من أهل الكلام
إذا جاز لك رد حديث
واحد وسى رجلا ورجالا
فوقه بلا حجة في رده
جاز لي رد جميع حديثه
لان الحجة بصدقه أو
تهمته بلا دلالة في واحد
الحجة في جميع حديثه
مالم يختلف حاله في
حديثه واختلافها أن
يحدث مرة مالا يخالف
له فيه ومرة ماله فيه
مخالف فإذا كان هذا
هكذا اختلف حاله في
حديثه بخلاف غيره
له ممن هو في مثل حاله
في حديثه كاتقبل شهادة
الشهود ويقضى بما
شهدوا به على الكمال
فإذا خالفهم غيرهم حال
الحكم بخلاف غيرهم
لهم عنه إذا كانوا شهدوا
غير مخالفين لهم في
الشهادة فقال من قلت

الناس تجوز شهادتهم بينهم فقلنا ولم والله عز وجل يقول شهيد من رجالكم وذوى عدل منكم وأنت
لا تخالفنا في أنهم من الأحرار المسلمين العدول لا من غيرهم فكيف أجرت غير من أمر الله تعالى به قال يقول
الله عز وجل إنسان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم فقلت له فقد قيل من غير قبيلكم والتزويل والله
تعالى أعلم يدل على ذلك لقول الله عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة والصلاة الموقوفة للمسلمين ويقول الله
تبارك وتعالى فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به عننا ولو كان ذا قربي وإنما القرابة بين المسلمين الذين كانوا
مع النبي صلى الله عليه وسلم من العرب أو بينهم وبين أهل الأوثان لا بينهم وبين أهل الذمة وقول الله تبارك
وتعالى ولا نكتم شهادة الله أنا ذالم الأئمين فأنما يتأثم من كتمان الشهادة للمسلمين المسلمون لأهل الذمة
قال فأننا نقول هي على غير أهل دينكم فقلت له فأنتم تترك ما تأولت قال وأين قلت أفتميز شهادة غير أهل
ديننا من المشركين غير أهل الكتاب قال لا قلت ولم وهم غير أهل ديننا هل تجد في هذه الآية أو في خبر يازم
مثله أن شهادة أهل الكتاب جائزة وشهادة غيرهم غير جائزة أو رأيت لو قال لك قائل أراك قد خصصت
بعض المشركين دون بعض فأجيز شهادة غير أهل الكتاب لأنهم ضلوا عما وجدوا عليه آباءهم ولم يبدلوا كتابا
كان في أيديهم وأرد شهادة أهل الذمة لأن الله عز وجل أخبرنا أنهم يبدلوا كتابه قال ليس ذلك له وفهم قوم
لا يكذبون قلنا وفي أهل الأوثان قوم لا يكذبون قال فالتناس مجتمعون على أن لا يجيزوا شهادة أهل الأوثان
قلنا الذين نتجج باجاعتهم معل من أصحابنا لم يردوا شهادة أهل الأوثان الا من قول الله عز وجل وذوى عدل
منكم والآية معها وبذلك ردوا شهادة أهل الذمة فان كانوا أخطوا فلا نتجج باجاعت المخطئين معل وان كانوا
أصابوا فاتبعهم فقد اتبعوا القرآن فلم يجيزوا شهادة من خالف دين الاسلام قال فان شريحا أجاز شهادة
أهل الذمة فقلت له وخالف شريحا غيرهم من أهل دار السنة والهجرة والنصرة فأبوا إجازة شهادتهم ابن
المسيب وأبو بكر بن خزم وغيرهما وأنت تخالف شريحا فيما ليس فيه كتاب رأيك قال اني لأفعل قلت ولم
قال لانه لا يلزمني قوله قلت فاذا لم يلزمك قوله فيما ليس فيه كتاب فبقوله فيما فيه خلاف الكتاب أولى أن
لا يلزمك قال فاذا لم أجز شهادتهم أضرت بهم قلت أنت لم تضربهم لهم حكاهم ولم ير الواسألون ذلك منهم
ولا نمنعهم من حكاهم وإذا حكمنا لم نحكم إلا بحكم الله من إجازة شهادة المسلمين وقلت له رأيت عبيدا
أهل فضل ومروءة وأمانة يشهد بعضهم لبعض قال لا تجوز شهادتهم قلت لا يخططهم غيرهم في أرض
رجل أو ضيعته فيهم قتل وطلاق وحقوق وغيرها ومتى ردت شهادتهم بطلت دماءهم وحقوقهم قال فأنا لم
أبطلها وإنما أمرت بإجازة شهادة الأحرار العدول المسلمين قلت وهكذا أعراب كثير في موضع لا يعرف
عدلهم وهكذا أهل سجن لا يعرف عدلهم ولا يخطط هؤلاء ولا هؤلاء أحد يعدل أن يطل السماء والأموال التي
بينهم وهم أحرار مسلمون لا يخططهم غيرهم قال نعم لأنهم ليسوا ممن شرط الله قلنا ولا أهل الذمة ممن شرط
الله بل هم أبعد ممن شرط الله من عبيد عدول أو اعتقوا إجازت شهادتهم من غدو لو أسلم ذمي لم تجز شهادته
حتى تختبر اسلامه وقلت له إذا احتجبت باثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم أفتميزها على وصية المسلم
حيث ذكرها الله عز وجل قال لا لأنهم منسوخة قلنا أفتميزها في ما نزلت فيه وثبتت في غيره لو قال هذا غيرك
كنت شبهها أن تخرج من جوابه إلى شتمه قال ما قلنا فيها إلا أن أصحابنا قالوه وأردنا الرقي بهم قلنا الرقي
بالعبيد المسلمين العدول والأحرار من الأعراب وأهل السجن كان أولى بك وألزم لك من الرقي بأهل الذمة فلم
ترفق بهم لأن شرط الله في الشهود غيرهم وغير أهل الذمة فكيف جاوزت شرط الله تعالى في أهل الذمة للرفق
بهم ولم تجاوز في المسلمين للرفق بهم وقلت أيضا على هذا المعنى إذا انحكوا السنا وقد زنى منهم ثيب رجناه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
رجم يهوديين زنيا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع بعضهم إلى هذا القول وقال أرجهم إذا زنيا لان

ذلك حكم الاسلام واقام بعضهم على أن لا يرجهما اذا زنيا وقالوا جميعا في الجملة تحكم عليهم بحكم الاسلام
فقلت لبعضهم أريت اذا أربوا فيما بينهم والراغبون حلال قال أريد بالانه حرام عندنا قلت ولا تلتفت الى
ما عندهم من احلاله قال لا قلت أريت ان اشترى مجوسى منهم بين يديك غنما بألف ثم وقدها كلها لبيعهما
فباع بعضهما موقودا بربح وبقي بعضها فترتها عليه مسلم أو مجوسى فقال هذا مالى وهذه ذكاته عندي وحلال
في ديني وقد نقدت ثمنه بين يديك وبعث بعضهم بربح والباقي كنت بانه بربح ثم حرقه هذا قال فليس لك عليه
شيء قلت فان قال لك ولم قال لانه حرام قلت فان قال لك حرام عندك أو عندي قال أقول له عندي
قلت فقال هو حلال عندي قال وان كان حلالا عندك فهو حرام عندي على وما كان حراما على فهو حرام
عليك قلت فان قال فانت تقرني على أن آكله أو أبيععه وأنافى دار الاسلام وتأخذ منى عليه الجزية قال فان
أقررتك عليه فأقرارك عليه ليس هو الذي يوجب لك على أن أصيرك شريكا بأن أحكم لك به قلت فما تقول
ان قتل له خنزيرا وأهراق له نجرا قال يضمن ثمنه قلت ولم قال لانه مال له قلت أحرام عليك أم غير حرام
قال بل حرام قلت أفتقتضى له بقيمة الحرام ما فرق بينه وبين الربا وعن الميتة للجنة كانت أولى أن يقضى له
بثمنها لان فيها أهبا قد يسيل خها فبدلها ففعل له وليس في الخنزير عندك ما يحل (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى قلت له ما تقول في مسلم أو مجوسى سلع جلود ميتة ليدبغها فترق تلك الجلود عليه قبل الدباغ مسلم أو مجوسى
قال لا ضمان عليه قلت ولم وقد تدبغ فتصير تسوى مالا كثيرا ويحل بيعها قال لانها حرقت (١) في وقت فلما
اتلفت في الوقت الذي ليست فيه حلالا لم أضمنها قلت والخنزير شرأ وهذه قال بل الخنزير قلت فظلم المسلم
والمعاهد أعظم أم ظلم المعاهد وحده قال بل ظلم المسلم والمعاهد معا قلت فلا سمعك الا ظلمت المسلم والمعاهد
وأأحدهما حين لم تقض للمسلم ثمن الا هب وقد نصير حلالا وهي الساعة له مال لو غصبه اياها انسان لم يحل له
وكان عليك ردها اليه وظلمت المعاهد حين لم تضمن ثمن أهبه وعن ميتة أو ظلمته حين أعطيته ثمن الحرام من
النجس والخنزير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه وفيما كتبنا بيان مما
لم نكتب ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قال الله تبارك وتعالى انما الصدقات للفقراء
والمساكين قرأ الربيع الآية فقلنا بما قال الله عز وجل اذا وجد الفقراء والمساكين والرقاب والغارم
وابن السبيل أعطوا منها كلهم ولم يكن للامام أن يعطى صنفا منهم ويحرمها صنفا لم يجد لهم لان حق كل واحد
منهم ثابت في كتاب الله عز وجل فقال بعض الناس ان كانوا موجودين فله أن يعطيهم صنفا واحدا ويمنع من
بقي معه فقبل له عن أخذت هذا فذكر بعض من ينسب الى العلم لا أحفظه قال فقال ان وضعها
في صنف واحد (٢) وهو يحد الأصناف أجزاء قلنا فلو كان قول هذا الذي حكيت عنه هذا ما يلزم لم يكن
لك فيه حجة لانه لم يقل فان وضعها والاصناف موجودون أجزاء وانما قال الناس اذا لم يوجد صنف منها رده
حصة على من معه لانه مال من مال الله عز وجل لا نجد أحدا أحق به ممن ذكره الله في كتابه معه فأما
والأصناف موجودة فنفع بعضهم ماله لا يجوز ولو جاز هذا جاز أن يأخذه كله فيصرفه الى غيرهم مع أننا نعلم
أحدا قال هذا القول قط يلزم قوله ولو لم يكن في هذا كتاب الله وكيف تحتج على كتاب الله بغير سنة ولا أمر
مجمع عليه ولا أمرين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد تركنا من الحجة على من خالف المين مع الشاهد
أكثر مما كتبنا كتفاء بعض ما كتبنا ونسأل الله تعالى التوفيق والعصمة وقد بينا ان شاء الله تعالى أنهم
لم يحتجوا في ابطال الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمن مع الشاهد بشيء زعموا أنه يخالف
ظاهر القرآن الا وقد بينا أنهم خالفوا القرآن بلا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكونوا قالوا بقول
(١) لعله في وقت لا تحل فيه تأمل (٢) قوله وهو يحد الأصناف كذا في النسخ هنا وعبارته في كتاب
قسم الصدقات قال ان جعلت في صنف واحد جزءا وردا لمام عليه بما هنا فتنبه كتيبه مصححه

له هذا من أهل العلم
هذا هكذا وقلت
لبعضهم ولو جاز لك غير
ما وصفت جاز لغيرك
عليك أن يقول أجعل
نفسى بالخيار فأرد من
حديثه ما قبلت وأقبل
من حديثه ما رددت
بلا اختلاف لحاله في
حديثه وأسألت في ردها
طريقك فيكون لي ردها
كلها لأنك قد رددت
منها ما شئت فشتت أنا
ردها كلها وطلب العلم
من غير الحديث ثم اعتل
فيها معنى علتك ثم لعله
أن يكون ألحن بحجته
منك قال ما يجوز هذا
لأحد من الناس وما
القول فيه الا أن يقبل
حديثهم كما وصفت
أولا ما لم يكن له مخالف
أو يخالف حالهم فيه
وقلت له واجهة على من
تأول بلا دلالة كتابا أو
سنة على غير ظاهرهما
وعومهما وان احتملا
الحجة لك على من خالف
مذهبك في تأويل
القرآن والحديث فقال
ما سمعنا منهم أحدا
تأول شيئا الا على ما يحتمل
احتمالا جائزا في لسان
العرب وان كان ظاهره

على غير ما تأوله عليه
لسعة لسان العرب
وبذلك صار من صار
منهم الى استحلال
ما كرهنا نحن وأنت
استحلاله وجهل
ما كرهنا لهم جهله قال
أجل وقلت له قدرونا
ورويت أن رسول الله
أمر امرأته أن تنج عن
أبهاور جلال أن يحج
عن أبيه فقلنا نحن
وأنت به وقلنا نحن وأنت
مع الألبصوم أحد عن
أحد ولا يصلي أحد عن
أحد فذهب بعض
أصحابنا الى أن ابن عمر
قال لا يحج أحد عن
أحد أفرأيت أن احتج
له أحد من خالفنا فيه
فقال الحج عمل على البدن
كالصلاة والصوم
فلا يجوز أن يعمل المرء
الاعن نفسه وتأول
قول الله عز وجل وأن
ليس للانسان الاماسي
وتأول فن يعمل منقل
ذرة خيرا يره ومن يعمل
ذرة شرا يره وقال السعي
العمل والمججوع عنه
غير عامل فهل الحجة
عليه الآن الذي روى
هذا الحديث عن رسول

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أمرنا الله تعالى أن نأخذ ما آتانا وننتهي عما نهانا ولم يجعل لاحد بعده
ذلك وبيننا أنهم تركوا ظاهر القرآن ومعه قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بظاهر القرآن في غير
موضع أيضا فأى جهل أئين من أن يكون قوم يحتجون بشئ يلزمهم أكثر منه لا يرونه حجة لغيرهم عليهم
والله تعالى الموفق

(باب اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من ادعى مالا فأقام عليه شاهدا أو ادعى عليه مال فكانت عليه يمين نظري في قيمة
المال فان كان عشرين دينارا فصاعدا وكان الحكم بمكة أحلف بين المقام والبيت على ما يدعى ويدعى عليه وان
كان بالمدينة حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان عليه
يمين لا يحلف بين المقام والبيت فقال بعض أصحابنا اذا كان هذا هكذا أحلف في الحجر فان كانت عليه يمين
في الحجر أحلف عن يمين المقام ويكون أقرب الى البيت من المقام وان كان ما يحلف عليه أقل من عشرين
دينارا أحلف في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا اذا كان ما يحلف عليه من أرش
جناية أو غيرها من الأموال كلها ولو قال قائل يجبر على اليمين بين البيت والمقام وان حنث كما يجبر على اليمين
لوزمته وعليه يمين أن لا يحلف كان مذهبنا ومن كان ببلد غير مكة والمدينة أحلف على عشرين دينارا وعلى
العظيم من الدم والجراح بعد العصر في مسجد ذلك البلد وتلى عليه ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم
ثنا قليلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف على الطلاق والحدود كلها وجراح العمد صغرت أم كبرت
بين المقام والبيت وعلى جراح الخطأ التي هي أموال اذا بلغ أرشها عشرين دينارا فان لم تبلغ لم يحلف بين المقام
والبيت وكذلك العبد يدعى العتق ان بلغت قيمته عشرين دينارا أحلف سبده والام يحلف قال وهذا قول
حكام المسلمين ومفتيهم ومن حجتهم فيه اجماعهم أن مسلم بن خالد والقداح أخبرا عن ابن جريج عن
عكرمة بن خالد أن عبد الرحمن بن عوف رأى قوما يحلفون بين المقام والبيت فقال أعلى دم قالوا لا قال
أفعلى عظيم من الأمر فقالوا لا قال لقد خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى فذهبوا الى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين دينارا فصاعدا وقال مالك يحلف على المنبر
على ربع دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة قال كتبت
الى ابن عباس من الطائف في جاريتين ضربت احدهما بالأخرى ولا شاهد عليهما فكتب الى أن احبسهما
بعد العصر ثم اقرأ عليهما ما ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثنا قليلا ففعلت فاعترفت (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وأخبرنا مطرف بن مازن باسناد لا أعرفه أن ابن الزبير أمر بأن يحلف على المصحف (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت مطرفا يصنعاء يحلف على المصحف قال ويحلف الذميون في بيعتهم وحيث
يعظمون وعلى التوراة والانجيل وما عظموا من كتبهم قال ومن أحلف على حد أو جراح عمد قل أرشها
أو كثر أو زوج لاعتن فهذا أعظم من عشرين دينارا فيحلف عليه كما وصفنا بين المقام والبيت وعلى المنبر وفي
المساجد وبعد العصر وما توثق به الايمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أخطأ الحاك في رجل
عليه يمين بين المقام والبيت فأحلفه ولم يحلفه بين المقام والبيت فالقول في ذلك واحد من قولين أحدهما أنه
اذا كان من ليس بمكة ولا المدينة ممن عنده ما كم لا يجلب الى المدينة ولا مكة فيحلف ببلده فحلفه في حرم الله
وفي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم من حلفه في غيره ولا تعداد عليه اليمين والاخر أنه اذا كان من
حقه أن يحلف بين المقام والبيت أو على المنبر والناس لليمين بين البيت والمقام وعلى المنبر أهيب فتعداد اليمين
عليه حتى يؤخذ منه ما عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجلب أحد من بلده ما كم يجوز حكمه

الله من يثبت أهل الحديث حديثه وأن الله فرض طاعة رسوله وأن ليس لاحد خلافه ولا التأول معه لانه المنزل عليه الكتاب المين عن الله معناه وأن الله جل ثناؤه يعطي خلقه بفضله ما ليس لهم وأن ليس في أحد من أصحاب النبي لو قال بخلافه حجة وأن عليه أن لو علم هذا عن رسول الله اتباعه قال هذه الحجة عليه قلت وروينا ورويت أن رسول الله قال من أعر عمرى له ولعقبه فهي للذي يعطاها فأخذنا نحن وأنتبه وخالفنا بعض أهلنا حيننا أفرايت ان احتج له أحد فقال قدر وى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلمون على شروطهم فلا يؤخذ مال رجل الا بما شرط أهل الحجة عليه الا أن قول النبي صلى الله عليه وسلم ان كان قاله المسلمون على شروطهم حجة فلا يرد بالجملة نص خبر عن رسول الله فلا ترتد الجملة من خبر يخرج من الجملة ويستدل على أن الجملة على غير ما أراد

في العظيم من الامور الى مكة وإلى المدينة وإلى موضع الخليفة ويحكم عليه ما كمل به باليمين ببلده فان كان
المحكوم عليه يقهر ما كمل به بجند أو عز فسأل الطالب الخليفة رفعه اليه رأيت رفعه ان لم يكن ما كمل يقوى
عليه غيره فان كان يقوى عليه ما كمل غيره وهو أقرب اليه من الخليفة رأيت أن يرفع الى الذي هو أقرب اليه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والمسلمون البالغون رجالهم ونسأولهم ومما ليكهم وأحرارهم سواء في الأيمان
يحلفون كما وصفتنا والمشركون من أهل الذمة والمستأمنون في الأيمان كما وصفتنا يحلف كل واحد منهم بما
يعظم من الكتب وحيث يعظم من المواضع بما يعرف المسلمون مما يعظم المستحلف منهم مثل قوله بالله الذي
أنزل التوراة على موسى وبالله الذي أنزل الانجيل على عيسى وما أشبه هذا مما يعرفه المسلمون وان كانوا
يعظمون شيئاً يحمله المسلمون اما يحلفون لسانهم فيه واما يسكنون في معناه لم يحلفوه به ولا يحلفونهم أبداً
الا بما يعرفون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف الرجل في حق نفسه على البت وفيما عليه نفسه على
البت وذلك مثل أن يكون له أصل الحق على الرجل فيدعي الرجل منه البراءة فيحلف بالله ان هذا الحق ويسميه
لثابت عليه ما اقتضاه ولا شيئاً منه ولا اقتضاه ولا شيئاً منه له مقتض بأمره ولا حال به ولا بشئ منه على أحد ولا
أبرأ فلانا للمشهود عليه منه ولا من شئ منه بوجه من الوجوه وانه عليه لثابت الى يوم حلفت هذه اليمين فان
كان الحق لا به عليه فوراً أباه أحلف على البت في نفسه كما وصفت وعلى عله في أبيه ما علم أباه اقتضاه ولا شيئاً
منه ولا أبرأ منه ولا من شئ منه بوجه من الوجوه ثم أخذه فان كان شهد له عليه شاهد قال في اليمين ان
ما شهد له به فلان بن فلان على فلان بن فلان لحق ثابت عليه على ما شهد به ثم ينسق اليمين كما وصفتك وتحفظ
الذي يحلفه فيقول له قل والله الذي لا اله الا هو وان وجبت اليمين لرجل يأخذ بها وعلى أحد يبرأ بها فسواء
في الموضع الذي يحلف فيه وان بدأ الذي له اليمين أو الذي هي عليه حلف عند الحاك أو في موضع اليمين على
ما ادعى وادعى عليه لم يكن للحاكم أن يقبل عيینه ولكن اذا خرج له الحكم باليمين أو عليه أحلفه فان قال
قائل ما الحجة في ذلك فالجحة فيه أن محمد بن علي بن شافع أخبرنا عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير
ابن عبد ريد أن ركانة بن عبد ريد بنطلق امرأته البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني طلقت
امرأتى البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة
والله ما أردت الا واحدة فردها اليه قال فقد حلف ركانة قبل خروج الحكم فلم يدع النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم أن أحلفه بمثل ما حلف به فكان في ذلك دلالة على أن اليمين انما تكون بعد خروج الحكم فاذا كانت
بعد خروج الحكم تعد ثانية على صاحبها واذا حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ركانة في الطلاق فهذا يدل
على أن اليمين في الطلاق كما هي في غيره واذا كانت اليمين على الأرت أوله أحلف وكذلك ان كانت على من
بلسانه خبل ويفهم بعض كلامه ولا يفهم بعض فان كانت على آخرس فكان يفهم بالاشارة ويفهم عنه بها
أشير اليه وأحلف له وعليه فان كان لا يفهم ولا يفهم عنه أو كان معتوهاً ومخجولاً فكانت اليمين له وقفت له حقه
حتى يفيق فيحلف أو يموت فيحلف وارثه وان كانت عليه قبل المذعبيها انتظر حتى يفيق ويحلف فان قال بل
أحلف وأخذ حتى قيل له ليس ذلك انما يكون ذلك اذا ارد اليمين وهو لم يردّها وان أحلف الوالي
رجلاً فلما فرغ من عيّن استثنى فقال ان شاء الله أعاد عليه اليمين أبداً حتى لا يستثنى قال والحجة فيما وصفت
من أن يستحلف الناس فيما بين البيت والمقام وعلى منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد العصر قول الله
عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقال المفسرون هي صلاة العصر وقول الله عز وجل
في المتلاعنين فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من
الكاذبين فاستدل للناكث بالكتاب الله عز وجل على تأكيد اليمين على الحالف في الوقت الذي تعظم فيه اليمين بعد
الصلاة وعلى الحالف في اللعان تكرر باليمين وقوله أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وستة رسول الله

رسول الله مما يخالف
جلتها وأن في الحديث
الذي روى عن النبي
المسلمون على شروطهم
أن قال النبي الاشرطا
أحس حراما أو حرم
حلالا وهذا من تلك
الشروط وقد شرط أهل
بريرة على عائشة أن تعتق
بريرة ولهم ولا بريرة
بفعل النبي الولاء لمن
أعتق قال فهذه الحجة
عليه وكفى بهذه حجة
وقلت فإن احتج بان
القاسم بن محمد قال في
العمرى ما أدركت الناس
الا على شروطهم قال
هذا مذهب ضعيف
ولاحجة في أحد خالف
مانثته عن رسول الله
بحال وذكرته بعض
ماروينا وروا من
الحديث وخالفه بعض
أهل ناحيتنا فاحتججت
عليه بجماع شبيهة بما
وصفت واحتج بخو
ما ذكرت فقلت له
فما قلت فيمن قال
هذا من أهل ناحيتنا
قال قلت انه خالف السنن
فماذا كانوا كان أقل
عذرا لما خالف فيها من
الذين أصل دينهم طرح
الحديث ولم يدخل
أهل الرد للحديث في

صلى الله عليه وسلم في الدم خمسين عينا لعظمه وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين على المنبر وفعل
أصحابه وأهل العلم ببلدنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك (١) عن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص
عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا بيمين
آمنة تبوأ مقعده من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عن الضمالة بن عثمان الخزامي عن نوفل بن
مساحق العامري عن المهاجرين أبي أمية قال كتب إلى أبو بكر الصديق أن ابعت إلى نفيس بن مكشوح
في وثاق فأحلفه خمسين عينا عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قتل (٢) زادوى (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن داود بن الحصين أنه سمع أبا غطفان بن طريف المري قال اختصم زيد بن ثابت
وابن مطيع إلى مروان بن الحكم في دار فقضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال زيد أحلف له مكانى فقال
مروان لا والله الا عند مقاطع الحقوق فجعل زيد يحلف أن حقه لحق وبأي أن يحلف على المنبر فجعل مروان
يعجب من ذلك قال مالك كره زيد صبر اليمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه حلف على المنبر في خصومة كانت بينه وبين رجل وأن عثمان ردت عليه اليمين على المنبر فأتاها
واقتدى منها وقال أنا فأوافق قدر بلاء فيقال يمينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واليمين على المنبر مما
لا اختلاف فيه عندنا في قديم ولا حديث علمته

(اختلاف في اليمين على المنبر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعاب علينا اليمين على المنبر بعض الناس فقال وكيف تختلف الأيمان فحلف
من بالمدينة على المنبر ومن بمكة بين البيت والمقام فكيف يصنع من ليس بمكة ولا المدينة أيجلب اليهما أم
يحلف على غير منبر ولا قرب بيت الله قال فقلت لبعض من يقول هذا القول كيف أحلفت للملاعن أربعة
أيمان وخامسة وهو قاذف لأمرائه وأحلفت للقاذف لغير أمرائه عينا واحدة وكيف أحلفت في الدم خمسين
وأحلفت في الحقوق غيره وغير اللعان عينا واحدة وكيف أحلفت الرجل على فعله ولم تحلفه على غيره فعله
ثم أحلفت في القسامة على فعله وما علم فعل غيره قال اتبعنا في بعض هذا كتابا وفي بعضه أنرا وفي بعضه قول
الفقهاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ونحن اتبعنا الكتاب وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
والآثار عن أصحابه واجتماع أهل العلم ببلدنا فكيف عبت علينا اتباع ما هو أكرم من اختلاف في القسامة
ما قتل ولا عت قال فان صاحبنا قال إنما أخذ أهل المدينة اليمين على المنبر عن مروان وخالفوا زيدا
فذكرت له ما كتبت في كتابي من قول الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روى عن أبي بكر
وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم فقال لم يذكر صاحبنا هذا وقال ان زيدا أنكر اليمين على المنبر فقلت له
فصاحبك ان كان علم سنة فسكت عنها فلم ينصف وان كان لم يعلمها فقد جعل قبل أن يعلم فقلت له زيد من
أكرم أهل المدينة على مروان وأحرامهم أن يقول له ما أراد ويرجع مروان إلى قوله (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك أن زيدا دخل على مروان فقال أيجل بيع الربا فقال مروان أعوذ بالله قال فالناس
يتبايعون الصكوك قبل يقبضونها فبعث مروان حرسا يردونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو لم يعرف
زيد أن اليمين عليه لقال مروان ما هذا على وكيف تشهر عيني على المنبر ولكن عند مروان لزيد أن لا يعصى
عليه ما ليس عليه ولو عزم على أن يعصيه لقال زيد ليس هذا على قال فلم حلف زيدان حقه لحق قلنا وما
يحلف الرجل من غير أن يستحلف فإذا شهرت يمينه كره أن تصبر يمينه وتشهر قال بلى قلنا ولو لم يكن على
(١) قوله عن هاشم بن عتبة الذي في الخلاصة هاشم بن هاشم بن عتبة ووقع في الموطن المطبوع هشام بن
هشام بن عتبة وهو تحريف فتنبه (٢) كذا في نسخة وفي أخرى زادوني ولم نعتز عليه فقرر كتبه مصححه

صاحب حجة الاما اخرج به من حديث زيد كانت عليه حجة فكيف وهي بالسنة والخبر عن أبي بكر وعمر
وعثمان رضي الله تعالى عنهم أثبت قال فكيف يحلف من بالأمصاع على العظيم من الامر قلنا بعد العصر
كما قال الله عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة وكما أمر ابن عباس ابن أبي مليكة بالطائف أن يحبس الحارثية
بعد العصر ثم يقرأ عليهما ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا فاعترفت (قال الشافعي)
رحم الله تعالى أخبرنا بذلك ابن مؤمل عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس

(باب رد اليمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل
ابن أبي حمزة أنه أخبر رجال من كبار قومه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحويصة ومحيصة
وعبد الرحمن تحلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتحلف يهود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وأخبرنا عبد الوهاب الثقفي وابن عينة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حمزة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بدأ الانصار بين فلان لم يحلفوا رد الأيمان على يهود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن رجلا من بني ليث بن سعد أجرى فرسا فوطئ أصبع رجل
من جهينة فنزى فيها فقات فقال عمر الذين ادعى عليهم تحلفون نجسين يمينا مامات منها فأبوا وتخرجوا من
الأيمان فقال لا تخربن أحلفوا أنتم فأبوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد رأى رسول الله صلى الله عليه
وسلم اليمين على الانصار بين يستحقون بها فلما لم يحلفوا حوّلها على اليهوديرون بها ورأى عمر على الليثيين
يبرؤن بها فلما أبوا حوّلها على الجهنيين يستحقون بها فكل هذا تحويل يمين من موضع قدر يثبت فيه الى الموضع
الذي يخالفه فهذا وما أدر كاعليه أهل العلم قلنا قلنا في رد اليمين وقد قال الله عز وجل تحبسونهما من بعد
الصلاة فيقسمان بالله وقال الله عز وجل فان عثر على أنهم استحقوا ثمانا فخران يقومان مقامهما من
الذين استحق عليهم الأثمان فيقسمان بالله فهذا وما أدر كاعليه أهل العلم بل قدنا يحكونه عن مفتهم وحكامهم
قديم واحد بنا قلنا رد اليمين فاذا كانت الدعوى دما فالسنة فيها أن يبدأ المدعون اذا كان ما يجب به
القسامة وهذا مكتوب في كتاب العقول فان حلفوا استحقوا وان أبوا الأيمان قيل يحلف لكم المدعى عليهم
فان حلفوا برئوا ولا يحلفون ويغرمون والقسامة في العمد والخطا سواء يبدأ فيها المدعون وان كانت الدعوى غير
دم وكانت الدعوى مالا أحلف المدعى عليه فان حلف برئ وان نكل عن اليمين قيل للذي ليس النكول باقرار
فتأخذ منه حقل كما تأخذه بالاقرار ولا بينة فتأخذها حقل بغير يمين فاحلف وخذ حقل فان أبيت أن تحلف
سألنا عن إبطال فان ذكرت أنك تأتى بينة أو تدكر معاملة بينك وبينه تركك في جث بشئ تستحق
به أعطيناك وان لم تأت به حلفت فان قلت لا أو خردك لشي غير أني لأحلف أبطلت يمينك فان طلبتها بعد
لم نعطف بها شيأ وان حلف المدعى عليه فبرئ أو لم يحلف فنكل المدعى فأبطلنا يمينه ثم جاء بشاهدين أخذنا له
بحقه والبينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة وقد قيل ان بعض أصحابنا لا يأخذ به بالشهود اذا حلف المدعى
عليه ويقول قدمضي الحكم بإبطال الحق عنه فلا أخذه بعد أن بطل ولو أي المدعى اليمين فأبطلت أن
أعطيه بيمينه ثم جاء بشاهد فقال أحلف معه لم أر أن يحلف لأنني قد حكمت أن لا يحلف في هذا الحق ولو
ادعى عليه حقا فقلت للذي عليه احلف فأبى ورد اليمين على المدعى فقلت للذي احلف فقال المدعى عليه بل
أنا أحلف لم أجعل ذلك له لأنني قد أبطلت أن يحلف وحوّل اليمين على المدعى فان حلف استحق وان لم يحلف
أبطلت حقه بلا يمين من المدعى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تدعى رجلان شيأ في أيديهما

معنى الادخل فيما
تحلف منه في مثله بل
هم أحسن حجة فيما
خالقوه منه وتوجهه
منه فقلته فاذا كانت

لنا ولك بهذه الحجة على
من سلك هذه السبل
فهى عليك اذا سلكت
في غير هذه الأحاديث
طريقه فلذا جددت
باتباع حديث لرسول
الله ثم تمسك على رد آخر
مثله ولا يجوز أن أجعله
عوافقة الحديث وخلافه
لأنك لا تخلو من الخطأ
في أحدهما قال أجل
وقلت له قدر روى أصحابنا
أن النبي قال من وجد
عين ماله عند مدم
فهو أحق به وقالوا قلنا
به وخالفه وروى
أصحابنا أن النبي قضى
باليمين مع الشاهد
وقلنا وقالوا به وخالفه
وذ كرت له أحاديث
خالقها أخذ بها أصحابنا
وذ كرت من الحجة عليه
في تركها شبيها بما
ذكرت له عن بعض
أصحابنا فيما أخذنا
نحن وهو به من الحديث
وخالفوه وأن كنت أعلم
أنه ألحن بحجته ممن
أخذ من أصحابنا ممن

الحديث بما خالفه
قال حديث التغليس
وحديث البينين مع
الشاهد أضعف من
حديث العبري وحديث
أن يبحج أحد عن غيره
قلت أماهما مما ثبتت
نحن وأنت مثله قال بلى
قلت فالجبة بهما لازمة
ولو كان غيرهما أقوى
منهما كما تكون الحجة
لازمة للشهادة رجلين
من خير الناس وشهادة
رجلين حين خرجا من
أن يكونا مجروحين وكما
تكون الحجة لنا بأن نقضى
بشهادة مائة عدول
عامة وشهادة اثنين عدلين
وكلاهما دون جميع
الغاية في العدل وان
كانت النفس على
الاعديل وعلى الأكثر
أطيب فالجبة بالاقبال إذا
كان علينا قبوله ثابتة
وقلت قد شهد عليك
أصحابنا الجازيون وعلى
من ذهب مذهبك في
ردهذين الحديثين وفيما
رددت مما أخذوا به من
الحديث أنكم تركتم
السنن وابتدعتم خلافها
ولعلمهم قالوا فيكم ما أحب
الكف عمن ذكره
لا فراطه وشهدت على

وكان كل واحد منهما يدعي كله أحلف كل واحد منهما صاحبه فان حلفا معا فالشيء بينهما نصفان
كما كان في أيديهما فان حلف أحدهما وأبى الآخر أن يحلف قيل للحالف انما أحلفناك على النصف الذي
في يدك فلما حلفت جعلناه لك وقطعنا دعوى المدعي عليك وأنت تدعي نصفاً في يده فأبى أن يحلف فأحلف
أنه لك كما ادعت فان حلف فهو له وان أبى فهو للذي في يديه ولو كانت دار في يدي رجل فادعى آخر أنها داره
ملكها بوجه من وجوه الملك وسأل عين الذي الدار في يديه أو سأل أن تكون اليمين بالله ما اشتريتها وما وهبت لي
فان أبى ذلك الذي الدار في يديه أحلفناه بالله كما يحلف ما لهذا المدعي يسميه باسمه في هذه الدار حتى يملك ولا غيره
بوجه من الوجوه من قبل أنه قد اشتريتها ثم تخرج من يديه ويتصدق بها عليه فتخرج أيضاً من يديه وتوجب
له ولا يقبضها فإذا أحلفناه كما وصفت فقد احتطنا له وعليه في اليمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وخالفنا
في رد اليمين بعض الناس وقال من أبى أخذتموها فحكيته ما كتبت من السنة والأثر عن عمر وغيره مما
كتبت وقلت له كيف لم تصر إلى القول بهما مع ثبوت الحجج عليك فيها قال فاني انما اردت ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال البيعة على من ادعى واليمين على من أنكر وقاله عمر فقلت له وهذا على ما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم وروى عن عمر وهو على خاص فيما بيننا في كتاب الدعوى واليمينات فان كانت بيعة أعطى بها المدعي
وإذا لم تكن أحلف المدعي عليه وليس فيما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين على المدعي عليه أنه ان
لم يحلف أخذتموها الحق قال فاني أقول هذا عام ولا أعطى مدعي اليمين ولا أبرئ مدعي عليه (١) من عين فإذا
لم يحلف لزمه ما ادعى عليه وإذا حلف برئ فقلت له أرايت مولى لي وجدته قتيلاً في محلة فحضرته أنا وأهل
المحلة فقالوا لا أيدعي هذا بيعة فقلت لا بيعة لي فقلت فاحلفوا واغرموا فقالوا لا قال النبي صلى الله عليه
وسلم اليمين على المدعي عليه وهذا لا يدعي علينا قال كأنكم مدعي عليكم قلنا وقالوا إذا حكمت بكأن وكان
مما لا يجوز عندك هي فيما كأن فيه ليس كأن أفعلينا كننا وعلى بعضنا قال بل على كلكم قلت فقالوا
فأحلف كننا والافأنت تظلمه إذا اقتضرت بالأيمان على الخمسين وهو يدعي على مائة وأكثر وهو عندك
لو ادعى درهما على مائة أحلفتهم كلهم وظلمتنا إذا أحلفتنا فلم نرنا واليمين عندك موضع براءة وإذا أعطيت
بلا بيعة فخرجت من جميع ما احتججت به عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر رضي الله عنه قال هذا عن
النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر خاصة قلت فان كان عن عمر خاص فلا ينطه بالخبر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعن عمر ونمضي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر في غير ما جاء فيه نص خبر عن عمر قال
نعم قلنا ولا يختلفان عندك قال لا قلنا ويدلك خصوصه حكماً يخرج من جملة قوله أن جملة قوله ليست على
كل شيء قال نعم وقلت له فالذي احتججت به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر في نقل الأيمان
عن مواضعها التي ابتدئت فيها أثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله البيعة على المدعي واليمين على المدعي
عليه والذي احتججت به عن عمر أثبت عنه من قولك في القسامة عنه فكيف جعلت الرواية الضعيفة عن عمر
حجة على ما زعمت من عموم السنة التي تخالفه ومن عموم قوله الذي يخالفه وعبت على أن قلت بسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم في رد اليمين واستدلت بهما على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي واليمين على
المدعي عليه خاص فأضيت سنته برد اليمين على ما جاء فيه وسنته في البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه
ولم يكن في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعي عليه بيان أن النكول كالأقرار إذا لم يكن مع
النكول شيء يصدق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهو يخالف البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه
بكثير قد كتبنا ذلك في اليمين مع الشاهد وكتاب الدعوى واليمينات واكتفينا بالذي حكينا في هذا الكتاب
وقلت له فكيف تزعم أن النكول يقوم مقام الأقرار فان ادعت حقا على رجل كثيرا وقلت فقأ عين غلامي
أو قطع يده أو رجله فلم يحلف قضيت عليه بالحق والجراح كلها فان ادعت أنه قتله قلت القياس إذا لم يحلف
(١) كذا في النسخ وقوله بعده في فيما كأن فيه ليس كان أي هذه القصة ليست مما المظنة فيه كالمثنية تأمل

أن يقتل ولكن استحسن فأحبسه حتى يقر فيقتل أو يحلف فيبرأ وقال صاحبك بل أجعل عليه الدية ولا أحبسه وأحلتما جميعا في العمد وهو عندكم لادية فيه فقال أحدكما هو حكم الخطأ وقال الآخر أحبسه وخالفتما أصل قولكما أن النكول يقوم مقام الاقرار فكيف زعمتم أنكم إن لاعنتم بين زوجين فالتعن الزوج وأبت المرأة تلتعن حبستموها ولم تحذوها والقرآن يدل على إيجاب الحد عليها لأن الله عز وجل يقول ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله فيبين والله تعالى أعلم أن العذاب لازم لها إذا التعن الزوج الآن تشهد ونحن نقول متحدان لم تلتعن وخالفتم أصل مذهبكم فيه فقال فكيف لم يجعلوا النكول يحق الحق للدمى على المدعى عليه وجعلتم عين المدعى يحقه عليه فقلت له حكم الله فيمن رمى امرأة برنآن يأتي بأربعة شهاداء أو يحذف فعل شهود الزنا أربعة وحكم بين الزوجين أن يلتعن الزوج ثم يبرأ من الحد ويلزم المرأة الحد إلا أن يحلف فإن حلفت برئت وإن نكلت لزمها ما نكلت عنه وليس بنكولها فقط لزمها ولكن بنكولها منع عينه فلما اجتمع النكول وعين الزوج لزمها الحد وجدنا السنة والخبر برد اليمين فقلنا إذا لم يحلف من عليه مبتدأ اليمين ردتناها على الذي يخالفه فإن حلف فاجتمع أن نكل من ادعى عليه وحلف هو أخذ حقه وإن لم يحلف لم يأخذ حقه لأن النكول ليس باقرار ولم نجد السنة ولا الأثر بالنكول فقط اقراراً وجدنا حكم القرآن كما وصفت من أن يقام الحد على المرأة إذا نكلت وحلف الزوج لا إذا نكلت فقط اتباعاً وقياساً بل وجدتها لا يختلف الناس في أن لا حد عليها إلا سبته تقوم أو اعتراف وأن لو عرضت عليها اليمين فلم تلتعن لم تحذف برك اليمين وإذا حلف الزوج قبلها ثم لم يحلف فاجتمعت عين الزوج المدافع عن نفسه الحد والولد الذي هو خصم يلزمه دون الاجنبي ونكولها عما ألزمها التعانة وهو عينه حدثت بالدلالة لقول الله عز وجل ويدراً عنها العذاب

(في حكم الحاكم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما أنا بشر وانكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبهذا نقول وفي هذا البيان الذي لا إشكال معه بحمد الله تعالى ونعمته على عالم فنقول ولي السرائر الله عز وجل فالجلال والحرام على ما يعلله الله تبارك وتعالى والحكم على ظاهر الامر وافق ذلك السرائر وأخالفها فلو أن رجلاً زور بينة على آخر فشهدوا أن له عليه مائة دينار فقضى بها القاضى لم يحل للقضى له أن يأخذها إذا علمها باطلا ولا يحل حكم القاضى علم المقضى له والمقضى عليه ولا يجعل الحلال على واحد منهم محرماً ولا الحرام لواحد منهم حلالاً فلو كان حكم أبايزيل علم المقضى له وعليه حتى يكون ما علمه أحدهما محرماً عليه فأباحه له القاضى أو علمه حلالاً فحرمه عليه القاضى بالظاهر عنده ما نال بحكم القاضى عن علم الخصمين كان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى الأحكام أن يكون هكذا فقد أعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحكم بينهم بالظاهر وأن حكمه لا يحل لهم ما حرم الله تعالى عليهم فأصل هذا ما وصفت لك من أن تنظر ما حل لك فإن حكمك له أخذه وما حرم عليك فحكمك له لم تأخذه ولو طلق رجل امرأته ثلاثاً ثم جحد فأحلفه الحاكم ثم قضى له بحبسها لم يحل له إصابتها ولها أن تدعه يصيبها وعليها أن تمتنع منه بأكثر ما تقدر عليه ويسعها إذا أرادها ضربه وإن أتى الضرب على نفسه ولو شهد شاهداً زوراً على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً ففرق القاضى بينهما لم يحل لها أن تنكح أبداً إذا علمت أن ما شهد به باطل ولم يحل له أن ينكح أختها ولا أباً بعاسوها وكان له أن يصيبها حيث قدر عليها إلا أن انكره

من خالفك منهم فيما أخذت به من حديث حج الرجل عن غيره والعمرى بالدعة وخلاف السنة ورداهم ضعف العقول فاجتمع قواك وقولهم على أن عابول بما خالف من الحديث وعينهم بما خالفوا منه وعامة ما خالفوا وخالفوا حديث رجل واحد أو اثنين ولا يجوز عليك ولا عليهم إذا عاب كل واحد منكم صاحبه بما خالفه من حديث الأفراد إلا أن يكون العائب لغيره بخلاف حديث الأفراد مصيباً فيكون شاهداً على نفسه بالخطأ في تركه ما ثبت مثله من حديث الأفراد أو مخطئاً بعينه ترك حديث الأفراد فيكون مخطئاً في أخذه في بعض الحالات بحديث الأفراد وعيب من خالفه وقلت له وهكذا قال البصريون فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم والكوفيون سواكم فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم فنسبوا من خالف

أن يفعل خوفاً أن يعتذر أن يافصح ولم يكن لها أن تمتنع منه وكان لكل واحد منهما أن مات صاحبه قبله أن يرثه ولم يكن لورثته أن يدفعوه عن حقه في ميراثه إذا علوا أن الشهود كاذبون وإن كان الزوج الميت فعلى المرأة العدة منه والبيع بمجامعة ما وصفنا من الطلاق في الأصل وقد تختلف هي وهي في التصريف فيصنع أن يكون معناهما لا يفترقان للاجتماع في الأصل ويحتمل أن يفرق بينهما حيث يفترقان ونسأل الله تعالى التوفيق بقدرته ولو باع رجل من رجل جارية فحجده البيع خلف كان ينبغي للقاضي أن يقول للمشتري بعد اليقين أن كنت اشتريت منه فأشهد أنك قد فسخت البيع ويقول للبائع أشهد أنك قد قبلت الفسخ ليحل للبائع فرجها بانفساخ البيع فإن لم يفعل ففيها أقاويل أحدها لا يحل فرجها للبائع لأنها في ملك المشتري وهذا قياس الطلاق ولو ذهب ذاهب إلى أن يحده البيع وحلها للبائع ويقطع عنها ملك المشتري وأن يقول هذا ربيع إن شاء البائع حلت له بأن يقبل الرد كان مذهباً ولو ذهب مذهباً آخر نالنا وقال وجدت السنة إذا قلنا بثمنها كان البائع أحق بهما من الغرماء فلما كانت البيوع تلك بأخذ العوض فبطل العوض عن صاحب الجارية رجعت إليه بالملك الأول كان مذهباً أيضاً والله تعالى أعلم وهكذا القول في البيوع كلها ينبغي بالاحتياط للقاضي أن أحلف المدعي عليه الشراء أن يقول له أشهد أنه إن كان ينكح ويبيعه فقد فسخته ويقول للبائع أقبل الفسخ حتى يعود ملكه إليه بحاله الأولى وإن لم يفعل الحاكيم ينبغي للبائع أن يقبل فسخ البيع حتى يفسخ في قول من رأى الجحد للشراء ففسخ البيع وقول من لم يره وكذلك لو ادعت امرأة على رجل أنه نكحها بشهود ودعاها أو ماتوا فحجده وحلف كان ينبغي للقاضي أن يبطل دعواها ويقول له أشهد أنك إن كنت نكحتنا فهي طالق إن كان لم يدخل بها وإن كان دخل بها أعطاه شيئاً قليلاً على أن يطلقها واحدة ولا يملك رجعتها وإن ترك ذلك القاضي ولم يقبل ذلك المدعي عليه النكاح والمرأة والرجل يعلمان أن دعواها حق فلا يحل لغيره ولا يحل له نكاح أختها حتى يحدث لها طلاقاً قال وهما زوجان غير أنكره إلا صابتها خوفاً من أن يعتذر أن يافصح فإني أقام عليه الحد ولها هي منه نفسها لتركه إعطاءها الصداق والنفقة فإن سلم ذلك إليها ومنعته نفسها حتى يقر لها بالنكاح خوف الحبل وأن تعتذر أن يافصح كان لها أن شاء الله تعالى لأن حالها في ذلك مخالفة حاله هو إذا ستر على أن يؤخذ في الحال التي يصيبها فيم تحلف وهي تخاف الحبل أن تعد باصابتها أو باصابتها غير زانية تحدها مخالفة حال الذي يقول لم أطلق وقد شهد عليه بزور والقول في البعير يباع فيجحد البيع والدار فيجحد المشتري البيع ويحلف كالقول في الجارية وأحب إلينا أن يقول له أفسخ البيع وللبائع أقبل الفسخ فإن لم يفعل فللبائع في ذلك القول يقبل الفسخ فإن لم يفعل ولم يعمل بالوجه الآخر من أنه كالمفلس فله إجارة الدار حتى يستوفي ثمنها ثم عليه تسليمها إليه أو إلى وارثه وكذلك يصنع بالبعير وإن وجد ثمن الدار أو البعير من مال المشتري كان له أخذه وعليه تسليم ما باعه إليه إذا أخذ ثمنه فعلى هذا الباب كله وقياسه في النكاح والبيع وغير ذلك ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً وكان الرجل يعلم أنهما كاذبان وفرق القاضي بينهما وسعه أن يصيبها إذا قدر وأن كانت تعلم أنهما كاذبان لم يسعها الامتناع منه وتستبرج بجهدها ثلاثاً تعتذر أن يافصح وإن كانت تشك ولا تدري أصداقاً أم كذباً لم يسعها ترك الزوج الذي شهد عليه أن يصيبها وأحببت لها الوقوف عن النكاح وإن صدقتهما جاز لها أن تنكح والله وليهما العالم بصدقهما وكذبهما ولو اختصم رجلان في شيء حكم القاضي لأحدهما فكان يعلم أن القاضي أخطأ لم يسعه أخذ ما حكم به له بعد علمه بخطئه وإن كان من يشك ذلك عليه أحببت أن يقف حتى يسأل فإن رآه أصاب أخذه وإن كان الأمر مشكلاً في قضائه فالورع أن يقف لأن تركه وهوله خير من أخذه وليس له والمقضي عليه بحال للقضي له أن علم أن القاضي أخطأ عليه وسعه حبسه وإن أشكل عليه أحببت له أن لا يحبسه ولا يسعه حبسه حتى يعلم أن القاضي أخطأ عليه فعلى هذا الباب كله وقياسه

حديثنا أخذوا به عن رسول الله إلى الجمل إذا جهله وقالوا كان عليه أن يتعلمه إلى البدعة إذا عرفه فتركه وهكذا كل أهل بلد فهم أعلم فوجدت أقاويل من حفظت عنه من أهل الفقه كلها مجمعة على عيب من خالف الحديث المنفرد فلولم يكن في تثبيت الحديث المنفرد حجة إلا ما وصفت من هذا كان تنبئه من أقوى حجة في طريق الخاصة لتابع أهل العلم من أهل البلدان عليها وقلت له سمعت من أهل الكلام من يسرف ويحتج في عيب من خالفه منكم بأن يأخذ من خالفه منكم بحديث ويتروك مثله لأن ذلك عنده داخل في معناه وذلك كما قال فقال هذا كما وصفت والحجة بهذا ثالثة لكل من صح الأخذ بالحديث ولم يخالفه على من أخذ ببعض وترك بعضاً ولكن من أحباها من ذهب إلى شيء من التأويل فما الحجة عليه قلت فسند كرم من التأويل

وهذا مثل أن يشهد رجلان أن فلانا توفي وأوصى له بألف ويحصد الوارث فان صدقهما وسعه أخذها وان كذبهما لم يسعه أخذها وان شك أحبيت له الوقوف وفي مثل هذا أن يشهد رجلان أن فلانا قد فقه فان صدقهما وسعه أن يحده وان كذبهما لم يسعه أن يحده وان شك أحبيت له أن يقف وحاله فيما غاب عنه من كل ما شهد به هكذا ولو أقر له رجل بحق لا يعرفه ثم قال من رحت فان صدقه بأنه مزاح لم يحل له أخذه وان كذبه وكان صادقا بالقرار الاول عنده وسعه أخذ ما أقر له به وان شك أحبيت له الوقوف فيه

(الخلاص في قضاء القاضي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإنا بعض الناس في قضاء القاضي فقال قضاؤه يحل الامور عما هي عليه فلو أن رجلين عمدا أن يشهدا على رجل أنه طلق امرأته وهما يعلمان أنها ما شهدا بزور ففرق القاضي بينهما وسع أحدهما فيما بينه وبين الله أن ينكحها (قال الشافعي) ويدخل عليه أن لو شهد رجلان بزور أن فلانا قتل ابنه وهو يعلم أن ابنه لم يقتل أو لم يكن له ابن فحكم القاضي بالقود أن يقتله ولو شهد على امرأة أنه تزوجها بولي ودفع إليها المهر وأشهد على النكاح أن يصيبها ولو وادته جارية فخجدها فأخلفه القاضي وقضى بانه جارية له جازله أن يصيبها ولو شهد على مال رجل ودمه يبطل أن يأخذ ماله ويقتله وقد بلغنا أنه سئل عن أشنع من هذا أو أكثر فقال فيه عما ذكرنا أنه يلزمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم حكى لنا عنه أنه يقول في موضع آخر خلاف هذا القول يقول لو علمت امرأة أن زوجها طلقها فخجدها وحلف وقضى القاضي بأن تفر عنه لم يسعه أن يصيبها وكان لها إذا أراد أصابته قتلته وهذا القول بعيد من القول الاول والقول الاول خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يعرفه أهل العلم من المسلمين قال خالفه صاحبه في الزوجة يشهد الرجلان بزور أن تزوجها طلقها ففرق الحاكم بينهما فقال لا يحل لأحد الشاهدين أن ينكحها ولا يحل القضاء ما حرم الله قال ثم عاد فقال ولا يحل للزوج أن يصيبها فقبيل أنكره ذلك لثلاثا بقاء عليه الحد فخن نكرهه أم لم يغير ذلك قال ذلك ولغيره قلنا أي غير قال قد حكم القاضي فهو يحل لغيره تزويجها وإذا حل لغيره تزويجها حرم عليه هو أصابته فقبل له أو لبعض من يقول قوله أرايت قوله يحل لغيره تزويجها يعني من جهل أن حكم القاضي إنما كان بشهادة زور فقرأ أن حكمه يحل له نكاحها فهو لا يحرم هذا عليه على الظاهر ويحرم عليه أن علم على ما علم الزوج وكذلك لا يحرم عليه في الظاهر لو نكح امرأة في عدتها وقد قالت له ليست على عدة أم يعني أنه لو علم ما علم الزوج والمرأة أن الشاهدين شهدا ببطل حل له أن ينكحها فهذا الذي عبت على صاحبك خلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحفظ عنه في هذا جوابا بآثار كثر مما وصفت

(الحكم بين أهل الكتاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي أحفظ من قول أصحابنا وقياسه أنهم لا يتطرون فيما بين أهل الكتاب ولا يكشفونهم عن شيء من أحكامهم فيما بينهم وأنهم لا يلزمون أنفسهم الحكم بينهم إلا أن يتدارواهم والمسلمون فان فعلوا فلا يجوز أن يحكم بسلم ولا عليه الا مسلم فهذا الموضع الذي يلزمون أنفسهم النظر بينهم فيه فإذا نظروا بينهم وبين مسلم حكموا بحكم المسلمين لا خلاف في شيء منه بحال وكذلك لو تدارواهم ومستأمن لا يرضى حكمهم أو أهل ملة وملة أخرى لا يرضى حكمهم وان تداعوا إلى حكمان فإلى المتنازعين معامرا ضين فالحاكم بالخيار ان شاء حكم وان شاء لم يحكم وأحب النيان لا يحكم فان أراد الحكم بينهم قال لهم قل أن يتطرون فيهما في أنما الحكم بينكم بحكمي بين المسلمين ولا أجيز بينكم الا شهادة العدول المسلمين وأحرم بينكم ما يحرم في الاسلام من الربا وعن الخمر والخنزير وإذا حكمت في الجنائيات حكمت بها على عواقلكم وإذا كانت جنابة

ان شاء الله ما يدل على أن الحجة فيه وما سأل فيه سائل طر يقا خالف الحق عندنا كان أشبه أن يشبه ٣ على كل من يسمعه منك من أصحابك لانكم قلتم ولكم علم بذهب الناس وبيان العقول وكلته وغيره ممن سلك طريقه فيما تأولوا ورأيتهم غلطوا فيه وغلطوا بوجوه شتى أمثل مما حضرني منها مثالا يدل على ما رواها ان شاء الله ونسأل الله العصمة والتوفيق (قال الشافعي) أبان الله جل ثناؤه خلقه أنه أنزل كتابه بلسان نبيه وهو لسان قومه العرب فخطبهم بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم وكانوا يعرفون من معاني كلامهم أنهم يلقطون بالشئ عاما يريدون به العام وعاما يريدون به الخاص ثم دلهم على ما أراد من ذلك في كتابه وعلى لسان نبيه وأبان لهم أن ما قبلوا عن نبيه فعنه جل ثناؤه قبلوا بما فرض من طاعة رسوله في غير موضع من كتابه منها من يطع الرسول فقد أطاع الله وقوله فلا وربك

لا يؤمنون حتى يحكموا
فيما شجر بينهم ثم
لا يجحدوا في أنفسهم
حربا مما قضيت ويسلوا
تسليما قال وقد
اختصرت من تمثيل
ما يدل الكتاب على أنه
نزل من الاحكام عاما
أريد به العام وكتبته في
كتاب غير هذا وهو الظاهر
من علم القرآن وكتبت
معه غيره مما أنزل عاما
يراد به الخاص وكتبت
في هذا الكتاب مما نزل
عام الظاهر ما دل الكتاب
على أن الله أراد به الخاص
لابانة الحجة على من تأول
مارأياه مخالفانيه
طريق من رضىنا مذهبه
من أهل العلم بالكتاب
والسنة من ذلك قال الله
جل ثناؤه فاذا انسلخ
الاشهر الحرم فاقتلوا
المشركين حيث
وجدتموهم الآية وقال
وقاتلوهم حتى لا تكون
فتنة ويكون الدين كله
لله فكان ظاهر مخرج
هذا عاما على كل مشرك
فأنزل الله قاتلوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا
باليوم الآخر ولا يجرمون
ما حرم الله ورسوله ولا
يدينون دين الحق من
الذين أتوا الكتاب حتى

تكون على العاقلة لم يحكم بها الا برضا العاقلة فان رضوا بهذا حكم به ان شاء وان لم يرضوا لم يحكم فان رضى
بعضهم وامتنع بعض من الرضا لم يحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل ما الحجة في أن لا يحكم
بينهم الحاكم حتى يجتمعوا على الرضا ثم يكون بالخيار ان شاء حكم وان شاء لم يحكم فقلت له قول الله عز وجل
لنبيه فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان جاؤك وجاؤك كأنها
على المتنازعين لا على بعضهم دون بعض وجعل له الخيار فقال فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال فاننا نزع
أن الخيار منسوخ لقول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله قلت له فافرق الآية ولا تتبع أهواءهم
واحذرهم أن يقتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك فان تولوا فاعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمعت من
أرضي علمه يقول وأن احكم بينهم ان حكمت على معنى قوله فاحكم بينهم أو أعرض عنهم فتلك مفسرة وهذه جلة
وفي قوله فان تولوا دلالة على أنهم ان تولوا لم يكن عليه الحكم بينهم ولو كان قوله وأن احكم بينهم الزامنا
للكم بينهم ألزمهم الحكم بتولين لانهم انما تولوا بعد الاتيان فاما ما لم يأثروا فلا يقال لهم تولوا وهم المسلمون اذا
لم يأثروا يتحاكون لم يحكم بينهم الا أنه يتفقد من المسلمين ما أقاموا عليه مما يحرم عليهم فيغير عليهم وان كان
أهل الذمة دخلا بقول الله عز وجل وأن احكم بينهم في معنى المسلمين انبغى للوالي أن يتفقد منهم ما أقاموا
عليه مما يحرم عليهم وان تولي عنه زوجان على حرام ردهما حتى يفرق بينهما كما يردز وجين من المسلمين لو توليا
عنه وهما على حرام حتى يفرق بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والدلالة على ما قال أصحابنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أقام بالمدينة وبها يهود وبخبر وفدك ووادي القرى وباليمن كانوا وكذلك في زمان
أبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى أجلاهم وكانوا بالشام والعراق واليمن ولابة عمر بن الخطاب وعثمان
وعلى رضى الله تعالى عنهم ولم يسمع لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم بحكم الاربعة ودين مواعدين تراضيا
بحكمه بينهم ولا لأبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على وهم بشر يتظالمون ويتدارؤون ويختلفون ويحدون فلو لم
الحكم بينهم لزوم الحكم بين المسلمين تفقد منهم ما يتفقد من المسلمين ولولزم الحكم بينهم اذا جاء الطالب لكان
الطالب اذا كان في حكم المسلمين ما ليس له في حكم حكاهم لحا وبالحا المطلوب اذا رجا الفرج عند المسلمين ولحاوا
في بعض الحالات مجتمعين ان شاء الله تعالى ولو حكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد من أئمة
الهدى بعد لم يفظ بعض ذلك ان لم يحفظ كله فالدلالة على أن لم يحكموا بما وصفت بينة ان شاء الله تعالى
وقلت له لو كان الأمر كما تقول فكانت إحدى الآيتين ناسخة للأخرى ولم تكن دلالة من خبر ولا في الآية
جاز أن يكون قول الله عز وجل فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ناسخا لقوله وأن احكم بينهم وكانت عليها دلالة بما
وصفنا في التزويل قال فما جئت في أن لا تجيز بينهم الا شهادة المسلمين قلت قول الله عز وجل وان حكمت
فاحكم بينهم بالقسط والقسط حكم الله الذي أنزل على نبيه وقول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله
والذي أنزل الله حكم الاسلام حكمكم الاسلام لا يجوز الا بشهادة العدول المسلمين وقد قال الله وأشهدوا ذوى
عدل منكم وقال تعالى حين الوصية ائنا نؤاخذكم بما كنتم تعملون ان شرط الله في الشهود المسلمين
الاحرار العدول اذا كانت المعاني في الخصومات التي يتنازع فيها الأديميون معينة وكان فيما تداعوا الدماء
والأموال وغير ذلك لم ينبغ أن يباح ذلك الا بمن شرط الله من الدينونة بشرط الله المسلمين (١) أو بسنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم أو بأجماع المسلمين ولم يستن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمناه ولا أحدهم أصحابه
ولم يجمع المسلمون على اجازة شهادتهم بينهم وقلت له رأيت الكذاب من المسلمين أجاز شهادته عليهم قال لا
ولا أجاز عليهم من المسلمين الا شهادة العدول التي تجوز على المسلمين فقلت له فقد أخبرنا الله تبارك وتعالى أنهم
بدلوا كتاب الله وكتبوا الكتب بأيديهم وقالوا هذان عند الله ليشترا به عننا قليلا فويل لهم مما كتبت بأيديهم
(١) أى أو الألسنة الخ أى انه لا يباح الدم وغيره الا بشهادة من شرط الله الخ أو بسنة رسول الله الخ تأمل

وويل لهم مما يكسبون قال فالكذب من المسلمين على الآدميين أخف في الكذب ذنباً من العاقد الكذب على الله تعالى بلا شبهة تأويل وأدنى المسلمين خيراً من المشركين فكيف ترد عنهم شهادة من هو خير منهم بكذب وتقبلهم وهم شر بكذب أعظم منه والله أعلم

﴿الشهادات﴾

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال قال الله تبارك وتعالى لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون وقال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم وقال الله عز وجل والذين رمون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة أخبرنا مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال يا رسول الله أ رأيت أن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتى بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالكذب والسنة يدلان على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة والكاتب يدل على أنه لا يجوز شهادة غير عدل قال والإجماع يدل على أنه لا يجوز الأشهاد عدل حر بالغ عاقل لما يشهد عليه قال وسواء أرى زانماً كان زناحرين أو عبيدين أو مشركين لأن كلهم زنا ولو شهد أربعة على امرأتى بالزنا وعلى رجل أو عليهما معاً لم ينفع لهما كرم أن يقبل الشهادة لأن اسم الزنا قد يقع على ما دون الجماع حتى يصف الشهود الأربعة الزنا فإذا قالوا رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منها دخول المرد في المكحلة فأبتهوه حتى تغيب الحشفة فقد وجب الحد ما كان الحد رجلاً أو جلدًا وإن قالوا رأينا فرجه على فرجها ولم تثبت أنه دخل فيه فلا حد ويعزر فإن شهدوا على أن ذلك دخل في دبرها فقد وجب الحد كوجوبه في القبل فإن شهدوا بذلك على امرأة فأنكرت وقالت أنا عذراء أو ارتقاء أريها النساء فإن شهد أربعة حرائر عدول على أنها عذراء أو ارتقاء فلا حد عليها لأنها لم يكن بها إذا كانت هكذا الزنا الذي يوجب الحد ولا حد عليها من قبل أنها قبلنا شهادة النساء فيما يرين على ما يجوزن عليه فإنا لا نحدنهم بشهادة النساء وقد يكون الزنا فيمادون هذا فإن ذهب ذاهب إلى أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال إذا أرخيت الستور فقد وجب الصداق (١) فقد قال عمر ذلك فيما بلغنا وقال ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم فأخبر أن الصداق يجب بالميسر وإن لم يكن أرخى سترا ويجب بإرخاء الستر وإن لم يكن ميسر وذهب إلى أنها إذا دخلت بينه وبين نفسها فقد وجب لها الصداق وجعل ذلك كالقبض في البيوع الذي يجب به الثمن وهو لو أغلق عليها باباً أو أرخى ستراً أو قام معها حتى تبلى ثيابها وتلبس سنة ولم يقر بالاصابة ولم يشهد عليه بها لم يكن عليه حد عند أحد والحد ليس من الصداق بسبيل الصداق يجب بالعقدة فلو عقد رجل على امرأة عقدة نكاح ثم مات أو ماتت كان لها الصداق كاملاً وإن لم يرها وليس معنى الصداق من معنى الحد وسبيل قال وإذا شهد أربعة على محصن أنه زنى بذمية هذا المسلم ودفعت الذميمة إلى أهل دينها في قول من لا يحكم عليهم إلا أن يرضوا فأما من قال يحكم عليهم رضوا أو لم يرضوا فيجدها حدها إن كانت بكرًا فإثنته ونفي عام وإن كانت ثيبًا فالرجم قال وإذا شهد أربعة على رجل أنه وطئ هذه المرأة فقال هي امرأتى وقالت ذلك أو قال هي جاري فالحق قولهما ولا يكشفاً في ذلك ولا يحلفان فيه إلا أن يحضرها من يعلم غير ما قالوا وتثبت عليه الشهادة أو يقران بعد بخلاف ما ادعى فلا يجوز إلا ما وصفت من قبل أن الرجل قد ينكح المرأة ببلاد غربة وينتقل بها إلى غيرها وينكحها بالشاهدين والثلاثة فيغيبون ويعتون ويشترى الحاربية بغير بينة وبينته فيغيبون فتكون الناس أماناً على هذا لا يحدون وهم يزعمون أنهم أتوا ما أحل الله تعالى لهم ونحن نأعلمهم كاذبين ولا يجوز أن نقول يحسد كل من وجدناه يجامع (١) لعل هذا هو جواب قوله فإن ذهب وغرض الامام إبداء الفرق بين الصداق والحد فلا يقاس أحدهما بالآخر فتأمل كتبه مصححه

يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فدل أمر الله جل ثناؤه يقتال المشركين من أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية على أنه انما أراد بالأتين اللتين أمر فيهما بقتال المشركين حيث وجدوا حتى يقيموا الصلاة وأن يتنابوا حتى لا تكون فتنه ويكون الدين كله لله من خالف أهل الكتاب من المشركين وكذلك دلت سنة رسول الله على قتال أهل الأوثان حتى يسلوا وقاتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية فهذا من العام الذي دل الله على أنه انما أراد به الخاص لأن واحدة من الآتين ناسخة للآخرى لأن لأعمالهما معاً ونهايان كان كل أهل الشر صنفين صنف أهل الكتاب وصنف غير أهل الكتاب ولهذا في القرآن نظائر وفي السنين مثل هذا قال والناسخ من القرآن الأمر ينزله الله من بعد الأمر يخالفه كما حول

الآن يقيم بينة على نكاح أو شراء وقد يأخذ الفاسق الفاسقة فيقول هذه امرأتى وهذه جاريتى فان كنت أدرا عن الفاسق بأن يقول جيرانه رأيت أنه يدعى أنها زوجته وتقر بذلك ولا يعلون أصل نكاح درأت عن الصالح الفاضل يقول هذه جاريتى لانه قد يشترها بغير بينة ويقول هذه امرأتى على أحد هذه الوجوه ثم كان أولى أن يقبل قوله من الفاسق وكل لا يحد إذا ادعى ما وصفت والناس لا يحدون الا باقرارهم أو بينة تشهد عليهم بالفعل وأن الفعل محرم فأما بغير ذلك فلا يحد قال وهكذا لو وجدت حاملا فاذعت زويها أو اكرها لم يحد فان ذهب ذاهب في الحامل خاصة الى أن يقول قال عمر بن الخطاب الرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنا اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف فان مذهب عمر فيه بالبيان عنه بالخبر أنه يرجم بالحبل اذا كان مع الحبل اقرار بالزنا أو غير ادعاء نكاح أو شبهة يدرباها الحد

(باب اجازة شهادة المحدث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتقبل شهادة المحدثين في القذف وفي جميع المعاصي اذا تابوا فأما من أتى محرما حديثه فلا تقبل شهادته الا بعدة أشهر يختبر فيها بالانتقال من الحال السيئة الى الحال الحسنة والعفاف عن الذنب الذي أتى وأما من قذف محصنة على موضع الشتم وغيره من غير مواضع الشهادات فلا تقبل شهادته حتى يختبر هذه المدة في الانتقال الى أحسن الحال والكف عن القذف وأما من حدث في أنه شهد على رجل بالزنا فلم تتم الشهادة فان كان عدلا يوم شهد فساغة يقول قد نبت وكذب نفسه تقبل شهادته مكانه لأننا وجدناه حد القاذف فلم يكن في معاني القذف الا ترى أنهم اذا كانوا أربعة لم يحدوهم ولو كانوا أربعة شامعين حددناهم والحجة في قبول شهادة القاذف أن الله عز وجل أمر بضربه وأمر أن لا تقبل شهادته وسماه فاسقا ثم استثنى له الآن يتوب والاستثناء في سياق الكلام على أول الكلام وأخره في جميع ما يذهب اليه أهل الفقه الآن يفرق بين ذلك خبر وليس عندهم زعم أنه لا تقبل شهادته وأن النبالة انما هي على طرح اسم الفسق عنه خبر لا عن شريح وهم يخالفون شريح الرأي أنفسهم وقد كلن بعضهم فكان من حجة أن قال ان أبابكر قال لرجل أراد أن يستشهد استشهد غيري فان المسلمين فسقوني فقلت له لو لم تكن عليك حجة الا هذه كنت قد أحسنت الاحتجاج على نفسك قال وكيف قلت رأيت أبابكره هل تاب من تلك الشهادة التي حدها قال فان قلت نعم قلت فلم يطرح المسلمون عنه اسم الفسق فأى شيء استثنى له بالتوبة قال فان قلنا لم يتب قلت فنحن لا نخالفك في أن من لم يتب لم تقبل شهادته قال فان توبته اذا كان حسن الحال قلت كذابه لنفسه كما قال صاحبكم الشعبي قال فهل في هذا خبر قلت ما يحتاج مع القرآن الى خبر ولا مع المقياس اذا كنت تقبل شهادة الزاني والقاتل والمحدث في الخمر اذا تاب وشهادة الزنديق اذا تاب والمشرک اذا أسلم وقاطع الطريق والمقطوع اليد والرجل اذا تاب لا تقبل شهادة شاعده بالزنا فلم تتم به الشهادة فجعل قاذفا قال فهل عندك أثر قلت نعم أخبرنا سفيان أنه سمع الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز وأشهد لأخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال لا يبي بكرة تب تقبل شهادته أو ان تبت قبلت شهادته قال سفيان فذهب على حفظي الذي سماه الزهري فسألت من حضرني فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب قال الشافعي رحمه الله تعالى فقلت لسفيان فهو سعيد قال نعم الا أني شككت فيه فلما أخبرني لم أشك ولم أثبت به عن الزهري حفظا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني عن ابن عباس أنه كان يحجر شهادة القاذف اذا تاب وشمل الشعبي عن القاذف فقال لا يقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته أخبرنا ابن علية عن ابن أبي نجيح في القاذف اذا تاب قبلت شهادته وقال كنا يقولون عطاء وطاوس ومجاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقاذف قبل أن يحد مثله حين لا تقبل شهادته حتى يتوب كما وصفت بل هو قبل أن يحد شر حال منه حين يحد لان

الحدود كفارات الذنوب فهو بعد ما يكفر عنه الذنب خير منه قبل أن يكفر عنه فلا أرد شهادته في خير حاله وأجيزها في شر حاله وانما رددتها باعلانه ما لا يحل له فلا أقبلها حتى ينتقل عنها وهذا القاذف فأما الشاهد بالزنا عند الحاكم فلا يحد الحاكم لحاجة أو شبهة فإذا كان عدلا يوم شهدتم أ كذب نفسه قبلت شهادته مكانه لانه ليس في معاني القذف

(باب شهادة الاعمى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا رأى الرجل فأثبت وهو بصير ثم شهد وهو أعمى قبلت شهادته لان الشهادة انما وقعت وهو بصير الا أنه بين وهو أعمى عن شيء وهو بصير ولا علة في رد شهادته فاذا شهد وهو أعمى على شيء قال أثبتة كما أثبت كل شيء بالصوت أو بالحس فلا تجوز شهادته لان الصوت يشبه الصوت والحس يشبه الحس فان قال قائل فالأعمى يلاعن امرأته فأجل انما حاد الله في القذف غير الأزواج اذا لم يأتوا بأربعة شهداء فانما جأوا بهم يخرجوا من الحد وحد الأزواج الا بأن يخرجوا بالاتعان ففرق بين الأزواج والأجنبيين في هذا المعنى وجع بينهم في أن يحدوا معا اذا لم يأتوا بشيء أو بينة وهو لا الاتعان أو بينة وسواء قال الزوج رأيت امرأتى تزني أو لم يقله كما ساء أن يقول الأجنبيون رأيتاها تزني أو هي زانية لا فرق بين ذلك فأما اصابة الاعمى أهله وجاريتته فذلك أمر لا يشبه الشهادات لأن الاعمى وان لم يعرف امرأته معرفة البصير فقد يعرفها معرفة يكسبها وتعرفه هي معرفة البصير وقد يصيب البصير امرأته في الظلمة على معنى معرفة منجعبها ومحسنتها ولا يجوز له أن يشهد على أحد في الظلمة على معرفة المجبة والمخجعب وقد وجد من شهادة الاعمى بدلا أن أكثر الناس غير عي فاذا أبطلنا شهادته في نفسه فحق لم ندخل عليه ضررا وليس على أحد ضرورة غيره وعليه ضرورة نفسه فهو مضطر الى الجماع الذي يحل لانه لا يجد أكثر من هذا ولا يبصر أبدا وليس بمضطر الى الشهادة ولا غيره مضطر الى شهادته وهو يحل له في ضرورة نفسه ما لا يحل لغيره في ضرورته ألا ترى أنه يجوز له في ضرورة الميتة ولو صحبه من لا ضرورة به كضرورة لم تحل له الميتة ألا ترى أنه يجوز له اجتهاده في نفسه ولا يجوز له اجتهاده في غيره من أهل زمانه فأما عائشة ومن روى عنها الحديث فالحديث انما قبل على صدق المخبر وعلى الاغلب على القلب وليس من الشهادات بسبيل ألا ترى أنا نقبل في الحديث حديثي فلان عن فلان بن فلان ولا نقبل في الشهادة حديثي فلان عن فلان حتى يقول أشهد سمعت فلانا ونقبل حديث المرأة حتى نحل بها ونحرم وحدها ولا نقبل شهادتها وحدها على شيء ونقبل حديث العبد الصادق ولا نقبل شهادته ونرد حديث العدل اذا لم يضبط الحديث ونقبل شهادته فيما يعرف فالحديث غير الشهادة

(شهادة الوالد للولد والولد للوالد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى عليه لا تجوز شهادة الوالد للولد والابن لبيه والابن لبيته وان تسفلا ولا لأبائه وان بعدوا لانه من آبائه وانما شهد بشيء هو منه وان بنيه منه فكانت شهادته بعبثه وهذا مما لا أعرف فيه خلافا ويجوز بعد شهادته لكل من ليس منه من أخ وذو رحم ووجه لاني لأجد في الزوجة ولا في الاخ علة أرد بها شهادته خبرا ولا قياسا ولا معقولا وانى لو رددت شهادته لوجه لانه قد يرثها وترثه في حال رددت شهادته لمولاه من أسفل اذا لم يكن له ولد لانه قد يرثه في حال ورددت شهادته لعصبته وان كان بينه وبينهم مائة أب وليست أجده ممل مال امرأته ولا تملك ماله فيكون يجر الى نفسه بشهادته ولا يدفع عنها وهكذا أجده في أخيه ولو رددت شهادته لأخيه بالقرابة رددتها لابن عمه لانه ابن جده الأدنى ورثها لابن جده الذي يليه ورثتها لابن الجد الذي فوق ذلك حتى أردّها على مائة أب أو أكثر قال ولو شهد أخوان لأخ بحق

كتاب الله في حال لأن الله جل ثناؤه قد أعلم خلقه أن رسوله يهدي الى صراط مستقيم صراط الله ولا أن شيئا من سنن رسول الله ناسخ لكتاب الله لانه قد أعلم خلقه أنه انما ينسخ القرآن بقرآن مثله والسنة تبع للقرآن وقد اختصرت من امانته السنة عن كتاب الله بعض ما حضرني مما يدل على ما في مثل معناه ان شاء الله قال انه جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فدل رسول الله على عدد الصلاة ومواقيتها والعمل بها وفيها دل على أنها على العامة الاحرار والمماليك من الرجال والنساء الا الحيض فأبان منها المعاني التي وصفت وأنها مرفوعة عن الحيض وقال الله جل ثناؤه اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الآيات وكان ظاهر مخرج الآيات على أن على كل قائم الى الصلاة الوضوء فدل رسول الله على أن فرض الوضوء على القائم الى

الشهادة في حال دون حال
لانه صلى صلاتين
وصلوات بوضوء واحد
وقد قام الى كل واحدة
منهن وذهب أهل العلم
بالقرآن الى أنها على
القائمين من النوم ودل
رسول الله على أنباء
توجب الوضوء على من
قام الى الصلاة وذكر
الله غسل القدمين
فسح رسول الله على
انخفين فدل على أن
الغسل على القدمين
على بعض المتوضئين
دون بعض وقال الله
جل ثناؤه لنبية خذ من
أموالهم صدقة تطهرهم
وتزكهم بها وقال وأقبوا
الصلاة وآتوا الزكاة
فكان ظاهره يخرج
الآية بالزكاة عامرا
به الخاص بدلالة سنة
رسول الله على أن من
أموالهم ما ليس فيه
زكاة وأن منها ما فيه
الزكاة ما لا يجب فيه
الزكاة حتى يبلغ وزنا
أو كيلا أو عددا فإذا بلغه
كانت فيه الزكاة ثم دل
على أن من الزكاة شيئا
يؤخذ بعدد شيئا يؤخذ
بكيل شيئا يؤخذ بوزن
وأن منها ما زكاته نجس

أو شهد عليه أحد بحق فخره قبلت شهادتهما ولو رددتهما في إحدى الخالين لرددتما في الأخرى قال وكذلك لو شهدوا له وهو مملوك أنه أعتق وكذلك لو حرقوا شاهدين شهدا عليه بحد قبلتهم لأن أصل الشهادة أن تكون مقبولة أو مردودة فإذا كانت مقبولة لا تخفى قبلت في كل شيء فإن قال قائل فقد يجزىون الى أنفسهم الميراث إذا صار حرا قيل له أفرايت ان كان له ولد أحرار أو رأيت ان كان ابن عم بعيد النسب قد يرثونه ان مات ولا ولده أو رأيت ان كان رجل من أهل العشيرة مترأى النسب أن رد شهادتهما له في الحد ففعونه بخرج من شهدوا على حرحه بمن شهد عليه أو بعته فإن قال نعم قيل أفرايت ان كانوا أحفاد فكانوا يعيرون بما أصاب حليفهم أو كانوا أصحابا فكانوا يعيرون بما أصاب صهرهم وان بعد صهره وكان من عشيرة صهرهم الأدنى أو رأيت ان كانوا أهل صناعة واحدة يعاون معا ويعدحون معان علم أو غيره فان رد شهادتهم لم يخل الناس من أن يكون هذا فيهم وان أجازها في هذا فقد أجازها وفيها العلة التي أبطلها بها قال ولا تجوز شهادة الأحرار المسلمين البالغين العدول

(شهادة الغلام والعبد والكافر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الغلام قبل أن يبلغ والعبد قبل أن يعتق والكافر قبل أن يسلم لرجل بشهادة فليس للقاضي أن يجيزها ولا عليه أن يسمعها أو يسمعها منه تكف فإذا بلغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر وكانوا عدولا فشهدوا بها قبلت شهادتهم لأنهم نزلوا في العبد والصبي بعتة سخط في أعمالهما ولا كذبهما ولا بحال سيئة في أنفسهما ولا انتقلا عنهما وهما بحالهما ما قبلناهما انما رددناهما لانهم ليسا من شرط الشهود الذين أمرنا بأجازة شهادتهم ألا ترى أن شهادتهما وسكاتهما في حالهما تالان سواء وأنا لا نسأل عن عدلها ولو عرفنا عدلها كان مثل حرحهما في أن لا تقبل شهادتهما في أن هذا لم يبلغ وأن هذا مملوك وفي الكافر وان كان مأمونا على شهادة الزور في أنه ليس من الشرط الذي أمرنا بقبوله فإذا صاروا الى الشرط الذي أمرنا بقبوله قبلناهم معا وكانوا كمن لم يشهد الا في تلك الحال فأما الحر المسلم البالغ ترد شهادته في الشيء ثم تحسن حاله فيشهد بها فلا نفي لها لا نأخذ حكمنا بابطالها لانه كان عندنا حين شهد في معنى الشهود الذين يقطع شهادتهم حتى اختبرنا أنه مجروح فيها بل شيء وكذب فاختبر فرددنا شهادته فلا يجزىها وليس هكذا العبد ولا الصبي ولا الكافر وأولئك كانوا عدولا وغير عدول فقيمهم علة أنهم ليسوا من الشرط وهذا من الشرط الابان يختبر عمله أو قوله والله تعالى الموفق

(شهادة النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة النساء الا في موضعين في مال يجب للرجل على الرجل فلا يجوز من شهادتهن شيء وان كثرت الا ومعهن رجل شاهد ولا يجوز منهن أقل من اثنتين مع الرجل فصاعدا ولا يجزى اثنتين ويحلف معهما لان شرط الله عز وجل الذي أجازها فيه مع شاهدين بمثل شهادتهما الغيرة قال الله عز وجل فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فأما رجل يحلف لنفسه فيأخذ فلا يجوز وهذا مكتوب في كتاب البين مع الشاهد والموضع الثاني حيث لا يرى الرجل من عورات النساء فانهم يجزى فيه منفردات ولا يجوز منهن أقل من أربع اذا انفردن قياسا على حكم الله تبارك وتعالى فيهن لانه جعل اثنتين تقومان مع رجل مقام رجل وجعل الشهادة شاهدين أو شاهدا وامرأتين فان انفردن فقام شاهدين أربع وهكذا كان عطاء يقول أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز في شيء من الحدود ولا في شيء من الوكالات ولا الوصية ولا ما عدا ما وصفت من المال وما لا يطلع عليه الرجال من النساء أقل من

شاهدين ولا يجوز في العتق والولاء ويحلف المدعى عليه في الطلاق والحدود والعتاق وكل شيء بغير شاهد وشاهد فان نكل رددت اليمين على المدعى وأخذت له بحقه وان لم يحلف المدعى لم آخذ له شيئاً ولا أفرق بين حكم هذا وبين حكم الأموال

(شهادة القاضي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كان القاضي عدلاً فأقر رجل بين يديه بشيء كان الاقرار عنده أثبت من أن يشهد عنده كل من يشهد لانه قد يمكن أن يشهدوا عنده بزور والاقرار عنده ليس فيه شك وأما القضاة اليوم فلا أحب أن أتكلّم بهذا كراهية أن أجعل لهم سبيلاً إلى أن يجوزوا على الناس والله تعالى الموفق

(رؤية الهلال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يلزم الامام الناس أن يصوموا ابشهادة عدلين فأكثر وكذلك لا يفطرون وأحب إلى توصوا بشهادة العدل لانهم لا مؤنة عليهم في الصيام ان كان من رمضان أذوه وان لم يكن رجوت أن يؤخر وابه ولا أحب لهم هذا في الفطر لان الصوم عمل بر والفطر ترك عمل « أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين رضي الله تعالى عنه أن شاهداً شهد عند علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه على رؤية هلال شهر رمضان فصام أحسبه قال وأمر الناس بالصيام وقال أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان أحسبه « شك الشافعي » قال الربيع رجع الشافعي بعد فقال لا يصام ابشاهدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان كان علي رضي الله تعالى عنه أمر الناس بالصوم فعلى معنى المشورة لا على معنى الالزام والله تعالى أعلم

(شهادة الصبيان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة الصبيان في حال من الأحوال لانهم ليسوا بمن نرضى من الشهداء وانما أمرنا الله عز وجل أن نقبل شهادة من نرضى ومن قبلنا شهادة قبلناها حين يشهد بها في الموقف الذي يشهد بها فيه وبعده وفي كل حال ولا عرف مكان من تقبل شهادته قبل أن يعلم ويجرب ويقارن موقفه اذا علمنا أن عقل الشاهد هكذا فنأجازنا أن نقبل شهادة من لا يدري ما لله تبارك وتعالى اسمه عليه في الشهادة وليس عليه فرض فان قال قائل فان ابن الزبير قبلها قيل فابن عباس رآها والقرآن يدل على أنهم ليسوا بمن يرضى « أخبرنا سفيان عن عمرو بن أبي مليكة عن ابن عباس

(الشهادة على الشهادة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الشهادة ولا يجوز أن يشهد على شهادة الرجل ولا المرأة حيث تجوزا لرجلان ولا يجوز أن يشهد على واحد منهما نساء مع رجل وان كان ذلك في مال لانهم لا يشهدون على أصل المال انما يشهدون على تثبيت شهادة رجل أو امرأة واذا كان أصل مذهبتنا أن لا يجيز شهادة النساء الا في مال أو فيما لا يراه الرجال لم يجز لنا أن نجيز شهادتهن على شهادة رجل ولا امرأة

(الشهادة على الجراح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أقام رجل شاهداً على جرح خطأ أو عمداً مما لا قصاص فيه بحال حلف مع شاهده عينا واحدة وكان له الأرض وان كان عمداً فيه قصاص بحال لم يحلف ولم يقبل فيه الا شاهدان ولو أجزنا اليمين مع الشاهد في القصاص أجزناها في القتل وأجزناها في الحدود ووضعناها الموضع الذي لم توضع فيه وسواء كان ذلك في عبد قتله حر أو نصراني قتله حر مسلم أو جرح قال وشهادة النساء فيما كان خطأ من الجراح وفيما كان عمداً لا قصاص فيه بحال جائزة مع رجل ولا يجزئ اذا انفردن ولا عين لطالب الحق معهن وحدهن (١) فان ذهب ذاهب إلى أن يقول ان القسامة تجب بشاهدين النفس فيقتل ولي الدم فالقسامة تجب عنده بدعوى المقتول أو القوت من البينة ولا يجوز له الآن يزعم أن الجرح الذي فيه القود مثل النفس فيقتل في القسامة ويجعلها نجسين عينا ولا يفرق بينه وبين القسامة (١) قوله فان ذهب الخ كذا في النسخ وتأمله

وعشر ورابع عشر ونبي بعدد وقال الله والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً الآية فدل رسول الله صلى الله عليه وسلم على مواقيت الحج وما يدخل به فيه وما يخرج به منه وما يعمل فيه بين الدخول والخروج وقال الله جل ثناؤه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وكان ظاهر مخرج هذا عاماً فدل رسول الله على أن الله جل ثناؤه أراد بهذا بعض السارقين بقوله تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً ورجم الحرين الزانيين الثيبين ولم يجلد هما فدلنا السنة على أن القطع على بعض السراق دون بعض والجلد على بعض الزناة دون بعض فقد يكون سارقاً من غير حرز فلا يقطع وسارقاً لا تبلغ سرقته ربع دينار فلا يقطع ويكون زانياً ثيباً فلا يجلد مائة فوجب على كل عالم أن لا يشك أن سنة رسول الله اذا قامت

هذا المقام مع كتاب الله
في أن الله أحكم فرضه
بكتابه وبين كيف
ما فرض على لسان
نبيه وأبان على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم
ما أراد به العام والخاص
كانت كذلك سنته في
كل موضع لا تختلف
وأن قول من قال تعرض
السنة على القرآن فان
وافقت ظاهره والا
استعملنا ظاهر القرآن
وتركنا الحديث جهل
لما وصفت فأبان الله لنا
أن سنن رسوله فرض
علينا بأن نقتضى اليها
لأن لنا معها من الأمر
شيأ الا التسليم لها واتباعها
ولا أنها تعرض على
قياس ولا على شيء غيرها
وأن كل ما سواها من
قول الأقدمين تبع لها
قال فذكرت ما قلت
من هذا لعدد من أهل
العلم بالقرآن والسنن
والآثار واختلف الناس
والقياس والمعقول
فكلهم قال هذا مذهبا
ومذهب جميع من
رضينا من لقينا وحكي
لنا عنه من أهل العلم
فقلت لأحسن من
خبرتهم عندي
بحجة وأكبرهم علما

في النفس بحال أو يزعم أن القسامة لا تكون الا في النفس فأصل حكم الله تعالى في الشهادة شاهدان أو شاهد
واصرأتان في المال وأصل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا أنه حكم باليمين مع الشاهد في الأموال
والقصاص ليس بحال قال فلا ينبغي الا أن لا يجاز على القصاص الا شاهدان الا أن يقول قائل في الجراح ان
فيها قسامة مثل النفس فاذا أبي من يقول هذا أن يقبل شاهد او امرأتين ثم يقتض كان ينبغي أن يكون لان
يقبل عينا وشاهدا أشدأباه

(ب) شهادة الوارث

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا شهد وارث وهو عدل لرجل أن أباه أوصى له بالثلث وجاء آخر بشاهدين
يشهدان له أن أباه أوصى له بالثلث فهو مثل الرجلين يقيم أحدهما شاهدين على الدار بأبناهما ويقوم الآخر
شاهداً أنهما لا يختلف بينهما فمن رأى أن يستوي بين شاهد وعين في هذا وبين شاهدين أحلف هذا مع
شاهده وجعل الثلث بينهما نصفين ومن لم يرد ذلك لان الشهادة لم تتم حتى يكون المشهود له مستغنيا عن أن
يحلف جعل الثلث لصاحب الشاهدين وأبطل شهادة الوارث اذا كان وحده ولو كان معه وارث آخر
تجوز شهادته أو أجنبي كان الثلث بينهما نصفين في القولين معا قال ولو أن الوارث شهد أن أباه رجع عن
وصيته للمشهود له وصيره الى هذا الآخر حلف مع شاهده وكان الثلث له وهذا بخلاف المسئلة الأولى لأنهما
في المسئلة الأولى مختلفان وهذا يثبت ما ثبتا ويثبت أن أباه رجع فيه قال ولو مات رجل وترك بنين
عددا فاقسموا أو لم يقسموا ثم شهد أحد الورثة لرجل أن أباه أوصى له بالثلث فان كان عدلا حلف مع
شاهده وأخذ الثلث من أيديهم جميعا وان كان غير عدل أخذ ثلث ما في يديه ولم يأخذ من الآخرين شيأ
وأحلفوا له وهكذا لو كان الشاهد امرأتين من الورثة أو عشرة من الورثة لرجل معهن أخذ ثلث ما في
أيديهن ولم تجز شهادتهن على غيرهن ممن لم يقر ولم يحلف المشهود له مع شهادتهن قال ولو كان الميت
ترك ألقا نقدا أو ألقا ديناً على أحد الوارثين فشهد الذي عليه الدين لرجل أنه أوصى له بالثلث فان كان عدلا
أعطاه ثلث الألف التي عليه لانها من ميراث الميت وأعطى الآخر ثلث الألف التي أخذها حلف (١) وان
كان مفلسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر الوارث بدين على أبيه ثم أقر عليه بدين بعده فسواء
الاقرار الأول والاقرار الآخر لان الوارث لا يعد وأن يكون اقراره على أبيه يلزمه فيما صار في يديه من ميراث
أبيه كما يلزمه ما أقرب في مال نفسه وهو لو أقر اليوم لرجل عليه بدين وغدا لا يخر لزمه ذلك كله ويتحاصن
في ماله أو يكون اقراره ساقطا لانه لم يقر على نفسه فلا يلزمه واحد منهما وهذا ما لا يقوله أحد علمه بل هما
لازمان معا ولو كان معه وارث وكان عدلا حلفا مع شاهدهما ولم يكن عدلا كانت كالمسئلة الأولى
ويلزمه ذلك فيما في يديه دون ما في يدي غيره قال واذا مات رجل وترك وارثاً أو ورثة فأقر أحد الورثة في
عبد تركه الميت أنه لرجل بعينه ثم عاد بعد فقال بل هو لهذا الآخر فهو للأول وليس للآخر فيه شيء ولا غرم
على الوارث قال وكذلك لو وصل الكلام فقال هو لهذا ابل هو لهذا كان للأول منهما وذلك أنه حينئذ
كالمقر في مال غيره فلا يصدق على إبطال اقراره قطعه لا يخرج به الى آخر وليس في معنى الشاهد
الذي شهد به على ابل لرجل ثم رجع قبل الحكم فيشهد به لا يخرج قال واذا مات الميت وترك ابنين فشهد
أحدهما لرجل بدين فان كان ممن تجوز شهادته أخذ الدين من رأس المال مما في يدي الوارثين جميعا اذا
حلف المشهود له وان كان ممن لا تجوز شهادته أخذ من يدي الشاهد له من دينه بقدر ما كان يأخذ منه
لو جازت شهادته لان موجودا في شهادته أنه انما له في يدي المقر حق وفي يدي الجاحد حق فأعطيته من المقر

(١) أي وان كان الآخر مفلسا لان عين مال الميت عنده وقد استحق الموصى له منها ثلثها تأمل

ولم أعطه من الحاحد شيئا وليس هذا كإهلاك من مال الميت ذلك كالم يترك الأتري أنه لو ترك ألفين فهلكت أحدهما وثبت عليه دين ألف أخذت ألف وكذلك لو ثبت لرجل وصية بالثلث أخذت ثلث الألف وكانت الهالككة كالم يترك ولو قسم الورثة ماله اتبع أهل الدين وأهل الوصية كل وارث بما صار في يديه حتى يأخذوا من يديه بقدر ما صار لهم ولو أفلسوا فأعطى أهل الدين دينهم من يدي من لم يفلس رجع به على من أفلس وهذا الشاهد لا يرجع أبدا على أخيه بشي انما هو أقرب قال ولو ترك الميت رجلا وارثا واحدا فأقر رجل أن له هذا العبد بعينه ثم أقربه بعد لهذا فهو لا أول ولا يضمن إلا خريشا وسواء دفع العبد إلى المقر له الأول أو لم يدفعه لافرق بينهما ولو زعت أنه اذا دفعه إلى الأول ثم أقربه لا يضمن إلا خريصة العبد لانه قد استهلكه بدفعه إلى الأول قلت كذلك لو لم يدفعه (١) من قبل أني اذا أجرت اقراره الأول ثم أردت أن أخرج ذلك من يدي الأول إلى الآخر باقرار كنت أقرررت في مال غيري فلا يكون ضامنا لذلك وسواء كان الوارث اذا كان منفردا باليراث من تجوز شهادته أو لا تجوز في هذا الباب من قبل أن لا قبل شهادته في شيء قد أقربه لرجل ونرجع من ملكه اليه قال وهكذا لو أقر أن أباه أو وصي لرجل بثلث ماله ثم قال بل أوصي به لهذا لم أقبل قوله من قبل أني قد أئزمته أن أخرج من يديه ثلث مال أبيه اليه فاذا أراد ان يخرجها إلى غيره جعلته خصما للذي استحققه أو لا باقراره فلا أقبل شهادته فيما هو فيه خصمه قال ولو انقسم الورثة ثم لقي الميت دين أو وصية بشهادة وارث أو غير وارث فذلك كله سواء ويقال للورثة ان تطوعتم أن تؤدوا على هذا دينه وتثبتون على القسم فذلك وان أبيت بعنالهذا في أحضر ما ترك الميت ونقضنا القسم ينكم ولم نبع على كل واحد منهم بقدر الدين ولا بقدر الوصية ألا ترى أنه لو ترك دارا وأرضاً وريقا وثيابا ودراهم وترك ديناً أعطينا صاحب الدين من الدراهم الحاضرة ولم نجبه على غائب يباع ولم نبع له مال الميت كله وبعنا له من مال الميت بقدر دينه أو وصيته

﴿ الشهادة على الشهادة وكذب القاضى ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز الشهادة على الشهادة وكذب القاضى في كل حق للأدمين من مال أو حدا وقصاص وفي كل حد لله تبارك وتعالى قولان أحدهما أنها تجوز والآخر لا تجوز من قبل درء الحدود بالشبهات فمن قال تجوز فشهد شاهدان على رجل بالزنا أو أربعة على شهادة آخرين بالزنا لم يقبل الشهادة حتى يصفوا زنا واحدا وفي وقت واحد وثبت الشاهدان على رؤية الزنا وتغيب الفرج في الفرج وتثبت الشهود على الشاهدین مثل ذلك ثم يقام عليه الحد قال وهكذا كل شهادة زنا لا يقبلها الحاكم فيحبسها حتى يشهدوا بها على زنا واحد فان شهدوا فإبهموا ولم يصفوا أنهم رأوه واحدة ثم مات أحدهم أو ماتوا أو غاب أحدهم أو غابوا لم يحدهم ولم يحدهم من قبل أنهم لم يثبتوا عليه ما يوجب عليه الحد قال وهكذا لو شهد ثمانية على أربعة في هذا القول أقيم عليه الحد قال واذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن فلان على فلان ألف درهم ولم يقل لهما شهدا فليس عليهما أن يقوموا بهذه الشهادة فان قاما بها فليس للقاضى أن يحكم بها لانه لم يسترعهما الشهادة فيكون انما شهد بحق ثابت عنده وقد يجوز أن يقول أشهد أن فلان عليه ألف درهم وعدها باها أو من وجه لا يجب لانه غير مأخوذ بها فاذا كان مؤذيا إلى القاضى أو يسترعى من يؤذيها إلى القاضى لم يكن ليفعل الا وهى عنده واجبة وأحب للقاضى أن لا يقبل هذا منه وان كان على الصحة حتى يسأله من أين هي له عليه فان قال باقراره أو ببيع حضرته أو سلف أجاز له فان قال هذا ولم يسأله القاضى كان موضع غبا ورأيت جائزا من قبل انه انما شهد بها على الصحة قال وان شهد شاهد على شهادة غيره فعليه أن يؤذيها وليس للقاضى أن يقبلها حتى يكون معه غيره قال واذا سمع الرجل الرجل يقول رجل (١) هذا تعليل لنفي الضمان فتنبه

فما علمت أرايت اذا زعمنا نحن وأنت أن الحق عندنا في أمر فهل يجوز خلافه قال لا قلت ويجتنبنا جئت على من ردنا لأحاديث واستعمل طاهر القرآن فقطع السارق في كل شيء لان اسم السرقة يلزمه وأبطل الرجيم لان الله يقول الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وعلى من استعمل بعض الحديث مع هؤلاء وقال لا يمسح على الخفين لان الله قد قدم القدمين بغسل أو مسح وعلى آخرين من أهل الفقه أحلوا كل ذي روح لم ينزل تحريمه في القرآن لقول الله قل لا أجد فيما أوحى إلى محسرا ما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير وقالوا قال بما قلنا من أصحاب رسول الله من هسوا علم به من أبي ثعلبة فخرنا كل ذي ناب من السباع يخبر من ثقة عن أبي ثعلبة عن النبي قال نعم هذه جنتنا وكفى بها جنة ولا حجة في أحدمع رسول الله

بمال وصف ذلك من غصب أو بيع أو لم يصف ولم يشهد المقر فلا يلزم له أن يؤديها وعلى القاضي أن يقبله
وذلك أن اقراره على نفسه أصدق لا موار عليه قال وإذا سمع الرجل الرجل يقول أشهد أن فلان على فلان
حقا لم يلزم فلانا لأنه لم يقربه واقرا غيره عليه لا يلزمه ولا يلزمه شيء من ذلك إلا أن يكون شاهدا عليه والشهادة
عليه أن يقوم بها عند الحاكم أو يستريحها شاهدا فاما أن ينطق بها وهي عنده كالمرآح فيسمع منه ولا يستريحها
فهذا بين أن ما أقربه على غيره ولا يلزم غيره اقراره ولم يكن شاهدا به فيلزم غيره شهادته قال وإذا شهد
الشاهدان على رجل أنه قد سرق مالا لرجل فوصف المال ولم يصف من حيث سرقه أو وصف من حيث سرقه ولم
يصف المال فلا قطع عليه لأنه قد يكون سارقا لا قطع عليه وذلك أن يختلس أو يسرق من غير حرز أو يسرق
أقل من ربع دينار فإن مات الشاهدان أو غابا لم يقطع وإذا ماتا تخلى بعد أن يحلف فاذا غابا حبس حتى يحضرا
ويكتب إلى القاضي البلد الذي هما فيه فيقفهما ثم يقبل ذلك من قبل كتاب القاضي في السرقة ومن لم يقبل كتاب
القاضي في السرقة لم يكتب وإن كانا وصفا السرقة ولم يصف الحرز أو غيرها السارق ولم يقطع قال وإذا شهد
شهود الزنا على الزنا لم يقم الحد حتى يصفوا الزنا كما وصفت فإن فعلوا أقيم الحد وإن لم يفعلوا حتى غابوا
(١) أو ماتوا أو غاب أحدهم حبس حتى يصفه فإن مات أحدهم خلى سبيله ولا يقم الحد عليه أبدا حتى يجتمع
أربعة يصفون زنا واحد فيجيب بمثله الحد أو يحلفه ويخفيه ويكون فيما يسأل الامام الشهود عليه أربى
بأمر لأنهم قد يبدون الزنا وقع على بهيمة ولم لهم أن يهدوا الاستمنا زنا فلا نكحه أبدا حتى يشيخوا الشهادة
ويبينوها له فيما يجب في مثله الزنا قال وإذا شهد ثلاثة على رجل بالزنا فأنبتوه فقال الرابع رأيت ناله منها
ولا أدري أغاب ذلك منه في ذلك منها فذهب أكثر المفتين أن يحد الثلاثة ولا يحد الرابع ولو كان الرابع قال
أشهد أنه زان (٢) ثم قال هذا القول انبى أن يحد في قولهم لأنه قاذف لم يثبت الزنا الذي في مثله الحد ولم يحدوا
وهكذا لو شهد أربعة فقالوا رأينا على هذه المرأة فلم يثبتوا ولم يحدوا ولو قالوا زني بهذه المرأة ثم لم يثبتوا
حدوا بالقذف لأنهم قد فقه لم يخرجوا بالشهادة قال وإذا شهد الشهود على السارق بالسرقة لم يكن للامام أن
يلقنه الحجة وذلك أنه لو لم يحد قطع ولكن لو ادعت عليه السرقة ولم تقم عليه بينة فكان من أهل الجاهلية بالحد
إما بأن يكون مسلما بحضرة سرقته جاء من بلاد حرب وإما أن يكون كافيا بادية أهل جفاء لم أر بأسا بأن
يعرض له بأن يقول لعلمه لم يسرق فأما أن يقول له اجحد فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد
الشاهدان على سرقة فاختلغا في الشهادة فقال أحدهما سرق من هذه الدار كبشا فلان وقال الآخر بل سرقه
من هذه الدار أو شهدا بأربعة معا وقال أحدهما سرق من هذا البيت وقال أحدهما بكرة وقال الآخر عشيبة أو قال
أحداهما سرق الكبش وهو أبيض وقال الآخر سرقه وهو أسود أو قال أحدهما كان الذي سرق أقرن وقال
الآخر أجم غير أقرن أو قال أحدهما كان كبشا وقال الآخر كان نجة فهذا اختلاف لا يقطع به حتى يجتمعا
على شيء واحد يجب في مثله القطع ويقال للسروق منه كل واحد من هذين يكذب صاحبه فادع شهادة أيهما
شئت واحلف مع شاهدك فإن قال أحدهما سرق كبشا ووصفه بكرة وقال الآخر سرق كبشا ووصفه عشيبة
فلم يدع السروق إلا كبشا حلف على أي الكبشين شاء وأخذته أو ثمنه ان فات وان ادعى كبشين حلف مع
شهادة كل واحد منهما وأخذ كبشين إذا لم يكونا وصفا أن السرقة واحدة واختلغا في صفتهما فهذه
سرقتان يحلف مع كل واحد منهما وأخذته قال وكذلك لو شهد عليه شاهد أنه شرب خمر اليوم وشاهد
آخر أنه شرب خمر أمس لم يحد من قبل أن أمس غير اليوم وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه زنى بفلانة
في بيت كذا وشهد آخر أن زنى بها في بيت غيره فلا حد على المشهود عليه ومن حد الشهود إذا لم يتوا أو أربعة
حدهم وإذا شهد شاهد على رجل أنه قذف رجلا اليوم وشهد آخر عليه أنه قذفه أمس فلا يحد من قبل أنه
(١) قوله أو ماتوا لعلمه مقدم من تأخير الأفلوات أو قبل الوصف خلى سبيل المشهود عليه (٢) لعلمه ثم قالوا تأمل

ولافي أحدر حديث
رسول الله بل حديث
مثله عن رسول الله وقد
يخفى على العالم بر رسول
الله الشيء من سنته يعلمه
من ليس مثله في العلم
وهؤلاء وإن أخذوا
ببعض الحديث فقد
سلكوا في ترك تحريم
كل ذي ناب من السباع
ورك المسح على
الخفين طريق
من رد الحديث كله
لأنهم إذا استعملوا بعض
الحديث وتركوا بعضه
لا يخالفه عن النبي
فقد عطلوا من الحديث
ما استعملوا مثله وقلت
ولا حجة لهم بتوهين
الحديث إذا ذهبوا إلى
أنه يخالف ظاهر
القرآن وعمومه إذا
احتمل القرآن أن يكون
خاصا وقولهم لمن قال
بالحديث في المسح
وتحريم كل ذي ناب
من السباع وغيره إذا
كان القرآن محتملا لأن
يكون عاما يراد به
الخاص خالفت القرآن
ظلم قال نعم قلت ولا
تقبل حججهم بأن أنكر
على بن أبي طالب رضي
الله عنه المسح على
الخفين وابن عباس

ليس ثم اثنان يشهدان على قذف واحد وهكذا لو شهدا عليه بالطلاق فقال أحدهما قال لامرأته أمس أنت طالق وقال الآخر قال لها اليوم أنت طالق فلا طلاق من قبل أن طلاق أمس غير طلاق اليوم وشهادتهما على ابتداء القول الذي يقع به الآن الحدا والطلاق أو العتق كشهادتهما على الفعل وليس هذا كما يشهدان عليه بأنه أقرب شيء مضي منه قال ويحلف في كل شيء من هذا إذا أبطلت عنه الشهادة استحلفته ولم يكن عليه شيء قال وهكذا لو قال أشهد أنه قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار فدخلتها وقال الآخر أشهد أنه قال لامرأته أنت طالق ان ركب الدابة فركبتها لم تطلق امرأته لان كل واحد منهما يشهد عليه بطلاق غير طلاق الآخر قال واذا سرق السارق السرقة فشهد عليه أربعة فشهدا اثنان أنه ثوب كذا وقيمته كذا وشهد الآخر ان أنه ذلك الثوب بعينه وقيمه كذا فكانت إحدى الشهاداتين يجب فيها القطع والأخرى لا يجب بها القطع فلا قطع عليه من قبل أن نأخذ الحدود بالشبهة وهذا أقوى ما يدبر به الحدود تأخذ بالأقل من القيمتين في الغرم لصاحب السرقة وليس هذا كالذي يشهد عليه رجلان رجل بألف والآخر بألفين من قبل أنه قد يكون لذلك ألف من وجهه وألفان من وجهه وهذا لا يكون له الاثنان ذلك الثوب الذي اجتمعوا عليه وليس شهود الزيادة بأولى من شهود النقص وأحلفه مع الشاهد الواحد على القيمة إذا ادعى شهادة اللذين شهدا على أكثر القيمتين قال ومن شهد على رجل بغير الزنا فلم تتم الشهادة فلا حد على الشاهد ولا بأس أن يفرق القاضي بين الشهود إذا خشي عبثهم أو جهلهم بما يشهدون عليه ثم يوقفهم على ما شهدوا عليه وعلى الساعة التي يشهدون فيها وعلى الفعل والقول كيف كان وعلى من حضر ذلك معهم وعلى ما يستدل به على صحة شهادتهم وشهادة من شهد معهم قال وهكذا إذا اتهمهم بالتحامل أو الخيف على المشهود عليه والتحامل لمن يشهدون له أو الخيف له فان صححو الشهادة قبلها وان اختلفوا فيها اختلفوا فيفسد الشهادة أنفاها قال واذا أثبت الشهود الشهادة على أي حذما كان ثم غابوا أو ماتوا قبل أن يعدلوا ثم عدلوا أقيم عليه الحد وهكذا لو كانوا عدولا ثم غابوا قبل أن يقام الحد أقيم وهكذا لو خرسوا أو عموا قال واذا كان الشهود عدولا أو عدولا عند الحيا كم أطرده المشهود عليه جرحتهم وقبلها منه على من كان من الناس لافرق بين الناس في ذلك لانازد شهادة أفضل الناس بالعداوة والجور الى نفسه والدفع عنها ولا تقبل الجرح من الخارج الا بتفسير ما يجرح به الخارج الجرح فان الناس قد يجرحون بالاختلاف والهواء ويكفر بعضهم بعضا ويضل بعضهم بعضا ويجرحون بالتأويل فلا يقبل الجرح الا بنص ما يرى هو مثله يجرح كان الخارج فقيها أو غير فقيها لما وصفت من التأويل قال واذا شهد شهود على رجل بجحدا ما كان أو حق ما كان فقال المشهود عليه هم عبيد أو لم يقله فحق على الحاكم أن لا يقبل شهادة أحد منهم حتى يثبت عنده بخبره منه بهم أو بينة تقوم عنده أنهم أحرار بالغون مسلمون عدول فاذا ثبت هذا عنده أخبر المشهود عليه ثم أطرده جرحتهم فان جاء بها قبلها منه وان لم يأت بها أنفذ عليه ما شهدوا به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس من الناس أحد نفعه الا أن يكون قليلا يحض الطاعة والمروءة حتى لا يخلطها بشيء من معصية ولا ترك مروءة ولا يحض المعصية ويترك المروءة حتى لا يخلطه بشيء من الطاعة والمروءة فاذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمروءة قبلت شهادته واذا كان الأغلب الاظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة رددت شهادته وكل من كان مقيما على معصية فيها حد وأخذ فلا يجبر شهادته وكل من كان منكشف الكذب مظهره غير مستتر به لم تجز شهادته وكذلك كل من جرب شهادة زور وان كان غير كذاب في الشهادات ومن كان انما يظن به الكذب وله مخرج منه لم يلزمه اسم كذاب وكل من تأول فأتى شيئا مستحلا كان فيه حدا ولم يكن لم ترد شهادته بذلك الا ترى أن من حل عنه الدين ونصب علما في البلدان من قد يستحل المتعة فيفسي بان ينكح الرجل المرأة أو يامدراهم مسماة وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرر وأن منهم من يستحل الدينار

وعائنة وأبو هريرة وهم أعلم بالحديث وألزم للنبي صلى الله عليه وسلم وأقرب منه وأحفظ عنه وان بعضهم ذهب الى أن المسح منسوخ بالقرآن وأنه انما كان قبل نزول سورة المائدة وان لم يزل في الناس الى اليوم من يقول بقولهم قال لا أقبل من هذا شيئا وليس في أحد رديخا عن رسول الله بل خبر عنه حجة قلت له وانما كانت الحجة في الرد لو أوردوا أن رسول الله مسح ثم قال بعد مسحه لا تمسحوا قال نعم قلت ولا يقبل أن يقال لهم اذا قال قائلهم لم يمسخ النبي بعد المائدة فانما قاله بعلم أن المسح منسوخ قال ولا قلت وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال ان النبي لم يمسخ بعد المائدة اذا لم يرد ذلك عن النبي قلت له ويجوز أن ينسخ القرآن السنة الا أحدث رسول الله سنة تنسخها قال أما هذا فأحب أن تبينه لي قلت أ رأيت لو جاز أن يكون رسول الله سن فتلزمت ناسنته ثم نسخ الله

بعشرة دنانير بدا يسد ذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من قد تأول فاستحل سفك
الدماء ولا نعلم شيئا أعظم من سفك الدماء بعد الشرك ومنهم من تأول فشرب كل مسكر غير الخمر وعاب على من
حرمه وغيره يحرمه ومنهم من أحل اتيان النساء في أديارهن وغيره يحرمه ومنهم من أحل بيعوا محرمة عند
غيره فإذا كان هؤلاء مع ما وصفت وما أشبه أهل ثقة في دينهم وقناعة عند من عرفهم وقد ترك عليهم ما تأولوا
فاخطؤا فيه ولم يجرحوا بعظيم الخطأ إذا كان منهم على وجه الاستحلال كان جمع أهل الأهواء في هذه المنزلة
فإذا كانوا هكذا فاللعاب بالشرط نجح وان كرهنا هاله وبالجمام وان كرهنا هاله أخف حالا من هؤلاء بما لا يحصى
ولا يقدر فأما ان قاهر رجل بالجمام أو بالشرط نجح رددنا بذلك شهادته وكذلك لو قاهر غيره فقامر على أن
يعادى إنسانا أو يسابقه أو يناضله وذلك أننا نعلم أحدا من الناس استحل القمار ولا تأوله ولكنه لو جعل فيها
سقامتا ولا كالسقي في الرمي وفي الخيل قيل له قد أخطأت خطأ فاحشا ولا ترد شهادته بذلك حتى يقيم عليه
بعد ما بين له وذلك أنه لا غفلة في هذا على أحد وأن العامة مجتمعة على أن هذا محرم قال وبائع الخمر مردود
الشهادة (١) لأنه لا فرق بين أحد من المسلمين في أن يبيعها محرم فاما من عصر عبا فباعه عصيرا فهو في الحال التي
باعه فيها حلال كالغيب يشتره كبايا كل الغيب وأحب إلى الله أن يحسن التوفى فلا يبيعه عن يراه يتخذ
نجرا فان فعل لم أفسخ البيع من قبل أنه باعه حلالا ونية صاحبه في أحداث المحرم فيه لا تحرم الحلال ولا ترد
شهادته بذلك من قبل أنه قد يعقد ربا ويتخذ خلا فإذا كانت الحال التي باعه فيها حلالا لا يحل فيها بيعه وكان
قد يتخذ حلالا وحراما فليس الحرام بأولى به من الحلال بل الحلال أولى به من الحرام وبكل مسلم قال وإذا
شهد الشهود بشي فلم يحكم به لحاكم حتى يحدث للشهود حال ترد بها شهادتهم لم يحكم عليه ولا يحكم عليه
حتى يكونوا عدولا ولا يوم يحكم عليه ولكنه لو حكم بشهادتهم وهم عدول ثم تغيرت حالهم بعد الحكم لم يرد الحكم
لأنه إنما ينظر إلى عدولهم يوم يقطع الحكم بهم قال وإذا شهد الشهود على رجل فادعى جرحهم بأجل
في جرحهم بالمصر الذي هو به وما يقاربه فان جاء بها والآن نضع عليه الحكم ثم ان جرحهم بعد لم يرد عنه
الحكم وان جاء ببعض ما يجرحهم مثل أن يأتي بشاهد واستأجل في آخر رأيت أن يضرب له أجلا يوسع
عليه فيه حتى يجرحهم أو يعوزه ذلك فيحكم عليه قال وإذا شهد الرجل بشهادة ثم رجع إلى الحاكم فشهد
فيها أو قال قد بان لي أني قد غلطت فيها لم يكن للحاكم أن ينفذها ولا يناله بعقوبة لان الخطأ موضوع عن بني آدم
فيما هو أعظم من هذا وقال له لقد كنت أحب أن تثبت في الشهادة قبل أن تثبت عليها فان قال قد غلطت
على المشهود عليه الاول وهو هذا الاخر طرحتاه عن الاول ولم أجزها على الاخر لانه قد أطلعني على أنه قد شهد
فقط ولكن لو لم يرجع حتى يعضي الحكم بها ثم يرجع بعد مضي الحكم لم أرد الحكم وقدم مضي وأغرمهما ان
كانا شاهدين على قطع دية يد المقتوع في أموالهما حالة لانهما قد أخطأ عليه وان قال اعدنا أن نشهد عليه
ليقطع وقد علمنا أنه سيقطع اذا شهدنا عليه جعلنا المقتوع الخيار ان شاء أن يقطع يديهما قاصا وان شاء أن
يأخذ منهما دية يده * أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه قال وإذا كان
الراجع شاهدا واحدا بعد مضي الحكم فالقول فيه كالقول في الاول ضمن نصف دية يده وان عمد قطعت
يده هو فاما اذا أقر بعد شهادة الزور في شيء ليس فيه قصاص فاني أعاقب مادون الحد ولا تجوز شهادتهما على
شيء بعد حتى يختبرا ويجعل هذا احادنا منهما يحتاج إلى اختبارهما بعده اذا بينا أنهما أخطأ على من شهدا
عليه فأما لو شهدا ثم قال لا تنفذ شهادتنا فانا قد شككنا فيما لم ينفذها وكان له أن ينفذ شهادتهما في غيرها
لان قولهما قد شككنا ليس هو قولهما أخطأنا قال وإذا شهد الشهود رجل بحق في قصاص أو قذف
أموال أو غيره فأكذب الشهود المشهود له لم يكن له بعد كذا بهم مرة أن يأخذ بشي من ذلك الذي شهدوا
له به وهو أولى بحق نفسه وأحرى أن يبطل الحكم به اذا كذب الشهود وانما له شهدوا وهو على نفسه أصدق
(١) لعله لا خلاف أو ونحو ذلك تأمل كتبه مصححه

أن الأولى منسوخة والا
دخل هذا كله وكان
فيه تعطيل الأحاديث
قلت وكذلك لا يجوز
أن يقبل قول من قال
إن النبي لم يمسح على
الخفين بعد المائدة إذا لم
يرود ذلك خبراً عن النبي
لأنه إنما قاله على غيره
وقد يعلم غيره أنه مسح
بعدها ولا يرد عليه قول
غيره لم يمسح بعدها
اذ لم يرو عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لأن هذا الواجبان أن
يقال لا يقبل أبداً أن
رسول الله قال شيئاً مثل
هذا إلا أن يقال قال
رسول الله ويجعل
القول قول صاحبه دون
قول النبي ولا يجعل في
قوله حجة وإن وافق
ظاهر القرآن اذ لم يعزه
إلى النبي بخبر مخالفه
قال نعم قلت أن هذا لو
حازج أن يقال إن
النبي إنما قال تقطع يد
السارق في ربع دينار
فصاعدا ورجم الثيبين
ثم نزل والسارق والسارقة
فاقطعوا أيديهما ونزل
الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة
جلدة فتنسخ روجه بالجلد
ودلالة أن لا يقطع إلا

ولو لم يكذب الشهود ولكنهم رجعوا وقد شهدوا به بصدق أو غيره لم يقض له بشئ منه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى الرجوع عن الشهادات ضربان فإذا شهد الشاهدان أو الشهود على رجل بشئ يتلف من بدنه
أو ينال مثل قطع أو جلد أو قصاص في قتل أو جرح وفعل ذلك به ثم رجعوا فقلوا وعدنا أن ينال ذلك منه
بشهادتنا فهي كالجناية عليه ما كان فيه من ذلك قصاص خير بين أن يقتص أو يأخذ العقل وما لم يكن فيه
من ذلك قصاص أخذ فيه العقل وعزروا دون الحد ولو قالوا وعدنا الباطل ولم نعلم أن هذا يجب عليه عزروا
وأخذ منهم العقل وكان هذا عدا يشبه الخطأ فيما يقتص منه وما لا يقتص منه ولو قالوا خطأنا أو شككنا
لم يكن في شئ من هذا عقوبة ولا قصاص وكان عليهم فيه الأرش (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهدوا
على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً ففرق بينهما الحالك ثم رجعوا أغرمهم الحالك صدق مثلها كان دخل بها
وإن لم يكن دخل بها أغرمهم نصف صدق مثلها لأنهم حرموها عليه ولم يكن لها قيمة إلا مهر مثلها ولا تلفت
إلى ما أعطاهما قل أو كثر إنما ألقت إلى ما تلفوا عليه فأجعل له قيمته (قال) وإذا كانوا انما شهدوا على الرجل
عمال علك فأخرجوه من يديه بشهادتهم إلى غيره عاقبتهم على عدا شهادة الزور ولم أعاقبهم على الخطأ ولم أغرمهم
من قبل أني لو قبلت قولهم الآخر وكانوا شهدوا على دار قاعة أخرجتها فرددتها إليه لم يجوز أن أغرمهم شيئاً
فإنما بعينه قد أخرجته من ملك مالكة وقد قال بعض البصريين إنه يقض الحكم في هذا كله فتردد الدار
إلى الذي أخرجها من يديه أولاً (١) وإنما منعنا من هذا أنان جعلناه عدلاً بالاول فأضينا به الحكم ولم يرجع
قبل مضيه أنان نقضناه جعلنا لا حرج في غير موضع عدله فتخير شهادته على الرجوع ولم يكن ألتف شيئاً لا يوجد
إنما أخرج من يدي رجل شيئاً فكان الحكم أن ذلك حق في الظاهر فلما رجع كان كبت شهادته لا يجوز
شهادته وهو لم يأخذ شيئاً لنفسه فأنزع من يديه ولم يفت شيئاً لا ينتفع به من أقاته وإنما شهد بشئ انتفع به
غيره فلم أغرمه ما أقر بيدي غيره قال وإذا شهد الرجل أو الاثنان على رجل أنه أعتق عبده أو أن هذا العبد
حر الأصل فرددت شهادتهما ملكاً أو أحدهما عتق عليهما وعلى المالك له منهما لأنه أقرب بانه حر لا يحل
لأحدهما ملكه ولا أقبل منه أن يقول شهدت أولاً بالطل قال وهكذا لو قال العبد لأبيه قد أعتقه أبي في وصية
وهو يخرج من الثلث ثم قال كذبت لم يكن له أن علك منه شيئاً لأنه قد أقر له بالحرية قال وإذا شهد الرجلان
على رجل بشهادة فأجازها القاضي ثم علم بعد أنهما عبادان أو مشركان أو أحدهما فعليه رد الحكم ثم يقضي
بين وشاهدان كان أحدهما عدلاً وكان مما يجوز فيه اليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وهكذا لو علم أنهما يوم شهدا كانا غير عديلين من جرح بين في أديانهم ما لأجد بينهما وبين العبد
فرقاً في أنه ليس لواحد منهما شهادة في هذه الحال فإذا كانوا بشئ ثابت في أنفسهم من فسق أو عبودية
أو كفر لا يحل ابتداء القضاء بشهادتهم فقطضي بها كان القضاء نفسه خطأ بينا عند كل أحد ينبغي أن
يرده القاضي على نفسه ويرده على غيره بل القاضي بشهادة الفاسق أين خطأ من القاضي بشهادة العبد
وذلك أن الله عز وجل قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال ممن ترضون من الشهداء وليس الفاسق
واحد من هذين فنقض بشهادته فقد خالف حكم الله عز وجل وعليه رد قضائه ورد شهادة العبد
إنما هو تأويل ليس بين واتباع بعض أهل العلم ولو كانا شهدا على رجل بقصاص أو قطع فأنفذه القاضي
ثم بان له لم يكن عليهما شئ لانهما صادقان في الظاهر وكان على القاضي أن لا يقبل شهادتهما فهذا خطأ من
القاضي يحمله عاقلة فيكون للقاضي عليه بالقصاص أو القطع أرش يده إذا كان جاء ذلك بخطأ فان أقر أنه جاء
ذلك عدا وهو يعلم أنه ليس ذلك له فعليه القصاص فيما فيه قصاص وهو غير محمود قال وإذا مات الرجل وترك
ابنًا وارثاً لا وارث له غيره فأقر أن هذه الألف الدرهم لهذا الرجل وهي ثلث مال أبيه أو أكثر فدفعنا إليه

(١) قوله وإنما منعنا إلى قوله بيدي غيره كذا في النسخ وتأمل

(باب الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحد حذان حد لله تبارك وتعالى لما أراد من تكيل من غشيه عنه وما أراد من تطهيره به أو غير ذلك مما هو أعلم به وليس للآدميين في هذا حق وحد أوجب الله تعالى على من أتاه (١) من الآدميين فذلك إليهم ولهم ما في كتاب الله تبارك وتعالى اسمه أصل فاما أصل حد الله تبارك وتعالى في كتابه فقوله عز وجل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الى قوله رحيم فأخبر الله تبارك اسمه بما عليهم من الحد الآن يتوبوا من قبل أن يقدر عليهم ثم ذكر حد الزنا والسرقه ولم يذكره فيما استثنى فاحتمل ذلك أن لا يكون الاستثناء الا حيث جعل في المحارب خاصة واحتمل أن يكون كل حد لله عز وجل فتاب صاحبه قبل أن يقدر عليه سقط عنه كما احتمل حين قال انبي صلى الله عليه وسلم في حد الزنا في ما عز الا نكرتهم أن يكون كذلك عند أهل العلم السارق اذا اعترف بالسرقه والشارب اذا اعترف بالشرب ثم رجع عنه قبل أن يقام عليه الحد سقط عنه ومن قال هذا قال هذا في كل حد لله عز وجل فتاب صاحبه قبل أن يقدر عليه سقط عنه حد الله تبارك وتعالى في الدنيا وأخذ بحقوق الآدميين واحتج بالمرئير تدعى الاسلام ثم رجع الى الاسلام فيسقط عنه القتل فسطل القطع عن السارق ويلزمه المال لانه قد اعترف بشئ من أحدهما الله عز وجل والآخرة لا آدميين فأخذناه بما للآدميين وأسقطنا عنه ما لله عز وجل ومن ذهب الى أن الاستثناء في المحارب ليس الا حيث هو جعل الحد على من أتى حد الله متى قدر عليه وان تقادم فأما حد رد آدميين من القذف وغيره فتقام أبدأ لا تسقط « قال الربيع » قول الشافعي رحمه الله تعالى الاستثناء في التوبة للمحارب وحده الذي أطن أنه يذهب اليه « قال الربيع » والحجة عندي في أن الاستثناء لا يكون الا في المحارب خاصة حديث ما عز حين أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بالزنا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجه ولا نكح أن ما عز لم يأت النبي صلى الله عليه وسلم فيجبره الا تائباً الى الله عز وجل قبل أن يأتيه فلما أقام عليه الحد دل ذلك على أن الاستثناء في المحارب خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد الشاهدان على السرقه وشهدا أن هذا سارق لهذا كذا وكذا قطع السارق اذا ادعى المسروق المتاع لانه قد قام عليه شاهدان بأنه سارق متاع غيره ولو لم يزد ادعى أن كذا هذا سارق من بيت هذا كان مثل هذا سواء اذا ادعى أنه قطع السارق لأني أجعل له ما في يديه وما في بيته مما في يديه قال ولو ادعى في الحالين معاً أن المتاع متاعه عليه عليه هذا أو باعه إياه أو وهبه له وأذن له في أخذه لم أقطع له لاني أجعله خصماً له ألا ترى أنه لو نكل عن اليمين أخلفت المشهود عليه بالشرقة ودفعته اليه ولو أقام عليه بينة دفعته اليه ولو أقام عليه بينة في المسئلة الأولى فأقام المسروق بينة أنه متاعه جعلت المتاع للذي المتاع في يديه وأبطلت الحد عن السارق لانه قد جاء بينة أنه فلا أقطع فيما قد أقام البينة أنه له وان لم أقض به له وأنا أدرك الحد بأقل من هذا ولو أقر المسروق منه بعد ما قامت البينة على السارق أنه نقب بيته وأخرج متاعه أنه أذن له أن نقب بيته ويأخذه وأنه متاعه لم أقطع وكذلك لو شهد له شهود فأكذب الشهود اذا سقط أن أضمنه المتاع باقرار رب المتاع لم أقطع في شيء أنا قضى به له ولا أخرج من يديه والشهادة على اللواط وتيان البهائم أربعة لا يقبل فيها أقل منهم لان كلا جماع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن شهد على رجل بحد أو قصاص أو غيره فلم يجز شهادته بمعنى من المعاني اما بأن لم يكن معه غيره واما بأن لم يكن عدلاً فلا حد عليه ولا عقوبة الاشهود الزنا الذين يقذفون بالزنا فاذا لم يتوافق الاثر عن عمر وقول أكثر المفتين أن يحذوا والفرق بين الشهادة في الحدود وبين المشاهدة التي يعز فيهما من ادعى الشهادة أو يحذر أن يكون الشاهد انما يتكلم بها عند الامام الذي يقيم الحدود وعند شهود يشهدهم على شهادته أو عند مفت يسأله ما تلزمه الشهادة لو حكاها لعل معنى الشتم ولكن على معنى الاتهاد عليها فاما اذا قالها على معنى الشتم ثم أراد أن يشهد بها لم يقبل منه وأقيم عليه فيها الحدان كان حدًا

(١) أي لاجل الآدميين فهو من حقوقهم تأمل

من سرق من حرز ما يبلغ

ربيع دينار قال نعم
وقلت له ولا يجوز اذا
ذكر الحديث عن النبي
عليه السلام أبو سعيد
أوابن عمر أو رجل من
أصحاب النبي ففضي
رجل من أصحاب
النبي المتقدي
الصحة بخلاف ما روى
أحمد هؤلاء عن النبي
الا أن يؤخذ بقول النبي
صلى الله عليه وسلم
(١) قال بخبر صادق عنه
وعلى بأن الرجل من
أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قال بخبر
صادق عنه لعنه من
التابعين وخبر صاحب
النبي أولى بأن ثبت
من خبر تابعي أو أن
يستوي في أن يثبتا فاذا
استوي علم بأن النبي قال
أو أن رجلاً من أصحابه
قال ولا يسع مسلماً أن
يشك في أن الغرض
اتباع قول النبي وطرح
كل ما خالفه كما صنع
الناس بقول عمر في
تفضيل بعض الاصابع
على بعض وكما صنع عمر
بقول نفسه اذ كان
لا يورث المرأة من
دية زوجها شياً
حتى وجد ووجدوا
خلافه عن النبي قال
نعم هذا هكذا ولا يسع

(١) يتأمل هذا المقام

أو التعزير إن كان تعزيراً قال ولا يجوز كتاب القاضي إلى القاضي حتى يشهد عليه شاهدان بالكتاب بعد ما يقرأه القاضي عليهما ويعرفانه وكتابه اليه كالصكوك للناس على الناس لا قبلها بمختمومة وإن شهد الشهود أن ما فيها حق وكذلك أن شهد الشاهدان أن هذا كتاب القاضي دفعه إلينا وقال أشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان لم أقبله حتى يقرأ عليهم وهو يسمعه ويقربه ثم لا بأني كان عليه خاتم أولم يكن فأقبله قال وقد حضرت قاضياً أتاه كتاب من قاض وشهود عدد عدول فقال الشهود نشهد أن هذا كتاب القاضي فلان دفعه إلينا وقال أشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان فقبله وفتحته فأنكر المكتوب عليه ما فيه وجاء بكتاب منه يخالفه فوقف القاضي عنه وكتب اليه بنسخته ما كتب اليه يخبره أن أحدهما صحيح وأن الآخر وضع في مكان كتاب صحيح فدفعه وهو يرى أنه أباؤه ذكر المشهود عليه أن ذلك من قبل بعض كتبه أو أعوانه فإذا أمكن هذا هكذا لم ينبغ أن يكون مقبولاً حتى يشهد الشهود على ما فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقبل الاكتاب قاض عدل وإذا كتب الكتاب وأشهد عليه ثم مات أو عزل انبني للمكتوب اليه أن يقبله قال وكذلك لو مات القاضي المكتوب اليه انبني للقاضي الوالي بعده أن يقبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما نذهب اليه أنا لا نجيز شهادة خصم على خصمه لأن الخصومة موضع عداوة سيما إذا كان الخصم يطلبه بشتم قال ولو أن رجلاً قذف رجلاً أو جماعة فشهدوا عليه برئاً وبحد غيره لم أجز شهادة المقدوف لانه خصمه له في طلب القذف وحددت المشهود عليه بالقذف بشهادة غير من قذفه ولو كانوا شهدوا عليه قبل القذف ثم قذفهم كانت الشهادة ما كانت أنفذتها لانها كانت قبل أن يكون نواله خصماً ولكنهم لو زادوا عليه فيها بعد القذف لم أقبل الزيادة لانها كانت بعد أن كانوا له خصماء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قذف رجل رجلاً وكان المقدوف عبداً فأقام شاهدين أن سيده أعنته قبل قذف هذا ساعة أو أكثر حتى قاذفه وكذلك لو جنى عليه أو جنى هو كانت جنايته والجناية عليه جناية حر قال وكذلك لو أصاب هو حداً كان حده حذ حر وطلاقه طلاق حر لا في انما أنظر إلى العتق يوم يكون الكلام ولا أنظر إليه يوم يقع به الحكم ولو جحد سيده العتق سنة أعنته يوم أعنته السيد وحكمت به بأحكام الحر يومئذ وردته على السيد بإجارة مثله بما استخدمه وهكذا نقول في الطلاق إذا جحد الزوج وقامت به بينة الطلاق من يوم قامت البينة لا من يوم وقع الحكم وهكذا نقول في القرعة وقيم العبيد قيمتهم يوم يقع العتق وهكذا نقول فيمن عتق من الثلث قيمتهم يوم مات المعتق لانه يومئذ وقع العتق ولا التفت إلى وقوع الحكم فأما أن يتحكم متحكم فيزعم مرة أنه انما ينظر إلى يوم تكون البينة لا يوم يقع الحكم ومرة إلى يوم يقع الحكم فلو شاء قائل أن يقول له بخلاف قوله (١) فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق لم يكن عليه حجة ولا يجوز فيه إلا ما قلناه من أن يكون الحكم من يوم وقع العتق ويوم قامت البينة قال وإذا أقام شاهداً على رجل أنه غصبه جارية وشاهد أنه أقرأ أنه غصبه إياها فهذه شهادة مختلفة ويخلف مع أحد شاهديه يأخذها قال وكذلك لو شهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنه أقرأ أنه غصبه إياها قال وإذا شهد شاهدان على رجل أنه غصب رجلاً جارية وقد وطئها وولدت له أولاداً فله الجارية وما نقص عنها ومهرها وأولاده رقيق فإن أقرأ أنه غصبها ووطئها حذ ولا يلحق به الولد وإن زعم أنها له وأن الشهود شهدوا عليه بباطل فلا حد عليه ويلحق به الولد ويقومون وليس في شهادة الشهود عليه في الجارية أنه غصبها (٢) مسلمة في الحد عليه لانهم لم يشهدوا عليه برئاً عما شهدوا عليه بغصب وإذا شهد الشهود على

(١) قوله فيجعل ما جعل يوم كانت البينة الخ كذا في الأصل ولعل فيه سقطاً والأصل فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق يوم كان الحكم ويجعل ما جعل يوم كان الحكم يوم كانت البينة أو كان العتق تأمل لعله مسكة تأمل كتبه صحيحه

مسلمة أن يشك في هذا قلت ولا يقال لا يعزب عن عمر العلم يعلمه من ليست له حجة ولا عن الأكثر من أصحاب النبي قال لا لأند وجدناه عزب قلت له أعطيت عندنا بحجة هذا القول النصفة ولزمتنا الحجة مع جماعة أهل العلم ومنفرداً بما علمت من هذا وعلت بموضع الحجة وأن كثيراً قد غلط من هذا الوجه بالجهالة بكثير ما يلزمه من العلم فيه قال أجل قلت فقد وجدت لك أقاويل توافق هذا فحسبتها وأقاويل تخالف هذا فلا يجوز أن أجده على خلاف ما حدثت عليه ولا يجوز لك إلا أن تنتقل عما أفت عليه من خلاف ما زعمت الحق فيه قال ذلك الواجب على فهل تعلم شيئاً أفت عليه من خلاف هذا قلت نعم حدثنا رسول الله تركته بأضعف من حجة من احتجبت له في رد المسح على الخفين وغيره قال فإذا كرم من ذلك شيئاً قلت له قلنا إن رسول الله فضى باليمين مع الشاهد

رجل أنه غصبه جارية لا يعرفون قيمتها وقد هلكت الجارية لم يقض عليه بقيمة صفة حتى يثبتوا على قيمتها ويقال لهم اشهدوا أن أنتم على أن قيمتها ديناراً أو كثر فلا تأثموا إذا شهدتم بما أحطتم به علماء وفقه عم لا يحيطون به علماء فان ما تواروا لم يثبتوا قبل الغاصب قل ما شئت في قيمتها بما يحتمل أن يكون ثمن شراً ما يكون من الجوارى وأقله ثمن واحد حلف عليه وليس عليه أكثر منه فان قال لا قيل للغصوب ادع واحلف فان فعل فهو له وان لم يفعل فلا شيء له قال ولو شهدوا أنه أخذ من يده جارية ولم يقولوا هي له قضينا عليه بردها اليه وكذلك كل ما أخذ من يده قضى عليه برده عليه لأنه أولى بما في يده من غيره قال ولو شهد شاهدان على رجل بغصب بعينه وقام عليه الغرماء حياً وميتاً فالسلعة التي شهدوا بها بعينها للغصوب له ما كان عبداً أو ثوباً أو ديناراً أو دراهم قال وإذا أقام رجل شاهدين على دابة أنها له زادوا ولا يعلمونه باع ولا وهب ولا قضيت له بها لأنهم لم يشهدوا أنها له الا وهو لم يبيع ولم يهب ولم يخرج من ملكه ولكنه ان دفعه المشهود عليه عنها أحلفه له أنها التي ملكه ما خرجت منه بوجه من الوجوه قال وإذا أقام رجل شاهدين أن هذا الميت مولى له أعتقه ولا وارث له غيره قضى له بميراثه وليس على أحد قضى له بيته تقوم له أن يؤخذ منه كفيلاً انما الكفيل في شيء ذهب اليه بعض الحكماء بسأله المقضى له فيطوع به احتياطاً لشيء ان كان وان لم يأت بكفيل قضى له به قال (١) ولو أقام رجل بعد هذا بيته على أنه مولاه أعتقه هو وكانت البيعة شاهدين وأكثروا إذا كانا شاهدين تجوز شهادتهما ما هما ومن هو أكثر منهما وأعدل لاني أحكم بشهادة هذين كما أحكم بشهادة الجماعة التي هي أعدل وأكثروا وهذا مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان أن رجلاً أعتق عبداً له في مرضه الذي مات فيه عتق بنات وهو يخرج من الثلث فهو حر كان الشاهدان وارثين أو غير وارثين إذا كانا عدلين قال ولو جاء أجنبيان فشهدا لا تخراجه أعتقه عتق بنات سئل عن الوقت الذي أعتقه فيه والشاهدان الآخران عن الوقت الذي أعتق العبد فيه فأى العتقين كان أولاً قدم وأبطل الآخر وان كانا سواء وكانوا لا يعرفون أى ذلك كان أولاً أقرع بينهما وان كان أحدهما عتق بنات والآخر عتق وصية كان البنات أولى فان كانا جميعاً عتق وصية أعتق تدير فكله سواء يقرع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان أجنبيان لعبد أنه أعتقه وهو الثلث في وصية وشهد شاهدان وارثان لعبد غيره أنه أعتقه في وصية وهو الثلث فسواء الأجنبيان والوارثان لان الوارثين إذا شهدا على ما يستوظف الثلث فليس ههنا في الثلث موضع في أن يوفرا على أنفسهما فيعتق من كل واحد منهما نصفه « قال الربيع » قول الشافعي في غير هذا الموضع أن العبدين إذا استويا في الدعوى والشهادة ولم يدرا أيهما عتق أولاً فاستوظف به الثلث أنه يقرع بينهما فأيهما أخرج سهمه أعتقناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أنهما شهدا أنه رجع عن عتق الأول وأعتق الآخر أجزت شهادتهما إذا كان الثلث وانما أجزت شهادتهما فيما جارا إلى أنفسهما التوفير فأما إذا لم يجرا إلى أنفسهما فلا قال ولو شهد أجنبيان لرجل أنه أوصى له بالثلث أو بعبد هو الثلث وشهد الوارثان أنه رجع عن الوصية لهذه الشهود له وأوصى بها لغيره وهو غير وارث أو أعتق هذا العبد أجزت شهادتهما لانهما مخربان الثلث من أيديهما فإذا لم يخرج لشيء يعود عليهما منه ما يملك كان ماله أموال لم أرده شهادتهما فأما الولاء فلا يملك ماله أموال وقد لا يصير في أيديهما من الولاء شيء ولو كان بطلها بأنهما قد يرثان المولى يوم ان مات ولا وارث له غيرهما أبطلنا هالذوى أرحامهما وعصبتهم ولكنهما لا يطل في شيء من هذا والشهادة في الوصية مثلها في العتق تجوز شهادة الوارثين فيها كما تجوز شهادة الأجنبيين فان شهد الأجنبيان لرجل أنه أوصى له بالثلث وشهد الوارثان لرجل أنه أوصى له بالثلث كان (١) ولو أقام رجل بعد هذا بيته الخ أى لا يحكم له بها ولو كانت أكثر من الأولى وأعدل لاني أحكم الخ فتدبر

فرددتها وأما إنك جعت جئت على شيء بكمعكها على من قال بها وسلكت سبيل من رد خبر المنفرد عن رسول الله بتأول القرآن ونسبت من قال بها إلى خلاف القرآن وليس فيها من خلاف القرآن شيء ولا في شيء يثبت عن النبي وانما ثبت الشهادة على غيره بالخطا فيما وصفت من رد المسح وكل ذي ناب من السباع مثل ما رددت به البين مع الشاهد بل جئت فيها أضعف فقال بعض من حضره قد علمنا أن لائحة فيها اختج به من القرآن ورد البين مع الشاهد الا أن لا يكون له حجة على من ترك المسح على الخفين وأحل أكل كل ذي ناب من السباع وقطع كل من زمه اسم سرقة وعطل الرجحان كان من حدث بها ممن يثبت أهل الحديث حديثه أو حديث مثله بحجة اسناده واتصاله وقال هو وهم ولكنها رويت فيما علمنا من حديث منقطع ونحن لا نثبت فقلته

بينهما سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا شهد أجنبيان لعبد أنه أعتقه في وصية وشهد واران لعبد أنه أعتقه في وصية ورجع عن العتق الآخر وكلاهما الثلث فشهاده الوارثين جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد أجنبيان بأن الميت أوصى لرجل بعبد بعينه وهو الثلث وشهد واران أنه أوصى بذلك العبد بعينه لآخر ورجع في وصيته الأولى فشهادهما جائزة والوصية لمن شهد له وكذلك لو شهدا بعبد آخر غيره فقيمه مثل قيمته جازت شهادتهما ولو كانت أقل من قيمته رددت شهادتهما من قبل أنهما يجزآن إلى أنفسهما فضل ما بين قيمة من شهد أنه أوصى به وقيمة من شهد أنه رجع عن الوصية به فلا أرذن من شهادتهما إلا ما رده عليهما الفضل ولو كانت له مع هذا وصايا بغير هذين تستغرق الثلث أخرت شهادتهما من قبل أن الثلث خارج لا محالة فليسأيرذان على أنفسهما من فضل ما بين قيمتهما شيئا لأن ذلك الشيء لغيرهما من الموصي لهما به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد أجنبيان لعبد أن مولاه أعتقه من الثلث في وصيته وشهد واران لعبد آخر أنه رجع في عتق هذا المشهود له وأعتق هذا الآخر وهو سدس مال الميت أبطلت شهادتهما عن الأول لأنهما يجزآن إلى أنفسهما فضل قيمة ما بينهما وأعتقت الأول بغير قرعة وأبطلت حقهما من هذا الآخر لأنهما يشهدان له أنه حر من الثلث ولو لم يزيدا على أن يقولوا نشهد على أنه أعتق هذا أخرت شهادتهما وأقرعت بينهما حتى استوفى الثلث وإذا شهد أجنبيان لرجل حي أن ميتا أوصى له بثلث ماله وشهد واران أن أباهما أعتق هذا العبد من عبيده عتق بثلث في مرضه فعتق البتة بيد أعلى الوصية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز شهادة الوارثين وليس في هذا شيء ترد به شهادة واحد منهما إذا كانوا عدولا ولو كان العتق عتق وصية فن بدأ العتق على الوصية بدأ هذا العبد ثم أن فضل منه شيء أعطى صاحب الثلث وإن لم يفضل منه شيء فلا شيء له ومن جعل الوصايا والعتق سواء أعتق من العبد بقدر ما يصيبه وأعطى الموصي له بالثلث بقدر ما يصيبه وشهادة الورثة وشهادة غيرهم فيما أوصى به الميت إذا كانوا عدولا سواء علم بالبحر وإلى أنفسهم بشهادتهم أو يدفعوا عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان لرجل أن الميت أوصى له بالثلث وشهد شاهدان من الورثة لا يخرجونه أن الميت أوصى له بالثلث فشهادهما سواء ويقسمان الثلث نصفين في قول أكثر المفتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد وارث واحد أنه أوصى له بالثلث وشهد أجنبيان لا أخر أنه أوصى له بالثلث كان حكم الشاهدين أن المشهود له يأخذ بهما بغير بين والشاهد أنه لا يأخذ إلا بالبين وكانا حكيمين مختلفين والقياس يحتمل أن يعطى صاحب الشاهدين من قبل أنه أقوى سببا من صاحب الشاهد واليمين وذلك أنه يعطى بلا عين وقد يحتمل أن يقال إذا أعطيت بشاهد وعين كما تعطى بشاهدين فأجعل الشاهد واليمين بقوم مقام الشاهدين فيما يعطى بشاهد وعين فأما أربعة شهود وشاهدان وأكثر من أربعة وشاهدان وأعدل فسواء من قبل أن أعطى بها عطاء واحد بلا عين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد أجنبيان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهد واران لا أخر أنه رجع في الوصية بالثلث لفلان وجعله لفلان فشهادهما جائزة والثلث للآخر وأصل هذا أن شهادة الوارثين إذا كانوا عدلين مثل شهادة الأجنبيين فيما لا يجزآن إلى أنفسهما ولا يدفعان به عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لرجل بالثلث وشهد واران أنه انتزعه منه وأوصى به لآخر وشهد أجنبيان أنه انتزعه من الذي شهد له الوارثان وأوصى به لآخر غيرهما جعلت الأول المنتزع منه لاشيء له بشهادة الوارثين أنه رجع في الوصية للأول ثم انتزعه أيضا من الذي شهد له الوارثان بشهادة الأجنبيين أنه انتزعه من الذي أوصى له به وأوصى به لآخر ثم هكذا كلما ثبتت الشهادة لواحد فشهد آخر أنه انتزعه منه وأعطاه آخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهد شاهدان أنه أوصى به لآخر وشهد شاهدان أن الميت رجع عن أحدهما ولا يدري من هو فشهادهما باطلة وهو بينهما نصفان

فقد كانت لك كفاية تصدق بها وتنصف وتكون لك الحجة في ردها لو قلت إنها رويت من حديث منقطع لانا وإياك وأهل الحديث لا تثبت حديثا منقطعا بنفسه بحال فكيف خبرت بانها خلاف القرآن فرغت أنك ترداها أن حكمها حكم وأنت لا ترد حكمها كما برأيه وإن رأيت أنه أنت جورا قال فدع هذا فقلت نعم بعد علم بانك أغفلت أو عدت أنك تشع على غيرك بما تعلم أن ليست لك عليه فيه حجة وهذا طريق غفلة أو ظلم قال فهل ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد متصل فأنما عرفنا فيها حديثا منقطعا وحديثا يرى عن سهيل بن أبي صالح متصلا فيذكره سهيل ويرويه رجل ليس بالحافظ فيصطلح له مثل هذا قلت ما أخذنا باليمين مع الشاهد من واحد من هذين ولكن عندنا فيها حديث متصل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فإذا كرهت أن أخبرنا

عبد الله بن الحرث عن
سيف بن سليمان عن
قيس بن سعد عن عمرو
ابن دينار عن ابن عباس
أن النبي قضى باليمين مع
الشاهد وأخبرنا إبراهيم
ابن محمد عن ربيعة بن
عثمان عن معاذ بن عبد
الرحمن عن ابن عباس عن
النبي مثله قال ما سمعته
قبل ذلك الآن قلت
أنثبت نحن وأنتم مثله
قال نعم قلت فلماذا
ترجع إليه قال فأردنا
من وجه آخر وهو أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال البيعة على من ادعى
واليمين على المدعى عليه
وقد كتبت هذا في
الاحاديث الجبل
والفسرة وكلته فيه بما
علم من حضر بأنه لم
يحتج بنفسه بشئ وقد
وصفت في كتابي هذا
المواضع التي غلط
فيها بعض من عمل
بالكلام في العلم قبل
خبرته وأسأل الله التوفيق
والحديث عن رسول الله
كلام عربي ما كان منه
عام المخرج عن رسول الله
كما وصفت في القرآن
يخرج عاماً وهو يراد به
العام ويخرج عاماً وهو
يراد به الخاص والحديث

قال وإذا شهد شاهدان أن فلاناً قال إن قتلت فغلامي فلان حر وشهد رجلان على قتله وآخران على أنه
قدمتا موتاً بغير قتل ففي قياس من زعم أنه يقتل به قاتله يثبت العتق للعبد ويقتل القاتل وهذا قياس يقول
به أكثر المفتين ومن قال لا يجعل الذين أنبتوا له القتل أولى من الذين طرحو القتل عن القاتل ولا أخذ
القاتل بقتله لأن ههنا من يبرئه من قتله وأجعل اليمينين تهازلاً يعتق العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا قال رجل إن مت في سفرى هذا أوفى مرضى هذا أوسقى هذه أو بلد كذا وكذا فخصرت الموت في وقت
من الأوقات أوفى ببلد من البلدان فغلامي فلان حر فلم يمت في ذلك الوقت ولا في ذلك البلد ومات بعد قبل أن
يحدث وصية ولا رجعة في هذا العتق فلا يعتق هذا العبد لأنه أعتقه على شرط فلم يكن الشرط فلا يعتق (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد رجلان أن رجلاً قال إن مت في رمضان ففلان حر وإن مت في شوال
ففلان غيره حرفه شاهدان أنه مات في رمضان وآخران أنه مات في شوال (١) فينبغي في قياس من زعم
أنه تثبت الشهادة للأول وتبطل للأخر لأنه إذا ثبت الموت أولاً لم يمت ثانياً وفي قول من قال أجعلها تهازلاً
فتبطل الشهادتين معا ولا يثبت الحق لواحد منهما معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى عبداً
فقال أحدهما قال مالكي إن مت من مرضى هذا فأنت حر وقال الآخر قال إن برأت من مرضى هذا فأنت
حر فادعى الأول أنه مات من مرضه والثاني أنه مات بعد برئه فالشهادة متضادة شهادة الورثة وغيرهم
سواء إن كانوا عدولاً فإن شهدوا الواحد بدعواه عتق وورق الآخر قال وإن شهد الورثة لواحد وشهد
الاجنبون لواحد فالقياس على ما وصفت أولاً إلا أن الذي شهد له الوارث يعتق نصيب من شهد له بالعتق منهم
على كل حال لأنه يقر أن لارقه عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان لعبد أن سيده قال
إن مت من مرضى هذا فأنت حر فقال العبد مات من مرضه ذلك وقال الوارث لم يمت منه فالقول قول الوارث مع
يمينه إلا أن يأتي العبد بيمينه أنه مات من ذلك المرض

(الأيمان والنذور والكفارات في الأيمان)

«أخبرنا الربيع» قال سئل الشافعي فقبل أن أقول إن الكفارات من أمرين وهما قولك والله لأفعلن
كذا وكذا فتكون مخيراً في فعل ذلك إن كان جائزاً ففعله وفي أن تكفر وتدعه وإن كان مما لا يجوز فعله فإنه
يؤمر بالكفارة وينهى عن البر وإن فعل (٢) ما يجوز له من ذلك لم تكن عليه كفارة والثاني قولك والله لأفعلن
كذا وكذا فتكون مخيراً في فعل ذلك وعليك الكفارة إن كان مما يجوز لك فعله ومخيراً في الإقامة على تركه
ذلك ولا كفارة عليك إلا أن يكون ما حلف عليه طاعة لله عز وجل فيؤمر بفعله ويكفر عن يمينه ونقول إن
قوله بالله وتالله وأشهد بالله وأقسم بالله وأعزم بالله أو قال وعزة الله أو وقدره الله أو وكبرياء الله إن عليه في ذلك
كله كفارة مثل ما عليه في قوله والله ونقول إنه إن قال أشهد ولم يقل بالله أو أقسم ولم يقل بالله أو أعزم
ولم يقل بالله أو قال الله أنه إن لم يكن أراد به يميناً في ذلك كله أنه لا حنث عليه وإن أراد به يميناً فحنث قوله والله
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالله أو باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة ومن حلف بشئ
غير الله بحلف وعزم مثل أن يقول الرجل والكعبة وأبي وكذا وكذا ما كان حنث فلا كفارة عليه ومثل ذلك
قوله لعمرى لا كفارة عليه وكل يمين بغير الله فهي مكروهة منهي عنها من قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ومن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليسكت * أخبرنا ابن عينة قال حدثنا
الزهري قال حدثنا سالم عن أبيه قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم عمر يحلف بأبيه فقال ألا إن الله ينهاكم

(١) كذا في النسخ ولا يخلو من سقط والمراد ظاهر فتأمل (٢) لعله ما لا يجوز تأمل كتبه معصمه

أن تحلفوا بآبائكم قال عمر رضي الله تعالى عنه والله ما حلفت بها بعد ذلك (١) إذا كرا ولا آثرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل من حلف بغير الله كرهت له وخشيت أن تكون يمينه معصية وأكره الأيمان بالله على كل حال إلا فيما كان الله طاعة مثل البيعة على الجهاد وما أشبه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف على عين فرأى خيرا منها فوسع له وأخفاره أن يأتي الذي هو خير وليكفر عن يمينه لقول النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى غير ما خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ومن حلف عامدا للكذب فقال والله لقد كان كذا وكذا ولم يكن أو والله ما كان كذا وقد كان كافر وقد أم وأساء حيث عدا الحلف بالله باطلا فان قال وما الحجة في أن يكفر وقد عدا الباطل قيل أقر بها قول النبي صلى الله عليه وسلم فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه فقد أمره أن بعد الحنث وقول الله عز وجل ولا تأتوا أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى نزلت في رجل حلف أن لا ينفع رجلا فأمره الله عز وجل أن ينفعه وقول الله عز وجل وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا ثم جعل في الكفارة ومن حلف وهو يرى أنه صادق ثم وجد كذبا فعليه الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقول الرجل أقسم فليس يمين فان قال أقسم بالله فان كان يعني حلفت قديما عينا بالله فليست يمين حادثة وإنما هو خبر عن يمين ماضية وان أراد بها عينا فهي يمين وان أراد بها إيقاع يمين فهي يمين وان أراد بها موعدة أنه سيقسم بالله فليست يمين وانما ذلك كقولهم سأحلف أو سوف أحلف وان قال لعمر الله فان أراد اليمين فهي يمين وان لم يرد اليمين فليست يمين لانها تحتل غير اليمين لان قوله لعمرى انما هو لحق وان قال وحق الله وعظمته الله وجلال الله وقدرته الله يريد بهذا كله اليمين أو لانية له فهي يمين وان لم يرد بها اليمين فليست يمين لانه يحتل وحق الله واجب على كل مسلم وقدرته الله ماضية عليه لأنه يمين وانما يكون عينا بأن لا ينوي شيئا أو بأن ينوي عينا وإذا قال بالله أو بالله في يمين فهو كما وصف ان نوى عينا ولم تكن له نية وان قال (٢) والله لا أفعلن كذا وكذا لم يكن عينا إلا بأن ينوي عينا لان هذا ابتداء كلام لا يمين إلا بأن ينويه وإذا قال أشهد بالله فان نوى اليمين فهي يمين وان لم ينو عينا فليست يمين لان قوله أشهد بالله يحتل أشهد بأمر الله وإذا قال أشهد لم يكن عينا وان نوى عينا فلا شيء عليه ولو قال أعزم بالله ولا نية له فليست يمين لان قوله أعزم بالله انما هي أعزم بقدرته الله وأعزم بعون الله على كذا وكذا واستعلا فله لصاحبه لا يمينه هو مثل قولك للرجل أسألك بالله أو أقسم عليك بالله أو أعزم عليك بالله فان أراد المستحلف بهذا عينا فهو يمين وان لم يرد به عينا فلا شيء عليه فان أراد بقوله أعزم بالله أو أقسم بالله أو أسألك بالله عينا فهي يمين وكذلك ان تكلم بها وان لم ينو فلا شيء عليه وإذا قال على عهد الله وميثاقه وكفأته ثم حنث فليس يمين إلا أن ينوي بها عينا وكذلك ليست يمين لو تكلم بها لا ينوي عينا فليس يمين بشئ من قبل أن الله عليه عهدا أن يؤدي فرائضه وكذلك الله عليه ميثاق بذلك وأمانة بذلك وكذلك الذمة والكفالة

(الاستثناء في اليمين)

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فاننا نقول في الذي يقول والله لا أفعلن كذا وكذا ان شاء الله انه ان كان أراد بذلك الثبوت فلا يمين عليه ولا كفارة ان فعل وان لم يرد بذلك الثبوت وانما قال ذلك لقول الله عز وجل ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله أو قال ذلك سهوا أو استهتارا فانه لا ثبوت عليه الكفارة ان حنث وهو قول (١) أي متكلما بها عن نفسه ولا يخبر بها عن غيري كما يؤخذ من لسان العرب فانظره (٢) كذا في النسخ بالواو والظاهر اسقاطها أو يقرأ بالرفع كما يشير اليه قوله ابتداء كلام تأمل كتبه معجمه

عن رسول الله على عمومته وظهوره حتى تأتي دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه أراد به خاصا دون عام ويكون الحديث العام المخرج محتملا بمعنى الخصوص بقول عموم أهل العلم فيه أو من جعل الحديث سمعا عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى يدل على أن رسول الله أراد به خاصا دون عام ولا يجعل الحديث العام المخرج عن رسول الله خاصة بغير دلالة ممن لم يحمله ويسمعه لانه يمكن فهم حمله أن لا يكونوا علموه ولا بقول خاصة لانه يمكن فهم جهله ولا يمكن قين علمه وسمعه ولا في العامة جهل ما سمع وجاء عن رسول الله وكذلك لا يحتمل الحديث زيادة ليست فيه دلالة بها عليه وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معا استعملا معا ولم يعطل واحد منهما الا بخبر كما وصفت في أمر الله بقتال المشركين حتى يؤمنوا وما أمر به من قتال أهل الكتاب من المشركين حتى يعطوا الجزية

وفي الحديث نامخ
ومنسوخ كما وصفت
في القبلية المنسوخة
بإستقبال المسجد الحرام
فاذا لم يحتمل الحديثان
الاختلاف كما اختلفت
القبلية نحو بيت المقدس
والبيت الحرام كان
أحدهما ناسخا والآخر
منسوخا ولا يستدل
على النسخ والمنسوخ
بالنسخ عن رسول الله
أو بقول أو بوقت يدل
على أن أحدهما بعد
الآخر فيعلم أن الآخر
هو النسخ أو بقول من
سمع الحديث أو العامة
كما وصفت أو بوجه
آخر لا يبين فيه النسخ
والمنسوخ وقد كتبت
في كتابي وما ينسب إلى
الاختلاف من
الاحاديث نامخ ومنسوخ
فيصاري النسخ دون
المنسوخ ومنها ما يكون
اختلافا في الفعل من
جهة أن الأمر من مباحات
كاختلاف القيام
والقعود وكلاهما مباح
ومنها ما يختلف ومنها
ما لا يخولون أن يكون
أحد الحديثين أشبه
بمعنى كتاب الله أو أشبه
بمعنى سنة النبي صلى الله
عليه وسلم مما سوى

(٣) لعله رائد من النسخ

مالك رحمه الله تعالى وانه ان حلف فلما فرغ من عينة نسق الثيابها أو تدارك اليمين بالاستثناء بعد انقضاء
عيته ولم يصل الاستثناء باليمين فإنه ان كان نسقا بها تابعا فذلك له استثناء وان كان بين ذلك صمت فلا استثناء
له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من قال والله أو حلف بيمين ما كانت بطلاق أو عتاق أو غيره أو واجب على
نفسه شيئا ثم قال ان شاء الله موصولا بكلامه فقد استثنى ولم يقع عليه شيء من اليمين وان حنث والوصل أن يكون
كلامه نسقا وان كان بينه سكتة كسكتة الرجل بين الكلام للتذكرا والي أو النفس أو انقطاع الصوت
ثم وصل الاستثناء فهو موصول وانما القطع أن يحلف ثم يأخذ في كلام ليس من اليمين من أمر أو نهى أو غيره
أو يسكت السكات الذي بين أنه يكون قطعاً فاذا قطع ثم استثنى لم يكن له الاستثناء وان حلف فقال والله
لأفعلن كذا وكذا إلا أن يشاء فلان فله أن يفعل ذلك الشيء حتى يشاء فلان فان مات أو خرس أو غاب لم يفعل
وان قال لأفعلن كذا وكذا إلا أن يشاء فلان فليس له أن يفعل ذلك الشيء إلا أن يشاء فلان فان مات فلان
أو خرس لم يكن له أن يفعل ذلك الشيء حتى يعلم أن فلا نساء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان حلف فقال
والله (١) لأفعلن كذا وكذا إلا أن يشاء فلان لم يحنث ان شاء فلان وان مات فلان أو خرس أو غاب عنا معنى
فلان حتى يمضي وقت عيته حنث لانه انما يخرج من الحنث مشيئة فلان ولو كانت المسئلة بحالها فقال
والله لأفعلن كذا وكذا إلا أن يشاء فلان لم يفعل حتى يشاء فلان وان غاب عنا معنى فلان فلم نعرف شاء أو لم يشأ
لم يفعل فان فعله لم أحسنه من قبل أنه يمكن أن يكون فلان شاء

(لغو اليمين)

قيل للشافعي رحمه الله تعالى فانا نقول ان اليمين التي لا كفارة فيها وان حنث فيها صاحبها انها عيية واحدة
الآن لها وجهين وجه يعذرفيه صاحبه ويرجى له أن لا يكون عليه فيها ثم لم يعقد فيها على اثم ولا كذب
وهو أن يحلف بالله على الأمر لقد كان ولم يكن فاذا كان ذلك جهده ومبلغ علمه فذلك اللغو الذي وضع الله
تعالى فيه المؤنة عن العباد وقال لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان
والوجه الثاني انه ان حلف عامدا للكذب استخفا فاباليمين بالله كاذبا فهذا الوجه الثاني الذي ليست فيه كفارة
لان الذي يعرض من ذلك أعظم من أن يكون فيه كفارة وانه ليقال له تقرب الى الله بما استطعت من خير
* أخبرنا سفيان قال حدثنا عمر بن دينار وابن جريج عن عطاء قال ذهبت أنا وعبيد بن عمير الى عائشة وهي
معتكفة في شيرفسا لناها عن قول الله عز وجل لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم قالت هو لا والله وبلى والله
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولغو اليمين كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها والله تعالى أعلم قول الرجل
لا والله وبلى والله وذلك اذا كان على اللجاج والغضب والجملة لا يعقد على ما حلف عليه وعقد اليمين أن يثبتها
على الشيء بعينه أن لا يفعل الشيء فيفعله أو ليفعله فلا يفعله أو لقد كان وما كان فهذا آثم وعليه الكفارة
لما وصفت من أن الله عز وجل قد جعل الكفارات في عدا المآثم فقال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
حرما وقال ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الى بالغ الكعبة ومثل قوله في الظهار وانهم ليقولون منكرا من القول
وزورا ثم أمر فيه بالكفارة ومثل ما وصفت من سنة النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على يمين فرأى
غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن عيته

(الكفارة قبل الحنث وبعده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن حلف بالله على شيء فأراد أن يحنث فأحب إلى أن يكفر حتى يحنث وان
(١) لعل فيه سقطا وعبارة المختصر لأفعلن كذا وكذا لوقت إلا أن يشاء الخ وقال المزني في آخر الكلام قال
بخلافه في جامع الايمان تأمل كتبه مصححه

كفر قبل الحنث باطعام رجوت أن يجزى عنه وإن كفر بصوم قبل الحنث لم يجز عنه وذلك أن نازعه أن الله تبارك وتعالى حقا على العباد في أنفسهم وأموالهم فالحق الذي في أموالهم إذا قدموه قبل محله أجزأهم وأصل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسلمين قد قدموا صدقة الفطر قبل أن يكون الفطر فلعنا الحقوق التي في الأموال قياسا على هذا فأما الأعمال التي على الأبدان فلا تجزى إلا بعد موافقتها كالصلاة التي لا تجزى إلا بعد الوقت والصوم لا يجزى إلا في الوقت وقضاء بعد الوقت والجماع الذي لا يجزى إلا بعد ولا الصغير من حجة الإسلام لأنهما محاقبل أن يجب عليهما

(من حلف بطلاق امرأته أن تزوج عليها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال لامرأته أنت طالق إن تزوجت عليك فطلقها تطليقة بملك الرجعة ثم تزوج عليها في العدة طلقت بالحنث والطلاق الذي أوقع وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا لم تزوج عليك فسمى وقتا فإن جاء ذلك الوقت وهي زوجته ولم يتزوج عليها فهي طالق ثلاثا ولو أنه طلقها واحدة أو اثنتين ثم جاء ذلك الوقت وهي في عتدها وقعت عليها التطليقة الثالثة وإن لم يوقت وكانت المسئلة بحالها فقال أنت طالق ثلاثا لم تزوج عليك فهذا على الأبد لا يحنث حتى يموت أو يموت قبل أن يتزوج عليها ومات زوج عليها من امرأة تشبهها ولا تشبهها خرج بهما من الحنث دخل بها ولم يدخل ولا يخرجها من الحنث إلا تزوج صحيح ثبت فمات تزوج فاسد فليس بشكاح يخرجها من الحنث وإن ماتت لم يرثها وإن مات هو ورثته في قول من يورث المبتوتة إذا وقع الطلاق في المرض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعد لا ترث المبتوتة وهو قول ابن الزبير « قال الربيع » صار الشافعي إلى قول ابن الزبير وذلك أنهم أجمعوا أن الله عز وجل أنعم ورث الزوجات من الأزواج وأنه إن آلى من المبتوتة فلا يكون عليه إيلاء وإن ظاهر فلا طهار عليه وإن قدفها لم يكن له أن يلاعن ولم يرأس من الحنث وإن ماتت لم يرثها فلا يزعموا أنها حارجة في هذه الأشياء من معاني الأزواج وأنعم ورث الله تعالى الزوجات لم نورثها والله تعالى الموفق

(الاطعام في الكفارات في البلدان كلها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجزى في كفارة البين مذهب النبي صلى الله عليه وسلم من حنطة ولا يجزى أن يكون دقيقا ولا سويا وإن كان أهل بلد يفتنون الذرة أو الارز أو التمر أو الزبيب أجزأ من كل جنس واحد من هذا مذهب النبي صلى الله عليه وسلم وإنما قلنا يجزى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بعرق تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكينا والعرق فيما يقدر خمسة عشر صاعا وذلك ستون مدا فلكل مسكين مده فان قال قائل فقد قال سعيد بن المسيب أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه خمسة عشر صاعا أو عشرة صاعا قيل فأكثرت ما قال ابن المسيب مدور ربع أو ثلث وإنما هذا شك أدخله ابن المسيب والعرق كما وصفت كان يقدر على خمسة عشر صاعا والكفارات بالمدينة وبجدة ومصر والقبر وإن والبلدان كلها سواء ما فرض الله عز وجل على العباد فرضين في شيء واحد فقط ولا يجزى في ذلك الأمكيلة الطعام وما أرى أن يجزى بهم دراهم وإن كان أكثر من قيمة الطعام وما يقتات أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مد ويجزى أهل البادية مدها وإن لم يكن لأهل بلد قوت من طعام سوى اللحم أو دما بما يقتات أقرب البلدان إليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى الكفارات والركاة كل من لا تلزمه نفقته من قرابته وهم من عدا الوالد والولد والزوجة إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق بهم من غيرهم وإن كان ينفق عليهم متطوعا أعطاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس له إذا كفر باطعام أن يطعم أقل من عشرة وإن أطعم تسعة وكسا واحدا كان عليه أن يطعم عشرة أو يكسو تسعة لأنه إنما جعل له أن يطعم عشرة أو يكسوهم وهو لا يجزئه

الحديثين المختلفين أو أشبهه بالقياس فأى الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاها عندنا أن يصار إليه ومنها ما عده بعض من ينظر في العلم مختلفا بأن الفعل فيه اختلاف أو لم يختلف الفعل فيه الاختلاف حكمه أو اختلف الفعل فيه بأنه مباح فيشبه أن يعمل به بأنه القائل به ومنها ما جاء جلة وآخر مفسرا وإذا جعلت الجملة على أنها عامة عليه روي بخلاف المفسر وليس هذا اختلافا إنما هما وصفت من سعة لسان العرب وأنها تنطق بالشئ منه عامات يديه الخاص وهذا يستعملان معا وقد أوضحت من كل صنف من هذا ما يدل على ما في مثل معناه إن شاء الله وجماع هذا أن لا يقبل إلا حديث ثابت كالأقبل من الشهود الأمن عرف عدله فإذا كان الحديث مجهولا أو مرغوبا عن عمله كان كالم يأت لانه ليس بثابت

(باب الاختلاف من جهة المباح)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضأ وجهه وبديه ومسح برأسه مرة مرة أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن جرير بن محمد عن عثمان بن عفان أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً * أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه سمع رجلاً يسأل عبد الله بن زيد هل نستطيع أن نرني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فدعا بماء ثم ذكر أنه غسل وجهه ثلاثاً وبديه مرتين مرتين ومسح برأسه وغسل رجليه (قال الشافعي) ولا يقال لشيء من هذه الأحاديث مختلف مطلقاً ولكن الفعل فيها يختلف من وجه أنه مباح لا اختلاف الحلال والحرام

أن يكسو تسعة ويطم واحداً لأنه حينئذ لا أطم عشرة ولا كساهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً كانت عليه ثلاثة أيمان مختلفة فحنت فيها فاعتق وأطم وكسا بنوى الكفارة ولا ينوي عن أيها العتق ولا عن أيها الاطعام ولا عن أيها الكسوة أجزاء نية الكفارة وأيهما شاء أن يكون عتقاً أو اطعاماً أو كسوة كان وما لم ينشأ فالتنية الأولى تجزئ به فإن اعتق وكسا وأطم ولم يستكمل الاطعام أكمله ونواه عن أي الكفارات شاء ولو كانت المسئلة بمحالفها فكسا واعتق وأطم ولم ينو الكفارة ثم أراد أن ينوي كفارة لم تكن كفارة لا تجزئته حتى يقدم النية قبل الكفارة أو تكون معها وأما ما كان عمله قبل النية فهو تطوع لا يجزئ به من الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أمر الرجل الرجل أن يكفر عنه من مال المأمور أو استأذن الرجل الرجل أن يكفر عنه من ماله فأذن له أجزأت عنه الكفارة وهذه هبة مقبوضة لأن دفعه إياها إلى المسكين بأمره كقبض وكيله لهبة وهبها له وكذلك إن قال أعتق عني فهي هبة فاعتاقه عنه كقبضه ما وهب له ولولا العتق عنه لأنه قبل ملكه قبل العتق وكان العتق مثل القبض كالأشياء فلم يقبضه حتى أعتقه كان العتق مثل القبض ولو أن رجلاً تطوع فكفر عن رجل باطعام أو كسوة أو عتق ولم يتقدم في ذلك أمر من الخالف لم يجز عنه وكان العتق عن نفسه لأنه هو المعتق لما عتقك ما لم يهب لغيره فيقبله وكذلك الرجل يعتق عن أبيه بعد الموت فالولاء له إذا لم يكن ذلك بوصية منه ما ولا شيء من أموالهما ولو أن رجلاً صام عن رجل بأمره لم يجزه الصوم عنه وذلك لأنه لا يعمل أحد عن أحد عمل الأبدان لأن الأبدان تعبدت بعمل فلا يجزئ عنها أن يعمل غيرهما ليس الحج والعمرة بالخبر الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وبأن فيهما نفقة وأن الله فرضهما على من وجد إليهما السبيل والسبيل بالمال

(من لا يطم من الكفارات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجزئ أن يطم في كفارات الأيمان الإحراماً محتاجاً فإن أطم منها ذمياً محتاجاً وإحراماً غير محتاج أو عبد رجل محتاج لم يجزه ذلك وكان حكمه حكم من لم يفعل شيئاً وعليه أن يعبد وهكذا لو أطم غنياً وهو لا يعلم ثم علم غناه كان عليه أن يعبد وهكذا لو أطم من تلزمه نفقته ثم علم أعاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان له مسكن لا يستغني عنه هو وأهله ونحوهم أعطى من كفارة اليمين والصدقة والزكاة ولو كان له مسكن يفضل عن حاجته وحاجة أهله ونحوهم أعطى من كفارة اليمين والصدقة

(ما يجزئ من الكسوة في الكفارات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأقل ما يكفي من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو أزار أو مقنعة وغير ذلك للرجل والمرأة لأن ذلك كله يقع عليه اسم كسوة ولو أن رجلاً أراد أن يستدل بما تجوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة المساكين جاز لغيره أن يستدل بما يكفيه في الشتاء وفي الصيف وفي السفر من الكسوة ولكن لا يجوز الاستدلال عليه بشيء من هذا وإذا أطلقه الله فهو مطلق ولا بأس أن يكسوا رجلاً ونساء وكذلك يكسو الصبيان وإن كسا غنياً وهو لا يعلم رأيت عليه أن يعبد الكسوة

(العتق في الكفارات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أعتق في كفارة اليمين أو في شيء وجب عليه العتق لم يجزه إلا رقة مؤمنة ويعتق فيها الأسود والاحمر والسوداء والحر وأقل ما يقع به اسم الأيمان على الجني أن يصف الأيمان إذا أمر بصفته ثم يكون به مؤمناً ويجزئ فيه الصغير إذا كان أبواً أو أحدهما مؤمناً لأن حكمهم حكم الأيمان ويجزئ في الكفارات ولدا الزنا وكذلك كل ذي نقص يعيب لا يضر بالعمل ضرراً ينال من العرج الخفيف والعمور وشلل الخنصر والعيوب التي لا تضر بالعمل ضرراً ينال ويجزئ

فيه العرج الخفيف ولا يجزى المقعد ولا الأعرج ولا أشل الرجل بإسبها ولا اليدين بإسبهما ويجزى الأصم وأنقصى المجهوب وغير المجهوب ويجزى المريض الذي ليس به مرض زمانة مثل الفالج والسل وما أشبهه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الحاربية حاملا من زوجها ثم اشتراها زوجها فأعتقها في كفارة أجزأت عنه وانما لا تجزى في قول من لا يبيع أم الولد إذا ولدت بعد شرائه إياها ووضعها الستة أشهر فصاعدا لأنها تكون بذلك أم ولد فأما ما كان قبل ذلك فلا تكون به أم ولد قال ومن كانت عليه رقبة واجبة فأراد أن يشتري رقبة تعتق عليه إذا ملكها بغير عتق فلا تجزى عنه وما كان يجوز له أن يملكه بحال أجزأ عنه ولا يعتق عليه إلا الآباء وإن بعدوا والبنون وإن سفوا والودن كلهم أو مولودون وسواء ذلك من قبل البنات والبنين لأن كلهم ولد والوالد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن اشتري رقبة بشرط عتقها لم تجز عنه من رقبة واجبة عليه قال ويجزى المدبر في الرقاب الواجبة ولا يجزى عنه المكاتب حتى يعجز فيعود رقيقا فيعتقه بعد العجز ويجزى المعتق إلى سنين وهو في أضعف من حال المدبر ومن اشتري عبدا فأعتقه وهو ممن لا يجزى في الرقاب الواجبة فاعتق ماض ويعود لرقبة تامة فإن كان الذي باعه دلس له بعيب عاد عليه فأخذ منه قيمة ما بينه وبينها ومعيان الثمن وإن كان معيبا عيبا يجزى مثله في الرقاب الواجبة أجزأ عنه وعاد على صاحبه الذي باعه بقيمة ما بين العيب والصحة ولم يكن عليه أن يتصدق بقيمة العيب إذا أخذه من البائع وهو مال من ماله

(الصيام في كفارات الأيمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل من وجب عليه صوم ليس بمسروط في كتاب الله عز وجل أن يكون متتابعا أجزأه أن يكون متفرقا قياسا على قول الله عز وجل في قضاء رمضان فعذرة من أيام أخر والعذرة أن يأتي بعد صوم لولاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الصوم متتابعا فافطر فيه الصائم والصائغة من عذر وغير عذر استأنف الصيام إلا الحائض فانها لا تستأنف

(من لا يجزى به الصيام في كفارة البين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي يجب عليه من الكفارة الاطعام أو الكسوة والعتق من كان غنيا فليس له أن يأخذ من الصدقة شيئا فأما من كان له أن يأخذ من الصدقة فله أن يصوم وليس عليه أن يتصدق ولا يعتق فإن فعل أجزأ عنه وإن كان غنيا وكان ماله غائبا عنه لم يكن له أن يكفر بصوم حتى يحضره ماله أو يذهب المال الا باطعام أو كسوة أو عتق

(من حنت معسر ثم أيسر أو حنت موسرا ثم أعسر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنت الرجل موسرا ثم أيسر لم يكن له أن يصوم ولا يرى الصوم يجزى عنه وأمرته احتياطاً أن يصوم فإذا أيسر كفر وانما أنظر في هذا إلى الوقت الذي يحنت فيه ولو أنه حنت معسر ثم لم يصم حتى أيسر أحببت له أن يكفر ولا يصوم من قبل أنه لم يكفر حتى أيسر وإن صام ولم يكفر أجزأ عنه لأن حكمه حين حنت الصيام « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنه انما ينظر إلى الكفارة يوم يكفر فإذا كان معسرا كان له أن يصوم وإن كان موسرا كان عليه أن يعتق قال ولا يصام في كفارة البين ولا في شيء وجب عليه من الصوم بإيجاب يوم من رمضان ولا يوم لا يصلح صومه متطوعا مثل يوم الفطر والأضحي وأيام التشريق ويصام ما سواها من الأيام

(من أكل أو شرب ساهيا في صيام الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويفسد صوم التطوع وصوم رمضان وصوم الكفارة والنذر ما أفسد الصوم ولا خلاف بين ذلك فمن أكل فيها أو شرب ناسيا فلا قضاء عليه ومن أكل أو شرب عامدا أفسد الصوم عليه لا يختلف الا في وجوب الكفارة على من جامع في رمضان وسقوطها عن جامع في صوم غيره تطوعا أو واجبا فإذا كان الصوم متتابعا فافطر فيه الصائم من عذر وغير عذر والصائغة استأنف الصيام إلا الحائض فانها لا تستأنف

والامر والنهي ولكن يقال أقل ما يجزى من الوضوء مرة وأكمل ما يكون من الوضوء ثلاث أخبرنا الشافعي أخبرنا عبد الله بن نافع عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أسامة بن زيد عن بلال أن رسول الله توضأ ومسح على الخفين (قال الشافعي) ولا يقال لمسح رسول الله على الخفين خلاف غسل رجله على المصلي انما يقال الغسل كمال والمسح رخصة وكمال وأيهما شاء فعل

(باب القراءة في الصلاة)

أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مسعر عن الوليد بن سريع عن عمرو بن حرب قال سمعت النبي يقرأ في الصبح والليل إذا عسعس قال الشافعي يعني يقرأ في الصبح إذا الشمس كورت » أخبرنا سفيان عن زياد بن علاقة عن عمه قال سمعت النبي عليه السلام في الصبح يقرأ والنخل بالسفات قال الشافعي يعني بفاف

أخبرنا مسلم وعبد الحميد
عن ابن جريج قال أخبرنا
محمد بن عباد بن جعفر
قال أخبرنا أبو سلمة بن
سفيان وعبد الله بن عمرو
العائذي عن عبد الله
ابن السائب قال صلى
لنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم الصبح بمكة
فاستفتح بسورة المؤمنين
حتى إذا جاء ذكر موسى
وهرون أود كرعبسى
أخذت النبي سعة
فخفف فركع قال
وعبد الله بن السائب
حاضر ذلك قال الشافعي
وليس نعد شيئاً من هذا
اختلافاً لأنه قد صلى
الصلوات عمره فيحفظ
الرجل قراءته يوماً
والرجل قراءته وما غيره
وقد أباح الله في القرآن
بقراءة ما تيسر منه
ومن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يقرأ
بأم القرآن وما تيسر
فدل على أن اللازم في
الاوليين ما تيسر معها

(باب في التشهد)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي أخبرنا
الثقة عن الليث بن سعد

(الوصية بكفارة الأيمان وبالزكاة ومن تصدق بكفارة ثم اشتراها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن لزمه حق للسالكين في زكاة مال أو لزمه حج أو لزمته كفارة يمين فذلك كله من رأس المال يحاصر به ديون الناس ويخرج عنه في ذلك أقل ما يمكن في مثله فان أوصى بعق في كفارة ولم يكن في رأس المال إلا الطعام فان جل ثلثه العتق أعتق عنه من الثلث وان لم يحمله أطمع عنه من رأس المال وإذا أعتق عنه من الثلث لم يطمع عنه من رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كفر الرجل بالطعام أو بالكسوة ثم اشتري ذلك فدفعه إلى أهله ثم اشتراه منهم فالبيع جائز ولو نذر عن ذلك كان أحب إلى

(كفارة يمين العبد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنت العبد فلا يجزيه إلا الصوم لأنه لا يملك شيئاً وان كان نصفه عبداً ونصفه حراً وكان في يديه مال لنفسه لم يجزه الصيام وكان عليه أن يكفر مما في يديه من المال مما يسيبه فان لم يكن في يديه مال لنفسه صام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنت العبد ثم عتق ونفرت كفارة حراً جزأت عنه لأنه حينئذ مالك ولو صام أخراً عنه لأنه يوم حنت كان حكمه حكم الصيام

(١) (من نذر أن يمسي إلى بيت الله عز وجل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن نذر تبراً أن يمسي إلى بيت الله الحرام لزمه أن يمسي إن قدر على المشي وإن لم يقدر ركب وأهراق دماً احتياطاً لأنه لم يأت بما نذر كما نذر والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه إذا لم يطبق شيئاً سقط عنه لكن لا يطبق القيامة في الصلاة فيسقط عنه ويصلي قاعداً ولا يطبق القعود فيصلي مضطجعا وانما فرقنا بين الحج والعمرة والصلاة أن الناس أصلحوا أمر الحج بالصيام والصدقة والنسك ولم يصلحوا أمر الصلاة إلا بالصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يمسي أحد إلى بيت الله إلا حياً أو معتبراً لا بدله منه « قال الربيع » وللشافعي رحمه الله تعالى قول آخر أنه إذا حلف أن يمسي إلى بيت الله الحرام فحنت فكفارة يمين تجزيه من ذلك إن أراد بذلك اليمين « قال الربيع » وسمعت الشافعي أفتى بذلك رجلاً فقال هذا قولك يا أبا عبد الله فقال هذا قول من هو خير مني قال من هو قال عطاء بن أبي رباح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالمشي إلى بيت الله ففيها قولان أحدهما معقول معنى قول عطاء أن كل من حلف بشيء من النسك صوم أو حج أو عمرة فكفارته كفارة يمين إذا حنت ولا يكون عليه حج ولا عمرة ولا صوم ومذهبه أن أعمال البر لله لا تكون إلا بفرض يؤديه من فرض الله عليه أو تبرراً يريد الله به فأما على غلق الأيمان فلا يكون تبرراً وانما يعمل التبرر بغير الغلق وقد قال غير عطاء عليه المشي كما يكون عليه إذا نذر متبرراً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والتبرر أن يقول لله على أن شئني الله فلانا أو قدم فلان من سفره أو قضى عني ديناً أو كان كذا أن أحج له نذراً فهو التبرر فأما إذا قال إن لم أفضل حقت فعلى المشي إلى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لأن معاني النذور وأصل معقول قول عطاء في معاني النذور من هذا أنه يذهب إلى أن من نذر نذراً في معصية الله لم يكن عليه قضاء ولا كفارة فهذا يوافق السنة وذلك أن يقول لله على أن شغاني أو شغني فلاناً أن أتحربني أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله فن قال هذا فلا شئ عليه فيه وفي السائبة وانما أبطل الله عز وجل النذر في البصيرة والسائبة لأنه عصية ولم يذكر في ذلك كفارة وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية لله عز وجل أن لا يفي ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة * « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأبلبي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله

(١) قد تقدم في نسخة البلقيني جل من هذا الباب في أوخر الجزء الثاني في أبواب عقدها هو على حسب المناسبات مع ترك بعض منه ولكنه تمامه في الأصول بهذا الموضوع فأثبتناه تعالى

تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه
 * أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال كانت بنو عقيل حلفاء
 لثقيف في الجاهلية وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من المسلمين ثم إن المسلمين أسروا رجلا من بني عقيل ومعه
 ناقته وكانت ناقته قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا وكذا مرة وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية
 لم تمنع من كلا ترع فيه ولم تمنع من حوض تشرع فيه قال فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد فبم
 أخذتني وأخذت سابقه الحاج فقال النبي صلى الله عليه وسلم بجريرة حلفائك ثقيف قال وحبس حيث
 يمر به النبي صلى الله عليه وسلم فز به النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فقال يا محمد اني مسلم فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم لو قتلها وأنت تملك أمرنا كنت قد أفلحت كل الفلاح قال ثم مر به النبي صلى الله عليه وسلم مرة
 أخرى فقال يا محمد اني جائع فأطعمني وطأنا فأسقني فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك حاجتك ثم إن النبي
 صلى الله عليه وسلم بداه ففادى به الرجلين اللذين أسرت ثقيف وأمسك الناقة ثم أنه أغار على المدينة عدو
 فأخذوا سرح النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا الناقة فيها قال وقد كانت عندهم امرأة من المسلمين قد
 أسروها وكانوا يريدون النعم عشاء فغارت المرأة ذات ليلة إلى النعم فجعلت لا تجي إلى بعير إلا رغا حتى انتهت
 إليها فلم ترغ فاستوت عليها فنجبت فلما قدمت المدينة قال الناس العصابة العصابة فقالت المرأة اني نذرت
 ان الله أن يجاني عليها أن أنحرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بشماخزيتها الأوفاء لنذري في معصية الله
 ولا فيما لا يملك ابن آدم * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته ولم يأمرها أن تنحر مثلها أو تنحرها ولا
 تكفر قال وكذلك نقول ان من نذر تبرأ أن ينحر مال غيره فهذا نذر فيما لا يملك فالنذر ساقط عنه وبذلك
 نقول قياسا على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به بحال سقط النذر عنه لانه لا يملك أن يعمل به فهو كالإعلاء مما سواه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر الرجل أن يحج ماشيا مشى حتى يحل له النساء ثم ركب بعد ذلك كمال
 حج هذا وإذا نذر أن يعتمر ماشيا مشى حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة وبحق أو يقصر وذلك
 كمال عمره هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر أن يحج ماشيا مشى ففاته الحج فطاف بالبيت وسعى
 بين الصفا والمروة ماشيا حل وعليه حج قابل ماشيا كما يكون عليه حج قابل إذا فاته هذا الحج ألا ترى أن حكمه
 لو كان متطوعا بالحج أو نذراله أو كانت عليه حجة الاسلام أو عمرته أن لا يجزئ هذا الحج من حج ولا عمره فإذا كان
 حكمه (١) أن يسقط ولا يجزئ من حج ولا عمره فكيف لا يسقط المشي الذي انما هو هيئة في الحج والعمره (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر الرجل أن يحج أو نذر أن يعتمر ولم يحج ولم يعتمر فإن كان نذر ذلك ماشيا فلا
 يشي لانها جميعا حجة الاسلام وعمرته فإن مشى فأنما مشى حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يحج ويعتمر ماشيا
 من قبل أن أول ما يعمل الرجل من حج وعمره إذا لم يعتمر ويحج فأنما هو حجة الاسلام وإن لم ينو حجة الاسلام
 ونوى به نذرا أو جماعا غيره أو تطوعا فهو كله حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يعود لنذره فيوفيه كما نذر ماشيا
 أو غير ماش « قال الربيع » هذا إذا كان المشي لا يضرب عن عشي فإذا كان مضربه فيركب ولا شيء عليه
 على مثل ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا إسرائيل أن يتم صومه ويتنحى عن الشمس فأمره بالذي فيه البر
 ولا يضربه ونهاه عن تعذيب نفسه لانه لا حاجة لله في تعذيبه وكذلك الذي عشي إذا كان المشي تعذبا لانه
 يضربه تركه ولا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا قال ان شئني الله فلا ناقة علي أن
 أمشي لم يكن عليه مشى حتى يكون نوى شأ يكون مثله را فان لم ينو شأ فلا شيء عليه لانه ليس في المشي الى
 غير مواضع البر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو نذر فقال على المشي الى أفرقية أو العراق أو غيرها
 من البلدان لم يكن عليه شئ لانه ليس لله طاعة في المشي الى شئ من البلدان وانما يكون المشي الى الموضع

(١) أي أن يطلو وبلغه وقوله لا يسقط المشي أي لا يلفو فيجب اعادته ماشيا تأمل

عن أبي الزبير عن سعيد
 وطاوس عن ابن عباس
 قال كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يعلمنا التشهد
 كما يعلمنا السورة من
 القرآن فكان يقول
 التحيات المباركات
 الصلوات الطيبات لله
 سلام عليك أيها النبي
 ورحمة الله وبركاته سلام
 علينا وعلى عباد الله
 الصالحين أشهد أن
 لا إله الا الله وأن محمدا
 رسول الله « قال
 الربيع » هذا حديثنا
 به يحيى بن حسان
 قال الشافعي وقد روى
 أيمن بن نابل بإسناده
 عن جابر عن النبي عليه
 السلام تشهدا يخالف
 هذا في بعض حروفه
 وروى البصريون عن
 أبي موسى عن النبي
 عليه السلام حديثا
 يخالفهما في بعض
 حروفهما وروى
 الكوفيون عن ابن
 مسعود في التشهد
 حديثا يخالفهما كلها
 في بعض حروفها فهي
 مشبهة متقاربة واحتمل
 أن تكون كلها ثابتة
 وأن يكون رسول الله
 يعلم الجماعة والمنفردين
 التشهد فيحفظ أحدهم

على لفظ ويحفظ
الآخر على لفظ يخالفه
لا يختلفان في معنى انه
انما يريد به تعظيم الله
جسده ثأوه وذكره
والشهاد والصلاة على
النبي فيقر النبي كلا على
ما حفظ وان زاد بعضهم
كلمة على بعض أو لفظها
بغير لفظه لانه ذكر وقد
اختلف بعض أصحاب
النسب في بعض لفظ
القرآن عند رسول الله
ولم يختلفوا في معناه
فأقرهم وقال هكذا
أنزل ان هذا القرآن
أنزل على سبعة أحرف
فأقرؤا ما تيسر منه
فأسوى القرآن من
الذكر أولى أن يتسع
هذا فيه اذالم يختلف
المعنى قال وليس لأحد
أن يهدأ بكف عن
قراءة حرف من القرآن
الا بنسبنا وهذا في
التشهد وفي جميع
الذكر أخف وانما قلنا
بالتشهد الذي روى
عن ابن عباس لانه أتمها
وأن فيه زيادة على
بعضها المباركات

(باب في الوتر)

حدثنا الربيع قال قال
الشافعي وقد سمعت أن

الذي يرتجى فيه البر وذلك المسجد الحرام وأحب إلى أن نذكر أن عشي إلى مسجد المدينة أن عشي إلى مسجد
بيت المقدس أن عشي لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال الا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام
ومسجدى هذا ومسجد بيت المقدس ولا بين لي أن أوجب المشي إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
ومسجد بيت المقدس كما بين لي أن أوجب المشي إلى بيت الله الحرام وذلك أن البر باتيان بيت الله تعالى فرض
والبر باتيان هذين نافلة وإذا نذر أن عشي إلى بيت الله ولا نيقله فلا اختيار أن عشي إلى بيت الله الحرام ولا يجب
ذلك عليه إلا بأن ينويه لأن المساجد بيوت الله وهو إذا نذر أن عشي إلى مسجد مصر لم يكن عليه أن عشي إليه
ولو نذر بر أمرناه بالوفاء به ولم يحبر عليه وليس هذا كما يؤخذ لادميين من الآدميين هذا عمل فيما بينه وبين
الله عز وجل لا يلزمه إلا بالحبابة على نفسه بعينه وإذا نذر الرجل أن ينصر بمكة لم يحجزه إلا أن ينصر بمكة وذلك
أن النحر بمكة بر وان نذر أن ينصر بغيرها ليتصدق لم يحجزه أن ينصر إلا حيث نذر أن يتصدق وانما أوجبته وليس
في النحر في غير هاهنا لانه نذر أن يتصدق على مساكين ذلك البلد فاذا نذر أن يتصدق على مساكين بلد فله
أن يتصدق عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل غلامي حر إلا أن يبدولي في ساعتي هذه
أو في يومى هذا أو شاء فلان أن لا يكون حرا أو امرأته طالق إلا أن شاء أن لا تكون طالق في يومى
هذا أو شاء فلان فشاء أو شاء الذي استثنى مشيئة لم يكن العبد حرا ولا المرأة طالقا (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا قال الرجل أنا أهدي هذه الشاة نذرا أو أمشي نذرا فله أن يهديها وعليه أن عشي إلا أن يكون
أراد أني سأحدث نذرا أو أني سأهديها فلا يلزمه ذلك وهو كما قاله لغيري يجب فإذا نذر الرجل أن يأتي موضعا
من الحرم ما شيا أو را كبا فله أن يأتي الحرم حائجا ومعتبرا ولو نذر أن يأتي عرفة أو مزا أو موضعا قريبا من
الحرم ليس بالحرم لم يكن عليه شيء لأن هذا نذر في غير طاعة وإذا نذر الرجل حجا ولم يسم وقتا فله حج يحرم به
في أشهر الحج متى شاء وان قال على نذري أن شاء فلان فليس عليه شيء ولو شاء فلان انما النذر ما أريد الله عز
وجل به ليس على معنى الغلق ولا مشيئة غير الناذر وإذا نذر أن يهدي شيئا من النعم لم يحجزه إلا أن يهديه وإذا
نذر أن يهدي متاعا لم يحجزه إلا أن يهديه أو يتصدق به على مساكين الحرم فان كانت نيته في هذه أن
يلقه ستر على البيت أو يجعله في طيب البيت جعله حيث نوى ولو نذر أن يهدي ما لا يحمل مثل الأرضين
والدور باع ذلك فأهدى غنمه وبلى الذي نذر الصدقة بذلك وتعلقه على البيت وتطيبه به أو يوكل به ثقة
بلى ذلك له وإذا نذر أن يهدي بدنة لم يحجزه فيها إلا أن يهدي بدنة أو ثنية وسواء في ذلك الذكر والأنثى والخصى
وأكثرها ثم أحبال إلى وإذا لم يجد بدنة أهدي بقرة ثنية فصاعدا وإذا لم يجد بقرة أهدي سبع من الغنم
ثنية فصاعدا ان كن معزى أو جذا فصاعدا ان كن ضانا وان كانت نيته على بدنة من الابل دون البقرة فلا
يحجزه أن يهدي مكانها من البقر والغنم الا بقيمتها وإذا نذر الرجل هديا ولم يسم الهدى ولم ينو شيئا فأحب
إلى أن يهدي شاة وما أهدي من مذحطة أو ما فوقه أجزأه لأن كل هذا هدى وإذا نذر أن يهدي هديا ونوى
به بهيمة جديا رضيعا أهده انما معنى الهدى هدية وكل هذا يقع عليه اسم هدى (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا نذر أن يهدي شاة عوراء أو عيباء أو عرجاء أو مالا يجوز أضحية أهده ولو أهدي تاما كان أحب
إلى لأن كل هذا هدى ألا ترى إلى قول الله عز وجل ومن قتل منكم متعديا جزاء مثل ما قتل من النعم بحكمه
ذو العدل منكم هديا فقد يقتل الصيد وهو صغير وأعرج وأعمى وانما يحجزه بمثله ألا ترى أنه يقتل الجراد
والعصفور وهما من الصيد فيجزي الجراد بتمرة والعصفور ببقيمته ولعله قبضة وقد سمي الله تعالى هذا كله
هديا وإذا قال الرجل شاتي هذه هدى إلى الحرم أو بقعة من الحرم أهدي وإذا نذر الرجل بدنة لم يحجزه إلا
بمكة فإذا سمي موضعاً من الأرض ينحرها فيه أجزأه وإذا نذر الرجل عدد صامه ان شاء متفرقا وان
شاء متتابعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر صيام أشهر فصام منها بالأهلة صامه عدد اتاين

الهلالين ان كان تسعة وعشرين وثلاثين فان صامه بالعدد صام عن كل شهر ثلاثين يوما واذا نذر صيام سنة بعينها صامها كلها الا رمضان فانه يصومه لرمضان ويوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ولا قضاء عليه كالأول قصد فنذر ان يصوم هذه الايام لم يكن عليه نذر ولا قضاء فان نذر سنة بغير عينها قضى هذه الايام كلها حتى يوفي صوم سنة كاملة واذا قال الله على أن أحج عاى هذا حال بينه وبينه عدوا وسلطان حابس فلا قضاء عليه وان حال بينه وبينه مرض أو خطأ عددا ونسيان أو توان قضاء اذا زعت أنه يهمل بالجمع فيحصر بعد وفلا يكون عليه قضاء كان من نذر حجاب عينه مثله وما زعت أنه اذا أحصر فعليه القضاء أمرته أن يقضيه ان نذره فأحصر وهكذا ان نذر ان يصوم سنة بعينها فرض قضاها الا الايام التي ليس له أن يصومها فان قال قائل فلم تأمر المحصر اذا أحصر بالهدى ولا تأمر به هذا قلت أمره بالخروج من الاحرام وهذا لم يحرم فأمره بالهدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أكل الصائم أو شرب في رمضان أو نذر أو صوم كفارة أو واجب بوجه من الوجوه أو تطوع ناسيا فصومه تام ولا قضاء عليه واذا تسحر بعد الفجر وهو لا يعلم أو أفطر قبل الليل وهو لا يعلم فليس بصائم في ذلك اليوم وعليه بدله فان كان صومه متتابع فعليه أن يستأنفه واذا قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليلا فليس عليه صوم صبيحة ذلك اليوم لانه قدم في الليل ولم يقدم في النهار وأحب إلى لو صامه ولو قدم الرجل نهارا وقد أفطر الذي نذر الصوم فعليه قضاء ذلك اليوم وهكذا لو قدم بعد الفجر وهو صائم ذلك اليوم متطوعا ولم يأكل فعليه أن يقضيه لانه نذر والنذر لا يجزيه الا أن ينوي صيامه قبل الفجر وهذا احتياط وقد يحتمل القياس أن لا يكون عليه قضاءؤه من قبل أنه لا يصلح له أن يكون فيه صائما عن نذره وانما قلنا بالاحتياط أن جائزا أن يصام وليس هو كيوم الفطر وانما كان عليه صومه بعدم مقدم فلان فقلنا عليه قضاءؤه وهذا أصح في القياس من الأول ولو أصبح فيه صائما من نذر غير هذا أو قضاء رمضان أحببت أن يعود لصومه لنذره وقضاءؤه ويعود لصومه لمقدم فلان ولو أن فلانا قدم يوم الفطر أو يوم النحر أو التشريق لم يكن عليه صوم ذلك اليوم ولا عليه قضاءؤه لانه ليس في صوم ذلك اليوم طاعة ولا يقضى ما لا طاعة فيه ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا فقدم يوم الاثنين كان عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه فلان وصوم الاثنين كمالا استقبله فان تركه فيما يستقبل قضاء الا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أضحي أو أيام التشريق فلا يصومه ولا يقضيه وكذلك ان كان في رمضان لم يقضه وصامه من رمضان كالأول ان رجلا نذر ان يصوم رمضان صام رمضان بالفريضة ولم يصمه بالنذر ولم يقضه وكذلك لو نذر ان يصوم يوم الفطر أو الاضحي أو أيام التشريق ولو كانت المسئلة بحالها وقدم فلان يوم الاثنين وقد وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين فيهما ولا يشبه هذا شهر رمضان لان هذا شيء أدخله على نفسه بعدما وجب عليه صوم يوم الاثنين وشهر رمضان شيء أوجبه الله تعالى لشيء أدخله على نفسه ولو كانت المسئلة بحالها وكان الناذر امرأة فكل الرجل وتقضى كل ما مر عليهما من حيضتها واذا قالت المرأة لله على أن أصوم كلما حضت أو أيام حيضتي فليس عليهما صوم ولا قضاء لانها لا تكون صائمة وهي حائض واذا نذر الرجل صوما أو صلاة ولم ينو عددا فأقل ما يلزمه من الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم لان هذا أقل ما يكون من الصلاة والصوم الا الوتر « قال الربيع » وفيه قول آخر يجزيه ركعة واحدة وذلك أنه يروى عن عمر أنه تغفل بركعة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر بركعة بعد عشر ركعات وأن عثمان أوتر بركعة « قال الربيع » فلما كانت ركعة صلاة ونذر ان يصلي صلاة ولم ينو عددا فصلى ركعة كانت ركعة صلاة بما ذكرنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الله على عتق رقبة فأى رقبة أعتق أجزاء

النبي صلى الله عليه وسلم أوتر أول الليل وآخره في حديث ثبت مثله وحديث دونه وذلك مما وصفت من المباح له أن يوتر في الليل كله ونحن نبيح في المكتوبة أن يصلي في أول الوقت وآخره وهذا في الوتر أوسع منه « حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال أخبرنا أبو يعقوب عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله فأنتهى وتره الى السحر

(باب سجود القرآن)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن عن ثوبان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالنجم فسجد وسجد الناس معه الارجلين قال أراد الشهرة « أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن يزيد

(فمن حلف على سكنى دار لا يسكنها)

(سئل الشافعي) رحمه الله تعالى فقبل له فإنا نقول فمن حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو فيها ساكن أنه يؤمر بالخروج من ساعة حلف ولا يرى عليه حنثاً في أقل من يوم وليلة إلا أن يكون له نية في تعجيل الخروج قبل يوم وليلة فإنه حانث إذا أقام يوماً وليلة أو يقول نويت أن لا أجعل حتى أجد منزلاً فيكون ذلك له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يسكن الدار وهو فيها ساكن أخذ في الخروج مع مكانه فإن تخلف ساعة وهو يمكنه الخروج منها حنث ولكنه يخرج منها بسدنه متحولاً ولا يضرة أن يتردد على حل متاعه منها وإخراج أهله لأن ذلك ليس بسكن قال فإنا نقول في الرجل يحلف أن لا يسكن الرجل وهما في دار واحدة ليس لهما مقاصير كل بيت يدخله ساكنه أو كانت لهما مقاصير يسكن كل مقصورة منها ساكنها وكان الحالف مع المحلوف عليه في بيت منها أو في مقصورة من مقاصيرها أو في حجرة المقصورة دون البيت وصاحبه المحلوف عليه في البيت أنه يخرج مكانه حين حلف أنه لا يسكنه في البيت إلى أي بيوت الدار شاء وليس له أن يسكنه في المقصورة التي كانت فيها البين وإن كان معه في البيت وليس له مقصورة أو له مقصورة أو كان في مقصورة دون البيت والآخر في البيت دون المقصورة أنه إن أقام في البيت أو في المقصورة يوماً وليلة كان حانثاً وإن أقام أقل من ذلك لغیر المساكنة لم يكن عليه حنث إذا خرج إلى أي بيوت الدار ومقاصيرها شاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يسكن الرجل وهو ساكن معه فهي كالمسئلة قبلها يخرج منها مكانه أو يخرج الرجل مكانه فإن أقام جميعاً ساعة بعدما أمكنه أن يتحول عنه حنث وإن كانا في بيتين ففعل بينهما جازاً ولكل واحد من الجزئين باب فليس هذه مساكنة وإن كانا في دار واحدة والمساكنة أن يكونا في بيت أو بيتين حجرتهم أو مدخلهما واحد فأما إذا افتقر البينان والجزيران فليس مساكنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما جوابنا في هذا الأيمان كلها إذا حلف لانية له إنما خرجت البين منه بلانية فأما إذا كانت البين نية فالبين نية على ما نوى قال فإنا نقول إذا نقل أهله وعياله وترك متاعه فإنا نسحب له أن ينتقل بجميع متاعه وأن لا يخلف شيئاً من متاعه وإن خلف شيئاً منه أو خلفه كله فلا حنث عليه فإن خلف أهله وولده فهو حانث لأنه ساكن بعد والمساكنة التي حلف عليها هي المساكنة منه ومن عياله لمن حلف أن لا يسكنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والنقلة والمساكنة على البدن دون الأهل والمال والولد والمتاع فإذا حلف رجل لينتقل فانتقل ببدنه وترك أهله وولده وماله فقد بر وان قال قائل ما ألجأ قيل رأيت إذا سافر ببدنه أيقصر الصلاة ويكون من أهل السفر وأرأيت إذا انقطع إلى مكة ببدنه أيسكن من حاضري المسجد الحرام الذين اتفقوا لم يكن عليهم دم فإذا قال نعم قيل فأنما النقلة والحكم على البدن لا على مال ولا على ولد ولا على متاع قال فإنا نقول فمن حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبسه فتركه عليه بعد البين أن نازاه حانثاً لأنه قد لبسه بعد عيینه وكذلك نقول فإنا نقول لا يركب هذه الدابة وهو عليها فإن نزل مكانه والا كان حانثاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يلبس الثوب وهو لا يلبسه فشمل المسئلتين الأوليين إن لم ينزعه من ساعته إذا أمكنه نزعه حنث وكذلك إن حلف أن لا يركب دابة وهو راكبها فإن نزل مكانه والحنث وهكذا كل شيء من هذا الصنف قيل فإنا نقول فمن حلف أن لا يسكن بيتاً ولا نية له وهو من أهل الحضارة فسكن بيتاً من بيوت الشعرفاته إن كان ليمينه معنى يستدل عليه بالأمر الذي له حلف مثل أن يكون سمع يقوم أنهدم عليهم بيت ففهم تراه فلا شيء عليه في سكنه في بيت شعر وإن لم يكن له نية حين حلف وإن كان أنما وجه عينه أنه قبل له أن الشمس محتجبة وإن السكتي في السطوح والخروج من البيوت معجبة ويسرة خلف لا يسكن بيتاً فإنا نراه حانثاً إن سكن بيت شعر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن حلف الرجل أن لا يسكن بيتاً وهو من أهل البادية أو أهل القرية ولا نية له فأى

ابن عبد الله بن قسيط
عن عطاء بن يسار عن
زيد بن ثابت أنه قرأ
عند رسول الله بالنجم
فلم يسجد فيها (قال
الشافعي) وفي هذين
الحديثين دليل على أن
سجود القرآن ليس بحتم
ولكننا نحب أن لا يترك
لأن النبي عليه السلام
سجد في النجم وتركه *
حدثنا الربيع بن سليمان
قال الشافعي وفي النجم
سجدة ولا أحب أن يدع
شيئاً من سجود القرآن
وإن تركه كرهته له
وليس عليه قضاء لأنه
ليس بفرض فإن قال
قائل ما الدليل على أنه
ليس بفرض قيل
السجود صلاة وقد قال
الله تعالى إن الصلاة
كانت على المؤمنين كتاباً
موقوتاً فكان الموقوت
يحمل موقوتاً بالعدد
وموقوتاً بالوقت فأبان
رسول الله أن الله جل
ثناؤه فرض خمس
صلوات فقال رجل
يا رسول الله هل على
غيرها قال لا إلا أن تطوع
فلما كان سجود القرآن
خارجاً من الصلوات
المكتوبات كان سنة
اختياراً وأحب اليان

بيت شعر أو أدم أو خيمة أو ما وقع عليه اسم بيت أو حجارة أو مدرسكن حنث قال فانا نقول فمين حلف أن لا يسكن دار فلان فسكن دارا بينه وبين رجل آخرانه يحنث وكذلك ان كانت الدار كلها فسكن منها بيتا حنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذ حلف الرجل أن لا يسكن دارا فلان ولم ينو دارا بعينها فسكن دارا فيها شركا أكثرها كان له أو أغلبها لم يحنث ولا يحنث حتى تكون الدار كلها خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذ حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاشترى فلان وآخرمعه طعاما ولا نية له لم يحنث ولا أقول بقولكم انكم تقولون فمين حلف أن لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكل من طعام اشتراه فلان وآخرمعه انكم تحنثونه ان كل منه قبل أن يقسماه وزعما وزعمت أنهما ان اقتسماه فأكل الخالف بمأصرا الذي لم يحلف عليه لم يكن عليه حنث والقول فيها على ما أجبتك في صدر المسئلة قال فانا نقول من حلف أن لا يسكن دار فلان فباعها فلان انه ان كان عقد عيने على الدار لانها داره لا يحنث ان سكنها وهي لغيره وان كان انما عقد عيने على الدار وجعل تسميته صاحبها صفة من صفاتها مثل قوله هذه الدار المزرقة فذهب تزويقها فأراه حائثا ان سكنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذ حلف أن لا يسكن دار فلان هذه بعينها وباعها فلان فان كانت نية على الدار حنث بأي وجه سكنها وان ملكها هو وان كانت نية ما كانت لفلان لم يحنث اذا خرجت من ملكه وان لم يكن له نية حنث اذا قال دار فلان هذه

(فمين حلف أن لا يدخل هذه الدار وهذا البيت فغير عن حاله)

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فانا نقول لو أن رجلا حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت حتى صارت طريقا أو خربة يذهب الناس فيها ذاهبين وجائين انه ان كان في عيने سبب يستدل به على شيء من نيته وما أراد في عيने حل على ما استدل به وان لم يكن لذلك سبب يستدل به على شيء من نيته فانا لا نرى عليه حنثا في دخولها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذ حلف الرجل أن لا يدخل هذه الدار فانه دمت حتى صارت طريقا فدخلها لم يحنث لانها ليست بدار قال فانا نقول فمين قال والله لا أدخل من باب هذه الدار فدخل من بابها هذا المحدث انه حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذ حلف الرجل أن لا يدخل من باب هذه الدار ولانية له فقول بابها الى موضع آخر فدخل منه لم يحنث وان كانت له نية فنوى من باب هذه الدار في هذا الموضع لم يحنث قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو نوى أن لا يدخل الدار حنث قال فانا نقول فمين حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو قصص فقطعه بقاء أو سراويل أو جبة انما حانثا الا أن تكون له نية يستدل بها على أنه لا حنث عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوبا وهو رداء فقطعه قيصا أو تزر به أو ارتدى به أو قطعه فلا نس أو تباين أو حلف أن لا يلبس سراويل فاتزر بها أو قيصا فارتدى به فهذا كله ليس وهو يحنث في هذا كله اذا لم تكن له نية فان كانت له نية لم يحنث الا على نيته ان حلف أن لا يلبس القميص كما تلبس القمص فارتدى به لم يحنث وكذلك ان حلف أن لا يلبس الرداء كما تلبس الأردية فلبسه قيصا لم يحنث واذ حلف الرجل أن لا يلبس ثوبا امرأته وقد كانت منبت بالثوب عليه أو ثوب رجل من عليه فأصل ما أبى عليه أن لا أنظر الى سبب عيने أبدا وانما أنظر الى مخرج اليمين ثم أحنت صاحبها أو أبره على مخرجها وذلك أن الأسباب متقدمة والأيمان محدثة بعدها فقد يحدث على مثالها وعلى خلاف مثالها فلما كان هكذا لم أحش به على سبب عيने وأحش به على مخرج عيने أرايت لو أن رجلا قال لرجل قد نخلت داري أو قدوهبتك مالي خلف ليضربه أما يحنث ان لم يضربه وليس حلفه ليضربه يشبه سبب ما قال له فاذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب لثوب امرأته فوهبته له أو باعتها فاشترى بثمنه ثوبا وانفع به لم يحنث ولا يحنث أبدا الا بلبسه قال فانا نقول فمين حلف أن لا يدخل دار فلان فرقى على ظهر بيته انه يحنث لانه دخلها من ظهرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان فرقى فوقها فلم

يدخلها

لا بدعه ومن تركه ترك فضلا لا فرضا وانما سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في النجم لان فيها سجودا في حديث أبي هريرة وفي سجود النبي صلى الله عليه في النجم دليل على ما وصفت لأن الناس سجدوا معه الارجلين والرجلان لا يدعان ان شاء الله الفرض ولو تركاه امرهما رسول الله باعادته (قال الشافعي) وأما حديث زيد أنه قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم النجم فلم يسجد فهو والله أعلم أن زيدا لم يسجد وهو القارئ فلم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن عليه فرضا فأمره النبي به «حدثنا الربيع» أخبرنا الشافعي أخبرنا ابراهيم بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قرأ عند النبي السجدة فسجد فسجد النبي ثم قرأ آخر عنده السجدة فلم يسجد فلم يسجد النبي فقال يا رسول الله قرأ فلان عندك السجدة فسجدت وقرأت عندك السجدة فلم تسجد فقال

النبي عليه السلام كنت
أما ما فلو سجدت سجدت
معل قال الشافعي اني
لأحسبه زيد بن ثابت
لانه يحكى أنه قرأ عند
النبي الجسم فلم يسجد
وانما روى الحديثين
معطاء بن يسار قال
وأحب أن يسد الذي
يقرأ السجدة فيسجد
ويسجد وابعه فان قال
قائل فلعل أحد هذين
الحديثين نسخ الآخر
قيل فلا يدعى أحد أن
السجود في التجم منسوخ
الاجاز لغيره أن يدعى
أن ترك السجود منسوخ
والسجود ناسخ ثم يكون
أولى لأن السنة السجود
لقول الله فاسجدوا لله
واعبدوا ولا يقال لواحد
من هذين ناسخ ولا منسوخ
ولكن يقال اختلاف
من جهة المباح

باب القصر والاعتام
في السفر في الخوف
وغير الخوف

حدثنا الربيع قال قال
الشافعي قال الله جل
ثناؤه واذا ضربت في
الارض فليس عليكم
جناح أن تقصر وامن
الصلاة الآية قال
الشافعي وكان بينا

يدخلها وانما دخوله أن يدخل بيتا منها أو عرصتها قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل بيت فلان فدخل
بيت فلان المحلوف عليه وانما فلان ساكن في ذلك البيت بكرانه يحنث لانه يبيت مادام ساكنا فيه (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يدخل بيت فلان وفلان في بيت بكرانه لم يحنث لانه ليس
بيت فلان الا أن يكون أراد مسكن فلان ولو حلف أن لا يدخل مسكن فلان قد دخل عليه مسكنا بكرانه
حنث الا أن يكون نوى مسكنا عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فاحتمله انسان
فأدخله قهرا فانه ان كان غلبه على ذلك ولم يتراخ فلا حنث عليه ان كان حين قدر على الخروج خرج من ساعته
فأما ان أقام ولو شاء أن يخرج فخرج فان هذا حانث « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله
تعالى قال اذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخلها لم يحنث الا أن يكون هو أمرهم أن يدخلوه تراخي
أو لم يتراخ قال فاننا نقول فيمن حلف بالطلاق أن لا يدخل دار فلان فقال انما حلفت أن لا أدخلها ونويت
شهرانا نرى عليه أنه ان كانت عليه في عيمته يمينه فانه لا يصدق بيمينه وان دخلها حنث وان كان لا يمينه عليه في
يمينه قبل ذلك منه مع يمينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل بطلاق امرأته أن لا يدخل
دار فلان فقال نويت شهرها أو يوما فهو كذلك فيما بينه وبين الله عز وجل وعليه اليمين فاما في الحكم فمضى دخلها
فهى طالق قال فاننا نقول فيمن قال والله لا أدخل على فلان بيتا فدخل عليه فلان ذلك بيتا نازاه حائثا ان
أقام معه في البيت حين دخل عليه وذلك أنه ليس يراد باليمين في مثل هذا الدخول ولكن يراد به المحالسة الا أن
تكون نيته يوم حلف أن لا يدخل عليه وانه ان كان هو في البيت أولا ثم دخل عليه الآخر فلا حنث عليه واذا
كان هذا هكذا نيته يوم حلف فاننا لا نرى عليه حنثا اذا كان المحلوف عليه هو الداخل عليه بعد دخوله
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل على رجل بيتا فدخل عليه الآخر يمينه فأقام
معه لم يحنث لانه لم يدخل عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل على فلان بيتا فدخل على جاره يمينه
فاذا فلان المحلوف عليه في بيت جاره انه يحنث لانه داخل عليه وسواء كان البيت له أو لغيره وانه ان دخل عليه
مسجدا لم يحنث الا أن يكون نوى المسجد في عيمته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن
لا يدخل على رجل بيتا فدخل على رجل غيره بيتا فوجد ذلك المحلوف عليه في ذلك البيت لم يحنث من قبل أنه
ليس على ذلك دخل « قال الربيع » والشافعي قول آخر انه يحنث اذا دخل عليه لانه قد دخل عليه
بيتا كما حلف وان كان قد قصد بالدخول على غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان علم أنه في البيت
فدخل عليه حنث في قول من يحنث على غير النية ولا يرفع الخطأ فاما اذا حلف أن لا يدخل عليه بيتا فدخل
عليه المسجد لم يحنث بحال

(من حلف على أمرين أن يفعلهما ولا يفعلهما ففعل أحدهما)

قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يكسو امرأته هذين الثوبين فكساها أحدهما انه حانث الا أن يكون نوى
في عيمته أن لا يكسوها اياهما جميعا لاحتجته الى أحدهما أو لأنها لا حاجة لهما جميعا فقال أنت طالق ان
فعلت فتكون له نيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يكسو امرأته هذين الثوبين
أو هذه الاثواب الثلاثة فكساها أحد الثوبين أو أحد الثلاثة أو كساها من الثلاثة اثنين وترك واحد لم يحنث
وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذين القرصين فأكلهما الا قليلا لم يحنث الا أن يأتي على الشئتين اللذين حلف
عليهما الا أن يكون نوى أن لا يكسوها من هذه الاثواب شيئا أو لا يأكل من هذا الطعام شيئا فيحنث واذا
قال والله لا أشرب ماء هذه الاداة ولا ماء هذا النهر ولا ماء هذا البحر كله فكل هذا سواء ولا يحنث الا أن يشرب
ماء الاداة كله ولا سليل الى أن يشرب ماء النهر كله ولا ماء البحر كله ولكن لو قال لا أشرب من ماء هذه الاداة

ولا من ماء هذا النهر ولا من ماء هذا البحر فشرب منه شيئا حث إلا أن تكون له نية فيحنت على قدر نيته
 وإذا قال والله لا أكلت خبزاً وزيتاً فأكل خبزاً ولحمياً يحنت وكذلك كل شيء أكله مع الخبز سوى الزيت وكل
 شيء أكل به الزيت سوى الخبز فإنه ليس يحنت وكذلك لو قال لا آكل زيتاً ولحمياً فكذلك كل ما أكل مع اللحم
 سوى الزيت قال فإنا نقول لمن قال لأمته أو امرأته أنت طالق وأنت حرة أن دخلت هاتين الدارين
 فدخلت أحدهما ولم تدخل الأخرى أنه حانت وإن قال إن لم تدخلها فأنت طالق وأنت حرة فإنا لا نخرجه
 من عينة إلا بدخولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال لامرأته أنت طالق إن دخلت هاتين
 الدارين أولاً أمته أنت حرة أن دخلت هاتين الدارين لم يحنت في واحدة منهما إلا بان تدخلهما معاً وكذلك كل
 عين حلف عليها من هذا الوجه قال فإنا نقول فيمن قال لعبد إن شئت ما أنتم أحار إن شئت ما أنتم حرة
 فهما حران وإن شئت ما أنتم أحار ففهم الرق ففهم الرق ففهم الرق ففهم الرق ففهم الرق ففهم الرق ففهم الرق
 حر ولا حرة بمشيئة هذا الذي لم يشأ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لعبد إن شئت ما أنتم أحار
 إن شئت ما أنتم حرة ففهم الرق ففهم الرق ففهم الرق ففهم الرق ففهم الرق ففهم الرق ففهم الرق ففهم الرق
 فلا ن وفلان لم يعتق إلا أن يشاء فلان وفلان لم يعتق إلا أن يشاء أحدهما دون الآخر وكذلك إن قال أنتما حران إن شئت
 شيء العتق فهو حر فأشياء فهو حر شاء الآخر ولم يشأ قال فإنا نقول في رجل قال والله لن قضيتني حتى
 في يوم كذا وكذا لأفعلن بك كذا وكذا ففقه بعض حقه أنه لا يلزمه اليمين حتى يقضيه حقه كله لأنه أراد به
 الاستقصاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لرجل على رجل حق خلف لن قضيتني حتى في يوم
 كذا وكذا لأهين للعبد من يومك ففقه بعض حقه أنه لا يلزمه ذلك اليوم كله لم يحنت ولا يحنت
 إلا بان يقضيه حقه كله قبل أن يمر اليوم الذي قضاه فيه آخر حقه ولا يهب له عبداً

(من حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه)

« أخبرنا الربيع » قال قيل للشافعي فإنا نقول فإن حلف أن لا يفارق غريمه حتى يستوفي حقه ففر
 منه أو أفلس أنه حانت إلا أن تكون له نية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يفارق
 غريمه حتى يأخذ حقه منه ففر منه غريمه لم يحنت لأنه لم يفارقه هو ولو كان قال لا أفترق أنا وهو حنت في قول
 من لا يطرح الخطأ والغلبة عن الناس ولا يحنت في قول من طرح الخطأ والغلبة عن الناس فأما من حلف
 لا يفارقه حتى يأخذ منه حقه فأفلس فيحنت في قول من لا يطرح الغلبة عن الناس والخطأ ولا يحنت في قول
 من طرح الخطأ والغلبة عنهم قال فإنا نقول فيمن حلف لغريمه أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه
 فأحاله على غريمه آخر إن كان فارق بعد الجمالة فإنه حانت لأنه حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي ففارقه
 ولم يستوف لم أحاله ثم استوفاه بعد « قال الربيع » الذي يأخذ به الشافعي إنه إن لم يفرط فيه حتى فر منه
 فهو مكره فلا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يفارق الرجل حتى يستوفي
 منه حقه فأحاله بعد على رجل غيره فأبرأه ثم فارقته حنت وإن كان حلف أن لا يفارقه وله عليه حق لم يحنت
 لأنه وإن لم يستوف أولاً بالجمالة فقد برئ بالحوالة قال فإنا نقول فيمن حلف على غريمه أن لا يفارقه حتى
 يستوفي حقه منه فاستوفاه فلما افترقا أصاب بعضها نحاساً أو رصاصاً ونقصا بينا نقصانه أنه حانت لأنه فارقته
 ولم يستوف وأنه أخذ بحقه عرضاً فإن كان يسوى ما أخذ به وهو قيمته لو أراد أن يبيعه بأعه ولم يحنت
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه فأخذ منه حقه فيما يرى ثم
 وجد دنانيره زجاجاً ونحاساً حنت في قول من لم يطرح عن الناس الخطأ في الأيمان ولا يحنت في قول من
 يطرح عن الناس ما لم يمدوا عليه في الأيمان لأن هذا لم يمد أن يأخذ الأوفاء حقه وهو قول عطاء أنه
 يطرح عن الناس الخطأ والنسيان ورء عطاء فإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه فأخذ بحقه عرضاً

في كتاب الله أن
 القصر في السفرفي
 الخوف وغير الخوف
 معارضة من الله لأن
 الله فرض أن تقصروا
 كما كان بينا في كتاب الله
 أن قوله لا جناح عليكم
 أن تطلقتم النساء ما لم
 تمسوهن رخصة لأن
 حتما من الله أن
 يطلقوهن من قبل أن
 يمسهن وكما كان
 بينا في كتاب الله ليس
 عليكم جناح أن تأكلوا
 من بيوتكم أو بيوت
 آبائكم إلى جميعاً وأشتاتا
 رخصة لأن الله تعالى
 حتم عليهم أن يأكلوا
 من بيوتهم ولا من
 بيوت آبائهم ولا جميعاً
 ولا أشتاتا وإذا كان
 القصر في الخوف
 والسفر رخصة من الله
 كان كذلك القصر في
 السفر بلا خوف فمن
 قصر في الخوف والسفر
 قصر بكتاب الله ثم بسنة
 رسول الله ومن قصر
 في سفر بلا خوف قصر
 نص السنة وإن
 زسول الله أخبر أن
 الله تصدق بها على
 عباده فإن قال قائل
 فأين الدلالة على
 ما وصفت قيل أخبرنا

مسلم وعبد المجيد بن
عبد العزيز عن ابن
جرير قال أخبرني ابن
أبي عمار عن عبد الله
ابن باباه عن يعلى بن أمية
قال قلت لأمر بن الخطاب
أنما قال الله أن تصدقوا
من الصلاة أن خفتهم
أن يفتنكم الذين كفروا
فقد آمن الناس فقال
عمر عجب مما عجب منه
فسألت رسول الله فقال
صدقة تصدق الله بها
عليكم فاقبلوا صدقته
فدلى رسول الله على
أن القصر في السفر
بلا خوف صدقة
من الله والصدقة
رخصة لا حتم من الله
أن يقصروا ودلت على
أن يقصروا في السفر بلا
خوف أن شاء المسافر
وان عائشة قالت كل
ذلك قد فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم أتم
في السفر وقصر
«حدثنا الربيع»
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد الوهاب
ابن عبد المجيد عن أيوب
السختياني عن محمد
ابن سيرين عن ابن عباس
قال سافر رسول الله من
مكة إلى المدينة آمناً
لا يخاف إلا الله فصلى
ركعتين «حدثنا الربيع

فإن كان العرض الذي أخذ قيمته ماله عليه من الدنانير لم يحنث وإن كان قيمته أقل مما عليه من الدنانير حنث
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لغريمه والله لا أفارقك حتى أخذ حقي فإن كانت نيته حتى
لا يبقى عليك من حقي شيء فأخذ منه عرضاً يسوي أو لا يسوي برئ ولم يحنث لأنه قد أخذ شيئاً ورضيه من حقه
وبرئ الغريم من حقه وكذلك إن كانت نيته حتى أستوفي ما أَرْضِي به من جميع حقي وكذلك إن قال
رجل لرجل والله لا قضيتك حقل فوهب صاحب الحق حقه للمخالف أو تصدق به عليه أو دفع به إليه سلعة
لم يحنث إن كانت نيته حين حلف أن لا يبقى علي شيء من حقله لأنه دفع إليه شيئاً ورضيه فقد استوفي فإن لم تكن
له نية فلا يبرأ أبداً إلا بأن يأخذ حقه ما كان إن كانت دنانير فدنانير أو دراهم فدراهم لأن ذلك حقه ولو أخذ
فيه أضعاف عنه لم يبرأ لأن ذلك غير حقه وحد الفراق أن ينفق قامن مقامه ما الذي كان فيه ومجلسهما

﴿من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل﴾

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فإنا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل بمال أبداً فتكفل بنفس رجل أنه إن
استثنى في جماله أن لا مال عليه فلا حنث عليه وإن لم يستثن ذلك فعليه المال وهو حانث (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ومن حلف أن لا يتكفل بمال أبداً فتكفل بنفس رجل لم يحنث لأن النفس غير المال
قال فإنا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبداً فتكفل لو كبله بكفالة عن رجل ولم يعلم أنه
وكيل الذي حلف عليه فإنه إذا لم يكن علم بذلك ولم يكن ذلك الرجل من وكلائه وحشمه ولم يعلم أنه من سببه
فلا حنث عليه وإن كان ممن علم ذلك منه فإنه حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يتكفل
لرجل بكفالة يكون له عليه فيما سبيل لنفسه فإن نوى هذا فتكفل لو كبله في مال للمخوف حنث وإن كان
كفل في غير مال للمخوف لم يحنث وكذلك إن كفل لوالده أو زوجته أو ابنة لم يحنث

﴿من حلف في أمر أن لا يفعله غداً ففعله اليوم﴾ (قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فإنا
نقول في رجل قال لرجل والله لا قضيتك حقل غداً فقضاء اليوم أنه لا حنث عليه لأنه لم يرد بينه الغداً إنما أراد
وجه القضاء فإذا خرج الغد عنه وليس عليه فقد بر وهو قول مالك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال
لرجل والله لا قضيتك حقل غداً ففعله له حقه اليوم فإن لم تكن له نية حنث من قبل أن قضاء غداً غير قضاءه
اليوم كما يقول والله لا كئلك غداً فكله اليوم لم يبر وإن كانت نيته حين عقد اليمين أن لا يخرج غد حتى
أقضى حقله فقضاء اليوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال والله لا كلن هذا الرغيف اليوم فأكل
بعضه اليوم وبعضه غداً أنه حانث لأنه لم يأكله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والبساط محال وإنما
يقال السبب بساط اليمين عند أصحاب مالك كأنه حلف أن لا يلبس من غزل أمر أنه فباع الغزل واشترت
طعاماً فأكله فهو عندهم حانث لأن بساط اليمين عندهم أن لا يتفجع بشيء من غزلها فإذا أكل منه فقد انتفع
به وهو عند الشافعي محال «قال الربيع» قد حرق الشافعي البساط وحرقه بالنار (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى إذا حلف الرجل فقال والله لا كلن هذا الطعام غداً أو لا لبس هذه الثياب غداً ولا ركبن هذه الدواب
غداً فأت الدواب وسرق الطعام والثياب قبل الغد فن ذهب إلى طرح الأكرام عن الناس طرح هذا قياساً
على الأكرام فإن قيل فما يشبهه من الأكرام قيل لما وضع الله عز وجل عن الناس أعظم ما قال أحد الكفرة
أنهم إذا كرهوا عليه ففعل قولهم الكفر مغفور اللهم مرفوعاً عنهم في الدنيا والآخرة وذلك قول الله عز وجل
من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره الآية وكان المعنى الذي عقلاً أن قول المكره كالم يقل في الحكم
وعقلنا أن الأكرام هو أن يغلب بغير فعل منه فإذا تلف ما حلف ليفعلن فيه شيئاً فقد غلب بغير فعل منه وهذا
في أكثر من معنى الأكرام ومن أكره المكره يمينه ولم يرفعها عنه كان حانثاً في هذا كله (قال الشافعي)

رجه الله تعالى وكذلك لو حلف ليعطيه حقه غدا فأتى من الغد بعلمه أو بغير علمه لم يحث (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وكذلك الأيمان بالطلاق والعناق والأيمان كلها مثل اليمين بالله (قال الشافعي) رجحه الله تعالى أصل ما أذهب إليه أن يمين المكر غير ثابتة عليه لما احتجبت به من الكتاب والسنة (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف ليقضيه رجلا حقه إلى أجل يسميه إلا أن يشاء أن يؤخره فأتى صاحب الحق أنه لا حث عليه ولا يمين عليه لو رثه الميت من قبل أن الحث لم يكن حتى مات المحلوف ليقضيه وكذلك لو حلف ليقضيه حقه إلى أجل سماه إلا أن يشاء فلان فأتى الذي جعل المشيئة إليه قال فإنا نقول فبين حلف ليقضيه فلان ما له رأس الشهر أو عند رأس الشهر أو إذا استهل الشهر أو إلى استهلال الهلال إن له ليلة يهل الهلال ويومه ما حتى تغرب الشمس وكذلك الذي يقول إلى رمضان له ليلة الهلال ويومه وكذلك إذا قال إلى رمضان أو إلى هلال شهر كذا وكذا فله حتى يهل هلال ذلك الشهر فإن قال له إلى أن يهل الهلال فله ليلة الهلال ويومه (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف ليقضيه حقه إلى رأس الشهر أو عند رأس الشهر أو إلى استهلال الهلال أو عند استهلال الهلال وجب عليه أن يقضيه حين يهل الهلال فإن حلف ليقضيه ليلة يهل الهلال فخرجت الليلة التي يهل فيها الهلال حث كما يحث لو حلف ليقضيه حقه يوم الاثنين فغابت الشمس يوم الاثنين حث وليس حكم الليلة حكم اليوم ولا حكم اليوم حكم الليلة (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا قال والله لأقضينك حقلك إلى رمضان فلم يقضه حقه حتى يهل هلال رمضان حث وذلك أنه حث بالهلال كما تقول في ذكر حقل فلان على فلان كذا وكذا إلى هلال كذا وكذا فإذا هل الهلال فقد حل الحق قال فإنا نقول فبين قال والله لأقضينك حقلك إلى حين أو إلى زمان أو إلى دهر إن ذلك كله سواء وإن ذلك سنة سنة (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا قال والله لأقضينك حقلك إلى حين فليس في حين وقت معلوم يبره ولا يحث وذلك أن الحين يكون مدة الدنيا كلها وما هو أقل منها إلى يوم القيامة والفتيان قال هذا أن يقال له انما حلفت على ما لا تعلم ولا تعلم فنصيرك إلى علمنا والورع لك أن تقضيه قبل انقضاء يوم لان الحين يقع عليه من حين حلفت ولا تحث أبدا لأنه ليس للحين غاية وكذلك الزمان وكذلك الدهر وكذا كل كلمة منفردة ليس لها ظاهر يدل عليها وكذلك الأحقاب

﴿ من حلف على شيء أن لا يفعله فأمر غيره ففعله ﴾

(قيل للشافعي) رجحه الله تعالى فإنا نقول فبين حلف أن لا يشتري عبدا فأمر غيره فاشترى له عبدا أنه حث لأنه هو المشتري إذا أمر من يشتري له إلا أن يكون له في ذلك نية أو يكون عينه على أمر قد عرف وجهها أنه انما أراد أن لا يشتريه هو لأنه قد غن غير مرة في اشتراؤه فإذا كان كذلك فليس يحث وإذا كان انما كره شراء العبد أصلا فأمره أن يشتريه أو أن لا يشتريه وكذا لو حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره فباعها أنه يحث إلا أن تكون له نية (قال الشافعي) رجحه الله تعالى إذا حلف أن لا يشتري عبدا فأمر غيره فاشترى له عبدا لم يحث إلا أن يكون نوى أن لا يشتريه ولا يشتريه لأنه لم يكن ولي عقدة شرائه والذي ولي عقدة شرائه غيره وعليه العهدة ألا ترى أن الذي ولي عقدة شرائه لو زاد في ثمنه على ما يبيع به مثله ما لا يتغابن الناس فيه أو يرى من عيب لزمه البيع وكان لا أمر أن لا يأخذ لشرائه غير غير شرائه (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يطلق امرأته فجعل أمرها بيد ما فطلقت نفسها لم يحث إلا أن يكون جعل إليها طلاقها وكذلك لو جعل أمرها لغيرها فطلقتها (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف ليضربن عبدا فأمر غيره فضربه لم يبر إلا أن يكون نوى ليضربن بأمرة وهكذا لو حلف أن لا يضربه فأمر غيره فضربه لم يحث إلا أن يكون نوى أن لا يأمر غيره بضره « قال الربيع » للشافعي في مثل هذا قول في موضع آخر فإذا حلف ليضربن عبدا فان كان ممن يلى الأشياء بيده فلا يبرح حتى يضرب بيده فان كان مثل الوالي أو ممن لا يلى الأشياء بيده فلا تغلب

حدثنا الشافعي أخبرنا ابراهيم عن أبي يحيى عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن عائشة قالت كل ذلك قد فعل رسول الله أتم في السفر وقصر

﴿ باب الخلاف في ذلك ﴾

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضي الله عنه قال لي بعض الناس من أتم في السفر فست صلاته لأن أصل فرض الصلاة في السفر ركعتان إلا أن يجلس قدر التشهد في مشئتي فيكون ذلك كالقطع للصلاة أو يدرك مقبلا ياتمه في صلاته قبل أن يسلم مناهيتهم قال يقال له ما قلت للمسافر أن يتم ولا يصح عليه قولك أن يقصر قال فكيف قلت رأيت لو كان المسافر إذا صلى أربعاً كانت اثنتان منها نافلة أكان له أن يصلي خلف مقبلاً لقد كان يلزمك في قولك أن لا يصلي خلف مقبلاً أبداً إلا فسدت صلاته من وجهين أحدهما أنه خلط عندك نافلة بغيرية والآخر أنك تقول إذا اختلفت نية الإمام والمأموم

فسدت صلاة المأموم
ونبته الامام والمأموم
مختلفة ههنا في أكبر
الاشياء وذلك عدد
الصلاة قال اني أقول
اذا دخل خلف المقيم
حال فرضه قلت بانه
يصير مقيما أو هو
مسافر قال بل هو
مسافر قلت فمن
أين يحول فرضه قال
قلنا اجماع من الناس
أن المسافر اذا صلى
خلف مقيم أتم قلت
وكان ينبغي أن لو لم نعلم
في أن للمسافر أن يتم أن
شاء كذا ولا سنة أن
يدلك هذا على أنه أن
يتم وقلته قلت فيه
ولا محال قال وما هو قلت
أرأيت المصلى المقيم
اذا جلس في منى من
صلاته قدر التشهد
أيقطع ذلك صلاته قال
لا ولا يقطعها الا
السلام أو الكلام أو
العمل الذي يفسد
الصلاة قلت فلم زعت
أن المسافر اذا جلس
في منى قدر
التشهد وهو بنوى حين
دخل في الصلاة في كل
حال أن يصلى أربعاً
فصلى أربعاً تمت صلاته
الآن الاولتين الفرض

أنه اغيا أمر فاذا أمر فضرب فقد بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل لا يبيع لرجل شيئا فدفعت الحلو ف عليه سلعة إلى رجل فدفعت ذلك الرجل السلعة إلى الحالف فباعها لم يحنث لأنه لم يبيعها الذي حلف أن لا يبيعها له الآن يكون نوى أن لا يبيع سلعة على كذا فلان فيحنث فلو حلف أن لا يبيع لرجل سلعة فدفعتها إلى غيره لم يبيعها فدفعت ذلك الغير إلى الذي حلف أن لا يبيع له السلعة لم يحنث الحالف من قبل أن يبيع الثالث غير جائز لأنه اذا وكل رجلا يبيع له فليس له أن يوكل بالبيع غيره ولو كان حين وكله أجاز له أن يوكل من رآه فدفعتها إليه فباعها فإن كان نوى أن لا يبيع لي بأمرى لم يحنث وإن كان نوى أن لا يبيعها بحال حث لأنه قد باعها

﴿من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الا باذني﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذني ثم قال لها قبل أن تسأله الاذن أو بعد ما سأله اياه قد أدنت لك فخرجت لم يحسن ولو كانت المسئلة بحالها فأذن لها ولم تعلم وأشهد على ذلك لم يحسن لانها قد خرجت باذنه فان لم تعلم فأجب الى القي الورع أن لو حنث نفسه من قبل أنها عاصية عند نفسها حين خرجت بغير اذنه وان كان قد أذن لها فان قال قائل كيف لم تحنثه وهي عاصية ولا تجعله بارا الا أن يكون خروجهما بعلمها باذنه قيل أرأيت رجلا غضب رجلا حقا وكان له عليه دين فخله الرجل والغاصب المحلل لا يعلم أما يرا من ذلك أرأيت أنه لو مات وعليه دين فخله الرجل بعد الموت أما يرا قال فاننا نقول فبين قال لامرأته ان خرجت الى موضع الاباذني فأنت طالق ثم قال لها اخرجي حيث شئت فخرجت ولم يعلم فانه سواء قال لها في عينه ان خرجت الى موضع الاباذني أو لم يقل لها الى موضع فهو سواء ولا حنث عليه لانه اذا قال ان خرجت ولم يقل الى موضع فلتأمره الى موضع وان لم يقله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى مثل ذلك كله أقول لا حنث عليه قال فاننا نقول فبين حلف أن لا يأذن لامرأته أن تخرج الا في عيادة مريض فأذن لها في عيادة مريض ثم عرضت لها حاجة غير العيادة وهي عند المريض فذهبت فيها فانه اذا أذن لها الى عيادة مريض فخرجت الى غير ذلك لم يحسن لانها ذهبت الى غير المريض بغير اذنه فلا حنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى مثل ذلك أقول لانه لا حنث عليه قال فاننا (١) نقول فبين حلف أن لا يأذن لامرأته بالخروج الا لعيادة مريض فخرجت من غير أن يأذن لها الى حمام أو غير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذني أو ان خرجت الى مكان أو الى موضع الاباذني فالبين على مرة فان أذن لها مرة فخرجت ثم عادت فخرجت لم يحسن لانه قد بر مرة فلا يحسن ثانية وكذلك ان قال لها أنت طالق ان خرجت الان أذن لك فأذن لها فخرجت ثم عادت فخرجت لم يحسن ولكنه لو قال لها أنت طالق كلما خرجت الاباذني أو طالق في كل وقت خرجت الاباذني كان هذا على كل خرجة فأى خرجة خرجت بغير اذنه فهو حائث ولو قال لها أنت طالق متى خرجت كان هذا على مرة واحدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان الآن يأذن له فأت الذي حلف على اذنه فدخلها حنث ولو لم يمت والمسئلة بحالها فأذن له ثم رجع عن الاذن فدخل بعد رجوعه لم يحسن لانه قد أذن له مرة قال فاننا نقول فبين حلف بعق غلامه ليضربه انه يحال بينه وبين بيعه لانه على حنث حتى يضربه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يبيع ان شاء ولا يحال بينه وبين بيعه لانه على بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من حنث بعق وله مكاتبون وأمهات أولاد ومدر ون وأشقا من عبيد يحسن فيهم كاهم الا في المكاتب فلا يحسن فيه الا بان نبه فيهم بما ليس له لان الظاهر من الحكم أن مكاتبه خارج عن ملكه بمعنى داخل فيه بمعنى فهو يحال بينه وبين

(١) لعله نقوله بالضمير أو سقط من الكلام مقول القول تأمل كتبه مصححه

أخذ ماله واستخدمه وأرشد الخناية عليه فلا يكون عليه زكاة مال المكاتب ولا يكون عليه زكاة الفطر فيه
 وليس هكذا أم ولده ولا مدبره وكل أولئك داخل في ملكه له أخذ أموالهم وله أخذ أرش الخناية عليهم وتكون
 عليه الزكاة في أموالهم لأنه ماله فان ذهب ذاهب إلى أن يقول المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم فانما
 يعني عبدا في حال دون حال لأنه لو كان عبدا بكل حال كان مسلطا على بيعه وأخذ ماله وما وصفت من أنه
 يحال بينه وبينه منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل بعتق غلامه ليضرب به غدا فباعه
 اليوم فلما مضى غدا اشتراه فلا يحنث لأن الحنث إذا وقع مرة لم يعد ثانياً وهذا قد وقع حنثه مرة فهو لا يعتق
 عليه ولا يعود عليه الحنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يأكل كل الرأس وكل
 رأس الحيتان أو رأس الخرد أو رأس الطير أو رأس شيء يخالف رأس البقر والغنم أو الأبل لم يحنث من
 قبل أن الذي يعرف الناس إذا خوطبوا بكل الرأس أنها الرأس التي تعمل متميزة من الأجساد يكون لها سوق
 كما يكون للحم سوق فان كانت بلادها صيد ويكثر كما يكثر لحم الانعام ويميز لحمها من رؤسها فتعمل كما تعمل
 رؤس الانعام فيكون لها سوق على حدة ولحمها سوق على حدة فحلف حنث بها وهكذا ان كان ذلك يصنع
 بالحيتان والجواب في هذا اذا لم يكن للحالف نية فاذا كان له نية حنث وبر على نيته والورع أن يحنث بأي
 رأس ما كان والبيض كما وصفت هو بيض الدجاج والاوز والنعام فاما بيض الحيتان فلا يحنث به الا بنية
 لأن البيض الذي يعرف هو الذي يرأى بالأنثى فيكون مأكولاً وبأنثى حيا فاما بيض الحيتان فلا يكون
 هكذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يأكل كل لحم الحيتان بل لحم الأبل والبقر والغنم
 والوحوش والطير كله لأنه كله لحم ليس له اسم دون اللحم ولا يحنث في الحكم بل لحم الحيتان لأن اسمه غير اسمه
 فالأغلب عليه الخوت وان كان يدخل في اللحم ويحنث في الورع به (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا
 حلف أن لا يشرب سوياً فأكاه أو لا يأكل خبزاً فأنه فشر به لم يحنث لأنه لم يفعل الذي حلف أن لا يفعله
 واللبن مثله وكذلك أن حلف أن لا يأكله فشر به أو لا يشربه فأكله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
 حلف أن لا يأكل سمناً فكل السمناً بالخبز أو بالعصيدة أو بالسويق حنث لأن السمناً هكذا لا يؤكل إنما
 يؤكل بغيره ولا يكون مأكولاً الا بغيره إلا أن يكون جامداً فيقدر على أن يأكله جامداً منفرداً (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل هذه التمرة فوقعت في التمر فأكل التمر كله حنث لأنه قد
 أكلها وان بقي من التمر كله واحدة أو هلك من التمر كله واحدة لم يحنث إلا أن يكون يستيقن أنها فيما أكل
 وهذا في الحكم والورع أن لا يأكل منه شيئاً الا حنث نفسه ان أكله وان حلف أن لا يأكل هذا الدقيق
 ولا هذه الخنطة فأكله حنطه أو دقيقاً حنث وإذا خبز الدقيق أو عصده فأكله أو طحن الخنطة أو خبزها
 أو قلاها فجعلها سوياً لم يحنث لأن هذا لم يأكل دقيقاً ولا خنطه إنما أكل شيئاً قد حال عنهما بصنعة حتى
 لا يقع عليه اسم واحد منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل لحماً فكل لحمهما أو
 لا يأكل لحمهما فكل لحمهما يحنث في واحد منهما لان كل واحد منهما غير صاحبه وكذلك ان حلف أن
 لا يأكل رطباً فكل تمرأ أو لا يأكل بسرأ فكل رطباً أو لا يأكل لحماً فكل لحماً لان كل واحد منهما
 هذا غير صاحبه وان كان أصله واحداً وهكذا ان قال لا آكل زبدافاً فكل لبناً وقال
 لا آكل خلاناً فكل مرقافه فكل فلاحنث عليه لأن الخل مستهلك فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 وإذا حلف أن لا يشرب شيئاً فذاقه ودخل بطنه لم يحنث بالذوق لأن الذوق غير الشرب (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وإذا حلف أن لا يكلم فلان فاسلم على قوم وهو فهم لم يحنث إلا أن ينويه فبين سلم عليهم « قال الربيع »
 وله قول آخر فيما أعلم أنه يحنث الآن بعزله بقلبه في أن لا يسلم عليه خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 وإذا امر عليه فسلم عليه وهو عامد للسلام عليه وهو لا يعرفه ففها قولان فاما قول عطاء فلا يحنثه فإنه يذهب إلى

والآخرين نافله وقد
 وصلهما قال كان له أن
 يسلم منهما قلت وقولك
 كان له يصيره في حكم
 من سلم منهما ولا يكون
 في حكمه الا بالسلام فما
 علمه زاد على أن قال فانا
 أنشيت عليه ان قلت
 تفسد قلت فقد ضيقت
 ان سها فلم يجلس في
 منى وصلى أو بعافزعت
 أن صلاته تفسد لأنه
 يخط نافله بغير نية
 فاعلمت وأفقت قولاً
 ما ضا ولا قياساً صحيحاً
 وما زدت على أن
 اخترعت قولاً أحدثه
 محالاً قال فدع هذا
 ولكن لم تمقل أنت ان
 فرضه ركعتان قلت أقول
 له أن يصلي ركعتين
 بالرخصة لأن حتماً عليه
 أن يصلي ركعتين في
 السفر كما قلت في المسح
 على الخفين له أن يغسل
 رجليه وله أن يمسح على
 خفيه قال فكيف
 قالت عائشة قلت
 أخبرنا سفيان عن
 الزهري عن عمرو عن
 عائشة قالت أول
 ما فرضت الصلاة
 ركعتين ركعتين فزيد
 في صلاة الحضر وأقرت
 صلاة السفر قال الزهري

قلت فاشأن عائشة
كانت تتم الصلاة قال
انها تأتلت ما تأتلت
عثمان قال الشافعي
فقال فأتقول في قول
عائشة قلت أقول ان
معناه عندي على غير
ما أردت بالدلالة عنها
قال وما معناه قلت ان
مسألة المسافر أقرب
على ركعتين ان شاء
قال وما دل على أن هذا
معناه عندها قلت انها
أتمت في السفر قال فما
قول عروة إنها تأتلت
ما تأتلت عثمان قلت
لا أدري أنها تأتلت لأنها
أن تتم وتقصّر فاختارت
الاعتناء وكذلك روت
عن النبي وماروت عن
النبي وقالت بمثلها أولى
بها من قول عروة انها
ذهبت اليه لو كان
عروة ذهب الى غير هذا
وما أعرف ما ذهب اليه
قال فلعله حكاه عنها
قلت فما علمه حكاه عنها
وان كان حكاه فقد
يقال تأول عثمان أن
لا يقصر الا خائف وما
نقف على ما تأول
عثمان خبرنا صحاح قال
فلعلها تأوت أنها أم
المؤمنين قلت لم تزل
للمؤمنين أم وهي تقصر

أن الله جل وعز وضع عن الأمة الخطأ والتسيان وفي قول غيره يحث فاذا حلف أن لا يكلم رجلاً فأرسل
اليه رسولاً أو كتب اليه كتاباً فالورع أن يحث ولا يبين لي أن يحث لأن الرسول والكتاب غير الكلام
وان كان يكون كلاماً في حال ومن حثه ذهب الى أن الله عز وجل قال وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً
أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحى بآياته وقال ان الله عز وجل يقول في المنافقين قل
لا تعتذر والذين يؤمن لكم قد نبأنا الله من أخباركم وانما نبأهم بأخبارهم بالوحى الذي ينزل به جبريل على النبي
صلى الله عليه وسلم ويخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم بوحى الله ومن قال لا يحث قال ان كلام الآدميين
لا يشبه كلام الله تعالى كلام الآدميين بالمواجهة ألا ترى لو هجر رجل رجلاً كانت الهجرة محرمة عليه فوق
ثلاث فكتب اليه أو أرسل اليه وهو يقدر على كلامه لم يخرج منه هذا من هجرته التي يأم بها (قال الشافعي)
رجه الله تعالى واذا حلف الرجل لقاض أن لا يرى كذا وكذا الرفع اليه فأت ذلك القاضي فرأى ذلك الشيء
بعد موته لم يحث لانه ليس ثم أحد يرفعه اليه ولو رأه قبل موته فلم يرفعه اليه حتى مات حث ولو أن قاضياً
بعده في فرفعه اليه لم يبر لانه لم يرفعه الى القاضي الذي أحلفه ليرفعه اليه وكذلك اذا عزل ذلك القاضي لم يكن
عليه أن يرفعه الى القاضي الذي خلف بعده لانه غير المحلوف عليه ولو عزل ذلك القاضي فان كانت نيته
ليرفعه اليه ان كان قاضياً فرأى ذلك الشيء وهو غير قاض لم يكن عليه أن يرفعه اليه ولو لم تكن له نية خشيت
أن يحث ان لم يرفعه اليه وان رآه فجعل ليرفعه ساعة أمكنه رفعه فات لم يحث ولا يحث إلا بالأن يمكنه رفعه
فيفتر حتى يموت وان علم جميعاً فعليه أن يخبره وان كان ذلك مجلساً واحداً واذا حلف الرجل ماله مال وله
عرض أو دين أو هماً حث لأن هذا مال إلا أن يكون نوى شيئاً فلا يحث إلا على نيته (قال الشافعي) رجحه الله
تعالى واذا حلف الرجل ليضربن عبده مائة سوطاً فجمعها فضر به بها فان كان يحيط العلم أنه اذا ضربه بها
ماسه كلها فقد بر وان كان يحيط العلم أنها لا تماسه كلها لم يبر وان كان العلم مغيباً فقد تماسه ولا تماسه
فضر به بها ضربه لم يحث في الحكم ويحث في الورع فان قال قائل فما الجملة في هذا قيل معقول أنه اذا
ماسه أنه ضار به بها مجموعة أو غير مجموعة وقد قال الله عز وجل وخذي بيدك ضعفاً فاضرب به ولا تحث وضرب
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً نضوا في الزنا بانكسار النخل وهذا شيء مجموع غير أنه اذا ضربه بها ماسه
(قال الشافعي) رجحه الله تعالى واذا حلف الرجل ليضربن عبده مائة ولم يقل ضرباً شديداً فأى ضرب ضربه
إياه خفيفاً أو شديداً لم يحث لانه ضار به في هذا كله (قال الشافعي) رجحه الله تعالى اذا حلف الرجل أن
فعل عبده كذا ليضربن عبده ذلك العبد وضربه السيد ثم عاد ففعله لم يحث ولا يكون الحث الامرة واحدة
(قال الشافعي) رجحه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يهب لرجل هبة فتصدق عليه بصدقة فهي هبة وهو حاث
وكذلك لو نحل له فالتحل هبة وكذلك ان أعمره لانه هبة فاما ان أسكنه فلا يحث انما السكنى عارية لم يملكه
اياها وله متى شاء أن يرجع فيها وكذلك ان حبس عليه لم يحث لانه لم يملكه ما حبس عليه (قال الشافعي)
رجحه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حث وان حلف أن لا يركب
دابة العبد فركب دابة العبد لم يحث لانها ليست للعبد ألا ترى أنه انما اسمها مضاف اليه كما يضاف اسمها
الى سائرها وان كان حراً أو يضاف الغلمان الى المعلم وهم أحرار فيقال غلمان فلان وتضاف الدابة الى القيم
عليها وان كانت لغيره « قال الربيع » قلت أنا ويضاف الحمام الى الدابة والسرير الى الدابة فيقال لحمام
الحمار وسرير الحمار وليس يملك الدابة الحمام ولا السرير (قال الشافعي) رجحه الله تعالى واذا حلف العبد
بالله فحس أو أذن له سيده فحس فأصاب شيئاً مما عليه فيه فدية أو تظاهراً أو لي فحس فلا يجزيه في هذا كله
أن يتصدق ولو أذن له سيده من قبل أنه لا يكون مالاً كاللحم وأن لمالكه أن يخرج من يديه وهو مخالف للحر

يوهبله الشئ فيصدق به لان الحر عليه كبله قبل أن يتصدق به وعليه الصيام في هذا كله (١) فان كان هذا شئ
منه باذن مولاه فليس له أن ينععه منه وان كان منه بغير اذن مولاه فان كان الصوم يضرب بعمل المولى كان له
أن ينععه فان صام بغير اذن مولاه في الحال التي له أن ينععه فيها أجزأه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بحث
الناس في الحكم على الظاهر من أعيانهم وكذلك أمرنا الله تعالى أن نحكم عليهم بما ظهر وكذا أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك أحكام الله وأحكام رسوله في الدنيا فأما السرائر فلا يعلمها الا الله فهو
يدين بها ويجزي ولا يعلمها دونه ملك مقرب ولا نبي مرسل ألا ترى أن حكم الله تعالى في المنافقين أنه يعلمهم
مشركين فأوجب عليهم في الآخرة جهنم فقال عز وجل إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وحكم
لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحكام الاسلام بما أظهر وأمنه فلم يسفل لهم دما ولم يأخذ لهم مالا ولم ينعهم
أن يناكحوا المسلمين وينكحوههم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يعرفهم بأعيانهم يأتيه الوحي ويسمع ذلك
منهم ويبلغه عنهم فيظهرون التوبة والوحي يأتيهم بأنهم كاذبون بالتوبة ومثل ذلك قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم في جميع الناس أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم
وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحدود فأقام على رجل
حداً ثم قام خطيباً فقال أيها الناس قد أن لكم أن تنهوا عن محارم الله فمن أصاب منكم من هذه القاذورات
شيأ فليست بستر الله فانه من يبذلنا صفة نقيم عليه كتاب الله وروى عنه أنه قال تولى الله منكم السرائر
ودرأ عنكم بالبينات وحفظ عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال انما أنا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضهم
أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه
فانما أقطع له قطعة من النار ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجاني وامرأته وقذفها برجل بعينه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصر وها فان جاءت به كذا فهو الذي يتهمه وان جاءت به كذا فلا أراه
الا قد كذب عليها فأتى به على النعت المكره وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ان امرأ بلى لولا
ما حكم الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لأحد من الخلق أن يحكم على خلاف الظاهر ما كان ذلك
لأحد الا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يأتيه به الوحي وبما جعل الله تعالى فيه مما يجعل في غيره من
التوفيق فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتول أن يقضي الا على الظاهر والباطن يأتيه وهو يعرف
من الدلائل بتوفيق الله اياه ما لا يعرف غيره فغيره أولى أن لا يحكم الا على الظاهر وانما جوابنا في ههنا الأمان
كلها اذا حلف الرجل لانيه له فأما اذا كانت المين بنية فاليمين على ما نوى قيل للربيع كل ما كان في هذا
الكتاب فانا نقول فهو قول مالك قال نعم والله أعلم

(باب الاشهاد عند الدفع الى البيت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وابتلوا النبا حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا
فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافاً وبداراً أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً
فليأكل بالمعروف فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم الآية (قال الشافعي) ففي هذه الآية معنيان
أحدهما الأمر بالشهاد وهو (٢) في مثل معنى الآية قبله والله تعالى أعلم من أن يكون الأمر بالشهاد دلالة
لاحتمال وفي قول الله عز وجل وكفى بالله حسيباً كالدليل على الارخاص في ترك الاشهاد لأن الله عز وجل

- (١) لعله فان كان هذا أوشى منه أي ان كان ماوجب فيه الفدية والحنث أوشى الخ تأمل
(٢) قوله وهو في مثل معنى الآية قبله هي قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعدتم وقد كان قبل هذا الباب باب
الشهادة في البيوع فنقله السراج البلقيني الى كتاب البيوع في الجزء الثالث فارجع اليه كتبه معجمه

يقول

ثم أتمت بعد وحالها في
أنها أم المؤمنين قبل
القصر وبعده سواء
وقد قصرت بعد رسول
الله وأتمت قال أمان
ليست لي عليك مسئلة
بأن أصل ما ذهب اليه
وتذهب اليه أن ليس في
أحد مع رسول الله
حجة وانك تذهب الى أن
فرض القرآن أن
القصر رخصة لاحتم
وكذلك روايتك في
السنة قلت ما خفي على
ذلك ولكنني أحببت
أن تكون على علم
من أني لم أرك سلكت
طريقاً في صلاة السفر
الاخطأت في ذلك
الطريق فتكون أو هن
جميع قواك قال فقد
عاب ابن مسعود على
عثمان اتعماه عني
قلت وقام فصلى بأصحابه
في منزله فأتى فقيل له
عبت على عثمان الاتعاه
وأتمت قال الخلف
شر قال نعم قلت
وهذا مما وصف من
احتجاجك بما عليك
قال وما في هذا مما عني
قلت أرى أن ابن مسعود
كان يتم وهو يرى الاتعاه
ليس له قال ما يجوز أن
يكون ابن مسعود أتم

يقول وكفى بالله حسيبا أى ان لم تشهدوا والله تعالى أعلم والمعنى الثانى أن يكون ولى اليتيم المأمور بالدفع اليه ماله والأشهاد به عليه يبرأ بالأشهاد عليه ان جحد اليتيم ولا يبرأ بغيره أو يكون مأمورا بالأشهاد عليه على الدلالة وقد يبرأ بغير شهادة اذا صدقه اليتيم (قال الشافعى) رجه الله تعالى والآية محتملة للمعنيين معا (قال الشافعى) رجه الله تعالى وليس فى واحدة من هاتين الآيتين تسمية شهود وتسمية الشهود فى غيرهما وتلك التسمية تدل على ما يجوز فيهما وفى غيرهما وتدل معهما السنة ثم ما لا أعلم أهل العلم اختلافوا فيه وفى ذكر الله عز وجل الشهادات دلالة على أن الشهادات حكمها وحكمها والله تعالى أعلم أن يقطع بها بين المتنازعين بدلالة كتاب الله تعالى ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إجماع عند كرهه فى موضعه قال الله عز وجل واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا الآية ففى الله فى الشهادة فى الفاحشة والفاحشة ههنا والله تعالى أعلم الزنا وفى الزنا أربعة شهود ولا تتم الشهادة فى الزنا إلا بأربعة شهداء لا امرأه فيهم لان الظاهر من الشهداء الرجال خاصة دون النساء ودلت السنة على أنه لا يجوز فى الزنا أقل من أربعة شهداء وعلى مثل ما دل عليه القرآن فى الظاهر من أنهم رجال محضون فان قال قائل الفاحشة تحتل الزنا وغيره فماد دل على أنها فى هذا الموضع الزنا دون غيره قيل كتاب الله ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ثم ما لا أعلم عالما خالف فيه فى قول الله عز وجل فى اللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم يمكن حتى يجعل الله لهن سبيلا ثم زلت الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والشيب بالشيب جلد مائة والرجم ودل الله ورسوله صلى الله عليه وسلم أن هذا الحد انما هو على الزناة دون غيرهم لم أعلم فى ذلك مخالفا من أهل العلم فان قال قائل ماد دل على أن لا يقطع الحكم فى الزنا بأقل من أربعة شهداء قيل له الايتان من كتاب الله عز وجل يدلان على ذلك قال الله عز وجل فى القذف لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فاذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون يقول لولا جاءوا على من قذفوا بالزنا بأربعة شهداء عما قالوا وقول الله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ودل على ذلك مع الاكتفاء بالتنزيل السنة ثم الاثر ثم الإجماع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أى هريرة رضى الله تعالى عنه أن سعدا قال يا رسول الله أرىيتلو وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى أتى بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه سئل عن رجل وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فقال أن لم يأت بأربعة شهداء فليطع برمته وشهد ثلاثة على رجل عند عمر بن الزنا ولم يثبت الرابع فخذ الثلاثة ولم أعلم الناس اختلافوا فى أن لا يقام الحد فى الزنا بأقل من أربعة شهداء

(باب ما جاء فى قول الله عز وجل واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم حتى ما يفعل بهن من الحبس والأذى)

قال الله جل ثناؤه واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن فى البيوت فيه دلالة على أمور منها أن الله عز وجل سماهن من نساء المؤمنين لان المؤمنين المخاطبون بالفرائض يجمع هذا أن لم يقطع العصمة بين أزواجهن وبينهن فى الزنا وفى هذه الآية دلالة على أن قول الله عز اسمه الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك كما قال ابن المسيب ان شاء الله تعالى منسوخة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال قال ابن المسيب نسختها وأتكموها الا بأى منكم فهن من أباى المسلمين وقال الله عز وجل فأمسكوهن فى البيوت يشبه عندي والله تعالى أعلم أن يكون اذا لم تقطع العصمة بالزنا فالمرأة بأحكام الاسلام ثابتة عليها وان زنت

ويدل اذالم تقطع العصمة بينها وبين زوجها بالزنا لا بأس أن ينكح امرأته وإن زنت إن ذلك لو كان يحرم نكاحها قطعت العصمة بين المرأة تزني عند زوجها وبينه وأمر الله عز وجل في اللائي يأتين الفاحشة من النساء بأن يحبسن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا منسوخ بقول الله عز وجل الزانية والزاني في كتاب الله ثم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل فأين ما وصفت من ذلك قيل إن شاء الله تعالى أرايت إذا أمر الله في اللائي يأتين الفاحشة أن يحبسن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا أليس ينأ هذا أول ما أمر به في الزانية فإن قال هذا وإن كان هكذا عندى فقد يحتمل أن يكون عندى حد الزاني القرآن قبل هذا ثم خفف وجعل هذا مكانه إلا أن يدل عليه غير هذا قيل له إن شاء الله تعالى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن يونس عن الحسن عن عباد بن الصامت في هذه الآية حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا قال كانوا يسكنون حتى نزلت آية الحدود فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلا أدري أسقط من كتابي حطان الرقاشي أم لا فإن الحسن حدثه عن حطان الرقاشي عن عباد بن الصامت وقد حدثني غير واحد من أهل العلم عن الثقة عن الحسن عن حطان الرقاشي عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا حديث يقطع الشك بين أن حد الزانيتين كان الحبس أو الحبس والأذى فكان الأذى بعد الحبس أو قبله وأن أول ما حد الله به الزانيتين من العقوبة في أبدانهم بعد هذا عند قول النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والجلد على الزانيتين الثلاثين منسوخ بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم ما عزن بن مالك ولم يجلده ورجم المرأة التي بعث اليها أن يسأل ولم يجلدها وكانا نيتين (١) فإن قال قائل ما دل على أن هذا منسوخ قيل له أرايت إذا كان أول ما حد الله به الزانيتين الحبس أو الحبس والأذى ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة والتغريب والثيب بالثيب والجلد والرجم أليس في هذا دلالة على أن أول ما حد الله به من العقوبة في أبدانهم الحبس والأذى فإن قال بلى قيل فإذا كان هذا أولا فلا نجد ثانيا أبدا إلا بعد الأول فإذا حدثنا بعد الأول تخفف من حد الأول شيء فذلك دلالة على ما خفف الأول منسوخ عن الزاني

(باب الشهادة في الطلاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم (قال الشافعي) فأمر الله عز وجل في الطلاق والرجعة بالشهادة وسمى فيها عدد الشهادة فأنتهى إلى شاهدين فدل ذلك على أن كمال الشهادة على الطلاق والرجعة شاهدين فإذا كان ذلك كمالها لم يجز فيها شهادة أقل من شاهدين لأن ما كان دون الكمال مما يؤخذ به الحق لبعض الناس من بعض فهو غير ما أمر بالأخذ به ولا يجوز أن يؤخذ به غير ما أمر بالأخذ به وكذلك يدل على ما دل عليه ما قبله من نفي أن يجوز فيه إلا ذلك رجال لأنساء معهم لأن شاهدين لا يحتمل بحال أن يكونا الرجلين فأحتمل أمر الله عز وجل بالشهادة في الطلاق والرجعة ما أحتمل أمره بالأشهاد في البيوع ودل ما وصفت من أني لم ألق مخالفا حفظت عنه من أهل العلم أن حراما أن يطلق بغير بينة على أنه والله تعالى أعلم دلالة اختيار لا فرض يعصى به من تركه ويكون عليه أداءه فإن في موضعه واحتملت الشهادة على الرجعة من هذا ما أحتمل الطلاق ويشبه أن تكون في مثل معناه لأنهما إذا تصادقا على الرجعة في العدة ثبتت الرجعة

(١) قوله فإن قال قائل الخ الباب كذا في غير نسخة ولا تحالوا العبارة من سقط أو تحريف وحرر

عنه وقد اجترأت على قوله أولا وهو خلاف الكتاب والسنة وخلافهما أصبغ عليك من خلاف من امتنع من أن تعطي خلافه قال فتقول ماذا قلت ما وصفت من أنهم مصيبون بالاعتماد بأصل الفرض ومصيبون بالقصر بقول الرخصة كما أقول في كل رخصة وأن لا موضع لعيب الاعتماد إلا أن يتم رجل يرغب عن قبول الرخصة

(باب الفطر والصوم في السفر)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله جل ثناؤه في فرض الصوم شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فكان بنا في الآية أنه فرض عليهم عدة فجعل لهم أن يفطروا فيها مرضى ومساافرين ويحصىوا حتى يكفوا العدة وأخبر أنه

أراد بهم اليسر (قال الشافعي) وكان قول الله ومن كان مريضاً أو على سفر فعذة من أيام أخر يحتمل معنيين أحدهما أن لا يجعل عليهم صوم شهر رمضان مرضى ولا مسافرين ويجعل عليهم عدداً اذا مضى المرض والسفر من أيام أخر ويحتمل أن يكون انما أمرهم بالفطر هيأتين الحالتين على الرخصة ان شاءوا لئلا يجرحوا ان فعلوا وكان فرض الصوم والا به بالفطر في المرض والسفر في اية واحدة ولم أعلم بخلافه ان كل آية انما أزلت متتابعة لا متفرقة وقد تنزل الايتان في السورة مفترقتين فأما آية فلا لأن معنى الآية انها كلام واحد غير منقطع يستأنف بعده غيره فلم يختلفوا كما وصفت أن آية لم تنزل الا معالاً مفترقة فدلت سنة رسول الله على أن أمر الله المريض والمسافر بالفطر انما حاصلهما التلا يخرج ان فعلوا ٣ لانهما (٣) لعله لا أنهما لا يجزئهما تأمل

وان أنكرت المرأة فالقول قولها كما اذا تصادق على الطلاق يثبت وان أنكر الرجل فالقول قوله والاختيار في هذا وفي غيره مما أمر فيه بالشهادة والذي ليس في النفس منه شيء الا الشهادة

(باب الشهادة في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اذا تناهيتهم بدین الى أجل مسمى فاكتبوا الآية والتي بعدهما وقال في سياقها واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احداهما فقد كرا احداهما الاخرى الآية فذكر الله عز وجل شهود الزنا وذكر شهود الطلاق والرجعة وذكر شهود الوصية فلم يذكر معهم امرأه فوجدنا شهود الزنا يشهدون على حد لا مال وشهود الطلاق والرجعة يشهدون على تحريم بعد تحليل وتثبيت تحليل لا مال في واحد منهما وذكر شهود الوصية ولا مال للشهود له أنه وصى ثم لم أعلم أحد من أهل العلم يخالف في أن لا يجوز في الزنا الا الرجل وعلمت أكثرهم قال ولا في الطلاق ولا الرجعة اذا تناكر الزوجان وقالوا ذلك في الوصية وكان ما حكيت من أقاويلهم دلالة على موافقة ظاهر كتاب الله عز وجل وكان أولى الأمور أن يصار اليه ويقاس عليه وذكر الله شهود الدين فذكر فيهم النساء وكان الدين أخذ مال من المشهود عليه والأمر على ما فرق الله بينه من الأحكام في الشهادات أن ينظر كل ما شهد به على أحد فكان لا يؤخذ منه بالشهادة بنفسها مال وكان انما يلزم بها حق غير مال أو شهد به لرجل وكان لا يستحق به ما لا لنفسه انما يستحق به غير مال مثل الوصية والوكالة والقصاص والحد وما أشبه فلا يجوز فيه الا شهادة الرجال لا يجوز فيه امرأه وينظر كل ما شهد به مما أخذ به المشهود له من المشهود عليه ما لا فتجوز فيه شهادة النساء مع الرجال لانه في معنى الموضع الذي أجازهن الله فيه فيجوز قياساً لا يختلف هذا القول فلا يجوز غيره والله تعالى أعلم ومن خالف هذا الأصل تركه عندي ما ينبغي أن يلزمه من معنى القرآن ولا أعلم لا خدخاله حجة فيه بقياس ولا خبر لازم وفي قول الله عز وجل فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احداهما فقد كرا احداهما الاخرى دلالة على أن لا تجوز شهادة النساء حيث نجيزهن الامع رجل ولا يجوز منهن الا امرأتان فصاعداً لان الله عز وجل لم يسم منهن أقل من اثنتين ولم يأمر بهن الله الامع رجل

(باب الخلاف في هذا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خالفنا أحد فقال ان شهدت امرأتان لرجل حلف معهما فقد خالفه عدد أحفظ عنهم ذلك من أهل المدينة وغيرهم وهذا اجاز النساء بغير رجل ويلزمه في أصل مذهبه أن يجيز أربعاً فيعطى بهن حقا على مذهبه فيكون خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب فان قال اني انما أخرت شهادتهما أنهما مع عین رجل فينبغي أن لا يخلف امرأه أن أقامت شاهداً والذي يستحق به الرجل هو الذي تستحق به المرأة الحق لا فرق بينهما وهكذا ينبغي أن لا يخلف مشرك ولا عبد ولا حر غير عدل مع أنه خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب والله تعالى أعلم وهذا قول لا يجوز لا أحد أن يغلط اليه فان قال اني أعطى باليمين كما أعطى بشاهد فذلك بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي لزمنا أن نقول بما حكم به لأنهم من جهة الشهادات ولو كانت من جهة الشهادات ما أحلفنا الرجل وهو شاهد ولا أخرنا شهادته لنفسه ولو جاز هذا ما جاز لغير عدل ولا جاز أن تخلف امرأه ولا عبد ولا كافر ولا غير عدل فان قال قائل فهاهي قيل عین اعطى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطيناها كما كانت يمينان في المتلاعنين وللهي صلى الله عليه وسلم سنة في المدعى عليه فأحلفنا في ذلك المرأة والرجل والحر العدل وغير العدل والعبد والكافر لأنهم من الشهادات بسبيل

(باب اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد حكيت مما ذكر الله عز وجل في كتابه من الشهادات وكان الكتاب كالديل على أنها يحكم بها على ما فرض الله بغير عين على من كانت له تلك الشهادات وكانت على ذلك دلالة السنة ثم لا تار وما لا أعلم بين أحد لقبيته فحفظت عنه من أهل العلم في ذلك مخالفا قال وذكر الله عز وجل في الزنا أربعة وذكر في الطلاق والرجعة والوصية اثنين ثم كان القتل والجراح من الحقوق التي لم يذ كر فيها عدد الشهود الذين يقطع بهم فاحتمل أن تقاس على شهود الزنا وأن تقاس على شهود الطلاق وما سمينا معه فلما احتل المعنيين معانهم لم أعلم مخالفا لقبيته من أهل العلم الا واحد في أنه يجوز فيما سوى الزنا شاهدان فكان الذي عليه أكثر من لقبت من أهل العلم أولى أن يقال به مما انفرد به واحد لا أعرف له متقده ما اذا احتل القياس خلاف قوله وان احتل القياس قوله وكذلك شهادة الشهود على الجرح وغير ذلك وكذلك الشهادة على القذف فان قال قائل فان الله عز وجل يقول في القذف لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء الآية وقال الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة قيل له هذا كما قال الله عز وجل لان الله حكم في الزنا بأربعة فاذا قذف رجل رجلا بالزنا لم يخرج منه الحد الا أن يقيم عليه بينة بأنه زان ولا يكون عليه بينة تقطع أقل من أربعة وما لم يتوا بأربعة فهو قاذف يحذف وانما أريد بالاربعة أن يثبت عليه الزنا فيخرج من ذلك القاذف ويحذف المشهود عليه المقذوف وحكمهم مع حكم شهود الزنا لانهم شهداء على الزنا لا على القذف فاذا قام على رجل شاهدان بأنه قذف رجلا حذله لم يذ كر عدد شهود القذف فكان قياسا على الطلاق وغيره مما وصفت ولا يخرج من أن يحذله الا بأربعة شهداء يثبتون الزنا على المقذوف فيصذ ويكون هذا صادقا في الظاهر والله تعالى الموفق

(اليمين مع الشاهد)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي فأكثر ما جعل الله عز وجل من الشهود في الزنا أربعة وفي الدين رجلان أو رجل واحد وان كان فكان تقرير الله عز وجل بين الشهادات على ما حكم الله عز وجل من أنها مفرقة واحتمل اذا كان أقل ما ذكر الله من الشهادات شاهدين أو شاهدا واحدا أو اثنين أن يكون أراد ما تتم به الشهادة بمعنى لا يكون على المشهود له عين اذا أتى بكامل الشهادة فيعطي بالشهادة دون يمينه لأن الله عز وجل حتم أن لا يعطي أحدا بأقل من شاهدين أو شاهدا واحدا أو اثنين لأنه لم يحرم أن يجوز أقل من ذلك نصافي كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول لان عليه دلالة السنة ثم لا تار وبعض الاجماع والقياس فقلنا يقضي باليمين مع الشاهد فساألنا سائل ما رويت منها فقلنا * أخبرنا عبد الله بن الحرث عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سماء لا أحفظ اسمه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن جعفر بن محمد قال سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي أفضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على رضى الله تعالى عنه بين أظهركم قال مسلم وقال جعفر في حديثه في الدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكتبنا باليمين مع الشاهد في الأموال دون ما سواها وما حكمنا فيه باليمين مع الشاهد أجزأ فيه شهادة النساء مع الرجال وما لم يحكم فيه باليمين مع الشاهد لم نحرف فيه شهادة النساء مع الرجال استدلالا بمعنى كتاب الله عز وجل الذي وصفت في شهادتهم قبل هذا

يجزهما أن يصوما في تينك الحالين شهر رمضان لان الفطر في السفر لو كان غير رخصة لمن أراد الفطر فيه لم يصم رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن ابن عباس أن رسول الله خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطس فأفطر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز ابن محمد عن عمار بن غزيرة عن محمد بن عبد الرحمن أن عبد الله ابن سعد بن معاذ قال قال جابر بن عبد الله كذا مع رسول الله زمان غزوة تبوك ورسول الله يسير بعد أن أضحى اذا هو بجماعة في ظل شجرة فقال من هذه الجماعة قالوا رجل صائم أجهده الصوم أو كلفه نحو هذه فقال

(باب الخلاف في اليمين مع الشاهد)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى يخالفنا بعض الناس في اليمين مع الشاهد خلافاً لأسرف فيه على نفسه فقال أردت حكم من حكم بها لانها خلاف القرآن فقلت لا على من اقيمت من خائفنا فها علما أمر الله بشاهدين أو شاهد واحد أو اثنين فقال نعم فقلت فقيه أن حتماً من الله عز وجل أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد أو اثنين فقال فان قلته قلت له فقله فقال فقد قلته فقلت وتجد من الشاهدان اللذان أمر الله عز وجل بهما فقال حران مسلمان بالغان عدلان قلت ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله قال نعم قلت له ان كان كما زعمت فقد خالف حكم الله عز وجل قال وأين قلت اذا جرت شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله جل وعز أن تجوز شهادتهم وأجرت شهادة الغالبة وحدها على الولادة وهذا وجهان أعطيت بهما من جهة الشهادة ثم أعطيت بغير شهادة في القسامة وغيرها قال فتقول ماذا قلت أقول ان القضاء باليمين مع الشاهد ليس بخلاف حكم الله عز وجل بل بحكم الله حكمت باليمين مع الشاهد فقرر رضي الله طاعة رسوله فاتبع رسول الله فعن الله فقلت كما قبلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعنى الذي وصفت من أن اتباع أمره فرض ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه قد قالوا فيه وقتنا وكثرنا قال أفتوجدني لها نظير في القرآن قلت نعم أمر الله عز وجل في الوضوء بغسل القدمين أو مسحهما فمسحنا ومسحت على الخفين بالسنة وقول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى الي محرماً فزمننا نحن وأنت كل ذي ناب من السباع بالسنة وقول الله عز وجل كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم فزمننا نحن وأنت أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها بالسنة قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ودلت السنة على أنه انما يقطع بعض السراق دون بعض ويجلد مائة بعض الزناة دون بعض فقلنا نحن وأنت به وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم الميئن عن الله عز وجل معنى ما أراد خاصاً وعاماً فكذلك اليمين مع الشاهد تلزمك من حيث لزمك هذا فان كنت مصيباً باتباع ما وصفنا من السنة مع القرآن لم تسلم من أن تكون مخطئاً بترك اليمين مع الشاهد وان كنت مصيباً بترك اليمين مع الشاهد لم تسلم من أن يكون عليك ترك المسح على الخفين وترك تحريم كل ذي ناب من السباع وقطع كل سارق فقد خالفك في هذا كله بعض أهل العلم وافقنا في اليمين مع الشاهد عواماً من أصحابنا ومنهم من خالف أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم هي أثبت من اليمين مع الشاهد وان كانت اليمين ثابتة لعله أضعف من كل علة اعتل بها من رد اليمين مع الشاهد فان كانت لنا وله بهذا حجة على من خالفنا كانت عليه فيما خالف من الأحاديث

(باب شهادة النساء لارجل معهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الولاد وعيوب النساء مما لم أعلم مخالفاً لقيته في أن شهادة النساء فيه جائزة لارجل معهن وهذا حجة على من زعم أن في القرآن دلالة على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد وأمر اثنين لأنه لا يجوز على جماعة أهل العلم أن يخالفوا الله حكماً ولا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد أو اثنين حكم لا يمين على من جاء به مع الشاهد والحكم باليمين مع الشاهد حكم بالسنة لا بخلاف للشاهدين لانه غيرهما ثم اختلفوا في شهادة النساء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء أنه قال لا يجوز في شهادة النساء لارجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أناخذ فان قال قائل فكيف أخذت به قلت لما ذكر الله عز وجل شهادة النساء فجعل أمر اثنين يقومان مقام رجل في الموضع الذي أجازهما الله تعالى فيه وكان أقل

رسول الله ايس من البر
أن تصوموا في السفر
« أخبرنا سفيان عن
الزهري عن صفوان بن
عبد الله عن أم الدرداء
عن كعب بن عاصم
الاشعري أن رسول
الله قال للصائم في
السفر ليس من البر
أن تصوموا في السفر
« أخبرنا مالك عن سفيان
مولى أبي بكر عن أبي بكر
ابن عبد الرحمن عن بعض
أصحاب رسول الله أن
النبي أمر الناس في
سفرهم عام الفتح بالفطر
وقال تقووا للعدو وصام
النبي قال أبو بكر قال
الذي حدثني لقد رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
بالعرج يصب فوق رأسه
الماء من العطش أو من
الحرقيل يا رسول الله
ان طائفة من الناس
قد صاموا حين صمت
فلما كان رسول الله
بالكديد دعا بقدر
فسرب فأفطر الناس
« أخبرنا عبد العزيز
ابن محمد عن جعفر
ابن محمد عن أبيه عن
جابر بن عبد الله أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم خرج الى مكة

ما انتهى اليه من عدد الرجال رجلين في الشهادات التي تثبت بها الحقوق ولا يختلف معها المشهود له شاهدين أو شاهداً وامرأتين لم يجز والله تعالى أعلم إذا أجاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن يجوز منهن الأربع عدول لأن ذلك معنى حكم الله عز وجل

(الخلافة في إجازة أقل من أربع من النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس تجوز شهادة امرأة وحدها كما يجوز في الخبر شهادة واحد عدل وليس من قبل الشهادات أجزائها وإن كان من قبل الشهادات أجزائها ما ذكرت من أربع أو شاهد وامرأتين فقبل لبعض من يقول هذا القول وأين الخبر من الشهادة قال وأين يقتربان قلت تقبل في الخبر كما قلت امرأة واحدة ورجلاً واحداً وتقول فيه أخبرنا فلان عن فلان أفقبل هذا في الشهادات فقال لا قلت والخبر هو ما استوى فيه الخبر والخبر والعامّة من حلال وحرام قال نعم قلت والشهادة ما كان الشاهد منها خلياً والعامّة وانما تزم المشهود عليه قال نعم قلت أفتري هذا يشبه هذا قال أما في هذا فلا قلت أفرأيت لو قال لك قائل إذا قبلت في الخبر فلان عن فلان فأقبل في أن تخبرك امرأة عن امرأة أن امرأة رجل ولدت هذا الولد قال ولا أقبل هذا حتى أقف التي شهدت أو يشهد عليها من تجوز شهادته بامرأة فاطع قلت وأنزلت من منزلة الخبر قال أما في هذا فلا قلت ففي أي شيء أنزلت من منزلة الخبر هل عدوت بهذا أن قلت هو بمنزلة الخبر ولم تقسه في شيء غير الأصل الذي قلت فأسمعك إذا تضع الأصول لنفسك قال فمن أصحابك من قال لا يجوز أقل من شهادة امرأتين قلت له هل رأيته أذكر لك قولاً لا تقول به قال لا قلت فكيف ذكرت لي ما لا أقول به قال فإلى أي شيء ذهب (١) من ذهب إلى ما ذهبنا إليه من أنه خبر لا شهادة ولا إلى ما ذهب إليه من أن تقول به على معنى كتاب الله وما أعرف له متقدماً يلائم قوله فقلت له أن تنتقل عن قولك الذي يلزمك فيه عندي أن تنتقل عنه أولى بك من ذكر قول غيرك فهذا أمر لم نكلفه نحن ولا أنت ولولا عرضك بترفع قولك وتخطئة من خالفك كنا شبيهاً أن ندع حكاية قولك قال فان شهد على شيء من ذلك رجلان أو رجل وامرأتان قلت أجزا الشهادة وتكون أو تقي عند من شهادة النساء لرجل معهن قال وكيف لم تعدهم بالشهادة فساو ولا تجيز شهادتهم قلت الشهادة غير الفسق قال فإدلى على ما وصفت قلت قال الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد حين قال له أمهله حتى آتي بأربعة شهداء قال نعم والشهود على الزنا نظر وامن المرأة المحرم ومن الرجل المحرم فلو كان النظر لغير إقامة شهادة كان حراماً فلما كان لإقامة شهادة لم يجز أن يأمر الله عز وجل ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم الإجماع لا يحرم فكل من نظر ليثبت شهادته لله وللناس فليس بمحرم ومن نظر لئلا ذو غير شهادة عامداً كان حراماً إلا أن يعفو الله عنه

(باب شرط الذين تقبل شهادتهم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اثان ذوا عدل منكم وقال عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان الذي يعرف من خوطب بهذا أنه أريد به الأحرار المرضييون المسلمون من قبل أن رجلاً أو من رضاه أهل ديننا لا المشركون لقطع الله الولاية بيننا وبينهم بالدين ورجالنا أحرارنا والذين رضوا أحرارنا (١) لعل من محرفة عن ما النافية أي مذهبنا إلى ما ذهبنا إليه فيخير الواحدة ولا إلى ما ذهبنا أنت إليه فلا يجوز أقل من أربع تأمل كتبه مصححه

عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغيم فصام الناس معه فقبل له يارسول الله ان الناس قد شق عليهم الصيام فلما قدح من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون فأفطر بعض الناس وصام بعضهم فبلغه أن ناساً صاموا فقال أولئك العصاة * وفي حديث الثقة غير الدراوردي عن جعفر عن أبيه عن جابر نخرج رسول الله عام الفتح في رمضان إلى مكة فصام وأمر الناس أن يفطروا وقال تقووا بعددكم على عدوكم فقبل له ان الناس أبوا أن يفطروا حين صمت فدعا قدح من ماء فشربه ثم ساق الحديث * أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن جند عن أنس بن مالك قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففنا الصائم ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم * أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن حجة بن عمرو الأسدي قال يارسول الله

أصوم في السفر وكان
كثير الصيام فقال رسول
الله إن شئت فسم وان
شئت فافطر (قال
الشافعي) رحمه الله
فقال قائل من أهل
الحديث ما تقول في
صوم شهر رمضان
والواجب غيره والتطوع
في السفر والمرض قلت
أحب صوم شهر
رمضان في السفر
والمرض إن لم يكن
يجهد المريض ويريد
في مرضه والمسافر
فيخاف منه المرض
فلهما مع الرخصة فيه
قال فما تقول في قصر
الصلاة في السفر
وإنما هفتل قصرها
في السفر والخوف
رخصة في الكتاب والسنة
وقصرها في السفر بلا
خوف رخصة في السنة
أختارها والمسافر أعامها
فقال أما قصر الصلاة
فبين أن الله إنما جعله
رخصة لقول الله وإذا
ضربتم في الأرض
فليس عليكم جناح أن
تقصر وأن الصلاة
إن خفتن أن يقتلكم
الذين كفروا فلما كان
إنما جعل لهم أن
يقصر وأخافين

لأنما ليكن الذين يغلبهم من علكهم على كثير من أمورهم وأن لا ترضى أهل الفسق منا وأن الرضا إنما يقع على العدل منا ولا يقع الأعلى البالغين لأنه إنما خوطب بالفرائض البالغون دون من لم يبلغ فإذا كانت الشهادة ليقطع بهما لم يجز أن يتوهم أحدهما أنه يقطع عن لم يبلغ أكثر الفرائض فإذا لم يلزمه أكثر الفرائض في نفسه لم يلزم غيره فرضا بشهادته ولم أعلم مخالفا لقيته في أنه أريد بها الأحرار العدلون في كل شهادة على مسلم غير أن من أحبا بنان من ذهب إلى أن يحيز شهادة الصبيان في الجراح ما لم يتفرقوا فإذا تفرقوا لم تجز شهادتهم عنده وقول الله تبارك وتعالى من رجالكم يدل على أن لا تجوز شهادة الصبيان والله أعلم في شيء فان قال قائل أجازها ابن الزبير قيل فان ابن عباس ردها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في شهادة الصبيان لا تجوز وزاد ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس لأن الله عز وجل قال من ترشون من الشهداء قال ومعنى الكتاب مع ابن عباس والله تعالى أعلم فان قال أردت أن تكون دلالة قيل وكيف تكون الدلالة بقول صبيان منفردين إذا تفرقوا لم يقبلوا إنما تكون الدلالة بقول البالغين الذين يقولون بكل حال فأشبه ما وصفت أن يكون دليلا على أن حكم الله فيمن تجوز شهادته هو ومن وصفت بمن يشبه أن تكون الآية دلت على صفته ولا تجوز شهادته مملوك في شيء وإن قل ولا شهادة غير عدل

(باب شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأمر الله عز وجل أن يضرب القاذف ثمانين ولا تقبل له شهادة أبدا واسمها فاسقا إلا أن يتوب فقلنا يلزم أن يضرب ثمانين وأن لا تقبل له شهادة وأن يكون عندنا في حال من سمي بالفسق إلا أن يتوب فإذا تاب قلت شهادته وخرج من أن يكون في حال من سمي بالفسق قال وتوبته كذابه نفسه فان قال قائل فكيف تكون التوبة إلا كذاب قيل له إنما كان في حد المذنبين بأن نطق بالقذف وترك الذنب هو أن يقول القذف باطل وتكون التوبة بذلك وكذلك يكون الذنب في الردة بالقول بها والتوبة الرجوع عنها بالقول فيها بالإيمان الذي تركه فان قال قائل فهل من دليل على هذا فافصم وصفت كفاية وفي ذلك دليل عن عمر بن الخطاب في موضع فان كان القاذف يوم قذف من تجوز شهادته فحذ قيل له مكانه إن ثبت قلت شهادته فإذا كذب نفسه قبلت شهادته وإن لم يفعل لم تقبل حتى يفعل لأن الذنب الذي ردت به شهادته هو القذف فإذا كذب نفسه فقد تاب وإن قذف وهو ممن لا تجوز شهادته ثم تاب لم تقبل شهادته من قبل أن ردها كان من وجهين أحدهما سوء حاله قبل أن يقذف والآخر القذف فإذا خرج من أحد الوجهين لم يخرج من الوجه الآخر ولكن يكون خارجا من أن يكون فيه علة رد الشهادة بالقذف فإذا كذب نفسه وثبت عليه علة رد الشهادة بسوء الحال حتى تختبر حاله فإذا ظهر منه الحسن قبلت شهادته وهكذا لو حذ دعي حسن الحال فأسلم لم تقبل شهادته إلا با كذابه نفسه في القذف فقال لي قائل أفتدكر في هذا حديثا فقلت إن الآية لم تكن فيهما من الحديث وإن فيه لحديثا «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز فأشهد لا خبر لي ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لأبي بكره تب تقبل شهادته أو إن ثبت قبلت شهادته قال سفيان شككت بعدما سمعت الزهري يسمي الرجل فسألت فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب فقيل لسفيان شككت في خبره فقال لا هو سعيدان شاء الله تعالى (قال الشافعي) وبلغني عن ابن عباس مثل هذا المعنى «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال

حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ابن أبي نجيع أنه قال في القاذف اذا تاب قبلت شهادته وقال كلنا نقوله فقلت من قال عطاء وطاوس ومجاهد

(باب الخلاف في اجازة شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى نفى القاذف بعض الناس في القاذف فقال اذا ضرب الحد ثم تاب لم تجز شهادته أبدا وان لم يضرب الحد أو ضربه ولم يوفه جازت شهادته فذكرت له ما ذكر من معنى القرآن والآثار فقال فاناذهنا الى قول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا فقبلنا منهم عنهم اسم الفسق ولا نقبل لهم شهادة فقلت لقائل هذا أو تجادل أحكام عندك فيما يستثنى على ما وصفت فيكون مذهبا ذهبتم في اللفظ أم الأحكام عندك في الاستثناء على غير ما وصفت فقال أوضح هذا لي قلت أرايت رجلا لو قال والله لا أكلمك أبدا ولا أدخل لك بيتا ولا أكل لك طعاما ولا أخرج معك سفرا وانك لغير جيد عندي ولا أكسوك ثوبا ان شاء الله تعالى أيكون الاستثناء واقعا على ما بعد قوله أبدا أو على ما بعد غير جيد عندي أو على الكلام كله قال بل على الكلام كله قلت فكيف لم توقع الاستثناء في الآية على الكلام كله وأوقعنا في هذا الذي هو أكثر في اليمين على الكلام كله «أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي قال محمد بن الحسن ان أبا بكر قال لرجل أراد استشهاده استشهد غيري فان المسلمين فسقوني قلت فالرجل الذي وصفت امتنع من أن يتوب من القذف وأقام عليه وهكذا كل من امتنع أن يتوب من القذف ولو لم يكن لنا في هذا حجة الا ما رويت كان حجة عليك قال وكيف قلت ان كان الرجل عندك ممن تاب من القذف بالرجوع عنه فقد أخبر عن المسلمين أنهم فسقوه وأنت تزعم أنه اذا تاب سقط عنه اسم الفسق وفيما قال دلالة على أن المسلمين لا يلزمونه اسم الفسق الا وشهادته غير جائزة قلت ولا يجوزون شهادته الا وقد أسقطوا عنه اسم الفسق لانهم لا يفرقون بين اسقاط اسم الفسق عنه بالتوبة واجازة شهادته بسقوط الاسم عنه كما تفرق بينه واذا كنت تقبل شهادة القاتل والزاني والمستتاب من الردة اذا تاب فكيف خصصت بها القاذف وهو أيسر ذنبا من غيره قال تأولت فيه القرآن قلت تأولت خطأ على لسانك قال قاله شريح قلت أفقصع شريحا حجة على كتاب الله وقول عمر بن الخطاب وابن عباس ومن سميت وغيرهم والا أكثر من أهل المدينة ومكة وكيف زعمت ان لم يطهر بالحد قبلت شهادته واذا طهر بالحد لم تقبل شهادته اذا كان تابيا في الحالين والله تعالى أعلم

(باب التحفظ في الشهادة)

قال الله عز وجل ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وقال الله عز وجل لا من إلا من شهد بالحق وهم يعلمون «أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي وحكي أن اخوة يوسف وصفوا أن شهادتهم كما ينبغي لهم فحكي أن كبيرهم قال ارجعوا الى أبيكم فقولوا يا أبا نائان ابنك سرق وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا الغيب حافظين قال ولا يسع شاهد أن يشهد الا بما علم والعلم من ثلاثة وجوه منها ما عاينه الشاهد فيشهد بالمعانة ومنها ما سمعه فيشهد ما ثبت سمعاً من المشهود عليه ومنها ما تظاهرت به الاخبار مما لا يمكن في أكثره العيان وتثبت معرفته في القلوب فيشهد عليه بهذا الوجه وما شهد به رجل على رجل أنه فعله أو اقتربه لم يجوز الا أن يجمع أمرين أحدهما أن يكون يشبه بمعانة والاخر أن يكون يشبه سمعاً مع اثبات بصريحين يكون الفعل وبهذا قلت لا تجوز شهادة لا عي إلا أن يكون أثبت شيئا بمعانة أو سمعاً عي فقبوز شهادته لان الشهادة انما تكون يوم يكون الفعل الذي يراه الشاهد أو القول الذي أثبت به سمعاً وهو يعرف وجهه

مسافرين فهم اذا قصروا مسافرين بما ذكرت من السنة أولى أن يكون القصر رخصة لا حتماً أن يقصروا لأن قول الله فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتكم الذين كفروا رخصة بينة وظاهر الآية في الصوم أن الفطر في المرض والسفر عزم لقول الله ومن كان مريضاً أو على سفر فعذ من أيام أخر كيف لم تذهب الى أن الفطر عزم وأنه لا يجزى شهر رمضان من صام مريضاً أو مسافراً مع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ومع أن الآخر من أمر رسول الله ترك الصوم وأن عمر أمر رجلاً صام في السفر أن يقضي الصيام قال فحكيت له قلت في قول الله فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعذ من أيام أخر انها آية واحدة وأن ليس من أهل العلم بالقرآن أحد يخالف في أن الآية الواحدة كلام

واحد وأن الكلام
الواحد لا ينزل الاجتماع
وانزلت الآيتان في
السورة مفترقتين لأن
معنى الآية معنى قطع
الكلام قال أجل قلت
فاذا صام رسول الله في
شهر رمضان وفرض
شهر رمضان انما أنزل
في الآية أليس قد علمنا
أن الآية بفطر المرض
والمسافر رخصة قال
بلى فقلت له ولم يبق
شيء يعرض في نفسك
الا الأحاديث قال نعم
ولكن الآخر من أمر
رسول الله أليس الفطر
قال فقلت له الحديث
يبين أن رسول الله لم
يفطر لعني نسخ الصوم
ولا اختيار الفطر على
الصوم ألا ترى أنه
يأمر الناس بالفطر
ويقول تقووا
لعدوكم ويصوم ثم يخبر
بأنهم أو أن بعضهم أي
أن يفطر اذا صام فأفطر
ليفطر من تخلف عن
الفطر لصومه بفطره
كما صنع عام الحديبية
فانه أمر الناس أن
ينصروا ويحلقوا فأبوا
فانطلق فحصر وحلق
ففعلا قال فاقوله ليس
من البر الصيام في السفر

صاحبه فاذا كان ذلك قبل يعي ثم شهد عليه حافظه بعد المعى جاز واذا كان القول والفعل وهو أعمى لم يجوز
من قبل أن الصوت يشبه الصوت واذا كان هذا هكذا كان الكتاب أخرى أن لا يحمل لأحد أن يشهد عليه
والشهادة في ملك الرجل الدار أو الثوب على تظاها الاخبار بأنه مالك الدار وعلى أن لا يرى منازعته في الدار
والثوب فيثبت ذلك في القلب فيسمع الشهادة عليه وعلى النسب اذا سمعه يتسبب زمانا أو سمع غيره ينسبه الى
نسبه ولم يسمع دافعا ولم رد لالة يرتاب بها وكذلك يشهد على عين المرأة ونسبها اذا تظاهرت له اخبار من يصدق
بأنها فلانة ويراهم مرة بعد مرة وهذا كله شهادة يعلم كما وصفت وكذلك يحلف الرجل على ما يعلم بأحد هذه
الوجوه فيما أخذ به مع شاهد وفي رد اليمين وغير ذلك والله تعالى الموفق

(باب الخلاف في شهادة الأعمى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى نخالفنا بعض الناس في شهادة الأعمى فقال لا يجوز حتى يكون بصيرا يوم شهد
ويوم رأى وسمع أو رأى وان لم يسمع اذا شهد على رؤية فسألناهم فهل من حجة كتاب أو سنة أو أثر يلزم فلم
يذكر ومن ذلك شيئا لنا وكانت حجتهم فيه أن قالوا انا احتجنا الى أن يكون يرى يوم شهد كما احتجنا الى أن
يكون يرى يوم عاين الفعل أو سمع القول من المشهود عليه ولم تكن واحدة من الخالين أو لى به من الأخرى
فقلت له أرايت الشهادة أليست بيوم يكون القول أو الفعل وان يقيم بها بعد ذلك بدهر قال بلى قلت فاذا
كان القول والفعل وهو بصير سمع مثبت ثم شهد به بعد عاقلا أعمى لم يجوز شهادة قال فأقول بغير الأول
لا يجوز بالأمرين قلت أفيجوز أن يشهد على فعل رجل حتى ثم يموت الرجل فيقوم بالشهادة وهو لا يرى
الرجل ويقوم بالشهادة على آخر وهو غائب لايراه قال نعم قلت فاعلمك ثبت لنفسك حجة الا خالفنا
ولو كنت لا تجيزها اذا أثبتها بصيرا وشهد بها أعمى لانه لا يعاين المشهود عليه لان ذلك حق عندك لزمك أن
لا تجيزها بصيرا على ميت ولا غائب لانه لا يعاين واحدا منهما أما الميت فلا يعاينه في الدنيا وأما الغائب بلد
فأنت تجيزها وهو لا يراه قال فان رجعت في الغائب فقلت لا أجيزها عليه فقلت أفترجع في الميت وهو أشد
عليك من الغائب قال لا قال فان من أحجباك من يجيز شهادة الأعمى بكل حال اذا أثبت كما ثبت أهله
فقلت ان كان هذا صوابا فهو بعدك من الصواب قال فلم تقل به قلت ليس فيه أثر يلزم فأتبعه ومعنا
القرآن والمعقول بما وصفت من أن الشهادة فيما لا يكون الا بعيان أو عيان واثبت سمع ولا يجوز أن تجوز
شهادة من لا يثبت بعيان لان الصوت يشبه الصوت قال ويخالفونك في الكتاب قلت وذلك أبعد من أن
يجوز الشهادة عليه وقولهم فيه متناقض ويرعون أنه لا يحمل لى لو عرفت كتابي ولم أذكر الشهادة أن أشهد
الا وأناذا كر ويرعون أنى ان عرفت كتاب ميت حل لى أن أشهد عليه وكتابى كان أولى أن أشهد عليه من
كتاب غيرى ولو جاز أن أفرق بينهما جاز أن أشهد على كتابى ولا أشهد على كتاب غيرى ولا يجوز واحد
منهما لما وصفت من معنى كتاب الله عز وجل قال فانما نحتاج عليك في أنك تعطينى بالقسامة وتحلف الرجل
مع شاهده على ما غاب بأنهم قد يحلفون على ما لا يعلمون قلت يحلفون على ما يعلمون من أحد الوجوه
الثلاثة التى وصفت لك قلت فان قال لا يكون الا من المعانة والسماع فقلت له أترك هذا القول اذا سئلت
قال فاذا ذكر ذلك قلت أرايت الشهادة على النسب والمثل أن قبلهما من الوجوه التى قبلناها منها قال نعم قلت
وقد يمكن أن يتسبب الرجل الى غير نسبه لم يراه يقربه ويمكن أن تكون الدار فى يدى الرجل وهو لا يمكنها
قد غصبها أو أعارها ياها غائب ويمكن ذلك في الثوب والعبد قال فقد أجمع الناس على اجازة هذا قلنا وان
كانوا أجمعوا فيه دلالة لك على أن القول كما قلنا دون ما قلت أو رأيت عبد ابن نحسين ومائة سنة ابتاعه ابن
نحس عشرة سنة ثم باعه وأبقى عند المشتري فخاصمه فيه فقال أحلفه لقد باعه اياه بربا من الأباقي فقلت
وقال لك هذا ولد بالمشرق وأنا بالمغرب ولا يمكننى المسئلة عنه لانه ليس ها هنا أحد من أهل بلده أتى به قال

يحلف على البت وانما يرجع في ذلك الى علمه قلت ويسعد ذلك ويسع القاضي قال نعم قلت أرايت قوما قتل أبوههم فأمكنهم أن يعترفوا القاتل أو يعاينوه أو يخبرهم من عاينه ممن مات أو غاب ممن يصدق عندهم ولا تجوز شهادتهم عندي أليسوا أولى أن يقسموا من صاحب العبد الذي وصفها أن يحلف والله تعالى أعلم

(باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى وقال يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله إلى آخر الآية وقال وإذا قلتم فاعدوا ولو كان ذا قربى وقال الذين هم بشهادتهم قاعون وقال عز وجل ولا تكتموا الشهادة من يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم وقال وأقيموا الشهادة لله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي أحفظ عن كل من سمعت منه من أهل العلم في هذه الآيات أنه في الشاهد وقدر منته الشهادة وأن فرضا عليه أن يقوم بها على والديه وولده والقريب والبعيد والبعيد والقريب والبعيد ولا يكتم عن أحد ولا يحابي بها ولا يمنعها أحدا قال ثم تنفرع الشهادات فيجتمعون ويختلفون فيما يلزم منها وما لا يلزم ولهذا كتب غير هذا

(باب ما على من دعي بشهادة قبل أن يسئله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل إذا تدانيتهم يد إلى أجل مسمى فأكتموه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول الله عز وجل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله دلالة على أن عليه فيما علمه الله من الكتاب حقا في منفعة المسلمين ويحتمل ذلك الحق أن يكون كلما دعي لحق كتبه لا بد ويحتمل أن يكون عليه وعلى من هو في مثل حاله أن يقوم منهم من يكفي حتى لا تكون الحقوق معطلة لا يوجد لها في الابتداء من يقوم بكفائها والشهادة علمها فيكون فرضا لازما على الكفاية فإذا قام بها من يكفي أخرج من يتخلف من المأثم والفضل للكافي على المتخلف فإذا لم يقم به كان حرج جميع من دعي إليه فتخلف بلا عذر كما كان الجهاد والصلاة على الخائن ورد السلام فرضا على الكفاية لا يخرج المتخلف إذا كان فبين يقوم بذلك كفاية فلما احتمل هذين المعنيين معا وكان في سياق الآية ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا كان فيها كالدليل على أنه نهى الشهداء المدعون كلهم أن يأبوا قال ولا يضار كاتب ولا شهيد فأشبهه أن يكون يخرج من ترك ذلك ضارا وفرض القيام بها في الابتداء على الكفاية وهذا يشبه والله تعالى أعلم ما وصفت من الجهاد والخائن ورد السلام وقد حفظت عن بعض أهل العلم قريبا من هذا المعنى ولم أحفظ خلافا عن أحد أذكره منهم

(الدعوى والبيئات) «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعى

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم في أهل الكتاب فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم إلى وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين وقال وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك وقال وإذا حكمت بين الناس أن تحكموا بالعدل (قال الشافعي)

قلت قد أتني به جابر مفسرا فذكر أن رجلا أجهده الصوم فلما علم النبي به قال ليس من البر الصيام في السفر فاحتمل ليس من البر أن يبلغ هذا رجل بنفسه في فريضة صوم ولا نافلة وقد أرخص الله له وهو صحيح أن يفطر فليس من البر أن يبلغ هذا بنفسه ويحتمل ليس من البر المفروض الذي من خالفه أثم قال فكعب بن عاصم لم يقل هذا قلت كعب روى حروفا واحدا وجار ساق الحديث وفي صوم النبي دلالة على ما وصفت وكذلك في أمر حرة بن عمرو أن شاء صام وإن شاء أفطر وفي قول أنس سافرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذا الصائم ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم قال فقد روى سعيد أن النبي قال خياركم الذين إذا سافروا أفطروا وقصروا الصلاة قلت وهذا مثل ما وصفت خياركم الذين يقبلون الرخصة لا يدعونها رغبة عنها لأن قبول

الرخصة حتمه رأيه
من تركه قال فإمر
عمر رجلا صام في السفر
أن يعيد قلت لا عرفه
عنه وان عرفته فالجدة
ثابتة بما وصفت لك
وأصل ما نذهب اليه
أن ما ثبت عن رسول
الله فالجدة لازمة للخلق به
وعلى الخلق اتباعه
وقلت له من أمر المسافر
أن يقضي الصوم فذهب
والله أعلم أنه رأى
الآية حتما فطر المسافر
والمرضى ومن رآها
حتما قال المسافر منهى
عن الصوم فإذا صامه
كان صيامه منهيا عنه
فيعيده كالصوم يوم
العديد من وجب عليه
كفارة وغيرها أعادها
فقدأنا دلالة السنة
أن الآية رخصة لاحتم
قال فاقول ابن عباس
يؤخذ بالآخر فالأخر
من أمر رسول الله
فقلت روى أنه صام
وأفسر فقال ابن
عباس أو من روى عن
ابن عباس هذا رأيه
وجاء غيره في الحديث
بما لم يأت به من أن
فطره كان لامتناع
من أمره بالفطر من
الفطر حتى أفطر وجاء

رحمه الله فأعلم الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن فرضا عليه وعلى من قبله والناس إذا حكموا أن يحكموا بالعدل
والعدل اتباع حكمه المنزل قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم حين أمره بالحكم بين أهل الكتاب وأن
أحكم بينهم بما أنزل الله ووضع الله نبيه صلى الله عليه وسلم من دينه وأهل دينه موضع الابانة عن كتاب الله
عز وجل معنى ما أراد الله وفرض طاعته فقال من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكموا فيما شجر بينهم الآية وقال وليحذر الذين يخالفون عن أمره الآية فعلم أن الحق كتاب الله
ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس لغف ولا لحاكم أن يفتي ولا يحكم حتى يكون عالما بهما ولا أن يخالفهما ولا
واحد منهما بحال فإذا خالفهما فهو عاص لله عز وجل وحكمه مردود فإذا لم يوجد منصوصين فالاجتهاد بأن
يطلب كما يطلب الاجتهاد بأن يتوجه إلى البيت وليس لأحد أن يقول مستحسنا على غير الاجتهاد كالمسافر
إذا غاب البيت عنه أن يصلي حيث أحب ولكنه يجتهد في التوجه إلى البيت وهذا موضوع بكمله في كتاب
جاء علم الكتاب ثم السنة

(باب في اجتهاد الحاكم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفث فيه
غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما قال الحسن بن أبي الحسن لولا هذه
الآية لرايت أن الحكام قد هلكوا ولكن الله جدد هذا الصواب وأثنى على هذا الاجتهاد «أخبرنا الربيع» قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الدراوردي عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن بشر بن سعيد عن أبي قيس
مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد
فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن خزم فقال هكذا
حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة ومن أمر أن يجتهد على مغيب فأنما كاف الاجتهاد وبسعه فيه الاختلاف
فيكون فرضا على المجتهد أن يجتهد برأى نفسه لا برأى غيره وبين أنه ليس لأحد أن يقلد أحدا من أهل زمانه
كما لا يكون لأحد له علم بالتوجه إلى القبلة يرى أنها في موضع أن يقلد غيره أن رأى أنها في غير ذلك الموضع وإذا
كلفوا الاجتهاد فبين أن الاستحسان بغير قياس لا يجوز (١) كلف لأحد قال والقياس قياسا أحدهما
يكون في مثل معنى الأصل فذلك الذي لا يحل لأحد خلافه ثم قياس أن يشبه الشيء بالشيء من الأصل
والشيء من الأصل غير فيشبه هذا بهذا الأصل ويشبه غيره بالأصل غيره (قال الشافعي) وموضع الصواب
فيه عندنا والله تعالى أعلم أن ينظر فأيهما كان أولى بشبهه صيره اليه أن أشبه أحدهما في خصلتين والآخر
في خصلة ألحقه بالذي هو أشبه في خصلتين ومن اجتهد من الحكماء ثم رأى أن اجتهاده خطأ أو قد خالف كتابا
أو سنة أو إجماعا أو شيئا في مثل معنى هذا رده ولا يسعه غير ذلك وإن كان مما يحتمل ما ذهب اليه ويحتمل
غيره لم يرد من ذلك أن على من اجتهد على مغيب فاستيقن الخطأ كان عليه الرجوع ولو صلى على جبل من
جبال مكة ليلافتأخى البيت ثم أبصر فرأى البيت في غير الجهة التي صلى إليها أعاد وإن كان بموضع لا يراه لم يعد
من قبل أنه رجع في المرة الأولى من مغيب إلى يقين وهو في هذه المرة يرجع من مغيب إلى مغيب وهذا موضوع
في كتاب جاع العلم من الكتاب والسنة وكتاب القضاء والحق في الناس كلهم واحد ولا يحل أن يترك الناس
يحكمون بحكم بلدانهم إذا كانوا يختلفون فيما فيه كتاب أو سنة أو شيء في مثل معناها حتى يكون حكمهم واحدا
إنما يتفرقون في الاجتهاد إذا احتمل كل واحد منهم الاجتهاد وأن يكون له وجه

(١) قوله لا يجوز كلف لأحد كذا في النسخ وتأمل

(باب التثبت في الحكم وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الآية وقال اذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأمر الله من غضى أمره على أحد من عباده أن يكون مستبينا قبل أن يغضيه ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحكم خاصة أن لا يحكم الحاكم وهو غضبان لأن الغضبان يخوف على أمرين أحدهما قلة التثبت والآخر أن الغضب قد يتغير معه العقل ويتقدم به صاحبه على ما لم يكن يتقدم عليه لو لم يكن غضب « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحكم الحاكم أو لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان (قال الشافعي) ومعقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم هذا أنه أراد أن يكون القاضي حين يحكم في حال لا تغير خلقه ولا عقله والحاكم أعلم بنفسه فأى حال أتت عليه تغير خلقه أو عقله انبغى له أن لا يقضى حتى تذهب وأى حال صيرت اليه سكون الطبيعة واجتماع العقل انبغى له أن يتعاهدها فيكون حاكما عندنا وقدر روى عن الشعبي وكان قاضيا أنه رأى أنه يأكل خبزا يجبن فقبل له فقال آخذحكى كأنه يريد أن الطعام يسكن حر الطبيعة وأن الجوع يحرك حرها وتوق النفس إلى الماء كل فيشتغل عن الحكم وإذا كان (١) مريضاً شقيحاً أو تعباساً شقيحاً فكل هذا في حال الغضب في بعض أمره أو أشد تنوق الحكم ويتوقاه على الملافة فإن العقل بكل مع الملافة وجماعه ما وصفت

(باب المشاورة) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى وشاورهم في الأمر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري قال قال أبو هريرة ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله عز وجل وأمرهم شورى بينهم (قال الشافعي) قال الحسن إن كان النبي صلى الله عليه وسلم لغنيا عن مشاورتهم ولكنه أراد أن يستنبط ذلك الحكم بعده إذا نزل بالحاكم الأمر يحمل وجوهاً ومشكل انبغى له أن يشاور ولا ينبغى له أن يشاور جاهلاً لأنه لا معنى لمشاورته ولا عالماً غير أمين فانه ربما أضل من يشاوره ولكنه يشاور من جمع العلم والأمانة وفي المشاورة رضا الخصم والحق عليه

(باب أخذ الولي بالولي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ألم ينبأ بكافي صهف موسى وإبراهيم الذي وفى أن لا تزر وازرة وزر أخرى (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبان بن لقيط عن أبي رزمة قال دخلت مع أبي على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من هذا قال ابني يا رسول الله أشهد به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أما انه لا يجني عليك ولا تجني عليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس قال كان الرجل يؤخذ بدين غير حتى جاء إبراهيم فقال الله عز وجل وإبراهيم الذي وفى أن لا تزر وازرة وزر أخرى (قال الشافعي) رحمه الله والذي سمعت والله أعلم في قول الله تعالى أن لا تزر وازرة وزر أخرى أن لا يؤخذ أحد بدين غير وذلك في بدنه دون ماله وإن قتل أو كان حذالم يقتل به غيره ولم يؤخذ ولم يحد بدينه فيما بينه وبين الله تعالى لأن الله جل وعز إنما جعل جزاء العباد على أعمال أنفسهم وعاقبتهم عليها وكذلك أموالهم لا يجني أحد على أحد في ماله إلا حيث خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن جناية الخطأ من الحر على الادميين على عاقلته فأما ما سواها فمأولهم ممنوعة من أن تؤخذ بجناية غيرهم وعليهم في أموالهم حقوق سوى هذا من ضيافة وزكاة وغير ذلك وليس من وجه الجناية

(١) قوله مريضاً شقيحاً الشقيح الناقه من المرض اه كتبه مصححه

غيره بما وصفت في حجة ابن عمرو وهذا مما وصفت أن الرجل يسمع الشيء فيتناوله ولا يسمع غيره ولا يمنع من علم الأمرين أن يقول بهما معا

(باب قتل الاسارى والمفاداة بهم والمغن عليهم)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال أسرا أصحاب رسول الله رجلا من بني عقيل وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ففداه النبي بالرجلين اللذين أسرتهم ما ثقيف قال وقد روى عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري لا يحضر في ذكر من فوقه في الاسناد أن خبيلا للنبي صلى الله عليه وسلم أسرت ثمانية ابن أثال الحنفي فأتى به مشركا فربطه النبي صلى الله عليه وسلم إلى سارية من سواري المسجد فلا تأثم من عليه

وهو مشرك فأسلم بعد
(قال الشافعي) وأخبرني
عددا من أهل العلم من
قريش وغيرهم من أهل
الغازي أن رسول الله
أسر النضر بن الحارث
العبدري يوم بدر وقتله
بالبادية أو بين البادية
والأنيل صبرا « حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال وأخبرني
عددا من أهل العلم أن
رسول الله أسر عتبة بن
أبي معيط يوم بدر وقتله
صبرا وأن رسول الله
أسر سهيل بن عمرو وأبا
وداعة السهمي وغيرهما
فقاداهما بأربعة
آلاف أربعة آلاف
وفادى بعضهم بأقل وأن
رسول الله أسر أبا عزة
الجحفي يوم بدر ففر عليه
ثم أسره يوم أحد وقتله
صبرا (قال الشافعي)
فكان فيما وصفت من
فعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما يدل على
أن للإمام إذا أسر رجلا
من المشركين أن يقتل
أو أن يمن عليه بلا شيء
أو أن يفسد يعمال
بأخذه منهم أو أن يفادي
بأن يطلق منهم على أن
يطلق له بعض أسرى
المسلمين لأن بعض

(باب ما يجب فيه اليمين) (قال الشافعي) كل من ادعى على امرئ شيئا ما كان من مال
وقصاص وطلاق وعتق وغيره أحلف المدعي عليه فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعي
فإن حلف استحق وإن لم يحلف لم يستحق ما ادعى ولا يقوم النكول مقام اقرار في شيء حتى يكون مع النكول
يمين المدعي فإن قال قائل فكيف أحلف في الحدود والطلاق والنسب والأموال وجعلت الأيمان كلها
تجب على المدعي عليه وتجعلها كلها ترد على المدعي قيل له إن شاء الله تعالى قلت استدل بالكتاب الله ثم سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدرى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فإن قال وأين الدلالة من
الكتاب قيل له إن شاء الله قال الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فخذ
الراحي بالزنا ثمانين وقال في الزوج والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم إلى قوله أن غضب
الله عليهما إن كان من الصادقين حكم الله عز وجل على القاذف غير الزوج بالحد ولم يجعل له مخرجا منه إلا أن
يأتي بأربعة شهداء وأخرج الزوج من الحسد بأن يحلف أربعة أيمان ويلتعن بخامسة ويسقط عنه الحد
ويلزمها إن لم تخرج أربعة أيمان والتعانها وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يني الولد (١) والتعانة وسن
بينهما الفرقة ودرا أن الله تعالى عنها الحد بالأيمان مع التعانة وكانت أحكام الزوجين إذا خالفت أحكام الأجنبيين
في شيء فهي مجامعة له في غيره وذلك أن اليمين فيه قد جعت درء الحد عن الرجل والمرأة وفرقة ونفي ولد فكان
الحد والطلاق والنفي معاد اخلافها ولا يحق الحد على المرأة حين يقدفها إلا بيمين الزوج وتشكل عن اليمين ألا
تري أن الزوج لو لم يلتعن حصد بالقذف وترك الخروج باليمين منه ولم يكن على المرأة حد ولم يلتعن أولا
تري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للانصار يمين تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فلم يحلفوا رد
الأيمان على اليهود ليسبروا بها فلم يقبلها الانصارون تركوا حقهم أولا ترى أن عمر بن الخطاب رضى الله
تعالى عنه بدأ بالإيمان على المدعي عليهم فلم يحلفوا ردها على المدعين والله أعلم

(هذا كتاب ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف رحمهم الله تعالى)

(قال) إذا أسلم الرجل إلى الخياط ثوبا فخطه قباء فقال رب الثوب أمرتك بقميص وقال الخياط أمرتني بقباء
فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول رب الثوب ويضمن الخياط قبعة الثوب وبه يأخذ « يعني
أبا يوسف » وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخياط في ذلك * ولو أن الثوب ضاع من عند الخياط ولم يختلف
رب الثوب والخياط في عمله فإن أبا حنيفة قال لا ضمان عليه ولا على القصار والصباغ وما أشبه ذلك من العمال
الافيا جنت أيديهم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه أنه قال لا ضمان عليهم وكان ابن
أبي ليلى يقول هم ضامنون لما هلك عندهم وإن لم يجن أيديهم فيه قال أبو يوسف هم ضامنون إلا أن يجيء
شيء غالب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا ضاع الثوب عند الخياط أو الصباغ أو أجبر أمر ببيع
أو حمال استؤجر على تبليغه وصاحبه معه أو تبليغه وليس صاحبه معه من غرق أو حرق أو سرق ولم يجن فيه
واحد من الأجراء شيئا أو غير ذلك من وجوه الضيعة فسواء ذلك كله فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أحدهما
أن من أخذ أجرا على شيء ضمنه ومن قال هذا فاسه على العارية تضمن وقال إنما ضمن العارية لمنفعة فيها
للمستعير فهو ضامن لها حتى يؤذيها بالسلامة وهي كالسلف وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له إن العارية
مأذون لك في الانتفاع بها إلا عوض أخذه منك المعير وهي كالسلف وهذا كله غير مأذون لك في الانتفاع به
وإنما منعتك في شيء فعله فيه فلا يشبه هذا العارية وقد وجدتك تعطى الدابة بكرة فتنتفع منها بعوض
يؤخذ منك فلا تضمن إن عطيت في يدك وقد ذهب إلى تضمن القصار شريح فضمن قصارا احترق بيته فقال
تضمنني وقد احترق بيتي فقال شريح أرايت لو احترق بيته كنت تترك له أجزئك (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا عنه ابن عيينة بهذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز إذا ضمن الصانع الأهدأ وأن ضمن

(١) لعله بالتعانة تأمل كتبه مصححه

كل من أخذ على شيء أجر أو لا يتجاوز ما أخذ عليه الأجر من أن يكون مضمونا والمضمون ضامن بكل حال والقول الآخر أن لا يكون مضمونا فلا يضمن بحال كما لا تضمن الوديعة بحال وقدير ويمن وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ضمن الغسل والصباغ وقال لا يصلح الناس الا ذلك أخبرنا بذلك ابراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه قال ذلك ويروي عن عمر بن قنينة بعض الصنائع من وجه أضعف من هذا ولم يعلم واحد منهم ما يثبت وقدير ويمن عن علي بن أبي طالب أنه كان لا يضمن أحدا من الأجراء من وجه لا يثبت مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وثابت عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا ضمان على صانع ولا على أجير فأما ما جئت أيدي الأجراء والصنائع فلا مسألة فيه وهم ضامنون كما يضمن المستودع ما جئت يده والحناية لا تبطل عن أحد وكذلك لو تعدوا ضمنوا « قال الربيع » الذي يذهب إليه الشافعي فيما رأيت أنه لا ضمان على الصانع الا ما جئت أيديهم ولم يكن يبرح بذلك خوفا من الصانع

(باب الغصب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اغتصب الرجل الحارثة فباعها وأعتقها المشتري فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول البيع والعق فيها باطل لا يجوز لأنه باع ما لا يملك وأعتق ما لا يملك وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عتقه جائز وعلى الغاصب القيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اغتصب الرجل الحارثة فاعتقها وأباعها ممن أعتقها أو فاسدا فاعتقها أو باعها ممن أعتقها فالبيع باطل وإذا بطل البيع لم يجز عتق المبتاع لأنه غير مالك وهي مما لو كة لك الأول البائع يبيعها فاسدا ولو تساعدها ثلاثون مشريا فأكثر وأعتقها أيهم شاء المبتاع يبعثها البائع الأول فالبيع كله باطل ويتراذون لأنه إذا كان بيع المالك الأول الصحيح المالك فاسدا فباعها الذي لا يملكها فلا يجوز بيعه فيها بحال ولا يبيع من باع بالمالك عنه والبيع إذا كان فاسدا لم يملك به ومن أعتق ما لا يملك لم يجز عتقه وإذا اشترى الرجل الحارثة فوطئها ثم طلع المشتري على عيب كان بهادلسه البائع له فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ليس له أن يردّها بعد الوطء وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولكنه يقول يرجع عليه بفضل ما بين الصحة والعيب من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها ويرد معها مهر مثلها والمهر في قوله يأخذ العشر من قيمته أو نصف العشر فيجعل المهر نصف ذلك ولأن المشتري لم يطأ الحارثة ولكنه حدث بها عيب عنده لم يكن له أن يردّها في قول أبي حنيفة ولكنه يرجع بفضل ما بين العيب والصحة وبه يأخذ صاحبنا وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها ويرد معها النقص العيب الذي حدث عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الحارثة ثيبا فاصابها ثم ظهر منها عيب كان عند البائع كان له ردّها لان الوطء لا ينقصها شيئا وانما ردّها بعطل الحال التي أخذها بها وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخارج بالضمن ورأينا الخدمة كذلك كان الوطء أقل ضرر عليهما من خدمة أو حراج لو أدته بالضمن وان كانت بكرة فأصابها فيمادون الفرج ولم يفتضها فكذلك وان افتضها لم يكن له ردّها من قبل أنه قد نقصها بهادلس العذرة فلا يجوز له أن يردّها ناقصة كما لم يكن يجوز عليه أن يأخذها ناقصة ويرجع بما نقصها العيب الذي دلّس له من أصل الثمن الذي أعطى فيها إلا أن يشاء البائع أن يأخذها ناقصة فيكون ذلك له إلا أن يشاء المشتري أن يحبسها مقيمة ولا يرجع بشيء من العيب ولا نعلم ثبت عن عمر ولا علي ولا خلافهما أنه قال خلاف هذا القول « وإذا اشترى الحارثة فوطئها فاستحقها رجل فقضى له بها القاضي فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول على الواطئ مهر مثلها على مثل ما يتزوج به الرجل مثلها يحكم به ذو العدل ويرجع بالثمن على الذي باعه ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على الواطئ المهر على ما ذكرت لك من قوله ويرجع

هذا ناسخ لبعض ولا يخالفه الا من جهة ابا حنيفة ولا يقال لشي من الاحكام مختلف مطلقا الا ما قال حاكم حلال وحاكم حرام فأما ما كان واسعا فيقال هو مباح وكل من صنع فيه شيئا وان خالف فعل صاحبه فهو فاعل ما يجوز له كما يكون النائم مخالفا للقاعد والمأشئ مخالفا للقائم وكل ذلك مباح لأن حتما على المأشئ أن يقوم ولا على القائم أن يقعد

(باب الماء من الماء)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا غير واحد من ثقات أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب عن أبي ابن كعب قال قلت يا رسول الله إذا جامع أحدنا فأكل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يغسل مامس المرأته منه وليتوضأ ثم ليصل (قال الشافعي) وهذا من أثبت اسناد الماء من الماء أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد

عن سعيدين المسيب أن
أبا موسى الأشعري أن
عائشة أم المؤمنين فقال
لقد شق على اختلاف
أصحاب محمد في أمر إني
لأعظم أن أستقبلك
به فقالت ما هو ما كنت
سائل عنه أم فسلمني
عنه فقال لها الرجل
يصيب أهله ثم يكسل
ولا ينزل فقالت إذا
جاءوا الختان الختان فقد
وجب الغسل فقال أبو
موسى لأسأل عن هذا
أحد بعدل أبدا
حدثنا الربيع أخبرنا
الشافعي قال أخبرني
ابراهيم بن محمد عن
محمد بن يحيى بن زيد
ابن ثابت عن خارجة
ابن زيد عن أبيه
عن أبي بن كعب أنه
كان يقول ليس على من
لم ينزل غسل ثم نزع عن
ذلك أي قبل أن يموت
(قال الشافعي) وأما بدأت
بحديث أبي في قوله
الماء من الماء وزوجه
أن فيه دلالة على أنه
سمع الماء من الماء
عن النبي ولم يسمع
خلافه فقال به ثم لا
أحسبه تركه إلا لأنه
ثبت له أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

على البائع بالثمن والمهر لانه قد غتره منها فأدخل عليه بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما
أحدث وهو الذي وطئ أريت لو باعه ثوبا فخرقه أو أهلكه فاستحقه رجل وضمنه بالقيمة اليس انما يرجع على
البائع بالثمن وان كانت القيمة أكثر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الجارية فوطئها
ثم استحقها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت لمهر مثلها إلا ما ينكح به مثلها ويرجع المشتري على
البائع بثمن الجارية الذي قبض منه ولا يرجع بالمهر الذي أخذ به الجارية منه لانه كشي استهلكه هو فان
قال قائل من أين قلت هذا قيل له لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تزوج بغير إذن وليها أن
نكاحها باطل وأن لها أن أصيب المهر كانت الاصابة بشبهة توجب المهر ولا يكون للمصيب الرجوع على
من غتره لأنه هو الذي أخذ الاصابة ولو كان يرجع به على من غتره لم يكن للمرأة عليه مهر لانه قد تكون غارته
فلا يجب لها ما يرجع به عليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الجارية قد دلس له فيها
بغير علمه البائع أو لم يعلمه فسواء في الحكم والبائع آثم في التدليس ان كان عالما فان حدث بها عند المشتري
عيب ثم اطلع على العيب الذي دلس له لم يكن له رد هار ان كان العيب الذي حدث بها عنده أقل عيوب الرقيق
وإذا كان مشتريا فإمكانه أن يردها بأقل العيوب لان البيع لا يلزمه في معيب إلا أن يشاء فكذلك عليه
للبائع مثل ما كان له على البائع ولا يكون له أن يرد على البائع بعد العيب الذي حدث في ملكه كما لم يكن
للبائع أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه وهذا معنى سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قضى أن
يرد العبد بالعيب وللشترى إذا حدث العيب عنده أن يرجع عما نقصها العيب الذي دلس له البائع ورجوعه
به كما أصف لك أن تقوم الجارية سالمة من العيب فيقال قيمتها مائة ثم تقوم وبها العيب فيقال قيمتها تسعون
وقيمتها يوم قبضها المشتري من البائع لانه يومئذ تم البيع ثم يقال له ارجع بعشر ثمنها على البائع كأنما كان
قل أو أكثر فان اشتراها بمائتين رجع بعشرين وان كان اشتراها بخمسين رجع بخمسة إلا أن يشاء البائع
أن يأخذها معيبة بلا شيء يأخذها من المشتري فيقال للمشتري سلها ان شئت وان شئت فأمسكها ولا ترجع بشيء
* وإذا اشترى الرجلان جارية فوجداهما عيبا فرضى أحدهما بالعيب ولم يرض الآخر فان أباحني فرضى الله
تعالى عنه كان يقول ليس لواحد منهما أن يرد حتى يحته عا على الرديعيا وكان ابن أبي ليلى يقول لأحدهما
أن يرد حصته وان رضى الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجلان
الجارية صفقة واحدة من رجل فوجداهما عيبا فأراد أحدهما الرد والآخر التسليم فللذي أراد الرد الرد وللذي
أراد التسليم التسليم لأن موجودا في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد
كالكل لو باعه كالأول باع لأحدهما نصفها والأخر نصفها ثم وجداهما عيبا كان لكل واحد منهما رد
النصف والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يمسك وان رده صاحبه * وإذا اشترى
الرجل أرضا فها نخل وفيه ثمر ولم يشترط شيئا فان أباحني فرضى الله تعالى كان يقول الثمر للبائع إلا أن يشترط
ذلك المشتري وكذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى نخلا له ثمر مؤبر فثمره
للبائع إلا أن يشترط ذلك المشتري ومن اشترى عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط ذلك المشتري وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول الثمرة للمشتري وان لم يشترط لان ثمرة النخل من النخل (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا اشترى الرجل من الرجل النخل قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط ذلك المبتاع وان كانت
لم تؤبر فثمرتها للمشتري لان ثمرها غير منكشف الا في وقت الابار والاباحين يسدوا الانكشاف وما لم يسد
الانكشاف في الثمر فهو كالخمين في بطن أمه يملكه من ملك أمه وإذا بدا منه الانكشاف كان كالخمين قد زایل
أمه وهذا كله في معنى السنة فان اشترى عبدا أو تينا أو غمرا أي ثمرتا كان بعد ما يطلع صغيرا كان أو كبيرا
فالثمره للبائع وذلك أنها منكشفة لا حائل دونها في مثل معنى النخل المؤبر وهكذا إذا باع عبدا له مال فماله للبائع
الآن يشترط المبتاع وهذا كله مثل السنة نصا وشبهه بعناها لا يخالفه

(باب الاختلاف في العيب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل من الرجل الحارية أو الدابة أو الثوب أو غير ذلك فوجد المشتري به عيبا وقال بعني وهذا العيب به فأنكر ذلك البائع فعلى المشتري البينة فإن لم تكن له بينة فعلى البائع البين بالله لقد باعته وما هذا العيب به فإن قال البائع أنا أورد البين عليه فإن أباحني فله رضي الله تعالى عنه كان يقول لا أورد البين عليه ولا يحولها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبها أخذ وكان ابن أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أنه إذا اتهم المدعي رد البين عليه فيقال احلف ورتد هاون أي أن يحلف لم يقبل منه وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الدابة أو الثوب أو أي يبيع ما كان فوجد المشتري به عيبا فاختلف المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل عندك فإن كان عيبا يحدث مثله بحال فالقول قول البائع مع يمينه على البت بالله لقد باعته وما هذا العيب به إلا أن يأتي المشتري على دعواه بينة فتسكون البينة أولى من البين وإن نكل البائع رد البين على المشتري أتمهناه ولم نتهمه فإن حلف ردنا عليه السلعة بالعيب وإن نكل عن البين لم ترددها عليه ولم نعطه بنكول صاحبه فقط أتمناه عليه بالنكول إذا كان مع النكول يمينه فإن قال قائل ما دل على ما ذكرت قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأصاريين بالآيمان يستحقون بهادهم صاحبهم فأنكروا ورد الآيمان على يهود يبرون بهائم رأي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الآيمان على المدعي عليهم الدم يبرون بها فأنكروا فرد هاهنا المدعين ولم يعطهم بالنكول شيئا حتى رد الآيمان وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النص المفسرة تدل على سنته الحجة وكذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه ثم قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ذلك جلة دل عليها نص حكم كل واحدة منهما والذي قال لا يعدو باليمين المدعي عليهم يخالف هذا فيكثر ويحمل الحديث ما ليس فيه وقد وضعنا هذا في كتاب الأفضية واليمين بين المتبايعين على البت فيما تبايعاه * وإذا باع الرجل بيعا فبرئ من كل عيب فإن أباحني فله رضي الله تعالى عنه كان يقول البراءة من كل ذلك جائزة ولا يستطيع المشتري أن يردده بعيب كأننا ما كان ألا ترى أنه لو أبرأه من الشجاج برئ من كل شجرة ولو أبرأه من القروح برئ من كل قرحة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يبرأ من ذلك حتى يسمي العيوب كلها بأسمائها ولم يذكر أن يضع يده عليها (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا باع الرجل العبد أو شيئا من الحيوان بالبراءة من العيوب فالذي نذهب إليه والله تعالى أعلم قضاء عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنه برئ من كل عيب لم يعلمه ولم يبرأ من عيب عليه ولم يسمه البائع ويقفه عليه وأما ذهبنا إلى هذا فنقلنا أو أن فيه معنى من المعاني يفارق فيه الحيوان ما سواه وذلك أن ما كانت فيه الحياة فكان يتغذى بالهضم وانسقم وتحول طبائعه فلما يبرأ من عيب يخفى أو يظهر فإذا خفي على البائع أبرئه ببرئه منه فإذا لم يخف عليه فقد وقع اسم العيوب على ما نقصه يقل ويكثر ويصغر ويكبر وتقع التسمية على ذلك فلا يبرئه منه إلا أن يقفه عليه وإن أتبع في القياس لولا التقليد وما وصفنا من تفرق الحيوان غيره لأن لا يبرأ من عيب كان به لم يبرأ صاحبه ولكن التقليد وما وصفنا أولى بما وصفناه * وإذا اشترى الرجل دابة أو خادما أو دارا أو ثوبا أو غير ذلك فادعى فيه رجل دعوى ولم يكن للدعي على دعواه بينة فأراد أن يستخلف المشتري الذي في يده ذلك المتاع على دعواه فإن أباحني فله رضي الله تعالى عنه كان يقول البين عليه البينة بالله ما لهذا فيه حتى وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أن يحلف بالله ما يعلم أن لهذا فيه حقا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إلى البين عليه بالبت ما لهذا فيه حق ويسعه ذلك إذا لم يكن يعلم لهذا فيه حقا وهكذا عامة الآيمان والشهادات * وإذا اشترى المشتري بيعا على أن البائع بالخيار شهر أو على أن المشتري بالخيار شهر فإن أباحني فله رضي الله تعالى عنه كان يقول البيع فاسد ولا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام

بلغنا

قال بعده ما نسخته
« أخبرنا الثقة عن
يونس عن الزهري
عن سهل بن سعد
الساعدي قال بعضهم
عن أبي بن كعب
ووقفه بعضهم على
سهل بن سعد قال كان
الماء من الماء في أول
الاسلام ثم ترك ذلك
بعد وأمر بالفسل
إذا مس الختان الختان
« أخبرنا سفيان عن
علي بن زيد بن جده عن
عن سعيد بن المسيب
أن أبا موسى سأل عائشة
عن التقاء الختانين
فألت عائشة قال النبي
صلى الله عليه وسلم
إذا التقى الختانان أو
مس الختان الختان
فقد وجب الغسل
« أخبرنا سفيان بن
أبراهيم قال حدثنا علي
ابن زيد بن جده عن
عن سعيد بن المسيب
عن عائشة قالت قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا قعد بين الشعب
الأربع ثم ألق الختان
بالختان فقد وجب
الغسل « أخبرنا الثقة
عن الأوزاعي عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه أو عن يحيى بن

سعيد عن القاسم عن عائشة قالت اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل ففعلته أنا ورسول الله فآغسلنا وحديث الماء من الماء ثابت الاسناد وهو عندنا منسوخ بما حكيت فيجب الغسل من الماء ويجب اذا غيب الرجل ذكره في فرج المرأة حتى يورى حشفته

(باب الخلاف في أن الغسل لا يجب الا بخروج الماء)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي خالفنا بعض أصحاب الحديث من أهل ناحيتنا وغيرهم فقالوا لا يجب على الرجل اذا بلغ من امره ما شاء الغسل حتى يأتي منه الماء الدافق واحتج فيه بحديث أبي بن كعب وغيره مما يوافقه وقال أما قول عائشة فعلته أنا ورسول الله فآغسلنا فقد يكون تطوعاً منها بالغسل ولم تقل ان النبي عليه السلام قال عليه الغسل (قال الشافعي) فقلت له الأغلب أن عائشة لا تقول اذا مس

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى شاة محفلة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام ان شاء ردها وردها صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير فجعل الخيار كله على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن أبي ليلى يقول الخيار جائز شهراً كان أو سنة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل العبد أو أي سلعة ما اشترى على أن البائع بالخيار أو المشتري أوهما معاً إلى مدة يصفانها فإن كانت المدة ثلاثاً أو أقل فالبيع جائز وإن كانت أكثر من ذلك بطرفة عين فأكثر فالبيع منتقض فإن قال قائل وكيف جاز الخيار ثلاثاً ولم يجز أكثر من ثلاث قيل لولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز أن يكون الخيار بعد تفرق المتبايعين ساعة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل لهما الخيار إلى أن يتفرقا وذلك أن رجلاً لا يجوز أن يدفع ماله إلى البائع ويدفع البائع جاريته للمشتري فلا يكون للبائع الانتفاع بمن سلعته ولا للمشتري أن ينتفع بمجاريته ولو زعمنا أن لهما ما ينتفعان عنهما أن عليهما ما شاء أحدهما أن يردّه فإذا كان من أصل مذهبن أن لا يجوز أن يبيع الحارّة على أن لا يبيعها صاحبها لاني اذا شرطت عليه هذا فقد نقصته من المالك نسبياً ولا يصلح أن أملكه بعوض آخذه منه الا مملكه عليه تام فقد نقصته بشرط الخيار كل المالك حتى حظرته عليه وأصل البيع على الخيار لولا الخبر كان ينبغي أن يكون فاسداً لا نافسداً لبيع بأقل منه مما ذكرنا فلو شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصرة خيار ثلاث بعد البيع وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه جعل (١) الحبان بن منقذ خيار ثلاث فيما ابتاع اتمين إلى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيار ولم يجاوزه ولم يجاوز رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن امر به يشبه أن يكون كالحذ لغايته من قبل أن المصرة قد تعرف تصرفها بعد أول ليلة في يوم وليلة وفي يومين حتى لا يشك فيها ولو كان الخيار انما هو يعلم استبانة عيب التصرية أشبهه أن يقال له الخيار حتى يعلم أنها مصرة طال ذلك أو قصر كما يكون له الخيار في العيب اذا علمه بلا وقت طال ذلك أو قصر ولو كان خيار حبان انما كان لاستشارة غيره أمكنه أن يستشير في مقامه وبعده بساعة وأمكن فيه أن يدع الاستشارة دهرًا فكان الخبر يدل على أن خيار ثلاث أقصى غاية الخيار فلم يجز لنا أن نجاوزه ومن جاوزه كان عندنا مشروطاً ببيعاً فاسداً (قال) واذا اشترى الرجل ببيعاً على أن البائع بالخيار يوماً وقبضه المشتري فهلك عنده فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول المشتري ضامن بالقيمة لأنه أخذ على بيع وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو أمين في ذلك لاشي عليه فيه ولو أن الخيار كان للمشتري فهلك عنده فهو عليه بثمنه الذي اشتراه به في قولهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا باع الرجل العبد بالخيار ثلاثاً أو أقل وقبضه فمات العبد في يد المشتري فهو ضامن لقيمته وانما منعنا أن نضمنه ثمنه أن البيع لم يتم فيه ومنعنا أن نطرح الضمان عنه أنه لم يأخذه الا على بيع يأخذ من المشتري به عوضاً فلا يجعل البيع الا مضموناً ولا وجه لأن يكون أميناً فيه انما يكون الرجل أميناً فيما لا يملك ولا ينتفع به منفعة عاجلة ولا آجلة وانما يملكه منفعة ربه لا منفعة نفسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء ذلك كان الخيار للبائع أو للمشتري لان البيع لم يتم فيه حتى مات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فباع نصفها ولم يبيع النصف الآخر ثم وجد بها عيباً قد كان البائع دلسه له فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا يستطيع أن يرد ما بقي منها ولا يرجع بما نقصها العيب ويقول رد الجارية كلها كما أخذتها والا فلا حق لك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يرد ما في يده منها على البائع بقدر ثمنها وكذلك قولهم ما في الثياب وفي كل بيع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو الثوب أو السلعة فباع نصفها من رجل ثم ظهر من ثمنها على عيب دلسه البائع لم يكن له أن يرد النصف بمحضته من الثمن على البائع ولا يرجع عليه بشئ من نقص العيب من أصل الثمن ويقال له ردها كما هي أو احبس وانما يكون له أن يرجع بنقص العيب اذا ماتت الجارية أو اعتقت فصارت لا ترد بحال أو وجدت

(١) هو بفتح الحاء المهملة وشدة الباء الموحدة وتقدم في الجزء الثالث حبان بن سعد وهو خطأ فتنبه

بها عنده عيب فصار ليس له أن يردها عليه بحال فأما إذا باعها أو باع بعضها فقد يمكن أن يردها إذا أمكن أن يردها فيلزم ذلك البائع لم يكن له أن يردها ويرجع بنقص العيب (١) * (قال) وإذا اشترى الرجل عبدا واشترط فيه شرطا أن يبيعه من فلان أو يهبه لفلان أو على أن يعتقه فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول البيع في هذا فاسد وبه يأخذ وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نحو من ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والشرط باطل (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل العبد على أن لا يبيعه من فلان أو على أن لا يستخذه أو على أن ينفق عليه كذا أو على أن يخرج رجه فالبيع فيه كاه فاسد لان هذا كله غير تمام ملك ولا يجوز الشرط في هذا الا في موضع واحد وهو العتق اتباعا للسنة ولفراق العتق لما سواه فنقول ان اشتراه منه على أن يعتقه فاعتقه فالبيع جائز فان قال رجل مافرق بين العتق وغيره قيل قد يكون لي نصف العبد فأهبه وأبيع وأصنع فيه ما شئت غير العتق فلا يلزمي ضمان نصيب شريكي فيه ولا يخرج نصيب شريكي من يده لان كلا مالك لما ملك فان أعتقه وأنا موسر عتق على نصيب شريكي الذي لا أملك ولم أعتق وضمنت قيمته وخرج من يدي شريكي بغير أمره وأعتق الجمل فتداه لأقل من ستة أشهر فيقع عليه العتق ولو بعته لم يجز البيع مع خلافه لغير في هذا وفي أم الولد والمكاتب وما سواهما * (قال) وإذا كان لرجل على رجل مال من بيع ثل المال فأخره عنه إلى أجل آخر فان أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول تأخير جائز وهو إلى الأجل الآخر الذي أخره عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك إلا أن يكون ذلك على وجه الصلح منهما (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل مال حال من سلف أو من بيع أو أي وجه كان فأنظره صاحب المال بالمال إلى مدة من المدد كان له أن يرجع في النظر متى شاء وذلك أنها ليست باخراج شيء من ملكه إلى الذي عليه الدين ولا شيئا أخذ منه به عوضا فتأخره إياه للعوض الذي يأخذه منه أو نفسه ويرد العوض ولا فرق بين السلف وبين البيع إلا أن يتفاسخا في البيع والمبيع قائم فيجعله بعه غير بنظرة أو يتداعيان فيه دعوى فيصيرانه بيعا مستأنفا إلى أجل فيلزمهما البيع الذي أحدهما * ولو أن رجلا كان له على رجل مال فتغيب عنه المطلوب حتى حط عنه بعض ذلك المال على أن يعطيه بعنه ثم ظهر له بعد فان أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول ما حط عنه من ذلك المال فهو جائز وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع فيما حط عنه لانه تغيب عنه وبه يأخذ ولو أن الطالب قال ان ظهر لي فله بماعليه كذا وكذا لم يكن قوله هذا يوجب عليه شيئا في قولهم جميعا (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا تغيب الرجل عليه الدين من الرجل حط عنه وهو متغيب شيئا وأخذ منه البقية ثم قال انما حططت عنه للتغيب فليس له أن يرجع فيما حط عنه ولا يكون هذا من معاني الاكراه التي نظر حها عن أكره عليها لان الاكراه موضوع عن العبد فيما بينه وبين الله وفي الحكم وليس هذا الاكراه قد كان يظهر له بعد التغيب ويعدى عليه في التغيب ويظن أنه غاب عنه ولم يرغب ولو قال الطالب ان ظهر لي فله وضع كذا فظهر له لم يكن له وضع

(١) في بعض النسخ هنا زيادة هذا نصها

« قال الربيع » اذا بعثك عبدا على أن لا تبعه أو شيئا سواه أو شرطت عليك فيه شرط ليس يلزمك في عبداً إلا أن تشاء فالبيع فيه باطل من قبل أني اذا ملكك عليك العوض منه فلك أن تملكه كما كنت أناملكه وإذا بعثك على أن لا تبعه فقد نقصت كما كنت أملكه لانه كان لي أن أبيع وأصنع به ما شئت وإذا انقصت كما كنت أنأملك فيه فلم تملكه ملكا تاما كما كنت أناملكه الا العتق وحده بحديث بريرة فان هذا خاص مستخرج من العام ألا ترى أني لو وهبت لك نصف عبد لم يكن علي لك أن أهب لك النصف الآخر وإذا أعتقت نصف عبد لي قوم على عتق الباقي اذا كنت موسرا فالعتق خلاف غيره من جميع الأشياء اه

الختان الختان أو جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل وتقول فعلته أنا ورسول الله فاعتسنا الا خبرا عن رسول الله بوجوب الغسل منه قال فيصمّل أن تكون لما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل اغتست ورائه واجبا ولم تسمع من النبي صلى الله عليه وسلم إيجابه فقلت نعم قال فليس هذا خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت الأغلب أنه خبر عنه قال وأما حدث علي بن زيد فليس مما يثبت به أهل الحديث وهو لا تقوم به الحجة فقلت له فان أبي بن كعب قد رجح عن قوله الماء من الماء بعد قوله به عمرا من عمره وهو يشبه أن لا يكون رجح الا بخبر يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هذا لأقوى فيه من غيره وما هو بالبين وقلت له ما أعلم عندنا من جهة الحديث شيئا أكبر من هذا قال فن جهة غير الحديث فقلت نعم قال الله جل ثناؤه لا تقربوا الصلاة وأتم

سكارى الى قوله حتى
تغتسلوا فكان الذى
يعرفه من خطب
بالجنابة من العرب أنها
الجماع دون الانزال ولم
تختلف العامة أن الزنا
الذى يجنب به الحسد
الجماع دون الانزال
وأن من غابت حشفته
في فرج امرأة وجب
عليه الحسد وكان الذى
يشبه أن الحد لا يجب
الاعلى من أجنب من
حرام وقلته قد يمتثل
أن يقال حديث أبى
إذا جامع أحدنا فأكسل
أن ينزل أن يقول إذا
صار الى الجماع ولم يغيب
حشفته فأكسل فلا
يكون حديث الغسل
إذا التقي الختانان مخالفا
له قال أقول بهذا
فقلت ان الأغلب أنه
إذا بلغ أن يلتقى الختانان
ولم ينزل وكذلك والله
أعلم الأغلب من قول
عائشة فعلته أنا والنبي
صلى الله عليه وسلم
فاغتسلنا على
إيجاب الغسل لأنها
توجب الغسل إذا التقي
الختانان قال فإذا التقاء
الختانين قلت إذا صار
الختان حذو الختان
وان لم يتماسا قال

لأنه عطية مخاطرة . وإذا باع الرجل الرجل بعالى العطاء فإن أباحيفه رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك
البيع فاسد وكان ابن أبى ليلى يقول البيع جائز والمال لا وكذلك قولهما في كل مبيع الى أجل لا يعرف
فإن استهلكه المشتري فعليه القيمة في قول أبى حنيفة وإن حدث به عيب رده ورد ما نقصه العيب وإن
كان قائما بعينه فقال المشتري لا أريد الأجل وأنا أنقذ لك المال جاز ذلك له في هذا كله في قول أبى حنيفة وبه
يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل بعالى العطاء فالبيع فاسد من قبل أن الله عز
وجل أذن بالدين الى أجل مسمى والمسي الموقت بالأهله التي سمي الله عز وجل فانه يقول يسألونك عن
الاهله قل هي موافيت للناس والحج والاهله معروفه الموافيت وما كان في معناها من الايام المعلومات فانه
يقول في أيام معلومات والسنين فانه يقول حولين كاملين وكل هذا الذي لا يتقدم ولا يتأخر والعطاء لم يكن
قط فيما علمت ولا نرى أن يكون أبدا لا يتقدم ويتأخر ولو اجتهد الامام غاية جهده لدخله التقدم والتأخر
« أخبرنا الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس
قال لا يبيعوا الى العطاء ولا الى الأندز ولا الى العصور (قال الشافعي) وهذا كله كما قال لأن هذا يتقدم ويتأخر
وكل بيع الى أجل غير معلوم فالبيع فيه فاسد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن هلك السلعة التي
ابيعت الى أجل غير معلوم في يدى المشتري رد القيمة وإن نقصت في يديه بعيب ردها وما نقصها العيب
فإن قال المشتري أنا أرضى السلعة بشئ حال وأبطل الشرط بالأجل لم يكن ذلك له إذا انعقد البيع فاسدا لم يكن
لاحدهما أن يصلحه دون الآخر ويقال لمن قال قول أبى حنيفة أرايت إذا زعت أن البيع فاسد فتي صلح
فإن قال صلح باطل هذا شرطه قيل له فلهذا أن يكون باعاً مشترى أو أتما هذا مشترى ورب السلعة بائع
فإن قال بل رب السلعة بائع قيل له فهل أحدث رب السلعة ببيعها غير البيع الأول فإن قال لا قيل فقولك
متناقض تزعم أن بيعا فاسدا حكمه كالم يصر فيه بيع يصير بيعا من غير أن يبيعه ماله

(باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي وإذا اشترى الرجل ثمارا قبل أن يبلغ من أصناف الغلة كلها فإن
أباحيفه رحمه الله تعالى قال إذا لم يشترط ترك ذلك الثمار الى أن يبلغ فإن البيع جائز لا ترى أنه لو اشترى قصيلا
يقضه على دوابه قبل أن يبلغ كان ذلك جائزا قال ولو اشترى شيئا من الطلع حين يخرج فقطعه كان جائزا وإذا
اشتراه ولم يشترط تركه فعليه أن يقطعه فإذا استأذن صاحبه في تركه فأذن له في ذلك فلا بأس بذلك وبه يأخذ
وكان ابن أبى ليلى يقول لا خير في بيع شئ من ذلك حتى يبلغ ولا بأس إذا اشترى شيئا من ذلك قد بلغ أن يشترط
على البائع تركه الى أجل وكان أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول لا خير في هذا الشرط (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل أصنافا من الثمار قبل أن يبدو صلاحها فالبيع فاسد لأن النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ولو اشتراه ولم يسم قطعه ولا تركه قبل أن يبدو صلاحه كان
البيع فيه فاسدا لأنه انما يشترى ثم يتركه الى أن يبلغ أباه ولا يحل بيعه منفردا حتى يبدو صلاحه إلا أن
يشترى منه شيئا براه بعينه على أن يقطع مكانه فلا يكون به بأس كما لا يكون به بأس إذا كان موضوعا بالأرض
فليس هذا من المعنى الذى نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثمرة
أن تباع حتى يبدو صلاحها وقال أرايت ان منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه وقد نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى تنجم من العاهة وانما يمنع من الثمرة ما يتركه الى مدة يكون المنع دونها وكذلك
انما تأتى العاهة على ما يتركه الى مدة تكون العاهة دونها فاما ما يقطع مكانه فهو كالموضوع بالأرض « وإذا
اشترى الرجل أرضا فيها نخل فيها جل فلم يذ كر النخل ولا الحبل فإن أباحيفه رضى الله تعالى عنه كان يقول

الخل للشئري بجالل الأرض والثمره للبائع الآن يشترط المشتري بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من اشترى نخلا مؤبرا فثمرته للبائع الآن يستثنى المشتري وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الثمرة للشئري (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا اشترى الرجل أرضا فيها نخل وفي النخل ثمره فالثمره للبائع إذا كان قد أبر وان لم يؤبر فهو للشئري والأرض بالنخل للشئري * (قال) وإذا اشترى الرجل مائة ذراع مكسرة من دار غير مقسومة أو عشرة أجرة من أرض غير مقسومة فإن باحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز لأنه لا يعلم ما اشترى كم هو من الدار وكم هو من الأرض وأين موضعه من الدار والأرض وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو جائز في البيع وبه يأخذ وإن كانت الدار لا تكون مائة ذراع فالشئري بالخيار إن شاء رجوع عما نقصت الدار على البائع في قول ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل من الدار ثلثا أو ربعا وعشرة أسهم من مائة سهم من جميعها فالبيع جائز وهو شرىك فيها بقدر ما اشترى (قال الشافعي) وهكذا لو اشترى نصف عبد أو نصف ثوب أو نصف خشبة ولو اشترى مائة ذراع من دار محدودة ولم يسم أذرع الدار فالبيع باطل من قبل أن المائة قد تكون نصفاً وثلثاً أو ربعاً وأقل فيكون قد اشترى شيئاً غير محدود ولا محسوب معروف كم قدره من الدار فنجيزه ولو سمي ذرع جميع الدار ثم اشترى منها مائة ذراع كان جائزاً من قبل أن هذا منها سهم معلوم من جميعها وهذا مثل شرائه سهاماً من أسهم منها ولو قال أشترى منك مائة ذراع أخذها من أى الدار شئت كان البيع فاسداً * وإن كانت الأجام محظورة وقد حظ فيها سهمك فاشتره رجل فإن باحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك بلغنا عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أنه قال لا تشتر والسهمك في الماء فإنه غرر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وأبراهيم النخعي وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا شراؤه جائز لا بأس به وكذلك بلغنا عن عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان السهمك في ثمر (١) أو ما جمل أو أجرة محظورة وكان البائع والمشتري يرانه فباعه مالكة أو شيئاً منه يرابه عنه وهو لا يؤخذ حتى يصاد فالبيع فيه باطل من قبل أنه ليس ببيع صفة مضمونة ولا بيع عين مقدور عليها حين تباع فيدفع وقد يمكن أن يموت فينتز قبل قبض فيكون على مشتريه في موته المخاطرة في قبضه ولكنه لو كان في عين ماء لا يمتنع فيه ويؤخذ باليد مكانه جائز بيعه كما يجوز إذا أخرج فوضع على الأرض * وإذا حبس الرجل في الدين وقلسه القاضي فباع في السجين واشترى وأعتق أو تصدق بصدقة أو وهب هبة فإن باحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول هذا كله جائز ولا يباع شيء من ماله في الدين وليس بعد التفليس شيء إلا ترى أن الرجل قد يفسد اليوم ويصيب غداً مالا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عتقه ولا هيبته ولا صدقته بعد التفليس فيبيع ماله ويقضيه الغرماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مثل قول ابن أبي ليلى ما خلا العتاقة في الجحر وليس من قبيل التفليس ولا تجز شيئاً سوى العتاقة من ذلك أبدأ حتى يقضى دينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز بيع الرجل وجميع ما أحدث في ماله كان ذا دين أو غير ذي دين وذا وفاء أو غير ذي وفاء حتى يستعدي عليه في الدين فإذا استعدي عليه فثبت عليه شيء أو أقر منه شيء انبغى للقاضي أن يحجر عليه مكانه ويقول قد حجرت عليه حتى أقضى دينه وفلسه ثم يحصى ماله ويأمره بأن يجتهد في التسوم ويأمر من يتسوم به ثم ينفذ القاضي فيه البيع بأعلى ما يقدر عليه فيقضى دينه فإذا لم يبق عليه دين أحضره فأطلق الجحر عنه وعاد إلى أن يجوز له في ماله كل ما صنع إلى أن يستعدي عليه في دين غيره وما استهلك من ماله في الحالة التي حجر فيها عليه ببيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك فهو مردود * وإذا أعطى الرجل الرجل متاعاً بيعه ولم يسم بالنقد ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة فإن باحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول هو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمأثور من لقيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع (١) الماحل كل ما في أصل جبل أو واد والأجرة الشجر الملتف فتنه كتبه مصححه

فقال لهذا التقاء قلت نعم أرايت إذا قيل التقى الفارسان أليس انما يعنى اذا توافقا فصار أحدهما وجاء الآخر أو اختلفت دوابهما فصار أحدهما الرجلين وجاء صاحبه ويقال اذا جاوزا زبدن أحدهما بدن صاحبه قد خلف الفارس الفارس قال بلى قلت ويقال اذا تماسا التقيا لأنه أقرب اللقاء وبعض اللقاء أقرب ممن بعض قال ان الناس ليقولونه قلت وهذا كله صحيح جائز في لسان العرب فانما يراد بهذا أن تغيب الحشفة في الفرج حتى يصير الختان الذي خلف الحشفة حذو ختان المرأة وانما يجعل هذا من جهل لسان العرب

(باب التيمم)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي رضى الله عنه نزلت آية التيمم في غزوة بنى المصطلق انخل عقد لعائشة فأقام الناس على التماسه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليسوا على

ماء وليس معهم ماء فانزل
الله آية التيمم أخبرنا
بذلك عدد من أهل
العلم بالمغازي وغيرهم
* أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة
قالت كما مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
بعض أسفاره فانتقطع
عقدى فأقام رسول الله
صلى الله عليه وسلم على
التساه وليس معهم ماء
فزلت آية التيمم * أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة عن أبيه عن عمار
ابن ياسر قال فتمت مع
رسول الله إلى المناكب
قال الشافعي ولا أعلم
نص خبر كيف تيمم
النبي صلى الله عليه وسلم
حين زلت آية التيمم
* أخبرنا الثقة عن معمر
عن الزهري عن عبيد
الله بن عبد الله عن
أبيه عن عمار بن ياسر
قال كما مع النبي صلى
الله عليه وسلم في سفر
فزلت آية التيمم فتمت
مع النبي صلى الله عليه
وسلم إلى المناكب (قال
الشافعي) فلو كان لا يجوز

فإذا خرج الثمن من عند المشتري وفيه فضل عن القيمة فإنه يرد ذلك الفضل على رب المتاع وإن كان أقل من
القيمة لم يضمن غير القيمة الماضية ولم يرجع البائع على رب المتاع بشئ والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رجه
الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة فقال بعها ولم يقل بنقد ولا بنسيئة ولا بعمارة من نقد أو نسيئة
فالبائع على النقد وإن باعها بنسيئة كان له نقض البيع بعد أن يحلف بالله ما وكل أن يبيع إلا بنقد فإن
فانت فالبائع ضامن لقيمتها وإن شاء أن يضمن المشتري ضمنه فإن ضمن البائع لم يرجع البائع على المشتري وإن
ضمن المشتري رجع المشتري على البائع بالفضل مما أخذ رب السلعة عما ابتاعها به لأنه لم يؤخذ منه إلا ما لزمه
من قيمة السلعة التي أنلفها إذا كان البيع فيها يتم * (قال) وإذا اختلف البيعان فقال البائع بعثك وأنا
بالخيار وقال المشتري بعثي ولم يكن لك خيار فإن أباحني فخرى رضي الله عنه كان يقول القول قول البائع مع
يمينه وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذ (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا بايع
الرجلان عبدا وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا فقال البائع بعثك على أني بالخيار ثلاثا وقال المشتري بعثي ولم
تشرط خيارا تحالفا وكان المشتري بالخيار في فسخ البيع أو يكون للبائع الخيار وهذا والله تعالى أعلم
كاختلافهما في الثمن نحن نقض البيع باختلافهما في الثمن ونقضه باعاء هذا أن يكون له الخيار وأنه لم يقر
بالبيع إلا بخيار وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا * (قال) وإذا باع الرجل جارية بجمعة
وقبض كل واحد منهما ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا فإن أباحني فخرى رضي الله تعالى كان يقول
يردها وبأخذ جاريته لأن البيع قد انتقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردها وبأخذ قيمتها صحجة
وكذلك قولهما في جميع الرقيق والحيوان والعروض (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا بايع الرجل
الرجل جارية بجمعة وتقبضاهما وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا فخرى رضي الله تعالى كان يقول
وانتقض البيع بينهما وهكذا جميع الحيوان والعروض وهكذا إن كانت مع أحدهما دراهم أو عرض من
العروض وإن ماتت الجارية في يدي أحد الرجلين فوجد الآخر عينا بالجارية فخرى رضي الله تعالى كان يقول
الميتة لأنها هي الثمن الذي دفع كجاريته وبأخذ الثمن الذي دفع * وإذا اشترى الرجل ببعال غيره بأمره فوجد به
عينا فإن أباحني فخرى رضي الله تعالى عنه كان يقول يخصم المشتري ولا ينال أحضر الأمر ولا ولا تكلف
المشتري أن يحضر الأمر ولا يرى على المشتري عينا قال البائع الأمر قد رضي بالعيب وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن يرد السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فيحلف ما رضي
بالعيب ولو كان غائبا بغير ذلك البلد * وكذلك الرجل معه مال مضاربة أتى بلدا يتجر فيها ذلك المال فإن
أباحني فخرى رضي الله تعالى عنه كان يقول ما اشترى من ذلك فوجد به عينا فله أن يرده ولا يستحلف على رضا
الأمر بالعيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرد شيئا من ذلك حتى يحضر رب
المال فيحلف بالله ما رضي بالعيب وإن لم ير المتاع وإن كان غائبا أرايت رجلا أمر رجلا ببيع له متاعا أو سلعة
فوجد المشتري به عينا يخصم البائع في ذلك أو تكلفه أن يحضر الأمر برب المتاع ألا ترى أن خصمه
في هذا البائع ولا تكلفه أن يحضر الأمر ولا خصومة بينه وبينه فكذلك إذا أمره فاشترى له فهو مثل أمره
بالبيع أرايت لو اشترى متاعا ولم يره كان للمشتري الخيار إذا أمره أم لا يكون له خيار حتى يحضر الأمر
أرايت لو اشترى عبدا فوجد أعني قبل أن يقبضه فقال لأحاجة لي فيه أما كان له أن يرده هذا حتى يحضر
الأمر لي أن يرده ولا يحضر الأمر (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا وكل الرجل الرجل أن
يشترى سلعة بعينها أو موصوفة أو دفع إليه مالا فاشترى به تجارة فوجد بها عينا كان له أن يرد ذلك دون
رب المال لأنه المشتري وليس عليه أن يحلف بالله ما رضي رب المال وذلك أنه يقوم مقام المالك فيما اشترى
لرب المال ألا ترى أن رب المال لو قال لأرضي بما اشترى لم يكن له خيار فيما ابتاع ولزمه البيع ولو اشترى

شياً خافى فيه لم ينتقض البيع وكانت التباعة لرب المال على الوكيل لاعلى المشتري منه وكذلك تكون
التباعة للمشتري على البائع دون رب المال فان ادعى البائع على المشتري رضارب المال حلف على علمه لاعلى
البت * واذا باع الرجل ثوباً بمرا بحة على شئ مسمى فباع المشتري الثوب ثم وجد البائع قد خانته في المراجعة
وزاد عليه في المراجعة فان ابا حنيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول البيع جائز لانه قد باع الثوب ولو كان
عنده الثوب كان له ان يردده وياخذ ما نقد ان شاء ولا يحطه شيئاً وكان ابن ابي ليلى يقول تحط عنه تلك الخيانة
وحصتها من الربح وبه يأخذ (قال الشافعي) واذا ابتاع الرجل من الرجل ثوباً بمرا بحة فباعه ثم وجد البائع
الأول الذي باعه بمرا بحة قد خانته في الثمن فقد قيل تحط عنه الخيانة بحصتها من الربح ويرجع عليه به ولو كان
الثوب قائماً لم يكن له ان يردده وانما منعنا من افساد البيع وان يردده اذا كان قائماً ويجعله بالقيمة اذا كان
فائتاً ان البيع لم ينعقد على محرم عليهم ما معاً وانما انعقد على محرم على الخائن منهما فان قال قائل ما يشبه هذا
مما يجوز فيه البيع بحال والبائع فيه غار قيل يدللس الرجل للرجل العيب فيكون التدليس محرماً عليه وما
أخذ من عنه محرماً كما كان ما أخذ من الخيانة محرماً ولا يكون البيع فاسداً فيه ولا يكون البائع اختياراً في رده
وقيل للمشتري الخيار في اخذه بالثمن الذي سمي له أو فسخ البيع لانه لم ينعقد الا بثن مسمى فاذا وجد غيره فلم
يرض به المشتري ففسد البيع لانه رد الى ثمن مجهول عند المشتري لم يرض به البائع * واذا اشترى الرجل للرجل
سلعة فظهر فيها عيب قبل ان ينقد الثمن فان ابا حنيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول له ان يردّها ان أقام البينة
على العيب وبه يأخذ وكان ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى يقول لا قبل شهودا على العيب حتى ينقد الثمن (قال
الشافعي) واذا اشترى الرجل السلعة وقبضها ونقد ثمنها ولم ينقد حتى ظهر منها على عيب يقرب به البائع أو يرى
أو يشهد عليه فله الرد قبل النقد كإله الرد بعد النقد * واذا باع الرجل على ابنه وهو كبير داراً أو متاعاً من
غير حاجة ولا عذر فان ابا حنيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك على ابنه وبه يأخذ وكان ابن ابي
ليلى يقول بيعه عليه جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان الرجل يلى مال نفسه فباع بأبوه عليه
شياً من ماله بأكثر مما يسوى أضعافاً أو بغير ما يسوى في غير حاجة أو حاجة زلت بأبيه فالبيع باطل وهو
كالأجنبي في البيع عليه ولا حق له في ماله الا أن يحتاج فينتفق عليه بالمعروف وكذلك ما استهلك من ماله
* واذا باع الرجل متاع الرجل والرجل حاضر ساكت فان ابا حنيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز
ذلك عليه وليس سكوته اقراراً بالبيع وبه يأخذ وكان ابن ابي ليلى يقول سكوته اقراراً بالبيع (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا باع الرجل ثوباً بالرجل أو خادماً والرجل المبيع ثوبه أو خادمه حاضر البيع لم يوكّل البائع
ولم ينه عن البيع ولم يسلمه فله ذلك البيع ولا يكون صمته رضا بالبيع انما يكون الصمت رضا بالبر وأما
الرجل فلا * (قال) واذا باع الرجل نصيباً من داره ولم يسم ثلثاً أو ربعاً أو نحو ذلك أو كذا وكذا اسمها فان
ابا حنيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز البيع على هذا الوجه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له الخيار
اذا علم ان شاء أخذ وان شاء ترك وكان ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى يقول اذا كانت الدار بين اثنين أو ثلاثة
أجزت بيع النصيب وان لم يسم وان كانت أسهما كثيرة لم يجز حتى يسمي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
واذا كانت الدار بين ثلاثة فقال أحدهم لرجل بعثك نصيباً من هذه الدار ولم يقل نصيباً فالبيع باطل من قبل
أن النصيب منها قد يكون سهماً من ألف سهم وأقل ويكون أكثر الدار فلا يجوز حتى يكون معلوماً عند البائع
والمشتري ولو قال بعثك نصيباً لم يجز حتى يتصادقاً بأنهما قد عرفا نصيبه قبل عقد البيع * واذا ختم الرجل
على شراء فان ابا حنيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول ليس ذلك تسليم للبيع حتى يقول سلمت وبه يأخذ
وكان ابن ابي ليلى رحمه الله تعالى يقول ذلك تسليم للبيع (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا أتى الرجل
بكتاب فيه شراء باسمه وخطم عليه ولم يتكلم ولم يشهد ولم يكتب فأنه لم يكتف باقراراً عما يكون الاقرار بالكلام

أن يكون تيم عمار الى
المناكب الا بأمر النبي
عليه السلام مع التنزيل
كان منسوخاً لأن عماراً
أخبر أن هذا أول
تيم كان حين نزلت آية
التيم فكل تيم كان
لنبي صلى الله عليه وسلم
بعده مخالفه فهو ناسخ
له * أخبرنا الربيع أخبرنا
الشافعي أخبرنا ابراهيم
ابن محمد عن أبي الخوير
عبد الرحمن بن معاوية
عن الأعرج عن ابن
الصمة قال مررت بالنبي
صلى الله عليه وسلم وهو
يول فسخ بجدار ثم
يم وجهه ويزاعيه (قال
الشافعي) وابن الصمة
وبنو الصمة معروفون
بديون وأحدون
وأهل غناء في الاسلام
ومكان منه والأعرج
وأبو الخوير ثقة ولو
كان حديث ابن الصمة
مخالفاً لحديث عمار
ابن ياسر غيرين أنه
نسخه كان حديث ابن
الصمة أولهما أن
يؤخذ به لان الله جل
شأنه وأمر في الوضوء
بغسل الوجه واليدين
الى المرفقين ومسح
الرأس والرجلين ثم ذكر
التيم فعملاً جليل شأنه

عن الرأس والرجلين
وأمر بأن نهم الوجه
واليدنين وكان اسم
اليدنين يقع على الكفين
والذراعين وعلى الذراعين
والرفقين فلم يكن معنى
أولى أن يؤخذ به مما
فرض الله في الوضوء
من غسل الذراعين
والرفقين لان التيمم
بدل من الوضوء والبدل
انما يؤتى به على ما يؤتى
به في المبدل عنه (قال
الشافعي) وروى عن
عمار أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمره أن
ييم وجهه وكفيه قال
فلا يجوز على عمار اذا
كان ذكر تيمم مع النبي
عند نزول الآية إلى
المنالك ان كان عن
أمر النبي لأنه منسوخ
عنده اذ روى أن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر
بالتيمم على الوجه والكفين
أو يكون لم يرو عنه الا
تيمما واحدا فاختلفت
روايته عنه فتكون
رواية ابن العمدة التي لم
تختلف أثبت فاذا لم
تختلف فأولى أن يؤخذ
بها لأنها وفق لكتاب
الله من الروايتين اللتين
رويتا مختلفتين أو يكون
انما سمع آية التيمم عند

❖ واذا بيع الرقيق والمتاع في عسكر الخوارج وهو متاع من متاع المسلمين أو رقيق من رقيقهم قد غلبوهم عليه
فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ويرد على أهله وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز
وان كان المتاع قائما بعينه والرقيق قائما بعينه وقتل الخوارج قبل أن يبيعوه رد على أهله في قولهم جميعا
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ظهر الخوارج على قوم فأخذوا أموالهم مستحلين فباعوها ثم ظهر الامام
على من هي في يديه أخرجهما من يديه وفسخ البيع ورد به بالثمن على من اشترى منه ❖ واذا باع الرجل المسلم
الدابة من النصراني فادعاه نصراني آخر وأقام عليها بينة من النصارى فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه
كان يقول لا يجوز شهادتهم من قبل أنه يرجع بذلك على المسلم وكان ابن أبي ليلى يقول شهادتهم جائزة على
النصراني ولا يرجع على المسلم بشئ وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز شهادة أحد مخالف
الاسلام ولا يجوز الشهادة حتى يجمع الشاهدان أن يكونا من مسلمين بالغين عدلين غير ظنينين فيما يشهدان
فيه بين المشركين ولا المسلمين ولا لأحد ولا على أحد ❖ واذا باع الرجل المريض ببعاء من بعض ورثته وهو مريض
فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز بيعه ذلك اذا مات من مرضه وكان ابن أبي ليلى يقول بيعه
جائز بالقيمة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا باع الرجل المريض ببعاء من بعض ورثته بمثل
قيمه أو بما يتغابن الناس به ثم مات فالبيع جائز والبيع لاهبة ولا وصية فيرد ❖ واذا استهلك الرجل مالا لولده
ولده كبير والرجل غنى فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول هو دين على الأب وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول لا يكون لدين على أبيه وما استهلك أبوه من شئ لانه فلا ضمان عليه فيه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا استهلك الرجل لابنه مالا ما كان من غير حاجة من الأب يرجع عليه الابن كما يرجع على
الأجنبي ولو أعتقه له عبد لم يجز عتقه والعتق غير استهلاك فلا يجوز بحال عتق غير المالك ❖ واذا اشترى
رجل جارية بعبد وزاد معها مائة درهم ثم وجد بالعبد عيبا وقد ماتت الجارية عند المشتري فان أباحنيقة
رضى الله تعالى عنه كان يقول يرد العبد ويأخذ منه مائة درهم وقيمة الجارية صحيحة فان كانت الجارية هي
التي وجد بها العيب وقد ماتت العبد والجارية وقسم قيمة العبد على المائة الدرهم وعلى قيمة الجارية فيكون له
ما أصاب المائة الدرهم ويرد (١) ما أصاب العبد من قيمة الجارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا ان
وجد بالعبد عيبا بآرده وأخذ قيمته صحيحة وكذلك الدراهم التي هي في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
واذا اشترى الرجل جارية بعبد وزاد مع الجارية مائة درهم ففقد بآرده ماتت الجارية فوجد بالعبد عيبا
فله رد العبد وقبض المائة الدرهم التي دفع وقيمة الجارية التي دفع وانما جعلنا قيمتها على القابض من قبل أنها
لو كانت قائمة ردناها بعينها لانها من العبد هي والمائة الدرهم وكذلك ان مات العبد وجد بالجارية العيب
ردها والمائة الدرهم وأخذ قيمته لانه لو كان قائما لأخذه فاذا فاتت قيمته تقوم مقامه وكل من ابتاع ببعاء
فأصاب عيبا بآرده ورجع بما أعطى في ثمنه ❖ واذا اشترى الرجل ثوبين من رجل وقبضهما فهلك واحد
ووجد بالثوب الآخر عيبا فأردده فاختلغا في قيمة الهالك فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول القول قول
البائع مع عينه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
واذا اشترى الرجل ثوبين صفقة واحدة فهلك أحدهما في يده ووجد بالآخر عيبا فاختلغا في ثمن الثوب فقال
البائع قيمته عشرة وقال المشتري قيمته خمسة فالقول قول البائع من قبل أن الثمن كله قدر من المشتري والمشتري
ان أراد رد الثوب رده بأكثر الثمن أو أراد الرجوع بالعيب رجع به بأكثر الثمن فلا نعطيه بقوله الزيادة « قال
الربيع » وفيه قول آخر للشافعي أن القول قول المشتري من قبل أنه المأخوذ منه الثمن وهو أصح القولين

(١) لعله ما أصاب الجارية من قيمة العبد تأمل كتبه محمده

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى ثوبين أو شيئين في صفقة واحدة فهلك أحدهما وجد الآخر عيبا فليس إلى الرد سبيل ويرجع بقيمة العيب لأنه اشتراهما صفقة واحدة فليس له أن ينقضها

(باب المضاربة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعطى الرجل الرجل ثوبا يبيعه على أن ما كان فيه من ربح فينبهما نصفان أو أعطاه دارا يبنها أو يجرها على أن أجرهما بينهما نصفان فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول في ذلك كله فاسد وللذي باع أجر مثله على رب الثوب ولباني الدار أجر مثله على رب الدار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز والأجر والربح بينهما نصفان وكان ابن أبي ليلى يجعل هذا بمنزلة الأرض للزراعة والخلل للعامة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل ثوبا أو سلعة يبيعهها بكذا فما زاد فهو بينهما نصفان أو بقعة بينهما على أن يكرها والكراء بينهما نصفان فهذا فاسد فإن أدرك قبل البيع والبناء نقض وإن لم يدرك حتى يكون البيع والبناء كان للبائع والباني أجر مثله وكان ثمن الثوب كله لرب الثوب والدار لرب الدار * وإذا كان مع الرجل مال مضاربة فأدانه ولم يأمره بذلك رب المال ولم ينهه يعني بقوله فأدانه اشترى به وباع بنسيئته ولم يقرضه ولو أقرضه ضمن فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لأضمان على المضارب وما أذن من ذلك فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المضارب ضامن الآن يأتي بالينة أن رب المال أذن له في النسيئة ولو أقرضه قرضا ضمن في قوله ما جعلا لأن القرض ليس من المضاربة أبو حنيفة عن حميد بن عبد الله بن عبيد الانصاري عن أبيه عن جده أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أعطى مال تيم مضاربة فكان يعمل به في العراق ولا يدري كيف قاطعه على الربح أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن عبد الله بن علي عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه أن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أعطى مالا مقارضة يعني مضاربة أبو حنيفة عن حماد بن إبراهيم أن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أعطى زيد بن خزيمة مالا مقارضة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا مضاربة ولم يأمره ولم ينهه عن الدين فأدان في بيع أو شراء أو سلف فسواء ذلك كله هو ضامن الآن يقرله رب المال أو تقوم عليه بينة أنه أذن له في ذلك

(باب السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل على رجل طعام أسلم إليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو جائز بلغنا عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال ذلك المعروف الحسن الجليل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم ويأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكيلة طعام موصوف إلى أجل معلوم قبل الأجل فتراضيا أن يتفاسدا البيع كله كان جائزا وإذا كان هذا جائزا جاز أن يتفاسدا نصف البيع ويثبتا نصفه وقد سئل عن هذا ابن عباس فلم يره بأسا وقال هذا المعروف الحسن الجليل وقول ابن عباس القياس وخالفه فيه غيره * (قال) وإذا أسلم الرجل في اللحم فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا خير فيه لأنه غير معروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى قول ابن أبي ليلى وقال إذا بين مواضع اللحم فقال أخفاذ وجنوب ونحو هذا فهو جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلف الرجل الرجل في لحم بوزن وصفة وموضع ومن سن معلوم وسعى ذلك الشيء فأسلف جائز

حضور الصلاة فتميموا واحتاطوا فأثروا على غاية ما يقع عليه اسم اليد لأن ذلك لا يضرهم كما لا يضرهم لو فعلوه في الوضوء فلما صاروا إلى مسألة النبي أخبرهم أنه يجزئهم من التيمم أقل مما فعلوا وهذا أولى المعاني عندي برواية ابن شهاب من حديث عمار بما وصفت من الدلائل قال وإنما منعنا أن نأخذ برواية عمار في أن نيم الوجه والكفين ثبوت الخبر عن رسول الله أنه مسح وجهه وذراعيه وأن هذا التيمم أشبه بالقرآن وأشبه بالقياس بأن البدل من الشيء أنما يكون مثله

(باب صلاة الإمام جالسا ومن خلفه قياما)

* حدثنا الربيع قال قال الشافعي إذا لم يقدر الإمام على القيام فصلي بالناس جالسا صلى الناس وراءه إذا قدروا على القيام قياما كما يصلي هو قائما ويصلي من خلفه إذا لم يقدروا على القيام جالسا فيصلي كل فرضه وقد روي عن

(باب الشفعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا تزوجت امرأة على شقص من دار فان باحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لاشفعة في ذلك لأحد وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول للشفيع الشفعة بالقيمة وتأخذ المرأة قيمة ذلك منه وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه كيف يكون ذلك وليس هذا شراء يكون فيه شفعة انما هذا نكاح أرايت لو طلقها قبل أن يدخل بها كم للشفيع منها وبه يأخذ بالقيمة أو بالمهر وكذلك اذا اختلعت بشقص من دار في قولهما جميعا (قال الشافعي) واذا تزوج الرجل المرأة بنصيب من دار غير مقسومة فأراد شريك المتزوج الشفعة أخذها بقيمة مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة وكان للزوج الرجوع بنصف ثمن الشفعة وكذلك لو اختلعت بشقص من دار ولا يجوز أن يتزوجها بشقص الا أن يكون معلوما محسوبا في تزوجها بما قد علمت من الصداق فان تزوجها على شقص غير محسوب ولا معلوم كان لها صداق مثلها ولم يكن فيه شفعة لانه مهر مجهول فيثبت النكاح وينسخ المهر ويرد الى ربه ويكون لها صداق مثلها * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل دار أو بني فيها بناء ثم جاء الشفيع يطلبها بالشفعة فان باحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول يأخذ الشفيع الدار ويأخذ صاحب البناء النقص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل الدار والبناء للشفيع ويجعل عليه قيمة البناء وثن الدار الذي اشتراها به صاحب البناء والا فلا شفعة له (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا اشترى الرجل نصيبا من دار ثم قاسم فيه وبني ثم طلبه الشفيع بالشفعة قيل له ان شئت فأذا الثمن الذي اشتراه به وقيمة البناء اليوم وان شئت فدع الشفعة لا يكون له الا هذا لأنه بني غير متعدي فلا يكون عليه هدم ما بني * واذا اشترى الرجل أرضا أو دارا فان باحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم فان طلب الشفعة والا فلا شفعة له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو بالخيار ثلاثة أيام بعد علمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا بيع شقص من الدار والشفيع حاضر عالم فطلب مكانه فله الشفعة وان أخر الطلب فذكر عذرا من مرض أو امتناع من وصول الى السلطان أو حبس سلطان أو ما أشبهه من العذر كان على شفيعه ولا وقت في ذلك الا أن يمكنه وعليه البين ما ترك ذلك رضي بالتسليم للشفعة ولا تر كالحق فيه فان كان غائبا فالقول فيه كهو في معنى الحاضر اذا أمكنه الخروج والتوكيل ولم يكن له حابس فان ترك ذلك انقطعت شفيعته * واذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من المشتري ونقده الثمن فان باحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول العهدة على المشتري الذي أخذ المال وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول العهدة على البائع لان الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري للشفيع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه فاذا أخذ الرجل الشقص بالشفعة من المشتري فعهدته على المشتري الذي أخذ منه وعهدة المشتري على بائعه انما تكون العهدة على من قبض المال وقبض منه المبيع ألا ترى أن البائع الاول ليس بمالك ولو أبرأ الآخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان تبرأ الى المشتري منه من عيب لم يعلم به المستشفع فان علم المستشفع بعد أخذه بالشفعة كان له رده * واذا كانت الشفعة لليتيم فان باحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول له الشفعة فان كان له وصي أخذها بالشفعة وان لم يكن له وصي كان على شفيعته اذا أدرك فان لم يطلب الوصي الشفعة بعد علمه فليس لليتيم شفعة اذا أدرك وكذلك الغلام اذا كان أبوه حيا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لاشفعة للصغير وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للشريل الذي لم يقاسم وهي بعده للشريل الذي قاسم والطريق واحدة بينهما وهي بعده للجار الملاصق واذا اجتمع الحيران وكان التصاقهم سواء فهم شركاء في الشفعة وكان ابن أبي ليلى يقول يقول أبي حنيفة حتى كتب اليه أبو العباس أمير المؤمنين يأمره أن لا يقضي بالشفعة الا للشريل

التي عليه السلام فيما قلت شي منسوخ وناسخ * أخبرنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله ركب فرسا فصرع فحش شقه الأيمن ف صلى صلاة من الصلوات وهو قاعد فصلينا وراءه فعودا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا قياما واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون (قال الشافعي) وهذا ثابت عن رسول الله منسوخ بسنته وذلك أن أنس راوى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى جالسا من سقطه من فرس في مرضه وعائشة تروى ذلك وأبو هريرة يوافق روايتهما وأمر من خلفه في هذه العلة بالجلوس اذا صلى جالسا ثم تروى عائشة أن النبي صلى في مرضه الذي مات فيه جالسا والناس خلفه قياما قال وهي آخر صلاة صلاها بالناس حتى لقي الله تعالى وهذا لا يكون إلا ناسخا * أخبرنا الثقة يحيى بن حسان

أخبرنا جاد بن سلمة عن
هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة أن
رسول الله كان وجعا
فأمر أبا بكر أن يصلي
بالناس فوجد النبي خفة
بجاء فقعد إلى جنب أبي
بكر فأمر رسول الله أبا
بكر وهو قاعد وأم أبو
بكر الناس وهو قائم
* وذكر إبراهيم عن الأسود
عن عائشة عن النبي
مثل معناه * أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي عن
يحيى بن سعيد عن ابن أبي
مليكه عن عبيد بن عير
عن النبي مثل معناه
لا يخالفه (قال الشافعي)
وفي حديث أصحابنا
مثل ما في هذا وإن ذلك
في مرض النبي صلى الله
عليه وسلم الذي مات
فيه فحسن لم يخالف
الأحاديث الأولى إلا بما
يجب علينا من أن
نصير إلى الناسخ الأولى
كانت حقا في وقتها ثم
سخت فكان الحق
فيما نسخها وهكذا كل
منسوخ يكون الحق
ما لم ينسخ فإذا نسخ كان
الحق في ناسخه وقدروى
في هذا الصنف شيء يغلط
فيه بعض من يذهب
إلى الحديث وذلك أن

(١) في بعض النسخ هنا زيادة هذانصها

(قال الشافعي) عن عبدالله بن محمد بن عباد عن العوام عن يحيى بن سعيد عن عون بن أبي رافع عن عبيد الله بن عبدالله بن عمر قال قال عمر بن الخطاب اذا وقعت الحدود وفلا شفعة * أخبرنا الشافعي عن عبدالله بن إدريس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن خزير عن أبان بن عثمان قال اذا وقعت الأربعة فلا شفعة والأربعة الحدود (قال الشافعي) أخبرنا معلى بن أسد قال حدثنا عبد الواحد بن زياد عن حجاج عن الحكم قال قال اذا وقعت الحدود وفلا شفعة

عبد الوهاب أخبرنا
عن يحيى بن سعيد عن
أبي الزبير عن جابر أنهم
خرجوا يشيعونه وهو
مريض فجلس جالسا
وصلوا خلفه جلوسا
* أخبرنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي أخبرنا
عبد الوهاب عن يحيى
ابن سعيد أن أسيد بن
حضير فعل ذلك قال
الشافعي وفي هذا ما يدل
على أن الرجل يعلم
الشيء عن رسول الله
لا يعلم خلافه عن رسول
الله فيقول بما علم ثم
لا يكون في قوله بما علم
وروى حجة على أحد علم
أن رسول الله قال قولا
أو عمل عملا ينسخ العمل
الذي قال به غيره وعلمه
كالم يكن في رواية من
روى أن النبي صلى جالسا
وأمر بالجلوس وصلى
جابر بن عبد الله وأسيد
ابن الحضير وأمرهما
بالجلوس وجلوس من
خلفهما حجة على من
علم عن رسول الله شيئا
ينسخه وفي هذا دليل
على أن علم الخاصة يوجد
عند بعض ويعزب
عن بعض وأنه ليس
كعلم العامة الذي لا يسع
جهله ولهذا أشبه كثيرة

(١) مسطح فألقت جنيها ميتا ف قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره وقال الاعشى لامرأته
* أجار تائبني فأنت طالقة * فقيل له فأنت إذا قلت هو خاص على بعض الجيران دون بعض لم تأت
فيه بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجعله على من لزمه اسم الجوار وحديث إبراهيم بن ميسرة
لا يحتمل إلا أحد المعنيين وقد خالفتهما معا ثم زعمت أن الدار تباع وبينها وبين دار الرجل رحبة فيها ألف
ذراع فأكثر إذا لم يكن فيها طريق نافذة فيكون فيها الشفعة وإن كانت بينهما طريق نافذة عرضها ذراع
لم يجعل فيها الشفعة فجعلت الشفعة لأبعد الجارين ومنعتهما أقربهما وزعمت أن من أوصى لجارانه قسمت
وصيته على من كان بين داره وداره أربعون دارا فكيف لم يجعل الشفعة على ما قسمت عليه الوصية إذا خالفت
حديثنا وحديث إبراهيم بن ميسرة الذي احتججت به قال فهل قال بقولكم أحد من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قلنا نعم ولا نضرنا بعد إذ ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقول به أحد قال فن قال به
قيل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعثمان رضي الله تعالى عنه وقال به من التابعين عمر بن عبد العزيز
رحمة الله تعالى عليه وغيره * وإذا اشترى الرجل الدار وسمى أكثر مما أخذها به فسلم ذلك الشفع ثم علم
بعد ذلك أنه أخذها بدون ذلك فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو على شفعته لأنه إنما سلم بأكثر
من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول لا شفعة له لأنه قد سلم ورضي (٣) أخبرنا الحسن بن
عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس وعن الحكم عن يحيى عن علي أنهما قال لا شفعة إلا بشرط لم يقاسم
الحاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الجار أحق بسبقه ما كان أبو حنيفة عن أبي أمية عن السور بن مخرمة أو عن سعد بن مالك قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسبقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل النصيب من
الدار فقال أخذته بما علم ذلك الشفع ثم علم الشفع بعد أنه أخذ به بأقل من المائة فله حينئذ الشفعة
وليس تسلمه بقاطع شفعته إنما سلمه على ثمن فلما علم ما هو دونه كان له الأخذ بالشفعة ولو علم بعد أن الثمن
أكثر من الذي سلم به لم يكن له شفعة من قبل أنه إذا سلمه بالأقل كان الأكرأولى أن يسلمه به

(باب المزارعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعطى الرجل الرجل أرضا مزارعة بالنصف أو الثلث أو الربع أو أعطى
نخلًا أو شجرة ما عماله بالنصف أو أقل من ذلك أو أكثر فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا كله
باطل لأنه استأجره بشيء مجهول يقول رأيت لو لم يخرج من ذلك شيء ليس كان عمله ذلك بغير أجر وكان
ابن أبي ليلى يقول ذلك كله جائز بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أعطى خيبر بالنصف فكانت كذلك
حتى قبض وخلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه وعامة خلافة عمر وبه يأخذ وإنما قياس هذا عندنا مع الأثر
الآتى أن الرجل يعطى الرجل ما لا مضاربة بالنصف ولا بأس بذلك وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه وعن عبد الله بن مسعود وعن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنهم أعطوا ما لا مضاربة
وبلغنا عن سعد بن أبي وقاص وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما أنهما كانا يعطيان أرضهما بالربع
والثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل النخل أو العنب يعمل فيه على أن يعمل
نصف الثمرة أو ثلثها أو ما تشارطا عليه من جزء منها فهذه المساقاة الحلال التي عامل عليها رسول الله صلى الله
عليه وسلم أهل خيبر وإذا دفع الرجل إلى الرجل أرضا يضاعف على أن يزرعها المدفوعة اليه فما أخرج الله منها من
شيء فله منه جزء من الأجزاء فهذه المحاقلة والمخاربة والمزارعة التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) المسطح كتب عمود الخباء ٥١ (٣) كذا هذه الأسانيد في هذا الموضع من النسخ

وفي هذا دليل على ما في
معناه منها

باب الصوم يوم
عاشوراء

* حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا ابن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب
عن الزهري عن عروة
عن عائشة قالت كان
رسول الله يصوم يوم
عاشوراء وأمر بصيامه
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن
عائشة أنها قالت كان
يوم عاشوراء يوم اتصومه
قريش في الجاهلية
وكان النبي يصومه في
الجاهلية فلما قدم النبي
صامه وأمر بصيامه
فلما فرض رمضان كان
هو الفريضة وترك يوم
عاشوراء فمن شاء صامه
ومن شاء تركه * أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
جميد بن عبد الرحمن
ابن عسوف قال
سمعت معاوية بن أبي
سفيان يوم عاشوراء
وهو على المنبر ينبر
رسول الله وقد أخرج
قصته من شعر يقول

فأحللنا المعاملة في النخل خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحررنا المعاملة في الأرض البيضاء خبرا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن تحريم ما حرمنا بأوجب علينا من إحلال ما أحلنا ولم يكن لنا أن
نطرح بأحدى سنتيه الأخرى ولا نحرم بما حرم ما أحل كما لا نحل بما أحل ما حرم ولم أر بعض الناس سلم
من خلاف النبي صلى الله عليه وسلم من واحد من الأمرين لا الذي أحلها جميعا ولا الذي حرمها جميعا فاما
ما روى عن سعد وابن مسعود أنهم ما دفعوا أرضهما من أربعة فاليثبت هو مثله ولا أهل الحديث ولو ثبت
ما كان في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وأما قياسه وما أجاز من النخل والأرض على المضاربة
فعهدنا بأهل الفقه يقيسون ما جاء عن دون النبي صلى الله عليه وسلم على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
وأما أن يقاس سنة النبي صلى الله عليه وسلم على خبر واحد من الصحابة كأنه يلتمس أن يشتهب بأن توافق الخبر
عن أصحابه فهذا جهل انما جعل الله عز وجل للخلق كلهم الحاجة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو أيضا
يغلط في القياس انما أجازنا نحن المضاربة وقد جاءت عن عمر وعثمان أنها كانت قياسا على المعاملة في النخل
فكانت تبعاقياسا لا متبوعة مقياسا عليها فان قال قائل فكيف تشبه المضاربة المساقاة قيل النخل
قائمة رب المال دفعها على أن يعمل فيها المساقى عملا يرجي به صلاح ثمها على أن له بعضها فلما كان المال
المسدوق قائما لرب المال في يدي من دفع اليه يعمل فيه عملا يرجو به الفضل جازله أن يكون له بعض ذلك
الفضل على ما تشارطا عليه وكان في مثل معنى المساقاة فان قال فلم لا يكون هذا في الأرض قيل الأرض
ليست بالتى تصلى فيؤخذ منه الفضل انما يصلح فيها شيء من غيرها وليس بشئ قائم يباع ويؤخذ فضله
كالمضاربة ولا شيء ثم بالغب فيؤخذ ثم كالنخل وانما هو شيء يحدث فيها ثم يتصرف لاني معنى واحد من
هذين فلا يجوز أن تكون قياسا عليها وهو مفارق لها في المبتدأ والمتعقب ولو جاز أن يكون قياسا ما جاز أن
يقاس شيء منه على النبي صلى الله عليه وسلم فيحل به شيء حرمه كما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المفسد للصوم بالجماع رقبة فلم يقس عليها المفسد للصلاة بالجماع وكل أفسد فرضا بالجماع

باب الدعوى والصلح

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجل الدعوى قبل رجل في دار أو دين أو غير ذلك فأنكر ذلك
المدعى عليه الدعوى ثم صالحه من الدعوى وهو منكر ذلك فان أباح خيفة رحمه الله كان يقول في هذا جائز
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الانكار وكان أبو خنيفة يقول كيف لا يجوز هذا وأجوز ما
يكون الصلح على الانكار واذا وقع الاقرار لم يقع الصلح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجل
على الرجل دعوى فأنكر المدعى عليه ثم صالح المدعى من دعواه على شيء وهو منكر فالقياس أن يكون الصلح
باطلا من قبل أن لا يجيز الصلح الا بما تجوز به البيوع من الأثمان الحلال المعروفة فاذا كان هذا هكذا عندنا
وعند من أجاز الصلح على الانكار كان هذا عوضا والعوض كله ممن ولا يصلح أن يكون العوض الا بما تصادقا
عليه المعوض والمعوض الا أن يكون في هذا أثر يلزم فيكون الأثر أولى من القياس ولست أعلم فيه أثرا
يلزم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه أقول * واذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب والمطلوب
متغيب فان أباح خيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول الصلح جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الصلح
مردود لأن المطلوب متغيب عن الطالب وكذلك لو أخرج عنه دين عليه وهو متغيب كان قوله ما جازعا على
ما وصفت لك (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا صالح الرجل عن الرجل والمصالح عنه غائب أو نظره
صاحب الحق وهو غائب فذلك كله جائز ولا بطل بالتغيب شيئا أحيزه في الحضور لأن هذا ليس من معاني
الاكراه الذي أردته * واذا صالح الرجل الرجل أو باع يعبأ أو أقر بدين فأقام البينة أن الطالب أكرهه

أين علماءكم يا أهل
المدينة سمعت رسول
الله ينهى عن مثل هذه
ويقول إنما هلكت
بنو إسرائيل حين
اتخذوا نساءهم ثم قال
سمعت رسول الله يقول
في مثل هذا اليوم اني
صائم فمن شاء منكم فليصم
* أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن جيسدين
عبد الرحمن أنه سمع
معاوية عام حج وهو على
المنبر يقول يا أهل
المدينة أين علماءكم
سمعت رسول الله يقول
لهذا اليوم هذا يوم
عاشوراء ولم يكتب الله
عليكم صيامه وأنصائم
فمن شاء منكم فليصم ومن
شاء فليفطر * أخبرنا
الثقة يحيى بن حسان
عن الليث بن سعد عن
نافع عن ابن عمر قال
ذكر عند رسول الله يوم
عاشوراء فقال النبي
كان يوم يصومه أهل
الجاهلية فمن أحب
منكم أن يصومه فليصمه
ومن كرهه فليدعه
* أخبرنا سفيان أنه
سمع عبيد الله بن أبي ريد
يقول سمعت ابن عباس
يقول ما علمت رسول

على ذلك فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ذلك كله جائز ولا أقبل منه بينة أنه أكرهه وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل البينة على الاكراه وأرد ذلك عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان
الاكراه في موضع أبطل فيه الدم قبلت البينة على الاكراه وتفسير ذلك أن رجلاً لو شجر على رجل سيفاً فقال
لتقرن أو لا تقتل فقال أقبل منه البينة على الاكراه وأبطل عنه ذلك الاقرار (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا أكره الرجل الرجل على بيع أو اقرار أو صدقة ثم أقام المكره البينة أنه فعل ذلك كله وهو مكره
أبطلت هذا كله عنه والاكراه من كان أقوى من المكره في الحال التي يكرهه فيها التي لا مانع له فيها من
اكراهه ولا يمنع هو بنفسه سلطاناً كان أو لصاً أو خارجياً أو رجلاً في صحراء أو في بيت مغلق على من هو أقوى
منه * واذا اختصم الرجلان الى القاضي فأقرأ أحدهما بحق صاحبه بعد ما قاما من عند القاضي وقامت
عليه بذلك بينة وهو يجب ذلك فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول لا اقرار لمن خاصم الا عندى ولا صلح لهما الا عندى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا
اختصم الرجلان الى القاضي فأقرأ أحدهما عند القاضي في مجلس الحكم أو غير مجلسه أو علم القاضي فان ثبت
لأحدهما على الآخر حق قبل الحكم أو بعده فالقول فيه واحد من قولين من قال يقضى القاضي بعلمه لانه
انما يقضى بشاهدين على أنه عالم في الظاهر أن ما شهد به كإشهاد قاضي بهذا وكان علمه أولى من شهادة شاهدين
وشهود كثيرة لانه لا يشك في علمه ويشك في شهادة الشاهدين ومن قال القاضي كرجل من الناس قال
ان حكم بينهما لم يكن شاهداً وكلف الخصم شاهدين غيره وكان حكمه حكمكم من لم يسمع شيئاً ولم يعلمه وهذا قول
شريح قد جاء رجل يعلم له حقاً فسأله أن يقضى له به فقال انتني بشاهدين ان كنت تريد أن أقضى لك قال
أنت تعلم حقى قال فاذهب الى الأمير فأشهدك ومن قال هذا قال ان الله عز وجل تعبد الخلق بأن تؤخذ
منهم الحقوق اذا تجاحدوا بعد بينة فلا تؤخذ بأقل منها ولا تبطل اذا جأها وبها وليس الحكم على يقين من أن
ما شهدت به البينة كإشهاد وقد يكون ما هو أقل منها عدداً أركى فلا يقبل وماتم العدد نقص من الزكاة
فيقبلون اذا وقع عليهم أدنى اسم العدل ولم يجعل للحاكم أن يأخذ بعلمه كالم يجعل له أن يأخذ بعلم واحد غيره ولا أن
يكون شاهداً كما في أمر واحد كالم يكن له أن يحكم لنفسه لو علم أن حقه حق « قال الربيع » الذي
يذهب اليه الشافعي أنه يحكم بعلمه لأن علمه أكبر من تأدية الشاهدين الشهادة اليه وانما كرهنا اظهار ذلك
لئلا يكون القاضي غير عدل فيذهب بأموال الناس * واذا اصططح الرجلان على حكم يحكم بينهما فاقضى
بينهما بقضاء مخالف لراى القاضي فارتفع الى ذلك القاضي فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ينبغي
لذلك القاضي أن يبطل حكمه ويستقبل الحكم بينهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول حكمه عليهما جائز
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اصططح الرجلان على أن يحكم الرجل بينهما في شيء يتنازعان فيه
فحكم لأحدهما على الآخر فارتفع الى القاضي فرأى خلاف ما يرى الحكم بينهما فلا يجوز في هذا الا واحد
من قولين اما أن يكون اذا اصططح جميعاً على حكمه ثبت القضاء وافق ذلك قضاء القاضي أو خالفه فلا يكون
للقاضى أن يرد من حكمه الا ما يرد من حكم القاضي غيره من خلاف كتاب أو سنة أو إجماع أو شيء داخل في
معناه واما أن يكون حكمه بينهما كالفقهاء فلا يلزم واحد منهما شيء فيبتدىء القاضي النظر بينهما كما يبتدئ
بين من لم يحكم الى أحد

باب الصدقة والهبة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وهبت المرأة زوجها هبة أو تصدقت أو تركت له من مهرها ثم قالت
أكرهني وجاءت على ذلك بينة فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أقبل بينهما وأمضى عليهما ما فعلت

من ذلك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول أقبل بينتها على ذلك وأبطل ما صنعت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تصدقت المرأة على زوجها بشئ أو وضعت له من مهرها أو من دين كان لها عليه فأقامت البينة أنه أكرهها على ذلك والزواج في موضع القهر للمرأة أبطلت ذلك عنها كله * وإذا وهب الرجل هبة وقبضها الموهوب له وهي دار فبناها بناءً وأعظم النفقة أو كانت جارية صغيرة فأصلحها وأصنعها حتى شبت وأدركت فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا يرجع الواهب في شيء من ذلك ولا في كل هبة زادت عند صاحبها خيراً إلا ترى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوبة له شيء لم يكن في ملك الواهب أرايت أن ولدت الجارية ولداً كان للواهب أن يرجع فيه ولم يهبه له ولم يملكه قط وهذا يأخذ * وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك كله وفي الولد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل للرجل جارية أو داراً فرادت الجارية في يديه أو بنى الدار فليس للواهب الذي ذكرناه وهب للثواب ولم يشترط ذلك أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيراً ونقصت كما لا يكون له إذا أصدق المرأة جارية فرادت في يديه ثم طلقها أن يرجع بنصفها زائدة فأما الدار فإن الباني انما بنى ما يملك فلا يكون له أن يبطل بناءه ولا يهدمه ويقال له إن أعطيته قيمة البناء أخذت نصف الدار والبناء كما يكون لك وعليك في الشفعة يني فيها صاحبها ولا يرجع بنصفها كما لو أصدقها داراً فبنتها لم يرجع بنصفها لانه مبنياً كترقيمة منه غير مبنى ولو كانت الجارية ولدت كان الولد للموهوبة له لانه حدث في ملكه بئس منها كبايسة الخراج والخدمة لها كما لو ولدت في يد المرأة المصدقة ثم طلقت قبل الدخول كان الولد للمرأة ويرجع بنصف الجارية إن أراد ذلك * وإذا وهب الرجل جارية لابنه وابنه كبير وهو في عياله فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ * وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عياله أبيه وإن كان قد أدرك فهذه الهبة جائزة وكذلك الرجل إذا وهب لاهلته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل لابنه جارية وابنه في عياله فإن كان الابن بالغاً لم تكن الهبة تامة حتى يقبض الابن وسواء كان في عياله أو لم يكن وكذلك روى عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم في البالغين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يجوز لولده ما كانوا صغاراً وهذا يدل على أنه لا يجوز لهم إلا في حال الصغر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل هبة ونحلة وصدقة غير محرمة فهي كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تتم إلا قبض المعطى * وإذا وهب الرجل داراً لرجلين أو متاعاً وذلك المتاع مما يقسم فقبضاً جميعاً فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز تلك الهبة إلا أن يقسم لكل واحد منهما حصته * وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبه يأخذ * وإذا وهب اثنان لواحد وقبض فهو جائز وقال أبو يوسف هما سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل لرجلين بعض دار لا تقسم أو طعاماً أو ثياباً أو عبداً لا يقسم فقبضاً جميعاً الهبة جائزة كما يجوز البيع وكذلك لو وهب اثنان داراً بينهما تقسم أو لا تقسم أو عبداً لرجل وقبض جازت الهبة * وإذا كانت الدار لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه ولم يقسمه له فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول الهبة في هذا باطلة ولا تجوز وبه يأخذ * ومن حجة في ذلك أنه قال لا تجوز الهبة إلا مقسومة معلومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها جذاً وعشرين وسقاً من نخل له بالعالية فلما حضره الموت قال لعائشة أنت لم تكوني قبضت به وانما هو مال الوارث فصار بين الورثة لأنها لم تكن قبضته وكان إبراهيم يقول لا تجوز الهبة إلا مقبوضة وبه يأخذ * وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه للهبة وهذا معلومة وهذه جائزة * وإذا وهب الرجلان داراً لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسد الهبة أنها كانت لاثنتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه

فقبض

الله صام يوماً يتحرى صيامه فضله على الأيام الأهدأ اليوم يعني يوم عاشوراء (قال الشافعي) وليس من هذه الأحاديث شيء مختلف عندنا والله أعلم الأشياء ذكره في حديث عائشة وهو ما وصفت من الأحاديث التي يأتي بها المحدث بعض دون بعض فحديث ابن أبي ذئب عن عائشة كان رسول الله يصوم يوم عاشوراء ويأمرنا بصيامه لو انفرد كان ظاهراً أن عاشوراء كان فرضاً وذكر مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صامه في الجاهلية وأمر بصيامه فلما نزل رمضان كان الفريضة وترك عاشوراء قال الشافعي لا يحتمل قول عائشة ترك عاشوراء معنى يصح الترك إيجاب صومه إذ علمنا أن كتاب الله بين لهم أن شهر رمضان المفروض صومه وأبان لهم ذلك رسول الله وترك إيجاب صومه وهو أولى الأمور عندنا لأن حديث ابن عمر ومعاوية عن رسول الله أن الله لم يكتب صوم

يوم عاشوراء على الناس
ولعل عائشة ان كانت
ذهبت الى أنه كان واجبا
ثم نسخ قائله لانه لا يحتمل
أن تكون رأت النبي
لمصاميه وأمر بصومه
كان صومه فرضا ثم نسخه
ترك أمره فمن شاء أن
يدع صومه ولا أحسبها
ذهبت الى هذا ولا
ذهبت الا الى المذهب
الاول لان الاول هو
موافق القرآن ان الله
فرض الصوم فبان انه
شهر رمضان ودل
حديث ابن عمر
ومعاوية عن النبي
صلى الله عليه وسلم
على مثل معنى القرآن
بأن لا فرض في الصوم
الا رمضان وكذلك
قول ابن عباس ما علمت
رسول الله صام يوما
يتحرى فضله على الايام
الا هذا اليوم يعني يوم
عاشوراء كأنه يذهب
يتحرى فضله في التطوع
بصومه

(باب الطهارة بالماء)

* حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضى الله
عنه قال الله تعالى
وأزلفنا من السماء ماء
طهورا وقال في الطهارة

فقبض الهبة فالهبة جائزة والقبض أن تكون كانت في يدي الواهب فصارت في يدي الموهوبة له لا وكيل معه
فيها أو يسلمها ربها ويخلى بينه وبينه حتى يكون لاحائل دونها هو ولا وكيل له فإذا كان هذا هكذا كان قبضا
والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة وما لم يكن قبضا في البيع لم
يكن قبضا في الهبة * وإذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها دارا أو أرضا ثم عوّضه به ذلك منها عوضا وقبض
الواهب فإن أباح خيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائزا ولا يكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا
بمنزلة الشراء وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء يأخذ الشفيع بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع
الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل
الرجل شقصا من دار فقبضه ثم عوّضه الموهوبة له شيئا فقبضه الواهب سئل الواهب فإن قال وهبتا الثواب
كان فيها الشفعة وإن قال وهبتا غير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا كله في قول
من قال للواهب الثواب إذا قال أردته فأما من قال لا ثواب للواهب إن لم يشترطه في الهبة فليس له الرجوع
في شيء وهبه ولا الثواب منه « قال الربيع » وفيه قول آخر إذا وهب واشترط الثواب فالهبة باطلة من
قبل أنه اشترط عوضا مجعولا وإذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه وهو
معنى قول الشافعي * وإذا وهب الرجل للرجل هبة في مرضه فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات الواهب فإن
أباح خيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول الهبة في هذا باطلة لا تجوز وبه يأخذ قال ولا تكون له وصية إلا أن
يكون ذلك في ذكر وصيته وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
وهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات لم يكن للموهوبة له شيء وكانت للورثة الخارجين
أرطاة عن عطاء ابن أبي رباح عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال لا تجوز الصدقة المقبوضة الا عمن
عن ابراهيم قال الصدقة اذا علمت جازت والهبة لا تجوز الا مقبوضة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ
بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس
للوأهب أن يرجع في الهبة اذا قبض منها عوضا قل أو كثر

(باب في الوديعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلا وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها الى فلان
فدفعها اليه قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه فالقول قول رب الوديعة والمستودع ضامن وبهذا يأخذ
يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه البين (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلا وديعة فتصادق عليها ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع
الوديعة الى رجل فدفعها اليه وأنكر ذلك رب الوديعة فالقول قول رب الوديعة وعلى المستودع البينة بما ادعى
* وإذا استودع الرجل رجلا وديعة ففأخر يدعيها معه فقال المستودع لا أدري أيكما استودعني هذه
الوديعة وأبي أن يحلف لهما وليس لواحد منهما بينة فإن أباح خيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول يعطينا ثلث
الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما لأنه أتلف ما استودع بجهلته ألا ترى أنه لو قال هذا
استودعنيها ثم قال أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة الى الذي أقر له بها أولا ويضمن الآخر
مثل ذلك لأن قوله أتلفه وكذلك الاول انما أتلفه هو بجهله وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الاول
ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في يدي الرجل
وديعة فادعاه رجلا من كلاًهما يزعم أنها له وهي مما يعرف بعينه مثل العبد والغير والدار فقال هي لأحدكما
ولا أدري أيكما هو قيل لهما هل تدعيان شيئا غير هذا بعينه فإن قالوا لا وقال كل واحد منهما ما هو لي أحلف بالله

لا يدري لأيهما هو ووقف ذلك لهما جميعا حتى يصطلاهما على صاحبه أنه له
دونه أو يحلفا فان نكل أحدهما وحلف الآخر كان له وإن نكلا معافوه موقوف بينهما وفيها قول آخر
يحتمل وهو أن يحلف الذي في يديه الوديعة ثم يخرج من يديه ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصطلاهما
عليه ومن قال هذا القول قال هذا شيء ليس في أيديهما فأقسمه بينهما والذي هو في يديه برغم أنه لأحدهما لالهما
* وإذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول هو ضامن لانه
خالف وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لأعيمان عليه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أودع الرجل
الرجل الوديعة فاستودعها غيره ضمن إن تلفت لان المستودع رضي بامانته لا أمانة غيره ولم يسلطه على أن
يودعها غيره وكان متعديا ضامنا إن تلفت * وإذا مات الرجل وعليه دين معروف وقبلة وديعة بغير عينها وإن
أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالحصص وبهذا يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول هي للغرماء وليس لصاحب الوديعة لان الوديعة شيء مجهول ليس بشيء بعينه وقال
أبو حنيفة فإن كانت الوديعة بعينها فهي لصاحب الوديعة إذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أبو حنيفة عن
جماد عن إبراهيم أنه قال في الرجل يموت وعنده الوديعة وعليه دين انهم يتحصصون الغرماء وأصحاب الوديعة
الحاج بن أرمطة عن أبي جعفر وعطاء مثل ذلك الحجاج عن الحكم عن إبراهيم مثله (قال الشافعي) رضي
الله تعالى عنه وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فمات المستودع وأقر بالوديعة بعينها أو قامت عليه بينة وعليه
دين محبط بماله كانت الوديعة لصاحبها فان لم تعرف الوديعة بعينها بينة تقوم ولا اقرار من الميت وعرف لها
عدد أو قيمة كان صاحب الوديعة كغيرهم من الغرماء

(باب في الرهن)

« أخبرنا الربيع » قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو ارتهن الرجل رهنا فوضعه على يدي عدل
برضا صاحبه فهل من عند العدل وقيمه والدين سواء فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول الرهن بمافيه
وقد بطل الدين وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الراهن كما هو والرهن من ماله لانه لم يكن في يدي
المرتهن انما كان موضوعا على يدي غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرهن فقبضه
منه أو قبضه عدل رضاه فهل الرهن في يديه أو في يدي العدل فسواء الرهن أمانة والدين كما هو لا ينقص
منه شيء وقد كتبنا في هذا كتابا طويلا * وإذا مات الراهن وعليه دين والرهن على يدي عدل فإن أباحنيقة
رضي الله تعالى عنه كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
الرهن بين الغرماء والمرتهن بالحصص على قدر أموالهم وإذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق به من
الغرماء وقولهما جميعا فيه واحد (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا مات الراهن وعليه دين وقد
رهن رهنا على يدي صاحب الدين أو يدي غيره فسواء والمرتهن أحق بثمن هذا الرهن حتى يستوفي حقه
منه فان فضل فيه فضل كان الغرماء شرعا فيه وان نقص عن الدين حاص أهل الدين بما سبق له في مال
الميت * وإذا رهن الرجل الرجل دارا ثم استحق منها شقص وقد قبضها المرتهن فإن أباحنيقة رجه الله تعالى
كان يقول الرهن باطل لا يجوز وبهذا يأخذ حفظي عنه في كل رهن فاسد وقع فاسد فاسد صاحب المال
أحق به حتى يستوفي ماله يباع لدينه وكان ابن أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهن بالحق وقال أبو حنيفة
رضي الله تعالى عنه وكيف يكون ذلك وانما كان رهنه نصيبا غير مقسوم (قال الشافعي) رضي الله تعالى
عنه وإذا رهن الرجل الرجل دارا فقبضها المرتهن ثم استحق من الدار شيء كان ما سبق من الدار رهنا بجميع
الدين الذي كانت الدار به رهنا ولو ابتداء نصيب شقص معلوم مشاع جاز ما جاز أن يكون بيعا جاز أن يكون رهنا

فلم تجدوا ماء فتميموا
صعيدا طيبا فدل على
أن الطهارة بالماء كله
* حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي حدثنا
الثقة عن ابن أبي ذئب
عن الثقة عنده عن
حدثه أو عن عبيد
الله بن عبد الرحمن
العدوي عن أبي سعيد
الخدري أن رجلا سأل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال ان بريرة
يطرح فيها الكلاب
والحيض فقال النبي ان
الماء لا ينجسه شيء

* أخبرنا الثقة عن
أصحابنا عن الوليد بن
كثير عن محمد بن عباد بن
جعفر عن عبد الله بن
عبد الله بن عمر عن أبيه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا كان
الماء قلتين لم يحمل
نجسا * أخبرنا شفيان
عن أبي الزناد عن موسى
ابن أبي عثمان عن أبيه
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يبولن أحدكم في
الماء الدائم ثم يغتسل
منه وبه عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

والقبض في الرهن مثل القبض في البيع لا يختلفان وهذا مكتوب في كتاب الرهن * وإذا وضع الرجل الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الأجل ثم مات الراهن فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الراهن يبطل بيعه لأبطل الرهن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يبيع وقد بطل الرهن وصار بين الغرماء وللسلط أن يبيعه في مرض الراهن ويكون للمرتهن خاصة في قبض قوله (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا وضع الراهن الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الحق فهو فيه وكيل فإذا حل الحق كان له أن يبيعه ما كان الراهن حيا فإذا مات لم يكن له البيع إلا بأمر السلطان أو برضا الوارث لأن الميت وإن رضى بأمانته في بيع الرهن فقد تحول ملك الرهن لغيره من الورثة الذين لم يرضوا بأمانته والرهن بحاله لا يفسخ من قبل أن الورثة انما ملكوا من الرهن ما كان له الراهن مالكا فإذا كان الراهن ليس له أن يفسخه كان كذلك الوارث والوكالة يبيعه غير الرهن ولو كالة لو بطلت لم يبطل الرهن * وإذا ارتهن الرجل دارا ثم أجرة بها بذر الراهن فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول قد خرجت من الرهن حين أذن له أن يؤجرها وصارت بمنزلة العارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي رهن على حالها والفلسة للمرتهن قضاء من حقه (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا رهن الرجل دارا وبيعها إلى المرتهن أو عدل وأذن بكترتها فأكرت كان الكراء للراهن لأنه مال الدار ولا يخرج بهذا من الرهن وإنما منعنا أن نجعل الكراء رهنا أو قصاصا من الدين أن الكراء سكن والسكن ليس هو المهر هو ألا ترى أنه لو باعه دارا فسكنها أو استغلها ثم ردها بغير كان السكن والغلة للشري ولو أخذ من أصل الدار شيئا لم يكن له أن يردّها لأن ما أخذ من الدار من أصل البيع والكراء والغلة ليس أصل البيع فلما كان الراهن أتم رهن رقبته الدار وكانت رقبته الدار للراهن إلا أنه شرط للمرتهن فيها حق الميزان أن يكون التمسك من الكراء والسكن إلا للراهن المالك الرقبته كما كان الكراء والسكن للشري المالك الرقبته في حينه ذلك (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا ارتهن الرجل ثلث دار أو ربعها وقبض الرهن فالرهن جائز ما جاز أن يكون بيعا وقبضا في البيع جاز أن يكون رهنا وقبضا في الرهن وإذا رهن الرجل الرجل دارا أو دابة فقبضها المرتهن فأذن له رب الدابة أو الدار أن ينتفع بالدار أو الدابة فانتفع بها لم يكن هذا انحراجه من الرهن وما لهذا وانحراجه من الرهن وإنما هذا منفعته للراهن ليست في أصل الرهن لأنه شيء يملكه الراهن دون المرتهن وإذا كان شيء لم يدخل في الرهن فقبض المرتهن الأصل ثم أذن له في الانتفاع بما لم يرهن لم يفسخ الرهن ألا ترى أن كراء الدار وخراج العبد للراهن

(باب الحوالة والكفالة في الدين)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا كان لرجل على رجل دين فكفل له به غيره رجل فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول للطالب أن يأخذ أيهما شاء فإن كانت حوالة لم يكن له أن يأخذ الذي أحاله لأنه قد أبرأ وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الأصل فيهما جميعا لأنه حيث قبل منه الكفيل فقد أبرأ من المال إلا أن يكون المال قد توى قبل الكفيل فيرجع به على الذي عليه الأصل وإن كان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه كان له أن يأخذ أيهما شاء في قوله ما جعلا (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل المال وكفل به آخر فلرب المال أن يأخذهما وكل واحد منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفي ماله إذا كانت الكفالة مطلقة فإن كانت الكفالة بشرط كان للغير أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم يشرط له ولو كانت حوالة فالحوالة معقولة فيها أنها تحول حق على رجل إلى غيره فإذا تحولت عن رجل لم يجز أن يعود عليه ما تحول عنه إلا بتجديد عودته عليه ويأخذ المحال

قال إذا ولى الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات * حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام أن مالكا جعل مكان ولغ شرب * أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله قال إذا ولى الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات أو لاهن أو احدهن بالتراب (قال الشافعي) فهذه الأحاديث كلها نأخذ وليس منها واحد مخالف عندنا واحدا أما حديث بئر بضاعة فإن بئر بضاعة كثيرة الماء واسعة كان يطرح فيها من الأنجاس ما لا يغير لها لون ولا طعما ولا يظهر له فيها ريح فقيل للنبي صلى الله عليه وسلم تنوضا من بئر بضاعة وهي بئر يطرح فيها كذا فقال النبي والله أعلم بجميع الماء لا ينجسه شيء وكان جوابه محتسلا كل ماء وإن قل وبيننا في الماء مثلها إذا كان جميعا عليها

عليه دون المحيل بكل حال * وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه ثم أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه فان
أباحنيقة رجه الله كان يقول هما كفيلان جميعاً وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول قد برئ الكفيل الأول
حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه ثم أخذ منه كفيلاً آخر
بنفسه ولم يبرئ الأول فكلاهما كفيل بنفسه * وإذا كفّل الرجل للرجل بدين غير مسمى فان أباحنيقة
رضي الله تعالى عنه كان يقول هو له ضامن وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان
في ذلك لأنه ضمن شيئاً مجهولاً غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل أضمن لك به القاضي عليه من شيء
وما كان لك عليه من حق وما شهد لك به الشهود وما أشبه هذا فهو مجهول (قال الشافعي) رجه الله تعالى
وإذا قال الرجل للرجل ماضى لك به القاضي على فلان أو شهد لك به عليه شهوداً وما أشبه هذا فأنا له ضامن لم
يكن ضامناً شيئاً من قبل أنه قد بقضى له ولا يقضى ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد به بوجه فلما
كان هذا هكذا لم يكن هذا ضامناً ولا عما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة
* وإذا ضمن الرجل دين ميت بعد موته وسماه ولم يترك الميت وفاء ولا شيئاً ولا قليلاً ولا كثيراً فان أباحنيقة
رجه الله تعالى كان يقول لا ضمان على الكفيل لان الدين قد توى وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن
وبه يأخذ وقال أبو حنيفة رجه الله تعالى ان ترك شيئاً ضمن الكفيل بقدر ما ترك وان كان ترك وفاء فهو ضامن
لجميع ما تكفل به (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما عرفه ويعرف لمن هو
فالضمان له لازم ترك الميت شيئاً أو لم يترك * وإذا كفّل العبد المأذون له في التجارة فان أباحنيقة رجه
الله تعالى كان يقول كفالته باطله لانها معروف وليس يجوز له المعروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
كفالته جائزة لانها من التجارة * وإذا أفلس المحتال عليه فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لا يرجع
على الذي أحاله حتى يموت المحتال عليه ولا يترك مالا وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع اذا أفلس وبهذا
يأخذ (قال الشافعي) رجه الله تعالى الحوالة تحويل حق فليس له أن يرجع (قال الشافعي) رجه الله
تعالى وإذا كفّل العبد المأذون له في التجارة بكفالة أو الكفالة باطله لان الكفالة استهلاك مال لا كسب
مال وإذا كان غنمه أن يستهلك من ماله شيئاً أو أكثر فكذلك تمنعه أن يتكفل فيغرم من ماله شيئاً أو أكثر
* وإذا وكل الرجل رجلاً في شيء فأراد الوكيل أن يوكل بذلك غيره فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول ليس
له ذلك الا أن يكون صاحبه أمره أن يوكل بذلك غيره وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يوكل غيره اذا
أراد أن يغيب أو مرض فأما اذا كان صحيحاً حاضراً فلا قال أبو حنيفة رجه الله تعالى وكيف يكون له أن
يوكل غيره ولم يرض صاحبه بخصومة غيره وانما رضى بخصومته (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا وكل
الرجل الرجل بوكالة فليس للوكيل أن يوكل غيره مرض الوكيل أو أراد الغيبة أو لم يرد هالاً أن الموكل له رضى
بوكالته ولم يرض بوكالة غيره فان قال وله أن يوكل من رأى كان ذلك له برضا الموكل * وإذا وكل رجل رجلاً
بخصومة وأثبت الوكيل عند القاضي ثم أفرغ على صاحبه الذي وكله أن تلك الخصومة حق لصاحبه الذي
بخصومه أقرب به عند القاضي فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول اقراره جائز وبه يأخذ قال وان
أقر عند غير القاضي وشهد عليه الشهود فإقراره باطل ويخرج من الخصومة وقال أبو يوسف اقراره عند
القاضي وعند غيره جائز عليه وكان ابن أبي ليلى يقول اقراره باطل (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا
وكل الرجل الرجل بوكالة ولم يقل في الوكالة أنه وكله بأن يقر عليه ولا يصالح ولا يبرئ ولا يهب فليس له أن يقر
ولا يبرئ ولا يهب ولا يصالح فان فعل فافعل من ذلك كله باطل لأنه لم يوكله به فلا يكون وكلاً فيما لم يوكله
* وإذا وكل رجل رجلاً في قصاص أو وحد فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا تقبل في ذلك وكالة

فلما روى أبو هريرة
عن النبي أن يغسل الأناة
من ولوغ الكلب سبعاً
دل على أن جواب رسول
الله في بئر بضاعة عليها
وكان العلم أنه على مثلها
وأكثر منها ولا يدل
حديث بئر بضاعة
وحده على أن مادونها
من الماء لا ينجس وكانت
آنية الناس صغاراً
انما هي صحن وصحاف
ومخاضب الحجارة وما
أشبه ذلك مما يجلب
فيه ويشرب ويتوضأ
وكبيراً ينتهم ما يجلب
ويشرب فيه فكان
في حديث أبي هريرة
عن النبي إذا ولغ الكلب
في أناء أحدكم فليغسله
سبع مرات دليل على
أن قدر ماء الأناة ينجس
بمخالطة النجاسة وان
لم تغيره طعماً ولا ريحاً
ولاً ناولم يكن فيه بيان
أن ما يجاوزه وان لم
يلغ قدر ماء بئر بضاعة
لا ينجس فكان البيان
الذي قامت به الحجة على
من علمه في الفسوق
بين ما ينجس وبين مالا
ينجس من الماء الذي لم
يتغير عن حاله وانقطع
به الشك في حديث

وبه يأخذ وروى أبو يوسف أن أباحنيفة قال أقبل من الوكيل البيعة في الدعوى في الحد والقصاص ولا أقيم الحد ولا القصاص حتى يحضر المدعى وقال أبو يوسف لا أقبل البيعة إلا من المدعى ولا أقبل في ذلك وكيلًا وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل في ذلك الوكيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل الرجل بطلب حذله أو قصاص له على رجل قبلت الوكيل على تثبيت البيعة وإذا حضر الحد والقصاص لم أحده ولم أقتص حتى يحضر المحدود له والمقتص له من قبل أنه قد يقر له فيبطل الحق ويكذب البيعة فيبطل القصاص ويعفو * وإذا كانت في يد رجل دار فادعاه رجل فقال الذي هي في يديه وكلني بها فلان لرجل غائب أقوم له عليها فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لأصدقته الآن يأتي على ذلك بيعة وأجعله خصما وبه يأخذ وقال أبو يوسف رحمه الله بعد أن كان متهمًا يضل أم أقبل منه بيعة وجعلته خصما الآن يأتي بشهود أعرفهم وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل منه وأصدقته ولا تجعل بينهما خصومة وكان ابن أبي ليلى بعد ذلك يقول إذا اتهمته سألت البيعة على الوكيل فان لم يقم البيعة جعلته خصما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كانت الدار في يد رجل فادعاه رجل فقال الذي هي في يديه ليست لي هي في يدي وديعة أو هي على بكراء أو أنا فيها وكيل فن قضى على الغائب سمع من المدعى البيعة وأحضر الذي هي في يديه فان أثبت وكالته قضى عليه ولم يثبتها قضى بها للذي أقام عليها البيعة وكتب في القضاء أني قضيت بها ولم يحضر في فيها خصم وزعم فلان أنها ليست له ومن لم يقض على الغائب سأل الذي هي في يديه البيعة على ما يقول فان جاء به على أنها في يديه بكراء أو وديعة لم يجعله خصما فان جاء بالبيعة على الوكيل جعلته خصما « قال الربيع » وحفظني عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه يقضى على الغائب * قال وإذا كان للرجل على الرجل مال فادعاه رجل فقال قد وكلني بقبضه منك فلان فقال الذي عليه المال صدقت فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول أجبره على أن يعطيه إياه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لأجبره على ذلك إلا أن يقيم بيعة عليه وأقول أنت أعلم فان شئت فأعطه وان شئت فاتركه (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان للرجل على الرجل مال وهو عنده فادعاه رجل فذكر أن صاحب المال وكله به وصدقه الذي في يديه المال لم أجبره على أن يدفعه إليه فان دفعه لم يبرأ من المال إلا أن يقر رب المال بأنه وكله أو تقوم عليه بيعة بذلك وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكيل دينا على رب المال لم يجبر الذي في يديه المال على أن يعطيه إياه وذلك أن إقراره إياه به إقرار منه على غيره فلا يجوز إقراره على غيره * وإذا وكل الرجل رجلا في شيء فان أباحنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا تثبت وكالته إلا أن يأتي معه بخصم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نقبل بيعة على الوكيل ونثبت له وليس معه خصم وقد كان أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا جاءه رجل قد عرفه يريد أن يغيب فقال هذا وكيل في كل حق لي بخاصم فيه قبل ذلك وأثبت وكالته وإذا تغيب الخصم وكل له وكيل وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشيء أثبت القاضي بيعة على الوكيل وجعله وكيلًا حضر معه خصم أو لم يحضر وليس الخصم من هذا بسبيل وإنما أثبت له الوكيل على الموكل وقد تثبت له الوكيل ولا يلزم الخصم شيء وقد يقضى للخصم على الموكل فتكون تلك الشهادة أعماهي شهادة للخصم تثبت له حقا على الموكل * وإذا وكل رجل رجلا بكل قليل وكثير فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه لانه لم يوكله بالبيع إلا أن يقول ما صنعت من شيء فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا وكله في كل قليل وكثير فباع دارا أو غير ذلك كان جائزا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد الرجل لرجل أنه وكله بكل قليل وكثير لم يرد على هذا فالو كالة على هذا غير جائزة من قبل أنه قد يوكله ببيع القليل والكثير ويوكله بحفظ القليل والكثير لا غيره ويوكله بدفع القليل والكثير لا غيره فلا كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجز

الوليد بن كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عمن ابن جريح باسناد لا يحضر في ذكره أن رسول الله قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا وفي الحديث بقلال هجر قال ابن جريح وقد رأيت قلال هجر فالقلة تسع قربتين أو قربتين وشيئا (قال الشافعي) وقرب الحجاز قديما وحديثا كبار لعزم الماء بها فإذا كان الماء خمس قرب كبار لم يحمل نجسا وذلك قلتان بقلال هجر وفي قول النبي إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا دلالتان أحدهما أن ما بلغ قلتين فأكثر لم يحمل نجسا لأن القلتين إذا لم تنجسا لم ينجس أكثرهما وهذاوافق جلة حديث بربضاعة والدلالة الثانية أنه إذا كان أقل من قلتين حل النجاسة لأن قوله إذا كان الماء كذا لم يحمل النجاسة دليل على أنه

أن يكون وكلا حتى بين الوكالات من بيع أو شراء أو ودعة أو خصومة أو عماره أو غير ذلك * وإذا وكلت المرأة وكلا بالخصومة وهي حاضرة فإن أباحنيفة رحمه الله كان يقول لأقبل الآن يرضى الخصم وكان ابن أبي ليلى يقول نقبل ذلك ونجيزه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وأقبل الوكالة من الحاضر من النساء والرجال في العذر وغيره وقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلي بن أبي طالب حاضر فقبل ذلك عثمان رضي الله عنه وكان يوكل قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب ولا أحسبه أنه كان يوكله إلا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولعل عند أبي بكر رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول إن للخصومة فمما وإن الشيطان يحضرها

(باب في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان على الرجل دين وكان عنده ودعة غير معاومة بعينها فإن أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول مات ترك الرجل فهو بين الغرماء وأصحاب الودعة بالخصم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لصاحب الودعة شيء إلا أن يعرف وديعته بعينها فتكون له خاصة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي دين في ماله ما لم يقل قبل الموت قد هلك الأثرى أنه لم يعلم لها سبيل ذهبت فيه وكذلك كل مال أصله أمانه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان عند الرجل ودعة بعينها وكانت عليه ديون فالودعة قرب الودعة لا تدخل عليه الغرماء فيها ولو كانت بغير عينها مثل دنانير ودراهم وما لا يعرف بعينه حاص رب الودعة الغرماء إلا أن يقول المستودع الميت قبل أن يموت قد هلك الودعة فيكون القول قوله لأنه أمين * وإذا أقر الرجل في مرضه الذي مات فيه دين وعليه دين بشهود في صحته وليس له وفاء فإن أباحنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يسد بالدين المعروف الذي في صحته فإن فضل عنهم شيء كان للذين أقر لهم في المرض بالخصم ألا ترى أنه حين مرض أنه ليس علك من ماله شيئا ولا تجوز وصيته فيه لما عليه من الدين فكذلك إقراره له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مصدق فيما أقر به والذي أقره في الصحة والمرض سواء (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت على الرجل ديون معروفه من يبيع أو جبايات أو شيء استهلكه أو شيء أقر به وهذا كله في الصحة ثم مرض فأقر بحق لئلا يكون ذلك كله سواء ويتحاصون مع الالقاء واحد على الآخر ولا يجوز أن يقال فيه إلا هذا والله تعالى أعلم أو أن يقول رجل إذا مرض وأقره باطل كإقرار المحجور عليه فأما أن يزعم أن إقراره يلزمه ثم لا يحاص به غرماؤه فهذا تحكم وذلك أن يبدأ دين الصحة وإقرار الصحة فإن كان عليه دين في المرض بينة حاص وإن لم يكن بينة لم يحاص وإذا فرغ الرجل أهل دين الصحة ودين المرض بالبينة لم تجزله وصية ولم يورث حتى يأخذ هذا حقه فهذا دين مرة يبدأ على الموارث والوصايا وغير دين إذا صار لا يحاص به * وإذا استدان المرأة وزوجها غائب فإن أباحنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول أقرض لها على زوجها نفقة مثلها في غيبته ثم رجع عن ذلك فقال لاشئ لها وهي متطوعة فيما أنفقت والدين عليها خاصة وكان ابن أبي ليلى لا يفرض لها نفقة إلا فيما يستقبل وكذلك بلغنا عن شريح وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا غاب الرجل عن امرأته فلم ينفق عليها فرضت عليه النفقة لما مضى منذ ترك النفقة عليها إلى أن أنفق ولا يجوز أن يكون لو كان حاضرا ألزمتها نفقتها وبغنا لها في ماله ثم يغيب عنها أو عنعها النفقة ولا تجعل لها عليه دين لأن الظلم إذا قطع الحق الثابت والظلم لا يقطع حقا والذي يزعم أنه يفرض عليه نفقتها في الغيبة يزعم أنه لا يقضى على غائب إلا زوجها فإنه يفرض عليه نفقتها وهو غائب فيخرجها من ماله فيدفعها إليها فيجعلها أوكد من حقوق الناس مرة في هذا ثم يطرحها بغيره إن لم تقم عليه وهو لا يطرح حقها ترك صاحبه القيام عليه ويحب من قول أصحابنا في الحياة ويقول الحق جديد والتركة غير

إذا لم يكن كذا أجل النجاسة ومادون القلتين موافق جلة حديث أبي هريرة أن يغسل الاناء من شرب الكلب فيه وأنه القوم أو أكثر أنية الناس اليوم صغار لاتسع بعض قرية فأما حديث موسى بن أبي عثمان لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه فلا دلالة فيه على شيء يخالف حديث بئر بضاعة وإذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا وإذا بلغ الكلب في أناء أحدكم فليغسله سبع مرات لأنه إن كان يعني به الماء الدائم الذي يحمل النجاسة فهو مثل حديث الوليد ابن كسير وأبي هريرة وإن كان يعني به كل ماء دائم دلت السنة في حديث الوليد بن كثير وحديث بئر بضاعة على أنه انما نهى عن البول في كل ماء دائم يشبه أن يكون على الاختيار لا على أن البول نجسه كما نهى الرجل أن يتغوط على ظهر الطريق والظل والمواضع التي يأوى إليها الناس لما

يتأذى به الناس من ذلك لأن الأرض ممنوعة ولا أن التغوط محرم ولكن من رأى رجلاً يبول في ماء نافع قدر الشرب منه والوضوء به فإن قال قائل فإن جعلت حديث موسى ابن أبي عثمان بضاً حديث بربضاعة وحديث الوليد بن كثير وجعلته على أن البول نجس كل ماء دائم قيل فعليك حجة أخرى مع الحجة بما وصفت فإن قال وما هي قيل أرايت رجلاً بال في البحر أن يجس بوله ماء البحر فإن قال لا قيل ماء البحر ماء دائم وقيل له أفتنجس المصانع الكبار فإن قال لا قيل فهي ماء دائم وإن قال نعم دخل عليه ماء البحر فإن قال وماء البحر نجس فقد خالف قول العامة مع خلافه السنة وإن قال لا هذا كثير قيل له فقل إذا بلغ الماء ما شئت لم ينجس فإن حذدته بأقل ما يخرج من النجاسة قيل لك فإن كان أقل منه بقدر ماء فإن قلت ينجس قيل فيعقل أبداً

خروج من الحق ثم يجعل الحيازة في النفقة * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم بأن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) رحمه الله وهم يزعمون أنهم لا يخالفون الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالفوا حكم عمر ويزعمون أنهم لا يقبلون من أحد ترك القياس وقد تركوه وقالوا فيه قولاً متناقضاً * وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول هو قصاص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يكون قصاصاً إلا أن يتراضيا به فإن كان لأحدهما على صاحبه مال يخالف لذلك لم يكن ذلك قصاصاً في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله لا يختلفان في وزن ولا عدد وكانا حينئذ معافيه قصاص فإن كانا مختلفين لم يكن قصاصاً إلا بتراض ولم يكن التراض جائزاً إلا بما تحل به اليسوع * وإذا أقر وارث بدين وفي نصيبه وفاء بذلك الدين فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول يستوفي الغريم من ذلك الوارث المقر جميع ماله من نصيبه لأنه لا ميراث له حتى يقضى الدين وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إنما يدخل عليه من الدين بقدر نصيبه من الميراث فإن كان هو وأخيه دخل عليه النصف وإن كانوا ثلاثة دخل عليه الثلث والشاهد عنده منهم وحده بمنزلة المقر وإن كانوا اثنين جازت شهادتهما في جميع الميراث في قولهما جميعاً إذا كانا عدلين فإن لم يكونا عدلين كان ذلك في أنصباؤهما على ما فسرنا من قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه إذا مات الرجل وترك ابنتين غير عدلين فأقر أحدهما على أبيه بدين فقد قال بعض أصحابنا للغريم المقر له أن يأخذ من المقر مثل الذي كان يصيبه مما في يديه لو أقر به الآخر وذلك النصف من دينه مما في يديه وقال غيرهم يأخذ جميع ماله من هذا فقي أقره الآخر رجوع المأخوذ من يديه على الوارث معه فيقاسمه حتى يكونا في الميراث سواء * وإذا كتب الرجل بقرض في ذكرك حق ثم أقام بينة أن أصله كان مضاربة فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول آخذ منه وأقراره على نفسه بالقرض أصدق من دعواه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أبطله عنه وأجعله عليه مضاربة وهو فيه أمين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل أن للرجل عليه ألف درهم سلفاً جاءه البينة أنهم مقارضته سئل الذي له السلف فإن قال نعم هي مقارضة أردت أن يكون له ضامناً أبطلنا عنه السلف وجعلناها مقارضة وإن لم يقر به مازب المال وأدعاه المشهود له أحلفناه فإن حلف كانت له عليه ديناً وكان إقراره على نفسه أولى من شهود شهدوا له بأمر قد يمكن أن يكونوا صدقوا فيه ويكون أصلها مقارضة تعدى فيها ضمن أو يكونوا كذبوا * وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بما في ذكرك حق من شيء جاز فأقام الذي عليه الدين البينة أنه من ربا وأنه قد أقر أنه قد كتب ذكرك حق من شيء جاز فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا أقبل منه المخرج ويلزمه المال بإقراره أنه عن شيء جاز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبل منه البينة على ذلك ويرد إلى رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بألف درهم فأقام الذي عليه الألف البينة أنها من ربا فإن شهدت البينة على أصل بيع ربا سئل الذي له الألف هل كان ما قالوا من البيع (١) فإن قالوا لم يكن بينه وبينه بيع ربا سئل الذي له الألف هل كان وجهه من الوجوه الألف وهي من بيع صحيح قبلت البينة عليه وأبطلت الربا كأنما كان وردته إلى رأس ماله وإن امتنع من أن يقر بها أحلفته له فإن حلف لزمته الغريم الألف وهي في مثل معنى المسئلة قبلها لأنه قد يمكن أن يكون أربي عليه في الألف ويكون له ألف غيرها * وإذا أقر الرجل بما في ذكرك حق من بيع ثم قال بعد ذلك لم أقبض المبيع ولم تشهد عليه بنبه بقبضه فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول المال له لازم ولا ألتفت إلى قوله (١) قوله فإن قالوا لم يكن إلى آخر الفرع كذا في النسخ وتأمله

وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلزمه شيء من المال حتى يأتي الطالب بالبينة أنه قد قبض المتاع الذي به عليه ذكرك الحق وقال أبو يوسف رحمه الله أسأل الذي له الحق أبعث هذا فإن قال نعم قلت فأقيم البينة على أنك قد وفيت متاعه فإن قال الطالب لم أبعه شيأ لزمه المال (قال الشافعي) رحمه الله وإذا جاءه ذكرك حق وبينة على رجل أن عليه ألف درهم من ثمن متاع أو ما أقر بقبضه أو ما كان فقال الذي عليه البينة أنه باعني هذا المتاع ولم أقبضه كلفت الذي له الحق بينة أنه قد قبضه أو أقر بقبضه فإن لم يأت بها أحلفت الذي عليه الحق ما قبضت المتاع الذي هذه الألف ثمنه ثم أبرأته من هذه الألف وذلك أن الرجل يشتري من الرجل الشيء فيجب عليه ثمنه بتسليم البائع ما اشتري منه ويسقط عنه الثمن بهلأ الشيء قبل أن يقبضه ولا يلزمه أن يكون دافعا للثمن إلا بأن يدفع السلعة إليه ولو كان الذي له الألف أتى بذكرك حق وبشاهدين يشهدان أن عليه ألف درهم من ثمن متاع اشتراه منه ثم قال المشهود عليه لم أقبضه سئل المشهود له بالألف فإن قال هذه الألف من ثمن متاع بعته أياه وقبضه كلف البينة على أنه قبضه وكان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها وإن قال قد أقرني بالألف فخذني بأقراره أخذته له به وأحلفته على دعوى المشهود عليه * وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بالبينة فشهد أحد شاهديه بالألف وشهد الآخر بألفين فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لأشهادة لهما إلا أنها قد اختلفا وكان ابن أبي ليلى يجيز من ذلك ألف درهم ويقضي بها للطالب وبه يأخذ ولو شهد أحدهما بألف وشهد الآخر بألف وخمسمائة كانت الألف جائزة في قولهما جميعا وإنما أجاز هذا أبو حنيفة لأنه كان يقول قد سمى الشاهدان جميعا ألفا وقال الآخر خمسمائة فصارت هذه مفصولة من الألف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بشاهدين شهد أحدهما بألف والآخر بألفين سألتهم ما زعم أنهم شهدا بها عليه بأقراره أو زعم الذي شهد بألف أنه شك في الألفين وأثبت الألف فقد ثبت عليه الألف بشاهدين إن أراد أخذها بلا عين وإن أراد الألف الأخرى التي له عليها شاهد واحد أخذها بيمين مع شاهد وإن كانا اختلفا فقال الذي شهد بالألفين شهدت بهما عليه من ثمن عبد قبضه وقال الذي شهد عليه بألف شهدت بهما عليه من ثمن ثياب قبضها فقد بينا أن أصل الحقين مختلف فلا يأخذ إلا بيمين مع كل واحد منهما فإن أحب حلف معهما وإن أحب حلف مع أحدهما وترك الآخر ادعى ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء ألفين أو ألفا وخمسمائة * وإذا شهد الرجل على شهادة رجل وشهد آخر على شهادة نفسه في دين أو شراء أو بيع فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا تجوز شهادة شاهد على شهادة شاهد ولا يقبل عليه الشاهدان وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبّل شهادة شاهد على شهادة شاهد وكذلك بلغنا عن شريح وإبراهيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهد لم أقبّل على كل شاهد إلا شهادة شاهدين معا «قال الربيع» من قبل أن الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهد لم يحكم بها إلّا كم إلا بشاهد آخر فلما شهدا على شهادة الشاهد الآخر كانا انما جارا إلى أنفسهما إجازة شهادتهما الأولى التي أبطلها إلّا كم فلم تجز إلا شهادة شاهدين على كل شاهد * وإذا شهد الشهود على دار فإنهم لا يعلمون مات وتر كهاميرنا بين فلان وفلان فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول إن شهدوا أنهم لا يعلمون له وارتنا غير هؤلاء جازت الشهادة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادتهم إذا قالوا لا نعلمه وارتنا غير هؤلاء حتى يثبتوا ذلك فيقولوا لا وارث له غيرهم * وإذا وارث غيرهم بينة أدخله معهم في الميراث ولم تبطل شهادة الأولين في قولهما (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا شهد الشهود أن هذه الدار دار فلان ومات وتر كهاميرنا لا يعلمون له وارتنا لا يعلمون له وفلان قبل القاضي شهادتهم فإن كان الشاهدان من أهل المعرفة الباطنة

أن يكون ما أن تخالطهما نجاسة واحدة لا تغير منهما شيأ ينجس أحدهما ولا ينجس الآخر إلا بخبر لازم تعبد العباد باتباعه وذلك لا يكون إلا بخبر عن النبي والخبر عن النبي بما وصفت من أن ينجس ما دون نجس قرب ولا ينجس نجس قرب فما فوقها فأما شيء سوى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقبل فيه أن ينجس ماء ولا ينجس آخرهما لم يتغيرا إلا أن يجمع الناس فلا يختلفون فنتبع إجماعهم وإذا تغير طعم الماء أولونه أو ريحهم يحرم يخالطه لم يطهر الماء أبداحتى ينزح أو يصب عليه ماء كثير حتى يذهب منه طعم المحرم ولونه وريحه فاذا ذهب فعاد بحاله التي جعله الله بها طهورا ذهب نجاسته وما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحهم أولونه كان نجسا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت مثله أهل الحديث وهو قول العامة لأعلم

به قضى لهم بالميراث وان جاء ورثة غيرهم أدخلتهم عليهم وكذلك لوجاء أهل وصية أو دين فان كانوا من غير أهل
المعرفة الباطنة بالميت احتاط القاضي فسال أهل المعرفة فقال هل تعلمون له وارثا غيرهم فان قالوا نعم قد بلغنا
فان لا نقسم الميراث حتى نعلم كم هم فنقسمه عليهم فان تناول أن يثبت ذلك دعا القاضي الوارث بكفيل بالمال
ودفعه اليه ولم يجبره ان لم يأت بكفيل ولو قال الشهود لا وارث له غيرهم قبلته على معنى لانعلم ولو قالوا ذلك
على الاحاطة لم يكن هذا صوابا منهم ولم يكن فيه مارد شهادتهم لان الشهادة على الميت تؤول الى العلم * واذا
شهد الشهود على زنا قديم أو سرقة قديمة فان أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول يدرأ الحد في ذلك ويقضى
بالمال وينظر في المهر لانه قد وطئ فاذا لم يقم الحد بالوطء فلا بد من مهر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه قال
أعيا قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرة ذلك فانما شهدوا على ضغن فلا شهادة لهم وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادتهم وأمضى الحد فاما السكران فان أتى به وهو غير سكران فلا حد عليه
وان كان أخذ وهو سكران فلم يرتفع الى الوالى حتى ذهب السكر عنه الا أنه في بدى الشرط أو عامل الوالى فانه
يحد (قال الشافعى) رجه الله واذا شهد الشهود على حد لله أو للناس أو حذفيه شئ لله عز وجل وللناس
مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر وأثبتوا الشهادة على المشهود عليه أنها بعد بلوغه في حال يعقل فيها أقيم عليه
ذلك الحد الا أن يحدث بعده توبة فيلزمه ما للناس ويسقط عنه ماله قساعلى قول الله عز وجل في المحاربين
الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم الآية فما كان من حد لله تاب صاحبه من قبل أن يقدر عليه سقط
عنه والتوبة مما كان ذنبا بالكلام مثل القذف وما أشبه الكلام بالرجوع عن ذلك والتزوع عنه والتوبة مما
كان ذنبا بالفعل مثل الزنا وما أشبهه فترك الفعل مدة يختبر فيها حتى يكون ذلك معروفا وانما يخرج من
الشئ يترك الذى دخل به فيه « قال الربيع » للشافعى فيها قول آخر أنه يقام عليه الحد وان تاب لان
الذى جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بالحد لم يأت به ان شاء الله تعالى الا تابا وقد أمر النبي صلى الله عليه
وسلم برجه وليس طرح الحدود التى لله عز وجل الا فى المحاربين خاصة فاما ما كان لادمين فانهم ان كانوا
قتلوا فأولياء الدم مخفرون فى قتلهم أو أخذ الدية أو أبغفوا وان كانوا أخذوا المال أخذ منهم (قال الشافعى)
رجه الله تعالى واذا شهد الشهود عند القاضي بشهادة فادعى المشهود عليه أنهم شهدوا بوزور وقال أنا
أجرحهم وأقيم البينة أنهم استوحووا وأنهم قوم فساق فان أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول لا أقبل الجرح
على مثل هذا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبله فاما غير ذلك من محدود فى قذف أو شريك أو عبد فهما يقبلان
فى هذا الجرح جميعا وحفظى عن أبي يوسف أنه قال بعد يقبل الجرح اذا شهد من أعرفه وأثق به (قال
الشافعى) رضى الله عنه واذا شهد الشهود على الرجل بشهادة فعدوا انبنى للقاضى أن يسميهم وما شهدوا به
على المشهود عليه ويمكنه من جرحهم فان جاء بجرحتهم قبلها وان لم يأت بها أمضى عليه الحق ويقبل
فى جرحهم أن يكونوا له مهاجرين فى الحال التى شهدوا فيها عليه وان كانوا عدولا ويقبل جرحتهم عما
تجرح به الشهود من الفسق وغيره وينبى أن يقف الشهود على جرحتهم ولا يقبل منهم الجرح الا بأن
ينبوا ما يجرحون به مما يراه هو جرحا فان من الشهود من يجرح بالتأويل وبالامر الذى لا جرح فى مثله فلا
يقبل الجرح حتى يثبتوا ما يراه هو جرحا كان الجرح من شاء أن يكون فى فقه أو فضل * واذا شهد الوصى
لوارث الكبير على الميت بدين أو صدقة فى دار أو هبة أو شراء فان أبا حنيفة رجه الله كان يقول لا يجوز ذلك
وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعى) رجه الله تعالى واذا مات الرجل فأوصى الى
رجل فشهد الوصى لمن لا يلى أمره من وارث كبير رشيدا أو أجنبى أو وارث يليه غير الوصى فشهادته جائزة
وليس فيها شئ تردده وكذلك اذا شهد لمن لا يلى أمره على أجنبى * واذا شهد الوصى على غير الميت للوارث
الكبير بشئ له خاصة فشهادته جائزة فى قولهما جميعا (قال الشافعى) وكذلك اذا شهد لمن لا يلى أمره على

قليلاً فلا ينجس الماء
بعماسة النجاسة إذا أريد
به ازالته عن الشوب
لانه لو نجس بعماستها
بهذه الحال لم يظهر
وكان اذا غسل الغسلة
الاولى نجس الماء ثم كان
في الماء الثاني عماس
ماء نجساً فينجس والماء
الثالث عماس ماء نجساً
فينجس ولكنها تطهر
بما وصفت ولا يجوز
في الماء غير ما قلت لأن
الماء يزيل الأنجاس
حتى يظهر منها ما ماسه
ولا ينجسه ينجس الا في
الحال التي أخبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أن الماء ينجس فيها
والدلالة عن رسول الله
بخلاف حكم الماء
المغسول به النجاسة
أن النبي قال اذا ولغ
الكلب في اناء أحدكم
فليغسله سبع مرات
وهو يغسل سبعة بأقل
من قدح ماء وفي أن
النبي أمر بدم الحيضة
يقصر بالماء ثم يغسل
وهو يقصر بماء
قليل وينضح فقال
بعض من قال قد سمعت
قولا في الماء فلو زلت
لا ينجس الماء بحال
للقياس على ما وصفت

أجنى * واذا ادعى رجل ديناً على ميت فشهد له شاهدان على حقه وشهده هو وآخر على وصية ودين لرجل
عليه فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول شهادتهم جائزة لان الغريم يضر نفسه بشهادته وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادته واذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم لبعض لم تجز لأنهم شركاء في الوصية
الثلاث بينهم وقال أبو يوسف أصحاب الوصايا والغرماء سواء لا تجوز شهادتهم لبعض (قال الشافعي)
رضي الله تعالى عنه واذا كان لرجل دين بينة على ميت ثم شهد هو وآخر معه لرجل بوصية فشهادتهم جائزة
ولا شيء فيها مما تردله انما ترد بان يجزى الى أنفسهما بها وهذا لم يجز الى أنفسهما بها (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى واذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم لبعض لم يجز لأنهم شركاء في الوصية الثلاث بينهم * واذا شهد الرجل
لامرأته فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا تجوز شهادته لها وكذلك بلغنا عن شريح وهذا يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته لها جائزة (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ترد شهادة الرجل لوالديه
وأجداده وان بعدوا من قبل أبيه وأمه ولولده وان سفلوا ولا ترد لأحد سواهم زوجة ولا أخ ولا عم ولا خال
* واذا شهد الرجل على شهادة وهو صحيح البصر ثم عي فذهب بصره فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان
يقول لا تجوز شهادته تلك اذا شهد بها بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه رد شهادة أعمى شهد عنده
وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته جائزة وبه يأخذ اذا كان شيء لا يحتاج أن يقف عليه (قال الشافعي) رحمه
الله واذا شهد الرجل وهو بصير ثم أدى الشهادة وهو أعمى جازت شهادته من قبل أن أكثر ما في الشهادة
السمع والبصر وكلاهما كان فيه يوم شهد فان قال قائل ليس فيه يوم يشهد قيل انما احتجنا الى الشهادة
يوم كانت فاما يوم تقام فاعماهي تعاد بحكم شيء قد أثبت بصيرا ولوردناها اذا لم يكن بصيرا لانه لا يرى المشاهد
عليه حين يشهد لزمنا أن لا يجيز شهادته بصير على ميت ولا على غائب لأن الشاهد لا يرى الميت ولا الغائب
والذي يزعم أنه لا يجيز شهادته بعد العي وقد أثبت بصيرا يجيز شهادته البصير على الميت والغائب * واذا أقر
الرجل بالزنا أربع مرات في مقام واحد عند القاضي فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول هذا عند عذبة
مرة واحدة ولا حذ عليه في هذا وبه يأخذ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ما عزم بن مالك أتاه فأقر
عنده بالزنا فرددته ثم أتاه الثانية فأقر عنده فرددته ثم أتاه الثالثة فأقر عنده فرددته ثم أتاه الرابعة فأقر عنده فسأل قومه
هل تنكرون من عقله شيئا قالوا لا فأمر به فرجم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقيم الحد اذا أقر أربع مرات
في مقام واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل بالزنا ووصفه الصفة التي توجب الحد في مجلس
أربع مرات فسواء هو والذي أقرب به في مجلس متفرقة ان كانا احتجنا الى أن يقر أربع مرات قياسا على
أربعة شهود فالذي لم يقر عليه في أربع مرات في مقام واحد وأقامها عليه في أربع مرات في مقامات مختلفة
ترك أصل قوله لانه يزعم أن الشهود الاربعة لا يقبلون الا في مقام واحد * (قال) ولوتفرقوا واحد
فكان ينبغي له أن يقول الاقرار أربع مرات في مقام أثبت منه في أربعة مقامات فان قال انما أخذت
بحديث ما عزم فليس حديث ما عزم كما وصف ولو كان كما وصف أن ما عزم أقر في أربعة أماكن متفرقة
أربع مرات ما كان قبول اقراره في مجلس أربع مرات خلا فلهذا لا نألم نطرا الى المجالس انما نألم الى اللفظ
وليس الامر كما قالوا جميعا واقراره مرة عند الحاكم يوجب الحد اذا ثبت عليه حتى يرجع الا ترى الى قول النبي
صلى الله عليه وسلم اغديا نيس الى امرأته هذا فان اعترفت فارجهما وحديث ما عزم يدل حين سأل أنه جنة
أنه رده أربع مرات لانكار عقله * واذا أقر الرجل بالزنا عند غير قاض أربع مرات فان أباحنيقة رضي
الله تعالى عنه كان لا يرى ذلك شيئا ولا يحد به وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اذا قامت عليه الشهود بذلك
أحده (قال الشافعي) رضي الله عنه واذا أقر الرجل عند غير قاض بالزنا فينبغي للقاضي أن لا يرجه حتى
يقر عنده وذلك أنه يقر عنده ويقضي برجه فيرجع فيقبل رجوعه فاذا كان أصل القول في الاقرار هكذا

لم ينبغ أن يرجه حتى يقر عنده وينبغي إذا بعث به ليرجم أن يقول لهم متى رجع فأتزكوه بعد وقوع الحجارة وقبلها وما قال النبي صلى الله عليه وسلم في ما عرّفه لا تركتموه إلا بعد وقوع الحجارة * وإذا رجع الرجل عن شهادته بالزنا وقد رجم صاحبه بها فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول يضرب الحد ويغرم ربع الدية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقتله فإن رجعوا أربعتهم قتلهم ولا نغرمهم الدية فإن رجع ثلاثة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ضربوا الحد وغرم كل واحد منهم ربع الدية (قال الشافعي) رجه الله وإذا شهد أربعة على رجل بالزنا فرجم فرجع أحدهم عن شهادته سأله القاضي عن رجوعه فإن قال عمدت أن أشهد بزور قال له القاضي علمت أنك إذا شهدت مع غيرك قتل فإن قال نعم دفعه إلى أولياء المقتول فإن شأوا قتلوا وإن شأوا عفوا فإن قالوا ترك القتل وتأخذ الدية كان لهم عليه ربع الدية وعليه الحد في هذا كله وإن قال شهدت ولا أعلم ما يكون عليه القتل أو غيره أحلف ما عدا القتل وكان عليه ربع الدية والحد وهكذا الشهود معه كلهم إذا رجعوا * وإذا شهد الشهود عند القاضي على عبد وحواله ووصفوه وهو في بلدة أخرى فكتب القاضي شهادتهم على ذلك فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول لا أقبل ذلك ولا أدفع إليه العبد لأن الحلية قد توافقت الحلية وهو ينتفع بالعبد حتى يأتي به إلى القاضي الذي كتب له أرايت لو كانت جارية جميلة والرجل غير أمين أكنت أبعث بها معه وكان ابن أبي ليلى يختم في عنق العبد ويأخذ من الذي جاء بالكتاب كفيلا ثم يعثبه إلى القاضي فإذا جاء العبد والكتاب الثاني دعا الشهود فإن شهدوا أنه عبده أبرأ كفيله وقضى بالعبد أنه له وكتب له بذلك كتابا إلى القاضي الذي أخذ منه الكفيل حتى يبرئ كفيله وبه يأخذ (قال الشافعي) رجه الله وإذا شهد الشهود لرجل على دابة غائبة فوصفوها وحوالها فالقياس أن لا يكف صاحب الدابة أن يدفعها من قبل أن الحلية قد تشبه الحلية وإذا ختم القاضي الذي هو يبلده في عنقها وبعث بها إلى القاضي الشهود عنده فإن زعم أن ضمانها من الذي هي في يديه فقد أنجزها من يديه ولم يبرئه من ضمانها ويقطع عنه منفعتها إلى البلد الذي تصير إليه فإن لم يثبت عليه الشهود أو ماتوا قبل أن تصل إلى ذلك البلد فرددت إليه كان قد انقطعت منفعتها عنه ولم يعط لها إجارة عوضت تلفا غير مضمون له ولو جعل ضمانها من المدفوعة له وجعل عليه كراءها في مغيبها ان ردت كان قد ألزم ضمانها وانما يضمن المتعدى وهذا لم يتعد وانما ذهب ابن أبي ليلى وغيره من ذهب مذهبه إلى أن قال لا سبيل إلى أخذ هذه الدابة إلا بأن يؤتى بها إلى الشهود أو يذهب بالشهود إليها وليس على الشهود أن يكلفوا الذهاب من بلدانهم والاتبان بالدابة أخف ولرب الدابة في الدابة مثل مال الشهود في أنفسهم من أن لا يكلف الخروج بشئ لم يستحق عليه وهكذا العبد مثل الدابة وجميع الحيوان * وإذا شهد الرجل من أهل الكوفة شهادة فعدل بمكة وكتب بها قاضي مكة إلى قاضي مصر في مصر غير مصره بالشهادة وزكى هناك وكتب بذلك إلى قاضي الكوفة فشهد قوم من أهل الكوفة أن هذا الشاهد فاسق فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول شهادتهم لا تقبل عليه أنه فاسق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ترد شهادته ويقبل قولهم وقال أبو حنيفة رضي الله عنه لا ينبغي للقاضي أن يفعل ذلك لأنه قد غاب عن الكوفة سنين فلا يدرى ما أحدث ولعله قد تاب (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا شهد الرجلان من أهل مصر بشهادة فعدل بمكة وكتب قاضي مكة إلى قاضي مصر فسأل الشهود عليه قاضي مصر أن يأتيه بشهود على جرحهما فإن كان جرحهما بعد أداة أو ظنة أو مات رده شهادة العدل قبل ذلك منه وردهما عنه وإن جرحهما بسوء حال في أنفسهما نظر إلى المدة التي قدزلا بفهما مصر وصار بها إلى مكة فإن كانت مدة تتغير الحال في مثلها التغير الذي لو كانا بمصر هما مجروحين فتغير اليها قبلت شهادتهما قبل القاضي شهادتهما ولم يلتفت إلى الجرح لأن الجرح متقدم وقد حدثت لهما حال بعد الجرح صار بها غير مجروحين وإن لم تكن أنت عليهما مدة تقبل فيها شهادتهما إذا تغيرا قبل عليهما الجرح وكان أهل بلدهما

أن الماء يزيل الانجاس كان قولاً لا يستطیع أحدرده ولكن زعمت أن الماء الذي يطهر به ينحس بعضه فقلت له اني زعمته بالعرض من قول رسول الله الذي ليس لأحد فيه الاطاعة الله بالتسليم له فأدخل حديث موسى بن أبي عثمان لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه فأدخلت عليه ما وصفت من إجماع الناس فيما علمته على خلاف ما ذهب إليه منه ومن ماء المصانع الكبار والبحر فلم يكن عنده فيه حجة * حدثنا الربيع قال قال الشافعي وقلت له ما علمتكم اتبعتم في الماء سنة ولا إجماع ولا قياسا ولقد قلتم فيه أقاويل لعله لو قيل لعاقل تخاطأ فقال ما قلتم لكان قد أحسن التخطأ ثم ذكرت فيه الحجج بما ذكرت من السنة وقلت له أق أحدمع النبي حجة فقال لا وقلت أليست تثبت الأحاديث التي وصفت فقال أما حديث الوليد ابن كثير وحديث ولوغ

أعلمهم بما من عدلهم ما غريباً ومن أهل بلدهما لان الجرح أولى من التعديل (قال الشافعي) رحمه الله
قال الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال عمن ترضون من الشهداء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أنه قال عدلان حران مسلمان ثم لم أعلم من أهل
العلم مخالفاً في أن هذا معنى الآية وإذا لم يختلفوا فقد زعموا أن الشهادة لا تتم إلا بأربع أن يكون الشاهدان
حرين مسلمين عدلين بالغين وأن عبد الوكان مسلماً عدلاً لم تجز شهادته بأنه ناقص الحرية وهي أحد الشروط
الأربعة فإذا زعموا هذا فنقص الاسلام أولى أن لا تجوز معه الشهادة من نقص الحرية فإن زعموا أن هذه الآية
التي جعت هذه الأربع الخصال حتم أن لا يجوز من الشهود إلا من كانت فيه هذه الخصال الأربع المجتمعة فقد
خالفوا ما زعموا من معنى كتاب الله حين أجازوا شهادة كافر بحال وان زعموا أنها دلالة وأنها غير مانعة أن
يجوز غير من جمع هذه الشروط الأربع فقد ظلموا من أجاز شهادة العبيد وقد سألتهم فكان أعلى من زعموا
أنه أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض شريح وقد أجاز شريح شهادة العبد فقال له المشهود عليه أنه يجز
على شهادة عبيد فقال قم فكلمكم سواء عبيد وإماء فان زعم أنه يخالف شريحاً لقول أهل التفسير في الآية
شرط الحرية فليس في الآية بعينها بيان الحرية وهي محتملة لها وفي الآية بيان شرط الاسلام فلم وافق شريحاً
مرة وخالفه أخرى وقد كتبنا هذا في كتاب الاقضية ولا تجوز شهادة ذكر ولا أنثى في شيء من الدنيا لأحد
ولا على أحد حتى يكون بالغاً قاضياً حراً مسلماً عدلاً ولا تجوز شهادة ذمي ولا من خالف ما وصفنا بوجه من الوجوه
* وإذا شهد الشاهدان من اليهود على رجل من النصارى وشهد الشاهدان من النصارى على رجل من اليهود
فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائز لأن الكفر كله ملة واحدة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
لا يجيز ذلك ويقول لانهم ملتان مختلفتان وكان أبو حنيفة يورث اليهودي من النصارى والنصارى من
اليهودي ويقول أهل الكفر بعضهم من بعض وان اختلفت مللهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورث
بعضهم من بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تحاكم أهل الملل المتباينة بينهم لم نورث مسلماً
من كافر ولا كافر من مسلم وورثنا الكفار بعضهم من بعض فنورث اليهودي النصارى والنصارى اليهودي
ونجعل الكفر ملة واحدة كما جعلنا الاسلام ملة لأن الأصل انما هو ايمان أو كفر * وإذا شهد الشهود عند
قاضي الكوفة على عبد وحواله ووصفوه أنه لرجل فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال لا أكتب له وقال ابن
أبي ليلى أكتب شهادتهم الى قاضي البلد الذي فيه العبد فيجمع القاضي الذي العبد في بلده بين الذي جاء
بالكتاب وبين الذي عنده العبد فان كان الذي عنده العبد حجة والا يبعث بالعبد مع الرجل الذي جاء بالكتاب محتوماً
في عنقه وأخذ منه كفيلاً بقيمته ويكتب الى القاضي بجواب كتابه بذلك فيجمع قاضي الكوفة بين البيعة وبين
العبد حتى يشهدوا عليه بعينه ثم يرد مع الذي جاء به الى قاضي البلد الذي كان فيه العبد حتى يجمع بينه
وبين خصمه ثم يعرض عليه القضاء ويرأى كفيله وبه يأخذ قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما لم تجب تهمة
أو أمر يستريبه من الغلام * وإذا سافر الرجل المسلم فأسهده الموت فأشهد على وصيته رجلين من أهل الكتاب
فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز شهادتهما وبه يأخذ لقول الله عز وجل وأشهدوا ذوي
عدل منكم وكان ابن أبي ليلى يقول ذلك جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سافر المسلم فأشهد على
وصيته ذميين لم يقبلهما ما وصفنا من شرط الله عز وجل في الشهود وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى
على شاهد الزور تعزيراً غير أنه يعثبه الى سوقه ان كان سوقياً والى مسجد قومه ان كان من العرب فيقول
القاضي يقرئكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهداً ورأينا حذره وحذر وه الناس وذكر ذلك أبو حنيفة
عن القاسم عن شريح وكان ابن أبي ليلى يقول عليه التعزير ولا يعثبه ويضربه خمسة وسبعين سوطاً قال
أبو يوسف رحمه الله أعززه ولا يبلغ به أربعين سوطاً ويطاف به وقال أبو يوسف بعد ذلك أبلغ به خمسة وسبعين

الكلب في الماء وحديث
موسى بن أبي عثمان
فتثبت بأسناده
وحديث بربضاعة
فيثبت بشهرته وأنه
معروف فقلت له لقد
خالفتها كلها وقلت قولاً
اخترته مخالفاً للاخبار
خارجاً من القياس
فقال وما هو قلت
أذكر الة صدر الذي اذا
بلغه الماء الراكد لم
ينجس وإذا نقص منه
الماء الراكد نجس
قال الذي اذا حرك
أدناه لم يضرب أقصاه
فقلت أقلت هذا خبراً
قال لا قلت فقياساً قال
لا ولكن معقول أنه
يختلط بتسريك
الآدميين ولا يختلط
قلت أرايت ان حركته
الريح فاختلط قال ان
قلت انه ينجس اذا
اختلط ما تقول قلت
أقول أرايت رجلاً
من البحر تضرب
أمواجها فتأتي من
أقصاها الى أن تفيض
على الساحل اذا
هاجت الريح اختلط
قال نعم فقلت أفتنجس
تلك الرجل من البحر
قال لا ولو قلت نجس
تفاحش على قلت فن

كافك قولاً يخاف
السنة والقياس
ويتفاحش عليك فلا
تقوم منه على شيء أبداً
قال فان قلت ذلك قلت
فيقال لك أن يجوز في
القياس أن يكون ما أن
خالطتهما نجاسة لم تغير
شيئاً لا ينجس أحدهما
وينجس الآخر ان كان
أقل منه بقدر قال لا
قلت ولا يجوز إلا أن
لا ينجس شيء من الماء
الابان يتغير بحرام
خالطه لأنه يزيل
الأنجاس أو ينجس
كله بكل ما خالطه قال
ما يستقيم في القياس إلا
هذا ولكن لا قياس مع
خلاف خبر لازم قلت
فقد خالفت الخبر اللازم
ولم تقل معقولاً ولم تنس
وزعمت أن فأرة لو وقعت
في بئر فانتزح منها
عشرون أو ثلاثون
دلو ثم طهرت البئر فان
طرحت تلك العشرون
أو الثلاثون دلو في بئر
أخرى لم ينزح منها إلا
عشرون أو ثلاثون
دلو وان كانت ميتة
أكبر من ذلك نزح
منها أربعون أو ستون
دلو فسن وقتك هذا
في الماء الذي لم يتغير

سوطاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل بأن قد شهد برؤ أو علم القاضي يقينا أنه قد شهد برؤ وعززه
ولا يبلغ به أربعين ويشهر بأمره فان كان من أهل المسجد وقفه في المسجد وان كان من أهل القبيلة وقفه
في قبيلته وان كان سوقياً وقفه في سوقه وقال أنا وجدنا هذا شاهداً ورؤ فاعرفوه واحذروه وإذا أمكن
بحال أن لا يكون شاهداً ورؤاً وشبه عليه بما يغلط به مثله قيل له لا تقدمن على شهادة إلا بعد اثبات ولم يعززه
وإذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق فأكذبهما المشهود له ردت شهادتهما لأنه أبطل حقه في شهادتهما ولم
يعززا ولا واحد منهما لأن لا ندري أيهما الكاذب فأما الأ ولان فقد يمكن أن يكونا صادقين والذي أكذبهما
كاذب فإذا أمكن أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر لم يعززا واحد منهما من قبل أن لا ندري أيهما الكاذب
(قال الشافعي) رحمه الله وكذلك لو شهد رجلان لرجل بأكثر مما ادعى لم يعززا لأنه قد يمكن أن يكونا صادقين
* وإذا اختلف الشاهدان في الموطن الذي شهدا فيه فان أباحني فقه رضى الله عنه كان يقول لا نعزرها
ويقول لا لاني لأدري أيهما الصادق من الكاذب إذا كانا شهدا على فعل فان كانا شهدا على إقرار فانه كان
يقول لا أدري لعلهما صادقان جميعا وان اختلفا في الإقرار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يرد الشاهدين وربما
ضربهما وعاقبهما وكذلك لو خالف المدعي الشاهدين في قول أبي حنيفة رحمه الله فشهدا بكثير مما ادعى
فان أباحني فقه رضى الله عنه كان يقول لا تضربهما وتتهم المدعي عليهما وكان ابن أبي ليلى ربما عززهما وضربهما
وربما لم يفعل (قال الشافعي) رضى الله عنه لا نعزرها إذا أمكن صدقهما * وإذا لم يطعن الخصم في الشاهد
فان أباحني فقه رضى الله عنه كان يقول لا يسأل عن الشاهد وكان ابن أبي ليلى يقول يسأل عنه وبهذا يأخذ
* وكان أبو حنيفة رحمه الله لا يجيز شهادة الصبيان بعضهم على بعض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجيز شهادة
الصبيان بعضهم على بعض (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقبل القاضي شهادة شاهد حتى يعرف عدله طعن
فيه الخصم أو لم يطعن ولا تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح ولا غيرهما قيل أن يتفرقوا ولا بعد
أن يتفرقوا لأنهم ليسوا من شرط الله الذي شرطه في قوله ممن ترضون من الشهداء وهذا قول ابن عباس رضى
الله عنهما وخالفه ابن الزبير وقال يجيز شهادتهم إذا لم يتفرقوا وقول ابن عباس رضى الله عنهما أشبه بالقرآن
والقياس لأعرف شاهداً يكون مقبولا على صبي ولا يكون مقبولا على بالغ ويكون مقبولا في مقامه ومردودا
بعدم مقامه والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب في الأيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل دعوى وجاء بالبينه فان أباحني فقه رضى الله عنه
كان يقول لا نرى عليه يميناً مع شهوده ومن حجهته في ذلك أنه قال بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
اليمين على المدعي عليه واليمين على المدعي فلا تجعل على المدعي ما لم يجعل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تحول اليمين عن الموضع الذي وضعها عليه النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على
المدعي اليمين مع شهوده وإذا لم يكن له شهود لم يستحلفه وجعل اليمين على المدعي عليه فان قال المدعي عليه أنا
أرد اليمين عليه فانه لا يرد اليمين عليه إلا أن يثمه فيرد اليمين عليه إذا كان كذلك وهذا في الدين (قال الشافعي)
رحمه الله وإذا جاء الرجل بشاهدين على رجل بحق فلا يمين عليه مع شهادتيه ولو جعلنا عليه اليمين مع شهادتيه
لم يكن لاحلافنا مع الشاهد معنى وكان خلافاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم اليمين على المدعي واليمين على
المدعي عليه وإذا ادعى رجل على رجل دعوى ولا بينة له أحلفنا المدعي عليه فان حلف برئ وان نكل قلنا
لصاحب الدعوى لسنا نعطيك بنكوله شيئاً إلا أن تحلف مع نكوله فان حلفت أعطيناك وان امتنعت لم نعطيك
ولهذا كتاب في كتاب الأفضية * وإذا ورث الرجل ميراثاً داراً أو أرضاً وغير ذلك فادعى رجل فيها دعوى

ولم تكن له يئنة فأراد أن يستخلف الذي ذلك في يديه فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول اليمين على علمه أنه لا يعلم لهذا فيه حقا وكذلك كان ابن أبي ليلى يقول أيضا وانما جعل أبوحنيقة رضى الله عنه على هذا اليمين على علمه لان الميراث لزمه ان شاء وان أبي والبيع لا يلزمه الا بقبول واذا كان الشيء لا يلزمه الا بفعله وقبول منه مثل البيع والهبة والصدقة فاليمين في ذلك البتة والميراث لو قال لا أقبله كان قوله ذلك باطلا وكان الميراث لازما فلذلك كانت اليمين على علمه في الميراث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اليمين عليه على علمه في جميع ما ذكرنا من بيع وغير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله واذا ورث الرجل دارا أو غيرها فادعى رجل فيها دعوى سألتناه عن دعواه فان ادعى شيئا كان في يدي الميراث أو حلفنا الوارث على علمه ما يعلمه فيها حقا ثم أبرأناه وان ادعى فيها شيئا كان في يدي الوارث أو حلفناه على البتة نحلفه في كل ما كان في يديه على البتة وما كان في يدي غيره فورثه على العلم * واذا استخلف المدعى المدعى عليه على دعواه خلفه القاضي على ذلك ثم أتى بالينة بعد ذلك على تلك الدعوى فان أباحنيقة رحمه الله كان يقبل منه ذلك لانه بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وشريح أنهم ما كانوا يقولون اليمين الفاجرة أحق أن ترد من الينة العادلة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل منه الينة بعد اليمين وبعد فصل القضاء (قال الشافعي) واذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى ولم يأت عليه بينة وأخلفه القاضي خلف ثم جاء المدعى بينة قبلتها وقضيت لها بها ولم يمنع الينة العادلة التي حكم المسلمون بالا عطاء بها باليمين الفاجرة

(باب الوصايا)

واذا أوصى الرجل للرجل بسكنى دارا وبخدمة عبدا أو بغلة بستان أو أرض وذلك ثلثه أو أقل فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك والوقت في ذلك وغير الوقت في قول ابن أبي ليلى سواء (قال الشافعي) رضى الله عنه واذا أوصى الرجل للرجل بغلة داره أو ثمرة بستانه والثلث يحمله فذلك جائز واذا أوصى له بخدمة عبده والثلث يحمله العبد فذلك جائز وان لم يحمل الثلث العبد جازله منه ما جل الثلث وردت ما لم يحمله * واذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار ثم ردتوا ذلك بعد موته فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا يجوز عليهم تلك الوصية ولهم أن يردوها لانهم أجازوا وهم لا يملكون الا جازة ولا يملكون المال وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وشريح وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أجازت لهم جائزة عليهم لا يستطيعون أن يرجعوا الى شيء منها ولو أجازوها بعده وموته ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم وكانت أجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله واذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي ثم أرادوا الرجوع فيه بعد أن مات فذلك جائز لهم لانهم أجازوا ما لم يملكوا ولو مات فأجازوها بعده وموته ثم أرادوا الرجوع قبل القسم لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم أجازوا ما لم يملكوا فاذا أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مريض أو صحيح كان لهم الرجوع لانهم في الحالين جميعا غير مالكين أجازوا ما لم يملكوا * (قال) واذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وبماله كله لا تحرف بذلك الورثة كله الى الثلث فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول الثلث بينهما نصفان لا يضرب صاحب الجميع بحصة الورثة من المال وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهما على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم واحد وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله واذا أوصى الرجل لرجل بثلث ماله ولا تحرف بماله كله ولم يجز ذلك الورثة أقسم الوصية على أربعة أسهم لصاحب الكل ثلاثة ولصاحب الثلث واحد قياسا على قول الفرائض ومعقول في الوصية أنه أراد هذا بثلاثة وهذا بواحد

بطعم حرام ولا لونه ولا ريحه أن ينجس بعض الماء دون بعض أ ينجس بعضه أم ينجس كله قال بل ينجس كله قلت أفرأيت شيئا قط ينجس كله فيخرج بعضه فتذهب النجاسة من الباقي منه أتقول هذا في سمن ذائب أو غيره قال ليس هذا بقياس ولكننا اتبعنا فيه الاثر عن علي وابن عباس رضى الله عنهم ما قلت أفختلف ما جاء عن رسول الله الى قول غيره قال لا قلت فقد فعلت وخالفت مع ذلك عليا وابن عباس زعمت أن عليا قال اذا وقعت الفأرة في بئر نزح منها سبعة أو خمسة دلاء وزعمت أنها لا تطهر الا بعشرين أو ثلاثين وزعمت أن ابن عباس نزح زمزم من زمجي وقسم فيها وأنت تقول يكفي من ذلك أربعون أو ستون دلوا قال فلعل البئر تغيرت بدم قلت فنحن نقول اذا تغيرت بدم لم تطهر أبدا حتى لا يوجد فيها طعم دم ولا لونه ولا ريحه وهذا لا يسكون في زمزم ولا

(باب الموارث)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك أخاه لأبيه وأمه وجدته فان أباً خيفة رحمه الله تعالى كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الأب في كل ميراث وكذلك بلغنا عن أبي بكر الصديق وعن عبد الله بن عباس وعن عائشة أم المؤمنين وعن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم أنهم كانوا يقولون الجد بمنزلة الأب إذا لم يكن له أب وكان ابن أبي ليلى يقول في الجد يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه للأخ النصف وللجد النصف وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه المنزلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا هلك الرجل وترك جده وأخاه لأبيه وأمه فالمال بينهما نصفان وهكذا قال زيد بن ثابت وعلي وعبد الله بن مسعود وروى عن عثمان رضي الله عنهم وقالهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه بفعل المال للجد وقالته معه عائشة وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عتبة رضي الله عنهم وهو مذهب أهل الكلام في الفرائض وذلك أنهم يتوهمون أنه القياس وليس واحد من القولين بقياس غير أن طرح الأخ للجد أبعد من القياس من إثبات الأخ معه وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب انما طرحنا الأخ للجد ثلاث خصال أنتم مجتمعون معنا عليها أنكم تحجبون به بنى الام وكذلك منزلة الاب ولا تنقصونه من السدس وكذلك منزلة الاب وانكم تسمونه أبا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت انما يحجبنا به بنى الام خبرا لقياسا على الأب قال وكيف ذلك قلت نحن نحجب بنى الام بنت ابن ابن متسلسلة وهذه وان وافقت منزلة الاب في هذا الموضع فلم يحكم لها نحن وأنت بأن تكون تقوم مقام الأب في غيره وإذا وافقه في معنى وان خالفه في غيره وأما أن لا تنقصه من السدس فانما ننقصه خبرا ونحن لا ننقص الجد من السدس أفرايتنا وأياك أفناهما مقام الأب أن وافقته في معنى وأما اسم الابوة فتحن وأنت نازم من يتناوب بين آدم اسم الابوة وإذا كان ذلك ودون أحدهم أب أقرب منه لم يرث وكذلك لو كان كافرا والموروث مسلما أو قاتلا والموروث مقتولا وكان الموروث حرا والاب مملوكا فلو كان انما ورثنا باسم الابوة فقط ورثناه هؤلاء الذين حرمانهم كلهم ولكننا انما ورثناهم خبرا بالاسم قال فأى القولين أشبه بالقياس قلت ما فهم ما قياس والقول الذي اخترت أبعد من القياس والعقل قال فأين ذلك قلت أرايت الجد والأخ إذا طلبا ميراث الميت أيدليان بقراءة أنفسهما أم بقراءة غيرهما قال وما ذلك قلت أليس انما يقول الجد أنا بنو أبي الميت ويقول الأخ أنا بنو أبي الميت قال بلى قلت فقراءة أبي الميت يدلان معالي الميت قلت فاجعل أبا الميت هو الميت أيهما أولى بكثرته ميراثه أبنه أو أبوه قال بل ابنه لأن له خمسة أسداس ولأبيه السدس قلت فكيف حجب الأخ بالجد والأخ إذا مات الاب أولى بكثرته ميراثه من الجد لو كنت حاجبا أحدهما بالأخر انبغي أن تحجب الجد بالأخ قال وكيف يكون القياس فيه قلت لا معنى للقياس فيهما معا يجوز ولو كان له معنى انبغي أن يجعل للأخ أبدا حيث كان مع الجد خمسة أسداس وللجد السدس وقلت أرايت الاخوة أميتي الفرض في كتاب الله قال نعم قلت فهل للجد في كتاب الله فرض قال لا قلت وكذلك السنة هم ميثون فيها ولا أعلم للجد في السنة فرضا الا من وجه واحد لا يشبه أهل الحديث كل التثبيت فلا أعلمك الا طرحت الأقوى من كل وجه بالأضعف * وإذا أقرت الأخت وهي لأب وأم وقد ورثت معها العصبه بأخ لأب فان أباً خيفة رضي الله عنه كان يقول نعطيها نصف ما في يدها لأنها أقرت أن المال كله بينهما نصفان فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا نعطيها مما في يدها شيئا لأنها أقرت بما في يدي العصبه (١) وهو سواء في الورثة كلهم ما قالوا جميعا (قال الشافعي) وإذا مات الرجل وترك أخته لأبيه وأمه وعصبته فأقرت الأخت بأخ فالقياس أنه لا يأخذ شيئا وهكذا كل من أقرب به وهو وارث فكان إقراره لا يثبت نسبه فالقياس أن لا يأخذ شيئا من قبل انه انما أقر له بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر له به لانه اذا كان وارثا بالنسب كان (١) لعل مراده وهكذا الحكم في الورثة كلهم على ما قالنا من الاعطاء مما في يديها وعدمه تدبر

فما هو أكثر ما منها وأوسع حتى ينزع فليس لك في هذا شيء وهذا عن علي وابن عباس غير ثابت وقد خالفهم ما لو كان نابتا وزعت لو أن رجلا كان جنباً فدخل في بئر ينوي الغسل من الجنابة نجس البئر ولم يظهر ثم هكذا ان دخل ثانية ثم يظهر الثالثة فإذا كان ينجس أولاً ثم ينجس ثانية وكان نجسا قبل دخوله أولاً ولم يظهر بها ولا ثانية أليس قد ازداد في قولك نجاسة فانه كان نجسا بالجنابة ثم زاد نجاسة بمساسة الماء النجس فكيف يظهر بالثالثة ولم يظهر بالثانية قبلها ولا بالاولى قبل الثانية قال ان من أصحابنا من قال لا يظهر أبدا قلت وذلك يلزمك قال يتفاحش ويتفاحش ويخرج من أقاويل الناس قلت فن كلفك خلاف السنة وما يخرج من أقاويل الناس وقلت له وزعت أنك ان أدخلت يدك في بئر تنوي بها أن توضئها نجست البئر كلها لانه ماء توضئ به

موروثاته واذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثاته لم يجز أن يكون وارثاته وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من رجل بألف فحده المقر له بالبيع لم تعطه الدار وان كان بائعها قد كان أقرباً منها قد صارت ملكاً له وذلك أنه لم يقر أنها كانت ملكاً له الا وهو مملوك عليه بهاشي فلما سقط أن تكون مملوكة عليه سقط الاقرار له وذلك مثل الرجلين يتباعان العبد فيضتلان في غنمه وقد تصاد فاعلى أنه قد خرج من ملك المالك الى ملك المشتري فلما لم يسلم للشترى ما زعم أنه ملكه به سقط الاقرار فلا يجوز أن يثبت للمقر له بالنسب حتى وقد أحطنا أنه لم يقر له به من دين ولا وصية ولا حق على المقر له الا الميراث الذي اذا ثبت له ثبت أن يكون موروثاته واذا لم يثبت له أن يكون موروثاً بالنسب لم يثبت له أن يكون وارثاته * واذا مات الرجل وترك امرأة وولداً ولم يقرب بحبل امرأته ثم جاءت بولد بعد موته وجاءت بامرأة تشهد على الولادة فان باحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا قبل هذا ولا أثبت نسبه ولا ورثته بشهادة امرأة وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبه وأورثته بشهادتها وحدها وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وترك ولداً وورثة فولدت فأنكر ابنه ولدها فغابت بآربع نسوة يشهدن بأنها ولادته كان نسبه ثابتاً وكان وارثاً ولا قبل فيه أقل من أربع نسوة قياساً على القرآن لان الله عز وجل ذكر شاهدين وشاهداً وامرأتين فأقام امرأتين حيث أجازهما مقام رجل فلما أجزا النساء فيما يغيب عنه الرجال لم يجز أن يحيز منهن إلا بأربع قياساً على ما وصفت وجعله هذا القول قول عطاء بن أبي رباح * واذا كان للرجل عبدان ولدا في ملكه كل واحد منهما من أمة فأقر في حخته أن أحدهما ابنه ثم مات ولم يبين ذلك فان باحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا يثبت نسب واحد منهما ويعتق من كل منهما نصفه وبسعي في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يثبت نسباً أحدهما وورثان ميراث ابن ويسعي كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان لرجل أمتان لازم ج واحدتهما فولدتا ولدين فأقر السيد بأن أحدهما ابنه ومات ولا يعرف أيهما أقرب فأنازرهما القافة فان ألحقوا به أحدهما جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلناه أمة أم ولد تعتق بموته وأرققنا الآخر وان لم تكن قافة أو كانت فأسكل عليهم لم يجعل ابنه واحداً منهما وأقرعنا بينهما فأيهما خرج سهمه أعتقناه وأمه بأنها أم ولد وأرققنا الآخر وأمه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق * واذا كانت الدار في يدي رجل فأقام ابن عمه البينة أنها دار جدتهما والذي هي في يديه منكر لذلك فان باحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا أقضي بشهادتهم حتى يشهدوا أن الجد تركهما ميراثاً لبيه ولا لبي صاحبه لا يعلمون له وارثاً غيرهما ثم توفي أبو هذا وترك نصيبه منهما ميراثاً لهذا لا يعلمون له وارثاً غيره وكان ابن أبي ليلى يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي في يديه ولا يقتسمان حتى تقوم البينة على الموارث كما وصفت لك في قول أبي حنيفة ولا يقولان لا نعلم في قول ابن أبي ليلى لكن يقولان لا وارث له غيرهما في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف أسكنه ولا يقتسمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار في يدي الرجل فأقام ابن عمه البينة أنها دار جدتهما أي أبيهما ولم نقل البينة أكثر من ذلك والذي في يديه الدار ينكر قضيت بهادار الجدتهما ولم أقسمها بينهما حتى تثبت البينة على من ورث جدتهما ومن ورث أباهما لا لأدري لعل معهما ورثته أو أصحاب دين أو وصايا وأقبل البينة اذا قالوا مات جدتهما وتركهما ميراثاً لا وارث له غيرهما ولا يكونون بهذا شهوداً على ما لا يعلمون لانهم في هذا كله انما يشهدون على الظاهر كشهادتهم على النسب وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على العدل ولا قبلهم اذا قالوا لا نعلم وارثاً غير فلان وفلان الا أن يكونوا من أهل الخبرة بالشهود عليه الذي يكون الأغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان له وذلك أن يكونوا ذوي قرابة أو مودة أو خلطة أو خبرة بجوار أو غيره فاذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم لان معنى البت معنى العلم ومعنى العلم معنى البت * واذا توفي الرجل وترك امرأته وترك في بيته متاعاً فان باحنيقة رضي الله عنه كان

ولا تطهر حتى تنزع كلها واذا سقطت فيها ميتة طهرت بعشرين دلواً أو ثلاثين دلواً فزعمت أن البئر يدخل اليها الدلو لا نجاسة فيها تنجس كلها فلا تطهر أبداً وانها تطهر من الميتة بعشرين دلواً أو ثلاثين هل رأيت أحداً قط زعم أن يد مسلم تنجس أكثر مما تنجسه الميتة وزعمت أنه ان أدخل يده ولا ينوي وضوءاً طهرت يده للوضوء ولم تنجس البئر أو رأيت أن لو ألقي فيها جيفة لا ينوي تحميمها أو ينويه أو لا ينوي شيئاً أذلك سواء قال نعم النجاسة كلها سواء ونيتة لا تصنع في الماء شيئاً قلت وما حال طهه اما طاهر واما نجس قال نعم قلت فلم زعمت أن نيتة في الوضوء تنجس الماء اني لأحسبكم لو قال هذا غيركم لبلغتم به الى أن تقولوا القلم عنه مرفوع فقال لقد سمعت أبا يوسف يقول قول الحجازيين في الماء أحسن من قولنا وقولنا فيه خطأ قلت وأقام عليه وهو يقول هذا فيه

يحدث عن جاد عن ابراهيم أنه قال ما كان للرجال من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للباقي منهما المرأة كانت أو الرجل وكذلك الزوج اذا طلق والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف ثم قال بعد ذلك لا يكون للمرأة الا ما يجزئها من متاعها ذلك كله لانه يكون رجل باجر عنده متاع النساء من تجارته أو صنعه أو تكون رهونا عند رجل وكان ابن أبي ليلى يقول اذا مات الرجل أو طلق فتنازع البيت كله متاع الرجل الا الدرع والخمار وشبهه الا أن تقوم لاحدهما بيعة على دعواه ولو طلقها في دارها كان أمرهما على ما وصفت في قولهما جميعا (قال الشافعي) واذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للمرأة أو الرجل أو بعد ما عوتان واختلفت في ذلك ورثتهما بعد موتهما أو ورثة الميت منهما والباقي كان الباقي الزوج أو الزوجة فسواء ذلك كله فن أقام البيعة على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقيم بيعة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندي بالغفلة عنه على الاجماع أن هذا المتاع في أيديهم ما عافوه بينهم انصفان كما يختلف الرجلان في المتاع بأيديهما جميعا فيكون بينهما نصفين بعد الأيمان فان قال قائل فكيف يكون للرجل النضوح والخلو والدرع والخمر ويكون للمرأة السيف والرمح والدرع قيل قد علك الرجال متاع النساء والنساء متاع الرجال أرايت لو أقام الرجل البيعة على متاع النساء والمرأة البيعة على متاع الرجال أليس يقضى لكل بما أقام عليه البيعة فاذا قال بلى قيل أفليس قد زعمت وزعم الناس أن كينونة الشيء في أيدي المتنازعين تثبت لكل النصف فان قال بلى قيل كما تثبت له البيعة فان قال بلى قيل فلم تجعل الزوجين هكذا وهي في أيديهما فان استعملت عليهم الظنون وترك الظاهر قيل لك فاقول في عطار ودباغ في أيديهم سماعطر ومتاع الدباغ تسامعاهما فان زعمت أنك تعطى الدباغ متاع الدباغين والعطار متاع العطارين قيل فاقول في رجل غير موسر ورجل موسر تداعيا بقوتنا ولو لم تداعيا فان زعمت أنك تجعله للموسر وهو بأيديهما معا خلفت مذهب العامة وان زعمت أنك تقسمه بينهما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل والمرأة (قال) واذا أسلم الرجل على يدي الرجل والوالد وعاقده ثم مات ولا وارث له فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ميراثه بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن ابن مسعود رضي الله عنه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورثه شيئا مطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء الا الذي نعمة الليث بن أبي سليم عن أبي الاشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يسلم على يدي الرجل فيموت ويترك مالا فهو له وان أبي فليب المال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن ابراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق أن رجلا من أهل الأرض والى ابن عمه فمات وترك مالا فأسألو ابن مسعود عن ذلك فقال ماله له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلم الرجل على يدي رجل والوالد ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فاعلموا أن أعنتي وهذا يدل على معنيين أحدهما أن الولاء لا يكون الا لمن أعنتي والآخر أنه لا يتحول الولاء عن أعنتي وهذا مكتوب في كتاب الولاء

(باب في الأوصياء)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو أن رجلا أوصى إلى رجل فان الموصى اليه فأوصى إلى آخر فان أباحنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا الآخر وصى الرجلين جميعا وبهذا يأخذ وكذلك بلغنا عن ابراهيم بن محمد عن ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هذا الآخر وصى الذي أوصى اليه ولا يكون وصيا الا أن يكون الآخر أوصى اليه بوصية الا أن يكون وصيهما جميعا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد لا يكون وصيا للاول الا أن يقول الثاني قد أوصيت اليك في كل شيء أو يدكر وصية الآخر (قال الشافعي) رحمه الله

واذا أوصى الرجل إلى رجل ثم حضرت الوصي الوفاة فأوصى بماله وولده ووصية الذي أوصى إليه إلى رجل آخر فلا يكون إلا بوصية الأوسط وصيلاً الأول ويكون وصيلاً الأوسط الموصى إليه وذلك أن الأول رضى بأمانة الأوسط ولم يرض بأمانة الذي بعده والوصي أضعف حالاً في أكثر أمر من الوكيل ولو أن رجلاً وكل رجلاً بشئ لم يكن للوكيل أن يוכל غيره بالذئ وكله به ليستوجب الحق ولو كان الميت الأول أوصى إلى الوصي أن لك أن توصي بما أوصيت به إليك إلى من رأيت فأوصى إلى رجل بركة نفسه لم يكن وصيلاً الأول ولا يكون وصيلاً الأول حتى يقول قد أوصيت إليك بركة فلان فيكون حينئذ وصياله * ولو أن وصيلاً أيتام تجر لهم بأموالهم أو دفعها مضاربة فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول هو جائز عليهم ولهم بلغنا ذلك عن إبراهيم النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليهم والوصي ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضاً على الشافعي الزكاة في أموالهم فإن أذاها الوصي عنهم فهو ضامن وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ليس على تيم زكاة حتى يبلغ ألا ترى أنه لا صلاة عليه ولا فريضة عليه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا كان الرجل وصياً بركة ميت إلى أموالهم كان أحب إلى أن تجر لهم بها لم تكن التجارة بها عندي تعدياً وإذا لم تكن تعدياً لم يكن ضامناً تلفت وقد تجر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بمال تيم كان يليه وكانت عائشة رضى الله تعالى عنها تبضع بأموال بني محمد بن أبي بكر في البحر وهم أيتام وتليهم وتؤدي منها الزكاة وعلى ولي التيم أن يؤدي الزكاة عنه في جميع ماله كما يؤديها عن نفسه لافرق بينه وبين الكبير البالغ فيما يجب عليهما كما على ولي التيم أن يعطي من مال التيم ما لزمه من جناية لو جناه أو نفقة له من صلاحه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن معمر بن راشد عن أيوب بن أبي تيمية عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لرجل إن عندنا مالاً للتيم قد أسرعت فيه الزكاة وذكر أنه دفعه إلى رجل يتجرفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إنا قال مضاربة وإنا قال بضاعة وقال بعض الناس لازكاة في مال التيم الناض وفي زرعه الزكاة وعليه زكاة الفطر تؤدي عنه وجنائه التي تلزم من ماله واحتج بأنه لا صلاة عليه وأنه لو كان سقوط الصلاة عنه يسقط عنه الزكاة كان قد فارق قوله أذرعاً أن عليه زكاة الفطر وزكاة الزرع وقد كتب هذا في كتاب الزكاة * (قال) ولو أن وصي ميت ورثته كبار وصغار ولادين على الميت ولم يوص بشئ باع عقاراً من عقار الميت فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك بيعه جائز على الصغار والكبار وكان ابن أبي ليلى يقول يجوز على الصغار والكبار إذا كان ذلك مما لا بد منه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بيعه على الصغار جائز في كل شئ كان منه بدأ ولم يكن ولا يجوز على الكبار في شئ من بيع العقار إذا لم يكن الميت أوصى بشئ يباع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً مات وأوصى إلى رجل وترك ورثة بالغين أهل رشد وصغاراً ولم يوص بوصية ولم يكن عليه دين فباع الوصي عقاراً مات ترك الميت كان بيعه على الكبار باطلاً ونظر في بيعه على الصغار فإن كان باع عليهم فيما لا صلاح لعاشهم إلا به أو باع عليهم نظر لهم بيع غبطة كان بيعاً جائزاً وإن لم يبيع في واحد من الوجهين ولا أمر لهم كان بيعه مردوداً وإذا أمرناه إذا كان في يده الناض أن يشتري لهم به العقار الذي هو خير لهم من الناض لم تجز له أن يبيع العقار إلا ببعض ما وصفت من العذر

(باب في الشركة والعق وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترك الرجلان شركة مفادضة ولأحدهما ألف درهم ولآخر أكثر من ذلك فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليست هذه مفادضة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هذه مفادضة جائزة والمال بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشركة المفادضة باطلة ولا أعرف شيئاً

قولكم في الماء قلت أفترجع إلى الحسن فاعلمته رجوع إليه ولا غيره من ترأس منهم بل علمت من ازداد من قولنا في الماء بعدا فقال إذا وقعت فارة في بئر لم تطهر أبداً إلا بأن يحفر تحتها بئر فيفرغ ماؤها فيها وينقل طينها وينزع بناؤها وتغسل مرات وهكذا ينبغي لمن قال قولهم هذا وفي هذا من خلاف السنة وقول أهل العلم ما لا يجبه له عالم وقد خالفنا بعض أهل ناحيتنا فذهب إلى بعض قولهم في الماء والحجة عليه الحجة عليهم وخالفنا بعض الناس فقال لا يغسل إلا ناء من الكلب سبعا ويكفي فيه دون سبع فالجدة عليه بثبوت الخبر عن رسول الله ووافقنا بعض أهل ناحيتنا في غسل الناء إذا ولغ الكلب فيه وأن يهراق الماء ثم عاد فقال إن ولغ الكلب بالبادية في اللبن شرب اللبن وأكل وغسل الناء لأن الكلاب لم تزل بالبادية فشغلنا العجب من هذا

شيأ من الدنيا يكون باطلا لم تكن شركة المفاوضة باطلة الآن يكوننا شر يكدان المفاوضة خلط المال
بالمال والعمل فيه واقتسام الربح فهذا الأباس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقين لها شر كة عثان
فاذا اشترى كالمفاوضة وتشارطا أن المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة ومارزق أحدهما من غير
هذا المال الذي اشترى كافي معام من تجارة أو إجارة أو كنز أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وان زعم
بان المفاوضة عندهما بان يكوننا شر يكدان في كل ما أقاد اوجه من الوجوه بسبب المال وغيره فالشركة
فيه فاسدة ولا أعرف القمار الا في هذا أو أقل منه أن يشترك الرجلان بمائتي درهم فيجد أحدهما كنزا
فيكون بينهما أرأيت لو تشارطا على هذا من غير أن يتخاطبا بمال كان يجوز فان قال لا يجوز لانه عطية
مالم يكن للعطى ولا للعطى ومالم يعلمه واحد منهما أفقيره على ما تى درهم اشترى كاهها فان عدوه بيعا فيسعى مالم
يكن لا يجوز أرأيت رجلان وهب له هبة أو أجر نفسه في عمل فأقاد الما من عمل أو هبة أيكون الآخر فيها
شريكا لقد أنكر وأقل من هذا * (قال) ولو أن عبدا بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه وهو موسر كان
الخيار للآخر في قول أبي حنيفة رضي الله عنه فان شاء أعتق العبد كما أعتق صاحبه وان شاء استسعى العبد
في نصف قيمته فيكون الولاء بينهما وان شاء ضمن شريكه نصف قيمته ويرجع الشريك بما ضمن من ذلك على
العبد ويكون الولاء للشريك كله وهو عبد ما بقي عليه من السعاية شئ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى
يقول هو حر كله يوم أعتقه الأول والأول ضامن لنصف القيمة ولا يرجع بها على العبد وله الولاء ولا يخير
صاحبه في أن يعتق العبد أو يستسعيه ولو كان الذي أعتق العبد معسرا كان الخيار في قول أبي حنيفة
للشريك الآخر ان شاء ضمن العبد نصف قيمته يسعى فيها والولاء بينهما وان شاء أعتقه كما أعتق صاحبه والولاء
بينهما وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كان معسرا سعى العبد للشريك الذي لم يعتق في نصف قيمته ويرجع
بذلك العبد على الذي أعتقه والولاء كله للذي أعتقه وليس للآخر ان يعتق منه شئ وكان يقول اذا أعتق
شخصا في مملوك فقد أعتقه كله ولا يتبع بعض العبد فيكون بعضه رقيقا وبعضه حرا به يأخذ أرأيت ما أعتق
منه أيكون رقيقا فان كان ما أعتق منه يكون رقيقا فقد عتق فكيف يجتمع في معتق واحد عتق ورق
الآخر أنه لا يجتمع في امرأه بعضهما طالق وبعضها غير طالق وبعضها امرأه للزوج على حالها وكذلك
الرقيق وبهذا يأخذ الاخضلة لا يرجع العبد بما سعى فيه على الذي أعتقه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا يعتق بعضه وبعضه رقيق وهذا كله بمنزلة العبد مادام منه شئ رقيق أو يسعى في قيمته أرأيت لو أن
الشريك قال نصيب شريكى منه حر وأما نصيبى فلا هل كان يعتق منه ما لا يملك واذا أعتق منه ما يملك
فكيف يعتق منه ما لا يملك وهل يقع عتق فيما لا يملك الرجل (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان العبد
بين الرجلين فأعتق أحدهما نصيبه منه فان كان موسرا بان يؤدى نصف قيمته فالعبد حر كله والولاء للمعتق
الأول ولا خيار لسيد العبد الآخر وان كان معسرا فالنصف الأول حر والنصف الثاني لمالكه ولا سعاية
عليه وهذا مكتوب في كتاب العتق بحججه الا أنا وجدنا في هذا الكتاب زيادة حرف لم نسمع به في جمعهم كان مما
احتجوا به في هذا الكتاب أن قال قائلهم كيف تكون نفس واحدة بعضها حر وبعضها مملوك لا يكون كما
لا تكون المرأة بعضهما طالق وبعضها غير طالق فان زعم أن العبد يكون فيه الرق والحرية قياسا على المرأة
قبله لا يجوز للرجل أن يتكبح بعض امرأه فان قال لا لا تكون الامنكوحة كلها أو غير منكوحة قيل له
أفيجوز أن يشتري بعض عبد فان قال نعم قيل له فإن العبد من المرأة وقيل له لا يجوز له أن يكتتب المرأة
على الطلاق ويكون ممنوعا حتى تؤدى الكتابة أو تهجر فان قال لا قيل أفيصوز هذا في العبد فان قال
نعم قيل فلم يجمع بينهما فان قال لا يجتمعان قيل وكذلك لا يجتمعان حيث جعلت بينهما ويقال له
أيضا أن تكون المرأة لاثنتين كما يكون العبد مملوكا لاثنتين ويكون لزوج المرأة أن يهب للرجل فتكون زوجة له

القول عما وصفنا من
قول غيره أرأيت اذ زعم
أن الكلب يلع في اللبن
فينجس الاناء بماسة
اللبن الذي ماسه لسان
الكلب حتى يغسل
فكيف لا ينجس اللبن
واذا نجس اللبن فكيف
يؤكل أو يشرب فان
قال لا ينجس اللبن فكيف
ينجس الاناء بماسة اللبن
واللبن غسيرا ينجس
أورأيت قوله ما زالت
الكلاب بالبادية فخن
أخبره أنها اذا كانت
بالبادية لا تنجس واذا
كانت بالقرية نجست
أترى أن البادية تظهرها
أرأيت اذا كان الفأر
والوزغان بالقرية أكثر
من الكلاب بالبادية
وأقدم منها أوفي مثل
قدمها أو أخرى أن
لا يجتمع منها أترأيت اذا
وقعت فارة أو وزغ أو
بعض دواب البيوت في
سمن أولبن أو ماء قليل
أينجسه قال فان قال لا
ينجسه في القرية لانه
لا يجتمع أن يموت في
بعض أنيتهم وينجسه
في البادية فقد سوى
بين قوله وزاد في الخطا
وان قال ينجسه قيل

كأى يكون العبد إذا وهبه صار عبد المولى وهبه له فان قال لا قيل فإبالي المرأة تقاس على المولود ويقال له
 أرايت العبد إذا عتق مرة أ يكون له سيده أن يسترقه كما يكون له إذا طلق المرأة مرة أن يكون له رجعتها فان
 قال لا قيل فإني علم شيأ بعد مما قاسه به منه * (قال) ولو أن عبدا بين رجلين كاتبه أحدهما بغير إذن
 صاحبه ولا رضاه فأنكر ذلك صاحبه قبل أن يؤدي المكاتب شيأ فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان
 يقول المكاتب باطلا ولصاحبه أن يردها لانهما منفعة تصل اليه وليس ذلك له دون صاحبه وبه يأخذ وكان ابن
 أبي ليلى يقول المكاتب جائزة وليس الشريك أن يردها ولو أن الشريك أعتق العبد كان العتق باطلا في قول
 ابن أبي ليلى حتى ينظر ما يصنع في المكاتب فان أذاها إلى صاحبها عتق وكان الذي كاتب ضامنا لنصف القيمة
 والولاء كله وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول عتق ذلك جائز ويخير المكاتب فان شاء ألغى الكتابة وبخر
 عنها وان شاء سعى فيها فان بخر عنها كان الشريك الذي كاتب بالخيار ان شاء ضمن الذي أعتق ان كان موسرا وان
 شاء استسعى العبد في نصف قيمته وان شاء أعتق العبد فان ضمن الذي أعتق كان له أن يرجع على العبد بما
 ضمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد بين رجلين فكاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه
 فالكتابة مفسوخة وما أخذ منه بينهما نصفان ما لم يؤد جميع الكتابة فان أدى جميع الكتابة عتق نصف
 المكاتب وكان كمن ابتدأ العتق في عبد بينه وبين رجل ان كان موسرا عتق عليه كله وان كان معسرا عتق
 منه ما عتق ولو ردت الكتابة قبل الأداء كان مملوكا بينهما ولو أعتقه مالك النصف الذي لم يكاتبه قبل الأداء
 كان نصفه منه حرا فان كان موسرا ضمن نصفه الباقي لان الكتابة كانت فيه باطلة ولا أخير العبد لان عقد
 الكتابة كان فاسدا وان كان معسرا عتق منه ما عتق وكانت الكتابة بينهما باطلة الا أن يشاء مالك العبد أن
 يجردها * (قال) ولو أن مملوكا بين اثنين دبره أحدهما فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول ليس للآخر
 أن يبيعه لما دخل فيه من العتق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يبيع حصته * وإذا ورث أحد
 المتقاضين ميراثا فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول هوله خاصة بهذا يأخذ قال وتنتقض المفاوضة إذا
 قبض ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول هو بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد بين
 رجلين فدبره أحدهما فلا خير بيع نصيبه لان التدبير عندى وصية وكذلك الذي دبره أن يبيعه وهذا مكتوب
 في كتاب المدبر ومن زعم أنه ليس للمدبر أن يبيع المدبر لزمه أن يزعم أن على السيد المدبر نصف القيمة
 لشريكه ان كان موسرا ويكون مدبرا كله كما يلزمه هذا في العتق اذا جعل هذا عتقا يكون له بكل حال
 فان قال فالعتق الذي ألزمته فيه نصف القيمة عتق واقع مكانه قيل فأنتم تزعم في الجارية بين الرجلين بطؤها
 أحدهما قتلا أنها أم ولد وعليه نصف القيمة وهذا عتق ليس بواقع مكانه انما هو واقع بعدمدة كعتق المدبر
 يقع بعدمدة * وان كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما ثم أعتقه الآخر البتة فان أباحنيقة رحمه الله تعالى
 كان يقول الذي دبره بالخيار ان شاء أعتق وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته مدبرا وان شاء ضمن المعتق
 نصف قيمته مدبرا ان كان موسرا ويرجع به المعتق على العبد والولاء بينهما نصفان وكان ابن أبي ليلى يقول
 التدبير باطل والعتق جائز والمعتق ضامن لنصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا سعى فيه العبد
 ثم يرجع على المعتق والولاء كله للمعتق وقال أبو يوسف اذا دبره أحدهما فهو مدبر كله وهو ضامن نصف قيمته
 وعتق الآخر باطل لا يجوز فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد بين اثنين فدبر أحدهما
 نصيبه وأعتق الآخر بئنا فان كان موسرا فالعبد حر كله وعليه نصف قيمته وله ولأوله وان كان معسرا فنصيبه
 منه حر ونصيب شريكه مدبر ومن زعم أنه لا يبيع المدبر فيلزمه أن يبطل العتق الآخر ويجعله مدبرا كله
 اذا كان المدبر الأول موسرا لان تدبير الأول عتق والعتق الأول أولى من الآخر قال وهكذا قال أهل القياس
 الذين لم يبيعوا المدبر

فكيف لم يقل هذا في
 الكلب في البادية وأهل
 البادية يضبطون أو عيبتهم
 من الكلاب ضبطا
 لا يقدر عليه أهل
 القرية من الفارة
 وغيرها لانهم يوكون
 على ألبانهم القرب
 ويقل حبسه عندهم
 لانه لا يبقى لهم ولا
 يبقونه لانه مما لا يدخر
 ويكفون عليه الأنية
 ويرجون الكلاب عن
 مواضعه ويضربونها
 فتتجر ولا يستطيع شئ
 من هذا في الفارة ولا
 دواب البيوت بحال
 وأهل البيوت يدخرون
 إدامهم وأطعمتهم
 للسنة وأكثرت كيف
 قال هذا في أهل البادية
 دون أهل القرية وكيف
 جازلن قال ما أحكى أن
 يعيب أحدا بخلافه
 الحديث عن النبي عيا
 يجاوز فيه القدر والذي
 عابه لم يعد أن رد الاخبار
 ولم يدع من قبولها
 ما يكثر به على قائله
 أو أحرص من رد
 الاخبار ووجهها وجوها
 تحتلها أو تشبه بها
 فعينا مذهبهم وعابه
 ثم شركهم في بعض

(باب في المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل المكاتب على نفسه فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول ماله لمولاه إذا لم يشترط المكاتب ذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المكاتب له المال وإن لم يشترط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده وبني العبد مال فالمال للسيد لأنه لا مال للعبد إلا أن يشترط المكاتب على السيد ماله فيكون له بالشرط وهذا معنى السنة نصا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ولا يبعد والمكاتب أن يكون مشتر بالنفس قرب المكاتب بائع وقد جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم المال أو يكون غير خارج من ملك مولاه فيكون معه كالمعتق فذلك أحرى أن لا يملك على مولاه مالا كان لمولاه قبل الكتابة والمشتري الذي أعطى ماله في العبد أولى أن يكون مال كالمال العبد بشرائه العبد لأنه لو مات مكانه مات من ماله من المكاتب الذي لو مات لم يلزمه شيء * وإذا قال المكاتب قد عجزت وكسر مكاتبته وردته مولاه في الرق فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول ذلك جائز وبهذا يأخذ وقد بلغنا عن عبد الله بن عمر أنه رد مكاتبه حين عجز وكسر مكاتبته عند غير قاض وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك إلا عند قاض وكذلك لو أتى القاضي فقال قد عجزت فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يردّه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أردّه حتى يجمع عليه نجمان قد حلا عليه في يوم خاصم إليه ثم قال أبو يوسف بعد لا أردّه حتى أنظر فإن كان نجمة قريبا وكان رجلا لم يعجل عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال المكاتب قد عجزت عند محل نجمة فهو كمال قال وهو كمن لم يكاتب ببيع سيده ويصنع به ما شاء كان ذلك عند قاض أو لم يكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقي وأبو علي عن أبيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنه رد مكاتبه بعجز في الرق قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة أنه شهد شريحا رد مكاتبه بعجز في الرق * وإذا تزوج المكاتب أو وهب هبة أو أعتق عبدا أو كفل بكفالة أو كفل عنه رجل لمولاه بالذي عليه فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول هذا كله باطل لا يجوز به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نكاحه وكفالاته باطل ومات كفل به رجل عنه لمولاه فهو جائز وأما عتقه وهبته فهو موقوف فإن عتق أمضى ذلك وإن رجع مملوك كذا ذلك كله مردود وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كيف يجوز عتقه وهبته وكيف يجوز الكفالة عنه لمولاه أرايت رجلا كفل لرجل عن عبده كفالة أليست باطلا فكذلك مكاتبه وبهذا يأخذ وبلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال لا يجوز أن يكفل الرجل للرجل بمكاتبته عبده لأنه عبده وإنما كفل له بماله وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا كان له مال حاضر فقال أؤديه اليوم أو غدا فإنه كان يقول يؤجله ثلاثة أيام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج المكاتب أو وهب أو أعتق أو كفل عن أحد بكفالة فذلك كله باطل لأن في هذا اتلاف للماله وهو غير مسلط على المال أما التزوج فأبطلناه بالعبودية التي فيه أنه لا يكون للعبد أن ينكح إلا بإذن سيده ولو كفل رجل لرجل المكاتب بالكتابة كانت الكفالة باطلة من قبل أنه إنما تكفل له بماله عن ماله

(باب في الأيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لعبده إن بعثت فأنت حر ثم باعه فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول لا يعتق لأن العتق إنما وقع عليه بعد البيع وبعد ما خرج من ملكه وصار لغيره وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع العتق من مال البائع ويرد الثمن على المشتري لأنه حلف يوم حلف وهو في ملكه وكذلك لو قال البائع إن كنت فلانا فأنت حر فباعه ثم كلف فلانا فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا يعتق إلا ترى أنه قد خرج من ملك البائع الخالف أرايت لو أعتقه المشتري أيرجع إلى الخالف وقد صار مولى للمشتري

أمورهم فردها من
الأخبار بلا وجه تحمله
وزاد أن ادعى الأخبار
وهو يخالفها (١) وفي رد
من ترك أسوأ السر
والعلاية مالا يشكل
على من سمعه

(باب الساعات التي
تكره فيها الصلاة)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن محمد
ابن يحيى بن حبان عن
الأعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله نهى عن
الصلاة بعد العصر حتى
تغرب الشمس وعن
الصلاة بعد الصبح حتى
تطلع الشمس * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يتحرى
أحدكم فيصلي عند
طلوغ الشمس ولا عند
غروبها * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك
عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن
الصنابحي أن رسول الله
قال إن الشمس تطلع
(١) كذا في النسخ وتأمل

أرأيت لو أن المشتري أتعاه وزعم أنه ابنه فأثبت القاضي نسبه وهو رجل من العرب وجعله ابنه ثم كلم
البائع ذلك الرجل الذي حلف عليه أن لا يكلمه أبطل دعوى هذا ونسبه ويرجع الولاء إلى الأول وكان
ابن أبي ليلى يقول في هذا يرجع الولاء إلى الأول ويرد الثمن ويبطل النسب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا قال الرجل لعبد إن يعتق فأنك حرقه ببيع خیار بشرط فهو حرقين عقد البيع وانما
زعمت أنه يعتق من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال الشافعي)
وتفرقا ما تفرقا من مقامهما الذي تباعا فيه فلما كان ذلك العبد الحالف بعته إجازة البيع ورده
كان لم يقطع ملكه عنه الاقطاع كله ولو ابتدأ العتق في هذه الحال لعبد الذي باعه عتق فعتق بالحنث
ولو كان باعه ببيع خيار كان هكذا عندى لأني أزعم أن الخيار انما هو بعد البيع ومن زعم أن الخيار يجوز
مع عقد البيع لم يعتق لأن الصفة أخرجته من ملك الحالف خروجا لا خيار له فيه فوقع العتق عليه وهو خارج
من ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو قال رجل لعلامة أنت حر لو كملت فلانا وأدخلت الدار
فباعه وقارق المشتري ثم كلم فلانا ودخل الدار لم يعتق لأن الحنث وقع وهو خارج من ملكه * وإذا قال
الرجل لامرأته أنت طالق إن كملت فلانا ثم طلقها واحدة بائنة أو واحدة علك الرجعة وانقضت عدتها ثم كلم
فلانا فإن أباحني فرجه الله تعالى كان يقول لا يقع عليه الطلاق الذي حلف به لأنها قد خرجت من ملكه
الأتري أنها لو تزوجت زوجا غيره ثم كلم الأول فلانا وهي عند هذا الرجل لم يقع عليها الطلاق وهي تحت غيره
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها الطلاق لأنه حلف بذلك وهي في ملكه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولو قال لامرأته أنت طالق إن كملت فلانا ثم طلقها واحدة فانقضت عدتها ثم كلم فلانا لم يقع عليها طلاق من قبل أن الطلاق
وقع وهي خارجة من ملكه وهكذا لو طلقها واحدة فانقضت عدتها ثم كلم فلانا لم يقع عليه الطلاق لأن الطلاق
لا يقع إلا على زوجة وهي ليست بزوجة ولو تكهنا كما جدد المبحث بهذا الطلاق وإن كمل كلاما
جديدا لأن الحنث لا يقع إلا على زوجة وقد وقع وهي خارجة من ملكه * (قال) وإذا قال الرجل كل امرأة
أتزوجها أبد أفهي طالق ثلاثا وكل مملوك أملكه فهو حر لوجه الله تعالى فاشترى مملوكا وتزوج امرأة فان
أباحني فرجه الله تعالى كان يقول يقع العتق على المملوك والطلاق على المرأة ألا ترى أنه طلق بعد ما ملك
وأعتق بعد ما ملك وقد بلغنا عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك
فهذا انما وقع بعد الملك كله ألا ترى أنه لو قال إذا تزوجت فأوملكتها فهي طالق صارت طالقوا بهذا يأخذ
الأتري أن رجلا لو قال لأمتي كل ولد تلدينه فهو حر ثم ولدت بعد عشرين سنين كان حرا فهذا عتق ما لم يملك
الأتري أن رجلا لو كانت عنده امرأة فقال لها إن تزوجت فأنت طالق ثلاثا ثم طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها
في العدة أو بعدها أن ذلك واقع عليها لأنه حلف وهو يملكها ووقع الطلاق وهو يملكها أرأيت لو قال لعبد
إن اشتريتك فأنك حرقه ببيع ثم اشتراه أما كان يعتق وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقع في ذلك عتق ولا طلاق إلا
أن يوقت وقتا فان وقتا في سنين معلومة أو قال ما عاش فلان أو فلانة أو وقت مصر من الأمصار ومدينة
أو قبيلة لا يتزوج ولا يشتري منها مملوكا فان ابن أبي ليلى يوقع على هذا الطلاق وأما قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى فإنه يوقع في الوقت وغير الوقت وقد بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال إذا وقت
وقتا أو قبيلة أو ما عاش فلانة وقع * وإذا قال الرجل إن وطئت فلانة فهي حرة فاشترىها فوطئها فان أباح
حنيفة رضي الله عنه كان يقول لا تعتق من قبل أنه حلف وهو لا يملكها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله
تعالى يقول تعتق فان قال إن اشتريتك فوطئت فأنت حرة فاشترىها فوطئها فهي حرة في قولهما جميعا
« قال الربيع » للشافعي رحمه الله تعالى ها هنا جواب

ومعها قرن الشيطان
فإذا ارتفعت فارقتها
فإذا استوت فارقتها
زالت فارقتها فإذ أدت
للقروب فارقتها فإذا
غربت فارقتها ونهى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة
في تلك الساعات وروى
عن اسحق بن عبد الله
عن سعيد بن أبي سعيد
عن أبي هريرة أن رسول
الله نهى عن الصلاة
نصف النهار حتى تزول
الشمس الا يوم الجمعة
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن ابن المسيب
أن رسول الله نام عن
الصبح فصلاها بعد أن
طلعت الشمس ثم قال
من نسي صلاة فليصلها
إذا ذكرها فان الله عز
وجل يقول أقم الصلاة
لذكرى * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن عمرو بن
ديار عن نافع بن جبير
عن رجل من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم
قال كان رسول الله في سفر
فعرس فقال لأرجل
صالح يكلؤنا الليلة لا نرقد
عن الصلاة فقال بلال

(باب في العارية وأكل الغلة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل أرضا يني فيها ولم يوقت وقتا ثم بدله أن يخرج به بعد ما يني فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول يخرج به ويقال الذي يني انقض بناءه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الذي أعاره ضامن لقيمة البنيان والبناء للعير وكذلك بلغنا عن شريح فان وقت له وقتا فأخرجه قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقيمة البناء في قوله ما جعلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل بقعة من الأرض يني فيها بناء فبناء لم يكن لصاحب البقعة أن يخرج منه من بناءه حتى يعطيه قيمته قائما يوم يخرج به ولو وقت له وقتا وقال أعر تكها عشرين سنين وأذنت لك في البناء مطلقا كان هكذا ولكنه لو قال فان انقضت العشر السنين كان عليك أن تنقض بناءه كان ذلك عليه لانه لم يغير أعما هو غتر نفسه * (قال) وإذا أقام الرجل البينة على أرض ونخل أنما له وقد أصاب الذي هي في يديه من غلة النخل والأرض فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الذي كانت في يديه ضامن لما أخذ من الثروة بأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لاضمان عليه في ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النخل والأرض في يدي الرجل فأقام رجل عليها البينة أنما له منذ عشر سنين وقد أصاب الذي هي في يديه ثمها منذ عشر سنين أخرجت من يديه وضمن ثمها وما أصاب منها من شيء فدفعة الى صاحب البينة فان كانت الأرض تزرع فزرعها فالزرع للزارع وعليه كراء مثل الأرض وان كان لم يزرعها فعليه كراء مثل الأرض * (قال) وإذا زرع الرجل الأرض فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الزرع للذي كانت في يديه وهو ضامن لما نقص الأرض في قول أبي حنيفة ويتصدق بالفضل وكان ابن أبي ليلى يقول لا يتصدق بشيء وليس عليه ضمان * (قال) وإذا أخذ الرجل أرض رجل إجارة سنة وعملها وأقام فيها سنتين فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو ضامن لما نقص الأرض في السنة الثانية ويتصدق بالفضل ويعطى أجر السنة الأولى وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أجر مثلها في السنة الثانية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكرار الرجل الأرض ليزرعها سنة فزرعها سنتين فعليه كراءها الذي تشارط عليه في السنة الأولى وكراء مثلها في السنة الثانية ولو حدث عليها في السنة الثانية حدث ينقصها كان ضامنا وهكذا الدور والعبيد والدواب وكل شيء استؤجر * (قال) وإذا وجد الرجل كتر أقدعما في أرض رجل أو داره فان أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو لرب الدار وعليه الخس وليس للذي وجد منه شيء وكان ابن أبي ليلى يقول هو للذي وجدته وعليه الخس ولا شيء لصاحب الدار والأرض فيه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وجد الرجل كتر أجاهليا في دار رجل فالكتر لرب الدار وفيه الخس وانما يكون الكتر لمن وجدته إذا وجدته في موضع لا يملكه أحد وإذا كان الكتر أسلاميا ولم يوجد في ملك أحد فهو لقطة يعرفه سنة ثم هو له

(باب في الأجير والأجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلف الأجير والمستأجر في الأجرة فان أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول القول قول المستأجر مع عينه إذا عمل العمل وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الأجير فيما يني وبين أجر مثله الآن يكون الذي ادعى أقل فيعطيه إياه وان لم يكن عمل العمل تحالفا وراذ في قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف بعد اذا كان شيء متقارب قبلت قول المستأجر وأخلفته وإذا تفاوت لم أقبل وأجعل للعامل أجر مثله إذا حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استأجر الرجل أجييرا فمصادقا على الإجارة واختلفا كم هي فان كان لم يعمل تحالفا وراذ الإجارة وان كان عمل تحالفا وراذ أجر مثله كان أكثر مما ادعى أو أقل مما أقربه المستأجر اذا بطلت العقد وزعمت أنها مفسوخة

أنا رسول الله قال قال فاستند بلال الى راحلته واستقبل الفجر قال فلم يفرعوا الا بحر الشمس في وجوههم فقال رسول الله يا بلال فقال بلال يا رسول الله أخذ بنفسى الذي أخذ بنفسك قال فتوضأ رسول الله ثم صلى ركعتي الفجر ثم اقتادوا رواحلهم شيئا ثم صلى الفجر قال الشافعي وهذا روى عن النبي متصلا من حديث أنس وعمران بن حصين عن النبي ويزيد أحدهما عن النسبي من نسي الصلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها ويريد الآخر أي حين ما كانت * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله ابن باباه عن جبير بن مطعم أن رسول الله قال يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنع أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن

لم يحز أن أستدل بالمفسوخ على شيء ولو استدلت به كنت لم أعمل المفسوخ ولا الصحيح على شيء * (قال)
 وإذا استأجر الرجل بيتا شهر ايسكنه فسكنه شهرين أو استأجر دابة إلى مكان فجاوز ذلك المكان فإن أبا حنيفة
 رحمه الله تعالى كان يقول الأجر فيما سمي ولا أجر له فيما لم يسم لأنه قد خالف وهو ضامن حين خالف ولا يجتمع
 عليه الضمان والأجرة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له الأجر فيما سمي وفيما خالف إن سلم وإن لم يسلم
 ذلك ضمن ولا يجعل عليه أجر في الخلاف إذا ضمنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل
 الدابة إلى موضع فجاوزته إلى غيره فعليه كراء الموضع الذي تكاثرها إليه الكراء الذي تكاثرها به وعليه من حين
 تعدى إلى أن ردها كراء مثلها من ذلك الموضع وإذا عطيته لزمه الكراء إلى الموضع الذي عطيته فيه وقيمتها
 وهذا مكتوب في كتاب الأجرات * (قال) وإذا تكاثر الرجل دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم فحمل عليها
 أكثر من ذلك فعطبت الدابة فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو ضامن قيمة الدابة بحسب ما زاد عليها
 وعليه الأجر تاما إذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه قيمتها تامة ولا أجر عليه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل الدابة على أن يحمل عليها عشرة مكاييل مسماة فحمل
 عليها أحد عشر مكايلا فعطبت فهو ضامن لقيمة الدابة كلها وعليه الكراء وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 يجعل عليه الضمان بقدر الزيادة كأنه تكاثرها على أن يحمل عليها عشرة مكاييل فحمل عليها أحد عشر
 فضمنه سبعمائة من أحد عشر سهما ويجعل الأحد عشر كلها قتلها ثم يزعم أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه
 تكاثرها مائة ميل فتعدى بها على المائة ميلا أو بعض ميل فعطبت ضمن الدابة كلها وكان ينبغي في أصل
 قوله أن يجعل المائة والزائدة على المائة قتلها فيضمنه بقدر الزيادة لأنه يزعم أنه ضامن للدابة حين تعدى
 بها حتى يردّها ولو كان الكراء مقبلا ومدرافا كانت في المائة الميل * وإذا غرقت سفينة الملاح فغرق الذي فيها
 وقد جله بأجر فغرقت من مده أو معالجته السفينة فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو ضامن وبه
 يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في المدخالة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا فعل من ذلك الفعل
 الذي يفعل بمثله في ذلك الوقت الذي فعل لم يضمن وإذا تعدى ذلك ضمن والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب القسمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار صغيرة بين اثنين أو شقص قليل في دار لا يكون بيتا فإن
 أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول أيهما طلب القسمة وأي صاحبه قسمت له ألا ترى أن صاحب القليل
 ينتفع بنصيب صاحب الكثير وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقسم شيء منها (قال الشافعي) وإذا
 كانت الدار أو البيت بين شركاء فساءل أحدهم القسمة ولم يسأل ذلك من بقي فإن كان يصل إليه بالقسم شيء
 ينتفع به وإن قلت المنفعة قسم له وإن كره أصحابه وإن كان لا يصل إليه منفعة ولا إلى أحد لم يقسم له

(باب الصلاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أتى الرجل إلى الامام في أيام التشرية وقد سبقه ركعة فسلم الامام
 عند فراغه فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول يقوم الرجل فيقضي ولا يكبر معه لأن التكبير ليس
 من الصلاة إنما هو بعدها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يكبر ثم يقوم فيقضي * (قال) وإذا صلى الرجل
 في أيام التشرية وحده أو المرأة فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا تكبير عليه ولا تكبير على من صلى في
 جماعة في غير مصر جامع ولا تكبير على المسافرين وكان ابن أبي ليلى يقول عليهم التكبير أبو يوسف عن
 عبيدة عن إبراهيم أنه قال التكبير على المسافرين وعلى المقيمين وعلى الذي يصلي وحده وفي جماعة وعلى المرأة
 وبه يأخذ مجالدة عن عامر مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبق الرجل بشيء من الصلاة في أيام

ابن جريج عن عطاء
 عن النبي مثله أو مثل
 معناه لا يخالفه وزاد
 عطاء بابي عبد المطلب
 أو بابي هاشم أو بابي
 عبد مناف * أخبرنا
 الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 سفيان عن عبد الله بن
 أبي ليلى قال سمعت أبا
 سلمة قال قدم معاوية
 المدينة فبينما هو على
 المنبر إذ قال يا كثير بن
 الصلت اذهب إلى
 عائشة أم المؤمنين
 فسلها عن صلاة النبي
 صلى الله عليه وسلم
 الركعتين بعد العصر
 فقال أبو سلمة فذهبت
 معه وبعث ابن عباس
 عبد الله بن الحارث بن
 نوفل معنا فقال اذهب
 واستمع ما تقول أم
 المؤمنين قال فأتتها
 فسألتها فقالت عائشة
 لا أعلم لي ولكن اذهب
 إلى أم سلمة فسألها قال
 فذهبتا معه إلى أم سلمة
 فقالت دخل على
 رسول الله ذات يوم بعد
 العصر فصلى عندي
 ركعتين لم أكن أراه
 يصلهما فقلت يا رسول
 الله لقد صليت صلاة

لم أكن أراك تصلحها
قال اني كنت أصلي
ركعتين بعد الظهر وانه
قدم على وفد بني عيم
أوصدقة فشغلوني
عنهما فهما هاتان
الركعتان * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن ابن قيس
عن محمد بن ابراهيم
التميمي عن جده قيس
قال رأيت النبي صلى الله
عليه وسلم وأنا أصلي
ركعتين بعد الصبح
فقال ما هاتان الركعتان
يا قيس فقلت اني لم أكن
صليت ركعتي الفجر
فسكت عني النبي صلى
الله عليه وسلم قال
(الشافعي) وليس بعد هذا
اختلافا في الحديث
بل بعض هذه الأحاديث
يدل على بعض فجاء
نهي النبي صلى الله
عليه وسلم والله أعلم
عن الصلاة بعد الصبح
حتى تطلع الشمس وبعد
ماتدوحي تبرغ وعن
الصلاة بعد العصر حتى
تغرب الشمس وبعد
مغيب بعضهما حتى
يغيب كلها وعن الصلاة
نصف النهار حتى تزول

التشرية فسلم الامام وكبر لم يكبر المسبوق بشئ من الصلاة وقضى الذي عليه فلاذ اسلم كبر وذلك ان التكبير
أيام التشرية ليس من الصلاة انما هو ذكر بعدها وانما يتبع الامام فيما كان من الصلاة وهذا ليس من الصلاة
ويكبر في أيام التشرية المرأة والعبد والمسافر والمصلي منفردا وغير منفرد والرجل قائما وقاعدا ومضطجعا
وعلى كل حال * واذا أدرك الامام وهو راكع فكبر معه ثم لم يركع حتى رفع الامام رأسه فان أبا حنيفة
رضي الله عنه كان يقول يسجد معه ولا يعتد بتلك الركعة أخبرنا بذلك عن الحسن عن الحكم عن ابراهيم
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يركع ويسجد ويحتسب بذلك من صلاته * وكان أبو حنيفة رحمه الله
تعالى ينهى عن القنوت في الفجر وبه يأخذ ويحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنئ إلا
شهر واحد حارب حيامن المشركين فقنئ يدعو عليهم وأن أبا بكر رضي الله عنه لم يقنئ حتى لحق بالله
عز وجل وأن ابن مسعود رضي الله عنه لم يقنئ في سفر ولا في حضر وأن عمر بن الخطاب لم يقنئ وأن
ابن عباس رضي الله عنه لم يقنئ وأن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لم يقنئ وقال يا أهل العراق أثبت
أن إمامكم يقوم لا قارئ قرآن ولا راكع يعني بذلك القنوت وأن عليا رضي الله عنه قنئ في حرب يدعو على
معاوية فأخذ أهل الكوفة عنه ذلك وقنئ معاوية بالشام يدعو على علي رضي الله عنه فأخذ أهل الشام
عنه ذلك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يرى القنوت في الركعة الأخيرة بعد القراءة وقبل الركوع في الفجر
وبرى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قنئ بهاتين (٣) السورتين اللهم إنا نستعينك ونستغفرك
ونثني عليك الخير ونشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من فجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد
واليك نسعى ونخضع نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق وكان يحدث عن ابن عباس
رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنهما بهذا الحديث ويحدث عن علي رضي الله عنه أنه قنئ (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ومن أدرك الامام راكعا فكبر ولم يركع حتى رفع الامام رأسه يسجد مع الامام ولم يعتد بتلك
السجود لانه لم يدرك ركوعه ولو ركع بعد رفع الامام رأسه لم يعتد بتلك الركعة لانه لم يدركها مع الامام ولم
يقرأ لها فيكون صلى لنفسه فقرأ ولا صلى مع الامام فيما أدرك مع الامام ويقنئ في صلاة الصبح بعد
الركعة الثانية قنئ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يترك علمناه القنوت في الصبح قط وانما قنئ النبي صلى
الله عليه وسلم حين جاءه قتل أهل بئر معونة خمس عشرة ليلة يدعو على قوم من المشركين في الصلوات كلها
ثم ترك القنوت في الصلوات كلها فأما في صلاة الصبح فلا أعلم أنه تركه بل نعلم أنه قنئ في الصبح قبل قتل
أهل بئر معونة وبعد وقد قنئ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعلي بن أبي طالب رضي الله
عنهم كلهم بعد الركوع وعثمان رضي الله عنه في بعض إمارته ثم قدم القنوت على الركوع وقال ليدرك من
سبق بالصلاة الركعة

(باب صلاة الخوف)

(قال) وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول في صلاة الخوف يقوم الامام وتقوم معه طائفة فيكبر ون مع الامام
ركعة وسجدتين ويسجدون معه فينقلون من غير أن يتكلموا حتى يقضوا بأداء العدو ثم تأتي الطائفة التي
كانت بأداء العدو فيستقبلون التكبير ثم يصلي بهم الامام ركعة أخرى ويسجدتين ويسلم الامام فينقلون
هم من غير تسليم ولا يتكلموا فيقوموا بأداء العدو وتأتي الأخرى فيصلون ركعة وحدا ثم يسلمون وذلك
لقول الله عز وجل ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وكذلك بلغنا عن عبد الله بن عباس و ابراهيم
النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول يقوم الامام والطائفتان جميعا اذا كان العدو بينهم وبين القبلة فيكبر
ويكبر ون ويركع ويركعون جميعا ويسجد الامام والصف الاول ويقوم الصف الآخر في وجوه العدو فاذا

رفع الامام رفع الصف الأول رؤسهم وقاموا وسجد الصف المؤخر فاذا فرغوا من سجودهم قاموا ثم تقدم الصف المؤخر ويتأخر الصف الأول فيصلي بهم الامام الركعة الاخرى كذلك ويحدث بذلك ابن أبي ليلى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كان العدو في دبر القبلة قام الامام وصف معه مستقبل القبلة والصف الآخر مستقبل العدو ويكبر ويكبرون جميعا ويركع ويركعون جميعا ثم يسجد الصف الذي مع الامام سجدتين ثم ينفتلون فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون فيسجدون ويصلي بهم الامام الركعة الثانية فيركعون جميعا ويسجد معه الصف الذي معه ثم ينفتلون فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون فيسجدون ويقرعون ثم يسلم الامام وهم جميعا (قال الشافعي) واذا صلى الامام صلاة الخوف مسافرا جعل طائفة من أصحابه بينه وبين العدو وصلى بطائفة ركعة ثم ثبت قائما يقرأ وصلوا لأنفسهم الركعة التي بقيت عليهم وشهدوا وسلوا ثم انصرفوا وقاموا بازاء العدو وجاءت الطائفة التي كانت بازاء العدو فكبروا لأنفسهم وصلى بهم الركعة التي كانت بقيت عليه فاذا جلس في التشهد قاموا ففصلوا الركعة التي بقيت عليهم ثم جلسوا فتشهدوا فاذا رأى الامام أن قد قضاوا تشهدهم سلم بهم وبهذا المعنى صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف يوم ذات الرقاع وقدر روى عنه في صلاة الخوف خلاف هذا وهذا مكتوب في كتاب الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العدو بينه وبين القبلة لاحال ينسحبون بينهم ولا ستره وحيث لا يناله النبل وكان العدو قليلا مؤمنين وأصحابه كثيرا وكانوا بعيدا منه لا يقدر في السجود على الغارة عليه قبل أن يصيروا الى الركوب والامتناع صلى بأصحابه كلهم فاذا ركع ركعوا كلهم واذا رفع رفعوا كلهم واذا سجد سجدوا كلهم الا صفيا يكونون على رأسه قياما فاذا رفع رأسه من السجدين فاستوى قائما وقاعد في مثني اتبعوه فسجدوا ثم قاموا بقيامه وقعدوا بقعوده وهكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة الحديبية بعسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة وكان خالد في مائتي فارس متبذرا من النبي صلى الله عليه وسلم في حصراء ملساء ليس فيها جبل ولا شجر والنبي صلى الله عليه وسلم في ألف وأربعمائة ولم يكن خالد فيما نرى يطعم بقتالهم وانما كان طليعة يأتي بخبرهم * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جهر الامام في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة عدا فان أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول قد أساء وصلاته نامة وكان ابن أبي ليلى يقول يعيد بهم الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جهر الامام في الظهر والعصر وخافت في المغرب والعشاء فليس عليه إعادة وقد أساء ان كان عدا * واذا صلى الرجل أربع ركعات بالليل ولم يسلم فيها فان أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا بأس بذلك وكان ابن أبي ليلى يقول أكره ذلك حتى يسلم في كل ركعتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى صلاة الليل والنهار من النافلة سواء يسلم في كل ركعتين وهكذا جاء الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وقدر روى عنه خبر ثبت أهل الحديث مثله في صلاة النهار ولو لم يثبت كان إذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل أن يسلم من كل ركعتين كان معقولا في الخبر عنه أنه أراد والله تعالى أعلم الفرق بين الفريضة والنافلة ولا تختلف النافلة في الليل والنهار كالا تختلف المكتوبة في الليل والنهار لأنها موصولة كلها * قال وهكذا ينبغي أن تكون النافلة في الليل والنهار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والتكبير على الجنائز أربع وماعلت أحد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يثبت مثله أنه كبر الأربعة وكان أبو حنيفة يكبر على الجنائز أربعة وكان ابن أبي ليلى يكبر حسا على الجنائز (قال الشافعي) ويجهر في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم قبل أم القرآن وقبل السورة التي بعدها فان جمع في ركعة سوراجهر بسم الله الرحمن الرحيم قبل كل سورة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وكان ابن أبي ليلى يقول اذا جهرت فحسن واذا أخفيت فحسن * قال وذكر عن ابن أبي ليلى عن رجل توضع وصمغ على خفيه من حدث ثم نزع الخفين قال يصلي كما هو وحدث بذلك عن الحكم عن ابراهيم وذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى

الشمس الا يوم الجمعة ليس على كل صلاة لزمت المصلي بوجه من الوجوه أو تكون الصلاة مؤكدة فأمر بها وان لم تكن فرضا أو صلاة كان الرجل يصلها فأغفلها فاذا كانت واحدة من هذه الصلوات صليت في هذه الاوقات بالدلالة عن رسول الله ثم اجتمع الناس في الصلاة على الجنائز بعد الصبح والعصر (قال الشافعي) رحمه الله فان قال قائل فان الدلالة عن رسول الله قيل في قوله من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكره فان الله يقول اقم الصلاة لذكرك وأمره أن لا يمنع أحد طاف بالبيت وصلى أي ساعة شاء وصلى المسلمون على جنازتهم بعد العصر والصبح (قال الشافعي) وفيما روت أم سلمة من أن النبي صلى في بيتها ركعتين بعد العصر كان يصلحها بعد الظهر فشغل عنها بالوفد فصلاهما بعد العصر لانه كان يصلحها بعد الظهر فشغل عنها قال وروى قيس جدي يحيى

ابن سعيد بن قيس أن
النبي رآه يصلي ركعتين
بعد الصبح فسأله فأخبره
بأنهما ركعتا الفجر
فأقره لأن ركعتي الفجر
مؤكدتان أمور بهما
فلا يجوز إلا أن يكون
نهييه عن الصلاة في
الساعات التي نهى عنها
على ما وصفت من كل
صلاة لا تنزيم فأما كل
صلاة كان يصليها
صاحبها فأغفلها وشغل
عنها وكل صلاة كدت
وان لم تكن ففرضا
ركعتي الفجر
والكسوف فيكون
نهى النبي فيما سوى
هذا ثابتاً (قال الشافعي)
رحمة الله تعالى والنهي
عن الصلاة بعد الصبح
وبعد العصر ونصف
النهار ومثله إذا غاب
حاجب الشمس وبرز
الاختلاف فيه لأنه نهى
واحدة قال وهذا مثل
نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة
نصف النهار حتى تزول
الشمس الا يوم الجمعة
لان من شأن الناس
التجهير للجمعة والصلاة
الى خروج الامام وهذا
مثل الحديث في نهى

عن جاد عن ابراهيم أنه قال لا يصلي حتى يغسل رجله وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
صلى الرجل وقدم مسح على خفيه ثم نزعهما أحبت له أن لا يصلي حتى يستأنف الوضوء لان الطهارة اذا
انتقضت عن عضو احتملت أن تكون على الاعضاء كلها فاذا لم يرز على غسل رجله أجزاءه وقد روى عن
ابن عمر أنه توضأ وخرج الى السوق ثم دعى لجنائز ففسح على خفيه وصلى وذكر عن الحكم أيضاً عن ابراهيم
أنه قال لا بأس بعد الآي في الصلاة * قال ولو تركه عدا الآي في الصلاة كان أحب الي وان كان انما بعدتها
عقد اولاً يلفظ بعددها لفظاً لم يكن عليه شيء وان لفظ بشيء من ذلك لفظاً فقال واحدة وثنتان وهوذا كر
لصلاته انتقضت صلاته وكان عليه الاستئناف * قال واذا توضأ الرجل بعض وضوئه ثم لم يته حتى جف
ما قد غسل فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول يتم ما قد بقي ولا يعيد على ما مضى وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول ان كان في طلب الماء أو في الوضوء فانه يتم ما بقي وان كان قد أخذ في عمل غير ذلك أعاده
على ما جف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت المسلمين جاؤا بالوضوء متتابعين سقوا على مثل ما توضأ به
النبي صلى الله عليه وسلم فمن جاء به كذلك ولم يقطعه لغير عذر من انقطاع الماء وطلبه بنى على وضوئه ومن قطعه
بغير عذر حتى يتناول ذلك فيكون معروفاً أنه أخذ في عمل غيره فأحب الي أن يستأنف وان أتم ما بقي أجزاءه
* ابن أبي ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال لا يمسح وجهه من التراب في الصلاة حتى
يتشهد ويسلم وبه يأخذ * أبو حنيفة عن جاد عن ابراهيم أنه كان يمسح التراب عن وجهه في الصلاة
قبل أن يسلم وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بذلك بأساً وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو
ترك المصلي مسح وجهه من التراب حتى يسلم كان أحب الي فان فعل فلا شيء عليه

((باب الزكاة))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان على رجل دين ألف درهم وله على الناس دين ألف درهم وفي يده
ألف درهم فان أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول ليس عليه زكاة فيما في يديه حتى يخرج دينه
فيزكيه وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيما في يديه الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في
يدي رجل ألف درهم وعليه مثله فلا زكاة عليه وان كانت المسئلة بحالها وله دين ألف درهم فلو جعل
الزكاة كان أحب الي له أن يؤخرها حتى يقبض ماله فان قبضه زكى مما في يديه وان تلف لم يكن عليه فيه
زكاة « قال الربيع » آخر قول الشافعي اذا كانت في يديه ألف وعليه ألف فعليه الزكاة « قال الربيع »
من قبل أن الذي في يديه ان تلف كان منه وان شاء وهبها وان شاء تصدق بها فلما كانت في جميع أحكامها
مالاً من ماله وقد قال الله عز وجل خذ من أموالهم صدقة كانت عليه فيها الزكاة * قال وكان ابن أبي ليلى
يقول زكاة الدين على الذي هو عليه فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بل هي على صاحبه الذي هو له اذا خرج
كذلك بلقناعاً على بن أبي طالب رضي الله عنه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) وإذا كان للرجل دين على
الناس فان كان حالاً وقد حال عليه الحول في يدي الذي هو عليه أو أكثر من حول فان كان يقدر على أخذه
منه فتركه فعليه فيه الزكاة وهو كمال له ودبعة في يدي رجل عليه أن يزكيه اذا كان قادراً عليه وان كان
لا يدرى لعله سيفلس له به أو كان متغيياً عنه فعليه اذا كان حاضراً طلبه منه بألح ما يقدر عليه فاذا ناض
في يديه فعليه الزكاة لئلا ينفى في يديه من السنين فان تلف قبل أن يقبضه فلا زكاة عليه فيه وهكذا
اذا كان صاحب الدين متغيياً عنه * قال واذا كانت أرض من أرض الخراج فان أباحنيقة رحمه الله
كان يقول ليس فيها عشر لا يجتمع عشر وخراج وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيها العشر
الخراج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا زرع الرجل أرضاً من أرض الخراج فعليه في زرعها العشر

النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام اليوم قبل رمضان إلا أن يوافق ذلك صوم رجل كان يصومه

باب الخلاف في هذا الباب

* حدثنا الربيع قال قال الشافعي نخالفنا بعض أهل ناحيتنا وغيرهم فقال يصلي على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح ما لم تقارب الشمس أن تطلع وما لم تتغير الشمس واحتج في ذلك بشي رواء عن ابن عمر يشبه بعض ما قال (قال الشافعي) وابن عمر أنما سمع من النبي أنه لا يجزئ أحد يصلي عند طلوع الشمس وعند غروبها ولم أعلمه روى عنه النهي عن الصلاة بعد العصر ولا بعد الصبح فذهب ابن عمر إلى أن النهي مطلق على كل شيء فنهى عن الصلاة على الجنائز لأنها صلاة في هذين الوقتين وصلى عليها بعد الصبح وبعد العصر لأنهم لم يروا النهي عن الصلاة

كما يكون عليه في زرع أرض رجل تكاثرها منه وهي لذلك الرجل أو هي صدقة موقوفة * قال وإذا كانت الأرض من أرض العشر فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في كل قليل وكثير أخرجت من الحنطة والشعير والزبيب والتمر والذرة وغير ذلك من أصناف الغلة العشر ونصف العشر والقليل والكثير في ذلك سواء وإن كانت خزمة من بقل وكذلك حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول ليس في شيء من ذلك عشر إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولا يكون فيه العشر حتى يبلغ خمسة أوسق فصاعد أو الوسق عند ناستون صاعا والصاع محتوم بالحاجي وهو ربع بالهاشمي الكبير وهو ثمانية أرباط والمدرطلان وبه يأخذ وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس في البقول والخضراوات عشر ولا أرى في شيء من ذلك عشر إلا الحنطة والشعير والحبوب وليس فيه شيء حتى يبلغ خمسة أوسق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا زرع الرجل أرضا من أرض العشر فلا زكاة عليه حتى يخرج منها خمسة أوسق من كل صنف مما أخرجت مما فيه الزكاة وذلك ثلثمائة صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله وليس في الخضرة زكاة وإن كان في ثمانية صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) والحبوب التي في هذا المعنى التي يمت الناس * قال وإذا كان لرجل إحدى وأربعون بقرة فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول إذا حال عليها الحول ففيها مسنة وربع عشر مسنة وما زاد فحسب ذلك إلى أن تبلغ ستين بقرة وأظنه حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول لأشئ في الزيادة على الأربعين حتى تبلغ ستين بقرة وبه يأخذ وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لأشئ في الأوقاص والأوقاص عندنا ما بين الفريضتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في البقر صدقة حتى تبلغ ثلاثين فإذا بلغت ثلاثين ففيها تسعة ثم ليس في الزيادة على الثلاثين صدقة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين ففيها تسعة ثم ليس في زيادة شيء حتى تبلغ ستين فإذا بلغت ستين ففيها تسعة ثم ليس في الفضل على الستين صدقة حتى تبلغ سبعين فإذا بلغت سبعين ففيها تسعة ومسته ثم ليس في الفضل على السبعين صدقة حتى تبلغ ثمانين فإذا بلغت الثمانين ففيها مسنتان ثم هكذا صدقتها وكل صدقة من الماشية فلا شيء فيها فيما بين الفريضتين وكل ما كان فوق الفرض الأسفل لم يبلغ الفرض الأعلى فالفضل فيه عفو صدقته صدقة الأسفل * قال وإذا كان للرجل عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم فحال عليها الحول فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في الزكاة يضيف أقل الصنفين إلى أكثرهما ثم يزكيه إن كانت الدنانير أقل من عشرة دراهم بدنانير تقوم الدراهم دنانير ثم يجمعها جميعا فتكون أكثر من عشرين مثقالا من الذهب فيزكها في كل عشرين مثقالا نصف مثقال فإذا فليس فيه شيء من الزكاة حتى يبلغ أربعة مثاقيل فيكون فيها عشر مثقال وإذا كانت الدنانير أكثر من عشرة دراهم بدنانير تقوم الدراهم دنانير ثم يجمعها جميعا فتكون أكثر من مائتي خمسة دراهم في كل مائتي خمسة دراهم في كل مائتي خمسة دراهم ولا شيء فيما زاد على المائتين حتى يبلغ أربعين درهما فإذا بلغت في كل أربعين زادت بعد المائتين درهما وكان ابن أبي ليلى يقول لازكاة في شيء من ذلك حتى يبلغ الذهب عشرين مثقالا وتبلغ الفضة مائتي درهم ولا يضيف بعضها إلى بعض ويقول هذا مال مختلف بمنزلة رجل له ثلاثون شاة وعشرون بقرة وأربعة أبعرة فلا يضاف بعضها إلى بعض وقال ابن أبي ليلى ما زاد على المائتي درهم والعشرين المثقال من شيء فحسب ذلك ما كان من قليل أو كثير وبهذا يأخذ في الزيادة وقال أبو حنيفة رضي الله عنه ليس فيما زاد على المائتين شيء حتى يبلغ أربعين درهما وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقوم الذهب ولا الفضة إنما الزكاة على وزنه جاءت بذلك السنة إن كان له منها خمسة عشر مثقالا ذهباً لم يكن عليه فيها زكاة ولو كان قيمتها ألف درهم لأن الحديث إنما جاء في عشرين مثقالا ولو كان له مع ذلك أربعون درهما لم يزك حتى يكون نحسين درهما فإذا

في هذه الساعات (قال الشافعي) فمن علم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر كما نهى عنها عند طلوع الشمس وعند غروبها لزمه أن يعلم ما قلت من أنه انما نهى عنها فيما لا يلزم ومن روى فعلم أن النبي صلى بعد العصر ركعتين كان يصلهما بعد الظهر فشغل عنهما وأقر قيسا على ركعتين بعد الصبح لزمه أن يقول نهى عنها فيما لا يلزم ولم ينه الرجل عنه فيما اعتاد من صلاة النافلة وفيما يؤكدها ومن ذهب هذا عليه وعلم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس فلا يجوز له أن يقول إلا بما قلنا به أو ينهى عن الصلاة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر بكل حال (قال الشافعي) وذهب أيضا إلى أن لا يصل أحد للطواف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واحتج

كل من الأخرى أو جبت فيه الزكاة وكذلك لو كان نصف من هذا ونصف من هذا ففيه الزكاة فيضيف بعضه إلى بعض ويخرجه دراهم أو دنانير وإن شاء زكى الذهب والفضة بخصمهما أي ذلك فعل أجزاء ولو كان له مائتا درهم وعشرة مثاقيل زكى المائتي درهم بخمسة دراهم وزكى العشرة المثاقيل ربع مثقال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم قال عليها الحول فلا زكاة فيها ولا يضم الذهب إلى الورق وهو صنف غيرهما يحل الفضل في بعضها على بعض بدا بيد كما لا يضم التمر إلى الزبيب والتمر بالزبيب أشبه من الفضة بالذهب وأقرب ثمنها بعضه من بعض وكالات يضم الإبل إلى البقر ولا البقر إلى الغنم * قال ولو أن رجلا له مائتا درهم وعشرة مثاقيل ذهبا فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول إذا حال عليها الحول يضيف بعضه إلى بعض ويركبه كله وقال ابن أبي ليلى هذان مالان مختلفان تجب الزكاة على الدراهم ولا تجب على الذهب وقال أبو يوسف فيه الزكاة كله ألا ترى أن التاجر يكون له المتاع للتجارة وهو مختلف فيقومه ويضيف بعضه إلى بعض ويركبه وكذلك الذهب والفضة وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أمر رجلا تاجرا أن يقوم تجارته عند الحول فيزكها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان له مائتا درهم وتسعة عشر مثقالا زكى المائتين ولم يزك التسعة عشر مثقالا كما يكون له خمسة أوسق تمر أو خمسة أوسق زبينا الأصاغ في زكى التمر ولا زكى الزبيب

(باب الصيام)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا اكتحل الرجل في شهر رمضان أو غير رمضان وهو صائم فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لأبأس بذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك ويكره أن يدهن شارب به بدهن يجدد طعمه وهو صائم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لأبأس أن يكتحل الصائم ويدهن شارب به ورأسه ووجهه وقدميه وجميع بدنه بأي دهن شاء غالية أو غير غالية * وإذا صام الرجل يوما من شهر رمضان فسل أنه من شهر رمضان ثم علم بعد ذلك أنه من رمضان فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال يجزيه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجزيه ذلك وعليه قضاء يوم مكاه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصبح الرجل يوم السبت من رمضان وقد دبت الصوم من الليل على أنه من رمضان فهذه نية كاملة له تؤدي عنه ذلك اليوم إن كان من شهر رمضان وإن لم يكن من شهر رمضان أفطر * قال الربيع * قال الشافعي في موضع آخر لا يجزيه لأنه صام على السبت * وإذا أفطرت المرأة يوما من رمضان متعددة ثم حاضت من آخر النهار فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليس عليها كفارة وعليه القضاء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليها الكفارة وعليه القضاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل امرأته في شهر رمضان ثم مرض الرجل في آخر يومه فذهب عقله أو حاضت المرأة فقد قيل على الرجل عتق رقبة وقيل لاشئ عليه فأما إذا سافر فإن عليه عتق رقبة وذلك أن السفر شئ يحدته فلا يسقط عنه ما وجب عليه بشئ يحدته * قال وإذا وجب على الرجل صوم شهرين من كفارة أفاطر من رمضان فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ذانك الشهران متتابعان ليس له أن يصومهما الامتبايعين وذكر أبو حنيفة نحو ما من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليسا بمتابعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا لم يجد الجوامع في شهر رمضان عتقا فصام لم يجز عنه الأشهران متتابعان وكفارته كفارة الظهار ولا يجزى عنه الصوم ولا الصدقة وهو يجحد عتقا * قال وإذا توضأ الرجل للصلاة المكتوبة فدخل الماء حلقة وهو صائم في رمضان ذا كركل صومه فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول إن كان ذا كرا لصومه حين توضأ فدخل الماء حلقة فعليه القضاء وإن كان ناسيا لصومه فلا قضاء عليه وذكر ذلك أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم وكان ابن

أبي ليلى يقول لأقضاء عليه إذا توضع الصلاة مكتوبة وإن كان ذا كرا الصومه وقد ذكر عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إذا توضع الصلاة مكتوبة وهو سائم فدخل الماء حلقه فلا شيء عليه وإن كان توضع الصلاة تطوع فعليه القضاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا توضع الرجل للصلاة وهو سائم فتمضمض ودخل الماء جوفه وهو سائم لصومه فلا شيء عليه ولو شرب وهو سائم لم ينقض ذلك صومه وإذا كان ذا كرا الصومه فدخل الماء جوفه فأحب إلى أن يعيد الصوم احتياطاً وأما الذي يلزمه فلا يلزمه أن يعيد حتى يكون أحدث شيئاً من أزداد أو فعل فعلاً ليس له دخل به الماء جوفه فأما إذا كان انما أراد المضمضة فسبقه شيء في حلقه بلا أحداث أزداد تعبد به الماء إلا إدخال النفس وإخراجها فلا يجب عليه أن يعيد الصوم وهذا خطأ في معنى التسيان أو أخف منه

(باب في الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا تشعر البدن ويقول الأشعار مثله وكان ابن أبي ليلى يقول الأشعار في السنام من الجانب الأيسر وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتشعر البدن في أسنتها والبقر في أسننها ومواضع الأسمه ولا تشعر الغنم والأشعار في الصفحة اليمنى وكذلك أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أشعر في الشق الأيمن وبذلك ترك أقول من قال لا يشعر إلا في الشق الأيسر وقدرى أن ابن عمر أشعر في الشق الأيسر أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما كان لا يبالي في أي الشقين أشعر في الأيمن أو الأيسر قال وإذا أهل الرجل بعمره فأفسدها فقدم مكة وقضاها فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يحجزه أن يقضيها من التنعيم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يحجزه أن يقضيها إلا من ميقات بلاده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أهل الرجل بعمره من ميقات فأفسدها فلا يحجزه أن يقضيها إلا من الميقات الذي ابتدأ منه العمره التي أفسدها ولا نعلم القضاء في شيء من الأعمال إلا بمثل مثله فاما عمل أقل منه فهذا قضاء لبعض دون الكل وانما يحجز قضاء الكل لا البعض ومن قال له أن يقضيها خارجاً من الحرم دخل عليه خلاف ما وصفنا من القياس وخلاف الآثار وقد ظننت أنه انما ذهب إلى أن عائشة رضي الله تعالى عنها انما كانت مهله بعمره وأنهم أرفضت العمره وأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تقضيها من التنعيم وهذا ليس كما روى انما أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تدخل الحج على العمره فكانت قارئة وانما كانت عمرتها شيئاً استصحبته فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بها فاعتمرت لأن عمرتها كانت قضاء وإذا أصاب الرجل من صيد البحر شيئاً سوى السمك فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا خير في شيء من صيد البحر سوى السمك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس بصيد البحر كله (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ولا بأس بأن يصيد الحرم جميع ما كان معاشه في الماء من السمك وغيره قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً فقال بعض أهل العلم بالتفسير طعامه كل ما كان فيه وهو يشبه ما قال والله تعالى أعلم وقال أبو يوسف رحمه الله سألت أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حشيش الحرم فقال أكره أن يرعى من حشيش الحرم شيئاً أو يحش منه قال وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال لا بأس أن يرعى من الحرم ويرعى منه قال وسألت الحجاج بن أوطاة فأخبرني أنه سأل عطاء بن أبي رباح فقال لا بأس أن يرعى وكره أن يحش وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يرعى نبات الحرم شجره وثمراته ولا خير في أن يحش منه شيء لأن الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة أن يخلى خلاها إلا الأذن

بأن عمر بن الخطاب طاف بعد الصبح ثم نظرقلم بر الشمس طلعت فركب حتى أناخ بذي طوى فصلى (قال الشافعي) رحمه الله فان كان عمر كره الصلاة في تلك الساعة فهو

مثل مذهب ابن عمر وذلك أن يكون علم أن رسول الله نهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر فرأى نهيه مطلقاً فترك الصلاة في تلك الساعة حتى طلعت الشمس ويلزم من قال هذا أن يقول لأصلاة في جميع الساعات التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها لطواف ولا على جنازة وكذلك يلزمه أن لا يصلي فيها صلاة فائتة وذلك من حين يصلي الصبح إلى أن تبرز الشمس وحين يصلي العصر إلى أن يتام مغيبها ونصف النهار إلى أن تزول الشمس (قال الشافعي) وفي هذا المعنى أن أبا أيوب الأنصاري سمع النبي ينهى أن تستقبل القبلة أو بيت المقدس بحاجة الإنسان قال

أبو يوب فقد من الشام
فوجدنا من احبض
قد صنعت فنحرف
ونستغفر الله ونحب
ابن عمر بن يقول
لاستقبل القبلة ولا
بيت المقدس بحاجة
الانسان وقال رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم على لبنتين
مستقبلا بيت المقدس
لحاجته (قال الشافعي)
رحمه الله علم أبو يوب
النهي فراه مطلقا وعلم
ابن عمر استقبال النبي
صلى الله عليه وسلم
بحاجته ولم يعلم النهي
فرد النهي ومن علمها
معا قال النهي عن
استقبال القبلة وبيت
المقدس في العصراء التي
لا ضرورة على ذهاب
فيها ولا ستر فيها لذهاب
لان العصراء ساحة
يستقبله المصلي أو
يستدبره فترى عورته
ان كان مقبلا أو مدبرا
وقال لأبأس بذلك في
اليوت لضيقها
وحاجة الناس الى المرفق
فيها وسترها وان أحدا
لا يرى من كان فيها الا
أن يدخل أو يشرف
عليه (قال الشافعي)

والاختلاء الاحتشاش تنفوا قطعاً وحرم أن يعرض شجرها ولم يحرم أن يرى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رضي الله عنه قال لأبأس أن يخرج من تراب الحرم ويحارته الى الحل وبه يأخذ قال وسمعت ابن أبي ليلى يحدث عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهما كرها أن يخرج من تراب الحرم ويحارته الى الحل شيئاً وحديثنا شيخ عن رزين مولى علي بن عبد الله بن عباس أن علي بن عبد الله كتب اليه أن يبعث اليه بقطعة من المروة يتخذها مصلى يصعد عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا خير في أن يخرج من حجارة الحرم ولا ترابه شيئاً الى الحل لان له حرمة ثبتت بآين بهما مساوها من البلدان ولا أرى والله تعالى أعلم أن جائز لأحد أن يزيه من الموضع الذي بآين به البلدان الى أن يصير كغيره (قال الشافعي) وقد أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر قال قدمت مع أي أوقال جدتي مكة فأتتها صافية بنت شيبه فأكرمتها وفعلت بها فقلت صافية ما أدري ما أكرمتها به فأرسلت اليها بقطعة من الركن فخرجت بها ففتر لنا أول منزل فذكر من مرضهم وعلتهم جميعاً قال فقالت أي أوجدتني ما أرا أنا أينا إلا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم فقالت لي وكنت أمثلهم انطلق بهم هذه القطعة الى صافية فردّها وقل لها ان الله جل وعلا وضع في حرمة شيئاً فلا ينبغي أن يخرج منه قال عبد الأعلى فقلوا الى فما هو الا أن تحيناد خولك الحرم فكانما أنشطان من عقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال غير واحد من أهل العلم لا ينبغي أن يخرج من الحرم شيئاً الى غيره * واذا أصاب الرجل حماماً من حمام الحرم فان أبا حنيفة رحمه الله كان يقول عليه قيمته وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه شاة وسمعت ابن أبي ليلى يقول في حمام الحرم عن عطاء بن أبي رباح شاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصاب الرجل بمكة حماماً من حمامها فعليه شاة أتباعاً لعمرو وعثمان وابن عباس وابن عمر ونافع ابن عبد الحارث وعاصم بن عمر وعطاء وابن المسيب وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وقد زعم الذي قال فيه قيمة أنه لا يخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خالف أربعة في حمام مكة * وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الحرم يصيب الصيد فيصككم عليه فيه عناق أو جفرة أو شبه ذلك فقال لا يجزى في هدى الصيد الا ما يجزى في هدى المتعة الجذع من الضأن اذا كان عظيماً أو التني من المعز والبقر والابل فما فوق ذلك لا يجزى ما دون ذلك الا ترى الى قول الله عز وجل في كتابه في جزاء الصيد هداً ما بالغ الكعبة * وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال يبعث به وان كان عناقاً أو جلاً قال أبو يوسف رحمه الله أخذ بالآثر في العناق والجفرة وقال أبو حنيفة رحمه الله في ذلك كله قيمته وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصاب الرجل صيداً صغيراً فداه بشاة صغيرة لان الله عز وجل يقول مثل والمثل مثل الذي يفدى فاذا كان كبيراً كان كبيراً واذا كان الذي يفدى صغيراً كان صغيراً ولا أعلم من قال لا يجوز أن يفدى الصيد الصغير بصغير مثله من الغنم الا خالف القرآن والآثار والقياس والمعقول واذا كان يرغم أن الصيد محرم كله فرغم أنه تفدى الجردة بتمرة أو أقل من تمره لصغرها وقلة قيمتها وتفدى بقرة الوحش ببقرة لكبرها فكيف لم يرغم أنه يفدى الصغير بالصغير وقد فدى الصغير بصغير والكبير بكبير وقد قال الله عز وجل فخرأه مثل ما قتل من النعم وانما رفع وخفض بالمثل عنده فكيف يفدى بتمرة ولا يفدى بعناق وما للضحيا وهدى المتعة وجزاء الصيد هل رأه قياس جزاء الصيد حين أصاب الحرم البقرة بأن قال يكفيه شاة كما يكفي المتعة أو الغنم أو قاسه حين أصاب الحرم جرادة بأن قال لا يجزى الحرم الا شاة كما لا يجزى الغنم والمتعة الا شاة فان قال لا قيل لأن جزاء الصيد كما قال الله تبارك وتعالى مثل وانما المثل صغيراً أو كبيراً على قدر المصاب فان قال نعم قيل فما أضلك عن الجفرة اذا كانت مثل ما أصيب وان كنت تغلد عزم بن الخطاب رضي الله عنه وحده في أقضية لاجبة في شيء منها الاتقليده فكيف خالفته ومعه القرآن والقياس

والمعقول وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد قضى عمر رضي الله عنه في الارب بعناق وفي
اليربوع بحفرة وقضى في الضيب بحدي قد جمع الماء والشجر وقضى ابن مسعود رضي الله عنه في اليربوع
بحفرة أو جفر وقضى عثمان رضي الله عنه في أم حنين بحلان من الغنم يعني حنلا وذ كرعن خصيف
الحزري عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنه قال في بيض النعامة يصيبه المحرم ثمنه داود بن أبي هند عن
عامر مثله وسمعت ابن أبي ليلى يقول عن عطاء بن أبي رباح في البيضة درهم وقال أبو حنيفة رحمه الله قيمتها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب المحرم بيض نعام أو بيض حمام أو بيض من الصيد ففيه قيمته
قياسا على الجراد وعلى ما لم يكن له مثل من النعم

باب الديات

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عمدا أو لقتول ورثة صغار وبكر فإن أباحنيفة
رحمه الله تعالى كان يقول للكبار أن يقتلوا أصحابهم إن شأوا وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لهم أن يقتلوا حتى
يكبر الا صغرو به يأخذ حدثنا أبو يوسف عن رجل عن أبي جعفر أن الحسن بن علي رضي الله عنهما قتل
ابن ملجم بعلي وقال أبو يوسف وكان لعلي رضي الله عنه أولاد صغار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
قتل الرجل الرجل عمدا وله ورثة صغار وبكر أو بكر غيب فليس لأحد منهم أن يقتل حتى تبلغ الصغار وتحضر
الغيب ويجتمع من له سهم في ميراثه من زوجة أو أم أو جدة على القتل فإذا اجتمعوا كان لهم أن يقتلوا فإذا لم
يجمعوا لم يكن لهم أن يقتلوا وإذا كان هذا هكذا فلا يهتم شاء من البالغين الحضور أن يأخذ حصته من
الدية من مال الخاني بقدر ميراثه من المقتول وإذا فعل كان لأولياء الغيب وعلى أولياء الصغار أن يأخذوا
لهم حصصهم من الدية لأن القتل قد حال وصار ما لا فلا يكون لولي الصغير أن يدعه وقد أمكنه أخذه فإن
قال قائل كيف ذهبت إلى هذا دون غيره من الأقاويل وقد قال بعض أهل العلم أي ولادة الدم قام به قتل
وان عفا الآخرون فأنزله عنزلة الحد وقال غيره من أهل العلم يقتل البالغون ولا ينتظر ون الصغار وقال
غيره يقتل الولد ولا ينتظر ون الزوجة قيل ذهبنا إليه أنه السنة التي لا ينبغي أن تخالف أو في مثل معنى السنة
والقياس على الإجماع فإن قال فإن السنة فيه قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيل
فأهله بين خيرتين أن أحبوا وأخذوا القصاص وإن أحبوا فالدية فلما كان من حكم رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن لولادة الدم أن يقتلوا ولهم أن يأخذوا المال وكان إجماع المسلمين أن الدية موروثة لم يحل لوارث أن
يتم الميراث من ورثته حتى يكون الوارث يمنع نفسه من الميراث وهذا معنى القرآن في قول الله عز وجل
فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان وهذا مكتوب في كتاب الديات ووجدنا ما خالفه
من الأقاويل لا حجة فيه لما وصفت من السنة بخلافهم ووجدت مع ذلك قولهم متناقضا أذعموا أنهم امتنعوا
من أن يأخذوا الدية من القاتل لأنه إنما عليه دم لا مال فلوزعموا أن واحدا من الورثة لو عفا حال الدم لا
ما لم يوافق لهم ولقد نقضوه فأما الذين قالوا هو كالحدي يقوم به أي الورثة شاءوا وعفا غيره فقد خالفوا بينه
وبين الحد من أجل أنهم يزعمون أن للورثة العقوب عن القتل يزعمون أنه لا عفو لهم عن الحد يزعمون أنهم
لو اصطالحوا في القتل على الدية جاز ذلك يزعمون أنهم لو اصطالحوا على مال في الحد لم يحز * وإذا قتل
القوم فالتجلاو عن قتيل لم يدبر أي أصابه فإن أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو على عاقلة القبيلة التي
وجد فيها إذا لم يدع ذلك وأولياء القتل على غير أولئك وهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
اقتلوا جميعا إلا أن يدعى أولياء القتل على غير أولئك وهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
اقتل القوم فالتجلاو عن قتيل فادعى أولياءه أو على أحد بعيته أو على طائفة بعيته أو على طائفة بعيته أو على

وفي هذا المعنى أن
أسيد بن حضير وجابر
ابن عبد الله صليا
مرضين قاعدتين يقوم
أصحاء فأمرهم بالقعود
معهم وأذلك أنهم والله
أعلم علما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى
جالسا وصلى وراءه قوم
قياماً فأمرهم بالجلوس
فأخذوا به وكان حقا
عليهما ولا شك أن قد
عرب عليهما أن النبي
صلى في مرضه الذي
مات فيه جالسا وأبو بكر
إلى جنبه قائما والناس
من وراءه قياما فنسخ
هذا أمر النبي بالجلوس
وراءه إذ صلى شاكيا
جالسا وواجب على كل
من علم الأمرين معاً أن
يصير إلى أمر النبي
الآخر إذا كان ناسخا
للاول أو إلى أمر النبي
الدال بعضه على بعض
(قال الشافعي) وفي مثل
هذا المعنى أن علي بن
أبي طالب خطب
الناس وعثمان بن عفان
محصور فأخبرهم أن
النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن إمساك لحوم
الغنم أبعد ثلاث وكان
يقول به لأنه سمعه من

الطائفتين لا يدري أيتهما قتلتها قيل لهم إن جثمت بما يوجب القسامة على إحدى الطائفتين أو بعضهما
أو واحد بعينه أو أكثر قيل لكم أقسموا على واحد فإن لم تأتوا بذلك فلا عقل ولا قود ومن شئتم أن نحلفه لكم على
قتله أحلفناه ومن أحلفناه أبرأناه وهكذا إن كان جريحاً مات ادعى على أحد أو لم يدع عليه إذا لم أقبل دعواه
فيما هو أقل من الدم لم أقبلها في الدم وما أعرف أصلاً ولا فرعاً لقول من قال تجب القسامة بدعوى الميت
ما القسامة التي قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد الله بن سهل الأعلى خلاف ما قال فيها دعوى
ولاوث من بينة * وإذا أصيب الرجل وبه جراحة فاحتمل فلم يزل مريضاً حتى مات فإن أباحنيقة رضي الله
عنه كان يقول ديتة على تلك القبيلة التي أصيب فيها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس عليهم شيء
* وكان أبوحنيقة رضي الله تعالى يقول القصاص لكل وارث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل لكل وارث
قصاصاً إلا الزوج والمرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الزوج والمرأة الحرة والجدّة وبنت الابن وكل
وارث من ذكر أو أنثى فله حق في القصاص وفي الدية * وإذا وجد القاتل في قبيلة فإن أباحنيقة رضي الله
تعالى كان يقول القسامة على أهل الخطّة والعقل عليهم وليس على السكان ولا على المشتريين شيء وبه يأخذ
ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد على المشتري والسكان وأهل الخطّة وكان ابن أبي ليلى يقول الدية
على السكان والمشتريين معهم وأهل الخطّة وكذلك إذا وجد في الدار فهو على أهل القبيلة قبيلة تلك الدار
والسكان الذين فيها في قول ابن أبي ليلى وكان أبوحنيقة رضي الله تعالى يقول على عاقلة أرباب الدور خاصة
وإن كانوا مشتريين وأما السكان فلا وبهذا يأخذ « رجع أبو يوسف رحمه الله إلى قول ابن أبي ليلى وقول
أبي حنيفة المعروف ما بقي من أهل الخطّة رجل فليس على المشتري شيء » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا وجد الرجل قتيلاً في دار رجل أو أهل خطّة أو سكان أو صحراء أو عسكر فكلهم سواء لا عقل ولا قود
إلا بينة تقوم أو بما يوجب القسامة فيقسم الأولياء فإذا ادعى الأولياء على واحد أو ألف أحلفناه وأبرأناه
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نصارى بين قريشكم يهود بنحسين يميناً فلما أبوا أن يقبلوا أيمانهم لم يجعل
على يهود شيئاً وقد وجد القاتل بين أظهرهم ووداه النبي صلى الله عليه وسلم من عنده متطوعاً * وإذا قطع
رجل يدا امرأة أو امرأة يدرجل فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول ليس في هذا قصاص ولا قصاص
فيما بين الرجال والنساء فيما دون النفس ولا فيما بين الأحرار والعبيد فيما دون النفس ولا قصاص بين الصبيان
في النفس ولا غيرها وكذلك حدثنا أبوحنيقة عن حماد عن إبراهيم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
القصاص بينهم في ذلك وفي جميع الجراحات التي يستطاع فيها القصاص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
القصاص بين الرجل والمرأة في الجراح وفي النفس وكذلك العبيد بعضهم من بعض وإذا كانوا يقولون
القصاص بينهم في النفس وهي الأكر كان الجرح الذي هو الأقل أولى لأن الله عز وجل ذكر النفس
والجراح في كتابه ذكر واحد أو أماً الصبيان فلا قصاص بينهم * وإذا قتل الرجل رجلاً بعضاً أو بجرح
فضر به ضربات حتى مات من ذلك فإن أباحنيقة رضي الله تعالى كان يقول لا قصاص بينهما وكان ابن
أبي ليلى يقول بينهما القصاص وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل الرجل
بحديدة تموراً أو بشئ يمور فإرقيه موران الحديد فت من ذلك ففيه القصاص وإذا أصابه بعضاً أو بجرح
أو مالا يمور موران السلاح فأصله شيئاً أن كان ضربه بالحجر العظيم والخشب العظيمة التي الأغلب منها
أنه لا يعاش من مثلها وذلك أن يشدخ به رأسه أو يضرب بها جوفه أو ناصرته أو مقتل من مقاتله أو وجل
عليه الضرب بشئ أخف من ذلك حتى بلغ من ضربه ما الأغلب عند الناس أن لا يعاش من مثله قتل به وكان
هذا عمد القتل ورؤياده أنه أشد من القتل بالحديد لأن القتل بالحديد أوحى وإن ضربه بالعصا والسوط
أو بالحجر الضرب الذي الأغلب منه أنه يعاش من مثله فهذا الخطأ شبه العمد ففيه الدية مغلظة ولا قود فيه

* واذا عض الرجل يد الرجل فانتزع العضوض يده فقلع سنن من أسنان العاض فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لأصمان عليه في السن لانه قد كان له أن ينزع يده من فيه وبه يأخذ وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلا عض يد رجل فانتزع يده من فيه فنزع ثنيته فأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أيعض أحدكم أعض الفحل وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن لدية السن وهما يتفقان فيما سوى ذلك مما يجني في الجسد سواء في الضمان (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا عض الرجل يد الرجل أو رجله أو بعض جسده فانتزع العضوض ماعض منه من في العاص فسقط بعض ثغره أو كله فلا شيء عليه لانه كان للعضوض أن ينزع يده من في العاض ولم يكن متعددا بالانتزاع فيضمن وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه أن رجلا عض يد رجل فانتزع العضوض يده من في العاض فسقطت ثنيته أو ثنيته فأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أيدع يده في فيك تقضمها كأنها في في فحل * واذا نضعت الدابة يرجلها وهي تسير فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لأصمان على صاحبها لانه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الرجل جبار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن في هذا لما أصابت (قال الشافعي) رجه الله تعالى يضمن قائد الدابة وسائقها وأكبهما ما أصابت بيد أو فم أو رجل أو ذنب ولا يجوز الا هذا (١) ولا يضمن شئ إلا أن يحملها على أن تطأ شئ فيضمن لأن وطأها من فعله فتكون حينئذ كأداة من أداته جنى بها فأما أن نقول يضمن عن يدها ولا يضمن عن رجلها فهذا تحكم فان قال لا يرى رجلها فهو اذا كان سائقا لا يرى يدها فيضمن أن يقول في السائق يضمن عن الرجل ولا يضمن عن السيد وليس هكذا يقول فأما ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبار فهو والله تعالى أعلم غلط لان الحفاظ لم يحفظوا هكذا * وكان أبو حنيفة رجه الله يقول في الرجل اذا قتل العبد إن قيمته على عاقلة القاتل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا نعقله العاقلة ثم رجع أبو يوسف فقال هو مال لا نعقله العاقلة وعلى القاتل قيمته ما بلغ حالا (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا قتل الرجل العبد خطأ عقلة عاقلة لانه إنما تعقل جنابة حرق في نفس محرمة قد يكون فيها القود قال ويكون فيها الكفارة كما تكون في الحر بكل حال فهو بالنفوس أشبه منه بالاموال هو لا يجمع الاموال في معنى الا في أن دينه قيمته فأما ما سوى ذلك فهو مفارق للاموال يجمع للنفوس في أكثر أحكامه وبالله تعالى التوفيق

(باب السرقة)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة والسرقة تساوي عشرة دراهم فصاعدا فان أباحنيقة رجه الله كان يقول أقطعه ويقول ان لم أقطعه جعلته عليه ديناً ولا قطع في الدين وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقطعه حتى يقر مرتين وبهذا يأخذ ثم رجع الى قول أبي حنيفة (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة وثبت على الاقرار وكانت مما تقطع فيه اليد قطع وسواء اقراره مرة أو أكثر فان قال قائل كمالاً أقطعه الابشاهدين فهو اذا شهد عليه شاهدان قطعه ولم يلتفت الى رجوعه لو كان أقر وهو لو أقر عنده مائة مرة ثم رجع لم يقطعه فان قال قائل فهكذا لو رجعت الشهود لم يقطعه قيل لو رجعت الشهود عن الشهادة عليه ثم عادوا فشهدوا عليه بما رجعوا عنه لم تقبل شهادتهم ولو أقر ثم رجع ثم أقر قيل منه فالأقرار يخالف للشهادات في البدن والمتعقب * وان كان المسروق منه غائباً فان أباحنيقة رجه الله تعالى قال لا أقطعه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقطعه اذا أقر مرتين

(١) قوله ولا يضمن شئ الخ هذا تنقيح للضمان قبله أي ان ضمانه لا يكون الا في هذه الحالة تأمل

بعض من نظري العلم
ليعلم من علمه أن من
متقدمي العصبه وأهل
الفضل والدين والأمانة
من يعزب عنه من سنن
رسول الله الشيء يعلمه
غيره ممن لعله لا يقاربه
في تقدم محبته وعلمه
ويعلم أن علم خاص
السنن إنما هو علم خاص
بمن فتح الله له علمه لانه
عام مشهور وكثرة
الصلاة وجل الفرائض
التي كلفها العامة ولو
كان مشهورا شهرة جل
الفرائض ما كان الامر
فيما وصفت من هذا
وأشباهه كما وصفت
ويعلم أن الحديث اذا
رواه الثقات عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذلك ثبوته وان لا نقول
على حديث ليثبت أن
وافقه بعض أصحاب
رسول الله ولا يرد لان
عمل بعض أصحاب
رسول الله عملا يخالفه
لان بأصحاب رسول الله
والمسلمين كلهم حاجة
الى أمر رسول الله
وعليهم اتباعه لأن
شئاً من أفاو يلهم تبع
ما روى عنه ووافقه
يزيد قوله شدة ولا شياً

خالفه من أقاويلهم
يوهن ما روى عنه الثقة
لان قوله المفروض
اتباعه عليهم وعلى الناس
وليس هكذا قول بشر
غير رسول الله (قال
الشافعي) رحمه الله
فان قال قائل انهم
الحديث المروي عن
النبي اذا خالفه بعض
أصحابه جازله أن يتهم
الحديث عن بعض
أصحابه بخلافه لان كلا
روى خاصة معاون
يتهما فما روى عن
النبي أولى أن يصار إليه
ومن قال منهم قولاً لم
يرو عنه النسب لم يجز
لأحد أن يقول انما قاله
عن رسول الله لما
وصفت من أنه يعزب
عن بعضهم بعض قوله
ولم يجز أن تذكره عنه الا
رأى الله ما يقوله عن رسول
الله فاذا كان هكذا لم
يجز أن نعارض بقول
أحد قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولو
قال قائل لا يجوز أن
يكون الا عن رسول الله
لم يحل له خلاف من
وضعه هذا الموضع
وليس من الناس أحد
بعد رسول الله إلا وقد

وان كان المسروق منه غائباً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان المسروق منه غائباً حبس السارق
حتى يحضر المسروق منه لانه لعله أن يأتيه بغير يسقط عنه القطع أو القطع والضمان * وان كانت
السرقة تساوي خمسة دراهم فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا قطع فيها بلغنا عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعن علي رضي الله عنه وعن ابن مسعود أنهم قالوا لا تقطع اليد الا في عشرة دراهم وبهذا
يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع اليد في خمسة دراهم ولا تقطع في دونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
أخبرنا الثقة عن عبد الله بن عمر بن حفص وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعداً وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى فاما ما ذهب إليه أبو حنيفة من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم التي تخالف هذا فانها ليست من
وجه يثبت مثله لو انفرد وأما ما روى عن علي رضي الله عنه وابن مسعود فليست في أحد مع النبي صلى الله
عليه وسلم حجة ولا أعلم ثابتاً عن واحد منهما وقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن جسد الطويل أنه سمع قتادة
يسأل أنس بن مالك رحمه الله تعالى عنه عن القطع فقال حضرت أبابكر الصديق رضي الله عنه قطعه سارقاً
في شيء ما يسوي ثلاثة دراهم أو قال ما يسري أنه لي بثلاثة دراهم وثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت
القطع في ربع دينار فصاعداً وهو مكتوب في كتاب السرقة * قال واذا شهد الشاهدان على رجل بالسرقة
والمسروق منه غائب فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول لا أقبل الشهادة والمسروق منه غائب أرايت
لو قال لم يسرق مني شيئاً كنت أقطع السارق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل الشهادة عليه وأقطع
السارق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان على رجل بسرقة والمسروق منه غائب قبلت
الشهادة وسألت عن الشهود وأخرت القطع الى أن يقدم المسروق منه * قال واذا اعترف الرجل
بالسرقة مرتين وبالنار أربع مرات ثم أنكر بعد ذلك فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول ندرأ عنه الحديث ما
جميعاً ونضمنه السرقة وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اعترف عنده ما عزم مالك وأمر به
أن يرجع هرب حين أصابته الحجارة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل خلت من سبيله حدثنا بذلك أبو حنيفة
رحمه الله رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل رجوعه فيها جميعاً
وأما ما ذهب إليه (قال الشافعي) واذا أقر الرجل بالنار أو بشر بالجر أو بالسرقة ثم رجع قبل رجوعه
قبل أن تأخذه السباط أو الحجارة أو الحديد وبعد جاء بسبب أو لم يأت به غير أولم يعير قاساً على أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال في ما عزمه لا تتركوه وهكذا كل حديثه فاما ما كان لا دميين فيه حق فليزسه
ولا يقبل رجوعه فيه وأغرمه السرقة لانه لا دميين * واذا دخل الرجل من أهل الحرب النياباً مان
فسرق عندنا سرقة فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول يضمن السرقة ولا يقطع لانه لم يأخذ الا ماناً لتجري
عليه الاحكام وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع يده وبه يأخذ ثم رجع الى قول أبي حنيفة رضي الله عنه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الحرب دار الاسلام بأمان فسرق ضمن السرقة ولا يقطع ويقال له
ننبذ اليك عهدك ونبلغك أمانك لان هذه دار لا يصلح أن يقيم فيها الا من يجري عليه الحكم * قال الربيع *
لا يقطع اذا كان جاهلاً فان كان عالماً قطع (قال الشافعي) رحمه الله لا ينبغي لأحد أن يعطى أحداً أمانة
على أن لا يجري عليه حكم الاسلام مادام مقيماً في دار الاسلام

(باب القضاء)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا أثبت القاضي في ديوانه الاقرار وشهادة الشهود ثم رفع اليه ذلك وهو لا يذكره
فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول لا ينبغي له أن يجيزه وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يجيز ذلك وبه يأخذ

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن كان يذكره ولم يشته عنده أحازه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز
حتى يشته عنده وإن ذكره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا وجد القاضي في ديوانه خطأ لا يشك أنه خطه
أو خط كاتبه باقرار رجل لا آخر أو ثبت حق عليه بوجه لم يكن له أن يقضى به حتى يذكر منه أو يشهد به
عنده كما لا يجوز إذا عرف خطه ولم يذكر الشهادة أن يشهد * وإذا جاء رجل بكتاب قاض إلى قاض
والقاضي لا يعرف كتابه ولا مآتمه فان أبو حنيفة رحمه الله كان يقول لا ينبغي للقاضي الذي أتاه الكتاب أن
يقبله حتى يشهد شاهد عدل على خاتم القاضي وعلى ما في الكتاب كله إذا قرئ عليه عرف القاضي الكتاب
والخاتم أولم يعرفه ولا يقبله إلا شاهدين على ما وصفت لأنه حق وهو مثل شهادة على شهادة ثم رجع
أبو يوسف رحمه الله وقال لا يقبل الكتاب حتى يشهد الشهود أنه قراء عليهم وأعطاهم نسخة معهم
يحضرونها هذا القاضي مع كتاب القاضي وكان ابن أبي ليلى يقول إذا شهدوا على خاتم القاضي قبل ذلك
منهم وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على كتاب القاضي إلى القاضي عرف
المكتوب إليه كتاب القاضي وخاتم أولم يعرفه فهو سواء في الحكم ولا يقبل إلا شاهدين عدلين يشهدان أن هذا
كتاب فلان قاضي بلد كذا إلى فلان قاضي بلد كذا ويشهدان على ما في الكتاب إما بحفظ له وإما بنسخة
معهما توافق ما فيه ولا أرى أن يقبله محتوما وهما يقولان لا ندري ما فيه لأن الخاتم قد يصنع على الخاتم
وبدل الكتاب * وإذا قال الخصم للقاضي لا أقر ولا أنكر فان أبو حنيفة رحمه الله كان يقول لا أجبره
على ذلك ولكنه يدعو المدعي بشهوده وبهذا يأخذ * قال وكان ابن أبي ليلى لا يدعه حتى يقرأ أو ينكر
وكان أبو يوسف إذا سكت يقول له احلف مرارا فان لم يحلف قضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا تنازع الرجلان وادعى أحدهما على الآخر دعوى فقال المدعي عليه لا أقر ولا أنكر قيل للذي إن أردت
أن تحلفه عرضنا عليه اليمين فان حلف برئ الآن تأتي بينة وإن نكل قلنا لك احلف على دعواك وخذ فان
أبى لم نعطك بشكوكه شيئا دون عينتك مع نكوله * وإذا أنكر الخصم الدعوى ثم جاء بشهادة الشهود على
المخرج منه فان أبو حنيفة رحمه الله كان يقول أقبل ذلك منه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
لا أقبل منه بعد الانكار بخبرنا وتفسير ذلك أن الرجل يدعي قبل الرجل الدين فيقول ماله قبلي شيء فيقيم
الطالب البينة على ماله ويقيم الآخر البينة أنه قد أوفاه ماله وقال أبو حنيفة المطلوب صادق بما قال ليس قبلي
شيء وليس قوله هذا با كذاب لشهوده على البراءة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل
دينا فأنتكر المدعي عليه فأقام عليه المدعي بيته فجاء المشهود عليه بخبر مما شهد به عليه قبلته منه وليس
انكاره الدين اكذبا بالبينة فهو صادق أنه ليس عليه شيء في الظاهر إذا جاء بالخبر منه ولعله أراد أن يقطع
عنه المؤنة * وإذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فقال عندى المخرج فان أبو حنيفة رحمه الله كان يقول
ليس هذا عندى باقرارا عما يقول عندى البراءة وقد تكون عنده البراءة من الحق ومن الباطل وبهذا يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول هذا اقراران جاء بخبر والآخر المدعى وأبو حنيفة يقول إن لم يأت بالخبر
لم تلزمه الدعوى إلا البينة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل حقا فقال المدعي عليه
عندى منها المخرج فسأل المدعي القاضي أن يجعل هذا اقرارا يأخذه به الآن يجي عنه بالخبر فليس هذا
باقرار لأنه قد يكون عنده المخرج بأن لا يقربه ولا يوجد عليه بيته ولا يأخذ المدعي إلا البينة يشتهها ويقبل من
المدعي عليه المخرج وإن شهد عليه * قال وإذا أقر الرجل عند القاضي بشيء فلم يقض به القاضي عليه ولم
يشته في ديوانه ثم خاصمه إليه فيه بعد ذلك فان أبو حنيفة رحمه الله قال إذا ذكر القاضي ذلك أمضاء عليه
وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول لا يمضي ذلك عليه وإن كان ذا كراهة حتى يشته في ديوانه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل عند الحاكم فثبت الحاكم اقراره في ديوانه أو كان ذا كراهة

أخذ من قوله وترك
لقول غيره من أصحاب
رسول الله ولا يجوز في
قول رسول الله أن يرد
لقول أحد غيره فان
قال قائل فاذا كرر في
هذا ما يدل على ما
وصفت فيه قيل
له ما وصفت في
هذا الباب وغيره
مفرا وجملة ومنه أن
عمر بن الخطاب امام
المسلمين والمقدم في
المنزلة والفضل وقدم
الصحة والورع والفقه
والثبوت والمبتدئ بالعلم
قبل أن يشك والكاشف
عنه لان قوله حكم
يلزم كان يقضى بين
المهاجرين والانصار أن
الدية للعاقلة ولا ترث
المرأة من دية زوجها
شيأ حتى أخبره أو كتب
إليه الفضال بن سفيان
أن النبي كتب إليه أن
يوزن امرأة أشيم الضبابي
من دية فرجعه إليه
عمر وترك قوله وكان
عمر يقضى أن في
الابهام خمس عشرة
والوسطى والمسجمة
عشر أعشار وفي النقي
تلى الخمسة تسعا وفي
الخنصر ستا حتى وجد
كتاب عند آل عمرو بن حزم

الذي كتبه له النبي صلى
الله عليه وسلم وفي
كل اصبع مما هنالك
عشر من الابل فتركه
الناس قول عمر وصاروا
الى كتاب النبي ففعلوا
في ترك امر عمر لامر
النبي فعل عمر في فعل
نفسه في انه ترك فعل
نفسه لامر النبي صلى
الله عليه وسلم وذلك
الذي اوجب الله عليه
وعليه وسلم وعلى جميع
خلقه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وفي هذا
دلالة على ان ما حكمهم
كان يحكم برأيه فيما
لرسول الله فيه سنة لم
يعلموا ولم يعلموا كثرهم
وذلك يدل على ان علم
خاص الاحكام خاص
على ما وصفت لاعام
كعام جل القرائض
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وقسم أبو بكر
حتى لقي الله فسوى بين
الحرة والعبد ولم يفضل
بين أحد بسابقة
ولانصب ثم قسم عمر
فالنبي العبيد وفضل
بالنسب والسابقة ثم
قسم على فالنبي العبيد
وسوى بين الناس وهذا
أعظم ما يلي الخلفاء
وأعمه وأولاه أن لا

لا قراره ولم يثبت في ديوانه فسواء كان ممن يأخذ بالقرار عنده أخذه به ولا معنى للديوان الا الذكر واذا
كان القاضي ذا كرافسواء كان في الديوان أو لم يكن « قال الربيع » وكان الشافعي يجيز القرار عند
القاضي وانما كره أن يتكلم باجازه لحال ظلم بعض القضاة

(باب القرية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال رجل لرجل من العرب يا بنطي أولست من بني فلان لقبيلة فان
أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا حد عليه في ذلك وانما قوله هذا مثل قوله يا كوفي يا بصري يا شامي حدثنا
أبو يوسف عن حدث عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس بذلك وأما قوله لست من بني فلان فهو صادق ليس
هو من ولد فلان لصلبه وانما هو من ولد الولدان القذف ههنا انما وقع على أهل الشرك الذين كانوا في الجاهلية
وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول فيهما جميعا الحد (قال الشافعي) رحمه الله واذا قال رجل لرجل
من العرب يا بنطي وقفته فان قال عني بنطي الدار أو بنطي اللسان أحلفته بالله ما أراد أن ينفيه وينسبه الى
النبط فان حلف نهيته عن أن يقول ذلك القول وأدبته على الأذى وان أبي أن يحلف أحلفت المقول له
لقد أراد نفيك فاذا حلف سألت القائل عن نفي فاذا قال ما نفيته ولا قلت ما قال جعلت القذف واقعا
على أم المقول له فان كانت حرة مسلمة حددته ان طلبت الحد فان عفت فلا حد لها وان كانت ميتة فلا ينهها
القيام بالحد وان قال عني بالقذف الأب الجاهلي أحلفته ما عني به أحد من أهل الاسلام وعزته ولم
أخذه وان قال لست من بني فلان لحدته ثم قال انما عني لست من بني فلان لحدته انما أنت من بني فلان لم أقبل
ذلك منه وجعلته قاذفا لأنه فان طلبت الحد وهي حرة كان لها ذلك الآن يقول نفي الحد الأعلى الذي هو
جاهلي فأعززه ولا أحد لان القذف وقع على مشركة * واذا قال الرجل لرجل لست ابن فلان وأمه أمة
أو نصرانية وأبوه مسلم فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا حد على القاذف انما وقع القذف ههنا
على الأم ولا حد على قاذفها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في ذلك عليه الحد (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا نفي الرجل الرجل من أبيه وأم المنى ذمية أو أمة فلا حد عليه لأن القذف انما وقع على من لاحده
ولكنه ينكح عن أذى الناس بتعزير لا حد * قال واذا قذف رجل رجلا فقال يا ابن الزانية وقد مات
الابوان فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول انما عليه حد واحد لأنها كلمة واحدة وبهذا يأخذ قلت
ان فرق القول أو جمعه فهو سواء وعليه حد واحد وكان ابن أبي ليلى يقول عليه حدان ويضربه الحدين في
مقام واحد وقد فعل ذلك في المسجد (قال الشافعي) رحمه الله واذا قال الرجل للرجل يا ابن الزانية وأبواه
حرة ان مسلمان ميمان فعليه حدان ولا يضربهما في موقف واحد ولكنه يحبس حتى اذا برأ جلد
حد حدان انما وكذلك لو فرق القول أو جمعه أو قذف جماعة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فلكل واحد
منهم حده ألا ترى أنه لو قذف ثلاثة بالزنا فلم يطلب واحد الحد وأقرأ خبرا بالزنا حد الطالب الثالث حدان انما
ولو كانوا شركاء في الحد ما كان ينبغي أن يضرب الاثلاث حد لان حدين قد سقطا عنه أحدهما باعتراف
صاحبه والآخر ترك صاحبه الطلب وعفوه واذا كان الحد حقا لمسلم فكيف يبطل بحال أرايت لو قتل
رجل ثلاثة وعشرة معاً ما كان عليه لكل واحد منهم دية ان قتلهم خطأ وعليه القودان قتلهم عمدا دية لكل
من لم يقدمه لانهم لا يجدون الى القود سبيلا * واذا قال الرجل للرجل يا ابن الزانية أو قالت المرأة للرجل
يا ابن الزانية والابوان حيان فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول اذا كانا حيين بالكوفة لم يكن على
قاذفهما الحد الا أن يأتيا يطلبان ذلك ولا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وان رجعا عليه جميعا به يأخذ
* قال ولا يكون في هذا الا حد واحد وكان ابن أبي ليلى يضربهما جميعا حدين في مقام واحد

ويضرب المرأة قائمة ويضربهما حد في كلمة واحدة ويقوم الحد في المسجد أنظن أباحنيقة رجه الله تعالى قال لا ولا يكون على من قذف بكلمة واحدة أو كلمتين أو جماعة أو فرادى الا حد واحد فان أخذه بعضهم لحمله كان لجميع ما قذف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وقال لا تقام الحدود في المساحد (قال الشافعي) ولا يقام على رجل حدان وجبا عليه في مقام واحد ولكنه يحدا حدهما ثم يحبس حتى يبرأ ثم يحدا الآخر ولا يحدا في مسجد * ومن قذف أبا رجل وأبوه حتى لم يحدا حتى يكون الأب الذي يطلب وإذا مات كان لابن أن يقوم بالحد وإن كان له عدد بنين فأبهم قام به حمله وقال أبو حنيفة رجه الله لا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وان وجبا عليه جميعا ولكنه يقيم عليه أحدهما ثم يحبس حتى يخف الضرب ثم يضرب الحد الآخر وانما الحدان في شرب وقذف أو زنا وشرب فأما قذف كاه وشرب كله مرارا أو زنا مرارا فانما عليه حد واحد * قال ولو كان الابوان المقذوفان حين كانا بمنزلة الميتين في قول ابن أبي ليلى وأما في قول أبي حنيفة فلا حق للولد حتى ينجى والوالدان أو أحدهما يطلب قذفه وانما عليه حد واحد في ذلك كله (قال الشافعي) رجه الله تعالى وتضرب الرجل في الدود قيا ما وفي التعزير وتترك لهم أيديهم يتقون بها ولا تربط ولا يمسدون وتضرب النساء جلوسا وتضم عليهن ثيابهن ويربطن لثلاثين كشفاً ويلين رباط ثيابهن أو تلبسه منهن امرأة * وإذا قذف الرجل رجلا ميتا فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لا يأخذ بحد الميت الا الولد أو الوالد وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رجه الله تعالى يقول يأخذ أيضا الاخ والاخت وأما غير هؤلاء فلا (قال الشافعي) رجه الله تعالى يأخذ بحد الميت ولده وعصبته من كانوا * وإذا قذف الرجل امرأته وشهد عليه الشهود بذلك وهو يحسد فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول إذا رفع الى الامام خبره حبسه حتى يلاعن وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا جحد ضربه الحد ولا أجبره على اللعان منها إذا جحد (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه قذف امرأته مسلة وطلبت أن يحدا لها وبحد شهادتهما قيل له ان لا عنت خرجت من الحدوان لم تلاعن حدنالك

(باب النكاح)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا تزوج المرأة بغير مهر مسمى فدخل بها فان لها مهر مثلها من نسائها لاوكس ولا شطط وقال أبو حنيفة رجه الله تعالى نسائها أخواتها وبنات عمها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نسائها أمهاتها وأخواتها (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة بغير مهر فدخل بها فلهما صداق مثلها من نسائها ونسائها عصبتهن الأخوات وبنات المم وليس الأم ولا الخالات إذا لم يكن بنات عصبتهن من الرجال ونسائها اللاتي يعتبر عليهن من كان مثلها من أهل بلدها وفي سننها وجمالها وماله وأدبها وصراحتها لان المهر يختلف باختلاف هذه الحالات * وإذا تزوج الرجل ابنته وهي صغيرة ابن أخيه وهو صغير يتيم في حجره فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول النكاح جائز وله الخيار إذا أدرك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك عليه حتى يدرك ثم رجع أبو يوسف وقال إذا تزوج الولي فلا خيار وهو مثل الأب (قال الشافعي) رجه الله ولا يجوز نكاح الصغار من الرجال ولا من النساء إلا بزوجهن إلا بآء والأجداد إذا لم يكن لهن آباء فانهم آباءه وإذا زوجهن أحد سواهم فالنكاح مفسوخ ولا يتوارثان فيه وإن كبرا فان دخل عليها فأصابها فله المهر ويفرق بينهما ولو طلقها قبل أن يفسخ النكاح لم يقع طلاقه ولا طهاره ولا إيلائه لانها لم تكن زوجة قط * وإذا تزوج الرجل المرأة وامرأته فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول هو جائز بلغنا ذلك عن عبد الله بن جعفر أنه فعل ذلك وبه يأخذ تزوج عبد الله بن جعفر امرأته على رضى الله عنه وابنته جميعا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز النكاح وقال كل امرأتين

يختلفوا فيه وانما الله جل وعز في المال ثلاثة أقسام قسم المني وقسم الغنمة وقسم الصدقة فاختلف الأئمة فيها ولم يمتنع أحد من أخذ ما أعطاه أبو بكر ولا عمر ولا علي وفي هذا دلالة على أنهم يسلمون لحاكمهم وإن كان رأيهم خلاف رأيه وأن كان حاكمهم قد يحكم بخلاف آرائهم لأن جميع أحكامهم من جهة الاجماع منهم وفيه ما يرد على من ادعى أن حكم حاكمهم إذا كان بين أظهرهم ولم يردوه عليه فلا يكون الا وقدر أو رأيه من قبل أنهم لوراء رأيه فيه لم يخالفوه بعده فان قال قائل قد رأوه في حياته ثم رأوا خلافه بعده قيل له فدخل عليك في هذا ان كان كما قلت أن اجماعهم لا يكون حجة عندهم إذا كان لهم أن يجمعوا على قسم أبي بكر ثم يجمعوا على قسم عمر ثم يجمعوا على قسم علي وكل واحد منهم يخالف صاحبه فاجماعهم إذا ليس بحجة عندهم أو لا ولا آخر وكذلك

لو كانت احداهما رجلا لم يحل لهما نكاح صاحبتهما فلا ينبغي للرجل أن يجمع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا بأس أن يجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها (قال الشافعي) فان قال قائل لم زعمت أن الآباء يزوجون الصغار قيل زوج أبو بكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست أو سبع وبنو بها النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت تسع فالحال ان اللذان كان فيهما النكاح والدخول كانا وعائشة صغيرة من لا أمر لهما في نفسها وزوج غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته صغيرة فان قال قائل فاذا أجزت هذا الآباء ولم تلتفت الى القياس في أنه لا يجوز أن يعقد على حرة صغيرة نكاح ثم يكون لها الخيار لان أصل النكاح لا يجوز أن يكون فيه خيار الا في الاماء اذا تحولت حالهن والحرار لا تحول حالهن ولا يجوز أن يعقد عليهن مالهن منه بد ثم يلزمهن فكيف لم يجعل الأولياء قياسا على الآباء قيل لا فراق الآباء والاولياء وأن الأب يملك من العقد على ولده ما لا يملكه منه غيره ألا ترى أنه يعقد على البكر بالغاً ولا يردها وان كرهت ولا يكون ذلك للم وللا لا ولا ولي غيره فان قال قائل فان لا يجبر لاد أن يعقد على البكر بالغاً ويجعله فيها وفي الثيب مثل غيره من الاولياء قيل فأنتم تجعل قبضه لمهر البكر قبضا ولا تجعل ذلك لولي غيره الاوصى بمال ويجعل عقده عليها صغيرة جائزا لا خيار لهما فيه ويجعل لها الخيار ان عقد عليها ولي غيره ولو كان مثل سائر الأولياء ما كنت قد فرقت بينه وبين الأولياء وهذا مكتوب في كتاب النكاح واذا نظر الرجل الى فرج المرأة من شهوة فان أباح خيفة رحمه الله كان يقول تحرم على ابنه وعلى أبيه وتحرم عليه أمها وابنتها بلغنا ذلك عن ابراهيم وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه خلا بجارية له بفرداها وان ابنا له استوهبها منه فقال له انها لا تحل لك وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال ملعون من نظر الى فرج امرأة وأمها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يحرم من ذلك شيء ما لم يمسسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا لمس الرجل الجارية حرمت على أبيه وابنته ولا يحرم عليه بالنظر دون اللس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يتزوج الرجل ابنة الرجل وامرأة الرجل فيجمع بينهما لان الله عز وجل انما حرم الجمع بين الاختين وهاتان ليستا بأختين وحرم الام والبنت احداهما بعد الاخرى وهذه ليست بأب وأم ولا بنت وقد جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة على رضي الله عنه وابنته وعبد الله بن صفوان بين امرأة وجل وابنته واذا نظر الرجل الى فرج أمته من شهوة فان أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تحل لابيه ولا لابنته ولا تحل له أمها ولا بنتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رضي الله عنه يقول له حلال حتى يمسها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا نظر الرجل للمرأة فلا يحرم عليه هي ان أراد أن ينكحها ولا أمها ولا بنتها لان الله عز وجل انما حرم بالحلال والحرام ضد الحلال وهذا مكتوب في كتاب النكاح من أحكام القرآن واذا تزوج الرجل المرأة بشاهد من غير أن يزوجهما ولي والزوج كفؤ لهما فان أباح خيفة رحمه الله كان يقول النكاح جائز ألا ترى أنها لو رفعت أمرها الى الحاكم وأبى وليها أن يزوجهما كان للحاكم أن يزوجهما ولا يسعه الا ذلك ولا ينبغي له غيره فكيف يكون ذلك من الحاكم والولي جائزا ولا يجوز ذلك منها وهي قد وضعت نفسها في الكفافة بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن امرأة تزوجت ابنتها بغاء أولياءها ونفاسموا الزوج الى على رضي الله تعالى عنه فأجاز على النكاح وكان ابن أبي ليلى لا يجيز ذلك وقال أبو يوسف هو موقوف وان رفع الى الحاكم وهو كفؤ أجزت ذلك كأن القاضي هاهنا ولي بلغه أن ابنته قد تزوجت فأجاز ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل نكاح بغير ولي فهو باطل لقول النبي صلى الله عليه وسلم أيعا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا واذا تزوج الرجل المرأة فأعلن المهر وقد كان أسرق قبل ذلك مهورا وأشهد شهودا عليه وأعلم الشهود أن المهر الذي يظهره فهو كذا وكذا سمعة يسمع بها القوم وأن أصل المهر هو كذا وكذا الذي في السر ثم تزوج فأعلن الذي قال فان أباح خيفة

لا يجوز اذا لم يكن عندهم حجة أن يكون على من بعدهم حجة فان قال قائل فكيف تقول قلت لا يقال لشي من هذا اجاع ولكن ينسب كل شيء منه الى فاعله فينسب الى أبي بكر فاعله والى عمر فاعله والى علي فاعله ولا يقال لغيرهم ممن أخذ منهم موال لهم ولا يخالف ولا ينسب الى ساكت قول قائل ولا عمل عامل انما ينسب الى كل قومه وعمله وفي هذا ما يدل على أن ادعاء الاجماع في كثير من خاص الاحكام ليس كما يقول من يدعيه فان قال قائل أفقدهم مثل هذا قلنا انما بدأناه لأنه أشهر ماصنع الأئمة وأولى أن لا يختلفوا فيه وأن لا يجعله العامة ونحن نجد كثيرا من ذلك أن أبابكر جعل الجدا بأثم طرح الاخوة معه ثم خالفه فيه عمر وعثمان وعلى ومن ذلك أن أبابكر رأى على بعض أهل الردة فدأه وسبها وحبسهم بذلك فأطلقهم عمرو قال لاسي ولانداه

رضي الله عنه كان يقول المهر هو الأول وهو المهر الذي في السر والسمعة باطل الذي أظهر للقوم وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى يقول السمعة هي المهر والذي أسر باطل أبو يوسف عن مطرف عن عامر قال إذا أسر
 الرجل مهر أو أعلن أكثر من ذلك أخذ بالعلانية * أبو يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن شريح
 وإبراهيم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج الرجل امرأة بغير علانية وأسر قبل ذلك مهرها
 أقل منه فالمهر مهر العلانية الذي وقعت عليه عقدة النكاح إلا أن يكون شهود المهرين واحد فيثبتون
 على أن المهر مهر السر وأن المرأة والزوج عقد النكاح عليه وأعلننا الخطبة بغيره أو يشهدون أن
 المرأة بعد العقد أقرت بأن ما شهد لها به منه سمعة لا مهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز
 النكاح إلا بولي وشاهدي عدل ورضا المنكوحه والنكاح كح الافي الامة فان سيدها وزوجها والبكر فان أباهما
 يزوجهما ومن لم يبلغ فان الأب يزوجهما وهذا مكتوب في كتاب النكاح * قال وإذا تزوج الرجل ابنته
 وقد أدركت فان أباه خيفة رحمه الله تعالى كان يقول إذا كرهت ذلك لم يجز النكاح عليها لأنها قد أدركت
 وملكت أمرها فلا تتركه على ذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال البكر تستأمر في نفسها
 وإذا صامت فلو كانت إذا كرهت أجبرت على ذلك لم تستأمر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول النكاح
 جائز عليها وان كرهت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أن نكاح الأب خاصة جائز على البكر بالغة وغير بالغة
 والدلالة على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها
 ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما فجعل الأيم أحق بنفسها وأمر في هذه بالمؤامرة والمؤامرة قد
 تكون على استطابة النفس لانه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وأمر والنساء في بناتهن ولقول الله
 عز وجل وشاورهم في الأمر ولو كان الأمر فيهن واحد لقال الأيم والبكر أحق بنفسهما وهذا كله
 مستقصى بحججه في كتاب النكاح * وإذا تزوج الرجل المرأة ثم اختلفا في المهر فدخل بها وليس بينهما
 بينة فان أباه خيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك لها مهر مثلها إلا أن يكون ما ادعت أقل من ذلك
 فيكون لها ما ادعت وكان ابن أبي ليلى يقول إنما لها ما سعى لها الزوج وليس لها شيء غير ذلك وبه يأخذ ثم
 قال أبو يوسف بعد إن أقر الزوج بما يكون مهر مثلها أقر بيا منه قبل منه والام يقبل منه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وإذا تزوج الرجل المرأة دخل بها ولم يدخل بها فاختلغا في المهر تحالفا وكان لها مهر
 مثلها كان أقل مما ادعت أو أقل مما أقر به الزوج أو أكثر كالقول في البيوع الفاتنة إلا أن لا ترد العقد
 في النكاح بما ربه العقد في البيوع ونحكم له حكم البيوع الفاتنة لأن البيوع الفاتنة يحكم فيها بالقيمة
 وهذا يحكم فيه بالقيمة والقيمة فيه مهر مثلها كما هي في البيوع قيمة مثل السلعة * وإذا اعتقت الامة
 وزوجها حر فان أباه خيفة رحمه الله تعالى كان يجعل لها الخيار ان شاءت اختارت نفسها وان شاءت أقامت
 مع زوجها وكان ابن أبي ليلى يقول لا خيار لها ومن حجة ابن أبي ليلى في بريرة أنه يقول كان زوجها عبدا
 ومن حجة أبي حنيفة في ذلك أنه يقول ان الامة لا تملك نفسها ولا نكاحها وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه خير بريرة حين عتقت وقد بلغنا عن عائشة رضي الله عنها أن زوجها بريرة كان حرا (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اعتقت الامة فان كانت تحت عبد فلها الخيار وان كانت تحت حر فلا خيار
 لها وذلك أن زوجها بريرة كان عبدا وهذا مكتوب في كتاب النكاح * وإذا تزوجت وزوجها غائب كان
 قد نعي اليها فولدت من زوجها الآ خر ثم جاء زوجها الأول فان أباه خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول الولد
 للأول وهو صاحب الفراش وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الولد للفراش والعاهر الحجر
 وكان ابن أبي ليلى يقول الولد للأخر لانه ليس بعاهر والعاهر الزاني لانه مترزوج وكذلك بلغنا عن علي
 ابن أبي طالب رضي الله عنه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا بلغ المرأة وفاز زوجها فاعتدت

مع غير هذا مما سكتنا عنه ونكتفي بهذا منه * حدثنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن
 خالد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن
 أبيه أن يحيى بن حاطب حدثه قال توفي حاطب
 فأعتق من صلي من رقيقه وصام وكانت
 له أمة نوبة قد صلت وصامت وهي أعجمية
 لم تفقه فلم ترعه إلا بجمها وكانت ثيبا فذهب الي
 عمر فحدثه فقال له عمر لانت الرجل الذي
 لا يأتي بخير فأقره ذلك فأرسل اليها عمر فقال
 أحبلت فقالت نعم من مر عرس بدرهين فإذا
 هي تستهل بذلك ولا تكتمه قال وصادف
 عليا وعثمان وعبد الرحمن ابن عوف فقال أشيروا
 علي قال وكان عثمان جالسا فاضطجع فقال
 علي وعبد الرحمن قد وقع عليها الحسد فقال أشيروا
 علي يا عثمان فقال قد أشار عليك أخوالك
 فقال أشروا علي أنت قال أراها تستهل به كأنها
 لا تعلمه وليس الحدالا على من علمه فقال عمر

(١) لعله على أن يقول
في قول رجل الخ تأمل

(باب الطلاق)

قال أبو يوسف عن الأشعث بن سوار عن الحكم عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه كان يقول في الحرام إن نوى عينا فيمين وإن نوى طلاقا فطلاق وهو ما نوى من ذلك * وإذا قال الرجل كل حل علي حرام فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول الزوج فان لم يعن طلاقا فليس بطلاق وإنما يمين بكفرها وإن عني الطلاق ونوى ثلاثا وثلاثين وان نوى واحدة فواحدة بائنة وإن نوى طلاقا ولم ينو عددا فهي واحدة بائنة وكذلك إذا قال لامرأته هي علي حرام وكذلك إذا قال لامرأته خلية أو برية أو باني أو بنته فالقول قول الزوج وهو ما نوى أن نوى واحدة فهي واحدة بائنة وإن نوى ثلاثا وثلاثين بلغنا ذلك عن شريح وإن نوى اثنتين فهي واحدة بائنة وإن لم ينو طلاقا فليس بطلاق غير أن عليه اليمين ما نوى طلاقا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في جميع ما ذكرته هي ثلاث تطليقات لأن دينه في شيء منها ولا يجعل القول قوله في شيء من ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل لامرأته أنت علي حرام فإن نوى طلاقا فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق والقول في ذلك قوله مع عيने وإن لم ير طلاقا فليس بطلاق ويكفر كفارة عينين قياسا على الذي يحرم أمته فيكون عليه فيها الكفارة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم أمته فأنزله الله عز وجل لم تحرم ما أحل الله لك تبغي مرضاة أزواجك وجعلها لله عينا فقال قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم * وإذا قال الرجل لامرأته أمرك في يدك فقالت قد طلقت نفسي ثلاثا فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول إذا كان الزوج نوى ثلاثا وأنهى ثلاثا وإن كان نوى واحدة فهي واحدة بائنة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي ثلاث ولا يسئل الزوج عن شيء (قال الشافعي) وإذا خير الرجل امرأته أو ملكها أمرها فطلعت نفسها تطليقة فهو علق الرجعة فيها كما علقها لو ابتدأ طلاقها وكان أبو حنيفة يقول في الخيار إن اختارت نفسها واحدة بائنة وإن اختارت زوجها فلا شيء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إن اختارت نفسها فواحدة علق بها الرجعة وإن اختارت زوجها فلا شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أولي ولم يكن عليها عدة فتلزمتها الثنتان وإنما أحدث كل واحدة منهما لها وهي بأش منه حلال غيره وهكذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام * وإذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق بالطلاق الأولى ولم يقع عليها التطليقتان الباقيتان وهذا قول أبي حنيفة بلغنا عن عمر بن الخطاب وعن علي وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وإبراهيم بذلك لأن امرأته ليست عليها عدة فقد باتت منه بالتطليقة الأولى وحلت للرجال ألا ترى أنها لو تزوجت بعد التطليقة الأولى قبل أن يتكلم بالثانية زوجا كان نكاحها جائزا فكيف يقع عليها الطلاق وهي ليست بامرأة وهي امرأة غيره وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليها الثلاث التطليقات إذا كانت من الرجل في مجلس واحد على ما وصفت لك * وإذا شهد شاهد على رجل أنه طلق امرأته واحدة وشهد آخر أنه طلقها اثنتين فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول شهادةهما باطلة لانهما قداختلفا وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليهما من ذلك تطليقة لانهما قدا اجتماع عليهما وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الرجل أنه سمع رجلا يقول لامرأته أنت طالق واحدة وشهد آخر أنه سمعه يقول لها أنت طالق اثنتين فهذه شهادة مختلفة فلا تجوز ولو شهدا فقالا لا تشهد أنه طلق امرأته وقال أحد هما قد

أثبت الطلاق ولم أثبت عدده وقال الآخر قد أثبت الطلاق وهو ثلثان لزمته واحدة لانهما يجتمعان عليها
 * واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا وقد دخل بها فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول في ذلك لها السكني
 والنفقة حتى تنقضي عدتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها السكني وليس لها النفقة وقال أبو حنيفة
 لم وقد قال الله عز وجل في كتابه فأنفقوا عليهن حتى يرضعن جلهن وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
 عنه أنه جعل للطلقة ثلاثا السكني والنفقة (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا
 ولا جعل بها فلها السكني وليس لها نفقة وهذا مكتوب في كتاب الطلاق * واذا آلى الرجل من امرأته
 خلف لا يقربها شهرا أو شهرين أو ثلاثا لم يقع عليه بذلك إيلاء ولا طلاق لان عينه كانت على أقل من أربعة
 أشهر حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن عامر الأحمول عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو
 قول أبي حنيفة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مول منها إن تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء
 تطليقة بئنسة (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يوطأ امرأته أربعة أشهر أو أقل لم يقم عليه
 حكم الإيلاء لان حكم الإيلاء إنما يكون بعد مضي الأربعة أشهر فيوم يكون حكم الإيلاء يكون الزوج لا عين
 عليه واذا لم يكن عليه عين فليس عليه حكم الإيلاء وهذا مكتوب في كتاب الإيلاء * واذا حلف الرجل
 لا يقرب امرأته في هذا البيت أربعة أشهر فتركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء تطليقة بئنسة (قال
 الله) كان يقول ليس عليه في هذا إيلاء ألا ترى أنه لا يقربها في غير ذلك البيت ولا تجب عليه
 الكفارة وإنما الإيلاء كل عين تمنع الجماع أربعة أشهر لا يستطيع أن يقربها إلا أن يكفر عينه وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا هو مول أن تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء تطليقة بئنسة (قال
 الشافعي) رجه الله واذا حلف الرجل لا يقرب امرأته في هذا البيت أو في هذه الغرفة أو في موضع يسميه
 فليس على هذا حكم الإيلاء إنما حكم الإيلاء على من كان لا يصل إلى أن يصيب امرأته بحال الإيلاء الحنف
 فأما من يقدّر على إصابته امرأته بلا حنث فلا حكم للإيلاء عليه * واذا طاهر الرجل من امرأته فقال أنت
 علي كظهر أمي يوما أو وقتا أو وقتا أكثر من ذلك فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول هو مظاهر منها
 لا يقربها في ذلك الوقت حتى يكفر كفارة الظهار فاذا مضى ذلك الوقت سقطت عنه الكفارة وكان له أن
 يقربها بغير كفارة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مظاهر منها أبدا وان مضى ذلك الوقت فهو مظاهر
 لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار (قال الشافعي) رجه الله واذا طاهر الرجل من امرأته يوما فأراد
 أن يقربها في ذلك اليوم كفر كفارة الظهار وان مضى ذلك اليوم ولم يقربها فيه فلا كفارة للظهار عليه كما
 قلنا في المسئلة في الإيلاء اذا سقطت اليمين سقط حكم اليمين والظهار عين لا طلاق * واذا ارتد الزوج عن
 الاسلام وكفر فان أباحنيقة رجه الله كان يقول بانت منه امرأته اذا ارتد لا تكون مسلمة تحت كافر
 وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي امرأته على حالها حتى يستتاب فان تاب فهي امرأته وإن أبي قتل
 وكان لها ميراثها منه (قال الشافعي) رجه الله واذا ارتد الرجل عن الاسلام فنكاح امرأته موقوف
 فان رجع الى الاسلام قبل أن تنقضي عدتها فمها على النكاح الاول وان انقضت عدتها قبل رجوعه الى
 الاسلام فقد بانت منه واليمينونة فسخ بلا طلاق وان رجع الى الاسلام فخطبها لم يكن هذا طلاقا وهذا مكتوب
 في كتاب المرتد * قال واذا رجعت المرأة من أهل الاسلام الى الشرك كان هذا والباب الاول سواء في
 قولهما جميعا غير أن أباحنيقة كان يقول يعرض على المرأة الاسلام فان أسلمت خلى سبيلها وإن أبت
 حبست في السجن حتى تتوب ولا تقتل بلغنا ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وكان ابن أبي ليلى يقول
 ان لم تنب قتلت وبه يأخذ ثم رجع الى قول أبي حنيفة وكيف تقتل وقد نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن قتل النساء في الحروب من أهل الشرك فهذه مثلهم (قال الشافعي) رجه الله واذا ارتدت المرأة

وغيره وقضى عمر في
 الضرس بجمل وخالفه
 غيره فجعل الضرس
 سناها خمس من الابل
 وقال عمر وعلى وابن
 مسعود وأبو موسى
 الأشعري وغيرهم للرجل
 على امرأته الرجعة
 حتى تطهر من الحيضة
 الثالثة وخالفهم غيرهم
 فقال اذا طعنت في
 الدم من الحيضة الثالثة
 فقد انقطعت رجعت
 عنهم أشياء أكثر مما
 وصفت فدل ذلك على
 أن قائل السلف يقول
 برأيه ويخالفه غيره
 ويقول برأيه ولا يروى
 عن غيره فيما قال به شيء
 فلا ينسب الذي لم يرو
 عنه شيء الى خلافه ولا
 موافقه لانه اذا لم يقل
 لم يعلم قوله ولو جاز أن
 ينسب الى موافقه جاز
 أن ينسب الى خلافه
 ولكن كلا كذب اذا لم
 يعلم قوله ولا الصدق فيه
 الا أن يقال ما يعرف
 اذ لم يقل قولاً وفي هذا
 دليل على أن بعضهم
 لا يرى قول بعض حجة
 تلزمه اذ رأى خلافها
 وأنهم لا يرون اللزم
 الا الكتاب والسنة

عن الاسلام فلا فرق بينها وبين الرجل تستتاب فان تاب والقتل كما يصنع بالرجل لغير الفتناء هذا بعض الناس فقال يقتل الرجل اذا ارتد ولا تقتل المرأة واحتج بشيء رواه عن ابن عباس لا يثبت أهل الحديث مثله وقدرى شبيه بذلك الاسناد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قتل نسوة ارتدن عن الاسلام فلم نر أن نحتج به اذا كان اسناده مما لا يثبت أهل الحديث واحتج من خالفنا بان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء في دار الحرب وقال اذا نهى عن قتل المشركات اللاتي لم يؤمنن فالمؤمنات التي ارتدت عن الاسلام أولى أن لا تقتل قيل لبعض من يقول هذا القول قد رويت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الكبير الفاني وعن قتل الاجير ورويت أن أبا بكر الصديق نهى عن قتل الرهبان أفرأيت ان ارتد شيخ فان أو أجيرا ندع قتلها ما وأرتد رجل راهب أندع قتله قال لا قيل ولم لأن حكم القتل على الردة حكم قتل حد لا يسع الوالي تعطيله مخالف لحكم قتل المشركين في دار الحرب قال نعم قلت فكيف احتجبت بحكم دار الحرب في قتل المرأة ولم تره حجة في قتل الكبير الفاني والأجير والراهب ثم قلت لنا أن ندع أهل الحرب بعد القدرة عليهم ولا نقتلهم وليس لنا أن ندع مرتدا فكيف ذهب عليك اقترافهما في المرأة فان المرأة تقتل حيث يقتل الرجل في الزنا والقتل * واذا قال الرجل كل امرأة تزوجها فهي طالق فان أبا حنيفة كان يقول هو كما قال وأى امرأة تزوجها فهي طالق واحدة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقع عليه الطلاق لانه عم فقال كل امرأة تزوجها فاذ اسمى امرأة مسماة أو مصرا بعينه أو جعل ذلك الى أجل فقولها فيه سواء ويقع به الطلاق « قال الربيع » للشافعي فيه جواب * قال واذا قال الرجل لامرأة ان تزوجتك فأنت طالق أو قال اذا تزوجت الى كذا وكذا اسمى امرأة فهي طالق أو قال كل امرأة تزوجها من قرية كذا وكذا فهي طالق أو من بني فلان فهي طالق فهما جميعا كانا يقولان اذا تزوج تلك فهي طالق وان دخل بها فان أبا حنيفة كان يقول لها مهر ونصف مهر بالدخول ونصف مهر بالطلاق الذي وقع عليها قبل الدخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر ويفرق بينهما في قولهما جميعا * قال واذا قذف الرجل امرأة وقد وطئت وطأ حراما قبل ذلك فان أبا حنيفة كان يقول لاحذ عليه ولا لعان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد * ولو قذفها غير زوجها لم يكن عليه حد في قول أبي حنيفة وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد ينبغي في قول ابن أبي ليلى أن يكون مكان الحد اللعان (قال الشافعي) واذا وطئت المرأة وطأ حراما مما يدرأ عنها الحد فيه ثم قذفها زوجها فاحتملها حاملا وانتفى من ولدها لو عن بينهما لان الولد لا ينفي الابلعان وان قذفها غير حامل بالوطء الاول أو برتا غير فلاحذ عليه وعليه التعزير وكذلك ان قذفها بأجنبي فقال عنت ذلك الوطء الذي هو محرم فلاحذ عليه وعليه التعزير * واذا قال الرجل لامرأة لا حاجة لي فيك فان أبا حنيفة كان يقول ليس هذا بطلاق وان أراد به الطلاق وبه يأخذ وقال أبو حنيفة وكيف يكون هذا طلاقا وهو بمنزلة لأشبهك ولا أر بدك ولا أهواك ولا أحبك فليس في شيء من هذا طلاق (قال الشافعي) واذا قال الرجل لامرأة لا حاجة لي فيك فان قال لم أرد طلاقا فليس بطلاق وان قال أردت طلاقا فهو طلاق وهي واحدة الا أن يكون أراد أكثر منها ولا يكون طلاقا الا أن يكون أراد به ايقاع طلاق فان كان انما قال لا حاجة لي فيك سأوقع عليك الطلاق فلا طلاق حتى يوقعه بطلاق غير هذا * واذا قذف الرجل وهو عبد امرأته وهي حرة وقد أعنت نصف العبد أحد الشر يكن وهو يسعي للآخر في نصف قيمته فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو عبد ما بقي عليه شيء من السعاية وعليه حد العبد وكان ابن أبي ليلى يقول هو حر وعليه اللعان وبه يأخذ وكذلك لو شهد شهادة أبطلها أبو حنيفة وأجازها ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحد العبد والأمة في كل شيء حد العبد والأمة حتى تكمل فيهما جميعا الحرية ولو بقي سهم من ألف سهم فهو رقيق (قال الشافعي)

وأنهم لم يذهبوا قط ان شاء الله الى أن يكون خاص الاحكام كلها اجماعا كاجماعهم على الكتاب والسنة وجل الفرائض وأنهم كانوا اذا وجدوا كتابا أو سنة اتبعوا كل واحد منهم ما اذا تأولوا ما يحتمل فقد يختلفون وكذلك اذا قالوا فيما لم يعلموا فيه سنة اختلفوا (قال الشافعي) رضي الله عنه وكفى حجة على أن دعوى الاجماع في كل الاحكام ليس كما تدعي من ادعى ما وصفت من هذا ونظائر له أكثر منه وجلته أنه لم يدع الاجماع فيما سوى جل الفرائض التي كلفها العامة أحد من أصحاب رسول الله ولا التابعين ولا القرن الذين من بعدهم ولا القرن الذين يلونهم ولا عالم علمته على ظهر الارض ولا أحد نسبته العامة الى علم الا حينا من الزمان فان قائلا قال فيه بمعنى لم أعلم أحدا من أهل العلم عرفه وقد حفظت عن عدد منهم ابطاله ومتى كانت عامة من أهل

وكذلك لا يحمله حتى تكمل فيه الحرية ولا يقصر له من جرح حتى يستكمل العبد الحرية * ولوقذف رجل هذا العبد الذي يسمى في نصف قيمته لم يكن عليه حد في قول أبي حنيفة لأنه بمنزلة العبد وكان على قاذفه الحد في قول ابن أبي ليلى وبه يأخذ * ولو قطع هذا العبد رجل متعده لم يكن عليه القصاص في قول أبي حنيفة وبه يأخذ وهو بمنزلة العبد وكان عليه القصاص في قول ابن أبي ليلى وهو بمنزلة الحر في كل قليل أو كثيراً وحده أو شهادة أو غير ذلك وهو في قول أبي حنيفة بمنزلة العبد مادام عليه درهم من قيمته وكذلك هو في قولهما جميعاً لو أعتق جزء من مائة جزء أو بقي عليه جزء من مائة جزء من كتابته إن شاء الله تعالى * وإذا كانت أمة بين اثنين ولها زوج عبد أعتقها أحد مولياها وقضى عليها بالسعاية لا تخر لم يكن لها خيار في النكاح في قول أبي حنيفة حتى تفرغ من السعاية وتعتق وكان لها الخيار في قول ابن أبي ليلى يوم يقع العتق عليها وبه يأخذ * ولو طلق يوشد كانت عذتها وطلاقها في قول أبي حنيفة عذرة أمة وطلاق أمة وكانت عذتها وطلاقها في قول ابن أبي ليلى عذرة حره وولم يكن لها زوج وأرادت أن تزوج لم يكن لها ذلك حتى يأذن الذي له عليها السعاية فهي في قول أبي حنيفة بمنزلة الأمة وفي قول ابن أبي ليلى بمنزلة الحرّة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت أمة تحت عبد لم يكن لها الخيار حتى تكمل فيها الحرية فيوم تكمل فيها الحرية فلها الخيار فان طلقته وهي لم تكمل فيها الحرية كانت عذتها عذرة أمة وحكمها في كل شيء حكم أمة * وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن شاء فلان وفلان غائب لا يدري أحيى هو أم ميت أو فلان ميت قد علم بذلك فان أباحنيضة رحمه الله تعالى كان يقول لا يقع عليها الطلاق وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها الطلاق قال أبو حنيفة وكيف يقع عليها الطلاق ولم يشأ فلان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن شاء فلان وفلان ميت قبل ذلك أو مات فلان بعدما قال ذلك وقبل أن يشأ فلان تكون طالقاً بده هذا الطلاق اذ لو كان فلان حاضراً حياً ولم يشأ لم تطلق وانما يتم الطلاق بعشيته فإذا مات قبل أن يشأ علمنا أنه لا يشأ أبداً ولم يشأ قبل فتطلق بعشيته * وإذا قذف الرجل امرأته وقامت لها البينة وهو يحد فان أباحنيضة كان يقول يلاعن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلاعن ويضرب الحد * وإذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فان أباحنيضة كان يقول ليس هذا باقرار بالنكاح انما أمره بأن يفارقها فكيف يكون هذا اقراراً بالنكاح وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هذا اقرار بالنكاح (قال الشافعي) وإذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فليس هذا باقرار بالنكاح من مولاه في قول من يقول ان أجازته مولاه فالنكاح يجوز وأما في قولنا فلوا أجازته المولى لم يجز لان أصل ما نذهب اليه أن كل عقدة نكاح وقعت والجماع لا يحل أن يكون فيها ولا حد فسحقها فهي فاسدة لا يجيزها إلا أن تجدد ومن أجازها باجازه أحد بعدها فان لم يجزها كانت مفسوخة دخل عليه أن يجيز أن ينكح الرجل المرأة على أنه بالخيار وعلى أنها بالخيار لا يجوز عنده في النكاح كما يجوز في البيوع * وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة بائنة فأراد أن يتزوج في عذتها عامسة فان أباحنيضة رحمه الله تعالى كان يقول لا أجيز ذلك وأكرهه وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا فارق الرجل امرأته بخلع أو فسخ نكاح كان له أن ينكح أربعا وهي في العدة وكان له ان كان لا يجد طولاً لحرته وخاف العنت على نفسه أن ينكح أمة مسلمة لان المفارقة التي لا رجعة له عليها غير زوجة * وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وهو مريض فان أباحنيضة رضي الله تعالى عنه كان يقول ان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها منه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث ما لم تزوج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وتطليقه لم يكن بقي لها غيرها وهو مريض ثم مات بعد انقضاء عذتها فان عامة أصحابنا يذهبون الى أن لها منه الميراث ما لم تزوج وقد خالفنا في هذا بعض الناس

العلم في دهر بالبلدان على شيء وعامة قبلهم قيل يحفظ عن فلان وفلان كذا ولم تعلم لهم مخالفاً وأخذ به ولا نزع أنه قول الناس كلهم لانا لا نعصر من قاله من الناس الا من سمعناه منه أو عنه قال وما وصفت من هذا قول من حفظت عنه من أهل العلم نصاً واستدل لا (قال الشافعي) رضي الله عنه والعلم من وجهين اتباع واستنباط والاتباع اتباع كتاب فان لم يكن فسنه فان لم تكن فتقول عامة من سلفنا لا نعلم له مخالفاً فان لم يكن فقياس على كتاب الله عز وجل فان لم يكن فقياس على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يكن فقياس على قول عامة سلفنا لا مخالف له ولا يجوز القول الا بالقياس وإذا قاس من له القياس فاختلوا وسع كلاً أن يقول ببلغ اجتهاده ولم يسعه اتباع غيره فيما أدى

اليه اجتهاده بخلافه
والله أعلم

(باب أكل الضب)

« حدثنا الربيع »

قال أخبرنا الشافعي

قال أخبرنا مالك عن

نافع عن ابن عمر أن

رسول الله صلى الله

عليه وسلم سئل عن

الضب فقال لست

بأكله ولا يحترمه

أخبرنا سفيان بن عيينة

عن عبد الله بن دينار عن

ابن عمر عن النبي نحوه

« أخبرنا مالك عن ابن

شهاب عن أبي أمامة

سهل بن حنيف عن ابن

عباس « قال الشافعي

أشك » قال مالك عن

ابن عباس عن خالد بن

الوليد أوعن ابن عباس

وخالد بن الوليد

أنهما دخلا مع النبي

صلى الله عليه وسلم

بيت ميمونة فأتى بضب

مخنوذ فأهوى اليه

رسول الله بيده فقال

بعض النسوة اللاتي

في بيت ميمونة أخبروا

رسول الله ما يريد أن

يأكل فقالوا هو ضب

بارسول الله فرفع رسول

الله يده فقلت أحرأ هو

بأقاول فقال أحدهم لا يكون لها الميراث في عدة ولا في غير عدة وهذا قول ابن الزبير وقال غيره هي ترثه
مالم تنقض العدة ورواه عن عمر باسناد لا يثبت مثله عند أهل العلم بالحديث وهو مكتوب في كتاب الطلاق
وقال غيره ترثه وان تزوجت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا ترث مبتوتة في عدة كانت أو غير عدة وهو قول
ابن الزبير وعبد الرحمن طلق امرأته ان شاء الله على أنها لا ترث وأجمع المسلمون أنه اذا طلقها ثلاثا ثم آلى
منها لم يكن موليا وان تظاهرا لم يكن متظاهرا واذا قذفها لم يكن له أن يلاعنها ويبرأ من الحسد وان ماتت
لم يرثها فلما أجمعوا جميعا أنها خارجة من معاني الأزواج لم ترثه « واذا طلق الرجل امرأته في حصة ثلاثا
بحمد ذلك الزوج وادعته عليه المرأة ثم مات الرجل بعد أن استخلفه القاضي فان أباحنيضة رضى الله
عنه كان يقول لاميراث لها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث الآن ان تقر بعد موته أنه كان طلقها
ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعت المرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثا البتة فأخلفه القاضي بعد
انكار ردها عليه ثم مات لم يحل لها أن ترث منه شيأ ان كانت تعلم أنها صادقة ولا في الحكم بحال لانها تقر
أنها غير زوجة فان كانت تعلم أنها كاذبة حل لها فيما بينها وبين الله أن ترثه « واذا خلا الرجل بامرأته
وهي حائض أو وهي مريضة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فان أباحنيضة رحمه الله تعالى كان يقول لها نصف
المهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها المهر كاملا « واذا قال الرجل لامرأته ان ضمت اليك امرأه
فأنت طالق واحدة فطلقها فبانت منه وانقضت العدة ثم تزوج امرأته أخرى ثم تزوج تلك المرأة التي حلف
عليها فان أباحنيضة كان يقول لا يقع عليها الطلاق من قبل أنه لم يضمها اليها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول يقع عليها الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل لامرأته ان ضمت اليك امرأه
فأنت طالق ثلاثا فطلقها وانقضت عدتها ثم نكح غيرها ثم نكحها بعد نكاحها جديدا فإطلاق عليها وهو لم يضم
اليها امرأه انما ضمها هي الى امرأته « واذا قال الرجل ان تزوجت فلانة فهي طالق فترجها على مهر مسعى
ودخل بها فان أباحنيضة رضى الله تعالى عنه كان يقول هي طالق واحدة بانه وعابها العدة ولها مهر ونصف
نصف من ذلك بالطلاق ومهر بالدخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر بالطلاق وليس
لها بالدخول شيء ومن حجبته في ذلك أن رجلا آلى من امرأته فقدم بعد أربعة أشهر فدخل بامرأته ثم آلى
ابن مسعود فامرأه أن يخطبها فخطبها وأصدقها صداقا مستقبلا ولم يبلغنا أنه جعل في ذلك الوطء صداقا ومن
حجبه أبي حنيفة أنه قال قد وقع الطلاق قبل الجماع فوجب لها نصف المهر وجامعها بشبهة فعليه المهر ولولم
أجعل عليه المهر جعلت عليه الحد وقال أبو حنيفة كل جامع يدرك فيه الحد فقيه صدق لابد من الصدق اذا
درأت الحد وجب الصدق واذا لم أجعل الصدق فلا بد من الحد قال أبو يوسف حدثني محمد بن حماد
عن ابراهيم أنه قال فيه لها مهر ونصف مهر مثل قول أبي حنيفة « واذا قال الرجل لامرأته ان دخلت الدار
فأنت طالق ان شاء الله فدخلت الدار فان أباحنيضة وابن أبي ليلى قال لا يقع الطلاق ولو قال أنت طالق ان شاء
الله ولم يقل ان دخلت الدار فان أباحنيضة رضى الله عنه قال لا يقع الطلاق وقال هذا الأول سواء وبه
يأخذ أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم أنه قال في ذلك لا يقع الطلاق ولا العتاق وأخبرنا عبد الملك بن
أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا يقع الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل
لامرأته أنت طالق ان شاء الله تعالى فلا طلاق ولا عتاق « واذا طلق الرجل امرأته واحدة فانقضت عدتها
فترجعت زوجها ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها الأول فان أباحنيضة قال هي على الطلاق كله وبه يأخذ
وقال ابن أبي ليلى هي على ما بقي (قال الشافعي) واذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها
ونكحت زوجها وغيره ثم أصابها ثم طلقها أو مات عنها فانقضت عدتها فنكحت الزوج الأول فهي عنده على
ما بقي من الطلاق يهدم الزوج الثاني الثلاث ولا يهدم الواحدة ولا اثنتين وقولنا هذا قول عمر بن الخطاب

رضي الله تعالى عنه وعدد من كبار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالفنا في بعض هذا بعض الناس فقال اذا هدم الزوج ثلاثا هدم واحدة واثنين واخرج يقول ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وسألنا فقال من أين زعمتم أن الزوج يهدم الثلاث ولا يهدم ما هو أقل منها قلنا زعمناه بالامر الذي لا ينبغي لأحد أن يدفعه قال وما هو قلنا حرّمها الله بعد الثلاث حتى تنكح زوجها غيره وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل أن النكاح الذي أحلها الله به بعد الثلاث أصابة الزوج وكانت محرمة قبل الزوج لا تحل بحال إلا بالزوج فكان للزوج حكم هدم الثلاث لهذا المعنى وكانت في الواحدة والثنتين حلالا فلم يكن للزوج هاهنا حكم فرعنّا أنه يهدم حيث كانت لا تحل له الأبوه وكان حكمه قائما ولا يهدم حيث لا حكم له وحيث كانت حلالا بغيره وكان أصل المعقول أن أحد الأهل لا يفعل غيره شيء فلما أحل الله له بفعله غيره أحلنا له حيث أحل الله له ولم يجز أن نفيس عليه ما خالفه لو كان الأصل للمعقول فيه وقد رجع إلى هذا القول محمد بن الحسن بعدما كان يقول يقول أبي حنيفة والله أعلم

(باب الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقيم الحد على البكر وجلد مائة جلدة فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لأنفسه من قبل أنه بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه نهى عن ذلك وقال كفى بالنفي فتنة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول بنى سنة إلى بلد غير البلد الذي خربه وروى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعلى رضي الله عنهما (قال الشافعي) وينفي الزنايان البكران من موضعهما الذي زنيابه إلى بلد غيره بعد ضرب مائة وقد نفى النبي صلى الله عليه وسلم الزاني ونفى أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم وقد خالف هذا بعض الناس وهذا مكتوب في كتاب الحدود بحججه * وإذا زنى المشركان وهما يريان فان أباحنيقة رضي الله عنه قال ليس على واحد منهما الرجم وكان ابن أبي ليلى يقول عليهمما الرجم ويروي ذلك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم يهوديا ويهودية وبه يأخذ * أبو يوسف قال أبوحنيفة لا تقام الحد في المساجد وروى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نقيم الحد في المساجد وقد فعل ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا انحكمت البنا أهل الكتاب ورضوا أن يحكم بينهم فترافعوا في الزنا وأقروا به رجمنا الثيب وضربنا البكر مائة ونفيناه سنة وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين زنيا وهو معنى كتاب الله تبارك وتعالى فان الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وقال وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا يجوز أن يحكم بينهم في شيء من الدنيا إلا بحكم المسلمين لان حكم الله واحد لا يختلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تقام الحد في المساجد * وإذا وطئ الرجل جارية أمه فقال طنت أنها تحل لي فان أباحنيقة كان يقول بدرا عنه الحد فاذا أقر بذلك في مقام واحد أربع مرات لم يحدوبه يأخذ وعليه المهر وقال ابن أبي ليلى وأنا أسمع أقر عند رجل أنه وطئ جارية أمه فقال له أوطئتها قال نعم فقال له أوطئتها قال نعم فقال له أوطئتها قال نعم قال له الرابعة وطئتها قال نعم قال ابن أبي ليلى فأمرت به بجلد الحد وأمرت بالجلواز فأخذه بيده فأخرج من باب الحمر نفي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل جارية أمه وقال طنت أنها تحل لي أحلف ما وطئها الا وهو يراها حلالا ثم درى عنه الحد وأغرم المهر فان قال قد علمت أنها حرام على قبل الوطء ثم وطئها أحد ولا يقبل هذا الا من أمكن فيه أنه يجهل مثل هذا فأما من أهل الفقه فلا قال أبوحنيفة ليس ينبغي للحاكم أن يقول له أفعلت ولا توجب عليه الحد بأقرار أربع مرات في مقام واحد ولو قال وطئتها جارية أمي في أربعة مواطن لم يكن عليه حد لان الوطء قد يكون حلالا وحراما فلم يقر هذا بالزنا والله أعلم

قال لا ولكنه لم يكن بأرض قسوى فأجدي أعافه قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتظر (قال الشافعي) وحديث ابن عباس موافق لحديث ابن عمر أن رسول الله امتنع من أكل الضب لانه عافه لالا أنه حرمة وقد امتنع من أكل البقول ذوات الريح لان جبريل يكلمه ولعله عافها لا يحرمها لها وقول ابن عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لست بأكله يعني نفسه وقد بين ابن عباس أنه عافه وقال ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يحرمه قال بخاء يعني ابن عباس بينا وان كان معنى ابن عمر أين منه قال لست أحرمه وليس حراما ولست آكله نفسير وأكل الضب حلالات واذا أصابه المحرم فداء لانه صيد يؤكل

(باب الجمل والمفسر)

* حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله عز وجل فاذا انسلخ

(اختلاف على وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما)

(أبواب الوضوء والغسل والتيمم)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن شعبة عن عمرو بن مرة عن زاذان قال سأل رجل عياض بن عمار عن الغسل فقال اغتسل كل يوم إن شئت فقال لا الغسل الذي هو الغسل قال يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وهم لا يرون شيئا من هذا واجبا * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن خالد عن أبي إسحق أن عياض بن عمار رضي الله عنه قال في التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين هكذا يقولون ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين

(باب الوضوء)

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي السواد عن ابن عبد خير عن أبيه قال توضأ على رضى الله تعالى عنه فغسل ظهر قدميه وقال لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح ظهر قدميه لظننت أن باطنهما أحق أبو معاوية عن الأعمش عن أبي طيبان قال رأيت عياض بن عمار رضي الله عنه قال ثم توضأ ومسح على التعلين ثم دخل المسجد فخلع نعليه وصلى ابن مهدي عن سفيان عن حبيب عن زيد بن وهب أنه رأى عياض رضي الله عنه فعل ذلك ابن مهدي عن سفيان عن الزبير بن عدي عن أكتل بن سويد بن غفلة أن عياض رضي الله عنه فعل ذلك محمد بن عبيد عن محمد بن أبي اسمعيل عن معقل الخثعمي أن عياض فعل ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولسنا ولا إياهم ولا أحد نعلمه يقول بهذا من المفتين خالد بن عبد الله الواسطي عن عطاء بن السائب عن أبي الجحتر عن علي رضي الله عنه في الفأرة تقع في البئر فتبت قال تنزع حتى تغلبهم قال ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بعمار وبنات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الماء قلتي لم يحمل نجسا وأما هم فيقولون ينزع منها عشرون أو ثلاثون دلوا عمرو بن الهيثم عن شعبة عن أبي إسحق عن ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله بأبي أنت وأمي إن ألقى قدمي في الماء فذهب فواره فقلت إنه مات مشركا قال اذهب فواره فواره ثم أتيت قال اذهب فاغتسل وهم لا يقولون بهذا هم يزعمون أنه ليس على من مس ميتا مشركا غسل ولا وضوء عمرو بن الهيثم عن الأعمش عن إبراهيم بن أبي عبيدة عن عبد الله قال القبلة من اللبس وفيها الوضوء عن شعبة عن بخارق عن طارق عن عبد الله مثله وهم يخالفون هذا فيقولون لا وضوء من القبلة ونحن نأخذ بآب في القبلة الوضوء وقال ذلك ابن عمر وغيره وعن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عبد الله أنه قال الماء من الماء (قال الشافعي) ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل وهذا القول كان في أول الإسلام ثم نسخ (قال الشافعي) أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال الجنب لا يتيمم وليسوا يقولون بهذا ويقولون لا نعلم أحدا يقول به ونحن نروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الجنب أن يتيمم ورواه ابن علية عن عوف الأعرابي عن أبي رجاء عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلا أصابته جنابة أن يتيمم ويصلي (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي إسحق عن الحرب بن الأزعم قال سمعت ابن مسعود يقول إذا غسل الجنب رأسه بالخطمي فلا يعيد له غسلًا وليسوا يقولون بهذا يقولون ليس الخطمي بطهور وإن خالطه الماء الطهور إنما الطهور الماء محضًا فاما غسل رأسه بالماء بعد الخطمي أو قبله فأما الخطمي فلا يطهر وحده .

الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم الآية وقال الله جل ثناؤه وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله * حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكره من منع الصدقة ليس قد قال رسول الله لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر هذا من حقها يعني منعهم الصدقة وقال الله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم

(أبواب الصلاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد بن سالم عن سفیان الثوري عن عبد الله بن محمد عن عقيل عن ابن الحنفية أن علياً رضي الله تعالى عنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وبهذا نقول نحن لا يحرم بالصلاة إلا بالتكبير وقال صاحبهم يحرم بها بغير التكبير بالتسبيح ورجع صاحبنا إلى قولنا وقولنا لا تنقض الصلاة إلا بالتسليم فمن عمل عملاً مما يفسد الصلاة فيما بين أن يكبر إلى أن يسلم فقد أفسد حالاً فيما بين أن يكبر إلى أن يجلس قدر التشهد (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا وجد أحدكم في صلاته في بطنه رزاً أو قيأاً أو رعاءً فليصبر فليست وضوءاً فإن تكلم استقبل الصلاة وإن لم يتكلم احتسب بما صلى وليسوا يقولون بهذا يقولون ينصرف من الرز وإن انصرف من الرعاء فضلاته تامة ويخالفونه في بعض قوله ويوافقونه في بعضه وإن كانوا يشبهون هذه الرواية فيلزمهم أن يقولوا في الرز ما يقولون في الرعاء لأنه لم يخالفه في الرز غير من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم علمته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا هشيم عن حصين قال حدثنا أبو طبيان قال كان علي رضي الله عنه يخرج الينا ونحن ننظر إلى تبشير الصبح فيقول الصلاة الصلاة فإذا قام الناس قال نعم ساعة الوتر هذه فإذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم أقبلت الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن حبان بن الحرث قال أبيت علياً رضي الله عنه وهو معسكر بدر أبي موسى فوجدته يطعم فقال ادن فكل فقلت إني أريد الصوم فقال وأنا أريد فدنوت فأكلت فلما فرغ قال يا ابن التيساح أقم الصلاة وهذا خبران عن علي رضي الله عنه كلاهما ثبت أنه كان يغسل بأقصى غايته التغليس وهم يخالفونه فيقولون بغير بالفجر أشد الأسفار ونحن نقول بالتغليس به وهو يوافق ما روينا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في التغليس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا هشيم وغيره عن ابن حبان التيمي عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال لا صلاة لحار المسجد إلا في المسجد قبل ومن جار المسجد قال من أسمعته المنادي ونحن وهم نقول يجب لمن لا عذر له أن لا يتخلف عن المسجد فإن صلى فصلاته تجزئ عنه إلا أنه قد ترك موضع الفضل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا وكيع عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن زاذان أن علياً رضي الله عنه كان يغتسل من الحمامة ولسنا ولا يابهم نقول بهذا (قال الشافعي) أخبرنا شريك عن عمران بن طبيان عن حكيم بن سعد أن رجلاً من الخوارج قال لعلي رضي الله عنه ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك الآية فقال علي رضي الله عنه فاصبران وعد الله حق ولا يستخفئك الذين لا يوقنون وهو رآه وهم يقولون من فعل هذا يريد به الجواب فصلاته فاسدة (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال إذا ركعت فقلت اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت فقد تم ركوعك وهذا عندهم كلام يفسد الصلاة وهم يكرهون هذا وهذا عندي كلام حسن وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم شبه به ونحن نأمر بالقول به وهم يكرهونه (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن خالد الحذاء عن عبد الله بن الحرث عن الحرث الهمداني عن علي رضي الله تعالى عنه كان يقول بين الجنتين اللهم اغفر لي وارحمني واهدني واجبرني وزاد ابن علية عن شعبة عن أبي اسحق ونسب أسناده وهم يكرهون هذا ولا يقولون به (قال الشافعي) أخبرنا هشيم عن مغيرة عن أبي رزين أن علياً رضي الله عنه كان يسلم عن يمينه وعن شماله سلام عليكم عليكم (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن الأعمش عن أبي رزين عن علي رضي الله عنه مثله سواء وليسوا يأخذون به ويريدون

الآخر ولا يجزئون ما حرم الله ورسوله الآية « أخبرنا الثقة عن محمد بن أبان عن علقمة ابن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً وقال فإذا لقيت عدوهم المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال « شك علقمة » ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم وادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أن هم فعلاوا أن لهم ما للمهاجرين وأن عليهم ما عليهم فإن اختاروا المقام في دارهم فأخبرهم أنهم كأعراب المسلمين يجزئ عنهم حكم الله كما يجزئ على المسلمين وليس لهم في التي مشى إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يجيبوك إلى الإسلام فادعهم إلى أن يعطوا الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم وإن أبوا فاستعن بالله وقتلهم (قال الشافعي) وليست واحدة

من الآتينين ناهضة
للأخرى ولا واحد من
الحديثين ناهض الآخر
ولا ناهض الآخر ولكن أحد
الحديثين والآتين من
الكلام الذي يخرج به
عام يراد به الخاص ومن
المجمل الذي يدل عليه
المفسر فأمر الله بقتال
المشركين حتى يؤمنوا
والله تعالى أعلم أمره
بقتال المشركين من
أهل الأوثان وهم أكثر
من قاتل النبي صلى الله
عليه وسلم وكذلك
حديث أبي هريرة
عن النبي وذكر أبي بكر
وعمر إياهما عن النبي
صلى الله عليه وسلم
في المشركين من أهل
الأوثان دون أهل
الكتاب وفرض الله
قتال أهل الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن يد
وهم صاغرون إن لم
يؤمنوا وكذلك حديث
ابن بريدة في أهل الكتاب
خاصة كما كان حديث
أبي هريرة في أهل
الأوثان خاصة قال
فالفرض في قتال من
دان وأبواه دين أهل
الأوثان من المشركين
أن يقتلوا إذا قدر

فيه ورجع الله وبركاته (قال الشافعي) أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن
معقل أن علياً رضي الله عنه قنت في المغرب يدعو على قوم باسمائهم وأشياءهم فقلنا آمين هشيم عن رجل
عن ابن معقل أن علياً رضي الله عنه قنت بهم فدعا على قوم يقول اللهم العن فلاناً وفلاناً حتى عدت نفراً
وهم يفسدون صلاة من دعا الرجل باسمه أو دعا على رجل فسماه باسمه ونحن لانفسد بهذا صلاته لأنه يشبه
ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن الحباب عن سفيان عن أبي إسحق عن الحرث عن علي رضي الله
عنه أن رجلاً قال إني صليت ولم أقرأ قال أتمت الركوع والسجود قال نعم قلت صلاتك وهم لا يقولون
بهذا ويرعون أن عليه إعادة الصلاة هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه قال أقرأ فيما
أدركت مع الإمام وهم لا يقولون بهذا يقولون انما يقرأ فيما يقضى لنفسه فاما هو ورواه الإمام فلا قراءة
عليه ونحن نقول كل صلاة صليت خلف الإمام والإمام يقرأ أقرأ لا يسمع فيها قراءتها هشيم ويزيد عن
حجاج عن أبي إسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه في إمام صلى بغير وضوء قال يعيد ولا يعيدون
وهذا موافق للسنة وما روي عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار إليهم ثم رجع وعلى جلده أثر الماء (قال الشافعي) أخبرنا
وكيع عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن بن نوبان عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا حاد بن سلمة عن زياد الأعلم عن
الحسن عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا ابن عليه عن ابن عون عن
ابن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال إني كنت جنباً فنسيت (قال الشافعي) أخبرنا وكيع
عن إسرائيل عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا أحدث في صلاة بعد
السجدة فقد تمت صلاته ولسنا ولا يا هم نقول بهذا أما نحن فنقول انقضاء الصلاة بالتسليم للحديث الذي
روى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هم فيقولون كل حدث يفسد الصلاة الا حدثاً كان بعد التشهد
أو أن يجلس مقدار التشهد فلا يفسد الصلاة (قال الشافعي) أخبرنا هشيم عن أصحبه عن أبي إسحق عن
أبي الخليل عن علي رضي الله عنه كان إذا افتتح الصلاة قال لا اله الا أنت سبحانك ظلمت نفسي فاغفر لي
فانه لا يفسد الذنوب الا أنت وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين ان
صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وقد روي بنان حديثنا
عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول هذا الكلام إذا افتتح الصلاة وبهذا ابتداء
يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
مسلم بن خالد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع
عن علي رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وهم يخالفونه ولا يقولون منه بحرف
يقولون ان سبحانك اللهم وبحمدك كلام « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي عن وكيع عن الأعمش
عن أبي إسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه كان إذا تشهد قال بسم الله وبالله وليسوا يقولون بهذا
وقد روي عن علي رضي الله عنه فيه كلام كثيرهم يكرهونه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن السدي عن عبد خير أن علياً رضي الله عنه قرأ في الصبح بسم اسم
ربك الأعلى فقال سبحان رب الأعلى وهم يكرهون هذا ونحن نستحبهم وروي عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيء يشبهه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن
علي رضي الله عنه كراه الصلاة في جلود الثعالب ولسنا ولا يا هم نقول بهذا بل نقول نحن وإياهم لا بأس بالصلاة

في جلود الثعالب اذا دبغت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن أبيوب عن سعيد بن جبير عن علي رضي الله عنه في المستحاضة تغتسل لكل صلاة ولسنا ولا ياهم نقول بهذا ولا أحد علمته « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن منصور عن هلال عن وهب بن الأجدع عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة ولسنا ولا ياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا بل نكره جميعا الصلاة بعد العصر والصبح نافلة ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عاصم عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بركل صلاة ركعتين إلا العصر والصبح وهذا يخالف الحديث الأول « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة قال كنا مع علي رضي الله تعالى عنه في سفر فصلى العصر ثم دخل فسطاطه فصلى ركعتين وهذه الأحاديث يخالف بعضها بعضا إذا كان على روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يصلي بعد العصر ولا الصبح فلا يشبه هذا أن يكون صلى ركعتين بعد العصر وهو روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصليهما

(باب الجمعة والعيدين)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق قال رأيت عليا رضي الله عنه يخطب نصف النهار يوم الجمعة ولسنا ولا ياهم نقول بهذا نقول لا يخطب إلا بعد زوال الشمس وكذلك رويانا عن عمرو بن غيره « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جريد بن عبد الرحمن الرؤاسي عن الحسن بن صالح عن أبي اسحق قال رأيت عليا رضي الله عنه يخطب يوم الجمعة ثم لم يجلس حتى فرغ ولسنا ولا ياهم نقول بهذا نقول يجلس الإمام بين الخطبتين ونقول يجلس على المنبر قبل الخطبة وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن العباس بن ذر يحد عن الحرب بن ثور أن عليا رضي الله عنه صلى الجمعة ركعتين ثم التفت إلى القوم فقال أتموا ولسنا ولا ياهم ولا أحد يقول بهذا ولست أعرف وجه هذا إلا أن يكون يرى أن الجمعة عليه هو ركعتان لأنه يخطب وعليهم أربع لأنهم لا يخطبون فإن كان هذا مذهبه فليس يقول بهذا أحد من الناس « قال الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن أن عليا رضي الله عنه قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فله صل بعد هاست ركعات ولسنا ولا ياهم نقول بهذا أما نحن فنقول يصلي أربعا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن منهل عن عباد بن عبد الله أن عليا كان يخطب على منبر من آجر فخاء الأشعث وقد امتلأ المسجد وأخذوا يجالسهم فجعل يتخطى حتى دنا وقال غلبتنا عليك هذه (١) الجراء فقال علي ما بال هذه الضيافة يخلف أحدهم ثم ذكر كلاما وهم يكرهون للإمام أن يتكلم في خطبته ويكرهون أن يتكلم أحد والامام يخطب وقد تكلم الأشعث ولم ينهاه عن ذلك رضي الله عنه وتكلم على أحسبهم يقولون يتندى الخطبة ولسنا نرى بأسا بالكلام في الخطبة تكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن محمد بن النعمان عن أبي قيس الأودي عن هذيل أن عليا رضي الله عنه أمر رجلا أن يصلي بضعفة الناس يوم العيد أربع ركعات في المسجد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن أبي قيس الأودي عن هذيل عن علي مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية

(١) المراد بهم الفرس والضيافة جمع ضيفر وهو الخنم انظر اللسان

عليهم حتى يسلموا ولا يحل أن تقبل منهم جزية بكتاب الله وسنة نبيه قال والفرض في أهل الكتاب ومن دان قبل نزول القرآن كله دينهم أن يقاتلوا حتى يعطوا الجزية أو يسلموا وسواء كانوا عربا أو يمجما قال والله كتب نزلت قبل نزول القرآن المعروف منها عند العامة التوراة والإنجيل وقد أخبرنا الله أنه أنزل غيرهما فقال أم لم ينبا بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفي وليس تعرف تلاوة كتب إبراهيم وذكر زبور داود فقال والله لفي زبور الأولين قال والمجوس أهل كتاب غير التوراة والإنجيل وقد نسوا كتابهم وبدلوه فأذن رسول الله في أخذ الجزية منهم * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع بجالة يقول ولم يكن عمر بن الخطاب أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن ابن عوف أن النبي

صلى الله عليه وسلم
أخذها من محبوس
هجر (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ودان
قوم من العرب دين
أهل الكتاب قبل زول
القرآن فأخذ رسول الله
من بعضهم الحزبة فذل
ذلك على أن أهل
الكتاب الذين أمرنا
بقتالهم حتى يعطوا
الحزبة عن يد أهل
التوراة وأهل الانجيل
(١) دون غيرهم فان قال
قائل هل حفظ أحد
أن المحبوس كانوا أهل
كتاب قلت نعم أخبرنا
سفيان عن أبي سعد
سعيد بن المرزبان
عن نصر بن عاصم
قال قال فروة بن نوفل
الاشجعي علام تؤخذ
الحزبة من المحبوس
وليسوا بأهل كتاب
فقام اليه المستورد
فأخذ بلبه فقال يا عدو
الله تطعن على أبي بكر
وعمر وعلى أمير المؤمنين
يعني عليا وقد أخذوا
منهم الحزبة فذهب به
الى القصر فخرج على
عليهما فقال البسدا
فجلسنا في ظل القصر
فقال علي أنا أعلم الناس
(١) لعل هنأ زيادة أو
سقط من النسخ تأمل

عن ليث عن الحكم عن حنش بن المغيرة أن علياً رضي الله عنه قال صلوا يوم العيد في المسجد أربع ركعات
ركعتان للسنة وركعتان للخروج « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن
سفيان عن أبي إسحق أن علياً رضي الله تعالى عنه أمر رجلاً أن يصلي بضعفة الناس يوم العيد في المسجد
ركعتين وهذا حديثان مختلفان ولستأولاً إياهم نقول بواحد منهما يقولون الصلاة مع الإمام ولا
جماعة الا حيث هو فان صلى قوم جماعة في موضع فليست بصلاة العيد ولا قضاء منها وهي كنافلة لو تطوع
بها رجل في جماعة ونحن نقول اذا صلاها أحد صلاها وقرأ وفعل كما يفعل الإمام فيكب في الأولى سبعاً
قبل القراءة وفي الآخرة خمساً قبل القراءة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر
ابن عياش عن أبي إسحق عن علي رضي الله تعالى عنه في الفطر إحدى عشرة تكبيرة وفي الاضحية خمس وليسوا
يأخذون بهذا

(باب الوتر والقنوت والآيات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عبد الرحيم عن
زاذان أن علياً رضي الله تعالى عنه كان يوتر ثلاث يقرأ في كل ركعة تسع سور من المفصل وهم يقولون يقرأ
بسم اسم ربك الأعلى والثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة يقرأ بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد وأما
نحن فنقول يقرأ فيها بقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس يفصل بين كل ركعتين
والركعة بالتسليم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عطاء بن السائب عن
أبي عبد الرحمن السلمي أن علياً رضي الله عنه كان يقنت في الوتر بعد الركوع وهم لا يأخذون بهذا يقولون
يقنت قبل الركوع فان لم يقنت قبل الركوع لم يقنت بعده وعليه سجدنا السهو « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عطاء عن أبي عبد الرحمن أن علياً رضي الله تعالى عنه كان
يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن معقل
أن علياً رضي الله عنه قنت في صلاة الصبح وهم لا يرون القنوت في الصبح ونحن نراه السنة الثابتة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الصبح * أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن سعيد بن أبي هريرة رضي
الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح فقال اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلي بن هشام
وعياش بن أبي ربيعة وذ كرا الحديث ونقول من أوتر أول الليل صلى مثني مثني حتى يصبح « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن أبي هريرة عن عطاء بن حطان بن عبد الله قال قال
علي رضي الله عنه الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء أن يوتر أول الليل أوتر ثم استيقظ فشاء أن يشفعها بركعة يصلي
ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعل وان شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح وان شاء أوتر آخر الليل
وهم يكرهون أن ينقض الرجل وتره ويقولون اذا أوتر صلى مثني مثني « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن حماد عن عاصم عن أبي عبد الرحمن أن علياً رضي الله عنه خرج
حين ثوب المؤذن فقال أين السائل عن الوتر نعم ساعة الوتر هذه ثم قرأ الليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس
وهم لا يأخذون بهذا ويقولون ليست هذه من ساعات الوتر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عباد عن عاصم الاحول عن قرعة عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى في زلزلة ست ركعات في أربع
سجعات خمس ركعات وسجدة في ركعة وركعة وسجدة في ركعة ولستأقول بهذا نقول لا يصلي
في شيء من الآيات الا في كسوف الشمس والقمر ولو ثبت هذا الحديث عندنا عن علي رضي الله تعالى عنه
لقننا به وهم يشبهونه ولا يأخذون به ويقولون يصلي ركعتين في الزلزلة في كل ركعة ركعة « أخبرنا الربيع »

قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن يونس عن الحسن أن علياً رضي الله تعالى عنه صلى في كسوف الشمس خمس ركعات وأربع سجعات ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بالذي روي نافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وأربع سجعات أخبرنا بذلك مالك عن يحيى عن عمرة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين وسجدة في كل ركعة ركعتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة بمثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله وقالوا هم يصلي ركعتين كما يصلي سائر الصلوات ولا يركع في كل ركعة ركعتين خالفوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفوا ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه

(الحنائز)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن يزيد عن اسمعيل عن الشعبي عن عبد الله بن معقل قال صلى على سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابن أبي زياد عن عبد الله بن معقل أن علياً رضي الله تعالى عنه كبر على سهل بن حنيف خمساً ثم التفت إليهما وقال انه بدري وهذا خلاف الحديث الاول ولسنا ولا إياهم تأخذ بهذا التكبير عندنا وعندهم على الحنائز أربع وذلك الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمار بن سعيد أن علياً رضي الله عنه كبر (١) على ابن المكلف أربعاً وهذا خلاف الحديثين قبله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أشعث عن الشعبي عن قرظة أن علياً رضي الله تعالى عنه أمره أن يصلي على قبر سهل بن حنيف وهم لا يأخذون بهذا ولا يقولون به يقولون لا يصلي على قبر وأما نحن فنأخذ به لانه موافق لما روي نافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قبر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن الزهري عن أبي امامة بن سهل أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عثمان بن حكيم عن خارجة بن زيد عن عمه يزيد بن ثابت وكان أكبر من زيد بن ثابت الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر

(سجود القرآن)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن شعبة عن عاصم عن زر عن علي رضي الله تعالى عنه قال عزائم السجود الم تنزيل وحمل تنزيل والنجم واقرباً باسم ربك الذي خلق ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول في القرآن عدد سجود مثل هذه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أبي عبد الله الجعفي عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي رضي الله تعالى عنه قال كان يسجد في الحج سجدة واحدة وهذا قول العامة قبلنا يروي عن عمرو بن عمرو بن عباس وهم يسجدون بالسجدة الآخرة في الحج وهذا الحديث عن علي رضي الله تعالى عنه يخالفونه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن محمد بن قيس عن أبي موسى أن علياً رضي الله تعالى عنه لما أتى بالمخدج خنزيراً ساجداً ونحن نقول لا بأس بسجدة الشكر ونسحبها ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد لها وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم ما وهم يسجدونها ويكرهونها ونحن نقول لا بأس بالسجدة لله تبارك وتعالى في الشكر

(١) لعله على أبي مكلف وهو كحسن زيد الخليل صحابي اه كتبه مصححه

بالمجوس كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرونه وإن ملكهم سكر فوقع على ابنه أو أخته فاطلع عليه بعض أهل مملكته فلما صبحا جاؤا بقميرون عليه الحدة فامتنع منهم فدعا أهل مملكته فقال تعلمون ديننا خيراً من دين آدم قد كان آدم يشكح بنيهم من بنائه فأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فاتبعوه وقاتلوا الذين خالفوهم حتى قتلوهم فأصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم وهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله وأبو بكر وعمر منهم الجزية قال فهل من دليل على ما وصفت غير ما ذكرت من هذا فقلت نعم رأيت إذا أمر الله بأخذ الجزية من الذين أوتوا الكتاب أمافي ذلك دلالة على أن لا تؤخذ من الذين لم يؤتوا الكتاب فقال بلى لانه إذا قبل خذمن صنف كذا فقد منع من الصنف الذي يخالفه قلت رأيت

حين أمر الله أن يقاتل
المشركون حتى لا تكون
فتنة ويكون الدين كله
لله وأمر إذا انسلف
الاشهر الحرم أن يقتل
المشركون حيث وجدوا
ويؤخذوا ويحصهوا
ويقهدهم كل مرصد
فان تابوا وأقاموا
الصلوة وآتوا الزكاة
خلى سبيلهم أما في هذا
دلالة على أن في أمر
الله أن تؤخذ
الحزبة من أهل الكتاب
دون أهل الأوثان وأن
الفرض في أهل الكتاب
غيره في أهل الأوثان
قال أما القسرة فيدل
على وصفته (قال
الشافعي) وقلته
وكذلك السنة فان
قال قائل ان حديث
ابن بريدة عام بأن يدعو
الى اعطاء الجزية فقلته
يحتمل أن يكون عني
كل مشرك وثني وغيره
قلته وحديث أبي
هريرة أن النبي قال
لا تزال أقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله
عام المخرج فان قال
جاهل بل هو على كل
مشرك فلا تؤخذ
الجزية من كتابي ولا

﴿ الصيام ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عبيد بن عمرو أن علياً رضي الله تعالى عنه نهى عن القبلة للصائم فقال ما يريد الى خلوف فيها ولسنا ولا يا هم يقول بهذا نقول لأبأس بقبلة الصائم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان وغيره عن اسمعيل عن أبي السفر عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى الصبح ثم قال هذا حين يبين الخطيئة الأبيض من الخطيئة الأسود ولسنا ولا يا هم ولا أحد علمناه يقول بهذا إنما له بركة قبل طلوع الفجر فإذا طلع الفجر حرم الطعام والشراب على الصائم

﴿ أبواب الزكاة ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن أبي رافع أن علياً رضي الله تعالى عنه كان يزكي أموالهم وهم أيتام في حجره وبهذا أخذ وهو موافق لما روينا عن عمر وابن عمر وعائشة في زكاة أموال الشاهي وهم يخالفونه فيقولون ليس على مال النبي زكاة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه أنه قال في خمس وعشرين من الأبل خمس من الغنم ولسنا ولا يا هم ولا أحد علمناه تأخذ بهذا والثابت عندنا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن محمد عن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر وكان عمر بأمر عماله بذلك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل وغيره عن جاد بن سلمة عن ثمامة عن أنس قال أعطاني أبي كتاباً كتبه له أبو بكر فقال هذه فريضة الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن فابن لبون ذكر « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال اذا زادت الأبل على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمر بن الهيثم وغيره عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم عن علي رضي الله تعالى عنه مثله وبهذا نقول وهو موافق للسنة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل عن جاد بن سلمة عن ثمامة عن أنس عن (٣) أبي بكر أنه كتب له السنة فذكر هذا وهم لا يأخذون بهذا يقولون اذا زادت على عشرين ومائة استقبل بالفسرائض أولها وكان في كل خمس شاة الى أن يبلغ بها خمسين ومائة ثم في كل خمسين حقة وهذا قول متناقض لا أثر ولا قياس فيخالفون ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر والثابت عن علي عن عاصم الى قول ابراهيم وثني يغلط به عن علي رضي الله تعالى عنه ﴿ » « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن الحرث أن عثمان أهدى له جمل وهو محرم فأكل القوم الاعلياً فانه كره ذلك ولسنا ولا يا هم نقول بهذا أما نحن فنقول بحديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يأكلوا اللحم الصيد وهم حرم أخبرنا بذلك مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا سفيان عن صالح بن كيسان عن أبي محمد عن أبي قتادة نحوه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه فبينما أصاب بيض نعام قال يضرب بقدرهن نوقا قيل له فإن أربعت منهن ناقة قال فإن من البيض ما يكون مارقا ولسنا ولا ياهم ولا أحد علمناه نأخذ بهذا نقول يغرم عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن علي فبينما يجعل عليه المشي قال عشي فإن عجز ركب وأهدى بدنة وهم يقولون عشي إن أحب وكان مطيعة والاركب وأهدى شاة ونحن نقول ليس لأحد أن يركب وهو يستطيع أن يمشي بحال وإن عجز ركب وأهدى فإن صح مشي الذي ركب وركب الذي مشي حتى أتى به كأنذر « قال الربيع » وقد قال الشافعي غير هذا قال عليه كفارة عين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي في هذه الآية وأتوا الجاهل والعرة لله قال أن يحرم الرجل من دويرة أهله وهم يقولون أحب النساء أن يحرم من الميقات « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي مثله بهذا نقول وهو موافق للسنة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن علي رضي الله تعالى عنه في الضبع كبش « أخبرنا الشافعي » قال أخبرنا ابن أبي نجيح عن سفيان عن سمك عن عكرمة أن عليا رضي الله تعالى عنه قضى في الضبع كبش وبهذا نقول وهو موافق ما ذكرنا عن عمر وعن غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هم فيقولون يغرم قيمتها في الموضع الذي أصابها فيه لا يجعلون فيها شيئا موقتا

غيره ولا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل هل الهبة عليه الأكهي على من ذهب إلى جلة حديث ابن بريده وأدعى ابن حديث أبي هريرة ناسخه قال ما لواحد منهما في الحديثين شيء إلا كمال صاحبه مثله لو لم يكن إلا الحديثان

(باب الخلاف)

فبين تؤخذ منه الجزية وفيمن دان دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن

(أبواب الطلاق والنكاح)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن معاوية بن سويد بن مقرن أنه وجد في كتاب أبيه عن علي رضي الله تعالى عنه أن لانكاح الأبوي فإذا بلغ الحقائق النص فالعصبة أحق وبهذا نقول لأنه يوافق ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما امرأة لم ينكحها الولاة فنكحها باطل فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له « أخبرنا بذلك الزنجي عن ابن جريح عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها وهم يقولون إذا كان الزوج كفووا وأخذت صداق مثلها باحاز النكاح وإن كان غير ولي « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن سمك عن حرب عن حنش أن رجلا تزوج امرأة فزني بها قبل أن يدخل بها فرفع إلى علي ففرق بينهما وجلده الحد وأعطاه نصف الصداق ولسنا ولا ياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن رجل عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه في رجل تزوج امرأة بها جنون أو جذام أو برص قال إذا لم يدخل بها فرق بينهما فإن كان دخل بها فهي امرأته إن شاء طلقها وإن شاء أمسك وهم يقولون هي امرأته على كل حال إن شاء طلق وإن شاء أمسك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن مطرف عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه في النصارى تسلم امرأته قال هو أحق بهما لم يخرجها من دار الهجرة ولسنا ولا ياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عطاء بن السائب عن عبد خير عن علي رضي الله تعالى عنه في الرجل يتزوج المرأة ثم يموت ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا قال لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها وبهذا نقول إلا أن ثبت

حدثنا الربيع قال قال الشافعي يخالفنا بعض الناس فقال تؤخذ الجزية من أهل الكتاب ومن دان دين أهل الأوثان ما كان إلا أنها لا تؤخذ من العرب خاصة إذا دانوا دين أهل الأوثان فأما الجهم فتؤخذ منهم وإن دانوا دين أهل الأوثان قال فقلت لبعض من يقول هذا القول ومن أين قلت هذا قال ذهبت إلى أن الذين أمر بقتالهم حتى يسلموا العرب قلت أنسأ رأيت العرب

إذا دانوا دين أهل
الكتاب أناخذ منهم
الجزية قال نعم قلت
ويدخلون في معنى الآية
التي نزلت في أهل
الكتاب قال نعم قلت
فقد تركت أصل قولك
وزعمت أن الجزية على
الدين لا على النسب
قال فلا أقدر أن أقول
الجزية وتروا الجزية
وأن يقاوتوا حتى يسلموا
على النسب وقد أخذ
النبي الجزية من بعض
العرب فقلت له فلم ذهب
أولا إلى الفرق بين
العرب والعجم ولست
تجد ذلك في كتاب
ولاسنة قال فان من
أصحابك من قال تؤخذ
الجزية من كل من دعا
إليها وثني أو غيره أو
أعجبى أو عربى فقلت
له أحدث قول من قال
هذا قال لا وذلك أن
أكثر من قاتل رسول
الله العرب فلم يأخذ
الجزية إلا من عربي
دان دين أهل الكتاب
وساقوم لمن خالفنا وأبنا
من أصحابك بقوله فأقول
إن النبي أخذ الجزية
من الجوس ورأيت
المسلمين لم يحتلفوا

حديث بر وع وقدر وبناه عن ابن عمرو بن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وهم يخالفونه ويقولون
لها صدق نساها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن عباد عن جابر بن سلمة
عن بديل عن ميسرة عن أبي الوضئ أن أخوين تزوجا أختين فأهديت كل واحدة منهما إلى أخى زوجها
فأصابها ففضى على رضي الله عنه على كل واحد منهما صدق وجعله يرجع به على الذي غره وهم يخالفونه
ويقولون لا يرجع بالصدق وبه يقول الشافعي لا يرجع بالصدق « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن جرير بن حازم عن عيسى عن عاصم الأسدي عن زاذان عن علي رضي الله
عنه يقول في الخياران اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها ولسنا ولا ياهم نقول بهذا القول أما
نحن فنقول إن اختارت زوجها فلا شيء ويرى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاختارناه فلم يعد ذلك طلاقا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن
منصور عن الحكم عن إبراهيم أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في الخلية والبرية والحرام ثلاثا ثلاثا ولسنا ولا
ياهم نقول بهذا أما نحن فنقول إن نوى الطلاق فهو ما نوى من الطلاق إن كانت واحدة فواحدة وإن
أرادا اثنتين فاثنتين ويملك الرجعة وأما هم فيقولون إن نوى واحدة فواحدة وإن نوى اثنتين فلا يكون اثنتين
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن داود عن الشعبي عن علي رضي الله عنه
في الحرام ثلاث ولسنا ولا ياهم نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
يزيد ومحمد بن عبيد وغيرهما عن اسمعيل عن الشعبي عن ريش بن عدي الطائي قال أشهد أن عليا رضي الله
عنه جعل البتة ثلاثا ولسنا ولا ياهم نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
هشيم وسفيان بن عيينة عن الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة أن عليا رضي الله عنه وقف المولى
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن الشيباني عن بكير بن الأخنس عن مجاهد
عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عليا رضي الله تعالى عنه وقف المولى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ليث عن مجاهد عن مروان شهد عليا رضي الله عنه وقف المولى وهكذا
نقول وهو موافق لما روي عن عمرو بن عمر وعائشة وعثمان وزيد بن ثابت وبضعة عشر من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم وقفوا المولى وهم يخالفونه ويقولون لا يوقف إذا مضت أربعة أشهر بانت
منه « أخبرنا الشافعي » قال أخبرنا محمد بن عبيد عن اسمعيل عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه كان يوجل
المتوفى عنها لا يظن بها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن
فراس عن الشعبي قال نقل على رضي الله تعالى عنه أم كلثوم بعد قتل عمر بسبع ليال ولسنا ولا ياهم نقول
بهذا نقول بحديث فريصة ابنة مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ
الكتاب أجله ونحن نقول بهذا وهم في المتوفى عنها والمبتوتة وهم يرون عن علي رضي الله عنه أنه نقل
ابنته في عذتها من عمر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أشعث عن الحكم
عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي رضي الله عنه قال العدة من يوم يموت أو يطلق وبهذا نقول
ويقولون بقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سمع الحكم يحدث عن أبي
صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي رضي الله تعالى عنه قال الحامل المتوفى عنها النفقة من جميع المال
وليسوا يقولون بهذا ويشكرون هذا القول فيقولون ما نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى عن علي رضي الله تعالى عنه قال الحامل المتوفى
عنها زوجها تعتد بأخر الحولين وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
مالك عن عبدربه بن سعيد عن أبي سلمة قال سألت ابن عباس وأبا هريرة عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل

فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة إذا ولدت فقد حلت قال أبو سلمة فدخلت على أم سلمة فسألتها
عن ذلك فقالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان أحدهما شاب والآ خر شيخ
فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيبا فربا إذا جاء أهلها أن يؤثر ويهبها لغيره رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فانكحي من شئت فهذا نقول وهم يقولون بقولنا فيه ويشكرون ما روى
عن علي رضي الله عنه ويخالفونه « وعن صالح بن مسلم عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه قال في التي تزوج
في عدتها قال تم ما بقي من عدتها من الأول وتستأنف من الآ خر عدة جديدة وكذلك نقول وهو موافق
لما روي عن عمر وهم يقولون عليها عدة واحدة ويشكرون ما روى عن علي رضي الله عنه ويخالفونه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم وأبو معاوية ومحمد بن يزيد عن اسمعيل
عن الشعبي عن شريح أن رجلا طلق امرأته فذكرت أنها قد حاضت في شهر ثلاث حيض فقال علي رضي
الله عنه لشريح قل فيها فقال إن جاءت بيئته من بطانة أهلها يشهدون صدقت فقال له علي قالون وقالون
بالرومية أصبت وهم لا يأخذون بهذا ويخالفونه أما بعضهم فيقول لا تنقضي العدة في أقل من أربعة
ونحسين يوما « قال الربيع » قول الشافعي أقل ما تنقضي العدة فبين تحيض ثلاثة وثلاثين يوما لأن أقل
الحيض يوم وليلة وأقل الطهر خمس عشرة ليلة وقال بعضهم أقل ما تنقضي منه تسعة وثلاثون يوما (١) وأما
نحن فنقول بما روى عن علي رضي الله عنه لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يجعل
للحيض وقتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أنه لا تنقضي عدتها في أقل من ثلاثة وثلاثين يوما « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها
قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني لأطهر أفأدع الصلاة فإذا ذهب قدرها فاعلمني
الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليست بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاعلمني
عند الدم وصلي فلم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم لها وقتا في الحيضة فيقول كذا وكذا يوما ولكنه قال اذا
أقبلت واذا أدبرت « وروى عن سليمان التيمي عن أبي عمرو والشيباني عن ابن مسعود في العزل قال هو الوأد
الخفي ولسنا نقول بهذا الا يرون بالعزل بأسا وروى عن عمرو بن الهيثم عن شعبة عن عاصم عن زر عن
علي رضي الله عنه أنه كره العزل وليسوا يأخذون بهذا الا يرون بالعزل بأسا ونحن نزوي عن عدد من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عنه فلم يذكر عنه نهيا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان عن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال كنا نعزل والقرآن ينزل « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن الأشعث عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي
رضي الله عنه قال اكتبوا الصبيان الشكاح فان كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه ولسنا نأخذ بهذا ونقول
لا طلاق لصغير حتى يبلغ ولا نجيز طلاق المعتوه ولا المبرسم ولا النائم « وروى عن حماد بن سلمة عن حماد
عن الحسن أن عليا رضي الله عنه قال لا طلاق لمكره وهم يخالفون هذا ويقولون طلاق المكره جائز
« وحاد عن قتادة عن خلاس أن رجلا طلق امرأته فأشهد على طلاقها وراجعها وأشهد على رجعتها
واستكم الشاهدين حتى انقضت عدتها فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه ففرق بينهما ولم يجعل له عليا
رجعة وعز الشاهدين وهم يخالفون هذا ويجعلون الرجعة ثابتة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا هشيم عن داود عن سمك عن أبي عطية الاسدي أنه تزوج امرأته أخيه وهي ترضع ابن
أخيه فقال والله لا أفر بها حتى تطفمه فسأل عليا رضي الله عنه عن ذلك فقال علي أن كنت انما تريد
الاصلاح لك ولابن أخيك فلا يلاء عليك وانما يلاء ما كان في الغضب والله أعلم

(١) كذا في النسخ وليتأمل

أن تؤخذ منهم الجزية
ولا تؤكل ذبايحهم
ولا تنكح نساؤهم
وروى هذا عن النبي
وأهل الكتاب تؤكل
ذبايحهم وتنكح نساؤهم
وفي هذا دليل على أن
المجوس ليسوا بأهل
كتاب (قال الشافعي)
فقلت له قلت ان
المجوس ليسوا بأهل
كتاب مشهور عند
العامة باق في أيديهم
فهمل من جهة في أن
ليسوا بأهل كتاب
كالعرب قال لا الا
ما وصفت من أن
لا تنكح نساؤهم ولا
تؤكل ذبايحهم قلت
فكيف أنكرت أن
يكون النبي دلي على
أن قول الله حتى يعطوا
الجزية من دان دين
أهل الكتاب قبل نزول
الفرقان وأن يكون
احلال نساء أهل
الكتاب احلال نساء
بنى اسرائيل دون أهل
الكتب سواهم فيكونون
مستوين في الجزية
مختلفين في النساء
والذبايح كما أمر الله
بقتال المشركين حتى
لا تكون فتنة ويكون

« المتعة »

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن اسمعيل عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود يقول كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فأردنا أن نختصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن ننكح المرأة إلى أجل بالشئ وليسوا يأخذون بهذا ويخالفون ما روى عن عبد الله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري قال حدثني حسن وعبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي رضي الله عنه أنه قال لا بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة ولحوم الحر الأهلية زمن خير « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خير « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري قال أخبرني الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وبهذا يقول الشافعي « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مغيرة عن إبراهيم عن عبد الله قال بيع الأمة طلاقا وهم يثبتون مرسل إبراهيم عن عبد الله وبرون عنه أنه قال إذا قلت قال عبد الله فقد حدثني غير واحد من أصحابه وهم لا يقولون بقول عبد الله هذا ويقولون لا يكون بيع الأمة طلاقا وهكذا يقول ويخرج بحديث بريرة أن عائشة رضي الله عنها اشترتها ولها زوج ثم أعتقتها فجعل لها النبي صلى الله عليه وسلم الخيار ولو كان بيعها طلاقا لم يكن للخيار معنى وكانت قد بانت من زوجها بالشراء وروينا عن عثمان وعبد الرحمن بن عوف أنهم لم يربا بيع الأمة طلاقا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن الهيثم عن شعبة عن الحكم عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه عن ابن مسعود في الرجل يربي امرأة ثم يترجها قال لا يزالان زانيين ولسنا ولا يابهم نقول بهذا آثمان حين زينا ومصبيان الحلال حين تناكحنا غير زانيين وقد قال عمرو بن عباس نحو هذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله قال إذا قال الرجل لامرأته استلحي بأهلك أو وهبها لأهلها فقبلوها فهي تطليقة وهو أحق بها وبهذا نقول إذا أراد الطلاق وهم يخالفونه ويرغمون أنها تطليقة بآئته « عبد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن طلحة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لا يكون طلاق بائن إلا خلع أو إيلاء وهم يخالفونه في عامة الطلاق فيجعلونه بائنا وأما نحن فنجعل الطلاق كله علك الرجعة الاطلاق الخلع وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر في البتة أنها واحدة علك فيها الرجعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا علي محمد بن علي عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجمير عن ركانة أنه طلق امرأته البتة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أردت فقال والله ما أردت إلا واحدة فردتها إليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن عباد عن المطلب قال قال لي عمر وطلعت امرأتني البتة أمسك عليك امرأتك فإن الواحدة ثبت وروى عن زيد بن ثابت في التمسك وطلعت نفسها واحدة علك الرجعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي ومغيرة عن إبراهيم عن عبد الله في الخيار أن اختارت نفسها واحدة وهو أحق بها وهكذا نقول نحن وهم يخالفونه ويرون الطلاق فيه بائنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حفص عن الأعمش عن إبراهيم في اختاري وأمره ببدك سواء وبهذا نقول وهم

الدين كله الله وأمره
بقتال أهل الكتاب
حتى يعطوا الجزية
عن يدهم صاغرون
فستوى بينهم في الشرع
وخالف بينهم في القتال
على الشرع فقال أوقاف
بعض من حضره ما في
هذا ما أنكره عالم (قال
الشافعي) قلت له لم
يذهب هذا المذهب
أحد له علم بكتاب الله
أو السنة قال ومن أين
قلت السنة لا تكون
أبدا إلا بالقرآن عتلى
معناه ولا تخالفه فاذا
كان القرآن نصا فهي
مثله وإذا كان جملة
أبانت ما أريد بالجملة
ثم لا تكون إلا بالقرآن
محملة ما أبانت السنة
منه قال أجل قلت
فمن ذكر أن الجزية
تؤخذ من كل أحد
خرج من الأمرين معا
من الكتاب إلى غير كتاب
ومن السنة إلى غير السنة
وذهب في المجوس إلى
أمر جهله فقال فيهم
بالجهالة قال أنه شبه
عليهم في أن لا تؤكل
ذبايحهم قلت لا ولا
ذبايح نصارى العرب
وتؤخذ الجزية منهم كما
وصفت بأن يجتمعوا
في جملة من أوقى الكتاب
والذين أمر بنكاح

نسأهم من أهل الكتاب
وأكل ذبائحهم أهل
التوراة والإنجيل
من بني إسرائيل
دون غيرهم

(باب في المروور بين
يدي المصلي)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي حدثنا
مالك عن الزهري عن
عميد الله بن عبد الله
عن ابن عباس قال
أقبلت راكباً على أمان
وأنا يومئذ قد راقت
الاختلام ورسول الله
يصلى بالناس فررت بين
يدي بعض الصف فزلت
فأرسلت جاري يرتع
ودخلت في الصف فلم
يتكرد ذلك على أحد
« حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي أخبرنا
سفيان عن كثير بن
كثير عن بعض أهله
عن المطلب بن أبي
وداعة قال رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم (١)

(١) كذا في النسخ ولم
يذكر متن الحديث
والذي يؤخذ من بقية
الباب أنه في الصلاة إلى
الستر قبل أن يؤخذ
منه أن هناك أحاديث
أخر سقطت من هذا
المقام وكلها تتعلق
بالمروور بين يدي المصلي
إلى ستره وغيرها فتنبه
وحرر كتبه مصححه

يخالفونه في فرقون بينهما أبو معاوية ويعلى عن الأعمش عن إبراهيم عن مسروق أن امرأة قالت لزوجها
لو أن الأمر الذي بيدك بيدي طلقت نفسي فقال قد جعلت الأمر إليك فطلقت نفسك ثلاثاً فسأل عمر
عبد الله عن ذلك فقال هي واحدة وهو أحق بها فقال عمرو وأنا أرى ذلك وبهذا نقول إذا جعل الأمر اليها
ثم قال لم أورد إلا واحدة فالقول قوله وهي تطليقة ثلاث الرجعة وهم يخالفون هذا فيجعلونها واحدة مائة
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سيار أبي الحكم وأبي حيان عن الشعبي
أن رجلاً قال من يذبح للقوم شاة وأزوجه أول بنت تولد لي فذبح لهم رجل من القوم فأجاز عبد الله النكاح
ولسنا ولا إياهم ولا أحد من الناس علمه يقول بهذا يجعلون للذابح أجر مثله ولا يكوب هذا نكاحاً « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن إبراهيم عن ابن مسعود قال يكره أن
يطأ الرجل امرأته إذا جرت أو يطأها وهي مشركة وهم لا يقولون بهذا ويقولون لأبأس أن يطأها قبل
الفجور وبعد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن الشعبي
عن عبد الله في الحامل المتوفى عنها لها النفقة من جميع المال ولسنا ولا أحد يقول بهذا إذا مات الميت وجب
الميراث لأهله والله أعلم

(ما جاء في البيوع)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا اسمعيل عن الشعبي عن عبيدة قال قال علي رضي الله
عنه استشارني عمر في بيع أمهات الأولاد فرأيت أنا وهو أنها عتيقة فنفضي به عمر حياته وعثمان بعده فلما
وليت رأيت أنها رقيق ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بقول عمر لا تباع « أخبرنا الربيع » قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن نسير بن ذعلوق عن عمرو بن راشد الأشجعي أن رجلاً
باع نجبية واشترط (١) ثياباً ففرغ منها فاشتريها فاختصم إلى عمر فقال اذهب إلى علي رضي الله عنه فقال علي
أذهب بها إلى السوق فإذا بلغت أقصى ثمنها فاعطوه حساب ثيابها من ثمنها وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم
بيع فاسد فالفوا عليها ولا تعلم مخالف في هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهم يثبتون هذه الرواية عن
علي رضي الله عنه فإن يثبتوها فيلزمهم أن يقولوا به لأنه ليس له دافع عندهم ونحن نقول هذا فاسد « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن عثمان بن عيسى عن الحسن أن علياً رضي الله عنه
قضى بالخلاص وليسوا يقولون بهذا يقولون إن استحق رد البائع الثمن الذي قبض ولم يكن عليه أن
يخلصها بئس ولا غير ذلك وليسوا يرون خلاف هذا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيلزمهم
إذا ثبتوا هذا في أصل قولهم أن يقولوا به « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حاد بن سلمة
عن عطاء الخراساني عن عبد الله بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال كسب الجحام من السحت وليسوا
يأخذون بهذا ولا يرون بكسب الجحام بأساً ونحن لا نرى بذلك بأساً ونروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
أعطى الجحام أجره ولو كان مضمناً ليعطيه إياه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم
وحفص وغيرهما عن الحجاج عن ابن عمرو بن حريث عن أبيه أنه باع علياً رضي الله عنه درهماً منسوجة بالذهب
بأربعة آلاف درهم إلى العطاء وليسوا يقولون بهذا هذا عندهم بيع مفسوخ لأنه لا غير أجل « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حاد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي رضي الله
عنه فبين اشترى ما أحرز العدو قال هو جائز وهم يقولون إن صاحبه إذا جاء بالخيار أن أحب أخذه بالثمن أخذه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه

(١) الثياب بالضم من الجزور الرأس والقوائم أي اشترط أن لا رأسها وأرجلها كتبه مصححه

عن عبد الله قال لأبأس بالدرهم بالدرهمين ولسنا ولا يا بهم نقول بهذا نقول بالأحاديث التي رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الفضة بالفضة الامتلا بمثل وعن الذهب بالذهب الامتلا بمثل وقد كان عبد الله لقي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهو فلما رجع قال ما أرى به بأسا وما أنا بفاعله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود قال من ابتاع مصراة فهو بالخيار إن شاء ردها وصاعا من طعام وهكذا نقول وبهذا مضت السنة وهم يزعمون أنه إذا حطبنا فليس لردّها لانه قد أخذ منها شيئا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعشى عن زيد بن وهب عن عبد الله أنه قال في أم الولد تعتق من نصيب ولدها ولسنا ولا يا بهم نقول بهذا نقول بحديث عمر أنه اعتق أمهات الأولاد إذا مات ساداتهن ويقولون جميعا تعتق من رأس المال « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن جاد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أنه كره شراء المصاحف وبيعها ولسوا يقولون بهذا لارون بأسا ببيعها وشراؤها ومن الناس من لا يرى بشراؤها بأسا ونحن نكره بيعها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع أن عليا رضي الله عنه قال لا يحل أكل الثوم الا مطبوخا ولسوا يقولون بهذا بل ينكرونه ويقولون ما يقول بهذا أحد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مساحتنا يؤذنار يح الثوم وهذا الذي نأخذنه

(باب الديات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن رضى الله عنه قال الخطأ شبه العمد بالخشب والجرجم ثلث حقائق وثلث جذاع وثلث ما بين نية إلى بازل عامها كلها خلفه وفي الخطأ خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنت لبون ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في شبه العمد أربعون خلفه في بطونها وأولادها وروى عن عمر أنه قضى به ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه وبهذا نقول وهم يقولون بخلاف هذا ويقولون في الجرجم والخشب هذا عذفيه القودو يعيرون مذهب صاحبهم بأنه يقول هو خطأ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الطنافسي عن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن الشعبي عن مسروق قال كنت عند علي بن رضى الله عنه فأتاه ثلاثة فشهدوا على اثنين أنهم غرقا صبيا وشهد الاثنان على الثلاثة أنهم غرقوه فقضى علي بن رضى الله عنه على الثلاثة بخمسة الدية وقضى على الاثنين بثلاثة أنحاس الدية ولسنا ولا أحد علمنا يقول بهذا يقولون لولي الدم أن يدعى على إحدى الطائفتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جرير عن مغيرة عن الشعبي عن علي بن رضى الله عنه في الرجل يقتل المرأة قال إن أراد أولياء المرأة أن يقتلوا لم يكن ذلك لهم حتى يعطوا نصف الدية وليسوا يقولون بهذا يقولون بينهما القصاص في النفس وينكرون هذا القول ويقولون ما نعلم أحدا يقوله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن هشام عن الحسن أن عليا رضى الله عنه قضى بالدية اثني عشر ألفا وهم يقولون بالدية عشرة آلاف « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي زائدة عن مجاهد عن الشعبي عن علي بن رضى الله تعالى عنه أنه قضى في القامصة والقارصة والواقصة جارية ركبت جارية ففرصتها جارية فقمصت فوقصت المحمولة فاندق عنقها فجعلها أثلاثا وليسوا يقولون بهذا وينكرون الحكم به ويقولون ما يقول هذا أحد ويزعمون أن ليس على الموقوفة شيء وأن ديتها على العاقلة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن العوام

عن عمرو بن عامر عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه أن غلامين كانا يلعبان بقلة فقال أحدهما حذار وقال الآخر حذار فأصابت نيته فكسرتما فرفع إلى علي رضي الله عنه فلم يضمنه وهم يضمنون هذا ويخالفون مارووافيه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاحد عن قتادة عن خلاص عن علي قال إذا أمر الرجل عبده أن يقتل رجلا فأنما هو كسيفه أو سوطه يقتل المولى ويحبس العبد في السجن « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وسلم غير ما في أيدي الناس قال لا إلا أن يؤتي الله عبدا فهم في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير وأن لا يقتل مؤمن بكافر وهم يخالفون هذا ويقولون يقتل المؤمن بالكافر ويخالفون مارووافيه عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاحد بن سلمة عن سمك بن حرب عن عبيد بن القعقاع قال كنت رابع أربعة تشرب الخمر فتطاعنا عبدي كانت معنفر فغننا إلى علي رضي الله عنه فمجننا فمنا ثمان فقال أولياء المتوفيين أقدمنا من الباقيين فسأل علي رضي الله عنه القوم ما تقولون فقالوا نرى أن نقتلهما قال فلعن أحدهما قتل صاحبه قالوا لا ندري قال وأنا لا أدري وسأل الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما فقال مثل مقالة القوم فأجاب به مثل ذلك فعمل دية المقتولين على قبائل الأربعة ثم أخذ دية جراح الباقيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاحد بن سلمة عن سمك عن حنش بن المعتز أن ناسا حفروا بئرا لأسد فازدحم الناس عليها فتردى فيها رجل فعلق برجل وتعلق الآخر بآخري فخرجهم الأسد فاستخرجوا منها فأتوا فتشاجروا في ذلك حتى أخذوا السلاح فقال علي رضي الله تعالى عنه لم تقتلوا مائتين من أجل أربعة تعالوا فلنقتض بينكم بقضاء إن رضيتم ولا فارتفعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للأول ربع الدية وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع الدية كاملة وجعل الدية على قبائل الذين ازدجوا على البئر ففهم من رضي ومنهم من لم يرض فترفعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصوا عليه القصة وقالوا ان علينا رضي الله تعالى عنه قضى بكذا وكذا فأما قضى قضاء علي رضي الله تعالى عنه وهم لا يأخذون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن الأشعث عن شقيق عن عبد الله في جراحات الرجال والنساء تستوى في السن والموضحة وما خلا فعلى النصف وهم يخالفون هذا فيقولون على النصف من كل شيء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا سعيد عن أبي معشر عن إبراهيم عن عبد الله في الذي يقتض منه فيموت قال على الذي اقتض منه الدية ويرفع عنه بقدر جراحته وليسوا يقولون بهذا بل نقول نحن وهم لا شيء على المقتض لانه فعل فعلا كان له أن يفعله

(باب الأفضية)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الأجلح عن الشعبي عن علي رضي الله عنه اختصم إليه ناس ثلاثة يدعون وادافسألهم أن يسلم بعضهم لبعض فأبوا فقال أنتم شركاء متشاكسون ثم أفرع بينهم ففعله لواحد منهم خرج سهمه وقضى عليه بثلثي الدية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال أصبت وأحسن « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت الشعبي يحدث عن أبي الخليل أو ابن الخليل أن ثلاثة نفر اشترى كواقي طهر فلم يدربوا الولد فاخصموا إلى علي رضي الله عنه فأمرهم أن يقتلوا وأمر الذي أصابته القرعة أن يعطى للآخرين ثلثي الدية وليسوا يقولون بهذا وهم يثبتون هذا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم يخالفونه والذي يقولونه هم ما يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس لأحد أن يخالفه ولو ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه

بعض ما يمر بين يديه فيصير إلى أن يحدث ما يفسدها لمرور ما يمر بين يديه وكذلك ما يكره للمارين بين يديه ولعل تشديده فيها أنما هو على تركهم نهيه عنه والله أعلم وقوله إذا صلى أحدكم إلى غير ستره فليس عليه كمن جناح أن تمرأ بين يديه يدل على أن ذلك لا يقطع على المصلي صلاته ولو كان يقطع عليه صلاته ما أباح لمسلم أن يقطع صلاة مسلم وهكذا من معنى مرور الناس بين يدي رسول الله وهو يصلي والناس في الطسواف ومن مرور ابن عباس بين يدي بعض من يصلي معه بنى لم يتكر عليه وفيه دليل على أنه يكره أن يمر بين يدي المصلي المستتر ولا يكره أن يمر بين يدي المصلي الذي لا يستتر وقوله صلى الله عليه وسلم في المستتر إذا مر بين يديه فليقاتله بعني فليدفعه فإن قال قائل فقد روي أن مرور الكلب والجمار يفسد صلاة المصلي إذا مر بين

يديه قبل لا يجوز اذا
روى حديث واحد
أن رسول الله قال
يقطع الصلاة المرأة
والكلب والجار وكان
مخالفا لهذه الاحاديث
فكان كل واحد منها
أثبت منه ومعها طاهر
القرآن أن يترك ان
كان ثابتا الا بان يكون
منسوخا ونحن لانعلم
المنسوخ حتى نعلم
الآخر ولستنا نعلم الآخر
أو يردها بكون غير
محفوظ وهو عندنا غير
محفوظ لان النبي صلى
وعائشة بينه وبين
القبلة وصلى وهو حامل
أمامة يضعها في السجود
ويرفعها في القيام ولو
كان ذلك يقطع صلاته
لم يفعل واحد من
الامرين وصلى الى غير
سترة وكل واحد من
هذين الحديثين يرد
ذلك الحديث لانه
حديث واحد وان
أخذت فيه أشياء فان
قبل فابطل عليه
كتاب الله من هذا قبل
قضاء الله أن لا تزوروا
وزرا أخرى والله أعلم
أنه لا يبطل عمل رجل
عمل غيره وأن يكون

وسلم قلنا به ونحن نقول ندعو القافة له فان ألحقوه بأحدهم فهو ابنه وان ألحقوه بكلهم أولم يلحقوه بأحدهم
فلا يكون له وبوقف حتى يبلغ فينسب الى أيهم شاء ولا يكون له أبوان في الاسلام وهم يقولون هو ابنهم
يرثهم ويرثونه وهو الباقي منهم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن سماعة
عن أبي عبيد بن الأبرص أن رجلا استأجر نجارا يضرب له مسمارا فانكسر المسار فخاصمه الى على رضي الله
عنه فقال أعطه درهما مكسورا وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ونحن لانقول به ومن ضمن الأجير
ضمنه قيمة المسار ولم يجعل له شيئا اذ لم يتم العمل فان تم العمل فله ما استأجره عليه ان كانت الاجارة صحيحة
وان كانت الاجارة فاسدة فله أجر مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر بن
عياش عن عبد العزيز بن ربيع عن موسى بن طريف الأسدي قال دخل على رضي الله عنه بيت المال
() فأضربه وقال لا أمسى وفيلد ههم فأمر رجلا من بني أسد فقسمة الى الليل فقال الناس لو عوضته
فقال ان شاء الله يكتنه سحت وهم يخالفون هذا ويقولون لا بأس بالجعل على القسم وهم يقولون قال على
سحت وهم يروون عن على رضي الله عنه ان شاء الله أعطيته وهو سحت ونحن وهم يقولون لا يحل لأحد أن
يعطى السحت كالأجل لأحد أن يأخذه ولا ترى عليا رضي الله عنه يعطى شيئا رآه سحتا ان شاء الله تعالى
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال
أتى على رضي الله عنه في بعض الأيام فقال ما أراه الاجورا ولولا أنه صلح لرددته وهم يخالفون هذا ويقولون
اذا كان جورا فهو مردود ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من اصطاح على شيء غير جائز فهو مردود
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حفص بن غياث عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن حنش
أن عليا رضي الله عنه رأى الخلف مع البيعة وهم يخالفون هذا ولا يستخلفون أحدا مع بيئته وهم يروون
عن شريح أنه استخلف مع البيعة ولا نعلمهم يروون عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافهما
(باب اللقطة) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة
عن أبي قيس قال سمعت هذا يقول رأيت عبد الله أتاه رجل بصرة مختومة فقال قد عرفتها ولم أجدهم
يعرفها فقال استمتع بها وهذا قولنا اذا عرفها سئمت فلم يجد من يعرفها فله أن يستمتع بها وهكذا السنة الثابتة
عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن مسعود أشبه بالسنة وقد خالفوا هذا كله ورووا حديثا عن
عامر عن أبيه عن عبد الله أنه اشترى جارية فذهب صاحبها فتصدق بثمنها وقال اللهم عن صاحبها فان كره
فلي وعلى الغرم ثم قال هكذا نفعل باللقطة فخالفوا السنة في اللقطة التي لا حجة فيها وخالفوا حديث عبد الله
ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت واحتجوا بهذا الحديث الذي عن عامر وهم يخالفونه فيما
هو فيه بعينه يقولون ان ذهب البائع فليس للشري أن يتصدق بثمنها ولكنه يحبس حتى يأتي صاحبها متى جاء

(باب الفرائض)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة
عن على رضي الله عنه أنه كان يشرك بين الجد والاختوة حتى يكون سادسا وليسوا يقولون بهذا أما صاحبهم
فيقول الجد أب فيطرح الاختوة وأما هم ونحن فنقول يقولون يربى بقاسم الاختوة ما كانت المقاسمة خيرا له ولا
ينقص من الثلث من رأس المال وهم ينكرون قول على ويقولون ما يقول هذا أحد « أخبرنا الربيع »

(١) أي استخف به وحضر منه انظر اللسان كتبه صحيحه

قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عمر وعبد الله يورثان الأرحام دون المولى (٣) وكان على رضى الله عنه أشدهم في ذلك وليسوا يقولون بهذا يقولون إذا لم يكن أهل فرائض مسمية ولا عصبية ورثنا المولى ونقول نحن لا نورث أحدًا غير من سميت له فريضة أو عصبية وهم يورثون الأرحام وليسوا بعصبية ولا مسمى لهم إذا لم تكن موال وقالوا القول قول زيد والقياس عليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن ابن أبي بلي عن الشعبي عن الحرث عن علي رضى الله عنه أنه ورث نفرًا بعضهم من بعض ويقولون في هذا بقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن سفیان الثوري عن أبي قيس عن هذيل عن عبد الله أنه لم يشرك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ناكيع عن سفیان عن منصور عن إبراهيم أن عبد الله أشرك ونحن نقول بشرك وهم يخالفونه ويقولون لا نشرك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن سفیان الثوري عن معبد بن خالد عن مسروق عن عبد الله في بنتين وبنت ابن وبني ابن للبنتين الثلثان وما بقي فلبني الابن دون البنات وكذلك قال في الأخوة والأخوات للأب مع الأخوات لاب وأم وللسنا ولا أحد علمته يقول بهذا إنما يقول الناس للبنات أو الأخوات الثلثان وما بقي فلبني الابن وبنت الابن أو الأخوة والأخوات من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عبد الله يشرك الجد مع الأخوة فإذا كثروا أو فاء السدس ولسنا ولا أحد يقول بهذا أما نحن فنقول أنه إذا كان مع الأخوة لم ينقصه من الثلث وأما بعضهم فكان يطرح الأخوة ويجعل المال للجد وبذلك يقولون « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عبد الله يجعل الأكرمية من ثمانية لثلاث سهم وللجد سهم وللأخت ثلاثة أسهم وللزوجة ثلاثة أسهم ولكنهم يقولون بما روى عن زيد بن ثابت نجعلها من تسعة لثلاث سهمان وللجد سهم وللأخت ثلاثة أسهم وللزوجة ثلاثة أسهم ثم يقاسم الجد الأخت فيجعل بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي عن رجل عن الثوري عن اسمعيل بن رجاء عن إبراهيم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفیان عن سمع الشعبي يقول في جد وأم وأخت فلاخت ثلاثة أسهم وللأم سهم وللجد سهمان وليسوا يقولون بهذا إنما يقولون يقول زيد يجعلها من تسعة لثلاث أسهم وللجد أربعة أسهم وللأخت سهمان « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الله قال أهل الكتاب والمملوكون يحجبون ولا يورثون وليسوا يقولون بهذا يقولون يقول زيد لا يحجبون ولا يورثون وهم يقولون في هذا بقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن يونس عن ابن سيرين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفیان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم أن عبد الله سئل عن رجل مات وترك أباه مملوكًا ولم يدع وارثًا قال يشتري من ماله فيعتق ثم يدفع إليه ما ترك وليسوا يقولون بهذا يقولون لا يرث المملوك ولا يورث ونحن نقول ماله في بيت المال وكذلك يقولون هم أن لم يوص به

باب المكاتب

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفیان عن طارق عن الشعبي أن عليًا رضى الله تعالى عنه قال في المكاتب يعتق منه بحساب وقال ابن عمر وزيد بن ثابت هو عبد ما بقي عليه شيء وروى ذلك عمرو بن شعيب وبذلك نقول ويقولون به معنا وهم يخالفون الذي روى عن علي رضى الله

سعى كل لنفسه وعليها فلما كان هذا هكذا لم يجز أن يكون مرور رجل يقطع صلاة غيره

باب خروج النساء إلى المساجد

« حدثنا الربيع » قال قال الشافعي أخبرنا بعض أهل العلم عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي قال لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وإذا خرجن فليخرجن فسلات « قال الربيع » يعني لا يتطيبن « أخبرنا سفیان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله قال إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها (قال الشافعي) وهذا حديث كلبا فيه جماعة من الناس بكلام قد جهدت على نقص ما تكلوني فيه فكان مما قالوا أو بعضهم ظاهروا رسول الله انتهى عن منع إماء الله مساجد الله والنهي عندك عن النبي تحريم الإبداله عن رسول الله

أنه أراد به غير التحريم
وهو عام على مساجد
الله والعام عندك على
عمومه لا بدلالة عن
النبي أو عن جماعة لا
يمكن فيهم جهل ما جاء
عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه خاص فأتقول
في هذا الحديث أهو
عام فيكون تحريم أن
يمنع أحد أئمة الله
مساجد الله بحال
أو خاص فيكون لهم
منعهم بعض المساجد
دون بعض فإنه لا يحتمل
الأوحد من معنيين
قلت بل خاص عندي
والله أعلم قال ما دل على
أنه خاص عندك قلت
الأخبار الثابتة عن
النبي بما لا أعلم فيه
مخالفاً قال فاذكر ما جاء
عن النبي من الدليل
على ما وصفت قلت
* أخبرنا مالك عن
سعيد بن أبي سعيد عن
أبي هريرة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال لا يحل
لامرأة تؤمن بالله
واليوم الآخر تسافر
مسيرة يوم ليلة الامع
ذي محرم * حدثنا
الربيع أخبرنا الشافعي

تعالى عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاج عن يونس بن أبي اسحق عن
أبيه عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه يعق من المكاتب بقدر ما أدى ويرث بقدر ما أدى وليسوا
يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن جاد عن قتادة عن
خلاس عن علي رضي الله تعالى عنه قال يستسعى المكاتب بعد العجز وليسوا ولا أحد من الناس يقول بهذا
انما نقول اذا عجز فهو رقيق وحدنا أن علياً رضي الله تعالى عنه قال لا نفجر المكاتب حتى يدخل نجماً
في نجم وليسوا ولا أحد من المقتنين يقول بهذا نحن وهم نقول اذا حلت نجومه فإن لم يجد فهو عاجز
رقيق ولا ينتظر تجهيزه النجم الآخر وكذلك يقول مفتو الناس لا أعلمهم يختلفون فيه « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن خالد الحياط عن يونس بن أبي اسحق عن أبيه عن أبي الأخص
قال قال عبد الله اذا أدى المكاتب قيمته فهو حر ونحن زوى عن زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة أنه عبد ماني
عليه شيء وبه نقول

(باب الحدود)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي
أن علياً رضي الله تعالى عنه جلد سراحه يوم الخميس ورجها يوم الجمعة وقال أجلدها بكتاب الله وأرجها بسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا يقولون ترجم ولا تجلد والسنة الثابتة أن تجلد البكر ولا
ترجم وترجم الثيب ولا تجلد وقد ترجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزا ولم تجلده وقال لا يس اغد على
امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فعدا أيس فاعترفت فرجمها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن أشياخه أن علياً رضي الله تعالى عنه جلد امرأتين الزنا
وعليهما درع قيسل لي جديد وكذلك يقول المفتون ولا أعلمهم يختلفون في ذلك * هشيم عن الشيباني عن
الشعبي أن علياً نفي إلى البصرة * ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن أشياخه أن علياً رضي الله تعالى
عنه نفي إلى البصرة وليسوا يأخذون بهذا ويرعون أنه لا نفي على أحد وأما نحن فنأخذ به لأنه موافق
لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك
وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
للرجلين اللذين اختصما إليه لأقضي بينك بكتاب الله عز وجل على ابنك جلد مائة وتغريب عام * ابن
مهدي عن سفيان عن نسير بن ذعلوق عن خلد الثوري أن رجلاً أقر عند علي بحب فهد عليه أن يخبره
ما هو فأبى فقال اضربوه حتى ينهاكم وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ولا أعلمهم يروون عن أحد من أصحاب
النبي خلاف هذا فان كانوا يثبتون مثل هذه الرواية عن علي رضي الله تعالى عنه فيلزمهم أن يقولوا بهذا
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان واسرائيل عن عبد الأعلى
عن أبي جميلة عن علي رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقيموا الحدود على ما ملكت
أيمانكم وهم يخالفون هذا إلى غير فعل أحد علمته من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نقول به وهو
السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
بذلك مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل
عن الأمة اذا زنت فقال اذا زنت أمة أحدكم فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها
في الرابعة ولو بضع رجل قال ابن شهاب لا أدى بعد الثالثة أو الرابعة والضفير الحبل « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد نحوه

قال أخبرنا ابن عيينة
عن عمرو بن دينار عن
أبي معبد عن ابن عباس
قال سمعت رسول الله
يخطب يقول لا يخلون
رجل بامرأة ولا يخل
لامرأة أن تسافرا إلا
إلا ومعهما ذو محرم فقام
رجل فقال يا رسول الله
إنني كتبت في غزوة
كذا وكذا وإن امرأتي
انطلقت حاجبة قال
فانطلق فأحجب بامرأتك
قال فقلت أفترى أن
فرضاً على قيمها أن
يمنعها أكبر مساجد الله
لأن أكبرها أو جيبها
ومن كل سفر قال نعم
قلت فمن أين قلته قال
قلته بالخبر عن رسول الله
لأن سفرها مع غير ذي
محرم معصية وفرض
الله أن تمتنع المعصية
قلت فقد زعمت أن
فرض الله والخبر عن
رسول الله أن تمتنع
أكبر مساجد الله قال
ما أجد من هذا بدا
وقال غيره أنا أكلك
بغير ما كلك به فأقول
ليس لقيمها أن يمنعها
أن تسافر إلى مسجد
قلت ولا يمنعها الوالي
ولا زوجها ولا ولها

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن عادت فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها فإن عادت فتبين زناها فليصحبها ولو بضعف من شعر يعني الجبل وهم يخالفون ما رويوا عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وما روينا نحن عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن مجمر بن عنبس قال شهد رجلان على رجل عند علي رضي الله تعالى عنه أنه سرق فقال السارق لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حيال لنزل عذري فأمر بالناس فضربوا حتى اختلطوا ثم دعا الشاهدين فلم يأثبا فدرأ الحد وليسوا يأخذون بهذا يقولون لا نستعرب الشهود يقولون نقف الشاهدين فإن شهدا وكانا عدلين قطع وإن لم يكونا عدلين لم تجز الشهادة وما علمت أحدا يأخذ بقولهم هذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه قال لم أرا سراق قط أكثر منهم في زمان علي رضي الله تعالى عنه ولا رأيت قطعه أحد منهم قلت وكيف كان يصنع قال كان يأمر الشهود أن يقطعوا وليسوا يأخذون بهذا يقولون إذا شهد الشهود في شيء شاء الحاكم أن يأمر بقطعه قطع ولا يأمر بذلك الشهود ونحن نقول بهذا ولم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أئمة بعده أمروا شاهدين بقطع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مطرف بن الشعيبي أن رجلين أتيا عليا رضي الله تعالى عنه فشهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ثم أتيا بآخر فقالا هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول فلم يجز شهادتهما على الآخر وغرمهما دية يد الأولى وقالوا علمكما تمدا على القطعكما وبهذا نقول إذا قالوا أخطأنا على الأولى وغرمتهما دية يد المقتطوع وإن قالوا عمدنا أن نشهد عليه بباطل قطع أيديهما بيده قودا وهذا أشبه بالقياس إن كان يجوز أن يقتل اثنان بواحد فلم لا تقطع يدان بيد واليد أقل من النفس وإذا جاز الكثير فلم لا يجوز القليل وهم يخالفون عليا رضي الله عنه في الشاهدين إذا تمدا ويقولون لا تقطع أيديهما بيده ولا تقطع يدان بيد وهم يقولون يقتل اثنان بواحد ولا تقطع يدان بيد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن رجل عن علي بن عبد الله عن أبيه عن أبي جحيفة أن عليا رضي الله عنه أتى بصبي قد سرق بيضة فشد في احتلامه فأمر به ففقط بطون أنامله وليسوا ولا أحد علمته يقول بهذا يقولون ليس على الصبي حد حتى يحتلم أو يبلغ خمس عشرة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار أن عليا رضي الله تعالى عنه قطع من شطر القدم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن مغيرة عن الشعبي أن عليا كان يقطع الرجل من القدم ويدع العقب يعتمد عليه وليسوا ولا أحد علمناه يقول بهذا القول بل يقولون تقطع الرجل من الكعب الذي فيه المفصل بين الساق والقدم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر بن عياش عن ابن حصين عن سويد بن غفلة أن عليا رضي الله عنه أتى برزاقه فخرج بهم إلى السوق فحفر لهم حفرا فقتلهم ثم رمى بهم في الحفر فخرجهم بالنار وهم يخالفون هذا فيقولون لا يحرق بالنار أحد أما نحن فروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يعذب أحد بعذاب الله فقلناه ولا نحرق حيوا ولا ميتا « ابن عليه عن سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني أن رجلا تنصر بعد إسلامه فأتى به إلى علي رضي الله تعالى عنه فجعل يعرض عليه فقال لا أدري ما تقول غير أنه يشهد أن المسيح ابن الله فوثب إليه علي رضي الله تعالى عنه فوطئه وأمر الناس أن يطؤوه ثم قال كفوا فكفوا عنه فاذا هو قدمات وهم لا يأخذون بهذا يقولون لا يقتل إلا ما أمم أحد هذه القتل ولا يقتل إلا بالسيف « أبو بكر بن عياش عن عاصم عن أبي المغيرة في قوم دخلوا على امرأة في دار قوم فخرج

منهم بعض أهل الدار فقتلوه ثم فاصبوا وقد جاءت عشايرهم إلى علي رضي الله تعالى عنه فرفعوههم إليه فقال
علي رضي الله تعالى عنه وما جمع هؤلاء في دار واحدة ليلا وقال بيده فقلبها طهرا البطن ثم قال لصوص قتل
بعضهم بعضا قوموا فقد أهدرت دماءهم فقال الحسن أنا ضمن هذه الدماء فقال أنت أعلم بنفسك وليسوا
يقولون بهذا أما نحن فنروي عن علي رضي الله تعالى عنه أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله فسئل
علي رضي الله تعالى عنه فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليعطر رتمته أخبرنا بذلك مالك عن يحيى بن سعيد
عن ابن المسيب وبهذا نقول ونحن وهم إلا أنهم يقولون في اللص يدخل دار رجل فيقتله ينظر إلى المقتول
فإن لم يكن يعرف باللصوصية قتل القاتل وإن كان يعرف باللصوصية درى عن القاتل القتل وكانت
عليه الدية وهذا خلاف ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه * ابن مهدي عن سفيان عن الشيباني عن
بعض أصحابه أن رجلا أتى عليا رضي الله تعالى عنه برجل فقال إن هذا يزعم أنه احتلم على أم الآخر فقال
أفقه الشمس واضرب ظله وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا
يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة عن أبي بشر عن شبيب بن أبي روح أن رجلا كان تواجد جارية له مكانا في
خلاء ففعلت جارية بذلك فأتته فحسبها جارية فوطئها ثم علم فأتى عمر فقال أنت عليا فسال عليا رضي الله تعالى
عنه فقال أرى أن تضرب الحدف في خلاء وتعتق رقبة وعلى المرأة الحد وليسوا يقولون بهذا يقولون يدركه عنه
الحد بالهبة فأما نحن فنقول في المرأة تحسد كبارا ووا عن علي رضي الله تعالى عنه لانهازت وهي تعلم
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجة بن
عدي قال كنت عند علي رضي الله تعالى عنه فأتته امرأته فقالت إن زوجي وقع على جارية فقال إن تكوئي
صادقة نرجسه وإن تكوئي كاذبة يجلدك وبهذا نأخذ لأن زناها بجارية امرأته كزناه بغيرها إلا أن يكون ممن
يعذر بالجهالة ويقول كنت أرى أنهم إلى حلال وهم يخالفون هذا ويدرون عنه الحد كان جاهلا أو عالما
* وعن عمرو بن شبيب قال رأيت رجلا يستقي على بئر فقطعت يده وتركها به فقلت من قطع فقال
علي وهم يخالفون هذا ويقولون تقطع من مفصل الكف ويروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن سعيد بن عبد الله عن حنين بن المنذر أن عليا رضي
الله تعالى عنه جلد الوليد في الخمر أربعين وهم يخالفون هذا ويقولون يجلد ثمانين ونحن نروي عن علي
رضي الله تعالى عنه أنه جلد الوليد بالمدينة بسوط له طرفان أربعين فذلك ثمانون وبه نقول « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بذلك سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن علي
رضي الله تعالى عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجلا عن ابن أبي ذئب عن
القاسم بن الوليد عن يزيد بن أراه ابن مذكور أن عليا رضي الله تعالى عنه رجم لوطيا وبهذا نأخذ نرجم اللوطي
محصنا كان أو غير محصن وهذا قول ابن عباس وسعيد بن المسيب يقول السنة أن يرجم اللوطي أحصن
أو لم يحصن « رجع الشافعي » فقال لا يرجم إلا أن يكون قد أحصن وعكرمة يرويه عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبهم يقول ليس على اللوطي حد ولو تلوط وهو محرّم لم يفسد أحرامه ولا غسل
عليه ما لم يمن وقد خالفه بعض أصحابه فقال اللوطي مثل الزاني يرجم أن أحصن ويجلد أن لم يحصن ولا يكون
الوطي أشد حلا من الزاني وقد بين الله عز وجل فرقا بينهما فأباح جماع النساء بوجهين أحدهما النكاح
والآخر ملك اليمين وحرم هذا من كل الوجوه فمن أين يستهان « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال جاء رجل إلى علي رضي الله تعالى عنه فقال اني سرت فطرده ثم
قال اني سرت فقطع يده وقال انك شهدت على نفسك مرتين وهم يخالفون هذا ويقولون حتى يقول أربع
مرات وانما تركنا نحن أن نقول الاعتراف بمنزلة الشهادة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسأل الأسلي

أن يفسد وعلى امرأة فإن اعترفت رجها ولم يقل أربع مرات ولو كان الاقرار يشبه الشهادة كان لو أقر أربع مرات ثم رجع بطل عنه الحد وهم يقولون في الزنا لا يحد الزاني حتى يقر بأربع مائة على الشهادات ويخالفون ما رووا عن علي رضي الله عنه وروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ويدعون القياس فيه « وكيع عن سفيان الثوري عن سماعة عن قابوس بن مخارق أن محمد بن أبي بكر كتب إلى علي يسأله عن مسلم زني بنصرانية فكتب إليه أن أقم الحد على المسلم وادفع النصرانية إلى أهل دينها وهم يقولون أيضا يقيم الحد على النصرانية ويخالفون هذا الحديث « يزيد بن هرون عن أيوب عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه في حرين باع أحدهما صاحبه ففقطعهما على جميعا وهم يخالفون هذا وينكرون القول فيه « أبو بكر بن عياش قال حدثني أبو حصين عن عامر الكاهلي قال كنت عند علي رضي الله عنه إذ أتى رجل فقال ما شأن هذا فقالوا يا أمير المؤمنين وجدناه تحت فراش امرأة فقال لقد وجدتموه على تنن فأنطلقوا به إلى تنن مثله فرغوه فيه فرغوه في عذرة وخلي سبيله وهم يخالفون هذا ويقولون بضرب ويرسل وكذلك قول المفتين لا يختصون في ذلك « سفيان عن مطرف عن الشعبي عن ابن مسعود أنه كان يقول لا ترى على الذي يصيب وليدة امرأته حدًا ولا عقرا « رجل عن شعبة عن منصور عن ربعي بن خراش عن عبد الله أن رجلا أتاه فذكر له أنه أصاب جارية امرأته فقال استغفر الله ولا تعد وهم يخالفون هذا ويقولون يعزر وأما نحن فنقول إن كان من أهل الجهالة وقال قد كنت أرى أنها حلال لي فأنادى أعنه الحد وعزرناه وإن كان عالما حدناه حد الزاني « ابن مهدي عن سفيان عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا قيمة خمسة دراهم ونحن نأخذ بهذا إلا أنا نقطع في ربع دينار وخمسة دراهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ربع دينار وهم يخالفون هذا ويقولون لا نقطع في أقل من عشرة دراهم « رجل عن شعبة عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله أنه وجد امرأته مع رجل في لحافها على فراشها فاضربه خمسين فذهبوا فاشكوا ذلك إلى عمر رضي الله عنه فقال لم فعلت ذلك قال لا أرى ذلك قال وأنا أرى ذلك وأحسب أني ذهبت إلى أنه يبلغ بالتعزير هذا وأكثر منه إلى ما دون الثمانين بقدر الذنوب وهم يقولون لا يبلغ بالتعزير في شيء أربعين فيخالفون ما رووا عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما « يزيد بن هرون عن ابن أبي عروبة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله في أم الولد ترضى بعد موت سيدتها تجلد وتنقي وهم لا يقولون بهذا يقولون لا يني أحد زان ولا غيره ونحن نقول يني الزاني بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء وعمر ابن عبد العزيز رضي الله عنهم كلهم قد رأوا النقي « جرير عن منصور عن زيد بن وهب أن عبد الله دخل المسجد والامام راكع فركع ثم دب راكعا « ابن عيينة عن عمرو عن أبي عبيدة عن رجل عن مجاهد عن الشعبي عن عمه قيس بن عبد عن عبد الله مثله وهكذا نقول نحن وقد فعل هذا زيد بن ثابت وهم يهونون عن هذا ويخالفونه « ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي عبيدة قال كان عبد الله يصلي الصبح نحو من صلاة أمير المؤمنين يعني ابن الزبير وكان ابن الزبير بغلس « رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي عمر والشيباني قال كان عبد الله يصلي الصبح بسواد أو قال بغلس فيقرأ بسورتين وبهذا جاءت السنة وهو قولنا وهم يخالفونه ويقولون بل يسفر والذي أخذناه أن سفيان أخبرنا عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فتصرف النساء متلفعات بمر وطهن ما يعرفن من الغلس « مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة مثله « ابن علية عن عوف عن سيار بن سلمة أبي المنهال عن أبي رزة الأسدي أنه سمعه يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الصبح

منعها إذا أكثر مساجده الله قال فكل ما قلت من هذا يخالف قول أهل العلم قلت أجل وقد تركت ابانة ذلك لتعرف أن ما ذهب إليه فيه كله على غير ما ذهب إليه وهل علمت مخالفا في أن للرجل أن يمنع امرأته مسجد عشيرتها وإن كان على بابها والجمعة التي لا أوجب منها في المصر قال وما علمته قلت فلو لم يكن فيما نساء لم عنه حجة إلا ما وصفت استدلت بأن أكثر أهل العلم يقولون إذا كان لزواج المرأة وقيمها منعها من الجمعة ومسجد عشيرتها كان معنى لا تمنعوا أماء الله مساجد الله خاصا على ما قلت لأن أكثرهم لا يجهل معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فقال عامة من حضر هذا كما قلت فيما أدخلت على من ذهب إلى أن ليس لأحد أن يمنع امرأته شيئا من مساجد الله وقد بقي عليك أن تسأل ما معنى لا تمنعوا أماء الله مساجد الله

ثم ينصرف وما يعرف الرجل منا جلس به وكان يقرأ بالسيتين الى المائة * ابن ادريس عن الحسن بن عبيد الله
عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر نجسا فقبل له زيد في الصلاة
أو قالوا صليت نجسا فاستقبل القبلة فسجد سجدتين * رجل عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن علقمة
عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وهذا ناخذ وهو يوافق ما روينا عن أبي هريرة وابن عمر رضي
الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين وهم لا يأخذون بهذا ويرعون أنه ان لم يكن
جلس في الرابعة قدر الشاهد فسدت صلاته * أبو معاوية وحفص عن الاعشى عن ابراهيم عن علقمة عن
عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم ثم سجد سجدتي السهو بعد الكلام (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وذلك لأنه انما ذكر السهو بعد السلام فسأل فلما استيقن أنه قد سجد سجدتي السهو ونحن ناخذ
بهذا * مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجد عن أبي هريرة عن أبي أسامة عن عبيد الله
عن نافع عن ابن عمر * ابن علية وهشيم عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة وابن عمر في ركعتين وقال عمران في ثلاث فقال له ذو اليمين أقصرت
الصلاة أم نسيت فقال كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال أ كما يقول ذو اليمين فقالوا نعم فاستقبل القبلة
فأتم ما بقى من صلاته ثم سجد سجدتي السهو وهم يخالفون هذا كله ويقولون لا يسجد للسهو بعد الكلام
* رجل عن الاعشى عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال ما رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلى صلاة قط الا لوقتها الا بالمرذلة فانه جمع بين المغرب والعشاء وصلى الصبح يومئذ قبل وقتها
(قال الشافعي) رحمه الله ولو كان صلاها بعد الفجر لم يقل قبل وقتها ولقال في وقتها الاول * ابن مهدي
عن شعبة عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يصلي الصبح بجمع ولو ان متسحرا
تسحر لحاز ذلك (قال الشافعي) ولم يختلف أحد في أن لا يصلي أحدا الصبح غداة جمع ولا في غيرها الا بعد
الفجر وهم يخالفونه أيضا في قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع الا بين المغرب والعشاء فيزعمون أن
الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك نقوله نحن للسنة التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد
روى ذلك حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال فرأى النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة
حين زالت الشمس تغطي صلى الظهر والعصر معا وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين
في غير ذلك الموطن * مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عمل به السير
يجمع بين المغرب والعشاء * مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في سفره الى تبوك * أخبرنا الليث عن عقيل بن
خالد عن الزهري عن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ارتحل قبل أن تزول الشمس أخر
الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم ينزل فيصلحهما معا * أخبرنا أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن حسين
ابن عبد الله عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه قال ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه
وسلم في السفر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس وهو في المنزل جمع بين الظهر والعصر في
وقت الظهر واذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر حتى يصلحها في وقت العصر وهذه مواضع قد جمع النبي صلى
الله عليه وسلم فيها غير عرفة ولبيلة جمع * ابن علية عن أيوب عن محمد بن عجلان أن ابن مسعود كان
يقرأ في الآخريتين بفاتحة الكتاب وبهذا نقول ولا يجزيه الا أن يقرأها فان نسي أعاد وهم يقولون ان شاء
قرأ وان شاء لم يقرأ وان شاء سجد * محمد بن عبيد عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أن
عبد الله صلى الله عليه وسلم بعلقمة فأقام أحدهما عن يمينه والآخرة عن يساره وقال هكذا كان يفعل النبي صلى الله
عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا ونحن معهم يكونان خلف الامام فاما نحن فنأخذ بحديث مالك عن

فقد علمنا أنه خاص فأى
المساجد لا يجوز له أن
منعه اماء الله قلت
لا يجوز له أن يمنعها
مسجد الله الحرام
لفريضة الحج وله أن
يمنعها منه تطوعا ومن
المساجد غيره قال فما
دل على ما قلت قلت قال
الله والله على الناس حج
البيت من استطاع اليه
سبيلا وروى عن النبي
أنه قال السبيل الزاد
والمركب فاذا كانت
المرأة عن يحذر مركبا
وزادا وتطيق السفر
للحج فهي ممن عليه
فرض الحج ولا يحل أن
تتخفف فريضة الحج كما
لا تتخفف فريضة الصلاة
والصيام وغيرها من
الفرائض قال فهل
على وليها أن يحجبها
من مالها لو كانت
محجورا عليها قلت نعم كما
يؤدى الزكاة عنها قال
فهل عليه أن يحجب معها
قلت لا والاختيار له
أن يفعل وقل مسلم
يدع ذلك ان شاء الله
فان لم يفعل لم أجبره
عليه واذا وجدت نسوة
ثقات حجت معهن
وأجبرت وليها على

اسحق بن عبد الله عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قوموا إلى صلي لكم فقمتم إلى حصير فنضجته بماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا واليتيم وراءه والعجوز من وراءنا فصلي بنا ركعتين ثم انصرف * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه قال دخلت على عمر بالهاجرة فوجدته يسبح فقمتم وراءه فقرئ حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاءه قرأتنا نحر فصفقنا وراءه * أخبرنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والاسود قال دخلنا على عبد الله في داره فصلي بنا فلما ركع طبق بين كفيه ففعل ما بين يديه فلما انصرف قال كافي أنظر إلى اختلاف أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين يديه وأقام أحدنا عن يمينه والآخر عن يساره وليسوا يقولون بهذا ولا نحن أما نحن فنأخذ بحديث رواه يحيى القطان عن عبد الحميد بن جعفر قال حدثني محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي جند الساعدي أنه سمعه في عذة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع وضع يديه على ركبتيه * أخبرنا ابن علية عن محمد بن اسحق قال حدثني علي بن يحيى بن خلد الزرق عن أبيه عن عمر قاعة بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل إذا ركعت فضع يديك على ركبتيك * أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلة قال صلى عبد الله بأصحابه الجمعة ضحى وقال خشيت الحر عليكم وليسوا يقولون بهذا ولا يقول به أحد صلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان والأئمة بعد في كل جمعة بعد زوال الشمس * أخبرنا يحيى بن عباد عن شعبة عن إبراهيم بن ماهر عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عبد الله أنه كان يوتر بخمس أو سبع * سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الله أنه كان يكره أن يكون ثلاثا وتر ولكن نجسا أو سبعاً وليسوا يقولون بهذا يقولون صلاة الليل مثنى مثنى الا الوتر فانها ثلاث متصلات لا يصلي الوتر أكثر من ثلاث وأما نحن فنقول بالسنة الثابتة * أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى * أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بأحدة * سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * هشيم وأبو معاوية وابن علية وغير واحد عن ابن عون وعاصم عن ابن سيرين عن يحيى بن الحارث أن أظنه عن عبد الله أنه صلى وعلى بطنه فرث ودم وليسوا يقولون بهذا يقولون إذا كان على بطنه مقدار درهم الكبير أعاد الصلاة وإن كان أقل لم يعد ولم يعلم أحد من مضي قال إذا كان الدم في الثوب أو على الجسد مقدار درهم أعاد الصلاة وإن كان أقل لم يعد * أخبرنا هشيم عن حصين عن خارجة بن الصلت أن ابن مسعود ركع فرب به رجل فقال السلام عليك يا أبا عبد الرحمن فقال عبد الله صدق الله ورسوله فلما قضى صلاته قبل له كان الرجل راكعاً قال أجل أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى تتخذ المساجد طرقاتاً وحتى يسلم الرجل على الرجل للعرفة وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم نقض للصلاة إذا تكلم بمثل هذا حين يريد به الجواب وهم لا يروون خلاف هذا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابن مسعود روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الكلام في الصلاة ولو كان هذا عنده من الكلام المنهى عنه لم يتكلم به * أخبرنا يزيد بن هرون عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الاسود عن أبيه قال رأيت ابن مسعود إذا أمر بين يديه رجل وهو يصلي التزمه حتى يردّه ونحن نقول بهذا وهو يوافق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم لا يأخذون به وأحسبهم يقولون إن هذا ينقض الصلاة ولا يرون قولهم هذا عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعون قول عبد الله وهو موافق السنة * أخبرنا أبو معاوية

تركها وأجمع نسوة ثقات إذا كانت طريقها آمنة من كان ولها زوجها أو غيره قال فيها معنى نهىها عن السفر قلت نهىها عن السفر فيما يلزمها قال فادل على ما وصفت من أنها انما نهيت عن السفر فيما يلزمها قالت بين رسول الله عن الله أن حد الزاني بين البكرين جلد مائة وتغريب عام والتغريب سفر وقد نهى رسول الله أن يخلى بامرأه الا مع ذي محرم وفي التغريب خلوة بهامع غير ذي محرم وسفر قد دل ذلك على أنه انما ينهى عن سفرها فيما لا يلزمها ولم أعلم مخالفاً في أن امرأه لو كانت ببلدناه لاحكام فيه فأحدثت حديثاً يكون عليها فيه حد أو حق لمسلم أو خصومة له جلبت إلى الحاكم فدل هذا على ما وصفت من أنها انما نهيت عن السفر فيما لا يلزمها فإذا قضت حجة الاسلام فلوليها من كان منعها من الحج ومن جميع المساجد الأشياء

عن الاعمش عن أبي اسحق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال إذا أدركت ركعة من الجمعة فأضف إليها أخرى
وإذا فاتك الركوع فصل أربعا وبهذا نقول لأنه موافق معنى ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
خالف هذا بعضهم فزعم أنه إذا لم يدرك الخطبة صلى أربعا رجع بعضهم إلى أن قال مثل قولنا وقال بعضهم
إذا أدرك الإمام في شيء من الصلاة وإن كان جالسا صلى ركعتين خالف هذا الحديث والذي قبله * أخبرنا
رجل عن الاعمش عن المسيب بن رافع عن عامر بن عبدة قال قال عبد الله هبثت عظام ابن آدم للسجود
فاسجدوا حتى بالمرفاق وليسوا يقولون بهذا ولا نعلم أحدا يقول بهذا فأما نحن فأخبرنا سفيان عن
داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أفرم الخراعي عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالقاع من غمرة ساجدا فرأيت بياض بطنه * أخبرنا سفيان قال أخبرنا عبد الله بن أبي زيد بن الأصم عن
عمه يزيد بن الأصم عن ميمونة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجدوا أرادت بهيمة أن تمر من
تحتة لم تسميها في * أبو معاوية عن الأعشى عن إبراهيم قال خطب عبد الله الحصابية خطبة في المسجد
فقال ليلى وسعديك * رجل عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود عن عمه عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله
نحوه وهذا عندهم فيما أعلم كلام في الصلاة يكرهونه وأما نحن فنقول كل شيء من الكلام خاطب به الله
عز وجل ودعوت به فلا بأس به وذلك لأن سفيان حدثنا عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركعة الأخيرة من صلاة الصبح قال اللهم
أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم أشدد وطأتك على مضر
واجعلها عليهم سنين كسني يوسف وهم يخالفون هذا كله ويقولون القنوت قبل الركوع * ابن مهدي
عن سفيان الثوري عن الأعشى عن عمارة عن الأسود قال كان عبد الله لا يقصر الصلاة إلا في حج وأمرة
وهم يخالفون هذا ويقولون تقصر الصلاة في كل سفر بلغ ثلاثا وغيرهم يقول كل سفر بلغ ليلتين * أخبرنا
اسحق بن يوسف وغيره عن محمد بن قيس عن عمران بن عمر بن مولى ابن مسعود عن أبيه قال سأفرت مع ابن
مسعود إلى ضيعة بالقادية فقصر الصلاة بالنجف وليسوا لأحد علمته من المفتين يقول بهذا أمأهم
فيقولون لا تقصر الصلاة في أقل من مسيرة ثلاث ليال فواصل ولا أعلمهم يروون هذا عن أحد من مضى من
قوله حجة بل يروون عن حذيفة خلاف قولهم * رواه أبو معاوية عن الأعشى عن إبراهيم التيمي عن أبيه
قال استأذنت حذيفة من المدائن فقال آذن لك على أن لا تقصر حتى ترجع وهم يخالفون هذا ويقولون
يقصر من الكوفة إلى المدائن وأما نحن فنأخذ في القصر بقول ابن عمر وابن عباس تقصر الصلاة في مسيرة
أربعة برد * أخبرنا بذلك ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال تقصر الصلاة
إلى عسفان وإلى الطائف وجدة وهذا كله من مكة على أربعة برد ونحوه من ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن
سام عن ابن عمر أنه خرج إلى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وهي أربعة برد وهم يخالفون روايتهم عن
حذيفة وابن مسعود وروايتنا عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم * ابن مهدي عن سفيان الثوري عن
قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال قال عبد الله لا تغير وابسوادكم فأنما سوادكم من كوفتكم يعني لا تقصروا
الصلاة إلى السواد وهم يقولون إن أراد من السواد مسيرة ثلاث فقصص إليه الصلاة وهذه أحاديث يروونها
في صلاة السفر مختلفة يخالفونها كلها * ابن مهدي عن سفيان عن أشعث بن سليم عن عبد الله بن زياد قال
سمعت عبد الله يقرأ في الظهر والعصر وهذا عندنا لا يوجب سهوا ولا نرى بأسا أن تعمد الجهر بالقراءة ليعلم من
خلفه أنه يقرأ وهم يكرهون هذا يكرهون أن يجهر بشيء من القراءة في الظهر والعصر ويوجبون السهو
على من فعله ونحن نوافق هذا وهم يخالفونه * ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن الأسود أن عبد الله
كان يكبر من صلاة الصبح من يوم عرفه إلى صلاة العصر من يوم النحر * ابن مهدي عن سفيان الثوري عن

سأذكره في العيدين
إن شاء الله قال أقتصد
على هذا دلالة قلت نعم
ما وصفت لك من أن
الله لم يفرض على أحد
قط أن يسافر إلى مسجد
غير المسجد الحرام للحج
وأن الاسفار إلى
المسجد نافلة غير
السفر للحج وفي منع
عمر بن الخطاب أزواج
النبي الحج يقول رسول
الله أنما هي هذه الحجة
ثم ظهر والحصر قال
وإن اتيان الجمعة فرض
على الرجال الأمن عذر
ولم نعلم من أمهات
المؤمنين امرأة خرجت
إلى الجمعة ولا جماعة في
مسجد وأزواج رسول
الله يمكنهن من رسول
الله أولى بأداء الفرائض
فإن قيل فأنهن قد
ضرب عليهن
الحجاب قيل وقد كن
لا حجاب عليهن ثم ضرب
عليهن الحجاب فلم يرفع
عنهن من الفرائض
شيء ولم نعلم أحدا أوجب
على النساء اتيان الجمعة
كل روى أن الجمعة على
كل أحد المرأة أو
مسافرا أو عبدا فإذا
سقط عن المرأة فرض

الجمعة كان فرض غيرها
من الصلوات المكتوبات
والنافلة في المساجد
عنهن أسقط قال فقال
وما فرض اتيان الجمعة
الا على الرجال وليس
هذا على النساء بفرض
وما هن في اتيان المساجد
للمساجد كالرجال
فقلت له ان الجمعة
للقوم بأقل مما وصفت
لك وعرفت بنفسك
وعرف الناس معك
وقد كان مع رسول
الله نساء من أهله
بنته وبناته وأزواجه
ومولياته وخدمه
وخدم أهل بيته فما
علمت منهن امرأة
تخرجت إلى شهود جمعة
والجمعة واجبة على
الرجال بأكثر من
وجوب الجماعة في
الصلوات غيرها ولا إلى
جماعة غيرها في ليل
أو نهار ولا إلى مسجد
قباء فقد كان النبي
يأتيه راكبا وماشيا
ولا إلى غيره من المساجد
وما أشك أنهم كن على
الخبر بمكانهم من
رسول الله أحرص
وبه أعلم من غيرهن
وأن النبي لم يكن يبدع

غيلان بن جامع عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عبد الله مثله وليسوا يقولون بهذا يقولون يكبر من صلاة
الصبح يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق وأما نحن فنقول بداروى عن ابن عمر وابن عباس
يكبر من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق فترك قول ابن مسعود لقول
ابن عباس وابن عمر وأما هم فيخالفون قول من سميئنا وما رواه ابن مسعود معا والذي قلنا أشبه الأثاويل
والله تعالى أعلم بما يعرف أهل العلم وذلك أن التلبية وقتا تنقضي إليه وذلك يوم النحر وإن التكبير إنما يكون
خلف الصلاة وأول صلاة تكون بعد انقضاء التلبية يوم النحر صلاة الظهر وآخر صلاة تكون في صلاة
الصبح من آخر أيام التشريق * ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن سليم بن حنظلة قال قرأت
السجدة عند عبد الله فنظرت إليه فقال أنت أعلم فإذا سجدت سجدنا وبهذا نقول ليست السجدة واجبة
على من قرأ وعلى من سمع وأحب البنا أن يسجد وإذا سجد القارئ أحبنا للسامع أن يسجد وقدر ويناهذا
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وروا ذلك عن ابن مسعود وهم يخالفون هذا ويزعمون أنها واجبة
على السامع أن يسجد وإن لم يسجد الإمام فيخالفون روايتهم عن ابن مسعود وروايتنا عن النبي صلى الله عليه
وسلم وعن عمر * ابن عيينة عن عبد الله عن زر بن حبیش عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص ويقول
اغماهي توبة نبي * ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد بها
وهم يخالفون ابن مسعود ويقولون هي واجبة * ابن علية عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن
عبد الله في الصلاة على الخنازير لا وقت ولا عدد * رجل عن شعبة عن رجل قال سمعت زر بن حبیش يقول
صلى الله عليه على رجل ميت فكبر عليه نجسا ونحن زوى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر أربعا
* مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر على النجاشي أربعا ولم
يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قط أنه كبر على ميت إلا أربعا وهم يقولون قولنا ونقول التكبير على
الخنازير أربعا ربا لا يزد فيها ولا ينقص بخالفوا ابن مسعود وقالوا في هذا ربا واثنا * أخبرنا هشيم عن يزيد بن
أبي زياد عن أبي جحيفة عن عبد الله أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات
وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ونحن نستحب هذا ونقول به لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم وهم يكرهون هذا كراهة شديدة * أخبرنا اسحق بن يوسف الأزرق عن سفيان عن أبي اسحق
عن علقمة عن عبد الله قال صلى العصر قدر ما يسير الراكب فرسخين وهم يقولون تؤخر العصر قدر ما يسير
الراكب فرسخا فيخالفون ما رواه مالك يدخل الشمس صفرة وأما نحن فنقول يصلى العصر في أول وقتها
لا تأروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى العصر ثم يذهب الذهاب إلى قباء فيأتيهم والشمس بيضاء نقيية
* هشيم عن منصور عن الحسن عن رجل من هذيل أن ابن مسعود كان يقرأ بفاتحة الكتاب في الخنازير
وهم يخالفون هذا ولا يقرؤون على الخنازير وأما نحن فنقول بهذا نقول يقرأ الإمام بفاتحة الكتاب
* أخبرنا بذلك إبراهيم بن سعد عن أبيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على
جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعا فلما فرغ أخذت بيده فسأله عن ذلك فقال سنة وحق
* أخبرنا ابن علية عن ابن جملان عن سعيد بن أبي سعيد قال سمعت ابن عباس يحجر بفاتحة الكتاب على
الخنازير ويقول اغما فقلت لتعلموا أنها سنة * أخبرنا اسحق بن يوسف عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن
أبي الأحوص عن عبد الله قال التكبير تحريم الصلاة وانقضائها التسليم وليسوا يقولون بهذا يزعمون أن
من جلس مقدار التشهد فقد تمت صلاته ولا شيء عليه وأما نحن فنقول تحريم الصلاة التكبير وانقضائها
التسليم لأنه يوافق ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن
عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء

وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وهكذا نقول لا يخرج من الصلاة حتى يسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل حدث الخروج منها التسليم فكل حدث كان يفسد الصلاة فيما بين التكبير الى التسليم فهو يفسدها لان من الدخول فيها الى الخروج منها صلاة فلا يجوز ان يكون في صلاة فيعمل ما يفسدها ولا تفسد * هشيم عن حصين قال اخبرني الهيثم انه سمع ابن مسعود يقول لان اجلس على الرضف احب الي من ان اتربع في الصلاة وهم يقولون قيام صلاة الجالس التربع ونحن نكروه ما يكره ابن مسعود من تربع الرجل في الصلاة وهم يخالفون ابن مسعود ويستحبون التربع في الصلاة * اخبرنا ابو معاوية عن الأعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال صلى عثمان بن عفان قال عبد الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ثم تفرقت بهم الطريق قال الأعمش فخذني معاوية ابن قرة ان عبد الله صلى الله عليه وسلم ارعاه فقبل له عبت على عثمان وتصلى ارعاه قال الخلفاء ثم وهم يقولون لا يصلح للاسافر ان يصلى ارعاه صلى الله عليه وسلم في الثانية مقسدا للشهد فسدت صلاته فيروون عن عبد الله انه فعل ما لم فعله أحد فسدت صلاته * اخبرنا حفص عن الأعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يكره ان يقرأ القرآن في أقل من ثلاث وهم يستحبون ان يقرأ في أقل من ثلاث * اخبرنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال رأيت عبد الله يحسب المعوذتين من المصحف ويقول لا تخطوا به ما ليس منه وهم يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قرأهم ما في صلاة الصبح وهما مكتوبتان في المصحف الذي جمع على عهد أبي بكر ثم كان عند عمر ثم عند حفصة ثم جمع عثمان عليه الناس وهما من كتاب الله عز وجل وأنا أحب ان أقرأهم ما في صلاتي * اخبرنا ابن مهدي وغيره عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن هبيرة بن (١) ريم قال كان عبد الله يعطينا العطاء في زبل صغار ثم يأخذ منها زكاة وهم يقولون لازكاة في مال حتى يحول عليه الحال ولاناخذ من العطاء ونحن نروي عن أبي بكر انه كان لا يأخذ من العطاء زكاة وعن عمر وعثمان ونحن نقول بذلك * اخبرنا ابن علية وابن أبي زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن مسعود انه كان يقول لولي التيمم أحص ما من السنين فاذا دفعت اليه ماله قلت له قد أتى عليه كذا وكذا فان شاهزكي وان شاء تركه ولو كان ابن مسعود لا يرى عليه زكاة لم يأمره بالاحصاء لان من لم تجب عليه زكاة لا يؤمر باحصاء السنين كما لا يؤمر بالصبي باحصاء سنه في صغره للصلاة ولكن كان ابن مسعود يرى عليه الزكاة وكان لا يرى أن يزكها الولي وكان يقول يحسب الولي السنين التي وجبت على الصبي فيها الزكاة فاذا بلغ الصبي ودفع اليه ماله أعلمه ذلك وهم يقولون ليس في مال الصبي زكاة ونحن نقول يزكي لا تار وينا ذلك عن عمر وعلى وعائشة وابن عمر وروينا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم * اخبرنا بذلك عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في أموال اليتامى ثلاثا ذهبها أو تسمل لكها الصدقة

(باب الصيام)

* اخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عبيد بن عمير ان عليا سئل عن القبلة للصائم فقال ما يريد الى خلافها وليسوا يقولون بهذا يقولون لا بأس بقبلة الصائم * اخبرنا اسمعيل بن أبي خالد عن أبي السفر عن علي رضي الله عنه انه صلى الصبح ثم قال هذا حين تبين لكم الحيط الأبيض من الحيط الاسود وليسوا ولا أحد علمناه يقول بهذا انما السحور قبل طلوع الفجر فاذا طلع الفجر فقد حرم الطعام والشراب على الصائم * اخبرنا رجل عن الشيباني عن أبي معاوية ان عليا رضي الله عنه خرج يستسقي

(١) ريم بالخناصة التفتحة كتبه مصححه

ان يأمرهن بما يجب عليهن وعليه فبين وماهن فيه من الخير وان لم يجب عليهن كما أمرهن بالصدقات والسنن وأمر أزواجه بالحباب وما علمت أحدا من سلف المسلمين أمر أحد من نسائه باتيان جمعة ولا جماعة من ليل ولا نهار ولو كان لهن في ذلك فضل أمر وهن به وأذنوا لهن اليه بل قدرى والله أعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في حجرته وأصلاتها في حجرتها خير من صلاتها في المسجد أو المساجد * حدثنا الربيع اخبرنا الشافعي اخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سارة بن عبد الرحمن انه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول ان كان ليكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أوم حتى يأتي شعبان رزى اذا استأذنت أحدكم امرأته لتشهد العشاء

يوم عاشوراء فقال من كان منكم أصبح صائماً فليتم صيامه ومن كان مفطراً فليأكل كل وليسوا يقولون بهذا يقولون من أصبح مفطراً فليصوم * أخبرنا رجل عن شعبة عن أبي إسحق عن عبد الله بن مرة عن الحرث عن علي رضي الله عنه أنه كره صوم يوم الجمعة وهم يستحبون صوم يوم الجمعة فيخالفون علياً رضي الله تعالى عنه * أخبرنا رجل عن شعبة عن منصور عن هلال بن يساف عن عبد الله أنه كره القبلة للصائم وليسوا يأخذون بهذا وأما نحن فنروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل وهو صائم وعن غير واحد من أصحابه ونقول لأبأس أن يقبل الصائم * أخبرنا ابن مهدي وإسحاق الأزرق عن سفیان الثوري عن سلمة بن كهيل عن المستورد بن الأحنف قال جاء رجل فصلّى معه الظهر فقال اني ظلمت اليوم لصائم ولا مفطر كنت أنقاضي غريمي فإذا رى قال ان شئت صمت وإن شئت أفطرت * أخبرنا رجل عن بشر بن السري وغيره عن سفیان الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن أن حذيفة بدله بعد ما زالت الشمس فصام وهم لا يرون هذا ويزعمون أنه لا يكون صائماً حتى ينوي الصوم قبل الزوال * أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال أحدكم بالخيار ما لم يأكل أو يشرب وأما نحن فنقول المتطوع بالصوم متى شاء نوى الصيام فأما من عليه صوم واجب فعليه أن ينويه قبل الفجر والله أعلم

(باب الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله قال الحج أشهر معلومات ليس فيها عمة وليسوا يأخذون بذلك ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمرة في أشهر الحج وأما نحن فروينا أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين خرجوا معه في حجة منهم من قرن الحج مع العمرة ومنهم من تمتع بالعمرة إلى الحج ومنهم من أفرد الحج * أخبرنا بذلك مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت وأفرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج فبهذا قلنا لأبأس بالعمرة في أشهر الحج وقد كان ابن مسعود فيمن شهد تلك الحجة فيما علمنا * أخبرنا ابن مهدي عن سفیان عن إبراهيم ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة قال قال لي عمر يا أبا أمية حج واشترط فإنك ما شرطت والله عليك ما شرطت وهم يخالفون هذا ولا يرون الشرط شيئاً وأما نحن فنقول بشرط وله الشرط لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بضاعة بنت الزبير بالشرط وما روى عن عائشة * أخبرنا سفیان عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بضاعة بنت الزبير فقال أما تريدن الحج فقالت اني شاكية فقال حجّي واشترطي أن محلي حيث حبستني * أخبرنا سفیان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة يا ابن أخي هل تستتي إذا حججت قلت ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فإن يسرته فهو الحج وإن حبسني حابس فحبي عمة * أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله أنه لبي على الصفا في عمة بعد ما طاف بالبيت وليسوا ولا أحد من الناس علمناه يقول بهذا وإنما اختلف الناس عندنا فمنهم من قال يقطع التلبية في العمرة إذا دخل الحرم وهو قول ابن عمر ومنهم من قال إذا استلم الركن وهو قول ابن عباس * أخبرنا رجل عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وبه يقولون هم أيضاً فأما بعد الطواف بالبيت فلا يلي أحد * أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي إسحق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال كانت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك وليسوا ولا أحد علمناه يقول هذا بخلافه لأن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمين إلى اليوم زيادة على هذه التلبية والمثل لا شريك لك * أخبرنا ابن مهدي عن

فلا يمنعها فاحتمل أن يجب عليهن واحتمل أن يكون على الاستحباب فلما كان ما وصفت من الاستدلال بأن لم يختلف العامة أن ليس على المرأة شهود صلاة جماعة كما هي على الرجل وأن لوليها حبسها كان هذا اختياراً لا فرضاً على الولي أن يأذن للمرأة للعشاء فقال ما علمت أحداً من المفتين يخالف في أن ليس على الرجل الاذن لامرأته إلى الجمعة ولا جماعة ولقد قال بعضهم ولا إلى حج لأنه لا يفوتها في عمرها فقلت في أن لم يختلف المفتون أن كان كما قلت دليل على أن لا يجزئها معنى حديث رسول الله إذا كان معنى حديث رسول الله محتملاً ما قالوا قال ولقد قال بعضهم زوج المرأة أن يمنعها من الحج قلت أما هذا فلا لأنه إذا جازله أن يمنعها الفريضة فقد منعها مساجد الله كلها فأباح له خلاف الحديث فإذا قلت لا يمنعها الفريضة من

الجفلم أخالف الحديث
بل هو ظاهر الحديث
لا تمنعوا إمام الله
مساجد الله كلها وفيه
والله أعلم دلالة على أن
لهم منعهم بعضها قال
وأجبر زوج امرأه
ووليها من كان على أن
يدعها والفريضة من
الج والعرة في سفر ولا
أجبره على ما تطوعت
به منها فإذا أذن لها إلى
الج فلم يمنعها مساجد
الله لأنه قد أذن لها في
الفرض إلى مسجده الله
الحرام قال وقدرى
حديث أن يترك النساء
إلى العبدان فإن كان
نابتا قلنا به

(باب غسل الجمعة)

* حدثنا الربيع قال
قال الشافعي قال الله
جل ثناؤه إذا قمنا إلى
الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وأيديكم إلى
المراقي وامسحوا برؤوسكم
وأرجلكم الآية قال
فدلت السنة على أن
الوضوء من الحدث
وقال الله جل ثناؤه
لا تقربوا الصلاة وأنتم
سكارى حتى تعلموا
ما تقولون ولا جنباً إلا

سفيان الثوري عن أبي إسحق عن عبد الرحمن بن زيد أن عبد الله تغفل بين المغرب والعشاء بجمع وليسوا
يقولون بهذا بل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلاهما لم يصل بينهما شيئاً * أخبرنا الوليد بن مسلم عن
ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء ولم يتطوع
بينهما ولا على أثر واحدة منهما وبهذا نقول * أخبرنا ابن علية عن أبي حنيفة عن إبراهيم عن الأسود عن
عبد الله قال نسكان أحب إلى أن يكون لكل واحد منهما مشقة وسفر وهم يزعمون أن القرآن أفضل وبه
يفتقون من استفتاهم وعبد الله كان يكره القرآن * أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة
عن عبد الله أنه حكم في الربيع جفراً أو جفرة وهم يخالفونه ويقولون بحكم فيه بقيته في الموضع الذي
يصاب فيه ولو بلغ أن يكون غير جفرة لم يهدأ إلا التي فصاعداً ما يكون أخفية فيخالفونه من وجهين
ولا يقولون علمته في قولهم هذا يقول أحد من السلف وأما نحن فنقول به لأنه مثل ما روي عن عمر وهو
قول عوام فقهاؤنا والله أعلم

(كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما)

* أخبرنا أبو محمد الربيع بن سليمان المرادي المؤذن صاحب الشافعي رحمه الله قال سألت الشافعي بأى شيء
ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد كتبت هذه الخفة في كتاب جاع العلم فقلت أعدم من هذا
مذهبك ولا تبال أن يكون فيه في هذا الموضع فقال الشافعي إذا حدثت الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يترك رسول الله حديثاً أبداً
الأحاديث وجد عن رسول الله حديث يخالفه وإذا اختلفت الأحاديث عنه فالاختلاف فيها وجهان
أحدهما أن يكون بها نسخ ومنسوخ فنعمل بالناسخ ونترك المنسوخ والآخراً أن تختلف ولادلالة على أيها
الناسخ فنذهب إلى أثبت الروايتين فإن تكافأنا ذهب إلى أشبه الحديثين بكتاب الله وسنة نبيه فيما سوى
ما اختلف فيه الحديثان من سنته ولا يعدو حديثان اختلفا عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يوجد فيهما هذا
أو غيره مما يدل على الأثبات من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان الحديث عن رسول الله
لا يخالفه عنه وكان يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يوافقه لم يردده قوة وحديث النبي
صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه وإن كان يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يخالفه لم ينفذ إلى ما خالفه
وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يؤخذ به ولو علم من روى عنه خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته اتبعها
إن شاء الله فقلت للشافعي أفذهب صاحبنا هذا المذهب قال نعم في بعض العلم وتركه في بعض قلت فاذكر
ما ذهب إليه صاحبنا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يرو عن الأئمة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان
ولا علي شيئاً يوافقه فقال نعم بهاذكر من ذلك إن شاء الله ما يدل على ما وصفت وأذكر أيضاً ما ذهب إليه
من حديث رسول الله وفيه عن بعض الأئمة ما يخالفه ليسكون أثبت للحجة عليكم في اختلاف أئمتنا وبلغكم
فتستغنون مرة بالحديث عن النبي دون غيره وتدعون له ما خالفه ثم تدعون الحديث مرة أخرى بغير حديث
يخالفه (قال الشافعي) ومن ذلك أنه أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس
قال * وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة كلاهما قالان الشمس خسفت فصلى النبي
صلى الله عليه وسلم ركعتين ووصفاهما في كل ركعة ركعتين (قال الشافعي) فأخذنا نحن وأنتبه ونالفنا
غيركم من الناس فقال صلى ركعتين كصلاة الناس وروى حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قوله
ونالفنا غيرهم من الناس فقال صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات واحتج علينا بأن ابن عباس صلى

عابري سبيل حتى
تغسلوا قال فكان
الوضوء عاماً في كتاب الله
من الأحداث وكان
أمر الله الجنب بالغسل
من الجنابة دليلاً والله
أعلم أن لا يجب الغسل
الامن جنباً إلا أن تدل
السنة على غسل واجب
فنوجب بالسنة بطاعة
الله في الأخذ بها ودلت
على وجوب الغسل من
الجنابة ولم أعلم دليلاً
بيننا على أن يجب غسل
غير الجنابة الواجب
الذي لا يجزئ غيره
قال وقدر في غسل
يوم الجمعة شيء فذهب
ذاهب إلى غير ما قلنا
ولسان العرب واسع
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن سالم عن أبيه أن
رسول الله قال من
جاء منكم إلى الجمعة
فليغتسل * أخبرنا
مالك وسفيان عن
صفوان بن مسلم عن
عطاء بن يسار عن أبي
سعيد الخدري أن رسول
الله قال غسل يوم الجمعة
واجب على كل محتلم
(قال الشافعي) فاحتمل

في ثلاثة ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات واحتج علينا غيره بأن علي بن أبي طالب صلى ركعتين في كل ركعة
أربع ركعات وأنس وكانت يجتاع عليهم أن الحديث إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في أحد
بعده حجة لوجاء عنه شيء يخالفه (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن
بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة
من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد
أدرك العصر فقلنا نحن وأنتم بهذا وخالفنا بعض الناس فيه فقال هو مدرك العصر وصلاته الصبح
فأنته من قبل أنه خرج إلى وقت نهى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة (قال الشافعي) فكانت
يجتاع عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما نهى عما لا يلزم من الصلوات وهذه صلاة لازمة قد بينها وأخبر
أنه مدرك في الحالين معا أفرايم لو احتج عليكم رجل فقال كيف ثبت حديث أبي هريرة وحده عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يروها أحد علمته عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة ولم تردوه بأن هذا لم يرو عن
أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ما كانت يجتاع
عليه إلا أنه إذا ثبت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغنى به عن سواه (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا
عن الصلاة فان شدة الحر من فيج جهنم فأخذنا نحن وأنتم به أفرايم أن قال لنا قائل إن الحر والبرد لم يحدثا
بعد ولم يذهبا بعد فلما يأت عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي أنهم أمروا بالابراد ولم يرو عن واحد
منهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحض على أول الوقت وذلك في الحر والبرد سواء هل الحجة لا يثبت هذا
عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن حضه على أول الوقت لا يدفع أمره بتأخير الظهر في شدة الحر ولولم يرو عن
أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم استغنى فيه بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن حميدة ابنة عبيد بن رفاع عن كبشة بنت كعب بن مالك
عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الهرة أنها ليست بنجس قال فأخذنا نحن وأنتم به
فقلنا لا بأس بالوضوء بفضل الهرة وخالفنا بعض الناس فكره الوضوء بفضلها واحتج بأن ابن عمر كره الوضوء
بفضلها أفرايم أن قال لكم قائل حديث حميدة عن كبشة لا يثبت مثله والهرة لم تزل عند الناس بعد النبي
صلى الله عليه وسلم فمن نوهه بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما يوافق ما روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم واحتج أيضاً بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب من إناء أحدكم فليغسله
سبع مرات والكلب لا يؤكل لحمه ولا الهرة فلا أتوضأ بفضلها فهل الحجة عليه إلا أن المرأتين أن كانتا
معروفتين ثبت حديثهما وأن الهرة غير الكلب الكلب نجس ما مور بغسل الإناء منه سبعاً ولا نتوضأ بفضلها
وفي الهرة حديث أنها ليست بنجس فتوضأ بفضلها ونكتفي بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن يكون
أحد بعده قال به ولا يكون في أحد قال بخلاف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة ولا في أن لم يرو إلا من
وجه واحد إذا كان الوجه معروفاً * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن
مروان عن بسرة بنت صفوان أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا مس أحدكم كذ كره فليستوضأ
فقلنا نحن وأنتم به وخالفنا بعض الناس فقال لا يتوضأ من مس الذكر واحتج بحديث رواه عن النبي صلى
الله عليه وسلم يوافق قوله فكانت يجتاع عليه أن حديثه مجهول لا يثبت مثله وحديثنا معروف واحتج
علينا بأن حذيفة وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وعمران بن الحصين وعمار بن ياسر وسعد بن
أبي وقاص قالوا ليس في مس الذكر وضوء وقالوا رويتم عن سعد قولكم وروينا عنه خلافه ورويتوه عن
ابن عمر ومن رويناه عنه أكثر وأنتم لاتوضئون لو مسستم أنجس منه فكانت يجتاع أن ما ثبت عن النبي

صلى الله عليه وسلم لم يكن في قول أحدنا حجة على قوله فقال منهم قائل أفلا تنهم الرواية عن رسول الله
إذا جاء عن مثل من وصفت وكان من مس ما هو أن يحس منه لا يجب عليه عندكم وضوء فقلت لا يجوز لعالم
في دينه أن يحتاج بمباري الحجة في غيره قال ولم لا تكون الحجة فيه والغلط يمكن فيمن روى فقلت له أرايت
أن قال لك قائل أنهم جميع ما روى عن رويته عنه فأخاف غلط كل محدث منهم عن حدث عنه إذا روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قال لا يجوز أن يتهم حديث أهل الثقة قلت فهل روى عن أحد منهم
الواحد عن واحد قال نعم قلت ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم واحد عن واحد قال نعم قلت فأننا علمنا
أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله بصدق المحدث عندى وعلمنا أن من سمينا قاله بحديث الواحد عن الواحد
قال نعم قلت وعلمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله علمنا أن من سمينا قاله قال نعم قلت فإذا استوى العلمان من
خبر الصادقين أيهما كان أولى بنا أن نصير إليه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بأن نأخذ به أو الخبر
عن غيره قال بل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ثبت قلت ثبوتها واحد قال فالخبر عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يصار إليه وإن أدخلتم على الخبرين عنه أنهم يمكن فيهم الغلط دخل عليكم
في كل حديث روى مخالف الحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قلتم ثبت خبر الصادقين
فثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى عندنا أن يؤخذ به * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير
المكي عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر
والعصر والمغرب والعشاء في سفره إلى تبوك فأخذنا نحن وأنتبه وخالفنا فيه غيرنا فروى عن ابن مسعود
أن النبي صلى الله عليه وسلم ليجمع إلا بالمدلفه وروى عن عمر أنه كتب أن الجمع بين الصلاتين إلا من عذر
من الكبراء فكانت حجةنا عليه أن ابن مسعود وإن قال لم يفعل فقال غيره فعل فقول من قال فعل أولى
أن يؤخذ به لأنه شاهد الذي قال لم يفعل غير شاهد وليس في قول أحدنا خلاف ما روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم حجة لما وصفت من أنا إذا علمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شيئاً وغيره قال غيره فلا يشك مسلم في أن
ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى أن يؤخذ به وإن أدخلت أن الرجال المحدثين يمكن فيهم الغلط
في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أدخلنا ذلك في حديث من روى عنه ما يخالف ما جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم وكان ذلك في حديث من روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أمكن لأنه لا يروى
عن النبي عليه السلام شيئاً سماعاً إلا أصحابه وأصحابه خبر عن بعدهم وعامة من روى عنه دونه التابعون
فكيف يتهم حديث الأفضل ولا يتهم حديث الذي هو دونهم ولست انتهمهم وأحاديث كانوا قبلهم ما عاوا الحجة
فيما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما قال غيره ولا يوهن الجمع في السفر بأن يقول رجل سافر
أبو بكر غازيا وأباجا وعثمان غازيا وأباجا ولم يثبت أن أحدا منهم جمع في سفر بل يكتفى بما
جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يوهنه أن لم يحفظ أنه عمل به بعده ولا يزيد قوة أن يكون عمل به بعده
ولو خولف بعد ما أوهنه وكانت الحجة فيما روى عنه دون ما خالفه * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن داود
ابن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
العصر فسلم من ركعتين فقام ذوالبيدين فقال قصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال النبي صلى الله
عليه وسلم كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال أصدق ذوالبيدين فقالوا نعم فأتى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس فقلنا نحن وأنت بهنذا وخالفنا غيرنا فقال الكلام
في الصلاة عامداً يقطعها وكذلك يقطعها الكلام وإن ظن المصلي أنه قد أكمل ثم تكلم وروى عن ابن
مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله يحدث من أمره ما شاء وإن مما أحدث الله أن لا تكلموا
في الصلاة فقلنا هذا لا يخالف حديثنا نهى عن الكلام عامداً فاما الكلام ساهياً فلم ينه عنه والدليل

واجب لا يجزئ غيره
واجب في الاخلاق
واجب في الاختيار
وفي النظافة ونبي تغير
الريح عند اجتماع
الناس كما يقول الرجل
للرجل وجب حقل
على أذرايتني موضعا
لحاجتك وما أشبه
هذا فكان هذا
أولى معنييه لموافقة
ظاهر القرآن في عموم
الوضوء من الأحداث
وخصوص الغسل من
الجنابة والدلالة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في غسل يوم الجمعة
أيضا فان قال قائل
فأذكر الدلالة قلت
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن سالم بن عبد
الله قال دخل رجل
من أصحاب رسول الله
المسجد يوم الجمعة وعمر
ابن الخطاب يخطب
فقال عمر أية ساعة
هذه فقال يا أمير
المؤمنين انقلبت من
السوق فسمعت النداء
فأزددت على أن توضأت
فقال عمر والوضوء
أيضا وقد علمت أن
رسول الله كان يأمر
بالغسل (قال الشافعي)

على ذلك أن حديث ابن مسعود بمكة قبل الهجرة وحديث أبي هريرة بالمدينة بعد حديث ابن مسعود
 بزمان فلم نوهن نحن وأنتم هذا الحديث بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على أنهم فعلوا مثل هذا
 ولا قالوا من فعل مثل هذا جازله واكتفينا بالخبر لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نحتاج فيه إلى
 أن يعمل به بعده غيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله ابن
 بجينة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس وقام الناس معه فلما قضى صلاته
 ونظرنا تسليمة كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم فأخذنا نحن وأنتم بهذا وقتلنا وقتلتم بسجد السهو
 في النقص من الصلاة قبل التسليم وخالفنا بعض الناس وقال تسجدان بعد التسليم واحتج بروايتنا فقال من
 احتج عن مالك سجدهما النبي صلى الله عليه وسلم في الزيادة بعد السلام فسجدت هما كذلك وسجد هما في
 النقص قبل السلام فسجدت هما كذلك ولم نوهن هذا بأن لم يرو عن أحد من الأئمة فيه شيء يخالفه ولا يوافقه
 واكتفينا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح
 ابن خوات عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة
 وماء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما فأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا فصفاوا وجاء العدو وجاءت
 الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا أو لا لأنفسهم ثم سلم بهم (قال
 الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله (١) بن عمر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم عن صالح بن
 خوات عن خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه فأخذنا نحن وهو بهذا حتى حكى لنا عنه غير
 ما عرضنا عليه وخالفنا بعض الناس فقال فيه بخلاف قولنا فقال لا تصلى صلاة الخوف اليوم فكانت حجتنا
 عليه ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من حجتنا أن قال قد اختلفت الأحاديث في صلاة
 الخوف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم نعلم أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا ثبت عن على أن واحدا منهم صلى
 صلاة الخوف ولا أمر وأنها والصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الفضل ليست كهي خلف غيره
 وبأن لم يرو عن خلفائه حديث يثبت بصلاتها ولم يروا للمحاربين ومحاربين زمانهم فهذا يدل على أنه كان للنبي
 صلى الله عليه وسلم خاصة فكانت حجتنا عليه أنه إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام لا بدالة
 لأنه لا يكون شيء من فعله خاصا حتى تأتينا بالدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع أنه خاص والاكتفينا بالحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بعده كما قلنا فيما قبله

(باب ما جاء في الصدقات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وليس فيما دون خمس أواق صدقة فأخذنا نحن
 وأنتم بهذا وخالفنا فيه بعض الناس فقال قال الله تبارك وتعالى لنبيه عليه السلام خذ من أموالهم صدقة
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر لم يخص الله جيل وعز ما لا دون مال ولم يخص
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ما لا دون مال فهذا الحديث يوافق كتاب الله والقياس عليه
 وقال لا يكون مال فيه صدقة وآخر لا صدقة فيه وكل ما أخرجت الأرض من شيء وإن خرمة بقيل ففيه
 العشر فكانت حجتنا عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الممين عن الله معنى ما أراد إذا بان ما يؤخذ منه
 من الأموال دون ما يرد والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء جلة والمفسر يدل
 على الجلة (قال الشافعي) وقد سمعت من يحتج عنه فيقول كلاما يريده قد قام بالأمر بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان وعي وأخذوا الصدقات في البلدان أخذاعا وما زما ناطويلا فأروى

(١) أي ابن حفص بن عاصم العمري عن أخيه عبيد الله الخ فتنه كتبه مع صحبه

فلما علمنا أن عمرو وعثمان
 علما أن رسول الله كان
 يأمر بالفصل يوم الجمعة
 فذكر عمر عليه وعلم
 عثمان فذهب عنا أن
 تتوهم أن يكونا نسيبا
 عليهما عن رسول الله
 في غسل يوم الجمعة إذ
 ذكر عمر عليهما في المقام
 الذي توضح فيه عثمان
 يوم الجمعة ولم يغسل
 ولم يخرج عثمان
 فيغسل ولم يأمره عمر
 بذلك ولا أحد من
 حضرهما من أصحاب
 رسول الله ممن علم أمر
 رسول الله بالغسل
 معهما أو بإخبار عمر عنه
 دل هذا على أن عمر
 وعثمان قد علما أمر
 النبي بالغسل على
 الأحب لأعلى الإيجاب
 للغسل الذي لا يجزئ
 غيره وكذلك والله أعلم
 دل على أن علم من سمع
 مخاطبة عمر وعثمان
 في مثل علم عمر وعثمان
 أما أن يكون علموه
 علما وأما أن يكون علموه
 بخبر عمر كالدلالة عن
 عمرو وعثمان وروى
 عائشة الأمر بالغسل
 يوم الجمعة أخبرنا شافعيان
 عن يحيى بن سعيد عن

عمره عن عائشة قالت
 كان الناس عال
 أنفسهم فكانوا
 يروحون بهياتهم
 فقيل لهم لو اغتسلتم
 قال وروى من حديث
 البصريين أن رسول
 الله قال من توضأ فيها
 ونمت ومن اغتسل
 فالتغسل أفضل قال
 وقول أكثر من لقيت
 من المفتين اختيار
 الغسل يوم الجمعة وهم
 يرون أن الوضوء يجزئ
 منه وفي حديث ابن عمر
 عن رسول الله من جاء
 منكم الجمعة فليغتسل
 ما يدل على أن غسل يوم
 الجمعة لا يجب الوجوب
 الذي لا يجزئ غيره لأن
 الغسل إذا وجب
 الوجوب الذي لا يجزئ
 غيره وجب على كل
 مصل جاء الجمعة أو
 تخلف عنها لأن قول
 رسول الله من جاء منكم
 الجمعة فليغتسل يدل
 على أن لا يغسل على من
 لم يأت الجمعة

(باب نكاح البكر)

« حدثنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي
 قال أخبرنا مالك عن

عنهم ولا عن واحد منهم أنه قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة قال والنبي صلى الله عليه وسلم عهد ما هذا
 في واحد منها ومارواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو سعيد الخدري (قال الشافعي) فكانت حجة عليه
 أن المحدث به لما كان ثقة اكتفى بخبره ولم يزد به تأويل ولا بأنه لم يروه غيره ولا بأنه لم يروه عن أحد من الأئمة
 مثله اكتفاء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عما دونها وبأنها إذا كانت منصوبة بينه لم يدخل عليها
 تأويل كتاب إذا النبي صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى الكتاب ولا تأويل حديث جلية يحتمل أن يوافق قول
 النبي صلى الله عليه وسلم المنصوص ويخالفه وكان إذا احتل المعنيين أولى أن يكون موافقا له ولا يكون مخالفا
 فيه ولم يوهنه أن يروه إلا واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان ثقة * (قال الشافعي) أخبرنا مالك
 عن نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط
 المبتاع فقلنا نحن وأنتم بهذا وقلنا في هذا دليل على أنه من باع نخلا لم يؤثر الثمرة للمشتري بخلاف بعض
 الناس في هذا فقال إذا قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالثمرة إذا أبرت للبائع إلا أن يشترط المبتاع علمناه إذا أبر
 فقد زایل أن يكون مغيبا في شجره لم يظهر كما يكون الجمل مغيبا لم يظهر وكذلك إذا زایلها وان لم يؤثر فهو
 للبائع وقال هكذا تقولون في الأمانة تباع جاملا حلالا للمشتري فإذا فرقها فإولدها للبائع والتمر إذا خرج من
 النخلة فقد فرقها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجة عليهم أن قلنا إن الثمرة إن كانت خارجة
 من النخل فحكم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم حكمه بعد الإبراد على فرقه بين حكم حال الثمرة قبل الإبراد
 وبعده اتبعنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمر به ولم نجعل أحدهما قياسا على الآخر ونسوي بينهما
 أن ظهر فيها ولم نفسهما على ولد الأمانة ولا نقيس سنة على سنة ولكن غصى كل سنة على وجهها ما وجدنا
 السبيل إلى امضائها ولم نوهن هذا الحديث بقياس ولا شيء مما وصفت ولا بأن اجتمع هذا فيه وأن لم يروه فيه
 عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على قول ولا حكم ولا أمر يوافق واستغنيا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم فيه عما سواه

(باب في بيع الثمار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن
 أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترثي فقيل يا رسول الله وما ترثي
 قال حتى تحمر وقال أرايت إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه قال فأخذنا بهذا الحديث ونحن
 وأنتم وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم يدل على معنيين أحدهما أن يبدو صلاحها الحرة ومثلها الصفرة
 وأن قوله إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه أنه أعني منع من الثمرة ما يترك إلى مدة يكون في مثلها
 التلف فقلنا كل من ابتاع ثمرة قد بدا صلاحها فله تركها حتى تجدد وخالفنا بعض الناس في هذا فقال من
 اشترى ثمرة قد بدا صلاحها لم يكن له تركها وذلك أن ملك النخل والماء الذي به صلاح النخل للبائع يستبقى
 نخله وماءه ولا يجوز أن يشترط له لا يعرف حصة الثمرة من الثمن من حصة الاجارة فكانت حجة عليه أن
 قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه يدل على أنه أعني منع ما يترك
 لا ما يكون على مشترطه أن يقطفه مكانه ورأينا أن من خالفنا فيه قد ترك السنة وترك ما تدل عليه السنة
 لو احتج علينا بأنه لم يروه عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على قول ولا قضاء يوافق هذا استغنيا بالخبر عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سواه * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد
 مولى الأسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص أخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه نهى عن بيع الرطب بالتمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة وبيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها قال فأخذنا نحن وأنتم بالأحاديث كلها حين وجدناها كلها مخرجا فقلنا المزابنة بيع الحزاف كله شيء من صنعه كيلاً والرطب بالتمر إذا كان الرطب ينقص شيء واحد متفاضل أو مجهول فقد حرم أن يباع الاستويا وذلك إذا كان موضوعا بالأرض وأحلنا بيع العرايا بخمرها تمرأوي داخله في معنى المزابنة والرطب بالتمر إذا كان لهما وجه معا وخالفنا في هذا بعض الناس فلم يخرجه العرايا وردها بالحديثين وقال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان فأخذنا بأحدهما وكان الذي أخذناه أشبه بسننه في النهي عن التمر بالتمر إلا كيلاً بكيل فرأينا لنا الحجة ثابتة بما قلنا على من خالفنا إذا وجدنا الحديثين وجهات متضمة فمعهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كانت لنا حجة كانت عليكم في الحديثين يكونان هكذا اقتضيهما إلى الاختلاف وقد وجد لهما وجه متضمان فيهما فلم ندعهما وصفتنا من حجة غيرنا بحديثنا ولا بأن يروى عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على واستغفينا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكر الخاءة أبل فقال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكره فقلت لم أجده في الأبل إلا جلا خيارا رابعا فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء فأخذنا نحن وأنتم بهذا وقلنا لأبأس أن يستسلف الحيوان إلا الولائد وأن يسلف في الحيوان كله قياسا على هذا وخالفنا بعض الناس في هذا فقال لا يستسلف الحيوان ولا يسلف فيه وروى عن ابن مسعود أنه كره السلف فيه وعن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلم نر في واحد دون النبي صلى الله عليه وسلم حجة مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الربيع) معنى قول الشافعي في هذا الذي نهى عنه ههنا قرض الأمة خاصة (١) لأن له أخذها منه فأما العبد فيجوز وقال هذا قول الشافعي

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذنا نحن وأنتم به وانما أخذنا نحن به من قبل أنار ويناه من حديث المسكين موثلا صحيحا وخالفنا فيه بعض الناس في الاحتج في شيء منه قط علمته أكثر من حججه فيه وفي ثلاث مسائل معه فزعم أن القرآن يدل على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد وامرأتين وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال واليمين على المدعى عليه وقاله فمكنا هذا دلالة على أن لا يجوز عين إلا على المدعى عليه ولا يحلف مدع واحتج بآب شهاب وعطاء وعروة وهما رجلا مكة والمدينة في زمانهما أنكره غاية النكرة واحتج بأن لم يحفظ عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان فيه شيء يوافق ولا عن علي من وجه يصح عنده ولا عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه يصح ولا عن ابن المسيب ولا القاسم ولا أكثر التابعين وبأننا ألقينا في المسال ولم نحلف في غيره وأن ربعة بن أبي عبد الرحمن قال انما أخذنا باليمين مع الشاهد أن وجدناه في كتب سعد وقال تأخذون بين وبين شاهدان وجدتموهما في كتاب وتردون الأحاديث القائمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجتى عليه أن قلت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة وما ثبت عن رسول الله لم يوهنه أن لا يوجد عند غيره ولم يتأول معه قرآن ولم يدفعه أن أنكره عروة (١) بمراجعة الجزء الثالث في صفات الحيوان إذا كانت ديناً يعلم المراد اه كتبه مصححه

عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن عبد الله ابن عباس أن رسول الله قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن جهم عن زيد بن جارية عن خنساء ابنة خدام أن أباهما زوجها وهي ثيب فكسرت ذلك فأنت النبي فردنكاحه * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة سبع وبني بي وأنا ابنة تسع وكنت ألب بالبنات فكنت جوار يا بنتي فإذا رأيت رسول الله تعمرن فكان رسول الله يسرهن إلى (قال الشافعي) والولى الذى قال رسول الله الأيم أحق بنفسها من الأب خاصة لأنه لا يكون لاحد ولاية معه وانما تكون الولاية لغيره إذا لم يكن أب فهو الولي المطلق وحديث ابن عباس في الأيم أحق

بفسها من ولها مثل
حديث خنساء اذا كانت
المرأة أيماء الأيم الثيب
يرتجها أبوها بغير
اذنها فرد رسول الله
نكاحه (قال الشافعي)
والكر تستأذن في نفسها
والله أعلم بتأذنها أبوها
في نفسها وهذا يحتمل
ما ذهبنا اليه والله أعلم
فقلنا أمره الآباء
بالاستئذان لا البكار
في الانكاح أطيب
لأنفسهن وأحرى أن كان
بهن علة في أنفسهن
أولهن علة فيهن
يستأمرن في انكاحه
أن يذكرنها لأعلى أن
لهن في أنفسهن مع
آبائهن أمر أن لم ياذن
أن يتكهن لم يجز أن
يتكهن وذهبنا إلى ذلك
أن رسول الله تزوج
عائشة وهي بنت سبع
سنين وأدخلها عليه وهي
بنت تسع سنين وهي
في حال التزويج والدخول
من لا أمره في نفسه
فلو كان النكاح لا يجوز
على البكر إلا باذنهم لم يجز
أن تزوج حتى يكون
لها أمر في نفسها كما
قلنا في المولود يقتل أبوه
يحبس قاتله حتى يبلغ
الولد فيعفو أو يصالح

وابن شهاب وعطاء لانه ليس في الانكار حجة انما الحجة في الخبر لافي الانكار ورأينا هذا الناحية ثابتة فاذا كان
مثل هذا يكون لنا حجة فعليه مثله وأخرى وأولى أن لا يوجد عليه ما يوهنه منه * (قال الشافعي) رحمه الله
أخبرنا مالك عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا يمين أئمة نبأ مقعده من النار فأخذنا نحن
وأنتم بهذا الحديث وقلنا فيه دلالة على أن امرأ لا يحلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مجبورا
على اليمين لا متطوعا بها وانما يجبر الناس على الأيمان بالحكام وخالفنا بعض الناس في هذا واحتج فيه بأن
قال هاشم بن هاشم ليس بالشهور بالحفظ وعبد الله بن نسطاس ليس بالمعروف ولو احتجنا عليكم بمثل هذا
رددتموه وليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أحلف على المنبر وقد يتطوع الرجل فيحلف على المنبر كما
يتطوع فيحلف بطلاق وعناق ولم يستحلف ولم يحفظوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره أنه أحلف أحدا
على منبر في غم ولا غيره واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين الزوجين فحكي اللعان ولم يحل أنه
كان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أورأت أهل البلدان أن يجلبون إلى المدينة أو يحلفون
ببلدانهم فكيف تكون الأيمان على الناس مختلفة فلم زله في هذا حجة وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم
على ظاهره أنه لا يحلف أحد على منبر إلا مجبورا كما وصفنا

(كتاب العتق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فاعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه
العبد والا فقد عتق منه ما عتق فأخذنا نحن وأنتم بهذا الحديث وأبطلناه الاستسعاء وشركنا الرق والحرية
في العبد اذا كان المعتق للعبد مفسدا وخالفنا فيه بعض الناس ووهنه بأن قال رواه سالم عن ابن عمر فلم يقل
فيه والا فقد عتق منه ما عتق ورواه أيوب عن نافع عن ابن عمر وقال أيوب وربما قال نافع والا فقد عتق
منه ما عتق وربما لم يقل وأكثرتني أنه شيء كان يقوله نافع برأيه ووهنه بأن قال حديث رواه ابن عمر وحده
وقدرى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وعن غير أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيه الاستسعاء ووهنه بأن قال لم ير وعن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما وافقه بل روي نافع عن عمر خلافه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجةنا عليه أن سالما وان لم يروه فنافع ثقة وليس في قول أيوب ربما قاله
وربما لم يقله اذا قاله عنه غيره حجة وماروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مختلف فيه
فالحفاظ يروونه لا يخالف حديثنا وغيرهم يروونه يخالف حديثنا ولو خالفه كان حديثنا أثبت منه والحديث
الذي ذكره يخالف حديثنا لا يثبت ولا يرويه الحفاظ يخالف حديثنا واذا كانت لنا الحجة بهذا على من
خالفنا فهكذا ينبغي لنا أن نلزم أنفسنا في الحديث كله وأن نستغني بخبر الصادقين عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وان لم يأت عن أحد من خلفائه ما وافقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأدخلوا علينا فيه
أن عبد يكون نصفه حرا ونصفه عبدا فلا يكون له بالحرية أن يرث ولا يورث وتكون حقوق الحرية كلها فيه
معطلة إلا أنه يترك لنفسه يوما ثم يكسب في يومه فيمنع أن يهب ماله فقلنا لا تترك الحديث عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بأن يدخله من القياس ما وصفت ولا أكثر ولا موضع للقياس مع السنة فقلت للشافعي
قد فهمت ما كتبت مما أخذت وأخذنا به من حديث رسول الله ووجدت فيها ما وصفت من أن ثابتنا أحاديث
كثيرة لم تأت إلا من وجه واحد وليس فيه عن أحد من خلفائه شيء يوافقه ولا يخالفه ووجدنا فيه ما ثبتته
عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه عن بعض خلفائه شيء يخالفه فذهبنا إلى الحديث عن النبي صلى الله عليه

وسلم وتر كنا ما خلفه (١) في القسامة وقدر ويناعن عمر في القسامة خلاف مار ويناعن النبي صلى الله عليه وسلم ثم صرنا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك رويناعن عمر في الضرس وغيرها وذهبنا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم دون مار ويناعن عمر وعن ابن عمر في أشياء وغيرهما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت للشافعي أفتبين لي أنار ويناعن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم تركناه لغيره فقال كثير فقلت للشافعي فما حجة من فعل هذا فقال قد جهدت أن أجعلكم شيئاً يكون عندي أو عند أحد من أهل العلم حجة يعذب بها فلم أجده وذلك أن الذين رويتم عنهم ما أخذتم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقموهم والذين رويتم عنهم ما تركتم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز لكم أن تقولوا هم منهمون فإن قلتم قد يغلطون فقد يجوز لغيركم أن يقول لا نأخذ من أهل الغلط وإن قلتم يغلطون في بعض ويحفظون في بعض جاز لغيركم أن يقول أنما يدل على غلط الحديث أن يخالفه غيره ممن هو أحفظ منه أو أكثر منه فإن قلتم فيه لا يخالف به عن النبي صلى الله عليه وسلم أن صاحبه غلط مرة وحفظ جاز عليكم أن يقال غلط حيث زعمت أنه حفظ وحفظ حيث زعمت أنه غلط وجاز عليكم وعلى غيرك أن يقال كله يحتمل الغلط فندعه ونطلب العلم من حديث غيرهم (قال الشافعي) رجه الله تعالى وهذا لا يوجد إلا من حديث أهل الصدق ولا يجوز فيه إلا أن يقبل فلا يترك شيء روى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بما روى عن النبي نفسه وبالناس الحاجة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ألزمهم الله من اتباع أمره فقلت للشافعي فاذكر مما روى شيئاً فقال الشافعي لا أرب لي في ذكره وإن سألتني عن قول لا وضح الحجة فيما حبيتك أنت نفسك في قولك وقد أعطيتك جلة تغنيك أن شاء الله لا تدع لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً أبداً إلا أن يأتي عن رسول الله خلافه فتفعل فيه بما قلت لك في الأحاديث إذا اختلفت فقلت للشافعي فليست أريد مسألتك ما كرهت من ذكر أحد ولكني أسألك في أمر أحب أن أوضح لي فيه الحجة قال فسل

(باب صلاة الامام اذا كان مريضاً بالمؤمنين جالساً وصلاتهم خلفه قياماً)

سألت الشافعي هل للامام أن يؤم الناس جالساً وكيف يصلون وراءه أي صلوا وقعوداً أو قياماً فقال يأمر من يقوم فيصلي بهم أحب إليّ وإن أمهم جالساً وصلوا خلفه قياماً كان صلاتهم وصلاته بمنزلة بمنزلة معاً وكان كل صلي فرضه كما يصلي الامام اذا كان صحيحاً قائماً ويصلي خلفه من لم يقدر على القيام جالساً فيكون كل صلي فرضه وانما اخترت أن يوكل الامام اذا مرض رجلاً صحيحاً يصلي بالناس قائماً أن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أياماً كثيرة وانما نعلمه صلى الله عليه وسلم بالناس جالساً في مرضه الامرة لم يصل بهم بعده ما علمته حتى لقي الله فدل ذلك على أن التوكيل بهم والصلاة قاعداً جائز ان عندهم وكان صلاتهم مع غيره بأمره أكثر منه فقلت للشافعي فهل حفظت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى جالساً وصلوا وراءه قوم قياماً فأشار اليهم أن اقعسوا ثم أمرهم حين فرغ من الصلاة اذا صلى الامام قاعداً أن يصلوا وقعوداً أجعون فقال نعم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرساً فصرع عنه فخش شقه الأيمن فصلى في بيته قاعداً وصلوا خلفه قوم قياماً فأشار اليهم أن اجلسوا انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجعون (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام يعني ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فصرخ جالساً وصلوا خلفه قوم قياماً فأشار اليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالساً فصلوا جالساً فقلت للشافعي فقد رويت هذا فكيف لم تأخذه فقال هذا منسوخ بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت وما نسخته فقال الحديث الذي ذكرت لك يدل على

(١) لعله وقد فعلنا كذلك في القسامة فقد رويناه الخ تأمل كتبه معصمه

أو يقتل لأن ذلك لا يكون إلا بأمره وهو صغير لا أمره فوقنا قتل قاتل أبيه حتى يكون له أمر فقلنا اذا زوج الاب ابنته البكر بالغاً أو صغيرة بغير إذنهما لزمها الشكاح وإن لم يستأمرها فإن قيل فادل على أن قول النبي تستأمر على ما قلت قيل ما وصفت من نكاحه عائشة وهي لا أمر لها ودخول النبي صلى الله عليه وسلم بها وهي ممن لا أمر لها اذ زوجها أبوها وانكاح الآباء الصغار قد عا وأن لم يختلف أحد أن ذلك جائز عليهن فإن قيل فهل من دلالة غير ذلك قلت نعم قال الله لنبيه وشاورهم في الامر ولم يجعل الله لآحد منهم نيئاً أمراً بل فسرهم عليهم طاعته فيما أحبوا أو كرهوا فإن قيل فما معنى ذلك قيل والله أعلم هو يشبه أن يكون على استطابة أنفسهم وعلى أن يستن بالمشورة من بعدهم ليس له ما لرسول الله فيه فإن قيل فهل من دليل غيره قيل نعم

زوج نعيم بن النحام
ابنته فكسرت ذلك
أمرها فأتت رسول الله
فقال أمر وهن في بناتهن
وكانت ابنته بكرا ولا
اختلاف أن ليس للام
شي من انكاح ابنتها
مع أبيها ولو كانت
منفردة ولا من انكاح
نفسها إلا بوليها

(باب النجس)

* حدثنا الربيع
ابن سليمان قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن
النجس * أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان عن
ابن شهاب عن ابن
المسيب عن أبي هريرة
قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا تساجسوا * أخبرنا
سفيان ومالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة عن النبي مثله
(قال الشافعي) رحمه
الله والنجس أن يحضر
الرجل السلعة تباع
فيعطى بها الشيء وهو
لا يريد الشراء ليقبضه

أن هذا كان في صرعة صرعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت فأنسخه فقال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس في مرضه الذي مات فيه جالسا والناس خلفه قياما لم يأمرهم بالجلوس ولم يجلسوا ولو لآله منسوخ صاروا إلى الجلوس بتقدم أمره إياهم بالجلوس ولو ذهب ذلك عليهم لم يأمرهم بالجلوس وقد صلى أبو بكر إلى جنبه بصلاته قائما ومرضه الذي مات فيه آخر فعله وبعد سقطته لأنه لم يركب في مرضه الذي مات فيه حتى قبضه الله بأبي هو وأمي قلت فاذا كرا الحديث الذي رويته في هذا فقال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كما أنت فجلس رسول الله إلى جنب أبي بكر وكان أبو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاته أبي بكر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بنت عثمان لا يخالفه وأوضح منه قال وصلى أبو بكر إلى جنبه قائما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير قال أخبرني الثقة كأنه يعني عائشة ثم ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر إلى جانبه مثل معنى حديث هشام بن عروة عن أبيه * قال وروى عن إبراهيم النخعي عن الأسود ابن يزيد عن عائشة بنت عثمان معنى حديث هشام وعبيد بن عمير * فقلت للشافعي فإنا نقول لا يصلي أحد بالناس جالسا ونحتاج بنا رويانا عن ربيعة أن أبا بكر صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فإن كان هذا أثباتا فليس فيه خلاف لما أخذناه ولا ما تركنا من هذه الأحاديث قلت ولم قال قد مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أياما وليالي لم يبلغنا أنه صلى بالناس إلا الصلاة واحدة وكان أبو بكر يصلي بالناس في أيامه تلك وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالناس مرة لا تمنع أن يكون صلى أبو بكر غير تلك الصلاة بالناس مرة ومرة وكذلك لو صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر مرة ومرة لم يمنع ذلك أن يكون صلى خلفه أبو بكر أخرى كما كان أبو بكر يصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر عمره * فقلت للشافعي فقد ذهبنا إلى توهم حديث هشام بن عروة بتحديث ربيعة قال فأنما ذهبتم إليه لجهالك بالحديث والحجج حديث ربيعة مرسل لا يثبت مثله ونحن لم نثبت حديث هشام بن عروة عن أبيه حتى أسنده هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة والأسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ووافق عبيد بن عمير فكيف احتجتم بما لا يثبت من الحديث على ما ثبت وهو إذا ثبت حتى يكون أثبت حديث يكون كما وصفت لا يخالف حديث عروة ولا أنس ولا موافقه ولا يعني فيوهن حديثنا وهذا منكم جهالة بالحديث وبالجهة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أورأيت أذهلتم الحديث والجهة فلو كان حديث هشام بن عروة عن أبيه في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بأبي بكر غير ثابت فيكون ناسخا للحديث أنس وعائشة عن النبي بأمره إذا صلى جالسا يصلي من خلفه جلوسا أما كنتم خالفتم حديثين ثابتين عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى غير حديث ثابت عنه وهو لا يحل خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا إلى حديث عنه ينسخ حديثه الذي خالفه إليه أو يكون أثبت منه فلو لم يثبت حديث هشام حتى يكون ناسخا للحديثين لم يكن أن تأمروا من صلى خلف الإمام قائما أن يجلس إذا جلس كما روى أنس وعائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره وإن كان حديث هشام ناسخا فقد خالفتم الناسخ والمنسوخ إلى قول أنفسكم وخلاف السنة ضيق على كل مسلم * فقلت للشافعي فهل خالفك في هذا غيرنا فقال نعم بعض الناس روى عن جابر الجعفي عن الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤم أحد بعدني جالسا قلت فما كانت تجتلك عليه فقال الشافعي قد علم الذي احتج به هذا أن ليست فيه حجة وأن هذا حديث لا يثبت مثله بحال على شيء ولو لم يخالفه غيره * فقلت للشافعي فإن قلت لم يعمل بهذا أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي قد بينا لك قبل هذا

ما نرى أنا وأنتم ثبت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يعمل به بعده استغناء بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سواه فلا حاجة لنا بإعادته فقلت للشافعي فهل قال قولك هذا أحد من المشرقين فقال نعم أبو حنيفة يقول فيه بقولنا ويخالفه صاحباه فقلت للشافعي أفرأيت حديثهم عندهم في هذا ثبت فقال لا فقلت فلم يحتجوا به قال الله أعلم فأما الذي احتج به علينا فسألناه عنه فقال لا يثبت لأنه مرسل ولأنه عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه فقلت فهذا سوء نصفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أجل وأنتم أسوأ منه نصفه حين لا تعتدون بحديثهم الذي هو ثابت عندهم وتخالفون ما روته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخالفه عنه والله أعلم

((باب رفع اليدين في الصلاة))

قال سألت الشافعي أين ترفع الأيدي في الصلاة قال يرفع المصلي يديه في أول ركعة ثلاث مرات وفيما سواها من الصلاة مرتين مرتين يرفع يديه حين يفتتح الصلاة مع تكبيرة الافتتاح حذو منكبيه ويفعل ذلك عند تكبيرة الركوع وعند قوله سمع الله لمن حده حين يرفع رأسه من الركوع ولا تكبيرة للافتتاح إلا في الأولى وفي كل ركعة تكبير ركوع وقول سمع الله لمن حده عند رفع رأسه من الركوع فيرفع يديه في هذين الموضعين في كل صلاة والحجة في هذا أن مالكاً أخبرنا عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وكان لا يفعل ذلك في السجود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا أراد أن يركع وإذا أراد رفع رأسه من الركوع ولا يرفع في السجود قال وروى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم بضعة عشر رجلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند افتتاح الصلاة وحين يركع وإذا رفع من الركوع قال ثم قدمت عليهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك * فقلت للشافعي فإنا نقول يرفع يديه حين يفتتح الصلاة ثم لا يعود لرفعهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأنتم إذا تروكون ما روى مالك عن رسول الله ثم عن ابن عمر فكيف جاز لكم لو لم تعلموا إلا أن تكونوا روياً بتم رفع اليدين في الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرتين أو ثلاثاً وعن ابن عمر مرتين فاتبعتم النبي صلى الله عليه وسلم في أحدهما وتركتما اتباعه في الأخرى ولو جاز أن يتبع أحد أمر به دون الآخر جاز لرجل أن يتبع أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث تركتموه ويتركه حيث اتبعتموه ولكن لا يجوز لأحد علمه من المسلمين عندي أن يتركه إلا ناسياً أو ساهياً فقلت للشافعي فما معنى رفع اليدين عند الركوع فقال مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيماً لله وسنة متبعة يرجى فيها ثواب الله ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أ رأيت إذا كنتم ترون عن ابن عمر شيئاً فتخذونه أصلاً يبنى عليه فوجدتم ابن عمر يفعل شيئاً في الصلاة فتركتموه عليه وهو موافق ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أفيجوز لأحد أن يفعل ما وصفت من اتخاذ قول ابن عمر منفرداً حجة ثم تتركون معه سنة رسول الله لا يخالفه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا غيرهم ممن ثبت روايته من جهل هذا انبغى أن لا يجوز له أن يتكلم فيما هو أدق من العلم قلت فهل خالفك في هذا غيرنا قال نعم بعض المشرقين وخالفكم فقالوا يرفع يديه حذو أذنيه في ابتداء الصلاة فقلت هل روي فيه شيئاً قال نعم ما لا نثبت نحن ولا أقم

به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومة قال فن نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالماً بنهي رسول الله عنه ومن اشترى وقد نجش غيره بأمر صاحب السلعة أو غير أمره لزمه الشراء كما يلزم من لم ينجش عليه لأن البيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه لأن عقده غير النجش ولو كان بأمر صاحب السلعة لأن النجش غير صاحب السلعة فلا يفسد البيع إن فعل النجش ما نهى عنه وهو غير المتبايعين فلا يفسد على المتبايعين بفعل غيرهما وأمر صاحب السلعة بالنجش معصية منه ومن النجش معصية قال وقد بيع فمين يزيد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بخاز البيع وقد يجوز أن يكون زاد من لا يريد الشراء

((باب في بيع الرجل على بيع أخيه))

* حدثنا الربيع قال

قال الشافعي أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال

لا يبيع بعضكم على بيع
بعض * أخبرنا مالك
وسفيان عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا يبيع بعضكم على بيع
بعض * أخبرنا سفيان
عن الزهري عن ابن
السيب عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
لا يبيع الرجل على بيع
أخيه * أخبرنا سفيان
عن أيوب عن ابن سيرين
عن أبي هريرة عن النبي
مثله (قال الشافعي)

وهذا تأخذ فتنى
الرجل إذا اشترى من
رجل سلعة ولم يتفرقا
عن مقلهما الذي
تبايعا فيه أن يبيع
المشتري سلعة تشبه
السلعة التي اشترى أو لا
لأنه لعله يرد السلعة التي
اشترى أو لا لأن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
جعل للتبايعين الخيار
مالم يتفرقا فيكون
البائع الآ خر قد أفسد

ولا أهل الحديث منهم مثله وأهل الحديث من أهل المشرق يذهبون مذهبا في رفع الأيدي ثلاث مرات
في الصلاة فتحالفهم مع خلافكم السنة وأمر العامة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

((باب الجهر بآمين))

سألت الشافعي عن الامام اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين هل يرفع صوته بآمين قال نعم ويرفع بهامن
خلفه أصواتهم * فقلت وما الحجة فيما قلت من هذا فقال * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب
وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما أخبراه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أمن الامام فأمنوا
فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول آمين قال وفي قول رسول الله اذا أمن الامام فأمنوا دلالة على أنه أمر الامام أن يجهر بآمين لأن من
خلفه لا يعرف وقت تأمينه الا بأن يسمع تأمينه ثم يمينه ابن شهاب فقال كان رسول الله يقول آمين * فقلت
للشافعي فانكره الامام أن يرفع صوته بآمين فقال هذا خلاف ما روى صاحبنا وصاحبكم عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولولم يكن عندنا وعندكم علم الا بهذا الحديث الذي ذكرنا عن مالك انبغي أن نستدل بأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر بآمين وأنه أمر الامام أن يجهر بها فكيف ولم يزل أهل العلم عليه
وروى وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول آمين يجهر بها صوته ويحكي مطهياها وكان
أبو هريرة يقول للامام لا تسبقني بآمين وكان يؤذنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن
خالد عن ابن جريح عن عطاء قال كنت أسمع الأعمى ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين
حتى ان للسجد للجنة (قال الشافعي) رأيتك في مسألة امامة القاعد ومسئلة رفع اليدين في الصلاة
ومسئلة قول الامام آمين خرجت من السنة والآثار وافقت منفردا من بعض المشرقيين الذين ترغّب
فيما يظهر عن آقاويلهم

((باب سجود القرآن))

سألت الشافعي عن السجود في اذا السماء انشقت فقال فيها سجدة فقلت وما الحجة أن فيها سجدة (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن زيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أباه هريرة قرأ
لهم اذا السماء انشقت فسجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها (قال
الشافعي) وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج أن عمر بن الخطاب قرأ والنجم اذا هوى فسجد فيها ثم قام
فقرأ بسورة أخرى (قال الشافعي) وأخبرنا بعض أصحابنا عن مالك أن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلم أن
يأمر القراء أن يسجدوا في اذا السماء انشقت * وسألت الشافعي عن السجود في سورة الحج فقال فيها سجدة
فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سجد في سورة الحج بسجدة * قال الشافعي
أخبرنا مالك عن نافع عن رجل من أهل مصر أن عمر بن الخطاب سجد في سورة الحج بسجدة ثم قال ان هذه
السورة فضلت بسجدة فقلت للشافعي فاننا نقول اجتمع الناس على أن سجود القرآن احدى عشرة سجدة
ليس في المفصل منها شيء فقال الشافعي انه يجب عليكم أن لا تقولوا اجتمع الناس الا لما اذ قال أهل العلم فقل
لهم اجتمع الناس على ما قلتم انهم اجتمعوا عليه قالوا نعم وكان أقل قولهم لك أن يقولوا لا نعلم من أهل العلم بخالفا
فيما قلتم اجتمع الناس عليه فاما أن تقولوا اجتمع الناس وأهل المدينة معكم يقولون ما اجتمع الناس على ما زعمتم
أنهم اجتمعوا عليه فأمران أسأتم النظر بهما لا نفسكم في التحفظ في الحديث وأن تجعلوا السبيل لمن سمع
قولكم اجتمع الناس الى رد قولكم ولا سيما اذ كنتم انما أنتم معضدون على علم مالك رحمه الله وإياه وكنتم

تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في إذا السماء انشقت وأن أباه ريرة سجد فيها ثم تروون عن
عمر بن عبد العزيز أنه أمر من يأمر القراء أن يسجدوا فيها * قال وأنتم تجعلون قول عمر بن عبد العزيز
أصول العلم فتقولون كان لا يحلف الرجل للمدعي عليه إلا أن يكون بينهما مخالطة فتركتهم قول
النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه لقول عمر ثم سجدوا في إذا
السماء انشقت ومعه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأى أي هريرة فتركونه ولم يسموا أحدًا خالف هذا
وهذا عندكم العلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم في زمانه ثم أبوه ريرة في الصحابة ثم عمر بن عبد العزيز في التابعين
والعمل يكون عندهم بقول عمر وحده وأقل ما يؤخذ عليكم في هذا أن يقال كيف زعمتم أن أباه ريرة سجد
في إذا السماء انشقت وأن عمر أمر بالسجود فيها وأن عمر بن الخطاب سجد في النجم ثم زعمتم أن الناس
اجتمعوا أن لا سجد في الفصل وهذا من أصحاب رسول الله وهذا من علماء التابعين فيقال قولكم اجتمع
الناس لما تحكون فيه غير ما قلتم بين في قولكم أن ليس كما قلتم ثم رويتم عن عمر بن الخطاب أنه سجد في النجم
ثم لا تروون عن غيره خلافه ثم رويتم عن عمر وابن عمر أنهم سجدوا في سورة الحج سجدتين وتقولون ليس
فيها إلا واحدة وترزعمون أن الناس أجعوا أن ليس فيها إلا واحدة ثم تقولون أجمع الناس وأنتم تروون خلاف
ما تقولون وهذا لا يعذر أحدًا بأن يجله ولا يرضى أحد أن يكون موجودا عليه لما فيه مما لا يخفى على أحد
يعقل إذا سمعه أرايت إذا قيل لكم أي الناس أجمع على أن لا سجد في الفصل وأنتم تروون عن أئمة الناس
السجود فيه ولا تروون عن غيرهم خلافه أليس تقولون أجمع الناس أن في الفصل سجودا أولى بكم من أن
تقولوا أجمع الناس أن لا سجد في الفصل فان قلتم لا يجوز أن لا نعلمهم أجعوا أن نقول أجعوا فقد قلتم
اجعوا ولم ترووا وعن واحد من الأئمة قولكم ولا أدري من الناس عندكم أخلق كانوا لم يسموا واحدا منهم وما
ذهبنا بالحجة عليكم إلا من قول أهل المدينة وما جعلنا الإجماع إلا جاعهم فأحسنوا النظر لا نفسمكم وأعلوا أنه
لا يجوز أن تقولوا أجمع الناس بالمدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالف من أهل العلم ولكن قولوا فيها اختلفوا
فيه اخترنا كذا ولا تدعوا الإجماع فتدعوا ما يوجد على ألسنتكم خلافه فما أعله يؤخذ على أحد نسب إلى
علم أقيم من هذا * قلت الشافعي أرايت أن كان قولوا أجمع الناس عليه أعني من رضى من أهل المدينة
وان كانوا مختلفين فقال الشافعي أفرأيت أن قال من يخالفكم ويذهب إلى قول من خالف قول من أخذت
بقوله أجمع الناس أ يكون صادقا فان كان صادقا وكان بالمدينة قول ثالث يخالفكم أجمع الناس على قول
فان كنتم صادقين معا لتأويل فيا بالمدينة إجماع من ثلاثة وجوه مختلفة وان قلتم الإجماع هو هذا الخلاف
فلا يقال إجماع إلا ما لا خلاف فيه بالمدينة قلت هذا الصدق المحض فلا تفرقه ولا تدعوا الإجماع أبدا إلا
فيما لا يوجد بالمدينة فيه اختلاف وهو لا يوجد بالمدينة إلا وجد بجميع البلدان عند أهل العلم موافقين فيه لم
يخالف أهل البلدان أهل المدينة إلا ما اختلف فيه أهل المدينة بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واجعل
ما وصفنا على هذا الباب كافيًا لا دالا على ما سواه إذا أردت أن تقول أجمع الناس فان كانوا يختلفوا فيه
فقله وان كانوا يختلفوا فيه فلا تقله فان الصدق في غيره

(باب الصلاة في الكعبة)

وسألت الشافعي عن الرجل يصلي في الكعبة المكتوبة فقال يصلي فيها المكتوبة والثافلة وإذا صلى الرجل
وحده فلا موضع يصلي فيه أفضل من الكعبة فقلت أفصلي فوق ظهرها فقال ان كان بقي فوق ظهرها من
البناء شيء يكون ستره صلى فوق ظهرها المكتوبة والثافلة وان لم يكن بقي عليه بناء ستره المصلي لم يصل إلى غير
شيء من البيت * فقلت للشافعي فما الحجة فيما ذكرته فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال أن

النبي

على البائع الأول يبعه
ثم لعل البائع الآخر
يختار نقض البيع
فيفسد على البائع
والمبتاع يبعه (قال
الشافعي) لا أنهى
رجلين قبل أن يتبايعا
ولا بعد ما تفرقا عن
مكانهما الذي يتبايعا
فيه عن أن يبيع أي
المتبايعين شاء لأن ذلك
ليس يباع على بيع غيره
فينهى عنه (قال) وهذا
يوافق حديث المتبايعان
بالتخييار ما لم يتفرقا لما
وصفت فاذا باع رجل
رجلا على بيع أخيه
في هذه الحال
فقد عصي إذا كان
علما بالحديث فيه
والبيع لازم لا يفسد
فان كان قائل وكيف
لا يفسد وقد نهى عنه
قيل بدلالة الحديث
نفسه أرايت لو كان
البيع يفسدهل كان
ذلك يفسد على البائع
الأول شيئا إذا لم يكن
للمشتري أن يأخذ
البيع الآخر فيتركه به
الأول بل كان ينفع
الأول لانه لو كان يفسد
على كل بيع يبعه كان
أرغب للمشتري فيه
أفرأيت ان كان البيع

الاول اذا لم يتفرق
المتبايعان عن مقامهما
لازما بالكلام كازومه
لوتفرقا ما كان البيع
الآخر يضر البيع
الاول اورايت لوتفرقا
ثم باع رجل رجلا على
ذلك البيع هل يضر
الاول شأ أو يحرم على
البائع الآخر أن يبيعه
رجل سلعة قد اشترى
مثلهما ولزمته هذا لا يضره
وهذا يدل على أنه انما
ينهى عن البيع على
بيع الرجل اذا تباع
الرجلان وقيل أن
يتفرقا فأما في غير تلك
الحال فلا

باب بيع الحاضر
للبادى

* حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعى
أخبرنا مالك عن نافع
عن ابن عمر أن رسول
الله قال لا يبيع حاضر
لباد * أخبرنا شافى
عن أبي الزبير عن جابر
ابن عبد الله أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يبيع حاضر لباد
دعوا الناس يرزق الله
بعضهم من بعض (قال
الشافعى) ليس في
النهي عن بيع الحاضر

النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة فقلت للشافعى فهل خالفك في هذا غيرك فقال نعم دخل أسامة
وبلال وعثمان بن طلحة فقال أسامة نظر فإذا هو اذا صلى في البيت في ناحية ترك شيئا من البيت لظهره
فكره أن يدع شيئا من البيت لظهره فكبر في نواحي البيت ولم يصل فقال قوم لا تصلح الصلاة في الكعبة بهذا
الحديث وهذه العلة * فقلت للشافعى فما حجتك عليهم فقال قال بلال صلى وكان من قال صلى شاهدا ومن قال
لم يصل ليس بشاهد فأخذنا بقول بلال وكانت الحجّة الثابتة عندنا أن المصلّى خارجا من البيت انما يستقبل
منه موضع متوجهه لا كل جدرانه فكذلك الذى في بطنه يستقبل موضع متوجهه لا كل جدرانه ومن كان
البيت مشتملا عليه فكان يستقبل موضع متوجهه كما يستقبل الخارج منه موضع متوجهه كان في هذا
الموضع أفضل من موضع الخارج منه أين كان * فقلت للشافعى فانا نقول يصلى فيه النافلة ولا يصلى فيه
المكتوبة (قال الشافعى) رحمه الله تعالى هذا القول غاية في الجهل ان كان كما قال من خالفنا لا يصلى فيه
النافلة ولا يصلى فيه المكتوبة وان كان كما روينا فان النافلة في الأرض لا تصلح الا حيث تصلح المكتوبة
ولا المكتوبة الا حيث تصلح النافلة اورايت الموضع الذى صلى به رسول الله صلى الله عليه وسلم النوافل
حول المدينة وبين المدينة ومكة والمحصب ولم يصل هناك مكتوبة أبحرم أن يصلى هناك مكتوبة وان
صلاته النافلة في موضع من الأرض تدل على أن الصلاة المكتوبة تجوز فيه

(باب ما جاء في الوتر بركة واحدة)

سألت الشافعى عن الوتر أيجوز أن يوتر الرجل واحدة ليس قبلها شيء قال نعم والذي أخنار أن أصلى عشر
ركعات ثم أوتر بواحدة فقلت للشافعى فما الحجّة في أن يجوز بواحدة فقال الحجّة فيه السنة والآثار (قال
الشافعى) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة توتر له ما قد صلى (قال الشافعى)
أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى بالليل إحدى
عشرة ركعة يوتر منها بواحدة (قال الشافعى) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر
بركعة * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسلم من الركعة والر كعتين من الوتر حتى يأمر ببعض حاجته
قال وكان عثمان يجيى الليل بركعة هي وتره وأوتر معاوية بواحدة فقال ابن عباس أصاب به * فقلت
للشافعى فانا نقول لا نجب لأحد أن يوتر بأقل من ثلاث ويسلم بين الركعة والر كعتين من الوتر فقال
الشافعى لست أعرف لما تقول وجهها والله المستعان ان كنتم ذهبتم الى أنكم تكرهون أن يصلى ركعة
منفردة فأنتم اذا صلى ركعتين قبلها ثم سلم تأمرونه بافراد الركعة لأن من سلم من الصلاة فقد فصلها مما
بعدها ألا ترى أن الرجل يصلى النافلة ركعات فيسلم في كل ركعتين فيكون كل ركعتين يسلم منهما منقطعتين
من الركعتين اللتين قبلهما وبعدهما وأن السلام أفضل للفصل ألا ترى أن رجلا لو فاتته صلوات ففوضها
في مقام يفصل بينهما بسلام كانت كل صلاة غير الصلاة التي قبلها وبعدها لخر وجهه من كل صلاة بالسلام
فان كان انما أردتم أنكم كرهتم أن يصلى واحدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى أكثر منها فأنما نستحب
أن يصلى إحدى عشر ركعة يوتر منها بواحدة وان كان أردتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى
مثنى فأقل مثنى أربع فصاعدا وواحدة غير مثنى وقد أمر بواحدة في الوتر كما أمر بمثنى (قال الشافعى)
رحمه الله تعالى وقد أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم الا في الآخرة منهن فقلت للشافعى فما معنى هذا قال
هذه نافلة يسع أن يوتر بواحدة وأكثر ونختار ما وصفت من غير أن نضيق غيره وقولكم والله يغفر لنا

ولكم لا يوافق سنة ولا أثر ولا قياسا ولا معقولا قولكم خارج من كل شيء من هذا وأقارب الناس إماماً أن يقولوا لا يوتر إلا بثلاث كما قال بعض المشركين ولا يسلم في واحدة منهم لثلاث يكون الوتر واحدة (١) وأنتم تأمرون بالسلام فيها فإذا أمرتم به فهي واحدة وإن قلتم كرهناه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوتر بواحدة ليس قبلها شيء فلم يوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث ليس قبلهن شيء وقد استحسنتم أن توتروا بثلاث

(باب القراءة في العيدين والجمعة)

سألت الشافعي بأي شيء يحب أن يقرأ في العيدين فقال بقاف واقتربت الساعة وسألت به بأي شيء تستحب أن يقرأ في الجمعة فقال في الركعة الأولى بالجمعة وأخبرني لثانية إذا جاءك المنافقون ولو قرأ هل أتاك حديث الغاشية أوسج اسم ربك الأعلى كان حسناً لأنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأها كلها فقلت وما الحجة في ذلك فقال إبراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أثر سورة الجمعة إذا جاءك المنافقون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ يوم الجمعة على أثر سورة الجمعة فقال كان يقرأ بهل أتاك حديث الغاشية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ماذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ به في الأضحية والفطر فقال كان يقرأ بقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة فقلت للشافعي فأنالنا بأي سورة قرأ فقال ولم لا تبالون وهذا منكم عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لأنه يجزئه فقال أو رأيتم إذا أمرنا بالغسل للآهلال والصلاة في المعرس وغير ذلك اقتداء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لو قال قائل لا نستحيه أو لا نبالي أن لا نفع له لأنه ليس بواجب هل الحجة عليه ألا نكهي عليكم أو رأيتم إذا استحبنا ركعتي الفجر والوتر وركعتين بعد المغرب وأن يطيل في الصبح والظهر ويخفف في المغرب لو قال قائل لا بآل أن لا أفعل من هذا شيئاً هل الحجة عليه إلا أن تقول قولكم لا بآل جهالة وتركة السنة ينبغي أن تستحبوا ما صنع رسول الله بكل حال

(باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الربيع المكي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في مطر (قال الشافعي) فزعمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يكن له وجه عندكم إلا أن ذلك في مطر ثم زعمتم أنكم تجمعون بين المغرب والعشاء بالمدينة وكل بلد جامع ولا تجمعون بين الظهر والعصر في المطر (قال الشافعي) وإنما ذهب الناس في هذا مذاهب فمنهم من قال جمع بالمدينة توسعة على أمته لثلاثي مجزئ منهم أحد أن جمع بحال وليس لأحد أن يتأول في الحديث ما ليس فيه وقالت فرقة نوهن هذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت في الصلاة فكان هذا خلافاً لما رواه من أمر المواقيت فردوا أن يجمع أحد في الحضرة في مطر وغيره وامتنعوا من تثبيته وقالوا خالفه ما هو أقوى منه وقالوا لو ثبتناه لمنا مثل قول من قال يجمع لأنه ليس في الحديث ذكر

(١) كذا في الأصل ويظهر أن فيه سقطاً تأمل وحرر كتبه صحيحه

للبادي بيان معنى والله أعلم لم ينهي عنه إلا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالأسواق وبحاجة الناس إلى ما قدموا به ومستثقلين المقام فيكون أدنى من أن يرتخص المشترون سلعمهم فإذا تولى أهل القرية لهم البيع ذهب هذا المعنى فلم يكن على أهل القرية في المقام شيء يثقل عليهم ثقله على أهل البادية فيرخصون لهم سلعمهم ولم يكن فيهم الغرة بموضع حاجة الناس إلى ما يبيع الناس من سلعمهم ولا بالأسواق فيرخصونها لهم فنهوا والله أعلم لثلاث يكونوا سبباً لقطع ما يرجي من رزق المشتري من أهل البادية لما وصفت من ارتخا صه منهم فأى حاضر باع لبادي فهو عاص إذا علم الحديث والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه لأن البيع لو كان يكون مفسوخاً لم يكن في بيع الحاضر للبادي الضرر على البادي من أن تحبس سلعمته

ولا يجوز فيه بيع غيره
حتى يلى هو أو باد
مثله بيعها فيكون
ككسدها وأخرى
أن يرزق مشتره
منه بارتخاصة إياها
بأكساده بالامر الأول
من رد البيع وغرة
البادى الآخر فلم يكن
هنا معنى يخاف يتنع
فيه أن يرزق بعض
الناس من بعض فلم يجز
فيه والله أعلم بالماقت
من أن يبيع الحاضر
للبادى جائز غير مردود
والحاضر منهى عنه

﴿باب تلقى السلع﴾

«حدثنا الربيع»
قال أخبرنا الشافعى
قال أخبرنا مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تلقوا السلع
(قال الشافعى) وقد
سمعت في هذا الحديث
فن تلقاها فصاحب
السلعة بالخيار بعد
أن يقدم السوق (قال
الشافعى) وبهذا أخذ
أن كان ثابتاً في هذا
دليل على أن الرجل إذا
تلقى السلعة فليست بها
فالباع جائز غير أن

مطر ولا غيره بل قال من حل الحديث أراد أن لا يخرج أمته (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فذهبتم
ومن ذهب مذهبكم المذهب الذى وصفت من الاحتجاج في الجمع في المطر ورأى أن وجه الحديث هو الجمع
في المطر ثم خالفتموه في الجمع في الظهر والعصر في المطر رأيت أن قال لكم قائل بل نجمع بين الظهر والعصر
في المطر ولا نجمع بين المغرب والعشاء في المطر هل الحجة عليه إلا أن الحديث إذا كانت فيه الحجة لم يجز أن يؤخذ
بعضه دون بعض فكذلك هي على من قال يجمع بين المغرب والعشاء ولا يجمع بين الظهر والعصر وقيلما تجد لكم
قولا يصح والله المستعان رأيت أذا رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب
والعشاء فاحتجتم على من خالفكم بهذا الحديث في الجمع بين المغرب والعشاء هل تعدون أن يكون لكم
بهذا حجة فإن كانت لكم حجة فعليكم فيه حجة في ترككم الجمع بين الظهر والعصر وإن لم تكن لكم بهذا
حجة على من خالفكم فلا تجمعوا بين ظهر ولا عصر ولا مغرب ولا عشاء لا يجوز غير هذا وأتم خارجون
من الحديث ومن معاني مذهب أهل العلم كلها والله المستعان أو رأيت أذا رويتم الجمع في السفر لو قال
قائل كما قلتم أجمع بين المغرب والعشاء لأن أكثر الأحاديث جاءت فيه ولا أجمع بين الظهر والعصر لأنهما
في النهار والليل أهول من النهار هل الحجة عليه إلا أن الجمع رخصة فيها فلا يجوز أن يمنع أحد من بعضا دون
بعض فكذلك هي عليكم والله أعلم

﴿باب إعادة المكتوبة مع الامام﴾

سألت الشافعى عن الرجل يصلى في بيته ثم يدرك الصلاة مع الامام قال يصلى معه (قال الشافعى) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدليل يقال له بسر بن مجاشع عن أبيه أنه كان في مجلس
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلاة فقام رسول الله فصلى وحجج في مجلسه فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما منعك أن تصلى مع الناس ألسنت برجل مسلم قال بلى يا رسول الله ولكنى قد صليت
في أهلى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت (قال الشافعى)
وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركهما مع الامام فلا يعدلها
* فقلت للشافعى فإنا نقول يعدل كل صلاة إلا المغرب فإنه إذا أعادها صارت شفعاً (قال الشافعى) وقد
روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص فيه صلاة دون صلاة فلم يحتمل الحديث الوجهين
أحدهما وهو أن يظهرهما أن يعدل كل صلاة بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم وسعة الله أن يوفيه أجر الجماعة
والانفراد وقد روى مالك عن ابن عمر وابن المسيب أنهما أمر من صلى في بيته أن يعود لصلاته مع الامام
وقال السائل أيتما أجعل صلاتي فقال أو ذلك إليك انما ذلك الى الله وروى عن أبي أيوب الأنصارى أنه أمر
بذلك وقال من فعل ذلك فله سهم جمع أو مثل سهم جمع وانما قلنا بهذا الما وصفنا من أن حديث النبي صلى
الله عليه وسلم جملة وأنه بلغنا أن الصلاة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم الرجلين أن يعودا لها صلاة الصبح
أو يقول رجل أن أدرك العصر أو الصبح لم يعدلها لأنه لا نافذة بعد واحدة منهما فكذلك قال بعض المشركين
وأما ما قلتم فخلاص حديث النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وخلاف ابن عمر وابن المسيب وأين العمل
وقولكم إذا أعاد المغرب صارت شفعاً فكيف تصير شفعاً وقد فصل بينهما بسلام أترى العصر حين صليت
بعد المغرب شفعاً أو العصر وترأى أترى كذلك العشاء إذا صليت بعد المغرب أترى ركعتين بعد أو قبل
المغرب تصيران وترأى أن المغرب قبلهما أو بعدهما أم كل صلاة فصلت بسلام مفارقة للصلاة قبلها وبعدها ولو
كنتم قلم يعود للمغرب وشفعها ركعة فيكون تطوع بأربع كان مذهباً فاما ما قلتم فليس له وجه
(قال الشافعى) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالطور في المغرب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث سمعته يقرأ والمرسلات عرفاً فقالت يا بني لقد كنت تقرأ هذه السورة أنها لا تقرأ ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب * فقلت للشافعي فإنا نكره أن يقرأ في المغرب بالطور والمرسلات ونقول يقرأ بأقصى مصر منهما فقال وكيف تقرأهون ما رويتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله الأمر رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالفه فاختتم إحدى الروايتين على الأخرى أو أروايتم لولم أستدل على ضعف مذهبيكم في كل شيء إلا أنكم تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم تقولون نكرهه ولم ترووا غيره فأقول أنكم اخترتم غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم لا أعلم إلا أن أحسن حالكم أنكم قليلو العلم ضعفاء المذهب

(باب القراءة في الركعتين الأخيرتين)

سألت الشافعي أتقرأ خلف الإمام أم القرآن في الركعة الأخيرة تسر فقال الشافعي أحب ذلك وليس بواجب عليه فقلت وما الحجة فيه فقال أخبرنا مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه سمع قيس بن الحارث يقول أخبرني عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فصلى وراء أبي بكر المغرب فقرا في الركعتين الأولىين بأمر القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى أن ثيابي لتسكاد أن عسى ثيابه فسمعتة قرأ بأمر القرآن وبهذه الآية ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رجعة إنك أنت الوهاب * فقلت للشافعي فإنا نكره هذه ونقول ليس عليه العمل لا يقرأ على أثر أم القرآن في الركعة الثالثة بشيء فقال الشافعي وقال سفيان بن عيينة لما سمع عمر بن عبد العزيز بهذا عن أبي بكر الصديق قال ان كنت لعلي غير هذا حتى سمعت بهذا فأخذت به قال فهل تركتم للعمل عمل أبي بكر وابن عمر وعمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعاً في كل ركعة بأمر القرآن وبسورة من القرآن قال وكان يقرأ أحياناً بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة * فقلت للشافعي فإنا نخالف هذا كله ونقول لا يراى في الركعتين الأخيرتين على أم القرآن (قال الشافعي) هذا خلاف أبي بكر وابن عمر من روايتكم وخلاف عمر بن عبد العزيز من رواية سفيان وقولكم لا يجمع السورتين في الركعتين الأولىين هو خلاف ابن عمر من روايتكم وخلاف عمر من روايتكم لأنكم أخبرتم أن عمر قرأ بالنجم فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى وخلاف غيرهما من رواية غيركم فأين العمل ما نراكم رويت في القراءة في الصلاة في هذا الباب شيئاً إلا خالفتموه فمن اتبعتم ما أراكم قلتم بمعنى نعرفه إذا كنتم تروون عن أحد الشيئ مرة فقبضون عليه أيسعكم أن تخالفوهم مجتمعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر صلى الصبح فقرأ فيها بسورة البقرة في الركعتين كلتاهما * فقلت للشافعي إنا نخالف هذا نقول يقرأ في الصبح بأقل من هذا لأن هذا ثقيل على الناس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول صليت وراء عمر بن الخطاب الصبح فقرأ فيها بسورة يوسف وسورة الحج فقرأه بطيئة فقلت والله لقد كان إذا يقوم حين يطلع الفجر قال أجبل * فقلت للشافعي فإنا نقول لا يقرأ في الصبح بهذا ولا بقدر نصف هذا لأنه ثقيل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد وربيعة ابن أبي عبد الرحمن أن الفرافصة بن عمار الخنفي قال ما أخذت سورة يوسف إلا من قراءة عثمان بن عفان ياها في الصبح من كثرة ما كان يرددها * فقلت للشافعي فإنا نقول لا يقرأ بهذا هذا ثقيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الصبح في السفر بالعشر الأول من المفصل

لصاحب السلعة بعد أن يقدم السوق الخيار لأن تلقها حين يشتري من البدوي قبل أن يصير إلى موضع المساومين من القرلة بوجه النقص من الثمن فإذا قدم صاحب السلعة السوق فهو بالخيار بين انفاذ البيع ورده ولا خياراً للتلق لأنه هو الغارز لا الغرور

(باب عطية الرجل لولده)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جيسد بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان بن بشير يحدثانه عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني نحلتي ابني هذا غلاماً كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدك نحلته مثل هذا قال لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعه (قال الشافعي) وقد سمعت في هذا الحديث أن رسول الله قال ليس يسرك أن يكونوا في البر

اليك سواء قال بلى قال
فارجعه * حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن
الحسن بن مسلم عن
طاوس أن النبي قال
لا يحل لواهب أن يرجع
فيما وهب إلا الوالد من
ولده (قال الشافعي)
وحدث النعمان ثابت
وبه نأخذ وفيه الدلالة
على أمور منها حسن
الأدب في أن لا يفضل
رجل أحدا من ولده
على بعض في نحل
فيعرض في قلب المفضل
عليه شيء يمنعه من ربه
لأن كثيرا من قلوب
الآدميين جبل على
الاقتصار عن بعض البر
إذا أوتر عليه والدلالة
على أن نحل الوالد بعض
ولده دون بعض جائز من
قبل أنه لو كان لا يجوز
كان يقال أعطوا له آياه
وتركه سواء لأنه غير
جائز فهو على أصل ملكك
الاول أشبه من أن يقال
ارجعه وقوله صلى الله
عليه وسلم فارجعه
دليل على أن اللوالدة
ما أعطى الولد وأنه
لا يخرج بارتجاعه منه
فقد روي عن النبي أنه

في كل ركعة سورة * قلت للشافعي فإنا نقول لا يقرأ بهذا في السفر هذا تثقيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد خالفتم في القراءة في الصلاة كل ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم ابن عمر ولم تروا شيئا يخالف ما خالفتم عن أحد علمته من الناس فأين العمل خالفتموه من جهتين من جهة التثقيب وجهة التخفيف وقد خالفتم بعد النبي صلى الله عليه وسلم جميع ما رويتم عن الأئمة بالمدينة بلارواية رويتموها عن أحد منهم هذا مما يبين ضعف مذهبيكم أذرونيتم هذا خالفتموه ولم يكن عندكم فيه حجة فقد خالفتم الأئمة والعمل وفي هذا دليل على أنكم لم تجدوا من خلق الله خلقا قط يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم أبي بكر وعمر وعثمان وابن عمر في القراءة في الصلاة ولا في أمر واحد شيئا ثم يخالفه غيركم وأنه لا خلق أشد خلافا لاهل المدينة منكم ثم خلافكم ما رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فرض الله طاعته وما رويتم عن الأئمة الذين لا يتجدون مثلهم فلو قال لكم قائل أنتم أشد الناس معاندة لاهل المدينة وجد السبيل الى أن يقول ذلك لكم على لسانكم لا تقدر أن تدفعه عنكم ثم الحجة عليكم في خلافكم أعظم منها على غيركم لأنكم ادعيتهم القيام بعلمهم واتباعهم دون غيركم ثم خالفتموهم بكثرة مخالفتهم به من لم يدع من اتباعهم ما ادعيتهم فلئن كان هذا خفي عليكم من أنفسكم أن فيكم لغفلة ما يجوز لكم معها أن تفتوا خلقا والله المستعان وأراكم قد تكلفتم الفتيا وتطاولتم على غيركم من هو أقصد وأحسن مذهبا منكم

(باب المستحاضة)

سألت الشافعي عن المستحاضة يطبق عليها الدم دهرها فقال ان الاستحاضة وجهان أحدهما أن تستحاض المرأة فيكون دمها مستبها لا ينفصل اما نحن كله واما رقيق كله وإذا كان هكذا نظرت عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فتركت الصلاة فهن ان كانت تحيض نجسا من أول الشهر تركت الصلاة نجسا من أوله ثم اغتسلت عند مضي أيام حيضها كما تغتسل الحائض عند طهرها ثم توضأت لكل صلاة وتصلى وليس عليها أن تعيد الغسل مرة أخرى ولو اغتسلت من طهر الى طهر كان أحب الي وليس ذلك بواجب عليها عندى والمستحاضة الثانية المرأة لا ترى الطهر فيكون لها أيام من الشهر ودمها أحر الى السواد محتدم ثم يصير بعد تلك الايام رقيقا الى الصفرة غير محتدم فاياها حيض هذه أيام احتدام دمها وسواده وكثرته فاذا مضت اغتسلت كفلسها ولو طهرت من الحيضة وتوضأت لكل صلاة وصلت * فقلت للشافعي وما الحجة فيما ذكرته من هذا فقال الشافعي أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش بارسول الله الى لا أظهر أفادع الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بالحيضة فاذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلي الدم عنك وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر عدة الليالي والايام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم لتستنفر بثوب ثم لتصلى قال فدل جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت من انفراق حال المستحاضتين وفي قوله دليل على أنه ليس للحائض أن تستظهر بطرفة عين وذلك أنه أمر احدهما اذا ذهبت مدة الحيض أن تغسل عنها الدم وتصلى وأمر الأخرى أن تربص عددا ليلي والايام التي كانت تحيضهن ثم تغتسل وتصلى والحديثان جميعا يفيان الاستظهار * فقلت للشافعي فإنا نقول تستظهر الحائض بثلاثة أيام ثم تغتسل وتصلى ونقول توضأت لكل صلاة (قال الشافعي) فحديثنا كماله ان تعبدون عليها مع رسول الله يخالفان الاستظهار

والاستظهار خارج من السنة والآثار والمعقول والقياس وأقول أكره أهل العلم فقلت ومن أين فقال الشافعي أرايتم استظهارها من أيام حيضها أم أيام طهرها فقلت هي من أيام حيضها فقال فأسبغكم عمدتم إلى امرأة كانت أيام حيضها نجسا فطبق عليها الدم فقلتم نجعلها غائبا ورسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها إذا مضت أيام حيضها قبل الاستحاضة أن تغتسل وتصلي وجعلتم لها وقتا غير وقتها الذي كانت تعرف فأمرتموها أن تدع الصلاة في الأيام التي أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصلي فيها قال أفرأيتم أن قال لكم قائل لا يعرف السنة تستظهر بساعة أو يوم أو يومين أو تستظهر بعشرة أيام أو ست أو سبع بأى شئ أنتم أولى بالصواب من أحد إن قال ببعض هذا القول هل يصلح أن يوقت العدد لا يخبر عن رسول الله أو اجتمع من المسلمين ولقد وقته بخلاف ما روته عن رسول الله وأكره أهل العلم ثم قلتم فيه قولاً متناقضاً فزعمتم أن أيام حيضها إن كانت ثلاثاً استظهرت بمثل أيام حيضها وذلك ثلاث وإن كانت أيام حيضها اثني عشر استظهرت بمثل ربيع أيام حيضها وذلك ثلاث وإن كانت أيام حيضها خمسة عشر لم تستظهر بشئ وإن كانت أربعة عشر استظهرت بيوم وإن كانت ثلاثة عشر استظهرت بيومين فجعلتم الاستظهار مرة ثلاثاً ومرة يومين ومرة يوماً ومرة لائى * فقلت للشافعي فهل رويت في المستحاضة عن صاحبنا شيئاً غير هذا فقال نعم شيئاً عن سعيد بن المسيب وشياً عن عروة بن الزبير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن سمي مولى أبي بكر أن القعقاع بن حكيم وزيد بن أسلم أرسلاه إلى سعيد بن المسيب ليسأله كيف تغتسل المستحاضة فقال تغتسل من طهر إلى طهر وتوضأ لكل صلاة فإن غلب الدم استنشرت (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال ليس على المستحاضة إلا أن تغتسل غسل واحد ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة قال مالك الأمر عندنا على حديث هشام بن عروة * فقلت للشافعي فإنا نقول بقول عروة ونسحق قول ابن المسيب فقال الشافعي أما قول ابن المسيب فتركتوه كله ثم ادعيتهم قول عروة وأنتم تخالفونه في بعضه فقلت وأين قال قال عروة تغتسل غسل واحد يعني كما تغتسل المتطهرة وتوضأ لكل صلاة يعني توضأ من الدم للصلاة لا تغتسل من الدم إنما ألقى عنها الغسل بعد الغسل الأول والغسل إنما يكون من الدم وجعل عليها الوضوء ثم زعمتم أنه لا وضوء عليها فقلت ما هذا الحديث الذي رواه صاحبنا وصاحبكم عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب وعروة وأنتم تدعون أنكم تتبعون أهل المدينة وقد خالفكم ما روى صاحبنا عنهم كله أنه لين في قولكم أنه ليس أحد أترك على أهل المدينة لجمع أقوالهم منكم مع ما تدين في غيره ثم ما أعلمكم ذهبتم إلى قول أهل بلد غيرهم فإذا انسلختم من قولهم وقول أهل البلدان ويمروا بغيركم والقياس والمعقول فأى موضع تكونون به علماء وأنتم تخطئون مثل هذا وتخالفون فيه أكثر الناس

(باب الكلب يلغ في الاناء وغيره)

سألت الشافعي عن الكلب يلغ في الاناء في الماء لا يكون فيه قلتان أو في اللبن أو المرق قال يهراق الماء واللبن والمرق ولا ينتفعون به ويغسل الاناء سبع مرات وما من ذلك الماء واللبن من ثوب وجب غسله لانه نجس فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات (قال الشافعي) فكان بيننا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الكلب يشرب الماء في الاناء فينجس الاناء حتى يجب غسله سبعاً أنه إنما ينجس بماء الماء أياه فكان الماء أولى بالنجاسة من الاناء الذي إنما ينجس بماءه وكان الماء الذي هو طهور إذا نجس فاللبن والمرق الذي ليس بطهور أولى أن ينجس بما ينجس بماءه * فقلت للشافعي فإنا نزعم أن الكلب إذا شرب في الاناء فيه اللبن بالبادية شرب اللبن وغسل الاناء سبعاً لأن الكلاب لم تزل بالبادية

قال أشهد غيري فهذا يدل على أنه اختيار (قال الشافعي) فإذا كان هكذا فسواء أذن الولد أو تزوج رغبة فيما أعطاه أبوه أو لم يذن أو لم يتزوج فله أن يرجع في هبته متى شاء قال وقد حمد الله جل ثناؤه على إعطاء المال والطعام في وجوه الخير وأمرهم بما قال وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وقال مسكيناً ويتيماً وقال ولا يفتقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون واديا إلا كتب لهم وقال إن تبدوا الصدقات فنعمهاى وقال لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون فإذا جاز هذا للأجنيين وذوى القربى فلا أقرب من الولد وذلك أن الرجل إذا أعطى ماله ذاق رابته غير ولده أو أجنبياً فقد منعه ولده وقطع ملكه عن نفسه فإذا كان محموداً على هذا كان محموداً أن يعطيه بعض ولده دون بعض ومنع بعضهم ما أخرج من ماله أقل من منعهم كلهم ويستحب له أن

يسرى بينهم ثلاثه قصر
واحد منهم في بره فان
القصرية تنفس بعضها
بعضا ما تنفس البعاده
« قال الربيع » يريد
البعده وقد فضل أبو
بكر عائشة بنخل وفضل
عرعاص بن عربش
أعطاه اياه وفضل
عبد الرحمن بن عوف
ولد أم كلثوم (قال
الشافعي) ولواتصل
حديث طاوس انه
لا يحل لواهب أن
يرجع فيما وهب الا
الوالد فيما وهب لولده
لزمت أن من وهب
هبة لمن يستثيه مثله
أولا يستثيه وقبضت
الهبة لم يكن الواهب
أن يرجع في هبته
وان لم يثبه الموهوب له
والله أعلم

(باب بيع المكاتب)

* حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة أنها قالت
جاءني برة فقالت
اني كائنت أهلى على
تسع أواق في كل عام
أوقية فأعطيني

فقال الشافعي هذا الكلام المحال أبعاد الكلب أن يكون نجس ما يشرب منه ولا يحل شرب النجس
ولاً كله أولاً ينجسه فلا يغسل الا ناء منه ولا يكون بالبادية فرض من النجاسة الا بالقرية مثله وهذا
خلاف السنة والقياس والمعقول والعلة الضعيفة وأرى قولكم لم تزل الكلاب بالبادية حجة عليكم فاذن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغسل الا ناء من شرب الكلب سباعا والكلاب في البادية في زمانه وقبله وبعده
الى اليوم فهل زعمتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك على أهل القرية دون أهل البادية أو أهل البادية دون
أهل القرية أو زعمكم ذلك أحد من أئمة المسلمين أو فرق الله بين ما ينجس بالبادية والقرية أو رأيت أهل
البادية هل زعموا لكم أنهم يلقون ألبانهم للكلاب ما تكون الكلاب مع أهل البادية الا لئلا ينجسوا مع
مواشيهم ولهم أشجع على ألبانهم وأشد ابقاء من أن يخلوا بينها وبين الكلاب وهل قال لكم أحد من أهل
البادية ليس تنجس بالكلاب وهم أشد تحفظا من غيرهم أو مثلهم أو لوقاه لكم منهم قائل أو أخذ الفقه
من أهل البادية وان اعتلتم بأن الكلاب مع أهل البادية أفرأيت ان اعتل عليكم مثلكم من أهل البادية
بأن يقول الفأر والوزغان والحكاه والدواب لأهل القرية ألزم من الكلاب لأهل البادية وأهل القرية
أقل امتناعا من الفأر ودواب البيوت من أهل البادية من الكلاب فاذما ماتت فأرة أو ذابة في ماء رجل قليل
أو زيتة أو لبنه أو مرقه لم تنجسه هل الحجة عليه الآن يقال الذي نجس في الحال التي نجس فيها ينجس ما وقع
فيه كان كثيرا بقرية أو بادية أو قلة لا فكذلك الكلاب بالبادية والفأر والدواب بالقرية أولى أن لا تنجس
ان كان فيما ذكرتم حجة وما علت أحد اروي عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا التابعين أنه
قال فيه الا بعث قولنا الآن من أهل زماننا من قال يغسل الا ناء من الكلب مرة واحدة وكلهم قال ينجس
جميع ما يشرب منه الكلب من ماء ولبن ومرق وغيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان من تكلم في العلم
من يتخال فيه فيشبهه والذي رأيتمكم يتخالونه لاشبهه فيه ولا مؤنة على من سمعه في أنه خطأ انما يكفي سامع
قولكم أن يسمعه فيعلم أنه خطأ لا ينكشف بتكلف ولا بقياس يأتي به فان ذهبتم الى أن النبي صلى الله عليه
وسلم أمر اذا ماتت الفأرة في السمن الجامد أن تطرح وما حولها فدل ذلك على نجاستها فقد أخبر أن النجاسة
تكون من الفأرة وهي في البيوت وانما قال في الفأرة قولا عاما وفي الكلب قولا عاما فان ذهبتم الى أن الفأرة
تنجس على أهل القرية ولا تنجس على أهل البادية فقد سقوتم بين قولكم وزدتم في الخطأ وان قلتم ان ما لم يسم
من الدواب غير الفأرة والكلاب لا ينجس فاجعل الوزغ لا ينجس لانه لم يذكر فأما أن تقولوا الوزغ ينجس
ولا خبر فيه قياسا وزعموا أن الكلب ينجس مرة ولا ينجس أخرى فلا يجوز هذا القول

(باب ما جاء في الجنائز)

سألت الشافعي عن الصلاة على الميت الغائب وعلى القبر فقال أستحبها فقلت له وما الحجة فيها قال أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس النجاشي
اليوم الذي مات فيه ونزع بهم الى المصلى فصنف وكبر أربع تكبيرات (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر مسكينة توفيت من الليل قال
وقدر وى عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قوم بيلد آخر * قالت الشافعي نحن نكره الصلاة على
ميت غائب وعلى القبر فقال فقدروا عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على النجاشي وهو غائب وروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على ميت وهو في القبر غائب فكيف كرهتم ما فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم واقد حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نادموصول من وجوه أنه صلى على قبور وصلت
عائشة على قبر أخيها وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من حديث الثقات غير مالك وانما

الصلاة دعاء للبيت وهو اذا كان ملقفا بيننا يصلى عليه فانما ندعو بالصلاة بوجه علمنا فكيف لاندعوه غائبا وهو في القبر بذلك الوجه

(باب الصلاة على الميت في المسجد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد * قلت للشافعي فاننا نكره الصلاة على الميت في المسجد فقال أرويتم هذا أنه صلى على عمر في المسجد فكيف كرهتم الأمر فيه وقد ذكره صاحبكم أذكر حدة يثاخا لقه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاخترتم أحد الحديتين على الآخر فقلت ماذا كره فيه شيئا علمناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكيف يجوز أن تدعوا ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحاب النبي أنهم فعلوه بعمر وهذا عندكم عمل مجتمع عليه لانا لا نرى من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدا حضر موت عمر فتخلف عن جنازته فتركتم هذا بغير شيء رويتموه وكيف أجزتم أن ينাম في المسجد ويعمر فيه الجنب طريقا ولا يجوز أن يصلى فيه على ميت « قال الربيع » مات سعيد بن جابر أبو يعقوب البويطي ونحريخنا معه فصف بنا وكبرأر بعوا صلينا عليه وكان أبو يعقوب الامام فأنكر الناس ذلك علينا وما بالينا

(باب في فوت الحج)

سألت الشافعي هل يحج أحد عن أحد قال نعم يحج عن لا يقدر أن يثبت على المركب والميت قلت وما الحجة قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن الفضل بن العباس كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم فقالت يا رسول الله ان فرضة الله في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا جعل على نفسه أن لا يبلغ أحد من ولده الحلب فيحلب فيشرب ويسقيه الا حجاج به معه فبلغ رجل من ولده الذي قال الشيخ وقد كبر الشيخ فجاء ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فقال ان أبي قد كبر ولا يستطيع أن يحج أفأحج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكر مالك وأخبره عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أبي عجوز كبيرة لا تستطيع أن تركبها على البعير وان ربعتها خفت أن تموت أفأحج عنها قال نعم * فقلت للشافعي فاننا نقول ليس على هذا العمل فقال خالفتم ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية غيركم من رواية غيركم علي بن أبي طالب روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب والحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى هذه الأحاديث وعلي وابن عباس وابن المسيب وابن شهاب وربيعة بالمدينة يفتون بأن يحج الرجل عن الرجل وهذا أشبه شيء يكون مثله عندكم عملا فتحالفونه كله لغير قول أحد من خلق الله علمته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع من عدا أهل المدينة من أهل مكة والمشرق واليمن من أهل الفقه يفتون بأن يحج الرجل عن الرجل * فقلت للشافعي فان من حجة بعض من قال هذا القول أنه قال انه روى عن ابن عمر لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد فجعل الحج في معنى الصيام والصلاة فقال الشافعي وهذا قول الضعف فيه بين من كل وجه قال أرويتم لو قال ابن عمر لا يحج أحد عن أحد وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أحد أن يحج عن أحد كان في قول أحد حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تتركون قول ابن عمر لراي أنفسكم ولراي مثلكم ولراي بعض التابعين فتجعلونه لا حجة في قوله اذا شتم لأنكم لو كنتم

فقال عائشة ان أحب أهلك أن أعدها لهم عددها ويكون ولاؤك لي فعلت فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فجاءت من عند أهلها ورسول الله جالس فقالت اني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله فسألها النبي فأخبرته عائشة فقال لها رسول الله خذها واشترطي لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فالرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة (قال الشافعي) وحديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبت من حديث هشام وأحسبه غلط

تروني في قوله حجة لم تخالفوه لرأى أنفسكم ثم تقيمون قوله مقاماً تردون به السنة والآثار ثم تدعون في قوله ما ليس فيه من النهي عن الحج قياساً والحج والصلاة والصيام هذا شريعة وهذا شريعة فان قلتم قد يستنبهان لانه عمل على البدن أفرأيتم ان قال لكم قائل أنتم ترعون أن الحج في معنى الصلاة والصوم وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أن تحج عن أبيها فأنا أمر الرجل أن يصلي عن الرجل ويصوم عنه هل الحجة عليه إلا أنه لا تقاس شريعة على شريعة فكذلك الحج عليكم أفرأيتم ما فرقت بينه السنة مما هو أشد تقارباً منها فكيف فرقت بينه فان قلتم ما هو قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر ونهى عن المزابنة وأجاز بيع العرايا وهي داخلة في المزابنة وداخلة في بيع الرطب بالتمر ولم يحزها فلما أجازها فرقتا بينهما بالسنة وقلنا يجوز العرايا وهي رطب بتمر وكيل بجزارف ولا يجوز ذلك إذا وضع بالارض فكان التمر والرطب في الارض معاً فهذا أولى أن لا يفرق بينهما بأنه شيء واحد (١) بعضه حلال بما أحله به رسول الله وبعضه منهي عنه عما نهى عنه رسول الله وقد خالف هذا بعض المشرقين فقرأنا لعليهم بهذا حجة فالحجة عليكم بنصه أن يحج أحد عن أحد وأنتم تروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تروونه عن أحد من أصحابه خلافة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكيف تقيسونه بالصوم والصلاة أفرأيتم إذا كنتم تحجزون أن يحج أحد عن أحد إذا أوصى بذلك نفلتم ما قلتم من أن لا يحج أحد عن أحد وأجزتم مثل ما ردتم فيه السنة أفيجوز لو أوصى أن يصلي عنه أو يصام عنه فان أجزعتموه فقد دخلتم فيما كرهتم من أن يكون عمل آخر لغيره وإن لم تحجزوه فقد فرقت بين الصلاة والصوم والحج والله أعلم

(باب الحجامة المحرم)

سألت الشافعي عن الحجامة المحرم فقال يحتجم ولا يخلق شعراً ويحتجم من غير ضرورة فقالت وما الحجة فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم وهو يومئذ بلعي جمل (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم * فقالت الشافعي فإنا نقول لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر إليه مما لا بد له منه وقال مالك مثل ذلك قال الشافعي ما روى مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يذكر في حجة النبي صلى الله عليه وسلم هو ولا غيره ضرورة أولى بأن من الذي رواه عن ابن عمر ولعل ابن عمر كره ذلك ولم يحرمه ولعل ابن عمر أن لا يكون سمع هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو سمعه ما خالفه إن شاء الله فقال برأيه فكيف إذا سمعت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت بخلاف ما سمعت عنه لقول ابن عمر وأنت لم تثبتوا أن ابن عمر كرهه للناس قد يتوفى المرء في نفسه ما لا يكره لغيره وأنتم تتركون قول ابن عمر لرأى أنفسكم أفرأيتم أن كرهتم الحجامة الآمن ضرورة أتعدوا الحجامة من أن تكون مباحة له كما يباح له الاغتسال والأكل والشرب فلا يبالى كيف احتجم إذا لم يقطع الشعر أو تكون محظورة عليه كحلق الشعر وغيره فالذي لا يجوز له الاضربة فهو إذا فعله بخلق الشعر أو فعل ذلك من ضرورة اقتضى فينبغي أن تقولوا إذا احتجم من ضرورة أن يفندى والا فأنتم تخالفون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وتقولون في الحجامة قولاً متناقضاً

(باب ما يقتل المحرم من الدواب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (١) أي وقد فرق بينه فبعضه الحلال تأمل كتبه معجمه

نحس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح الغراب والحداة والعقرب والفأرة والكلب العقور (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نأخذ وهو عندنا جواب على المسئلة فكل ما جع من الوحش أن يكون غير مباح اللحم في الاحلال وأن يكون مضرا قتله المحرم لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر المحرم أن يقتل الفأرة والغراب والحداة مع ضعف ضررها إذا كانت مما لا يؤكل لحمه كان ما جع أن لا يؤكل لحمه وضره أكثر من ضررها أولى أن يكون قتله مباحا في الاحرام * قلت قد قال مالك لا يقتل المحرم من الطير ما ضر الا ماسي وقال بعض اصحابه كان قول النبي صلى الله عليه وسلم نحس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح يدل على أن ماسواهن على المحرم في قتله جناح (قال الشافعي) رحمه الله أفرايتم الحية أسميت فقد زعم مالك عن ابن شهاب أن عمر أمر بقتل الحيات في الحرم قلت فيراها كبا عقورا قال أو تعرف العرب أن الحية كلب عقورا عما الكلب عندها السبع والكلاب التي خلقها الله متقاربة تكلموا الكلب فان قتلتم انها قد تضر فتقتل قيل غير مكابرة كما زعم صاحبكم أن الكلب العقور ما عدا على الناس فأخافهم وهي لا تعدو مكابرة وإن ذهبتم الى أنها تضر هكذا فقد أمر عمر بن الخطاب أن يقتل الزنبور في الاحرام والزنبور انما هو كالنحلة فكيف لم تأمر وأبقتل الزنبور وقد أمر به عمر وأمرتم بقتل الحية إذا أمر بها عمر ما أممكم تأخذون من الأحاديث الاما هو يتم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلتم يقتل المحرم الفأرة الصغيرة ولا يقتل الغراب الصغير وإذا قلتم هذا فقد أباحه النبي صلى الله عليه وسلم ومنعتموه فان قلتم انما أباح قتله على معنى أنه يضر والصغير لا يضر في حاله تلك الفأرة الصغيرة لا تضر في حالها تلك فلا بد أن تخالفوا النبي صلى الله عليه وسلم في الغراب الصغير والفأرة الصغيرة وهذا حجة عليكم انزعمتم أن الغراب يقتل لمعنى ضرره فينبغي أن تقتل العقاب لأنها أضرمته فان قال لابل الحديث جلة لا معنى قيل لم لا يقتل الغراب الصغير لأنه غراب * سألت الشافعي عن حلق قبل أن ينحر أو ينحر قيل أن يرى قال يفعل ولا فدية ولا حرج وكذلك كل ما كان يعمل في ذلك اليوم فقدم منه شيئا قبل شئ سبأ وأجأه لا عمل ما يبقى عليه ولا حرج فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع للناس غني يسألونه فناء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر بخفت قبل أن أذبح قال اذبح ولا حرج فناء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر بفخرت قبل أن أرحي فقال ارم ولا حرج فاسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شئ قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا كله نأخذ

(باب الشركة في البدنة)

سألت الشافعي هل يشتري السبعة جزورا فينحر ونها عن هدى احصارا وتمتع قال نعم قلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحدبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية بدنة عن سبعة وبقرة عن سبعة والعلم يحيط أنهم من أهل بيوتات شتى لا من أهل بيت واحد فتجزئ البدنة والبقرة عن سبعة متمتعين وبحصورين وعن كل سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة إذا لم يجدوا شاة وسواء اشتروها وأنحرج كل واحد منهم حصته من ثمنها أو ملكوها بأى وجه ما كان ملك ومن زعم أنها تجزئ عن سبعة أو وهبت لهم أو ملكوها بوجه غير الشراء كانت المشتراة أولى أن تجزئ عنهم * قلت للشافعي فانا نقول لا تنجز البدنة الا عن واحد ولا البقرة وانما يذبحها الرجل عن نفسه وأهل بيته فأما أن يخرج كل انسان منهم حصته من ثمنها ويكون له حصته من لحمها فلا وانما سمعنا لا يشترئ في البدنة في النسك

نجم قال فإين هذا قلت أفليس في المكاتب شرطان الى السيد يبعه في أحدهما وهو إذا لم يوفه قال بلى قلت والشرط الثاني للعبد ما أدى لانه لم ينحر ج بالكتابة من ملك سيده قال أما الخروج من ملك سيده فلم يك بالكتابة (قال الشافعي) قلت وإذا لم يخرج من ملك سيده بالكتابة هل الكتابة الا لشرط للعبد على سيده والسيد على عبده (١) قال لا قلت أرايت من كان له شرط فتركه أليس ينفسخ شرطه قال أما من الاحرار قبلي قلت فلا يكون هذا في العبد قال العبد لو كان له مال فعفاه لم يجز له قلت فان عفاه باذن سيده قال يجوز قلت أفليس قد اجتمع العبد والسيد على الرضا بترك شرطه في الكتابة قال بلى قلت ولو اجتمعا على أن يعتق المكاتب عبده أو يهب ماله جاز قال بلى قلت فلم لا يجوز إذا اجتمعا على ابطال الكتابة أن (١) لعله قال نعم تأمل

يسببها قال وقتل
لهذه البريرة الى أهلها
مساومة بنفسها
لعائشة ورجوعها الى
عائشة بجواب أهلها
بان اشترطوا ولاءها
ورجوعها بقبول
عائشة ذلك يدل على
رضاها بأن تباع ورضا
الذي يكاتبها بذلك لأنها
لا تستري الامن كاتبا
قال أجل فقلت
فقد كان في هذا ما
يكفيك مما سألت عنه
قال فان قلت فلعلها
عجزت قلت أقرى من
استعان في كتابته مجزأ
قال لا قلت فحديثها
يدل على أنها لم تعجز
وان كانت قد عجزت
فلم يعجزها سيدها قال
فلعل لأهلها بيعها قلت
بغير رضاها قال لعل
ذلك قلت أقرها راضية
اذا كانت مساومة
بنفسها ورسولا لأهلها
والهيم قال نعم قلت
فينبغي أن يذهب
توهمك أنهم باعوها
بغير رضا وتعلم أن من
لقيناه من المفتين اذالم
يختلفوا في أن لا يباع
المكاتب قبل أن يهز
أو يرضى بالبيع

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يجوز أن يقال لا يشترط في النسك أن يوجب الرجل النسك ثم يشرك
فيها غيره وليس في هذا إلا حجة لأنه كلام عربي ولا حجة مع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا فعل النبي صلى الله
عليه وسلم وأصحابه أهل الحديث فكان ينبغي أن يكون هذا العمل عندكم لا تخالفونه لأنه فعل النبي صلى الله
عليه وسلم وألف وأربعائة من أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو عن جابر بن عبد الله قال
كنا يوم الحديبية ألفا وأربعائة وقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم أنتم اليوم خير أهل الأرض قال جابر لو كنت
أبصر لأريتكم موضع الشجرة وأنتم تجعلون قول الواحد وفعله حجة في بعض الأشياء فاذا وجدتم السنة
وفعل ألف وأربعائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهو واجب عليكم أن تجعلوه حجة

(باب التمتع في الحج)

سألت الشافعي عن التمتع بالعمرة الى الحج فقال حسن غير مكروه وقد فعل ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم
وانما اخترنا الافراد لانه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد غير كراهية التمتع ولا يجوز اذا كان فعل
التمتع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون مكروها * فقلت للشافعي وما الحجة فيما ذكرته قال الاحاديث
الثابتة من غير وجه وقد حدثنا مالك بعضها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل أنه سمع سعد بن أبي وقاص والفضال بن قيس عام حج معاوية بن أبي
سفيان وهما يتذاكران التمتع بالعمرة الى الحج فقال الفضال لا يصنع ذلك الا من جهل أمر الله فقال سعد بن سفيان
قلت يا ابن أخي فقال الفضال فان عمر قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله وصنعناها معه
* فقلت للشافعي قد قال مالك قول الفضال أحب الي من قول سعد وعمر أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم
من سعد (قال الشافعي) عمر وسعد عالمان برسول الله وما قال عمر عن رسول الله شيئا يخالف ما قال سعد
انما روى مالك عن عمر أنه قال افصلوا بين حجكم وعمركم فانه أتم حج أحدكم وعمركم أن يعتمر في غير أشهر الحج
ولم يرو عنه أنه نهى عن العمرة في أشهر الحج (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة
أنها قالت خرجنا مع رسول الله عام حجة الوداع فنام أهل بجمع ومنا من أهل بعرة ومنا من جمع الحج والعمرة
وكنتم من أهل بعرة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة أنها قالت للنبي صلى الله
عليه وسلم ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك قال اني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر
هدي (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر أنه قال لأن أعتمر قبل الحج وأهدي
أحب الي من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا الحديثان من حديث
مالك موافقان ما قال سعد من أنه عمل بالعمرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في أشهر الحج فكيف جاز لكم
وأنتم ترون هذا أن تكرهوا العمرة فيسهل وأنتم تثبتون عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما وصفت وادعيت من
خلاف عمر وسعد وعمر لم يخالف سعدا عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اختار شيئا غير مخالف لما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم وقد تكرر كون أنتم على عمر اختياره وحكمه الذي هو أكثر من الاختيار لما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم ثم ترون كونه لما جاء عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ترون كونه لقولكم
فاذا جاز لكم هذا فكيف يجوز لكم أن تحتجوا بقوله على السنة وأنكم تدعون أنه خالفه وهو لا يخالفها وما
رويت عنه يدل على أنه لا يخالفها فادعيت خلاف ما رويت وتخالفون اختياره

(باب الطيب للحرم)

سألت الشافعي عن الطيب قبل الاحرام بما يبيح ريمحه بعد الاحرام وبعد رمي الجرة والحلاق قبل الافاضة

فقال جاز وأحبه ولا أكرهه لشبوت السنة فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأخبار عن غير واحد من أصحابه فقلت وما الحجة فيه فقال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت * فقلت للشافعي فأنكره الطيب المحرم ونكره الطيب قبل الأحرام وبعد الإحلال قبل أن يطوف بالبيت وروى ذلك عن عمر بن الخطاب فقال الشافعي اني أراكم لا تدرون ما تقولون فقلت ومن أين فقال أرايتم نحن وأنتم بأي شيء عرفنا أن عمر قاله أليس انما عرفنا بأن ابن عمر ورواه عن عمر فقلت بلى فقال وعرفنا أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب بخبر عائشة فقلت بلى قال وكلاهما صادق فقلت نعم فاذا علمنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب وأن عمر نهى عن الطيب علما واحدا هو خير الصادقين عنهما ما عافا فلا حسب أحد من أهل العلم يقدر أن يترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لغيره فان جاز أن يهزم الغلط على بعض من يثبتون بين النبي صلى الله عليه وسلم من حديثنا جاز مثل ذلك على من يثبتون بين عمر من حديثنا بل من روى عن عائشة تطيب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من روى عن ابن عمر نهى عمر عن الطيب روى عن عائشة سالم والقاسم وعروة والأوس بن يزيد وغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأراكم اذا أصبتم لم تعقلوا من أين أصبتم واذا خطأتم لم تعرفوا سنة تذهبون اليها فتعذروا بأن تكونوا ذهبت الى مذهب بل أراكم انما ترسلون ما جاء على السننكم عن غير معرفة انما كان ينبغي أن تقولوا من كره الطيب للمحرم انما نهى عن الطيب أنه حضر النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة حين سأله أعرابي أحم وعليه جبة وخلق فأمره بنزع الجبة وغسل الصفرة * فقلت للشافعي أفترى لنا بهذا حجة أو انما هذا شبهة وما الحجة على من قال هذا قال ان كان قاله بهذا فقد ذهب عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب فقال بما حضر وتطيب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الاسلام سنة عشر وأمر الأعرابي قبل ذلك بسنتين في سنة عثمان فلو كانا مختلفين كان باحثة الطيب ناسخا لمنعه وليس باختلفين انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يترعرع الرجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يترعرع الرجل (قال الشافعي) وأمر الرجل أن يغسل الزعفران عنه وقد تطيب سعد بن أبي وقاص وابن عباس للأحرام وكانت الغالية ترى في مفارق ابن عباس مثل الرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قال عمر من روى الجرة فقد حل له ما حرم عليه النساء والطيب وقال سالم قالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون من أهل العلم فأما ما تذهبون اليه من ترك السنة لغيرها وترك ذلك الغير أرى أنفسكم فالعلم اذا اليكم تأتون منه ماشتم وتدعون منه ماشتم تأخذون بلا تبصر لما تقولون ولا حسن رواية فيه أرايتم اذا خالفتم السنة هل عرفتم ما قلتم كرهتم الطيب قبل الأحرام لانه يبق بعد الأحرام وقد كان الطيب حلالا فاذا كرهتموه اذا كان يبق بعد الأحرام فلا وجه لقولكم الا أن تقولوا وجدنا ما اذا كان محرما منعوا أن يبتدئ طيبا فاذا تطيب قبل يحرم فما يبق كان كابتداء الطيب في الأحرام قلت فأنتم تجيزون بأن يدهن المحرم بما يبق لينة وذهاب الشعث ويرجل الشعر قال وما هو قلت ما لا طيب فيه مثل الزيت والشيرق وغيره قال هذا لا يصلح للحرم أن يبتدئ الادهان به ولو فعل وجبت عليه كفارة المتطيب عندنا وعندكم وانما كان ينبغي أن تقولوا لا يدهن بشيء يبق في رأسه لينة ساعة أو تجيزوا الطيب اذا كان قبل الأحرام ولو لم يكن في هذا سنة تتبع انبغي أن لا يقال الا واحدا من هذين القولين

لا يجهلون سنة رسول الله وأنه لو كان محتملا معنيين كان أولاها ما ذهب اليه عوام الفقهاء مع أنه بين في الحديث كما وصفت أن لم تبع الا برضاها قال أجلس (قال الشافعي) فقال لي بعض الناس فما معنى ابطال النبي شرط عائشة لأهل بريرة قلت ان بينا والله أعلم في الحديث نفسه أن رسول الله قد أعلمهم أن الله قبض أن الولاء لمن أعتق وقال ادعوههم لا بأثمهم هو أقطع عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم الآية وأنه نسبهم الى مواليتهم كما نسبهم الى آباءهم وكما لم يجز أن يحولوا عن آباءهم فكذلك لا يجوز أن يحولوا عن مواليتهم ومواليهم الذين ولوا منهم وقال الله واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعت عليه أمسك عليك زوجك وقال رسول الله الولاء لمن أعتق ونهى رسول الله عن بيع الولاء وعن هبته وروى عنه أنه قال الولاء لجة كل حمة

(باب في العمري)

قال سألت الشافعي عن أعمري له ولعقبه فقال هي الذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاه فقلت وما الحجة فقال السنة الثابتة من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعار رجل أعمري له ولعقبه فأنعم الله على الذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطى لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث قال وبها نأخذ وبأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكبر أهل العلم وقدرى هذا مع جابر ابن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت للشافعي فأنما يخالف هذا فقال أنما يخالفونه وأنتم تروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان جئتكم فيه أن ما لك قال أخبرنا يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها فقال له القاسم ما أدركت الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما أجابه القاسم عن العمري بشئ وما أخبره إلا أن الناس على شروطهم فان ذهب إلى أن يقول العمري من المال والشرط فيها جائز فقد شرط الناس في أموالهم شروطاً لا يجوز لهم فان قال قائل وما هي قيل الرجل يشتري العبد على أن يعتقه والوالد البائع فيعتقه فهو حر والولاء للعق والشرط باطل فان قال السنة تدل على ابطال هذا الشرط قلنا والسنة تدل على ابطال الشرط في العمري فلم أخذت بالسنة مرة وتركها مرة قول القاسم لو كان قصده قصد العمري فقال انهم على شروطهم فيما لم يكن في هذا ما يرد به الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قال قائل ولم قيل نحن لانعلم أن القاسم قال هذا الانجبريحي عن عبد الرحمن عنه وكذلك علمنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العمري بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فاذا قبلنا خبر الصادقين فن روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أرجح ممن روى هذا عن القاسم لا يشك عالم أن ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به مما قاله أناس بعده قد يمكن أن لا يكونوا سمعوا من رسول الله ولا بلغهم عنه شئ وانهم لناس لا نعرفهم فان قال قائل لا يقول القاسم قال الناس الجماعة من أصحاب رسول الله وأمن أهل العلم لا يجهلون النبي صلى الله عليه وسلم سنة ولا يجمعون أبداً من جهة الرأي ولا يجمعون إلا من جهة السنة قيل له أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلاً كانت عنده وليدة تقوم فقال لا هلهأ شأكم بها فرأى الناس أنها تطلقه وأنتم تزعمون أنها ثلاث فاذا قيل لكم ترون قول القاسم والناس إنها تطلقه قلتم لا ندري من الناس الذين يرون هذا عنهم القاسم فان لم يكن قول القاسم والناس حجة عليكم في رأي أنفسكم لهو عن أن يكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة أبعد ولئن كان حجة لعله أخطأتم بخلافكم انه برأيكم وانا لنحفظ عن ابن عمر في العمري مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وجيد الأعرج عن حبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر فساء رجل من أهل البادية فقال لي وهبت لابي ناقة حياته وانها تناجت لي بلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال لي تصدقت عليه بها قال ذلك أبعدك منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت مثله إلا أنه قال أضنت واضطربت يعني كبرت واضطربت (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن سليمان بن يسار أن طارفاً قضى بالمدينة بالعمري عن قول جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن طائوس عن حجر المدري عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري للوارث (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تهرأوا ولا ترقبوا فن أعمرياً أو أرقبه فسيبيله سبيل

النسب لا يباع ولا يوهب
فلما بلغهم هذا كان
من اشترط خلاف
ما قضى الله ورسوله
عاصياً وكانت في المعاصي
حدود وآداب وكان من
آداب العاصيين أن
تعطل عليهم شروطهم
لشكوا عن مثلها وينكل
بها غيرهم وكان هذا
من أحسن الأدب

(باب التخييا)

* حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا اسمعيل
ابن ابراهيم بن علي عن
عبد العزيز بن صهيب
عن أنس بن مالك أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أهلين * قال وروى
مالك عن يحيى بن
سعيد عن عباد بن تميم
أن عو عن ابن أشقر
ذبح أضحية قبل أن يغدو
يوم الأضحية وأنه ذكر
ذلك لرسول الله فأمره
أن يعود بضحية أخرى
قال وروى مالك عن
يحيى بن سعيد عن بشير
ابن يسار أن أبا بردة بن
نيار ذبح قبل أن
يذبح النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الأضحية فزعم
أن رسول الله أمره

الميراث (قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين قال حضرت شريحاً قضى لأعبي بالعمري فقال له الأعبي يا أبا أمية بما قضيت لي فقال له شريح لست أنا قضيت لك ولكن محمد صلى الله عليه وسلم قضى لك منذ أربعين سنة قال من أعمر شيئاً حيانه فهو لورثته إذا مات (قال الشافعي) فتكون ما وصفت من العمري مع ثبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير وهذا عندكم عمل بعد النبي صلى الله عليه وسلم لتوهم في قول القاسم وأنتم تجدون في قول القاسم أفتى في رجل قال لأمة قوم شأنكم بها فرأى الناس أنها تطليقة ثم تخالفونه رأيكم وما روى القاسم عن الناس والله أعلم

((باب ما جاء في العقبة)) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم ابن الحرث التيمي قال تستحب العقبة ولو بعصفور * قلت للشافعي فأننا نقول ليس عليه العمل ولا نلتفت إلى قوله تستحب قال قديمك أن لا يكون استحبها الأهل العلم بالمدينة (قال الشافعي) أخبرنا الثقي عن يحيى ابن سعيد عن سليمان بن يسار أن الناس كانوا يقضون في الجوس ثمانمائة درهم وأن اليهود والنصارى إذا أصيبوا يقضى لهم بقدر ما يعقلهم قومهم فيما بينهم * قلت فأننا نقول في اليهودي والنصراني نصف دية المسلم ولا نلتفت إلى رواية سليمان بن يسار أن الناس (قال الشافعي) سليمان مثل القاسم في السن وأسن منه فان كانت لكم حجة بقول القاسم الناس فهي عليكم بقول سليمان بن يسار لأنه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في اليهودي والنصراني قول

((باب في الحرري يسلم))

سألت الشافعي عن المشركون الوثنيين الحريرين يسلم الزوج قبل المرأة أو المرأة قبل الزوج أقام المسلم منهما في دار الاسلام وأخرج فغال ذلك كله سواء ولا يحل للزوج اصابها (٣) ولأله أن يصيبها إذا كان واحداً منهما مسلماً ونظرتهما إلى انقضاء العدة فان انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما وكذلك لو كان الزوج المسلم فانقضت عدة المرأة قبل أن يسلم هي انقطعت العصمة بينهما لا اختلاف بين الزوج والمرأة في ذلك * فقلت له علام اعتمدت في هذا فقال علي ما أعلم من أهل العلم بالمغازي في هذا اختلاف من أن بأسفيان أسلم قبل امرأته وأن امرأته صفوان وعكرمة أسلمتا قبلهما ثم استقرا على النكاح وذلك أن آخرهم اسلاماً أسلم قبل انقضاء عدة المرأة وفيه أحاديث لا يحضر في ذكرها وقد حضرني منها حديث مرسل وذلك أن مالكاً أخبرنا عن ابن شهاب أن صفوان بن أمية هرب من الاسلام ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم وشهد خنيثاً والطائف مشركاً وامرأته مسلمة واستقرا على النكاح قال ابن شهاب فكان بين اسلام صفوان وامرأته نحو من شهر * فقلت له أرايت أن قلت مثل ما قلت إذا أسلمت قبل زوجها خرجت من الدار ولم تخرج ثم أسلم الزوج فهما على النكاح ما لم تنقض العدة وإذا أسلم الزوج قبل المرأة وقعت الفرقة بينهما إذا عرض عليها الاسلام فلم تسلم لأن الله تبارك وتعالى يقول ولا تمسكوا بعصم الكوافر (قال الشافعي) إذا دخل عليكم والله أعلم خلاف التأويل والأحاديث والقاسم وما القول في رجل يسلم قبل امرأته والمرأة قبل زوجها الا واحد من قولين أنتم قوم لم تعرفوا فيه الأحاديث أو عرفتموها فرددتوها بتأويل القرآن فإذا تأولتم قول الله ولا تمسكوا بعصم الكوافر لم تعدوا أن تكونوا أردتم بقوله تبارك وتعالى أنه إذا أسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما مكانه وأنتم لم تقولوا بهذا وزعمتم أن العصمة انما تنقطع بينهما إذا عرض على الزوجة الاسلام فأبوت وقد يعرض عليها الاسلام من ساعتها ويعرض عليها بعد سنة وأكثر فليس هذا بظاهر الآية ولم تقولوا في هذا بخبر ولا يجوز أن يقال بغير ظاهر الآية لا بخبر لا بظاهر

أن يعود بفحمة أخرى قال أبو بردة لا أجد الاجد عا فقال النبي وان لم تجد الاجد عا فاذبحه (قال الشافعي) فاحتمل أن يكون انما أمره أن يعود بفحمة أخرى لان الفحمة واجبة واحتمل أن يكون انما أمره أن يعود أن أراد أن يفحى لان الفحمة قبل الوقت ليست بفحمة تجزئه فيكون في عداد من فحى قال ووجهنا الدلالة عن رسول الله أن الفحمة ليست بواجبة لا يحل تركها وهي سنة يجب لزومها ويكره تركها لا على إيجابها فان قيل فأبى السنة التي دلت على أنها ليست بواجبة قيل أخبرنا سفيان ابن عيينة عن عبد الرحمن بن جيد عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر فإن أراد أحدكم أن يفحى فلا يمس من شعره ولا بشره شيئاً (قال الشافعي) وفي هذا الحديث دلالة على أن الفحمة ليست

واجبة لقول رسول
الله فان اراد ان ينجي
ولو كانت النجاة واجبة
أشبهه أن يقول فلا
يس من شعره حتى
ينجي ونأمر من اراد
أن ينجي أن لا يس من
شعره شيأ حتى ينجي
انبعا واختيارا فان
قال قائل ما دل على
انه اختيار لا واجب
فيل له روى مالك بن
أنس عن عبد الله بن أبي
بكر عن عمرة عن عائشة
قالت أنا قتلت قتلا
هدى رسول الله بيدي
ثم قلدها رسول الله بيده
ثم بعث بهما مع أبي فلم
يحرم على رسول الله شي
أحله الله له حتى نحر
الهدى (قال الشافعي)
في هذا دلالة على
ما وصفت من أن المرو
لا يحرم بالبعثة بهديه
يقول البعثة بالهدى
أكبر من ارادة النجاة

(باب المختلقات التي
يوجد على ما يوجد منها
دليل على غسل القدمين
ومسحهما)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نحن نقرأ
آية الوضوء فأنغسلوا
وجوهكم وأيديكم

فان قلت يعرض عليها الاسلام من ساعتها قال الشافعي أفليس يقيم بعد اسلامه قبل يفرق بينهما أو رأيت
ان كانت غائبة عن موضع اسلامه أو بكاء لا تكلم أو مغى عليها فان قلت تطلق فقد تركت العرض وان
قلت ينظر بها فقد أقامت في حباله وهي كافرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والآية في المتخنة مثلها
قال الله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فارتدجوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فتوى
بينهما وكيف فرقت بينهما (قال الشافعي) هذه الآية في معنى تلك لا تعدوها تان الآيتان أن تكونا تدلان
على أنه اذا اختلف دين الزوجين فكان لا يحل للزوج جاع زوجته لا اختلاف الدين فقد انقطعت العصمة
بينهما أو يكون لا يحل له في تلك الحال ويتم انقطاع العصمة ان جاءت عليها مدة ولم يسلم المتخلف عن الاسلام
منهما فان كان هذا المعنى لم يصلح أن تكون المدة الاجبر يلزم لان رجلا لو قال مذهبنا سنة أشهر أو يوم لم
يجز هذا من قبل الرأي انما يجوز من جهة الأخبار اللازمة فلما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة
أبي سفيان وكان أبو سفيان قد أسلم هو وامرأته هند مقيمة بمكة وهي دار حرب لم تسلم وأمرت بقتله ثم أسلمت
بعد أيام فاستقر على النكاح وهرب عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية عن الاسلام وأسلمت زوجها معها
ثم أسلمت فاستقر على النكاح وكان ابن شهاب حل أحد الحديثين وأهما معا فذكر فيه توقيت العدة ذلك
على انقطاع العصمة بين الزوجين ان انقضت العدة قبل يسلم المتخلف عن الاسلام منهما لا ان انقطاع
العصمة هو أن يكون أحدهما مسلما ويكون الفرع ممنوعا حين يسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقيل لبعض من يذهب الى التفرق بين الزوج يسلم قبل المرأة والمرأة تسلم قبل الزوج أتجهلون امرأة أبي
سفيان قالوا لا ولكن كان الذي بين اسلامهما يسيرا قيل أما علمت أن أباسفيان قد أسلم وقد أقامت هند
على الكفر ثم أسلمت فاستقر على النكاح قال بلى قيل أفليس بقيت عقدته عليها وقد أسلم قبلها قال بلى
قيل فلو كان معنى الآية ولا تمسكوا بعصم الكوافر على أنه متى أسلم حرمت كنتم قد خالفتم الآية وقولكم
وعلمت أن السنة في هند على غير ما قلتم واذا كان لا تمسكوا بعصم الكوافر جاءت عليهم مدة لم تسلم فيها المدة
لا تجوز الاجبر يلزم مثله (قال الشافعي) وأنتم اذا قلتم لا يفسخ بينهما حتى يعرض عليها الاسلام فتأباه فاذا
عرض عليها الاسلام فأبته انفسخ النكاح قيل فاذا كانت بلاد نائية فاذا انقضت عدتها انفسخ النكاح
وان لم يعرض عليها الاسلام وهذا خارج من الوجهين والمعقول ان كان يقطع العصمة أن يسلم الزوج قبلها
انبغي أن نخرجها من يده قبل عرض الاسلام وان كان ذلك بعة فالمدة التي نذهب اليها نحن وأنتم العدة

(باب في أهل دار الحرب)

سألت الشافعي عن أهل الدار من أهل الحرب يقسمون الدار ويملك بعضهم على بعض على ذلك القسم
ويسلمون ثم يريد بعضهم أن ينقض ذلك القسم ويقسمه على قسم الاسلام فقال ليس ذلك له قلت ما الحج
في ذلك قال الاستدلال بمعنى الاجماع والسنة قلت وأين ذلك قال رأيت أهل دار الحرب اذا سبي بعضهم
بعضا وغصب بعضهم بعضا وقتل بعضهم بعضا ثم أسلموا أهدرت الدماء وأقررت الأرقاء في يدي من أسلموا
وهم رقيق لهم والأموال لانهم ملكوها عليهم قبل الاسلام فاذا ملكوا بقسم الجاهلية فاذلك الملك بأحق
وأولى أن يثبت لمن ملكه من ملك الغصب والاسترقاق لمن كان حرا مع أنه أخبرنا مالك عن نوري بن يزيد البجلي
أنه قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعاد دار وأرض قسمت في الجاهلية فهي على قسم
الجاهلية وأيعاد دار وأرض أدركها الاسلام لم تقسم فهي على قسم الاسلام (قال الشافعي) نحن نروى
فيه حديثا ثبت من هذا بمثل معناه

﴿باب البيوع﴾

سألت الشافعي عن الرجل يأتي بذهب إلى دار الضرب فيعطها الضراب بدنائير مضروبة ويزيده على وزنها قال هذا الرباعينه المجمل قلت وما الحجة قال أخبرنا مالك عن موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشقوا بعضهما على بعض ولا تباعوا بالورق الا مثلاً بمثل ولا تشقوا بعضهما على بعض * فقلت للشافعي فانا نزع أنه لا بأس به هذا قال فهذا الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم بعينه فكيف أجزتموه قال هذا من ضرب قولكم في اللحم انه لا بأس أن يباع بعضه ببعض غير وزن بالبادية وحيث ليس موازين فان كان اللحم من الطعام الذي نهى عنه الا مثلاً بمثل فقد أجزتموه وان لم يكن منه فلم تحرمونه في القرية وتجيزونه في البادية وأنتم لا تجيزون بالبادية ثم ابرأنا مثلاً بمثل وان لم يكن في البادية مكيال وأجزتم هذا في الخبر أن يباع بعضه ببعض غير وزن اذا تحرى في القرية والبادية وفي البيض وما أشبهه

﴿باب متى يجب البيع﴾

سألت الشافعي متى يجب البيع حتى لا يكون للبائع نقضه ولا للمشتري نقضه الا من عيب قال اذا تفرق المتبايعان بعد عقدة البيع من المقام الذي تبايعا فيه فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار * فقلت له فانا نقول ليس لذلك عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه (قال الشافعي) الحديث بين لا يحتاج الى تأويل ولكني أحسبكم التمس العذر من الخروج منه بتجاهل كيف وجه الحديث وأى شيء فيه يخفى عليه قد زعمتم أن عمر قال لمالك بن أنس حين اصطف من طلحة بن عبيد الله بمائة دينار فقال له طلحة انظري حتى يأتي خازني من الغابة فقال لا والله لا تفارقه حتى تقبض منه فزعمتم أن الفراق فراق الأبدان فكيف لم تعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أن الفراق فراق الأبدان فان قلتم ليس هذا أردنا نعماً أردنا أن يكون عمل به بعده فابن عمر الذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ابتاع الشيء يعجبه أن يجبه له فارق صاحبه فشيئاً قليلاً ثم يرجع أخبرنا بذلك سفيان عن ابن جريح عن نافع عن ابن عمر وقد خالفتم النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر جميعاً

﴿باب بيع البرناج﴾ سألت الشافعي عن بيع الساج المدرج والقبطية وبيع الا عدال على البرناج على أنه واجب بصفة أو غير صفة قال لا يجوز من هذا شيء الا لمشتريه الخيار اذا رآه قلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمنازمة * فقلت للشافعي فانا نقول في الساج المدرج والقبطية المدرج لا يجوز بيعهما الا في معنى الملامسة ونزعم أن بيع الا عدال على البرناج يجوز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالأعدال التي لا ترى أدخل في معنى الفرار المحرم من القبطية والساج يرى بعضه دون بعض ولا يراه لا يرى من الأعدال شيء وان الصفقة تقع منها على ثياب مختلفة * فقلت للشافعي انما تفرق بين ذلك لأن الناس أجازوه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما علمت أحداً يقتدي به في العلم أجازوه فان قلتم انما أجزأنا على الصفة في بيع الصفات لا يجوز الا مضمونة على صاحبها بصفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا بيع البرناج رأيت لو هلك المبيع أيكون على بائعه أن يأتي بصفة مثله فان قلتم لا فهذا الا بيع عين ولا بيع صفة

الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين بنصب أرجلكم على معني فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤسكم وعلى ذلك عندنا دلالة السنة والله أعلم قال والكعبان اللذان أمر بغسلهما ما أشراف من مجمع مفصل الساق والقدم والعرب تسمى كل ما أشراف واجتمع كعباً حتى تقول كعب سمين (قال الشافعي) فذهب عوام أهل العلم أن قول الله وأرجلكم الى الكعبين كقوله وأيديكم الى المرافق وأن المرافق والكعبين مما يفصل * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم سبلان مولى الضريرين قال خرجنا مع عائشة زوج النبي الى مكة فكانت تخرج بأبي حتى يصلح بها قال فأتى عبد الرحمن ابن أبي بكر بوضوء فقالت عائشة أسبغ الوضوء فاني سمعت

(باب بيع التمر)

سألت الشافعي عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) وهذا أنا أخذ وفيه دلالة بينة منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن به عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه الحمرة أو الصفرة لأن الآفة قد تأتي عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذب سرا وهو في الحال التي نهى عنها ظاهر يراه البائع والمشتري كما كان يرأه إذا ريث فيه الحمرة بما وصفنا من معنى أن الآفة قد كانت فقطعت أو نقصت كانت كل ثمرة مثله لا يحل أن تباع أبد حتى ترعى وينضج منها ذلك وبهذا قلنا وقد قلنا بالجملة وقلنا لا يحل بيع القثاء ولا الخبز وإن ظهر وعظم حتى يرى فيه النضج (قال الشافعي) وقلنا فإذا لم يحل بيع القثاء والخبز حتى يرى فيه النضج كان بيع ما لم يخرج من القثاء والخبز أحرم لأنه لم يبدو صلاحه ولم يخلق ولا يدري لعله لا يكون * فقلت للشافعي فإنا نقول إذا ظهر شيء من القثاء لم يحل أن تباع ثمرة تلك وما خلق من القثاء ما ثبت أصله (قال الشافعي) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه فلم أجزتم بيع شيء لم يخلق بعد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين وبيع السنين بيع التمرسني فان زعمتم أنه يجوز في النخل إذا طابت العام أن تباع ثمرة قابلا فقد خالفتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وان زعمتم أن بيع ثمرة لم تأت لا يحل فكذلك كان ينبغي أن تقولوا في القثاء والخبز * سألت الشافعي عن القثاء والخبز والفجل يشتري أيكون لمشتريه أن يبيعه قبل أن يقبضه فقال لا ولا يبيع شيء منه بشئ منه متفاضلا يدا بيد قلت للشافعي وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر فقلت للشافعي فإنا نقول كما قلنا لا يبيع حتى يقبض ولا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد ولا خيرة فيه نسيئة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف السنة في بعض القول قلت ومن أين قال زعمتم أنه لا يبيع حتى يقبض وزعمتم أنه لا يبيع بعضها بعض نسيئة وهذا في حكم الطعام من التمر والحنطة ثم زعمتم أنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد وهذا خلاف حكم الطعام وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس إما أن تكون خارجة من الطعام فلا بأس عندكم أن تباع قبل أن تقبض وبيع منها واحد بعشرة من صنفه نسيئة أو تكون طعاما فلا يجوز الفضل في الصنف منها على الآخر من صنفه يدا بيد

(باب ما جاء في ثمن الكلب)

سألت الشافعي عن الرجل يقتل الكلب الرجل فقال ليس عليه غرم فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن قال مالك وإنما أكره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب (قال الشافعي) نحن نجيز الرجل أن يتخذ الكلاب الضواري ولا نجيز له أن يبيعهما نهى النبي صلى الله عليه وسلم وإذا حرمتها في الحال التي يحل اتخاذها فيه ابتاعا لا أمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل أن يكون لها ثمن بحال * قلت للشافعي فإنا نقول لو قتل رجل لرجل كلبا غرم له ثمنه فقال الشافعي هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس عليه وخلاف أصل قولكم كيف يجوز أن تغرموه غنمه في الحال التي تقوت فيها نفسه وأنتم لا تجعلون له ثمن في الحال التي يحل أن ينتفع به فيها فان قال قائل فان من المشرقين من زعم أنه إذا قتل ففيه ثمنه ويرى فيه أثرا فأولئك يجيزون بيعه حيا ويردون الحديث الذي في النهي عن ثمنه ويرعون أن الكلب سلعة من

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للآعقاب من النار يوم القيامة (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان عن محمد بن مجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة أنها قالت لعبد الرحمن أسبع الوضوء يا عبد الرحمن فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للآعقاب من النار (قال الشافعي) فلا يجزئ متوضئا إلا أن يغسل ظهره وقدميه وبطنهما وأعقابهما وكبيهما معا (قال) وقد روى أن رسول الله مسح على ظهره وقدميه وروى أن رسول الله رش على ظهره وأحدهما وحده الحديثين من وجهه صالح الاسناد قال فان قال قائل فلم لا يجزئ مسح ظهره وقدميه أو رشهما ولا يكون مضادا لحديث أن النبي غسل قدميه كما أجزأ المسح على الخفين ولم يكن مضادا لغسل القدمين قيل له الخفان جائلان دون القدمين فلا يجوز أن يقال

السلع يحل ثمنه كما يحل ثمن الحمار والبغل وإن لم يؤكل لجهما بالمنفعة فيهما ويقولون لوزعنا أن ثمنه لا يحل
زعنا أنه لا شيء على من قتله ويقولون أشباهها لهذا كثيرة فيزعمون أن ماشية لرجل لومات كان له أن
يسلخ جلودها فيدفعها فإذا دبغت حل بيعها ولو استهلكها رجل قبل الدبغ لم يضمن لصاحبها شيئاً لأنه لا يحل
ثمنها حتى تدبغ ويقولون في المسلم يرب الخمر أو توهب له لا تحل له إلا بأن يفسدها فيجعلها خلافاً إذا صارت
خلافاً حل ثمنها ولو استهلكها مسلمة وهي نجر أو بعد ما أفسدت وقبل تصير خلافاً يضمن ثمنها في تلك الحال لأن
أصلها محرم ولم تصر خلافاً لأنهم يقولون ما يقولون وأنما صار والمحجوجين بخلاف الحديث الذي ثبتناه نحن
وأنتم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وهم لا يثبتونه وأنتم محجوجون بأنكم
لم تتبعوه وأنتم تثبتونه ولا تجعلون للكلب ثمناً إذا كان حياً وتجعلون فيه ثمناً إذا كان ميتاً أو رأيتهم لو قال لكم
قائل لا تجعل له ثمناً إذا قتل لأنه قد ذهب منفعتة وأجيز أن يباع حياً ما كانت المنفعة فيه وكان حلالاً أن
يتخذ هل الحجة عليه الآن يقال ما كان له مالك وكان له ثمن في حياته كان له ثمن وما لم يكن له ثمن في إحدى
الحالين لم يكن له ثمن في الأخرى

(باب في الزكاة) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى عن أبيه
عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فمبادون نجسة أو سق صدقة قال وبهذا نقول
وتقولون في الجملة ثم خالفتموه في معان وقد زعمتم وزعمنا أن لا يضمن صنف طعام إلى غيره لا إذا ضمهنا فقد
أخذنا فمبادون نجسة أو سق فإن في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما بين أنه لا يكون في نجسة أو سق صدقة
حتى تكون من صنف واحد ثم زعمتم أنكم تضمنون الخنطة والسلت والشعير معاً لأن سعد لم يجز الخنطة بالشعير
الأمثلة (قال الشافعي) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم بيعوا الخنطة بالشعير كيف شئتم يدايد
ولم يقل في السلت شيئاً علمته والسلت غير الخنطة والتمر من الزبيب أقرب من السلت من الخنطة وأنتم لا تضمنون
أحدهما إلى الآخر وزعمتم أنكم تضمنون القطنية كلها بعضها إلى بعض وتزعمون أن يحتكم فيها أن عمر أخذ
من القطنية العشر ونحن وأنتم نأخذ من القطنية والخنطة والتمر العشر أو يضمن بعض ذلك إلى بعض وأخذ
عمر من الخنطة والزبيب نصف العشر أفيض من الزبيب إلى الخنطة إن هذا حالة عاباء عن عمر وخلافه هذا
قول متناقض أنتم تحلون التفاضل إذا اختلف الصنفان فكيف حل لكم أن تضمنوها وهي عندكم مختلفة
وكيف جاز لكم أن يحل فيها التفاضل وهي عندكم طعام من صنف واحد ما أعلم قولكم في القطنية والسلت
والشعير إلا خلافاً للسنة والآثار والقياس

(باب النكاح بولي)

سألت الشافعي عن النكاح فقال كل نكاح بغير ولي فهو باطل فقلت وما الحجة في ذلك قال أحاديث ثابتة
فأما من حديث مالك فإن ما سألك أخبرنا عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذا نكحها صامتاً (قال الشافعي)
أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن المسيب كان يقول قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة إلا بأذن وليها أو ذى الرأي
من أهلها والسلطان (قال الشافعي) وثبت هذا وقت لم لا يجوز نكاح الأبوي ونحن نقول فيه بأحاديث من
أحاديث الناس أثبت من أحاديثه وأبين (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وعبد الحميد عن ابن جريج
عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيماء امرأة نكحت
بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج
عن عكرمة قال جمع الطريق ربك فيهم امرأة ثيب فجعلت أمرها بيد رجل فزوجها رجلاً بفقد عمر النكاح

المسح عليهما يضاد
غسل القدمين وهو
غيرهما والذي قال
مسح أو رش ظهور
القدمين فقد زعم أن
ليس بواجب على
المتوضئ غسل بطن
القدمين ولا تخليل بين
أصابعهما ولا غسل
أصابعهما ولا غسل
عقبه ولا كعبه وقد
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويل للعقاب
من النار وقال ويل
للعراقب من النار
ولا يقال ويل لهما من
النار إلا وغسلهما
واجب لأن العذاب
انما يكون على ترك
الواجب وقال رسول
الله لأعني يتوضأ بطن
القدم بطن القدم
بفعل الأعني يغسل
بطن القدم ولا يسمع
النبي فسمي البصير
فإن قال قائل فما جعل
هذه الأحاديث أولى
من حديث مسح ظهور
القدمين ورشهما قيل
أما أحد الحديثين
فليس بما يثبت أهل
العلم بالحديث لو انفرد
وأما الحديث الآخر
فحسن الإسناد ولو كان

منفرداً ثبت والذي يخالفه
أكثر وأثبت منه وإذا
كان هكذا كان أولى
ومع الذي خالفه ظاهر
القرآن كما وصفت
وهو قول الأكثر من
العامه

(باب الاسفار
والتعليق بالفجر)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن محمد
ابن عجلان عن عاصم
ابن عمر بن قتادة عن
محمد بن لبيد عن رافع
ابن خديج أن رسول
الله قال أسفر وأب الصبح
فإن ذلك أعظم لأجوركم
أوقال للاجر * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
عروة عن عائشة قالت
كن نساء من المؤمنين
يصلين مع النبي وهن
متلفعات بربوطهن
ثم يرجعن إلى أهلهن
ما يعرفهن أحد من
الغلس قال وروى زيد
ابن ثابت عن النبي
ما يوافق هذا وروى
مشله أنس بن مالك
وسهل بن سعد الساعدي
عن النبي عليه السلام

والنكاح وفرق بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال لا
نكاح إلا بولي أمره وشاهدي عدل (قال الشافعي) وهذا قول العامة بالمدينة ومكة * قلت للشافعي نحن
نقول في الدية لا بأس بأن تنكح بغير ولي ونفسخه في الشريعة فقال الشافعي عديم لما سدتم من أمر
الولياء فنقضتموه فقلتم لا بأس أن تنكح الدية بغير ولي فأما الشريعة فلا (قال الشافعي) السنة والآثار
على كل امرأة فمن أمرهم أن تنكحوا الشريعة بالحاطة لها واتباع الحديث فيها وتحالفون الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم وعن بعده في الدية أرايت لو قال لكم قائل بل لا أجيز نكاح الدية إلا بولي لأنها أقرب
من أن تدلس بالنكاح وتصير إلى المكر وه من الشريعة التي تستحي على شرفها وتحاف من بمنعها أما كان
أقرب إلى أن يكون أصاب منكم فإن الخطأ في هذا القول لأين من أن يحتاج إلى تبيينه بأكثر من حكاية
(قال الشافعي) النساء محررات الفروج الأبعاء يجب به الفروج من النكاح بالآ ولياء والنسب والرضا
ولا فرق بين ما يحرم منهن وعليهن في شريعة ولا وضعية وحق الله عليهن وفيهن كلهن واحد لا يحل لواحدة
منهن ولا يحرم منها إلا بما حل للآخرى وحرم منها

(باب ما جاء في الصدقات)

سألت الشافعي عن أقل ما يجوز من الصدقات فقال الصدقات ثمن من الأثمان فإراضي به الأهليون في
الصدقات مما له قيمة فهو جائز كما تراضي به المتبايعان مما له قيمة جاز قلت وما الحجة في ذلك قال السنة الثابتة
والقياس والعقول والآثار فأما من حديث مالك فأخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رجلاً
سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يزوجه امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتماً من حديد فقال
لا أجد فروجه أباهما مع من القرآن * قلت للشافعي فإنا نقول لا يكون صدقات أقل من ربع دينار
ونحتاج فيه أن الله تبارك وتعالى يقول وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرستم لهن فريضة فنصف
ما فرستم وقالوا النساء صدقاتهن نحلة فأى شيء يعطيهن لو أصدقها درهماً قلنا نصف درهم وكذلك
لو أصدقها أقل من درهم كان لها نصفه قلت فهذا قليل (قال الشافعي) هذا شيء خالفتم فيه السنة والعمل
والآثار بالمدينة ولم يقله أحد قبلكم بالمدينة علمناه وعمر بن الخطاب يقول ثلاث قبضات زيب مهر وسعيد بن
المسيب يقول لو أصدقها سوطاً فافوقه جاز وربيعة بن أبي عبد الرحمن يحجز النكاح على نصف درهم وأقل
وإنما فعلتم هذا فيما نرى من أبي حنيفة ثم أخطأتم قوله لأن أبي حنيفة قال لا يكون الصدقات أقل مما تقطع
فيه اليد وذلك عشرة دراهم فقل بعض من يذهب مذهب أبي حنيفة أو خالفتم ما روينا عن النبي صلى الله
عليه وسلم ومن بعده فإني قول من ذهبتم فروى عن علي فيه شيئاً لا يثبت مثله لو لم يخالفه غيره لا يكون مهر
أقل من عشرة دراهم فأنتم خالفتموه فقلتم يكون الصدقات ربع دينار قال وقال بعض أصحاب أبي حنيفة
إننا استجبنا أن يباح الفرج بشيء يسير قلنا أرايت إن اشتري رجل جارية بدرهم يحل له فرجها قالوا
نعم قلنا فقد أبحتم فرجا وزيادة رقبته بشيء يسير ففعلتموها تلك رقبته وياح فرجها بدرهم وأقل وزعمتم
أنه لا يباح فرجها منكوحه إلا بعشرة دراهم أرايت عشرة دراهم لسوداء فقيرة ينكحها شريف أليست
بأكثر لدرهم من عشرة دراهم لشريفة غنية نكحها داني فقير أرايت وحين ذهبتم إلى ما تقطع فيه
اليدين فقلتم الصدقات قياساً عليه أليس الصدقات بالصدقات أشبه منه بالقطع فقالوا الصدقات خبر والقطع
خبر لأن أحدهما قياس على الآخر ولكنهما اتفقا على العدد هذا تقطع فيه اليد وهذا يجوز مهرها فلو
قال رجل لا يجوز صدقات أقل من خمسمائة درهم لأن ذلك صدقات النبي صلى الله عليه وسلم وصدقات بنياته
ألا يكون أقرب منكم أوقال رجل لا يحل أن يكون الصدقات أقل من مائتي درهم لأن الزكاة لا تجب في

أقل من مائتي درهم ألا يكون أقرب إلى الصواب منكم وإن كان كل واحد منكم غير مصيب وإذا كان لا ينبغي هذا وما قلتم فلا ينبغي فيه الاتباع السنة والقياس أرايتم أن كان الرجل يصدق المرأة صدق مثلها عشرة دراهم ألف درهم فيجوز ولا يكون له رده ويصدق المرأة عشرة وصدق مثلها آلاف فيجوز ولا يكون لها رد ذلك كما تكون البيوع يجوز فيها التغاير برضا المتبايعين فلم يكون هكذا فيما فوق عشرة دراهم ولا يكون هكذا فيما دون عشرة دراهم * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى ابن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها الرجل أنه إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن زيد بن ثابت قال إذا دخل الرجل بامرأته فأرخت عليهما الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) ليس أرخاء الستور بوجوب الصداق عندى لقول الله جل ثناؤه إذا كنكم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ولا توجب الصداق إلا بالميسر قال وكذا روى عن ابن عباس وشريح وهو معنى القرآن

(باب في الرضاع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر سهلة ابنة سهيل أن ترضع سالم بن جهم بن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة عن عائشة أنها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات فلم يكن يدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكن له عشر رضعات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين أرسلت بعاصم بن عبد الله ابن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يدخل عليها (قال الشافعي) فرويتم عن عائشة أن الله أنزل كتاباً أن يحرم من الرضاع بعشر رضعات ثم نسخت بخمس رضعات وأن النبي صلى الله عليه وسلم توفي وهي مما يقرأ من القرآن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بأن يرضع سالم بن جهم بعشر رضعات يحرم من رويتم عن عائشة وحفصة أم المؤمنين مثل ما روت عائشة وخالفتموه وروى عن ابن المسيب أن المصة الواحدة تحرم فتركت رواية عائشة وأنها ورأى حفصة بقول ابن المسيب وأتمت تتركون على سعيد بن المسيب رأيته برأى أنفسكم مع أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما روت عائشة وابن الزبير ووافق ذلك رأي أبي هريرة وهكذا ينبغي لكم أن يكون عندكم العمل (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عباس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله ابن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصة ولا المصتان * فقلت للشافعي أسمع ابن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم وحفظه عنه وكان يوم توفي النبي ابن تسع سنين

(باب ما جاء في الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا أقول

(قال الشافعي) فقلنا إذا انقطع الشك في الفجر الآخر وبان معتزاً بالتغليس بالصبح أحب لنا وقال بعض الناس الأسفار بالفجر أحب لنا قال وروى حديثان مختلفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذنا بأحدهما وذكر حديث رافع بن خديج وقال أخذناه لأنه كان أرفق بالناس قال وقال لي أرايت أن كانا مختلفين فلم صرت إلى التغليس قلت لأن التغليس أولاها بمعنى كتاب الله وأثبتهما عند أهل الحديث وأشبههما بحمل سنن النبي صلى الله عليه وسلم وأعرهما عند أهل العلم قال فاذا كذلك قلت قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فذهبنا إلى أنها الصبح وكان أقل ما في الصبح أن تكون هي أن تكون مما أمرنا بالمحافظة عليه فلما دلت السنة ولم يختلف أحد أن الفجر إذا بان معتزاً فقد جاز أن

يصلى الصبح علنا أن
مؤدى الصلاة في أول
وقتها أولى بالمحافظة
عليها من مؤخرها
وقال رسول الله أول
الوقت رضوان الله وسئل
رسول الله أى الأعمال
أفضل فقال الصلاة في
أول وقتها ورسول الله
لا يؤخر على رضوان الله
ولا على أفضل الأعمال
شيأ (قال الشافعى)
ولم يختلف أهل العلم
في امرئ أراد التقرب
الى الله بشئ يتجمله
مبادرة ما لا يخلو منه
الآدميون من التسيان
والشغل ومقدم الصلاة
أشد فيها تمكنا من
مؤخرها وكانت الصلاة
المقدمة من أعلى أعمال
بنى آدم وأمرنا بالتغليس
بها لما وصفنا قال فأن
أن حديثك الذى
ذهب اليه أثبتهما
قلت حديث عائشة
وزيد بن ثابت وثالث
معهما عن النبي صلى
الله عليه وسلم بالتغليس
أثبت من حديث رافع
ابن خديج وحده في
أمره بالاسفار فان
رسول الله لا يأمر بأن
تصلى صلاة في وقت

فقلت للشافعى أنا نقول في السائبة ولاؤه للمسلمين وفي النصرانى يعتق المسلم ولاؤه للمسلمين (قال الشافعى)
وتقولون في الرجل يسلم على يدى الرجل أو يلتقطه أو يواله لا يكون لواحد من هؤلاء لأن واحدا
من هؤلاء لم يعتق والعق يقوم مقام النسب ثم تعودون فتخرجون من الحديثين وأصل قولكم فتقولون اذا
أعتق الرجل عبده سائبة لم يكن له ولاؤه واذا أعتق الذمى عبده المسلم لم يكن له ولاؤه (قال الشافعى) رجه
الله تعالى ولا يعدو المعتق عبده سائبة والنصرانى يعتق عبده مسلما أن يكونا مالكين يجوز عتقهما فقد
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق فن قال لا ولاهذين فقد خالف ما جاء عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأخرج الولاء من المعتق الذى جعله له رسول الله أو يكون كل واحد منهما في حكم من لا يجوز له
العق اذا كانا لا يثبت لهما الولاء فاذا أعتق الرجل عبده سائبة والنصرانى عبده مسلما لم يكن واحد منهما
حر الا أنه لا يثبت لهما الولاء وأنتم والله يعافينا وياكم لا تعرفون ما نترك كون ولا ماناخذون فقد تركتم على عمر
أنه قال الذى التقط المنبوذ ولاؤه لك وتركتهم على ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس أنها وهبته
ولا سليمان بن يسار وتركتهم حديث عبد العزيز بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يسلم على يدى
الرجل له ولاؤه وقلتم الولاء لا يكون الا لمعتق ولا يزال بهبة ولا شرط عن معتق ثم زعمتم في السائبة وله معتق
وفي النصرانى يعتق المسلم وهو معتق أن لا ولاه لهما فلاؤاخذتم ما أصبتم فيه تبصر كان السائبة والنصرانى
أولى أن تقولوا ولاه السائبة لمن أعتقه والمسلم للنصرانى اذا أعتقه وقد فرقتم بينهما كانا مخالفتهم لمخالف
حديث النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق أولى أن تبعوه لان فيه آثارا محالاً أثر فيه

(باب الافطار في شهر رمضان)

(قال الشافعى) رجه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن
رجلا أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعق رقبته أو صيام شهرين أو أطعام
ستين مسكينا فقال انى لأجد فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فقال له خذ هذا فتصدق به فقال
يا رسول الله ما أجد أخرج منى ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال كله (قال
الشافعى) أخبرنا مالك عن عطاء الخراسانى عن سعيد بن المسيب أن أعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال أصبت أهلى في رمضان وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تستطيع أن تعق رقبته قال لا قال فهل
تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فأعطاه إياه (قال الشافعى)
بهذا نقول بعق رقبته لا يجزى غير هذا اذا وجدها وكفارتها كفارة الظهار وزعم أن أحب اليكم أن لا تكفروا
الا باطعام ياسبحان الله العظيم كيف تروون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيأ تخالفونه ولا تخالفون
الى قول أحد من خلق الله ما رأينا أحدنا قط في شرق ولا غرب قبلكم ولا بلغنا عنه أنه قال مثل هذا وما لأحد
خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب في اللقطة)

سألت الشافعى عن وجد لقطة فقال يعرفها سنة ثم يأكلها ان شاء موسرا
كان أو معسرا فاذا جاء صاحبها ضمنها له فقلت له وما الحجة في ذلك قال السنة الثابتة وروى هذا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها وأبى من مياسير الناس
يومئذ وقبل وبعد (قال الشافعى) رجه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن
عن يزيد بن مولى المنبعت عن زيد بن خالد الجهنى أنه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن
اللقطة فقال اعرف عفاصها وكأها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والافشأ نكأها (قال الشافعى) أخبرنا
مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدر الجهنى أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام

فوجد صرة فيها ثمانون دينارا فذك ذلك لعمر بن الخطاب فقال له عمر عزفها على أبواب المساجد واذا كرها لمن يقدم من الشام سنة فاذا مضت السنة فشا نك بها (قال الشافعي) فرويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن عمر أنه أباح بعد سنة كل اللقطة ثم خالفتم ذلك وقتلهم نكره (اللقطة (١) للغني والمساكين (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن رجلا وجد لقطه فجاء إلى عبد الله بن عمر فقال اني وجدت لقطه فإذا ترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال لا آمر لك أن تأكلها ولو شئت لم تأخذها (قال الشافعي) فابن عمر لم يوقت في التعريف وقتا وانتم توقتون في التعريف سنة وابن عمر كره للذي وجد اللقطة أكلها غنيا كان أو فقيرا وانتم ليس هكذا تقولون وابن عمر كره له أخذها وابن عمر كره له أن يتصدق بها وانتم لا تكرهون له أخذها بل تستحبونه وتقولون لو تركها ضاعت

(باب المسح على الخفين)

سألت الشافعي عن المسح على الخفين فقال يمسح المسافر والمقيم اذا لبس على كمال الطهارة فقلت وما لجة قال السنة الثابتة وقد أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته في غزوة تبوك ثم توضأ ومسح على الخفين وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فرآه يمسح على الخفين فأكر ذلك عليه عبد الله بن عمر فقال له سعد سل أباك فسأله فقال له عمر إذا أدخلت رجلا في الخفين وهما طاهران فامسح عليهما قال ابن عمر وإن جاء أحدنا من الغائط قال وإن جاء أحدكم من الغائط أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر بال في السوق ثم توضأ ومسح على خفيه ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش قال رأيت أنس ابن مالك أتى قباء فبال وتوضأ ومسح على الخفين ثم صلى (قال الشافعي) فخالفتم ما روى صاحبكم عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وعروة بن الزبير وابن شهاب فقلتم لا يمسح المقيم وقد أخبرنا مالك عن هشام أنه رأى أبا عبد الله يمسح على الخفين (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال يضع الذي يمسح على الخفين يدا من فوق الخفين ويد من تحت الخفين ثم يمسح فقلت للشافعي فأنكره المسح في الحضر والسفر قال هذا خلاف ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلاف العمل من أصحابه والتابعين بعدهم فكيف تزعمون أنكم تذهبون إلى العمل والسنة جميعا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لليهود حين افتتح خيبر أقركم الله على أن الثمر بيننا وبينكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث ابن رواحة فيخبرهم بينه وبينهم ثم يقول ان شئتم فلكم وان شئتم فلي

(باب ما جاء في الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة الأنصاري عن أبي قتادة الأنصاري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كانت المسلمين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين قال فاستدبرت له حتى أتته من ورائه فضررته على جبل عاتقه ضربة فأقبل على فضمي ضمة وجدت منهار مج الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فلحقته عمر بن الخطاب فقلت له ما بال الناس فقال أمر الله ثم ان الناس رجعوا فقال رسول الله

(١) قوله للغني والمساكين كذا في الأصل وانظره مع بقية العبارة وحرر كتبه معجمه

و يصلها في غيره (قال الشافعي) وأثبت الحج وأولاه ما ذكرنا من أمر الله بالمحافظة على الصلوات ثم قول رسول الله أول الوقت رضوان الله وقوله اذ سئل أي الأعمال أفضل قال الصلاة في أول وقتها قال فقال فيخالف حديث رافع بن خديج حديثكم في التغليس قلتان خالفه فالحجة في أخذنا بحديثنا ما وصفت وقد يحتمل أن لا يخالفه بأن يكون الله أمرنا بالمحافظة على الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك أفضل الأعمال وأنه رضوان الله فلعن من الناس من سمعه يقدم الصلاة قبل أن يتبين الفجر فأمرهم أن يسفروا حتى يتبين الفجر الاخر فلا يكون معنى حديث رافع ما أردت من الاسفار ولا يكون حديثه مخالفا حديثنا قال فما ظاهر حديث رافع قلت الامر بالاسفار لا بالتغليس واذا احتمل أن يكون موافقا

للأحاديث كان أولى
بنا لأن نسبته إلى
الاختلاف وإن كان
مخالفاً للحجة في تركنا
أيامه بحديثنا عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وبما وصفت من
الدلائل معه

(باب رفع الأيدي في الصلاة)

* حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان بن
عيينة عن الزهري عن
سالم بن عبد الله بن عمر
عن أبيه قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
إذا افتتح الصلاة رفع
يديه حتى يحاذي
منكبيه وإذا أراد
أن يركع وبعد ما يرفع
رأسه من الركوع ولا
يرفع بين السجدين
* أخبرنا سفيان عن
عاصم بن كليب قال
سمعت أبا يقول حدثني
وائل بن حجر قال رأيت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة يرفع يديه خذو
منكبيه وإذا ركع
وبعد ما يرفع رأسه قال
وائل ثم أتيتهم في الشتاء

صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه فقلت فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال النبي
صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له عليه بيعة في الثالثة فقلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة
فاقتصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندي فأرضه منه فقال
أبو بكر لا والله إذا لهدى إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله فيعطى سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم صدق فأعطه أيامه قال أبو قتادة فأعطانيه نبعث الدرع فأبعت به مخرفاً في بني سلمة فإنه لأول مال تأثنته
في الإسلام قال مالك المخرف النخيل (قال الشافعي) وبهذا نقول السلب للقاتل في الأقبال وليس للأمام
أن يمنعه بحال لأن أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم السلب حكم منه وقد أعطى رسول الله السلب يوم خيبر
وأعطاه ببدرو أعطاه في غير موطن * فقلت للشافعي فإنا نقول إنما ذلك على الاجتهاد من الإمام فقال
تدعون ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يدل على أن هذا حكم من النبي صلى الله عليه وسلم للقاتل
فكيف ذهبتم إلى أنه ليس بحكم أو رأيتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه أعطى من حضر أربعة
أنجاس الغنيمة فلو قال قائل هذا من الإمام على الاجتهاد هل كانت الحجة عليه الآن يقال أعطاه النبي
صلى الله عليه وسلم على النعام والحكم حتى تأتي دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن قوله خاص فمتبع قول
النبي صلى الله عليه وسلم فأما أن يتحكم متحكم فيدعي أن قول النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما حكم
والآخر اجتهاد بل دلالة فإن جاز هذا خرجت السنن من أيدي الناس فإن قلتم لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم قال هذا اليوم منين قال الشافعي ولولم يقله إلا يوم خيبر أو أخرجوه عن غزاهما وأولى لكان أولى
ما أخذ به والقول الواحد منه يلزم وم الأما ويل مع أنه قد قال وأعطاه ببدرو وخيبر وغيرهما وقولكم ذلك
من الإمام على الاجتهاد فإن لم يكن للقاتل وكان لمن حضر فكيف كان له أن يجتهد مرة فيعطيه ويجتهد
أخرى فيعطيه غيره وأي شيء يجتهد إذا تراءى السنة إنما الاجتهاد قياس على السنة فإذا لزم الاجتهاد له صارت بها
للسنة وكانت السنة ألزم له أو كان يجوز له في هذا شيء إلا من رسول الله أو أجمع المسلمون عليه أو كان قياساً
عليه * فقلت فهل خالف في هذا غيرنا فقال نعم بعض الناس قلت فما احتج به (قال الشافعي) قال
إذا قال الإمام قبل لقاء العدو من قتل قتيلاً له سلبه فهو له وإن لم يقله فالسلب من الغنيمة بين من حضر الواقعة
إذا أخذ منه * فقلت للشافعي فما كانت حجتك قال الحديث الذي روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله
بعد تقضى حرب حنين لا قبل الواقعة فقلت قد خالف الحديث (قال الشافعي) وأنتم قد خالفتموه فإن كان
له عذر بخلافه فهو أقرب العذر منكم فإن قلتم تأولوه فكيف جازله أن يتأول فيقول فلعل النبي إنما أعطاه
أيامه من قبل أنه قال ذلك قبل الواقعة فإن قلت هذا تأويل قبل والذي قلت تأويل أبعد منه * وقلت للشافعي
ما رأيت ما وصفت لك أنا أخذنا به من الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهواً أصبح رجالاً
وأثبت عند أهل الحديث أو ما سألتك عنه مما كنا نتركه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل
نلقاه (قال الشافعي) عقل فيما زعمتم أنكم كنتم تتركون من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما هو
أثبت من إلا كنتم تأخذون به وأولى في ما تركتم مثل ما أخذتم به والذي أخذتم به ما لا يثبت به أهل
الحديث فقلت مثل ما ذاقنا مثل أحاديث أرسلها عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن
شعيب وغيره ومثل أحاديث منقطعة فقلت فكيف أخذت بها قال ما أخذت بها إلا بثبوتها من غير وجه
من روايتكم ورواية أهل الصدق * فقلت للشافعي أرجو أن أكون قد فهمت ما ذكرت من الحديث
وصرت إلى ما أمرت به ورأيت الرشد فيما دعيت إليه وعلمت أن بالعباد كما قلت الحاجة إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ورأيت في مذاهبننا ما وصفت من تناقضها والله أسأله التوفيق وأنا أسألك عما روي نافي كذبنا
الذي قد مناع على الكتب عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فسل منه عما حضر

فرايتهم يرفعون ايديهم
في البرانس (قال
الشافعي) وروى هذا
الحديث أبو جريد
الساعدي في عشرة
من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فصدقوه معا (قال
الشافعي) رحمه الله
وبهذا نقول فنقول
إذا افتتح الصلاة رفع
يديه حتى يجاذي بهما
منكبيه وأنا أريد أن
يركع رفعهما وكذلك
أيضا إذا رفع رأسه من
الركوع ولا يرفع يديه
في شيء من الصلاة غير
هذه المواضع (قال
الشافعي) رحمه الله
وبهذا الأحاديث تركنا
ما خلفها من الأحاديث
(قال الشافعي) لأنها
أثبت أسنادها وأنها
عدد والعدد أولى بالحفظ
من الواحد فان قيل
فأنا نراه في المصلى
يرخي يديه فلعله أراد
رفعهما فلو كان
رفعهما مداما احتمل مدا
حتى المنكبين واحتمل
ما يجاوزهما ويجاوز
الرأس ورفعهما ولا
يجاوز المنكبين وهذا
حدو حتى يجاذي
منكبيه وحديثنا عن
الزهري أثبت أسنادا
ومعه عدد يوافقونه

وفقنا الله وإياك لما يرضى وعصمنا وإياك بالتقوى وجعلنا نريدك بما نقول ونصحت عنه أنه على ذلك قادر
(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبابكر صلى الصبح فقرا فبها بسورة
البقرة في الركعتين كلناهما * فقلت للشافعي فأناسكم لا لا ما أن يقرأ بقرين من هذا لأن هذا ينقل قال
أفرايت أن قال لكم فائل أبو بكر يقرأ بسورة البقرة في الصبح في روايتكم في الركعتين معا وأقل أمره أنه
قسيها في الركعتين وانك تكره هذا فكيف رغبت عن قراءة أبي بكر وأصحابه متوافرون صلى الله عليه وسلم
وأبو بكر من الاسلام وأهله بالموضع الذي هو به وقد أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن أنس أن أبابكر صلى
بالناس الصبح فقرا بسورة البقرة فقال له عمر كرت الشمس أن تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين ورويت
عن عمر وعثمان تطويل القراءة وكرهتها كلها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن
عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه سمع قيسا يقول أخبرني أبو عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة
أبي بكر فصلى وراء أبي بكر المغرب فقرا في الركعتين الأولىين بأمر القرآن وسورة من قصار المفصل ثم
قام في الركعة الثالثة فدثرت منه حتى إن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعتة قرأ بأمر القرآن وهذه الآية بنا
لا تزغ قلوبنا بعد أهدى منها الآية * قلت للشافعي فأناسكم لا لا ما أن يقرأ في الركعتين الآخريتين والركعة الأخرى
بشيء غير أم القرآن فهل تستحبها أنت فقال نعم وقال لي الشافعي فكيف تكرهونه وقد رويتموه عن أبي
بكر وروى ابن عيينة عن عمر بن عبد العزيز أنه حين بلغه عن أبي بكر أخذه (قال الشافعي) رحمه الله
وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الركعتين الآخريتين بأمر القرآن وسورة ويجمع الأحيان
السور في الركعة الواحدة فقلت للشافعي فهذا أيضا مما تكرهه فقال أرويتهم مع ابن عمر عن عمر أنه قرأ
بالنجم فسجد فيها ثم قام فقرا سورة أخرى فكيف كرهتم هذا وأخالفتموهما معا فقلت للشافعي أتستحب أنت
هذا قال نعم وأفعله

(باب ما جاء في الرقية) سألت الشافعي عن الرقية فقال لا بأس أن يرقى الرجل بكتاب الله وما
يعرف من ذكر الله قلت أرقى أهل الكتاب المسلمين فقال نعم إذا رقا بغير ما يعرف من كتاب الله أو ذكر الله
فقلت وما الحجة في ذلك قال غير حجة فأما رواية صاحبنا وصاحبنا فان مالكا أخبرنا عن يحيى بن سعيد
عن عمرة بنت عبد الرحمن أن أبابكر دخل على عائشة وهي تستكي ويهودية ترقها فقال أبو بكر أرقها بكتاب
الله فقلت للشافعي فأناسكم لا رقية أهل الكتاب فقال ولم وأنت ترون هذا عن أبي بكر ولا أعلمكم ترون
عن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافة وقد أحل الله جل ذكره طعام أهل الكتاب ونساءهم
وأحسب الرقية إذا رقا بكتاب الله مثل هذا أو أخف

(باب في الجهاد)

سألت الشافعي عن القوم يدخلون بلاد الحرب أيخربون العامر ويقطعون الشجر المتمر ويحرقونه والنخل
والبهاثم أو يكره ذلك كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما كل ما لا روح فيه من شجر متمر وبناء عامر
وغيره فيخربونه ويهدمونه ويقطعونه وأما ذوات الأرواح فلا يقتل منها شيء إلا ما كان يحمل بالذبح ليؤكل
فقلت له وما الحجة في ذلك وقد كره أبو بكر الصديق أن يخرب عامرا أو يقطع متمر أو يحرق نخلا أو يعقر شاة
أو يعير إلا ماله كله وأنت أخبرتنا بذلك عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبابكر الصديق أوصى يزيد بن أبي سفيان
حين بعثه إلى الشام فقال الشافعي هذا من حديث مالك منقطع وقد يعرفه أهل الشام بأسناد أحسن من
هذا فقلت للشافعي وقد روي أصحابنا سوى هذا عن أبي بكر فبأي شيء تخالفه أنت فقال بالثابت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حرق أموال بني النضير وقطع وهدم لهم وحرق وقطع بخير ثم قطع بالطائف

ويحذونه تحديدا
لأنه الغلط والله أعلم
فإن قيل أفيجوز أن
يجاوز المنكبين فيل
لا ينقص الصلاة ولا
يوجب سهوا والاختيار
أن لا يجاوز المنكبين

(باب الخلاف فيه)

حدثنا الربيع
قال قال الشافعي
خالفنا بعض الناس
في رفع اليدين في الصلاة
فقال إذا افتتح الصلاة
المصلي رفع يديه حتى
يحاذي أذنيه ثم لا يعود
يرفعهما في شيء من
الصلاة واحتج بحديث
رواه يزيد بن أبي زياد
عن عبد الرحمن بن أبي
ليلى عن البراء بن عازب
قال رأيت النبي صلى
الله عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة رفع يديه قال
سفيان ثم قدمت
الكوفة فلقيت يزيد
بها فسمعت يحدث
بهذا وزاد فيه ثم لا يعود
فظننت أنهم لقنوه
قال سفيان هكذا
سمعت يزيد يحدثه
هكذا ويزيد فيه ثم
لا يعسود قال وذهب
سفيان إلى أن يغلط
يزيد في هذا الحديث
ويقول كأنه لقن هذا

وهي آخر غزاة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاتل بها * فقلت للشافعي فكيف كرهت عقروا
الارواح وتحريقها لا تكل فقال بالسنة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا بغير حقها
حوسب بها قبل ومحقها قال يذب بها فياكلها ولا يقطع رأسها فيلقيه فرأيت اباحه قتل البهايم المأكولة غير
العدوة. نهائي الكتاب والسنة انما هو أن تصاد فتؤكل أو تدبج فتؤكل وقد نهى عن تعذيب ذوات الارواح
(قال الشافعي) رحمه الله (١) فقال فاننا نقول شبيها بقاتل قلت قد خالفتم ما روينا عن أبي بكر فقد خالفه. وه
بما وصفت فما أعرف ما ذهب اليه الذي اتبعناه فقلت ان كان خالفه لما وصفت مما روينا عن أبي بكر لأنه
رأى أنه ليس لاحد أن يخالف ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم فهكذا ينبغي أن يقول أبدا بترك مرة
حديث رسول الله يقول الواحد من أصحاب رسول الله ثم يترك قول ذلك الواحد رأى نفسه فاعمل اذا اليه
يفعل فيه ما شاء وليس ذلك لاحد من أهل دهرنا * سألت الشافعي عن الرجل يقر بوطء أمته فتأني بولد
فينكره فيقول قد كنت أعزل عنها ولم أكن أحبسها في بيتي فقال يلحق به الولد اذا أقر بالوطء ولم يدع استبراء
بعد الوطء ولا ألقت الى قوله كنت أعزل عنها لانها قد تجبل وهو يعزل ولا الى تضييعه اياها بترك التحصين
لها وان من أصحابنا من يريه القافة مع قوله فقلت فالجبة فيما ذكرت قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولأدهم ثم يعزلون لا تأنيبي وليدة
يعترف سيدها أن قد ألم بها الا ألحقته به ولدها فاعزلوا بعد وأتركوها * فقلت للشافعي صاحبنا يقول
لان الحق ولد الامة وان أقر بالوطء بحال حتى يدعي الولد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نفع
عن صفية عن عمر في ارسال الولد يوطأ أن يمثل معنى حديث ابن شهاب عن سالم (قال الشافعي) فهذه
رواية صاحبنا وصاحبكم عن عمر من وجهين وروا غيره عنه ولم تروا أن أحدا خالفه من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا التابعين فكيف جاز أن يترك ما روينا عن عمر الى قول أحد من أصحابه * فقلت
للشافعي فهل خالفك في هذا غيرنا قال نعم بعض المشركين قلت فما كانت حجنتهم قال كانت حجنتهم أن
قالوا انتفي عمر من ولد جارية له وانتفي زيد بن ثابت من ولد جارية له وانتفي ابن عباس من ولد جارية له فقلت فما
حجنتك عليهم فقال أما عرفو روى عنه أنه أنكر رجل جارية له فأقرت بالمكروه وأما زيد وابن عباس فأنكرا
إن كانا فعلا أن ولد جارية من عرفة أن ليس منهما خلل لهما فكذلك ينبغي لهما في الامة كذلك ينبغي
لزوج الحرة اذا علم أنها حبلت من زنا أن يدفع ولدها ولا يلحق بنفسه من ليس منه وانما قلت هذا فيما بينه
وبين الله كأنه علم المرأة أن زوجها قد طلقها نائلا فلا ينبغي لها الا الامتناع منه بجهدا وعلى الامام أن
يحلفها ثم ردها فالحكم غير ما بين العبد وبين الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجنتا عليهم من
قولهم أنهم زعموا أن ولد الامة لا يلحق الا بدعوة حادثة وأن الرجل بعد ما يحسن الامة وتلد منه أولادا يقر
بهم أن ينفي بعدهم ولدا أو يقر بآخر بعده وانما جعلوا له النبي أنهم زعموا أنه لا يلحق ولد الامة بحال الا بدعوة
حادثة ثم قالوا أن أقر بولد جارية ثم حدث بعد أولادهم مات ولم يدعهم ولم ينفعهم لحقوبه كان الذي اعتدوا
في هذا ان قالوا القياس أن لا يلحق ولكننا استحسننا (قال الشافعي) اذا تركوا القياس فجاز لهم فقد كان
لغيرهم ترك القياس حيث قاسوا والقياس حيث تركوا وترك القياس عندنا لا يجوز وما يجوز في ولد الامة
الا واحد من قولين إما قولنا وما لا يلحق به الا بدعوة فيكون لو حصن سرية وأقر بولد هائم ولدت بعده عشرة
عنده ثم مات ولم تقم بيته باعترا فبهم نفوا معانته

(باب فيمن أحيا أرضا مواتا)

سألت الشافعي عن أحيا أرضا مواتا فقال ادالم يكن للوات مالك فن أحيا من أهل الاسلام فهو له دون غيره

(١) قوله فقال فاننا نقول الى قوله سألت كذا في الاصل ولا يخلو من سقط أو تحريف فنأمله

ولم يكن سفيان يرى
يزيد بالحفاظ لذلك
قال فقلت لبعض من
يقول هذا القول
أحدث الزهري عن
سالم عن أبيه أثبت عند
أهل العلم بالحديث
أحدث يزيد قال بل
حديث الزهري وحده
قلت فعلى الزهري أحد
عشر رجلا من أصحاب
رسول الله منهم أبو جند
الساعدي وحديث
واثل بن حجر كلها عن
النبي صلى الله عليه وسلم
بما وصفت وثلاثة
عشر حديثا أولى أن
تثبت من حديث واحد
ومن أصل قولنا وقولك
أنه لو لم يكن معنا إلا
حديث واحد ومعل
حديث يكافئه في
القيمة فكان في حديثك
أن لا يعود لرفع الدين
وفي حديثنا يعود لرفع
الدين كان حديثنا
أولى أن يؤخذ به لأن
فيه زيادة حفظ ما لم
يحفظ صاحب حديثك
فكيف صرت إلى
حديثك وتركت
حديثنا والحجة لنا فيه
عليك بهذا وبأن اسناد
حديثك ليس كاسناد
حديثنا بأن أهل
الحفظ يرون أن يزيد

ولا أبالي أعطاه إياه السلطان أولم يعطه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم
أحق أن يتم لمن أعطاه من عطاء السلطان فقلت فما الحجة فيما قلت قال ما رواه مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم وعن بعض أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم
عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال من أحيا أرضا ميتة فهي له (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان وغيره بأسناد
غير هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) وبهذا تأخذ وعطية رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أحيا أرضا ميتة فأنتم له أكثره من عطية الوالي * فقلت للشافعي فأنكره أن يحيي الرجل
أرضا ميتة إلا بالذن الوالي (قال الشافعي) رحمه الله فكيف خالفتم ما روته عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعمر وهذا عندكم سنة وعمل بعدهما وأنتم للوالي أن يعطي وليس للوالي أن يعطي أحدا ما ليس له ولا ينعنه
ماله ولا على أحد حرج أن يأخذ ماله وإذا أحيا أرضا ميتة فقد أخذ ماله ولا دفع عنها فيقال للرجل فيما
لادفع عنه وله أخذه لا تأخذ إلا بالذن سلطان فان قال قائل (١) للرجل فيما لا بد للسلطان أن يكشف أمره
فهو لا يكشف إلا وهو معه خصم والظاهر عنده أنه لا مال لها فإذا أعطاه رجلا ثم جاءه من يستحقها دونه
ردها إلى مستحقها وكذلك لو أخذها وأحياها بغير إذنه فلا أثبت للسلطان فيها معنى إنما كان له معنى لو كان إذا
أعطاه لم يكن لأحد استحقها أخذها من يديه فأما ما كان لأحد لو استحقها بعد عطاء السلطان إياها
أخذها من يديه فلا معنى له إلا بمعنى أخذ الرجل إياها لنفسه (قال الشافعي) وهذا التحكم في العلم تدعون
ما تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر لا يخالفهما أحد علمنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأيتكم
وتضيقون على غيركم أوسع من هذا * فقلت للشافعي فهل خالفك في هذا غيرنا فقال ما علمت أحدا من
الناس خالف في هذا غيركم وغير من ربه هذا عنه إلا بأحنية فاني أراكم سمعتم قوله فقلت به ولقد خالفه أبو
يوسف فقال فيه مثل قولنا وعاب قول أبي حنيفة بخلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومما في معنى
ما خالفتم فيه ما روته عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعده لا يخالف له أن مالكا أخبرنا عن عمرو
ابن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار قال ثم أتبعه في كتابه حديثا
كأنه يرى أنه تفسيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبه في جداره قال ثم يقول أبو هريرة ما لي أراكم عنها
معرضين والله لا رمين بها بينا كفاكم (قال الشافعي) ثم أتبعها حديثين لعمر كأنه يراها من صفه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن الفخار بن خليفة ساق
خليجها من العريض فأراد أن يمر به في أرض لمحمد بن مسلمة فأبى محمد فكلهم فيه الضحالك عمر بن الخطاب
فدعا محمد بن مسلمة وأمره أن يتخلى سبيله فقال ابن مسلمة لا فقال عمر لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع
تسرب به أولا وأخرا ولا يضرك فقال محمد لا فقال عمر والله ليمرن به ولو على بطنك (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه كان في حائط جدير ببيع لعبد الرحمن بن عوف فأراد عبد الرحمن
أن يحوله إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه فنعاه صاحب الحائط فكلهم عبد الرحمن عمر نقض عمر أن
يمرن به فتربه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرويته في هذا الكتاب عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا
صحيحا ثابتا وحديثين عن عمر بن الخطاب ثم خالفتموها كلها فقلت في كل واحد منها لا يقضى بها على الناس
وليس عليها العمل ولم تروا عن أحد من الناس علمته خلافا ولا خلاف واحد منها فعمل من تعني تخالف به سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبغي أن يكون ذلك العمل مردودا عندنا وتختلف عمر مع السنة لانه يضيق

(١) كذا في الأصل وحرر كتبه معجمه

لقن ثم لا يعود قال

فان ابراهيم الخفي

أنكر حديث وائل بن

حجر وقال أترى وائل

ابن حجر أعلم من علي

وعبد الله قلت وروى

ابراهيم عن علي وعبد الله

أنهم ماروا بعن النبي

خلاف ما روى وائل

ابن حجر قال لا ولكن

ذهب إلى أن ذلك لو كان

رواه أوفعله قلت

أفروى هذا ابراهيم

عن علي وعبد الله نصا

قال لا قلت نفى عن

ابراهيم شيء رواه علي

وعبد الله أفعلاه قال

ما أسكت في ذلك قلت

فتدري لعلهما قد فعلاه

نفى عنه أو رواه فلم

يسمعه قال ان ذلك ليكن

قلت أفرأيت جميع

مارواه ابراهيم فأخذه

فأحل به وحرّم أدواه عن

علي وعبد الله قال لا

قلت فلم احتجبت بأنه

ذكر عليا وعبد الله

وقد يأخذ هو وغيره

عن غيرهما ما لم يأت عن

واحد منهما ومن قولنا

وقوله أن وائل بن حجر

اذ كان ثقة لوروى عن

النبي شيئا فقال عدد

من أصحاب النبي

لم يكن ما روى كان

الذي قال كان أولى أن

يؤخذ بقوله من الذي

قال لم يكن وأصل قولنا

خلاف عمر وحده فاذا كانت معه السنة كان خلافه أضيف مع أنك أحلت على العمل وما عرفنا ما تريد
بالعمل الى يومنا هذا وما أرانا نعرفه ما بقينا والله أعلم

(باب في الأفضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب
أن رقيقا لحاطب سر قوائمه لرجل من مريضة فانتحر وها فرغ ذلك الى عمر بن الخطاب فأمر كثير بن الصلت
أن يقطع أيديهم ثم قال عمراني أواله يجيعهم والله لأغرمناك غراما يشق عليك ثم قال للزني كم عن ناقتك
قال أربعمائة درهم قال عمر أعطه ثمانمائة قال مالك في كتابه ليس عليه العمل ولا تضعف عليهم الغرامة
ولا يقضى بها على مولا هم وهي في رقابهم ولا يقبل قول صاحب الناقة * فقلت للشافعي بما قال مالك
نقول ولا نأخذ بهذا الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا حديث ثابت عن عمر يقضى به
بالمدينة بين المهاجرين والانصار (١) فان خالفه غيره لازم لنا فتدعون لقول عمر السنة والآثار لان حكمه
عندكم حكم مشهور وظاهر لا يكون الا عن مشورة من أصحاب رسول الله فاذا حكم كان حكمه عندكم
قولهم أو قول الأكر منكم فان كان كما تقولون فقد حكم بين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في ناقة
الزني وأنت تقولون حكمه بالمدينة كالأجاء من عامتهم فان كان قضاء عمر رحمه الله عندكم كما تقولون
فقد خالفتموه في هذا وغيره وان لم يكن كما تقولون فلا ينبغي أن يظهر منكم خلاف ما تقولون أنتم وأنتم
لاتروون عن أحد أنه خالفه فتخالفون بغير شيء ويتوه عن غيره ولا اسمعكم الا وضعتم أنفسكم موضعا
تردون وتقابون ما شئتم على غير معنى ولا حجة فان كان يجوز أن يعمل بخلاف قضاء عمر فكيف لم تجيز والغيركم
ما أجزتم لأنفسكم وكيف أنكرنا وأنكرتم على من خالف قول عمر والواحد من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم في غير هذا

(باب في الأمة تغرب بنفسها)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر أوعثمان قضى أحدهما في أمة غرت بنفسها رجلا فذكرت
أنها حرة فولدت أولادا فقضى أن يغدى ولده عندهم قال مالك وذلك يرجع الى القيمة * قلت للشافعي فنحن
نقول بقول مالك (قال الشافعي) فرويتم هذا عن عمر أوعثمان ثم خالفتم أسما قاله ولم نعلمكم رويتم عن
أحد من الناس خلافه ولا تركه بعمل ولا إجماع ادعاه فلم تركتم هذا ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم خلافه أرايتم اذ تبعتم عمر في أن في الضبع كبشا وفي الغزال عنزاً وقيمتما تخالف قيمة الضبع
والغزال فقلتم البدن قريب من البدن فكيف لم تتبعوا قول عمر أوعثمان في مثلهم في البدن كما جعلتم المثل
في هذين الموضعين بالبدن

(باب القضاء في المنبوذ)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سنان أبي
جيلة رجل من بني سليم أنه وجد منبذاً في زمان عمر بن الخطاب فجاء به الى عمر فقال ما حالك على أخذ هذه
النسمة قال وجدت هاضمة فأخذتها فقال له عريضة يا أمير المؤمنين انه رجل صالح فقال أ كذلك قال نعم
فقال عمر اذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المنبوذ أنه حر وأن ولده
للمسلمين * فقلت للشافعي فبقول مالك تأخذ (قال الشافعي) تركتم ما روى عن عمر في المنبوذ فان كنتم

(١) قوله فان خالفه غيره لعله وان خالفه بالواو أي هو حديث ثابت لازم لنا وان الخ وحرر

أن إبراهيم لو روى عن
على وعبد الله لم يقبل
منه لأنه لم يلق واحدا
منهما إلا أن يسمى من
بينه وبينهما فيكون
ثقة للقيهما ثم أردت
إبطال ما روى وائل بن
حجر عن النبي بأن لم يعلم
إبراهيم فيه قول على
وعبد الله قال فلعلمه
علمه قلت ولوعلمه يكن
عنده فيه حجة بأن
رواه فإن كنت تريد
أن توهم من سمعته أنه
رواه بلا أن يقول هو
رويته جاز لنا أن نتوهم
في كل ما لم يرو أنه علم
فيه ما لم يقل لنا علما
ولو روى عنهم خلافة لم
يكن عنده فيه حجة
فقال وائل أعرابي
فقلت أقرأيت قرنا
الضبي وفرعة وسهم بن
منجاب حين روى
إبراهيم عنهم وروى
عن عبيد بن نضلة
أهم أولى أن يروى
عنهم أم وائل بن حجر
وهو معروف عن سعدكم
بالحجاة وليس واحد
من هؤلاء فيما زعمتم
معروفاً عنكم بحديث
ولاشئ قال بل وائل
ابن حجر قلت فكيف
تردد حديث رجل من
الحجاة وتروى عن
دونه ونحن انما قلنا

تركتوه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعتق فزعمتم أن ذلك دليل على أن لا يكون الولاء إلا لمن
أعتق ولا يزل عن معتق فقد خالفتم عما استدلالا بالسنة ثم خالفتم السنة فزعمتم أن السائبة لا يكون ولاؤه
للذي أعتقه وهو معتق فخالفتموها جميعا وخالفتم السنة في النصراني يعتق العبد المسلم فزعمتم أن لا ولاؤه
وهو معتق وخالفتم السنة في المنبوذ أن كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول نعم الولاء لمن أعتق وهذا نفي أن
يكون الولاء للمعتق والمنبوذ غير معتق فلا ولاؤه فمن أجع على ترك السنة والخلاف لعمر فيما ليشعري
من هؤلاء المجتمعون الذين لا يسمعون فأنالنا عنهم والله المستعان ولم يكاف الله أحدا أن يأخذ دينه عن
لا يعرفه ولو كلفه أفيجوز له أن يقبل عن لا يعرف أن هذه لغفلة طويلة ولا أعرف أحدا يؤخذ عنه العلم يؤخذ
عليه مثل هذا في قوله وأجده يترك ما روى في القبط عن عمر السنة وبدع السنة فيه وفي موضع آخر في
السائبة والنصراني يعتق المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خالفنا بعض الناس في هذا فكان قوله
أستدونها من قولكم قالوا تتبع ما جاء عن عمر في القبط لأنه قد يحتمل أن لا يكون خلافا للسنة وأن تكون
السنة في المعتق من لا ولاؤه ويجعل ولا الرجل المسلم على يد الرجل المسلم بحديث عبد العزيز بن عمر بن
عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال في السائبة والنصراني يعتق المسلم قولنا فزعمنا أن علمهم حجة بأن
قول النبي صلى الله عليه وسلم فأنما الولاء لمن أعتق أن لا يكون الولاء للمعتق ولا يزل عن معتق فإن كانت
لنا عليهم بذلك حجة فهي عليكم أبين لأنكم خالفتموه حيث ينبغي لكم أن توافقوه وافقتموه حيث كانت
لكم شبهة لو خالفتموه

﴿ باب القضاء في الهبات ﴾

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري عن مروان
ابن الحكم أن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصلة رحم أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها ومن وهب
هبة يرى أنه إنما أراد الثواب فهو على هبته يرجع فيها إن لم يرض منها وقال مالك إن الهبة إذا تغيرت عند
الموهوب له للثواب بزيادة ونقصان فإن على الموهوب له أن يعطى الواهب قيمتها يوم قبضها * فقلت للشافعي
فإننا نقول بقول صاحبنا (قال الشافعي) فقد ذهب عمر في الهبة براد ثوابها إن الواهب على هبته إن لم يرض
منها أن الواهب الخيار حتى يرضى من هبته ولو أعطى أضعافها في مذهبه والله أعلم كان له أن يرجع فيها
ولو تغيرت عند الموهوب له بزيادة كان له أخذها وكان كالرجل يبيع الشيء وله فيه الخيار عبدا أو أمة
فإذا بدع عند المشتري فاختار البائع نقض البيع فيكون له نقضه وإن زاد العبد المبيع أو الأمانة المبيعة وكثرت
زيادته ومذهبكم خلاف ما روى عن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن عبدا كان يقوم على
رفيق الخمر وأنه استكره جارية من ذلك الرفيق فوقع بها فخلده عمر ونفاه ولم يجلد الوليدة لأنه استكرهها
قال مالك لا تنفي العبيد * فقلت للشافعي نحن لا ننفي العبيد قال ولم يزل يروى عن أحد من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم ولا التابعين علمه خلاف ما روى عن عمر أفيجوز لأحد يعقل شيئا من الفقه أن يترك قول
عمر ولا يعلم له مخالفا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يروى عن نفسه أو مثله ويجعله مرة أخرى حجة على
السنة وحجة فيما ليست فيه سنة وهو إذا كان مرة حجة كان كذلك أخرى فإن جاز أن يكون الخيار إلى من
سمع قوله يقبل منه مرة ويترك أخرى جاز لتغيركم تركه حيث أخذتم به وأخذتم به حيث تركتموه فلم يبق للناس
من العلم على شيء تعرفونه وهذا لا يسمع أحدا عندنا والله أعلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمر والحضري جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب فقال له أقطع يده هذا فإنه
سرق فقال له عمر وماذا سرق قال سرق مراة لأمير أتى عنهما ستون درهما فقال عمر أرسله فليس عليه قطع

رفع اليدين عن عدد
لعله لم يرو عن النبي
صلى الله عليه وسلم
شيأ قط عددا كثر منهم
غير وائل بن حجر ووائل
أهل أن يقبل عنه

(قال الشافعي) وقيل
عن بعض أهل ناحيتنا
إنه لروى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
رفع اليدين في الاقتناع
وعند رفعه من الركوع
وما هو بالمعول به ثم
قال إن الناس كانوا إذا
ناموا من الليل في شهر
رمضان لم يأكلوا ولم
يجامعوا حتى تزلت
الرخصة فأكلوا وشربوا
وجامعوا إلى الفجر فأما
قوله ليس بالمعول به
فقد أعيانا أن نجد
عنده أحد علم هؤلاء
الذين إذا عملوا بالحدث
ثبت عنده فإذا تركوا
العمل به سقط عنده وهو
يروي أن النبي فعله
وأن ابن عمر فعله ولا
يروي عن أحد يسميه

أنه تركه فليت شعري
من هؤلاء الذين لم
أعلمهم خلقوا ثم يحتج
بتركهم العمل وغفلتهم
فأما قوله في الناس كانوا
لا يأكولون بعد النوم
في شهر رمضان حتى
أرخص لهم أن أشياء
قد كانت ثم نسخها الله

خادمكم سرق متاعكم * قال الشافعي بهذا أخذ لأن العبد ملك لسيده أخذ من ملكه فلا يقطع مالك من
سرق من ملك من كان معه في بيته بأمنه أو كان خارجا فكذلك لا يقطع من سرق من ملك امرأته بحال
بخطأ امرأته زوجها وهذا معنى قول عمر لأنه لم يسأله أن آمنونه أو لا آمنونه قال وهذا مما خالفتم فيه عمر
لا يخالفه علمنا فقلتم بقطع العبد فيما سرق لامرأة سيده إن كان لا يكون معهم في منزل بأمنونه

(باب في إرخاء الستور)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى
في المرأة تزوجها الرجل أنها إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن
ابن شهاب أن زيدا بن ثابت قال إذا دخل بالمرأة فأرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) وروى
عن ابن عباس وشريح أن لا صداق إلا بالميسر واحتجوا بأحداهما بقول الله تعالى وإن طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن قال بهذا ناس من أهل الفقه فقالوا لا يلتفت إلى الإغلاق وإنما يجب المهر كاملا بالميسر والقول
في الميسر قول الزوج وقال غيرهم يجب المهر بإغلاق الباب وإرخاء الستور وروى ذلك عن عمر بن
الخطاب وأن عمر قال ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم فخالفتم ما قال ابن عباس وشريح وما ذهب إليه من تأويل
الآيتين وهما قول الله تبارك وتعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقوله ثم طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن فقال لكم عليهن من عده تعتدونها وخالفتم ما رويتم عن عمر وزيد وذلك أن نصف المهر يجب
بالعقد ونصفه الثاني بالدخول ووجه قولهما الذي لا وجه له غيره أنها إذا دخلت بينه وبين نفسها واختل بها
فهو كالقبض في البيوع فقد وجب نصف المهر الآخر ولم يذهب إلى ميسر وعمر يدين ثم يقضي بالمهر وإن لم
يدع الميسر لقوله ما ذنبهن إن كان العجز من قبلكم ثم زعمتم أنه لا يجب المهر بالغلق والإرخاء إذا لم تدع المرأة
جماعا وإنما يجب بالجماع ثم عدتم فأبطلتم الجماع ودعوى الجماع فقلتم إذا كان استمتع بها سنة حتى تبلى
ثيابها وجب المهر ومن حد لكم سنة ومن حد لكم إبلاء الثياب وإن بليت الثياب قبل السنة فكيف لم يجب
المهر أرايت إن قال إنسان إذا استمتع بها يوما وقال آخر يومين وقال آخر شهرا وقال آخر عشرين
أو ثلاثين سنة ما الحجة فيه إلا أن يقال هذا توقفت لم يوقته عمر ولا زيد وهما اللذان اتهمنا إلى قولهما ولا يوقت
الأنجب يلزم فهكذا أنتم فما أعرف لما تقولون من هذا إلا أنه خروج من جميع أقاويل أهل العلم في القديم
والحديث وما علمت أحد سبقكم به فأنه المستعان فان قلتم إنما يؤجل العنين سنة فهذا ليس بعنين والعنين
عندكم إنما يؤجل سنة من يوم ترفعها امرأته إلى السلطان ولو أقام معها قبل ذلك دهرًا

(باب في القسامة والعقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار وعراك بن مالك أن رجلا
من بني سعد بن لبت أجرى فرسا فوطئ على أصبع رجل من جهينة فزأ منها مات فقال عمر بن الخطاب للذين
ادعى عليهم أنهم يخلفون بالله نجسين يمينًا مات منها فأبوا وتجرعوا من الأيمان فقال للآخرين احلفوا أنتم
فأبوا فقضى عمر بن الخطاب بشطر الدية على السعديين (قال الشافعي) خالفتم في هذا الحكم كله عمر بن
الخطاب فقلتم يبدأ المدعون بل زعمتم أنه إذا لم يخلف واحد من الفريقين فليس فيه شطرية ولا أقل ولا
أكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كنتم ذهبت إلى ما ذهبنا إليه من أن النبي صلى الله عليه وسلم
بدأ المدعين فلما لم يخلفوا رد الأيمان على المدعى عليهم فلما لم يقبل المدعون أيمانهم لم يجعل لهم عليهم شيئا
فإلى هذا ذهبنا وهكذا يجب عليكم في كل أمر وجدتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة أن تصيروا إلى

فذلك كما قال وقديين

الله ما نسجها وينسه

رسول الله أفجوز أن

يقال لما قال رسول الله

هو منسوخ بلا

خبر عن رسول الله أنه

منسوخ فإن قال لا قيل

فأين الخبر أن رسول

الله رفع اليد في الصلاة

فإن قال فله كان ولم

يحفظ قيل أفجوز في

كل خبر رويته عن النبي

أن يقال قد كان هذا

وله منسوخ في رواية علينا

أهل الجاهلية السنن بعله

(قال الشافعي) وإن كان

تركك أحاديث رسول

الله بمنزل ما وصفت من

هذا المذهب الضعيف

فكيف لنا ولا مؤمن

ترك من الأحاديث

شيأ من أهل الكلام

الذين يعتلون في تركها

بأحسن وأقوى من هذا

المذهب الضعيف

(باب صلاة المنفرد)

* حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا سفيان بن عيينة

عن حصين أظنه عن

هلال بن يساف سمع

ابن أبي بردة قال أخذ

بيدي زيار بن أبي الجعد

فوقف بي على شيخ

بالرقعة من أصحاب النبي

صلى الله عليه وسلم يقال

سنة رسول الله دون ما خالفه من الأشياء كلها وما كان شيء من الأشياء أولى أن تأخذوا فيه بحكم عمر من هذا لأن الحكم في هذا أشهر من غيره وأنه قد كان يكتفونكم أن تقولوا هذا دم خطا والذي حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم دم عمد فنتبع ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم كما حكم في العمد وما حكم به عمر كما حكم في الخطا وليس واحد منهم ما خلا في الآخر فإن صرتم إلى أن تقولوا أنهم مجتمعون أنهما قسامة فنصير إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم ونجعل الخطأ قياسا على المدفأ كان لا يتوجه من حديث يخالف ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا على خلافه أولى أن نصير وافيته إلى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي أن نختلف أفاويلكم

(باب القضاء في الضرر والترفوة والصلح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر قضى في الضرر بجملة وفي الترفوة بجملة وفي الصلح بجملة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر في الأضرار بغير بيع وقضى معاوية في الأضرار بخمسة أبعرة خمسة أبعرة قال سعيد بن المسيب فالدية تنقص في قضاء عمر وتزيد في قضاء معاوية فلو كنت أنا لجلعت في الأضرار بغير بيع بغير من فذلك الدية سواء * فقلت للشافعي فإنا نقول في الأضرار خمس خمس ونزعم أنه ليس في الترفوة وفي الصلح حكم معروف وانما فيها حكمة باجتهاد قال فقد خالفتم حديث زيد بن أسلم عن عمر كله فقلت في الأضرار خمس خمس وهكذا نقول لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في السنن خمس كانت الضرر سنا قال فهذا كما قلنا في المسئلة قبلها وقد يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال في السنن خمس مما أقبل من الفهم مما اسمه سن فاذا كانت لنا ولكم حجة بأن نقول الضرر سن ونذهب إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيها ونخالف غيره لظاهر حديث النبي صلى الله عليه وسلم وإن توجه لغيره أن لا يكون خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم فهكذا ينبغي لنا أن لا نترك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيأ أبدا لقول غيره فأما أن تتركوا قول عمر لقول النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتتركوا قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول عمر مرة فهذا ما لا يحل عالم أنه ليس لأحد أن شاء الله قال وخالفتم عمر في الترفوة والصلح فقلت ليس فهم ما شيء موقف (قال الشافعي) وأنا أقول بقول عمر فهم ما معالانه لم يخالفه واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيما علمته فلم أر أن أذهب إلى رأيي وأخالفه (قال الشافعي) وروى مالك عن سعيد أنه روى عن عمر في الأضرار بغير بيع وعن معاوية خمسة أبعرة وقال فيه ما بغير بيع فإن كان سعيد يعرف عن عمر شيأ ثم يخالفه ولم يذهب أيضا إلى ما ذهبنا إليه من الحديث ونتم تخالفون عمر ثم تخالفون سعيدا فأين ما تدعون أن سعيدا إذا قال قولاً لم يقل به إلا عن علم وتحتجون بقوله في شيء وهأنتم تخالفونه في هذا وغيره فأين ما زعمتم من أن العلم بالمدينة كالورثة لا يختلفون فيه وحكايتهم إذا حكموا وحكيتم عنهم اختلافا فكذا حكاية غيركم في أكثر الأشياء انما الإجماع عندهم فيما يوجد الإجماع فيه عند غيرهم وإن أولى علم الناس بعد الصلاة أن يكون عليه إجماع بالمدينة الديات لأن ابن طاوس قال عن أبيه ما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم من عقل وصدقات فأنما نزل به الوحى وعمر من الإسلام موضع الذي هو به من الناس فقد خالفتموه في الديات وخالفتم ابن المسيب بعده فيها ولا أرى دعواكم الموروث كما دعيت وما أراكم قبلتم عن عمر هذا وما أجدكم تقبلون العلم إلا عن أنفسكم

(باب في النكاح) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا الرجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجحت (قال الشافعي)

له وابصة بن معبد فقال
أخبرني هذا الشيخ أن
رسول الله رأى رجلا
يصل خلف الصف
وحده فأمره أن يعيد
الصلاة (قال الشافعي)
وقد سمعت من أهل
العلم بالحديث من يذكر
أن بعض الحديثين
يدخل بين هلال بن
يساف وابصة في رجلا
ومنه من يرويه عن هلال
عن وابصة سمعه منه
وسمعت بعض أهل
العلم منهم كأنه يوهنه بما
وصفت وسمعت من
يروي بأسناد حسن أن
أبا بكر ذكر للنبي أنه
ركع دون الصف فقال
له النبي زادك الله حرصا
ولا تعد فكانه أحببه
الدخول في الصف ولم ير
عليه العجلة بالر كوع
حتى يلحق بالصف ولم
يأمره بالاعادة بل فيه
دلالة على أنه رأى ركوعه
منفردا بغيره ومن
حديثنا حديث ثابت
أن صلاة المنفرد خلف
الامام تجزئه فلو ثبت
الحديث الذي يروي عن
وابصة كان حديثنا
أولى أن يؤخذ به لأن
معه القياس وقول
العامة فان قال قائل
وما القياس وقول العامة
فقل رأيت صلاة الرجل

وقد خالفتم هذا وقلتم النكاح مفسوخ ولا حد عليه نخالفتم عمر وعمر لو تقدم فيه لرجم يعني لو أعلمت الناس أنه لا يجوز النكاح بشاهد وامرأة حتى يعرفوا ذلك لرجت فيه من فعله بعد تقدمي

(باب ما جاء في المتعة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب فقالت ان ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فقلت منه فخرج عمر يجر رداءه فزعا وقال هذه المتعة ولو كنت تقدمت فيها لرجت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يشبه قوله في الأول ومذهب عمر في هذا أن المتعة إذا كانت محرمة عنده وكان الناس يفعلونها مستحلين أو جاهلين وهو اسم نكاح فندرا عنهم بالاستحلال أنه لو كان تقدم فيها حتى يعلمهم أن حكمه أنها محرمة ففعلوها رجهم وجلهم على حكمه وإن كانوا يستحلونها منها ما حرم كما قال يستحل قوم الدينار بالدينار بن يدا بيد فيفسخه عليهم من يراه حراما نخالفتم عمر في المستلئين معا وقلتم لا حد على من نكح بشاهد وامرأة ولا من نكح نكاح متعة كما زعمت فيهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أبا عبد الله زوج امرأته وبها جنون أو جذام أو برص فسها فلها صداقها كاملا وذلك لزوجها غرم على وليها قال مالك وإنما يكون ذلك لزوجها غرم على وليها إذا كان الذي أنكحها هو أبوها وأخوها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها والا فليس عليه غرم وترد المرأة ما أخذت من صداق نفسها ويترك لها قدر ما استحلها به إذا مسها * فقلت للشافعي فأنافقوا بقول مالك وسألت عن قوله في ذلك فقال إنما حكم عمر أن لها المهر بالميسر وأن المهر على وليها لأنه غار والغار علم أولم يعلم يغرم أرايت رجلا باع عبدا ولم يعلم أنه حر أليس يرجع عليه بقيمته أو باع متاعا لنفسه أو لغيره فاستحق أو فسد البيع أو كان لمشتريه الخيار فاختار رده ألا يرجع بقيمته ما غرم على من غره علم أولم يعلم قال ورويت الحديث عن عمر وخالفتموه فيه بما وصفته فلوزيتم فيه إلى أمر يعقل فقلتم إذا كان الصداق غنما أليس لم يرجع به الزوج عليها ولا على وليها لأنه قد أخذ المسيس كما ذهب بعض المشركين إلى هذا كان مذهبا فأما ما ذهبتم إليه فليس بمذهب وهو خلاف عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه كتب إلى عمر بن الخطاب من العراق في رجل قال لامرأته حبلك على غاربك فكتب عمر إلى عامله أن أمره يوافيني في الموسم فينأ عمر يطوف بالبيت اذلقه الرجل فسلم عليه فقال من أنت فقال أنا الذي أمرت أن أجلب عليك فقال عمر أنت سدد رب هذه البنية هل أردت بقولك حبلك على غاربك الطلاق فقال الرجل لو استخلفتني في غير هذا المكان ما صدقتك أردت الفراق فقال عمر هو ما أردت (قال الشافعي) فهذا نقول وفيه دلالة على أن كل كلام أشبه الطلاق لم يحكم به طلاقا حتى يسئل قائله فان كان أراد طلاقا فهو طلاق وإن لم يرد طلاقا لم يكن طلاقا ولم نستعمل الأغلب من الكلام على رجل احتمل غير الأغلب نخالفتم عمر في هذا فزعم أنه طلاق وأنه لا يسئل عما أراد

(باب في المفقود)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أبا امرأة فقدت زوجها فلم تدري أين هو فأنها تنتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشرا قال والحديث الثابت عن عمر وعثمان في امرأة المفقود مثل ما روى مالك عن ابن المسيب عن عمر وزبادة فاذا تزوجت فقدت زوجها قبل أن يدخل بها زوجها الآخر كان أحق بها فان دخل بها زوجها الآخر فالأول المفقود بالخيار بين امرأته والمهر ومن قال بقوله في المفقود قال بهذا كله اتباعا لقول عمر وعثمان وأنتم نخالفون ما روى عن عمر

منفردا أتجزئ عنه

فان قال نعم قلت وصلاة
الامام امام الصف وهو
في صلاة جماعة فان
قال نعم قيل فهل يعدو
المنفرد خلف المصلي
أن يكون كالامام المنفرد
أمامه أو يكون كرجل
منفرد يصلي لنفسه
منفردا فان قيل فهكذا
سنة موقف الامام
والمنفرد قيل فسنة
موقفه ماتدل على أن
ليس في الانفراد شيء
يفسد الصلاة فان قال
بالحديث فيه قيل في
الحديث ما ذكرنا فان
قيل فاذا كر حديثك
قيل أخبرنا مالك عن
اسحق بن عبد الله بن
أبي طلحة عن أنس بن
مالك أن جدته مليكة
دعت النبي الى طعام
صنعتة فأكل منه ثم
قال قوموا فلأصلي لكم
قال أنس فقمتم الى
حصير لنا قد اسود من
طول ما لبس فضحته
بالماء فقام عليه رسول
الله وشفقت أنا واليتيم
وراءه والعجوز من
ورائنا فصرنا لئلا نركعتين
ثم انصرف * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن اسحق بن
عبد الله أنه سمع عه
أنس بن مالك يقول

وعثمان معا فترعون أنها اذا نكحت لم يكن لزوجه الأول فيها خيار هي من الآخر * فقلت للشافعي فان
صاحبنا قال أدركت من ينكر ما قال بعض الناس عن عمر فقال الشافعي قد راينا من ينكر قضية عمر كلها
في المفقود ويقول هذا لا يشبهه أن يكون من قضاء عمر فهل كانت الحجة عليه الآن الثقات اذا جلاوا ذلك عن
عمر لم يتهموا فكذلك الحجة عليك وكيف جاز أن يروى الثقات عن عمر حديثا واحدا فتأخذ ببعضه وتدع
بعضا أرايت ان قال لك قائل آخذ بالذي تركت منه وأترك الذي أخذت به هل الحجة عليه الآن يقال من
جعل قوله غاية ينتهي اليها آخذ بقوله كما قال فأما قولك فاعلمنا جعلت الغاية في نفسك لا فيمن روى عنه الثقات
فهكذا الحجة عليك لأنك تركت بعض قضية عمر وأخذت ببعضها « قال الربيع » لا تزوج امرأة
المفقود حتى يأتي يقين موته لأن الله قال والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا فجعل على المتوفى عدة
وكذلك جعل على المطلقة عدة ليجهها الا بموت أو طلاق وهي معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال
ان الشيطان ينقر عند عجز أحدكم حتى يخيل اليه أنه قد أحدث فلا ينصرف أحدكم حتى يسمع صوتا أو يجد
ريحاً فأخبر أنه اذا كان على يقين من الطهارة فلا تزول الطهارة الا بيقين الحدث وكذلك هذه المرأة لها زوج
يقين فلا يزول قيد نكاحها بالشك ولا يزول الا بيقين وهذا قول علي بن أبي طالب

(باب في الزكاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن أهل الشام قالوا لأبي
عبيدة بن الجراح خذ مننا من خيلنا ومن رقيقنا صدقة فأبى ثم كتب الى عرف أبي ثم كملوه أيضا فكتب الى عمر
فكتب اليه ان أجباؤنا قد هاهنا منهم واردها عليهم قال مالك يعني ردها الى فقرائهم (قال الشافعي) وقد
أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن السائب بن يزيد أن عمر أمر أن يؤخذ في الفرس شاتين أو عشرة أو عشرين
درهما * فقلت للشافعي فانا نقول لا يؤخذ في الخيل صدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على
المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (قال الشافعي) فقد رويتم وروى غيركم عن عمر هذا فان كنتم تركتموه لشي
روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم جله فهكذا فاصنعوا في كل من روى عن أحد شيئا يخالف ما جاء عن
النبي صلى الله عليه وسلم فيه وانكم لتخالقون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما هو أبين من هذا وتعاون
فيه بأن الرجل من أصحابه لا يقول ولا يخالفه ويقولون لا يخفى على الرجل من أصحابه قوله ثم يأتي موضع
آخر فيختلف كلامكم ولو شاء رجل قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم في عبده ولا فرسه صدقة
اذا كان فرسه مربوطا له مطية فأما خيل تنتاج فأنخذ منها كما أخذ عمر بن الخطاب فقد ذهب هذا المذهب
بعض المفتين ولو ذهبتم هذا المذهب لكان له وجه يحتمل فان لم تقولوا وصرتم الى اتباع ما جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم جله ووجه كل شيء عليه فهكذا فاصنعوا في كل شيء ولا تختلفوا فويلكم ان شاء الله

(باب في الصلاة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عمر
ابن الخطاب صلى بالناس المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف قيل له ما قرأت قال فكيف كان الركوع والسجود
قالوا حسنا قال فلا بأس * قلت للشافعي فانا نقول من نسي القراءة في الصلاة أعاد الصلاة ولا تجزئ صلاة الا
بقراءة قال فقد رويتم هذا عن عمر وصلاة بالمهاجرين والأَنْصار فزعمتم أنه لم ير اذا كان الركوع والسجود
حسنا بأسا ولا تجدون عنه شيئا آخرى أن يكون اجاعا منه ومن المهاجرين والأَنْصار عليه عادة من هذا اذا كان
علم الصلاة ظاهرا فكيف خالفتموه فان كنتم انما ذهبتم الى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة الا بقراءة

صليت أنا و تسبح لنا

خلف النبي في بيتنا وأم

سلة خلفنا (قال الشافعي)

فأنس يحكي أن امرأة

صليت منفردة مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم

ولافرق في هذا بين امرأة

ورجل فإذا أجزأت

المرأة صلاتها مع الامام

منفردة أجزأ الرجل

صلاته مع الامام منفردا

كما تجزئها هي صلاتها

(باب المختلعات التي

يوجد على ما يؤخذ

منها دليل على صلاة

الخوف)

* حدثنا الربيع قال

قال الشافعي قال الله

جل ثناؤه في صلاة

الخوف وإذا كنت فهم

فأقمت لهم الصلاة الآية

* حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مالك عن زيد

ابن رومان عن صالح

ابن خوات عن صلى مع

النبي يوم ذات الرقاع

صلاة الخوف أن طائفة

صفت معه وصفت

طائفة وجاء العدو فصلى

بالذين معه ركعة ثم ثبت

قائما وأعوأ لأنفسهم

ركعة ثم انصرفوا

وصفوا وجاء العدو

وجاءت الطائفة الأخرى

فصلى بهم الركعة التي

بقيت عليه ثم ثبت جالسا

فينبغي أن تذهبوا في كل شيء هذا المذهب فإذا جاء شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لم تدعوه لشيء إن خالفه غيره كما قلتم ههنا وهذا موضع لكم فيه شهود لا نه شبهة لو ذهبتم إليه بأن تقولوا الصلاة لا بقراءة لمن كان ذا كرا والنسيان موضوع كما أن نسيان الكلام عندكم موضوع في الصلاة فإذا أمكنكم أن تقولوا هذا في الصلاة فلم تقولوه وصرتم إلى جملة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وتر كتم ما روى عن عمر ومن خلفه من المهاجرين والأ نصار لجملة حديث النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم تصنعوا هذا فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منصوبا بينا لا يحتمل ما خالفه مثل ما احتل هذا من التأويل بالنسيان

(باب في قتل الدواب التي لا جزاء فيها في الج)

سألت الشافعي عن قتل القراد والحلمة في الاحرام فقال لا بأس بقتله ولا فدية فيه وانما يقضى المحرم ما قتل مما يؤكل لجه فقلت له ما الخبة فيه فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي عن ربيعة بن عبد الله أنه رأى عمر يقترد بعير اله في طين بالسقياء * فقلت للشافعي فان صاحبنا يقول لا ينزع الاحرام قرادا ولا حلة ويحتج بأن ابن عمر وعمر بن عباس وغيره فان كنتم ذهبتم إلى التقليد فلهي بمكانه من عمر وهو يوافق السنة بقول ابن عمر ومع عمر بن عباس وغيره فان كنتم ذهبتم إلى التقليد فلهي بمكانه من الاسلام وفضل علمه ومعه ابن عباس وموافقة السنة أولى أن تقلدوه قال وقد تتركون قول ابن عمر رأي أنفسكم ولرأي غير ابن عمر فإذا تتركت ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طيب المحرم لقول عمر وتر كتم على عمر تقترد البعير لقول ابن عمر وعلى ابن عمر فيما لا يحصى لرأي أنفسكم فالحكم عندكم عند أنفسكم صار فلا تتبعون منه الا ما شئتم ولا تقبلون الا ما هو يتم وهذا لا يجوز عند أحد من أهل العلم فإذا زعمتم أن ابن عمر يخالف عمر في هذا وغيره فكيف زعمتم أن الفقهاء بالمدينة لا يختلفون وأنتم ترون عنهم الاختلاف وغيركم يرونه عنهم في أكثر خاص الفقهاء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فان آخر السلك الطواف بالبيت قال مالك وذلك فيما نرى والله أعلم لقول الله جل ثناؤه ثم محلها إلى البيت العتيق فحل الشعائر وانقضاءها إلى البيت العتيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب رديرجلا من مر الظهران لم يكن ودع البيت قال وقال مالك من جهل أن يكون آخر عهد الطواف بالبيت لم يكن عليه شيء الا أن يكون قريبا فيرجع فلا أنتم عذرتموه بالجلمة فلا تردونه من قريب ولا بعيد ولا أنتم اتبعتم قول عمر وما تأول صاحبكم من القرآن أن الوداع من نسكه فيجعل عليه دما وهو قول ابن عباس من نسي من نسكه شيئا فلهي رق دما وهو يقول في مواضع كثيرة يقول ابن عباس وحده من نسي من نسكه شيئا فلهي رق دما ثم تتركونه حيث شئتم وتدعونه ومعه عمر وما تأولتم من القرآن

(باب ما جاء في الصيد)

سألت الشافعي عن قتل من الصيد شيئا وهو محرم فقال من قتل من دواب الصيد شيئا جزاء عتله من النمل لان الله تبارك وتعالى يقول جزاء مثل ما قتل من النمل والمثل لا يكون الا لدواب الصيد فأما الطير فلا مثل له ومثله قيمته الا أن في حمام مكة أتباع اللار نار شاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أن أبا الزبير حدثه عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة * فقلت للشافعي فانا نختلف ما روى نافع عن عمر في الأرنب واليربوع فنقول لا يفديان بجفرة ولا بعناق (قال الشافعي) هذا الجهل البين وخلاف كتاب الله عندنا وأمر عمر وأمر عثمان بن عفان وابن

وأتموا لانفسهم ثم سلم بهم * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر عن حفص بن كز عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن خوات بن جبير عن النبي مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) وأخذنا بهذا في صلاة الخوف إذا كان العدو في غير جهة القبلة أو جهتها غير مأمونين لشبوتة عن النبي وموافقة للقرآن قال وروى ابن عمر عن النبي في صلاة الخوف شيئاً يخالف فيه هذه الصلاة روى أن طائفة صفت مع النبي وطائفة وجاه العدو فصلى بالطائفة التي معه ركعة ثم استأخروا ولم يتوا الصلاة فوقفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة التي كانت بازاء العدو فصلوا معه الركعة التي بقيت عليه ثم انصرفت وقامت الطائفتان معا فأتموا لانفسهم (قال الشافعي) فإن قال قائل كيف أخذت بحديث خوات بن جبير دون حديث ابن عمر فيل لعنيين أحدهما موافقة القرآن وإن معقولاً فيه

مسعود وهم أعلم بعاني كتاب الله منكم مع أنه ليس في تنزيل الكتاب شيء يحتاج إلى تأويل لأن الله جل ثناؤه إذا حكم في الصيد بمثله من النعم فليس يعدم المثل أبداً فإنه مثل من النعم أن ينظر إلى الصيد إذا قتل بأي النعم كان أقرب بها شياً في البدن فدى به وهذا إذا كان كذا فدى الكبير بالكبير والصغير بالصغير أو يكون المثل القيمة كما قال بعض المشركين وقولكم لا القيمة ولا المثل من البدن بل هو خارج منها مع خروجها مما وصفنا من الآثار وترعون في كل ما كان فيه ثنية فصاعداً أنه مثل النعم فترعون وتحفظون فإذا جاء ما دون ثنية قلتم مثل من القيمة وهذا قول لا يقبل من أحد ولم يخالف إلا نازك كيف وقد خالفها وكل ما فدى فأتمنا القدر قيمته والقيمة تكون قليلة وكثيرة وأقوالكم فيها متناقضة فكيف تجاوز الثنية التي تجوز خفية في البقرة فتفديها ويكون يصيد صيداً صغيراً دون الثنية فلا تفديه بصغير دون الثنية (قال الشافعي) فتصبرون إلى قول عمر في النهي عن الطيب قبل الأحرار وتتركون فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وتصبرون إلى قوله في كثير وتدعون لقوله ما وصفت من سنن ترونها عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تخالفون عمر ولا تخالفه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين بل معه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عثمان وابن مسعود ومن التابعين عطاء وأصحابه (قال الشافعي) وقد جهدت أن أحد أحد يخبرني إلى أي شيء ذهبتم في ترككم ما رويتم عن عمر في البروع والأرب فاجدت أحداً يري ذلك على أن ابن عمر قال الضحايا والبدن التي فافوقه (قال الشافعي) وأنتم أيضاً تخالفون في هذا لأن قول ابن عمر لا يعدو أن يكون لا يجيز من الضحايا والبدن التي فافوقه فإن كان هذا فأنتم تجيزون الجملة من الضأن خفية وإن كان قول ابن عمر أن التي فافوقه وفاء ولا يسع ذلك مادونه أن يكون خفية فقد تأولتم قول ابن عمر على غير وجهه وضيقتم على غيركم ما دخلتم في مثله (قال الشافعي) وقد أخطأ من جعل الصيد من معنى الضحايا والبدن بسبيل ما نجد أحداً منكم يعرف عنه في هذا شيء يجوز لا أحد أن يحكيه لضعف مذهبه به وخروجه من معنى القرآن والأثر عن عمر وعثمان وابن مسعود والقياس والمعقول ثم تناقضه فإن قال قائل بغزاء الصيد ضحايا قلنا معاذ الله أن يكون ضحايا جزاء الصيد بدل من الصيد (١) والبدل يكون منه ما يكون بقرة مثله فأرفع وأخفض منها مرة والمرتبتين وذلك أن من جزاء الصيد ما يكون بكرة ومنه ما يكون ببدنة ومنه ما يكون بين ذلك فإن قال قائل فافرق بين جزاء الصيد والضحايا والبدن قيل أرايت الضحايا أي يكون على أحد فيها أكثر من شاة فإن قال لا قيل أفرأيت البدن أليست تطوعاً أو نذراً أو شيئاً واجباً بفساد حج فإن قال بلى قيل أفرأيت جزاء الصيد أليس انما هو غرم وغرمه من قتله بأنه محرم القتل في تلك الحال وحكم الله به عليه هدياً بالغ الكعبة للساكنين الحاضري الكعبة فإن قال بلى قيل فكأنكم لمالك الصيد على رجل لو قتله بالبدل منه فإن قال نعم قيل فإذا قتل نعامة كانت فيها بدنة أو بقرة وحش كانت فيها شاة فإن قال نعم قيل أفترى هذا كالأضاحي أو كالهدي التطوع أو البدن أو أفساد الحج فإن قال قد يفتقر فإن قيل أليس إذا أصيبت نعامة كانت فيها بدنة لأنها أقرب الأشياء من المثل وكذلك البقر والغزال فإن قال نعم قيل فإذا كان هذا بدلاً لشيء أتلف فكان على أن أغرم أكثر من الخفية فيه لم لا يكون لي أن أعطى دون الخفية فيه وأنت قد تجعل ذلك لي فتجعل في الجردة عمرة (قال الشافعي) فإن قال فأنما جعل عليك القيمة إذا كانت القيمة دون ما يكون خفية قيل فمن قال لك أن شيئاً يكون بدلاً من شيء فتجعل على من قتله المثل ما كان خفية فأعلى ولا تجعل الخفية تجزى فيما قتل منه ما هو أعلى منها وإذا كان شيء دون الخفية لم تطرحه عنى بل تجعله على بمنزل من الثمن لأنه لا يجوز خفية فهو في قولك ليس من معاني الضحايا فإن قال أفيجوز أن يكون

(١) قوله والبدل يكون الخ كذا في النسخة ولا يخفى ما فيه ولعل أصل العبارة والبدل منه ما يكون بقرة مثله وأرفع وأخفض منها إلى التمرة والمرتبتين وذلك الخ تأمل كتبه مع صححه

انه عدل بين الطائفتين
وأخرى أن لا يصيب
المشركون غسرة من
المسلمين فان قالوا
فان قالوا قلت
موافقة القرآن قلت
قال الله واذا كنت فيهم
فأنت لهم الصلاة
فلتقم طائفة منهم معك
الى وأسلمتهم الآية
(قال الشافعي) فذكر
الله صلاة الطائفة الاولى
معه قال فاذا سجدوا
فاحتمل أن يكون اذا
سجدوا وما عليهم من
السجود كله كانوا من
ورائهم ودلت السنة
على ما احتمل القرآن
من هذا فكان أولى
معانيه والله أعلم وذكر
الله خروج الامام
بالتائفتين من الصلاة
ولم يذكر على واحدة
من الطائفتين ولا على
الامام قضاء وهكذا
حدث خواتم بن جبير
قال ولما كانت الطائفة
الاولى مأمورة بالوقوف
بازاء العدو في غير صلاة
كان معلوما أن الواقف
في غير صلاة يتكلم بما
يرى من حركة العدو
وارادته ومدا اذا جاءه
يفهمه عنه الامام
والمصلون فيخفف أو
يقطع أو يعجلونه أن
حركتهم حركة لا خوف
فيها عليهم فيقيم على

هذا ناقصا وضحية قيل نعم فكما يجوز أن يكون ثمرة وقبضة من طعام ودرهم وهدية ولو لم يجوز كنت قد أخطأت اذ زعمت أنه اذا أصبت صيدا مريضا أو أعورا ومنقوصا قوم على في مثل تلك الحال ناقصا ولم تغل يقوم على واقيا فثلث الصيد الصغير مرة بالانسان الحر يقتل ومنقوصا فيكون فيه دية تامة وزعمت أخرى أنه اذا قوم الصيد المقتول قومه منقوصا وهذا قول يختلف ان كان قياسا على الانسان الحر فلا يفرق بين قيمته منقوصا وصغيرا وكبيرا لان الانسان يقتل مريضا ومنقوصا كهيئته صحيحا وافرا وان كان قياسا على المال يتلف فنقومه بالحال التي أتلف فيها لا بغيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال ما معنى قول الله هديا قلت الهدى شئ فصلته من مال الى من أمرت بفصله اليه كالهدي تخرجها من مال الى غيرك فيقع اسم الهدى على ثمرة وبغير وما بينهما من كل ثمرة وما كقول يقع عليه اسم الهدية على ما قل وكثر فان قال أف يجوز أن تذبح صغيرة من الغنم فتصدق بها قلت نعم كما يجوز أن تصدق بثمرة والهدى غير الفخمية والفخمية غير الهدى الهدى بدل والبذل يقوم مقام ما أتلف والفخمية ليست بدلا من شئ (قال الشافعي) وقد قال هذا مع عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وابن مسعود وغيرهما تخالفتم الى غير قول آخر مثلهم ولا من سلف من الأئمة علمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الحزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أن محمرا أتى جوالقا فأصاب يربوعا فقتله فقصي فيه ابن مسعود بجفرة بجفرة (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن ابن مسعود حكم في اليربوع بجفرة وأوجفر (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان قضى في أم حنين بخلاف من الغنم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن مطرف عن طارق قال قال خرجنا جميعا فأوطأ رجل منا يقال له أربد ضابفا فزطر ظهره فقد منا على عمر فسأله أربد فقال عمر حكم فيه فقال أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال له عمر انما أمرنا أن نتحكم فيه ولم أمرنا أن نركبني فقال أربد أرى فيه جديا قد جع الماء والشجر فقال عرف ذلك فيه (قال الشافعي) لأعلم مذهبا أضعف من مذهبكم وريتم عن عمر توجل امرأة المفقود ثم تعدد عذرة الوفاة وتنكح وروى المشركون عن علي لتصبر حتى يأتيها يمين موته وجعل الله عذرة الوفاة على المرأة توفي عنها زوجها فقال المشركون لا يجوز أن تعدد عذرة الوفاة الا من جعل الله ذلك عليها ولم يجعل الله ذلك الا على التي توفي عنها زوجها وجعلنا يقينا فقلتم عمر أعلم بعني كتاب الله فاذا قيل لكم وعلى عالم بكتاب الله وأنتم لا تقسمون مال المفقود على ورثته ولا تحكمون عليه بحكم الوفاة حتى تعلموا أنه مات بينة تقوم على موته فكيف حكمتم عليه بحكم الوفاة في امرأته فقط قلتم لا يقال لما روى عن عمر ولا كيف ولا يتأول معه القرآن ثم وجدتم عمر يقول في الصيد بمعنى كتاب الله ومع عمر عثمان وابن مسعود وعطاء وغيرهم تخالفتموهم لا تخالف لهم من الناس الا أنفسهم لقول متناقض ضعيف والله المستعان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء أنه قال من أصاب ولد نظي صغيرا ففداه بولد شاة مثله وان أصاب صيدا أعور ففداه بأعور مثله أو منقوصا ففداه بمنقوص مثله أو مريضا ففداه بمريض وأحب الى لو فداه بواف (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الملك بن قريش عن محمد بن سيرين أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال اني أجريت أنا وصاحبي فرسين نستبق الى ثغرة نيسة فأصبنا طليبا ونحن محرمان فاذا ترى فقال عمر لرجل الى جنبه تعال نحكم أنا وأنت فحكما عليه بعزود كرفي الحديث أن عمر قال هذا عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا الثقفى عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لو كان معي حاكم لحكمت في الثعلب بجدي * قلت للشافعي فان صاحبنا يقول ان الرجلين اذا أصابا طليبا حكم عليهما بعزيرين وبهذا نقول (قال الشافعي) وهذا خلاف قول عمر وعبد الرحمن بن عوف في روايتكم وابن عمر في رواية غيركم الى قول غير أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فاذا جاز لكم أن تخالفوهم فكيف تجعلون قول الواحد منهم حجة على السنة ولا تجعلونه حجة على

أنفسكم قال ثم أردتم أن تقيسوا فأخطأتم القياس فلو لم تكونوا خالفتم أحدنا كنتم قد أخطأتم القياس قسم بالرجلين يقتلان النفس فيكون على كل واحد منهما كفارة عتق رقبة وفي النفس شيان أحدهما بدل والبذل كالثلث وهو الدية في الحر والثلث في العبد والابذل لا يزد فيها عندنا وعندكم لو أن مائة رجل قتلوا رجلا حرا أو عبدا لم يفرموا الدية أو قيمة فان قال قائل فالطبي يقتل بالقيمة والدية أشبه أم الكفارة قيل بالقيمة والدية فان قال ومن أين قيل تفدى النعمة ببذنة والجرادة بتمرة وهذا مثل قيمة العبد المرتفع والمنخفض والكفارة شيء لا يزد فيها ولا ينقص منها ان كان طعاما أو كسوة أو عتقا وقول عمر وعبد الرحمن معنى القرآن لان الله جل ثناؤه يقول بغيره مثل ما قتل من النعم فجعل فيه المثل فن جعل فيه مثليين فقد خالف قول الله والله أعلم ثم لا تمتنعون من رد قول عمر لرأي أنفسكم ومعه عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء بن نقر أصابوا صيدا قال عليهم كلهم جزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن جاد بن سلة عن عمار مولى بني هاشم قال سئل ابن عباس عن نفر أصابوا صيدا قال عليهم جزاء قيل على كل واحد منهم جزاء قال انه لم يفر ربكم بل عليكم كلكم جزاء واحد والله أعلم

(باب الأمان لأهل دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل جيش كان بعثه أنه بلغني أن الرجل منكم يطلب العلاج حتى إذا أسند في الجبل وامتنع قال له الرجل مترس يقول لا تخف فإذا أدركه قتله والذى نفسي بيده لا يبلغني أن أحدا فعل ذلك إلا ضربت عنقه قال مالك وليس هذا بالأمر المجتمع عليه ولا يقتل به * فقلت للشافعي فانا نقول بقول مالك (قال الشافعي) قد خالفتم ما روينا عن عمر ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه علمناه وأما قوله ليس هذا بالأمر المجتمع عليه فليس في مثل هذا اجتماع وهو لا يروى شيئا يخالفه ولا يوافقه فأين الاجماع فيما لا روية فيه فان كان ذهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر وهذا كافر لزمه اذا جاء شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يترك كل ما خالفه أما أن يترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرة ويلزمه أخرى فهذا لا يجوز لا حد

(باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه في تخمير المحرم وجهه)

سألت الشافعي أئخمير المحرم وجهه فقال نعم ولا تخمر رأسه وسألت عن المحرم يصطاد من أجله الصيد قال لا يأكله فان أكله فقد أساء ولا فدية عليه فقلت وما الحجة فقال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالعرج في يوم صائف وهو محرم وقد غطي وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا فقالوا لا تأكل أنت قال اني لست كهيتكم انما صيد من أحلى * فقلت اننا نكره تخمير الوجه للمحرم ويكرهه صاحبنا ويرى فيه عن ابن عمر أنه قال ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان كانوا يخمرون وجوههم وهم محرمون فان كنت ذهبت إلى أن عثمان وابن عمر اختلفا في تخمير الوجه فكيف أخذت بقول ابن عمر دون قول عثمان ومع عثمان زيد ابن ثابت ومروان وما هو أقوى من هذا كله قلت وما هو قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم عيت مات محرما أن يكشف عن رأسه دون وجهه ولا يقرب طيبا ويكفن في ثوبه اللذين مات فيهما فدللت السنة على أن للمحرم تخمير وجهه وعثمان وزيد رجلا وابن عمر واحد ومعهما مروان فكان ينبغي عندك أن يكون هذا أشبه بالعمل وبدلالة السنة وعثمان الخليفة وزيد ثم مروان بعدهما وقد اختلف عثمان وابن عمر في العبد يباع ويتبرأ صاحبه من العيب ففضى عثمان على ابن عمر أن يحلف ما كان به داء علمه وقد رأى ابن عمر أن التبرؤ

وتخالفهم الطائفة التي بازائهم أو بعضها وهي في غير صلاة والحارس في غير صلاة أقوى من الحارس مصليا فكان أن تكون الطائفة الأخرى اذا حرست الاولى اذ صارت مصلية والحارسة غير مصلية أشبه من أن تكون الاولى قد أخذت من الآخرة ما لم تعطها والحديث الذي يخالف حديث خوات ابن جبير تكون فيه الطائفتان معافي بعض الصلاة ليس لهما حارس الا الامام وحده وانما أمر الله احدي الطائفتين بحراسة الأخرى والطائفة الجامعة لا الامام الواحد قال وانما أراد الله أن لا يصيب المشركون غرة من أهل دينه وحديث خوات ابن جبير كما وصفنا أقوى في المكيدة وأحصن لكل المسلمين من الحديث الذي يخالفه (قال الشافعي) فهذه الدلائل قلها بحديث خوات بن جبير (قال الشافعي) وقد روى حديث لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله أن النبي صلى الله عليه وسلم بذي قرد بطائفة ركعة ثم سلوا

وبطائفة ركعة ثم سلوا
فكانت الامام ركعتان
وعلى كل واحدة ركعة
واثنان ركناه لان جميع
الاحاديث في صلاة
الخوف مجتمعة على أن
على المأمومين من عدد
الصلاة مثل ما على الامام
وكذلك أصل الغرض
في الصلاة على الناس
واحد في العدد ولأنه
لا يثبت عندنا مثله
لشيء في بعض اسناده
قال وروى في صلاة
الخوف أحاديث لاتضاد
حديث خواتم بن جبير
وذلك أن جابر أروى أن
النبي صلى بطن نخل
صلاة الخوف بطائفة
ركعتين ثم سلم ثم جاءت
الطائفة الاخرى فصلى
بهم ركعتين ثم سلم
وهاتان الطائفتان
محروستان فان صلى
الامام هكذا أخرجه
(قال الشافعي) وقد
روى أبو عباس الزرقى
أن العدو كان في القبلة
فصلى النبي بالطائفتين
معاً بعسفان فركع
وركعوا ثم سجد فسجدت
معهم طائفة وقامت
طائفة تحرسه فلما قام
سجد الذين يحرسونه
وهكذا نقول لان أصحاب
النبي كانوا كثيراً والعدو
قليل لاحتال بينهم وبينه

يعرفه مما علم ولم يعلم فاخترت قول ابن عمر وسمعت من أصحابك من يقول عثمان الخليفة (١) عن عصاة بين
المهاجرين والانصار كأنه قول عامتهم وقوله بهذا كله أولى أن يسبق من ابن عمر فعثمان إذ كان معه ما وصفت
في تخمير المحرم وجهه من دلالة السنة ومن قول زيد ومروان أولى أن يصار الى قوله مع أنه قول عامة المفتين
بالبلدان * فقلت للشافعي فانا نقول ما فوق الذقن من الرأس قال الشافعي ينبغي أن يكون من شأنك الصحت
حين تسمع كلام الناس حتى تعرف منه فاني أراك تكذبان تكلم بغير روية فقلت وما ذلك فقال وما تعنى
بقولك وما فوق الذقن من الرأس أن تعنى أن حكمه حكم الرأس في الاحرام فقلت نعم فقال أفخص المرأة المحرمة
ما فوق ذقنها فان المحرمة أن تخمر رأسها فقلت لا قال أفجيب على الرجل إذا لبد رأسه حلقه أو تقصيره
فقلت نعم قال أفجيب عليه أن يأخذ من شعر ما فوق الذقن من وجهه فقلت لا فقال لي الشافعي وفرق
الله بين حكم الوجه والرأس فقال اغسلوا وجوهكم فلعننا أن الوجه مادون الرأس وأن الذقن من الوجه وقال
امسحوا برؤسكم فكان الرأس غير الوجه فقلت نعم قال وقولك لا كراهة لتضمير الوجه بكلمة ولا باحة تخميره
بكلمة أنه يجب على من وضع نفسه معلما أن يسد أفخري ما يقول قبل أن يقول ولا ينطق بما لا يعلم وهذه
سبيل لأراك تعرفها فاتق الله وأمسك عن أن تقول بغير علم ولم أر من أدب من ذهب مذهبا إلا أن يقول
القول ثم يصمت وذلك أنه « قال فيما نرى » يعلم أنه لا يصنع شيئا بمنزلة غيره الايمان صمت أمثل به * قلت
للشافعي فنأين قلت أي صيد صيد من أجل محرم فأكل منه لم يغر فيه فقال لان الله جل ثناؤه أنما أوجب
غرمه على من قتله فقال عز وجل ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم فلما كان القتل غير
محرم لم يكن على المحرم فيما جنى غيره فدية كما لو قتل من أجله مسلما لم يكن على المقتول من أجله عقل
ولا كفارة ولا قود فان الله قضى أن لا تزر وازرة وزر أخرى قال ولما كان الصيد مقتولا فمسك المحرم عن
أكله ومن أجله صيد لم يكن عليه فيه فدية بأن صيد من أجله لم يجز أن يكون صيد مقتولا لافدية فيه
حين قتل وبأكله بشر لافدية عليهم فاذا أكله واحد فداءه وانما نطق الفدية فيه بالقتل فاذا كان القتل
ولافدية لم يجز أن تكون فدية لانه لم يحدث بعد ما قتل بوجوب فدية قلت ان الأكل غير جائز للمحرم وانما
أمرته بالفدية لذلك قال وكذلك لا يجوز للمحرم أكل ميتة ولا شرب نجر ولا محرم ولا فدية عليه في شيء من هذا
وهو أمثل بالأكل والفدية في الصيد انما تكون بالقتل * فقلت للشافعي فهل خالفك في هذا غيرنا فقال
ما علمت أحدا غيركم زعم أن من أكل لحم صيد صيد من أجله فداء بل علمت أن من المشرقيين من قال له أن
يأكله لانه مال لغيره أطمعه اياه ولولا اتباع الحديث فيه لكان القول عندنا قوله ولكنه خالف الحديث
لغا الفناء فان كانت لنا عليه حجة بخلاف بعض الحديث فهي لنا عليك بخلافك بعضه وهو يعرف ما يقول
وان زل عندنا ولستم والله يعافينا واياكم تعرفون كثيرا مما تقولون أرايت لو أن رجلا أعطى رجلا سلاحا
ليقتويه على قتل حراً وعبد فقتله المعطى كان على المعطى عقل أو قود قال لا ولكنه مسمى آثم بتقوية القاتل
قلت وكذلك لو قتله ولا علم له بجناية على قتله ورضيه قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله أفلا ترى هذا أولى أن
يكون عليه عقل أو قود أو كفارة ممن قتل من أجله صيد لا يعلمه فأكله فاذا قلت انما جعل العقل والقود
بالقتل فهذا غير قاتل (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أبا أيوب الانصاري قال كان الرجل يضيء بالشاة
الواحدة عنه وعن أهله ثم تباهى الناس فصارت مباهاة

(باب ما جاء في خلاف عائشة في لغوالبين)

فقلت للشافعي ما لغوالبين قال الله أعلم أما الذي نذهب اليه فهو ما قالت عائشة (قال الشافعي) أخبرنا

(١) كذا في النسخة بدون نقطه لعله محرف وأصله قد قضاه بين الخ وحرر كتبه معجته

يخاف جلتهم فإذا
كانوا هكذا صليت صلاة
الخوف هكذا وليس هذا
مضادا للحديث الذي
أخذناه ولكن الحالين
مختلفان

باب صلاة كسوف
الشمس والقمر

«قال الربيع» أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن زيد بن أسلم
عن عطاء بن يسار عن
ابن عباس قال خسفت
الشمس فصلى رسول
الله فحكي ابن عباس
أن صلاته ركعتان في
كل ركعة ركوعان ثم
خطبهم فقال إن الشمس
والقمر آيتان من آيات
الله لا يخسفان لموت
أحد ولا لحياته فإذا
رأيتم ذلك فافزعوا إلى
ذكر الله * أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن
عمرة عن عائشة * وحدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال وأخبرنا
مالك عن هشام عن
أبيه عن عائشة قالت
خسفت الشمس فصلى
النبي فحكت أنه صلى
ركعتين في كل ركعة
ركوعان * أخبرنا الثقة
عن معمر عن الزهري
عن كثير بن عباس بن
عبد المطلب أن رسول
الله صلى في كسوف

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لغو اليمين قول الإنسان لا والله وبلى والله * فقلت
للشافعي وما الحجة فيما قلت قال الله أعلم الغوف لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجماع الغوف يكون
الخطأ (قال الشافعي) خالفتموه وزعمتم أن الغوف حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كما حلف عليه ثم
يوجد على خلافه (قال الشافعي) وهذا ضد الغوف هذا هو الاثبات في اليمين يقصد ما يحلف لا يفعل به يمنع
السبب لقول الله تبارك وتعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان ما عقدتم ما عقدتم به عقد الإيمان عليه
ولو احتمل اللسان ما ذهبتم إليه ما منع احتماله ما ذهبتم إليه عائشة وكانت أولى أن تتبع منكم لأنها أعلم
باللسان منكم مع علمها بالفقه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن
عائشة التشهد قال خالفتموه فإليه إلى قول عمر

(باب في بيع المدبر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن
عن أمه عمرة أن عائشة دبرت جارية لها فسحرتها فاعترفت بالسحر فأمرت بها عائشة أن تباع من الأعراب من
يسئ ملكتها فيبعث قال خالفتموه فقلت لا يباع مدبر ولا مدبرة ونحن نقول بقول عائشة وغيرها

(باب ما جاء في لبس الخنزير) فقلت للشافعي فما نقول في لبس الخنزير قال لا بأس به إلا أن يدعه
رجل ليأخذ بأقصده فأمال لبس الخنزير حرام فلا (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام عن
أبيه عن عائشة أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خنزير كانت تلبسه (قال الشافعي) وروينا أن القاسم
دخل عليها في غداة باردة وعليه مطرف خنزير فلقاه عليها فلم تنكره * فقلت للشافعي فأناتكم لبس الخنزير فقال
أومار وبيته هذا عن عائشة فقلت بلى فقال لا شيء خالفتموه وأمرها بشرا لا يرون به بأس فلم يزل القاسم
يلبسه حتى بيع في ميراثه فيما بلغنا فإذ اشتبه جعلتم قول القاسم حجة وإذا شئتم تركتم ذلك على عائشة والقاسم
ومن شئتم والله المستعان

(باب خلاف ابن عباس في البيوع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال سمعت ابن عباس ورجل
يسأله عن رجل سلف في سبائب فأراد أن يبيعهما فقال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك قال مالك
وذلك فيما نرى لأنه أراد بيعهما من صاحبه الذي اشتراهما منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعهما به ولو باعهما من غير
الذي اشتراهما منه لم يكن يبيعه بأش وأقلتم به وليس هذا قول ابن عباس ولا تأويل حديث (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أما الذي نهى عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء الأمثلة (قال
الشافعي) ويقول ابن عباس نأخذ لأنه إذا باع شيئا اشتراه قبل أن يقبضه فقد باع مضمونا له على غيره وأصل البيع
لم يبرأ إليه منه وأكل ربح ما لم يضمن وخالفتموه فأجزتم بيع ما لم يقبض سوى الطعام من غير صاحبه الذي
اتبع به (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعلم بين صاحبه الذي اتبع منه وغيره فرقان لم يكن ذلك فهل الحجة
عليه إلا أن يقال يخرج قول النبي صلى الله عليه وسلم عام فلا يصلح أن يكون خاصا فكيف نهى عنه ابن
عباس وأنتم لا ترون خلاف هذا عن أحد علمته وعن ابن عباس أن امرأة جعلت على نفسها مشيا إلى
مسجد قباء فأتت قبل أن تقضي فأمر ابنها أن تمشي عنها * فقلت للشافعي فإنا نقول لا يمشي أحد عن
أحد (قال الشافعي) أحب ابن عباس أنما ذهب إلى أن المشي إلى قضاء نسلك فأمرها أن تسلك عنها
وكيف خالفتموه ولا أعلمكم وريتم عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه

الشمس ركعتين في كل

ركعة ركوعان أخبرنا

سفيان عن اسمعيل بن

أبي خالد عن قيس بن

أبي حازم عن أبي مسعود

الأنصاري قال انكسفت

الشمس يوم مات إبراهيم

ابن رسول الله فقال

الناس انكسفت الشمس

لموت إبراهيم فقال النبي

ان الشمس والقمر آيتان

من آيات الله لا ينكسفان

لمسوت أحد ولا لحياته

فإذا رأيت ذلك فافزعوا

إلى ذكر الله وإلى الصلاة

(قال الشافعي) فهذا

نقول اذا كسفت

الشمس والقمر صلى

الامام بالناس ركعتين

في كسوف كل واحد

منهما في كل ركعة

ركوعان فان لم يصل

الامام صلى المرء لنفسه

كذلك (قال الشافعي)

وبلقنا أن عثمان بن

عفان صلى في كسوف

الشمس ركعتين في كل

ركعة ركوعان

(باب الخلاف في ذلك)

* حدثنا الربيع

قال قال الشافعي

خافنا في ذلك بعض

الناس في صلاة الكسوف

فقال يصلي في كسوف

الشمس والقمر ركعتين

كما يصلي الناس في كل

(باب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أنه سئل عن رجل وقع على أهله وهو محرم وهو عني قبل أن يفيض فأمره أن يضر بدنة (قال الشافعي) وهذا نأخذ قال مالك عليه عمرة وبدنة وحجة تامة ورواه عن ربيعة فترك قول ابن عباس بخبر ربيعة ورواه عن ثور بن يزيد عن عكرمة يظنه عن ابن عباس (قال الشافعي) وهو سئ القول في عكرمة لا يرى لأحد أن يقبل حديثه وهو يروي عن سفيان عن عطاء عن ابن عباس خلافة وعطاء ثقة عنده وعند الناس قال والعجب له أن يقول في عكرمة ما يقول ثم يحتاج إلى شيء من علمه يوافق قوله ويسمي به مرة ويرى عنه فلما ويسكت عنه مرة فيروي عن ثور بن يزيد عن ابن عباس في الرضاع وذا نأخذ نصارى العرب وغيره وسكت عن عكرمة وانما حدثت به ثور عن عكرمة وهذا من الأمور التي ينبغي لأهل العلم أن يحتفظوا منها فيأخذ بقول ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دمافيقس عليه ما شاء الله من الكثرة ويترك قوله في غير هذا منصوص الغير معنى هل رى أحد قط تم حجه بعمل في الحج شيء ما لا ينبغي له ففضاه بعمرة فكيف يعتمر عنده وهو في بقية من حجه فان قلتم نعم بعد الحج فكيف يكون حج قد خرج منه كله وقضى عنه حجة الاسلام وقد خرج من احرامه في الحج ثم نقول أحرم بعمرة عن حج ما علمت أحد من مفتي الامصار قال هذا قبل ربيعة الاماروى عن عكرمة وهذا من قول ربيعة عما لله عنا وعنه من ضرب من أفطر يومان رمضان قضى باثني عشر يوما ومن قبل امرأته وهو صائم اعتكف ثلاثة أيام وما أشبه هذا من أقاويل كان يقولها قال والعجب لكم وأنتم لا تستوحشون من الترك على ربيعة ما هو أحسن من هذا فكيف تتبعونه فيه

(باب خلاف زيد بن ثابت في الطلاق)

سألت الشافعي عن الرجل يملك امرأته أمرها فطلق نفسها ثلاثاً فقال القول قول الزوج فان قال انما ملكها امرأته واحدة لافي ثلاث كان القول قوله وهي واحدة وهو أحق بها فقلت له ما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعيانه تدمعان فقال له زيد ما شأنك فقال ملكك امرأتى أمرها فقارقتني فقال له زيدارفعها ان شئت فانما هي واحدة وأنت أحق بها * فقلت للشافعي فانا نقول هي ثلاث إلا أن ينأكرها وروى شبيباً بذلك عن ابن عمر ومروان بن الحكم (قال الشافعي) ما أراكم تبالون من خالفتهم فان ذهبتم إلى قول ابن عمر ومروان دون قول زيد فبأي وجه ذهبتم إليه فهل يعدو الملك امرأته أمرها إذا طلقت نفسها ثلاثاً أن يكون أصل التملك انخارج جميع ما في يده من طلائها لها فإذا طلقت نفسها لزمه ولم تنفعه منكرتها أولاً يكون انخارج جميعه فيكون محتملاً لاخراج الجميع والبعض فيكون القول قوله فيه وإذا كان القول قول الزوج نلوا ملكها واحدة فطلقت نفسها ثلاثاً لم يكن لها أن تطلق الا واحدة وأسمعكم اذا اخترتم والله يغفر لساوكم لاتعرفون كيف وضع الاختيار وما موضع المناكرة فيه الا ما وصفت والله أعلم

(باب في عين العور)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت قضى في العين القائمة اذا أظفقت أو قال بخفت بمائة دينار قال مالك ليس بهم هذا العمل انما فيها الاجتهاد لا شيء موقت (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أنس بن مالك كبر حتى لا يقدر على الصيام فكان يفقدى وخالفه مالك فقال ليس عليه واجب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة عن أبي بكر بن خرم

أنه كان يصلي في قصص فقلت اننا نكره هذا فقال كيف كرهتم ما استحب أبو بكر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة أن القاسم يعني ابن محمد كان يبيع تمر حائطه ويستثنى منه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها كانت تبيع ثمارها وتستثنى منها (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلاً كانت عنده وليدة قوم فقال لا هلهأنا نكم بها فرأى الناس أنها تطليقة قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع تمر حائطه فلا بأس أن يستثنى منه ما بينه وبين ثلث التمر لا يجاوز (قال الشافعي) أيضاً يروى عن القاسم وعمرة الاستثناء ولم يرو عنهما حد الاستثناء ولو جاز أن يستثنى منه سهماً من ألف سهم ليجوز تسعة أعشاره وأكثر ولا أدري من اجتمع لكم على هذا والذي يروى خلاف ما يقول (قال الشافعي) ولا يجوز الاستثناء إلا أن يكون البيع واقعاً على شيء والمستثنى خارج من البيع وذلك أن يقول أبيعك تمر حائطي إلا كذا وكذا فخلطه فيكون النصف خارجاً من البيع أو أبيعك تمره إلا النصف أو الثلاثة فيكون ما استثنى خارجاً من البيع (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة أن رجلاً أتى القاسم فقال أفضت وأفضت معي بأهلي فعدلت إلى شعب فذهبت لا أدومنها فقالت امرأتى لم أقصر من شعري أبى بعد فأخذت من شعري رأسها بأسناني ثم وقعت بها قال ففعل القاسم ثم قال فرها فتأخذ من رأسها بالجلمين (قال الشافعي) وهذا كما قال القاسم إذا قصر من رأسها بأسنانه أخرأ عنها من الجلمين قال مالك يهرق دماً وخالف القاسم لقول نفسه (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم من أين القاسم يري جرة العقبة قال من حيث تيسر قال مالك لأحب أن يرميها إلا من بطن المسيل ولم يرو فيها خلافاً عن أحد

باب خلاف عمر بن عبد العزيز في عسور أهل الذمة

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان وكان زريق على جواز مصر في زمان الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز فذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مربك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم مما يدير ون التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً فما نقص فبحسب ذلك حتى يبلغ عشرين ديناراً فان نقص من عشرين ديناراً ثلث ديناراً فدعها ولا تأخذ منها شيئاً ومن مربك من أهل الذمة فخذ مما يدير ون من التجارات من أموالهم من كل عشرين ديناراً ديناراً فما نقص فبحسب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير فان نقصت ثلث ديناراً فدعها ولا تأخذ منها شيئاً أو كتب لهم بما تأخذ منهم كتاباً إلى مثله من الحول (قال الشافعي) ويقول عمر أنخذ لا يؤخذ منهم إلا في الحول وخالفتموه ان اختلفوا في السنة مراراً وخالفتم عمر بن عبد العزيز في عشرين ديناراً ان نقص ثلث ديناراً فأخبرت عنه أنه قال ان جازت جواز الوازنة أخذت منه الزكاة ولو نقصت أكثر وان لم تجز جواز الوازنة وهي تنقص ثلث ديناراً أو أكثر أو أقل لم يؤخذ منها زكاة وزعمت أن الدراهم ان نقصت عن مائتي درهم وهي تجوز جواز الوازنة أخذت منها الزكاة (قال الشافعي) لسنا نقول بهذا إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة فهو كما قال رسول الله فلو نقصت حبة لم يكن فيها صدقة لان ذلك دون خمس أواق وأنتم لم تقولوا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي يروى ليس فيما دون خمس أواق صدقة وهو سنة ولا يقول عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر وخالفه مالك فقال لا يؤخذ العشر إلا من زيتته وجواب ابن شهاب على حبه (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن عمر بن عبد العزيز كتب أنما الصدقة في العين والحرث والماشية قال مالك لا صدقة إلا في عين أو حرث أو ماشية وقال مالك في العرض الذي يدار صدقة (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن سعيداً يعني ابن المسيب وسليمان بن يسار سئلا هل في الشفعة

يوم وليس في كل ركعة ركوعان (قال الشافعي) فذكرت له بعض حديثنا فقال هذا ثابت وإنما أخذنا بحديث لنا غيره فذكر حديثاً عن أبي بكر أن النبي صلى في الكسوف ركعتين نحووا من صلاتكم هذه وذكر حديثاً عن سمرة ابن جندب في معناه فقلت له ألسنت زعم أن الحديث إذا جاء من وجهين فاختلغا وكان في الحديث زيادة كان الحائض بالزيادة أولى أن يقبل قوله لانه أثبت ما لم يثبت الذي نقص الحديث قال بلى فقلت في حديثنا الزيادة التي تسمع فقال أصحابه عليك أن ترجع إليه وقال فالنعمان بن بشير يقول صلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذكر في كل ركعة ركوعان فقلت فالنعمان يزعم أن النبي صلى ركعتين ثم نظر فلم يجعل الشمس فقام فصلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين أفتأخذ به قال لا قلت فانت إذا تخالف حديث النعمان وحديث وليس لك في حديث النعمان إلا مالك في

حديث أبي بكر وسفرة
وأنت تعلم أن أسنادنا
في حديثنا من أثبت
أسناد الناس فقال روى
بعضهم أن النبي صلى
الله عليه وسلم صلى
ثلاث ركوعات في كل
ركعة قال فقلت له
فتقول به أنت قال لا
ولكن لم نقل به أنت
وهو زيادة على حديثكم
قلت لم يثبت قال ولم
لا يثبت قلت هو من
وجه منقطع ونحن
لا نثبت المنقطع على
وجه الانفراد ووجه
زواه والله أعلم غلط قال
وهل تروى عن ابن
عباس صلاة ثلاث
ركوعات قلت نعم
أخبرنا سفيان عن
سليمان الأحول يقول
سمعت ما وسأقول
خسفت الشمس فصلى
بنا ابن عباس في صلاة
زهرم ست ركعات في
أربع سجعات (قال
الشافعي) هذا ومع
المحفوظ عندنا عن ابن
عباس حديث عائشة
وأبي موسى وكثير بن
عباس عن النبي موافقة
كلها أن النبي صلى
ركعتين في كل ركعة
ركوعان قال فما جعل
زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن ابن عباس

سنة فقال لاجتماع الشفعة في الدور والأرضين ولا تكون الشفعة إلا بين القوم الشركاء (قال الشافعي)
وهذا نأخذ وتأخذون في الجملة وفي هذا يعني إن تكون الشفعة إلا فيما كانت له أرض فانه يقسم وقد روى
مالك عن عثمان أنه قال لا شفعة في بئر ولا في نخل وقال مالك لا شفعة في طريق ولا عرصه دار وإن صلح فيها
القسم وقال فيمن اشترى شقصا من دار أو حيوان أو عرض الشفعة في الشقص بقدر ما يصيبه من الثمن ثم
خالفتم معنى هذا في المكاتب فجعلتم نجومه تباع وجعلتموه أحق بما يباع منه بالشفعة

(باب خلاف سعيد وأبي بكر في الإبل) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
سعيد يعني ابن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن أنهم ما كانوا يقولون في الرجل يولى من امرأته إذا مضت أربعة
أشهر فهي تطليقة ولزوجه عليها الرجعة ما كانت في العدة وقال مالك إن مروان كان يقضي في الرجل إذا
آلى من امرأته أنها إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة وله عليها الرجعة ما كانت في العدة قال مالك
وعلى ذلك رأى ابن شهاب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل
عن المرأة يطلقها زوجها في بيت بكراء على من الكراء فقال سعيد على زوجها قال فإن لم يكن عنده زوجها
قال فعلى الأمير

(باب في سجود القرآن) سألت الشافعي عن السجود في سور قال فجاء فقال فيها سجدتان فقلت
وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع أن رجلا من أهل مصر أخبره أن عمر بن الخطاب سجد في سورة
الحج سجدتين ثم قال إن هذه السورة فضلت بسجدتين (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد عن الزهري
عن عبد الله بن ثعلبة بن صعيبر أن عمر بن الخطاب صلى بهم بالحجاء بسورة الحج فسجد فيها سجدتين * فقلت
للشافعي فأنالنا سجدتها واحدة (قال الشافعي) فقد خالفتم ما رويتم عن عمر بن الخطاب وعبد الله
ابن عمر معالي غير قول أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تتخذون قول عمر وحده حجة وابن عمر
وحده حجة حتى تردوا بكل واحد منهما السنة وتنبون عليهم ما عدا من الفقه ثم تخرجون من قولهم ما رأى أنفسكم
هل تعلمون يستدلون على أحد قول العورة فيه أي من مناهيا ووصفت من آقاؤكم * وسألت الشافعي
عمار بن أبي بصير عن المحصب فقال أخبرنا مالك عن ابن عمر قال كان يصلي الظهر والعصر والمغرب
والعشاء بالمحصب ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت * قلت للشافعي نحن نقول لا ينبغي لعامة أن يفعلوه
(قال الشافعي) ما على العالم من النسك ما ليس على غيره قلت هو على العالم والجاهل (قال الشافعي) فإن
تركاه قلت لا فدية على واحد منهما قال ولكنكم من أصل مذهبكم أن من ترك من نسكه شيئا أهرق دما فإن
كان نسكا فقد تركتم أصل قولكم وإن كان منزلا سفر لا منزل نسك فلا تأمر عالما ولا جاهلا أن يتركه

(باب غسل الجنابة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا اغتسل
من الجنابة نضح في عينيه الماء قال مالك ليس عليه العمل (قال الشافعي) هذا مما تركتم على ابن عمر ولم
تروا عن أحد خلافة فإذا وسعكم الترتل على ابن عمر لغير قول مثله لم يجز لكم أن تقولوا قوله حجة على مثله وأنتم
تدعون عليه لا أنفسكم وإن جاز لكم أن تحتجوا به على مثله لم يجز تركه لأن أنفسكم

(باب في الرعاف) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رجع انصرف
فتوضأ ثم رجع ولم يتكلم (قال الشافعي) فماذا روى عن ابن المسيب وابن عباس مثله (قال الشافعي)
أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يقول من أصابه
رعاف أو من وجد رعا فأمضى أو في انصرف فتوضأ ثم رجع فبني وقال المسور بن مخرمة يستأنف ثم
زعم أنه أنما يغسل الدم ويعيد الله بن عمر يروى عن نافع أنه كان ينصرف فيغسل الدم ويتوضأ للصلاة

والوضوء في الظاهر في روايتكم انما هو وضوء الصلاة وهذا يشبه الترك لما رويتم عن ابن عمر وابن عباس وابن المسيب في رواية غيركم أنه يني في المذي وزعمتم أنكم لا تبنون في المذي

(باب الغسل بفضل الجنب والخائض) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا بأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضاً وأجنبياً قال مالك لا بأس أن يغتسل بفضل الجنب والخائض * قلت للشافعي أنت تقول بقول مالك قال نعم ولست أرى قول أحد مع قول النبي صلى الله عليه وسلم حجة انما تركته لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل وعائشة فإذا اغتسل معها كان كل واحد منهما يغتسل بفضل صاحبه وأنتم تجعلون قول ابن عمر حجة على السنة وتجعلون سنة أخرى حجة عليه ان كنتم تركتموه على ابن عمر فلعلمكم لا تكونون تركتموه عليه الا بشئ عرفتموه

(باب التيمم) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أنه أقبل هو وابن عمر من الحرف حتى اذا كانوا بالمريد نزل فقيم صعيدا فصبح بوجهه ويديه الى المرفقين ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم بعد الغنم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد العصر * قلت للشافعي فانا نقول اذا كان المسافر يطعم بالماء فلا يتيمم الا في آخر الوقت فان تيمم قبل آخر الوقت وصلى ثم وجد الماء قبل ذهاب الوقت توضأ وأعاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف قول ابن عمر المر بدطرف المدينة وقد تيمم به ابن عمر ودخل وعليه من الوقت شئ صالح فلم يعد الصلاة فكيف حالتموه في الأمرين معا ولا أعلم أحدا مثله قال بخلافه فلو قلنا بقوله ثم خالفه غيركم كنتم شبهها ان تقولوا بخالف ابن عمر لغير قول مثله ثم تخالفه أيضا في الصلاة وابن عمر الى أن يصلي ما ليس عليه أقرب منه الى أن يدع صلاة عليه

(باب الوتر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع قال كنت مع ابن عمر بمكة والسماء متغيمه فخشى ابن عمر الصبح فأوتر بواحدة ثم انكشف الغيم فرأى عليه ليلا فشفع بواحدة (قال الشافعي) وأنتم تخالفون ابن عمر من هذا في موضعين فتقولون لا وتر بواحدة ومن أوتر لا يشفع وتره ولا أعلمكم تحفظون عن أحد أنه قال لا يشفع وتره * فقلت للشافعي ما تقول أنت في هذا قال يقول ابن عمر انه بوتر بركعة قلت أفقول يشفع وتره فقال لا فقلت وما جئت فيه قال روي عن ابن عباس أنه كره لابن عمر أن يشفع وتره وقال اذا أوترت فاشفع من آخره ولا تعد وتر ولا تشفعه وأنتم زعمتم أنكم لا تقبلون الا حديث صاحبكم وليس من حديث صاحبكم خلاف ابن عمر

(باب الصلاة عني والنافلة في السفر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي وراء الامام عني أربعة فاذا صلى لنفسه صلى ركعتين (قال الشافعي) هذا يدل على أن الامام اذا كان من أهل مكة صلى عني أو بعالانه لا يحتمل الا هذا أو يكون الامام من غير أهل مكة يتم عني لان الامام في زمان ابن عمر من بني أمية وقد أعوا بالامام عثمان قال وهذا يدل على أن المسافر لو أتى بمقوم لم تفسد صلاته عند ابن عمر لان صلاته لو كانت تفسد لم يصل معه (قال الشافعي) وبهذا نقول وأنتم تخالفون ما رويتم عن ابن عمر لغير رأي أحد رويتموه بخالف ابن عمر بل مع ابن عمر فيه غيرهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوافقوه وتخالفونه ابن مسعود عاب اتمام الصلاة عني ثم قام فأتىها فقبل له في ذلك فقال الخلاف شر ولو كان ذلك يفسد صلاته لم يتم وخالف فيه ولكنه رآه واسعا فأتى وإن كان الفضل عنده في القصر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه لم يكن يصلي مع الفريضة في السفر شيئا قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل (قال الشافعي) ومعرفة عن ابن عمر عيب النافلة في النهار في السفر قال مالك لا بأس بالنافلة في السفر نهارا * قال فقلت للشافعي فانا نقول بقول صاحبنا فقال الشافعي كيف خالفتم ابن عمر

عن طاووس عن ابن عباس فقلت الدلالة عن ابن عباس موافقة حديث زيد بن أسلم عنه قال فإين الدلالة قيل روي ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرو وصفوان بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوعان قال وابن عباس لا يصلي في الخسوف خلاف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ان شاء الله قال واذا كان عطاء بن يسار وعمرو وصفوان بن عبد الله يروون عن ابن عباس خلاف ما روي سليمان الأحول كانت رواية ثلاثة أولى أن تقبل وعبد الله بن أبي بكر وزيد بن أسلم أكثر حديثا وأشبه بالعلم بالحديث من سليمان وقد روي عن ابن عباس أنه صلى في زلزلة ثلاث ركوعات في كل ركعة قلت لو ثبت عن ابن عباس أنه يكون ابن عباس ففرق بين خسوف الشمس والقمر والزلزلة وان سوى بينهما فأحاديثنا أكثر وأثبت

مما رويت فآخذنا
بالأكثر الأثبت
وكذلك نقول نحن وأنت
قال ومن أصحابكم من
قال لا يصلي في خسوف
القمر صلاة جماعة كما
يصلي في خسوف
الشمس قلت فقد خالفنا
نحن وأنت فلا عليك
أن لا تذكر قوله قال فما
الحجة عليه قلت حديثه
حجة عليه وهو يروي
عن ابن عباس أن النبي
قال إن الشمس والقمر
آيتان من آيات الله
لا يخسفان لموت أحد
ولا لحياة فاذنار بتم ذلك
فأفرغوا الذي ذكر الله ثم
كان ذكر الله الذي فرغ
به رسول الله الصلاة
لكسوف الشمس وأمره
مثل فعله وقد أمر في
خسوف القمر بالفرج
الذي ذكر الله كما أمر به
في خسوف الشمس
وقد قال الله عز وجل
قد أفرغ من تركي وذكر
اسم ربه فصلى ولولم يكن
عليه حجة الأهدا كانت
عليه وفي حديث ابن
عينة أن النبي أمرهم
في الشمس والقمر أن
يفرغوا إلى ذكر الله
والصلاة وفي الحديث
الثابت أن ابن عباس
صلى في خسوف القمر
كما صلى في خسوف

واستحبتم ما كرم ولم أعلمكم تحفظون فيه شيئا يخالف هذا يدل على أن احتجاجكم بقول ابن عمر استنار من الناس لأنه لا ينبغي لاحد أن يخالف الحجة عنده

(باب القنوت)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلوات (قال الشافعي) وأنت ترون القنوت في الصبح (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة أنه طئنه عن أبيه « الشئ من الربيع » أنه كان لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر إلا أنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الأخيرة إذا قضى قراءته (قال الشافعي) وأنت تخالفون عروة فتقولون يقنت بعد الركوع * فقلت للشافعي فأنت تقنت في الصبح بعد الركوع فقال نعم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قنت ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان قلت فقد وافقنا قال أجل من حيث لا تعلمون وموافقكم في هذا حجة عليكم في غيره فقلت ومن أين قال أنتم تتركون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحج عن الرجل يقياس على قول ابن عمر وتقولون لا يجزئ ابن عمر قول النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت للشافعي فديذهب على ابن عمر بعض السنن ويذهب عليه حفظ ما شاهد منها فقال الشافعي أو يخفى عليه القنوت والنبي صلى الله عليه وسلم يقنت عمه وأبو بكر وعمر وأبو بكر ويذهب عليه حفظه فقلت نعم (قال الشافعي) أقاويلكم مختلفة كيف نجدكم تروون عن أنكار القنوت ويروى غيركم من المدنيين القنوت عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه فهذا يبطل أن العمل كما نقول في كل أمر ويطلب قولكم لا يخفى على ابن عمر سنة وإذا جاز عليه أن ينسى أو يذهب عليه ما شاهد كان أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أن تحج عن أبيها من العلم من هذا أولى أن يذهب عليه ولا يجعل قوله حجة على السنة وأنها عليك في رد الحديث زعمت أن يكون لا يذهب على ابن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في التشهد (قال الشافعي) وخالفته إلى قول عمر فاذا كان التشهد وهو من الصلاة وعلم العامة يختلف فيه بالمدينة يخالف فيه ابن عمر وعمر وعائشة فأين الاجتماع والعمل ما كان ينبغي لشيء أن يكون أولى أن يكون مجتمعاً عليه من التشهد وما روى فيه مالك صاحب الأثر الثلاثة أحاديث مختلفة كلها حديثان منها يخالفان ٣ فيها عمرو وعمر يعلم التشهد على المنبر ثم يخالف فيها ابنه وعائشة فكيف إذا ادعى أن يكون الحاكماً إذا حكم ثم قال أو عمل أجمع عليه بالمدينة وما يجوز ادعاء الاجماع لا يخبر ولو ذهب ذاهب بغيره كانت الأحاديث ردلاً لأجازته

(باب الصلاة قبل الفطر وبعده)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلاة وبعدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم أن أباة كان يصلي قبل يغدو إلى المصلي أربع ركعات (قال الشافعي) والذي يروى الاختلاف فأين الاجماع إذا كانوا يختلفون في مثل هذا من الصلاة وما تقولون أنتم قالوا لا ترى بأساً أن يصلي قبل الصلاة وبعدها (قال الشافعي) فإذا خالفتم ابن عمر وإذا جاز خلاف ابن عمر في هذا لقول الرجل من التابعين أيجوز لغيركم خلافه لقول رجل من التابعين أو تضيقون على غيركم ما توسعون على أنفسكم فتكونون غير منصفين ويكون هذا غير مقبول من أحد ويجوز أن تدع على ابن عمر لرجل من التابعين ولرأي صاحبك وتجعل قول ابن عمر حجة على السنة في موضع آخر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في صلاة الخوف بشئ خالفتموه فيه ومالك يقول لا أراه حكى الاعم النبي

صلى الله عليه وسلم وابن أبي ذئب يرويه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشك فيه (قال الشافعي) فإذا تركتم على ابن عمر رأيهم وروايته في صلاة الخوف بحديث يزيد بن رومان عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تتركون حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت من حديث يزيد بن رومان لرأي ابن عمر ثم تدعون حديث يزيد بن رومان لقول سهل بن أبي حنيفة فتدعون السنة لقول سهل فما عرف لكم في العلم مذهبا يصح والله المستعان

(باب نوم الجالس والمضطجع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان ينام وهو قاعد ثم يصلي ولا يتوضأ (قال الشافعي) وهكذا نقول وإن طال ذلك لافرق بين طويله وقصيره إذا كان جالسا مستويا على الأرض ونقول إذا كان مضطجعا أعاد الوضوء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال من نام مضطجعا وجب عليه الوضوء ومن نام جالسا فلا وضوء عليه * فقلت للشافعي فإنا نقول إن نام قليلا قاعدا لم ينتقض وضوءه وإن تناول ذلك توطأ (قال الشافعي) ولا يجوز في النوم قاعدا إلا أن يكون حكمه حكم المضطجع قليلا وكثيره سواء وأخارجنا من ذلك الحكم فلا ينتقض الوضوء قليلا ولا كثيرا * فقلت للشافعي فإنا نقول إن نام قليلا قاعدا لم ينتقض وضوءه وإن تناول ذلك توطأ (قال الشافعي) فهذا خلاف ابن عمر وخلاف غيره والخروج من أقاويل الناس قول ابن عمر كما حكى مالك وهو لا يرى في النوم قاعدا وضوءا وقول الحسن من خالط النوم قلبه جالسا وغير جالس فعليه الوضوء وقولكم خارج منهم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في السوق فتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دخل المسجد فدمي للبخازة فسح على خفيه ثم صلى * قلت للشافعي فإنا نقول لا يجوز لهذا أن يسح بحضرة ذلك ومن صنع مثل هذا استأنف فقال الشافعي إني لا أرى خلاف ابن عمر عليكم خفيقال رأي أنفسكم لا بل لانعلمكم ترون في هذا عن أحد شيئا يخالف قول ابن عمر وإن جاز زلل ابن عمر عندكم وانما زعمتم أن الحجة في قول أنفسكم فلم تكلفتم الرواية عن غيركم وقد جعلتم أنفسكم بالخيار تقبلون ما شئتم بلا حجة

(باب اسراع المشي إلى الصلاة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سمع الإقامة وهو بالبقيع فأسرع المشي إلى المسجد (قال الشافعي) وكرهتم زعمتم اسراع المشي إلى المسجد * فقلت للشافعي نحن نكره الاسراع إلى المسجد إذا أقيمت الصلاة (قال الشافعي) فإن كنتم كرهتموه لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأتتم تسعون وأتوها تسعون وعليكم السكينة فقد أصبتم وهكذا ينبغي لكم في كل أمر لرسول الله فيه سنة فأما أن يجعل قياس قول ابن عمر ويخطئ القياس عليه حجة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر امرأة بحج عن أبيها ورجلا بحج عن أبيه فقال لا يحج أحد عن أحد لأن ابن عمر قال لا يصلي أحد عن أحد فكيف يجوز لمسلم أن يدع ما يروى عن رسول الله إلى ما يروى عن غيره ثم يدعه لقياس يخطئ فيه وهو هنا يصيب في ترك ما يروى عن ابن عمر إذ يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ثم يزيد فيخرج إلى خلاف ابن عمر معه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير هذا الموضع

(باب رفع الأيدي في التكبير)

سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة فقال يرفع المصلي يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه وإذا أراد أن يركع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ولا يفعل ذلك في السجود * فقلت للشافعي فما الحجة

الشمس ثم أعلمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل مثل ذلك قال فمن أين تراه أنت قلت ما يعلم كل الناس كل شيء وما يؤمن في العلم أن يجبه له بعض من ينسب إليه

(باب من أصبح جنبا في شهر رمضان)

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن ميمر الانصاري عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة أن رجلا قال لرسول الله وهو واقف على الباب وأنا أسمع يا رسول الله إني أصبح جنبا وأنا أريد الصوم فقال رسول الله وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصوم فأغتسل وأصوم ذلك اليوم * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن سمى مولى أبي بكر أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عند مروان ابن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له أن أبا هريرة يقول من أصبح جنبا أقطر ذلك اليوم

فقال مروان أقسمت

عليك يا عبد الرحمن
لتذهبن إلى أمي المؤمنين
عائشة وأم سلمة فتسألنهما
عن ذلك قال أبو بكر
فذهب عبد الرحمن
وذهب معه حتى دخلنا
على عائشة فسلم عليها
عبد الرحمن وقال يا أم
المؤمنين أنا كنا عند
مروان فذكر له أن أبا
هريرة يقول من أصبح
جنباً أفطر ذلك اليوم
فقال عائشة ليس
بكم قال أبو هريرة يا عبد
الرحمن أترغب عما كان
رسول الله يفعل قال
عبد الرحمن لا والله
قالت عائشة فأشهد على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إن كان ليصبح جنباً
من جاع غير احتلام
ثم يصوم ذلك اليوم قال
ثم خرجنا حتى دخلنا
على أم سلمة فتسألنا
عن ذلك فقالت مثل
ما قالت عائشة فخرجنا
حتى جئنا مروان فقال
له عبد الرحمن ما قلنا
فأخبره قال مروان
أقسمت عليك يا أبا محمد
لتركن دابتي بالباب
فلما تبين أبا هريرة فأتبعه
بذلك قال فركب عبد
الرحمن وركبت معه
حتى أتينا أبا هريرة
فحدثت معه عبد الرحمن

في ذلك فقال أخبرنا هذا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قولنا
فقلت فإنا نقول يرفع في الابتداء ثم لا يعود (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا ابتدأ
الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع من الركوع رفعهما كذلك وهو يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ثم خالفتم رسول
الله صلى الله عليه وسلم وابن عمر فقلتم لا يرفع يديه إلا في ابتداء الصلاة وقد روي عنهما أنهم ما رفعوا في الابتداء
وعند الرفع من الركوع (قال الشافعي) أفيجوز لعالم أن يترك على النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر رأي
نفسه أو على النبي صلى الله عليه وسلم رأي ابن عمر ثم القياس على قول ابن عمر ثم يأتي موضع آخر ويصيب
فيه يترك على ابن عمر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم ينه بعض هذا عن بعض أرايت
أن جازله أن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع يديه في الصلاة مرتين أو ثلاثاً وعن ابن عمر فيه
اثنتين وبأخذ واحد أو يترك واحدة ويجوز لغيره ترك الذي أخذ به وأخذ الذي ترك أو يجوز لغيره تركه
عليه (قال الشافعي) لا يجوز له ولا لغيره ترك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت للشافعي فإن
صاحبنا قال ما معنى رفع الأيدي (قال الشافعي) هذه الحجة غاية من الجهل معناه تعظيم الله واتباع السنة
معنى الرفع في الأول معنى الرفع الذي خالف فيه النبي صلى الله عليه وسلم عند الركوع وبعد رفع الرأس
من الركوع ثم خالفتم فيه وابتكروا عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر ما لا يروى عنه
رفع الأيدي في الصلاة تثبت روايته يروي ذلك عن رسول الله ثلاثة عشر وأربعة عشر رجلاً ويروي
عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه فقد ترك السنة

(باب وضع الأيدي في السجود) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان
إذا سجد يضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه قال ولقد رأيته في يوم شديد البرد يخرج يديه من تحت
برنسله (قال الشافعي) وهذا أنا أخذ وهذا يشبه سنة النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا
سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبع فذكر منها
كفيه وركبته (قال الشافعي) ففعل في هذا ما أمر به ففعل النبي صلى الله عليه وسلم فأفوض بيده إلى
الأرض وإن كان البرد شديداً كما يفوض بيده إلى الأرض فإن كان فهذا كله نقول ونخالفه هذا عن ابن عمر
حيث وافق سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقلتم لا يفوض بيده إلى الأرض في حر ولا برد إن شاء الله

(باب من الصيام)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها
فقال تفطر وتطم مكان كل يوم مسكيناً من حنطة قال مالك وأهل العلم يرون عليها من ذلك القضاء قال
مالك عليها القضاء لأن الله عز وجل يقول فمن كان منكم مرضاً أو على سفر فعذ من أيام أخر (قال الشافعي)
وإذا كان له أن يخالف ابن عمر لقول القاسم ويتأول في خلاف ابن عمر القرآن ولا يقلده فيقول هذا أعلم
بالقرآن منا ومذهب ابن عمر يتوجه لأن الحامل ليست بمریضة المريضة يخاف على نفسها والحامل خافت
على غيرها إلا على نفسها فكيف ينبغي أن يجعل قول ابن عمر في موضع حجة ثم القياس على قوله حجة على النبي
صلى الله عليه وسلم ويخطئ القياس فيقول حين قال ابن عمر لا يصلي أحد عن أحد لا يخرج أحد عن أحد
قياساً على قول ابن عمر وترك قول النبي صلى الله عليه وسلم له (١) وكيف جاز أن يترك من استقواء في رمضان
(١) قوله وكيف جاز أن يترك من استقواء الخ كذا في النسخة وفيه سقط ولعل أصل العبارة وكيف جاز
أن يتركه وسألت الشافعي عن استقواء الخ وبعد ذلك ففي بقية الباب ما لا يخفى على متأمل فخر رتبته متبحره

ساعة ثم ذكر له ذلك

فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به مخبر * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثني سفيان بن أبي بكر عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يدركه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه (قال الشافعي) رحمه الله فأخذنا بحديث عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روى أبو هريرة عن رجل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها زوجته وأنها علم بهذا من رجل إنما يعرفه سمعا أو خبرا ومنها أن عائشة مقدمة في الحفظ وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد ومنها أن الذي رواته عن النبي المعروف في المعقول والاشبه بالسنة فإن قال قائل وما يعرف منه في المعقول قيل إذا كان الجماع والطعام والشراب مباحا في الليل قبل الفجر وممنوعا بعد

فقال عليه القضاء ولا كفارة عليه ومن ذرعه القى فلا قضاء عليه ولا كفارة فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه القى فليس عليه القضاء * فقلت للشافعي فإنا نقول ذلك من استقاء فعليه القضاء ولا كفارة عليه (قال الشافعي) فما رويتم من هذا عن عمر أنه أفطر وهو يرى الشمس غربت ثم طلعت الشمس فقال الخطيب يسير وقد اجتهدنا يعني قضاء يوم مكان يوم الحجة لنا عليكم وأنتم إن وافقتموهما في هذا الموضع تخالفونهما فيما هو مثل معناه قال فقلت للشافعي وما هذا الموضع الذي تخالفهما في مثل معناه فقال رويان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلا جامع أمر أنه نهى أن يفطر في رمضان أن يعتق أو يصوم أو يتصدق لا يجزيه إلا بعد أن لا يجد عتقا ولا يستطيع الصوم فقلتم لا يعتق ولا يصوم ويتصدق فالفتموه في اثنين ووافقتموه في واحدة ثم زعمتم أن من أفطر بغير جوع فعليه كفارة ومن استقاء أو أفطر وهو يرى أن الليل قد بدا فلم كانا عندكم مفطرين ثم زعمتم أن ليس عليهما كفارة بالإجماع فلم تحسنوا الاتباع ولا القياس والله يعجز لنا ولكم * فقلت للشافعي فكيف كان يكون القياس على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجماع نهى أن يفطر ما قلنا من أن لا يقاس عليه شيء غيره وذلك أننا لا نعلم أحدا خالف في أن لا كفارة على من تقيا ولا من أكل بعد الفجر وهو يرى الفجر لم يطلع ولا قبل تغيب الشمس وهو يرى أن الشمس غربت ولم يجز أن يجمع الناس على خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم وليس يجوز فيه إلا ما قلنا من أن لا كفارة إلا في الجماع استدلالا بما وصفت من الأمر الذي لا أعلم فيه مخالفا وإن أنظر فأرى حال جعلت فيها الصائم مفطرا يجب عليه القضاء جعلت عليه الكفارة فأقول ذلك في المحتقن والمستعط والمزدر والحصي والمفطر قبل تغيب الشمس والمتسحر بعد الفجر وهو يرى أن الفجر لم يطلع والمستق و غيره ويلزم في الآخر كل الناس أن يكون عليه كفارة لأن لا يجعل ذلك فطره وأنت تترك الحديث نفسه ثم تدعي فيه القياس ثم لا تقوم من القياس على شيء تعرفه

(باب في الحج)

قال سألت الشافعي هل يغسل المحرم رأسه من غير جنابة فقال نعم والماء من يده شعنا وقال الحجة فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل رأسه ثم غسله عمر قلت كيف ذكر مالك عن ابن عمر قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من الاحتلام قال ونحن ومالك لا نرى بأسا أن يغسل المحرم رأسه في غير احتلام وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اغتسل وهو محرم قلت فهكذا نقول (قال الشافعي) وإذا ترك قول ابن عمر لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر فهكذا ينبغي أن تتركوا عليه لكل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وإذا وجد في الرواية عن ابن عمر ما يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر فينبغي في مرة أخرى أن لا تنكروا أن يذهب على ابن عمر للنبي صلى الله عليه وسلم سنة وقد يذهب عليه وعلى غيره السنن ولو علمها ما خالفها ولا رغب عنها إن شاء الله فلا تغفل في العلم وتختلف أقاويلك فيه بلا حجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة للحرم * فقلت للشافعي فإنه يخالف ابن عمر ويقول بقول ابن المسيب فقال الشافعي إن من استجاز خلاف ابن عمر ولم يرو خلافه إلا عن ابن المسيب حقيق أن لا يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم لقول ابن عمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول ما استيسر من الهدى بغير أوبقرة (قال الشافعي) ونحن وأنت نقول ما استيسر من الهدى شاة وزويه عن ابن عباس وإذا جاز لنا أن نترك على ابن عمر لابن عباس كان الترك عليه للنبي صلى الله عليه وسلم واجبا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان إذا أفطر من رمضان وهو يريد الحج يأخذ من رأسه ولا من لحية شيئا

الفجر الى مغيب
الشمس فكان الجماع
قبل الفجر أما كان في
الحال التي كان فيها
مباحا فإذا قيل بلى
قيل أفرايت الغسل
أهو الجماع أم هو شيء
وجوب بالجماع فان
قال هو شيء وجوب
بالجماع قيل وليس في
فعله شيء يحرم على صائم
في ليل ولا نهار فان
قال لا قيل فذلك زعمنا
أن الرجل يتم صومه
لأنه يحتمل بالنهار فيجب
عليه الغسل ويتم صومه
لأنه لم يجامع في نهار
وان وجوب الغسل
لا يوجب انقطاعا فان
قال فهل لرسول الله
صلى الله عليه وسلم سنة
تشبه هذا قيل نعم الدلالة
عن رسول الله والنهي
عن الطيب للحرم وقد
كان تطيب حلالا قبل
يحرم بما بقي عليه لونه
ورأى تحت بعد الاحرام
لان نفس التطيب كان
وهو مباح وهذا في
أكثر معني ما يجب به
الغسل من جماع متقدم
قبل يحرم الجماع (قال
الشافعي) فان قال قائل
فأني نرى الذي روي
خلاف عائشة وأم سلمة
قيل والله أعلم قديسم
الرجل سائلا يسأل عن

حتى يحج قال مالك ليس يضيق أن يأخذ الرجل من رأسه قبل أن يحج (قال الشافعي) وأخبرنا مالك
عن نافع أن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه * قلت فإنا نقول ليس على أحد الأخذ
من لحيته وشاربه إنما النسك في الرأس (قال الشافعي) وهذا مما تركت عليه بغير رواية عن غيره عندكم
عليها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا خرج حاجا أو معتمرا قصر الصلاة بذي الحليفة
قلت فإنا نقول يقصر الصلاة إذا جاوز البيوت قال الشافعي فهذا مما تركت على ابن عمر (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة كيف كنتم
تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله قال كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه
(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن ابن عمر قال كل ذلك قد رأيت الناس يفعلونه وأما نحن فنكبر
* قلت للشافعي فإنا نقول بلى حتى تزول الشمس ويلي وهو غادم منى إلى عرفة ولا يكبر إذا زالت الشمس
من يوم عرفة قال الشافعي فهذا خلاف ما روي صاحبكم عن ابن عمر من اختيار التكبير وكراهة التكبير
مع خلاف ابن عمر خلاف ما زعمتم أنه كان يصنع مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليه فقد كانوا
يختلفون في النسك وبعده فكيف ادعت الإجماع في كل أمر وأنت تروى الاختلاف في النسك زمان
النبي وبعده النبي صلى الله عليه وسلم وترى الاختلاف في الصوم مع النبي صلى الله عليه وسلم وبعده فنقول
عن أنس سافر نافع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعب الصيام على المفطرين ولا المفطرون على الصائمين
وقد اختلف بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعده في غير شيء * قلت للشافعي فإنا نقول أنت فيه فقال
أقول إن هذا خير وأمر يتقرب به إلى الله جل وعز الأمر فيه والاختلاف واسع وليس الإجماع كما ادعيت إذا
كان بالمدينة إجماع فهو بالبلدان وإذا كان بها اختلاف اختلف البلدان فأما حيث تدعون الإجماع
فليس بموجود * قال وسألت الشافعي عن العمرة في أشهر الحج فقال حسنة أستحسنها وهي أحب منها بعد الحج
لقول الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ولقول رسول الله دخلت العمرة في الحج ولأن النبي صلى الله عليه وسلم
أمر أصحابه من لم يكن معه هدى أن يجعل أحرمة عمرة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار
عن ابن عمر أنه قال والله لأن أعتمر قبل أن أحج وأهدي أحب إلي من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة * فقلت
للشافعي فإنا نكره العمرة قبل الحج (قال الشافعي) فقد كرهتم ما رويتم عن ابن عمر أنه أحبه منها وما رويتم
عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله فنامن أهل بعمرة ونامن جمع الحج والعمرة ونامن أهل بحج
فلم كرهتم ما روي أنه فعل مع النبي صلى الله عليه وسلم وما ابن عمر استحسنه وما أذن الله فيه من التمتع
إن هذا سوء الاختيار والله المستعان

((باب الأهل من دون الميقات))

قال سألت الشافعي عن الأهل من دون الميقات فقال حسن قلت وما الحجة فيه قال أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر أنه أهل من إيلياء وإذا كان ابن عمر روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه وقت المواقيت
وأهل من إيلياء وأغاروى عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما وقت المواقيت قال يستمتع الرجل من
أهله وثيابه حتى يأتي ميقاته فدل هذا على أنه لم يحظر أن يحرم من ورائه ولكنه أمر أن لا يجاوز حاج ولا
معتمرا بالأحرام (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
* قال قلت للشافعي فإنا نكره أن يهل أحد من وراء الميقات (قال الشافعي) وكيف كرهتم ما اختار ابن عمر
لنفسه وقاله معه علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب في رجل من أهل العراق اتهم بالعمرة أن يحرم من ديرة
أهلك ما أعله يؤخذ على أحد أكثر ما يؤخذ عليكم من خلاف ما روي غيرك عن السلف

رجل جامع أهله بلب

وأقام مجامع بعد الفجر
شيأ فأمراً بأن يقضى لان
بعض الجماع قد كان في
الوقت الذي يحرم فيه
فان قال قائل فكيف
إذا أمكن هذا على
محدث ثقة ثبت حديثه
ولزم به حجة قيل كما
يلزم بشهادة الشاهدين
الحكم في المال والدم
ما لم يخالفهما غيرهما
وقد يمكن عليهما الغلط
والكذب فلا يجوز أن
يركأ الحكم بشهادتهما
ان كانا عدلين في الظاهر
ولو شهد غيرهما بضد
شهادتهما لم يستعمل
شهادتهما كما يستعملها
إذا انفردا في حكم المحدث
لا يخالفه غيره كحكم
الشاهدين لا يخالفهما
غيرهما ويجوز حكمه
إذا خالفه غيره بما وصفت
ويؤخذ من الدلائل
على الاحتفاظ من المحدثين
بما وصفت بما لا يؤخذ
في شهادة الشهود بحال
ان كان الاقليلا

(باب الحجة للصائم)

* حدثنا الربيع

قال حدثنا الشافعي

قال أخبرنا عبد الوهاب

ابن عبد المجيد عن خالد

الحذاء عن أبي قلابه

عن أبي الأشعث

الصنعاني عن شدادين

(باب في الغدوم من منى الى عرفة) قال سألت الشافعي عن الغدوم من منى الى عرفة يوم عرفة فقال ليس فيه ضيق والذي أختار أن يغدوا إذا طلعت الشمس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدوم منى الى عرفة إذا طلعت الشمس قال فقلت للشافعي فأنكره هذا ونقول يغدوم منى إذا صلى الصبح قبل طلوع الشمس (قال الشافعي) فكيف لم تبعوا ابن عمر وقد حج مع النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وكان الحج خاصة مما ينسب ابن عمر عندهم الى العلم به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه آخر أنه غدا من منى حين طلعت الشمس وقال محمد بن علي السنة أن يغدوا لأمام من منى إذا طلعت الشمس فعن رويتم كراهية هذا

(باب قطع التلبية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى الى الحرم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر حج في الفتنه فأهل ثم نظر فقال ما أمرهما الا واحد أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة ونحن لا نرى بهذا بأساً * فقلت للشافعي فأنكره أن يقرن الحج مع العمرة فقال الشافعي فكيف كرهتم غير مكره وحالفتم من لا ينبغي لكم خلافه ومازراكم تبالون من خالفتم إذا شتم

(باب النكاح) (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن عباس وابن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة فأراد أن ينكح عليها أمة فكرها أن يجمع بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه كان يقول لا تنكح الأمة على الحرة فان أطاعت فلها الثلثان (قال الشافعي) وهذا مما تروى عن غيره عندكم علمها * فقلت للشافعي فأنكره أن ينكح أمة أحد أمة وهو يجحد طول الحرة (قال الشافعي) فقد خالفتم ما رويتم عن ابن عباس وابن عمر لهما ما يكره في روايتكم الا الجمع بين الحرة والأمة لأنهما كرههما كرهتم وهكذا خالفتم ما رويتم عن ابن المسيب وهل رويتم في قولكم شيأ عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه فقلت ما علمت فقال فكيف استجزتم خلاف من شتم لقول أنفسكم

(باب التملك) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول إذا ملك الرجل امرأته فالقضاء ما قضت الا أن ينأ كرها الرجل فيقول لها ألم أردا لا تطيق واحدة فيخلف على ذلك ويكون أملك بهما كانت في عدتها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعيناه تدمعان فقال له زيد ما شأنك قال ملكت امرأتي أمرها ففارقني فقال له زيد ما جالك على ذلك فقال له القدر فقال له زيد ما جعها ان شئت وأعماهي واحدة وأنت أملك بها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد أن رجلاً من ثقيف ملك امرأته أمرها فقال أنت الطلاق فسكت ثم قالت أنت الطلاق فقال بغيرك الحجر فقال أنت الطلاق فقال بغيرك الحجر فاختصما الى مروان بن الحكم فاستخلفه ما ملكها الا واحدة وردها اليه قال عبد الرحمن فكان القاسم يحبه هذا القضاء ويراها أحسن مسمع في ذلك * قلت للشافعي أنا نقول في الخيرة إذا اختارت نفسها ثلاث وفي التي يجعل أمرها بيدها أو تملك أمرها إيمانك القضاء ما قضت الا أن ينأ كرهاً وزجها (قال الشافعي) هذا خلاف ما رويتم عن زيد بن ثابت وخلاف ما روى غيركم عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما فأجعلك اخترت قول ابن عمر على قول من خالفه في الملكة فإلى قول من ذهب في الخيرة وعن تقول ان اختار وأمر بك بيدك سواء وأنت لا تعلم رويت في الخيرة عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً يوافق قولك فان رويت في هذا اختلافاً عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف ادعيت الاجماع وإذا حكيت فأكثر ما تحكي الاختلاف

(باب)

(باب المتعة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لكل مطلقه متعة الا التي تطلق وقد فرض لها الصداق ولم تحس فحسبها ما فرض لها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن القاسم بن محمد مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول لكل مطلقه متعة * فقلت للشافعي فانا نقول خلاف قول ابن شهاب لقول ابن عمر (قال الشافعي) فيقول ابن عمر قلم وأنتم تحالفونه * قال فقلت للشافعي وأين قال زعمتم أن ابن عمر قال لكل مطلقه متعة الا التي فرض لها ولم تحس فحسبها نصف الصداق وهذا يوافق القرآن فيه وقوله فمن سواهما من المطلقات ان لها متعة يوافق القرآن لقول الله جل ثناؤه لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهوهن وقال الله جل ذكره وللمطلقات متاع بالمعروف قلت فاعلمنا ذهبنا الى أن هذا انما هو لمن ابتداء الزوج طلاقه فيها أرايت المختلعة والمسلكة فان هاتين طلقتا أنفسهما قال أليس الزوج ملكها ذلك وملكه التي حلف أن لا يخرج فخرجت وملكه رجلها يطلق امرأته ثم فرقت بينهما وبين المطلقات في المتعة ثم فرقت بين أنفسهن وكلهن طلقها غير الزوج إلا أن ابتداء الطلاق الذي به كان من الزوج فان قلت لأن الله انما ذكر المطلقات والمطلقات المرأة يطلقها زوجها فان اختلعت عندك فليس الزوج هو المطلق لأنه أدخل قبل الطلاق شيئا زمك أن تحالف معنى القرآن لأن الله عز وجل يقول والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فان زعمت أن المسلمة والمختلعة ومن سمينان النساء يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ومطلقات لان الطلاق جاء من الزوج اذا قبل الخلع وجعل اليمين الطلاق والى غيرهن فطلقهن فهو المطلق وعليه يحرم من فكذلك المختلعات ومن سميناتهن مطلقات لهن المتعة في كتاب الله ثم قول ابن عمر والله أعلم

(باب الخلية والبرية)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية ثلاثا ثلاثا (قال الشافعي) مذهب ابن عمر فيه ومن ذهب مذهبه أن الخلية والبرية تقوم مقام قوله لامرأته أنت طالق ثلاثا ولا ينويه شيئا من ذلك ومن قال لم يدخل بها وغيره مدخول بها أنت طالق ثلاثا وقعت عليه عندنا وعند عامة المفتين وعندكم قال الشافعي لنا قد خالفتم ابن عمر في بعض هذا القول ووافقتهم في بعض فقلت الخلية والبرية ثلاث في المدخول بها فلا يدين ويدين في التي لم يدخل بها ثلاثا أرادوا واحدة فلا أنتم قلتم كما قال ابن عمر ومن قال قوله فيقول لا ألغيت أن يدين المطلق وأستعمل عليها الأغلب ولا أنتم ذهبتم اذ كان الكلام منه يحتمل معنيين الى أن يجعل القول قوله مع يمينه ولكنكم خالفتم هذا معاني معنى ووافقتهم معاني معنى وما للناس فيها قول الا قد خرجتم منه انما قال الناس قولين أحدهما أن قال بعضهم قول ابن عمر اولئك استعملوا الا غلب بفعلوا الخلية والبرية والبرية ثلاثا كقوله أنت طالق ثلاثا وآخرون قالوا يقول عمر في البرية ثلاثا فان أراد ثلاثا فثلاث وان أراد واحدة فواحدة وآخرون ذهبوا الى أن الكلمة احتملت معنيين بفعلوا عليه الا قل بفعلوا الخلية والبرية واحدة اذا أراد بها الطلاق وقولكم خارج من هذا مخالف لما رويتم وجميع الآثار في بعضه وزدتم قولنا لثا لثا داخل في أحد القولين وهو أن ملك الرجل امرأته أمرها فرويتم عن ابن عمر القضاء ما قضت إلا أن بنا كرها ثم زعمتم أنه ان ملك امرأته أمرها وهي مدخول بها فكذلك وان كانت غير مدخول بها نويتموه والبرية ليست مذهبكم انما البرية مذهب من لا يقع عليها الطلاق اذا احتمل الكلام الطلاق وغيره الابارادة الطلاق كما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر وغيرهما

أوس قال كنت مع النبي زمان الفتح فرأى رجلا يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو أخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجوم * أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله احتجم محرمًا صائمًا (قال الشافعي) وسباع ابن أوس عن رسول الله عام الفتح ولم يكن يومئذ محرمًا ولم يعصبه محرم قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس بحجامة النبي عام حجة الاسلام سنة عشر وحديث أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الاسلام بستين (قال الشافعي) فان كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ وحديث أفطار الحاجم والمحجوم منسوخ (قال) واسناد الحديثين معاشبه وحديث ابن عباس أمثلهما اسنادا فان توقي رجل الحجامة كان أحب الى احتياطًا ولئلا يعرض صومه أن يضعف فيفطر وإن احتجم فلا تفطره الحجامة الا أن يحدث بعدها ما يفطره بماله

لم يحتجم ففعله فطره

(قال الشافعي) ومع

حديث ابن عباس

القياس أن ليس الفطر

من شيء يخرج من جسد

الأن يخرج منه الصائم

من جوفه متقأ وأن

الرجل قد ينزل غير

متلذذ فلا يبطل صومه

وبعرق ويتوضأ ويخرج

منه الخلاء والريح

والبول ويفتسل ويتنور

فلا يبطل صومه وإنما

الفطر من ادخال البدن

أو التلذذ بالجماع أو

التقي فيكون على هذا

اخراج شيء من جوفه

كما عمد ادخاله فيه قال

والذي أحفظ عن بعض

أصحاب رسول الله

والتابعين وعامة المدنيين

أنه لا يفطر أحد بالحامة

(باب نكاح المحرم)

حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا سفيان عن

عمر بن دينار عن ابن

شهاب قال أخبرني يزيد

ابن الأصم أن رسول

الله نكح مبيونة وهو

حلال قال عمرو قلت

لابن شهاب أتجعل

يزيد بن الأصم إلى ابن

عباس أخبرنا سفيان

عن أيوب بن موسى

عن نيسه بن وهب

عن أبان بن عثمان عن

(باب في بيع الحيوان)

قال سألت الشافعي عن بيع الحيوان فقال لا ربا في الحيوان يدايد ونسيئة ولا يعدو الربا في زيادة الذهب والورق والمأكول والمشروب فقلت وما الحجة فيه فقال فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت وعن ابن عباس وغيره من رواية أهل البصرة ومن حديث مالك الأحاديث (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالربذة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن عليا باع جلاله يقال له عصيفر بعشرين بعيرا إلى أجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب كان يقول لا ربا في الحيوان وإنما هي من الحيوان عن ثلاث المضامين والملاقيح وحبل الحبلية (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد إلى أجل قال لا بأس به (قال الشافعي) وبهذا كله نقول ونألفتم هذا كله ومثل هذا يكون عندكم العمل لا تكروا ويتم عن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورجلين من التابعين أحدهما أسن من الآخر وقلتم لا يجوز البعير بالبعيرين إلا أن تختلف رحلتهم وأن يجابتهما ما فيجوز فإن أردتم بها قياسا على التمر بالتمر فذلك لا يصلح إلا كيلا بكيلا ولو كان أحد التمرين خيرا من الآخر ولا يصلح شيء من الطعام شيء من الطعام نسيئة وأنتم تجيزون بعض الحيوان ببعض نسيئة فلم تتبعوا فيه من رويتم عنه إجازته من سميت ولم تجعلوه قياسا على غيره وقلتم فيه قولنا منقضا خارجا من السنة والآثار والقياس والمعقول لعمري أن حرم البعير بالبعيرين مثله في الرحلة والنجاسة ما يعدو أن يحرم خيرا وأن الخبر يدل على إحلاله وقد خالفتموه ولو حرمتموه قياسا على ما لا زيادة في بعضه على بعض الر بالقد خالفتم القياس وأجزم البعير بالبعيرين مثله وزيادة دراهم وليس يجوز أن يتر بالتمر وزيادة دراهم ولا شيء من الأشياء وما علمت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولكم وإن عامة المفتين بمكة والامصار على خلاف قولكم وإن قولكم لخارج من الآثار يخالفها كلها ما رويتم منها وروي غيركم خارج من القياس والمعقول فكيف جاز لأحد قول يستدرك فيه ما وصفت ثم لا يستدرك في قليل من قوله بل في كثير والله المستعان (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن أذينة قال خرجت مع جذة إلى علمها مشى إلى بيت الله حتى إذا كانت ببعض الطريق عجزت فسألت عبد الله بن عمر فقال عبد الله مرها فلتر كب ثم لتمش من حيث عجزت قال مالك وعليها الهدى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كان علي مشى فأصا بني خاضرة فركبت حتى أتيت مكة فسألت عطية بن أبي رباح وغيره فقالوا عليك هدى فلما قدمت المدينة سألت فأمروني أن أمشي من حيث عجزت فشيت مرة أخرى (قال الشافعي) فرويتم عن ابن عمر أنه أمرها أن تمشي ورويتم ذلك عن سأل بالمدينة ولم تروا عنهم أنهم أمروها بهدى فخالفتم في أمرها بهدى وهذا عندكم إجماع بالمدينة ورويتم أن عطية وغيره أمروها بهدى ولم يأمروه بهدى فخالف في رواية نفسه عطية وابن عمر والمدنيين ولا أدري أين العمل الذي تدعون من قولكم ولا أين الإجماع منه هذا خلافا فمما رويتم وخلاف رواية غيركم عن ابن عمر وغيره وما يجوز من هذا الواحد من قولين إما قول ابن عمر يمشي ماركب حتى يكون بالمشي كله وأما أن لا يكون عليه عودة لأنه قد جاء بحج أو عمة وعليه هدى مكان ركوبه وأما أن يمشي ويهدي فقد كلفه الأمرين معا وإنما ينبغي أن يكون عليه أحدهما والله أعلم

(باب الكفارات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال من حلف على عيين فوكدها فعليه عتق رقبة (قال الشافعي) خالفتم ابن عمر فقلتم التوكيد وغيره سواء يجزيه فيه إطعام عشرة مساكين نراكم تستوحشون

عثمان أن رسول الله

قال المحرم لا ينكح ولا

يخطب * أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا

مالك عن نافع عن نبيه

ابن وهب أحد بني

عبد الدار عن أبي بن

عثمان عن عثمان أن

رسول الله قال لا ينكح

المحرم ولا ينكح ولا

يخطب * أخبرنا

مالك عن ربيعة بن أبي

عبد الرحمن عن سليمان

ابن يسار أن رسول الله

بعث أبا رافع مولا

ورجلا من الانصار

فزوجاه ميمونة والنبي

بالمدينة * أخبرنا

الشافعي أخبرنا سعيد

ابن مسلمة عن اسمعيل

ابن أمية عن سعيد بن

المسيب قال وهل فلان

ما نكح رسول الله

ميمونة الا وهو حلال

(قال) وقد روي بعض

قراة ميمونة أن النبي

صلى الله عليه وسلم نكح

ميمونة محرما (قال

الشافعي) فكان أشبه

الأحاديث أن يكون

ثابتا عن رسول الله

أن رسول الله نكح

ميمونة حلالا فان قيل

ما يدل على أنه أنبتها

فيل روي عن عثمان

عن النبي النبي عن أن

ينكح المحرم ولا ينكح

من خلاف ابن عمر بحال وما نعرف لكم مذهبا غيرا نارا بنا كم اذا وافقتم قول ابن عمر وغيره من الصحابة
أومن بعدهم من التابعين قلتم هم أشد تقدما في العلم وأحدث برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه عهدا
فأحرى أن لا نقول إلا بما يعملون وأئمتنا المقتدي بهم فكيف تخالفونهم وعظمت خلافتهم غاية التعظيم ولعل
من خالفهم ممن عتب عليه خلاف من وافقكم منه أن يكون خلافة لان من رواه عن مثلهم لم يعرفوه لضيق
علمكم ثم تخالفونهم لغير قول أحد من الناس مثلهم ولا يسمع وابتكم وتكون ما شئتم لغير حجة فيما أخذتم
ولا ما تركتم وما صنعتم من هذا غير جائز لغيركم عندكم وكذلك هو غير جائز لكم عند أحد من المسلمين لانه اذا
لم يجز لمن يخالف بعض الأثر فيحسن الاحتجاج والقياس كان أن يكون لكم اذا كنتم لا تحسنون عند الناس
حجة ولا قياسا بعد * قلتم إن زكاة الفطر وصدقة الطعام وجميع الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم الا
كفارة الظهار فانها بعده هاشم (قال الشافعي) وما علمته قال هذا القول قبلكم أحد من الناس وما أدري
الى أي شيء ذهبتم الى عظم ذنب المتظاهر فالقاتل أعظم من المتظاهر ذنبا فكيف رأيتم أن كفارة القاتل عبد
النبي صلى الله عليه وسلم وكفارة المتظاهر بعده هاشم ومن شرع لكم مذهبا وقد أنزل الله الكفارات على
رسوله قبل يولد أبو هاشم فكيف ترى المسلمين كفر وافي زمان النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يكون مد
هشام فان زعمت أنهم كفر وأعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذوا به الصدقات وأنزجوا به الزكاة لان
الله عز وجل أنزل الكفارات فقد أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كم قدر كيلها كما أن ذلك في زكاة
الفطر وفي الصدقات فكيف أخذتم مذهبا وهو غير ما أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس وكفر به
السلف الى أن كان له هاشم مد وان زعمت أن ذلك غير معروف فن عرفهم أن الكفارة بعده هاشم ومن زعم أن
الكفارات مختلفة أرايت لو قال قائل كل كفارة بعده هاشم الا كفارة الظهار فانها عبد النبي صلى الله عليه
وسلم هل الحجة عليه الآن نقول لا يفرق بينهما الا كتاب أو سنة أو إجماع أو خبر لازم * فقلت للشافعي فهل
خالفت في أن الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم أحد فقال معاذ الله أن يكون زعمنا أن مسلما قط غيركم
قال ان شيئا من الكفارات بعد غير النبي صلى الله عليه وسلم قال فاشيئ بقوله بعض المشرقين قلت قول
متوجه وان خالفناه قال وما هو قلت قالوا الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم يطعم المسكين مدين مدين
قياسا على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن عجرة أن يطعم في فدية الأذى كل مسكين مدين مدين ولم
تبلغ جهاتهم ولا جهالة أحد أن يقول ان كفارة بغير مدين النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت للشافعي فلعل
مذهبا مدان عبد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي لا هو مد وثلاث أو مد ونصف * فقلت للشافعي
أفتعرف لقولنا وجهها فقال لا وجه لكم بعد أحد من العالمين بأن يقول مثله ولا يفرق مسلم غيركم بين مكيلة
الكفارات الا أنا نقول هي مد مد عبد النبي صلى الله عليه وسلم لكل مسكين وقال بعض المشرقيين مدان
مدان فأما أن يفرق أحد بين مكيلة شيء من الكفارات فلا

(باب زكاة الفطر)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يبعث بزكاة الفطر الى الذي تجمع عنده
قبل الفطر بيومين أو ثلاثة (قال الشافعي) هذا حسن وأستحسنه لمن فعله والجهة بأن النبي صلى الله
عليه وسلم تسلف صدقة العباس قبل أن يحل ويقول ابن عمر وغيره * فقلت للشافعي فأنابكم لأحد
أن يؤدى زكاة الفطر الامع الغد ويوم الفطر وذلك حين يحل بعد الفجر (قال الشافعي) قد خالفتم ابن
عمر في روايتكم وما روي غيركم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تسلف صدقة عباس بن عبد المطلب قبل محلها
لغير قول واحد علمتكم رويتموه عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين فليست أدري لأني معنى

تحملون ما حلتهم من الحديث ان كنتم حلتهمو لتعلموا الناس انكم قد عرفتوه بخالفتموه بعد المعرفة فقد وقعتم بالذي أردتم وأظهرتم للناس خلاف السلف وان كنتم حلتهمو لتأخذوا به فقد أخطأتم ما تركتم منه وما تركتم منه كثير في قليل ما رويتهم وان كانت الحجة عندكم ليست في الحديث فلم تكلفتم روايته واحتجبتكم بما وافقتم منه على من خالفه ما تخرجون من قلة النصفة والخطأ فيما صح اذ تركتم مثله وأخذتم بعثله ولا يجوز أن يكون شيء مرة حجة ومرة غير حجة

(باب في قطع العبد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عبدا له سرق وهو أبق فأبى سعيد بن العاص أن يقطعه فأمر به ابن عمر فقطعت يده * فقلت للشافعي فانا نقول لا يقطع السيد بعبده اذا أبى السلطان يقطعه فقال الشافعي قد كان سعيد بن العاص من صالحى ولأهل المدينة فلما لم ير أن يقطع الآبق أمر ابن عمر بقطعه وفي هذا دليل على أن ولاية أهل المدينة كانوا يقضون بأمرهم ويخالفون فقهاءهم وأن فقهاء أهل المدينة كانوا يخالفون فيما أخذوا أمرًا وهم رأي بعضهم دون بعض وهذا أيضا العمل لانكم كنتم توهمون أن قضاء من هو أسوأ حالا من سعيد ومثله لا يقضى الا بقول الفقهاء وأن فقهاءهم زعمتم لا يخالفون وليس هو كما توهمتم في قول فقهاءهم ولا قضاء أمرائهم وقد خالفتم رأي سعيد وهو الوالى وابن عمر وهو المفتى فأين العمل ان كان العمل فيما عمل به الوالى فسعد لم يكن يرى قطع الآبق وأنتم ترون قطعه وان كان العمل في قول ابن عمر فقد قطعه وأنتم ترون أن ليس لنا أن نقطعه وما دبرنا ما معنى قولكم العمل ولا تدرون فيما خبرنا وما وجدنا لكم منه غير هذا الا أن تكونوا سميتهم أقاويلكم العمل والاجماع فتقولون على هذا العمل وعلى هذا الاجماع نعنون أقاويلكم وأما غير هذا فلا يخرج لقولكم فيه عمل ولا اجماع لان ما نجد عندكم من روايتكم ورواية غيركم اختلاف لا اجماع للناس معكم فيه لا يخالفونكم * قلت للشافعي قد فهمت ما ذكرت أنكم نصرالى الأخذ به من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والآثار عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وما تركنا من الآثار عن التابعين بالمدينة من رواية صاحبنا نفسه وتركنا ما روى وخالفنا فيه فهل تجد فيما روى غيرنا شيئا تركناه قال نعم أكثر من هذا في رواية صاحبكم لغير قليل فقلت له فلنا علم ندخله مع علم المدنيين قال أى علم هو قلت علم المصريين وعلم غير صاحبنا من المدنيين (قال الشافعي) ولم أدخلتم علم المصريين دون علم غيرهم مع علم أهل المدينة فقلت أدخلت منه ما أخذوا عن أهل المدينة قال ومن ذلك علم خالد بن أبي عمران قلت نعم (قال الشافعي) فقد وجدته تروى عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار فنظرت فيما ثبت أنى عن هؤلاء نفر فرأيت فيه أقاويل تخالفها ووجدته تروى عن ابن شهاب وربيعه ويحيى بن سعيد فوجدته تخالفهم ولست أدري من تبعتم اذا كنتم تروى أنت وغيرك عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء تخالفها ثم عن روى عنه هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن التابعين ثم عن بعدهم فقد أوسعت القرون الخالية والباقية خلافا ووضع نفسك موضعهم أن لا تقبل الا اذا شئت وأنت تعيب على غيرك ما هو أقل من هذا وعند من عبت عليه عقل صحيح ومعرفة يحتاج بها عما يقول ولم نزدك عندك والله يغفر لنا ولك قال ويدخل عليكم من هذا خصلتان فان كان علم أهل المدينة اجماعا كله أو لا أكثر منه فقد خالفته لابل قد خالفنا أعلام أهل المدينة من كل قرن في بعض أقاويلهم وان كان في علمهم افتراق فلم ادعيت لهم الاجماع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما حفظت لك مذهبا واحدا في شيء من العلم استقام لك فيه قول ولا حفظت أنك ادعيت الحجة في شيء الا تركتها في مثل الذي ادعيتا فيه وزعمت أنك تثبت السنة من وجهين أحدهما أن تجد الأئمة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

ومن روى أن النبي تكلمها محسرا لم يصعبه الا بعد السفر الذي تكلم فيه بمبونة وانما تكلمها قبل عمره القضية وقيل له واذا اختلف الحديث بشان فالمتصل الذي لا شك فيه أولى عندنا ان ثبت لو لم تكن الحجة الا فيه نفسه ومع حديث عثمان ما يوافقه وان لم يكن متصلا اتصاله فان قيل فان من روى أن رسول الله تكلمها محسرا قرابة يعرف تكلمها قيل ولا بن أخيها يزيد بن الاصم ذلك المكان منها وسليمان بن يسار منها مكان الولاية يشابه أن يعرف تكلمها فاذا كان يزيد بن الاصم وسليمان بن يسار مع مكانهما منها يقولون نهكها حلالا وكان ابن المسيب يقول تكلمها حلالا ذهبت العلة في أن يثبت من قال تكلمها وهو محرم بسبب القرابة وبأن حديث عثمان بالاسناد المتصل لاشك في اتصاله أولى أن يثبت مع موافقه ما وصفت فأى محرم تكلم أو أن تكلم فشكاه مفسوخ بما وصفت من نهى النبي صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم عن نكاح
المحرم

(باب ما يكره في الربا
من الزيادة في البيوع)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان أنه سمع
عبد الله بن أبي يزيد
يقول سمعت ابن عباس
يقول أخبرني أسامة
ابن زيد أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال إنما
الربا في النسيئة (قال
الشافعي) وروى من
وجه غير هذا ما يوافقه
فكان ابن عباس لا يرى
في دينار بدينارين ولا
في درهم بدرهمين يدا
يبدأ بأويراه في النسيئة
وكذلك عامة أصحابه
وكان يروى مثل قول
ابن عباس عن سعيد
وعروة بن الزبير رأيا
منهما أنه يحفظ عنهما
عن رسول الله (قال
الشافعي) وهذا قول
المكيين : أخبرنا
عبد الوهاب عن أيوب
ابن أبي تيمية عن محمد
ابن سيرين عن مسلم بن
يسار ورجل آخر عن
عبادة بن الصامت أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تتبعوا
الذهب بالذهب ولا الورق
بالورق ولا البابل بالبر ولا
الشعير بالشعير ولا التمر

وسلم قالوا بما يوافقها والآخرون لا يجحد الناس اختلافوا فيها وتردّها ان لم يسدّ لائمة فيها قولا وتجدد الناس
اختلفوا فيها ثم ثبت تحريم كل ذي ناب من السباع واليدين مع الشاهد والقسامة وغير ذلك مما ذكرنا هذا
كله لا تروى فيه عن أحد من الأئمة شيئا يوافقه بل أنت تروى في القسامة عن عمر خلافاً لحديثك عن النبي
صلى الله عليه وسلم وتروى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف حديثك الذي أخذت به وبخالفك فيها
سعيد بن المسيب برأيه وروايته وبخالفك فيها كثير من أهل المدينة وبردّها عليك أهل البلدان ردّاً عنيفاً
وكذلك أكثر أهل البلدان ردّاً عليك اليدين مع الشاهد ويدعون فيها أنها تخالف القرآن وبردّها عليك
بالمدينة عروة والزهرى وغيرهما وبكعة عطاء وغيره ويردّ كل ذي ناب من السباع عائشة وابن عباس وغيرهما
ثم ردّدت أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب للآحرام وبني قبل الطواف ابن أبي وقاص وابن عباس كما تطيب
النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا أكثر المفتين بالبلدان فتترك هذا لأن رويت أن عمر كره ذلك ولا يجوز
لعالم أن يدع قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد سواء فإن قلت قد يمكن الغلط فيمن روى هذا عن النبي
صلى الله عليه وسلم فهكذا يمكن الغلط فيمن روى ما رويت عن عمر فإن جعلت الروايتين ثابتين معافى روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به وإن أدخلت التهمة على الراويين معافى لا تدع الرواية عن أحد
أخذت عنه وأنت تتهمه : قلت للشافعي أفيجوز أن تتهم الرواية قال لا الآن يروى حديثان عن رجل واحد
مختلفان فنذهب إلى أحدهما فأما رواية عن واحد لا معارض لها فلا يجوز أن تتهم ولو جاز أن تتهم لم يجز أن
تحتج بحديث المتهمين بغير معارض روايته فأما أن يروى رجل عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً
ويرى آخر عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً يخالفه فليس هذه معارضة هذه رواية عن
رجل وهذه عن آخر وكل واحد منهما غير صاحبه ثم لم تثبت على ما وصفت من مذهبي حتى تركت قول عمر
في المنبوذ وهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته فقلت لا يكون الذي التقطه ولاؤه ولا أحسب حجة لك في هذا إلا
أن تقول قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وهذا غير معتنى ورويت عن عمر أنه بدأ في القسامة
المدعى عليهم فأبوا فردّها على المدعين فأبوا الأيمان فأغرم المدعى عليهم نصف الدية فخالفته أنت فقلت يبدأ
المدعون ولا تغرم المدعى عليهم إذا لم يحلف من أنه بدأ المدعين ولم يجعل على المدعى عليهم غرامة حين لم يقبل
المدعون أيمانهم ورويت عن عمر أنه قال في المؤمن يؤمن العليج ثم يقتله لا يبلغني أن أحد فعل ذلك الا قتله
فخالفته وقلت لا يقتل مؤمن بكافر مع ما وصفنا مما تركت على عمر والرجل من الصحابة ثم تخلص إلى أن
ترك عليه رأى نفسك ولا يجوز إذا كانت السنة حجة على قول من تركها أن لا يوافقها إلا أن تكون كذلك
أبداً ولا يجوز هذا القول المختلط المتناقض ورويت عن عمر في الضرر جل وعن ابن المسيب في الضرر
جلان ثم تركت عليهم ما عاقلهم ولا أعلم لك حجة في هذا أقوى من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السن
نحس وإن الضرر قد يسمى سناً ثم صرت إلى أن رويت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أن تحج
عن أبيها وهذا قول علي بن أبي طالب وابن عباس وابن المسيب وربيعة وكل من عرفت قوله من كل أهل البلد
غير أصحابك لأعلمهم يختلفون فيه فتركته لقياس زعمت على قول ابن عمر لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم
أحد عن أحد فقلت والجواب بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورويت عن ابن عمر أنه سمع الإقامة
فأسرع المشي إلى المسجد فتركته عليه لأعلم لك حجة في تركه عليه إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأتوها
تسعون وأتوها تسعون وعليكم السكينة ورويت عن ابن عمر أنه كان ينضح في عينيه الماء إذا اغتسل من
الجنابة وخالفته ولم ترو عن أحد من الناس خلافه ورويت عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه إذا رفع رأسه من
الركوع ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ثم خالفته وهو يوافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
لغير قول أحد من الناس رويته عنه ورويت عن ابن عمر أنه كان إذا سجد يضع كفيه على الذي يضع عليه

وجهه حتى يخرجهما في شدة البرد وتروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسجد على سبع فيها الكفان فخالف ابن عمر فيما وافق فيه النبي صلى الله عليه وسلم فإذا كنت تخالف ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطيب المحرم لقول عمر وما رويت عن عمر في تقرير البعير وهو محرم لقول ابن عمر وما رويت عن ابن عمر فيما وصفنا وغيره لقول نفسك فلا أسمع العلم إذا الاعلكت ولا أعلمك تدرى لأى شئ تحمل الحديث إذا كنت تأخذ منه ما شئت وتترك منه ما شئت ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تعتمد على أمر تعرفونه * فقلت للشافعي اعماذ هبنا إلى أن نثبت ما اجتمع عليه أهل المدينة دون البلدان كلها فقال الشافعي هذه طريق الذين أبطلوا الأحاديث كلها وقالوا أنا أخذ بالاجماع إلا أنهم ادعوا إجماع الناس وادعيت أنتم إجماع بلد هم يختلفون على لسانكم والذي يدخل عليهم يدخل عليكم معهم لله مت كان أولى بكم من هذا القول قلت ولم قال لأنه كلام ترسلونه لاجعفة فإذا سلتم عنه لم تقفوا منه على شئ ينبغي لأحد أن يقله أرايتم إذا سلتم من الذين اجتمعوا بالمدينة أنهم الذين ثبت لهم الحديث وثبت لهم ما اجتمعوا عليه وإن لم يكن فيه حديث من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قلتم نعم قلت يدخل عليكم في هذا أمران أحدهما أنه لو كان لهم إجماع لم تكونوا وصلتم إلى الخبر عنهم إلا من جهة خبر الانفراد الذي رددتم مثله في الخبر عن رسول الله فإن ثبت خبر الانفراد فثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يؤخذ به والآخر أنكم لا تحفظون في قول واحد غيركم شيئا متفقاً فكيف تسمون إجماعاً لا تجدون فيه عن غيركم قولاً واحداً وكيف تقولون أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يختلفون على لسانكم وعند أهل العلم فإن قلتم انا ذهبنا إلى أن إجماعهم أن يحكم أحد الأئمة أبو بكر أو عمر أو عثمان رضي الله عنهم بالمدينة يحكم أو يقول القول فقال الشافعي انه قد احتج بكم بعض المشركين بأن قال ما قلتم وكان حكم الحاكم وقول القائل من الأئمة لا يكون بالمدينة إلا على ظاهر غير مستر وهم يجمعون أنهم أعلم الناس بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأطلب الناس لما ذهب عنه من باب سألون عنه على المنبر وعلى المواسم وفي المساجد وفي عوام الناس ويتسدون فيخبرون بما ليسألو عنه فيقبلون ممن أخبرهم ما أخبرهم إذا ثبت لهم فإذا حكم أحدهم الحكم لم يجوز أن يكون حكمه إلا وهو موافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير مخالف لها فإن جاء حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالفه من وجهة الانفراداتهم لما وصفت * فقلت للشافعي هذا المعنى الذي ذهبنا إليه بأى شئ احتجبت عليه (قال الشافعي) أول ما محتج به عليكم من هذا أنكم لا تعرفون حكم الحاكم منهم ولا قول القائل لا يخبر الانفراد الذي رددتم مثله إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الفرض من الله وما روى عن غيره لا يحل محل قول النبي صلى الله عليه وسلم أبداً فكيف أجزتم خبر الانفراد عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورددتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت للشافعي فارد عليك فقال ما كان عنده في هذا شئ أكثر من الخروج منه وأنا أعلم أن شاء الله أنه يعلم أنه يلزمه فهل عندكم في هذا حجة فقلت ما يحضرني قال * فقلت للشافعي وما حجتك عليه سوى هذا فقال الشافعي قد أوجدتكم أن عمر مع فضل علمه وصحبته وطول عمره وكثرة مسئلته وتقواه قد حكم أحكاماً بلغه في بعضها عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ فرجع عن حكمه إلى ما بلغه عن رسول الله ورجع الناس عن بعض حكمه بعده إلى ما بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه قد يعزب عن الكثير الصحة الشئ من العلم يحفظه الأقل علماً وصحة منه فلا يمنعه ذلك من قبوله واكتفيت من ترديد هذا بما وصفت في كتابي هذا وكتاب إجماع العلم (قال الشافعي) ولو لم يكن هذا هكذا ما كان على الأرض أحد أعلم أترك لما زعم أن الصواب فيه منكم قلت فكيف قال قدرتم على عمر بن الخطاب من روايتكم منها ما تركتموه وزعمتم أن الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جاء بخالفه ومنها ما تركتموه لأن ابن عمر خالفه ومنها ما تركتموه لم أر أي أنفسكم

بالتمر ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين يدا بيد ولكن بيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالملح والملح بالتمر يدا بيد كيف شئتم ونقص أحدهما الملح أو التمر وزاد أحدهما من زاد أو زاد فقد أربى * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا يفضل بينهما * أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا غائباً منها بآخر * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك أنه بلغه عن جده مالك بن أبي عامر عن عثمان بن عفان قال قال رسول الله لا تتبعوا الدينار بالدينار ولا الدرهم بالدرهمين (قال

الشافعي) فأخذنا به

الاحاديث التي توافق حديث عبادة وكانت جحنتا في أخذنا بها وتركنا حديث أسامة ابن زيد اذا كان ظاهره يخالفها قول من قال ان النفس على حديث الأ كثر أطيبت لانهم أشبه أن يحفظوا من الأقل وكان عثمان وعبادة أسن وأشد تقدم صحة من أسامة وكان أبو هريرة وأبو سعيد أكثر حفظا عن النبي فبما علمنا من أسامة فان قال قائل فهل يخالف حديث أسامة أحاديثهم قيل ان كان يخالفها فالجفة فيها دونه لما وصفنا فان قال قائل ترى هذا قيل والله أعلم قد يحتمل أن يكون سمع رسول الله يسئل عن الرباني صنفين مختلفين ذهب بفضة وتمر بخنطة فقال أنما الرباني النسبته فحفظه فأدى قول النبي ولم يؤد مسئلة السائل فكان ما أدى منه عند من سمعه أن لا يبالا في النسبته

(باب من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم عاده)

حدثنا الربيع قال

لا يخالف عرفيه أحد يحفظ عنه فلو كان حكم الحاكم وقوله يقوم المقام الذي قلت كنت خارجا منه فيما وصفنا وفيما روى الثقات عن عمر انكم لتخالفون عنه أكثر من مائة قول منها ما هو رأي أنفسكم ومثلكم وحفظت أنك تروى عن أبي بكر سنة أفأول تركتم عليه منها خمسة اثنين في القراءة في الصلاة وأخرى في نهيه عن عقار الشجر وتخريب العامر وعقر ذوات الأرواح الا لكلمة وحفظت أنك تركت على عثمان أنه كان يخمر وجهه وهو محرم من روايتكم وغير ذلك وماتركت عليهم من رواية الثقات من أهل المدينة أضعاف ما تركتم عليهم من روايتكم لفظة ولقوله روايتكم وكثرة روايتهم فان ذهبتم الى غيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلم ترووا عن أحد قط شيئا علمته الا تركتم بعض ما رويتهم وان ذهبتم الى التابعين فقد خالفتم كثير من أفأول يلهم وان ذهبتم الى تابعي التابعين فقد خالفتم أفأول يلهم بما رويتهم وروى غيركم ما كتبنا منه في هذا الكتاب شيئا يدل على ما رويتهم وما تركتم من رواية غيركم أضعاف ما كتبنا فان أنصفتم بأفأول يلهم فلا تشكروا في أنكم لم تذهبوا مذهب علماء الأفاقتموه فان كانت جحمتكم لازمة فالحكم بفراقها غير محمود وان كانت غير لازمة دخل عليكم فراقها والضعف في الجحمة بما لا يلزم * قال فقلت للشافعي فقد سمعتك تحكي أن بعض المشركين قام بجحنتنا فيما ذكرنا من الاجماع فأحب أن تحكي لي ما قلت وقال لك فقال لي الشافعي فيما حكيت الكفاية مما لم أحل وما تصنع بمالم تقوله أنت في جحنتك * فقلت للشافعي قد ذكرت الذي قام بالعذر في بعض ترك الحديث ووصفت أنه منسوب الى البصرة فقال لي الشافعي هو كما ذكرت وقد جاء منه على ما لم تأت عليه لنفسك ولم أرفي مذهب شيئا تقوم به حجة فقلت فاذا كرمته ما حضره (قال الشافعي) قلت له رأيت الفرض علينا وعلى من قبلنا في اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس واحدا قال بلى فقلت اذا كان أبو بكر خليفة النبي صلى الله عليه وسلم والعامل بعده فورد عليه خبر واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر لا مدة بينهما وبين النبي صلى الله عليه وسلم يمكنه فيها أن يعمل بالخبر فلا يترك ما نقول فيه قال أقول أنه يقبله ويعمل به فقلت قد ثبت اذا الخبر ولم يتقدمه عمل من أحد بعده عن النبي صلى الله عليه وسلم يثبت أنه لم يكن بينهما امام فيعمل بالخبر ولا يدعه وهو مخالف في هذا حال من بعده (قال الشافعي) فقلت رأيت اذا جاء الخبر في آخر عمره ولا يعمل به ولا بما يخالفه في أول عمره وقد عاش أكثر من سنة يعمل فأتقول فيه قال يقبله فقلت فقد قبل خبر لم يتقدمه عمل (قال الشافعي) لو أجبنا الى النصفة على أصل قولك يلزمك أن لا يكون على الناس العمل بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم الا بأن يعمل به من بعده أو يترك العمل لأنه اذا كان للامام الأول أن يدعه لم يعمل به كان جميع من بعده من الأئمة في مثل حاله لأنه لا بد أن يتبدل العمل به الامام الأول والثاني أو من بعده قال فلا أقول هذا (قال الشافعي) فأتقول في عمر وأبو بكر امام قبله اذا ورد عليه خبر الواحد لم يعمل به أبو بكر ولم يخالفه قال يقبله قلت أيقبله ولم يعمل به أبو بكر قال نعم ولم يخالفه قلت أفثبت ولم يتقدمه عمل قال نعم قلت وهكذا عمر في آخر خلافته وأولها قال نعم قلت وهكذا عثمان قال نعم قلت زعمت أن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم يلزم ولم يتقدمه عمل قبله وقد ولى الأئمة ولم يعملوا به ولم يدعوه قال فلا يمكن أن تكون النبي صلى الله عليه وسلم سنة العمل بها الأئمة بعده (قال الشافعي) فقلت له وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء لا يحفظ عن أحد من خلفائه فيها شيء فقال نعم سن كثيرة ولكن من أين ترى ذلك (قال الشافعي) فقلت استغنى فيها بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بعده وذلك أن بالخلق الحاجة الى الخبر عنه وأن عليهم اتباعه ولعل منها ما لم يرد على من بعده قال فسل لي ما علمت أنه ورد على من بعده من خلفائه فلم يحل عنه فيه شيء قلت قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة لأشك أن قد ورد على جميع خلفائه لانهم كانوا القامتين بأخذ العشر من الناس ولم يحفظ عن واحد منهم فيها

شيء قال صدقت هذا بين قلت وله أمثال كثيرة قد كتبنا في غير هذا الموضع فقلت إذا كان يرد علينا الخبر عن بعض خلفائه ويرد علينا الخبر عنه يخالفه فنصير إلى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن لكل غاية وغاية العلم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أتعلم أن السنة ما كانت موجودة مستغنى بها عن غيرها قال نعم وقد سمعت ذلك من مالا أجعل من أنه قد يرد عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم القول بقوله توجد السنة بخلافه فإن وجدها رجع إليها وإن وجدها من بعده صار إليها فهذا يدل على ما ذكرت من استغناء السنة عما سواها وبالمدنية من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نحو من ثلاثين ألف رجل إن لم يزيدوا لعل لا تروى عنهم قولاً واحداً عن ستة نعم انما تروى القول عن الواحد والاثنتين والثلاثة والأربعة متفرقين فيه أو مجتمعين والأكثر التفرق فأين الإجماع (قال الشافعي) رحمه الله قلت له ضع القول إذا كان الأثر مثلاً قال نعم كأن خمسة نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا قولاً متفقين عليه وقال ثلاثة قولاً يخالف القول لهم فالأثر كثر أولى أن يتبع فقلت هذا قلما يوجد وإن وجد لا يجوز أن تعد ما جماعاً وقد تفرقوا موافقة قال نعم على معنى أن الأثر كثر مجتمعون قلت فإذا كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من العدد على ما وصفت فهل فيمن لم تروا عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم دلالة موافقة الأثر كثر فيكونون أكثر بعددهم ومن وافقهم أو موافقة الثلاثة الأقلين فيكون الأقلون الأثر كثرين بمن وافقهم لا تدرى لعلمهم متفرقون ولا تدرى أين الأقل وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم بمن له أن يقول في العلم قال ما أدرى كيف قولهم لو قالوا وإن لهم أن يقولوا قلت والصدق فيه أبداً أن لا يقول أحداً شيئاً لم يقله أحد أنه قاله ولو قلت وافقوا بعضهم قال غيرك بل خالفوه قال ولا ليس الصدق أن تقول وافقوا ولا خالفوا بصحت قلت هذا الصدق قلت قري ادعاء الإجماع يصح لمن ادعاه في شيء من خاص العلم (قال الشافعي) وقلت له فهكذا التابعون بعدهم وتابعوا التابعين قال وكيف تقول أنت قلت ما علمت بالمدينة ولا بأفق من آفاق الدنيا أحداً من أهل العلم ادعى طريق الإجماع (١) إلا بالفرض وخاص من العلم الأحثنا ذلك الذي فيه إجماع يوجد فيه الإجماع بكل بلد ولقد ادعاه بعض أصحاب المشركين فأنكر عليه جميع من سمع قوله من أهل العلم دعواه الإجماع حيث ادعاه وقالوا ومن قال ذلك منهم لو أن شيئاً روى عن نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن نفر من التابعين فلم يرو عن مثلهم خلافتهم ولا موافقتهم ما دل على إجماع من لم يرو عنه منهم لأنه لا يدرى مجتمعون أم متفرقون لو قالوا وسمعت بعضهم يقول لو كان بيننا من السلف مائة رجل وأجمع منهم عشرة على قول أيجوز أن ندعي أن التسعين مجتمعون معهم وقد نجدهم يختلفون في بعض الأمور ولو جاز لنا إذا قال لنا قائل شيئاً أخذنا به لم نحفظ عن غيره قولاً يخالفه ولا يوافقه أن ندعي موافقته جاز غيرنا ممن خالفنا أن يدعي موافقته له ومخالفته لنا ولكن لا يجوز أن يدعي على أحد فيما لم يقل فيه شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي فكيف يصح أن تقول إجماعاً قلت يصح في الفرض الذي لا يسع جهله من الصلوات والزكاة وتحريم الحرام وأما علم الخاص في الأحكام الذي لا ينسب جهله على العوام والذي انما علمه عند الخواص من سبيل خبر الخواص وقليل ما يوجد من هذا فنقول فيه واحداً من قولين نقول لا نعلمهم اختلفوا فيما لا نعلمهم اختلفوا فيه ونقول فيما اختلفوا فيه اختلفوا واجتهدوا فأخذنا أشبه أقوالهم بالكتاب والسنة وإن لم يوجد عليه دلالة من واحد منهما وقلنا يكون إلا أن يوجد أو أحسنه عند أهل العلم في ابتداء التصرف والمعقب ويصح إذا اختلفوا كما وصفت أن نقول روى هذا القول عن نفر اختلفوا فيه فذهبنا إلى قول ثلاثة دون اثنين وأربعة دون ثلاثة ولا نقول هذا إجماع فإن الإجماع قضاء على من لم يقل بمن لا ندرى ما يقول لوقال وادعاه رواية الإجماع وقد يوجد مخالف فيما ادعى فيه الإجماع

(١) كذا في النسخة ولعل أصله كان بالفرض أو خاص الخ تأمل

(قال)

أخبرنا محمد بن اسمعيل
عن ابن أبي ذئب عن
الحريث بن عبد الرحمن
عن أبي سلمة عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
قال وذكر فأجلده
وذكر الحديث (قال
الشافعي) وقد بلغني
عن الحريث بن عبد
الرحمن فضل وعنده
أحاديث حسان ولم
أحفظ عن أحد من
أهل العلم بالرواية عنه
إلا ابن أبي ذئب ولا
أدرى هل كان يحفظ
الحديث أولاً وقد روى
من وجهه عمرو بن شعيب
أن النبي قال من أقيم
عليه حد في شيء
أربع مرات أو ثلاث
مرات « قال الربيع
أننا شككت » ثم أتى به
الرابعة أو الخامسة فقتل
أو خلع وروى من
حديث أبي الزبير من
أقيم عليه حد أربع
مرات ثم أتى به الخامسة
قتل ثم أتى النبي صلى الله
عليه وسلم رجل قد أقيم
عليه الحد أربع مرات
ثم أتى به الخامسة فقتل
ولم يقتله (قال الشافعي)
رحمه الله فإن كان شيء
من هذه الأحاديث ثبت
عن النبي فقد روى عن

التي نسخها بحديث أبي

الزبير وقد روى عن

النسبي مثلها ونسخه

مرسلاً * حدثنا الربيع

قال أخبرنا الشافعي

قال أخبرنا سفيان عن

الزهري عن قبيصة بن

ذؤيب أن النبي صلى

الله عليه وسلم قال إن

شرب فاجلدوه فإن قال

قائل فهل في هذا حجة

غير ما وصفت قيل نعم

* أخبرنا الشافعي عن

جماد عمن يحيى بن

سعيد عن أبي أمامة بن

سهل بن حنيف عن

عثمان أن رسول الله

قال لا يجلد دم مسلم إلا

من إحدى ثلاث كفر

بعد إيمان أو زنا بعد

إحصان أو قتل نفس

بغير نفس (قال

الشافعي) رحمه الله

وهذا حديث لا يشك

أهل العلم بالحديث

في ثبوته عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال فإن

قال قائل قد يحتمل أن

يكون هذا على خاص

ويكون من أمر بقتله

فنقله نص أمره

فلا يكونان متضادين

ولا أحدهما ناسخا

للاخر إلا بدليل على

أن أحدهما ناسخ

للاخر قيل له فلا

نعلم أحدا من أهل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قد علمت أنهم اختلفوا في الرأي الذي لا متقدم فيه من كتاب ولا سنة
أفيوجد فيما اختلفوا فيه كتاب وسنة قلت نعم قال وأين قلت قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء وقال عمر بن الخطاب وعلي وابن مسعود وأبو موسى الأشعري لا تحل المرأة حتى
تغتسل من الحيضة الثالثة وذهبوا إلى أن الأقراء الحيض وقال هذا ابن المسيب وعطاء وجماعة من التابعين
والمفتين بعدهم إلى اليوم وقالت عائشة وزيد بن ثابت وابن عمر الأقراء الاطهار فاذا طغت في الدم من
الحيضة الثالثة فقد حلت وقال هذا القول بعض التابعين وبعض المفتين إلى اليوم وقال الله تعالى وأولات
الاحمال أجلهن أن ينعن جلهن فقال علي بن أبي طالب تعتد آخر الأجلين وروى عن ابن عباس مثل قوله
وقال عمر بن الخطاب اذا وضعت ذابطنها فقد حلت وفي هذا كتاب وسنة وفي الأقراء قبله كتاب ودلالة من
سنة وقال الله جل ثناؤه للذين يؤولون من نساءهم تربص أربعة أشهر (١) فهي تطليقة وروى عن عثمان
وزيد بن ثابت خلافه وقال علي بن أبي طالب وابن عمر ونفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار
لا يقع عليها طلاق ويوقف فاما أن ينفى واما أن يطلق ومصحح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين فانكر
المصحح علي بن أبي طالب وعائشة وابن عباس وأبو هريرة وهؤلاء أهل علم بالنبي صلى الله عليه وسلم ومصحح عمر
وسعد وابن عمر وأنس بن مالك وهؤلاء أهل علم به والناس مختلفون في هذه الاشياء وفي كل واحد منها كتاب
أو كتاب وسنة قال ومن أين ترى ذلك فقلت تحتمل الآية المحتملة لقولهما معالاتساع لسان العرب وأما السنة فتذهب
غيرهم منهم بالمعنى الآخر الذي يخالفه والآية محتملة لقولهما معالاتساع لسان العرب وأما السنة فتذهب
على بعضهم وكل من ثبتت عنده السنة قال بها ان شاء الله ويخالفها لان كثير منها يأتي واختم ليس فيه
تأويل (قال الشافعي) وذكر له مس الذي ذكره ابن عباس وعمار بن ياسر وحذيفة وابن مسعود
لا يرون فيه الوضوء وابن المسيب وغيره بالمدينة لا يرون منه الوضوء وسعد وابن عمر يريان فيه الوضوء وبعض
التابعين بالمدينة وفيه للنبي صلى الله عليه وسلم سنة بأن يتوضأ منه أخذنا بها وقد روى عن سعيد أنه لا يرى
منه الوضوء (قال الشافعي) رحمه الله وقلت الاجماع من أقوام ما يقدر عليه فكيف تكلف من ادعى
الاجماع من المشرقين حكاية خبر الواحد الذي لا يقوم به حجة فنظمه فقال حدثني فلان عن فلان وزل أن
يتكلف هذا في الاجماع فيقول حدثني فلان عن فلان لنص الاجماع الذي يلزم أولي به من نص الحديث
الذي لا يلزم عنده قال انه يقول يكفر هذا عن أن ينص فقلت له فينص منه أربعة وجوه أو خمسة فقد طلبنا
أن نجد ما يقول فما وجدنا أكثر من دعواه بل وجدنا بعض ما يقول الاجماع متفرقا فيه (قال الشافعي)
فقال فان قلت اذا وجدت قرنا من أهل العلم ببلد علم يقولون القول يكون أكثرهم متفقين عليه سميت ذلك
اجماعا وافقه من قبله أو خالفه فأما من قبلهم فلا يكون الا أكثرهم يتفقون على شيء بجهالة ما كان
قبلهم ولا يتركون ما قبلهم أبدا الا بأنه منسوخ أو عندهم ما هو أثبت منه وان لم يذكره قلت أفرأيت اذا
أخرجت لهم خلافا من فوقهم وهم لم يحكوا لك أنهم تركوا على من قبلهم قولهم شيء علوه أيجوز ذلك بتوهمك
عليهم أنهم لا يدعونها لاجحة ثابتة وان لم يذكروها وقد يمكن أن لا يكونوا علوا قول من قبلهم فقالوا بأرائهم
أيجوز لمن بعدهم أن يدعوا عليهم أفاويلهم التي قبلتها منهم ثم يقولون لمن بعدهم ما قلت لهم هم لا يدعونها الا
بحجة وان لم يذكروها قال فان قلت نعم قلت اذا جعل العلم أبدا لا تحرين كما قلت أولا قال فان قلت لا
قلت فلا تجعل لهم أن يخالفوا من قبلهم قال فان قلت أيجز بعض ذلك دون بعض قلت فاعمازعت أنك

(١) كذا في النسخة وفيه سقط ظاهر ولعل أصله روى عن سعيد وأبي بكر اذا مضت أربعة أشهر فهي
تطليقة وروى عن عثمان الخ كما يؤخذ ذلك مما سبق قريبا فحرر كتبه مع صححه

من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم أتى به خامسة أو سادسة أقيم ذلك الحد عليه ولم يقتل وفي هذا دليل على أن ما روى عن النبي أن كان ثابتاً فهو منسوخ مع أن دلالة القرآن بما وصفت بينة فإن قال وابن دلالة القرآن قيل إذا كان الله وضع القتل موضعاً والجلد موضعاً فلا يجوز والله أعلم أن يوضع القتل موضع الحد إلا بشئ ثابت عن النبي لا يخالف له ولا ناسخ

(باب لحوم الضحايا)

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد ذلك كلوا وتزودوا واذنخوا * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن واقد بن عبد الله أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا

أنت العلم فما أجزت جاز وما رددت رداً فاجعل هذا الغيرك في البلدان فامن بلاد المسلمين بلد الا وفيه علم قد صار أهله إلى اتباع قول رجل من أهله في أكثر أوقاويله لأهل مكة حجة أن قلدوا إعطاء فوافقه من الحديث وافقوه وما خالفوه خالفوه في الأثر من قوله أوزي لأهل البصرة حجة بمثل هذا في الحسن أو ابن سيرين أو لأهل الكوفة في الشعبي وأبراهيم ولأهل الشام وكل من وصفنا أهل علم وإمامة في دهره وفوق من بعدهم وإنما العلم اللازم الكتاب والسنة وعلى كل مسلم اتباعهما قال فتقول أنت ماذا قلت أقول ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر عن سمعهما مقطوع إلا باتباعهما فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد منهم ثم كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان إذا صرنا فيه إلى التقليد أحب إلينا وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فتنبع القول الذي معه الدلالة لأن قول الامام مشهور بأنه يلزمه الناس ومن لزم قوله الناس كان أشهر عن يفتي الرجل أو النفر وقد أخذ بفتياه أو يدعوا أو كثر المقتفين يقتنون للخاصة في بيوتهم ومجالسهم ولا تعني العامة بما قالوا وعنايتهم بما قال الامام وقد وجدنا الأئمة يتبدلون فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة فيما أرادوا أن يقولوا فيه ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم فيقبلون من المخبر ولا يستنكفون على أن يرجعوا لتقواهم الله وفضلهم في حالاتهم فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدين في موضع أخذنا بقولهم وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم والعلم طبقات شتى الأولى الكتاب والسنة إذا ثبتت السنة ثم الثانية الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة والثالثة أن يقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا نعلمه مخالفاتهم والرابعة اختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الخامسة القياس على بعض الطبقات ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان وإنما يؤخذ العلم من أعلى وبعض مذهبهم إليه خلاف هذا ذهب إلى أخذ العلم من أسفل قال فتوجدني بالمدنية قول نفر من التابعين متابعا لا غلب إلا كثر من قول من قال فيه نتابعهم وإن خالفهم أحد منهم كان أقل عددا منهم فنترك قول الأغلب إلا كثر لم تقدم قبله أولاً حد في دهرهم أو بعدهم قلت نعم قال فاذكر منه واحدا قلت ابن الفحل لا يحرم قال فن قاله من التابعين أو السابقين (قال الشافعي) أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد قال أخبرني مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المولى الانصاري أن رجلاً أرضعته أم ولد رجل من مزيبة ولزني امرأة أخرى سوى المرأة التي أرضعت الرجل وأنها ولدت من المزني جارية فلما بلغ ابن الرجل وبلغت بنت الرجل خطبها فقال له الناس وبلغ أنها أخذت فرفع ذلك إلى هشام بن أسهميل فكتب فيه إلى عبد الملك فكتب إليه عبد الملك أنه ليس ذلك برضاع * أخبرنا الشافعي أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عمرو عن عبد الرحمن بن القاسم أنه كان يقول كان يدخل على عائشة من أرضعه بنت أبي بكر ولا يدخل عليها من أرضعه نساء بني أبي بكر (قال) أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عبيد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زبيعة أن أمه زيب بنت أبي سلة أرضعتها أسماء بنت أبي بكر امرأة الزبير فقالت زيب بنت أبي سلة فكان الزبير يدخل علي وأنا أمتشط فيأخذ بقرن من قرون رأسي فيقول أقبل علي فحدثني أراه أنه أبي وما ولد فهم اخوتي ثم إن عبد الله بن الزبير قبل الحرة أرسل إلى فخطب أم كلثوم بنتي على حرة بن الزبير وكان حرة للكعبة فقلت لرسوله وهل تحل له أنما هي بنت أخته فأرسل إلى عبد الله أنما أردت بهذا المنع لما قبلك ليس لك بأخ أنا وما ولدت أسماء فهم اخوتك وما كان من ولد الزبير من غير أسماء فليسوا لك بأخوة فأرسلني فسلني عن هذا فأرسلت فسألت وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون وأمهاث المؤمنين فقالوا لها إن الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئاً فكنت أتناها فم تزل عنده حتى هلك (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو بن علقمة عن بعض آل رافع بن خديج أن

بعد ثلاث قال عبد الله

ابن أبي بكر فذكرت

ذلك لعمرة فقالت صدق

سمعت عائشة تقول دف

ناس من أهل البادية

حضره الاضحي في زمان

رسول الله فقال رسول

الله ادخروا لثلاث

وتصدقوا بما بقي قالت

فلما كان بعد ذلك قلنا

لرسول الله لقد كان

الناس يتنفعون من

ضجائهم يحمسون منها

الودك ويتخذون منها

الأسقية فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم

وما ذاك أو كما قالوا

يا رسول الله نهيت عن

أكل لحوم الضحايا بعد

ثلاث فقال رسول الله

انما نهيتكم من أجل

الدافة التي دفت حضرة

الاضحي فكلوا وتصدقوا

وادخروا (قال فيشبه أن

يكون انما نهى رسول

الله عن امساك لحوم

الضحايا بعد ثلاث اذ

كانت الدافة على معنى

الاختيار لا على معنى

الفرض وانما قلت

يشبه الاختيار لقول الله

عز وجل في البدن فاذا

وجبت جنوبها فكلوا

منها وأطعموا وهذه

الآية في البدن التي

يتطوع بها أصحابها لا

التي وجبت عليهم قبل

رافع بن خديج كان يقول الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئا (قال الشافعي) وأخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعن سليمان بن يسار وعن عطاء بن يسار أن الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئا (قال الشافعي) وأخبرنا عبد العزيز بن محمد عن مروان بن عثمان بن أبي المعلى أن عبد الملك كان يرى الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئا قلت لعبد العزيز بن عبد الملك قال ابن مروان (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن ابن عباس كان لا يرى الرضاعة من قبل الرجال تحرم شيئا قال عبد العزيز وذلك كان رأي ربيعة ورأي فقهاءنا وأبو بكر حدث عمرو بن الشريد عن ابن عباس في القحاح واحد وقال حديث رجل من أهل الطائف وما رأيت من فقهاء أهل المدينة أحد أشك في هذا لأنه روى عن الزهري خلا فهم في التفتيم إليه وهو لأكثر وأعلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت جاءني من الرضاعة أفلمح بن أبي القعيس يستأذن علي بعد ما ضرب الحجاب فلم أذن له فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته فقال انه عمل فأذنوا له فقال وما في هذا حديثها أم أبي بكر أرضعته فليس هذا برضاع من قبل الرجل ولو كان من قبل الرجل لكانت عائشة أعلم بمعنى ما تركت وكان أصحاب رسول الله والتابعون ومن أدركنا متفقين أو أكثرهم على ما قلنا ولا يتفق هؤلاء على خلاف سنة ولا يدعون شيئا إلا لما هو أقوى منه قال قد كان القاسم بن محمد يكره حديث أبي القعيس ويدفعه دفعا شديدا ويحتج فيه أن رأي عائشة خلافه (قال الشافعي) فقلت له أتجد بالمدينة من علم الخاصة أولى أن يكون علما ظاهرا عند أكثرهم من ترك تحريم لبن الفحل فقد تركناه وتركتهم ومن يحتج بقوله اذا كنا نجد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم كالدلالة على ما نقول أفيجوز لأحد ترك هذا العام المتصل عن سمينان من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين من بعدهم بالمدينة أن يقبل أبا ذر عن أكثر من روى عنه بالمدينة اذا خالف حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم نصابا من هذا الحديث لعلهم يحدث النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قلت فقد تركت من تحتج بقوله هذا ولا أعلم له حجة في تركه الا ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولاد فقال لي فلذلك تركته فقلت نعم فانما يختلف بنعمة الله قولي في أنه لا أذهب اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء إلى أن أدعه لأكثر أو أقل مما خالفنا في لبن الفحل وقد يمكن أن يتأول حديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان من النساء دون الرجال فأخذت بأظهر معانيه وان أمكن فيه باطن وتركتم قول الأكرمين روى عنه بالمدينة ولو ذهب إلى الاكثر وتركتم خبر الواحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ما عدت ما قال الا أكثر من المدنيين أن لا يحرم لبن الفحل (قال الشافعي) وقد وصفت حديث الليث بن سعد عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه وقال الزهري وان ناسا يقولون يقوم سلعة فالزهري قد جمع قول أهل المدينة ابن المسيب ومن خالفه فخرج صاحبكم من جميع ذلك وهذا عندكم كالأجاعة ما هو دونه عندكم أجاعة بالمدينة وقلتم قولنا خارجا من قول أهل العلم بالمدينة وأما ويل بن آدم وذلك أنكم قلتم مرة كما قال ابن المسيب جراحه في ثمنه كجراح الحر في دينه في الموصحة والمأمومة والمنقلة ثم خالفتم ما قال ابن المسيب أخرى فقلتم يقوم سلعة فيكون فيها نقص فلم تحضوا قول واحد منهم (قال الشافعي) وقد أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رجلا خطب إلى النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في صداقها التمس ولو خاتم من حديد وحفظنا عن عمر قال في ثلاث قبضات من زبيب فهو مهر (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال لم تحل الموهوبة لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو أصدقها سوطا حلت * أخبرنا ابن أبي يحيى قال

سألت ربيعة كم أقل الصداق قال ما تراضى به الأهلون فقلت وان كان درهما قال وان كان نصف درهم قلت وان كان أقل قال لو كان قبضة خنطة أو حبة خنطة قال فهذا حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وخبر عن عمر وعن ابن المسيب وعن ربيعة وهذا عندكم كالاجماع وقد سألت الدراوردي هل قال أحد بالمدينة لا يكون الصداق أقل من ربع دينار فقال لا والله ما علمت أحد اقاله قبل مالك وقال الدراوردي أراه أخذته عن أبي حنيفة * قلت للشافعي فقد فهمت ما ذكرت وما كنت أذهب في العلم الا الى قول أهل المدينة فقال الشافعي ما علمت أحد اتحمل قول أهل العلم من أهل المدينة أشد خلافا لأهل المدينة منكم ولو شئت أن أعد عليكم ما أملا به ورفا كثيرا مما خالفتم فيه كثيرا من أهل المدينة عدتكم عليكم وفيما ذكرت لك ما دلل على ما وراءه ان شاء الله * فقلت للشافعي ان لنا كتابا قد صرنا الى اتباعه وفيه ذكر ان الناس اجتمعوا وفيه الأمر المجتمع عليه عندنا وفيه الأمر عندنا (قال الشافعي) فقد أوفضنا لكم ما يدلكم على أن ادعاء الاجماع بالمدينة وفي غيرها لا يجوز أن يكون وفي القول الذي ادعيت فيه الاجماع اختلاف وأكثرت ما قلتم الأمر المجتمع عليه مختلف فيه وان شئتم مثلت لكم شيأ أجمع وأقصر وأحرى أن تحفظه مما فرغت منه قلت فاذا كر ذلك قال تعرفون أنكم قلتم اجتمع الناس أن سجود القرآن أحد عشر ليس في المفصل منها شيء قلت نعم (قال الشافعي) وقدر و يتم عن أبي هريرة أنه سجد في اذا السماء انشقت وأخبرهم أن النبي سجد فيها وأن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلمة من القراء أن يسجدوا في اذا السماء انشقت وأن عمر سجد في النجم قلت نعم وأن عمر وابن عمر سجدوا في سورة الحج سجدتين قلت نعم قال فقد رويتم السجود في المفصل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز فمن الناس الذين أجعوا على السجود دون المفصل وهؤلاء الاثمة الذين ينتهي الى آقاويلهم ما حفظنا نحن وأنتم في كتابكم عن أحد الاسجود في المفصل ولو رواه عن رجل أو اثنين أو ثلاثة ما جاز أن يقول أجمع الناس وهم مختلفون قلت فتقول أنت أجمع الناس أن المفصل فيه سجود قال لا أقول اجتمعوا ولكن أعزى ذلك الى من قاله وذلك الصديق ولا أدعي الاجماع الا حيث لا يدفع أحد أنه اجماع أفتري قولكم اجتمع الناس أن سجود القرآن إحدى عشرة ليس في المفصل منها شيء يصح لكم أبدا قلت فعلى أي شيء أكثر الفقهاء قال على أن في المفصل سجودا وأكثر أصحابنا على أن في سورة الحج سجدتين وهم يرون ذلك عن عمر وابن عمر وهذا ما أدخل في قوله اجتمع الناس لأنكم لا تعدون في الحج الاسجدة وترعون أن الناس اجتمعوا على ذلك فأى الناس يجتمعون وهو يروى عن عمر وابن عمر أنهم سجدوا في الحج سجدتين أو تعرفون أنكم احتججتم في اليمين مع الشاهد على من خالفه وقد احتجوا عليكم بالقرآن فقلتم رأيت الرجل يدعى على الرجل الحق أليس يحلف له فان لم يحلف رد اليمين على المدعي خلف وأخذ حقه وقلتم هذا ما لا شئ فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فاذا أقر به هذا فليقر باليمين مع الشاهد وانه ليسكت في من هذا بشئ السنة ولكن الانسان يجب أن يعرف وجه الصواب فهذا تبيان ما أشكل من ذلك ان شاء الله قال بلى وهكذا نقول (قال الشافعي) أفتعرفون الذين خالفوكم في اليمين مع الشاهد يقولون بما قلتم قلت مما ذا قال أتعرفونهم يحلفون المدعي عليه فان نكل رد اليمين على المدعي فان حلف أخذ حقه قلت لا (قال الشافعي) وأنتم تعلمون أنهم لا يردون اليمين أبدا أنهم يزعمون أن رد اليمين خطأ وأن المدعي عليه اذا نكل عن اليمين أخذ منه الحق قلت بلى قال فقد رويتم عليهم ما يقولون قلت نعم ولكن لعله زلل (قال الشافعي) أو يجوز الزلل في الرواية عن الناس ثم عن الناس كافة وان جاز الزلل في الاكثر جاز في الأقل وفيما قلتم المجتمع عليه وقولكم المجتمع عليه أكثر من هذا الزلل لأنكم اذا زلتم في أن تروا عن الناس عامة فعلى أهل المدينة لأنهم أقل من الناس كلهم (قال الشافعي) وقولكم في اليمين مع الشاهد نسكت في منها بثبوت السنة حجة عليكم أنتم لا ترون فيها الا حديث جعفر عن أبيه منقطعا

أن يعود للضحة وعليه

أن يطعم إذا جاءه قانع

أو معترا وبأس فقير

شيأ يكون عوضا مما

منع وإن كان في غير أيام

الاضحى (قال) ومن ضحى

قبل الوقت الذي يمكن

الامام أن يعطى فيه بعد

طلوع الشمس ويتكلم

فيفرح فأراد أن يضحي

أعاد ولا أنظر إلى انصراف

الامام اليوم لان منهم

من يؤخره ويقدم وكذلك

لوقدم الامام فصلى

قبل طلوع الشمس

فضحى رجل أعاد انما

الوقت في قدر صلاة

النبي التي كان يضعها

موضعها

(باب العقوبات في

المعاصي)

(قال الشافعي) كانت

العقوبات في المعاصي

قبل أن ينزل الحد ثم

زلت الحدود ونسخت

العقوبات فيما فيه

الحدود . حدثنا

الربيع قال أخبرنا

الشافعي قال أخيه نا

مالك عن يحيى بن

سعيد عن النعمان بن

مره أن رسول الله قال

ما تقولون في الشارب

والسارق والزاني وذلك

قبل أن تنزل الحدود

فقالوا الله ورسوله أعلم

فقال رسول الله هن

ولاترو وفيها حديثا يصح عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والزهرى وعروة ينكرانها بالمدينة وعطاء ينكرها بمكة فإن كانت ثبتت السنة فلن يعمل بهذا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأنتم لا تحفظون أن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عمل باليمين مع الشاهد فإن كنتم بئتموها بإجماع التابعين بالمدينة فقد اختلفوا فيها وإن كنتم بئتموها بخبر منقطع كان الخبر المتصل أولى أن تثبتها به قلت فأنت تثبتها قال من غير الطريق الذي بئتموها بخبر منقطع عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعمل به ولا إجماع ولو لم تثبت الإجماع كان بعيدا من أن تثبت وهم يحتجون عليها بقرآن وسنة (قال الشافعي) وزعمت أن ما أشكل فيما احتججت به ممارو يتم على الناس أنهم في البلدان لا يخالفون فيه والذين يخالفونكم في البين مع الشاهد يقولون نحن أعطينا بالكول عن اليمين فبالسنة أعطينا ليس في القرآن ذكر يمين ولا نكول عنها وهذا سنة غير القرآن وغير الشهادات زعمنا أن القرآن يدل على أن لا يعطى أحد من جهة الشهادات إلا بشاهدين أو شاهداً وامرأتين والنكول ليس في معنى الشهادات والذي احتججت به عليهم ليست عليهم فيه حجة والله المستعان انما الحجة عليهم في غير ما احتججت به وإذا احتججت بغير حجة فهو أشكال ما بان من الحجة لا بيان ما أشكل منها (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبد الله بن الحرث أن لم أكن سمعته من عبد الله عن مالك بن أنس عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان قضيا في المطاة بنصف دية الموضحة (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن الثوري عن يزيد بن قسيط عن ابن المسيب عن عمر وعثمان مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) وأخبرني من سمع ابن نافع يذكر عن مالك بهذا الاسناد مثله (قال الشافعي) وقرأنا على مالك أن لم نعلم أحد من الأئمة في القديم ولا في الحديث أفتى فيما دون الموضحة بشئ (قال الشافعي) فنفتي أن يكون أحد من الأئمة في القديم أو حديث قضى دون الموضحة بشئ وأنتم والله يفصلنا ولكم تروون عن امامين عظيمين من المسلمين عمر وعثمان أنهما قضيا فيما دون الموضحة بشئ وموقت ولست أعرف لمن قال هذا مع روايته وجهان ذهب اليه والله المستعان وما عليه أن يسكت عن رواية ماروى من هذا وأذا رواه فلم يكن عنده كإرواه أن يتركه وذلك كثير في كتابه ولا ينبغي أن يكون علم ما قد أخبر أنه علمه أرأيت لو وجد كل واحد من الدنيا (٢) شيئاً تركه يقضى فيما دون الموضحة بشئ كان جائزاً له أن يقول لم نعلم أحد من الأئمة قضى فيها بشئ وقد روى عن امامين عظيمين من أئمة المسلمين أنهم ما قضيا مع أنه لم يرو عن أحد من الناس امام ولا أمير ترك أن قضى فيما دون الموضحة بشئ ولا نجد وقد روي أن يزيد بن ثابت قد قضى فيما دون الموضحة حتى في الدائمة فإن قال رويت فيه حديثاً واحداً أفأرأيت جميع ما ثبت مما أخذ به انما روى فيه حديثاً واحداً هل يستقيم أن يكون يثبت بحديث واحد فلم يكن له أن يقول ما علمنا أو لا يثبت بحديث واحد فينبغي أن تدع عامة ما رويت وثبت من حديث واحد قال سألت الشافعي من أي شئ يجب الوضوء قال من أن ينام الرجل مضطجعا أو يحدث من ذكر أو دبراً أو يقبل امرأته أو يسهأ أو يس ذكره قلت فهل قال قائل ذلك (قال الشافعي) نعم قد قرأنا ذلك على صاحبنا والله يفصلنا وله قلت ونحن نقوله قال الشافعي انكم جميعون أنكم توضئون من مس الذكر والمس والجنس للرأفة فقلت نعم قال فتعلم من أهل الدنيا خلقاً يفتي عن نفسه أن يوجب الوضوء الا من ثلاث فأنت توجب الوضوء من اثنين أو ثلاث سواء من اضطرركم الى أن تقولوا هذا الذي لا يوجد في قول أحد من بني آدم غيركم والله المستعان ثم تذكرونه بأن تقولوا الا من عندنا قال فإن كان الا من عندكم إجماع أهل المدينة فقد خالفتموهم وإن كانت كلمة لا معنى لها فلم تكلفتموها فما علمت قبلك أحد أنكم بها وما كملت منكم أحد أقط فرأيت أنه يعرف معناها وما ينبغي لكم أن تجهلوا إذا كان يوجد فيه ما ترون والله أعلم

(كتاب جماع العلم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال لم أسمع أحدا نسبته للناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لمن بعده الاتباع وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن ما سواه ما تبع لهما وأن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والفرقة سأصف قولها إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم تفرق أهل الكلام في تبني الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقا متباينا وتفرق غيرهم عن نسبته العامة إلى الفقه فيه تفرقا ما لبعضهم فقد أكثر من التقليد والتخفيف من النظر والغفلة والاستعجال بالرياسة وسأمثل لك من قول كل فرقة عرفتها مثالا يدل على ما وراءه إن شاء الله تعالى

(باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل ينسب إلى العلم بذهب أصحابه أنت عربي والقرآن نزل بلسان من أنت منهم وأنت أدري بحفظه وفيه لله فرائض أنزلها الوسل شاك قد تلبس عليه القرآن يحرف منها استنبته فان تاب والاقتلته وقد قال الله عز وجل في القرآن نينا لكل شئ فكيف جاز عند نفسك ألا حد في شئ فرضه الله أن يقول مرة الفرض فيه عام ومرة الفرض فيه خاص ومرة الأمر فيه فرض ومرة الأمر فيه دلالة وإن شاء ذوا باحة وكثير ما فرقت بينه من هذا عندك حديث ترويه عن رجل عن آخر عن آخر وأحد ثمان أو ثلاثة حتى تبلغ به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وجدت لك ومن ذهب مذهبا لا تبرؤن أحد القيموه وقد متهوه في الصدق والحفظ ولا أحدا لقيت ممن لقيت من أن يغلط وينسى ويخطئ في حديثه بل وجدتكم تقولون لغير واحد منهم أخطأ فلان في حديث كذا وفلان في حديث كذا ووجدتكم تقولون لو قال رجل لحديث أحاطت به وحرمت من علم الخاصة لم يقل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخطأتم أو من حدثكم وكذبتم أو من حدثكم لم تستنبوه ولم تزيدوه على أن تقولوا له بئس ما قلت أفيجوز أن يفرق بين شئ من أحكام القرآن وظاهره واحد عندهم سمعه بخبر من هو كما وصفت فيه وثقته من أخبارهم مقام كتاب الله وأنتم تعطون بها وتمنعون بها قال فقلت إنما تعطى من وجه الاحاطة ومن جهة الخبر الصادق وجهة القياس وأسبابها عندنا مختلفة وإن أعطيناها كلها فبعضها أثبت من بعض قال ومثل ماذا قلت أعطاني من الرجل بأقراره وبالبينة وإيائه البين وحلف صاحبه والاقرار أقوى من البينة والبينة أقوى من إياه البين وبين صاحبه ونحن وإن أعطيناها أعطاء واحد فأسبابها مختلفة قال وإذا قمتم على أن تقبلوا أخبارهم وفهمهم ما ذكرت من أمركم بقبول أخبارهم وما حجتكم فيه على من ردها قال ولا أقبل منها شيئا إذا كان يمكن فهم الوهم ولا أقبل إلا ما شهد به على الله كما شهد بكتاب الذي لا يسع أحدا الشك في حرف منه أو يجوز أن يقوم شئ مقام الاحاطة وليس بها فقلت له من علم اللسان الذي به كتاب الله وأحكام الله دله علم بهما على قبول أخبار الصادقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) والفرق بين ما دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينه من أحكام الله وعلم بذلك مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ كنت لم تشاهده خبر الخاصة وخبر العامة قال نعم قلت فقد رددتها إن كنت تدبر بما تقول قال أفنوجدني مثل هذا مما تقوم به لك الحجة في قبول الخبر فإن أوجدته كان أزيد في إيضاح بحسب ما أثبت للحجة على من خالف وأطيب لنفس من رجع عن قوله لقولك فقلت إن (١) كذا في النسخة وفيه سقط وتحريف لم تهتدا لهما فخر وقد انفردت هنا نسخة سقيمة جدا لم تعثر على غيرها بعد البحث والتنقيب وننتهي إلى كتاب القرعة كتبه معججه

قوا حش وفيهن عقوبات
وأسوأ السرقة الذي
يسرق صلاته ثم ساق
الحديث قال ومثل معنى
هذا في كتاب الله قال
واللاقي يأتين الفاحشة
من نسائكم فاستشهدوا
عليهن أربعة منكم
فإن شهدوا فأمسكوهن
في البيوت حتى يتوفاهن
الموت إلى آخر الآية
فكان هذا أول العقوبة
للزانية في الدنيا ثم نسخ
هذا عن الزناة كلهم
الحرة والعبد والبكر
والثيب فحذف الله البكرين
الحريين المسلمين فقال
الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة
جلدة * حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي أخبرنا
مالك عن ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد
الله بن عتبة عن ابن
عباس أنه قال سمعت
عمر بن الخطاب يقول
الرجم في كتاب الله
على من زنى إذا أحصن
مسن الرجال والنساء
إذا قامت عليه البينة أو
كان الجبل أو الاعتراف
* أخبرنا مالك عن
يحيى بن سعيد أنه سمع
سعيد بن المسيب يقول
قال عمر يا كم أن تهلكوا
عن آية الرجم أن يقول
قائل لا أحد حدين في

كتاب الله فقد رجم
رسول الله ورجنا والذي
نفسى بيده لولا أن
يقول الناس زاد عمر في
كل الله لكتبها الشيخ
والشيخة اذا زينا
فارجوها البتة فان اقد
قرأناها هـ حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك وابن عيينة عن
ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله عن أبي
هريرة وزياد بن خالد
وزاد سفيان وسئل أن
رجلا ذكر أن ابنه زنى
بامرأة رجل فقال
رسول الله لأقضي
بينكما بكتاب الله فخلد
ابنه مائة وغر به عاما
وأمر أن يبا على امرأته
اعترفت فارجهما
فاعترفت فرجهما (قال
الشافعي) رحمه الله
كان ابنه بكرا وامرأة
الأخرى قال فذكر
رسول الله عن الله حد
البكر واليتيم في الزنا
فدل ذلك على مثل
ما قال عمر من حد
الثب في الزنا (قال
الشافعي) قال الله
جل ثناؤه في الاماء فاذا
أحصن فان أتبن
بفاحشة فعلمن نصف
ما على المحصنات من
العذاب ففعلنا عن الله

سلك سبيل النصفة كان في بعض ما قلت دليل على أنك مقسم من قولك على ما يجب عليك الانتقال عنه
وأنت تعلم أن قد طالت غفلتك فيه عما لا ينبغي أن تفعل من أمر دينك قال فاذا كرشي أن حضرك قلت
قال الله عز وجل هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة
قال فقد علمنا أن الكتاب كتاب الله فما الحكمة قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفيمكن
أن يكون يعلمهم الكتاب جملة والحكمة خاصة وهي أحكامه قلت نعمي بأن يبين لهم عن الله عز وجل مثل
ما بين لهم في جملة الفرائض من الصلاة والزكاة والحج وغيره أفيمكن أن يكون الله قد أحكم فرائض من فرائضه بكتابه
وبين كيف هي على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم قال انه ليحتمل ذلك قلت فان ذهبت هذا المذهب
فهو في معنى الاول قبله الذي لا تصل اليه الا بخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ذهبت مذهب
تكرير الكلام قلت وأيهم أولى به اذا ذكر الكتاب والحكمة أن يكونا شيئين أو شيئا واحدا قال ليحتمل
أن يكونا كما وصفت كتابا وسنة فيكونا شيئين ويحتمل أن يكونا شيئا واحدا قلت فأظهرهما أولاهما وفي
القرآن دلالة على ما قلنا وخلاف ما ذهبت اليه قال وأين قلت قول الله عز وجل واذا كرن مايتلى في
بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خيرا فأخبر أنه يتلى في بيوتهم شيئا قال فهذا القرآن
يتلى فكيف تتلى الحكمة قلت انما معنى التلاوة أن ينطق بالقرآن والسنة كما ينطق بها قال فهذه آيتين في
أن الحكمة غير القرآن من الأولى وقلت افترض الله علينا اتباع نبيه صلى الله عليه وسلم قال وأين قلت
قال الله عز وجل فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوا فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت
ويسألوا تسليما وقال الله عز وجل من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن
تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم قال ما من شيء أولى بنا أن نقوله في الحكمة من أنها سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولو كان كما قال بعض أصحابنا ان الله أمر بالتسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحكمته انما هو لما أنزل له لكان من لم يسلم له أن ينسب اليه التسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لقد
فرض الله جل وعز علينا اتباع أمره فقال وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا قال انه ليين
في التنزيل أن علينا فرضا أن نأخذ الذي أمرنا به وننتهي عما نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت
والفرض علينا وعلى من هو قبلنا ومن بعدهنا واحد قال نعم قلت فان كان ذلك علينا فرضا في اتباع أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نحيط أنه اذا فرض علينا شيئا فقد دلنا على الأمر الذي يؤخذ به فرضه قال نعم
قلت فهل تجد السبيل الى تأدية فرض الله عز وجل في اتباع أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحد
قبل أو بعده ممن لم يشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
في أن لا آخذ ذلك الا بالخبر لما دلني على أن الله أوجب على أن أقبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
وقلت له أيضا يلزمك هذا في نسخ القرآن ومنسوخه قال فاذا كرمه شيئا قلت قال الله تعالى كتب عليكم
اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين وقال في الفرائض ولا توبة لكل واحد
منهما السادس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا ماله الثلث فان كان له إخوة فلا ماله
السدس فزعنا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن آية الفرائض نسخت الوصية للوالدين والأقربين
فلو كنا ممن لا يقبل الخبر فقال قائل الوصية نسخت الفرائض هل نجد الحجة عليه الا بالخبر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال هذا شبهه بالكتاب والحكمة والحجة ثابتة بأن علينا قبول الخبر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد صرت الى أن قبول الخبر لازم للمسلمين لما ذكرتم وما في مثل معانيه من كتاب الله وليست
تدخلني أنفة من اظهار الانتقال عما كنت أرى الى غيره اذا باتت الحجة فيه بل أدين بأن على الرجوع عما

كنت أرى الى ما رأيته الحق ولكن أرايت العام في القرآن كيف جعلته عامامرة وخاصة أخرى قلت له
لسان العرب واسع وقد تنطق بالشئ عاماتر يديه الخاص فيمين في افغظها ولست أصير في ذلك بخبر الاجبر لازم
وكذلك أنزل في القرآن فيمين في القرآن مرة وفي السنة أخرى قال فاذا كرمها شيئاً قلت قال الله عز وجل
الله خالق كل شئ فكان مخرجاً بالقول عاماً رادبه العام وقال إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً
وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم فكل نفس مخلوقة من ذكر وأنثى فهذا عام رادبه العام وفيه
الخصوص وقال ان أكرمكم عند الله أتقاكم والتقوى وخلافها لا تكون الا للبالغين غير الغلوين على
عقولهم وقال يا أيها الناس ضرب مثل فاستعوا له ان الذين يدعون من دون الله لئ يحلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له
وقد أحاط العلم أن كل الناس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يدعون من دونه شيئاً لأن فيهم
المؤمن ومخرج الكلام عام وانما أريد من كان هكذا وقال واسئله عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ
يعدون في السبت دل على أن العادين فيه أهلها دونها وذكرت له شيئاً مما كتبت في كتابي فقال هو كما قلت
كله ولكن بين في العام الذي لا يوجد في كتاب الله أنه أريد به خاص قلت فرض الله الصلاة ألست تجدها
على الناس عامة قال بلى قلت وتجد الخيض مخرجات منه قال نعم قلت وتجد الزكاة على الأموال عامة
وتجد بعض الأموال مخرجاتها قال بلى قلت وتجد الوصية لا والدين منسوخة بالفرائض قال نعم وفرض
الموارث لا لآباء والأمهات والولد عاماً ولم يورث المسلمون كافرين مسلم ولا عبداً من حر ولا قاتلاً من قتل
بالسنة قال نعم ونحن نقول ببعض هذا فقلت فذلك على هذا قال السنة لأنه ليس فيه نص قرآن
قلت فقد بات في أحكام الله تعالى في كتابه فرض طاعة رسوله والموضع الذي وضعه الله عز وجل به من
الابانة عنه ما أنزل خاصاً و عاماً وانما منسوخاً قال نعم وما زلت أقول بخلاف هذا حتى بان لي خطأ من
ذهب هذا المذهب ولقد ذهب فيه أناس مذهبين أحدهما فريقين لا يقبل خبراً وفي كتاب الله البيان قلت
فالزمه قال أفضي بذلك الى عظيم من الامر فقال من جاء بما يقع عليه اسم صلاة وأقل ما يقع عليه اسم
زكاة فقد أدى ما عليه لا وقت في ذلك ولو صلى ركعتين في كل يوم أو في كل أيام وقال ما لم يكن فيه كتاب الله
فليس على أحد فيه فرض وقال غيره ما كان فيه قرآن يقبل فيه الخبر فقال بقريب من قوله فيما ليس
فيه قرآن فدخل عليه ما دخل على أقرئ منه ودخل عليه أن صار الى قبول الخبر بعد رده وصار الى أن
لا يعرف ناسخاً ولا منسوخاً ولا خاصاً ولا عاماً وأخطأ قال ومذهب الضلال في هذين المذهبين واضح لست
أقول بواحد منهما ولكن هل من حجة في أن تبسح المحرم باحاطة بغير إحاطة قلت نعم قال ماهو قلت
ما تقول في هذا الرجل الى جنبه أحمر الدم والمال قال نعم قلت فان شهد عليه شاهدان بأنه قتل رجلاً
وأخذ ماله وهو هذا الذي في يديه قال أقتله قوداً وأدفع ماله الذي في يديه الى ورثة المشهود له قال قلت أو
يمكن في اشهادين أن يشهدا بالكذب والغلط قال نعم قلت فكيف أبحت الدم والمال المحرمين باحاطة
بشاهدين وليس باحاطة قال أمرت بقبول الشهادة قلت أفجدي في كتاب الله تعالى نصاً أن تقبل الشهادة
على القتل قال لا ولكن اسئله لانه لا يأمر بها الا بعني قلت أفيحتمل ذلك المعنى أن يكون الحكم غير
القتل ما كان القتل يحتمل القود والدية قال فان الحجة في هذا أن المسلمين اذ اجتمعوا أن القتل بشاهدين
قننا الكتاب محتمل لمعنى ما جعوا عليه وان لا تحطى عامتهم معنى كتاب الله وان أخطأ بعضهم فقلت له
أراك قد رجعت الى قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاجماع دونه قال ذلك الواجب على
وقلت له نجد اذا أبحت الدم والمال المحرمين باحاطة بشهادة وهي غير إحاطة قال كذلك أمرت قلت
فان كنت أمرت بذلك على صديق الشاهدين في الظاهر فقبلتم على الظاهر ولا يعلم الغيب الا الله وانا
لنطلب في الحديث أكثر مما نطلب في الشاهد فخير شهادة البشر لا تقبل حديث واحد منهم ونجد الدلالة على

نجسين لانه لا يكون
النصف الا لما يتجرأ
فأما الرجم فلانصفه
لان المرجوم قد يموت
بأول حجر وقد لا يموت
الا بعد كثير من الحجارة
* أخبرنا عبد الوهاب
عن يونس بن عبيد عن
الحسن عن عباد بن
الصامت أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال خذوا
عني قد جعل الله لهن
سبيلاً البكر بالبكر
جلده مائة وتغريب عام
والثيب بالثيب جلده مائة
والرجم (قال الشافعي)
رجه الله وقد حدثني
الثقة أن الحسن كان
يدخل بينه وبين
عبادة حطان الرقاشي
ولأدري أدخله عبد
الوهاب بينهم فزال من
كتابي حين حولته من
الاصل أم لا والاصل
يوم كتبت هذا الكتاب
غائب عني (قال
الشافعي) فكان هذا
أول ما نسخ من حبس
الزانيين وأذاهما وأول
حد نزل فيهما وكان فيه
ما وصفت في الحديث
قبله من أن الله أنزل
حد الزنا للبكرين والثيبين
وان من حد البكرين
النسي على كل واحد
منهما مائة

ونسخ الخلد عن النبيين
وأثر أحدهما الرجم
فرجم النبي صلى الله
عليه وسلم امرأة الرجل
ورجم ماعز بن مالك
ولم يجلد واحدا منهما
فان قال فائسل ما دل
على أن امرأه
الرجل وما عز بعد قول
النبي صلى الله عليه وسلم
الثيب بالثيب جلد مائة
والرجم قيل اذ كان
النبي يقول خذوا
عني قد جعل الله
لهن سبيلا الثيب
بالثيب جلد مائة والرجم
كان عذبا لا يكون الا
أول حد حده الزانيان
فاذا كان أول فكل شيء
جد بعد تخالفه فالعلم
يحيط بأنه بعده والذي
بعد ينسخ ما قبله اذا
كان يخالفه وقد أثبتنا
هذا والذي نسخ في
حديث المرأة التي رجمها
أئیس مع حديث ماعز
وغيره فكانت الحدود
ناتبة على المحدودين
ما أتوا الحدود وان كثر
اتيانهم لها لانهم في كل
واحد من الاحوال
جانون ما حدوا فيه وهم
زناة أول مرة وبعد
أربع عشرة وكذلك
القذفة الذين أنزل الله
أن يجلدوا ثمانين
وجميع أهل الحدود

صدق المحدث وغلطه عن شركه من الحفاظ وبالكتاب والسنة في هذا دلالات ولا يمكن هذا في الشهادات
قال فأقام على ما وصفت من التفريق في رد الخبر وقبول بعضه مرة ورد مثله أخرى مع ما وصفت من بيان
الخطا فيه وما يلزمهم من اختلاف أقاويلهم وفيما وصفنا ههنا وفي الكتاب قبل هذا دليل على الجحمة عليهم
وعلى غيرهم فقال لي قد قلت منك أن أقبل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمت أن الدلالة على
معنى ما أراد بما وصفت من فرض الله طاعته فاننا اذا قبلت خبره فعن الله قبلت ما أجمع عليه المسلمون فلم
يختلفوا فيه وعلمت ما ذكرت من أنهم لا يجتمعون ولا يختلفون الا على حق ان شاء الله تعالى أفرأيت ما لم
تجد نصافي كتاب الله عز وجل ولا خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما سمعت تسأل عنه فتجيب
باجاب شيء وباطاله من أين وسعد القول بما قلت فيه وأني لك بعرفة الصواب والخطا فيه وهل تقول فيه
اجتهادا على عين مطلوبة غائبة عندك أو تقول فيه تعسفا في أناسك أن تحل وتحرم وتفرق بلا مثال موجود
تحتدي عليه فان أجزت ذلك لنفسك جازا لغيرك أن يقول بما خطر على قلبه بلا مثال بصير اليه ولا عبرة
توجد عليه تعرف بها خطا من صوابه فأين من هذا ان قدرت ما تقوم لك به الخجة والا كان قولك بما لجة لك
فيه مردود عليك فقلت له ليس لي ولا لعالم أن يقول في اباحة شيء ولا حظره ولا أخذ شيء من أحد ولا إعطائه
الا أن يجد ذلك نصافي كتاب الله أو سنة أو إجماع أو خبر يلزم قال يمكن داخل في واحد من هذه الأخبار
فلا يجوز لنا أن نقوله بما استحسنا ولا بما خطر على قلوبنا ولا نقوله الا قيسا على اجتهاديه (١) على طلب
الاخبار اللازمة ولو جاز لنا أن نقوله على غير مثال من قياس يعرف به الصواب من الخطا جاز لكل أحد أن
يقول معنا بما خطر على باله ولكن علينا وعلى أهل زماننا أن لا نقول الا من حيث وصفت فقال الذي أعرف
أن القول عليك ضيق الابان يسع قياسا كما وصفت ولي عليك مسئلتان احدهما ان تذكر الخجة في أن
لك أن تقيس والقياس باحاطة كالخبر انما هو اجتهاد فكيف ضاق أن تقول على غير قياس واجعل جوابك
فيه أخصر ما يحضر لك قلت ان الله أنزل الكتاب تيمنا لكل شيء والتبيين من وجوه منها ما بين فرضه فيه
ومنها ما أنزله حجة وأمر بالاجتهاد في طلبه ودل على ما يطلب به بعلمات خلقها في عبادته لهم بها على وجه
طلب ما افترض عليهم فاذا أمرهم بطلب ما افترض ذلك والله أعلم دلتان احدهما أن الطلب لا يكون
الامقصودا بشيء أن يتوجه له لأن يطلبه الطالب متعسفا والأخرى أنه كلفه بالاجتهاد في التأني لما أمره
بطلبه قال فاذا كرر الدلالة على ما وصفت قلت قال الله عز وجل قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك
قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وشره قصده وذلك لتقاؤه قال أجل قلت وقال هو الذي
جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال (٢) وسخر لكم النجوم والليل والنهار والشمس
والقمر وخلق الجبال والارض وجعل المسجد الحرام حيث وضعه من أرضه فكلف خلقه التوجه اليه
فهم من يرى البيت فلا يسعه الا الصواب بالقصد اليه ومنهم من يغيب عنه وتأتى داره عن موضعه فيتوجه
اليه بالاستدلال بالنجوم والشمس والقمر والرياح والجبال والمهاب كل هذا قد يستعمل في بعض الحالات ويدل
فيها ويستغنى بعضها عن بعض قال هذا كما وصفت ولكن على احاطة أنت من أن تكون اذا توجهت
أصبت قلت أما على احاطة من أنى اذا توجهت أصبت ما كلف وأن لم أكلف أكثر من هذا نعم قال
أفعلى احاطة أنت من صواب البيت بتوجهك قلت فهذا شيء ما كلفت الاحاطة في أصله وانما كلفت
الاجتهاد قال فما كلفت قلت التوجه شطر المسجد الحرام فقد جئت بالكليف وليس يعلم الاحاطة
بصواب موضع البيت آدمي الا بعين فأما ما غاب عنه من عينه فلا يحيط به آدمي قال فتقول أصبت قلت
نعم على معنى ما قلت أصبت على ما أمرت به فقال ما يصح في هذا جواب أبدا غير ما أجبت به وان من قال

(١) لعله بعد طلب الأخبار تأمل (٢) مراده أن القرآن دل على ذلك لأن لفظ القرآن هكذا فتنبه

(قال الشافعي) وروى

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها ثم قال فليبيعها بعد الثالثة أو الرابعة (قال الشافعي) وروى عن النبي في الشارب يجلد ثلاثاً أو أربعاً يقتل ثم يحفظ عن النبي أنه جلد الشارب العدد الذي قال يقتل بعده ثم أتى به بخلده ووضع القتل وصارت رخصة والقتل عن أقيم عليه حد في شيء أربعاً فأتى به الخامسة منسوخ بما وصف وكذلك بيع الأمة بعد زناها ثلاثاً أو أربعاً

(باب نكاح المتعة)

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما أن علياً قال لابن عباس إن رسول الله نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي عن اسمعيل بن قيس قال سمعت ابن مسعود قال

كلفت الاحاطة بأن أصيب بزعم أنه لا يصلي الآن يحيط بأن يصيب أبداً وإن القرآن ليدل كما وصفت على أنه انما أمر بالتوجه الى المسجد الحرام والتوجه هو التأخي والاجتهاد لا الاحاطة فقال أذكر غير هذا إن كان عندك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قال الله عز وجل ومن قتله منكم متعمداً فإماتة ما قتل من التعمد يحكم به ذوا عدل على المثل يجتهدان فيه لأن الصفة تختلف فتصغر وتكبر فأمر العدلين أن يحكما المثل الأعلى الاجتهاد ولم يجعل الحكم عليهما حتى أمرهما بالمثل وهذا يدل على مثل ما دلت عليه الآية قبله من أنه محظور عليه إذا كان في المثل اجتهاد أن يحكما بالاجتهاد الأعلى المثل ولم يؤمر فيه ولا في القبلة إذا كانت مغيبة عنه فكان على غير احاطة من أن يصيبها بالتوجه أن يكون يصلي حيث شاء من غير اجتهاد بطلب الدلائل فيها وفي الصيد معا ويدل على أنه لا يجوز لأحد أن يقول في شيء من العلم إلا بالاجتهاد والاجتهاد فيه كالاجتهاد في طلب البيت في القبلة والمثل في الصيد ولا يكون الاجتهاد إلا لعرف الدلائل عليه من خبر لازم أو كتاب أو سنة أو إجماع ثم طلب ذلك بالقياس عليه بالاستدلال ببعض ما وصفت كما يطلب ما غاب عنه من البيت واشتبه عليه من مثل الصيد أما من لا آلة فيه فلا يحل له أن يقول في العلم شيئاً ومثل هذا إن الله شرط العدل بالشهود والعدل بالعمل بالطاعة والعقل للشهادة فإذا ظهر لنا هذه قبلتنا شهادة الشاهد على الظاهر وقد يمكن أن يكون يستبطن خلافه ولكن لم تكلف المغيب فلم يرخص لنا إذا كنا على غير احاطة من أن باطنه كظاهرة أن نجيز شهادة من جاءنا إذا لم تبين فيه علامات العدل هذا يدل على ما دل عليه ما قبله وبين أن لا يجوز لأحد أن يقول في العلم بغير ما وصفنا قال أفنوجدني بدلالة مما يعرف الناس فقلت نعم قال وما هي قلت أرأيت الثوب يختلف في عيبه والرقيق وغيره من السلع من يريه الحاكم ليقومه قال لا يريه إلا أهل العلم به قلت لأن حالهم مخالفة حال أهل الجهالة بأن يعرفوا أسواقهم يوم يرونه وما يكون فيه عيباً ينقصه وما لا ينقصه قال نعم قلت ولا يعرف ذلك غيرهم قال نعم قلت ومعرفة فيه بالاجتهاد بأن يقيسوا الشيء بعضه ببعض على سوق يومها قال نعم قلت وقياسهم اجتهاد لا احاطة قال نعم قلت فإن قال غيرهم من أهل العقول نحن نجتهد أكنى على غير احاطة من أن هؤلاء أصابوا أليس تقول لهم إن هؤلاء يجتهدون عالمين وأنت تجتهد جاهلاً فأنت متعسف فقال ما لهم جواب غيره وكفى بهذا جواباً تقوم به الحجة قلت ولو قال أهل العلم به أذكر على غير احاطة فحين نقول فيه على غير قياس ونكتفي في الظن بسعر اليوم والتأمل لم يكن ذلك لهم قال نعم قلت فهكذا من ليس بعالم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وبما قال العلماء وغافل ليس له أن يقول إلا من جهة القياس والوقف في النظر ولو جاز لعالم أن يدع الاستدلال بالقياس والاجتهاد فيه جاز للجاهلين أن يقولوا ثم لعلمهم أعذر بالقول فيه لأنه يأتي الخطأ عامداً بغير اجتهاد أو يأتونه جاهلين قال أفنوجدني حجة غير ما وصفت أن للعالمين أن يقولوا قلت نعم قال فإذا ذكرها قلت لم أعلم مخالفاً في أن من مضى من سلفنا والقرون بعدهم إلى يوم كذا قد حكموا بهم وأفتى مفتيهم في أمور ليس فيها نص كتاب ولا سنة وفي هذا دليل على أنهم انما حكموا اجتهاداً إن شاء الله تعالى قال أفنوجدني هذا من سنة قلت نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الدرداء روى عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر وقال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة (قال الشافعي) قال فأسمعك تروى فإذا اجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر

(باب حكاية قول من رد خبر الخاصة)

« أخبرنا الربيع » قال قال محمد بن إدريس الشافعي فوافقنا طائفة في أن تثبيت الاخبار عن النبي

كما نغزو مع رسول الله

وليس معانساء فأردنا

أن نخشى قهنا عن

ذلك رسول الله ثم رخص

لنأن ننكح المرأة إلى

أجل بالشئ (قال

الشافعي) ثم ذكر ابن

مسعود الارخاص في

نكاح المتعة ولم يوقت

شيأ يدل أهو قبل خير

أم بعدها فأشبه حديث

علي بن أبي طالب في

نهي النبي عن المتعة أن

يكون والله أعلم ناسخا

فلا يجوز نكاح المتعة

بحال وإن كان حديث

الربيع بن سبرة ثبت

فهو يسين أن رسول

الله أحل نكاح المتعة

ثم قال هي حرام إلى يوم

القيامة قال فإن لم يثبت

ولم يكن في حديث علي

بيان أنه ناسخ لحديث

ابن مسعود وغيرهما

روى إحلال المتعة سقط

تحليلها بدلائل القرآن

والسنة والقياس وقد

ذكرنا ذلك حيث سئلنا

عنه

(باب الخلاف في نكاح

المتعة)

حدثنا الربيع قال

قال الشافعي نخالفنا

مخالفون في نكاح المتعة

فقال بعضهم النهي عن

نكاح المتعة عام خير

على أنهم استمتعوا من

صلى الله عليه وسلم لازم للأمة ورواها ما حكيت مما احتجبت به على من رد الخبر حجة يشبونها بضيقتهم
على كل أحد أن يخالفها ثم كلني جماعة منهم مجتمعين ومتفرقين بما لا أحفظ أن أحكي كلام المنفرد عنهم
منهم وكلام الجماعة ولا ما أوجب به كلاً ولا أنه قيل لي وقد جهدت على تقصي كل ما احتجوا به فأثبت أشياء
قد قلتها ولمن قلتها منهم وذكر بعض ما أراه منه يلزمهم وأسأل الله تعالى العصمة والتوفيق قال فكانت
جولة قولهم أن قالوا لا يسع أحد من الحكم ولا من المفتين أن يفتي ولا يحكم إلا من جهة الإحاطة والاحاطة
كل علم أنه حق في الظاهر والباطن يشهد به على الله وذلك الكتاب والسنة المجتمع عليها وكل ما اجتمع الناس
ولم يفتروا فيه فالحكم كاه واحد يلزمنا أن لا نقبل منهم إلا ما قلنا مثل أن الظاهر أربع لأن ذلك الذي لا منازع
فيه ولا دافع له من المسلمين ولا يسع أحد الشك فيه قلت له لست أحسبه يخفى عليك ولا على أحد حضرك
أنه لا يوجد في علم الخاصة ما يوجد في علم العامة قال وكيف قلت علم العامة على ما وصفت لا تلقى أحد من
المسلمين الا وجدت علمه عنده ولا يرد منها أحد شيئاً على أحد فيه كما وصفت في جل الفرائض وعدد الصلوات وما
أشبهها وعلم الخاصة علم تجدد السابقين والتابعين ومن بعدهم إلى من لقيت تختلف أفعالهم وتباين تبايناً
بيناً فيما ليس فيه نص كتابي ولو نزل فيه وان ذهبوا إلى القياس فيحتمل القياس الاختلاف فإذا اختلفوا فاعل
ما عند المخالفين أقام عليه خلافه أنه مخطئ عنده وكذلك هو عند من خالفه وليست هكذا المنزلة الأولى
وما قيل قياساً فامكن في القياس ان يخطئ القياس لم يجز عندك أن يكون القياس احاطة ولا تشهد به كله
على الله كما زعمت فذكرت أشياء تلزمه عندي سوى هذا فقال بعض من حضره دع المسئلة في هذا وعندنا
أنه قديم دخل عليه كثير مما أدخلت عليه ولا يدخل عليه كله قال فأنا أحدث لك غير ما قال قلت فاذكره
قال العلم من وجوه منها ما نقلته عامة عن عامة أشهد به على الله وعلى رسوله مثل جل الفرائض قلت هذا
العلم المقدم الذي لا ينازعك فيه أحد ومنها كتاب يحتمل التأويل فيختلف فيه فإذا اختلف فيه فهو على
ظاهره وعامة لا يصرف إلى باطن أبداً وان احتمله إلا باجماع من الناس عليه فإذا تفرقوا فهو على الظاهر قال
ومنها اجتماع المسلمون عليه وحكوا عن قبلهم الاجتماع عليه وان لم يقولوا هذا الكتاب ولا سنة فقد يقوم عندي
مقام السنة المجتمع عليها وذلك أن اجتماعهم لا يكون عن رأي لأن الرأي إذا كان تفرق فيه قلت فصفت لي
ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط
ثم آخر هذا القياس ولا يقاس منه الشئ بالشئ حتى يكون مبتدؤه ومصدره ومصرفه فيما بين أن يتبدى إلى
أن ينقضي سواء فيكون في معنى الأصل ولا يسع التفرق في شئ مما وصفت من سبيل العلم والأشياء على
أصولها حتى تجتمع العامة على إزالتها عن أصولها والاجماع حجة على كل شئ لأنه لا يمكن فيه الخطأ قال
فقلت أماماً ذكرت من العلم الأول من نقل العوام عن العوام فكيف قلت أفرأيت الثاني الذي قلت لا تختلف فيه
العوام بل تجتمع عليه وتحكي عن قبلها الاجتماع عليه أتعرفه فتصفه وتعرف العوام الذين ينقلون عن العوام
أهم كمن قلت في جل الفرائض فأولئك العلماء ومن لا ينسب إلى العلم ولا نجد أحداً بالغافي الإسلام غير مغلوب
على عقله يشك أن فرض الله أن الظاهر أربع أم هو وجه غير هذا قال بل هو وجه غير هذا قلت فصفه
قال هذا إجماع العلماء دون من لا علم له يجب اتباعهم فيه لأنهم منفردون بالعلم دونهم مجتمعين عليه فإذا
اجتمعوا قامت بهم الحجة على من لا علم له وإذا تفرقوا لم تقم بهم على أحد حجة وكان الحق فيما تفرقوا فيه أن يرد
إلى القياس على ما اجتمعوا عليه فأى حال وجدتهم بهادلتني على حال من قبلهم أن كانوا مجتمعين من جهة
علت أن من كان قبلهم من أهل العلم مجتمعون من كل قرن لأنهم (١) لا يجتمعون من جهة وان كانوا متفرقين
علت أن من كان قبلهم كانوا متفرقين من كل قرن وسواء كان اجتماعهم من خبر يحكونه أو غير خبر
للاستدلال أنهم لا يجتمعون إلا بخبر لازم وسواء إذا تفرقوا حكوا خبراً بما وافق بعضهم أو لم يحكوه لأنني
(١) في العبارة سقط ولعل الأصل لاهم لا يجتمعون من جهة الا وهم مجتمعون من كل جهة تأمل كتبه معججه

فكره ذلك لهم لاعلى
تحريره لان الناس
استمعوا عام الفتح في
حديث عبد العزيز بن
عمر فقيل له الحديث
عام الفتح في النهي
عن نكاح المتعة على
الأبد أبين من حديث
علي بن أبي طالب وإذا لم
يثبت فلا حجة فيه
بالأخص في المتعة
وهي منهي عنها كإروى
علي بن أبي طالب
والنهي عندنا تحريم
الآن تأتي دلالة على
أنه اختيار لا تحريم
قال أرايت ان لم يكن في
النهي عن نكاح المتعة
دلالة على ناسخ ولا
منسوخ لأخص فيها
أولى أم النهي عنها قلنا
بل النهي عنها والله أعلم
أولى قال فالدلالة على
ما وصفت قلت قال الله
جل ثناؤه والذين هم
لقروجهم حافظون إلا
على أنواجهم أو
ما ملكت أيانهم فحرم
النساء إلا بشكاح أو ملك
عين وقال في المنكوحات
إذا نكحتهم المؤمنات
ثم طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن فأحلن
بعد التحريم بالنكاح
ولم يحرمهن إلا بالطلاق
وقال في الطلاق الطلاق

لأقبل من أخبارهم إلا ما أجمعوا على قبوله فأما ما تفرقوا في قبوله فإن الغلط يمكن فيه فلم تقم حجة بامر يمكن
فيه الغلط قال فقلت له هذا يجوز إبطال الأخبار وإثبات الإجماع لأنك زعمت أن إجماعهم حجة كان
فيه خبراً ولم يكن فيه وأن افتراقهم غير حجة كان فيه خبراً ولم يكن فيه وقلت له ومن أهل العلم الذين إذا
أجمعوا قامت بأجماعهم حجة قال هم من نصبه أهل بلد من البلدان فقيموا رضوا قوله وقبلوا حكمه قلت فقل
الفقهاء الذين إذا أجمعوا كانوا حجة أرايت ان كانوا عشرة فغاب واحد وحضر ولم يتكلم أتجعل التسعة
إذا اجتمعوا أن يكون قولهم حجة قال فإن قلت لا قلت أرايت ان مات أحدهم أو غلب على عقله أيتكون
للتسعة أن يقولوا قال فإن قلت نعم وكذا لو مات خمسة أو تسعة لا واحد أن يقول قال فإن قلت لا قلت
فأى شيء قلت فيه كان متناقضاً قال فذع هذا قلت فقد وجدت أهل الكلام من مشيرين في أكثر البلدان
فوجدت كل فرقة منهم تنصب منها ما تنتهي إلى قوله وتضعه الموضوع الذي وصفت أيدخلون في الفقهاء الذين
لا يقبل من الفقهاء حتى يجتمعوا معهم أم خارجون منهم قال فإن قلت فهم داخلون فيهم قلت فإن شئت
فقله قال فقد قلته قلت فأتقول في المسح على الخفين قال فإن قلت لا يمسح أحد لأني إذا اختلفوا
في شيء رددته إلى الأصل والأصل الوضوء قلت وكذلك تقول في كل شيء قال نعم قلت فأتقول في الزاني
التيب أترجه قال نعم قلت كيف ترجه وقد نص بعض الناس العلماء قال لا رجم على زان لقول الله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فكيف ترجه ولم ترده إلى الأصل من أن دمه محرم حتى
يجتمعوا على تحليله ومن قال هذا القول يحتج بأنه زان داخل في معنى الآية وأن يجلد مائة قال ان أعطيتك
هذا دخل على فيه شيء يجاوز القدر كثر قلت أجل قال فلا أعطيك هذا وأجيبك فيه غير الجواب الأول
قلت فقل قال لا أنظر إلى قليل من المقيين وأنظر إلى أكثر قلت أفقص القليل الذين لا تنظر إليهم أهم
ان كانوا أقل من نصف الناس أو ثلثهم أو ربعهم قال ما أستطيع أن أحدهم ولكن الأكثر قلت أفغشيرة
أكثر من تسعة قال هؤلاء متقاربون قلت فغشيرة عاشت قال ما أفدر أن أحدهم قلت فكأنك
أردت أن تجعل هذا القول مطلقاً غير محدود فإذا أخذت بقول اختلف فيه قلت عليه الأكثر وإذا أردت
ردقول قلت هؤلاء الأقل أترضى من غيرك بمثل هذا الجواب رأيتك حينئذ صرت إلى أن دخلت فيما عبت
من التفرق أرايت لو كان الفقهاء كلهم عشرة فرغمت أنك لا تقبل إلا من الأكثر فقال ستة فاتفقوا
وخالفهم أربعة أليس قد شهدت الستة بالصواب وعلى الأربعة بالخطأ قال فإن قلت بلي قلت فقال الأربعة
في قول غيره فاتفقوا ثمانية من الستة معهم وخالفهم أربعة قال فآخذ بقول الستة قلت فتدع قول المصدين
بالاتنين وتأخذ بقول الخطئين بالاتنين وقد أمكن عابهم مرة وأنت تنكر قول ما أمكن فيه الخطأ فهذا قول
متناقض وقلت له أرايت قولك لا تقوم الحجة إلا بما أجمع عليه الفقهاء في جميع البلدان أتجد السبيل إلى
إجماعهم كلهم ولا تقوم الحجة على أحد حتى تلقاهم كلهم أو تنقل عامة عن عامة عن كل واحد منهم قال
ما يوجد هذا قلت فإن قبلت عنهم بنقل الخاصة فقد قبلت فيما عبت وإن لم تقبل عن كل واحد إلا بنقل
العامة لم تجد في أصل قولك ما اجتماع عليه البلدان إذا لم تقبل نقل الخاصة لأنه لا سبيل إليه ابتداء لأنهم
لا يجتمعون لك في موضع ولا تجد الخبر عنهم بنقل عامة عن عامة قلت فأسمعك قلديت أهل الحديث وهم
عندك يخطئون فيما يدعون به من قبول الحديث فكيف تأمنهم على الخطأ فيما قلدهم الفقه ونسبوه إليه
فأسمعك قلديت من لا ترضاه وأفقه الناس عندنا وعند أكثرهم أتبعهم للحديث وذلك أجهلهم لأن الجهل
عندك قبول خبر الانفراد وكذلك أكثر ما يحتاجون فيه إلى الفقهاء ويفضلونهم به مع أن الذي ينصف غير
موجود في الدنيا قال فكيف لا يوجد قال هو وبعض من حضر معه فإني أقول إنما أنظر في هذا إلى من
يشهد له أهل الحديث بالفقه قلت ليس من بلد إلا وفيه من أهله الذين هم عثل صفته يدفعونه عن الفقه

مرتان فامسالة يعرف

أو تسريح باحسان وقال
وان أردتم استدال
زوج مكان زوج وأتيم
احداهن فقطارا بفعل
الى الازواج فرقة
ما انعقد عليه النكاح
فكان بينا أنه والله أعلم
أن يكون نكاح المتعة
منسوخا بالقرآن
والسنة في النبي عنه
لما وصفت لان نكاح
المتعة أن ينكح امرأة
مدة ثم ينفسخ نكاحها
بلا احداث طلاق منه
وفي نكاح المتعة ابطال
ما وصفت مما جعل الله
الى الازواج من الامساك
والطلاق وابطال
الموارث بين الزوجين
وأحكام النكاح التي
حكم الله بها في الظهار
والايلاء والعان اذا
انقضت المدة قبل
احداث الطلاق

(باب في الجنائز)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن سالم عن
أبيه عن عامر بن ربيعة
قال قال رسول الله اذا
رأيت الجنائز فقوموا
لها حتى تخلفكم أو
توضع (قال الشافعي)
ورواشبهها بما وافقه

ونسبونه الى الجهل أو الى أنه لا يحل له أن يقتل ولا يحل لاحدا أن يقبل قوله وعلمت تفرق أهل كل بلد بينهم ثم
علمت تفرق كل بلد في غيرهم فعلمنا أن من أهل مكة من كان لا يكاد يخالف قول عطاء ومنهم من كان يختار
عليه ثم أفتى بها الزنجي بن خالد فكان منهم من يقدمه في الفقه ومنهم من يعيل الى قول سعيد بن سالم وأصحاب
كل واحد من هذين يضعفون الآخر ويتجاوزون القصد وعلمت أن أهل المدينة كانوا يقدمون سعيد بن
المسيب ثم يتركون بعض قوله ثم حدث في زماننا منهم مالك كان كثير منهم من يقدمه وغيره يسرف عليه
ويضعف مذهبه وقدر أيت ابن أبي الزناد يجاوز القصد في ذم مذهبهم ورأيت المغيرة وابن حازم
والدراوردي يذهبون من مذهبهم ورأيت من ذمهم ورأيت بالكوفة قوم يعيلون الى قول ابن أبي ليلى
يذمون مذهب أبي يوسف وآخرين يعيلون الى قول أبي يوسف يذمون مذهب ابن أبي ليلى وما خالفه أبو يوسف
 وآخرين يعيلون الى قول الثوري وآخرين الى قول الحسن بن صالح وبلغني غير ما وصفت من البلدان شبيه
بما رأيت مما وصفت من تفرق أهل البلدان ورأيت المكين يذهبون الى تقديم عطاء في العلم على التابعين
وبعض المبانيين يذهبون الى تقديم إبراهيم النخعي ثم لعلى كل صنف من هؤلاء قدم صاحبه أن يسرف
في المبانسة بينه وبين من قدموا عليه من أهل البلدان وهكذا رأيتهم فيمن نصبوا من العلماء الذين أدر كنا
فاذا كان أهل الامصار يختلفون هذا الاختلاف فسمعت بعض من يقتل منهم يحلف بالله ما كان لفلان أن
يقتل لنقص عقله وجهالته وما كان يحل لفلان أن يسكت يعني آخر من أهل العلم ورأيت من أهل
البلدان من يقول ما كان يحل له أن يقتل بجهالته يعني الذي زعم غيره أنه لا يحل له أن يسكت لفصل علمه
وعقله ثم وجدت أهل كل بلد كما وصفت فيما بينهم من أهل زمانهم فأين اجتمع هؤلاء على تفقه واحد
وتفقه عام وكما وصفت رأيهم أو رأي أكثرهم وبلغني عن غاب عنى منهم شبيه بهذا فان أجهه واللك على
نفر منهم فتجعل أولئك نفر علماء اذا اجتمعوا على شيء قبلته قال وانهم ان تفرقوا كما زعمت باختلاف مذاهبهم
أو تأويل أو غفلة أو نفاسة من بعضهم على بعض فانما أقبل منهم ما اجتمعوا عليه معا فقبل له فان يجتمعوا
على واحد منهم أنه في غاية (٣) فكيف جعلته عالما قال لا ولكن يجتمعون على أنه يعلم من العلم قلت نعم
ويجتمعون لك على أن لم تدخله في جلة العلماء من أهل الكلام يعلمون من العلم فلم قدمت هؤلاء وتركتهم
في أن كثرة هؤلاء أهل الكلام وما أملك وطريقك الا بطريق التفرق الا أن تجميع الى ذلك أن تدعي الاجماع
وان في دعواك الاجماع لخصلا لا يجب عليك في أصل مذهبك أن تنتقل عن دعوى الاجماع في علم الخاصة
قال فهل من اجماع قلت نعم بحمد الله كثير في جلة الفرائض التي لا يسع جهلها فذلك الاجماع هو الذي
لو قلت أجمع الناس لم تجد حوالا أحدا يعرف شيئا يقول للثليس هذا باجماع فهذه الطريق التي يصدق بها من
ادعي الاجماع فيها وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه ودون الأصول غيرها فأما ما ادعيت من الاجماع
حيث قد أدركت التفرق في دهره وتحكي عن أهل كل قرن فانظروا أي يجوز أن يكون هذا اجماعا قال
فقال قد ادعى بعض أصحابك الاجماع فيما ادعى من ذلك فاسمعت منهم أحدا ذكر قوله الاعائب لذلك
وان ذلك عندي لم يعيب قلت من أين عيبه وعابوه وانما ادعاء إجماع فرقة أخرى أن يدرك من ادعائه
الاجماع على الأمة في الدنيا قال انما عيبه أنا نجد في المدنة اختلافا في كل قرن فيما يدعي فيه الاجماع
ولا يجوز الاجماع الاعلى ما وصفت من أن لا يكون مخالف فلعل الاجماع عنده الاكثر وان خالفهم الاقل
فليس ينبغي أن يقول اجماعا ويقول الاكثر اذا كان لا يرى عندهم شيئا ومن لم ير وعنه شيء في شيء لم يجز أن
ينسب الى أن يكون مجمعا على قوله كما لا يجوز أن يكون منسوبا الى خلافه فقلت له ان كان ما قلت من
هذا كما قلت فالذي يلزمك فيه أكثر لأن الاجماع في علم الخاصة اذا لم يوجد في فرقة كان أن يوجد في الدنيا
أبعد قال وقلت قولك وقول من قال الاجماع خلاف الاجماع قال فأوجدني ما قلت قلت ان كان

منسوخا وأن يكون
النبي قام لها لعله قد
رواها بعض المحدثين
من أن جنازة يهودي
مر بها على النبي فقام
لها كراهية أن تطوله
وأيهما كان فقد جاء
عن النبي تركه بعد فعله
والجثة في الآخر من أمره
ان كان الاول واجبا
فالاخر من أمره ناسخ
وان كان استحبابا
فالآخر هو الاستحباب
وان كان مباحا فلا بأس
بالقيام والقعود أحب
إلى لانه الآخر من فعل
رسول الله * أخبرنا
مالك عن يحيى بن
سعيد عن واقد بن عمرو
ابن سعد بن معاذ عن
نافع بن جبير عن مسعود
ابن الحكم عن علي بن
أبي طالب أن رسول الله
كان يقوم في الجنائز ثم
جلس

(باب في الشفعة)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب وأبي سلمة بن
عبد الرحمن أن رسول
الله قال الشفعة فيالم
يقسم فإذا وقعت الحدود
فلا شفعة * أخبرنا

الاجماع قبلك اجماع الصحابة أو التابعين أو القرن الذين يلونهم وأهل زمانك فأنت تثبت عليهم أمرا تسميه
اجماعا قال ما هو اجعل له مثالا لا أعرفه قلت كأنك ذهبت إلى أن جعلت ابن المسيب عالم أهل المدينة
وعطاء عالم أهل مكة والحسن عالم أهل البصرة والشعبي عالم أهل الكوفة من التابعين فجعلت الاجماع
ما أجمع عليه هؤلاء قال نعم قلت زعمت أنهم لم يجتمعوا قط في مجلس علمته وانما استدلت على اجماعهم
بنقل الخبر عنهم وانك لما وجدتهم يقولون في الأشياء ولا تجد فيها كتابا ولا سنة استدلت على أنهم قالوا بها
من جهة القياس فقلت القياس العلم الثابت الذي أجمع عليه أهل العلم أنه حق قال هكذا قلت وقلت له قد
يمكن أن يكونوا قالوا ما لم تجده أنت في كتاب ولا سنة ولم يذكروه وما يرون لم يذكروه وقالوا بالرأي دون
القياس قال ان هذا وان أمكن عليهم فلا طعن بهم أنهم علموا شيئا فتركوا ذكره ولا أنهم قالوا الامن جهة
القياس فقلت له لانك وجدت أقاويلهم تدل على أنهم ذهبوا إلى أن القياس لازم لهم وانما هذا شيء ظننته
لانه الذي يجب عليهم وقلت له فلعن القياس محل عندهم محله عندك قال ما أرى الا ما وصفت لك فقلت له
هذا الذي رويته عنهم من أنهم قالوا من جهة القياس توهم ثم جعلت التوهم حجة قال فن أبن أخذت القياس
أنت ومنعت أن لا يقال الابه قلت من غير الطريق التي أخذته منها وكتبته في غير هذا الموضع وقلت
أرايت الذين نقلوا لك عنهم أنهم قالوا ما لم تجد أنت فيه خبرا فتوهمت أنهم قالوه قياسا وقلت اذا وجدت
أفعالهم مجمعة على شيء فهو دليل على اجماعهم أنقلوا اليك عنهم أنهم قالوا من جهة الخبر المنفرد فروى
ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا وأخذه وله فيه مخالفون من الأمة وعن أبي سعيد
الخدري في الصرف شيئا فأخذه وله فيه مخالفون من الأمة وروى عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الخمار شيئا وأخذه وله فيه مخالفون وروى الشعبي عن علقمة عن عبد الله عن
النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم وروى الحسن عن رجل
عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم وروى مالك عنهم
أنهم عاشوا يقولون بأقوال يتخالف كل واحد منهم فيها صاحبه وكانوا على ذلك حتى ماتوا قال نعم قد رويوا
هذا عنهم فقلت له فهو لا جعلتهم أئمة في الدين وزعمت أن ما وجد عنهم مجمعا عليه لزم العامة الأخذ به
وروي عنهم سنننا شتى وذلك قبول كل واحد منهم الخبر على الانفراد وتوسعهم في الاختلاف ثم عبت
ما أجمعوا عليه لاشك فيه ومخالفتهم فيه فقلت لا ينبغي قبول الخبر على الانفراد ولا ينبغي الاختلاف وتوهمت
عليهم أنهم قاسوا فزعمت أنه لا يحل لأحد أن يدع القياس ولا يقول الاما يعرف ان قولك الاجماع خلاف
الاجماع بهذا وانك زعمت أنهم لا يسكتون على شيء علموه وقد ما توالم يقل أحد منهم قط الاجماع علمناه
والاجماع أكثر العلم لو كان حيث ادعيت أنه كفاك عيب الاجماع أنه لم يرو عن أحد بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم دعوى الاجماع الا فيما لا يختلف فيه أحد الا عن أهل زمانك هذا فقال فقد ادعاه
بعضهم قلت أخدمت ما ادعى منه قال لا قلت فكيف صرت إلى أن تدخل مما ذهبت في أكثر مما عبت
الاستدلال من طريقك أن الاجماع هو ترك ادعاء الاجماع ولا تحسن النظر لنفسك اذا قلت هذا اجماع
فيوجد سوالك من أهل العلم من يقول لك معاذ الله أن يكون هذا اجماعا بل فيما ادعيت أنه اجماع
اختلاف من كل وجه في بلد أو أكثر من يحكى لنا عنه من أهل البلدان قال وقلت لبعض من حضر هذا
الكلام منهم نصير بك إلى المسئلة عما لزم لنا ولك من هذا قال وما هو قلت أفرايت سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم بأي شيء تثبت قال أقول القول الاول الذي قاله لك صاحبنا فقلت ما هو قال زعم أنها تثبت
من أحد ثلاثة وجوه قلت فاذا كرا الاول منها قال خبر العامة عن العامة قلت أكقولكم الاول مثل أن
الظهر أربع قال نعم فقلت هذا مما لا يخالف فيه أحد علمته في الوجه الثاني قال تواتر الاخبار فقلت له

الشافعي قال أخبرنا

الثقة عن معمر عن
الزهرى عن أبي سلمة
عن جابر عن رسول
الله مثله أو مثل معناه
لا يخالفه وبه أخبرنا
الشافعي أخبرنا سعيد
ابن سالم عن ابن
جرير عن أبي الزبير
عن جابر عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال
الشفعة فيما لم يقسم
فاذا وقعت الحدود فلا
شفعة (قال الشافعي)
وبهذا نأخذ فنقول
لأشفعة فيما قسم
اتباع السنة رسول الله
وعلمنا أن الدار إذا كانت
مشاعة بين رجلين فباع
أحدهما نصيبه منها
فليس يملك أحدهما
شيأ وان قل الأول صاحبه
نصفه فاذا دخل المشتري
على الشريك للبائع
هذا المدخل كان
الشريك أحق به منه
بالمثل الذي ابتاع به
المشتري فاذا قسم
الشريكان فباع أحدهما
نصيبه باع نصيبا لا حظ
في شيء منه لجاره وان
كانت طريقهما واحدة
لان الطريق غير المبيع
كما لم يكونا بشركتهما
في الطريق شريكين في
الدار المقسومة فكذلك
لا يؤخذ بالشركة

حدد في تواتر الأخبار بأقل مما ثبت الخبر واجعله مثالا للعلم ما يقول ويقول قال نعم اذا وجدت هؤلاء
النفر للاربعة الذين جعلتهم مثالا يروون فتفقروا ويتهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم شيأ أو أحل
شيأ استدلت على أنهم يتباين بلدانهم أن كل واحد منهم قبل العلم عن غير الذي قبله عنه صاحبه اذروا ويتهم
اذا كانت بلدان تتفق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالغلط لا يمكن فيها قال فقلت له لا يكون تواتر
الأخبار عندك عن أربعة في بلد ولا قبل عنهم أهل بلد حتى يكون المديري روى عن المديني والمكي يروى
عن المكي والبصري عن البصري والكوفي عن الكوفي حتى ينتهي كل واحد منهم بحديثه الى رجل من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غير الذي روى عنه صاحبه ويجمعوا جميعا على الرواية عن النبي صلى الله عليه
وسلم للعللة التي وصفت قال نعم لانهم اذا كانوا في بلد واحد أمكن فيهم التواطؤ على الخبر ولا يمكن فيهم اذا
كانوا في بلدان مختلفة فقلت له ليس ما نثبت به على من جعلته إماما في دينك اذا ابتدأت وتعبت قال
فاذا كرما يدخل على قبه فقلت له أرايت لو لقيت رجلا من أهل بدر وهم المقتدون ومن أثنى الله تعالى عليهم
في كتابه فأخبرك خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تلقه حجة ولا يكون عليك خبره حجة لما وصفت
أليس من بعدهم أولى أن لا يكون خبر الواحد منهم مقبولا لنقصهم عنهم في كل فضل وأنه يمكن فيهم ما أمكن
فمن هو خير منهم وأكرمه قال بلى فقلت أتتحمك فيما ثبتت من صحة الرواية فأجعل بأسلمة بالمدنية
يروى لك أنه سمع جابر بن عبد الله يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل أبي سلمة وفضل جابر واجعل
الزهرى يروى لك أنه سمع ابن المسيب يقول سمعت عمر أو أبا سعيد الخدري يقول سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم واجعل أبا اسحق الشيباني يقول سمعت الشعبي أو سمعت ابراهيم التيمي يقول أحدهما سمعت البراء بن
عازب أو سمعت رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسميه واجعل أيوب يروى عن الحسن البصري
يقول سمعت أبا هريرة أو رجلا غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم بتحليل الشيء أو تحريمه أو تقوم بهذا حجة قال نعم فقلت له أيمن في الزهرى عندك أن يغلط على ابن
المسيب وابن المسيب على من فوقه وفي أيوب أن يغلط على الحسن والحسين على من فوقه فقال فان قلت نعم
قلت يلزمك أن تثبت خبر الواحد على ما يمكن فيه الغلط ممن لقيت ومن هودون من فوقه ومن فوقه دون
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وترد خبر الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم خير من بعدهم فترد الخبر بأن يمكن فيه الغلط عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم خير
الناس وتقبله عن لا يعدلهم في الفضل لأن كل واحد من هؤلاء ثبت عن فوقه ومن فوقه ثبت عن فوقه حتى
ينتهي الخبر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذه الطريق التي عبت قال هذا هكذا ان قلته ولكن أرايت
أن لم أعطك هذا هكذا قلت لا تدفع هذا إلا بالرجوع عنه أو ترك الجواب بالرواية والنقطاع والرواية أقبح
فان قلت لا أقبل من واحد ثبتت عليه خبر الامن أربعة وجوه متفرقة كما لم أقبل عن النبي صلى الله عليه
وسلم الا عن أربعة وجوه متفرقة قال فقلت له فهذا يلزمك أفنقول به قال اذا نقول به لا يوجد هذا أبدا
قال فقلت أجل وتعلم أنت أنه لا يوجد أربعة عن الزهرى ولان ثلاثة الزهرى رابعهم عن الرجل من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أجل ولكن دع هذا قال وقلت له من قال أقل من أربعة دون ثلاثة
أرايت ان قال لك رجل لا أقبل الامن نجسة أو قال آخر من سبعين ما حثك عليه ومن وقت لك الأربعة قال
انما مثلتهم قلت أفقبح من تقبل منه قال لا قلت أو تعرفه فلا تظهره لما يدخل عليك فتبين انكاره
وقلت له أول بعض من حضر معه فما الوجه الثالث الذي ثبت به عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذار وى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم الواحد من أصحابه الحكم حكم به فلم يخالفه غيره استدلتا على أمرين أحدهما
أنه انما حدث به في جماعتهم والثاني أن تركهم الرد عليه بخبر يخالفه انما كان عن معرفة منهم بأن ما كان

ليسا بشر يكتن فيها
وقد روى حديثان
ذهب اليهما صنغان
ممن ينسب الى العلم وكل
واحد منهما على خلاف
مذهبا أما أحدهما
فان سفيان بن عيينة
أخبرنا عن ابراهيم بن
ميسرة عن عمرو بن
الشريد عن أبي رافع
أن رسول الله قال الحار
أحق بسقبة (قال
الشافعي) وزاد في حديث
بعض ممن خالفنا أنه
كان لا يري رافع بيت في
دار رجل فعرض البيت
عليه بأربع مائة وقال
قد أعطيت به ثمان مائة
ولكن سمعت رسول الله
يقول الحار أحق بسقبة
(قال الشافعي) فقال
الذي خالفنا أنا أول هذا
الحديث فأقول للشريد
الذي لم يقاسم شفعة
والجار المقاسم شفعة
كان لاصقا وغير لاصق
إذا لم يكن بينهما وبين
الدار التي بيعت طريق
نافذة وإن بعدما بينهما
واحتج بان قال أبو رافع
يري الشفعة للذي يتيه
في داره والبيت مقسوم
لأنه ملاصق (قال
الشافعي) فقلت له
أبو رافع فيما رويت
عنه متطوع بما صنع

كما يخبرهم فكان خبرا عن عامتهم قلت له قلما رأيتكم تنتقلون إلى شيء إلا احتججتم بأضعف مما تروى فقال
أبن لنا ما قلت قلت له أيمكن لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يحدث بالمدينة رجلا أو نفرا قليلا
ما تثبته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يكون أتى بلدا من البلدان فحدث به واحدا أو نفرا أو حدث
به في سفر أو عند موته واحدا أو أكثر قال فان قلت لا يمكن أن يحدث واحدا منهم بالحديث الا وهو مشهور
عندهم قلت فقد تجد العمد من التابعين يروون الحديث فلا يسمون الا واحدا ولو كان مشهورا عندهم
بأنهم سمعوا من غيره سموا من سمعوه منه وقد تجدهم يختلفون في الشيء قد روى فيه الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيقول بعضهم قولا يوافق الحديث وغيره قولا يخالفه قال فن أرى ترى ذلك قلت لو سمع
الذي قال بخلاف الحديث الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قال ان شاء الله تعالى بخلافه وقلت له قد
روى اليمين مع الشاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس وغيره ولم يحفظ عن أحد من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم علمته خلافا فيأزمك أن تقول بها على أصل مذهبك وتجعلها اجاعا فقال بعضهم
ليس ما قال من هذا مذهبنا قلت ما زلت أرى ذلك فيه وفي غيره مما كتبتونابه والله المستعان قال فاليمين
مع الشاهد اجاعا بالمدينة فقلت لاهي مختلف فيها غير أننا نعمل بما اختلف فيه إذا ثبت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم من الطريق الذي يثبت منها قال وقلت له من الذين إذا اتفقت أقاويلهم في الخبر صرح
وإذا اختلفوا طرحت لاختلافهم الحديث قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) خبر الخاصة قال لا
قلت فهل يستدلون عنهم العلم باجاع أو اختلاف بخبر عامة قال ما لم استدركه بخلاف العامة نظرت إلى
اجاع أهل العلم اليوم فإذا وجدتهم ما أجمعوا عليه استدلت على أن اختلفا فهم عن اختلاف من مضى
قبلهم قلت له أفرأيت استدلالا بأن اجاعهم خبر جاعتهم قال فتقول ماذا قلت أقول لا يكون لأحد
أن يقول حتى يعلم اجاعهم في البلدان ولا يقبل على أقاويل من نأت دارهم ولا قرب إلى اجاع الجماعة عن
الجماعة قال فان قلته قلت فقله ان شئت قال قديضيق هذا جدا فقلت له وهو مع ضيقه غير موجود
و يدخل عليك خلافة في القياس إذا زعمت للواحد أن يقبس فقد أجزت القياس والقياس قديم يمكن فيه
الخطأ وامتنعت من قبول السنة إذا كان يمكن فمرواها الخطأ فجزت الأضعف ورددت الأقوى وقلت
لبعضهم أرايت قولك اجاعهم يدل لوقالوا لك بما قلناه مجتمعين ومتفرقين ما قبلنا الخبر فيه الذي ثبت مثله
عندنا نحن قبلنا ونحن مجمعون على أن جاز لنا فيما ليس فيه نص ولا سنة أن نقول فيه بالقياس وإن اختلفنا
أقبلنا أخبار الذين زعمت أن أخبارهم وما اجتمعت عليه أفعالهم حجة في شيء وتقبله في غيره أرايت لو قال
لك قائل أنا أتبعهم في تثبيت أخبار الصادقين وإن كانت منفردة وأقبل عنهم القول بالقياس فيما لا خبر فيه
فأوسع أن يختلفوا فكون قد تبعتم في كل حال أكان أقوى حجة وأولى باتباعهم وأحسن ثناء عليهم أم أنت
قال بهذا نقول قلت نعم وقلت أرايت قولك اجاع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما معناه أن تعني
أن يقولوا أو أكثرهم قولا واحدا أو يفعلوا فعلا واحدا قال لا أعني هذا وهذا غير موجود ولكن إذا
حدث واحد منهم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعارضه منهم معارض بخلافه فذلك دلالة على
رضاهم به وأنهم علموا أن ما قال منه كما قال قلت أليس قديحدث ولا يسمعون ويحدث ولا علم لمن سمع
حديثه منهم أن ما قال كما قال وأنه خلاف ما قال وانما على المحدث أن يسمع فإذا لم يعلم خلافة فليس له رده
قال قديمكن هذا على ما قلت ولكن الأئمة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يمكن أبدا أن يحدث
محدثهم بأمر فيدعوا معارضته إلا عن علم بأنه كما قال وقال فإذا حكم حاكمهم فلم ينكره فهو علم منهم بأن
ما قال الحق وكان عليهم أن يقيموا على ما حكم فيه قلت أفيمكن أن يكونوا صدقوه بصدق في الظاهر كما قبلوا
(٣) كذا في النسخة ولعل أصله قلت أفي خبر الخاصة الخ تأمل

قال وكيف قلت هل كان

على أبي رافع أن يعطيه
اليث بشئ قبل بيعه
أو لم تكن له الشفعة
حتى يبيعه قال بل
ليست له الشفعة حتى
يبيعه أبو رافع قلت
فإن باعه أبو رافع فأنما
ياخذ بالشفعة من
المشترى قال نعم قلت
وبمثل الثمن الذي اشتراه
به لا ينقصه البائع ولا
أن على أبي رافع أن
يضع من ثمنه شيئا
قال نعم فقلت أتعلم أن
ما وصفت عن أبي رافع
كله تطوع قال فقد
رأى له الشفعة في بيت
له فقلت وإن رأى
الشفعة في بيت له ما كان
عليه في ذلك شئ عارض
حديثنا بل حديث
النبي إنما عارض بحديث
عن النبي فأما رأي رجل
فلا يعارض به حديث
النبي قال فلعظه سمعه
من رسول الله قلته
ألست تسمعه حين
حكى عن رسول الله قال
الجار أحق بسبقه لا
ما أعطى من نفسه قال
بل هكذا حكايته عن
النبي قلت ولعله لا يرى
له الشفعة فتطوع له
بما لا يرى كما تطوع
له بما ليس عليه فإن
جلمته على أنه أنما أعطاه

شهادة الشاهدين بصدقهما في الظاهر قال فإن قلت لا فقلت إذا قلت لا فيما يمكن الدلالة فيه بأنهم قبلوا
خبر الواحد وانتهوا إليه علمت أنك جاهل بما قلنا وإذا قلت فيما يمكن مثله لا يمكن كنت جاهلا بما يجب
عليك قال فتقول ماذا قلت أقول إن صمتهم عن المعارضة قد يكون عن علم بما قال وقد يكون عن غير علم به
ويكون قبوله لا ويكون عن وقوف عنه ويكون أكرههم لم يسمعه لا كما قلت واستدلوا عنهم فيما سمعوا
قوله ممن كان عندهم صادقائنا قال فذع هذا قلت لبعضهم هل علمت أن أبا بكر في أمارته قسم مالا فسوى
فيه بين الحر والعبد وجعل الجذأ با قال نعم قلت فقبولوا منه القسم ولم يعارضوه في الجذأ في حياته قال نعم
ولو قلت عارضوه في حياته قلت فقد أراد أن يحكم وله مخالف قال نعم ولا أقوله قال بخاء عمر فضل الناس
في القسم على النسب والسابقة وطرح العبيد من القسم وشرك بين الجذأ والاختوة قال نعم قلت وولي على
فسوى بين الناس في القسم قال نعم قلت فهذا على أخبار العامة عن ثلاثتهم عندك قال نعم قلت فقل فيها
ما أحبيت قال فتقول فيها أنت ماذا قلت أقول إن ما ليس فيه نص كتاب ولا سنة إذا طلب بالاجتهاد فيه
المجتهدون وسع كلا إن شاء الله تعالى أن يفعل ويقول بما رآه محققا لا على ما قلت فقل أنت ما شئت قال لئن
قلت العمل الأول يلزمهم كان ينبغي للعمل الثاني والثالث أن يكون مثله لا يخالفه ولئن قلت بل لم يكونوا
وافقوا أبا بكر على فعله في حياته لم يدخل على أن له أن يعرض له اجتهاده وإن خالفهم قلت أجل قال فإن
قلت لا أعرف هذا عنهم ولا أقبله حتى أجد العامة تنقله عن العامة فتقول عنهم حدثنا جماعة عن مضي
قبلهم بكذا فقلت له ما نعلم أحدنا شئ في هذا ولا روى عن أحد خلافه فلئن لم تجز أن يكون مثل هذا ثابتا
فما جئتك على أحد إن عارضك في جميع ما زعمت أنه إجماع بأن يقول مثل ما قلت فقال جماعة عن حضر
منهم فإن الله عز وجل ذم على الاختلاف فذمناه فقلت له في الاختلاف حكمان أم حكم قال حكم قلت
فأسألك قال فسل قلت أتوسع من الاختلاف شيئا قال لا قلت أفتعلم من أدركت من أعلام المسلمين
الذين أفتوا عاशा أو ما تواتر قد يختلفون في بعض أمور يحكون عن قبلهم قال نعم قلت فقل فيهم ما شئت
فإن قلت قالوا بما لا يسمعهم قلت فقد خالفنا اجتماعهم قال أجل قال فذع هذا قلت أفيسعهم القياس
قال نعم قلت فإن قاسوا فاختلفوا يسمعهم أن يعضوا على القياس قال فإن قلت لا قلت فيقولون إلى أي شئ
نصير قال إلى القياس قلت قالوا قد فعلنا أفرأيت القياس بما قلت وراء هذا القياس بما قال قال فلا
يقولون حتى يجتمعوا قلت من أقطار الأرض قال فإن قلت نعم قلت فلا يمكن أن يجتمعوا ولو أمكن
اختلفوا قال فلا يجتمعوا لم يختلفوا قلت قد اجتمع إنسانا فاختلغا فكيف إذا اجتمع الأكثر قال ينسبه
بعضهم بعضا قلت ففعلوا فرغم كل واحد من المختلفين أن الذي قاله القياس قال فإن قلت يسع الاختلاف
في هذا الموضع قلت قد زعمت أن في اختلاف كل واحد من المختلفين حكيم وتركت قولك ليس الاختلاف
الاحكاما واحدا قال ما تقول أنت قلت الاختلاف وجهان فما كان الله فيه نص حكم أول رسوله سنة أو للمسلمين
فيه إجماع لم يسع أحد أعلم من هذا واحدا أن يخالفه وما لم يكن فيه من هذا واحد كان لاهل العلم الاجتهاد
فيه بطلب الشبهة بأحد هذه الوجوه الثلاثة فإذا اجتهد من له أن يجتهد وسعه أن يقول بما وجد الدلالة
عليه بأن يكون في معنى كتاب أو سنة أو إجماع فإن ورد أمر مشتبها يحتمل حكيمين مختلفين فاجتهد خالف
اجتهاده اجتهاد غيره وسعه أن يقول بشئ وغيره بخلافه وهذا قليل إذا نظرفيه قال فاجتهد فيما قلت
قلت له الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع قال فاذكر الفرق بين حكيم الاختلاف قلت له قال الله عز
وجل ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات وقال وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا
من بعد ما جاءتهم اليينة فأنما رأيت الله ذم الاختلاف في الموضع الذي أقام عليهم الحجة ولم يأذن لهم فيه
قال قد عرفت هذا فما الوجه الذي دل على أن ما ليس فيه نص حكم وسع فيه الاختلاف فقلت له فرض الله

ما يراه عليه قيل فقد رأى على نفسه أن يعطيه بيتا لم يبعه بنصف ما أعطى به قال لا أراه يرى هذا قلت ولا أرى عليه أن له شفعة فيما نرى والله أعلم ولكن أحسن أن يفعل وقلت له نحن نعلم وأنت تعلم أن رسول النبي الحار أحق بسبقه لا يحتمل الامعنين لثالث لهما قال فهاهما قلت أن يكون أجاب عن مسألة لم يخلص أكثرها أن يكون أراد أن الشفعة لكل جار أو أراد بعض الجيران دون بعض فإن كان هذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي خرج عاما أراد به خاصا لا بدالة عن رسول الله أو إجماع من أهل العلم وقد ثبت عن رسول الله أن لشفعة فيما قسم فدل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم وقلت له حديث أبي رافع عن رسول الله بجملة وقولنا عن النبي منصوص لا يحتمل تأويلا قال فما المعنى الثاني الذي يحتمله قول النبي قلت أن تكون الشفعة لكل من رزقه اسم جوار وأنت تزعم

على الناس التوجه في القبلة إلى المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت قول وجهل شطر المسجد الحرام وأنه للحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون ومن حيث خرجت قول وجهل شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره أفرأيت إذا سافروا واختلفنا في القبلة فكان الأغلب على أنها في جهة والأغلب على غيري جهة ما الفرض علينا قال الكعبة وإن كانت ظاهرة في موضعها فهي مغيبة عن ناوأ عنها فعلهم أن يطلبوا التوجه لها غاية جهدهم على ما أمكنهم وغلب بالذلات في قلوبهم فاذا فعلوا وسعهم الاختلاف وكان كل مؤيد بالفرض عليه بالاجتهاد في طلب الحق المغيب عنه وقلت وقال الله ممن ترضون من الشهداء وقال ذوى عدل منكم أفرأيت ما يمين شهد عندهما شاهدان باعيا منهما فكانا عند أحد الحاكمين عدلين وعند الآخر غير عدلين قال فعلى الذي هما عنده عدلان أن يميزهما وعلى الآخر الذي هما عنده غير عدلين أن يردهما قلت له فهذا الاختلاف قال نعم فقلت له أراك أذن جعلت الاختلاف حكيم فقال ويوجد في المغيب الا هذا وكل وان اختلف فعله وحكمه فقد أدى ما عليه قلت فهكذا قلنا وقلت له قال الله عز وجل ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة فان حكم عدلان في موضع بشئ وآخران في موضع بأكثر وأقل منه فكل قد اجتهد وأدى ما عليه وان اختلفا وقال واللاتي يخافون نشوزهن فغطوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فان أظعنكم الآية وقال عز وجل فان خفتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهم فيما اقتدت به أرايت إذا فعلت امرأتان فعلا واحدا وكان زوج أحدهما يخاف نشوزها وزوج الأخرى لا يخاف به نشوزها قال يسع الذي يخاف به النشوز العظة والهجر والضرب ولا يسع الآخر الضرب وقلت وهكذا يسع الذي يخاف أن لا تقيم زوجته حدود الله الأخدمها ولا يسع الآخر أن استوى فعلاهما قال نعم قال واني وان قلت هذا فلعل غيري يخالفني وإياك ولا يقبل هذا منا فإن السنة التي دلت على صفة الاختلاف قلت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن خزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال وماذا قلت ما وصفنا من أن الحكام والمفتين إلى اليوم قد اختلفوا في بعض ما حكموا فيه وأفتوا وهم لا يحكمون ويفتون إلا بما يسعهم عندهم وهذا عند إجماع فكيف يكون إجماعا إذا كان موجودا في أفعالهم الاختلاف والله أعلم

﴿ بيان فرائض الله تعالى ﴾

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال قال الشافعي فرض الله عز وجل في كتابه من وجهين أحدهما بأن فيه كيف فرض بعضها حتى استغنى فيه بالتزويل عن التأويل وعن الخبر والاخر أنه أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم أثبت فرض ما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه بقوله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وبقوله تبارك اسمع فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم إلى تسليما وبقوله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم مع غير آية في القرآن بهذا المعنى فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في فرض الله عز وجل قبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالفرائض تجتمع في أنها ثابتة على ما فرضت عليه ثم تفرقت شرائعها بما فرق الله عز وجل ثم رسوله صلى الله عليه وسلم ففرق بين ما فرق منها ونجم بين ما جمع منها فلا يقاس فرع شريعة على غيرها وأول ما نبدا به من الشرائع الصلاة فحسن نبجدها

أن الجوارار بعون دارا
من كل جانب وأنت
لاتقول بجديتنا ولا بما
تأولت من حديثك ولا
بهذه المعاني قال
ولا يقول بهذا أحد قلت
أجل لا يقول بهذا
أحد وذلك يدل على أن
رسول الله أراد أن
الشفعة لبعض الجيران
دون بعض وأنها لا
تكون الجار لم يقاسم
قال أفيقع اسم الجوار
على الشريك قلت نعم
وعلى الملاصق وعلى
غير الملاصق قال
فالشريك يفرد باسم
الشريك قلت أجل
والملاصق يفرد باسم
الملاصق دون غيره من
الجيران ولا يمنع ذلك
واحد منهما أن يقع
عليه اسم جوار قال
أفتوجدني ما يدل على
أن اسم الجوار يقع على
الشريك قلت زوجتك
التي هي قريبتك يقع
عليها اسم الجوار قال
جل بن مالك بن الباقعة
كنت بين جارتين لي
يعني ضربتين وقال
الأعشى
أجارتنا بيني فانك طالق
* ومومقة ما كنت
فينا ومومقة
أجارتنا بيني فانك طالق
* كذلك أمور الناس
تعدو وطارقه

نابتة على البالغين غير المغلوبين على عقولهم ساقطة عن الحيض أيام حيضهن ثم تجدد الفريضة منها والنافلة
مجتمعتين في أن لا يجوز الدخول في واحدة منهما إلا بطهارة الماء في الحضر والسفر ما كان موجوداً أو التيمم في
السفر إذا كان الماء معدوماً وفي الحضر أو كان المرء من الماء لا يطبق الوضوء لخوف تلف في العضو أو زيادة
في العلة ونجدهما مجتمعين في أن لا يصليا معاً إلا متوجهين إلى الكعبة ما كانا في الحضر ونازلين بالأرض
ونجدهما إذا كانا مسافرين تفترق حالهما فيكون للمصلي تطوعاً كان راكباً أن يتوجه حيث توجهت به دابته
يومي إيماء ولا نجد ذلك للمصلي فريضة بحال أبداً إلا في حال واحدة من الخوف ونجد المصلي صلاة يجب
عليه إذا كان يطيق ويمكنه القيام لم تجز عنه الصلاة إلا قاعاً ونجد المتنفل يجوز له أن يصلي جالساً ونجد
المصلي فريضة يؤديها في الوقت قائماً فإن لم يقدر إذا جالساً فإن لم يقدر إذا جالساً مضطجعا ساجداً إن قدر
ومومياً لم يقدر * ونجد الزكاة فرضاً جامع الصلاة ونحوها ولا نجد الزكاة تكون الأثابة أو ساقطة
فإذا ثبتت لم يمكن فيها إلا أدائها ما وجبت في جميع الحالات مستويها ليست تختلف بعذر كما اختلفت تأدية
الصلاة قائماً أو قاعداً ونجد المرء إذا كان له مال حاضر يجب فيه الزكاة وكان عليه دين مثله زالت عنه الزكاة
حتى لا يكون عليه منها شيء في تلك الحال والصلاة لا تزول في حال يؤديها كما أطافها « قال الربيع »
والشافعي قول آخر إذا كان عليه دين عشرين ديناراً وله مثله فاعليه الزكاة يؤديها من قبل أن الله عز وجل
قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها فلما كانت هذه العشرة ولو وهبها جازت هبته ولو تصدق بها
جازت صدقته ولو تلفت كانت منه فلما كانت أحكامها كلها تدل على أنها مال من ماله وجبت عليه فيها
الزكاة لقول الله تبارك وتعالى خذ من أموالهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجد المرأة ذات المال
تزول عنها الصلاة في أيام حيضها ولا تزول عنها الزكاة وكذلك الصبي والمغلوب على عقله

(باب الصوم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجد الصوم فرضاً بوقت كالأصل فرض
بوقت ثم نجد الصوم من خصافه للسافر أن يدعه وهو مطبق له في وقته ثم يقضيه بعد وقته وليس هكذا الصلاة
لا يخصص في تأخير الصلاة عن وقتها إلى يوم غيره ولا يخصص له في أن يقصر من الصوم شيئاً كما يخصص في أن
يقصر من الصلاة ولا يكون صومه مختلفاً باختلاف حالته في المرض والجمعة ونجد إذا جامع في صيام شهر
رمضان وهو واحد اعتق وإذا جامع في الحج نحر بدنه وإن جامع في الصلاة استغفر ولم يكن عليه كفارة والجماع
في هذه الحالات كلها محرم ثم يكون جماع كثير محرم لا يكون في شيء منه كفارة ثم نجده يجمع في صوم واجب
عليه في قضاء شهر رمضان أو كفارة قتل أوظهار فلا يكون عليه كفارة ويكون عليه البدل في هذا كله
ونجد المعنى عليه والحائض لا صوم عليها ولا صلاة فإذا أفاق المعنى عليه وطهرت الحائض فعليه ما قضاء
ما مضى من الصوم في أيام إغماؤه هذا وحض هذه وليس على الحائض قضاء الصلاة في قول أحد وعلى المعنى
عليه قضاء الصلاة في قولنا * ووجدت الحج فرضاً على خاص وهو من وجد إليه سبيلاً ثم وجدت الحج يجمع
الصلاة في شيء ونحوها في غيره فأما ما يخالفها فيه فإن الصلاة يحل له فيها أن يكون لا بسا للثياب ومحرم
على الحاج ويحل للحاج أن يكون متكلاً عاماً ولا يحل ذلك للمصلي ويفسد المرء صلاته فلا يكون له أن
يمضي فيها ويكون عليه أن يستأنف صلاة غيرها بدلاً منها ولا يكفر ويفسد حجه فيمضي فيه فاسداً لا يكون
له غير ذلك ثم بدله ويقضى الحج في وقت والصلاة في وقت فإن أخطأ رجل في وقته لم يجز عنه الحج ثم وجدتهما
مأمورين بأن يدخل المصلي في وقت فإن دخل المصلي قبل الوقت لم تجز عنه صلاته وإن دخل الحاج قبل الوقت
أجزأ عنه حجه ووجدت للصلاة أولاً وآخرها فوجدت أولها التكبير وآخرها التسليم ووجدته إذا عمل
ما يفسدها فبما بين أولها وآخرها أفسدها كلها ووجدت للحج أولاً وآخرها ثم أجزأ بعده فأوله الإحرام ثم
أول أجزائه الرمي والحلاق والنحر فإذا فعل هذا خرج من جميع إحرامه في قولنا ودلالة السنة الآمن النساء

ويأتي فان الذين خيروا
العصا *

وان لا تزال فوق رؤسك
بارقه

حجبتك حتى لا ترى كل
صاحب *

وخفت بأن تأتي لدى
بياتقه

(قال الشافعي) وروى

غيرنا عن عبد الملك

عن عطاء عن جابر أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال الجار أحق

بشفعته ينظر بها وان

كان غائبا اذا كانت

الطريق واحدة وذهب

بعض البصريين الى

أن قال الشفعة لا

تكون الا للشريك

وهما اذا اشتركا في

طريق دون الدار وان

اقتسما الدار شريكان

(قال الشافعي) فيقال

له الشريكان في الدار

أو في الطريق دون

الدار فان قال في الطريق

دون الدار قيل له فلم

جعلت الشفعة في الدار

التي ليس فيها بشر يكن

بالشرك في الطريق

والطريق غير الدار

أرايت لو باع دارهما

فيها شريكان وضم في

الشراء معهما دارا أخرى

غيرها لا شرك فيها ولا

في طريقها تكون

الشفعة في الدار أو في

الشرك قال بل في

خاصة وفي قول غيرنا الامن النساء والطيب والصيد ثم وجدته في هذه الحال اذا أصاب النساء قبل يحلن له
نحر بدنه ولم يكن مفسدا لحجه وان لم يصب النساء حتى يطوف حل له النساء وكل شيء حرمه عليه الحج معكوبا
على نسكه من حجه من البيتوتة بنى ورمى الجمار والوداع يعمل هذا لحلا لا خارا من احرام الحج وهو لا يعمل شيئا
في الصلاة الا واحرام الصلاة قائم عليه ووجدته ما موراف الحج بأشياء اذا تركها كان عليه فيها البدل بالكفارة
من الدماء والصوم والصدقة وحجة ومأمور في الصلاة بأشياء لا تعدو واحدا من وجهين إما أن يكون تاركها
لشيء منها ففسد صلاته ولا تجزئه كفارة ولا غيرها الا استثناف الصلاة أو يكون اذا ترك شيئا ما مورابه من
غير صلب الصلاة كان تاركه كفضل الصلاة مجزية عنه ولا كفارة عليه ثم للحج وقت آخر وهو الطواف
بالبيت بعد الحجر الذي يحل له به النساء ثم لهذا آخر وهو النفر من منى ثم الوداع وهو تخير في النفران أحب
فجعل في يومين وان أحب آخر * أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة باسناده
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يمكن الناس على بشئ فاني لأحل لهم الا ما أحل الله ولا أحرم
عليهم الا ما حرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا منقطع ونحن نعرف فقه طائوس ولو ثبت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيمن فيه أنه على ما وصفت ان شاء الله تعالى قال لا يمكن الناس على بشئ ولم يقل
لا تمسكوا عني بل قد أمر أن تمسكوا عنه وأمر الله عز وجل بذلك (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي
النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لألفين أحدكم تمسكوا على
أر يكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله عز وجل اتبعناه وقد
أمرنا بالتابع ما أمرنا واجتناب ما نهى عنه وفرض الله ذلك في كتابه على خلقته وما في أيدي الناس من هذا
تمسكوا به عن الله تبارك وتعالى ثم عن رسوله صلى الله عليه وسلم ثم عن دلائله ولكن قوله ان كان قاله
لا يمكن الناس على بشئ يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان بموضع القدوة فقد كانت له
خواص أبيع له فيها ما لم يبيع الناس وحرم عليه منها ما لم يحرم على الناس فقال لا يمكن الناس على بشئ من
الذي لا أوعى دونهم فان كان على ولي دونهم لا يمكن به وذلك مثل أن الله عز وجل أحله من عدد النساء
ما شاء وأن يستنكح المرأة اذا وهبت نفسها له قال الله تعالى خالصة لك من دون المؤمنين فلم يكن لأحد أن
يقول قد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أكثر من أربع ونكح رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة
بغير مهر وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم صفيا من المغانم وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم لان الله
عز وجل قد بين في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أن ذلك له دونهم وفرض الله تعالى عليه
أن يخير أزواجه في المقام معه والفراق فلم يكن لأحد أن يقول على أن أخيرا أمر أتي على ما فرض الله عز
وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ان كان قاله لا يمكن الناس
على بشئ فاني لأحل لهم الا ما أحل الله ولا أحرم عليهم الا ما حرم الله وكذلك صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبذلك أمره واقتضى عليه أن يتبع ما أوحى اليه ونشهد أن قد اتبعه فإلم يكن فيه وحى فقد فرض الله عز
وجل في الوحي اتباع سنته فيه فن قبل عنه فاعما قبل بفرض الله عز وجل قال الله تعالى وما آتاكم الرسول
فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال عز وجل فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوا فيما نجر بينهم ثم لا يجدوا
في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسليما * وأخبرنا عن صدقة بن يسار عن عمر بن عبد العزيز زبائل بالدينة
فاجتمع له على أنه لا بين حل في أقل من ثلاثة أشهر (قال الشافعي) ان الله عز وجل وضع نبيه صلى الله
عليه وسلم من كتابه ودينه بالموضع الذي أبان في كتابه فالفرض على خلقه أن يكونوا عالمين بأنه لا يقول فيما
أنزل الله عليه الا بما أنزل عليه وأنه لا يخالف كتاب الله وأنه بين عن الله عز وجل وعلم معنى ما أراد الله وبيان ذلك
في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى واذا أتى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن

الشرك دون الدار التي

ضمت مع الشرك قلت

ولا تجعل فيها شفعة

إذا جمعتهما الصفة وفي

أحدهما شفعة قال لا

قلت فكذلك يلزمك

أن تقول إن بيعت

الطريق وهي مما يجوز

بيعه وقسمه ففيها

شفعة ولا شفعة فيما

قسم من الدار قال فإن

قال فأنا ذهبت فيه إلى

الحديث نفسه قيل سمعنا

بعض أهل العلم بالحديث

يقول يخاف أن لا يكون

هذا الحديث محفوظا

قال ومن أين قلت إنما

رواه عن جابر بن عبد الله

وقدرى أبو سلمة عن

جابر مفسرا أن رسول

الله قال الشفعة فيما لم

يقسم فإذا وقعت الحدود

فلا شفعة وأبو سلمة

من الحفاظ وروى أبو

الزبير وهو من الحفاظ

عن جابر ما يوافق قول

أبي سلمة ويخالف ما روى

عبد الملك (قال الشافعي)

وفيه من الفرق بين

الشريك وبين المقاسم

ما وصفت جلته في أول

الكتاب فكان أولى

الاحاديث أن يؤخذ به

عندنا والله أعلم لأنه

أثبتها أسنادا وأبينها

لفظا عن النبي وأعرفها

في الفرق بين المقاسم

غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبذه من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي وقال الله عز وجل لنبيه صلى عليه وسلم اتبع ما أوحى إليك من ربك وقال مثل هذا في غير آية وقال عز وجل من بطع الرسول فقد أطياع الله وقال فلا وربك لا يؤمنون الآية (قال الشافعي) أخبرنا الداروردي عن عمرو بن عمرو عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله تعالى به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا لعين أحدكم متكئا على أريكته يأتية الامر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه ومثل هذا ان الله عز وجل فرض الصلاة والزكاة والجمعة في كتابه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى ما أراد الله تعالى من عدد الصلاة وموافقها وعدد ركوعها وسجودها وبين الجموع ما يعمل المرء فيه ويحتمل وأي المال تؤخذ منه الزكاة وكما ووقت ما تؤخذ منه وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال عزذكرة الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلوصرنا إلى ظاهر القرآن قطعنا من لزمه اسم سرقة وضربنا كل من لزمه اسم زنا مائة جلدة ولما قطع النبي في ربع دينار ولم يقطع في أقل منه ورجم الحزبين الثمينين ولم يجلدهما استدلالا على أن الله عز وجل إنما أراد القطع والجلد على بعض السارق دون بعض وبعض الزناة دون بعض ومثل هذا لا يخالفه المسح على الخفين قال الله عز وجل واخلصوا الصلوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين فلما مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين استدلالا على أن فرض الله عز وجل غسل القدمين إنما هو على بعض المتوضئين دون بعض وأن المسح لمن أدخل رجليه في الخفين بكل الطهارة استدلالا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لا مسح والفرض عليه غسل القدم كما لا يدرك القطع عن بعض السارق وجلد المائة عن بعض الزناة والفرض أن يجلد ويقطع فان ذهب ذاهب إلى أنه قد روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سبق الكتاب المسح على الخفين فالمائدة نزلت قبل المسح المثبت بالجواز في غزاة تبوك والمائدة قبله فان زعم أنه كان فرض وضوء قبل الوضوء الذي مسح فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض وضوء بعده فنسخ المسح فليأتنا بفرض وضوء في القرآن فانا لا نعلم فرض الوضوء الا واحدا وان زعم أنه مسح قبل يفرض عليه الوضوء فقد زعم أن الصلاة بلا وضوء ولا نعلمها كانت قط الا بوضوء فأى كتاب سبق المسح على الخفين المسح على الخفين كما وصفنا من الاستدلال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان جميع ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرائض الله تبارك وتعالى مثل ما وصفنا من السارق والزاني وغيرهما (قال الشافعي) ولا تكون سنة أبدا تخالف القرآن والله تعالى الموفق

(كتاب صفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل النهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كل ما نهى عنه فهو محرم حتى تأتي عنه دلالة تدل على أنه انما نهى عنه لمعنى غير التحريم اما أراد به نهيا عن بعض الامور دون بعض واما أراد به النهى للتنزيه عن المنهى والادب والاختيار ولا يفرق بين نهى النبي صلى الله عليه وسلم الإبدالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمر لم يختلف فيه المسلمون فتعلم أن المسلمين كلهم لا يجهلون سنة وقد يمكن أن يجهلها بعضهم فمانهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان على التحريم لم يختلف أكثر العامة فيه أنه نهى عن الذهب بالورق الا هاء وعن الذهب بالذهب الا مثلا بمثل يدا بيد ونهى عن بيعتين في بيعة فقلنا والعامة معنا اذا بايع المتبايعان ذهبا بورق أو ذهبا بذهب فلم يتفاضل أن يتفرقا فالبيع مفسوخ وكانت

باب في بكاء الحى على الميت

* حدثنا الربيع ابن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمه أنها سمعت عائشة وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول إن الميت ليغضب ببكاء الحى فقالت عائشة أما إنه لم يكذب ولكنه أخطأ أو نسي أنما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية وهى بكى عليها أهلها فقال انهم ليسكون عليها وانها لتغضب في قبرها * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة قال توفيت ابنة لعثمان بمكة فخننا نشهداها وحضرها ابن عباس وابن عمر فقال اني بالخلس بينهما جلست الى أحدهما ثم جاء الآخر فجلس الى فقال ابن عمر لعمر بن عثمان ألا تنهى عن البكاء فان رسول الله قال إن الميت ليغضب ببكاء أهله عليه فقال ابن عباس قد كان عمر يقول بعض ذلك

حجتنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى عنه صار محرما وإذا تباع الرجلان بيعتين في بيعة فالبيعتان جميعا مفسوختان ما انعقدت وهو أن يقول أبيعك على أن تبيعني لأنه إنما انعقدت العقدة على أن ملك كل واحد منهما عن صاحبه شيئا ليس في ملكه ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ومنه أن أقول سلعتي هذه لك بعشرة نقدا أو بخمسة عشر إلى أجل فقد وجب عليه بأحد الثمنين لأن البيع لم ينقض بشئ معلوم وبيع الغرر فيه أشياء كثيرة تكفي في هذا منها ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار والمتعة ونهى النبي صلى الله عليه وسلم أن أعقد على شئ غير محرم على ليس في ملكي لأنني قد ملكت المحرم بالبيع المحرم فأجرينا النبي مجرى واحد إذا لم يكن عنه دلالة تفرق بينه ففسخنا هذه الأشياء والمتعة والشغار كما فسخنا البيعتين ومما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات دون بعض واستدلنا على أنه إنما أراد بالنهي عنه أن يكون منها عنه في حال دون حال بسنته صلى الله عليه وسلم وذلك أن أبا هريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه فلو لا الدلالة عنه كان النهي في هذا مثل النهي في الأول فيحرم إذا خطب الرجل امرأة أن يخطبها غيره فلما قالت فاطمة بنت قيس قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حلت فأذني فلما حلت من عدتها أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطبها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ولكن انكحى أسامة بن زيد قالت فكرهته فقال انكحى أسامة ففكحته فجعل الله فيه خيرا واعتبطت به استدلالنا على أنه لا ينهى عن الخطبة ويخطب على خطبة الا ونهى عن الخطبة حين ترضى المرأة فلا يكون بقي الا العقد فيكون إذا خطب أفسد ذلك على الخاطب المرضي أو عليها أو عليها معا وقد يمكن أن يفسد ذلك عليهما ثم لا يتم ما بينهما وبين الخاطب ولو أن فاطمة أخبرته أنها رضىت واحدا منهم لم يخطبها إن شاء الله تعالى على أسامة ولكنها أخبرته بالخطبة واستشارته فكان في حديثه دلالة على أنها لم ترض ولم ترد فاذا كانت المرأة بهذه الحال جاز أن يخطب وإذا رضىت المرأة الرجل وبدا لها وأمرت بأن تنكحه لم يجز أن يخطب في الحال التي لو زوجها فيها الولي جاز نكاحه فان قال قائل فان حالها إذا كانت قبل أن ترضي لم يخطب في الحال التي الخطبة وقبل أن ترضي فكذلك حالها حين خطبت قبل الركون مخالفة حالها قبل أن تخطب وكذلك إذا أعيدت عليها الخطبة وقد كانت امتنعت فسكتت والسكات قد لا يكون رضا فليس ههنا قول يجوز عندي أن يقال الاما ذكرت بالاستدلال ولو لا الدلالة بالسنة كانت إذا خطبت حرم على غير خاطبها الأول أن يخطبها حتى يتركها الخاطب الأول ثم يفرق نهى النبي صلى الله عليه وسلم على وجهين فكل ما نهى عنه عما كان ممنوعا لا يحدث يحدث فيه يحله فأحدث الرجل فيه حادئا منها عنه لم يحله وكان على أصل تحريره إذا لم يأت من الوجه الذي يحله وذلك مثل أن أموال الناس ممنوعة من غيرهم وإن النساء ممنوعات من الرجال إلا بأن يملك الرجل مال الرجل بما يحل من بيع أو هبة وغير ذلك وأن النساء محرمات الا نكاح صحيح أو ملك يمين صحيح فإذا اشترى الرجل شراء منها عنه فالتحرر بما اشترى قائم بعينه لأنه لم يأت من الوجه الذي يحل منه ولا يحل المحرم وكذلك إذا نكح نكاحا منها عنه لم يحل المرأة المحرمة (١) عنه من فعل شئ في ملكي أو شئ مباح لي ليس بملك لا أحد فذلك نهى اختيار ولا ينبغي أن نتركه فإذا عمد فعل ذلك أحد كان عاصيا بالفعل ويكون قد ترك الاختيار ولا يحرم ماله ولا ما كان مباحا له وذلك مثل ما روى عنه أنه أمر الآكل أن يأكل مما يليه ولا يأكل من رأس الثريد ولا يعرّس على قارعة الطريق فان أكل مما يليه أو من رأس الطعام أو عرّس على قارعة الطريق أو شئ بالفعل الذي فعله إذا كان عالما بنهي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحرم ذلك الطعام عليه وذلك أن الطعام غير الفحل ولم يكن يحتاج الى شئ يحل له به

(١) كذا في النسخة وفيه سقط ظاهر ولعل الأصل ومما نهى عنه من فعل شئ الخ تأمل

ثم حدث ابن عباس

فقال صدرت مع عمر
ابن الخطاب من مكة حتى
إذا كنا بالبيداء إذا
بركب تحت ظل شجرة
قال اذهب فانظر من
هؤلاء الركب فذهبت
فإذا صيب قال ادعه
فرجعت الى صهيب
فقلت ارتحل فالحق
بأمر المؤمنين فلما
أصيب عرسعت صهيبا
يبكي ويقول وأخياه
وأصحابه فقال عمر
يا صهيب تبكي على
وقد قال رسول الله
ان الميت لعذب ببكاء
أهله عليه قال فلما مات
عمر ذكرت ذلك لعائشة
فقالت يرحم الله عمر
لا والله ما حدث رسول
الله أن الله يعذب المؤمن
ببكاء أهله عليه ولكن
رسول الله قال ان الله
يزيد الكافر عذابا
ببكاء أهله عليه وقالت
عائشة خسر بكم القرآن
ولا تزر وازرة وزر
أخرى قال ابن عباس
عند ذلك والله أضحك
وأبكي وقال ابن أبي
مليكة فوالله ما قال
ابن عمر من شيء (قال
الشافعي) وماروت
عائشة عن رسول الله
أشبه أن يكون محفوظا
عنه صلى الله عليه وسلم
بدلالة الكتاب ثم السنة

الطعام كان حلالا فلا يحرم الحلال عليه، بأن عصي في الموضع الذي جاء منه إلا كل ومثل ذلك النهي
عن التعريس على قارعة الطريق الطريق له مباح وهو عاص بالتعريس على الطريق ومعصيته لا تحرم عليه
الطريق وانما قلت يكون فيها عاصيا إذا قامت الحجّة على الرجل بأنه كان علم أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عنه والله أعلم

كتاب ابطال الاستحسان

الحمد لله على جميع نعمه بما هو أهله وكما ينبغي له وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا
عبد له ورسوله بعثه بكتاب عزيز لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم جيد فهدى
بكتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما أنتم عليه وأقام الحجّة على خلقه لئلا يكون للناس على الله
حجة بعد الرسل وقال وأنزلنا إليك الكتاب نبيا نال كل شيء وهدي رجّة وقال وأنزلنا إليك الذكركرتين
للناس ما نزل اليهم وفرض عليهم اتباع ما أنزل عليه وسن رسولهم لهم فقال وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا
قضى الله ورسوله أمر أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فأعلم أن معصيته ترك
أمره وأمر رسولهم ولم يجعل لهم الا اتباعه وكذلك قال لرسوله صلى الله عليه وسلم فقال ولكن جعلناه نورا
نهدي به من نشاء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله مع ما أعلم نبيه بما فرض من اتباع
كتابه فقال فاستمسك بالذي أوحى إليك وقال وأن احكم بينكم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم وأعلمهم أنه
أكل لهم دينهم فقال عز وجل اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً
وأبان الله عز وجل خلقه أنه تولى الحكم فيما أنابهم وعاقبهم عليه على ما علم من سرائرهم وافقت سرائرهم
علايتهم وأخالفها وانما خراهم بالسرائر فأحبط عمل كل من كفر به ثم قال تبارك وتعالى فبين فتن عن
دينه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان فطرح عنهم جبوط أعمالهم والمأثم بالكفر إذا كانوا مكرهين
وقلوبهم على الطمأنينة بالايمان وخلاف الكفر وأمر بقتال الكافرين حتى يؤمنوا أو أبان ذلك جل وعز
حتى يظهروا الايمان ثم أوجب للمنافقين إذا أسروا نار جهنم فقال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار
وقال اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
اتخذوا الايمان منهم جنة يعنى والله تعالى أعلم من القتل فنعهم من القتل ولم يزل عنهم في الدنيا أحكام الايمان
بما أظهر وامنه وأوجب لهم الدرك الأسفل من النار بعلمه بسرائرهم وخلافها علانيتهم بالايمان فأعلم
عباده مع ما أقام عليهم من الحجّة بأن ليس كمثل أحد في شيء أن علمه بالسر والعلانية واحد فقال تعالى ذكره
ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب اليه من حبل الوريد وقال عز وجل ولا يعلم خائنة
الأعين وما تخفي الصدور مع آيات أخر من الكتاب (قال الشافعي) فعرف جميع خلقه في كتابه أن لا علم
الا ما علمهم فقال عز وجل والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وقال ولا يحيطون بشيء من علمه
إلا بما شاء (قال الشافعي) ثم من عليهم بما آتاهم من العلم وأمرهم بالاقتصار عليه وأن لا يتولوا غيره الا
بما علمهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب
والا الايمان وقال عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله وقال
لنبيه قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ثم أنزل على نبيه أن قد غفر له ما تقدم من
ذنبه وما تأخر يعنى والله أعلم ما تقدم من ذنبه قبل الوحي وما تأخر أن يعصيه فلا يذنب فعلم ما يفعل به من رضاه
عنه وأنه أول شافع ومشفع يوم القيامة وسيد الخلائق وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقف ما ليس لك به
علم وجاء النبي صلى الله عليه وسلم رجل في أمر أقر رجل رماها بلزنا فقال له يرجع فأوحى الله اليه آية اللعان

الكتاب قيل في قوله عز وجل ولا تزوروا زورا وزرا أخرى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقوله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وقوله لتجزى كل نفس بما تسعى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعمرة أحفظ عن عائشة من ابن أبي مليكة وحديثها أشبه الحديثين أن يكون محفوظا فان كان الحديث على غير ما روى ابن أبي مليكة من قول النبي أنهم ليبكون عليها وانها لتعذب في قبرها فهو واضح لا يحتاج الى تفسير لانها تعذب بالكفر وهؤلاء سيكون ولا يدرون ما هي فيه وان كان الحديث كإرواه ابن أبي مليكة فهو صحيح لأن على الكافر عذابا أعلى فان عذب بدونه فزيد في عذابه فيما استوجب وما نيل من كافر من عذاب أدنى من أعلى منه وما زيد عليه من العذاب فبما استجاب له لا ذنب غيره في بكائه عليه فان قيل يزيده عذابا ببكائه أهله عليه قيل يزيده بما استوجب بعمله ويكون

فلا عن بينهما وقال الله تعالى قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وقال ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام الآية وقال لنبيه يسئلونك عن الساعة أيان مرساها فيم أنتم من ذكرها الى ربك منتهاها فحجب عن نبيه علم الساعة وكان من جاور ملائكة الله المقربين وأنبياء المصطفين من عباد الله أقصر علمهم من ملائكتهم وأنبياءه لان الله عز وجل فرض على خلقه طاعة نبيه ولم يجعل لهم بعد من الأمر شيئا وأولى أن لا يتعاطوا حكما على غيب أحد لا بدلالة ولا ظن لتقصير علمهم عن علم أنبيائه الذين فرض الله تعالى عليهم الوقف عما ورد عليهم حتى يأتيهم أمره فانه جل وعز طاهر عليهم الخبيج فيما جعل الله لهم من الحكم في الدنيا بأن لا يحكموا إلا بما طهر من المحكوم عليه وأن لا يجاوزوا أحسن طاهره ففرض على نبيه أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلبوا وأن يحضن دماءهم اذا أظهدوا الاسلام ثم بين الله ثم رسوله أن لا يعلم سرائرهم في صدقهم بالاسلام إلا الله فقال عز وجل لنبيه اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن « قرأ الربيع » الى قوله فلا ترجعوهن الى الكفار يعني والله تعالى أعلم بصدقهن بايمانهن قال فان علمتموهن مؤمنات يعني ما أمرتكم أن تحكموا به فيهن اذا أظهدن الايمان لانكم لا تعلمون من صدقهن بالايمان ما يعلم الله فاحكمواهن بحكم الايمان في أن لا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهم ولا هم يحلون لهن (قال الشافعي) ثم أطلع الله رسوله على قوم يظهر من الاسلام ويسرون غيره ولم يجعل له أن يحكم عليهم بخلاف حكم الاسلام ولم يجعل له أن يقضى عليهم في الدنيا بخلاف ما أظهدوا فقال لنبيه صلى الله عليه وسلم قالت الأعراب آ منا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا الآية قال الشافعي أسلمنا بالقول بالايمان مخافة القتل والسبأ ثم أخبر أنه يجزيهم أن أطاعوا الله ورسوله يعني ان أحدوا طاعة رسوله وقال له في المنافقين وهم صنف ثان اذا جاءك المنافقون الى اتخذوا أيمانهم بجهنم يعني والله تعالى أعلم أيمانهم بما يسمع منهم من الشر بعد اظهار الايمان بجهنم من القتل وقال في المنافقين سيحلفون بالله لسمك اذا انقلبتم اليهم الآية فأمر بقبول ما أظهدوا ولم يجعل لنبيه أن يحكم عليهم بخلاف حكم الايمان وكذلك حكم نبيه صلى الله عليه وسلم على من بعدهم بحكم الايمان وهم يعرفون أو بعضهم بأيمانهم منهم من تقوم عليه البيعة بقول الكفر ومنهم من عليه الدلالة في أفعاله فاذا أظهدوا التوبة منه والقول بالايمان حققت عليهم دماءهم وجعلهم ذكرا لاسلام وقد أعلم الله رسوله صلى الله عليه وسلم أنهم في الدرك الأسفل من النار فقال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار فجعل حكمه عليهم جل وعز على سرائرهم وحكم نبيه عليهم في الدنيا على علانيتهم باظهار التوبة وما قامت عليه بيعة من المسلمين بقوله وما أقر وأبقوله وما جحدوا من قول الكفر مما لم يقرؤا به ولم تقم به بيعة عليهم وقد كذبهم على قولهم في كل وكذلك أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد الدثني عن عبيد الله بن عدي بن الحيار أن رجلا سار النبي صلى الله عليه وسلم فلم يدر ما سار حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يشاوره في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس يشهد أن لا اله الا الله قال بلى ولا شهادته فقال أليس يصلي قال بلى ولا صلاته فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهاني الله تعالى عنهم * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد عن أسامة بن زيد قال شهدت من نفاق عبد الله بن أبي ثلاثة مجالس * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا لا اله الا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله (قال الشافعي) فأعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن فرض الله أن يقتلهم حتى يظهروا أن لا اله الا الله فاذا فعلوا منعو دماءهم وأموالهم إلا بحقها يعني الإجماع يحكم الله تعالى عليهم فيها وحسابهم على الله بصدقهم وكذبهم وسرائرهم الله العالم بسرائرهم المتولى

بكاؤهم سبباً لأنه يعذب

بكاؤهم فان قيل
أين دلالة السنة قيل
قال رسول الله لرجل
ابنك هذا قال نعم قال
أما انه لا يجني عليك
ولا يجني عليك فأعلم
رسول الله مثل ما أعلم
الله من أن جناية كل
امرئ عليه كجنايته
لغيره ولا عليه

(باب استقبال القبلة
للغائط والبول)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عطاء بن
يزيد الليثي عن أبي أيوب
الأنصاري أن النبي نهى
أن تستقبل القبلة
بغائط أو بول ولكن
شرفوا أو غيروا قال
أبو أيوب فقد منا الشام
فوجدنا من احبض
قد بنيت من قبل القبلة
فنتحرف ونستغفر الله
* أخبرنا الشافعي
أخبرنا مالك عن يحيى
ابن سعيد عن محمد بن
يحيى بن حبان عن عمه
واسع بن حبان عن
عبد الله بن عمر أنه كان
يقول ان ناسا يقولون
إذا قعدت على حاجتك
فلا تستقبل القبلة ولا
بيت المقدس قال ابن عمر
لقد ارتقيت على ظهر

الحكم عليهم دون أنبيائه وحكام خلقه وبذلك منست أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بين العباد
من الحدود وجميع الحقوق وأعلمهم أن جميع أحكامهم على ما يظهر من وأن الله يدين بالسرائر * أخبرنا
مالك عن هشام بن عروة وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الجحلافي وهو أحير سبط نضوا لخلق فقال
يا رسول الله رأيت شريك بن السحماء يعني ابن عمه وهو رجل عظيم الأيتين أدعج العينين ما ذا الخلق يصيب
فلانة يعني امرأته وهي حبلى وما قربتها منذ كذا فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم شريكاً فحدثها
المسرة فحدثت فلا عن بينها وبين زوجها وهي حبلى ثم قال أبصروها فان جاءت به أدعج عظيم الأيتين فلا
أراه إلا قد صدق عليها وان جاءت به أحير كأنه وحره فلا أراه إلا قد كذب فخافت به أدعج عظيم الأيتين
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أن امرءه ليلن لولا ما قضى الله يعني انه لمن زنا لولا ما قضى الله
من أن لا يحكم على أحد إلا باقرار أو اعتراف على نفسه لا يحل بدلالة غير واحد منهما وان كانت بينة وقال
لولا ما قضى الله لكان لي فيهما قضاء غيره ولم يعرض لشريك ولا للمرأة والله أعلم وأنفذ الحكم وهو يعلم أن
أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق (قال الشافعي) أخبرني عبيد بن محمد بن علي بن شافع عن
عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبيد بن ياد أن ركانة بن عبيد بن ياد طلق امرأته سهيمة المرتبة البتة
ثم أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلقت امرأتى سهيمة البتة والله ما أردت إلا واحدة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لكانة والله ما أردت إلا واحدة فقال ركانة والله ما أردت إلا واحدة فردها إليه
النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما (قال الشافعي)
وفي جميع ما وصفت ومع غيره مما استغنيت عما كتبت عنه مما فرض الله تعالى على الحكام في الدلائل
على أن حرام على حاكم أن يقضي أبداً على أحد من عباد الله إلا باحسن ما يظهر وأخفه على المحكوم عليه
وان احتمل ما يظهر منه غير أحسنه كانت عليه دلالة بما يحتمل ما يخالف أحسنه وأخفه عليه أول تمكن
لما حكم الله في الأعراب الذين قالوا آمنا وعلم الله أن الإيمان لم يدخل في قلوبهم وما حكم الله تعالى به في
المنافقين الذين أعلم الله أنهم آمنوا ثم كفروا أو أنهم كذبوا بما أظهر وأمن الإيمان وبما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين حين وصف قبل أن تلد أن جاءت به أحجم أدعج العينين عظيم الأيتين
فلا أراه إلا قد صدق فخافت به على الوصف الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم لزوجها فلا أراه إلا قد صدق وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرء ليلن أي لقد زنت وزني بها شريك الذي رماه زوجها بالزنا ثم لم يجعل
الله اليها سبيلاً اذ لم يقر ولم تقم عليها بينة وأبطل في حكم الدنيا عليها استعمال الدلالة التي لا يوجد في الدنيا
دلالة بعد دلالة الله على المنافقين والأعراب أقوى مما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في مولود امرأة
الجحلافي قبل يكون ثم كان كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم والأغلب على من سمع الفراري يقول
للنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتى ولدت غلاماً أسود وعرض بالقذف أنه ير بالقذف ثم لم يحده النبي صلى الله
عليه وسلم اذ لم يكن التعريض ظاهراً قذف فلم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم عليه حكم القاذف والأغلب
على من سمع قول ركانة لامرأته أنت طالق البتة أنه يعقل أنه قد وقع الطلاق بقوله طالق وأن البتة ارادة
شيء غير الأول أنه أراد الإبتات بثلاث ولكنه لما كان ظاهراً في قوله واحتمل غيره لم يحكم رسول الله صلى الله
عليه وسلم الا بظاهر الطلاق وذلك واحدة (قال الشافعي) فن حكم على الناس بخلاف ما ظهر عليهم استدلالاً
على أن ما أظهر ويحتمل غير ما أظهر وابدلالة منهم أو غير دلالة لم يسلم عندي من خلاف التنزيل والسنة
وذلك أن يقول قائل من رجع عن الاسلام عن ولده على الاسلام قتلته ولم يستبته ومن رجع عنه من لم يولد
على الاسلام استبته ولم يحكم الله تعالى على عباده الاحكام واحداً مثل أن يقول من رجع عن الاسلام من
أظهر نصرانية أو يهودية أو ديناً يظهر كالجوسية استبته فان أظهر التوبة قبلت منه ومن رجع إلى دين

يخفيه لم أستبه (قال الشافعي) وكل قد بديل دينه دين الحق ورجع الى الكفر فكيف يستتاب بعضهم ولا يستتاب بعض وكل باطل فان قال لا أعرف توبة الذي يسردينه قيل ولا يعرفها الا الله وهذا مع خلافه حكم الله ثم رسوله كلام محال يسئل من قال هذا هل تدري لعل الذي كان أخفى الشرك يصدق بالتوبة والذي كان أظهر الشرك يكذب بالتوبة فان قال نعم قيل فتدري لعلك قتلت المؤمن الصادق بالايان واستحييت الكاذب باظهار الايمان فان قال ليس على الاظهار قيل فالظاهر فيهما واحد وقد جعلته اثنتين بعلية محالة والمنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يظهر وايمودية ولا نصرانية ولا مجوسية بل كانوا يستسرون بدينهم فيقبل منهم ما يظهر ون من الايمان فلو كان قائل هذا القول حين خالف السنة أحسن أن يعتل بشيء له وجه ولكنه يخالفها ويعتل بما لا وجه له كانه يرى النصرانية واليهودية لا تكون الا بآيات الكنائس أرايت اذا كانوا ببلاد كنائس فيها أما يصلون في بيوتهم فخصي صلاتهم على غيرهم قال وما وصفت من حكم الله ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين أن جاءت به المتلاعنة على النعت المكروه يبطل حكم الدلالة التي هي أقوى من الذرائع فاذا بطل الأقوى من الدلائل أبطل له الأضعف من الذرائع كلها وأبطل الحديث التعريض بالدلالة فان من الناس من يقول اذا تشاتم الرجلان فقال أحدهما ما أبي بران ولا أمي برانية حدلانه اذا قاله على المشاتمة فالأغلب انما يريد به قذف أم الذي يشاتم وأبيه وان قاله على غير المشاتمة لم أحده اذا قال لم أرد القذف مع ابطال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم التعريض في حديث الفراري الذي ولدت امرأته غلاما أسود فان قال قائل فان عمر حديث التعريض في مثل هذا قيل واستشار أصحابه فالفقه بعضهم ومع من خالفه ما وصفنا من الدلالة ويبطل مثله من قول الرجل لامرأته أنت طالق البتة لان طالق يقع بظاهر والبتة تحتل زيادة في عدد الطلاق وغير زيادة فعلية الظاهر والقول قوله في الذي يحتمل غير الظاهر حتى لا يحكم عليه أبدأ بالظاهر ويجعل القول قوله في غير الظاهر قال وهذا يدل على أنه لا يفسد عقد أبدأ بالالعقد نفسه لا يفسد بشيء تقدمه ولا تأخره ولا توهمه ولا أغلب وكذلك كل شيء لا يفسده الا بعقده ولا يفسد البيوع بان يقول هذه ذرية وهذه نية سوء ولو جاز أن يبطل من البيوع بان يقال متى خاف أن تكون ذرية إلى الذي لا يحل كان أن يكون اليقين من البيوع بعقده لا يحل أولى أن يرد به من الظن ألا ترى أن رجلا لو اشترى سيفا ونوى بشرائه أن يقتل به كان الشراء حلالا وكانت النية بالقتل غير جائزة ولم يبطل بها البيع قال وكذلك لو باع البائع سيفاً من رجل يراه أنه يقتل به رجلا كان هكذا وكذلك لو اشترى فرسا وهو يراه عاقوا فقال هو والله ما اشترىتهما عاقا ولا العاقا وما تسوى ولا العاقا نحسين وقال البائع ما أردت منها العاقا لم يفسد البيع بهذه النية اذا انعقدت صفقه البيع على الفرس ولم يشترط فيها العاقا ولو اشترط فيها العاقا ففسد البيع لانه بيع ما لا يدري أي يكون أولا يكون ألا ترى لو أن رجلا اشترى فنانا كخ دنية أعجمية أو شريفة نسكت دنياء أعجمية فتصادق في الوجهين على أن لم ينو واحد منهما أن يشتاعلى النكاح أكثر من ليلة لم يحرم النكاح بهذه النية لان ظاهر عقده كانت صحيحة ان شاء الزوج حبسها وان شاء طلقها فاذا دل الكتاب ثم السنة ثم عامة حكم الاسلام على أن العقود انما يثبت بالظاهر عقدها لا يفسدها نية العاقدين كانت العقود اذا عقدت في الظاهر صحيحة أولى أن لا تفسد بتوهم غير عاقد هاعلى عاقد هاعلى ثم سيما اذا كان توهمه ضعيفا والله تعالى أعلم

(باب ابطال الاستحسان)

(قال الشافعي) وكل ما وصفت مع ما أنا ذاكر وساكت عنها كتفاء بما ذكر من حكم الله ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم ثم حكم المسلمين دليل على أن لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكما ومفتيا

بيت لنا فرأيت رسول الله على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) وليس بعده هذا اختلافا ولكنه من المجلس التي تدل على معنى المعد (قال الشافعي) كان القوم عربا انما عامة مذاهبهم في الصحارى وكثير من مذاهبهم لاحش فيها يستمرهم فكان الذاهب لحاجته اذا استقبل القبلة أو استدبرها استقبل المصلى بفرجه أو استدبره ولم يكن عليهم ضرورة في أن يشرقوا أو يغربوا فأمروا بذلك وكانت السيوت مخالفة للصحراء فاذا كان بين أظهرها كان من فيه مستترا لا يراه الا من دخل أو أشرف عليه وكانت المذاهب بين المنازل متضايقة لا يمكن من التحرف فيها ما يمكن في الصحراء فلما ذكر ابن عمر ما رأى من رسول الله من استقباله بيت المقدس وهو حينئذ مستدبر الكعبة دل على أنه انما نهى عن استقبال الكعبة واستدبرها في الصحراء دون المنازل (قال الشافعي) وسمع أبو أيوب الانصاري النهي

من رسول الله ولم يعلم
ما علم ابن عمر من استقامته
بيت المقدس لحاجته
نخاف المأثم في أن
يجلس على مرحاض
مستقبل الكعبة
وتحرف لثلاثه متقبل
الكعبة وهكذا يجب
عليه اذالم يعرف غيره
ورأى ابن عمر النبي في
منزله مستقبلاً بيت
المقدس لحاجته فأناكر
على من نهى عن استقبال
القبلة لحاجته وهكذا
يجب عليه اذالم يعرف
غيره أو لم يره عن النبي
خلافه ولعله سمعه
منهم فزادوا بالهم لانهم
لم يعزوه الى النبي ومن
علم الامر من معاورهما
يحتملان أن يستعلا
استعملهما معاً وفرق
بينهما لان الحال تفرق
فيهما بما قلنا وهذا
يدل على أن خاص العلم
لا يوجد الا عند القليل
وقلنا يعلم الخاص
وهذا مثل حديث النبي
في الصلاة جالساً والقوم
خلفه قيام وجالس
فان قيل فقد روى سلمة
ابن وهرام عن طاوس
حق على كل مسلم أن
يكرم قسلة الله أن
يستقبلها لغائط أو بول
قيل له هذا امر سهل وأهل
الحديث لا يثبتونه ولو
ثبت كان كحديث أبي
أيوب وحديث ابن عمر

أن يحكم ولا أن يفتي الامن جهة خبر لازم وذلك الكتاب ثم السنة أو ما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه أو قياس
على بعض هذا ولا يجوز له أن يحكم ولا يفتي بالاستحسان اذ لم يكن الاستحسان واجباً ولا في واحد من هذه
المعاني فان قال قائل فيايدل على أن لا يجوز أن يستحسن اذالم يدخل الاستحسان في هذه المعاني مع ما ذكر
في كتابك هذا قيل قال الله عز وجل لا يحسب الانسان أن يترك سدى فلم يختلف أهل العلم بالقرآن فيما
علمت أن السدى الذي لا يؤمر ولا ينهى ومن أفتى أو حكم بما لم يؤمر به فقد أجاز لنفسه أن يكون في معاني
السدى وقد أعلمه الله أنه لم يتركه سدى ورأى أن قال أقول بما شئت وادعى ما نزل القرآن بخلافه في هذا
وفي السنن نخالف منهاج النبيين وعوام حكم جماعة من روى عنه من العالمين فان قال قائل فماذا كرت من
القرآن ومنهاج النبيين صلى الله عليهم وسلم أجمعين قيل قال الله عز وجل لنبيه عليه الصلاة والسلام اتبع
ما أوحى اليك من ربك وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم الآية ثم جاء قوم فسألوه عن
أصحاب الكهف وغيرهم فقال أعلمكم غدا يعني أسأل جبريل ثم أعلمكم فانزل الله عز وجل ولا تقولن لشيئ
إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله الآية وجاءته امرأة أو سبن الصامت تشكو اليه أوساً فلم يجبه حتى أنزل الله
عز وجل قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وجاءه العجلا في يقذف امرأته قال لم ينزل فيكما وانظر
الوحي فلما نزل دعاها فإلغى بينهما كما أمره الله عز وجل وقال لنبيه وأن احكم بينهم بما أنزل الله
وقال عز وجل ياد اودنا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق الآية وليس يؤمر أحد أن
يحكم بحق إلا لو قد علم الحق ولا يكون الحق معلوماً إلا عن الله نصاً أو دلالة من الله فقد جعل الله الحق
في كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس تنزل بأحد نازلة الا بالكتاب يدل عليها نصاً أو جلة فان قال
وما النص والجملة قيل النص ما حرم الله وأحل نصاً حرم الامهات والجدات والنعمة والخالات ومن ذكر
معهن وأباح من سواهن وحرم الميتة والدم ولحم الخنزير والفواحش ما ظهر منها وما بطن وأمر بالوضوء فقال
اغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية فكان مكتفي بالتنزيل في هذا عن الاستدلال فيما نزل فيه مع أشباهه فان
قيل فالجملة قيل ما فرض الله من صلاة وزكاة وحج فدل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة
وعدها وقتها والعمل فيها وكيف الزكاة وفي أي المال هي وفي أي وقت هي وكذا قدرها وبين كيف الحج والعمل
فيه وما يدخل به فيه وما يخرج به منه (قال الشافعي) فان قيل فهل يقال لهذا كما قيل للاول قبل عن الله
قبل نعم فان قيل فمن أين قيل قبل عن الله لكلامه جلة وقبل تفسيره عن الله بأن الله فرض طاعة نبيه فقال
عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال من بطع الرسول فقد أطياع الله مع ما فرض
من طاعة رسوله فان قيل فهذا مقبول عن الله كما وصفت فهل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بوحى قيل
الله أعلم أخبرنا مسلم بن خالد عن طاوس « قال الربيع » هو عن ابن جريح عن ابن طاوس عن أبيه أن
عنده كتاب من العقول نزل به الوحي (قال الشافعي) وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً قط الا بوحى
فمن الوحي ما يتلى ومنه ما يكون وحياً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيستنبه « أخبرنا عبد العزيز بن محمد
عن عمرو بن أبي عمرو وعن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئاً مما أمركم
الله به الا وقد أمرتكم به ولا شيئاً منكم الا وقد نهيتكم عنه وان الروح الأمين قد ألقى في روعي أنه لن
تموت نفس حتى تستوفى رزقها فأجلاها في المطلب (قال الشافعي) وقد قيل ما لم يتل قرآننا لم يلقاه جبريل
في روعه بأمر الله فكان وحياً اليه وقيل جعل الله اليه لما شهد به من أنه يهدي الى صراط مستقيم أن يسن
وأيهما كان فقد أذنهما الله تعالى خلقه ولم يجعل لهم الخيرة من أمرهم فيمأسن لهم وفرض عليهم اتباع سنته
(قال الشافعي) فان قال قائل فما الحجة في قبول ما اجتمع الناس عليه قيل لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بازوم جماعة المسلمين لم يكن للزوم جماعتهم معنى الا لزوم قول جماعتهم وكان معقولاً أن جماعتهم لا يتجهل

الاسناد اولى أن يثبت منه لو خالفه فان كان قال طاوس حتى على كل مسلم أن يكرم قبلة الله أن يستقبلها فانما سمع والله أعلم حديث أبي أيوب عن النبي فأنزل ذلك على أكرام القبلة وهي أهل أن تكرم والحاصل في الصحاري كما حدث أبو أيوب وفي البيوت كما حدث ابن عمر لا أنهم ما يختلفان (قال الشافعي) وقد قيل ان الناس كانوا يتنون مساجد يحط بحجارة في الطريق فنهى أن تستقبل للغائط أو البول فيكون مستغوطا في المساجد أو مستندرا فيكون الغائط والبول بعين المصلي إليها يتأذى برائحته وهذا في الصحاري منهى عنه بهذا الحديث وبغيره بان يقال اتقوا الملاعن وذلك أن يتغوط في عمر الناس في طريق من ظلال المسجد أو البيوت والشجر والحجارة وعلى ظهر الطريق ومواقع حاجة الناس في الحر والمنزل

باب الصلاة في الثوب ليس على عاتق المرء منه شيء

* حدثنا الربيع قال قال الشافعي

كلها حكم الله ولا لرسوله صلى الله عليه وسلم وأن الجهل لا يكون الا في خاص وأما ما اجتمعوا عليه فلا يكون فيه الجهل فمن قبل قول جاعتهم فبدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل قولهم (قال الشافعي) رحمه الله وأن قال قائل أرأيت ما لم يعض فيه كتاب ولا سنة ولا يوجد الناس اجتمعوا عليه فأمرت بأن يؤخذ قياسا على كتاب أو سنة أو يقال لهذا قبل عن الله قيل نعم قبلت بجلته عن الله فان قيل ما جلته قيل الاجتهاد فيه على الكتاب والسنة فان قيل أفيموجد في الكتاب دليل على ما وصفت قيل نعم نسخ الله قبلة بيت المقدس وفرض على الناس التوجه الى البيت فكان على من رأى البيت أن يتوجه اليه بالعيان وفرض الله على من غاب عنه البيت أن يولي وجهه شطر المسجد الحرام لان البيت في المسجد الحرام فكان المحيط بانه أصاب البيت بالمعينة والتوجه قصد البيت ممن غاب عنه قائلين عن الله مع التوجه اليه وأحدهما على الاحاطة والآخر متوجه بدلالة فهو على احاطة من صواب جملة ما كلف وعلى غير احاطة كاحاطة الذي يرى البيت من صواب البيت ولم يكلف الاحاطة (قال الشافعي) فان قيل فبم يتوجه الى البيت قيل قال الله تعالى هو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون وكانت العلامات جبالا يعرفون مواضعهم من الارض وشمسا وقمر ونجما ما يعرفون من الفلك ويا يعرفون مهاجبا على الهواء تدل على قصد البيت الحرام ففعل عليهم طلب الدلائل على شطر المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وكان معقولا عن الله عز وجل أنه انما يأمرهم بتولية وجوههم شطره بطلب الدلائل عليه لا بما استحسنوا ولا بما نسخ في قلوبهم ولا خطر على أوهامهم بل بالدلالة جعلها الله لهم لانه قضى أن لا يتركهم سدى وكان معقولا عنه أنه اذا أمرهم أن يتوجهوا شطره وغيب عنهم عينه أن لم يجعل لهم أن يتوجهوا حيث شاؤوا الا قاصدين له بطلب الدلائل عليه (قال الشافعي) وقال الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال ممن ترضون من الشهداء فكان على الحكام أن لا يقبلوا الا عدلا في الظاهر وكانت صفات العدل عندهم معرفة وقد وصفته في غير هذا الموضع وقد يكون في الظاهر عدلا وسريته غير عدل ولكن الله لم يكلفهم ما لم يجعل لهم السبيل الى علمه ولم يجعل لهم اذ كان يمكن الآن يرتدوا من ظهريته خلاف العدل عندهم وقد يمكن أن يكون الذي ظهر منه خلاف العدل خيرا عند الله عز وجل من الذي ظهر منه العدل ولكن كلفوا أن يجتهدوا على ما يعلمون من الظاهر الذي لم يتوأما كثر منه (قال الشافعي) وقال الله جل ثناؤه لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم فكان معقولا عن الله في الصيد النعمامة وبقرة الوحش وحماره والنيتل والظبي الصغير والكبير والأرنب واليربوع وغيره ومعقولا أن النعم الابل والبقر والغنم وفي هذا ما يصغر عن الغنم وعن الابل وعن البقر فلم يكن المثل فيه في المعقول وفيما حكم به من حكم من صدر هذه الامة الا أن يحكموا في الصيد باولى الاشياء شبهة منه من النعم ولم يجعل لهم اذ كان المثل يقرب بقرب الغزال من العنز والضبع من الكباش أن يطلوا اليربوع مع بعده من صغير الغنم وكان عليهم أن يجتهدوا كما أمكنهم الاجتهاد وكل أمر الله جل ذكره وأشياء لهذا تدل على اباحة القياس وحظر أن يعمل بخلافه من الاستحسان لان من طلب أمر الله بالدلالة عليه فاعماطله بالسبيل التي فرضت عليه ومن قال أستحسن لاعتن أمر الله ولا عن أمر رسوله صلى الله عليه وسلم فلم يقبل عن الله ولا عن رسوله ما قال ولم يطلب ما قال بحكم الله ولا بحكم رسوله وكان الخطأ في قول من قال هذا بينا بأنه قد قال أقول وأعمل بما لم أمر به ولم أنه عنه وبلا مثال على ما أمر به ونهيت عنه وقد قضى الله بخلاف ما قال فلم يترك أحدنا الامتنع (قال الشافعي) في قول الله عز وجل لا يحب الانسان أن يترك سدى إن من حكم أو أفتى بخبر لازم أو قياس عليه فقد أدى ما كلف وحكم وأفتى من حيث أمر فكان في النص مؤديا ما أمر به نصا وفي القياس مؤديا ما أمر به اجتهادا وكان مطيعا لله في الامرين ثم لرسوله

أخبرنا سفيان عن أبي

الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة أن رسول
الله قال لا يصلين أحدكم
في الثوب الواحد ليس
على عاتقه منه شيء (قال
الشافعي) وروى بعض
أهل المدينة عن جابر أن
النبي أمر الرجل يصلي
في الثوب الواحد أن
يشتمل بالثوب في الصلاة
فان ضائق أتزربه (قال
الشافعي) وهذا اجازة
أن يصلي وليس على
عاتقه منه شيء وهو
يقدر بالمدينة على ثوب
امرأته وعلى العمامة
والنبي بطرحه على
عاتقه * أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان بن
عيينة عن أبي إسحق
عن عبد الله بن شداد
عن ميمونة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم
قالت كان رسول الله
يصلي في مرط بعضه على
وبعضه عليه وأنا حاض
(قال الشافعي) وليس
واحد من هذين الحديثين
مخالفا للآخر ونهى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يصلي الرجل
في الثوب الواحد ليس
على عاتقه منه شيء والله
أعلم اختيار لا فرض
بالدلالة عنه صلى الله
عليه وسلم بحديث جابر

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بطاعة الله ثم رسوله ثم الاجتهاد فيروى أنه قال لمعاذكم تقضي
قال بكتاب الله قال فان لم يكن في كتاب الله قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن قال
أجتهد قال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اذا حكم الحاك فاجتهد فأصاب
فله أجران وان أخطأ فله أجر فأعلم أن الحاك الاجتهاد والمفتي في موضع الحكم (قال الشافعي) ومن
استجاز أن يحكم أو يفتي بلا خبر لازم ولا قياس عليه كان محجوبا بأن معنى قوله أفعلم ما هو بيت وان لم أمر
به مخالف معنى الكتاب والسنة فكان محجوبا على لسانه ومعنى ما لم أعلم فيه مخالفا فان قيل ما هو قيل لا أعلم
أحد من أهل العلم رخص لأحد من أهل العقول والآداب في أن يفتي ولا يحكم برأى نفسه اذا لم يكن عالما
بالذي تدور عليه أمور القياس من الكتاب والسنة والاجماع والعقل لتفصيل المشبهة فاذا زعموا هذا قيل
لهم ولم يجر لأهل العقول التي تفوق كثيرا من عقول أهل العلم بالقرآن والسنة والفتيان يقولون فما قد نزل
مما يعلمونه مع أن ليس فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع وهم أوفر عقولا وأحسن إبانة لما قالوا من عامتكم فان
قلتم لانهم لا أعلم لهم بالأصول قيل لكم فما حجتكم في علمكم بالأصول اذا قلتم بلا أصل ولا قياس على أصل
هل خفتكم على أهل العقول الجاهلة بالأصول أكثر من أنهم لا يعرفون الأصول فلا يحسنون أن يفتيوا
بما لا يعرفون وهل أكتبكم علمكم بالأصول القياس عليها وأجاز لكم تركها فاذا جاز لكم تركها جاز لهم
القول معكم لان أكثر ما يخاف عليهم ترك القياس عليها والخطأ ثم أعلمهم ألا جدد على الصواب ان قالوا على
غير مثال منكم لو كان أحد يحمد على أن يقول على غير مثال لانهم لم يعرفوا مثالا فتركوه وأعذر بالخطأ منكم
وهم أخطأ فاما لا يعلمون ولا أعلمكم إلا أعظم وزر انهم اذ تركتم ما تعرفون من القياس على الأصول التي
لا يجهلون فان قلتم فحين تركنا القياس على غير جهالة بالأصل قيل فان كان القياس حقا فانت خالفتم
الحق عاين به وفي ذلك من المأثم ما ان جهلتموه لم تستأهلوا أن تقولوا في العلم وان زعمتم أن واسع العلم ترك
القياس والقول بما نسخ في أوهاكم وحضر أذهانكم واستحسنتم مسا معكم حججهم بما وصفنا من القرآن
ثم السنة وما يدل عليه الاجماع من أن ليس لأحد أن يقول لا أعلم وما لا تختلقون فيه من أن الحاك لم يدعي
عنده رجلا في ثوب أو عبيد تباعه عياله يكن للحاكم اذا كان مشكلا أن يحكم فيه وكان عليه أن يدعو
أهل العلم به فيسألهم عما تدعي فيه هل هو عيب فان تظا الباقية عيب فيه وقد فات سألهم عن قيمته فلو
قال أفضلهم ديناً وعلماً في جاهل بسوقه اليوم وان كنت عالماً بما قبل اليوم ولكي أقول فيه لم يسعه أن
يقبل قوله بجهالة بسوق يومه وقبل قول من يعرف سوق يومه ولو جاء من يعرف سوق يومه فقال اذا قست
هذا بغيره بما يباع وقومته على ماضى وكان عيبه دلتى القياس على كذا ولكني أستحسن غيره لم يحل له أن
يقبل استحسانه وجرم عليه إلا أن يحكم بما يقال انه قيمة مثله في يومه وكذلك هذا في امرأة أصيبت بصداد
فأسد يقال كم صدق مثلها في الجمال والمال والصرامة والشباب واللب والأدب فلو قيل مائة دينار ولكننا
نستحسن أن يزيد هادرهما ونقصهما لم يحل له وقال الذي يقول أستحسن أن أزيدها وأنقصها ليس ذلك
لي ولا لك وعلى الزوج صدق مثلها واذا حكم بمثل هذا في المال الذي تقل رزقه على من أخذ منه ولم يوسع
فيه الاستحسان وألزم فيه القياس أهل العلم به ولم يجعل لأهل الجهالة قياسا فيه لانهم لا يعلمون ما يقيسون
عليه فلال الله وحرامه من الدماء والفر وج وعظيم الأمور أولى أن يلزم الحكام والمفتين (قال الشافعي)
أفرأيت اذا قال الحاك والمفتي في النازلة ليس فيها نص خبر ولا قياس وقال أستحسن فلا بد أن يزعم أن جازا
لغيره أن يستحسن خلافه فيقول كل ما كفي بلد ومفت بما يستحسن فيقال في الشيء الواحد بضرب من
الحكم والفتيا فان كان هذا جائزا عندهم فقد أهملوا أنفسهم فكما حيث شأوا وان كان ضيقا فلا يجوز
أن يدخلوا فيه وان قال الذي يرى منهم ترك القياس بل على الناس اتباع ما قلت قيل لهم من أمر بطاعتك حتى

بعضه عليه وبعضه
على مبيونة لأن بعض
مرطها إذا كان عليها
فأقل ما عليها منه
ما يسترها مضطجعة
ويصلي النبي عليه السلام
في بعضه قائما ويتعطل
بعضه بينه وبينها أو
يسترها قاعدة فيكون
يحيط بها جالسة ويتعطل
بعضه بينه وبينها فلا
يمكن أن يستره أبدا
الآن يأتزربه اثنتان
وليس على عاتق المؤثرين
في هذه الحال من الأزار
شي ولا يمكن في ثوب في
دهرنا أن يأتزربه ثم
يرده على عاتقه أو
أحدهما يسترها وقلنا
يمكن هذا في ثوب في
الدنيا اليوم وكذلك روى
عن النبي عليه السلام
أنه قال إذا صلى أحدكم
في الثوب الواحد
فليتوشع به فإن لم يكفه
فليأتزربه (قال الشافعي)
وإذا صلى الرجل فيما
يواري عورته أجزأته
صلاته وعورته ما بين
سرتة وركبته وليست
السرة والركبة من
العورة

باب الكلام في
الصلاة

* حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي

يكون على الناس اتباعك أو رأيت أن ادعى عليك غيرك هذا تطيعه أم تقول لا أطيع إلا من أمرت بطاعته
فكذلك لا طاعة لك على أحد وانما الطاعة لمن أمر الله أو رسوله بطاعته والحق فيما أمر الله ورسوله باتباعه
ودل الله ورسوله عليه نصا واستنباطا بدلائل أو رأيت إذا أمر الله بالتوجه قبل البيت وهو مغيب عن المتوجه
هل جعل له أن يتوجه إلا بالاجتهاد بطلب الدلائل عليه أو رأيت إذا أمر بشهادة العدل فدل على أن
لا يقبل غيرها هل يعرف العدل من غيره الا بطلب الدلائل على عدله أو رأيت إذا أمر بالحكم بالمثل في الصيد
هل أمر أن يحكم إلا بأن يحكم بنظره فكل هذا اجتهاد وقياس أو رأيت إذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم
بالاجتهاد في الحكم هل يكون مجتهدا على غير طلب عين وطلب العين لا يكون الا باتباع الدلائل عليها وذلك
القياس لأن محالا أن يقال اجتهاد في طلب شيء من لم يطلبه باحتياله والاستدلال عليه لا يكون طالبا للشيء من
سخ على وهمه أو خطر به الله منه (قال الشافعي) وأنه يلزم من ترك القياس أكثر مما ذكرته وفي بعضه
ما قام عليه الحجة وأسأل الله تعالى لي ولجميع خلقه التوفيق وليس للحاكم أن يقبل ولا يوالي أن يدع أحدا
ولا ينبغي للفتي أن يفتي أحدا الا متى يجمع أن يكون عالما علم الكتاب وعلم ناسخه ومنسوخه وخاصة وعامة
وأدبه وعالم بالسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقارب أهل العلم قديما وحديثا وعالم باللسان العرب عاقلا
يميز بين المشبهة ويعقل القياس فإن عدم واحد من هذه الخصال لم يحل له أن يقول قياسا وكذلك لو كان
عالما بالأصول غير عاقل للقياس الذي هو الفرع لم يجز أن يقال لرجل قس وهو لا يعقل القياس وإن كان
عاقلا للقياس وهو مضيع لعلم الأصول أو شيء منها لم يجز أن يقال له قس على ما لا تعلم كما لا يجوز أن يقال قس
لأعني وصفته له اجعل كذا عن عيني كذا عن يسارك فاذا بلغت كذا فانتقل متيامنا وهو لا يبصر ما قيل له
يجعله عينا ويسارا أو يقال سر بلا دال لم يسرها قاط ولم يأتها قاط وليس له فيما علم يعرفه ولا يثبت له فيها قصد سميت
بضبطه لأنه يسير فيها على غير مثال قوم وكما لا يجوز لعالم بسوق سلعة منذ زمان ثم خفيت عنه سنة أن يقال له
قوم عبد من صفته كذا لأن السوق تختلف ولا لرجل أبصر بعض صنف من التجارات وجهل غير صنفه
والغير الذي جهل لادلالة عليه ببعض علم الذي علم قوم كذا كما لا يقال لبناء انظر قيمة الخياطة ولالخياط انظر
قيمة البناء فان قال قائل فقد حكم وأفتى من لم يجمع ما وصفت قيل فقد رأيت أحكامهم وفتياهم فرأيت
كثيرا منها متضادا متباينا ورأيت كل واحد من الفريقين يخطئ صاحبه في حكمه وفتياه والله تعالى
المستعان فان قال قائل أرأيت ما اجتهد فيه المجتهدون كيف الحق فيه عند الله قيل لا يجوز فيه عندنا
والله تعالى أعلم أن يكون الحق فيه عند الله كله الا واحدا لأن علم الله عز وجل وأحكامه واحد لا استواء
السرائر والعلانية عنده وأن علمه بكل واحد جعل ثناؤه سواء فان قيل من له أن يجتهد فيقيس على كتاب
أو سنة هل يختلفون ويسعهم الاختلاف أو يقال لهم ان اختلفوا مصيبون كلهم أو مخطئون أو لبعضهم
مخطئ وبعضهم مصيب قيل لا يجوز على واحد منهم ان اختلفوا ان كان ممن له الاجتهاد وذهب مذهبها
محتملا أن يقال له أخطأ مطلقا ولكن يقال لكل واحد منهم قد أخطأ فيما كلف وأصاب فيه ولم يكلف علم
الغيب الذي لم يطلع عليه أحد فان قال قائل فقل لي من هذا شيئا قيل لا مثال أدل عليه من الغيب عن
المسجد الحرام واستقباله فاذا اجتهد رجلان (٢) بالطريقين عالمان بالنجوم والرياح والشمس والقمر فرأى
أحدهما القبلة متيامنا منه ورأى أحدهما القبلة منحرفة عن حيث رأى صاحبه كان على كل واحد منهما
أن يصلي حيث يرى ولا يتبع صاحبه إذا أذاه اجتهاده الى غير ما أدى صاحبه اجتهاده اليه ولم يكلف واحد
منهما صواب عين البيت لأنه لا يراه وقد أدى ما كلف من التوجه اليه بالدلائل عليه فان قيل فيلزم أحدهما
اسم الخطأ قيل أمافيا كلف فلا وأما خطأ عين البيت فتم لأن البيت لا يكون في جهتين فان قيل
فيكون مطيعا بالخطأ قيل هذا مثل جاهدي يكون مطيعا بالصواب لما كلف من الاجتهاد وغيره ثم بالخطأ

قال أخبرنا سفيان عن
عاصم بن أبي النجود
عن أبي وائل عن عبد الله
قال كنا سلم على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وهو في الصلاة قبل أن
تأتي أرض الحبشة
فبرد علينا وهو في الصلاة
فلما رجعنا من أرض
الحبشة أتيت له أسلم
عليه فوجدته يصلي
فسلمت عليه فلم يرتد علي
فأخذني فأقرب وما بعد
فخلصت حتى إذا قضى
صلاته أتته فقال ان
الله يحدث من أمره ما
يشاء وان مما أحدث الله
أن لا تتكلموا في الصلاة
« حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن أيوب
عن محمد بن سيرين عن
أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
انصرف من اثنتين فقال
له ذو اليمين أقصرت
الصلاة أم نسيت يا رسول
الله فقال رسول الله
أصدق ذو اليمين
فقال الناس نعم فقام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصلى اثنتين
أخريين ثم سلم ثم كبر
فسجد مثل سجوده أو
أطول ثم رفع ثم كبر
فسجد مثل سجوده أو
أطول ثم رفع « أخبرنا
مالك عن داود بن الحصين

أذ لم يكاف صواب العيين عنه فإذا لم يكاف صوابه لم يكن عليه خطأ ما لم يجعل عليه صواب عينه فان
قيل أفتجد سنة تدل على ما وصفت قيل نعم « أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد
عن محمد بن ابراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال
يزيد بن الهاد حدثت بهذا الحديث أباه بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة
فان قال قائل فما معنى هذا قيل ما وصفت من أنه إذا اجتهد فجمع الصواب بالاجتهاد وصواب العيين التي
اجتهد كان له حستان وإذا أصاب الاجتهاد وأخطأ العيين التي أمر أن يجتهد في طلبها كانت له حسنة
ولا يشاب من يؤدي في أن يخطئ العيين ويحسن من يؤدي أن يكف عنه وهذا يدل على ما وصفت من أنه
لم يكاف صواب العيين في حال فان قيل ذم الله على الاختلاف قيل لا - تتلاف وجهان فأما الله تعالى
به الحجة على خلقه حتى يكونوا على بينة منه ليس عليهم الاتباع ولا لهم مفارقة فان اختلفوا فيه فذلك الذي
ذم الله عليه والذي لا يحل الاختلاف فيه فان قال قائل ذلك قيل قال الله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب
الامن بعد ما جاءتهم البينة فمن خالف نصوص كتاب لا يجتمع التأويل أو سنة قائمة فلا يحل له الخلاف ولا
أحسبه يحل له خلاف جماعة الناس وان لم يكن في قولهم كتاب أو سنة ومن خالف في أمره فيه الاجتهاد
فذهب الى معنى يحتل ما ذهب اليه ويكون عليه دلائل لم يكن في (١) من خلاف لغيره وذلك أنه
لا يخالف حينئذ كتابا وصلا لسنة قائمة ولا جماعة ولا قياسا بأنه انما نظر في القياس فأداه الى غير ما أدى
صاحبه اليه القياس كما أداه في التوجه للبيت بدلالة النجوم الى غير ما أدى اليه صاحبه فان قال ويكون هذا
في الحكم قيل نعم فان قيل فقل هذا اذا كان في الحكم دلالة على موضع الصواب قيل قد عرفناها في بعضه
وذلك أن نزل نازلة تحتل أن تقاس فيوجد لها في الأصلين شبه فيذهب ذهاب الى الأصل والآخري الى أصل غيره
فيختلفان فان قيل فهل يوجد السبيل الى أن يقيم أحدهما على صاحبه حجة في بعض ما اختلفا فيه قيل نعم
ان شاء الله تعالى بأن تنظر النازلة فان كانت تشبه أحد الأصلين في معنى والآخري اثنين صرفت الى الذي
أشبهته في الاثنين دون الذي أشبهته في واحد وهكذا اذا كان شبيها بأحد الأصلين أكثر فان قال قائل فقل
من هذا شيئا قيل لم يختلف الناس في أن لادية العبد يقتل خطأ مؤقتة الا قيمته فان كانت قيمته مائة درهم
أو أقل أو أكثر الى أن تكون أقل من عشرة آلاف درهم فعلى من قتله وذهب بعض المشرقيين الى أنه ان
زادت دية على عشرة آلاف درهم نقصها من عشرة آلاف درهم وقال لا يبلغ به دية حر وقال بعض أصحابنا
ببلغ به دية حر فاذا كان ثمنه مائة درهم لم يزدد عليها صاحبه لان الحكم فيها أنها ثمنه وكذلك اذا زادت على
دية أحرار أخذها سيدهم كما تقتل له دابة تسوى ديات أحرار فتؤخذ منه وكان هذا عندنا من قول من قال من
المشرقيين أمر الايجوز الخطأ فيه لما وصفت ثم عاد بعض المشرقيين فقال يقتل العبد بالعبد وأخذ الأحرار
بالعبد ولا يقص العبد من حر ولا من العبد فيما دون النفس فقلت لبعض من تقدم منهم ولم تقتل العبد
والأعبد بالعبد قودا ولم تقتل العبد من العبد فيما دون النفس قال من أصل ما ذهبنا اليه في العبد اذا قتلا
خطأ أن فيهم أثمانهم وأثمانهم كالدواب والمتاع فقلنا لا نقص لبعضهم من بعض في الجراح لانهم أموال
فقلت لهم أفيقاس القصاص على الديات والأثمان أم القصاص يخالف للديات والأثمان فان كان يقاس على
الديات فلم تصنع شيئا قتلت عبدا يسوي ألف دينار بعبد يسوي خمسة دنانير وقتلت به عبدا كلهم عنه أكثر
من ثمنه ولم تصنع شيئا حين قتلت بعض العبيد بعض وأنت تمثلهم بالبهائم والمتاع وأن لا تقتل بهيمة بهيمة
لوقتلتها فان زعمت أن الديات أصل والديات عبرة لانتك تقتل الرجل بالمرأة وديتها نصف دية الرجل فلم تذهب
مذهبا بتر كل القصاص بين العبيد فيما دون النفس اذا قتلت العبد بالعبد كان أن يتلاف بعضه ببعضه أقل

وان اختلفت أئمتانهم مع ما يلزمك من هذا القول قال وما يلزمني بقولي هذا قلت أنت تزعم أن من قتل عبدا فإليه الكفارة وعليه ما على من قتل الحر من الأثم لانه مسلم عليه فرض الله وله حرمة الاسلام ولا تزعم هذا فبين قتل بغير أو حرق متاعا وتزعم أن على العبد حلالا وحراما وحدودا وفرائض وليس هذا على البهائم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان الله عز وجل حكم على عباده حكما فيما بينهم وبينه أن أتأبهم وعاقبهم على ما أسروا كما فعل بهم فيما أعلتوا وأعلمهم أقامة للحجة عليهم وبينها لهم أنه علم سرائرهم وعلم علانيتهم فقال يعلم السر وأخفى وقال يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور وخلق لا يعلمون الا ما شاء عز وجل وحجب علم السرائر عن عباده وبعث فيهم رسلا فقاموا بأحكامه على خلقه وأبان لرسله وخلقه أحكام خلقه في الدنيا على ما أظهره وأباح دماء أهل الكفر من خلقه فقال اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وحرّم دماءهم ان أظهره الاسلام فقال وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقال وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ وقال ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم فحسب حينئذ دماء المشركين مباحة وقتالهم حتما وفرضا عليهم ان لم يظهره الايمان ثم أظهره قوم من المنافقين فأخبر الله نبيه عنهم أن ما يخفون خلاف ما يعلنون فقال يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم وقال سيحلفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم لتعرضوا عنهم فأعرضوا عنهم مع ما ذكره المنافقين فلم يجعل لنبيه قتلهم اذا أظهره الايمان ولم يمنعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم منا كفة المسلمين ولا موارثتهم (قال الشافعي) رحمه الله وأيت مثل هذا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وقال المقداد رأيت رسول الله لو أن مشركا قاتلني فقطع يدي ثم لا ذنبي بشجرة فأسلم فأقتله قال لا تقتله وقال الله تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم وقال عز وجل ويدبر عنها العذاب الآية فحكم بالإيمان بينهما اذا كان الزوج يعلم من المرأة ما لا يعلمه الأجنبية ودرأ عنه وعنهما بها على أن أحدهما كاذب وحكم في الرجل يقذف غيره زوجته أن يحسد إن لم يأت بأربعة شهداء على ما قال ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجلافي وامرأته بنفي زوجها وقذفها بشريك بن السحماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به يعني الولد أسحما أدعج عظيم الألتين فلا أراه الا صدق وتلك صفة شريك الذي قذفها به زوجها وزعم أن جلهامنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وان جاءت به أحير كأنه وحره فلا أراه الا كذب عليها وكانت تلك الصفة صفة زوجها فجاءت به يشبهه شريك بن السحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أمره بلين لولا ما حكم الله أي لكان لي فيه قضاء غيره يعني والله أعلم لبيان الدلالة بصدق زوجها فلما كانت الدلالة لا تكون عند العباد إحاطة دل ذلك على ابطال كل ما لم يكن إحاطة عند العباد من الدلائل ان لم (٢) يقر وابه من الحكم عليه لم يتمتع مما وجب عليه أو تقوم عليه بينة فيؤخذ من حيث أمر الله أن يؤخذ لا يؤخذ بدلالة وطلق ركانة بن عبد بن زيد امرأته البتة ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأحلفه ما أراد الا واحدة وردّها عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما كان كلامه محتملا لأن لم يرد الا واحدة جعل القول قوله كما حكم الله فيمن أظهره الايمان بأن القول قوله في الدنيا فيسكنه المؤمنين ويوارث المؤمنين وأعلم بأن سرائرهم على غير ما أظهره واينه يغلب على من سمع طلاق البتة أنه يريد الابات الذي لا غاية له من الطلاق وجاء رجل من بني فزارة فقال ان امرأتي ولدت غلاما أسود فجعل يعرض بالقذف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمر قال فهل فيها من أورك قال نعم قال فأني أتاه قال لعله نزع عرق قال ولعل هذا نزع عرق ولم يحكم عليه بحد ولا لعان اذا لم يصرح بالقذف لانه قد يحتمل أن لا يكون أراد قذفا وان كان الأغلب على سامعه أنه أراد

(٢) كذا في النسخة بهذا التحريف وحرر كتبه معصمه

عن أبي سفيان مولى ابن
أبي أحمد قال سمعت
أبا هريرة يقول صلى لنا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلاة العصر
فسلم من ركعتين فقام
ذواليدن فقال أقصرت
الصلاة أم نسيت يا رسول
الله فأقبل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على الناس
فقال أصدق ذواليدن
فقالوا نعم فأتهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم
ما بقي من الصلاة ثم
سجد سجدة وتين وهو
جالس بعد التسليم
* أخبرنا عبد الوهاب
الثقفي عن خالد الخذاء
عن أبي قلابة عن أبي
المهلب عن عمران بن
حصين قال سلم النبي في
ثلاث ركعات من العصر
ثم قام فدخل الحجرة فقام
انخر باق رجل بسيط
اليدين فتادي يا رسول
الله أقصرت الصلاة
أم نسيت فخرج رسول
الله مغضبا يجر رداءه
فسأل فأخبر ففصل تلك
الركعة التي كان تركها
ثم سلم ثم سجد سجدة
ثم سلم (قال الشافعي)
ففي هذا كله نأخذ
فنقول ان حتما أن
لا يبعد أحد الكلام
في الصلاة وهوذا كر
لانه فيها فان فعل
انتقضت صلاته وكان

عليه أن يستأنف صلاة

غيره الحديث ابن مسعود
عن النبي ثم ما أعلّم
فيه مخالفات من لقيت من
أهل العلم قال ومن
تكلم في الصلاة وهو يرى

أنه قد أكملها أو نسي
أنه في صلاة فتكلم فيها
بني على صلاته وسجد
للسهو والحديث ذي
اليدين وأن من تكلم
في هذه الحال فأنما
تكلم وهو يرى أنه في
غير صلاة والكلام في
غير الصلاة مباح وليس
يخالف حديث ابن
مسعود حديث ذي
اليدين وحديث ابن
مسعود في الكلام
جمله ودل حديث ذي
اليدين على أن رسول
الله فرق بين كلام العامد
والناسي لأنه في صلاة
أو التكم وهو يرى أنه
قد أكمل الصلاة

باب الخلاف في الكلام
في الصلاة ساهبا

* حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض الناس في الكلام
في الصلاة وجع علينا فيها
حججا ما جعلها علينا في
شيء غيره إلا في العيمن مع
الشاهد ومثليتين
أخرين (قال الشافعي)
فسمعت يقول حدث

القذف مع أن أحكام الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم تدل على ما وصفت من أنه لا يجوز لها أن يحكم بالظن وإن كانت له عليه دلائل قريبة فلا يحكم إلا من حيث أمره الله بالبينّة تقوم على المدعى عليه أو إقرار منه بالأمر البين وكما حكم الله أن ما أظهر فله حكمه كذلك حكم أن ما أظهر فعليه حكمه لأنه أباح الدم بالكفر وإن كان قولا فلا يجوز في شيء من الأحكام بين العباد أن يحكم فيه إلا بالظاهر لا بالدلائل

(كتاب الرد على محمد بن الحسن باب الديارات)

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال أخبرنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وزن سبعة وقال أهل المدينة على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه فرض على أهل الذهب ألف دينار في الدية وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم * حدثنا بذلك أبو حنيفة رضي الله عنه عن الهيثم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب وزاد على أهل البقر ما تبقره وعلى أهل الغنم ألف شاة * أخبرنا سفيان الثوري قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي قال على أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار وقال أهل المدينة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض على أهل الورق اثني عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن كلا الفريقين يروى عن عمر وانظر رأي الروايتين أقرب إلى ما قال المسلمون في غير هذا فهو الحق أجمع المسلمون جميعا لا اختلاف بينهم في القولين كافة أهل الحجاز وأهل العراق أن ليس في أقل من عشر دينار من الذهب صدقة وليس في أقل من مائتي درهم من الورق صدقة فجعلوا لكل دينار عشرة دراهم ففرضوا الزكاة على هذا فهذا لا اختلاف فيه بينهم فإذا فرضوا هذا في الصدقة فكيف ينبغي لهم أن يفرضوا الدية كل دينار بعشرة دراهم أو يفرضوا كل دينار باثني عشر درهما إنما ينبغي أن يفرضوا الدية بما يفرضون عليه الزكاة وقد جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود أنهما قال لا تقطع اليد إلا في دينار أو عشرة دراهم فجعلوا الدينار بمنزلة العشرة الدراهم فعلى هذا الأخرى ما فرضوا في مثل هذا فإن زاد سعرا أو نقص لم يتطرق في ذلك ألا ترى لو كان له مائة درهم وعشرة ذنانير وجب في ذلك الزكاة وجعل في كل صنف منها زكاة وجعل دينار على عشرة دراهم فهذا أمر واضح ليس ينبغي لهم أن يفرضوا الدية فيه الأعلى ما فرضت عليه الزكاة ونحوها ونحن فيما نظن أعلم بفريضة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فرض الدية دراهم من أهل المدينة لأن الدراهم على أهل العراق وإنما كان يؤدى الدية أهل العراق وقد صدق أهل المدينة أن عمر رضي الله عنه فرض الدية اثني عشر ألف درهم ولكنه فرضها اثني عشر ألف درهم وزن ستة * أخبرنا الثوري عن المغيرة عن إبراهيم الخثعمي قال كانت الدية الأبل فجعلت الأبل الصغير والكبير كل بعير بمائة وعشرين درهما وزن ستة فذلك عشرة آلاف درهم (٣) وقيل لشريك بن عبد الله أن رجلا من المسلمين قال شريك قال أبو إسحق فأتى رجلا منا رجل من العدو وضربه فأصاب رجلا منا فكبّه على وجهه حتى وقع على حاجبيه وأنفه ولحيته وصدره فقتل في عمنان بن عفان رضي الله عنه اثني عشر ألف درهم وكانت الدراهم يومئذ وزن ستة (قال الشافعي) روى مكحول وعمر بن شعيب وعدد من الحجازيين أن عمر فرض الدية اثني عشر ألف درهم ولم أعلم بالحجاز أحد خالف فيه عن الحجازيين ولا عن عثمان بن عفان ومن قال الدية اثنا عشر ألف درهم ابن عباس وأبو هريرة وعائشة ولا أعلم بالحجاز أحد خالف في ذلك قديما ولا حديثا ولقد روى عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدية اثني عشر ألف درهم وزعم عكرمة أنه نزل فيه وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله فزعم محمد بن الحسن عن عمر حديثين مختلفين قال في أحدهما فرض الدية عشرة آلاف درهم

ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرو عن رسول الله شيء قط أشهر منه ومن حديث العجماء جرحها جبار وهو أثبت من حديث العجماء جرحها جبار ولكن حديث ذی الیٰدین منسوخ فقلت ما نسخه فقال حديث ابن مسعود ثم ذكر الحديث الذي بدأت به الذي فيه ان الله يحدث من أمره ما يشاء وان مما أحدث الله أن لا تتكلموا في الصلاة فقلت له والناسخ اذا اختلف الحديثان الآخر منهما فقال نعم قلت له أولست تحفظ في حديث ابن مسعود هذا أن ابن مسعود مر على النبي بمكة قال فوجدته يصلي في فناء الكعبة وأن ابن مسعود هاجر الى أرض الحبشة ثم رجع الى مكة ثم هاجر الى المدينة وشهد بدرا قال بلى فقلت له فاذا كان مقدم ابن مسعود على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة قبل هجرة النبي ثم كان عمران بن حصين يروى أن النبي أتى جذعا في مؤخر مسجده أليس تعلم أن

وقال في الآخراثنى عشر ألفا وزن ستة قلت لمحمد بن الحسن أفنقول ان الدية اثنا عشر ألف درهم وزن ستة فقال لا (١) فقلت من أين زعمت أن كنت أعلم بالدية فيما زعمت من أهل الحجاز لأنك من أهل الورق ولأنك عن عمر قتلها فان عمر قضى فيها بشئ لا تقضى به قال لم تكونوا تحسبون قلت أفتروى شيئا تجعله أصلا في الحكم فأنتم تزعم أن من تروى عنه لا يعرف قضى به وكيف تقضى بالدية وزن سبعة أفرأيت ما جعلت فيه الزكاة وغير ذلك مما جعلت فيه القطع وجاء تسمية دراهم ليس فيها وزن ستة ولا وزن سبعة وقال لك قائل بل هي على وزن ستة لا وزن سبعة لأن عمر لا يفرض الدية وزن ستة ويفرض فيما سواها وزن سبعة ما تقول قال أقول ان الدراهم اذا جاءت جملة فهي على وزن الاسلام قلنا فكيف أخرجت الدية من وزن الاسلام اذا كان وزن الاسلام عندك وزن سبعة ثم زعمت أنك أعلم بالدية منهم لأنهم من أهلها وزعمت لنا أن الدراهم انما كانت صنفين أحدهما الدرهم وزن مثقال والآخر كل عشرة وزن ستة حتى ضربت ياد دراهم الاسلام نلو قال لك قائل كل درهم جاءت به الزكاة أو في الدية أو في القطع أو غير ذلك فهو بوزن المثقال وقال آخر بوزن ستة وقال آخر كل درهم فهو بوزن الاسلام (٣) قيل له فهكذا ينبغي لك أن تقول في الدية (قال الشافعي) يقال لقائل قوله أرايت لو قال لك قائل قد خرجت من حديث أبي اسحق الهمداني ان الدية اثنا عشر ألفا وزن ستة ومن حديث الشعبي ان الدية عشرة آلاف درهم لأنه لم يذكروا فيها تروى فيها وزن ستة كما حدث أبو اسحق لأن أبا اسحق يذكروا وزن ستة فهو أولى بها وقال آخرون وزن المثاقيل لأن الأثر أولى بها فان قال بل وزن الاسلام فاذن محمد على أهل الحجاز أنهم أعلم بالدية منهم وانما عمر قبل الدية من أهل الورق ولم يجعل لهم أنهم أعلم بالدية منه اذا كان منهم فمن كان الحاكم منهم أولى بالعرفه بالدراهم منه اذا كان الحكم انما وقع بالحاكم وقال لمحمد بن الحسن فرض المسلمون الزكاة في كل عشرين دينارا وفي مائتي درهم كل دينار بعشرة دراهم فان قيل له ومن أخبرك أنهم فرضوا الزكاة قياسا أرايت اذا فرضت الزكاة في أربعين من الغنم وفي ثلاثين من البقر أقاسوا البقر على الغنم فان قاسوها بالقياس لا يصلح الاعداد واعدد البقر أقل من عدد الغنم وأبالقيمة فقيمة ثلاثين من البقر أكثر من قيمة أربعين من الغنم وهكذا احسن من الابل لاعددها عدد واحد منها ولا قيمتها قيمة واحد منها قال ما الزكاة بقياس قلنا ولذلك كانت الدواب سوى البقر والغنم والابل لازكاة فيها والتبر سوى الذهب والورق لازكاة فيه وكل واحد منها أصل في نفسه لا قياس على غيره قال نعم قلنا فكيف زعمت أن الذهب يقاس على الورق والورق يقاس على الذهب فان زعمت أن أحدهما قياس على الآخر فأيهما الأصل فان زعمت أنه الذهب لزمك أن تقول عشرين دينارا اذا كانت فيها الزكاة فلو كانت أربعين درهما تسوى عشرين دينارا كانت فيها الزكاة وألف درهم لا تسوى عشرين دينارا لم يكن فيها الزكاة وان زعمت أن الورق هي الأصل قيل لك فيها كما قيل لك في الذهب والورق قال فاهي قلنا كما قلنا في الماشية كل واحد منهما أصل في نفسه قال فالدية قلنا فأصل الدية الابل في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقومها عمر ألف دينار واثنى عشر ألف درهم الذهب على أهل الذهب والورق على أهل الورق فاتبع في ذلك قضاء عمر كما قضى قال فكيف كان الصرف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان رضي الله عنهما قيل أما ما روى من الأخبار ينافي على اثنا عشر درهما دينار وقطع عثمان سارقا في أربعة عشر دينار وثلاثمائة درهم (قال الشافعي) أخبرنا بذلك سفيان عن ابن أبي نجيح عن أبيه وأما الدلالة في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فبمثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في عجن ثمانية دراهم وهذا يشبه قضاء عثمان وقيل لمحمد بن الحسن من زعمك أن في عشرة دنانير ومائة درهم زكاة أرايت من قال في وسقين

(١) في الكلام هنا تحريف فليحذر

التي لم يصل في مسجده

الأبعد هجرته من مكة

قال بلى قلت فحدث

عمران بذلك على أن

حديث ابن مسعود

ليس بناسخ لحديث

ذي الدين وأبو هريرة

يقول صلى بن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال فلا أدري ما صحبه

أبو هريرة قلت قد بدأنا

بما فيه الكفاية من

حديث عمران الذي

لا يشك عليك وأبو

هريرة إنما صحب رسول

الله صلى الله عليه وسلم

بخير وقال أبو هريرة

صحب النبي صلى الله

عليه وسلم بالمدينة ثلاث

سنين وأربعاً قال

الربيع « أنا شككت

وقد أقام النبي بالمدينة

سنتين سوى ما أقام

بمكة بعد مقدم ابن

مسعود وقبل يحبه

أبو هريرة فيجوز أن

يكون حديث ابن

مسعود ناسخاً لما بعده

قال لا قلت له لو كان

حديث ابن مسعود

مخالفاً حديث عمران

وأبي هريرة كما قلت

وكان عند الكلام وأنت

تعلم أنك في صلاة كهو

إذا تكلمت وأنت ترى

أنك أكملت الصلاة

أونيت الصلاة كان

حديث ابن مسعود

ونصف زبيب ووسقين ونصف تمر زكاة قال ليس ذلك له حتى يكون من كل واحد منهما ما يجب فيه الزكاة قال وكذلك في عشرين شاة وخمس عشرة بقرة قال نعم قيل ولم قال لأن كل واحد منهما صنف غير صنف صاحبه قيل وكذلك الخنطة والشعير لا يضم واحد منهما إلى صاحبه قال نعم قيل فالخنطة من الشعير والتمر من الزبيب أقرب وألذ من الذهب من الورق في القيمة واللون قال وما للقرب ولهذا وكل واحد منهما صنف قيل فكيف جعلت بين الأبعد المختلف من الفضة والذهب وأبيت أن تجمع ما بين الأقرب المختلف قال فإنا نقول هذا قلنا في قولك هذا هل تجده أثراً يتبع قال لا قلنا فقياس قال لا قلنا فلا قياس ولا أثر قال وإن بعض أصحابكم يقول معناه قلنا فإن كانت الحجة إنما هي لك بأن ذلك صاحب يقوله معك فهو يجمع بين الخنطة والشعير والسلت فيضم بعضها إلى بعض ويجمع بين القطنية قال هذا خطأ قلنا وما ذلك على خطئه أليس إذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فإنا عني من صنف واحد لا من صنفين قال نعم قلنا فأرأيت أن قال لك هي صنف واحد قال إذا يقول لي ما يعرف العقل غيره فلا أقبله منه ما قيمتها ولا خلقتها بواحدة قلنا فالذهب أبعد من الورق في القيمة والخنطة من الخنطة من الشعير والسلت فأراك تتخذ قوله إذا وافق حجة وترغم في موضع غيره من قوله أنه يخطئ ويحسب وقلنا لا يثبت عن ابن مسعود ما ذكرت من القطع في عشرة دراهم وأنت ترى عن الثوري عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في خمسة دراهم قال هذا مقطوع قلنا والذي روي عنه القطع في عشرة دراهم عن ابن مسعود مقطوع روي عنه عن رجل أدنى في الثقة عندك من رواية هذا وأما روايتنا عن علي بن جعفر بن محمد روي عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعداً أخبرنا بذلك حاتم بن اسمعيل قال هذا منقطع قلنا وحديثكم مقطوع عن رجل لا يعرفه فإن قال قائل فإنا جعنا بين الذهب والفضة في الزكاة من قبل أنهم آمنوا لكل شيء قيل له إن شاء الله تعالى أفكأنون أنما لكل شيء مجموعين فإن قال ما تعني بمجموعين قيل يقال لك أرايت من استهلك لرجل متاعاً يفرم قيمته ذهبا وورقا وأحدهما فإن قال بل أحدهما وإنما يقوم الورق على أهل الورق الذين هي أموالهم والذهب على أهل الذهب الذين هي أموالهم قيل فما أسمعك جعلت بينهما في قيمة ما استهلك ولا في دية وما أنت الانفرد كل واحد منهما على حدته فكيف لم تفردهما هكذا في الزكاة أرايت إذا كانا والابل والبقر والغنم تجتمع في أنها أثمان لا أحرار المقتولين أتجمع بينهما في الزكاة فإن قلت لا وليس اجتماعها في شيء يدل على اجتماعها في غيره قيل فهكذا ما أخرجت الأرض مما فيه الزكاة وفيه العشر كله فهو مجتمع في أنه فيه العشر كما في الذهب والورق ربع العشر ويفترق في أنه ليس بشئ كما في الذهب والورق عندك فمن لكل شيء ويفترق في أنه ما كولا كما في الذهب والورق عندك غير ما كولا أجمع بينهما لا اجتماعهما فيما وصفاً فإن قال لا ولا يدلني اجتماعه في معنى ولا في معان أن أجمع بينهما في كل شيء قيل فهكذا فافعل في الجمع بين الذهب والفضة أخبرنا سفيان قال أخبرنا المغيرة عن إبراهيم أنه قال لا يكون شبه العمد إلا في النفس والعمد ما أصبت بسلاح والخطأ إذا تعدت الشيء فأصبت غيره وشبه العمد كل شيء تعدت ضربه بلا سلاح

﴿ القصص بين العبيد والأحرار ﴾

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا قود بين العبيد والأحرار إلا في النفس فإن العبد إذا قتل حرام متعمداً أو قتله الحر متعمداً يقتل به وقال أهل المدينة ليس بين العبيد والأحرار قود إلا أن يقتل العبد الحر فيقتل العبد بالحر وقال محمد بن الحسن كيف يكون نفسان تقتل بصاحبتهما قتلها الأخرى ولا تقتل بها الأخرى أن قتلها قالوا لتقصان العبد عن نفس الحر فهذا الرجل يقتل المرأة عداوياً نصف دية الرجل فيقتل بها

وكذلك الوجه الأول وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال إذا قتل الحر العبد متعمدا قتل به
 * أخبرنا محمد بن أبيان بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم أنه قال ليس بين الرجال والنساء ولا بين الأحرار
 والمملوكين فيما بينهم قصاص فيما دون النفس (قال الشافعي) إذا كان الحر القاتل للعبد فلا قود بينهما في
 نفس ولا غيرها وإذا قتل العبد الحر أو جرحه فلا ولياء الحر أن يستقيد وامنه في النفس وللحر أن يستقيد
 منه في الجراح إن شاء أو يأخذ الأرض في عنقه إن شاء ويدع القود قال محمد بن الحسن إن المدينين زعموا أنهم
 إنما كانوا أقادة العبد من الحر لنقص نفس العبد عن نفس الحر وقد يقيدون المرأة من الرجل وهي أنقص
 نفسا منه (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعرف من قال هذا ولا احتج به عليه من المدينين إلا أن يقوله له
 من ينسبونه إلى علم فيمتلئ به وإنما منعنا من قود العبد من الحر ما لا اختلاف بيننا فيه والسبب الذي قلناه مع
 الاتباع أن الحر كامل الأمر في أحكام الإسلام والعبد ناقص الأمر في عام أحكام الإسلام وفي الحدود فيما
 ينصف منها بأن حذنه نصف حد الحر ويقذف فلا يحذله فأذقه ولا يرث ولا يورث ولا تجوز زهاده ولا يأخذ
 سهمان حضر القتال وأما المرأة فكاملة الأمر في الحرية والإسلام وحدها وحد الرجل في كل شيء سواء
 وميراثها ثابت بما جعل الله لها وشهادتها جائزة حيث أجيزت وليست بمن عليه فرض الجهاد فلذلك لا تأخذ
 سهمها ولو كان المعنى الذي روى محمد بن عيسى عن روى عنه من المدينين أنه لنقص الذية كان المدينون قد يجعلون
 في نفس العبد قيمته وإن كانت عدد ديات أحرار فكان ينبغي لهم أن لا يقتلوا العبد الذي قيمته ألف دينار بحجر
 إنما قيمته ألف دينار ولكن الذية ليست عندهم من معنى القصاص بسبيل وقول محمد بن الحسن ينقص
 بعضه بعضا أرأيت إذا قتل به وأقادة النفس التي هي جاع البدن كله من الحر بنفس العبد فكيف لا ينقصه
 منه في موشحة إذا كان الكل بالكل فالبعض بالبعض أولى فإن جاز لأحد أن يفرق بينهم جاز لغيره أن ينقصه
 منه في الجراح ولا ينقصه منه في النفس ثم جاز لغيره أن ينقص الجراح فيقصه في بعضها ولا ينقصه في بعض
 في الموضع الذي ذكر الله عز وجل فيه القصاص فقال النفس بالنفس الآية إلى قوله والحر روح قصاص
 وأصل ما يذهب إليه محمد بن الحسن في الفقه أنه لا يجوز أن يقال بشيء من الفقه إلا بخبر لازم أو قياس وهذا
 من قوله ليس بخبر لازم فيما علمت وضد القياس فاما قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى كيف يكون نقصان
 تقتل أحدهما بالآخرى ولا تقتل الأخرى بها فلنقص القاتل فإذا كان القاتل ناقصا لحرمة لم يكن النقص
 يمنع من أن يقتل إذا قتل من هو أعظم حرمة منه والنقص لا يمنع القود وإنما تمنع الزيادة فإن قال قائل
 فأوجدهني يقول مثل هذا قيل نعم وأعظم منه يزعم أن رجلا لو قتل أباه قتل به ولو قتل به ولو قتل به لفضل
 الأبوة على الولد وحرمتها واحدة يزعم أن رجلا لو قتل عبده لم يقتله به ولو قتل عبده قتل به ولو قتل مستأمنا
 لم يقتل به ولو قتل المستأمن يقتل به

(الرجلان يقتلان الرجل أحدهما ممن يجب عليه القصاص)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الصغير والكبير يقتلان الرجل جميعا عما دنا على الكبير نصف الذية في ماله
 وعلى الصغير نصف الذية على عاقلته وقال أهل المدينة يقتل الكبير ويكون على الصغير نصف الذية قال
 محمد بن الحسن وكيف يقتل الكبير وقد شركه في الدم من لا قود عليه أرأيت لو أن رجلا قتل نفسه هو ورجل
 آخر معه كان على ذلك الرجل القود وقد شركه في دم المقتول نفسه ينبغي لمن قال القول الأول أن يقول
 هذا أيضا أرأيت لو أن رجلا وجب عليه القود في قطع يده فقطعت يده ورجل آخر قطع رجله فمات
 من القطعين جميعا يقتل الذي قطع الرجل وقد شركه في الدم حسد من حدود الله أرأيت لو أن رجلا عقره
 سبع وشبهه رجل موشحة عمدا فمات من ذلك كله أقتل صاحب الموشحة الضارب وقد شركه في الدم من ليس

في الصلاة مباحا ولكنه
 ليس بناسخ ولا منسوخ
 ولكن وجهه ما ذكر
 من أنه لا يجوز الكلام
 في الصلاة على الذكر
 وأن التكلم في الصلاة
 إذا كان هكذا يفسد
 الصلاة وإذا كان النسيان
 والسهو وتكلم وهو
 يرى أن الكلام مباح بان
 يرى أن قد قضى الصلاة
 أو نسي أنه فيها لم يفسد
 الصلاة قال فأنتم تروون
 أن ذا الدين قتل بيد
 قلت فأجعل هذا كيف
 شئت أليست صلاة النبي
 بالمدينة في حديث
 عمران بن حصين
 والمدينة إنما كانت
 بعد حديث ابن مسعود
 بمكة قال بلى قلت
 وليست لك إذا كان كما
 أردت فيه حجة لما
 وصفت وقد كانت
 بدو بعد مقدم النبي صلى
 الله عليه وسلم المدينة
 بستة عشر شهرا قال
 أفندو الدين الذي رويتم
 عنه المقتول بيد
 قلت لا عمران يسميه
 الخبر باق ويقول قصير
 الدين أو مديد الدين
 والمقتول يسد ذو
 الشمالين ولو كان كلاهما
 ذا الدين كان اسما
 يشبه أن يكون وافق

فقال بعض من ذهب
مذهبه فلنا حجة أخرى
قلنا وما هي قال ان
معاوية بن الحكم حكي
أنه تكلم في الصلاة
فقال رسول الله ان
الصلاة لا يصلح فيها شيء
من كلام بني آدم
فقلت له فهذا عليك
ولالك انما يروى مثل
قول ابن مسعود سواه
والوجه فيه ما ذكرت
قال فان قلت هو خلافه
قلت فليس ذلك لك
ونكلمك عليه فان كان
أمر معاوية قبل أمر
ذي الدين فهو منسوخ
ويؤمرك في قولك أن
يصلح الكلام في الصلاة
كما يصلح في غيرها وان
كان أمر معاوية معه أو
بعده فقد تكلم فيها فيما
حكيت وهو جاهل بان
الكلام غير محرم في الصلاة
ولم يحك أن النبي أمره
بإعادة الصلاة فهو في
مثل حديث ذي الدين
أو أكثر لأنه تكلم عامدا
للكلام في حديثه
الأنه حكي أنه تكلم
وهو جاهل أن الكلام
لا يكون محرما في الصلاة
قال هذا في حديثه
كأذكرت قلت فهو
عليك ان كان على
ما ذكرته وليس لك

في فعله قود ولا أرس ينبغي لمن قال هذا أن يقول لو أن رجلا وصيبا سر قاسرقة واحدة انه يقطع الرجل ويترك
الصبي وينبغي له أيضا أن يقول لو أن رجلين سر قاسر من رجل ألف درهم لأحدهما فيها شرك قطع الذي لا شرك
له ولا يقطع الذي له الشرك أرايت رجلا وصيبا رفع سيفا بأيديهم ما فضر به رجلا ضربة واحدة فمات من
تلك الضربة أن تكون ضربة واحدة بعضها عمد فيه القود وبعضها خطأ فان كان ذلك عندكم فأبها العمد
وأبها الخطأ أرايت ان رفع رجلا سيف فضر به أحداهما متعمدين لذلك فمات من تلك الضربة وهي
ضربه وضربة صاحبه ولم يفر دأ أحدهما بضربة دون صاحبه أي يكون في هذا قود ليس في هذا قود اذا
أشرك في الدم شيء لا قود فيه ولا تبعض في شيء من النفس أرايت رجلا ضرب رجلا فشجه موضحة خطأ ثم
تقى فشجه موضحة عمد فمات في مكانه من ذلك جميعا ينبغي في قولكم أن تجعلوا على عاقلته نصف الدية بالشجة
الخطأ وتقتلوه بالشجة العمد فيكون رجل واحد عليه في نفس واحدة نصف الدية والقنصل وينبغي لكم أن
تقولوا لو أن رجلا وجب له على رجل قصاص في شجة موضحة فاقصص منه ثم زاد على حقه متعمدا فمات مقتص
منه من ذلك إنه يقتل الذي اقتص بالزيادة التي تعد * أخبرنا عباد بن العوام قال حدثنا هشام بن حسان عن
الحسن البصري أنه سئل عن قوم قتلوا رجلا عمدا فمات منهم مصاب قال تكون فيه الدية أخبرنا عباد بن العوام
قال أخبرنا عمر بن عامر عن ابراهيم النخعي أنه قال اذا دخل خطأ في عمد فهي دية (قال الشافعي) اذا قتل
الرجل البالغ والصبي معه أو المجنون معه رجلا وكان القتل منهما جميعا عمدا فلا يجوز عندى والله أعلم لم يمتل
اثنين بالغين قتل رجلا عمدا ابرجل الا أن يقتل الرجل ويجعل نصف الدية على الصبي والمجنون وأصل هذا أن
ينظر الى القتل فاذا كان عمدا كله لا يخالطه خطأ فاشترك فيه اثنان أو ثلاثة فن كان عليه القود منهم أقيد
منه ومن زال عنه القود أزاله وجعل عليه حصته من الدية « قال الربيع » ترك الشافعي العاقلة لانه
عمد عنده ولكنه مطر ورج عنه للصغر والمجنون فان قال قائل ما يشبه هذا قيل له الرجلان يقتلان الرجل
عمدا فيعفو الولي عن أحدهما أو يصالحه فلا يكون له سبيل على المعفوع عنه ولا المصالح ويكون له السبيل
على الذي لم يعف عنه فيقتله فيأخذ من أحد القاتلين بعض الدية أو يعفوع عنه ويقتل الآخر فان قال قائل
فهذان كان عليهما القود فزال عن أحدهما بازالة الولي قيل له أفرأيت ان أزاله الولي عنه أزال عن غيره
فان قال لا قيل فعملهما واحد فان قال نعم قيل ويحكم على كل واحد منهما حكم نفسه لا حكم غيره فان
قال نعم قيل فاذا كان هذا عندك هكذا في هذين فكيف اذا قتل الرجلان الرجل عمدا أو أحد القاتلين
من عليه القود والآخر من لا قود عليه كيف لم تقدم من الذي عليه القود وتأخذ الدية من الذي لا قود عليه
مثل الصبي والمجنون والأب (قال الشافعي) ويقال له ان كنت انما رفعت القود في الصبي والمجنون يقتلان
الرجل ومعهما عاقل من قبل أن القلم مرفوع عنهما فكيف بأن أحدهما خطأ فقد تركت هذا الأصل
في الرجل المستأمن يقتله مسلم ومستأمن اذا كنت تحكم على المستأمن لم تقتل المستأمن وتجعل على المسلم
حصته من الدية أرايت أبا رجل ورجلا أجنبيا قتل رجلا لم تقتل الأجنبي وتجعل على الأب نصف الدية
اذا كان هؤلاء ممن يعقل ويكون عليه القود ولا يكون القلم عنه مرفوعا وتجعل عليه الدية في ماله لا على
عاقلته وتجعل عمده عمدا لا خطأ وتفرق بينه وبين الصغير والمعنوه فتزعم أن عمدا وألئك خطأ وأن عمدهما
على عاقلتهما فجاءة في أن تجمع بين ما فرقت بينه فان زعم أن حجة أن عمد الصبي والمعنوه خطأ تعقله عاقلته
وعمد الأب يقتل انبه معه غيره وليس معه غيره عمدين ول عنه القود لمعنى فيه ويجعل عليه الدية في ماله دون
عاقلته وكذلك عمد المستأمن يقتل المستأمن مع المسلم اذا حكم عليه فاذا زعم أن الأجنبي اذا شرك الأب
والمستأمن اذا شرك المسلم في القتل قتل الذي عليه القود فقد ترك الأصل الذي اليه ذهب فأماما أدخل
على أصحابنا أكثره لا يدخل عليهم وذلك قوله في الرجل تقطع يده في الحد والقصاص ثم يقطع آخر رجله

تقول قلت أقول انه
مثل حديث ابن مسعود
غير مخالف حديث ذي
الدين فقال فانكم
خالفتم حين فرعتم
حديث ذي الدين
قلت خالفناه في الأصل
قال لا ولكن في الفرع
قلت فأنتم خالفتم في
نصه ومن خالف النص
عندك أسوأ حالا ممن
ضعف نظره فأخطأ
التفريع قال نعم وكل
غير معذور (قال
الشافعي) فقلت له
فأنتم خالفتم أصله
وفرعه ولم تخالف نحن
من أصله ولا من فرعه
حرفا واحدا فعليك
ما عليك في خلافه وفيما
قلت من أنا خالفنا منه ما لم
نخالفه قال فأما لك حتى
أعلم أم لا قلت
فصل قال ما تقول في امام
انصرف من اثنين فقال
له بعض من صلى معه
قد انصرف من اثنين
فسأل آخرين فقالوا
صدق قلت أما المأموم
الذي أخبره والذين
شهدوا أنه صدق وهم
على ذكر من أنه لم يقض
صلاته فصلاتهم فاسدة
قال فأنتم ترون أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى
وتقول قد قضى معه
من حضروا لم تذكره

فيقول هذا لا قصاص فيه لانه مات من جناية حق وجناية باطل ولانه لومات من قطع اليد لم يكن له دية لان
يده قطعت في غير معصية الله عز وجل فلما كان الا باحة فيه موضع لم يجوز أن يقتل به من قتله وقتله غير
منفرد به ولا شركة فيه بتعدو عليه عقل ولا قود قال وكذلك لو ضرب به السبع فخرجه وضربه آخر لم يكن عليه
قود من قبل أن جناية السبع لا عقل فيها ولا قود فأما جناية المجنون والصبي فثابتة عليهما ان لم تكن بقود
فبعقل واذا كانت جنايتهما غير لغو والنفس مقتولة قتل عمد ومن قوله أن تقتل العشرة بواحد اذا قتلوه عمدا
ويجعل كل واحد منهم كانه قاتل على الانفراد حتى لو أزال القود عن بعضهم أخذ القود من الباقي لان أصل
القتل كان عمدا فاذا كان القتل خطأ لم يقتل فان قال فقتل الصبي والمعتوه خطأ قيل له هذا محال أن
ترغم أنه خطأ وهو عمد ولكن قد كانت فيهما علة يمنع بها القصاص فان قال قائل أجعله على العاقلة كما
أجعل خطأ قيل وهذا ان رد عليك وجعل في أموالهم الم تحذف فيه حجة ولو كانت فيه حجة كانت عليك في
الرجل يقتل ابنه مع الاجنبي وأنت لا تجعل الدية الا في مال الأب لا على العاقلة وفي المستأمن يقتل المستأمن
معه مسلم والله أعلم

(في عقل المرأة) (قال الشافعي) قال أبو حنيفة رضي الله عنه في عقل المرأة إن عقل جميع
جراحها ونفسها على النصف من عقل الرجل في جميع الأشياء وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن جاد عن ابراهيم
عن علي بن أبي طالب أنه قال عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها وقال أهل
المدينة عقلها كعقله الى ثلث الدية فأصبعها كاصبعه وسننها كسنه وموضعها كوضعها ومقتلها كمقتله
فاذا كان الثلث أو أكثر من الثلث كان على النصف قال محمد بن الحسن وقدرى الذي قال أهل المدينة عن
زيد بن ثابت قال يستوى الرجل والمرأة في العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقي أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى
عن جاد عن ابراهيم عن زيد بن ثابت أنه قال يستوى الرجل والمرأة في العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقي
وأخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن جاد عن ابراهيم أنه قال قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في
هذا أحب الى من قول زيد وأخبرنا محمد بن أبان عن جاد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب
رضي الله تعالى عنهما أنهما قالوا لعقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها فقد اتجمع عمر
وعلي على هذا فليس ينبغي أن يؤخذ بغيره ومما يستدل به على صواب قول عمر وعلي أن المرأة اذا قطعت
اصبعها خطأ وجب على قاطعها في قول أهل المدينة عشرة دية الرجل فان قطع اصبعين وجب عليه عشرة
الدية فان قطع ثلاث أصابع وجب عليه ثلاثة أعشار الدية فان قطع أربع أصابع وجب عليه عشرة الدية
فاذا عظمت الجراحة قل العقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القياس الذي لا يدفعه أحد بعقل ولا يخطئ به
أحد فيما نرى أن نفس المرأة اذا كان فيها من الدية نصف دية الرجل وفي يدها نصف ما في يده ينبغي أن يكون
ما صغر من جراحها هكذا فلما كان هذا من الأمور التي لا يجوز لأحد أن يخطئ بها من جهة الرأي وكان ابن
المسيب يقول في ثلاث أصابع المرأة ثلاثون وفي أربع عشرون ويقال له حين عظم جرحها نقص عقلها
فيقول هي السنة وكان يروى عن زيد بن ثابت أن المرأة تعاقل الرجل الى ثلث دية الرجل ثم تكون على
النصف من عقله لم يجوز أن يخطئ أحد هذا الخطأ من جهة الرأي لان الخطأ انما يكون من جهة الرأي فيما
يمكن مثله فيكون رأي أصح من رأي فأما هذا فلا حسب أحد يخطئ بمثله الا اتباعا لما لا يجوز خلافه
عنده فلما قال ابن المسيب هي السنة أشبه أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عامة من أصحابه
ولم يشبه زيد أن يقول هذا من جهة الرأي لانه لا يحتمل الرأي فان قال قائل فقد يروى عن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه خلافه قيل فلا يثبت عن علي ولا عن عمر ولو ثبت كان يشبه أن يكونا قالا له من جهة الرأي
الذي لا ينبغي لأحد أن يقول غيره فلا يكون قلة علم من قبل أن كل أحد يعقل ما قالوا اذا كانت النفس على

في الحديث قلت أجل
قال فقد خالفته قلت
لا ولكن حال إمامنا
مفارقة حال رسول الله
قال فأين اقتراق حالهما
في الصلاة والامامة قال
فقلت له ان الله كان
ينزل فرائضه على رسوله
فرضا بعد فرض فيفرض
عليه ما لم يكن فرضه
عليه ويخفف عنه بعض
فرضه قال أجل قلت
ولأنك نحن ولأنت
ولامسلم أن رسول الله لم
ينصرف الا وهو يرى
أن قد اكمل الصلاة
قال أجل قلت فلما فعل
لم يدركوا الدين أقصرت
الصلاة بحادث من الله
أم نسي النبي وكان ذلك
بيننا في مسئلته اذ قال
أقصرت الصلاة أم
نسيت قال أجل قلت
ولم يقبل النبي من ذي
الدين اذ سأل غيره قال
أجل قلت ولما سأل
غيره احتمل أن يكون
سأل من لم يسمع كلامه
فيكون مثله واحتمل
أن يكون سأل من سمع
كلامه ولم يسمع النبي رد
عليه فلما لم يسمع النبي
رد عليه كان في معنى ذي
الدين من أنه لم يستدل
النبي بقوله ولم يدرك
أقصرت الصلاة أم
نسي النبي فأجابته ومعناه
معنى ذي الدين من أن

نصف عقل نفسه والبدن كان كذلك مادونهما ولا يكون فيما قال سعيد السنة اذا كانت تخالف القياس والعقل الا عن علم اتبع فيما نرى والله تعالى أعلم وقد كان نقول به على هذا المعنى ثم وقفت عنه وأسأل الله تعالى الخيرة من قبل أن أقدم نجلد منهم من يقول السنة ثم لا يجادل قوله السنة نفاذا بانها عن النبي صلى الله عليه وسلم فالقياس أولى بنا فيها على النصف من عقل الرجل ولا يثبت عن زيد كشوته عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والله تعالى أعلم

(باب في الجنين)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الرجل يضرب بطن الأمة فتلق جنينا ميتا ان كان غلاما ففيه نصف عشر قيمته لو كان حيا وان كان جارية ففيها عشر قيمتها لو كانت حية وقال أهل المدينة فيه عشر قيمة أمه وقال محمد بن الحسن كيف فرض أهل المدينة في جنين الأمة الذكركر والأثني شيئا واحدا وانما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين الحرة غرة عبدا أو أمة فقد رد ذلك بخمسين دينارا وخمسون من دية الرجل نصف عشر دية ومن دية المرأة عشر ديتها وينبغي أن يكون ذلك أيضا من قيمة الجنين لو كان حيا ليس من قيمة أمه أرايتم لو ألفت الجنين حيا فمات كم كان يكون فيه أليس انما يكون فيه قيمته لا اختلاف بيننا وبينكم في ذلك قالوا بلى قيل لهم فاقولون ان كانت قيمته عشرين دينارا فغرم قاتله عشرين دينارا ثم ألفت آخر ميتا أليس يغرم في قولكم عشرين أمه وأمه جارية تساوي خمسمائة دينارا قالوا بلى يغرم عشر قيمتها وهو خمسون دينارا قيل لهم فيكون القاتل غرم في الذي ألقته حيا أقل من الذي غرم فيه ميتا وانما ينبغي أن يغرم أكثر في الذي ألقته حيا لأنه يغرم في الجنين الحرة اذا ألقته حيا فمات في الجنين الحرة يغرم في الميت أقل مما يغرم في الحي وقد غرمتموه أنتم في جنين الأمة اذا ألقته ميتا أكثر مما غرمتموه في جنين الأمة اذا كان حيا فمات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ضرب الرجل بطن الأمة فألقت جنينا حيا ثم مات في الجنين قيمة نفسه واذا ألقته ميتا ففيه عشر قيمة أمه لانه لم تعرف فيه حياة فانما حكمه حكم أمه اذا لم يكن حيا في بطنها وهكذا قال ابن المسيب والحسن وابراهيم النخعي وأكثر من سمعنا منه من مفتي الحجاز بين وأهل الآثار يخالفنا محمد بن الحسن وأبو حنيفة رحمه الله تعالى في جنين الأمة فقالا فيه اذا خرج حيا كما قلنا وقالوا فيه اذا خرج ميتا فان كان غلاما ففيه نصف عشر قيمته لو كان حيا وان كان جارية ففيها عشر قيمتها لو كانت حية (قال الشافعي) وكلني محمد بن الحسن وغيره ممن يذهب بمذهبه بما سأحكي ان شاء الله تعالى وان كنت لعل لا أفرق بين كلامه وكلام غيره وأكثره كلامه فقال من أين قلت هذا قلت أما ناصف عن سعيد بن المسيب والحسن وابراهيم قال ليس يلزم من قول واحد من هؤلاء ولا يلزمك قلت ولكن ربما غلط بقول الواحد منهم وقلت فقياسا على السنة قال انما نلزم أن قولنا هو القياس على السنة والمعقول قلت فان شئت فاسأل وان شئت سألتك قال سل فقلت أليس الأصل جنين الحرة قال بلى قلت فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين الحرة بغرة ولم يذكر عنه أنه سأل عنه أذكر أو أنى فكان الجنين هو الحمل قلنا فلما كان الجنين واحدا ففسوا كان ذكر أو أنى قال بلى قلت هكذا قلنا فخمسين جنينها فجعلنا في كل واحد منهما خمسين ابل وخمسين دينارا اذا لم تكن غرة قلت أفرايت لو خرج جاحين فماتا قال في الغلام مائة من الابل وفي الجارية خمسون قلنا وسواء كانا ابني أم ولد من سيدها قيمة أمهما عشر ودينارا أو كانا ابني حرة لا يلتفت إلى أمهما قال نعم انما حكمهما حكم أنفسهما مختلفتين في الذكركر منهما مائة من الابل وفي الأثني خمسون قلت ثم سويت بينهما اذا لم يكن فيهما حياة أليس هذا يدل على أن حكمهما حكم غيرهما لا حكم

الآثرى أن النبي لما

أخبروه فقبل قولهم لم

يتكلم ولم يتكلموا حتى

بنوا على صلاتهم

قال فلما قبض الله

رسوله تناهت فرائضه

فلا يزداد فيها ولا ينقص

منها أبدا قال نعم فقلت

هذا فرق بيننا وبينه

فقال من حضره هذا

فرق بين لا يرد عالم ليبانه

ووضوحه فقال فان

من أصحابكم من قال

ما تكلم به الرجل في أمر

الصلاة لم يفسد صلاته

قال فقلت له انما الحجة

علينا ما قلنا لا ما قال

غيرنا (قال الشافعي)

وقال قد قلت غير واحد

من أصحابك في الاحتج

بهذا ولقد قال العمل

على هذا فقلته قد

أعلمت أن العمل ليس له

معنى ولا حجة لك علينا

بقول غيرنا قال أجل

قلت فدع ما لا حجة لك

فيه وقلته قد أخطأت

في خلافك حديث ذي

اليدين مع ثبوته وظلمت

نفسك بانك زعمت أنا

ومن قال به نحل الكلام

والجماع والغناء في

الصلاة وما أحلنا ولا هم

من هذا شيئا وقد

زعمت أن المصلي اذا سلم

قبل أن يكمل الصلاة وهو

ذاكر أنه لم يكملها ففسدت

أنفسهما قال فلا أعطيك ذلك ولكن أجعل حكمهما حكم أنفسهما بكل حال قلت فاذالم تعط هذا فكيف
فرقت بين حكمهما اذا عرفت حياتهما ولم تعرف قال اتبعا قلت في الجنينين من الحرمة دلالة من خبر بأن
حكمهما حكم أنفسهما أم انما قلت يحتمل أن يكون حكمهما حكم أنفسهما قال ما فيه خبر ولكنه يحتمل
قلنا فيحتمل أن يكون حكمهما حكم غيرهما اذا لم تعرف حياتهما وحكم أنفسهما اذا عرفت حياتهما قال نعم
قلنا فاذا كانا يحتملان معا فكيف لم تصر الى ما قلنا حيث فرقت بين حكمهما ولا تزعم أن أصلهما واحد وأن
حكمهما يتفرق واذا كان يحتمل فرقت أن كل قولين أبدا احتلافا ولاهما بأهل العلم أن يصيروا اليه
أولاهما بالقياس والمعقول فقولنا فيه القياس والمعقول وقولنا خلافا قال وكيف قلنا بما وصفنا من أنا
اذالم نفرق بين أصل حكمهما وهو جنين الحرية لان الذكر والانثى فيه سواء لم يجز أن نفرق بين فرعي حكمهما وهو
جنين الامة في الذكر والانثى ومن قبل أنثى وإياك نزع أن دية الرجل ضعف دية المرأة وأنت في الجنين تزعم
أن دية المرأة ضعف دية الرجل وقلت فكيف زعمت أنهما لو سقطا حين فكانت قيمتهما سواءا ومختلفة كان
فيهما قيمتهما ما كانت وان ميتين كان في الذكركر منهما نصف عشر قيمته لو كان حيا وفي الانثى عشر قيمتها
لو كانت حية أليس قد زعمت أن عقل الانثى من أصل عقلها في الحياة ما أعلمك الانكست القياس فقلته
قال فأنت سويت بينهما قلت من أجل أنثى زعمت أن أصل حكمهما حكم غيرهما لا حكم أنفسهما كما سويت
بين الذكروالانثى في جنين الحرمة فلم أفرق بين قياسهما وجعلت كلا يحكم فيه حكم أمه اذا كان مثل أمه
عقباً بعقبها وورقياً بقرقها وأنت قلت فيه القياس قال فقولنا يحتمل قلنا ما يحتمل الا النكس والقياس كما
وصفنا في الظاهر فعنا القياس والمعقول ونزعم أن الحجة تثبت بأقل من هذا وقال محمد بن الحسن يدخل
عليكم في قولكم أن تكون دية جنين الامة ميتا أكثر من دية حي في بعض الحالات قيل ليس يدخل علينا
من هذا شيء من قبل أننا نزع أن الدية انما هي بغيره كانت أكثر أو أقل وأنت يدخل عليك في غير هذا أكثر
منه مع ما دخل عليك من خلاف القياس مع السنة قال وأين ذلك قلت أرايت رجلا لو جنى على أطراف
رجل فيها عشر ديات في مقام فسج قال يكون فيه عشر ديات قلنا فان جنى هذه الجنابة التي فيها عشر ديات
ثم قتله مكانه قال فدية واحدة قلنا فقد دخل عليك اذا زعمت أنه اذا زاد في الجنابة الموت نقصت جنايته منه
تسع ديات قال انما يدخل هذا على من قبل أنثى أجعل البدن كله تبعاً للنفس قلنا فكيف تجعله تبعاً للنفس
وهو متقدم قبلها وقد أصابه وله حكم فان جاز لك هذا الذي رددت أصح منه انهم زعموا لك أن جنين الامة
لم يكن له حكم قط انما كان حكمه بأمه (قال الشافعي) وكيف يكون الحكم لمن لم يخرج حيا قاط

(باب الجروح في الجسد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الشفتين الدية وهما سواء السفلى والعليا
وأيهما قطعت كان فيها نصف الدية وقال أهل المدينة فيهما الدية جميعا فان قطعت السفلى ففيها ثلثا الدية
قال محمد بن الحسن ولم قال أهل المدينة هذا لأن السفلى أنفع من العليا فقد فرض رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الاصبع الخنصر والابهام فريضة واحدة فجعل في كل واحدة عشر الدية وروى ذلك عن ابن
عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخنصر والابهام سواء مع آثار كثيرة معروفة قد جاءت فيها قال
محمد بن الحسن أخبرنا مالك قال حدثنا داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المرزبي أخبره أن مروان
ابن الحكم أرسله الى ابن عباس يسأله ما في الضرس فقال ابن عباس فيه نجس من الابل فردني مروان
الى ابن عباس فقال أفجعل مقدم الفم كالضراس فقال ابن عباس لو أنك لا تعتبر ذلك الا بالاصابع عقلها

صلاته لان السلام

زعمت في غير موضعه
كلام وان سلم وهو
يرى أنه قد اكمل بني
فلولم يكن عليك حجة الا
هذا كفي بها عليك حجة
ونحمد الله على عيسكم
خلاف الحديث وكثرة
خلافكم له

باب القنوت في
الصلوات كلها

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي أخبرني
بعض أهل العلم عن
جعفر بن محمد عن أبيه
قال لما انتهى الى النبي

قتل أهل بئر معونة أفام
نفس عشرة ليلة كلما
رفع رأسه من الركعة
الاخيرة من الصبح قال
سمع الله لمن حمده ربنا
للأحمد اللهم افعل
فد كرددعاء طويلاً ثم
كبر فسجد قال وحفظ
عن جعفر عن النبي
القنوت في الصلوات
كلها عند قتل أهل بئر
معونة وحفظ عن النبي
أنه قنت في المغرب كما
روى عنه في القنوت في
غير الصبح عند قتل أهل
بئر معونة والله أعلم
وروى أنس عن النبي
أنه قنت وترك القنوت
جسلة ومن روى مثل
حديثه روى أنه قنت
عند قتل أهل بئر معونة

سواء فهذا مما يدل على أن الشفتين عقلهما سواء وقدماء في الشفتين سوى هذا آثار (قال الشافعي)
الشفقتان سواء والأصابع سواء والدية على الأسماء ليست على قدر المنافع وهكذا بلغني أن مالكاً يقول وهو
الذي قصد محمد بن الحسن قصد الرواية عنه رواية عن أهل المدينة فلم يكن ينبغي له إذا كان الذي قصد قصده
بالرواية أن يروي عنه ما لا يقول ويروي عن غيره من أهل المدينة ما قدرته مالكاً عليه إلا أن ينصه فيسمى من
قال ذلك فأما أن يغالط به فليس ذلك له أسمع إذا سمى واحداً من أهل المدينة في كل دهر أهل المدينة وهو يعيب
على غيره أدنى من هذا فان قال قائل ما الحجة في أن الشفتين والأصابع سواء قلنا له دلالة السنة ثم ما لم أعلم
الفقهاء اختلافوا فيه فان قال وما ذلك قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع بعشر عشر
والأصابع مختلفة الجبال والمنفعة فلما رأينا ما قصد قصد الأسماء كان ينبغي في كل ما وقعت عليه
الأسماء أن يكون هكذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في العين نجسون وفي اليد نجسون فلم أعلم الفقهاء
اختلفوا في أن في اليسرى من اليمين ما في اليمين واليمنى أنفع من اليسرى فلو كان إذا قال في اليد نجسون عنى
بها اليمين وكان للناس أن يفضلوا بين اليمين انبغي أن يكون في اليسرى أقل من نجسين ولو كان قصد في اليد
التي جعل فيها نجسون قصد اليسرى انبغي أن يكون في اليمين أكثر من نجسين فلما رأينا ما ذهب الفقهاء
على التسوية بينهم وأنهم انما ذهبوا الى الأسماء والسلامة فاذا جاع العضوان وأكثر الأسماء والسلامة كانا
سواء وهكذا هذا في العينين والاسنان سواء والثنية أنفع من الرابعة وهما سواء في العقل

باب في الأعور يقرأ عينا الصحيح

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الأعور يقرأ عينا الصحيح وفقه الصحيح من عينيه ان كان عمداً فالصحيح
القول لا شيء له غير ذلك وان كان خطأ فان على عاقلة نصف الدية وليس له غير ذلك وقال أهل المدينة في الأعور
يقرأ عينا الصحيح ان أحب أن يستقيد فله القود وان أحب فله الدية ألف ديناراً واثنا عشر ألف درهم وقال
أبو حنيفة في عين الأعور الصحيحة اذا فقت ان كان عمداً ففها القود وان كان خطأ فعلى عاقلة التي فقتاها
نصف الدية وهي عين الصحيح سواء وقال أهل المدينة في عين الأعور اذا فقت الدية كاملة وقال محمد بن
الحسن فكيف صارت عين الأعور أفضل من عين الصحيح هذا عقل أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم
في العينين جميعاً فجعل في كل عين نصف الدية فان فقت عين رجل فغرم الفاقى نصف الدية ثم ان رجلاً
آخر عد على العين الأخرى ففقتاها خطأ لم يجب على الفاقى الثانية الدية كاملة فيكون الرجل قد أخذ في عينيه
دية ونصفاً وانما أوجب فيها دية في الأولى نصف الدية وكذا في الثانية نصف الدية وليس يتحول ذلك ببقاء
الأولى ولا تراد إحداها في عقلها على الذي أوجب الله عز وجل شيئاً بقاء الأخرى ينبغي لمن قال هذا
في العينين أن يقول ذلك في اليمين وأن يقوله في الرجلين ليس هذا بشيء والأمر فيه على الأمر الأول ليس يزداد
شيء لعين فقت ولا غير ذلك (قال الشافعي) في الأعور يقرأ عينا الصحيح والصحيح يقرأ عينا الأعور كلاهما
سواء ان كان الفقه عمداً فالفقهاء عينه بالخيار ان شاء فله القود وان كان خطأ فله العقل نجسون من الابل
على العاقلة في سنتين ثلاثاً في مضي سنة وثلاثاً في مضي السنة الثانية فان قال قائل ما الحجة في هذا قيل
السنة فان قال وأبى السنة قلنا ان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي العين نجسون فان أصاب الصحيح
عين الأعور أصاب عيناً وعينين فان قال عينا قلنا فاما جعل رسول الله في العين نجسين فن جعل فيها
أكثر من النجسين فقد خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال فهل من حجة أكثر من هذا قلنا لا
أكثر من السنة هي الغاية وما دونها تبع لها فان قال ففيها زيادة قيل نعم موجود في السنة اذا كان في
العين نجسون وفي العينين مائة فاذا كانتا اذا فقتا معا كانت فيهما مائة فاما اذا فقتا معا يكون في كل

وبعده ثم ترك القنوت

فأما القنوت في الصبح

فحفظ عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم في

قتل أهل بئر معونة

وبعده ولم يحفظ عنه

أحد تركه * حدثنا

الربيع قال أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا

سفيان عن الزهري

عن ابن المسيب عن أبي

هريرة أن النبي لما رفع

رأسه من الركعة الثانية

من الصبح قال اللهم أنج

الوليد بن الوليد وسله بن

هشام وعياش بن أبي

ربيعة والمستنغفين

بركة اللهم اشد وطأتك

على مضر واجعلها

عليهم سنين كسني

يوسف (قال الشافعي)

فأما ما روى أنس بن

مالك من ترك القنوت

فأنه أعلم ما أراد فأما

الذي أرى بالدلالة فإنه

ترك القنوت في أربع

صلوات دون الصبح كما

قالت عائشة فرضت

الصلوات ركعتين فأقرت

صلاة السفر وزيد في

صلاة الحضر تعني ثلاث

صلوات دون المغرب وترك

القنوت في الصلوات

سوى الصبح لا يقال له

ناسخ إنما يقال الناسخ

والمسوخ ما اختلف

فأما القنوت في غير الصبح

فما أن يقتل وأن

واحدة منهم ما جسون وإذا فقت أحداه بعد ذهاب الأخرى كانت فيها مائة أزد تفرق الخناية في عقلها أو خالف تفرق الخناية بينهما أو رأيت لو أن رجلا أقطع اليد والرجلين قطعت يده الباقية أليس أن جعلنا فيه نحسين فقد جعلناها في جميع ما في بطشه ووافقنا السنة ولم نزد على الخاني غير جنايته وإن جعلنا فيها مائة من الأبل كنا قد جعلنا عليه ما لم يحسن وخالقنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اليد والله سبحانه أعلم

(باب ما لا يجب فيه أرش معلوم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العين القائمة إذا فقت وفي اليد الشلاء إذا قطعت وفي كل نافذة في عضو من الأعضاء: أنس في شيء من ذلك أرش معلوم وفي ذلك كله حكومة عدل أخبرني أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم أنه قال في العين القائمة واليد الشلاء والرجل العرجاء واللسان الأخرس وذكر الخصى حكومة عدل وقال بعض أهل المدينة بمثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس قال نرى في ذلك الاجتهاد وقال بعضهم في العين القائمة إذا فقت مائة دينار وكل نافذة من عضو من الأعضاء ثلث دية ذلك العضو (قال الشافعي) وفي ذكر الخصى الدية وكذلك ذكر الرجل قطعت أنثياه وبقى ذكره تاما كما هو فان قال قائل ما للحجة قيل أرايت الذكرا إذا كانت فيه دية أنجب لازمه هي فان قال نعم قيل ففي الخبر لا لازم أنه ذكر غير خصي فان قال لا قيل فلم خالفتم الخبر فان قال لأنه لا يجب قيل أفرأيت الصبي يقطع ذكره أو الشيخ الذي قد انقطع عنه أمر النساء والمخلوق خلقا ضعيفا لا يتحرك فان زعم أن في هذه الدية فقد جعلوها في الأجل ولا يجمع به وذكر الخصى يجمع به أشد ما كان الجماع قظ ولا أعلم في الذكرك نفسه منفعة لا يجري البول والجماع وهما قائمان وجماعه أشد من جماع غير الخصى فاما الولد فشيء ليس من الذكرك إنما هو بمنى يخرج من الصلب قال الله عز وجل يخرج من بين الصلب والترائب ويخرج فيكون ولا يكون ومن أعجب قول أبي حنيفة أنه زعم أنه ان قطع أولا ثم قطعت الاثنيان بعد ففي الذكرك الدية وفي الاثنيان الدية وان قطعت الاثنيان قبل ثم قطع الذكرك ففي الاثنيان الدية وفي الذكرك حكومة عدل فان قالوا فاعلمنا بطلنا الدية في الذكرك اذا ذهب الاثنيان لان أداته التي يجب بها الاثنيان فهل في الاثنيان منفعة أو جبال غير أنهما أداة للذكرك فان قالوا لا قيل لهم أرايت الذكرك اذا استوصل فعلنا أنه لا يبقى منه شيء يصل الى فرج امرأة فتحبل به لم زعمتم أن في الاثنيان الدية اذا الاثنيان اذا كانتا أداة الذكرك أو لى أن لا يكون فيهما دية لانه لا منفعة فيهما ولا جبال الا أن تكونا أداة للذكرك وقد ذهب الذكرك والذكرك فيه منفعة بالجماع فأبطلتم فيه الدية وفيه منفعة وهو الذي له الأداة وأبطلتموه في الاثنيان اللتين لا منفعة فيهما وانما هما أداة لغيرهما وقد بطلنا بان ذهب الشيء الذي هما أداة له والذكرك لا يبطل بذهاب أداته لانه يجمع به وتناول منه فان قالوا فاعلمنا جعلنا على الاسماء والاثنيان قائمتان قيل فهكذا الذكرك قائم وهكذا احتجنا نحن وأنتم في التسوية بين الأصابع والشفقين والعينين وكل ما لزمه الاسم ولم نلتفت الى منافعهما كذا كان ينبغي لكم أن تفقوا في الذكرك وهكذا قلنا وأنتم اليد اليمنى الباطشة الكاتبة الرفيقة كاليده اليسرى الضعيفة التي لا تبطش ولا تكتب فاما العين القائمة فان مالك أخبرنا عن زيد بن ثابت أنه قضى في العين القائمة بمائة دينار وأصل ما تذهبون اليه زعمتم أن لا تخالفوا الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم قلتم في العين القائمة إذا فقت مائة دينار كنتم وافقتم زيد بن ثابت اذ لم تعلم أحدنا خلفه فاذا قلتم قد يحتمل قول زيد بن ثابت أن يكون اجتهد فيها فرأى الاجتهاد فيها قدر حسنها قيل فقد يحتمل ذلك ويحتمل أن يكون حكمه فاما كل نافذة في عضو فلا أعلم أحد اقال هذا أكثر من سعيد بن المسيب وجراح البدن مخالفة جراح الرأس فيها حكومة فان قال قائل فما للحجة في أن جراح البدن مخالفة جراح الرأس قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الموضحة بخمس من الأبل وكان

يدع لأن رسول الله لم
يقنت في غير الصبح
قبل قتل أهل برمعوة
ولم يقنت بعد قتل أهل
برمعوة في غير الصبح
فدل على أن ذلك دعاء
مباح كالعاء المباح في
الصلاة لاناخ ولا
منسوخ

(باب الطيب للأحرام)

« حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مالك عن عبد

الرحمن بن القاسم عن

أبيه عن عائشة قالت

طابت رسول الله

لأحرامه قبل أن يحرم

ولحله قبل أن يطوف

بالبيت » أخبرنا

سفيان عن عبد الرحمن

ابن القاسم عن أبيه

قال سمعت عائشة

وبسطت يديها تقول

أنا طابت رسول الله

بيدي هاتين لأحرامه

حين أحرم ولحله قبل أن

يطوف بالبيت » أخبرنا

سفيان عن عثمان بن

عروة قال سمعت أبي

يقول سمعت عائشة

تقول طابت رسول الله

لحرمه ولحله فقلت لها

بأي الطيب فقالت

بأطيب الطيب » أخبرنا

سفيان عن الزهري

عن عروة عن عائشة

قالت طابت رسول الله

الذي أحفظ عن بعض من أحفظ عنه من لقيت أن الموضحة انما تكون في الوجه والرأس والوجه رأس كله
لانه اذا قطع قطع معا وان كان يتفرق في الوضوء وكان الرأس اذا ذهب الوجه فلو قست الموضحة في
الضلع على الموضحة في الرأس قضيت بنصف عشر بعير لأنني أقضي في الضلع اذا كسر بعير وذلك اني أقضي
في الرأس اذا كسر ولم يكن مأموما بعشر من الابل فيدخل على أحد ان قال هذا القول أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى في الموضحة بخمس من الابل فان زعم ان الموضحة في البدن داخلة في الموضحة التي قضى فيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الاسم يجمعهما دخل عليه أن يخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا قاس الموضحة في الجسد ويخالف القياس فيقول قولنا لا يجعل في الموضحة في الضلع نجسا من
الابل والضلع نفسه لو كسر لم يكن فيه الا بعير وفي اليد الشلاء ولسان الأخرس حكومة « قال الربيع »
حفظي عن الشافعي أن في كل ما دون الموضحة من الجراح وفي الضلع والترقوة حكومة

(باب دية الأضراس)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في كل ضرر نجس من الابل مقدم القم ومؤخره سواء وقال بعض أهل المدينة
مثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس وقال بعضهم في كل ضرر بعير وروى بعضهم أن سعيدا قال
لو كنت أنا لجعلت في الأضراس بعيرين بعيرين فذلك الدية سواء » أخبرنا محمد بن أنان بن صالح القرشي عن
جماد عن النخعي في الاسنان في كل سن نصف العشر مقدم القم ومؤخره سواء » أخبرنا مالك بن أنس عن
داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المري أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في
الضرر فقال ابن عباس ان فيه نجسا من الابل قال فردني مروان إلى ابن عباس فقال أفتجعل مقدم القم
مثل الأضراس فقال ابن عباس لا لأنك لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها سواء » أخبرنا أبو حنيفة عن
جماد عن إبراهيم عن شريح قال الأسنان عقلها سواء في كل سن نصف عشر الدية » وأخبرنا بكير بن عامر
عن الشعبي أنه قال الأسنان كلها سواء في كل سن نصف عشر الدية (قال الشافعي) وفي الأضراس نجس
نجس والأضراس أسنان فان قال قائل ما الحجة فيما قلت قيل له قال النبي صلى الله عليه وسلم وفي السن
نجس من الابل فكانت الضرر سنا في فم لا يخرج من اسم السن فان قيل فقد تسمى باسم دون السن قيل
وكذلك الثنيتان عيزان من الرباعيتين والرباعيتان عيزان من الثنيتين فان كنت انما تفرق بينهما بالتمييز
فاجعل أي هذا شئت سنا واحكم في غيره أقل أو أكثر منه فان قال لا هي عظام بادية الجمال والمنفعة مجتمعة
مخلوقة في القم قيل وهكذا الأضراس وهكذا الأصابع مجتمعة في كف متباينة الاسماء من إبهام ومسجة
ووسطى وبصر وخنصر ثم استوى بينهما من قبل جاع الأصابع مع تباين منفعتها والضرر أنفع في الماء كحل
من الثنيتين والثنيتان أنفع في أسالك اللسان من الضرر فأما ما ذهب إليه محمد بن الحسن فلو لم تكن فيه
حجة غير قول شريح وإبراهيم والشعبي لم يكونوا عنده حجة فأما ما روي عن ابن عباس فلو ذهب غيره إلى أن
عمر بخالفه هل كانت عليه حجة بتقليد ابن عباس الا وعليه به بتقليد عمر حجة

(باب جراح العبد)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه كل شيء يصاب به العبد من يداً أو رجل أو عين أو موضحة أو منقطة أو مأمومة
أو غير ذلك فهو من قيمته على مقدار ذلك من الحرفي كل قليل أو كثير له أرش معلوم من الحر السن والموضحة
وما سوى ذلك ففي موضحة أرشها نصف عشر قيمته وفي يده نصف قيمته وكذلك عينه وفي المأمومة والخنقة
ثلث قيمته وفي منقلته عشر ونصف عشر قيمته وقال أهل المدينة في موضحة العبد نصف عشر ثمته وفي منقلته

سفيان عن عطاء بن السائب عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت رأيت وبص الطيب في مفارق رسول الله بعد ثلاث * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال أخبرنا عطاء عن صفوان ابن يحيى عن أبيه قال كنا عند رسول الله بالجعرانة فأتاه رجل وعليه مقطعة يعني جبة وهو مضمخ بالخلوق فقال يا رسول الله اني أحرمت بالعرة وهذه على فقال له رسول الله ما كنت صانعاً في حمل فاصنع في عسرتك * أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم بن عيسى عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال نهى رسول الله أن يتزفر الرجل (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ قري جائر الرجل والمرأة أن يطيبا بالغالية وغيرها مما يبيح ربحه بعد الاحرام اذا كان تطيب به قبل الاحرام ونرى اذ ارى الجمرة وحلق وقبل أن يفيض أن الطيب حلال له ونهى الرجل حلالاً بكل حال أن يتزفر ونأمره اذا تزفر غير محرم أن يغسل الزعفران

عشر ونصف العشر من ثمنه ومأمومته وجائفته في كل واحدة منهما ثلث ثمنه فوافقوا بأخفيفه في هذه الخصال الأربع وقالوا فيما سوى ذلك ما نقص من ثمنه قال محمد بن الحسن كيف جاز لأهل المدينة أن يتحكموا في هذا فيختاروا هذه الخصال الأربع من بين الخصال رأيت لو أن أهل البصرة قالوا فخنزير خصلتين أخريين وقال أهل الشام فأنزير ثلاث خصال آخرها الذي يرد به عليهم فينبغي أن ينصف الناس ولا يتحكم فيقول قولوا بقولي ما قلت من شيء إلا أن يأتي أهل المدينة فيما قالوا من هذا بأثر فتقاده وليس عندهم في هذا أثر يفرقون به بين هذه الأشياء فلو كان عندهم جازوا به فيما سمعنا من آثارهم فإذا لم يكن هذا فينبغي الانصاف فاما أن يكون هذا على ما قال أبو حنيفة في الأشياء كلها واما أن تكون الأشياء كلها شيئاً واحداً فيكون في ذلك كله من هذه الخصال أو غيرها ما نقص من العبد من قيمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان ابن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه (قال الشافعي) ويقول ابن المسيب نقول فقال لي بعض من يخالفني فيه نقول يقوم العبد سلعة فما نقصت جراحته من ثمنه كان في جراحته كما نقول ذلك في المتاع رأيت اذ كنت تزعم أن عقل العبد في ثمنه بالغاً ما بلغ فلم نقل هكذا في البعير يقتل والمتاع يهلك قلت قلته من قبل ما يلزمك مثله زعمت أن دية المرأة نصف دية الرجل وأن جراحها بقدر ديتها كجراح الرجل في قدر ديته وقلت لغيره من يخالفنا من أصحابنا أنت تزعم أن دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم ودية المجوسي ثمانمائة ثم تزعم أن جراحهم في دياتهم كجراح الحر في ديته فلما كنا نحن وأنتم نقول دية العبد ثمنه خبرنا لم يكن يجوز أن يقال في جراحه الا هكذا لاننا نبتل الجراح باختلاف الديات قال فهل يجامع البعير والمتاع في رقبته بثمنه قلنا نعم دية ثمنه وهي قيمته وهكذا الحر يجامع البرذون فيكون ثمنه مثل دية الحر ولكنه في البرذون قيمته فان قال مافرق بينهما ولم يفرقه على الحر دون الدابة قلنا بما لا يخالفنا فيه مما يدل عليه كتاب الله قضى الله في النفس تقتل خطأ بدية مسلمة الى أهل المقتول وتحرير رقبة وقضى بمثل ذلك في المعاهد فجعلنا نحن وأنت في المسلم والذمي رقبتيين والديتان مختلفتان وكل دية وكذلك جعلنا نحن وأنت في المرأة والرجل رقبتيين وديتاهما مختلفتان فان زعمت أن العبد اذا قتل كان على قاتله رقبة مؤمنة يعتقها فانما جعل الله تعالى الرقبة في القتل حيث ذكر الله الدية وانما الرقبة في النفس مع القيمة والمتاع قيمة لا رقبة معها أو رأيت لولم يكن عليه من الدلالة ما وصفت وجهنا هذا أو عمناعته فكان يجامع البعير في أن فيه قيمة وفي المتاع قيمة ويجامع الأحرار في أن فيه كفارة وفي أن العبد اذا قتل العبد كان بينهما مقاصص واذا جرحه كان بينهما مقاصص عندنا وفي أن عليه ما على الحر في بعض الحدود وأن عليه الفرائض من الصوم والصلاة والكف عن المحارم ألم يكن الواجب على العالمين اذا كان آدمياً أن يقيسوه على الآدميين ولا يقيسوه على البهائم ولا على المتاع وأصل ما يذهب اليه أهل العلم بالقياس أن يقولوا لو كان شيء له أصلان وآخراً أصل فيه فاشبه الذي لا أصل فيه أحد الاصلين في معنيين والآخرة في معنى كان الذي أشبهه في معنيين أو لم يكن يقاس عليه من الذي أشبهه في معنى واحد فهو آدمي مجامع للآدميين فيما وصفت وليس من البهائم ولا المتاع الذي لا يفرض عليه بسبيل (قال الشافعي) وهذه الحجة على أصحابنا وعلى من يخالفنا من أصحاب أبي حنيفة رجه الله في بعض هذا وليس من شيء يدخل عليهم في أصل قولهم الا لجراح ويلزمهم أكثر منه لانهم يقصون العبد من الحر في النفس أما من قال من أصحابنا موصفته ومأمومته وجائفته في ثمنه كجراح الحر في ديته فهذا لا معنى لقوله ولقد خرج فيه من جميع آقاويل بني آدم من القياس والمقول وأنه يلزمه ما قال محمد وأكثر منه وأنه خالف ما روى عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب فإنه روى عنه ما وصفنا من أن عقل العبد في ثمنه وروى عن غيره ولا نراه أراد الا المدينين أنهم قالوا يقوم سلعة فلا هو قومه سلعة ولا هو جعل عقله في ثمنه فخرج من قول المتفقين والمختلفين

(باب القصاص بين المالك)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص بين المالك فيما بينهم الا في النفس وقال أهل المدينة القصاص بين المالك كهيئته بين الاحرار نفس الامة بنفس العبد وجرحها بجرحه وقال أبو حنيفة اذا قتل عبد عبد متعمدا فلولي العبد المقتول القصاص وليس له غير ذلك الا أن يعفو فان عفا رجع العبد القاتل الى مولاه ولا سبيل لمولى العبد المقتول عليه وقال أهل المدينة مولى العبد المقتول بالخيار فان شاء قتل وان شاء أخذ العقل فان أخذ العقل أخذ قيمة عبده وان شاء رب العبد القاتل أعطى عن المقتول وان شاء أسلم عبده فاذا أسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد المقتول اذا أخذ العبد القاتل أن يقتله وذلك كله في القصاص بين العبيد في قطع اليد والرجل وأشباه ذلك بمنزلة في القتل قال محمد بن الحسن اذا قتل العبد العبد عدا ووجب عليه القصاص ينبغي لمن قال (١) هذا الوجه أن يقول في الحر يقتل الحر عبدان ولي المقتول ان شاء قتل وان شاء أخذ الدية أرايتم اذا أراد أن يأخذ الدية فقال القاتل اقتل أو دع ليس لك غير ذلك فأبى ولي المقتول أن يقتل له أن يأخذ الدية أو أرايتم لو أن رجلا حرق قطع يدرجل حر عدا فقال المقطوعة يده أخذ دية اليد فقال القاطع اقطع أو دع كان يجبر القاطع على أن يعطيه دية اليد ليس هذا بشئ وليس له الا القصاص اما أن يأخذ واما أن يعفو قال الله عز وجل في كتابه أن النفس بالنفس والعين بالعين « قرأ الربيع » الى والجروح قصاص فاستطيع فيه القصاص فليس فيه الا القصاص كما قال الله عز وجل وليس فيه دية ولا مال وما كان من خطا فعليه ما سمي الله في الخطا من الدية المسئلة الى أهله فمن حكم بغير هذا فهو مدع فعليه البينة في نفس العبد وغير ذلك فمن وجب له القصاص في عبد أو حر لم يكن له أن يصرفه الى عقل ومن وجب له عقل فليس له أن يصرفه الى قود في حر ولا مملوك فمن فرق بين المملوك في هذا وبين الحر فليأت عليه بالبرهان من كتاب الله عز وجل الناطق ومن السنة المعروفة (قال الشافعي) قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والأنتى بالأنتى الى علمكم تتقون وقال الشافعي فسمعت من أروى من أهل العلم بالقرآن يقول كان في أهل الانجيل اذا قتلوا العقل ولم يكن فيهم قصاص وكان في أهل التوراة القصاص ولم يكن فيهم دية فكذلك الله عز وجل في هذه الامة بأن في العبد الدية ان شاء المولى والقصاص ان شاء فأزله الله عز وجل بأبيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والأنتى بالأنتى الى قوله لعلمكم تتقون (قال الشافعي) وذلك والله أعلم بين في التنزيل مستغنى به عن التأويل وقد ذكر عن ابن عباس بعضه ولم أحفظ عنه بعضه فقال والله أعلم في كتاب الله عز وجل انه أنزل فيما فيه القصاص وكان بينا أن ذلك الى ولي الدم لان العفو انما هو لمن له القود وكان بينا أن قول الله عز وجل فمن عني له من أخيه شئ فأتباع المعروف أن يعفو ولي الدم القصاص و يأخذ المال لانه لو كان ولي الدم اذا عفا القصاص لم يبق له غيره لم يكن له اذا ذهب حقه ولم تكن دية يأخذها شئ يتبعه بمعروف ولا يؤدي اليه باحسان وقال الله عز وجل ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فكان بينا أنه تخفيف القتل بأخذ المال وقال وليكم في القصاص حياة أن يمتنع بها من القتل فلم يكن المال (٣) اذا كان الولي في حال يسقط عنه القود اذا أراد قال وروى سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في تفسير هذه الآية شيها بما وصفت في أحد المعنيين ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معناه أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل له قتيلا فأهله بين خيرتين أن أحبوا فلهم العقل وان أحبوا فلهم القود أخبرنا اللغة عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الكتاب والسنة معا

(١) أي قول أهل المدينة قوله أن يقول الخ أي وهم لا يقولون ذلك وأورد عليه ما أورد تأمل

عنه وكذلك تأمره اذا

ترعفر قبل أن يحرم

ثم أحرّم وبه أثر الزعفران

أن يغسل الزعفران

نفسه للاحرام

وانما قلنا هذا لان

الدلالة عن رسول الله

تشبه أن يكون لم تأمره

بغسل الصفرة الا أنه

نهي أن يترعفر الرجل

وأن رسول الله أمر غير

محرم أن يغسل الصفرة

عنه ولم تأمره بتركها

الطيب المحرم اذا كان

الطيب وهو حلال لانه

تطيب حلالا بما بقي

عليه ريحه محرما (قال

الشافعي) وتأمر المحرم

اذا هو حلق أن يتطيب

كما تأمره أن يلبس على

معنى ان شاء اباحه له

لا يحام عليه وينبح

له الصيدان تخرج من

الحرم

(باب الخلاف في تطيب

المحرم للاحرام)

حدثنا الربيع قال

قال الشافعي ثقلنا

بعض أهلنا في

الطيب قبل الاحرام

وبعد الرمي والحلاق

وقبل طواف الزيارة

فقال لا يتطيب بما بقي

ريحه عليه ولا بأس أن

يدهن قبل الاحرام بما

لا يبقى ريحه عليه وان بقي

لثته في رأسه ولحنته

وأذهب الشعث قال

وكان الذي ذكر واحتج به

أن عمر بن الخطاب أمر

معاوية وأحرم معه

فوجد منه ريحاً طيباً

فأمره أن يغسل الطيب

وأنه قال من ريح الجرة

وخلق فقد حل له ما حرم

الله عليه إلا النساء

والطيب (قال الشافعي)

وسالم بن عبد الله أفقه

وأحد مذهبه من قائل

هذا القول * أخبرنا

سفيان عن عمرو بن

دينار عن سالم بن عبد الله

وربما قال عن أبيه وربما

لم يقله قال قال عمر إذا

رئيت الجسرة وذبحتم

وحلقتم فقد حل لكم

كل شيء حرم عليكم إلا

النساء والطيب قال سالم

وقالت عائشة أنا طيبت

رسول الله لأحرامه قبل

أن يحرم ولعله بعد أن

ريح الجرة وقبل أن يزور

قال سالم وسنة رسول

الله صلى الله عليه وسلم

أحق أن تتبع (قال

الشافعي) ما دريت

إلى أي شيء ذهب من

خالفت في تطيب المحرم

اتهم الرواية عن النبي

فهو عن النبي أثبت من

الرواية عن عمر بن

عطاء وعروة والقاسم

وغيرهم عن عائشة وأما

نكاح الرواية من حديث

رجلين عن ابن عمر عن

عمر وإن جاز أن تنهم

يدلان دلاله لا إشكال فيها أن لولي الدم أن يقتص أو يعفو القتل ويأخذ المال أي ذلك شاء أن يفعل فعل
ليس إلى القاتل من ذلك شيء وإذا كان هذا في النفس كان فيما دون النفس من الجراح هكذا وكان ذلك للرجل
في عبده فإذا قتل عبده بجرجل فسيده بالخيار بين أن يقتل أو يكون له قيمة عبده المقتول في عتق العبد
القاتل فإن أذاها سيد العبد القاتل متطوعاً فليس لسيد العبد الا ذلك إذا عفا القصاص وإن أبي سيد العبد
القاتل أن يؤديه الم يجبر عليه أو يبيع العبد القاتل فإن كان ثمنه أقل من قيمة العبد المقتول أو ثمنه فليس لسيد
العبد المقتول الا ذلك وإن كان فيه فضل رد على سيد العبد القاتل قال وإذا بان الفضل في العبد القاتل خير
سيد العبد بين أن يباع بعضه حتى يوفي هذا ثمنه ويبقى هذا على ما بقى من ملكه أو يباع كله فيرد عليه فضله
وأحسبه سيخار بعه كله لان ذلك أكثر ثمنه وكل نفسين أبادا قتل أحدهما بالآخر جعلت القصاص
بينهما فيما دون النفس لاني إذا جعلت القصاص في النفس التي هي أكثر كان جميع البدن فأنما مضطر إلى أن
أقيد في الأقل من البدن إلا أن يكون فيه خبر يلزم بخالف هذا ولا خبر فيه يلزم بخالف هذا والكتاب يدل
على هذا وذلك أن الله عز وجل حين ذكر القصاص جلة قال النفس بالنفس والعين بالعين إلى والجروح
قصاص وقد احتج بهذا محمد بن الحسن على أصحابنا وهو حجة عليه وذلك أنه يقال له إن كان العبد ممن
دخل في هذه الآية فلم يفرق الله بين القصاص في الجروح والنفس وإن كان غير داخل في هذه الآية
فاجعل العبد بمنزلة البعيرين لا يقص أحدهما من الآخر فأما ما أدخل محمد بن الحسن على من أدخل عليه
من أصحابنا من أنهم جعلوا لسيد العبد الخيار في أن يقتل أو يأخذ من عبده ولم يجعلوا ذلك في الا تزار ولا
فرق بين العبيد والحرار فكما قال يدخل عليه منه ما أدخل غير أنهم قد أصابوا في العبد الكتاب والسنة
وإن كانوا قد غفلوا عن ما في الا تزار وهو غفل عنه فيها جميعاً واحتج محمد بن الحسن بأن الله تبارك وتعالى
ذكر في العمد القصاص وفي الخطا الدية ثم زعم أن من جعل في العمد الدية فقد خالف حكم الله فإن كان هذا
كما ذكر كان ممن قد دخل في خلاف حكم الله من قبل أنه إذا كان زعم من حكم الله أن لا يكون في عمد مال
فإنما أنزله بمنزلة الحدود التي يقذف فيها المرأة المراء فلا يكون عليه مال بقذفه إنما يكون عليه عقوبة في بدنه
فإن زعمه فيما لا يقيد منه من العمد أن يسطه ولا يجعل فيه مالا فإن قال إنما جعل فيه المال إذا لم أستطع فيه
القود قلنا فن استثنى لك هذا إن كان أصل حكم الله كما وصفت في العمد والخطا وقد يكون الدم بين مائة فيعفو
أحدهم أو يصلح فيجعل محمد الدية الباقي بقدر حقوقهم منها فقد جعل أيضاً في العمد الذي يستطاع فيه
القصاص مالا رضى به أولياء الدم أو لم يرضوه فإن قال فأنما جعلنا فيه مالا حين دخله العفو فكان يلزمه
على أصل قوله واحد من قولين أن يجعله كالرجلين قذف أبوهم فأقيم ما قام بالحد فله الحد ولو عفا الآخر
لم يكن له عفو وزعم أنه إذا كان الا تزار يعفون بشرتهم في الدم فحقن الدم بعفو أحدهم لم يكن للآخرين
مال لانه لم يكن لهم مال إنما وجب لهم ضربة سيف فلا تتحول مالا فإن قال فأنت تقول مثل هذا معي
قلت أجل على ما وصفت من حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم على خلاف ما قلت أنت كاه
وذلك لا تار

(باب دية أهل الذمة)

* أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه ودية اليهود والنصراني
والمجوسى مثل دية الحر المسلم وعلى من قتلته من المسلمين القود وقال أهل المدينة دية اليهود والنصراني
إذا قتل أحدهما نصف دية الحر المسلم ودية المجوسى ثمانمائة درهم وقال أهل المدينة لا يقتل مؤمن بكافر
قال محمد بن الحسن قدرى أهل المدينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلماً بكافر وقال أنا
أحق من أوفى بدمته * قال محمد أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن السلمي

رواية هؤلاء الرجال مع
كثرتهم عن عائشة
عن النبي جاز ذلك
في الرواية عن ابن عمر
عن عمرو بن لبيد
عالم الاخطى أن ماروى
عن النبي أولى أن يؤخذ
به وقائل هذا يخالف
بعض ماروى عن عمر
ابن الخطاب في هذا عمر
يبسح ما حرمة الاحرام
اذا رعى وحلق النساء
والطيب وهو يحرم
الصيغار جامن الحرم
وهو ما أباح عمر
فيخالف عمر لرأى نفسه
ويتبعه ويخالف به ما
جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم مع كثرة خلافه
عمر لرأى نفسه ورأى
بعض أصحاب النبي قال
ولم أعلم له مذهبا الا أن
يكون شبه عليه بحديث
يعلى بن أمية في أن
يغسل المحرم أثر الصفرة
عنه فان قال قائل فهل
يخالف حديث يعلى
حديث عائشة قيل لا انما
أمره النبي بالغسل فيما
نرى والله أعلم للصفرة
عليه وانما نهى أن
يتزعفر الرجل ولا يجوز
أن يكون أمر الأعرابي
أن يغسل الصفرة الا
لما وصفت لانه لا ينهى
عن الطيب في حال
يتطيب فيها صلى الله
عليه وسلم ولو كان أمره

أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة فرفع ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا أحق من
أوفي بدمته ثم أمر به فقتل فكان يقول بهذا القول فقيمهم ربعة عن أبي عبد الرحمن وقد قتله أهل المدينة
إذا قتله قتل غيلة فافرق بين قتل الغيلة وقتل غير الغيلة وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه أمر أن يقتل رجل
من المسلمين يقتل رجل نصراني غيلة من أهل الحيرة فقتله به وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول
إذا قتل المسلم النصراني قتل به فأما ما قالوا في الدية فقول الله عز وجل أصدق القول ذكر الله الدية في
كتابه فقال وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة
الى أهله ثم ذكر أهل الميثاق فقال وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحريم رقبة
مؤمنة فجعل في كل واحد منهم دية مسلمة ولم يقل في أهل الميثاق نصف الدية كما قال أهل المدينة وأهل الميثاق
ليسوا مسلمين فجعل في كل واحد منهم دية مسلمة الى أهله والأحاديث في ذلك كثيرة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم مشهورة معروفة أنه جعل دية الكافر مثل دية المسلم وروى ذلك أفقههم وأعلمهم في زمانه
وأعلمهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن شهاب الزهري فذكر أن دية المعاهد في عهد أبي بكر وعمر
وعثمان رضي الله عنهم مثل دية الحر المسلم فلما كان معاوية جعلها مثل نصف دية الحر المسلم فان الزهري
كان أعلم في زمانه بالأحاديث فكيف رغبوا عمار وأه أفقههم الى قول معاوية * أخبرنا ابن المبارك عن
معر بن راشد قال حدثني من شهد قتل رجل بذي بكتاب عمر بن عبد العزيز * أخبرنا قيس بن الربيع
عن أنبان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم عن أبي الجنوب الأسدي قال
أتى علي بن أبي طالب رضي الله عنه برجل من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة قال فقامت عليه البينة فأمر
بقتله فجاء أخوه فقال قد عفوت عنه قال فلعلمهم هددوك أو فركوك قال لا ولكن قتله لا يرتد على أخي
وعرضوني فريضت قال أنت أعلم من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا وديته كديننا * أخبرنا أبو حنيفة عن حماد
عن إبراهيم قال دية المعاهد دية الحر المسلم * حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رجلا من بني بكر
ابن وائل قتل رجلا من أهل الحيرة فكتب فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يدفع الى أولياء المقتول فان
شأوا قتلوا وان شأوا عفوا فرفع الرجل الى ولي المقتول الى رجل يقال له حنين من أهل الحيرة فقتله فكتب عمر
بعد ذلك ان كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه فراءوا أن عمر أراد أن يرضيهم من الدية * أخبرنا محمد بن يزيد قال
أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شهاب الجذامي قتل رجلا من أنباط الشام فرفع الى عثمان
ابن عفان فأمر بقتله فكله الزبير وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه عن قتله قال فجعل
ديته ألف دينار * أخبرنا محمد بن يزيد قال أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب قال دية
كل معاهد في عهد ألف دينار * وأخبرنا ابن عبد الله عن المغيرة عن إبراهيم أنه قال دية اليهودي والنصراني
والمجوسي سواء * أخبرنا خالد عن مطرف عن الشعبي مثله الا أنه لم يذكر المجوسي (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى لا يقتل مؤمن بكافر ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية المجوسي ثمانمائة درهم وقد خالفنا
في هذا غير واحد من بعض الناس وغيرهم وسألني بعضهم وسألته وسأحكى ما حضرني منه ان شاء الله تعالى
فقال ما جئت في أن لا يقتل مؤمن بكافر فقلت ما لا ينبغي لأحد دفعه مما فرق الله به بين المؤمنين والكافرين
ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ثم الأخبار عن بعده فقالوا أو أين ما فرق الله به بين المؤمنين
والكافرين من الأحكام فأما الثواب والعقاب فلا أسأل عنه ولكن أسأل عن أحكام الدنيا فقيل له يحضر
المؤمن والكافر قتال الكفار فتعطى نحن وأنت المؤمن السهم ونمنعه الكافر وان كان أعظم غنا منه
وناخذما أخذنا من مسلم بأمر الله صدقة يطهره الله بها ويركبه ويؤخذ ذلك من الكفار صغارا قال الله
تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فوجدت الكفار في حكم الله ثم حكم رسوله في موضع العبودية

طبيب كان أمره أياه بغسل
الصفرة عام الجعنة
وهي سنة ثمان وكان
تطيه في حجة الاسلام
وهي سنة عشر فكان
تطيه لاحرامه وحله
ناسخا لأمره الأعزبي
بغسل الصفرة والذي
خالفنا يروى أن أم حبيبة
طابت معاوية ونحن
نروى عن ابن عباس
وسعد بن أبي وقاص
التطيب للأحرام والحل
وزويه عن غيرهما وهو
يقول معنا في الرجل
يجامع أهله من الليل ثم
يصبح جنباً ان صومه
تام لان الجماع كان وهو
مباحه والتطيب كان
وهو مباح للرجل قبل
أن يحرم لاشك وقبل
أن يطوف بالبيت بالخبر
عن رسول الله ولو كان
ينظر الى حاله بعد
الأحرام اذا كان الطيب
قبله كان تركه قوله
لأمره بالدهن الذي
لا يبقى طيبه وان بقي
الدهن عليه لانه لا يحيز
له أن يتسدى دهن
رأسه ولحيته بدهن غير
طيب وهو محرم ولا
أعلمه استقام على أصل
ذهب اليه في هذا القول

باب ما يأكل المحرم
من الصيد

للمسلمين صنفان حتى قدر عليهم تعبدوا وتؤخذ منهم أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصنفان يصنع ذلك بهم إلا أن
يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فاعطاء الجزية اذا لم يملكهم فهو صنف من العبودية فلا يجوز أن يكون
من كان خولا للمسلمين في حال أو كان خولا لهم بكل حال إلا أن يؤدى جزية فيكون كالعبد الخارج في بعض
حالاته كفؤا للمسلمين وقد فرق الله عز وجل بينهما بهذا وبأن أنعم على المسلمين فأحل لهم حرائر نساء أهل
الكتاب وحرم المؤمنين على جميع الكافرين مع ما يفترون فيه سوى هذا قال ان فيما دون هذا الفرقا ولكن
ما السنة قلت أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس ومجاهد والحسن أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا يقتل مسلم بكافر قال هذا امر سل قلت نعم وقد يصله غيرهم من أهل
المغازي من حديث عمران بن الحصين وحديث غيره ولكن فيه حديث من أحسن اسنادكم * أخبرنا ابن
عمينة عن مطرف عن الشعبي عن ابن أبي جحيفة قال سألت علياً رضي الله تعالى عنه فقلت هل عندكم من
رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يؤتى الله عبدا
فهما في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير وأن لا يقتل مؤمن بكافر
قال هذا حديث ثابت عندنا معروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مؤمن بكافر غير أن أتانا ولناه
وروى سعيد بن جبيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر ولا ذؤعه في عهده فذهبنا الى
أنه عن الكفار من أهل الحرب الذين لا عهد لهم لان دماءهم حلال فأما من منع دمه العهد فيقتل من قتله به
فقلنا حديث سعيد مرسل ونحن نجعله لك ثابتاً هو عليك مع هذه الأحاديث قال فإما معناه قلنا قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ثم ان كان قال ولا ذؤعه في عهده فإما قال ولا يقتل ذؤعه
في عهده تعليم للناس اذ سقط القودين المؤمنين والكافرين لا يحل لهم قتل من له عهد من الكافرين قال
فيحتمل معنى غير هذا قلنا لو احتمل كان هذا أولى به لانه الظاهر قال وما يدلك على أنه الظاهر قلنا لان
ذؤى العهد من الكافرين كفار قال فهل من سنة تين هذا قلنا نعم وفيه كفاية قال وأين هي قلت قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فهل زعمت أن هذا على الكافرين غير
أهل العهد فتكون قد تأولت فيه مثل ما تأولت في الحديث الآخر قال لاولكنها على الكافرين من كانوا
من أهل العهد وأغيرهم لان اسم الكفر يلزمهم قلنا ولا تجدد اذا كان هذا صواباً عندك من أن تقول
مثل ذلك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافراً أو يكون ذلك صواباً فتردها فتقول
يرث الكافر المسلم اذا كان من أهل العهد ولا يرثه اذا كان من أهل الحرب فتبعضه كباعضت حديث لا يقتل
مؤمن بكافر قال ما أقوله قلنا ما لأن الحديث لا يحتمله قال بلى هو يحتمله ولكن ظاهره غير قلنا
فكذلك ظاهر ذلك الحديث على غير ما تأولت وقد زعمت أن معاذاً ومعاوية ورتاسمياً من كافر ثم ركت
الذي رويت نصاعنهما وقلت لا حجة في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم أردت أن تجعل سعيد بن جبيرة
متأولاً حجة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأتيك بنفسه فلا تقبله منه وتقول رجل من التابعين لا يزي
قوله قال فليس بهذا وحده قلته قلنا وقد يلزمك في هذا ترك ما ذهب اليه لانك اذا (١) لم تقدر المسلم من الحرب
للعلة التي ذكرت فقد لا تقدره وله عهد قال وأين قلت المستأمن يقتله المسلم لا تقتله به وله عهد هو به حرام
الدم والمال فلو لم يلزمك حجة الا هذه الزمتك قال ويقال لهذا معاهد قلنا نعم لعهد الامان وهذا مؤمن قال
فبدل على هذا بكتاب أو سنة قلنا نعم قال الله عز وجل براءة من الله ورسوله أنكم غير معجزى الله
بفعل لهم عهداً الى مدة ولم يكونوا أمناء بجزية كانوا أمناء بعهد ووصفهم باسم العهد وبعث رسول الله
صلى الله عليه وسلم علياً رضي الله عنه بأن من كان عنده من النبي صلى الله عليه وسلم عهد فعهدته الى مدته
قال ما كنا نذهب إلا أن العهد عهد الأبد قلنا فقد وجدناك العهد الى مدته في كتاب الله عز وجل وسنة

(١) لعله لم تقدر الحربى من المسلم تأمل

❦ حَدَّثَنَا الرَّسْعِيُّ قَالَ

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مالك عن ابن

شهاب عن عبد الله

ابن عبد الله بن عتبة بن

مسعود عن عبد الله

ابن عباس عن الصعب

ابن جثامة أنه أهدى

لرسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم جاراً

وحشياً وهو بالأبواء أو

بودان فردہ علیہ رسول

اللہ قال فلما رأى رسول

اللہ مافی وجہی قال

انا لم نرده عليك الا انا

حرم * أخبرنا مسلم

وسعيد عن ابن جريح

❖ قال وأخبرنا مالك عن

ابى النصر مولى عمر بن

عبد الله الأمي عن نافع

مولیٰ ابی فسادہ عن ابی
قتادہ الان لم یکن

النسبة المئوية

مع النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم حتى اذا كان ببعض

طريق مكة حيفا مع
أحمد بن محمد بن محمد

الحجّ إلى مكة حرام

عبر حرم برای حجاز

وحسبنا فاسموى على

فرسه فسان الحجاب

البياولوه سوطه قابو

فَسأَلَهُمْ رَحْمَةً فَاَبَوْا فَاَحَدَهُ

وَمَحْه فسد على الجنا

فَمِنْهُمَا مَنْ يَكْفُرُ بِمَا فِي رُءُوسِهِمْ

اصحاب النبي وآله

بعضهم فلما ادركوا النجاة

سألوه عن ذلك فقال:

ہی طعمہ اطعمہ و
اش: انشا اللہ

الله * احب ناما لله

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه ما منه فجعل له العهد إلى سماع كلام الله وبلغ ما منه والعهد الذي وصفت على الأبد أنما هو إلى مدة إلى المعاهد نفسه ما استقام بها كانت له فإذا نزع عنها كان محارباً لحلال الدم والمال فأقعدت المعاهد الذي العهد فيه إلى المشرك ولم تقدم المعاهد الذي عقده العهد إلى مدة بعلم ثم هما جميعاً في الحالين ممنوعا الدم والمال عندك معاهدين أفرأيت لو قال لك قائل أقيد المعاهد إلى مدة من قبل أنه ممنوع الدم والمال وجاهل بأن حكم الإسلام لا يقتل المؤمن به ولا أقيد المعاهد المقيم ببلاد الإسلام لأنه عالم أن لا يقتل مسلم به فقد رضى العهد على ما لم يرضه عليه ذلك ألا يكون أحسن حجة منك قال فأنفقد وينا من حديث ابن السيلمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مؤمناً بكافر قلت أفرأيت لو كنا نحن وأنت ثبت المنقطع بحسن الظن بمن رواه فروى حديثان أحدهما منقطع والآخر متصل بخلافه أيهما كان أولى بنأ أن نثبت الذي ثبتناه وقد عرفنا من رواه بالصدق أو الذي ثبتناه بالظن قال بل الذي ثبتناه متصلاً فقلت فحديثنا متصل وحديث ابن السيلمان منقطع وحديث ابن السيلمان خطأ وإن مارواه ابن السيلمان في ما بلغنا أن عمرو بن أمية قتل كافراً كان له عهد إلى مدة وكان المقتول رسولاً فقتله النبي صلى الله عليه وسلم به ولو كان ثابتاً كنت أنت قد خالفت الحديثين معاً حديث ابن السيلمان (٣) والذي قتله عمرو بن أمية قبل بني النضير وقبل الفتح بزمان وخطة النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر عام الفتح قلت فلو كان كما تقول كان منسوخاً قال فلم تقتل به وتقول هو منسوخ قلت هو خطأ قلت عاش عمرو بن أمية بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم دهر طويلاً وأنت أنما تأخذ العلم من بعد ليس لك به مثل معرفة أصحابنا وعمر قتل اثنين وداهما النبي صلى الله عليه وسلم ولم ير ذا النبي صلى الله عليه وسلم عمر أعمى أن قال قتل رجلين لهما منى عهد لا دينهما قال فأنما قلت هذا مع ما ذكرنا بأن عمر كتب في رجل من بني شيان قتل رجلاً من أهل الحيرة وكتب أن اقتلوه ثم كتب بعد ذلك لا تقتلوه قلنا أفرأيت لو كتب أن اقتلوه وقتل ولم يرجع عنه أكان يكون في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة قال لا قلنا فأحسن حالاً أن تكون احتججت بغير حجة أأرأيت لو لم يكن فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء نفي الحجة عليك ولم يكن فيه إلا ما قال عمر أكان عمر يحكم بحكم ثم يرجع عنه إلا عن علم بلغه هو أولى من قولك فهذا عليك أو أن يرى أن الذي يرجع إليه أولى به من الذي قال فيكون قوله راجعاً أولى أن تصير إليه قال فلعله أراد أن يرضيه بالدية قلنا فلعله أراد أن يخيفه بالقتل ولا يقتله قال ليس هذا في الحديث قلنا وولد ما قتلت في الحديث قال فقد رويتم عن عمرو بن دينار أن عمر كتب في مسلم قتل نصرانياً إن كان القاتل قتلاً فاقتلوه وإن كان غير قتال فذروه ولا تقتلوه قلنا فقد رويناه فإن شئت فقل هو ثابت ولا تنازع فيه قال فإن قتله قلت فاتبع عمر كما قال فأنت لا تتبعه فيما قال ولا فيما قلنا فنسمعك احتجاجاً بما عليك قال فيثبت عندكم عن عمر في هذا شيء قلت لا ولا حرف وهذه أحاديث منقطعات أو ضعاف أو تجمع الانقطاع والضعف جميعاً قال فقد رويناه فيه أن عثمان بن عفان رضى الله عنه أمر بعلم قتل كافراً أن يقتل فقام إليه ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعوه فوداه بألف دينار ولم يقتله فقلت هذا من حديث من يجهل فإن كان غير ثابت فدفع الاحتجاج به وإن كان ثابتاً فعليك فيه حكم ولك فيه آخر فقلت به حتى نعلم أنك قد اتبعت على ضعفه قال وما على فيه قلنا زعمت أنه أراد قتله فنعاه ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فراجع اليهم فهذا عثمان في ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فراجع اليهم فراجعوا إلى عمر وعثمان رضى الله عنهم دية مسلم تامة حتى جمع معاوية نصف الدية في بيت المال قلنا أقتبل عن الزهري مرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكرة

زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن أبي قتادة
في الحجار الوحشي مثل
حديث أبي النصر الا
أن في حديث زيد أن
رسول الله قال هل معكم
من لحمه شيء (قال
الشافعي) وليس يخالف
والله أعلم حديث
الصعب بن جثامة
حديث طلحة بن عبيد
الله وأبي قتادة عن النبي
وكذلك لا يخالفهما
حديث جابر بن عبد
الله وبيان أنها ليست
مختلفة في حديث
جابر أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن عمرو بن أبي
عمرو مولى المطلب عن
المطلب عن جابر أن
رسول الله قال لحم
الصيد لكم في الأحرام
حلال ما لم تصدوه أو
يصاد لكم * أخبرنا
من سمع سليمان بن
بلال يحدث عن عمرو بن
أبي عمرو بهذا الاسناد
عن النبي هكذا * حدثنا
الربيع أخبرنا الشافعي
أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن عمرو بن أبي
عمرو عن رجل من بني
سلمة عن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم
هكذا (قال الشافعي)
وابن أبي يحيى أحفظ
من عبد العزيز وسليمان
مع ابن أبي يحيى (قال

أوعن عمرو عن عثمان ففتح عليك بمرسله قال ما يقبل المرسل من أحدوان الزهري لقبيح المرسل قلنا
واذا أتيت أن تقبل المرسل فكان هذا مرسلنا وكان الزهري قبيح المرسل عندك أليس قدر دنته من وجهين
قال فهل من شيء يدل على خلاف حديث الزهري فيه قلنا نعم إن كنت صحبته عن الزهري ولكنا لا نعرفه
عن الزهري كما تقول قال وما هو قلت أخبرنا فضيل بن عياض عن منصور بن المعتمر عن ثابت الحداد عن
ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في دية اليهودي والنصراني باربعة آلاف وفي دية المجوسي
بثمانمائة درهم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله
عن دية المعاهد فقال قضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه باربعة آلاف قال قلنا فاقبله قال فخصبنا
(قال الشافعي) هم الذين سألوهم آخرنا قال سعيد بن المسيب عن عمر متقطع قلنا انه ليزعم انه قد حفظ عنه
ثم ترجمونه أنتم أنه خاصة وهو عن عثمان غير متقطع قال فهذا قلت نعم وبغيره قال فلم قال أصحابك
نصف دية المسلم قلت روي عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر وديته
نصف دية المسلم قال فلم لا تأخذ به أنت قلت لو كان من ثبت حديثه لأخذنا به وما كان في أحد مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم حجة قلنا فيكون لنا مثل ما لهم قال نعم قال فعندهم فيه رواية غير ذلك قلت له نعم
شيء روي عنه عن عمرو بن عبد العزيز قال هذا أمر ضعيف قلنا فقد تركناه قال فان من يحتجنا فيه أن الله عز
وجل قال وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى
أهله وقال فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحري رقبته مؤمنة فلما سويت وسوينا
بين قتل المعاهد والمسلم في الرقبة بحكم الله كان ينبغي لنا أن نسوي بينهما في الدية قلنا الرقبة معروفة فيهما
والدية جملة لا دلالة على عدد هاق تنزيل الوحي فاما قبلت الدلالة على عدد هاق عن النبي صلى الله عليه وسلم
بأمر الله عز وجل بطاعته أو عن بعده اذ لم يكن موجودا عنه قال ما في كتاب الله عدد الدية قلنا في سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد دية المسلم مائة من الابل وعن عمر بن الذهب والورد فقبلنا نحن وأنت عن
النبي صلى الله عليه وسلم الابل وعن عمر الذهب والورد اذ لم يكن فيه النبي صلى الله عليه وسلم شيء قال نعم
قلنا فهكذا قبلنا عن النبي صلى الله عليه وسلم عدد دية المسلم وعن عمر عدد دية غيره من خالف الاسلام اذا
لم يكن فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء نعرفه أرايت اذا عشت الى أن كلتهما السهم دية في فرض الله
من قتل المؤمن الدية والرقبة ومن قتل المؤمنة مثل ذلك لانها داخله في ذلك قال نعم فرض الله عز وجل على
من قتلها تحري رقبته مؤمنة ودية مسلمة قلنا فلماذا كرر أن المؤمن يكون فيه تحري رقبته ودية هل سوى
بينهما في الدية المسلمة قال لا قلنا هو أولي بمساواته مع الاسلام والحرية فان مؤمنا يحتمل مؤمنا ومؤمنة
كما يحتمل المؤمن الرجل والنساء (٣) والكافرين الذين ذكرهم فردا فيه أرايت الرجل يقتل الجني أليس
عليه فيه كفارة بعقر رقبته ودية مسلمة قال بلى قلت لانه داخل في معنى مؤمن قال نعم قلت فلم زعمت أن
ديته نجسون دينارا وهو مسلم في الرقبة أرايت الرجل يقتل العبد أليس عليه تحري رقبته لانه قتل مؤمنا
قال بلى قلت ففيه دية أو هي قيمته قال بلى هي قيمته وان كانت عشرة دراهم أو أكثر قلت فترى الديات اذا
لزم وكان عليه أن يؤدي دياتهم الى أهلهم وأن يعتق رقبته في كل واحد منهم سواء فيه أعلاهم وأدناهم
سليت بين دياتهم قال لا قلت فلم أردت أن تسوي بين الكافر والمسلم اذ استويا في الرقبة وأن تلزم
قاتلهما أن يؤدي دية ولم تسو بين المسلمين الذين هم أولى أن تسوي بينهم من الكفار (قال الشافعي) فقال
بعض من يذهب مذهب بعض الناس ان مما قتلناه المؤمن بالكافر والحر بالعبد آيتين قلنا فاذا كرا احداهما
فقال احداهما قول الله عز وجل في كتابه وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس قلت وما أخبرنا الله عز وجل
أنه حكم به على أهل التواراة حكم بيننا قال نعم حتى بين أنه قد نسخنا عنا فلما قال النفس بالنفس لم يحز الا أن

الشافعي) فان كان

الصعب أهدي الجمار
لنبي صلى الله عليه وسلم
حيافليس للحرم ذبح
جمار وحشي حيوان
كان أهدي له لحاف قد

يحتمل أن يكون علم أنه
صيده فردعه عليه ومن
سنه صلى الله عليه وسلم
أن لا يحمل للحرم ما صيد
له وغوا لا يحتمل إلا أحد

الوجهين والله أعلم
ولو لم يعلم صيده
كان له رده عليه ولكن
لا يقول حينئذ إلا أنا

حرم وهذا قلنا لا يحتمل
الإلا الوجهين قبله قال
وأمر أصحاب أبي قتادة
أن يأكلوا ما صاده

رفيقهم بعله أنه لم يصد
لهم ولا بأمرهم فحل لهم
أكله (قال الشافعي)
وايضاحه في حديث جابر
وفي حديث مالك أن

الصعب أهدي للنبي
جمارا أثبت من حديث
من حدث أنه أهدي
له من لحم جمار والله أعلم

فان عرض في نفس
امرئ من قول الله وحرم
عليكم صيد البر ما دمتم
حرما قيل له ان الله جل
ثناؤه منع المحرم قتل

الصيد فقال لا تقتلوا
الصيد وانتم حرم الآية
وقال في الآية الأخرى
أحل لكم صيد البصر
وطعامه متاع لكم

تكون كل نفس بكل نفس اذا كانت النفس المقتولة محرمة أن تقتل قلنا فلسنا نريد أن نحتج عليكم بأكثر
من قولنا ان هذه الآية عامة فرغمت أن فيها خمسة أحكام مفردة وحكام سادسا جامعها فالت جميع الاربعة
الاحكام التي بعد الحكم الاول والحكم (٣) الخامس والسادس جامعها في موضعين في الحر يقتل العبد والرجل
يقتل المرأة فرغمت أن عينه ليس بعينها ولا عين العبد ولا أنفه بأنفها ولا أنف العبد ولا أذنه بأذنها ولا أذن
العبد ولا سنه بسنها ولا سن العبد ولا جرحه كجرحها ولا جرح العبد ولا جرح العبد ولا جرح العبد ولا جرح العبد
أنك أخذت به فحالفته في بعض ووافقته في بعض فرغمت أن الرجل يقتل عبده فلا تقتله به ويقتل ابنه
فلا تقتله به ويقتل المستأمن فلا تقتله به وكل هذه نفوس محرمة قال اتبعنا في هذا أثرا قلنا فحالف
الأثر الكتاب قال لا قلنا الكتاب اذا على غير ما تأولت فلم فرقت بين أحكام الله عز وجل على ما تأولت
قال بعض من حضره دع هذا فهو يلزمه كله قال والآية الأخرى قال الله عز وجل ومن قتل ظلوما فقد
جعلنا لولييه سلطانا فلا يسرف في القتل فقوله فلا يسرف في القتل دلالة على أن من قتل ظلوما فلوليه أن يقتل
قاتله قيل له فيعاد عليكم ذلك الكلام بعينه في الابن يقتله أبوه والعبد يقتله سيده والمستأمن يقتله المسلم
قال فلي من كل هذا مخرج قلت فاذا كرم فخرجك قال ان الله تبارك وتعالى لما جعل الدم الى الولي كان
الأب وليا فلم يكن له أن يقتل نفسه قلنا أفرايت ان كان له ابن بالغ أن يخرج الأب من الولاية وتجعل للابن
أن يقتله قال لا أفعل قلت فلا تخرج به بالقتل من الولاية قال لا قلت فاقول في ابن عم لرجل قتله وهو
وليته ووارثه لم يقتله وكان له ابن عم هو أب بعد منه أفجعل للأب بعد أن يقتل الأقرب قال نعم قلنا ومن أين
وهذا وليه وهو قاتل قال القاتل يخرج بالقتل من الولاية قلنا والقاتل يخرج بالقتل من الولاية قال نعم
قلنا فلم يخرج الأب من الولاية وأنت تخرجه من الميراث قال اتبعنا في الأب الأثر قلنا فالأثر يدل على
خلاف ما قلت قال فاتبعت فيه الاجماع قلنا فالاجماع يدل على خلاف ما تأولت فيه القرآن قلنا والعبد
يكون له ابن حر فيقتله مولاة أي يخرج القاتل من الولاية ويكون لابنه أن يقتل مولاة قال لا بالاجماع
قلت فالمستأمن يكون معه ابنه أن يكون له أن يقتل المسلم الذي قتله قال لا بالاجماع قلت أفيمكن الاجماع
على خلاف الكتاب قال لا قلنا فالاجماع اذا يدل على أنك قد أخطأت في تأويل كتاب الله عز وجل
وقلت أنه لا يجمع معك أحد على أن لا يقتل الرجل بعبد الامن مذهبه أن لا يقتل الحر بالعبد ولا يقتل المؤمن
بالكافر فكيف جعلت اجماهم حجة وقد زعمت أنهم أخطؤا في أصل ما ذهبوا اليه والله أعلم

(باب العقل على الرجل خاصة)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه تعقل العقالة من الجنائيات الموضحة والسن فافوق ذلك وما كان دون ذلك فهو
في مال الخاني لاتعقله العقالة وقال أهل المدينة لاتعقل العقالة شيئا من ذلك حتى يبلغ الثلث فاذا بلغ الثلث
عقلته العقالة وكذلك ما زاد على الثلث فهو على العقالة وقال محمد بن الحسن قد جعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الاصبع عشر من الابل وفي السن نخسا من الابل وفي الموضحة نخسا فجعل ذلك في مال الرجل
أو على عاقلته وذلك في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن خزم مجتمع في العينين والانف
والما أمومة والحنافة واليد والرجل فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين بعض ذلك من بعض فكيف
افترق ذلك عند أهل المدينة لو كان في هذا افتراق لأوجب على العقالة ما وجب عليها وأوجب في مال الرجل
ما وجب عليه ليس الامر هكذا ولكن أدنى شيء فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم الموضحة والسن فجعل ذلك
على العقالة وما كان دون ذلك فهو على الخاني في ماله وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأتين
التي ضربت احدهما بطن الأخرى فألقت جنينا ميتا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بغرة

صيد البحر وأن يأكلوه
ان لم يصيدوه وأن يكون
ذلك طعامه ثم لم يختلف
الناس في أن للحرم
أن يصيد صيد البحر
ويأكل طعامه وقال
في سياقها وحرم عليكم
صيد البر ما دمتم حرما
فاحتمل أن لا تقتلوا صيد
البر ما دمتم حرما وأشبه
ذلك ظاهر القرآن والله
أعلم ثم دلت السنة على
أن تحريم الله صيد البر
في حالين أن يقتله رجل
وأمر في ذلك الموضع
بأن يفديه وأن لا يأكله
إذا أمر بصيده فكان
أولى المعاني بكذب الله
مادلت عليه سنة رسول
الله وأولى المعاني بنا أن
لا تكون الأحاديث
مختلفة لأن علينا في ذلك
تصديق خبر أهل
الصدق ما أمكن
تصديقه وخاص السنة
انما هو خبر خاصة لاعامة

باب خطبة الرجل على خطبة أخيه

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
نافع عن عبد الله بن
عمر أن رسول الله قال
لا يخطب أحدكم على
خطبة أخيه * أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الأعرابي عن أبي هريرة

على العاقلة فقال أولياء المرأة القاتلة من العاقلة كيف ندى من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك
يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهان فالجني قضى به رسول الله صلى الله
عليه وسلم على أولياء المرأة ولم يقض به في مالها وانما حكم في الجني بغرة فعديل ذلك بخمسين دينارا ليس فيه
اختلاف بين أهل العراق وبين أهل الحجاز فهذا أقل من ثلث الدية وقد جعل ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم على العاقلة فهذا يبين لك ما قبله مما اختلف القوم فيه * أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه عن حماد عن
ابراهيم الخفي قال تعقل العاقلة الخطأ كله الا ما كان دون الموضحة والسن مما ليس فيه أرش معلوم * أخبرنا
محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم قال لا تعقل العاقلة شيأ دون الموضحة وكل شيء كان دون
الموضحة ففيه حكومة عدل * أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن ابراهيم أن امرأة ضربت بطن ضرتها
بعمود فسقطت فألقت جنينا ميتا وماتت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بديتها على العاقلة وقضى في
الجني بغرة عبدا وأمة على العاقلة فقالت العاقلة أتكون الدية فمين لا شرب ولا أكل ولا استهل فقدم مثله يطل
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبج كسبج الجاهلية أو شعر كشعرهم كما قلت لكم فيه غرة عبدا وأمة
فهذا اقد قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بغرة عبدا وأمة وهو أقل من ثلث الدية وهذا
حديث مشهور معروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) العقل عقلا ففعل العبد
في مال الجاني دون عاقلة قل أو كثر وعقل الخطأ على عاقلة الجاني قل ذلك العقل أو كثر لان من غرم الأ كثر
غرم الأقل فان قال قائل فهل من شيء يدل على ما وصفت قيل له نعم ما وصفت أولا كاف منه اذا كان
أصل حكم العمد في مال الجاني فلم يختلف أحد في أنه فيه قل أو كثر ثم كان أصل حكم الخطأ في الأ كثر في مال
العاقلة فهكذا ينبغي أن يكون في الأقل فان قال فهل من خبر نص عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل نعم
قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بالدية ولا يجوز لولم يكن عنه خبر غير هذا اذ سن أن دية الخطأ
على العاقلة الا أن يكون كل خطأ عليها أو يتوهم متوهم فيقول كان أصل الجنایات على جانبها فما قضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة في الخطأ قلنا ما بلغ أن يكون دية فعلى العاقلة وما ننقص من الدية فعلى
جانبه وأما أن يقول قائل تعقل العاقلة الثلث ولا تعقل دونه أفرأيت ان قال له انسان تعقل التسعة
الاعشار أو الثلثين أو النصف ولا تعقل دونه فما جتته عليه فان قال قائل فهل من خبر يدل على ما وصفت
قيل نعم قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجني بغرة وقضى به على العاقلة وذلك نصف عشر الدية
وحديثه في أنه قضى بالجني على العاقلة أثبت اسنادا من أنه قضى بالدية على العاقلة واذا قضى بالدية على
العاقلة حين كانت دية ونصف عشر الدية لانهم ما معامن الخطأ فكذلك يقتضى بكل خطأ والله تعالى أعلم
وان كان درهما واحدا * وقال أبو حنيفة رضي الله عنه يقتضى عليهم نصف عشر الدية ولا يقتضى عليهم
بمادونه ويلزمه في هذا مثل ما لزم من قال يقتضى عليهم ثلث الدية ولا يقتضى عليهم بمادونه فان قال قائل
فانه قد اخرج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة وأنه لا يحفظ عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قضى فيما دون نصف العشر بشيء قيل له فان كنت انما اتبع الخبر فقلت أجعل الجنایات
على جانبها الا ما كان فيه خبر لمك لأحد إن عارضك أن تقول واذا جني جان ما فيه دية أو ما فيه نصف عشر
الدية فهي على عاقلة واذا جني ما هو أقل من دية وأ كثر من نصف عشر دية ففي ماله حتى تكون امتنعت
من القياس عليه ورددت ما ليس فيه خبر نص الى الأصل من أن تكون الجنایة على جانبها وان رددت القياس
عليه فلا بد من واحد من وجهين أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يقض فيما دون الموضحة بشيء أن يكون
ذلك هدر لا عقل فيه ولا قود كما تكون اللطمة والكزة أو يكون اذا جني جنایة اجتهدت فيها الرأي فقضيت
فيها بالعقل قياسا على الذي قضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم من الجنایات فاذا كان حق أن يقتضى في الجنایات

عن النبي مثله قال وقد

زاد بعض محدثين حتى

يأذن أو يترك * أخبرنا

مالك عن عبد الله بن يزيد

مولى الاسود بن سفيان

عن أبي سلمة بن عبد

الرحن عن فاطمة بنت

قيس أن رسول الله قال

لها في عدتها من طلاق

زوجها فإذا حلت

فأذني قالت فلما حلت

فأخبرته أن معاوية وأبا

جهم خطباني فقال

رسول الله أما معاوية

فصلوك لأماله وأما

أبو جهم فلا تضع عصاه

عن عائته انكحى أسامة

ابن زيد قالت فكرهته

فقال انكحى أسامة

فنكحته فجعل الله فيه

خيروا وغتبطت به (قال

الشافعي) وحديث

فاطمة غير مخالف

حديث ابن عمر وأبي

هريرة في نهى النبي صلى

الله عليه وسلم أن يخطب

المرء على خطبة أخيه

وحديث ابن عمر وأبي

هريرة مما حفظت جملة

عامة يراد بها الخاص

والله أعلم لأن رسول

الله لا ينهى أن يخطب

الرجل على خطبة أخيه

في حال يخطب هو فيها

على غيره ولكن نهيه

عنها في حال دون حال

فان قال قائل فأى حال

نهى عن الخطبة فيها

فما دون الموصحة بعقل قياسا فالحق أن يقضى على العاقلة بالجنابة الخطا ما كانت قلت أو كثرت لا يجوز الا ذلك والله تعالى أعلم ولقلما رأيت بعض الناس عاب شيئا الا شرك في طرف منه الا أنه قد يحسن أن يتخلص بأكثر مما يتخلص به غيره مما لعل فيه مؤنة على من جهل موضع الحجية فاما من علمها فلم يست عليه مؤنة فيها ان شاء الله تعالى * وقال بعض من ذهب الى أن تعقل العاقلة الثلث كأنه انما جعل عليهم الثلث فصاعدا لان الثلث يفتح وما دونه لا يفتح قلنا فلم يجعل هذا في دم العمد وأنت تزعم أنه لو زعمه مائة دية عمد لم يكن عليهم أن يعينوه فيها بفلس أو رأيت لو كانت العلة فيه ما وصفت بخي جانيان أحدهما معسر بدرهم والآخر موسر بألف ألف أما يكون الدرهم للعسر به أفدح من ألف ألف دينار للموسر بها الذي لا يكون جزأ من ألف جزء من ماله فلو كان الامر كما وصفت كان ينبغي أن ينظر في حال الجاني فان كانت جنابته درهما فذدحه جعلته على العاقلة وان كانت جنابته ألفين ولا تفدحه لم يجعل على العاقلة منها شيئا فان قال لو قلت هذا خرجت من السنة قيل قد خرجت من السنة ولم تقل ذاولا شيئا له وجه * قال بعضهم فان يحيى ابن سعيد قال من الامر القديم أن تعقل العاقلة الثلث فصاعدا قلنا القديم قد يكون ممن يقتدى به ويلزم قوله ويكون من الولاة الذين لا يقتدى بهم ولا يلزم قولهم فن أي هذا هو قال آطن أنه أعلاها وأرفعها قلت أفترك اليقين أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة لظن ليس مما أمرنا به لولم يكن في هذا الا القياس ما ترك القياس للظن ولئن أدخلت التهمة على الرواية على الرجال المؤمنين عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس ذلك لكم لانها تقوم مقام الشهادة للتهمة على الذي أتى كلمة ظن أولى أن تكون مدخلة ولقلما رأيت بعض من ذهب بهذا المذهب يذهب الى أن ظن يمكن عليه مثل ما مكن فيستوى هو وغيره في حجته ويكون اليقين أبدا من روايته ورواية أصحابه عليه وكذلك يكون عليه القياس فما حجة من كان عليه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قطع الله به العذر والقياس والمعقول وقول عوام أهل البلدان من الفقهاء الا ما وصفت من ظن هو وغيره فيه يستويان ولو كان الظن له دون غيره ما كان الظن وحده يقوم مقامها فكيف اذا كان يمكن غيره فيه مثل ما عكته وكان يخالف اليقين من الخبر والقياس فان قال قائل ما الخبر بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالجنين على العاقلة قيل أخبرنا الثقة « وهو يحيى بن حسان » عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة

باب الحر اذا جنى على العبد

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضي الله عنه في العبد يقتل خطأ إن على عاقلة القاتل القيمة بالغة ما بلغت الا أنه لا يجاوز ذلك دية الحر المسلم فينقص من ذلك ما تقطع فيه الكف لانه لا يكون أحد من العبيد الا وفي الاحرار من هو خير منه ولا يجاوز دية الحر وان كان خيرا فاضلا ما فرض من الديات وقال أهل المدينة لا تحمل عاقلة قاتل العبد من قيمة العبد شيئا وانما ذلك على القاتل في ماله بالغاما بالغ ان كانت قيمة العبد الدية أو أكثر من ذلك لان العبد سلعة من السلع وقال محمد بن الحسن اذا كان العبد سلعة من السلع بمنزلة المتاع والياب فلا ينبغي أن يكون على عبد قتل عبدا قود لانه بمنزلة سلعة استهلكها فلا قود فيها وذكر أهل المدينة أن في العبد قيمة بالغة ما بلغت وان كانت القيمة أكثر من ذلك فينبغي ان قتل رجل مولى العبد أن تكون فيه الدية وان قتل العبد كانت فيه ديتان اذا بلغت عشرين ألفا فيكون في العبد من الدية أكثر مما يكون في سيده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في العبد يقتل فيه قيمته بالغة ما بلغت وهذا روى عن عمرو بن علي ولولم يرو عن واحد منهما كانت لثانيه حجة على من خالفنا فيه بأن يزعم أن فيه قيمته بما بينه وبين أن يبلغ دية الحر فينقصه منها عشرة دراهم فاذا كان العبد يقتل وقيمته

قيل والله أعلم أما الذي تدل عليه الأحاديث فإن نهيه عن أن يخطب على خطبة أخيه إذا أذنت المرأة لولها أن يزوجهما لأن رسول الله رد نكاح خنساء بنت خذام وكانت نيبا فزوجها أبوها بلا رضاها فدللت السنة على أن الولي إذا تزوج قبل إذن المرأة المروجة كان النكاح باطلا وفي هذا دلالة على أنه إذا زوج بعد رضاها كان النكاح ثابتا وتلك الحال التي إذا زوجها فيها الولي ثبت عليها فيها النكاح ولا يجوز فيه والله أعلم غير هذا أنه لا حالين لها يختلف حكمها في النكاح فيها غيرهما وفاطمة لم تعلم رسول الله إذنها في أن تزوج معاوية ولا أباجهم ولم يرو أن النبي نهى معاوية ولا أباجهم أن يخطب أحدهما بعد الآخر ولا أحسبهما خطباها إلا مفترقين أحدهما قبل الآخر قال فإن كانت المرأة بكرا يزوجهما أبوها أو أمه يزوجهما سيدها فخطبت فلا تنهى أحدا أن يخطبها على خطبة غيره حتى يعده الولي أن يزوجهما لأن رضا

تسعة آلاف وتسعمائة وتسعون فلا ينقص عن قاتله منها شيء أنهم اجتمعوا على أنهم إنما يؤدون قيمة في بيع قتل أو متاع استهلك ومتى رأى أوارج لا يغرماً إلا كثيراً ويجني جناية فيبطل عنه بعضها فأما ما ذهب إليه محمد بن الحسن من أن في الأحرار من هو خير من العبيد أفرايت خيرا الأحرار المسلمين عنده وشرا المجوس عنده كيف سوى بين دياتهم فإن زعم أن الديات ليست على الخير ولا على الشر وأنها مؤقتات فيؤدى في مجوسى سارق فاسق منقطع الأطراف في السرقة ما يؤدى في خير مسلم على ظهر الأرض فإن كانت حجة وفي الأحرار من هو خير من العبيد حجة فهي عليه في المجوسى قديكون في العبيد من هو خير من الأحرار لأنهم مسلمون معا والتقوى والخير حيث جعله الله تبارك وتعالى لا يكون كافراً أبداً خير من مسلم فأما قوله لو قتل رجل مولى العبد فدخل عليه لو قتل رجل رجلاً وبعيره أن عليه أن يؤدى في الحر المسلم المالك للبعير أقل مما يؤدى في البعير فإن كان بهذا يصير البعير خيراً من المسلم فلا ينبغي لأحد أن يزعم أن بهيمة خير من مسلم وإن كان هذا ليس من الخير ولأن من أشر في شيء وكانت دية المسلم مؤقتة لا ينقص منها شر الناس ولا يزديها خيرهم وكان ما استهلك من شيء من المال ففيه قيمة بالغة ما بلغت فكيف لم يقل هذا في العبيد وكيف إذا نقص العبيد لم ينقص الأبل وكيف إذا نقص من دية العبد لم ينقص أقل ما يقع عليه اسم النقصان أفرايت لو قال له رجل آخر أنقصه ثلاثة أرباعه فأجعله نصف امرأة لأن حده نصف حدها أو قال له رجل آخر لا بل أجعل دية مؤقتة كما تكون دية الأحرار مؤقتة ألا يكون هؤلاء أقرب أن يكون لقولهم علة تشبه إذا كان لاشبهه لقوله أنقصه ما تقطع فيه اليد أفرايت لو قال آخر بل أنقصه ما يجب فيه الزكاة أو قال آخر بل أنقصه نصف عشر الدية لأن ذلك أقل مما انتهى إليه النبي في الجراح ما ألحجه عليه إلا أن هذا كله ليس من طريق القيمة ولا طريق الدية أفرايت لو أن رجلاً قتل مكاتباً وعبد المكاتب بقيمة المكاتب مائة وقيمة عبده تسعة آلاف أليس يجعل في عبد المكاتب أكثر مما يجعل في سيده ولا أعلم أنه احتج بشيء له وجه ولا شيء إلا وهو يخطئ في أكثر من (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كانت حجة بأن إبراهيم النخعي قاله فهو يزعم أن إبراهيم وغيره من التابعين ليسوا بحجة على أحد

(باب ميراث القاتل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلاً خطأ أو عمداً فإنه لا يرث من الدية ولا من القود ولا من غيره شيئاً وورث ذلك أقرب الناس من المقتول بعد القاتل إلا أن يكون القاتل مجنوناً أو صبيهاً فإنه لا يحرم الميراث بقتله إذا القلم مرفوع عنهما وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة في القتل عمد أو قالوا في القتل خطأ لا يرث من الدية ويرث من ماله وقال محمد بن الحسن كيف فرقوا بين دية وماله ينبغي أن يرث من ماله أن يرث من دية هل رأيت وارثاً ورث من ميراث رجل ميراثاً من بعض دون بعض أما أن يرث هو من ذلك كله وأما أن لا يرث من ذلك شيئاً أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن النخعي قال لا يرث قاتل من قتل خطأ أو عمد ولكن يرثه أولى الناس به بعده * أخبرنا عبد بن العوام قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه سئل عن رجل قتل أخاه خطأ فميراثه وقال لا يرث قاتل شيئاً (قال الشافعي) يدخل على محمد بن الحسن من قوله أنه يرث الصبي والمغلوب على عقله إذا قتل شبهة بما أدخل على أصحابنا لأنه هو لا يفرق بينهما في الموضع الذي يفرق بينهما فيه هو يزعم أن على عاقلة ما الدية وعلى عاقلة البالغ الدية وهو يزعم أنه لا مأثم على قاتل خطأ إذا قتل غير الذي قتل مثل أن يرمى صيدا ولا يرمى إنساناً فيعرض الإنسان فيصيبه سهم وهذا عنده مرفوع عنه القلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وضع الله عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (قال الشافعي) وهو يدخل على أصحابنا ما أدخل عليهم من أنهم يورثون

الاب والسيد فيهما

كرضاها في أنفسهما

قال فقال لي قاتل ان

بعض أصحابك ذهب الى

أن قال انما نهي عن

الخطبة اذا ركن المرأة

فقلت هذا كلام لا معنى

له أفرأيت ان كان ذهب

الى أنها اذا ركنت أشبه

بالنكاح منها قبل أن

تركن فقيل له أفرأيت

ان خطبها رجل فشتته

وآذنته ثم عادت ركنت

شتمه وسكنت ثم عاد

فقال أنظر أليست في

كل حال من هذه الاحوال

أقرب الى أن تكون

رضيت بنكاحه منها

في الحال السني قبلها

لانها اذا تركت الشتم

فكانها قريبة من الرضا

واذا قالت أنظر فهي

أقرب من الرضا منها

اذا تركت الشتم ولم تقل

أنظر أريأت ان قال له

قاتل اذا كان بعض هذا

لم يسع غيره الخطبة هل

الحجة عليه الا أن يقال

هي راكن وقريبة من

الرضا ومستدل على

هواها لا يجوز انكاحها

واذا لم يجز انكاحها

فلا حكم بخالف هذا

منها الا أن تأذن لوليها

أن يزوجه واذا لم تأذن

وليها أن يزوجه فليس

له أن يزوجه وان

زوجها رد النكاح وهي

قاتل الخطا من المال دون الدية وهي لو كانت في مال القاتل لم تعد أن تكون ديناً عليه (قال الشافعي) فلو أن رجلاً كان لأبيه عليه دين فمات أبوه ورثه من ماله وورثه من الدين الذي عليه لأنه مال له وليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطا ولا يرث قاتل العمد خبر يتبع إلا خبر رجل فانه يرفعه ولو كان ثابتاً كانت الحجة فيه ولكن لا يجوز أن يثبت له شيء ويرد آخر لا معارض له

(باب قتل الغيلة وغيرها وعفوا الأولياء)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلاً عمداً قتل غيلة أو غير غيلة فذلك إلى أولياء القتيل فان شأوا قتلوا وان شأوا عفوا وقال أهل المدينة اذا قتل غيلة من غير نأثرة ولا عداوة فانه يقتل وليس لولا المقتول أن يعفوا عنه وذلك إلى السلطان يقتل فيه القاتل وقال محمد بن الحسن قول الله عز وجل وأصدق من غيره قال الله عز وجل ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل انه كان منصوراً وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد إلى قوله فمن عني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف فلم يسلم في ذلك قتل الغيلة ولا غيرها فمن قتل وليه فهو وليه في دمه دون السلطان ان شاء قتل وان شاء عفا وليس إلى السلطان من ذلك شيء أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله عن حماد عن إبراهيم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى برجل قد قتل عمداً فأمر بقتله فعفا بعض الأولياء فأمر بقتله فقال ابن مسعود رضي الله عنه كانت لهم النفس فلما عفا هذا أحيانا النفس فلا يستطيع أن يأخذ حقه حتى يأخذ غيره قال فما ترى قال أرى أن تجعل الدية عليه في ماله وترفع حصته الذي عفا فقال عمرو أنا أرى ذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن النخعي قال من عفا من ذى سهم عفوه عفو فقد أجاز عمر وابن مسعود العفو من أحد الأولياء ولم يسألوا أقتل غيلة كان ذلك أو غيره (قال الشافعي) كل من قتل في حراة أو صحراء أو مصر أو مكارة أو قتل غيلة على مال أو غيره أو قتل نأثرة القصاص والعفو إلى الأولياء وليس إلى السلطان من ذلك شيء إلا الأتد اذا عفا الولي

(باب القصاص في القتل)

قال أبو حنيفة لا قصاص على قاتل إلا قاتل قتل بسلاح وقال أهل المدينة القود بالسلاح فاذا قتل القاتل بشيء لا يعاش من مثله يقع موقع السلاح أو أشد فهو بمنزلة السلاح واذا ضرب به فلم يزل يضربه ولم يقع عنه حتى يحيى من ذلك شيء لا يعاش هو من مثله أو يقع موقع السلاح أو أشد فهذا أيضاً فيه القصاص قال محمد بن الحسن من قال القصاص في السوط والعصا فقد ترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور المعروف وخطبته يوم فتح مكة حين خطب ألا أن قتل الخطا العمد مثل السوط والعصا فيه مائة من الإبل منها أربعون في بطونهم وأولادها فاذا كان ما تعمد به من عصا أو حجر فقتله به ففيه القصاص بطل هذا الحديث فلم يمكن له معنى إلا أن قتل الخطا العمد هو ما تعمد به بالسوط أو بالعصا أو نحو ذلك فأتى على نفسه فان كان الامر كما قال أهل المدينة فقد بطلت الدية في شبه العمد اذا كان كل شيء تعمدت به النفس من صغير أو كبير فقتلت به كان فيه القصاص فالدية في شبه العمد في أي شيء فرضت انما هو خطأ في قول أهل المدينة أو عمد فشبه العمد الذي غلظت فيه الدية أي شيء هو في النفس ما ينبغي أن يكون لشبه العمد في النفس معنى في قولهم * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل في عبة في رما تكون بينهم بحجارة أو جلد بالسوط أو ضرب بعصا فهو خطأ عقل الخطا ومن قتل عمداً فهو قوديه فمن حال دونه فعليه لعنة الله و غضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل (قال الشافعي) القتل ثلاثة وجوه قتل عمد

إذا أذنت بالنكاح فعلى

وليها تزويجها فإن لم

يفعل تزويجها الحاكم

وإذا زوجت بعد الأذن

جاز النكاح ولا اقتراف

لخالها أبدا إلا الأذن

وما خالف من ترك الأذن

ومن قال إذا ركنك

خالف الأحاديث كلها

فلم يجز الخطبة بكل حال

لحديث فاطمة ولم يرد

بكل حال الجملة حديث

ابن عمر وأبي هريرة ولم

يستدل ببعضها على

بعض فأتى بمعنى يعرف

(قال الشافعي) وقول

من زاد في الحديث حتى

يأذن أو ينزل لا يحل

من الأحاديث شيئا وإذا

خطبها رجل فأذنت في

انكاحه ثم ترك نكاحها

وأذن لخطبها جاز لغيره

أن يخطبها ومأم يفعل

لم يجز (قال الشافعي)

فإن قال قائل فمن أين

ترى هذا كان في الرواية

هكذا قبل والله أعلم

أما أن يكون محدث

حضر سأل رسول

الله عن رجل خطب

امراة فأذنت فيه فقال

رسول الله لا يخطب

أحدكم على خطبة أخيه

يعنى في الحال التي سأل

فها على جواب المسئلة

فسمع هذا من النبي

ولم يحك ما قال السائل

أوسبقته المسئلة وسمع

وهو ما عمد المرء بالحديد الذي هو أوحى في الائلاف وبما الأغلب أنه لا يعاش من مثله بكثرة الضرب وتتابعه
أو عظم ما يضرب به مثل فضح الرأس وما أشبهه فهذا كله عمد والخطأ كلما ضرب الرجل أو رعى يربشياً
وأصاب غيره فسواء كان ذلك بمحيد أو غيره وشبه العمد وهو ما عمد بالضرب الخفيف بغير الحديد مثل الضرب
بالسوط أو العصا واليد فأتى على يد الضارب فهذا العمد في الفعل الخطأ في القتل وهو الذي تعرفه العامة بشبهه
العمد وفي هذا الدية مغلظة فيه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه ما بين ثنية إلى بازل عامها (قال
الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الأبل مغلظة منها أربعون خلفه
في بطونها وأولادها (قال الشافعي) فاحتج محمد بن الحسن على من احتج عليه من أصحابنا بحديث النبي صلى
الله عليه وسلم هذا وتركه فإن كانت فيه عليهم حجة فهي عليه لأنه يزعم أن دية شبه العمد أربعون وخمسون
ابنة مخاض وخمسون ابنة لبون وخمسون وخمسون حقة وخمسون وخمسون جذعة فأول ما يلزم
محمد في هذا أن زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في دية شبه العمد أربعون خلفه في بطونها وأولادها وهو
لا يجعل خلفه واحدة فإن كان هذا ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد حدد خلافه وإن كان
ليس بثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس ينصف من احتج بشيء إذا احتج عليه بمثله قال هو غير
ثابت عنده وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثل ما قلنا في شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة
وأربعون خلفه من حديث سلام بن سليم ومن حديث آخر ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة
وأربع وثلاثون خلفه وروى عن عمر بن الخطاب في شبه العمد مثل ما قلنا وخالف ما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم وما روى عن علي وعن عمر واحتج عليهم بخلافهم ما قد خالف هو بعضه فإن كانت له عليهم
به حجة فهي عليه معهم

(باب الرجل يسلك الرجل للرجل حتى يقتله)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يسلك الرجل للرجل فيضربه بسلاح فيموت مكانه أنه لا قود على
المسك والقود على القاتل ولكن المسك يوجع عقوبة ويستودع في السجن وقال أهل المدينة أن أمسكه
وهو يرى أنه يريد قتله قتلا به جميعا وقال محمد بن الحسن كيف يقتل المسك ولم يقتل وإذا أمسكه وهو يرى
أنه لا يريد قتله فتقتلون المسك قالوا لا إنما يقتله إذا ظن أنه يريد قتله قيل لهم فلا تزي القود في قولكم يجب
على المسك الانظنه والظن يخطئ ويصيب أرايتم رجلا دل على رجل فقتله والذي دل يرى أنه سيقته أن قدر
عليه أ يقتل الدال والقاتل جميعا وقد دل عليه في موضع لا يقدر على أن يتخلص منه ينبغي في قولكم أن تقتلوا
الدال كما تقتلون المسك أرايتم رجلا أمر رجلا بقتل رجل فقتله أ يقتل القاتل والآمر ينبغي في قولكم أن
يقتل جميعا أرايتم رجلا حبس امرأه لرجل حتى زنى بها أ يحدان جميعا أو يحد الذي فعل الفعل فإن كانا
محضين أ يحدان جميعا ينبغي لمن قال يقتل المسك أن يقول يقيم الحد عليهما جميعا أرايتم رجلا سقى رجلا
نحرا أ يحدان جميعا حد النحر أم يحد الشارب خاصة أرايتم رجلا أمر رجلا أن يقتل رجل فافترى عليه
أ يحدان جميعا أم يحد القاذف خاصة ينبغي في قولكم أن يحد جميعا هذا ليس بشيء لا يحد إلا الفاعل
ولا يقتل إلا القاتل ولكن على الآخر التعزير والحبس أخبرنا اسمعيل بن عياش الحصى قال أخبرنا
عبد الملك بن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في رجل قتل رجلا متعمدا
وأمسكه آخر فقال يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن حتى يموت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
حد الله الناس على الفعل نفسه وجعل فيه القود فقال تبارك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال

جواب النبي فاكتفى به
وأداءه ويقول رسول
الله لا يخطب أحدكم على
خطبة أخيه إذا أذنت
أو كان حال كذا فأدى
بعض الحديث ولم يؤد
بعضاً وحفظ بعضاً
وأدى ما يحفظه ولم
يحفظ بعضاً فأدى
ما أحاط بحفظه
ولم يحفظ بعضاً فسكت
عما لم يحفظ أو شك في
بعض ما سمع فأدى ما لم
يشك فيه وسكت عما
شك فيه منه أو يكون
فعل ذلك من دونه بمن
حل الحديث عنه وقد
اعتبرنا عليهم وعلى من
أدر كنافرأنا بالرجل
يسئل عن المسئلة عنده
حديث فيها فأتى من
الحديث بحرف أو
حرفين يكون فيهما عنده
جواب لما يسئل عنه
ويترك أول الحديث
وأخره فإن كان الجواب
في أوله ترك ما بقي منه
وان كان جواب السائل
له في آخره ترك أوله
وربما نشط المحدث فأتى
بالحديث على وجهه
ولم يبق منه شيئاً ولا يخلو
من روى هذا الحديث
عن النبي عندى والله
أعلم من بعض هذه
المعاني

ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فكان معروفاً عند من خوطب بهذه الآية أن السلطان لولى المقتول
على القاتل نفسه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من اعتبط مسلماً بقتل فهو قوديدته وقال
الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال والذين يرمون المحصنات ثم
لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم أجداً أحداً من خلق الله تعالى يقتدى به حداً أحداً قط على
غير فعل نفسه أو قوله فلو أن رجلاً حبس رجلاً لرجل فقتله قتل به القاتل وعوقب الحابس ولا يجوز في حكم الله
تعالى إذا قتل القاتل بالقتل أن يقتل الحابس بالحبس والحبس غير القتل ومن قتل هذا فقد أحال حكم الله عز
وجل لأن الله إذا قال كتب عليكم القصاص في القتلى فالقصاص أن يفعل بالمرء مثل ما فعل وقتلنا رأيت
الحابس إذا اقتصصنا منه والقصاص هو أن يفعل به مثل ما فعل هل ثم قتل فيقتل به وانما ثم حبس والحبس
معصية وليس فيها قصاص فيعزر عليها وسواء حبسه ليقتله أو لا يقتله ولو كان الحبس يقوم مقام القتل
إذا نوى الحابس أن يقتل المحبوس انبغى لولم يقتل أن يقتله لأنه قد فعل الفعل الذي يقيم مقام القتل
مع النية ولكنه على خلاف ما قال صاحبنا وعلى ما قال محمد بن الحسن في الجملة وعامة ما أدخل محمد على
صاحبنا يدخل وأكثر منه ولكن محمد لا يسلم من أن يغفل في موضع آخر فيدخل في أكثر مما عاب على
صاحبنا فيكون جميع ما احتج به على صاحبنا في هذا الموضع حجة عليه فان قال قائل وما ذلك قيل يزعم
أن قومًا لو قطعوا الطريق فقتلوا ولهم قوم رده حيث يسمعون الصوت وإن كانوا لا يرون ما فعل هؤلاء من القتل
قتل القاتلون بقتلهم والرادون بأن هؤلاء قتلوا بقتلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لمحمد بن
الحسن رحمه الله أو رويت في هذا شيئاً فلم يذكر رواية فقلت له رأيت رجلاً شديداً أراد رجل ضعيف
أن يقتله فقال للرجل شديداً لاضعفني فقلت فلانا فقال أناأأ كفته لك فكشفه وجلس على صدره ورفع لحيته
حتى أبرز مذبحة وأعطى الضعيف سكيناً فذبحه فزعمت أنك تقتل الذابح لأنه هو القاتل ولا تلتفت إلى معونه
هذا الذي كان سببه لأن السبب غير الفعل وانما يؤخذ الله الناس على الفعل أكان هذا أعون على قتل هذا
أو الرد على قتل من مرفى الطريق ثم تقول في الرد لو كانوا حيث لا يسمعون الصوت وإن كانوا يرون القوم
ويعزرز ونهم ويقوونهم لم يكن عليهم شيء إلا التعزير في حدك حيث يسمعون الصوت قال فصاحبكم يقول
معي مثل هذا في الرد يقتلون قلت فتقوم لك بهذا حجة على غيرك أن كان قولك لا يكون حجة أف يكون قول
صاحبنا الذي تستدرك عليه مثل هذا حجة قال فلا نقوله قلت لا ولم أجداً أحداً يعقل بقوله ومن قاله خرج
من حكم الكتاب والقياس والمعقول ولزمه كثير مما احتججت به فلو كنت إذا احتججت في شيء أو عنته سلمت
منه كان (قال الشافعي) وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يقتل القاتل ويحبس المسئل
حتى يموت وهو لا يحبسه حتى يموت فخالف ما احتج به

باب القوديين الرجال والنساء

قال أبو حنيفة لا قوديين الرجال والنساء إلا في النفس وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم
وقال أهل المدينة نفس المرأة بنفس الرجل وجرحها بجرحه قال محمد بن الحسن رأيت المرأة في العقل
أليست على النصف من دية الرجل قالوا بلى قيل لهم فكيف قطع يده بيدها ويده ضعيف يدها في العقل
قالوا أنت تقول مثل هذا أنت تقتله بالمرأة ودية المرأة على النصف من دية الرجل قيل لهم ليست النفس
كغيرها ألا ترى أن عشرة لو قتلوا رجلاً لاضربوه بأسيا فهم حتى قتلوه قتلوا به جميعاً ولو أن عشرة قطعوا يد
رجل واحد لم تقطع أيديهم فلذلك اختلفت النفس والجراح فان قلتم أنا نقطع يدي رجلين بيد رجل
فاخبرنا عن رجلين قطع أيدي رجل جميعاً جزها أحداهما من أعلاها والآخر من أسفلها حتى التقت الحديتان

في النصف منها أن تقطع يد كل واحد منهما وانما تقطع نصف يده ليس هذا بما ينبغي أن يخفى على أحد (قال الشافعي) رحمه الله إذا قتل الرجل المرأة قتل بها وإذا قطع يدها قطعت يده بيدها فإذا كانت النفس التي هي الأثر بالنفس فالذي هو أقل أولى أن يكون بمها وأقل وليس القصاص من العقل بسبيل ألا ترى أن من قتل الرجل بالمرأة فقد يقتله بها وعقلها نصف عقله قال محمد بن الحسن يقتل الحر بالعبودية الحر عنده ألف دينار ولعل دية العبد خمسة دنانير فلو كان تفاوت الدية يمنع القتل لم يقتل رجل بامرأة ولا حر بعبد لأنه لا يكون في العبد عنده الأقل من دية حر ولا عبداً إذا كان القاتل أكثر قيمة من المقتول فان زعم أن القصاص في النفس ليس من معنى العقل بسبيل فكذلك ينبغي له أن يقول في الجراح لأن الله تبارك وتعالى ذكرها ذكر واحد فلم يفرق بينهما في هذا الموضع الذي حكم بهافيته فقال جل ثناؤه النفس بالنفس إلى والجروح قصاص فلم يوجب في النفس شيئاً من القود إلا أوجب فيما سمي مثله فإذا زعم محمد أن من حجه أن عشرة يقتلون رجلاً واحداً فيقتلون به ولو قطعوا يده لم تقطع أيديهم فلو قالوا معه قوله لم تكن عليهم حجة بل كانت عليه بقوله وذلك أنهم يقدر أن يقتلوه فإذا جعلت العشرة كل واحد منهم يقتل كأنه قاتل نفس على الكمال فكذلك فاجعل عليهم عشرين إذا قتلوا إنساناً فان قلت معنى القصاص غير معنى الدية قلنا وكذلك في النفس أيضاً فان قلت نعم قالوا لا نسلم ما احتججت به إلا عليك مع أنهم يقطعون أو من قطع منهم يدين بيده وإذا قطعوا يدين بيده فأنما يشبه أن يكونوا قاسوها على النفس فقالوا إذا قاتلوا شيئاً لا يرجع كفاية النفس التي لا ترجع قضيتها عليهم باشتراكهما في الأفاته قضاء كل من فعل فعلاً على الانفراد

باب القصاص في كسر اليد والرجل

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا قصاص على أحد كسر يداً ورجلاً لأنه عظم ولا قود في عظم إلا السن وقال أهل المدينة من كسر يداً أو رجلاً أقيد منه ولا يعقل ولكنه لا يقاد حتى يبرأ جرح صاحبه وقال محمد بن الحسن الآثار في أنه لا قود في عظم أكثر من ذلك * أخبرنا محمد بن أبي بكر عن جراح صاحب جرحه وقال محمد بن الحسن في عظم قصاص إلا السن وقال أبو حنيفة لا قصاص في شيء من ذلك وفي اليد نصف الدية في ماله وفي الكسر حكومة عدل في ماله ولم أكن لأضع الحديد في غير الموضع الذي وضعه فافه القاطع ولا أقتص من عظم فلذلك جعلت في ذلك الدية قال وقد اجتمعنا نحن وأهل المدينة أنه لا قود في مأمومة فينبغي لمن رأى الفرد في العظام أن يرى ذلك في المأمومة لأنها عظم كسر فوصل إلى الدماغ ولم يصب الدماغ وينبغي له أيضاً أن يجعل في المنقلة القود وإن اقتص من عظم اليد والرجل ولم يقتص من كسر عظم الرأس فقد ترك قوله وليس بينهما افتراق وينبغي له أيضاً أن يقتص من الهاشمة وهي الشجة التي هشت عظم الرأس فان لم يقتص من هذا فقد ترك قوله في كسر اليد والرجل وقد قال مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه ذات يوم كلاً لا نقص من الأصابع حتى قص منها عبد العزيز بن المطلب قاض عليهم فقصاصنا منها فليس يعدل أهل المدينة في الأشياء بما عمل به عامل في بلادهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى معقول في كتاب الله عز وجل في القصاص إذا قال جل وعلا النفس بالنفس الآية إنما هو أفاته شيء بشيء فهذا سواء وفي قوله والجروح قصاص إنما هو أن يفعل بالجراح مثل ما فعل بالجروح فلا نقص من واحد إلا في شيء يقات من الذي أفاته مثل عين وسن وأذن ولسان وغير هذا مما يقات فهذا يقات أفاته النفس أو جرح فيؤخذ من الجراح كما أخذ من الجروح فإذا كان على الابتداء يعلم أنه يقدر على أنه يقص منه فلا يزال فيه ولا ينقص اقتص منه وإذا كان لا يقدر على ذلك فلا قصاص فيه قال وأولى الأشياء أن لا يقص منه كسر اليد والرجل لمعينين أحدهما أن دون عظمهما حائل من جلد وعصر وقولهم وعصب ممنوع الإجماع واجب عليه فلو استيقنا أن كسر عظمه كما كسر عظمه

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله قال إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فان غم عليكم فأقدر والله وكان عبد الله بن عمر يصوم قبل الهلال بيوم قبل إبراهيم يتقدمه قال نعم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير عن ابن عباس قال عجت ممن يتقدم الشهر وقد قال رسول الله لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم صوم الرؤية وأفطروا الرؤية فان غم عليكم فعذوا ثلاثين * أخبرنا عمرو بن أبي علقمة عن سلمة عن الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال قال

رسول الله لا تقدموا بين يدي رمضان بيوم أو يومين إلا رجلاً كان يصوم صياماً فليصمه (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ والظاهر من أمر رسول الله والله أعلم أن لا يصام حتى يرى الهلال ولا يفطر حتى يرى الهلال لأن الله جعل الأهلة مواقيت للناس والحج وقدرها يتم وينقص فأمرهم الله أن لا يصوموا حتى يروا الهلال على معنى أن ليس بواجب عليكم أن تصوموا حتى تروا الهلال وإن خفتهم أن يكون قدر آه غيركم فلا تصوموا حتى تروه على أن عليكم صومه ولا تفطروا حتى تروه لأن عليكم إتمامه فإن غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين يعني فيما قبل الصوم من شعبان ثم تكونوا على يقين من أن عليكم الصوم وكذلك فاصنعوا في عدد رمضان فتكونون على يقين من أن يكون لكم الفطر لأنكم قد صمتكم كمال الشهر قال ابن عمر سمع الحديث كما وصفت وكان ابن عمر يتقدم رمضان بيوم قال وحديث الأوزاعي لا تصوموا إلا أن يوافق

لا تزيد فيه ولا تنقص فعلنا ولكنا لا نصل إلى العظم حتى نثال ممدونه مما وصفت مما لا يعرف قدره مما هو أكثر وأقل مما نال من غيره والثاني أننا لا نقدر على أن يكون كسر ككسر أبدأ فهو ممنوع من الوجهين والمأمومة والمنقلة والهاشمة أولى أن يكون فيها قصاص من حيث أن من جناها فقد شق بها اللحم والجلد فنشق اللحم والجلد كما شقوه ونهشم العظم أو ننقله أو نؤممه فنخرقه فإن قال لا يقدر على العظم وهو بارز فهو لم يتعذر دونه فكذلك لا يقدر على العظم دونه غيره

(كتاب سير الأوزاعي)

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي محمد بن إدريس قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا غم جند من المسلمين غنيمة في أرض العدو من المشركين فلا يقسمونها حتى يخرجوها إلى دار الإسلام ويحوزوها وقال الأوزاعي لم يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة أصاب فيها مغنماً إلا نجسه وقسمه قبل أن يقبل من ذلك غزوة بنى المصطلق وهو أذن يوم حنين وخيبر وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر حين افتتحها صفية وقتل كنانة بن الربيع وأعطى أخته دحية ثم لم يزل المسلمون على ذلك بعده وعليه جيوشهم في أرض الروم في خلافة عمر بن الخطاب وخلافة عثمان رضي الله عنهما في البر والبحر ثم هلم جرا وفي أرض الشرك حين هاجت الفتنة وقتل الوليد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أما غزوة بنى المصطلق فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم افتتح بلادهم وظهر عليهم فصارت بلادهم دار الإسلام وبعث الوليد بن عقبة فأخذ صدقاتهم وعلى هذه الحال كانت خيبر حين افتتحها وصارت دار الإسلام وعاملهم على النخل وعلى هذا كانت حنين وهو أذن ولم يقسم في حنين إلا بعد منصرفه عن الطائف حين سأله الناس وهم بالجعرانة أن يقسمه بينهم فإذا ظهر الإمام على دار وأتحن أهلها فيجري حكمه عليها فلا بأس أن يقسم الغنيمة فيها قبل أن يخرج وهذا قول أبي حنيفة أيضاً وإن كان مغيراً فمالم يظهر عليهم لم يجز حكمه فأنكره أن يقسم فيها غنيمة أو فياً من قبل أنه لم يجز له ومن قبل أنه لو دخل جيش من جيوش المسلمين مدد لهم شركوهم في تلك الغنيمة ومن قبل أن المشركين لو استنقذوا ما في أيديهم ثم غنمهم جيش آخر من جيوش المسلمين بعد ذلك لم يرد على الأولين منه شيء وأما ما ذكر عن المسلمين أنهم لم يراوا يقسمون مغناهم في خلافة عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما في أرض الحرب فإن هذا ليس يقبل إلا عن الرجال الثقات فمن هذا الحديث وعن ذكره وشهده وعن روى ونقول أيضاً إذا قسم الإمام في دار الحرب فقسمه جائز فإن لم يكن معه جولة يحمل عليها المغنم واحتاج المسلمون إليها أو كانت علة فقسم لها المغنم ورأى أن ذلك أفضل فهو مستقيم جائز غير أن أحب ذلك لنا وأفضله أن لا يقسم شيئاً من ذلك إذا لم يكن به إليه حاجة حتى يخرجها إلى دار الإسلام * قال أبو يوسف عن مجاهد بن سعيد عن الشعبي عن عمر أنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص أني قد أمددتك بقوم فنألك منهم قبل تنفق القتلى فأشركه في الغنيمة قال أبو يوسف وهذا يعلم أنهم لم يجزروا ذلك في أرض الحرب قال محمد بن إسحاق سئل عباد بن الصامت عن الأنفال فقال قلنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنزلت يستلونك عن الأنفال الآية أنزعه الله منا حين اختلفنا وساءت أخلاقنا فجعله الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم يجعله حيث شاء * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وذلك عندنا لأنهم لم يجزروه ويخرجوها إلى دار الإسلام الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم غنائم بدر إلا من بعد مقدمه المدينة والدليل على ذلك أنه ضرب لعثمان وطلحة في ذلك بسهمهم فقالوا وأجرنا فقال وأجر كما ولم يشهد الواقعة بدر * أشياخنا عن الزهري ومكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقسم غنيمة في دار الحرب * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وأهل الحجاز يقضون بالقضاء فيقال لهم عن فيقولون بهذا جرت السنة وعسى أن

أحدكم يحتمل معنى
مذهب ابن عمر في
صومه قبل رمضان إلا
أن تصوموا على ما كنتم
تصومون متطوعين
لأن عليكم واجبا أن
تصوموا إذا لم تروا الهلال
قال ويحتمل خلافه
من أن يرى أن لا يوصل
رمضان بشئ من الصوم
الآن يكون رجل اعتاد
صوما من أيام معلومة
فوافق بعض ذلك الصوم
يوما يصل شهر رمضان
(قال الشافعي) فأختار
أن يفطر الرجل يوم
الشد في هلال رمضان
إلا أن يكون يوما كان
يصومه فأختار صيامه
وأسأل الله التوفيق
ولهذا نظير في الصلاة
سند كره في موضعه إن
شاء الله وهو انتهى عن
الصلاة في ساعات من
النهار

(باب نفي الولد)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
ابن شهاب عن ابن
المسيب أو أبي سلمة عن
أبي هريرة «الشد من
سفيان» أن رسول الله
قال الولد للقراش والعاهر
الخبر * أخبرنا سفيان

يكون قضى به عامل السوق أو عامل مامن الجهات وقول الأوزاعي على هذا كانت المقاسم في زمان عمر
وعثمان رضي الله تعالى عنهما وهلم جرا غير مقبول عندنا الكلبى من حديث رفعه إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه بعث عبد الله بن جحش إلى بطن نخلة فأصاب هنالك عمرو بن الحضرمي وأصاب أسيرا وأثنين
وأصاب ما كان معهم من آدم وزيت وتجارة من تجارة أهل الطائف فقدم بذلك على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم يقسم ذلك عبد الله بن جحش حتى قدم المدينة وأنزل الله عز وجل في ذلك يسئلونك عن الشهر
الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير حتى فرغ من الآية فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم المغنم ونجسه
محمد بن اسحق عن مكحول عن الحرث بن معاوية قال قيل لمعاذ بن جبل إن شرجيل بن حسنة باع غنما وبقر
أصابها بقتل من نخلة الناس وقد كان الناس يأكلون ما أصابوا من المغنم على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا يبيعونه فقال معاذ (١) شرجيل إذا لم يكن المسلمون محتاجين إلى لحومها فلقم عليهم فياكلونها
فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب أموال أهل خيبر وفيها الغنم والبقر فقسمها وأخذ الخنس وقد
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعم الناس ما أصابوا من الغنم والبقر إذا كانوا محتاجين (قال الشافعي)
رحم الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وما احتج به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معروف عند أهل المغازي
لا يختلفون في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غير مغنم في بلاد الحرب فأما ما احتج به أبو يوسف من
أن النبي صلى الله عليه وسلم ظهر على بنى المصطلق وصارت دارهم دار إسلام فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
أغار عليهم وهم غارتون في نعمهم فقتلهم وسباهم وقسم أموالهم وسبهم في دارهم سنة نجس وانما أسلموا بعد ذلك
بزمان وانما بعث إليهم الوليد بن عقبة مصدقاً سنة عشر وقدر جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم ودارهم
دار حرب وأما خيبر فاعلمت أنه كان فيها مسلم واحد وما صالح إلا اليهود وهم على دينهم وانما حول خيبر كله
دار حرب وما علمت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سرية قفلت من موضعها حتى تقسم ما ظهرت عليه ولو
كان الأمر كما قال لكان قد أجاز أن يقسم الولي بلاد الحرب فدخل فيما عاب وأما حديث مجاهد عن الشعبي
عن عمر أنه قال من جاءك منهم قبل تنفق القتلى فأسهم له فهو إن لم يكن ثابتاً داخل فيما عاب على الأوزاعي
فانه عاب عليه غير الثقات المعروفين ما علمت الأوزاعي قال عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا إلا ما هو
معر وف ولقد احتج على الأوزاعي بحديث رجال وهو يرغب عن الرواية عنهم فان كان حديث مجاهد ثابتاً فهو
يخالفه هو يزعم أن المدد إذا جاءه والمباخرج المسلمون من بلاد الحرب والقتلى نظراً أو لهم لينفقوا ولا ينفقون
بعد ذلك بأيام لم يكن لهم سهم مع أهل الغنمة فلو كانت الغنمة عنده انما تكون للاولين دون المدد اذا نفقت
القتلى انبغي أن يعطى المدد ما بينهم وبين أن تنفق القتلى قال وبلغني عنه أنه قال وان قسم بلاد الحرب
كان جائزاً وهذا ترك لقوله ودخول فيما عاب على الأوزاعي وبلغني عنه أنه قال وان قسم بلاد الحرب ثم جاء
المدد قبل تنفق القتلى لم يكن للمدد شئ وهذا يساقض قوله وبجته عليه بحديث عن عمر لا يأخذ به ويدعه من
كل وجه وقد بلغني عنه أنه قال وان نفقت القتلى وهم في بلاد الحرب لم يخرجوا منها ولم يقتسموا شركهم المدد
وكل هذا القول خروج مما احتج به (قال الشافعي) رحم الله تعالى وانما الغنمة لمن شهد الواقعة لا للمدد
وكذلك روى عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وأما ما احتج به من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم
غنم بدر حتى ورد المدينة وما ثبت من الحديث بأن قال والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم
لعثمان وطلحة رضي الله تعالى عنهما ولم يشهدا بدر فان كان كما قاله فهو يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيه لانه يزعم أن ليس للامام أن يعطى أحد الم يشهد الواقعة وليس كما قال غنم رسول الله صلى الله عليه

(١) بياض بالاصل

عن الزهري عن عروة

ابن الزبير عن عائشة

زوج النبي صلى الله

عليه وسلم أن عبد بن

زمنة وسعدا اختصما

الى رسول الله صلى الله

عليه وسلم في ابن أمة

زمنة فقال سعد برسول

الله أو صاني أخى اذا

قدمت مكة أن انظر الى

ابن أمة زمنة فأقبضه

فانه ابنى فقال عبد بن

زمنة أنى وابن أمة أبى

ولدى فراش أبى فرأى

شبهها يتابعه فقال

هولك يا عبد بن زمنة

الولد للفراش وأخفى

منه يأسودة * أخبرنا

مالك عن نافع عن ابن

عمر أن رسول الله فرق

بين المتلاعنين وألحق

الولد بالمرأة * أخبرنا

سفيان عن عبيد الله بن

أبي يزيد عن أبيه قال

أرسل عمر بن الخطاب الى

شيخ من بني زهرة كان

يسكن دارنا فذهب

معه الى عمر بن الخطاب

فسأله عن ولاد من ولاد

الجاهلية فقال أما

الفراش فلفلان وأما

النفقة فلفلان فقال

عمر صدق ولكن رسول

الله قضى بالفراش

* أخبرنا ابراهيم

ابن سعد عن ابن

شهاب عن سهل بن

سعد الساعدي وذكروا

وسلم غنائم بدر يسير شعب من شعاب الصفر اقرب من بدر وكانت غنائم بدر كاي روى عبادة بن الصامت غنمها المسلمون قبل تنزل الآية في سورة الانفال فلما تشاحوا عليها انتزعها الله من أيديهم بقوله عز وجل يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلها خالصه وقسمها بينهم وأدخل معهم ثمانية نفر لم يشهدوا الواقعة من المهاجرين والانصار وهم بالمدينة وأنما أعطاهم من ماله وأنما نزلت واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله حصة بعد غنيمه بدر ولم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم خلق لم يشهدوا الواقعة بعد نزول الآية ومن أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم من المؤلفة وغيرهم فأنما من ماله أعطاهم لا من شئ من أربعة الأنجاس وأما ما احتج به من وقعة عبد الله بن جحش وابن الحضرمي فذلك قبل بدر وقبل نزول الآية وكانت وقعت في آخر يوم من الشهر الحرام فوقفوا فيما صنعوا حتى نزلت يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وليس مما خالفه فيه الاوزاعي بسبيل

(أخذ السلاح)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس أن يأخذ الرجل السلاح من الغنيمه اذا احتاج اليه بغير إذن الامام فيقاتل به حتى يفرغ من الحرب ثم يرد في المغنم وقال الاوزاعي يقاتل ما كان الناس في معصية القتال ولا ينتظر برده الفراغ من الحرب فيعرضه للهلاك وانكسارسته من طول مكثه في دار الحرب وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياك وايا الغلول أن تركب الدابة حتى يحسرق قبل أن يؤدى الى المغنم أو تلبس الثوب حتى يخلق قبل أن ترده الى المغنم قال أبو يوسف قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال الاوزاعي ولحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم معان ووجه تفسير لا يفهمه ولا يبصره الامن أعانه الله تعالى عليه فهذا الحديث عندنا على من يفعل ذلك وهو عنه غنى ببق ذلك على دابته وعلى ثوبه أو يأخذ ذلك يريد به الحاجة فاما رجل مسلم في دار الحرب ليس معه دابة وليس مع المسلمين فضل يحملونه الادواب الغنيمه ولا يستطيع أن يمشى فاذا كان هذا فلا يحمل للمسلمين تركه ولا بأس بتركه ان شاءوا وان كرهوا وكذلك هذه الحال في السلاح والحال في السلاح أبين وأوضح ألا ترى أن قوما من المسلمين لو تكسرت سيوفهم أو ذهبت ولهم غنائم في المسلمين أنه لا بأس أن يأخذوا سيوفهم من الغنيمه فيقاتلوا بها ماداموا في الحرب أرايت ان لم يحتاجوا اليها في معصية القتال واحتاجوا اليها بعد ذلك بسوومين وأغار عليهم العدو يقومون هكذا في وجه العدو بغير سلاح أرايت لو كان المسلمون كلهم على حالهم كيف يصنعون يستأسرون هذا الرأي توهين لمكيدة المسلمين ولجنودهم وكيف يحمل هذا مادام في المعصية ويحرم بعد ذلك وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النقات حديث مسند عن الرجال المعروفين بالفة المأمونين عليه أنه كان يغنم الغنيمه فيها الطعام فيأكل أصحابه منها اذا احتاج الرجل شيا يأخذها حاجة الناس الى السلاح في دار الحرب والى الدواب والى الثياب أشد من حاجتهم الى الطعام * أبو اسحق الشيباني عن محمد بن أبي المجالد عن ابن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر يأتى أحدنا الى الطعام من الغنيمه فيأخذ حاجته (قال الشافعي) كان أبو حنيفة أنما جعل السلاح والثياب والدواب قياسا على الطعام من غنى يجد ما يشري به طعاما أو فقير لا يجد ما يشري به أحل لهم كله وأكله استهلاك له فهو أن أحاز لم يجد ما يشري به طعاما أن يأكل الطعام في بلاد العدو فقياس السلاح والدواب عليه جعل له أن يستهلك الطعام ويتفكه بركوب الدواب كما يتفكه بالطعام فيأكل فالوداوى كل السمن والعسل وان اجتزا بالخبز اليابس بالمخ والجبن واللبن وأن يبلغ بالدواب استهلاكها أو يأخذ السلاح من بلاد العدو فيتلذذ بالضرب بها غير العدو كما يتلذذ بالطعام لغير الجوع وكان يلزمه اذا خرج بالدواب والسلاح من بلاد العدو أن يجعله ملكا له في قول من قال يكون ما بقى من

قال النبي انظروها فان جاءت به أسعدم أدعج العينين عظيم الألتين فلا أراه الا قد صدق عليه وان جاءت به أحمر كأنه وحة فلا أراه الا كاذبا قال فجاءت به على النعت المذكور * أخبرنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله ابن عتبة أن رسول الله قال ان جاءت به أبيض سبطا فهو لزوجها وان جاءت به أدعج جعدا فهو للذي يتهمه قال فجاءت به أدعج (قال الشافعي) وفي حديث ابراهيم بن سعد من الوجهين عن النبي دلالة على أن رسول الله نفي الولد عن الزوج نه لولم يفقه عنه لم يأمر والله أعلم بالنظر اليه ودلالة على أن أحكام الله ورسوله في الدنيا على الظاهر من أمرهم وأحكام الله على الناس في الآخرة على سرائرهم لان الله لا يطلع على السرائر غيره وفي ذلك ابطال أن يحكم الناس في شيء أبدا بغير الظاهر وابطال أحكام التوهم كلها من الذرائع وما يغلب على سامعه وما سواها ولا في لا أعلم شيئا بعد

الطعام ملكا له ولا أحسب من الناس أحدا يجبر هذا وكان له بيع سلاحه ودوابه وأخذ سلاح ودواب كما تكون له الصدقة بطعامه وهبته وأكل الطعام من بلاد العدو فقد كان كثير من الناس على هذا يصنعون مثله في دوابهم وسلاحهم وثيابهم وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو زعت سهما من جبل من بلاد العدو ما كنت بأحق به من أخيك وما أعلم ما قال الا وزاعي الا موافقا السنة معقولا لأنه يحل في حال الضرورة الشيء فاذا انقضت الضرورة لم يحل وما علمت قول أبي حنيفة قياسا ولا خبرا

(سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يضرب للفارس بسهمين سهم له وسهم لفارسه ويضرب للراجل بسهم وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس بسهمين ولصاحبه بسهم واحد والمسلمون بعد لا يختلفون فيه * وقال أبو حنيفة الفرس والبرذون سواء وقال الأوزاعي كان أئمة المسلمين فيما سلف حتى هاجت الفتنة لا يسهمون للبراذين قال أبو يوسف رضي الله تعالى عنه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن تفضل بهيمة على رجل مسلم ويجعل سهمها في القسم أكثر من سهمه فأما البراذين فما كنت أحسب أحدا يجمل هذا ولا يميز بين الفرس والبرذون ومن كلام العرب المعروف الذي لا يختلف فيه العرب أن تقول هذا الخيل ولعلها براذين كلها أو كلها ويكون فيها المقاريف أيضا ومما نعرف نحن في الحرب أن البراذين أوفق أكثر من الفرسان من الخيل في لين عطفها وقودها وجودتها مما لم يطل الغاية وأما قول الأوزاعي على هذا كانت أئمة المسلمين فيما سلف فهذا كما وصف من أهل الحجاز وأرى بعض مشايخ الشام ممن لا يحسن الموضوع ولا التشهد ولا أصول الفقه صنع هذا فقال الأوزاعي بهذا مضت السنة وقال أبو يوسف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن غيره من أصحابه أنه أسهم للفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم وبهذا أخذ أبو يوسف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي في الفارس أن له ثلاثة أسهم (قال الشافعي) وأخبرنا عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب للفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما ما حكى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال لا أفضل بهيمة على رجل مسلم فلو لم يكن في هذا خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان محجوبا بخلافه لأن قوله لا أفضل بهيمة على مسلم خطأ من وجهين أحدهما أنه كان إذا كان أعطى بسبب الفرس سهمين كان مفضلا على المسلم إذ كان أعما يعطى المسلم سهمانين له أن لا يسوى البهيمة بالمسلم ولا يقر بها منه وإن هذا كلام عربي وانما عنه أن يعطى الفارس سهما وسهمين بسبب فرسه لان الله عز وجل ندب الى اتخاذ الخيل فقال جل وعز وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فاذا أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وصفنا فأتاهم الفرس راكبا لا للفارس والفرس لا على شيء انما يملكه فأرسله بعنائه والمؤنة عليه فيه وما ملكه به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما تفضيل الأوزاعي الفرس على الهجين واسم الخيل يجمعهما فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن الأسود بن قيس عن علي بن الأقر قال أغارت الخيل بالشام فأدركت الخيل من يومها وأدركت الكوادر ضحى وعلى الخيل المنذر بن أبي حصه الهمداني ففضل الخيل على الكوادر وقال لا أجعل ما أدركه كالم يدركه فبلغ ذلك عمر فقال (١) هبنا الوادي أمه لقد أدركت به أمضوها على ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهم روين في هذا أحاديث كلها أو بعضها أثبت مما احتج به أبو يوسف فان كان فيما احتج به حجة فهي عليه ولكن هذه منقطعة والذي نذهب اليه من هذا التسوية بين الخيل العرب والبراذين والمقاريف ولو كنا ثبت مثل هذا ما انفكنا * وقال أبو حنيفة إذا كان الرجل في الديوان راجلا ودخل أرض العدو غازيا راجلا ثم ابتاع فرسا يقاتل عليه وأحرزت الغنيمة (١) جملة دعائية والغرض منها الإعجاب بعلمه وقوله لقد أدركت به أي ولدت شهما اه كتبه مصححه

أن يقول رسول الله
للاعنة وهي جلي ان
جاءت به كذا فهو لذي
يتممه وان جاءت
به كذا فلا أحسبه
الاقصد كذب عليها
فتأتي به على ما وصف
انه لذي يتممه لا يجد
الذي يتممه ولا هي
(قال الشافعي) وفي
حديث مالك عن نافع
ما في هذه الاحاديث من
إلحاق النبي الولد للمرأة
وذلك نفيه عن أبيه وهو
أبين من هذه في نفي الولد
عن أبيه عند من ليس
له نظر (قال الشافعي)
وليس يخالف حديث
نفي الوالد عن ولده على
فراشه قول النبي الولد
للفراش والعاهر الخ
ومعنى قوله الولد للفراش
معنيان أحدهما وهو
أعظمهما وأولهما أن الولد
للفراش ما لم ينفسه رب
الفراش باللعان الذي
نفاه عنه رسول الله فإذا
نفاه باللعان فهو منفي
عنه وغير لاحق بمن
ادعاه برتاوان أشبه كما
يلحق النبي المولود الذي
نفاه زوج المرأة باللعان
ولم ينفسه الى رجل
بعينه وعرف النبي صلى
الله عليه وسلم شبهه
لانه ولد على غير فراش
وترك النبي أن يلحقه

وهو فارس انه لا يضرب له الاسهم وراجل وقال الأوزاعي لم يكن للمسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديوان وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسهم للخيال وتتابع على ذلك أئمة المسلمين وقال أبو يوسف ليس فيما ذكر الأوزاعي حجة ونحن أيضا نسهم للفارس كما قال فهل عنده أثر مستدعي الثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم سهم فارس لرجل غزاه معه راجلا ثم استعار وأشترى فرسا فقاتل عليه عند القتال ويفسر هاهنا وعليه في هذا أشياء أرايت لو فاتل عليه بعض يوم ثم باعه من آخر فقاتل عليه ساعة أو كل هؤلاء يضرب لهم سهم فرس وإنما هو فرس واحد هذا لا يستقيم وإنما توضع الأمور على ما يدخل عليه الجند فمن دخل فارسا أرض الحرب فهو فارس ومن دخل راجلا فهو راجل على ما عليه الدواوين منذ زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إلى يومك هذا (قال الشافعي) رجع الله القول ما قال الأوزاعي وقيل نعم أبو يوسف أن السنة حرت على ما قال وعاب على الأوزاعي أن يقول قد حرت السنة بغير رواية ثابتة مفسرة ثم ادعاه بغير رواية ثابتة ولا خبر ثابت ثم قال الأمر كما جرى عليه الديوان منذ زمان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو لا يخالف في أن الديوان يحدث في زمان عمر وأنه لم يكن ديوان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا صدر من خلافة عمر وأن عمر أعاد ديوان الديوان حين كثر المال والسنة إنما تكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسهم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم فهذا الدليل على ما قال الأوزاعي لانه لا يسهم عنده ولا عنده الالمن حضر القتال فإذا لم يكن حاضر القتال فارسا فكيف يعطى بفرسه ما لا يعطى بيده وأما قوله ان قاتل هذا عليه يوما وهذا يوما أعطى كل واحد سهم فارس فلا يعطى بفرس في موضعين كما لا يعطى لو قاتل في موضعين إلا أن تكون غنيمة فلا يعطى بشئ واحد في موضعين والسهم للفارس المالك لالمن استعار الفرس يوما ولا يومين اذا حضر المالك فارسا القتال ولو بعضا بينهم سهم الفرس ما زده على سهم فرس واحد كالأسمم للراجل ومات لم يزد ورثته على سهم واحد وكذلك لو خرج سهمه إلى بغيرا قسموه فقال بعض من يذهب مذهبه انما أسهمت للفارس اذا دخل بلاد الحرب فارسا للمؤنة التي كانت عليه في بلاد الاسلام قلنا نقول ان اشترى فرسا قبل أن يفرض عليه الديوان في أدنى بلاد الحرب بساعة قال يكون فارسا اذا ثبت في الديوان قلنا نقول في خراساني أو عراقي فادرسا من بلاده حتى أتى بلاد العدو فمات فرسه قبل أن تنتهي الدعوة إليه قال فلا يسهم له سهم فرس قلنا فقد أبطلت مؤنة هذين في الفرس وهذا أن كثر مؤنة من الذي اشتراه قبل الديوان بساعة * وقال أبو حنيفة في الرجل يموت في دار الحرب أو يقتل انه لا يضرب له سهم في الغنيمة وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل من المسلمين قتل بخير فاجتمعت أئمة الهدى على الاسهام لمن مات أو قتل * وقال أبو يوسف حدثنا بعض أشياخنا عن الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يضرب لاحد من استشهد معه بسهم في شئ من المعامق وأنه لم يضرب لعبيدة من الحرب في غنيمة بدر ومات بالصفراء قبل أن يدخل المدينة * وقال أبو يوسف ما قاله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في التي وغيره حال ليست لغيره وقد أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في بدر ولم يشهدا فقال وأجرى يارسول الله قال وأجرى قال وأسهم أيضا للطحين عبيد الله في بدر ولم يشهدا فقال وأجرى فقال وأجرى ولو أن اماما من أئمة المسلمين أشرك قومالم يفر واعم الجند لم يسع ذلك له وكان مسيأ فيه وليس للأئمة في هذا ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلان علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لاحد من الغنيمة بمن قتل يوم بدر ولا يوم حنين ولا يوم خيبر وقد قتل بهارط معروفا وفوقنا فعل أنه أسهم لاحد منهم وهذا ما لا يختلف فيه فعليكم من الحديث بما تعرف العامة والبالد والشاذ منه فانه حدثنا ابن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه دعا الهود فسألهم فخذوا ثموني حتى كذبوا على عيسى فصعد النبي صلى الله عليه وسلم

المبتر فطلب الناس فقال ان الحديث سيفشوشني فما أنا كم عني يوافق القرآن فهو عني وما أنا كم عني يخالف القرآن فليس عني * مسعر بن كدام والحسن بن عماره عن عمرو بن مرة عن الجعفي عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال اذا أنا كم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا أنه الذي هو أهدى والذي هو أنقى والذي هو أحيا * أشعث بن سوار واسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن قرطبة بن كعب الانصاري أنه قال أقبلت في رهط من الانصار الى الكوفة فشيعة عن ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه عشي حتى اتينا الى مكان قد سماه ثم قال هل تدرن لم مشيت معكم بامعشر الانصار قالوا نعم لحقنا قال ان لكم الحق ولكنكم تأتون قوما لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فاقبلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا نثر بكم فقال قرطبة لا أحدث حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبدا كان عمر فيما بلغنا لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الابشاهدين ولولا طول الكتاب لأسندت الحديث لك وكان علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والرواية تزداد كثرة ويخرج منها ما لا يعرف ولا يعرفه أهل الفقه ولا يوافق الكتاب ولا السنة فأياك وشاذ الحديث وعليك بما عليه الجماعة من الحديث وما يعرفه الفقهاء وما يوافق الكتاب والسنة فقس الأشياء على ذلك فما خالف القرآن فليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان جاءت به الرواية * حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في مرضه الذي مات فيه اني لأحرم ما حرم القرآن والله لا يسكون علي بشئ فأجعل القرآن والسنة المعروف لك أمانا فاندأ وتبع ذلك وقس عليه ما يرد عليك مما لم يوضح لك في القرآن والسنة * حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة هو اذن أن وفد هو اذن سألوه فقال أمانا كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لك وأسأل لكم الناس اذا صليت الظهر فقوموا وقولوا إنا نتشفع برسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين وبالمسلمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاموا ففعلوا ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لكم فقال المهاجرون وما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت الانصار مثل ذلك وقال عباس بن مرداس أمانا كان لي ولبنى سليم فلا وقالت بنو سليم أمانا كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الأقرع بن حابس أمانا كان لي ولبنى تميم فلا وقال عيينة أمانا كان لي ولبنى فزارة فلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحصته من هذا السبي فله بكل رأس ست فرائض من أول في نصيبه فردوا الى الناس أبناءهم ونساءهم فردوا الناس ما كان في أيديهم ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا حال لا تشبه حال الناس ولأن أمانا أمر جند أن يدفعوا ما في أيديهم من السبي الى أصحاب السبي بست فرائض كل رأس لم يجز ذلك له ولم ينفذ ولم يستقم ولا تشبه الأئمة في هذا والناس النبي صلى الله عليه وسلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا قد نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيته وهذا حيوان بعينه بغير عينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أمانا ذكر من أمر بدر وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسهم لعبيدة بن الحرث فهو عليه ان كان كما زعم أن الغنيمة أحرزت وعاش بعد الغنيمة وهو يزعم في مثل هذا أن له سهما فان كان كما قال فقد خالفه وليس كما قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنيمة وأعطى عبيدة سهمه وهو حي ولم يمت عبيدة الا بعد قسم الغنيمة فأما ما ذكر من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لعثمان ولطلحة بن عبيد الله فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسهم لسبعة أو ثمانية من أصحابه لم يشهدوا بدرا وانما نزل تخميس الغنيمة وقسم الأربعة الأسهم بعد الغنيمة (قال الشافعي) وقد قيل أعطاهم من سهمه كسهم من شهد فأما الرواية المتطاهرة عندنا فكلما وصفت قال الله عز وجل يستألفونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فكانت غنائم يدر لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث شاء وانما زالت واعلموا أنما غنمتم من شئ فأن الله حسه وللرسول

بفعل وللعاهر لا يلحق كان العاهر له مدعيا أو غير مدع (قال الشافعي) والمعنى الثاني اذا تنازع الولد رب الفراش والعاهر فالولد رب الفراش وان نفى الرجل الولد بلعان فهو منفي واذا حدث اقرار بعد اللعان فالولد لاحق به لان المعنى الذي نفى به عنه بالتعانه وكذلك اذا أقر بكذبه بالانتعان كان الولد للفراش كما قال رسول الله ولو أقر به مرة لم يكن له نفيه بعد اقراره باللعان لان اقراره بكل حق لا دعي مرة يلزمه ولا يخرج منه شئ غيره وقد قال قائل من غير أهل العلم لا أنفى الولد باللعان وأجعل الولد لزوج المرأة بكل حال لان النبي قال الولد للفراش وقوله الولد للفراش حديث يجمع عليه ونفى الولد عن رب الفراش حديث يخالف الولد للفراش قال وحديث الولد للفراش ثابت وكذلك حديث نفى الولد باللعان والحديث أن النبي نفى الولد عن المتلاعنين وألحقه بأمه أوضح معنى وأحرى أن لا يكون فيه شبهة من حديث الولد للفراش لانه انص الحديث

في الولد للفراس فاعلم

هو أن رجلين تنازعا ولدا
أحدهما يدعيه لرب أمه
الواطي لها بالملك والآ خر
يدعيه لرجل وطى تلك
الامة بغير ملك ولا نكاح
فقضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بنسبه
لملك الامة أفرأيت
لو قال لنا قائل اذا كان
مثل هذا فالولد للفراس
لان رسول الله اعلم الحق
بالفراس بالدعوى
لصاحب الفراس واذا لم
يكن هذا فاولد مولود
على فراس رجل لم الحق
به الا بدعوى يحديثها
له هل الحق عليه الا أن
معقولا في الحديث أن
يثبت النسب بالحلل
ولا يثبت بالحرام وان لم
يكن نصا بان الولد
للفراس بدعوى قرب
الفراس وأن يكون
يدعيه له من يجوز
دعوته عليه فحديث
الحاق الولد بالمرأة بين
بنفسه لا يحتاج فيه الى
تفسير من غيره فلا
يحتمل تأويل ولا لم أعلم
فيه مخالفا من أهل العلم
(قال الشافعي) أرايت
لو أن رجلا عمد الى سنة
لرسول الله نفلها
أو الى أمر عرف عوام
من العلماء مجتمعين
عليه لم يعلم لهم فيه منهم
مخالفا فعارضه أ يكون

واذى القرني بعد بدر على ما وصفت الكبر فرفع نجسها ويقسم أربعة أجزائها وافرأيت من حضر الحرب
من المسلمين الا السلب فانه من أنه للقاتل في الاقبال فكان السلب خارجا منه والا الصنف فانه قد اختلف فيه
فقبل كان يأخذ من سهمه من الخمس والا البالغين من السبي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم سن فيهم سننا
فقتل بعضهم وفادى بعضهم أسرى المسلمين فالامام في البالغين من السبي مخير فيما حكمت أن النبي صلى الله
عليه وسلم سنه فيهم فان أخذ من أحد منهم فدية فسيلها سبيل الغنمة وان استرق منهم أحد فسيل المرقوق
سبيل الغنمة وان أقاد بهم بقتل أو فادى بهم أسيرا مسلما فقد خرجوا من الغنمة وذلك كله كما وصفت وأما
قوله في سبي هوازن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استوهبهم من المسلمين فكذلك يدل على أنه يسلم
للمسلمين حقوقهم من ذلك الا ما طابوا عنه أنفسهم وأما قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم ضمن ست فرائض
بكل سبي شح به صاحبه فكذلك ولم يكرههم على أن يحتالوا عليه بست فرائض انما أعطاهم ياها عننا عن رضا
من قبله ولم يرض عينه فأخذ عجزا وقال أعير بها هوازن فما أخرجهما من يده حتى قال له بعض من خدعه
عنها أرغم الله أنفك فوالله لقد أخذتها ما نديها بناهد ولا بظنها بالود ولا جدها بما جدد فقال حقما تقول قال
إي والله قال فأبعدها الله وأبأها ولم يأخذ بها عوضا وأما قوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع
الحيوان بالحيوان نسيئة فهذا غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان عليه أن يبدأ بنفسه فيما
أمر به أن لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الا من الثقات وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع
الحيوان نسيئة واستسلف بغيره وقضى مثله واذا زعم أن الحيوان لا يجوز نسيئة لانه لا يكال ولا يوزن
ولا يذرع ولا يعلم الا بصفة وقد تقع الصفة على البعيرين وهما متفاوتان فهو محجوج بقوله لانه لا يحجز الحيوان
نسيئة في الكتابة ومهر النساء والديات وزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بها في الديات بصفة الى
ثلاث سنين فقد أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم نسيئة فكيف زعم أنه لا يحجزها نسيئة وان زعم أن
المسلمين أجازوها في الكتابة ومهور النساء نسيئة فقد رغب عما أجاز المسلمون ودخل بعضهم فيه وأما ما ذكر
من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسكن الناس على بشي فاني لا أحل لهم الا ما أحل الله ولا أحرم عليهم
الا ما حرم الله فما أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط فيه حكم الابما أحله الله به وكذلك ما حرم شيئا
قط فيه حكم الابما حرم بذلك أمر وكذلك اقترض عليه قال الله عز وجل فاستمسك بالذي أوحى اليك انك على
صراط مستقيم ففرض عليه الاستمسك بما أوحى اليه وشهد له أنه على صراط مستقيم وكذلك قال ولكن
جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم فأخبر أنه فرض عليه اتباع
ما أنزل الله وشهد له بأنه هاد مهتد وكذلك يشهد له قوله لا يسكن الناس على بشي فان الله أحل له أشياء
حظرها على غيره مثل عدد النساء وان ياتيه المرأة بغير مهر وفرض عليه أشياء خففها عن غيره مثل فرضه عليه
أن يحجز نساءه ولم يفرض هذا على غيره فقال لا يسكن الناس على بشي يعني ما خص به دونهم فان نكاحه
أكثر من أربع ولا يحل لهم أن يبلغوه لانه انتهى بهم الى الأربع ولا يجب عليهم ما وجب عليه من تخيير
نسائه لانه ليس بفرض عليهم فأما ما ذهب اليه من ابطال الحديث وعرضه على القرآن فلو كان كما ذهب اليه
كان محجوبا به وليس يخالف القرآن الحديث ولكن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مبين معنى ما أراد
الله خاصا وعاما وناسخا ومنسوخا ثم يلزم الناس ما سن بفرض الله فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعن الله عز وجل قبل لان الله تعالى أبان ذلك في غير موضع من كتابه قال الله عز وجل فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت الآية وقال عز وجل فليحذر الذين
يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم * فأخبرنا
سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر قال أخبرني عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه

بها جاهلا يجب عليه
أن يعلم لأنه لو جاز هذا
لأحد كان لكل أحد
أن ينقض كل حكم
بغير سنة وبغير
اختلاف من أهل العلم
فمن صار إلى مثل
ما وصفت من أن لا ينفي
الولد بلعان خالف سنة
رسول الله ثم ما أعلم
المسلمين اختلفوا فيه
ثم من أعجب أمر قائل
هذا القول أنه يدعي
القول بالاجماع وإبطال
غيره فما بعد وأن
يكون رجلا لا يعرف
اجماعا ولا افتراقا في
هذا أو يكون رجلا
لا يبالي ما قال

(باب في طلاق الثلاث
المجموعة)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
وعبد المجيد عن ابن
جرير عن ابن طاوس
عن أبيه أن أبا الصهباء
قال لابن عباس
إنما كانت الثلاث
على عهد رسول الله
تجعل واحدة وأبي بكر
وثلاث من أماره عمر
فقال ابن عباس نعم
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم وعبد المجيد

وسلم أنه قال ما أعرفني ما جاء أحدكم إلا من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندرى ما هذا ما
وجدنا في كتاب الله عز وجل أخذنا به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان كما قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى دخل من ردا الحديث عليه ما احتج به على الأوزاعي فلم يجزله المسح على الخفين ولا تحريم جمع ما بين المرأة
وعنها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع وغير ذلك * قال أبو حنيفة رحمه الله إذا دخل الجيش أرض الحرب
فغنموا غنيمة ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا بها إلى دار الإسلام مدد الله لهم ولم يلقوا عدوا حتى خرجوا
بها إلى دار الإسلام فهم شركاء فيها * وقال الأوزاعي قد كانت تجتمع الطائفتان من المسلمين بأرض الروم
ولا تشارك واحدة منهما صاحبها في شيء أصابته من الغنيمة لا ينكر ذلك منهم وإلى جماعة ولا عالم * وقال أبو
يوسف حدثنا الكلبى وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بعث أبا عامر الأشعري يوم حنين إلى أوطاس
فقاتل من بهمن هرب من حنين وأصاب المسلمون يومئذ سبا وغانم فلم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيما قسم من غنائم أهل حنين أنه فرق بين أهل أوطاس وأهل حنين ولا نعلم إلا أنه جعل ذلك غنيمة
واحدة وفيها واحدا وحدثنا محمد بن عمار الشعبي وزيد بن علاقة الشعبي أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص
قد أمددتك بقوم فن أهلك منهم قبل أن تنفق القتلى فأشركه في الغنيمة * محمد بن اسحق عن يزيد بن
عبد الله بن قسيط أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعث عكرمة بن أبي جهل في نجسائه من المسلمين مددا
لزيد بن لبيد ولهاجر بن أبي أمية فوافقوا الجند فداقحوا الجند في اليمن فأشركهم زيد بن لبيد وهو عن شهد
بدر في الغنيمة وقال أبو يوسف فما كنت أحسب أحدا يعرف السنة والسيره بمجمل هذا ألا ترى أنه لو غزا
أرض الروم جند فدخل فأقام في بعض بلادهم ثم فرق السرايا وترك الجند دأ لهم لولا هؤلاء ما اقترب السرايا
أن يلقوا حيث بلغوا وما أظنه كان للمسلمين جند عظيم في طائفة أخطأهم أن يكون مثل هذا فيهم وما سمعنا
بأحد منهم قسط الغنائم مفترقة على كل سرية أصابت شيئا ما أصابت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى احتج
أبو يوسف أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا عامر إلى أوطاس فغنم غنائم فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم
بين من كان مع أبي عامر وهذا كما قال وليس مما قال الأوزاعي وخالفه هو فيه بسبيل أبو عامر كان في جيش
النبي صلى الله عليه وسلم ومعه بخين فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في اتباعهم وهذا جيش واحد كل فرقة
منهم ردة لا أخرى وإذا كان الجيش هكذا فلو أصاب الجيش شيئا دون السرية أو السرية شيئا دون الجيش
كانوا فيه شركاء لأنهم جيش واحد وبعضهم ردة لبعض وإن تفرقوا فإساروا أيضا في بلاد العدو فكذلك
شركت كل واحدة من الطائفتين الأخرى فيما أصابوا فاما جيشان مفترقان فلا يرد واحد منهما على صاحبه
شيئا وليس بجيش واحد ولا أحدهما ردة لصاحبه مقيم له عليه ولو جاز أن يشرك أهل طرسوس وغذقذونة
من دخل بلاد العدو لأنهم قد يعينونهم أو ينفروا إليهم حين ينالون نصرتهم في أدنى بلاد الروم وإنما يشترك
الجيش الواحد الداخل واحد وإن تفرق في ميعة اجتماع في موضع وأما ما احتج به من حديث مجالد أن عمر
كتب فن أهلك منهم قبل تنفق القتلى فأشركهم في الغنيمة فهذا غير ثابت عن عمر ولو ثبت عنه كنا أسرع إلى
قبوله منه وهو أن كان يشبهه عنه فهو محجوج به لأنه يخالفه هو يزعم أن الجيش لو قتلوا قتلى وأحرزوا غنائمهم
بكرة وأخرجوا الغنائم إلى بلاد الإسلام عشية وجاءهم المدد والقتلى يتسخطون في دماءهم لم يشركوهم ولو
قتلهم فنفقوا وجازوا الجيش في بلاد العدو وقد أحرزوا الغنائم بعد القتل يوم وقبل مقدم الجيش المدد بأشهر
شركوهم بخالف عمر في الأول والأخر واحتج به فاما ما روى عن زيد بن لبيد أنه أشركه عكرمة فان زيدا
كتب فيه إلى أبي بكر فكتب أبو بكر رضي الله تعالى عنه إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة فكلهم ياد أصحابه
لطايا وفسا أن أشركوا عكرمة وأصحابه متطوعين عليهم وهذا قولنا وهو يخالفه ويرى عنه خلاف ما رواه
عنه أهل العلم بالغزو * قال أبو حنيفة رحمه الله في المرأة تدوى الجرحى وتنفع الناس لا يسهم لها ويرضخ لها

وقال

عن ابن جريح قال

أخبرني عكرمة بن خالد
أن سعيد بن جبيرة أخبره
أن رجلاً جاء إلى ابن
عباس فقال طلقني
أمرأتى ألفاً فقال تأخذ
ثلاثاً وتدع تسعة
وسبعاً وتسعين * أخبرنا
مسلم وعبد المجيد عن
ابن جريح عن مجاهد قال
رجل لابن عباس طلقني
أمرأتى ألفاً فقال تأخذ
ثلاثاً وتدع سبعاً وتسعين
(قال الشافعي) فإن
كان معنى قول ابن عباس
أن الثلاث كانت تحسب
على عهد رسول الله
واحدة يعنى أنه بأمر
النبي فالذي يشبه والله
أعلم أن يكون ابن عباس
قد علم أن كان شيئاً فنسخ
فإن قيل فإدلى على
ما وصفت قيل لا يشبه
أن يكون بروى عن
رسول الله شيئاً يخالفه
بشيء لم يعلمه كان من
النبي فيه خلافة فإن قيل
فلعل هذا شيء روى عن
عمر فقال فيه ابن عباس
بقول عمر قيل قد علمنا
أن ابن عباس يخالف
عمر في نكاح المتعة وبيع
الدينار بالدينارين وفي
بيع أمهات الأولاد
وغيره فكيف يوافق في
شيء روى عن النبي فيه
خلافة فإن قيل فلم
يذكره قيل وقد يستل

* وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء بخير وأخذ المسلمون بذلك بعده * قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً يعقل الفقه يجهل هذا ما يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
أسهم للنساء في شيء من غزوه وما جاء في هذا من الأحاديث كثيرة لا طول ذلك لكنت لك من ذلك شيئاً كثيراً
ومحمد بن اسحق واسماعيل بن أمية عن ابن هرم قال كتب نجدة إلى ابن عباس كان النساء يحضرن الحرب
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب إليهم ابن عباس كان النساء يعززون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان يرضخ لهن من الغنمة ولم يكن يضرب لهن بسهم والحديث في هذا كثير والسنة في هذا معروفة (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال أبو حنيفة يرضخ لهن ولا يسهم والحديث في هذا كثير وهذا قول
من حفظت عنه من مجازيننا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا حاتم بن اسمعيل عن جعفر عن أبيه
عن يزيد بن هرم أنه أخبره أن ابن عباس كتب إلى نجدة كتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغزو بالنساء فقد كان يغزو بهن فيداوين المرضى وذكر كلمة أخرى وكتبت تسألني هل كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يضرب لهن بسهم فلم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يحذين من الغنمة وإنما ذهب
الأوزاعي إلى حديث رجل ثقة وهو منقطع روى أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا يهوداً ونساء من نساء
المسلمين وضرب لليهود وللنساء سهمان الرجال والحديث المنقطع لا يكون حجة عندنا وإنما اعتمدنا على
حديث ابن عباس أنه متصل وقدر أيت أهل العلم بالمغازي قبلنا وأوافقون ابن عباس * قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى فيمن يستعين به المسلمون من أهل الذمة فيقاتل معهم العدو لا يسهم لهم ولكن يرضخ لهم * وقال
الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن غزاه معه من يهود أو أسهم لولاة المسلمين بعده لمن استعانوا به على
عدوهم من أهل الكتاب والمجوس * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً من أهل الفقه
يجهل هذا ولا يشك الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه قال
استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود قينقاع فرضخ لهم ولم يسهم لهم والحديث في هذا معروفاً ومشهور
والسنة فيه معروفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقول ما قال أبو حنيفة وعذر الأوزاعي فيه ما وصفت
قبل هذا وقدر أيت أهل العلم بالمغازي يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم أعمار ضخم لمن استعان به من
المشركين وقدر روى فيه حديثاً موصلاً لا يختص في ذكره

(سهمان الخيل)

قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يكون معه فرسان لا يسهم له إلا الواحد وقال الأوزاعي يسهم للفرسين
ولا يسهم لأكثر من ذلك وعلى ذلك أهل العلم وبه عمل الأئمة * قال أبو يوسف لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه أسهم للفرسين الأحاديث واحد وكان الواحد عندنا إذا أخذ به
وأما قوله بذلك عملت الأئمة وعليه أهل العلم فهذا مثل قول أهل الجواز وبذلك مضت السنة وليس يقبل هذا
ولا يحمل هذا الجهال فن الإمام الذي عمل بهذا والعالم الذي أخذ به حتى نظراً هو أهل لأن يحمل عنه ما مومن
هو على العلم أولاً وكيف يقسم للفرسين ولا يقسم لثلاثة من قبل ماذا وكيف يقسم للفرس المربوط في منزله
لم يقاتل عليه وإنما قاتل على غيره فتفهم في الذي ذكرنا وفيما قال الأوزاعي وتدبره (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أحفظ عن لقيت من سمعت منه من أصحابنا أنهم لا يسهمون للفرس واحد وهذا أخذ * أخبرنا
سفيان عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد أن عبد الله بن الزبير بن العوام رضى الله تعالى عنهم كان يضرب
في المغنم بأربعة أسهم سهم له وسهمين للفرس وسهم في ذوى القربى سهم أمه صفية يعني يوم خيبر وكان
سفيان بن عيينة يهاب أن يذكر يحيى بن عباد والحفاظ يروونه عن يحيى بن عباد وروى مكحول أن الزبير

فيه ولا يتقصى فيه
الجواب وبأنى على الشيء
ويكون جائز الله كما يجوز
له لو قيل أصلى الناس
على عهد رسول الله إلى
بيت المقدس أن يقول
نعم وإن لم يقل ثم حوت
القبلة قال فإن قيل
فقد ذكر على عهد أبي
بكر وصدر من خلافة
عمر قيل والله أعلم وجوابه
حين استفتى يخالف
ذلك كما وصفت فإن قيل
فهل من دليل تقوم به
الحجة في تركه أن تحسب
الثلاث واحدة في كتاب
أوسنة أو أمر أبي بن
ذررت قيل نعم حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه قال كان
الرجل إذا طلق امرأته ثم
ارتجعها قبل أن تنقضى
عدتها كان ذلك له وإن
طلقها ثم مرة فعبد
رجل إلى امرأته
فطلقها ثم أمهلها حتى
إذا شارفت انقضاء
عدتها ارتجعها ثم طلقها
وقال والله لا أويك
إلى ولا تحلين أبدا فأنزل
الله الطلاق مرتان
فالمسألة بمعروف أو
تسريح بأحسن
فاستقبل الناس الطلاق
جديدا من يومئذ من

حضر خير فأسهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهم له وأربعة أسهم لفرسيه فذهب الأوزاعي
إلى قبول هذا عن مكحول منقطعاً وهشام بن عروة أحرص لو أسهم لابن الزبير لفرسين أن يقول به فأشبهه
إذا خالفه مكحول أن يكون أثبت في حديث أبيه منه بحرصه على زيادته وإن كان حديثه مقطوعاً لا تقوم به
حجة فهو كحديث مكحول ولكن أذهبنا إلى أهل المغازي فقلنا أنهم لم يرووا أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم
لفرسين ولم يختلفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر خير بثلاثة أفراس لنفسه السكب والظرب والمر تجز
ولم يأخذ منها إلا لفرس واحد * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يسهم لصبي في الغنيمة وقال الأوزاعي
يسهم لهم وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم بخير لصبي في الغنيمة وأسهم أئمة المسلمين لكل مولود
ولد في أرض الحرب وقال أبو يوسف ماسمعنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لصبي وإن هذا الغريم معروف عن أهل العلم ولو كان هذا في شيء من المغازي
ما خفي علينا محمد بن إسحق واسماعيل بن أمية عن رجل أن ابن عباس كتب إلى نجدة في جواب كتابه كتبت
تسألني عن الصبي متى يخرج من اليتيم ومتى يضرب له بسهم فانه يخرج من اليتيم إذا احتلم ويضرب له بسهم
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حدثنا عن عبد الله بن عمر وأبي عبد الله « شك أبو محمد الربيع » عن
نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فلم يجزني وعرضت
عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني قال نافع حدثت بذلك عمر بن عبد العزيز فكتب إلى عماله
في المقاتلة فلو كان هذا الأوزاعي لأجاز له النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وما أحد من المهاجرين
والانصار ولده ولدي سفر من أسفار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا محمد بن أبي بكر فإن أسماء ولدت به
الحليفة في حجة الاسلام فثبت من هذه الأحاديث والفتاوى والله أعلم أن غزوهم ومقامهم فيه كان أقل مدته من
أن يتفرغوا للنساء والأولاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحجة في هذا مثل الحجة في المسئلة قبل في النساء
وأهل الذمة يرضخ للعلماء ولا يسهم لهم ولا يسهم للنساء ويرضخ * قال أبو حنيفة في رجل من المشركين
يسلم ثم يلحق بعسكر المسلمين في دار الحرب أنه لا يضرب له بسهم إلا أن يلقى المسلمون قتالاً فيقاتل معهم وقال
الأوزاعي من أسلم في دار الشرك ثم رجع إلى الله وإلى أهل الاسلام قبل أن يقتسموا غنائمهم فحق على المسلمين
إسهامه وقال أبو يوسف فكري قول الأوزاعي ألا ترى أنه أفتى في جيش من المسلمين دخل في دار الحرب مدداً
للجيش الذي فيها أنهم لا يشركون في المغنم وقال في هذا أشركه وانما أسلم بعد ما غنموا والجيش المسلمون المدد
الذين شددوا ظهورهم وقواهم من ضعفهم وكانوا ردأ لهم وعونا لا يشركونهم ويشرك الذي قاتلهم ودفعهم عن
الغنيم بجهده وقوته حتى أعان الله عليه فلما رأى ذلك أسلم فأخذ نصيبه سبحانه الله ما أشد هذا الحكم والقول
وما نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من السلف أنه أسهم لثل هذا وبلغنا أن رهطاً أسلموا من
بنى قريظة فقتلوا دماءهم وأموالهم ولم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لأحد منهم في الغنيمة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى معلوم عند غير واحد من أئمة القضاة من أهل العلم بالغزوات أن أبا بكر رضي الله
تعالى عنه قال إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة * أخبرنا الثقة من أصحابنا عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة
ابن الحجاج عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال إنما الغنيمة
لمن شهد الواقعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء
يثبت ما روى عن أبي بكر وعمر لا يحضرن حفظه فمن شهد قتالاً أسلم فخرج من دار الحرب أو كان مع
المسلمين مشركاً فأسلم أو عبداً فأعتق وجاء من حيث جاء مشركاً في الغنيمة ومن لم يأت حتى تنقضى الحرب وإن
لم تجزوا الغنائم لم يشرك في شيء من الغنيمة لأن الغنيمة إنما كانت لمن حضر القتال ولو جاز أن يشرك في الغنيمة
من لم يحضر القتال ويكون ردأ لاهل القتال غار يامعهم جاز أن يسهم لمن قارب بلاد العدو من المسلمين الذين

كان منهم طلق أول يطلق

وذكر بعض أهل التفسير

هذا فلعل ابن عباس

أجاب على أن الثلاث

والواحدة سواء وإذا

جعل الله عدد الطلاق

على الزوج وأن يطلق

متى شاء فسواء الثلاث

والواحدة وأكثرت من

الثلاث في أن يقضى

بطلاقه (قال الشافعي)

وحكم الله في الطلاق أنه

مرتان فأما ما سمعنا

أو تسريحاً بحسن وقوله

فانطلقها يعني والله

أعلم الثلاث فلا تحل له

من بعد حتى تنكح

زوجاً غيره فدل حكمه

أن المرأة تحرم بعد

الطلاق ثلاثاً حتى تنكح

زوجاً غيره وجعل حكمه

بأن الطلاق إلى الأزواج

يدل على أنه إذا حدث

تحريم المرأة بطلاق

ثلاث وجعل الطلاق

إلى زوجها فطلقها ثلاثاً

بجموعة أو مفرقة حرمت

عليه بعدها حتى تنكح

زوجاً غيره كما كانوا

مملكين عتق رقيقهم

فانعتق واحداً أو مائة

في كلمة لزمه ذلك كما

يلزمه كلها جمع الكلام

فيه أو مفرقة مثل قوله

لنسوة أنه أنتن طواقي

وأنه لا أقر بكن وأنتن

على كظهر أي وقوله

هم مجموعون على الغوث لمن دخل بلاد الحرب من المسلمين * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في التاجر يكون في أرض الحرب وهو مسلم ويكون فيها الرجل من أهل الحرب قد أسلم فليحقان جميعاً بالمسلمين بعد ما يصيبون الغنيمة أنه لا يسهم لهما أذ لم يلق المسلمون قتالاً بعد لحاقهما وقال الأوزاعي يسهم لهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكيف يسهم لهما لا يسهم للجنود الذين هم رد عليهم ومعونة ما أشد اختلاف هذا القول وعلم الله أنه لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من السلف أنه أسهم لهؤلاء وليسوا عندنا بمن يسهم لهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في التاجر المسلم والحربي يسلم في بلاد الحرب يلتقيان بالمسلمين لا يسهم لواحد منهما إلا أن يليقيا مع المسلمين قتالاً فيشتركان فيما غنم المسلمون وهذا مثل قولنا الأول وكان ينبغي لأبي حنيفة إذا قال هذا أن يقول في المدد فقد قال في المدد خلافه فزعم أن المدد يشركون الجيش مالم يخرج بالغنيمة من بلاد الحرب فان قال على أولئك عناء لم يكن على هذين فقد ينبعثون من أقصى بلاد الإسلام بعد الواقعة بساعة ولا يجعل لهم شيئاً فلو جعل لهم ذلك بالنساء جعله مالم تقسم الغنيمة ولو جعله بشهود الواقعة كما جعله في الأولين لم يجعله إلا بشهود الواقعة فهذا قول متناقض * قال أبو حنيفة في الرجل يقتل الرجل ويأخذ سلبه لا ينبغي للإمام أن ينقله إياه لأنه صار من الغنيمة قال الأوزاعي مضى السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل علفاً له سلبه وعلمت به أئمة المسلمين بعده إلى اليوم وقال أبو يوسف حدثنا أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم أنه قال إذا نفل الإمام أصحابه فقال من قتل قتيلاً له سلبه فهو مستقيم جائز وهذا النفل وأما أن ينفل الإمام شيئاً من هذا فلا ينفل أحد دون أحد والغنيمة كلها بين جميع الجنود على ما وقعت عليه المقاسم وهذا أوضح وأبين من أن يشك فيه أحد من أهل العلم (قال الشافعي) القول فيها ما قاله الأوزاعي وأقول قوله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه (قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث ثابت صحيح لا يخالفه علمته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قاله بعد تقضى الحرب لأنه وجد سلب قتيل أبي قتادة في يدي رجل فأخرجه من يديه وهذا يدل على خلاف قول أبي حنيفة لأن الحديث يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا قبل الحرب إنما قاله بعد تقضى الحرب (قال الشافعي) رحمه الله والسلب لمن قتل مقبلاً في الحرب مبارزاً أو غير مبارز قاله الإمام أول بقائه وهذا حكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم من سبه بعده قد قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بئر معونة وقد قاله من بعده من الأئمة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الأسود بن قيس عن رجل من قومه يسمى بشر بن علقمة قال بادرت رجلاً يوم القادسية فبلغ سلبه اثني عشر ألفاً فغلبته سعد * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يأخذ العلف فيفضل معه شيئاً بعد ما يخرج إلى بلاد الإسلام فان كانت الغنيمة لم تقسم أعاده فيها وإن كانت قد قسمت باعه فتصدق بثلثه وقال الأوزاعي كان المسلمون يخرجون من أرض الحرب بفضل العلف والطعام إلى دار الإسلام ويقدمون به على أهلهم وبالقد يد ويهدى بعض إلى بعض لا ينكره إمام ولا يعيبه عالم وإن كان أحد منهم باع شيئاً منه قبل أن تقسم الغنائم ألقى ثمنه في الغنيمة وإن باعه بعد القسمة يتصدق به عن ذلك الجيش وقال أبو يوسف أبا عمرو ما أشد اختلاف قولك تشدد فيما احتاج المسلمون إليه في دار الحرب من السلاح والدواب والخياب إذا كان من الغنيمة وتنهى عن السلاح إلا في معمة القتال وترخص في أن يخرج بالطعام والعلف من الغنيمة إلى دار الإسلام ثم يهديه إلى صاحبه هذا يختلف فكيف ضاق الأول مع حاجة المسلمين إليه واتسع هذا لهم وهم في بيوتهم والقليل من هذا والكثير مكر وه ينهى عنه أشد النهي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لي من فيكم ولا هذه وأخذوا بركة من سنام بعير إلا الخمس والثلث من دود فيكم

فأدوا الخيط والخيط فان الغلول عار وسنار على أهله يوم القيامة فقام اليه رجل بكبة من شعر فقال هب هذا اليّ أخيط برذعة بعير لي أدبر فقال أما نصيبني منه فهو لك فقال اذا بلغت هذا فلا حاجة لي فيها وقد بلغنا نحو من هذان الآثار والسنة المحفوظة المعروفة وكيف يرخص أبو عمرو في الطعام والعلف ينتفع به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما قول أبي يوسف يضيق أبو عمرو في السلاح ويوسع في الطعام فان أبا عمرو لم يأخذ الفرق بين السلاح والطعام من رأيه فيما نرى والله تعالى أعلم انما أخذه من السنة ومالا اختلاف فيه من جواز الطعام في بلاد العدو أن يأكله غنيا كان أو فقيرا وليس لأحد قدر على سلاح وكراع غني عنه أن يركب ولا يسلح السلاح وبكل هذين مضت السنة وعليه الإجماع فان الذي قال الأوزاعي أن يتصرف بفضل الطعام للقياس اذا كان يأخذ الطعام في بلاد العدو فيكون له دون غيره من الجيش ففضل منه شيء انما فضل من شيء قد كان له دون غيره والله أعلم ولولم يجزله أن يجبس ذلك بعد خروجه من بلاد العدو لم يخرج منه الآثاء إلى المغنم لانه للجيش كلهم ولاهل الخمس لا يخرج منه التصديق لانه تصدق بحال غيره فان قال لأجد أهل الجيش ووجد أمير الجيش أو الخليفة أدام إلى أيهما شاء * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يقع على الحارية من الغنمة انه يدرأ عنه الحد ويؤخذ منه العقر والحارية وولدها من الغنمة ولا يثبت نسب الولد وقال الأوزاعي وكان من سلف من علمائنا يقولون عليه أدنى الحسين مائة جلدة ومهر قيمة عدل ويلحقونها وولدها به لمكانه الذي له فيها من الشراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان له فيها نصيب على ما قال الأوزاعي فلا حد عليه وفيها العقر بلغنا عن عبد الله بن عمر في جارية بين اثنين وطئها أحدهما أنه قال لا حد عليه وعليه العقر * أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان الامام أن يخطي في العفو خير من أن يخطي في العقوبة فاذا وجدتم مسلم يخرج فادرأ عنه الحد * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وبلغنا نحو من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان هذا الرجل زانيا فاعليه الرجم ان كان محصنا والحد ان كان غير محصن ولا يلحق الولد به لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولد للقراش والعاهر الحجر والعاهر الزاني ولا يثبت نسب الزاني أبدا ولا يكون عليه المهر وهو زان أرايت رجلا زني بامرأة وشهدت عليه الشهود بذلك وأمضى عليه الامام الحد أيكون عليه مهر وهل يثبت نسب الولد منه وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم غير واحد وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والسلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم أقاموا الحد وعلى الزناة ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه قضى مع ذلك بهر ولا ثبت منه نسب الولد * حدثنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن إبراهيم أنه قال لا يجتمع الحد والصدقة والصدقة درأ الحد وبلغنا عن عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما في غير حديث في المرأة توثق بها وقد فرت فتقول جعت فأعطاني وتقول الأخرى عطشت فسقاني كل واحدة منهما تقول هذا وان كان هذا الذي وطئ الحارية له نصيب فيها فذلك أخرى أن يدرأ عنه الحد أرايت هذا الذي وطئ الحارية له فيها نصيب لو أعتق جميع السبي أكان يجوز عتقه فهمس ولا يكون للمسلمين عليهم سبيل فان كان عتقه يجوز في جماعتهم فقد أخطأ السنة حيث جعل غنمة المسلمين مولى لرجل واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما علمت أن أبا يوسف احتج بحرف من هذا إلا عليه زعم أن الرجل اذا وقع بالحارية من السبي لا يثبت للولد نسب ولا يؤخذ منه مهر لانه زنا ويذكر عنه الحد ويحتج بأن ابن عمر قال في رجل وقع على جارية له فيها نصيب يدرأ عنه الحد وعليه العقر فان زعم أن الواقع على الحارية له فيه شرك فان ابن عمر قال في الرجل يقع على الحارية بينه وبين آخر عليه العقر ويذكر عنه الحد ونحن وهو يلحق الولد به فلو قاس أبو حنيفة رحمه الله تعالى الواقع على الحارية من الجيش على الواقع على الحارية بينه وبين آخر لحق النسب وجعل عليه المهر ودرأ عنه الحد وان جعله زانيا كما قال لزمه أن يحده

على كذا ولفلان على كذا فلا يسلط عنه بجميع الكلام معنى من المعاني جميعه كلام فيلزمه بجميع الكلام ما يلزمه بتفريقه فان قال قائل فهل من سنة تدل على هذا قيل نعم * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عمرو بن الزبير عن عائشة أنه سمعها تقول جاءت امرأة رفاعة القرظي الى رسول الله فقالت اني كنت عند رفاعة فطلقني فبنت طلاق فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هدية الثوب فتبسم رسول الله وقال أتردين أن ترجعي الى رفاعة لاحتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته قال وأبو بكر عند النبي وخالد بن سعيد ابن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له فنادى يا أبا بكر ألا تسمع ما تجهر به هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فان قيل فقد يحتمل أن يكون رفاعة بنت طلاقها في مرات قلت ظاهره في مرة واحدة وبنت

انما هي ثلاث اذا
احتملت ثلاثا وقال
رسول الله أتريدن أن
ترجعي إلى رفاة لاحتي
بذوق عسيلتك ولو كانت
عائشة حسبت طلاقها
بواحدة كان لها أن
ترجع إلى رفاة بلا
زوج فان قيل أطلق
أحد ثلاثا على عهد
النبي قيل نعم عوثر
العجاني طلق امرأته
ثلاثا قبل أن يخبره النبي
أنها تحرم عليه باللعان
فلم أعلم النبي نهيا وفاطمة
بنت قيس تحكي النبي
أن زوجها بت طلاقها
نعي والله أعلم أنه طلقها
ثلاثا وقال النبي ليس
لك عليه نفقة لانه والله
أعلم لارجعه له عليها ولم
أعلمه عاب طلاق ثلاث
معا (قال الشافعي)
فلما كان حديث عائشة
في رفاة موافقا ظاهر
القرآن وكان ثابتا كان
أولى الحديثين أن يؤخذ
به والله أعلم وإن كان
ليس بالبين فيه جدا
(قال الشافعي) ولو كان
الحديث الآخر مخالفا
كان الحديث الآخر
يكون ناسخا والله
أعلم وإن كان ذلك ليس
بالبين فيه جدا

ان كان ثيبا حذرا بالرحم وحده حذرا البكر ان كان بكر افعله زانيا غير زان وقياسا على شيء وخالف بينهما
وبين ما قاسها عليه والأوزاعي ذهب في أدنى الحديث إلى شيء روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
في مولاة لحاطب زنت فاستهلت بالزنا فرأى أنها تجهله وهي ثيب فضر بهامائة وهي ثيب وما احتج به من أن
الرجل من الجيش لم يعتق لم يجز عتقه حجة عليه وهو أيضا يقول في عتق الرجل من الجيش قول المستقيما
فرغم أن الجيش إذا أحرزوا الغنيمة فأعتق رجل من الجيش لم يجز عتقه وإن كان له فيهم شرك لانه استهلاك
ويقول فان قسموا بين أهل كل راية فأعتق رجل من أهل الراية جاز العتق لانه شرك بك بفعله مرة شريكا
يجوز عتقه وأخرى شريكا لا يجوز عتقه

(في المرأة تسمى ثم سبي زوجها)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المرأة إذا سببت ثم سبي زوجها بعد ما بيوم وهما في دار الحرب انهما على
النكاح وقال الأوزاعي ما كان في المقاسم فهما على النكاح وإن اشتراهما رجل فشاء أن يجمع بينهما جمع
وإن شاء فرق بينهما وأخذها لنفسه أو زوجها الغيرة بعد ما يستبرأ بحضة على ذلك مضى المسلمون ونزل به
القرآن وقال أبو يوسف انما بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أنهم أصابوا سبايا وأزواجهن
في دار الحرب وأحرز وهم دون أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحبايا من التي عتق
يضعن وغير الحبايا حتى يستبرأ بحضة حية وأما المرأة تسببت هي زوجها وصار يحملو كين قبل أن
تخرج الغنيمة إلى دار الاسلام فهما على النكاح وكيف يجمع المولى بينهما إن شاء في قول الأوزاعي على
ذلك النكاح فهو إذا كان صحيحا فلا يستطيع أن يزوجهما أحد غيره ولا يطأها هو وإن كان النكاح قد
انقض فليس يستطيع أن يجمع بينهما إلا بنكاح مستقبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سبي رسول الله
صلى الله عليه وسلم سبي أوطاس وبنو المصطلق وأسرى من رجال هؤلاء وهؤلاء وقسم السبي وأمر أن لا توطأ
حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيره ولا أهل سبي زوج مع امرأته ولا غيره
وقال وإذا استؤمّن بعد الحرية فاستبرأت أرحامهن بحضة ففي هذا دلالة على أن في تصبيرهن إماء بعد
الحرية قطعاً للعصمة بنهن وبين أزواجهن وليست العصمة بنهن وبين أزواجهن بأكثر من استيماهن بعد
حريتهن (قال الشافعي) وأبو يوسف قد خالف الخبر والمعقول أرايت لو قال قائل بل أنتظر بالتي سببت
أن يخلو زوجها فان جاء زوجها مسلما وأسلمت ولم يسب معها كانا على النكاح وإلا حلت ولا أنتظر بالتي سبي
معها زوجها إلا الاستبراء ثم أصيها لأن زوجها قد أرق بعد الحرية فقال حكمه كما حال حكمها أما كان أولى أن
يقبل قوله لو جاز أن يفرق بينهما من أبي يوسف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإن سبي أحدهما فأنرج
إلى دار الاسلام ثم أخرج الآخر بعده فلا نكاح بينهما وقال الأوزاعي إن أدركها زوجها في العدة وقد
استردّها زوجها وهي في عدتها جاع بينهما فانه قد كان قدم على النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين نسوة ثم
اتبعهن أزواجهن قبل أن تمضي العدة فردهن رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم قال أبو يوسف قول
الأوزاعي هذا ينقض قوله الأول زعم في القول الأول أن شاء ردها إلى زوجها وإن شاء زوجها غيره وإن شاء
وطئها وهي في دار الحرب بعد وزعم أنهم إذا خرجوا إلى دار الاسلام فهي مردودة على زوجها وروى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك فكيف استحل أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وقع
السبأ وأخرج بهن إلى دار الاسلام فقد انقطعت العصمة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في السبايا
أن لا توطأ الحبايا حتى يضعن والحبايا حتى يستبرأ بحضة ولو كان عليهن عدة كان أزواجهن أحق بهن
فيما إن جاءوا ولم يأمر بوطئهن في عدة والعدة أكثر من ذلك ولكن ليس عليهن عدة ولا حق لأزواجهن فيهن

الآن المسلمين يستبرؤنهم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بين واضح ليس فيه اختلاف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه داخلة في جواب المسئلة قبلها * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العبد المسلم يأتى إلى دار الحرب فأصابه المسلمون فأدركه سيده في الغنمة بعد القسمة أو قبلها أنه يأخذه بغير قيمة وإن كان المشركون أسروه فأصابه سيده قبل القسمة أخذه بغير شيء وإن أصابه بعد القسمة أخذه بالقيمة وقال الأوزاعي إن كان أبى منهم وهو مسلم استتيب فإن رجع إلى الإسلام رده إلى سيده وإن أبى قتل وإن أبى وهو كافر خرج من سيده ما كان يملكه وأمره إلى الإمام إن شاء قتله وإن شاء صلبه ولو كان أخذ أسيراً لم يحل قتله ورد على صاحبه بالقيمة إن شاء وقال أبو يوسف لم يرجع هذا العبد عن الإسلام في شيء من الوجوه ولم تكن المسئلة على ذلك وإنما كان وجه المسئلة أن يحوز المشركون العبد اليهم كما يحوزون العبد الذي اشتروه وأما قوله في الصلب فلم ينعض بهذا سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه فيما نعلم ولم يبلغنا ذلك في مثل هذا وإنما الصلب قطع الطريق إذا قتل وأخذ المال * قال حدثنا الحسن بن عماره عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد وبغيره أحرزهما العدو ثم ظفروا بهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحبهما إن أصبتم ما قبل القسمة فهما لك * قال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في عبد أحرزه العدو وظفروا به المسلمون فردّه على صاحبه * قال وحدثنا الجراح بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ويعقد عليهم أولهم ويرد عليهم لقطاءهم قال أبو يوسف فهذا عندنا على العبد الأبق وشبهه وقوله ويرد متبرئهم على قاعدتهم فهذا عندنا في الجيش إذا غنمت السرية ورد الجيش على الفقراء القصد فيهم بهذا الحديث وقال أبو يوسف الذي يأسره العدو وقد أحرزه ومملكوه فإذا أصابه المسلمون فالقول فيه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا أبى اليهم فهذا مما لا يجوز ألا ترى أن عبيد المسلمين لو حاربوا المسلمين وهم على الإسلام لم يلحقوا بالعدو فقاتلوا وهم مقررون بالإسلام فظهر المسلمون عليهم فأخذوهم أنهم يردون إلى مواليتهم فأما الصلب فليس يدخل فيما ههنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرق أبو حنيفة بين العبدان أبى إلى العدو والعبد يحرزه العدو ولا فرق بينهما وهما السيد ههنا إذا ظفروا بهما وأحاطهم قبل يقسمان وحالهم بعد القسمة سواء وإن كان للسيد أن يأخذهما قبل القسم أخذهما بعده وقد قال هذا بعض أهل العلم وإن لم يكن له أخذ أحدهما إلا بئس لم يكن له أن يأخذ الآخر إلا بئس * قال أبو حنيفة إذا كان السبي رجالاً ونساءً وأخرجوا إلى دار الإسلام فأبى أن يباعوا من أهل الحرب فينقوا قال الأوزاعي كان المسلمون لا يرون يبيع السبايا بأسا وكانوا يكرهون بيع الرجال إلا أن يفادى بهم أسارى المسلمين وقال أبو يوسف لا ينبغي أن يباع منهم رجل ولا صبي ولا امرأة لأنهم قد خرجوا إلى دار الإسلام فأكره أن يردوا إلى دار الحرب ألا ترى أنه لو مات من الصبيان صبي ليس معه أبواه ولا أحدهما صليت عليه لأنه في أيدي المسلمين وفي دارهم وأما الرجال والنساء فقد صاروا قبيلاً للمسلمين فأكره أن يردوا إلى دار الحرب أرايت تاجر مسلماً أراد أن يدخل دار الحرب برقيق للمسلمين كفاراً ورقيق من رقيق أهل الذمة رجالاً ونساءً كنت تدعوه وذلك ألا ترى أن هذا مما يتكثرون به وتعمل بلادهم ألا ترى أنى لا تترك تاجر يدخل اليهم شيء من السلاح والحديد وشيء من الكراع مما يتقون به في القتال ألا ترى أن هؤلاء قد صاروا مع المسلمين ولهم في ملكهم ولا ينبغي أن يفتنوا ولا يصنع بهم ما يقرب إلى الفتنة وأما مفاداة المسلم بهم فلا بأس بذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا سبي المسلمون رجالاً ونساءً وصبيانهم معهم فلا بأس أن يباعوا من أهل الحرب ولا بأس في الرجال البالغين بأن يمين عليهم أو يفادى بهم ويؤخذ منهم على أن يخلوا والذي قال أبو يوسف من هذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أسارى يوم بدر فقتل بعضهم

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الله بن أئمن يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً فقال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد النبي فقال النبي ليرجعها فردّها علي ولم يرها شيئاً فقال إذا طهرت فليطلق أو ليسك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله فسأل عمر رسول الله عن ذلك فقال رسول الله مره فليرجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطبق لها النساء * أخبرنا مسلم ابن خالد عن ابن جريح أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد رسول الله قال نعم (قال الشافعي) حديث مالك عن نافع عن ابن عمر أن

النبي أمر عمر أن يأمر
ابن عمر أن يراجع امرأته
لدليل بين علي أنه لا يقال
له راجع إلا ما قد وقع
عليه طلاقه لقول الله في
الطلاقات وبعوتهن
أحق بردهن في ذلك ولم
يقُل هذا في ذوات
الأزواج وإن معسروها
في اللسان بأنه انما يقال
لرجل راجع امرأته
إذا افترق هو وامرأته
وفي حديث أبي الزبير
شبهه ونافع أثبت عن
ابن عمر من أبي الزبير
والأئمة من الحديثين
أولى أن يقال به إذا
خالفه وقد وافق نافع
غيره من أهل التثنية
في الحديث فقبل له
أحسبت تليقة ابن
عمر على عهد رسول الله
تليقة فقال فهاهنا
عجز يعني أنها حسبت
قال والقرآن يدل على
أنها تحسب قال الله
عز وجل الطلاق مرتان
فأمسك بعروق أو
تسريح باحسان لم
يخص طلاقا دون
طلاق (قال الشافعي)
وما وافق ظاهر كتاب
الله من الحديث أولى
أن يثبت مع أن الله إذا
ملك الأزواج الطلاق
وجعله أحداثا تحرم

بعضهم وأخذ القديمة من بعضهم ومن علي بعض ثم أسر بعدهم بدهر ثمانية بن أثال فن عليه رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو مشرك ثم أسلم بعد من علي غير واحد من رجال المشركين ووهب الزبير (١) بن باطا
لثابت بن قيس بن شماس ليمن عليه فسأل الزبير أن يقتله وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي بني
قريظة فيهم النساء والولدان فبعث بثلاث إلى نجد وثلاث إلى تهامة وثلاث قبل الشام فبيعوا في كل موضع من
المشركين وقدى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا رجلا * أخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثقفى
عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدى رجلا
رجلين (قال الشافعي) فاما الصبيان اذا صاروا اليانيس مع واحد منهم أحد والديه فلا يبيعهم منهم
ولا يفاديهم لان حكمهم حكم آبائهم ما كانوا معهم فاذا تحوّلوا اليانيس والدمع أحد منهم فان حكمه حكم
مالكه وأما قول أبي يوسف يقوى بهم أهل الحرب فقد عين الله عليهم بالاسلام ويدعون اليه فيمن على
غيرهم بهم وهذا مما يحل لنا أرايت صلة أهل الحرب فقد عين الله عليهم بالاسلام ويدعون اليه فيمن على
الحالات من بيع عبد أو عبد بن منهم وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأسماء بنت أبي بكر فقالت ان
أحى أنتى وهي راغبة في عهد قريش فأصلها قال نعم وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه فكساذا قرابة له بمكة وقال الله عز وجل ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما
وأسيراً مع ما وصفت من بيع النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين سبي بني قريظة فاما السكران والسلاح
فلا أعلم أحد اخرج في بيعهما وهو لا يجيز أن يبيعهما * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا أصاب المسلمون
أسرى فأخرجوهم الى دار الاسلام رجالا ونساء وصبيانا وصاروا في الغنيمة فقال رجل من المسلمين أو اثنين
قد كذا منا هم قبل أن يؤخذوا انهم لا يصدقون على ذلك لانهم أخبروا عن فعل أنفسهم وقال الا وراعى
هم مصدقون على ذلك وأما نهم جاز على جميع المسلمين لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد على
المسلمين أديانهم ولم يقل ان جاء على ذلك بينة والا فلا أمان لهم قال أبو يوسف لحديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم معان ووجوه لا يبصرها الا من أعانته الله تعالى عليها وهذا من ذلك انما معنى الحديث عندنا يعقد
على المسلمين أولهم ويسعى بذمتهم أداناهم القوم يغزون قوما فيلتقون فيؤمن رجل من المسلمين المشركين
أو يصالحهم على أن يكونوا ذمة فهذا جائز على المسلمين كما أنت ذنب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
زوجها بالعاص وأجاز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما غنيمة أحرزها المسلمون فقال رجل منهم قد
كنت أمنتهم قبل الغنيمة فانه لا يصدق ولا يقبل قوله أرايت ان كان اذا غزا فاسقا غير مأمون على قوله
أرايت ان كانت امرأته فقالت ذلك تصدق أرايت ان قال ذلك عبد أو صبي أرايت ان قال ذلك رجل من
أهل الذمة استعان به المسلمون في حربهم له فيهم أقرباء أصدق أو كان مسلما فيهم قرابات أصدق فليس
يصدق واحد من هؤلاء وهل جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يعقد لهم أديانهم في مثل
هذا مفسرا هكذا قد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخالفا لهذا عن الثقة ادعى رجل وهو
في أسارى بدر أنه كان مسلما فلم يقبل ذلك منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى عليه الفداء وأخذ ما كان
معه في الغنيمة ولم يحسبه من الفداء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أعلم بذلك أما ما ظهر من أمره
فكان علينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حالهم قبل أن يملكهم المسلمون مخالفة حالهم بعدما يملكونهم
فاذا قال رجل مسلم أو امرأته قد أمنتهم قبل أن يصيروا في أيدي المسلمين فاتمها شهادة تخرجهم من أيدي
مالكهم ولا تقبل شهادة الرجل على فعل نفسه ولكن ان قام شاهدان فشهدا أن رجلا أو امرأة من المسلمين
(١) أي وهب النبي الزبير بن باطا لثابت ليمن عليه جزاء يدعده فسأل الزبير ثابا أن يقتله اه كتبه مع صححه

أمنهم قبل أن يصيروا أسرى فهم آمنون أحرار وإذا أبطلنا شهادة الذي أمنهم فحقه منهم باطل لا يكون له أن يملكه وقد زعم أن لأملاكه عليه والله تعالى أعلم

﴿ حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا حصر المسلمون عدوهم فقام العدو على سورههم معهم أطفال المسلمين يترسون بهم قال يرمونهم بالنبل والمنجنيق يمدون بذلك أهل الحرب ولا يتمدون بذلك أطفال المسلمين قال الأوزاعي يكف المسلمون عن رميهم فإن برأ أحد منهم رموه فإن الله عز وجل يقول ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات حتى فرغ من الآية فكيف يرمى المسلمون من لا يرونه من المشركين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تأول الأوزاعي هذه الآية في غير موضعها ولو كان يحرم رمي المشركين وقتالهم إذا كان معهم أطفال المسلمين لحرم ذلك أيضاً منهم إذا كان معهم أطفالهم ونسأؤهم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والأطفال والصبيان وقد حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف وأهل خيبر وقرية يثرب والنضير وأجلب المسلمون عليهم فيما بلغنا أشد ما قدر وأعليه وبلغنا أنه نصب على أهل الطائف المنجنيق فلو كان يجب على المسلمين الكف عن المشركين إذا كان في أيديهم الأطفال لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم لم يقاتلوا لأن مدائنهم وحصونهم لا تخلو من الأطفال والنساء والشيوخ الكبار والفاني والصغير والأسير والتاجر وهذا من أمر الطائف وغيرها محفوظ مشهور من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرة من لم يزل المسلمون والسلف الصالح من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في حصون الأعداء قبلنا على ذلك لم يبلغنا عن أحد منهم أنه كف عن حصن برمي ولا غيره من القوة لكان النساء والصبيان ولما كان من لا يحل قتله لمن ظهر منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما ما احتج به من قتل المشركين وفيهم الأطفال والنساء والرهبان ومن نهى عن قتله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق غازين في نعمهم وسئل عن أهل الدار يبيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم فقال هم منهم يعني صلى الله عليه وسلم أن الدار مباحة لأنها دار شرك وقاتل المشركين مباح وإنما يحرم الدم بالاعيان كان المؤمن في دار حرب وأدار اسلام وقد جعل الله تعالى فيه إذا قتل الكفارة وتنع الدار من الغارة إذا كانت دار اسلام وأدار أمان بعقد يعقد عقده المسلمون لا يكون لأحد أن يغير عليها وله أن يقصد قصده من حل دمه بغير غارة على الدار فلما كان الأطفال والنساء وإن نهى عن قتلهم لا ممنوعى الدماء باسلامهم ولا اسلام آبائهم ولا ممنوعى الدماء بآباء الدار ممنوعة استدلنا على أن النبي صلى الله عليه وسلم أعانهم عن قصد قتلهم بأعيانهم إذا عرف مكانهم فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل فإغارته وأمره بالغارة ومن أغار لم يمنع من أن يصيب وقوله هم منهم يعني أن لا كفارة فيهم أي أنهم لم يحرزوا بالاسلام ولا الدار ولا يختلف المسلمون فيما علمته أن من أصابهم في الغارة فلا كفارة عليه فأما المسلم فإرام الدم حيث كان ومن أصابه أثم بأصابته إن عمده وعليه القود إن عرفه فعمد إلى أصابته والكفارة أن لم يعرفه فأصابه وسبب تحريم دم المسلم غير تحريم دم الكافر الصغير والمرأة لأنهم ما منع من القتل بما شاء الله والذي نراه والله تعالى أعلم منعه أن يتحول فيصير أرقيقين ومصيرهما رقيقين أنفع من قتلها لأنه لا نكابة لهما فيقتلان للنكابة فأرققهما أمثل من قتلها والذي تأول الأوزاعي يحتمل ما تأوله عليه ويحتمل أن يكون كفه عنهم بما سبق في علمه من أنه أسلم منهم طائفة طائعين والذي قال الأوزاعي أحب إلينا إذا لم يكن باضرورة إلى قتل أهل الحصن وإذا كثرت سعة من أن لا تقتل أهل حصن غيره وإن لم يكن فيهم مسلمون كان تركهم إذا كان فيهم المسلمون أوسع وأقرب من السلامة من المأثم في إصابة المسلمين فيهم ولكن لو اضطرونا إلى أن نخافهم على أنفسنا كفقتنا عن حربهم قاتلناهم ولم نعد قتل مسلم فإن أصبناه كفرنا وما لم تكن هذه الضرورة فقلنا قتالهم أقر من السلامة وأحب إلى

الازواج بعد أن كن حلالا وأمرنا أن يطلقوهن في الطهر فطلق رجل في خلاف الطهر لم تكن المعصية إن كان عالما بطرح عنه التحريم ثم إذا حرمت بالطلاق وهو مطيع في وقته كانت حراما بالطلاق إذا كان عاصيا في تركه الطلاق في الطهر لان المعصية لا تزيد الزوج خيرا إن لم ترده سرا فإن قيل فهل لقوله فلم تحسب شيئا وجه قيل له الظاهر فلم تحسب تطليقة وقد يحتمل أن تكون لم تحسب شيئا صوابا غير خطأ يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه ألا ترى أنه يؤمر بالمراجعة ولا يؤمر بها الذي طلق طاهرا امرأته كما يقال للرجل أخطأ في قوله أو أخطأ في جواب أجاب به لم يصنع شيئا صوابا

﴿ باب بيع الرطب باليابس من الطعام ﴾

* حدثنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان

أن زيداً بالاعيش أخبره
أنه سأل سعد بن أبي
وقاص عن البيضاء
بالسنة قال له سعد أيهما
أفضل فقال البيضاء
فنهى عن ذلك وقال
سمعت رسول الله يسئل
عن شراء التمر بالرطب
فقال رسول الله إن نقص
الرطب إذا بيع قالوا
نعم فنهى عن ذلك
* أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر أن
رسول الله نهى عن
المرابطة والمرابطة
بيع التمر بالتمر كيلا
وبيع الكرم بالزبيب
كيلا * أخبرنا سفيان
عن يحيى بن سعيد
عن بشير بن يسار عن
سهل بن أبي حمزة أن
رسول الله أرخص
لصاحب العربية أن
يبعها بكيلا تمرا
ياكلها أهلها وطبا
* أخبرنا سفيان عن
الزهري عن سالم بن
عبد الله عن أبيه أن
رسول الله نهى عن بيع
التمر حتى يبدو صلاحه
وعن بيع التمر بالتمر قال
عبد الله بن عمر وحدثنا
زيد بن ثابت أن رسول
الله أرخص في بيع
العرايا (قال الشافعي)
وهذا كله نأخذ وليس

(ما جاء في أمان العبد مع مولاه)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان العبد يقاتل مع مولاه جازاً أمانه وإلا فآمانه باطل وقال الأوزاعي
أمانه جائز أجازة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ولم ينظر كان يقاتل أم لا وقال أبو يوسف في العبد القول
ما قال أبو حنيفة ليس لعبد أمان ولا شهادة في قليل ولا كثير ألا ترى أنه لا يملك نفسه ولا يملك أن يشتري شيئاً
ولا يملك أن يتزوج فكيف يكون له أمان يجوز على جميع المسلمين وفعلة لا يجوز على نفسه أرايت لو كان
عبد كافر أو مولى مسلم هل يجوز أمانه أرايت أن كان عبداً لأهل الحرب فخرج إلى دار الإسلام بأمان
وأسلم ثم آمن أهل الحرب جميعاً هل يجوز ذلك أرايت أن كان عبداً مسلماً ومولاه ذمياً فآمن أهل الحرب هل
يجوز أمانه ذلك * حدثنا عاصم بن سليمان عن الفضل بن يزيد قال كنا محاصري حصن قوم فمجد عبد لبعضهم
فرمى بسهم فيه أمان فأجاز ذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهذا عندنا مقاتل على ذلك يقع الحديث
وفي النفس من إجازة أمانه أن كان يقاتل ما فيها لولا هذا الأثر ما كان له عندنا أن يقاتل أو يقاتل ألا
ترى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم
أدناهم وهو عندنا في الدية أنما هم سواء ودية العبد ليست دية الحر وربما كانت دية تبلغ مائة درهم فهذا
الحديث عندنا أنما هو على الأحرار ولا تتكافأ دماؤهم مع دماء الأحرار ولو أن المسلمين سبوا سبياً فآمن صبي
منهم بعد ما تكلم بالإسلام وهو في دار الحرب أهل الشرك جاز ذلك على المسلمين فهذا لا يجوز ولا يستقيم
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وهو معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والأثر عن
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وما قال أبو يوسف لا يثبت إبطال أمان العبد ولا إجازته أرايت حجة
بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يدو واحدة على من سواهم تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم
أدناهم ليس العبد من المؤمنين ومن أدنى المؤمنين أو رأيت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين أجاز
أمان العبد ولم يسأل يقاتل أو لا يقاتل ليس ذلك دليلاً على أنه إنما أجازته على أنه من المؤمنين أو رأيت
حجته بأن دمه لا يكافي دمه فان كان إنما عني أن معنى الحديث أن مكافأة الدم بالدية فالعبد الذي يقاتل هو
عنده قد يبلغ هو بدينته دية حر إلا عشرة دراهم ويجعله أكثر من دية المرأة فان كان الأمان يجوز على الحرية
والإسلام فالعبد يقاتل خارج من الحرية وان كان يجيزه على الإسلام والعبد لا يقاتل داخل في الإسلام وان
كان يجيزه على القتال فهو يجيز أمان المرأة وهي لا تقاتل وأمان الرجل المريض والجبان وهو لا يقاتل
وما علمته بذلك يحتاج إلا إلى الأوزاعي على نفسه وصاحبه حتى سكت وان كان يجيز الأمان على الديات انبغى
أن لا يجيز أمان المرأة لأن ديتها نصف دية الرجل والعبد لا يقاتل يكون أكثر دية عنده وعندنا من الحرية
أضعافاً فان قال هذا المرأة دية فكذلك عن العبد العبدية فان أراد مساواتهما بمن الحرية والعبد يقاتل يسوى
نحسين درهماً عنده جائز الأمان والعبد لا يقاتل ثمن عشرة آلاف إلا عشرة غير جائز وهو أقرب من دية
الحر عن المرأة

(وطء السبايا بالملك)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الإمام قد قال من أصاب شيئاً فهو له فأصاب رجل جارية لا يطؤها
ما كان في دار الحرب وقال الأوزاعي أنه يطاها وهذا حلال من الله عز وجل بأن المسلمين وطئوا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أصابوا من السبايا في غزاة بني المصطلق قبل أن يفتلوا ولا يصلح للإمام
أن ينقل سرية ما أصاب ولا ينقل سوى ذلك إلا بعد الخس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوه حسنة
كان ينقل في البداة الأربع وفي الرجعة الثلث قال أبو يوسف ما أعظم قول الأوزاعي في قوله هذا حلال من

فيه حديث يخالف صاحبه انما انتهى عن المزابنة وهى كل بيع كان من صنف واحد من الطعام بيع منه كيل معلوم بجزاف وكذلك جزاف بجزاف لأن يثبت في سنة رسول الله أن يكون الطعام بالطعام من صنفه معلوما عند البائع والمشتري مثلاً بمثل ويبدأ بيد والجسراف بالكيل والجسراف بالجزاف مجهول وأصل نهى النبي عن بيع الرطب بالتمر لأن الرطب ينقص إذا بيس إذا كان ينقص إذا بيس فهو تمر بتمر أقل منه وهو لا يصلح بأقل منه وتمر بتمر لا يدري كم مكيلة أحدهما من الآخر الرطب إذا بيس فصار تمر لم يعلم كم قدره من قدر التمر وهكذا قلنا لا يصلح كل رطب بياس في حال من الطعام إذا كان من صنف واحد ولا رطب برطب لأن رسول الله انما نهى عن بيع الرطب بالتمر لأن الرطب ينقص وتفسر في المتعقب من الرطب وكذلك لا يجوز رطب برطب لأن نقصهما

الله أدر كتمشايخنا من أهل العلم يكرهون في الفتيا أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام الا ما كان في كتاب الله عز وجل بينا بآيات تفسير * حدثنا ابن السائب عن ربيع بن خيثم وكان من أفضل التابعين أنه قال يا كم أن يقول الرجل إن الله أحل هذا أو رضىه فيقول الله لم أحل هذا ولم أرضه ويقول إن الله حرم هذا فيقول الله كذبت لم أحرم هذا ولم أنه عنه * وحدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم النخعي أنه حدث عن أصحابه أنهم كانوا إذا افتوا بشئ أو نهوا عنه قالوا هذا مكروه وهذا باس به فأما نقول هذا حلال وهذا حرام فأعظم هذا * قال أبو يوسف وأما ما ذكره الأوزاعي من الوطء فهو مكروه بغير خصلة يكره أن يطأ في دار الحرب ويكره أن يطأ من السبي شيأ قبل أن يخرجوه إلى دار الاسلام * أخبرنا بعض أشياخنا عن مكحول عن عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه أنه نهى أن يوطأ السبي من النفي في دار الحرب * أخبرنا بعض أصحابنا عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل سعد بن معاذ يوم بنى قريظة سيف ابن أبي الحقيق قبل القسمة والخمس وقال أبو يوسف أرايت رجلاً أغار وحده فأرقت جارية أيرخص له في وطئها قبل أن يخرجها إلى دار الاسلام ولم يحرزها فكذلك الباب الأول وأما النفل الذي ذكر أنه بعد الخمس فقد نقضه بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان ينفل في البدأة الربع وفي الرجعة الثلث ولم يذكر أن هذا بعد الخمس وصدق وقد بلغنا هذا وليس فيه الخمس فأما النفل قبل الخمس فقد نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم غنيمة بدر فيما بلغنا قبل أن تخمس (قال الشافعي) وإذا قسم الامام النفي في دار الحرب ودفع إلى رجل في سهمه جارية فاستبرأها فلا بأس أن يطأها وبلاد الحرب لا تحترم الحلال من الفروج المنكوحة والمملوكة وقد غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة المريسيع باهراً وأمر اثنين من نسائه والغزو بالنساء وأولوا كان فيه مكروه بأن يخاف على المسلمات أن يؤتى بهن بلاد الحرب فيسبين أو لى أن يمنع من رجل أصاب جارية في ملكه في بلاد الحرب يغلبون عليها فيسترق ولد إن كان في بطنها وليس هذا كما قال أبو يوسف وهو كما قال الأوزاعي قد أصاب المسلمون نساءهم المسلمات ومن كان من سبايهم ومناشأهم إلا كههم فاذا غزوا أهل قوم مجيش فلا بأس أن يغزوا بالنساء وإن كانت الغارة التي انما يغير فيها القليل على الكثير فيغنمون من بلادهم انما يبايعون غرة وينجون ركضاً كرهت الغزو بالنساء في هذه الحال وأما ما ذكره أبو يوسف من النفل فان الخمس في كل ما أوجف عليه المسلمون من صغيره وكبيره بحكم الله الا السلب للقاتل في الاقبال الذي جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لن قتل وأما ما ذكر من أمر بدر فانهما كانت الانفال لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل يستأولونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ثم نزل عليه منصرفه من بدر واعلموا انما غنمتم من شئ فأنت لله نحسه والرسول بفعل الله له وليس سعى معه الخمس وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لن أوجف الأربعة الانحاس بالحضور للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم

(بيع السبي في دار الحرب)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أكره أن يبيعهما حتى يخرجهما إلى دار الاسلام قال الأوزاعي لم يرل المسلمون يتبايعون السبايا في أرض الحرب ولم يختلف في ذلك اثنان حتى قتل الوليد قال أبو يوسف ليس يؤخذ في الحكم في الحلال والحرام عتق هذا أن يقول لم يزل الناس على هذا فأكثر ما لم يرل الناس عليه مما لا يحل ولا ينبغي مما لو فسرت له لعرفته وأبصرته عليه العامة مما قد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يؤخذ في هذا بالسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف من أصحابه ومن قوم فقهاء وإذا كان وطؤها مكروهاً فكذلك بيعها لانه لم يحرزها بعد (قال الشافعي) قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال خيبر بخيبر وجميع ما حولها دار شرك وهم غطفان ودفعها إلى يهود ووهبهم له صلح معاملة بالنصف لانهم منعونها

يختلف لا يدري كم نقص
هذا ونقص هذا فيصير
مجهولا بمجهول وسواء
كان الرطب بالرطب من
الطعام من نفس خلقته
أو رطبا بل بغير مبلول
(قال الشافعي) وإذا
رخص رسول الله صلى
الله عليه وسلم في بيع
العرايا وهي رطب بئر
كان نهيته عن الرطب
بالترو المزابنة عندنا والله
أعلم من الجمل التي
مخرجه عام وهي يراد
بها الخاص والشمى عام
على ما عدا العرايا والعرايا
مما تدخل في نهيته لانه
لا ينهى عن أمر يأمر
به إلا أن يكون منسوخا
ولانعلم ذلك منسوخا
والله أعلم (قال الشافعي)
والعرايا أن يشتري
الرجل تمر النخلة وأكثر
بخرمه من التمر يخرص
الرطب رطبا ثم يقدركم
ينقص اذا ليس ثم يشتري
بخرمه تمر يقبض التمر
قبل أن يتفرق البائع
والمشتري فان تفرقا قبل
أن يتقابض فاسد البيع
كما يفسد في الصرف
ولا يشتري رجل من
العرايا الا ما كان خرصه
تمرا أقل من خمسة
أوسق فاذا كان أقل

بعده صلى الله عليه وسلم وأنفسهم به وقسم سبي بني المصطلق وما حوله دار كفر ووطئ المسلمون ولسنا نعلم
رسول الله صلى الله عليه وسلم قفل من غزاة حتى يقسم السبي فاذا قسم السبي فلا بأس باتباعه واصابته
والاتباع أخف من القسم ولا يحرم في بلاد الحرب بيع رقيق ولا طعام ولا شيء غيره

(الرجل يغم وحده)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا خرج الرجل والرجلان من المدينة أو من المصر فاغارا في أرض الحرب فما
أصابها فهو لهما ولا يخمس قال الأوزاعي اذا خرجا بغير اذن الامام فان شاء عاقبهما وحرهما وان شاء نخس
ما أصابا ثم قسم بينهما وقد كان هرب نفر من أهل المدينة كانوا أسارى في أرض الحرب بطائفة من أموالهم
فغفلهم عمر بن عبد العزيز ما خرجوا به بعد الخمس وقال أبو يوسف قول الأوزاعي يناقض بعضه بعضا ذكر
في أول هذا الكتاب أن من قتل قتيلًا فله سلبه وأن السنة جاءت بذلك وهو مع الجند والجيش انما أقوى على قتله
بهم وهذا الواحد الذي ليس معه جند ولا جيش انما هو لخص أغار يخمس ما أصاب فالأول أحرى أن يخمس
وكيف يخمس فيما مع هذا ولم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب وقد قال الله عز وجل في كتابه وما آفاه الله
على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب وقال ما آفاه الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول
بفعل التي في هذه الآية لهؤلاء دون المسلمين وكذلك هذا الذي ذهب وحده حتى أصاب فهو له ليس معه فيه
شريك ولا نخس وقد خالف قوله عمر بن عبد العزيز هؤلاء أسرى أرايت قومًا من المسلمين خرجوا بغير
أمر الامام فاغاروا في دار الحرب ثم انفلتوا من أيديهم وخرجوا بغنيمة فهل يسلم ذلك لهم أرايت ان خرج
قوم من المسلمين يخططون أو يتصيدون أو لعلف أو لحاجة فأسرهم أهل الحرب ثم انفلتوا من أيديهم بغنيمة
هل تسلم لهم وان ظفروا بتلك الغنيمة قبل أن بأسرهم أهل الحرب هل تسلم لهم فان قال به فقد نقض قوله
وان قال لا فقد خالف عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث رسول الله صلى الله عليه
وسلم عمرو بن أمية الضمري ورجلا من الانصار سرية وحدهما وبعث عبد الله بن أنيس سرية وحده
فاذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الواحد يسرى وحده أو أكثر منه من العدد ليصيب من العدو وغرة
بالخيلة أو يعطى في سبيل الله وحكم الله بأن ما أوجف عليه المسلمون فيه الخمس وسن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن أربعة أنجاسه للموجفين فسواء قليل الموجفين وكثيرهم لهم أربعة أنجاس ما أوجفوا
عليه والسلب لمن قتل منهم والخمس بعده حيث وضعه الله ولكننا نكره أن يخرج القليل إلى الكثير بغير
إذن الامام وسبيل ما أوجفوا عليه بغير اذن الامام كسبيل ما أوجفوا عليه باذن الامام ولو زعمنا أن من خرج
بغير اذن الامام كان في معنى السارق زعمنا أن جيوشا لو خرجت بغير اذن الامام كانت سراقا وأن أهل حصن
من المسلمين لو جاءهم العدو وفار بهم بغير اذن الامام كانوا سراقا وليس هؤلاء بسراقا بل هؤلاء المطيعون لله
المجاهدون في سبيل الله المؤدبون ما افترض عليهم من التمر والجهد والمتناولون نافلة الخير والفضل فاما
ما احتج به من قول الله عز وجل فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب وحكم الله في أن ما لا يوجفون عليه بخيل
ولا ركاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن سعى معه فأنما أولئك قوم قاتلوا بالمدينة بنى النصير فقاتلوهم بين
بيوتهم لا يوجفون بخيل ولا ركاب ولم يكلفوا مؤنة ولم يفتحوا عنوة وانما صالحوا وكان الخمس لرسول الله صلى
الله عليه وسلم ومن ذكر معهم والأربعة أنجاس التي تكون لجاعة المسلمين لو أوجفوا الخيل والركاب لرسول
الله صلى الله عليه وسلم خالصا يوضع حيث يضع ماله ثم أجمع أئمة المسلمين على أن ما كان لرسول الله صلى
الله عليه وسلم من ذلك فهو لجاعة المسلمين لان أحدا لا يقوم بعده مقامه صلى الله عليه وسلم ولو كانت
حجة أبي يوسف في الذين دخلوا سارقين أنهم لم يوجفوا بخيل ولا ركاب كان ينبغي أن يقول يخمس ما أصابا

من نجسة أوسق بشئ
وان قل جاز فيه البيع
فان قال قائل كيف
يجوز البيع في ما دون
نجسة أوسق ولا يجوز
فيما هو أكثر منها قيل
يجوز بما أجاز به رسول
الله الذي فرض الله
طاعته ولم يجعل لاحد
أن يقول معه إلا اتباعه
ويرد بما رده به عليه
السلام * حدثنا
الربيع أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن
داود بن الحصين عن
أبي سفيان مولى ابن
أبي أجد عن أبي هريرة
أن رسول الله أرخص
في بيع العرايا ما دون
نجسة أوسق أو في نجسة
أوسق «الثلث من داود»
(قال الشافعي) وفي
توقيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم إجازته
بمكة من العرايا دليل
على منع ما هو أكثر منها
فهو ممنوع بيعه في
الحديث نفسه ولو قال
قائل وأدخله في بيع
الطيب بالتمر والمزابنة
كان مذهبنا يصح
عندنا والله أعلم
ولا تكون العرايا إلا
من نخل أو غب لانه
لا يخرص غيرها
* حدثنا الربيع قال

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا خرج رجلان متطوعان من عسكر فأصابا جارية والعسكر في دار الحرب فاشتري أحدهما حصاة الآخرون منه أنه لا يجوز ولا يوطؤها المشتري وقال الأوزاعي ليس لأحد أن يحرر ما أحل الله فان وطأ ما يهاهم أحل الله له كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده وإن المسلمين غدوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفيّة إلى جانبته فقالوا يا رسول الله هل في بنت حبي من بيع فقال انها قد أصبحت كنتكم فاستدار المسلمون حتى ولو اظهروهم وقال أبو يوسف ان خير كانت دار اسلام فظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى عليها حكمه وعاملهم على الاموال فليس بشيء خير ما يذكر الأوزاعي وما يعني به وقد تنقض قوله في هذين الرجلين قوله الاول حيث زعم في الاول أنهم يعاقبون ويؤخذ ما معهم ثم زعم ههنا أنه جاز في الرجلين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد وصفنا أمر خير وغيره في الوطء في المسائل قبل هذا وليس هذا كما قالوا وهو أن الذين أصابا الجارية ليست لهما الخمس فيها لمن جعله الله له في سورة الانفال وسورة الحشر ولهما أربعة أخماسها فيقاسمهما الامام بالقيمة والبيع كما يفعل الشركاء ثم يكون ووطؤها لمن اشتراها بعد استئذانها في بلاد الحرب كان أو غيرها

الامصار

قال الشافعي ولا يجوز
بيع عمر بقر الامثلة
كبيلا بكيل ولا يجوز
وزنا بوزن لان أصله
الكيل

(باب الخلاف في
العرايا)

• حدثنا الربيع قال

(قال الشافعي) ولم يجد
الذين يظهرون القول
بالحديث في شيء من
الاحاديث من الشبهة
ما وجدوا في الجمل
مع المفسر وذلك أنهم
يلقون بهما قوما من
أهل الحديث ليس لهم
بصر بما ذهبه فيشبهون
عليهم وقد ذكرنا بعض
ما يدل على ما وراءه من
الجمل مع المفسر وقال
بعض الناس في بيع
الرطب بالتمر حلال
خالفه بعض أصحابه
ووافقنا وقال لا يجوز
لنبي النبي صلى الله عليه
وسلم ثم عاد صاحبه
الذي خالفه فقال لا بأس
بخطئة بخطئة مباولة
واحداهما أكثر ابتلا
من الأخرى ولا رطب
برطب ولم يزد على أن
أظهر الاختلاف بالحديث
جمله ثم خالف معناه فيما
وصفت وقال ولا بأس
بقصة بخرتين وثلاث

الامصار فن أصاب حدا ببادية من بلاد الاسلام فالحد ساقط عنه وهذا مما أعلم مسلما بقوله ومن أصاب حدا
في المصر ولا إلى المصر يوم يصيب الحد كان الواو الذي يلي بعد ما أصاب أن يقيم الحد فكذلك عامل الجيش
ان ولي الحد أقامه وان لم يول الحد فأول من يليه يقيمه عليه وكذلك هو في الحكم والقطع ببلاد الحرب وغير
القطع سواء فأما قوله يلحق بالمشركون فان لحق بهم فهو أشق له ومن ترك الحد خوف أن يلحق بالحدود ببلاد
المشركون تركه في سواحل المسلمين ومسالحتهم التي اتصلت ببلاد الحرب مثل طرسوس والحرب وما أشبههما
وماروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منكر غير ثابت وهو يعيب أن يحتاج بحديث غير ثابت ويقول
حدثنا شيخ ومن هذا الشيخ يقول مكحول عن زيد بن ثابت

(ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإذا أصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم ففجزوا عن حمله ذبحوا الغنم
وحرقوا المتاع وحرقوا لحوم الغنم كراهية أن ينتفع بذلك أهل الشرك وقال الاوزاعي نهى أبو بكر أن تعقر
بهيمة الا لا كلة وأخذ بذلك أئمة المسلمين وجماعتهم حتى ان كان علما وهم ليكرهون للرجل ذبح الشاة والبقرة
ليا كل طائفة منها ويدع سائرهما وبلغنا أنه من قتل بخلا ذهب ربع أجره ومن عقر جواد ذهب ربع أجره
وقال أبو يوسف قول الله في كتابه أحق أن يتبع قال الله ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها
فبأذن الله وليجزي الفاسقين واللينه فيما بلغنا الخلعة وكل ما قطع من شجرهم وحرق من نخيلهم ومتاعهم
فهو من العون عليهم والقوة وقال الله عز وجل وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وانما كره المسلمون أن يحرقوا
النخل والشجر لان الصائفة كانت تغزو كل عام فينقبون بذلك على عدوهم ولورقوا ذلك خافوا أن لا تحملهم
البلاد والذي في تخريب ذلك من خزي العدو ونكابتهم أنفع للمسلمين وأبلغ ما يتقوى به الجند في القتال
• حدثنا بعض مشايخنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حين حاصر الطائف أمر بكرم لبني الاسود
ابن مسعود أن يقطع حتى طلب بنو الاسود الى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلبوا الى النبي صلى الله
عليه وسلم أن يأخذها لنفسه ولا يقلعها فكف عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أما كل مال الروح فيه العدو فلا بأس أن يحرقه المسلمون ويحرقوه بكل وجه لانه لا يكون معذبا انما
المعذب ما يالم بالعذاب من ذوات الارواح قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال بني النضير وحرقها
وقطع من أعتاب الطائف وهي آخر غزاة غزاها النبي صلى الله عليه وسلم لقي فيها حربا وأما ذوات الارواح
فان زعم أنها قياس على مال الروح فيه فليقل للمسلمين أن يحرقوها كالحرم أن يحرقوا النخل والبيوت فان
زعم أن المسلمين ذبحوا ما يذبح منها فإنه انما أحل ذبحها للنفعة أن تكون ما كولة (قال الشافعي) وقد
أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من قتل عصفورا بغير حقها حوسب بها قاتل وما حقها قال أن يذبحها فبأكلها ولا يقطع
رأسها فيرى به (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة عن أكلها فقد أحل أمانة
ذوات الارواح لمعتنين أحدهما أن يقتل ما كان فيه ضرر لضرره وما كان فيه المنفعة لالا كل منه وحرم
أن تعذب التي لا تضر لغير منفعة الا كل فاذا ذبحنا غنم المشركون في غير الموضع الذي نصل الى كل لحومها
فيه فهو قتل لغير منفعة وهم يتقون بلحومها وجلودها فلم نل في أن يتقوا بها المشركون حين ذبحناها
وانما أراد أن يذبحها فاطع القوتهم فان قال في ذبحها قطع للنفعة لهم فيها في الحياة قبل قد تنقطع المنفعة
عنهم بأنهم لو ذبحناها وشيوخهم والرهبان لو ذبحناها فليس كل ما قطع المنفعة وبلغ غنمهم حل لنا فاحل
لنا منه فعلناه وما حرم علينا تركناه وما شككنا فيه أنه يحل أو يحرم تركناه واذا كان يحل لنا لو أطلعناهم

من طعنا فليس يحرم علينا وتر كنا أشياء لهم اذ لم نقدر على حملها كإليس يحرم علينا أن نترك مساكينهم أو نخيلهم لا تحرقها فإذا كان مباحا أن نترك هذا لهم وكما نمنوعين أن نقتل ذا الروح المأكل الا للنفعة بالأكل كل كان الاولي بنا أن نتركه اذا كان ذبحه لغیر منفعة

(قطع أشجار العدو)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بقطع شجر المشركين ونخيلهم وتحريق ذلك لأن الله عز وجل يقول ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وقال الاوزاعي أبو بكر يتأول هذه الآية وقد نهى عن ذلك وعمل به أئمة المسلمين وقال أبو يوسف أخبرنا الثقة من أصحابنا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا وهم محاصروا بني قريظة اذا غلبوا على دار من دورهم أحرقوها فكان بنو قريظة يخرجون فينقضونها أو يأخذون حجارتهما ليرموها بالمسلمين وقطع المسلمون نخلا من نخيلهم فانزل الله عز وجل يحرقون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين وأمر الله عز وجل ما قطعتم من لينة أو تركتموها * قال وأخبرنا محمد بن اسحق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال لما بعث أبو بكر خالد بن الوليد الى طليحة وبنو تميم قال أى واد أودار غشيتها فأمسك عنها ان سمعت أذا ناحتى تسألهم ما يريدون وما يقومون وأى دار غشيتها فلم تسمع منها اذا ناحت عليهم الغارة واقتل وحرقت ولا نرى أن أبابكر نهى عن ذلك بالشام الا لعلمه بأن المسلمين سيظهرون عليهم ويبقى ذلك لهم فنهى عنه لذلك فيما نرى لأن تخريب ذلك وتحريقه لا يحل ولكل من مثل هذا توجيهه * حدثنا بعض أسيادنا عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم أنه قيل لمعاذ بن جبل ان الروم يأخذون ما حصر من خيلنا فيستلقحونها ويقا تلون عليها أفنعقر ما حصر من خيلنا قال ليسوا بأهل أن ينقصوا منكم انما هم غدا ارقكم وأهل ذمتكم * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انما الكراهية عندنا لانهم كانوا لا يشكون في الظفر عليهم وان الأمر في أيديهم لما رأوا من الفتح فاما اذا اشتدت شوكتهم وامتنعوا فانا نأمر بحسبنا الخيل أن يذبح ثم يحرق لجه بالنار حتى لا ينفعون به ولا يتقون منه بشئ وأكره أن نغذبه أو ننعقره لان ذلك مشقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقطع النخل ويحرق كل مالاروح فيه كالمسئلة قبلها ولعل أمر أبي بكر بأن يكفوا عن أن يقطعوا شجرا ممرا انما هو لانه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أن بلاد الشام تفتح على المسلمين فلما كان مباحا له أن يقطع ويترك اختار الترك نظر المسلمين وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بنى النضير فلما أسرع في النخل قبل له قد وعد كها الله فلو استبقتهما النفس فكف القطع استبقاء لأن القطع محرم فان قال قائل قد ترك في بني النضير قيل ثم قطع بالطائف وهي بعد هذا كله وأخر غزاة لقي فيها قتالا

(ما جاء في صلاة الحرس)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الحرس يحرسون دار الاسلام أن يدخلها العدو فكان في الحرس من يكتب في به فالصلاة أحب الي قال الاوزاعي بلغنا أن حارس الحرس يصبح وقد أوجب (١) في ما لم يعضي في هذا المصلي مثل هذا الفضل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا احتاج المسلمون الى حرس والحرس أفضل من الصلاة فاذا كان في الحرس من يكفيه ويستغني به فإلا صلاة لانه قد يحرس أيضا وهو في الصلاة خفي لا يغفل عن كثير مما يجب عليه من ذلك فيجمع أجرهما جميعا أفضل * أخبرنا محمد بن اسحق والكلبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل واديا فقال من يحرسنا في هذا الوادي الليلة فقال رجلان نحن (١) كذا في النسخة بهذا التعريف وغرض الأوزاعي تفضيل الحراسة مطلقا على الصلاة وحرر

باربع لان هذا لا يكال فقبيل له اذا كان التمر محرما الا كيلا بكيل فكيف أجزت منه قليلا بأكثر فان قال لا يكال فهكذا كل التمر اذا فرق قليلا وانما يجمع تمره الى أخرى فتكال وفي نهى النبي الا كيلا بكيل دليل على تحريمه عددا بعد مثله أو أقل أو أكثر منه فقد أجزته متفاضلا لان رسول الله نهى عنه الا مستويا بالكيل * قال الربيع قال يعني الشافعي وخالفونا معا في العرايا فقالوا لا يجيز بيعها وقالوا نرد اجازة بيعها بنهى النبي عن المزابنة ونهيه عن الرطب بالتمر وهي داخله في المعنيين فقيل لبعض من قال هذا منه فان أجاز انسان بيع المزابنة بالعرايا لان النبي قد أجاز بيع العرايا قال ليس ذلك له قلنا هل الحج عليه الا كهى عليكم في أن يطاع رسول الله ففصل ما أحل ونحرم ما حرم أرايت لو أدخل عليكم أحد مثل هذا فقال أنتم تقولون ان النبي قال المينة على من ادعى

فأتيارأس الوادي وهما مهاجري وأنصاري فقال أحدهما لصاحبه أي الليل أحب إليك فاخترأ أحدهما
 أوله والآخر آخره فنام أحدهما وقام الحارس يصلي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أن كان المصلي وجاء
 الناحية التي لا يأتي العدو إلا منها وكانت الصلاة لا تشغل طرفه ولا سمعه عن رؤية الشخص وسماع الحرس
 فالصلاة أولى لأنه مصل حارس وزائد أن يمتنع بالصلاة من النعاس وإن كانت الصلاة تشغل سمعه وبصره
 حتى يخاف تضييعه فالحراسة أحب إلى الآن يكون الحرس جماعة فيصلي بعضهم دون بعض فالصلاة
 أعجب إلى إذا بقي من الحرس من يكفي وإذا كان العدو في غير جهة القبلة فكذلك إذا كانوا جماعة أن يصلي
 بعضهم أحب إلى لأن ثم من يكفيه وإن كان وحده والعدو في غير جهة القبلة فالحراسة أحب إلى من
 الصلاة تمنعه من الحراسة

(خراج الأرض)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيكره أن يؤدي الرجل الجزية على خراج الأرض فقال لا إنما الصغار
 خراج الاعناق وقال الأوزاعي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من بذل طائعا فليس منا وقال
 عبد الله بن عمر وهو المرتد على عقبيه وأجعت العامة من أهل العلم على الكراهية لها وقال أبو يوسف رحمه
 الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة لأنه كان لعبد الله بن مسعود ولجباب بن الأرت والحسين بن علي ولشريح
 أرض خراج * حدثنا المجاهد عن عامر الشعبي عن عتبة بن فرقد السلي أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله
 تعالى عنه اني اشتريت أرضا من أرض السواد فقال عمر أكل أصحابها أرضيت قال لا قال فأنت فيها
 مثل صاحبها * حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة أن دهاقين السواد من عظمائهم أسلموا في زمان عمر بن
 الخطاب رضي الله تعالى عنه وعلى بن أبي طالب ففرض عمر على الذين أسلموا في زمانه ألفين ألفين وقال أبو
 يوسف رحمه الله تعالى ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه أخرج هؤلاء من أرضهم وكيف الحكم في أرض هؤلاء
 أيكون الحكم لهم أم لغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما الصغار الذي لاشك فيه الجزية الرقبة التي
 يحقن بها الدم وهذه لا تكون على مسلم وأما خراج الأرض فلا يبين أنه صغار من قبل أن لا يحقن به الدم الدم
 يحقون بالاسلام وهو يشبه أن يكون كسكراء الأرض بالذهب والورق وقد اتخذ أرض الخراج قوم من
 أهل الورع والدين وكرهه قوم احتياطا

(شراء أرض الجزية) وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل المسلم يشتري أرضا من
 أرض الجزية فقال هو جائز وقال الأوزاعي رحمه الله تعالى لم تزل أئمة المسلمين يهبون عن ذلك ويكتبون فيه
 ويكرهه علماءهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وقد أجبتك في هذا

(المستأمن في دار الاسلام)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن قوم من أهل الحرب خرجوا مستأمنين التجارة فزنى بعضهم في دار الاسلام
 أو سرق هل يحد قال لا حد عليه ويضمن السرقة لأنه لم يصلح ولم تكن له ذمة قال الأوزاعي رحمه الله تعالى
 تقام عليه الحدود وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة ليس تقام عليهم الحدود لأنهم
 ليسوا بأهل ذمة لأن الحكم لا يجري عليهم رأيت أن كان رسولا للمكهم فزنى أترجه رأيت أن زنى رجل
 بأمر أئمة منهم مستأمنة أترجها رأيت أن لم أترجها حتى عاد إلى دار الحرب ثم خرجا بأمان ثانية أمضى
 عليهما ذلك الحد رأيت أن سبيا أيمضى عليهما حد الحر ثم أهداهما فزنى لرجل من المسلمين رأيت أن

لم يخرج ما نانية فأسلم أهل تلك الدار وأسلمها وأصار ذمة أيؤخذون وأن أخذوا بذلك في دار الحرب ثم خرجوا
اليأس أنقيم عليهم الحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرج أهل دار الحرب إلى بلاد الإسلام بأمان فأصابوا
حدوداً فالحدود عليهم وجهان فما كان منهن الله لاحقاً فيه لآدميين فيكون لهم عقوه وكذاب شهود
شهدوا لهم به فهو معطل لأنه لاحق فيه لمسلم أعماه الله ولكن يقال لهم لم تؤمنوا على هذا فان كففتهم ولا
رددنا عليكم الأمان والحقناكم بما منكم فان فعلوا الحقوق بما منهم ونقضوا الأمان بينهم وبينهم وكان ينبغي
للإمام إذا آمنهم أن لا يؤمنهم حتى يعلمهم أنهم إن أصابوا حداً أقامه عليهم وما كان من حد لآدميين أقيم
عليهم ألا ترى أنهم لو قتلوا قتلناهم فإذا كثر جمعهم على أن نقيدهم من حد القتل لأنه لآدميين كان علينا أن
نأخذ منهم كل ما كان دونه من حقوق الآدميين مثل القصاص في الشجة وأرشاء ومثل الحد في القذف
والقول في السرقة قولان أحدهما أن يقطعوا ويفرغوا من قبل أن الله عز وجل منع مال المسلم بالقطع وإن
المسلمين غرموا من استهلك ما لا غير السرقة وهذا مال مستهلك فغرمناه قياساً عليه والقول الثاني أن يغرم
المال ولا يقطع لأن المال لآدميين والقطع لله فان قال قائل فما فرق بين حدود الله وحقوق الآدميين
قيل أرايت الله عز وجل ذكر الحمار وذ كرحله ثم قال الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ولم يختلف
أكثر المسلمين في أن رجلاً لو أصاب رجلاً دماً وما لا ثم تاب أقيم عليه ذلك فقد فرقنا بين حدود الله عز وجل
وحقوق الآدميين بهذا وبغيره

(بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لو أن مسلماً دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن
بذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم فبأي وجه أخذ أموالهم رضاً منهم فهو جائز قال الأوزاعي الربا
عليه حرام في أرض الحرب وغيرها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع من ربا أهل الجاهلية ما أدركه
الإسلام من ذلك وكان أول ربا وضعه بالعباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم أكل الربا في قوم قد حرم
الله تعالى عليه دماءهم وأموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا
يستحل ذلك وقال أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يحل هذا ولا يجوز وقد بلغتنا الآثار التي ذكر
الأوزاعي في الربا وإنما أحل أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه قال لا ربا بين أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الإسلام (٣) في قولهم أنهم لم يتقاضوا ذلك حتى
يخرجوا إلى دار الإسلام أبطله ولكنه كان يقول إذا تقاضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو
مستقيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف والحجة كما احتج الأوزاعي
وما احتج به أبو يوسف لآبي حنيفة ليس بثابت فلا حجة فيه

(في أم ولد الحرب) تسلم وتخرج إلى دار الإسلام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في أم ولد أسلمت
في دار الحرب ثم خرجت إلى دار الإسلام وليس بها حل أنها تزوج إن شاءت ولا عدة عليها وقال الأوزاعي أي
امرأة هاجرت إلى الله بدينها فالحال المهاجرات لا تزوج حتى تنقضي عدتها (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى مثلها تستبرأ بحيضة لثلاث حيض

(المرأة تسلم في أرض الحرب) قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في امرأة أسلمت من أهل
الحرب وخرجت إلى دار الإسلام وليست بحبلى أنه لا عدة عليها ولو أن زوجها طلقها لم يقع عليها طلاقه قال
الأوزاعي بلغنا أن المهاجرات قد من على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجهن بمكة مشركون فن أسلم
منهم فأدرك امرأته في عدتها ردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على أم
الولد العدة وعلى المرأة الحرة العدة كل واحدة منهن ثلاث حيض لا يتر وجن حتى تنقضي عددهن ولا سبيل

وأحرم ما حرم من بيع
المزانية وبيع الرطب
بالتسوي العرايا
وأزعم أن لم يرد بما حرم
ما أحل ولا بما أحل ما
حرم فأطيعه في الأمرين
وما علمت لك الاعطت
نص قوله في العرايا
وعامة من روى عنه
النهى في المزانية روى
أن النبي أرخص في
العرايا فلم يكن للتوهم
ههنا موضع فنقول
الحديثان مختلفان
ولقد خالفه في فروع
بيع الرطب بالتمر قال
ووافقنا بعض أصحابنا
في جملة قولنا في بيع
العرايا ثم عاذ فقال لا تباع
الا من صاحبها الذي
أعراها إذا تاذى بدخول
الرجل عليه بهرالي
الحديث قال فما علمته
أحلها في حالها كل مشتر
ولا حرمها في قول قول
من حرمها وزاد فقال
تباع بغير نسيئة والنسيئة
عنده في الطعام حرام
ولم يذكر عن النبي ولا غيره
أنه أجاز أن تباع بدين
فكيف جاز لأحد أن
يجعل الدين في الطعام
بلاخبر عن رسول الله
وأن يحل بيعاً من إنسان
يحرمه من غيره فسرهم
صاحبنا في رد بيع
العرايا في حال وزاد عليهم

إذا أحلها إلى الجسد إذا
 فجعل طعاما بطعام إلى
 أجل وإلى أجل مجهول
 لأن الجسد إذا مجهول
 والآجال لا تجوز إلا
 معلومة قال والعرايا
 التي أرخص رسول الله
 فيها فيما ذكر محمود بن
 لبيد قال سألت زيدا
 ثابت فقلت ما عراياكم
 هذه التي تحلونها فقال
 فلان وأصحابه شكوا إلى
 رسول الله أن الرطب
 يحضر وليس عندهم
 ذهب ولا ورق يشترون
 بها عندهم فضل تمر
 من قوت سنتهم فأرخص
 لهم رسول الله أن يشتروا
 العرايا بخمر صها من التمر
 يا كلونهارطبا

﴿باب بيع الطعام﴾

* حدثنا الربيع أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 مالك عن نافع عن ابن
 عمر أن رسول الله قال
 من ابتاع طعاما فلا يبعه
 حتى يستوفيه * أخبرنا
 مالك عن عبد الله بن
 دينار عن ابن عمر أن
 رسول الله قال من ابتاع
 طعاما فلا يبعه حتى
 يقبضه * أخبرنا
 سفيان عن عمرو بن دينار
 عن طاوس عن ابن
 عباس قال أما الذي نهى

لأزواجهن وللأموال عليهن آخر الأبد أخبرنا الحاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله
 ابن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رد زينا إلى زوجها بنكاح جديد وإنما قال أبو حنيفة رحمه
 الله تعالى ولا عدة عليهن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في السبايا بوطان إذا استبرثن بحبضة فقال السبا
 والاسلام سواء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى حدثنا الحاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله
 عنهما أن عبيد بن خراش إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطائف فأعتقهما وحدثنا بعض أشياخنا
 أن أهل الطائف خاصموافي عبيد بن خراش إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقهم قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أولئك عتقاء الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرجت امرأة الرجل من دار الحرب مسلمة
 وزوجها كافر مقيم بدار الحرب لم تزوج حتى تنقضي عدتها كعدة الطلاق فإن قدم زوجها مهاجرا مسلما
 قبل انقضاء عدتها فهما على النكاح الأول وكذلك لو خرج زوجها قبلها ثم خرجت قبل أن تنقضي عدتها
 مسلمة كانا على النكاح الأول ولو أسلم أحد الزوجين وهما في دار الحرب فكذلك لافرق بين دار الحرب ودار
 الاسلام في هذا ألا ترى أنهم ما كانوا في دار الحرب وقد أسلم أحدهما لم يحل واحد منهما للمصاحبة حتى يسلم الآخر
 إلا أن تكون المرأة كغايصة والزوج المسلم فيكونا على النكاح لانه يصلح للمسلم أن يتدنى بالنكاح كغايصة
 فان قال قائل ما دل على أن الدار في هذا وغير الدار سواء قيل أسلم أبو سفيان بن حرب بعز وهي دار خراعة
 وهي دار اسلام وامرأته هند بنت عتبة كافرة مقيمة بمكة وهي دار كفر ثم أسلمت هند في العدة فأقرهما
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح وأسلم أهل مكة وصارت مكة دار اسلام وأسلمت امرأة صفوان
 ابن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل وهما مقيمات في دار الاسلام وهرب زوجها مهاجرا إلى ناحية البحر باليمن
 وهي دار كفر ثم رجعا فأسلما وأزواجهما في العدة فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح الأول
 ولا يجوز أن يكون يروى حديثا يخالف بعضه وإذا خرجت أم ولد الحرب مسلمة لم تنكح حتى ينقضي استبرأؤها
 وهي حبضة ثلاث حيض وأم الولد مخالفة للزوجة أم الولد مملوكة فإذا خرجت إلى دار الاسلام من دار
 الكفر فقد عتقت أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة عشر عبدا من عبيد الطائف خرجوا مسلمين
 وسأل ساداتهم بعدما أسلموا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أولئك عتقاء الله ولم يردهم ولم يعوضهم منهم
 * غير أن من أصحابنا من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خرج اليان من عبيد فهو حر فقال إذا قال
 ذلك الامام أعتقهم وإذا لم يقل أعتقهم على الرق ومنهم من قال يعتقون قاله الامام أبو بكر ولم يقله وبهذا القول
 نقول إذا خرجت أم الولد فهي حرة (١) ولو سبقت سيدها الحرية لأنها تخرج من رق حال المسبية استؤميت
 واسترقا فبعد الحرية أكثر من انفساخ ما بينها وبين زوجها وتستبرأ بحبضة ولا سبيل لزوجهما الأول
 عليها وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبي هوازن ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ألا ترى
 أن الأمة تخرج مملوكة فتصير حرة فكيف يجوز أن يجمع بين اثنين مختلفين هذه تسترق بعد الحرية وتلك
 تعتق بعد الرق

﴿الحرية تسلم فتزوج وهي حامل﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كانت المرأة المسلمة التي جاءت من دار الحرب حاملا فتزوجت فنكاحها
 فاسد وقال الاوزاعي ذلك في السبايا فاما المسلمات فقد مضت السنة أن أزواجهن أحق بهن إذا أسلوا
 في العدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن تزوجهن فاسد وإنما قال أبو حنيفة هذا على السبايا على قول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحبا من النى حتى يضعن قال فكذلك المسلمات (قال الشافعي)
 (١) قوله ولو سبقت سيدها الحرية إلى قوله من انفساخ ما بينها الخ فيه سقط واضح وتحريف فليتأمل

رحمه الله تعالى اذا سببت المرأة حلالاً لم توطأ بالملك حتى تضع وان خرجت مسلمة فنكحت قبل أن تضع
فالنكاح مفسوخ واذا خرج زوجها قبل أن تضع فهو أحق بهما كانت العدة وهذه معتدة وهذه مثل
المسئلة الاولى

(في الحرب يسلم وعنده جنس نسوة)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل من أهل دار الحرب تزوج جنس نسوة في عقدة ثم أسلم هو ومن جميعه
ونخرجوا الى دار الاسلام انه يفرق بينه وبينهن وقال الاوزاعي بلغنا انه قال أيتن شاء وقال أبو يوسف رحمه
الله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال وقد بلغنا من هذا ما قال الاوزاعي وهو عندنا شاذ والساذ
من الحديث لا يؤخذ به لان الله تبارك وتعالى لم يحل الانكاح الا ربع فما كان من فوق ذلك كله حرام من
الله في كتابه فالخامسة ونكاح الأم والأخت سواء في ذلك كله حرام فلأن حربياً تزوج أمها وابتها كنت
أدعهما على النكاح أو تزوج أختين في عقدة ثم أسلوا كنت أدعهما على النكاح وقد دخل بالأم والبنت
أو بالأختين فكذلك الجنس في عقدة ولو كن في عقد متفرقات جاز نكاح الأربع وفارق الأربعة * أخبرنا
الحسن بن عمار عن الحكم بن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم أنه قال في ذلك ثبت الأربع الأول ونفرق بينه وبين الخامسة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة أحسبه ابن علية فان لا يكن ابن علية فالثقة عن معمر بن
الزهرى عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم ونحوه عشرة نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمك
أربعاً وفارق سائرهن أخبرنا الثقة عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد المجيد بن عوف عن نوفل بن معاوية
الديلي قال أسلمت وعندى خمس نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعاً وفارق واحدة
فمعدت الى عموزا أقدمهن عاقر عندى منذ خمس سنين أو ستين سنة فطلقها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقال لي قائل كلنا على حديث الزهرى وأغفنا من حديث نوفل بن معاوية الديلي قلت ماذا فافعل قال
فقد يحتمل أن يكون قال له أسلمك الاوائل وفارق الاواخر قلت وتجده في الحديث أو تجده عليه دلالة منه
قال لا ولكن يحتمله قلت ويحتمل أن يكون قال له أسلمك أربعاً كن شياً وفارق البهائم وأمسك البهائم
وفارق الشبابة قال قل كل كلام الا هو يحتمل ولكن الحديث على ظاهره قلنا ظاهر الحديث بخلاف
ما قلتم ولولم يكن فيه حديث كنت قد أخطأت أصل قولك قال وأين قلت في النكاح شيان عقدة وتعام
فان زعمت أنك تنظر في العقدة وتنظر في التمام فتقول أنظر كل نكاح مضى في الشرك فان كان في الاسلام
أجزته فأجزه وان كان لو كان في الاسلام لم أجزه فأردته تركت أصل قولك قال فانما أقوله ولا أدع أصل قولي
قلت أفرايت غيلان بن يسى ونسائه وثنيات وشهوده وثنيون قال أجل قلت فلو كان في الاسلام
فتزوج بشهود وثنيين أو وثني أو يمجوز نكاحه قال لا قلت فأحسن حاله في النكاح حال لو ابتدأ فيها
النكاح في الاسلام رددته مع اننا نرى انهم قد ينكحون بغير شهود وفي العدة وما جاز في أهل الشرك الواحد
من قولين اما ما قلت ان خالف السنة فتمسكه كله ونكح به بأن يبتدىئ النكاح في الاسلام واما أن لا تنظر الى
العقدة وتجعله معفو لهم كما عني لهم ما هو أعظم منه من الشرك والدماء والتباعد وتنظر الى ما أدركه الاسلام
من الأزواج فان كن عدداً أكثر من أربع أمرته بفراق الأكثر لانه لا يحل الجمع بين أكثر من أربع وان
كن أختين أمرته بفراق احدهما لانه لا يحل الجمع بينهما وان كن ذوات محارم فرقت بينه وبينهن فتكون
قد عفوت العقدة ونظرت الى ما أدركه الاسلام منهن فان كان يصلح أن يبتدىئ نكاحه في الاسلام أقررت به معه
وان كان لا يصلح رددته كما حكم الله ورسوله فيما أدرك من المحرم قال الله عز وجل اتقوا الله وذروا ما بقى من

عنه رسول الله فهو
الطعام أن يباع حتى
يستوفى وقال ابن عباس
برأيه ولا أحسب كل
شيء الأمثلة * أخبرنا
سفيان عن ابن أبي نجيح
عن عبد الله بن كثير
عن أبي المنهال عن ابن
عباس قال قدم النبي
المدينة وهم يسلفون
في التمر السنة والسنتين
والثلاث فقال رسول الله
من سلف فليسلف في
كيل معلوم ووزن معلوم
وأجل معلوم وأولى أجل
معلوم * أخبرنا الثقة
عن أيوب عن يوسف
ابن ماهك عن حكيم بن
حزام قال نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن
بيع ما ليس عندى
(قال الشافعي) وليس
شيء من هذه الاحاديث
مختلفاً ولكن بعضها
من الجبل التي تدل على
معنى المفسر وبعضها
أدى فيه أكثر مما أدى
في بعضه قال فسألني
مقدم من أهل العلم من
يكثر خلافنا ويدخل
المجمل على المفسر
والمفسر على المجمل
فقال رأيت هذه
الاحاديث المختلفة هي
قلت ما يخالف منها واحد
واحداً قال فأبى لي من

الربان كنتم مؤمنين الآية الى قوله وهم لا يظلمون ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله كل ربا
أدركه الاسلام ولم يقبض ولم يأمر أحد اقربى ربا في الجاهلية أن يردده وهكذا حكم في الازواج عفا العقدة
ونظر فيما أدركه مملوكا بالعقدة فاحل فيه من العبد أقره وما حرم من العبد نهى عنه

(في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري دارا أو غيرها)

سئل أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن رجل مسلم دخل دار الحرب بأمان فاشتري دارا أو أرضا ورقيقا
أو ثيابا فظهر عليه المسلمون قال أما الدور والارضون فهي في السلمين وأما الرقيق والمتاع فهو للرجل الذي
اشتراه وقال الاوزاعي فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فغلب بين المهاجرين وأرضهم ودورهم مكة
ولم يجعلها فيا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عن مكة وأهلها وقال من
أغلق عليه باب فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ونهى عن القتل الا
نفرا قد سباهم الا أن يقتل أحد فيقتل وقال لهم حين اجتمعوا في المسجد ما ترون أني صانع بكم قالوا خيرا أخ
كريم وابن أخ كريم قال اذهبوا فأنتم الطلقاء ولم يجعل شيئا قليلا ولا كثيرا من متاعهم فيا وقد أخبرنا أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في هذا كغيره فهذه من ذلالتهم فبما أتاه عن النبي صلى الله عليه
وسلم فان ذلك وجوهها ومعاني فأما الرجل الذي دخل دار الحرب فالقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى المتاع والثياب والرقيق الذي اشترى والدور والارضون في لأن الدور والارضون لا يتحول ولا يجوزها
المسلم والمتاع والثياب تحوز وتحول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الاوزاعي ولكنه
لم يصنع في الحجة بمكة ولا أبو يوسف شيئا لم يدخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنوة وانما دخلها سلميا وقد سبق
لهم أمان والذين قاتلوا وأذن في قتلهم هم أبعاض قتلة تزاغة وليس لهم بمكة دور ولا مال انما هم قوم هربوا اليها
فاى شيء يغنم من لا مال له وأما غيرهم ممن خالدين الولية بداهم بالقتال فلم يعقد لهم أمان واذا خالدا منهم
بدؤهم ثم أسلموا قبل أن يظهر والهم حتى شيء ومن لم يسلم صار الى قبول الأمان بالقاء السلاح ودخول داره وقد
تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من أغلق داره فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن فقال من يغنم
مال من له أمان ولا غنيمته على مال هذا وما يقتدى فيما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم الاجماع صنع أرايت
حين قلنا نحن وهو في رجال أهل الحرب المأمور به ان الامام مخير بين أن يقتلهم أو يفاديهم أو يمن عليهم
أو يسترقهم أليس انما قلنا ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سار فيهم بهذه السيرة كلها أفرأيت ان
عارضنا أحد بمثل ما عارض به أبو يوسف فقال ليس لامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا شيء
ولرسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا ما ليس للناس أو قال في كل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
من اعطاء السلب وقسم الأربعة الانحاس ليس هذا الامام هل الحجة عليه الا أن يقال ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم المعلم بين الحق والباطل فما فعل فهو الحق وعلينا أن نفعله فكذلك هي على أبي يوسف ولودخل
رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فترك لهم أموالهم قلنا فيما طهر عايه عنوة لنا أن نترك له ماله كلنا
في الأيسر أن نحكم فيهم أحكاما مختلفة كما حكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل قد خص
الله رسوله بأشياء قيل كلها ميمنة في كتاب الله عز وجل أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيها ماعا
ولو جاز أن كان مخصوصا بشيء فيبينه الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقال في شيء لم يبينه الله عز وجل ثم
رسوله صلى الله عليه وسلم إنه خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم دون الناس لعل هذا من الخاص برسول الله
صلى الله عليه وسلم جاز ذلك في كل حكمه فخر جت أحكاما من أيدينا ولكن لم يجعل الله هذا لأحد حتى

أين اتفقت ولم تختلف
قلت أما ابن عمر فيقول
ان رسول الله قال من
ابتاع طعاما فلا يبعه
حتى يستوفيه فدل هذا
على أن لا يجوز لمبتاع
طعاما يبعه قبل أن
يستوفيه لانه والله أعلم
مضمون بالبيع على
البائع فلا يكون من
ضمان غيره بالبيع
ويأخذ هو غنمه وربحه
وهو لولاه في يد البائع
قبل أن يقبضه المبتاع
أخذ منه رأس ماله
وكان كمن لا يبيع بينه
وبينه وأما حديث طائوس
عن ابن عباس فمثل
حديث ابن عمر والله أعلم
الا أنه لا يذكر فيه من
ابتاع طعاما وفيه دلالة
اذ قال أما الذي نهى
عنه رسول الله فالطعام
أن يباع حتى يعلم بغنى
حتى يكال واذا اكأله
المشتري فقد استوفاه
وان كان حديث ابن
عمر أوضع معني منه
فأما حديث حكيم بن
حزام فان رسول الله نهاه
والله أعلم عن أن يبيع
شيئا بعينه لا يملكه والدليل
على أن هذا معني
حديث حكيم بن حزام
والله أعلم حديث أبي
المنهال عن ابن عباس أن

بين الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أنه خاص وقد أسلم ابنه سبعة القرنين من بني قريظة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حاتم عليهم قد حصرهم فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لهمادورهما وأموالهما من النخل والأرض وغيرها والذي قال أبو حنيفة من هذا خلاف السنة والقياس وكيف يجوز أن يغنم مال المسلم وقد منعه الله بدينه وكيف ولو جاز أن يغنم ماله بكيمنوته في بلاد الحرب جاز أن يغنم كل ما عليه من ثيابه وفي يديه من ماله ورققه أرايت لو قال رجل لا تغنم دوره ولا أرضوه من قبل أنه لا يقدر على تحويلهما بحال فتركه أياها ليس برضا بأن يقرها بين المشركين إلا بالضرورة ويغنم كل مال استطاع أن يحمله من ذهب أو ورق أو عرض من العروض لأن تركه ذلك في بلاد العدو الذين هو بين أظهرهم رضامنه بأن يكون مباحا ما ألحجه عليه هل هي إلا أن الله عز وجل منع بالاسلام دماءهم وأموالهم إلا بحققها حيث كانوا غرمة الاسلام لهم ثابتة في تحريم دماهم وأموالهم ولو جاز هذا عندنا جاز أن يسترق المسلم بين ظهراني المشركين فيكون حكمه حكم من حوله ولكن الله عز وجل فرق بالاسلام بين أهله وغيرهم

(اكتساب المرتد المال في ردة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى سئل أبو حنيفة رجة الله تعالى عليه عن المرتد عن الاسلام اذا اكتسب مالا في ردة ثم قتل على الردة فقال ما اكتسب في بيت المال لأن دمه حلال فحل ماله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مال المرتد الذي كان في دار الاسلام والذي اكتسب في الردة ميراث بين ورثته المسلمين وبلغنا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم أنهم قالوا ميراث المرتد لورثته المسلمين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى انما هذا فيما كان له قبل الردة وقال أبو يوسف هما سواء ما اكتسب المرتد في الردة وقبل ذلك لا يكون فيا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل ما اكتسب المرتد في ردة أو كان له قبل الردة سواء وهو في لأن الله تبارك وتعالى يمنع الدماء بالاسلام ومنع الأموال بالذي يمنع به الدماء فاذا خرج الرجل من الاسلام إلى أن يباح دمه بالكفر كما كان يكون مباحا قبل أن يسلم يباح معه ماله وكان أهون من دمه لأنه كان ممنوعا بعهده فلما هتك حرمة الدم كانت حرمة المال أهلك وأيسر من الدم وليس قتلنا إياه على الردة كقتلنا إياه على الزنا والقتل ولا المحاربة تلك حدودنا نخرج بهما من أحكام الاسلام وهو فيها وارث موروث كما كان قبل أن يحدتها وليس هكذا المرتد المرتد يعود دمه مباحا بالقول بالشرك وقال أبو حنيفة يكون ميراث المرتد لورثته من المسلمين فقبل لبعض من يذهب مذهبه ما ألحجه لكم في هذا فقالوا وينا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قتل رجلا وورث ميراثه ورثته من المسلمين قلنا أيا ما الحفاظ منكم فلا يرون الا قتله ولا يرون في ميراثه شيئا ولو كان نابتا عن علي رضي الله تعالى عنه لم يكن فيه حجة عندنا وعندكم لا ناواياكم نروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أفيعدو المرتد أن يكون كافرا أو مسلما قال بل كافر قلنا فكيف رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرث مسلم كافرا ولا يرث كافرا مسلما قال فان قلت لا يذهب مثل هذا عن علي بن أبي طالب وأقول بهذا الحديث وأقول انما عني به بعض الكافرين دون بعض قلنا فإما عارضك غيرك بما هو أقوى عليك في ألحجة من هذا فيقول ان عليا قد أخبر بحديث الأشجعيين عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث بر وع بنت واشق فاتهمه وردوه وقال بخلافه وقال معه ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت فرغمت أن لا حجة في أحد مع النبي صلى الله

رسول الله أمر من سلف في عمر سنتين أو ثلاث أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا بيع مالمس عند المرء ولكنه بيع صفة مضمونة على بائعها وإذا أتى بها البائع لزمت المشتري وليس بيع عين بيع العين إذا هلك قبل قبض المتباع انتقض فيها البيع ولا يكون بيع العين مضبوذا على البائع فأتى بمشله إذا هلك فقال كل ما قلت كما قلت وبه أقول فقلت له ولا نجعل عن رسول الله حديثين مختلفين أبدا اذا وجد السبيل إلى أن يكونا مستعملين فلا نعطل منهما واحدا لأن علينا في كل ما علينا في صاحبه ولا نجعل المختلفين إلا فيما لا يجوز أن يستعمل أبدا إلا بطرح صاحبه قال فقلت له ولو ذهب ذاهب في هذه الأحاديث إلى أن يجعلها مختلفة فيقول حكى ابن عباس قدوم النبي المدينة وهم يسلفون فأمرهم أن يسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا أول مقدمه ثم حكى حكيم بن حزام وانما

عليه وسلم وهو كما قلت لو ثبت وزعت أن عمارا حدث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب أن يتيمم فرتده عليه عمر وأقام على أن لا يتيمم الجنب هو وابن مسعود وتاؤل ابن مسعود فيه القرآن فزعت أن قول من قال كان أولى من قوله وهو كما قلت فكيف لم تقل بمثل هذا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر وأنت لا ترى عن علي أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أخبر به عنه وقد روى عن معاذ بن جبل أنه ورث مسلما من ذمي فقال زهمهم ولا يرثونا كما يحل لنا نسأؤهم ولا يحل لهم نسأؤنا أفرايت أن قال قائل بهذا وقال لا يذهب على معاذ شي حفظه أسامة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد بهذا مشركي أهل الأوثان دون أهل الكتاب ألا يكون هذا أولى أن يكون له شبهة منك أو رأيت إذ زعت أن حكم المرتد مخالف في الميراث حكم المشرك غيره لم تورثه هومن ورثته من المسلمين كما تورثهم منه فتكون قد قلت قول واحد أخرجه فيه من جملة المشركين بما ثبت له من حرمة الاسلام فما قلت فيه عمار روى عن علي رضي الله تعالى عنه أنه لم يقل لا يرث المسلم وإذا ورث عقلت أنه يورثه ولا عمار روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالقياس لأن المسلمين الذين أدر كنا نحن وأنت لا يختلفون في أن الكافر لا يرث المسلم والمسلم لا يرث الكافر غير ما ادعيت في المرتد وكذلك قالوا في المملوكين وإنما ورثوا في هذين الوجهين من يورثون منه ولم يتحكموا في ورثون من رجل ولا يورثونه

(ذبيحة المرتد)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تؤكل ذبيحة المرتد وان كان يهوديا أو نصرانيا لأنه ليس بمنزلة لا يترك المرتد حتى يقتل أو يسلم وقال الأوزاعي معنى قول الفقهاء أن من تولى قومافهم ومنهم وكان المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أكلوا ما وجدوا في بيوتهم من اللحم وغيره وما هوهم حلال وقال أبو يوسف طعام أهل الكتاب وأهل الذمة سواء لا بأس بذبحهم وطعامهم كله فأما المرتد فليس يشبه أهل الكتاب في هذا وإن والاهم ألا ترى أني أقبل من أهل الكتاب جميعا ومن أهل الشرك الجزية ولا أقبل من المرتد الجزية والبهنة في المرتد مخالفة للسنة في المشركين والحكم فيه مخالف للحكم فيهم ألا ترى أن امرأه لو ارتدت عن الاسلام إلى النصرانية فتر وجهها مسلم لم يجز ذلك وكذلك لو تزوجها نصراني لم يجز ذلك أيضا ولو تزوج مسلم نصرانية جاز ذلك » أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابن عباس عن علي رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن ذبائح أهل الكتاب ومناحتهم فكرهنا كاح نسائهم وقال لا بأس بكل ذبائحهم وقال أبو يوسف فالمرتد أشد من ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تؤكل ذبيحة المرتد

(العبد يسرق من الغنيمة)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن العبد يسرق من الغنيمة وسيده في ذلك الجيش أيقطع قال لا وقال الأوزاعي يقطع لأن العبد ليس له من الغنيمة شيء ولأن سيده لو أعتق شيئا من ذلك السبي وله فيهم نصيب كان عتقه باطلا وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قطع رقيقا سرقوا من دار الامارة وقال أبو يوسف لا يقطع في ذلك حدثنا بعض أشياخنا عن ميمون بن مهران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عبدا من الجيش سرق من الخس فلم يقطعه وقال مال الله بعضه في بعض حدثنا بعض أشياخنا عن سماعة ابن حرب عن التابغة عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رجلا سرق مغفرا من المغنم فلم يقطعه

وقال أبو يوسف وعلى هذا جماعة فقهاءنا لا يختلفون فيه أما قوله لاحقه في المغنم فقد حدثنا بعض أشياخنا عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى العبيد في المغنم ولم يضرب لهم بهم حدثنا بعض أشياخنا عن عمير مولى أبي اللحم عن العبد الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر يسأله قال فقال لي تقلد هذا السيف فتقلدته فأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم من خرتى المتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم للاحرار بالسهمان ورضي العبيد فإذا سرق أحد حضر المغنم شيأ لم أر عليه قطعا لأن الشركة بالقليل والكثير سواء

((الرجل يسرق من الغنيمة لأبيه فيها سهم))

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل يسرق من الغنيمة وقد كان أبوه في ذلك الجند وأخوه أو ذو رحم محرم أو امرأة سرق من ذلك وزوجها في الجند فقال لا يقطع واحد من هؤلاء وقال الاوزاعي يقطعون ولا يبطل الحد عنهم وقال أبو يوسف لا يقطعون هؤلاء والعبيد في ذلك سواء أ رأيت رجلا سرق من أبيه أو أخيه أو امرأته والمرأة من زوجها هل يقطع واحد من هؤلاء ليس يقطع واحد من هؤلاء وقد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيك فكيف يقطع هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان السارق من هؤلاء شهد المغنم لم يقطع لأنه شريك ولا يقطع الرجل ولا أبوه فيما سرق من مال ابنه أو أبيه لأنه شريك فيه فاما المرأة محض رز وجهها الغنيمة أو الأخ وغيره فكل هؤلاء سراق لأن كل واحد من هؤلاء لو سرق من صاحبه شيأ لم يأمنه عليه قطعه

((الصبي يسبي ثم يموت)) سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الصبي يسبي وأبوه كافر وقع في سهم رجل ثم مات أبوه وهو كافر ثم مات الغلام قبل أن يتكلم بالاسلام فقال لا يصلى عليه وهو على دين أبيه لأنه لم يقر بالاسلام وقال الاوزاعي مولاة أولى من أبيه يصلى عليه وقال لو لم يكن معه أبوه ونخرج أبوه مستأمنًا لسكان لمولاه أن يبيعه من أبيه وقال أبو يوسف إذا لم يسب معه أبوه كان مسلماً ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه إذا دخل بأمان وهو ينقض قول الاوزاعي أنه لا بأس أن يباع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسئلة قبل هذا فالقول في هذا ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان معه أبواه وأحدهما فهو على دينه حتى يقر بالاسلام وإذا لم يكن معه أبواه أو أحدهما فهو مسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بنى قريظة وذرايرهم فباعهم من المشركين فاشتري أبو الشحم اليهودي أهل بيت عجوز وولد هانم النبي صلى الله عليه وسلم وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمباقي من السبايا ثلاثاً إلى تهامة وثلاثاً إلى نجد وثلاثاً إلى طريق الشام فباعوا بالخيال والسلاح والابل والمال وفيهم الصغير والكبير وقد يَحْتَمِلُ هذا أن يكون من أجل أن أمهات الاطفال معهم ويحتمل أن يكون في الاطفال من لا أم له فإذا سبوا مع أمهاتهم فلا بأس أن يباعوا من المشركين وكذلك لو سبوا مع آبائهم ولومات أمهاتهم وآبائهم قبل أن يبلغوا فيصفوا بالاسلام لم يكن لنا أن نصلى عليهم وهم على دين الأمهات والآباء إذا كان السباة معنا ولنا بيعهم بعد موت أمهاتهم من المشركين لا نأخذ حكمنا عليهم بأن حكم الشرك ثابت عليهم إذا ترك الصلاة عليهم كما حكمنا به وهم مع آبائهم لا فرق بين ذلك إذا ألزمهم حكم الشرك كان لنا بيعهم من المشركين وكذلك النساء البوالغ قد استوهب رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية بالغة من أصحابه فقدي بهارجلين

((المذبة وأم الولد تسبيان هل يطوهما سيدهما إذا دخل بأمان))

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المذبة أسرها العدو وأم الولد فدخل سيدهما بأمان فقال أنه لا بأس

خلاف الحديث عند من لعله لا يبصر (٣) في أن قال ذلك ممن يعيب عليك خلاف الحديث

((باب المصراة بالخراج بالضمان))

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عمرو بن الزبير عن عائشة أن رسول الله قال الخراج بالضمان * أخبرنا مسلم عن هشام عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخراج بالضمان (قال الشافعي) وأحسب بل لا أشك أن شاء الله أن مسلماً نص الحديث فذكر أن رجلاً ابتاع عبداً فاستعمله ثم ظهر منه على عيب فقضى له رسول الله برده بالعيب فقال المقتضى عليه قد استعمله فقال رسول الله الخراج بالضمان * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله قال لا تصروا الأبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضىها

أن يطأهما أن لقيهما لانهما له ولا نهم لم يحوز بهما وقال الاوزاعي لا يحل له أن يطأ فرجا يطؤه المولى سرا والزوج الكافر علانية ولولقيها وليس لها زوج ما كان له أن يطأها حتى يتحلوا بينهما وبينه ويخرج بها ولو كان له ولاد منها كانوا أملاك به منه وقال أبو يوسف قول الاوزاعي هذا ينقض بعضه بعضا قال الاوزاعي في غير هذه المسئلة لا بأس أن يطأ السبي في دار الحرب وكره أن يطأ أم الولد التي لاشأن له في ملكها كيف هذا قال أبو يوسف كان أبو خنيفة يكره أن يطأ الرجل امرأته أو مدبرته أو أمته في دار الحرب لأنها ليست بدار مقام وكره له المقام فيها وكره له أن يكون له فيها نسل على قياس ما قال في ما كتبتهم ولكنه كان يقول أم الولد والمدبرة ليس بملكهما العدو وكان يقول أن وطئها في دار الحرب فقد وطئ ما عاك ولم يكن يقول ان كان لها زوج هنالك يطؤها ان لمولاه أن يطأها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى زعم أبو يوسف أن قول الاوزاعي ينقض بعضه بعضا روى عنه أنه قال لا بأس بوطء السبي ببلاد العدو وهو كما قال الاوزاعي وقد وطئ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاستبراء في بلاد العدو وعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفية بالصبيان وهي غير بلاد المسلمين يومئذ والسبي قد جرى عليهم الرق وانقطعت العصم بينهم وبين من يملكهم ينكح أو شراء وكره الاوزاعي أن يطأ الرجل أم ولده وهي زوجة لغيره وأبو خنيفة كان أولى أن يكره هذا في أصل قوله من الاوزاعي من قبل معنيين أحدهما ما يزعم أن شاهدين أو شاهدا على رجل بزور وأنه طلق امرأته ثلاثا ففرق القاضي بينهما كان لأحدهما أن ينكحها حالا وهو يعلم أنها زوجة لغيره والثاني أنه يكره أن يطأ الرجل ما ملكت يمينه في بلاد العدو وهو أولى أن ينسب في تناقض القول في هذا من الاوزاعي وليس هو كما قال الاوزاعي الرجل أن يطأ أم ولده وأمه في بلاد العدو وليس يملك العدو من المسلمين شيئا ألا ترى أن المسلمين لو ظفروا بشئ أحرزوا العدو وحضر صاحبه قبل القسم كان أحق به من المسلمين الذين أوجبوا عليه ولو كان العدو يملكوه ملكا تاما ما كان الامن أوجب عليه كما يكون سائر ملكهم غير أن يحب للرجل إذا شرك في بضعة جارية غيره أن يتوفى وطأها للولد

(الرجل يشتري أمته بعد ما يحرزها العدو)

قال أبو خنيفة رحمه الله تعالى إذا اشترى الرجل أمته فليس له أن يطأها وقال الاوزاعي يطؤها وقال أبو يوسف قال أبو خنيفة لا يطؤها وكان ينهى عن هذا أشد النهي ويقول قد أحرزها أهل الشرك ولو أعتقوها جازعتهم فكيف يطؤها مولاهما وليست هذه كالمدبرة وأم الولد لأن أهل الشرك يملكون الأمة ولا يملكون أم الولد والمدبرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل أمته من المشركين بعد ما يحرزونها فأحب إلى أن لا يطأها حتى يستبرئها كما لا يطؤها لو نكحت نكاحا فاسدا أو أصيبت حتى يستبرئها بحیضة وقد صارت إلى من كان يستحلها وكذلك أم الولد والمدبرة وليس يملك العدو على أحد من المسلمين شيئا ملكا صحيحا لما وصفت من أنه يوجب على ما أحرزوا المسلمون فيما يكونه ملكا يصح عن المشركين فيأتي صاحبه قبل أن يقسم فيكون أحق به من الموجهين عليه وكيف يملك العدو على المسلمين وقد منع الله أموال المسلمين بدينه وخولهم عدوهم من المشركين بفعلهم يملكون رقابهم وأموالهم متى قدر وأعلمها أفيجوز أن يكون من يملكه متى قدر وأعلمه أن يملك عليهم هذا محال أن يملك على من أملكه متى قدرت عليه ولو أعتقوا جميع ما أحرزوا من رقيق المسلمين لم يجز لهم عتق وإذا كان الغاصب من المسلمين لا يجوز له العتق فيما غصب فالمشرك أولى أن لا يجوز له ذلك فان قال قائل قدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شئ فهو له فهذا لا يثبت ولو ثبت كان من أسلم على شئ يجوز له ملكه فهو له فان قال قائل ما دل على هذا قيل

أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر * أخبرنا سفيان عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ردها وصاعا من تمر لا سبوا (قال الشافعي) وحديث الخراج بالضمان وحديث المصرة واحد وهما متفقان فيما اجتمع فيه معناهما وفي حديث المصرة شئ ليس في حديث الخراج بالضمان قال وذلك أن مبتاع الشاة أو الناقة المصرة مبتاع لشاة أو ناقة فيها لبن ظاهر وهو غيرهما كالتمر في الخلعة الذي إذا شاء قطعه وكذلك اللبن إذا شاء حلبه واللبن مبيع مع الشاة وهو سواها وكان في ملك البائع فإذا حلبه ثم أراد ردها بعيب التصرية ردها وصاعا من تمر كثر اللبن أو قل كان قيمته أو أقل من قيمته لأن ذلك شئ وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن جمع فيه بين الأبل والغنم والعلم يحيط أن ألبان الأبل والغنم مختلفة الكثرة والاثمان وأن ألبان كل الأبل والغنم مختلفة

أرأيت لو استرقوا أحرار من المسلمين فأسلموا عليهم أيتكونون لهم فان قال لا قيل فبدل هذا على خلافك الحديث وإن معناه كما قلنا فان قال ما هذا الذي يجوز لهم ملكه قيل مثل ما كان يجوز للمسلمين ملكه فان قال فإين ذلك قيل مثل سبي المسلمين لهم وأخذهم لأموالهم فذلك لهم جائز لحلال فان سبي بعضهم بعضا وأخذ بعضهم مال بعض ثم أسلم السابي الآخذ فهو له لأنه أخذ رقبته وما لا غير ممنوع وأما مال المسلمين فمما منعه الله تعالى بالإسلام حتى لو أن مسلماً أخذ منه شيئاً كان عليه رده ولم يكن له ملكه فالمشرك أولى أن لا يملك على المسلم من المسلم على المسلم

(الحربي يسلم في دار الحرب وله بها مال)

قال أبو حنيفة في الرجل من أهل الحرب يسلم في دار الحرب وله بها مال ثم يظهر المسلمون على تلك الدار أنه يترك له ما كان في يديه من ماله ورقيقه ومتاعه وولده الصغار وما كان من أرض أو دار فهو فيء وأمراته إذا كانت كافرة فإذا كانت حبلى فإني بطنها فيء وقال الأوزاعي كانت مكة دار حرب ظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون وفيها رجال مسلمون فلم يقبض لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم داراً ولا أرضاً ولا امرأة وأمن الناس وعقاعهم قال أبو يوسف قد نقض الأوزاعي حجة هذه ألا ترى أنه قد عفا عن الناس كلهم وأمنهم الكافر منهم والمؤمن ولم يكن في مكة غنيمة ولا في هذه لا تشبه الدار التي تكون فيها يقتسمها المسلمون بما فيها (قال الشافعي) الذي قال الأوزاعي كما قال إلا أنه لم يصنع شيئاً في احتجابه بمكة وقد بناها في مسئلة قبل هذه فتركا تكريرها ولكن الجبة في هذا أن ابن سعية القرظيين خرجا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محاصر بني قريظة فأسلما فأحرز لهما إسلامهما دماءهما وجميع أموالهما من النخل والدور وغيرها وذلك معروف في بني قريظة وكيف يجوز أن يحرز لهم الإسلام الدماء ولم يؤسر وأولم يحرز لهم الأموال وكيف يجوز أن يحرز لهم بعض الأموال دون بعض أرأيت لو لم يكن في هذا خبراً ما كان القياس إذا صار الرجل مسلماً قبل أن يقدر عليه أن يقال إن حكمه حكم المسلم فيما يحرز له الإسلام من دمه وماله أو يقال يكون غير يحرز له من ماله إلا ما لم يكن يستطيع تحويله أما ما يستطيع تحويله من ثيابه وماله وما شئت فلا لأن تركه إياه في بلاد الحرب المباحة رضامنه بأن يكون مباحاً إذا أمكنه تحويله فلم يحوله ألا يكون قوله أسد من قول من قال يحرز له جميع ماله إلا ما لا يستطيع تحويله هذا القول خارج من القياس والعقل والسنة

(الحربي المستأمن يسلم في دار الإسلام)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الرجل من أهل الحرب يخرج مستأمناً إلى دار الإسلام فيسلم فيها ثم يظهر المسلمون على الدار التي فيها أهله وعياله هم فيء أجمعون وقال الأوزاعي يترك له أهله وعياله كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه من المسلمين أهله وعياله حين ظهر على مكة قال أبو يوسف ليس في هذا حجة على أبي حنيفة وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الشرك ممن أهل بمكة أموالهم وعيالهم وعقاعهم جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذه مثل المسئلة الأولى بل خروج المسلم الذي كان مشركاً إلى دار الإسلام أولى أن يحرز له دمه وماله وعياله الذين لم يبلغوا من ولده من المسلم في بلاد الشرك فكيف يترك للأول بعض ماله ولا يترك لهذا الذي هو خير حالاً منه بعض ماله بل جميع ماله كله وكل

وكذلك البقر لا يافي معناها (قال) فان رضى الذي ابتاع المصراة أن يسكها بعيب التصرية ثم جلبها زماناً ثم ظهر منها على عيب غير التصرية فان ردها بالعيب ردها ولا يرد اللبن الذي حلبه بعد لبن التصرية لأنه لم يكن في ملك البائع وإنما كان حادثاً في ملك المبتاع كما حدث الخراج في ملكه ويرد صاعاً من تمر لبن التصرية فقط (قال الشافعي) وإذا ابتاع العبد فأعماه ابتاعه بعينه وما حدث له في يده من خدمة أو خراج أو مال أفاده فهو للشري لأنه حادث في ملكه لم تقع عليه صفقة البيع فهو كبن الشاة الحادث بعد لبن التصرية في ملك مشترى لا يختلف وكذلك نتاج الماشية يشترىها فتنتج ثم يظهر منها على عيب فبردها دون النتاج وكذلك لو أخذها أصوافاً أو شعوراً أو أباراً وكذلك لو أخذ لها غراً إذا كانت يوم يرد بها محالها يوم أخذها أو أفضل وهكذا وطء الأمة الثيب قد دلس له فيها بعيب

مولوده لم يبلغ متروكه له وكل بالغ من ولده وزوجته يسبي لان حكمهم حكم أنفسهم لاحكمه ومن أحرز له الاسلام دمه قبل أن يقدر عليه أحرز له الاسلام ماله وماله أصغر قدر من دمه والحق في هذا مثل الحجة في الاولى وقد أصاب الاوزاعي فيها وجهته بمكة وأهلها ليست بشئ ليست بمكة من هذا سبيل لافي هذه ولا في المسئلة الاولى » قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان هذا الرجل أسلم في دار الحرب كان له ولده الصغار لانهم مسلمون على دينه وما سوى ذلك من أهله وماله فهو في » وقال الاوزاعي حال هذا كحال المهاجرين من مكة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرذاله أهله وماله كإرذله لأولئك قال أبو يوسف قد فرغنا من القول في هذا والقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول فيه ما قال الاوزاعي والحق فيه مثل الحجة في الاولين

(المستأمن يسلم ويخرج الى دار الاسلام وقد استودع ماله)

» قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان أخذ من ماله شيئاً فاستودع رجلاً من أهل الحرب كان فياً أيضاً وقال الاوزاعي لا وأحج في ذلك يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وقال أحق من اقتدى به وتسلط بسنته رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال شريح ان السنة سبقت قياسكم هذا فانبعوا ولا تبدعوا فانكم لن تضلوا ما أخذتم بالاثر وقال أبو يوسف ليس يشبه الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشبه الحكم في الأعاجم وأهل الكتاب الحكم في العرب ألا ترى أن مشركي العرب من غير أهل الكتاب لا ينبغي أن تؤخذ منهم خزية ولا يقبل منهم الا الاسلام أو القتل وأن الخزية تقبل من مشركي الأعاجم وأن أماناً لو ظهر على مدينة من مدائن الروم أو غيرها من أهل الشر لا حتى تصير فياً أو غنيمة في يده لم يكن له أن يقتل منها شيئاً ولا يصرفها عن الذين افتتحوها بخمسها ويقسمها بينهم وان السنة هكذا كان الاسلام على (١)

وليس هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرمها فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى وقد سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي هوازن وسبي يوم بني المصطلق ويوم خيبر في غزوات من غزواته ظهر على أهلها وسبي ولم يصنع في شيء من ذلك ما صنع في مكة لو كان الأمر على ما صنع في مكة ما جاز لأحد من الناس أن يسبي أحداً أبداً ولا كانت غنيمة ولا فيء ولكن الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة على غير ما عليه المقاسم والمغانم فتفهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يغنم من مكة غنيمة من كافر ولا مسلم ولا سبي منها لا من عيال مسلم ولا من عيال كافر وغنائمهم جميعاً وقد جاءت هوازن فكانت سنته ما أخبرته به وقد أرسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحقه من السبي كل رأس بسنة فرائض فكان القول في هذا غير القول في أهل مكة وما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق كما صنع ليس لأحد بعده في مثل هذا ماله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قد كثر التردد في مكة والأمر فيها على خلاف ما قالوا معاً وقد بينا هذا ولم يختلف سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط ولم يستن إلا بما علم من بعده أن يستن إلا ما بين الله أنه جعله له خالصادون المؤمنين وبينه هو عليه السلام ولم يختلف فيه من بعده وأما قوله الحكم في العرب غير الحكم في الهم فقد ادعى أن مكة دار حرب وهي دار محرم فزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم فيها خلاف حكمه في العرب من هوازن وبني المصطلق ولم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من ذلك ولا غيره بشئ اختلف ولكنه سبي من نظيره عنوة وغنمه من عربي وعجمي ولم يسب عربياً

ولا يجيء تقدم إسلامه الظفر به ولا قبل أمانه وترك قتاله وأهل مكة أسلموا ومنهم من قبل الأمان ولا نبي لهم بها فيؤخذ أنما هم قوم من غير أهلها لجأ إليها وأما قوله لا تؤخذ الجزية من العرب فحق كذا على هذا أحرص لولا أن الحق في غير ما قال فلم يكن لنا أن نقول إلا الحق وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من أكيدر القسافي وبيروون أنه صالح رجال من العرب على الجزية فأما عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومن بعده من الخلفاء إلى اليوم فقد أخذوا الجزية من بني تغلب وتنوخ وهراة وخليط من خليط العرب وهم إلى الساعة مقيمون على النصرانية فضعف عليهم الصدقة وذلك جزية وأما الجزية على الأديان لا على الأنساب ولولا أن نأثم بنى الباطل وددنا أن الذي قال أبو يوسف كما قال وأن لا يجزى صغار على عربي ولكن الله عز وجل أجل في أعيننا من أن نجيب غير ما قضى به والله أعلم

(كتاب القرعة)

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم إلى قوله يختصمون وقال عز وجل وإن يونس لمن المرسلين إذا بقى إلى الفلك المشحون فساهم فكان من المدحذين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأصل القرعة في كتاب الله عز وجل في قصة المقترعين على مريم والمقارعي يونس مجتمعين فلا تكون القرعة والله أعلم إلا بين قوم مستوين في الجبة ولا يعدو والله تعالى أعلم المقترعون على مريم أن يكونوا كانوا سواء في كفالتها فتنافسوها فلما كان أن تكون عند واحد منهم أرفق بها لأنها وصيرت عند كل واحد منهم يوما أو أكثر وعند غيره مثل ذلك كان أشبه أن يكون أضربها من قبل أن الكافل إذا كان واحدا كان أعطف له عليها وأعلم بما فيه مصلحتها العلم بأخلاقها وما تقبل وما ترفض وما يحسن به اغتذاؤها فكل من اعتنف كفالتها غير خاب عما يصلحها ولعله لا يقع على صلاحها حتى تصير إلى غيره فيعتنف من كفالتها ما اعتنف غيره وله وجه آخر يصح وذلك أن ولاية واحدا إذا كانت صبية غير ممتعة مما يمنع منه من عقل يستمر ما ينبغي سنه كان أكرم لها وأستر عليها أن يكفلها واحد دون الجماعة قال ويجوز أن تكون عند كافل ويغرم من بقي مؤنتها بالحصص كما تكون الصبية عند خالتها وعند أمها ومؤنتها على من عليه مؤنتها قال ولا يعدو الذين اقترعوا على كفالة مريم أن يكونوا تشاحوا على كفالتها وهو أشبه والله تعالى أعلم أو يكونوا تدافعوا كفالتها فاقترعوا أيهم تلزمه فإذا رضى من شئ على كفالتها أن يؤمنها يكلف غيره أن يعطيه من مؤنتها شيئا برضاه بالتطوع باخراج ذلك من ماله قال وأي المعنيين كان فالقرعة تلزم أحدهم ما يدفع عن نفسه ويخلص له ما يرغب فيه لنفسه وتقطع ذلك عن غيره من هوى مثل حاله قال وهكذا معنى قرعة يونس صلى الله عليه وسلم لما وقفت بهم السفينة فقالوا ما عنعنهم أن تجري الألة بها وما علمتها إلا ذو ذنب فيها فتعالوا فاقترعوا فاقترعوا فوقع القرعة على يونس عليه السلام فأنجزوه منها وأقاموا فيها وهذا مثل معنى القرعة في الذين اقترعوا على كفالة مريم لأن حال الركب كان مستوية وإن لم يكن في هذا حكم يلزم أحدهم في ماله شيئا يلزمه قبل القرعة ويرى عن آخر شيئا كان يلزمه فهو ثبت على بعض حقا وبين في بعض أنه يرى منه كما كان في الذين اقترعوا على كفالة مريم غرم وسقوط غرم (قال الشافعي) وفرعة النبي صلى الله عليه وسلم في كل موضع أقرع فيه في مثل معنى الذين اقترعوا على كفالة مريم سواء لا يخالفه وذلك أنه أقرع بين عماليك أعتقوا معا فعمل العتق تاما لثنتهم وأسقط عن ثلثهم بالقرعة وذلك أن المعتق في مرضه أعتق ماله وماله غيره فإزعتقه في ماله ولم يجز في مال غيره فجمع النبي صلى الله عليه وسلم العتق في ثلثه ولم يبعثه كما يجمع في القسم بين أهل الموارث

يكون له منفعة ما لا يحل له حبسه وكيف يجوز إذا جعل رسول الله المنفعة من الملوكة الذي يحل له ملكه المالك المدلس أن يحل معناه أن يجعل لغير مالك ولن لا يحل له حبس الذي فيه المنفعة فيكون قد أحيل إلى ضده وخولف فيه معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الخلاف في المصرة)

* حدثنا الربيع قال قال الشافعي نخالفنا بعض الناس في المصرة فقال الحديث فيها ثابت ولكن الناس كلهم تركوه فقلت له أفحكى لي عن أحد من أصحاب رسول الله أنه تركه قال لا قلت فأنتم تحكي عن ابن مسعود أنه قال فيها مثل معنى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت له أو تحكي عن أحد من التابعين أنه تركه فأعلمته ذكر في مجلسه ذلك أحدانهم يخالفه قال إنما عنت بالناس المفتين في زماننا وأقبلنا لا التابعين فقلت له أتعي بأى البلدان قال بالجواز

والعراق فقلت له

فاحملني من تركه
بالعراق قال أبو حنيفة
لا يقول به وأصحابه قلت
أفتعد أصحابه الأرجل
واحدًا لأنهم قبلوه عن
واحد قال فلم أعلم غيره
قال به قلت أنت أخبرتنا
عن ابن أبي ليلى أنه قال
يردها وقيمة اللبن يومئذ
قال وهكذا كان يقول
ولكن لا نقول به فقلت
أجل ولكن ابن أبي
ليلى قد زاد الحديث
فتأول فيه شيئاً يحتمله
ظاهراً عندنا على غيره
فقلنا بظاهره وابن أبي
ليلى أراد اتباعه
لأخلافه قال فما كان
مالك يقول فيه قلت
أخبرني من سمعه يقول
فيه بالحديث قال فما
كان الزنجي يقول فيه
قلت سمعته يفتي فيه
بمعنى الحديث (قال
الشافعي) وقلت له
ما كان من يفتي بالبصرة
يقول فيه قال ما أدرى
قلت أفرأيت من غاب
عنه قوله من أهل
البلدان أن يجوز لي أن
أقول على حسن الظن
بهم وافقوا حديث
رسول الله قال لا إلا أن
تعلم قولهم (قال
الشافعي) فقلت فقد

ولا يبعض عليهم وكذلك كان أقرع له نسائه أن يقسم لكل واحدة منهن في الحضر فلما كان السفر كان منزلة يضيق فيها الخروج بكلهن فأقرع بينهن فأتين خرج سهمها خرج بهامعه وسقط حق غيرها في غيبته بها فإذا حضر عاد القسم لغيرها ولم يحسب عليها أيام سفرها وكذلك قسم خير فكان أربعة أحاسها لمن حضر ثم أقرع فأيهم خرج سهمه على جزء مجتمع كان له بكاله وانقطع منه حق غيره وانقطع حقه عن غيره (أخبرنا) ابن عيينة عن اسماعيل بن أمية عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن ابن المسيب أن امرأة أعتقت ستة مملوكين لها عند الموت ليس لها مال غيرهم فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن رجل عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلاً من الانصار ما قال أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين ليس له شيء غيرهم وأما قال أعتق عند موته ستة مملوكين ليس له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فقرأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فذكر الحديث (أخبرنا) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه قضى في رجل أوصى بعتق رقيقه وفهم الكبير والصغير فاستشار عمر رجلاً منهم خارجة بن زيد بن ثابت فأقرع بينهم قال أبو الزناد وحدثني رجل عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرع بينهم (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ عن العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق (قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان العبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فإن كان موسراً فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة ويعتق وربما قال قيمة لا وكس فيها ولا شطط (أخبرنا) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن رجلاً أعتق ثلث رقيقه فأقرع بينهم أبان بن عثمان (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رجلاً في زمان أبان بن عثمان أعتق رقيقاً له جميعاً لم يكن له مال غيرهم فأمر أبان بن عثمان بذلك الرقيق ففقسوا أثلاثاً ثم أسهم بينهم على أيهم نخرج سهم المبت فاعتق نخرج السهم على أحد الأثلاث فعتق قال مالك ذلك أحسن ما سمعت (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ وحديث القرعة عن عمران بن حصين وابن المسيب موافق قول ابن عمر في العتق لا يختلفان في شيء حكى فيه ما ولا في واحد منهما وذلك أن المعتق أعتق رقيقه عند الموت ولا مال له غيرهم إن كان أعتقهم عتق بنات في حياته فهكذا فيما أرى الحديث فقد دلت السنة على معاني منها أن عتق البتة عند الموت إذا لم يصح المريض قبل يموت فهو وصية كعتقه بعد الموت فلما أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق الثلث وأرق الثلثين استدللنا على أن المعتق أعتق ماله وماله غيره فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم ماله ورد مال غيره كالأول كان الرقيق لرجل فباع ثلثهم وأوهبه فقسمناهم ثم أقرعنا فأعطينا المشتري إذا رضى الثلث بحصصهم أو الموهوب له الثلث والشريك الثلثين بالقرعة إذا خرج سهم المشتري أو الموهوب كان له ما خرج عليه سهمه وما بقى لشريكه فكان العتق إذا كان فيما تخرى خروجا من ملك كما كانت الهبة والبيع خروجا من ملك فكان سبيلهم إذا اشتروا فيهم القسم (قال) ولو صح المعتق من مرضه عتقوا كلهم حين صار مالاً لهم غير ممنوع منهم وذلك مرض لا يدري أي موت منه أو يعيش وكذلك لومات وهم يخرجون من ثلثه عتقوا كلهم فلما مات وأعتق ثلثهم وأرق الثلثين كان مثل معنى حديث ابن عمر لا يخالفه وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقصاه في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق فإذا كان المعتق الشقص له في العبد إذا كان موسراً

زعمت أن الناس كلهم تركوا القول بحديث رسول الله في المصراة وزعمت على لسانك أنه لا يجوز لك ما قلت ولم يحصل في يدك من الناس أحد تسميه غير صاحبك وأصحابه (قال الشافعي) وقلت له وهل وجدت لرسول الله حديثاً يشبه أهل الحديث يخالفه عامة الفقهاء إلا إلى حديث لرسول الله مثله قال كنت أرى هذا قلت فقد علمت الآن أن هذا ليس هكذا قال وكنت أرى حديث جابر أن معاذاً كان يصلي مع النبي العتمة ثم يأتي بنى سلمة فيصلي بقومته العتمة هي له نافذة ولهم فريضة فوجدنا أصحابكم المكين عطاء وأصحابه يقولون به ووجدنا وهب بن منبه والحسن وأبا رجاء الطاطري وبعض مقبي أهل زماننا يقولون به قلت وغير من سميت قال أجل وفي هؤلاء ما دل على أن الناس لم يجمعوا على تركه قلت ولقد جهدت منذ لقيتك وجهداً أن نجد حديثاً واحداً يشبه أهل الحديث خالفه العامة

فدفع العوض من ماله إلى شريكه عتق عليه وإذا لم يدفع العوض عتق منه ما عتق وكان المالك الشريك معه على ملكه وكل واحد من الحدين موافق لصاحبه إذا أعسر المعتق لم يخرج من يد شريكه ماله بلا عوض يأخذه وإذا أيسر المعتق تم العتق وكان لشريكه العوض فأعطى مثل ما خرج منه وتم العتق وكل واحد من الحدين يبطل الاستسعاء بكل حال ويتفقان في ثلاثة معان إبطال الاستسعاء وثبوت الرق بعد العتق في حال عسرة المعتق ونفاذ العتق إن كان المعتق موسراً ثم ينفر حديث عمران بن حصين وابن المسيب بمعين أحدهما أن عتق البنت عند الموت إذا لم يصح صاحبه وصية وأن الوصية تجوز لغير القرابة وذلك أن الماليك ليسوا بذوي قرابة للمعتق والمعتق عربي والماليك عجم وهذا يدل على خلاف ما قال بعض أهل العلم قول الله تبارك وتعالى الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بالمواريث والآخرون الوصايا إذا جاوز بها الثلث ردت إلى الثلث وهذا الوجه في أن لا يجاوز الوصايا الثلث وذلك أنه لو شاء رجل أن يقول أنما أثار رسول الله صلى الله عليه وسلم على سعد ولم يعلم أنه لا يجوز له أن يوصي بأكثر من الثلث وفي هذا حجة لنا على من زعم أن من لم يدع وارثاً يعرف أو وصى بماله كله فحديث عمران بن حصين يدل على نجسة معان وحديث نافع يدل على ثلاثة كلها في حديث عمران

(باب القرعة في المالك وغيرهم)

(قال الشافعي رضي الله عنه) كانت قرعة العرب قد اجماعاً يعلمونها من حوتة مستوية ثم يضعون على كل قدح منها علامة رجل ثم يحركونها ثم يقبضون بها على جزء معلوم فأهم خرج سهمه عليه كان له (قال) وأحب القرعة إلى وأبعدهما أن يقدر المقرع فيها على الخيف فيما أرى أن يقطع رقاعاً صغيرة مستوية فيكتب في كل رقعة اسم ذى السهم حتى يستوفى أسماءهم ثم يجعل في بندق طين مستوية لا تفاوت بينها فإن لم يقدر على ذلك إلا بوزن وزنت ثم تستخف قليلاً ثم تاتي في ثوب رجل لم يحضر الكتاب ولا ادخالها في البنادق ويغطي عليها ثوبه ثم يقال أدخل يدك فأخرج بندقاً فإذا أخرجها فضت وقرأ اسم صاحبها ثم دفع إليه الجزء الذي أقرع عليه ثم يقال أقرع على السهم الذي يليه ثم هكذا ما بقي من السهمان شيء حتى ينفذ وهكذا في الرقيق وغيره سواء إذا مات ميت وترك رقبة فقد أعتقهم كلهم أو اقتصر بعتقه على الثلث أو أعتق ثلثهم ولا مال له غيرهم وقيمتهم سواء جزوا ثلاثة أجزاء فكتب سهم العتق في واحد وسهم الرق في اثنين ثم أمر الذي يخرج السهام فقبل أخرج على هذا الجزء ويعرف الذي يخرج عليه فإن خرج سهم العتق عتق الجزء الذي أمر أن يخرج عليه وبقي الجزء الآخران فإن أراد الورثة أن يقرع بينهم فكانا اثنين كتبنا اسميهما ثم قلنا أخرج على هؤلاء فأيهما خرج سهمه فهو له والباقي للثاني فإن كان ورثته اثنين كتبنا اسميهما فأيهما خرج سهمه على الرقيق أخذ جزءاً الذي خرج عليه وإن كانوا أكثر وكانت حقوقهم مختلفة أخذنا الثلثين الذين بقيا رقيقين واستأنفنا قسمهم ثم أقرعنا بينهم قرعة جديدة مستأنفة وإن خرج سهم الرق أو لأعلى جزءه رقوا ثم قبل أخرج فإن خرج سهم العتق على الجزء الثاني عتقوا ورق الثالث وإن خرج سهم الرق على الجزء الثاني عتق الجزء الثالث وإن اختلفت قيمهم جهدت فاسمهم على تعديلهم فضع القليل الثمن إلى الكثير الثمن حتى يعتدوا فإن لم يعتدوا لتفاوت قيمهم فكانوا ستة ممالك قيمة واحد منهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جعل الواحد جزءاً والاثنين جزءاً والثلاثة جزءاً ثم أقرع بينهم فإن خرج سهم الواحد منهم في العتق عتق وكذلك إن خرج سهم الاثنين أو الثلاثة وإنما التعديل بينهم بالقيم استوت قيمهم وأختلفت وإن كان الواحد قيمته مائتين والاثنان قيمتهما خمسين والثلاثة قيمتهم خمسين أقرع بينهم فإن خرج سهم الواحد عتق منه الثلث من جميع المال وذلك نصف العبد وبقي نصفه والجزء الآخر رقيقاً فإن خرج العتق على الاثنين عتقاً ثم أعيدت القرعة فأقرع بين الواحد والثلاثة

فما وجدنا الا أن

يخالفوه الى حديث
رسول الله فذكر حديثا
قلت أنابت هو قال لا
فقلت ما لا يثبت مثله
فليس بحجة لاحد ولا
عليه قال فكيف زد
صاعا من تمر ولا ترد عن
البن قلت أثبت هذا
عن النبي قال نعم قلت
ومأنت عن النبي صلى
الله عليه وسلم فليس فيه
الا التسليم فقولك وقول
غيرك فيه لم وكيف خطأ
قال بعض من حضره نعم
قلت فدع كيف اذا قررت
أنها خطأ في موضع فلا
تضعها للموضع الذي هي
فيه خطأ قال بعض من
حضره وكيف كانت
خطأ قلت ان الله تعبد
خلقه في كتابه وعلى
لسان نبيه صلى الله عليه
وسلم بما شاء لا معقب
لحكمه فعلى الناس
اتباع ما أمر به وليس
لهم فيه الا التسليم
وكيف انما تكون في
قول الآدميين الذين
يكون قولهم تبعا لا
متبوعا ولو جاز في القول
اللازم كيف حتى
يحمل على قياس أو
فطنة عقل لم يكن للقول
غاية ينهي اليها واذا لم
يكن له غاية ينهي اليها

يبدأ بتجزئتهم أثلاثا فأخرج سهمه بالعتق عتق منه مابق من الثلث ورق مابق منه ومن غيره وان بقي من
الثلث شيء يسير فخرج سهم العتق على الواحد عتق منه مابق من حصه العتق وان خرج على اثنين أو ثلاثة وكانوا
لا يخرجون معاجزوا ثلاثة أجزاء ثم أفرع بينهم فأخرج سهم العتق عتق كله فان خرج سهم العتق على
واحد عتق كله أو ما جل مابق من العتق منه فان عتق كله وفضل فضل أفرع بين الذين بقوا معه في جزئه لان
العتق قد صار فيهم دون غيرهم حتى يستكمل الثلث ولا يخرج القرعة أبد من سهم الذين خرج لهم سهم العتق
أو لا حتى تكمل فيهم الحصة فان عتق واحد منهم ثم أفرع بين من بقي فخرجت القرعة على اثنين أفرع بينهما
أيضا فأخرج سهمه في العتق عتق أو عتق منه ما جل الثلث فان عتق كله وبقي من الثلث شيء عتق ما جل
الثلث من الباقي منهما وإذا كانوا ثلاثة أجزاء مختلفي القيم فأفرع بينهم فخرج سهم القرعة على جزء منهم ولهم عدد
لا يحتملهم الثلث أفرع بين الجزء الذي خرج عليهم سهم العتق فاعتق من خرج سهمه منهم فان بقي من العتق شيء
أفرع بين من بقي من الجزء خاصة لان الجزء من الاثنين عادي قيقا ولا يخرج القرعة من الجزء الذي خرج له أولا
سهم العتق حتى يستوظف الثلث أو يفضل فضل من العتق فيكون الجزء أن الباقيان فيه سواء بتبدأ القرعة
بينهم فيجزون أثلاثا فان لم يكن الباقيون رقيقا الا اثنين أفرع بينهما فأخرج سهم العتق عتق منه بقدر
ما بقي من العتق وأرق مابق ولا تبدأ القرعة بينهم أبدا الا على بجزئة ثلاثة أجزاء أما ممكن ذلك وان كان
المعتقان اثنين لا مال له غيرهما فهذا لا يمكن فيهما التجزئة فيقرع بينهما فأخرج سهم العتق عتق منه
ما جل ثلث المال فان خرج على قليل القيمة فاعتق كله وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي مابق من الثلث
ورق مابق منه وان كانوا ثمانية قيمتهم سواء ففهم قولان أحدهما أن يجعلوا أربعة أسهم ثم يقرع بينهم فان
خرج سهم الواحد أو الاثنين عتق ثم جزئ الباقيون كذلك فأعيد فيهم سهم القرعة فأخرج سهمه عتق منه
ما جل الثلث فان خرج سهم اثنين ولا يحتملهم الثلث أفرع بينهما فأخرج سهم العتق عتق ورق الباقي فان
عتق وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي بقدر ما جل الثلث منه وكان مابق رقيقا ومن قال هذا القول أشبه أن
يقول كانت قيم الذين جزأهم النبي صلى الله عليه وسلم سواء لانه لا يعتق اثنين ويرق أربعة والا لكان الثلث
كاملا لازيادته فيه ولا نقص وان كانوا سبعة جعلهم سبعة أسهم ثم أفرع بينهم حتى يستكمل الثلث والقول
الثاني أن يجزئهم ثلاثة أجزاء فان كانوا سبعة قيمهم سواء ضم الواحد الى اثنين منهم فان خرج له سهم العتق
أفرع بينهم فأعتق من خرجت قرعته بأكاله وكان مابق من العتق فيمن لم يخرج سهمه وهذا القول أصح
وأشبه بمعنى السنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جزأهم ثلاثة أجزاء وهذا القول موافق للحديث
اختلفت قيمهم ولم تختلف وذلك أني جعلت لكل واحد منهم حصه من القرعة فاذا صارت على الثلاثة
أعدت عليهم القرعة فان وقعت على الاثنين عتقا واستأنفت القرعة على الخمسة الباقيين من السبعة اختلفت
قيمهم وانفقت وكذلك ان كانوا ثمانية أو أكثر ولا يجوز عندى أبدا أن يقرع بين الرقيق قولا أو كثروا
الا على ثلاثة أسهم وذلك أنه لا يعدو الرقيق الذين أفرع بينهم أن تكون قيمهم سواء وضم الأقل ثمنا الى الأكثر
حتى اذا اعتدلت قيمهم فهو كما أفرع بينهم على ثلاثة أسهم وقد كان يمكن فيهم كانت قيمهم سواء ومختلفة أن
يقرع بينهم على ستة أسهم كما يقرع بين الورثة فاذا خرج سهم واحد اعتقه ثم أعاد القرعة على من بقي حتى
يستوظف الثلث وكان ذلك أحب الى الرقيق لانه ان يقرع على الخمسة الباقيين مرتين أحب اليهم من أن يقرع
بينهم مرة وقرعة مرتين وثلاث لا ضرر فيها على الورثة لانه لا يخرج في مرة ولا مرتين ولا ثلاث الا الثلث فلما
أفرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم على ثلاثة أسهم لم يجز أن يقرع بينهم الا على ثلاثة أسهم وان اختلفت قيمهم
وعدهم والله تعالى أعلم ولو جاز اذا اختلفت قيمهم جاز اذا اتفقت قيمهم أن يقرع بينهم على قدر عدد الرقيق
كما يقرع على قدر عدد الورثة ولكن القرعة بين الرقيق العتق والورثة القسمة قد تختلف في موضع وان انفقت

بطل القياس ولكن القول قولان قول فرض لا يقال فيه كيف وقول تبع يقال فيه كيف يشبه بالقول الغاية «قال الربيع» والقول الغاية الكتاب والسنة (قال الشافعي) قلت له هل تعلم في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان معنى الاثنين قال ما هما قلت ان الخراج حادث بعلم العبد ولم يكن في ملك البائع ولم يكن له فيه حصة من الثمن فلا يجوز لما كان هكذا في ملك المشتري أن يكون الا للمشتري وانه صلى الله عليه وسلم قضى به للمالك ملكا صحيحا (١) قال لا قلت فأنك لما فرغت خالفت بعض معناها معا قال وابن خالفت قلت زعمت أن خراج العبد والامة وخدمتهما وما ملكا بهبة أو وصية أو كنز وجداء أو غيره من وحوال الملك يكون لسيدته الذي اشتراه ودلس له فيه بالعيب وله رده والخدمة وما ملك العبد بلا خراج

(١) لعله قال نعم الآن يكون في الكلام سقط تأمل

في غيره فان قال قائل كيف يقسم الرقيق بالقيمة ثم يضم القليل الثمن الى كثيره أفرأيت اذا فعلت هذا في العتق كيف تصنع فيما يقسم بين الورثة قلنا بالقيمة قيل فان اختلفت قيمهم فكان ما بقي منهم متباين القيمة ففي عبد ثمن ألف وعبدين ثمن خمسمائة والورثة رجلان قيل يقرع بينهم فان خرج سهم الاول على الواحد ردت على أخيه مائتين ونجسين وان خرج على اثنين أخذ من صاحبه مائتين ونجسين وان قال صاحبه ليس عندي أخذ العبدين وكان شريكه في العبد الذي صار في يده بقدر ما بقي له حتى يستوفي نصف ميراث الميت وذلك أن يكون له ربع العبد وللاخر ثلاثة أرباعه وهكذا قيمة كل ما اختلفت أثمانه من أرض وثياب ودار وغير ذلك بين الورثة وفيها قول آخر يصح أن تنظر قيمهم فاذا كانت كما وصفت قبل الورثة ان أحببتم أن يقرع على ما وصفنا فأيكم خرج سهمه على كثير الثمن رد ما فيه من فضل القيمة وأيكم خرج على قليل الثمن أخذ وما بقي من القيمة فان رضوا معا بهذا أقرعنا وان لم يرضوا قلنا أنتم قوم لكم ما لا يعتدل في القسم فكأنكم ورثتم ما لا ينقسم فأنتم على موار يشكم فيه حتى تصطلحوا على ما أحببتم أو تبيعوا فاقسموا الثمن ولا تنكروهم على البيع وهذا أقول فان قيل وكيف لم تقل بالقيمة على الرقيق فاذا خرج سهم الكثير الثمن عتق كله وصار عليه ما بقي دين للورثة ان رضى ذلك العبد قيل لا يشبه الرقيق الورثة لان الرقيق لا مال لهم ولو كان لهم مال كان لما لكهم فلا يجوز أن يخرج عبد ابقى فيه نصفه رقيقا الى الحرية وأحيل عليه وارثا مال كاله بدين لعله لا يأخذه أبدا بغير رضاه وأنا لو خالفت حديث عمران بن حصين وابن عمر وابن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم ودخلت في الاستسعاء أخطأت القياس على ما أقسم بين الورثة فان قيل فكيف يخطئه من قال هذا القول قيل انما يقسم على الورثة بالقيم ويراد عليهم ويرادون برضاهم فاذا أسخطوا أشرك بينهم فيما لا يحتل القسم وقسم بينهم ما احتمله بالقيمة والعبد لا أموال لهم يرزقون بأن يعطوها ونحن لا نجبر من له حق في ميراث من رقيق ولا غيره أن يأخذ شيئا ويعطى معه أو يعطى الارضاء وانما يقسم الرقيق بالقيمة ما اعتدلت القيمة بالقيمة فاذا اختلفت أفرع بينهم ثم أعتق بالقيمة حتى يستوفى الثلث فان كانوا ستة قيمهم سواء وكان خمسة أسداسهم يخرجون أحرار اجزئوا ثلاثة أجزاء وأفرع بينهم فاذا خرج سهم الحر على حر أفرع بينهم حتى يخرج سهم الرق على واحد ويعتق الباقيون والجزآن الذين لم يخرج عليهم ماسهم الرق حران وسواء في القرعة الرقيق الذين أعتقهم عتق ببات في مرضه ثم مات والذين أعتقهم بعد موته اذا كان الرقيق معتقين عتق ببات معا أو كانوا معتقين بعد الموت معا ولو كان له رقيق قد أعتقهم عتق ببات في مرضه وآخرين أعتقهم بعد موته بدئ بالذين أعتقهم عتق البات حتى لا يبقى منهم أحد فان لم يفضل من الثلث شيء لم يعتق من الذين أعتقهم بعد الموت أحد وسواء كانوا مدبرين أو موصى بعقبتهم وان فضل عن المعتقين عتق ببات من الثلث شيء أفرع بين المدبرين والموصى بعقبتهم فأعتق من خرج عليه سهم العتق كما وصفت في القرعة قبل هذا وانما سقونا بين المدبرين والموصى بعقبتهم أنه كان له في المدبرين الرجوع وأنه لا تجرى فيهم حرية الا بعد موته وخرجهم من الثلث وكانت حال الموصى بعقبتهم بأعيانهم والمدبرين حالهم سواء لا يختلفون عندنا لان كلهم يعتق بالموت ويرق ان أحب صاحبه في حياته ولورجع في المدبرين الموصى بعقبتهم قبل يموت كان ذلك له

(باب عتق المسالين مع الدين)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فاذا كان على الميت دين يحيط بماله يبيع الرقيق ولا يعتق منهم أحدا ولو كان عليه دين يحيط ببعض ماله جزئ الرقيق أجزاء ثم كتب سهم العتق وسهم الرق على قدر الدين عليه فان كان الدين ثلثا كتب الدين سهم ما والعتق سهمين ثم أفرع بينهم فأيسم خرج عليه سهم الدين فهو سهم الرق

غير الخراج فإذا قيل لك
لم تجعل ذلك له وهو غير
الخراج والخراج يكون
بعمله وما وهب له يكون
بغير عمله ولا يشغله عن
خدمته فقلت لانه حادث
في ملكه ليس بما انعقدت
عليه صفقة البيع
وزعت أن ألبان الماشية
وأنتاجها وصوفها وتر
النخل لا يكون مثل
الخراج لان هذا شيء
منها والخراج ليس من
العبد وتعب العبد
بالخراج أكثر من تعب
الماشية باللبان والصوف
والشعر يؤخذ منها
وكلاهما حادث في ملك
المشتري وزعت أن
المشتري اذا كان جارية
فأصابعها لم يكن له ردها
فقيل أو تنقصها الاصابة
قال لا نقيل الاصابة
أكثر أو يجحد ألف دينار
ركازا فبأخذها السيد
وكلاهما حادث في ملكه
فقلت فلم فرقت بينهما
قال لانه وطئ أمته فقلت
أولست أمته حين ردها
قال بلى قلت ولولا أنها
أمته لم يأخذ كذا
وجدته قال نعم قلت فما
معنى وطئ أمته وهي
عندنا وعندك أمته
حتى ردها قال فروينا
هذا عن علي قلت أثبت

فبياعون فيوفى ما عليه من دينه وان وقع على جزء وكانوا أكثر من دينه أقرع بينهم بالعق والرق فأبهم خرج
عليه سهم الرق بيع فيه فان بقي منه شيء جزى الباقي منهم مع الباقيين ثم استؤنف بينهم القرعة كأنه لم يترك
غيرهم وان خرج سهم الرق على جزء أقل من دينه بيعوا ثم أعيدت القرعة على من بقي حتى يباع له بقدر دينه
وهكذا ان كان دينه أكثر من الثلث زيد له في سهام الرق والقرعة حتى يستوفي حقه ويبدأ بأبداسهم الرق فان
قال قائل كيف أقرعت بالعق والرق ثم بعث من خرجت عليه قرعة الرق ولم تعتق من خرجت له قرعة العق
قيل له ان الدين أولى من العتق فلما كانوا مستوين في العتق والرق لم أميز بينهم الا بالقرعة فاذا خرجت قرعة
الرق برئ من خرجت قرعته بثبوت الرق من العتق فبعته وكان من بقي مستوين في العتق والرق للورثة فأعدت
القرعة بينهم فن خرجت له قرعة العتق عتق ومن خرجت عليه قرعة الرق فان ترك عبد او احداً اعتقه
وعليه دين يبيع منه بقدر الدين ثم عتق ثلث ما يبقى منه ورق ثلثه ولو أعتقهم بعد قضاء دينه ولم أعلم عليه
دينا غير الذي قضيت به فأعتقت ثلثهم ثم ظهر عليه دين يحيط بهم رددت عتقهم وبعثهم في الدين عليه وكذلك
أبيع من في يد الورثة منهم وأخذت كل مال في أيديهم اذا اغترقه الدين فان قال قائل كيف ترد الحكم وقد
كان صوابا قلت كان صوابا على الظاهر عندنا فلما صار الظاهر عندنا أن ما حكمنا أولاً به على غير ما حكمنا
به رددناه ولم نرد الظاهر الباطن مغيب وانما رددنا الحكم بالظاهر لظاهر حكم أحق منه ولو كان الذي ظهر عليه
من الدين لا يحيط برقيقه كلهم عدت فأقرعت بينهم قرعة الرق وقرعة العتق وبدأت بقرعة العتق فأبهم خرج
عليه رددت عتقه وبعته أو بعته منه ما يقضي به دين الميت فاذا فعلت حال الحكم في بعض أمرهم كأنى كنت
أعتقت اثنين قيمتهما مائة ودفعت الى الورثة أربعة قيمتهم مائتان ثم ثبت على الميت مائة دينار فان كان الوارث
واحداً فاختار اخراج المائة فأخرجها فنقص ثلث مال الميت ونقصت من عتق الذين عتقنا ما زاد على الثلث
ثم أقرعت بينهم ما بسهم الرق وسهم العتق فأبهم خرج عليه سهم الرق أرققت منه ما جاوز الثلث وذلك أنهما
عتقا وثلث الميت في الظاهر مائة دينار ثم صار ثلث الميت ستة وثلاثين وثلث دينار والذين لهم الدين خرج لهم
سهم العتق بكامله حرا وصار بعض الذي خرج عليه سهم الرق حرا وبعضهم مملوكا فاعتقنا منه ما بقي من ثلث مال
الميت وذلك ستة عشر سهما وثلثا سهم من خمسين سهما وان كان الورثة اثنين فصاعد اعتقنا منه ما بقي من ثلث مال
الأسهم وبعنا منهم حتى يوفى الغريم حقه ثم عدنا بالقرعة في الرق والحرية على الاثنين كما وصفت ثم استأنفنا
القسمين الورثة على من بقي ممن كان في أيديهم من الرقيق وعلى من بقي من العبيد المعتق بعضهم المرق بعضهم
فقسمناهم قسما مستأنفا بالقيمة وكلنا ظهر عليه دين صنعناه كما وصفت من نقض القسم وغيره في المسئلة
قبل هذا ولولم يظهر عليه دين ولكن استحق أحد العبيد الذين في أيدي الورثة نقضنا القسم وعدنا على
العتق فنقصنا بعضهم بالقرعة لان ثلث مال الميت نقص ولواستحق أحد العبيد الذين عتقنا في الآخر حرا
وأقرعنا بين الذين في أيدي الورثة فأعتقنا من خرجت له قرعة العتق ما بقي من الثلث ونقضنا القسم بينهم
فاستأنفنا جديدا

باب العتق ثم يظهر له مال

(قال الشافعي) رضى الله عنه ولو أرققنا ثلثهم وأعتقنا الثلث ثم ظهر له مال يخرجون معافيه من الثلث
أعتقنا من أرققنا منهم ودفعنا الى الورثة ما لهم كان قبل العتق ودفعنا الى المالك ما اكتسبوا بعد عتق المالك
ايهم وما كان للرقيق المعتق من مال في أيديهم وأبدي غيرهم قبل عتق الميت عتق بنات أو قبل موت المعتق
عتق تدبيراً أو وصية فهو للورثة كله كأن الميت تركه وبحسب الرقيق وما أخذ من أيديهم من المال ثم يعتق منهم
ثلث جميع ما ترك الميت فانما اكتسب الرقيق المعتقون عتق بنات بعد العتق وقبل القرعة مالا أو وهب

لهم أو أفادوه بوجه أو الرقيق الموصى بعقبتهم بعد الموت بتدبيراً وغيره أحصى جميع ما اكتسب كل واحد منهم ثم نظر إلى ما ترك الميت فان ترك من المال ما يخرج جميع الرقيق من ثلثه عتقوا كلهم وكان لكل واحد منهم ما أفادوا كسب لا يحسب من ميراث الميت وان لم يحسب فكان الرقيق لا يخرجون معاً من ثلث مال الميت فأحصى مال كل واحد منهم ووقف ثم حسب قيمة الرقيق والمعتقين وجميع ما ترك الميت فكان الميت ترك ألفاً ورقيقاً يسوون ألفاً وكان من يعتق من الرقيق ثلثهم وذلك ثلث مال الميت كاملاً فأقر غنائبهم فأعتقنا ثلثهم وخلصنا بينهم وبين أموالهم لأنها أموال اكتسبوها وهم أحرار وأرققنا ثلث الرقيق واستخرجنا ما في أيديهم مما أفادوا واكتسبوا فكان مائة اكتسبوا مملوكاً كان فزاد مال الميت فأقر غنائب المالكين حتى نستوظف ثلث مال الميت فأى بمالكه خرج عليهم سهم العتق عتق كله أو عتق منه ما حل ما بقي من الثلث وإذا عتق كله انبغى أن أرجع إليه ماله الذي دفعته إلى الورثة وإذا دفعت ذلك إليه فكان ذلك ينقص مال الميت حتى لا يخرج من الثلث حسب ماله وقيمته ثم أعتق منه بقدر ما عتق ودفعت إليه من ماله بقدر ما عتق منه فان عتق نصفه أعطيت نصف ماله أو ثلثه أعطيت ثلث ماله فكان موقوفاً في يديه يأكله في يومه الذي يفرغ فيه لنفسه من خدمة مالكه وعلى هذا الأصل حساب ما زاد من مال الميت ونقص

(باب كيف قيم الرقيق)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كان الرقيق أعتقوا عتق بنات في مرض المعتق أو رقيقاً أعتقوا بتدبيراً وصية فبات المدبر أو الموصى ولم يرفع إلى الحاكم حتى تغيرت قيم الرقيق بزيادة أو نقصان فالقول في قيم الرقيق أنهم يقومون في يوم وقع لهم العتق ولا ينظر إلى زيادتهم ولا نقصانهم بعد ذلك وذلك أن الرقيق الذين عتقوا عتق بنات كان العتق لهم تاماً لو عاش وتاماً لو مات فخرجوا من الثلث وواقع على جماعتهم انما يردون بأن لا يدع الميت ما لا يخرجون به فيردون أو يرد منهم من رد فذا تم عتق بعضهم ورد في بعض فأنما أعتقوا بالعتق المتقدم في حياة المعتق لأن أيهم يعتق بالحكم بالقرعة لأن الحكم بالقرعة حكم مستأنف كانهم عتقوا يومئذ ولا أن القرعة أوقعت لمعتق عتقاً لم يكن له ولا زاده مالم يستوجب انما فرقت بين العتق والرق فأما زيادة في شيء بأمر لم يكن فلا ولكنه تمييز بين من يرق ويعتق ممن وقع له العتق بالقول المتقدم فإذا كان هذا هكذا انبغى أن تكون القيمة يوم يقع العتق لا يوم يقع الحكم وأما المدبرون والمعتقون بوصية فقيمهم يوم يموت الميت لأنه وقع لهم يومئذ ومن قال هذا القول انبغى أن يقول ان كان المعتقون أماء أو كان فيهم أماء حبالي قومهن حبالي فان استأخرت قيمتهن إلى أن يلدن فقيمتهن حبالي وأيتهن عتقت فولد هاجر معها لأنها لما وقعت لها القرعة وهي حامل فكان حكم جملها حكمها يعتق بعقبتها ورققها ولو كان زايلاً قبل العتق كان حكمه غير حكمها وهكذا كل من رق منهن رق معها ولدها لا حكم للولد الأحكم أمهاتهم ولو ولد بعد العتق وقبل القرعة ثم عتقت كان ولدها أحراراً مثلها ولو ولد قبل نعتق عتق بنات كان ولدها كغيره من رقيق سيدها وما كان في أيدي هؤلاء الرقيق المعتقين عتق بنات عند الموت أو المعتقين بعد الموت من مال قبل أن يقع العتق على المعتقين فهو كله مال تركه الميت فيؤخذ فيكون ميراثاً كما ترك من مال سواء وكذلك أورش كل جناية جنيت على أحد منهم قبل وقوع العتق (٣) وان لم يوجد إلا بعد العتق وكل ما وهب لهم أو صار لهم من أجرة ومهر جارية وغير ذلك فكله مال من مال الميت لأنه وجب قبل وقوع العتق لهم وهم رقيق ومال الرقيق للمالك ولو زوج أمة منهم بمائة دينار فلم يدخل بها الزوج حتى أعتقها فالمائة للسيد إذا دخل بها وأمات عنها والمائة وجبت بالعقد كاملة وهي مملوكة إلا أن يطلق فيكون له أن يرجع بنصف المائة ويكون الخمسون للسيد (قال) وما أفاد العبيد المعتقون والاماء بعد وقوع العتق من كسب وهبة وأرش جناية وغير ذلك وقف ومنعوه

(٣) قوله وان لم يوجد الخ لعله دون مالم يوجد الخ فقرر كتبه مصححه

عن علي فقال بعض من حضره من أهل الحديث لا قال فروينا عن عمر يرد هاذكر عشرًا أو نحو من ذلك قلت أثبت عن عمر قال بعض من حضره لا قلت فكيف يحتاج بما لم يثبت وأنت تخالف عمر لو كان قاله قال أفلح يس يقبح أن يرد جارية قد وطئها بالمك قال أيقبح لو باعها قال لا قلت فإذا جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم رد العبد بالعب والامة عندنا وعندك مثل العبد وأنت ترد الامة ما يطأها فكيف قلت في الوطء خاصة وهو لا ينقصها لا يرد هاذكر إذا وطئها من شراء مرة أو مرتين قال ما انتفع به منها وهو ينتفع منها بما وصفت وردد هاذكر قال فمن أحبنا من وافقك على أن يرد الجارية إذا وطئت إذا كانت ثيباً وخالقاً في نتاج الماشية فقلت الحجة عليه الحجة عليه

(باب كسب الحجام)

* حدثنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا

سفيان بن عيينة عن
الزهري عن حرام بن
سعد بن محبصة أن
محبصة سأل النبي صلى
الله عليه وسلم عن كسب
الحجام فنهاء عنه فلم يزل
يكلمه حتى قال له
أطعمه رقيقك وأعلنه
ناخلك * أخبرنا
مالك عن الزهري
عن ابن شهاب عن حرام
ابن سعد عن أبيه أنه
استأذن النبي صلى الله
عليه وسلم في إجارة الحجام
فنهاء عنه فلم يزل يسأله
ويستأذنه حتى قال له
أغلفها ناخلك ورقيقك
* حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
أخبرنا مالك عن حميد
عن أنس قال حججتم أبو
طيبة رسول الله فأمره
بصاع من تمر وأمر أهله
أن يخففوا عنه من
خراجهم * وأخبرنا
عبد الوهاب بن عبد
المجيد عن حميد عن
أنس أنه قيل له احتججتم
رسول الله قال نعم حججته
أبو طيبة فأعطاه صاعين
وأمر مواليه أن يخففوا
عنه من ضريبة وقال
إن أمثل ما تدأون به
به الحجامه والقسط
البحري لصبيانكم من
العذرة ولا تعذبوهم

فإن خرجوا من الثلث فهم أحرار وأموالهم التي كسبوا وأفادوا أو صارت لهم بأي وجه ما كان أموال
أحرار لم يملكها الميت قط فيدفع إلى كل واحد منهم ماله وإن لم يخرجوا كلهم من الثلث أقرع بينهم فأيهم
وقعت له الحرية عتق وصير إليه ماله الذي صار له بعد وقوع الحرية بالكلام به في عتق البتات أو موت المعتق
بموته وصار من معه رقيقاً فأخذ ما في أيديهم من الأموال وما وجب لهم من أرض الجناية ومهر المنكوحه
وغيرها مما ملكوه فإذا أخذ فقد زاد مال الميت وإذا زاد مال الميت وجب علينا أن نعتق ما جعل ثلث الزيادة
من الرقيق فعليتنا نقض قسم الرقيق الذين قسمناهم بين الورثة والافتراع بينهم فأيهم خرج عليه سهم العتق
أعتقناه أو ما جعل ما بقي من ثلث مال الميت وصار ما بقي من الرقيق وما بقي من أحدهم إن عتق بعضه مما يملك
فإن أراد الورثة أن يقتسموها أعدنا قسمتهم مستقبلاً كانوا وجدنا مال الميت زاد بما في أيدي العبيد والأماء
الذين خرج عليهم الرق ألفاً وما تسعين فكان ثلث مال الميت منها أربع مائة دينار وقيمة الرقيق الذين أعتقهم
الميت ألفاً فصار لهم من العتق الخمسان على معنى وذلك أن أقرع بينهم فان خرج سهم العتق من الرقيق
على واحد قيمته أربع مائة ولم يكن كسب شيئاً أخذ من يده عتق ورق من بقي وصح المعنى فان خرج سهم
العتق على واحد قيمته أربع مائة أو وقعنا له العتق وإذا نظرنا فكذا أخذنا من ماله شيئاً كان علينا أن نرده
عليه فكأننا أخذنا من كسبه أربع مائة فإذا أردنا ردها عليه وجدنا مال الميت ينقص فينقص عتقهم فنقص
الأربع مائة ونعتق منه ثلث ثمانمائة فيكون ثلثه حراً وثلثه مملوكاً ثم يكون له ثلث أربع مائة ثم يزيد في العتق
بقدر ثلثي أربع مائة فإذا تم زدناه في العتق شيئاً ثم رددناه عليه من ذلك بقدره حتى يصير إليه من كسبه
وماله بقدر ما يعتق منه إن عتق ثلاثة أربع مائة يصيرنا إليه ثلاثة أربع مائة ثم رددنا ما بقي من كسبه ميراثاً
للوارث وهذا من الدور وأصل هذا أن تنظر أبداً إلى الرقيق إذا عجز ثلث مال الميت فأعتقت نصفهم بالقرعة
ثم زاد مال الميت بأي وجه ما كان فاحسب ثلث الزيادة ثم أعتق من بقي من الرقيق المعتقين بقدر ما زاد
مال الميت

باب تبدل بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ولو أن رجلاً قال في مرضه غلامي هذا حر لوجه الله ثم قال بعد وغلالي
هذا حر ثم قال بعد لا خير ذلك وليس له مال غيرهم وقفنا أمرهم فان مات أعتقنا الأول فان كان الثلث كاملاً
عتق كله وإن كان أكثر من الثلث عتق منه ما جعل الثلث دون ما بقي والعبدان معه وإن كان أقل من الثلث
عتق كله وعتق من الثاني ما جعل الثلث فان خرج الثاني من الثلث فهو حر كله وإن خرج من الثلث وبقي
فضل في الثلث عتق الفضل من الثالث ولو كانوا أربعة فأكثروا المسئلة بحالها كان القول كما وصفت فإن
قال معهم وأعتقوا الرابع وصية أو أدامت أو كان الرابع مدبراً كان القول فيها كما وصفت وبدئ عتق البتات
لأنه وقع في الحياة على كل عتق بعد الموت بتديراً أو وصية والتدبير وصية لأن له أن يرجع فيه ما كان حيوانه
لا يقع إلا بعد الموت وإن فضل عن ثلثه فضل عن الذين أعتقهم عتق ببتات عتق من المدبر أو ممن أوصى بعفته
ما جعل الثلث ورق ما بقي وكذلك لو قال سالم حر وغائم حر وزيد حر وقفنا عتقهم فإذا مات بدأنا بسالم لأن
الحرية قد كانت وقعت له قبل غائم إن عاش فان فضل فضل عتق غائم فان فضل فضل عتق زيد أو ما جعل الثلث
منه وإذا بدئ عتق بعضهم على بعض عتق البتات كان كما وصفت لك لا قرعة إذا كان تبدل لأن عتق كل واحد
منهم يقع بالكمال على معنى إن عاش المعتق أو يخرج المعتق من الثلث إن مات المعتق وما جئ على الرقيق بعد
وقوع العتق وقبل القرعة من جناية فهي موقوفة حتى يقرع بينهم فأيهم خرج سهمه كان حراً وكانت الجناية
عليه كالجناية على الحر وموقوفة وما أصاب في تلك الحال من حد فإذا خرج سهمه حذفيه حد الأحرار فإذا

بالغز * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أنس بن سيرين عن ابن عباس * أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن مسيرة عن طاوس قال احتج رسول الله وقال للحجاء اشكوه (قال الشافعي) ليس في شيء من هذه الأحاديث مختلف ولا نسخ ولا منسوخ فذهبوا إلى أنه قد أرخص لمصلحة أن يعلفه ناضجه ويطعمه رقيقه ولو كان حراما لم يجوز رسول الله والله أعلم لمصلحة أن يعلفه ناضجه ولا يطعمه رقيقه وورقيقه ممن عليه فرض الحلال والحرام ولم يعط رسول حجاما على الخامة أجرا إلا لأنه لا يعطى إلا ما يحصل له أن يعطيه وما يحل للمالك ملكه حل له ولأن أطعمه إياه أكله قال فان قال قائل فما معنى نهى رسول الله وأمره في أن يطعمه الناضج والرقيق قيل لا معنى له إلا واحد وهو أن من المكاسب دنيا وحسنا فكان كسب الحجام دنيا فأحب له تنزيه نفسه عن الدناءة لكثرة المكاسب التي

شهد في تلك الحال وقفت شهادته فإذا عتق حازت وما ورث في تلك الحال وقف فإذا خرج سهمه فكل الحر لا تختلف أحكامه ويجرى الولاء ويرث لما وصفت من أن الحرية وقعت بالقول المتقدم في عتق البنات والقول المتقدم في موت المعتق في التدبير وعتق الوصية وهكذا إن جنوا وقفت جنائهم فأبهم عتق عقلت عنه عاقلته من قرابته فان لم يحتجوا أو قال به وأبهم رق جنائته جنابة عبيد بخير سيده بين أن يفديه أو يباع منه في الجنابة ما تؤدي به أو تأتي على جميع غنمه (قال) ولو كان الجنابي بعض هؤلاء المعتقين فعتق بالقرعة نصفه قبل لمالكه ان شئت فافتد النصف الذي تملك بنصف أرض الجنابة تاما ولا يبيع عليك ما تملك منه حتى تؤدي نصف جميع الجنابة فان كان في نصفه فضل عن نصف الجنابة يبيع بقدر نصف الجنابة إلا أن تشاء أن يباع كله ويرد عليك الفضل من غنمه وكان ما بقي من نصف الجنابة في مال ان اكتسبه في يومه الذي يكون فيه لنفسه يؤخذ منه الفضل عن مصلحته في نفقته وكسوته وما بقي دين عليه متى عتق أتبع به فان أعتق ثلاثة ممالك ليس له مال غيرهم ومات فلم يقرع بينهم حتى مات منهم واحد أو اثنان أفرع على الموتي والاحياء فان خرج سهم الحى حرا عتق وأعطى كل مال أفاده من يوم تكلم سيده بالعتق وكان المبتان رقيقين ان كانت قيمته ماسوا فان كان لليتين مال أحصى فكان مائتا كالألفا كسبها بعد كلام السيد بالعتق كل واحد منهما مائة فزاد مال الميت فأقرعنا بينهما فخرج سهم الحرية على أحدهما فحسبنا كم يعتق منه بتلك الخمسمائة التي كانت للاستفد كانه قيمة خمسمائة فوجدناه ثلثه ثم نظرنا إلى الخمسمائة الدرهم التي كسبها بعد عتق سيده فأعطيناها ثلثها وهو مائة وستة وستون وثلثا درهم وبقي ثلثاها وهو ثلثا مائة وثلثون وثلث في مال الميت فكان اذا زدناه في العتق رجع علينا بفضل ما أخذنا من ماله فأنقصةناه من العتق (قال) أبو يعقوب يقدر ذلك على أن يعتق منه ما يكون له من ماله بقدر ما عتق منه غير محسوب ذلك من مال الميت لأن ذلك انما يحسبه نصيب حرقه له دون السيد (قال الشافعي) وقال بعض من ينسب إلى العلم في الرقيق يعتقون فلا يحملهم الثلث يقومون يوم يقرع بينهم ولا أنظر إلى قيمهم يوم يكون العتق لأن العتق انما يقع بالقرعة كانه ذهب إلى أنه اذا لم يدرا بينهم عتق ولا أبهم رق وليس في واحد منهم حرية تامة انما تتم بالقرعة (قال الشافعي) ومن مات منهم لم يعتق ومات رقيقا وأخذ ماله ورثة سيده فأقرع بين الاحياء كانه لم يدع رقيقا غيرهم (قال الشافعي) واذا كان العبد بين ثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه منه وهو موسر ففهمها قولان أحدهما أنه يوقف عتقه فان وجد له مال يبلغ قيمته دفع إلى شريكه من ماله أحب أو كره قيمته وبان عتقه بالدفع (قال) وسواء في العتق العبد والامة والمترفع والمتضع من الرقيق والكافر والمسلم لا افتراق في ذلك ومن قال هذا القول انبني أن يقول لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قرض عليه قيمة عدل فأعطى شركاء حصصهم وعتق عليه العبد والافتد عتق منه ما عتق فيمن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يعتق بالقول اذا كان له مال والقيمة في ماله وان لم يرض شركاؤه بالعتق استدلنا على أن عتقه اذا كان ذاملا ودفعت قيمته أخرجه من أيدي مالكيه معه أجروا أو كرهوا فاذا كان هذا هكذا وقع العتق والولاء ثابت للعتق والغرم لازم له في قيمة ملك شركائه من العبد فاذا كان هذا هكذا فلو أعتق واحد من شركائه أو كلهم بعد ما يقع عليه عتقه بالقول لم يقع عليه لأنه خارج عن ملكه تام العتق على المعنى الذي وصفت من دفع الثمن ويقال لك الثمن فان شئت فخذ وان شئت فدعه والولاء للذين سببقا بالعتق ولو أعتقنا جميعا معا لزمهم العتق وكان الولاء لهم والغرم لشريك ان كان معهما عليه ماسوا فاما اذا تقدم أحد المعتقين من موسر فالعتق تام والولاء له وما كان من عتق بعده فليس بجائز وهو عتق مالا يملك وان كان أحد شركائه غائبا تم العتق ووقف حقه حتى يقدم أو يوكل من يقبضه فان أقام الغائب البينة أنه أعتقه في وقت قبل الوقت الذي أعتقه الحاضر وكان هو موسر فهو حر وله ولأولاده وبطل عتق الحاضر لأنه أعتق حرا وان كان معسرا

هي أجل فلما زاد فيه
أمره أن يعلفه ناضحه
ويطعمه رقيقه نزيها
له لا تحريم عليه (قال
الشافعي) رضى الله
عنه وقدرى أن رجلا
ذا قرابة لعثمان قدم
عليه فسأله عن معاشه
فذكر له غسلة حمام
وكسب حمام أو حمامين
فقال ان كسبك لو سبخ
أو قال لانيء أو قال لندس
أو كلمة تشبه ذلك.

(باب الدعوى والينات)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن ابن أبي
مليكة عن ابن عباس
أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال البينة
على المدعى (قال
الشافعي) وأحسبه
ولا أثبتة قال واليمين على
المدعى عليه * أخبرنا
عبد الله بن الحرث عن
سيف بن سليمان عن قيس
ابن سعد عن عمرو بن
دينار عن ابن عباس أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قضى باليمين مع
الشاهد قال عمرو في
الاموال * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا

عتق نصيبه منه وله ولاؤه وعتق الباقي على الحاضر وضمن لشر يكة قيمته ولو أعتقه واحد ثم آخر وقف
العتق منهما فان كان الاول موسرا دفع ثمنه وعتق عليه وكان عتق الآخر باطلا وان كان معسرا عتق على
الثاني نصيبه فان كان موسرا عتق عليه نصيب صاحبه وأعطاه قيمته وكان الولاء بينهما على قدر ما أعتق
للاول والثالث والآخر الثلثان لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذ جعل على الذي يعتق نصيبه في عبد أن
يعتق عليه كله اذا كان موسرا مدفوعا من ماله الى شركائه قضى على المعتق الآخر بذلك والقضاء بقليل الغرم اذا
أعتق أولى من القضاء بكثيره وفي مثل معناه وفي قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فكان له مال يبلغ
قيمة العبد قوم عليه دلالتان احدهما أن على المرء اذا فعل فعلا يوجب لغيره اخراج شئ من ماله أن يخرج منه
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل الا أن يكون لماله غير قيمة العبد فأما في مال الناس فهذا صحيح وقد
يحتمل أن يقاس عليه ما جعل الله من ماله ويحتمل أن يفرق بينه والقول الثاني أني أنظر الى المعتق شر كاله
في عبد فاذا كان حينئذ موسرا ثم قوم عليه بعد ما أعسر كان حرا وأتبع بما ضمن منه ولم ألتفت الى تغير
حاله انما أنظر الى الحال التي وقع عليه فيها الحكم فان كان من ضمن ضمن وهذا القول الذي يصح فيه القياس
ولو أعتق عبدا قيمته ألف ولم نجده حين أعتق الا مائة أعتقنا منه خمس النصف فعتق نصفه وعشره وكان ما بقى
منه رقيقا وهكذا كلما قصر عن مبلغ قيمة شريكه عتق منه بقدر ما وجد للمعتق ورق ما بقى منه مما لم يحتمله
ماله ولو أعتق رجلا شقيا من عبد في صحته ثم مات قبل يقوم عليه قوم عليه في جميع ماله اذا كان العتق
وهو موسرا لا يخرج من ماله لانه وجب عليه بأن يكون موسرا واجد المال يدفع يوم أعتق ولا يمنع الموت
من حق لزمه في الصحة كما لو جنى جناية ثم مات لم يمنع الموت من أن يحكم بها في ماله أو على عاقلته وسواء آخر ذلك
أو قدم وكذلك لو كان العبد له خالفا فاعتق بعضه ثم مات كان حرا كله بالقول المتقدم منه ولو لم يدع مالا غيره
لان العتق وقع في الصحة وهو غير مجبور عن ماله ومتى أعتق شركا له في عبد وكان له مال يعتق منه قوم عليه
يومئذ ودفع اليه قيمته وعتق كله فان أعتقه ولا مال له فالعبد رقيق ويعتق منه ما علك المعتق وان أيسر
بعد ذلك لم يقوم عليه وسواء أيسر بعد الحكم أو قبله انما أنظر الى الحال التي يعتق بها فان كان موسرا دفعا
عتق في قول من يرى العتق انما يقع باليسر والدفع ويعتق في قول من يرى العتق انما يقع باليسر وان لم يكن
دافعا اذا كان موسرا يوم أعتق وان كان غير موسر دافع لم يعتق لانه يومئذ وقع الحكم وان أيسر بعده وذلك
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال في المعتق شر كاله في عبد ان كان موسرا قوم عليه قيمة عدل فأعطى
شركاءه حصصهم وعتق عليه والافقد عتق منه ما عتق وانما جعله يخرج من ملك الذي لم يعتق يعتق شريكه
بأن يكون شريكه موسرا دافعا لقيمته وهذا في قول من قال لا يعتق الا بالدفع والقول الآخر انه يعتق باليسر
وان لم يكن دافعا بأن يكون موسرا غير دافع واذا أخرجه من ملك المعتق عليه بأمر من اليسر والدفع لم يجز أن
يخرج من ملكه بأمر واحد وهو قول يجز من قاله مذهبنا وأصح في القياس أن ينظر الى المعتق حين يقع العتق
فان كان موسرا بقيمته فقد وقع العتق وضمن القيمة وان أعدم بعد أتبع بالقيمة ولو كانت المعتقة جارية حبلى
يوم أعتق بعضها فلم تقوم حتى ولدت قوم حبلى وعتق ولدها معها لانها كانت حبلى يوم أعتقت فيعتق ولدها
بعثتها ويرقون برقها ليس بمنفصل عنها ولو زعمت أن العتق انما يقع يوم يكون الحكم انبغي أن لا يعتق الولد
معها لانه لم يعتق الولد ألا ترى أنه لو أعتق جارية ساعة ولدت لم يعتق ولدها معها انما يعتق ولدها بعثتها اذا
كانت حبلى فاما اذا ولدت فحكم ولدها حكم ولدها غيرها

(عتق الشرك في المرض)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا أعتق شركا له في عبد في مرضه الذي مات فيه عتق بتات ثم مات

كان في ثلثه ما أعتق منه لنفسه ولغيره إذا حمله الثلث فأمره في ثلثه كأمر الصحيح في كل ماله لا يختلف إذا أعتقه عتق بسات وكذلك إذا أعتق من عبده سهما من مائة سهم في مرضه ثم مات وثلثه بحمله عتق عليه كله لأنه أوقع العتق عليه وهو حي ماله لثلث ماله أو كله وكان كمن أعتق عبده كله ولو أوصى بعتق ثلث مملوك له بعده موته لم يعتق منه إلا ما عتق وذلك أن العتق إنما وقع بالموت وهو لا يملك شيئا يوم يقوم عليه فيه كله وماله كله لو أرتبه إلا ما أخذ من ثلثه فلما لم يأخذ من عبده إلا ثلثه كان لا مال له يقوم عليه فيه العبد فيعتق بالقيمة والدفع

(اختلاف المعتق وشريكه)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه إذا أعتق رجل شركه في عبده ولم يترافعا السلطان إلا بعد أشهر فحكم عليه السلطان بالقيمة يوم أعتق واختلاف في القيمة يوم وقع العتق فقال المعتق كانت قيمته ثلاثين وقال المعتق عليه كانت قيمته أربعين ففيها قولان أحدهما أن القول قول المعتق لأنه موسر واجد دفع فإذا أعتق العبد بهذا لم يؤخذ من ماله إلا ما زعم هو أنه لزمه والقول الثاني أن يكون القول قول رب العبد ولا يخرج ملكه من يده إلا بما رضى كما يكون إذا اختلفا في الثمن والعبد قائم كان القول قول رب المال والمبتاع بالخيار وفي هذا سنة وهو لا يصح قياسا على البيع من قبل أن البيع إذا كان قائما فلا مبتاع رد العبد وأخذ منه عما قال البائع وليس للمعتق ههنا رد العتق ولكن لو قال قائل في هذا إذا اختلفا تحالفا وكان على المعتق قيمة العبد كما يكون على المشتري قيمة الفات إذا اختلفا في ثمنه كان مذهبا ولو اختلفا فقال الذي له الغرم العبد خباز أو كاتب أو يصنع صناعة تزيد في عمله وقال المعتق ليس كذلك نظر فإن وجد كان يصنع تلك الصناعة أقيم بصناعته وإن لم يوجد ذلك لم يؤخذ بقول الذي له الغرم وكان القول قول المعتق لأنه مدعى عليه زيادة القيمة وإن كانت صناعته مما يحدث في مثل تلك المدة التي ترافعا فيها من يوم وقع العتق والقول قول المعتق ولو قال المعتق أعتقت هذا العبد وهو أبق أو سارق أو معيب عيبا لا يرى في بدنه وقال الذي له الغرم ليس بأبق ولا سارق فالقول قوله وهو على البراءة من العيب حتى يعلم العيب لأن العبد قائم بعينه لا يرى فيه عيب وهو يدعى فيه عيبا يطرح عنه بعض ما لزمه ومن قلنا القول قوله في هذا وغيره فقال الذي يخالفه هو يعلم أن ما قلت كما قلت فأحلفوه أو حلفناه على دعواه فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين ردنا اليمين على صاحبه فإن حلف استحق وإن لم يحلف أبطلنا حقه في اليمين ولم نعطه إذا تركها على ما ادعى وذلك مثل قوله أعتقت العبد وهو أبق فقلنا القول قول الذي له الغرم فإن قال المعتق هو يعلم أنه أبق أحلف كما وصفت وذلك أنه قد يكون يعلم ما لا يوجد عليه بينة وما أشبه هذا ولو كان العبد المعتق بعضه ميتا أو غائبا فاختلاف فيه فقال المعتق هو عبد أسود زنجي يسوى عشرة دنانير وقال المعتق عليه هو عبد برى أو فارسى يسوى ألف دينار فالقول قول المعتق الذي يغرم الآن يأتي الذي له الغرم بينة على ما قال أو يحلف له المعتق إن أراد ولو تصادقا على أنه برى واختلاف في ثمنه فالقول قول المعتق مع عبده ولو تصادقا على أنه برى وقيمته ألف لو كان ظاهرا ونجس مائة لو كان غير ظاهر وادعى المعتق أنه غير ظاهر فالقول قول الذي له الغرم الآن يأتي المعتق بينة على ما ادعى وإن شاء أحلفناه على ما ذكرنا قال هو يعلم ما قلت إنما يصدق المعتق على القيمة إذا لم يذكر عيبا وقال قيمة السلعة كذا ما يكون مثله قيمة لثلث العبد بلا عيب فأما إذا ذكر عيبا فالغرم لازم وهو مدعى طرحه أو طرح بعضه لأن القيمة إنما هي على البراءة من العيب حتى يعلم عيبا

أبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن التميمي عن ابن عباس ورجل آخر سمعا لا أحفظ اسمه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن يحيى ابن سعيد عن بشير ابن يسار عن سهل بن أبي حنمة أن عبد الله بن ابن سهل ومحبة بن مسعود خرجا إلى خيبر ففترقا لحاجتهما فقتل عبد الله بن سهل فأنطلق هو وعبد الرحمن أخو المقتول وحويصة ابن مسعود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له قتل عبد الله بن ابن سهل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحلفون نجسين عينا وتستحقون دم قتلكم أو صاحبكم قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فبئركم بهود بنخمسين عينا قالوا يا رسول الله كيف نقبل أيمان قوم كفار فرغم

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم عقله من عنده

قال بشير قال سهل

لقد ركضتني فريضة

من تلك الفرائض في

مربد لنا (قال الشافعي)

وبهذه الأحاديث كلها

نأخذ وهي من الجمل

التي يدل بعضها على

بعض ومن سعة لسان

العرب أو اقتصار المحدث

على بعض ما يسمع دون

بعض أو همما معا فن

ادعى على أحد شيأ سوى

الذي في النفس خاصة

يريد أخذه لم يكن له

أخذه بدعواه بحال فقط

الأن يقسم بينة على

ما دعى فإذا أقام شاهدين

على ما دون الزنا أو

شاهد أو امرأتين على

الأموال قضى له بدعواه

ولم يكن عليه أن يحلف

مع بينته وإذا لم يقيم على

ما يدعى الأشهاد واحدا

فإن كان مالا أحلف

مع شاهده وأعطى

المال وإن كان الذي

يدعى غير مال لم يعط به

شيأ وكان حكمه حكم

من لم يأت بينة (قال

الشافعي) رضي الله

عنه البينة في دلالة

سنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم بينتان بينة

كاملة بعدد الشهود

(باب من يعتق على الرجل والمرأة إذا علما)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ومن ملك أباه أو جده أو ابنه أو ابنة وإن تباعد أو وجد من قبل أب أو أم أو ولد من ابن أو بنت وإن تباعد من يصير إليه نسب المالك من أب أو أم أو يصير إلى المالك نسبه من أب أو أم حتى يكون المالك ولدا أو والد أو جده عتق عليه حين يصح ملكه ولا يعتق عليه غير من سميت لأخ ولا أخت ولا زوجة ولا غيرهم من ذوى القرابة ومن ملك من يعتق عليه شقصا بهيمة أو شرا أو أي وجه ما ملكه من وجوه الملك سوى الميراث عتق عليه الشقص الذي ملكه وقوم عليه ما بقي منه إن كان موسرا وعتق عليه والاعتق منه مالا ورق ما بقي لغيره وإذا كان الرجل إذا ملك أحد يعتق عليه بالملك فكان حكمه أبدا إذا ملكه كمن أعتق وهو إذا ملك من يعتق عليه وقد كان قادرا على أن لا يملكه في حكم المعتق شر كاله في عبد لا يختلطان وهو إذا وهب له أو وصى له به فله أن يردها لهبة والوصية وكل مالم لا غير الميراث فقبوله في الحال التي له رده فيها كاسترائه شقصا منه وشراؤه وقبوله كعتقه ولكنه لو ورث بعض من يعتق عليه لم يكن له رد الميراث من قبل أن الله عز وجل حكم أن ألزم الأحياء ملك الموتى على ما فرض لهم فليس لأحد أن يرده ملك الميراث ولو ورث عبد أو أم أو أمة كان عليه نفقته وليس هكذا ملك غير الميراث ما سوى الميراث يدفع فيه المرأة الملك عن نفسه وإذا ملك من يعتق عليه شقصا عتق عليه مالم منه ولم يقوم عليه ما بقي منه لأنه لم يجز ملكه بنفسه انما ملكه من حيث ليس له دفعه وسواء كان الذي يملك يعتق عليه مسلما أو كافرا أو صغيرا أو كبيرا الاختلاف في ذلك ولو ورث صبي لم يبلغ أو معتوه لا يعقل أو مولى عليه أب أو أم من يعتق عليه عتق على كل واحد من هؤلاء من ملك بالميراث وإن ملك أحد هؤلاء شقصا بالميراث عتق عليهم الشقص ولم يعتق غيره بقيمته لما وصفت من أنهم لم يكونوا يقدرون على رد ذلك الملك (قال الشافعي) ولو أن صبيأ أو معتوها وهب له أبوه أو ابنه أو أوصى له به أو تصدق به عليه ولا مال للصبي وله ولي كان على وليه قبول هذا كله ويعتق عليه حين يقبله ولو تصدق عليه بنصفه أو ثلثه أو وصى له به أو وهب له والصبي أو المعتوه معسر إن كان لوليه قبول ذلك عليه وعتق منه ما صار إليه من أبيه أو ولده وإن كان موسرا فوهب له نصف ابنه أو نصف أبيه لم يكن للولي أن يقبل ذلك وذلك أنه يعتق عليه النصف ويكون موسرا فيكون الحكم على الموسر عتق ما يبقى وليس للولي أن يقبل هذا كله من قبل أن قبوله ضرر على مال الصبي والمعتوه ولا منفعة لهم فيه عاجلة وما كان هكذا لم يكن للولي أن يقبله له فإن قبله فقبوله مردود عنه لأن في قبوله ضررا على الصبي أو ضررا على شريك الصبي وذلك أنه انما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتق على المالك الشريك بقيمة يأخذها فإذا لم يأخذ القيمة عتق عليه بغير حق حتى يصح ملكه عليه

(أحكام التدبير في بسم الله الرحمن الرحيم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول إن أباهم كور رجلا من بني عذرة كان له غلام قبطي فأعتقه عن دبر منه وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع بذلك العبد فباع العبد وقال إذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه فإن كان له فضل فليبدأ مع نفسه عن يعول ثم إن وجد بعد ذلك فضلا فليصدق على غيرهم وقد زاد مسلم في الحديث شيأ هو نحوه من سياق حديث الليث بن سعد (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد وجاد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال أعتق رجلا

لا يحلف مقسمها معها
وبينة ناقصة العدد
يحلف مقسمها معها
(قال) ومن ادعى شيأ لم
يقم عليه بينة يؤخذ
بها أحلف المدعى عليه
فان حلف برئ وان
نكل لم يأخذ الذي ادعى
منه شيأ حتى يحلف على
دعواه فيأخذ بينته مع
نكول المدعى عليه
(قال) والحكم بالدعوى
بلا بينة ولا إيمان
(٣) محلف له بالبيننة
لسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يقاس
به لانهم ما شيء واحد
تضادا قال ومن ادعى
مالا دلالة للحاكم على
دعواه لا بدعواه أحلفنا
المدعى عليه كما يحلف
فيما سوى الدماء واذا
كانت على دعوى المدعى
دلالة تصدق دعواه
كالدلالة التي كانت
في زمان رسول الله صلى
الله عليه وسلم ففضي
فيها بالقسامة أحلف
المدعون نجسين عينا
واستحقوا دية المقتول
ولا يستحقون دما (قال)
وكل ما وصفت بين في
سنه رسول الله صلى الله

(٣) قوله بلا بينة
والإيمان الخ كذا
بالنسخة التي بيدنا كما
رى وحرره من أصل

صحيح كتبه صحيحه

من بنى عذرة عبد الله عن دبر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من يشتره منى فاشتره نعيم بن عبد الله العدوي بثمانمائة درهم فباعها النبي صلى الله عليه
وسلم فدفعها اليه ثم قال أبدا بنفسك فتصدق عليها فان فضل عن نفسك شيء فلا هلك فان فضل شيء فلذوي
قربائك فان فضل عن ذوي قربائك شيء فهكذا وهكذا يدع عن يمينك وشمالك (قال الشافعي) قول جابر والله
أعلم رجلا من بنى عذرة يعني حلفاء أو جيرانا في عدادهم في الانصار وقال مرة رجلا منياعني بالحلف وهو أيضا
منهم بالنسب ونسبه أخرى الى قبيلة كما سماه مرة ولم يسمه أخرى (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان
عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلا أعنت غلاما له عن دبر ولم يكن له مال غيره
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتره منى فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم وأعطاه الثمن (قال
الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم بنحو حديث حماد بن زيد (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وعن
أبي الزبير سمعا جابر بن عبد الله يقول دبر رجل منا غلاما له ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم من
يشتره منى فاشتره نعيم بن عبد الله النخام قال عمرو وسمعت جابرا يقول عبد القبطيات عام أول في أماره
ابن الزبير وزاد أبو الزبير يقال له يعقوب (قال الشافعي) هكذا سمعته منه عامة دهري ثم وجدت في
كتابي دبر رجل منا غلاما له فأت أن يكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان فان كان من سفيان فان
جر يحمي أحفظ الحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جرير حديث الليث وغيره وأبو الزبير يحمي الحديث
تحيديا يخبر فيه حياة الذي دبره وحماد بن زيد مع حماد بن سلمة وغيره أحفظ الحديث عمرو من سفيان وحده
وقد يستدل على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت في حديث ابن جرير والليث عن أبي الزبير
وفي حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وغير حماد بن زويه عن عمره كمار واه حماد بن زيد وقد أخبرني غير
واحد من لقي سفيان قديما أنه لم يكن يدخل في حديثه مات وعجب بعضهم حين أخبرته أني وجدت في كتابي
مات فقال لعل هذا خطأ منه أو زلة منه حفظها عنه (قال الشافعي) واذا باع رسول الله صلى الله عليه
وسلم مدبرا ولم يذكر فيه دين ولا حاجة لان صاحبه قد لا يكون له مال غيره ولا يحتاج الى ثمنه فالمدبر ومن
لم يدبر من العبيد سواء يجوز بيعهم متى شاء مالكهم وفي كل حق لم مالكهم يجوز بيعهم متى شاء مالكهم
وفي كل ما يباع فيه مال سيدهم اذ لم يوجد له وفاء لا يبيعهم وذلك أن التدبير لا يعد وما وصفنا من أن لا يكون
حائلا دون البيع فقد جاءت بذلك دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يكون حائلا فنحن لا نبيع المكاتب
في دين سيده للحائل من الكتابة فقد يؤول الى أن يكون عبدا اذا عجز فاذا امنعناه وقد يؤول الى أن يكون عبدا
يباع اذا عجز من البيع وبعنا المدبر فذلك دلالة على أن التدبير وصية كما وصفنا (قال الشافعي)
ومن لم يبع أم الولد لم يبعها بحال وأعتقها بعد موت السيد فارغة من المال وكل هذا يدل على أن التدبير
وصية (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه باع مدبرا
احتاج صاحبه الى ثمنه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن عمرو بن مسلم عن طاوس قال يعود
الرجل في مدبره أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال المدبر وصية يرجع صاحبه فيه متى شاء (قال
الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن طاوس قال سألت ابن المنكدر كيف كان أبول يقول في المدبر أيبعه
صاحبه قال قلت كان يقول يبيعه اذا احتاج صاحبه الى ثمنه فقال ابن المنكدر وبيعه وان لم يحتج اليه (قال
الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن أيوب بن أبي عيمة أن عمر بن عبد العزيز باع مدبرا في دين صاحبه (قال
الشافعي) ولا أعلم بين الناس اختلافا في أن تدبير العبد أن يقول له سيده صحيا أو مريضا أنت مدبر
وكذلك ان قال له أنت مدبر وقال أردت عتقه بكل حال بعد موتي أو أنت عتيق أو أنت محرر أو أنت حر اذا

عليه وسلم نسا فان
أحكامه لا تختلف
وانها اذا احتلت أن
يمضي كل شيء منها على
وجهه أمضى ولم يجعل
مختلفة وهكذا هذه
الاحاديث فان قال قائل
فتجدي كتاب الله تعالى
ما يشبه هذا قيل نعم
قال الله عز وجل واللاتي
يأتين الفاحشة من
نسائكم فاستشهدوا
عليهن أربعة منكم وقال
في الذين يرمون بالزنا
لولا جاءوا عليه بأربعة
شهداء فكان حكم الله
أن لا يثبت الحد على
الزاني الا بأربعة شهداء
وقال الله تعالى في الوصية
اثنان ذوا عدل منكم
فكان حكمه أن تقبل
الوصية باثنين وكذلك
يقبل في الحدود وجميع
الحقوق اثنان في غير
الزنا وقال في الدين
واستشهدوا شهيدين
من رجالكم فان لم يكونا
رجلين فرجل وامرأتان
فكان حكمه في الدين
يقبل بشاهدين أو شاهدا
وامرأتين ولا يقال شيء
من هذا يختلف على
أن بعضه ناسخ لبعض
ولكن يقال يختلف
على أن كل واحد منه
غير صاحبه قال وانما

مت أو متى مت أو بعد موتى أو ما أشبه هذا من الكلام فهذا كله تدبير وسواء عندى قال أنت حر بعد موتى
أو متى مت أن لم يحدث فيك حدثاً أو ترك استثناء أن يحدث فيه حدثاً لان له أن يحدث فيه نقض التدبير
(قال الشافعي) واذا قال الرجل لعبدك أنت حر اذا مضت سنة أو سنتان أو شهر كذا أو سنة كذا أو يوم كذا الجاء
ذلك الوقت وهو في ملكه فهو حر وله أن يرجع في هذا كله بأن يخرج منه من ملكه ببيع أو هبة أو غيرهما كما يرجع
في بيعه وان لم يرجع فيه ان كان قال هذه الامة فالقول فيها قولان أحدهما أن كل شيء كائن لا يختلف بحال
فهو كالتدبير وولدها فيه كولد المدبرة وحالها حال المدبرة في كل شيء الا أنها تعتق من رأس المال وهذا قول
يحتمل القياس وبه نقول ويحتمل أن يقال ويعتق ولد المدبرة وولدها بعتقها والقول الثاني أنها تختلف
المدبرة لا يكون ولدها بمنزلة ما تعتق هي دون ولدها الذين ولدوا بعد هذا القول (قال الشافعي) ولو قال في صحته
لعبدك أولاً منه متى ما قدم فلان فأنت حر أو متى ما برئ فلان فأنت حر فله الرجوع بأن يبيعه قبل مقدم فلان أو
برئ فلان وان قدم فلان أو برئ فلان قبل أن يرجع عتق عليه من رأس ماله اذا كان قدم فلان أو كان الذي أوقع
العتق عليه والقائل مالك حتى مريضاً كان أو صحيحاً لانه لم يحدث في المرض شيئاً وهذا موضع يوافقنا فيه
جميع من خالفنا من الناس في أن يجعل له الرجوع قبل يقدم فلان أو يبرأ فلان واذا سئلوا عن الحجة قالوا ان
هذا أقديكون ولا يكون فليس كما هو كائن فقليل لهم أو ليس انما يعتق المدبر والمعتق الى سنة اذا كان العبد المعتق
حيّاً والسيد ميتاً وقدمت السنة أو ليس قد يموت هو قبل يموت السيد وتكون السنة وليس له يقين حكم يعتق
به وقد يفقد سيد المدبر فلا يعرف موته ولا يعتق وقد يمكن أن يكون قدماء ولكن لم يستغن معرفته انما
يعتق باليقين (قال الشافعي) ولا أعلم بين ولده الامة يقال لها اذا قدم فلان فأنت حرة وبين ولد المدبرة والمعتقة
الى سنة فرقا بين بل القياس أن يكونوا في حال واحدة ولو قال اذا قدم فلان فأنت حر متى مت أو اذا جاء
السنة فأنت حر متى مت فأت كان مدبراً في ذلك الوقت ولو قال أنت حر ان مت من مرضى هذا أو في سفرى هذا
أو في عامى هذا فليس هذا بتدبير (قال الشافعي) واذا صح ثم مات من غير مرضه ذلك لم يكن حراً والتدبير ما أثبت
السيد التدبير فيه للمدبر (قال الشافعي) واذا قال لعبدك أنت حر بعد موتى بعشر سنين فهو حر في ذلك
الوقت من الثلث وان كانت أمة فولدها بمنزلة ما يعتقون بعتقها اذا عتقت وهذه أقوى عتقاً من المدبرة لان
هذه لا يرجع فيها اذا مات سيدها وما كان سيدها حياً فهي بمنزلة المدبرة

المشبهة في العتق والتدبير

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا قال الرجل لعبدك أنت حر متى مت فشاء فهو مدبر وان لم
يشأ لم يكن مدبراً (قال الشافعي) واذا قال اذا مت فشئت فأنت حر فان شاء اذامات فهو حر وان لم يشأ
لم يكن حراً وكذلك اذا قال أنت حر اذا مت ان شئت وكذلك ان قدم الحرة قبل المشبهة وأخبرها وكذلك ان قال
له أنت حر ان شئت لم يكن الا أن يشاء (قال الشافعي) فان قال قائل فما بالك تقول اذا قال لعبدك أنت حر
فقال لا حاجة لي بالعتق أو در عبده فقال لا حاجة لي بالتدبير أيضاً فنذت العتق والتدبير ولم تجعل المشبهة الى
العبد وجعلت ذلك له في قوله أنت حر ان شئت (قال الشافعي) فان العتق البتات والتدبير البتات شيء ثم
بقوله دون رضا المعتق والمدبر ويلزمه اخراج المعتق من ماله والمدبر في هذه الحال اذامات سيده فوقع له عتق
بتاتاً واعتق تدبيراً لمهما مع حقوق وفرائض لم تكن تلزمها قبل العتق ولم يكن في العتق مشنوية فينتظر كمال
المشنوية بل ابتداء هذا العتق كاملاً ولا نقص ولا مشنوية فيه فأضيئناه كاملاً بامضائه كاملاً ولم أجعل المشبهة فيه
الى العبد كأن عتقه وتدبيره بمشنوية فلا ينفذ الا بكاملها وكذلك الطلاق اذا طلق الرجل امرأته لم يكن له اطلاق
لانه كامل ويخرج من يديه ما كان له ويلزمها شيء لم يكن يلزمها قبله ولو قال أنت طالق ان شئت وان شئت فأنت

قلت لا يقسم المدعون
الدم الا بدلالة استدلالا
بما وصفت من سنة
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وذلك أن
الانصار كانت من
أعدى الناس لليهود
لقطعها ما كان بينها
وقتلها رجالها واجلائها
عن بلادها وفقد عبد
الله بعد العصر ووجد
قبل مغيب الشمس
قتيل في منزلهم ودارهم
محصنة لا يخلطهم فيها
غيرهم فكان فيما
وصفت دلالة من علمها
أنه لم يقتله الا يهود
لبغضهم فعرض النبي
صلى الله عليه وسلم على
الانصار أن يحلفوا
ويستحقوا فأبوا فعرض
عليهم أن تحلف يهود
فبئس ثم بخمسين يمينا
فأبوا فوداه من عنده
وذلك عندنا تطوع فاذا
كان في مثل هذا وما في
معناه أو أكثر منه مما
يغلب على من يعلمه أن
الجماعة التي فيها القتل
أو بعضها قتلته كانت
القسامة فيه واستحق
أهلها بها العقل لا الدم
واذا أبوا حلف لهم من
ادعوا عليه خسين يمينا
ثم يبرؤون لان قول
رسول الله صلى الله

طالق لم يكن أكمل الطلاق لأنه أدخل فيه منثوية فلا يكون الا بأن تجتمع المنثوية مع الطلاق فيتم الطلاق
باللفظ به وكال المنثوية وكالها أن تشاء (قال الشافعي) وكذلك أن قال إن شاء فلان وفلان فغلامي حر عتق
بنات أو حر بعد موتي فان شاء كان حرا وكذلك المدبر مدبرا وإن شاء أحدهما ولم يشأ الآخر أو مات الآخر أو غاب
لم يكن حرا حتى يجتمعا فيشأ بالقول معا ولو قال لرجلين أعتقا غلامي إن شئتما فاجتمعا على العتق
عتق وإن أعتق أحدهما دون الآخر لم يعتق ولو قال لهما مدبرا إن شئتما فاعتقا عتق بنات وإن كان العتق
باطلا ولم يكن مدبرا الا بان يدبراهما انما تنفذ مشيئتهما بما جعل اليهما لا بما تعذبا فيه وسواء التدبير في
الصحة والمرض والتدبير وصية لا فرق بينهما وبين غيره من الوصايا له أن يرجع في تدبيره مريضا وصحيا بان
يخرجه من ملكه كالأوصى بعده لرجل أو داره أو غير ذلك كان له أن يرجع في وصيته مريضا وصحيا وان
لم يرجع في تدبيره حتى مات من مرضه ذلك فالمدبر من الثلث لانه وصية من الوصايا (قال الشافعي) أخبرنا علي
ابن ظبيان عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال المدبر من الثلث (قال الشافعي) قال علي بن
ظبيان كنت أخذته مرفوعا فقال لي أصحابي ليس عمر فروع هو موقوف على ابن عمر فوقفته (قال الشافعي) والحفاظ
الذين يحدثونه يقفونه على ابن عمر ولا أعلم من أدركت من المفتين اختلافوا في أن المدبر وصية من الثلث (قال
الرابع) للشافعي في المدبر قولان أحدهما أنه اذا دبره ثم رجع فيه باللسان لم يخرج من التدبير حتى يخرج
من ملكه ببيع أو هبة أو صدقة لان النبي صلى الله عليه وسلم أخرج المدبر من ملك صاحبه ولا يخرج منه
تدبيره حتى يخرج منه كما أخرج النبي صلى الله عليه وسلم والقول الثاني أنه وصية من الوصايا يرجع فيه باللسان
كما يرجع في الوصية وهذا أصح القولين عندي

(أخراج المدبر من التدبير) قال الشافعي واذا دبر الرجل عبده فله الرجوع في تدبيره بأن يخرج منه من
ملكه وإن قال له المدبر عجل لي العتق والى على تنجسون دينارا قبل يقول السيد قدر جعت في تدبيرى فقال
السيد نعم فاعتقه فهذا عتق على مال وهو حر كله وعليه الجسون وقد بطل التدبير واذا لم يسد المدبر دين يحيط
بماله ببيع المدبر في دينه كما يباع من ليس بمدبر من رقيقه لان سيده اذا كان مسلطا على ابطال تدبيره بالبيع
وغيره فليس فيه حرية حائلة دون بيعه في دين سيده وبه في حياته نفسه وغير ذلك مما يباع فيه العبد غير
المدبر ولو لم يسد دين بدى بغير المدبر من ماله ببيع عليه ولا يباع المدبر حتى لا يوجد له قضاء الا ببيعه أو
بقول السيد قد أبطلت تدبيره وهو على التدبير حتى يرجع فيه أو لا يوجد له مال يؤدى دينه غيره (قال الشافعي)
ولو لم يلزم سيده دين كان له ابطال تدبيره فان قال سيده قد رجعت في تدبير هذا العبد أو أبطلته أو نقضته
أو ما أشبه ذلك مما يكون مثله رجوعا في وصيته لرجل أو وصى له لم يكن ذلك نقضا للتدبير حتى يخرج منه من
ملكه ذلك وهو يخالف الوصية في هذا الموضع وبجامع مرة الايمان وكذلك لو دبره ثم وهبه لرجل هبة بنات
قبضه أو لم يقبضه أو رجع في الهبة أو ندم عليها أو وصى به لرجل أو تصدق به عليه أو وقفه عليه في حياته أو
بعد موته أو قال إن أدى بعد موتى كذا فهو حر فهذا كله رجوع في التدبير باتصاله ولو دبر نصفه كان نصفه
مدبرا ولم يعتق بعد موته منه الا النصف الذي دبر لانه انما له من ثلثه ما أخذ واذا لم يأخذ الا نصفه فلا مال
له بعد موته يقوم عليه فيه لان الله عز وجل نقل ملكه الى ملك الأحياء الذين ورثهم فلا مال له بعد موته يقوم
عليه ولو دبره ثم أوصى بنصفه لرجل كان النصف للموصى له به وكان النصف مدبرا فان رد صاحب الوصية
الوصية ومات السيد المدبر لم يعتق من العبد الا النصف لان السيد قد أبطل التدبير في النصف الذي أوصى
به وكذلك لو وهب نصفه وهو حي أو باع نصفه وهو حي كان قد أبطل التدبير في النصف الذي باع أو وهب
والنصف الثاني مدبرا لم يرجع فيه واذا كان له أن يدبر على ابتداء نصف عبده كان له أن يبيع نصفه
ويقر النصف مدبرا بحاله وكذلك ان دبره ثم قال قدر جعت في تدبيرى ثلثك أو ربعك أو نصفك فأبطلته كان

عليه وسلم قتلهم يهود
يدل على أنهم يرون
بالإيمان ومثل هذا
وأكثر منه تدخل الجماعة
البيت فيدخل عليهم
وفهم القليل فيغلب
على العلم أنهم أو بعضهم
قتله أو يوجد الرجل
بالفلاة مطلق الشيا
بالدم والسيف وعنده
القتيل ليس قربه عين
ولا أثر عين فيغلب على
من علم هذا انه قتله أو
أخبار من يغلب على
من يسمع خبره انه
لا يكذب اذا كان ذلك
بحضرة القليل وأتى
واحد من جهة
وامرأه من أخرى أو
صبي من أخرى أو كافر
من أخرى وأثبت كلهم
رجلا فقالوا هذا قتله
وغيب فأروا غيره فقالوا
لم يقتله هذا وما كان في
هذا المعنى فإذا لم يكن
واحد من هذه المعاني
فادعى أولياء الميت أن
فلا ناقله وكان جماعة
من وجه واحد ليس فيهم
من تجوز شهادته يمكن
أن يكونوا طواغيتا على
الباطل بعد القتل فيما
لا يمكن أن يكون الذين
جاؤا من وجوه متفرقة
اجتمعوا فتواطؤا على
أن يقولوا انه قتله لم يكن

مارجع فيه منه باخراجه من ملكه خارجا من التدبير وما لم يرجع فيه فهو على تدبيره بحاله فإذا دبره ثم كاتبه
فليس الكتابة ابطالا للتدبير انما الكتابة في هذا الموضع بمنزلة الخراج والخراج بدل من الخدمة وله أن يختدمه
وأن يخارجه وكذلك يكتبه اذا رضي فان أدى قبل موته عتق بالكتابة وان مات عتق بالتدبير ان حله الثلث
وبطل ما بقى عليه من الكتابة وان لم يحمله الثلث عتق ما حله الثلث منه وبطل عنه من الكتابة بقدره وكان
عليه ما بقى من الكتابة وكان على كتابته الا أن يهجر لانه قد يدعه العتق ويريد العبد تعجيل العتق في كاتب
(قال الشافعي) ولو دبر رجل عبده ثم قال اخدم فلانا لرجل حر ثلاث سنين وأنت حر فان غاب المذبر القائل
هذا أو خرس أو ذهب عقله قبل يسأل لم يعتق العبد أبدا الا بأن يموت السيد المذبر وهو يخرج من الثلث
ويخدم فلانا ثلاث سنين فان مات فلان قبل موت سيد العبد أو بعده ولم يخدمه ثلاث سنين لم يعتق أبدا لانه
أعتقه بشرطين فيبطل أحدهما وان سئل السيد فقال أردت ابطال التدبير وأن يخدم فلانا ثلاث سنين ثم هو
حر فالتدبير باطل وان خدم فلانا ثلاث سنين فهو حر وان مات فلان قبل يخدمه أو وهو يخدمه العبد لم يعتق
وان أراد السيد الرجوع في الاخد ام رجع فيه ولم يكن العبد حرا وان قال أردت أن يكون مذبرا بعد خدمة
فلان ثلاث سنين والتدبير بحاله لم يعتق الا بهما معا كما قلنا في المسئلة الاولى ولو أن رجلا دبر عبده ثم قال
قبل موته ان أدى مائة بعد موتى فهو حر أو عليه خدمة عشر سنين بعد موتى ثم هو حر أو قال هو حر بعد موتى
بسنة فان أدى مائة أو خدم بعد موته عشر سنين أو أتت عليه بعد موته سنة فهو حر والالم يعتق وكان هذا
كله وصية أحدثها له وعليه بعد التدبير شئ أولى من التدبير كما يكون لو قال عبدي هذا فلان ثم قال بل نصفه لم
يكن له الا نصفه ولو قال رجل عبدي فلان ثم قال بعد ذلك عبدي فلان اذا دفع الى ورتي عشرة دنانير أو الى
غير ورتي عشرة دنانير فان دفع عشرة دنانير فهو له والالم يكن له لانه احدث وصية له وعليه بعد الاولى ينتقض
الشرط في الاولى والاخرة اذا انقضت أحق من الاولى (قال الشافعي) ولو جنى المذبر جناية فلم يتطوع
السيد أن يغديه فباعه السلطان ثم اشتراه ثانية لم يكن مذبرا بوجه من الوجوه وكان بيع السلطان عليه فيما
يجب عليه فيه كبيعته على نفسه وكان ابطالا للتدبير ولو اقتاده سيده متطوعا كان على التدبير ولو ارتد العبد
المذبر عن الاسلام وتلقى بدار الحرب ثم أخذه سيده بالملك الاول كان على تدبيره ولا تنقص الردة ولا الاباق لو أبقى
تدبيره وكذلك لو أوقف عليه المسلمون فأخذوه سيده قبل أن يقسم أو بعد ما يقسم كان مذبرا فكان على الملك
الاول ما لم يرجع سيده في تدبيره بأن يخرج من ملكه ولو وقع في المقاسم كان سيده أن يأخذه بكل حال وكان
على التدبير ولو كان السيد هو المرتد فوقف ماله لموت أو يقتل أو يرجع نائبا فيكون على ملك ماله لحق
بدار الحرب أو لم يلحق ثم يرجع الى الاسلام فهو على ملك ماله والعبد مذبرا بحاله ولو مات كان ماله فشاو كان
المذبر حرا لان المسلمين انما ملكوا مال المرتد السيد المذبر ولم يكن الورثة أن يملكوا باليراث شيئا ودينهم غير دينه
(١) الا أنهم انما ملكوا في الحياة وكان التدبير وهو جازا الامر في ماله ولو قال المذبر قد رددت التدبير في حياة
السيد أو بعد موته لم يكن ذلك له وليس ما يعتق به العبد كما يوصى به الحر من غير نفسه كل من أوصى له بحال
ملكه عن نفسه كان له رد الوصية وكل من أعتق عتق بثبات لم يكن له رد العتق لانه شئ أخرج من يدى
المعتق تاما فثبت به حرمة المعتق ويجب عليه الحقوق وكذلك اذا أعتق الى وقت (قال الشافعي) ولو
دبر أمته فوطئها فولدت كانت أم ولد تعتق بعد الموت من رأس المال ولو دبر عبده ثم كاتبه كان مكاتبا
وغير خارج من التدبير لان الكتابة ليست رجوعا في التدبير (قال الشافعي) ولو دبره ثم قال له أنت حر على أن
تؤدى كذا وكذا كان حرا على الشرط الا إذا قال أردت بهذا رجوعا في التدبير وان لم يرد به هذا رجوعا
في التدبير عتق ان أدى فان مات سيده قبل أن يؤدى عتق بالتدبير فان أراد به هذا رجوعا في التدبير فهو رجوع
في التدبير ولا يكون هذا رجوعا في التدبير الا بقول بين أنه أراد رجوعا في التدبير غير هذا القول فان
(١) قوله لا أنهم انما ملكوا في الحياة كذا بالاصل وراجع ميراث المرتد تعلم أن مقصوده الرد وقوله وكان
التدبير وهو جازا الخ المقصود به تعليل كون المذبر يصير حرا قدير كتبه معصحه

فيه قسامة مختلف
المدعى عليهم ويرون

باب الخلاف في هذه
الاحاديث

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضى الله
عنه قال فلما بعض الناس
في هذه الاحاديث فورد
خلاف حديث اليمين مع
الشاهد وخالف بعض

معنى البيئة على المدعى
واليمين على المدعى عليه
وقد كتبت عليه فيها
حججا اختصرت في هذا
الكتاب بعضها فكان
مما رده اليمين مع
الشاهد أن قال قال
الله تبارك وتعالى
شهادتين من رجالكم فان
لم يكونا رجلين فرجل
واحد اثنان فقلت له
لست أعلم في هذه الآية
تحريم أن يجوز أقل
من شاهدين بحال قال
فان قلت في هذا لالة على
أن لا يجوز أقل من
شاهدين قلت فقله
قال فقد قلته قلت فن
الشاهدان اللذان أمر
الله جل ثناؤه بهما قال
عدلان حران مسلمان
فقلت فلم أجز شهادة
أهل الذمة وقلت
لم أجز شهادة القابلة
وحدها قال لان عليا

دبره ثم قاطعه على شيء وتعجله العتق فليس هذا نقضا للتدبير والمقاطعة على ما تقاطع عليه فان أداء عتق فان
مات السيد قبل أن يؤديه المدبر عتق بالتدبير (قال الشافعي) واذنبر الرجل عبده ثم لم يحدث رجوعا
في تدبيره ولا نقضه ولم يحق في عتق المدبر شيء يباع به فهو على تدبيره ولو دبر السيد ثم خرس فلم ينطق حتى
مات كان على تدبيره ولا ينقض التدبير الا باطلاه اياه في حياته باخراجه من يديه أو ما وصفت من حق يلزمه
في عتق العبد أو ذمة السيد ولو دبره ثم خرس وكان يكتب أو يشير إشارة تفهم فرجع في تدبيره بإشارة أو كتاب
كان رجوعه كرجوع بالكلام اذا أخرجه من ملكه ولو دبره صحيحا ثم غلب على عقله ثم رجع في التدبير وهو
مغلوب على عقله لم يكن رجوعا وكذلك لو دبره مغلوب على عقله ثم تاب اليه عقله فلم يحدث له تدبرا كان التدبير
وهو مغلوب على عقله باطلا وكذلك لو اعتقه وهو مغلوب على عقله لم يجر عتقه

(جنابة المدبر وما يخرج بعضه من التدبير وما لا يخرج)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذنجنى المدبر جنابة فهو كالعبد الذي لم يدبر ان شاء سيده تطوع عنه
باخراج أرض الجنابة فان فعل فليس ذلك ينقض التدبير وهو على تدبيره وان لم يفعل فكانت الجنابة تستغرق
عتقه بيع فيه فادفع الى المجنى عليه أرض جنابته وان نقص ثمنه عن الجنابة فلا غرم على سيده وان كانت
الجنابة قليلة ونغن المدبر كثيرا قيل لسيدته ان أحبت أن يباع كله ويدفع الى المجنى عليه أرض الجنابة ويدفع
اليك بقية ثمنه بعناه لانه قد كان لك يبعه بلا جنابة وان أحبت أن لا يباع كله بيع منه بقدر أرض الجنابة
وكان مابق لك رقيقا مديرا كان الذي بقي من العبد الثلث أو أقل أو أكثر ثم لك فيما بقي من العبد ما كان لك
في كله من ابطال تدبيره وبيعه وغير ذلك وانما ذلك بمنزلة تدبير ذلك الثلث ابتداء (قال الشافعي) ولو كانت
على سيد العبد أيمان لا يرجع في شيء من تدبيره فبني بيع منه بقدر الجنابة وكان مابق منه على التدبير
ولا حنت عليه لانه ليس هو الذي باعه (قال الشافعي) واذنجنى على المدبر فهو كعبد غير مدبر جنى عليه وهو
عبد في كل جنابة لانه كمن لم يدبر ما لم يمت سيده فيعتقه فتنتم شهادته وحده وبنابته والجنابة عليه
وسهمه اذا حضر الحرب وميراثه كل هذا هو فيه عبد وكذلك طلاقه ونكاحه وما سوى ذلك من أحكامه
(قال الشافعي) ولو جنى عليه حرج جنابة تلفه أو تلف بعضه فأخذ سيده قيمته وأرض ما أصيب منه
كان مالا من ماله ان شاء جعله في مثله وان شاء لانه يولد يصنع به ما شاء وان كان الجناني عليه عبدا فأسلم اليه
والمدبر المجنى عليه حتى فهو على تدبيره والقول في العبد المسلم في خروج المدبر الى سيده المدبر كالقول فيما
أخذ من أرض جنابته من دنائير وأدراهم فان شاء جعله مدبرا معه وان شاء كان مالا من ماله يتقوله ان شاء
(قال الشافعي) فان أخذ العبد بمال الجناني له من أرض الجنابة على مدبره ثم سكت فلم يقل هو مدبر مع
العبد ولا هو رقيق فليس مدبرا الا بان يحدث له تدبرا وكذلك لو قتل مدبرا فأسلم اليه عبدا وعبدا قتلته لم
يكونا مدبرين الا بان يحدث لهما تدبرا فان قال قائل فلم زعمت أن العبد المراهون اذا جنى عليه فكان أرض
جنابته عبدا أو مالا كانا كما كان العبد مراهونا لانه بدل منه ولا ترعسم أن المال المأخوذ في أرض الجنابة على
المدبر والعبد المأخوذ في ذلك يقوم مقام المدبر فيكون مدبرا والمال موضوعا في مدبر أو معتق قيل له فرقت
بينهما لا فراقهما فان قال فإين الفرق بينهما قيل أرايت العبد المراهون لسيدته يبعه أو هبته أو الصدقة به أو
ابطال الرهن فيه فان قال لا قيل لأن لصاحب الرهن في عنقه حقا لا يبطل حتى يستوفيه فان قال نعم قيل
ومالك الرهن مالك لشيء في عتقه فان قال نعم قيل وانما لم يكن لملكه ابطاله لان لغيره من الأسمين فيه ملك
شيء دونه فان قال نعم قيل أفجمع مالك المدبر فيه ملك شيء من الأشياء من الأسمين غيره فان قال لا قيل

أجازها قلت خـلاف
هي القرآن قال لا قلت
فقد زعمت أن من حكم
بأقل من شاهدين خالف
القرآن وقلت له يجوز
في شيء من الحديث
أن يخالف القرآن قال
فإن قلته قلت فيقال
لك قال الله تعالى وإن
طلقتوهن من قبل
أن تمسوهن إلى نصف
ما فرضتم وقال ثم
طلقتوهن من قبل أن
تمسوهن فالكم عليهن
من عدة تعتدونها
فرزعت أن الرجل إذا
خلا بالمرأة وأغلق بابا
وأرخص ستر أو خلاها
في صحراء وهما يتصادقان
بأن لم يمسها كان لها
المهر وعليها العدة
خالف القرآن قال لا
قال عمر بن الخطاب
وزيد بن ثابت ما قلت
وإذا قال لا لم نجعله
للقرآن خلافا قلت فما
روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
المبين عن الله تعالى
ألم تقولوا هذا فيه وهو
أبعد من أن يكون
خلافا لظاهر القرآن
من هاتين الآيتين
وذكرت له غيرهما
وقلت إن الله عز وجل

أفتجد مالك المدبر يقدر على بيعه وإبطال تدبيره فان قال أما في قولك فتم قبل فقد فرقت بينهما وإذا أعطيت
أن لي أن أبيع المدبر فقد زعمت أنه ليس فيه عتق لازم بكل حال انما فيه عتق إن كان كوصيتك لعبدك إن مت
من مرضك أو سفرك فهو حر فان مت كان حرا وإن شئت رجعت ولو كانت فيه حرية ثابتة في الحين الذي
يقال له هذا فيه لم يرق بحال أبدا (قال الشافعي) ويقال لأحدان قال هذا أرايت أم الولد أليس تعتق بموت
سيدها من رأس المال فلا يكون لسيدها بيعها ولا انحراجها إلى مالك أحد فان قال نعم قبل فهي أو كدعتكم من
المدبر عندنا وعندك فان قتلها عبد وأسلم إلى سيدها وأمة فأسلمت أو حر فدفع ثمنها يقوم الثمن مقام أم الولد أو
الامة المسلمة بها فان قال لا قيل لأن أم الولد لم تعتق وماتت وهي مملوكة والوالد الذي كان منها انما اعتقت به إذا
كانت ولده من سيدها إذا مات سيدها والذي دفع أو دفعت في جنابها لم تلد من سيدها فتعتق عليه بالولد فان
قال نعم قيل له وكذلك المدبر هو المشرط له العتق بوصيته فلم يبلغ شرطه وقتل مملوك أو ليس أحد بدله في ذلك
الشرط بتلك الوصية فيعتق بها (قال) وإن كانت الامة الجانية حبلى فحكم ولدها حكم عضو منها ما لم
يزالها إذا بيعت فهو كعضو منها لا يخرج من البيع فان ولدت قبل أن تباع بعد الجناية وقبل الحكم أو بعده
فسواء لا يدخل ولدها في الجناية لأنه إذا فارقها فارق حكمها في الجناية لأنه غير جان وكان حكمه حكم أمة جنت
ولها ولد فن رأي بيعها والتفريق بينهما وبين ولدها باعها ومن لم يربيعها إلا مع ولدها فلم ينطوع السيد بفدائها
باعها وردت على السيد حصنة الولد من الثمن وأعطى المجني عليه ثمنه إن كان قدر جنابته أو أقل لم يرد عليه وهذا
أشد القولين استقامة على القياس على السنة ومعناها والله تعالى أعلم وبه أقول وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم
رد بيع ولدا مرأة فرق بينهما وبينه للصغر وليس بيع المالك للبيع بهذه العلة بأكثر من بيع الصغير بما لم
الام البيع فيه (قال الشافعي) وإذا جنى المدبر أو المدبرة جناية يبلغ أرشها مائة من الأبل ولم تكن قيمة
الجاني نجسين من الأبل والمدبر مال سيده لا حق للمجني عليه وهو كسائر ماله ولا يدخل ولد المدبرة
ولا ولد المملوكة غير المدبرة في جنابتهما لأنهم لم يخنوا فيدخلوا في جنابته وهم كمال سيده سواهم (قال
الشافعي) وإذا جنى على المدبر أو المدبرة جناية فعلى الجاني عليها أرش الجناية عليها بقدر قيمتهما مملوكين
لا تدبير فيهما إن جنى عليهما بقطع أيديهما فعليه نصف قيمة كل واحد منهما يدفع إلى سيدهما ويقال له هو
كمال من مالك لك أن تملكه كمالك ملك المدبر والمدبرة وبيعهم ماله أن تصنع فيه ما شئت وعلى الجاني على المدبر
أو المدبرة إن كانت جنابته نفسا قيمتهما مملوكين يوم تقع الجناية صحيحين أو مريضين كانا وإن كانت
المدبرة حبلى فقتلها فعليه قيمتها حبلى ولا شيء في ولدها وإن جنى عليها فألقت جنينها ميتا وماتت في الجنين
عشر قيمة أمه يوم يجنى عليها وفي الامة قيمتها وقيمة جنينها سيدها يصنع به ما شاء كما وصفت قبل هذا وإن
ألقت جنينا حيا ثم مات وماتت ففيها قيمتها وفي الجنين قيمته إذا كان حيا فحكمه حكم نفسه وإن كان ميتا
فحكمه حكم أمه

(كتابة المدبر وتدبير المكاتب)

(قال الشافعي) وإذا دبر الرجل عبده ثم كاتبه فليس الكتابة بإبطال للتدبير انما إبطاله أن يخرج منه من ملكه
قبل الكتابة ويسأل فان قال أردت اثباته على التدبير غير أني أردت أن أتجمل العتق فهو مدبر مكاتب وهكذا
إن كاتب أمة فان ولدت ولدها فهو مكاتب معها وإن كانت مدبرة مكاتب فولدها مكاتب مدبر (قال) وإذا
كاتب عبده ثم دبره قبل العجز ثم عجز كان مدبرا وإن شاء الثبات على الكتابة فبنياء عليها فان أدى عتق وإن مات
سيده قبل الاداء عتق بالتدبير إن جله الثلث فان لم يحمله الثلث عتق منه ما حل الثلث وبطل عنه من الكتابة

بقدر ما عتق منه وان قال أردت الرجوع في التدبير فلا يكون رجوعاً إلا بأن يخرج منه من ملكه فهو مدبر وهو مكاتب والقول الثاني أنه يسأل فان قال أردت الرجوع في التدبير فهو رجوع وهو مكاتب لا تدبير له وان كاتب عبده ثم دبره قبل العجز ثم عجز كان مدبراً فان شاء الثبات على الكتابة ثبت عليها وله الكتابة والتدبير وان دبر عبده ثم كاتبه فلم يؤد حتى مات عتق من الثلث وبطلت الكتابة لان الكتابة لا تكون ابطلاً للتدبير انما يكون ابطلاً بان يقول مالكه أردت ابطلاً ويخرجه من ملكه قبل الكتابة

(جامع التدبير قال الشافعي) واذا قال الرجل لعبده يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتي فذهب عقل السيد ودخل العبد الدار كان مدبراً ولو أعتقه بدخول الدار صحیح العقل ثم ذهب عقله فدخل العبد الدار والسيد ذاهب العقل كان حراً وان كان السيد قال هذا وهو ذاهب العقل ثم دخل العبد الدار والسيد صحیح العقل لم يعتق لانه قال المقالة وهو ذاهب العقل لو أعتق لم يجز عتقه ولو أوصى لم تجز وصيته لانه لم يعقل عتقاً ولا وصية ولا غيرهما (قال الشافعي) ولو قال يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتي فلم يدخل العبد الدار حتى مات السيد ثم دخلها لم يعتق لان العبد قد خرج من ملك السيد وصار لغيره مالوكا ولو قال متى دخلت الدار فأنت حرة فمات السيد ثم دخل العبد الدار لم يعتق لان العتق وقع وهو في ملك غيره ولو قال رجل لعبده متى مت فأنت حر أو غير حر ثم مات لم يكن العبد حراً ولو قال متى مت أنا فأنت حر وله عبيد لم يدراً بهم عني بهذا ثم مات ولم يبين أفرعنا بينهم فأبهم خرج سهمه أعتقناه ولو قال رجل لعبده متى مت وأنت بمكة فأنت حر ومتى مت وقد قرأت القرآن كله فأنت حرة فمات السيد والعبد بمكة وقد قرأ القرآن كله كان حراً وان مات وليس العبد بمكة أو مات ولم يقرأ القرآن كله لم يعتق ولو قال له متى ماتت وقد قرأت قرآناً فأنت حر فاذا قرأت من القرآن شيئاً فقد قرأت قرآناً فهو حر ولو قال له متى مت فأنت حر ان شاء ابني فلان فان شاء ابنه فلان فهو حر وان لم يشأ فليس بحر وان مات ابنه فلان قبل بشاء أو خرس أو ذهب عقله قبل أن يشأ لم يكن حراً إلا أن يبرأ من خرسه أو يرجع عقله في بشاء فيكون حراً ان خرج من الثلث (قال الشافعي) وجماع هذا أنه اذا أعتقه على شرط أو اثنين أو أكثر لم يعتق إلا بان تكمل الشروط التي أعتقه عليها أو الصفة أو الصفات ولا أعتقه بأقل مما شرط أنه يعتقه أبداً ومثل هذا الرجل يقول لجاريته أو عبده في وصيته ان مت من مرضي هذا فأنت حر وأنت حرة وبوصي لئاسن بوصايا ثم يفيق من مرضه ثم يموت ولم ينقض وصيته فلا يعتق العبد ولا الامة ولا ينفذ لواحد من أهل الوصايا وصية لانه أعطاه اياه في حال فلا يكون له في غيرها فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه

(العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا كان العبد بين اثنين فيدبره أحدهما فنه صبيبه مدبر ولا قيمة عليه لشر يكة لانه قد أوصى لعبده في نفسه بوصية له الرجوع فيها فلم يالم بوقع العتق بكل حال لم يكن ضمناً لشر يكة ولو مات فعتق نصفه لم يكن عليه قيمة لانه وصية ولو أوصى بعتق نصفه لم يقوم عليه النصف الآخر لانه لا مال له الا ما أخذ من ثلثه وهو لم يأخذ من ثلثه شيئاً غير ما وصى به وشر يكة على شركته من عبده لا يعتق ان مات شر يكة الذي دبره أو عاش ولو قال لعبده متى مت ومات فلان فأنت حر لم يعتق الا بموت الآخر منهما ولو كان بين اثنين فقال معاً ومتفرقين متى متنا فأنت حر لم يعتق الا بموت الآخر منهما أو قال أنت حبس على الآخر مناحي يموت ثم أنت حر كان كل واحد منهما قادراً وصى لصاحبه بنصفه بعد موته ثم هو حر فيكون وصية في الثلث جائزة ويعتق بموت الآخر منهما والله أعلم

قال شاهدين وشاهداً وامرأتين ففيه دليل على ما تم به الشهادة حتى لا يكون على من أقام الشاهدين عين لا أنه حرّم أن يحكم بأقل منه ومن جاء بشاهد لم يحكم له بشئ حتى يحلف معه فهو حكم غير الحكم بالشاهدين كما يكون أن يدعى الرجل على الرجل الحق فينكل المدعى عليه عن اليمين فيلزمه عندك ما نكل عنه وعندنا اذا حلف المدعى فهو حكم غير شاهد ويمين وشاهدين قال فاننا ندخل عليكم فيها وفي القسامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيّنة على المدعى قلت فهذا القول خاص أو عام قال بل عام قلت فأنت اذا أشد الناس له خلافاً قال وأين قلت أنت تزعم لو أن قتيلاً وجد في محلة أحلفت أهلها نجسين عينا وغرمتهم الديّة وأعطيت ولي الدم بغير بيّنة وقد زعمت أن قول النبي صلى الله عليه وسلم البيّنة على المدعى عام فلا

يعطى أحد الابينة
وأحلفت أهل المحلة ولم
تبرئهم وقد زعمت أن
في قول رسول الله صلى
الله عليه وسلم واليمين
على المدعى عليه أن
المدعى عليه إذا حلف
برئ مما ادعى عليه فإن
قلت هذا بان عمر قضى به
قلت فمن احتج بقضاء
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الثابت عنه أولى
بالجحة من احتج بقضاء
غيره فإن قال بسل من
احتج بقضاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم قلت
فقد احتججت بقضاء
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فزعمت أن
قوله البينة على المدعى
واليمين على المدعى عليه
عام قال ما هو بعام قلنا
فلم امتنع من أن تقول
بما إذا كشفت عنه
أعطيت ما يدل على
أن عليك أن تقول به
وقلت بما إذا كشفت
عنه ووجد عليك خلافه
(قال) فقد جعلت اليمين
مع الشاهد تامة في شيء
ناقصة في غيره وكذلك
جعلت الشاهدين تأمين
في كل شيء إلا الزنا وجعلت
رجلا وامرأتين تأمين في
المال ناقصين في الحدود

(في مال السيد المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر الرجل عبده وترك مالا غائبا وحاضرا لم يعتق من المدبر شي إلا بما حضر في أيدي الورثة وعتق في ثلث ما وصل إلى الورثة ولم يعتق في الغائب حتى يحضر فمأخذ الورثة سهمين ويعتق منه سهم وإن حضر فمأخذ قبل أخذ الورثة له كان كالم يترك ويعتق فيما علم للسيد من ماله دون ما لم يعلم وكان للورثة أخذ جميع ما في يد المدبر من مال أفاده قبل موت سيده فإذا مات وأفاد مالا بعد موت السيد فإن خرج من الثلث سلم اليه ماله كله وإن لم يخرج من الثلث سلم اليه من ماله الذي كتب بعد موت سيده بقدر ما يخرج منه من الثلث وسلم البقية إلى ورثة سيده ولا مال للمدبر ولا أم ولد ولا عبد أموال هؤلاء لساداتهم إذا اعتقوا أخذت أموالهم من أيديهم لا تكون الأموال للآلحار والمكاتب إذا اعتق وكان أفاد مالا في كتابته

(تدبير النصراني) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه إذا دبر النصراني عبده نصرانيا فأسلم العبد النصراني قيل للنصراني أن أردت الرجوع في التدبير بعناه عليك وإن لم ترده قيل للنصراني نحول بينك وبينه ونحارجه ون دفع اليك خراجا حتى يموت فيعتق عليك ويكون لك ولاؤه أو ترجع فنبيعه وهكذا يصنع في المكاتب وأم الولد تمنعه عن أم الولد حتى يموت فتعتق وعن المكاتب حتى يعجز فنبيعه أو يؤدى فيعتق وفي النصراني المدبر قول آخر أنه يباع عليه بكل حال وللنصراني من مال مدبره وعبده وأم ولده مسلمين ما للمسلم من أخذه

(تدبير أهل دار الحرب)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا قدم الحربى دار الاسلام بأمان فدبر عبده والتدبير جائز فإن أراد الرجوع إلى دار الحرب لم تمنعهما وإن أسلم العبد المدبر قلنا للحربى أن رجعت في التدبير لم تمنعك الرجوع في وصيتك وبعناه عليك العبد أبيت أم أطعت لأننا ندعك تملك مسلما لنا بيعه عليك وإن لم ترجع فأردت المقام خارجنا لك ومنعناك خدمته لك وإن أردت الرجوع إلى بلادك فإن رجعت في تدبيره بعناه وإن لم ترجع خارجناه ووكلت بخراجا إن شئت من يقضه لك فإذا مت فهو حر ولودره في دار الحرب ثم خرج اليه ما قيمه على التدبير كان مدبراً لم يرجع في التدبير بأن يخرج منه من ملكه وفيه قول آخر أنه يباع بكل حال وكذلك لو اعتق في دار الحرب ثم خرج إلى دار الاسلام ولم يحدث ملكا له بغصب يغصبه أباه يسترقه به في دار الحرب بعد العتق كان حرا فإن قال قائل كيف يكون العتق في دار الحرب جائزا قبل العتق أخرج ملك إلى صاحبه فهو إذا أخرج ماله إلى ملك صاحبه يبيع أو ملك يصح ثم أسلم إلى ربه ما أخرج من ملكه إلى مثله الحكم فيه أن لا يرد عليه ما أخرج منه ما لم يحدث أخذاله في دار الحرب فإن أحدث أخذاله في دار الحرب فلا يخرج من يديه ما غلب عليه في دار الحرب والعتق أخرج شيء من يديه لم يرجع فأخذه بعد أخراجه فلا يكون له أخذه بعد أن يصير إلى دار الاسلام قال والجهة في هذا مكتوب في كتاب غير هذا

(في تدبير المرتد) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر المرتد فنبيعه أو أويل أحدها أنه موقوف فإن رجع إلى الاسلام كان على تدبيره حتى يرجع فيه وهو على أصل ملكه وإن قتل فالتدبير باطل وماله فيء ومن قال هذا القول قال انما وقفنا ماله عند ارتداده ليكون فيما مات على الردة وراجعا إليه إن رجع فلما مات على الردة علمت أن ردته نفسها صيرت ماله فيئا والثاني أن التدبير باطل لأن ماله موقوف يكون فيئا وماله خارج الأبا ن يعود إليه فالتدبير والعتق باطل كله ومن قال هذا القول قال إن ماله خرج من يديه إلا أن يعود وانما عليك بالعودة كما حقن دمه بالعودة فتدبيره كان وهو غير مالك وهذا أشبه الأقاويل

بأن يكون صحيحا وبه أقول والثالث أن يكون التدبير ماضيا عاش أو مات لانه لا يملك ماله الاموته وموته يقع العتق ومن قال هذا أجاز عتقه وجب ما صنع في ماله (قال الربيع) للشافعي فيها ثلاثة أقاويل أحسنها أن التدبير باطل

(تدبير الصبي الذي لم يبلغ) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا بر الغلام الذي لم يعقل ولم يبلغ ثم مات فالتدبير جائز في قول من أجاز الوصية لانه وصية ولوليه في حياته يبيع مدبره في النظر له كما يكون له أن يوصي لبعده فيبيعه وان مات حاز في الوصية وكذلك البالغ المولى عليه ومن لم تجز وصيته (قال) ومن لم يبلغ فتدبيره باطل ولو بلغ ثم مات كان باطلا حتى يحدث له تدبير بعد البلوغ في حياته وإذا بر المعتوه والمغلوب على عقله لم يجز تدبيره وان كان يجز ويقتى فدبر في حالة الافاقة جاز وان دبر في غير حال الافاقة لم يجز

(تدبير المكاتب) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا بر الرجل مكاتبه فان أدى قبل موت السيد عتق بأداء الكتابة وان مات السيد ولم يؤد عتق بالتدبير وبطل ما كان عليه من التجوم ان حله الثلث وان لم يحمله الثلث عتق منه بقدر ما حل الثلث وان شاء اذا بر قبل موت السيد أن يعجز كان له أن يعجز وكان لسيدته أخذ ما كان له من مال ولا تبطل الكتابة بالتدبير من قبل أنه انما زاده خيرا ولم ينقصه الا ترى أنه لو أعتق حاز عتقه وسقطت الكتابة عنه ولا يكون التدبير منقضا لشيء من الكتابة عنه من قبل أنه لم يقع له بالتدبير عتق بعد ومتى وقع سقط ما يبق من الكتابة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا مات السيد وله مكاتب لم يبيع المكاتب ولا كتابته في دينه ويؤخذ بنجومه في دينه فاذا عجز بيع في الدين وكان رقيقا والمكاتب يخالف المدبر المدبر يباع فيه لانه وصية ويبيعه سيدته في حياته والمكاتب لا يبيعه سيدته في دين ولا غيره ولا بعد موته حتى يعجز ولو كان عبد دين اثنين فدبر أحدهما نصيبه ثم أعتق الآخر نصيبه وهو موسر ففيه قولان أحدهما أنه حر كله وعليه نصف قيمته وله ولاؤه لان التدبير ليس بعتق بثبات ولا يحول بين السيد وبين بيعه وبه أقول وان كان معسرا فنصفه حر ونصفه الا آخر مدبر والقول الثاني أنه لا يعتق منه الا ما عتق والنصف الآخر مدبر بحاله يرجع فيه صاحبه متى شاء

(مال المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وما اكتسب المدبر في تدبيره من شيء ثم عتق بعد موت سيده فهو مال لورثة سيده لان المدبر لا يملك شيئا الا شيئا كسبه بعد العتق وما يملك المملوك من شيء فاعا يملكه لسيدته وكذلك لسيدته قبض جميع ماله قبل الرجوع في تدبيره بأى وجه كان المالك بكسب أو هبة أو وصية أو جناية جنب عليه أو غير ذلك ولو ثبت المدبر على تدبيره حتى مات سيده فعتق ويده مال يقر أنه انما أفاده قبل موت سيده كان ميراثا لسيدته ولو قال أفدته بعد موت سيدي كان القول قوله مع يمينه وعلى الورثة البينة أنه كان ملكه قبل موت سيده فان جاؤا بها على المال أو بعضه أخذوا ما أقاموا عليه البينة وان لم يأتوا بها كان ما في يديه له ولو كان ذلك بعد موت سيده بساعة لان كثير المال قد ينفق في ساعة ويتعذر فليله في الزمان الطويل فاذا أمكن بوجه أن يملك مثل ذلك المال والقول فيه قوله مع يمينه (قال الشافعي) ولو اختلف المدبر وورثته من دبره في مال في يده فأقام المدبر البينة أنه أفاده بعد موت سيده والورثة البينة أنه أفاد ذلك المال قبل موت سيده كانت البينة بينة المدبر والقول قوله لانهم مستورون في الدعوى والبينة ولو فضل في كينونته في يده فهو أرجح منهم سببا ولو كان في يده مال فأقام الورثة البينة أنه كان في يده وسيدته حتى وقال المدبر كان في يدي لغيري وانما ملكته بعد موت سيدي كان القول قوله مع يمينه ولا أخرجه من يديه حتى يقول الشهود كان في يديه ملكه أو هو ملكه فاذا أثبتوا عليه هذا أخرجه من يديه وسواء جميع حكم المدبر كان المدبر صغيرا أو كبيرا مسلما أو كافرا أو امرأة أو رجلا

وجعلتم شهادة أهل الذمة تامة بينهم ناقصة بين غيرهم وشهادة المرأة تامة في عيوب النساء ناقصة في غيرها قال واحتج في القسامة بان قال أعطيتهم بغير بينة قلت فكذلك أعطيت في قسامتك واحتج بان قال أحلفتهم على ما لا يعلمون قلت فقد يعلمون بظاهر الاخبار ممن يصدقون ولا تقبل شهادتهم واقرار القاتل عندهم بلا بينة ولا يحكم بادعائهم عليه الاقرار وغير ذلك قال العلم ما رأوا بأعينهم أو سمعوا بأذانهم قلت ولا علم ثالث قال لا قلت فاذا اشترى ابن خمس عشرة سنة عبدا ولد بالشرق منذ خمسين ومائة سنة ثم باعه فادعى الذي ابتاعه أنه كان أبقا فكيف تحلفه قال على البينة قال يقول لك تظلمنى فان هذا ولد قبلى وبلد غير بلدى وتحلفنى على البينة وأنت تعلم أنى لا أحيط بان لم يأت قط علما قال يسئل قلت يقول لك فانت تحلفنى على ما تعلم انى لا أبر فيه قال واذا

سئلت وسعك أن تحلف
قلت أفرجل قتل أبوه
فغبي من ساعته فسأل
أولى أن يعلم قال نعم
قال بعض من حضره
بل من قتل أبوه قلت
فقد عبت بعينه على
القسامة ونحن لأنأمره
أن يحلف إلا بعد العلم
والعلم بكنهه واليمين على
القسامة ستة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وقلت برأيلك يحلف على
العبد الذي وصفت قال
فقد خالف حديثكم
ابن المسيب وابن بجيد
قلت فأخذت بحديث
سعيد وابن بجيد فقول
اختلفت أحاديث عن
النبي صلى الله عليه وسلم
فأخذت بأحدها قال لا
قلت فقد خالف كل
ماروى عن النبي صلى
الله عليه وسلم في القسامة
قال لا قلت فلم تأخذ
بحديث ابن المسيب
قال هو منقطع والمتصل
أولى أن يؤخذ به
والانصاريون أعلم
بحديث صاحبهم من
غيرهم قال فكيف لم
تأخذ بحديث ابن بجيد
قلت لا يثبت ثبوت
حديث سهل فهذا
صرا إلى حديث سهل

(ولد المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أذن الرجل لمدبره ففكح قبل التدبير أو بعده فسواء وما ولد له حكم المولود في الحرية والرق حكم الام التي ولدت له ان كانت حرة كان حرا وان كانت أمة كان عبدا كما يكون هذا في الحر والعبد غير المدبر (قال الشافعي) وليس للعبد ولا للمدبر ولا من لم تسكن فيه الحرية أن ينكح إلا باذن سيده وليس له أن يتسرى بحال وإذا أذن له سيده بالتسرى فتسرى ذرا ناعنه الحد بالشبهة وألحقناه الولد وفرقنا بينهما متى علمنا أن لم نعلم حتى مات السيد ومالك المدبر الامة لم تسكن الامة أم ولده بذلك الولد بحال لانه وطه فاسد لاوطه ملك صحيح ولا تكون الامة أم ولد حتى يكون الولد لاوطه من مالها لها حركامل الحرية

(ولد المدبره ووطؤها) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وليس المدبره أن يطأها لانها على الرق (قال) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر انه دبر جاريته له فكان يطؤها وهما مدبرتان (قال الشافعي) وإذا دبر الرجل أمة فولدت بعد تدبيرها في بقية عمرها وهي مدبره فسواء والقول فيهم واحد من قولين كلاهما مذهب والله تعالى أعلم فأما أحدهما فان سيد المدبره لمادبرها ولم يرجع في التدبير فكانت مملوكة موقوفة العتق مالم يرجع فيها مدبرها بأن يخرجها من ملكه وكان الحكم في أن ولد كل ذات رحم بمنزلة ان كانت حرة كان حرا وان كانت مملوكة كان عبدا لاوقف فيها غير الملك كان مملوكا كان ولد المدبره بمنزلة يعتقون بعقبتها ويرقون برقها وقد قال هذا بعض أهل العلم ومن قال هذا القول انبغى أن يقول فان رجع السيد في ولدها كان له ولم يكن ذلك رجوعا في تدبير أمهم وكذلك ان رجع في تدبيرها لم يكن رجوعا في تدبير من ولدت وهي مدبره والرجوع أن يخرجها من ملكه فان قال قائل فكيف يكون له الرجوع في تدبيرها ولا يكون رجوعه في تدبيرها رجوعا في تدبير ولدها وانما ثبت لهم التدبير بأن أمهم مدبره فحكمنا أنهم كمن ابتدئ تدبيره ولم يحكم لهم أمهم كعضومنها قال الدليل على ذلك قيل ألا ترى أن قيمتهم لو كانت مثل قيمتها أو أقل أو أكثر ثم مات السيد قوتوا كما تقوم أمهم ولم يعتقوا بغير قيمة كما لا تعتق أمهم بغير قيمة فإذا حكمنا بهذا جعلنا حكمهم حكم أنفسهم وان ثبت ذلك بها ولو جعلت حكمهم حكم أمهم وجعلت القيمة لهادونهم ولم أجعل له الرجوع فيهم دونها وجعلناه اذا رجع فيها راجع فيهم وجعلناهم رقيقا لو مات قبل موت سيدها وأبطلنا تدبيرهم اذا لم تعتق أمهم فهذا لا يجوز لمن يقول هذا القول والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وسواء كان ولدها ذكورا أو أنثى فان ولدت ذكورا أو أنثى فاولاد الاناث بمنزلة أمهاتهم سواء والقول في الرجوع فيها وفيهم وتزله الرجوع في أمهاتهم دونهم وفيهم دون أمهاتهم كالقول في بنات المدبره نفسها ولذا ذكر كور بمنزلة أمهاتهم ان كن حرا تركنوا أحرارا وان كن اماء كانوا اماء لمن ملك أمهاتهم (قال) وإذا دبر أمة فولدت أولاد بعد التدبير فالقول فيها وفيهم كما وصفت فان رجع في تدبيرها ثم ولدت أولاد الاقل من ستة أشهر من يوم رجع فالولد في معنى هذا القول مدبر لان العلم قد أحاط أن التدبير قد وقع عليهما وان ولدت لسته أشهر فصاعدا بعد الرجوع فالولد مملوكة لا تدبير له الا أن يحدث له السيد تدبرا (قال الشافعي) وإذا دبر جارية له ثم قال تدبيرها ثابت وقد رجعت في تدبير كل ولد تلده ولا ولد لها فليس هذا بشئ لانه لا يرجع الا فيما وقع له تدبير فأما ما لم يملك ولم يقع له تدبير في شئ يرجع لاشئ له يرجع فيه وإذا ولدت المدبره ولدا فاختلف السيد فيه والمدبره أو المدبره وورثة السيد بعد موت السيد فقال السيد أو الورثة ولدته قبل التدبير وقالت المدبره بل ولدت بعد التدبير فالقول قول السيد أو الورثة لانهم مالكون وهي مدعية اخراج ملكهم من أيديهم وعلى من قلت القول قوله اليقين بما قال فان أقامت بينة بما قالت كانت البينة العادلة أولى من اليقين الفاجرة وان أقامت بينة وأقام السيد أو ورثته بينة بدعواهم كانت بينتهم أولى وكان ولدها رقيقا من قبل أنهم مملوكون في أيديهم فضل كينونتهم في أيديهم بالملك فهي وهم مدعون ومقيمون بينة ولو كانت أمة بين اثنين فدبرها ثم جاءت بولد فادعاهما أحدهما كان ابنه وضمن

دونه قال فان صاحبكم قال لا تجب القسامة الا بلوث من بينة أو دعوى من ميت ثم وصف اللوث بغير ما وصفت قلت قد رأيتنا تركناه على أصحابنا وصرنا الى أن نقضى فيه بمثل المعنى الذى قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبشئ في غير معناه قال وأعطيتم بالقسامة في النفس ولم تعطوا بها في الجراح قلت أعطيناها حيث أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجراح مخالفة للنفس قلت لان الجرح قد يتبين من جرحه ويدل على من عمل ذلك ولا يتبين الميت ذلك قال نعم قلنا فهذا لم يعط بها في الجراح كما أعطينا بها في النفس والقضية التى خالفوا بها البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه أنهم أحلفوا أهل المحلة ولم يبرؤهم وانما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم البين موضع براءة وقد كتبنا الحجة في هذا مع غير ذلك مما كتبناه في غير هذا الكتاب وما

نصف قيمته ونصف قيمتها ونصف عقرها الشرى بكم ان شاء شرى بكم لان مشيئته أخذ قيمتها رجوع في تدبيرها وكانت أم ولد له ولولدت الولد الذى ادعى ميتا لم يكن له قيمة ولو جنى انسان جناة فأخذ لها أرشا كان الارش بينهما والقول الثانى أن الرجل اذا دبر أمته فولدت بعد التدبير أو ولادافهم مملوكون وذلك أنها انما هى أمته موسى لها بعتة لها صاحبها الرجوع في عتقها وبيعها فليس هذه حرية ثابتة وهذه أمته موسى لها والوصية ليست بشئ لازم هو شئ يرجع فيه صاحبه وأولادها مملوكون وقد قال هذا غير واحد من أهل العلم (قال الشافعى) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال أولاد المدبرة مملوكون وقال هذا غير أبى الشعثاء من أهل العلم والله سبحانه وتعالى أعلم (قال الشافعى) والعق مخالف للتدبير عند كل أحد ولو أعتق رجل أمة لها ولد لم يعتق ولدها بعتة بحال إلا أن يعتقهم

(في تدبير ما في البطن) (قال الشافعى) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل ما في بطن أمته فليس له بيعها إلا أن يردها ببيعها الرجوع عن التدبير ولو أعتقه لم يكن له بيعها وانما قلنا لا يكون له بيعها إلا أن يعلم مخالفاً في أن الأمة اذا بيعت أو وهبت أو أعتقت حاملاً كان ما في بطنها تبعاً لها ما لم يرزأ لها كبعض بدنها عليه من يملكها ويعتق بعتة فحكمه حكم عضو منها ما لم يرزأ لها لم يجز أن تباع أمة حامل لان حكم جملها حكمها ولو باع الذى دبر ولدها أمه وهى حامل به فقال أردت الرجوع في تدبيرى الولد كان البيع جائزاً وقال لم أرد أنه كان البيع مردوداً ولو باع أمة واستثنى ما في بطنها فان ولدت لأقل من ستة أشهر فالولد مدبر ان كان دبره وحران كان أعتقه وان لم تلد الا لستة أشهر فصاعداً من يوم كان التدبير أو العتق لم يكن مدبراً ولا حراً وان ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والآخر لا أكثر من ستة أشهر فهو من حمل واحد وحكمه حكم واحد فاذا كان بعضه لأقل من ستة أشهر كان معتقاً ومدبراً وكل من معه في ذلك الحمل ولود بر ما في بطنها أو أعتقه ثم باعها فولدت قبل ستة أشهر كان الولد معتقاً ومدبراً والبيع باطل وان ولدت بعد ستة أشهر ففيها قولان أحدهما انه لما كان ممنوعاً من البيع ليعرف حال الحمل فيساع في تلك الحال كان البيع مردوداً بكل حال لانه في وقت كان فيه ممنوعاً والآخر أن البيع جائز ولو قال لامته ولدك ولدمدبر لم يكن هذا تدبيراً إلا أن يرده تدبيراً

(في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض) (قال الشافعى) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل في صحته رقيقاً أو بعضهم قبل بعض وفي مرضه آخرى كذلك وأوصى بعتق آخرين بأعيانهم فلا يبتدى واحد منهم على واحد كالأوصى لرجل بوصية صحيحاً ولا آخر مرضاً لم يبتدأ قديماً الوصية على حديثها لانه شئ وقع لهم في وقت واحد وكأنا انما يدلون في ذلك الوقت معاً بحجة واحدة وهى أن الوصية واقعة لهم يوم كان ذلك الوقت فان خرجوا من الثلث عتقوا معاً وان لم يخرجوا أقرع بينهم فأعتق من خرج له سهمهم العتق حتى يستوعب ثلث الميت قياساً على الذين أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم حين أعتقهم المريض فأعتق ثلث الميت وأرق ثلثي الورثة

(الخلاف في التدبير) (قال الشافعى) رضى الله تعالى عنه فخالفنا بعض الناس وأجرى في المدبر خلافاً سأحكى بعضه ان شاء الله تعالى فقال لي بعض من خالفنا فيه على أى شئ اعتمدت في قولك المدبر وصية يرجع فيه صاحبه متى شاء قلت على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التى قطع الله بها عذر من علمها قال فعندنا فيه حجة قلنا فاذا كررها قال ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثكم باعه ولم يسأله صاحبه بيعه قلت العلم يحيط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يبيع على أحد ماله الا فيماله أمه أو بأمره قال فبأمرها باعه قلت أما الذى يدل عليه آخر الحديث في دفعه اياه الى صاحبه الذى دبره فإنه دبره وهو يرى أنه لا يجوز له بيعه حين دبره وكان يرده ببيعها ما احتاجا أو ما غير محتاج فأراد الرجوع فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم

رباعه وكان في بيعه دالة على أن بيعه جائز له اذا شاء وأمره ان كان محتاجا أن يبدأ بنفسه فيسلك عليها يرى ذلك
لثلاثيحتاج الى الناس قال فان قال قائل فانارو يناعن أبي جعفر محمد بن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انما باع خدمة المدير (قال الشافعي) فقلت له ما روى هذا أحد عن أبي جعفر فيما علمت ثبت
حديثه ولورواه من ثبت حديثه ما كان لك فيه حجة من وجوه قال وما هي قلت أنت لا تثبت المنقطع
لوم يخالفه غيره فكيف تثبت المنقطع يخالفه المتصل الثابت قال فهل يخالفه قلت ليس بحديث وأحتاج الى
ذكره فأذكره على ما فيه قال لو ثبت كان يجوز أن أقول باع النبي صلى الله عليه وسلم رقبة مدير كما حدث جابر
وخدمة مدير كما حدث محمد بن علي (قال الشافعي) فان قلت انه يخالفه قلت هو أدل لك على أن حديثك حجة
عليك قال وكيف قلت ان كان محمد بن علي قال للمدير الذي روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم باع رقبة
انما باع النبي صلى الله عليه وسلم خدمته كما قلت فغلط من قال باع رقبة بما بين الخدمة والرقبة كنت خالفت
حديثنا وحديث محمد بن علي قال وأين قلت أنت قول ان بيعه خدمة المدير جائز قال لا لانها غرر فقلت فقد
خالفت ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فله له باعه من نفسه قلت جابر سمي باعه بثمانمائة درهم من
نعيم النخام ويقول عبد قبطي يقال له يعقوب مات عام أول في اماراة ابن الزبير فكيف يوهبهم أنه باعه من نفسه
وقلت له روى أبو جعفر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمن مع الشاهد فقلت مرسل وقدر واه معه عدد
فطر حته ورأيت يوافقه عليها عدد في احاديثان متصلان أو ثلاثة صحيحة ثابتة وهو لا يخالفه فيه أحد برواية
غيره وأردت تثبت حديثا رويته عن أبي جعفر يخالفه فيه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما بعد ما بين
أقاويلك وقلت له وأصل قولك انه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم شيئا لا يخالفه فيه غيره لم يثبت وقد باعت عائشة مديرة لها فكيف خالفتم مع حديث النبي صلى الله عليه
وسلم وأنت تروون عن أبي اسحق عن امرأته عن عائشة شيئا في اليسوع تزعم وأصحابك أن القياس غيره تقول
لا خالف عائشة ثم تخالفها ومعها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس والمعقول (قال الشافعي) وقلت
له وأنت محجوج بعماد وصفنا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا عذر لاحد في تركها ولو لم تكن فيما
ثبتته محجوجا كنت محجوجا بقول عائشة فيما تزعم أنك تذهب اليه ولو لم يكن لعائشة فيه قول كنت محجوجا
بالقياس ومحجوجا بحجة أخرى قال وما هي قلت هل يكون لك أن تقول الاعلى أصل أو قياس على أصل
قال لا قلت والأصل كتاب أو سنة أو قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع الناس قال لا يكون
أصل أبدا الا واحدا من هذه الاربعة قلت وقولك في المدير داخل في واحد من هذه الاربعة قال لا قلت
أفقياس على واحد منها قال أما قياسا في كل شيء فلا قلت فمع أي شيء هو قياس قال اذا جله الثلث ومات
سيده عتق قلت نعم بوصيته كعتق غير المدير قال فهو قول أكثر الفقهاء قلت بل قول أكثر الفقهاء أن يباع
قال لسنا نقوله ولا أهل المدينة قلت جابر بن عبد الله وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن المنكدر وغيرهم يبيعه
بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم من المكيين وعندك بالعراق من يبيعه وقول أكثر التابعين يبيعه
فكيف ادعيت فيه الا أكثر من مضى عليك مع أنه لا حجة لاحد مع السنة وان كنت محجوجا بكل
ما ادعيت ويقول نفسك قال وأين ذلك من قول نفسي فقلت أرايت المدير لم أعتقه من الثلث وأستسعيه
اذالم يخرج من الثلث أرايت لو كان العتق له ثابتا كهولام الولد لم تعتقه فارغامن المال ولا تستسعيه أبدا
قال انما فعلت هذا لانه وصية قلت أرايت وصية لا يكون لصاحبها أن يرجع فيها قال لا غير المدير قلت أفيجوز
أن تفرق بين الوصايا فتجعل لصاحبها بعضها الرجوع ولا تجعل له في بعض بلا خبر يلزم فيجوز عليك أن
يرجع الموصى في المدير ولا يرجع في عبد لو أوصى بعتقه غير مدير قال الناس مجتمعون على أنه يرجع في
الوصايا ومتفرقون في الوصية في المدير قلت فان اجتمعوا على أن يكون التدبير وصية على أنه أن يرجع

رأيناها دعوا الحجة في
شيئ الا تركوه ولا عابوا
شئ الا دخلوا في مثله أو
أكثر منه (قال الشافعي)
رضي الله عنه ومن
كتاب عمر بن حبيب
عن محمد بن اسحق
قال حدثني محمد بن
ابراهيم بن الحرث التيمي
عن عبد الرحمن بن بريد
ابن قبطي أحد بني حارثة
قال محمد يعني ابن ابراهيم
وأيام الله ما كان سهل
باكثر علمائه ولكنه
كان أسن منه قال والله
ما هكذا كان الشأن
ولكن سهلا وهم ما قال
رسول الله صلى الله عليه
سلم احلفوا على ما أعلم
لهم به ولكنه كتب الى
يهود وخبر حين كلمته
الانصار انه وجد قتيلا
بين أيديكم فسدوه
فكتبوا اليه يحلفون
بأنه ما قتلوه ولا يعلمون
له قاتلا فوداه رسول الله
صلى الله عليه وسلم من
عنده (قال الشافعي)
فقال لي قائل ما يمنعك
أن تأخذ بحديث ابن
بريد قلت لا أعلم ابن
بريد سمع من النبي صلى
الله عليه وسلم واذ لم يكن
سمع من النبي صلى الله
عليه وسلم فهو مرسل

في جميع الوصايا غيره وافترقوا فيه فكيف لم تجعل القول قول الذين قالوا يرجع فيه فتستدل على أن من قال لا يرجع فيه قد ترك أصل قوله في أنه وصية إذا كان يرده فيما سواه من الوصايا (قال الشافعي) ثم ذكرت أن قائل هذا القول يقول لو قال لعبد إذا مت أنا وفلان فأنت حر كان له أن يبيعه ولو قال إذا جاءت السنة فأنت حر كان له أن يرجع فيه فقلت فكيف زعمت أن له أن يرجع في هذا ولا يرجع في قوله إذا مت فأنت حر فقال ما هما في القياس الأسواء والقياس أن يرجع فيه كله لأن أصل الأمر فيه أن هؤلاء بما يملكه أوصى لهم بالعق في وقت لم يقع فتثبت لهم به حرية قلنا فهذه الحجة عليك في المدبر قال وأخرجت المدبر اتباعا والقياس فيه أن له أن يرجع فيه قلنا فنأخذ ما تبعته فيه أن كان قال قولك أحدا كثر من سعيد بن المسيب فإذا كره فقد خالف القياس كما زعمت وخالف السنة والآثر وأنت تترك على سعيد بن المسيب أقاويل له لا يخالفه فيها أحد وتزعم أن ليست عليك فيه حجة والذين احتججت بموافقتهم من أهل ناحيتنا يخالفونك في المدبر نفسه فيبيعونه بعدموت سيده إذا كان على سيده دين ولم يدع مالا قال هؤلاء باعوه في الحين الذي صار فيه حرا ومنعه من البيع قبل أن يصيروا قلت ويقولون أيضا إذا كان العبد بين اثنين فذره أحدهما تقاوماه فان صار للذي لم يدبر بطل التدبير فقال وهذا أعجب من القول الأول لأنهم أبطلوا التدبير والسيد لا يريد بطلاله وجبروا المالكين على التقاوم وهما لا يريدانه ولا واحد منهما فهذا أن بعد قولين قالهما أحدهما من الصواب قلت فإذا كانت جحشك بأن وافقك هؤلاء في معنى من قولك وأنت تستدرك في قولهم ما تقول فيه هذا القول أفترى فيك وفيهم حجة على أحدلو خالفكم قال ما فينا حجة على أحد قلت ولولم يكن مع من خالفكم سنة ولا أثر قال ولوقفت فان الحجة في السنة قال الحجة مع من معه السنة قلت ولولم يكن مع من خالفكم سنة كانت الحجة مع من معه الآثر قال نعم قلت فهم ما معامنا قلت ولولم يكن أن كانت الحجة مع من معه القياس قال نعم قلت وأنت وغيرك تشهد لنا أن السنة والآثر والقياس معنا فكيف ذهبت عن هذا كله فرجع بعض أهل العلم منهم عندهم إلى قولنا في المدبر (قال الشافعي) وأخبرني عن أبي يوسف أنه قال السنة والآثر والقياس والمعقول قول من قال يباع المدبر وما رأيت أشد تناقضا من قولنا فيه ولكن أصحابنا غلبونا وكان الأغلب من قوله لا كثر لم يرجع عنه مع هذه المقالة وقد حكى لي عنه أنه اشترى مدبرا وباعه وقال هذه السنة والله تعالى أعلم (قال الشافعي) قال لي قائل منهم لا يشك أهل العلم بالحديث أن ادخال سفيان في حديث عمرو وأبي الزبير فباع النبي صلى الله عليه وسلم مدبره غلط الآن الحقاظ كما قلت حفظوه عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير بسياق يدل على أن سيده كان حيا ولولم يعلم أن مثل هذا غلط لم تعرف غلط ولا أمر أصح مما أبدا ولكن لو كان صحيحا لخالفه غيره أن النبي صلى الله عليه وسلم باع المدبر بعد موت سيده الذي ذره ما كان القول فيه الواحد من قولين أحدهما أن التدبير لا يجوز إذا لم يكن أنه باعه في دين على سيده لأن أقل أمره عندنا وعندك إذا كان التدبير جائزا أن يعتق ثلثه إن لم يكن على سيده دين وهذا أشبه بظاهر الحديث الثاني أن الناس إذا اجتمعوا على إجازة التدبير فلا يكون أن يجهل عامتهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبعه النبي صلى الله عليه وسلم وشئ منه يخرج من الثلث وإن لم يكن ذلك مؤدى في الحديث قال ولولم يكن لك حجة في المدبر إلا هذا وكان صحيحا كانت لك الحجة فقلت نعم فقال وما هي قلت لو باعه النبي صلى الله عليه وسلم بعد الموت استدلت على أن الحرية لم تتم فيه وأنه وصية وأن الوصايا تكون من الثلث وذلك أني رأيت أم الولد تعتق فارغة من المال والمكاتب لا تبطل كتابته بموت سيده فلما بطلت وصية هذا جاز بيعه استدلت على أن يبعه في الحياة جائزا لأنه وصية من الوصايا بالرجوع فيها كما يرجع في الوصايا وأنه خارج من معنى من ثبت له العتق لأن المكاتب يرق إذا عجز فلا تبطل كتابته حتى يكون يبطلها هو فتبطل بالهجرة وكان بسبب من حرية فلم تبطل حتى يبطلها هو ويبطل تدبير المدبر واستدلت على أن المدبر وصية وإن صار إليه عتق فبالوصية لا بعني حرية ثابتة (قال الشافعي) وزعم آخر قال بحملة قوله لا يباع

ولسنا ولا ياله ثبت المرسل وقد علمت سهلا صحب النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه وساق الحديث سياقاً لا يثبت به إلا الآيات فأخذت به لما وصفت قال فما منعك أن تأخذ بحديث ابن شهاب قلت مرسل والقتيل أنصاري والأنصاريون أرني بالعناية بالعلم به من غيرهم إذا كان كل ثقة وكل عندنا بنعمة الله تعالى ثقة

باب المختلطات التي لا يثبت بعضها من مات ولم يحج أو كان عليه نذر

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن سعيد بن عبادا استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن أمي ماتت وعليها نذر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقضه عنها قال الشافعي رضي الله عنه سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقضى فريضة الحج عن مبلغ أن لا يستمسك على الراحلة وسن أن يقضى

المدير لان سيد المدير اذا اذن ديناً يحيط بماله لم يبيع مديره في دينه ولا في جنانية لوجهاها المدير لانه محبوس على أن يموت سيده يعق بعبثه فان مات سيده وعليه دين يبيع في دينه وكذلك ان كانت على المدير جنانية لم يبيع في جنانيته فنعته من أن يباع وسيده حتى قبل يقع له العتق وقد يموت المدير قبل سيده فيموت عبد الله لانه لا يقع عليه العتق عنده الا بموت سيده فلما مات سيده وانقضى عنه الرق عنده ووقع عتقه بآءه في جنانية نفسه ودين سيده فباعه في أولى حالة أن يمنعه فيها من البيع ومنعه البيع في أولى حالة أن يبيعه فيها والله المستعان واياه أسأل التوفيق (قال الشافعي) فان قال فاني انما باعتته بعد موت سيده لانه مات ولا مال له وانما هو وصية ولا تكون الوصايا الا من الثلث قيل فذلك الخجة عليك أن تجعله كالوصايا في أن ترقه اذا لم يخرج من الثلث وتنع من أن تجعله من الوصايا فتجعل لصاحبه الرجوع فيه كما يرجع في الوصايا فان قلت ان فيه حرية والحرية لا ترد قلت فقد رددت ما حين وقعت وان اعتلت بافلاس سيده فقد يفسد له أم ولد فلا يردها وينفذ عتقه او قد يفسد له مكاتب قد كاتبه على نجوم متباعدة فلا تنقض كتابته ولا يرقه بعد موته الا بما يرقه به في حياته وقد قلت في أم ولد النصراني تسلم وهي حرة ولم يمت سيدها فاني في الوقت الذي يقع فيه عتقها حين صار فرجها من سيدها منوعاً وأنت لا ترضى الاستسعاء بالدين قالوا مطلقاً لا يباع المدير قالوا هو حر ويسعى في قيمته وكذلك قالوا في أم ولد النصراني فقولهم على أصل مذهبهم أشد استقامة من قولك على أصل مذهبك أفرايت الرجل ان كان اذا أفلس عبده بمنزلة الميت يباع ماله ويحل ما لم يكن حل من دينه فكيف لم يبيع مديره كما يباع بعد الموت وأحل دينه بعد الموت فان قال قائل فقد يفيد مالا قيل فلم أر ان انتظرت بدين عليه الى مائة سنة وجعلته حالاً بموته فان قلت انما أحكم عليه حكم ساعته وذلك حكم الموت فكذلك يبيع مديره بافلاسه وقد يمكن في الموت أن يظهر له مال بعد موته لم يكن عرف فلست أراه ترك ارقاقه بعد الموت بما يمكن ولا يبيعه في الحياة في افلاس صاحبه بحكم ساعته ولا سوى بين حكمه في موت ولا حياة وقد أرقه في الحياة الحياة بغير افلاس ولا رجوع من صاحبه فيه حيث لم يرقه من أرق المدير ولا أحد غيره لان من أرقه في الحياة انما أرقه اذا رجوع فيه صاحبه وقال اذا كان العبد بين اثنين فديره أحدهما تقاوماه فان صار الذي دبره كان مديراً كله وان لم يشتره الذي دبره انتقض التدبير الا أن يشاء الذي له فيه الرق أن يعطيه الذي دبره بقيمته فيلزمه ويكون مديراً (قال الشافعي) ولا يجوز في قوله والله تعالى أعم لم يباع المدير ما عاش سيده الا أن يكون مديراً كله ويضمن الذي دبره لشر يكة نصف قيمته لان التدبير عنده عتق وكذلك هو عنده لو أعتقه ولا يجوز في قوله أن ينتقض التدبير (٢) لانه اذا جعل سيده المدير فنقض التدبير فكيف جعل له نقض التدبير اذا لم يشتره المدير ان كان اذا انتقض التدبير فقد جعله له فأنبت عليه في موضع غيره وقد ذكرناه وان كان لم يرد نقضه فقد جعل له نقضه وهو لا يريده وما معنى يتقاوماه وهما لا يريان التقاوم ولا واحده منهما ما عرف ليتقاوماه وجهها في شيء من العلم والله المستعان والقول في قول من لا يبيعه ما وصفت من أنه مديركه وعلى المدير السيد نصف قيمته وهكذا قال من قال لا يباع المدير فاما نحن فاننا اذا جعلنا سيده نقض تدبيره وبيعه فتدبيره وصية وهو بحاله مديراً نصف من فوق النصف للشريل لانه لم يعتقه فيضمن لشر يكة نصف قيمة العبد ويعتق عليه

نذرا لئلا يحل عن نذره وكان
فرض الله تعالى في
الحج على من وجد اليه
السبيل وسن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
السبيل المركب والزاد
وفي هذا نفقة على المسال
وسن النبي صلى الله
عليه وسلم أن يتصدق
عن الميت ولم يجعل الله
من الحج بلا غير الحج ولم
يسم ابن عباس ما كان
نذراً م سعدة فاحتمل
أن يكون نذرا للحج فأمره
بقضائه عنها لان من
سنته قضاء عن الميت
ولو كان نذر صدقة كان
كذلك والعمره كالحج
(قال) فأما من نذر
صيماً أو صلاة ثم مات
(٢) قوله لانه اذا جعل
الحج كذا بالاصل وحرره
كتبه مصححه

المكاتب بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال قال الله عز وجل والذين يبتغون
الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم ان علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم أخبرنا عبد الله بن

الحارث بن عبد الملك بن جريح أنه قال لعطاء ما الخير المال أو الصلاح أو كل ذلك قال ما نراه المال قلت
فإن لم يكن عنده مال وكان رجل صدق قال ما أحسب خيرا إلا ذلك المال قال مجاهد ان علمت فيه
خيرا المال كائنه أخلاقهم وأديانهم ما كانت (قال الشافعي) والخير كلمة يعرف ما أريد منها بالمخاطبة بها قال
الله عز وجل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية ففعلنا أنهم خير البرية بالايمن وعمل
الصالحات لا بالمال وقال الله عز وجل والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير ففعلنا أن الخير
المنفعة بالاجر لا أن لهم في البدن مالا وقال عز وجل اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا ففعلنا أنه ان ترك
مالا لا المال المتروك وبقوله الوصية للوالدين والاقرين قال فلما قال الله عز وجل ان علمت فيه خيرا
كان أظهر معانيها بدلالة ما استدللنا به من الكتاب قوة على اكتساب المال وأمانه لأنه قد يكون قويا فيكسب
فلا يؤذى اذا لم يكن ذا أمانة وأميناً فلا يكون قويا على الكسب فلا يؤدى قال ولا يجوز عندى والله تعالى
أعلم في قوله ان علمت فيه خيرا الا هذا وليس الظاهر أن القول ان علمت في عبدك مالا يعنين أحدهما أن
المال لا يكون فيه انما يكون عنده لافيه ولكن يكون فيه الا كساب الذى يفيد المال والثاني أن المال
الذى في يده لسيده فكيف يكون أن يكاتبه بما له انما يكاتبه بما يفيد العبد بعد بالكتابة لأنه حينئذ يمنع
ما أفاد العبد لاداء الكتابة قال ولعل من ذهب الى أن الخير المال أنه أفاد بكسبه مالا لسيده فيستدل على
أنه كم يقدر مالا يعتق به كما أفاد ولا والعبد والأمة البالغان في هذلسواء كانا ذوى صنعة أو غير ذوى صنعة اذا
كان فيهما قوة على الاكتساب والامانة

فانه يكفر عنه في الصوم
ولا يصام عنه ولا يصلى
عنه ولا يكفر عنه
في الصلاة (قال
الشافعي) فان قال قائل
ما فرق بين الحج والصوم
والصلاة قلت قد فرق
الله تعالى بينهما فان قال
وأين قلت فرض
الله تعالى الحج على من
وجد اليه سبيلا وسن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يقضى عن لم
يجب ولم يجعل الله تعالى
ولارسوله صلى الله عليه
وسلم من الحج بدلا غير الحج
وفرض الله تعالى الصوم
فقال فمن كان منكم
مريضا أو على سفر
الى قوله مساكين قيل

(ما يجب على الرجل يكاتب عبده قويا أمينا)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رضى الله عنه قال أخبرنا عبد الله بن الحارث عن ابن جريح قال
قلت لعطاء أو أوجب على إذا علمت أن فيه خيرا أن يكاتبه قال ما أراه الا واجبا وقاله عمرو بن دينار
وقلت لعطاء أن أثرها عن أحد قال لا (قال الشافعي) أما اذا كان المملوك قويا على الاكتساب غير أمين
أو أميناً غير قوى فلا شئ عندى والله تعالى أعلم في أن لا تجب مكاتبته على سيده واذ جاع القوة على الاكتساب
والامانة فأحب الى سيده أن يكاتبه ولم أكن أمتنع أن شاء الله من كتابة مملوك لى جمع القوة والامانة ولا
لأحد أن يمتنع منه (قال الشافعي) ولا يبين لى أن يجبر الحاكم أحد على كتابة مملوكه لان الآية محتملة
أن تكون ارشادا واما حجة الكتابة يتحول بها حكم العبد عما كان عليه لاحتمال كما أصبح الصيد المحظور في
الاحرام بعد الاحرام والبيع بعد الصلاة لأنه حتم عليهم أن يصدوا ويبيعوا وقد ذهب هذا المذهب عدد من
لقبت من أهل العلم فان قيل فهل فيه دلالة غير ما وصفت قيل أرأيت اذا قيل فكاتبوهم هل يجوز أن يقال
أوجب كما وجبت المتعة الا وهو محذور بأقل ما يقع عليه اسم الكتابة أو لغاية معلومة فان قيل لا فلا يختلف
أحد علمته في أن عبدا لرجل ثمنه ألف لوقال له كاتبني على ثلاثمائة درهم في ثلاث سنين لم يجب عليه أن يكاتبه
على هذا فاذا قيل فعلى كم فان قال السيد كاتبتك على ألف فأبى العبد أن يخرج السيد من أن يكون خالف
أن يكاتبه فان قيل نعم قيل فهل يجبر على أن يكاتبه على قيمته (٣) قيل فالكتابة انما تكون ديناً والقيمة لا تكون
بالدين ولو كانت بدين لم تكن الا على من له ذمة تلزمه بكل حال والعبد ليس له ذمة تلزمه بكل حال (قال

(٣) قوله قيل فالكتابة الخ كذا بالنسخ ولعل فيه سقطا والاصل فان قيل نعم قيل فالكتابة الخ وحرر

كتبه مصححه

(الشافعي) وملك الله عز وجل العباد رقيقهم ولم أعلم مخالفا في أن لا يخرج العبد من يدي سيده الا بطاعته فهل (١) هذا لم ين أن أوجب على السيد أن يكتب عبده وكذلك المدبر والمذبرة وأم الولد لان كلامي يخرج من ملك اليمين قال والعبد والأمة في هذا سواء لان كلاهما ملك اليمين ولو أجز رجل عبده ثم سأله العبد أن يكتبه لم يكن ذلك له من قبل حق المستأجر في اجارته فان العبد ممنوع من الكسب بخدمة مستأجره ولو كاتبه وهو أجير كانت الكتابة منسوخة ولو فسخ المستأجر الاجارة لم تحز الكتابة حتى يجدد السيد كتابته برضا العبد وفي قول الله عز وجل والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم دلالة على أنه انما أذن أن يكتب من يعقل لامن لا يعقل فأبطلت أن تبتغي الكتابة من صبي ولا معتوه ولا غير بالغ بحال وانما أبطلنا كتابة غير البالغين والمغلوبين على عقولهم كاتبوا عن أنفسهم أو كاتب عنهم غيرهم هذه الآية وانما أبطلنا أن يكتب المحجور عليه الذي لا أمر له في ماله وأن يكتب عنه وليه لانه لا نظر في الكتابة له وانه عتق وليس له أن يعتق

(هل في الكتابة شيء تكرهه) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أراد الرجل كتابة عبده غير قوي ولا أمين أو لا أمانة كذلك أو غير ذات صنعة لم أكره ذلك من قبل تطوعه بالكتابة وهي مباحة اذا أبيحت في القوي الامين أبيحت في غيره والثاني من قبل أن المكاتب قد يكون قوي بما فرض الله عز وجل له في الصدقات فان الله تبارك وتعالى فرض فيها الرقاب وهم عندنا المكاتبون ولهذا لم أكره كتابة الأمة غير ذات الصنعة لرغبة الناس في الصدقة متطوعين على المكاتبين قال ولم يشبه الكتابة أن تكلف الأمة الكسب لانها لاحق لها اذا كلفت كسبا بلا كتابة في الصدقات ولا لرغبة الناس في الصدقة عليها متطوعين كرهت في الصدقة عليها مكاتبه (قال) وعلى الحاكم أن يمنع الرجل أن يخرج عبده اذا كان ذات صنعة مكتسبا اذا كره ذلك العبد ولكن يؤاخره وينفق عليه ان شاء ولا أكره لأحد أن يأخذ من مكاتبته صدقات الناس فريضة ونافلة فأما الفريضة فهي كمال المكاتب وأما النافلة فنسئ صار له بالعتاء والقبض وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكل الصدقة فأكل من صدقة تصدق بها على بريرة وقال هي لنا هدية وعلم اصدقة وكذلك الصدقة على المكاتب وهي للسيد تحق كحق الغريم على رجل تصدق عليه (قال) ومن أين أدى المكاتب الى سيده حل لاله فعليه أن يقبله ويحجر على قبوله الا أن يعلم أنه أدى اليه من حرام فلا يحل قبول الحرام (قال) فان قال المكاتب كسبته من حلال جبر الحالك سيده على أخذه أو ابرائه منه ولا يحل لسيده أخذه اذا علمه من حرام فان سأل سيد العبد الحالك احواف مكاتبه ما أصابه من حرام فعلى الحاكم أن يحلفه فان نكل وحلف السيد لقد أصابه من حرام لم يحجره على أخذه وقال للمكاتب إذا اليه من حلال أو من شيء لا نعرفه حراما فان فعل جبره على أخذه والا عجزه ان شاء سيده (قال) ولا يحجره الا على أخذ الذي كاتبه عليه ان كاتبه على دنائير لم يحجره على أخذ دراهم وان كاتبه على عرض لم يحجره على أخذ دراهم وان كاتبه على عوض لم يحجره على أخذ قيمته ولكنه لو كاتبه على دنائير جراد فأدى اليه من رأسه مثاقيل جراد اجبره على أخذه لان اسم الجودة يقع عليها وعلى ما دونها وهي تصلح لما لا تصلح له الجياد غيرهما من دنائير أو دراهم مما يقع عليه اسم الجودة ولو كاتبه على دنائير جدد جراد من ضرب سنة كذا فأدى اليه خيرا منها من ضرب غير تلك السنة فان كانت الدناير التي شرط تنفق ببلده ولا ينفق بها الذي أعطاه لم يحجر عليها وان كانت خيرا وهكذا في التمر والعروض ولو كاتبه بتمر عجوة فأدى اليه صيحانيا وهو خير من العجوة لم يحجره على أخذه ويحجره على عجوة أجود من شرطه بجميع صفته ويزيد الفضل على ما بيع عليه صفته الا أن يكون يصلح شرطه لغير ما يصلح له ما أعطاه أو ينفق ببلده ولا ينفق به ما أعطاه

بطيحه قونه كانوا يطبقونه ثم عجزوا عنه فعلمهم في كل يوم طعام مسكين وأمر بالصلاة وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تقضى الخائض ولا يقضى عنها

ما تركت من الصلاة وقال عوام المفتين ولا المغلوب على عقله ولم يجعلوا في ترك الصلاة كفارة ولم يذكروا في كتاب ولا سنة عن صلاة كفارة من صدقة ولا أن يقوم به أحد عن أحد وكان عمل كل امرئ لنفسه وكانت الصلاة والصوم عمل المرء لنفسه لا لعمل غيره وكان يعمل الخ عن

(١) قوله فهل هذا لم ين أن أوجب الخ كذا بالاصل والمقام يعطى أن يكون الصواب فهذا لم ين لي أن أوجب الخ أو فهل هذا لم ين أن لا أوجب الخ وحرر كتبه

مصححه

﴿ تفسير قوله عز وجل وآتاهم من مال الله الذي آتاكم ﴾

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أخبرنا الثقة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كاتب عبد الله بخمسة وثلاثين ألفاً ووضع عنه خمسة آلاف أحسبه قال من آخر بحجومه (قال الشافعي) وهذا والله تعالى أعلم عندي مثل قول الله عز وجل وللطلقاء متاع بالعرف فيجبر سيد المكاتب على أن يضع عنه مما عقد عليه الكتابة شيئاً وإذا وضع عنه شيئاً ما كان لم يجبر على أكثر منه فإن مات قبل أن يضع عنه جبر ورثته على ذلك فإن كانوا صغاراً وضع عنه الحائز ما قل ما يقع عليه اسم الشيء من كتابته وما زاد سيد المكاتب أو ورثته إذا كانت أمورهم جائزة فهم متطوعون به فإن قيل فلم يجبر سيد المكاتب على أن يضع عنه ولم يجبره على أن يكتبه قيل لبيان اختلافهما فإنه إذا كاتبه ممنوع من ماله وما أعطاه دون ما كان مكاتباً وهو إذا كان رقيقاً لا يمنع من ماله ولم يخرج من رقه ومالك العبد فاعلم على سبيله ومالك العبد بعد الكتابة ملكه العبد دونه (قال) وإذا أدى المكاتب الكتابة كلها فعلى السيد أن يرده عليه منها شيئاً فإن مات فعلى ورثته وإن كان وارثه مولياً أو محجوراً عليه في ماله أو كان على الميت دين أو وصية جعل للمكاتب أدنى الأشياء بحاصه به وإذا أدى المكاتب كتابته ثم مات سيده وأوصى إلى أحد دفعه إلى المكاتب فإن لم يكن له ولي فعلى الحائز أن يوليّه من رضى به ويجبره على أن يعطيه أقل الأشياء وإن مات المكاتب وسيده وقد أدى فعلى الورثة من هذا ما كان على سيد المكاتب حتى يؤدوه من مال سيد المكاتب فإن كان على سيد المكاتب دين لم يكن لهم أن يحاصوا أهل الدين إلا بقل ما يقع عليه اسم شيء وإن كانوا متطوعين بما هو أكثر منه من أموالهم لم يحاص به المكاتب ولم يخرجوه من مال أبيهم لأنه لم يكن يلزمه إلا أقل الأشياء فإذا أخرجوا الأقل لم يضموا لأنه لا شيء له غيره وإن مات سيد المكاتب فأعطى وارثه المكاتب أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء كان لمن بقي من الورثة رده وكذلك يكون لأهل الدين والوصية لأنه متطوع به بأكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء من مال ليس له دون غيره وهكذا سيده لو فليس فأما لو أعطاه سيده شيئاً ولم يفسد أو وضعه عنه فهو جائز له والشيء كل ماله ممن وإن قل ثمنه فكان أقل من درهم وإن كاتبه على دينار فأعطاه حبة ذهب أو أقل بماله ممن جاز وإن كاتبه على دراهم فكذلك ولو أراد أن يعطيه ورقاً من ذهب أو ورقاً من شيء كاتبه عليه لم يجبر العبد على قبوله إلا أن يشاء أو يعطيه مما أخذ منه لأن قوله من مال الله الذي آتاكم يشبه والله تعالى أعلم آتاكم منه فإذا أعطاه شيئاً غيره فلم يعطه من الذي أمر أن يعطيه ألا ترى إلى لا أجبر أحد الله حق في شيء أن يعطاه من غيره

﴿ من تجوز كتابته من المالكين ﴾ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإنما خاطب الله عز وجل والله تعالى أعلم بالفعل في المالكين من كان ملكه ثابتاً في المالك وكان غير محجور فليس يكون هكذا إلا بالبالغ غير محجور وإذا كاتب الحر المحجور عبده ثم أطلق عنه الجحر فإن كتابته باطل إلا أن يكون جديدها بعد إطلاق الجحر والحررة البالغة في الرشد والجحر لا يختلفان ولو كاتبه قبل أن ينطلق عنه الجحر ثم أطلق عنه الجحر ثم تأداه الكتابة كلها لم يعتق إلا أن يكون جديداً الكتابة بعد إطلاق الجحر أو قال بعد إطلاق الجحر إذا أدبت إلى كذا فانت حر فيعتق بهذا القول لا بداء الكتابة كلها كالأقوال هذا العبد له ان دخلت الدار فانت حر فدخلها بعد إطلاق الجحر عن السيد لم يعتق حتى يجدد عينا أو عقداً بعد إطلاق الجحر ولو ادعى عبد على سيده أنه كاتبه فقال كاتبك وأنا محجور وقال العبد كاتبتي وأنت غير محجور فالقول قول العبد وعلى السيد البينة وإذا كاتب السيد عبده وهو غير محجور ثم جحر على السيد وأعبده كانت الكتابة على السيد ثابتة ويستأدى وليه الكتابة وإذا أدى العبد فهو حر (قال) ولو كاتب رجل عبده وهو مبرس أو بهلم أو عارض غالب على عقله

الرجل اتباع السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الصلاة والصوم لأن فيه نفقة من المال وليس ذلك في صوم ولا صلاة (قال الشافعي) فإن قيل أفرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحد أن يصوم عن أحد قيل نعم روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن قيل فلم لا تأخذه قيل حدث الزهري عن عبيد الله ابن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نذر نذراً ولم يسمه مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس فلما جاء

أو مزيل له وإن لم يغلب عليه حين كتابته فالكتابة باطل لانه في هذه الحال لو أعتقه لم يجز عتقه فإن أفاق فأثبتته عليها فالكتابة باطل حتى يحددها له في الوقت الذي لو أعتقه فيه جاز عتقه وأباعه جاز بيعه وإذا كاتب الرجل عبده وهو غير محجور ثم غلب على عقله فالكتابة ثابتة انما أنظر الى عقد ها فإذا كان صحيحاً أثبتته وإذا كان غير صحيح لم أثبتته بحال يأتي بعده

(كتاب الصبي) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كاتب الصبي عبده لم تجز كتابته باذن أبيه كانت الكتابة أو فاض أو وليه وكذلك لو أعتقه على مال بأخذه منه لأن الصبي ممن لا يجوز عتقه وإذا كاتب الصبي عبده قبل البلوغ ثم بلغ فأثبتته على الكتابة لم تجز الكتابة إلا أن يحددها بعد البلوغ والرشد

(موت السيد) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضى الله تعالى عنه وإذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بجالها وإذا كاتبه ثم أفلس فالكتابة بحالها ولو كاتب أم ولد أو مدبر مملوك كالمالك لم تجز الكتابة ولو أخذنا جميعها لم يعتق لانهم ممن لا يجوز بيعه ولا عتقه وإذا كاتب المكاتب عبده لم تجز كتابته ولو أخذنا الكتابة لم يعتق لانه ممن لا يجوز عتقه ولا يثبت له ولاء كان ذلك نظراً منه لنفسه أو لم يكن وكذلك لو أخذ من العبد عاجلاً في أول كتابته مثل قيمته مراراً إلا أن كسب عبده له وليس له أن يخرج عبده منه بعثق ولا يمنع نفسه ماله

(كتاب الوصي والاب والولي) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وليس لاب الصبي ولا لولي التيم وصياً كان أو مولى أن يكاتب عبده بحال لان الكتابة لا تنظر فيها للصغير ولا للكبير ألا ترى أن العبد المكاتب إذا كان ذاملاً أو أمانة واكتسب كانت رقبته وماله واكتسبه للصبي والمولى وإن كان غير ذى أمانة لم يكن النظر أن يمنع بيعه واجارته وأرش الجناية عليه ويكاتب على نجوم (١) تمنع في مدته لها من منفعة ثم لعله أن لا يؤدى ما عليه وإن قيل فقد ينصح ويكتسب إذا كوتب نصيحة لا ينصحها عبداً قيل فإن كانت نصيحته بحال يؤديه عنده فأطلبه فهو للصبي والمولى عليه ولا يمنع رقبته العبد ولا منفعة وإن كانت نصيحته اكتساباً فآجره فإن خيبت أدبه فإن قيل فقد يخاف أن يأتى أن يكاتب قيل ولا يؤمن عليه إذا كوتب أن يقيم حتى إذا تقارب حلول نجمه أبقى فليست الكتابة نظراً بحال وانما أجزأها على من يلى ماله لانه لو أعتق جاز فإن كاتب أبو الصبي أو لولي التيم أو المولى فالكتابة باطل وإن أدى العبد أو أعتقه فالعبد رقيق بحاله وما يؤدى منه حلال لسيدته وإن أعطى من سهم الرقاب رجوع الوالى عليه فأخذه ممن صار إليه لانه ليس من الرقاب وإذا باعه من أجنبي فاستوفى قيمته أو ازداد أو باعه بما يتغابن الناس بثله في نظر المولى لعتق أو غيره جاز البيع من قبل أنه علك على المشتري من ماله بالعبد للمولى ما لم يكن للمولى علك وهو لا يملك على المكاتب شيئاً لم يكن للمولى علكه لان ملكه على رقبته وماله وكسبه فيما يستأنف واحد وهكذا ليس لولى الصبي أباً كان أو غيره أن يعتق عبده على مال يعطيه إياه العبد أن أعطاه وقبض المال من العبد أو أعتقه عليه فالمال للمولى والعتق باطل وليس لولى المولى أباً كان أو غيره أن يبيعه من أحد بدين فإن باعه بدين فالبيع مفسوخ ولو أعتقه الذى اشتراه كان العتق مردوداً وفي عتق الاب والولى عبد المولى عليه على مال أو مكاتبته معنى بأن لا يجوز أن يكون الولاء لا للعتق والمولى غير معتق والمعتق غير مالك ولا يجوز العتق لغير مالك وإن كان المولى بالغاً فاذن بذلك لوليه لم يجز لانه في حكم الصغير في أن لا يجوز أمره في ماله حتى يجمع البلوغ والرشد وإذا كان العبد بدين محجور عليه بالغ أو صبي وبين رجل يلى نفسه لم تجز كتابته أذن فيها المحجور ووليه أم لم يأذنا وإذا أدى عتق نصيب غير المحجور ويراجع هو والعبد بنصف قيمة العبد وعتق كله عليه إن كان موسراً وضمن للمحجور نصف قيمة العبد مملوك أو لا يرجع على المحجور بشئ أخذه منه لانه أخذه من عبده

غيره عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله أشبه أن لا يكون محفوظاً فان قيل أتعرف الذى جاء بهذا الحديث يقلط عن ابن عباس قيل نعم روى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لابن الزبيران الزبيران من متعته الجع فروى هذا عن ابن عباس انها متعة النساء وهذا غلط فاحش قال الشافعي وليست علينا كبير مؤنة في الحديث الثابت إذا اختلف أو ظن مختلفاً ما وصفت ولا مؤنة على أهل العلم بالحديث والنسفة (١) قوله تمنع في مدته لها الخ كذا بالأصل ولعله تمنع في سعيه لها الخ وحرر كتبه معصمه

(من يجوز كتابته من المالك)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكتب الرجل عبد الله مغلوبا على عقله ولا عبد الله غير بالغ لأنه إذا كان معقولا عن الله عز وجل أنه إنما خاطب بالفرائض البالغين غير المغلوبين على عقولهم فالكتابة إذا كانت فريضة للعبد لازمة على سيده وللسيد على عبده فيها أداء الأمانة والوفاء وليس الصغير ولا المغلوب على عقله ممن يلزمه فرض بقوله كما لا يجذب قوله ولا يؤخذ باقراره على نفسه في شيء لله ولا للناس (قال الشافعي) وكذلك لا يجوز أن يكتب أبو المعتوه والصبي عنهما ولا أهمان كاتما لمو كين وكاتب على أنفسهما وأعلمهما دون أنفسهما لأنه لا يجوز أن يحمل العبد لسيد بني خلا الكتابة التي أذن الله عز وجل بها التي هي سبب فكالك وقه فأما أن يحمل عن غيره فلا وكذلك لو كان أبواهما حرين فكاتباعهما على نجوم وضمنها الأبوان فشرط السيد أنهما مملوكا حتى يؤدبا إليه هذا المال لم تجز الكتابة وإن أدبا إليه عنهما اعتقا كما يعتق المكاتب بأداء الكتابة الفاسدة ويأخذ السيد قيمة المعتق منهما ويترجعون كما وصفت في الكتابة الفاسدة والعبد كالحرفي المبين وليس لأبيهم ما إذا اعتقا أن يرجعوا على السيد عما أعطياه على عقدهما كالمسكين لهما لو قال أعتق عبدك على مائة فاعتقه أن يرجعوا كالأول أعطياه مائة أو ضمنا هالة على أن يعتقه فاعتقه لم يكن لهما أن يرجعوا ولهما أن يرجعوا في الضمان له ما لم يعتقه وكذلك في الباب الأول يرجعان ما لم يعتقا (قال) وإذا أراد أبواهما أن يجوز هذا اشترياها بفقده ودين إلى أجل أو حال فإذا فعلوا لزمهما المال وكان الابنان حرين ملك الأبوين لهما وكذلك الأجنيون في هذه المسائل كلها الآن الأجنيين إذا اشتروهما لم يعتقا حتى يحدوا لهما اعتقا ولو كاتب رجل على نفسه وابن له صغير كانت الكتابة باطلا وكذلك على نفسه وابن له معتوه أو بالغ غير معتوه غائب وكذلك لو كاتب رجل على نفسه وما ولد له من غير أمة له لم يجز هذا وإذا كاتب العبد بالغ أصحيا ثم غلب العبد على عقله لم يكن السيد أن يعجزه حتى يحمل نجمه من نجومه فإذا حل لم يكن له تعجزه لأنه لا يعرب عن نفسه بحال حتى يأتي الحاكم ولا ينبغي للحاكم أن يعجزه حتى يسأل عن ماله فإن وجد له مالا يؤدي إلى سيده منه الكتابة أداها وانفق عليه من فضله وإن لم يجد له ما يؤدي عنه الكتابة أو النجم الذي حل عليه منها عجزه فإن عجزه ثم أفاق فدل على ماله أو دل عليه الحاكم قبل إفاقته أبطل التعجز عنه وجعله مكاتبا بحاله إذا كان المال له قبل التعجز وأدعى ذلك المكاتب فإن كان مالا أفاده بعد التعجز جعله لسيد له ولم يرد التعجز ولو وجد الحاكم له في ذهاب عقله ما يؤدي عنه كتابته فادام عتق وإن لم يجد له مالا ولم يجد له نفقة ولا أحدا يتطوع بأن ينفق عليه عجزه وألزم السيد نفقته ولا يلزم السيد نفقته بحال حتى يقضى عليه بالعجز فإذا وجد له مالا كان قبل التعجز قبل التعجز عنه ويرد السيد عليه بنفقته في ذلك المال مع كتابته (قال) وبين ما وصفت في كتاب تعجزه ما ياه ولو غلب المكاتب على عقله وأدى عنه السلطان كان على الكتابة لأنه يؤدي عنه من حقه فإذا أدى عنه رجل متطوعا فعلى الحاكم قبول ذلك للمكاتب حتى يصير مالا له ثم يعطيه سيده وليس على السيد قبوله إلا أن يقول المتطوع عنه قدم ملكته أياه فيلزم السيد قبوله عن المكاتب لأن المكاتب لا يعرب عن نفسه فإن أبي السيد أن يقبله عنه وخفي ذلك على القاضي فعجزه ثم علمه رد تعجزه وأخذه بما تطوع به عليه أن أعطاه المتطوع فإن لم يعطه لم يجزه الحاكم عليه

(كتابة التصرف)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رضي الله عنه إذا كاتب الرجل التصرف عبده على ما يجوز للمسلم

في العلم بالحديث الذي يشبه أن يكون غلطاً والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارض صنفان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال بعض محدثيه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت فسألني منهم طائفة تبطل الحديث عن هذا الموضع بضربين أحدهما الجهالة ممن لا يثبت حديثه والآخر بأن يوجد من الحديث ما يرد فيه فيقولون إذا جاز في واحد منه جاز في كله وصرتم في معنائنا فقلت أرايت الحاكم إذا شهد عنده ثلاثة

أن يكاتب عبده عليه فالكتابة جائرة وإن ترفعها البنا أنفذناها فان كاتب عبده ثم أسلم العبد فهو على الكتابة
الآن يشاء أن يهجره فان شاء العجز بعناه عليه وكذلك أمته يكاتبها ثم تسلم ان شاء العجز بعناها وان لم تشاء
أثبتنا الكتابة وان أسلم السيد والعبد نصراني بحاله فالكتابة بحالها وكذلك لو أسلم جميعا ولو كاتب نصراني
عبد له نصرانيا على خيرا وخزيرا أو شئ له ممن عندهم محرم عندنا خفاء السيد يدا بطل الكتابة والعبد يدا
اثباتها والعبد يدا بطلها والسيد يدا اثباتها بطلناها لانهما جارا أنا (قال) ونبطلها ما لم يؤد المكاتبة الخمر
أو الخنزير وهما نصرانيان فاذا أدى الخمر أو الخنزير وهما نصرانيان ثم ترفعوا البنا وجاءنا أحدهما فنقد عتق
ولا رد واحد منهما على صاحبه بشئ لأن ذلك مضى في النصرانية بمنزلة ثمن خربيع عندهم ولو كاتبه في
النصرانية خمر فأداها الا قليلا ثم أسلم السيد والعبد بحاله بخا أنا بطلنا المكاتبه لانه ليس له أن يأخذ
خمر او هو مسلم وكذلك لو أسلم العبد ثم جاءنا السيد والعبد بطلنا المكاتبه لانه ليس لمسلم أن يؤدى خمر وكذلك
لو أسلم جميعا وكذلك لو أسلم واحد منهما وجاءنا أحدهما بطلنا المكاتبه لانه ليس لمسلم أن يقتضى خمر (قال)
ولو أسلم السيد والعبد وأحدهما وقد بقي على العبد رطل خمر فقبض السيد ما بقي عليه عتق العبد بقبضه
آخر كتابته ورجع السيد على العبد بجميع قيمته ديناه عليه لانه قبضها وليس له ملكها ان كان هو المسلم
وكذلك ان كان العبد المسلم فليس له قبضها منه ولا لمسلم تأديتها اليه ولو أن نصرانيا ابتاع عبدا مسلما وكان له
عبد نصراني فأسلم ثم كاتبه بعد اسلام العبد على دنائرا ودرهم أو شئ تحمل كتابته المسلمين عليه أو لا تحمل ففيها
قولان أحدهما أن الكتابة باطل لانها ليست باخراج له من ملكه تام ومتى ترفعوا البنا رددناها وما أخذ
النصراني منه فهو له لانه أخذ من عبده فان لم يرفعوا حتى يؤديها العبد المكاتب عتق وترجعوا بفضل
قيمة العبد ان كان ما قبض منه النصراني أقل من قيمته رجع على العبد بالفضل وان كان ما أدى اليه العبد
أكثر من القيمة رجع على النصراني بالفضل عن قيمته ولو كاتبه بخمر أو خنزير أو شئ لا ثمن له في الاسلام
بعد ما أسلم العبد كانت الكتابة فاسدة فان أداها العبد عتق بها ورجع عليه النصراني بقيمة تامة لانه لا ثمن
للخمر الذي دفع اليه ولو كانت المكاتبه للنصراني جارية كانت هكذا في جميع المسائل ما لم يطاها فان وطئها
فلم تحمل فلها مهر مثلها وان وطئها فحملت فأصل كتابتها صحيح وهي بالخيار بين العجز وبين أن تمنح على
الكتابة فان اختارت المضي على الكتابة فلها مهر مثلها وهي مكاتبه ما لم تهجر وان اختارت العجز أو عجزت
حبر على بيعها ما لم تلد فان ولدت له فالولد مسلم حر باسلامها لا سبيل عليه لانه من مالها وان مضت على
الكتابة فبات النصراني فهي حرة بعتوه وبطل عنها ما بقي عليها من الكتابة ولها مالها ليس لورثته منه شئ لانه
كان ممنوعا من مالها بالكتابة ثم صارت حرة فصاروا ممنوعين منه بجهريتها وان ولدت وعجزت أخذ نصفها
وحيل بينه وبين اصابها فاذا مات فهي حرة وتعمل له ما تطيق وله ما اكتسبت وجنى عليها والقول الثاني أن
النصراني اذا كاتب عبده المسلم بشئ يحمل فالكتابة جائرة فان عجز بيع عليه وكذلك اذا اختار العجز
بيع عليه واذا أدى عتق وكان للنصراني ولاؤه لانه مال مكاتب واذ كاتبه كتابة فاسدة بيع ما لم يؤد فيعتق
فان أدى فعتق بالاداء فهو حر ولاؤه للنصراني وبتراجعان بقيمة العبد مملوكا وتكون النصراني عليه دين
(قال) وجناية عبد النصراني والجناية عليه وولده وولده مكاتبته في الحكم اذا ترفعوا البنا مثل جناية مكاتب
المسلم والجناية عليه وولده لا يختلفون في الحكم

(كتابته الحربى)

(قال الشافعى) رضى الله عنه واذا كاتب الحربى عبده في بلاد الحرب ثم خرجا مستأمنين أثبت الكتابة بينهما

عبدل يعرفه ويجروح
يعرفه ورجل يجهمل
جرحه وعبد له ليس
يجيز شهادة العدل ويتزل
شهادة المجروح ويقف
شهادة المجحول حتى
يعرفه بعبد فيجيزه أو
يجرح فيرده فان قال بلى
قبل فلما رد المجروح في
الشهادة الظنة جازله أن
يرد العدل الذى لا يوجد
ذلك في شهادته فان قال
لا قبل فكذلك الحديث
لا يختلف وليس نحيز
لكم خلاف الحديث
وطائفة تكلمت
بالجهالة ولم ترض أن
تزل الجهالة ولم تقبل
العلم فنقلت مؤنتها وقالوا
قد تردون حديثنا

الآن يكون السيد أحدث لعبد قهرا على استعباده وإبطال الكتابة فإذا فعل فالكتابة باطل ولو كاتب مسلم في بلاد الحرب والعبد مسلم أو كافر كانت الكتابة ثابتة كهي في بلاد الاسلام ولو أحدث له المسلم قهرا بطل به الكتابة أو أدى الى المسلم فأعتق والعبد مسلم أو كافر ثم قهره المسلم فسياء لم يكن ذلك له وكان حر الان الكتابة أمان له منه ان كان كافرا وعتق تام ان كان مسلما أو كافرا ولو كان العبد كافرا فاعتق بكتابة المسلم ثم سياء المسلمون لم يكن رقيقا لان له أمانا من مسلم يعتقه اياه ولو كان أعتقه كافر بكتابة أو غير كتابة فسياء المسلمون كان رقيقا لانه لا أمان له من مسلم فالذي أعتقه نفسه يسترق إذا قدر عليه ولو أن حر يادخل النبا بأمان فكتب عبده عندنا والعبد كافرا فإراد أن يخرج به الى بلاد الحرب ونجا كما النما منعت من اخراجه وكل من يقبض بنجومه فإذا أدى عتق وكان ولاؤه للحري وقيل له ان أردت المقام في بلاد الاسلام فأسلم وأذا الجزية ان كنت ممن تؤخذ منه الجزية وانما تركناك تقيم في بلاد الاسلام لا أمان لك وانك مال لجزية عليك ولو كاتب الحربى عبده في بلاد الاسلام والحرب ثم خرج جامستا من ثم لحق السيد بدار الحرب فقتل أو مات فالمكاتب بحاله يؤدي بنجومه فإذا قبضت دفعت الى ورثة الحربى لانه مال له كان له أمان ولو لم يمت السيد ولم يقتل ولكنه سبي والمكاتب ببلاد الاسلام لم يعتق المكاتب ولم تبطل كتابته بسبي السيد ولو سبي سيد المكاتب لم تبطل الكتابة وكان المكاتب مكاتب بحاله فان أدى فعشق نظرت الى سيده الذي كاتبه فان كان قتل حين سبي أو من عليه أو فودى به فولاؤه لسيده الذي كاتبه وان كان استرق فبات رقيقا لم يكن له ولاؤه وعتق المكاتب وكان لاؤه له ولا يجوز أن أجعل الولاة لرقيق واذالم يجوز أن يكون الولاة لم يجوز أن يكون الولاة لاحد بسببه ولد ولا سيده ولو أعتق سيد المكاتب بعدما استرق كان ولاؤه له لانه قد أعتقه وصار ممن يصلح أن يكون له ولاؤه بالحريه فان قيل فكيف تجعل الولاة اذا أعتق سيده لسيده وقد قتل بابتداء كتابته كما أجعل ولاء المكاتب يكاتبه الرجل ثم يموت السيد فيعتق المكاتب بعد موت سيده بسنين لسيده لانه عقد كتابته والكتابة حائزة له ولو لم يدع الميت شيئا غيره والميت لا يملك شيئا فان قيل فكيف لم تبطل كتابته حين استرق سيده قيل لانه كاتبه والكتابة حائزة ولا يبطلها حادث كان من سيده كما لا تبطل الكتابة بموت السيد ولا افلاسه ولا الحجر عليه فاذا كاتب الحربى عبده في بلاد الاسلام ورجع السيد الى دار الحرب فسيى وأدى المكاتب الكتابة والحربى رقيق أو قد مات رقيقا فالكتابة لجماعة أهل التي من المسلمين لانه (٣) لا يملك لها اذا بطل أن يملك سيد المكاتب واذالم يجوز أن صار رقيقا بعد الحريه أن يملك مال لا يجوز أن يملكه عبده سيده ولا قرابة له ولو قتل السيد أو سبي فن عليه قبل يجرى عليه رق أو فودى به لم يكن رقيقا في واحد من هذه الاحوال وورد ماله الى سيده في بلاد الحرب كان أو في بلاد الاسلام فان مات رد على ورثته وان استرق سيد المكاتب ثم عتق ففهيها قولان أحدهما أن يدفع اليه اذا مكاتبته وان مات قبل يدفع اليه دفع الى ورثته لانه كان مالا موقوفا له لم يملكه مالكه عليه لانه مال كان له أمان فلم يجوز أن يبطل أمانه ولا ملكه ما كان رقيقا ولا سيدونه اذا لم يملكه هو فلما عتق كانت الامانة مؤداة اليه اذا كان مالكا فكان ممنوعا منها اذا كان اذا ضرب اليه ملكها غيره عليه كما ورت الله عز وجل الابوين فلما كان الابوان مملوكين لم يجوز أن يورثا لانه يملك مالهما مالتهما ولو عتق الابوان قبل موت الولد ورتا فان قيل فقد ملك بعض هذا المال قبل عتق السيد قيل كان موقوفا ليس لاحد بعينه ملكه كما يوقف مال المرتد لملكه هو أو غيره اذا لم يرجع الى الاسلام والقول الثاني أنه اذا جرى عليه الرق فمضى الى المكاتب لاهل التي لأنهم ملكوا ماله بأن صار غيره مال الكاله اذا صار رقيقا ولو كان العبد لحق بدار الحرب فلم يحدث له السيد قهرا يسترقه حتى خرج النبا بأمان فهو على الكتابة ولو لحق بدار الحرب وأدى المكاتب بها ولم يحدث له السيد قهرا وخرج النبا كان حرا ولو دخل النبا حري وعبده بأمان فكتبته ثم خرج الحربى الى بلاد الحرب ثم خرج عبده وراءه أو معه فأحدث له قهرا بطلت الكتابة وكذلك لو أدى اليه ثم استعبده ثم أسلم معا

وتأخذون بآخر قلنا نرده بما يجب به رده ونقبله بما يجب به قبوله كما قلنا في الشهود وكانت فيه مؤنة وان غضب قوم لبعض من ردمن حديثه فقالوا هؤلاء يعيرون الفقهاء وليس يجوز على الحكام أن يقال هؤلاء يردون شهادة المسلمين وان ردوا شهادة بعضهم بظنة أو دلالة على غلط أو وجه يجوز به رد الشهادة

(باب المختلغات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركاه في عبد)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع

قوله اذا كان اذا ضرب اليه الخ كذا بالاصل ٨١ مصححه

في دار الحرب كان عبدا له كما يحدث قهر الحر ببلاد فيكون له عبدا ولو دخل الحرب إلى بنا بأمان ثم كاتب عبده ثم خرج الحرب إلى بلاد الحرب ثم أغار المشركون على بلاد الإسلام فسيبوا عبدا الحربى ثم استنقذه المسلمون كان على ملك الحربى لأنه كان له أمان كالأغار وعلى نصرانى فاستعبده ثم استنقذه المسلمون كان حرا لأنه كان له أمان وكذلك لو أغاروا على الحربى ببلاد الإسلام وقد دخل بأمان فسيبوه فاستنقذه المسلمون كان له أمانه ولو أقام مكاتب الحربى في أيديهم حتى يمروه بنعم لا يؤديه كان الحربى إن كان في بلاد الإسلام أو بلاد الحرب أن يعجزه فإن عجزه بطلت الكتابة وإن لم يعجزه فهو على الكتابة وهذا كله إذا كانت كتابته صحيحة فأما إذا كانت كتابته فاسدة بشرط فيها وكاتبه على حرام مثل الكتابة على الحجر والخيزر وما أشبه هذا فإذا صار إلى المسلمين فردّه مولا ففسدوا الكتابة

(كتابة المرتد من المالكين والملوكين)

(قال الشافعى) رضى الله عنه إذا ارتد الرجل عن الإسلام فكاتب عبده قبل أن يقف الحاكيم ماله فكتابه جائزه وكذلك كل ما صنع في ماله فأمره فيه جائز كما كان قبل الردة فإذا وقف الحاكيم ماله حتى يموت أو يقتل على الردة فصير ماله يومئذ فأكسب فيكون على ملكه لم تجز كتابته وإذا كاتب المرتد عبده أو كاتبه قبل يرتد ثم ارتد فالتكتابة ثابتة قال ولا أجيز كتابة السيد المرتد ولا العبد المرتد عن الإسلام الأعلى ما أجيز كتابة المسلم وليس ولا واحد منهما كالنصرانيين ومن لم يسلم قط فترك على ما استحل في دينه ما لم يتماكم اليينا ولو تادى السيد المرتد من مكاتبه المسلم أو المرتد كتابة حراما عتق بها ورجع عليه بقيمته وكذلك كل كتابة فاسدة تاداهما منعتق بها وتراجعا بالقيمة كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو لحق السيد بدار الحرب وقف الحاكيم ماله وتادى مكاتبته ففى عجزه فلا حاكم رده في الرق ومتى أدى عتق وولاؤه للذى كاتبه وإن كان مرتدا لأنه المالك العاقل للكتابة وإذا عجز الحاكيم المكاتب فغنا سيده ثابتا بالتعجير تام على المكاتب إلا أن يشاء السيد والعبد أن يحدد الكتابة وإذا وقف الحاكيم ماله نهى مكاتبه عن أن يدفع إلى سيده شيئا من نجومه فإذا دفعها إليه لم يبرئه منها وأخذها بها ولو أن رجلا كاتب عبدا لله فارتد العبد المكاتب وهو في دار الإسلام ولحق بدار الحرب فهو على الكتابة بحالها لا تبطلها الردة وكذلك لو كان العبد ارتدا ولا ثم كاتبه السيد وهو مرتد كانت الكتابة جائزة أقام العبد في بلاد الإسلام ولحق بدار الحرب ففى أدى الكتابة فهو حر وولاؤه لسيده ومتى حل نجح منها وهو حاضر أو غائب ولم يؤده فليسيده تعجيره كما يكون له في المكاتب غير المرتد وإذا قتل على الردة أو مات قبل أداء الكتابة فله لسيده ولا يكون مال المكاتب فيا لمحققه بدار الحرب لأن ملكه لم يتم عليه ومالك المكاتب موقوف على أن يعتق فيكون له أو يموت فيكون ملكا لسيده وسواء ما اكتسب ببلاد الحرب أو بلاد الإسلام فإن مات أو قتل وهو مكاتب فهو ملك لسيده المسلم الذى كاتبه لا يكون فيا ولا غنيمه ولو أوجف عليه بخيل أو ركاب لأنه ملك للسيد المسلم ولو ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب بشئ فوقع في المقاسم أو لم يقع فهو لسيده وماله كله وكذلك لو أسر ثم سبي كان لسيده (قال الشافعى) فإن أدى فعتق وهو مرتد ببلاد الحرب فسبي فهو وماله غنيمه لأنه قد تم ملكه على ماله غير أنه انظر به وهو مكاتب أو حرا استتيب فإن تاب والقتل مكاتب وماله للسيد وإن عرض قبل أن يقتل أن يدفع إلى سيده ماله مكانه أجبر سيده على قبضه وعتق وقتل وكان ماله فيا وإن لم يدفع حتى يقتل فله كله لسيده إذا كان سيده مسلما ولو كان السيد المرتد والمكاتب المسلم فإن عجز المكاتب وقتل السيد أو مات على الردة فالمكاتب وماله في دلالة مال المرتد وإذا أدى فعتق فمأدى من الكتابة قال المرتد يكون فيا وما بقى في يده فمال العبد الذى عتق بالكتابة لا يعرض له وإذا كاتب الرجل عبده ثم ارتد

عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعا عبد كان بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فإن كان موسرا فانه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل ليست بوكس ولا شطط ثم يغرم لهذا حصته

عن الاسلام فاقبض في رده من كتابته قبل يحجر عليه فالمكاتب منه برىء وما قبض بعد الحجر منه فلا والى
أخذه بنجومه ولا يبرئه منه فان أسلم المولى وقد أقر بقبضه منه أبرأه الى المولى فاقبض المولى منه ان كان قبض منه
في الردة بمجاثم سألته الى ذلك النجم فلم يعطه اياه فعجزه وأسلم المرتد الى العجز عن المكاتب لانه لم يكن عاجزا
حيث دفع الى سيده وهو يخالف المحجور في هذا الموضع لان وقف الحاكم ماله انما كان توفيراً على
المسلمين ان ملكوه عنه بان يموت قبل يتوب ولم يكن عليه ضرر ورتاب في وقفه عنه ألا ترى أنه ينفق عليه منه
ويقضى منه دينه وتعطى منه جنائيه وهذا دليل على أنه في ملكه واذا ارتد العبد عن الاسلام وكاتبه سيده
جازت كتابته فان لحق به دار الحرب ومعه عبد آخر في الكتابة أخذت من الآخر حصته وعق من الكتابة
بقدره ولم يؤخذ من حصه المرتد شي وكذا الامه المرتدة تكتب فان ولدت في الكتابة فتي عجزت فولد هارقيق
ومتى عتقت عتقوا واذا سبي مكاتب مسلم فسيده أحق به وقع في المقاسم أو لم يقع وان اشتراه رجل في بلاد
الحرب باذنه رجع عليه بما اشتراه به إلا أن يكون أكثر من قيمته وان اشتراه بغير اذنه لم يرجع عليه بشئ واذا
كتب العبد وهو في بلاد الحرب فخرج العبد مسلماً وترك مولاه بما مشرك فهو حر ولا كتابة عليه وكذلك
لو خرج مسلماً وهو مكاتب فان كان سيده مسلماً في بلاد الحرب فلا يعتق بخروجه وهو على ما كان عليه
في بلاد الحرب ولو خرج سيده المكاتب بعده بساعة لم يرد في الرق ولم يكن له ولاؤه لانه لم يعتق ولو كاتب
مسلم عبدالله مسلماً فارتد قبل السيد ثم ارتد السيد أو ارتد السيد ثم ارتد العبد أو ارتد العبد معافسوا
ذلك كله والكتابة بحالها فان أدى المكاتب الى السيد قبل أن يوقف ماله عتق وسواء رجع المكاتب الى
الاسلام أو لم يرجع اذا أدى الى السيد في أن يعتق العبد بالأداء وكل حال وكذلك سواء رجع السيد
الى الاسلام أو لم يرجع في أن يعتق العبد بالأداء ولو جاء العبد الى الحاكم فقال هذه كتابتي فاقبضها فان
سیدی قدرتم لم يكن له أن يعجل بقبضها حتى ينظر فان كان مرتداً قبضها وأعتقه ووقفها فان
رجع سيده الى الاسلام دفع اليه الكتابة وان لم يرجع حتى مات أو قتل على الردة كانت الكتابة فيأ
كسائر ماله

(العبد يكون للرجل نصفه في كتابته ويكون له كله في كتاب نصفه)

(قال الشافعي) رضي الله عنه واذا كان العبد نصفه حراً ونصفه لرجل فكتاب الرجل نصفه والكتابة جائزة لان
ذلك جميع ما ملكه منه وما بقي غير مملوك لغيره ولو كان له نصف عبد ونصفه حر فكتاب العبد على كاه
كانت الكتابة باطلاً وكان شبه ما عني لو باعه كله من رجل لانه باعه ماعل ومال علك فان أدى المكاتب
الكتابة على هذه الكتابة الفاسدة عتق وتراجع في نصفه كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو كان له نصفه
فكتابته على ثلثيه كانت الكتابة فاسدة لانه كاتبه على ماله علك منه فاذا كاتبه على ماله علك منه وما بقي منه
حر بان عتق جاز نصفاً كان أو ثلثاً أو أكثر فاذا كاتبه على ما هو أقل مما علك منه فالكتابة باطل كالرجل يكون
له العبد في كتاب نصفه (قال) ولو كان لرجل نصف العبد ولرجل نصفه قد دره أو أعتقه الى أجل أو أخدمه
أو كان في ملكه لم يحدث فيه شيئاً فكتابته شر يكره لم تجز الكتابة وانما معنى اذا كان العبد بأكمله لرجل فكتاب
نصفه أو جزءاً منه أن الكتابة ليست بعق بسات فاعتقه كله عليه بالسنة ولا يجوز أن يجعله مكاتباً كله وانما
أ كاتب نصفه فليس العبد في ملكه بحال فانفذ الكتابة لان العبد اذا كتب منع سيده من ماله وخدمته
واذا كاتب نصفه لم يستطع منع من ماله وخدمته ونصفه غير مكاتب واذا قام به الخدمه لم يتم للعبد كسب
ولم ين ما اكتسب في يوم سيده الذي يخدمه فيه وفي يومه الذي يترك فيه لكسبه واذا أراد السفر لم يكن له أن
يسافر لانه يمنع سيده يومه فلا يكون كسبه تاماً فلذلك أبطلت الكتابة فيه (قال الشافعي) واذا أرفعا اليينا

(حدثنا) الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد المجيد عن
ابن جريج قال أخبرني
قيس بن سعد أنه سمع
مكحولاً يقول سمعت
سعيد بن المسيب يقول
أعتقت امرأة أو رجلاً
سنة أعبد لها ولم يكن لها
مال غيرهم فأقضى النبي
صلى الله عليه وسلم في
ذلك فأقرع بينهم فأعتق
ثلثهم (قال الشافعي)
كان ذلك في مرض
المعتق الذي مات فيه
أخبرنا عبد الوهاب عن
أيوب عن أبي قلابه عن
أبي المهلب عن عمران
ابن حصين أن رجلاً من
الانصار أوصى عند موته

قبل أداء الكتابة أبطلنا الكتابة وإذا أبطلناها فأدى منها إلى سيده فهو مال له وإذا لم يترافعا لينا حتى يؤدي المكاتب عتق كله ورجع عليه السيد بنصف قيمته لأنه إنما أخرج منه النصف على الكتابة الفاسدة فلا يرجع بأكثر من النصف لأن النصف الثاني عتق عليه بإيقاعه العتق على النصف بالكتابة فكان كرجل قال لعبد له نصف حر إذا أعطيتي مائة دينار فأعطاه إياها عتق العبد كله لأنه مال له وإذا أعتق منه شيئاً عتق كله ولو كانت المسئلة بمحالها فأت السيد قبل يتأدى منه بطلت الكتابة ولو تأدى منه الورثة لم يعتق لأنهم ليسوا بمالكه الذي قال له إذا أدبت إلى كذا فأنت حر وكذلك كل كتابة فاسدة مات السيد قبل قبضها فقبضها الورثة بعد موته لم يعتق المكاتب بها لما وصفت وما أخذوا منه فهو مال لهم وهذا كعبد قال له سيده إن دخلت الدار فأنت حر فلم يدخلها حتى مات السيد ثم دخلها فلا يعتق لأنه دخل بعد ما خرج من ملكه وإذا كاتب الرجل عبده كتابة غير جائزة ثم باعها قبل الأداء فالبيع جائز لأن الكتابة باطل وكذلك إذا وهبه أو تصدق به أو أخرجه من ملكه بأي وجهه ما كان وكذلك إذا أجره فالأجرة جائزة وكذلك إذا جنى فهو كعبد لم يكتب بخير في أن يفديه متطوعاً أو يباع في الجناية

(العبد بين اثنين يكاتبه أحدهما)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان العبد بين رجلين فليس لأحدهما أن يكاتبه دون صاحبه أذن أو لم يأذن لأنه إذا لم يأذن له فشرط السيد لعبد في النصف الذي كاتبه على نجسين بلا يعتق بأدائهم لم يجز له أن يأخذ النجسين حتى يأخذ شر يكم مثلها فتكون كتابته على نجسين ولا يعتق إلا بمائة وإذا أخذ النجسين فلشر يكم نصفها ولا يعتق العبد بخمسة وعشرين وإنما أعتق بخمسين ولا يجوز أن يعتق بأداء نجسين لم تسلم لسيده الذي كاتبه قال وإذا أذن له أن يكاتبه فهو مثل أن لم يأذن له من قبل أن ارادته أن يكاتب نصفه لا تزل ملكه عن نصفه هو وإذا لم يزل ملكه عن نصفه فهو ليس الذي كاتبه أن يتأدى منه شيئاً إلا وله نصفه ولو قال له تأداه ما شئت ولا شيء لي منه كان له الرجوع فيه من قبل أنه أعطاه ما لا يملك من كسب العبد فإذا كسبه العبد فإن أعطاه إياه حينئذ يعلم شر يكم وكما هو وإذا جاز له الرجوع ما لم يقبضه شر يكم فأما قبل كسبه أو قبل علم الشر يكم وتسليمه فلا يجوز ولا يجوز أن يكاتبه باذنه إلا أن يأذن له في كتابة العبد كله فيكون الشر يكم وكما لا شر يكم في كتابته في كتابته واحدة فتكون بينهما نصفين فإن كاتب رجل عبده بغير إذن شر يكم على نجسين فأداه إياه فلشر يكم نصفها ولا يعتق وإن أداه إلى سيده الذي كاتبه وأدى إلى سيده الذي لم يكاتبه مثلها عتق لأنه قد أدى إليه نجسين سلمت وتراجع السيد الذي كاتبه والمكاتب بقية نصفه لأنه عتق بكتابة فاسدة فإن كان عن نصفه أقل من نجسين رجع عليه العبد بالفضل على النجسين وإن كان أكثر من نجسين رجع عليه السيد بالزائد على النجسين ولو أراد شر يكم في العبد الذي لم يكاتب أن يمنع عتقه بان يقول لأقبض النجسين لم يكن له وقبضت عليه لأنه قد أدى إليه مثل ما أدى إلى صاحبه وإن كان السيد موسراً ضمن لشر يكم نصف قيمته وكان العبد حراً كله لأنه أعتق مأملاً من عتق ولا خفيه شر له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كان معسراً عتق نصيبه منه وكان المالك على نصيبه منه كما كان قبل الكتابة ولو أن شر يكم حين أعتق أعتق نصيبه منه كان العتق موقوفاً فإن كان المعتق الأول موسراً فأدى قيمته إليه عتق عليه كله وكان له ولاؤه وإن كان معسراً عتق على الشر يكم ما أعتق منه وكان ولاؤه بينهما وهكذا لو كان العبد بين ثلاثة أو أربعة أو أكثر وإذا كان العبد بين اثنين فكاتبه أحدهما بآذن صاحبه أو بغير إذنه ثم كاتبه الآخر فالكتابة كلها فاسدة لأن العقد الأول فاسد فكذلك العقد الثاني ولا يجوز كتابة

فأعتق ستة بمالك
ليس له مال غيرهم أو
أوقال أعتق عند موته
سته بمالك ليس له شيء
غيرهم فبلغ ذلك النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
فيه قولاً شديداً ثم دعاهم
بغيرهم ثلاثة أجزاء
فأقرع بينهم فأعتق اثنين
وأرق أربعة (قال
الشافعي) وبهذا كله
نأخذ وكل واحد من
هذا الأحاديث ثابت
عندنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فمن
أعتق شركاً له في عبد
فكان له مال يبلغ ثمن
العبد قوم عليه قيمة
العبد فأعطى شركاءه
حصصهم وكان حراً يوم

العبد بين الاثنين حتى يجتمعوا جميعا على كتابته يجعلانها عقدا واحدا ويكونان شر يكين فيها مستويي الشركة ولا خير في أن (١) لا يكون لأحدهما في الكتابة أكثر مما للآخر

(العبد بين اثنين يكتابه معا)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء مكاتب بين قوم فأراد أن يقطع بعضهم قال لا إلا أن يكون له من المال مثل ما قطع عليه هؤلاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أنا أخذ فلا يكون لأحد من الشركاء في المكاتب أن يأخذ من المكاتب شيئا دون صاحبه فإن أخذه فهو ضامن لنصيب صاحبه منه وشر يكة بالخيار في أن يتبع المكاتب ويتبع المكاتب الذي دفع اليه أو يتبع المدفوع اليه ولا يبرأ المكاتب حتى يقبض كل من له فيه حق جميع حصته في كتابته وإذا كان العبد بين اثنين فكتابه معا كتابة واحدة فالكتابة جائزة ليس لواحد منهما أن يأخذ منه شيئا دون صاحبه وما أخذ أحدهما دون صاحبه فهو ضامن له حتى يؤديه إلى صاحبه وإن أدى إلى أحدهما جميع نصيبه دون صاحبه لم يعتق لأنه لم يسلم له ما أدى اليه حتى يقبض صاحبه مثله أو يبرأ المكاتب من مثله فإن فعل عتق المكاتب ولو أذن أحدهما لصاحبه أن يقبض من المكاتب دونه فقبض جميع حصته ففها قولان أحدهما أن لا يعتق المكاتب لأن لشريكه الرجوع عليه بما أخذه منه وادنه له أن يقبض ما لم يكن في يدي السيد فيعطيه إياه اذنه بما ليس علك فله الرجوع فيه والآخر يعتق ويقوم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فججز عن نجم من نجومه فأراد أحدهما انظاره وأن لا يعجزه وأراد الآخر تعجزه فهو عاجز والكتابة كها مفسوخة ولا يكون لأحدهما إثبات الكتابة وللاخر أن يفسخها بالعجز كما لا يكون له أن يكتب نصيبه منه دون صاحبه ولو أن عبد بين رجلين فكتابه معا على نجوم مختلفة فقبل بعضها قبل بعض أو على نجوم واحدة بعضها أكثر من بعض كانت الكتابة فاسدة ولو أجزت هذا أجزت أن يكتبه أحدهما دون الآخر وذلك أنهم في كسبه سواء فإذا لم يأخذ كل واحد منهما ما يأخذ صاحبه لم تجز الكتابة وإذا أدى اليهما على هذا فعتق رجوع كل واحد منهما عليه بنصف قيمته ورد إليه فضلا إن كان أخذه وترجعا في فضل ما أخذ كل واحد منهما من العبد دون صاحبه وإذا كان العبد بين اثنين فقال أحدهما كاتبا معا على ألف وقال الآخر على ألفين وأدعى المكاتب ألفا تحالف المكاتب ومدعى الكتابة على ألفين وفسخت الكتابة ولو صدق المكاتب صاحب ألفين والألف فقال كاتبي أحدهما على ألف والآخر على ألفين ففسخت الكتابة بلاعين ولو قال المكاتب بل كاتبي جميعا على ألفين فإن صدقه صاحب الألف فالكتابة ثابتة وإن قال بل على ألف وحلف الذي ادعى ألفين فالكتابة مفسوخة ولو كاتبه معا على ألف فقال قد أديتها إلى أحد كما وصدقه فاه معام يعتق حتى يقبض الذي لم يؤديه إليه جسمائة من شريكه أو يبرئه منها فإذا قبضها أو أبرأه منها برئ وعتق العبد وذلك أن القابض الألف مستوف لنفسه جسمائة لا تسلم له إلا بأن يستوفى صاحبه مثلها وهو في الخمس المائة الباقية كالرسول للمكاتب لا يبرأ المكاتب إلا بوصولها إلى سيده ولو كاتبه على ألف فأدعى أنه دفعها اليهما معا وأقرله أحدهما بجميع المال وأنكر الآخر أحلف المنكر فإذا حلف عتق نصيب الذي أقر من العبد ورجع على شريكه بنصف الجسمائة ولم يرجع بها هو على العبد لأنه يقر فيه أن العبد قد أدى إلى صاحبه ما عليه وأن صاحبه يأخذها منه بظلم ولا يعتق عليه النصف الباقي لأن العبد يقر أنه برئ من أن يعتق عليه بدعواه أنه عتق على صاحبه وإن أدى إلى صاحبه النصف الباقي عتق وإن عجز رد نصفه رقيقا وكان كعبد لصاحبه نصفه فكتابه فججز (قال الشافعي)

تكلم بالعتق وله ولاؤه وإن لم يكن له مال يبلغ قيمته عتق عليه ما ملك منه ورق ما بقي لأصحابه فيه ومن كان له مما يملك لأهلك غيرهم فأعتقهم في مرضه الذي مات فيه عتق بتات ثم مات من مرضه أقرعنا بينهم على ثلاثة أجزاء فأبهم خرج له سهم العتق عتق ورق الباقي ولا يستسعى الرقيق ولا العبد يعتق بعضه في حال

(١) لعل لا زائدة من قلم الناسخ تأمل

رحمه الله تعالى ولو أن مكاتبين رجلين أقرأ أحدهما أن المكاتب دفع اليهما نصيبهما فاعتق وأنكر شر يكره
 حلف شر يكره ورجع على الذي أقرأ فأخذ نصف ما في يديه وتأداه الآخر ما بقي من الكتابة كما وصفت في المسئلة
 قبلها فان أنكر المكاتب أن يكون دفع إلى المنكر شيئا لم يحلف ورجع المنكر على المقر فأخذ نصف ما أقر
 بقبضه منه ولو ادعى المكاتب مع هذا أنه دفع الكل إلى أحدهما فقال المدعى عليه بل دفعته اليهما مع الحلف
 المدعى عليه وشركه صاحبه فيما أخذوا حلفت الذي يبرئه المكاتب لشر يكره للمكاتب فان حلف برئ
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فأذن أحدهما لصاحبه بأن يقبض نصيبه منه
 فقبض منه ثم عجز المكاتب أو مات فسواء ولهما ما في يديه من المال نصفين إن لم يكن استوفى المأذون له جميع
 حقه من الكتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كان المأذون له استوفى جميع حقه من الكتابة ففيها
 قولان فمن قال يجوز ما قبض ولا يكون لشر يكره أن يرجع فيشره فيه فنصيب شر يكره منه حرز ويقوم
 عليه إن كان موسرا وإن كان معسرا فنصيبه منه حرفان عجز بغير ما في يديه للذي بقي له فيه الرق وإنما
 جعلت ذلك لأنه لا يأخذ بما بقي من الكتابة إن كان فيه وفاء عتق به وإن لم يكن فيه وفاء أخذ بما بقي من
 الكتابة وعجزه بالباقي منه وإن مات فالمال بينهما نصفان يرثه ربه بقدر الحرة التي فيه وبأخذ هذا ما لا يقدر
 العبودية فيه والقول الثاني لا يعتق ويكون لشر يكره أن يرجع فيشره فيما أذن له به وهو لا عليه فأخذ
 الذي له على الحر وأذنه له بالقبض وغير أذنه سواء فان قبضه ثم تركه فتماعى هبة وهبهاله تجوز إذا قبضها

(ما يجوز عليه الكتابة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أذن الله عز وجل بالكتابة وأذنه كله على
 ما يحل فلما كانت الكتابة مخالفة حال الرق في أن السيد يمنع مال مكاتبه وأن مكاتبه يعتق بما شرط له سيده
 إذا أذاه كان بينا أن الكتابة لا تجوز إلا على ما تجوز عليه البيوع والإجارة بأن تكون بمن معلوم إلى أجل
 معلوم وبعمل معلوم وأجل معلوم فما جاز بين الحرين المسلمين في الإجارة والبيع جاز بين المكاتب وسيده وما
 رتبين الحرين المسلمين في البيع والإجارة رتب بين المكاتب وسيده فيما عاك بالكتابة لا يختلف ذلك فيجوز أن
 يكتبه على مائة دينار موصوفة الوزن والأعيان إلى عشرين سنين وأول السنين سنة كذا وآخرها سنة كذا
 تؤدي في انقضاء كل سنة من هذه العشر السنين كذا وكذا دينارا ولا بأس أن تجعل الدنانير في السنين مختلفة
 فيؤدي في سنة دينار أو في سنة خمسين وفي سنة ما بين ذلك إذا سمي كم يؤدي في كل سنة ولا خير في أن يقول
 أكتبك على مائة دينار تؤديها في عشرين سنين لأنها حينئذ تحل بانقضاء العشر السنين فتكون نجما واحدا
 والكتابة لا تصلح على نجم واحد أو تكون تحل في العشر السنين فلا بد في أولها تحل أو في آخرها وكذلك
 لا خير في أن يقول أكتبك على أن لا تمضي عشرين سنين حتى تؤدي إلى مائة دينار وكذلك لو قال تؤدي إلى
 في عشرين سنين مائة دينار كيف يخف عليك غير أن العشر السنين لا تنقضي حتى تؤديها وذلك أنهم لا يدريان
 حينئذ كم يؤدي في كل وقت وكذلك لا خير في أن يقول أكتبك على مائة دينار أو على ألف درهم وإن سمي
 لها آجالا معلومة لأنه لا بدري حينئذ على أي شيء الكتابة وكذلك لو قال أكتبك على مائة دينار تؤديها إلى
 كل سنة عشرة دنانير على أنك تدفع إلى عند رأس كل سنة بالعشرة الدنانير مائة درهم أو عرض كذا لم يجز من
 قبل أن الكتابة وقعت بعشرة دنانير في كل سنة وأنه ابتاع بالعشرة دراهم والعشرة دين فابتاع دراهم دينا
 بدنانير دين وهذا حرام من جهاته كلها وكذلك إن قال ابتعت منك إذا حلت عرضا لاند هذا دين ودين والدين
 بالدين لا يصلح وزيادة فساد من وجه آخر ويجوز أن يكتبه بعرض وحده ونقد وإذا كتبه بعرض لم يجز
 إلا أن يكون العرض موصوفا والأجل معلوما كما لا يجوز أن يشتري إلى أجل إلى أجل معلوم ومصفة

(باب الخلاف في هذا)

(الباب)

حدثنا الربيع قال قال

الشافعي وخالف مذهبا

في هذا بعض الناس

فرغم أن الرجل إذا عتق

شركاه في عبد فشر يكره

بالحيار بين أن يعتق أو

يضمنه أو يستسعى

العبد بخالفه أصحابه

وعاوا هذا القول عليه

فقالوا إذا كان المعتق

للسنن له في العبد

موسرا عتق عليه كله

وإن كان معسرا فالعبد

حر ويسعى في حصته

شر يكره وقالوا في ثلاثة

ممالك أعنتهم رجل

لامال له غيرهم عند

معلومة يقام عليهما وإذا كان العرض في الكتابة لم يجز إلا أن يكون كما يكون في أن يسلف في العرض سواء لا يختلفان فإن كان العرض ثيابا قال ثوب مروى طوله كذا وكذا وعرضه كذا وصفيق أو رقيق جيد يوفيه إياه في موضع كذا فإن ترك من هذا شيئا لم تجز الكتابة عليه كما لا يجوز أن يسلف فيه إلا هكذا وهكذا إن كان العرض طعاما أو حيوانا أو رقيقا أو ما كان العرض فإن كان من الرقيق قال عبد أسود قرأت من جنس كذا أسود حالك السواد أمر دمر بوع أو طوال أو قصير برى من العيوب وإذا كان من الإبل قال جل ثي أو رباع من نم بني فلان أحرأ وجون غير مودن برى من العيوب ويوفيه إياه في موضع كذا وقت كذا فإن ترك من هذا شيئا لم تجز الكتابة إلا أن يترك قوله برى من العيوب فأنعم له برى من العيوب وإن لم يشترط ذلك وسواء كاتبه على عرض منفردة أو عرض ونقدي يجوز ذلك كله كما يجوز أن يبيعه دارا بعرض ونقدا إذا كان كل ما باعه معلوما وإلى أجل معلوم والله تعالى الموفق

(الكتابة على الإجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله والإجارة تلك ما تملك به السيوغ إذا شرع فيها مع الإجارة فإذا كاتب الرجل عبده على أن يعمل له عملا بيده معلوما فأخذه حين يكاتبه ويجعل عليه أن يؤدي معه أو بعده في نجم آخر المأتما كان كانت الكتابة جائزة وإن كاتبه على أن يعمل له عملا ما كان العمل ولم يجعل عليه بعد العمل ما لا يأخذه لم تجز الكتابة عليه وذلك أن العمل إن كان واحدا فهو نجم واحد والكتابة لا تجوز على نجم واحد في مال ولا غيره وإن كاتبه على أن يعمل له من يومه عملا وبعد شهر عملا آخر لم تجز الإجارة بعد وقت من الأوقات ونحن لا نجيز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له بعد شهر عملا لأنه قد يحدث عليه بعد الشهر ما يمنعه العمل من مرض وموت وجبس وغيره والعمل باليد ليس بمال مضمون يكلف أن يأتي به وقد قدر على المال مريض ولا يقدر على العمل به ولو كاتبه على أن يبنى له دارا وعلى المكاتب جميع عمارتها وسمى له ذرعا معلوم الارتفاع والعرض والموضع من الدار وسمى ما يدخل فيها من اللبن وقد رلبن والإجارة كان كعمله بيده لا يجوز إلا أن يكون يأخذ في ذلك حين يكاتبه ويكون بعده شيء من المال يؤديه إليه لما وصفت من أن استأجر العمل لا يجوز ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا فأخذه حين يكاتبه ويؤدي إليه شيئا بعد الشهر جاز ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا حين كاتبه وشهر بعد ذلك لم يجز لأنه ضرب للخدمة أجلا لا يكون على المكاتب فيه خدمة وهذا كما لا يجوز أن يستأجر حرا على أن يؤخر الخدمة شهرا ثم يخدمه ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا حين يكاتبه ثم يوفيه لبنا أو بخارا أو طينا معلوما بعد شهر كان هذا جائزة وكان هذا كالمال ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا ثم يعطيه ما لا بعد فرض ذلك الشهر انتقضت الكتابة ولم يكن له أن يعطيه أحدا يخدمه مكانه ولا عليه لو أراد ذلك السيد كما لو استأجر حرا على أن يخدمه شهرا ففرض في الشهر لم يكن عليه ولا له أن يخدمه غيره وانتقضت الإجارة ولو كاتبه على نجوم مسماة على أن يخدمه بعد النجوم شهرا أو يعمل له عملا بعد ذلك كانت الكتابة فاسدة فإن أدى ما عليه وخدم أو عمل عتق وترجع بقيمة المكاتب وحسب للمكاتب ما أعطاه وأجر مثله فيما عمل له وترجع بالقيمة ولو كاتبه على مائة دينار على أن يؤدي إليه في كل شهر عشرة ويعمل له عند أداء كل نجم يوما أو ساعة شيئا معلوما كانت الكتابة فاسدة لتأخير العمل ولو كاتبه على مائة يؤدي إليه في كل سنة عشرة ويعطيه خيعة فإن وصف الخيعة فقال ما عرة ثنية من شياه بلد كذا أو شياه بني فلان يدفعها إليه يوم كذا من سنة كذا فهو جائز والشاه من الكتابة وإن قال أضيعة فلم يصفها فالكتابة فاسدة لأن الخيعة تكون جذعة من الضأن وثنية من المعز وما فوقهما فلا يجوز هذا كما لا يجوز

المسوت يعتق ثلث كل واحد منهم ويسعى في ثلثي قيمته (قال الشافعي) وسعت من يحتاج به قال بعض هذا بان روى عن رجل عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في العبدین اثنين يعتقه أحدهما وهو معسر يسعى وروى عن رجل عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة

في البيوع وان كاتبه على مائة دينار في عشرين وعشرين خمية بعدها كل خمية في سنة ووصف الخمايا لم يعتق الا بآداء آخر الكتابة الخمايا والخمايا بنجوم من نجوم كناية لا يعتق الا بان يؤديها قال وان كاتبه على شئ معلوم وخمايا أهله ما بلغ أهله عن كل انسان خمية موصوفة وان زادوا ازدادت عليه الخمايا وان نقصوا نقصت الخمايا فالكتابة فاسدة لانها حينئذ على غير شئ معلوم وان قال له ابن لي هذه الدار بناء موصوفا أو علم لي هذا الغلام أو اخدمني شهرا أو اخدم فلانا شهرا أو ابلغ بلد كذا أو انسج ثوب كذا وأنت حر ففعل ذلك فهو حر وليس بمكاتب وله أن يبيعه قبل أن يفعل له وإن مات سيد العبد قبل أن يفعل له فالعبد مملوك وهذا مثل قوله ان دخلت الدار فأنت حر أو كملت فلانا فأنت حر وهكذا ان قال له أعطني مائة دينار وأنت حر فان أعطاه ما يافه هو حر وان أراد يبيعه قبل أن يعطيه ما يافه ذلك له ولا يكون شئ من هذا كتابة انما الكتابة النجوم بعضها بعد بعض ولو كاتبه على أن ضمن له بناء دار ويحاط بصفة بنائها عليه عمارتها حتى يوفيه اياها فاقامة على صفته وسمى معاهدانير يعطيه اياها قبلها أو بعدها كان هذا جائزا لأن هذا ضمان عمل عمله بعده ولم يعمل يكلف كما يكلف المال ومعه نجم غيره وكذلك ان كاتبه على ضمان بناء دارين بيني احدهما في وقت كذا والاخرى في وقت كذا كانت هذه كتابة جائزة وليس هذا العمل بيده الى أجل معلوم وهو اذا كاتبه أو استأجره على أن يعمل بيده لم يكلف أن يأتي بغيره يعمل له واذا ضمن عملا كاف أن يوفيه اياه بنفسه أو غيره والله تعالى أعلم

﴿ الكتابة على البيع ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عقد الرجل كتابة عبده على مائة دينار منجمة في عشرين وعشرين على أن يباعه السيد عبده له معروفا فالكتابة فاسدة من قبل أن البيع معها وهكذا لو كاتبه على مائة على أن يهبه الرجل عبدا كانت الكتابة فاسدة وكان هذا كالبيع ولا يشبه هذا أن يكتبه على أن يعمل له المكاتب عملا فان ذلك كله شئ يعطيه اياه المكاتب من الكتابة ككتابته على دنانير وعبد وما شية وهذا بيع وكتابة والبيع لازم لا يشبه الكتابة لان الكتابة لا تلزم العبد لزوم الدين الكتابة متى شاء العبد تركها وفيه أن كان لثن العبد حصته من الكتابة غير معلومة وغير لازمة بكل حال والكتابة حصته (١) معلومة لان لها من ثمن العبد نصيبا فلم يجز من جميع هذه الجهات ولو كان في يدي عبد عبد فكتابته سيده مائة دينار منجمة على أن يشتري منه ذلك العبد بعشرة دنانير لم تجز الكتابة من قبل أنه لما باعه العبد على أن يكتبه كان العبد مالا من مال السيد لا يجوز له شراؤه ولو أبطلت على السيد ثمنه كما كنت مبطلة لو اشتراه بلا شرط كتابة كنت زدت على المكاتب في كتابته لانه لم يرض أن يكتبه على مائة الا وله على السيد عشرة ولو أثبت ثمنه على السيد كنت قد أثبت عليه أن يشتري ماله بماله وهذا مما لا يثبت عليه بحال ولو كان كاتبه كتابة صحيحة ثم اشتري السيد من مكاتبه والمكاتب من سيده كان الشراء جائزا لان السيد حينئذ ممنوع من مال مكاتبه وليس بمنوع من مال عبده قبل الكتابة ألا ترى أن العبد يكتب سيده فيأخذ سيده ما كان بيده من المال قبل الكتابة والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كتابة العبد كتابة واحدة صحيحة ﴾ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قال عطاء ان كاتب عبد الله بنون يومئذ فكاتبك على نفسه وعلمهم فمات أبوه ثم مات منهم ميت فقيمت يوم موت توضع من الكتابة وان اعتقته أو بعض بنيه فكذلك وقاله عمر وبن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا ان شاء الله تعالى كما قال (١) لعله غير معلومة كما يرشد اليه التعليل تأمل

(قال الشافعي) قيل له
أوثبت حديث أبي
قلاية لولم يخالف فيه
الذي رواه عن خالد
فقال من حضره هو
مرسل ولو كان موصولا
كان عن رجل لم يسم
ولم يعرف ولم يثبت
حديثه فقلت أثبت
حديثك عن سعيد
ابن أبي عروبة لو كان
منفردا بهذا الاسناد
فيه الاستسعاء وقد
خالفه شعبة وهشام
فقال بعض من حضره
حديثه شعبة وهشام
هكذا ليس فيه استسعاء

عمر وبن دينار وعطاء اذا كان البنون كبارا فكتب عليهم بأمرهم فعلى كل واحد منهم حصته من
الكتابة بقدر قيمته فأيهما مات أو عتق وضع عن الباقي بقدر حصته من الكتابة بقيمته يوم تقع عليه الكتابة
لا يوم يموت ولا قبل الموت وبعد الكتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان رجل ثلاثة أعبد
فكتبهم على مائة مخبئة في سنين على أنهم اذا أدوا عتقوا فالكتابة جائزة والمائة مقسومة على قيمة الثلاثة وان
كان أحدهم قيمته مائة دينار والآخرا قيمة تسعين وتسعين فنصف المائة من الكتابة على العبد الذي قيمته
مائة ونصفها الباقي على العبد الذي قيمته تسعون وتسعون على كل واحد منهما خمسة وعشرون فأيهما
أدى حصته من الكتابة عتق وأيهما عجز رد رقيقا ولم تنتقض كتابة الباقي وان قال الباقي نحن نستعمله ونؤدى
عنه فليس لهم ذلك وأيهما مات قبل أن يؤدى حصته من الكتابة مات رقيقا وماله لسيده دون الذين كاتبوا
معه ودون ورثته لو كانوا أحرارا ودون ولده لو كانوا معه في الكتابة لانه مات رقيقا واذا أدوا إلى السيد نجمين
فيهما ستون دينارا فقلوا أدينا إليك عن كل رجل عشرين فهو كآلواو يبقى على الذين عليهما نجسون عشرة
دنانير على كل واحد منهما خمسة وعلى الذي عليه نجسون ثلاثون دينارا وان قال الذي عليه نجسون أديناها
على قدر ما يصيبنا وقال الآخرا بل على العدد دون ما يصيبنا فالقول قول الذين عليهما نجسون لان الاداء
من الثلاثة فلكل واحد منهم ثلثه حتى تقوم بينة أو تصادقوا على غير ذلك وهكذا الوصايا أحدهم
أو اثنان منهم كان الاداء على العدد لا على ما يصيبهما اذا اختلفت قيمتهما واذا كاتبهم على ما وصفنا أدى كل
واحد منهم بقدر ما يصيبه فان أدوا على العدد فأراد اللذان أدبا كثر ما يصيبهما الرجوع فيما أدبا وقالوا لا تطوعنا
بالفضل لم يكن لهم الرجوع اذا قبضه السيد وان لم يقبضه فلهما أن يجبسا عنه ما لم يحل عليهما وان تصادق
العبد والسيد على أنهما أدبا عن صاحبهما كان لهما أن يرجعاه على السيد لانه ليس السيد أن يأخذ منهما
شيئا على غير أنفسهما وقد أخذ منهما شيئا ههنا عن غيرهما ولو كان السيد شرط عليهم أن يؤدوا إليه في كل
نجم ثلاثين دينارا على كل واحد منهم عشرة كان جائزا وكان عليهم أن يؤدوها كذلك فيؤدى كل واحد منهم
عشرة نجمين ثم يبقى (١) على الذين قيمتهما نجسون خمسة دنانير الى الوقت الذي شرطها اليه وعلى الذي قيمته مائة
ثلاثون الى الوقت الذي شرطها اليه فان جعل محل النجوم واحدا كان محل الخمسة الباقية على كل واحد
من العبدین محل الثلاثين التامة على الآخر كأنه جعل النجوم الى ثلاث سنين يؤدوا اليه كل واحد عشرة
في السنتين الأوليين وما بقى على كل واحد أداه في السنة الثالثة اذ بين هذا في أصل الكتابة ولو أدوا اليه على
العدد فقال اللذان أدبا كثر ما يلزمهما نحن نرجع بالفضل عن نجمننا لم يكن لهما وكان لهما أن يجسب
ذلك لهما من النجم الذي يلي النجم الذي أدبا فيه ان شاء وكان على الذي أدى أقل مما يلزمه أن يؤدى ما يلزمه
فان لم يفعل فهو عاجز وان عجز فللسيد ابطال كتابته عند الحاكم وغير الحاكم اذا حضره فاشهد عليه أن نجما
حل وسأله أن يؤديه اليه فقال لأجل أنه أبطل كتابته فكتبته مفسوخة وترفع عن الذين معه حصته
من الكتابة ويكون عليهما حصتهما فان سأل أن يجسب لهما أداه لم يكن ذلك لهما لانه أداه عن نفسه لا عنهما
وما أخذ السيد منه حلال له لانه أخذ من الكتابة فلما عجز كان ما لا من مال عبده ومال عبده ماله ولم
يعجز ولكنه أعتقه رفعت عنهما حصته من الكتابة ولم يعتق بعتقه وكذلك لو أعتقه بحت أو على شيء أخذ
منه يصح له لم يفسد ذلك كتابتهما ولم يضع عنهما من حصتهما من شيئا وسواء كاتب العبد كتابة واحدة فسموا
ما على كل واحد منهم أو لم يسموا كما سواء أن يباعوا صفقة فيسمى كل حصته كل واحد منهم من الثمن أو لا يسمى
فالكتابة عليهم على قدر قيمتهم يوم يكاتبون ولا ينظر الى قيمتهم قبل الكتابة ولا بعدها وسواء في هذا كان
العبد ذوى رحم أو غير ذوى رحم أو رجلا أو ولده أو رجلا أو أجنبي في جميع مسائل الكتابة فان كاتب
رجل وابنان له بالغان فمات أحد الابنين وترك مالا والأب وبقي الابنان وترك مالا قبل أن يؤدى فماله لسيده

وهما أحفظ من ابن أبي
عروبة قلت فلو كان
منفردا كان في هذا
ما شك في ثبوت
الاستسعاء بالحديث
وقيل لبعض من حضر
من أهل الحديث
لواختلف نافع عن ابن
عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم وحده وهذا
الاستناد أيهما كان
أثبت قال نافع عن ابن
عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم قلت وعلينا
أن نصير إلى الأثبت من
الحديثين قال نعم قلت
ففع نافع حديث عمران

(١) أى على كل واحد منهما فكتبه كتبه مصححه

ويرفع عن المكاتبين معه حصته من الكتابة وأيهم عجز فليسده تجهيزه وأيهم شاء أن يعجز فذلك له وأيهم أعتق السيد فالعتق جائز وأيهم أبرأه مما عليه من الكتابة فهو حر وترفع حصته من الكتابة عن شركائه وأيهم أدى عن أصحابه متطوعا فبعتقوا مع ما لم يكن له أن يرجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عنهم بأذنهم رجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عن اثنين بأمر أحدهما وغير أمر الآخر رجع على الذي أدى عنه بأمره ولم يرجع على صاحبه

(ما يعتق به المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وجماع الكتابة أن يكاتب الرجل عبده أو عبده على نجهين فأكثر بمال صحيح يحل بيعه ومملكه كما تكون البيوع الصحيحة بالحلال إلى الآجال المعلومة فإذا كان هكذا وكان ممن تجوز كتابته من المالكين ومن تجوز كتابته من المملوكين كانت الكتابة صحيحة ولا يعتق المكاتب حتى يقول في الكتابة فإذا أدبت إلى هذا ويصفه فأنت حر فإن أدى المكاتب ما شرط عليه فهو حر بالأداء وكذلك إذا أبرأه السيد مما شرط عليه بغير عجز من المكاتب فهو حر لأن مانعه من العتق أن يبقى لسيده عليه دين من الكتابة فإن قال قد كاتبك على كذا ولم يقل له إذا أدبت فأنت حر لم يعتق إن أداه فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول فكاتبهم إن علمت فيهم خيرا قيل هذا مما أحكم الله عز وجل جلته إباحة الكتابة بالنزول فيه وأبان في كتابه أن عتق العبد انما يكون باعتاق سيده إياه فقال فكفارتها طعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرق رقبته فكان بينا في كتاب الله عز وجل أن تحبس رها عتقاها وأن عتقها انما هو بأن يقول للمالك أنت حر كما كان بينا في كتاب الله عز وجل إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن أن الطلاق انما هو بإيقاعه بكلام الطلاق المصرح لا التعريض ولا ما يشبه الطلاق هكذا عامة من جعل الفرائض أحكت جملها في آية وأبين أحكامها في كتاب أو سنة أو إجماع فإذا كاتب الرجل عبده ولم يقل إن أدبت إلى فأنت حر وأدى فلا يعتق وذلك لخارج أداه إليه وكل هذا إذا مات السيد أو حرس ولم يحدث بعد الكتابة ولا معها قول إن قول قد كاتبك انما كان معقودا على انك إذا أدبت فأنت حر فإذا قال هذا فأدى فهو حر لانه كلام يشبه العتق كما لو قال له اذهب أو أعتق نفسك يعني به الحرية عتق وكما لو قال لا مرأته اذهبي أو تقبلي يعني به الطلاق وقع الطلاق ولا يقع في التعريض طلاق ولا عتاق إلا بأن يقول قد عقدت القول على نية الطلاق والعتاق

(حالة العبد)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء كتبت على رجلين في بيع إن حييكم عن ميتكم ومليككم عن معدمكم قال يجوز وقال عمرو بن دينار وسلم بن موسى وقال زعامة يعني حالة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال فقلت لعطاء كتبت عبدني وكتبت ذلك عليهم ما قال لا يجوز في عبيدك وقال سليمان بن موسى قال ابن جريج فقلت لعطاء لم لا يجوز قال من أجل أن أحدهما لو أفلس رجع عبدا لم يملك منك شيئا فهو مغرم لك هذا من أجل أنه لم يكن سلعة يخرج منك فيها مال قال قلت له فقال لي رجل كاتب غلامك هذا وعلى كتابته ففعلت ثم مات وأعجز قال لا يغرم لك عنه وهذا مثل قوله في العبدين قال الشافعي وهذا إن شاء الله كما قال عطاء في كل ما قال من هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز

ابن حصين يابطال الاستسعاء (قال الشافعي) ولقد سمعت بعض أهل النظر والدين منهم وأهل العلم بالحديث يقول لو كان حديث سعيد بن أبي عروبة في الاستسعاء منفردا لاختالفه غيره ما كان ثابتا (قال الشافعي) فعارضنا منهم معارض آخر بحديث آخر في الاستسعاء فقطعه عليه بعض أصحابه وقال لا بد كرم مثل هذا الحديث أحد يعرف الحديث لضعفه قال

أن يكاتب الرجل عبيده على أن بعضهم جلاء عن بعض لأنه لا يجوز للكاتب أن ينبت على نفسه ديناً على غيره
لسيده ولا لغيره وليس في الجملة شيء يملكه العبد ولا شيء يخرج من أيديهما باذنهما ويقبض فان كاتبوا على
أن بعضهم جلاء عن بعض فأدوا واعتقوا بكتابة فاسدة ورجع السيد بفضل ان كان في قيمتهم فأبهم أدى
متطوعاً عن أصحابه لم يرجع عليهم وأبهم أدى باذنه رجوع عليهم ولا يجوز لأحد أن يكاتب عبده على أن
يحمل له رجل بما عليه من كتابته حراً كان الرجل أو عبداً مأذوناً له أو غير مأذون له لأنه لا يكون للسيد على
عبده بالكتابة دين يثبت كسبوت ديون الناس وان الكتابة شيء اذا عجز المكاتب عن أدائه بطل عنه ولم يكن له
ذمة يرجع بها الخيل عليه قال وان عقد السيد على المكاتب كتابة على أن فلان يحمل بها وفلان حاضر
راض أو غائب أو على أن يعطيه به جيلاً يرضاه فالكتابة فاسدة فان أدى المكاتب الكتابة فالمكاتب حراً كما
يعتق بالخنث واليمين إلا أنهم ما يترجعان بالقيمة وان لم يؤدها بطلت الكتابة وان أراد المكاتب أداءها فالسيد
أن يتنعم من قبولها منه لأنها فاسدة وكذلك ان أراد الخيل أداءها فالسيد الامتناع من قبولها فاذا قبلها
فالعبد حر واذا أداها الخيل على الجملة له الى السيد فأراد الرجوع بها على السيد فله الرجوع بها واذا رجع
بها أو لم يرجع فعلى المكاتب قيمته للسيد لأنه عتق بكتابة فاسدة ويجعل ما أخذ منه قصاصاً من قيمة العبد
وهكذا كلما اعتقت العبد بكتابة فاسدة جعلت على العبد قيمته بالغة ما بلغت وحسبت للعبد من يوم كاتب
الكتابة الفاسدة ما أخذ منه سيده ولا يجوز للرجل أن يكاتب عبده على أن يحمل له عبده عنه ولا يجوز أن
يحمل له عبده عن عبده ولا عن عبده لغيره ولا عن عبد أجنبي لأنه لا يكون له على عبده دين ثابت
بكتابة ولا غيرها قال ولا يجوز أن يكاتب العبيد كتابة واحدة على أن بعضهم جلاء عن بعض ولا أن
يكاتب ثلاثة أعبدة على مائة على أنه لا يعتق واحد منهم حتى يؤدوا المائة كلها لان هذه كالجملة من بعضهم
عن بعض فاذا كاتب الرجل عبده أو عبيده على أن بعضهم جلاء عن بعض أو كاتب اثنين على مائة على أنه
لا يعتق واحد منهم ما حتى يستوفي السيد المائة كلها فالكتابة فاسدة فان ترافعاها نقضت وان لم يترافعاها
فهى منتقضة وان جاء العبدان بالمال فالسيد ردتهما والشهاد على نقض الكتابة وترك الرضاها فاذا
أشهد على ذلك فله أخذ المال من أيهما شاء على غير الكتابة لأنه مال عبده أو عبديه وأصح له أن يبطل الحاك
تلك الكتابة وان أخذ من عبيده ما كاتبوه عليه على الكتابة الفاسدة عتقوا وكانت عليهم قيمته لم يحاصهم
بما أخذ منهم في قيمتهم ولو كاتب عبده أو عبيده على أرطال نجر أو مينة أو شيء محرم فأدوه اليه عتقوا اذا كان
قال لهم فان أدبتم الى كذا وكذا فأنتم أحرار او رجوع عليهم بقيمتهم حالة وانما الفنايين ههنا وبين قوله
ان دخلتم الدار أو فعلتم كذا فأنتم أحرار ان هذه عين لا بيع فيها بحال بينهم وبينه وان كاتبهم على النحر وما
يحرم وكل شرط فاسد في بيع يقع العتق بشرطه أن العتق واقع به واذا وقع به العتق لم يستطع رده وكان
كالبيع الفاسد يقبضه مشترى به ويفوت في يديه فيرجع على مشترى به بقيمته بالغة ما بلغت ويكون شيء أن
أخذه من مشترى به حرام بكل حال لا يقاص به وان أخذ منه شيئاً يحل ملكه قاص به من ثمن البيع الفاسد

بعضهم تناظر في قولنا
وقولك فقلت أو لناطرة
موضع مع ثبوت سنة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بطرح الاستسعاء
في حديثي نافع وعمران
قال انا نقول ان أيوب
ربعا قال فقال نافع فقد
عتق منه ما عتق وربعا
لم يقله وأ كثر حتى أنه
شيء كان يقوله نافع
برأيه فقلت له لأحسب
عالم بالحديث وروايته
بشكل في أن مالكا
أحفظ لحديث نافع
من أيوب لأنه كان أكرم
له من أيوب ومالك

(الحكم في الكتابة الفاسدة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل كتابة قلت انهم فاسدة فأشهد سيد المكاتب
على إبطالها فهي باطلة وكذلك ان رفعها الى الحاكم أبطلها وان أشهد سيد المكاتب على إبطالها وأبطلها
الحاكم ثم أدى المكاتب ما كان عليه في الكتابة الفاسدة لم يعتق كما يعتق لو لم تبطل فان قال له ان دخلت
الدار فأنتم حرثم قال قد أبطلت هذا لم يبطل والكتابة بيع يبطل فاذا بطل فأدى ما جعل عليه فقد أداه على غير
الكتابة ألا يأنه ان قال ان دخلت الدار وأنت لا بأس كذا فأنتم حر أو دخلت الدار قبل طلوع الشمس

فأنت حر لم يعتق إلا بأن يدخلها لابساً ما قال وقبل طلوع الشمس فكذلك لا يعتق المكاتب لأنه لم يتأذى إذا أبطلها منه على ما شرط له من العتق إذا أبطله ومن أعتق على شرط لم يعتق إلا بكامل الشرط وإن كان كاتب السيد عبده ككتابة فاسدة فلم يبطلها حتى أذى ما كاتبه عليه فهو حر لأنه أعتقه على شرط عليه أذاه فإن كان مادفع إليه المكاتب حراماً لا آمن له رجوع السيد على المكاتب بجميع قيمته عبداً يوم عتق لا يوم كاتبه لأنه إنما خرج من يديه يوم عتق وإن كان ما أذى إليه مما يحل وكان معه شرط يفسد الكتابة أقيم جميع ما أذى إليه والمكاتب يوم يقع العتق عليه بأي حال كان المكاتب لا يوم الحكم ولا يوم الكتابة ثم تراجعاً بالفضل كأن تأذى منه عشرين ديناراً أو قيمتها وهو كذا أدى عشرين ديناراً أو قيمة المكاتب مائة دينار فرجع عليه السيد بنمانين ديناراً يكون بها غريماً من الغرماء يحاص غرماء بها لا يقدم عليهم ولا هم عليه لأنه دين على حر لا كتابة ولو كانت قيمة المكاتب عشرين ديناراً فأدى إلى السيد مائة رجوع المكاتب على السيد بنمانين وكان بها غريماً وإذا كاتب الرجل عبده كتابة فاسدة فأت السيد فتأذى ورثته الكتابة عالين بفساد الكتابة أو جاهلين لم يعتق المكاتب لأنهم ليسوا الذين قالوا أنت حر بأداء كذا فاعتق بقولهم وبأن الكتابة فاسدة فما أذى إليهم عبدهم وهو غير مكاتب فهو من أموالهم بلا شرط يعتق به عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تأذاه السيد بعد ما حجر عليه لم يعتق عليه من قبل أنه إنما يعتق بقول السيد أذاها فيكون كقوله أنت حر على كذا فإذا كان محجوراً لم يعتق بهذا القول لأن الشرط الأول في الكتابة فاسد ولو كان صحيحاً لزمه بعد الحجر ونهاب العقل وكذلك لو كاتبه كتابة فاسدة وهو صحيح ثم خبل السيد فتأذاه منه مغلوباً على عقله لم يعتق ولو كان المكاتب محبوباً فتأذاه السيد والسيد صحيح عتق بالكتابة وكل له القاضي وليا تراجعاً بالقيمة كما كان المكاتب تراجعاً بها لأن كتابة العبد المحبوس فاسدة فما تأذى منه السيد فأتى تأذى من عبده وإيقاعه العتق له واقع

(الشرط الذي يفسد الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شرط الرجل على مكاتبته أو مكاتبته أنه إذا أدى إليه ما طابت به نفسه عتق أو أنه لا يعتق إلا بما طابت به نفس سيده فالكتابة في هذا كله فاسدة ولو كاتبه على نجوم أو أعينها على أنه إذا أدى فهو حر بعد موت سيده فتأذاه كان مدبراً وكان لسيد بيعه وليس هذه كتابة إنما هذا كقوله إذا دخلت الدار فأنت حر بعد موتى فله بيعه قبل أداها وبعده وإذا كاتبه على مائة دينار يؤذيها في عشرين سنة (١) فإن أدى منها عشرين مجزئة في سنة فالكتابة فاسدة لأنها إلى غير أجل ولو أدى الخمسين الأخرى لم يعتق لأنه لم يقل فإن أدت فأنت حر فإن شاء السيد أعتقه وإن شاء لم يعتقه ولم يكن شيء من هذا كتابة فإن أدى العبد بعد موت سيده لم يعتق العبد على بني سيده وكان هذا كالخراج وليسيد بيعه في هذا وفي كل كتابة قلت إنها فاسدة وكذلك لو كاتبه على مائة دينار يؤذيها في عشرين سنة في كل سنة كذا ولم يقل فإذا أدتها فأنت حر كان هذا خراجاً فإن أداها فليس بحرر وكذلك لو قال له إن أدت إلى مائة دينار فأنت مكاتب وسواء في هذا كله قال إذا أدت عتقت أو لم يقله فإن أدى المائة دينار فليس بمكاتب لأنه جعله مكاتباً بعد أداء المائة ولم يسم كتابة فكان هذا ليس بكتابة من وجهين ولو قال إن أدت إلى مائة دينار فأنت مكاتب على مائة دينار تؤذيها في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها فأدى إليه مائة دينار لم يكن مكاتباً وليس هذا كقوله إن دخلت الدار فأنت حر وإن أدت إلى مائة دينار فأنت حر لأن الكتابة يبيع السيد العبد نفسه أشبه ألا ترى أن رجلاً لو قال لرجل أن أعطيتني عشرة دنانير فقد بعتك داري بمائة فأعطاه عشرة دنانير لم تكن داره بيعاً له بمائة ولا غيرها ولا يكون بينهما بيع حتى يحدنا بيعاً مستقبلاً يراضيان به فكذلك الكتابة لا يكون العبد مكاتباً حتى يحدنا كتابة يراضيان بها

(١) قوله فإن أدى الخ كذا في النسخ وانظره

فضل حفظ الحديث
أحبابه خاصة ولو
استويا في الحفظ فشكل
أحدهما في شيء لم يشك
فيه صاحبه لم يكن في
هذا موضع لأن يغلب به
الذي لم يشك إنما يغلب
الرجل بخلاف من هو
أحفظ منه أو يأتي بشيء
في الحديث يشركه فيه
من لم يحفظ منه ما حفظ
وهم عدد وهو منفرد
وقد وافق ما لكافي
زيادته والافتقار عتق
منه ما عتق غيره وزاد
فيه بعضهم وروى منه
مارق قال فقلت له هل

(الخيار في الكتابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب الرجل عبده على أن السيد أن يفسخ الكتابة متى شاء لم يؤد العبد كانت الكتابة فاسدة ولو شرط السيد للعبد فسخ الكتابة متى شاء كانت الكتابة جائزة لأن ذلك بيد العبد وان لم يشترطه العبد ألا ترى أن العبد لا يعتق بالكتابة دون الأداء ولم يخرج من ملك السيد خروجا تاما فمتى شاء ترك الكتابة ألا ترى أن الكتابة شرط أثبتته السيد على نفسه لعبده دونه فلا يكون للسيد فسخه

(اختلاف السيد والمكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تصادق السيد وعبده على أنه كاتبه كتابة صحيحة واختلفا في الكتابة فقال السيد كاتبك على ألفين وقال العبد على ألف تحالفا كما يتحالفا المتبايعان الحران ويترادان وكذلك ان تصادقا على الكتابة واختلفا في الاجل فقال السيد تؤذيها في شهر وقال العبد في ثلاثة أشهر أو أكثر وسواء كان المكاتب أدي من الكتابة شيئا كثيرا أو قليلا أو لم يؤدّه وان أقاما جميعا البيعة على ما يتدايعان وكانت البيعة تشهد في يوم واحد وتصادق المكاتب والسيد أن لم تكن الكتابة واحدة أبطلت البيعة وأحلقتهما كما ذكرنا وكذلك لو شهدت بيعة المكاتب على أنه كاتبه على ألف فأدّاها وشهدت بيعة سيده أنه كاتبه على ألفين فأدى ألفا لم يعتق المكاتب وتحالفا وترادّا الكتابة من قبل ان كل واحد من البيتين تكذب الأخرى وليست احدهما بأولى أن تقبل من الأخرى ولو شهدا معا بهذه الشهادة واجتمعا على أن السيد يعمل له العتق وقالت بيعة السيد أخر عنه ألفا فعملها دينا عليه أنه نفذت له العتق لاجتماعهما عليه وأحلقت كل واحد منهما صاحبه ثم جعلت على المكاتب قيمته لسيدته كانت أكرم من ألفين أو أقل من الألف لاني طرحتهما حيث تصادقا وأنفذتهما حيث اجتمعا قال ولو تصادقا على أن الكتابة ألف في كل سنة منها مائة فمرت سنون فقال السيد لم تؤدّ شيئا وقال العبد قد أديت اليك جميع النجوم كان القول قول السيد مع عيینه وعلى المكاتب البيعة فان لم تقم بيعة وحلف السيد قيل للمكاتب ان أديت جميع ما مضى من نجومك الآن والافلسيد تجيزه ولو قال السيد قد عجزته وفسخت كتابته وأنكر المكاتب أن يكون فسخ كتابته وأقر بجماله أو لم يقر به كان القول قول المكاتب مع عيینه ولا يصدق السيد على تجيزه إلا بيعة تقوم على حلول نجوم أو نجوم على المكاتب فيقول ليس عندي أداء ويشهد السيد أنه قد فسخ كتابته فتكون مفسوخة وسواء كان هذا عندكم أم لا وغير كماكم وإذا كاتب الرجل عبده وله ولد من امرأته فمتى قال السيد قد كنت قبضت من عبدي الكتابة كلها والسيد صحيح أو مريض فالعبد حر ويجوز للمكاتب ولأولاده من المرأة الحرة ولو كانت المسئلة بحالها ومات العبد المكاتب فقال السيد قد كنت قبضت نجومه كلها ثبتت عتقه قبل موته وكذبه موالى المرأة الحرة وصدقته ولد المكاتب الا حار كان القول قول المولى أن لم يعتقه حتى مات ويثبت لهم الولاء على ولدهم ولا تمهم وأخذ مال ان كان للمكاتب يدفع الى ورثته الا حار باقرار سيده انه قد مات حرا وهكذا لو فذف المكاتب رجل لم يصدق مولاه على عتقه ولا يحد الابنية تقوم على أنه عتق قبل يموت ويصدق سيد المكاتب على ما عليه ولا يصدق على ماله وإذا أقر السيد في مرضه أنه قبض ما على مكاتبه حالا كان على المكاتب أن يدين ما يصدق وليس هذا بوصية ولا عتق هذا اقراره ببراءة من دين عليه كما يصدق على اقراره ببراءة من دين له عليه ولو كان لرجل مكاتبان فأقر أنه قد استوفى ما على أحدهما ثم مات ولم يبين أيهما الذي قبض ما عليه أقرع بينهما فأيهما خرج سهمه عتق وكانت على الآخر نجومه إلا ما أثبت أنه أداه منها ولو كاتب رجل عبده على نجوم يؤدى كل سنة نجما فمرت به سنون فقال قد أديت نجوم السنين الماضية وأنكر السيد فالقول قوله مع عيینه وعلى المكاتب أن يؤدى النجوم الماضية مكانه والافلسيد تجيزه

علمت خلقا يخالف
حديث عمران بن حصين
في حديث القرعة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا قلت فكيف
كان خلافتك له وهو كما
وصفت وهو مما ثبت
نحن وأنت أكرم من
خلافك حديث نافع
ومن أين استجرت أن
تخالقه وقد علمت أن
معارض الوعاء ضل فقال
عطية المريض كعطية
الصحيح فلم يكن لك
عليه حجة أقوى من
حديث عمران بن حصين
أن النبي صلى الله عليه

وهكذا الوما ت سيدة فادعى ورثته أن نجومه بحالها كان القول قولهم كما كان القول قول أبيهم مع أيمانهم كما تكون أيمانهم على حق لأبيهم لأن الكتابة حق من حقوق أبيهم لا يبطله حلول أجل المكاتب حتى تقوم بينة باستيفائه إياه ولو قامت بينة باستيفاء سيده نجما في سنة لم يبطل ذلك نجومه في السنين قبلها لأنه قد يستوفى بنجم سنة ولا يستوفى ما قبلها ويحلف له وتبطل دعواه فان لم يحلف له أحلف العبد على ما ادعى ولزم ذلك السيد ولو ادعى أن سيده كاتبه وقدمات وأنكر ذلك الورثة فعليه البينة فان لم يقدم بينة حلف الورثة ما علموا بأبهم كاتبه وبطلت دعواه ولو كان الوارثان ابني فإقرأ أحدهما أن أباه كاتبه أو نكل عن البين خلف المكاتب وأنكر الآخر وحلف ما علم أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً وان كان في يده مال أفاده بعد الكتابة أخذ الوارث الذي لم يقر بالكتابة نصفه وكان نصفه للمكاتب وكان الذي لم يقر بالكتابة أن يستخدمه ويؤجره يوماً والذي أقر بالكتابة أن يتأدى منه نصف النجم الذي أقر أنه عليه ولا يرجع به أخوه عليه وإذا عتق لم يقوم عليه لأنه إنما أقر أنه عتق بشئ فعليه الاب كالأول ورثا بعد فادعى عتقا فإقرأ أحد الابنين أن أباه أعتقه وأنكر الآخر عتق نصيبه منه ولم يقوم عليه لأنه إنما أقر بعتقه من غيره ولاء نصفه إذا عتق لأبيه ولا يقوم في مال أبيه ولا مال ابنه وهذا بخلاف العبد بين اثنين يتدعى أحدهما ككاتبه دون صاحبه لأن هذا يقر أنه لم ير ثمة قط الامكاتب واذنك مال الكاعبد يتدعى أحدهما كتابته فلا يجوز لأنه ليس له أخذ شئ منه دون شريكه ولو عجز المكاتب الذي أقر له أحدهما رجوع رقيقاً بينهما كما كان أولاً فان وجد له مال كان له في الكتابة قبل موت سيده اقتسماه فان وجد له مال كان بعد اثبات نصف الكتابة وإبطال نصفها كان الذي أقر بالكتابة دون أخيه إذا كان أخوه يستخدمه يومه قال والقول قول الذي أقر بالكتابة لانا حكمنا أن ماله في يديه ولو انا حكمنا بأن نصفه مكاتب وأعطينا الذي جرده نصف الكتابة وقلنا له استخدمه يوماً ودعه للكسب في كتابته يوماً فإقرأ سيده استيفاء يومه واكتسب ما لا يطلبه السيد وقال كسبه في يومى وقال الذي أقر له بالكتابة بل في يومى كان القول قول الذي له فيه الكتابة والذي لم يقر له بالكتابة عليه أحر مثله فيما مضى من الأيام التي لم يستوفها منه برفع منها بقدر نفقة العبد فيها وان عجز عن أدائها الزمناه بالعجز مكانه وتبطل كتابته كما إذا عجز عن أداء الكتابة عجزناه وأبطلنا كتابته ولو أن عبداً ادعى على سيده أنه كاتبه أو على ابن رجل أن أباه كاتبه وانما ورثته عنه فقال السيد كاتبك وأنا محجور أو كاتبك أبى وهو محجور أو مغلوب على عقله وقال المكاتب ما كان ولا كنت محجوراً ولا مغلوباً على عقلك حين كاتبني فان كان يعلم أنه قد كان في حال محجوراً أو مغلوباً على عقله فالقول قوله مع عيने وما ادعى من الكتابة باطل وان لم يكن يعلم كان مكاتباً وكانت دعواه أنه محجور ومغلوب على عقله ولا يعلم ذلك باطلاً ويحلف المكاتب لقد كاتبته وهو جائز الأمر ولو ادعى مكاتب على سيده أنه كاتبه على ألف فأداهما وعتق وقال مولاه كاتبك على ألفين وأديت ألفاً ولا تعتق إلا بأداء ألف الثانية فان أقام البينة وقالت بينة العبد كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا وقالت بينة السيد كاتبه في شوال من سنة كذا كان هذا كذا بأم من كل واحدة من البينتين الأخرى وتحالفا وهو مملوك بحاله ان زعمهما أن لم تكن كتابة الا واحدة ولو قالت بينة السيد كاتبه في رمضان من سنة كذا وقالت بينة العبد كاتبه في شوال من تلك السنة جعلت البينة بينة العبد لانهما قديكونان صادقين فيكون كاتبه في شهر رمضان ثم انتقضت الكتابة وأحدثت له كتابة أخرى قال ولو قالت بينة العبد كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا على ألف ولم تقل عتق ولا أدى وقالت بينة السيد كاتبه في شوال من تلك السنة على ألفين كانت البينة بينة السيد وجعلت الكتابة الأولى منتقضة لأنه يمكن فيهما أن يكونا صادقين وإذا قالت البينة الأولى عتق لم يكن مكاتباً بعد العتق وكانت البينتان باطلتين ولم يكن مكاتباً بحال ولو أقام العبد البينة أنه كاتبه على ألف والسيد أنه كاتبه على ألفين ولم توف أحدى البينتين أحلفتم مامعا ونقضت الكتابة

وسلم حكم في عتق المريض
عتق ببات أنه وصية
وعلمت أن طواسا قال
لا تجوز الوصية للأقربة
وتأول الوصية للوالدين
والأقربين فقال نسخ
الوالدان بالفرائض ولم
ينسخ الأقربون فلم يكن
لنا عليه حجة الآن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنزل عتق المماليك
وصية وأجازها وهم غير
قاربة للعسق لأنه كان
عربياً والرقى بحجم وعلمت
أن حجتنا وحجتك في
الاقتصار بالوصايا على
الثلاث من حديث عمران

وحيث قلت أخلصهما فان نكل السيد وحلف العبد فهو مكاتب على ما ادعى وان لم يحلف كان عبدا وان نكل السيد والعبد كان عبدا لا يكون مكاتباً حتى يكل السيد ويحلف العبد مع نكل السيد ولو ادعى عبد على سيده أنه كاتبه وأقام بيّنة بكتابه ولم تغل البيّنة على كذا وإلى وقت كذا لم تجز الشهادة وكذلك لو قالت كاتبة على مائة دينار ولم تثبت في كم يؤديها وكذلك لو قالت كاتبة على مائة دينار منجمة في ثلاث سنين ولم تغل في كل سنة ثلثها أو أقل أو أكثر لا تجوز الشهادة حتى توفت المال والسنين وما يؤدى في كل سنة فإذا انقضت البيّنة من هذا شياً سقطت وحلف السيد وكان العبد مملوكاً وان نكل حلف العبد وكان مكاتباً على ما حلف عليه ولو أقام بيّنة أنه كاتبه فأدى إليه فعتق فقامت له بيّنة أن سيده أقر أنه كاتبه على أنه أن أدى فهو حر وأنه أدى إليه وبجد السيد وأدعى أن الكتابة فاسدة أعتقه عليه وأحلفت العبد على فساد الكتابة فان حلف برئ ولا حلف السيد وتراد القيمة

(جماع أحكام المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يروى أن من كاتب عبده على مائة أو قية فأداه الا عشر أو اق فهو رقيق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد مابقي عليه درهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نأخذ وهو قول عامة من لقبت وهو كلام جلة ومعنى قولهم والله تعالى أعلم عبد في شهادته وميراثه وحدوده والجنائية عليه وجلة جنائيته بأن لا تغلها عاقلة مولاه ولا قرابة العبد ولا يضمن أكثر من قيمته في جنائيته ما بلغت قيمة العبد وهو عبد في الاكثر من أحكامه وليس كالعبد في أن لسيده بيعه ولا أخذ ماله ما كان قائماً بالكتابة ولا يعتق المكاتب الا بإداء آخر نجومه فلو كاتب رجل عبده على مائة دينار منجمة في كل سنة على أنك متى أديت نجما عتق منك بقدره فأدى نجما عتق كله ورجع عليه سيده بما بقي من قيمته وكانت هذه الكتابة فاسدة ومن قذف مكاتباً كان كمن قذف عبداً وإذا قذف المكاتب حد حده عبد وكذلك كل ما أتى المكاتب بما عليه فيه حد فده حد حده ولا يرث المكاتب ولا يرث بالنسب (١) وان مات المكاتب ورث هو بارق ومثل أن يرث المكاتب بارق أن يكون له عبد فموت فأخذ المكاتب مال عبده كما كان يبيع رقبته لانه مال له وإذا مات المكاتب وقضى عليه من كتابته شيء قل أو كثر فقد بطلت الكتابة وإذا كان المكاتب إذا قال في حياته قد عجزت بطلت الكتابة لانه اختار تركها وعجز فبعضه السيد بطلت الكتابة كان إذا مات أولى أن تبطل الكتابة لأن المكاتب ليس بجي فيؤدى إلى السيد دينه عليه وموته أكثر من عجزه (٢) ولا مزية للمكاتب تفضل بين المقام على كتابته والعتق وإذا مات فخرج من الكتابة أخطأ أنه عبد وصار ماله لسيده كله وسواء كان معه في الكتابة بنون ولد أو من جارية له أو أم ولد أو بنون بلغوا يوم كاتب وكاتبوا معه وقراءة له كاتبوا معه فجميع ماله لسيده ولو قال سيده بعد موت المكاتب قد وضعت الكتابة عنه أو وهبتها له أو أعتقته لم يكن حراً وكان المال ماله بحاله لانه انما وهب لميت مال نفسه ولو قذفه رجل وقدمات ولم يؤد لم يحده لانه مات ولم يعتق فإذا مات المكاتب فعلى سيده كقنه وقبره لانه عبده وكذلك لو كان أحضر المال ليدفعه ثم مات قبل يقبضه سيده أو دفع المال إلى رسول ليدفعه إلى سيده فلم يقبضه سيده حتى مات مات عبداً وكذلك لو أحضر المال ليدفعه فربه أجنبي أو ابن لسيده فقتله كانت عليه قيمته عبداً وكذلك لو كان سيده قتله كان ظالم لنفسه ومات عبداً فليسيده ماله ويعزز سيده في قتله ولو وكل المكاتب من يدفع إلى السيد آخر نجومه ومات المكاتب فقال ولد المكاتب الاحرار قد دفعها اليك الوكيل أو بنواحي وقال السيد ما دفعها إلى الاب بعد موت أبيكم فالقول قول السيد المكاتب لانه ماله ولو أقاموا بيّنة على أنه دفعها إليه يوم الاثنين ومات أبوهم يوم (١) أي بل بارق فيرث ويورث به فان مات ورثه سيده بارق ومثال أن يرث هو بارق أن يكون له عبد الخ قتبته

ابن الحصين دون
حديث سعد لانه
ليس بين في حديث
سعد بن أبي وقاص
فكيف ثبتناه حتى
أصلنا منه هذه الاصول
وغيرها واحتجنا به
على من خالفنا ثم صرت
الى خلاف شيء منه بلا
خبر يخالف له عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقد علمت أن الذي
احتج (١) عليه بعضكم
بحديث عمران بن
حصين أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم جعل
عطية المريض من الثلث

(١) كذا في النسخ

الاثنين كان القول قول السيد حتى تقطع البينة على أنه دفعها اليه قبل موت المكاتب أو توقفت فتقول دفعها اليك قبل طلوع الشمس يوم الاثنين ويقر السيد أن العبد مات بعد طلوع الشمس من ذلك اليوم أو تقوم بينة بذلك فيكون قد عتق ولو شهد وكيل المكاتب أنه دفع ذلك إلى السيد قبل موت المكاتب لم تقبل شهادته ولكن لو وكل السيد رجلاً بأن يقبض من المكاتب آخر نجومه فشهد وكيل سيد المكاتب أنه قبضها منه قبل يموت وقال السيد قبضها بعد مائة جازت شهادته وكيل سيد المكاتب عليه وحلف ورتة المكاتب مع شهادته وكان أبوهم حراً وورثه وورثته الأحرار ومن يعتق بعقته

(ولد المكاتب وماله)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء رجل كاتب عبد الله وقاطعه فكتمه مالاً له وعبيداً ومالاً غير ذلك قال هو السيد وقالها عمرو بن دينار وسلم بن موسى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء فان كان السيد قد سأل ماله فكتمه أياه فقال هو السيد فقلت لعطاء فكتمه ولداً من أمة ولم يعلمه قال هو السيد وقالها عمرو بن دينار وسلم بن موسى قال ابن جريج قلت له أرايت أن كان سيد قد علم بولد العبد فلم يذكره السيد ولا العبد عند الكتابة قال فليس في كتابته هو مال السيد هما وقالها عمرو بن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال عطاء وعمرو بن دينار في ولد العبد المكاتب سواء علمه السيد أو لم يعلمه هو مال السيد وكذلك مال العبد للسيد ولا مال للعبد وإذا كاتب الرجل عبده وله مال فلا سيد أخذ كل مال كان للعبد قبل مكاتبته

(مال العبد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد تاجراً أو غير تاجر في يديه مال فكتابه سيده فالمال للسيد وليس للمكاتب شيء منه وما اكتسب المكاتب في كتابته فلا سبيل للسيد عليه حتى يعجز فإذا اختلف العبد والسيد وقد تداعيا الكتابة ولم يكاتبا أو لم يتداعياها في مال في يدي العبد فالمال للسيد ولا موضع للسئلة في هذا ولكن إذا اختلفا في المال الذي في يد العبد بعد الكتابة فقال العبد أفدته بعد الكتابة وقال السيد أفدته قبلها أو قال هو مال لي أو دعته فالحقول قول العبد المكاتب مع يمينه وعلى السيد البينة فما أقام عليه شاهد من أو شاهد أو امرأتين أو شاهد وحلف أنه كان في يدي العبد قبل الكتابة فهو للسيد وكذلك لو أقر العبد أنه كان في يده قبل الكتابة فهو للسيد ولو شهد الشهود على شيء كان في يدي العبد ولم يجدوا حداً يدل على أن ذلك كان في يدي العبد قبل الكتابة كان القول قول العبد حتى يجدوا وقتاً يعلم فيه أن المال كان في يدي العبد قبل الكتابة وكذلك لو قالوا كان في يديه يوم الاثنين لغرة شهر كذا وكانت الكتابة ذلك اليوم كان القول قول العبد حتى تجد البينة حداً يعلم أن المال كان في يديه قبل تصح الكتابة ولو شهدوا أنه كان في يديه في رجب وشهدوا له على الكتابة في شعبان من سنة واحدة فقال العبد قد كاتبني بلاينة قبل رجب أو في رجب أو في وقت قبل الوقت الذي شهدت عليه البينة كان القول قول العبد وانما قلت هذا أن سيد المكاتب انما كاتبه على نفسه وماله مال سيده لا مال له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده على نفسه وماله فالكتابة فاسدة علم المال وأحضره أو لم يعلم لأنه كتابة وبيع لأنه لا يعلم حصه الكتابة من حصه البيع لأن لكل واحد منهما حصه من الكتابة غير متميزة وأنه يعجز فيكون رقيقاً ويفوت المال فإن أدى فعتق تراجعا بقيمة العبد فتكون يوم كوتب ورجع سيده بماله الذي كاتبه عليه

فان كان حديث عمران
ثابتاً فقد خالفه وان
كان غير ثابت فلا حجة
لكن فيه وليكن ذلك وإياه
محجوجاً به قال فكيف
يعتق ستة يعتق اثنان
وبرق أربعة قلت كما
يعطى الرجل الرجل
داراً أو رقيقاً ثلثهم
فيقتسمون فينفذ
للعطى بالوصية ثلثهم
ويعطى الورثة ثلثهم
فلما أعتق المريض
ماله ولغيره جميعاً اعتقنا
ماله في بعضهم ولم نعتق
مال غيره عليه (قال
الشافعي) قلت له

أومثله أو قيمته ان فات في يديه ويجوز أن يكتبه ثم يبيعه بعد الكتابة ما في يديه أو يهبه أو يتصدق به عليه فأما أن يعقد الكتابة عليه فلا يجوز بحال « قال الربيع » وفيه حجة أخرى أنه اذا كتبه على نفسه وماله فالكتابة فاسدة لأنه كتبه على نفسه وماله الذي في يديه والمال الذي في يديه لسيد ليس للعبد

(ما اكتسب المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ما أفاض المكاتب بعد الكتابة بوجه من الوجوه فهو له مال على معنى وليس للسيد أخذه ولا أخذ شيء منه فان قيل فكيف لا يأخذ ماله وهو لم يخرج من ملكه قيل ان شاء الله تعالى لما أمر الله بالكتابة وكانت المكاتبه ما لا يؤديه العبد ويعتق به فلو سلب السيد على أخذه لم يكن للكتابة معنى اذا كان السيد يأخذ ما يكون العبد به مؤديا كان العبد للاداء مطيقا ومنه ممنوعا بالسيد أو كان له غير مطيق فبطل معنى الكتابة بالمعنيين معا ويجوز للمكاتب في ماله ما كان على النظر وغير الاستهلاك لماله ولا يجوز ما كان استهلاكا كالماله فلو وهب درهمين ماله كان مردودا ولو اشترى شيئا بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردودا أو باع شيئا من ماله بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردودا وكذلك لو جئته عليه جناية فعفا الجناية على غير مال كان عفوه باطلا لأن ذلك اهلاك منه لماله ويجوز بيعه بالنظر واقراراه في البيع ولا يجوز له أن ينكح بغير إذن سيده فان نكح فأصاب المرأة فسخ النكاح ولها عليه مهر مثلها اذا عتق ولا يكون لها أن تأخذه به قبل يعتق لانها تنكحت وهي طائفة ولو اشترى حارية شراء فاسد افادت في يديه كان لقيمتها ضامنا لان شراءه وبيعه جائز فالزمن بسبب الشراء لزمه في ماله ولو اشترى حارية فأصابها فاستحقها رجل عليه أخذها وأخذ منه مهر مثلها لان هذا بسبب بيع وأصل البيع والشراء له جائز وأصل النكاح له غير جائز فلذلك لم الزمه في ماله ما كان مكاتباً صادقا المرأة وألزمه به بعد عتقه فاذا تحمل عن الرجل بحمالة وضمن عن آخر كان ذلك باطلا لان هذا انطوع بشئ يلزمه نفسه في ماله فهو مثل الهبة يهبها ولا يلزمه بعد العتق واذا كان له ولد صغير أو كبير زمن محتاج أو أب زمن محتاج لم تلزمه نفقته وتلزمه نفقة زوجته ان أذن له سيده في نكاحها قبل الكتابة وبعدها ولو نكح في الكتابة بغير إذن سيده فلم يعلم سيده حتى عتق فأصابها أو أصابها قبل العتق ثم عتق كان عليه في الحالين مهر مثلها بأنه حر ويفرق بينه وبينها ولو كان له عتقات كان عليه كفنه ميتا ونفقته مريضا ولو بيع من قرابته من لا يعتق عليه لو كان حرا كان له شراؤه على النظر كما أن له شراء غيرهم على النظر واذا باع منهم عبدا على غير النظر فالبيع مردود وان أعتقه الذي اشتراه فالعتق باطل وان أعتق المكاتب بعد بيعهم الذي وصفته مردودا وعتق من ملكهم لهم فعتقهم باطل حتى يجدد فيهم بيعا فاذا جدد فيهم بمال اليك الآن يشاء الذي اشتراهم أن يجدد لهم عتقا ولو باع هذا البيع الفاسد فأعتق العبد ثم جنى فقضى الامام على مواليه بالعقل ثم علم فساد البيع ردّ ورد العاقلة بالعقل على من أخذه منهم وكذلك لو جنى عليه فقضى بالجناية عليه جناية حر فقبضها وقبضت له ردّت على من أخذت منه وليس للمكاتب أن يشتري أحدا يعتق عليه لو كان حرا ولدا ولا والدا ومتى اشتراهم فالشراء فيهم مفسوخ فان ماتوا في يديه قبل ردّهم ضمن قيمته لانه بسبب الشراء فان لم يردهم حتى يعتق فالشراء باطل ولا يعتقون عليه لانه لا يملكهم بالشراء الفاسد حتى يجدد لهم شراء بعد العتق فاذا جددده عتقوا عليه قال وانما بطلت شراؤهم لانه ليس له بيعهم واذا اشتري ما ليس له يبعه فليس له شراء نظرا لما هو اتلاف لأثمانهم وليس للمكاتب أن يتسرى وان أذن له سيده فان تسرى فولد له فله بيع سرّيته وليس له وطؤها لان وطأها بالملك لا يجوز وليس وطؤها باها فقتلها بأكثر من قوله لها أنت حرة وهو اذا قال لها أنت حرة لم تعتق وللمكاتب أن يشتري حارية قد كانت ولدت له بنكاح ويبيعها وله أن يشتري من

كيف قولك في حديث
ثبته نحن وأنت عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عندنا وعندك غير
واسع تركه لفرض الله
علينا قبول ما جاء عن
النبي صلى الله عليه
وسلم واذا أثبتنا
عنه شيئا فالفرض
علينا اتباعه كما عدلنا
وعدلت فقلنا في الجنين
غرة ولو كان حيا كانت
فيه مائة من الابل أو ميتا
لم يكن فيه شيء وهو لا
يعدو أن يكون حيا أو
ميتا وكما قلنا نحن وأنت
في جميع الجنابات

لا يعتق عليه من ذوى وجه وغيرهم اذا كان شراؤا باهم نظرا قال وله ان اوصى له بأبيه وأمه وولده أو وهبوا له أو تصدق بهم عليه أن لا يقبلهم واذا قبلهم أمرهم بالاكتساب على أنفسهم وأخذ فضل كسبهم وما أفادوا من المال لانهم ملك له فاستعان به في كتابته حتى أدى عتق وكانوا أحرار بعته وما كان لهم من مال أو جنى عليهم من جنسية أو ملكوه وهم في ملكه بوجه من الوجوه فهو للمكاتب وما ملكوه بعد العتق فهو لهم دونهم واذا جنى عليهم قبل يعتق فهو جنسية على ممالك وليس له أن ينفق عليهم وهم يقدر ون على الكسب ويدعهم من أن يكتسبوا كما لا يكون ذلك له في عبيد غيرهم لان هذا اتلاف ماله وعليه أن ينفق عليهم إن مرضوا أو عجزوا عن الكسب ولو خاف العجز لم يكن له بيع واحد من يعتق وذلك الوالدون والولد قال وان عجز رد رقيقا وكانوا مع ممالك للسيد لان عبده كان ملكهم على ما وصفت وان جنى واحد منهم جنسية لم يكن له أن يفسد به شئ وكان عليه أن يبيع منه بقدر الجنسية ولم يكن له أن يبيع منه أكثر من قدر الجنسية لان ما قد بقي في يديه منه يعتق بعته اذا عتق واذا اشترى أحدا من ليس له شراؤه أو باع أحدا من ليس له بيعه كان الشراء والبيع منتقضا فيه لا يجوز لان صفقته كانت فاسدة

(ولد المكاتب من غير سريته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب المكاتب وله ولد لم يدخل ولده معه في الكتابة وان كاتب عليهم صغارا كانت الكتابة فاسدة لانه لا يجوز أن يحمل عن غيره لسيد ولا غير سيده ولا يجوز كتابة الصغار واذا ولدوا بعد كتابته فكسبهم حكم أمهم لان حكم الولد في الرق حكم أمه فان كانت أمهم حرة فهم أحرار وان كانت مملوكة فهم ممالك أمهم كان سيد المكاتب أو غيره وان كانت مكاتبه لغير سيده فليس للاب فيهم سبيل امان أن يكونوا موقوفين على ما نصير اليه أمهم فان عتقت عتقوا وان رقت رقتا واما أن يكونوا رقيقا وان كانت مكاتبه لسيدته معه في الكتابة أو غير الكتابة فسواء وحكمهم بأمهم دونهم وكتابة أمهم غير كتابته ان أدت عتقت وان أدت دونها عتق لانه لا يكون جيلان عنها ولا هي عنه

(تسرى المكاتب وولده من سريته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للمكاتب أن يتسرى باذن سيده ولا بغير اذنه فان فعل فولده ولد في كتابته ثم عتق لم تكن أم ولده التي ولدت بوطء المكاتب في حكم أم الولد ولا تكون في حكم أم الولد حتى تلد منه بوطء بعد عتقه لانه لا يتم ملكه لاله حتى يعتق فاذا عتق فولدت بعد عتقه لسته أشهر فصاعدا كانت به في حكم أم الولد وان ولدت لأقل من ستة أشهر لم تكن في حكم أم الولد واذا ولدت للمكاتب جارية في الكتابة أو امرأته ثم اشتراها فله أن يبيعها لان امرأته التي ولدت بالنكاح لا تكون في حكم أم الولد والتي ولدت بوطء فاسد بكل حال لا تكون أم ولدا بوطء الفاسد كله ولا تكون في حكم أم الولد أمة الأم وطئت على صحيح الكل أو البعض ولو ولدت بوطء المكاتبه ثم ولدت بوطء الحرية كان بعد عتق سيدها كانت أم ولدا بوطء بعد الحرية لا بالوطء الأول واذا كاتب المكاتب لو أعتق جاريته لم يجز عتقها ولم تعتق عليه بعته اياها وهو مكاتب لم يجز أن تكون أم ولده يبيعها وحكم أم الولد أضعف من العتق وليس كالحريطة الأمة على بعضها مملوكا صحيحا لانه لو أعتق هذه عتق عليه نصيبه ونصيب صاحبه ان كان موسرا واذا جنت أم ولدا للمكاتب فهي كأمته من امانته يبيعها ان شاء وان شاء فذاها كما يفدى رقيقه

(ولد المكاتب من أمته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ولد للمكاتب من جاريته لم يكن له أن يبيع ولده وكان له أن يبيع أمته متى شاء فاذا عتق عتق ولده معه واذا عتق لم تكن أم ولده في حكم أم ولده بذلك كما وصفت فكان له أن يبيعها

ما جنى رجل في ماله
الا لخطأ في بني آدم فعلى
عاقلته وكما قلنا نحن
وأنت في الديارات وغيرها
بالامر الذي ليس فيه الا
الاتباع ولا ينبغي أن
يختلف قولك (قال
الشافعي) رضى الله عنه
فقال فأكل في حديث
نافع قلت أول الكلام
فيه موضع قال انك
خلطت فيه بين حكم
الرق والحرية قلت
ما قلنا لقد تركناه
لنفسه وكسبه كما تركناه
لخدمة سيده ما قدرنا
فيه على غير هذا كما نفعل
لو كان بين اثنين قال
أفجعلون ما اكتسب
في يومه له قلنا نعم قال
وان مات ورثه ورثته
الاحرار قلنا نعم قال
فتورثونهم منه ولا تورثونه
قلنا نعم لم يخالفنا مسلم

وما جئني على المولود أو كسب أنفق عليه منه واستعان به الأب في كتابته ان شاء وإذا اشترى ولده أو والده أو والدته الذين يعتقدون على من ملكهم من الأحرار لم يجز شراؤهم لأن شرائهم اتلاف لماله أنما يجوز له شراء ما يجوز له بيعه ولو وهبوا له أو وصى به بهم أو تصدق بهم عليه لم يجز له بيع أحد منهم ووقفوا معه فان عتق عتقوا يوم يعتق لأنه يومئذ يصح له ملكهم وان رق فهم رقيق لسيدهم ولا يباعون وان بقي عليه درهم عجز عنه ثم مات ردوا رقيقا وان قالوا نحن نؤدى ما عليه لومات لم يكن ذلك لهم ولا مكاتب أن يأخذ ما لان كان في أيديهم فيؤديه عن نفسه وان جنبت عليهم جناية لها أرش فله أن يأخذها وله أن يستعلمهم ويأخذ أجور أعمالهم لأنهم في مثل معنى ماله حتى يعتق فاذ عتق عتقوا حين يتم عتقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للمكاتب أن يعتق من هؤلاء أحد لأنهم موقوفون على أن يعجز فيكونوا رقيقا للسيد ولا للسيد أن يعتق واحدا منهم لأنهم لو جئني عليهم أو كسبوا كان للمكاتب الاستعانة به فان أجمعنا على عتقهم جاز عتقهم وإذا ولد للمكاتب من أمته فقال السيد ولده قبل الكتابة وقال المكاتب ولد بعدها فالقول قول المكاتب ما أمكن أن يصدق وذلك أن تكون الكتابة منسنة وأكبر والمولود يشبه أن يكون ولد بعد الكتابة فأما إذا كانت الكتابة لسنة والمولود لا يشبه أن يكون ابن سنة ويحيط العلم أنه ابن أكرمها الحاطة بينة فلا يصدق المكاتب على ما يعلم أنه فيه كاذب وإن أشكل فأمكن أن يكون صدق فالقول قوله إلا أن يقيم السيد البينة على أنه ولد قبل الكتابة فيكون رقيقا للسيد ولو أقام السيد والمكاتب البينة على دعواهما أبطلت البينة وجعلتهما كالتداعين لا بينة لواحد منهما ولو أقام السيد البينة على ولدين ولدا للمكاتب في بطن أحدهما ولد قبل الكتابة والآخر بعدها كانا مملوكين للسيد لأنه إذا رقه أحد همارق الآخر لان حكم الوالدين في البطن حكم واحد وكل ما قبلت فيه بينة السيد بطلت ولدا للمكاتب له رقيقا فأقر به المكاتب للسيد قبلت أقراره فيه لأنه لا يقر على أحد عتق ولو أقام السيد البينة على ولد ولدا وفي ملكه لم أقبلها حتى يقولوا ولدوا قبل كتابة العبد أو بعد عجزه عن الكتابة وان أحدث كتابة بعدها

(كتابة المكاتب على ولده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب المكاتب على نفسه وولده كبار حاضرين برضاهم فالمكاتب جائرة كما يجوز إذا كاتب على نفسه وعبدين معه وأكثر فان كاتب على نفسه وابن له بألف فالألف مقسومة على قيمة الأب والابن فان كانت قيمة الأب مائة وقيمة الابن مائة فعلى الأب نصف الألف وعلى الابن نصفها على كل واحد منهما مائتان ونحسون إذا كانت قيمتهما سواء فان مات الأب رفعت حصته من المكاتب وان مات أحد الابنين رفعت حصته من الكتابة وهي مائتان ونحسون وبقيت على الآخر مائتان ونحسون وإذا مات الأب وله مال فماله لسيدته ولا شيء لابن فيه وهما من ماله كأجنبيين كاتبا معا وكذلك ان مات الابن أو أحدهما وله مال فماله للسيد لأن من مات منهم قبل أدا الكتابة مات عبدا فان أدى أحدهم عنهم فعتقوا بغير أمرهم لم يرجع عليهم وان كان أدى عنهم باذنهم رجع عليهم وأيهم عجز سقطت حصته من الكتابة وكان رقيقا والقول فيهم كالقول في العبيد الثلاثة الأجنيين يكاتبون لا يختلف ولو أدى الأب حصته من الكتابة عتق وكان من معه من ولده مكاتبين إذا أديا عتقا وان عجزا رقا وليس للأب من استعمال بنيه في المكاتب شي ولا من أموالهم وكذلك ليس للأب من جناية جنيت على واحد منهم ولا عليه من جناية جناها واحد على واحد منهم في المكاتب شي وجنائته والجناية عليه له وعليه دون أبيه وولده ولو كانوا معه في الكتابة وجاع هذا أن الرجل إذا كاتب هو وولده وأخوته أو كاتب هو وأجنبيون فسواء على كل واحد منهم حصته من الكتابة دون أصحابه وله أن يعجز وللسيد أن يعجزه إذا عجز وهو كالمكاتب وحده

علمناه في أنه اذا بقي في العبد شي من الرق فلا يرث ولا تجوز شهادته فقلنا لا يرث بحال باجاء وبأن لا تجوز شهادته وغير ذلك من أحكامه قال أفجد غيره يورث ولا يرث ويحكم له ببعض حكم الحرية ولا يحكم ببعض قلت نعم الجنين يسقط ميتا يورث ولا يرث والمكاتب يحكم له في منع سيده ببيع وماله بغير حكم العبد ونحكم له فيما سوى ذلك منه بحكم العبد (قال الشافعي) وقلت له رأيت إذا كان العبد بين اثنين فأعتقه أحدهما فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان المعتق موسرا أن يعطى شريكه قيمة حصته ويكون حرا أتجده أعتقه في هذا

في هذا كله وله أن يجعل الاداء فيعتق اذا كان مما يجوز تعجيله واذا كاتب والدا وولده أو اخوة فبات الاب أو الولد قبل يؤدي مات مملوك أو أخذ سيده ماله ورفعت حصته من الكتابة عن شركائه فيها وكذلك السيد أن يعتق أيهم شاء واذا اعتقه رفعت عنهم حصته من الكتابة وكان على كل واحد منهم حصته نفسه كما كانت قبل يعتق وليس للكاتب أن يكاتب على نفسه وابن له مغلوب على عقله ولا صبي لان هذه حالة مكاتب وجالته لا تجوز عن غيره فان كاتب على هذا الكتابة فاسدة

(ولاد المكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز كتابة المرأة فاذا كاتبها سيدها وهي ذات زوج أو تزوجت باذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج في المكاتبه فولد لها موقوف فان أدت فعتقت عتق وان ماتت قبل تؤدي ولها مال تؤدي منه مكاتبها أو يفضل أو لا مال لها فقد ماتت رقيقا ومالهان كان لها السيدها وولدها رقيق لانهم لم يكن لهم عقد مكاتبه فيكون عليهم حصه يؤديونها فيعتقون لو لم تؤديها أمهم وليسوا كولد أم الولد التي لاترق بحال المكاتبه قد ترق بحال وليس كذلك أم الولد في قول من قال لا ترق أم الولد وقد قيل ما ولدت المكاتبه فهم رقيق لان أمهم لم تكن حره والقول الاول أحب اليّ واذا جنى على الولد الذي ولدت له في المكاتبه جناية تأتي على نفسه قبل تؤدي أمه ففيها قولان أحدهما أن قيمته لسيدته ومن قال هذا قال ليست تملك المرأة ولدها فلا يكون سبب ملك لها كما يملك المكاتب ولداً أمته وان كان ولده (١) كان سبب ملك له وكذلك ما اكتسب أو صار له ثم مات قبل يعتق فهو لسيدته لانه مات رقيقا وليس لأمه من ماله في حياته شيء لانه ليس برقيق لها ومن قال هذا أخذ سيده بنفقة صغيره ولا يأخذ به أمه لانها لا تملكه وان عتقت عتق واذا اكتسب مالا أو صار له بوجه من الوجوه أنفق عليه منه ووقف ولم يكن السيد أخذ به فان مات المولود قبل يعتق فهو مال لسيدته وان عتق المولود يعتق أمه فهو مال للمولود وانما فرق بينه وبين ابن المكاتب من أمته لان أمه لا تملكه ولكن يكون حكمه بها وليس ملكا لها وملك المكاتب اذا ولدت جارية فها ولدت جارية مملوكه له لو كان يجري على ولده رقيق غير ولده ولو أن مكاتبته ولدت ولداً فاعتقهم السيد جاز العتق لما وصفت ولو ولد للمكاتب من جاريته ولداً فاعتقه السيد لم يجز عتقه وكذلك لو ملك مكاتب أباه وأمهم ولده فاعتقهم السيد لم يجز عتقه كما لا يجوز له اتلاف شيء من مال مكاتبه وما ولدت المكاتبه بعد كتابتها ساعة أو أقل منها فهو كما وصفت وما ولدت قبل الكتابة فهو مملوك لسيدته خارج مما وصفت والقول الثاني أن أمهم أحق بما ملكوا تستعين به لانه يعتق بعتقها والاول أشبههما واذا كان مع المكاتبه ولداً فاختلفت هي والسيد فيه فقال ولدت قبل الكتابة وقالت هي بعد الكتابة فالقول قول السيد مع عبته وعليها البيه فان جاءت بها قبلت وان جاءت هي وسيدتها بيته طرحت البيهين وكان القول قول السيد ما لم تكن الكتابة متقدمة والمولود صغير لا يولد مثله قبل المكاتبه وانما يصدق السيد على ما يمكن مثله وأما ما لا يمكن مثله فلا يصدق عليه وما ولدت المكاتبه بعد الكتابة من ذكر أو أنثى ففسواء فان ولد ولداً في الكتابة فولد بناتها بمنزلة بناتها وولد بناتها بمنزلة أمهم فأمهم ان كانت أمه فهم لسيد الام وان كانت حره فهم أحرار وان كانت مكاتبه فهم بمنزلة أمهم وهكذا ولد ولدها ما تناسلوا وبقيت المكاتبه وليس للكتابة أن تزوج الاباذن سيدها فان فعلت بغير اذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج فولد لها بمنزلة ولدها وسواء ما كانوا أحلاما لا بنكاح باذن السيد أو حراما بفجور بغير اذن السيد لان حكمها في حكم أم الولد

(مال المكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسيد ممنوع من مال المكاتبه كما يمنع من مال المكاتب كما وصفت وممنوع (١) لعله فكان سبب ملك له وقوله وملك المكاتب اذا الخ لعله وأما المكاتب اذا تأمل

الموضع الابان أعطى
شريكه الذي لم يعتق
قيمة نصيبه منه اذا خرج
نصيبه من يده قال لا
قلت فاذا لم يثبت لك أن
النبي صلى الله عليه وسلم
أعتقه على المعسر
واستسعاها ما خالفت
رسول الله والقياس
على قوله اذا أعتقه
فأخرجته من مال مالكة
الذي لم يعتقه بغير قيمة
دفعها اليه قال أجعل
العبد يسعى فيها قلت
فقال لك العبد لا يسعى
فيها ان كان الذي أعتقني
يعتقني والا لا حاجة لي
في السعيه أما ظلمت
السيد وخالفت السنة
وظلمت العبد اذ جعلت
عليه قيمة لم يجز فيها
جناية ولم يرض بالقيمة
منه فدخل عليك ما تسمع
مع خلافك فيه السنة

من وطئها كما ينسنع من الجناية عليها لانها تملك بوطئها على غير حرام عوضا كما تملك بالجناية عليها وما استهلك من مالها قال فان وطئها الذي كاتبها طائعة أو كارهة فلا حد عليه ولا عليها يعزر وهي ان طأعت بالوطء الا ان يكون أحدهما جاهلا فيدرا عنه التعزير بالجحالة أو تكون مستكرهة فلا يكون عليها تعزير وعليه في اصابته اياها مهر مثلها يؤخذ به يدفعه اليها فان حل عليها بما عليها بنجم جعل النجم قصاصا منه وان لم يحل عليها بنجم وكان مفلسا جعل قصاصا بما عليها الا ان يوسر قبل يحل بنجم فيكون لها أخذه به وسواء في أن لها مهر مثلها طائعة ووطئها أو كارهة لانه لا حد في الوطء كما توطأ طائعة بشكاح فاسد فيكون لها مهر مثلها وتغصب فيكون لها مهر لانه لا حد عليها فان حلت المكاتبه فولدت من سيدها فالمكاتبه بالخيار بين أخذ المهر وتكون على الكتابة والعجز فان اختارت ذلك فلها المهر وكانت على الكتابة فان أدت عتقت فان مات السيد قبل الأداء عتقت لانها أم ولده في قول من يعتق أم الولد وبطلت عنها الكتابة ومالها لالهالان مالها كان ممنوعا من سيدها بالكتابة وليس مالها كمال أم الولد غيرا لمكاتبه لان تلك مملوكة وأن سيدها غير ممنوع من مالها وان اختارت العجز كانت أم ولد وكان مالها السيدها وان مات سيدها كان لورثته بعد موته وبطل عن سيدها مهرها لانهم ملكوا من مالها ما يملك السيد بتعجزها نفسها وان أصاب السيد مكاتبته مرة أو مرارا لم يكن لها الا صداق واحد حتى تخير فتختار الصداق (١) أو العجز فان خيرت فعاد فأصابها السيد فلها صداق آخر فاذا خيرت فاخترت الصداق ثم أصابها فلها صداق آخر وكلما خيرت فاخترت الصداق ثم أصابها فلها صداق آخر كذا كح المرأة كاحا فاسدا فاصابة مرة أو مرارا توجب صداقا واحدا فاذا فرق بينهما وقضى بالصداق ثم تكحها نكاحا آخر فلها صداق آخر وان ولدت مكاتبه رجلا جارية فأصاب الجارية بنت المكاتبه فلها مهرها عليه وان حبلى فليست كأماها اذ حبلت لانها لا حصه لها في الكتابة انما تعتق أمها فعتق بعتقها أو يموت السيد فعتق بأنها أم ولدها ونعجز الام فتكون رقيقا وتكون هي أم ولده ولا تخير في ذلك واذا وطئ أمه للمكاتبه فللمكاتبه عليه مهر الامة كما يكون لها عليه جناية لو جناها على الامة وان حلت الامة فهي أم ولده وعليه مهرها وقيمتها للمكاتبه حال في ماله تأخذ به الا أن تشاء أن تجعله قصاصا من كتابتها ولو وطئ أمه لولده المكاتبه في الكتابة لزمه ما وصفت من المهر ان لم تحمل والمهر والقيمة ان حلت لان كل ذلك مال ممنوع منه

(المكاتبه بين اثنين يطؤها أحدهما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت المكاتبه بين اثنين فوطئها أحدهما فلم تحبل فعلى الواطئ لها مهر مثلها وليس الذي لم يطأها أخذ شيء منه ما كانت على المكاتبه فان عجزت واختارت العجز قبل تأخذ المهر كان للذي لم يطأها أخذ نصف المهر من شريكه الواطئ وان دفعه شريكه الواطئ الى المكاتبه ثم عجزت أو اختارت العجز بعد دفعه اياها اليها لم يرجع الشريك على الواطئ بشيء لانه قد أعطاه المهر وهي تملكه وسواء كان ذلك بأمر سلطان أو غير أمره واذا عجزت وقد دفع اليها المهر فوجدت في يدها مالا للمهر وغيره فأراد الذي لم يطأ أن يأخذ المهر دون شريكه الواطئ لم يكن ذلك لانه كان ملكا لها في كتابتها وكل ما كان ملكا لها فهو بينهما نصفان ولو حبلت فاخترت العجز كان للسيد الذي لم يطأ نصف المهر ونصف قيمتها على الواطئ ولو حبلت فاخترت المضي على الكتابة مضت عليها وأخذت المهر من واطئها وكان لها فادأ أخذته ثم عجزت لم يرجع شريكه عليه بشيء من المهر ورجع عليه بنصف قيمتها وكانت أم ولد للواطئ وهكذا لو حبلت فاخترت المضي على الكتابة وأخذت المهر من واطئها ثم مات السيد قبل أن تؤدي عتقت بموته في قول من يعتق أم الولد ورجع الشريك على الميت بنصف قيمة الامة في ماله لان الكتابة بطلت بوطئه ولو أن مكاتبه بين

(١) قوله أو العجز لعله زائد من قلم الناسخ كما لا يخفى وقوله فان خيرت أي واختارت الصداق فتأمل

(باب قتل المؤمن بالكافر)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس أحسبه قال ومجاهد والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح ولا يقتل مؤمن بكافر (قال الشافعي) وهذا عام عند أهل المغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم في خطبته يوم الفتح (قال الشافعي) وهو يروى مسندا عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن شعيب وحديث عمران بن حصين أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن

رجلين وطئها الرجلان معا كان على كل واحد منهما مهر مثلها فان عجزت أو اختارت العجز والمهران سواء
 فلكل واحد منهما قصاص بما على صاحبه وان كان المهران مختلفين كأن أحدهما وطئها في سنة أو بلد
 مهر مثلها فيه مائة ثم وطئها الآخر في سنة أو بلد مهر مثلها فيه مائة فمئة بمائة ويرجع الذي لزمه مهر
 مائة على الذي لزمه مهر مائتين بخمسين لانها نصف المائة وحقه مما الجارية النصف وبطل نصف الواطئ
 عنه بعجزها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت لرجلين مكاتب فوطئها أحدهما ثم وطئها الآخر
 كان لها على كل واحد منهما مهر مثلها وان عجزت لم يكن لها على واحد منهما مهر بالا صابة وكان نصف مهر
 مثلها على كل واحد منهما صاحبها بما لزمه من المهر كرجلين بينهما جارية فوطئها معا فلكل واحد منهما
 على صاحبه نصف المهر يكون أحد النصفين قصاصا من الآخر وهذا كله اذا لم تحبل ولو أصاب من
 أصابة أحدهما نقص ضمن أرش نقصها مع ما لزمه من المهر ولو أفضاها أحدهما ضمن لشريكه نصف قيمتها
 ونصف مهرها ولو أفضيت فادعى كل واحد منهما على صاحبه أنه أفضاها تحالفا ولم يلزم واحد منهما
 لصاحبه في الإفضا شيء ولو تناكر الوطء لم يلزم أحدهما بالوطء شيء حتى يقر به أو تقوم به عليه بنسبة
 « قال الربيع أفضاها يعني شق الفرج الى الدبر وفيه اليد إذا كانت حرة وهي على العاقلة وذلك عند الخطأ
 وكذلك السوط والعصا مغلظة منها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة في بطونها أولادها وإذا
 أفضى الرجل أمه لرجل فعليه قيمتها في ماله والشافعي يجعل قيمتها على العاقلة » (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى وإذا كانت المكاتب بين اثنين فوطئها أحدهما ثم وطئها الآخر فجاءت بولد لستة أشهر من وطء
 الآخر منهما فادعى معاه وأدفعاه معار كلاهما يقر بالوطء ولا يدعى الاستبراء خسرت المكاتب بين العجز
 وتكون أم ولد والمضي على الكتابة فان اختارت العجز أرى الولد القافة فان ألحقوه بهما لم يكن ابن واحد منهما
 وحبل بينهما وبين وطء الأمة وأخذ بنفقتها وكان لهما أن يوارحها والجار بينهما على قدر نصيبهما فيها
 ويحصي ذلك كله فاذا كبر المولود فانتسب الى أحدهما قطعت أبوة الآخر عنه وكان ابنا الذي انتسب اليه فان
 كان موسرا ضمن نصف قيمة الأمة وكانت أم ولده في قول من لا يبيع أم الولد وان كان معسرا فنصفها بحاله
 لشريكه وليس وطؤه اياها بأكثر من أن يعتمها وهو معسر ويرجع الذي له فيها الرق على الذي لحق به الولد
 بنصف قيمة الولد ويكون الصداقان ساقطين عنهما ان كانا مستويين ويرجع أحدهما على الآخر بفضل ان
 كان في أحد الصداقين فيكون له نصفه كما وصفت « قال الربيع قال أبو يعقوب ويرجع الذي لم ينتسب
 اليه على الذي انتسب اليه بما أنفق » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان كان موسرا فصارت أم ولده
 واختارت العجز فكانت أصابة الذي لم يلحق به الولد قبل أصابة الذي لحق به الولد ولم تأخذ الصداق منه كان
 للذي لحق به الولد نصف ذلك الصداق عليه وكان له نصف الصداق على الذي لحق به الولد ونصف قيمة الجارية
 وفي نصف قيمة الولد قولان أحدهما أنه له يوم سقط والثاني لاشئ له منه لانه كان به العتق ولو كان وطء الذي
 لم يلحق به الولد بعد وطء الذي لحق به الولد ففي ما عليه من الصداق قولان أحدهما ان صاحبه الذي لحق به
 الولد يضمن له نصف المهر لانه وطئ أمة بينه وبينه ويضمن هو لصاحبه المهر لانه وطئ أمة آخر دونه والثاني
 أنه لا يضمن الا نصف المهر كما ضمن له الآخر لانها لا تكون أمة له الا بعد أداء نصف قيمتها اليه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى ولو وطئها أحدهما ثم جاءت بولد ثم وطئها الآخر بعد فجاءت بولد وكلاهما ادعى ولده ولم
 يذكروا صاحبه فان كان الاول موسرا وأدى نصف قيمتها فهي أم ولده وعليه نصف قيمتها لشريكه والقول
 في نصف قيمة ولدها منه ما وصفت ويلحق الولد بالواطئ الآخر وعليه مهرها كله وقيمة الولد كله يوم سقط تكون
 قصاصا من نصف قيمة الجارية لانه وطئ أم ولد غيره وانما لحق به الولد للشبهة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 ولو وطئها معا أحدهما بعد الآخر وجاءت بولدين فتصادق في الولدين وادعى كل واحد منهما أن ولده قبل

أبي جحيفة قال سألت
 عليا كرم الله وجهه هل
 عندكم من رسول الله
 شيء سوى القرآن فقال
 لا والذي فلق الحبة وبرأ
 النسمة الا أن يعطى الله
 عبدا فهماني كتابه
 وما في الصحيفة قلت
 وما في الصحيفة قال
 العقل وفكك الأسير
 وأن لا يقتل مؤمن
 بكافر (قال الشافعي)
 وهذا نأخذ وهو ثابت
 عندنا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ببعض
 ما حكيت ولا يقتل حر
 بعبد ولا مؤمن بكافر

باب الخلاف في قتل
 المؤمن بكافر

حدثنا الربيع قال قال
 الشافعي نخالفنا بعض
 الناس فقال اذا قتل

وإد صاحبه الحق بهما الولدان وأوقف أمر أم الولد وأخذها بنفقتها فأذا مات الأول منها عتق نصيبه وأخذ الآخر بالنفقة على نصيب نفسه فأذا مات عتقت ولاؤها موقوف إذا كانا موسرين في قول من يعتق أم الولدان كانا معسرين أو أحدهما معسر والآخر موسر فولأؤها موقوف بكل حال والله أعلم

(تعجيل الكتابة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده كتابة معلومة إلى سنين معلومة فأراد المكاتب أن يعجل للسيد الكتابة قبل محل السنين وامتنع السيد من قبولها فإن كانت الكتابة دنائير أو دراهم جبر السيد على أخذها منه وعتق المكاتب وهكذا إن كاتبه ببلد ولقيه ببلد غيره فقال لا أقبض منك في هذا البلد جبر على القبض منه حيث كان لأن يكون في طريقه حراية أوفي بلد فيه نهب فلا يجبر على أخذها منه في هذين الموضعين إذا لم يكونا بالبلد الذي كاتبه فيه فإذا كانا بالبلد الذي كاتبه فيه جبر على أخذها منه في هذين الموضعين ولا يكلف المكاتب أن يعطيه ذلك بغير البلد الذي كاتبه فيه (قال الشافعي) وهكذا ورثة الرجل يكاتب عبده فيموت يقومون مقامه فيما يلزم المكاتب له ولزمه للمكاتب من الأداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتبه على عرض من العروض فإن كان لا يتغير على طول الحبس كالخديد والنحاس والرصاص والحجارة وغيرهما لا يتغير على طول الحبس كالدنانير والدرهم يلزم السيد أن يقبله منه بالبلد الذي كاتبه فيه أو شرط دفعه به ولا يلزمه أن يقبله ببلد غيره لأن لجولته مؤنة وليس كالدنانير والدرهم التي لا مؤنة لجلها في هذا الوجه وما كنت جارا عليه الرجل له على الرجل الدين أن يأخذه جبر عليه سيد المكاتب ومالم أجبر عليه الرجل لم أجبر عليه سيد المكاتب على قبضه وكل ما شككت فيه أبتغير أم لا يسئل أهل العلم به فإن كان لا يتغير من طول الحبس فهو كالخديد والرصاص وما وصفت وإن كان يتغير لم يلزم السيد أن يقبضه منه إلا بعد ما يحل على المكاتب وذلك الحنطة والشعير والارز والحيوان كله مما يتغير في نفسه بالنقص فتى حل من هذا شيء فتأخر سنة أو أكثر ولم يعجز سيد المكاتب ثم قال سيده لا أقبضه لانه في غير وقت جبر على قبضه الآن يبرئه منه لانه حال وانما يأخذه قضاء قال وهذا مكتوب في كتاب البيوع إلى الأجل فإن قال قائل فهل بلغني في أن يلزم سيد المكاتب أن يتعجل منه الكتابة إذا تطوع بها المكاتب قبل محلها قيل نعم روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن مكاتبا أنس جاء فقال اني أتيت بمكاتبي إلى أنس فأبى يقبلها فقال أن أنس يريد الميراث ثم أمر أنس أن يقبلها أحسبه قال فأبى فقال آخذها فأضعها في بيت المال فقبلها أنس وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه روى شيبان هذا عن بعض الولاة وكأنه أعجبه والمكاتب الصحيح والمعتوق في هذا سواء إذا كاتب الرجل عبده ثم عتقه جبر عليه على أخذ ما يجبر عليه سيد المكاتب الصحيح وكذلك نجبر ورثة السيد البالغين على ما يجبر عليه السيد وأولياء المحجورين على ذلك وإذا تداول على المكاتب نجمان أو أكثر ولم يعجزه السيد ثم قال أنا أعجزه لم يكن ذلك له حتى يقال للمكاتب أد جميع ما حل عليك قديما وحديثا فإن فعل فهو على الكتابة وإن عجز عن شيء من ذلك قديم أو حديث فهو عاجز

(بيع المكاتب وشراؤه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع السيد شقصا في دار للمكاتب فيها شيء فلم يكاتب فيه الشفعة لأن السيد ممنوع من مال المكاتب ما كان حيا مكاتبا كما يمنع من مال الاجنبي ولو أن المكاتب كان البائع كان لسيد فيه الشفعة وسواء كان المكاتب باع بأذن سيده أو بغير إذن سيده إذا باع بما يتغابن الناس بمشله

المؤمن الكافر الحر أو العبد قتلته به وإذا قتل المستأمن الكافر لم أقتله به (قال الشافعي) فقلت لغير واحد منهم آقاويل جعلها كلها جماعها أن قلت لمن قلت منهم ما جئت في أن يقتل المؤمن بالكافر المعاهد دون المستأمن قال روى ربيعة عن ابن السيلمي أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مؤمنا بكافرا وقال أنا أحق من وفي بذمته فقلت له أ رأيت لو لم يكن لنا حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالف هذا أ يكون هذا مما ثبت عندك قال انه لم يزل وما ثبت المرسل قلت لو كان ثابتا كيف استجيزت أن ادعت فيه ما ليس

قال وإذا باع المكاتب باذن سيده الشقص فقال الذي اشترى باذنه ان السيد قد سلم الى الشفعة لم يكن ذلك تسليما للشفعة ألا ترى لو ان أجنبيا كان له في الدار شقص فأذن له شريكه في الدار أن يبيع شقصه لم يكن ذلك تسليما للشفعة لان اذنه وصمته سواء وله أن يشفع ولو أذن سيد المكاتب للمكاتب أن يبيع شقصه بما لا يتغابن الناس بمثله فباع به المكاتب جازا البيع وكان للسيد الشفعة في البيع ولا يكون هذا تسليما للشفعة فان قال المشتري أحلفه لي ما كان اذنه تسليما للشفعة لم تحلفه لانه لو سلم الشفعة قبل البيع كان له أن يستشفع وانما تحلفه اذا قال سلم الشفعة بعد البيع ولو باع المكاتب مالا لشفعة فيه من عرض أو ععد أو متاع أو غيره فقال سيده أنا آخذ به بالشفعة لم يكن ذلك له ولم تكن له الشفعة في شيء باعه مكاتبه الا كما تكون له الشفعة فيما باع الاجنبي ولا يجوز للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله الا بما يتغابن الناس بمثله لان بيعه بما لا يتغابن الناس بمثله اتلاف وهو يومئذ ممنوع من اتلاف قليل ماله وكثيره اذا باع بما لا يتغابن الناس بمثله بغير اذن سيده فالبيع فيه فاسد فان وجد بعينه رد فان فات فعلى مشتريه مثله ان كان له مثل وان لم يكن له مثل فقيمته وان كان الذي باع عبدا فاعتقه المشتري فالعتق فيه باطل وهو مردود وكذلك ان كانت أمه فولدت للمشتري فالأمة مردودة وعلى المشتري عقربا وقيمة ولدها يوم سقط ولدها وولدها حرا وان مات فعلى المشتري قيمتها وعقربا وقيمة ولدها وان لم تكن ولدت فوطئها المشتري فعليه عقربا وولدها وان نقصت فعليه ردّها وادمان نقص من ثمنها ولو أراد السيد في هذه المسائل انفاذ البيع لم يجز ولا يجوز اذا عقد بغير اذنه والبيع مفسوخ بحاله حتى يحدد المكاتب بيعا باذن السيد مستأنفا فيجوز اذا كان لا يتغابن الناس بمثله أو يحدد بغير اذن سيده بيعا يتغابن الناس بمثله ولو قال السيد قد عفوت للمكاتب البيع وأنا أَرْضَى أن لا أردّه لم يجز وكذلك لو قال السيد قد عفوت رد البيع وعفوت ما لزم المشتري من عقربا وقيمة ولد وقيمة شيء ان فات من البيع فقال المكاتب لا أعفوه كان ذلك للمكاتب اذا قال لا أفعل لان فعله الاول كان فيه غير جائز وكذلك لو قال المكاتب قد عفوت وقال السيد لا أعفوه لم يجز اجماعا على عفوشئ منه فاذا اجتمعا على احدث بيع فيه جاز بيعهما مستأنفا ولم يكن العبد المعتق عتقا ولا أم الولد في حكم أمهات الاولاد حتى يجتمعا على بيع جديد أو يبيعه المكاتب وحده بيعا جائزا فاذا كان ذلك فأحدث المشتري للعبد عتقا عتق ولأم الولد وطأ تلذذ منه كانت في حكم أم الولد وان لم يحدث ذلك بعد البيع الحائز فالعبد والامة مملوكا كان لسيدهما بيعهما ولورثته ان مات قبل أن يحدث ذلك لهما مال الكهما وهكذا كل ما باع المكاتب بما لا يتغابن الناس بمثله في هذا لا يختلف فاذا ابتدأ المكاتب البيع باذن سيده بما لا يتغابن الناس بمثله فالبيع جائز وان أراد السيد رد البيع بعد اذنه له أو اراد امه عالم يكن لهما ذلك لان البيع كان جائزا فلا يرد وان أقر السيد بالاذن للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله بما لا يتغابن الناس بمثله ثم قال قد رجعت في اذني بعد وصدقه المكاتب أو كذبه فسواء اذا كان ذلك بعد البيع ويلزمهما البيع الا أن تقوم بينة برجوعه عن الاذن به قبل البيع فيرد البيع وان باع المكاتب بما لا يتغابن الناس بمثله فقال المشتري كان ذلك باذن السيد وانكر السيد فعلى المشتري البينة وعلى السيد البين وان وهب المكاتب من ماله شيئا قل أو كثر لم يجز له فان أجاز له السيد فهو مردود ولا يجوز هبة المكاتب حتى يتدثما باذن السيد فاذا ابتدأها باذن السيد جازت كما يجوز هبة الحر وانما قلت هذا أن مال المكاتب لا يكون الا له أو لسيده فاذا اجتمعا معا على هبته جاز ذلك وكذلك يجوز ما باع المكاتب باذن سيده بما لا يتغابن الناس بمثله وذلك أقل من الهبة قال وشراء المكاتب كبيعها لا يختلفان لا يجوز أن يشتري شيئا بما لا يتغابن الناس بمثله فان هلك في يدي المكاتب فعليه قيمته كما قلنا في بيعه فان كان شراؤه بما لا يتغابن الناس بمثله باذن سيده جاز عليه كما يجوز بيعه قال ولو اشترى المكاتب شيئا أو باعه بما لا يتغابن الناس بمثله فعلم به السيد فلم يردّه السيد وسلمه أو لم يسلمه أو لم يعلم به حتى عتق المكاتب في الحالين معا

فيه وجعلته على بعض
الكفار دون بعض
وقلت لمن قلت منهم
أثبت حديثنا قال نعم
حديث على ثابت عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولكن له معنى غير
الذي ذهبتم اليه قلت
وما معناه قال لا يقتل
مؤمن بكافر من أهل
الحرب حتى يسلموا أو
يعطوا الجزية عن يد
قلت أبتوهم أحد أنه
يقال لا يقتل مؤمن
بكافر أمر المؤمن بقتله
قال أعني من أهل
الحرب مستأمنًا قلت
أفتجد هذا في الحديث
أو في شيء يدل عليه
الحديث بمعنى من
المعاني فقال أجده في
غيره قلت وأين ذلك قال
قال سعيد بن جبير في
الحديث لا يقتل مؤمن

كان للكاتب أخذه من باعه فان فات كان للكاتب اتباعه بقيمته ان كان مما لا مثل له أو بمثله ان كان مما
 مثل ولو اشترى الكاتب جارية بما لا يتغابن الناس بمثله فأجلها أو عتق فولدت فالبيع فيها مردود وعليه
 وعليه عقرها وقيمة ولدها حين ولد وولدها حراً لا عتق كما كان ذلك يكون له في بيع الجارية بما لا يتغابن الناس
 بمثله بغير إذن السيد وهكذا لو اشترى عبداً بما لا يتغابن الناس بمثله فلم يرد البيع حتى عتق الكاتب ثم
 أعتقه كان العتق غير صحيح للبيع لان أصل البيع كان مردوداً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو باع
 الكاتب أو اشترى بيعاً وشراً جازراً على أن الكاتب بالخيار أو الكاتب بمبايعه بالخيار ثلاثاً أو أقل فلم يمتنع
 أيام الخيار حتى مات الكاتب قام السيد في الخيار مقام الكاتب فإذا كان للكاتب الخيار فله الرد وما مضى
 البيع قال ولو باع الكاتب أو اشترى شراً جازراً بلا شرط خيار فلم ينفرد الكاتب وبيعه عن مقامهما الذي
 باع فيه حتى مات الكاتب وجب البيع لانه لم يختار الرد حتى مات فالبيع جازر بالعقد الاول ولا يجوز
 للكاتب أن يهب للثواب لان من أجاز الهبة للثواب فأثيب الواهب أقل من قيمة هبته وقبل ذلك لم يجعل
 للواهب الرجوع في هبته وجعلها كالرضائهم بلزمتهم منه ما رضوا به ولا يجوز للكاتب أن يتصدق بقليل
 ولا بكثير من ماله ولا أن يكفر كفارة عين ولا كفارة طهار ولا قتل ولا شيئاً من الكفارات في الحج ولو أذن له فيه
 سيده أو غير ذلك من ماله ولا يكفر ذلك كله إلا بالصوم ما كان مكاتباً فان أخر ذلك حتى يعتق جازله أن يكفر
 من ماله لانه حينئذ مال له ماله والكفارات خلاف جنايته لان الكفارات تكون صيماً فلا يكون له أن
 يخرج من ماله شيئاً وغيره بحرية والجنايات وما استهلك للآدميين لا يكون فيه إلا مال بكل حال وكل ما قلت
 لا يجوز للكاتب أن يفعل في ماله فعلة بغير إذن السيد فلم يرد السيد حتى عتق الكاتب وأجاز السيد أنه لم
 يجزله لم يجز لأني انما أجز كل شيء وأفسده بالعقد لا بحال تأتي بعد العقد وإذا استأنف فيما فعل من ذلك هبة
 أو شيئاً يجوز أو أمر المن هو في يديه من كتابته باذن سيده أو بعد عتقه جاز ذلك ولو أعتق الكاتب عبداً له
 بغير إذن سيده أو كاتبه فأدى اليه فلم يرد ذلك السيد حتى عتق الكاتب فلم يحدث الكاتب للعبد عتقاً حتى مات
 العبد المعتق فأراد تجديد العتق لم يكن عتقاً لان العتق لا يقع على ميت وما ابتدأ المكاتب باذن سيده
 من هبة أو بيع بما لا يتغابن الناس بمثله فهو له جازر لانه انما يمنع من اتلاف ماله لئلا يهجر فيرجع الى سيده
 ذاهب المال فإذا سلم ذلك سيده قبل فعله ثم فعله فاصنع فيه مما يجوز للرجل جازله قال وإذا أذن الرجل
 لمكاتبه أن يعتق عبده فأعتقه وأذن له أن يكاتب عبده على شيء فكاتبه وأدى المكاتب الأخر قبل الاول
 الذي كاتبه أو لم يؤد فلا يجوز في هذا الا واحد من قولين أحدهما أن العتق والكتابة باطل فان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعتق فلما كان المكاتب لا يجوز له ولا لم يجز أن يعتق ولا يكاتب من يعتق
 بكتابتة وهو لا ولا له ومن قال هذا قال ليس هذا كالبيع ولا الهبة ذلك شيء يخرج من ماله لا يعود عليه
 منه بحال والعتق بالكتابة شيء يخرج من ماله فيه على المعتق حق ولاء فلما لم يعلم مخالفاً أن الولاء لا يكون
 الا لحر لم يجز عتقه بحال والقول الثاني أن ذلك يجوز وفي الولاء قولان أحدهما أنه اذا عتق عبد المكاتب
 أو مكاتبه قبله فالولاء موقوف أبدأ على المكاتب فان عتق المكاتب فالولاء له لأنه المالك المعتق وان لم يعتق حتى
 يموت فالولاء لسيد المكاتب من قبل أنه عبد عبده عتق والثاني أنه لسيد المكاتب بكل حال لانه عتق باذنه في
 حين لا يكون له بعتقه ولاؤه فان مات عبد المكاتب المعتق أو مكاتبه بعد ما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف
 الميراث كما وصفت بوقف ولاؤه فان عتق المكاتب الذي أعتقه فهو له فان مات قبل يعتق أو عجز فالمال
 لسيد المكاتب المعتق اذا كان حياً يوم يموت معتق مكاتبه فان كان ميتاً فلورثته من الرجال كما يكون ذلك
 لهم من أعتقه بنفسه وميراثه في القول الثاني لسيد المكاتب لان له ولاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 فأما ما أعطى المكاتب سيده الذي كاتبه ببيع لا يتغابن الناس بمثله أو هبة أو صدقة فذلك جازر لسيده

بكافر ولا ذو عهد
 في عهده قلت أثبت
 حديث سعيد بن
 جبير وان كان حديثه
 أي لم نأمله تأويلك لو
 تأولته بما لا يدل عليه
 الحديث قال فامعنى
 قول سعيد قلت لا يلزمنا
 منه شيء ففتحنا الى
 معناه ولو لم يكن ما كان
 لك فيه ما ذهب اليه
 شيء قال كيف قلت لو
 قيل لا يقتل مؤمن
 بكافر علمنا أنه عن غير
 حربى وليس بكافر غير
 حربى الا ذو عهدا ما
 عهد بحرية واما عهد
 بأمان قال أجل قلت
 ولا يجوز أن يخص
 واحدا من هذين
 وكلاهما حرام الدم وعلى
 من قتله دينه وكفارة
 الا بدلالة عن رسول الله

كما يجوز له من حر لوصنعه به لانه مال لعبده فباخذ كلف شاء واذا باع السيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما الا كما يحل بين سبيده وبين حراً اجنبى لا يختلف في مال كل واحد منهما ان باعه من صاحبه وكذلك ما اخذ منه في مكاتبته وكذلك ما باع السيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما الا كما يحل بين الحرين الأجنيين ويجوز بينهما التغابن فيما باع السيد من المكاتب والمكاتب من السيد وان كثر لانه لا يعدو أن يكون مالاً لأحدهما وكما يجوز البيع بين الحرين يتبايعان برضاها وليس للمكاتب أن يبيع شيئاً من ماله بدين وان كثر فضله فيه بحال ورهن فيه رهناً وأخذ به جيلاً لأن الرهن يهلك والغريم والحيل يفسد ولا يجوز للمكاتب في الدين الا ما يجوز للضارب الا باذن سبيده وليس للمكاتب أن يضارب أحداً وله أن يبيع بخيار ثلاث اذا قبض الثمن لان البيع مضمون على قابضه اما بالثمن واما بالقيمة والمكاتب أن يشتري بالدين وان لم يأذن له سبيده لأن ذلك نظره وغير نظر الذي أدانه وله أن يستسلف وليس له أن يرهن في سلف ولا غيره لانه ليس له أن يتلف شيئاً من ماله ولان الرهن غيره مضمون وليس للمكاتب أن يسلف في طعام لان ذلك دين قد يتلف وله أن يتسلف في طعام لان التلف على الذي يسلف وما كرهت من شراء المكاتب وغيره من الميوع على غير النظر فهو مكره بينه وبين ولد سبيده ووالده ولا كرهه لسبيده

(قطاع المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده على شيء معلوم يجوز له فان أتاه قبل تحل نجومه فعرض عليه أن يأخذ منه شيئاً غيره أو يضع عنه منه شيئاً ويجعل له العتق لم يحل له فان كانت نجومه غير حالة فسأله أن يعطيه بعضها حالاً على أن يبرئه من الباقي فيعتق لم يجز ذلك كما لا يجوز في دين الى أجل على حراً أن يتعجل بعضه منه على أن يضع له بعضاً فان فعل هذا في المكاتب رد على المكاتب ما أخذ منه ولم يعتق المكاتب به لانه أبرأ مما لا يجوز له أن يبرئه منه وان فعل هذا على أن يحدث للمكاتب عتقاً فأحدثه له والمكاتب حر ويرجع عليه سبيده بالقيمة لانه أعتقه ببيع فاسد كما قلت في أصل الكتابة الفاسدة ولا يجوز للسيد على المكاتب من الكتابة شيء لانها بطلت بالعتق ويكون له عليه القيمة كما وصفت فان أراد أن يصح هذا لهما فليرض المكاتب بالعجز ويرض السيد منه بشيء يأخذه منه على أن يعتقه فان فعل والكتابة باطلة والعتق على ما أخذ منه جائز لا يتراجع ان فيه بشيء قال ولو كاتبه بعرض فأراد أن يجعله دنانيراً قل من قيمة العرض على أن يعتقه لم يجز لأمرين أحدهما أنه وضع عنه له عتقه فكان ما يجعل منه مقسوماً على عتق من لا ملكه بكاه وعلى شيء موصوف بعينه فلم تعلم حصة كل واحد منهما والثاني أنه ابتاع منه شيئاً له عليه قبل أن يقبضه السيد منه وهكذا ان كاتبه بشيء فأراد أن يأخذ منه به شيئاً غيره لا يختلف ولو حلت نجومه كلها وهي دنانير فأراد أن يأخذ بها منه دراهم أو عرضاً يرضيان به ويقبضه السيد قبل أن يتفرقا كان جائزاً وكان حراً اذا قبضه على أن المكاتب يرى مما عليه كماله كان له على رجل حردنانير حالة فأخذ بها منه عرضاً أو دراهم يرضيان بها وقبض قبل أن يتفرقا جاز وعتق المكاتب ولم يتراجع ان في شيء ولو كانت للمكاتب على السيد مائة دينار حالة والسيد على المكاتب ألف درهم من نجومه حالة فأراد المكاتب والسيد أن يجعل المائة التي له على سبيده قصاصاً بالالف التي عليه لم يجز لانه دين بدين وكذلك لو كان دينه عليه عرضاً وكاتبه نقداً ولو كانت كتابته دنانير ودينه على سبيده دنانير حالة فأراد أن يجعل كتابته قصاصاً عنها جاز لانه حينئذ غير بيع انما هو مثل القضاء ولو كان للمكاتب على رجل مائة دينار وحلت عليه لسبيده مائة دينار فأراد أن يبيعه المائة التي عليه بالمائة التي له على الرجل لم يجز ولكن أن أحاله على الرجل فحضر الرجل ورضى السيد أن يحتمل عليه بالمائة جاز ويبرئه وليس هذا بيعاً وانما هو حواله والحواله غير بيع وعتق العبد اذا أبرأه السيد

صلى الله عليه وسلم أو
أمر لم يختلف فيه قال
فامعناه قلت لو كان
ثابتاً فكان يشبهه
أن يكون لما أعلمهم
أنه لا قود بينهم وبين
الكفار أعلمهم أن دماء
أهل العهد محرمة عليهم
فقال لا بقتل مؤمن
بكافر غير حربي ولا
يقتل ذو عهد في عهده
قال فانا ذهبنا الى أن
لا يقتل مؤمن بكافر
حربي ولا يقتل به
ذو عهد لوقته قلت
أفبدلالة فاعلمته جاء
بأكثر ما وصفت قال
بعضهم فأنما قلنا قولنا
بالقرآن قلنا فاذا كره
قال قال الله تبارك
ونعالى ومن قتل مظلوماً
فقد جعلنا لوائه سلطاناً
فلا يسرف في القتل
فأعلم الله سبحانه أن لولي

ولو أعطاه بها حيل لم تجز الحاله عن المكاتب ولو حلت على المكاتب نجومه فسأل سيده أن يعتقه ويؤخره بماعيه فأعتقه كان العتق جائزاً وتبعه بماله عليه ديناً وكذلك لو كانت النجوم إلى أجل فسأل أن يعتقه ويكون دينه في الكتابة عليه بحاله جاز العتق وكان عليه ديناً بحاله وهذا كعبد قال للسيد أعتقني ولك على كذا حاله أو إلى أجل أو أبال

(بيع كتابه المكاتب ورقبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل على مكاتبه نجومه حاله أولم يحل فلا يجوز له أن يبيع نجومه ولا شيئاً منها حالاً أو غير حال من أحد فإن باعه من أحد فالبيع مفسوخ فيه وإن قبضه المشتري رده فإن استهلكه رده كله أو قيمته وردت عليه البائع الثمن الذي أخذ منه وإن كانت لرجل على مكاتبه نجوم ولم يحل فباعها من أجنبي فقبضها الأجنبي من المكاتب أو ما رضى به منها لم يعتق المكاتب لأن أصل البيع باطل وليس هذا كرجل وكله سيد المكاتب بعق المكاتب عتق ذلك كعتقه لأنه وكيله وانما فعله بأمر سيده وعتق هذا بشئ يأخذه لنفسه دون السيد وبيع كتابه المكاتب بطل من وجوه منها أنه (٣) دين بدين غير ثابت كدين الحر ألا ترى أن المكاتب يعجز فلا يلزمه من الكتابة شئ ألا ترى أن من أجاز بيع كتابه فقد أجاز غير شئ يأخذه المشتري ولازمة لازمة للمكاتب كذمة الحر وأنه إن قال إذا عجز كان له دخل عليه أقبح من الأول من قبل أنه يبيع دين على مكاتب فصار له رقبته المكاتب ملكاً ولم تبع الرقبة قط فإن قال في عقد بيع كتابه المكاتب أن أخذها المشتري والا فالعبد له قيل هذا محال ولو كان كما قلت كان حراماً من قبل أنه يبيع ما لا يعلم البائع ولا المشتري في ذمة المكاتب هو أو في رقبته أرايت رجلاً قال أبيعك ديناً على حر فإن أفلس فعبدي فلان لك يبيع فإن زعم أن هذا جائز فقد أجاز بيع ما لم يعلم وإن زعم أنه غير جائز فبيع كتابه المكاتب أولى أن يرذل ما وصفت وأولى أن لا يملك المشتري به رقبته المكاتب ولو أجاز هذا حاكم فعجز المكاتب بفعله رقيقاً الذي اشترى كتابته فأعتقه لم يكن حراً ورده قضاؤه لأنه لا يملكه بالبيع الفاسد والله سبحانه وتعالى أعلم

(هبة المكاتب وبيعه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه ولا يهبه حتى يعجز فإن باعه أو وهبه قبل يعجز المكاتب ويخار العجز فالبيع باطل ولو أعتقه الذي اشتراه كان العتق باطلاً لأنه أعتق ما لا يملك وكذلك لو باعه قبل يعجز أو يرضى بالعجز ثم رضى بعد البيع بالعجز كان البيع مفسوخاً حتى يحدث له بيع بعد رضاه بالعجز وإذا باع سيد المكاتب المكاتب قبل يعجز أو يرضى بالعجز وأخذ السيد ماله فسخ البيع ورد على المكاتب ماله إلا أن يكون حصل نجم من نجومه فأخذ ما حل له منه وكذلك لو باعه وماله من رجل نزع مال المكاتب من يدي المشتري فكان على كتابته فإن فات المال في يدي المشتري رجع به المكاتب على سيده في ماله إن لم تكن حلت عليه الكتابة أو بعضها فإن كانت حلت أو بعضها كان قصاصاً وكان على الكتابة وإن لم يفت ضمن المكاتب أيهما شاء إن شاء الذي امتلك ماله وإن شاء سيده ولو باعه ولا مال للمكاتب أولم يملك مال قليل فأقام في يدي المشتري سنتين وحل عليه نجمان من نجومه ثم رد دنا البيع فسأل المكاتب أن ينتظر سنتين ليسعى في نجميه اللذين حلا عليه ففيه قولان أحدهما لا يبيح ذلك كماله حبه سلطاناً أو ظالماً لم ينظره بالحس وكذلك لو مرض أو سبي لم ينظره بالمرض ولا السبأ وكان له أن يحسب على سيده قيمة أجارة السنتين اللتين غلبه فيهما على البيع

المقتول ظلماً أن يقتل قاتله قلنا فلا تعد وهذه الآية أن تكون مطلقة على جميع من قتل مظلوماً أو تكون على من قتل مظلوماً ممن فيه القود ممن قتل ولا يستدل على أنها خاص الابتناء أو إجماع فقال بعض ممن حضره ما تعدوا أحد هذين فقلت أعن أيهما شئت قال هي مطلقة قلت أفرأيت رجلاً قتل عبده وللعبدين حرأكون ممن قتل مظلوماً قال نعم قلت أفرأيت رجلاً قتل ابنه ولا ينه ابن بالغ أيسكون الابن المقتول ممن قتل مظلوماً قال نعم قلت أفعل واحد من هذين قود قال لا قلت ولم وأنت تقتل الحر بالعبد الكافر قال أما

من نجومه فان أدى ذلك عنه كتابته والارجع عليه السيد بماتى مما حبل فأداه والافهوعاجز وان كان في اجارته من السنتين فضل عن كتابته عتق ورجع بالفضل فأخذه وسواء خاصم في ذلك العبد أو لم يخاصم اذا وقع ذلك وكان البيع قبل يعجز أو يرضى بالعجز وعلى هذا اذا كانت الكتابة منجمة وهكذا لو كاتبه السيد ثم عد عليه فحسبه سنة أو أكثر فعليه اجارة مثله في حبسه فان كان الحابس له غيره رجوع عليه فأخذ منه اجارته ولم ينظر المكاتب بشئ من نجومه بعد محله إلا أن يشاء سيده والقول الثاني أنه ينظر بقدر حبس السيد له ان حبسه أو حبسه بالبيع وهذا اذا كانت الكتابة فاسدة فهو كعبد لم يكتب في جميع أحكامه شرائه وبيعه وغيره

﴿ جنابة المكاتب على سيده ﴾

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جنى المكاتب على سيده عدا فليسده القود فيما فيه القود وكذلك ذلك لو ارث سيده ان مات سيده من الجنابة وليسده وارثه فيما ليس فيه القود الأرض حالا على المكاتب فان أداه فهو على الكتابة ولا تبطل الكتابة مات سيده من جنابته أو لم تمت فان أداه فهو على الكتابة وان لم يؤد هافله تعجزه ان شاء فاذا عجزه بطلت الجنابة إلا أن تكون جنابة فيها قود فيكون لهم القود أما الأرض فلا يلزم عبدا السيد أرض واذا لم يلزمه لسده أرض لم يلزمه لو ارث سيده واذا جنى المكاتب على سيده وأجنبيين فسيده والأجنبيون سواء في أخذ أرض الجنابة من المكاتب ليس واحد منهم أولى من الآخر ما لم يعجز فاذا عجز سقط أرض جنابته على سيده ولزمته جنابته على الأجنبيين يباع فيها اذا عجز أو يقديه سيده متطوعا فان عجز عن الجنابتين فأراد سيده تركه على الكتابة كان للأجنبيين تعجزه وبيعه في جنابته إلا أن يقديه السيد بأرض الجنابة متطوعا ولو أن مكاتبين رجلين جنى على أحدهما جنابة ضمن الأقل من أرض الجنابة أو قيمته فان أداه فهو على الكتابة وان عجز عن أدائهما مع الكتابة فلم يجز تعجزه فاذا عجزه بطل عنه نصف الجنابة لانه مالك نصفه ولا يكون له دين فيما علك منه وكان لشريكه أن يقديه بالأقل من نصف أرض الجنابة متطوعا ونصف قيمته فان لم يفعل بيع نصفه في أرض الجنابة ولو كان المكاتب جنى عليهما معا جنابة كان لكل واحد منهما عليه في الجنابة مالا آخر فان عجز المكاتب أو عجزا أو أحدهما فهو عاجز ويسقط نصف أرض جنابة كل واحد منهما كأنه جنى على كل واحد منهما موصضة وقيمتها عشر من الأبل فيخبر كل واحد منهما بدين يقضى نصيبه منه بغير بن ونصف أو يسلم نصيبه منه فيباع منه بغير بن ونصف فيأخذه صاحبه أو يكون أرض موصضة مقصاصة فيكون على الرق ولو جنى على أحدهما موصضة وعلى الآخر مأمومة كان نصف أرض الموصضة للجنى عليه (٣) في نصف مائة شريكه منه ونصف أرض المأمومة فيها للجنى عليه مأمومة فيما علك شريكه منه فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه

﴿ جنابة المكاتب ورقيقه ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جنى المكاتب جنابة أو عبد للمكاتب أو المكاتبه جنابة فذلك كله سواء وعلى الكتابة أو المكاتب في جنابتهما الأقل من قيمة الجاني منهما يوم جنى أو الجنابة فان قدر على أدائها مع الكتابة فهو مكاتب بحاله وله أن يؤدتها قبل الكتابة اذا كانت حالة فان صالح عليها صلاحيها حتى جازى الى أجل فليس له تأديتها قبل محله لان هذا زيادة من ماله وليس له أن يزيد من ماله شيئا بغير إذن سيده وله أن يؤدى الكتابة قبل الجنابة وقبل محل نجوم الكتابة لانه يجوز له فيما بينه وبين سيده من الزيادة مالا يجوز له فيما بينه وبين الأجنبي وان كان عليه دين وجنابة وكاتبه والدين والجنابة حالان كان له أن يؤدتها قبل

الرجل يقتل عبده فان
السيد ولي دم عبده
فليس له أن يقتل نفسه
وكذلك هو ولي دم ابنه
أوله فيه ولاية فلا يكون
له أن يقتل نفسه مع أن
حديث النبي صلى الله
عليه وسلم يدل على أن
لا يقتل والد الولد فقل
أفرأيت رجلا قتل ابن
عمه أخى أبيه وليس
للقول ولي غيره وله ابن
عم يلقاه بعد عشرة آباء
أو أكثر يكون لابن
الم أن يقتل القاتل
وهو أقرب الى المقتول
منه بما وصفت قال نعم
قلت وهذا الولي قال
لا ولاية للقاتل وكيف
تكون له ولاية ولا ميراث
له بحال قلت فما منعك
من هذا القول في الرجل
يقتل عبده وفي الرجل
يقتل ابنه قال أما قتله

الكتابة والكتابة قبلهما حالة كانت أو غير حالة ما لم يقوموا عليه ويقف الحالك ما له كما يكون للحر أن يقضي بعض غرمائه دون بعض ما لم يقف الحالك ما له إلا أنه يخالف الحر عليه الدين فلا يكون له أن يؤدى شيئاً عليه من الدين قبل محله بغير إذن سيده لأن ذلك زيادة من ماله وليس له أن يزيد من ماله بغير إذن سيده وله أن يؤدى ذلك إلى سيده لأن المال ماله وماله لسيده وله أن يؤدى إلى الأجنبي ماله بغير حال باذن سيده وإذا وقف الحالك ما له أدى عنه إلى سيده كتابته وإلى الناس ديونهم وجعلهم فيه شرعاً فإن لم يكن عنده ما يؤدى هذا كله عجزه في مال الأجنبي وإن كره ذلك السيد والمكاتب معاً إذا شاء ذلك الأجنبيون وإن شاء سيده أن يدع حقه عليه ويأخذ الأجنبيون حقوقهم فاستوفواهم فهو على الكتابة ما لم يعجز سيده وإن شاء الأجنبيون وسيده انظاره لم يعجز ومتى أنظر سيده والأجنبيون فشاء واحد منهم أن يقوم عليه حتى يستوفي حقه أو يعجزه فذلك له وإذا عجز السيد أوصى المكاتب بعجزه الحالك (١) خبر الحالك سيده بين أن يتطوع أن يفديه بالأقل من أرش جنائيه وكل ما كان في حكم الجنائية من تحريق متاع أو غصبه أو سرقة أو رقبته فإن فعل فهو على رقبته وإن لم يفعل بيع عليه فأعطى أهل الجنائية وجميع ما كان في حكمها منه حصاصاً لا يقدم واحد منهم على الآخر وإن كان عليه دين أدانته إياه رجل من بيع أو غيره لم يحاصهم لأن ذلك في ذمته ومتى عتق تبعه به وسواء كان فعله فيما يلزمه أن يباع فيه متفرقاً بعضه قبل بعض أو مجتمعاً لا يبدأ بشئ قبل شئ وكذلك لو جنى في كتابته على رجل وبعد التعجير على آخر تصاحباً جعافاً عنه وإن أبرأه بعض أهل الجنائية أو صالح سيده له أو قضى بعضهم كان للباقيين بيعه حتى يستوفوا أو يأتواهم ومن يشرکهم على ثمنه وجناية المكاتب على ابن سيده وأبيه وامرأته وكل ما لا يملكه سيده كجنائيه على الأجنبي لا تختلف وكذلك جنائيه على جميع أموالهم وكذلك جنائيه على أيتام لسيده وليس لسيده أن يعفو جنائيه عن أحد منهم ولا يضع عنه مناشياً إن كان المجنى عليه حياً وإن كانت جنائية المكاتب نفساً خطأ وكان سيده وارث المجنى عليه ولا وارث له غيره فله أن يعفو عن مكاتبه جنائيه وإن كان له وارث غيره معه فله أن يعفو حصته من الميراث وليس له أن يعفو حصته غيره منه وإن جنى المكاتب على مكاتب لسيده وكان المكاتب المجنى عليه حياً فجنائيه عليه كجنائيه على الأجنبيين يؤدى المكاتب الأقل من أرش جنائيه عليه أو قيمته فإن عجز عن أدائه خير سيده بين أن يؤدى سيده للمجنى عليه الأقل من قيمته أو الجنائية أو يدع فيباع ويعطى المكاتب أرش جنائيه وما بقي ردت على سيده وإن لم يبق شئ لم يضمن له سيده شيئاً وإن جنى على المكاتب لسيده جنائية جاءت على نفسه فالجنائية لسيده إن شاء أخذها بها أو يعجزه فيرد رقيقاً وإن شاء عفاها فإن قطع المكاتب يد سيده ثم أبرأ السيد وأدى المكاتب إلى سيده فعتق أو أبرأه سيده من الكتابة أو عتق بأى وجه ما كان تبع المكاتب بارش جنائيه وإن أبرأها السيد ولم يؤدها المكاتب ثم مات السيد كان لورثته ما كان له من اتباعه بالجنائية أو يعجزونه فيباع ولو كاتب عبيده كتابة واحدة فخفى أحدهم كانت الجنائية عليه دون الذين كاتبوا معه وكذلك ما لزمه من دين أو حق بوجه من الوجوه ولا تلزم أحد من أصحابه ويكون كالمكاتب وحده أن أدى ما يلزمه بالجنائية فهو على الكتابة وإن عجز كان رقيقاً وبطلت الكتابة ثم خير سيده بين أن يفديه متطوعاً أو يباع عليه ويرفع عن أصحابه حصته من الكتابة وهكذا كل حق لزمه يباع فيه من تحريق متاع أو غيره فأما ما لزمه من دين أدانته به صاحب الدين طائفاً فلا يباع فيه وهو في ذمته مكاتباً فإن أدامه والارزاه إذا عتق وإن جنى المكاتب على سيده جنائية تآتى على نفسه كانت جنائيه عليه كجنائيه على غيره لا تبطل كتابته فإن أدى ما لزمه فيها فهو على الكتابة وإن عجز ردي رقيقاً إن شاء الورثة وإن كانت عمداً كان لهم عليه فيها القصاص إلا أن يشأوا العقل وكذلك لو لم تأت الجنائية على نفس سيده المكاتب كان المكاتب على كتابته إن اقتص منه في العمد أو أخذ منه الأرش إن كانت خطأ فإذا كاتب الرجلان عبداً لهما فخفى على أحدهما جنائية فهو كعبد

(١) كذا في النسخ والمراد أن يخيره الحالك بين أن يفديه بالأقل من الأرش والقيمة وبين أن يسلم رقبته تأمل

ابنه في الحديث قبل
الحديث فيه أثبت
أم الحديث في أن لا
يقتل مؤمن بكافر فقد
تركت الحديث الثابت
(قال الشافعي) وقلت
له فليس في المسلم يقتل
المستأمن علة فكيف
لم تقتله بالمستأمن معه
ابن له ولا ولي له غيره
يطلب القود قال هذا
حربي قلت وهل كان
الذي الأحرى بأفأعطى
الجزية فخرم دمه وكان
هذا أحرى بطلب الأمان
فخرم دمه قال آخر
منهم يقتل المسلم بالكافر
لأن الله عز وجل قال
وكتبنا عليهم فيها أن
النفس بالنفس الآية
قلت له أخبرنا الله تعالى
أنه كتب عليهم في التوراة
هذا الحكم أفحكم هو
بيننا قال نعم قلت

الرجل يكاتبه ثم ينجي فان جنى على أحدهما جناية بكفارة عليه ان أدى فهو على الكفارة وان لم يؤد فهو عاجز وخير سيده الشر يك فيه بين أن يفدى نصفه بما يلزمه أو يدعه فيباع نصفه في الجناية فان كان في عن نصفه فضل عن نصف الجناية رد إلى سيده والالم يضمن سيده شيئاً وسقط نصف الجناية لانه صار الجاني الى السيد مملوكاً (٣) وضعوا بالنصف ماشاً والانه رقيق لهم اذا عجز واذا جنى عليه جناية قيمتها عشر من الابل قيمة مائة فقال أودى نجس من الابل وأكون على الكفارة لم يكن ذلك له حتى يؤدى أرض الجناية كلها اذا كانت قيمته أو أكثر منها ولا يطل عنه من الجناية شيء حتى يعجز فاذا عجز بطل عنه نصفها والله أعلم

﴿جناية عبيد المكاتب﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان للمكاتب عبيد فبني أحدهم جناية خير المكاتب في عبده بين أن يفديه بالأقل من أرض الجناية أو قيمة عبده يوم ينجي عبده اذا كان العبد يوم ينجي غبطة واشتراه المكاتب بما يفديه به أو يدع فيباع فيوفى صاحب الجناية أرض جنائه فان فضل شيء كان للمكاتب ولو جنى عبد المكاتب على رجل حر والعبد الجاني صحيح قيمته مائة ثم مرض فصارت قيمته عشرين والجناية قيمة مائة وأكثر فأراد أن يفتكه بمائة أو أكثر من عشرين لم يكن ذلك له من قبل أنه لو اشتراه حينئذ بأكثر من عشرين لم يجز الشراء وانما يكون له أن يفتكه بأقل من قيمته يوم جنى بما اذا اشتراه به يوم يفتكه جاز الشراء وباعه الحاكم فأدى الى المجنى عليه قيمته ولا شيء على المكاتب غير ذلك وهو في هذا الموضع مخالف للحر ينجي عبده ولو جنى عبد المكاتب وهو يسوى مائة جناية قيمته مائة أو أكثر ثم أتى عبد المكاتب لم يكن له أن يفديه بشيء فإذا وجد فشأه أن يفديه بأقل من قيمته يوم يفديه كان ذلك له فان لم يفعل بيع عليه وأذيت الجناية فان فضل شيء رد عليه والالم يلزمه غيرها وما وهب للمكاتب أو اشتراه ممن له ملكه لو كان حرام من ذى رحم أو زوجة أو غيرها جاز شراؤه لان كل هؤلاء مملوك له يبيعه ولو وهب للمكاتب أبوه أو أمه أو ولده أو من يعتق عليه اذا ملكه لو كان حراً فبني جناية لم يكن له أن يفديه بشيء وان قل من الجناية من قبل أن ملكه ليس بتمام عليه ألا ترى أني لا أجعل له يبيعه اذا فده وليس له أن يخرج من ماله في غير النظر لنفسه وهكذا ولد له والمكاتب من أم ولده وولد المكاتب لا يكون له أن يفديهم ويسلمهم فيباع منهم بقدر الجناية فقط وما بقي بقي بحاله يعتق يعتق المكاتب ولا يفدى أحداً ممن ليس له يبيعه فيجوز له الا باذن السيد ولو أن بعض من ليس للمكاتب يبيعه جنى على السيد أو على مال السيد لم يكن للمكاتب أن يفديه كما ليس له أن يفديه من الاجنبيين الا أن يجتمع هو والسيد على الرضا بأن يفديه فيجوز أن يفديه وان لم يرض السيد بيع من الجاني بقدر الجناية وأقر ما بقي بحاله حتى يعتق يعتق المكاتب أو يرق برقه واذا جنى بعض من يعتق على المكاتب على بعض عدا فله القتل فان جنى من ليس للمكاتب يبيعه على رقيقه فله أن يبيع منه بقدر الجناية وأن يعفو وان كانت الجناية عدا فله القود الا أن يكون الذي جنى والد المكاتب فليس له أن يقتل والده برقيقه وهو لا يقتل به لو قتله واذا جنى المكاتب جناية فلم يؤدها حتى عجز خير السيد بين أن يفديه أو يبيعه في أرض الجناية وهكذا عبد المكاتب ينجي ولا يؤدى المكاتب عنه حتى يعجز المكاتب فيصير ماله لسيدته يكون كانه جنى وهو في يد سيده فاما فدها وما يبيع عليه في الجناية واذا كان في العبد فضل عن الجناية خير السيد بين أن يبيعه كله فيكون له ما فضل عن الجناية أو يبيع منه بقدر الجناية واذا جنى المكاتب جناية فلم يؤدها حتى أدى فعتق مضى العتق وكان عليه في الجناية الأقل من قيمته أو الجناية لان الجناية اذا لم يعجز عليه دون مولاه ولو كانت المسئلة بحالها فخفي فأعتقه السيد ولم يؤد فعتق بالاداء ضمن سيده الأقل من قيمته أو الجناية واذا جنى المكاتب جناية أخرى ثم أدى فعتق ففيها قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الجناية يشتر كان فيها

أفرأيت الرجل يقتل
العبد والمرأة أيقتل بهما
قال نعم قلت فقفا عنه
أو جرحه فيمادون
النفس جراحات فيها
القصاص قال لا يقاد
منه واحدمنها قلت
فأخبر الله عز وجل أن
حكمه حيث حكم أن
النفس بالنفس الآية
فعلقت هذه الاحكام
الأربعة بين الحر والعبد
والرجل والمرأة وحكما
جامعا أكثر منها والجروح
قصاص فرعت أنه
لا يقتص واحدمنها
منه في جرح وزعت أنه
يقتل النفس بالنفس
كل واحد منهما فما
تخالف في هذه الآية
أكثر مما وافقتها فيه
انما وافقتها في النفس
بالنفس ثم خالفت في
النفس بالنفس في ثلاثة

والآخر أن عليه في كل واحدة منهما الأقل من قيمته أو الجناية وهكذا إذا كانت الجناية كبيرة

« ما جنى على المكاتب فله » (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج وقال عطاء إذا أصيب المكاتب (١) له نذره وقاله عمرو بن دينار قال ابن جريج من أجل أنه كاتبه من ماله يجرزه كما يجرز ماله قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هو كما قال عطاء وعمرو بن دينار الجناية عليه مال من ماله لا يكون نسيدته أخذها بحال وإن أزمته فعجز المكاتب عن العمل لأنه قديودى وهو زمن ولا يكون لمولاه من الجناية شيء إلا أن يموت قبل يودى فتكون الجناية كلها لمولاه لأنه مات رقيقا

(جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل جناية جناها السيد على مكاتبه لا تأتي على نفسه فهي كجناية أجنبي عليه يأخذها المكاتب منه كلها كما يأخذها من الأحنبيين إلا أن يكون له عليه شيء حال من كتابته فيقاصه بها السيد ولكن لو جنى عليه جناية تأتي على نفسه بطلت الكتابة ومات عبدان مات قبل يودى ولم يتبع السيد بشيء لأنها جناية على عبده إن لم يعتق ولو جنى السيد على عبده فقطع يده فسأل المكاتب الوالى أن يعطيه أرض الجناية قبل يبرأ نظرا ما يصيبه بأداء الجناية فإن كان يعتق به قال إن جعلته قصاصا بما علمك وكانت كتابتك كما وجب لك أعتقك وأخذت منه فضلا إن كان لك فإن اختار ذلك ثم مات المكاتب ضمن السيد من دينه حيا ما ضمن هو ولو جنى على عبد غيره فاعتق قبل يموت ثم مات ولا قصاص عليه ولو كانت الجناية عمدا لان الجناية كانت ولا قصاص بينه وبينه وإن لم يخر ذلك حتى مات بطلت الجناية لأنه مات رقيقا فإذا بقى على المكاتب شيء من كتابته فجنى عليه السيد جناية يكون له عليه مثلها والكتابة حالة فشاء أن تكون قصاصا فهي قصاص أيهما شاء وإن كانت الكتابة غير حالة لم تكن قصاصا إلا أن يشاء المكاتب ذلك دون سيده وإن جنى السيد على المكاتب جناية لا يجب له بها ما يعتق به فقال المكاتب عما لو أباه قبل براء الجناية أعطيتاه جميع الجناية إلا أن تكون الجناية تجاوزت ثمنه لومات فإذا جاوزت ثمنه لومات لم يعطه إياها حتى يبرأ فيوفيه إياها لا لأن لا ندري لعله يموت فتنتهض الجناية عن سيده وإذا جنى ابن سيد المكاتب أو أبوه أو من عدا سيد المكاتب على المكاتب بجناية عليه كجناية الأجنبي لا تختلف بحال ولا يكون للسيد أن يعفوها إلا أن يموت المكاتب قبل يستوفيهما فيكون له حينئذ عفوها لأنها صارت له والله أعلم

(الجناية على المكاتب ورفيقه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى على المكاتب عبد جناية عمدا فأراد المكاتب القصاص وأراد سيده الدية فلازم كاتب القصاص لان سيده ممنوع من ماله وبدنه « قال الربيع » وفيها قول آخر أنه ليس للمكاتب أن يقتص من قبل أنه قديودى فيصير ذلك للسيد فيكون المكاتب قد أبطل الأرض الذي كان للسيد أخذه ولم يقتص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس لسيد المكاتب أن زنى أن يحده ولا أن أذنب أن يحلده وللمكاتب أن يبيع عبده وليس له أن يحده لأن الحد لا يكون إلى غير حر وهكذا إذا جنى على عبد المكاتب جناية (٢) فيها قصاص فأنما هما العقل وليس للمكاتب ولا عبده بأن يعفو من العقل قليلا ولا كثيرا ولا يصلح فيه الأعلى استيفاء جميع أرض ما صلح به أو الأزيد وأذا صلح فازداد لم يكن له أن يضع الزيادة ولا شيئا منها لأنه لا يملكها وليس له أن يملكه وإذا جنى على المكاتب أو عبده جناية عمدا فله الخيار في أخذ الأرض أو القود فإن أراد العفو عن القود في نفسه أو عبده بالأرض فعفوه باطل لأنه جلت بالجناية العمد عليه وعلى عبده مالا وقصاصا فليس له إبطالهما

(١) قوله له نذره أي له أرضه وعقله والنذور لا تكون إلا في الجراح (٢) لعله ليس فيها قصاص اهـ معصحه

أنفس في الرجل يقتل
ابنه وعبده والمستأمن
ولم يجعل من هذه نفسا
بنفس وقيل لبعضهم
لأن الزنا تحتج بشئ إلا
تركته أو تركت منه والله
المستعان قال فكيف
بقتص لعبد من حر
وامرأة من رجل فيها
دون النفس وعقلهما
أقل من عقله قلت أو
تجعل العقل دليلا على
القصاص فإذا استوى
اقتصص وإذا اختلف
لم تقتص قال فأين فقلت
فقد يقتل الحر دية
مائة من الأبل وهي ألف
دينار عندك بعد قيمته
نجسة ذنير وامرأة
ديتها نجسون من الأبل
قال ليس القود من
العقل بسبيل قلت
فكيف احتجبت به
فقال منهم قائل أفي قتلت

معا اذا كان ممنوعا من اتلاف ماله وهذا اتلاف لماله ولو عقاقم عتق كان له أخذ المال ولم يكن له القود لانه عقاو هو لا يملك اتلاف المال كالمو وهب شيئا مكاتب أو وضعه ثم عتق كان له أخذه لأنه فعل وهو لا يملك أن يهب ولا سبيل لسيد المكاتب على أن يضع جناية على المكاتب ولا يأخذ من يدي المكاتب شيئا من أرش الجناية عليه ولا على رقيقه ولو بقي المكاتب من الجناية مقطوع اليدين والرجلين أعى أصم لم يكن له سبيل على أخذ شيء مما صار له حتى يعجز وله السبيل ان ذهب عقل المكاتب على أن يأتي الخاكم فيضع مال المكاتب على يدي عدل وينفق على المكاتب منه ويؤدي عنه حتى يعتق أو يعجز وهكذا المكاتب ورقيقها لا يختلف فان كانت الجناية جاءت على نفس رقيق المكاتب والمكاتب فهكذا لا يختلف وان كانت الجناية جاءت على نفس المكاتب والمكاتب قبل أدائها فقد بطلت الكتابة وصار مالهما السيد هما فله في مالهما ان جنى عليه ما لم يستوف المالكان الجناية وفي أنفسهما وما جنى عليهما ما لم يستوفيا ماله في الجناية على رقيقه غير مكاتبين ولو جنى على المكاتب نفسه جناية فيها قصاص فبرأ منها وأخذ نصف أرشها ثم مات أخذ المولى النصف الباقي ومال المكاتب حيث كان ولو كانت الجناية يدافصالح منها المكاتب على أقل مما فيها وهو النصف قبض المولى الفضل مما وجب في يد مكاتبه لان مكاتبه ترك الفضل للمولى أخذه كالمو وضع عن انسان ديناً عليه أو وهب له هبة ثم مات قبل يعتق كان لمولاه أخذ ذلك من الموضوع والمو هو ب له اذا عجز المكاتب أو مات من غير تلك الجناية قال والجناية على المكاتب في قيمته وقيمه عبد غير مكاتب يقوم يوم جنى عليه وجناية سيد المكاتب عليه وعلى رقيقه وماله وجناية الاجنبي سواء ويضمن لهم ما يضمن الاجنبي لهم فيمادون أنفسهم وأموالهم لا يختلف ذلك الا أنه ان ضمنه لهم فلم يؤدي حتى يعجز أو يموت سقط عنه لانه صار مالاً وان جنى عليهم جناية يلزمه فيها ما يؤدي عن المكاتب كتابته فشاء المكاتب أن يجعلها قصاصاً أخذها السيد فان مات المكاتب والمكاتب حالة قبل يجعلها قصاصاً مات عبداً وبطلت عنه الكتابة وصار هذا مالاً للسيد وان جنى السيد على المكاتب فقتله وهو يسوي ألف دينار وانما بقي عليه من كتابته ديناراً وأقل أو أكثر الى أجل لم يعتق المكاتب مما وجب له ويعجز وكذلك لو جنى عليه فقطع يده فوجب له نجسماته بصلح أو غيره ولم يبق عليه الا دينار لم يعتق حتى يقول قد جعلت ما وجب لي قصاصاً فاذا قاله قبل يموت ثم مات كان حراً يوم يقوله فان لم يقبله حتى مات كان عبداً وهكذا ان جنى سيد المكاتب على مال المكاتب جناية تلزمه ألف دينار وانما بقي على المكاتب دينار لم يحل فلم يقبل المكاتب قد جعلتها قصاصاً حتى مات مات رقيقاً وان قال قد جعلتها قصاصاً بما على من الكتابة كان حراً حين يقوله وكذلك ان قال قد جعلت ما بقي على من الكتابة قصاصاً بما لم يمولى كان قصاصاً وكان حراً واتبعه بفضله وهذا كله اذا لم يحل آخر نجوم المكاتب فان لم يسبق على المكاتب الانجم أو بعض نجم أو أكثر الا أن جميع ما عليه قد حل كله ولم يعجزه سيده حتى جنى عليه سيده جناية فيها وفاة بما بقي على مكاتبه أو فيها وفاة وفضل عتق المكاتب لان سيده مستوف بما لزمه جميع ما عليه اذا وجب للمكاتب مثل الذي عليه في الكتابة ألا ترى أنني لا أجبر السيد على دفع الجناية اليه الا أن يكون فيها فضل عن كتابته فأجبره على دفع الفضل اليه وان وجدت للمكاتب مالاً لا أجبره على أن يدفع الى السيد ما بقي عليه وله عند السيد مثله أو أكثر وكذلك لو حل آخر نجوم المكاتب فعد السيد على مال المكاتب فأخذ منه ما بقي له بلا علم من المكاتب عتق المكاتب اذا كانت نجومه حالة وكذلك لو اقضى ديناً بوكالة المكاتب وحسبه على المكاتب بغير اذنه عتق المكاتب وان كانت نجومه لم تحل فرد السيد اليه لم يعتق الا أن يشاء أن يجعل ذلك قصاصاً ويجبر السيد على اعطائه اياه اذا لم تكن نجومه حلت ولم يجبر المكاتب على أن يجعله قصاصاً وهذا كله اذا كانت جناية السيد على

الرجل بالمرأة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يدعون من سواهم تتكافأ دماؤهم قلت أفكان هذا عندك في القود قال نعم قلت فهذا عليك أورايت ان قال النبي صلى الله عليه وسلم في المسلمين تتكافأ دماؤهم أمافي هذا دليل على أن دماء الكفار لا تتكافأ (قال الشافعي) رضي الله عنه فقال قائل قلنا هذه آيات الله تعالى ذكر المؤمن يقتل خطأ فجعل فيه دية مسلمة الى أهله وكفارة وذكر ذلك في المعاهد قلت أفرأيت المستأمن فيه دية مسلمة الى أهله وكفارة قال نعم قلت فلم لم تقتل به مسلماً قتله

المكاتب من الصنف الذي منه كاتبه كانت قصاصا فان كان يلزم السيد بالجناية على المكاتب غير الصنف الذي منه الكتابة لم يعتق بها ولم تكن قصاصا حتى يقبضها ويدفع من ثمنها اليه آخر ما عليه أو يصطلح حاصلها يصلح على أنها قصاص وذلك أن يجني على المكاتب وعلى المكاتب مائة صاع حنطة تسوي خمسين دينارا وانما يلزم السيد بالجناية ذهب أو ورق أو ابل هي أكثر ثمنها على المكاتب فلا يكون هذا قصاصا وان كانت الكتابة حالة لان الذي على المكاتب غير الذي وجب له ولكن لو حرق السيد المكاتب مائة صاع مثل حنطته والحنطة التي على المكاتب حالة كان قصاصا وان كره سيد المكاتب فان كان خيرا أو شرا من حنطته لم تكن قصاصا حتى يرضى المكاتب اذا كانت الحنطة المحرقة خيرا من الحنطة التي عليه أن يجعلها قصاصا أو يرضى السيد أن يجعلها قصاصا اذا كانت الحنطة التي حرق شرا من الحنطة التي له على المكاتب فلا تكون قصاصا الا بان يحتمل بها المكاتب برضاه على السيد وهكذا لو كان مكان الحنطة جناية على المكاتب لم يختلف هذا وان جنى السيد على المكاتب جناية لزمه بها أرش فجعلها السيد والمكاتب قصاصا تأخر ما على المكاتب وكان ما على المكاتب حالا يلزم السيد بها مثل ما على المكاتب أو أكثر برضاهما ثم عاد السيد فحفي على المكاتب جناية ثانية كانت جنيته على حرفها قصاص ان كانت مما يقتص منه وأرش الحران كانت مما لا يقتص منه وإن اعتل بأنه لم يعلم بأنه يعتق بان يصير لمكاتبه عليه مثل الذي بقي من كتابته فيكون قصاصا فيعتق لم يقبل ذلك منه كما لا يقبل من رجل علم رجلا عبدا فقتله بعد ما عتق ولم يعلم بعتقه « قال الربيع » وفيه قول آخر انه يؤخذ منه دية حر ولا قود لموضع الشبهة كما لو قتل حربيا ولم يعلم باسلامه فعليه دية حر ولا قود وهو يفارق الحربى لانه حلال له على الابتداء قتل الحربى وليس حلالا له على الابتداء قتل العبد « قال الربيع » وقول الشافعي أصح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو عتق المكاتب وعاد السيد أو غيره فحفي عليه جناية بعد عتقه وقد علم الخاني عتقه أو لم يعلم فسواء وجب عليه كجنيته على حر ولو جنى سيد المكاتب على المكاتب ففقطعه يده فلزمه نصف قيمته وكان قد حل عليه مثل ما لزمه له وكان آخر نجومه عتقه به وكذلك لو لم يحل فجعله السيد والمكاتب قصاصا عتقه به فان عاد السيد فقطع يده الاخرى خطأ فأتى لزم عاقلة نصف دية حر بالجناية على اليد الاخرى لانه جنى عليه وهو حر واذا جنى على المكاتب فعقبا بذن سيده عن أرش الجناية فالعفو جائز واذا جنى على المكاتب وعتق فقال كانت الجناية وأنا حر وقال الخاني كانت وأنت مكاتب والقول قول الخاني وعلى المكاتب البينة وسواء صدقه في ذلك مولى المكاتب أو كذبه فان قطع مولاه الشهادة أن الجناية كانت وهو حر قبلت الشهادة لانه ليس في شهادته ما يجز به الى نفسه شيئا وكلفته شهادته فلا ذنبه قضيت له بجناية حر واذا ملك المكاتب أباه وجنى عليه أبوه فله أن يبيع بقدر الجناية واذا جنى من ليس للمكاتب أن يبيعه على المكاتب فله أن يبيع منه بقدر الجناية ولا يبيع بأكثر منها ولو جنى عبد المكاتب على المكاتب كانت الجناية هدر الا أن يكون فيها قصاص فيكون له أن يقتص فأما اذا كانت عقلا أو عمدا فأراد أرش الجناية فليس ذلك له ولكن له يبيعه على النظر كما يكون له يبيعه بلا جناية جناها واذا جنى المكاتب على عبده يبيعه جنيته هدر الا أن تكون الجناية عمدا فيها قصاص فيكون له القصاص فأما مال فلا يكون للعبد على سيده بحال وكذلك لو ملك المكاتب أباه وأمه فحفي عليهما فان كانت جنيته فيها قصاص فلهما القصاص وليس لهما اختيار المال أن يأخذهما منه وهما غير خارجين من ملك المكاتب ولا أن يأخذ منه مالا لو كانت الجناية خطأ ولو عتقا وعتق لم يكن لهما أن يتبعاه بحال لان ذلك كان وهما غير خارجين من ملكه ولو جنى العبد المكاتب على ابن له كاتب معه كانت جنيته عليه كجنيته على أجنبي يأخذ منها الابن ولا يكون له أن يعفوها لان الابن مملوك لغيره كهو ولو كانت عمدا لم يكن

باب جرح العجماء
جبار

« حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العجماء جرحها جبار »
« حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حرام بن سعد ابن محبصة أن نافقة البراء ابن عازب دخلت حائطا تقوم فأفسدت فيه ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الاموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها * أخبرنا أبو بربن سويد قال

الابن أن يقتص منه وكان عليه أن يأخذ منه أرشها وليس للابن ترك الارش له فان لم يأخذ منه الارش حتى عتق الابن قبل يأخذها منه فله عفوها عتق الاب أولم يعتق لان حقه مال له لاسبيل لأحد عليه فيه

﴿ عتق سيد المكاتب ﴾

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده فأدى اليه أولم يؤد حتى أعتقه فالعتق واقع وقد بطلت عنه الكتابة وماله الذي أفاد في الكتابة كله ليس للسيد منه شيء ولو كاتبه ثم قال قد وضعت عنك كتابك كلها كان حرا وكان كقوله أنت حر من قبل أنه قد أعتقه في أصل الكتابة بالبراءة اليه من الكتابة ولو قال قد وضعت عنك الكتابة الا دينارا أو الا عشرة دنانير كان بريئا من الكتابة الا ما استثنى ولا يعتق الا بالبراءة من آخر الكتابة والقول في أصل استثناء السيد من الكتابة قول السيد ان قال الذي وضعت من المؤخر والذي أخرت من الوضع المقدم فالقول قوله وان مات السيد فالقول قول ورثته فان لم يكونوا يعربون عن أنفسهم ألزم الحاكم المكاتب أن يكون الوضع من آخر الكتابة لانه قائم بذلك لمن صار المال له ولا يضع عنه الا ما يحيط أنه وضع عنه بحال وهو اذا وضع عنه آخرها على احاطة أنه وضع الذي وضع عنه أو ما قبله فكان الآخر بدلا من الاول وإذا وضع السيد عن المكاتب أعتقه في المرض فالعتق موقوف فان خرج من الثلث الأقل من قيمته أو ما بقي عليه من الكتابة فهو حر والاعتق منه ما جل الثلث فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة ومضى أقر سيد المكاتب أنه قبض بنجوم المكاتب في مرضه الذي عوت فيه أو في صحته فأقراره جائز كما يجوز إقراره للأجنبي بقبض دين عليه وإذا كاتب الرجل عبده على دنانير فقال قد وضعت عنك ألف درهم من كتابك لم يكن وضع عنه شيئا من قبل أنه ليس عليه دراهم وكذلك لو كاتبه على دراهم فقال قد وضعت عنك من كتابك مائة دينار وانما قيمتها مثل ما عليه من الدراهم أو أقل أو أكثر لم يكن وضع عنه شيئا لانه انما وضع عنه شيئا ليس له عليه وكذلك كل صنف كاتبه عليه فوضع عنه من صنف غيره ولو قال السيد كاتبته على ألف درهم وقلت قد وضعت عنك خمسين دينارا أعنى وضعت عنك الالف وهي قيمة خمسين دينارا كان وضعها وكان المكاتب حرا ولو لم يقل هذا السيد فادعى المكاتب على سيده أحلفته ما أراد هذا ولومات السيد ولم يبين أحلفته الورثة ما علوه أراد وضع الالف ان قال هي قيمة خمسين فإذا شهد الشهود للمكاتب أن سيده قال قد استوفيت منه أو قال للسيد ألسنت قد وفيتك فقال بلى فقال المكاتب هذا آخر نجومي كان القول قول السيد فان قال لم يوفني الادرها فالقول قوله مع عيظه وقول ورثته اذا مات لانه عبدا حتى يشهد الشهود أنه وفاه جميع كتابته أو كل كتابته أو كذا وكذا دينار فيلزمه ما أثبت عليه الشهود وان شهد الشهود أنه قال قد استوفيت آخر كتابك ولم يزيدوا على ذلك فالقول فيما بقي من كتابته قول السيد في حياته وورثته بعدم موته لان الاستيفاء لم تثبت له ولو شهدوا أنه قد قال استوفيت منك آخر كتابك ان شاء الله أو ان شاء فلان لم يكن هذا استيفاء لانه قد استثنى فيه ولو قال قد استوفيت آخر كتابك ان شئت لم يكن استيفاء لان هذا استثناء

﴿ المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كاتب الرجلان عبدا لهما فأدى بعض نجومه أولم يؤد منها شيئا حتى أعتق أحدهما نصيبه منه فنصيبه منه حر كما يجوز عتقه أم ولده ومدبره وعبده الذي لا كتابة له فان كان له مال

حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن حرام بن سعد بن محينة عن البراء بن عازب أن ناقة البراء دخلت حائط رجل من الانصار فأفسدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الحوائط حفظها بالنهار وعلى أهل الماشية ما أفسدت ماشيتهم بالليل (قال الشافعي) فأخذ ناقة لشبوة باتصاله ومعرفة رجاله قال ولا يخالف هذا الحديث حديث الجماعة جرحها جبار ولكن الجماعة جرحها جبار جملة من الكلام العام المخرج الذي يراد به الخاص فلما قال صلى الله عليه وسلم الجماعة جرحها جبار وقضى رسول الله صلى الله عليه

قوم عليه المكاتب فعتق كله كما يكون الحكم في العبد يكون بين اثنين يعتقه أحدهما فان لم يكن له مال فالنصف الثاني مكاتب بحاله واذا أعتقه أحدهما ثم أعتقه الآخر فان كان الاول موسرا بآداء قيمة نصفه كان المكاتب حرا وكان على المعتق الاول نصف قيمته وعتق الآخر باطل والولاء للمعتق الاول وان لم يكن موسرا فعتق الآخر جائز والولاء بينهما ولو كان بين اثنين فوضع عنه أحدهما نصيبه من الكتابة ولم يعتقه فهو كعتقه ويقوم عليه ان كان موسرا وكذلك اذا أبرأه ماله عليه لانه ماله وانه اذا أعتق فالولاء له وهو مخالف للمكاتب يورث

﴿ ميراث المكاتب ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولوان رجلا أنكح ابنته ثيبا برضاها مكاتبه أو عبده ثم كاتبه كان النكاح جائزا فان مات السيد وابنته وارثته ففسد النكاح لانها قد ملكت من زوجها شيئا ولومات وليست ابنته وارثته كانا على النكاح فان أعتقه واحد من الورثة فنصيب الذي أعتقه حرو ولاؤه للذي كاتبه وكذلك اذا أبرأه ماله عليه فنصيبه حر وان عجز لم يكن له في رقبتة شيء وكان نصيبه حرا بكل حال ولا يقوم عليه بحال لان عتقه اياه وابراه منه عتق لا ولاء له به انما الولاء للذي عقد كتابته وانما معنى من تقويه عليه أنه لا يجوز أن يكون له الولاء ما لم يعجز فاعتقه بعد الهجر وأعتقه عليه بسبب رقه فيه لانه لو لم يكن له فيه رق فعجز لم يكن له أن يملكه ولو ورثه وآخر فاعتقه لم يعجز عتقهما لو كانا ورثا مالا عليه ولكنهما ورثا رقبته على معنى أنهم اذا أعتقوا عتق وولاؤه للذي عقد الكتابة * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها أرادت أن تشتري جارية فتعتقها فقال أهلها نبيعهكها على أن ولاءها لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنعك ذلك فاعمال الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة ولم يقل عن عائشة وذلك مرسل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال وأحسب حديث نافع أثبتا كلها لانه مسند وأنه أشبه وعائشة في حديث نافع كانت شرطت لهم الولاء فأعلمها النبي صلى الله عليه وسلم أنها ان أعتقت فالولاء لها وان كان هكذا فليس أنها شرطت لهم الولاء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هشاما أو عروة حين سمع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنعك ذلك انما رأى أنه أمرها أن تشرط لهم الولاء فلم يقف من حفظه على ما وقف عليه ابن عمر رضي الله عنهما والله أعلم قال فلا حديث الثلاثة متفقة فيما سوى هذا الحرف الذي قد يغلط فيه منتهى الغلط والله تعالى أعلم فهذا أخذ وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس يحتمل أن يجوز بيع المكاتب والمكاتب ان لم يعجز افعالهم أعلم مخالفا في أن لا يباع المكاتب حتى يعجز أو يرضى بترك الكتابة لم يكن هذا معنى الحديث لاني لم أجد حديثا ثابتا عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن عرفت من جميع الناس على خلافه فكان معنى الحديث غير هذا وهو أحرهما أن يكون في الحديث دلالة عليه هو أن الكتابة شرط للمكاتب على سيده ففي شاء المكاتب أبطل الكتابة لانها وثيقة لم يخرجها من ملك سيده ولا يخرجها الا بأدائها وهذا هو أولى المعنيين بها والله تعالى أعلم وبه أقول فاذا رخصت المكاتب أو المكاتب ابطال الكتابة فلها وله ابطالها كما يكون لكل ذي حق ابطاله وكما يقال للعبد ان دخلت الدار فأنت حر فترك دخولها ويقال له ان تكلمت بكذا فأنت حر فترك أن يتكلم به فلا يعتق في واحد من الوجهين ألا ترى أن البررة تستعين في الكتابة وتعرض عليها عائشة الشراء أو العتق وتذهب بريرة إلى أهلها بما عرضت عائشة وترجع إلى عائشة

وسلم فيما أفسدت
العجماء بشئ في حال دون
حال دل ذلك على أن
ما أصابت العجماء من
جرح وغيره في حال
جبار وفي حال غير
جبار قال وفي هذا
دليل على أنه اذا كان
على أهل العجماء حفظها
ضمنوا ما أصابت فاذا
لم يكن عليهم حفظها
لم يضمنوا شيئا مما أصابت
فيضمن أهل الماشية
السائمة بالليل ما أصابت
من زرع ولا يضمنونه
بالنهار ويضمن القائد
والراكب والسائق لان
عليهم حفظها في تلك
الحالة ولا يضمنون لو
انفلتت (قال الشافعي)
وما يشبه هذا الحديث
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى أن

بما عرض أهلها وتشترى ما عايشة فتعقها بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل هذا دليل على ما وصفت من
وضار برة بترك الكعبة أو العجز ففى قال المكاتب قد عجزت أو أبطلت الكتابة فذلك اليه علمه مال أو قوة على
الكتابة أو لم يعلم وإن قال سيده لأرضى بعجزه قيل ذلك له واليه دونك فهو لك مملوك فخذ ما لك حيث كان
واستخدمه وأجره فخذ فضل قوته وحرفته وماله خير لك من أداء نجومه وكذلك لو كان عبدان أو عبيد فى كعبة
واحدة فعجز أحدهم نفسه أو رضى بترك الكتابة خرج منها ورفعته عن معه فى الكتابة حصته كما ترفع
لومات أو أعتقه سيده وسواء عجز المكاتب نفسه عند حلول النجم أو قبله متى عجز نفسه فهو عاجز وإن عجز
نفسه وأبطل الكتابة ثم قال أعود على الكتابة لم يكن ذلك له إلا بتجديد كعبة وتعجزه نفسه عند سيده وفى
غيمه سيده سواء وإن عجز نفسه وأبطل الكتابة ثم أدى إلى سيده فعق بالشروط الأولى ثم قامت عليه بئنه بأنه
عجز نفسه أو رضى بنفسه الكتابة كان مملوكا وما أخذ سيده منه حلال له وإن أحب أن أحلف له سيده
ما جدد كعبة كان ذلك له ولو كانت المسئلة بحالها دفع إلى سيده آخر نجومه وقال له أنت حر بالمعنى الأول
ولا علم له بتعجز نفسه ولا رضاه بنفسه الكتابة كان له فيما بينه وبين الله أن يستره وعليه فى الحكم أن
يعق عليه ويرجع عليه بقيمته كلها لا تحسب له مما أخذ منه شيئا لأنه أخذ منه وهو مملوك له وأعتقه بسبب
كتابه فارجع عليه بقيمته

(عجز المكاتب بالارضاء)

(قال الشافعى) وإذا رضى السيد والمكاتب بالمكاتب فليس للسيد فسخها حتى يعجز المكاتب عن نجم من
نجومه فإذا عجز ولم يقل قد فسخت الكتابة فالكعبة بحالها حتى يختار السيد فسخها لان حق السيد دون
حق المكاتب أن لا يثبت على الكتابة وهو غير مؤتمر عليه فيها إلا أن يترك السيد حقه بنفسه فيكون له
حينئذ لأنهما مجتمعان على الرضا بالكتابة ففى حل نجم من نجوم الكتابة ولم يؤده ولم يبطل السيد الكتابة
فهو على الكتابة فان أدى بعد حلول النجم من مدة قصيرة أو طويلا لم يكن للسيد تعجزه ولا يكون له
تعجزه الا بنجم أو بعض نجم حال عليه فلا يؤديه وإذا كان المكاتب حاضرا بالبلد لم يكن للسيد تعجزه
الا بحضوره فإذا حضر فسأله ما حل عليه قل أو كثر فقال ليس عندى فأشهد أنه قد عجزه أو قد أبطل كتابته
أو فسخها فقد بطلت ولو جاء المكاتب بما عليه مكانه لم يكن مكاتباً وكان لسيدته أخذه منه كما يأخذ منه
مملوكا وسواء كان هذا عند سلطان أو غيره فإذا جاء به السلطان فسأله نظره مدة يؤدى اليه بنجمه أو سأل ذلك
سيده لم يكن على السيد ولا على السلطان انظاره إلا أن يحضر شيئا يبيعه مكانه فينظره قدر يبعه فان
قال لى شئ غائب أحضره لم يكن للسلطان أن ينظره الى قدوم الغائب لانه قد ينظره فيفوت العبد بنفسه ولا
يؤدى اليه ماله وليس هذا كالحري سأل النظرة فى الدين لان الدين فى ذمته لا سبيل على رقبته وهذا عبدا عما
يمنع نفسه بأداء ما عليه فإذا كان غائبا فخل بنجمه فأشهد عليه سيده أنه قد عجزه أو فسخ كتابته فهو عاجز
فان جاء من غيبته وأقام بينة على سيده أنه قبض منه النجم الذى عجز به أو أبرأ منه أو أنظره به كان على الكتابة
وهكذا لو جاء سيد المكاتب السلطان فسأله تعجزه لم ينبغ أن يعجزه حتى يثبت عنده على كتابته وحلول نجم
من نجومه ويحلفه ما أبرأ منه ولا قبضه منه ولا قابض له ولا أنظره به فإذا فعل عجزه وجعل المكاتب على
حجته ان كانت له حجة قال وإن جاء الى السلطان فقال قد أنظرته بنجم من نجومه الى أجل وقدمضى صنع فيه
ما صنع فى نجم من نجومه حل قال وإن قال قد أنظرته الى غير أجل أو الى أجل فبدل الى أن لا أنظره لم يعجزه
وكتب له الى حاكم بلده فأحضره وأعلمه أن صاحبه قد رجع فى نظره وقال ان أديت الى وكيله أو اليه نفسه

يخطب الرجل على خطبة
أخيه وذكرت فاطمة
أن معاوية وأباجهم
خطباها فخطبها على
أسامة وترز وجهه فأحاط
العلم أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا ينهى
أن يخطب الرجل على
خطبة أخيه فى حال
يخطب هو فيها وحديث
جرح العجماء جبار
مطلق وجرحها فسادها

(١) فى حال يقضى فيه
على رب العجماء بفسادها
ومثله نهيه عليه السلام
عن الصلاة بعد العصر
وبعد الصبح جلة وهو
يأمر من نسي صلاة
أن يصلها اذا ذكرها
ولا يمنع من طواف وصلى
أية ساعة شاء

(١) كذا فى الأصل
وفيه سقط والمراد أنه
مطلق ولا يمل باطلاقه
لانه لا يحكم بنفيه مطلقا
ثم يقضى فيه فى حال
تأمل

والأبطلت كتابك وبعت بك إليه فان استنظره لم يكن له أن ينظره ان كان لسيده وكيل حتى يؤدي إليه فان لم يكن له وكيل أنظره قدر مسيره الى سيده فضر به أجلا فان جاء الى ذلك الاجل والا عجزه ما كبله الا أن يأتيه مكانه بشئ يبيعه له من ساعته فينظره قدر بيعه لا يجاوز به ذلك أو يأتيه بغير يدفع اليه مكانه أو يبيع على الغريم شيئا حاضرا أيضا فان لم يكن للغريم شئ حاضر حبسه له وعجزه وجعل ما على الغريم لسيده لانه مال عبده ومتى قلت للسيد تعجيزه أو على السلطان تعجيزه فعجزه السلطان أو السيد ثم أحضر المال ليرد التعجيز فان قال قائل فهل في قولك للسيد أن يعجزه دون السلطان أثر قلت هو معقول بما وصفت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج عن اسمعيل بن أمية أن نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهم ما كتب غلامه على ثلاثين ألفا ثم جاءه فقال اني قد عجزت فقال اذا محو كتابك قال قد عجزت فأحجها أنت قال نافع فأشرت اليه محجها وهو يطمع أن يعتقه فحاجها العبد وله ابنان أو ابن قال ابن عمر اعتزل جاري قال فأعتق ابن عمر ابنه بعده (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة قال شهدت شريحا ردمكا تباعج في الرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعجز السيد والسلطان المكاتب فاذا حل نجم المكاتب فسأله سيده أداؤه فقال قد أديتك اليك وأديتك الى وكيلك أو الى فلان بأمرك فأنكر السيد لم يعجل الحاك تعجيزه وأنظره يوما أو كثيرا ينظره ثلاث فان جاء بشاهد أحلفه معه وأبرأه مما شهد به شاهدته وان جاء بشاهد ولم يعرفه الحاك لم يعجل حتى يسأل عنه فان عدل أحلفه معه وان لم يعدل دعاه بغيره فان جاء به من يومه أو غده أو بعده والا عجزه وان ذكر بينة غائبة أشهد أنه ذكر بينة غائبة وأنى قد عجزته الا أن تكون له بينة فيما يدعى من دفع نجمه أو ابراء مولاه منه فان جاء بها أثبت كتابته وأخذ سيده بما أخذ من خراج وقيمة خدمته وان لم يأت بها تم عليه التعجيز وان عجزه على هذا الشرط ثم جاءت بينة بآرائه من ذلك النجم وهو آخر نجمه ومات المكاتب جعل ماله ميراثا لورثته الا حار لانه مات حرا وأخذ السيد بما أخذ منه وقيمه وان لم يكن آخر نجمه فقد مات رقيقا واذا عجز المكاتب سيده والسلطان فقال سيده بعد التعجيز قد أقرت لك على الكتابة لم يكن عليه حتى يجدد له كتابة غيرها ولو تأدى منه على الكتابة الاولى وقال قد أثبت لك العتق عتق بآيات العتق وتراجعا بقيمة المكاتب كما يتراجعان في الكتابة الفاسدة وكذلك لو قال قد أثبت لك الكتابة الاولى ولم يذ كر العتق لان قوله أثبت لك الكتابة الاولى أثبت لك العتق بالكتابة الاولى على الاداء ولو عجزه ثم تأدى منه كما كان يتأدى ولم يقل قد أثبت لك الكتابة لم يكن حرا بالاداء وكان تأديته كالخراج يأخذه منه واذا كاتب عبده كتابه واحدة فعجزوا كلهم عن نجم من النجوم فليس سيدهم أن يعجز أيهم شاء وينظر أيهم شاء فيقره على الكتابة ويأخذه بحصته منها وكذلك ان أدى بعضهم ولم يؤد بعض فن أدى على الكتابة عتق ولم يكن له تعجيزه ومن لم يؤد فله تعجيزه وهم كعبيد كاتبوا كتابة مفرقة فعجزوا فله أن يعجز أيهم شاء ويقر أيهم شاء على الكتابة وليس له تعجيز من يؤدي واذا عجز المكاتب عن أداء نجم من نجومه فلم يعجزه سيده وأنظره مات قبل أن يؤديه مات عبدا وليس سيده ماله واذا كاتب الرجل عبده فعجز عن نجم وأنظره السيد ثم مات السيد فلورثته أن يأخذه بأداء ذلك النجم مكانه ولو أنظره أبوهم الى مدة فلم تأت أخذه به حالا كما كان لا بينهم أن يرجع في النظرة ويأخذه به حالا فان أداءه والا فلهم تعجيزه وهم يقومون في تعجيزه مقام أبيهم واذا ورث القوم مكاتب فعجز عن نجم فأراد بعضهم نظاره وبعضهم تعجيزه كان للذي أراد تعجيزه تعجيزه والذي أراد انظاره انظاره فكان نصيبه منه على الكتابة وان كان في يديه يوم يعجزه أحدهم مال أخذه منه الذي عجزه بقدر ماله منه وترك له بقدر ماله الذي لم يعجزه وقيل للذي يعجزه لك أن تأخذه يوما بقدر ماله منه

(باب المختلغات التي عليها دلالة)

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز ابن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة تسع سنين لم يحج ثم أذن في الناس بالحج فتدارك الناس بالمدينة ليخرجوا معه فخرج فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانطلقنا لانعرف الا الحج وله خرجنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا ينزل عليه القرآن وهو يعرف تأويله وانما يفعل ما أمر به فقد منا

فتؤاخره أو تختدمه وعليك أن تنفق عليه في ذلك اليوم وكذلك لو مرض كان عليك أن تنفق عليه بقدر نصيبك منه لأن أصل كتابته كان صحيحا لكل واحد من كاتبه عليه في حصته وله على المكاتب في حصته ما لا يكاتب على سيده وللسيد على مكاتبه وليس هذا كالعبد بين اثنين يريد أحدهما ابتداء كتابته دون صاحبه أصل الكتابة في هذا باطل وهي في الأول صحيحة جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب رجل عبدا كتابة واحدة فعجز وأفاراد تعجز بعضهم واقرار بعضهم كان ذلك له وعلى كل حصته من الكتابة ولو كاتب رجل عبده فعجز فقال أعجز بعضك وأقر بعضك لم يكن له ذلك كما لم يكن له أن يكاتب بغضه فإن فعل فأدى على هذا عتق ورجع عليه بنصف قيمته وتم عتقه كله لانه اذا عتق نصفه وهو ملكه عتق كله والله أعلم

(بيع كتابة المكاتب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجز بيع كتابة المكاتب بدين ولا بنقد ولا بحال من الأحوال لأنها ليست بمضمونة على المكاتب فإنه متى شاء عجز فإن بيعت فالبيع باطل وإن أدى المكاتب إلى المشتري كتابته بأمر السيد عتق كما يؤدي إلى وكيله فيعتق لأن المكاتب يبرأ منها بأمر السيد فبقي برئ منها فهو حر ويرد مشتري الكتابة ما أخذ ان كان قائما في يديه ومثله ان كان له مثل أو قيمته ان فات ولم يكن له مثل وكذلك يرد البائع ما أخذ من ثمن كتابة المكاتب

(استحقاق الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كاتب الرجل عبده على عرض أو ماشية بصفة أو طعام بكيال فأدى المكاتب جميع الكتابة وعتق ثم استحق ما أدى المكاتب بعد مامات المكاتب فأنعم مات رقيقا وللسيد أخذ ما كان له وما أخذ ورثته ان كانوا قبضوه وكذلك لو جنى على المكاتب فأخذ أرش حر رجوع الذين دفعوا الأرش في مال المكاتب بالفضل من أرش عبد وكذلك لو كاتب على دنائير فاستحققت باعيانها ولو كانت هذه المسئلة بحالها فاستحق على المكاتب شيء من صنف ما أدى وعلى صفته كان العتق ماضيا وتبع المكاتب بما استحق عليه ولم يخرج من يدي سيده ما أخذ منه ولو استحق ما كاتب عليه المكاتب بعد ما أداه وهو حتى أخذ من استحقه فان كانت نجوم المكاتب كلها قد حلت يوم استحق ما أدى إلى مولاه قيل للمكاتب ان أدبت جميع كتابتك إلى مولاه الآن فقد عتقت وان لم تؤده فله تجميعه ولو استحق والمكاتب غائب والمكاتب مال أو قف ماله وانتظر كما وصفت في المكاتب تحل نجومه وهو غائب فان أدى والافلسيد تجميعه ومتى مات في غيبته قبل يؤدي مات رقيقا وهكذا اذا استحق ما أدى من قبل المكاتب فان جاء رجل فاستحقه على سيده باقرار من سيده عليه أو على المكاتب ومحمد المكاتب ما أقر به عليه السيد أو أخرج له من ملكه بحال فالمكاتب حر وهذا إتلاف من سيده لماله ولو استحق ما أدى إلى سيده على المكاتب وقد أتلفه السيد كان هكذا وكان للذي استحقه أن يرجع على السيد ان شاء لانه أتلف ماله أو على المكاتب لانه سلط السيد على اتلافه ولو شهد شهود على السيد حين دفع المكاتب إليه كتابته التي استحققت أنه قال للمكاتب أنت حر فقال السيد انما قلت أنت حر بأنك قد أدبت ما عليك أحلف بالله ما أريد احدث عتق له على غير الكتابة وكان مملوكا وكذلك لو شهد واعليه بعد أداء الكتابة وقبل استحقاق المتاع أنه قال هذا حر أو قد قال له أنت حر فان شهد واعليه بعد استحقاق ما أدى اليه من الكتابة أنه قال أنت حر كان حرا وكان هذا احدث عتق له وكذلك لو شهد واعليه قبل يؤدي الكتابة أنه قال أنت حر أو قال هذا حر حين يؤدي الكتابة أو بعد فان قيل

مكة فلما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبالصفا والمروة قال من لم يكن معه هدى فليجعلها عمرة فلو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش عن جابر أنه قال ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في احرامه حجا ولا عمرة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة أنها سمعت عائشة تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس ليال بقين من ذى القعدة ولا نرى إلا أنه الج فلما دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من

لم يعتق عليه اذا استحققت قيل له ألا ترى أنه حر في الظاهر وأن الحاكم يحكم بأنه حر وأن قول السيد أنت حر
وتركه سواء فإذا قال له هذا حر على أنه قد عتق بالأداء ثم بطل الأداء بطل العتق اذ لم يسلم الذي كان بالأداء لانه
ملك لغيره وليس هذا كالعبد يكاتبه سيده على نحر أو ميتة فيؤديه اليه فيعتق ويرجع عليه السيد بقيمته
هذا قد سلم للسيد ولم يستحقه أحد عليه علك له دونه غير أن حراما على السيد أن يملكه فأفسدنا الكتابة وأوقعنا
العتق برضا السيد بالعتق على شيء لم يغيره العبد منه ولو استحق النحر أحد بملك على السيد لم يعتق العبد في النحر
لانه لم يعتقه الا على أن يملك عليه فلما عتق رجع على المكاتب بقيمته ولو قال لعبد ان قتلت فلانا أو ضربت
فلانا فأنت حر فقتل فلانا أو ضرب فلانا كان حراما ويرجع عليه السيد بشيء لأنه لم يعتقه على شيء يملك عليه
فكان كمن ابتدأ عتق عبده وإن كان أمره بقتل أو ضرب لمن لا يحل له قتله ولا ضربه وإذا أدى المكاتب
الى سيده ما كاتبه عليه فأعتقه القاضي ثم استحق رد القاضي عتقه لانه إنما أعتقه على الظاهر كما يقضى للرجل
بالدار يشترطها الرجل بالعبد فإذا استحق العبد رد الدار الى مالكها بالملك الاول ولو قال له سيده عند قبضه
منه ما كاتبه عليه أنت حر ثم استحق رد العبد رقيقا وأحلف السيد ما أراد بقوله أنت حر أحداث عتق له
على غير أداء الكتابة لان قوله أنت حر كصمته هو حر في الحكم عندنا وعندنا عند حق تستحق الكتابة ولو قال
سيده أنت حر عند أداء الكتابة ثم مات فاستحق ما أدى رد رقيقا وحلف ورثته ما علموه أراد بقوله أنت حر
إحداث عتقه على غير كتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال رجل لعلامة ان أدبت الى تحسين
دينارا أو عبد دا يصفه فأنت حر فأدى ذلك ثم استحق رد رقيقا ولو قال له عند أدائه أنت حر كان كما وصفت
في المكاتب وإذا قال لعبد ان أعطيتني هذا العبد وهذا الثوب فأعطاه ما قال فعتق ثم استحق رد رقيقا لان
معنى قوله ان أعطيتني هذا العبد وهذا الثوب فصيح لي ملكه كقوله للمكاتب ان أدبت الى كذا فأنت حر
وهكذا لو قال لعلامة ان زوجتك فأنت حر فزوجه تزويجا فاسدا أو قال ان بعتك فأنت حر أو بعت فلانا فأنت
حر فباعه أو باع فلانا بعبا فاسدا لم يكن حرا لان كل هذا إنما هو على الصحة ولو قال له ان ضربت فلانا فأنت
حر فضربه كان حرا لان هذا ليس بعتق على شيء يملكه ولو قال ان ضربت فلانا فأنت حر فضرب فلانا بعد
مات لم يعتق لان الضرب إنما يقع على الأحياء ألا ترى أن أحدا لو وقع على رجل ثم مات لم يجز أن يضربه
لان الضرب إنما يقع على الأحياء وإذا كاتب الرجل على شيئين في نجسين فأداهما فعتق ثم استحق أحد همارد
رقيقا فان كانا قد حلا قيل ان أدبت مكانك فأنت حر وان لم تؤده فليس لك تجهيزك وهكذا لو كاتب على أشياء
فأدى بعضها فاستحق منها شيء وهكذا لو كاتب على دينار وازنة فأدى نقصا لم يعتق إلا بما شرط عليه وهكذا
لو كاتب على عبده فأداهم معيين أو بعضهم معيبا وعتق ثم علم سيده بالمعيب كان له رد المعيب منهم بعبه فان
اختار رد العتق وان اختار حبسه تم العتق لان الكتابة في كثير من أحكامها كالبيع فما كان يكون
لمن دلس له بعيب رد المعيب ونقص البيع كان ذلك في الكتابة ولو كاتبه على عشرين فأداها معيين فماتا
في يده أو أعتقهما ثم ظهر منهما على عيب دلسه له المكاتب علم به المكاتب أو لم يعلم قيل للمكاتب ان أدبت قيمة
ما بين العبد صحيحا ومعيبا عتقت وان لم تؤده فليس لك تجهيزك لانك لم تؤد ما كوتبت عليه بكاه كالأدبت
اليه دنانير نقصا لم تعتق إلا بأن تؤديها وازنة أو تعطيه نقصانها وهذا هكذا في الطعام والشراب والعروض
كلها يكاتب عليها لا يختلف

(الوصية بالمكاتب نفسه)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل بمكاتبه لرجل لم تجز الوصية لانه

لم يكن معه هدى اذا
طاف بالبيت وسعى بين
الصفاء والمروة أن يحل
قالت عائشة فدخل
علينا يوم النحر بالحج بقر
فقلت ما هذا فقالوا نحر
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن أزواجه قال
يحيى فذكرت هذا
الحديث للقاسم فقال
أنتك بالحديث على
وجهه * أخبرنا شافعيان
عن ابن طائوس وابراهيم
ابن ميسرة أنهم سمعا
طائوسا يقول خرج
النبي صلى الله عليه وسلم
لا يسبي حجا ولا عمرة
ينتظر القضاء قال فنزل
عليه القضاء وهو يطوف
بين الصفاء والمروة فأمر
أصحابه أن من كان منهم
أهل بالبحر ولم يكن معه
هدى أن يجعلها عمرة
وقال لو استقبلت من

لا يملك أن يخرج من ملكه إلى ملك غيره بحال ما كان على الكتابة قال وإن قال إن مت من مرضى هذا أومتى مت ففلان لمكاتبه لفلان كانت الوصية باطلا ولو عجز المكاتب بعدموته أو قبله لم تكن الوصية جائزة لأنه أوصى له به وهو لا يملك أن يخرجه إلى ملك الموصى له به كما لو قال متى مت ففلان لعبد ليس له لفلان فلم يمت حتى ملكه لم يكن له حتى يحدث له بعدم ملكه وعجز المكاتب وصية به ولو وهب مكاتبه لرجل وأقبضه إياه كانت الهبة باطلا ولو عجز المكاتب في يدى الذى قبضه كانت الهبة باطلا لأنه وهبه وهو لا يملك هبته وكذلك لو وهبه وأقبضه إياه ورضى بالعجز فعجزه ولكنه لو أوصى بكتابه لرجل جازت الوصية ما كان مكاتباً وكان له إذا جعلها الثلث أن يتأداها كلها والمكاتب حر ولو أوفى له الذى عقده كتابته وإذا أوصى الرجل للرجل بكتابة مكاتبه فعجز المكاتب فهو رقيق لورثته وقد بطلت الوصية ولو قال رجل مالى على مكاتبى لفلان فإن عجز فهو له أو هو لفلان كانت الوصية جائزة على ما أوصى به فما كان على الكتابة فكتابه الذى أوصى له بها وإذا عجز فهو الذى أوصى له برقبته كان الموصى له بكتابه أو غيره وإذا أوصى بكتابة عبده لرجل فحل نجم من نجومه فعجز عنه فأراد الموصى له بكتابه أن لا يعجزه ويؤخره بنجمه ذلك وأراد الورثة تعجزه فذلك للورثة لأن رقبته تصير لهم وهكذا لو أوصى بكتابة مكاتبه لرجل ورقبته لا تخران عجز كان الذى أوصى له برقبته أن عجز أن يعجزه لأن له رقبته وإذا أوصى الرجل أن كتابته مكاتبه لرجل أن عجز نجمه قبل محملها فإن عجز نجمه قبل محملها فكتابه له وإن لم يفعل لم يحجر المكاتب على تعجيلها ولم يعجز بأن لا يعجلها وبطلت وصية الموصى له لأنه أنما أوصى له به بمعنى فإذا لم يكن ذلك المعنى بطلت الوصية ولو قال كل نجم من كتابته مكاتبى عجله قبل محله لفلان كان كما قال وأى نجم عجله فهو لفلان وأى نجم لم يعجله فهو لورثته وهذا كله إذا كانت الكتابة صحيحة ولو أن رجلاً كاتب عبده كتابته فاسدة ثم أوصى بكتابه عبده لرجل كانت الوصية باطلا لأنه لا كتابة على عبده ولو كانت المسئلة بحالها فأوصى برقبته لرجل ففيها قولان أحدهما أن الوصية باطل إلا أن يقول ليس بمكاتب لأن كتابته فاسدة وأما إذا أوصى به وهو يراه مكاتباً فالوصية باطل وكذلك لو باعه بيعاً فاسداً ثم أوصى به لرجل كانت الوصية باطلا لأنه أوصى به وهو يراه غيره والقول الثانى أن الوصية جائزة فى الوجهين لأنه ليس بمكاتب ولا خارجاً من ملكه بالبيع الفاسد « قال الربيع » القول الثانى عندى هو الذى يقول به

﴿ الوصية للمكاتب ﴾

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا أوصى سيد المكاتب بعتقه عتق بالأقل من قيمته أو ما بقى عليه من كتابته كان قيمته كانت ألفاً والذى بقى عليه من كتابته نجسمائة فأعتق بخمسمائة لأنه إذا أوصى بعتقه فقد وضع كتابته وإذا أوصى فوضع كتابته فقد عتق كأنه كان قيمته ألفاً وبقى من كتابته ألفان فاعتق بالألف وإذا عتق سقطت كتابته فإن قال ضعوانه كتابته أو أوصى له بكتابه فهى كوصيته بعتقه لأن كتابته إذا وضعت عنه فاعتق بالأقل من قيمته أو الكتابة وسواء كانت الكتابة ديناً أو حالة تحسب من الثلث حالة ولو أوصى له بنجم من كتابته كان ذلك للورثة يعطونه أى نجم شاءوا متأخراً أو متقدماً وإن كانت نجومه مختلفة فأقلها إن شاءوا فإن قال ضعوانه أى نجم من نجومه شئت فقلها وإن قال ضعوانه أى نجم من نجومه شاء هو فذلك إلى المكاتب فأى نجم من نجومه شاء وضع عنه من الثلث متقدماً كان أو متأخراً وإن كانت له نجوم مختلفة فقال ضعوانه أى نجم من نجومه فأوسط نجم من نجومه يحتل أوسطها فى العدد وأوسطها فى الأجل ليس واحد منهما أولى بظاهرهما من الآخر فيقال للورثة ضعوا أى وسط نجم من نجومه إن شئت فأوسطها فى العدد

من أمرى ما استدبرت
لما سقت الهدى ولكنى
لبدت رأسى وسقت
هدى فليس لي محل إلا
محلى هذا فقام إليه
سرافقة بن مالك فقال
يا رسول الله أفض لنا
قضاء قوم كأم ولدوا
اليوم أمعرتنا لعامنا
هذا أم لا بد فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا بل لا بد دخلت
العسرة فى الحج إلى يوم
القيامة قال فدخل على
من اليمن فسأله النبي
صلى الله عليه وسلم عما
أهلت فقال أحدهما
ليسك أهلال النبي صلى
الله عليه وسلم وقال
الآخر ليسك حجة النبي
صلى الله عليه وسلم
* أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة أن

وان شتم فأوسطها في الأجل فان ادعى المكاتب أن الذي أوصى له به غير الذي وضع عنه أحلف الورثة ما يعلون ما قال ووضعوا عنه الأوسط من أيها شأوا ولو كانت المسئلة بحالها وكانت بقيت عليه ثلاثة نجوم أو لها أو آخرها أقل قيل لكم أن تضعوا الأوسط من العدد والمال فان أردتم وضع الأوسط من الأجل فضعوه وهو الثاني الذي قبله واحد وبعده واحد ولو كانت عليه أربعة نجوم فأرادوا وضع الأوسط من النجوم المؤجلة وضعوا عنه أي النجمين شأوا الثاني أو الثالث لانه ليس واحد أولى باسم الأوسط من الآخر ولو كانت نجسة كان لها أوسط وهو الثالث لان قبله نجمين وبعده نجمين اذا كانت نجومه وترا فلها أوسط نجم واحد واذا كانت شفعا فلها أوسطان فان كانت نجومه مختلفة عدد المال فكان منها عشرة ومنها مائة ومنها ثلاثة فقال ضعوا عنه نجما من نجومه وضعوا عنه أيها شأوا فان قال ضعوا عنه أكثر نجومه أو أقل نجومه وضعوا عنه ما أوصى به ولا يحتمل هذا الا العدد فيوضع عنه اذا قال أكثر أو اقل عددا واذا قال أقل أقلها عددا واذا قال أوسط احتل موضع المال وموضع الوسط وان قال ضعوا عنه أوسط نجومه من عدد المال وعليه ثلاثة أنجم وضع عنه الأوسط الذي لأقلها ولا أكثرها وان كانت أربعة واحد عشر وواحد عشر وواحد وثلاثون وواحد أربعون فقال ضعوا عنه أوسط نجومه عددا وضعوا عنه ان شأوا العشرين وان شأوا الثلاثين لانه ليس واحد منهما أولى باسم الأوسط من الآخر فعلى هذا الباب كله وقياسه ولو قال ضعوا عنه ثلث كتابته كان لهم أن يضعوا عنه ثلث كتابته في العدد ان شأوا المؤخر منها وان شأوا ما قبله منها وكذلك ان قال نصفها أو ربعها أو عشرة منها ولو أوصى لمكاتبه بما وصفت من نجم أو ثلث أو أقل أو أكثر ولم يقبل المكاتب الوصية كان ذلك للمكاتب واذا أوصى له بشئ يوضع عنه فعجز فقد صار رقيقا ولو أوصى لمكاتبه بما بعينه جازت الوصية فان عجز المكاتب قبل يقبض الوصية بطلت الوصية عنه لانه لا يجوز أن يوصى لعبده (٣) لان ذلك ملك لورثته لان الوصية لهم على قدر ملكهم فيه ولو قال ان شاء مكاتبتي فيبعوه فشاء مكاتبته قبل يؤدى الكتابة بيع وان لم يسلم بيع واذا قال الرجل ان عجز مكاتبتي فهو حر فقال المكاتب قبل حلول النجم قد عجزت لم يكن حرا واذا حصل نجم من نجومه فقال قد عجزت وقال الورثة ليس بعاجز طلبوا ماله فان وجدوا ووافاء بنجمه لم يكن عاجزا وان لم يوجد له وفاء أحلف ما يجد لهم وفاء وكان عاجزا واذا قال في وصيته ان شاء مكاتبتي فيبعوه فلم يعجز حتى قال قد شئت أن تبعوني قيل لا تبع الا برضاك بالعجز فان قال قدر ضيبت به بيع وان لم يرض به فالوصية باطله لانه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة واذا قال الرجل في مرضه ضعوا عن مكاتبتي بعض كتابته أو بعض ما عليه وضعوا عنه ما شأوا من كتابته وان قل ولهم أن يضعوا ذلك عنه من آخر نجومه وأولها كما لو أوصى لرجل بشئ عليه من دين حال وأجل وضعوا عنه ان شأوا من الحال وان شأوا من الأجل لان ذلك كله من كتابة المكاتب ودين من الدين ولو قال ضعوا عنه نجما من نجومه أو بعض نجومه لم يكن لهم الا أن يضعوا عنه نجما وذلك لهم أن يضعوا أي نجم شأوا ولو قال ضعوا عنه من بعض نجومه كان لهم أن يضعوا عنه ما شأوا لان ينافي قوله ان يضعوا عنه نجما أنه وضع عنه شئ منه فان قال ضعوا عنه ما يخفف عنه من كتابته أو وضعوا عنه جزأ من كتابته أو وضعوا عنه كثيرا من كتابته أو قليلا من كتابته أو ذامال من كتابته أو غير ذى مال من كتابته كان اليهم أن يضعوا ما شأوا لان القليل يخفف عنه من كتابته وكذلك يتقل عليه مع غيره في كتابته وكذلك يكون كثيرا وقليل وكذلك لو قال ضعوا عنه المائة الباقية عليه من كتابته وزيادة وضعت المائة ولم يكن قوله وزيادة شئ لانه لا يضع عنه ما ليس عليه ولو قال ضعوا عنه أكثر ما بقي من كتابته وضعوا عنه النصف وزيادة ما شأوا لان ذلك أكثر ما بقي من كتابته ولو قال ضعوا عنه أكثر ما بقي من كتابته ومثل نصفه وضعوا عنه أكثر من النصف بما شأوا ومثل نصف الذي وضعوا

(٣) كذا في بعض النسخ لأن في الموضعين وتأمل

التي صلى الله عليه وسلم
أفرد الحج * أخبرنا
سفيان عن ابن شهاب
عن عروة عن عائشة
قالت وأهل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالحج
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن نافع
عن ابن عمر عن حفصة
زوجة النبي صلى الله عليه
وسلم أنها قالت لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
ما بال الناس حلوا
بعمره ولم تحلل أنت من
عمرتك قال اني لبدت
رأسي وقلدت هديي
فلا أحل حتى أنحر
(قال الشافعي) وليس
مما وصفت من هذه
الاحاديث المختلفة شئ
أخرى الا أن يكون متفقا
من وجه أو مختلفا من
وجه لا ينسب صاحبه الى

عنه وهكذا ان قال ومثل ثلاثة ارباعه وضع عنه ما قال ولو قال ضعوا عنه أكثر ما عليه من الكتابة ومثله معه وضعت عنه الكتابة كلها والفضل عن الكتابة باطل لانه وضع ما ليس عليه ولو قال ضعوا عنه ما شاء من كتابته فقال قد شئت أن يضعوها كلها لم يكن ذلك له لان معقولا أن ما يوضع من الشيء لا يكون الا وقد بقي من الشيء الموضوع منه شيء ويوضع عنه كل ما قال اذا بقي شيء من الكتابة قل أو أكثر لان ذلك شيء من الكتابة

﴿ الوصية للعبد أن يكاتب ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل أن يكاتب عبد يخرج من الثلث حاص أهل الوصايا بجميع قيمته نقدا وكتب على كتابة مثله لا تجبر الورثة على غير ذلك وان كان له مال له غيره ولادين عليه ولا وصية لم تجبر الورثة على كتابته وقيل ان شئت كاتبنا في ثلثك وان شئت لم تكاتب فان لم يشأ أن يكاتب ثلثه فهو رقيق وان شاء أن يكاتب ثلثه كوتب على ما يكاتب عليه مثله لا ينقص من ذلك ومتى عتق فثلث ولائه لسيدته الذي أوصى بكتابته وثلثاه رقيق ولو كانت المسئلة بحالها فقال أنا عجل ثلثي قيمتي لم يكن ذلك له لانه ان كان له مال فماله لورثته سيده وكذلك ان وهب رجل له مالا كان لورثته سيده فان قال رجل ان شئت عجلتكم ثلثي قيمته لم يكن عليهم أن يقبلوا ذلك ولا يعتقوه عاجلا ولا يخرجوا ثلثيه من أيديهم بكتابة وثلثه لا يحتمله ولو أوصى أن يكاتب وعليه دين يحيط بماله كانت الوصية باطلة ولو أوصى أن يكاتب وهو يخرج من الثلث فقال كاتبوه بألف دينار وهو لا يسوي عشرة ولا يكاتب مثله على نجسين قيل ان رضيت بالكتابة التي أوصى أن تكاتب بها كوتبت وان لم ترض أو عجزت فأنت رقيق واذا خيرا في الكتابة فاختار تركها ثم سأل أن يكاتب لم يكن ذلك له لانه قدر تركها كما اذا ارد الرجل الوصية بوصى له بها لم يكن له أن يرجع فياخذها ولو قال كاتبوا عبادا من عبيدي كان لهم أن يكاتبوا أي عبد من عبيده شأوا ويخبرون على ذلك وليس لهم أن يكاتبوا أمة وكذلك لو قال كاتبوا أحد عبيدي فان قال كاتبوا أحد رقيق كان لهم أن يكاتبوا عبدا أو أمة ان شأوا لان العبد ليس بأولي باسم الرقيق من الأمة ولو قال كاتبوا أحدى أمانى لم يكن لهم أن يكاتبوا عبدا ولا خنثى في هذا الوجه ولان أوصى أن يكاتب أحد رقيقه اذا كان مشكلا

﴿ الكتابة في المرض ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده في المرض وهو يخرج من الثلث على شيء وان قل جاز لانه لو اعتقه جاز وعتقه عتق بنات أكثر من كتابته وان كان لا يخرج من الثلث فكتابته موقوفة فان أفاها السيد ما لا يخرج به المكاتب من الثلث جازت الكتابة بكل حال وان لم يفسد ما لا يخرج به من الثلث وكاتبه على كتابة مثله لم تجز الكتابة في الثلثين لانها ليست ببيع بنات وجازت في الثلث وهكذا اذا كانت على أقل من كتابة مثله بطلت في الثلثين وكانت جائزة في الثلث اذا لم يكن عليه دين ولا وصية وان كان عليه دين يحيط بماله بطلت الكتابة فان كانت معه وصايا حاص أهل الوصايا ولم يبدأ عليهم

﴿ افلاس سيد العبد ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده ثم أفلس لم تنتقض الكتابة وكان للفرمأ أخذ ما عليه من الكتابة عند محله ولو عجل المكاتب ما عليه قبل محله لم يكن للسيد منه وكان للفرمأ أخذه منه ولو أداها الى سيده عتق به وكان للفرمأ أخذه منه فان فات فهو كافات من ماله ويجوز كتابته له حتى يقف الحالك

الغلط باختلاف (١) من حديث أنس ومن قال قرن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم من قال كان ابتداء احرامه حيا لا عمره معه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج من المدينة الا حجة واحدة قال ولم يختلف في شيء من السنن الاختلاف في هذا من وجه أنه مباح وان كان الغلط فيه فيسحاحا جمل من الاختلاف ومن فعل شيئا مما قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله كان له واسعا لان الكتاب ثم السنة ثم ما لا أعلم فيه خلافا يدل على أن التمتع بالعمرة الى الحج وإفراد الحج والقران

(١) رواية أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لبى بالحج والعمرة معا أي فهو قارن ولم تذكر رواية أنس في هذا الموضوع فتنبه كتبه

ماله واذا وقف الحاكم ماله لم تجز كتابته فان كاتبه بعد وقف القاضي ماله فالكتابة مردودة فان أدى لم يعتق وأخذ ما أدى والعبد في بيع وكذلك اذا اعتقه لم يعتق وبيع وان لم يوجد له وفاء بدينه لم يعتق واذا اختلف السيد والغرماء فقالوا كاتبه بعد وقف القاضي مالك وقال بل كاتبه قبل وقف القاضي مالى ولا بينة كان القول قول السيد وليس في هذا شئ يجزى به الى نفسه انما هذا حق أقرب به للعبد اذا ادعاه العبد وكذلك اذا كاتبه فقال السيد والغرماء كانت الكتابة بعد الوقف وقال العبد قبلها فالقول قول العبد مع عيने وعليهم البينة واذا كاتب المكاتب كتابة صحيحة فأقر السيد بعد التقيس بأنه قبض منه شيئاً قبل وقف القاضي ماله فالقول قوله وكذلك ما أقرب به الغريم له عليه حق فهو براءة له وان أقر أنه قبض منه شيئاً بعد وقف القاضي ماله لم يبرأ العبد منه حتى يؤديه السيد أو يتعوا به العبد ديناً عليه في ذمته اذا أدى الى الغرماء حقوقهم

(ميراث سيد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بحالها فان أدى الى الورثة عتق وكان ولاؤه الذي كاتبه وان عجز فهو ميراث لهم وان كان المكاتب تزوج بنت سيده في حياة سيده برضاها ثم مات السيد والبنت وارثة لا ينفك عنها لانها قد ملكت قدر ميراثها منه وان كانت لا ترث أباهما باختلاف الدينين أو لا ترثا قاتل لأبها فالكتابة بحالها والنكاح بحاله ولو أسلمت بعد موته لم يفسد النكاح لانها لا ترثه وقام الورثة في المكاتب مقام الميت فلكو أمه ما كان يملك ولو لا ملك رقبته بعجز لم يرد قيقا فان قيل فلم لا يبيعونه قيل لم يكن الذي ورثوه عنه أن يبيعه فلا يعدون أن يكونوا مثله أو في أقل من حاله لأنهم انما ملكوه عنه فان قيل فلم لا يكون لهم ولاؤه دون الذي كاتبه قيل للعقد الذي يلزم السيد والعبد ما قام به المكاتب وهو العقد الذي حال بين سيد العبد وبين بيعه وماله ما أدى وكان في العقد أن ولاؤه اذا أدى له فالعتق والولاء لزمه بالشرط ولزم سيده فأى ورثة الميت أعتق المكاتب كان نصيبه منه معتقا ولم يقوم عليه من قبل أن ولاؤه أعتق منه قبل بعجز المكاتب موقوف الذي كاتبه فلو أعتقه معاً كان ولاؤه الذي كاتبه فان عجز لم يكن الذي أعتقه أو أبرأه من الكتابة من رقبته شئ وكان من بقى على نصيبه من رقبته وفيه قول آخر أن يقوم عليه فاذا عجز قوم عليه وكان له ولاؤه كله لان الكتابة أو لا بطلت وأعتق هذا عبده ولو أبرأ الورثة أو بعضهم من الكتابة فإنه يبرأ من نصيب من أبرأه ويعتق نصيبه منه كالأبرأ الذي كاتبه من الكتابة واذا ورث القوم مكاتباً خلع نجم من نجومه فلم يؤده فأراد بعضهم تعجيله وأراد بعض أن لا يعجزه ففيها قولان أحدهما أن كلهم على نصيبه فن عجز فله تعجيله ونصيبه رقيق له ومن لم يعجزه فهو على الكتابة فاذا عتق فولاؤه ما عتق منه والذي كاتبه ولا يقوم على الذي لم يعجزه لان ولاؤه لغيره والقول الثاني أنهم ان اجعوا على ترك تعجيله كان على الكتابة وان لم يجمعوا عليه وأراد بعضهم تعجيله كان عاجزاً كله ولم يكن لمن بقى منهم ترك تعجيله وانما ذهب من قال هذا أن قال أجعل هذا كاتباً للكتابة وكان عبد ابن اثنين فلا يجوز لأحدهما أن يكتبه دون الآخر وهم اذا كاتبوا معاً فاعتق على المعتق واذا ورثه فولاؤه لغيرهم وهم يقومون مقام الميت في أخذ الكتابة ورقه ان عجز ولا يقومون مقامه في أن لهم الولاء وليسوا بعتق ككاتبه اذا عجز انما هم تاركون حقهم في تعجيله ولا يمنع أحد ترك حقه في تعجيله متى أراد تركه واذا مات أحد من ورثة سيد المكاتب فورثته يقومون مقامه ولو مات سيد المكاتب وله ابنان فنهد أن أباهما قبض ماله عليه وأنكر ذلك الورثة أو كانوا صغاراً أو نساء كلهم فان كانوا عدلين جازت شهادتهما والمكاتب حر ولاؤه والذي كاتبه وان كانا غير عدلين برئ المكاتب من حصتهما من الكتابة ولزمته حصه من أنكر وحصه الصغار منها ولا يعتق عليهما

واسع كاه (قال الشافعي) وأشبه الرواية أن يكون محفوظاً في حج النبي صلى الله عليه وسلم رواية جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج لا يسمى بجاولاً عمرة وطاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج محرماً ينتظر القضاء لان رواية يحيى بن سعيد عن قاسم وعمرة عن عائشة توافق روايته وهؤلاء تقصوا الحديث ومن قال أفرد الحج في شبهه والله أعلم أن يكون قاله على ما يعرف من أهل العلم الذين أدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أحداً لا يكون مقبياً على حج الا وقد ابتدأ إحرامه بالحج (قال الشافعي) وأحسب أن عروة حين حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرمت حججاً انما ذهب الى أنه سمع عائشة تقول فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حجه

لان الولاء ليس لهما لانهم شهدوا قرأ بفعل غيرهما لا أعلمهما فاعلا شيأ يلزمهما به عتق ان كانا موسرين واذا مات سيد المكاتب وأراد المكاتب الوثيقة من دفع ما عليه من الكتابة فلا يدفعها حتى يأتي الحاكم فان كان لليت ورثة صغار وكبار أمرا الحاكم المكاتب أن يدفع من الكتابة الى الورثة الكبار بقدر نصيبهم والى الولي نصيب الصغار وأعتقه فان كان الورثة الكبار غيما فسأل المكاتب أن يدفع الكتابة الى عدل يقضه لهم ان لم يكن لهم وكيل كان ذلك له فاذا دفعه عتق المكاتب وليس هذا كدين لهم على رجل ثم غابوا عنه بغايه الى الحاكم لم يدفعه هذا لا يدفع الا اليهم أو وكيل لهم فان لم يكن وكيل تركه الحاكم فلم يأمره بقضه من صاحبه الذي هو عليه لان في الكتابة عتقا لا بعد فلا يحبس بالعتق وليس في الدين شيء يحبس عنه صاحب الدين فان كان الورثة محجورين فندفع المكاتب ما عليه الى وصيهم وعلى الميت دين أولاد دين عليه أوله وصاياه وأولاد وصاياه فالمكاتب حر واذا هلك ذلك في يدى الوصى قبل بصل الى الورثة الصغار وأهل الدين والصاياه منه عتق المكاتب بكل حال لان الوصى يقوم مقام الميت اذا كان أوصى اليه بدينه وصاياه وتركه وليس فيهم بالغ غير محجور فان كان فيهم بالغ غير محجور أو كان للميت مات عن ورثة كبار وليس فيهم صبي وعليه دين وله وصاياه يبرأ المكاتب بالدفع الى الورثة حتى يصل الى أهل الدين دينهم لان الميراث لا يكون للورثة حتى يقضى الدين فان قضى الدين فحق يصل الى أهل الوصايا وصاياهم لان أهل الوصايا شركاء بالثالث حتى يستوفوا وصاياهم فاذا صار الى أهل الوصايا بعد قبض أهل الدين حقوقهم والى أهل الموارث موارثهم عتق المكاتب واذا لم يدفع بأمر الحاكم ولا وصى جماعة فلا يعتق حتى يصل المال الى كل من كان له حق بسبب الميت فان مات المكاتب قبل بصل ذلك الى آخرهم مات عبدا كالأوكاتبه رجلان فدفع جميع الكتابة الى أحدهما فلم يدفع المدفوع اليه الى شريكه حقه منها مات عبدا ولو مات بعد دفعه الى شريكه حقه مات حرا وكان هذا في هذا الموضع كرجل أرسله المكاتب بمكاتبته الى سيده فان دفعها والمكاتب حتى عتق وان لم يدفعها حتى يموت المكاتب مات عبدا ولو لم يدفعها ولم يمت المكاتب لم يكن المكاتب بريثا منها ولا حرا بها ولو كان السيد وكل رجلا قبض كتابة المكاتب فدفعها اليه المكاتب عتق وكان كدفعه الى سيده وهكذا اذا دفع المكاتب بأمر الحاكم أو وصى جماعة كلهم مولى عليه واذا دفع المكاتب كتابته الى قوم أو أتباع على سيده دينهم عتق ان لم يكن في كتابته فضل على دينهم فان لم يكن عليه دين وله وصاياه دفع الى الورثة والى أهل الوصايا بقدر ما يصيبهم عتق وان بقي منهم أحد لم يدفع اليه لم يعتق حتى يقبضوا كلهم ولو تعدى فدفع الى وارث دون الورثة أو الى صاحب دين دون أهل الدين لم يعتق حتى يصير الى كل وارث حقه والى كل ذي دين دينه

﴿ موت المكاتب ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت له يعني عطاء المكاتب يموت وله ولد أحرار ويدع أكثر ما بقي عليه من كتابته قال يقضى عنه ما بقي من كتابته وما كان من فضل قلبنيه قلت أبلغك هذا عن أحد قال زعموا أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يقضى به « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال أخبرني ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول يقضى عنه ما عليه ثم لبيته ما بقي قال عمرو بن دينار ما أراه لبيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني أنه لسيدته والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول عمرو وهو قول زيد بن ثابت نأخذ وأما ما روى عطاء أنه بلغه عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو روى عنه

وذكر أن عائشة أهلت
بمرة انما ذهب الى أن
عائشة قالت ففعلت في
عمري كذا لأنه خالف
خلافا بينا الحديث جابر
وأصحابه في قول عائشة
ومنا من جمع الحج
والعمرة (قال الشافعي)
فان قال قائل قرن الصبي
ابن معبد فقال له عمر
ابن الخطاب هديت
لسنة نيك قيل له
حكى له أن رجلا قال
له هذا أضل من جله
فقال هديت لسنة نيك
ان من سنة نيك أن
القران والافراد والعمرة
هدي لا ضلال فان قال
قائل فنادى على هذا
قيل أمر عمر بن بيضاء
بين الحج والعمرة وهو
لا يأمر إلا بما يسع
ويجوز في سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لأنه يخالف سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وأفاده الحج (قال
الشافعي) فان قيل فما
قول حفصة لثني صلى

أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْمَكَاتِبِ يَعْتَقُ مِنْهُ بِقَدَرِ مَا أَدَّى فَلَا أَدْرَى أَثَبَّتْ عَنْهُ أَمْ لَا وَأَعْمَانُ يَقُولُ يَقُولُ زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ فِيهِ
(قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَصْلَ مَذْهَبِنَا وَمَذْهَبَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَكَاتِبَ لَا يَعْتَقُ الْإِبَادَةُ مَا عَلَيْهِ
مِنَ الْكِتَابَةِ أَوْ أَنَّ بَيْرُتَهُ سَيِّدُهُ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا وَاجِدًا فَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا لَمْ يَجُزْ فِي قَوْلِنَا إِذَا مَاتَ الْمَكَاتِبُ
وَلَهُ مَالٌ فِيهِ وَفَاءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ وَفَضْلُ الْأَنْ تَكُونُ كِتَابَتُهُ قَدْ انْتَقَضَتْ وَمَالُهُ لِسَيِّدِهِ وَقَدْ مَاتَ رَقِيقًا لِأَنَّهُ مِنْ مَاتَ
بِحَالٍ لَمْ يَحِلَّ حَالُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَدْ مَاتَ غَيْرَ حُرٍّ فَلَا يَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ حُرًّا أَلَا تَرَى لَوْ أَنَّ عَبْدًا مَاتَ فَقَالَ سَيِّدُهُ هُوَ
حُرٌّ لَمْ يَكُنْ حُرًّا لَآنَ الْعَتَقَ لَا يَقَعُ عَلَى الْمَوْتِ وَإِنْ قُذِفَ رَجُلٌ لَمْ يَحْدِلْهُ وَإِنْ كَانَ مَعَ الْمَكَاتِبِ وَلَدٌ وَلَدًا فِي كِتَابَتِهِ
وَأُمُّ وَلَدِهِ لَمْ يَكُنْ يَكْتَابُ عَلَيْهِمْ رَقِيقًا وَإِنْ كَانَ مَعَهُ وَلَدٌ كَبِيرًا كَاتِبًا عَلَيْهِمْ فَهَمَّ كَرِيقًا كَاتِبًا وَمَا عَافِيَ رَفَعَ عَنْ كَاتِبٍ
مَعَهُ حَصَّةَ الْمَيْتِ مِنَ الْكِتَابَةِ وَيَكُونُ عَلَيْهِ هُوَ حَصَّتُهُ مِنَ الْكِتَابَةِ وَلَا يَرِثُ الْمَكَاتِبُ الْمَيْتَ قَبْلَ يُوْدِي وَلَدًا أَوْ حُرًّا
وَلَا وَلَدًا وَلَدًا فِي كِتَابَتِهِ وَلَا كَاتِبًا مَعَ بَحَالٍ فَإِنْ كَانَ فِي كِتَابَتِهِ وَلَدٌ بِالْعَوْنِ كَاتِبًا مَعَهُ وَأَجْنَبِيٌّ فَسَوَاءٌ
بِأَخْذِ سَيِّدِهِ مَالَهُ لِأَنَّهُ مَاتَ عَبْدًا وَيُرْفَعُ عَنْهُمْ حَصَّتُهُ مِنَ الْكِتَابَةِ وَإِذَا كَانَ مَعَهُ وَلَدٌ وَلَدًا فِي كِتَابَتِهِ مِنْ أُمَّةٍ لَمْ
يَكْتَابُ عَلَيْهِمْ قَبْلَ يُوْدِي فَهَمَّ وَأُمُّ وَلَدِهِ رَقِيقًا وَمَالُهُ لِسَيِّدِهِ لِأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا يَعْتَقُونَ بَعْتَهُ لَوْ عَتَقَ وَإِذَا بَطُلَتْ
كِتَابَتُهُ بِالْمَوْتِ لَمْ يَعْتَقُوا يَعْتَقُ مِنْ لَا يَعْتَقُ وَكَذَلِكَ لَوْ مَلَكَ أَبَاهُ وَأُمُّهُ ثُمَّ مَاتَ أَرْقَوْا فَأَمَّا مَنْ كَاتِبٌ عَلَيْهِ بِرِضَاهُ فَعَلَى
الْكِتَابَةِ لِأَنَّهُ حَصَّةٌ مِنَ الْكِتَابَةِ وَلَوْ كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ مَمْلُوكَةٌ لَلْسَيِّدِ فَكَاتِبٌ عَلَيْهِ بِرِضَاهُ فَوَلَدَتْ أَوْ لَدَا فِي
الْكِتَابَةِ ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ يُوْدِي رَفَعَتْ حَصَّتُهُ مِنَ الْكِتَابَةِ وَبَقِيَتْ حَصَّةُ امْرَأَتِهِ وَقَفَّ وَلَدُهُ الَّذِينَ وَلَدُوا فِي الْكِتَابَةِ
مَعَ أُمِّهِمْ فَإِنْ عَتَقَتْ عَتَقُوا وَإِنْ عَجَزَتْ أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تُوْدِيَ رَقَوْا وَلَوْ قَالَ أُوْدِي عَنْهَا فَعَتَقْتُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَهَا مِنْهُمْ
لَمْ يَشْرُطُوا فِي الْكِتَابَةِ أَنْكَرُوا يَعْتَقُونَ يَعْتَقُ أُمُّهُمْ فَلَمَّا بَطَلَ عَتَقُهَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَعْتَقُوا

(فِي أَفْلَاسِ الْمَكَاتِبِ)

« أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ » قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَرِثِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ
قُلْتُ لَهُ يَعْنِي لِعَطَاءٍ أَفْلَسَ مَكَاتِبِي وَتَرَكْتُ مَالًا وَتَرَكْتُ دِينَارًا لِنَاسٍ عَلَيْهِ لَمْ يَدْعُ وَفَاءً أَتَدْرِي بِحَقِّ النَّاسِ قَبْلَ كِتَابَتِي
قَالَ نَعَمْ وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قُلْتُ لِعَطَاءٍ أَمَا أَحَاصُهُمْ بَنَجْمٍ مِنْ نَجْمِهِ حُلَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ مَلَكَ
عَمَلُهُ لِي سَنَةً قَالَ لَا (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَبِهَذَا نَأْخُذُ فَإِذَا مَاتَ الْمَكَاتِبُ وَعَلَيْهِ دِينَ بَدِيٌّ بِدِيُونِ
النَّاسِ لِأَنَّهُ مَاتَ رَقِيقًا وَبَطُلَتْ الْكِتَابَةُ وَلَا دِينَ لِسَيِّدِهِ عَلَيْهِ وَمَا بَقِيَ مَالُ السَّيِّدِ وَكَذَلِكَ إِذَا عَجَزَ وَقَوْلُهُمْ أَفْلَسَ
عَجَزَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ إِذَا عَجَزَ بَطُلَتْ الْكِتَابَةُ فَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى الْكِتَابَةِ فَيُوْدِي الدِّينَ قَبْلَ الْكِتَابَةِ لِأَنَّهُ
مَالُهُ لِسَيِّدِهِ وَسَيِّدُهُ حِينَئِذٍ فِي مَالِهِ كَغَرِيمٍ غَيْرِهِ فَإِذَا بَطُلَتْ الْكِتَابَةُ بَطُلَ كُلُّ مَا لِسَيِّدِهِ عَلَيْهِ مِنْ مَالٍ
اسْتَهْلَكَهُ أَوْ جَنَائِيَةً جَنَاهَا عَلَيْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِسَيِّدِهِ عَلَى عَبْدِهِ دِينَ وَإِذَا زَعَمَ عَطَاءُ أَنَّ الْمَكَاتِبَ إِذَا عَجَزَ
لَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ عَلَيْهِ دِينَ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِ دِينَ إِلَّا مَا دَامَ مَكَاتِبًا فَتِلْهُ لَا يَخَالِفُهُ أَنْ يَمُوتَ لِأَنَّهُ الْكِتَابَةُ تَبْطُلُ
بِمَوْتِهِ قَبْلَ الْإِدَاءِ

(مِيرَاثُ الْمَكَاتِبِ وَوَلَاؤُهُ) « أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ » قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ
أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَرِثِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ قُلْتُ لِابْنِ طَاوُسٍ كَيْفَ كَانَ أَبُوكَ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَكُنْ
الرَّجُلُ ثُمَّ يَمُوتُ فَنَرِثُ ابْنَتَهُ ذَلِكَ الْمَكَاتِبُ فَيُوْدِي كِتَابَتَهُ ثُمَّ يَعْتَقُ ثُمَّ يَمُوتُ قَالَ كَانَ يَقُولُ وَلَاؤُهُمَا يَقُولُ
مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنْ يَخَالَفَ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ وَيَعْجَبُ مِنْ قَوْلِهِمْ لَيْسَ لَهَا وَلَاؤُهُ « أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ »
قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَرِثِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ قُلْتُ لِعَطَاءٍ رَجُلٌ تَوَفَّى
عَنْ ابْنَيْنِ لَهُ وَتَرَكْتُ مَكَاتِبًا فَصَارَ الْمَكَاتِبُ لِأَحَدِهِمَا ثُمَّ قُضِيَ كِتَابَتُهُ لِلَّذِي صَارَ لَهُ فِي الْمِيرَاثِ ثُمَّ مَاتَ الْمَكَاتِبُ

الله عليه وسلم ما بال
الناس حلوا ولم تحلل
من عمرتك قبل أكثر
الناس لم يكن معه هدى
وكانت حفصة معهم
فأمروا أن يجعلوا
أحرارهم عمرة ويحلوا
فقلت لم حل الناس
ولم تحل من عمرتك
تعني من أحراركم الذي
ابتدأه وهم بنية واحدة
قال عليه السلام لبدت
رأسي وقلت هدي فلا
أحل حتى أنحر بدني
يعني والله أعلم حتى يحل
الحاج لأن القضاء نزل
عليه أن يجعل من كان
معه هدى أحرارهم حجا
وهذا من سعة لسان
العرب الذي تكاد
تعرف ما الجواب فيه
فان قال قائل فن أن
ثبت حديث عائشة
وجابر وابن عمر وطاوس
دون حديث من قال
قرن قبل لتقدم
صحبة جابر وحسن
سياقه لابتداء الحديث
وآخره وقرب عائشة

من النبي صلى الله عليه وسلم وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمر منه ولان من وصف انتظار النبي عليه السلام القضاء اذ لم يحج من المدينة بعد نزول فرض الحج قبل حجة الاسلام طلب الاختيار فيما وسع له فيه من الحج والعمرة يشبه أن يكون حفظ عنه لانه قد أتى في المتلacen فانتظر القضاء فيهما وكذلك حفظ عنه في غيرهما والله أعلم

بحمد الله تم كتاب اختلاف الحديث للامام الشافعي محمد بن ادريس معصما حسب الطاقة على ما عثرنا عليه من النسخ وقد راجعنا فيه مواضع كثيرة من كتاب الأم ومختصر المزني وغيرهما حتى جاء بحمد الله جميع المباني رجيح المعاني والله نسأل الفوز بالمأمول وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه وجميع أتباعه وحزبه آمين

من يرثه قال يرثانه جميعا وقالهما عمر وبن دينار وقال عطاء رجع ولاؤه الذي كاتبه فرددتها عليه فقال ذلك غير مرة (قال الشافعي) رجه الله تعالى ويقول عطاء وعمر وبن دينار نقول في المكاتب يكاتبه الرجل ثم يموت السيد ثم يؤدي المكاتب فيعتق بالكتابة ان ولاؤه الذي عقد كتابته لانه لما عقدها لم يكن له ارقاقه ما قام المكاتب بالكتابة فلا يكون ولاؤه الاله ولا نقول بقول عطاء في الرجل يموت ويدع مكاتبه وابن ابنه ان اللابن أن يقتسم مال الميت حتى يصير المكاتب لاحدهما من قبل أن القسم بيع وبيع المكاتب لا يجوز وتقتسم الورثة ما أدى المكاتب فاذا عجز المكاتب صار عبد الههم أن يقتسموه وان اقتسموا قبل عجز المكاتب فصار المكاتب الى حصة أحدهم فالقسم باطل وما أخذ منه فهو بينه وبين ورثة أبيه والله أعلم

(باب الولاء)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق قال وقال الولاء لحمة كل حمة النسب لا يباع ولا يوهب فلم يكن يجوز لأحد ولا على أحد الأبناء يتقدمه عتق ومن لم يعتق فهو حر ولا ولاؤه وعقله على جماعة المسلمين والله أعلم

يقول أحد مباشرى تصحيحه وتهذيبه وتنقيحه الفقير اليه تعالى نصر بن محمد بن أحمد العادلي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه إن الكلام على الولاء قد تقدم في جلة أبواب بأوسع عبارة مع ذكر الخلاف فيه والمناظرات التي وقعت بين الامام ومخالفيه فارجع اليها متى شئت ۞ هذا وقد فرغنا من تصحيحه ولم نترك شيئا مما في الامكان على ما في النسخ الأصلية من بعض التحريف والتغيير والتقديم والتأخير مما كان يذهب في بعض المواضع بمعنى الكلام ومغزاه ولكن بحمد الله رجع كل شيء الى أصله وهذا كله من محض فيض الله وفضله نسأله تعالى أن يغفر لنا أجمعين وأن ينفعنا ببركات أئمة الدين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأئى وعلى آله وصحبه وجميع محبيه وحزبه آمين

﴿يقول خادم التصحيح بدار الطباعة الأميرية محمد بن محمد البليسي الشافعي الحسيني أ صلح الله منه الطوبه﴾

الحمد لله الكريم الوهاب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الحليم الأواب القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله وصحبه والتابعين ﴿وبعد﴾ فقد تم طبع كتاب الأم لأمام الأئمة بالاتفاق وحبر الأمة ووجه الله في الآفاق صاحب المذهب النفيس مولانا ولي نعمتنا الشافعي محمد بن ادريس القائل اذا صح الحديث فهو مذهبي وناهيك بهما من هذا الامام القرشي المطلي

فهو الامام به الأئمة تقتدى * وله الهدى ولغيره التقليد

وماذا أقول وفرائض فكري ترتعد من الوجع وقلبي يتصب عرقا من الحجل وغاية ما أقول قدس الله روحه ونور ضريحه بما أفادنا وقلبه جيدنا مما استنبطه من الكتاب والسنة وجعله أماتوله من سافر وعذات ثمار عظمت بها علينا المنه طالماتناول منها الأعلام وهدرت بها شفاشي الأقوام حتى اذا درجوا مدارج الرياح وطفئ منهم المصباح وخلف من بعدهم خلف أضاعوها وفي زوايا الاهمال وضعوها واستغنوا عنها بما تناوله السلف منها ولم تجد لها أهلا يسامرها ويصونها ولا كفوا يسايرها ويمونها تفرقت أجزاؤها وذلت أوراقها وقدمضى عليها وهي كذلك أحقاب ونفوس العلماء تود أن تراها ولوم من وراء حجاب فانتدب لنشرها وكشف نقابها العالم الكبير والعلم الشهير نجح الأشراف السيد أحمد بك الحسيني جزاء الله خيرا وأجزله أجزا فلقد صرف همته في جمع ما تفرق من أجزائها في الأقطار وبذل في تحصيلها نفيس النضار والسترم طبعها على نفقته بالطبعة الأميرية ذات الطبع الحسن والدقة البهية ووشى منها الحواشي والطرر بثلاثة كتب كلها غرر أولها مختصر الامام أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المرنى وثانيها المسند للامام الشافعي وثالثها كتاب اختلاف الحديث له وكلاهما برواية الربيع جعلنا الله معهم في حرزه المنيع وقد بذلنا الجهد في تصحيحها وتهذيبها من سقطات نسخها الخط العارية من الضبط بل من النقط بخاء بحمد الله هذا المطبوع أصح منها ومن ارتاب في ذلك فليعرضه عليها ليكون عاذرا فيما عساه لمن عاناه وإلى الله المشتكى من نسخ ممسوخة معطلة أحياءها هذا السيد ومن أحياء أرضامية فهي له ﴿في ظل

الحضرة الفخيمة الحديوية وعهد الطلعة الميمونة الداورية من بلغت به رعيته غاية

الأماني خديونا المعظم ﴿عباس حلى باشا الثاني﴾ أدام الله أيام سعده

وأقر عينه بولي عهده وأصلح الله في الدارين حاله وألهم العدل

والاصلاح رجاله وذلك في أوائل ربيع الأول من

عام ١٣٢٦ من هجرة خاتم النبيين من عليه

في الشفاعة المعول صلى الله عليه

وعلى آله وأصحابه والناسحين

على منسواله

تم

وقد قرئته مؤرخاً تمام طبعه حضرة الأستاذ الفاضل والأريب الأديب الكامل
الشيخ محمود حسن زنائى القسنى أحداً فاضل المصححين فقال

العلم أفضل ما ترو * ح له أنا العليا وتسعى
فاجهد بنفسك فيه طو * ل الدهر تحصيلاً وجعاً
لا تحسب المال يغنى عنه مهما كان نفعا
ذو المال يغنى ذكره * وصفاته من يوم ينسى
والعلم ذكر صفات صا * حبه مدى الأيام يرى
انظر تجد رب العلو * م له الشا وثرا وشفعا
وكفاه من شرف علا * الذ كر أنى حل صفعا
وبحسبه ذكر سما * في الخافقين يلذ سمعا
ان حل في قوم رأو * ه هو المقدم وقت يدعى
مثل ((الحسيني أحمد)) * من ساد أهل العلم جمعا
الهـ ساشي ابن الحسين ومن زكا خلقا وطبعاً
العالم البحر الذي * جمع العلوم فكان أوعى
لله منه أخويرا * ع صارم كالسيف قطعاً
يا عـ سـ ترة المختار من * عن ربه قد سن شرعا
من ذا يقوم بشكر نعمته التي أوليت وسعا
انى جهـ دت له الهـ ا * ع فضاق عند القول ذرعاً
ناديتـ هـ أهـ لى عليه * من البيان فقال سمعا
فأخذت أذكر بعض ما * في وصفكم أحكت وضعاً
من منة عظمت وقد * جلت لدى العلماء وقعا
أحييت سفر الأمـ ير * فل في ثياب الحسن طبعاً
فانفر بما أحييته * يا ((ابن الحسين)) فم نفعا
حليت طـ رته بأسـ فار زهـ ت كالزهر ينعا
من بعد ما لعبت بها * حقب خلت بترا وبضعا
بجمعت كل أصولها * وشعبت في الاسلام صدعا
ورجعت فقهـ الشافعيـ تى الى حياة الدين رجى
حبر الأئمة من على * أقواله في الدين نسى

من علمه المكنون مما جاء في التنزيل قطعاً
 من مجمل ومفصل * يجلو الهدى أصلاً وفرعاً
 فيه الهدى لمن اهتدى * ببيانهِ ووعاه سمعاً
 وحديث خير الخلق من * فوعا يحاشي فيه وضعاً
 يرويه مشفقاً بنق * رواه الحفاظ شفيعاً
 نقد الدنانير الجيا * دترّد وجه الزيف دفعاً
 هذا هو الرأي الصحيح وغيره فامنعهُ منعاً
 * انى أدین الله أنك قد أتيت بخير مسعى
 فاعمل على هذا السبيل واخل أهل اللصوصى
 واذا الحسود أباه فاصفعه بلين القول صفعا
 واعلم بأن الشافعي وقدره المعهود طبعاً
 قد سره ما قد فعلت وقال قد أحسنت صنعا
 وحباك فضلاً حل * بيتنا شاده التاريخ رفعا
 لله أجسد نلت عزاً يوم تم الأم طبعاً

٦٥ ٥٣ ٤٨٠ ٧٨ ٥٦ ٤٤٠ ٧٢ ٨٢

سنة ١٣٢٦

(فهرسة الجزء السابع من الامم للإمام الشافعي محمد بن ادريس رضي الله عنه)

صفحة	صفحة
باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد وما يقضى	٢
الخلاف في اليمين مع الشاهد	٦
المدعى والمدعى عليه	١١
باب اليمين مع الشاهد	٣١
الخلاف في اليمين على المنبر	٣٣
باب رد اليمين	٣٤
في حكم الحاكم	٣٦
الخلاف في قضاء القاضي	٣٨
الحكم بين أهل الكتاب	٣٨
(الشهادات)	٤٠
باب اجازة شهادة المحدث	٤١
باب شهادة الاعمى	٤٢
شهادة الوالد للولد والولد للوالد	٤٢
شهادة الغلام والعبد والكافر	٤٣
شهادة النساء	٤٣
شهادة القاضي - ٤٤ رؤية الهلال	٤٤
شهادة الصبيان - ٤٤ الشهادة على الشهادة	٤٤
الشهادة على الجراح	٤٤
شهادة الوارث	٤٥
الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي	٤٦
(باب الحدود)	٥١
الأيمان والنذور والكفارات في الاعمان	٥٥
الاستنشاء في اليمين	٥٦
لغو اليمين	٥٧
الكفارة قبل الحنث وبعده	٥٧
من حلف بطلاق امرأته ان تزوج عليها	٥٨
الاطعام في الكفارات في البلدان كلها	٥٨
من لا يطعم من الكفارات	٥٩
ما يجزى من الكسوة في الكفارات	٥٩
العقق في الكفارات	٥٩
الصيام في كفارات الأيمان	٦٠
من لا يجزيه الصيام في كفارة اليمين	٦٠
من حنث معسر ثم أيسر الخ	٦٠
من أكل أو شرب ساهيا في صيام الكفارة	٦٠
الوصية بكفارة الأيمان وبازكاة ومن تصدق	٦١
بكفارة ثم اشتراها	٦١
كفارة عمن العبد	٦١
من نذر أن يعشي الى بيت الله عز وجل	٦١
فمين حلف على سكنى دار لا يسكنها	٦٥
فمين حلف أن لا يدخل هذه الدار وهذا البيت	٦٦
فغير عن حاله	٦٦
من حلف على أمرين أن يفعلهما أو لا يفعلهما	٦٧
ففعل أحدهما	٦٧
من حلف على غيرهما أن لا يفارقهما حتى	٦٨
يستوفي حقه	٦٨
من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس	٦٩
رجل	٦٩
من حلف في أمر أن لا يفعله غدا ففعله اليوم	٦٩
من حلف على شيء أن لا يفعله فأمر غيره ففعله	٧٠
من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى	٧١
(باب) الاشهاد عند الدفع الى التتاي	٧٤
(باب) ما جاء في قول الله عز وجل واللاتي يأتين	٧٥
الفاحشة من نساءكم حتى ما يفعل بهن من	٧٥
الجس والاذى	٧٥
باب الشهادة في الطلاق	٧٦
باب الشهادة في الدين	٧٧
باب الخلاف في هذا	٧٧
باب اليمين مع الشاهد	٧٨
اليمين مع الشاهد	٧٨
باب الخلاف في اليمين مع الشاهد	٧٩
باب شهادة النساء لارجل معهن	٧٩
الخلاف في اجازة أقل من أربع من النساء	٨٠

صفحة	صفحة
باب شرط الذين تقبل شهادتهم ٨٠	باب في الأوصياء ١٢١
باب شهادة القاذف ٨١	باب في الشركة والعقود وغيره ١٢٢
باب الخلاف في اجازة شهادة القاذف ٨٢	باب في المكاتب ١٢٥
باب التحفظ في الشهادة ٨٣	باب في الأيمان ١٢٥
باب الخلاف في شهادة الأعمى ٨٣	باب في العارية وأكل الغلة ١٢٧
باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته ٨٤	باب في الأجير والاجارة ١٢٧
باب ما على من دعى يشهد بشهادة قبل أن يسئلها ٨٤	باب القسم - ١٢٨ باب الصلاة ١٢٨
باب الدعوى والبيئات ٨٤	باب صلاة الخوف ١٢٩
باب الأفضية ٨٤	باب الزكاة ١٣١
باب في اجتهاد الحاكم ٨٥	باب الصيام ١٣٣
باب التثبت في الحكم وغيره ٨٦	باب في الحج ١٣٤
باب المشاورة ٨٦	باب الديات ١٣٦
باب أخذ الولي بالولي ٨٦	باب السرقة ١٣٨
باب ما يجب فيه اليمين ٨٧	باب القضاء ١٣٩
باب ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف (وهو كتاب اختلاف العراقيين كما ترجم له بذلك في بعض النسخ) ٨٧	باب الفرية ١٤١
باب الغصب ٨٨	باب النكاح ١٤٢
باب الاختلاف في العيب ٩٠	باب الطلاق ١٤٥
باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ٩٣	باب الحدود ١٥٠
باب المضاربة - ٩٨ باب السلم ٩٨	باب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود (أبواب الوضوء والغسل والتيمم) ١٥١
باب الشفعة ٩٩	باب الوضوء ١٥٠
باب المزارعة ١٠١	باب أبواب الصلاة ١٥٢
باب الدعوى والصلح ١٠٢	باب الجمعة والعيد ١٥٤
باب الصدقة والهبة ١٠٣	باب الوتر والقنوت والآيات ١٥٥
باب في الوديعة ١٠٥	باب الخناثر ١٥٦
باب في الرهن ١٠٦	باب سجود القرآن ١٥٦
باب الحوالة والكفالة في الدين ١٠٧	باب الصيام ١٥٧
باب في الدين ١١٠	باب أبواب الزكاة ١٥٧
باب في الأيمان ١١٧	باب أبواب الطلاق والنكاح ١٥٨
باب الوصايا ١١٨	باب المتعة ١٦١
باب المواريث ١١٩	باب ما جاء في البيوع ١٦٢
	باب الديات ١٦٣
	باب الأفضية ١٦٤

صفحة	صفحة
٢٠١ باب في العمري	١٦٥ باب اللقطة
٢٠٢ باب ما جاء في العقبة	١٦٥ باب الفرائض
٢٠٢ باب في الحربى يسلم	١٦٦ باب المكاتب
٢٠٣ باب في أهل دار الحرب	١٦٧ باب الحدود
٢٠٤ باب البيوع	١٧٥ باب الصيام
٢٠٤ باب متى يجب البيع	١٧٦ باب الحج
٢٠٤ باب بيع البرنامج	١٧٧ (كتاب اختلاف مالك والشافعي)
٢٠٥ باب بيع الثمر	١٨٠ باب ما جاء في الصدقات
٢٠٥ باب ما جاء في عن الكلب	١٨١ باب في بيع الثمار
٢٠٦ باب في الزكاة	١٨٢ باب في الأفضية
٢٠٦ باب النكاح بولي	١٨٣ (كتاب العتق)
٢٠٧ باب ما جاء في الصداق	١٨٤ باب صلاة الامام اذا كان مريضاً بالمؤمنين
٢٠٨ باب في الرضاع	جالسوا صلاتهم خلفه قياماً
٢٠٨ باب ما جاء في الولاء	١٨٦ باب رفع اليدين في الصلاة
٢٠٩ باب الافطار في شهر رمضان	١٨٧ باب الجهر بآمين
٢٠٩ باب في اللقطة	١٨٧ باب سجود القرآن
٢١٠ باب المسح على الخفين	١٨٨ باب الصلاة في الكعبة
٢١٠ باب ما جاء في الجهاد	١٨٩ باب ما جاء في الوتر بركعة واحدة
٢١٢ باب ما جاء في الرقية	١٩٠ باب القراءة في العيدين والجمعة
٢١٢ باب في الجهاد	١٩٠ باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء
٢١٣ باب فيمن أحياناً أرضاً مواتاً	١٩١ باب إعادة المكتوبة مع الامام
٢١٥ باب في الأفضية	١٩١ باب القراءة في المغرب
٢١٥ باب في الأمة تفر بنفسها	١٩٢ باب القراءة في الركعتين الاخيرتين
٢١٥ باب القضاء في المنبوء	١٩٣ باب المستحاضة
٢١٦ باب القضاء في الهبات	١٩٤ باب الكلب يلغ في الاناء أو غيره
٢١٧ باب في إرخاء الستور	١٩٥ باب ما جاء في الجنائز
٢١٧ باب في القسامة والعقل	١٩٦ باب الصلاة على الميت في المسجد
٢١٨ باب القضاء في الضرر والرقوة والصلع	١٩٦ باب في فوت الحج
٢١٨ باب النكاح	١٩٧ باب الحجامه للحرم
٢١٩ باب ما جاء في المتعة	١٩٧ باب ما يقتل المحرم من الدواب
٢١٩ باب في المفقود	١٩٨ باب الشركة في البدنة
٢٢٠ باب في الزكاة	١٩٩ باب التمتع في الحج
٢٢٠ باب في الصلاة	١٩٩ باب الطيب للحرم

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٣٧	باب المتعة	٢٣١	باب في قتل الدواب التي لا جزء فيها في الحج
٢٣٧	باب الخلية والبرية	٢٣١	باب ما جاء في الصيد
٢٣٨	باب في بيع الحيوان	٢٣٤	باب الأمان لأهل دار الحرب
٢٣٨	باب الكفارات	٢٣٤	باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه
٢٣٩	باب زكاة الفطر		في تخمير المحرم وجهه
٢٤٠	باب في قطع العبد	٢٣٥	باب ما جاء في خلاف عائشة في لغو اليمين
٢٥٠	(كتاب جماع العلم)	٢٣٦	باب في بيع المدبر
٢٥٠	باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها	٢٣٦	باب ما جاء في لبس الخنزير
٢٥٤	باب حكاية قول من ردت خبر الخاصة	٢٣٦	(باب خلاف ابن عباس) في البيوع
٢٦٢	بيان فرائض الله تعالى	٢٣٧	(باب خلاف زيد بن ثابت) في الطلاق
٢٦٣	باب الصوم	٢٣٧	باب في عين الأعور
٢٦٥	(كتاب صفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)	٢٣٨	باب خلاف عمر بن عبد العزيز في عشور أهل الذمة
٢٦٧	(كتاب ابطال الاستحسان)	٢٢٩	باب خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء
٢٧٠	باب ابطال الاستحسان	٢٢٩	باب في سجود القرآن
٢٧٧	(كتاب الرد على محمد بن الحسن في باب الديات)	٢٢٩	باب غسل الجنابة
٢٧٩	القصاص بين العبيد والاحرار	٢٢٩	باب في الرعاف
٢٨٠	الرجلان يقتلان الرجل أحدهما من يجب عليه القصاص	٢٣٠	باب الغسل بغسل الجنب والحائض
٢٨٢	باب في عقل المرأة	٢٣٠	باب التيمم
٢٨٣	باب في الجنين	٢٣٠	باب الوتر
٢٨٤	باب الجروح في الجسد	٢٣٠	باب الصلاة بمنى والنافلة في السفر
٢٨٥	باب في الأعور يفتأ عينه الصحيح	٢٣١	باب القنوت
٢٨٦	باب ما لا يجب فيه أرش معلوم	٢٣١	باب الصلاة قبل الفطر وبعده
٢٨٧	باب دية الأضرار	٢٣٢	باب نوم الحائض والمضطجع
٢٨٧	باب جراح العبد	٢٣٢	باب اسراع المشي إلى الصلاة
٢٨٩	باب القصاص بين المالك	٢٣٢	باب رفع الأيدي في التكبير
٢٩٠	باب دية أهل الذمة	٢٣٣	باب وضع الأيدي في السجود
٢٩٥	باب العقل على الرجل خاصة	٢٣٣	باب من الصيام
٢٩٧	باب الحر إذا جنى على العبد	٢٣٤	باب في الحج
٢٩٨	باب ميراث القاتل	٢٣٥	باب الإهلال من دون الميقات
٢٩٩	باب قتل الغيلة وغيرها وعفوا لأوليائها	٢٣٦	باب في الغدق من منى إلى عرفة
٢٩٩	باب القصاص في القتل	٢٣٦	باب قطع التلبية
		٢٣٦	باب الشكاح - ٢٣٦ باب التملك

صفحة	صفحة
٣٢٢ الصبي يسبي ثم يموت	٣٠٠ باب الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله
٣٢٢ المدبرة وأم الولد تسبيان هل يطوهما سيدهما	٣٠١ باب القوديين الرجال والنساء
إذا دخل بأمان	٣٠٢ باب القصاص في كسر اليد والرجل
٣٢٣ الرجل يشتري أمته بعدما يحرزها العدو	٣٠٣ (كتاب سير الأوزاعي)
٣٢٤ الحربي يسلم في دار الحرب وله بها مال	٣٠٥ أخذ السلاح
٣٢٤ الحربي المستأن يسلم في دار الاسلام	٣٠٦ سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل
٣٣٥ المستأن يسلم ويخرج الى دار الاسلام وقد استودع ماله	٣١١ سهمان الخيل
٣٣٦ (كتاب القرعة)	٣١٥ في المرأة تسبي ثم يسبي زوجها
٣٣٨ باب القرعة في المالك وغيرهم	٣١٨ حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم
٣٤٠ باب عتق المالك مع الدين	٣١٩ ما جاء في أمان العبد مع مولاه
٣٤١ باب العتق ثم يظهر للبت مال	٣١٩ وطء السبايا بالملك
٣٤٢ باب كيف قيم الرقيق	٣٢٠ بيع السبي في دار الحرب
٣٤٣ باب تسدية بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة	٣٢١ الرجل يغنم وحده
٣٤٥ عتق الشر في المرض	٣٢٢ في الرجلين يخرجان من العسكر فيصيبان
٣٤٦ اختلاف المعتق وشريكه	جارية فقتلها بعانها
٣٤٧ باب من يعتق على الرجل والمرأة إذا علم	٣٢٢ إقامة الحدود في دار الحرب
٣٤٧ (أحكام التدبير)	٣٢٣ ما يجزأ الجيش عن حمله من الغنائم
٣٤٩ المشيئة في العتق والتدبير	٣٢٤ قطع أنحبار العدو
٣٥٠ إخراج المدبر من التدبير	٣٢٤ ما جاء في صلاة الحرس
٣٥٢ جنابة المدبر وما يخرج بعضه من التدبير وما لا يخرج	٣٢٥ نخراج الأرض
٣٥٣ كتابة المدبر وتدبير المكاتب	٣٢٥ شراء أرض الجزية
٣٥٤ جامع التدبير	٣٢٥ المستأن في دار الاسلام
٣٥٤ العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما	٣٢٦ بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب
٣٥٥ في مال السيد المدبر	٣٢٦ في أم ولد الحربي تسلم وتخرج الى دار الاسلام
٣٥٥ تدبير النصراني	٣٢٦ المرأة تسلم في أرض الحرب
٣٥٥ تدبير أهل دار الحرب	٣٢٧ الحربية تسلم فتزوج وهي حامل
٣٥٥ في تدبير المرتد	٣٢٨ في الحربي يسلم وعنده جنس نسوة
٣٥٦ تدبير الصبي الذي لم يبلغ	٣٢٩ في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري دارا أو غيرها
٣٥٦ تدبير المكاتب	٣٣٠ اكتساب المرتد المال في ردة
٣٥٦ حال المدبر	٣٣١ ذبيحة المرتد
	٣٣١ العبد يسرق من الغنيمة
	٣٣٢ الرجل يسرق من الغنيمة لأبيه فيها سهم

صحيفة	صحيفة
٣٨٣ ولد المكاتب وماله	٣٥٧ ولد المدبر
٣٨٣ مال العبد المكاتب	٣٥٧ ولد المدبرة ووطؤها
٣٨٤ ما اكتسب المكاتب	٣٥٨ في تدبير ما في البطن
٣٨٥ ولد المكاتب من غير سريره	٣٥٨ في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض
٣٨٥ تسري المكاتب وولده من سريره	٣٥٨ انخلاف في التدبير
٣٨٥ ولد المكاتب من أمته	٣٦١ (المكاتب)
٣٨٦ كتابة المكاتب على ولده	٣٦٢ ما يجب على الرجل يكاتب عبده قويا أمينا
٣٨٧ ولد المكاتب	٣٦٣ هل في الكتابة شيء تكرهه
٣٨٧ مال المكاتب	٣٦٤ تفسير قوله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي
٣٨٨ المكاتب بين اثنين يطوؤها أحدهما	آتاكم
٣٩٠ تجهيل الكتابة	٣٦٤ من تجوز كتابته من المساكين
٣٩٠ بيع المكاتب وشراؤه	٣٦٥ كتابة الصبي
٣٩٣ قطاعة المكاتب	٣٦٥ موت السيد
٣٩٤ بيع كتابة المكاتب ورقبته	٣٦٥ كتابة الوصي والاب والولي
٣٩٤ هبة المكاتب وبيعه	٣٦٦ من تجوز كتابته من المماليك
٣٩٥ جنابة المكاتب على سيده	٣٦٦ كتابة النصراني
٣٩٥ جنابة المكاتب ورقبته	٣٦٧ كتابة الحربي
٣٩٧ جنابة عبيد المكاتب	٣٦٩ كتابة المرتد من المالكين والمملوكين
٣٩٨ ما جنى على المكاتب فله	٣٧٠ العبد يكون للرجل نصفه في كاتبه ويكون له
٣٩٨ جنابة المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه	كله في كاتب نصفه
٣٩٨ الجنابة على المكاتب ورقبته	٣٧١ العبد بين اثنين يكاتبه أحدهما
٤٠١ عتق المكاتب	٣٧٢ العبد بين اثنين يكاتبه معه
٤٠١ المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما	٣٧٣ ما تجوز عليه الكتابة
٤٠٢ ميراث المكاتب	٣٧٤ الكتابة على الاجارة
٤٠٣ عجز المكاتب بالارضاء	٣٧٥ الكتابة على البيع
٤٠٥ بيع كتابة المكاتب	٣٧٥ كتابة العبد كتابة واحدة صحيحة
٤٠٥ استحقاق الكتابة	٣٧٧ ما يعتق به المكاتب
٤٠٦ الوصية بالمكاتب نفسه	٣٧٧ حالة العبد
٤٠٧ الوصية للمكاتب	٣٧٨ الحكم في الكتابة الفاسدة
٤٠٩ الوصية للعبد أن يكاتب	٣٧٩ الشرط الذي يفسد الكتابة
٤٠٩ الكتابة في المرض	٣٨٠ الخيار في الكتابة
٤٠٩ افلاس سيد العبد	٣٨٠ اختلاف السيد والمكاتب
٤١٠ ميراث سيد المكاتب	٣٨٢ جماع أحكام المكاتب

صفحة	صفحة
٤١٢ موت المكاتب	٤١٢ ميراث المكاتب وولاءه
٤١٣ في افلاس المكاتب	٤١٣ باب الولاء
(تمت)	
(فهرسة كتاب اختلاف الحديث للامام الشافعي رضي الله عنه الذي بهامش الجزء السابع من كتاب الام)	
صفحة	صفحة
٢ خطبة الكتاب	١٦٣ باب في المرور بين يدي المصلي
٥٩ باب الاختلاف من جهة المباح	١٦٦ باب خروج النساء الى المساجد
٦٠ باب القراءة في الصلاة	١٧٧ باب غسل الجمعة
٦١ باب في التشهد	١٨١ باب نكاح البكر
٦٣ باب في الوتر	١٨٥ باب النجش
٦٤ باب سجود القرآن	١٨٦ باب في بيع الرجل على بيع أخيه
٦٧ باب القصر والاتمام في السفر في الخوف وغير	١٨٩ باب بيع الحاضر للبادي
الخوف	١٩١ باب تلقى السلع
٧٠ باب الخلاف في ذلك	١٩٢ باب عطية الرجل لولده
٧٦ باب الفطر والصوم في السفر	١٩٥ باب بيع المكاتب
٨٦ باب قتل الاسارى والمقاداة بهم والمتن عليهم	٢٠١ باب الفخايا
٨٨ باب الماء من الماء	٢٠٣ باب المختلقات التي يوجد على ما يؤخذ منها دليل
٩١ باب الخلاف في أن الغسل لا يجب الا بخروج	على غسل القدمين ومسحهما
الماء	٢٠٧ باب الاسفار والتغليس بالفجر
٩٤ باب التيمم	٢١١ باب رفع الأيدي في الصلاة
٩٨ باب صلاة الامام جالسا ومن خلفه قياما	٢١٣ باب الخلاف فيه
١٠٢ باب صوم يوم عاشوراء	٢١٨ باب صلاة المنفرد
١٠٥ باب الطهارة بالماء	٢٢١ باب المختلقات التي يوجد على ما يؤخذ منها دليل
١٢٥ باب الساعات التي تكره فيها الصلاة	على صلاة الخوف
١٣٣ باب الخلاف في هذا الباب	٢٢٦ باب صلاة كسوف الشمس والقمر
١٤٩ باب أكل الضب	٢٢٧ باب الخلاف في ذلك
١٥٠ باب الجمل والمفسر	٢٣٢ باب من أصح جنبا في شهر رمضان
١٥٨ باب الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية وفيمن دان	باب الحجامة للصائم
دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن	٢٣٨ باب نكاح المحرم

صفحة	صفحة
باب ما يكره في الربا من الزيادة في البيع ٣٠٤	باب ما يكره في الربا من الزيادة في البيع ٢٤١
باب في طلاق الثلاث المجموعة ٣١٠	باب من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم عاد له ٢٤٣
باب طلاق الحائض ٣١٦	باب لحوم الضحايا ٢٤٦
باب بيع الرطب باليابس من الطعام ٣١٨	باب العقوبات في المعاصي ٢٤٩
باب الخلاف في العرايا ٣٢٣	باب نكاح المتعة ٢٥٤
باب بيع الطعام ٣٢٧	باب الخلاف في نكاح المتعة ٢٥٥
باب المصرة * انخراج بالضم ٣٣٢	باب في الجنائز ٢٥٧
باب الخلاف في المصرة ٣٣٦	باب في الشفعة ٢٥٨
باب كسب الخجام ٣٤٢	باب في بكاء الحى على الميت ٢٦٦
باب الدعوى والبيئات ٣٤٥	باب استقبال القبلة للغائط والبول ٢٦٩
باب الخلاف في هذه الاحاديث ٣٥٢	باب الصلاة في الثوب ليس على عاتق المرء منه شيء ٢٧٢
باب المختلفات التي لا يثبت بعضها من مات ولم يحج أو كان عليه نذر ٣٦٠	باب الكلام في الصلاة ٢٧٤
باب المختلفات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركاه في عبد ٣٦٨	باب الخلاف في الكلام في الصلاة ساهيا ٢٧٧
باب الخلاف في هذا الباب ٣٧٣	باب القنوت في الصلوات كلها ٢٨٥
باب قتل المؤمن بالكافر ٣٨٨	باب الطيب للأحرام ٢٨٧
باب الخلاف في قتل المؤمن بكافر ٣٨٩	باب الخلاف في طيب المحرم للأحرام ٢٨٩
باب جرح الهماة جبار ٤٠٠	باب ما يأكل المحرم من الصيد ٢٩٢
باب المختلفات التي علم بالدلالة ٤٠٤	باب خطبة الرجل على خطبة أخيه ٢٩٦
	باب الصوم لرؤية الهلال والفطر له ٣٠٢

(تمت)

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٧/٤٦٠٩

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١٤٢٨ ٦

